

سُبْحَانَ السَّلَامَةِ

الْمَوْصَلَةِ إِلَى

بَلَدِ الْمَرَامِ

الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصفهاني

(1099 - 1182) هـ

طبعة مميزة ضبطها، وتوزيع فقراتها ووضع كلمات المتن في السجود
وتوزيع أعمادها، وتعدّل كتبها وأبوابها وعشرون أعمادها بأكثر من
ألف عنوان، وفهرستها لأبواب والأعماد بيت والوضوعات

أعني به

حسان عبد الشان

بَيْتُ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ

سُبُلُ السَّلَامِ

المَوْصُلَةُ إِلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ

الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي
(1099 - 1182) هـ

طبعة مميزة بخطها، وتوزيع فقراتها ووضع كلمات المتن في السج،
وتخرج أماريتها، وتعدل كتبها وأبوابها وعنوانها أماريتها بأكثر من
ألف عنوان، وفهرستها للزيارات والأماريت والموضوعات

اقتنى به
حسان عبد المنان

بَيْتُ الْفَيْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ



جميع الحقوق محفوظة
All Copyrights Reserved

سجلت حقوق هذا الكتاب لشركة بيت الأفكار الدولية، طبع هذا الكتاب عام 2007 في لبنان، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الأسرار جاع أو نقله على أي وجه سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من الناشر، وإن عدم التزام ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية

216.1

الكحلاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩-١١٨٢).

سبل السلام، الوصلة له بلوغ المرام تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني الكحلاني تحقيق حسان عبدالمنان - عمان، بيت الأفكار الدولية،

١١٢٦ صفحة

ر. (٢٠٠٤/٧/١١٢٤).

الواصلات، // الفقه الإسلامي // الفقه

ISEN ٩٩٥٧٢١١٨٦-٢

بيت الأفكار الدولية

الطبعة الثانية

الأردن

P.O.Box 827435 Amman 11190 Jordan
Tel +962 6 566 0201 Fax +962 6 566 0209

السعودية

P.O.Box 220705 Riyadh 11311 K.S.A
Tel +966 1 404 2555 Fax +966 1 403 4238

WWW

www.afkar.ws
e-mail: ideashome@afkar.ws

المؤمن للتوزيع

السعودية

P.O.Box 69786 Riyadh 11557 K.S.A

الرياض

+966 1 243 5423 Fax +966 1 243 5421

02 5742532

مكة المكرمة

02 6873547

جدة

04 8344355

الدمنة للنورة

03 8284282

الدمام

06 3260350

القصيم

07 2296615

أبها

الإمارات

P.O.Box 32920 Sharja - U.A.E

Tel +971 6 574 8455 Fax +971 6 574 8466



مقدمة الطبعة

إن الحمد لله حمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فلا هاديَ لَهُ.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ لَهُ، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا، اتقوا الله حقَّ تقاتِهِ، ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا، اتقوا ربَّكم الذي خَلَقَكُمْ من نفسٍ واحدةٍ وخالَقَ منها زوجَها وبَثَ منهما رجالاً كثيراً ونساءً، واتقوا الله الذي تَسْأَلُونَ به والأرحامَ، إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلحَ لكم أعمالَكُمْ ويغفرَ لكم ذنوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللهَ ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعدُ:

فقد اشتهر في القرن السابع والثامن والتاسع جمعُ أدلّة الأحكام وتخرّيج الأحاديث والآثار في ذلك، وشرح الأدلة بما يقتضيها من فقهِ وفهم، وبدأ ذلك الشيخ الإمام عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠) في كتابه «عمدة الأحكام» الذي عمله في أواخر القرن السادس، والتزم فيه أن لا يودعه حديثاً خارج الصحيحين، فجاء مختصراً، فاعتنى به ابنُ دقيق العيد وشرحه شرحاً فائداً في كتاب «إحكام الأحكام».

ثم جاء بعد المقدسي: أبو البركات مجد الدين ابن تيمية الحراني (٥٩٠-٦٥٢) فعمل كتابه «متمقى الأخبار من

أحاديث سيد الأخيار»، وهو من أطول كتب الأدلة، وقد شرّحه الشوكاني في كتابه المشهور «نيل الأوطار».

ثم جاء بعد المجد بن تيمية: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦) فعمل كتاباً سماه تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد»، وقد جمعه من أصحّ الأسانيد، وشرّحه هو وابنه أبو زرعة العراقي (٧٦٢-٨٢٦).

ثم جاء بعد العراقي: تلميذه ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢) فعمل كتاب «بلوغ المرام في أدلة الأحكام» جمع فيه الكثير من الأدلة بين صحيح وضعيف، وشرّحه القاضي الحسين بن محمد المغربي في كتابه «البدر التمام» فاختصره الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩-١١٨٢) وزاد عليه تقريرات في كتابه «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام»، ثم جاء محمد صديق حسن خان، فاختصر عمل الصنعاني ولم اجِد في عمله شيئاً يزيدُ عما ذكر مما يُلَفِتُ إليه.

وقد اعتنت (بيت الأفكار الدولية) بهذه الكتب، لأنّها أصولٌ في مدار الأدلة، ولا يُعَدُّ شيءٌ بعد ذلك مما يجدر أن يُعنى به معها في ذات الموضوع. أمّا تلك الكتب فسيأتي الكلامُ عليها في مقدمات طبعاتها، ويُوضَحُ ما فيها من عمل.

وأما كتابُ بلوغ المرام الذي هو موضوعُ هذا الكتاب، فقد ذُكر فيه مؤلفه أحاديث كثيرة من الأدلة مبسّطة على الكتب والأبواب، وذكر تخرّيجها والكلام على بعض الأسانيد، ونقولاً عن علماء فيها.

وسارَ على ذلك النهج من التبويب الأميرُ الصنعاني، فشرح المادّة كاملةً دونَ محاولةٍ في تعديل أصلِ العناوين، وطَبَعَ الكتابُ مرّاتٍ على ذلك، فكانَ من أفضليها طبعة الأخوين محمد صبحي حسن الحلاق، وطارق بن عوض الله بن محمد، فقد اعتنيا بأصل الكتاب وتخرّيج نصّونه.

الفهرس وثلاث مئة عنوان، فهذه العناوين (غير الكتاب والأبواب) هي من صناعي وليست من أصل الكتاب.

٧- لم ألتمز في ترقيم الأحاديث بعمل سابق، بل أنشأته على ما يقتضيه التفصيل. ولم أجد داعياً لذكر الحديث الأول، الحديث الثاني... تحت الباب أو الكتاب، وما يُذكر من الإحالة عليها يكفي فيه الإحالة إلى الرقم، أو أن الفهارس مُعينة على تعيين موقعها.

٨- زوّدْتُ الكتاب بفهارس مُعينة، وهي فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس المحتويات.

٩- أخرجتُ الكتاب بصورة واضحة، إذ جعلتُ المتن واضحاً، وما كان منه في الشرح بحرفٍ أسود مميز، وذكرت في أعلى الصفحة ترويسة فيها الكتاب الفقهي والباب والعنوان الفرعي ليسهل التعامل معه. وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حسان عبد المنان

٢٥/ ربيع الثاني/ ١٤٢٥

١٤/ حزيران/ ٢٠٠٤

وأنا إذ قرأتُ الكتاب وعزمتُ على طباعته، رأيتُ أن أضيفَ إلى الكتاب ما يستدعي أن يُخرجَ في طبعةٍ لا يُعكّرُ فيها على الطبعين الآخرين.

ويمكنُ أن الخَصَّ فيها بالآتي:

١- اعتنيتُ بنصّ الكتاب وضبطه، وقد قُوبِلَ على أكثر من نسخة مطبوعة، واختيرَ أفضلُ ذلك عبارةً منها، على أن يكونَ ذلك تابعاً لأصلِ خطي.

٢- خرّجتُ الأحاديث والآثار، وقد استُفيدَ شيءٌ منه من الكتب المطبوعة سابقاً.

٣- اعتنيتُ بفقراتِ الكتاب، فوضحتُ المقولات بفقراتٍ مناسبة، وجعلتُ المتن المشروح في بداية الفقرة إلا ما اقتضى أن يكونَ تابعاً فيها.

٤- بالعادة يأتي المتن من بلوغ المرام كاملاً، وقد جعلته بالحرف الأسود، وتخريجُه بأصغر منه، ثم يأتي الشارحُ فيعيدُ المتن مرةً أخرى ويشرح في شرح الحديث وتخريجُه. فإذا جاء بالنص كما هو تاماً دون أن يقطعه بشرحٍ حذفُ المتن المكرّرُ لأنّه تكرارٌ لا فائدة منه. وأبقيتُ المتن المكرر إذا كانَ مؤزّعاً في الشرح، وهذا شأنُ أغلبِ الكتاب.

٥- لم ألتمز بتبويبِ الكتاب، لأنّي وجدتُ فيه تقسيماتٍ لا تصلحُ، فاضطرت أن أضعَ الكتب والأبواب في أماكنها، وقد بينتُ ذلك تفصيلاً عقبَ المقدمة، حتى يتبيّن ما صنع المؤلف وما صنعتُ.

٦- عنونتُ الأحاديث كلها المذكورة ضمنَ الكتاب أو الباب، لتتميز، فقد يُذكر في الباب أو الكتاب عشرات الأحاديث مع شرحها، فيطولُ ذلك عند طالبٍ أمرٍ ما من هذا الباب إلا بقراءة عشرات الأوراق ليأتي على مطلوبه، فقصّرتُ ذلك بوضع عناوين كثيرة لبيان أجزاء هذا الباب أو هذا الكتاب، وقد عُدّت العناوين التي ذكرتها أكثر من

عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
١- كِتَابُ الطَّهَّارَةِ	١- كِتَابُ الطَّهَّارَةِ
١- بَابُ الْمِيَاءِ	١- بَابُ الْمِيَاءِ
٢- بَابُ الْآتِنَةِ	٢- بَابُ الْآتِنَةِ
٣- بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا	٣- بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا
٤- بَابُ الْوُضُوءِ	٤- بَابُ الْوُضُوءِ
٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ	٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ
٦- بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ	٦- بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ
٧- بَابُ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ	٧- بَابُ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ
٨- بَابُ الْغَسْلِ وَحُكْمِ الْجَنْبِ	٨- بَابُ الْغَسْلِ وَحُكْمِ الْجَنْبِ
٩- بَابُ التَّيَمُّمِ	٩- بَابُ التَّيَمُّمِ
١٠- بَابُ الْحَيْضِ	١٠- بَابُ الْحَيْضِ
٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ	٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ
١- بَابُ الْمَوَاقِيتِ	١- بَابُ الْمَوَاقِيتِ
٢- بَابُ الْأَذَانِ	٢- بَابُ الْأَذَانِ
٣- بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ	٣- بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
٤- بَابُ سِتْرِ الْمُصَلِّي	٤- بَابُ سِتْرِ الْمُصَلِّي
٥- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ	٥- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ
٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ	٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ
٧- بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ	٧- بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ
٨- بَابُ سُجُودِ الشُّهُورِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ	٨- بَابُ سُجُودِ الشُّهُورِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ
٩- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ	٩- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ
١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ	١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ
١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ	١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ
١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ	١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ

عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ	١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ
١٤- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ	١٦- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ	١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ
	١٦- صَلَاةُ الْفَرْعِ
١٦- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ	١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ
١٧- بَابُ اللَّبَاسِ	١٨- بَابُ اللَّبَاسِ
٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ	٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ
٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ	٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ
١- بَابُ صَلَاةِ الْفِطْرِ	١- بَابُ زَكَاةِ مُخْتَلَفِ الْأَمْوَالِ وَنَصَابِهَا
٢- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيْ النَّفْلِ	٢- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
٣- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ	٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيْ النَّفْلِ
٤- كِتَابُ الصِّيَامِ	٤- بَابُ تَقْيِيحِ السُّؤَالِ
١- بَابُ فَضْلِهِ وَتَيَانٍ مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ	٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ
٢- بَابُ الْمَوَاقِيتِ	٥- كِتَابُ الصِّيَامِ
٣- بَابُ وَجْهِهِ وَصِفَتِهِ	١- بَابُ صِفَةِ الصِّيَامِ
٤- بَابُ الْإِحْرَامِ	٢- بَابُ مَا يَبْطُلُ بِهِ الصِّيَامُ وَمَا يَجُوزُ
٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ	٣- بَابُ الرِّخْصِ فِي الصِّيَامِ
	٤- بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ
	٥- بَابُ مَا نَهَى عَنْ صَوْمِهِ
	٦- بَابُ الْإِعْتِكَافِ وَقِيَامِ رَمَضَانَ
	٦- كِتَابُ الْحَجِّ
	١- بَابُ فَضْلِهِ وَتَيَانٍ مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ
	٢- بَابُ الْمَوَاقِيتِ
	٣- بَابُ وَجْهِهِ وَصِفَتِهِ
	٤- بَابُ الْإِحْرَامِ
	٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ

عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٦- بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَانِ	٦- بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَانِ
٧- كِتَابُ الْبُيُوعِ	٧- كِتَابُ الْبُيُوعِ
١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ	١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ
٢- بَابُ الْخِيَارِ	٢- بَابُ الْخِيَارِ
٣- بَابُ الرِّبَا	٣- بَابُ الرِّبَا
٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَاتِيا وَيَتَّبِعُ أَصُولِ الثَّمَارِ	٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَاتِيا وَيَتَّبِعُ أَصُولِ الثَّمَارِ
٥- أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ	٥- أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ
٦- بَابُ التَّغْلِيصِ وَالْحَجَرِ	٨- كِتَابُ التَّغْلِيصِ وَالْحَجَرِ
٧- بَابُ الصِّلَحِ	٩- كِتَابُ الصِّلَحِ
٨- بَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ	١٠- كِتَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ
٩- بَابُ الشَّرِكَةِ وَالْوَكَالَةِ	١١- كِتَابُ الشَّرِكَةِ
١٠- بَابُ الْإِفْرَازِ	١٢- كِتَابُ الْوَكَالَةِ
١١- بَابُ الْعَارِيَةِ	١٣- كِتَابُ الْإِفْرَازِ
١٢- بَابُ الْغَصْبِ	١٤- كِتَابُ الْعَارِيَةِ
١٣- بَابُ الشَّفْعَةِ	١٥- كِتَابُ الْغَصْبِ
١٤- بَابُ الْقِرَاضِ	١٦- كِتَابُ الشَّفْعَةِ
١٥- بَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ	١٧- كِتَابُ الْقِرَاضِ
١٦- بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ	١٨- كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ
١٧- بَابُ الرِّقَابِ	١٩- كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ
١٨- بَابُ الْهَبَةِ	٢٠- كِتَابُ الرِّقَابِ
١٩- بَابُ اللَّقْطَةِ	٢١- كِتَابُ الْهَبَةِ
٢٠- بَابُ الْفَرَايِضِ	٢٢- كِتَابُ اللَّقْطَةِ
٢١- بَابُ الْوَصَايَا	٢٣- كِتَابُ الْفَرَايِضِ
	٢٤- كِتَابُ الْوَصَايَا

عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٢٢- بَابُ الْوَيْعَةِ	٢٥- كِتَابُ الْوَيْعَةِ
٨- كِتَابُ النِّكَاحِ	٢٦- كِتَابُ النِّكَاحِ
١- بَابُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ	١- بَابُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ
٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ	٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ
٣- بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ	٣- بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ
٤- بَابُ الصَّدَاقِ	٤- بَابُ الصَّدَاقِ
٥- بَابُ الْوَلِيمَةِ	٥- بَابُ الْوَلِيمَةِ
٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ	٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ
٧- بَابُ الْخُلْعِ	
٩- كِتَابُ الطَّلَاقِ	٢٧- كِتَابُ الطَّلَاقِ
	١- بَابُ الْخُلْعِ
	٢- بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ
١٠- كِتَابُ الرُّجْعَةِ	
١- بَابُ الْإِبْلَاءِ وَالْكَفَارَةِ	٢٨- كِتَابُ الْإِبْلَاءِ
٢- بَابُ اللَّعَانِ	٢٩- كِتَابُ الظَّهَارِ
٣- بَابُ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ	٣٠- كِتَابُ اللَّعَانِ
٤- بَابُ الرِّضَاعِ	٣١- كِتَابُ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ
٥- بَابُ النِّفَقَاتِ	٣٢- كِتَابُ الرِّضَاعِ
٦- بَابُ الْحِضَانَةِ	٣٣- كِتَابُ النِّفَقَاتِ
١١- كِتَابُ الْجَنَائِزِ	٣٤- كِتَابُ الْحِضَانَةِ
	٣٥- كِتَابُ الْجَنَائِزِ
١- بَابُ الدِّيَاتِ	١- بَابُ الْقَصَاصِ
٢- بَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ	٢- بَابُ الدِّيَاتِ
٣- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ	٣- بَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ
	٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٤- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي، وَقِتْلِ الْمُرْتَدِّ	٥- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي
	٦- بَابُ اقْتِلِ الْمُرْتَدِّ
١٢- كِتَابُ الْحُدُودِ	٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ
١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي	١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي
٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ	٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ
٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ	٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ
٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَتَيَانِ الْمُسْكِرِ	٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَتَيَانِ الْمُسْكِرِ
٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ	٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ
١٣- كِتَابُ الْجِهَادِ	٣٧- كِتَابُ الْجِهَادِ
١- بَابُ الْجَزِيَةِ وَالْهَدَنَةِ	٣٨- كِتَابُ الْجَزِيَةِ وَالْهَدَنَةِ
٢- بَابُ السَّبْيِ وَالرُّمْيِ	٣٩- كِتَابُ السَّبْيِ وَالرُّمْيِ
١٤- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ	٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ
١- بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ	٤١- كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ
٢- بَابُ الْأَضَاحِيِّ	٤٢- كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ
٣- بَابُ الْعَقِيقَةِ	٤٣- كِتَابُ الْعَقِيقَةِ
١٥- كِتَابُ الْإِيْمَانِ وَالنُّذُورِ	٤٤- كِتَابُ الْإِيْمَانِ وَالنُّذُورِ
١٦- كِتَابُ الْقَضَاءِ	٤٥- كِتَابُ الْقَضَاءِ
	١- بَابُ أَحْكَامِ الْقَضَاءِ
	٢- بَابُ الشَّهَادَاتِ
	٣- بَابُ الدَّعَاوَى وَالْيَمِينَاتِ
١٧- كِتَابُ الْعِنَى	٤٦- كِتَابُ الْعِنَى
١- بَابُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُكَاتِبِ، وَأَمِّ الْوَلَدِ	
١٨- كِتَابُ الْجَامِعِ	
١- بَابُ الْأَدَبِ	٤٧- كِتَابُ الْأَدَبِ
٢- بَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ	٤٨- كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ

عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٣- بَابُ الرُّهْدِ وَالْوَرَعِ	٤٩- كِتَابُ الرُّهْدِ وَالْوَرَعِ
٤- بَابُ التَّهْيِيبِ مِنْ مَسَائِدِ الْأَخْلَاقِ	٥٠- كِتَابُ مَسَائِدِ الْأَخْلَاقِ
٥- بَابُ التَّرْغِيبِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ	٥١- كِتَابُ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
٦- بَابُ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ	٥٢- كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ

ترجمة الشارح

١- اسمه: هو السيد الإمام الكبير المجتهد المطلق، صاحب التصانيف، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين بن شرف الدين بن صلاح بن الحسن بن المهدي بن محمد بن إدريس بن علي بن محمد بن أحمد بن يحيى بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف بالأخير.

٢- مولده: وَلِدَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ نَصَفَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ (١٠٩٩) بِكُحْلَانَ. ثم انتقل.

٣- طلبه للعلم: ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة (١١٠٧) وأخذ عن علمائها كالسيد العلامة عبد الله بن علي الوزير، والقاضي العلامة علي بن محمد العنسي، ورحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء، وتظهر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفّر عن التقليد، وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية. وكثر أتباع صاحب الترجمة من الخاصة والعامة، وعملوا باجتهاده وقرؤوا عليه.

٤- تلامذته: له تلامذة نبلاء علماء مجتهدون، منهم السيد العلامة عبد القادر بن أحمد، والقاضي العلامة أحمد بن محمد قاطن، والقاضي العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال، والسيد العلامة الحسن بن إسحاق بن المهدي، والسيد العلامة محمد بن إسحاق بن المهدي، وغيرهم الكثير.

٥- محنته: وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن، منها في أيام التوكل على الله القاسم بن الحسين، ثم في أيام ولده المنصور بالله الحسين بن القاسم، ثم في أيام ولده الإمام المهدي العباس بن الحسين. وتجمع العوام لقتله مرة بعد أخرى. وحفظه الله من كيدهم ومكرهم، وكفاه شرهم وولاه الإمام المنصور بالله الخطابة بجامع صنعاء، فاستمر كذلك إلى أيام ولده الإمام المهدي.

٦- مصنفاته، وهي كما ذكرت في طبعة الحلاق:

إجابة السائل شرح بغية الأمل منظومة الكامل في أصول الفقه (ط)، الإحراز لما في أساس البلاغة من كناية ومجاز، الإدراك لضعف أدلة تحريم التباك، الأدلة الجلية في تحريم نظر الأجنبية، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ط)، إسبال النظر بشرح نظم نجبة الفكر، استيفاء المقال في حقيقة الإرسال، الإصابة في الدعوات المجابة، إقامة البرهان على جواز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن (ط)، إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل، إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الرخصة للوارث، الإنصاف في حقيقة الأولياء ومآلهم من الألفاظ، الأنفاس الرحمانية اليمينة على الإفاضة المدنية، الأنوار على كتاب الإيثار، إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، بحث في إيقاع الطلاق بلفظ التحريم، بطلان الموجود في حكم الأعمار وامرأة المفقود، بشرى الكتيب بلقاء الحبيب، التحبير لإيضاح التيسير، تحقيق عبارات قصص القرآن، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (ط)، تعليقات على البحر الزخار، التنوير على الجامع الصغير في حديث البشر النذير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار في علوم الآثار (ط)، الثمان المسائل المرضية (ط)، ثمرات النظر في علم

الأثر، جمع الشَّيْت في شرح وذيل أبيات الشَّيْت
 للسيوطي (ط)، حاشية على شرح الرضي على
 الكافية، حسنُ الاتباع وقبح الابتداء، حلُّ الأفعال
 عمًا في رسالة الزكاة للجلال، الدراية بمحاشية على
 شرح العناية نظم الهداية (ط)، ديوان الأمير
 الصنعاني (ط)، رسالة في تحقيق شرائط الجمعة،
 رسالة في الرسالة، رسالة في المفاضلة بين الصحاح
 والقاموس، الروضة الندية شرح التحفة العلوية
 (ط)، الروضُ النضيرُ في خطب السيد محمد الأمير،
 سبل السلام (ط)، السهم الصائب في نحر القول
 الكاذب، السيفُ الباقرُ في يمين الصابر والشاكر،
 العدة على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام
 (ط)، فتح الخالق شرح مجمع الحقائق والرقائق في
 معاد رب الخلائق، كشف الأستار لإبطال أدلة
 القائلين بفناء النار (ط)، المسائل المرضية في بيان
 اتفاق أهل السنة في سنن الصلاة والزبدية، المسائل
 الثابتة الأنظار في تصحيح أدلة فسخ امرأة المعسر
 بالإعسار، مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار
 والقرآن، منحة الغفار على ضوء النهار (ط)،
 منسك الأمير الصنعاني (ط)، منظومة بلوغ المرام
 من أدلة الأحكام (ط)، نصرة المعبود في الرد على
 أهل وحدة الوجود، نهاية التحرير في الرد على
 قولهم في مختلف فيه نكير، الوفاء بأدلة جيلُ بيع
 النساء، اليواقيت في المواقيت.

٧- وفاته: توفي رحمه الله سنة (١١٨٢) في يوم
 الثلاثاء ثالث شهر شعبان. ورثاه شعراء العصر،
 وتأسفوا عليه.

٨- مصادر ترجمته: «البدر الطالع» للشوكانى ٢/

١٣٣-١٣٩، «الأعلام» للزركلى ٦/ ٣٨، مقدمة

سبل السلام ط الحلاق.

المقدمة

الحمد لله الذي من علينا ببلوغ المرام من خدمة السنّة النبويّة، وتفضّل علينا بتيسير الوصول إلى مطالها العليّة، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب اللدنيّة ﷺ وعلى آله الذين حبّهم ذخائر العقبى وهم خير البرية.

(وبعد) فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن عليّ بن حجر أحله الله دار السلام، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين، مقتصراً على حلّ الفاظهم وبيان معانيهم قاصداً بذلك وجه الله، ثمّ التقريب للطالبيين فيه والتأطرين، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنباً للإيجاز المخل والإطناب الممل.

وقد ضمنت إليه زيادات جمّة على ما في الأصل من الفوائد؛ وأسأل الله أن يجعله في العباد من خير العوائد، فهو حسي ونعم الركيل، وعليه في البداية والنهاية التعليل.

١- البدء بفاتحة المقدمة

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قدماً وحديثاً، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في نصرته دينه سيراً حثيثاً، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم - والعلماء ورثة الأنبياء - أكرم بهم وارثاً وموروثاً.

(الحمد لله) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداية به من الآثار، ورجاءً لبركة تأليفه، لأن كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله متزوع البركة كما وردت بذلك الأخبار، واقتداءً بكتابات الله المبين، وسلوكاً مسلك العلماء المؤلفين.

قال المناوي في «التعريفات» في حقيقة الحمد: إن الحمد اللغوي: الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان.

والحمد العربي: فعل يشعر بتعظيم النعم لكونه منعماً. والحمد القولي: حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أنسى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسوله. والحمد الفعلي: الإتيان بالأعمال البدنية اتقاء وجه الله تعالى.

ودكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه: لغة: الوصف بالجميل على الجميل الاختياري. واصطلاحاً: الفعل الدال على تعظيم النعم من حيث إنه منعم، واصلة تلك النعمة أو غير واصلة. «والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد. (على نعوذ) جمع: نعمة.

قال الرازي: النعمة: المنفعة المقولة على جهة الإحسان إلى الغير.

وقال الراغب النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع. والإنعام: إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير.

(الظاهرة والباطنة) مأخوذ من قوله تعالى «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً».

وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان (١٢٠/٤) «عن عطاء قال: سألت ابن عباس عن قوله تعالى - «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً» قال: هذا من كنوز علمي، سألت رسول الله ﷺ فقال: أما الظاهرة فما سوى من خلقك. وأما الباطنة فما ستر من عزوتك، ولو أبداها لقلاك أهلك فمن ميؤاهم».

وأخرج أيضاً عنه والبيهقي وابن النجار: «سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال: أما الظاهرة فالإسلام وما سوى من خلقك وما أسبغ عليك من رزقي. وأما الباطنة فما ستر عليك من عملي».

وفي رواية عنه موقوفة «النعمة الظاهرة الإسلام، والباطنة

ما سَتَرَ عَلَيْكَ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْعُيُوبِ وَالْخُلُودِ.

أَخْرَجَهَا ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْهُ.

وفي رواية عنه موقوفة أيضاً «النَّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

أَخْرَجَهَا عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ (تفسيره: ٧٨/٢١) وَغَيْرُهُ.

وَتَفْسِيرُهُمَا مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ: نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى السَّانِ، وَبَاطِنَةٌ قَالَ: فِي الْقَلْبِ.

أَخْرَجَهَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ جَرِيرٍ (تفسيره: ٧٨/٢١).

وَفَسَّرَهَا الشَّارِحُ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَرَأَيْنَا التَّفْسِيرَ الْمَرْفُوعَ وَتَفْسِيرَ السَّلَفِ أَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ.

(قديمًا وحديثًا) منصوبان على أنهما حالان من نعميه، ولم يُؤنث لأن الجمع لما أُضيفَ صَارَ لِلْجِنْسِ فَكَأَنَّهُ قَالَ عَلَى جِنْسِ نَعْمِيهِ.

وَيَحْتَمِلُ النُّصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَأَنَّهُمَا صَفَةٌ لَزَمَانٍ مَحذُوفٍ، أَيْ: زَمَانًا قَدِيمًا وَزَمَانًا حَدِيثًا؛ وَالْقَدِيمُ عَلَى عِلْدِيهِ مِنْ حِينَ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَنْ مِنْ آتَاتِ زَمَانِيهِ فَهِيَ مُسَبَّغَةٌ عَلَيْهِ فِي قَدِيمِ زَمَانِيهِ وَحَدِيثِهِ وَحَالٌ تَكَلَّمُوا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِقَدِيمِ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى الْآبَاءِ فَإِنَّهَا نِعْمٌ عَلَى الْآبَاءِ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذِكْرِ نِعْمَتِيهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى آبَائِهِمْ فَقَالَ: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ» - الْآيَاتُ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ الْآيَةَ، وَالتَّلَاوَةَ «نِعْمَتِي» فَكَأَنَّهُ سَبَقَ قَلَمُ.

ويراد بالحديث ما أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ تَعَالَى عَلَى عِبْدِهِ مِنْ حِينَ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ، فَهِيَ حَادِثَةٌ نَظَرًا إِلَى النِّعَمِ عَلَى الْآبَاءِ.

(وَالصَّلَاةُ) عَطَفَ اسْمِيَّ عَلَى اسْمِيَّ، وَخَلَّ هُمَا خَبَرَتَانِ أَوْ

إِنْشَائَتَانِ؟

فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْحَقِيقِينَ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمَا خَبَرَتَانِ لِقَوْلِهِ يُرَادُ بِهِمَا الْإِنْشَاءُ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْكِمَالَاتُ الدُّنْيِيَّةُ وَالدُّنْيَوِيَّةُ وَمَا فِيهِ صَلَاحٌ

الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ فَائِضَةٌ مِنَ الْجَنَابِ الْأَقْدَسِ عَلَى الْعِبَادِ بِوَاسِطَةِ هَذَا الرَّسُولِ الْكَرِيمِ، نَاسِبٌ إِذَا دُفِئَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمِ لَذَلِكَ، وَإِنْشَاءً لَأَيَّةٍ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» وَلِحَدِيثٍ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ وَلَا يُصَلِّي فِيهِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ أَكْتَعَ مَنَحُوقُ الْبَرَكَةِ» [سُحُودِ (٤٨٤٠)، ج ١ (١٨٤٩)] ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

وفي الجامع الكبير أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الدَّبْلِيُّ وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْقَادِرِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّهَاقِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ الرَّهَاقِيُّ: غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِذِكْرِ الصَّلَاةِ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الشَّامِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يُعْتَدُ بِرَوَاتِهِ وَلَا بِزِيَادَتِهِ؛ انْتَهَى.

وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ لِرَسُولِهِ تَشْرِيفُهُ وَزِيَادَةُ تَكْرَمَتِهِ، فَالْقَائِلُ: اَللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، طَالِبٌ لَهُ زِيَادَةُ التَّشْرِيفِ وَالتَّكْرَمَةِ.

وَالْقِيلُ: الْمُرَادُ مِنْهَا آيَةُ الْوَسِيلَةِ وَهِيَ الَّتِي طَلَبَ ﷺ مِنَ الْعِبَادِ أَنْ يَسْأَلُوهَا لَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْأَذَانِ.

(وَالسَّلَامُ) قَالَ الرَّاعِبِيُّ: السَّلَامُ وَالسَّلَامَةُ التَّعْرِيفُ مِنَ الْأَقْبَاتِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ وَالسَّلَامَةُ الْحَقِيقَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْجَنَّةِ لِأَنَّ فِيهَا بَقَاءٌ بِلَا فَنَاءٍ وَغَنَاءٌ بِلَا فَقْرٍ، وَعَزَا بِلَا ذُلٍّ، وَصَنَعَةٌ بِلَا سَقَمٍ.

(عَلَى نَبِيِّ) يَتَنَازَعُ فِيهِ الْمَصْدَرَانِ قَبْلَهُ.

وَالنَّبِيُّ: مِنَ النَّبُوَّةِ وَهِيَ الرِّقْعَةُ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعِلٌ)؛ أَيْ: الْمُنْبِي عَنْ اللَّهِ بِمَا تَسْكُنُ إِلَيْهِ الْعُقُولُ الْإِرَاقِيَّةُ؛ وَالنَّبُوَّةُ سَفَارَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ ذَوِي الْعُقُولِ مِنْ عِبَادِهِ لِإِزَاحَةِ عِلَلِهِمْ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ.

(وَرَسُولُهُ) فِي الشَّرْحِ: النَّبِيُّ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَنْ إِنْسَانٍ أُنْزِلَ عَلَيْهِ شَرِيعَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ، فَلِذَا أَمَرَ بِتَبْلِيغِهَا إِلَى الْغَيْرِ سَمِّيَ رَسُولًا.

وفي أنوار التنزيل: الرَّسُولُ مَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ بِشَرِيعَةٍ مُجَدِّدَةٍ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهَا وَالنَّبِيُّ أَعْمُ مِنْهُ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى ضَمِيرِهِ تَعَالَى فِي رَسُولِهِ وَمَا قَبْلَهُ عَهْدِيَّةٌ، إِذِ الْمَقْهُودُ هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَزَادَهُ بَيَانًا قَوْلُهُ (عَمَلِي) فَإِنَّهُ عَطَفَ بَيَانَ عَلَى نَبِيِّهِ، وَهُوَ عَلِمَ مُشْتَقٌّ مِنْ حَدِّ

(وعلى أتباعهم) أتباع: الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) وهو علم الكتاب والسنة.

(والعلماء ورثة الأنبياء) وهو أقباس من حديث: «العلماء ورثة الأنبياء». أخرجه أبو داود (٣٦٤١) وقد ضعف وإليه أشار علماء الآل بقوله:

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم ورثته ما خلف المختار غير حديثه فينا فذلك مناعه واثاثه

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله والباء زائدة أو مفعول به. وفيه ضمير فاعله: (وارثاً) نصب على التمييز، وهو ناظر إلى الأتباع، ثم قال (وموروثاً) ناظر إلى من تقدمهم.

وفيهِ من البديع اللف والنشر مشوشاً.

ويشتمل عود الصفتين إلى الكل من الآل والأصحاب والأتباع، فإن الآل والأصحاب ورثوا علم رسول الله ﷺ وورثته الأتباع فهم وارثون وموروثون، وكذلك الأتباع ورثوا علوم من تقدمهم وورثوا أيضاً أتباع الأتباع ولعل هذا أولى لعمومه.

أما بعد:

٢- الهدف من المختصر

فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريراً بالغاً ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب البتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي.

(أنا) هي حرف شرط.

وقوله (بعد) قائم مقام شرطها.

(وبعد) ظرف ثلث حالات:

إضافته فيعربُ كقولهِ تعالى ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾.

وقطعه عن الإضافة مع ثبوت المضاف إليه فينبى على الضم

نحو ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾

يجهلون مُشَلَّد العين أي كثيرُ الخصال التي يُحمد عليها أكثرُ مما يُحمد غيره من البشر، فهو أبلغ من عموم لأن هذا مأخوذ من المزيد وذلك من الثلاثي، وأبلغ من أحمد لأنه أفعَل تفضيل مُشْتَق من الحمد. وفيه قولان:

هل هو أكثرُ حامدية لله تعالى فهو أحمدُ الحامدين لله؟

أو هو بمعنى أكثرُ عموديةً فيكونُ كمحمَّدٍ في معناه؟

وفي المسألة خلافٌ وجدانٌ والمختارُ ما ذكرناه أولاً وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل زاد المعاد (٨٩/١).

(وآله) والدعاء للآل بعد الدعاء له ﷺ امتثالاً لحديث التعلیم، وسيأتي في الصلاة وللوجه الذي سنذكره قريباً.

(وصحبه): اسم جمع لصاحب. وفي المراد بهم أقوال اختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من لقي النبي وكان مؤمناً ومات على الإسلام

وجهُ الشَّاء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الشَّاء عليه ﷺ بعد الشَّاء على الرب؛ لأنهم الواسطة في إبلاغ الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء لهم.

(الذين ساروا في نصرة دينه) هو صفة للفريقين الآل والأصحاب.

والسير مراد به هنا الجد والاجتهاد والنصر.

والنصرة العون.

والذين وضع إليهم يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول.

والمراد أنهم اعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول.

وفي وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك.

(سراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (خياً) فإن المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنسوع، والخبث السريع كما في القاموس.

وفي نسخة (في صحبه) وهو عوض من قوله: (نصرة

دينه).

(من يحفظه من بين أقراني) جمع: قرن بكسر القاف وسكون الراء، وهو: الكفاء والمثل (نابهاً) بالنون وموحدة ومعجمة من: نبغ.

قال في القاموس: النابعة الرجل العظيم الشأن

(ويستعين) عطف على: (لا يصير).

(به الطالب) لأدلة الأحكام الشرعية الحديثية (المتندي) فإنه قد قرب له الأدلة وهذبها (ولا يستغني عنه الراغب) في العلوم (المتنهي) البالغ نهاية مطلوبة؛ لأن رغبته تبعته على أن لا يستغني عن شيء فيه، سيما ما قد هذب وقرب.

٣- بيان رموز تخريج الكتاب والتعريف

بأصحابها

وقد بينت كل حديث من أخرجه من الأئمة؛ لإرادة نصح الأمة:

فالمراد بـ «السبعة»: أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وبـ «الستة»: من عدا أحمد.

وبـ «الخمسة»: من عدا البخاري ومسلم.

وقد أقول: «الأربعة وأحد».

وبـ «الأربعة»: من عدا الثلاثة الأول.

وبـ «الثلاثة»: من عداهم وعدا الأخير.

وبـ «المتفق عليه»: البخاري ومسلم.

وقد لا أذكر معهما غيرهما.

وما عدا ذلك؛ فهو مبين.

(وقد بينت عقب) من: عقبه، إذا خلفه كما في القاموس، أي: في آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر

وقطعه مع عدم ثبوت المضاد إليه فيعرب منوناً كقوله: فساغ في الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات.

(فهذا) الفاء: جواب الشرط، واسم الإشارة لما في الذعن من الألفاظ والمعاني (مختصر) في القاموس اختصر الكلام: أوجزه.

(يشتمل) يحتوي (على أصول) جمع: أصل، وهو أسفل الشيء، كما في القاموس، وفسره في الشرح بما هو معروف: بما يبنى عليه غيره.

(الأدلة) جمع: دليل، وهو في اللغة: المرشد إلى المطلوب.

وعند الأصوليين: ما يمكن التوصل بالتوصل الصحيح فيه إلى مطلوب خبري.

وعند أهل الميزان: ما يلزم العلم به العلم بشيء آخر،

وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية: أي أصول هي الأدلة وهي أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

(الحديثية) صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية، وهي نسبة إلى حديث رسول الله ﷺ.

(للأحكام) جمع: حكم.

وهو عند أهل الأصول: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف، وهي خمسة: الوجوب والتحريم والتدبب والكره والإباحة.

(الشرعية) وصف للأحكام يخصها أيضاً عن العقلية، والشرع: ما شرعه الله لعباده كما في القاموس.

وفي غيره: نهج الطريق الواضح، واستعبر للطريقة الإلهية من الدين.

(حررته) بالمهملات، والضمير للمختصر.

وفي القاموس: تحرير الكلام وغيره تنويعاً.

وهو يناسب قول شارح تهذيب الكلام وتفتيحه

(تحريراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (بالغة) بالغين المعجمة.

وفي القاموس: البالغ الجيد (الصين) علة لـ (حررته).

إسناده وسياق طريقه (لإرادة نصح الأمة) علةً لذكره من خرج الحديث.

وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة.

منها: بيان أن الحديث ثابت في دواوين الإسلام.

ومنها: أنه قد تداولته الأئمة الأعلام.

ومنها: أنه قد تشعب طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلال.

ومنها: إرشاد المتبهي أن يراجع أصولها التي منها انتقى هذا المختصر.

وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله «من أخرجه من الأئمة» وما قيل في الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الأحاديث كما سترفعه.

(فالمراد أي مرادي بالسبعة) لأنه ليس مراداً لكل مصنف، ولا هو جنس المراد بل اللأم عوض عن الإضافة، والفاء جواب الشرط محذوف، أي: إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث: أخرجه السبعة هم الذين يثبتهم بالإبدال من لفظ العدد.

(أحمد) هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل.

وقد وسع الشارح وسع اللع عليه في تراجم السبعة، فتقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم، وأزمته ولاذيتهم ووفائهم.

فنقول: ولد أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة.

وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهادته.

قال أبو زرعة: كانت كتبه اثني عشر مجلداً وكان يحفظها عن ظهر قلبه، وكان يحفظ ألف ألف حديث.

وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أنقى ولا أهدأ ولا أروع ولا أعلم منه.

وألّف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وإتقاناً، فإنه لم يدخل فيه إلا ما ينتج به مع كونه انتقاءً من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث.

وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام، وقبره معروف مزور.

وقد ألفت في ترجمته كتب مستغلة بسيطة.

(والبخاري) هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، طلب هذا الشأن صغيراً.

ورد على بعض مشايخه غلطاً وهو في إحدى عشرة سنة فاصلح كتابه من حفظه.

سمع الحديث ببلد بخارى ثم رحل إلى عدة أماكن، وسمع الكثير، وألف الصحيح منه من زهاء سبعمائة ألف حديث، ألفه بمكة وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحاً، واحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومات في ألف حديث غير صحيح.

وقد ذكر تامل هذه العدة في الشرح.

وقد أفردت ترجمته بالتأليف، وذكر المصنف منها شطراً صالحاً في مقدمة فتح الباري، وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ولم يخلف ولداً.

(ومسلم) هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن.

ولد سنة أربع ومائتين، وطلب علم الحديث صغيراً، وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم.

وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه، وألف المؤلفات النافعة، وألفها صحيحه، الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبيدع طريقته، وحاز نقاسن التحقيق.

وللعلماء في الفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلافة، وأنصف بعض العلماء في قوله:

تأجّر قوم في البخاري ومسلم إلى وقالوا: أي ذنن تقدم فقلت لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم.

وَكَانَتْ وَقَاتُهُ عَشِيَّةَ الْأَحَدِ لِأَرْبَعِ بَقِيٍّ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ
إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَدَفِنَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بِنِيسَابُورَ، وَقَبْرُهُ بِهَا
مَشْهُورٌ مَزُورٌ.

(وابو داود) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِي.

مولده اثنتين ومائتين.

سمع الحديث من أحمد والقعني وسليمان بن حرب
وغيرهم.

وعنه خلافتي كالترمذي والنسائي.

وقال: كَتَبْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَمِائَةِ أَلْفٍ حَدِيثٍ، اتَّخَذْتُ
مِنْهَا مَا تَضَمَّنَتْ كِتَابَ السُّنَنِ، وَأَحَادِيثُهُ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ حَدِيثٍ
وَنَمَائِظُهُ، لَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ أَجَمَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِهِ.

روى سُنَّتُهُ بِبَغْدَادَ وَأَخَذَهَا أَهْلُهَا عَنْهُ، وَعَرَضَهَا عَلَى أَحْمَدَ
فَاسْتَجَادَهَا وَاسْتَحْسَنَهَا.

قال الخطابي: هِيَ أَحْسَنُ وَضْعاً وَأَكْثَرُ قَفْهاً مِنَ
الصَّحِيحِينَ.

وقال ابن الأعرابي: مِنْ عِنْدِهِ كِتَابُ اللَّوِّ وَمِسْنُ أَبِي دَاوُدَ
لَمْ يَخْتِجْ إِلَى شَيْءٍ مَعَهُمَا مِنَ الْعِلْمِ.

وَمَنْ نَسِمَ صَرَّحَ الْغَزَالِيُّ بِأَنَّهَا تَكْفِي الْمُجْتَهِدَ فِي أَحَادِيثِ
الْأَحْكَامِ، وَتَبَعَهُ اثْنَتَا عَشَرَ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَانَتْ وَفَاةُ أَبِي دَاوُدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ بِالْبَصْرَةِ.

(والترمذي) هُوَ أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سُورَةَ
الْتَرْمِذِي - مَثَلَتْ الْفَرَقِيَّةَ، وَالْمِيمُ مَضْمُومَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، نَسَبَهُ إِلَى
مَدِينَةٍ قَدِيمَةٍ عَلَى طَرَفِ جَبْحُونَ نَهْرٍ بَلْخَ، لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ
وَلَا ذَنَّهُ وَلَا الذَّهَبِيُّ وَلَا ابْنُ الْأَثِيرِ.

وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري،
وكان إماماً ثباتاً حجةً، وألف كتاب السُّنَنِ وكتاب العلل وكان
ضرياً.

قال: عرضت كتابي هذا - أي كتاب السُّنَنِ المسمى
بالجامع - على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به.

ومن كان في بيته فكانما في بيته نبي يتكلم.

قَالَ الْحَاكِمُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: مَاتَ الْبُخَارِيُّ
وَلَمْ يُخْلَفْ بِخُرَاسَانَ مِثْلَ أَبِي عِيْسَى فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ وَالْوَرَعِ
وَالزُّهْدِ، وَكَانَتْ وَقَاتُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ أَوَّلَ رَجَبِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ
وَمِائَتَيْنِ.

(والنسائي) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ الْخُرَاسَانِيُّ.

ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَنَّ مَوْلَدَهُ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَسَمِعَ
مِنْ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَثْنَةِ هَذَا الشَّانِ
بِخُرَاسَانَ وَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ.

ويرى في هذا الشَّانِ وَتَقَرَّرَ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْإِتْقَانِ وَعُلُوِّ الْإِسْنَادِ
وَاسْتَوَظَنَ مِصْرَ.

قال أئمة الحديث: إِنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ مِنْ مُسْلِمٍ صَاحِبِ
الصَّحِيحِ.

وسننه أقلُّ السُّنَنِ بَعْدَ الصَّحِيحِينَ حَدِيثاً ضَعِيفاً، وَاخْتَارَ
مِنْ سُنَنِهِ كِتَابَ (الْمُجْتَمِعِ) لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يُفَرِّدَ الصَّحِيحَ مِنَ
السُّنَنِ.

وَكَانَتْ وَقَاتُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ
صَفَرِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِالرُّمْلَةِ، وَدَفِنَ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ.

ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المَهْمَلَةِ وَبَعَثَهَا
هَمَزَةً، وَهِيَ مَدِينَةُ بَخْرَسَانَ خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَعْيَانِ.

(وابن ماجه) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ.

مولده سنة سبع ومائتين، وطلب هذا الشَّانَ وَرَحَلَ فِي
طَلْبِهِ وَطَافَ الْبِلَادَ حَتَّى سَمِعَ أَصْحَابَ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ، وَرَوَى
عَنْ خَلَاتِقٍ.

وكان أحد الأعلام، وألف السُّنَنِ، وَلَيْسَتْ لَهَا رُتْبَةٌ مَا
أَلَّفَ مِنْ قَبْلِهِ؛ لِأَنَّ فِيهَا أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً بَلْ مُتَكْرَرَةً.

ونقل عن الحافظ الزُّبَيْرِيِّ أَنَّ غَالِبَ مَا انفرد به ضَعِيفٌ، وَلِذَا
جَرَى كَثِيرٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ عَلَى إِضَافَةِ الْمَوْطَأِ إِلَى الْخَمْسَةِ.

قال المصنف: وَأَوَّلُ مَنْ أَضَافَ ابْنُ مَاجَةَ إِلَى الْخَمْسَةِ أَبُو
الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ فِي الْأَطْرَافِ، كَذَا فِي شَرْوِطِ أَثْنَةِ السُّنَنِ، ثُمَّ
الحافظ عبد الغني، فِي كِتَابِهِ أَسْمَاءُ الرُّجَالِ.

(والله) بالنصب مفعول (أسأل) قدّم عليه لإفادة الحصر:
أي: لا أسأل غيره.

(أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالألم يفتح الواو: هو الشدة
والثقل كما في القاموس، أي لا يجعله شدة في الحساب وثقلاً
من جملة الأوزار، إذ الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله
انقلبت أوزاراً وآثاماً.

(وأن يزرعنا العمل بما يُرضيه، سبحانه وتعالى) أنزله عن كل
تيسر، وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته، وكثيراً ما
قرن التيسر بصفة العلو كسبحان ربّي الأعلى: ﴿وَسَبِّحْ اسْمَ
رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾.

وكانت وقاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة
ثلاث، أو خمس وسبعين ومائتين.

(وبالسنة) أي: والمراد بالسنة إذا قال: أخرجته السنة (من
عدا أحمد) وهم المعروفون بأهل الأمهات الست.

(وبالخمس) من عدا البخاري ومسلماً وقد أقول) عوضاً عن
قوله الخمسة. (الأربعة) وهم أصحاب السنن إذا قيل أصحاب
السنن (واحمد)

(و) المراد (بالأربعة) عند إطلاقه لهم (من عدا الثلاثة
الأول) الشيخين وأحمد

(و) المراد (بالثلاثة) عند إطلاقه لهم (من عداهم) أي من
عدا الشيخين وأحمد، والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن
(وعدا الآخرين) وهو ابن ماجه فبراد بالثلاثة: أبو داود والترمذي
والنسائي

(و) المراد (بالثقي) إذا قال مُثَقِّ عَلَيْهِ (البخاري ومسلم)
فإنهما إذا أخرجنا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل
له: مُثَقِّ عَلَيْهِ: أي بين الشيخين (وقد لا أذكر مقههما) أي
الشيخين (غيرهما) كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو
أقل فيكتفي بنسبته إلى الشيخين.

(وما عدا ذلك) أي ما أخرجته غير من ذكر كتاب خزيمة
والبيهقي والدارقطني (فهو مبين) بذكره صريحاً.

(ومثبه) أي المختصر: (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان
بلوغاً وصل إليه، كما في القاموس، والمرام: الطلب، والمعنى
الإضافي: وصول الطلب بمعنى المطلوب: أي فالمراد وصولي إلى
مطلوبي (من جميع أدلة الأحكام) ثم جعله اسماً لمختصرو.

ويجمل أنه إضافة إلى مفعول المصدر: أي بلوغ الطالب
مطلوبه من أدلة الأحكام.

٤- فاتحة المقدمة

والله أسأل أن لا يجعل ما علينا وبالألم، وأن
يزرعنا العمل بما يُرضيه سبحانه وتعالى.

أَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَابُو دَاوُدَ (٨٣)، الرَّمْلِيُّ (٦٩)، النَّسَائِيُّ (٥٠/١)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٨٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١/١)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١١١) وَالسَّرْمِيدِيُّ، وَزَوَّاهُ مَالِكًا (٢٢/١) وَالشَّافِعِيُّ (٦٩/١) وَأَحْمَدُ (٢٣٧/٣).

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ كَانَ قَالَ: بَابُ الْمَيَّاهِ أُرْوِي فِيهِ، وَأَذْكُرُ، أَوْ غَوَّ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ الْحَافِظُ الْمَكْتَرُ.

وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ عَلَى غَوٍّ مِنْ ثَلَاثِينَ قَوْلًا. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الَّذِي تَسَكَّنَ النَّفْسَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ، وَيَوْمَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: وَلِحَاكِمِ أَبُو أَحْمَدَ.

وَذَكَرَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ فِي مُسْنَدِ بَقِيٍّ بْنِ خَلْدٍ خَمْسَةَ آلَافٍ حَدِيثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَارْبَعَةٍ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا، وَهُوَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ هَذَا الْقَدْرُ وَلَا مَا يُقَارَبُهُ.

قُلْتُ: كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي الْإِسْتِيعَابِ (١٧٧٠) لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بِلَفْظٍ: إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ هُوَ الَّذِي يَسْكُنُ إِلَيْهِ الْقَلْبُ فِي اسْمِهِ فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ (إِي الْإِسْتِيعَابِ): مَاتَ فِي الْمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ، وَقِيلَ: مَاتَ بِالْعَقِيقِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَكَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ إِي فِي حُكْمِهِ، وَالْبَحْرُ الْمَاءُ الْكَثِيرُ، أَوْ الْمَالِحُ فَقَطْ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَهَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِ ﷺ، بَلْ مَقُولُهُ:

(هُوَ الطَّهْرُ) يَفْتَحُ الطَّاءُ، هُوَ الْمَصْدَرُ وَاسْمٌ مَا يُطَهَّرُ بِهِ، أَوْ الطَّاهِرُ الطَّهْرُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

وَفِي الشَّرْحِ: يُطْلَقُ عَلَى الْمَطَهْرِ، وَبِالضَّمِّ مَصْدَرٌ.

وَقَالَ سَيِّوْنِي: إِنَّهُ بِالْفَتْحِ لَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْقَامُوسِ بِالضَّمِّ.

(مَاءٌ) هُوَ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ، وَضَمِيرُ مَاءٌ يُقْتَضَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: هُوَ الطَّهْرُ، الْبَحْرُ: يَعْنِي مَكَانَهُ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ بِهِ

١- كِتَابُ الطَّهَارَةِ

هَمَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرَانِ أَضْيَافًا وَجَعَلَا اسْمًا لِمَسَائِلَ مِنْ مَسَائِلِ الْفَقْهِ تَشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ خَاصَّةٍ؛ وَبَدَأَ بِالطَّهَارَةِ اتِّبَاعًا لِسُنَّةِ الْمُصَنِّفِ فِي ذَلِكَ وَتَقْدِيمًا لِلْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ عَلَى غَيْرِهَا وَاعْتِمَادًا بِأَهَمِّيَّتِهَا وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَلَمَّا كَانَتْ الطَّهَارَةُ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهَا بَدَأَ بِهَا.

وَهِيَ هُنَا اسْمُ مَصْدَرٍ: أَيُّ طَهَّرَ تَطْهِيرًا وَطَهَارَةً، مَثَلُ: كَلَّمُ تَكْلِيمًا وَكَلَامًا، وَحَقِيقَتُهَا اسْتِيعْمَالُ الْمَطْهَرِينَ أَيُّ: الْمَاءِ وَالْتِرَابِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى الصَّنَةِ الْمَشْرُوعَةِ فِي إِزَالَةِ النَّجَسِ وَالْحَدَثِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ إِنَّمَا يَحِثُّ عَنْ أَحْوَالِ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْوُجُوبِ وَغَيْرِهِ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْمَاءُ هُوَ الْمَأْمُورُ بِالتَّطَهُّرِ بِهِ أَصَالَةً قَدَّمَهُ، أَيُّ: قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى أَحْكَامِهِ، فَقَالَ:

١- بَابُ الْمَيَّاهِ

الْبَابُ لُغَةً: مَا يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ مِنْهُ.

قَالَ تَعَالَى ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبُيُوتَ﴾ «وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» وَهُوَ هُنَا مَجَازٌ، شَبَّهَ الدُّخُولَ إِلَى الْخَوَاصِ فِي مَسَائِلَ خُصُوصَةً بِالدُّخُولِ فِي الْأَمَّاكِينِ الْحُسُوسَةِ، ثُمَّ أَثَبَتَ لَهَا الْبَابَ.

(وَالْمَيَّاهُ) جَمْعُ مَاءٍ وَأَصْلُهُ مَوَّةٌ، وَلِذَا ظَهَرَتْ الْهَاءُ فِي جَمْعِهِ، وَهُوَ جَنْسٌ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ إِلَّا أَنَّهُ جَمْعٌ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ بِإِغْتِيَابِ حُكْمِ الشَّرْعِ، فَإِنَّ فِيهِ مَا يُنْهَى عَنْهُ. وَفِيهِ مَا يُكْرَهُ، وَبِإِغْتِيَابِ الْخِلَافِ أَيْضًا فِي بَعْضِ الْمَيَّاهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ نَقَلَ الشَّارِحُ الْخِلَافَ فِي التَّطَهُّرِ بِهِ عَنْ ابْنِ عُمرَ، وَابْنِ عُمرَ.

وَفِي النَّهَايَةِ: أَنَّ فِي كَرَنِ مَاءِ الْبَحْرِ طَهْرًا خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الصُّدُرِ الْأَوَّلِ وَكَأَنَّهُ لَقَدْ خِلَافٌ فِيهِ بَدَأَ الْمُصَنِّفُ بِحَدِيثِ يُفِيدُ طَهْرِيَّتَهُ، وَهُوَ حُجَّةُ الْجَمَاهِيرِ.

١- طَهَارَةُ مَاءِ الْبَحْرِ

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الْبَحْرِ «هُوَ الطَّهْرُ مَاءٌ، الْحِلُّ مَيْتَةٌ»

أُصُولُ الْإِسْلَامِ، تَلَقَّيْتُ الْأَمَّةَ بِالْقَبُولِ، وَتَدَاوَلَتْ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ فِي سَائِرِ الْأَعْيَادِ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ، وَرَوَاهُ الْأَمَّةُ الْكِبَارُ.

ثُمَّ عُدَّ مِنْ رَوَاهُ وَمِنْ صَحِّحِهِ.

وَالْحَدِيثُ وَقَعَ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ كَمَا فِي الْمَوْطَأِ (ص ١٠٠) أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ) فِي مُسْنَدِ أَحَدٍ (مَنْ بَنِي مُدَلِّجٍ) وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ، وَنَخِيلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَظِشْنَا أَفْتَوْضَأُ بِهِ؟

وَلِي لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ بِمَاءِ الْبَحْرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاءُهُ الْجَلُّ مِيتَتُهُ»

فَأَفَادَ ﷺ أَنَّ مَاءَ الْبَحْرِ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، لَا يَخْرُجُ عَنِ الطَّهُورِيَّةِ بِحَالٍ إِلَّا مَا سَيَأْتِي مِنْ تَخْصِيصِهِ بِمَا إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَائِهِ.

وَلَمْ يَجِبْهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ، مَعَ إِفَادَتِهَا الْغُرُضَ، بَلْ أَجَابَ بِهَذَا اللَّفْظِ لِيَقْرَنَ الْحُكْمَ بِعَلَّتِهِ وَهِيَ الطَّهُورِيَّةُ الْمُتَّاهِيَةُ فِي بَابِهَا، وَكَانَ السَّائِلُ لَمَّا رَأَى مَاءَ الْبَحْرِ خَالَفَ الْمَاءَ بِمَلُوحَةٍ طَعْمِيَّةٍ وَتَشَنٍّ رِيحِيٍّ، وَزَهَمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - «فَاغْسِلُوا» أَيْ بِالْمَاءِ الْمَعْلُومِ إِرَادَتُهُ مِنْ قَوْلِهِ «فَاغْسِلُوا»، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - «وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» ظَنُّ اخْتِصَاصِهِ فَسَالَ عَنْهُ، فَأَفَادَهُ ﷺ الْحُكْمَ، وَزَادَهُ حُكْمًا لَمْ يَسَالِ عَنْهُ، وَهُوَ حُلُّ مِيتَتِهِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: لَمَّا عَرَفَ ﷺ اشْتِيَاءَ الْأَمْرِ عَلَى السَّائِلِ فِي مَاءِ الْبَحْرِ اشْفَقَ أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ حُكْمُ مِيتَتِهِ. وَقَدْ يَتَنَسَّلُ بِهَا رَاكِبُ الْبَحْرِ، فَعَقَّبَ الْجَوَابَ عَنْ سُؤَالِهِ بَيَانِ حُكْمِ الْمِيتَةِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَذَلِكَ مِنْ عَاسَنِ الْقَتْوَى، أَنْ يُجَاءَ فِي الْجَوَابِ بِأَكْثَرِ ثَمَّا سُئِلَ عَنْهُ تَسْمِيَةً لِلْفَالِقَةِ، وَإِفَادَةً لِعِلْمٍ غَيْرِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَتَيَكَّنُ ذَلِكَ عِنْدَ طَهْرِ الْحَاجَةِ إِلَى الْحُكْمِ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّ مَنْ تَوَقَّفَ فِي طَهُورِيَّةِ مَاءِ الْبَحْرِ فَهُوَ عَنِ الْعِلْمِ بِحُلِّ مِيتَتِهِ مَعَ تَقَدُّمِ تَحْرِيمِ الْمِيتَةِ أَشَدَّ تَوَقُّفًا.

ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْ (مِيتَتِهِ): مَا مَاتَ فِيهِ مِنْ دَوَابٍّ ثَمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِيهِ، لَا مَا مَاتَ فِيهِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ مِيتَةً يَجْرُ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُرَادُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.

الْمَاءُ لَمْ اخْتِجَ إِلَى قَوْلِهِ مَاءُهُ، إِذْ يَصِيرُ فِي مَعْنَى طَهُورٍ مَاءُهُ فِي الْمَاءِ.

وَالْحُلُّ هُوَ مُصَدِّرُ حُلِّ الشَّيْءِ ضِدَّ حَرَمٍ، وَلَفْظُ الدَّارِقُطِيِّ: الْحَلَالُ.

(مِيتَتُهُ) هُوَ فَاعِلٌ أَيْضًا.

(أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هُوَ: أَبُو بَكْرٍ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي حَقِّهِ: الْحَافِظُ الْعَدِيمُ النَّظِيرُ، الثَّبَتُ النَّحْرِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ وَالْمُصَنَّفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ شَيْخِ الْبَخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَيْ لَفْظُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ سَرَدَهُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَخْرَجُوهُ بِمَعْنَاهُ.

(وَصَحِّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَجْمُوعَةِ فَرَايَ بَعْدَهَا مُثْنَاوَةً نَحْوِيَّةً قَتَاءً تَائِيَةً.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: الْحَافِظُ الْكَبِيرُ إِمَامُ الْأَمَّةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ وَالْحِفْظُ فِي عَصْرِهِ بِجَرَّاسَانِ.

(وَصَحِّحَهُ التِّرْمِذِيُّ) أَيْضًا، فَقَالَ عَقَبَ سَرَدُوهُ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَسَأَلَتْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

هَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الشُّنَنِ لِلْحَافِظِ الْمُنْدَرِيِّ (١/ ٨١)، وَحَقِيقَةُ الصَّحِيحِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ مَا نَقَلَهُ: عَدَلَتْ نَأْمَ الضَّبْطِ عَنْ مَثَلِهِ مُتَّصِلُ السُّنَنِ غَيْرُ مُعَلٍّ وَلَا شَاذٍ.

هَذَا وَقَدْ أَخْرَجَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّلْخِيصِ (١/ ٢١-٢٤) مِنْ تِسْعِ طُرُقٍ عَنْ تِسْعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ تَحُلْ طَرِيقٌ مِنْهَا عَنْ مَقَالٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَزَمَ بِصَحِّهِ مِنْ سَمِعَتْ، وَصَحِّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَصَحِّحَهُ ابْنُ مَنَظَّةٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَقَدْ حُكِّمَ بِصَحِّهِ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ لَا تَبْلُغُ دَرَجَةَ هَذَا وَلَا تَقَارِبُهُ.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ مِنْ

وظَاهِرُهُ حُلُّ كُلِّ مَا مَاتَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ كَالْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ؛
وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٢- طَهَارَةُ الْمَاءِ

٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ أَبُو دَاوُدَ (٦٦، ٦٧)، التِّرْمِذِيُّ (٦٦)، النَّسَائِيُّ (١/
١٧٤) وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٥٠)

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه) اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ سَنَانٍ
الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْخُدْرِيُّ؛ بَضُمَ الْخَاءُ الْمَعْجَمَةُ، وَدَالٌ مُهْمَلَةٌ
سَاتِيكَةٌ، نَسَبَةٌ إِلَى خُدْرَةٍ حَيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الصُّحَابَةِ وَمِنْ شُهَدَاءِ بَيْعَةِ
الشَّجْرَةِ، رَوَى حَدِيثًا كَثِيرًا وَاقَفَى مُدَّةً، عَاشَ أَبُو سَعِيدٍ سِتًّا
وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَمَاتَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَحَدِيثُهُ كَثِيرٌ،
وَحَدَّثَ عَنْهُ جُمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ، وَلَهُ فِي الصَّحِيحِينَ أَرْبَعَةٌ
وَنُمَاتُونَ حَدِيثًا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ
شَيْءٌ» أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ هُمْ أَصْحَابُ السُّنَنِ مَا عَدَا ابْنَ مَاجَةَ كَمَا
عُرِفَتْ.

(وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ) قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١/
٧٤): إِنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، لَكِنْ قَالَ: حُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ
قَالَ: حَدِيثٌ بَرُّ بُضَاعَةٍ صَحِيحٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَلَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أَسَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَرْوِ حَدِيثُ أَبِي
سَعِيدٍ فِي بَرِّ بُضَاعَةٍ بِأَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أَسَمَةَ.

وَلَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وَالْحَدِيثُ لَهُ سَبَبٌ وَهُوَ أَنَّهُ «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَرَضَا
مِنْ بَرِّ بُضَاعَةٍ وَهِيَ بَرٌّ يُطْرَحُ فِيهِ الْحَيْضُ وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالسِّنُّ
قَالَ: الْمَاءُ طَهُورٌ» الْحَدِيثُ، هَكَذَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

وَلِي لَفْظٍ فِيهِ (إِنَّ الْمَاءَ) (د (٦٧)) كَمَا سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أَطَالَ هُنَا فِي الشَّرْحِ الْمَقَالِ، وَاسْتَوْفَى مَا قِيلَ
فِي حُكْمِ الْمَاءِ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَلِنَقْتَصِرَ فِي الْخَوْصِ فِي الْمَاءِ عَلَى
قَدْرِ يَنْتَسِعُ بِهِ شَمْلُ الْأَحَادِيثِ، وَيَعْرِفُ بِهِ مَا خُذَ الْأَقْوَالِ
وَوُجُوهُ اسْتِدْلَالِ.

فَنَقُولُ: قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ يُؤْخَذُ مِنْهَا أَحْكَامُ الْمَاءِ فَمِنْهَا
حَدِيثُ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» وَحَدِيثُ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ
قَلْبَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» (د (٦٣)، ت (٦٧)، م (١/ ٧٥))،
ج (٥١٧)) وَحَدِيثُ «الْأَمْرُ بِصَبِّ ذَنْبُورٍ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَوْلِ
الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمَسْجِدِ» (خ (٢٢١)، م (٢٨٤))، وَحَدِيثُ «إِذَا
اسْتَقْبَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا»
(خ (١٦٢)، م (٢٧٨)) وَحَدِيثُ «لَا يُولَسُّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ
الدَّائِمِ ثُمَّ يَقْتَسِلُ فِيهِ» (م (٢٨٣)) وَحَدِيثُ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي
إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ» (م (٢٧٩)) الْحَدِيثُ، وَفِيهِ الْأَمْرُ بِإِرَاقَةِ الْمَاءِ الَّذِي
وُلَغَ فِيهِ.

وَهِيَ أَحَادِيثُ ثَابِتَةٌ سَنَائِي جَمِيعُهَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

إِذَا عُرِفَتْ هَذَا، فَإِنَّهُ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى
فِي الْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ وَلَمْ تُغَيِّرْ أَحَدَ أَوْصَائِهِ.

فَذَهَبَ الْقَاسِمُ، وَيَحْيَى بْنُ حَزْمٍ، وَجُمَاعَةٌ مِنَ الْأَكَلِ، وَمَالِكٌ
وَالظَّاهِرِيُّ، وَاحِدٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَجُمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِلَى أَنَّهُ
طَهُورٌ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، عَمَلًا بِحَدِيثِ «الْمَاءُ طَهُورٌ»

وَأَمَّا حَكَمُوا بَعْدَ طَهْوَرِيَّةٍ مَا غَيَّرَتْ النِّجَاسَةُ أَحَدَ
أَوْصَائِهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

وَفَقَّهَ الْهَادَوِيُّ، وَالْحَنَفِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، إِلَى قِسْمَةِ الْمَاءِ إِلَى
قَلِيلٍ تَضُرُّهُ النِّجَاسَةُ مُطْلَقًا، وَكَثِيرٍ لَا تَضُرُّهُ إِلَّا إِذَا غَيَّرَتْ بَعْضَ
أَوْصَائِهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.

فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيُّ إِلَى تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ بِأَنَّهُ مَا ظَنَّ الْمُسْتَعْمِلُ
لِلْمَاءِ الْوَاقِعَةَ فِيهِ النِّجَاسَةَ اسْتِعْمَالَهَا بِاسْتِعْمَالِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ
فَهُوَ الْكَثِيرُ.

وَفَقَّهَ غَيْرُهُمْ فِي تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا:

فَقَالَتِ الْحَنَفِيُّ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَاءِ بِمَا إِذَا حَرَّكَ أَحَدٌ

طَرَفِهِ أَدَمِيٌّ لَمْ تَسِرْ الْحَرَكَةُ إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ، وَهَذَا رَأْيُ الْإِمَامِ.

أَمَّا رَأْيُ صَاحِبِيهِ: فَعَشْرَةٌ فِي عَشْرَةٍ، وَمَا عَذَاهُ فَهُوَ الْقَلِيلُ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَاءِ بِمَا بَلَغَ قَلَتَيْنِ مِنْ قَلَالِ هَجْرٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ خَمْسَمِائَةِ رَطْلٍ عَمَلًا بِحَدِيثِ الْقَلَتَيْنِ، وَمَا عَذَاهُ فَهُوَ الْقَلِيلُ.

وَوَجْهُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ تَعَارُضُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَسْلَفْنَاهَا،

فَإِنَّ حَدِيثَ الْأَسْتِيقَاطِ، وَحَدِيثَ الْمَاءِ الدَّائِمِ، يَقْضِيَانِ أَنَّ الْقَلِيلَ النُّجَاسَةِ يُنَجِّسُ قَلِيلَ الْمَاءِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ الْوَلُوغِ، وَالْأَمْرُ بِإِرَاقَةِ مَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ، وَعَارَضَهَا حَدِيثُ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ، وَالْأَمْرُ بِصَبِّ ذُنُوبِ مَاءٍ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقْضِي أَنَّ الْقَلِيلَ النُّجَاسَةِ لَا يُنَجِّسُ قَلِيلَ الْمَاءِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ قَدْ طَهَّرَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ بَوْلُ الْأَعْرَابِيِّ بِذَلِكَ الذُّنُوبِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

فَقَالَ الْأَوَّلُونَ، وَهُمْ الْقَائِلُونَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ: يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِالْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، كَمَا دَلَّ لَهُ هَذَا اللَّفْظُ.

وَدَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَحَادِيثُ الْأَسْتِيقَاطِ، وَالْمَاءِ الدَّائِمِ، وَالْوَلُوغِ، لَيْسَتْ وَارِدَةً لِيَبَانَ حُكْمُ نَجَاسَةِ الْمَاءِ، بَلِ الْأَمْرُ بِاجْتِنَابِهَا تَعْدِيًّا لَا لِاجْلِ النُّجَاسَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَمَعْنَى لَا نَعْرِفُهُ، كَدَمِ مَعْرِفَتِنَا لِحُكْمَةِ أَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ وَغَيْرِهَا.

وَقِيلَ: بَلِ النُّهْيُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِلْكَرَاهَةِ فَقَطْ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ مُطَهَّرَةٌ.

وَجَمَعَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّ حَدِيثَ «لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» عَمَلٌ عَلَى مَا بَلَغَ الْقَلَتَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَحَدِيثُ الْأَسْتِيقَاطِ، وَحَدِيثُ الْمَاءِ الدَّائِمِ، عَمَلٌ عَلَى الْقَلِيلِ.

وَعِنْدَ الْهَادِيَةِ أَنَّ حَدِيثَ الْأَسْتِيقَاطِ عَمَلٌ عَلَى النَّدْبِ، فَلَا يَجِبُ غَسْلُهَا لَهُ.

وَقَالَتْ الْحَنَفِيَّةُ: الْمُرَادُ بِ«لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»: الْكَثِيرُ الَّذِي سَبَقَ تَحْدِيدُهُ.

وَقَدْ أَعْلَوْا حَدِيثَ الْقَلَتَيْنِ بِالْاضْطِرَابِ وَكَذَلِكَ أَعْلَاهُ الْإِمَامُ

الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ، وَيَعْضُهُمْ تَأْوَهُ، وَيَقِيَّةُ الْأَحَادِيثِ فِي الْقَلِيلِ.

وَلَكِنَّهُ وَرَدَ عَلَيْهِمْ حَدِيثُ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ، فَإِنَّهُ كَمَا عَرَفْتَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ قَلِيلَ النُّجَاسَةِ قَلِيلَ الْمَاءِ.

فَدَفَعَتْهُ الشَّافِعِيَّةُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النُّجَاسَةِ، وَوُرُودِهَا عَلَيْهِ.

فَقَالُوا: إِذَا وَرَدَتْ عَلَى الْمَاءِ نَجَسَتُهُ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْأَسْتِيقَاطِ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا الْمَاءُ لَمْ تَضُرْ، كَمَا فِي خَبَرِ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ.

وَلِيهِ بَحْثٌ حَقَّقْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ، وَحَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُمْ حَكَمُوا أَنَّهُ إِذَا وَرَدَتْ النُّجَاسَةُ عَلَى الْمَاءِ الْقَلِيلِ نَجَسَتْهُ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا الْمَاءُ الْقَلِيلُ لَمْ يُنَجِّسْ، فَجَعَلُوا عَلَةً عَدَمَ تَنْجِيسِ الْمَاءِ الْوَرُودِ عَلَى النُّجَاسَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ التَّحْقِيقُ أَنَّهُ حِينَ يَرُدُّ الْمَاءُ عَلَى النُّجَاسَةِ يَرُدُّ عَلَيْهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يُفْنِيَ عَنْهَا، وَيَذْهَبُ قَبْلَ فَنَائِهِ، فَلَا يَأْتِي آخِرُ جُزْءٍ مِنَ الْمَاءِ الْوَارِدِ عَلَى النُّجَاسَةِ إِلَّا وَقَدْ طَهَّرَ الْمَحْلُ الَّذِي اتَّصَلَتْ بِهِ، أَوْ بَقِيَ فِيهِ جُزْءٌ مِنْهَا، يَفْنَى وَيَتَلَاشَى عِنْدَ مُلَاقَاةِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، كَمَا تَفْنَى النُّجَاسَةُ وَتَلَاشَى إِذَا وَرَدَتْ عَلَى الْمَاءِ الْكَثِيرِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْكَثِيرِ فِي إِفْنَاءِ الْكُلِّ لِلنُّجَاسَةِ، فَإِنَّ الْجُزْءَ الْآخِرَ الْوَارِدَ عَلَى النُّجَاسَةِ يُحِلُّ عَنْهَا لِكَثَرَتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ النُّجَاسَةِ، فَالْعَلَّةُ فِي عَدَمِ تَنْجِيسِهِ بِوُرُودِهِ عَلَيْهَا: فِي كَثَرَتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا لَا الْوَرُودُ، فَإِنَّهُ لَا يَعْقِلُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْوُرُودَيْنِ، بَلْ أَدْعَاهُمَا يُنَجِّسُهُ دُونَ الْآخَرِ.

وَإِذَا عَرَفْتَ مَا أَسْلَفْنَاهُ وَأَنَّ تَحْدِيدَ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ لَمْ يَنْهَضْ عَلَى أَحَدِهِمَا دَلِيلٌ، فَاقْرُبِ الْأَقَاوِيلَ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّلِيلِ قَوْلِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ مَعَهُ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ، وَعَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أُمَّةِ الْآلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاخْتَارَهُ مِنْهُمْ الْإِمَامُ شَرَفُ الدِّينِ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَحْمَدَ، وَنَصَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَتْبَاعِهِ، وَرَجَّحَهُ أَيْضًا مِنْ أَتْبَاعِ الشَّافِعِيِّ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ الرُّوْيَانِيُّ صَاحِبُ بَحْرِ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ فِي الْإِلَامِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ فِي الْمَحْلِيِّ (١/ ١٦٨): إِنَّهُ رُويَ عَنْ عَائِشَةَ

قَالَ أَبُو يُوسُفَ: كَانَ رَشْدَيْنُ رَجُلًا صَالِحًا فِي دِينِهِ فَأَدْرَكَتْهُ غَفْلَةُ الصَّالِحِينَ، فخلطَ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

وَحَقِيقَةُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ: هُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَحَدُ شُرُوطِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ، وَلَهُ سِتَّةُ أَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٌ، سَرَدَهَا فِي الشَّرْحِ.

(وَاللَّيْهَقِيُّ) هُوَ الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ شَيْخُ خُرَاسَانَ أَبُو بَكْرٍ أَحَدُ بَنِي الْحَسَنِ، لَهُ التَّصَانِيفُ الَّتِي لَمْ يُسَبِّحْ إِلَى مِثْلِهَا، كَانَ زَاهِدًا وَرِعًا نَقِيًّا، ارْتَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ.

قَالَ اللَّيْهَقِيُّ: تَأْلَفُ تَقَارِبُ الْفِ جُزْءٍ. وَيَنْهَقُ بِمُوحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَمَثْنَاءُ تَحْيِيَّةٍ سَاكِتَةٍ وَهَاءٍ مَفْتُوحَةٍ قَفَافٍ: بَلَدٌ قَرِيبٌ نِيسَابُورَ.

أَيُّ رَوَايَةٍ بِالْفِظِ.

(الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ) عَطْفٌ عَلَيْهِ.

(بِنَجَاسَةٍ) الْبَاءُ سَبِيئَةٌ: أَيُّ بِسَبَبِ نَجَاسَةٍ (تَحْدُثُ لِيهِ).

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: وَلَا يَثْبُتُ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا قُلْتُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُ الْمَاءِ أَوْ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ كَانَ نَجَسًا، يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ لَا يَثْبُتُ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى تَضْعِيفِهِ.

وَالْمَرَادُ تَضْعِيفُ رَوَايَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا أَصْلَ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثٍ بِثَرِ بَضَاعَةٍ، وَلَكِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ قَدْ يَجْمَعُ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِحُكْمِهَا.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَتَغَيَّرَتْ لَهُ طَعْمًا أَوْ لَوْنًا أَوْ رِيحًا فَهُوَ نَجَسٌ؛ فَالْإِجْمَاعُ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى نَجَاسَةٍ مَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ، لَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

٣- حَكْمُ الْمَاءِ إِذَا بَلَغَ قَلْتَيْنِ

أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَبِمُؤْنَةٍ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخِيهِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَجَاهِلِدٌ وَعِكْرَمَةُ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ.

٣- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٥٢١)، وَضَعَفَهُ أَبُو خَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٤٤/١) وَالتَّيْهَقِيُّ (٢٥٩/١)، (٢٦٠) «الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ، بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ لِيهِ».

(وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَاسْمُهُ صُدِّيٌّ يُهْمَلَتَيْنِ الْأُولَى مَضْمُومَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَفْتُوحَةٌ وَمَثْنَاءُ تَحْيِيَّةٍ مُشَدَّدَةٌ.

(الْبَاهِلِيُّ) بِمُوحَدَةٍ نَسَبَ إِلَى بَاهِلَةَ: فِي الْقَامُوسِ: بَاهِلَةٌ قَوْمٌ وَاسْمُ أَبِيهِ عَجَلَانٌ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ يَعْنِي فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، سَكَنَ أَبُو أُمَامَةَ مَصْرَ، ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهَا وَسَكَنَ حَمَصَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةً إِحْدَى، وَقِيلَ سَنَةُ سِتٍّ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ: هُوَ آخَرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالشَّامِ، كَانَ مِنَ الْكَثَرِينَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ ﷺ.

(قَالَ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» الْمَرَادُ أَحَدُهَا كَمَا يُفَسِّرُهُ حَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ.

(أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَضَعَفَهُ أَبُو خَاتِمٍ).

قَالَ اللَّيْهَقِيُّ فِي حَقِّهِ: أَبُو خَاتِمٍ هُوَ الرَّازِيُّ، الْإِسْمَامُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ مُحَدِّثٌ بَنِي إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذَرِ الْخِزْلَانِيِّ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، وَلَدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَاتَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ، تَرَفَّى أَبُو خَاتِمٍ فِي شِعْبَانِ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ سَنَةً.

وَأَمَّا ضَعْفُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ رَشْدَيْنَ بْنِ سَعْدٍ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ.

٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ

يَحْمِلُ الْحَبْثَ.

وَفِي لَفْظِ «لَمْ يَنْجُسْ»

أَخْرَجَهُ الْأَوْثَقِيُّ أَبُو دَاوُدَ (٦٣، ٦٤، ٦٥)، السُّوْلَمِيُّ (٦٧)،
النَّسَائِيُّ (١٧٥/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٥١٧، ٥١٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٩٢)
وَالْحَاكِمُ (١٣٢/١-١٣٣) وَابْنُ جِبَانَ (١٢٤٩).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ: ابْنُ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ، أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ صَغِيرًا بِمَكَّةَ، وَأَوَّلُ مُشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ،
وَعُمَرَ.

وَرَوَى عَنْهُ خَلَاتِقٌ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، كَانَتْ وَفَاتُهُ بِمَكَّةَ
سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، وَدُفِنَ بِهَا بِدِي طُؤَى فِي مَقْبَرَةِ الْمُهَاجِرِينَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ
الْغَيْثُ) يَفْتَحُ الْمُتَّجِمَةَ وَالْمَوْحِدَةَ.

(وَفِي لَفْظِ: لَمْ يَنْجُسْ) هُوَ يَفْتَحُ الْجَيْمِ وَضَمَّهَا، كَمَا فِي
الْقَامُوسِ

(أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ)، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ
حَدِيثٍ.

(وَالْحَاكِمُ) هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ إِمَامُ الْمُحَقِّقِينَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْبَيْعِ، صَاحِبُ
التَّصَانِيفِ.

وَلَدَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِينَ، وَطَلَبَ هَذَا الشَّانَ،
وَرَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ، وَحَجَّ، ثُمَّ جَاءَ فِي خُرَاسَانَ
وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَسَمِعَ مِنَ الْفَقِيهِ شَيْخٍ، أَوْ مَحْوٍ ذَلِكَ، حَدَّثَ عَنْهُ
الدَّارَقُطْنِيُّ وَأَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ وَابْنُ هَبَّاقٍ، وَخَلَاتِقٌ.

وَلَهُ التَّصَانِيفُ الْفَائِقَةُ مَعَ الثَّقَوَى وَالِدِيَانَةِ، أَلْفُ الْمُسْتَدْرَكِ،
وَتَارِيخُ نَيْسَابُورَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

تُوفِّيَ فِي شَهْرِ صَفَرٍ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(وَابْنُ حَبَانَ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحِدَةِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ الْخَافِظُ الْعَلَامَةُ: أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَانَ
بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبَانَ الْبُسْتِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، سَمِعَ أَمَّا لَا
يُحْصُونَ مِنْ مِصْرَ إِلَى خُرَاسَانَ، حَدَّثَ عَنْهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ.

كَانَ ابْنُ حَبَانَ مِنْ فَهْمَاءِ الدِّينِ، وَحَفَظَ الْأَشْيَاءَ، عَالِمًا
بِالطَّبِّ وَالتَّجْوِيدِ وَفَنُونِ الْعِلْمِ، صَنَّفَ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ، وَالتَّارِيخَ،
وَكِتَابَ الضَّعْفَاءِ، وَفَقَّهَ النَّاسَ بِسَمَرْقَنْدَ.

قَالَ الْحَاكِمُ: كَانَ ابْنُ حَبَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَاللُّغَةِ
وَالْوَعظِ، مِنْ عَقْلَاءِ الرُّجَالِ، تُوُفِّيَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ
وِثَلَاثِ مِائَةٍ، وَهُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ.

وَلَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ دَلِيلُ
الشَّافِعِيَّةِ فِي جَعْلِهِمُ الْكَثِيرَ مَا بَلَغَ قَلْتَيْنِ وَسَبَقَ اعْتِنَادُ الْهَادُوِيَّةِ
وَالْحَنَفِيَّةِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ لِلْاضْطِرَابِ فِي مَنَنِهِ إِذْ فِي رِوَايَةٍ (إِذَا بَلَغَ
ثَلَاثَ قَلَالٍ) وَفِي رِوَايَةٍ (قَلَّةٍ) وَبِجِهَالِهِ قَدَرِ الْقَلَّةِ وَبِاخْتِمَالِ مَعْنَاهُ،
فَإِنَّ قَوْلَهُ (لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثَ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ بِحِمْلِهِ، بَلْ نَصَرَهُ
الْحَبْثُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَتَلَاشَى فِيهِ الْحَبْثُ.

وَلَقَدْ أَجَابَ الشَّافِعِيَّةُ عَنْ هَذَا كُلُّهُ.

وَلَقَدْ بَسَطَهُ فِي الشَّرْحِ إِلَّا الْآخِرَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ، كَأَنَّهُ تَرَكَهُ
لِضَعْفِهِ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ (لَمْ يَنْجُسْ) صَرِيحَةٌ فِي عَدَمِ اخْتِمَالِهِ الْمَعْنَى
الْأَوَّلَ.

٤- حَكْمُ الْإِغْتِسَالِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ
جُنُبٌ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٣) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٣٩) «لَا يَتَوَلَّنِ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ
الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَقْبِضُ فِيهِ» - وَلَمْ يُسَلِّمْ بِنِسْبَةِ (٢٨٢)، وَلَا ابْنُ
دَاوُدَ (٧٠) «لَا يَحْمِلُ لَهُ مِنَ الْخَبَايَةِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا
يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» هُوَ الرَّائِدُ السَّاكِنُ، وَيَأْتِي
وَصْفُهُ بِأَنَّهُ الَّذِي لَا يَجْرِي.

(وَهُوَ جُنُبٌ أَخْرَجَهُ) بِهَذَا اللَّفْظِ.

(مُسْلِمٌ، وَلِلْبُخَارِيِّ رِوَايَةٌ بِالْفِظِ: «لَا يَتَوَلَّنِ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ
الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَقْبِضُ») رَوَى بِرَفْعِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهُ
خَبَرٌ لِبُتْدِ بْنِ عَذُوفٍ: أَيُّ ثُمَّ هُوَ يَقْبِضُ.

وقد جَوَزَ جَزْمُهُ عَلَى عَطْفِهِ عَلَى مَوْضِعِ (يُؤَلِّسُ) وَنَصَبِهِ.

بِقَدِيرِ أَنْ عَلَى الْإِحْقَاقِ (ثُمَّ) بِالْوَاوِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَسَادَ أَنْ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَوْلِ وَالْاِغْتِسَالِ دُونَ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا، مَعَ أَنَّهُ يُنْهَى عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ لَا يُخْلُ بِجَوَازِ النَّصَبِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ، وَمِنْ غَيْرِهِ النَّهْيُ عَنِ إِفْرَادِ الْبَوْلِ وَإِفْرَادِ الْاِغْتِسَالِ؛ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنْ (ثُمَّ) صَارَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ تَقْدِيمُ الْجَمْعِ، وَهَذَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ مُعْتَرِضًا بِهِ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ، حَيْثُ جَوَزَ النَّصَبَ.

وأقره ابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي غَيْرِ شَرْحِ الْعَمْدَةِ، لِأَنَّهُ أَجَابَ عَلَى النَّوَوِيِّ بِمَا أَسَادَهُ قَوْلُنَا، فَإِنَّهُ لَا يُخْلُ بِجَوَازِ النَّصَبِ إِلَى آخِرِهِ.

قُلْتُ: وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ النَّهْيَ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَوْلِ ثُمَّ الْاِغْتِسَالِ فِيهِ، سِوَاهُ رَفَعَتْ اللَّامَ أَوْ نَصَبَتْ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) تَقْدِيمُ مَا تَقْدِيمُهُ الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ فِي أَنَّهَا لِلْجَمْعِ، وَإِنَّمَا اخْتَصَمَتْ (ثُمَّ) بِالتَّرْتِيبِ، فَالْجَمْعُ وَاهْمُومٌ فِيهَا قَرُورُهُ، وَلَا يُسْتَفَادُ النَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى إِفْرَادِهِ مِنْ رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَقْدِيمُ النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ.

وروايةُ سُلمٍ تَقْدِيمُ النَّهْيِ عَنِ الْاِغْتِسَالِ فَقَطْ، إِذَا لَمْ تَقْدِيمُ بِرَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ؛ نَعَمْ؛ ثُمَّ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: «لَا يُؤَلِّسُ أَحَدَكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ» تَقْدِيمُ النَّهْيِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى إِفْرَادِهِ (فِيهِ وَلِلسُّلَمِ) فِي رَوَايَتِهِ (مَنْهُ) بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ «فِيهِ»، وَالْأَوَّلُ تَقْدِيمُ أَنَّهُ لَا يَغْتَسِلُ فِيهِ بِالْاِتِّعَاشِ مَثَلًا، وَالثَّانِيَةُ تَقْدِيمُ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ مِنْهُ وَيَغْتَسِلُ خَارِجَهُ، (وَلِأَبِي دَاوُدَ) بِلَفْظٍ: (وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ) عَوْضًا عَنْ «ثُمَّ يَغْتَسِلُ»

(مَنِ الْجَنَابَةِ) عَوْضًا عَنْ قَوْلِهِ: وَهُوَ جُنُبٌ.

وقوله هُنَا: «وَلَا يَغْتَسِلُ» دَالٌّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ عَلَى إِفْرَادِهِ كَمَا هُوَ أَحَدُ الْأَحْصَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي رَوَايَةِ «ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَهَذَا النَّهْيُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ لِلْكَرَاهَةِ. وَفِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ لِلتَّحْرِيمِ.

قِيلَ: عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِعْمَالِ لَفْظِ النَّهْيِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ، وَالنَّهْيُ مُسْتَعْمَلٌ

فِي مَعْنَى عَدَمِ الْفِعْلِ الشَّامِلِ لِلتَّحْرِيمِ وَكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ.

فَالْمَاءُ حُكْمُ الْمَاءِ الرَّائِكِ وَتَنْجِيسُهُ بِالْبَوْلِ، أَوْ مَنْعُهُ مِنَ التَّطْهِيرِ بِالْاِغْتِسَالِ فِيهِ لِلْجَنَابَةِ، فَعَنْدَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يَنْجَسُ إِلَّا مَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ: النَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّعْبُدِ وَهُوَ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُمْ لِلْكَرَاهَةِ، وَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ إِنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ، وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ تَعْبُدًا لَا لِأَجْلِ التَّنْجِيسِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَقَالُوا: إِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا وَكُلَّ عَلَى أَصْلِهِ فِي حَدِّهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ فَهُوَ الطَّاهِرُ.

وَالذَّلِيلُ عَلَى طَهْرَتِهِ تَخْصِصُ هَذَا الْعُمُومِ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: إِذَا قُلْتُمْ: النَّهْيُ لِلْكَرَاهَةِ فِي الْكَثِيرِ فَلَا تَخْصِصُ لِمَعْنَى حَدِيثِ الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا وَكُلَّ فِي حَدِّهِ عَلَى أَصْلِهِ، فَالنَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّحْرِيمِ، إِذْ هُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ وَلَا مُطَهَّرٍ.

وهذا عَلَى أَصْلِهِمْ فِي كَوْنِ النَّهْيِ لِلتَّجَاسَةِ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ الْأَقْوَالُ فِي الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْرِمُ فِي الْكَثِيرِ الْجَارِي كَمَا يَقْتَضِيهِ مَقْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ.

أَمَّا الْقَلِيلُ الْجَارِي فَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَقِيلَ: يَجْرِمُ، وَهُوَ الْأَوَّلَى.

قُلْتُ: بَلِ الْأَوَّلَى خِلَافُهُ، إِذْ الْحَدِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيمَا لَا يَجْرِي، فَلَا يَشْمَلُ الْجَارِي، قَلِيلًا كَانَ أَمْ كَثِيرًا.

نَعَمْ لَوْ قِيلَ بِالْكَرَاهَةِ لَكَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا رَاكِدًا، فَقِيلَ: يُكْرَهُ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ قَاصِدًا إِلَّا إِذَا عَرَضَ وَهُوَ فِيهِ فَلَا كَرَاهَةَ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ لَكَانَ أَظْهَرَ وَأَوْفَقَ، لِظَاهِرِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِسَادًا لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَمُضَارَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ رَاكِدًا قَلِيلًا فَالصَّحِيحُ التَّحْرِيمُ لِلْحَدِيثِ.

ثُمَّ هَلْ يَلْحَقُ غَيْرُ الْبَوْلِ كَالْعَاطِظِ بِهِ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَاءِ الْقَلِيلِ؟ فَالْجَاهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ بِالْأَوَّلَى.

وَعَنْ أَحَدِ بَنِي حَنْبَلٍ: لَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ، بَلْ يَخْتَصُّ الْحُكْمُ بِالْبَوْلِ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُ ارَادَ ابْنُ حَزْمٍ بِالضَّعِيفِ دَاوُدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَكَأَنَّهُ فِي الْبَحْرِ اغْتَرَّ بِقَوْلِ ابْنِ حَزْمٍ، فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ: إِنَّ رَاوِيَهُ ضَعِيفٌ، وَاسْتَدْنَاهُ إِلَى مَجْهُولٍ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٠٠/١): إِنَّ رَجَالَهُ نَفَاتٌ وَلَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى عِلَّةٍ، فَلِهَذَا قَالَ هُنَا: وَهُوَ صَحِيحٌ، نَعَمْ هُوَ مُعَارَضٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فِي:

٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مِثْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٢٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ أَبُو دَاوُدَ (٦٨)، التِّرْمِذِيُّ (٦٥)، النَّسَائِيُّ (١٧٣/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠، ٣٧١) -: «اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ، لَجَاءَ يَغْتَسِلُ مِنْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجُشِبُ» وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٥)، وَابْنُ خُرَيْجَةَ (٩١، ١٠٩).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ حَيْثُ أُطْلِقَ: مَحْرُومٌ الْأَمَّةُ وَجَبْرًا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَلَكِنْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَشُهْرَةُ إِمَامَتِهِ فِي الْعِلْمِ بِرَكَاتِ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ بِالْحِكْمَةِ، وَالْفَقْهِ فِي الدِّينِ، وَالتَّأْوِيلِ، تُغْنِي عَنْ التَّعْرِيفِ بِهِ؛ كَانَتْ وَقَاتُهُ بِالطَّائِفِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، فِي آخِرِ أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، بَعْدَ أَنْ كَفَّ بِصُرَّةٍ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مِثْمُونَةَ). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِإِسْنَادٍ قَالَ: (أَكْبَرُ عِلْمِي)، وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي أَنْ أبا الشَّعْثَاءِ أَخْبَرَنِي الْحَدِيثَ، وَأَعْلَهُ قَوْمٌ بِهَذَا التَّرَدُّدِ.

وَلَكِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الشَّيْخِينَ بِإِسْنَادٍ «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمِثْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِسَاءٍ وَاحِدَةٍ» (إِبْرَاهِيمُ (٢٥٣)، مُسْلِمٌ (٣٢٢)) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا كَانَا يَغْتَرِفَانِ مَعًا فَلَا تَعَارُضَ، نَعَمْ الْمَعَارِضُ:

قَوْلُهُ: (وَأَصْحَابُ السُّنَنِ) أَيُّ مَنْ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ (١٨٩/١)، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي دَاوُدَ.

(اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ لَجَاءَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: (فِي الْمَاءِ) صَرِيحٌ فِي التَّنْهِيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ، وَأَنَّهُ يُجْتَنَبُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِذَا بَالَ فِي إِسَاءٍ وَصَبَّ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.

وَعَنْ دَاوُدَ: لَا يُنْجَسُهُ، وَلَا يَكُونُ مِنْهَا عَنْهُ إِلَّا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَا غَيْرَ، وَحُكْمُ الْوَضوءِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي بَالَ فِيهِ مَنْ يُرِيدُ الْوَضوءَ حُكْمُ الْغَسْلِ، إِذِ الْحُكْمُ وَاحِدٌ.

وَقَدْ رَوَدَ فِي رِوَايَةٍ «لَا يُؤَلِّقُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ» ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يَنْسِبَهَا إِلَى أَحَدٍ.

وَقَدْ خَرَّجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٩/١)، وَاحْمَدُ (٢٥٩/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٨)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٤٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١٤/١)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٥٣) وَالْبَيْهَقِيُّ «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٣٩/١) بِزِيَادَةِ «أَوْ يَشْرَبُ مِنْهُ».

٥- حُكْمُ الْاِغْتِسَالِ بِفَضْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرَاةِ

٦- وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرَاةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرَاةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨١) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرَاةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ» أَيُّ بِالْمَاءِ الَّذِي يَفْضُلُ عَنْ غَسْلِ الرَّجُلِ.

(أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرَاةِ) مِثْلُهُ

(وَلْيَغْتَرِفَا) مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ اغْتِسَالِهِمَا مِنْهُ (جَمِيعًا)

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ) إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُرْسَلِ، أَوْ إِلَى قَوْلِ لَابِنِ حَزْمٍ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ أَحَدَ رَوَاتِهِ ضَعِيفٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى الْمُرْسَلِ، فَلِأَنَّ إِنْهَامَ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

(يَقْتَسِلُ مِنْهَا فَقَالَتْ لَهُ:

فِيهِ، وَالْإِرَاقَةُ لِلْمَاءِ.

(إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا) إِنِّي وَقَدْ اغْتَسَلْتُ مِنْهَا.

وقوله: (طَهَرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ) فَإِنَّهُ لَا غَسْلَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ أَوْ نجس، وليس هنا حدث، فَتَحِينَ النَجَسَ.

(فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجُزِبُ» فِي الْقَامُوسِ: جَنِبَ الرَّجُلُ كَفَرِحَ وَجَنِبَ كَكَرَّمَ، فَيَجُوزُ فَتُحُ النُّونُ وَغَمَّتْهَا هُنَا، هَذَا إِذْ جَعَلْتَهُ مِنَ الثَّلَاثِي؛ وَتَصِحُّ مِنْ أَجَنِبَ يُجَنِبُ.

وَأَمَّا اجْتَنِبَ فَلَمْ يَأْتِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ إصَابَةُ الْجَنَابَةِ؛ وَصَحْحُهُ التَّرْوِيزِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ.

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ مِنْ طَرَفٍ سَرَدَمًا فِي الشَّرْحِ.

وَقَدْ أَفَادَتْ مُعَارَضَةُ الْحَدِيثِ الْمَاضِي، وَأَنَّهُ يَجُوزُ غَسْلُ الرَّجُلِ بِفَضْلِ الْمَرَأَةِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْعَكْسُ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ.

وَفِي الْأَمْرَيْنِ خِلَافٌ، وَالْأَوَّلُهُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ، وَأَنَّ النِّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيهِ.

٦- حُكْمُ الْمَاءِ وَالْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَهَرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَ بِالْثَرَابِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٩). وَفِي لَفْظِهِ لَهُ (فَلْيَرْقُ) وَالتَّرْوِيزِيُّ (٩١) أَخْرَأَهُنَّ أَوْ أُولَاهُنَّ بِالْثَرَابِ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَهَرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، وَيُقَالُ بِفَتْحِهَا لَعْنَانٌ.

(إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ).

فِي الْقَامُوسِ: وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فِي الشَّرَابِ يَلْغُ كَيَهَبُ وَيَلْغُ كَوْرَثُ وَجَلَّ: شَرَبَ مَا فِيهِ بِأَطْرَافِ لِسَانِهِ، أَوْ أَدْخَلَ لِسَانَهُ فِيهِ فَحَرَكَهُ.

(أَنْ يَغْسِلَهُ) أَيِ الْإِنَاءِ (سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَ بِالْثَرَابِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظِهِ لَهُ (فَلْيَرْقُ) أَيِ الْمَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ، وَلِلتَّرْوِيزِيِّ (أَخْرَأَهُنَّ) أَيِ السَّبْعِ (أَوْ أُولَاهُنَّ بِالْثَرَابِ): دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَحْكَامٍ:

أَوَّلُهَا: نَجَاسَةُ فَمِ الْكَلْبِ مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ لَمَّا وَلَغَ

وَالْقَوْلُ بِنَجَاسَتِهِ قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ.

وَالْخِلَافُ لِلْمَالِكِ، وَدَاوُدَ، وَالزُّهْرِيِّ.

وَادِلَةُ الْأَوَّلَيْنِ مَا سَمِعْتُ.

وَادِلَةُ غَيْرِهِمْ وَهُمْ الْقَائِلُونَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْغَسْلِ لِلتَّعْبُدِ لَا لِلنَّجَاسَةِ.

قَالُوا: إِنَّهُ لَوْ كَانَ لِلنَّجَاسَةِ لَاكْتَفَى بِمَا دُونَ السَّبْعِ، إِذْ نَجَاسَتُهُ لَا تَزِيدُ عَلَى الْعَلَوَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْنُ أَصْلِ الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ مَعْقُولُ الْمَعْنَى، مُمَكِّنُ التَّعْلِيلِ، أَيُّ بَأْنُهُ لِلنَّجَاسَةِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَحْكَامِ التَّعْلِيلُ، فَيَحْمِلُ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلِبِ، وَالتَّعْبُدُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَدَدِ فَقَطْ.

كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَهُوَ مَاخُوذٌ مِنْ شَرْحِ الْعَمَدَةِ.

وَقَدْ حَقَّقْنَا فِي حَوَاشِيهِ خِلَافَ مَا قَرَّرَهُ مِنْ أَغْلِيَّةِ تَعْلِيلِ الْأَحْكَامِ، وَطَرَلْنَا هُنَالِكَ الْكَلَامَ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ سَبْعِ غَسَلَاتٍ لِلْإِنَاءِ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَمَنْ قَالَ: لَا تَجِبُ السَّبْعُ، بَلْ وَلَوْ الْكَلْبُ كَفِيرُهُ مِنْ

ورواية (أولاهن) أو (آخرهن) بالتخيير، إن كان ذلك من الراوي فهو شك منه، فيرجع إلى الترجيح، فرواية (أولاهن) أرجح، وإن كان من كلامه عليه السلام، فهو تخيير منه عليه السلام، ويرجع إلى ترجيح (أولاهن)، لثبوتهما فقط عند أحد الشيخين كما عرفت.

وقوله (إلا أحدكم) الإضافة ملغاة هنا؛ لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الإناء، وكذا قوله (فليغسله) لا يتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل.

وقوله: (وفي لفظ له للفرقة) هي من الفاظ رواية مسلم، وهي أمر بإزالة الماء الذي ولغ فيه الكلب أو الطعام، وهي من أقوى الأدلة على النجاسة، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاماً، فلز كان طاهراً لم يأمر بإزالته كما عرفت، إلا أنه نقل المصنف في فتح الباري (٢٧٥/١) عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ.

وقال ابن عبد البر: لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش.

وقال ابن مندة: لا تعرف عن النبي عليه السلام بوجوب من الوجوه.

نعم أهمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم (٢٨٠): «وعفروه الثامنة بالتراب».

وقال ابن دقيق العيد: إنه قال بها الحسن البصري ولم يقل بها غيره، ولعل المراد بذلك من المتقدمين.

والحديث قوي فيها، ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجوب فيه استكره انتهى.

قلت: والوجه أي المستكره في تأويله ذكره النووي فقال: المراد اغسلوه سبعاً، واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكان التراب قام مقام غسلة فسيت ثامنة.

قلت: ومثله قال الذميري في (شرح المنهاج)، وزاد: أنه أطلق الغسيل على التعفير مجازاً.

قلت: لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها، وتأويل من قال بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز كل ذلك محاماة على المنعيب.

النجاسات والتسبيح ندب، استدلل على ذلك بأن راوي الحديث وهو أبو هريرة قال: يغسل من ولوغه ثلاث مرات، كما أخرجه الطحاوي في المعاني (٢٣/١)، والدارقطني (٦٦/١).

وأجيب عن هذا، بأن العمل بما رواه عن النبي عليه السلام لا بما رواه أفتى به، وبأنه معارض بما روي عنه، وأيضاً: أنه أفتى بالغسل، وهي أرجح سنداً، وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة.

ولما روي عنه عليه السلام أنه قال في الكلب يلغ في الإناء فيغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً الدارقطني (٦٥/١).

قالوا: فالحديث دل على عدم تعيين السبع، وأنه مخير، ولا تخيير في معين.

وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة.

الحكم الثالث: وجوب الترتيب للإناء لثبوته في الحديث، ثم الحديث يدل على تعيين التراب، وأنه في الغسلة الأولى؛ ومن أوجه قال: لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكثّر، أو يطرح الماء على التراب، أو يطرح التراب على الماء، وبعض من قال بإيجاب التسبيح، قال: لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده.

روى: بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب، والزيادة من الثقة مقبولة، وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية، فروى أولاهن، أو آخرهن، أو إحداهن، أو السابعة، أو الثامنة، والاضطراب قاذح، فيجب الاطراح لها.

وأجيب عنه: بأنه لا يكون الاضطراب قاذحاً إلا مع استواء الروايات، وليس ذلك هنا كذلك، فإن رواية أولاهن أرجح لكثرة رواياتها، وإخراج أحد الشيخين لها وذلك من وجوه الترجيح عند المعارض، والفاظ الروايات التي عورضت بها «أولاهن» لا يقاومها، وبيان ذلك: أن رواية (آخرهن) مفتردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة، ورواية (السابعة بالتراب)، اختلفت فيها، فلا تقاوم رواية (أولاهن) بالتراب) ورواية (إحداهن) بالحاء والثال المهملتين ليست في الأمهات، بل رواها البيهقي «كشف الاستار» (١٤٥/١)، فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المتقدمة.

والحق مع الحسن البصري.

والثاني مؤثناً سالماً نظراً إلى إناثتها.

هذا، وإن الأمر يقتل الكلاب، ثم النهي عنه، وذكر ما يُباح اتخاذه منها، يأتي الكلام عليه في باب الصيد، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: قد فات جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل وهو شرط لجمعوه علماً وصفة.

قلت: لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته وهو الخادم، أجره مجزؤه في جمعه صفة.

وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابسها لهم ولما في منزلهم خفف الله تعالى على عباده بجعلها غير نجس رفعاً للحرَج.
(أخرج الأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضاً البخاري، والعقيلي، والدارقطني.

والحديث دليل على طهارة الهرة وسورها وإن باشرت نجساً.

وأنه لا تقييد لطهارة فيها بزمان.

وقيل: لا يظهر فيها إلا بمضي زمان من ليلة أو يوم، أو ساعة، أو شربها الماء، أو غيبتها، حتى يحصل ظن بذلك، أو بزوال عين النجاسة من فيها؛ وهذا الأخير أوضح الأقوال؛ لأنه مع بقاء عين النجاسة في فيها، فالحكم بالنجاسة لتلك العين لا لقومها، فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس.

٨- نجاسة بول الأدمي

١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِي فَقَالَ فِيَّ طَائِفَةُ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيقْ عَلَيْهِ».

نُفِخَ عَلَيْهِ البخاري (٢٢١)، مسلم (٢٨٤).

(وعن أنس بن مالك رضي الله عنه) هو: أبو حمزة، بالحاء المهملة والزاي، الأنصاري، التجاري، الحزرجي، خدَم رسول الله ﷺ منذ قدم المدينة إلى وفاته ﷺ، وقدم ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين، أو ثمان، أو تسع أقال.

٧- حَكْمُ الْمَاءِ إِذَا شَرِبْتَ مِنْهُ الْهَرَّةَ

٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ -: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ابن داود (٧٥٥)، الترمذي (٩٧)، السامي (٥٥/١)، ابن ماجه (٣٦٧)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٠٤).

(وعن أبي قتادة رضي الله عنه) يفتح القاف، فمشاة فوقية، بعد الألف دال مهملة، اسمه في أكثر الأقوال الحارث بن ربيع بكسر الراء، فموحدة ساكنة، فمهملة مكسورة، ومشاة تحية مشددة، الأنصاري.

فارس رسول الله ﷺ، شهد أحداً وما بعدها، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة، وقيل: مات بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام وشهد معه خروجه كلها.

(أن رسول الله ﷺ قال في الهرة والحديث له سبب وهو: «أن أبا قتادة سكب له وضوءاً، فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت.

ف قيل له في ذلك فقال: قال رسول الله ﷺ «إنها ليست بنجس» أي فلا ينجس ما لامسته (إنما هي من الطوافين) جمع طواف (عليكم).

قال ابن الأثير: الطائف، الخادم الذي يخدمك برفق وعناية، والطواف: فعال منه.

شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله، أخذاً من قوله تعالى: «طَافُونَ عَلَيْكُمْ» يعني الخدم والمالِك.

وفي رواية مالك (ص ٤٠-٤١) وأحمد (٥/٢٩٦) وابن جبان (١٢٩٩) والحاكم (١٥٩/١-١٦٠) وغيرهم زيادة لفظ: (والطوافات) جمع الأول مذكراً سالماً نظراً إلى ذكور الهرة،

سَكَنَ الْبَصْرَةَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، لِبَفْقَةِ النَّاسِ، وَطَالَ عُمُرُهُ إِلَى مِائَةِ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَقِيلَ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَصَحُّ مَا قِيلَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً؛ وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ مِنَ الصُّحَابَةِ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ.

(قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ نِسْبَةً إِلَى الْأَعْرَابِ؛ وَهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ سِوَاكَ كَانُوا عَرَبًا أَوْ عَجَمًا.

وَقَدْ وَرَدَ تَسْمِيَتُهُ أَنَّهُ ذُو الْخَوْبِصَةِ الْبِمَانِي، وَكَانَ رَجُلًا جَافِيًا.

(بَابُ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ) أَيِ فِي نَاحِيَّتِهِ، وَالطَّائِفَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ.

(فَرَجَرَهُ النَّاسُ) بِالزَّيْ فُجِيعٌ فَرَاهِ أَيِ: نَهَرُوهُ.

وَلِي لَفْظٍ «فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْعُوا بِهِ» فِي أُخْرَى «فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْ، مَهْ».

(فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِقَوْلِهِ لَهُمْ: «دَعُوهُ» فِي لَفْظٍ «لَا تَزْرُمُوهُ».

(فَلَمَّا قَضَى بَوْلُهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ) يَفْتَحُ الذَّالَ الْمَعْجَمَةَ فَنُونٍ آخِرَةً مُوَحَّدَةً وَهِيَ الدَّلَوُ الْمَلَأَ مَاءً، وَقِيلَ: الْعَظِيمَةُ.

(مِنْ مَاءٍ) تَأْكِيدٌ وَإِلَّا فَقَدْ أَفَادَهُ لَفْظُ الذَّنُوبِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ كَتَبْتُ يَدِي.

وَلِي رَوَايَةٌ «سَجَلًا» يَفْتَحُ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَسُكُونِ الْجِيمِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الذَّنُوبِ.

(فَأَفْرِقْ عَلَيْهِ) أَصْلُهُ: فَارِيقَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْهَاءَ مِنْ الْهَمْزَةِ، فَصَارَ فَهْرِيقَ عَلَيْهِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ، زِيدَتْ هَمْزَةٌ أُخْرَى بَعْدَ إِدْبَالِ الْأَوَّلِ فَقِيلَ: فَأَفْرِقْ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَعَلَى أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا تَنَجَّسَتْ طَهَّرَتْ بِالْمَاءِ كَسَائِرِ الْمُتَنَجِّسَاتِ، وَهَلْ يُجْزَى فِي طَهَارَتِهَا غَيْرُ الْمَاءِ؟ قِيلَ: تَطَهَّرَهَا الشَّمْسُ وَالرِّيحُ، فَإِنَّ تَأْوِيلَهُمَا فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ أَكْثَرُ مِنْ إِزَالَةِ الْمَاءِ،

وَلِحَدِيثِ «زَكَاةُ الْأَرْضِ يُسْهَأُ» ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٩/١).

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ ذَكَرَهُ مَوْقُوفًا، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ ﷺ كَمَا ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدِيثَ أَبِي قِلَابَةَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ بِلَفْظٍ: «جُفُوفُ الْأَرْضِ طَهَّرُهَا» فَلَا تَقُومُ بِهِمَا حُجَّةٌ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ صَبَّ الْمَاءِ يُطَهِّرُ الْأَرْضَ، رَخْوَةً كَانَتْ أَوْ صَلْبَةً.

وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ غَسْلِ الصُّلْبَةِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْمُتَنَجِّسَاتِ، وَأَرْضُ مَسْجِدِهِ ﷺ كَانَتْ رَخْوَةً فَيَكْفِي فِيهَا الصَّبُّ.

وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا تَوَقُّفُ الطَّهَارَةُ عَلَى نُصُوبِ الْمَاءِ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الصَّبِّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ شَيْئًا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ. وَفِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ حَفْرُهَا وَالْقَاءُ التُّرَابِ.

وَقِيلَ: إِذَا كَانَتْ صَلْبَةً فَلَا بُدَّ مِنْ حَفْرِهَا، وَالْقَاءِ التُّرَابِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَمْ يَعْمَ أَعْلَاهَا وَأَسْفَلُهَا؛ وَلِأَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «حَذُّوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ وَالْقَوَّةِ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَائِهِ مَاءً».

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيصِ (٤٩/١-٥٠): لَمْ يُسَانِدْ مَوْصُولَانِ: أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْآخَرُ عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَمِ، وَفِيهِمَا مَقَالٌ، وَلَوْ قُبِلَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَرْضَ مَسْجِدِهِ ﷺ رَخْوَةٌ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَا يَحْفَرُ، وَيَلْقَى التُّرَابَ إِلَّا مِنَ الْأَرْضِ الصُّلْبَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ.

مِنْهَا: اخْتِرَامُ الْمَسَاجِدِ «فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ الْأَعْرَابِيُّ مِنْ بَوْلِهِ دَعَاَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ» وَلِأَنَّ الصُّحَابَةَ لَمَّا تَبَادَرُوا إِلَى الْإِنْكَارِ أَقْرَعَهُمْ ﷺ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالرُّفْقِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ (٢٢٠) د (٣٨٠)، ت (١٤٧)، س (٤٨/١)، ج (٢٥٩) [لِلْحَدِيثِ إِلَّا مُسْلِمًا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا يُعْتَمَّ مَسِيرِينَ وَلَمْ يُبْعَثُوا مُعْسِرِينَ» وَلَوْ كَانَ الْإِنْكَارُ غَيْرَ جَائِزٍ لَقَالَ لَهُمْ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ الْأَعْرَابِيُّ مَا يُوجِبُ نَهْيَكُمْ لَهُ».

وَمِنْهَا: الرُّفْقُ بِالْجَاهِلِ، وَعَدَمُ التَّعْنِيفِ.

ومنها: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ، ولطيفه بِالْمَعْلَمِ.

ومنها: أَنَّ الْإِبْعَادَ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ يُرِيدُ الْغَائِطَ لَا الْبَوْلَ، فَإِنَّهُ كَانَ عُرِفَ الْعَرَبُ عَدَمَ ذَلِكَ، وَأَقْرَبُ الشَّارِعِ، «وَقَدْ بَالَ ﷺ، وَجَعَلَ رَجُلًا عِنْدَ عَقِيهِ يَسْتُرُهُ».

ومنها: دَفْعُ أَعْظَمِ الْمَضْرُوبَيْنِ بَاخْفَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ بَوْلُهُ لِأَضْرَبَ بِهِ؛ وَكَانَ يَحْصِلُ مِنْ تَقْوِيهِ مِنْ عِلْوٍ مَعَ مَا قَدْ حَصَلَ مِنْ تَنْجِيسِ الْمَسْجِدِ تَنْجِيسَ بَدْنِهِ، وَثِيَابِهِ، وَمَوَاضِعَ مِنَ الْمَسْجِدِ غَيْرَ الَّذِي قَدْ وَقَعَ فِيهِ الْبَوْلُ أَوَّلًا.

بِقَطْعِ رَأْسِهَا، إِلَّا حُرِّمَتْ.

وَكَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى حُلِّ مَيْتَةِ الْحَوْتِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ وَجَدَتْ، طَائِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَحَدِيثِ «الْحُلُّ مَيْتَةً».

وقيل: لَا يَحِلُّ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ مَوْتُهُ بِسَبَبِ آدَمِيِّ، أَوْ جُزْرِ الْمَاءِ، أَوْ قَذْفِهِ أَوْ نَضْوِيهِ، وَلَا يَحِلُّ الطَّائِفُ لِحَدِيثِ «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوا، وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطَفًا فَلَا تَأْكُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨١٥)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَهُوَ خَاصٌّ فَيُخَصُّ بِهِ عُمُومَ الْحَدِيثَيْنِ.

وَأَجِيبْ عَنْهُ: بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ جَابِرٍ لَا يَحْجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يُعَارِضْهُ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ مُعَارَضٌ (١ هـ).

فَلَا يُخَصُّ بِهِ الْعَامُ، وَلِأَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنَ الْعَبْتَرَةِ الَّتِي قَذَفَهَا الْبَحْرُ لِأَصْحَابِ السَّرِيَةِ.

وَلَمْ يَسَأَلْ بَائِي سَبَبَ كَانَ مَوْتُهَا، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ [الْبَغَاوِي (٢٤٨٣)، مُسْلِمٌ (١٩٥٣)]، وَالسِّرِّ وَالْكِبْدِ حَلَالٌ بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَلِكَ مِثْلُهَا الطَّحَالُ، فَإِنَّهُ حَلَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْبَحْرِ قَالَ: يُكْرَهُ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ «إِنَّهُ لَقَمَةُ الشَّيْطَانِ» [الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٢٦/٥)] أَيْ إِنَّهُ يُسَرُّ بِأَكْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ حَدِيثٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَخْرَجَهُ.

٩- ثَمَّا أُحِلَّ مَيْتَانِ وَدَمَانِ

١١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ. فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ. وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالطَّحَالُ وَالْكَبْدُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢١٨، ٣٣١٤). وَلَيْسَ ضَعْفٌ. (وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ» أَيْ بَعْدَ تَحْرِيمِهِمَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ. (وَدَمَانٍ) كَذَلِكَ.

(فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْجَرَادُ) أَيْ مَيْتَتُهُ (وَالْحَوْتُ) أَيْ مَيْتَتُهُ.

(وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبْدُ وَالطَّحَالُ) بَزَنَةُ: كِتَابٌ (وَالْكَبْدُ).

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَلَيْسَ ضَعْفٌ) لِأَنَّهُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُهُ مُتَّكَرٌ.

وَصَحَّ أَنَّهُ مَوْثُوقٌ، كَمَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (١٧/٢)، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَوْثُوقٌ فَلَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: «أَحَلُّ لَنَا كَذَا» أَوْ «حَرَّمَ عَلَيْنَا كَذَا» مِثْلُ قَوْلِهِ: «أَمَرْنَا» وَ«نَهَيْنَا» فَيَتِمُّ بِهِ الْاِخْتِجَاجُ، وَيَدُلُّ عَلَى حُلِّ مَيْتَةِ الْجَرَادِ عَلَى أَيِّ حَالٍ وَجَدَتْ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْجَرَادِ شَيْءٌ، سِوَا مَا تَخَفَّ أَنْفُوهُ أَوْ بِسَبَبِ.

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ اشْتَرَطَ مَوْتَهَا بِسَبَبٍ عَادِيٍّ، أَوْ

١٠- حَكْمُ الشَّرَابِ إِذَا وَقَعَ فِيهِ الذُّبَابُ

١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَتْرَعَهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٤). وَزَادَ «وَأَيْتُهُ يَغْمِسُ بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ» وَهُوَ كَمَا أَسْلَفْنَا مِنْ أَنَّ الْإِضَافَةَ مُلْغَاةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «إِذَا وَلَغَ الْكَتَبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ» فِي لَفْظِ

«فِي طَعَامِ أَخَدِكُمْ»

إِلَّا لِلْمَادَّةِ الَّتِي فِيهِ مِنَ الشَّفَاءِ.

(فَلْيُعْمِسْهُ) رَأَى فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «كَلَّهُ» تَأْكِيدًا.

وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ «فَامَقْلُوهُ» وَفِي لَفْظِ ابْنِ السَّكَنِ «فَلْيَمَقْلُوهُ»

(تُمْ لِيَنْزَعُهُ) فِيهِ أَنَّهُ يُمَهَّلُ فِي نَزْعِهِ بَعْدَ غَمْسِهِ.

(فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحُهُ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ) هَذَا تَعْلِيلٌ

لِلأَمْرِ بِغَمْسِهِ.

وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ «تُمْ لِيَطْرَحَهُ فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحُهُ شِفَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ».

وَفِي لَفْظِ «سَمَاءٍ»

(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَزَادَ «وَإِنَّهُ يَبْقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ») وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٦٧/٣)، وَابْنِ مَاجَةَ (٣٥٠٤)، «إِنَّهُ يُقَدَّمُ السُّمُّ وَيُؤَخَّرُ الشَّفَاءُ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى جَوَازِ قَتْلِهِ دَفْعًا لضرره، وَأَنَّهُ يُطْرَحُ وَلَا يُؤْكَلُ، وَأَنَّ الدُّبَابَ إِذَا مَاتَ فِي مَائِهِ فَإِنَّهُ لَا يُنْجَسُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِغَمْسِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا سُمًّا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ حَارًّا، فَلَوْ كَانَ يُنْجَسُ لَكَانَ أَمْرًا بِإِفْسَادِ الطَّعَامِ، وَهُوَ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِإِصْلَاحِهِ، ثُمَّ عُدِيَ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى كُلِّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، كَالنَّحْلَةِ، وَالزُّبُورِ، وَالْعَنْكَبُوتِ، وَاشْتَبَاهُ ذَلِكَ، إِذِ الْحُكْمُ يعمُ بِعمومِ عَلَيْهِ، وَيَنْتَفِي بِإِنْتِفَاءِ سَبَبِهِ، فَلَمَّا كَانَ سَبَبُ التَّنْجِيسِ هُوَ الدَّمُ الْمُخْتَفِئُ فِي الْحَيَوَانِ بِمَوْتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ مَفْقُودًا فِيمَا لَا دَمَ لَهُ سَائِلٌ، انْتَفَى الْحُكْمُ بِالتَّنْجِيسِ، لِانْتِفَاءِ عَلَيْهِ، وَالْأَمْرُ بِغَمْسِهِ لِيُخْرَجَ الشَّفَاءُ مِنْهُ كَمَا خَرَجَ الدَّاءُ مِنْهُ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي الدُّبَابِ قُوَّةَ سُعْيَةٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا الْوَرْمُ، وَالْحِكْمَةُ الْخَاصَّةُ مِنْ لَسَعِهِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ السَّلَاحِ، فَإِذَا وَقَعَ فِيمَا يُؤْذِيهِ انْتَفَاهُ بِسِلَاحِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «فَإِنَّهُ يَبْقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ» أَمَرَ ﷺ أَنْ تُقَابَلَ تِلْكَ السُّعْيَةُ بِمَا أودَعَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهِ مِنَ الشَّفَاءِ فِي جَنَاحِهِ الْآخَرِ بِغَمْسِهِ كُلِّهِ، فَتُقَابَلُ الْمَادَّةُ النُّافِعَةُ، فَيُزَوَّلُ ضررُهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَطْبَاءِ أَنَّ لَسْعَةَ الْعُقْرَبِ وَالزُّبُورِ إِذَا دُكَّتْ مَوْضِعُهَا بِالدُّبَابِ نَفَعَ مِنْهُ نَفْعًا بَيِّنًا، وَيَسْكُنُهَا، وَمَا ذَلِكَ

١١- حَكْمُ مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيْةٌ

١٣- وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيْةٌ - فَهُوَ مَيْتٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٨٠)، وَحَسَنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ) بِقَافٍ مَكْسُورَةٍ، وَدَالٍ مُهْمَلَةٍ، اسْمُهُ: الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ، فِيهِ أَقْوَالٌ: قِيلَ: إِنَّهُ شَهِدَ بِدَرَاءٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ.

مَاتَ سَنَةً ثَمَانٍ أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ بِمَكَّةَ.

(اللَّيْثِيُّ) بِشَاءٍ تُخْفِيهِ، نَسَبُهُ إِلَى لَيْثٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لَيْثٍ ﷺ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ) فِي الْقَامُوسِ: الْبَهِيمَةُ: كُلُّ ذَاتٍ أَرْبَعِ قَوَائِمَ وَلَوْ فِي الْمَاءِ وَكُلِّ حَيٍّ لَا يُمَيِّزُ، وَالْبَهِيمَةُ أَوْلَادُ الضَّئَانِ وَالْمَعَزِ، وَلَعَلَّ الْمَوَادَّ هُنَا الْآخِرُ أَوِ الْأَوَّلُ، لَمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَهِيَ حَيْةٌ فَهَرٌ) أَيِ الْمَقْطُوعُ (مَيْتٌ).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ)، أَيِ قَالَ: إِنَّهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ عُرِفَ مَعْنَى الْحَسَنِ فِي تَعْرِيفِ الصَّحِيحِ فِيمَا سَلَفَ، (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَيِ: لِلتِّرْمِذِيِّ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي وَاقِدٍ وَابْنِ عَمْرٍ، وَتَعَمِيمِ الدَّارِيِّ.

وَحَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ هَذَا رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (٢١٨/٥) وَالْحَاكِمُ (٢٣٩/٤) بِلَفْظٍ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَبِهَا نَاسٌ يَعْبُدُونَ إِلَى آلِيَاتِ الْغَنَمِ وَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ فَقَالَ: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيْةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيْةٌ فَهُوَ مَيْتٌ مُحَرَّمٌ.

للمشركين، وإن لم يذكروا فهُمْ معلومون.

(في الدنيا) إخبار عما هم عليه لا إخبار بحلها لهم

(ولكم في الآخرة مثق عليهم) بين الشيعين.

والحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافهما، سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة إذ هو مما يشمل أنه إناء ذهب وفضة.

قال النووي: إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب

فيهما.

واختلف في العلة قليل: للخلاء، وقيل: بل لكونه ذهباً وفضة.

واختلفوا في الإناء المطلي بهما هل يلحق بهما في التحريم أو لا؟ قيل: إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعاً، لأنه مستعمل للذهب والفضة، وإن كان لا يمكن فصلهما لا يجرم.

وأما الإناء المصنوع بهما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً، وهذا في الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه.

فأما غيرهما من سائر الاستعمالات ففيه الخلاف.

قيل: لا يجرم، لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب.

وقيل يجرم سائر الاستعمالات إجماعاً، ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال: النص ورد في الأكل والشرب لا غير، والحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا يتم فيه شرائط القياس.

والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما، إذ هو الثابت بالنص، ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شوم تبديل اللفظ النبوي بغيره فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال، وتجاوزوا العبارة النبوية، وجاؤوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم ولها نظائر في عباراتهم، ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الرضوخ في آنية الذهب والفضة؛ لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك، ولأفاب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة.

وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الأربع، وهو المعنى الأول لذكره الإبل فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس، لكنه مخصوص بما أبين من السمك، ولو كانت ذات أربع، أو يراد به المعنى الأوسط، وهو كل حي لا يميز فيخصص منه الجراد والسمك وما أبين مما لا دم له.

وقد افاد قوله (فَهُوَ مَيْتٌ) أنه لا بد أن يمل المقطوع الحياة؛ لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً.

٢- باب الآنية

جمع إناء، وهو معروف. وإنما بسوب لها؛ لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام.

١- النهي عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة

١٤- عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

مثق عليه (بخاري (٥٤٢٦)، مسلم (٢٠٦٧)).

(عن حذيفة) أي أروي أو أذكر كما سلف.

وحذيفة بضم الحاء المهيمنة فذال معجمة فمشاة مخيئة ساكنة ففاء، هو: أبو عبد الله حذيفة بن اليمان بفتح المشاة التخيئة وتخفيف الميم آخره نون، وحذيفة وأبوه صحابيَان جليلان شهدا أحداً، وحذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ.

وروي عنه جماعة من الصحابة والتابعين.

ومات بالمدينة سنة خمس أو ست وثلاثين، بعد قتل عثمان بربعين ليلة.

(قال رسول الله ﷺ «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا») جمع صفحة.

قال الكسائي: الصفحة هي ما تشيع الخمسة.

(فإنها) أي آنية الذهب والفضة وصحافهما (لهم) أي

ثُمَّ هَلْ يَلْحَقُ بِالنَّهْبِ وَالْفِضَّةِ نَفَاسُ الْأَحْجَارِ كَالْيَاقُوتِ وَالْجَوَاهِرِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ الْحَاقِقِ، وَجَوَاؤُهُ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ النَّاقِلِ عَنْهَا.

١٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنْاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٦٣٤)، مسلم (٢٠٥٦)].

(وعن أم سلمة) هي أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، اسمها هند بنت أبي أمية، كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها، وتوفيت عنها في المدينة بعد عودتهما من الحبشة، وتزوجها النبي ﷺ في المدينة سنة أربع من الهجرة، وتوفيت سنة تسع وخمسين، وقيل اثنتين وستين، ودفنت بالبقيع، وعمرها أربع وثمانون سنة.

(قالت: قال رسول الله ﷺ: الذي يشرب في إناء الفضة) هكذا عند الشيخين وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله (في إناء الفضة والنهْب).

(إنما يجرجر) بضم المشاء التخفيف وجيم فسراء وجيم مكسورة.

والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف، وصوت البعير عند الجرّة، جعل الشرب والجرع جرجرة.

(في بطنه نار جهنم متفق عليه) بين الشيخين.

قال الزُّخْشَرِيُّ: يُرْوَى بِرَفْعِ النَّارِ عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ مَجَازًا، وَالْأَفْهَمُ جَهَنَّمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا تُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ، إِنَّمَا جَعَلَ جَرَعَ الْإِنْسَانِ لِلْمَاءِ فِي هَذِهِ الْأَوَانِي الْمُنْهِي عَنْهَا، وَاسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا، كَجَرَجَةِ نَارِ جَهَنَّمَ فِي جَوْفِهِ مَجَازًا، هَكَذَا عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ.

وَذَكَرَ الْفَعْلُ يَعْنِي «يُجْرَجُ» وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ النَّارُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَعْلِهَا، وَلَأنَّ تَأْنِيثَهَا غَيْرُ حَقِيقِي، وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَصْبِ «نَارِ جَهَنَّمَ» وَفَاعِلُ الْجَرَجَةِ هُوَ الشَّارِبُ، وَالنَّارُ مَفْعُولُهُ، وَالْمَعْنَى: كَأَنَّمَا يُجْرَجُ نَارُ جَهَنَّمَ مِنْ بَابِ «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بَطُونِهِمْ نَارًا».

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالنَّصَبُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّارِحُونَ، وَأَهْلُ الْعَرَفِ وَاللُّغَةِ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَزْهَرِيُّ «جَهَنَّمَ» جِمَّةٌ لَا تَنْصَرِفُ لِلتَّأْنِيثِ وَالْعِلْمِيَّةِ، إِذْ هِيَ عَلَمٌ لَطَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ النَّارِ - أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْهَا - سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِبَعْدِ قَرَبِهَا، وَقِيلَ لِفُلْظِ أَمْرِهَا فِي الْعِقَابِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ خُذِيفَةَ الْأَوَّلِ.

٢- طهارة الإهاب إذا دُبِغَ

١٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٣٦٦] - وَعِنْدَ الْأَرَبَةِ زَابُو دَاوُدَ (٤١٢٣)، الْيَوْمَنِي (١٧٢٨)، السَّائِي (١٧٣/٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٦٠٩) «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ مِنْ أَحَادِيثِ بَابِ الْآتِيَةِ:

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ إذا دُبِغَ الْإِهَابُ بَزَنَ كِتَابِي، هُوَ الْجِلْدُ. أَوْ مَا لَمْ يُدْبَغْ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهْيَةِ.

(فقد طهر) بفتح الطاء والهاء، ويجوز ضمها كما يُفِيدُهُ الْقَامُوسُ.

(أخرجه مسلم) بهذا اللفظ.

(وعند الأربعة) وهم أهل السنن:

(أيما إهاب دُبِغَ) تَمَامُهُ «فَقَدْ طَهَّرَ»

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِنَّمَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ.

وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَاظِ. وَذَكَرَ لَهُ سَبَبٌ وَهُوَ «أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ لَيْثَمُونَةَ فَقَالَ: «أَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا فَلِأَنِّ دَبَاغَ الْأَدِيمِ طَهُورٌ».

وَرَوَى الْبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سُودَةَ (٦٦٨٦) قَالَتْ: «مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَذَبَقْنَا مِسْكَهَا ثُمَّ مَا زِلْنَا نَتَنِّدُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَتَاءً.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ مُطَهِّرٌ لَجِلْدِ مَيْتَةِ كُلِّ حَيَوَانٍ، كَمَا يُفِيدُهُ عُمُومُ كَلِمَةِ «أَيُّمَا» وَأَنَّهُ يَطَهِّرُ بَاطِنَهُ وَظَاهِرَهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ سَبْعَةُ أَقْوَالٍ:

أَمْ سَلَمَةُ ثَلَاثَةٌ، وَعَنْ أَنَسٍ حَدِيثَانِ، وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَبِيبِ وَعَائِشَةَ وَالْغُبَرَةَ وَأَبِي أَمَامَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَا نَسْخَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ تَاخُرِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى تَاخُرِ حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ، وَرَوَاةُ التَّارِيخِ فِيهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ مُعَلَّةٌ، فَلَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ عَلَى النَّسْخِ، عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ رَوَاةُ التَّارِيخِ صَحِيحَةً مَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ جِزْماً، وَلَا يُقَالُ: فَإِذَا لَمْ يَتِمَّ النَّسْخُ تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَنْ مَعَهُ، وَمَعَ التَّعَارُضِ يُرْجَعُ إِلَى التَّرْجِيحِ أَوْ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا تَعَارُضَ إِلَّا مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ مَقْضُودٌ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ صَحَّةِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَثْرَةِ مَنْ مَعَهُ مِنَ الرُّوَاةِ، وَعَدَمِ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ.

(وَالثَّلَاثُ): بِأَنَّ الْإِهَابَ كَمَا عَرَفْتَ مِنَ الْقَامُوسِ وَالنِّهَايَةِ اسْمٌ لِمَا يُدْبَغُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

وَقَالَ النُّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ: الْإِهَابُ لِمَا لَمْ يُدْبَغْ، وَبَعْدَ الدَّبْغِ يُقَالُ لَهُ شَنْ وَقَرْنَةٌ، وَبِهِ جَزَمَ الْجَوْهَرِيُّ.

قِيلَ: فَلَمَّا احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ وَرَدَ الْحَدِيثَانِ فِي صُورَةِ الْمُتَعَارِضَيْنِ، جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْإِنْفِاعِ بِالْإِهَابِ مَا لَمْ يُدْبَغْ، فَإِذَا دُبِغَ لَمْ يُسَمَّ إِهَاباً، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّهْيِ، وَهُوَ حَسَنٌ.

(الثَّالِثُ): يُطَهَّرُ جِلْدُ مِثْيَةِ الْمَأْكُولِ لَا غَيْرَهُ لَكِنَّ يَرُدُّهُ عُمُومُ «إِيْمَا إِهَابٍ».

(الرَّابِعُ): يُطَهَّرُ الْجَمِيعُ إِلَّا الْخَنَزِيرَ، فَإِنَّهُ لَا جِلْدَ لَهُ وَهُوَ مَذْنُوبٌ أَبِي حَنِيفَةَ.

(الْخَامِسُ): يُطَهَّرُ إِلَّا الْخَنَزِيرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَإِنَّهُ رَجَسٌ» وَالضَّمِيرُ لِلْخَنَزِيرِ، فَقَدْ حَكَمَ بِرَجْسِيَّتِهِ كُلُّهُ، وَالْكَلْبُ مَقْبُولٌ عَلَيْهِ بِجَمَاعِ النَّجَاسَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

(السَّادِسُ): يُطَهَّرُ الْجَمِيعُ لَكِنَّ ظَاهِرَهُ دُونَ بَاطِنِهِ، فَيَسْتَعْمَلُ فِي الْيَاسَاتِ دُونَ الْمَاعِزَاتِ وَيُصَلِّيُ عَلَيْهِ وَلَا يُصَلِّيُ فِيهِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ: جَمَعَ مَنَّهُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ لَمَّا تَعَارَضَتْ.

(السَّابِعُ): يُتَنَجَّعُ بِجِلْدِ الْمِثْيَةِ وَإِنْ لَمْ يُدْبَغْ ظَاهِراً وَبَاطِناً، لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٩٢) مِنْ رَوَاةِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ مَرَّ بِشَاوٍ

(الْأَوَّلُ) أَنَّ الدَّبَاغَ يُطَهَّرُ جِلْدُ الْمِثْيَةِ بَاطِنُهُ. وَظَاهِرُهُ وَلَا يُخْصَصُ مِنْهُ شَيْءٌ، عَمَلًا بِظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

(الثَّانِي): أَنَّهُ لَا يُطَهَّرُ الدَّبَاغُ شَيْئاً، وَهُوَ مَذْنُوبٌ جَاهِلِيٌّ الْهَادُوِيَّةُ.

وَيُرْوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ الشَّافِعِيِّ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٠/٤) وَالبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١٦٧/٧)، وَالْأَرِبَعَةُ [٤١٢٧]، ت (١٧٢٩)، س (١٧٥/٧)، ج (٣٦١٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ (١٢٧٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: «أَنَّا كَتَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ أَلَّا تَتَنَجَّعُوا مِنَ الْمِثْيَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» وَفِي رَوَاةِ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَأَبِي دَاوُدَ: «قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَنْقَبُ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ: هَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ ثُمَّ تَرَكَهُ.

قَالُوا: أَيُّ الْهَادُوِيَّةِ وَهَذَا الْحَدِيثُ نَاسَخٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِنْفِاعِ مِنَ الْمِثْيَةِ بِإِهَابِهَا وَعَصَبِهَا. وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَجْرَةٍ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَارَةً عَنْ مَشَايِخَ مِنْ جُهَنَةِ عَمَّنْ قَرَأَ كِتَابَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمُضْطَرَبٌ أَيْضاً فِي مِثْيَةٍ، فُرُوِيٍّ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ فِي رَوَاةِ الْأَكْلِ، وَرُوِيَ بِالتَّقْيِيدِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ مُعَلٌّ أَيْضاً بِالْإِسْرَافِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ مِنْهُ ﷺ.

وَمُعَلٌّ بِالْإِنْقِطَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى مِنْ ابْنِ عُكَيْمٍ، وَلِذَلِكَ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْقَوْلَ بِهِ آخِراً، وَكَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَوَّلًا كَمَا قَالَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٢٩).

(وَالثَّانِي): بِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَى النَّسْخِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ الدَّبَاغِ أَصَحُّ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَرُوِيَ مِنْ طَرَفٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي مَعْنَاهُ عَدَّةُ أَحَادِيثَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَانِ، وَعَنْ

مَيْتَةً فَقَالَ: هَلَّا اتَّقَمْتُمْ بِإِهَابِهَا؟ قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا، وَهُوَ رَأْيُ الرَّهْمِيِّ.

وَأَجِبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ مُطْلَقٌ فَيُذَنُّ أَحَادِيثُ الدَّبَاغِ الَّتِي سَلَفَتْ.

١٧- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا».

صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤٥٢٢).

(وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ - رضي الله عنه) هُوَ بَضْمُ الْمِمْ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الْمَوْجُودَةِ الْمَكْسُورَةِ وَالْقَافِ - وَسَلَمَةُ صَحَابِيُّ يُعَدُّ فِي الْبَصْرِيِّينَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ سَنَانٌ، وَلِسَانًا أَيْضًا صُحْبَةً.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا» صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ) أَيَّ أَخْرَجَهُ وَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ غَيْرُ ابْنِ جِبَانَ هَذَا الْحَدِيثَ لَكِنْ بِالْفَاطِ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٧٦/٣)، وَأَبِي دَاوُدَ (٤١٢٥)، وَالتَّسَائِي (١٧٣/٧-١٧٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٧/١)، عَنْ سَلَمَةَ بِالْفِطْرِ «دِبَاغُ الْأَوِيمِ ذَكَاتُهُ». وَفِي لَفْظِ «دِبَاغُهَا ذَكَاتُهَا». وَفِي آخَرٍ «دِبَاغُهَا طَهُورُهَا». وَفِي لَفْظِ «ذَكَاتُهَا دِبَاغُهَا». وَفِي لَفْظِ آخَرٍ «ذَكَاةُ الْأَوِيمِ دِبَاغُهَا».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى مَا يُدَلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِي تَشْبِيهِهِ الدَّبَاغَ بِالذَّكَاءِ إِعْلَامٌ بِأَنَّ الدَّبَاغَ فِي التَّطْهِيرِ بِمَنْزِلَةِ تَذْكِيَةِ الشَّاةِ فِي الْإِخْلَالِ؛ لِأَنَّ الدَّبَاغَ يُطَهِّرُهَا وَيُجَلِّ أَكْلَهَا.

١٨- وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا، فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: يُطَهِّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٦) وَالتَّسَائِي (١٧٤/٧-١٧٥).

(وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْخَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ، كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ، تَزَوَّجَهَا ﷺ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سَبْعٍ فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ، وَكَانَتْ وَقَاتَهَا سَنَةٌ إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: سِتٌّ وَسِتِّينَ؛ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهِيَ خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ ﷺ بَعْدَهَا.

قَالَتْ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟ فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ؟ فَقَالَ: يُطَهِّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْأَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا» (٤١/١-٤٢).

وَأَمَّا رَوَايَةُ «الْأَيْسَ فِي الشُّتِّ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا» فَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ بِهَذَا اللَّفْظِ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: يَجُوزُ الدَّبَاغُ بِكُلِّ شَيْءٍ يُشْتَفُ فَصَلَاتُ الْجُلْدِ؛ وَيُطَيَّبُ وَيَتَمَعُّ مِنْ وَرُودِ الْقَسَادِ عَلَيْهِ كَالشُّتِّ وَالْقَرْطِ وَقُشُورِ الرُّثْمَانِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَذْوِيَةِ الطَّاهِرَةِ، وَلَا يَحْصُلُ بِالشُّمْسِ إِلَّا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَلَا بِالْتَّرَابِ؛ وَالرَّمَادِ، وَالْمَلْحِ عَلَى الْأَصْحِ.

٣- حُكْمُ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ

١٩- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَتَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا، وَكُلُّوا فِيهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ ٥٤٩٦)، مُسْلِمٌ (١٩٣٠).

(وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ) يَفْتَحُ الْمَثَلَةَ بَعْدَهَا عَيْنٌ مُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ فَلَامٌ مَفْتُوحَةٌ فَمَوْحِدَةٌ.

(الْخُسَيْنِيُّ رضي الله عنه) بَضْمُ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَشَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَنُونٌ نَسْبَةٌ إِلَى خُشَيْنَ بْنِ النُّعْمِ مِنْ قَضَاعَةٍ؛ حُذِفَتْ يَاءُهَا عِنْدَ النَّسْبَةِ؛ وَاسْمُهُ جَرْهَمٌ بَضْمُ الْجِيمِ بَعْدَهَا رَاءٌ سَاكِنَةٌ فَهَاءٌ مَضْمُومَةٌ، ابْنُ نَاشِبٍ بِالنُّونِ، وَبَعْدَ الْأَلِفِ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ، اشْتَهَرَ بَلْقَبِهِ، بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، وَضَرَبَ لَهُ بِسْمِهِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَارْسَلَهُ إِلَى قَوْمِهِ فَاسْلَمُوا، نَزَلَ الشَّامَ، وَمَاتَ بِهَا سِتَّةَ خَمْسِينَ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَتَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُّوا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ.

اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى نَجَاسَةِ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهَلْ هُوَ لِنَجَاسَةٍ

وَأَمَّا الْآيَةُ فَالْتَّجَسُّ لُغَةً: الْمُسْتَقْدَرُ، فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: ذُو نَجَسٍ؛ لِأَنَّهُمْ مَعَهُمُ الشَّرْكُ الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّجَسِ، وَلَأَنَّهُمْ لَا يَتَطَهَّرُونَ وَلَا يَتَسَلُّونَ وَلَا يَتَجَنَّبُونَ النَّجَاسَاتِ، فَهِيَ مُلَابَسَةٌ لَهُمْ، وَهَذَا يَتِمُّ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ آيَةِ الْمَائِدَةِ وَالْأَحَادِيثِ الْمَوَافِقَةِ لِحُكْمِهَا؛ وَآيَةُ الْمَائِدَةِ أَصْرَحُ فِي الْمِرَادِ.

٤- الوضوء من مزادة امرأة مشركة

٢٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ (البخاري ٣٤٤٤، مسلم ٦٨٢٢).

(وعن عمران بن حصين) بالْمُهْمَلَتَيْنِ تَصَغِيرُ حَصْنٍ. وعمران هُوَ ابْنُ نُجَيْدٍ بِالْجِيمِ تَصَغِيرُ نَجْدٍ، الْخَزَاعِيُّ الْكَعْبِيُّ، أَسْلَمَ عَامَ خَبَرَ، وَسَكَنَ الْبَصْرَةَ إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ، وَكَانَ مِنْ فَضْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَقَهَاظِهِمْ.

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ بَعْدَ زَايٍ ثُمَّ أَلِفٌ وَبَعْدَ الْأَلِفِ مُهْمَلَةٌ، وَهِيَ الرَّأْيَةُ وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ جُلْدَيْنِ تَقَامُ بِثَلَاثٍ بَيْنَهُمَا لِسِتْعٌ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ (فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِالْفَاظِ فِيهَا: «أَنَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عَلَيْنَا وَآخِرُ مَعْنَاهُ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَدْ قَدَّمَ الْمَاءَ، فَقَالَ: ادْعَابَا فَابْتِئَا الْمَاءَ، فَانْطَلَقَا، فَتَلَقَّيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ، أَوْ سَطِيخَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ، عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسَ هَذِهِ السَّاعَةَ، قَالَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِيَّاهُ فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَقْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ، أَوْ السَّطِيخَتَيْنِ، وَتَوَدَّى فِي النَّاسِ اسْتَقْوَاهُ وَاسْتَقْوَاهُ، فَسُحِّي مِنْ سَحْيٍ، وَاسْتَقَى مِنْ شَاءٍ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَمَعْجَزَاتٌ نَبَوِيَّةٌ.

وَالْمِرَادُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّعَ مِنْ مَزَادَةِ الْمَشْرِكَةِ وَهُوَ دَلِيلٌ لِمَا سَلَفَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ مِنْ طَهَارَةِ آيَةِ الْمَشْرِكِينَ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى طَهَرِ جُلْدِ الْيَتَةِ بِالْبُغَاغِ؛ لِأَنَّ الْمَزَادَتَيْنِ مِنْ جُلُودِ ذَبَائِحِ الْمَشْرِكِينَ وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ.

رُطُوبَتِهِمْ؛ أَوْ لِحَوَاهِ أَكْلِهِمْ الْخَزِيرَ وَشَرِبِهِمُ الْخَمْرَ وَلِلْكَرَاهَةِ؟

فَدَخَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الْقَائِلُونَ بِنَجَاسَةِ رُطُوبَةِ الْكُفَّارِ، وَهُمْ الْيَهُودِيُّونَ وَالْقَاسِمِيُّونَ.

وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» وَالْكِتَابِيُّ يُسَمَّى مُشْرِكًا، إِذْ قَدْ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَعَزِيرُ ابْنِ اللَّهِ.

وَدَخَبَ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ كَالْمَوْثِبِ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ إِلَى طَهَارَةِ رُطُوبَتِهِمْ وَهُوَ الْحَقُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ» وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّعَ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ، وَلَحْدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٢٧/٣) وَأَبِي دَاوُدَ (٣٨٣٨) «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصِيبَ مِنْ آيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْفِيَتِهِمْ وَلَا يَجِيبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا».

وَاجِبٌ بَأَنَّ هَذَا كَانَ بَعْدَ الْاسْتِيلَاءِ وَلَا كَلَامَ فِيهِ.

قُلْنَا: فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ غَنِيَّةٌ عَنْهُ، فَمَنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٠-٢١١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «أَنَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا يَهُودِيًّا إِلَى خَبَرِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةِ سَنَخَةٍ - يَفْتَحُ السَّيْنُ وَفَتْحُ النُّونِ الْمَعْجَمَةُ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَيْ مُتَغَيِّرَةٌ.

قَالَ فِي الْبَحْرِ: لَوْ حَرَمَتْ رُطُوبَتُهُمْ لَاسْتَفَاضَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ نَقْلُ تَوَقُّفِهِمْ لَهَا لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حِينَئِذٍ مَعَ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ النَّبِيَّ لَا يَخْلُو مِنْهَا مَلْبُوسٌ وَمَطْعُومٌ، وَالْعَادَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ تَقْضِي بِالِاسْتِفَاضَةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ إِذَا مَحْمُولٌ عَلَى كِرَاهَةِ الْأَكْلِ فِي آيَتِهِمْ لِلِاسْتِقْدَارِ، لَا لِكِرَاهَةِ نَجَسَةٍ، إِذْ لَوْ كَانَتْ نَجَسَةً لَمْ يَجْعَلُهُ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ وَجْدَانِ غَيْرِهَا، إِذْ الْإِنَاءُ الْمُتَجَسُّ بَعْدَ إِزَالَةِ نَجَاسَتِهِ هُوَ وَمَا لَمْ يَتَجَسَّ عَلَى سِوَاهِ، أَوْ لَسَدَ ذَرِيعَةُ الْحَرَمِ، أَوْ لِأَنَّهُ نَجَسَةٌ لِمَا يُطْبَخُ فِيهَا لَا لِرُطُوبَتِهِمْ كَمَا تَقْبِذُ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (٣٨٣٩) وَأَحْمَدَ (١٩٣/٤، ١٩٤) بِلَفْظٍ: «إِنَّا نَجَاوَرُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبَخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آيَتِهِمُ الْخَمْرَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا الْحَدِيثِ.

وَحَدِيثُهُ الْأَوَّلُ مُطْلَقٌ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِآيَةٍ يُطْبَخُ فِيهَا مَا ذُكِرَ وَشَرِبَ، فَيَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْقَيِّدِ.

وَيَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ رُطُوبَةِ الْمَشْرُوكِ، فَإِنَّ الْمَرَأَةَ الْمَشْرُوكَةَ قَدْ بَاسَرَتِ الْمَاءَ وَهُوَ دُونَ الْقَلْتَيْنِ، فَإِنَّهُنَّ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجْمَلُ الْجَمْلُ قَدْرَ الْقَلْتَيْنِ.

وَمَنْ يَقُولُ: إِنَّ رُطُوبَتَهُنَّ لِحَسَّةٌ، وَيَقُولُ: لَا يُنْجَسُ الْمَاءُ مَا غُبِرَهُ، فَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

٣- بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا

أَيُّ بَيَانِ النِّجَاسَةِ وَمُطَهَّرَاتِهَا.

٥- جَوَازُ وَضْعِ سَلْسَلَةٍ فِضَّةٍ فِي الْقَدَحِ

٢١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سَلْسَلَةً مِنْ فِضَّةٍ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٠٩)

(وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة، لفظ مشترك بين معاني المراد منها هنا الصدغ والشق).

(سلسلة من فضة) في القاموس سلسلة بفتح أوله وسكون اللام وفتح السين الثانية، منها إيصال الشيء بالشيء، أو سلسلة يكسر أوله دائر من حديد ونحوه، والظاهر أن المراد الأول، فيقرأ بفتح أوله (أخرجه البخاري).

وَهُوَ دَلِيلُ جَوَازِ تَضْيِيبِ الْإِنَاءِ بِالْفِضَّةِ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ كَمَا سَلَفَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي وَضْعِ السَّلْسَلَةِ.

فَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ (٢٩١/٣٠) عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الَّذِي جَعَلَ السَّلْسَلَةَ هُوَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ فِي الْبُخَارِيِّ (٥٦٣٨) مِنْ حَدِيثِ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ «رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسُ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: (لَا تُغَيِّرْ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَهُ) هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ «فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ» عَائِدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى أَنَسٍ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، إِلَّا أَنَّ آخِرَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ لِلأَوَّلِ، وَأَنَّ الْقَدَحَ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قُلْتُ: وَالسَّلْسَلَةُ غَيْرُ الْحَلَقَةِ الَّتِي أَرَادَ أَنَسُ تَغْيِيرَهَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: فَسَلْسَلَهُ، هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَا ذَكَرَهُ.

١- النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْخَمْرِ خَلًّا

٢٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ: تَتَّخَذُ خَلًّا؟ قَالَ: لَا.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٣) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الخمر أي بعد تحريمها.

(تتخذ خلًا، فقال: لا). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

فَسَرَّ الْإِتِّخَاذُ بِالْعِلَاجِ لَهَا. وَقَدْ صَارَتْ خَمْرًا، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ، فَإِنَّهَا «لَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ سَأَلَ أَبُو طَلْحَةَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ خَمْرٍ عِنْدَهُ لَا يَتِمُّ هَلْ يُخَلَّلُهَا؟ فَأَمَرَهُ بِإِزَاقَتِهَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٣).

وَالْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ هُوَ رَأْيُ الْهَادِثِيَّةِ وَالشَّافِعِيِّ، لِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ، فَلَوْ خَلَّلَهَا لَمْ تَحُلْ، وَلَمْ تَطْهَرْ. وَظَاهِرُهُ بَأْيُ عِلَاجِ كَانَ، وَلَوْ بَقِيَهَا مِنَ الظِّلِّ إِلَى الشَّمْسِ أَوْ عَكْسُهُ؛ وَقِيلَ: تَطْهَرُ وَتَحُلْ.

وَأَمَّا إِذَا تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ دُونِ عِلَاجٍ فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ حَلَالَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ إِنَّهَا لَا تَطْهَرُ وَإِنْ تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ عِلَاجٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِي خَلِّ الْخَمْرِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

(الأول: أَنَّهَا إِذَا تَخَلَّلَتْ الْخَمْرُ بِغَيْرِ قَصْدٍ حُلَّ خَلِّهَا، وَإِذَا تَخَلَّلَتْ بِالْقَصْدِ حَرَّمَ خَلِّهَا.

(الثاني): يحرم كُلُّ خَلٍّ تَوَلَّدَ عَنْ خَيْرٍ مُطْلَقًا.

والثاني: أَنَّهُ ﷺ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الضَّمِيرَيْنِ؛ وَلَيْسَ لغيرِهِ
لَعَلَّوَهُ بِجَلَالِ رَبِّهِ وَعَظَمَةِ اللَّهِ.

(عن لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ) كَمَا يَأْتِي (فَإِنَّهَا رَجَسٌ مُتَقَنَّعٌ
عَلَيْهِ).

(القائل): أَنَّ الْخَلَّ حَلَالٌ مَعَ تَوَلُّوهِ مِنَ الْخَمْرِ سِوَاةٍ قُصِدَ
أَمْ لَا، إِلَّا أَنْ فَاعَلَهَا آتَمَ أَنْ تَرَكَهَا بَعْدَ أَنْ صَارَتْ خُرًا، عَاصِي
لِلَّهِ، مَجْرُوحُ الْعَدَالَةِ، لَعْدَمِ إِرَاقَتِهِ لَهَا حَالَةَ خَمَرِيَّتِهَا، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ
كَمَا دَلَّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ.

وأما الدليلُ على أَنَّهُ يَحِلُّ الْخَلُّ الْكَافِنُ مِنَ الْخَمْرِ؛ فَلَا نَهْيَ
خَلٍّ لُغَةً وَشُرْعًا.

فيل: فإذا أُريدَ جَعْلُ خَلٍّ لَا يَتَخَمَّرُ، فَيُعْصَرُ الْعَنْبُ، ثُمَّ
يُلْقَى عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَخَلَّلَ مِثْلُهُ خَلًّا صَادِقًا فَإِنَّهُ يَتَخَلَّلُ، وَلَا
يَصِيرُ خُرًا أَصْلًا.

٢- نجاسة لحوم الخمر الأهلية

٢٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ، أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ، فَنَادَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ
يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رَجَسٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٩٩١)، مسلم (١٩٤٠)).

(وعنه) أَيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَنَادَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِيكُمُ بِشَيْءٍ
الضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ فِي خُطْبَتِهِ:
مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا الْحَدِيثُ «بِشَيْءٍ»
خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ لَجَمْعِهِ بَيْنَ ضَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَضَمِيرِ رَسُولِهِ
ﷺ، «وَقَالَ: قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (٨٧٠) [الواقعة
هنا يُعَارَضُهُ.

وَقَدْ وَقَعَ إِضًا فِي كَلَامِهِ ﷺ الشَّيْءُ بِلَفْظِ «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا».

وَاجِبٌ: بَأَنَّهُ ﷺ نَهَى الْخَطِيبَ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْخُطَابَةِ يَقْتَضِي
الْبَسْطَ وَالِإِضَاحَ، فَارْشَدَهُ إِلَى أَنَّهُ يَأْتِي بِالِاسْمِ الظَّاهِرِ لَا
بِالضَّمِيرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْعَنْبُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ جُمِعَ بَيْنَ ضَمِيرِهِ
تَعَالَى وَضَمِيرِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي الْبُخَارِيِّ (٥٥٢٨): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْخُمُرَ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ
الْخُمُرَ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْخُمُرَ، فَأَمَرَ مُنَافِيًا يُنَادِي: إِنَّ
اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ،
فَأَكَلْتُ الْقُدُورَ وَإِنَّهَا لَتَقُورُ بِالْخَمْرِ».

وَالنَّهْيُ عَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ
عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى
وَالْبَرَاءِ، وَأَبِي ثَعْلَبَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْعَرِيضِ بْنِ سَارَةَ، وَخَالِدِ
بْنِ الْوَلِيدِ، وَعُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَالْمُقَدِّمِ بْنِ
مَعْدِي كَرَبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَكُلُّهَا نَائِبَةٌ فِي دَوَائِرِ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ أَخْرَجَهَا فِي الشَّرْحِ، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ
أَكْلِ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَتَحَرُّفُهَا هُوَ قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ
بَعْدَهُمْ لَهْزِهِ الْأَدْلَى.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٤٢٢٧) عَنْهُ: لَا أُدْرِي أَتَنَى عَنْهَا مِنْ أَجْلِ
أَنَّهُ كَانَتْ حَوْلَةَ النَّاسِ أَوْ خُرَّتْ؟ وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا
الْقَوْلِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وَإِنْ جَهِلْنَا عِلَّتَهُ.

وَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِعَمَمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا
أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» الْآيَةَ.

فَإِنَّهُ تَلَامَا أَجَوَابًا لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ تَحْرِيمِهَا، وَلِحَدِيثِ ابْنِ
دَاوُدَ (٣٨٠٩) أَنَّهُ جَاءَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصَابَتْنَا سَنَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا
أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا مِثْمَانُ خُمُرٍ، وَإِنَّكَ حَرَمْتَ لُحُومَ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ
فَقَالَ: أَطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَعِيرٍ خُمُوكَ فَإِنَّمَا حَرَمْتُهَا مِنْ أَجْلِ
جَوَالِ الْفَرِيَةِ يُرِيدُ الَّتِي تَأْكُلُ الْجِلَّةَ وَهِيَ الْعَذْرَةُ.

وَاجِبٌ: بِأَنَّ الْآيَةَ خَصَصَتْ عُمُومَهَا الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ

الْمُتَقَدِّمَةُ، وَبِأَنِّ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ مُضْطَرَبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

قال البيهقي في «السنن» (٣٣٢/٩) بعد ذكره: أنه غُتِلَ في إسناده. قال: ومثله لا تعارض به الأحاديث الصحيحة، وإن صحَّ حله على الأكل منها عند الضرورة، كما دلَّ عليه قوله: (أصابنا سنة) أي شدَّةٌ وحاجة.

قلت: وأما الاعتذار بأنه أبيع للضرورة، فإنه لا يطابق التعليل بقوله: «إنما حرمتها من أجل جوال القرية»، فإنه يؤذن بأنها إذا لم تكن جلالة حلت مطلقاً، فلا يتم الاعتذار بالضرورة.

وذكر المصنفُ لهذين الحديثين في باب النجاسات وتعداها مبنيً على أن التحريم من لازمة التنجيس، وهو قول الأكثر. وفيه خلاف.

والحق أن الأصل في الأعيان الطهارة وأن التحريم لا يلزم النجاسة، فإن الحشيشة مُحَرَّمَةٌ طَاهِرَةٌ، وكذا المخدرات والسُّمُومُ القَاتِلَةُ، لا دليل على نجاستها.

وأما النجاسة فيلزمها التحريم، فكلُّ نجسٍ مُحَرَّمٌ ولا عكس، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كُلِّ حال، فالحكم بنجاسة العين حكمٌ بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم، فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعاً، فإذا عرفت هذا فتحریم الحمر والخمر الذي دلَّت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما، بل لا بُدَّ من دليل آخر عليه وإلا بقيتا على الأصل المتفق عليه من الطهارة، فمن ادَّعى خلافه فالدليل عليه، وكذا نقول: لا حاجة إلى إتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجة الآتي قريباً مُستدلاً به على طهارة الرائحة؛ وأما الميتة فلولاً أنه ورد «بإغ الأديم طهوره» [صحيح ابن حبان (٤٥٠٥)] «وأيما إهاب دُبِعَ فَقَدْ طَهَرَ» [د (٤١٢٣)، ت (١٧٢٨)، س (١٧٣/٧)، ج (٣٦٠٩)] قلنا بظهارتها، إذ الوارد في القرآن تحريم أكلها، لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها.

٣- طَهَارَةُ لُعَابِ الْإِبِلِ

٢٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِعَنَى، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلُعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٦/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢١) وَصَحَّحَهُ.

(وعن عمرو بن خارجة) وهو صحابي أنصاري عداؤه في أهل الشام، وكان حليفاً لأبي سفيان بن حرب، وهو الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في خطبته: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَاثٍ».

(قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَنَى وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ الصَّالِحَةِ لِأَن تَرَحَّلَ.

(وَلُعَابُهَا) بَضْمُ اللَّامِ وَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ مُوَحَّدَةٌ هُوَ: مَا سَالَ مِنَ الْفَمِ.

(يَسِيلُ عَلَى كَتِفَيْهِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ).

والحديث دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر، قيل: وهو إجماع، وهو أيضاً الأصل، فذكر الحديث بيان للأصل، ثم هذا مبني على أنه ﷺ علم سيلان اللعاب عليه، ليكون تقريراً.

٤- طَهَارَةُ الْمَنِيِّ

٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ. وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٩)، (٢٣٠)، مسلم (٢٨٩)].

وَلَمْ يُسَلِّمْ (٢٨٨): «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكَا فَيَسْلِي لِي».

وَلَمْ يَقُلْ لَهُ (٢٩٠): «لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ بِإِسَاءٍ يَغْفِرِي مِنْ ثَوْبِهِ».

(وعن عائشة - رضي الله عنها) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أمها أم رومان ابنة عامر، خطبها النبي

الغداء، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة، والمني منها، ولأنه يجري من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات.

وتأولوا ما يأتي مما يفيد قوله: (ولسلم) أي عن عائشة، رواية انفرد بلفظها عن البخاري وهي قولها: (لقد كنت أفرسك من ثوب رسول الله ﷺ فركاً) مصدر تأكيد، يفرس: أنها كانت تفرسك وتحمكه، والفرك: الدلك يقال فرك الثوب: إذا دلكه.

(فصل في فيه ولي لفظ له) أي لمسلم عن عائشة: (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه.

(باباً بظفري من ثوبه) اختص مسلم بإخراج رواية الفرک ولم يخرجها البخاري.

وقد روى الحث والفرک أيضاً البيهقي، والدارقطني، وابن خزيمة، وابن الجوزي من حديث عائشة.

ولفظ البيهقي (٤١٦/٢): «وَمَا حَتَمَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي».

ولفظ الدارقطني (١٢٥/١) وابن خزيمة (٢٩٠): أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي. وهو لفظ ابن حبان (١٣٧٧): «لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرَكُ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ».

وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عند الدارقطني (١٢٤/١) والبيهقي (٤١٨/٢). «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَخَاطِ وَالْبَصَاقِ وَالْبَرَاقِ، وَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَهُ بِخُرْقَةٍ أَوْ إِذْخِرَهُ».

وقال البيهقي بعد إخراج: ورواه وكيع، وابن أبي ليلى، موقوفاً على ابن عباس وهو الصحيح انتهى:

فالقائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث الفرک هذه بأن المراد به الفرک مع غسله بالماء وهو بعيد.

وقالت الشافعية: المني طاهر.

واستدلوا على طهارته بهذه الأحاديث

قالوا: وأحاديث غسله عمولة على التدب، وليس الغسل

بمكة، وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة، وهي بنت ميت سنين، وعرس بها، أي دخل بها في المدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة، وقيل غير ذلك، وبقيت معه تسع سنين من غير اختيار الكسر في سنة وفاته ﷺ عنها ومات عنها ولها ثماني عشرة سنة، ولم يتزوج بكراً غيرها، «وَأَسْتَأْذَنَتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْكَنِيَّةِ فَقَالَ لَهَا: تَكْنِي بَابِنِ أَخِيكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ».

وكانت فقيهة، عالمة فصيحة، فاضلة، كثيرة الحديث عن رسول الله ﷺ، عارفة بأيام العرب وأشعارها.

وروى عنها جماعة من الصحابة والتابعين، نزلت براءتها من السماء في عشر آيات من سورة النور، توفي رسول الله ﷺ في بيتها، ودفن فيه، وماتت بالمدينة سنة سبع وخسين، وقيل سنة ثمان وخسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلّت من رمضان، ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان في المدينة.

وأخرجه البخاري أيضاً من حديث عائشة بالفاظ مختلفة، وأنها كانت تغسل المني من ثوبه ﷺ.

وفي بعضها: (وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي ثَوْبِهِ يُقَعُّ الْمَاءَ) (٢٣٠).

وفي لفظ: «فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ» (٢٢٩).

وفي لفظ: (وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِيهِ يُقَعُّ الْمَاءَ) (٢٣١).

وفي لفظ: (ثُمَّ أَرَاهُ فِيهِ بَقْعَةٌ أَوْ بَقْعَانِ) (٢٣٢).

إلا أنه قد قال البراز: إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار، ولم يسمع عن عائشة، وسبقه إلى هذا الشافعي في الأم حكاية عن غيره.

ورؤ ما قاله البراز بأن صحيح البخاري له، وموافقة مسلم له على تصحيحه مفيد لصحة سماع سليمان من عائشة، وأن رفعه صحيح:

وبهذا الحديث استدل من قال بنجاسة المني، وهم الهادوية، والحنفية، ومالك ورواية عن أحمد قالوا: لأن الغسل لا يكون إلا عن نجس، وقياساً على غيره من فضلات البدن المستقرة من البول والغائط، لانصباب جميعها إلى مقر، وإغلاها عن

دليل النجاسة، فقد يَكُونُ لأجل النظافة وإزالة الدُّرْنِ ونحوه.

قالوا: وَتَشْبِيهُهُ بِالْبِرَاقِ والمخاطِ دليل طَهَارَتِهِ أيضاً، والأمرُ بِمَسْحِهِ بِمِرْقَةٍ أو إِذْخِرَةٍ، لأجلِ إِزَالَةِ الدُّرْنِ الْمُسْتَكْرَه بِقَاوُءِهِ فِي ثَوْبِ الْمَصْلِيِّ، وَلَوْ كَانَ نَجَساً لَمْ أَجْزَأْ مَسْحُهُ؛ وَأَمَّا التَّشْبِيهُ لِلْمَنِيِّ بِالْفَضَلَاتِ الْمُسْتَقْدَرَةِ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ كَمَا قَالَهُ مَنْ قَالَ بِنَجَاسَتِهِ، فَلَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ.

قَالَ الْأَوَّلُونَ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي فَرْكِهِ وَحَتِّهِ إِنَّمَا هِيَ فِي مَنِيِّ ﷺ، وَفَضْلَانِهِ ﷺ طَاهِرَةٌ، فَلَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ.

وَأَجِيبْ عَنْهُ: بَأَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْ عَنْ فَرْكِهِ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِهِ، فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَنْ جَمَاعٍ وَقَدْ خَالَطَهُ مَنِي الْمَرَاةِ، فَلَمْ يَتَّعِنِ أَنَّهُ مَنِيهِ ﷺ وَحْدَهُ، وَالْإِحْتِلَامُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَلَاعِبِ الشَّيْطَانِ وَلَا سُلْطَانُ لَهُ عَلَيْهِمْ؛ وَلَكِنْ قِيلَ: إِنَّهُ مَنِيهِ ﷺ وَحْدَهُ وَأَنَّهُ مِنْ فَيْضِ الشَّهْوَةِ بَعْدَ تَقَدُّمِ أَسْبَابِ خُرُوجِهِ مِنْ مُلَاعِبَةٍ وَنَحْوِهَا وَأَنَّهُ لَمْ يَخَالَطَهُ غَيْرُهُ، فَهَوَ مُحْتَمَلٌ، وَلَا دَلِيلٌ مَعَ الْإِحْتِمَالِ.

وَذَهَبَ الْحَفِظِيُّ إِلَى نَجَاسَةِ الْمَنِيِّ كَغَيْرِهِمْ، وَلَكِنْ قَالُوا: يُطَهَّرُهُ الْغَسْلُ أَوْ الْفَرْكُ أَوْ الْإِزَالَةُ بِالْإِذْخِرِ أَوْ الْخِرْقَةِ عَمَلًا بِالْحَدِيثَيْنِ؛ وَبَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ الْقَائِلَيْنِ بِالنِّجَاسَةِ وَالْقَائِلَيْنِ بِالطَّهَّارَةِ مُجَادَلَاتٌ وَمَنَاظَرَاتٌ وَاسْتِدْلالاتٌ طَوِيلَةٌ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي حَوَاشِي «شَرْحِ الْعَمْدَةِ».

٥- نَجَاسَةُ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَالْغَلَامِ

٢٦- وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٦) وَالتَّيْسَانِيُّ (١٥٨/١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٦٦/١).

(وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ) بِفَتْحِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ فَحَاءِ مُهْمَلَةٍ، وَاسْمُهُ إِذَا دُكِّرَ الْهَمْزَةُ وَمَثَلَةٌ نَحْوُهَا مُخَفَّفَةٌ، بَعْدَ الْأَلْفِ دَالٌ مُهْمَلَةٌ، وَهُوَ خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ» فِي الْقَامُوسِ: أَنَّ الْجَارِيَةَ قَبِيلَةُ النَّسَاءِ.

(وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّيْسَانِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَيْضاً الْبِرْزَاءُ، وَابْنُ مَاجَهَ (٥٢٦)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٨٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي السَّمْحِ قَالَ: «كَتَبْتُ أَخْذُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنٍ أَوْ حُسَيْنٍ قَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ، فَجِئْتُ أَغْسِلُهُ فَقَالَ: يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثُ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضاً أَحْمَدُ (٣٣٩/٦-٣٤٠)، وَابْنُ دَاوُدَ (٣٧٥)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٨٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٥٢٢)، وَالْحَاكِمُ (١٦٦/١)، مِنْ حَدِيثِ لُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: «كَانَ الْحَسَنُ» وَذَكَرَتْ الْحَدِيثَ فِي لَفْظِهِ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ».

وَرَوَاهُ الْمُذَكَّوْرُونَ أَحْمَدُ (٧٦/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣٧٧)، ابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٨٤)، ابْنُ مَاجَهَ (٥٢٥)، الْحَاكِمُ (١٦٥-١٦٦/١) وَابْنُ حَبَّانَ (١٣٧٢) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَوْلِ الرُّضِيِّعِ: يُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ» قَالَ قَتَادَةُ رَوَاهُ: «هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا».

وَالِ الْبَابِ أَحَادِيثٌ مَرْفُوعَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ، وَهِيَ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ (٤١٦/٢): إِذَا ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ قَوِيَتْ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ بَوْلِ الْغُلَامِ وَبَوْلِ الْجَارِيَةِ فِي الْحُكْمِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَا الطَّعَامَ، كَمَا قَيَّدَهُ بِهِ الرَّاوي.

وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعاً أَيْ بِالتَّقْيِيدِ بِالطَّعْمِ لَهُمَا.

وَفِي صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ (١١٤/١) وَالْمُصَنَّفِ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١١٤/١) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: «مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ يُرْسُ بَوْلُ مَنْ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ مِنَ الصَّبِيَّانِ».

وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَحْصِلْ لَهُمُ الْاِغْتِذَاءُ بِغَيْرِ اللَّبَنِ عَلَى الْاِسْتِقْلَالِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَلِلْعَلَمَاءِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ:

الْأَوَّلُ: لِلنَّهْدَوِيَّةِ، وَالْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ: أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُمَا كَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ قِيَاساً لِبَوْلِهِمَا عَلَى سَائِرِ النِّجَاسَاتِ، وَتَأَوَّلُوا الْأَحَادِيثَ، وَهَوَّ تَقْدِيمَ لِلْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ.

(ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالمَاءِ) أَيِ الثُّوبِ، وَهُوَ يَفْتَحُ المُنْتَأَى الفَوْقِيَّةَ،
وإِسْكَانَ القَافِ، وَضَمُّ الرَّاءِ وَالصَّادِ المُهْمَلَتَيْنِ: أَيِ تَدْلُكُ الدَّمَ
بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهَا لِيَتَحَلَّلَ بِذَلِكَ وَيُخْرَجَ مَا شَرِبَهُ الثُّوبُ مِنْهُ.

(ثُمَّ تَنْضِجُهُ) يَفْتَحُ الصَّادَ الْمُعْجَمَةَ: أَيِ تَغْسِلُهُ بِالمَاءِ.

(ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ورَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦٢٩) بِلفظ: (أَقْرِصِيهِ بِالمَاءِ وَاغْسِلِيهِ)
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩١/١) بِلفظ: (أَقْرِصِيهِ بِالمَاءِ وَاغْسِلِيهِ وَصَلِّي
فِيهِ).

ورَوَى أَحْمَدُ (٣٥٥/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٣)،
وَالنَّسَائِيُّ (١٥٤/١-١٥٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٦٢٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٧٧)،
وَابْنُ حِبَّانَ (١٣٩٥)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ عَصْنٍ أَنَّهَا
«سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ؟ فَقَالَ:
حُكِّيهِ بِصَلِّعٍ وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَمِذْرٍ».

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: إِسْنَادُهُ فِي غَايَةِ الصَّحِّحِ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ جَلَّةً.

وَقَوْلُهُ: «بِصَلِّعٍ» بِصَادٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَلَا مِ سَاكِنَةٍ وَخَيْنٍ
مُهْمَلَةٍ: الْحَجَرُ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ دَمِ الْحَيْضِ، وَعَلَى وَجُوبِ
غَسْلِهِ وَالْمَبَالِغَةِ فِي إِزَالَتِهِ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْحَتِّ وَالْقَرَصِ وَالنُّضْجِ
لِإِذْغَابِ آثَرِهِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْعَيْنِ بَقِيَّةٌ
فَلَا يَجِبُ الْإِلْحَافُ لِإِذْغَابِهَا، لِإِدْمِمْ وَكُرُو فِي الْحَدِيثِ، أَيِ
حَدِيثِ أَسْمَاءَ وَهُوَ مَحَلُّ التِّيَانِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي غَيْرِهِ:

(وَلَا يَضُرُّكَ الرُّوَّةُ) وَهِيَ:

٢٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: «قَالَتْ خَوْلَةُ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ
المَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَنَسَّاهُ ضَعِيفٌ (هُوَ عَدِ ابْنِ دَاوُدَ (٣٦٥)).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتْ خَوْلَةُ) بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ مَفْتُوحَةٍ،
وَسُكُونِ الواوِ، وَهِيَ بِنْتُ يَسَارٍ، كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
الاسْتِيعَابِ (٣٠٧/٢)، حَيْثُ قَالَ: خَوْلَةُ بِنْتُ يَسَارٍ.

القَافِي: وَجَّةٌ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَوْجُوِّ عِنْدَهُمْ: أَنَّهُ
يَكْفِي النُّضْجُ فِي بَوْلِ الغَلَامِ لَا الْجَارِيَةِ فَكُفِّرَهَا مِنَ النِّجَاسَاتِ،
عَمَلًا بِالأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، وَعَطَاءُ، وَالْحَسَنُ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَغَيْرُهُمْ.

وَالثَّلَاثُ: يَكْفِي النُّضْجُ فِيهِمَا، وَهُوَ كَلَامُ الْأَوْزَاعِيِّ

وَأَمَّا: هَلْ بَوْلُ الصَّبِيِّ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟ فَلَا يَكْثُرُ عَلَى أَنَّهُ
نَجِسٌ، وَإِنَّمَا خَفَّفَ الشَّارِعُ تَطَهُّرَهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النُّضْجَ قَالَهُ السُّوَيْ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (١٩٥/٣):
هُوَ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي أَصَابَهُ الْبَوْلُ يَغْمَرُ وَيُكَاثِّرُ بِالمَاءِ مُكَاثَرَةً لَا
تَبْلُغُ جَرِيَانَ المَاءِ وَتَرْدُدُهُ، وَتَقَاطُرُهُ، وَجَلَابِ الْمَكَثَرَةِ فِي غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ
يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ مَحِثٌ يَجْرِي عَلَيْهَا بَعْضُ المَاءِ، وَتَقَاطُرُ مِنْ
الْحُلِّ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ عَصْرُهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ
قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالحَقِّقَيْنِ.

٦- نجاسة دم الحيض

٢٧- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ
الثُّوبَ تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالمَاءِ، ثُمَّ تَنْضِجُهُ، ثُمَّ
تُصَلِّي فِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (الْبُخَارِيُّ (٣٠٧)، مُسْلِمٌ (٢٩١))

(وَعَنْ أَسْمَاءَ) بِفَتْحِ الهمزة وَسِينِ مُهْمَلَةٍ فَعِيمٍ فَهَمْزَةٌ مَعْدُودَةٌ
بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَسْلَمَتْ بِمَكَّةَ قَدِيمًا،
وَبَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنْ عَاشَةِ بَعْشَرِ سِنِينَ، وَمَاتَتْ
بِمَكَّةَ بَعْدَ أَنْ قُتِلَ ابْنُهَا بِأَقْلَ مِنْ شَهْرٍ، وَلَهَا مِنَ الْعَمْرِ مِائَةٌ سَنَةً،
وَذَلِكَ سَنَةٌ ثَلَاثٌ وَسَبْعِينَ، وَلَمْ تَسْقُطْ لَهَا سَنٌ، وَلَا تَغْيِرَ لَهَا
عَقْلًا، وَكَانَتْ قَدْ عَمِيَتْ.

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ:
تَحْتَهُ) بِالْفَتْحِ لِلْمُنْتَأَى الفَوْقِيَّةِ، وَضَمُّ الحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدُ المُنْتَأَى
الفَوْقِيَّةِ: أَيِ تَحْكُمُ.

وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ إِزَالَةُ عَيْنِهِ.

٤- بَابُ الْوُضُوءِ

في القاموس: الوضوء يأتي بالضَّمّ: الفعل، وبالفَتْح ماؤُهُ ومصدر أيضاً، أو لُغَتَانِ، ويعني بهما الماء، ويقال: تَوَضَّأتُ للصلَاةِ، وتَوَضَّيْتُ، لُغِيَّةٌ أو لُغَةٌ (١ هـ).

واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة.

وقد ثبت عند الشيخين (ج) (١٩٥٤)، م (٢٢٥) [من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» وثبت حديث: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ» (مسلم) (٢٢٣) بلفظ «الطهور شرط»]، الترمذي (٣٥١٧)، النسائي (٥/٥)، ابن ماجه (٢٨٠) [وأنزل الله فريضته من السماء في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»؛ الآية وهي مدنية].

واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة؟

فالمحققون على أنه فرض بالمدينة، لعدم النص الناهض على خلافه.

ورود في الوضوء فضائل كثيرة:

منها حديث أبي هريرة عند مالك في «الموطأ» (ص ٤٦) وغيره مرفوعاً: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بَعَيْنُهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَّتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَفِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

واشمل منه ما أخرجه مالك في «الموطأ» (ص ٤٥) أيضاً من حديث عبد الله الصائحي، بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة، نسبة إلى صنابح بطن من مراد، وهو صحابي قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، قَتَمَتْهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، وَإِذَا اسْتَنْتَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ،

(قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ آثَرُهُ». أخرجه الترمذي، وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي (٤٠٨/٢)؛ لأن فيه ابن لهيعة؛ وقال إبراهيم الحري: لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث. ورواه الطبراني في الكبير (٢٤١/٢٤) من حديث خولة بنت حكيم، بإسناد أضعف من الأول.

وأخرجه الدارمي (٢٣٨/١) من حديث عائشة موقوفاً عليها: إِذَا غَسَلَتِ الْمَرْأَةُ الدَّمَ فَلَمْ يَذْهَبْ فَلْتُغَيِّرْهُ بِصُفْرَةٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ.

ورواه أبو داود (٣٥٧) عنها موقوفاً أيضاً.

وتغيّره بالصُفْرَةِ والزَعْفَرَانِ ليس لقلع عينه، بل لتغطية لونه تنزهاً عنه.

والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استيمال الحادٍ لقطع أثر النجاسة وإزالة عيبتها؛ وبه أخذ جماعة من أهل البيت، ومن الحنفية، والشافعية.

واستدل من أوجب الحادَ وهم الهادوية: بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلي على أكمل هيئة، وأحسن زينة؛ ولحديث: «أَفْرِصِيهِ وَأَيْطِيهِ غَنَكُ بِإِذْخَرَةٍ».

قال في الشرح: وقد عرفت أن ما ذكره يُفِيدُ المطلوب، وأن القول الأول أظهر، هذا كلامه.

وقد يقال: قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالسَّاءِ والسُّدْرِ، والسُّدْرُ من الحواد.

والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت، فيقيد به ما أطلق في غيره، ويخص استيمال الحاد بدم الحيض، ولا يقاس عليه غيره من النجاسات، وذلك لعدم تحقق شروط القياس، ويحمل حديث (لا يضرُّك أثره) وحديث عائشة.

وقولها (فلم يذهب) أي: بعد الحاد.

فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على الخمر، ولحم الحمر الأهلية، والمني، وبول الجارية والغلام، ودم الحيض، ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد، ودباغ الأديم، وغوة في هذا الباب لكان أوجه.

وعن أم حبيبة عند أحمد (٣٢٥/٦).

وعنه اللُّهُ بْنُ عَمْرٍو، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَجَابِرٌ، وَأَنَسٌ،
عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ.

وابي أيوب، عند أحمد (٤٢١/٥)، والترمذي (١٠٨٠).

ومن حديث ابن عباس، وعائشة، عند مسلم (٢٥٦)
(٥١)، وأبي داود (٥٨) من حديث ابن عباس (٥١) من
حديث عائشة.

ورود الأمر به من حديث: «تَسَوَّكُوا فَإِنَّ السَّوَالَ مَطَهْرَةٌ
لِلنَّعَمِ».

أخرجه ابن ماجه (٢٨٩).

وله ضعف، ولكن له شواهد عديدة دالة على أن الأمر
به أصلاً.

ورود في إحداه: «أن السَّوَالَ مِنْ مُسْنَنِ الْمُسْلِمِينَ»
ت (١٠٨٠) وأنه من خصال الفطرة، وأنه من الطهارات،
وأن فضل الصلاة التي يستاك لها سبعون ضعفاً.

أخرجه أحمد (٢٧٢/٦)، وابن خزيمة (١٣٧)، والحاكم (١٤٥)،
(١٤٦)، والدارقطني وغيرهم.

قال في البدر المنير: قد ذكر في السَّوَالَ زيادة على مائة
حديث فوا عجباً لست تأني فيها الأحاديث الكثيرة، ثم يهملها
كثير من الناس، بل كثير من الفقهاء، فهذه حبة عظيمة.

هذا، ولفظ السَّوَالَ بكسر السين في اللغة: يطلق على
العمل، وعلى الآلة؛ ويذكر ويؤت وجمعه سَوَاكٌ، ككُتَابٍ وكُتُبٍ.

ويراد به في الاصطلاح: استعمال غُودٍ أو نجوهِ في
الأسنان؛ لينتزع الصفرة وغيرها.

قلت: وعند ذهاب الأسنان أيضاً يشرع لحديث عائشة:
«قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ فُوهُ، وَيَسْتَاكُ؟ قَالَ: نَعَمْ»
قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يَدْخُلُ أَصْبَعُهُ فِي فُوهِهِ.

أخرجه الطبراني في الأوسط.

وفيه ضعف (٦٦٧٨).

وأما حكمه: فهو سنة عند جماهير العلماء، وقيل بوجوبه،

فَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ
أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ
مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ.

وفي معناه عدة أحاديث.

ثم هل الوضوء من خصائص هذه الأمة؟ فيه خلاف.

المحققون على أنه ليس من خصائصها؛ إنما الذي من
خصائصها الغرة والتحجيل.

١- السَّوَالُ عِنْدَ الْوُضُوءِ

٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا أَنِ اسْتَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِ
مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ».

أخرجه مالك (ص ٦٤)، وأحمد (٢٥٠/٢)، والنسائي (١٢/١).

وصححه ابن خزيمة (١٣٩)، (١٤٠).

وذكره البخاري تعليقاً في الصوم، باب ٢٧.

أخرجه مالك، وأحمد، والنسائي، وصححه ابن خزيمة وذكره
البخاري تعليقاً. المعلق: هو ما يسقط من أول إسنادِهِ رَوَاهُ فَأَكْثَرُ.

قال في الشرح: الحديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ
حديث أبي هريرة، وهذا لفظه.

قال ابن مندة: إسناده مُجْمَعٌ عَلَى صَحِّهِ.

قال النووي (المجموع ٢٦٨/١): غلط بعض الكبار فزعم أن
البخاري لم يُخرجه.

قلت: وظاهرُ صنيع المصنفِ هنا يقضي بأنه لم يُخرجه
واحد من الشيخين، وهو من أحاديث (عمدة الأحكام) التي لا
يُذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان، إلا أنه بلغني: «عند كل
صلاة».

وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة منها: عن
علي عليه السلام، عند أحمد (٨٠/١).

وعن زيد بن خالد عند الترمذي (٢٣).

الَّتِي ذَكَرْتُ، وَهِيَ أَكْلُ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِهِيَّةٌ، وَطَوَّلُ السُّكُوتِ، وَكَثْرَةُ الْكَلَامِ، وَتَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، شَرَعَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَا فَلَا لَكَانَ وَجْهًا.

وقوله في رسم السُّوَالِكِ اصطلاحاً (أو نحوهُ): أي نحو العود.

ويريدون به كل ما يُزِيلُ التَّغْيِيرَ كالخِرْقَةِ الخَشْنَةِ، وَالْأَشْنَانِ؛ وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ السُّوَالِكُ عُودَ أَرَاكِ مُتَوَسِّطاً، لَا شَدِيدَ الْيَسْرِ، فَيَجْرَحُ اللَّثَّةَ، وَلَا شَدِيدَ الرُّطُوبَةِ، فَلَا يُزِيلُ مَا يُرَادُ إِزَالَتُهُ.

٢ - صِفَةُ الْوُضُوءِ عَلَى الْعَمَمِ

٣٠ - وَعَنْ حُمْرَانَ «أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا بِوَضُوءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ، وَاسْتَنَشَقَّ، وَاسْتَنْشَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦)].

(وعن حمران) بضم الحاء المَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الميم بعددًا وفتح الراء - ابنُ أبانٍ يَفْتَحُ الْهَمْزَ وَتَخْفِيفِ الموحدة، وهو مولد عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَرْسَلَهُ لَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَبَاهُ فِي مَغَازِيهِ، فَاعْتَقَهُ عُثْمَانُ.

(أنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه) هُوَ ابْنُ عَفَّانَ - تَأْتِي تَرْجُمَتُهُ قَرِيبًا (دعا بوضوء) أي بماءٍ يَتَوَضَّأُ بِهِ.

(فعسل كفَّه ثلاث مرَّاتٍ) هذا مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ هُوَ غَسْلُهُمَا عِنْدَ الاسْتِيقَاطِ الَّذِي سَبَّغْتِي حَدِيثُهُ، بَلْ هَذَا سُنَّةُ الْوُضُوءِ؛ فَلَوْ اسْتِيقَظَ وَأَرَادَ الْوُضُوءَ فَظَاهَرُ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّهُ يَغْسِلُهُمَا لِلْاسْتِيقَاطِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْوُضُوءَ كَذَلِكَ.

وَحَدِيثُ الْبَابِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ، لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: (لَا مَرْتَمَهُمْ) أَيُ أَمْرٍ إِيَّابٍ، فَإِنَّهُ تَرَكَ الْأَمْرَ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ لَا أَمْرٍ النَّدْبِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِلا مَرِيَّةٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى تَعْيِينِ وَقْتِهِ، وَهُوَ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ.

وَفِي الشَّرْحِ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَيُسْتَدُّ اسْتِحْبَابُهُ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ.

أَحَدُهَا: عِنْدَ الصَّلَاةِ، سِوَاهُ كَانَ مُطَهَّرًا مَاءً أَوْ تُرَابًا، أَوْ غَيْرَ مُطَهَّرٍ، كَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا.

الثَّانِي: عِنْدَ الْوُضُوءِ.

الثَّالِثُ: عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

الرَّابِعُ: عِنْدَ الاسْتِيقَاطِ مِنَ النَّوْمِ.

الخَامِسُ: عِنْدَ تَغْيِيرِ الْفَمِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: السُّرْفَةُ، أَيُّ فِي السُّوَالِكِ عِنْدَ الصَّلَاةِ، أَنَا مَامُورُونَ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أحوالِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةٍ كَمَالٍ وَنِظَافَةٍ، إِظْهَارًا لَشَرَفِ الْعِبَادَةِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَلِكِ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ فَاهُ عَلَى فَمِ الْقَارِئِ وَيَتَذَكَّرُ بِالرَّائِحَةِ الْكَرِهِيَّةِ فَسَنَ السُّوَالِكِ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ.

ثُمَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يَخْصُ صَلَاةً فِي اسْتِحْبَابِ السُّوَالِكِ لَهَا؛ فِي إِفْطَارٍ وَلَا صِيَامٍ.

وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَا يُسْنُ بَعْدَ الزُّوَالِ فِي الصَّوْمِ؛ لِثَلَاثٍ يَذْهَبُ بِهِ خُلُوفُ الْفَمِ الْمَحْبُوبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَجِيبُ: بَأَنَّ السُّوَالِكَ لَا يَذْهَبُ بِهِ الْخُلُوفُ، فَإِنَّهُ صَادَرُ مَنْ خَلُوَ الْمَعْدَةُ، وَلَا يَذْهَبُ بِالسُّوَالِكِ.

ثُمَّ هَلْ يُسْنُ ذَلِكَ لِلْمَصْلِيِّ وَإِنْ كَانَ مُتَوَضَّئًا، كَمَا يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ: (عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ)؟ قِيلَ: نَعَمْ يُسْنُ ذَلِكَ، وَقِيلَ لَا يُسْنُ إِلَّا عِنْدَ الْوُضُوءِ؛ لِحَدِيثِ (مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ)، وَأَنَّهُ يُقَيَّدُ بِإِطْلَاقِ (عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ) بِأَنَّ الْمَرَادَ عِنْدَ وَضُوءٍ كُلِّ صَلَاةٍ.

وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ يِلَاحِظُ الْمَعْنَى الَّتِي لِأَجْلِ شَرَعِ السُّوَالِكِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ مَضَى وَقْتُ طَوِيلٍ يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْفَمُ بِأَحَدِ الْمُتَغَيَّرَاتِ

وَيَحْتَمِلُ تَدَاخُلَهُمَا.

(لَمْ تَحْضُمْضْ) الْمَضْمَضَةُ بَأَنْ يَجْعَلَ الْمَاءُ فِي الْفَمِ ثُمَّ يَجْعَهُ، وَكَمَالُهَا أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي فِئِهِ، ثُمَّ يَذِيرُهُ، ثُمَّ يَجْعَهُ كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الْمَضْمَضَةُ تَحْرِيكُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ، فَيَجْعَلُ مِنْ مُسَامَاةِ التَّحْرِيكِ وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْهُ الْمَجْ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ هَلْ فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ ثَلَاثًا، لَكِنْ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ مَضْمَضٌ وَاسْتَنْشَقٌ وَنَشْرٌ يَدِيهِ الْيُسْرَى فَعَلَ هَذَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: هَذَا طَهْرٌ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ» [أَبُو دَاوُدَ (١١١)، (١١٢)، السَّامِيُّ (٦٧/١-٦٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٤)].

(وَاسْتَنْشَقَ) الْاسْتِنْشَاقُ: لِيَصَالَ الْمَاءُ إِلَى دَاخِلِ الْأَنْفِ، وَجَذْبُهُ بِالْفَسِّ إِلَى اقْتِصَاءِ.

(وَاسْتَنْشَقَ) الْاسْتِنْشَاقُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ: إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ، بَعْدَ الْاسْتِنْشَاقِ.

(لَمْ يَغْسِلْ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ غَسَلَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى فِيهِ بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَيُّدَيْكُمْ» الْآيَةُ؛ وَأَنَّهُ يُقَدَّمُ الْيُمْنَى.

(إِلَى الْمِرْفَقِ) بِكَسْرِ مِيمِهِ وَفَتْحِ فَائِهِ، وَيَقْتَضِيهِمَا، وَكَلِمَةُ (إِلَى) فِي الْأَصْلِ لِلاتِّجَاهِ.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: مَعَ، وَبَيَّنَّتِ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ الْمُرَادُ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «كَانَ يَذِيرُ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ أَيْ النَّبِيَّ ﷺ» أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ (٨٣/١) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ فِي صِفَةِ وَضُوءِ عُثْمَانَ أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، حَتَّى مَسَحَ أَطْرَافَ الْعُضْدَيْنِ (٨٣/١).

وَهُوَ عِنْدَ الْبِزَّارِ (١٤٠/١-١٤٢-كُتِفَ)، وَالطَّبْرَانِيُّ [الْكَبِيرَ] كَمَا فِي الْجَمْعِ: (٢٢٤/١)، مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: «وَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى جَاوَزَ الْمِرْفَاقَ».

وَفِي الطَّحَاوِيِّ فِي [شرح معاني الآثار] (٣٧/١)، وَالطَّبْرَانِيُّ [الْكَبِيرَ] كَمَا فِي [جمع الزوائد] (٢٢٤/١) مِنْ حَدِيثِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُبَادٍ عَنْ أَبِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى سَالَ الْمَاءُ عَلَى مِرْفَقَيْهِ».

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ: إِلَى فِي الْآيَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ

بِمَعْنَى الْغَايَةِ، وَإِنْ تَكُونُ بِمَعْنَى: مَعَ، فَبَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّهَا بِمَعْنَى مَعَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعْلَمُ خِلَافًا فِي إِجَابِ دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، وَبِهَذَا عَرَفْتُ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ.

قَالَ الرَّخْمَشِيُّ: لَفْظُ «إِلَى» يُفِيدُ مَعْنَى الْغَايَةِ مُطْلَقًا، فَأَمَّا دُخُولُهَا فِي الْحُكْمِ وَخُرُوجُهَا فَا مَرَّ يَدُورُ مَعَ الدَّلِيلِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَمثلةً لذلك.

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ قَدْ قَامَ هَاهُنَا الدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِهَا.

(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلُ ذَلِكَ أَيُّ إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(لَمْ يَمَسَّ بِرَأْسِهِ) هُوَ مُوَافِقٌ لِلْآيَةِ فِي الْإِثْنَيْنِ بِالْبَاءِ، وَمَسَّحَ يَتَعَدَّى بِهَا وَيَنْفَعِي.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ (هَسِرَهُ) (٨٨٨/٦): إِنَّ الْبَاءَ هُنَا لِلتَّعْدِيدِ، يَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِثْبَاتُهَا، وَقِيلَ: دَخَلَتِ الْبَاءُ هَاهُنَا لِمَعْنَى تَفْئِدِهِ وَهُوَ: أَنْ الْغَسْلَ لُغَةً يَقْتَضِي مَغْسُولًا بِهِ، وَالْمَسْحَ لُغَةً لَا يَقْتَضِي مَسْحًا بِهِ، فَلَوْ قَالَ: امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ - لَأَجْرَأَ الْمَسْحُ بِالْيَدِ بِغَيْرِ مَاءٍ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: فَا مَسَحُوا بِرُءُوسِكُمُ الْمَاءَ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: فَا مَسَحُوا بِالْمَاءِ رُءُوسَكُمْ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يَجِبُ مَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ أَوْ بَعْضِهِ؟ قَالُوا: الْآيَةُ لَا تَقْتَضِي أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بَعْضُهُ، إِذْ قَوْلُهُ: «وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» يُحْتَمِلُ جَمِيعَ الرَّأْسِ، أَوْ بَعْضَهُ، وَلَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى اسْتِيعَابِهِ، وَلَا عَدَمِ اسْتِيعَابِهِ لَكِنْ مِنْ قَالٍ: يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِهِ قَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ وَرَدَّتْ مُبَيِّنَةً لِأَحَدِ اخْتِمَالِي الْآيَةِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [الْأَمَ] (٤١/١) مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ» وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا، فَقَدْ اعْتَصَدَ بِمَجِيئِهِ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ [أَبُو دَاوُدَ (١٤٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٥٦٤)]، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِهِ مُجْهُولٌ، فَقَدْ عَضَّدَهُمَا مَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: «أَنَّهُ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ».

وَلَيْهِ رَأْيٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَبَيَّنْتُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ [مُصَنَّفَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٦/١)، (٢٧)] الْاِكْتِفَاءَ بِمَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ: وَلَمْ يُكَيَّرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ مَسْحِ الْبَعْضِ مَعَ التَّكْمِيلِ عَلَى الْعَمَامَةِ، لِحَدِيثِ الْمَغْبِرَةِ وَسَيَّئِي بِرَقْم (٤٧) وَجَابِرِ سَيَّئِي بِرَقْم (٢٧٤) عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَكَرُّارَ مَسْحِ الرَّأْسِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي غَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَوَى ذَكَرَ التَّكَرُّارِ أَيْضًا فِي الْمَضْمَنَةِ، كَمَا عَرَفْتُ، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَا دَلِيلَ فِيهِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي يَدِيهِ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ، لِأَنَّ الْمَرْفِقَ قَدْ اتَّفَقَ عَلَى مُسَمَّاهُ بِخِلَافِ الْكَعْبَيْنِ، فَوَقَعَ فِي الْمَرَادِ بِهِمَا خِلَافٌ الْمَشْهُورُ: أَنَّهُ الْعِظَمُ النَّاشِزُ عِنْدَ مُلْتَقَى السَّاقِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، وَحُكِّيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْإِمَامِيَّةِ أَنَّهُ الْعِظَمُ الَّذِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَقْعَدِ الشَّرَازِ، وَفِي الْمَسَائِلِ مُنَاطَرَاتٌ وَمَقَالَاتٌ طَوِيلَةٌ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَمَنْ أَوْضَحَ الْأَدْلَى، أَيْ عَلَى مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ، حَدِيثَ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي صِفَةِ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ: «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يَلِيقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ» [أحمد (٢٧٦/٤)، أبو داود (٦٦٢)].

قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَخَالَفَ يَقُولُ: أَنَا أَسْمِيهِ كَعْبًا، وَلَا أَخَالَفُكُمْ فِيهِ، لَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ غَيْرُ الْمَرَادِ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ، إِذِ الْكَعْبُ يُطْلَقُ عَلَى النَّاشِزِ وَعَلَى مَا فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، وَغَايَةُ مَا فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ أَنَّهُ سَمَى النَّاشِزَ كَعْبًا، وَلَا خِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهِ.

وَقَدْ آتَيْنَا فِي حَوَاشِي (ضَوْءِ النَّهَارِ) أَرْجَحِيَّةَ مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ بِأَدْلَى هُنَاكَ.

(ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ) أَيْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(ثُمَّ قَالَ) أَيْ عُثْمَانُ، (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَتَمَامُ الْحَدِيثِ فَقَالَ - أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ: لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) أَيْ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِأُمُورِ الدُّنْيَا، وَمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالصَّلَاةِ، وَلَوْ عَرَضَ لَهُ حَدِيثٌ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، بِمَجْرَدِ غُرُوضِهِ عَقِي عَنْهُ، وَلَا يُعَدُّ مُحَدِّثًا لِنَفْسِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ أَفَادَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمُعْطَوَةِ بِهِ «ثُمَّ»، وَأَفَادَ التَّلِيثَ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ فَعَلِ تَرْتَبَتْ عَلَيْهِ فَضِيلَةٌ، وَلَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ عَدَمُ إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِصَفَتِهِ، وَلَا وَدَّ بِلَفْظِ يَدُلُّ عَلَى إيجابِ صَفَاتِهِ.

فَأَمَّا التَّرْتِيبُ فَخَالَفَتْ فِيهِ الْحَنَفِيَّةُ وَقَالُوا: لَا يَجِبُ.

وَأَمَّا التَّلِيثُ فغَيْرُ وَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلِهِيَ خِلَافٌ شَاذٌ.

وَدَلِيلُ عَدَمِ وَجُوبِهِ: تَصْرِيحُ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّهُ «تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرْتَبِنًا» (١٥٨)، وَمَرَّةً مَرَّةً (١٥٧)، وَبَعْضُ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا، وَبَعْضُهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ فِي وَضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ.

وَأَمَّا الْمَضْمَنَةُ وَالِاسْتِشْنَاءُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِهِمَا.

فَقِيلَ: يَجِبَانِ لِثُبُوتِ الْأَمْرِ بِهِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَفِيهِ: «وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِشْنَاءِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» [إِسْنَادِي بِرَقْم (٣٥)] وَلِأَنَّهُ وَاطَبَ عَلَيْهِمَا فِي جَمِيعِ وَضُوءِهِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُمَا سُنَّةٌ بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٨٥٨) وَالدَّارَقُطَنِيِّ (٩٥/١) وَفِيهِ: «أَنَّهُ لَا تِمُّ صَلَاةٍ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَلَمْ يَذْكُرِ الْمَضْمَنَةَ وَالِاسْتِشْنَاءَ، فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ، وَحَيْثُ لَا يَفُوتُ حَدِيثُ الْأَمْرِ بِأَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٌ.

٣١- وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ فِي «صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١)

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨) وَالنَّسَائِيُّ (٦٧/١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

بَلْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَخْبَرَهُ فِيهِ فِي الْبَابِ

(وَعَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -) هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الذُّكُورِ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ عَلَى خِلَافِ سُنَّتِهِ، كَمْ كَانَ وَقْتُ إِسْلَامِهِ؟ وَلَيْسَ فِي الْأَقْوَالِ أَنَّهُ بَلَغَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، بَلْ

ابن خزيمة، كما ذكرناه؛ والقول بأن المسح مبي على التخفيف، قياس في مقابلة النص، فلا يسمع.

فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يقال به بعد ثبوته عن الشارع، ثم رواية الترتل لا تعارض رواية الفعل، وإن كثرت رواية الترتل؛ إذ الكلام في أنه غير واجب، بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً، وتترك أحياناً.

(وأخرجته) أي حديث علي عليه السلام (السنائي، والترمذي بإسناد صحيح، بل قال الترمذي: إنه أصح شيء في الباب) وأخرجه أبو داود من ميث طرق (١١١-١١٧).

وفي بعض طرقه (برقم ١١٥)، لم يذكر المضمة والاستشاق.

وفي بعض (برقم ١١٤): «وَمَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمْ يَقْطُرْ».

٣- صفة المسح على الرأس

٣٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضوءِ قَالَ: «وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَدْبَرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٧)، مسلم (٢٣٥)] -

وَلَمْ يَلْظُ لَهْمَا: «هَذَا بِمَقْلَمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَدَأٍ، ثُمَّ زَفَعْنَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ بِهِ» [البخاري (١٨٥)، مسلم (٢٣٥) (٥٠٠)].

(وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الأنصاري المازني، من مازن بن النجار، شهد أحداً وهو الذي قتل مسلمة الكذاب، وشاركه وحشي.

وقيل عبد الله يوم الحرة سنة ثلاث وستين؛ وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه؛ الذي يأتي حديثه في الآذان.

وقد غلط فيه بعض أئمة الحديث، فلذا نهىنا عليه.

(في صفة الوضوء قال: ومسح رسول الله ﷺ برأسه؛ فأقبل يديه وأدبر) متفق عليه؛ فسر الإقبال بهما بأنه بدأ من مؤخر رأسه، فإن الإقبال باليد إذا كان مقدماً يكون من مؤخر الرأس إلا أنه قد ورد في البخاري بلفظ: (وأدبر يديه وأقبل) واللفظ الآخر في قوله «وفي لفظ لهما» أي الشيخين: (بدأ

مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ مِثْ عَشْرَةٍ إِلَى سَبْعِ سَنِينَ، شَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا إِلَّا ثُبُوكَ، فَأَقَامَهُ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ خَلِيفَةً عَنْهُ. وَقَالَ لَهُ: «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى» [البخاري (٤١٦)]. مسلم (٢٤٠٤).

استخلف يوم قُتل عثمان يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، واستشهد صبح الجمعة بالكوفة، لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين، ومات بعد ثلاث من ضربة السقي ابن ملجم له؛ وقيل غير ذلك.

وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام.

ولقد ألفت في صفاته وبيان أحواله كتب جمة، واستوفينا شرطاً صالحاً من ذلك في: الروضة الندية شرح التحفة العلوية.

(في صفة وضوء النبي ﷺ قال: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً» أخرجه أبو داود) هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره، وهو يقيد ما أفاده حديث عثمان، وإنما أتى المصنف به لما فيه من التصريح بما لم يصرح به في حديث عثمان، وهو مسح الرأس مرة، فإنه نص أنه واحدة مع تصريحه بتليث ما عداه من الأعضاء.

وقد اختلف العلماء في ذلك.

فقال قوم بتليث مسحه كما يثلث غيره من الأعضاء إذ هو من جملتها.

وقد ثبت في الحديث تليثه، وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تليث الأعضاء؛ فإنه قد أخرج أبو داود (١٠٧) (١١٠) من حديث عثمان في تليث المسح.

أخرجه من وجهين، صحح أحدهما ابن خزيمة (١٦٧) وذلك كافٍ في ثبوت هذه السنة.

وقيل: لا يشرع تليثه؛ لأن أحاديث عثمان الصالح كلها كما قال أبو داود [بعد (١٠٨)] تدل على مسح الرأس مرة واحدة، وبأن المسح مبي على التخفيف، فلا يقاس على الغسل، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل.

واجب بأن كلام أبي داود يقتضيه ما رواه هو، وصححه

٤- صِفَةُ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ

بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا أَيِ الْيَدَيْنِ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ.

الحديث يُفِيدُ صِفَةَ الْمَسْحِ لِلرَّأْسِ، وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ لِيَدَيْهِ فَيَقْبَلَ بِهِمَا وَيَدْبِرَ.

وللعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: أن يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه؛ فيذهب إلى القفا؛ ثم إلى المكان الذي بدأ منه؛ وهو مبتدأ الشعر من جهة الوجه، وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ؛ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ».

لأنَّهُ أوردَ على هذه الصفة أنه أدبرَ بهما وأقبل؛ لأنَّ ذهابَهُ إلى جهة القفا إقبالاً؛ ورجوعَهُ إلى جهة الوجه إقبالاً.

واجب: بأن السوازل لا تقتضي الترتيب؛ فالتقدير: وأدبرَ وأقبل.

والثاني: أن يبدأ بمؤخر رأسه، ويمر إلى جهة الوجه؛ ثم يرجع إلى المؤخر؛ محافظةً على ظاهر لفظ: أقبل وأدبر، فالإقبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر.

وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح، «بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ»، ويحمل الاختلاف في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات.

والثالث: أن يبدأ بالناصية؛ ويذهب إلى ناحية الوجه؛ ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية، ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ» مع المحافظة على ظاهر لفظ «أقبل وأدبر» لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضاً، فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل.

وقد أخرج أبو داود (١٢٢) من حديث المقدم «أنَّهُ ﷺ لَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ فَأَمَرَهُمَا حَتَّى بَلَغَ الْقَفَا ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ وَهِيَ عِبَارَةٌ وَاضِحَةٌ فِي الْمُرَادِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْعَمَلِ الْمَخِيرِ فِيهِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ تَعْمِيمُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ.

٣٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ».

أخرجه أبو داود (١٣٥) والنسائي (٨٨/١) وصححه ابن خزيمة (١٧٤).

(وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين المهملة وهو أبو عبد الرحمن - أو أبو محمد - عبد الله بن عمرو بن العاص بن ربيعة والنسائي القرشي، يلتقي مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي، أسلم عبد الله قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة، وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً، وكانت وفاته سنة ثلاث وستين، وقيل: وسبعين، وقيل غير ذلك.

واختلف في موضع وفاته، فقيل: بمكة، أو الطائف، أو مصر، أو غير ذلك.

(في صفة الوضوء قال: «ثُمَّ مَسَحَ» أَيِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ بِالْمُهْمَلَةِ فَمُوَحَّدَةً فَالْفَرْقُ بَيْنَ مَهْمَلَةٍ ثَنِيَّةٍ سَبَّاحَةٍ، وَإِرَادَةِ بِهِمَا مُسَبَّحَتَيِ الْيَدِ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، وَسَمِيَّتِ سَبَّاحَةً؛ لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهَا عِنْدَ التَّسْبِيحِ.

(في أذنيه ومسح بإبهامي يديه ظاهر أذنيه. أخرجه أبو داود، والنسائي، وصححه ابن خزيمة)

والحديث كالأحاديث الأولى في صفة الوضوء، إلا أنه أتى به المصنف لما ذكره من إفادة مسح الأذنين الذي لم تقدمه الأحاديث التي سلفت، ولذا اقتصر على ذلك من الحديث.

ومسح الأذنين قد ورد في عدد من الأحاديث: من حديث المقدم بن معدي كرب عند أبي داود (١٢١)، والطحاوي (شرح معاني الآثار ٣٢/١)، بإسناد حسن.

ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود (١٢٦) أيضاً.

ومن حديث أنس عند الدارقطني (١٠٦/١)، والحاكم (١٥٠/١).

بِهِ هُنَا بِإِرَادَةِ الرُّضْوَةِ، وَيَقْدُ النُّومُ بِمَنَامِ اللَّيْلِ كَمَا يُفِيدُهُ لَفْظُ «بَيْتٍ» إِذِ الْيَتَوْتَةُ فِيهِ، قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَنَوْمِ النَّهَارِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الْاسْتِثَارِ دُونَ الْمَضْمُتَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَجَمَاعَةٍ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجِبُ، بَلِ الْأَمْرُ لِلتَّنْبِيهِ.

وَأَسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ «تَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» وَعَيْنُ لَهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ «لَا تَبِمُ صَلَاةٍ أَحَدٍ حَتَّى يُسْبِغَ الرُّضْوَةَ» كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيَقْبِلُ وَجْهَهُ وَيَدْنِيهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٨) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ.

وَلَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ رَوَايَاتٍ صَفْوَةُ وَضُوئِهِ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَعِثْمَانَ، وَابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَدَمُ ذِكْرِهِمَا مَعَ اسْتِيفَاءِ صَفْوَةِ وَضُوئِهِ، وَثَبَتَ ذِكْرُهُمَا أَيْضًا، وَذَلِكَ مِنْ أَدْلَةِ التَّنْبِيهِ.

وَقَوْلُهُ: «بَيْتُ الشَّيْطَانِ» قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَإِنَّ الْأَنْفَ أَحَدَ مَنَافِلِ الْجَسَمِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْهَا بِالِاسْتِمَامِ، وَلَيْسَ مِنْ مَنَافِلِ الْجَسَمِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ غُلَقٌ سِوَاهُ وَسْوَى الْأَذْنَيْنِ.

وَلِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غُلَقًا» (الترمذي ١٨١٢) وَلِي الصَّحِيحُ بِغَرِ هَذَا اللَّفْظِ

وَجَاءَ فِي التَّائِبِ الْأَمْرُ بِكَطْمِهِ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ الشَّيْطَانِ حَيْثُوهُ فِي الْقَمْرِ.

وَيَحْتَمَلُ الْاسْتِعَارَةَ، فَإِنَّ الَّذِي يَنْعَقِدُ مِنَ الْغُبَارِ مِنْ رُطُوبَةٍ الْخِيَاشِيمِ قَدَارَةً تُوَارِقُ الشَّيْطَانَ.

قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

٦- يَغْسِلُ يَدَهُ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ

٣٥- وَعَنْهُ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي

وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. وَفِيهِ «أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ أَدْنَاهُ بِمَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ» وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٨).

وَقَالَ فِيهِ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَعَبُّهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ. وَقَالَ: الَّذِي فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ «وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذْنَيْنِ، وَآيِدُهُ الْمَصْنُفُ [التلخيص] (١/١٠١) بِأَنَّهُ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (٢/٢٠٧) وَالتِّرْمِذِيِّ (٣٥) كَذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُؤْخَذُ لِلأَذْنَيْنِ مَاءٌ جَدِيدٌ أَوْ يُمَسَحَانِ بِبَقِيَّةِ مَا مَسَحَ بِهِ الرَّأْسُ؟

وَالْأَحَادِيثُ قَدْ وَرَدَتْ بِهَذَا وَهَذَا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

٥- يَسْتَتِرُ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ

٣٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَتِرْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْتَثُّ عَلَى خِيَشُومِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٩٩٥)، مسلم (٢٢٨)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ» ظَاهِرُهُ لِبَلَاءٍ أَوْ نَهَارًا.

(فَلْيَسْتَتِرْ ثَلَاثًا) فِي الْقَامُوسِ: اسْتَتَرَ: اسْتَشَقَّ الْمَاءَ ثُمَّ اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ بِنَفْسِ الْأَنْفِ (أ هـ).

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَمَعَ الْجَمْعُ يُرَادُ مِنَ الْاسْتِثَارِ دَفْعُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ، وَمِنْ الْاسْتِشْقَاقِ جَذْبُهُ إِلَى الْأَنْفِ.

(فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْتَثُّ عَلَى خِيَشُومِهِ) هُوَ أَعْلَى الْأَنْفِ، وَقِيلَ: الْأَنْفُ كُلُّهُ، وَقِيلَ: عِظَامُ رَقَاقِ لُبَّةٍ فِي أَقْصَى الْأَنْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّمَاعِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْاسْتِثَارِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ مُطْلَقًا، إِلَّا أَنْ فِي رَوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَتِرْ ثَلَاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ» الْحَدِيثُ، فَيَقْدُ الْأَمْرُ الْمَطْلُوقُ

أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ

وَقَوْلُهُمْ أَظْهَرُ كَمَا سَلَفَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ (١٦٢)، م (٢٧٨)]. وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ أَيْضًا.

٧- الإِسْبَاغُ فِي الوُضوءِ والمبالغة

(إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ) خَرَجَ مَا إِذَا
أَدْخَلَ يَدَهُ بِالْمَغْرَقَةِ لِيَسْتَخْرِجَ الْمَاءَ، جَائِزٌ، إِذْ لَا غَمْسَ فِيهِ لِلْيَدِ.

وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ: «لَا يَدْخُلُ» لَكِنْ يُرَادُ بِهِ إِدْخَالُهَا لِلْغَمْسِ
لَا لِلْأَخْذِ.

(فِي الْإِنَاءِ) يَخْرُجُ الْبِرْكُ وَالْحَيَاضُ.

(حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَنْزِي أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،
وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ).

الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى إِبْجَابِ غَسْلِ الْيَدِ لِمَنْ قَامَ مِنْ نَوْمِهِ لَيْلًا
أَوْ نَهَارًا.

وَقَالَ بِذَلِكَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ أَحَدُ لِقَوْلِهِ: «بَاتَتْ» فَإِنَّهُ قَرِئَةٌ
إِرَادَةُ نَوْمِ اللَّيْلِ كَمَا سَلَفَ، لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ: «إِذَا قَامَ
أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٣)، وَالتِّرْمِذِيِّ (٢٤) مِنْ وَجْهِ
آخَرَ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّعْلِيلَ يَقْتَضِي الْحَاقَّ نَوْمَ
النَّهَارِ بِنَوْمِ اللَّيْلِ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُ، وَهُوَ الشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّ
الْأَمْرَ فِي رَوَايَةٍ: «فَلْيَغْسِلْ» لِلتَّوْبِ، وَالتَّهْنِئَةِ الَّذِي فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ
لِلتَّكْرَاهَةِ، وَالْقَرِئَةُ عَلَيْهِ ذِكْرُ الْعَدَدِ، فَإِنَّ ذِكْرَهُ فِي غَيْرِ التَّنَاجُسَةِ
الْعَيْنِيَّةِ دَلِيلُ التَّوْبِ، وَلِأَنَّهُ عُلِّلَ بِأَمْرٍ يَقْتَضِي الشُّكَّ، وَالشُّكُّ لَا
يَقْتَضِي الْجُوبَ فِي هَذَا الْحُكْمِ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ وَلَا
تَزُولُ التَّكْرَاهَةُ إِلَّا بِالثَّلَاثِ الْفَسَلَاتِ، وَهَذَا فِي الْمُسْتَيْقِظِ مِنَ
النَّوْمِ.

وَأَمَّا مَنْ يُرِيدُ الْوُضوءَ مِنْ غَيْرِ نَوْمٍ، فَيَسْتَحِبُّ لَهُ لَمَّا أَمَرَ
فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ؛ وَلَا يُكْرَهُ التَّرْكُ لِعَدَمِ وُجُودِ التَّهْنِئَةِ فِيهِ.

وَالْجَمْعُ هُورٌ عَلَى أَنَّ التَّهْنِئَةَ وَالْأَمْرَ لِإِحْتِمَالِ التَّنَاجُسَةِ فِي الْيَدِ،
وَأَنَّهُ لَوْ دَرَى أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ كَمَنْ لَفَّ عَلَيْهَا فَاسْتَيْقَظَ وَهِيَ عَلَى
حَالِهَا، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَغْمِسَ يَدَهُ، وَإِنْ كَانَ غَسْلُهُمَا مُسْتَحَبًّا
كَمَا فِي الْمُسْتَيْقِظِ؛ وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ: الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ تَعْبُدٌ؛ فَلَا فَرْقَ
بَيْنَ الشُّكِّ وَالتَّيَقُّنِ.

٣٦- وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَسْبِغِ الْوُضوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ
الْأَصَابِعِ، وَبَالِغِ فِي الاسْتِشْقَاءِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ
صَائِمًا».

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٢)، التِّرْمِذِيُّ (٣٨)، النَّسَائِيُّ (٦٦/١)،
ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٧)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٥٠) وَابْنُ دَاوُدَ (١٤٤) فِي رَوَايَةٍ
«إِذَا تَوَضَّأْتَ فَتَمِصْ».

(وَعَنْ لَقِيطِ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْقَافِ، ابْنُ عَامِرٍ (بْنِ
صَبْرَةَ) بِفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِ الْمُوحَّدَةِ، وَكَتَبَتْهُ أَبُو رَزِينٍ، كَمَا قَالَهُ
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ؛ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ، عَدَّاهُ فِي أَهْلِ الطَّائِفَةِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَسْبِغِ الْوُضوءَ» الإِسْبَاغُ:
الْإِنْمَاءُ وَاسْتِكْمَالُ الْأَعْضَاءِ.

(وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ) ظَاهِرٌ فِي إِرَادَةِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
وَالرُّجُلَيْنِ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِهِمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (التِّرْمِذِيُّ (٣٩)، ابْنُ
مَاجَهَ (٤٤٧)]: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلِّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» بِأَيِّ
مَنْ أَخْرَجَهُ قَرِيبًا.

(وَبَالِغِ فِي الاسْتِشْقَاءِ) إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا. أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ،
وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ دَاوُدَ فِي رَوَايَةٍ «إِذَا تَوَضَّأْتَ
فَمُصِّصٌ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧/٤)؛ وَالشَّافِعِيُّ «تَرْبِيبُ الْمَسْنَدِ» (٣٧/١)-
(٣٣)]، وَابْنُ الْجَارُودِ «الْمَقْصِدُ» (٨٠)]؛ وَابْنُ حِبَّانَ (١٠٨٧)،
وَالْحَاكِمُ (١٤٧/١، ١٤٨)؛ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ «الْكِرَامِيُّ» (٥٠/١)]؛
وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ الْقَطَّانِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ إِسْبَاغِ الْوُضوءِ، وَهُوَ إِتِمَامُهُ،
وَاسْتِكْمَالُ الْأَعْضَاءِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: أَسْبَغَ الْوُضوءَ أَمْلَغَهُ مَوَاضِعُهُ، وَوَفَّى كُلَّ

عُضْرٍ حَقَّةً. وَجَزَى الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمَضْمُةَ وَالِاسْتِشْقَاقَ.

وَفِي غَيْرِهِ مِثْلُهُ.

٨- تَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ

٣٧- وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ (١٥١).

(وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْأُمَوِيُّ، الْقُرَشِيُّ، أَحَدُ الْخُلَفَاءِ، وَأَحَدُ الْعَشَرَةِ.

اسْلَمَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ الْهَجْرَتَيْنِ، وَتَزَوَّجَ بِنْتِي النَّبِيِّ ﷺ رَقِيَّةً أَوَّلًا، ثُمَّ لَمَّا تَوَفَّيَتْ زَوْجَتَهُ النَّبِيَّ ﷺ بَامَ كُلثُومِ اسْتَخْلَفَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْحَرَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، وَقُتِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَثَمَانَ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةً خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، وَدُفِنَ لَيْلَةَ السَّبْتِ بِالْبَقِيعِ، وَعُمُرُهُ اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ).

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٤٩/١)، وَالدَّارَقُطِيُّ (٨٦/١)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٠٨١)، مِنْ رَوَايَةِ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ [العلل الكبير للتِّرْمِذِيِّ (ص ٣٣)]: حَدِيثُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ [المستدرک (١٤٩/١)]: لَا نَعْلَمُ فِيهِ ضَعْفًا يَوْجُوهُ مِنْ وَجُوهٍ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَقَدْ ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ [المرجوع والتعديل (٣٢٧/٦)].

وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ (١٤٩/١)، (١٥٠) لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَلِيٍّ وَعُمَرَ.

قَالَ الْمُسَنِّفُ [التلخيص الحبير (٩٧-٩٦/١)]:

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي أُمَامَةَ وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَى جَمِيعِهَا بِالتَّضْعِيفِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ: لَيْسَ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ

فَلَيْسَ التَّثْلِيثُ لِلْأَعْضَاءِ مِنْ مُسَمَّاهُ، وَلَكِنْ التَّثْلِيثُ مَدْبُوبٌ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ غَسَلَ الْعَضْوَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا جَعَلَهَا مَرَّتَيْنِ.

وَقَالَ الْجَوْنِيُّ: يَجْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا خَافَةً مِنْ ارْتِكَابِ الْبِدْعَةِ.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رَجْلَيْهِ سَبْعًا فَعَلَّ صَحَابِيٍّ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ وَعَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ الْأَرْبَعَ مِنْ نَجَاسَةٍ لَا تَزُولُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَدَلِيلٌ عَلَى إِجْبَابِ تَحْلِيلِ الْأَصَابِعِ؛ وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٩)، وَأَحْمَدُ (٢٨٧/١)؛ وَابْنُ مَاجَةَ (٤٤٧)، وَالْحَاكِمُ (١٨٢/١)، وَحُسَيْنُ الْبُخَارِيُّ [العلل الكبير (ص ٣٤)].

وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يُحْلَلَ بِيَدِهِ الْيَسْرَى بِالْخَنْصَرِ مِنْهَا، وَيَبْدَأُ بِأَسْفَلِ الْأَصَابِعِ.

وَأَمَّا كَوْنُ التَّحْلِيلِ بِالْيَدِ الْيَسْرَى فَلَيْسَ فِي النَّصِّ، وَإِنَّمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ: أَنَّهُ يَكُونُ بِهَا قِيَاسًا عَلَى الْاسْتِجَابِ وَيَبْدَأُ بِأَسْفَلِ الْأَصَابِعِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٤٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠)، مِنْ حَدِيثِ الْمُشْتَوْرِ بْنِ شَدَّادٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يُدَلِّكُ بِخَنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رَجْلَيْهِ».

وَلِي لَفْظٍ لِابْنِ مَاجَةَ (٤٤٦): (يُحْلِلُ) بَدَلُ (يُدَلِّكُ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْمَالَغَةِ فِي الْاسْتِشْقَاقِ لِغَيْرِ الصَّائِمِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ فِي حَقِّهِ الْمَالَغَةُ؛ لِثَلَاثِ نِزَالٍ إِلَى حَلْقِهِ مَا يُفْطَرُهُ.

وَدَلُّ ذَلِكَ عَنْ أَنَّ الْمَالَغَةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، إِذْ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَوَجِبَ عَلَيْهِ التَّحْرِي، وَلَمْ يُمْزَ لَهُ تَرْكُهَا.

وَقَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: (إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُضٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الْمَضْمُةِ؛ وَمَنْ قَالَ لَا تَحِبُّ، جَعَلَ الْأَمْرَ لِلنَّدْبِ لِقَرِينَةٍ مَا سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ (أَبُو دَاوُدَ (٨٥٨-٨٦١)) فِي أَمْرِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ بِصَفَةِ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا

شيء.

رَطْلَانِ».

وحديث عثمان هذا دالٌّ على مشروعية تحليل اللحية.

وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَاخْتَلَفَ فِيهِ:

والتِّرْمِذِيُّ (٦٠٩) بلفظ: «يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رَطْلَانِ».

وَهِيَ كُلُّهَا قَاضِيَةٌ بِالْتَّخْفِيفِ فِي مَاءِ الْوُضُوءِ.

وقد علّم نهيه ﷺ عن الإسراف في الماء وإخباره أنه سيأتي قوم يعتدون في الوضوء فمن جاوز ما قال الشارع أنه يُجْزَى فقد أسرف فيجرّم، وقول من قال إن هذا قريب لا تحديق ما هو بعيد، لكن الأحسن بالتشريع محاكاة أخلاقه ﷺ والافتداء به في كمّية ذلك.

٩- قَدْرُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَغْتَسِلُ

وفيه دليل على مشروعية الدلك لأعضاء الوضوء.

وفيه خلاف، فمن قال بوجوبه استدلك بهذا ومن قال: لا يجب. قال لأن المأمور به في الآية الغسل، وليس الدلك من مُسَمَّاه، ولعله يأتي ذكر ذلك.

٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ

ﷺ أَتَى بِثَلْثِي مَدٍّ، فَجَعَلَ يَدْلُكُ ذِرَاعَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١١٨).

(وعن عبد الله بن زيد ﷺ - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلْثِي

مَدٍّ» بضم الميم وتشديد الدال المهملة.

في القاموس: مِكْيَالٌ، وَهُوَ رَطْلَانِ، أَوْ رَطْلٌ وَثَلْثٌ، أَوْ مَلءُ كَفِّ الْإِنْسَانِ الْمُتَّسِلِ، إِذَا مَلَأَهُمَا وَمَدَّ يَدَهُ بِهِمَا، وَمِنْهُ سُمِّيَ مَدًّا.

وقد جرّبت ذلك فوجدته صحيحاً (أهـ).

(فجعل يدلك ذراعيه. أخرجه أحمد وصحّحه ابن خزيمة) وقد أخرج أبو داود (٩٤) به حديث أمّ عمارَةَ الأنصارية بإسناد حسن: «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلْثِي مَدٍّ، فَجَعَلَ يَدْلُكُ ذِرَاعَيْهِ فِيهِ قَدْرَ ثَلْثِي مَدٍّ».

ورواه البيهقي (١٩٦/١) من حديث عبد الله بن زيد.

فتلّا المدّ، وهو أقلّ ما روي أنه توضع به ﷺ.

وأما حديث: «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلْثِي مَدٍّ، فَلَا أَصْلَ لَهُ».

وقد صحّح أبو زرعة من حديث عائشة (أبو داود (٩٢)،

النسائي (١٨/١)، ابن ماجه (٢٦٨))

وجابر (أبو داود (٩٣)، ابن ماجه (٢٦٨)): «أَنَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ

بِالصَّبَاغِ وَيَتَوَضَّأُ بِالثَّمَدِ».

وأخرج مسلم (٣٢٦) نحوه من حديث سفيّنة.

وأبو داود (٩٥) من حديث أنس: «تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ يَسْعُ

١٠- مَاءَ جَدِيداً يَأْخُذُ لِأَذْيِهِ

٣٩- وَعَنْهُ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذْيِهِ

مَاءَ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْمِيهِ».

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٥/١).

وهو عند مسلم (٢٣٦) من هذا الوجه بلفظ: «وَسَحَّ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ».

(وعنه): أي عن عبد الله بن زيد.

(أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماء غير الماء الذي أخذ ليرأسيه. أخرجه البيهقي، وهو أي هذا الحديث.

(عند مسلم من هذا الوجه بلفظ: «وَسَحَّ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ. وَهُوَ الْمَحْفُوظُ» وذلك أنه ذكر المصنف في التلخيص (١٠١/١) عن ابن دقيّ العبد أن الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ.

قال المصنف أنه المحفوظ.

وقال المصنف أيضاً: إنه الذي في صحيح ابن

حبان (٢١١/١).

وفي رواية الترمذي (٣٥)، ولم يُذكر في التلخيص (١٠١/١) أنه

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَا رَأْيَ لَهُ فِي مُسْلِمٍ.
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاخْذُ مَاءً جَدِيدًا لِلرَّأْسِ هُوَ أَمْرٌ لَا يُدْ^ر
مَنَّهُ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَحَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا هُوَ
دَلِيلُ أَحَدٍ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَنَّهُ يُؤْخَذُ لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا، وَهُوَ
دَلِيلُ ظَاهِرٍ.

(مَحْجَلِينَ) بِالْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ مِنَ التَّحْجِيلِ، فِي النَّهْيَةِ أَيُّ يَبْضُ
مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْأَيْدِي وَالْأَقْدَامِ.

اسْتِمَارَ أَثَرِ الْوُضُوءِ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ لِلْإِنْسَانِ
مِنَ الْبَيَاضِ الَّذِي يَكُونُ فِي وَجْهِ الْفَرَسِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ.

(مَنْ أَمَرَ الْوُضُوءَ) يَفْتَحُ الْوَارِدَ؛ لِأَنَّهُ الْمَاءُ، وَيَجُوزُ الضَّمُّ عِنْدَ
الْبَعْضِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ): أَيُّ تَحْجِيلَهُ، وَإِنَّمَا
اِقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْآخَرَةِ، وَأَثَرُ الْغُرَّةِ وَهِيَ
مُؤَنَّةٌ عَلَى التَّحْلِيلِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ لَشَرْفِ مَوْضِعِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ
لِمُسْلِمٍ (٢٤٩)(٣٤) «فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ»
(فَلْيَفْعَلْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

وظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى آخِرِهِ» مِنْ
الْحَدِيثِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، إِذْ هُوَ فِي قَوْلٍ مِنْ شَأْءٍ
مِنْكُمْ فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا مَا قِيلَ بِهِ؛ إِذَا اسْتَطَاعَ لِذَلِكَ مُتَحَقِّقَةً
قَطْعًا.

وَقَالَ نَعِيمٌ أَحَدُ رُؤَاتِيهِ: لَا أَدْرِي قَوْلَهُ: (فَمَنْ اسْتَطَاعَ) (إِنِ)
مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ؟

وَفِي الْفَتْحِ (٢٣٦/١): لَمْ أَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ عَنِ
رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ عَشْرَةٌ، وَلَا ثَمَنٌ رَوَاهُ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ رِوَايَةِ نَعِيمٍ هَلِو.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ؛
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنْ ذَلِكَ.

فَقِيلَ: فِي الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكِبِ. وَفِي الرُّجُلَيْنِ إِلَى الرُّكْبَةِ.
وَلَقَدْ ثَبَتَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً وَرِأْيًا، وَثَبَتَ مِنْ فِعْلِ
أَبِي عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [الْمَصْنَفُ (٥٨/١)]، وَأَبُو عُبَيْدٍ

وَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي سَلَفَتْ غَايَةُ مَا فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ
أَنَّهُ ﷺ أَخَذَ مَاءً جَدِيدًا، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ
الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ الرُّوَاةِ مِنَ الصَّحَابَةِ: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ
مَرَّةً وَاحِدَةً» ظَاهِرٌ أَنَّهُ بِمَاءٍ وَاحِدٍ.

وَحَدِيثُ: «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» (١٣٤)(٥)، ت (٣٧)،
ج (٤٤٤) وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادَيْهِ مَقَالٌ إِلَّا أَنَّ كَثْرَةَ طَرِيقِهِ يَشُدُّ
بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَشْهَدُ لَهَا أَحَادِيثُ مَسْحِهَا مَعَ الرَّأْسِ مَرَّةً
وَاحِدَةً.

وَهِيَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالرَّبِيعِ،
وَعَثْمَانَ، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ مَسَحَهَا مَعَ الرَّأْسِ مَرَّةً
وَاحِدَةً، أَيُّ بِمَاءٍ وَاحِدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَفْظِ مَرَّةً، إِذْ لَوْ كَانَ يُؤْخَذُ
لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا مَا صُدِّقَ أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً،
وَلِنْ أَحْتَمَلَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَكْرَرْ مَسْحَهُمَا، وَأَنَّهُ أَخَذَ لِهَئِمَّا مَاءً
جَدِيدًا، فَهُوَ اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ.

وَتَأْوِيلُ حَدِيثِهِ أَنَّهُ أَخَذَ لِهَئِمَّا مَاءً خِلَافَ الَّذِي مَسَحَ بِهِ
رَأْسَهُ، أَقْرَبُ مَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي يَدَيْهِ بَلَّةٌ تَكْفِي. لِمَسْحِ
الْأَذْنَيْنِ. فَاخْذُ لِهَئِمَّا مَاءً جَدِيدًا.

١١- فضل الموضي يوم القيامة

٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا
مُحَجَّلِينَ، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ
يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ [الْبَحَارُ (١٣٦)، مُسْلِمٌ (٢٤٦)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا» بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ

[«الطهور» (٢٥)] بإسناد حسن.

وقيل: إلى نصف العضد والساق، والغرة في الوجه أن يغسل إلى صفحتي العنق، والقول بعدم مشروعيتهما؛ وتأويل حديث أبي هريرة بأن المراءى به المداومة على الوضوء خلاف الظاهر، ورد بأن الراوي أعرف بما روى، كيف وقد رُفِعَ معناه ولا وجه لنفيه.

وقد استدل على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث، وبحديث مسلم (٢٤٧) مرفوعاً: «سَيِّمًا لَيْسَتْ لِأَخِيهِ غَيْرُكُمْ» و«السَّيِّمُ» بِكَسْرِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ: العلامة، ورد هذا بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة.

قيل: فالذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتججيل.

١٢ - الْبَدْءُ بِالْأَيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْعَمَلِ

٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَعْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٨)، مسلم (٢٦٨)]

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ» أي تقديم الأيمن.

(في تعْلِيهِ) لُبْسِ نَعْلِهِ.

(وَتَرْجُلِهِ) بِالْجَيْمِ، أي مشط شعره.

(وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) تَعْمِيمٌ بَعْدَ التَّخْصِصِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قال ابن دقيق العيد: هو عامٌ مخصوص، يعني: قوله «كُلُّهُ»، بدخول الخلاء، والخروج من المسجد؛ وغيرهما، فإنه يبدأ فيهما باليسار.

قيل: والتأكد بكله يدل على بقاء التعميم، ودفع التجوز عن البعض، فيحتمل أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً، وما يستحب فيه التيسر ليس من الأفعال المقصودة، بل هي إما تزكُّ. وإما غير مقصودة.

والحديث دليل على استحباب البداء بشق الرأس الأيمن في التَّرجُلِ، والغسلِ، والخلقِ، وباليمن في الوضوء، والغسلِ، والأكلِ، والشربِ، وغير ذلك.

قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة البداء باليمن في كل ما كان من باب التَّكْرِيمِ والتَّزْيِينِ وما كان بضدّها استحب فيه التَّيَّاسُرُ، ويأتي الحديث في الوضوء قريباً، وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ «يعجبه» يدل على استحباب ذلك شرعاً.

وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة، عند الكلام على هذا الحديث.

٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِيَمَانِيكُمْ».

أَخْرَجَهُ الْأَوْثَمُ [ابن داود (٤١٤١)، الرمزي (١٧٦٦)، السامي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٣٥٧/٩-٣٥٨)، ابن ماجه (٤٠٢)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٧٨).

وأخرجه أحمد (٣٥٤/٢)، وابن حبان (١٠٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٦/١) وزاد فيه: (وإذا لبستم).

قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصحح.

والحديث دليل على البداء باليمن عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين.

وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهر أيضاً شمولها، إلا أنه لم يقل أحد به فيهما، ولا ورد في أحاديث التعليم، بخلاف اليدين والرجلين، فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمن فيهما على اليسرى، في حديث عثمان الذي مضى وغيره، والآية مجملة بيئتها السنة.

واختلفت في وجوب ذلك، ولا كلام في أنه الأول.

ف عند النهادوية: يجب لحديث الكتاب، وهو بلفظ الأمر، وهو للوجوب في أصله، باستمرار فعله ﷺ له، فإنه ما روي أنه توضع مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عباس، ولأنه فعلاً بياناً للواجب فيجب، والحديث، ابن عمر (٤١٩)، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة: أنه ﷺ «تَوَضَّأَ عَلَى الْوَلَاءِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» وله طرق يشد

بعضها بعضاً.

وقال زيد بن علي عليه السلام وأبو حنيفة: يجوز

الاقتصار.

وقال ابن القيم [زاد المعاد (١٩٣/١-١٩٤)]: ولم يصح عنه
 في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة،
 لكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة كما في حديث
 المغيرة.

هذا وقد ذكر الدارقطني: أنه رواه عن سيتين رجلاً.

وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور.

وقال ابن القيم [زاد المعاد (١٩٤/١)]: أنه كان
 يمسح رأسه تارة، وعلى العمامة تارة، وعلى الناصية والعمامة
 تارة.

والمسح على الخفين يأتي له باب مستقل، ويأتي حديث
 المسح على المعصائب.

وقالت الحنفية وجماعة: لا يجب الترتيب بين أعضاء
 الوضوء، ولا بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين قالوا:
 الواو في الآية لا تقتضي الترتيب، وبأنه قد روي عن علي عليه
 السلام أنه بدأ بمياسره، وبأنه قال: ما أبالي بشمالى بدأت أم
 يمينى إذا أتممت الوضوء أخرجه الدارقطني (٨٧/١-٨٩)
 والبيهقي (٨٧/١)، وقال: إنه منقطع. وكذا رواية الفعل أخرجهما
 البيهقي.

وأجيب عنه بأنهما أتران غير ثابتين، فلا تقوم بهما حجة،
 ولا يقاومان ما سلف، وإن كان الدارقطني قد أخرج حديث
 علي ولم يضعفه.

وأخرجه من طرق بالفاظ، لكنها موقوفة كلها.

١٣- المسح على بعض الرأس والعمامة

٤٣- وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، «أن النبي
ﷺ توضأ فمسح بناصيته، على العمامة والخفين».

أخرجه مسلم [٢٧٤]

(وعن المغيرة) بضم الميم فعين معجمة مكسورة فياء وراء،
 يكتى أبا عبد الله أو أبا عيسى، أسلم عام الخندق، وقدم
 مهاجراً، وأول مشاهديه الحديثية، وفاته سنة خمسين من الهجرة
 بالكوفة، وكان عاملاً عليها من قبل معاوية، وهو: (ابن شعبة)
 بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فموحدة مفتوحة.

(أن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصيته) في القاموس: الناصية
 والناصاة قصاص الشعر.

(وعلى العمامة والخفين) تنية خف بالخاء المعجمة
 مضمومة، أي ومسح عليهما.

(أخرجه مسلم) ولم يخرج البخاري ووهب من نسبه
 إليهما.

والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح
 الناصية.

١٤- الأمر بالترتيب في الوضوء

٤٤- وعن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى

عنهما - في صفة حج النبي ﷺ قال ﷺ «ابدؤوا
 بما بدأ الله به».

أخرجه السنن (٢٤٠/٥، ٢٤١) هكذا بلفظ الأمر، وهو عند مسلم
 [١٢١٨] بلفظ الخبر.

(وعن جابر) هو أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو
 بن حرام: بالحاء والراء المهملتين، الأنصاري، السلمي، من
 مشاهير الصحابة.

ذكر البخاري أنه شهد بدرًا، وكان ينقل الماء يومئذ، ثم
 شهد بعدًا مع النبي ﷺ ثماني عشرة غزوة، وذكر ذلك
 الحاكم أبو أحمد، وشهد صفين، مع علي عليه السلام، وكان من
 أكثرين الحفاظ، وكف بصره في آخر عمره، وتوفي سنة أربع
 وتسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة، وهو آخر من مات
 بالمدينة من الصحابة.

(في صفة حج النبي ﷺ) يشير إلى حديث جليل شريف
 سيأتي إن شاء الله تعالى في الحج.

(قَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ:

أَذَارَ الْمَاءِ عَلَى مِرْقَتَيْهِ.

(«ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ؛ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ الْخَبَرِ) أَيُّ بِلَفْظٍ نَبْدًا وَلَفْظَ الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٨٣/١).

(وَعَنْهُ): أَيُّ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

(قَالَ): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَذَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْقَتَيْهِ. أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ هُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، الْإِمَامُ الْعَدِيمُ النَّظِيرُ فِي حِفْظِهِ.

قَالَ: ثُمَّ «خَرَجَ - أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ الْبَابِ»: أَيُّ بَابِ الْحَرَمِ أَيُّ: الْمَسْجِدِ بَعْدَ طَوَافِهِ لِعَمَرَتِهِ «إِلَى الصُّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصُّفَا قَرَأَ «إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» بِلَفْظِ الْخَبَرِ فَعَلًا مُضَارِعًا فَبَدَأَ بِالصُّفَا لِبَدَاءَةِ اللَّهِ بِهِ فِي الْآيَةِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي حَقِّهِ: هُوَ حَافِظُ الزَّمَانِ: أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ، الْحَافِظُ الشَّهِيرُ، صَاحِبُ السُّنَنِ، مَوْلَدُهُ سَنَةُ سِتٍّ وَثَلَاثِمِائَةٍ، سَمِعَ مِنْ عَوَالِمَ، وَبَرَعَ فِي هَذَا الشَّانِ.

وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ هُنَا؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ أَنَّ مَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ذِكْرًا يَتَّبَعُ بِهِ فَعَلًا، فَإِنَّ كَانَ كَلَامُهُ كَلَامَ حَكِيمٍ لَا يَبْدُؤُا ذِكْرًا إِلَّا بِمَا يَسْتَحِقُّ الْبَدَاءَ بِهِ فَعَلًا، فَإِنَّهُ مُقْتَضَى الْبَلَاغَةِ وَلِذَا قَالَ سَبْيُونِي: إِنَّهُمْ أَيُّ الْعَرَبِ يُقَدِّمُونَ مَا هُمْ بِشَائِهِ أَهَمُّ وَهُمْ بِهِ أَعْنَى.

قَالَ الْحَاكِمُ: صَارَ الدَّارِقُطِيُّ أَوْحَدَ عَصْرِهِ فِي الْحِفْظِ، وَالْفَهْمِ، وَالْوَرَعِ، وَإِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا، وَاشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ مِثْلُهُ.

فَإِنَّ اللَّفْظَ عَامًّا، وَالْعَامُّ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى سَبِيهِ، أَعْنَى «بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» لِأَنَّ كَلِمَةَ «مَا» مُوصُولَةٌ، وَالْمُوصُولَاتُ مِنَ الْفَاعِلِ الْعُمُومُ، وَآيَةُ الْوُضُوءِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» دَاخِلَةٌ تَحْتَ الْأَمْرِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَيَجِبُ الْبَدَاءُ بِغَسْلِ الْوُجُوهِ، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَإِنْ كَانَتِ الْآيَةُ لَمْ تُقَدْ تَقْدِيمَ الْيَمَنِى عَلَى الْيَسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ، وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ قَرِيبًا.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَإِمَامًا وَفِيهِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْأَثَرِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِالْعِلَلِ، وَأَسْمَاءُ الرُّجَالِ مَعَ الصَّدِيقِ، وَالثَّقَةِ، وَصِحَّةُ الْإِعْتِقَادِ.

وَقَدْ اطَّلَعَ أُمَّةُ الْحَدِيثِ الثَّنَاءَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وَكَانَتْ وَقَاتُهُ فِي ثَامَنِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. (بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ غَيْرُ وَاجِبٍ.

وَإِخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٦/١) أَيْضًا بِإِسْنَادِ الدَّارِقُطِيِّ.

وَفِي الْإِسْنَادَيْنِ مَعَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَعَدَّةُ ابْنِ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، لَكِنَّ الْجَارِحَ أَوْلَى وَإِنْ كَثُرَ الْمَعْدُلُ، وَهَذَا الْجَارِحُ أَكْثَرُ؛ وَصَرَّحَ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ؛ كَالْمُنْذَرِيِّ، وَابْنِ الصَّلَاحِ وَالتَّوَوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَاسْتَدَلُّ لَهُمْ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَتَبَدَّى ثُمَّ رَجَلَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ».

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ لَهُ طَرِيقٌ صَحِيحَةٌ حَتَّى يَتِمَّ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا عَلَى حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ، وَجَعَلَهُ مُتَّصِلًا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لِتَقَارِبِهِمَا فِي الدَّلَالَةِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَيَخْفَى عَنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ [٢٤٦]: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ حَتَّى اسْتَرْعَ فِي الْقُضْدِ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ».

قُلْتُ: وَلَوْ أَنِّي بِهِ هُنَا لَكُنَّا أَوْلَى.

١٥- كَيْفَ يَدِيرُ الْمَاءَ فِي وَضُوئِهِ

٤٥- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ

١٦- الأمر بالتسمية على الوضوء

٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٩)، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ (٢٥، ٢٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَأَبِي سَعِيدٍ [أحمد (٤١/٣)]، ابن ماجه (٣٩٧) [نحوه].

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ.

هَذَا قِطْعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ، فَإِنَّهُمْ أَخْرَجُوهُ بِلَفْظٍ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ».

وَالْحَدِيثُ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ يَعْقُوبُ بْنُ سَلَمَةَ الْبُخَارِيُّ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا لِأَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٧١/١، ٧٩) وَابْنِ يَهْيَى (٤١/١) وَلِكَيْتِهَا كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ أَيْضاً، وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ [المعجم الصغير (٧٣/١)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَإِنَّ حَفَظَتَكَ لَا تَزَالُ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تُحْدِثَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءِ» وَلَكِنْ سَنَدُهُ وَاقٍ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ لَمْ يَقُلْ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) وَزَيْدٌ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُورِينَ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، صَحَابِيُّ جَلِيلُ الْقَدْرِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ فِي السَّنَةِ بَلْ رَوَاهُ فِي الْعِلَالِ [هو في السنن (٢٥)]، فَغَايِرُ الْمُصْتَفَى فِي الْعِبَارَةِ لِهَذِهِ الْإِشَارَةِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ).

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ [كشف الاستار (٢٦١)] وَأَحْمَدُ (٧٠/٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٨)، وَالدَّارِقُطِيُّ (٧٢/١، ٧٣) وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ [العلل الكبير (ص ٣١، ٣٢)]: قَالَ مُحَمَّدٌ - يَعْنِي الْبُخَارِيُّ -: إِنَّهُ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ، لَكَيْتَهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ فِي رَوَايَةٍ مَجْهُولِينَ.

وَرَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ الَّتِي أَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ [العلل الكبير (ص ٣٣)]. وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ رُبَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، وَلَكَيْتَهُ قَدْحٌ فِي كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ. وَفِي رُبَيْعٍ أَيْضاً.

وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثُ فِي التَّسْمِيَةِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَسَهْلَ بْنَ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَبْرَةَ، وَأُمَّ سَبْرَةَ، وَعَلِيٍّ، وَأَنْسَرٍ.

وَفِي الْجَمِيعِ مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضاً، فَلَا تَخْلُو عَنْ قُوَّةٍ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ثَبَتَ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ.

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْحَدِيثُ قَدْ دُلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ: (لَا وُضُوءَ) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يُوجَدُ مَنْ دُونَهَا، إِذِ الْأَصْلُ فِي التَّغْيِيهِ الْحَقِيقَةُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ:

فَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى: أَنَّهَا فَرْضٌ عَلَى الذَّاكِرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالظَّاهِرِيَّةُ: بَلْ وَعَلَى النَّاسِ.

وَفِي أَحَدِ قَوْلِي الْهَادِي: أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوَّلَ وَضُوئِهِ طَهَّرَ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهَرْ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعُ الْوُضُوءِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٧٤/١، ٧٥)، وَغَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن» (٤٤/١) بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: وَهَذَا أَيْضاً ضَعِيفٌ، أَبُو بَكْرٍ الدَّاهِرِيُّ - يَرِيدُ: أَحَدَ رَوَاتِهِ - غَيْرُ ثِقَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ.

وَبِهِ اسْتَدْلُكٌ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الذَّاكِرِ وَالنَّاسِي قَائِلًا: إِنَّ الْأَوَّلَ فِي حَقِّ الْعَامِلِ، وَهَذَا فِي حَقِّ النَّاسِي، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا الْأَخِيرُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً فَقَدْ عَضَدَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ حَدِيثُ: (تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَهُوَ الدَّلِيلُ عَلَى تَأْوِيلِ التَّغْيِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ، بِأَنَّ الْمَرَادَ: لَا وَضُوءَ كَامِلٌ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِلَفْظِ «لَا وَضُوءَ كَامِلٌ» إِلَّا

أنه قال المصنف: لم نره بهذا اللفظ.

وأما القول بأن هذا مُثَبَّتٌ ودالٌّ على الإيجاب فيجُحُّ، ففيه أنه لم يثبت بُتوتاً يقضي بالإيجاب، بل طُرُقُهُ كما عرفت.

وقد دلَّ على السُّنِّيَّةِ حديث: (كلُّ امرئٍ ذي بالٍ) [أحمد (٣٥٩/٢)، أبو داود (٤٨٤٠)، ابن ماجه (١٨٩٤)] فَبِعَاضِدِ هُوَ وحديث الباب على مُطْلَقِ الشَّرْعِيَّةِ وأقلّها النَّدِيَّةِ.

١٧- الفصل بين المضمضة والاستنشاق

٤٧- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو قَاوُدٍ، يَسَانِدُ ضَعِيفٌ (١٣٩).

(وعن طلحة) هُوَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، أَوْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، طَلْحَةُ (بْنُ مُصْرَفٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرُ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَفَاءٌ.

وطلحة أحد الأعلام الأثبات من التابعين، مَاتَ سَنَةَ اثْنَيْ عَشْرَةَ وَمِائَةً.

(عن أبيه) مُصْرَفٍ (عَنْ جَدِّهِ) كَعْبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْهَمْدَانِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ابْنُ عُمَرَ، بَضْمُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَالْأَشْهُرُ ابْنُ عَمْرِو، لَهُ صُحْبَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُهَا، وَلَا وَجْهَ لِانْكَارٍ مِنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ: قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ يَسَانِدُ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَلَأنَّ مُصْرَفًا وَالِدَ طَلْحَةَ بَجْهَوْلِ الْحَالِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: زَعَمُوا أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يُنْكِرُهُ، يَقُولُ: إِشْرَ هَذَا طَلْحَةُ بْنُ مُصْرَفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ؟!.

والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق، بأن

يُؤْخَذُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَاءً جَدِيدًا.

وقد دلَّ لَهُ أَيْضًا حَدِيثُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعُثْمَانُ: أَنَّهُمَا أَفْرَدَا الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، ثُمَّ قَالَا: هَكَذَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوْضُؤًا؛ أَخْرَجَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ فِي صَحَابِهِ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ السُّنَّةَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ، لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٤) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ تَمَضَّمَضَ فَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١).

والجمع بَيْنَهُمَا وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ، وَتَأْنِي إِحْدَاهَا قَرِيبًا، وَكَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٩) وَغَيْرِهِ.

وَلِي لَفْظُ لَابِنِ جُبَانَ (١٠٧٧): «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَنَاتٍ» وَفِي لَفْظِ اللَّبْخَارِيِّ [١٩٩]: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ غُرْفَةً وَاحِدَةً»

وَمَعَ وَرُودِ الرِّوَايَتَيْنِ الْجَمْعُ وَعَدْمُهُ، فَالاقْرَبُ التَّخْيِيرُ وَأَنَّ الْكُلَّ سُنَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ رِوَايَةُ الْجَمْعِ أَكْثَرَ وَأَصَحُّ؛ وَقَدْ اخْتَارَ فِي الشَّرْحِ التَّخْيِيرَ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلُ الْإِمَامِ بِحَسْبِ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْجَمْعَ قَدْ يَكُونُ بِغُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ وَثَلَاثٍ مِنْهَا، كَمَا أَرشَدَ إِلَيْهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ» وَ«مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ» وَقَدْ يَكُونُ الْجَمْعُ بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ الثَّلَاثِ مَرَّاتٍ غُرْفَةً، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَنَاتٍ.

قَالَ التَّبَهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٥٠/١) بَعْدَ ذِكْرِهِ الْحَدِيثَ: يَغْنِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ كُلَّ مَرَّةٍ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ قَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ.

قَالَ: وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ثُمَّ سَأَفَهُ بِسَنَدِهِ وَفِيهِ: «ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ» ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَيَبْ يَضِيحُ أَنَّهُ يَتَمَيَّنُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ

١٨- كيف يتمضمض ويستنثر

رَجُلًا. وَفِي قَدَمَيْهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصْبِئَهُ الْمَاءُ. فَقَالَ:
ارْجِعْ فَأَحْسِنِ وَضُوءَكَ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣)، ابْنُ مَاجَهَ (٦٦٥) النَّسَائِيُّ.

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا وَلِي قَدَمَيْهِ
يُغْلُ الظُّفْرَ» بِضَمِّ الطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالْفَاءِ، فِيهِ لَفَاتٌ أُخْرُ اجْتَوَدَا
مَا ذَكَرَ، وَجُمُعَةٌ أَظْفَارَ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ أَظْفِيرُ.
(لَمْ يُصْبِئَهُ الْمَاءُ) أَيِ مَاءٍ وَضُوءِهِ.

(فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَأَحْسِنِ وَضُوءَكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ)
وَقَدْ أَخْرَجَ مُثْلَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ، إِلَّا أَنَّهُ
قِيلَ: إِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٧٥) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي
وَفِي ظَهْرِ قَدَمَيْهِ لُغْمَةٌ قَدَّرَ الدَّرْهَمَ لَمْ يُصْبِئَهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ
ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَمَّا سُئِلَ عَنْ إِسْنَادِهِ، جَيِّدٌ؟ نَعَمْ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ اسْتِيعَابِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ
نَصًّا فِي الرَّجُلِ، وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» [ج (١٦٣)،
م (٢٤١)] قَالَهُ ﷺ فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يَسْأَلُوا عَنْ عَقَابِهِمُ الْمَاءَ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: إِنَّهُ يُعْفَى عَنْ نَصْفِ الْعَضْوِ،
أَوْ رُبْعِهِ، أَوْ أَقْلٍ مِنَ الدَّرْهَمِ، وَرَوَاتُ حِكْمَتُهُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ الْمَوَالَةِ، حَيْثُ
أَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى أَمْرِهِ بِغَسْلِ مَا تَرَكَهُ.

قِيلَ: وَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ ارَادَ التَّشْدِيدَ عَلَيْهِ فِي الْإِنْكَارِ،
وَالْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا فَكَأَنَّهُ تَرَكَ الْكُلَّ، وَلَا يَخْفَى
ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَ الرََّاوِي «أَمَرَهُ أَنْ
يُعِيدَ الْوُضُوءَ»، أَيِ غَسَلَ مَا تَرَكَهُ، وَسَاءَ إِعَادَةُ بَاغْتِيَارِ ظَنِّ
الْمُوضِعِ، فَإِنَّهُ صَلَّى ظَنًّا بِأَنَّهُ قَدْ تَوَضَّأَ وَضُوءًا مُجْزِئًا وَسَاءَ
وَضُوءًا فِي قَوْلِهِ: يُعِيدُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ وَضُوءٌ لُغَةً.

٤٨- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ -

ثُمَّ «تَمَضَّمَضَ» وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا.

يُمَضُّوْضُ وَيَسْتَنْثِرُ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ
الْمَاءُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٧/١-٦٩).

٤٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ - فِي صِفَةِ

الْوُضُوءِ - «ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ، فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ
مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٩١)، مُسْلِمٌ (٢٣٥) وَتَقْدِيمُ بَرْقَم (٣٢)]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ) أَيِ وَضُوءِهِ

ﷺ

(ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ) أَيِ فِي الْمَاءِ.

(فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ) لَمْ يَذْكُرِ الْاسْتِنْشَاقَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ إِنَّمَا هُوَ
ذِكْرُ اكْتِفَائِهِ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَاءِ، لَمَا يَدْخُلُ فِي الْقِمِّ وَالْأَنْفِ.

وَأَمَّا دَفْعُ الْمَاءِ فَلَيْسَ مِنْ مَقْصُودِ الْحَدِيثِ.

(مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ) الْكَفُّ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ.

(يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا؛ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَفَّاهُ كَفًّا
وَاحِدًا لِلثَّلَاثِ الْمَرَّاتِ، وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ارَادَ بِهِ فِعْلَ كُلِّ
مِنْهُمَا مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، يَغْتَرَفُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ.

وَالْحَدِيثُ كَالْأَوَّلِ مِنْ أَدْلَةِ الْجَمْعِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَالْأَوَّلُ
مُقْتَضِعَانِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ الطَّوِيلَيْنِ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا، إِلَّا أَنَّ الْمَصْنَفَ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى
مَوْضِعِ الْحُجَّةِ الَّذِي يُرِيدُهُ كَالْجَمْعِ هُنَا.

١٩- ضرورة وصول الماء إلى أعضاء الوضوء

٥٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ

وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حُكْمُهُمَا في التَّركِ حُكْمُ الْعَامِلِ.

٢٠- قَدَرُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَغْتَسِلُ

٥١- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠١)، مسلم (٣٢٥)]

(وعنه) أي أنس بن مالك.

(قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ) تقدّم تحقيق قدره. (ويغتسل بالصاع) وهو أربعة أمداد، ولذا قال: (إلى خمسة أمداد) كأنه قال أربعة أمداد إلى خمسة، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلَاثِي مُدٍّ، وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ أَقْلُ مَا قُدِّرَ بِهِ مَاءٌ وَضُوءُهُ؛ وَلَوْ أَخَّرَ الْمُسَنِّفُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِلَى هُنَا، أَوْ قَدَّمَ هَذَا، لَكَانَ أَوْفَقَ لِحَسَنِ التَّرْتِيبِ.

وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينتهي إليه وضوؤه ﷺ وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري (٢٥٠): «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ» بفتح الفاء والراء، وهو إناء يسع تسعة عشر رطلاً؛ لأنه ليس في حديثها أنه كان ملائناً ماءً، بل قولها «من إناء» يدل على تبعض ما توضع منه.

وحديث أنس هذا.

والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد، يُرشدان إلى تقليل ماء الوضوء، والاكتفاء باليسير منه.

وقد قال البخاري: وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ؛ أَيِ مَاءِ الْوُضُوءِ، أَنْ يَتَجَاوَزَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ.

٢١- الأذكارُ بعد الوضوء

٥٢- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ

يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥).

وَزَادَ «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

(وعن عمر) بضم العين المَهْمَلَةِ منقول من جمع عُمرَة، وهو أبو حفص عمر بن الخطاب، القرشي؛ يَتِمُّعُ مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي.

اسلم سنة ست من النبوة، وقيل سنة خمس، بعد أربعين رجلاً، وشهد المشاهدة كلها مع النبي ﷺ، ولهُ مشاهد في الإسلام، وفتوحات في العراق والشام.

وتوفي في غرة المحرم سنة أربع وعشرين، طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبه، وخلافته عشر سنين ونصف.

(قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ») تقدّم أنه إتمامه.

(ثم يقول) بعد إتمامه: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) إلا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ هُوَ مِنْ بَابِ: «وَنُفِخَ فِي الصُّورِ»، عبّر عن الآتي بالماضي، لِتَحْقِيقِ وَقْعِهِ.

والمراد تَفْتَحُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(يدخل من أيها شاء).

(أخرجه مسلم) وأبو داود (١٦٩)، وابن ماجه (٤٧٠)، وابن حبان (١٠٥٠).

(والتَّوَابِينَ وَزَادَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ») جمع بينهما ائتماماً بقوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ».

ولما كانت التوبة طهارة الباطن من أدران الذنوب، والوضوء طهارة الظاهر عن الأحداث المانعة عن التقرب إلى تعالى، ناسب الجمع بينهما، أي طلب ذلك من الله تعالى غاية المناسبة في طلب أن يكون السائل محبوباً بالله وفي رُمة المحبوبين له، وهذه الرواية وإن قال الترمذي بعد إخراج الحديث بعد

والجورب: فوق الجرموق يُغَطِّي الْكَمْبَيْنِ بَعْضَ التَّنْفِيطِ
دُونَ النَّعْلِ، وَهِيَ تَكُونُ دُونَ الْكَمَابِ.

١- شرط المسح على الخفين إدخالهما على وضوء

٥٣- عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خَفِيهِ، فَقَالَ:
«دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢٠٦)، مسلم (٢٧٤).

(عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ أي
في سفر كما صرح به البخاري).

وعند مالك [«الوطأ» (ص ٤٨)]، وأبي داود (١٤٩) تعيين
السفر أنه في غزوة تبوك، وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر.

(قَوْضًا) أَيِ اخَذَ فِي الْوُضُوءِ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ،
فَفِي لَفْظٍ: «تَغْضِضُ» وَاسْتَشَقَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَفِي أُخْرَى:
«فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ» فَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ «تَوَضَّأَ» اخَذَ فِيهِ، لَا أَنَّهُ اسْتَكْمَلَهُ
كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ.

(فَأَهْوَيْتُ) أَيِ مَدَدْتُ يَدِي، أَوْ قَصَدْتُ الْهَوْيَ مِنَ الْقِيَامِ
إِلَى الْقُعُودِ.

(لَأَنْزِعَ خَفِيهِ) كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلِمَ بِرِخْصَةِ الْمَسْحِ، أَوْ
عَلِمَهَا وَظَنَّ أَنَّهُ ﷺ سَيَفْعَلُ الْأَفْضَلَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْغَسْلَ
أَفْضَلُ، وَيَأْتِي فِيهِ الْخِلَافُ، أَوْ جَوَّازٌ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ شَرْطُ الْمَسْحِ،
وَهَذَا الْأَخِيرُ أَقْرَبُ لِقَوْلِهِ (قَالَ: دَعُهُمَا) أَيِ الْخُفَيْنِ.

(فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ) حَالٌ مِنَ الْقَدَمَيْنِ كَمَا تَبَيَّنَتْ رِوَايَةُ
أَبِي دَاوُدَ (فَإِنِّي أَذْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ).

(فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ؛ وَلَفْظُهُ هُنَا
لِلْبَخَارِيِّ.

وَذَكَرَ الْبَزَّازُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ الْمُغِيرَةِ مِنْ سِتِّينَ طَرِيقًا، وَذَكَرَ
مِنْهَا ابْنُ مَنْدَةَ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا.

والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر؛
لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت.

ح(٥٥): فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ، فَصَدَّرَ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ فِي
مُسْلِمٍ (٢٣٤) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ قَدْ رَوَاهَا الْبَزَّازُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
الْأَوْسَطِ (٤٨٩٥) مِنْ طَرِيقِ ثَوْبَانَ بِلَفْظٍ: «مَنْ دَعَا بِوَضُوءٍ
فَتَوَضَّأَ، فَسَاعَةً فَرَّغَ مِنْ وَضُوءِهِ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ،
وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُطَهَّرِينَ».

ورواه ابن ماجه (٤٦٩) من حديث انس، وابن السني، في
عمل اليوم والليلة (٣٠)، والحاكم في المستدرک (٥٦٤/١)، من
حديث أبي سعيد بلفظ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ
فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ طَبَاعٍ فَلَا يُكْسَرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وصحح النسائي [«عمل اليوم واليلة» (٨١)] أنه موقوف.

وهذا الذكر عقيب الوضوء.

قال النووي: قال أصحابنا: ويستحب أيضاً عقب الغسل.
وإلى هنا انتهت باب الوضوء، ولم يذكر المصنف من
الأذكار فيه إلا حديث التسمية في أوله، وهذا الذكر في آخره.
وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق
على ضعفه.

قال النووي: الأدعية في أثناء الوضوء لا أصل لها، ولم
يذكرها المتقدمون.

وقال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث.

هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا
الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء فعلاً، فقال له عند تمام أدليته
تأليفاً. وعقب الوضوء بالمسح على الخفين؛ لأنه من أحكام
الوضوء فقال:

٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

أي باب ذكر أدلة شرعية ذلك.

والخف: نعل من آدم يغطي الكعبين.

والجرموق: خف كبير يلبس فوق خف صغير.

وَأَمَّا فِي الْحَضَرِ فَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ الثَّالِثِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ، فَالْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِهِ سَفَرًا لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَحَضَرًا لْغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنِ الصَّحَابَةِ مَرْفُوعَةً.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: فِيهِ عَنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ لِحَوْ مِنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ:

وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَنْدَةَ أَسْمَاءَ مِنْ رَوَاهُ فِي تَذَكُّرَيْهِ، فَبَلَّغُوا ثَمَانِينَ صَحَابِيًّا.

وَالْقَوْلُ بِالْمَسْحِ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَبِلَالٍ، وَحَذِيفَةَ، وَبَرِيدَةَ، وَخَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَلْمَانَ، وَجَرِيرَ الْجَلِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ اخْتِلَافٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ إِتْكَارُهُ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ إِثْبَاتُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ إِتْكَارُهُ إِلَّا عَنْ مَالِكٍ، مَعَ أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ عَنْهُ مُصْرَحَةٌ بِإِتْبَائِهِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَدْ صَرَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْخَفَاطِ بِأَنَّ الْمَسْحَ مُتَوَاتِرٌ؛ وَقَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مُسْتَدَلِّينَ بِمَا سَمِعْتُ.

وَرَوَى عَنِ الْهَادُوِيَّةِ وَالْإِمَامِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ الْقِسْوَنَ بَعْدَ جَوَازِهِ.

وَأَسْتَدِلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قَالُوا: فَعَيَّنَتِ الْآيَةُ مُبَاشَرَةَ الرَّجُلَيْنِ بِالْمَاءِ.

وَأَسْتَدِلُّوا أَيْضًا بِمَا سَلَفَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ أَحَادِيثِ التَّعْلِيمِ، وَكُلُّهَا عَيَّنَتْ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ.

قَالُوا: وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُمْ فِي الْمَسْحِ مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى النَّسْخِ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَبَقَ

الْكِتَابُ الْخُفَيْنِ [ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (١/١٦٩)].

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَا مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْمَائِدَةِ [الْبَيْهَقِيُّ: (٢٧٧/١)].

وَاجِبٌ أَوَّلًا: بِأَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِيِّ، وَمَسَحَهُ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ كَمَا عَرَفْتُ، فَكَيْفَ يَنْسَخُ التَّقْدِيمُ التَّأَخُّرَ.

وَقَائِلًا: بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ تَأَخُّرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْآيَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ مُطْلَقٌ، وَقَدْ نَزَلَتْ أَحَادِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِ، أَوْ عَامٌّ وَخَصَّصَتْهُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ.

وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُوَ حَدِيثٌ مُتَقَطِعٌ، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَعَ أَنَّهُ يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ عَنْهُمَا مِنَ الْقَوْلِ بِالْمَسْحِ [(٢٧٦/٢)].

وَقَدْ عَارَضَ حَدِيثُهُمَا مَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُمَا، وَهُوَ حَدِيثُ جَرِيرِ الْجَلِيِّ [الْبَغَاوِيُّ (٣٨٧)، سَلَمٌ (٢٧٢)]، فَإِنَّهُ لَمَّا رَوَى أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَيْهِ قِيلَ لَهُ: هَلْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَائِدَةِ أَوْ بَعْدَهَا؟ قَالَ: وَهَلْ أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّعْلِيمِ فَلَيْسَ فِيهَا مَا يُنَافِي جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا فِيمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ خُفَانٍ فَإِي دَلَالَةٍ عَلَى نَفْسِي ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: قَدْ ثَبَتَ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ الْقِرَاءَةُ بِالْجَرِّ لـ ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ عَطْفًا عَلَى الْمَسُوحِ وَهُوَ الرَّأْسُ، فَيَحْمَلُ عَلَى مَسْحِ الْخُفَيْنِ كَمَا يُبَيِّنُهُ السُّنَّةُ، وَيَتِمُّ ثُبُوتُ الْمَسْحِ بِالسُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، وَهُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ الَّتِي تُوجِّهُ بِهِ قِرَاءَةَ الْجَرِّ.

إِذَا عَرَفْتُ هَذَا فَلِلْمَسْحِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ شَرْطَانِ:

الأول: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ وَهُوَ لُبْسُ الْخُفَيْنِ مَعَ كَمَالِ طَهَارَةِ الْقَدَمَيْنِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَلْبَسُهُمَا وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ تَامَةٍ، بِأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُكْمَلَ وَضُوءُهُ ثُمَّ يَلْبَسُهُمَا، إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ حَدَثًا أَصْغَرَ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِـ «طَاهِرَتَيْنِ»: الطَّهَارَةُ الْكَامِلَةُ.

وَقَدْ قِيلَ: بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا طَاهِرَتَانِ عَنِ النَّجَاسَةِ، يُرَوَى عَنْ دَاوُدَ، وَيَأْتِي مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يُقَوِّي الْقَوْلَ الْأَوَّلَ.

المشي، ويقع على ما ينبغي إزالته، بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم.

(وَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ يَشَادُ حَسَنٍ) قَالَ الْمُسَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (١/١٦٩): إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

والحديث فيه إبانة لحل المسح على الخفين، وأنه ظاهرهما لا غير ولا يمسح أسفلهما.

وللعلماء في ذلك قولان:

أحدهما: أن ينمس يديه في الماء؛ ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخف، وكفه اليمنى على أطراف أصابعه، ثم يمر اليمنى إلى ساقه اليسرى إلى أطراف أصابعه، وهذا للشافعي.

وامتدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة: أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَتَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى خَفَيْهِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَغْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، كَأَنِّي أَنْظُرُ أَصَابِعَهُ عَلَى الْخَفَيْنِ.

رواه البيهقي (١/٢٩٢)، وهو منقطع على أنه لا يفي بذلك الصفة.

وثانيهما: مسح أعلى الخف دون أسفله، وهي التي أفادها حديث علي عليه السلام هذا.

وأما القدر الجزئ من ذلك:

فقل: لا يجزئ إلا قدر ثلاث أصابع.

وقيل: ولو بأصبع.

وقيل: لا يجزئ إلا إذا مسح أكثره، وحديث علي وحديث المغيرة المذكوران في الأصل ليس فيهما تعرض لذلك.

نعم قد روي عن علي عليه السلام: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ الْخَفِ خَطُوطًا بِأَصَابِعِهِ قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ (المجموع: ٥٢٢/١).

وروي عن جابر: أَنَّهُ ﷺ أَرَى بَعْضَ مَنْ عَلَّمَهُ الْمَسْحَ أَنْ يَمْسَحَ يَدَيْهِ مِنْ مُقَدِّمِ الْخَفَيْنِ إِلَى أَصْلِ السَّاقِ مَرَّةً وَفَرَجَ

والثاني: مُسْتَفَادٌ مِنْ مُسَمَّى الْخَفِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْكَامِلُ؛ لِأَنَّهُ التَّبَادُّرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يَكُونَ سَاتِرًا، قَوِيًّا، مَانِعًا نَفْوذَ الْمَاءِ غَيْرَ مُحْرَقٍ، فَلَا يُمَسَّحُ عَلَى مَا لَا يَسْتُرُ الْعَقِبِينَ، وَلَا عَلَى مُحْرَقٍ يَدُو مِنْهُ عِلُّ الْفَرْصِ، وَلَا عَلَى مَسْجُورٍ إِذَا لَمْ يَمْسَحْ نَفْوذَ الْمَاءِ، وَلَا مَقْصُوبٍ لَوْجُوبِ تَرْعِيهِ.

هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح، ولا كميته، ولا محله، ولكن:

٢- من ذكر مسح أعلى الخف وأسفله

٥٤- وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِ وَأَسْفَلَهُ».

وليس إسناده ضعيف (إسناده داود (١٦٥)، السرمدي (٩٧)، ابن ماجه (٥٥٠)).

الذي أفاده قول المصنف: (وللأربعة عنه إلا النسائي «أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله». وفي إسناده ضعف). بين أن محل المسح أعلى الخف وأسفله؛ ويأتي من ذهب إليه ولكنه قد أشار إلى ضعفه، وبين وجه ضعفه في التلخيص (١/١٦٨)، وأن أئمة الحديث ضعفوه بكتائب المغيرة هذا، وكذلك بين محل المسح.

وعارض حديث المغيرة هذا:

٣- من ذكر مسح أعلى الخف

٥٥- «وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَغْلَاهُ. وَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ».

أخرجه أبو داود (١٦٢) يَشَادُ حَسَنٍ.

وهو قوله (وعن علي) عليه السلام (أنه قال: لو كان الدين بالرأي) أي بالقياس وملاحظة المعاني.

(لكن أسفل الخف أولى بالمسح من أغلاه) أي ما تحت القدمين أولى بالمسح الذي هو على أعلاه؛ لأنه الذي يباشرو

بَيْنَ أَصَابِيهِ» [ابن ماجه (٥٥١)].

قَالَ الْمُسَنِّفُ فِي «التَّخْلِيسِ» (١/١٦٩): إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْكُفَيْيَةِ وَلَا الْكَمَيْيَةِ حَدِيثٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ إِلَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ فِي بَيَانِ الْمَسْحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ الْمَكْلُوفُ مَا يُسَمَّى مَسْحًا عَلَى الْخُفِّ لَعَنَ أَجْزَاءَهُ.

وَأَمَّا مَقْدَارُ زَمَانِ جَوَازِ الْمَسْحِ فَقَدْ أَفَادَهُ:

٤- الْفَرَّةُ الَّتِي يَمْسَحُ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ

٥٦- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٣/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِنْ خُرِجَتْ (١٩٦) وَصَحَّاحُهُ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ صَفْوَانَ) يَفْتَحُ الصَّادَ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونُ الْفَاءِ (ابْنِ عَسَّالٍ) يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةَ وَبِاللَّامِ الْمُرَادِيُّ سَكَنَ الْكُوفَةَ.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا) جَمْعُ سَافِرٍ كَتَجَرٍ جَمْعُ تَاجِرٍ.

(أَلَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ: فَتَنْزِعُهَا وَلَوْ قَبْلَ مُرُورِ الثَّلَاثِ.

(وَلَكِنْ) لَا نَنْزِعُهَا (مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ) إِنِّي لِأَجْلِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ، إِلَّا إِذَا مَرَّتِ الْمُدَّةُ الْمَقْدُورَةُ.

(أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَصَحَّاحُهُ أَيُّ: التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ «تَرْيِبُ السَّنَدِ» (٤١/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٧٨)، وَابْنُ حَبَّانٍ (١٣١٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٧٦/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٧٦/١).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ [بَعْدَ (٩٦)] عَنْ الْبَخَارِيِّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ

بَلْ قَالَ الْبَخَارِيُّ: لَيْسَ فِي التَّوْقِيتِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ «الْعِلَلُ الْكَبِيرُ» (ص ٥٤)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحُطَّابِيُّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَوْقِيتِ إِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْوَضْعِ دُونَ الْغَسْلِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَالظَّاهِرُ قَوْلُهُ «يَأْمُرُنَا» لِلْجَوَابِ؛ وَلَكِنْ الْإِجْمَاعُ صَرَفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَقَبِيَ لِلْإِبَاحَةِ وَلِلدَّبَرِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْأَفْضَلُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ أَوْ خَلْعُهُمَا وَغَسْلُ الْقَدَمَيْنِ؟

قَالَ الْمُسَنِّفُ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَنْ الْمَسْحَ أَفْضَلُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: صَرَّحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ الْغَسْلَ أَفْضَلُ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتْرَكَ الْمَسْحَ رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ كَمَا قَالُوا فِي تَفْضِيلِ الْقَصْرِ عَلَى الْإِتْمَامِ.

٥٧- وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ - يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ -».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٦)

(وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، هَذَا مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاةِ.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسَدِّ (٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ [تَحْتَ (٩٥)]؛ وَابْنُ حَبَّانٍ (١٣٢٢).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَوْقِيتِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ،

كَمَا سَلَفَ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ، وَدَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْمَسْحِ لِلْمَقِيمِ أَيْضًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ زَمَانِ إِبَاحَتِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ، وَإِنَّمَا زَادَ فِي الْمَدَّةِ لِلْمَسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالرُّخْصَةِ مِنَ الْمَقِيمِ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ.

٥- جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ

وَأَن لَّمْ تَوْضِعْ عَلَى طَهَارَةٍ

الْمَسِيحُ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ كَمَا يَفْعَلُ النَّاسِحُ عَلَى الْخُفِّ، وَقَالَ: وَدَقِبَ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِمَا ادَّعَاهُ ذَلِيلًا.

وظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ لِلْمَسْحِ عُذْرٌ، وَأَنَّهُ يُجْزِئُ مَسْحُهَا وَإِنْ لَمْ يَمَسُحْ الرَّأْسَ مَاءً أَصْلًا.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زَادَ الْعَادَةَ (١٩٣)، (١٩٤)]: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ قَطْعًا، وَمَسَحَ عَلَى النَّاصِيَةِ: وَكَمَّلَ بِالْعِمَامَةِ وَقِيلَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا الْعُذْرُ، لِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٤٦): «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ بَعَثَ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَسَحَّحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ، فَيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى الْعُذْرِ.

وَفِي هَذَا الْحَمْلِ بُعْدٌ، وَإِنْ جَنَحَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ فِي الشَّرْحِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

٦- بَقَاءُ الطَّهَارَةِ فِي الْمَسْحِ إِلَّا مِنْ جَانِبَةٍ

٥٩- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَوْقُوفًا - وَعَنْ أَنَسٍ - مَرْفُوعًا - «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبَسَ خُفَّهُ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا وَلْيَصِلْ فِيهِمَا، وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ الْجَنْبَةِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٣/١) وَالْحَاكِمُ (١٨١/١) وَصَحَّحَهُ.

(وَعَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا). الْمَوْقُوفُ هُوَ: مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(وَعَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا) إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْ خُفَّهُ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا» تَقْيِيدُ اللَّبَسِ وَالْمَسْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ «ظَاهِرَتَيْنِ» فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ الطَّهَارَةُ الْمُحَقَّقَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْفَرِ.

(وَلْيَصِلْ فِيهِمَا وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ) فَيَكْفِيهِمَا بِالتَّسْبِيَةِ دَفْعًا لِمَا يُفِيدُهُ ظَاهِرُ الْأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ.

وظَاهِرُ النَّهْيِ مِنَ التَّخْرِيمِ.

٥٨- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَسَحَّحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ يَغْنِي الْعِمَامَتَيْنِ - وَالتَّسَاخِينِ يَغْنِي الْخُفَّافَيْنِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٧/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٦)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٦٩/١).

(وَعَنْ ثَوْبَانَ) بَفَتْحِ الْمَثَلِيِّ، ثَنِيَّةُ ثَوْبٍ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ابْنُ بُجْدٍ، بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْأُولَى، وَقِيلَ ابْنُ جَحْدٍ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَدَالٌ مُهْمَلَةٌ فَرَأَ.

وَهُوَ مِنْ أَهْلِ السَّرَّاءِ مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ؛ وَقِيلَ: مَنْ حَمِرَ أَصَابَهُ سَبِيٌّ، فَشَرَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَهُ، وَلَمْ يَزَلْ مُلَازِمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَفَرًا وَحَضْرًا، إِلَى أَنْ تَوَفَّى ﷺ، فَتَزَلَّ الشَّامَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى حِمَصَ، فَتَوَفَّى بِهَا سَنَةً أَرْبَعًا وَخَمْسِينَ.

(قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَسَحَّحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ، يَغْنِي الْعِمَامَتَيْنِ) سُمِّيَتْ عَصَابَةً لِأَنَّهُ يُعَصَّبُ بِهَا الرَّأْسُ.

(وَالْتَّسَاخِينِ) يَفْتَحُ التَّاءَ بَعْدَهَا سِينٌ مُهْمَلَةٌ وَبَعْدَ الْأَلِفِ خَاءٌ مُعْجَمَةٌ فَمَثَلَةٌ تَحْتِيَّةٌ فَنُونٌ، جَمْعُ تَسَخَانٍ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ: التَّسَاخِينُ الْمَرَاجِلُ الْخَفَافُ، وَفُسِّرَ هَا الرَّأْيِي بِقَوْلِهِ: (يَغْنِي: الْخُفَّافُ) جَمْعُ خُفٍّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ فِي قَوْلِهِ (يَغْنِي الْعِمَامَتَيْنِ) مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ الرَّأْيِي.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُجْزِئُ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ كَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، وَهَلْ يَشْتَرِطُ فِيهَا الطَّهَارَةُ لِلرَّأْسِ وَالتَّوَقُّفُ كَالْخُفَيْنِ؟ لَمْ نَجِدْ فِيهِ كَلَامًا لِلْعُلَمَاءِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَوَاشِي الْقَاضِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ: أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ أَنْ يَتَمَّ

(إِلَّا مِنْ جَنَابِهِ) فَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّهُ يَجِبُ خُلْعُهُمَا.

(أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ).

وَالْخَدِيثُ قَدْ أَفَادَ شَرْطِيَّةَ الطَّهَارَةِ وَأَطْلَقَهُ عَنِ التَّوْبِيتِ فَهُوَ مُتَّبَعٌ بِهِ، كَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ صَفْوَانَ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

٧- ما يُذكر من التحديد في فِرَّة المسح

٦٠- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ: «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَيْسَ خُفْيَهُ: أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٩٤/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٩٢).

وَهُوَ قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) بَفَتْحِ الْمُوحَّدَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَرَاءَ، اسْمُهُ نَفْعٌ، بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمِثَاءِ التَّخْيِيَةِ آخِرُهُ عَيْنٌ مُهْمَلَةٌ، ابْنُ مَسْرُوحٍ: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَآخِرُهُ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ، كَمَا فِي جَامِعِ الْأَصُولِ - وَقِيلَ: ابْنُ الْحَارِثِ.

وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يَقُولُ: أَنَا مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَأْتِي أَنْ يُتَنَسَّبَ، وَكَانَ نَزَلَ مِنْ حِصْنِ الطَّائِفِ عِنْدَ حِصَارِهِ ﷺ لَهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ غِلْمَانِ أَهْلِ الطَّائِفِ، وَأَسْلَمَ وَأَعْتَقَهُ ﷺ، وَكَانَ مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ مِثْلَ النَّصْلِ مِنْ الْعِبَادَةِ، وَمَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ؛ وَكَانَ أَوْلَادُهُ أَشْرَافًا بِالْبَصْرَةِ بِالْعِلْمِ وَالرِّيَاسَاتِ، وَلَهُ عَقِبٌ كَثِيرٌ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، أَيُّ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ).

(وَالْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ) أَيُّ كُلِّ مِنَ الْمُقِيمِ وَالْمَسَافِرِ إِذَا تَطَهَّرَ مِنْ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ.

(فَلَيْسَ خُفْيَهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْفَاءِ التَّغْيِيبُ، بَلْ مُجَرَّدُ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا فِي الْمَسْحِ (أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا).

(أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ)، وَصَحَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا، وَنَقَلَ التَّبَهُّطِيُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ صَحَّحَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٣٢٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٣/١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٢٨٦/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ.

الْحَدِيثُ مِثْلُ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي إِفَادَةِ مَقْدَارِ الْمُدَّةِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمُقِيمِ، وَمِثْلُ حَدِيثِ عُمَرَ وَأَنْسٍ فِي شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ.

وَلِيهِ إِبَانَةٌ أَنَّ الْمَسْحَ رُخْصَةٌ، لِتَسْمِيَةِ الصَّحَابِيِّ لَهُ بِذَلِكَ.

٨- ما يُذكر من الإطلاق في مدة المسح

٦١- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ: «أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَيَّ الْخُفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَثَوْبَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمَا شِئْتُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٨)، وَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

(وَعَنْ أَبِي) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِثَاءِ التَّخْيِيَةِ (ابْنُ عِمَارَةَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ. وَقَدْ نُصِّمُ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّقْرِيبِ (ص ٩٦): مَدْنِيٌّ سَكَنَ مَصْرَ، لَهُ صُحْبَةٌ، فِي إِسْنَادِ حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ. يُرِيدُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِثْلُهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٧٠/١).

قَالَ الْحَافِظُ الْمَنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١١٩/١-١٢٠) وَمَعْنَاهُ: أَيُّ بِمَعْنَى مَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: رَجَالُهُ لَا يَعْرِفُونَ وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ، هَذَا إِسْنَادٌ لَا يَثْبُتُ (أهـ).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: لَسْتُ أَغْتَمِدُ عَلَى إِسْنَادِ خَبْرِهِ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَثْبُتُ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ قَائِمٌ، وَيَالِغُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (الْعِلَلُ النَّاهِيَةُ (٣٥٨/١)) فَعَدَّهُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَوْقِيتِ الْمَسْحِ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَقَدِيمٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَلَكِنْ الْحَدِيثُ لَا يَقَاوِمُ مَفَاهِيمَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَلَفَتْ وَلَا يُدَانِيهَا، وَلَوْ ثَبَتَ لَكَانَ

ذلك على أقوال ثمانية:

(الأول): أن النوم ناقضٌ مطلقاً على كُلِّ حال، بدليل إطلاقه في حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الخفين، وفيه: «من بول أو غائط أو نوم» قالوا: فجعل مطلقاً النوم كالغائط والبول في النقض.

وحديث أنس بأي عبارة روي ليس فيه بيان أنه قرأهم رسول الله ﷺ على ذلك، ولا رآهم، فهو فعلٌ صحابي لا يُدرى كيف وقع، والحجة إنما هي في أفعاليه وأقواله وتقريراته.

(القول الثاني): أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس، وكتابية نوم الصحابة على تلك الصفات، ولو كان ناقضاً لما أقرهم الله عليه، وأوحى إلى رسول الله ﷺ في ذلك كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعليه، وبالأولى صحة صلاة من خلفه، ولكنه يردُّ عليهم حديث صفوان بن عسال [يُقدم برقم (٥٥)].

(القول الثالث): أن النوم ناقضٌ كُلُّهُ، إنما يعنى عن خفتين ولو توالتا، وعن الخفقات المتفرقات، وهو مذهبُ الهادوية. والخفة: هي ميلان الرأس من النعاس، وحدُ الخفة أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ، ومن لم يمل رأسه، عني له عن قدر خفة، وهي ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخفة، ويميلون أحاديث أنس على النعاس الذي لا يزول معه التميز، ولا يخفى بعده.

(القول الرابع): أن النوم ليس بناقضٍ بنفسه، بل هو مظنة للنقض لا غير، فإذا نام جالساً، ممكناً مقعدته من الأرض، لم ينقض، وإلا انتقض: وهو مذهب الشافعي.

واشُدُّلٌ بحديث علي - عليه السلام - «العين وكاء السوء فمن نام فليتروضاً» [٢٠٣] وسأني برقم (٧٤) حسنة الترمذي إلا أن فيه من لا تقوم به حجة، وهو بقية بن الوليد وقد عنعنه.

وحل أحاديث أنس على من نام ممكناً مقعدته جمعاً بين الأحاديث، وقيد حديث صفوان بحديث علي - عليه السلام - هذا. وقال: معنى حديث علي رضي الله عنه أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور، فالنوم ناقض لا بنفسه.

(الخامس): أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلّي رாகباً أو ساجداً أو قائماً، فإنه لا يتنقض وضوؤه، سواء كان في

إطلاقه مقيداً بتلك الأحاديث، كما يُفيد بشرطيّة الطهارة التي أفادتها، هذا وأحاديث باب المسح تسعة، وعدّها في الشرح ثمانية، ولا وجه له.

٦- باب نواقض الوضوء

النواقض: جمع ناقض، والنقض في الأصل: حل المبرم، ثم استعمل في إبطال الوضوء بما عيّنه الشارع مبطلاً مجازاً، ثم صار حقيقة عرفية؛ وناقض الوضوء: ناقض للتيشم، فإنه بدل عنه.

١- بقاء الوضوء مع النوم دون تمكّن

٦٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى عَهْدِهِ - يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يَصْلُونَ وَلَا يَتَوَضَّوْنَ».

أخرجه أبو داود (٢٠٠) وصححه الدارقطني (١٣١/١)، وأصله في مسلم (٣٧٦).

(عن أنس بن مالك قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهده ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم» من باب ضرب يضرب: أي تميل (رؤوسهم) أي من النوم).

(ثم يصلون لا يتوضئون. أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله في مسلم). وأخرجه الترمذي (٧٨) وفيه: «يوقظون للصلاة» وفيه: «حتى إني لأسمع لأخبرهم غطيظاً، ثم يقومون يصلون ولا يتوضئون».

وحلة جماعة من العلماء على نوم الجالس، ودفع هذا التأويل بأن في رواية عن أنس (بضمون جنوبهم) رواها يحيى القطان.

قال ابن دقيق العيد: يحمل على النوم الخفيف، ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيظ والإيقاظ، فإنهما لا يكونان إلا في نوم مستغرق.

إذا عرفت هذا: فالأحاديث قد اشتملت على خفة الرأس، وعلى الغطيظ، وعلى الإيقاظ وعلى وضع الجنوب، وكلها وصفت بأنهم لا يتوضئون من ذلك، فاختلف العلماء في

ومعلوم أنَّ فيهم العلماء العارفين بأمور الدين، خصوصاً الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام وسيما الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه ﷺ، فإنَّهُمْ أعيان الصحابة.

وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك، ويؤول ما ذكره أنس من الغلط: ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق، فقد يغط من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه، ووضع الجنوب لا يستلزم الاستغراق، فقد كان ﷺ يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام، فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه، وإن كان قد قيل: إنه من خصائصه ﷺ: أنه لا ينقض نومه وضوءه، فعدم ملازمة النوم لوضع الجنوب معلومة، والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم، فينبه لئلا يستغرقه النوم.

هذا وقد أحس بالنوم الإغماء، والجنون، والسكْر بأي مسكر، بجامع زوال العقل، وذكر في الشرح: أنهم اتفقوا على أن هذه الأمور ناقصة، فإن صح كان الدليل الإجماع.

٢- الوضوء من الاستحاضة

٦٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ. فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتَكَ فَدْعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي.»

نُفَّحَ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٦)، مسلم (٣٣٣)]. -

وَالْبُخَارِيُّ (٢٢٨) ثُمَّ تَوْضِئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَشَارَ مُسْلِمٌ (٢٢٨) إِلَى أَنَّهُ خَذَلَهَا عَشْدًا.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حنيش) بضم الحاء المهملَة وفتح الباء الموحدة وسكون المشاة التخيئة فشين معجمة.

وفاطمة قرشية أسدية، وهي زوج عبد الله بن جحش.

(إلى النبي ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ

الصلاة أو خارجها، فإن نام مضطجعا أو على قفاه نقض. واستدل له بحديث: «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بَاقِيَ اللَّهُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ: عَبْدِي رُوحُهُ عِنْدِي، وَجَسَدُهُ سَاجِدٌ بَيْنَ يَدَيَّ».

رواه البيهقي [الخلافيات (٤١٢)] وغيره.

وقد ضعفت.

قالوا: فسئله ساجدا وهو نائم، ولا سجود إلا بطهارة.

واجب بآئه سماء باعتباره أول أمره أو باعتبار هيبته.

(السادس): أنه يقتضى النوم الركيع والساجد للحديث الذي سبق، وإن كان خاصا بالسجود فقد قاس عليه الركوع، كما قاس الذي قبله على سائر هيات المصلي.

(السابع): أنه لا يقتضى النوم في الصلاة على أي حال، وينقض خارجها، وحجته الحديث المذكور؛ لأنه حجة هذه الأقوال الثلاثة.

(الفاصل): أن كثير النوم ينقض على كل حال، ولا ينقض قليله، وهؤلاء يقولون: إن النوم ليس بناقض بنفسه، بل مظنة النقص، والكثير مظنة بخلاف القليل.

وحلوا أحاديث أنس على القليل، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير، حتى يعلم كلامهم بحقيقتيه، وهل هو داخل تحت أحد الأقوال أم لا؟.

فهذه أقوال العلماء في النوم اختلفت أنظارهم فيه لاختلاف الأحاديث التي ذكرناها.

وفي الباب أحاديث لا تخلو عن قدح، عرضنا عنها، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان.

وقد عرفت أنه صححه ابن خزيمة، والترمذي، والخطابي، ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة الافتiran ضعيفة، فلا يقال قد قرأ بالبول أو الغائط ونما ناقضا على كل حال.

ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة، وأنهم كانوا لا يتوضئون ولو غطوا غططا، وبأنهم يضعون جنوبهم، وبأنهم كانوا يوقظون، والأصل جلالة قدرهم، وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء، سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقا،

من الاستحاضة، وهو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانيه.

(فلا أطهر، أفاذغ الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك) بكسر الكاف خطاب للمؤثّر (عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء فقامت.

وفي فتح الباري (٣٣٧/١): أن هذا العرق يُسمى العاذل بعين مهملة وذال معجمة، ويقال عاذر بالراء بدلاً عن اللام، كما في القاموس.

(وليس يحيض) فإن الحيض يخرج من قعر رحم المرأة، فهو إخبار باختلاف المخرجين، وهو رد لقولها: (لا أطهر)؛ لأنها اعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم، فكنت بعدم الطهر عن اتصاله، وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلي، فظنت أن ذلك الحكم مُفترق بجريان الدم، فأبان لها ^{بالحديث} أنه ليس يحيض، وأنها طاهرة يلزمها الصلاة.

(إذا قبلت حيضك) بفتح الحاء ويجوز كسرهما.

والمراد بالإقبال ابتداء دم الحيض.

(فدعي الصلاة) يتضمن نهي الحائض عن الصلاة، وتحریم ذلك عليها، وفساد صلاتها وهو إجماع.

(وإذا أدبرت) هو ابتداء انقطاعها.

(فاغسلي عنك الدم) أي واغتسلي، وهو مُستفاد من أدلج أخرى.

(ثم صلي مُتفق عليه).

الحديث دليل على وقوع الاستحاضة، وعلى أن لها حكماً يخالف حكم الحيض.

وقد بينه ^{بالحديث} أكمل بيان، فإنه أفنأها بأنها لا تدع الصلاة مع جريان الدم، وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضها فتترك الصلاة فيها، وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت، كما ورد في بعض طرق البخاري (٣٢٥): (واغتسلي) وفي بعضها كرواية المصنف فيها الإقتصار على غسل الدم.

والحاصل: أنه قد ذكر الأمران في الأحاديث الصحيحة: غسل الدم، والاغتيال، وإنما بعض الروايات اقتصر على أحد الأمرين، والآخر على الآخر؛ ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك؛ نعم

وإنما بقي الكلام في معرفتها لإقبال الحيض مع استمرار الدم بماذا يكون؟ فإنه قد أعلم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها، فدل على أنها تميز ذلك بعلامه.

وللعلماء في ذلك قولان:

(أحدهما): أنها تميز ذلك بالرجوع إلى عادتها، فأقبالها وجود الدم في أول أيام العادة؛ وورد الرد إلى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات (خ) (٣٢٥) بلفظ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها» وسيأتي في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك.

(الثاني): تراجع إلى صفه الدم، كما يأتي برقم (١٢٩) في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حنيس -هذه بلفظ: «إن دم الحيض أسود يُعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي» ويأتي في باب الحيض إن شاء الله تعالى.

فيكون إقبال الحيض إقبال الصفه وإدبارها، ويأتي أيضاً الأمر بالرد إلى عادة النساء، ويأتي تحقيق ذلك جميعاً، ويأتي بيان اختلاف العلماء، وأن كلا ذهب إلى القول بالعمل بعلامه من العلامات.

(وللبخاري) أي حديث عائشة هذا زيادة (ثم توضئي لكل صلاة) وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً؛ فإنه قال في صحيحه بعد سياق الحديث: وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره.

قال البيهقي (٣٤٤/١): هو قوله: (توضئي)؛ لأنها زيادة غير محفوظة، وأنه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث.

وقد قرّر المصنف في الفتح (٤٠٩/١) أنها ثابتة من طرق يتفي معها تفرد من قاله مسلم.

واعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض، وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لا أصل الحديث، فإنه من أحكام باب الاستحاضة، والحيض وسبيله هنالك، فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الأحداث ناقض للوضوء ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة، إنما رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة، فإذا

فَرَعَتْ مِنَ الصَّلَاةِ نَقَضَ وَضُوءَهَا.

وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا تَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَوَضَّأَتْ لَوْفَتْ كُلِّ صَلَاةٍ، وَأَنَّ الْوَضُوءَ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ، وَأَنَّهَا تَصَلِّي بِهَ الْفَرِيضَةَ الْحَاضِرَةَ وَمَا شَاءَتْ مِنَ النَّوَافِلِ، وَتَجْمَعُ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ عِنْدَ مَنْ يُجِزُ ذَلِكَ أَوْ لَعَنَهُ.

وَقَالُوا: الْحَدِيثُ فِيهِ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَوْفَتْ كُلِّ صَلَاةٍ فَهُوَ مِنْ جِازِ الْحَذَفِ وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَوْجِبُ التَّقْدِيرَ وَقَدْ تَكَلَّفَ فِي الشَّرْحِ إِلَى ذِكْرِ مَا لَعَنَهُ يُقَالُ: إِنَّهُ قَرِينَةٌ لِلْحَذَفِ وَضَعْفَةٌ.

وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ الْوَضُوءَ وَلَا يَجِبُ إِلَّا لِحَدَثٍ آخَرَ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ مَا فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ فِي بَابِ الْحِيضِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي تَجُوزُ لَهَا وَتُضَارَى بِهَا الْحَائِضُ هُنَاكَ، فَهُوَ عَمَلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا. وَفِي الشَّرْحِ سَرْدُهُ هُنَا.

وَأَمَّا هُنَا فَمَا ذَكَرَ حَدِيثُهَا إِلَّا بِأَغْيَابِ نَقْضِ الْاسْتِحْضَاةِ لِلْوَضُوءِ.

٣- الوضوء من المذي

٦٤- وَعَنْ «عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْقَدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: فِيهِ الْوَضُوءُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ «الْبَخَارِيُّ» (١٣٢)، مُسْلِمٌ (٣٠٣).

(وَعَنْ عَلِيٍّ) - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) بَزْنَةً ضُرَابٍ، صِيغَةً مُبَالَغَةٍ، مِنَ الْمَذْيِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَفِيهِ لَفَاتٌ، وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ لَزَجٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ، أَوْ تَذَكُّرِ الْجَمَاعِ، أَوْ إِرَادَتِهِ يُقَالُ مَذْيٌ زَيْدٌ يَمْذِي، مِثْلُ: مَضَى يَمْضِي، وَأَمْذَى يُمَذِّي، مِثْلُ: أَعْطَى يُعْطِي.

(فَأَمَرْتُ الْقَدَادَ) وَهُوَ ابْنُ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيُّ.

(أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَيُّ عَمَّا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَمْذَى،

فَسَأَلَهُ (لِقَالَ): فِيهِ الْوَضُوءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (١٧٨) بَعْدَ هَذَا «فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» وَفِي لَفْظِ (٢٦٩) «لَمَّا كَانَ ابْتِئَاءُ مِنِّي» وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (٣٠٣) «لَمَّا كَانَ فَاطِمَةُ».

وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٦) وَالنَّسَائِيِّ (١١١/١) وَابْنِ خُرَيْجَةَ (٢٠) «عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَلَفَظْتُ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ مِنْهُ فِي الشَّوَاءِ حَتَّى تَشَقَّقَ ظَهْرِي».

وَزَادَ فِي لَفْظِ الْبَخَارِيِّ (٢٦٩) فَقَالَ: «تَوَضَّأْتُ وَأَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ».

وَفِي مُسْلِمٍ (٣٠٣) (١٧) «أَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْتُ».

وَقَدْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي السَّائِلِ: هَلْ هُوَ الْمَقْدَادُ كَمَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ؟ أَوْ عَمَّارٌ، كَمَا فِي رَوَايَةِ أُخْرَى؟

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ السَّائِلُ، وَجَمَعَ ابْنُ حُبَّانٍ بَيْنَ ذَلِكَ بَأَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَمَرَ الْمَقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ، ثُمَّ سَأَلَ بِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ تَعَقَّبَ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ لَمَّا كَانَ ابْتِئَاءُ مِنِّي» دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُبَاشِرِ السُّؤَالَ، فَنسَبَ السُّؤَالَ إِلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ مِنْ قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا سَأَلَ» بِجَازٍ، لِكُونِهِ الْأَمْرَ بِالسُّؤَالِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَذْيَ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ، وَلَا جُلِيهِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوجِبُ غُسْلًا وَهُوَ إِبْجَاعٌ.

وَرَوَايَةُ: «تَوَضَّأْتُ وَأَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ» لَا تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْوَضُوءِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَلَئِنْ لَفْظَ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ تُبَيِّنُ الْمَرَادَ.

وَأَمَّا إِطْلَاقُ لَفْظِ «ذَكَرَكَ» فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي غَسْلِ الذَّكَرِ كُلِّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِذِ الْوَاجِبُ غَسْلُ عَمَلِ الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ، وَالْقَرِينَةُ مَا عَلَّمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ.

وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّهُ يَغْسِلُهُ كُلَّهُ عَمَلًا بِلَفْظِ الْحَدِيثِ، وَابْتَدَأَ رَوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٨) «يَغْتَسِلُ ذَكَرَهُ وَأَنْتَيْسُو وَتَوَضَّأْتُ» وَعِنْدَهُ (٢١١) أَيْضًا «فَتَغْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْتَيْسِكَ وَتَوَضَّأْتُ لِلصَّلَاةِ».

وَقَعَتِ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنْ لَمْ يَنْزِلَ مِنْهَا بِمَرَّةٍ يَكْفِيهَا نَاقِضٌ لِلْوُضوءِ، مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «أَوْ لَمْ يَسْتَمِمْ السَّائِمُ» فَلَزِمَ الْوُضوءُ مِنَ اللَّسَنِ، قَالُوا: وَاللَّسُّ حَقِيقَةٌ فِي الْيَدِ، وَيُؤَيِّدُ بَقَاءَهُ عَلَى مَعْنَاهُ قِرَاءَةُ «أَوْ لَمْ يَسْتَمِمْ السَّائِمُ» فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي مُجَرَّدِ لِسَنِ الرَّجُلِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَرْأَةِ فَعَلٌ، وَهَذَا يُحَقِّقُ بَقَاءَ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ، قِرَاءَةُ «أَوْ لَمْ يَسْتَمِمْ السَّائِمُ» كَذَلِكَ، إِذَا الْأَصْلُ اتَّفَقَ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ.

وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بِصَرَفِ النَّظَرِ عَنْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ لِلْقِرْنَةِ، فَيُحْمَلُ إِلَى الْجَمَازِ، وَهُوَ هُنَا حَمْلُ الْمَلَامَةِ عَلَى الْجَمَاعِ، وَاللَّسُّ كَذَلِكَ، وَالْقِرْنَةُ حَدِيثٌ عَائِشَةَ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ إِنْ قُدِّحَ فِيهِ بِمَا سَمِعَتْ فَطَرَفُهُ يَتَّقُوهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَحَدِيثٌ عَائِشَةَ فِي (الْبَغَايَةِ) (٣٨٢)، (سَلَمَ) (٥١٢) فِي «أَنَّهَا كَانَتْ تَعْتَرِضُ فِي قِيَلِهِ ﷺ، فَإِذَا قَامَ يَصَلِّي غَمَزَهَا فَتَبَضَّتْ رَجْلَيْهَا؛ أَيْ عِنْدَ سُجُودِهِ، وَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا»، فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، وَيُؤَيِّدُ بَقَاءَ الْأَصْلِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ اللَّسُّ بِنَاقِضٍ.

وَأَمَّا اعْتِدَارُ الْمَصْنُوفِ فِي قِتْحِ الْبَارِي (٤٩٢/١) عَنْ حَدِيثِهَا هَذَا، بِأَنَّهُ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ بِجَاهِلٍ، أَوْ أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ.

وَقَدْ فَسَّرَ عَلِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْمَلَامَةَ بِالْجَمَاعِ؛ وَفَسَّرَهَا حَبْرُ الْأُمَّةِ ابْنُ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْمَدْعُو لَهُ بِأَنَّهُ يُعَلِّمُهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّوِيلَ، فَأَخْرَجَ عَنْهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَنَّهُ فَسَّرَ الْمَلَامَةَ بِعَدِّ أَنْ وَضَعَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ أَوْ هُوَ الْيَكُ.

وَأَخْرَجَ عَنْهُ الطُّسْتِيُّ أَنَّهُ سَأَلَهُ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ عَنِ الْمَلَامَةِ، فَفَسَّرَهَا بِالْجَمَاعِ، مَعَ أَنَّ تَرْكِيبَ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وَأَسْلُوبَهَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَلَامَةِ الْجَمَاعَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى عَدُّ مَنْ مَقْضِيَّاتِ التَّيْسُ الْجَمْعُ مِنَ الْغَائِطِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَعَدُّ الْمَلَامَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ مُقَابِلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْأَمْرِ بِالْغُسْلِ بِالمَاءِ «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» وَلَوْ حُمِلَتْ الْمَلَامَةُ عَلَى اللَّسَنِ النَّاقِضِ لِلْوُضوءِ لَفَاتِ التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ التُّرَابَ يَقْرُبُ مَقَامَ الْمَاءِ فَيَرْفَعُهُ لِلْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَخَالَفَ صَدْرُ الْآيَةِ.

وَاللَّحْنَةُ تَفَاصِيلُ لَا يَتَنَهَضُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.

إِلَّا أَنَّ رَوَايَةَ غَسْلِ الْأَيْتَيْنِ قَدْ طُعِنَ فِيهَا؛ وَأَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ رَوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُرْوَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٧٣/١) مِنْ طَرِيقِ عِيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ بِالزِّيَادَةِ.

قَالَ الْمَصْنُوفُ فِي التَّلْخِيصِ (١٢٦/١): وَإِسْنَادُهُ لَا مَطْعَنَ فِيهِ، فَمَعَ صَحِيحُهَا فَلَا عُدْرَ عَنِ الْقَوْلِ بِهَا.

وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا غَسَلَهُ كُلَّهُ تَقْلَصَ، فَبَطَلَ خُرُوجُ الْمَذِي.

وَاسْتَدُلَّ بِالْحَدِيثِ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَذِي.

٤- التقييل لا يفسد الوضوء

٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢/٦) وَضَعْفَةُ الْبَغَايَةِ إِذْ ذَكَرَهُ الدَّوْلِيُّ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ» (١٣٥/١).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٤/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٠٢، ٥٠٣).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٨) أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا شَيْئًا فَهَوَّ مُرْسَلٌ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ مُرْسَلٌ.

قَالَ الْمَصْنُوفُ: رُوِيَ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُوْ عَنْ عَائِشَةَ، أَوْرَدَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافَاتِ» (١٨٤/٢-٢٠٦) وَضَعَّفَهَا.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ قَبْلَ نَزُولِ الْوُضوءِ مِنَ اللَّسَنِ.

إِذَا عُرِفَتْ هَذَا، فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْمَرْأَةِ وَتَقْيِيلَهَا لَا يَنْقُضُ الْوُضوءَ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَالْحَدِيثُ مُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْفَهْدَوِيَّةُ جَمِيعًا، وَمِنْ الصَّحَابَةِ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٥- نقض الوضوء من صوتٍ أو ريحٍ دون الوسواس

بَضْعَةٌ مِنْكَ.

٦٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءًا، أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجُنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦٢).

(وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام (بن علي) اليماني الحنفي: قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ.

(قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: مَسَّتْ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَضُوءٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا) أَي لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ.

(أَمَّا هُوَ) أَي الذَّكَرُ (بضعة) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة.

(ملك) أَي كاليدِ الرَّجُلِ وَغَوَّيْمًا؛ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا وَضُوءَ مِنْ مَسِّ الْبَضْعَةِ مِنْهُ.

(أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِ): بفتح الميم فدان مُهْمَلَةٌ فَمَثَلَةٌ نَحْوُهُ فَنَوْنٌ، نَسَبَةٌ إِلَى جَدِّهِ؛ وَالْأَفْهَوُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ حَافِظُ الْعَصْرِ، وَقَدَوُ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ.

وَلَدَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ؛ مِنْ تَلَامِيذِ الْبَخَارِيِّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ النَّسَائِيُّ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ خُلِقَ لِهَذَا الشَّانِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ: لَا بَيْنَ الْمَدِينِيِّ وَغَوْ مِائَةٍ مُصْتَفًى.

(وهو أحسن من حديث بكرة) بضم الموحدة وسكون السينِ الْمُهْمَلَةُ فَرَاءَ؛ وَيَأْتِي حَدِيثُهَا قَرِيبًا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢/٤، ٢٣) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (١٤٩/١).

وَقَالَ الطُّحَاوِيُّ [درج معاني الآثار] (٧٦/١) إِسْنَادُهُ مُسْتَقِيمٌ غَيْرُ مُضْطَرَبٍ وَصَحَّحَهُ الطُّبْرَانِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ، وَضَعَفَهُ الشَّافِعِيُّ،

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءًا أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجُنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ» إِذَا كَانَ فِيهِ لِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ (حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا) لِلخَارِجِ (أَوْ يَجِدَ رِيحًا) لَهُ.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَلَيْسَ السَّمْعُ أَوْ وَجْدَانُ الرِّيحِ شَرْطًا فِي ذَلِكَ، بَلِ الْمَرَادُ حُصُولُ الْبَقِيَّةِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ الْجَلِيلُ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ، وَقَاعِدَةٌ جَلِيلَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْفَقْهِ، وَهُوَ أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْأَشْيَاءَ يُحْكَمُ بِبَقَائِهَا عَلَى أَصُولِهَا حَتَّى يُبَيَّنَ خِلَافُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا اثَرُ لِلشَّكِّ الطَّارِئِ عَقِبَهَا، فَمَنْ حَصَلَ لَهُ ظَنٌّ أَوْ شَكٌّ بِأَنَّهُ أَحْدَثَ وَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ طَهَارَتِهِ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ حَتَّى يَحْصَلَ لَهُ الْيَقِينُ، كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا) فَإِنَّهُ عُلِقَ بِمَحْصُولِ مَا يُحْسِنُهُ، وَذَكَرَهُمَا تَمَثُّلًا، وَالْأَفْهَمُ أَنَّكَ سَائِرُ النَّوَاقِضِ كَالْمَذْيِ وَالْوُدِيِّ، وَيَأْتِي حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ (رقم (٧٧)): «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَيْهِ فَيُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحْدَثَ وَلَمْ يُحْدِثْ، فَلَا يُبْصِرُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» وَالْحَدِيثُ عَامٌّ لِمَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا وَهُوَ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ.

وَلِلْمَالِكِيِّ تَفَاصِيلٌ وَفُرُوقٌ بَيْنَ مَنْ كَانَ دَاخِلَ الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا لَا يَتَّهَضُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.

٦- بقاء الوضوء مع مس الذكر

٦٧- وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ مَسَّتْ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعْلَيْهِ الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا، إِنَّمَا هُوَ

والشافعي، على نقض مس الذكر للوضوء.

والمراد منه من غير حائل؛ لأنه أخرج ابن حبان في صحيحه (١١١٨) من حديث أبي هريرة «إذا أنفضي أحدكم يديه إلى فرجيه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء» وصححه الحاكم، وابن عبد البر؛ قال ابن السكيت: هو أجود ما روي في هذا الباب.

وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف، وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كف.

ورده عليهم المحققون بأن الإفضاء لغة: الوصول، أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظاهرهما.

قال ابن حزم: لا دليل على ما قالوه لا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قول صاحب ولا قياس، ولا رأي صحيح.

وأيضاً حديث بسرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صاحباً مخرجة في كتب الحديث، ومنهم طلق بن علي راوي حديث عدم النقض، وتناول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان في أول الأمر، فإنه قدم في أول الهجرة قبل عمارته مسجده، فحديثه منسوخ بحديث بسرة، فإنها متأخرة الإسلام، وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح، فإن حديث بسرة أرجح، لكثرة من صححه من الأئمة، وكثرة شواهد، ولأن بسرة حدثت في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون، ولم يدفعه أحد، بل علمنا أن بعضهم صار إليه، وصار إليه عروة عن روايتها، فإنه رجع إلى قولها، وكان قبل ذلك يدفعه، وكان ابن عمر يحدث به عنها ولم يزل يترواً من مس الذكر إلى أن مات.

قال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي: أنه لم يخرجها صاحباً الصحيح، ولم يخرجها بأحد من روايته.

وقد احتج بجميع رواة حديث بسرة، ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق.

قال الشافعي: قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه، فما يكون لنا قبول خبره.

وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، والبيهقي، وابن الجوزي.

والحديث دليل على ما هو الأصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء، وهو مروى عن علي - عليه السلام - وعن الهادي، والخفي.

وقد ذهب إلى أن مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين، ومن أئمة المذاهب: أحمد، والشافعي، مستدلين بقوله:

٧- نقض الوضوء من مس الذكر

٦٨- وَعَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

أخرجه الخمسة واحد (٤٠٦/٦، ٤٠٧)، أبو داود (١٨١)، السلمي (١٠٠/١)، ابن ماجه (٤٧٩)، وصححه الترمذي (٨٢) وابن حبان (١١١٢-١١١٧).

وقال البخاري: هو أصح شيء لي في هذا الباب.

وهو قوله: (وعن بسرة) تقدم ضبط لفظها وهي بنت صفوان بن نوفل، القرشية الأسدية، كانت من المبايعات له ﷺ، روى عنها عبد الله بن عمر، وغيره.

(أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».)

(أخرجه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان. وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه أيضاً الشافعي [ترتيب المسند (٣٤/١)]، واحد (٤٠٦/٦، ٤٠٧) وابن خزيمة (٣٣)، والحاكم (١٣٦/١، ١٣٧)، وابن الجارود (١٦، ١٧).

وقال الدارقطني: صحيح ثابت، وصححه يحيى بن معين، والبيهقي والحازمي.

والقدح فيه بأنه رواه عروة عن مروان أو عن رجل مجهول، غير صحيح، فقد ثبت أن عروة سمعه من بسرة من غير واسطة، كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث، وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوي له عن أبيه، غير صحيح، فقد ثبت أنه سمعه من أبيه، فاندفع القدح وصح الحديث.

وبه استدلل من سمعت من الصحابة، والتابعين، وأحمد،

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلحة ليس فيمن تقوم به حجةٌ وهبها.

وأما مالكٌ فلمَّا تعارضَ الحديثانِ قال بالوضوءِ من مسِّ الذَّكَرِ ندباً لا وجوباً.

٨- الوضوء من القيء والرعاف والقلس والمذي

٦٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ».

أخرجه ابن ماجه (١٢٢١)، وضعفه أحمد وغيره.

(وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «: مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ» يفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة (أو مذي) أي من أصابه ذلك في صلاته (فليتوضأ) منه (فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك) أي في حال انصرافه ووضوئه (لا يتكلم).

(أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره) وحاصل ما ضعفوه به، أن رفعه إلى النبي ﷺ غلط، والصحيح أنه مرسل.

قال أحمد والبيهقي: المرسل الصواب، فمن يقول: إن المرسل حجة قال: ينقض ما ذكر فيه.

والنقص بالقيء مذنب الهادوية والحنفية، وشرطت الهادوية أن يكون من المعدة، إذ لا يسمى قيئاً إلا ما كان منها، وأن يكون ملء الفم دفعةً لورود ما يُقَيَّدُ المطلق هنا وهو «قيء» ذراع ودسعة ملأ الفم»، كما في حديث عمار، وإن كان قد ضعف.

وعند زيد بن علي: أنه ينقض مطلقاً، عملاً بمطلق هذا الحديث، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار.

ودفع جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك إلى أن القيء غير ناقض، لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعاً، والأصل عدم النقص، فلا يخرج عنه إلا بدليل قوي.

وأما الرعاف: ففي نقضه الخلاف أيضاً؛ فمن قال بنقضه فهو عملاً بهذا الحديث؛ ومن قال بعدم نقضه، فإنه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث.

وأما الذم الخارج من أي موضع من البدن غير السيلين، فيأتي (برقم ٧٣) الكلام عليه في حديث أنس «أنه ﷺ احتجَمَ وصلى ولم يتوضأ».

وأما القلس: وهو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء فالأكثر على أنه غير ناقض، لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من الأصل.

وأما المذي فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض إجماعاً.

وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها، وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم، ففيه خلاف.

فروي عن زيد بن علي، والحنفية، ومالك، وقديم قولي الشافعي: أنه يبني ولا يفسد صلاته، بشرط ألا يفعل مفسداً، كما أشار إليه الحديث بقوله: (لا يتكلم).

وقال الهادوية والناصر والشافعي في آخر قوليه: إن الحدث يفسد الصلاة، لما سيأتي من حديث طلحة بن علي: «إذا فسأ أحدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة».

رواه أبو داود (٢٠٥) وسنن أبي بكر (١٩١)، ويأتي الكلام عليه.

٩- الوضوء من لحوم الإبل

٧٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ «أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

أخرجه مسلم (٣٦٠).

(وعن جابر بن سمرة ﷺ) يفتح السين المهملة وضم الميم، فراء، أبو عبد الله وأبو خالد جابر بن سمرة العامري نزل الكوفة، ومات بها سنة أربع وسبعين، وقيل: ست وستين.

(أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أتوضأ من لحوم الغنم؟ أي من

أَكْلُهَا (قَالَ: إِنْ شِئْتُ، قَالَ: اتَّوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ).

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَرَوَى غَوْثُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨١) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٩٤)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ».

قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٢/١): لَمْ أَرْ خِلَافًا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ، لِعِدَالَةِ نَاقِلِيهِ.

وَالْحَدِيثَانِ دَلِيلَانِ عَلَى نَقْضِ لُحُومِ الْإِبِلِ لِلْوُضُوءِ، وَأَنَّ مِنْ أَكْلِهَا انْتِقَاضُ وَضُوءِهِ.

وَقَالَ بِهِذَا أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَاخْتَارَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَحَكَاهُ عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا.

وَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فِي لُحُومِ الْإِبِلِ قُلْتُ بِهِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَدْ صَحَّ فِيهِ حَدِيثَانِ: حَدِيثُ جَابِرٍ، وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ.

وَدَعَبَ إِلَى خِلَافِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ.

وَيُرَوَّى عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ قَالُوا: وَالْحَدِيثَانِ إِذَا مَسُوخَانِ بِحَدِيثٍ «إِنَّهُ كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷺ عَدَمُ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٠)، وَالسَّائِي (١٠٨/١)، وَابْنُ حَبَّانَ (١٣٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

قَالَ التُّرَيْسِيُّ: دَعَا النُّسَخُ بَاطِلَةً؛ لِأَنَّ هَذَا الْآخِرَ عَامٌّ وَذَلِكَ خَاصٌّ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ.

وَكَلَامُهُ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ مُطْلَقًا، تَقَدَّمَ الْخَاصُّ أَوْ تَأَخَّرَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ فِي الْأَصُولِ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ.

أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُضُوءِ التَّنْظِيفَ، وَهُوَ غَسْلُ الْيَدِ، لِأَجْلِ الرُّهُومَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَنَّ لَهُ دَسْمًا، وَالْوَارِدُ فِي اللَّبَنِ التَّمَضُّضُ مِنْ شَرِبِهِ.

وَدَعَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْوُضُوءِ، مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ لِلِاسْتِحْبَابِ لَا لِلِاجْتِبَابِ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الْأَمْرِ.

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «وَإِنَّمَا الشَّارِعُ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الْجَانِ، وَلِهَذَا أُمِرَ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ رُكُوبِهَا، فَأَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِهَا، كَمَا أُمِرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ الْغَضَبِ؛ لِإِزُولِ اسْتِيلَا الْغَضَبِ» انْتَهَى.

قُلْتُ: قَدْ أورد أنها خلقت من الشياطين، وأن على ذروة كل بعير شيطاناً. وأما لحوم الغنم فلا تنقض بأكلها بالاتفاق، كذا قيل، ولكن حكى في شرح السنن (٢٤٧/١، ٢٤٨) وجوب الوضوء مما مسّت النار.

وعن عمر بن عبد العزيز، أنه كان يتوضأ من أكل السكر.

قُلْتُ: وفي الحديث ماخذٌ لِتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ حَكَمَ بِعَدَمِ نَقْضِ الْأَكْلِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ، وَأَجَازَ لَهُ الْوُضُوءَ، وَهُوَ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ.

١٠- الوضوء من حمل الميت والاعتساف من غسله

٧١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٢/١) وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَالْتِّرْمِذِيُّ (٩٩٣) وَخَنَسَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا آثَابُ شَيْءٍ.

وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ضَعْفٌ، وَلَكِنَّهُ قَدْ حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (١٦٦) لِسُورِوِهِ مِنْ طَرِيقٍ لَيْسَ فِيهَا ضَعْفٌ، وَذَكَرَ الْمَاورِدِيُّ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ خَرَجَ لَهُ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ مَسْخُوفٌ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٩٨/٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسْلِ مَيِّتِكُمْ غَسْلٌ إِذَا غَسَلْتُمُوهُ، إِنْ مَيِّتُكُمْ يَمُوتُ طَاهِرًا وَلَيْسَ يَنْجَسُ، فَحَسَنُكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ» وَلَكِنَّهُ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَتَعَقَّبَهُ الْمَصْنَفُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا ضَعِيفٌ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى أَبِي شَيْبَةَ.

فَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي «التَّخْلِيسِ الْحَبِيرِ» (١٤٦/١): أَبُو شَيْبَةَ هُوَ

وَاسْتَعْمَلَهُ ﷺ عَلَى نَحْرَانِ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً، لِيَفْقَهُهُمْ فِي الدِّينِ، وَيَعْلَمَهُمُ الْقُرْآنَ، وَيَأْخُذَ صَدَقَاتِهِمْ، وَكَتَبَ لَهُ كِتَابًا فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ، وَالصَّدَقَاتُ وَالذِّيَّاتُ، وَتُوفِّيَ عَمَرُو بْنُ حَزْمٍ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بِالْمَدِينَةِ، ذَكَرَ هَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاسْتِيعَابِ (٣٠٠/٨).

(أَنَّ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ) رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا؛ وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَهُوَ مَعْلُومٌ حَقِيقَةُ الْمَعْلُولِ الْحَدِيثُ الَّذِي يُطْلَعُ عَلَى الْوَهْمِ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَجَمْعُ الطَّرِيقِ، فَيَقَالُ لَهُ: مُعْلَلٌ، وَالْأَجُودُ أَنْ يُقَالَ الْمَعْلُ، مِنْ: أَعْلَهُ.

وَالْعَلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابِ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ طَرَأَتْ عَلَى الْحَدِيثِ، فَانْتَرَتْ فِيهِ، وَقَدَحَتْ؛ وَهُوَ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ غُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُهَا، وَلَا يَقُومُ بِذَلِكَ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ فَهَمًّا ثَابِتًا، وَحِفْظًا وَاسِعًا، وَمَعْرِفَةً ثَامَةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَلَكَتْهُ قُوَّةٌ بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتَوَّنِ.

وَلَمَّا قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَعْلُولٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ، وَوَهَمَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ ظَنُّ أَنَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْيَمَامِيُّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْخَوْلَانِيُّ وَهُوَ ثَقَّةٌ، أَتَى عَلَيْهِ أَبُو رُفْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَعِثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِظِ، وَالْيَمَامِيُّ هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَكِتَابُ عَمَرُو بْنِ حَزْمٍ تَلَقَّاهُ النَّاسُ بِالْقَبُولِ؛ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ أَشْبَهَ التَّرَاوِيزَ لِتَلَقِّي النَّاسِ لَهُ بِالْقَبُولِ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: لَا أَعْلَمُ كِتَابًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيَدْعُونَ رَأْيَهُمْ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: قَدْ شَهِدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِسَامُ عَصْرِهِ الزُّهْرِيُّ، بِالصَّحَّةِ لِهَذَا الْكِتَابِ.

وَلِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ» الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٠٥/٣)، وَ«الْأَوْسَطُ» (٣٣٠/١) وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي جَمْعِ الزَّوَائِدِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ» الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣١٣/١٢)، وَ«الصَّغِيرِ»

إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَيْبَةَ، اخْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ؛ وَوَثَّقَهُ النَّاسُ، وَمَنْ فَوْقَهُ اخْتَجَّ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنْ قَالَ: فَالْحَدِيثُ حَسَنٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ فِي حَدِيثِ أَبِي مُرَيْرَةَ: إِنَّ الْأَمَرَ لِلذُّبِّ.

قُلْتُ: وَقَرِئَتْ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (تَارِيخُ بَيْهَقَ) (٤٢٤/٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدٍ: «كَتَبْنَا نَغْسِلُ الْمَيْتَ فَمِنَا مَنْ يَغْتَسِلُ وَمِنَا مَنْ لَا يَغْتَسِلُ».

قَالَ الْمَصْنُفُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا جُمِعَ بِهِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) فَلَا أَعْلَمُ قَائِلًا يَقُولُ بِأَنَّهُ يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ حَمْلِ الْمَيْتِ وَلَا يَنْدُبُ.

قُلْتُ: وَلَكِنَّهُ مَعَ نَهْوِ الْحَدِيثِ لَا عُدْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَيُفَسِّرُ الْوُضُوءَ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ (إِنْ مَسَّكُمْ مَوْتُ طَاهِرًا) فَإِنَّ لَمَسَ الطَّاهِرِ لَا يُوجِبُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ مِنْهُ، فَيَكُونُ فِي حَمْلِ الْمَيْتِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ نَدْبًا تَعْبُدًا، إِذَا الْمَرَادُ إِذَا حَمَلَهُ مُبَاشَرًا لَبْدِيهِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ، وَلِقَوْلِهِ (مَوْتُ طَاهِرًا) فَإِنَّهُ لَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يُبَاشِرُ بَدَنَهُ بِالْحَمْلِ.

١١- لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ

٧٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ فِي كِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ «أَنَّ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ».

رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا (ص ٥٣٠)، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ (٥٧/٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٦٥٥٩)، وَهُوَ مَقْبُولٌ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَشُهُ وَأُمُّ أَسْمَاءَ وَاحِدَةٌ، أَسْلَمَتْ قَدِيمًا، وَشَهِدَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّائِفَ، وَأَصَابَتْ سَنَّهُمْ، انْتَقَضَ عَلَيْهِ بَعْدَ سَنَيْنَ، فَمَاتَ مِنْهُ فِي شَوَّالِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ أَبُوهُ.

(أَنَّ فِي كِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) هُوَ عَمَرُو بْنُ حَزْمٍ بْنِ زَيْدِ الْخَزْرَجِيِّ، النَّجَّارِيُّ، يُكْنَى أَبَا الضُّحَّاكِ، أَوَّلُ مُشَاهِدِيهِ الْخَنْدَقِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ وَمُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، عَلَى أَنَّ خُرُوجَ الدَّمِ مِنْ
الْبَدَنِ غَيْرُ الْفَرْجَيْنِ لَا يَقْضِي الْوُضُوءَ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ تُفِيدُ عَدَمَ نَقْضِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ
عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

فَالْهَادِيَةُ عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ سَائِلًا يَقْطُرُ، أَوْ
يَكُونُ قَدَرُ الشَّعِيرَةِ يَسِيلُ فِي وَقْتِهِ وَاجِدٍ مِنْ مَوْضِعٍ وَاجِدٍ إِلَى
مَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالنَّاصِرُ، وَجَمَاعَةٌ
مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: إِنَّ خُرُوجَ الدَّمِ مِنَ الْبَدَنِ مِنْ غَيْرِ
السَّبِيلَيْنِ لَيْسَ بِنَاقِضٍ، لِحَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا، وَمَا أَبْلَهُ مِنَ الْأَثَارِ
عَمَّنْ ذَكَرْنَاهُ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ، «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٠/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٤) وَصَحَّحَهُ.

وَاحْمَدُ (٤٢٦/٣) وَالتَّبْرَانِيُّ «الْكَبِيرُ» (١٤٠/٧، ١٤١) بِلَفْظٍ:
«لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّقْضِ،
حَتَّى يَقُومَ مَا يَرْفَعُ الْأَصْلَ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

١٤- الوضوء من النوم مع التمكن

٧٥- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«الْعَيْنُ وَكَأَ السُّوءِ، فَلِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ
الْوُكُوءُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦/٤، ٩٧) وَالتَّبْرَانِيُّ «الْكَبِيرُ» (٣٧٢/١٩، ٣٧٣).
وَرَوَاهُ وَثْقَانُ تَامَ فَلْيَرْحَمَهُ.

(وَعَنْ مُعَاوِيَةَ) هُوَ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ هُوَ
وَأَبُوهُ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَمِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَلَأَهُ عُمَرُ الشَّامَ
بَعْدَ مَوْتِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا مُتَوَلِّيًا أَرْبَعِينَ سَنَةً
إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ، فِي شَهْرِ رَجَبٍ بِدِمَشْقَ، وَلَهُ ثَمَانٌ
وَسَبْعُونَ سَنَةً.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْعَيْنُ) أَرَادَ الْجَنَسَ.

وَالْمُرَادُ الْعَيْنَانِ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ.

(وُكُوءًا) يَكْسِرُ الْوَاوَ، وَالْمُدُّ (السُّوءُ) يَفْتَحُ السِّينَ الْمُهْمَلَةَ

(١٣٩/٢) قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (٢٧٦/١): رَجَالُهُ مُوثِقُونَ، وَذَكَرَ لَهُ
شَاهِدَيْنِ، وَلَكِنَّهُ يَمُتَّى النُّظْرُ فِي الْمُرَادِ مِنَ الطَّاهِرِ، فَإِنَّهُ لَفْظٌ
مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى الطَّاهِرِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ وَالطَّاهِرِ مِنَ
الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَعَلَى مَنْ لَيْسَ عَلَى بَدْنِهِ
نَجَاسَةٌ، وَلَا بُدَّ لِحَمْلِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ مِنْ قَرِينَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» فَالْأَوْضَحُ أَنَّ
الضَّمِيرَ لِلْكِتَابِ الْمَكُونِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي صَدْرِ الْآيَةِ، وَأَنَّ
الْمُطَهَّرُونَ هُمُ الْمَلَائِكَةُ.

١٢- جواز ذكر الله على غير طهارة

٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٧٣)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَالْحَدِيثُ مُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ ذَكَرُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ
الْأَحْوَالِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي عُمُومِ الذِّكْرِ، فَتَدْخُلُ ثَلَاثَةُ الْقُرْآنِ وَلَوْ
كَانَ جُنْبًا؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَصَّصَهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -
الَّذِي فِي بَابِ الْغَسْلِ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ
يَكُنْ جُنْبًا» [سَائِي بِرَقْم (١٠٥)] وَأَحَادِيثُ أُخَرُ فِي مَعْنَاهُ تَأْتِي.

وَكُلِّ ذَلِكَ هُوَ مُخَصَّصٌ بِحَالَةِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالْجَمَاعِ.

وَالْمُرَادُ بِ(كُلِّ أَحْيَانِهِ) مُعْظَمُهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
«يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ» وَالْمُصَنَّفُ ذَكَرَ
الْحَدِيثَ ثَلَاثًا يَتَوَهَّمُ أَنَّ نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ مَانِعَةٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ
تَعَالَى.

١٣- بقاء الوضوء مع الاحتجام

٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
اخْتَجَمَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

أَخْرَجَهُ الثَّوْرَقِيُّ وَكَتَبَهُ (١٥١/١، ١٥٢).

أَيُّ قَالَ: هُوَ لَيْزٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ صَالِحَ بَنِي مُقَاتِلٍ
وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي فَصْلِ الضَّعِيفِ.

وَكَسَرَهَا هِيَ: الدُّبُرُ.

(وَالْوِكَاءُ) مَا يَرْتَبُطُ بِهِ الْخَرِيطَةُ أَوْ نَحْوُهَا.

(فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ) أَيِ انْحَلَّ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»)

وهذه الزيادة في الحديث وهي قوله: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ:

٧٦- وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي

دَاوُدَ (٢٠٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ دُونَ قَوْلِهِ: اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ.

وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ. وَلَقَطَهُ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ الشَّيْءِ لَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»

(دُونَ قَوْلِهِ: «اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ». وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ)

إِسْنَادُ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ وَإِسْنَادُ حَدِيثِ عَلِيٍّ.

فَإِنْ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بَيِّنَةٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ أَيْضاً بَيِّنَةٌ عَنْ الْوُضَيْنِ بْنِ عَطَاءٍ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فَقَالَ: لَيْسَا بِقَوِيَّيْنِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ عَلِيٍّ أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ، وَحَسَنُ الْمُتَنَبِّرِيِّ وَالتَّوَيْي، وَابْنُ الصَّلَاحِ: حَدِيثُ عَلِيٍّ.

وَالْحَدِيثَانِ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ النَّوْمَ لَيْسَ بِنَاقِضٍ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْطَعُ النَّقْضِ فَهُمَا مِنْ أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ وَذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا النَّوْمَ الْمُسْتَعْرِقُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ الْأَوَّلِيُّ بِحُسْنِ التَّرْتِيبِ أَنْ يَذْكُرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَقِبَ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي أَوَّلِ بَابِ النِّوَاقِصِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

٧٧- وَلَا بِي دَاوُدَ (٢٠٢) أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

لأنه قال أبو داود: إنه حديث مُكْرَرٌ، وَبَيِّنَ وَجْهَ نَكَارَتِهِ.

وَلِيهِ الْقَصْرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا نَوْمَ الْمُضْطَجِعِ لَا غَيْرَ، وَلَوْ اسْتَعْرِفَهُ النَّوْمُ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَضَى مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْأَعْلَبِ عَلَى مَنْ أَرَادَ النَّوْمَ وَالْاضْطِجَاعَ، فَلَا مُعَارَضَةَ.

١٥- بقاء الوضوء مع الوسواس والتخيل

٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَيْهِ فَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَتْ، وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (كَشَفَ الْأَسْرَارَ (٢٨١)) - وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ (الْبَخَارِيُّ (١٧٣))، مُسَلَّمٌ (٣٦١) وَلِمْسَلِمٍ (٣٦٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ» أَيِ حَالِ كَوْنِهِ فِيهَا (لَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَيْهِ لِيُخِيلَ إِلَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ. وَفِيهِ ضَمِيرٌ لِلشَّيْطَانِ، وَأَنَّهُ الَّذِي يُخِيلُ، أَيِ يَوْعِقُ فِي خِيَالِ الْمُصَلِّي أَنَّهُ أَحَدَتْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَنَابِهِ (أَنَّهُ أَخَذَتْ وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا).

(أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّايِ بَعْدَ الْأَلِفِ رَاءً.

وَهُوَ: الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْحَالِقِ الْبَصْرِيُّ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ، الْمَعْلُولُ، أَخَذَ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَاتَى عَلَيْهِ، لَمْ يَذْكُرْ الذَّهَبِيُّ وَلَادَتُهُ وَلَا وَقَاتُهُ.

وَالْحَدِيثُ تَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ إِعْلَانُ مِنَ الشَّارِعِ بِتَسْلِيطِ الشَّيْطَانِ عَلَى الْعِبَادِ، حَتَّى فِي أَشْرَفِ الْعِبَادَاتِ، لِيُفْسِدَهَا عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُمْ ذَلِكَ، وَلَا يَخْرُجُونَ عَنِ الطَّهَارَةِ إِلَّا بِقِيْنِ.

وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد ولمسلم عن أبي هريرة نحوه) تقدّم حديث أبي هريرة في هذا الباب.

٧٩- وَلِلْحَاكِمِ (١٣٤/١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتُ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٦٦٦) بَلْفِظٍ «لَقُلْ لِي نَفْسِي».

قوله: (وللحاكم عن أبي سعيد) هو الخديري، تقدّم مرفوعاً: (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ فَقَالَ: أَيُّ وَسْوَاسٍ لَهُ قَاتِلًا).

(إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتُ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَهُ لَفْظاً أَوْ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ قَوْلُهُ: (أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ بَلْفِظٍ: فَلْيَقُلْ لِي نَفْسِي) يَبِينُ أَنَّ الْمُرَادَ الْآخَرَ مِنْهُ؛ وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ الْحَاكِمِ بِزِيَادَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ «كَذَبْتُ» «إِلَّا مِنْ وَجَدَ رِيحاً أَوْ سَمِعَ صَوْتاً بِأَنفِهِ» وَتَقَدَّمَ مَا تُفِيدُهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؛ وَلَوْ ضَمَّ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ إِلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي قَدَّمَهُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا لَكَانَ أَوْلَى بِمَحْسَنِ التَّرْتِيبِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ: دَالَّةٌ عَلَى حِرْصِ الشَّيْطَانِ عَلَى إِفْسَادِ عِبَادَةِ بَنِي آدَمَ خُصُوصاً الصَّلَاةِ؛ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ وَأَنَّهُ لَا يَأْتِيهِمْ غَالِباً إِلَّا مِنْ بَابِ التَّشْكِيكِ فِي الطَّهَارَةِ، تَارَةً بِالْقَوْلِ؛ وَتَارَةً بِالْفِعْلِ.

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ أَهْلَ الْوَسْوَاسِ فِي الطَّهَارَاتِ امْتَثَلُوا مَا فَعَلَهُ وَقَالَهُ.

٧- باب آداب قضاء الحاجة

الحاجة: كناية عن خروج البول والغائط؛ وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ» م (٢٦٥) ويعبرُ عنه الفقهاء بباب: الاستطابة لحديث «وَلَا يَسْتَطِيبُ يَمِينُهُ» [ع (١٥٣)] م (٢٦٧) والمحدثون بباب: التخلّي، مأخوذ من قوله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ» [ع (١٥٢)] م (٢٧١) والتبرُّز من قوله: «الْبَرَّازُ فِي الْمَوَارِدِ» [د (٢٦)، ج (١٣٢٨)] وكما سيأتي، فالكُلُّ من العبارات صحيح.

١- نزاع الحاتم عند قضاء الحاجة

٨٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ».

أَخْرَجَهُ الْأَوْثَمَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٩)، الترمذي (١٧٤٦)، النسائي (١٧٨/٨)، ابن ماجه (٣٠٣) وَهُوَ يَقُولُونَ.

(وعن أنس بن مالك ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء) بالخاء المعجمة ممدود: المكان الخالي، كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضَعَ خَاتَمَهُ).

(أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ هَمَامٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ؛ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ، لَكِنْ ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، بَلْ سَمِعَهُ مِنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ؛ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَلَكِنْ بَلْفِظٍ آخَرَ، وَهُوَ «أَنَّهُ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ» [مسلم (٢٠٩٣)] وَالْوَهْمُ مِنْ هَمَامٍ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَهَمَامٌ ثَقَّةٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَقَالَ أَحْمَدُ: ثَبَتَ فِي كُلِّ الْمَشَافِعِ.

وقد روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنسٍ من غير طريق هَمَامٍ، وَأوردَ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٥/١) شَاهِداً وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٨٧/١) أَيْضاً بَلْفِظٍ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمًا نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؛ وَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَهُ».

إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه: هذا شاهد ضعيف.

والحديث دليلٌ على الإبعاد عند قضاء الحاجة؛ كما يُرشد إِلَيْهِ لَفْظُ «الْخَلَاءِ»؛ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَكَانِ الْخَالِي، وَعَلَى الْمَكَانِ الْمَعْدُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَيَأْتِي فِي حَدِيثِ الْغُبَرِيِّ (برقم ٨٠) مَا هُوَ أَصْرَحُ مِنْ هَذَا بَلْفِظٍ: (فَانْطَلِقْ حَتَّى تَوَارَى) وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ (٢) «كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَّازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ» وَدَلِيلٌ عَلَى تَبْعِيهِ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ عِنْدَ قَضَائِهَا.

وقال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة، قيل: فلو غفل عن تنحية ما فيه ذِكْرُ اللَّهِ حَتَّى اشْتَغَلَ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ غَنِيَةً فِيهِ؛ أَوْ فِي عَمَامَتِهِ، أَوْ نَحْوَهُ، وَهَذَا فَعَلَّ مِنْهُ ﷺ وَقَدْ عُرِفَ وَجْهُهُ، وَهُوَ صِيَانَةُ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ الْحَلَاتِ الْمُسْتَحْبَةِ، فَدَلَّ عَلَى نَدْبِهِ؛ وَلَيْسَ خَاصّاً بِالْحَاتِمِ؛ بَلْ فِي كُلِّ مَلْبُوسٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ.

٢- الدُّعَاءُ قَبْلَ الدُّخُولِ

٨١- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

أَخْرَجَهُ السَّيِّدُ وَاحِدٌ (٩٩/٣)، الْبُخَارِيُّ (١٤٢)، مُسْلِمٌ (٣٧٥)، أَبُو دَاوُدَ (٤)، الرُّومِيُّ (٥)، النَّسَائِيُّ (٢٠/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨).

(وَعَنْهُ: أَيُّ عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ أَيْ أَرَادَ دُخُولَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا، جَمْعٌ: خَبِيثٌ».

(وَالْخَبَائِثُ) جَمْعٌ: خَبِيثَةٌ، يُرِيدُ بِالْأَوَّلِ ذُكُورَ الشَّيَاطِينِ، وَبِالثَّانِي إِنَائَهُمْ.

(أَخْرَجَهُ السَّيِّدُ) وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، كَانَ يَقُولُ: (بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ) الْحَدِيثُ.

قَالَ الْمُنْصَفُ فِي الْفَتْحِ (٢٤٤/١): وَرَوَاهُ الْمَعْمَرِيُّ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَفِيهِ زِيَادَةُ التَّسْمِيَةِ، وَلَمْ أَزْهَأْ فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا قُلْنَا: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «دَخَلَ»، أَنَّهُ أَرَادَ دُخُولَهُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ لَا يَقُولُ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِمَا قَدَرْنَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرِيدِ (٦٩٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ) الْحَدِيثُ.

وَهَذَا فِي الْأَمْكِنَةِ الْمَعْدُودَةِ لِلذِّكْرِ، بِقَرِينَةِ الدُّخُولِ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَوَايَةً (إِذَا أَتَى) أَعْمَ لَشَمُولِهَا، وَيُشْرَعُ هَذَا الذِّكْرُ فِي غَيْرِ الْأَمَّاكِنِ الْمَعْدُودَةِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي الْحَشُوشِ وَأَنَّهَا تَحْضَرُهَا الشَّيَاطِينُ، وَيُشْرَعُ الْقَوْلُ بِهَذَا فِي غَيْرِ الْأَمَّاكِنِ الْمَعْدُودَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ رَفْعِ ثِيَابِهِ، وَفِيهَا قَبْلَ دُخُولِهَا.

وظَاهِرُ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُجْهَرُ بِهَذَا الذِّكْرِ، فَيَحْسَنُ الْجَهْرُ بِهِ.

٣- الإعانة في قضاء الحاجة

٨٢- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَخْبِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ».

ثَقَفَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٥٢)، مُسْلِمٌ (٢٧١)].

(وَعَنْ أَنَسٍ) كَأَنَّهُ تَرَكَ الْإِضْمَارَ فَلَمْ يَقُلْ: (وَعَنْهُ) لِبَعْدِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ؛ مَجْلَافِهِ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ مَنْ يُلَوِّغُ الرِّامَ «وَعَنْهُ» بِالْإِضْمَارِ أَيْضاً. (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَاحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ الْغُلَامُ: هُوَ الْمُتَرَعِّعُ، قِيلَ: إِلَى حَدِّ السَّيِّعِ سَنِينَ.

وَقِيلَ: إِلَى الْإِنْتِجَاءِ، وَيَطْلُقُ عَلَى غَيْرِهِ مَجَازاً.

(نَحْوِي إِدَاوَةً) يَكْسِرُ الْهَمْزَةَ إِنَاءً صَغِيرًا مِنْ جِلْدٍ يُتَّخَذُ لِلْمَاءِ.

(مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٍ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَفَتْحَ التَّوْنِ فَرَايَ، هِيَ: عَصَا طَوِيلَةٌ فِي أَسْفَلِهَا زَجٌّ؛ وَيَقَالُ: رُمِحَ قَصِيرٌ (فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. ثَقَفَ عَلَيْهِ).

الْمُرَادُ بِالْخَلَاءِ هُنَا الْقَضَاءُ؛ بِقَرِينَةِ الْعَنْزَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ ﷺ صَلَّى إِلَيْهَا فِي الْقَضَاءِ، أَوْ يَسْتَنْتَرِ بِهَا، بَأَنْ يَضَعَ عَلَيْهَا ثَوْباً أَوْ لَغِيْرَ ذَلِكَ مِنْ قَضَاءِ الْحَاجَاتِ الَّتِي يَعْزُضُ لَهَا؛ وَلِأَنَّهُ خَدَمَتْهُ فِي الْبُيُوتِ تَحْتَصُّ بِالْهَلِيقَةِ.

وَالْغُلَامُ الْآخَرُ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَقِيلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَجَازاً؛ وَيَعْدُهُ قَوْلُهُ: نَحْوِي فَلِإِنْ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ كَبِيراً؛ فَلَيْسَ نَحْوُ أَنَسٍ فِي سَنَوِهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَحْوِي، فِي كَوْنِهِ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَصْحُ، فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ صَاحِبَ سِوَاكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَحْمِلُ نَعْلَهُ وَسِوَاكَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ مَجَازٌ كَمَا فِي الشَّرْحِ، وَقِيلَ هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ؛ وَقِيلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِخْدَامِ لِلصَّغِيرِ؛ وَعَلَى الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْمَاءِ.

والشيطان) فلو كان في قضاء ليس فيه إنسان استحب له أن يستتر بشيء؛ ولو جمع كثير من رمل.

٤- لا تقضى الحاجة في طريق أو

ظل الناس أو الموارد أو تحت

الأشجار

٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ «اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ ظِلِّهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ» بصيغة التنبيه وفي رواية مسلم قالوا: وَمَا اللَّعَانُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

قال الخطابي: يُريد باللَّعَانَيْنِ الأمرين الجالين للنفس، الحاملين للناس عليه؛ والدَّاعِيَيْنِ إليهِ؛ وذلك أن من فعلهما لعن وشتم؛ يعني أن عادة الناس لعنه، فهو سبب؛ فانتساب اللعن إليهما من المجاز العقلي؛ قالوا: وقد يكون اللعن بمعنى الملعون، فاعل بمعنى مفعول، فهو كذلك من المجاز العقلي.

والمراد بالذي يتخلَّى في طريق الناس، أي: يتغوَّط فيما يمرُّ به الناس؛ فإنه يؤذيهم ببتوِّه واستفذاره، ويؤذي إلى لعنه؛ فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة، وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأنيب غيره بلعنه.

لأن قلت: فاي الأمرين أريد هنا؟

قلت: أخرج الطبراني في «الكبير» (١٧٩/٣) بإسناد حسنة الحافظ المنذري [«الوغب والوب» (١١١/١)] عن خليفة بن أسيد أن النبي ﷺ قال: «مَنْ آذَى الْمُسْلِمِينَ فِي طَرَفِهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهُمْ».

وأخرج في الأوسط (٥٤٢٩)، والبيهقي (٩٨/١) وغيرهما برجال ثقات إلا محمد بن عمرو الأنصاري؛ وقد وثقه ابن

ونقل عن مالك أنه أنكر استنجاء النبي ﷺ بالماء والأحاديث قد ثبتت ذلك، فلا سماع لإنكار مالك؛ قيل: وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة، وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام؛ ولو كان يساوي الحجارة أو هي أرجح منه لما احتاج إلى ذلك.

والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء، فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة، فإن أراهما فخلات؛ فمن يقول: تجزئ الحجارة لا يوجهه، ومن يقول: لا تجزئ يوجهه.

ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده، كما أخرجه أبو داود (٤٥) من حديث أبي هريرة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتَ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ فَاسْتَجَى مِنْهُ ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ».

وأخرج النسائي (٤٥/١) من حديث جرير؛ قال: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ قَالَ: يَا جَرِيرُ هَاتِ طَهُورًا، فَأَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَاسْتَجَى وَقَالَ يَبْدُو فَذَلِكَ بِهَا الْأَرْضُ» ويأتي مثله في الغسل.

٨٣- وَعَنْ «الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: خُذِ الْإِدَاوَةَ فَانْطَلِقْ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ».

ثَقَّفَ عَلَيْهِ [بخاري (٣٦٣)، مسلم (٢٧٤)].

الحديث دليل على التواري عند قضاء الحاجة، ولا يجب، إذ الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب، لكنه يجب بأدلة ستر العورات عن الأعين.

وقد ورد الأمر بالاستيتار من حديث أبي هريرة عند أحمد (٣٧١/٢) وأبي داود (٣٥) وابن ماجه (٣٧٧)؛ أنه ﷺ قال: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِرْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمْلِ فَلْيَسْتَنْدِرْ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَاحِرْ».

فدل على استيجاب الاستيتار؛ كما دل على رفع الحرج؛ ولكن هذا غير التواري عن الناس بل هذا خاص بقرينة؛ (فلان

أما حديث أبي داود فلائنه قال أبو داود عقبه: وهو مُرسل، وذلك؛ لأنه من رواية أبي سعيد الحميري، ولم يُدرِك مُعَاذًا، فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا.

وقد أخرجه ابن ماجه (٣٢٨) من هذِهِ الطَّرِيقِ.

وأما حديث أحمد فلائنه فيه ابن لهيعة والراوي عن ابن عباسٍ مَبْنِيٌّ.

٨٧- وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (٢٣٩٧) «النَّهْيُ عَنِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَضَعْفُ النَّهْرِ الْجَارِي» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

قوله: (وأخرج الطبراني) قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ: الإمامُ الْحَجَّةُ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيُّ مُسْنَدُ الدُّنْيَا، وَلَدَ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَسَمِعَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَهَاجَرَ بِمَدَائِنِ الشَّامِ؛ وَالْيَمَنِ، وَمِصْرَ وَبَغْدَادَ وَالْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ وَأَصْبَهَانَ وَالْحِزْبَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَحَدَّثَ عَنْ الْفَرَسِ شَيْخٍ أَوْ يَزِيدُونَ وَكَانَ مِنْ فُرْسَانِ هَذَا الشَّانِ مَعَ الصَّدُوقِ وَالْأَمَانَةِ، وَأَتَى عَلَيْهِ الْأَمَةُ.

(النَّهْيُ عَنِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ظِلًّا لِأَحَدٍ (وَضَعْفُ) بِفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَكُسْرِهَا:

جَانِبِ (النَّهْرِ الْجَارِي) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِأَنَّ فِي رَوَايَةٍ مَثْرُوكًا وَهُوَ قَرَأَتْ بَنُ السَّائِبِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالَّذِي تَحْصُلُ مِنَ الْأَحَادِيثِ سِتَّةُ مَوَاضِعَ مَنِّهِ عَنِ التَّسْبُرِ فِيهَا: قَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَتَعْبُدُ مَطْلَقَ الطَّرِيقِ بِالنَّقَارَةِ، وَالظِّلَّ، وَالْمَوَارِدُ وَنَقْعُ الْمَاءِ، وَالْأَشْجَارُ الْمُثْمِرَةُ، وَجَانِبُ النَّهْرِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِيلِهِ (٣) مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَبَالَ بِأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ».

٥- النهي عن حديث اثنين وهما في قضاء حاجة

٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا تَعَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ

مَعِين، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَلَ سَخِيْمَتَهُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ النَّاسِ الْمُسْلِمِينَ فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» وَالسَّخِيْمَةُ بِالسِّينِ الْمُفْتُوحَةِ الْمُهْمَلَةُ وَالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَمَشَاوُةٌ تَحِيَّةٌ: الْعُدْرَةُ. فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ اللَّعْنَةَ.

وَالْمَرَادُ بِالظِّلِّ هُنَا مُسْتَظِلُّ النَّاسِ الَّذِي اتَّخَذُوهُ مَقِيلًا، وَمُنَاحًا يَزُولُونَ، وَيَقْدُونَ فِيهِ، إِذَا لَيْسَ كُلُّ ظِلٍّ يَحْرُمُ الْقَعُودُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَهُ، فَقَدْ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْتَ حَائِشِ النَّخْلِ لِخَاجَتِهِ، وَلَهُ ظِلٌّ بِلَا شَكٍّ.

قُلْتُ: يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَحْمَدَ: (أَوْ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ).

٨٥- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (٢٦٦)، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْمَوَارِدُ وَلَفْظُهُ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ».

(وروى أبو داود عن معاذ؛ والموارد؛ ولفظه «اتقوا الملعائن الثلاثة البراز») يَفْتَحُ الْمَوْحِدَةُ فَرَاءَ مَفْتُوحَةٍ آخِرُهُ زَايٌ، وَهُوَ الْمُسْعُ مِنَ الْأَرْضِ، يُكْتَبُ بِهِ عَنِ الْغَائِطِ، وَيَالْكُسْرِ الْبَارِزَةُ فِي الْحَرْبِ.

(فِي الْمَوَارِدِ) جَمْعٌ: مَوْرِدٌ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَأْتِيهِ النَّاسُ مِنْ رَأْسِ عَيْنٍ أَوْ نَهْرٍ لَشَرْبِ الْمَاءِ أَوْ لِلتَّوَضُّعِ.

(وقارعة الطريق) الْمَرَادُ الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ الَّذِي يَقْرَعُهُ النَّاسُ بَارِجِيهِمْ، أَيْ يَدْقُونَهُ، وَيَمْرُونُ عَلَيْهِ.

(وَالظِّلُّ) تَقَدَّمَ الْمَرَادُ بِهِ.

٨٦- وَلَا حَمْدَ (٢٩٩/١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ نَقْعِ مَاءٍ.

وَلِيَّهَا ضَعْفٌ.

قوله: (ولا حدة عن ابن عباس) «أَوْ نَقْعِ مَاءٍ» بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْقَافِ فَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ وَلَفْظُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: أَنْ يَقْعُدَ أَحَدُكُمُ فِي ظِلٍّ يُسْتَظَلُّ بِهِ، أَوْ فِي طَرِيقٍ أَوْ نَقْعِ مَاءٍ وَنَقْعُ الْمَاءِ الْمَرَادُ بِهِ الْمَاءُ الْمُجْتَمِعُ، كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ.

(وَفِيهَا ضَعْفٌ)، أَيْ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ.

وَلَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَمَقُّتُ عَلَى ذَلِكَ.

رواه أحمد، وصححه ابن السكن، وابن القطان، وهو مقولون

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا» أَيِ يَسْتَتِرَا، وَهُوَ مِنَ الْمَهْمُوزِ جُزْمٌ بِحَذْفِ الِهَمْزَةِ، أَيِ الْمُقْلِبَةِ أَلْفًا.

(كل واحدٍ منهما عن صاحبه) والأمر للإيجاب.

(ولا يتحدثان) حال تغوطيهما.

(فإن الله يمقت على ذلك) والمقت: أشد البغض.

(رواه أحمد، وصححه ابن السكن) يفتح السين المهملة وفتح الكاف.

وهو الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي نزل مصر، وولد سنة أربع وتسعين ومائتين، وعني بهذا الشأن، وجمع وصنف، وبعد صيته، روى عنه أئمة من أهل الحديث، توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة.

(وابن القطان) يفتح القاف وتشديد الطاء.

هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفارسي الشهير بابن القطان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، وله تاليف، حدث ودرس، وله كتاب «الوهم والإيهام» الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق، وهو يدل على حفظه، وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين ومائة.

(وهو معلون) ولم يذكر في الشرح العلة، وهو ما قاله أبو داود، لم يستند إلا بحكمة بن عمار العجلي اليماني.

وقد احتج به مسلم في صحيحه، وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير.

وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير، واستشهد البخاري بحديثه عنه.

وقد روى حديث النهي عن الكلام حال قضاء الحاجة أبو داود (١٥)، وابن ماجه (٣٤٧)، من حديث أبي سعيد، وابن

خزيمة (٧١) في صحيحه، إلا أنهم رَوَوْهُ كُلُّهُمْ مِنْ رِوَايَةِ عِيَاضِ بْنِ هِلَالٍ، أَوْ هِلَالِ بْنِ عِيَاضٍ.

قال الحافظ المنذري «الوهم والوهب» (٨٥/١): لا أرفعه بجرح ولا عدالة، وهو في عداد المجتولين.

والحديث دليل على وجوب ستر العورة، والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة، والأصل فيه التحريم، وتعليله بمقت الله عليه، أي شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة في بيان التحريم، ولكنه ادعى في البحر أنه لا يحرم إجماعاً، وأن النهي للكرهية، فإن صح الإجماع والأصل فإن الأصل هو التحريم. وقد ترك رضي الله عنه رد السلام الذي هو واجب عند ذلك، فأخرج الجماعة إلا البخاري عن ابن عمر: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَلَّى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ» [مسلم (٣٧٠)، أبو داود (١٦)، الترمذي (٩٠)، النسائي (٣٥/١)، ابن ماجه (٣٥٣)].

٦- من الذكر بالشمال

٨٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ «لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ، وَهُوَ يَتَوَلَّى، وَلَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ، وَلَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ».

نُقِيَ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (البخاري (١٥٤)، مسلم (٢٦٧)).

(وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَتَوَلَّى، وَلَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ» كِتَابَةً عَنِ الْغَائِطِ كَمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ أَحَدٌ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ.

(ولا يتنفس) يخرج نفسه (في الإناء) عند شربه منه، (منفق) عليه، واللفظ لمسلم).

فيه دليل على تحريم من الذكر باليمين حال البول، لأنه الأصل في النهي: وتحريم التمسح بها من الغائط، وكذلك من البول، لما يأتي من حديث سلمان.

وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب.

ولل تحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملاً به كما عرفت، وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ، وَأَجَلَ الْبَخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ فَقَالَ: (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الاسْتِجَاءِ بِالْيَمِينِ) وَذَكَرَ حَدِيثَ الْكِتَابِ.

قَالَ الْمُسَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٢٥٣/١): عُبِّرَ بِالنَّهْيِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُظْهَرْ لَهُ: هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ؟ أَوْ أَنَّ الْقَرِينَةَ الصَّارِفَةَ لِلنَّهْيِ عَنِ التَّحْرِيمِ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ؟

وَهَذَا حَيْثُ اسْتَنْجَى بِأَنَّهُ كَلَامُهُ وَالْأَحْجَارُ.

أَمَّا لَوْ بَاشَرَ يَدِيهِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ إِجْمَاعًا؛ وَهَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى شُرْفِ الْيَمِينِ وَصِيَّاتِهَا عَنِ الْأَقْدَارِ، وَالنَّهْيُ عَنِ التَّنْفُسِ فِي الْإِنْسَاءِ لِئَلَّا يُقَدَّرَ عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ يَسْقُطَ مِنْ فَمِهِ أَوْ أَنْفِهِ مَا يُفْسِدُهُ عَلَى الْغَيْرِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ.

وَحَمَلُهُ الْجَمَاهِيرُ عَلَى الْأَدَبِ.

٧- لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ وَلَا تُسْتَدْبَرُ

بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَا يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ

٩٠- وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦))

(وَعَنْ سَلْمَانَ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَيُقَالُ لَهُ: سَلْمَانُ الْخَبَرِ؛ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَصْلُهُ مِنْ فَارَسٍ، سَافَرَ لَطْلُبَ الدِّينِ وَتَنَصَّرَ، وَقَرَأَ الْكِتَابَ، وَلَهُ أَخْبَارٌ طَوِيلَةٌ نَفِيسَةٌ، ثُمَّ تَغَلَّى حَتَّى أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّنَ بِهِ، وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، وَكَانَ رَأْسًا فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْمَانٌ مِنَّا أَهْلُ النَّبِيِّ» [الطبراني في الكبير (٢١٧/٦)، (٢١٣)، والحاكم (٥٩٨/٣)]

وَوَلَّاهُ عُمَرُ الْمَدَائِنَ، وَكَانَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، قِيلَ: عَاشَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: ثَلَاثَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، وَكَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَيَتَصَدَّقُ بِعَطَائِهِ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَقِيلَ: اثْنَتَيْنِ

وِثْلَتَيْنِ.

(قَالَ): لَقَدْ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ» الْمُرَادُ أَنْ نَسْتَقْبِلَ بِفُرُوجِنَا عِنْدَ خُرُوجِ الْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ (أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ) وَهَذَا غَيْرُ النَّهْيِ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْبَوْلِ الَّذِي مَرَّ.

(أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) الْاسْتِجَاءُ إِزَالَةُ النَّجْوِ بِالْمَاءِ أَوْ الْحِجَارَةِ.

(أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ) وَهُوَ الرُّوثُ.

(أَوْ عَظْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

الْحَدِيثُ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَهِيَ الْكَعْبَةُ، كَمَا فَسَّرَهَا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبٍ فِي قَوْلِهِ: فَوَجَدْنَا مَرَاغِضَ قَدْ بُنِيَتْ غَوْرَ الْكَعْبَةِ فَتَنَحَرَفُ وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَسَيَّئِي [بِقَوْمٍ (٩٠)].

ثُمَّ قَدْ وَدَّ النَّهْيُ عَنِ اسْتِدْبَارِهَا إِضَاحًا كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٦٥) مَرْفُوعًا «إِذَا جَلَسَ أَخَذَكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلَنَّ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا» وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هَذَا النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لَا؟ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ؛ بَلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْفَضَاءِ وَالْعَمْرَانِ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا.

وَاحَادِيثُ النَّهْيِ عَمَلَةٌ عَلَى ذَلِكَ، بِقَرِينَةِ حَدِيثِ جَابِرٍ «رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٣٦٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٤٢٠) وَغَيْرُهُمَا؛ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلًا لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ مُسْتَدْبِرًا لِلْكَعْبَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٤٥)، مسلم (٢٦٦)]؛ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: «فَحَرُّوْا مَقْعَدِي إِلَى الْقِبْلَةِ» الْمُرَادُ بِمَقْعَدِي مَا كَانَ يَقْعُدُ عَلَيْهِ حَالَ قَضَاءِ حَاجَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/١٣٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٤)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَأَوَّلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ «ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا بِفُرُوجِهِمُ الْقِبْلَةَ، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ قَدْ فَعَلُوا، اسْتَقْبَلُوا بِمَقْعَدِي الْقِبْلَةَ» هَذَا لَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ.

وقال النعماني في الميزان (١٣٢/١) في ترجمة خالد بن الصلت: هذا الحديث منكر.

(الثاني): أنه مُحَرَّمٌ فِيهِمَا لظَاهِرِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ.

والأحاديث التي جعلت قرينة على أنه للترتيب محمولة على أنها كانت لعذر ولأنها حكاية فعل لا عموم لها.

(الثالث): أنه مُبَاحٌ فِيهِمَا، قالوا: وأحاديث النهي منسوخة بأحاديث الإباحة؛ لأن فيها التقييد بقيل عام ونحوه؛ واستقواء في الشرح.

(الرابع) يحرم في الصحاري دون العمران؛ لأن أحاديث الإباحة وردت في العمران، فحملت عليه، وأحاديث النهي عامة، وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحراء على التحريم.

وقد قال ابن عمر: إنما نهى عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس به.

رواه أبو داود (١١) وغيره، وهذا القول ليس بالبعيد، لبقاء أحاديث النهي على بابها، وأحاديث الإباحة كذلك.

(الخامس): الفرق بين الاستقبال فيحرم فيهما، ويجوز الاستدبار فيهما، وهو مردود بورود النهي فيهما على سواء.

فهذه خمسة أقوال أقربها الرابع.

وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهي في الصحراء أنها لا تخلو عن مُصلٍّ من ملك أو آدمي أو جنِّي؛ فربما وقع بصره على عورتها؛ رواه البيهقي (٩٣/١).

وقد سئل: عن اختلاف الحديثين، حديث ابن عمر أنه رآه يستدبر القبلة، وحديث أبي هريرة في النهي فقال: صدقا جميعا.

أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فإن لله عبادا ملائكة وجنا يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط، ولا يستدبرهم.

وأما كتفكم فإنما هي ثبوت بُنيت لا قبله فيها.

وهذا خاص بالكعبة.

وقد ألحق بها بيئت المقدس لحديث أبي داود (١٠) «نهى

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَتَيْنِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقْوَى عَلَى رَفْعِ الْأَصْلِ، وَأَضْعَفُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ اسْتِقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ لَمَا يَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي عَشَرَ.

والاستنجاء باليمن تقدم الكلام عليه:

وقوله، برأ أن تستنجي بأقل من ثلاثة أحجار يدل على أنه لا يجوز أقل من ثلاثة أحجار.

ولقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس «حَجَرَانِ لِلْمُتَمَحِّتِينَ وَحَجَرٌ لِلْمُسْرَةِ» [الدارقطني (٥٦/١) من حديث أمية بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده] وهي بسين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة، مجرى الحدث من الدبر.

وللعلماء خلاف في الاستنجاء بالحجارة:

فألها دوية على أنه لا يجب الاستنجاء إلا على المتيمم؛ أو من خشي تعذي الرطوبة ولم تزل النجاسة بالماء؛ وفي غير هذين الحالتين مندوب لا واجب؛ وإنما يجب الاستنجاء بالماء للصلاة.

وقد ذهب الشافعي إلى أنه: مخير بين الماء والحجارة أيهما فعل أجزاء؛ وإذا اكتفى بالحجارة فلا بد عندئذ من الثلاث المسحات، ولو زالت العين بدونها.

وقيل: إذا حصل الإنقاء بدون الثلاث أجزاء، وإذا لم يحصل بثلاث فلا بد من الزيادة، ويندب الإتيان.

ويستحب التلث في القبل والدبر؛ فتكون ميتة أحجار، وورد ذلك في حديث.

قلت: إلا أن الأحاديث لم تأت في طلبه ﷺ لابن مسعود [البخاري (١٥٦)]، وأبي هريرة وأحمد (٢٤٧/٢)، مسلم (٢٦٥/١)، أبو داود (٨)، النسائي (٣٨/١)، ابن ماجه (٣١٢، ٣١٣)، وغيرهما إلا بثلاثة أحجار، وجاء بيان كيفية استعمالها في الدبر، ولم يأت في القبل، ولو كانت الست مرادة لطلبها ﷺ عند إراقتهم التبر، ولو في بعض الحالات، فلز كان حجر له ميتة أحرف أجزاء المسح بها، ويقوم غير الحجارة مما ينقي مقامها، خلافا للظاهرية فقالوا بوجوب الأحجار تمسكا بظاهر الحديث.

واجب: بأنه خرج على الغالب؛ لأنه المتيسر، ويدل على ذلك نهيه أن يستنجى برجيع أو عظم، ولو تعينت الحجارة

لَنَهَى عَمَّا سِوَاهَا، وَكَذَلِكَ نَهَى عَنِ الْحَمِّ، فَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٩): «مُرُّ أَثْنَكُ أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِرُؤْتِهِ أَوْ حُمَمَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا» فَهِيَ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ وَرَدَ فِي الْعِظَمِ أَنَّهَا مِنْ طَعَامِ الْجَنِّ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٠)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَفِيهِ «أَنَّ قَالَ ﷺ لِلْجِنِّ لَمَّا سَأَلُوهُ الرِّازِدَ: لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عُلِفَ لِدَوَابِّكُمْ».

وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُ الرُّوْتَةِ بِأَنَّهَا رَكْسٌ فِي حَدِيثِ «ابْنِ مَسْعُودٍ [خ (١٥٦)] لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَأَنَاهُ بِحَجَرَيْنِ وَرُؤْتِهِ فَالْقَى الرُّوْتَةَ. وَقَالَ إِنَّهَا رَكْسٌ»

فَقَدْ يُعْلَلُ الْأَمْرَ الْوَاحِدُ بِعِلَلٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا مَانِعٌ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ رَجَسًا، وَتُجْعَلَ لِدَوَابِّ الْجَنِّ طَعَامًا، وَمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ النُّهْيِ عَنِ اسْتِيقَالِ الْقَمَرَيْنِ الْحَدِيثُ الْأَتَمُّ:

٩١- وَلِلَّسُّبُعَةِ [أَحْمَد (٤١٤/٥)، الْبُخَارِيُّ (٣٩٤)، مُسْلِمٌ (٢٦٤)، أَبُو دَاوُدَ (٩)، الرُّومِيُّ (٨)، النَّسَائِيُّ (٢١١/٢٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٨)] عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبِيلَةَ وَلَا تَسْتَنْدِبُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَاللَّسُّبُعَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ) وَاسْتَنْدَبَ: خَالَذَ بَيْنَ زَيْدٍ بَيْنَ كَلْبٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ شَهِدَ بَدْرًا وَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَالَهُ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ عَلَيْهِ مَاتَ غَازِيًا سَنَةَ خَمْسِينَ بِالرُّومِ وَقِيلَ بَعْدَهَا.

وَالْحَدِيثُ مَرْفُوعٌ أَوَّلُهُ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ» الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ مِنْ كَلَامِ أَبِي أَيُّوبَ «قَالَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بُنِيَتْ لِحُجَّةِ الْخَلِيفَةِ الْحَدِيثُ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: «فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبِيلَةَ وَلَا تَسْتَنْدِبُوهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» صَرِيحٌ فِي جَوَازِ اسْتِيقَالِ الْقَمَرَيْنِ وَاسْتِدْبَارِهِمَا إِذْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا فِي الشَّرْقِ أَوْ الْغَرْبِ غَالِبًا.

٨- ضَرُورَةُ الْإِسْتِارِ عِنْدَ قِضَاءِ الْحَاجَةِ

٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَبْرِئْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥).

هَذَا الْحَدِيثُ فِي السُّنَنِ نُسَبُهُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ فِي التَّلْخِيصِ (١١٣/١)، وَقَالَ: مَدَارُهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُسْرَانِيِّ الْحَمَصِيِّ. وَفِيهِ اخْتِلَافٌ.

قِيلَ: إِنَّهُ صَحَابِيُّ، وَلَا يَصِحُّ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ مُخْتَلَفَةٌ فِيهِ.

وَالْحَدِيثُ كَالَّذِي سَلَفَ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ الْإِسْتِارِ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا شَطْرَهُ، وَلَفْظُهُ فِي السُّنَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ وَمَا لَكَ بِلِسَانِهِ فَلْيَتَلَعَّ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَبْرِئْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمْلِ فَلْيَسْتَبْرِئْ بِهِ، فَإِنْ الشَّيْطَانُ يَلْبَغُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ» فَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَيْسَ لَهُ هُنَا عَنْ عَائِشَةَ رَوَايَةٌ، ثُمَّ هُوَ مُضَعَّفٌ بِمَنْ سَمِعَتْ، فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَعْزُوهَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْ يُشِيرَ إِلَى مَا فِيهِ عَلَى عَادَاتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٥٧/١): إِنَّ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ، وَفِي الْبَدْرِ الْمُنِيرِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، صَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالتَّوَيْ.

٩- مَا يُقَالُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْغَائِطِ

٩٣- وَعَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانُكَ».

أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ [أَحْمَد (١٥٥/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣٠)، الرُّومِيُّ (٧)، النَّسَائِيُّ (عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ) (٧٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٠)].

وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ (١٥٨/١).

١٠- الاستحجاء بأقل من ثلاثة أحجار

٩٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا، فَأَتَيْتُهُ بِرُوثَةٍ فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرُّوثَةَ، وَقَالَ: هَذَا رِجْسٌ - أَوْ رِجْسٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٦).

وَزَادَ أَحْمَدُ (٤٥٠/١) وَالدَّارِمِيُّ (٥٥/١) «أَتَى بِغَيْرِهَا».

(وعن ابن مسعود) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ؛ قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ الْإِمَامُ الرَّبَّانِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ عَبْدِ الْهَلْبِيِّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ وَخَادِمُهُ، وَاحِدُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، مِنْ كِبَارِ الْبَدَوِيِّينَ، وَمِنْ تَلَامِيذِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُقَرَّبِينَ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَحَفِظَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَبْعِينَ سُورَةً.

وَقَالَ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَدِيٍّ» [ابن ماجه (١٣٨)].

وفضائله جمّة عديدة، تُوفّي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ولهُ نحو من سِتِّينَ سنة.

قَالَ: (أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا فَأَتَيْتُهُ بِرُوثَةٍ فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرُّوثَةَ زَادَ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٧٠) أَنَّهَا «كَانَتْ رُوثَةً حَارًا»

(وَقَالَ: إِنَّهَا رِجْسٌ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ فِي الْقَامُوسِ. أَنَّهُ الرِّجْسُ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَزَادَ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ: «أَتَى بِغَيْرِهَا».

أَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فَاسْتَرْطَوْا أَنْ لَا تَنْقُصَ الْأَحْجَارُ عَنِ الثَّلَاثَةِ، مَعَ مُرَاعَاةِ الْإِنْقَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهَا زَادَ حَتَّى يَنْقُ.

وَيَسْتَحَبُّ الْإِتْيَارُ، وَتَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ الْإِتْيَارُ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٣٥) «وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» تَقْدَمُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَوْ كَانَ الْقَصْدُ الْإِنْقَاءَ فَقَطْ لَحَلَّ ذِكْرُ اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ عَنِ الْفَائِدَةِ، فَلَمَّا اشْتَرَطَ الْعَدَدَ لَفْظًا وَعَلِمَ الْإِنْقَاءَ مَعْنَى دَلَّ عَلَى إِجَابَةِ الْأَمْرِينِ.

(وَعَنْهَا) أَيُّ: عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانُكَ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ: أَيُّ اطَّلَبْ غُفْرَانُكَ (وَأَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَبُو حَاتِمٍ).

ولفظه «خرج» تُشْعِرُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَكَانِ كَمَا سَلَفَ فِي لَفْظِ «دَخَلَ» وَلَكِنَّ الْمُرَادَ أَعْمُ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ فِي الصَّحْرَاءِ.

قِيلَ: وَاسْتِغْفَارُهُ صلى الله عليه وسلم مِنْ تَرْكِهِ لِلذِّكْرِ لِلَّهِ وَقَدْ قَضَاءُ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَائِهِ، فَجَعَلَ تَرْكُهُ لِلذِّكْرِ اللَّهَ فِي تِلْكَ الْحَالِ تَقْصِيرًا، وَعَدَهُ عَلَى نَفْسِهِ ذَنْبًا، فَتَدَارَكُهُ بِالِاسْتِغْفَارِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ التَّوْبَةُ مِنْ تَقْصِيرِهِ فِي شُكْرِ نِعْمَتِهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْهِ، فَاطْعَمَهُ ثُمَّ هَضَمَهُ، ثُمَّ سَهَّلَ خُرُوجَ الْأَذَى مِنْهُ، فَرَأَى شُكْرَهُ قَاصِرًا عَنْ بُلُوغِ حَقِّ هَذِهِ النِّعْمَةِ، فَفَزَعَ إِلَى الْاسْتِغْفَارِ مِنْهُ، وَهَذَا انْسَبَ لِيُؤْفَقَ حَدِيثُ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠١).

وورد في وصف «نوح عليه السلام» أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مِنْ جُمْلَةِ شُكْرِهِ بَعْدَ الْغَائِطِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَلَمْ يَشَأْ حَبْسَهُ فِيَّ؛ وَقَدْ وَصَفَهُ صلى الله عليه وسلم بِأَنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ اسْتِغْفَارَهُ لِلأَمْرَيْنِ مَعًا وَلَمَّا لَا نَعْلَمُهُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ صلى الله عليه وسلم وَإِنْ تَرَكَ الذِّكْرَ بِلِسَانِهِ حَالَ التَّهَرُّبِ لَمْ يَتْرُكْهُ بَقَلْبِهِ.

وَالِ الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ «كَانَ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» [ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٤)] وَحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ «كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْفَانِي لَذَّتَهُ وَأَبْقَى فِي قُوَّتِهِ وَأَذْهَبَ عَنِّي أَذَاهُ» [ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٥)] وَكُلُّ اسَانِيدِهَا ضَعِيفَةٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَصَحُّ مَا فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَا بَأْسَ فِي الْإِتْيَانِ بِهَا جَمِيعًا شُكْرًا عَلَى النِّعْمَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الصَّحَّةُ لِلْحَدِيثِ فِي مِثْلِ هَذَا.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلَا سِتْنَجَاءَ لَعَنَ: إِزَالَةُ النُّجْوِ وَهُوَ الْغَائِطُ، وَالْغَائِطُ: كِتَابَةٌ عَنِ الْعِزَّةِ، وَالْعِزَّةُ خَارِجُ الدُّبْرِ، كَمَا يُقِيدُ ذَلِكَ كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ.

فَفي القاموس النُّجْوُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَطْنِ مِنْ رِيحٍ أَوْ غَائِطٍ، وَاسْتَجَى: اغْتَسَلَ بِالْمَاءِ، أَوْ تَمَسَّحَ بِالْحَجَرِ.

وَفِيهِ اسْتَطَابَ: اسْتَجَى، وَاسْتَجَمَرُ: اسْتَجَى.

وَفِيهِ التَّمَسُّحُ: إِمْرَارُ الْيَدِ لِإِزَالَةِ الشَّيْءِ السَّائِلِ أَوْ الْمُتَلَطِّخِ.

ا هـ.

فَعَرَفْتُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَحْجَارَ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِهَا، وَالنُّهْيُ عَنْ أَقْلٍ مِنْهَا إِلَّا فِي إِزَالَةِ خُرُوجِ الدُّبْرِ لَا غَيْرَ، وَلَمْ يَأْتِ بِهَا دَلِيلٌ فِي خَارِجِ الْقَبْلِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ بَعْدَهُ، بَلِ الْمَطْلُوبُ الْإِزَالَةُ لِأَثَرِ الْبَوْلِ مِنَ الذِّكْرِ، فَيَكْفِي فِيهِ وَاحِدَةٌ مَعَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ بِإِثْبَاتِ اسْتِعْمَالِ الثَّلَاثِ فِي الدُّبْرِ: بِأَنَّ وَاحِدَةً لِلْمَسْرِيَةِ، وَاثْنَيْنِ لِلصُّحْفَتَيْنِ، مَا ذَاكَ إِلَّا لِاخْتِصَاصِهِ بِهَا.

١١- لَا يُسْتَجَى بِعَظْمٍ أَوْ رُوثٍ

٩٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رُوثٍ وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ».

زَوَاهِ الدَّارَقُطْنِيُّ (٥٦/١) وَصَحَّحَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ ((٨١)) مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ بِلَفْظِهِ هَذَا وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٨٦٠) بِقَرِيبٍ مِنْهُ.

وَزَادَ فِيهِ «أَنَّ قَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا فَرَّغَ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرُّوثِ؟ قَالَ: هِيَ مِنْ طَعَامِ الْجِنِّ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٨، ١٠٧/١) مُطَوَّلًا كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَلَفْظُهُ فِي سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ: «أَنَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ابْنِزْنِي أَحْجَارًا اسْتَنْفِضْ بِهَا وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رُوثٍ، فَأَتَيْتُ بِأَحْجَارٍ فِي ثَوْبِي، فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ حَتَّى إِذَا فَرَّغَ، وَقَامَ بَعْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرُّوثِ؟ فَقَالَ: أَتَأْتِي وَفَدَّ نَصِييْنِ؟ فَسَأَلُونِي الرَّادَّ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَلَّا يَمُرُوا بِرُوثِهِ وَلَا عَظْمِ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ طَعَامًا».

وَأَمَّا قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ: لَوْ كَانَ الثَّلَاثُ شَرْطًا لَطَلَبَ ﷺ ثَلَاثًا؛ فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ قَدْ طَلَبَ ﷺ الثَّلَاثَ كَمَا فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ وَالدَّارَقُطْنِيِّ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَقَدْ قَالَ فِي الْفَتْحِ (٢٥٧/١): إِنْ رَجَلَهُ ثَقَاتٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَثْبُتِ الزِّيَادَةُ هَذِهِ فَالْجَوَابُ عَلَى الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ فِي طَلَبِ الثَّلَاثِ، وَحِينَ أَلْقَى الرُّوثَ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ امْتِثَالُهُ الْأَمْرَ، حَتَّى يَأْتِيَ بِثَلَاثَةٍ.

ثُمَّ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى بِأَحَدِ أَطْرَافِ الْحَجَرَيْنِ، فَمَسَحَ بِهِ الْمَسْحَةَ الثَّلَاثَةَ، إِذِ الْمَطْلُوبُ ثَلَاثُ الْمَسْحِ وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ وَاحِدٍ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِأَحَدِ السَّيْلَيْنِ، وَيَشْتَرُطُ لِأَخَرِ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا فَتَكُونُ سِتَّةَ حَدِيثٍ وَرَدَ بِذَلِكَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (١٤٦/٦)، عَلَى أَنَّ فِي النَّفْسِ مِنْ إِثْبَاتِ سِتَّةِ أَحْجَارٍ شَيْئًا، فَإِنَّهُ ﷺ مَا عَلِمَ أَنَّهُ طَلَبَ سِتَّةَ أَحْجَارٍ مَعَ تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ، مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا؛ وَالْأَحَادِيثُ بِلَفْظِ (مَنْ أَتَى الْغَائِطَ) كَحَدِيثِ عَائِشَةَ: «إِذَا دَعَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَنْطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنَّهَا تُجْزِئُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٠٨/٦)، وَالنَّسَائِيِّ (٤١/١)، وَابْنِ دَاوُدَ (٤٠) وَالدَّارَقُطْنِيِّ (٥٥، ٥٤/١)، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ، مَعَ أَنَّ الْغَائِطَ إِذَا أُطْلِقَ ظَاهِرًا فِي خَارِجِ الدُّبْرِ، وَخَارِجِ الْقَبْلِ يُلَازِمُهُ.

وَفِي حَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْاسْتِطَابَةِ فَقَالَ: بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١)، وَالسُّؤَالُ عَامٌّ لِلْمَخْرَجَيْنِ مَعًا أَوْ أَحَدِهِمَا، وَالْحُلُّ عَمَلُ الْبَيَانِ، وَحَدِيثُ سُلَيْمَانَ بِلَفْظِهِ: «أَمَرْنَا أَنْ لَا نَكْتَفِي بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢) وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي الْمَخْرَجَيْنِ.

وَمِنْ اشْتَرَطَ السِّتَّةَ فَلْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَلَا أُدْرِي مَا صَحَّتُهُ فَيَحْتَثُّ عَنْهُ.

ثُمَّ تَبَعَتْ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةَ فِي الْأَمْرِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَالنُّهْيِ عَنْ أَقْلٍ مِنْهَا، إِذَا هِيَ كُلُّهَا فِي خَارِجِ الدُّبْرِ، فَإِنَّهَا بِلَفْظِ النُّهْيِ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَبِلَفْظِ الْاسْتِجْمَارِ: «إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ ثَلَاثًا» [أَحْمَدُ: ٢/٢٥٤] وَبِلَفْظِ التَّمَسُّحِ: «نَهَى ﷺ أَنْ يَتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ» (٢٦٣).

والنَّهْيُ فِي الْبَابِ عَنِ الزُّبَيْرِ، وَجَابِرٍ، وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، وَغَيْرِهِمْ بِإِسْنَادٍ فِيهَا مَا فِيهِ مَقَالٌ، وَالْجَمْعُ يُشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

وَعَلَّلَ هُنَا بِأَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُمَا طَعَامُ الْجَنِّ، وَعَلَّلَتِ الزُّوْثَ بِأَنَّهُمَا رَكْسٌ، وَالتَّعْلِيلُ بَعْدُ التَّطْهِيرِ فِيهَا عَائِدٌ إِلَى كَوْنِهَا رَكْسًا.

وَأَمَّا عَدَمُ تَطْهِيرِ الْعَظْمِ فَلِأَنَّهُ لَزَجٌ لَا يَكَادُ يَتَمَاسِكُ، فَلَا يُنْشَفُ النِّجَاسَةُ، وَلَا يَقَطُّ الْبَلَّةُ، وَلَمَّا عَلَّلَ عليه السلام بِأَنَّ «التَّعْظِمَ وَالزُّوْثَ طَعَامُ الْجِنِّ» قَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَمَا يُغْنِي عَنْهُمْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عَظْمًا إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ لَحْمَهُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ أُخِذَ، وَلَا وَجَدُوا رَوْثًا إِلَّا وَجَدُوا فِيهِ حَبَّهُ الَّذِي كَانَ يَوْمَ أُكِلَ.

رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ فِي الدَّلَالِ، وَلَا يُنَافِيهِ مَا وَرَدَ أَنَّ الرُّوثَ عُلِفَ لِدَوَابِّهِمْ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الاسْتِنْجَاءَ بِالْأَحْجَارِ طَهَّارَةٌ لَا يَلْزَمُ مَعَهَا الْمَاءُ، وَإِنْ اسْتَحَبَّ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ بِأَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ، فَافَادَ أَنَّ غَيْرَهُمَا يُطَهَّرُ.

١٢- ضرورة التزوء من البول

٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٢٨/١)

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَنْزَهُوا» مِنَ التَّزُّوِّ وَهُوَ الْبَعْدُ، بِمَعْنَى تَزَهُوْا، أَوْ بِمَعْنَى اظْلُبُوا النِّزَاةَ).

(مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ إِنِّي أَكْثَرُ مِنْ يُعَذَّبُ فِيهِ مِنْهُ) إِنِّي بِسَبَبِ مُلَابَسَتِهِ، وَعَدَمِ التَّزُّوِّ عَنْهُ (رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ)

وَالْحَدِيثُ أَمْرٌ بِالْبَعْدِ عَنِ الْبَوْلِ، وَأَنَّ عَقُوبَةَ عَدَمِ التَّزُّوِّ مِنْهُ تَعَجُّلٌ فِي الْقَبْرِ.

وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ (البخاري (٢١٦)، مسلم (٢٩٧)): «أَنَّ عليه السلام مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ عَذَابَ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنَ الْبَوْلِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَنْزِي مِنَ بَوْلِهِ» مِنْ الْاسْتِنَارِ أَيْ لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَوْلِهِ سَاتِرًا يَمْنَعُهُ عَنِ الْمَلَامَةِ لَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْرِئُ، مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ، أَوْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّاهُ، وَكَلَّمَهَا الْفَاطُ وَارِدَةٌ فِي الرِّوَايَاتِ، وَالْكُلُّ مُفِيدٌ لِتَحْرِيمِ مُلَامَةِ الْبَوْلِ وَعَدَمِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ فَرْضٌ أَوْ لَا؟

فَقَالَ مَالِكٌ: إِزَالَتُهَا لَيْسَتْ بِفَرْضٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِزَالَتُهَا فَرْضٌ مَا عَدَا مَا يُعْفَى عَنْهُ مِنْهَا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ بِحَدِيثِ التَّعْذِيبِ عَلَى عَدَمِ التَّزُّوِّ مِنَ الْبَوْلِ، وَهُوَ وَعِيدٌ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ فَرْضٍ.

واعتذر مالكٌ عن الحديثِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَذَابٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتْرُكُ الْبَوْلَ يَسِيلُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّي بِغَيْرِ طَهْوَرٍ؛ لِأَنَّ الرُّضْوَةَ لَا يَصِحُّ مَعَ وُجُودِهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَحَادِيثَ الْأَمْرِ بِالنَّعَابِ إِلَى الْمَخْرَجِ بِالْأَحْجَارِ، وَالْأَمْرُ بِالْاسْتِطَابَةِ دَالَّةٌ عَلَى وَجُوبِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ.

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَجَاسَةِ الْبَوْلِ.

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي بَوْلِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالسَّادَّ فِي الْبَوْلِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ عَوْضٌ عَنِ الْمَضَافِ، أَيْ عَنْ بَوْلِهِ، بِدَلِيلِ لَفْظِ الْبَخَارِيِّ فِي صَاحِبِ الْقَبْرِينِ فَاتَّهَى بِلَفْظِ «كَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ عَنْ بَوْلِهِ» وَمِنْ حَمَلَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَالِ، وَادْخَلَ فِيهِ أَبْوَالَ الْإِبِلِ كَالْمَصْنَفِ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٢١/١، ٣٢٢) فَقَدْ تَعَسَّفَ.

وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ التَّعَسُّفِ فِي هَوَاشِئِ فَتْحِ الْبَارِي.

٩٧- وَلِلْحَاكِمِ (١٨٣/١) «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ» وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

قَوْلُهُ: (وَلِلْحَاكِمِ) أَيْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ). وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ هَذَا كَلَامُهُ هُنَا.

وَفِي التَّخْلِيسِ (١١٧/١) مَا لَفَظَهُ وَلِلْحَاكِمِ (١٨٣/١) وَاحِدٌ (٣٢٦/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٨) «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»

وأعله أبو حاتم. وقال إن رفعه باطل [«العلل» (٣٦٦/١)] ١ هـ.

ولم يتعقبه بحرف، وهنا جزم بصحبه، فاختلف كلامه كما ترى، ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك، فآثر كلامه هنا؛ والحديث يُقْبَلُ ما أفاده الأول.

واختلف في عدم الاستئذان هل هو من الكبائر أو من الصغائر؟

وسبب الاختلاف حديثُ صاحبي القريين، فإن فيه «وما يُعَذِّبان في كبير» بلى إنه لكبير بعد أن ذكر أن أحدهما عَذَبَ بسبب عدم الاستبراء من البول، فقيل: إن نفيه ﷺ أكبر ما يُعَذِّبان فيه يدل على أنه من الصغائر، ورد هذا بأن قوله (بلى إنه لكبير) يراد هذا.

وقيل بل أراد أنه ليس بكبير في اعتقادهما، أو في اعتقاد المخاطبين، وهو عند الله كبير، وقال: ليس بكبير في مشقة الاختيار، وجزم بهذا البغوي، ورجحه ابن دقيق العيد، وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبائر.

١٣- يُقْعَدُ فِي الْخَلَاءِ عَلَى الْيَسْرِ

٩٨- وَعَنْ سُرَاقَةَ بِنِ مَالِكٍ رضي الله عنها قَالَتْ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيَسْرِ، وَنَنْصِبَ الْيَمْنَى».

رواه البيهقي (٩٦/١) بسند ضعيف.

(وعن سُرَاقَةَ) بضم السين المهملة وبعد الراء قاف وهو أبو سفيان سُرَاقَةُ بِنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، بضم الجيم وسكون المهملة وضم الشين المعجمة، وهو الذي ساخت قوائم فرسيه لما لحق برسول الله ﷺ حين خرج فاراً من مكة، والقصة مشهورة.

قال سُرَاقَةُ في ذلك يُخَاطَبُ أَبَا جَهْلٍ:

أبا حَكَمَ وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ شَاعِداً لِأَمْرِ جَوَادِي حِينَ سَاخَتْ قَوَائِمُهُ عَلِمْتُ وَلَمْ تَشْكُ بِأَنْ مُحْشِداً رَسُولَ بَرَقَانٍ فَمَنْ ذَا يُقَاوِمُهُ مِنْ أُنْيَاتٍ.

توفي سُرَاقَةُ سنة أربع وعشرين، في صدر خلافة عثمان.

(قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيَسْرِ») من الرجلين

(ونصب اليمنى رواه البيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٦/٧) قال الحازمي: في سننه من لا نعرفه، ولا نعلم في الباب غيره.

قيل: والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج، لأن المعدة في الجانب الأيسر.

وقيل: ليكون مُعْتَمِداً عَلَى الْيَسْرِ، ويقول مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها.

١٤- نَفَرُ الذَّكَرِ ثَلَاثًا بَعْدَ الْبَوْلِ

٩٩- وَعَنْ عَيْسَى بْنِ يَزْدَادَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرِ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

رواه ابن ماجه بسند ضعيف (٣٢٦).

(وعن عيسى بن يزادة) قيل: بياض مؤخدة وراء مهملة ودالين مهملتين بينهما ألف وضبط بمشاة غنية وزاي معجمة، وبقيته كالأول.

(عن أبيه) قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرِ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

رواه ابن ماجه بسند ضعيف).

ورواه أحمد في مسنده (٣٤٧/٤)، والبيهقي (١١٣/١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٣٨/٣) وأبو نعيم في المعرفة (٣٦٩/١) وأبو داود في المراسيل (٤) والعقيلي في الضعفاء (٣٨٢، ٣٨٣/٣)؛ كلهم من رواية عيسى المذكور.

قال ابن معين: لا يعرف عيسى ولا أبوه.

وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

وقال النووي في شرح المهذب (١٠٦/٢): اتفقوا على أنه ضعيف، إلا أن معناه في الصحيحين في رواية ابن عساکر: كان لا يستبرئ من بوله بمؤخدة ساكنة، أي لا يستغفر البول جهده

بعد فراغِهِ مِنْهُ، فيخرج منه بعد وضوئِهِ.

والحكمة في ذلك حصول الظن بأنه لم يبق في المخرج ما يخاف من خروجه.

وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد صاحبي القبرين هذا، وهو شاهد حديث الباب.

١٥- فضل من استنجى بالحجارة ثم الماء

١٠٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَيْكُمْ قَالُوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ..»

رواه البزار [في كشف الاستار (٢٤٧)] بسند ضعيف، وأصله في أبي داود (٤٤) وصححه ابن خزيمة (٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بسند ذكره الجارية.

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أن النبي ﷺ سأل أهل قباء) بضم القاف مدود مذكور مصروف. وفيه لغة بالقصر، وعدم الصرف.

(فقال: إن الله يثني عليكم فقالوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ. رواه البزار بسند ضعيف) قال البزار: لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه، ومحمد ضعيف.

(وأصله في أبي داود) والترمذي في السنن (٣١٠٠) عن النبي ﷺ قال «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ قَالَ: كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالْمَاءِ، فَنَزَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ»

قال المنذري: وزاد الترمذي: غريب وأخرجه ابن ماجه (٣٥٧) وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بدون ذكر الجارية.

قال النووي في شرح المهذب (١١٦/٢): المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء والأحجار.

ونبه ابن الرقعة فقال: لا يوجد هذا في كتب الحديث؛ وكذا قال المحب الطبري نحوه.

قال المصنف: ورواية البزار واردة عليهم، وإن كانت ضعيفة.

قلت: يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ لَا يُوجَدُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ الرَّدُّ بِمَا فِي الْإِلَامِ فَإِنَّهُ صَحَّحَ ذَلِكَ.

قال في البذر: والنووي معذور، فإن رواية ذلك غريبة في زوايا وخبايا لو قُطِعَتْ إِلَيْهَا أَكْبَادُ الْإِبِلِ لَكَانَ قَلِيلاً.

قلت: يَحْتَصِلُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْأَسْتِنَاجَةَ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْكُلِّ بَعْدَ صَحَّةِ مَا فِي الْإِلَامِ، وَلَمْ يَخُذْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا.

وعدة أحاديث باب قضاء الحاجة أحد وعشرون؛ وقال في الشرح: خمسة عشر. وكأنه عد أحاديث الملاعن حديثاً واحداً، ولا وجه له، فإنها أربعة أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم، وعن معاذ عند أبي داود، وعن ابن عباس عند أحمد، وعن ابن عمر عند الطبراني، فقد اختلفت صحابة ومخرجين، وعد حديثي النهي عن استقبال القبلة واحداً، وهما حديثان عن سلمان عند مسلم، وعن أبي أيوب عند السبعة.

٨- باب الغسل وحكم الجنب

(باب الغسل) بضم الغين المعجمة: اسم للاغتسال؛ وقيل: إذا أريد به الماء فهو مضموم.

وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح؛ وقيل المصدر بالفتح، والاعتسال بالضم.

وقيل إنه بالفتح فعل المعتسل، وبالضم الذي يقتسل به، وبالكسر ما يجعل مع الماء كالأشنان.

(وحكم الجنب) أي الأحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة.

١- إنما الاغتسال من المني

١٠١- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٤٣)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (١٨٠).

أَيِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْإِنْزَالِ، فَالْمَاءُ الْأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ، وَالثَّانِي الْمُنِيُّ.

وَفِيهِ مِنَ الْبَدِيحِ الْجَنَاسُ الثَّامُ.

وَحَقِيقَةُ الْاِغْتِسَالِ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى الْأَعْضَاءِ.

وَاخْتَلَفَ فِي وُجُوبِ الدَّلْكَ، فَقِيلَ يَجِبُ، وَقِيلَ: لَا يَجِبُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَعُوقِيَّةٌ فَإِنَّ الْوَارِدَ فِي الْقِرْآنِ الْغُسْلُ فِي أَعْضَاءِ الرُّضُوءِ، فَيَتَوَقَّفُ إِبْتِثَاتُ الدَّلْكِ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مُسْمَاهُ.

وَأَمَّا الْغُسْلُ فَرَدَّ بِلَفْظٍ «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» وَهَذَا اللَّفْظُ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مُسْمَى الْغُسْلِ، وَأَقْلَاهَا الدَّلْكَ، وَمَا عُدْنَ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْعِبَارَةِ إِلَّا لِإِفَادَةِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فَأَمَّا الْغُسْلُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُسْمَاهُ الدَّلْكَ، إِذْ يُقَالُ غَسَلَهُ الْعِرْقُ، وَغَسَلَهُ الْمَطَرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ عَلَى شَرِيطَةِ الدَّلْكِ فِي غَسْلِ أَعْضَاءِ الرُّضُوءِ، بِخِلَافِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ، فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ بِلَفْظِ التَّطَهُّرِ كَمَا سَمِعْتُ.

وَفِي الْحَيْضِ «فَإِذَا تَطَهَّرْنَ» لِأَنَّهُ سَيَّأَتِي فِي حَدِيثِهِ عَائِشَةُ وَمِيمُونَةُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى فِي إِزَالَةِ الْجَنَابَةِ بِمَجْرَدِ الْغُسْلِ، وَإِفَاضَةِ الْمَاءِ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالنُّكْتَةِ الَّتِي لَا جِلْهَافَ عِزٍّ فِي التَّنْزِيلِ عَنْ غَسْلِ أَعْضَاءِ الرُّضُوءِ بِالْغُسْلِ، وَعَنْ إِزَالَةِ الْجَنَابَةِ بِالتَّطَهُّرِ، مَعَ الْإِتِّحَادِ فِي الْكَيْفِيَّةِ.

وَأَمَّا الْمَسْحُ فَإِنَّهُ الْإِمْرَارُ عَلَى الشَّيْءِ بِالْيَدِ، يُصِيبُ مَا أَصَابَ، وَيُخْطِئُ مَا أَخْطَأَ، فَلَا يُقَالُ: لَا يَبْقَى فَرْقٌ بَيْنَ الْغُسْلِ وَالْمَسْحِ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطِ الدَّلْكَ.

وَحَدِيثُ الْكِتَابِ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ كَمَا نَسَبَهُ الْمَصْنَفُ إِلَيْهِ فِي قِصَّةِ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٧) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٣٣) وَابْنُ حِبَّانَ (١١٦٨) بِلَفْظِ الْكِتَابِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (١٨٠) الْقِصَّةَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدِيثَ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنَفُ: (وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ) وَهُوَ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ: (إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ فَقَلِّبْكَ الرُّضُوءَ)

وَالْحَدِيثُ لَهُ طَرُقٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَعَنْ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَنَسٍ.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ بِمَفْهُومِ الْحَصْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ؛ وَقَدْ وَرَدَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» عَلَى أَنَّهُ لَا غُسْلَ إِلَّا مِنَ الْإِنْزَالِ، وَلَا غُسْلَ مِنَ الْبَقَاءِ الْخَتَانَيْنِ وَإِلَيْهِ دَهَبَ دَاوُدُ، وَقَلِيلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (١٧٩) «أَنَّهُ سَيَّلَ عُثْمَانُ عَمَّنْ يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَمْنُ فَقَالَ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْتَسِلُ ذَكَرَهُ قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»

وَيَحْتَلِيهِ قَالَ عَلِيٌّ، وَالزُّبَيْرِيُّ، وَطَلْحَةُ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَأَبُو أَيُّوبَ، وَرَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: الْغُسْلُ أَحْرَظُ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: هَذَا الْمَفْهُومُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْاِتِّمِي:

٢- يغتسل من الجماع وإن لم ينزل

١٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٢٩١)، مُسْلِمٌ (٣٤٨)] -

رَوَاهُ مُسْلِمٌ: «وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ».

أَعْنِي: قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَلَسَ) أَيُّ الرَّجُلِ الْمَعْلُومُ مِنَ السِّيَاقِ.

(بَيْنَ شَعْبَيْهِ) أَيُّ الْمَرْأَةِ بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ جَمَعَ شَعْبَةٌ وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

(الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْهَاءِ، مَعْنَاهُ كَذَمَا بِحَرَكَتَيْهِ: أَوْ بَلَغَ جَهْدَهُ فِي الْعَمَلِ بِهَا.

(فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ).

وَفِي مُسْلِمٍ «ثُمَّ اجْتَهَدَ»، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢١٦): «وَأَلْزَقَ الْخِتَانُ بِالْخِتَانِ ثُمَّ جَهَّدهَا».

قَالَ: تَغْتَسِلُ.

تَفَقَّ عَلَيْهِ [سليم] (٣١٠) و(٣١٣) ولم يخرج [خ] -

زَادَ سُلَيْمٌ (٣١١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلِيمٍ: «قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَمَنْ لَيْنَ يَكُونُ الشَّبَّةُ.

يَكْتَسِرُ الشَّيْنُ الْمُعْجَمَ وَتَكُونُ الْمُوحَدَةُ وَيَفْتَحُهُمَا لَفْظَانِ، اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ طَرُقٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ، وَوَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِنِسَاءٍ مِنَ الصَّحَابِيَّاتِ؛ لِيَحْوِلَةَ بَنُو حَكِيمٍ، عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٠٩/٦)، وَالنَّسَائِيَّ (١١٥/١)، وَابْنِ مَاجَةَ (٦٠٢).

وَلِسَهْلَةَ بَنَتْ سُهَيْلٍ، عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (الكبير: ٢٩٢/٢٤)، وَلِبْسَةَ بَنَتْ صَفْوَانَ، عِنْدَ أَبِي شَيْبَةَ (٨٠/١).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَرَى مَا يَرَاهُ الرَّجُلُ فِي مَنَاقِبِهِ. وَالْمَرَادُ إِذَا أُنْزِلَتِ الْمَاءُ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ: «قَالَ: نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» أَيْ الْمَاءَ بَعْدَ الْاسْتِيقَاضِ. وَفِي رِوَايَةٍ «هَنْ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».

أَخْرَجَهَا الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ [أحمد] (٢٥٩/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦)، التِّرْمِذِيُّ (١١٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٦١٢).

وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَالِبٌ مِنْ حَالِ النِّسَاءِ كَالرِّجَالِ وَرَدُّهُ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَنِي الْمَرْأَةِ لَا يَبْرُزُ.

وَقَوْلُهُ (فَمَنْ لَيْنَ يَكُونُ الشَّبَّةُ) اسْتِفْهَامٌ إِنكِارٌ، وَتَقْرِيرٌ أَنَّ الْوَلَدَ تَارَةً يُشَبِّهُ أَبَاهُ، وَتَارَةً يُشَبِّهُ أُمَّهُ وَأَخْوَالَهُ، فَأَيُّ الْمَاءَيْنِ غَلِبَ كَانَ الشَّبَّةُ لِلْغَالِبِ.

٤- أَرْبَعٌ يُغْتَسَلُ مِنْهَا

١٠٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتَةِ..

زَوَّاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٥٦).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٢/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٩/١-٣٠٠).

وَفِي إِسْنَادِهِ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ. وَفِيهِ مَقَالٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٣٩٥/١): وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنْدَ هُنَا كَنَاءَةٌ عَنْ مُعَالَجَةِ الْإِبْلَاجِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ زَادَ مُسْلِمٌ «وَأَنْ لَمْ يُنْزَلْ».

وَالشَّعْبُ الْأَرْبَعُ، قِيلَ: يَذَاهَا وَرِجْلَاهَا، وَقِيلَ: رِجْلَاهَا وَفَخْذَاهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْكُلُّ كَنَاءَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ اسْتَدْلٌ بِهَ الْجَهْمُورُ عَلَى نَسْخِ مَفْهُومِ حَدِيثِ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَاسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ هَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٥/٥) وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْفَتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ إِنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِغْتِسَالِ بَعْدَهُ. صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٢٥)، وَابْنُ حِبَّانَ (١١٧٣)، وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: إِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي النَّسْخِ.

عَلَى أَنَّ حَدِيثَ الْغُسْلِ «وَأَنْ لَمْ يُنْزَلْ» أَرْجَحُ، لَوْ لَمْ يَثْبُتِ النَّسْخُ مَنْطُوقٌ فِي إِبْجَابِ الْغُسْلِ، وَذَلِكَ مَفْهُومٌ، وَالْمَنْطُوقُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَفْهُومِ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْهُومُ مُوَافِقًا لِلْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْآيَةُ تُعْضِدُ الْمَنْطُوقَ فِي إِبْجَابِ الْغُسْلِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ «وَأَنْ كَتَمْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَنَابَةَ تُطْلَقُ بِالْحَقِيقَةِ عَلَى الْجَمَاعِ، وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِزَالَةٌ.

قَالَ: فَإِنْ كُلُّ مَنْ خُوطِبَ بِأَنْ فَلَانَا أَجَنِبَ عَنْ فَلَانَةٍ عَقِلَ أَنَّهُ أَصَابَهَا وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ.

قَالَ: وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَنَّ الزَّنَا الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْجُلْدُ هُوَ الْجَمَاعُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِزَالَةٌ (أ هـ).

فَتَعَاوَضَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى إِبْجَابِ الْغُسْلِ مِنَ الْإِبْلَاجِ.

٣- اغتسال المرأة كالرجل من الاحتلام

١٠٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ -

والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الأربعة الأحوال، فأما الجنابة فالوجوب ظاهر.

وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف.

أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» يأتي قريباً [رقم (١٠٦)].

وقال داود وجماعة إنه واجب لحديث: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» يأتي قريباً [رقم (١٠٥)].

أخرج السبعة من حديث أبي سعيد.

وأوجب بأنه يحمل الوجوب على تأكيد السنية.

وأما وقته ففيه خلاف أيضاً.

فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها، وعند غيرهم أنه للصلاة، فلا يُشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر، وحديث «مَنْ آتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» دليل الثاني، وحديث عائشة هذا يناسب الأول.

أما الغسل من الحجامة فقبل هو سنة، وتقدم حديث أنس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» [الدارقطني (١٥١/١)، (١٥٢)] وتقدم رقم (٧٣) فدل على أنه سنة يفعل تارة كما أفاده حديث عائشة هذا، وترك أخرى كما في حديث أنس، ويروى عن علي - عليه السلام - الغسل من الحجامة سنة، وإن تطهرت أجزأك.

وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: أنه سنة وهو أقربها، وأنه واجب، وأنه لا يستحب.

٥- الْاِغْتِسَالُ عِنْدَ الْإِسْلَامِ

١٠٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ - فِي قِصَّةِ نُفَامَةَ بْنِ أُنَالٍ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ - وَأَمْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ.

رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٦-١٠٧) وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٤٣٧٢)، مُسْلِمٌ (١٧٦٤).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي قِصَّةِ نُفَامَةَ) بَضْمُ الثَّلَاثَةِ وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ (بَنِ أُنَالٍ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ فَمَثَلُثَةٌ مَقْرُوحَةٌ، وَهُوَ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ.

(عِنْدَمَا أَسْلَمَ) أَيُّ عِنْدَ إِسْلَامِهِ.

(وَأَمْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَهُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَنْ خَلَاتِقٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَالدَّهْلِيِّ.

قَالَ الدَّقْنِيُّ: وَثَقَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَحَدِيثُهُ مُخْرَجٌ فِي الصَّحَاحِ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، مَاتَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. (وَأَصْلُهُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ.

الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام.

وقوله (أمره) يدل على الإيجاب.

وقد اختلف العلماء في ذلك: فعند الهادوية أنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنابة، وإن كان قد اغتسل حال كفره فلا حكم له، وحديث «الإسلام يجب ما قبله» [أحمد (١٩٩/٤)] لا يوافق هذا القول.

وعند الحنفية: أنه إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه.

وعند الشافعية وغيرهم: لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة، للحديث المذكور، وهو «إن الإسلام يجب ما قبله» وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره.

أما عند أحمد فقال: يجب عليه مطلقاً، لظاهر حديث الكتاب، ولما أخرجه أبو داود (٣٥٥) من حديث قيس بن عاصم، قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ».

وأخرجه الترمذي (٦٠٥)، والنسائي (١٠٩/١) بنحوه.

٦- وجوب غسل الجمعة

الفريضة.

(وَمَنْ اغْتَسَلَ فَأَفْضَلَ أَفْضَلُ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ) وَمَنْ صَنَحَ سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمَرَةٍ قَالَ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَفِي سَمَاعِهِ مِنْهُ خِلَافٌ.

والحديث دليل على عدم وجوب الغسل، وهو كما عرفت دليل الجمهور على ذلك، وعلى تأويل حديث الإيجاب، إلا أن فيه سؤالاً وهو أنه كيف يُفَضَّلُ الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة، والفريضة أفضل إجماعاً؟.

والجواب: أنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه، بل على الوضوء الذي لا غسل معه، كأنه قال: من توضأ واغتسل فهو أفضل ممن توضأ فقط.

ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم (٢٧) «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنصَتَ غُيِّرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلِدَاوُدَ أَنْ يَقُولَ: هُوَ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِ الْإِجَابِ فَالدَّلِيلُ النَّاهِي عَنْ حَدِيثِ سَمَرَةَ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ الشَّيْخَانِ، فَالْأَحْرَاقُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَتْرَكَ غَسْلَ الْجُمُعَةِ.

وفي الهدي النبوي (٣٧٦/١): الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً جداً، وجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسمة في الصلاة، وجوب الوضوء من مس النساء، وجوبه من مس الذكر، وجوبه من التفهفة في الصلاة، ومن الرعاف، ومن الحمامة، والقيء.

٨- لا يقرأ القرآن وهو جنب

١٠٨- وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَرِّئُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا».

رواه الخمسة (أحمد ٨٣/١)، أبو داود (٢٢٩)، الترمذي (١٤٦)، النسائي (١٤٤/١)، ابن ماجه (٥٩٤)، وهذا لفظ الترمذي (١٤٦) وحسنه وصححه ابن حبان (٧٩٩).

(وعن علي) - عليه السلام - (قال: «كان رسول الله ﷺ يُقَرِّئُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا» رَوَاهُ أَحَدُ الْخَمْسَةِ هَكَذَا فِي نَسْخِ بُلُوغِ الْمَرَامِ، وَالْأَوَّلَى «وَالْأَرْبَعَةُ» وَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ (وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَنُهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ)

١٠٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخُ (أحمد ٦/٣)، البخاري (٨٥٨)، مسلم (٨٤٦)، أبو داود (٣٤١)، النسائي (٩٢/٣)، ابن ماجه (١٠٨٩)، ولم يخرجوه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري.

هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة، والجمهور يتأولونه بما عرفت قريباً.

وقد قيل: إنه كان الإيجاب أوّل الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال، وغالب لباسهم الصوف، وهم في أرض حارة الهواء، فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة، فأمرهم صلوات الله وسلامه عليه بالغسل، فلما وسع الله عليهم، ولبسوا القطن، رخص لهم في ذلك.

٧- استحباب غسل الجمعة

١٠٧- وَعَنْ سَمَرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَأَفْضَلَ».

رواه الخمسة (أحمد ٨/٥)، أبو داود (٣٥٤)، النسائي (٩٤/٣)، وأخرجه ابن ماجه (١٠٩١) من حديث انس (وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ ٤٩٧).

(وعن سمرة) تقدّم ضبطه (ابن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة بعد ما مؤخدة، وهو أبو سعيد في أكثر الأقوال سمرة بن جندب الفزاري، حليف الأنصار، نزل الكوفة، وولي البصرة وعدائه في البصريين، كان من الحفاظ الكثيرين بالبصرة، مات آخر سنة تسع وخمسين.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا» أَيِ بِالسُّنَةِ أَخَذَ.

(ونعمت) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت؛ لأن السنة الغسل، أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة فإن الوضوء هو

لَمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا الْجُنُبُ فَلَا وَلَا آيَةَ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ [مجمع الروايات (١/٢٧٧)]: رجاله موثقون.

وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى، وَاصْلُهُ ذَلِكَ، وَبَعْضُهُ مَا سَلَفَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ» الْحَدِيثُ [البخاري (٦٣٨٨)، مسلم (١٤٣٤)]، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظِ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلتَّلَاوَةِ، وَلِأَنَّهُ قَبْلَ غَشْيَاوِهِ أَهْلِيهِ، وَصِرُورَتِهِ جُنُباً، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا غَشِيَ أَهْلَهُ فَأَنْزَلَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيمَا رَزَقْتَنِي نَصيباً» لَيْسَ فِيهِ تَسْمِيَةٌ، فَلَا يَرُدُّ بِهِ إِشْكَالٌ.

٩- استحباب الوضوء بين الجماعين

١٠٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءاً».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠٨) - زَادَ الْحَاكِمُ (١/١٥٧): «لِإِنَّهُ أَنْشَطَ لِلْعُودَةِ».

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ» إِلَى إِثْنَيْنِ).

(فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءاً) كَأَنَّهُ أَكَّدَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى غَسْلِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، فَأَبَانَ بِالتَّأْكِيدِ أَنَّهُ أَرَادَ بِوَضُوءٍ شَرْعِيٍّ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ خُرَيْمَةَ (٢٢٠) وَابْنِ هَيَّاشٍ (١٩٢/٧) «وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ زَادَ الْحَاكِمُ) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (لِإِنَّهُ أَنْشَطَ لِلْعُودَةِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْوَضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ مُعَاوَدَةَ أَهْلِهِ.

وَقَدْ ثَبَتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَشِيَ نِسَاءَهُ وَلَمْ يُحْدِثْ وَضُوءاً بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ» [بخ (٢٦٨)، م (٣٠٩)]، وَثَبَتَ «أَنَّهُ اغْتَسَلَ بَعْدَ غَشْيَاوِهِ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ» [د (٢٩١)، ج (٥٩٠)] فَالْكُلُّ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْوَضُوءُ مَتَدَوِّياً، وَإِنَّمَا صَرَفَ الْأَمْرَ عَنِ الْوَجوبِ التَّعْلِيلُ، وَفَعَلَهُ ﷺ.

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (١/١٤٧) أَنَّهُ حَكَّمَ بِصَحِّهِ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ السَّكَنِ، وَعَبْدُ الْحَقِّ، وَابْنُ الْقَيِّمِ.

وَرَوَى ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٠٤/١) بِإِسْنَادِهِ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ ثَلَاثُ رِاسٍ مَالِي، وَمَا أَحْدَثُ بِمَحْدِثٍ أَحْسَنَ مِنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ التَّوَوُّيِّ: خَالَفَ التِّرْمِذِيُّ الْأَكْثَرُونَ فَضَعَّفُوا هَذَا الْحَدِيثَ؛ فَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّ تَخْصِصَهُ لِلتِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ صَحِّحُهُ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ تَصْحِيحُهُ لِغَيْرِهِ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ صَحِّحِهِ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ.

وَرَوَى الذَّارِقُطِيُّ (١١٨/١) عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفاً: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ تَصِبْ أَحَدَكُمْ جَنَابَةً، فَإِنْ أَصَابَتْهُ فَلَا وَلَا حَرْفًا» وَهَذَا يُعْضَدُ حَدِيثَ الْبَابِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: لَا حُجَّةَ فِي الْحَدِيثِ لِمَنْ مَنَعَ الْجُنُبَ مِنَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَةُ فِعْلٍ، وَلَمْ يُبَيِّنْ ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْجَنَابَةِ.

وَرَوَى الْبَخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ لَمْ يَرَ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بِإِسْنَادٍ مُعْلَقاً، كَالْحَمِضِ، تَحْتَ بَابِ (٧).

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ رِوَايَةَ «لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ يَحْجِرُهُ شَيْءٌ سِوَى الْجَنَابَةِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ [يَقْدُمُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ] وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٠٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٧٩٩) وَالحَاكِمُ (١٠٧/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٩-٨٨/١) وَالدَّارِقُطِيُّ (١١٩/١) وَابْنُ هَيَّاشٍ (٨٩-٨٨/١) أَصْرَحَ فِي الدَّلِيلِ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجُنُبِ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ: غَيْرَ ظَاهِرٍ، فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ كُلَّهَا إِخْبَارٌ عَنْ تَرْكِهِ ﷺ الْقُرْآنَ حَالَ الْجَنَابَةِ، وَلَا دَلِيلَ فِي التَّرْكِ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ.

وَقَدَّمَ [بِقِطْعَةٍ (٧٣)] حَدِيثَ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَاوَةٍ» وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِمَحْدِثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

هَذَا، وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ عَلَى التَّحْرِيمِ، بَلْ يُحْمَلُ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ حَالَ الْجَنَابَةِ لِلتَّكْرَاهَةِ أَوْ نَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى (٣٩٥) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَرَأَ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ «هَكَذَا

مسلم (٣٠٦) [دُونَ قَوْلِهِ: «إِنْ شَاءَ»، إِلَّا أَنْ تَصَحِّحَ مِنْ ذِكْرِهَا وَإِخْرَاجِهَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ كِتَابِهِ كَانُوا فِي الْعَمَلِ؛ وَيُؤَيِّدُ حَدِيثُ «وَلَا يَمْسُ مَاءٌ» وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى تَأْوِيلِ التِّرْمِذِيِّ، وَيَعْتُذِرُ الْأَصْلَ وَهُوَ عَدَمُ وَجُوبِ الْوَضُوءِ عَلَى مَنْ أَرَادَ التَّوَمُّ جُنْبًا كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ.

١١- صفة الاغتسال للجنابة

١١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

نَقَّحَ عَلَيْهِ، وَالْفَقْهُ لِمُسْلِمٍ [الْبَخَارِيُّ (٢٤٨)، مُسْلِمٌ (٣١٦)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ» أَيَّ أَرَادَ ذَلِكَ.

(يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ) فِي حَدِيثِ مِيمُونَةَ: «مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»

(ثُمَّ يُفْرِغُ) أَيِ الْمَاءِ (يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ) فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِي حَدِيثِ مِيمُونَةَ: «وُضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ»

(ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ) أَيِ شَعْرِ رَأْسِهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (١٧٥/١): «يَمْلَأُ بِهَا شِقَ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَيَنْبِيعُ بِهَا أَصُولَ الشَّعْرِ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِقِ رَأْسِهِ الْأَيْسَرِ كَذَلِكَ»

(ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ) الْحَفْنَةُ بِالْمُهْمَلَةِ فَعَاءُ فَنَوْنٌ: مَلَأَ الْكَفَّ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ، وَيَكْسِرُ الْحَاءَ وَفَتْحَهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

وَفِي حَدِيثِ مِيمُونَةَ: «ثُمَّ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مَلَأَ كَفَّيْهِ» إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ «مَلَأَ كَفَّهُ» بِالْإِفْرَادِ.

(ثُمَّ أَفَاضَ) أَيِ الْمَاءِ (عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ) أَيِ بَقِيَّتِهِ، وَلَفْظُ

١٠- جَوَازُ النَّوْمِ عَلَى جَنَابَةٍ

١١٠- وَلِلْأَرْبَعَةِ [أَبُو دَاوُدَ (٢٢٨)، التِّرْمِذِيُّ (١١٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣)] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْسُ مَاءً».

وَهُوَ مَغْلُوبٌ.

(بَيْنَ الْمُصَنِّفِ فِي «التَّخْلِيسِ» (١٤٨/١-١٤٩) بَيْنَ الْعِلَّةِ: لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَمٌ.

وَوَجْهُهُ أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الْأَسْوَدِ وَقَدْ صَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ [الْكَبِيرُ (٢٠٢/١)] وَقَالَ: إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ سَمِعَهُ مِنَ الْأَسْوَدِ، فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ أَجْمَعَ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّهُ خَطَأٌ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحِّهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَمْسُ مَاءَ الْغُسْلِ.

قُلْتُ: فَيُؤَيِّدُ أَحَادِيثَ الصَّحِيحِينَ فَإِنَّهَا مُصَرِّحَةٌ بِأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ لِأَجْلِ النَّوْمِ، وَالْأَكْلِ، وَالشَّرْبِ، وَالْجَمَاعِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هُوَ وَاجِبٌ؟ أَوْ غَيْرُ وَاجِبٍ؟

فَالْجُمْهُورُ قَالُوا بِالثَّنَائِي، لِحَدِيثِ الْبَابِ هَذَا، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا يَمْسُ مَاءً، وَحَدِيثِ طَوَائِفِهِ عَلَى نَسَائِهِ يَغْسِلُ وَاحِدًا كَذَا قِيلَ؛ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَلَى الْمُدَّعِي هُنَا دَلِيلٌ.

وَذَهَبَ دَاوُدَ وَجَمَاعَةٌ إِلَى وَجُوبِهِ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِالْفَسْلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٠٦): «لَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ لَيَنَامَ».

وَفِي الْبَخَارِيِّ (٢٩٠): «أَغْسِلْ فَرْجَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ» وَاصْلُهُ الْإِيجَابُ.

وَتَأَوَّلَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لِلِاسْتِحْبَابِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلُو، وَلَمَّا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١١) وَابْنُ حِبَّانَ (١٢١٦) فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ إِنْ شَاءَ» وَاصْلُهُ فِي الصَّحِيحِينَ [الْبَخَارِيُّ (٢٨٧)،

هذا كلامه. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَبْقَ رَائِحَةٌ بَلْ ضَرَبَ الْأَرْضَ لِإِزَالَةِ لُزُوجَةِ الْيَدِ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهَا تَفَارِقُ الرَّائِحَةَ.

وَأَمَّا وَضُوئُهُ قَبْلَ الْغُسْلِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَضُوئُهُ لِلصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يَصْحُ قَبْلَ رَفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ؛ وَأَنْ يَكُونَ غَسْلُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ كَافِيًا عَنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَأَنَّهُ يَتَدَاخَلُ الطَّهَارَتَانِ، وَهُوَ رَأْيُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالتَّائَفِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ غَسَلَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ لِلْجَنَابَةِ وَقَدَّمَهَا تَشْرِيفًا لَهَا، ثُمَّ وَضَّأَهَا لِلصَّلَاةِ، لَكِنْ هَذَا لَمْ يَنْقَلِ أَصْلًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَضَّأَهَا لِلصَّلَاةِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهَا الْمَاءَ مَعَ بَقِيَّةِ الْجَسَدِ لِلْجَنَابَةِ، وَلَكِنْ عِبَارَةٌ: أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، لَا تُنَاسِبُ هَذَا إِذْ هِيَ ظَاهِرَةٌ أَنَّهُ أَفَاضَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ جَسَدِهِ ثَمَّ لَمْ يَمْسَهُ الْمَاءُ، فَإِنَّ السَّائِرَ الْبَاقِيَ لَا الْجَمِيعُ؛ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَالسَّائِرُ: الْبَاقِيَ لَا الْجَمِيعُ كَمَا تَوَهَّمُ جَمَاعَاتٌ.

فَالْحَدِيثَانِ ظَاهِرَانِ فِي كِفَايَةِ غَسْلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَرَّةً وَاحِدَةً عَنِ الْجَنَابَةِ وَالْوُضُوءِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْوُضُوءِ رَفْعُ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَتَدَاخَلَانِ، وَأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ بَعْدَ كَمَالِ الْغُسْلِ، لَمْ يَنْهَضْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٥٠) «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ وَصَلَاةَ الْغَدَاةِ وَلَا يَمْسُ مَاءً» فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ الْغُسْلِ، وَلَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِالتَّدَاخُلِ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَهُ.

قُلْنَا: قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ السُّنَنِ صَلَاتُهُ بِهِ؛ نَعَمْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْنُفُ فِي وَضُوءِ الْغُسْلِ أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَدْ شَمَلَتْهُ قَوْلُ مَيْمُونَةَ: «وَضُوئُهُ لِلصَّلَاةِ».

وَقَوْلُهَا: (ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ، الْإِفَاضَةُ: الْإِسَالَةُ).

وَقَدْ اسْتَدُلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الدَّلْكَ، وَعَلَى أَنَّ مُسَمًى غُسْلًا لَا يَدْخُلُ فِيهِ الدَّلْكُ؛ لِأَنَّهَا عَبَّرَتْ مَيْمُونَةُ بِالْغُسْلِ، وَعَبَّرَتْ عَائِشَةُ بِالْإِفَاضَةِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدَةٌ، وَالْإِفَاضَةُ لَا دَلَكَ فِيهَا، فَكَذَلِكَ الْغُسْلُ.

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَفَاضَ بِمَعْنَى

حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: «ثُمَّ غَسَلَ» بَدَلُ «أَفَاضَ»
(ثُمَّ غَسَلَ رَجْلَيْهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

١١٢- وَلَهُمَا (الْبُخَارِيُّ (٢٥٧)، مُسْلِمٌ (٣١٧)) مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَرَدَّهَ - وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ يَبْدُو.

قَوْلُهُ: (وَلَهُمَا) إِنِّي لِلشَّيْخَيْنِ.

(مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ) فِي صِفَةِ الْغُسْلِ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ إِلَّا أَنَّ الْمَصْنُفَ اقْتَصَرَ عَلَى مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فَقَطْ: (ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ. وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ يَكْسِرُ الْمِمْ وَهُوَ مَعْرُوفٌ (فَرْدَةً - وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ) وَقِيلَ: هَذَا اللَّفْظُ فِي حَدِيثَيْهِمَا (ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَغَسَلَ رَجْلَيْهِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ) إِلَى آخِرِهِ.

وَهَذَا؛ وَالْحَدِيثَانِ مُشْتَمِلَانِ عَلَى بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْغُسْلِ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ، فَابْتِدَاؤُهُ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ، إِذَا كَانَ مُسْتَقِظًا مِنَ النَّوْمِ، كَمَا وَرَدَ صَرِيحًا، وَكَانَ الْغُسْلُ مِنَ الْإِنَاءِ.

وَقَدْ قِيدَهُ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.
ثُمَّ غَسَلَ الْفَرْجَ.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ ظَاهِرَهُ مُطْلَقُ الْغُسْلِ فَيَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً، وَدَلَالَةُ الْأَرْضِ لِأَجْلِ إِزَالَةِ الرَّائِحَةِ مِنَ الْيَدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَعَادَ غَسْلَ الْفَرْجِ بَعْدَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ الرَّائِحَةُ فِي الْيَدِ فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي الْفَرْجِ؛ وَهَذَا مَا يُفْهَمُ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يُطَهَّرُ بِهِ مَحَلُّ النُّجَاسَةِ ظَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، وَعَلَى تَشْرِيكِ النَّبِيِّ لِلْغُسْلِ الَّذِي يُزِيلُ النُّجَاسَةَ بِرَفْعِهَا الْحَدَثِ، وَيَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ بَقَاءَ الرَّائِحَةِ بَعْدَ غَسْلِ الْمَحَلِّ لَا يَضُرُّ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

غسل، والخلاف في الغسل قائم.

تَحْثِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٠).

هذا. وأما هل يُكْرَرُ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا عِنْدَ وُضُوءِ الْغَسْلِ؟ فَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمَيْمُونَةَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي شَيْءٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ ذَلِكَ.

قَالَ الْمَصْنَفُ: بَلْ قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ عَنْ عَائِشَةَ.

وَفِي قَوْلِ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ ﷺ أَخْرَجَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ» وَلَمْ يَرِدْ فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ.

قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعَادَ غَسْلَ رَجُلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَسَلَهُمَا أَوَّلًا لِلْوُضُوءِ، لظَاهِرِ قَوْلِهَا: «تَوَضَّأَ وَوَضَّوهُ لِلصَّلَاةِ» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي دُخُولِ الرَّجُلَيْنِ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ غَسْلَهُمَا أَوَّلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ تَأْخِيرَ ذَلِكَ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ جَوَازُ تَفْرِيقِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ.

وَقَوْلُ مَيْمُونَةَ: (ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ فَرَدَّهُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ شَرْعِيَّةِ التَّشْيِيفِ لِلأَعْضَاءِ.

وَفِيهِ أَقْوَالٌ: الْأَشْهَرُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ، وَقِيلَ مُبَاحٌ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ نَفْضَ الْيَدِ مِنْ مَاءِ الْوُضُوءِ لَا بِإِسْرَافٍ.

وَقَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ «لَا تَغْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» [ابن أبي حاتم في «المعلل» (٣٦١/١)] إِلَّا أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ الْبَابِ.

١٢- لا يشترط نقض الشعر عند الاغتسال

١١٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ؟

وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةُ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ

لَكِنَّ لَفْظَهُ «أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي» بَدَلُ «شَعْرَةٍ»، وَكَأَنَّهُ رَوَاهُ الْمَصْنَفُ بِالْعَنَى، وَ«ضَفَرَ» بِفَتْحِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ هُوَ الْمَشْهُورُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَقْضُ الشَّعْرِ عَلَى الْمَرَاةِ فِي غُسْلِهَا مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِهِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٌ:

فَعِنْدَ الْهَادِيَّةِ لَا يَجِبُ النَّقْضُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَيَجِبُ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ: «انْقَضِيَ شَعْرُكَ وَاعْتَصَلِي» [أحمد (١٩٤/٦)، ابن ماجه (٦٤١)].

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَمَرَ بِالنَّقْضِ لِلتَّذْبِيزِ.

وَيَجَابُ بِأَنَّ شَعْرَ أُمِّ سَلَمَةَ كَانَ خَفِيفًا، فَعَلِمَ ﷺ أَنَّهُ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِهِ.

وَقِيلَ: يَجِبُ النَّقْضُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ، وَإِلَّا وَصَلَ لِحْفَةُ الشَّعْرِ لَمْ يَجِبْ نَقْضُهُ، أَوْ بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُشَدُودًا نَقِضْ وَلَا إِنْ لَمْ يَجِبْ نَقْضُهُ؛ لِأَنَّهُ يَبْلُغُ الْمَاءُ أَصُولَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «بُلُّوا الشَّعْرَ وَأَنْقَرُوا الْبَشْرَ» [بخاري برقم (١١٧)] فَلَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَأَمَّا فَعْلُهُ ﷺ، وَإِدْخَالُ أَصَابِعِهِ كَمَا سَلَفَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، فَفَعَلَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، ثُمَّ هُوَ فِي حَقِّ الرُّجَالِ.

وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي غَسْلِ النِّسَاءِ هَذَا حَاصِلٌ مَا فِي الشَّرْحِ.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْفِي أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهَا أَحْرَمَتْ بِعَمْرَةٍ ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ، فَأَمَرَهَا ﷺ أَنْ تَقْضَ رَأْسَهَا، وَتَسْتَبِطَ وَتَغْتَسِلَ، وَتَهْلُ بِالْحَجِّ، وَهِيَ حَيْضَتُهَا لَمْ تَطْهَرْ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَلَيْسَ إِلَّا غَسْلُ تَنْظِيفٍ لَا حَيْضٍ، فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ أَصْلًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ التَّأْوِيلِ الَّتِي فِي غَايَةِ الرُّكُودِ، فَإِنَّ خَفَةَ شَعْرِ هَذِهِ دُونَ هَذِهِ يَقْتَرِنُ إِلَى دَلِيلٍ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا مُشَدَّدٌ، وَهَذَا مُخْلَافٌ - وَالْعِبَارَةُ عَنْهُمَا

من الراوي بلفظ النقص - دعوى بغير دليل.

سماعٌ لقول ابنِ الرِّقْمَةِ: إنَّ في رَوَايَةِ مَثْرُوكَا؛ لَأَنَّهُ قَدْ رَدَّ قَوْلَهُ بِبَعْضِ الْأَثْمَةِ.

والحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد، وهو قول الجمهور.

وقال داود وغيره: يجوز؛ وكأنه بنى على البراءة الأصلية، وإن هذا الحديث لا يرفعها.

وأما عبورهما المسجد فقول: يجوز لقوله تعالى: ﴿إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ﴾ في الجنب، وتقاس الحائض عليه.

والمراد به مواضع الصلاة.

وأجيب بأن الآية فيمن أجنب في المسجد، فإنه يخرج منه للغسل، وهو خلاف الظاهر. وفيه تاويل آخر.

نعم في المسألة حديث واضح، فإنه أخرج الدارقطني في «الأفراد» والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٦٠) والخطيب في التلخيص (١/٧٠، ٧١) والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعاً: «إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا نَقَضَتْ شَعْرَهَا نَقْضاً وَغَسَلَتْهُ بِخَطْمِيٍّ وَأَشْنَانٍ، وَإِنْ اغْتَسَلَتْ مِنْ جَنَابَةٍ صَبَّتِ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا صَبّاً وَعَصَرَتْهُ، فَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ إِخْرَاجِ الضِّيَاءِ لَهُ، وَهُوَ يَشْتَرُطُ الصُّحَّةَ نِيَمَا يُخْرِجُهُ، يُشْمَرُ الظَّنُّ فِي الْعَمَلِ بِهِ، وَيَحْمَلُ هَذَا عَلَى التَّدْبِيرِ لِذِكْرِ الْخَطْمِيِّ وَالْأَشْنَانِ، إِذْ لَا قَائِلَ بِوُجُوبِهِمَا، فَهُوَ قَرِينَةٌ عَلَى التَّدْبِيرِ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِيجَابِ كَمَا قَالَ: (إِنَّمَا يَكْفِيكَ) فَلِذَا زَادَتْ نَقْضَ الشَّعْرِ كَانَ نَدْباً.

ويدل على عدم وجوب النقص ما أخرجه مسلم (٣٣١) وأحمد (٤٣/٦): «أَنَّهُ بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ فَقَالَتْ: يَا عَجَباً لَابْنِ عُمَرَ هُوَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَنْقُضْنَ شَعْرَهُنَّ أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِقْنَ رُؤُوسَهُنَّ؟ لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فَمَا أَرِيدُ أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ»

وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة.

وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقص في حيض وجنابة.

١٣- لا يدخل الجنب والحائض المسجد

١١٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ».

رواه أبو داود (٢٣٢).

وصححه ابن خزيمة (١٣٢٧)

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال: رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ» أي دخوله والبقاء فيه.

(لحائض ولا جنب رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة، ولا

١٤- اغتسال الزوجين معاً

١١٥- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

متفق عليه (بخاري ٢٦١)، مسلم (٣٢١).

ورواه ابن حبان (١١١١): وتلقي أيدينا.

(وعنها) أي عائشة قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد تختلف أيدينا فيه أي في الاغتراض منه.

(من الجنابة) بيان لـ «أغتسل».

(متفق عليه زاد ابن حبان «وتلقي» أي تلتقي أيدينا فيه.

وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في إناء واحد، والجواز هو الأصل؛ وقد سلف الكلام في هذا في باب المياه.

١٥- التحريض على تعميم الاغتسال

١١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً، فَاغْسِلُوا

الشعر، وأنقوا البشر.

رواه أبو داود (٢٤٨) والترمذي (١٠٦) وضعفه

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٍ فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَةَ» لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ جَنَابَةٌ فَيَأْوِلُ أَهْأَيَا فِيهِ، فَتُرْعَ غَسْلُ الشَّعْرِ عَلَى الْحُكْمِ بِأَنْ تَحْتَهُ كُلُّ شَعْرٍ جَنَابَةٌ.

(واقفوا البشر رواه أبو داود والترمذي، وضعفه) لَأَنَّهُ عَنْهُمَا مِنْ رَوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ يَفْتَحِ الْوَابِ فَجِيَمُ فَمَشَاةٌ تَحْتِيَّةً.

قال أبو داود: وحديثه منكرو، وهو ضعيف.

وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذلك.

وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت.

وقال البيهقي: أنكره أهل العلم بالحديث: البخاري وأبو داود وغيرهما.

ولكن في الباب من حديث علي - عليه السلام - مرفوعاً «مَنْ تَزَكَّى مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعَلَّ بِوَكْذًا وَكَذَا» (أحمد (٩٤/١)، أبو داود (٢٤٩)، ابن ماجه (٥٩٩))، فَمَنْ تَمَّ عَادَتِ رَأْسِي فَمَنْ تَمَّ عَادَتِ رَأْسِي ثَلَاثًا، وَكَانَ يَجْزُهُ. وإسناده صحيح كما قال المصنف في «التلخيص» (١٥٠/١)، ولكن قال ابن كثير في الإرشاد: إن حديث علي هذا من رواية عطاء بن السائب، وهو سيئ الحفاظ.

وقال النووي: إنه حديث ضعيف.

قلت: وسبب اختلاف الأنثى في تصحيحه وتضعيفه، أن عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايتُه عنه صحيحة، ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايتُه عنه ضعيفة؛ وحديث علي هذا اختلفوا هل رواه قبل الاختلاط أو بعده؟ فلذا اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه؛ وقيل: الصواب وقفه على علي - عليه السلام

والحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن في الجنابة

ولا ينعى عن شيء منه؛ قيل: وهو إجماع إلا المضمضة والاستنشاق، فيها خلافاً، قيل: يجان لهذا الحديث، وقيل: لا يجان لحديث عائشة الذي تقدم وميمونة وحديث إيجابهما هذا غير صحيح، ولا يعلوم ذلك.

وأما أنه ﷺ توضأ وضوءاً للصلاة ففعل لا ينهض على الإيجاب، إلا أن يقال إنه بيان لجعل، فإن الغسل مجمل في القرآن بيّنه الفعل.

١١٧- ولأحمد (١١٠/١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوُهُ.

وليه راو مجهول.

قوله: (ولأحمد عن عائشة نحوه. ولديه راو مجهول) لم يذكر المصنف الحديث في التلخيص ولا عين من فيه، وإذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة.

واحديث الباب عدتها سبعة عشر.

٩- باب التيمم

هو في اللغة: القصد.

وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بيّة استياحة الصلاة ونحوها.

واختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة؟

وقيل: هو لعدم الماء عزيمة، وللعدر رخصة.

١- ميزة الأمة بالتيمم

١١٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتْ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصَلِّ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ (البخاري (٣٣٥)، مسلم (٥٢١)).

(عن جابر) هو إذا أطلق جابر (بن عبد الله أن النبي ﷺ)

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الصَّحِيحِ «وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُهَا طَهُورًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٢) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّرَابِ، لَمَا عَرَفْتُ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَخْصُصُ بِهِ، ثُمَّ هُوَ مَفْهُومٌ لِقَبْلِ لَا يُعْمَلُ بِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ.

نَعَمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ فِي التَّيْمُمِ «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ التَّرَابَ، وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مِنْ) لِلتَّبَعِيضِ كَمَا قَالَ فِي الْكُشَافِ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَفْهَمُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ قَوْلَ الْقَاتِلِ: مَسَحْتُ بِرَأْسِهِ مِنَ اللَّحْنِ، وَمِنَ التَّرَابِ، إِلَّا مَعْنَى التَّبَعِيضِ، انْتَهَى.

وَالتَّبَعِيضُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي الْمَسْحِ مِنَ التَّرَابِ لَا مِنَ الْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا.

(فَالْيَا مَوْجِلُ) هُوَ لِلْعُمُومِ فِي قُوَّةٍ: «كُلُّ رَجُلٍ» (أَذْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ) أَيُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَسْجِدًا وَلَا مَاءً، أَيُّ بِالتَّيْمُمِ، كَمَا يَبَيِّنُهُ رَوَايَةُ أَبِي أُمَامَةَ (إِلَيْهِمُ: ٢٢٢/١) «فَإَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَذْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَجَدَ الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا».

وَفِي لَفْظِ [أَحَدٍ: ١٨٧/٢] «فَعِنْدَهُ طَهُورُهُ وَمَسْجِدُهُ».

وَلِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى فَاقِدِ الْمَاءِ تَطَلُّبُهُ.

(وَذَكَرَ الْحَدِيثَ): أَيُّ ذَكَرَ جَابِرُ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ، فَاْلْمَذْكُورُ فِي الْأَصْلِ اثْنَانِ وَلِذَلِكَ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ.

فَالثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: (وَأَحْلَتْ لِي الْغَنَائِمُ).

وَفِي رَوَايَةٍ: «الْمَغَانِمُ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَانَ مِنْ تَقَدَّمَ: أَيُّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي الْجِهَادِ فَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ مَغَانِمُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أُذِنَ لَهُمْ فِيهِ وَلَكِنْ إِذَا غَنِمُوا شَيْئًا لَمْ يَحِلَّ لَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوهُ؛ وَجَاءَتْ نَارٌ فَاحْرَقَتْهُ.

وَلَقِيلَ: أَجِيزْ لِي التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالتَّنْفِيلِ وَالْإِصْطِفَاءِ وَالصَّرْفِ فِي الْغَنَائِمِ: كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ».

وَالرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: (وَأُعْطِيَتْ الشُّفَاعَةُ) قَدْ عُدَّ فِي الشَّرْحِ الشُّفَاعَاتِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَاخْتَارَ أَنَّ الْكُلَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُخْتَصٌّ

قَالَ: مُتَّحِدَاتُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَمِثْنًا لِأَحْكَامِ شَرِيعَتِهِ (أُعْطِيَتْ) حَذَفَ الْفَاعِلُ لِلْعَلَمِ بِهِ (هَسًا) أَيُّ خَصَالًا أَوْ فُضَائِلًا أَوْ خَصَائِصَ وَالْآخَرُ يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ (لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُعْطَاةُنَّ أَحَدٌ بَعْدَهُ فَتَكُونُ خَصَائِصَ لَهُ، إِذِ الْخَاصَّةُ مَا تَوْجَدُ فِي الشَّيْءِ وَلَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ، وَمَفْهُومُ الْعَدِيدِ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ أُعْطِيَ أَكْثَرَ مِنَ الْخَمْسِ.

وَقَدْ عُدَّتْهَا السُّيُوطِيُّ فِي الْخَصَائِصِ فَلَبَّغَتْ الْخَصَائِصُ زِيَادَةً عَلَى الْمَاتِنِ.

وَهَذَا إِجْمَالُ فَصْلُهُ (نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ) وَهُوَ الْحَرْفُ.

(مَسِيرَةُ شَهْرٍ) أَيُّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعَدُوِّ مَسَافَةُ شَهْرٍ.

وَأَخْرَجَ الطَّرَانِيُّ «[لِلْعَجْمِ الْكَبِيرِ: ١١/٦٤]» «نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى عَدُوِّي مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا «[لِلْعَجْمِ الْكَبِيرِ: ٧/١٥٤، ١٥٥]» تَفْسِيرَ ذَلِكَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ بِلَفْظِ «شَهْرٌ خَلْفِي وَشَهْرٌ أَمَامِي».

قِيلَ: وَإِنَّمَا جُعِلَ مَسَافَةُ شَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَعْدَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ وَفِي كَوْنِهَا حَاصِلَةً لِأَمْتِهِ خِلَافًا.

(وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا) أَيُّ: مَوْضِعٌ سُجُودٍ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مَوْضِعٌ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَلْوَ لَمْ تَكُنْ لِعَبِيدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رَوَايَةٍ «وَكُنَّ مِنْ قَبْلِي إِنَّمَا كَانُوا يُصَلُّونَ فِي كَنَائِسِهِمْ» [أَحَدٍ: ٢٢٢/٢] وَفِي أُخْرَى «وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى يَبْلُغَ عَرَابِيَهُ» [الْبَزَارِ، كَمَا فِي الْجَمْعِ: ٨/٢٥٨] وَهُوَ نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْخَاصَّةُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ.

(وَطَهُورًا) بِفَتْحِ الطَّاءِ: أَيُّ مُطَهَّرَةٌ تُسْتَبَاحُ بِهَا الصَّلَاةُ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ التَّرَابَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ كَالْمَاءِ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الطَّهُورَةِ.

وَقَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ، وَيَقَالُ الَّذِي لَهُ مِنَ الطَّهُورَةِ اسْتِيبَاحَةٌ الصَّلَاةِ بِهِ كَالْمَاءِ.

وَيُدَلُّ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ بِمَجْمِيعِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ؛ وَفِي رَوَايَةٍ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا وَأَمْنِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٤٨/٥) وَغَيْرِهِ.

به، وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره.

ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ بِهَا الشَّاعَةَ الْعَظْمَى فِي إِزَاحَةِ النَّاسِ عَنِ الْمَوْقِفِ؛ لِأَنَّهَا الْفَرْدُ الْكَامِلُ، وَلِذَلِكَ ظَهَرَ شَرْفُهَا لِكُلِّ مَنْ فِي الْمَوْقِفِ.

٢- صفة التيمم بضربة واحدة

١٢١- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَلَذَكَّرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِدَيْتِكَ هَكَذَا» ثُمَّ صَرَبَ بِدَيْتِهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهَرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّفْظُ لِإِسْلِمٍ [البخاري (٣٤٧)، مسلم (٣٦٨)].

وَلَمْ يَرَوِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (٣٣٨): «وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، وَفَعَّ فِيهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ».

(عَنْ عَمَّارٍ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ آخِرُهُ رَاءٌ؛ هُوَ أَبُو الْيَقْطَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ مَشْنُوهُ نَحْوِيَّةً وَبَعْدَ الْأَلْفِ سِتْنٌ مُهْمَلَةٌ فَرَاءٌ، أَسْلَمَ عَمَّارٌ نَدِيمًا، وَعَذَّبَ فِي مَكَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَسَمَّاهُ ﷺ الطَّيِّبُ وَالْمُطِيبُ، وَهُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَقُتِلَ بِصَفِينٍ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ الَّذِي قَالَ لَهُ ﷺ: «تَتَلَّكُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةَ» [البخاري (٤٤٧)، مسلم (٢٩١٥)].

(قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ) أَيِ صَرْتُ جُنْبًا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ يُقَالُ: اجْتَنَبَ الرَّجُلُ صَارَ جُنْبًا، وَلَا يُقَالُ: اجْتَنَبَ، وَإِنْ كَثُرَ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ.

(فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ) يَفْتَحُ الْمَثَنَاءُ الْفَوْقِيَّةَ وَالْمِيمَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ فَغَيْنٌ مُعْجِمَةٌ.

وَلِي لَفْظٌ (تَمَعَّكْتَ) وَمَعْنَاهُ تَقَلَّبْتَ.

(فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ) ثُمَّ أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَلَذَكَّرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ» أَيِ تَفْعَلْ، وَالْقَوْلُ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِمْ: قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا.

وَالْحَامِسَةُ قَوْلُهُ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ لِي قَوْمِيهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً» فَمَعْنَى الرِّسَالَةِ خَاصٌّ بِهِ ﷺ وَالْأَلَوِي، فَأَمَّا نُوحٌ فَإِنَّهُ بُعِثَ إِلَى قَوْمِيهِ خَاصَّةً، نَعَمْ صَارَ بَعْدَ إِغْرَاقٍ مِنْ كَذِبٍ بِهِ، مَبْعُوثًا إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْعَمُومُ فِي أَصْلِ الْبُعْثَةِ؛ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَبِهَذَا عَرَفْتُ أَنَّهُ ﷺ وَأَلَّهُ مُخْتَصَّ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسِ لَا أَنَّهُ مُخْتَصَّ بِالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْأَفْرَادُ فَقَدْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ فِيهَا كَمَا قِيلَ فَإِنَّهُ قَوْلُ مُرَدُّدٍ.

وَلِي الْحَدِيثُ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ مُبَيَّنَّةٌ فِي الْكُتُبِ الْمَطُولَةِ.

وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَعْطِفُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَفِي حَدِيثٍ خُلْفِيَّةٍ إِلَى آخِرِهِ» لِأَنَّهُ بَقِيَ حَدِيثُ جَابِرٍ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَى مُخْرَجٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فُهِمَ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِعَطْفِ قَوْلِهِ:

١١٩- وَفِي حَدِيثٍ خُلْفِيَّةٍ ﷺ، عِنْدَ مُسْلِمٍ (٥٢٢): «وَجُعِلَتْ تَرْتُمَتُهَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ».

اعْنِي: قَوْلُهُ (وَفِي حَدِيثٍ خُلْفِيَّةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تَرْتُمَتُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ») هَذَا الْقَيْدُ قَرَأْتِي مُعْتَبَرٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، كَمَا بَيَّنَّا.

١٢٠- وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ (٩٨/١) «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا».

قَوْلُهُ: (وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا») هُوَ وَمَا قَبْلَهُ دَلِيلٌ مَنْ قَالَ إِنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَّا التُّرَابُ.

وَقَدْ أَجِيبَ بِمَا سَلَفَ مَنْ أَنَّ التَّصْبِيصَ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَكُونُ مُخْصَصًا، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَفْهُومِ اللَّقْبِ، وَلَا

في الصحيحين.

وقد كان يُقْتَضَى بِهِ بعدَ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وقال آخرون: إنها تحبُّ ضربتان، ومسحُ اليدين مع المرفقين، لحديث ابنِ عمرِ الآتي، ويأتي أن الأصحَّ فيه أنه موقوفٌ فلا يُقاومُ حديثَ عمارِ المرفوعِ الواردَ للتعليم، ومن ذلك اختلافُهم في الترتيب بين الوجهِ واليدين، وحديثُ عمارٍ كما عرفت قاضٍ بأنه لا يجبُ، وإليه ذهب من قال: تكفي ضربة واحدة، قالوا: والعطفُ في الآية بالواو لا ينافي ذلك.

وذهب من قال بالضرتين إلى أنه قال: لا بُدَّ من الترتيب بتقديم الوجهِ على اليدين، واليمنى على اليسرى.

وفي حديثِ عمارٍ دلالةٌ على أن المشروعَ هو ضربُ التراب.

وقال بعدمِ إجزاء غيره الهادئة وغيرهم، لحديثِ عمارٍ هذا، وحديثِ ابنِ عمرِ الآتي.

وقال الشافعي: يُجزئ وضعُ يديه في التراب؛ لأن في إحدى روايتي تيمُّمِ صلى الله عليه وآله وسلم من الجدار، أنه وضع يده.

(وفي رواية) أي من حديثِ عمارٍ (للبخاري: «وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ» أي ظاهِرُهُمَا كما سلفَ وَهُوَ كَالْفُظِّ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَهُ بِالتَّرْتِيبِ وَزِيَادَةِ النَّفْخِ).

فإنما نفخَ الترابَ فهو مندوبٌ.

وقيل: لا يُندبُ، وسلفَ الكلام في الترتيب.

وهذا التيمُّمُ واردٌ في كفاية الترابِ للجنبِ الفاقِدِ للماء؛ وقد قاسوا عليه الحائضَ والنفساءَ، وخالفَ فيه ابنُ عمرَ وابنُ مسعودٍ.

وأما كونُ الترابِ يرفعُ الجنابةَ أو لا، فسيأتي في شرح حديثِ أبي هريرةَ وَهُوَ الحديثُ السادسُ.

(يدينك هكذا) بينه بقوله: (ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ. وَظَاهِرُ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ مُنْفَقٌ عَلَيْهِ) بينَ الشَّيْخَيْنِ، (واللفظُ لمسلم).

استعملَ عمارُ القياسَ، فرأى أنه لما كان الترابُ نائباً عن الغسلِ فلا بُدَّ من عمومِهِ للبدنِ، فأبانَ لَهُ ﷺ الْكَيْفِيَّةُ الَّتِي تَجُزُّهُ، وأراه الصِّفَةَ المشروعةَ، وأعلمَهُ أنها فُرضتْ عَلَيْهِ.

ودلَّ على أَنَّهُ يَكْفِي ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَيَكْفِي فِي الْيَدَيْنِ مَسْحُ الْكَفَيْنِ، وَأَنَّ الْآيَةَ مُجْمَلَةٌ بَيْنَهَا ﷺ بِالْإِقْصَارِ عَلَى الْكَفَيْنِ، وَأَفَادَ أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ لَا تُغَيِّدُ التَّرْتِيبَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ الْعُطْفُ فِي رَوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ لِلْوَجْهِ عَلَى الْكَفَيْنِ بِ «ثُمَّ».

وفي لفظِ لأبي داود (٣٧١): «ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ».

وفي لفظِ للإسماعيلي ما هو أوضح من هذا «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ يَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ تَنْفُضَهُمَا ثُمَّ تَمْسَحَ بِيَمِينِكَ عَلَى شِمَالِكَ وَبِشِمَالِكَ عَلَى يَمِينِكَ ثُمَّ تَمْسَحَ عَلَى وَجْهِكَ».

ودلَّ أن التيمُّمَ فرضٌ من أجنبٍ ولم يجد الماءَ.

وقد اختلف في كميَّة الضرباتِ وقدرِ التيمُّمِ في اليدين.

فذهب جماعة من السلفِ ومن بعدهم إلى أنها تكفي الضربة الواحدة.

وذهب إلى أنها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم، وقالوا: لا بُدَّ من ضربتين للحديثِ الآتي قريباً.

والذاهبون إلى كفاية الضربة جُمهُورُ العلماءِ وأهلِ الحديثِ عملاً بمحدثِ عمارٍ، فإنه أصحُّ حديثٍ في الباب، وحديثُ الضرتين يأتي أنه لا يقوى على معارضتهِ قالوا: وكلُّ ما عدا حديثَ عمارٍ فهو ضعيفٌ أو موقوفٌ كما يأتي.

وأما قدرُ ذلك في اليدين فقالَ جماعة من العلماءِ وأهلِ الحديثِ: إنه يكفي في اليدين الرَّاحَتَانِ. وظاهرُ الْكَفَيْنِ لحديثِ عمارٍ هذا.

وقد رويت عن عمارٍ رواياتٌ بخلافِ هذا؛ لكنَّ الأصحَّ ما

٣- من قال: التيمم ضربتان

١٢٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٨٠).

وَصَحَّحَ الْأَبْنَاءُ وَقَفَّه.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ) وَقَالَ فِي سُنَنِ عَقَبٍ رَوَاتِهِ: وَقَفَّه بِحَيْ الْقَطَّانِ وَغُثَيْمٍ وَغَيْرُهُمَا، وَهَذَا الصَّوَابُ (أ هـ)، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنُفُ: (وَصَحَّحَ الْأَبْنَاءُ وَقَفَّه) عَلَى ابْنِ عُمَرَ قَالُوا: وَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ وَلِلْإِجْتِهَادِ مَسْرُوحٌ فِي ذَلِكَ.

وَفِي مَعْنَاهُ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ كُلُّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ بَلْ إِنَّمَا مَوْقُوفَةٌ، أَوْ ضَعِيفَةٌ، فَالْعَمْدَةُ حَدِيثُ عُمَارٍ، وَيُؤَيِّدُ جَزَمَ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ، فَقَالَ: بَابُ التَّيْمُمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (١/٤٤٤، ٤٤٥): أَيُّ هُوَ الْوَاجِبُ الْخِزْيُ، وَأَتَى بِصِغَةِ الْجَزَمِ فِي ذَلِكَ مَعَ شَهْرَةِ الْخِلَافِ فِيهِ لِقَوْلِهِ دَلِيلُهُ، فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي صِفَةِ التَّيْمُمِ لَمْ يَصْحُ مِنْهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي جُهَيْمٍ (الْبُخَارِيُّ (٣٣٧)، مُسْلِمٌ (٣٦٩)) وَعُمَارٍ (سِقِّ تَحْرِيحِهِ لِي ح (١٢٠))، وَمَا عَذَاهُمَا فَضْعِيفٌ، أَوْ مُخْتَلَفٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَالرَّاجِعُ عَدَمُ رَفْعِهِ.

فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي جُهَيْمٍ فَوَرَدَ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ مُجْمَلًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَارٍ فَوَرَدَ بِلَفْظِ الْكَفَّيْنِ فِي الصَّحِيحَيْنِ [خ (٣٤٣)، م (٣٦٨)]، وَبِلَفْظِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي السُّنَنِ [د (٣٢٨)، م (٣١٢)، (٣١٩)].

وَلِي رَوَايَةٌ إِلَى نَصْفِ الذَّرَاعِ [د (٣٢٢)، م (٣١٦)] وَلِي رَوَايَةٌ إِلَى الْإِبَاطِ [د (٣١٨-٣٢٠)، م (٣١٤)].

فَأَمَّا رَوَايَةُ الْمِرْفَقَيْنِ وَكَذَا نَصْفُ الذَّرَاعِ فَيُفْهِمَانِ مَقَالَ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ الْإِبَاطِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ كَانَ ذَلِكَ وَقَعَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُلُّ تَيْمُمٌ صَحٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ فَهُوَ نَاسِخٌ

لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَقَعَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَالْحُجَّةُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ، وَيُؤَيِّدُ رَوَايَةَ الصَّحِيحَيْنِ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ أَنَّ عُمَارًا كَانَ يُقْنِي بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ، وَرَاوِي الْحَدِيثِ أَعْرَفُ بِالْمُرَادِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا الصَّحَابِيُّ الْمُجْتَمِعُ. انْتَهَى..

٤- لَا حَرَجَ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ

١٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ عَشْرَ سَبْعِينَ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ وَلْيُمْسِمْهَ بِشَرَّتِهِ».

رَوَاهُ الْبُزَّارُ (٣١٠-كشف).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ لِمُسْنَدِهِ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ هُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ التُّرَابُ».

وَعَنْ بَعْضِ أُمَّةِ اللَّغَةِ أَنَّهُ وَجَدَ الْأَرْضَ تُرَابًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ صَخْرًا لَا تُرَابَ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سَبْعِينَ) فِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى تَسْمِيَةِ التَّيْمُمِ وَضُوءًا.

(فَإِذَا وَجَدَ) أَيِ الْمُسْلِمِ (الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ وَلْيُمْسِمْهَ بِشَرَّتِهِ).

(رَوَاهُ الْبُزَّارُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ضَبْطِ الْفَاعِلَيْنِ وَالتَّعْرِيفِ بِمَجَالِهِمَا، (لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِرْسَالَهُ) قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ: إِرْسَالُهُ أَصَحُّ.

وَلِي قَوْلُهُ: (إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ) ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ وَجِبَ إِسْمَاؤُهُ بِشَرَّتِهِ، وَتَمَسَّكَ بِهِ مِنْ قَالَ: إِنَّ التُّرَابَ لَا يُرْفَعُ الْحَدَّثُ، وَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يُسَمُّهُ بِشَرَّتِهِ لِمَا سَلَفَ مِنْ جَنَابَةِ، فَإِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ؛ وَإِنَّمَا أَبَاحَ لَهُ التُّرَابَ الصَّلَاةَ لَا غَيْرَ، وَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا عَادَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْجَنَابَةِ، وَلِذَا قَالُوا: لَا بُدَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ تَيْمُمٍ.

وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ لَهُ: «أَصْلَيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنِبَ» [أَحْمَدُ (٤/٢٠٣، ٢٠٤)، أَوْ دَاوُدُ (٣٣٤)] وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ لَهُ ﷺ: «إِنْ

عَمراً صَلَّى بِهِمْ وَهُوَ جُنْبٌ فَأَقْرَهُهُمْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ جُنْباً.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ التُّرَابَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاءِ يَرْفَعُ الْجَنَابَةَ وَيُصَلِّي بِهِ مَا شَاءَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسُهُ إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الصَّلَاةِ.

وَاسْتَدْلُوا بِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ بَدَلاً عَنِ الْمَاءِ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ، وَبِأَنَّهُ ﷺ سَمَّاهُ طَهُوراً، وَسَمَّاهُ وَضُوءاً، كَمَا سَلَفَ قَرِيباً.

وَالْحَقُّ أَنَّ التَّيْمُمَ يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ، وَيَرْفَعُ الْجَنَابَةَ رَفْعاً مُؤَقَّتاً إِلَى حَالِ وَجْدَانِ الْمَاءِ.

أَمَّا أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَاءِ فَلِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ عَوْضاً عَنْهُ عِنْدَ عَدَمِهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَأَمَّا أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ اغْتَسَلَ فَلْيَسْمِيَّتِهِ ﷺ عَمراً جُنْباً، وَلِقَوْلِهِ ﷺ (فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ) فَإِنَّ الْأَظْهَرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِسْوَاسِهِ الْمَاءَ لِسَبَبٍ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى وَجْدَانِ الْمَاءِ، إِذْ إِسْوَاسُهُ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَسْبَابِ وَجُوبِ الْغُسْلِ أَوْ الْوُضُوءِ مَعْلُومٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَالتَّائْسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّأْكِيدِ.

١٢٤- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٢٤) عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوَهُ، وَصَحَّحَهُ.

قَوْلُهُ: (وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ) بِذَلِكَ مُعْجَمَةٌ مَقْتُوحةٌ فَرَأَى: اسْمُهُ جُنْدَبٌ بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ النُّونِ وَضَمُّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحُهَا أَيْضاً، بِنُ جُنَادَةٍ بَضْمُ الْجِيمِ وَتَخْفِيفُ النُّونِ بَعْدَ الْأَلْفِ دَالٌ مُهْمَلَةٌ.

وَأَبُو ذَرٍّ مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ، وَرُفَهَائِهِمْ، وَالْمُهَاجِرِينَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ حَيَا النَّبِيَّ ﷺ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلَامِ، وَأَسْلَمَ قَدِيباً بِمَكَّةَ، يُقَالُ كَانَ خَاسِماً فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى قَوْمِهِ إِلَى أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الْخَنْدَقِ، ثُمَّ سَكَنَ الرُّبْدَةَ بَعْدَ وَقَايِهِ ﷺ إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَيُقَالُ إِنَّهُ مَاتَ بَعْدَهُ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ.

(نَحْوَهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ: «قَالَ أَبُو ذَرٍّ: اجْتَرَيْتِ الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِبِلٍ فَكَتَبْتُ فِيهَا، فَأَتَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: هَلَكَ أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: مَا حَالُكَ؟

قُلْتُ: كُنْتُ أَتَعَرَّضُ لِلْجَنَابَةِ وَلَيْسَ قُرْبِي مَاءً، قَالَ: الصَّعِيدُ طَهُورٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَلَوْ عَشْرَ سِنِينَ».

(وَصَحَّحَهُ): أَيُّ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، التِّرْمِذِيُّ.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الْفَتْحِ (١/٤٤٦): إِنَّهُ صَحَّحَهُ أَيْضاً ابْنُ حَبَّانٍ وَالدَّارَقُطِيُّ.

٥- مَنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ التَّيْمُمِ

١٢٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ - وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ - فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَةَ وَأَجَزْتَكَ صَلَاتُكَ وَقَالَ لِلْآخَرِ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٣).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً» هُوَ الظَّاهِرُ الْحَالُ).

وَقَدْ قَيَّدَ اللَّهُ الصَّعِيدَ بِهِ فِي الْآيَتَيْنِ فِي الْقُرْآنِ، فإِطْلَاقُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُقَيَّدٌ بِالْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ.

(فَصَلَّيَا ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ) أَيُّ وَقْتُ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّيَا بِهَا.

(فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ) سَمَّاهُ إِعَادَةً تَغْلِيظاً وَإِلَّا فَلَمْ يَكُنْ قَدْ تَرَضَّأَ، أَوْ سَمَّى التَّيْمُمَ وَضُوءاً جَازِئاً.

(وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَةَ) أَيُّ الطَّرِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ.

(وَأَجَزْتَكَ صَلَاتُكَ)؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي وَقْتِهَا، وَالْمَاءُ مَفْقُودٌ، فَالْوَاجِبُ التُّرَابُ.

(وَقَالَ لِلْآخَرِ) الَّذِي أَعَادَ: (لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ) أَجْرُ

الصلوات بالتراب، وأجر الصلاة بالماء.

(رواه أبو داود، والنسائي) وفي مختصر السنن للمندري (٢١٠/١): أنه أخرجه النسائي مستنداً ومرسلاً.

وقال أبو داود: إنه مرسّل عن عطاء بن يسار.

لكن قال المصنّف [العليص (١٦٤/١)]: هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه إسحاق في مستدركه: «أنه ﷺ قال: تيمم فليل له: إن الماء قريب منك؛ قال: فلتلي لا أبلغه».

والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره ﷺ، وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوّم له، أي الانتظار.

ودل على أنه لا تجب الإعادة على من صلى بالتراب، ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة.

وقيل: بل يُعيد الواجد في الوقت لقوله ﷺ (فإذا وجد الماء فليتبّ الله وليسته بشرة) هذا قد وجد الماء.

وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه، وحال الصلاة وبعدّها، وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال الصلاة، فهو مُقيّد، فيحمل عليه المطلق، فيكون معناه: فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فاسته بشرك؛ أي إذا وجدته عليك وجنابة مُتقدّمة، فيقيّد به كما قدّمناه.

واستدل القائل بالإعادة في الوقت بقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ والخطاب مُتوجّه مع بقاء الوقت.

وأجيب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجّه إلى فاعلها، كيف وقد قال ﷺ: (وأجزأتك صلاتك) للذي لم يعد، إذ الإجراء عبارة عن كون الفعل مُسقطاً لوجوب إعادة العبادة، والحق أنه قد أجزأه.

سَقَرٌ قَالَ: إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ، فَيَجْنِبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنْ اغْتَسَلَ: تَيْمَمٌ.

رواه الدارقطني (١٧٧/١) موقوفاً، ورفعه البرز، وصححه ابن خزيمة (٢٧٢) والحاكم (١٦٥/١).

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ قَالَ إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ الْجِهَادِ.

(والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان، كالجدري ونحوه.

(ليجنب) نصية الجنابة (ليحافظ) يظن (أن يموت) إن اغتسل ييمم

(رواه الدارقطني موقوفاً على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي ﷺ (البرز) وصححه ابن خزيمة والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو حاتم: خطأ فيه علي بن عاصم.

وقال البرز: لا نعلم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جريراً؛ وقد قال إنه سمع من عطاء بعد الاختلاف، وحيث لا ييمم رفعه.

وله دليل على شرعية التيمم في حق الجنب إن خاف الموت؛ فأمّا لو لم يخف إلا الضرر فالأية وهي قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ دالة على إباحة التيمم للمريض، سواء خاف تلفاً أو دونه، والتخصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح إنما هو مُجرّد مثال، وإلا فكل مريض كذلك.

ويشتمل أن ابن عباس يخصّ هذين من بين الأمراض. وكذلك كونها في سبيل الله مثال، فلو كانت الجراحة من سقطه فالحكم واحد، وإذا كان مثلاً فلا ينفي جواز التيمم خشية الضرر.

إلا أن قوله: (أن يموت) يدل على أنه لا يجزئ التيمم إلا لمخافة الموت، وهو قول أحمد، وأحد قولي الشافعي.

وأما الهادوية، ومالك، وأحد قولي الشافعي؛ والحنفية، فاجازوا التيمم خشية الضرر، قالوا: لإطلاق الآية.

٦- التيمم بسبب المرض ونحوه

١٢٦- «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ

وَقَبَّ دَاوُدَ، وَالْمَنْصُورُ، إِلَى إِحَاتِهِ لِلْمَرَضِ، وَإِنْ لَمْ يَجِفْ
ضُرُورًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ.

٨- المسح على مكان الجرح

١٢٨- «وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه - فِي الرَّجُلِ الَّذِي
شُجَّ، فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ - وَإِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ،
وَيَغْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ
سَائِرَ جَسَدِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٦) بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ. وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى
رَوَايِهِ.

يُقَوِّيه، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ)
بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَجِيمٍ مِنْ شَجَّةٍ يَشْجُو بِكَسْرِ الشَّيْنِ
وَضَمِّهَا: كَسَرَهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَغْصِبَ عَلَى
جُرْحِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْقٍ بِضَمِّ الْحَاءِ
الْمَعْجَمَةِ فَرَأَى مَفْتُوحَةً وَمَشَاءَ تَحْيِيَةً سَاكِنَةً وَقَافٍ.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

قُلْتُ: وَقَالَ الدَّهْلِيُّ: إِنَّهُ صَدُوقٌ.

(وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رَوَايِهِ: وَهُوَ عَطَاءٌ، فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ الزُّبَيْرُ
بُنْ خُرَيْقٍ، عَنْ جَابِرٍ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ بِإِسْنَادٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
فَالْاِخْتِلَافُ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ عَطَاءٍ: هَلْ عَنْ جَابِرٍ أَوْ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ؟

وَفِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ مَا لَيْسَ فِي الْآخَرَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَحَدِيثُ عَلِيِّ الْأَوَّلِ قَدْ تَعَاضَدَا عَلَى
وُجُوبِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ بِالْمَاءِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

مَنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَمْسَحُ لِهُدَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا
ضَعْفٌ فَقَدْ تَعَاضَدَا، وَلِأَنَّهُ غُضِرَ تَعَذُّرُ غَسْلِهِ بِالْمَاءِ فَمَسَحَ مَا
فَوْقَهُ كَشَعْرِ الرَّأْسِ، وَقِيَاسًا عَلَى مَسْحِ أَعْلَى الْخَفَيْنِ وَعَلَى
الْعِمَامَةِ، وَهَذَا الْقِيَاسُ يُقَوِّى النَّصَّ.

٧- المسح على الجبائر

١٢٧- «وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى
رِئْدَتِي فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ
عَلَى الْجَبَائِرِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا (٦٥٧).

(وَعَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى رِئْدَتِي)
بِتَشْدِيدِ الْمَثَاءِ التَّخْيِيَةِ تَنْبِيَهُ زَنْبٍ، وَهُوَ مَفْصَلُ طَرْفِ الذَّرَاعِ فِي
الْكَفِّ.

(فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) إِنِّي عَنْ الْوَاجِبِ مِنَ الْوُضُوءِ
فِي ذَلِكَ.

(فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ) هِيَ مَا يُجْبَرُ بِهِ الْعَظْمُ
الْمَكْسُورُ، وَيُلْفَ عَلَيْهِ.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا) بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ
الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيْ أَجَدَّ ضَعْفَهُ جَدًّا وَالْجَدُّ:
التَّحْقِيقُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، فَالْمَرَادُ أَحَقُّ ضَعْفَهُ تَحْقِيقًا.

وَالْحَدِيثُ أَنْكَرُهُ بِمِثْلِ بَنٍ مَعِينٍ، وَاحِدٌ، وَغَيْرُهُمَا، قَالُوا:
وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ كَذَّابٌ؛
وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٢٢٦/١) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٢٨/١) مِنْ طَرِيقَيْنِ أَوْهَى
مَنْهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ عُرِفَتْ إِسْنَادُهُ بِالصَّحَّةِ لَقُلْتُ بِهِ، وَهَذَا
مِمَّا اسْتَحْيَرُ اللَّهَ فِيهِ.

وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ أُخَرُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ. إِلَّا أَنَّهُ يُقَوِّيه قَوْلُهُ.

قلت: من قال بالمسح عليهما قوياً عنده المسح على الجبانين، وهو الظاهر.

ثم في حديث جابر دليل على أنه يجمع بين التيمم والمسح والغسل، وهو مشكوك، حيث جمع بين التيمم والغسل.

قيل: فيحمل على أن أعضاء الوضوء كانت جريحة، فتعذر إسائها بالماء، فعدل إلى التيمم، ثم أفاض الماء على بقية جسده.

وأما الشجة فقد كانت في الرأس، والواجب فيه الغسل، لكن تعذر لأجل الشجة، فكان الواجب عليه غسلها والمسح عليها.

إلا أنه قال المصنف في التلخيص (١٥٧/١): إنه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم، ثبت أن الزبير بن خريق تفرد به، بته على ذلك ابن القطان.

ثم قال: ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة، فهو من أفراد الزبير.

قال: ثم سياق المصنف لحديث جابر يدل على أن قوله: «إنما كان يكفي» غير مرفوع، وإنما لما اختصره المصنف فاتته العبارة الدالة على رفعه.

وهو حديث فيه قصة، ولفظها عند أبي داود (٣٣٦) عن جابر قال: «خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم اختلفنا فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة على التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفي أن يتيمم ويغضب - شك موسى - على جرحه خيفة ثم يمسح عليها ويغسل ساير جسده» إلى آخره.

١٢٩- وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

قال: «من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة، ثم يتيمم للصلاة الأخرى».

رواه الدارقطني (١٨٥/١) بإسناد ضعيف جداً.

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: من السنة أن يتيمم النبي ﷺ).

والمراد طريقته وشرعه (أن لا يصلي الرجل) والمرأة أيضاً (بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى).

(رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) لأنه من رواية الحسن بن عمار وهو ضعيف جداً نصب على المصدر كما عرفت.

وفي الباب عن علي بن عيسى رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما للدارقطني (١٨٤/١)، حديثان ضعيفان.

وإن قيل: إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف، فلا تقوم بالجميع حجة.

والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائماً مقام الماء، وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء إلا من الحدث، فالتيمم مثله؛ وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم؛ وهو الأقوم دليلاً.

١٠- باب الحيض

الحيض مصدر: حاضت المرأة حيضاً حيضاً، فهي حائض.

ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال، وتروك، عقد له المصنف باباً، ساق فيه ما ورد من أحكامه.

١- صفة دم الحيض والاستحاضة

١٣٠- عن عائشة رضي الله عنها «أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ: إن دم الحيض دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي».

رواه أبو داود (٢٨٦) والنسائي (١٨٥/١)، ومصحف ابن جن (١٣٤٨) والحاكم (١٧٤/١)، واستفكر أبو حاتم رضي الله عنه (٤٩/١).

وَكَذَا فِي الْجَمَاعِ، وَلَأنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ، وَلَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ بِتَحْرِيمِ جَمَاعِهَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمُسْتَحَاضَةُ بِأَيِّهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ؛ الصَّلَاةُ اعْظَمُ.

يُرِيدُ: إِذَا جَازَتْ لَهَا الصَّلَاةُ وَدُمَهَا جَارٍ، وَهِيَ اعْظَمُ مَا يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ جَارٍ جَمَاعُهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُؤْمَرُ بِالِاخْتِصَاطِ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ، فَتَغْسِلُ فَرْجَهَا قَبْلَ الْوُضُوءِ، وَقَبْلَ التَّيَمُّمِ، وَتَحْشُو فَرْجَهَا بِقُطْنَةٍ أَوْ خِرْقَةٍ دَفْعاً لِلنَّجَاسَةِ وَتَقْلِيلًا لَهَا، فَإِنْ لَمْ يَنْدِفِعِ الدَّمُ بِذَلِكَ شَدَّتْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى فَرْجِهَا وَتَلَجَّجَتْ وَاسْتَفْرَزَتْ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْكُتُبِ الْمَطُولَةِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا هُوَ الْأَوَّلُ قَلِيلًا لِلنَّجَاسَةِ بِحَسَبِ الْقَدَرِ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْوُضُوءُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، إِذْ طَهَّرَتْهَا ضَرُورَةٌ، فَلَيْسَ لَهَا تَقْدِيمُهَا قَبْلَ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

٢- صفة الاستحاضة وما يكون فيها من الاغتسال

١٣١- وَفِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٩٦)، «وَلَتَجْلِسُ فِي مِرْكَنٍ فَإِذَا رَأَتْ صَفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ فَلَتَغْتَسِلَ لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ، غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَغْتَسِلَ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ».

(وَلَمْ يَكُنْ حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الِيمِ وَسُكُونِ الْمُشَاءِ الْخَتَائِفِ فَيَسِينُ مُهْمَلَةٌ هِيَ امْرَأَةٌ جَعْفَرٍ، هَاجَرَتْ مَعَهُ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ وَوَلَدَتْ لَهُ هُنَاكَ أَوْلَادًا مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ، ثُمَّ لَمَّا قُبِلَ جَعْفَرُ تَزَوَّجَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ؛ فَوَلَدَتْ لَهُ مُحَمَّدًا، وَلَمَّا مَاتَ أَبُو بَكْرٍ تَزَوَّجَهَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَوَلَدَتْ لَهُ يَحْيَى).

(عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: وَلَتَجْلِسُ) هُوَ عَطَفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا سَاقَ شَطْرَ حَدِيثِ أَسْمَاءَ لَكِنْ فِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ عَنْهَا هَكَذَا: «سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ

(عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَاقُضِ. (كَانَتْ تُسْتَحَاضُ).

تَقَدَّمَ أَنَّ الِاسْتِحَاضَةَ: جَرِيَانُ الدَّمِ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ؛ وَتَقَدَّمَ فِيهِ «أَنَّ فَاطِمَةَ جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادْعُ الصَّلَاةِ؟

(قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرِفُ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارِعِ وَكَسْرِ الرَّاءِ: أَيُّ لُهُ عَرَفٌ وَرَاحَةٌ، وَقِيلَ بِفَتْحِ الرَّاءِ: أَيُّ تَعْرِفُهُ النِّسَاءُ.

(وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ) بِكَسْرِ الْكَافِ (فَامْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ) أَيُّ الَّذِي لَيْسَ بِتِلْكَ الصَّفَةِ (فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي).

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُبَّانٍ، وَالحَاكِمِيُّ وَاسْتَشْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ) لِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَجَدُّهُ لَا يُعْرِفُ وَقَدْ ضَعَّفَ الْحَدِيثُ أَبُو دَاوُدَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ رُءُ الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَى صِفَةِ الدَّمِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِتِلْكَ الصَّفَةِ فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِلَّا فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وَقَدْ قَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ فِي حَقِّ الْمُبْتَدَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي التَّوَاقُضِ [بَرْقَم (٢٩٢)]: «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهَا: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضُكَ فَذْعِمِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي» وَلَا يُنَافِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَوْلُهُ: (إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ) بَيَانًا لَوْفَتْ إِبْرَاهِيمَ الْحَيْضَةِ وَادْبَارِهَا.

فَالْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا مِيزَتْ أَيَّامَ حَيْضِهَا، إِنَّمَا بِصِفَةِ الدَّمِ، أَوْ بِإِتْيَانِهِ فِي وَقْتٍ عَادَتْهَا أَنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، وَعَلِمَتْ بِعَادَتِهَا، فَفَاطِمَةُ هُنَا يَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ مُعْتَادَةً، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضُكَ) أَيُّ بِالْعَادَةِ، أَوْ غَيْرَ مُعْتَادَةٍ، فَيَرَادُ إِبْرَاهِيمَ حَيْضَتِهَا بِالصَّفَةِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ الْجَمَاعِ الْمُعْرِفِينَ فِي حَقِّهَا، وَحَقٌّ غَيْرُهَا. هَذَا وَلِلْمُسْتَحَاضَةِ أَحْكَامٌ خَمْسَةٌ قَدْ سَلَفَتْ إِشَارَةٌ إِلَى الْوَعْدِ بِهَا.

مِنْهَا: جَوَازُ طَهْنِهَا فِي حَالِ جَرِيَانِ دَمِ الِاسْتِحَاضَةِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهَا كَالطَّاهِرِ فِي الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَغَيْرِهِمَا،

لِتَجْلِسَ إِلَى آخِرِهِ بِدُونِ وَاوٍ. وَفِي نُسْخَةٍ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ.

(فِي مَرْكَبِي) يَكْسِرُ الْمِمْ: الْإِجَانَةُ الَّتِي تُغْسَلُ فِيهَا النَّيَابُ.

(وَإِذَا رَأَتْ صَفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ) الَّذِي تَقَعْدُ فِيهِ؛ فَتَصْبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَإِنَّهَا تَظْهَرُ الصَّفْرَةُ فَوْقَ الْمَاءِ.

(فَلْتُغْسِلَ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتُغْسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتُغْسِلَ لِلْفَجْرِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتَتَوَضَّأُ يَمَانًا بَيْنَ ذَلِكَ)

هَذَا الْحَدِيثُ وَحْدُهُ حَمَّةٌ الْآتِي، فِيهِ الْأَمْرُ بِالْاِغْتِسَالِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَالَّذِي بَيْنَ فِي حَدِيثِ حَمَّةٍ أَنَّ الْمَرَادَ إِذَا اخْتَرْتَ الظُّهْرَ وَالْمَغْرِبَ، وَمَقْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا وَقَّتْ اغْتَسَلْتَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ.

فُرُوَيْ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْاِغْتِسَالُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَقَعِبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالُوا رَوَايَةً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ» [د (٢٩٢)، ص (٢٠٩)، (٣٥٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ ضَعِيفَةً، وَيُسْنِ الْبَيْهَقِيُّ (٣٥٤/١) ضَعْفَهَا].

وَقِيلَ: بَلْ هُوَ حَدِيثٌ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ [خ (٢٢٨)، م (٣٢٣)].

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّ النُّسخَ يَخْتِاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُنَاقَرِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: إِنَّ حَدِيثَ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ حَسَنٌ، فَاجْمَعْ بَيْنَ حَدِيثَيْهَا، وَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْغُسْلَ مَنْدُوبٌ بِقَرِينَةٍ عَدَمِ أَمْرِ فَاطِمَةَ بِهِ، وَاقْتِصَارُهُ عَلَى أَمْرِهَا بِالزُّمَرِ، فَالزُّمَرُ هُوَ الْوَاجِبُ.

وَقَدْ جَنَحَ الشَّافِعِيُّ إِلَى هَذَا.

٢- كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْمُسْتَحَاضَةِ

١٣٢- وَعَنْ حَمَّةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ

أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحِيضِي مِئَةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَذَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ». قَالَ: «وَهُوَ أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

رَوَاهُ الْغُسَّةُ وَاحِد (٣٨١/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧)، الرُّمْلِيُّ (١٢٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٦٢٢) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْفَرُوزِيُّ (١٢٨)، وَحَمَّهُ الْبَغَاوِيُّ [إِلَى الرُّمْلِيِّ تَحْتِ (١٢٨)].

(وَعَنْ حَمَّةَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ (فَنُونَ بِنْتُ جَحْشٍ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَشَيْنٌ مُجْمَعَةٌ: هِيَ أُخْتُ زَيْنَبَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَامْرَأَةُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

(قَالَتْ: كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بَيَانٌ لِكَثَرَتِهَا، قَالَتْ: «إِنَّمَا أَتَجَّأُ».

(فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ وَجَدَ سَبِيلًا إِلَى التَّلَاسِ عَلَيْهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا وَطَهَرَتِهَا وَصَلَاتِهَا؛ حَتَّى انْسَلَخَتْ عَادَتُهَا، وَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ كَأَنَّهَا رَكْعَةٌ مِنْهُ، وَلَا يُنَاقِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ عَرِقَ يُقَالُ لَهُ الْعَاذِلُ؛ لِأَنَّهُ يُجْمَلُ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ رَكْعَتُهُ حَتَّى انْفَجَرَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا رَكْعَةٌ مِنْهُ حَقِيقَةٌ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ حَمَلِهَا عَلَيْهِ.

(فَتَحِيضِي مِئَةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَذَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ) إِنْ كَانَتْ أَيَّامُ الْحَيْضِ مِئَةً.

(أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ) إِنْ كَانَتْ أَيَّامُ الْحَيْضِ سَبْعَةً.

(وَصُومِي وَصَلِّي) أَيَّ مَا شِئْتَ مِنْ فَرِيضَةٍ وَتَطَوُّعٍ.

(فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي) فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الشُّهُورِ؛ وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «فَافْعَلِي»

(كُلُّ شَهْرٍ: كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَزِيَادَةُ: «وَكَمَا يَطْهَرْنَ مِيقَاتُ حِيضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ» فِيهِ الرَّدُّ لَهَا إِلَى غَالِبِ أَحْوَالِ النِّسَاءِ.

(فَإِنْ قَوِيَتْ) أَيُّ قَدَرْتُ (عَلَى أَنْ تُؤَخَّرِيَ الظُّهْرَ وَتُعْجَلِيَ الْعَصْرَ) هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَقَوْلُهُ: «وَتُعْجَلِيَ الْعَصْرَ» يُرِيدُ أَنْ تُؤَخَّرِيَ الظُّهْرَ: أَيُّ فَتَأْتِي بِهَا فِي آخِرِ وَقْتِهَا، قَبْلَ خُرُوجِهِ، (وَتُعْجَلِيَ الْعَصْرَ)، فَتَأْتِي بِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ، فَتَكُونُ قَدْ أَتَيْتِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا وَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا جَمْعاً صَوْرِيّاً.

(ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ) هَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، بَلْ لَفْظُهُ هَكَذَا: «تَغْتَسِلِينَ فَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ» أَيُّ جَمْعاً صَوْرِيّاً كَمَا عَرَفْتَ.

(وَتُصَلِّيِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً) هَذَا غَيْرُ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ كَمَا عَرَفْتَ.

(ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَرْبَ وَالْعِشَاءَ) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «وَتُؤَخِّرِينَ الْمَرْبَ وَتُعْجَلِينَ الْعِشَاءَ» وَمَا كَانَ يَحْسُنُ مِنَ الْمَصْنُفِ حَذْفُ ذَلِكَ كَمَا عَرَفْتَ.

(ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِمَا عَلِيٍّ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيِينَ)

(قَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ: (وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ، لِأَنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، قَالَ: فَقَالَتْ حَمْنَةُ: «هَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ»، لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ الْبُخَارِيُّ).

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١/١٨٦): قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَدْ تَرَكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ رَوَاهُ لَيْسَ بِذَاكَ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِخْتِجَاعِ بِهِ. هَذَا آخَرُ كَلَامِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ؛ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ إِیْضاً: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (١ هـ).

فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ قَدْ صَحَّحَهُ الْأَثَمَةُ.

وَقَدْ عَرَفْتُ مِمَّا سَقَنَاهُ مِنْ لَفْظِ رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ الْمَصْنُفَ، نَقَلَ غَيْرَ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ مِنَ الْفَافِ أَحَدِ الْخَمْسَةِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ مَا أَطْلَقَتْهُ الرِّوَايَاتُ بِقَوْلِهِ: «وَتُعْجَلِينَ الْعِشَاءَ» كَمَا قَالَ: «وَتُعْجَلِينَ الْعَصْرَ»؛ لِأَنَّهُ أَرْشَدَنَا ﷺ إِلَى ذَلِكَ لِلْمُلَاحَظَةِ الْإِتْيَانِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا؛ هَذِهِ فِي آخِرِ وَقْتِهَا، وَهَذِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَيَّامٌ» لَيْسَتْ فِيهِ كَلِمَةُ «أَوْ» شَكًّا مِنَ الرَّوَايَةِ، وَلَا لِلتَّخْيِيرِ، بَلْ لِلإِعْلَامِ بِأَنَّ لِلنِّسَاءِ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ، فَمِنْهُنَّ مَنْ تَحِيضُ سِتَّةً، وَمِنْهُنَّ مَنْ تَحِيضُ سَبْعًا، فَتَرْجِعُ إِلَى مَنْ هِيَ فِي سِتْنَهَا، وَاقْرُبِ إِلَى مَزَاجِهَا.

ثُمَّ قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَوِيَتْ» يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَدْنُوبٌ لَهَا، وَإِلَّا فَإِنَّ الْوَاجِبَ إِنَّمَا هُوَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ الْإِسْتِغْسَالِ عَنِ الْحَيْضِ بِمَرُورِ السَّيِّئَةِ أَوْ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَرْشَدَنَا ﷺ إِلَيْهِ، فَلِذَا فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ: «أَمْرُكَ بِأَمْرَيْنِ أَيُّهُمَا فَفَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ مِنَ الْآخَرِ، وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَيْهِمَا فَأَنْتَ أَغْلَمُ» ثُمَّ ذَكَرَ لَهَا الْأَمْرَ الْأَوَّلَ أَنَّهَا تَحِيضُ سِتَّةً أَوْ سَبْعًا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيُ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا تَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ اسْتِمْرَارَ الدَّمِ نَاقِضٌ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي غَيْرِهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَمْرَ الثَّانِيَّ مِنْ جَمْعِ الصَّلَاتَيْنِ وَالِإِسْتِغْسَالِ كَمَا عَرَفْتَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبَاحُ جَمْعُ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا لِلْعَذْرِ، إِذْ لَوْ أُبِيحَ لَعَذَرَ لَكَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ أَوَّلَ مَنْ يُبَاحُ لَهَا ذَلِكَ وَلَمْ يُبَحْ لَهَا ذَلِكَ بَلْ أَمَرَهَا بِالتَّوَقُّيْتِ؛ كَمَا عَرَفْتَ.

٤- المستحاضة تغتسل لكل صلاة أو تتوضأ؟

١٣٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّم، فَقَالَ: «امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِضُّكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٤)

وفي رواية للبخاري (٢٢٨): «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ (٢٩٨) وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

(وعن عائشة - رضي الله عنها - أن أم حبيبة) بالحاء المهملة المتروحة (بنت جحش).

قبل الأصح أن اسمها حبيبة وكُنيتها أم حبيب بغير هاء، وهي أخت حنة التي تقدم حديثها.

(شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّم فَقَالَ: امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِضُّكَ حَيْضَتُكَ) أي قبل استمرار جريان الدَّم.

(ثُمَّ اغْتَسَلِي) أي غَسَلَ الخُرُوجَ عن الحيض.

(فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ مِنْهُ ﷺ لَهَا بِذَلِكَ.

رواه مسلم وفي رواية للبخاري: «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهِيَ» أي هذِهِ الرُّوَايَةُ (لأبي داود وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ).

أُم حَبِيبَةَ كَانَتْ تَحْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَبَنَاتُ جَحْشٍ ثَلَاثٌ: زَيْنَبُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَنَةُ وَأُمُ حَبِيبَةَ، قِيلَ: إِنَّهُنَّ كُنَّ مُسْتَحَاضَاتٍ كُلُّهُنَّ.

وقد ذَكَرَ البخاري ما يدلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً فَإِنَّ صَحَّ أَنَّ الثَّلَاثَ مُسْتَحَاضَاتٍ فَهِيَ زَيْنَبُ.

وقد عَدَّ العلماءُ الْمُسْتَحَاضَاتِ فِي عَصْرِهِ ﷺ فَبَلَغْنَ عَشْرَ نِسْوَةٍ.

والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى إِرْجَاعِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَى أَحَدِ الْمَعْرِفَاتِ، وَهِيَ أَيَّامُ عَادَتِهَا، وَعُرِفَتْ أَنَّ الْمَعْرِفَاتِ إِذَا الْعَادَةُ الَّتِي كَانَتْ لَهَا قَبْلَ الْإِسْتِحَاضَةِ أَوْ صِفَةُ الدَّمِ بِكُونِهِ أَسْوَدَ يُعْرَفُ، أَوْ الْعَادَةُ الَّتِي لِلنِّسَاءِ مِنَ السَّنَةِ الْأَيَّامِ أَوْ السَّبْعَةِ، أَوْ إِقْبَالِ الْحَيْضَةِ

وإِدْبَارِهَا، كُلُّ هَذِهِ تَقَدَّمَتْ فِي أَحَادِيثِ الْمُسْتَحَاضَةِ، فَبَاقِيهَا وَقَعَ مَعْرِفَةُ الْحَيْضِ.

والمَرَادُ حُصُولُ الظَّنِّ لَا الْيَقِينَ، عَمِلَتْ بِهِ، سِوَاهُ كَانَتْ ذَاتَ عَادَةٍ أَوْ لَا، كَمَا يُقَيِّدُهُ إِطْلَاقُ الْأَحَادِيثِ، بَلْ لَيْسَ الْمَرَادُ إِلَّا مَا يَحْصُلُ لَهَا ظَنٌّ أَنَّهُ حَيْضٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ الْأَمَارَاتُ كَانَ أَقْوَى فِي حَقِّهَا، ثُمَّ مَتَى حَصَلَ ظَنُّ زَوَالِ الْحَيْضِ وَجِبَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ، ثُمَّ تَوَضَّعًا لِكُلِّ صَلَاةٍ أَوْ تَجْمَعُ جَمَاعًا صَوْرًا بِالْغَسْلِ، وَقَلَّ لَهَا أَنْ تَجْمَعَ الْجَمْعَ الصَّوْرِيَّ بِالْوُضُوءِ؟

هذا لَمْ يَرِدْ بِهِ النَّصُّ فِي حَقِّهَا، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ جَوَازُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا هَلْ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ النَّوَافِلَ بِوُضُوءٍ الْفَرِيضَةِ؟ فَهَذَا مَسْكُوتٌ عَنْهُ أَيْضًا، وَالْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

٥- حُكْمُ مَا يَنْزِلُ بَعْدَ الطَّهْرِ

١٣٤- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) اسْمُهَا نُسَيْبَةُ بَضْمُ النَّوْنِ وَتَحِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الْمَشَاوَةِ التَّخْيِيقِ وَتَحِ الْمُوَحَّدَةِ بِنْتُ كَعْبٍ، وَقِيلَ: بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيَّةِ، بَايَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَتْ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابِيَّاتِ، وَكَانَتْ تَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تُعْرِضُ الْمَرْضَى، وَتُدَاوِي الْجَرَحَى.

(قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ) أَيُّ: مَا هُوَ بِلَوْنِ الْمَاءِ الْوَسْخِ الْكُدْرِ.

(وَالصُّفْرَةَ) هُوَ: الْمَاءُ الَّذِي تَرَاهُ الْمَرَأَةُ كَالصُّدْيِدِ يَعْلُوهُ أَصْفَرًا.

(بَعْدَ الطَّهْرِ) أَيُّ بَعْدَ رُؤْيَا الْقَصَّةِ الْبَيْضِ وَالْجَفْرِ (شَيْئًا) أَيُّ لَا نَعُدُّهُ حَيْضًا.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ).

وقولُهَا: «كُنَّا» قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، فَقِيلَ: لَهُ حُكْمٌ

الرُّفْعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ الْمَرَادَ كُنَّا فِي زَمَانِهِ ﷺ مَعَ عَلَيْهِ،
فَيَكُونُ تَقْرِيراً مِنْهُ؛ وَهَذَا رَأْيُ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ
الْحَدِيثِ، فَيَكُونُ حُجَّةً.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَا لَيْسَ بِدَمٍ غَلِيظٍ أَسْوَدَ
يُعْرَفُ، فَلَا يُعَدُّ حَيْضاً بَعْدَ أَنْ تَرَى الْقَصَّةَ - بِنَتْحِ الْقَفَافِ
وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ - قِيلَ: إِنَّهُ شَيْءٌ كَالْحَيْضِ الْأَبْيَضِ، يَخْرُجُ
مِنَ الرَّحِمِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ، أَوْ بَعْدَ الْجُفُوفِ، وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ مَا
يُحْسَى بِهِ الرَّحِمُ جَافاً.

وَمَقْهُومُ قَوْلِهَا: «بَعْدَ الطَّهْرِ» أَيُّ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ أَنْ قَبْلَهُ
تُعَدُّ «الْكُثْرَةُ وَالصُّفْرَةُ شَيْئاً» أَيُّ حَيْضاً.

وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَعْرُوفٌ فِي الْفُرُوعِ.

٦- تحريم نكاح الحائض

١٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا
حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠٢).

الْحَدِيثُ قَدْ بَيَّنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ هُوَ أَذَى
فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» [البقرة:
٢٢٢] أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مِنَ الْإِعْتَزَالِ، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ مِنَ الْقَرَبِ هُوَ
النِّكَاحُ: أَيُّ اعْتَزَلُوا بِكَاحَتِهِنَّ، وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ لَهُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ
مِنَ الْمَوَاكِلَةِ وَالْمَجَالَسَةِ وَالْمُضَاجَعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَائِزٌ.

وَقَدْ كَانَ الْيَهُودُ لَا يُسَاكِنُونَ الْحَائِضَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَلَا
يُجَامِعُونَهَا وَلَا يُؤَاكِلُونَهَا، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ.

وَأَمَّا الْاسْتِمْتَاعُ مِنْهُنَّ فَقَدْ بَاخَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَكَمَا يُفِيدُهُ
أَيْضاً.

٧- اتِّزَارُ الْحَائِضِ عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ

١٣٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتِيزُ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا
حَائِضٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٢)، مسلم (٢٩٣)].

أَيُّ يُلْصِقُ بِشَرَّتَهُ بِبَشَرَتِي فِيمَا دُونَ الْإِزَارِ وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ
بِأَنَّهُ يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا، إِنَّمَا فِيهِ إِصَاقُ الْبَشَرَةِ بِالْبَشَرَةِ.

وَالْاسْتِمْتَاعُ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْبَةِ وَالسُّرَّةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ أَجَاوِزُهُ
الْبَعْضُ، وَحُجَّتُهُ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» [قدم في (١٣٤)]
وَمَقْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ بَعْضُ بَكَرَاهِيَةٍ، وَآخَرُ بِتَحْرِيمِهِ، فَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِلدَّلِيلِ.

فَأَمَّا لَوْ جَامَعَ وَهِيَ حَائِضٌ، فَإِنَّهُ يَأْتِمُ إِجْمَاعاً، وَلَا يَجِبُ
عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقِيلَ: تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ لِمَا يُفِيدُهُ.

٨- كفارة من يأتي الحائض

١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ
- قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ».

رَوَاهُ الْفُصْلَةُ [أحمد (٢٢٩/١)، أبو داود (٢٦٤)، الترمذي
(١٣٦)، النسائي (١٥٣/١)، ابن ماجه (٦٤٠)]، وَصَحَّحَهُ الْخَالِكِيُّ (١٧١/١)،
(١٧٢) وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَوَّجَهُ غَيْرُهُمَا وَقَفَّه [الطحاوي: (١٦٧/١)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ
بِنِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْخَالِكِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَوَّجَهُ
غَيْرُهُمَا وَقَفَّه عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ)

الْحَدِيثُ فِيهِ رَوَايَاتٌ هَذِهِ إِحْدَاهَا، وَهِيَ الَّتِي خَرَجَ لِرَجَالِهَا
فِي الصَّحِيحِ، وَرَوَاتُهُ مَعَ ذَلِكَ مُضْطَرِبَةٌ؛ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ
كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتاً لَأَخَذْنَا بِهِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي «التَّخْلِيسِ» (١٧٦/١): الاضطرابُ في
إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَتِيهِ كَثِيرٌ جَدًّا.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى إيجابِ الصَّدَقَةِ الْحَسَنُ وَسَعِيدٌ، لَكِنْ قَالَا: يُعْتَقُ رَقَبَةٌ قِيَاسًا عَلَى مَنْ جَامَعَ فِي رَمَضَانَ.

وَقَالَ غَيْرُهُمَا: بَلْ يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا مُرْسَلٌ أَوْ مَوْقُوفٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يُوجِبْ: اضْطِرَابُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الذَّمَّ عَلَى الْبَرَاءَةِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُثَبَّتَ فِيهَا شَيْءٌ لِمُسْكِينٍ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا مَدْفَعَ فِيهِ، وَلَا مَطْعَنَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قُلْتُ: أَمَّا مَنْ صَحَّ عَنْهُ كَابِنُ الْقَطَّانِ فَإِنَّهُ أَمَعَنَ النَّظَرَ فِي تَصْحِيحِهِ، وَاجَابَ عَنْ طَرُقِ الطَّعْنِ فِيهِ، وَأَقْرَأَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَقَرَأَهُ فِي كِتَابِهِ «الْإِلَامُ» فَلَا عُدْرَ لَهُ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَصْغُ عَنْهُ كَالثَّانِعِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذَّمِّ، فَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى رَفْعِهَا.

٩- الحائض تَدْعُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ

١٣٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ [البخاري (٣٠٤)، مسلم (٨٠)].

تَمَامُهُ: «فَذَلِكَ مِنْ تَقْصَانِ دِينِهَا».

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «تَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهَذَا تَقْصَانُ دِينِهَا».

وَهُوَ إِخْبَارٌ يُفِيدُ تَقْرِيقًا عَلَى تَرْكِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، وَكَوْنَهُمَا لَا يَجِبَانِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي أَنَّهُمَا لَا يَجِبَانِ حَالَ الْحَيْضِ، وَيَجِبُ قَضَاءُ الصَّيَامِ لِأَدْلَى أُخْرَى.

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَلْحَدِيثُ: «لَا أَجْلَ الْمَسْجِدِ لِخَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ» [٢٣٢] وَتَقَدَّمَ [برقم (١١٣)].

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَلْحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: «وَلَا تَقْرَأُ الْخَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا» [الترمذي (١٣١)، ابن

ماجد (٥٩٥)] وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ، وَكَذَلِكَ لَا تَمَسُّ الْمَصْحَفَ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ، تَقَدَّمَ، وَتَقَدَّمَتْ شَوَاهِدُهُ [برقم (٧١)، (١٠٧)].

وَالْأَحَادِيثُ لَا تَقْصُرُ عَنِ الْكَرَامَةِ لِكُلِّ مَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّحْرِيمِ، إِذْ لَا تَخْلُصُ عَنْ مَقَالٍ فِي طَرَفِهَا، وَدَلَالَةِ الْفَاطِهَا غَيْرِ صَرِيحَةٍ فِي التَّحْرِيمِ.

١٠- الحائض تُوَدِّي مَنَاسِكَ الْحَجِّ غَيْرَ الطَّوَافِ

١٣٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا سَرَفَ حَضَنَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنِّبْتِ حَتَّى تَطْهُرِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ [البخاري (٣٠٥)، مسلم (١٢١)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا إِيَّيَ عَامَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ، وَكَانَتْ قَدْ أَحْرَمَتْ مَعَهُ ﷺ).

(سَرَفٌ) بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ وَكَسْرُ الرَّاءِ فُضَاءٌ: اسْمٌ عَلٌّ، مَعْنَى مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِبِثِ، وَهُوَ عَلٌّ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

(حَضَنَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنِّبْتِ حَتَّى تَطْهُرِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ فِيهِ صِفَةُ حُجَّهِ ﷺ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ يَصْغُ مِنْهَا جَمِيعُ أَعْمَالِ الْحَجِّ غَيْرَ الطَّوَافِ بِالنِّبْتِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي عَلْتِهِ.

فَقِيلَ: لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الطَّوَافِ الطَّهَارَةَ.

وَقِيلَ: لِكَوْنِهَا مَعْنُوعَةٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

وَأَمَّا رُكُوتَا الطَّوَافِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمَا لَا يَصْحَانِ مِنْهَا، إِذْ هُمَا مُرْتَبَتَانِ عَلَى الطَّوَافِ وَالطَّهَارَةِ.

ابن ماجه(٦٤٨) [إِلَّا النَّسَاءَ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ.

وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِصَاصِ صَلَاةِ النَّفَاسِ. وَصَنَحَهُ
الْحَاكِمُ (١٧٥/١).

وَضَعْفُهُ جَمَاعَةٌ، لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ مُصَنِّفِي
الْفَقَهَاءِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مُرَدُّ عَلَيْهِمْ.

وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٦٤٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ: «وَقَتٌ لِلنِّسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ
ذَلِكَ».

وَلِلْحَاكِمِ (١٧٦/١) مِنْ حَدِيثِ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ:
«وَقَتٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي نَفَاسِهِنَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يَعْضُدُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّمَ
الْخَارِجَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ حُكْمُهُ يَسْتَمُرُّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، تَقَعُدُ فِيهِ الْمَرْأَةُ
عَنِ الصَّلَاةِ وَعَنِ الصَّوْمِ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ الْحَدِيثُ، فَقَدْ أُفِيدَ
مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَفَادَ حَدِيثُ أَنَسٍ: أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ طَهَّرَتْ،
وَأَنَّه لَا حَدَّ لِقَلْبِهِ.

١١- يحلُّ من الحائض ما فوق الإزار

١٤٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ،
وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٣) وَضَعْفُهُ.

(وَعَنْ مُعَاذٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ، فَعَيْنُ مُهْمَلَةٍ خَفِيفَةٍ، آخِرُهُ ذَالٌ
مُعْجَمَةٌ؛ وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْأَنْصَارِيُّ
الْخَزْرَجِيُّ، أَحَدٌ مِنْ شُهَدَاءِ الْعَقَبَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَشَهِدَ بَدْرًا
وغيرَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ، وَبَعَثَهُ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، وَمُعَلِّمًا،
وَجَعَلَ إِلَيْهِ قَبْضَ الصَّدَقَاتِ مِنَ الْعَمَالِ بِالْيَمَنِ.

وَكَانَ مِنْ أَجْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَائِهِمْ، اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ عَلَى
الشَّامِ بَعْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَمَاتَ فِي طَاعُونِ عَمَاسٍ سَنَةَ ثَمَانِي
عَشْرَةَ، وَقِيلَ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَلَهُ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً.

(أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؟
قَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ».) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعْفُهُ.

فَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ مُبَاشَرَةِ مَحَلِّ الْإِزَارِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ
السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ عَارَضَهُ حَدِيثٌ: «اصْنَعُوا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا
النِّكَاحَ» تَقَدَّمَ [بِرَوم] (١٣١)، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ هَذَا، فَهُوَ أَرْجَحُ
مُنْهَ، وَلَوْ ضَمُّهُ الْمَصْنُفُ إِلَيْهِ لَكَانَ أَوَّلَى، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ [بِرَوم]
(١٣٢).

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَرُّهُ».

١٢- مدة النفاس

١٤١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
«كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ
نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أَحْمَد] (٣٠٠/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣١١)، السُّلَمِيُّ (١٣٩).

٢- كتاب الصلاة

الصَّلَاةُ لُغَةً: الدُّعَاءُ؛ سُمِّيَتْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِاسْمِ الدُّعَاءِ لِاسْتِمَالِهَا عَلَيْهِ.

١- باب المواقيت

والمواقيت: جمع مِيقَاتٍ. والمراد به: الوقت الذي عُنِيَ اللَّهُ لِأَدَاءِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ الْقَدَرُ الْمَحْدُودُ لِلْفِعْلِ مِنَ الزَّمَانِ.

١- أوقات الصلوات

١٤٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ».

رواه مسلم (٦١٢).

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ»، أَيِ مَالَتْ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَهُوَ الدَّلُوكُ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: ٧٨].

(وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ) أَيِ وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُهَا حَتَّى يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، فَهَذَا تَعْرِيفٌ لِأَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ وَآخِرِهِ، فَقَوْلُهُ: «وَكَانَ» عَطْفٌ عَلَى «زَالَتْ» كَمَا قُرِئَ: أَيِ وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى صِرْوَةِ ظِلِّ الرَّجُلِ مِثْلَهُ.

(مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ) وَحُضُورُهُ بِمَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، كَمَا يُقَيِّدُهُ مَفْهُومُ هَذَا، وَصَرِيحُ غَيْرِهِ.

(وَوَقْتُ الْعَصْرِ) يَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ) وَقَدْ عُنِيَ آخِرُهُ فِي غَيْرِهِ بِمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلِيَّةً.

(وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) مِنْ عِنْدِ سُقُوطِ قُرْصِ الشَّمْسِ، وَيَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ) الْأَحْمَرُ؛ يَأْتِي تَفْسِيرُهُ بِالْحُمْرَةِ أَيْضًا.

(وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) مِنْ غِيُوبَةِ الشَّفَقِ، وَيَسْتَمِرُّ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ) الْمُرَادُ بِهِ الْأَوَّلُ.

(وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ) أَوَّلُهُ (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَيَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ).

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَتَمَامُهُ: «فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ».

الحديثُ أَفَادَ تَعْيِينَ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ الرَّجُلُ فِي الْحَدِيثِ تَمَثُّلًا، وَإِذَا صَارَ كَذَلِكَ فَهُوَ أَوَّلُ الْعَصْرِ، وَلَكِنَّهُ يُشَارِكُهُ الظُّهْرُ فِي قَدْرِ لَا تَسَعُ لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ وَقْتُ لِهَاتَيْنِ كَمَا يُقَيِّدُهُ حَدِيثُ جَبْرِيلَ (الرَّمْلِيُّ: ١٠٠)، النَّسَائِيُّ (٢٥٥/١، ٢٥٦) فَإِنَّهُ صَلَّى بِالنَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَصَلَّى بِهِ الْعَصْرَ عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي صَلَّى بِهِ الظُّهْرَ عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْعَصْرَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ؛ وَهَذَا هُوَ الْوَقْتُ الْمَشْتَرِكُ. وَفِيهِ خِلَافٌ، فَمَنْ اثْبَتَهُ فَحُجَّتُهُ مَا سَمِعْتَهُ، وَمَنْ نَفَاهُ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ: «وَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ»، بِأَنِّ مَعْنَاهُ: فَرَعَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ.

ثُمَّ يَسْتَمِرُّ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ الْاصْفِرَارِ لَيْسَ بِوَقْتٍ لِلْأَدَاءِ، بَلْ وَقْتُ قَضَاءٍ كَمَا قَالَه أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ.

وَقِيلَ بَلْ آدَاءٌ إِلَى بَقِيَّةِ تَسَعِ رَكَعَةٍ، لِحَدِيثٍ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغِيِبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ لِلْعَصْرِ» [خ: (٥٧٩)، م: (٦٠٨) وَسَيِّئِي بِرَقْمِ (١٥١)].

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا وَجِبَتِ الشَّمْسُ: أَيِ غَرَبَتْ، كَمَا وَرَدَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ [خ: (٥٦٠)، م: (٦٤٦) وَسَيِّئِي بِرَقْمِ (١٤٥)].

وغيرهما.

وفي لفظ [ج] (٥٦١)، م (٦٣٦): إذا غربت، وآخره: ما لم يغرب الشفق.

وفيه دليل على اتساع وقت الغروب، وعارضه حديث جبريل، فإنه صلى به ﷺ المغرب في وقت واحد في اليومين، وذلك بعد غروب الشمس.

والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتهما في ذلك؛ ولأن أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة، فإنها في المدينة، وإمامة جبريل في مكة، فهي زيادة تفضل الله بها.

وقيل: إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه.

وأول العشاء: غيوبة الشفق، ويستمر إلى نصف الليل.

وقد ثبت في الحديث [ابو داود (٣٩٣)، السلمي (١٤٩)] التحديد لآخره بثلاث الليل، لكن أحاديث النصف صحيحة، فيجب العمل بها.

وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر، ويستمر إلى طلوع الشمس.

فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخمسة وآخره.

وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولاً وآخره، وهل يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لاداء العصر والعشاء أو لا؟

هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لهما، ولكن حديث: «من أذرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أذرك العصر» [ج] (٥٧٩)، م (٦٠٨)، وسامي رقم (١٥١) فإنه يدل على أن بعد الاصفرار وقتاً للعصر، وإن كان في لفظ «أذرك» ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه، وورد في الفجر مثله وسبأني، ولم يرد مثله في العشاء.

ولكنه ورد في مسلم (٦٨١): «ليس في النجوم تقريظ على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى» فإنه

دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى، إلا أنه مخصوص بالفجر، فإن آخر وقتها طلوع الشمس، وليس بوقت للتي بعدها، وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل، وليس وقتاً للتي بعدها.

وقد قسم الوقت إلى اختياري واضطروي، ولم يسم دليل ناهض على غير ما سمعت.

وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سبناها: اليواقيت في المواقيت.

١٤٣- ولله (٦١٣) من حديث بريدة في العصر: «والشمس بيضاء نقيّة».

(ولله) أي مسلم (من حديث بريدة) بضم الموحدة فراء فمشاة تحية فداي مهملة فتاء تانيث.

وهو أبو عبد الله أو أبو سهل أو أبو الحبيب بريدة بن الحبيب بضم الحاء المهملة فصاد مهملة مفتوحة فمشاة تحية ساكنة فموحدة الأسلمي.

اسلم قبل بدر، ولم يشهدنا، وباع بيعة الرضوان، سكن المدينة، ثم تحول إلى البصرة، ثم خرج إلى خراسان غازياً فمات بمرور زمن يزيد بن معاوية، سنة اثنتين أو ثلاث وسيتين.

(في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس بيضاء نقيّة) بالنون والقاف ومثناة تحية مشددة: أي لم يدخلها شيء من الصفرة.

١٤٤- ومن حديث أبي موسى: «والشمس مرتفعة» [م] (٦١٤).

(ومن حديث أبي موسى) أي: ولمسلم من حديث أبي موسى.

وهو عبد الله بن قيس الأشعري، اسلم قديماً بمكة، وتاجر إلى الحبشة، وقيل: رجع إلى أرضه، ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجري الحبشة، ولأه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل الخيرة سنة عشرين، فافتتح أبو موسى الأهواز، ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله، فانتقل إلى الكوفة، وأقام بها، ثم أقره عثمان عاملاً على الكوفة إلى أن قتل عثمان،

(وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) أَي يَصُلُّ إِلَى رَحْلِهِ حَالَهُ كَوْنِ الشَّمْسِ حَيَّةً، أَي بِيَضَاءٍ قَوِيَّةٍ الْأَثَرِ حَرَارَةً وَلَوْنًا وَإِنَارَةً.

(وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ) لَمْ يُبَيِّنْ إِلَى مَتَى، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ مُطْلَقَ التَّأخيرِ. وَقَدْ بَيَّنَّ غَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

(وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا) لِئَلَّا يَسْتَفْرِقَ النَّاسُ فِيهِ حَتَّى يَخْرُجَ اخْتِيَارًا وَقِفْهَا.

(وَالْحَدِيثُ) التَّحَادُّثُ مَعَ النَّاسِ (بَعْدَهَا) فَيَنَامُ عَقِبَ تَكْفِيرِ الْخَطِيئَةِ بِالصَّلَاةِ، فَتَكُونُ خَاتِمَةً عَمَلِهِ، وَلِئَلَّا يَشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ عَنْ قِيَامِ آخِرِ اللَّيْلِ: إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَمِرُّ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَكَانَ يَفْتَلِلُ) الْبَاءُ فَمَشَاؤُهُ بَعْدَهَا فَوْقِيَّةً مَكْسُورَةً أَي: يَلْتَفِتُ إِلَى مَنْ خَلْفَهُ أَوْ يَنْصَرِفُ.

(مَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ الْفَجْرِ).

(حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ) أَي يَضُوءُ الْفَجْرَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَسْجُودَهُ ﷺ لَيْسَ فِيهِ مَصَابِيحٌ؛ وَهُوَ يَدُلُّ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ فِيهَا وَالرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَهُوَ دَلِيلُ التَّبَكُّيرِ بِهَا.

(وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمَاءِ) يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَصَرَ قَرَأَ بِالسُّتَيْنِ فِي صَلَاتِهِ فِي الْفَجْرِ، وَإِذَا طَوَّلَ فَلِإِلَى الْمَاءِ مِنَ الْآيَاتِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ ذِكْرُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ مِنْ قَوْنِ تَحْدِيدٍ لِلأَوْقَاتِ.

وَقَدْ سَبَقَ فِي الَّذِي مَضَى مَا هُوَ أَصْرَحُ وَاشْمَلُ.

٣- تقديم وتأخير العشاء، ووقت الفجر

١٤٦- وَعِنْدَهُمَا (الْبَخَارِيُّ ٥٦٠)، مُسْلِمٌ (٦٤٦) مِنْ

حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا، وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا: إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا آخَرًا، وَالصُّبْحُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُهَا بَعْلَسًا».

(وَعِنْدَهُمَا) أَي الشَّيْخَيْنِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ» (مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا) أَوَّلُ وَقْتُهَا (وَأَحْيَانًا

ثُمَّ انْتَقَلَ بَعْدَ أَمْرِ التَّحْكِيمِ إِلَى مَكَّةَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ سَنَةً خَمْسِينَ، وَقِيلَ بَعْدَهَا، وَلَهُ نَيْفٌ وَسِتُونَ سَنَةً.

(وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ) أَي وَصَلَى الْعَصْرَ وَهِيَ مُرْتَفِعَةٌ لَمْ تَمَلْ إِلَى الْغُرُوبِ.

وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَسَارَعَةِ بِالْعَصْرِ، وَأَصْرَحُ الْأَحَادِيثُ فِي تَحْدِيدِ أَوَّلِ وَقْتُهَا حَدِيثُ جَبْرِيلَ: «أَنَّهُ صَلَّاهَا بِالنَّبِيِّ ﷺ وَظَلَّ الرَّجُلُ مِفْلَهُ» (رَقْمٌ فِي شَرْحِ حَدِيثِ (١٤١)) وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ، وَحَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ.

٢- وقت العصر والفجر، واستحباب

تأخير العشاء، وكراهة الحديث بعدها

١٤٥- وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَفْتَلِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِيَاهَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ ٥٤٧)، مُسْلِمٌ (٦٤٧).

(وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فزاي فَهَاءُ اسْمُهُ نَضْلَةٌ بَفَتْحِ النُّونِ فَضَاوٍ سَاكِنَةٌ مُعْجَمَةٌ ابْنُ عُيَيْدٍ وَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

اسْلَمَ قَدِيمًا، وَشَهِدَ الْفَتْحَ، وَلَمْ يَزَلْ يَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى تَوَفَّى ﷺ فَنُزِلَ بِالْبَصْرَةِ، ثُمَّ غَزَا خُرَاسَانَ، وَتَوَفَّى بِمَرْوَةٍ، وَقِيلَ بِغَيْرِهَا، سَنَةً سِتِينَ.

(الْأَسْلَمِيُّ) قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا» أَي بَعْدَ صَلَاتِهِ.

(إِلَى رَحْلِهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ: مَسْكَنُهُ (فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ) حَالًا مِنْ رَحْلِهِ، وَقِيلَ صَفَةً لَهُ.

يُؤَخِّرُهَا عَنْهُ كَمَا فَضَّلَهُ قَوْلُهُ: (إِذَا رَأَيْتُمْ أَيَّ الصَّحَابَةِ

(اجْتَمَعُوا) فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا (عَجَلْنَ) رَفَقاً بِهِمْ (وَإِذَا رَأَيْتُمْ أَبْطَرُوا) عَنْ أَوَّلِهِ (أَخَّرَ) مُرَاعَاةً لِمَا هُوَ الْأَرْقَى بِهِمْ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَا خَوْفُ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ لَأَخَّرَ بِهِمْ [أحمد (٥/٣)، أبو داود (٤٢٢)، النسائي (٢٦٨)، ابن ماجه (٦٩٣)]:

(وَالصُّبْحُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا بِفُلْسِي الْفَلَسُ مُحَرَّكَةً: ظُلْمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْفَجْرِ وَيَأْتِي مَا يُعَارِضُهُ فِي حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

١٤٧- وَلِلْمُسْلِمِ [٦١٤، وقدم برقم (١٤٣)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَقَامَ الْفَجْرُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

قَوْلُهُ: (وَلِلْمُسْلِمِ) وَحْدَهُ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَقَامَ الْفَجْرُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا») وَهُوَ كَمَا أَفَادَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ.

٤- وقت صلاة المغرب

١٤٨- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصِرُ مَوَاقِعَ نَبِيلِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٩)، مسلم (٦٣٧)].

(وعن رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال فمشتاة تحتيه فجيء؛ ورافع هو أبو عبد الله ويقال أبو خديج الخزرجي الأنصاري الأوسي، من أهل المدينة، تأخر عن بدر؛ لصغر سنه، وشهد أحداً وما بعداً، أصابه سهم يوم أحد، فقال له النبي ﷺ: «أَنَا أَشْهَدُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [أحمد: ٣٧٨/٦] وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان، ثم انتقضت جراحته، فمات سنة ثلاث أو أربع وسبعين، وله بيت وثمانون سنة، وقيل: زمن يزيد بن معاوية.

(كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصِرُ مَوَاقِعَ نَبِيلِهِ) بفتح النون وسكون الواو وهي

السَّهَامُ الْعَرِيَّةُ لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، وَقِيلَ وَاحِدًا نَبْلَةً كَتَمَرٍ وَتَمَرَةٍ، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ، بِحَيْثُ يَنْصَرِفُ مِنْهَا، وَالضُّوءُ بَاقٍ.

وَقَدْ كَثُرَ الْحَثُّ عَلَى الْمَسَارَعَةِ بِهَا.

٥- تأخير صلاة العشاء

١٤٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَغْنَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ، حَتَّى ذَهَبَ عَائَةُ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمْتِي».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٣٨).

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: اغنم) بفتح الهزرة وسكون العين المهملة فمشتاة فوقية مفتوحة، يُعَالُ: اغْنَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْعَتَمَةِ، وَالْعَتَمَةُ مُحَرَّكَةٌ: ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ بِمَدِّ غَيْبِيَةِ الشَّمْسِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ) أَيَّ آخِرِ صَلَاتِهَا. (حَتَّى ذَهَبَ عَائَةُ اللَّيْلِ) كَثِيرٌ مِنْهُ لَا أَكْثَرُ. (لَمْ يَخْرُجْ فَصَلَّى) وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ أَيُّ الْمُخْتَارِ وَالْأَفْضَلِ (لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمْتِي) أَيَّ لَأَخَّرْتُهَا إِلَيْهِ» (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ مُتَنَدٍّ، وَأَنَّ آخِرَهُ أَفْضَلُ، وَأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُرَاعِي الْأَخْفَ عَلَى الْأَمَةِ، وَأَنَّهُ تَرَكَ الْأَفْضَلَ وَقْتًا، وَهِيَ بَخْلَافِ الْمَغْرِبِ، فَاغْنَمَ أَوَّلَهُ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ، إِلَّا الظُّهْرَ أَيَّامَ الْحَرِّ، كَمَا يُقَالُ:

٦- تحيُّن الإبراد في صلاة الظهر

١٥٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٣، ٥٣٤)، مسلم (٦١٥)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَأُوا» بِهَمْزَةٍ مَقْطُوعَةٍ وَكَسْرِ الرَّاءِ.

(بالصلاة) أَي صَلَاةِ الظُّهْرِ.

(فَإِنْ شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمُنَاءِ النَّحْيِيَّةِ فَحَاءٍ مُهْمَلَةٍ، أَي: سَعَى انْتِشَارِهَا وَتَفْصِيلُهَا، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

يُقَالُ: أَبْرَدَ، إِذَا دَخَلَ فِي وَقْتِ الْبَرْدِ كَاطْهَرَهُ إِذَا دَخَلَ فِي الظُّهْرِ، كَمَا يُقَالُ: ائْتَمَدَ، وَأَتَمَّهُمْ، إِذَا بَلَغَ نَجْدًا وَتَهَامَةً، ذَلِكَ فِي الزَّمَانِ وَهَذَا فِي الْمَكَانِ.

والحديث دليل على وجوب الإبراد بالظُّهْرِ عند شِدَّةِ الْحَرِّ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لِلِاسْتِحْبَابِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وظَاهِرُهُ عَامٌّ لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبِلَدِّ الْحَارِّ وَغَيْرِهِ.

وَلِيهِ أَتَوَالٌ غَيْرُ هَذِهِ.

وَقِيلَ: الْإِبْرَادُ سُنَّةٌ وَالتَّعَجُّلُ أَفْضَلُ لِعُمُومِ ادِّتِلَافِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الرُّقْبَتِ.

واجب: بأنها عامة مخصوصة بأحاديث الإبراد.

وعرض حديث الإبراد بحديث خباب: «شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جَبَاهِنَا وَأَكْفَانَا فَلَمْ يُشْكِنَا» أَي: لَمْ يُزَلْ شَكُونَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦١٩).

واجب عنه بأجوبة أحسنها: أَنَّ الَّذِي شَكُوهُ شِدَّةُ الرَّمْضَاءِ فِي الْأَكْفِ وَالْجَبَاهِ؛ وَهَذِهِ لَا تَذْهَبُ عَنِ الْأَرْضِ إِلَّا آخِرَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَ آخِرِهِ، وَلِذَا قَالَ لَهُمْ ﷺ: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَفَيْهَا» كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي رِوَايَةِ خَبَابٍ هَذِهِ بِلَفْظٍ: فَلَمْ يُشْكِنَا وَقَالَ: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَفَيْهَا».

رواه ابن المنذر، فإنه دال على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً عن وقت الإبراد، فلا يعارض حديث الأمر بالإبراد.

وتعليل الإبراد بأن شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ: يَعْنِي وَعِنْدَ شِدَّتِهِ يَذْهَبُ الْحَشَوُ الَّذِي هُوَ رُوحُ الصَّلَاةِ، وَأَعْظَمُ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا.

قِيلَ: وَإِذَا كَانَ الْعَلَّةُ ذَلِكَ، فَلَا يُشْرَعُ الْإِبْرَادُ فِي الْبَلَادِ الْبَارِدَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي الْقَبْسِ: لَيْسَ فِي الْإِبْرَادِ تَحْدِيدٌ، إِلَّا مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٠/١، ٢٥١)، وَالْحَاكِمُ (١٩٩/١) مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ عَنْهُ: «كَانَ قَدَرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ ثَلَاثَةَ أَقْدَامٍ إِلَى خَمْسَةِ أَقْدَامٍ. وَفِي الشِّتَاءِ خَمْسَةَ أَقْدَامٍ إِلَى سَبْعَةِ أَقْدَامٍ» ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (١٩٢/١).

وَلَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتِمُّ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ فِي الْوَقَائِتِ.

وقد عرفت أن حديث الإبراد يُخَصِّصُ فَضِيلَةَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا بِزَمَانِ شِدَّةِ الْحَرِّ، كَمَا قِيلَ إِنَّهُ مُخَصِّصٌ بِالْفَجْرِ.

٧- استحباب تأخير الفجر إلى الإسفار

١٥١- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لَأَجُورِكُمْ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (أحمد (٤٦٥/٣)، أبو داود (٤٢٤)، الترمذي (١٥٤)، النسائي (٢٧٢/١)، ابن ماجه (٦٧٢)) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (١٤٨٩).

(وعن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْفَرُوا».

(فإنه أعظم لأجوركم. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ) وَهَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وبه احتجَّتِ الْحَنْبَلِيَّةُ عَلَى تَأْخِيرِ الْفَجْرِ إِلَى الْإِسْفَارِ.

واجب عنه: بأن استمرارَ صَلَاتِهِ ﷺ بَغْلَسَ، وَأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «أَنَّ ﷺ أَسْفَرَ بِالصَّبْحِ مَرَّةً ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ بَغْلَسٍ حَتَّى مَاتَ» يُشْعِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِ«أَصْبَحُوا» غَيْرَ ظَاهِرِهِ.

فقيل: المراد به تحقق طلوع الفجر، وإن «أعظم» ليس للتفضيل.

وقيل: المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح، حتى يخرج منها سرفراً.

وقيل: المراد به الليالي القمرية، فإنه لا يتضح أول الفجر معها، لغلبة نور القمر لنوره، أو أنه ﷺ فعله مرة واحدة لعذر، ثم استمر على خلافه، كما يفيد حديث أنس.

وأما الرد على حديث الإسفار بحديث عائشة عند ابن أبي شيبة (هو عند الحاكم (١٩٠/١)) وغيره بلفظ: «مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا الْآخَرِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ» فليس بتمام، لأن الإسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر، بل آخره ما يفيد:

٨- مَنْ أدرك من الوقت ركعة أدرك الصلاة

١٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الصُّبْحَ، وَمَنْ أدرك رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الْعَصْرَ».

نُفِثَ عَلَيْهِ [بخاري (٥٧٩)، مسلم (٦٠٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» أي: وَأَضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى بَعْدَ طُلُوعِهَا [فَقَدْ أدرك الصُّبْحَ] ضَرُورَةٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مَنْ صَلَّى رَكْعَةً فَقَطْ. وَالْمُرَادُ فَقَدْ أدرك صَلَاتَهُ أَدَاءً، لِوُسُوعِ رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ.

(وَمَنْ أدرك رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ فَقَعَلَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الْعَصْرَ) وَإِنْ فَعَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْغُرُوبِ (نُفِثَ عَلَيْهِ).

وَأَمَّا حَمَلُنَا الْحَدِيثَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ الْإِنْيَانُ بِالرَّكْعَةِ بَعْدَ الطُّلُوعِ، وَبِالثَّلَاثِ بَعْدَ الْغُرُوبِ، لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ: مَنْ أَتَى بِرَكْعَةٍ فَقَطْ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ صَارَ مُدْرِكًا لِهَهُمَا.

وقد ورد في الفجر صريحاً في رواية البيهقي (٣٧٨/١)، (٣٧٩) بلفظ: «مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَرَكْعَةً بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الصلاة».

وفي رواية [السنن الكبرى: ٣٧٩/١]: «مَنْ أدرك في الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيَصِلْ إِلَيْهَا أُخْرَى».

وفي العصر: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «مَنْ صَلَّى مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ بَعْدَ غُرُوبِهَا لَمْ يَفْتَهُ الْعَصْرُ» [أبو عوانة: ٣٥٨/١].

والمراد من الرُّكْعَةِ الْإِنْيَانُ بِوَجَابَتِهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَاسْتِكْمَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وظاهر الأحاديث أن الكل أداء، وأن الإنْيَانِ بَعْضُهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ يَنْسَجِبُ حُكْمُهُ عَلَى مَا بَعْدَ خُرُوجِهِ، فَضْلاً مِنَ اللَّهِ.

ثُمَّ مَفْهُومٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَنْ أدرك دُونَ رَكْعَةٍ لَا يَكُونُ مُدْرِكًا لِلصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ:

١٥٣- وَلِمُسْلِمٍ (٦٠٩)، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها نَحْوُهُ، وَقَالَ: «سَجْدَةٌ بِذَلِكَ رَكْعَةٌ» ثُمَّ قَالَ: «وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ».

(ولمسلم عن عائشة - رضي الله عنها - نحوه، وقال: سَجْدَةٌ بَدَلَ رَكْعَةٍ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّ مَنْ أدرك سَجْدَةً صَارَ مُدْرِكًا لِلصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ (لَمْ قَالَ) أَيِ الرَّأْيِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ.

(وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ) يَدْفَعُ أَنْ يُرَادَ بِالسَّجْدَةِ نَفْسُهَا، لِأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ إِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الرَّأْيِ فَهُوَ أَعْرَفُ بِمَا رَوَى.

وقال الخطابي: المراد بالسَّجْدَةِ الرُّكْعَةُ بِسُجُودِهَا وَرُكُوعِهَا، وَالرُّكْعَةُ إِنَّمَا تَكُونُ تَامَةً بِسُجُودِهَا، فَسَمِّيَتْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى سَجْدَةً (أ هـ).

وَلَوْ بَقِيَتِ السَّجْدَةُ عَلَى بَابِهَا لَأَفَادَتْ أَنَّ مَنْ أدرك رَكْعَةً بِإِحْدَى سَجْدَتَيْهَا صَارَ مُدْرِكًا، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، لِسُرُودِ سَائِرِ الْأَحَادِيثِ بِلَفْظِ الرُّكْعَةِ، فَتَحْتَمِلُ رَوَايَةَ السَّجْدَةِ عَلَيْهَا، فَيُقَى مَفْهُومٌ مَنْ أدرك رَكْعَةً سَلَامًا عَمَّا يُعَارِضُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ أدرك سَجْدَةً فَقَطْ صَارَ مُدْرِكًا لِلصَّلَاةِ،

الشيخين [ج (٥٨٦)، م (٧٢٨)].

وفي رواية: «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» [البيهقي: ٤٦٥/٢] ستأتي.

فالتخي قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر، وفعل صلاة العصر، ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلة فقط.

وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة النافلة مطلقاً، ما لم يصل العصر، وهذا نفي للصلاة الشرعية، وهو في معنى النهي، والأصل فيه التحريم، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطلقاً.

والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلاً، وما لا سبب لها لا تجوز، قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي (شرح العمدة).

وأما صلاته ﷺ ركعتين بعد صلاة العصر في منزله، كما أخرجه البخاري (٥٩١) من حديث عائشة: «ما ترك السجدين بعد العصر عندي قط».

وفي لفظ (٥٩٢): «لم يكن يدعهما سراً ولا علانية».

فقد أجيب عنه: بأنه ﷺ صلاتهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته، ثم استمر عليهما؛ لأنه كان إذا عمل عملاً أثبتته، فدل على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة، وبأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت، كما دل له حديث أبي داود (١٢٨٠) عن عائشة: «أنه كان يصلي بعد العصر وينهي عنها، وكان يواطئ وينتهي عن الوصال».

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر، لصلايته ﷺ ههنا بعد العصر، ولتقريره ﷺ لمن رآه يصلي بعد صلاة الفجر نافلة الفجر (١٢٦٧)، ولكنه يقال: هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة، لا أنهما دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقاً، إذ الأصح لا يدل على رفع الأعم، بل يخصه، وهو من تخصيص الأقوال بالأفعال، على أنه يأتي النص على أن من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر، وأنه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدماً عليه.

كمن أدرك ركعة، ولا ينافي ذلك ورود من أدرك ركعة، لأن مفهومه غير مراد بدليل: «من أدرك سجدة ويكون الله قد تفضل فجعل من أدرك سجدة كمن أدرك ركعة، ويكون إخباره ﷺ بإدراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركاً للصلاة، فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى.

وأما قوله: «والسجدة إنما هي الركعة»، فهو محتمل أنه من كلام الراوي وليس بحجة.

وقولهم تفسير الراوي مقدّم: كلام أغلي، والأ حديث «قرب مبلغ أوعى من سامع». وفي لفظ: أفقه (أبو داود (٣٦٦٠)، الرمذي (٢٦٥٦)، ابن ماجه (٢٣٠))، يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم.

ثم ظاهر الحديث أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكرر الصلاة في حقّه عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وإن كانا وقتي كراهة ولكن في حق المتفل فقط، وهو الذي أفاده قوله:

٩- كراهة الصلاة بعد الصبح وقبل العصر

١٥٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد الغروب حتى تغيب الشمس».

متفق عليه البخاري (٥٦٨)، مسلم (٨٢٧).

ولفظ مسلم: «لا صلاة بعد صلاة الفجر».

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا صلاة) أي نافلة (بعد الصبح) أي صلاتي أو زمانه.

(حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر) أي صلاتي أو وقتي (حتى تغيب الشمس). متفق عليه ولفظ مسلم: «لا صلاة بعد صلاة الفجر».

فعبئت المراد من قوله «بعد الفجر»، فإنه محتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية: «لا صلاة بعد العصر نسبها ابن الأثير إلى

فَالصَّوَابُ: أَنَّ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ يَحْرُمُ فِيهِمَا آدَاءُ النَّوَافِلِ، كَمَا حَرَّمَ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَفَادَهَا:

١٠- الساعات التي يُنهي فيها عن الصلاة والدُفن

١٥٥- وَلَهُ (٨٣١) عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ».

(وَلَهُ) أَيِ لِمَسْلَمٍ.

(عَنْ عَقْبَةَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْقَافِ فَمَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَةٌ:

(ابْنِ عَامِرٍ) هُوَ أَبُو حُمَادٍ أَوْ أَبُو عَامِرٍ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ.

كَانَ عَامِلًا لِمَعَاوِيَةَ عَلَى مِصْرَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، وَذَكَرَ خَلِيفَةُ أَنَّهُ قُبِلَ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَغُلِّطَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

(ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ وَأَنْ نَقْبُرَ) بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِهَا (فِيهِنَّ) مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً، حَتَّى تَرْتَفِعَ) بَيْنَ قَدْرِ ارْتِفَاعِهَا الَّذِي عِنْدَهُ تَزُولُ الْكَرَاهَةِ، حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ بِلَفْظِ «وَتَرْتَفِعُ قَيْسٌ رُمْحٌ أَوْ رُمْحَيْنِ» وَقَيْسٌ: بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْمَشَاةِ التَّخْفِيفَةِ فَسِنَّ مَهْمَلَةٌ: أَيِ قَدَرٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٧) وَالتَّسَائِيُّ (٢٧٩/١، ٢٨٠).

(وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْسَةَ: «حِينَ يَبْدُو الرُّمْحُ ظِلُّهُ».

(حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ) أَيِ تَعَمِلَ عَنْ كِبَدِ السَّمَاءِ.

(وَحِينَ تَضَيِّفُ) يَفْتَحُ الْمَشَاةَ الْفَوْقِيَّةَ فَمَشَاةً بَعْدَهَا وَفَتْحُ الضَّادِ الْمَعْجَمَةَ وَتَشْدِيدُ الْبَاءِ وَفَاءً، أَيِ تَعَمِلَ (الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ).

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ إِنْ انْضَافَتْ إِلَى الْأَوَّلَيْنِ كَانَتْ خَمْسَةً، إِلَّا أَنَّ الثَّلَاثَةَ تَخْتَصُّ بِكَرَاهَةِ أَمْرَيْنِ: دُفْنِ الْمَوْتَى، وَالصَّلَاةِ، وَالْوَقْتَانِ الْأَوَّلَانِ يَخْتَصَّانِ بِالنَّهْيِ عَنِ الثَّانِي مِنْهُمَا.

وَقَدْ وَرَدَ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْسَةَ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ الشَّمْسَ عِنْدَ طُلُوعِهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، فَيُصَلِّي لَهَا الْكُفَّارُ وَيَأْتِي عِنْدَ قِيَامِ قَائِمِ الظُّهْرِ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ، وَتَفْتَحُ أَبْوَابُهَا، وَيَأْتِي تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَيُصَلِّي لَهَا الْكُفَّارُ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «قَائِمُ الظُّهْرِ» قِيَامُ الشَّمْسِ وَقَتِ الزَّوَالِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ قَامَتْ بِهِ دَابَّتُهُ وَقَفَتْ، وَالشَّمْسُ إِذَا بَلَغَتْ وَسْطَ السَّمَاءِ أَبْطَأَتْ حَرَكَةَ الظِّلِّ إِلَى أَنْ تَزُولَ، فَيَتَحَيَّلُ النَّاطِرُ الْمُتَمَامِلُ أَنَّهَا وَقَفَتْ وَهِيَ سَائِرَةٌ.

وَالنَّهْيُ عَنِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ عَامٌّ بِلَفْظِهِ لِفَرْضِ الصَّلَاةِ وَنَفْلِهَا وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ كَمَا عُرِفَتْ مِنْ أَنَّهُ أَصْلُهُ، وَكَذَا يَحْرُمُ قَبْرُ الْمَوْتَى فِيهَا، وَلَكِنْ فَرَضَ الصَّلَاةُ أَخْرَجَتْهُ حَدِيثُ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ» الْحَدِيثَ.

وَلِيهِ «فَرَّقَهَا حِينَ يَذْكُرُهَا [الْبَغَاوِيُّ (٥٩٧)، مُسْلِمٌ (٦٨٤)] فَنِي أَيِ وَقْتٍ ذَكَرَهَا أَوْ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمِهِ أَتَى بِهَا، وَكَذَا مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ طُلُوعِهَا، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ: بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ آدَاؤُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيَخْصُ النَّهْيُ بِالنَّوَافِلِ دُونَ الْفَرَائِضِ.

وَقِيلَ: بَلْ يَعْمَهُمَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا نَامَ فِي الْوَادِي عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ اسْتَيْقِظَ لَمْ يَأْتِ بِالصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، بَلْ أَخْرَجَهَا إِلَى أَنْ خَرَجَ الْوَقْتُ الْمَكْرُوهُ [الْبَغَاوِيُّ (٣٤٤)، مُسْلِمٌ (٦٨٢)].

وَأَجِيبْ عَنْهُ:

أَوَّلًا: بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَيْقِظْ هُوَ وَأَصْحَابُهُ إِلَّا حِينَ أَصَابَهُمْ حَرُّ الشَّمْسِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يُوقِظُهُمْ حَرُّهَا إِلَّا وَقَدْ ارْتَفَعَتْ وَزَالَ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ.

وَالثَّانِي: بِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ ﷺ وَجْهَ تَأْخِيرِ آدَائِهَا عِنْدَ الْاسْتَيْقَظِ، بِأَنَّهُمْ فِي وَادٍ حَضَرَ فِيهِ الشَّيْطَانُ، فَخَرَجَ ﷺ عَنْهُ وَصَلَّى فِي غَيْرِهِ.

النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وقال: إنما كان ضعيفاً؛ لأن فيه إبراهيم بن يحيى، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهما ضعيفان، ولكنه يشهد له قوله:

١٥٧- وَكَذَلِكَ لَأَبِي دَاوُدَ (١٠٨٣) عَنْ أَبِي قَتَادَةَ نَحْوَهُ.

وهو قوله: (وكذا لأبي داود عن أبي قتادة نحوه): «وَكَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»؛ وقال: «إِنْ جِئْتُمْ تَسْجُرُوا إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ» قال أبو داود: إنه مُرْسَلٌ. وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، إلا أنه أثبت فعل أصحاب النبي ﷺ، فإِنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ نِصْفَ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ولأنه ﷺ حث على التَّكْبِيرِ لَيْلًا، ثُمَّ رَغِبَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ، مِنْ غَيْرِ تَخْصِصٍ وَلَا اسْتِثْنَاءٍ، ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّبِيِّ عَامَّةٌ لِكُلِّ عَمَلٍ يُصَلَّى فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَصَّهَا بِمَكَّةَ:

١١- جواز الصلاة في البيت والطواف في أي ساعة

١٥٨- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا عِبْدِي مَنْافٍ، لَا تَمْتَنُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَهَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

رواه الخمسة (أحمد ٨٠/٤)، أبو داود (١٨٩٤)، الترمذي (٨٦٨)، النسائي (٢٨٤/١)، ابن ماجه (١٢٥٤).

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٦٨) وَابْنُ جِبْرِ (١٥٥٢).

(وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَشْأَةِ التَّحْتِيَةِ فَرَأَى.

(ابن مُطْعِمٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

هو أبو مُحَمَّدٍ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ نُوْفَلٍ الْقُرَشِيُّ النَّوْفَلِيُّ، كُنْيَتُهُ أَبُو أُمَيَّةَ، أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَنَزَلَ الْمَدِينَةَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ، وَكَانَ جُبَيْرٌ عَلَّامًا بِأَنْسَابِ قُرَيْشٍ، قَبْلَ أَنَّهُ اخْتَذَ ذَلِكَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا عِبْدِي مَنْافٍ لَا تَمْتَنُوا

وَهَذَا التَّعْلِيلُ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ التَّأخِيرُ لِأَجْلِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ لَوْ سَلِمَ أَنَّهُمْ اسْتَيْقَظُوا وَلَمْ يَكُنْ قَدْ خَرَجَ الْوَقْتُ، فَتَحْصَلَ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا تَحْرِمُ النَّوَافِلَ فِي الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقْضَى النَّوَافِلُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ.

أَمَّا صَلَاةُ الْعَصْرِ فَلَمَّا سَلَفَ مِنْ صَلَاتِهِ ﷺ قَاضِيًا لِنَافِلَةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ، إِنْ لَمْ تَقُلْ: إِنَّهُ خَاصٌّ بِهِ.

وَأَمَّا صَلَاةُ الْفَجْرِ فَلِتَقْرِيرِهِ لِمَنْ صَلَّى نَافِلَةَ الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاتِهِ، وَأَنَّهَا تُصَلَّى الْفَرَائِضُ فِي أَيِّ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ لِنَاسِمْ، وَنَاسٍ، وَمُؤَخَّرٍ عَمْدًا وَإِنْ كَانَ أَمَّا بِالتَّأخِيرِ؛ وَالصَّلَاةُ آدَاءٌ فِي الْكُلِّ، مَا لَمْ يَخْرُجْ وَقْتُ الْعَامِلِ فِيهِ قِضَاءً فِي حَقِّهِ.

وَيَدُلُّ عَلَى تَخْصِصِ وَقْتِ الزُّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ بِجَوَازِ الثَّقَلِ فِيهِ الْحَدِيثُ الْأَيْبِيُّ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

١٥٦- وَالْحُكْمُ الثَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ «تَرْبِيبُ الْمَسْنَدِ» (٤٠٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَزَادَ «إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

وهو قوله: (وَالْحُكْمُ الثَّانِي) وَهُوَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ وَقْتُ الزُّوَالِ.

وَالْحُكْمُ الْأَوَّلُ: النَّهْيُ عَنْهَا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ إِلَّا أَنَّهُ تَسَامَحَ الْمُصَنِّفُ فِي تَسْمِيَةِ حُكْمًا، فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوْقَاتِ وَاحِدٌ، وَهُوَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، وَإِنَّمَا هَذَا الثَّانِي أَحَدُ عِلَالَتِ الْحُكْمِ، لَا أَنَّهُ حُكْمٌ ثَانٍ.

وَفَسَّرَ الشَّارِحُ الْحُكْمَ الثَّانِي بِالنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ، كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، وَحَدِيثُ عَقْبَةَ، لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ النَّهْيُ عَنْ قَبْرِ الْأَمْوَاطِ، فَإِنَّهُ الثَّانِي فِي حَدِيثِ عَقْبَةَ.

وَلِيهِ يَلِزَمُ أَنَّ زِيَادَةَ اسْتِثْنَاءِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ يَعْمُ الثَّلَاثَةُ الْأَوْقَاتُ فِي عَدَمِ الْكَرَاهَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي سَاعَةِ الزُّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (عِنْدَ الشَّافِعِيِّ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ. وَزَادَ فِيهِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (١٣٢٦) مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ

أَحَدًا طَافَ بِهَذَا النَّيْتِ وَصَلَّى آتَةً سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (الأم: ١٧٤/١)، وَاحْمَدُ (٤/٨١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢٣/١-٤٢٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢٨)، وَالحَاكِمُ (٤٤٨/١) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ أَيْضًا.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢٥/١، ٤٢٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَأَخْرَجَهُ غَيْرُهُمْ.

وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الطُّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَلَا الصَّلَاةُ فِيهِ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

وَقَدْ عَارَضَ مَا سَلَفَ.

فَالْجُمْهُورُ عَمِلُوا بِأَحَادِيثِ النَّهْيِ تَرْجِيحًا لْجَانِبِ الْكَرَاهَةِ؛ وَلِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا، وَهِيَ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهَا.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالُوا: لِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ قَدْ دَخَلَهَا التَّخْصِصُ بِالْفَائِتَةِ، وَالتَّوَمُّ عَنْهَا، وَالتَّائِلَةُ الَّتِي تَقْضَى، فَضَعُّوا جَانِبَ عُمُومِهَا، فَتَخَصَّصُوا أَيْضًا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَلَا تُكْرَهُ النَّافِلَةُ بِمَكَّةَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مِنَ السَّاعَاتِ، وَلَيْسَ هَذَا خَاصًّا بِرَكَاتِي الطُّوَافِ، بَلْ يَعْمُ كُلُّ نَافِلَةٍ لِرَوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٥٥٠): «يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنْ كَانَ لَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ فَلَا أَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ يَمْنَعُ مَنْ يُصَلِّي عِنْدَ النَّيْتِ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

قَالَ فِي التَّجَمُّدِ الرَّهَّاجُ: وَإِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ النَّفْلِ: يَعْنِي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ فَهَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَوْ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ بَيِّنَاتِ حَرَمِ مَكَّةَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَعْمُ جَمِيعَ الْحَرَمِ.

١٢- توضيح لوقت المغرب

١٥٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٦٩/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٥٤).

وُغَيْرُهُ وَقَعَهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ: «فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ».

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَابِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

قُلْتُ: الْبَحْثُ لُغَوِيٌّ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ وَقَحُّ الْعَرَبِ، فَكَلَامُهُ حُجَّةٌ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الشَّفَقُ (مَحْرُكَةً) الْحُمْرَةُ فِي الْأَفْقِ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْعِشَاءِ، وَإِلَى قَرِيبِهَا، أَوْ إِلَى قَرِيبِ الْعَمَةِ (أ هـ).

وَالشَّافِعِيُّ يَرَى أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ عَقِيبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِمَا يَتَّبِعُ لِحَمْسِ رَكَعَاتٍ، وَمُضَيِّ قَدْرِ الطَّهَّارَةِ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَأَذَانٍ، وَإِقَامَةٍ، لَا غَيْرَ، وَحُجَّتُهُ حَدِيثُ جَبْرِيلَ (هَمْدٌ فِي شَرْحِ حَدِيثِ (١٤١)): «أَنَّهُ صَلَّى بِهِ ﷺ الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمَيْنِ مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَقِيبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ»؛ قَالَ: فَلَوْ كَانَ لِلْمَغْرِبِ وَقْتُ مُنْتَدٍ لِأَخْرَجِهِ إِلَيْهِ، كَمَا أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي.

وَأَجِبْتُ عَنْهُ بِأَنَّ حَدِيثَ جَبْرِيلَ مُتَقَدِّمٌ فِي أَوَّلِ فَرْضِ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ اتِّفَاقًا، وَأَحَادِيثُ «أَنَّ أَحَرَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ الشَّفَقُ» مُتَأَخِّرَةٌ وَاقِعَةٌ فِي الْمَدِينَةِ، أَقْوَالًا وَأَفْعَالًا، فَالْحُكْمُ لَهَا، وَبِأَنَّهَا أَصَحُّ إِسْنَادًا مِنْ حَدِيثِ تَرْوِيقِ جَبْرِيلَ، فَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ بِأَنَّهَا أَقْوَالٌ، وَخَبَرُ جَبْرِيلَ فَعَلٌ، فَغَيْرُ نَافِعٍ، فَلِأَنَّ خَبَرَ جَبْرِيلَ فَعَلٌ وَقَوْلٌ، فَهُنَا قَوْلٌ لَهُ ﷺ بَعْدَ أَنْ صَلَّى بِهِ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةَ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ لَكَ وَلَا مِثْلِكَ».

نَعَمْ لَا بَيِّنَةٌ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عَلَى صَلَاةِ جَبْرِيلَ، فَيَسَّمُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ فَعَلٌ فَقَطْ بِالنَّظَرِ إِلَى وَقْتِ الْمَغْرِبِ، وَالْأَقْوَالُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْأَفْعَالِ عِنْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَأَمَّا هُنَا فَمَا ثُمَّ تَعَارُضٌ، إِثْمَا الْأَقْوَالُ أَفَادَتْ زِيَادَةَ فِي الْوَقْتِ لِلْمَغْرِبِ مِنَ اللَّهِ بِهَا.

وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات: أن أول صلاة الصبح الفجر، بين المراء بين المراء به، وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة، وهي التي أفادته قوله:

١٦١- وَلِلْحَاكِمِ (١٩١/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ.

وَزَادَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ الطَّعَامُ، إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأَفْقِ.

وَفِي الْآخَرِ: «إِنَّهُ كَذَّبَ السَّرْحَانَ».

وهو قوله: (وللحاكم من حديث جابر نحوه) أي: نحو حديث ابن عباس، ولفظه في المستدرک: «الفجر فجران: فأما الفجر الذي يكون كذب السرحان فلا يحل الصلاة وتحل الطعام؛ وأما الذي يذهب مستطيلًا في الأفق فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام» وقد عرفت معنى قول المصنف (وزاد في الذي يحرم الطعام أنه يذهب مستطيلًا) أي: مُتَدًا (في الأفق).

وفي رواية للبخاري (٢٢١): أَنَّهُ ﷺ مَدَّ يَدَهُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ (وَلَمْ يَأْخِزْ) وَهُوَ الَّذِي لَا تَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَا يَحْرُمُ فِيهِ الطَّعَامُ: أي: وقال في الآخر (أنه) في صيفيه (كذب السرحان) بكسر السين المهملة وسكون الراء فتحاء مهملة وهو الذئب.

والمراء أنه لا يذهب مستطيلًا مُتَدًا، بل يرتفع في السماء كالعمود، وبينهما ساعة، فإنه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً ثانياً، فهذا فيه بيان وقت الفجر، وهو أول وقته، وآخره ما يتسع لركعة كما عرفت.

ولما كان لكل وقت أول وآخر بين ﷺ الأفضل منهما في الحديث الآتي وهو:

١٤- أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا

١٦٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا».

رواه الترمذي (١٧٣) والحاكم (١٨٨/١، ١٨٩)، وصححه.

قلت: لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات، عقب أول حديث فيه، وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

واعلم أن هذا القول هو قول الشافعي في الجديد.

وقوله القديم أن لها وقتين: أحدهما: هذا، والثاني: يمتد إلى مغيب الشفق؛ وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة، والخطابي، والبيهقي، وغيرهم.

وقد ساق النووي في شرح المهذب (٣/٣٤، ٣٥) الأدلة على امتدادها إلى الشفق، فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزماً، لأن الشافعي نص عليه في القديم، وعلق القول به في الإملاء على كونه.

وقد ذكبت الحديث بل أحاديث.

١٣- الفجر فجران

١٦٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحْرَمُ الطَّعَامُ وَتَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَيْ صَلَاةُ الصُّبْحِ - وَتَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ».

رواه ابن خزيمة (٣٥٦) والحاكم (١٩١/١) وصححه.

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «الفجر» أي لئمة (فجران: فجر يحرم الطعام) يريد على الصائم.

(وتحل فيه الصلاة) أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر.

(وفجر تحرم فيه الصلاة) أي صلاة الصبح، فسره بها، لئلا يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة، والتفسير يتحمل أنه منه ﷺ وهو الأصل.

ويحمل أنه من الراوي.

(ويحل فيه الطعام) رواه ابن خزيمة والحاكم وصححه.

لما كان الفجر لغةً مُشْتَرَكاً بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ.

وأصله في الصحيحين [البخاري (٥٢٧)، مسلم (٨٥)].

أخرجه البخاري عن ابن مسعود بلفظ: سألت النبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة لوقتها» وليس فيه لفظ: أول.

فالحديث دل على أفضلية الصلاة في أول وقتها على كل عمل من الأعمال، كما هو ظاهر التعريف للأعمال بالآلام.

وقد عورض بحديث: «أفضل الأعمال إيمان بالله» [مسند الطائلي (١٦)، وانظر البخاري (٢٥١٨)، مسلم (١٨٤)].

ولا يخفى أنه معلوم أن المراد من الأعمال في حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان، فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان، فمراده غير الإيمان.

قال ابن دقيق العيد: الأعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية، فلا تتناول أعمال القلوب، فلا تعارض حديث أبي هريرة: «أفضل الأعمال الإيمان بالله عز وجل» ولكنها قد وردت أحاديث أخرى في أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال، فهي التي تعارض حديث الباب ظاهراً.

وقد أجيب: بأنه: ﷺ أخبر كل مخاطب بما هو اليق بي، وهو به أقوم، وإلى أرغب، ونفعه فيه أكثر، فالتشجيع أفضل الأعمال في حق الجهاد، فإنه أفضل من تحليه للعبادة، والغني أفضل الأعمال في حق الصدقة وغير ذلك: أو أن كلمة «من» مقدرة.

والمراد من أفضل الأعمال، أو كلمة «أفضل» لم يرد بها الزيادة، بل الفضل المطلق.

وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره، بحديث العشاء، فإنه قال ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأخزيتها» [قدم برقم (١٤٨)] يعني إلى النصف، أو قريب منه، وبحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر، وبأحاديث الإبراء بالظهر.

والجواب: أن ذلك تخصيص لعوم أول الوقت، ولا معارضة بين عام وخاص.

وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرد به علي بن حصص من بين أصحاب شعبة، وأنهم كلهم روه بلفظ «على وقتها»، من

دون ذكر أول.

فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفردة لا يضرب، فإنه شيخ صدوق من رجال مسلم، ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم.

وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٣٢٧)، ومن حيث الدربة أن رواية لفظ «على وقتها» تعيد معنى لفظ «أول» لأن كلمة «على» تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت، ورواية «لوقتها» بالآلام تعيد ذلك، لأن المراد استيقان وقتها، ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله، فتعين أن المراد لاستيقانكم الأكثر من وقتها، وذلك بالإتيان بها في أول وقتها، ولقوله تعالى: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ» [الأنبياء: ٩٠] ولأنه ﷺ كان دائماً دائماً الإتيان بالصلاة في أول وقتها، ولا يفعل إلا الأفضل، إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشاء، ولحديث علي بن أبي داود [هو عند الترمذي (١٧١)]: «ثلاث لا تؤخر»، ثم ذكر منها: «الصلاة إذا حضر وقتها».

والمراد أن ذلك الأفضل، وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتها جائز، ويدل له أيضاً قوله:

١٦٣- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ».

أخرجه الذارقطي [٢٤٩/١] بسند ضعيف جداً

(وعن أبي مخذومة) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة بعد الواو راء.

واختلفوا في اسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن معين، بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة التخيئية.

وقال ابن عبد البر: إنه اتفق العلون بطريق أنساب قريش أن اسم أبي مخذومة أوس، وأبو مخذومة مؤذن النبي ﷺ، أسلم عام الفتح، وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة، مات سنة تسع وخمسين.

وإن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ الْوَقْتِ أَيُّ لِلصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ.

(رضوان الله) أي يحصل بأدائها فيه رضوان الله تعالى

عَنْ قَائِلِهَا.

قُلْتُ: إِذَا صَحَّ هَذَا الْمَرْقُوفُ غَلَتْ حُكْمُ الرَّقْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ

فِي الْفَضَائِلِ بِالرَّأْيِ. وَفِيهِ اخْتِمَالٌ.

وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ فَالْحَافِظَةُ مِنْهُ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ، دَالَّةٌ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي قَدَّمَاهَا.

(وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ) أَيُّ يَخْصُلُ لِفَاعِلِ الصَّلَاةِ فِيهِ رَحْمَتُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ رُتْبَةَ الرِّضْوَانِ أَبْلَغُ.

(وَأَخْرَجَهُ عَفْوُ اللَّهِ) وَلَا عَفْوَ إِلَّا عَنْ ذَنْبٍ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ.

١٥- لا صلاة بعد الفجر

١٦٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ».

أَخْرَجَهُ الْغَمْصِيُّ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَحْمَدُ ٢/٢٧٢)، أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٨)، التِّرْمِذِيُّ (٤١٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٥).

وَلَمْ يَرْوِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥٣/٣) وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطِيُّ (٤١٩/١)؛ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قَدَامَةَ بْنِ مُوسَى.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ النَّافِلَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاتِهِ إِلَّا سَنَةَ الْفَجْرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ نَفِيًّا فَهُوَ فِي مَعْنَى النُّهْيِ، وَأَصْلُ النُّهْيِ التَّحْرِيمُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى كَرَاهَةِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: دَعَوَى التِّرْمِذِيُّ الْإِجْمَاعَ عَجِيبٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مَشْهُورٌ، حِكَاةُ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِهَا، وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى: أَنَّ يَفْعَلَ مِنْ قَاتَةِ الصَّلَاةِ فِي اللَّيْلِ.

وَالْمَرَادُ بِ(بَعْدَ الْفَجْرِ)، بَعْدَ طُلُوعِهِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ» وَكَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ:

١٦٦- وَمِثْلُهُ لِلدَّارِقُطِيِّ (٤١٩/١) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ الْكِبَارِ، وَكَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَزَكَّرَهُ النَّسَائِيُّ، وَنَسَبَهُ ابْنُ حُبَّانٍ إِلَى الْوَضِيعِ، كَذَا فِي حَوَاشِي الْقَاضِي.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ زَكْرِيَّا الْبَجَلِيُّ وَهُوَ مُتَّهَمٌ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنُفُ: (جِدًّا) مُؤَكَّدًا لَضَعْفِهِ، وَقَدَّمْنَا إِعْرَابَ «جِدًّا».

وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ:

١٦٤- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، دُونَ الْأَوْسَطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ) فِي ذِكْرِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِهِ (دُونَ الْأَوْسَطِ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا) لِأَنَّهُ فِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ أَيْضًا. وَفِيهِ مَا سَمِعْتُ.

وَأَمَّا قُلْنَا لَا يَصِحُّ شَاهِدًا؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ وَالْمَشْهُودَ لَهُ فِيهِمَا مَنْ قَالَ الْأَثْمَةَ فِيهِ: إِنَّهُ كَذَّابٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ شَاهِدًا وَمَشْهُودًا لَهُ!

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسٍ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَفِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ فِيمَا أَظُنُّ أَصَحُّ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ، فَإِنَّ الْحِفْظَ رِوَايَتَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، مَوْقُوفًا.

قَالَ الْحَاكِمُ: لَا أَعْرِفُ فِيهِ حَدِيثًا يَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا.

وهو قوله: (ومثله للدراطيني عن ابن عمرو بن العاص؛
فإنهما فسرا المراءى بـ(بعد الفجر)

وهذا وقت سادس من الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها.

وقد عرفت الخمسة الأوقات مما مضى؛ إلا أنه قد عارض
النهي عن الصلاة بعد العصر، الذي هو أحد السنة الأوقات بـ:

١٦- صلاة ركعتي الظهر بعد العصر

١٦٧- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا
قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ
بَيْتِي، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «شَغِلْتَ عَنِ
رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّيْتَهُمَا الْآنَ»، فَقُلْتُ:
أَفَنَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَا؟ قَالَ: «لَا».

أخرجه أحمد (٣١٥/٦)

(وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: صلى رسول
الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فسأله في سؤالها
ما يدل على أنه ﷺ لم يصلهما قبل ذلك عندها، أو أنها قد
كانت علمت بالنهي، فاستنكرت مخالفة الفعل له.

(وقال: شغلت عن ركعتين بعد الظهر قد بين الشاغل له
ﷺ أنه أتاه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس عند
الترمذي (١٨٤): «أنه ﷺ أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد
الظهر.

(فصلتنيهما الآن) أي قضاء عن ذلك.

وقد فهمت أم سلمة أنهما قضاء، فلهذا قالت: (قلت:
انقضيهما إذا فاتا؟) أي كما قضيتهما في هذا الوقت (قال: لا)
أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقرينة السياق، وإن كان النفي
غير مقيد.

(أخرجه أحمد) إلا أنه سكت عليه المصنف هنا.

وقال بعد سياقه له في فتح الباري (٦٤/٢، ٦٥): إنها رواية
ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يبين هنالك وجه ضعفها، وما كان

يحسن منه أن يسكت هنا عما قيل فيه.

والحديث دليل على ما سلف: أن القضاء في ذلك الوقت
كان من خصائصه ﷺ.

وقد دل على هذا حديث عائشة: «أنه ﷺ كَانَ يُصَلِّي
بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَنْهَى عَنْهَا، وَيُؤَاحِلُ وَيَنْهَى عَنِ الْوِصَالِ».
أخرجه أبو داود (١٢٨٠).

ولكن قال البيهقي: الذي اختص به ﷺ المداومة على
الركعتين بعد العصر، لا أصل للقضاء (أ هـ).

ولا يخفى أن حديث أم سلمة المذكور يرد هذا القول.
ويدل على أن القضاء خاص به أيضاً وهذا الذي أخرجه
أبو داود، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله:

١٦٨- وَلِأَيِّ دَاوُدَ (١٢٨٠) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهَا بِمَعْنَاهُ.

تقدم الكلام فيه.

٢- باب الأذان

الأذان لغة: الإعلام.

قال الله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحج: ٣].

وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة.

وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة، ووردت
أحاديث تدل على أنه شرع بمكة، والصحيح الأول.

١- كيفية الأذان كانت رؤيا لصحابي

١٦٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ:
طَافَ بِي - وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ

اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ - بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ تَرْجِيعِ،
وَالْإِقَامَةَ فَرَادَى، إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ - قَالَ: فَلَمَّا
أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهَا لَرُؤْيَا

حَقُّ - الْحَدِيثُ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٧/٤، ٤٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٩).

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٩) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٣٦٣).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ: قِصَّةُ قَوْلِ بِلَالٍ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ (بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ) الْأَنْصَارِيُّ الْخَزَرَجِيُّ.

شَهِدَ عَبْدُ اللَّهِ الْعَقَبَةَ، وَبَدْرًا، وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ.

(قَالَ: طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ وَلِلْحَدِيثِ سَبَبٌ، وَهُوَ مَا فِي الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ: لَمَّا كَثَرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا وَقْتُ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَجْمَعُهُمْ لَهَا، فَقَالُوا: لَوْ اتَّخَذْنَا نَاقُوسًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ لِلنَّصَارَى، فَقَالُوا: لَوْ اتَّخَذْنَا بَوقًا؟ قَالَ: ذَلِكَ لِلْيَهُودِ، فَقَالُوا: لَوْ رَفَعْنَا نَارًا؟ قَالَ: ذَلِكَ لِلْمَجُوسِ، فَافْتَرَقُوا، فَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: طَافَ بِي الْحَدِيثُ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فَطَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدَيْهِ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّبِعِ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: بَلَى فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ أَيَّ إِلَى آخِرِهِ (بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ) تَكَرَّرَ أَرْبَعًا، وَيَأْتِي مَا عَاضَدَهُ وَمَا عَارَضَهُ (بِغَيْرِ تَرْجِيمٍ) أَيَّ فِي الشَّهَادَتَيْنِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هُوَ الْعُودُ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ بَرَفْعِ الصَّوْتِ بَعْدَ قَوْلِهِمَا مَرَّتَيْنِ بِخَفْضِ الصَّوْتِ، وَيَأْتِي قَرِيبًا (وَالْإِقَامَةُ فُرَادَى) لَا تَكَرَّرُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَاطِطَا (إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) فَإِنَّهَا تُكَرَّرُ (قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحَتْ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ. الْحَدِيثُ (أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُرَيْمَةَ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ، دُعَاءٌ لِلْغَائِبِينَ لِيَحْضُرُوا إِلَيْهَا وَلِذَا أَهْتَمَّ ﷺ فِي النَّظَرِ فِي أَمْرِ يَجْمَعُهُمْ لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ إِعْلَامٌ بِدُخُولِ وَقْتِهَا أَيْضًا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ شُعَارِ أَهْلِ

الإِسْلَامِ، وَمَنْ عَامَسَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ.

وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَالْأَدْلَةُ فِيهِ مُخْتَلَةٌ وَتَأْتِي، وَكَمِّيَّةُ الْفَاطِطِ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَرُ فِي أَوَّلِهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ، فَوَرَدَتْ بِالثَّنِيَّةِ فِي حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ.

وَفِي بَعْضِهَا بِالتَّرْجِيمِ أَيْضًا.

فَنَحَبُّ الْأَكْثَرَ إِلَى الْعَمَلِ بِالتَّرْجِيمِ لَشَهْرَةِ رَوَاتِهِ، وَلِأَنَّهَا زِيَادَةُ عَدَلٍ فِيهِ مَقْبُولَةٌ:

وَدَلٌّ الْحَدِيثُ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ التَّرْجِيمِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ:

فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ عَمَلٌ بِهَذِهِ الرُّوَايَةِ.

وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ مَشْرُوعٌ عَمَلٌ بِحَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ وَسَيَأْتِي [برقم (١٧٠)]:

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ تُقَرَّدُ الْفَاطِطَا إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ فَإِنَّهُ يُكْرَّرُهَا.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُقَرَّدُ التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهَا، وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهَا يُكْرَّرُ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: وَلَكِنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى تَكَرُّرِهِ فِي الْأَذَانِ أَرْبَعًا، كَأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَّرٍ فِيهَا، وَكَذَلِكَ يُكْرَّرُ فِي آخِرِهَا، وَيُكْرَّرُ لَفْظُ الْإِقَامَةِ، وَتُقَرَّدُ بَقِيَّةُ الْأَلْفَاظِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَمْرِ بِلَالٍ: «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ» وَسَيَأْتِي [برقم (١٧١)]:

وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ مَنْ قَالَ: الْأَذَانُ فِي كُلِّ كَلِمَاتِهِ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ الْفَاطِطَا مُفْرَدَةً، إِلَّا: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

وَقَدْ أَجَابَ أَهْلُ التَّرْبِيعِ بِأَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ صَحِيحَةٌ، دَالَّةٌ عَلَى مَا ذُكِرَ، لَكِنَّ رَوَايَةَ التَّرْبِيعِ قَدْ صَحَّتْ بِمَا مَرِئِي، وَهِيَ زِيَادَةُ مَنْ عَدَلَ مَقْبُولَةٌ، فَالْقَائِلُ بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ أَوَّلَ الْأَذَانِ قَدْ عَمِلَ بِالْحَدِيثَيْنِ، وَيَأْتِي أَنَّ رَوَايَةَ «يَشْفَعُ الْأَذَانُ» لَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّرْبِيعِ لِلتَّكْبِيرِ.

هَذَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ لَفْظَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ فِي آخِرِ الْأَذَانِ

والإقامة مُفردة بالاتفاق، فهو خارج عن الحكم بالأمر بشفع الأذان.

قال العلماء: والحكمة في تكرير الأذان وإفراد الفاظ الإقامة هي: أن الأذان لإعلام الغائبين، فاختيج إلى التكرير، ولذا يُسرّع فيه رفع الصوت، وأن يكون على محل مُرتفع، بخلاف الإقامة، فإنها لإعلام الحاضرين، فلا حاجة إلى تكرير الفاظها، ولذا شرع فيها خفض الصوت، والحدّ، وإنما كرّرت جملة: «قد قامت الصلاة» لأنها مقصود الإقامة.

(وزاد أحمد في آخره) ظاهره في حديث عبد الله بن زيد هذا، وهو قوله.

(قصة قول بلال في أذان الفجر: «الصلاة خير من النوم»).

روى الترمذي (١٩٨)، وابن ماجه (٧١٥)، وأحمد (١٤/٦) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لا تتوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر».

إلا أن فيه ضعفاً. وفيه انقطاع أيضاً.

وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته.

ويقال: التوب مرتين كما في سنن أبي داود (٥٠٠)، وليس: «الصلاة خير من النوم» في حديث عبد الله بن زيد كما رُما توهيمه عبارة المصنف، حيث قال في آخره، وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بها رواية بلال.

٢- من الأذان في صلاة الفجر

«الصلاة خير من النوم»

١٧٠- ولابن خزيمة (٣٨٦) عن أنس رضي الله عنه قال: «من السنة إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم».

(ولابن خزيمة عن أنس رضي الله عنه قال: من السنة أي طريقة النبي ﷺ إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح، الفلاح هو الفوز والبقاء، أي هلموا إلى سبب ذلك) قال: «الصلاة خير من

النوم» وصححه ابن السكن.

وفي رواية النسائي (٨٧/٢): «الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح».

وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات.

قال ابن رسلان: وصحح هذه الرواية ابن خزيمة (٣٨٥) قال: فشرعية التوب إنما هي في الأذان الأول للفجر؛ لأنه لإيقاظ الناس.

وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت، ودعاء إلى الصلاة.

ولفظ النسائي في سننه الكبرى [وفي «المصري» (١٣/١-١٤)] من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان، عن أبي عذرة قال: «كنت أؤذن لرسول الله ﷺ فكنت أقول في أذان الفجر الأول: حي على الصلاة، حي على الفلاح؛ الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم».

قال ابن حزم: وإسناده صحيح (أهـ)؛ من تخريج الزركشي لأحاديث الرافعي ومثل ذلك في سنن البيهقي الكبرى (٤٢١/١-٤٢٢)، من حديث أبي عذرة: «أنه كان يتوب في الأذان الأول من الصبح بأمره ﷺ».

قلت: وعلى هذا ليس: «الصلاة خير من النوم» من الفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة، والإخبار بدخول وقتها، بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ الناس، فهو كالألفاظ التيسيرية الأخير الذي اعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضاً عن الأذان الأول.

وإذا عرفت هذا هان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدال في التوب، هل هو من الفاظ الأذان أو لا؟

ثم المراد من معناه: اليقظة للصلاة خير من النوم؛ أي من الراحة التي يتناصونها في الأجل خير من النوم، ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة لطيفة

٣- الترجيع في الأذان

١٧١- وَعَنْ أَبِي مَخْلُودَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

عَلَّمَهُ الْأَذَانَ، فَلَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٧٩)، وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ.

وَرَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٤٠٨/٣)، أبو داود (٥٠٠)، الترمذي (١٩٢)، النسائي (٤/٢)، ابن ماجه (٧٠٨)] فَلَذَكَرُوهُ مَرَّتَيْنِ

(وَعَنْ أَبِي مَخْلُودَةَ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ وَبَيَانُ حَالِهِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ)
عَلَّمَهُ الْأَذَانَ) أَيِ الْقَاءِ بِغَيْبِهِ ﷺ فِي قِصَّةٍ حَاصِلُهَا: أَنَّهُ خَرَجَ
أَبُو مَخْلُودَةَ بَعْدَ التَّخَرُّجِ إِلَى حُثَيْنٍ هُوَ وَتِسْعَةٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَلَمَّا
سَمِعُوا الْأَذَانَ أَذَّنُوا اسْتِهْزَاءً بِالْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ ﷺ: «قَدْ سَجِعْتُ
فِي هَؤُلَاءِ تَأْذِينَ إِنْسَانٍ حَسَنِ الصُّوْتِ»، فَارْسَلْنَا فَاذَّنَا رَجُلًا
رَجُلًا، وَكُنْتُ آخِرَهُمْ، فَقَالَ حِينَ أَذَّنْتُ: «تَعَالَى» فَاجْلَسَنِي بَيْنَ
يَدَيْهِ، فَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَّتِي، وَبَرَكَ عَلَيَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ:
«أَفْعَبْ فَاذَّنْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلِمَنِي
الْحَدِيثَ.

(لَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ) أَيِ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ
«ثُمَّ تَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ
تَخْفِضُ بِهَا صَوْتَكَ» قِيلَ: الْمُرَادُ أَنْ يُسْمَعَ مِنْ بَقَرَتِهِ؛ قِيلَ:
وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ يَأْتِي بِهِمَا أَوَّلًا بِتَدْبِيرٍ وَإِحْلَاصٍ، وَلَا يَتَأَمَّلِي
كَمَالِ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ خَفَضِ الصَّوْتِ، قَالَ: «ثُمَّ تَرْفَعُ صَوْتَكَ
بِالشَّهَادَةِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

فَهَذَا هُوَ التَّرْجِيعُ الَّذِي ذَعَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ
مَشْرُوعٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ.

وَالِىَ عَدَمِ الْقَوْلِ بِهِ ذَعَبَ الْهَادِي؛ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَآخَرُونَ،
عَمَلًا مِنْهُمْ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الَّذِي تَقَدَّمَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ؛
وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ لَا كَمَا ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
زَيْدٍ آتِفًا، وَبِهَذِهِ الرِّوَايَةِ عَمِلَتِ الْهَادِيَّةُ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُهُمْ.

(وَرَوَاهُ) أَيِ حَدِيثِ أَبِي مَخْلُودَةَ هَذَا (الْخَمْسَةُ) هُمْ أَهْلُ
السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَاحِدٌ (فَلَذَكَرُوهُ) أَيِ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ
(مَرَّتَيْنِ) كَرَوَايَاتِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ: التَّكْبِيرُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ فِي الْأَوَّلِ
الْأَذَانَ مَحْفُوظٌ مِنْ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَخْلُودَةَ، وَمِنْ
حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ زِيَادَةُ يَجِبُ قَبُولُهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ فِي الْمُتَقَى نَسَبَ التَّرْجِيعَ فِي حَدِيثِ أَبِي
مَخْلُودَةَ إِلَى رَوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَالْمُصَنَّفُ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَّا إِلَى
رَوَايَةِ الْخَمْسَةِ، فَوَاجَعْتُ صَحِيحَ مُسْلِمٍ وَشَرْحَهُ فَقَالَ النَّوَوِيُّ:
إِنَّ أَكْثَرَ أَصُولِهِ فِيهَا التَّكْبِيرُ مَرَّتَيْنِ فِي أَوَّلِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْفَارِسِيِّ لَصَحِيحَ
مُسْلِمٍ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَوَّلِهِ، وَبِهِ تَعَرَّفَ أَنَّ الْمُصَنَّفَ
اعْتَبَرَ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ اعْتَمَدَ بَعْضَ طُرُقِهِ، فَلَا يَتَوَقَّعُ
الْمُنَافَاةَ بَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْجَامِعِ» - بَعْدَ سِيَاقِهِ لِلرِّوَايَاتِ، وَذَكَرَ
رَوَايَاتِ التَّرْجِيعِ فِي أَوَّلِهِ وَقَالَ: وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ
الْآخِرَةَ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ الرِّوَايَةَ بِتَرْجِيعِ التَّكْبِيرِ فِي
أَوَّلِهِ، كَمَا قَرَرْنَا. انْتَهَى.

٤- ازدواج الأذان والفراد الإقامة

١٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمِيرُ بِلَالٍ: أَنْ
يَشْفَعَ الْأَذَانَ شَفْعًا، وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ، يَغْنِي:
قَوْلُهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

نُفِصَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ الْإِسْنَاءَ [البحار (٦٠٥)،
مسلم (٣٧٨)].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمِيرُ بِلَالٍ) أَمِنْ بَضْمِ الْهَمْزَةِ مَبْنًى لِمَا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ، بُنِيَ كَذَلِكَ لِلْعِلْمِ بِالْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ فِي الْأَصُولِ
الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ، وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي قَرِيبًا (بِلَالٍ)
نَائِبُ الْفَاعِلِ.

(أَنْ يَشْفَعَ) يَشْفَعُ أَوَّلُهُ (الْأَذَانَ) يَأْتِي بِكَلِمَاتِهِ شَفْعًا أَيِ مَتْنًا
مَتْنًا، أَوْ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، فَالْكُلُّ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَفَعَ، وَهَذَا إِجْمَالُ
بَيِّنَةِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي مَخْلُودَةَ، أَنَّ يَشْفَعَ التَّكْبِيرَ
أَيِ: أَنْ يَأْتِيَ بِهِ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، وَشَفَعَ غَيْرُهُ: أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَرَّتَيْنِ

فقد عرفت مذعب الهاذوية، وهم سكان غالب اليمن، وما أحسن ما قاله بعض المتأخرين - وقد ذكر الخلاف في الفاظ الأذان هل هو متى أو أربع؟ أي التكبير في أوله، وهل فيه ترجيح الشهادتين أو لا والخلاف في الإقامة؟ - ما لفظه:

هذه المسألة من غرائب الوقائع، يقل نظيرها في الشريعة، بل وفي العادات، وذلك أن هذه الألفاظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة، يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات، في أعلى مكان.

ولقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن، ومع هذا كله لم يذكر حوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها، وهم خير القرون في الإسلام، والحفاظ على الفضائل، ثم جاء الخلاف الشديد في المتأخرين، ثم كل من المتفرقين أدل بشيء صالح في الجملة وإن تفاوت، وليس بين الروايات تناف، لعدم المانع من أن يكون كل سنة كما نقوله.

وقد قيل في أمثاله كالفاظ الشهاد، وصورة صلاة الخوف.

٥- هيئة المؤذن في إدايته

١٧٤- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤْذَنُ أَتْبَعُ فَأَهْ، هَهْأَ وَهَهْأَ، وَإِصْبَعَاهُ فِي أَذُنَيْهِ».

رواه أحمد (٣٠٧/٤) والترمذي (١٩٧) وصححه -

ولابن ماجه (٧١١) وجعل إصبعيه في أذنيه -

ولابن قزوين (٥٢٠): لَوَّى عُنُقَهُ، لَمَّا بَلَغَ حَيْ عَلَى الصَّلَاةِ، يَبِينُ وَخِشَالًا وَتَمَّ يَسْتَرِ.

وأصله في الصحيحين البخاري (٦٤٣)، مسلم (٥٠٣).

(وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة فمشاة تحية ساكنة ففاء، هو وهب بن عبد الله وقيل: ابن مسلم السوائي بضم السين المهملة وتخفيف الواو وهززة بعد الألف العامري.

نزل الكوفة، وكان من صغار الصحابة، توفي رسول الله ﷺ ولم يبلغ الحلم، ولكنه سمع منه؛ جعله علي عليه السلام

مرتين، وهذا بالنظر إلى الأكثر، وإلا فإن كلمة التهليل في آخره مرة واحدة اتفاقاً.

(ويؤثر الإقامة) يُفرد الفاظها (إلا الإقامة) بين المراد بها بقوله (يعني): قوله قد قامت الصلاة، فإنه يُسرّح أن يأتي بها مرتين، ولا يؤثرها.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمُ الْإِسْنَاءَ) أعني قوله: «إلا الإقامة».

فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال:

الأول: للهاذوية فقالوا تُشرع تشية الفاظ الإقامة كلها لحديث: «إِنْ بِلَالًا كَانَ يُتِي الأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ».

رواه عبد الرزاق (٤٦٢/١)، والدارقطني (٢٤٢/١)، والطحاوي «شرح معاني الآثار» (١٣٤/١)، إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع، وله طرق فيها ضعف.

وبالجملة لا تعارض رواية التريغ في التكبير رواية الإفراد في الإقامة لصحتها؛ فلا يقال إن التشية في الفاظ الإقامة زيادة عدل، فيجب قبولها؛ لأنك قد عرفت أنها لم تصح.

والثاني: للمالك، فقال: تُفرد الفاظ الإقامة، حتى قد قامت الصلاة.

والثالث: للجمهور أنها تُفرد الفاظها إلا: قد قامت الصلاة، فتكرر، عملاً بالأحاديث الثابتة بذلك.

١٧٣- وَلِلنَّسَائِيِّ (٣/٢): أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِبِلَالٍ.

(وللنسائي) أي عن أنس (أم) بالبناء للفاعل وهو النبي ﷺ (بِلَالًا) وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مرفوع، وإن ورد بصيغة البناء للمجهول.

قال الخطابي: إسناده تشية الأذان وإفراد الإقامة أصحها: أي الروايات، وعليه أكثر علماء الأمصار، وجرى العمل به في الحرمين، والحجاز، والشام، واليمن، وديار مصر، ونواحي الغرب، إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام، ثم عد من قاله من الأئمة.

قلت: وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب، وإلا

المال، وشهد معه المشاهد كلها، توفي بالكوفة سنة أربع وسبعين.
(قال: رأيت بلالاً يؤذن وأتبعه أي: أنا (قاه) أي انظر إلى فيه متبعاً (هافناً) أي يمنة (وهافناً) أي يسرة (واصبغاه) أي إيهامهما، ولم يرد تعيين الإصبعين.
وقال الترمذي: هما المسبختان (في أذنيه).

١٧٥- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ، فَقَلَّمَهُ الْأَذَانَ.

رواه ابن خزيمة (٣٧٧) وصححه.

وقد قلنا القصة، واستحسناته ﷺ لصوته، وأمره له بالأذان بمكة.

وله دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً.

٧- العيد بلا أذان ولا إقامة

١٧٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، يَغْيِرُ أَذَانَ وَلَا إِقَامَةً».

رواه مسلم (٨٨٧)

(وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين» أي بل مرات كثيرة.

(بغير أذان ولا إقامة) أي حال كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة (رواه مسلم).

فيه دليل على أنه لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة، وهو كالإجماع.

وقد روي خلاف هذا عن ابن الزبير، ومعاوية، وعمر بن عبد العزيز، قياساً منهم للعيدين على الجمعة، وهو قياس غير صحيح، بل فعل ذلك بدعة، إذ لم يؤثر عن الشارع، ولا عن خلفائه الراشدين، ويزيده تأكيداً قوله:

١٧٧- وَنَحْوُهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «البعاري» (٩٦٠).

مسلم (٨٨٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ.

(رواه أحمد والترمذي وصححه، ولاسن ماجة) أي من حديث أبي جحيفة (وجعل إصبعه في أذنيه ولأبي داود) من حديثه: (لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة يمينا وشمالاً) هو بيان لقوله: «هافناً؛ هاهنا».

(ولم يستدرج بجملة يديه، (واصله في الصحيحين).

الحديث دل على آداب المؤذن، وهي الالتفات إلى جهة اليمين، وإلى جهة الشمال.

وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود حيث قال: «لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة» وأصرح منه حديث مسلم بلفظ: «فَجَعَلَ اتَّبَعَ قَاهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا يَمِينًا وَشِمَالًا يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» ففيه بيان أن الالتفات عند الحيعتين.

وبوب عليه ابن خزيمة (٢٠٢/١) بقوله: «انحرف المؤذن عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح بيمينه لا يمينه كله» قال: «وإنما يمكن الانحراف باليمين بانحراف الوجه»، ثم ساق من طريق وكيع «فَجَعَلَ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ هَكَذَا، وَخَرَفَ رَأْسَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا».

وأما رواية: «أن بلالاً استدأر في أذنيه» فليست بصحيحة، وكذلك رواية أنه ﷺ أمره أن يجعل إصبعه في أذنيه رواية ضعيفة.

وعن أحمد بن حنبل: لا يدور إلا إذا كان على منارة، قصد لإسماع أهل الجهتين.

ودكر العلماء أن فائدة الالتفات أمران:

احتملها: أنه أرفع لصوته.

وثانيهما: أنه علامة للمؤذن، ليعرف من يراه على بُعد، أو

صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا الْحَدِيثَ.

وقد روى مسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة أنه ﷺ: «أَمَرَ بِإِلَاءِ الْأَذَانِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذَانَ، بَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا قَاتَتْهُ الصَّلَاةُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ أَمَرَ لَهَا بِالْإِقَامَةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذَانَ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ [الأم: ١٠٦/١] وَهَذِهِ لَا تُعَارِضُ رِوَايَةَ أَبِي قَتَادَةَ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ لَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْأَذَانِ بِنَفْسِهِ وَلَا إِبْتِاتٍ فَلَا مُعَارَضَةَ، إِذْ عَدِمَ الذِّكْرُ لَا يُعَارِضُ الذِّكْرَ.

٩- أذان واحد لصلاتين في الجمع وإقامتان

١٧٩- وَلَهُ (١٢١٨) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ»

(وَلَهُ، أَي: وَلِمسلم (عن جابر، أن النبي ﷺ أتى المزدلفة) أي: منصرفاً من عرفات، (فصلّى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد وإقامتين).

وقد روى البخاري (١٦٧٥) من حديث «ابن مسعود: أَنَّهُ صَلَّى أَيُّ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْعَلُهُ وَيُعَارِضُهُمَا مَعاً قَوْلُهُ:

١٠- إقامة واحدة لصلاتين

١٨٠- وَلَهُ (١٢٨٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ».

وَرَأَى أَبُو دَاوُدَ (١٩٢٨): لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

وهو قوله: (وَلَهُ) أَي: لِمُسْلِمٍ (عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ»).

وهو قوله: (وَعَوَّاهُ) أَي: عَوَّاهُ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ (فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ) أَي: الَّذِي اتَّفَقَ عَلَى إِخْرَاجِهِ الشَّيْخَانِ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَغَيْرِهِ) مِنَ الصَّحَابَةِ.

وأما القول بأنه يُقَالُ فِي الْعِيدِ عَوْضاً عَنِ الْأَذَانِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَلَمْ تَرُدَّ بِهِ سُنَّةٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ: «وَكَانَ ﷺ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمُصَلِّي أَخَذَ فِي الصَّلَاةِ: أَيُّ صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَلَا قَوْلٍ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَقْعَلَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ».

وَبِهِ يُعْرَفُ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الشَّرْحِ: وَيَسْتَحَبُّ فِي الدُّعَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَا يُشْرَعُ فِيهِ أَذَانٌ كَالْخِنَازَةِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحَبًّا لَمَا تَرَكَهُ ﷺ؛ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنْ بَعْدِهِ.

نَعَمْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْكُوفَةِ لَا غَيْرَ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ مَا وَجَدَ سَبِيَّهُ فِي عَصَرِهِ وَلَمْ يَفْعَلْهُ فَعَلَهُ بَعْدَ عَصَرِهِ بَدْعَةٌ، فَلَا يَصِحُّ إِثْبَاتُهُ بِقِيَاسٍ وَلَا غَيْرِهِ.

٨- الأذان والإقامة لصلاة ذهب وقتها

١٧٨- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي نَوْبِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ - «ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَاءٍ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلُّ يَوْمٍ».

زَوَّاهُ مُسْلِمٌ (٦٨١).

(وعن أبي قتادة: في الحديث الطويل في نوبتهم عن الصلاة) أي: عن صلاة الفجر، وكان عند قولهم من غزوة خيبر.

قال ابن عبد البر: هو الصحيح.

(ثم أذن بإلء) أي: بأمره ﷺ كما في سنن أبي داود (٤٣٨) ثم: «أَمَرَ بِإِلَاءٍ أَنْ يُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ فَنَادَى بِهَا».

(فصلّى رسول الله ﷺ كما كان يصنع كل يوم. رواه مسلم).

فيه دلالة على شرعية التأذين للصلاة الفاتية بنوم، ويلحق بها المنسية؛ لِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَهُمَا فِي الْحُكْمِ حَيْثُ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ

أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ قِيلَ الْفَجْرِ، فَإِنَّ فِيهَا: وَلَمْ يَكُنْ يَنْهَى إِلَّا أَنْ يَرُقَى
ذَا وَنَزَلَ ذَا وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ «فَرَحَ مَعْنَى الْإِثَارَةِ» (١٣٨/١) [بَلْفَظْ
إِلَّا أَنْ يَصْعَدَ هَذَا وَنَزَلَ هَذَا (فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ
مَكْتُومٍ) وَاسْمُهُ عَبْرُو.

(وَكَانَ) أَيِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ (رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ
لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ) أَيْ دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي آخِرِهِ [دِرَاجُ] أَيْ كَلَامٌ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ
ﷺ يُرِيدُ بِهِ قَوْلُهُ: «وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى» إِلَى آخِرِهِ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ هَكَذَا وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى بِزِيَادَةِ لَفْظِ «قَالَ»،
وَيَبْنِي الشَّرَاحُ فَاعِلٌ «قَالَ» أَنَّهُ ابْنُ عُمَرَ، وَقِيلَ: الزُّهْرِيُّ، فَهُوَ
كَلَامُ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ.

وَالْحَدِيثُ شَرْعِيَّةُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ لَا مَا شَرَعَ لَهُ
الْأَذَانُ، فَإِنَّ الْأَذَانَ شَرَعَ كَمَا سَلَفَ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ،
وَلِدَعَاءِ السَّامِعِينَ لِحُضُورِ الصَّلَاةِ.

وَهَذَا الْأَذَانُ الَّذِي قَبْلَ الْفَجْرِ قَدْ أَخْبَرَ ﷺ بِوَجْهِ شَرْعِيَّتِهِ
بِقَوْلِهِ: «لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ وَيُرْجِعَ قَائِمَكُمْ».

رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ [أَحْمَدُ (٣٨٦/١)، الْبُخَارِيُّ (٦٢١)،
مُسْلِمٌ (١٠٩٣)، أَبُو دَاوُدَ (٢٣٤٧)، النَّسَائِيُّ (١١/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (١٦٢٦)].

وَالْقَائِمُ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَرُجُوعُهُ عَوْدُهُ إِلَى
نَوْمِهِ، أَوْ قَعُودُهُ عَنْ صَلَاتِهِ، إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ فَلَيْسَ لِلْإِعْلَامِ
بِدُخُولِ وَقْتٍ، وَلَا لِحُضُورِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ كالتَّسْبِيحَةِ الْأُخْرَى
الَّتِي تُفْعَلُ فِي هَذِهِ الْأَعْيَارِ، غَايَتُهُ أَنَّهُ كَانَ بِالْفَاظِ الْأَذَانَ وَهُوَ
مِثْلُ التَّنَادِ الَّذِي أَحْدَثَهُ عُثْمَانُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَصَلَاتِهَا، فَإِنَّهُ كَانَ
يَأْمُرُ بِالنَّدَاءِ لَهَا فِي حُلٍّ يُقَالُ لَهُ الزُّرُورَاءُ، لِيَجْتَمَعَ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ،
وَكَانَ يُنَادِي لَهَا بِالْفَاظِ الْأَذَانَ الْمَشْرُوعَ، ثُمَّ جَعَلَهُ النَّاسُ مِنْ
بَعْدِهِ تَسْبِيحًا بِالْأَذَانِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

فَذَكَرُ الْخُلَافَاءُ فِي الْمَسَائِلِ، وَالْإِسْتِدْلَالَ لِلْمَنَاعِ وَالْجُحُوزِ، لَا
يَلْتَمِثُ إِلَيْهِ مِنْ هُنَا الْعَمَلُ بِمَا تَبَيَّنَ.

وَالْفَقِيرُ يَقُولُ: «كَلُّوا وَاشْرَبُوا» أَيْ أَيُّهَا الْمُرِيدُونَ لِلصَّيَامِ «حَتَّى
يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» مَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ إِلَى أَذَانِهِ.

وَالْفَقِيرُ يَقُولُ: «إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْذَنُ» أَيْ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ «حَتَّى يُقَالَ

وَيُظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا أَذَانَ فِيهِمَا، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي مُسْلِمٍ أَنَّ ذَلِكَ
بِالْمُؤَذِّلَةِ، فَإِنَّ فِيهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: أَفَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى
أَتَيْنَا جَمْعًا: أَيِ الْمُؤَذِّلَةِ، فَإِنَّهُ اسْتَمَّ لَهَا، وَهُوَ يَفْتَحُ الْجَيْمَ
وَسُكُونَ الْجَيْمِ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ
انْصَرَفَ، وَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا
الْمَكَانِ.

وَقَدْ ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا أَذَانَ فِيهِمَا، وَأَنَّهُ لَا إِقَامَةٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ
لِلصَّلَاتَيْنِ.

وَقَدْ ذَلَّ قَوْلُهُ: (وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ) أَيْ مِنْ خَلِيصِ ابْنِ عُمَرَ
(لِكُلِّ صَلَاةٍ) أَيْ أَنَّهُ أَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّهُ زَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ «بِإِقَامَةٍ
وَاحِدَةٍ» «لِكُلِّ صَلَاةٍ»، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِقَامَةً، فِرْوَانِيَّةُ
مُسْلِمٍ تُقَيِّدُ بِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ هَذِهِ.

(وَلَمْ يَرَوَاهُ لَهُ) أَيْ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (وَلَمْ يُنَادِ فِي
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) وَهُوَ صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الْأَذَانِ.

وَقَدْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ، فَجَابِرٌ أَثْبَتَ أَذَانَ وَاحِدًا
وَإِقَامَتَيْنِ، وَابْنُ عُمَرَ نَفَى الْأَذَانَ وَأَثْبَتَ الْإِقَامَتَيْنِ، وَخَلِيفَةُ ابْنِ
مَسْعُودٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَثْبَتَ الْأَذَانَيْنِ وَالْإِقَامَتَيْنِ.

فَإِنْ قُلْنَا: الثَّبُوتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّفْيِ عَمِلْنَا بِخَيْرِ ابْنِ
مَسْعُودٍ، وَالشَّرَاحُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: يُقَدَّمُ خَيْرُ جَابِرٍ، أَيْ؛ لِأَنَّهُ
ثَبُتٌ لِلْأَذَانِ عَلَى خَيْرِ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ نَادَى لَهُ، وَلَكِنْ تَقُولُ:
بَلْ يُقَدَّمُ خَيْرُ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ إِجَابَاتًا.

١١- اتِّخَاذُ مُؤَذِّنِينَ لَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ

١٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ بَلَأَ يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ، فَكَلُّوا
وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى
لَا يُنَادِي، حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ، أَصْبَحْتَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْفَقِيرُ يَقُولُ: [الْبُخَارِيُّ (٦٢٢)، مُسْلِمٌ (١٠٩٢)]

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ بَلَأَ يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ» قَدْ ثَبُتَتْ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ

حماد بن سلمة.

وقال المنذري [مختصر السنن (٢٨٦/١)]: قال الترمذي: هذا حديث غير محفوظ؛ وقال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة أي: أخطأ في رفعه، والصواب: وقفه على ابن عمر، وأنه الذي وقع له ذلك مع مؤذنيه.

وقد استدل به من قال: لا يُشرع الأذان قبل الفجر، ولا يخفى أنه لا يقاوم الحديث الذي اتفق عليه الشيخان، ولو ثبت أنه قبل شرعية الأذان الأول، فإنه كان بلائاً هو المؤذن الأول الذي أمر النبي ﷺ عبد الله بن زيد أن يلقي عليه الفاظ الأذان؛ ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذناً مع بلال، فكان بلال يؤذن الأذان الأول، لما ذكره ﷺ من فائدة أذانيه، ثم إذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم.

١٣- الترديد عند الأذان كما يقول المؤذن

١٨٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦١١)، مسلم (٣٨٣)]

فيه شرعية القول لمن سمع المؤذن أن يقول: على أي حال كان من طهارة وغيرها، ولو جنباً أو حائضاً؛ إلا حال الجماع، وحال التخلي، لكرامة الذكر فيها.

وأما إذا كان السامع في حال الصلاة ففيه أقوال: الأقرب أنه يؤخر الإجابة إلى بعد خروجه منها؛ والأمر يدل على الوجوب على السامع لا على من رآه فوق المنارة، ولم يسمعه أو كان أصم.

وقد اختلف في وجوب الإجابة فقال به الحنفية، وأهل الظاهر وآخرون.

وقال الجمهور: لا يجب.

واستدلوا بأنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: «على الوطء»، فلما تشهد، قال: «خرجت من النار».

له: أصبحت» أصبحت ما يدل على جواز الأكل والشرب بعد دخول الفجر.

وقال به جماعة، ومن منع من ذلك قال: معنى قوله: «أصبحت أصبحت» قاربت الصباح، وأنهم يقولون له ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل، وأذاته يقع في أول جزء من طلوع الفجر.

وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد، ويؤذن واحد بعد واحد.

وأما أذان اثنين معاً فمنعه قوم وقالوا: أول من أذنته بنو أمية.

وقيل لا يكره إلا أن يحصل بذلك تشويش. قلت: في هذا المأخذ نظر؛ لأن بلالاً لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت، بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم.

واستدل بالحديث على جواز تقليد المؤذن الأعشى والبصير.

وعلى جواز تقليد الواحد. وعلى جواز الأكل والشرب مع الشك في طلوع الفجر، إذ الأصل بقاء الليل.

وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا عرفه، وإن لم يشاهد الراوي.

وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العادة إذا كان القصد التعريف به ونحوه، وجواز نسبته إلى أمه، إذا اشتهر بذلك.

١٢- إذا أخطأ المؤذن في وقته، يُنادي بخطئه

١٨٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ بِلَالاً أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ، فَيُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ».

رواه أبو داود (٥٣٢)، وضعفه.

فإنه قال عقب إخراجِهِ: هذا حديث لم يروه عن الثوب إلا

أخرجهُ مُسْلِمٌ (٣٨٢).

قالوا: فلز كانت الإجابة واجبة لقَالَ ﷺ كما قال المؤذن، فلمَّا لم يقل ذلك على أن الأمر في حديث أبي سعيد للاستحباب.

وَتَعَقَّبَ بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الرَّايِ مَا يَدُلُّ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ فَيَجُوزُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ الرَّايِ اخْتِصَاءً بِالْعَادَةِ، وَنَقَلَ الرَّائِدُ.

وقوله: (مثلما يقول) يدل على أنه يتبع كل كلمة يسميها فيقول مثلها.

وقد روت أم سلمة أنه ﷺ: «كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ حَتَّى يَسْكُتَ».

أخرجهُ النَّسَائِيُّ [عمل اليوم والليلة] (٣٥) من حديث أم حبيبة، فلو لم يجاوبهُ حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ الْأَذَانِ اسْتَحَبَّ لَهُ التَّدَاوُكُ إِنْ لَمْ يُظَلِّ الْفَصْلَ.

وظاهرُ قَوْلِهِ فِي النَّدَاءِ أَنَّهُ يُجِيبُ كُلَّ مُؤَذِّنٍ أَذَّنَ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَإِجَابَةُ الْأَوَّلِ أَفْضَلُ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: إِلَّا فِي الْفَجْرِ وَالْجُمُعَةِ فَهَمَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُمَا مَشْرُوعَانِ.

قُلْتُ: يُرِيدُ الْأَذَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَالْأَذَانَ قَبْلَ حُضُورِ الْجُمُعَةِ، وَلَا يَجُزِي أَنْ الَّذِي قَبْلَ الْفَجْرِ قَدْ صَحَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ، وَسَمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ أَذَانًا فِي قَوْلِهِ: «إِنْ بَلَغَ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ» فَيَدْخُلُ تَحْتَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

وَأَمَّا الْأَذَانُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ بَعْدَ وَقَائِهِ ﷺ، وَلَا يُسَمَّى أَذَانًا شَرْعِيًّا.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْمِثَالَةِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ كَالْمُؤَذِّنِ؛ لِأَنَّ رَفْعَهُ لَصَوْتِهِ لِقَصْدِ الْإِعْلَامِ بِمُخْلَافِ الْحَبِيبِ، وَلَا يَكْفِي إِسْرَارُهُ الْإِجَابَةَ عَلَى خَاطِرِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ.

وظاهرُ حديثِ أبي سعيدٍ والحديثِ الآتِي:

١٨٤- وَلِلْبُخَارِيِّ (١١٣) عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ.

وهو قوله: (وللبخاري عن معاوية مثلة) أي مثل حديث أبي

سعيد، أن السامع يقول كقول المؤذن في جميع الفاظهِ إلا في الحيعلتين، فيقول ما أفادته قوله:

١٨٥- وَلِلْمُسْلِمِ (٣٨٥) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَضْلِ الْقَوْلِ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ كَلِمَةً، سِوَى الْحَيْعَلَتَيْنِ، يَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(ولمسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى الحيعلتين) أي على الصلاة حين على الفلاح؛ فإنه يُخَصِّصُ مَا قَبْلَهُ.

(يقول): أي السامع (لا حول ولا قوة إلا بالله) عند كل واحدة منهما.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَعُمَرُ كَمَا فِي مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا اخْتَصَرَ الْمَصْنَفُ قِسَالَ: وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ: أَي الْقَوْلُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ إِلَى آخِرِ مَا سَاقَهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ.

إِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَيَقُولُهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٨٥): «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ أَخَذَكُمُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» إِلَى أَنْ قَالَ: «فَإِذَا قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَوَقْلًا، وَإِذَا قَالَهَا ثَانِيَةً حَوَقْلًا، وَمِثْلَهُ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، فَيَكُنْ أَرْبَعًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَكْفِي حَوَقْلَةً وَاحِدَةً عِنْدَ الْأَوَّلَى مِنَ الْحَيْعَلَتَيْنِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٥/٢) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٤١٤) حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ فِيهِ يَقُولُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْمَصْنَفِ «فِي فَضْلِ الْقَوْلِ»؛ لِأَنَّ آخِرَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ السَّامِعُ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ» وَالْمَصْنَفُ لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِ الْحَدِيثِ؛ بَلْ بِمَعْنَاهُ.

هَذَا «وَالْحَوْلُ»: هُوَ الْحَرَكَةُ: أَيْ لَا حَرَكَةَ وَلَا اسْتِطَاعَةَ إِلَّا بِمَشِيَةِ اللَّهِ.

وَقِيلَ: لَا حَوْلَ فِي دَفْعِ شَرٍّ، وَلَا قُوَّةَ فِي تَحْصِيلِ خَيْرٍ إِلَّا

بالله.

١٤- استحباب أن لا يأخذ المؤذن أجراً

١٨٦- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ :

يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَذَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا».

أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ [أحمد (٢١/٤)، أبو داود (٥٣١)، الرمزي (٢٠٩)، السائي (٢٣/٢)، ابن ماجه (٧١٤)]، وَخُسَّةُ التِّرْمِذِيِّ (٢٠٩)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٩٩/١).

(وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ بَشْرِ الثَّقَفِيِّ، اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الطَّائِفِ، فَلَمْ يَزَلْ عَلَيْهَا مَدَّةَ حَيَاتِهِ ﷺ، وَخَلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ، وَسَيِّدُ مَنْ خَلَافَةُ عُمَرُ، ثُمَّ عَزَلَهُ وَوَلَّاهُ عُثْمَانَ وَابْنُ الْبَرَكِيِّ.

وَكَانَ مِنَ الْوَالِدِينَ عَلَيْهِ ﷺ فِي وَقْتِ تَقْيِيفِهِ، وَكَانَ اصْغَرَهُمْ سِنًا، لَهُ سَبْعٌ وَعَشْرُونَ سَنَةً، وَلَمَّا تُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَزَمَتْ ثَقِيفٌ عَلَى الرَّدَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ: يَا ثَقِيفُ كَتُمُوا آخِرَ النَّاسِ إِسْلَامًا فَلَا تَكُونُوا أَوَّلَهُمْ رَدَّةً، فَامْتَنَعُوا مِنَ الرَّدَّةِ؛ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً إِحْدَى وَخَمْسِينَ.

(أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ») أَيِ اجْعَلْ أَضْعَفَهُمْ لِمَرْضَاهُ أَوْ زَمَانِهِ أَوْ غَوِيَّتِهِ قُدْرَةً لَكَ، تَصْلِي بِصَلَاتِهِ تَخْفِيفًا.

(وَاتَّخِذْ مُؤَذَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا). أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ، وَخُسَّةُ التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ

الحديث يدل على جواز طلب الإمامة في الخير.

وقد ورد في أدعية عباد الرحمن الذين وصفهم الله بثلث الأوصاف أنهم يقولون: «وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا» [الفرقان: ١٧] وليس من طلب الرياسة المَكْرُوهَةَ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِرِيَاسَةِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا يُعَانُ مِنْ طَلِبَتِهَا، وَلَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْطَا كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ.

وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى إِمَامِ الصَّلَاةِ أَنْ يُلَاحِظَ حَالَ الْمُصَلِّينَ خَلْفَهُ، فَيَجْعَلُ أَضْعَفَهُمْ كَأَنَّهُ الْمُقْتَدِي بِهِ، فَيَخَفُّ لِأَجْلِهِ، وَيَأْتِي فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ تَخْفِيفُهُ.

وقيل: لا حول من معصية الله إلا بمصيته، ولا قوة على طاعته إلا بمعاونته، وحكي هذا عن ابن مسعود مرفوعاً.

واعلم أن هذا الحديث مُقَيَّدٌ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي فِيهِ «فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» أَيِ فِيمَا عَدَا الْحِيَلَةَ.

وقيل: يجمع السامع بين الحيلة والحقولة عملاً بالحدِيثين، وَالْأَوَّلُ أَوَّلٌ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِصٌ لِلْحَدِيثِ الْعَامِّ، أَوْ تَقْيِيدٌ لِمُطْلَقِهِ؛ وَلِأَنَّ الْمَعْنَى مُنَاسِبٌ لِإِجَابَةِ الْحِيَلَةِ مِنَ السَّامِعِ بِالْحَقُولَةِ، فَإِنَّهُ لَمَّا دُعِيَ إِلَى مَا فِيهِ الْفَوْرُ وَالْفَلَاحُ وَالنَّجَاةُ وَإِصَابَةُ الْخَيْرِ نَاسِبٌ أَنْ يَقُولَ: هَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ لَا اسْتَطِيعُ مَعَ ضَعْفِي الْقِيَامَ بِهِ، إِلَّا إِذَا وَفَّقَنِي اللَّهُ بِجَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، وَلِأَنَّ الْفَاطَةَ الْأَذَانَ ذَكَرَ اللَّهُ فَنَاسِبٌ أَنْ يُجِيبَ بِهَا إِذْ هُوَ ذَكَرَ لَهُ تَعَالَى.

وأما الحيلة فإنما هي دعاء إلى الصلاة، والذي يدعو إليها هو المؤذن.

وأما السامع فإنما عليه الاتِّسَالُ وَالْإِقْبَالُ عَلَى مَا دُعِيَ إِلَيْهِ، وَإِجَابَتُهُ فِي ذِكْرِ اللَّهِ لَا فِيمَا عَدَاهُ.

والعمل بالحدِيثين كما ذَكَرْنَا هُوَ الطَّرِيقَةُ الْمَعْرُوفَةُ فِي حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، أَوْ تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، فَهِيَ أَوَّلُ بِالْإِتِّبَاعِ.

وَهَلْ يُجِيبُ عِنْدَ التَّرْجِيعِ أَوْ لَا يُجِيبُ وَعِنْدَ التَّوْسِيعِ فِيهِ خِلَافٌ.

وقيل: يقول في جواب التَّوْسِيعِ صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ مِنْ قَائِلِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ تُتَّبَعُ.

فائدة: أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٥٢٨) عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ بِلَالًا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَذَانُهَا» وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ بِنَحْوِ حَدِيثِ عُمَرَ فِي الْأَذَانِ، يُرِيدُ بِحَدِيثِ عُمَرَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَسُقْنَاهُ فِي الشَّرْحِ، مِنْ مُتَابَعَةِ الْمَقِيسِ فِي الْفَاطَةِ الْإِقَامَةِ كُلَّهَا.

وأنه يتخذُ التَّوْبَعُ مُؤَذِّنًا لِيَجْمَعَ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ.

وإنَّ مِنْ صِفَةِ الْمُؤَذِّنِ الْمَأْمُورِ بِاتِّخَاذِهِ أَنْ (لا يَأْخُذَ عَلَى أَذَانِهِ اجْراً) أَيِ أَجْرَةٍ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَخَذَ عَلَى أَذَانِهِ اجْراً لَيْسَ مَأْمُوراً بِاتِّخَاذِهِ، وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ اخْتِذُ الْأَجْرَةِ؟

فَلْتَقَبِ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ اخْتِذِ الْأَجْرَةِ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

وَذَهَبَ الْهَادِوِيُّ وَالْحَفِيفِيُّ إِلَى أَنَّهَا تُحْرَمُ عَلَيْهِ الْأَجْرَةُ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَلَا يَنْفِي أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ اخْتِذُهَا عَلَى التَّأْدِينِ فِي عَمَلٍ غُصُوصٍ، إِذْ لَيْسَتْ عَلَى الْأَذَانِ حَيْثِيَّةٌ بَلْ عَلَى مُلَازِمَةِ الْمَكَانِ كَأَجْرَةِ الرُّصْدِ.

١٥- أذان من لم يسمع الأذان لصلاة فيها جمع

١٨٧- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ: قَالَ: لَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ التَّيْمِيُّ (٤٣٦/٣)، الْبَغَاوِيُّ (٦٨٥)، مُسْلِمٌ (٦٧٤)، أَبُو دَاوُدَ (٥٩٨)، الرُّؤَدِيُّ (٢٠٥)، النَّسَائِيُّ (٨/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٩٧٩).

(وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) بِضَمِّ الْهَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَمُكَوِّنِ الشَّأْنِ التَّحْيِيَّةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَثَاءً مُثَلَّثَةً هُوَ أَبُو سُلَيْمَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ، وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَأَقَامَ عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَسَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ بِهَا.

(قَالَ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»؛ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ السَّيِّدِيُّ، هُوَ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ بِالْفَاطَةِ.

أَحْمَدًا (٢٢٨): قَالَ مَالِكٌ: أَتَيْتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَتَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَحِيماً رَفِيقاً، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِنَا قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَحَدُكُمْ».

زَادَ فِي رِوَايَةِ (٦٣١): «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي».

فَسَاقُ الْمُصَنَّفِ قِطْعَةٌ مِنْهُ، هِيَ مَوْضُوعٌ مَا يُرِيدُهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحُثِّ عَلَى الْأَذَانِ، وَدَلِيلٌ إِيَّاهُ الْأَمْرُ بِهِ.

وَلِهِيَ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِي الْمُؤَذِّنِ غَيْرَ الْإِيمَانِ، لِقَوْلِهِ: «أَحَدُكُمْ».

١٦- طريقة أداء الأذان والإقامة

١٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ:

لَيْلَالٍ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ مِقْدَارَ مَا يَفْرُغُ الْإِكْلُ مِنْ أَكْلِهِ» الْحَدِيثُ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٥) وَحَفْظَهُ.

(وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَيْلَالٍ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ») أَيِ رَتَّلَ الْفَاطَةَ، وَلَا تُعَجِّلْ، وَلَا تُسْرِعْ فِي سُرْعَةٍ (وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ بِالْحَيَاءِ وَالذَّالِ الْمُهِمِّلَتَيْنِ وَالذَّالِ مَضْمُونَةٍ فَرَأَتْ وَالْحَذَرْ: الْإِسْرَاحُ.

(وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ مِقْدَارَ مَا يَفْرُغُ الْإِكْلُ مِنْ أَكْلِهِ) أَيِ تَمَهَّلْ وَقَسَّ يَقْدَرُ فِيهِ فَرَاغُ الْإِكْلِ مِنْ أَكْلِهِ، (الْحَدِيثُ). بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَقْفُولٌ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ: أَيِ أَقْرَأَ الْحَدِيثَ، أَوْ أَتَمَّ، أَوْ نَحْوَهُ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى خَبَرَةٍ مَبْدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَإِنَّمَا يَأْتُونَ بِهَذِهِ الْبَيَانَةِ إِذَا لَمْ يَسْتَوْفُوا لَفْظَ الْحَدِيثِ، وَمِثْلَهُ قَوْلُهُمْ: الْآيَةُ، وَالْيَتَّى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْتَوْفِهِ الْمُصَنَّفُ وَتَمَامُهُ: «وَالشَّارِبُ مِنْ شَرِبِهِ، وَالْمَغْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَلَا تَقْرَأُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَفْظَهُ)، قَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمِيُّ (٢٠٤/١) أَيْضاً، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ.

أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنٍ كَتَبَ أَخْرَجَهُ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ [زَوَادَ الْمَسَدِ (١٤٣/٥)]، وَكَلَّهَا وَاهِيَةً، إِلَّا أَنَّهُ

الْمُؤَذِّنُ مُتَوَضِّئًا، فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالُوهُ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَدَّثَيْنِ.
وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِصِحِّهِ مِنَ الْمُحَدِّثِ حَدَّثًا أَصْغَرَ بِالنِّسَابِ
عَلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، فَقِيَاسٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ لَا يُعْمَلُ بِهِ
عِنْدَهُمْ فِي الْأَصُولِ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَذَانُ الْمُحَدِّثِ
حَدَّثًا أَصْغَرَ، عَمَلًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا عَرَفْتَ،
وَالْتَرْمِذِيُّ صَحَّحَ وَفَّقَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَلَا تَكْثُرُ عَلَى شَرْطِيَّةِ الرُّضْوَةِ لَهَا قَالُوا: لِأَنَّهُ
لَمْ يَرِدْ أَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: تَجُوزُ عَلَى غَيْرِ وَضْوَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا.
وَقَالَ آخَرُونَ: تَجُوزُ بِلَا كَرَاهَةٍ.

يُقَوِّمُهَا الْمَعْنَى الَّتِي شَرَعَ لَهُ الْأَذَانُ، فَإِنَّهُ بَدَأَ، لِغَيْرِ الْحَاضِرِينَ
لِيَحْضُرُوا لِلصَّلَاةِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ وَقْتٍ يَتَسَبَّحُ لِلْعُغَابِ لِلصَّلَاةِ
وَحُضُورِهَا، وَإِلَّا لَضَاعَتْ فَائِذَةُ النَّدَاءِ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ فِي الْآدَابِ، بَاب (١٤): بَابُ كَمْ يَبْنِ
الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ وَلَكِنْ لَمْ يَنْبِتِ التَّقْدِيرَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَا حَدٌّ لِذَلِكَ غَيْرَ تَمَكُّنِ دُخُولِ الْوَقْتِ،
وَاجْتِمَاعِ الْمُصَلِّينَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ
الْإِعْلَامُ لِلْعَبِيدِ، وَهُوَ مَعَ التَّرْسُلِ أَكْثَرُ إِبْلَاغًا، وَعَلَى شَرْعِيَّةِ
الْحَذَرِ وَالْإِسْرَاعِ فِي الْإِقَامَةِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا إِعْلَامُ الْحَاضِرِينَ،
فَكَانَ الْإِسْرَاعُ بِهَا أَنْسَبَ، لِيَفْرَغَ مِنْهَا بِسُرْعَةٍ، فَيَأْتِيَ بِالْمَقْصُودِ
وَهُوَ الصَّلَاةُ.

١٧- شرط الوضوء للمؤذن

١٨٩- وَلَهُ (٢٠٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَ: «لَا يُؤَذَّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا» وَضَعْفُهُ أَيْضًا

(وَلَهُ) أَيِ التَّرْمِذِيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«لَا يُؤَذَّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا» وَضَعْفُهُ أَيْضًا) أَيِ كَمَا ضَعَّفَ الْأَوَّلَ، فَإِنَّهُ
ضَعَّفَ هَذَا بِالْإِنْقِطَاعِ، إِذْ هُوَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ
التَّرْمِذِيُّ: وَالزُّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالرَّوَايَةُ لَهُ عَنْ
الزُّهْرِيِّ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْ مَرْقُوفٍ إِلَّا أَنَّهُ بَلْفُظٌ: «لَا يُنَادِي» وَهَذَا أَصَحُّ.

وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
بَلْفُظٌ: «إِنَّ الْأَذَانَ مُتَّحِلٌ بِالصَّلَاةِ فَلَا يُؤَذَّنُ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ
طَاهِرٌ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ لِلأَذَانِ مِنَ الْحَدَّثِ
الْأَصْغَرِ، وَمِنْ الْحَدَّثِ الْأَكْبَرِ بِالْأَوَّلَى.

وَقَالَتِ الْهَادِيَّةُ: يُشْتَرَطُ فِيهِ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَّثِ الْأَكْبَرِ،
فَلَا يَصِحُّ أَذَانُ الْجُنُبِ، وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْمُتَوَضِّئِ، عَمَلًا بِهَذَا
الْحَدِيثِ كَمَا قَالَ فِي الشَّرْحِ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ ذَاكَ عَلَى شَرْطِيَّةِ كَوْنِ

١٨- مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ

١٩٠- وَلَهُ (١٩٩) عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ» وَضَعْفُهُ
أَيْضًا

(وَلَهُ) أَيِ: التَّرْمِذِيُّ (عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ) هُوَ: زِيَادُ بْنُ
الْحَارِثِ الصَّدَاقِيُّ، بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَذَّنَ بَيْنَ يَدَيْهِ، يُعَدُّ فِي
الْبَصْرِيِّينَ، وَصَدَّاءُ بَضْمُ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفُ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ
وَبَعْدَ الْأَلِفِ هَمْزَةٌ: اسْمٌ قَبِيلَةٌ.

(قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ أَذَّنَ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ،
وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ أَخَا صَدَّاءَ قَدْ أَذَّنَ» (فَهُوَ يُقِيمُ) وَضَعْفُهُ
أَيْضًا، أَيِ كَمَا ضَعَّفَ مَا قَبْلَهُ.

قَالَ التَّرْمِذِيُّ: إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ
الْإِفْرِيقِيِّ وَقَدْ ضَعَّفَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ مُقَارِبٌ لِحَدِيثِ وَضَعْفُهُ أَبُو حَاتِمٍ،
وَابْنُ حِبَّانَ.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤذن أمّلك بالأذان» أي وقته موكّون إليه؛ لأنه أمين عليه (والإمام أمّلك بالإقامة) فلا يقيم إلا بعد إشارته.

(رواه ابن عدي) هو الحافظ الكبير، الإمام الشهير: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضاً بابن القصار، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام. ولد سنة تسع وسبعين ومائتين، وسمع على خلافتي، وعنه أمم قال ابن عسّاكر: كان ثقة على حين فیه.

قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظاً متفتناً، لم يكن في زمانه أحد مثله.

قال الخليلي: كان عديم النظير حفظاً وجلالة، سألت هبة الله بن محمد الحافظ فقال: زرت قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع؛ توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة.

(وضمته)؛ لأنه أخرجه في ترجمه شريك القاضي ونسرة به شريك.

وقال البيهقي: ليس بمحفوظ.

ورواه أبو الشيخ. وفيه ضعف.

والحديث دليل على أن المؤذن أمّلك بالأذان: أي أن إتياء وقت الأذان إليه؛ لأنه الأمين على الوقت، والموكّون بإيقاعه، وعلى أن الإمام أمّلك بالإقامة، فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك.

وقد أخرج البخاري (٦٣٨): «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» فدل على أن المقيم يقيم، وإن لم يحضر الإمام فإقامته غير متوقفة على إذنه، كذا في الشرح؛ ولكن قد ورد: «أنه كان يلاّ قبل أن يقيم يأتي إلى منزله يؤذنه بالصلاة» (ع) (٦٣١) والإيذان لها بعد الأذان استئذان في الإقامة.

وقال المصنف: إن حديث البخاري معارض بحديث جابر بن سمرة: «بأن يلاّ كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله ﷺ» [مسلم (٦٠٦)].

قال: ويجمع بينهما بأن يلاّ كان يراقب وقت خروج

وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم.

والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن، فلا تصح من غيره، وعليه الهادوة.

وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ «مهلاً يا بلال فإنما يقيم من أذن».

أخرجه الطبراني في [المعجم الكبير] (٤٣٥/١٢)، والعقيلي [الضعفاء] (١٠٥/٢)، وأبو الشيخ، وإن كان قد ضعفه أبو حاتم، وابن حبان، وقالت الحنفية وغيرهم: تجزئ إقامة غير من أذن، لعدم نهوض الدليل على ذلك، ولا يدل له قوله:

١٩١- ولأبي داود (٥١٢) من حديث عبد الله بن زبيل أنه قال: أنا رأيته - يعني الأذان - وأنا كنت أريده، قال: «فأقم أنت». وفيه ضعف أيضاً.

(ولأبي داود من حديث عبد الله بن زبيل) أي ابن عبد ربه الذي تقدم حديثه أول الباب (أنه قال): أي النبي ﷺ لما أمره أن يلقبه على بلال (أنا رأيته: يعني الأذان) في المنام. (وأنا كنت أريده، قال: فأقم أنت).

وفي ضعف أيضاً؛ لم يتعرض الشارح لبيان وجهه ولا بيّنه أبو داود، بل سكّته عليه، لكن قال الحافظ المنذري (٢٨٠/١): إنه ذكر البيهقي أن في إسناده ومتنيه اختلافاً.

وقال أبو بكر الحازمي: في إسناده مقال، وحيث لا يثبت به الاستدلال، نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن. والحديث يقوي ذلك الأصل.

١٩- المؤذن يؤذن والإمام يقيم

١٩٢- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤذن أمّلك بالأذان، والإمام أمّلك بالإقامة». رواه ابن عدي [الكامل] (١٣٢٧/٤) وضمته.

تقييده بما في الأحاديث غيره، من أنه ما لم يكن دعا بلائم أو قطيعة رحم.

هذا وقد ورد تعيين أدعية تُقال بعد الأذان، وهو ما بين الأذان والإقامة:

الأول: أن يقول: «رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إِنْ مَنْ قَالَ ذَلِكَ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ» [مسلم (٣٨٦)].

الثاني: أن يُصَلِّيَ على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد فراغه من إجابة المؤذن.

قال ابن القيم في الهدي: أكمل ما يُصَلَّى به ويصلى إليه كما علم أنه أن يُصَلِّوا عليه، فلا صلاة عليه أكمل منها.

قلت: وستأتي صفتها في كتاب الصلاة، إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن يقول بعد صلاته عليه: «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ النَّائِمَةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ» وهذا في صحيح البخاري (٦١٤).

وزاد غيره: [البيهقي: ١/٤١٠] «إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْوَعْدَةَ».

والرابع: أن يدعو لنفسه بعد ذلك، ويسأل الله من فضله كما في السنن (أبو داود (٥٢٤)، النسائي في (عمل اليوم والليلة) (٤٤)) عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: قُلْ مِثْلَ مَا يَقُولُ أَيُّ الْمُؤَذِّنِ فَإِذَا انْتَهَتْ فَسَلِّ تَعَطُّ.

وروى أحمد بن حنبل (٣٣٧/٣) عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَنَادِي الْمُنَادِي: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الْقَائِمَةُ، وَالصَّلَاةُ النَّائِمَةُ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَارْضَ عَنْهُ رِضًا لَا سَخَطَ بَعْدَهُ اسْتَجَابَ اللَّهُ دَعْوَتَهُ».

وأخرج الترمذي (٣٥٨٩) من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: علمني رسول الله ﷺ أن أقول عند أذان المغرب: «اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ وَأَصَوَاتُ دُعَايِكَ؛ فَأَغْفِرْ لِي».

وأخرج الحاكم (٥٤٦/١، ٥٤٧) عن أبي أمامة يرفعه قال: «كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنُ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الْمُسْتَجَابَةُ الْمُسْتَجَابَ لَهَا، دَعْوَةُ الْحَقِّ وَكَلِمَةُ التَّقْوَى، تَوْفَنِي عَلَيْهَا

رسول الله ﷺ، فَإِذَا رَأَهُ يَشْرَعُ فِي الْإِقَامَةِ قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ غَالِبُ النَّاسِ، ثُمَّ إِذَا رَأَوْهُ قَامُوا (١ هـ).

وأما تعيين وقت قيام المؤتمنين إلى الصلاة، فسال مالك في الموطأ (ص ٦٧): لم أسمع في قيام الناس حين تُقام الصلاة حدًّا محدودًا، إلا أنني أرى ذلك على طاقة الناس، فإن منهم الثقيل والخفيف.

وذهب الأكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة.

وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره.

وعن ابن المسيب: إذا قال المؤذن: الله أكبر، وجب القيام؛ وإذا قال: حي على الصلاة، غلّت الصفوف، وإذا قال: لا إله إلا الله، كبر الإمام، ولكن هذا رأي منه لم يذكر فيه سنة.

١٩٣- وَلِلْبَيْهَقِيِّ (١٩/٢) نَحْوُهُ، عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَام - مِنْ قَوْلِهِ.

(وللبهقي؛ نحوه) أَي: نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَام - مِنْ قَوْلِهِ).

٢٠- استجابة الدعاء بين الأذان والإقامة

١٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

رواه النسائي [عمل اليوم والليلة، (٦٧)] وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٤٢٥).

والحديث مرفوع في سنن أبي داود (٥٢١) أيضاً، ولفظه هَكَذَا عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» (١ هـ).

قال المنذري [مختصر السنن (٢٨٣/١)]: وأخرجه الترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة (١ هـ).

والحديث دليل على قبول الدعاء في هذه المواطن، إذ عدم الرد يبرأ به القبول والإجابة، ثم هو عام لكل دعاء، ولا بُدَّ من

وَأَخْبَنِي عَلَيْهَا وَاجْعَلْنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا عَمَلًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَقَدْ عَيَّنَ ﷺ مَا يُدْعَى بِهِ أَيْضًا لَمَّا قَالَ «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَرُدُّهُ» قَالُوا: فَمَا نَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» [الترمذي (٣٥٩٤)].

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (٣٩٤/٢)]: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ؛ وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ [السنن الكبرى (٤١١/١)] أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ كَلِمَةِ الْإِقَامَةِ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا».

وَفِي الْمَقَامِ ادْعَاءُ أُخَرٍ.

٣- باب شروط الصلاة

الْشَّرْطُ لَفْعُ: الْعَلَامَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ أَيْ عِلَامَاتُ السَّاعَةِ.

وَفِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ: مَا يَلْزَمُ مِنْ عِلْمِهِ الْعَدَمُ.

١- شرط الطهارة

١٩٥- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فُتِيَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدَّ الصَّلَاةَ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٨٦/١)، أبو داود (٢٠٥)، الترمذي (١١٦٤)، النسائي في عشرة النساء (١٣٧)، ولم يخرج ابن ماجه]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٢٣٧).

(وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَلْقٍ) تَقَدَّمَ طَلْقُ بْنُ عَلِيٍّ فِي نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: أَظَنُّهُ وَالَّذِي طَلَّقَ بِنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ.

وَمَالُ أَحْمَدَ وَابْنُ الْخَبَرِ إِلَى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ طَلْقٍ وَطَلْقُ بْنُ عَلِيٍّ اسْمٌ لِذَاتٍ وَاحِدَةٍ.

(قَالَ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فُتِيَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدَّ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ كَأَنَّهُ عَبَّرَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ اخْتِصَارًا، وَإِلَّا فَاصْلَحُهَا: وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مَرَارًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ابْنَ حِبَّانَ صَحَّحَ أَحَادِيثَ أَخْرَجَهَا غَيْرُهُ، وَلَمْ يُخْرِجْهَا هُوَ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَقَدْ أَعْلَى الْحَدِيثَ ابْنُ الْقَطَّانِ بِمُسْلِمِ بْنِ سَلَامٍ الْحَنْفِيُّ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرِفُ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (تَحْتِ (١١٦٤)): قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَعْلَمُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَسَادَ نَاقِضُ الْوُضُوءِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ النِّوَاقِصِ، وَأَنَّهُ تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ عَائِشَةَ [برقم (٦٨)] فَمِنْ أَصَابِهِ قِيٌّ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ رُعَابٍ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ وَيَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَكَلَّمْ، وَهُوَ مُبَارِضٌ لِهَذَا، وَكُلُّ مَنِهَا فِيهِ مَقَالٌ، وَالشَّارِحُ جَنِّحٌ إِلَى تَرْجِيحِ هَذَا.

قَالَ: لِأَنَّهُ مُثَبَّتٌ لِاسْتِنَافَةِ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ نَافٍ.

وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا نَافٍ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ مُثَبَّتٌ لَهَا، فَالْأَوَّلُ التَّجَرُّعُ بِأَنَّ هَذَا قَالَ بِصَحْوِهِ ابْنُ حِبَّانَ، وَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِصَحْوِهِ، فَهَذَا أَرْجَحُ مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ.

٢- شرط السجدة للمرأة

١٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ [أحمد (١٥٠/٦)، أبو داود (٦٤١)، الترمذي (٣٧٧)، ابن ماجه (٦٥٥)] وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٧٧٥).

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ) الْمُرَادُ بِهَا الْمُكَلَّفَةُ، وَإِنْ تَكَلَّفَتْ بِالِاخْتِلَامِ مَثَلًا، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْحَيْضِ نَظَرًا إِلَى الْأَغْلَبِ.

(إِلَّا بِخِمَارٍ) بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ آخِرُهُ رَاءٌ، هُوَ هُنَا مَا يُغَطِّي بِهِ الرَّأْسَ وَالْعُنُقَ.

(رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ (٢٥١/١) وَأَعْلَسَ الدَّارَقُطْنِيُّ،

وَقَالَ: إِنْ وَقَفَهُ أَنْتَبَهُ، وَأَعْلَهُ الْحَاكِمُ بِالْإِزْمَالِ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ (٥٤/٢)، وَالْأَوْسَطِ (٧٦٠/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ يُلْفِظُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةً حَتَّى تُوَارِيَ زَيْنَتَهَا، وَلَا مِنْ جَارِيَةٍ بَلَغَتْ الْمَيْضَ حَتَّى تَخْتَمِرَ» وَنَفَى الْقَبُولَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا نَفَى الصَّحَّةَ وَالْإِجْزَاءَ؛ وَقَدْ يُطْلَقُ الْقَبُولُ وَيُرَادُ بِهِ كَوْنُ الْعِبَادَةِ بِحَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الثَّوَابُ، فَإِذَا نَفَى كَانَ نَفْيًا لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الثَّوَابِ لَا نَفْيًا لِلصَّحَّةِ، كَمَا وَرَدَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ الْإِنْسِيِّ» [٢٣٠/٣]، «وَلَا مَنْ فِي جَوْفِهِ خَمْرٌ» [الطبراني في الكبير (٦٦٧٢)] كَذَا قِيلَ: وَقَدْ نَبَّأَ فِي رَسُولَةِ الْإِسْبَالِ، وَخَوَاشِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ (٨٥/١-٩٠): أَنَّ نَفْيَ الْقَبُولِ يُلَازِمُ نَفْيَ الصَّحَّةِ.

وَلَمَّا قَوْلُهُ «إِلَّا بِخِمَارٍ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ سِتْرُ رَأْسِهَا وَعُقْبَتُهَا وَنَحْوِهِ، مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ الْخِمَارُ؛ وَيَأْتِي فِي حَدِيثِ أَبِي ذَاوُدَ (١٩٧) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ، وَأَنَّهُ قَالَ ﷺ: «إِذَا كَانَ الذَّرْعُ سَابِغًا يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا» فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صَلَاتِهَا مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهَا وَرَقَبَتِهَا، كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ الْخِمَارِ، وَمِنْ تَغْطِيَةِ بَقِيَّةِ بَدَنِهَا حَتَّى ظَهَرَ قَدَمَيْهَا كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَيَبَاحُ كَشْفُ وَجْهِهَا حَيْثُ لَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ بِتَغْطِيَتِهِ.

وَالْمُرَادُ كَشْفُهُ عِنْدَ صَلَاتِهَا بِحَيْثُ لَا يَرَاهَا أَجْنَبِيٌّ، فَهَذِهِ عَوْرَتُهَا فِي الصَّلَاةِ؛ وَأَمَّا عَوْرَتُهَا بِالنَّظَرِ إِلَى نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ إِلَيْهَا فَكُلُّهَا عَوْرَةٌ كَمَا يَأْتِي تَحْقِيقُهُ.

وَذَكَرَهُ هُنَا وَجَعَلَ عَوْرَتَهَا فِي الصَّلَاةِ هِيَ عَوْرَتُهَا بِالنَّظَرِ إِلَى نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهِ هُنَا، إِذْ لَهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَعَوْرَةٌ فِي نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ، وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي يَأْتِي فِي عَمَلِهِ.

٣- سُرُ العورة بالثوب ونحوه

١٩٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ».

وَلِمُسْلِمٍ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٦١)، مسلم (٣٠١٠)]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ» يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ، وَلِمُسْلِمٍ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ» وَذَلِكَ بِأَنْ يَجْعَلَ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ.

(وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْإِلْتِحَافُ: فِي مَعْنَى الْإِزْدِياعِ، وَهُوَ أَنْ يَتَرَبَّزَ بِأَحَدِ طَرَفِي الثَّوْبِ، وَيَتَنَدَّى بِالطَّرْفِ الْآخَرِ.

وَقَوْلُهُ: (يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ أَحَدِ الرُّوَاةِ، فَيَدُلُّ بِهِ أَحَدًا مِنَ الْقَصَصِ، فَإِنْ فِيهَا أَنَّهُ قَالَ جَابِرٌ: جِئْتُ إِلَيْهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي وَعَلَيْ ثَوْبٍ فَاسْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِي ﷺ: «مَا هَذَا الْأَشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟ قُلْتَ: كَانَ ثَوْبٌ، قَالَ: فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ».

فَالْحَدِيثُ قَدْ أَفَادَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ بَعْدَ اتِّزَانِهِ بِطَرَفَيْهِ، وَإِذَا كَانَ ضَيْقًا أَتَّرَبَّ بِهِ لِسُرِّ عَوْرَتِهِ، فَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنْ تَحْتِ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ عَلَى أَشْهُرِ الْأَقْوَالِ.

١٩٨- وَلَهُمَا [البخاري (٣٥٩)، مسلم (٥١٦)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ».

(وَلَهُمَا) أَيِ: الشَّيْخَيْنِ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» أَيِ إِذَا كَانَ وَاسِعًا، كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ.

وَالْمُرَادُ لَا يَتَرَبَّزُ فِي وَسْطِهِ، وَيَشُدُّ طَرَفِي الثَّوْبِ فِي حَقْوَيْهِ، بَلْ يَتَوَشَّعُ بِهِ عَلَى عَاتِقِهِ، فَيَحْصُلُ السُّتْرُ لِأَعَالِي الْبَدَنِ.

وَحَلَّ الْجُمْهُورُ هَذَا النَّهْيَ عَلَى التَّزْيِيرِ كَمَا حَلُّوا الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ: فَالْتَحِفْ بِهِ عَلَى النَّدْبِ.

وَحَمَلَهُ أَحَدٌ عَلَى الرَّجُوبِ، وَأَنَّهُ لَا تَصَحُّ صَلَاةٌ مِنْ قَدَرٍ عَلَى ذَلِكَ فَتَرَكَهُ.

وَيُؤَيِّدُ رَوَايَةً عَنْهُ تَصَحُّ الصَّلَاةِ وَسَائِمًا، فَجَعَلَهُ عَلَى الرُّوَايَةِ الْأُولَى مِنَ الشَّرَاطِينِ وَعَلَى الثَّانِيَةِ مِنَ الرَّوَاجَاتِ.

٦- شرط التوجه إلى القبلة إلا إن تعذر

٢٠٠- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ، فَصَلَّيْنَا. فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَزَلْتُ «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» [البقرة: ١١٥].

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّفَهُ (٣٤٥).

(وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكٍ الْعَنْزِيُّ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّوْنِ، وَقِيلَ بِفَتْحِهَا وَالرَّاءِ نَسَبُهُ إِلَى عَتْرِ بْنِ وَاثِلٍ، وَيَقَالُ لَهُ الْعَدَوِيُّ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَهَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ، وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، مَاتَ سَنَةَ الثَّانِينَ، أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ.

(قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَصَلَّيْنَا» طَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْأَمَارَاتِ (فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَزَلْتُ «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّفَهُ) لَأَنَّ فِيهِ أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ السَّمَّانُ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ لَظْلَمَةٍ أَوْ غِيَمٍ أَنَّهَا تُخْرِجُهُ صَلَاتَهُ، سَوَاءَ كَانَ مَعَ النَّظَرِ فِي الْأَمَارَاتِ وَالتَّخَرُّجِ أَوْ لَا، وَسَوَاءَ انْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ فِي الزَّوْتِ أَوْ بَعْدَهُ، وَيَذِلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الأوسط» (٢٤٦)] مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ غِيَمٍ فِي السَّفَرِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، قَالَ: «قَدْ رُقِعَتْ صَلَاتُكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى اللَّهِ».

وفيه أبو حبله. وقد وثقه ابن حبان.

وقد اختلف العلماء في هذا الحكم.

فالقول بالإجزاء ملتهب الشعبي، والحنفية، والكوفيين فيما عدا مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ تَعَمُّرٍ وَتَيَقُّنٍ الْخَطَأَ، فَإِنَّهُ حَكَمَ فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَجوب الإعادة عليه، فإن لم يَجْمَعْ خَصَّ بِهِ

وَاسْتَدَلَّ الْخَطَّابِيُّ لِلْجُمْهُورِ بِصَلَاتِهِ ﷺ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، وَهِيَ نَائِمَةٌ قَالَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ الطَّرْفَ الَّذِي هُوَ لَيْسَهُ مِنَ الثَّوْبِ غَيْرُ مُتَّسِعٍ، بَأَنَّهُ يَتَزَرَّ بِهِ وَيُفَضِّلُ مِنْهُ مَا كَانَ لِنَائِمَتِهِ.

قلت: وقد يجاب عنه بأن مراد أحمد مع القدرة على الالتفاف، لا أنه لا تصح صلاته أو يائمه مطلقاً، كما صرح به قوله: «لا تصح صلاة من قدر على ذلك».

ويُجْتَمَلُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَا يَقْدَرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الثَّوْبِ، بَلْ صَلَاتُهُ فِيهِ؛ وَالْحَالُ أَنَّ بَعْضَهُ عَلَى الثَّانِي، أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ.

٥- ضرورة أن يُعطي قميص المرأة قدميها

١٩٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، بِغَيْرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٤٠).

وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَثَّقَهُ.

(وعن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ بِغَيْرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ فِي «النهاية» درع المرأة قميصها (سَابِغًا) بَسِيحٌ مُهْمَلَةٌ فَمَوْحِدَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ فَعَيْنٌ مُعْجَمَةٌ: أَيُّ وَاسِعًا (يُغَطِّي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا)، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَثَّقَهُ).

وقد تقدّم بيان معناه، ولَهُ حُكْمُ الرُّفْعِ، وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا، إِذَا الْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا مَسْرَحَ لِلْإِجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ.

وقد أخرجه مالك [«الموطأ» (ص ١٠٧)] وأبو داود (٦٣٩) موقوفاً، ولَفْظُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ قُنْفُذٍ عَنْ أُمِّهِ، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ: مَاذَا تُصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَتْ: تُصَلِّي فِي الْخِمَارِ وَالدَّرْعِ السَّابِغِ إِذَا غَيَّبَ ظَهْرُ قَدَمَيْهَا.

عموم الحديث.

فِي حَقِّ مَنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ الْعَيْنُ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَوَجَّهَ الاستِدلالُ بِهِ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ بَيْنَ الْجَهْتَيْنِ قِبْلَةٌ لِغَيْرِ الْمُعَايِنِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعَايِنَ لَا تَحْصِرُ قِبْلَتُهُ بَيْنَ الْجَهْتَيْنِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، بَلْ كُلُّ الْجِهَاتِ فِي حَقِّهِ سَوَاءٌ مَهْمَا قَابَلَ الْعَيْنُ أَوْ شَطْرَهَا، فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الْجَهْتَيْنِ قِبْلَةٌ، وَأَنَّ الْجِهَةَ كَافِيَةٌ فِي الاستِقْبَالِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُعَايِنَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْعَيْنُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] خطابٌ لَهُ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ، وَاسْتِقْبَالُ الْعَيْنِ فِيهَا مُتَعَسِّرٌ أَوْ مُتَعَذِّرٌ، إِلَّا مَا قِيلَ فِي مَحْرَابِهِ ﷺ، لَكِنَّ الْأَمْرَ بِتَوَلِّيهِ وَجْهَهُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامٌّ لَصَلَاتِهِ فِي مَحْرَابِهِ وَغَيْرِهِ.

وقوله: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ دَالٌّ عَلَى كِفَايَةِ الْجِهَةِ، إِذِ الْعَيْنُ فِي كُلِّ حَالٍ تَعَذَّرَ عَلَى كُلِّ مَوْضِعٍ.

وقولهم: يُقَسِّمُ الْجِهَاتِ حَتَّى يَحْصَلَ لَهُ أَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى الْعَيْنِ، تَعَمُّقٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ دَلِيلٌ، وَلَا فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ، وَهُمْ خَيْرُ قَبِيلٍ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْجِهَةَ كَافِيَةٌ، وَلَوْ كَانَ فِي مَكَّةَ وَمَا بِلَيْهَا.

٧- جواز الصلاة على الراحلة في النافلة

٢٠٢- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٩٣)، مسلم (٧٠١)]

زَادَ الْبُخَارِيُّ: يُومِي بِرَأْيِهِ - وَلَمْ يَكُنْ يَحْتَمِلُ فِي الْمَكْتُوبَةِ

(وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هُوَ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ بِلَفْظٍ: «كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ» [البخاري (١٠٩٧)].

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ [تَرْغِيبُ الْمُسْلِمِ (١٩٣)] نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِلَفْظٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِذَا صَلَّى بِتَحَرٍّ وَانْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ. وَقَدْ خَرَجَ الْوَقْتُ.

وَأَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْخَطَأَ، وَالْوَقْتُ بَاقٍ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، لِتَوَجُّهِ الْخُطَّابِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ فَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْآخِرِ، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَا إِعَادَةَ لِلْحَدِيثِ، وَاشْتَرَطُوا التَّحَرِّيَ إِذِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَيَقُّنُ الاستِقْبَالِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْيَقِينُ فَعَلَّ مَا أَمَكَّهُ مِنَ التَّحَرِّيِ، فَإِنْ قَصُرَ فَهُوَ غَيْرُ مُعَذَّرٍ، إِلَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْإِصَابَةَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ وَتَعَذُّرِهِ؛ لِأَنَّ الاستِقْبَالَ وَاجِبٌ قَطْعًا، وَحَدِيثُ السَّرِيَّةِ فِيهِ ضَعْفٌ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ السَّرِيَّةِ، لِتَقْوِيهِ بِحَدِيثِ مُعَاذٍ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ وَخَذَةٌ، وَالْإِجْمَاعُ، قَدْ عُرِفَ كَثْرَةُ دَعْوَاهُمْ لَهُ، وَلَا يَصِحُّ.

٢٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». زَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٧) وَقَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي التَّلْخِصِ حَدِيثٌ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ».

زَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَكَانَ عَلَيْهِ هَذَا أَنْ يَذْكَرَ تَصْحِيحَ التِّرْمِذِيِّ لَهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ، وَرَأْيَانَهُ فِي التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ سِيَاقِهِ لَهُ بِسَنَدِهِ مِنْ طَرِيقَيْنِ حَسَنَ إِحْدَاهُمَا وَصَحَّحَهَا ثُمَّ قَالَ:

وَقَدْ رَوَيْتُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا جَعَلْتَ الْمَغْرِبَ عَنْ يَمِينِكَ وَالْمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ (أ هـ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ لَا الْعَيْنِ،

النَّوَافِلَ.

وقوله: «ناقته». وفي الأول: «راحلته» هما بمعنى واحد، وليس بشرط أن يكون ركُوعُه على ناقه، بل قد صحَّ في رواية مسلم (٧٠٢) «أنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى جَمَارِهِ».

وقوله: «إذا سافر» تقدّم أن السفر شرط عند بعض العلماء، وكأنه يأخذه من هذا، وليس بظاهر في الشرطية.

وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في الفصل لا الغرض، بل صرح البخاري (١٠٩٧) أنه لا يصنع في المكتوبة.

إلا أنه قد ورد في رواية الترمذي والنسائي، «أنَّهُ ﷺ أتى إلى مَضِيٍّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَالبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلِ بَيْنَهُمْ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنُ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ، يَوْمَئِذٍ إِتَاءَ فَيْجَعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ» قال الترمذي: حديث غريب (٤١١)، ولم يرحه النسائي، وثبت ذلك عن أنس من فعليه، وصححه عبد الحق، وحسنه الثوري، وضعفه البيهقي.

ودفع البعض إلى أن الفريضة تصح على الراحلة، إذا كان مستقبل القبلة في هودج، ولو كانت سائرة كالسفينتين، فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً.

قلت: وقد يفرق بأنه قد يعتذر في البحر وجدان الأرض فعفي عنه، بخلاف راكبي الهودج.

وأما إذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعي تصح الصلاة للفريضة، كما تصح عنقهم في الأرجوحة المشدودة بالحبال، وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين.

والمراد من المكتوبة التي كُتبت على جميع المكلفين، فلا يرد عليه أنه ﷺ كان يوتر على راحلته، والوتر واجب عليه.

٩- لا يصلى في مقبرة أو حمام

٢٠٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَنْسُجَةٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ».

رواه الترمذي (٣١٧) وله علة.

وقوله: (زاد البخاري: يومئ برأيه) أي في سجوده وركُوعه زاد ابن خزيمة (١١٠٥)؛ ولكنه ينفصل السجدين من الركعة.

(ولم يكن يصنع) أي هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي الفريضة.

الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على الراحلة، وإن فاته استقبال القبلة.

وظاهره سواء كان على محمل أو لا، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً إلا أن في رواية رزين في حديث جابر زيادة: «في سفر القصر» ودفع إلى شرطية هذا جماعة من العلماء، وقيل: لا يشترط، بل يجوز في الحضر، وهو مزوي عن أنس من قوله وبغلي، والراحلة: هي الناقة.

والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب.

وأما الماضي فمستكوت عنه، وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياساً على الركاب، بجامع التيسير للمتطوع، إلا أنه قيل: لا يفتى له عدم الاستقبال في ركُوعه وسجوده وإتمامهما، وأنه لا ينشئ إلا في قيامه وتشهده، ولهم في جواز مشيه عند الاعتدال من الركوع قولان: وأما اعتداله بين السجدين فلا ينشئ فيه، إذ لا ينشئ إلا مع القيام، وهو يجب عليه القعود بينهما.

وظاهر قوله: «حيث توجهت» أنه لا يتسدى لأجل الاستقبال، لا في حال صلاته ولا في أولها، إلا أن في قوله:

٨- البدء بالصلاة على الراحلة إلى القبلة

٢٠٣- وَلَا يَبِي دَاوُدَ (١٢٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ: «كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَطْوُعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَ رِكَابِهِ».

وبإسادة حسن.

ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة، وهي زيادة مقبولة، وحديثه حسن، فيعمل بها.

(والمقبرة) وَهَمَّا بِرَنَةٍ: مفعلة بفتح العين ولحوق التاء بهما شاذ.

(وقارعة الطريق) ما تفرعه الأقدام بالمرور عليها.

(ومعاطن الإبل) وَهُوَ مَبْرَكُ الإِبِلِ حَوْلَ الماءِ (وفوق ظهر بيت الله تعالى).

(رواة الترمذي وضعفه)، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مَا لَفْظُهُ: وحديث ابن عمر ليس بذلك القوي.

وقَدْ تَكَلَّمَ فِي زَيْدِ بْنِ جَبْرِ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ. وجبيرة بفتح الجيم وكسر الموحدة فمشاة تخيئة فراه.

وقال البخاري فيه: متروك.

وقَدْ تَكَلَّفَ اسْتِخْرَاجَ عَلِي النَّهْيِ عَنْ هَذِهِ الْمَحَلَّاتِ فَقِيلَ: المقبرة، والمجزرة، للنجاسة، وقارعة الطريق كذلك، وقيل: لأن فيها حقاً للغير، فلا يصح فيها الصلاة، واسعة كانت أو ضيقة لعموم النهي، (ومعاطن الإبل) ورد التعليل فيها منصوباً بأنها مأوى الشياطين.

أخرج أبو داود (١٨٤)، وورد بلفظ: «مبارك الإبل» وفي لفظ «مزابيل الإبل». وفي أخرى: «مناخ الإبل» وهي أعم من «معاطن الإبل».

وعلموا النهي عن الصلاة على ظهر بيت الله وقيدوه بأنه إذا كان على طرف، بحيث يخرج عن هوائها لم تصح صلاته؛ وإلا صحته، وإلا أنه لا يخفى أن هذا التعليل أطل معنى الحديث، فإنه إذا لم يستقبل بطلت الصلاة، لعدم الشرط لا لكونها على ظهر الكعبة، فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهي على ظاهره في جميع ما ذكر هو الواجب، وكان مخصوصاً لعموم: «جعلت لي الأرض مسجداً» [هـم بوقم (١١٧)] لكون قد عرفت ما فيه إلا أن الحديث في القبور من بين هذه المذكورات قد صح، كما يفيد.

١١- لا يصلى إلى القبور

٢٠٦- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا

وَهِيَ الْإِخْلَافُ فِي وَصْلِهِ وَإِسْمَالِهِ، فَرَوَاهُ حَمَّادٌ مُوصُولاً عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

ورواه الثوري مرسلاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ورواية الثوري أصح وأثبت.

وقال الدارقطني: المحفوظ المرسَل، ورجحه البيهقي.

والحديث دليل على أن الأرض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة، وهي التي تدفن فيها الموتى، فلا تصح فيها الصلاة.

وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور، وسواء كان قبر مؤمن أو كافر، فالؤمن تكرمه له، والكافر بعداً من خيشو، وهذا الحديث يخصص «جعلت لي الأرض كلها مسجداً» الحديث.

وكذلك الحمام فإنه لا تصح فيه الصلاة، فقيل: للنجاسة، فيختص بما فيه النجاسة منه، وقيل: تكره لا غير.

وقال أحمد بن حنبل: لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه، عملاً بالحديث.

وذهب الجمهور إلى صحتها، ولكن مع كراهته وقد ورد النهي معللاً بأنه محل الشياطين، والقول الأظهر مع أحمد.

ثم ليس التخصيص لعموم حديث «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» بهذين الحليين فقط، بل بما يفيد الحديث الآتي وهو قوله:

١٠- النهي عن الصلاة في سبع مواضع

٢٠٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: الْمَرْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالْحَمَامِ، وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى».

رواه الترمذي وضعفه (٣٤٦).

(وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أن النبي ﷺ نهى أن يصلى في سبع: المربلة» هي جمع إلقاء الزبل (والجزرة) محل جزر الأنعام.

تَجْلِسُوا عَلَيْهَا».

فِيهِمَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٢).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٠) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠١٧).

وهو قوله: (وعن أبي مرثد) يَفْتَحُ الْمِيمَ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَتَفْتَحُ
الْمَثَلَةُ (الغنوي) يَفْتَحُ النِّينَ وَالنُّونَ الْمُعْجَمَةَ؛ وَهُوَ مَرْتَدٌ بِنُ أَبِي
مَرْتَدٍ اسْلَمَ هُوَ وَأَبْرَهُ، وَشَهِدَا بَدْرًا، وَقُتِلَ مَرْتَدٌ يَوْمَ غَزْوَةِ
الرَّجِيعِ شَهِيدًا، فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(قَالَ) سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَعْلَمُوا إِلَى الْقُبُورِ
وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَلِوَجْهِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ، كَمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ
عَلَى الْقَبْرِ، وَالْأَصْلُ التَّحْرِيمُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَقْدَارَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ
النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَا يُعَدُّ مُسْتَقْبَلًا لَهُ
عُرْفًا؛ وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ بِهِ أَحَادِيثُ كَحَدِيثِ جَابِرٍ فِي وَطْءِ الْقَبْرِ،
وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ
ثِيَابَهُ فَتَخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧١).

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَعَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ الْقُعُودَ عَلَيْهَا وَغَوْهَ وَإِنَّمَا النَّهْيُ
عَنِ الْقُعُودِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ.

وَفِي الْمَوْطِئِ (ص ١٦١) عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : أَنَّهُ
كَانَ يَتَوَسَّدُ الْقَبْرَ وَيَضْطَجِعُ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ وَكَالْجَنَائِزِ،
بَاب (٨٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ كَمَا عُرِفَتْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَفَعَلُ
الصَّحَابِيِّ لَا يُعَارِضُ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فَعَلَ
الصَّحَابِيُّ دَلِيلٌ لِحَمْلِ النَّهْيِ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَلَا يَنْفِي بَعْدَهُ.

١٢- إزَالَةُ الْأَذَى مِنَ النَّعْلَيْنِ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ فِيهِمَا

٢٠٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ
رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصَلْ

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ
أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ أَيَّ نَعْلَيْهِ، كَمَا ذَكَرَ لَهُ قَوْلُهُ: «فَإِنْ
رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَدْرًا» شَكٌّ مِنَ الرَّائِي (فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصَلْ
فِيهِمَا»).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ) اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ
وَأَرْسَالِهِ، وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَصْلَهُ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٣٩/١، ١٤٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
مُسَوِّدًا.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ فِي (٣٩٩/١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، وَإِسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ وَعَلَى أَنَّ
مَسْحَ النَّعْلِ مِنَ النَّجَاسَةِ مُطَهِّرٌ لَهُ مِنَ الْقَدَرِ وَالْأَذَى، وَالظَّاهِرُ
فِيهِمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ النَّجَاسَةُ، رَطْبَةٌ أَوْ جَافَةٌ، وَبَدَلُ لَهُ سَبَبُ
الْحَدِيثِ وَهُوَ إِخْبَارُ جَبْرِيلَ ﷺ أَنَّ فِي نَعْلَيْهِ أَذًى، فِي صَلَاتِهِ
وَاسْتَمَرَّ فِيهَا، فَإِنَّهُ سَبَبٌ هَذَا.

وَأَنَّ الْمَصْلَى إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُلْتَمِسٌ بِنَجَاسَةٍ غَيْرِ
عَالِمٍ مَا بِهَا، أَوْ نَاسِيًا لَهَا، ثُمَّ عُرِفَ بِهَا فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ إِزَالَتُهَا، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ فِي صَلَاتِهِ، وَيَبْنِي عَلَى مَا صَلَّى.

وَفِي الْكُلِّ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لِلْمُخَالَفَةِ يَقَاوِمُ الْحَدِيثَ،
فَلَا نَطِيلٌ بِذِكْرِهِ.

وَيُؤَيِّدُ طَهْرِيَّةَ النَّعَالِ بِالسَّجْدِ بِالتَّرَابِ الْحَدِيثَ الْأَيْ، وَهُوَ:

٢٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخَفْيِهِ فَطَهَّرَهُمَا»
التَّرَابُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٤٠٤).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا
وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخَفْيِهِ» أَيَّ نَعْلَيْهِ، أَوْ أَيَّ مَلْبُوسٍ لِقَدَمَيْهِ
(فَطَهَّرَهُمَا) أَيَّ الْخَفْيَيْنِ (التَّرَابُ»).

ماشي، فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين، فخلع نعليه وسراويله، قال: قلت: هات يا أمير المؤمنين أحله عنك، قال: لا، فخاص، فلما جاوزه لبس نعليه وسراويله، ثم صلى بالناس، ولم يغسل رجله.

ومن المعلوم؛ أن الماء المجتمع في القرى لا يغسل عن النجاسة.

١٣- شرط عدم الكلام في الصلاة

٢٠٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٣٧).

(وعن معاوية بن الحكم) هو: معاوية بن الحكم السلمي، كان ينزل المدينة، وعداده في أهل الحجاز.

وللحديث سبب حاصله: أنه عطس في الصلاة رجل، فشمته معاوية وهو في الصلاة، فأنكر عليه من لدنه من الصحابة بما أفهمه ذلك، ثم قال له النبي ﷺ بعد ذلك: إن هذه الصلاة الحديث، وله عدة الفاظ.

والمراد من عدم الصلاحية عدم صحتها، ومن الكلام: مكالمة الناس ومخاطبتهم، كما هو صريح السبب؛ فدل على أن المخاطبة في الصلاة تبطلها، سواء كانت لإصلاح الصلاة أو غيرها، وإذا احتجج إلى تنبيه الداخل فيأتي حكمه، وبماذا ينبه.

ودل الحديث على أن الكلام من الجاهل في الصلاة لا يبطلها وأنه معذور بجهله؛ فإنه ﷺ لم يامر معاوية بالإعادة.

وقوله: (إنما هو) أي الكلام الماذون فيه في الصلاة، أو الذي يصلح فيها التسبيح والتكبير وقراءة القرآن؛ أي إنما يشرع فيها ذلك وما انضم إليه من الأدعية ونحوها، لدليله الآتي وهو:

٢١٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنَّا لَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُكَلِّمُ

(أخرجه أبو داود وصححه) ابن حبان وأخرجه ابن السكن والحاكم (١٦٦/١) والبيهقي (٤٣٠/٢) من حديث أبي هريرة، وسنده ضعيف.

وأخرجه أبو داود (٣٨٧) من حديث عائشة.

وفي الباب غير هذو باسائيد لا تخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضاً.

وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث، وكذا النخعي، وقالوا: يجزيه أن يسمح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب، ويصلي فيهما، ويشهد له أن أم سلمة سألت النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أظيل ذيلي، وأمسي في المكان القدر، فقال: «يطهره ما بعده».

أخرجه أبو داود (٣٨٣)، والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١).

ونحوه: أن امرأة من بني عبد الأشهل: قالت: قلت يا رسول الله: إن لنا طريقاً إلى المسجد متينة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ فقال: «أليس من بعدنا طريق هي أطيب منها؟» قلت: بلى، قال: «فهلوه بهذه».

أخرجه أبو داود (٣٨٤) وابن ماجه (٥٣٣).

قال الخطابي: وفي إسناده الحديثين مقال.

وتأولته الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء.

قلت: ولا يناسبه قولها: إذا مطرنا.

وقال مالك: معنى كون الأرض يطهر بعضها بعضاً: أن يطأ الأرض القدرة ثم يطأ الأرض الطيبة اليابسة، فإن بعضها يطهر بعضاً.

أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء، قال: وهو إجماع.

قيل: وما يدل لحديث الباب وأنه على ظاهره، ما أخرجه البيهقي (٤٣٤/٢) عن أبي العلى عن أبيه عن جدّه قال: أبلت مع علي بن أبي طالب - عليه السلام - إلى الجمعة وهو

أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلْتُ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ [البخاري (١٢٠٠)، مسلم (٥٣٩)].

(وعن زيد بن أرقم قال: إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ).

والمراد ما لا يذم منه من الكلام كرد السلام وغو، لا أنهم كانوا يتحدثون فيها تحدث المتجالسين، كما يدل له قوله: ﴿يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلْتُ﴾ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال وقد ادعى فيه الإجماع ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام.

(متفق عليه واللفظ لمسلم) قال النووي في شرح مسلم: فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدميين.

اجمع العلماء على أن التكلم فيها عامداً، عالماً بتحريره، لغیر مصلحتها، ولغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة.

وذكر الخلاف في الكلام لمصلحتها، ويأتي في شرح حديث ذي اليمين في أبواب السهو.

وفهم الصحابة الأمر بالسكوت من قوله: ﴿قَانِتِينَ﴾، لأنه أحد معاني القنوت وله أحد عشر معنى معروفة، وكأنهم أخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن، أو من تفسيره ﷺ لهم ذلك.

والحديث فيه أبحاث قد سقناها في حواشي شرح العمدة، فإن اضطرب المصلي إلى تنبيه غيره فقد أباح له الشارع نوعاً من الألفاظ، كما يفيد الحديث.

١٤- إذا أراد المصلي أمراً وهو في الصلاة

٢١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٠٣)، مسلم (٤٢٢)].

زاد مسلم وفي الصلاة.

(وعن أبي هريرة - رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال»).

وفي رواية: «إِذَا تَابَكُمُ أَمْرُ فَالتَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ» «والتصفيق للنساء» متفق عليه. زاد مسلم: في الصلاة وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه.

والحديث دليل على أنه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر من الأمور؛ كأن يريد تنبيه الإمام على أمر سها عنه، وتنبيه المار، أو من يريد منه أمراً، وهو لا يدري أنه يصلي فينبهه على أنه في صلاة، فإن كان المصلي رجلاً قال: سبحان الله.

وقد ورد في البخاري [(٢٦٩٠)] من حديث سهل بن سعد بهذا اللفظ وأطلق فيما عداه، وإن كانت المصلي امرأة ثبت بالتصفيق.

وكيفيته كما قال عيسى بن أيوب بأن تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى.

وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء، وبعضهم فصل بلا دليل ناهض، فقال: إن كان ذلك للإعلام بأنه في صلاة فلا يطلها، وإن كان لغیر ذلك فإنه يطلها، وقول كان فتحاً على الإمام، قالوا لما أخرجه أبو داود (٩٠٨) من قوله ﷺ: «يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ».

واجب: بأن أبا داود ضعفه بعد سياقه له، فحديث الباب باق على إطلاقه، لا تخرج منه صورة إلا بدليل.

ثم الحديث لا يدل على وجوب التسبيح تنبيهاً أو التصفيق؛ إذ ليس فيه أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في روايته: «إِذَا تَابَكُمُ أَمْرُ فَلْيَسْبِحِ الرِّجَالُ وَلْيُصْفِقِ النِّسَاءُ» وقد اختلف في ذلك العلماء.

قال شارح التقریب: الذي ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي: أنه سنة، وحكاة عن الأصحاب، ثم قال بعد كلام: والحق انقسام في التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب، ومندوب، ومباح، مجسب ما يقتضيه الحال.

١٥- البكاء في الصلاة

٢١٢- وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَزِيْرٌ كَأَزِيْرِ الْمَرْجُلِ، مِنَ الْبُكَاءِ».

أَخْرَجَهُ الْفَهْمَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (أحمد: ٢٥/٤، ٢٦)، أَبُو دَاوُدَ (٩٠٤)، الزَّيْلَعِيُّ فِي «الشَّمَالِ» (٣١٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٦٦٥).

(وَعَنْ مُطَرِّفٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ وَبِالْفَاءِ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِ الحَاءِ الْمُشَدَّدَةِ، وَمُطَرِّفٌ تَابِعِيٌّ جَلِيلٌ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، وَهُوَ عَمَّنْ وَفَدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي بَنِي عَامِرٍ، يُعَدُّ فِي الْبَصْرِيِّينَ.

(قَالَ): «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيْرٌ» بِفَتْحِ الهمزة فزايٍ مَكْسُورَةٍ مُعْشَاةٌ تَحِيَّةٌ سَاكِنَةٌ فزايٍ، وَهُوَ صَوْتُ الْقَدْرِ عِنْدَ غَلِيَانِهَا.

(كَأَزِيْرِ الْمَرْجُلِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ الْجِيمِ: هُوَ الْقَدْرُ.

(مِنَ الْبُكَاءِ) بَيَانٌ لِلْأَزِيْرِ.

(أَخْرَجَهُ الْفَهْمَةُ) هُمْ عِنْدَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْخَطِيئَةِ مِنْ عَدَا الشَّيْخِينَ، فَهُمْ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ هُنَا أَرَادَ بِهِمْ غَيْرَ ذَلِكَ، هُمْ أَهْلُ السُّنَنِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدٌ كَمَا بَيَّنَّهُ قَوْلُهُ: «إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ» وَصَحَّحَهُ أَيْضاً ابْنُ خُزَيْمَةَ (٩٠٠)، وَالْحَاكِمُ (٢٦٤/١)، وَهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ.

وَمِثْلُهُ مَا رَوَى: أَنَّ عُمَرَ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ، وَقَرَأَ سُورَةَ يُوسُفَ حَتَّى بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ» (يوسف: ٨٦) فَسَمِعَ نَشِيْجَةً.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُقْطُوعاً، وَوَصَلَّهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (١١٣٨).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يُبْطَلُ الصَّلَاةُ، وَقِيَاسٌ عَلَيْهِ الْآخَرُونَ.

١٦- جواز التنحُّج في الصلاة

٢١٣- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ، فَكَتَمْتُ إِذَا أَتَيْتَهُ وَهُوَ يُصَلِّي، تَنَحَّنَجْتُ لِي».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠٨).

(وَعَنْ عَلِيٍّ) عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ (مَدْخَلَانِ) يَفْتَحُ الْمِيمَ وَدَالِ الْمُهْمَلَةِ وَخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، تَنْبِيْهُ مَدْخَلٍ، بِزَيْتَةٍ مَقْتُلٍ، أَيْ وَقْتَانِ ادْخَلَ عَلَيْهِ فِيهِمَا.

(فَكَتَمْتُ إِذَا أَتَيْتَهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّنَجْتُ لِي) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ.

وَقَدْ رَوَى بِلَفْظٍ: «سَبَّحَ» [أحمد: ٢٢/٢] مَكَانَ «تَنَحَّنَجْتُ» مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى ضَعِيفَةٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّنَحَّنَجَّ غَيْرُ مُبْطِلٍ لِلصَّلَاةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاصِرُ وَالشَّافِعِيُّ عَمَلًا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ: أَنَّهُ مُفْسَدٌ إِذَا كَانَ بِحَرْفَيْنِ فِصَاعِدًا، إِخْفَافًا لِلْكَلَامِ الْمَقْسُودِ؛ قَالُوا: وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

وَلَوْ ثَبَتَ الْحَدِيثَانِ مَعًا لَكَانَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ تَارَةً يُسَبِّحُ، وَتَارَةً يَتَنَحَّنَجُ صَحِيحًا، وَلَكِنْ قَدْ سَمِعْتُ أَنَّ رِوَايَةَ «تَنَحَّنَجْتُ» صَحَّحَهَا ابْنُ السَّكَنِ، وَرِوَايَةُ «سَبَّحَ» ضَعِيفَةٌ، فَلَا تَسِمُ دَعْوَى الْاضْطِرَابِ إِذْ لَا يَكُونُ الْاضْطِرَابُ إِلَّا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، كَمَا عَلِمَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ.

١٧- جواز الإشارة في الصلاة

٢١٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُلْتُ لِإِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَيَسْطَرُ كُفَّهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٨) وَصَحَّحَهُ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قُلْتُ لِإِلَالٍ:

كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟ أَمَّا عَلَى الْأَنْصَارِ كَمَا ذَكَرَ لَهُ السِّيَاقُ.

(حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَتَسْطُ كَفَّهُ).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ) وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً أَحْمَدُ (١٢/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠١٧) وَأَصْلُ الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قُبَاةٍ يُصَلِّي فِيهِ، فَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ وَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لِيَلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ؟» الْحَدِيثُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠/٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٢٥٨)، وَالحَاكِمُ (١٢/٣) أَيْضاً، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَأَلَ صُحْباً عَنْ ذَلِكَ بَدَلِ يَلَالٍ. وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَانِ جَمِيعاً.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ أَحَدٌ عَلَى الْمُصَلِّي رَدُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِشَارَةٍ دُونَ النُّطْقِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٥٤٠) بِاخْتِلَافٍ فِي بَعْضِ الظَّاهِرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ لِحَاجَةٍ، قَالَ: ثُمَّ أَذْرَكَهُ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا قَرَعَ دَعَائِي وَقَالَ: إِنَّكَ سَلَّمْتَ عَلَيَّ فَأَعْتَدَرْتُ إِلَيْهِ بَعْدَ الرُّدِّ بِالْإِشَارَةِ».

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ ﷺ وَلَا ذَكَرَ الْإِشَارَةَ بَلْ قَالَ لَهُ بَعْدَ قَرَأَتِهِ مِنَ الصَّلَاةِ «إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا» (البخاري ١١٩٩)، (مسلم ٥٣٨)» إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٠/٢) فِي حَدِيثِهِ: «أَنَّهُ ﷺ أَوْمَأَ لَهُ بِرَأْسِهِ».

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي رَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمُصَلِّي. فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَرُدُّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَرُدُّ فِي نَفْسِهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ، كَمَا أَفَادَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَهَذَا هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ لِلدَّلِيلِ، وَمَا عَدَاهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ دَلِيلٌ.

قِيلَ: وَهَذَا الرُّدُّ بِالْإِشَارَةِ اسْتِحْبَابٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ ﷺ بِهِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، بَلْ قَالَ لَهُ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا».

قُلْتُ: قَدْ عُرِفَتْ مِنْ رَوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ «أَنَّهُ ﷺ رَدَّ عَلَيْهِ

بِالْإِشَارَةِ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ اعْتَدَرَ إِلَيْهِ عَنِ الرُّدِّ بِاللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ يَرُدُّ بِهِ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا حُرِّمَ الْكَلَامُ رَدُّ عَلَيْهِ ﷺ بِالْإِشَارَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ «أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»، فَالْعَجَبُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: يَرُدُّ بِاللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَذَا أَيْ أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ الْإِعْتِدَارَ عَنْ رَدِّهِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ السَّلَامَ بِاللَّفْظِ، وَجَعَلَ رَدَّهُ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ كَلَاماً، وَإِنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْهُ.

وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ مِنْ سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي لَا يَسْتَحِقُّ جَوَاباً: يَعْنِي بِالْإِشَارَةِ وَلَا بِاللَّفْظِ، يَرُدُّهُ رَدُّهُ ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِ، وَعَلَى جَابِرٍ بِالْإِشَارَةِ، وَلَوْ كَانُوا لَا يَسْتَحِقُّونَ لِأَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْإِشَارَةِ فِي الْمُسْنَدِ (٣٣٢/٤) مِنْ حَدِيثِ صُحْبِهِ قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ فَرَدَّ عَلَيَّ إِشَارَةً» قَالَ الرَّأَوِيُّ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبِعِهِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي وَصْفِهِ لِرَدِّهِ ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَكَذَا، وَسَطَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ - الرَّأَوِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - كَفَّهُ وَجَعَلَ بَطْنَهُ أَسْفَلَ، وَجَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى فَوْقَ.

فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُجِيبُ الْمُصَلِّيَ بِالْإِشَارَةِ إِمَّا بِرَأْسِهِ، أَوْ بِيَدِهِ، أَوْ بِأَصْبِعِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الرُّدَّ بِالْقَوْلِ وَاجِبٌ. وَقَدْ تَعَذَّرَ فِي الصَّلَاةِ، فَبَقِيَ الرُّدُّ بِأَيِّ مُمَكِّنٍ.

وَقَدْ امْتَنَعَ بِالْإِشَارَةِ، وَجَعَلَهُ الشَّارِعُ رَدّاً، وَسَمَّاهُ الصُّحْبَةَ رَدّاً، وَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ رُدُّوهُمَا﴾ [النساء: ٨٦].

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ إِشَارَةً فَتَهَمُّ عَنْهُ فَلْيَعِذْ صَلَاتَهُ» ذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي (٨٣/٢)، فَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي غُظْفَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ رَجُلٌ مُنْجَوٍّ.

١٨- جواز حمل الصغير في الصلاة

٢١٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ - فَلِإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥١٦)، مسلم (٥٤٣)].

وَلِمُسْلِمٍ (٥٤٣) (٤٢): وَهُوَ يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ.

(وعن أبي قتادة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ خَامِلٌ أُمَامَةً» بضمّ الأُمّة).

(بنت زينب) هي أمّها، وهي زينب بنت رسول الله ﷺ؛ وأبوها أبو العاص بن الربيع.

(لهذا سجد وضعها وإذا قام حملها. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ولمسلم زيادة: «وَهُوَ يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ» في قوله: «كَانَ يُصَلِّي»، ما يدلّ على أنّ هذه العبارة لا تدلّ على التكرار مطلقاً؛ لأنّ هذا الحمل لأُمّة وقّع منه ﷺ مرّة واحدة لا غير.

والحديث دليل على أنّ حمل المصلي في الصلاة حيواناً أو آدمياً أو غيره لا يضرّ صلاته، سواء كان ذلك لضرورة أو غيرها، سواء كان صلاة فريضة أو غيرها، وسواء كان إماماً أو منفرداً.

وقد صرح في رواية مسلم: أنّه ﷺ كان إماماً، فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد، وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأولى.

وفيه دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم، وأنّه الأصل ما لم تظهر النجاسة، وأنّ الأفعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة، فإنّه ﷺ كان، يحملها ويضعها.

وقد ذهب إليه الشافعي ومنع غيره من ذلك، وتناولوا الحديث بتأويلات بعيدة.

منها: أنّه خاصٌّ به ﷺ.

ومنّها: أنّ أُمّة كانت تعلق به دون فعل منه.

ومنّها: أنّه للضرورة.

ومنهم من قال: إنّهُ منسوخ وكُلّها دعاوى بغير برهان واضح.

وقد أطال ابن دقيق العيد في شرح العمدة (٢٩٢/٢-٢٩٩) القول في هذا، وزدناه بإضاحاً في حواشيه.

١٩- جواز قتل المؤذي في الصلاة

٢١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ».

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ (أبو داود (٩٢١)، الرمذي (٣٩٠)، النسائي (١٠/٣)، ابن ماجه (١٢٤٥))، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٥١) وَلَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ.

و «الأسودان»: اسم يطلق على الحية والعقرب، على أيّ لون كانا، كما يُقيدُهُ كلامُ أئمّة اللّغة، فلا يتوهم أنّه خاصٌّ بذِي اللونِ الأسودِ فيهما.

وهو دليل على وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة، إذ هو الأصل في الأمر، وقيل إنّهُ للتدبّي، وهو دليل على أنّ الفعل الذي لا يتم قتلُهُما إلّا به لا يبطل الصلاة، سواء كان بفعلٍ قليلٍ أو كثيرٍ.

وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء.

وذهبت الهادوية إلى أنّ ذلك يُفسد الصلاة، وتناولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياساً على سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة، وتعرض وهو يصلي كإنقاذ الغريق ونحوه فإنّه يخرج لذلك من صلاته.

وفيه لغبرهم تفاصيل أخر لا يقوم عليها دليل.

والحديث حجة للقول الأول.

وأحاديث الباب اثنان وعشرون.

وفي الشرح ستة وعشرون.

٤- باب سيرة المصلي

١- عقوبة المارّ بين يدي المصلي

٢١٧- عَنْ أَبِي جَهَنِمِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ

الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ [البخاري (٥١٠)، مسلم (٥٠٧)].

وَوَقَعَ فِي التَّبَايُرِ «البحر الرخاء» (٢٧٨٢) مِنْ وَجْهِ آخَرٍ أَرْبَعِينَ غَرِيفًا.

(عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ) بَضُمَ الْجِيمُ مُصَغَّرُ جَهْمٍ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُهَيْمٍ وَقِيلَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمْعَةِ، بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الِيمِ، الْأَنْصَارِيُّ، لَهُ حَدِيثَانِ هَذَا أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ فِي السَّلَامِ عَلَى مَنْ يَبُولُ؛ وَقَالَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الْجُهَيْمِ بْنُ الصَّمْعَةِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ رَاوِيَّ حَدِيثِ الْبَوْلِ رَجُلٌ آخَرٌ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، وَالَّذِي هُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُهَيْمٍ، وَأُتْمَمَا اثْنَانِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ» لَفُظُ «مِنَ الْإِثْمِ» لَيْسَ مِنَ الْفَاعِلِ الْبُخَارِيُّ وَلَا مُسْلِمٌ، بَلْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٥٨٥/١): «إِنَّهَا لَا تَوُجَدُ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ رَوَاتِهِ، وَقَدْ خُفِيَ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ».

قَالَ: وَقَدْ عَيَّبَ عَلَى الطَّبْرِيِّ نَسْبَتَهَا إِلَى الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِهِ الْأَحْكَامُ، وَكَذَا عَيَّبَ عَلَى صَاحِبِ الْعَمْدَةِ نَسْبَتَهَا إِلَى الشَّيْخَيْنِ مَعَ (أ) هـ.

فَالْعَجَبُ مِنْ نَسْبَةِ الْمُصَنِّفِ لَهَا هُنَا إِلَى الشَّيْخَيْنِ، فَقَدْ وَقَعَ لَهُ مِنَ الْوَهْمِ مَا وَقَعَ لَصَاحِبِ الْعَمْدَةِ.

(لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ) وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ مُعَيَّرِ الْأَرْبَعِينَ.

(وَوَقَعَ فِي الْبُرْزَانِ: أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُهَيْمٍ.

(مَنْ وَجْهٌ: أَيُّ مِنْ طَرِيقِ رَجَالِهَا غَيْرَ رَجَالِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ؛ (أَرْبَعِينَ غَرِيفًا) أَيُّ عَامًّا، أَطْلَقَ الْخَرِيفُ عَلَى الْعَامِّ مِنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، أَيُّ مَا بَيْنَ مَوَاضِعِ جَهَنَّمَ فِي سُجُودِهِ وَقَدَمَيْهِ، وَقِيلَ غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ

عَامٌّ فِي كُلِّ مُصَلٍّ، فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، سَوَاءً كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا، يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ إِلَّا الْمَأْمُومَ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رُذِّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ السُّتْرَةَ إِنَّمَا تَرْفَعُ الْخُرُجَ عَنِ الْمُصَلِّي لَا عَنِ الْمَارِّ، ثُمَّ ظَاهِرُ الرَّعِيدِ يَخْتَصُّ بِالْمَارِّ لَا بِبَيْنٍ وَقَفَ عَائِدًا مَثَلًا بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، أَوْ قَدَّمَ أَوْ رَفَعَهُ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ التَّشْوِيشَ عَلَى الْمُصَلِّي فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَارِّ.

٢ - ما يجعل سورة للمصلي

٢١٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ» بِضَمِّ الْعِيمِ وَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَفِيهَا لَفَاتٌ أُخَرُ (الرَّحْلُ) هُوَ الْعَوْدُ الَّذِي فِي آخِرِ الرَّحْلِ؛ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

وَفِي الْحَدِيثِ نَدَبٌ لِلْمُصَلِّي إِلَى اتِّخَاذِ سُتْرَةٍ، وَأَنَّهُ يَكْفِيهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، وَهِيَ قَدْرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ، وَتَحْصُلُ بِأَيِّ شَيْءٍ أَقَامَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحِكْمَةُ فِي السُّتْرَةِ كَفُّ الْبَصَرِ عَمَّا وَرَاءَهَا، وَمَنْعُ مَنْ يَحْتَازُ بِقَرْبِهِ.

وَأَخَذَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْخَطُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ بِهِ حَدِيثٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٨٩)، إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ.

وَقَدْ أَخَذَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَقَالَ: يَكْفِي الْخَطُ.

وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدْنُو مِنَ السُّتْرَةِ وَلَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَصًا أَوْ حَوْحًا جَمَعَ الْحِجَارَ أَوْ تَرَابًا أَوْ مَتَاعَهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ الدُّنُوَّ مِنَ السُّتْرَةِ مِمَّا

يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا قَدْرُ مَكَانِ السُّجُودِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الصُّنُوفِ.

وقد ورد الأمر بالدنو منها، وبيان الحكمة في اتخاذها، وهو ما رواه أبو داود (٢٩٥) وغيره، من حديث سهل بن أبي حشمة مرفوعاً: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ» ويأتي في الحديث الرابع ما يفيد ذلك، والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل، يردّه الحديث الآتي.

٢١٩- وَعَنْ سَبْرَةَ بِنِ مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَيْسَ تَبَرُّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ بِسَهْمٍ».

أخرجه الحاكم (٢٥٢/١).

(وعن سبرة) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة، وهو أبو ثرية بضم المثلثة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية وهو سبرة بن معبد الجهني سكن المدينة، وعداده في البصريين.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ تَبَرُّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ بِسَهْمٍ».) أخرجه الحاكم في الأثر بالسترة.

وحمل الجاهل على الذنب، وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء، ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي.

وفي قوله: (ولو بسهم) ما يفيد أنها تجزئ السترة غلظت أو دقت، وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرحل كما قيل.

قالوا: والمختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها.

٣- يقطع الصلاة: المرأة والحمار والكلب الأسود

٢٢٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ - الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» - الْحَدِيثُ. وَفِيهِ «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ».

أخرجه مسلم (٥١٠).

(وعن أبي ذر) بفتح الذال المعجمة.

وقد تقدمت ترجمته.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ» أَي يُفْسِدُهَا أَوْ يُقَلِّلُ نَوَاتِهَا.

(إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ) أَي شَيْءٌ، وَإِلَّا فَقَدْ أَجْزَأَ السَّهْمُ كَمَا عَرَفْتُ.

(المرأة) هو فاعل «يقطع»: أي مرور المرأة.

(والحمار والكلب الأسود).

(الحديث) أي أتم الحديث.

وتعامة قلت: فما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ عما سألتني؟ فقال: «الكلب الأسود شيطان».

(وفيه: الكلب الأسود شيطان) الجار يتعلق بمقدّر: أي وقال.

(أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذي (٣٣٨)، والنسائي (٢٣/٢)، وابن ماجه (٩٥٢) مختصراً ومطولاً.

الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا سترة له مرور هذه المذكورات.

وظاهر القطع الإبطال.

وقد اختلف العلماء في العمل بذلك:

فقال قوم: يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار؛ لحديث ورد في ذلك عن ابن عباس: «أنه مرّ بين يدي الصفّ على حمار، والنبي ﷺ يصلي، ولم يُعِد الصلاة، ولا أمر أصحابه بإعادتها».

أخرجه الشيخان (٨٦١)، (٥٠٤)، فعملوه مخصصاً لما هنا.

وقال أحمد: يقطعها الكلب الأسود قال: وفي نفسي من المرأة والحمار؛ أمّا الحمار: فلحديث ابن عباس؛ وأمّا المرأة:

وقوله: (دُونِ آخِرِهِ) يُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ آخَرُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي فِي مُسْلِمٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ» فَالضَّمِيرُ فِي آخِرِهِ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ لِآخِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِهِ كَمَا عُرِفَتْ، وَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ يُرِيدُ دُونَ آخِرِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، كَمَا لَا يَنْفِي مِنْ أَنَّ حَقَّ الضَّمِيرِ عَوْدَهُ إِلَى الْأَقْرَبِ؛ ثُمَّ رَاجَعْتُ سُنْنَ أَبِي دَاوُدَ وَإِذَا لَفْظُهُ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالْكَلْبُ» (١ هـ)، فَاحْتَمَلْتُ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ مُرَادَهُ دُونَ آخِرِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ.

وقوله: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» أَوْ دُونَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّرْحِ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَفْظَ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ دُونَ لَفْظِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُعِيدَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِحَالَةً عَلَى النَّاطِلِ.

وَتَقْيِيدُ الْمَرْأَةِ بِالْحَائِضِ يَقْتَضِي مَعَ صَحَّةِ الْحَدِيثِ حَمْلَ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقْيَدِ، فَلَا تَقْطَعُ إِلَّا الْحَائِضُ، كَمَا أَنَّهُ أَطْلَقَ الْكَلْبَ عَنْ وَصْفِهِ بِالْأَسْوَدِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ؛ وَقَيَّدَ فِي بَعْضِهَا بِهِ، فَحَمَلُوا الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمُقْيَدِ وَقَالُوا: لَا يَقْطَعُ إِلَّا الْأَسْوَدُ، فَتَعَيَّنَ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضُ، حَمْلَ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقْيَدِ.

٤- مقالة المار بين يدي المصلي

٢٢٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٩)، مسلم (٥٠٥)].

وَلَمْ يَرْوَاهُ [م (٥٠٦)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ [وَلَمْ تَقْعُدِ الْقُرَيْنَ].

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ» مِمَّا سَلَفَ تَعْيِينُهُ مِنَ السُّنَنِ، وَقَدَرْنَا، وَقَدَرِ كَمْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَصْلِيِّ. (فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ) أَيُّ بِمَضْيَ (بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ) ظَاهِرُهُ وَجُوبًا.

(لأن أبي) أي عن الاندفاع.

فَلْحَدِيثُ غَائِثَةٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣٨٢) أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَهِيَ مُتَرَضَّةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَ رَجُلَيْهَا فَكَفَّتَهُمَا فَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا» فَلَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ يَقْطَعُهَا مُرُورُ الْمَرْأَةِ لَقَطَعَهَا اضْطِجَاعُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَقَدْ بَ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ نَقْصُ الْأَجْرِ لَا الْإِبْطَالُ.

قَالُوا: لِشُغْلِ الْقَلْبِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْأَدْبِيِّ (بِرْم (٢٢٣)): «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ» وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَلَقَدْ وَرَدَ: «أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْخِزْيَرِيُّ» وَهُوَ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٠٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَضَعْفُهُ.

٢٢١- وَلَهُ (٥١١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ دُونَ الْكَلْبِ.

(وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ.

(دُونَ الْكَلْبِ) كَذَا فِي نَسْخِ بُلُوغِ الْمَرَامِ.

وَيُرِيدُ: أَنَّ لَفْظَ الْكَلْبِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنْ رَاجَعْتُ الْحَدِيثَ فَوَازَيْتُ لَفْظَهُ فِي مُسْلِمٍ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْجَمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ».

٢٢٢- وَلَا يَبِي دَاوُدَ (٧٠٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٤/٢)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ، دُونَ آخِرِهِ. وَقَيَّدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ، دُونَ آخِرِهِ، وَقَيَّدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ) فِي أَبِي دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ شُعْبَةَ قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالْكَلْبُ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٦٤/٢) وَابْنُ مَاجَهَ (٩٤٩).

(فَلْيَقَاتِلْهُ ظَاهِرُهُ كَذَلِكَ.

(لَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ) تَعْلِيلٌ لِلْأَمْرِ بِقِتْلِهِ أَوْ لِعَدَمِ انْدِفَاعِهِ أَوْ لَهَمَّا.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَفِي رَوَايَةٍ) أَبِي لَسْلَمٍ (٥٠٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَرْبٍ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ) فِي الْقَامُوسِ: الْقَرِينُ: الشَّيْطَانُ الْمَقْرُونُ بِالْإِنْسَانِ لَا يُفَارِقُهُ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ رَوَايَةَ: «فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَلَمْ أَجِدْهَا فِي الْبَخَارِيِّ، وَوَجَدْتُهَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، لَكِنْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُصَلِّي سُرَّةٌ فَلَيْسَ لَهُ دَفْعُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ سُرَّةٌ دَفَعَهُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: بِالْإِشَارَةِ وَلَطِيفِ الْمَنْعِ فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنِ الْانْدِفَاعِ قَاتَلَتْهُ: أَيِ دَفَعَهُ دَفْعًا أَشَدَّ مِنَ الْأَوَّلِ.

قَالَ: وَاجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُقَاتِلَهُ بِالسَّلَاحِ، لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ قَاعِدَةَ الصَّلَاةِ فِي الْإِقْبَالِ عَلَيْهَا، وَالِاسْتِغْيَالِ بِهَا، وَالْخُشُوعِ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ: أَنَّ لَهُ قِتْلَهُ حَقِيقَةً، وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَدْفَعُهُ بِلَعْنِهِ وَسَبِّهِ يَرُدُّهُ لَفْظُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيُؤَيِّدُهُ فِعْلُ أَبِي سَعِيدٍ رَاوِي الْحَدِيثِ مَعَ الشَّابِّ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يُجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؛ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٠٩) عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي الْمُعِيطِ أَنْ يُجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ، فَظَنَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاحًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأَوَّلِ. الْحَدِيثُ.

وَقِيلَ: يَرُدُّهُ بِأَسْهَلِ الْوُجُوهِ، فَإِذَا أَبَى فَبَاشَدُ، وَلَوْ أَدَّى إِلَى قِتْلِهِ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَبَاحَ قِتْلَهُ.

وَالْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ الْإِجَابَ لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النُّفَهَاءِ قَالَ بِجَوَابِ هَذَا الدَّفْعِ، بَلْ

صَرَّحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُ مُنْدُوبٌ، وَلَكِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: قَدْ صَرَّحَ بِجَوَابِهِ أَهْلُ الظَّاهِرِ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» تَعْلِيلٌ بِأَنَّهُ فَعَلُ الشَّيْطَانِ فِي إِرَادَةِ التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُصَلِّي.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّيْطَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي يُرِيدُ إِفْسَادَ صَلَاةِ الْمُصَلِّي وَفُتْنَتَهُ فِي دِينِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «شَيْطَانِ الْإِنْسَانِ وَالْجِنِّ» [الأنعام: ١١٢].

وَقِيلَ الْمَرَادُ بِأَنَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ شَيْطَانٌ، وَبِذَلِكَ لَهُ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ (٥٠٦) فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْحُكْمِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْمَارِّ بِالْدَّفْعِ.

فَقِيلَ: لِدَفْعِ الْإِثْمِ عَنِ الْمَارِّ، وَقِيلَ: لِدَفْعِ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ بِالْمُرُورِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ أَرَجَحْتُ؛ لِأَنَّ عُنَايَةَ الْمُصَلِّي بِصَيَانَةِ صَلَاتِهِ أَهَمُّ مِنْ دَفْعِهِ الْإِثْمَ عَنْ غَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ لَهَمَّا مَعًا لَمَا بَعُدَ، فَيَكُونُ لِدَفْعِ الْإِثْمِ عَنِ الْمَارِّ الَّذِي أَفَادَهُ حَدِيثُ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ» (خ (٥١٠)، (٥٠٧) وَلَصَيَانَةِ الصَّلَاةِ عَنِ النُّقْصَانِ مِنْ أَجْرِهَا.

فَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ عُمَرَ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُصَلِّي مَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا صَلَّى إِلَّا إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٥٢/١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي يَقْطَعُ نِصْفَ صَلَاتِهِ».

وَلَهَمَّا حُكْمُ الرُّفْعِ وَإِنْ كَانَا مَوْقُوفَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ فِيمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ سُرَّةً، وَالثَّانِي مُطْلَقٌ فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ السُّرَّةَ فَلَا نَقْصَ فِي صَلَاتِهِ بِمُرُورِ الْمَارِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ الْحَدِيثُ أَنَّهُ مَعَ اتِّخَاذِ السُّرَّةِ لَا يَضُرُّهُ مُرُورُ مَنْ مَرَّ، فَامْرُؤُهُ بِدَفْعِهِ لِلْمَارِّ، لَعَلَّ وَجْهَهُ يُنْكَرُ الْمُنْكَرَ عَلَى الْمَارِّ لِيَتَعَدَّيْهِ مَا نَهَاهُ عَنْهُ الشَّارِعُ، وَلِذَا يُقَدَّمُ الْأَخْفُ عَلَى الْأَعْلَظِ.

٥- ضرورة السورة للمصلي

٢٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٤٩/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٦١)، وَلَمْ يَصِبْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَلَمْ يَصِبْ مَنْ زَعَمَ) وَهُوَ ابْنُ الصَّلَاحِ.

(أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ) فَإِنَّهُ أوردَهُ مثلاً للمضطرب فيه.

(بَلْ هُوَ حَسَنٌ) وَنَازَعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي النَّكَتِ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ.

وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ (٣٤٠/١) قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يَحْدِثْ شَيْئًا نَشُدُّ بِهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَجِئْ إِلَّا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ.

وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ تَشُدُّونَهُ بِهِ؟

وَقَدْ أَشَارَ الشَّافِعِيُّ إِلَى ضَعْفِهِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشُّرَّةَ تُجْزئُ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ.

وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ (٣٤٠/١) قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: رَأَيْتُ شَرِيكَاً صَلَّى بِنَا فِي جَبَابَةِ الْعَصْرِ، فَوَضَعَ قَلَسُونَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٥٠٧)، مسلم (٥٠٢)] مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعْزِضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ أَيُّ الْمَصْلِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ جَمْعَ تَرَابٍ أَوْ أَحْجَاراً، وَاخْتَارَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنْ يَكُونَ الْخَطُّ كَالْهَلَالِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ» مَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَضُرُّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ إِنَّمَا بِقَصْدٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ بِإِطْلَاقِهَا عَلَى مَا ذُكِرَ أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، إِذْ فِي الْمُرَادِ بِالْقَطْعِ الْخِلَافُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا

كَانَ الْمَصْلِيُّ إِمَاماً أَوْ مُفْرِداً لَا إِذَا كَانَ مُؤْتَمَّاً، فَإِنَّ الْإِمَامَ سُتْرَةٌ لَهُ أَوْ سُتْرَتُهُ سُتْرَةٌ لَهُ.

وَقَدْ سَبَقَ قَرِيباً.

وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ [كتاب الصلاة، باب (٩٠)]، وَابْنُ دَاوُدَ [باب (١١٢)].

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [الأوسط (٤٦٥)] مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً: «سُتْرَةُ الْإِمَامِ لِمَنْ خَلْفَهُ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِي الْأَمْرِ بِاتِّخَاذِ السُّتْرَةِ فِي الْفَضَاءِ وَغَيْرِهِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَدْرَ مَمَرِ الشَّاةِ» [البخاري (٤٩٦)، مسلم (٥٠٨)] وَلَمْ يَكُنْ يَتَبَاعَدُ مِنْهُ، بَلْ أَمَرَ بِالْقُرْبِ مِنَ السُّتْرَةِ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى عُودٍ أَوْ عَمُودٍ أَوْ شَجَرَةٍ جَعَلَهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، أَوْ الْأَيْسَرِ، وَلَمْ يَصُدْ لَهُ صِدَاءٌ، وَكَانَ يَرْكُزُ الْحَرَبَةَ فِي السُّفْرِ، أَوْ الْعِزَّةَ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا، فَتَكُونُ سُتْرَتُهُ، وَكَانَ يَعْزِضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا، وَقَاسَ الشَّافِعِيُّ عَلَى ذَلِكَ بَسَطَ الْمَصْلِيِّ لِنَحْوِ سَجَادَةِ بِجَامِعِ إِشْعَارِ الْكُفَّارِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

٦- الصلاة لا يقطعها شيء

٢٢٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرُؤُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧١٩).

وَلَمْ يَنْدِهِ ضَعْفٌ

فِي «مُخْتَصَرِ السَّنَنِ» (٣٥٠/١): فِي إِسْنَادِهِ مُجَالِدٌ وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَرَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ؛ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثاً مَقْرُوناً بِغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّعْبِيِّ.

وَأَخْرَجَ غَوْهَ أَيْضاً الدَّارَقُطِيُّ (٣٦٧/١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَأَبِي أَمَامَةَ وَالتَّبْرَانِيُّ [الأوسط (٧٧٤)] مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (٥١٠)، وَفِيهِ:

«أَنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاةَ مَنْ لَيْسَ لَهُ سُرَّةٌ: الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ.
الْأَسْوَدُ».

ولما تعارض الحديثان اختلفت نظر العلماء فيهما:

١- النهي عن الاختصار في الصلاة

قيل: المراد بالقطع في حديث أبي ذر نقص الصلاة بشغل القلب بمرور المذكورات، وبعد القطع في حديث أبي سعيد عدم البطان، أي أنه لا يطلها شيء وإن نقص ثوابها بمرور ما ذكر في حديث أبي ذر.

وقيل: حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذر؛ وهذا ضعيف؛ لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت؛ ولأنه لا يتم النسخ إلا بمعرفة التاريخ؛ ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر، على أنه لو تعدد الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح؛ لأنه أخرجه مسلم في صحيحه (٥١٠)، وحديث أبي سعيد في سننوه ضعف، كما عرفت.

٥- باب الحث على الخشوع في الصلاة

في القاموس: الخشوع: الخضوع، أو قريب من الخضوع، أو هو في البدن، والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتذلل.

وفي «الشرح» الخضوع تارة يكون في القلب، وتارة يكون من قبل البدن، كالسكوت، وقيل لا بد من اعتبارهما، حكاه الفخر الرازي في تفسيره.

ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي - عليه السلام -: «الْخُشُوعُ فِي الْقَلْبِ».

أخرجه الحاكم (٣٩٣/٢).

قلت: ويدل أنه حديث «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ» [نوار الأصول للحكيم التومني ص ٣١٧] وحديث الدعاء في الاستعاذة: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ» [مسلم (٢٧٢٢)].

وقد اختلف في وجوب الخشوع في الصلاة، فالجمهور على عدم وجوبه.

وقد اطلق الغزالي في الإحياء (١٥٩/١) الكلام في ذلك، وذكر أدلة وجوبه، وادعى النووي (المجموع: ٣/٣١٤) الإجماع

٢٢٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (١٢١٩)، مسلم (٥٤٥)].، وَالْفَقْتُ يُنْصَلِمُ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ») هذا إخبار من أبي هريرة عن نهيه ﷺ ولم يأت بلفظه الذي أفاده النهي، لكن هذا له حكم الرفع.

(أن يصلي الرجل) ومثله المرأة.

(مختصراً) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وقسح المشاء الفوقية فصاد مهملة مكسورة فراء، وهو متصّب على الحال، وعامله «يُصَلِّي»، وصاحبها «الرجل».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) واللفظ لمسلم) وفسره المصنف أيضاً بقوله: (ومعناه أن يجعل يده اليمنى أو اليسرى.

(على خاصرته) كذلك: أي الخاصرة اليمنى، أو اليسرى، أو هما معاً عليهما.

إلا أن تفسيره بما ذكر يعارضه ما في القاموس من قوله: وفي الحديث: «الْمُخْتَصِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وَجْهِهِمُ النُّورُ» أي المصلون بالليل، فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم (١ هـ).

إلا أنني لم أجد الحديث مخرجاً؛ فإن صح، فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب، كما يفيد قوله في تفسيره: «فإذا تعبوا».

إلا أنه يخالفه تفسير النهاية فإنه قال: أراد أنهم يأتون معهم أعمالاً صالحة، يتكئون عليها.

وفي القاموس: الخاصرة الشاكلة وما بين الحرقطة والقصير، وفسر الحرقطة بعظم الحجة: أي رأس الورك، وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر.

وقيل: الاختصار في الصلاة: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ بِيَدَيْهِ عَصَاً يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا.

وقيل: أَنْ يَخْتَصِرَ السُّورَةَ، وَيَقْرَأَ مِنْ آخِرِهَا آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ.

وقيل: أَنْ يَجْذِفَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَا يَمُدُّ قِيَامَهَا وَرُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا وَحُدُودَهَا؛ وَالْحِكْمَةُ فِي النُّهْيِ عَنْهُ بَيْنَهَا قَوْلُهُ:

٢٢٧- - وَفِي الْبُخَارِيِّ (٣٤٥٨) عَنْ عَائِشَةَ: «أَنْ ذَلِكَ فَعَلَ الْيَهُودُ فِي صَلَاتِهِمْ».

(وفي البخاري عن عائشة أَنَّ ذَلِكَ) أَيِ الْاِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ.

(فَعَلَ الْيَهُودُ فِي صَلَاتِهِمْ) وَقَدْ نَهَيْتُمَا عَنْ التَّشَبُّهِ بِهِمْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ.

فَهَذَا وَجْهٌ حِكْمَةٌ النَّهْيِ، لَا مَا قِيلَ: إِنَّهُ فَعَلَ الشَّيْطَانُ، أَوْ أَنَّ إِبْلِيسَ أَقْبَطَ مِنَ الْجَنَّةِ كَذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ فَعَلَ الْمُتَكَبِّرِينَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ عَلَلٌّ تَحْمِيئِيَّةٌ، وَمَا وَرَدَ مَنْصُوصاً: أَيِ عَنِ الصَّحَابِيِّ هُوَ الْعَمَلَةُ؛ لِأَنَّهُ اعْرَفَ بِسَبَبِ الْحَدِيثِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ لَوُرُودِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَثَرًا.

وَفِي ذِكْرِ الْمُصَنِّفِ لِلْحَدِيثِ فِي بَابِ الْخُشُوعِ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْاِخْتِصَارِ أَنَّهُ يُنَافِي الْخُشُوعَ.

٢- البدء بالعشاء قبل العشاء

٢٢٨- - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَاذْبَدُّوا بِهٖ قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا الْمَغْرِبَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٤٦٣)، مُسْلِمٌ (٥٥٧)].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ مَدُودَةً كَسَمَاءٍ: طَعَامُ الْعِشِيِّ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (لِهَابِلُوْا بِهٖ) أَيِ بِأَكْلِهِ (قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا الْمَغْرِبَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ وَرَدَ بِإِطْلَاقٍ لَفْظُ الصَّلَاةِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فَيَحْمِلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَوَرَدَ بِلَفْظٍ: «إِذَا وَضِعَ الْعِشَاءُ وَأَحْذَرْتُمْ صَائِمٌ» فَلَا يُقَيَّدُ بِهِ لِمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ الْخَاصِّ الْمَوَافِقِ لَا يَقْتَضِي تَقْيِيدًا وَلَا تَحْصِيصًا.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى إِيْجَابِ تَقْدِيمِ أَكْلِ الْعِشَاءِ إِذَا حَضَرَ عَلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَالْجُمْهُورُ حَمَلُوهُ عَلَى النَّدْبِ.

وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: بَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ أَكْلِ الْعِشَاءِ، فَلَوْ قُدِّمَ الصَّلَاةُ لَبَطَلَتْ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْأَمْرِ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْعِشَاءَ مُطْلَقًا، سِوَاكَ كَانَ مُخْتِجًا إِلَى الطَّعَامِ أَوْ لَا، وَسِوَاكَ خَشِيَ فُسَادَ الطَّعَامِ أَوْ لَا، وَسِوَاكَ كَانَ خَفِيفًا أَوْ لَا.

وَفِي مَعْنَى الْحَدِيثِ تَفَاصِيلٌ أُخْرَى بِغَيْرِ دَلِيلٍ، بَلْ تَتَّبِعُوا عِلَّةَ الْأَمْرِ بِتَقْدِيمِ الطَّعَامِ، فَقَالُوا: هُوَ تَشْوِيشُ الْخَاطِرِ بِحَضُورِ الطَّعَامِ، وَهُوَ يَقْضِي إِلَى تَرْكِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ عِلَّةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ إِلَّا مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [الْمَصْنَفُ (١٨٤/٢)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُمَا كَانَا يَأْكُلَانِ طَعَامًا وَفِي التَّوَرِّ شِوَاءٌ، فَكَرَّاهُ الْمُؤَدُّونَ أَنْ يُقِيمَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَعْجَلْ، لَا نَقُومُ وَفِي أَنْفُسِنَا مِنْهُ شَيْءٌ».

وَفِي رَوَايَةٍ: «إِنَّمَا يَغْرِضُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا».

وَلَهُ (١٨٤/٢) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - أَنَّهُ قَالَ: «الْعِشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يُذْهِبُ النَّفْسَ اللَّوَامَةَ».

فَفِي هَذِهِ الْأَثَارِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرْنَا ثُمَّ هَذَا إِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُوسَمًا.

وَاخْتَلَفَ إِذَا تَضَيَّقَ بَحِثُ لَوْ قُدِّمَ أَكْلُ الْعِشَاءِ خَرَجَ الْوَقْتُ.

فَقِيلَ: يُقَدِّمُ الْأَكْلَ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ مُحَافَظَةً عَلَى تَحْصِيلِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

قِيلَ: وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: بَلْ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ مُحَافَظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَهُوَ

قول الجمهور من العلماء.

رواية لأحمد: الإذن بمسحة واحدة، لكان واضحاً.

وفيه أن حضور الطعام عذر في ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره.

قيل: وفي قوله «فابدؤوا» ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل، فلا يتمادي فيه؛ وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاؤه وسمع قراءة الإمام في الصلاة لم يقم حتى يفرغ من طعامه.

وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخيرهِ تشويش خاطر، فالأولى البداية به.

٣- النهي عن مسح الخصى

عن مواضع السجود في الصلاة

٢٢٩- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْخَصْيَ، فَإِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجِهَهُ».

رواه الخمسة (ابن داود (٩٤٥)، الرمذي (٣٧٩)، النسائي (٦/٣)، ابن ماجه (١٠٢٧)) بإسناد صحيح.

وزاد أحمد (١٦٣/٥): واحدة أو دغ

(وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَيُّ: دَخَلَ فِيهَا.

(فَلَا يَمْسَحِ الْخَصْيَ) أَيُّ مِنْ جَبْهَتِهِ أَوْ مِنْ حُلِّ سَجُودِهِ، (فَإِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجِهَهُ. رواه الخمسة بإسناد صحيح. وزاد أحمد في روايته: (واحدة أو دغ).

في هذا النقل قلق؛ لأنه يفهم أنه زاد أحد على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف، ومعناه: على هذا فلا مسح واحدة أو دغ، وهو غير مراد.

ولفظه عند أحمد عن أبي ذرٍّ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْخَصَا، فَقَالَ: «وَاحِدَةً أَوْ دَغَ» أَيْ مَسْحَ وَاحِدَةٍ أَوْ تَرْكُ الْمَسْحِ، فَانْخِصَارُ الْمَصْنُفِ أَخْلُ بِالْمَعْنَى، كَأَنَّهُ أَتَكَلَّ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ عَلَى لَفْظِهِ لِمَنْ عَرَفَهُ، وَلَوْ قَالَ: وَفِي

والحديث دليل على النهي عن مسح الخصى بعد الذخول في الصلاة لا قبله، فالأولى له أن يفعل ذلك؛ لئلا يشغل باله وهو في الصلاة، والتقييد بالخصي أو التراب كما في رواية للعلابي، ولا يدل على نفيه عما عداه.

قيل: والعلّة في النهي المحافظة على الخشوع، كما يفيدُه سياقُ المصنف للحديث في هذا الباب، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة.

وقد نص الشارح على العلّة بقوله: «فإن الرحمة تواجهه»: أي تكون تلقاء وجهه؛ فلا يُغيّر ما تعلّق بوجهه من التراب، والخصي، ولا ما يسجد عليه، إلا أن يؤلّه فله ذلك، ثم النهي ظاهر في التحريم.

٢٣٠- وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَيْقِبِ نَحْوِهِ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ (المعاري (١٢٠٧)، مسلم (٥٤٦)).

(وفي الصحيح) أي المتفق عليه (عن معيقب) بضم الميم وفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر القاف بعدها تحية ساكنة بعدها موحدة.

هو معيقب بن أبي فاطمة الدوسي، شهيد بدرًا وكان أسلم قديماً بمكة، وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، وأقام بها حتى قدم النبي ﷺ المدينة، وكان على خاتم النبي ﷺ، واستعمله أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما على بيت المال مات سنة ست وأربعين، وقيل: في آخر خلافة عثمان.

(نحوه) أي نحو حديث أبي ذرٍّ ولفظه: «لا تمسح الخصى وأنت تصلي فإن كنت لا بد فاعلًا فواحدة لتسوية الخصى» (بغير تعليل) أي ليس فيه: أن الرحمة تواجهه.

٤- النهي عن الالتفات في الصلاة

٢٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةٍ

الْعَبْدِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥١).

وَلِلْتَرْمِذِيِّ (٥٨٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - وَصَحَّحَهُ - «إِذَا لَمْ يَلْقَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الطُّعُورِ».

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ» بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَشَأْنٌ فَوْقَهُ، آخِرُهُ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ هُوَ الْأَخْذُ لِلشَّيْءِ عَلَى غَفْلَةٍ (يُخْتَلَسُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) قَالَ الطَّبْرِيُّ: سَمَاءُ اخْتِلَاسًا؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ يُقْبَلُ عَلَى رَبِّهِ تَعَالَى، وَيَتَرَصَّدُ الشَّيْطَانُ فَوَاتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَإِذَا تَفَتَّ اسْتَنْبَلَ ذَلِكَ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ الْإِلْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ.

وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْتِفَاتًا لَا يَلِغُ إِلَى اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ بِصَدْرِهِ، وَإِلَّا كَانَ مُبْطَلًا لِلصَّلَاةِ.

وَسَبَبُ الْكَرَاهَةِ تَقْصَانُ الْخُشُوعِ، كَمَا أَفَادَهُ إِسْرَافُ الْمُصَنِّفِ لِلْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ، أَوْ تَرْكُ اسْتِيقَالِ الْقِبْلَةِ بَعْضُ الْبَدَنِ، أَوْ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنِ التَّوَجُّؤِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَفَادَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧٢/٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (لم يخرجوه) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَرَفَ وَجْهَهُ انْصَرَفَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٠٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٨/٣).

(وَلِلْتَرْمِذِيِّ) أَيُّ عَنْ عَائِشَةَ (وَصَحَّحَهُ: إِيَّاكَ) بِكَسْرِ الْكَافِ؛ لِأَنَّهُ خُطَابُ الْمُؤَنَّثِ.

(وَالْإِلْفَاتُ) بِالنُّصْبِ؛ لِأَنَّهُ مُحَذَّرٌ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ هَلَكَةٌ لِإِخْلَالِهِ بِأَفْضَلِ الْعِبَادَاتِ، وَأَيُّ هَلَكَةٍ أَعْظَمَ مِنْ هَلَكَةِ الدِّينِ.

(وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْإِلْفَاتِ، (فِي الطُّعُورِ).

قِيلَ: وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِلْفَاتِ إِذَا كَانَ لغير حاجةٍ، وَإِلَّا فَقَدْ ثَبَتَ (ع) (١٢٠)، (٤٢١): أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ تَفَتَّتَ لِمَجِيءِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَتَفَتَّتَ النَّاسُ لَخُرُوجِهِ ﷺ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، حَيْثُ أَشَارَ إِلَيْهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَلْتَفِتُوا مَا عَلِمُوا بِخُرُوجِهِ، وَلَا إِشَارَتِهِ، وَأَقْرَبُهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

٥- النهي عن البصاق في الصلاة بين يديه

٢٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْصُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٤١٣)، مُسْلِمٌ (٥٥١)).

وَلَمْ يَرْوِهِ: أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ.

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ» وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْبُخَارِيِّ (٤٠٥): «فَلِنْ رَبَّهُ يَنْتَهَ وَيَتَنَ الْقِبْلَةَ».

وَالْمُرَادُ مِنَ الْمُنَاجَاةِ إِقْبَالُهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ.

(فَلَا يَبْصُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ) قَدْ عَلَّلَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (الْبُخَارِيُّ (٤١٦)) بِأَنَّهُ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ.

(وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ، تَحْتَ قَدَمَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَفِي رِوَايَةٍ: أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ) الْحَدِيثُ نَهَى عَنِ الْبَصَاقِ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، أَوْ جِهَةِ الْيَمِينِ، إِذَا كَانَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ مُطْلَقًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ: «أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ فَتَنَاطَلَ حَصَاةً فَحَثَّهَا وَقَالَ: إِذَا تَنَحَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَبْصُقَنَّ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٤١٠)، (٤١١)، مُسْلِمٌ (٥٤٨)).

وَقَدْ جَزَمَ النَّوَوِيُّ بِالْمَنْعِ فِي كُلِّ حَالَةٍ دَاخِلِ الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا، سِوَاكَ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ أَفَادَهُ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي حَقِّ الْمَصْلِيِّ، إِلَّا أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ قَدْ أَفَادَتْ تَحْرِيمَ الْبَصَاقِ إِلَى الْقِبْلَةِ مُطْلَقًا فِي الْمَسْجِدِ وَفِي غَيْرِهِ، وَعَلَى الْمَصْلِيِّ وَغَيْرِهِ.

فَفِي صَحِيحِ ابْنِ خُرَيْمَةَ (٩٢٥) وَابْنِ خُبَّانٍ (١٦٣٩) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَقَلَّ تَجَاةَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَفَلَّتَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ».

وَلَا بِنِ خُرَيْمَةَ (١٣١٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «يُبْعَثُ

صَاحِبُ النُّخَامَةِ فِي الْقِبْلَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ فِي وَجْهِهِ.

وأخرج أبو داود (٤٨١)، وابن حبان (١٦٣٦) من حديث السائب بن خلاد «أن رجلاً أم قوماً قبضت في القبلة، فلما قرع قال رسول الله ﷺ: لا يصلي لكم».

ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين، فإنه منهي عنه مطلقاً أيضاً.

وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود: أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة [المصنف] (٤٣٥/١).

وعن معاوية بن جبل: ما بصفت عن يميني منذ أسلمت [المصنف] (٤٣٥/١، ٤٣٦).

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه نهى عنه أيضاً واحد [١٩٩/٣، ٢٠٠].

«وقد أُرشد ﷺ إلى أي جهة ينصت فقال: عن شماله تحت قدميه، فيمن الجهة أنها جهة الشمال، والحل أنه تحت القدم؛ وورد في حديث أنس عند أحمد ومسلم بعد قوله: ولكن عن يساره أو تحت قدميه زيادة: «ثم أخذ طرف رداءه قبضت فيه ورذ بعضه على بعض فقال: أو يفعل هكذا» [أحمد (١٩٩/٣)، ٢٠٠].

وقوله: «أو تحت قدميه» خاص بمن ليس في المسجد.

وأما إذا كان فيه ففي ثوبه حديث: «البصاق في المسجد خطيئة» [البخاري (٤١٥)، مسلم (٢٥٢) وسنن أبي داود (٢٤٧)].

إلا أنه قد يقال: المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم، أو عن شماله؛ لأنه قد اذن فيه الشارع ولا ياذن في خطيئة.

هذا وقد سمعت أنه علل النهي عن البصاق على اليمين بأن عن يمينه ملكاً [انظر (٤١٦)، (٥٤٨)]، فأورد سؤال وهو أن على الشمال أيضاً ملكاً وهو كاتب السجلات.

واجب بأنه اختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له وتشريفاً وإكراماً.

واجب بعض المتأخرين: بأن الصلاة أم الحسنات البدنية

فلا دخل لكاتب السجلات فيها؛ واستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف] (١٤٢/٢) من حديث حذيفة موقوفاً في هذا الحديث: «ولا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات».

وفي الطبراني [المعجم الكبير] (٢٣٤/٨، ٢٣٥) من حديث أمانة في هذا الحديث: «فإنه يقوم بين يدي الله وملاك عن يمينه وقرينه عن يساره».

وإذا ثبت هذا فالثقل يقع على القرين وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار لا يصيبه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين.

٦- النهي عن التصاوير لأنها تلهي عن الصلاة

٢٣٣- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: أَمِيطِي عَنْ قِرَامِكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٧٤).

(وعنه) أي أنس رضي الله عنه (قال: كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: الستر الرقيق؛ وقيل: الصفيق من صوف ذي ألوان.

(لعائشة) سترت به جانب بيتها.

(فقال لها النبي ﷺ: اميطي عن) أي ازيلِي.

(قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض) بفتح المثناة فوقية وكسر الراء (لي في صلاتي، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي صلاته كما في منزله، أو في محل صلاته، ولا دليل فيه على بطلان الصلاة ولأنه لم يرو أنه ﷺ أعادها.

ومثله:

٧- إزالة أو إبعاد اللباس الملفت عن الصلاة

٢٣٤- وَأَتَقَفَا عَلَى حَدِيثِهَا فِي قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةٍ

يَشْغَلُ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهَا.

أَبِي جَهْمٍ، «فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي» [البخاري (٧٥٢)،

مسلم (٥٥٦)]

وهو قوله: (وَأَنَّكَ أَيُّ الشَّيْخَانِ (عَلَى حَدِيثِهَا) أَيُّ عَائِشَةَ

(فِي قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ وَبَعْدَ النُّونِ يَاءُ النَّسْبَةِ: كَسَاءٌ غَلِيظٌ لَا عِلْمَ فِيهِ.

(أَبِي جَهْمٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ وَهُوَ: عَامِرُ بْنُ

حُدَيْفَةَ.

وَفِيهِ: (وَلَانَهَا) أَيِ الْخَمِيصَةِ وَكَانَتْ ذَاتَ اِعْلَامٍ أَغْدَاةً لَهُ ﷺ أَبُو جَهْمٍ فَالضَّمِيرُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ ذِكْرُهَا.

ولفظ الحديث عن عائشة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا اِعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى اِعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: ادْعُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي» هذا لفظ البخاري.

وعبارة المصنف تفهم أن ضمير «فَإِنَّهَا» لِلْأَنْبِجَانِيَّةِ وَمَنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الْمَصْنُفُ: «قِصَّةُ خَمِيصَةِ أَبِي جَهْمٍ».

(أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي)، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ خَمِيصَةً لَهَا اِعْلَامٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: رُدِّي هَذِهِ الْخَمِيصَةَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ.

وَلِي رَوَايَةٌ عَنْهَا (ج٣٧٣): «كَتَبْتُ أَنْظُرَ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَخَافُ أَنْ يَفْتِنَنِي»

كما روى مالك في الموطأ (ص ٨١) عن عائشة قالت: «أَهْدَى أَبُو جَهْمٍ بْنُ حُدَيْفَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمِيصَةً لَهَا اِعْلَامٌ..

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا طَلَبَ مِنْهُ ثَوْبًا غَيْرَهَا لِغِلْمَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ هَدِيَّتُهُ اسْتِخْفَافًا بِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ ذَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ مَا يَشْغَلُ عَنِ الصَّلَاةِ مِنَ النُّفُوسِ وَنَحْوِهَا، مِمَّا يَشْغَلُ الْقَلْبَ.

وَفِيهِ مَبَادِرَتُهُ ﷺ إِلَى صِيَانَةِ الصَّلَاةِ عَمَّا يُلْهِمِي، وَإِزَالَةِ مَا

٨- النهي عن رفع الأبصار في الصلاة

٢٣٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَتَّهِنَنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٧٨).

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَتَّهِنَنَّ» بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْمَثَاءُ التَّخْيُّةُ وَسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَّةُ وَكَسْرِ الْهَاءِ.

(أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ) أَيِ إِلَى مَا فَوْقَهُمْ مُطْلَقًا (أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (١٥٢/٤): فِيهِ النَّهْيُ الْأَكِيدُ وَالْوَعْدُ الشَّدِيدُ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَالنَّهْيُ يُفِيدُ تَحْرِيمًا.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فِي الدُّعَاءِ فَكَرِهَهُ قَوْمٌ، وَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ.

٩- النهي عن الصلاة بحضرة

الطعام أو مدافعة الآخرين

٢٣٦- وَلَهُ (٥١٠)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَانَ».

(وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ (عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِخَضِرَةِ طَعَامٍ»).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يُفِيدُ أَنَّهَا لَا تَقَامُ الصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ حَضَرَ فِيهِ الطَّعَامُ، وَهُوَ عَامٌّ لِلنَّفْلِ وَالْفَرْضِ، وَلِلْجَائِعِ وَغَيْرِهِ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ أَخْصَرُ مِنْ هَذَا.

(وَلَا) أَيُّ لَا صَلَاةَ (وَهُوَ) أَيُّ الْمَصْلِيِّ (بِدَافِعِهِ الْأَخْيَاسِ) الْبَوْلُ وَالْعَانَطُ، وَيَلْحَقُ بِهِمَا مُدَافَعَةُ الرِّيحِ فَهَذَا مَعَ الْمُدَافِعِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ ثَقُلَ ذَلِكَ وَلَيْسَ هُنَاكَ مُدَافَعَةٌ فَلَا نَهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَهُ، وَمَعَ الْمُدَافِعَةِ فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ، قِيلَ تَزْيِيدًا لِقِصَاصِ الْخُشُوعِ، فَلَوْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ إِنْ قَدَّمَ التَّبَرُّعَ (وَأَخْرَاجَ الْأَخْيَاسِ)، قَدَّمَ الصَّلَاةَ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ مَكْرُوهَةٌ كَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ، وَيَسْتَحَبُّ إِعَادَتَهَا، وَعَنِ الظَّاهِرِيَّةِ: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ.

١٠- النهي عن التَّأَوُّبِ فِي الصَّلَاةِ مَا اسْتَطَاعَ

٢٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّأَوُّبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٩٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٠)، وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّأَوُّبُ مِنَ الشَّيْطَانِ» لِأَنَّهُ يُصَدَّرُ عَنِ الْإِنْسِلَاءِ وَالْكَسَلِ، وَهُمَا مِمَّا يُجِبُهُ الشَّيْطَانُ، فَكَانَ التَّأَوُّبُ مِنْهُ.

(فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ) أَيُّ يَمْنَعُهُ وَيُمْسِكُهُ (مَا اسْتَطَاعَ) (رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ) أَيُّ التَّرْمِذِيُّ: «فِي الصَّلَاةِ» فَقَيْدُ الْأَمْرِ بِالْكْظِمِ بِكَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يُنَاقِى النَّهْيَ عَنْ تِلْكَ الْحَالَةِ مُطْلَقًا لِمَوَاقِفِ الْمُتَيَدِّ الْمَطْلُوقِ فِي الْحُكْمِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ هِيَ فِي الْبُخَارِيِّ (لَيْسَ عَنْده، بَلْ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٩٩٥) (٥٩٩) أَيْضًا).

وَفِيهِ بَعْدَهَا (٣٢٨٩): «وَلَا يَقُلْ: هَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ».

وَكُلُّ هَذَا مِمَّا يُنَاقِى الْخُشُوعَ؛ وَيَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ حَدِيثٌ: «إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ التَّأَوُّبِ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١/٣)، وَالشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَقْرَدِ» (٩٤٩)، مُسْلِمٌ (٢٩٩٥)] وَغَيْرُهُمْ.

٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ

(الْمَسَاجِدُ): جَمْعُ مَسْجِدٍ يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَكَسْرُهَا، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَكَانُ الْمَخْصُوصُ فَهُوَ بِكَسْرِ الْجَيْمِ لَا غَيْرُ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَوْضِعُ السُّجُودِ وَهُوَ مَوْضِعُ وَقُوعِ الْجَنْبَةِ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ.

وَفِي فُضَائِلِ الْمَسَاجِدِ أَحَادِيثُ وَاسِعَةٌ، وَأَنَّهَا أَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا مِنْ مَالٍ خَلَالَ بَنَى اللَّهُ لَهُ نَيْشًا فِي الْجَنَّةِ» (ابن حبان في «المجروحين» ٣٣٤/١) وَأَحَادِيثُهَا فِي جَمْعِ الزَّوَانِدِ (١٠٧/٢) وَغَيْرِهِ.

١- الصلاة في البيوت

٢٣٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٩/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩٤). وَصَحَّحَ إِبْرَاهِيمَ.

(عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ» يَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ بِهَا الْبُيُوتُ وَهِيَ الْمَنَازِلُ، عَلَى أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا لَفْظُ الدَّارِ.

وَفِي «الْقَامُوسِ»: الدَّارُ: الْمَحَلُّ بِجَمْعِ الْبِنَاءِ، الْعَرَضَةُ، وَالْبَلَدُ، وَمَدِينَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَوْضِعٌ، وَالْقَبِيلَةُ. انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ الْحَالَّ الَّتِي تُبْنَى فِيهَا الدُّورُ.

(وَأَنْ تُنْظَفَ) عَنْ الْأَقْدَارِ (وُطَيَّبَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَ إِبْرَاهِيمَ.

وَالطَّيْبُ بِالْبُخُورِ وَنَحْوِهِ.

وَالْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِلدُّنْبِ لِقَوْلِهِ: «أَيُّمًا أَذْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٠) وَنَحْوُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا فِي جَوَارِ صَالِحٍ، وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ
بِالْقُرْبِ مِنْهُ لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ، وَلَا لِتَوَجُّهِ نَحْوَهُ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ
الرَّوْعِي.

قُلْتُ: قَوْلُهُ «لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ» يُقَالُ: اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ يَقْرِبُو
وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِهِ تَعْظِيمَ لَهُ، ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّهْيِ مُطْلَقَةٌ وَلَا دَلِيلَ
عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعِلَّةَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ، وَمَنْعُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا فِي جَوَارِ صَالِحٍ وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ
بِالْقُرْبِ مِنْهُ لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ وَلَا لِتَوَجُّهِ نَحْوَهُ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ
الرَّوْعِي.

قُلْتُ: قَوْلُهُ «لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ» يُقَالُ: اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ يَقْرِبُو
وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِهِ تَعْظِيمَ لَهُ.

ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّهْيِ مُطْلَقَةٌ وَلَا دَلِيلَ عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعِلَّةَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ وَالبَعْدُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ
الَّذِينَ يُعْظَمُونَ الْجَمَادَاتِ الَّتِي لَا تَسْمَعُ وَلَا تَفْعَلُ وَلَا تَضُرُّ وَلَمَّا
فِي إِتْفَاقِ الْمَالِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعِبَسِ وَالتَّذْيِيرِ الْحَالِي عَنِ النَّفْعِ
بِالْكَلْبَةِ؛ وَلِأَنَّهُ سَبَبٌ لِإِقَادِ السُّرْحِ عَلَيْهَا الْمَلْعُونُ فَاعْلُهُ.

وَمَفَاسِدُ مَا يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ مِنَ الْمَشَاهِدِ وَالْقِيَابِ لَا
تُحْصَرُ؛ وَقَدْ خَرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٣٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٠)
وَالنَّسَائِيُّ (٩٤/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٧٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَقَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَايِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ
وَالسُّرْحَ».

(وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ: وَالنَّصَارَى) زَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا
بَعْدَ قَوْلِهِ: «الْيَهُودُ» وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَارَى لَيْسَ لَهُمْ
نَبِيٌّ إِلَّا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ لَا نَبِيَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ
حَقٌّ فِي السَّمَاءِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ أَنْبَاءٌ غَيْرُ مُرْسَلِينَ كَالْخَوَارِجِ وَمَرِمْ
فِي قَوْلِ، وَأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْبِيَائِهِمْ» الْمَجْمُوعُ مِنَ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى، أَوْ الْمَرَادُ الْأَنْبِيَاءُ وَكِبَارُ أَتْبَاعِهِمْ وَكَتَفَى بِذِكْرِ الْأَنْبِيَاءِ؛
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٥٣٢)، «كَانُوا يَتَخَذُونَ قُبُورَ
أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ».

قِيلَ: وَعَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فِي الدُّورِ، فَفِي الْحَدِيثِ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسَاجِدَ شَرْطُهَا قَصْدُ التَّسْبِيلِ، إِذْ لَوْ كَانَ يَتِمُّ
مَسْجِدًا بِالتَّسْمِيَةِ لَخَرَجَتْ تِلْكَ الْأَمَاكِينِ الَّتِي اتَّخَذَتْ فِي الْمَسَاكِينِ
عَنْ مَلِكِ أَهْلِهَا.

وَفِي شَرْحِ السُّنَنِ (٣٩٧/٢): أَنَّ الْمَرَادَ الْحَالُ الَّتِي فِيهَا الدُّورُ،
وَمِنْهُ «سَأَرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ» (الأعراف: ١٤٥) لِأَنَّهُمْ كَانُوا
يُسْمُونَ الْحَالُ الَّتِي اجْتَمَعَتْ فِيهَا الْقَبِيلَةُ دَارًا.

قَالَ سُفْيَانُ: بَنَاءُ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ: يَعْنِي الْقِبَالَ.

٢- النهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد

٢٣٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ «قَاتِلِ الْكُفْرَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ
مَسَاجِدَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (وَالنَّصَارَى) (البخاري: ٤٣٧)، مُسْلِمٌ (٥٣٠).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلِ
الْكُفْرَ» أَيِ لَعْنٍ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ [ج: ١٣٣٠]، م (٥٢٩)).

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: قَتَلْتُمْ وَأَهْلَكْتُمْ.

(اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَفِي مُسْلِمٍ (٥٢٨) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنْ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمُّ
سَلَمَةَ ذَكَرْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْسَةً زَانَاهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا
تَصَاوِيرُ، فَقَالَ: إِنْ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ،
بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ
الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَإِتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ
إِلَيْهَا، أَوْ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ عَلَيْهَا؛ وَفِي مُسْلِمٍ (٩٧٢): «لَا تَجْلِسُوا
عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا وَلَا عَلَيْهَا».

قَالَ الْبُيْهَاقِيُّ: لَمَّا كَانَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَسْجُدُونَ لِقُبُورِ
أَنْبِيَائِهِمْ تَعْظِيمًا لَهَا، وَيَعْلَنُهَا قَبْلَةَ يَتَوَجَّهُونَ فِي الصَّلَاةِ
نَحْوَهَا، اتَّخَذُوهَا أَوْثَانًا لَهُمْ، وَمَنْعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.

ولهذا لما أفرَدَ النصارى كما في:

٣- النهي عن اتخاذ القبور مساجد

٢٤٠- وَلَهُمَا [البخاري(٤٢٧)، مسلم(٥٢٨)] مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا» وَفِيهِ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».

وهو قوله: (ولهما) أي البخاري ومسلم.

(من حديث عائشة: كانوا إذا مات فيهم أي النصارى.

(الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا) ولما أفرَدَ اليهود كما في حديث أبي هريرة قال «أنبيائهم».

واحسن من هذا أن يقال: أنبياء اليهود أنبياء النصارى لأن النصارى مأمورون بالإيمان بكل رسول فرسل بني إسرائيل يُسمون أنبياء في حق الفريقين.

وفيه: أولئك شرار الخلق اسم الإشارة عائذ إلى الفريقين وكفى به ذمًا.

والمراد من اتخاذ اسم من أن يكون ابتداء أو اتباعاً فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت.

٤- جواز ربط الأسير بسارية المسجد

٢٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَيْلًا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سِوَارِي الْمَسْجِدِ». الْحَدِيثُ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري(٤٦٢)، مسلم(١٧٦٤)].

الرجل هو ثمانية بن أشال صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما وليس فيه أن الربط عن أمره أ، ولكنه أ قرر ذلك لأن في النص أنه كان يمر به ثلاثة أيام ويقولون: ما عندك يا ثمانية - الحديث.

وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان كافراً وأن هذا مخصص لقوله «إن المسجد لذكر الله

وَالطَّاعَةِ» وَقَدْ أَنْزَلَ أَوْ قَدْ تَقَيَّفَ فِي الْمَسْجِدِ [أحمد(٢١٨/٤)].
أبو داود(٣٠٢٦).

قال الخطابي: فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان له فيه حاجة، مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه ومثل أن يحاكم إلى قاض هو في المسجد.
وقد كان الكفار يدخلون مسجده صلى الله عليه وسلم ويطلبون فيه الجلوس.

وقد أخرج أبو داود(٤٨٨) من حديث أبي هريرة «أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد».

وأما قوله تعالى: «فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» فالمراد به لا يُمكنون من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي بعث لأجلها صلى الله عليه وسلم بآيات برأه إلى مكة.

وقوله: «فَلَا يَحْجُنْ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ مُشْرِكُ» [البخاري(٣٦٩)، مسلم(١٣٤٧)].

وكذلك قوله تعالى: «مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ» لا يتم بها دليل على تحريم المساجد على المشركين لأنها نزلت في حق من استول عليها وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في سبب نزول الآية الكريمة فإنها نزلت في شأن النصارى واستيلائهم على بيت المقدس وإلقاء الأذى فيه والأزبال، أو أنها نزلت في شأن قريش ومنعهم له صلى الله عليه وسلم عام الحديبية عن العمرة.

وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تنفذه الآية الكريمة: وكان المصنف ساقه لبيان جواز دخول المشرك المسجد وهو مذهب إماميه فيما عدا المسجد الحرام.

٥- جواز إنشاد الشعر في المساجد

٢٤٢- وَعَنْهُ «أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه مَرَّ بِحَسَّانٍ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتَ أَتَشِدُّ فِيهِ. وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري(٣٢١٢)، مسلم(٢٤٨٥)].

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٦٨).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ بِقَتْحِ
الْمَنَاءِ التَّخْيِيعَ وَمُسْكُونِ النَّوْنِ وَضَمَّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةَ مِنْ نَشْدِ الدَّائِبَةِ
إِذَا طَلَبَهَا.

(ضَالَّةٌ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ لَا رُفْعَا لِلَّهِ عَلَيْكَ) عَقُوبَةُ لَهُ
لَا يَتَكَبَّرُ فِي الْمَسْجِدِ مَا لَا يَجُوزُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ جَهْرًا وَأَنَّهُ وَاجِبٌ.

(فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أَيُّ بَلَى بُنِيَتْ لِلزُّكْرِ
اللَّهُ وَالصَّلَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْمَذَاكِرَةِ فِي الْخَيْرِ وَنَحْوِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ عَنْ ضَالَّةِ الْحَيَوَانِ فِي
الْمَسْجِدِ وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ السُّؤَالُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ التَّسَاعُ وَلَوْ دَعَبَ
فِي الْمَسْجِدِ؟

قِيلَ: يُلْحَقُ لِلْعَلَّةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»
وَأَنَّ مَنْ دَعَبَ عَلَيْهِ تَتَاعٌ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ قَعَدَ فِي بَابِ الْمَسْجِدِ
يَسْأَلُ الْخَارِجِينَ وَالْدَاخِلِينَ إِلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ أَيْضًا فِي تَعْلِيمِ الصَّيَّانِ الْقُرْآنَ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ
الْمَنْعُ يَنْعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ رَفْعِ الْأَصْوَاتِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ وَائِلَةٍ:
«جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَجَالِسَكُمْ وَمَسِيلَكُمْ وَرَفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ((١٧٢٧)) مُرْسَلًا [وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
الْكَبِيرِ (١٥٦/٨)] وَابْنُ مَاجَةَ (٧٥٠).

٧- النهي عن البيع في المسجد

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانَ) بِالْحَاءِ
الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٍ فَنِينَ مُهْمَلَةٌ مُشَدَّدَةٌ هُوَ ابْنُ ثَابِتٍ شَاعِرُ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ يَكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَطَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَرْجِمَتِهِ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٣٤١/١-٣٥١)
قَالَ: وَتَوَفَّى حَسَّانَ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَقَبِلَ بَلَى مَاتَ سَنَةً خَمْسِينَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً.

(يَنْشُدُ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَمُسْكُونِ النَّوْنِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ
الْمُعْجَمَةِ.

(فِي الْمَسْجِدِ لِلْحَظِّ إِلَيْهِ) أَيُّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَكَانَ حَسَّانَ فَهِمَ مِنْهُ
نَظَرَ الْإِنْكَارِ.

(فَقَالَ قَدْ كُنْتُ أَنْشُدُ وَفِيهِ) أَيُّ الْمَسْجِدِ.

(مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) يَعْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ بَدَأِ الْخَلْقِ (٣٢١٢)
فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ حَسَّانًا أَنْشَدَ فِي الْمَسْجِدِ مَا أَجَابَ بِهِ الْمَشْرِكِينَ
عَنْهُ ﷺ.

فَمِنِ الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ إِنْشَادِ الشُّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ،
وَقَدْ عَارَضَهُ أَحَادِيثُ.

أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٣٠٤) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٢) مِنْ
حَدِيثِ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاضُلِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ» وَلَهُ شَوَاهِدُ وَجَمَعَ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ النَّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى تَنَاضُلِ أَشْعَارِ
الْجَاهِلِيَّةِ وَأَهْلِ الْبَطَالَةِ وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ وَالْمَازُونُ
فِيهِ مَا سَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: الْمَازُونُ فِيهِ مَشْرُوطٌ بِأَنَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مِمَّا يَشْغُلُ مَنْ
فِي الْمَسْجِدِ بِهِ.

٦- النهي عن السؤال عن الضالة في المسجد

٢٤٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا
رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا».

٢٤٤- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا
رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَتَنَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا
أَرَبَّحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [عَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ] ((١٧٦)) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٢١)
وَحَسَنَهُ.

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ
مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَنَاعُ» يَشْتَرِي.

الْخَنْدَقِ فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٦٣)، مسلم (١٧٦٩)].

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أصيب سعدُ هُوَ ابْنُ مُعَاذٍ بِضَمِّ الْمِيمِ فَعِينَ مَهْمَلَةً بَعْدَ الْأَلْفِ ذَاكَ مُعْجَمَةٌ هُوَ أَبُو عَمْرِو سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ الْأَوْسِيُّ.

أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل وسماه رسول الله ﷺ: سَيْدُ الْأَنْصَارِ.

وَكَانَ مَقْدَاماً مُطَاعاً شَرِيفاً فِي قَوْمِهِ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، شَهِدَ بَدْرًا وَاحِدًا وَأَصِيبَ يَوْمِ الْخَنْدَقِ فِي أَكْحَلِهِ فَلَمْ يَرَقْ دُمُهُ حَتَّى مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ.

تُوفِيَ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

(يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيِ نَصَبَ عَلَيْهِ.

(خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ) أَيِ لِيَكُونَ مَكَانُهُ قَرِيباً مِنْهُ ﷺ لِيَعُودَهُ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ وَبِقَاءِ الْمَرِيضِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ جَرِيحاً وَضُرِبَ الْخِيَمَةُ وَإِنْ مَنَعَتْ مِنَ الصَّلَاةِ.

١٠- جَوَازُ التَّدْرِيبِ فِي الْمَسْجِدِ

٢٤٧- وَعَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَسْتُرُنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ» - الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٨٨)، مسلم (٨٩٢)].

(وَعَنْهَا) أَيِ عَنْ عَائِشَةَ.

(رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ) - الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَدْ بَيَّنَّ فِي رَوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ (٩٥٠) أَنَّ لَعِبَهُمْ كَانَ بِاللَّزِقِ وَالْجَرَابِ:

(فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا أَرَسَحَ اللَّهُ بِجَارَتِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَحُسْنُهُ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَى ذَلِكَ فِيهِ يَقُولُ لِكُلِّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي: «لَا أَرَسَحَ اللَّهُ بِجَارَتِكَ» يَقُولُهُ جَهْرًا زَجْرًا لِلْفَاعِلِ لِذَلِكَ وَالْعَلَّةُ هِيَ قَوْلُهُ فِيمَا سَلَفَ: «فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تَكُنْ لَذَلِكَ» [٥٦٨] وَهَلْ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ؟

قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: إِنَّهُ يَنْعَقَدُ اتِّفَاقًا.

٨- النهي عن إقامة الحدود في المساجد

٢٤٥- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٤/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٠) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

(وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ) بِالْخِاءِ الْمُهْمَلَةِ مَكْسُورَةً وَالزَّيَّ، وَحَكِيمٌ صَحَابِيٌّ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ عَاشَ مِائَةً وَعَشْرِينَ سَنَةً، مَيُتُّونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسَيُتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ، وَتُوفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَلَهُ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ صَحَابِيُّونَ كُلُّهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ وَخَالِدٌ وَيَحْيَى وَهَيْشَامٌ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا» أَيِ يُقَامُ الْقَوْدُ فِيهَا.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ) وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٧٨/٤) وَابْنُ السَّكَنِ وَاحِدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٤٣٤/٣) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٨٥/٣) وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ (٣٧٨/٨).

وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي التَّلْخِصِ (٨٦/٤): لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ وَعَلَى تَحْرِيمِ اسْتِقَادَةِ فِيهَا.

٩- جَوَازُ إِقَامَةِ الْمَرِيضِ فِي الْمَسْجِدِ

٢٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ

وَحُورُهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ عَنِ مُسْلِمٍ (٥٥٣)، مَرْفُوعاً: «وَجَدْتُ فِي مَسَاجِدِ أُمَّيِ النُّخَامَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تَذْفَنُ».

وَهَكَذَا فَهِمَ السَّلَفُ، فِي سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ أَنَّهُ تَنَخَّمَ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلَةً فَنَسِيَ أَنْ يَذْفِنَهَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَاخَذَ شُعْلَةً مِنْ نَارِ ثَمٍّ جَاءَ فَطَلَبَهَا حَتَّى دَفَنَهَا وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَيْثُ لَمْ تَكْتَبْ عَلَيَّ خَطِيئَةَ اللَّيْلَةِ».

فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فَهِمَ أَنَّ الْخَطِيئَةَ مُخْتَصَّةٌ لِمَنْ تَرَكَهَا.

وَقَدْ مَنَّا وَجْهًا مِنَ الْجَمْعِ وَهُوَ أَنَّ الْخَطِيئَةَ حَيْثُ كَانَ التَّفَلُّعُ عَنِ الْيَمِينِ أَوْ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَا إِذَا كَانَ عَنِ الشَّمَالِ وَتَحْتَ الْقَدَمِ فَالْحَدِيثُ هَذَا مُخَصَّصٌ بِذَلِكَ وَمَقِيدٌ بِهِ.

قَالَ الْجُمْهُورُ:

وَالْمُرَادُ أَيُّ مَنْ دَفَنَهَا، دَفَنَهَا فِي تُرَابِ الْمَسْجِدِ وَرَمَلِهِ وَحَصَاهُ وَقَوْلٌ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادُ مَنْ دَفَنَهَا إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ بَعِيدٌ.

١٣- النهي عن التباهي في المسجد

٢٥٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ».

أَخْرَجَهُ الْعُصَمَاءُ إِلَى التِّرْمِذِيِّ (أَحْمَدُ ١٣٤٠/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩)، النَّسَائِيُّ (٣٢٠/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٧٣٩) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٣٢١).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَنَسِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى» يَتَفَاخَرُ (النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ) بَأَنَّهُ يَقُولُ وَاحِدٌ: مَسْجِدِي أَحْسَنُ مِنْ مَسْجِدِكَ عُلُوقاً وَزِينَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ)

الْحَدِيثُ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ» قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَالتَّبَاهِي إِذَا بِالْقَوْلِ كَمَا عَرَفْتَ أَوْ بِالْفِعْلِ كَأَنَّهُ يُبَالِغُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي تَزْيِينِ مَسْجِدِهِ وَرَفْعِ بَنَائِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ مُفْهَمَةٌ بِكَرَاهَةِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ تَشْيِيدَ الْمَسَاجِدِ وَلَا عِمَارَتَهَا إِلَّا بِالطَّاعَةِ

قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ إِلَّا قُلْتَ هَذَا؟ فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ.

فَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «الْحَدِيثُ».

وَالْحَدِيثُ دَلَالَةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْمَيْتِ وَالْمَقِيلِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ مَسْكَنٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً عِنْدَ أَمَنِ الْفِتْنَةِ وَجَوَازِ ضَرْبِ الْخِيَمَةِ لَهُ أَوْ نَحْوِهَا.

١٢- النهي عن البصاق في المسجد

٢٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَغَاوِيُّ (٤١٥)، مُسْلِمٌ (٥٥٢)].

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَصَاقُ فِي الْقَامُوسِ: الْبَصَاقُ كُفْرَابٍ، وَالبَّسَاقُ وَالبَزَاقُ مَاءُ الْفَمِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ وَمَا دَامَ فِيهِ فَهُوَ رِيْقٌ».

وَالْفِعْلُ الْبَخَارِيُّ (٤١٥): «الْبَزَاقُ» وَمُسْلِمٌ (٥٥٢) (٥٦): «التَّفَلُّعُ»

(فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَصَاقَ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَالدَّفْنُ يُكْفَرُهَا وَقَدْ عَارَضَهُ مَا تَقَدَّمَ (بِرَقْمِ ٢٣٠) مِنْ حَدِيثٍ «فَلْيَصِقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ».

قَالَ النَّوَوِيُّ: هُمَا عُمُومَانِ لَكِنَّ الثَّانِيَّ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ وَيَقَى عُمُومُ الْخَطِيئَةِ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ دُونِ تَخْصِيصٍ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّمَا يَكُونُ الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةً إِذَا لَمْ يَدْفَنْهُ وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ دَفْنَهُ فَلَا.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَثَمَةُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَحْمَدَ (٢٦٠/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤١/٨) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعاً «مَنْ تَنَخَّعَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَذْفِنْهُ فَسَيِّئَةٌ فَإِنْ دَفَنَهُ فَحَسَنَةٌ» فَلَمْ يَجْعَلْهُ سَيِّئَةً إِلَّا بِقِيْدِ عَدَمِ الدَّفْنِ.

ويأتي؛ حديث ابن عباس، وهو:

حجارة منقوشة وسقفة بالساج.

١٤- النهي عن زخرفة المساجد

٢٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (١٦١٥).

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَتَزَخَّرِفْنَهَا كَمَا زَخَّرِفْتَهَا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى» وَهَذَا مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَأَنَّهُ فَهَمُّهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الثَّبَوِيَّةِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَحْذُو حَذْوَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

وَالشَّيْءُ: رَفَعُ الْبِنَاءِ وَتَزَيَّنُّهُ بِالشَّيْءِ وَهُوَ الْجِصُّ كَذَا فِي الشَّرْحِ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ شَادَ الْحَائِطُ يَشِيدُهُ طَلَاةٌ بِالشَّيْءِ وَهُوَ مَا يُطْلَى بِهِ الْحَائِطُ مِنْ جِصٍّ وَخَوْرٍ، أَنْتَهَى؛ فَلَمْ يَجْعَلْ رَفَعُ الْبِنَاءِ مِنْ مُسَمَّاءَ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي الْكَرَاهَةِ أَوْ التَّحْرِيمِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَمَا زَخَّرِفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَإِنَّ التَّشْبِيهَ بِهِمْ مُحَرَّمٌ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا أَنْ يَبْقِيَ النَّاسُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَتَزَيَّنُّهَا يَشْغُلُ الْقُلُوبَ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَيَذْهَبَ الْخُشُوعُ الَّذِي هُوَ رُوحُ جِسْمِ الصَّلَاةِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ تَزْيِينُ الْحُرَابِ بِاطِلٍ.

قَالَ الْمُهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ: إِنَّ تَزْيِينَ الْحَرَمَيْنِ لَمْ يَكُنْ بَرَاءِي ذِي حُلٍّ وَعَقْدٍ وَلَا سُكُوتٍ رِضًا أَيْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ أَهْلُ الدُّوَلِ الْجَبَابِرَةُ مِنْ غَيْرِ مُوَازَنَةٍ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَسَكَتَ الْمُسْلِمُونَ وَالْعُلَمَاءُ مِنْ غَيْرِ رِضًا وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: (مَا أَمَرْتُ) إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ حَسَنًا لَأَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ ﷺ وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٤٤٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ مَسْجِدَهُ ﷺ كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ مَبْنًى بِاللَّيْلِ وَسَقَفُهُ الْجَرِيدُ وَعُمْدَتُهُ خَشَبُ النَّخْلِ» فَلَمْ يَزِدْ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا.

وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ وَبَنَاهُ عَلَى بَنَائِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَتَهُ خَشَبًا ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَبِيرَةً وَبَنَى جُدْرَانَهُ بِالْأَحْجَارِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْجِصِّ وَجَعَلَ عُمْدَتَهُ مِنْ

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي بُنْيَانِ الْمَسَاجِدِ الْقَصْدُ وَتَرْكُ الْغُلُوِّ فِي تَحْسِينِهَا فَقَدْ كَانَ عُمَرُ مَعَ كَثَرَةِ الْفَتْوحَاتِ فِي أَيَّامِهِ وَكَثَرَةِ الْمَالِ عِنْدَهُ لَمْ يُغَيِّرِ الْمَسْجِدَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا اخْتَنَجَ إِلَى تَحْدِيدِهِ لِأَنَّهُ جَرِيدَ النَّخْلِ كَانَ قَدْ خَفِيَ فِي أَيَّامِهِ ثُمَّ قَالَ عِنْدَ عَمَارَتِهِ: أَكَيْنَ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ وَلِئَاكَ أَنْ تُحَمَّرَ أَوْ تُصَفَّرَ فَتَفْتِنَ النَّاسَ ثُمَّ كَانَ عُثْمَانُ وَالْمَالُ فِي زَمَانِهِ أَكْثَرَ فَحَسَنَتُهُ بِمَا لَا يَقْتَضِي الزُّخْرُفَةُ وَمَعَ ذَلِكَ أَنْكَرَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ زَخَرَفَ الْمَسْجِدَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَسَكَتَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ إِنْكَارِ ذَلِكَ خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ.

١٥- فضل من يزيل الأوساخ من المسجد

٢٥٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَرِضْتُ عَلَيَّ أَجُورٌ أُتِيَّتِي، حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩١٦)، وَاسْتَفْرَغَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢٩٧).

الْقَذَاةُ بَزَنَةٌ حِصَاةٌ هِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَقَعُ فِي الْبَيْتِ وَغَيْرِهِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا.

وَهَذَا إِخْبَارٌ بَأَنَّهُ مَا يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَإِنْ قُلَّ وَحَقَّرَ مَا جُورَ فِيهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَنْظِيفُ بَيْتِ اللَّهِ وَإِزَالَةٌ مَا يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ وَيُغَيِّرُ بِمَقْهُومِهِ أَنَّ مِنَ الْأَوْزَارِ إِدْخَالَ الْقَذَاةِ إِلَى الْمَسْجِدِ.

١٦- استحباب صلاة تحية المسجد

٢٥٣- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٤٤٤)، مُسْلِمٌ (٧١٤)].

الْحَدِيثُ نَهَى عَنْ جُلُوسِ الدَّاخِلِ إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بَعْدَ

صلايهِ رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ، وَظَاهِرُهُ وَجُوبُ ذَلِكَ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ نَدَبٌ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ لِلَّذِي رَأَاهُ يَتَخَطَّى: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ» [أحمد (٤/١٨٨)، ابن داود (١١٨)، النسائي (١٠٣/٣)] وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِصَلَاتِهِمَا وَيَأْنَهُ قَالَ ﷺ لِمَنْ عَلَّمَهُ الْأَرْكَانَ الْخَمْسَةَ فَقَالَ: لَا أَزِيدُ عَلَيْهَا: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» [البخاري (٤٦)، مسلم (١١)].

وَالأَوَّلُ مُرَدُّوهُ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهِمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ صَلَّاهُمَا فِي طَرَفِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ جَاءَ يَتَخَطَّى الرَّقَابَ.

وَالثَّانِي بِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ غَيْرُ مَا ذَكَرَ كَصَلَاةِ الْجَنَائِزِ وَغَوِيهَا وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنَّهُ وَجِبَ بَعْدَ قَوْلِهِ «لَا أَزِيدُ» وَاجِبَاتٌ وَأَعْلَمُهُ ﷺ بِهَا.

ثُمَّ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُصَلِّيهُمَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ وَلَوْ وَقْتُ الْكِرَاةِ.

وَلِيهِ خِلَافٌ وَقُرْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ (١٢٥/٣-١٢٧) أَنَّهُ لَا يُصَلِّيهُمَا مِنْ دَخَلِ الْمَسْجِدِ فِي أَوْقَاتِ الْكِرَاةِ وَقُرْنَا أَيْضًا أَنَّ وَجُوبَهُمَا هُوَ الظَّاهِرُ لِكَثْرَةِ الْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ بِهِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ إِذَا جَلَسَ وَلَمْ يُصَلِّيهُمَا لَا يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَقُومَ فَيُصَلِّيهُمَا.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يُشْرَعُ لَهُ التَّدَارُكُ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٣٦١) مِنْ حَدِيثِ «أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: رَكَعَتْ رَكَعَتَيْنِ قَالَ: لَا قَالَ: فَمَ فَا رَكَعَتُهُمَا».

وَتَرَجَّمَ عَلَيْهِ ابْنُ حِبَّانَ «تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ لَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ» وَكَذَلِكَ مَا يَأْتِي (سَامِي بِرَقْم ٤١٩) مِنْ قِصَّةِ سَلَيْكِ الْغُطْفَانِي.

وَقَوْلُهُ: «رَكَعَتَيْنِ» لَا مَفْهُومَ لَهُ فِي جَانِبِ الزِّيَادَةِ بَلْ فِي جَانِبِ الْقِلَّةِ فَلَا تَأْذَى سُنَّةُ التَّحِيَّةِ بِرَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ عُمُومِ الْمَسْجِدِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَتَحِيَّةُ الطَّوَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ فِيهِ بِالطَّوَافِ.

قُلْتُ هَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْهَدْيِ» [١٢٨/٢].

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَجْلِسْ فَلَا تَحِيَّةَ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذِ التَّحِيَّةُ إِنَّمَا تُشْرَعُ لِمَنْ جَلَسَ وَالِدَاخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ يَبْدَأُ بِالطَّوَافِ ثُمَّ

يُصَلِّي صَلَاةَ الْمَقَامِ فَلَا يَجْلِسُ إِلَّا وَقَدْ صَلَّى، نَعَمْ لَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَأَرَادَ الْقُعُودَ قَبْلَ الطَّوَافِ فَإِنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ صَلَاةُ التَّحِيَّةِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ.

وَكَذَا قَدْ اسْتَشْنَا صَلَاةَ الْعِيدِ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.

وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ مَا جَلَسَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ فِي حَقِّهِ أَنَّهُ تَرَكَ التَّحِيَّةَ بَلْ وَصَلَ إِلَى الْجَنَائِزِ أَوْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ صَلَّى الْعِيدَ فِي مَسْجِدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَقْعُدْ بَلْ وَصَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَدَخَلَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَأَمَّا الْجَنَائِزُ فَلَا تَحِيَّةَ لَهَا إِذْ لَيْسَتْ بِمَسْجِدٍ.

وَأَمَّا إِذَا اسْتَقْبَلَ الدَّاخِلُ بِالصَّلَاةِ كَانَ يَدْخُلُ وَقَدْ أُقِيمَتِ الْفَرِيضَةُ فَيَدْخُلُ فِيهَا فَإِنَّهَا تُجْزئُهُ عَنْ رَكَعَتَيْ التَّحِيَّةِ بَلْ هُوَ مِنْهُيْ عَنْهَا بِحَدِيثٍ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» [مسلم (٧١٠)، الرَّمْذِي (٤٢١)].

٧- بابُ صفةِ الصلاة

١- صفة عامة في هيئة الصلاة وما يقرأ فيها

٢٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَسْرِعُ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

أَخْرَجَهُ السُّنَنُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَا يَنْبَغُ مَا جَاءَ (١٠٦٠) بِإِسْنَادٍ مُسْتَعْلَمٍ «حَتَّى تَطْمَئِنَّ»

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) مُخَاطَبًا لِلْمَسِيءِ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ خَلَاؤُ بِنِ رَافِعٍ.

(«إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ») تَقَدَّمَ أَنَّ إِسْبَاغَ الْوُضُوءِ إِتْمَامُهُ.

(ثم استقبل القبلة فكثرت تكبيرة الإحرام.

(ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) فيه أنه لا يجب دعاء الاستفتاح إذ لو وجب لأمره به.

وظاهره أنه يجزئه من القرآن في الفاتحة وبأي تحقيقه.

(ثم ارتكع حتى تطمئن ركعاً) فيه إيجاب الرجوع والاطمئنان فيه. (ثم ارفع) من الركوع.

(حتى تغدل قائماً) من الركوع.

(ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) فيه أيضاً وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه.

(ثم ارفع) من السجود.

(حتى تطمئن جالساً) بعد السجدة الأولى.

(ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجداً) كالأولى.

فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياماً وتلاوةً وركوعاً واعتدالاً منه وسجوداً وطمأنينةً وجلوساً بين السجدين ثم سجدةً باطمئنان كالأولى فهذه صفة ركعة كاملة.

(ثم افعل ذلك) أي جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال إلا تكبيرة الإحرام فإنها مخصوصة بالركعة الأولى لما علم شرعاً من عدم تكرارها.

(في صلاتك) في ركعات صلاتك (كلها أخرجه السبعة) بالفاظ متقاربة.

(و) هذا (اللفظ) الذي ساقه هنا (للبخاري) وحده.

(ولابن ماجه) أي من حديث أبي هريرة.

(بإسناد مسلم) أي بإسناد رجاله رجال مسلم.

(حتى تطمئن قائماً) عوضاً عن قوله في لفظ البخاري: «حتى تغدل» فدل على إيجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع.

(ومثله): ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله:

٢٥٥- ومثله في حديث رفاعه بن رافع عند

أحمد (٣٤٠/٤) وابن حبان (١٧٨٧) حتى تطمئن قائماً.

ولاحمد «فأقيم صلبك حتى ترجع العظام».

وللنسائي (٢٢٥/٢، ٢٢٦) وأبي داود (٨٥٧) من حديث رفاعه بن رافع «إنها لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى، ثم يكبر الله تعالى ويحمده ويثنى عليه فيها فإن كان معك قرآن فافقرأ وإلا فاحمد الله وكبره ومثله».

ولأبي داود (٨٥٩) «ثم اقرأ بأم الكتاب وبما شاء الله» ولابن حبان «ثم بما شئت».

وهو قوله: (ولي حديث رفاعه) بكسر الراء هو ابن رافع صحابي أنصاري شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وشهد مع علي عليه السلام الجمل وصفين وتوفي أول إمارة معاوية.

(عند أحمد وابن حبان) فإنه عندهما بلفظ (حتى تطمئن قائماً).

وفي لفظ (لاحمد «فأقيم صلبك حتى ترجع العظام») أي التي انخفضت حال الركوع وترجع إلى ما كانت عليه حال القيام للقراءة وذلك بكمال الاعتدال.

(وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعه بن رافع) أي مرفوعاً «إنها لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله» في آية المائدة.

(ثم يكبر الله) تكبيرة الإحرام.

(ويحمده) بقراءة الفاتحة إلا أن قوله «فإن كان معك قرآن» يشعر بأن المراد بقوله «يحمده» غير القراءة وهو دعاء الافتتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الإحرام وبأي الكلام في ذلك.

(ويثنى عليه) بها (وليها) أي في رواية النسائي وأبي داود عن رفاعه.

(فإن كان معك قرآن فافقرأ وإلا) أي وإن لم يكن معك

قُرْآنَ (الحمد لله) أي بالفاظ الحمد والأظهر أن يقول: الحمد لله (وكثرة) بلفظ الله أكبر.

(وهلله) يقول: لا إله إلا الله فدل على أن هذه عوض القراءة لمن ليس له قرآن يحفظه.

(ولابي داود) أي من رواية رفاعه (ثم قرأ بأتم الكتاب وبما شاء الله. وابن حبان: ثم بما شئت).

هذا حديث جليل يعرف بحديث المسيء صلاته وقد اشتمل على تعليم ما يجب في الصلاة وما لا يتم إلا به.

فدل على وجوب الرضوء لكل قائم إلى الصلاة وهو كما دلت عليه الآية: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ».

والمراد لمن كان مُحَدَّثًا كما عُرِفَ من غيره.

وقد فصل ما أجلته رواية البخاري رواية النسائي بلفظ: «حَتَّى يُسْبَغَ الرُّضُوءُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيُفْصَلَ وَجْهَهُ وَيَذْبِذَهُ إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق وتكون هذا قرينة على حمل الأمر بهما حيث ورد على التدب.

ودل على إيجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الإحرام، وقد تقدم وجوبه وبيان عفو الاستقبال للمتقبل الركيب.

ودل على وجوب تكبيرة الإحرام وعلى تعيين الفاظها رواية الطبراني (المعجم الكبير) (٣٨/٥) [٣٩] لحديث رفاعه بلفظ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ ورواية ابن ماجه (٨٠٣) التي صححها ابن خزيمة (٥٨٧) وابن حبان (١٨٦٥) من حديث أبي حميد من فعله عليه السلام «إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ».

ومثله أخرجه البيهقي (البحر الزخار) (١٦٨/٢) [١٦٩] من حديث علي عليه السلام بإسناد صحيح على شرط مسلم «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ» فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ.

ودل على وجوب قراءة القرآن في الصلاة سواء كانت

الفاتحة أو غيرها لقوله (ما تيسر معك من القرآن).

وقوله: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ وَلَكِنْ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ «أَقْرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ حَبَّانٍ «ثُمَّ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ أَقْرَأَ بِمَا شِئْتَ وَتَرَجَمَ لَهُ ابْنُ حَبَّانٍ «بَابُ فَرَضِ الْمَصْلِيِّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» فمع تصريح الرواية بأمر القرآن يحمل قوله «ما تيسر معك» على الفاتحة لأنها كانت المتيسرة لحفظ المسلمين لها أو يحمل أنه عليه السلام عرفت من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ غيرها فله أن يقرأه أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة.

ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فإنها عيّنت الفاتحة وجعلت ما تيسر لها لما عداها فيحمل أن الراوي حيث قال: «ما تيسر» ولم يذكر الفاتحة ذهل عنها.

ودل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله «بأمر الكتاب وبما شاء الله أو شئت».

ودل على أن من لم يحفظ القرآن يجزئه الحمد والتكبير والتهليل وأنه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ مخصوص وقد ورد تعيين الفاظ بأن يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ودل على وجوب الركوع ووجوب الاطمئنان فيه.

وفي لفظ لأحمد (٣٤٠/٤) بيان كيفية فقال: «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَأَمْدُدْ ظَهْرَكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ».

وفي رواية: «ثُمَّ تَكْبِيرٌ وَتَرَكُّعٌ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَقَاصِلَكَ وَتَسْتَرْحِي».

ودل على وجوب الرفع من الركوع وعلى وجوب الانصباء قائما وعلى وجوب الاطمئنان لقوله: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ» قائما وقد قال المصنف: إنها بإسناد مسلم وقد أخرجهما السراج أيضا بإسناد على شرط البخاري فهي على شرط الشيخين.

ودل على وجوب السجود والطمأنينة فيه وقد فصلتها رواية النسائي (٢٢٥/٢) عن إسحاق بن أبي طلحة بلفظ: «ثُمَّ

يُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يُمَكِّنَ وَجْهَهُ وَجِهَتَهُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَفَاصِلُهُ وَتَسْتَرَحِي.

ودلَّ على وجوب القعود بين السجدةين.

وفي رواية النسائي (٢٢٥/٢) «ثُمَّ يَكَبِّرُ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدَا عَلَى مَقْعَدَيْهِ وَيَقِيمُ صَلَاتَهُ».

وفي رواية الإحسان لابن حبان (١٧٨٤) «فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ فَاجْلِسْ عَلَى فَنْدِكَ الْيُسْرَى».

فدلَّ على أن هيئة القعود بين السجدةين بافتراش اليسرى.

ودلَّ على أنه يجب أن يفعل كل ما ذَكَرَ في بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام فإنه معلوم أن وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة.

ودلَّ على إيجاب القراءة في كل ركعة وعلى ما عرفت من تفسير ما يسر بالفاتحة فتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء معها في كل ركعة ويأتي الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخريتين والثالثة من المغرب.

واعلم أن هذا حديث جليل تكرر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لا يذكر فيه.

أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب فلأنه ساقط عنه بلفظ الأمر بعد قوله: «لَنْ تِمَّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِمَا ذَكَرَ فِيهِ».

وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلأن المقام مقام تعليم الواجبات في الصلاة فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز بالإجماع فإذا حُصِرَ اللفظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد ثم إن عارض الوجوب الدال عليه اللفظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به، وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في هذا الحديث احتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على التندب واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به.

ومن الواجبات المتفق عليها ولم تذكر في هذا الحديث النيّة.

قلت: كذا في الشرح.

قلت: ولقاتل أن يقول: قوله «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ دَالٌ عَلَى إيجابها إذ ليس النيّة إلا القصد إلى فعل الشيء».

وقوله: «فَرَضًا» أي قاصداً له.

ثم قال: والقعود الأخير أي من الواجب المتفق عليه ولم يذكره في الحديث.

ثم قال: ومن المختلف فيه التشهّد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة.

٢٥٦- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

تعالى عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَمَّ بِظَهْرِهِ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ قَفَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِيْلَةَ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٢٨).

(وعن أبي حميد بصيغة التصغير (الساعدي) هو أبو حميد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخزرج المدني غلب عليه كنيته، مات آخر ولاية معاوية.

(قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا كبر أي للإحرام.

(جعل يديه أي كفيه.

(جلو) بفتح الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة.

(منكبيه) وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام.

(وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ) تقدم بيانه في رواية أحمد (٣٤٠/٤) لحديث المسيء صلاته «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاخَتَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَأَمُدَّ ظَهْرَكَ وَتَمَكَّنْ رُكُوعَكَ».

(ثم همر) بفتح الهاء فصاد مهملة مفتوحة فراء.

(ظَهَرَهُ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَيُّ نَتَأَةٍ فِي اسْتِثْوَاءٍ مِنْ غَيْرِ تَقْوِيَةٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَخَارِيِّ «ثُمَّ حَتَّى» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ وَفِي رِوَايَةٍ: غَيْرُ مُقَنَّعٍ رَأْسَهُ وَلَا مُصَوَّبٍ وَفِي رِوَايَةٍ «وَفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

(فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَيُّ مِنَ الرُّكُوعِ.

(اسْتَوَى) زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٧٣٣) «فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِعَلِيِّ الْحَمِيدِيِّ زِيَادَةٌ حَتَّى يُحَاذِي بِهِمَا مَنكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا [أَبُو دَاوُدَ (٧٣٠)].

(حَتَّى يَمُودَ كُلُّ فَقَارٍ) يَفْتَحُ الْفَاءُ وَالْقَافُ آخِرُهُ رَاءٌ جَمْعُ فَقَارَةٍ وَهِيَ عِظَامُ الظَّهْرِ وَفِيهَا رِوَايَةٌ بِتَقْدِيمِ الْقَافِ عَلَى الْفَاءِ (مَكَانَهُ) وَهِيَ الَّتِي عُبِّرَ عَنْهَا فِي حَدِيثٍ رِفَاعَةُ بِقَوْلِهِ «حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ».

(فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ) أَيُّ لَهْمًا وَعِنْدَ ابْنِ حَبَّانَ (١٨٥٩) «غَيْرَ مُفْتَرَشٍ ذِرَاعِيًّا».

(وَلَا قَابِضِيهِمَا) بَأَنَّ يَضْمُهُمَا إِلَيْهِ.

(وَأَسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْطَيْنِ) وَيَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثٍ «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ حَتَّى سَبَعَةُ أَعْظَمَ» [سَائِي بِرَقْمَ (٢٨١)].

(وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكُوعَيْنِ) جُلُوسُ الشَّهَادَةِ الْأَوْسَطِ.

(جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيَسْرَى وَنَصَبَ الْيَمْنَى) وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ لِلشَّهَادَةِ الْآخِرِ (قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى وَبَقَعْدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ).

حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذَا رُوِيَ عَنْهُ قَوْلًا وَرُوِيَ عَنْهُ فِعْلًا وَاصْفًا فِيهِمَا صَلَاتُهُ ﷺ.

وَفِيهِ بَيَانُ صَلَاتِهِ ﷺ وَأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنكِبَيْهِ فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ.

وَأَنَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ مُقَارَنٌ لِلتَّكْبِيرِ وَهُوَ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٢٦) وَقَدْ وَرَدَ تَقْدِيمُ الرُّفْعِ عَلَى التَّكْبِيرِ وَعَكْسُهُ فَوَرَدَ بِلَفْظِ «رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ» وَبِلَفْظِ «كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ» وَلِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ.

الْأَوَّلُ مُقَارَنَةُ الرُّفْعِ لِلتَّكْبِيرِ.

وَالثَّانِي: تَقْدِيمُ الرُّفْعِ عَلَى التَّكْبِيرِ.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِتَقْدِيمِ التَّكْبِيرِ عَلَى الرُّفْعِ فَهَلْهُوَ صِفَتُهُ.

وَفِي الْمُنْهَاجِ وَشَرْحِهِ النُّجْمِ الْوَهَّاجِ.

وَالْأَوَّلُ: رَفَعَهُ وَهُوَ الْأَصْحَحُ مَعَ ابْتِدَائِهِ لَمَّا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [الْبَخَارِيُّ (٧٣٥)، مُسْلِمٌ (٣٩٠)] عَنْ ابْنِ عُمرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنكِبَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ» فَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ وَلَا اسْتِصْحَابَ فِي انْتِهَائِهِ فَإِنْ فَرَعَ مِنَ التَّكْبِيرِ قَبْلَ تِمَامِ الرُّفْعِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَتَمَّ الْآخَرُ فَإِنْ فَرَعَ مِنْهُمَا حَطَّ يَدَيْهِ وَلَمْ يَسْتَدِمِ الرُّفْعَ.

وَالثَّانِي: يَرْفَعُ غَيْرَ مُكَبَّرٍ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَذَاهُ مُقَارَنَتَانِ فَإِذَا فَرَعَ أَرْسَلَهُمَا لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ رَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٧٣٠) وَصَحَّحَ هَذَا الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٥، ١٤/٣) وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَدَلِيلُهُ فِي مُسْلِمٍ (٣٩٠) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمرَ.

وَالثَّالِثُ يَرْفَعُ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ وَيَكُونُ انْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ وَيَحْطُفُهُمَا [الْبَخَارِيُّ (٦٣١)، مُسْلِمٌ (٣٩١)] بَعْدَ فَرَاغِ التَّكْبِيرِ لَا قَبْلَ فَرَاغِهِ لِأَنَّ الرُّفْعَ لِلتَّكْبِيرِ فَكَانَ مَعَهُ وَصَحَّحَهُ الْمُسْتَفْ وَنَسَبَهُ إِلَى الْجَمْعِ.

انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

وَفِيهِ تَحْقِيقُ الْأَقْوَالِ وَأَدْلَتُهَا وَدَلَّتِ الْأَدْلَةُ أَنَّهُ مِنَ الْعَمَلِ الْخَيْرِ فِيهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ بَعِيْنَهُ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ فَقَالَ دَاوُدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَمِيدِيُّ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ وَاجِبٌ لِثَبُوتِهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فَإِنَّهُ قَالَ الْمُسْتَفْ: إِنَّهُ رَوَى رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ خَمْسُونَ صَحَابِيًّا مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَاكِمِ قَالَ: لَا نَعْلَمُ سُنَّةً اتَّفَقَ عَلَى رِوَايَتِهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخَلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ثُمَّ الْعَشْرَةُ الْمُشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ فَمَنْ بَعَثَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْبِلَادِ الشَّامَةِ غَيْرَ هَذِهِ السُّنَّةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ أَسْتَاذُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ الْمَوْجِبُونَ: قَدْ ثَبَتَ الرُّفْعُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ هَذَا

الثبوت.

الشافعي ومن تابعه.

وقد قال عليه السلام: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» (ج/٣١١)،
(٣٩١) فلذا قلنا بالوجوب.

٢- ما يُذكر عند البدء في الصلاة

٢٥٧- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ:
وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ - إِلَى
قَوْلِهِ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ - إِلَى آخِرِهِ.

رواه مسلم (٧٧١).

وفي رواية له: إِنَّ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ

(وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ
كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي» أَيِ قَصَدْتُ
بِعِبَادَتِي.

(لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) إِلَى قَوْلِهِ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وفيهِ روايتان، أن يقول: «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» وإليه أشار
المصنف، ورواية بلفظ الآية؛ وأنا أول المسلمين؛ «اللَّهُمَّ أَنْتَ
الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ. إِلَى آخِرِهِ رواه مسلم.

تمامه: «ظَلَمْتُ نَفْسِي؛ وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاعْفُ عَنِّي ذُنُوبِي،
إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاعْزِزْنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا
يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي
سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لِيَكْ وَتَعْدِلْ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ
لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ».

وقوله: (فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) أَيِ ابْتِدَاءِ خَلْقِهِمَا مِنْ
غَيْرِ مَثَالٍ سَابِقٍ.

وقوله (حيثما) أَيِ مَثَلًا إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ،
وَزِيَادَةُ «وَمَا أَنَا مِنَ الْمَشْرِكِينَ» بَيَانٌ لِلْحَنِيفِ، وَابْتِذَانٌ لِمَعْنَاهُ.

و «النُّسْكَ»: الْعِبَادَةُ، وَكُلُّ مَا يُقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ بِهِ، وَعَطْفُهُ
عَلَى الصَّلَاةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

وقوله: «وَعِيَايَ وَتَمَاتِي»: أَيِ حَيَاتِي وَمَوْتِي لِلَّهِ، أَيِ هُوَ

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: إِنَّهُ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ
وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْقَاسِمُ وَالنَّاصِرُ وَالْإِمَامُ يَحْيَى؛ وَبِهِ قَالَتِ الْأَنْثَةُ
الْأَرْبَعَةُ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ؛ وَلَمْ يَخَالَفْ فِيهِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ سُنَّةٌ
إِلَّا الْهَادِي.

وبهذا يُعرف أن من روى عن الزُّيْدِيَّةِ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ،
فَقَدْ عَمَّ النَّقْلُ بِمَا عَلِمَ.

هذا وأما إِلَى أَيِ مَعْلَى يَكُونُ الرَّفْعُ، فروايةُ أَبِي حُمَيْدٍ هَلَوِي
تُعَيِّدُ أَنَّهُ إِلَى مُقَابِلِ الْمُنَكِّبِينَ، وَالْمُنَكَّبُ بِمَجْمَعِ رَأْسِ عَظْمٍ الْكَثِيفِ
وَالْعَصْبِ، وَبِهِ أَخَذَتِ الشَّافِعِيَّةُ.

وقيل: إِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ لِحَدِيثِ وَائِلٍ
بْنِ حُجْرٍ بَلَفَظَ «حَتَّى حَازَى أُذُنَيْهِ» (ج/٣١٦/٤)، أَبُو دَاوُدَ (٧٢٦)،
الترمذي (٢٩٢)، الساجي (١٢٦/٢)، ابن ماجه (٨١٠).

وجمع بين الحدين بأن المراد أَنَّهُ يُحَازِي بِظَهْرِ كَتِفَيْهِ الْمُنَكِّبِينَ
وَبِأَطْرَافِ أَمْلِئِهِ الْأُذُنَيْنِ كَمَا تَدُلُّهُ رِوَايَةُ لُؤَالِ بْنِ عَبْدِ أَبِي
دَاوُدَ (٧٢٤) بَلَفَظَ: حَتَّى كَانَتْ حِيَالُ مُنَكِّبَيْهِ وَيُحَازِي بِإِنْهَامَيْهِ
أُذُنَيْهِ.

وقوله: (أَشَكَّنْ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ) قَدْ فَسَّرَ هَذَا الْإِمَّاكَانَ رِوَايَةُ
ابْنِ دَاوُدَ (٧٣٤) وَكَانَتْ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا.

وقوله: (هَصَرَ ظَهْرَهُ) تَقَدَّمَ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ فِيهِ، وَتَقَدَّمَ فِي
رِوَايَةٍ: «ثُمَّ حَنَى» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ، وَهُوَ مَعْنَاهُ: وَفِي رِوَايَةٍ:
«غَيْرَ مُنْتَعٍ رَأْسَهُ وَلَا مُصَوَّبٍ» وَفِي رِوَايَةٍ: «وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»
وَقَدْ سَبَقَ.

وقوله: (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَصَارٍ) الْمَرَادُ مِنْهُ كِمَالُ الْاِغْتِدَالِ،
وَتَفْسِيرُهُ رِوَايَةٌ: «ثُمَّ يَمَكْتُ قَائِمًا حَتَّى يَقَعَ كُلُّ عُضْبٍ مَوْضِعَهُ»

وَفِي ذِكْرِهِ كَيْفِيَّةُ الْجُلُوسَيْنِ: الْجُلُوسُ الْأَوْسَطُ، وَالْأَخِيرُ،
دَلِيلٌ عَلَى تَغَايُرِهِمَا، وَأَنَّهُ فِي الْجُلُوسَةِ الْآخِرَةِ يَتَوَرَّكُ، أَيِ يُقْضَى
بُورِكُهُ إِلَى الْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ رِجْلُهُ الْيَمْنَى.

وفيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ سِيَائِي، وَبِهَذَا الْحَدِيثِ عَمَلٌ

المالك لهما والمختص بهما.

أو قول ما أفاده

وقوله: «رب العالمين» الربُّ المليك، والعالمين جمع عالم مُشْتَقٌّ من العلم، وهو اسمٌ لجميع المخلوقات كذا قيل.

وفي القاموس العالم: الخلق كله أو ما حواه بطنُ الفلك، ولا يجمعُ فاعلٌ بالواو والنون غيرهَ وغير «ياسم».

وقوله «لا شريك له»: تأكيدٌ لقوله «رب العالمين»، المفهوم منه الاختصاص.

وقوله: «اللهم أنت المليك»، أي المالك لجميع المخلوقات.

وقوله: «ظلمت نفسي»، اعترافٌ بظلمِ نفسه، قدمه على سؤالِ المغفرة.

ومعنى: ليبيك: أقيم على طاعتك وامتلأ أمرُك، إقامةً متكررةً.

وسعديك: أي أسعد أمرُك وأنبئة إسعاداً متكرراً، ومعنى: «الخير كله في يديك» الإقرار بأن كل خيرٍ واصل إلى العباد، ومرجوهٌ وصوله فهو في يديهِ تعالى.

ومعنى: «والشر ليس إليك» أي ليس مما يتقرب به إليك: أولاً يضاف إليك، فلا يقال يا رب الشر، أو لا يصعد إليك، فإنه إنما يصعد إليه الكلام الطيب.

ومعنى: «أنا بك وإليك» أي الجاني وانتهائي إليك، وتوفيقِي بك.

ومعنى: «تباركت» استحققت الثناء، أو ثبت الخيرُ عندك، فهذا ما يقال في الاستفتاح مطلقاً.

(وفي رواية له) أي لمسلم (أن ذلك) كان يقوله ﷺ في صلاة الليل، لم نجد في مسلم هذا الذي ذكره المصنف، من أنه كان يقوله في صلاة الليل، وإنما ساق حديث علي عليه السلام هذا في قيام الليل.

وقد نقل المصنف في التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة أنه يقال في المكتوبة، وأن حديث علي - عليه السلام - ورد فيها، فعلى كلامه هنا يحتمل أنه مختص بها هذا الذكر.

ويحتمل أنه عام، وأنه يخير العبد بين قوله عقيب التكبير،

٣- ما يقول المصلي بعد التكبير من الدعاء

٢٥٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة سكّت منيته، قبل أن يقرأ، فسأته، فقال: أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والتلج والبرد».

متفق عليه البخاري (٧٤٤)، مسلم (٥٩٨).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة أي تكبيرة الإحرام سكّت منيته) بضم الهاء فنون فمشاة تحية فهاه مقترحة فتاة: أي ساعة لطيفة. (قبل أن يقرأ لسانه) أي عن سكوتِهِ ما يقول فيه.

(فقال: أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي) الماعدة: المراد بها محو ما حصل منها، أو العصمة عما يأتي منها. (كما باعدت بين المشرق والمغرب) فكما لا يمتنع المشرق والمغرب. لا يمتنع هو وخطاياها.

(اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس) بفتح الدال المهملّة والنون فسین مهملّة؛ في القاموس أنه الوسخ.

والمراد أزل عني الخطايا بهذه الإزالة.

(اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والتلج والبرد) بالتحريك، جمع بردة.

قال الخطابي: ذكر التلج والبرد تأكيداً، أو لأنهما ماءان لم تستعملهما الأيدي.

وقال ابن دقيق العيد: عبّر بذلك عن غاية المحو، فإن الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء.

وفيه اقوال أخر متفق عليه.

وفي الحديث دليلٌ على أنه يقول هذا الذِّكْرَ بين التَّكْبِيرِ والقراءة سرّاً، وأنه يُخَيِّرُ العبدَ بين هذا الدعاء والدعاء الذي سلف في حديث عليٍّ - عليه السلام - أو يجمع بينهما.

٢٥٩- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

رواه مسلم (٣٩٩) بسندٍ منقطع.

ورواه الدارقطني (٢٩٩/١)، ٣٠٠، موصولاً وموقوفاً.

(وعن عمر رضي الله عنه كان يقول) أي بعد تكبيرة الإحرام.

(سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ) أي أسجدُ حال كوني متلبساً بحمدك.

(تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) رواه مسلم بسندٍ منقطع قال الحاكم (٢٣٥/١): قد صحَّ عن عمر.

وقال في الهدي النبوي [٢٠٥/١]: إنه قد صحَّ عن عمر أنه كان يَسْتَفْتِيهِ بِهِ في مقامِ النَّبِيِّ ﷺ ويُنْهَرُ بِهِ، ويعلمُهُ النَّاسُ، وَهُوَ بِهَذَا الرَّجْوِ في حُكْمِ المَرْفُوعِ، ولذا قال الإمام أحمد: أمّا أنا فاذْهَبْ إلى ما رَوَيْتَ عَنْ عُمَرَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَفْتَحَ بَعْضُ مَا رَوَيْتَ لَكَانَ حَسَنًا.

وقد روي في التَّوَجُّهِ ألفاظٌ كثيرة، والقول بأنه يُخَيِّرُ العبدَ بينهما قولٌ حسنٌ.

وأما الجمعُ بين هذا وبين: «وَجَّهْتُمْ وَجْهِي» الذي تقدّم، فقد وردَ في حديث ابن عمر؛ رواه الطبراني في الكبير (٣٥٣/١٢)، ٣٥٤.

وفي روايته ضعف.

(والدارقطني) عطفٌ على مسلم؛ أي ورواه الدارقطني (موصولاً وموقوفاً) على عمر.

وأخرجه أبو داود (٧٧٦) والحاكم (٢٣٥/١) من حديث عائشة مرفوعاً: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ الْحَدِيثُ؛ وَرَجُلًا إِسْنَادُهُ ثَقَاتٌ.

وليه انقطاع، وأعله أبو داود قال الدارقطني: ليس بالقوي.

٤- الاستعاذة من الشيطان قبل الفاتحة

٢٦٠- وَنَحْوُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه مَرْفُوعاً عِنْدَ الْخَمْسَةِ، وَفِيهِ: وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْسِهِ، وَنَفْسِهِ» (أحمد (٥٠/٣)، أبو داود (٧٧٥)، الرمزي (٢٤٢)، النسائي (١٣٢/٢)، ابن ماجه (٨٠٤)).

(ونحوه) أي نحو حديث عمر.

(عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة، وفيه: وكان يقول بعد التكبير: أعوذ بالله السميع العليم) لأقوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم (من الشيطان الرجيم) المرجوم.

(من همزه) المراد به الجنون.

(ونفسه) بالنون فالفاء فالحاء المعجمة.

والمراد به الكبير.

(ونفسه) بالنون والفاء والمثلثة المراد به الشعر، وكأنه أراد به الهجاء.

والحديث دليلٌ على الاستعاذة، وأنها بعد التَّكْبِيرِ، والظاهر أنها أيضاً بعد التَّوَجُّهِ بالأدعية؛ لأنها تعود القراءة وهي قبلها.

٥- ثم قراءة الفاتحة (وصفة الصلاة)

٢٦١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِيحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ: بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْنِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبَهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ.

وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا.

وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا.

(حَتَّى يَسْتَوِيَ) بَيْنَهُمَا (جَالِسًا) وَتَقَدَّمَ: ثُمَّ «ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا».

وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ.

(وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) أَيَّ بَعْدَهُمَا.

(التَّحِيَّةُ) أَيَّ يَتَشَهُدُ بِالتَّحِيَّاتِ لِلَّهِ كَمَا يَأْتِي، فِيهِ الثَّلَاثَةُ وَالرُّبَاعِيَّةُ الْمُرَادُ بِهِ الْأَوْسَطُ فِي الثَّانِيَةِ الْآخِرَةِ.

وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى.

(وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى) ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا جُلُوسُهُ فِي جَمِيعِ الْجُلُوسَاتِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، وَحَالَ التَّسْهُدَيْنِ، وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ: «وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى».

وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّيِّعِ.

وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ.

(وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْقَافِ فَمَوْحِدَةٍ، وَيَأْتِي تَفْسِيرُهَا.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُ عِلَّةٌ (٤٩٨).
(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْتَفِخُ) أَيَّ يَفْتَحُ.

(وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّيِّعِ) بَأَنَّ يَسْطِهُمَا فِي سُجُودِهِ، وَفَسَّرَ السَّيِّعَ بِالْكَلْبِ، وَوَرَدَ فِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِهِ (وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلَهُ عِلَّةٌ وَهِيَ: أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْجَوْزَاءِ بِالْجِيمِ وَالزَّايِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ مُرْسَلٌ، أَبُو الْجَوْزَاءِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ؛ وَاعِلٌ أَيْضًا بِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ مُكَاتِبَةً.

(الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ) أَيَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، كَمَا وَرَدَ بِهَذَا اللَّفْظُ فِي الْحَلِيقَةِ (٦٣/٣) لِأَبِي نُعَيْمٍ.

وَالْمُرَادُ تَكْبِيرُةُ الْإِحْرَامِ، وَيُقَالُ لَهَا، تَكْبِيرُةُ الْإِفْتِتَاحِ.

(وَالْقِرَاءَةُ) مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى الصَّلَاةِ أَيَّ وَيَسْتَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ.

(بِالْحَمْدِ) بِضَمِّ الذَّالِ عَلَى الْحِكَايَةِ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَعْيِينِ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوَّلَ الْبَابِ.

وَاسْتَدُلُّ بِقَوْلِهَا: «وَالْقِرَاءَةُ بِالْحَمْدِ» عَلَى أَنَّ الْبِسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَنَسٍ وَأَبِيٍّ مِنَ الصُّحَابَةِ.

وَقَالَ بِهِ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَآخَرُونَ وَحُجَّتُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ.

(لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخَصْ بِضَمِّ الْمُنَاةِ التَّحِيَّةِ فَشَيْنَ فَخَاءَ مُعْجَمَتَيْنِ فَصَادَ مُهْمَلَةٌ.

(رَأْسَهُ) أَيَّ لَمْ يَرَفَعْهُ (وَلَمْ يُصَوِّبْهُ) بِضَمِّهَا أَيْضًا وَفَتَحَ الصَّادَ الْمُهْمَلَةَ وَكَسَرَ الْوَاوَ الْمَشْدُودَةَ أَيَّ لَمْ يَخْفِضْهُ خَفْضًا بَلِيغًا بَلْ بَيْنَ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَهُوَ التَّسْوِيَةُ، كَمَا دُلَّ لَهُ قَوْلُهُ:

(وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ) أَيَّ بَيْنَ الْمَذْكُورِ مِنَ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ.

(وَكَانَ إِذَا رَفَعَ) أَيَّ رَأْسَهُ (مِنَ الرُّكُوعِ) لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا».

(وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) أَيَّ الْأَوَّلِ.

(لَمْ يَسْجُدْ) الثَّانِيَةَ.

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ مُرَادَهَا بِـ «الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» السُّورَةُ نَفْسُهَا، لَا هَذَا اللَّفْظُ، فَإِنَّ الْفَاتِحَةَ تُسَمَّى «الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٧٤)؛ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْبِسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي حَدِيثِ أَنَسٍ قَرِيبًا (٢٦٥) [[.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ فِي رُكُوعِهِ لَا يَرَفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يَخْفِضُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، عَلَى قَوْلِهِ «وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ» إِلَى قَوْلِهِ

تُسَمَّى إِقْعَاءً.

أو جعلوا المنهي عنه هُوَ الْهَيْئَةُ الثَّانِيَةُ وَتُسَمَّى أَيْضاً إِقْعَاءً، وَهِيَ أَنْ يُلَصِقَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي الْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ سَاقِيهِ وَفَخْذَيْهِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا يَقَعِي الْكَلْبُ.

وَأَفْتَرِاشُ الذَّرَاعَيْنِ تَقْدَمُ أَنَّهُ بَسْطُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ حَالِ السُّجُودِ.

وَقَدْ نَهَى ﷺ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالْحَيَوَانَاتِ وَنَهَى عَنْ بُرُوكِ كِبْرُوكِ الْبَعِيرِ [د(٨٤٠)، س(٢٠٧/٢)]، وَالتَّيَقُّاتِ كَالْتَّيَقُّاتِ الثَّعْلَبِ [أحمد: ٣١١/٢]، وَأَفْتَرِاشِ كَأَفْتَرِاشِ السَّيْحِ [م(٤٩٨)]، وَإِقْعَاءِ كَأَقْعَاءِ الْكَلْبِ [ب(٢٨٢)، ج(٨٩٥)]، وَنَقَرِ كَنَقَرِ الْغَرَابِ [د(٨١٢)]، وَرَفَعَ الْأَيْدِي وَفَتَّ السَّلَامِ كَأَذْنَابِ خَيْلِ شَمْسٍ [م(٤٣١)].

وَفِي قَوْلِهَا (وَكَانَ يَخْنَمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ) دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّسْلِيمِ وَأَمَّا إِجَابَةُ فَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِمَا قَدْ مَنَاهُ سَابِقاً.

٦- ويرفع يديه عند التكبير في

الافتتاح والركوع والرفع

٢٦٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا اقْتَسَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ».

نَقَلَ عَلَيْهِ [البخاري(٧٣٥)، مسلم(٣٩٠)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: أَيْ مُقَابِلَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَحَ الصَّلَاةَ) تَقْدَمُ فِي حَدِيثِ أَبِي حَنِيفَةَ السَّاعَدِيُّ.

(وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ) رَفَعَهُمَا.

(وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَيْ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَهُ (مِنَ الرُّكُوعِ) مُنْقَضٍ عَلَيْهِ.

فِيهِ: شَرْعِيَّةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَوَاضِعِ؛ أَمَّا حَذْوُ

«وَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّةَ»، وَالْمَرَادُ بِهَا التَّنَاسُّعُ الْمَعْرُوفُ بِالتَّحِيَّاتِ لِلَّهِ الْآتِي لَفْظُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [البخاري(٦٣١)، مسلم(٦٧٤)] إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَفِيهِ شَرْعِيَّةُ التَّشَهُُّدِ الْأَوْسَطِ وَالْأَخِيرِ؛ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ لِأَنَّهُ فَعْلٌ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ بَيَانٌ لِإِجْمَالِ الصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ الْمَأْمُورُ بِهَا وَجُوباً، وَالْأَفْعَالُ لِبَيَانِ الْوَاجِبِ وَاجِبَةً، أَوْ يُقَالُ بِإِجْبَابِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [خ(٦٣١)، م(٣٩١)].

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي التَّشَهُُّدَيْنِ، فَقِيلَ: وَاجِبَانِ، وَقِيلَ: سُنَّتَانِ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ سُنَّةٌ، وَالْأَخِيرُ: وَاجِبٌ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [برقم(٢٩٥)] إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى التَّشَهُُّدِ الْأَخِيرِ.

وَأَمَّا الْأَوْسَطُ فَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ بِهَذَا الْحَدِيثِ كَمَا قُرِّرْنَا، وَبِقَوْلِهِ ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» الْحَدِيثُ [خ(٨٣١)، م(٤٠٢)].

وَمَنْ قَالَ: بِأَنَّهَا سُنَّةٌ اسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ لَمَّا سَهَا عَنْهُ لَمْ يَعُدْ لِأَدَائِهِ، وَجَبَّهَ بِسُجُودِ السُّهُورِ، وَلَوْ وَجَبَ لَمْ يَجِبْهُ سُجُودُ السُّهُورِ كَالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوُجُوبُ مَعَ الذِّكْرِ، فَإِنْ نَسِيَ حَتَّى دَخَلَ فِي فَرْصِ آخَرٍ يَجِبُ سُجُودُ السُّهُورِ.

وَفِي قَوْلِهَا (وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى) مَا يَدُلُّ أَنَّهُ كَانَ جُلُوسُهُ ﷺ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَحَالِ التَّشَهُُّدِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ، وَلَكِنْ حَدِيثُ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي تَقْدَمُ فَرَقَ بَيْنَ الْجُلُوسِ فَجَعَلَ هَذَا صِفَةً الْجُلُوسِ بَعْدَ الرُّكُوعَيْنِ وَجَعَلَ صِفَةً الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ تَقْدِيمَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَالْقَعُودُ عَلَى مَقْعَدَيْهِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَخْخِيَرِ فِيهَا.

وَفِي قَوْلِهَا: (يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ) أَيْ فِي الْقَعُودِ، وَفُسِّرَتْ بِتَفْسِيرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَفْتَرِشُ قَدَمَيْهِ وَيَجْلِسُ بِالْيَمِينِ عَلَى عَقْبِيهِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْقَعْدَةُ اخْتَارَهَا الْعِبَادَةُ فِي الْقَعُودِ فِي غَيْرِ الْأَخِيرِ، وَهَذِهِ

تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَقَدَّمَ فِيهِ الْكَلَامَ.

وَأَمَّا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ فَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ: أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَهْلَ الْكُوفَةِ.

قُلْتُ: وَالْخِلَافُ فِيهِ لِلْهَادَوِيَّةِ مُطْلَقًا فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ؛ وَاسْتَدَلَّ لِلْهَادِي فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ ﷺ: مَا لِي أَرَاكُمْ الْحَدِيثَ.

قُلْتُ: وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٣١)، وَابْنُ دَاوُدَ (٩٩٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٦١/٣)، وَلَفْظُهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا بِأَيْدِينَا السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَأَشَارَ يَدَيْهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَامَ تَوَسُّتُونَ بِأَيْدِيكُمْ، كَأَذْنَابِ خَيْلِ شَمْسٍ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

وَهُوَ حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ فِي إِمَائِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ عِنْدَ السَّلَامِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَبِيهِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ» فَهُوَ عَائِدٌ إِلَى مَا يُنْكِرُهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِمَاءِ إِلَى كُلِّ حَرَكَةٍ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرَكَاتٍ، وَسُكُونٍ وَذِكْرِ اللَّهِ.

قَالَ الْقَبْلِيُّ فِي «الْمَنَارِ» عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ الْمُهَدِّي: إِنْ كَانَ هَذَا غَفْلَةً مِنَ الْإِمَامِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَقَدْ أَبْعَدَ، وَإِنْ كَانَ مَعَ مَعْرِفَتِهِ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ فَهُوَ أَوْرَعُ وَأَرْفَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ وَالْإِكْتَارُ فِي هَذَا لَجَاجٌ مُجَرَّدٌ، وَأَمْرُ الرُّفْعِ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ تُورَدَ لَهُ الْأَحَادِيثُ الْمَفْرَدَاتُ.

وَقَدْ كَثُرَتْ كَثْرَةٌ لَا تَوَازِي، وَصَحَّتْ صَحَّةٌ لَا تَمْنَعُ، وَلِذَا لَمْ يَبْقَ الْخِلَافُ الْحَقُّ فِيهِ إِلَّا لِلْهَادِي فَقَطْ، فَهِيَ مِنَ النُّوَادِرِ الَّتِي تَقَعُ لِأَفْرَادِ الْعُلَمَاءِ مِثْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، مَا أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا لَهُ نَادِرَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تَعْمَرَ فِي جَنْبِ فَضِيلَتِهِ، وَتُجْتَنَّبَ؛ انْتَهَى.

وَخَالَفَتِ الْحَنْفِيَّةُ فِيمَا عَدَا الرُّفْعَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَاحْتَجُّوا بِرَوَايَةِ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ ابْنِ عُمَرَ فَلَمْ يَرَهُ يَفْعَلُ

ذَلِكَ [الْبَخَارِيُّ فِي «جَزَاءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (١٦)] وَمِمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٤٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: بَأَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الْإِفْتِيحِ ثُمَّ لَا يَعُودُ».

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ.

وَقَدْ سَاءَ حِفْظُهُ، وَلَأنَّهُ مُعَارِضٌ بِرَوَايَةٍ نَافِعٍ، وَسَلَامِ بْنِ عُمَرَ لِذَلِكَ، وَهُمَا مُتَبَيَّنَانِ، وَجَاهِدُ نَافِعٍ، وَالْمُبَيَّنُ مُقَدَّمٌ، وَبِأَنَّ تَرْكُهُ لِذَلِكَ إِذَا ثَبَتَ كَمَا رَوَاهُ مُجَاهِدٌ يَكُونُ مُبَيَّنًا لْجَوَازِهِ؛ وَأَنَّهُ لَا يَرَاهُ وَاجِبًا.

وَبِأَنَّ الثَّانِي: وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يُثَبِّتْ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَلَوْ ثَبَتَ لَكَانَتْ رَوَايَةُ ابْنِ عُمَرَ مُقَدَّمَةً عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا إِثْبَاتٌ، وَذَلِكَ نَفْيٌ، وَالْإِثْبَاتُ مُقَدَّمٌ.

وَقَدْ نَقَلَ الْبَخَارِيُّ [«جَزَاءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (٢٩)، (٣٠)] عَنِ الْحَسَنِ، وَحُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ: أَنَّ الصُّحَابَةَ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ: وَلَمْ يَسْتَنْ الْحَسَنُ أَحَدًا، وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا.

وَزَادَ الْبَخَارِيُّ [«جَزَاءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (٢)] فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَ كَلَامِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ: وَكَانَ عَلِيُّ أَعْلَمُ أَهْلِي زَمَانِهِ، قَالَ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ بَدْعٌ فَقَدْ طَعَنَ فِي الصُّحَابَةِ.

وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ:

٢٦٣- وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٣٠): «يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يُكَبِّرُ».

تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ مِنْ رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ.

لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الرُّفْعِ إِلَّا عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، بِخِلَافِ حَدِيثِهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فَقِيهِهِ إِثْبَاتُ الرُّفْعِ فِي الثَّلَاثَةِ الْمَوَاضِعِ؛ كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ.

وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٣٠): «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ» الْحَدِيثُ؛

تَمَامُهُ: ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَرَكَعَ ثُمَّ اعْتَدَلَ، فَلَمْ يَصُوبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَقْنَعْ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاعْتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا. الحديث.

وأفاد رفعه يديه ﷺ في الثلاثة المواضع، وكان على المصنّف أن يقول بعد قوله: ثُمَّ يَكْبُرُ، الحديث، ليفيد أن الاستدلال به جميعه، فإنه قد يَتَوَهَّم أن حديث أبي حميد ليس فيه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله:

٢٦٤- وَلِمُسْلِمٍ (٣٩١) عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ قَالَ: حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.

وهو قوله: (ومسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر) أي الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال: حتى يحاذي بهما أي اليدين أذنيه) أطرافه، فخالف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ.

فَدَخَبَ البعض إلى ترجيح رواية ابن عمر: لِكُونِهَا مُتَّفَقًا عَلَيْهَا، وَجَمَعَ آخَرُونَ بَيْنَهُمَا فَقَالُوا: يُحَازِي بِظَهْرِ مَتَكَيْهِ الْكَفَّيْنِ، وَبِأَطْرَافِ أَنْامِلِهِ الْأَذْنَيْنِ، وَإِدْوَا ذَلِكَ بِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٧٢٤) عَنْ وَائِلٍ بَلَفْظُ: «حَتَّى كَانَتْ» (٧٢٤): وَعِنْدَهُ بَلَفْظُ «كَانَتْ» بِالنِّسْبَةِ حِيَالِ مَتَكَيْهِ وَحَازِي بِإِلْهَامِيهِ أُذُنَيْهِ، وَهَذَا جَمْعٌ حَسَنٌ.

وقد تقدم.

٧- وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى

٢٦٥- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٤٧٩).

(وعن وائل) بفتح الواو وألف فهزرة هو أبو هنيئ بضم الهاء وفتح النون ابن حجر بن ربيعة الحضرمي، كان أبوه من ملوك حضرموت، وقد وائل على النبي ﷺ فأسلم، ويقال إنه

ﷺ بَشَّرَ أَصْحَابَهُ قَبْلَ قُدُومِهِ فَقَالَ: «يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَإِلَى بَنٍ حُجْرٍ مِنْ أَرْضِ بَيْدَةَ طَالِبًا رَاغِبًا فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي رَسُولِهِ، وَهُوَ بَقِيَّةُ أَبْنَاءِ الْمُلُوكِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ ﷺ رَحَّبَ بِهِ، وَأَذْنَاهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَتَسَطَّ لَهُ رِداءٌ، فَاجْلَسَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى وَائِلٍ وَوَلَدِهِ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَقْبَالِ مِنْ حَضْرَمَوْتَ. [الطبراني في الكبير (٤٦/٢٢)، (٤٩)] روى له الجماعة إلا البخاري، وعاش إلى زمن معاوية وبايع له.

(قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ).

وأخرج أبو داود (٧٢٧) والنسائي (١٢٦/٢) بلفظ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَتِفِ الْيُسْرَى وَالرُّشْخِ وَالسَّاعِدِ».

والرُشْخُ: بضم الراء وسكون السين المهملة بعثا معجمة هو المفصل بين الساعد والكف.

والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور في الصلاة، وعمله على الصدر كما أفاد هذا الحديث.

وقال النووي في المنهاج: ويجعل يديه تحت صدره.

قال في شرح النجم الوهاج: عبارة الأصحاب «تحت صدره» يريد:

والحديث بلفظ: «على صدره» قال: «وكانهم جعلوا التفاضت بينهما يسيرا».

ولقد ذهب إلى مشروعية زيد بن علي واحد بن عيسى.

وروى أحمد بن عيسى حديث وائل هذا في كتابه الأمالي.

والله ذهب الشافعية، والحنفية.

وذهب الهاديون إلى عدم مشروعيتها، وأنه يُبطل الصلاة لكونه فعلا كثيرا.

قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين.

قال: وهو الذي ذكره مالك في الموطأ (ص ١١٧)، ولم يملك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروي عن مالك: الإرسال، وصار إليه أكثر أصحابه.

٨- ويقرأ بالفاتحة

٢٦٦- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٧٦٥)، مسلم (٣٩٤)) -

وَلَيْسَ رِوَايَةً لِابْنِ حِبَّانَ (١٧٨٢) وَالِدَارِقُطِيِّ (٣٢١/١، ٣٢٢) «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» -

وَلَيْسَ أُخْرَى: لِأَخْضَدَ (٣١٣/٥) وَأَبِي فَاوُدَ (٨٢٣)، وَالتِّرْمِذِيَّ (٣١١)، وَابْنَ حِبَّانَ (١٧٨٥) «لَتَلَكُمُ تَقَرُّوْنَ خَلْفَ إِيمَانِكُمْ؟ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: لَا تَقْلُقُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

(وَعَنْ عُبَادَةَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ دَالٌ مُهْمَلَةٌ.

وَهُوَ أَبُو الْوَلِيدِ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ بْنِ قَيْسِ الْخَزْرَجِيِّ الْأَنْصَارِيُّ السُّلَمِيُّ، كَانَ مِنْ نُبَهَاءِ الْأَنْصَارِ، وَشَهِدَ الْعَقَبَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَجُئَهُ عُمَرُ إِلَى الشَّامِ قَاضِيًا وَمُعَلِّمًا، فَأَقَامَ بِمَحْصَ، ثُمَّ انتَقَلَ إِلَى فِلَسْطِينَ وَمَاتَ بِهَا فِي الرُّمْلَةِ.

وَقِيلَ: فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَنَةً.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى نَهْيِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا الْمُصَلِّي بِالْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مُرَكَّبَةً مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ، وَالْمُرَكَّبُ يَنْتَفِي بِإِنْفَاءِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، وَإِنْفَاءُ الْبَعْضِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ نَفْسِ الْكَمَالِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ تَعَدُّلِ صَدَقِ نَفْسِ الذَّاتِ.

إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ (وَلِي رِوَايَةُ لِابْنِ حِبَّانَ وَالِدَارِقُطِيِّ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ») فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْإِجْزَاءِ، وَهُوَ كَالنَّفْيِ لِلذَّاتِ فِي الْمَالِ لِأَنَّهُ لَا يَجْزِئُ فَلَيسَ بِصَلَاةٍ شَرْعِيَّةٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى إِجْبَائِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، بَلْ فِي الصَّلَاةِ جُمْلَةً.

وَفِيهِ اخْتِمَالٌ أَنَّهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، لِأَنَّ الرُّكْعَةَ تُسَمَّى صَلَاةً،

وَحَدِيثُ الْمَسِيءِ صَلَاتُهُ قَدْ دُلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ رَكْعَةٍ تُسَمَّى صَلَاةً، لِقَوْلِهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ عَلَّمَهُ مَا يَفْعَلُهُ فِي رَكْعَةٍ «وَأَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلَّهَا» فَدُلَّ عَلَى إِجْبَائِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

وَلِإِنْ وَجُوبُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَغَيْرُهَا.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ وَآخَرِينَ: أَنَّهَا لَا تَجِبُ قِرَاءَتُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، بَلْ فِي جُمْلَةِ الصَّلَاةِ.

وَالدَّلِيلُ ظَاهِرٌ مَعَ أَهْلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ فِي بَعْضِ الْفَاطِمَةِ بَعْدَ تَعْلِيمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالِاطْمِئْنَانِ إِلَى آخِرِهِ، أَنَّهُ قَالَ الرَّائِي: فَوَصَفَ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ هَكَذَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، حَتَّى فُورَ ثُمَّ قَالَ: «لَا تَتِمُّ صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ حَتَّى تَفْعَلَ ذَلِكَ».

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ «يَفْعَلُ ذَلِكَ»: أَيُّ كُلِّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَغَيْرِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: «فَوَصَفَ الصَّلَاةَ هَكَذَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ».

وَالثَّانِي: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْقِرَاءَةِ مِنْ صِفَاتِ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَالِاعْتِدَالِ، وَغَوِيهِ، مَأْمُورٌ بِهِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ كَمَا يُفِيدُهُ هَذَا الْحَدِيثُ؛ وَالْمُخَالَفُ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لَا يَقُولُ إِنَّهُ يَكْفِي الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالِاطْمِئْنَانُ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صَلَاتِهِ، أَوْ يُفَرِّقُهَا فِي رَكَعَاتِهَا، فَكَيْفَ يَقُولُ إِنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْفَاتِحَةِ تَفْرُدُ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْمَأْمُورَاتِ بِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ؟ أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الرَكَعَاتِ؟ وَهَذَا تَفْرِيقٌ بَيْنَ أَجْزَاءِ الدَّلِيلِ بِلَا دَلِيلٍ.

فَتَعَيَّنَ حَيْثُ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ «ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلَّهَا» فِي رَكَعَاتِهَا.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ كُتُبِ هَذَا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٤٠/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٣/٢) وَابْنُ حِبَّانَ (١٧٨٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِحُلَّادِ بْنِ رَافِعٍ وَهُوَ الْمَسِيءُ صَلَاتَهُ: «ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» وَلَئِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ بِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)].

ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية، وجهريته
للمنفرد والمؤتم.

أما المنفرد فظاهر.

وأما المؤتم فدخله في ذلك واضح.

وزاد أيضاً في قوله: (وفي أخرى) من رواية عبادة.

(لأحد وأبي داود والترمذي وابن حبان: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟ قُلْنَا، نَعَمْ، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» فإنه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصاً، كما دل اللفظ الذي عند الشيخين لعموميه، وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية.

وفي كل ركعة أيضاً.

ولل هذا ذهب الشافعية.

ونَهَتْ الهادوية إلى أنه لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا كان يسمع قراءته، ويقرأها في السرية، وحيث لا يسمع في الجهرية.

وقالت الحنفية: لا يقرأها المأموم في سرية ولا جهريته، وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا بهم بحديث «مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَرَأَ الْإِمَامُ قِرَاءَةً لَهُ» [أحمد (٣٣٩/٣)، ابن ماجه (٨٥٠)] مع كونه ضعيفاً قال المصنف في التلخيص (٢٤٧/١) بأنه مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلومة؛ انتهى.

وفي «المتقى»: رواه الدارقطني (٣٢٣/١-٣٢٥) من طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل لا يتم به الاستدلال؛ لأنه عام: لأن لفظ قراءة الإمام اسم جنس مضارب يعم كل ما يقرؤه الإمام، وكذلك قوله تعالى: «إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» وحديث «إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» [أحمد (٣٧٦/٢)، أبو داود (٦٠٤)، النسائي (١٤١/٢، ١٤٢)، ابن ماجه (٨٤٦)] فإن هذو عمومات في الفاتحة وغيرها، وحديث عبادة خاص بالفاتحة فيخص به العام.

ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الإمام، فقيل: في عمل سكتاتيه بين الأيات، وقيل سكوته بعد تمام قراءة

الفاتحة، ولا دليل على هذين القولين في الحديث؛ بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام الفاتحة، وزيده أيضاً ما أخرجه أبو داود (٨٢٤) من حديث عبادة: «أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، فَجَعَلَ عِبَادَةُ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمَّا أَنْصَرَفُوا مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ لِعِبَادَةَ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ يَقْرَأُ: سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ، قَالَ: أَجَلْ، صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ.

قَالَ فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: هَلْ تَقْرَءُونَ إِذَا جَهَرْتَ بِالْقِرَاءَةِ؟ فَقَالَ بَعْضُنَا: نَعَمْ، إِنَّا نَصْنَعُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَا، وَأَنَا أَقُولُ: سَالِي يُنَازِعُنِي الْقُرْآنُ فَلَا تَقْرَءُوا بِشَيْءٍ إِذَا جَهَرْتَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ.

فهذا عبادة راوي الحديث قرأ بها جهراً خلف الإمام، لأنه فهم من كلامه ﷺ أنه يقرأ بها خلف الإمام جهراً وإن نازعه.

وأما أبو هريرة فإنه أخرجه عنه أبو داود (٨٢١) أنه لما حدث بقوله: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِلَاجٌ فَهِيَ خِلَاجٌ، فَهِيَ خِلَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ» قَالَ لَهُ الرَّاوي عَنْهُ وَهُوَ أَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَكُونُ أحياناً وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَغَمَزَ فِرَاحِي وَقَالَ: اقْرَأْ بِهَا يَا فَارِسِي فِي تَفْسِيك، الحديث.

وأخرج (٨٢٥) عن مكحول أنه كان يقول: اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سراً ثم قاله مكحول: اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب، وسكت سراً، فإن لم يسكت قرأتها قبله ومعه وبعده لا تركها على حال.

وقد أخرج أبو داود (٨٢٠) من حديث أبي هريرة: أنه «أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ فِي الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ.

وفي لفظ (٨١٩): «إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ.

إلا أنه أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة «وإن لم يزد على أم القرآن أجزاء»، ولابن خزيمة من حديث ابن عباس، «أن النبي ﷺ قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب» يحمل على المنفرد جمعاً بينه وبين حديث عبادة الدال

على أنه لا يقرأ خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب.

قال: لا يذكرون: أي لا يذكرونها جهراً:

(خلافاً لمن أعلها) أي أبدى علته لما زاده مسلماً، والعلّة هي: أن الأوزاعي روى هذه الزيادة عن قتادة مكنّبة.

وقد رُدّت هذه العلّة بأن الأوزاعي لم يفسد بها، بل قد رواها غيره رواية صحيحة.

والحديث قد استدل به من يقول: إن البسملة لا يجهر بها في الفاتحة ولا في غيرها بناءً على أن قوله: (ولا في آخرها) مراد به أول السورة الثانية، ومن أثبتها قال المراد أنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهريهم بالفاتحة، بل يقرءونها سرّاً كما قرره المصنف.

ولقد أطال العلماء في هذه المسألة الكلام، وألف فيها بعض الأعلام، ويبيّن أن حديث أنس مضطرب.

قال ابن عبد البر في الاستدكار بعد سرد روايات حديث أنس هذه ما لفظه: هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرءونها.

وقد سئل عن ذلك أنس فقال: كبرت سني ونسيت؛ انتهى، فلا حجة فيه، والأصل أن البسملة من القرآن.

وطال الجدال بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب، والأقرب أنه ﷺ كان يقرأ بها تارة جهراً، وتارة يخفيها.

وقد استوفينا البحث في حواشي شرح العمدة [العدة] (٢٣٧/٢، ٢٣٨) بما لا زيادة عليه.

واختار جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيما يجهر فيه، ويسر بها فيما يسر فيه.

وأما الاستدلال بكونه ﷺ لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست بآية، والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينقض، لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرآنيها، فإنه ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل أعم من ذلك، وإذا انتفى الدليل الخاص لم يتنفذ الدليل العام.

٩- ولا يجهر بالبسملة

٢٦٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٤٣)، مسلم (٣٩٩)] - زَادَ مُسْلِمٌ: لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا.

وفي رواية لأحمد (٢٦٤/٣) والنسائي (١٣٥، ١٣٤/٢) وابن خزيمة (٤٩٧): لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - وَفِي أُخْرَى لِابْنِ خَزِيمَةَ (٤٩٨): كَانُوا يُسْرُونَ.

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، خِلَافاً لِمَنْ أَعْلَهَا.

(وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بحمد الله رب العالمين) أي القراءة في الصلاة بهذا اللفظ. (متفق عليه).

ولا يتم هنا أن يقال ما قلناه في حديث عائشة: أن المراد بالحمد لله رب العالمين السورة، فلا يدل على حذف البسملة، بل يكون دليلاً عليها إذ هي من مسمى السورة لقوله: (زاد مسلماً: لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) زيادة في المبالغة، في النفي، وإلا فإنه ليس في آخرها بسملة.

ويحتمل أن يريد بآخرها السورة الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة.

والحديث دليل على أن الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ البسملة عند قراءة الفاتحة جهراً، مع احتمال أنهم يقرؤون البسملة سرّاً، ولا يقرءونها أصلاً، إلا أن قوله: (وفي رواية) أي عن أنس (لاحد والنسائي وابن خزيمة) لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم يدل بمفهومه أنهم يقرءونها سرّاً.

ودل قوله: (وفي أخرى) أي رواية أخرى عن أنس لابن خزيمة: (كانوا يسرون) فمنطوقه أنهم كانوا يقرءون بها سرّاً، ولذا قال المصنف: (وعلى هذا) أي على قراءة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر البسملة سرّاً (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث

١٠- من جهر بالبسملة

٢٦٨- وَعَنْ نُعَيْمِ الْمُجْمَرِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم».
رواه النسائي (١٣٤/٢) وابنُ خزيمة (٤٩٩).

(وعن نعيم) بضم النون وفتح العين الميملة مُصغراً (المجمر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم وبالراء ويقال: وتشديد الميم الثانية، ذَكَرَهُ الحليُّ في شرح العمدة.

هو أبو عبد الله مولى عمر بن الخطاب، سمع من أبي هريرة وغيره، وسُمِّيَ مُجَمِّراً لَأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُجَمَّرَ مسجدُ المدينة كُلُّ جُمُعَةٍ حِينَ يَتَنَصَّفُ النَّهَارُ.

(قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ آمِينَ، وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ أَيْ التَّشَهُُّدِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَهُوَ تَكْبِيرُ النُّقْلِ.

(ثُمَّ يَقُولُ) أَيْ أَبُو هُرَيْرَةَ (إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَيْ رُوحِي فِي تَصَرُّفِهِ (إِنِّي لَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم). رواه النسائي وابنُ خزيمة.

وَذَكَرَهُ البخاريُّ تعليقا (٧٨٥).

وَأَخْرَجَهُ السُّرَّاجُ وَابْنُ حَبَّانَ (١٧٩٧) وَغَيْرُهُمْ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ: الْجَهْرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ وَرَدَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ كَوْنُ الْبِسْمِلَةِ حُكْمًا حُكْمَ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِرَاءَةِ جَهْرًا وَإِسْرَارًا، إِذْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ بِالْبِسْمِلَةِ «لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم» وَإِنْ كَانَ مُحْتَملًا أَنَّهُ يُرِيدُ فِي أَكْثَرِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالِهَا، إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَيَعْدُ مِنْ

الصَّحَابِيِّ أَنْ يَتَدَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِيهَا، ثُمَّ يَقُولُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَا أَشْبَهُكُمْ.

وفيه دليلٌ على شرعية التأمين للإمام.

وقَدْ أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (٣٣٤/١) مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا قَالَ: «غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ، يَمْدُ بِهَا صَوْتَهُ وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

ودليلٌ على تكبير النُّقْلِ، وَيَأْتِي مَا فِيهِ مُسْتَوْفَى فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٦٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا».
رواه الدَّارَقُطْنِيُّ (٣١٢/١)، وَصَوَّبَ وَفَّقَهُ.

لَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ هَذَا عَلَى الْجَهْرِ بِهَا وَلَا الْإِسْرَارِ بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِمُطْلَقِ قِرَائَتِهَا.

وقَدْ سَأَلَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (٣٠٢/١-٣١٢) لَهُ أَحَادِيثُ فِي الْجَهْرِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَاسْعَةً مَرْفُوعَةً عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَعَنْ عُمَارٍ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَرْدِ أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مَا لَفْظُهُ: رَوَى الْجَهْرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ أَصْحَابِهِ وَمِنْ أَزْوَاجِهِ غَيْرَ مَنْ سَمِعْنَا، كَتَبْنَا أَحَادِيثَهُمْ بِذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجَهْرِ بِهَا مُفْرَدًا، وَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا هُنَا طَلِبًا لِلْإِخْتِصَارِ وَالتَّخْفِيفِ (٣١١/١)، انْتَهَى لَفْظُهُ.

والحديثُ دليلٌ على قراءةِ البسملةِ وأنها إحدى آياتِ الْفَاتِحَةِ، وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ

١١- رفع الصوت بـ (آمين)

٢٧٠- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا

فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمِينَ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٣٥/١) وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ (٢٢٣/١) وَصَحَّحَهُ

(وَعَنْهُ) أَبِي أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمِينَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ) قَالَ الْحَاكِمُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ لِلْإِمَامِ التَّأْمِينُ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا.

وظَاهِرُهُ فِي الْجَهْرِ فِي السَّرِّيَّةِ.

وَبَشَرَعِيَّتِهِ قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى عَدَمِ شَرْعِيَّتِهِ لِمَا يَأْتِي.

وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ: يُسَرُّ بِهَا فِي الْجَهْرِ.

وَلَمَّا لَكَ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: كَالْحَنَفِيَّةِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَقُولُهَا.

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَعَرُّضٌ لِتَأْمِينِ الْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٧٨٠) فِي شَرْعِيَّةِ التَّأْمِينِ لِلْمَأْمُومِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وُفِّقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينُ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (٧٨٢) مِنْ حَدِيثِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ «وَلَا الضَّالِّينَ»، فَقُولُوا: آمِينَ» الْحَدِيثُ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (٧٨١) مِنْ حَدِيثِهِ مَرْفُوعًا «إِذَا قَالَ أَخَذَكُمُ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ، فَوَافَقَ أَخَذَهُمَا الْآخَرُ، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

فَذَلَّتِ الْأَحَادِيثُ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْمَأْمُومِ، وَالْآخِرُ يُعْمُ الْمُنْفَرِدَ.

وَقَدْ حَمَلَهُ الْجُمْهُورُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِهِ عَلَى النَّدْبِ، وَعَنْ

بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لِلرُّجُوبِ، عَمَلًا بِظَاهِرِ الْأَمْرِ، فَأَوْجِبُوا عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ.

وَأَسْتَدَلَّتِ الْهَادَوِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ بِذَعَةِ مُسْبِئَةِ لِلصَّلَاةِ بِحَدِيثِ «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» [مقدم] الْحَدِيثُ؛ وَلَا يَتِمُّ بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ، لِأَنَّهُ هَذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ كَالْتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ، وَكَلَامِ النَّاسِ الْمُرَادُ بِهِ مَكَالَتُهُمْ وَمَخَاطَبَتُهُمْ، كَمَا عُرِفَتْ.

٢٧١- وَلَا يَبِي دَاوُدَ (٩٣٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨) مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ نَحْوَهُ.

أَبِي غُرٍّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ فِي السُّنَنِ: «إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ».

وَلِي لَفْظُهُ لَهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَهَرَ بِآمِينَ».

«وَأَمِينَ» بِالْمَدِّ وَالتَّخْفِيفِ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ وَعَنْ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ وَحُكِيَ فِيهَا لُغَاتٌ، وَمَعْنَاهَا: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ؛ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

١٢- من أجازَ الذكرَ مكانَ الفاتحةِ

٢٧٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزئُنِي مِنْهُ، فَقَالَ: قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» الْحَدِيثُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٣٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٣/٢).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (١٨٠٨) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢١٣/١، ٢١٤) وَالْحَاكِمُ (٢٤١/١).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) هُوَ: أَبُو إِبرَاهِيمَ أَوْ مُحَمَّدٌ أَوْ مُعَاوِيَةُ، وَاسْمُ أَبِي أَوْفَى: عَلَقَمَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ الْخَارِثِ الْأَسْلَمِيُّ، شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ وَخَيْرَ وَمَا بَعْدَهَا، وَلَمْ يَزَلْ فِي الْمَدِينَةِ حَتَّى قُبِضَ

ﷺ، فَتَحَوَّلَ إِلَى الْكُوفَةِ وَمَاتَ بِهَا، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْكُوفَةِ
مِنَ الصَّحَابَةِ.

(قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ
أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَعَلَّمَنِي مَا يُخْرِئُنِي عَنْهُ، فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ
اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» الْحَدِيثُ) بِالنُّسْبِ؛ أَيُّ: أُمُّ الْحَدِيثِ.

وَتَمَامُهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «قَالَ: أَيُّ الرَّجُلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
هَذَا لِلَّهِ فَمَا لِي؟» قَالَ: قُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي
وَاهْدِنِي، فَلَمَّا قَامَ قَالَ هَكَذَا يَذِّنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا
هَذَا فَقَدْ مَلَأَ يَدَيَّ مِنَ الْخَيْرِ، أَنْتَهَى؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي سُنَنِ أَبِي
دَاوُدَ: الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
وَالدَّارِقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَذْكَارَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْقِرَاءَةِ
لِلْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا لَمْ يَلْحَظْ ذَلِكَ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَلُّمُ الْقُرْآنِ لِقِرَاءَتِهِ فِي الصَّلَاةِ،
فَإِنَّ مَعْنَى «لَا أَسْتَطِيعُ»: لَا أَحْفَظُ الْآنَ مِنْهُ شَيْئًا، فَلَمْ يَأْمُرْ
بِحِفْظِهِ وَأَمَرَهُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ حِفْظَ الْفَاتِحَةِ كَمَا يَحْفَظُ
هَذِهِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ

١٣- ما زادَ على الرُّكعتين يقتصرُ فيها على الفاتحة

٢٧٣- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي
الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ،
وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَطْوِلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى، وَيَقْرَأُ
فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٧٦)، مسلم (٤٥١)].

(وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ») بَيَّانٌ تَنْبِيهُ أُولَى.

(بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) أَيُّ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْهُمَا.

(وَسُورَتَيْنِ) أَيُّ يَقْرَأُهُمَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سُورَةً.

(وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا) وَكَأَنَّهُ مِنْ هُنَا عَلِمُوا مَقْدَارَ قِرَاءَتِهِ.

(وَيَطْوِلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى) يَعْمَلُ السُّورَةَ فِيهَا أطولَ مِنَ الثَّانِيَةِ
فِي الثَّانِيَةِ.

(وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ) تَنْبِيهُ أُخْرَى.

(بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَرْبَعِ الرُّكْعَاتِ فِي
كُلِّ وَاحِدَةٍ، وَقِرَاءَةِ سُورَةٍ مَعَهَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنَ الْأُولَيَيْنِ، وَأَنَّ
هَذَا كَانَ عَادَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا يَدُلُّ لَهُ «كَانَ يُصَلِّي»، إِذْ هِيَ
عِبَارَةٌ تُغَيِّدُ الْاسْتِمْرَارَ غَالِبًا.

وَإِسْمَاعُهُمُ الْآيَةَ أَحْيَانًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْرَارُ فِي
السُّرِّيَّةِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي سُجُودَ السُّهُورِ.

وَفِي قَوْلِهِ أَحْيَانًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مَرَّةً.

وَلَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٦٣/٢) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ قَالَ: «كَانَ
نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ وَتَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَةِ مِنْ سُورَةٍ
لِقَمَانٍ وَالذَّارِيَاتِ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٥١٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ لِحُوْهٍ، وَلَكِنْ
قَالَ: «سَمِعْتُ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ خَبِيرُ الْغَاشِيَةِ».

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَطْوِيلِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَوُجْهُهُ مَا
أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٤/٢) فِي آخِرِ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا:
وَعَلَّنَا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ يَدْرِكُ النَّاسَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ [... وَرَوَى] عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ
عَطَاءٍ: إِنِّي لَأَحِبُّ أَنْ يُطَوِّلَ الْإِمَامُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ،
حَتَّى يَكْثُرَ النَّاسُ فِي الْأُولَى، وَيَقْتَصِرَ فِي الثَّانِيَةِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ التَّطْوِيلَ يَكُونُ بِطَوِيلِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.
وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ حِبَّانَ أَنَّ التَّطْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ بِتَرْتِيلِ الْقِرَاءَةِ مَعَ
اسْتِئْوَافِ الْمَقْرُوءِ؛ وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ (٧٣٣) مِنْ حَدِيثِ حُفْصَةَ: «كَانَ
يُرْتَلُّ السُّورَةُ حَتَّى تَكُونَ أطولَ مِنْ أطولِ مِنْهَا».

وَقِيلَ: إِنَّمَا طَالَتِ الْأُولَى بِدَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعْوُودِ.

وأما القراءة فيها فهُمَا سواء؛ وفي حديث أبي سعيد الآتي ما يُرشد إلى ذلك.

وقال البيهقي: يُطَوَّلُ في الأولى إِنْ كَانَ يَنْظُرُ أَحَدًا، وَإِلَّا فَيَسُوِّي بَيْنَ الْأُولَيَيْنِ.

وفيه دليل على أنه لا يزداد في الآخرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب، وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ (ص ٧١) من طريق الصائغي: أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا» الآية.

وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الآخرين.

وفيه دليل على جواز أن يُخَيَّرَ الإنسان بالظن، وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين.

وإسماع الآيات أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة، وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الإخبار عن ذلك بالظن؛ وكذا حديث خباب حين سئل: بِمَ كُتِّمَ تَعْرِفُونَ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: بِأَضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ (البحار ٧٦١) وَلَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ فِيهِمَا بِخَبَرٍ عَنْهُ ﷺ لَذَكَرُوهُ.

١٤- الركعتان الأوليان أطول من الآخرين

٢٧٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرُ: «أَلَمْ تَنْزِيلُ» السُّجْدَةِ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدَرُ النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْأُولَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدَرِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَالْآخِرَتَيْنِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ».

رواه مسلم (٤٥٢).

(وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَحْزِرُ).

بفتح النون وسكون الحاء المهملة وضمة الزاي: غرس ونقدّر.

وفي قوله (كُنَّا نَحْزِرُ) ما يدل على أن المقدّرين لذلك

جماعة؛ وقد أخرج ابن ماجه (٨٢٨) رواية أن الحازرين ثلاثون رجلاً من الصحابة.

(«قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرُ: «أَلَمْ تَنْزِيلُ» - السُّجْدَةِ» أي في كل ركعة بعد قراءة الفاتحة.

(وفي الآخرين قدر النصف من ذلك).

وفيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في الآخرين.

ويزيده دلالة على ذلك قوله.

(وَفِي الْأُولَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدَرِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ) ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غير الفاتحة.

(والآخرين) أي من العصر (على النصف من ذلك) أي من الأوليين منه.

(رواه مسلم).

الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها «كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ، فَيَذَعِبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْبَيْعِ فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي إِلَى أَهْلِهِ، فَيَتَوَضَّأُ وَيُذَكِّرُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِمَّا يُطِيلُهَا».

أخرجه مسلم (٤٥٤) والنسائي (١٦٤/٢) عن أبي سعيد.

وأخرج أحمد (٢/٣) ومسلم (٤٥٢) من حديث أبي سعيد أيضاً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَدَرُ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدَرُ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ أَوْ قَالَ يَنْصِفُ ذَلِكَ».

وفي الآخرين قدر نصف ذلك؛ هذا لفظ مسلم.

وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الآخرين من العصر إلا الفاتحة، وأنه يقرأ في الآخرين من الظهر غيرها معها؛ وتقدم حديث أبي قتادة (رقم ٢٧٠): «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَتُسَوِّعُهَا آيَةً أَحْيَانًا».

وظاهره أنه لا يزيد على أم الكتاب فيهما، ولعله أرجح من حديث أبي سعيد من حيث الرواية لأنه اتفق عليه الشيخان من حيث الرواية ومن حيث الدراية، لأنه إخبار مجزوم به،

وخبرُ أبي سعيدٍ انفرادَ بهِ مُسلمٌ، ولأنَّهُ خبرٌ عنِ حَزْبٍ وتَقْدِيرٍ وتَظَنُّنٍ.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْنَعُ هَذَا تَارَةً، يَفْقَرُ فِي الْأُخْرَى غَيْرَ الْفَاتِحَةِ مَعَهَا، وَيَقْتَصِرُ فِيهِمَا أحياناً، فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا فِيهِمَا سُنَّةٌ تَفْعَلُ أحياناً، وَتَتْرَكَ أحياناً.

١٥- الصلاة التي يطيلُ فيها ويقصرُ في القراءة

٢٧٥- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارَ قَالَ: «كَانَ فَلَانٌ يُطِيلُ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ وَفِي الْعِشَاءِ بَوْسَطِهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشَبَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا».

أخرجهُ النَّسَائِيُّ بإسنادٍ صحيحٍ (١٦٧/٢، ١٦٨).

(وعن سليمان بن يسار) هُوَ: أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ يَفْتَحُ الْمَنَاءَ التَّخْيِيَّةَ وَيُخَفِّفُ السُّنَّيْنِ الْمَهْلَكَةِ، وَهُوَ مَوْلَى عِمْرَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَآخِرُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَكَبَارِ التَّابِعِينَ؛ كَانَ فِيهَا فاضلاً ثَقَّةً عابداً ورعاً حُجَّةً، وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ.

(قال: كان فلان)، فِي شَرْحِ السُّنَنِ (٧٩/٣) لِلْبَيْهَقِيِّ أَنَّ فَلَاناً يُرِيدُ بِهِ أَمِيراً كَانَ عَلَى الْمَدِينَةِ، قِيلَ: اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَمَا قِيلَ، لِأَنَّ وَلَادَةَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَتْ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَدِيثُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّى خَلْفَ فَلَانٍ هَذَا.

(يطيلُ الأولتين في الظهر ويخففُ العصرَ يَقْرَأُ في المغربِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ)، اخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ الْمُفْصَلِ:

فَقِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الصَّافَّاتِ، أَوِ الْجَائِيَةِ أَوِ الْقِيَالِ، أَوِ الْحَجَرَاتِ، أَوِ الصَّفِّ، أَوِ تَبَارَكَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوِ الضُّحَى، وَأَتَّفَقَ أَنَّ مُنْتَهَاهُ آخِرُ الْقُرْآنِ.

(وفي العشاءِ بوسطِهِ وفي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشَبَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا) أخرجهُ النَّسَائِيُّ بإسنادٍ صحيحٍ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: السُّنَّةُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ، وَيَكُونُ الصُّبْحُ اطْوَلَ.

وفي العشاءِ والعصرِ بِأَوْسَطِهِ.

وفي المغربِ بِقِصَارِهِ.

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِي تَطْوِيلِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ أَنَّهُمَا وَقْتَا غَفْلَةٍ بِالنُّومِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالْقَائِلَةِ، فَطَوَّلَهُمَا لِيُدْرِكَهُمَا الْمُتَأَخَّرُونَ لِفَضْلَةِ أَوْ نَوْمٍ وَغَوِيهِمَا.

وفي العصرِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ فِي وَقْتِ الْأَعْمَالِ خَفِضَتْ لَذَلِكَ.

وفي المغربِ لَضِيقِ الْوَقْتِ؛ فَاخْتِجَ إِلَى زِيَادَةِ تَخْفِيفِهَا، وَلِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى عِشَاءِ صَالِحِهِمْ وَضَيْفِهِمْ.

وفي العشاءِ لَغَلْبَةِ النَّوْمِ، وَلَكِنْ وَقْتُهَا وَاسِعٌ فَانْشَبَتْ الْعَصْرَ، فَكَذَا قَالُوهُ، وَسَتَعَرَفَ اخْتِلَافَ أَحْوَالِ صَلَاتِهِ ﷺ عِنْدَ مَا يَأْتِي قَرِيباً، بِمَا لَا يَتِمُّ بِهِ هَذَا التَّفْصِيلُ.

١٦- ما يقرأ في سورة المغرب

٢٧٦- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٧٦٥)، مُسْلِمٌ (٤٦٣)).

(وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُمَا وَيُحَالُ جُبَيْرِ.

(قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) قَدْ بَيَّنَّ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٤٨/٢) أَنَّ سَمَاعَةَ لَذَلِكَ كَانَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَغْرِبَ لَا يَخْتَصُّ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِـ «الْمَصِّ» [٨١٢]، م (١٦٩/٢)، خ مَحْصَرًا (٧٦٤)، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالصَّافَّاتِ م (١٦٩/٢)، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «حَمِّ» الدُّخَانِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ»، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالْمُعَوَّدَتَيْنِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالْمُرْسَلَاتِ

أي يجعله عادة دائمة له.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: السر في قراءتهما في صلاة فجر يوم الجمعة أنهما تضمّتا ما كان وما يكون يومهما، فإنهما اشتملتا على خلق آدم، وعلى ذكر المعاد؛ وحشر العباد؛ وذلك يكون في يوم الجمعة، ففي قراءتهما تذكير للعباد بما كان فيه ويكون.

قلت: ليتنبهوا بذكر ما كان، ويستعدوا لما يكون.

١٨- السؤال عند آية الرحمة،

والاستعاذة عند آية العذاب

٢٧٩- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا».

أخرجه الخفصة [أحمد/٣٨٢/٥]، أبو داود (٨٧١)، الترمذي (٢٦٢)، النسائي (١٧٦/٢)، ابن ماجه (٨٩٧).

وحسنه الترمذي (٢٦٢).

(وعن حذيفة رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ» أي يطلب من الله رحمة (ولا آية عذاب إلا تعوذ منها) لما ذكر فيها (أخرجه الخفصة وحسنه الترمذي).

في الحديث دليل على أنه ينبغي للقارئ في الصلاة تدبر ما يقرأه وسؤال رحمة والاستعاذة من عذابه، ولعل هذا كان في صلاة الليل.

وأما قلنا ذلك؛ لأن حديث حذيفة مطلق وورد تفيدته بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال: «سِعِغَتْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة ليست يفرصة، فمر بذكر الجنّة والنار فقال: أعوذ بالله من النار ويل لأهل النار».

رواه أحمد (٣٤٧/٤) وابن ماجه (١٣٥٢) بمعناه.

وأخرج أحمد (٩٢/٦) عن عائشة: «قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةَ التَّمَامِ فَكَانَ يقرأ بِالْبَقَرَةِ وَالنَّسَاءِ وَالْإِمْرَانِ، وَلَا يَمُرُّ

[خ (٧٦٣)، م (٤٦٢)]، وَأَنَّهُ كَانَ يقرأ فِيهَا بِقِصَارِ الْمُفْصِلِ (الموطأ/٢٥)]، وَكُلُّهَا أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ.

وأما المداومة في المغرب على قصار المفضل فإنما هو فعل مروان بن الحكم.

وقد أنكر عليه زيد بن ثابت، وقال له: ما لك تقرأ بقصار المفضل، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطول الطولين، تشية طول.

والمراد بهما الأعراف والأنعام، والأعراف أطول من الأنعام، إلى هنا أخرجه البخاري (٧٦٤) وهي الأعراف.

وقد أخرج النسائي (١٧٠/٢)، «أَنَّ اللَّهَ صلى الله عليه وسلم فَرَّقَ فِي الْأَعْرَافِ فِي رَكْعَتَيْ الْمَغْرِبِ؛ وَقَدْ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِـ«الْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ» وَوَقْتُ لِمُعَاذٍ فِيهَا بِـ«وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»، وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَنْشِئُ»، وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَغَرِهَا.

والجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه صلى الله عليه وسلم باختلاف الحالات، والأوقات والأشغال، عدماً وجوداً.

١٧- ما يقرأ في سورة الفجر

٢٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقرأ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ «الْم تَنْزِيلُ» السَّجْدَةِ وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ».

متفق عليه (بخاري/٨٩١)، مسلم (٨٨٠).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقرأ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ «الْم تَنْزِيلُ» السَّجْدَةِ» أي في الركعة الأولى «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» أي في الثانية (متفق عليه).

فيه دليل على أن ذلك كان دأبه صلى الله عليه وسلم في تلك الصلاة.

وزاد استمراره على ذلك بياناً قوله:

٢٧٨- وَلِلطَّبْرَانِيِّ «الصَّغَرِ» (٨٠/٢، ٨١) مِنْ

حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يُؤَدِّمُ ذَلِكَ

وهو قوله: (وللطبراني من حديث ابن مسعود؛ يُدِيمُ ذَلِكَ)

بِأَيِّ فِيهَا تَخْوِيفٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَاسْتَعَاذَ وَلَا يَمُرُّ بِأَيِّ فِيهَا اسْتِشَارٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغَبَ إِلَيْهِ.

وأخرج النسائي (١٩١/٢) وأبو داود (٨٧٣)، من حديث عوف بن مالك: «قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْدًا فَاسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَاسْتَفْتَحَ الْبَقْرَةَ لَا يَمُرُّ بِأَيِّ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ، فَسَأَلَ، وَلَا يَمُرُّ بِأَيِّ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّدَ» الحديث، وليس لأبي داود ذِكْرُ السُّؤَالِ وَالرُّضْوَةِ.

فَهَذَا كُلُّهُ فِي النَّافِلَةِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْأَوَّلِ.

وفي قيام الليل كما يُفِيدُهُ الحديثانِ الآخرانِ، فإنه لم يَأْتِ عَنْهُ ﷺ في روايةٍ قطُّ أنه أُمُّ النَّاسِ بِالْبَقْرَةِ وَأَلَّ عَمْرَانُ في فريضةٍ أصلاً، ولَفْظُ «قُمْتُ» يُشْعِرُ أَنَّهُ فِي اللَّيْلِ قَسَمَ مَا تَرَجَّيْنَا بقولنا: ولعلَّ هذا في صلاةِ الليلِ فهذا باغْتِيَابٍ ما ورد، فلو فعلَهُ أَخَذَ في الفريضة، فلعلَّهُ لا بأسَ فيه، ولا يُخِلُّ بِصَلَاتِهِ، سيما إذا كان مُتَعَرِّداً، لئلا يَشُقَّ على غيره إذا كان إماماً.

وقولُها: «ليلةُ التَّمام» في القاموس: ليلةُ التَّمامِ ككِتَابٍ وليلٌ يَتِمُّ أطولُ ليالي الشَّاءِ، وهي ثلاثٌ لا يُسْتَبَانُ نَقْصَانُهَا، أو هي إذا بَلَغَتْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَاعَةً فصاعداً، انْتَهَى.

١٩- الرُّكُوعُ لتَعْظِيمِ الرَّبِّ والسُّجُودُ للدُّعَاءِ

٢٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ. وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِيهِ الدُّعَاءَ، فَقَعِمَنْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ».

رواه مُسْلِمٌ (٤٧٩).

(وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً» فَكَانَتْ قِيلَ: فماذا تقولُ فيهما؟ فقال: «فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ» فَذَبَّ بَيْنَ كَيْفِيَّةِ هَذَا التَّعْظِيمِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ (٧٧٢) عَنْ حُذَيْفَةَ: فجعل يقول: أي رسول الله ﷺ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ.

(وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَعِمَنْ بِفَتْحِ الْقَافِ

وَكَسْرِ الْمِيمِ وَمَعْنَاهُ: حَقِيقٌ (أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ. رواه مُسْلِمٌ).

الحديثُ دليلٌ على تحريمِ قراءةِ القرآنِ حالَ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ؛ لأنَّ الأصلَ في النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وظاهرُهُ وَجُوبُ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ، وَوَجُوبُ الدُّعَاءِ في السُّجُودِ، لِلأَمْرِ بِهِمَا.

وقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ.

وقالَ الجَمْهُورُ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، لحديثِ السَّيِّءِ صَلَاتُهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ ﷺ، وَلَوْ كَانَ وَاجِباً لَأَمَرَهُ بِهِ.

ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (لِعَظَمُوا فِيهِ الرَّبَّ) أَنَّهَا تُجْزَى الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، وَيَكُونُ بِهَا مُتَمَثِّلاً مَا أَمَرَ بِهِ.

وقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٨٨٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّا رَكَعَ أَحَدَكُمُ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ».

ورَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦١) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٩٠)، لِأَنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فِيهِ إِرسَالٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وفي قَوْلِهِ: «ذَلِكَ أَذْنَاهُ» ما يدلُّ على أَنَّهَا لَا تُجْزَى الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ.

والحديثُ دليلٌ على مشروعِيَّةِ الدُّعَاءِ حالَ السُّجُودِ بِأَيِّ دُعَاءٍ كَانَ، مِنْ طَلَبِ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالاسْتِعَاذَةِ مِنْ شَرِّهِمَا، وَأَنَّهُ عَلَّ الْإِجَابَةِ.

وقَدْ بَيَّنَّ بَعْضُ الْأَدْعِيَةِ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ:

٢٠- ما يدعُو في الرُّكُوعِ والسُّجُودِ

٢٨١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٨١٧)، مُسْلِمٌ (٤٨٤))

الرَّائِى لِلْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ: ما يُفِيدُهُ ما قَبْلَهُ وَالْمَعْطُوفُ يَتَعَلَّقُ بِ«حَمْدِكَ»، وَالْمَعْنَى: أَنْزَلْتُكَ وَأَتْلَيْتُ بِحَمْدِكَ.

من حمد الله تعالى متعرضاً لتوايه استجاب الله له، وأعطاه ما تعرض له، فناسب بعده أن يقول: ربنا ولك الحمد.

(حين يرفع صلبه من الركوع) فهذا في حال أخذه في رفع صلبه من هويهِ للقيام.

(ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد) بإثبات الواو للعطف على مُعَدِّر: أي ربنا أطعناك وحمدناك، أو للحال، أو زائدة، وورد في رواية بحذفها، وهي نسخة في بلوغ المرام.

(ثم يكبر حين يهوي ساجداً) تكبير النفل.

(ثم يكبر حين يرفع رأسه) أي من السجود الأول.

(ثم يكبر حين يسجد) أي السجدة الثانية.

(ثم يكبر حين يرفع) أي من السجدة الثانية، هذا كله تكبير النفل.

(ثم يفعل ذلك) أي ما ذكر ما عدا التكبير الأول التي للإحرام.

(في الصلاة أي ركعاتها) كلها، ويكبر حين يقوم من التثنية بعد الجلوس (للتشهد) الأوسط (متفق عليه).

الحديث دليل على شرعية ما ذكر فيه من الأذكار فاما أول التكبير: فهي تكبير الإحرام.

وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث.

وأما ما عداها من التكبير الذي وصفه فقد كان من بعض أمراء بني أمية تركه تساهلاً، ولكنه استقر العمل من الأمة على فعله في كل خفض ورفع، في كل ركعة خمس تكبيرات، كما عرفته من لفظ هذا الحديث، ويزيد في الركعة والثلاثية تكبيرة النهوض من التشهد الأوسط، فيتحصّل في المكتوبات الخمس بتكبير الإحرام أربع وتسعون تكبيرة، ومن دونها تسع وثمانون تكبيرة.

واختلف العلماء في حكم تكبير النفل.

فقال: إنه واجب.

وروى قولاً لأحمد بن حنبل؛ وذلك لأنه ﷺ داوم عليه.

وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

ويحتمل أن تكون للحال، والمراد: أسبحك وأنا متلبس بحميدك: أي حال كوني متلبساً به.

(اللهم اغفر لي. متفق عليه).

والحديث دليل على أن هذا من أذكار الركوع والسجود ولا ينافيه حديث: «أما الركوع فعظموا فيه الرب» لأن هذا الذكر زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله ﷺ، فيجمع بينه وبين هذا.

وقوله: «اللهم اغفر لي» مثال لقوله تعالى ﴿تَسْبِحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرُكَ﴾.

وفيه مسارعة ﷺ إلى امتثال ما أمره الله به قياماً بحق العبودية، وتعظيماً لشأن الربوبية، زادة الله شرفاً وفضلاً.

وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

٢١- صفة الصلاة بعد القراءة

٢٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرُكِعُ ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِداً، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البحاري (٧٨٩)، مسلم (٣٩٢)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة أي إذا قام فيها.

(يكبر) أي تكبير الإحرام (حين يقوم).

فيه دليل على أنه لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبير شيئاً.

(ثم يكبر حين يركع) تكبير النفل.

(ثم يقول: سمع الله لمن حمده) أي أجاب الله من حمده، فلا

وذهب الجمهور إلى ندبه، لأنه ﷺ لم يعلمه المسيه صلاته، وإنما علمه تكبيرة الإحرام؛ وهو موضع البيان للواجب، ولا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة.

وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبيرة النفل في حديث المسيه أبو داود (٨٥٧) من حديث رفاع بن رافع فإنه ساقه، وفيه: ثم يقول الله أكبر ثم يرجع وذكر فيه قول «سمع الله لمن حمده» وبقية تكبيرات النفل.

وأخرجها الترمذي (٣٠٢) والنسائي (٢٢٥/٢)، ولذا ذهب أحمد وأبو داود إلى وجوب تكبير النفل.

وظاهر قوله: «يكبر حين كنا وحين كذا» أن التكبير يقارن هذه الحركات، فيشرع في التكبير عند ابتدائه للركن؛ وأما القول بأنه بمد التكبير حتى يمد الحركة، كما في الشرح وغيره فلا وجه له، بل يأتي باللفظ من غير زيادة على أدائه، ولا نقصان منه.

وظاهر قوله «ثم يقول: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد» أنه يشرع ذلك لكل مصل من إمام ومأموم، إذ هو حكاية لطلق صلاته ﷺ، وإن كان يحتمل أنه حكاية لصلاته ﷺ إماماً، إذ المتبادر من الصلاة عند إطلاقها الواجبة، وكانت صلاته ﷺ الواجبة جامعة، وهو الإمام فيها، إلا أنه لو فرض هذا، فإن قوله ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي» أمر لكل مصل أن يصلي كصلاة ﷺ من إمام ومفرد.

ودعيت الشافعية والهادوية وغيرهم إلى أن التسميع مطلقاً لتنفل أو مفترض، للإمام والمفرد، والحمد للمؤتم لحديث: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد».

أخرج أبو داود (٨٤٨).

ويجب بأن قوله: «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد» لا ينفي قول المؤتم «سمع الله لمن حمده»، وإنما يدل على أنه يقول المؤتم «ربنا لك الحمد»، عقب قول إمامه «سمع الله لمن حمده»، والواقع هو ذلك، لأن الإمام يقول «سمع الله لمن حمده»، في حال اتقاليه، والمأموم يقول التحييد في حال اتقاليه، واستفيد الجمع بينهما من الحديث الأول.

قلت: لكن أخرج أبو داود (٨٤٩) عن الشعبي: «لا يقول

المؤتم خلف الإمام «سمع الله لمن حمده» ولكن يقول: ربنا لك الحمد» ولكنه موقوف على الشعبي، فلا تقوم به حجة.

وقد ادعى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على كون المفرد يجمع بينهما.

وذهب آخرون إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمفرد، ويحمد المؤتم؛ قالوا: والحجة جمع الإمام بينهما، لاتحاد حكم الإمام والمفرد.

٢٢- ما يقال بعد الرفع من الركوع

٢٨٣- وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ النَّسَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

رواه مسلم (٤٧٧).

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم) لم أجد لفظ «اللهم» في مسلم في رواية أبي سعيد، وجذبتها في رواية ابن عباس (ربنا لك الحمد ملء) [مسلم (٤٧٨)] بنصب الهمزة على المصدرية، ويجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف (السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ).

وفي سنن أبي داود (٨٤٧) وغيره «وملة الأرض» وهي في رواية ابن عباس عند مسلم (٤٧٨)، فلهذه الرواية كلها ليست رواية أبي سعيد، لعدم وجود «اللهم» في أوله، ولا لفظ ابن عباس لوجود «ملة الأرض» فيها.

(وملة ما شئت من شيء بعد) بضم الدال على البناء للقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه.

(أهل) بنصبه على النساء أو رفيعه: أي أنت أهل النساء والمجد أحق بالرفع خبر مبتدأ محذوف، و(ما) مصدرية تقديره

هذا: أي قولُ اللّهُمَّ لك الحمدُ أحقُّ قولِ العبدِ.

وإنما لم نجعلْ «لا مانعَ لما أعطيت» خبراً و«أحقُّ» مُبتدأ، لأنَّهُ محذوفٌ في بعضِ الروايات، فجعلناه جملةً استثنائيةً، إذا حذفت ثم الكلامُ من دونِ ذِكْرِهِ.

وفي الشرح جعل «أحقُّ» مُبتدأ، وخبره «لا مانعَ لما أعطيت».

وفي شرح المُهَذَّبِ (٣/٣٨٩) نقلًا عن ابنِ الصّلاح معناه: أحقُّ ما قالَ العبدُ قولُهُ: لا مانعَ لما أعطيتَ إلى آخره.

وقولُهُ: «وكلُّنا لك عبدٌ» اعتراضٌ بينَ المُبتدأ والخبر: قال: أو يَكُونُ قولُهُ «أحقُّ» ما قالَ العبدُ خبراً لما قبلَهُ أي قولُهُ ربُّنا لك الحمدُ إلى آخره أحقُّ ما قالَ العبدُ؛ قال: والأوّلُ أولى.

قال النووي: لما فيه من كمالِ التّفويضِ إلى اللّهِ تعالى، والاعتِرافِ بِكمالِ قدرَتِهِ وعظَمَتِهِ وقَهْرِهِ وسلطانِهِ، وانفرادِهِ بالوحدانيّةِ، وتَدبيرِ مخلوقَاتِهِ؛ انتهى.

(ما قالَ العبدُ وكلُّنا لك عبدٌ) ثُمَّ اسْتَنَافَ فَقَالَ (اللّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ رواه مُسْلِمٌ).

الحديثُ دليلٌ على مشروعيّةِ هذا الذِّكْرِ في هذا الرُّكْنِ لِكلِّ مُصلٍّ وقد جعلَ الحمدُ كالأجسامِ، وجعلهُ سادّاً لما ذَكَرَهُ من الطُّرُوفِ مُبالغةً في كثرةِ الحمدِ.

وزاد مُبالغةً بِذِكْرِ ما يشاؤهُ تعالى ثَمًّا لا يعلمُهُ العبدُ.

والثناءُ الوصفُ بالجميلِ، والمدحُ. والجدُّ: العظمةُ ونهايةُ الشُّرفِ.

وقوله «الجدُّ» والجدُّ بفتح الجيم معناه الحظُّ من عُقُوبَتِكَ، أي لا يَنْفَعُ ذَا حَظٍّ مِنْ عُقُوبَتِكَ حَظُّهُ، بَلْ يَنْفَعُهُ العَمَلُ الصَّالِحُ، وروى بِكسرِ الجيم: أي لا يَنْفَعُهُ جَدُّهُ واجْتِهَادُهُ.

وقد ضَعُفَتْ روايةُ الْكُسرِ.

قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ: عَلَى الْجَنَّةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨١٢)، مسلم (٤٩٠)]

وفي رواية «أمرنا» أي أيُّهَا الْأُمَّةُ.

وفي رواية: «أمر النبي ﷺ» والثلاثُ الرواياتُ للبخاري (٨١٠).

(٨٠٩).

وقولُهُ: (وأشارَ بيدهِ إلى أنْفِهِ) فَسَرَتْهَا روايةُ النَّسَائِيِّ (٢/٢٠٩).

(٢١٠): قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ: وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَنْبَيْهِ وَأَمْرَهَا عَلَى أَنْفِهِ وَقَالَ: هَذَا وَاحِدٌ.

قال القرطبي: هذا يدلُّ على أنَّ الجَنَّةَ الْأَصْلُ في السُّجُودِ وَالْأَنْفُ تَبِعَ لَهَا.

قال ابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: معناه أَنَّهُ جَعَلَهُمَا كَأَنَّهُمَا عُضْوٌ وَاحِدٌ، وَإِلَّا لَكَانَتْ الْأَعْضَاءُ ثَمَانِيَةً.

والمرادُ من اليدينِ الْكُفَّانِ.

وقد وَقَعَ بِلَفْظِهِمَا في روايةٍ.

والمرادُ من قولِهِ «وأطرافِ القدمينِ» أَنْ يَجْعَلَ قَدَمَيْهِ قَائِمَتَيْنِ عَلَى بُطُونِ أَصَابِعِهِمَا، وَعَقِبَاهُ مُرْتَفَعَتَانِ، فَيَسْتَقْبِلُ بِظُهُورِ قَدَمَيْهِ الْقِبْلَةَ وَقَدْ وَرَدَ في هذا حديثُ أَبِي حُمَيْدٍ في صِفَةِ السُّجُودِ.

وقيل: يُدْبِ ضَمُّ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ، لِأَنَّهَا لو انْفَرَجَتْ انْحَرَفَتْ رُؤُوسُ بَعْضِهَا عَنِ الْقِبْلَةِ.

وأما أَصَابِعُ الرَّجْلَيْنِ فَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٢٥٤)] في حديثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ في بابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بِلَفْظِ «وَأَسْتَقْبِلُ بِأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ».

وَقَدْ أَدَّاهُ حَدِيثُ دَلِيلٍ عَلَى وَجُوبِ السُّجُودِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ﷺ بِلَفْظِ الْإِخْبَارِ عَنْ أَمْرِ اللّهِ لَهُ وَلَا مَنِيهِ وَالْأَمْرُ لَا يَرُدُّ إِلَّا بِنَحْوِ صِغَةِ أَفْعَلْ، وَهِيَ تَفِيدُ الْوَجُوبَ.

وقد اختلفَ في ذَلِكَ:

فَالْهَادِيَّةُ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لِلْوَجُوبِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُجْزئُ السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ فَقَطْ،

٢٣- الأُظْمُ التي يسجدُ عليها

٢٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

مُسْتَدَلًا بِقَوْلِهِ: «وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ».

قَالَ الصَّنَفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢/٢٩٦): وَقَدْ اخْتَجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِهَذَا فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَالْحَقُّ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَارَضُ التَّصْرِيحُ بِالْجَنْبَةِ، وَإِنْ امْتَكَنَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهَا كَعَضْوِ وَاحِدٍ، فَذَلِكَ فِي التَّسْمِيَةِ، وَالْعَبَارَةُ لَا فِي الْحُكْمِ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ وَقَعَ هُنَا فِي الشَّرْحِ أَنَّهُ ذَقَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْقَهْقَاهِ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْجَنْبَةَ فَقَطْ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ: «وَمَتَّكُنْ جَنْبَتَكَ» فَكَانَ قَرِينَةً عَلَى حَلِّ الْأَمْرِ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْوَجُوبِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ هَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ تَقْدُمُ هَذَا عَلَى حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ لِيَكُونَ قَرِينَةً عَلَى حَلِّ الْأَمْرِ عَلَى النَّدْبِ. وَأَمَّا لَوْ فُرِضَ تَأَخُّرُهُ لَكَانَ فِي هَذَا زِيَادَةٌ شَرْعٌ.

وَيَكُونُ أَنَّ تَأَخُّرَ شَرِيعَتِهِ، وَمَعَ جَهْلِ التَّارِيخِ يَرْجِعُ الْعَمَلُ بِالْمُوجِبِ، لَزِيَادَةِ الْإِخْتِيَاظِ، كَذَا قَالَ الشَّارِحُ.

وَجَعَلَ السُّجُودَ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ مَذْهَبًا لِلْبَيْتَةِ؛ فَحَوَّلْنَا عِبَارَتَهُ إِلَى الْهَادِيَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبُهُمْ إِلَّا السُّجُودَ عَلَى الْجَنْبَةِ فَقَطْ، كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

وَلَفْظُ الشَّرْحِ هُنَا وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ السُّجُودِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ.

وَقَدْ ذَقَبَ إِلَى هَذَا الْبَيْتَةِ وَاحِدُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، انْتَهَى.

وَعَرَفْتُ أَنَّهُ وَهَمٌ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يُوجِبُهُ عَلَى الْجَنْبَةِ فَإِنَّهُ يُجِيزُ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى الْأَنْفِ، وَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ. هَذَا فِي «الشَّرْحِ».

وَالَّذِي فِي «الْبَحْرِ»: أَنَّهُ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَهُمَا سَجْدَ اجْزَاءَ؛ لِأَنَّهُمَا عَضْوُ وَاحِدٍ. انْتَهَى. فَجَعَلَ الْخِلَافَ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدَهُ دُونَ أَصْحَابِهِ.

وَفِي «عَيُونِ الْمَذَاهِبِ» لِلطَّحَاوِيِّ: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَنْفِ جِازٌ، وَعِنْدَهُمَا وَالثَّلَاثَةُ بِلَا عَدَرٍ. انْتَهَى.

فَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ بِاجْزَاءِ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ فَقَطْ

إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَنَّ صَاحِبِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبَا يُوسُفَ يَخَالِفَانِهِ، فَلَا يَنْبَغِي نِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَى الْحَنِفِيَّةِ.

ثُمَّ ظَاهِرُهُ وَجُوبُ السُّجُودِ عَلَى الْعَضْوِ جَمِيعُهُ، وَلَا يَكْفِي بَعْضُ ذَلِكَ، وَالْجَنْبَةُ يَضَعُ مِنْهَا عَلَى الْأَرْضِ مَا امْتَكَنَهُ بِدَلِيلٍ: «وَمَتَّكُنْ جَنْبَتَكَ».

وَبِظَاهِرِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لِأَنَّ مُسَمَّى السُّجُودِ عَلَيْهَا يَصْدُقُ بِوَضْعِهَا مِنْ دُونِ كَشْفِهَا، وَلَا خِلَافَ أَنَّ كَشْفَ الرُّكْبَتَيْنِ غَيْرُ وَاجِبٍ، لَمَّا يَخَافُ مِنْ كَشْفِ الْعُورَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْجَنْبَةِ:

فَقِيلَ: يَجِبُ كَشْفُهَا لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ (٨٤): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ عَلَى جَنْبِهِ وَقَدْ اغْتَمَّ عَلَى جَنْبَيْهِ فَحَسَرَ عَنْ جَنْبَيْهِ».

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَلَّقَ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ (بَابُ ٢٣) عَنْ الْحَسَنِ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُونَ وَأَيْدِيَهُمْ فِي نِجَابِهِمْ، وَيَسْجُدُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ عَلَى عِمَاتِيهِ» وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٦/٢)، وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ مَا فِي السُّجُودِ مَوْقُوفًا عَلَى الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ رُوِيَ أَحَادِيثُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرِ عِمَاتِيهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ (٥٥/٨).

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧١٨٤).

وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ «الْكَامِلُ» (١٧٨١/٥).

وَفِيهِ مَتْرُوكَانِ.

وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (١٨٧/١).

وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَذَكَرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَغَيْرَهَا الْبَيْهَقِيُّ (١٠٦/٢) ثُمَّ قَالَ:

أحاديث «كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ» لَا يَثْبُتُ فِيهَا شَيْءٌ،
يعني مرفوعاً، والأحاديث من الجانبين غير ناهضة على الإيجاب.

وقوله «يسجد على جبهته» يصدق على الأمرين، وإن كان
مع عدم الحائل أظهر؛ فالأصل جواز الأمرين.

وأما حديث خباب «شكرونا إلى رسول الله ﷺ حرّ
الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا» الحديث [مسلم (٦١٩)]؛
فلا دلالة فيه على كشف هذه الأعضاء ولا عدمه.

وفي حديث أنس عند مسلم (٦١٩): «أنه كان أخذهم ينسطّ
نوته من شدة الحرّ ثم يسجد عليه» ولعل هذا إما لا خلاف
فيه؛ والخلاف في السجود على عمليه، فهو محل النزاع،
وحديث أنس محتمل.

٢٤- صفة السجود

٢٨٥- وَعَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ
بَيَاضُ إِبْطِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٠٨)، مسلم (٤٩٥)].

(وعن ابن بحنة) هو: عبد الله بن مالك ابن بحنة بضم
الباء الموحدة وفتح الحاء المَهْمَلَة وسكون المشاء التَّحِيَّةِ وبعدّها
نُونٌ، وهو اسم لام عبد الله، واسم أبيه مالك بن القشيب بكسر
القاف وسكون الشين المعجمة فموحدة الأزدي، مات عبد الله
في ولاية معاوية، بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَجَّ) بفتح الفاء
وتشديد الراء آخره جيم.

(بَيْنَ يَدَيْهِ) أَي بَاعِدَ بَيْنَهُمَا: أَي نَحَى كُلَّ يَدٍ عَنِ الْجَنْبِ
الَّذِي يَلِيهَا.

(حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

والحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة قبل
والحكمة في ذلك أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون
الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد؛ ومقتضى هذا أن يستقل

كل عضو بنفسه، ولا يعتمد بعض أعضاء على بعض.

وقد ورد هذا المعنى مصرحاً به فيما أخرجه الطبراني
وغیره من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف أنه قال: «لَا تَفْتَرِشْ
أَفْتَرِاشَ السَّيِّئِ وَاعْتَمِدْ عَلَى رَاحَتَيْكَ وَأَبْدِ صَنْعَتِكَ؛ فَإِذَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عُضْوٍ مِنْكَ».

وعند مسلم (٤٩٦) من حديث ميمونة: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يُجَالِي يَدَيْهِ، فَلَوْ أَنَّ بَهِيمَةً أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ مَرَّتًى.

وظاهر الحديث الأول هذا مع قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا
رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» يقتضي الرجوع، ولكنه قد أخرج أبو
داود (٩٠٢) من حديث أبي هريرة ما يدل على أن ذلك غير
واجب بلفظ: «شكنا أصحاب النبي ﷺ مشقة السجود عليهم
إِذَا تَفَرَّجُوا فَقَالَ: اسْتَعِينُوا بِالرَّكْبَةِ» وترجم له الرخصة في ترك
التفريح.

قَالَ ابْنُ عَجَلَانَ أَحَدُ رَوَاتِهِ: وَذَلِكَ أَنْ يَضَعَ مِرْقِيهِ عَلَى
رُكْبَتَيْهِ إِذَا طَالَ السُّجُودُ.

وقوله «حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ» ليس فيه كما قيل دلالة
على أنه لم يكن ﷺ لابسا القميص، لأنه وإن كان لابسا فإنه
قد يبدو منه أطراف إبطيه، لأنها كانت أكتاف قمصان أهل ذلك
العصر غير طويلة، فيمكن أن يرى الإبط من كمها.

ولا دلالة فيه على أنه لم يكن على إبطيه شعر كما قيل،
لأنه يمكن أن المراد يرى أطراف إبطيه لا باطنهما حيث الشعر،
فإنه لا يرى إلا بتكليف، وإن صح ما قيل: إن من خواصه أنه
ليس على إبطيه شعر، فلا إشكال.

٢٨٦- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ
مِرْفَقَيْكَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩٤)

(وعن البراء) بفتح الراء الموحدة فراء، وقيل: بالقصر، ثم همزة
مدودة، هو: أبو عمار في الأشهر، وهو (ابن عازب) بعين
مُهْمَلَة فزاي بعد الألف مكسورة فموحدة، ابن الحارث الأوسي
الأنصاري الحارثي.

٢٥- صفة الركوع والسجود

أَوَّلُ شَهِيدٍ شَهِدَهُ الْخَدِيقُ، نَزَلَ الْكُوفَةُ، وَفَتَحَ الرَّيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ فِي قَوْلِهِ، وَشَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْجَمَلُ وَصَفِيْنَ وَالتَّهْرَوَانِ، مَاتَ بِالْكُوفَةِ أَيَّامَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا سَجَدْتَ فَصَغْ كَفِّكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الحديثُ دليلٌ على وجوبِ هذه الهيئةِ للأمرِ بها.

وحلةُ العلماءِ على الاستحبابِ.

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ اشْتَبَهَ بِالتَّوَضُّعِ، وَأَتَمُّ فِي تَعْمِينَ الْجَنَهِةِ وَالْأَنْفِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبْعَدُ مِنْ هَيْئَةِ الْكُسَالِ، فَإِنَّ الْمَبْطُ يُشَبِّهُ الْكَلْبَ، وَيَشْعُرُ حَالَهُ بِالتَّهَوُّنِ بِالصَّلَاةِ وَقَلَّةِ الْأَعْتِنَاءِ بِهَا، وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا.

وَهَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةَ فَإِنَّهَا تَخَالَفُهُ فِي ذَلِكَ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِيلِهِ (٨٧) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تُصَلِّيَانِ، فَقَالَ: إِذَا سَجَدْتُمَا فَضْمَا بَعْضُ اللَّحْمِ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ كَالرَّجُلِ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا الْمَرْسُورُ أَحْسَنُ مِنْ مَوْصُولِينَ فِيهِ - يَعْنِي مِنْ حَدِيثَيْنِ مَوْصُولِينَ ذَكَرَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ (٢/٢٢٢)، وَضَعَهُمَا (٢٢٣).

وَمِنَ السُّنَنِ تَفْرِيجُ الْأَصَابِعِ فِي الرُّكُوعِ، لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٣١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعَدِيِّ: «أَنَّهُ كَانَ ﷺ يُمَسِّكُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَالْقَابِضِ عَلَيْهِمَا وَيَفْرُجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

وَمِنَ السُّنَنِ فِي الرُّكُوعِ أَنْ يُؤَيِّرَ يَدَيْهِ فَيَجَافِي عَنْ جَنِينِهِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ عَنِ أَبِي دَاوُدَ (٧٣٤) بِهَذَا اللَّفْظِ؛ وَرَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٦٣٧) بِلَفْظٍ: «وَحَنَى يَدَيْهِ عَنْ جَنِينِهِ» وَتَقَدَّمَ قَرِيباً.

وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ حَدِيثَ ابْنِ بُحَيْنَةَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «بُلُوغِ الْمَرَامِ» فِي التَّلْخِيصِ (٢٥٨/١) مَرَّتَيْنِ أَوَّلًا فِي وَصْفِ رُكُوعِهِ، وَثَانِيًا فِي وَصْفِ سُجُودِهِ، دَلِيلًا عَلَى التَّفْرِيجِ فِي الرُّكُوعِ وَهُوَ صَحِيحٌ فَإِنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى فَرُجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ» فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

٢٨٧- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرُجَ بَيْنَ

أَصَابِعِهِ. كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرُجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ.

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٢٤/١)

(وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرُجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ) أَيَّ أَصَابِعِ يَدَيْهِ (وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ). رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي ضَمِّهِ أَصَابِعَهُ عِنْدَ سُجُودِهِ، لِيَتَوَكَّنَ مُتَوَجِّهَةً إِلَى سُنَّتِ الْقَبْلَةِ.

٢٦- جوازُ الرَّعِي في الصلاة

٢٨٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعاً.

رَوَاهُ السَّائِكِيُّ (٢٢٤/٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٩٧٨).

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٥/٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو هَكَذَا وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ مُتَرَبِّعٌ جَالِسٌ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٥/٢) عَنْ حُمَيْدٍ: رَأَيْتُ أَنَسًا يُصَلِّي مُتَرَبِّعاً عَلَى فَوَاشِيهِ وَعَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ (٢) الصَّلَاةَ، تَحْتَ بَابِ (٢٢٢)...

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَصِفَةُ السَّرْبَعِ أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنَ قَدَمِهِ الْيَمْنَى تَحْتَ الْقَدَمِ الْيُسْرَى، مُطْمَئِنَّةً، وَكَفَّيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، مُقَرَّباً أَمَامَهُ كَالرَّائِعِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى كَيْفِيَّةِ قُعُودِ الْعَلِيلِ إِذَا صَلَّى مِنْ قُعُودِهِ إِذْ الْحَدِيثُ وَارِدٌ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ لَمَّا سَقَطَ عَنْ قُرْبِهِ، فَأَنْفَكْتَ قَدَمَهُ، فَصَلَّى مُتَرَبِّعاً، وَهَلِ الْقَعْدَةُ اخْتَارَهَا الْهَادُوَّةُ فِي قُعُودِ الْمَرِيضِ لِصَلَاتِهِ، وَلِغَيْرِهِمْ اخْتِيَارُ آخَرٍ، وَاللَّيْلُ مَعَ الْهَادُوَّةِ، وَهُوَ هَذَا الْحَدِيثُ.

٢٧- ما يقول بين السجدين

الثانية أو الرابعة، وتُسَمَّى جلسة الاستراحة.

وقد فُتِحَ إلى القول بشرعيتها الشافعي في أحد قوليه، وهو غير المشهور عنه، والمشهور عنه وهو رأي الهادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحاق: أنه لا يُشْرَعُ القعود، مُسْتَدَلِّين بحديث واثل بن حُجر في صفة صلاته ﷺ بلفظ: «فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَتَيْنِ اسْتَوَى قَائِمًا».

أخرجهُ البزار في مُسنَدِهِ «كشف الأستار» (٢٦٨) [[إلا أنه ضَعُفَهُ النووي، وبما رواه ابنُ المنذر (الأوسط: ١٩٥/٣) من حديث النعمان بن أبي عيَّاش: أدرَكَتْ غيرَ واحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ فِي أَوَّلِ رُكْعَةٍ وَفِي الثَّالِثَةِ قَامَ كَمَا هُوَ وَلَمْ يَجْلِسْ.

وبجوابٍ عن الكلِّ بأنَّه لا مُتَافَاةٌ، إذ من فعلها فلأنها سُنَّةٌ، ومن تركها فكذلك، وإن كانَ ذِكْرُهَا في حديثِ المسيءِ يُشْعِرُ بوجودها، لكنَّ لم يقل به أحدٌ فيما أعلم.

٢٩- جوازُ القنوتِ في الصلاة بعد الركوع

٢٩١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَذْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٤٠٨٩)، مسلم (١٧٧)).

ولأحمد (١٦٢/٣) والدارقطني (٣٩/٢) نحوه من وجوهٍ آخر، ورواه: «وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْتَضِي فَارَقَ الدُّنْيَا».

(وعن أنسٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَذْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ»)، ووردَ تعيينُهُم أَنَّهُمْ رَعْلٌ وَعَصِيَّةٌ وَبَنُو لَحْيَانٍ.

(ثم تركه، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) لفظُهُ في البخاري مُطَوَّلًا عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: سَأَلَتْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ فَقَالَ: قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ.

قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ، أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ.

قُلْتُ: فَإِنْ فَلَانَا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، قَالَ: إِنَّمَا «قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ

٢٨٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي».

رواه الأربعة إلا النسائي وأبو داود (٨٥٠)، الترمذي (٢٨٤)، ابن ماجه (٨٩٨) [[واللفظ لأبي داود.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٧١/١).

ولفظ الترمذي «واجبرني» بدل «وارحمني» ولم يقل «وعافني».

وجمع ابنُ ماجه في لفظ روايته بين «ارحمني» و«اجبرني» ولم يقل «اهدني» ولا «عافني»، وجمع الحاكِم بينهما إلا أنه لم يقل «وعافني».

والحديث دليلٌ على شرعية الدعاء في القعود بين السجدين.

وظاهرُهُ أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَقُولُهُ جَهْرًا.

٢٨- جلسة الاستراحة بين الركعتين

٢٩٠- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا».

رواه البخاري (٨٢٣).

وفي لفظٍ لَهُ (٨٢٤): «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَامَ».

وأخرج أبو داود (٧٣٠) من حديث أبي حميدٍ في صفة صلاته ﷺ، وفيه: «ثُمَّ أَهْوَى سَاجِدًا ثُمَّ ثَنَى رِجْلَيْهِ وَقَعَدَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَصْرٍ فِي مَوْضِعِهِ ثُمَّ نَهَضَ» وقد ذَكَرْتُ هَذِهِ الْقَعْدَةَ فِي بَعْضِ الْفَافِظِ رَوَايَةً حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ.

وفي الحديث دليلٌ على شرعية هذِهِ الْقَعْدَةِ بَعْدَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَالرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ، ثُمَّ يَنْهَضُ لِادَاءِ الرُّكْعَةِ

ولا تقومُ بهِ حُجَّةٌ.

وقد ذهبَ إلى أن الدعاءَ عقبَ آخرِ رُكُوعٍ من الفجرِ سنةٌ جماعةٌ من السلفِ، ومن الخلفِ: الهادي، والقاسمُ، وزيدُ بنُ عليٍّ، والشافعيُّ، وإن اختلفوا في الفاظه:

فعند الهادي بدعاء من القرآن.

وعند الشافعيُّ بحديث: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» إلى آخره.

٢٩٢- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ لَا يَقْنُتُ

إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ،

صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٦٢٠).

(وعنه) أي أنس (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ).

أَمَّا دَعَاؤُهُ لِقَوْمٍ: فَكَأَنَّهُ قَبِلَ أَنَّ كَانَ يَدْعُو لِلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ؛ وَأَمَّا دَعَاؤُهُ عَلَى قَوْمٍ: فَكَأَنَّهُ عَرَفَهُ قَرِيبًا.

وَمِنْ هُنَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُسْنُ الْقُنُوتُ فِي التَّوَازِلِ، فَيَدْعُو بِمَا يَنَاسِبُ الْحَادِثَةَ.

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُسْنُ فِي التَّوَازِلِ قَوْلٌ حَسَنٌ، تَأْسِياً بِمَا فَعَلَهُ ﷺ فِي دُعَاؤِهِ عَلَى أَوَّلِيكَ الْأَحْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ نَزَلَ بِهِ ﷺ حَوَادِثُ: كَحَصَارِ الْخَنْدَقِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ قَنَتَ فِيهِ، وَلَعَلَّهُ يُقَالُ: التَّرْكُ لِيَانِ الْجَوَازِ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ: إِلَى أَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنِ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ، وَكَأَنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

٣٠- تَرْكُ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ

٢٩٣- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشَجَعِيِّ ﷺ

قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي يَكْبُرُ، وَعَمَرَ، وَعُغْمَانُ، وَعَلِيٌّ،

أَفَكَانُوا يَقْتَتُونَ فِي الْفَجْرِ؟ قَالَ: أَيُّ بُنَيٍّ مُخَدَّثٌ.

رَوَاهُ الْغَنَسِيُّ إِلَّا أَنَّهُ قَاوَدَ رَأْسَهُ (٤٧٢/٣)، السُّوْمِيُّ (٤٠٢)،

قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ، رُهَاءُ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَغَدَرُوا وَقَتَلُوا الْقُرَاءَ دُونَ أَوْلِيكَ، بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ.

(وَلَا حُجَّةَ وَالِدَارِطُفِي غَوْهَ) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(مَنْ وَجِهَ آخَرَ، وَزَادَ: «فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ «ثُمَّ تَرَكَهُ» أَيُّ فِيمَا عَدَا الْفَجْرَ، وَيَدُلُّ أَنَّهُ أَرَادَهُ قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ».

هَذَا، وَالْأَحَادِيثُ عَنْ أَنَسٍ فِي الْقُنُوتِ قَدْ اضْطَرَّتْ وَتَعَارَضَتْ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ.

وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهَا فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٢٨٧/١)، فَقَالَ: أَحَادِيثُ أَنَسٍ كُلُّهَا صَحَّاحٌ، يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضَهَا وَلَا تَنَاقُضُ فِيهَا، وَالْقُنُوتُ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَهُ، وَالَّذِي وَقَّعَهُ غَيْرُ الَّذِي أَطْلَقَهُ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ هُوَ إِطَالَةُ الْقِيَامِ لِلْقِرَاءَةِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقِيَامِ» [مسلم (٧٦٥)] وَالَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَ هُوَ إِطَالَةُ الْقِيَامِ لِلدُّعَاءِ، فَعَلَّهُ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ، وَيَدْعُو لِقَوْمٍ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ تَطْوِيلُ هَذَا الرُّكْنِ لِلدُّعَاءِ وَالتَّنَاءِ، إِلَى أَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا، كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ: أَنْ «أَنَسًا كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَضَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ هَذِهِ صِفَةُ صَلَاتِهِ ﷺ».

أَخْرَجَهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (الْبَغَاوِيُّ (٨٢١)، مُسْلِمٌ (٤٧٢)).

فَهَذَا هُوَ الْقُنُوتُ الَّذِي قَالَ فِيهِ أَنَسٌ: «إِنَّهُ مَا زَالَ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَالَّذِي تَرَكَهُ هُوَ الدُّعَاءُ عَلَى أَقْرَامٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَمَرَادُ أَنَسٍ بِالْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَيْهِ؛ هُوَ إِطَالَةُ الْقِيَامِ فِي هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ، بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَبِالدُّعَاءِ، هَذَا مَضْمُونُ كَلَامِهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يُوَافِقُ قَوْلُهُ: «فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَأَنَّهُ دَلَّ أَنْ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْفَجْرِ، وَإِطَالَةُ الْقِيَامِ بَعْدَ الرُّكُوعِ عَامٌّ لِلصَّلَوَاتِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ: بِأَنَّهُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي الرَّمْعَةِ الثَّانِيَةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ» فَبَيْنَهُمَا عِدَّةُ اللَّهِ بَيْنَ سَعِيدِ الْمَقْبَرَةِ

النسائي (٢٠٤/٢)، ابن ماجه (١٢٤١).

(وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ «سعيد»، وهو «سعد» بغير مُثَنَاءٍ خَيَّيْ.

(ابن طارق الأشجعي قال: قُلْتُ لأبي، وهو طارق بن أشيم، بفتح الهمزة فشين مُعْجَمَةٌ فَمُثَنَاءٌ خَيَّيْ مَفْتُوحَةٌ بِزَنَةِ أَحْمَرَ.

قال ابن عبد البر: يُعَدُّ في الكوفيَّين، روى عنه ابنه أبو مالك: سعد بن طارق.

(يَا أَبَتِ إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ أَفَكَانُوا يَقْتُونُ فِي الْفَجْرِ؟ فَقَالَ: أَيْ بُنَيَّ مُحَدَّثٌ. رواه الخمسة إلا أبا داود).

وقد روي خلافه عن ذكر، والجمع بينهما أنه وقع القنوت لهم تارة، وتركوه أخرى.

وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فإنهم جعلوه منهياً عنه لهذا الحديث، لأنه إذا كان محدثاً فهو بدعة، والبدعة منهية عنها.

٣١- ما يقال في قنوت الوتر

٢٩٤- وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

رواه الخمسة [أحمد (١٩٩/١)، أبو داود (١٤٢٥)، الترمذي (٤٦٤)، النسائي (٢٤٨/٣)، ابن ماجه (١١٧٨)].

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (٧٣/٣)] وَالْبَيْهَقِيُّ [الكبير (٢٠٩/٢)]: وَلَا يُعْزُ مِنْ عَادَتِهِ.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٤٨/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: وَحَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ.

(وعن الحسن بن علي) - عليهما السلام - هو أبو محمد:

الحسن بن علي سبط رسول الله ﷺ، وَلَدَ فِي النَّصَفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

قال ابن عبد البر: إِنَّهُ أَصْحَبُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ.

وقال أيضاً: كَانَ الْحَسَنُ حَلِيمًا، وَرِعًا فَاضِلًا، وَدَعَاءً وَرِعُهُ وَفَضْلُهُ إِلَى أَنَّهُ تَرَكَ الدُّنْيَا وَالْمُلْكَ، رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ، بَايَعُوهُ بَعْدَ أَبِيهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - فَبَقِيَ نَحْوًا مِنْ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ خَلِيفَةً بِالْعِرَاقِ وَمَا وَرَاءَهَا مِنْ خُرَاسَانَ، وَفَضَائِلُهُ لَا تُحْصَى.

وقد ذَكَرْنَا مِنْهَا شَطْرًا صَالِحًا فِي «الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ».

وفاتهُ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَدُفِنَ فِي الْبَقِيعِ.

وقد اطَّلَعَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاسْتِيعَابِ (٣٨٣/١) (٣٩٢) فِي عَدُوِّ لِفَضَائِلِهِ.

(قال: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ) أَيِ فِي دُعَائِهِ وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِحَلْوِهِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». رواه الخمسة، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِعَدْوَلِهِ: وَلَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ: (ولا يعز من عاديت. زاد النسائي من وجوه آخر في آخره: وصلى الله على النبي).

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَذْكَارِ» (١٤٣/٢)، (١٤٤): إِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ غَرِيبَةٌ لَا تَثْبُتُ، لِأَنَّ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَلِيٍّ لَا يَعْرِفُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، فَالْسُّنَدُ مُنْقَطِعٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمِّهِ الْحَسَنِ ثُمَّ قَالَ: فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْحَسَنِ لَا نَقْطَاعِهِ أَوْ جَهَالَةِ رَوَاتِهِ، انْتَهَى.

فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: وَلَا تَثْبُتُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

والحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر، وهو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي النَّصَفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

وَدَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ أَيْضًا فِي غَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّ الْهَادَوِيَّةَ لَا يُجِيزُونَهُ بِالْأَدْعَاءِ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ.

وَالشَّافِعِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقْنُتُ بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ،

وَمُسْتَنَدُهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ:

قَالَ الْبُخَارِيُّ [الصاروخ الكبير (١/١٣٩)]: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ؛ وَقَالَ: لَا أَدْرِي سَمِعَ مِنْ أَبِي الزُّنَادِ أَمْ لَا؟.

٣٢- تأكيدُ قنوتِ الفجرِ

٢٩٥- وَلِلْبَيْهَقِيِّ (٢١٠/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ». وَفِي سَنَدِهِ خَفَفَ.

قُلْتُ: أَجْمَلُهُ هُنَا، وَذَكَرَهُ فِي «تَخْرِيجِ الْأَذْكَارِ» [١٤٣/٢- (١٤٤)] مِنْ رَوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ».

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢١٠/٢) مِنْ طَرُقٍ أُحْدِثَا: عَنْ بُرَيْدٍ بِالمَوْحِدَةِ وَالرَّاءِ تَصْغِيرَ بُرْدٍ، وَهُوَ: ثَقْبَةُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، سَمِعَتْ ابْنَ الْحَنْفِيَّةِ وَابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولَانِ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَوَبَرَّ اللَّيْلِ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ».

وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ.

وَرَوَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَهِيَ الَّتِي سَاقَ الْمُصَنِّفُ لَفْظَهَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِلَفْظٍ «يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ».

وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ ضَعِيفٌ، وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ (وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ).

٣٣- نزولُ السَّاجِدِ عَلَى يَدَيْهِ قَبْلَ رُكُوبِهِ

٢٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَجِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكُوبِهِ».

أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامِيُّ (٢٠٧/٢) وَابْنُ دَاوُدَ (٨٤٠)، التِّرْمِذِيُّ (٢٦٩)، النَّسَائِيُّ (٢٠٧/٢).

وَهُوَ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ وَالِي بْنِ خَفَرٍ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَهْلُ السُّنَنِ، وَعَلَّلَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارِقُطِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِقُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضاً عَنْهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكُوبِهِ».

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ رُكُوبِهِ» وَمِثْلَهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ الشَّاهِدُ الَّذِي سَيُشِيرُ الْمُصَنِّفُ إِلَيْهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٦٢٨) مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكُوبَيْنِ، فَأَمَرْنَا بِوَضْعِ الرُّكُوبَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْمَصْلَى يَدَيْهِ قَبْلَ رُكُوبِهِ عِنْدَ الْإِخْطَاطِ إِلَى السُّجُودِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْوَجُوبُ لِقَوْلِهِ: «لَا يَبْرُكُنَّ»، وَهُوَ نَهْيٌ، وَلِلْأَمْرِ بِقَوْلِهِ: «وَلْيَضَعْ» قِيلَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِوُجُوبِهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ مَنُودٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ:

فَذَهَبَ الْهَادِثَةُ، وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، حَتَّى قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَدْرَكْنَا النَّاسَ يَضَعُونَ أَيْدِيَهُمْ قَبْلَ رُكُوبِهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنْفِيَّةُ، وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ: إِلَى الْعَمَلِ بِحَدِيثِ وَالِي، وَهُوَ:

قَوْلُهُ (وَهُوَ) أَيُّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا (أَقْوَى) فِي سَنَدِهِ (مِنْ حَدِيثِ وَالِي بْنِ خُجَرٍ) وَهُوَ:

٣٤- نزولُ السَّاجِدِ عَلَى رُكُوبِهِ قَبْلَ يَدَيْهِ

٢٩٧- «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ

رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٨٣٨)، التِّرْمِذِيُّ (٢٦٨)،
النَّسَائِيُّ (٢٠٦/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٨٨٢)].

فَإِنْ لِلْأَوَّلِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، صَحَّحَهُ
ابْنُ خُزَيْمَةَ (٦٢٧)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا مَوْفُورًا الْإِذَانِ، تَحْتَ بَابِ (١٢٨)
مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ:

قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ؛ فَإِنَّ لِلْأَوَّلِ (أَيَّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ)، تَقْدَمُ ذِكْرُ
الشَّاهِدِ هَذَا قَرِيبًا.

(وَذَكَرَهُ) أَيِ الشَّاهِدِ (الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا مَوْفُورًا)، فَقَالَ: قَالَ
نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

وَحَدِيثُ وَائِلٍ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ
خُزَيْمَةَ (٦٢٦)، وَابْنُ السَّكَنِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، مِنْ طَرِيقِ شَرِيكٍ،
عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ عُمَرَ: تَفَرَّدَ بِهِ
شَرِيكٌ، وَلَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ:
«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْحَطَ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى سَبَّحَتْ رُكْبَتَاهُ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٣٤٥/١) وَالْحَاكِمُ (٢٢٦/١)
وَالْبَيْهَقِيُّ (٩٩/٢).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: وَهُوَ عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ الْعَطَّارِ، وَالْعَلَاءُ مَجْهُولٌ.

هَذَا وَحَدِيثُ وَائِلٍ هُوَ دَلِيلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ
مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [الْمَنْصَفُ (١٧٦/٢)]، وَعَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ [شرح معاني الآثار (٢٥٦/١)].

وَقَالَ بِهِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمَنْصَفِ تَرْجِيحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ
خِلَافُ مَنْعَبِ إِمَامِهِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ التَّوْرِيُّ: لَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ عَلَى الْآخَرِ،
وَلَكِنْ أَهْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ رَجَّحُوا حَدِيثَ وَائِلٍ، وَقَالُوا فِي حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ، إِذْ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ الْأَمْرَانِ.

وَحَقَّقَ ابْنُ الْقَيْمِ الْمَسْأَلَةَ وَأَطَالَ فِيهَا وَقَالَ: إِنَّ فِي حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَلْبًا مِنَ الرَّأْيِ، حَيْثُ قَالَ: «وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ
رُكْبَتَيْهِ» وَإِنْ أَصْلُهُ: «وَلِيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَلَا يَبْرُكُ كَمَا
يَبْرُكُ الْبَعِيرُ» فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ بُرُوكِ الْبَعِيرِ هُوَ تَقْدِيمُ الْيَدَيْنِ
عَلَى الرُّجُلَيْنِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَمْرُ بِمُخَالَفَةِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ فِي
هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ، فَتَنَى عَنِ الْفَنَاتِ كَالْفَنَاتِ الثَّلَثِ، وَعَنْ افْتِرَاشِ
كَافْتِرَاشِ السَّجْدِ، وَإِقْعَاءِ كِافْعَاءِ الْكَلْبِ، وَنَقَرِ كَقَرِ الْغَرَابِ،
وَرَفْعِ الْأَيْدِي كَازْدَانِ بْنِ خَيْلٍ شَمْسٍ، أَيْ حَالِ السَّلَامِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَيَجْمَعُهَا قَوْلُنَا:

إِذَا غَنَ قُمْنَا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّا نُهِنَا عَنِ الْإِنْيَانِ فِيهَا بِسِتَّةٍ
بُرُوكِ بَعِيرٍ وَثَلَاثَاتِ كَثَلْبِ وَنَقَرِ غَرَابٍ فِي سُجُودِ الْفَرِيضَةِ
وَإِقْعَاءِ كَلْبٍ أَوْ كِبْسِ ذِرَاعِهِ وَأَذْنَابِ خَيْلٍ عِنْدَ فَعْلِ التَّحِيَّةِ

وَقَدْ زِدْنَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ قَوْلُنَا:

وَزِدْنَا كَتْدِيحِ الْحِمَارِ لِمَدِّهِ لَعَنَ وَتَصَوُّبِ لِرَأْسِهِ بِرُكْعَةٍ

هَذَا السَّابِعُ، وَهُوَ: بِالذَّالِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً، وَمِثْلُهَا تَحِيَّةٌ وَحَاءٌ
مُهْمَلَةٌ، وَرَوَى بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، قِيلَ وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

قَالَ فِي النَّهَائَةِ: هُوَ أَنْ يُطَاطَى الْمَصْلِيُّ رَأْسُهُ حَتَّى يَكُونَ
أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ، انْتَهَى.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ التَّوْرِيُّ: حَدِيثُ التَّدْيِيحِ ضَعِيفٌ.

وَقِيلَ: كَانَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرُوا بِوَضْعِ
الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ، وَحَدِيثُ ابْنِ خُزَيْمَةَ (صَحِيحُهُ ٨٢٦) الَّذِي
أَخْرَجَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَقَدْ مَنَاهُ قَرِيبًا، يُشْعِرُ بِذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْمَنْصَفِ: «إِنَّ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ شَاهِدًا يَقْوَى بِهِ»
مُعَارَضٌ: بَأَنَّ لِحَدِيثِ وَائِلٍ أَيْضًا شَاهِدًا قَدْ قَدَّمَاهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: إِنَّهُ عَلَى شَرْطِهِمَا. وَغَايَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كَلَامُ

الحَاكِمِ فَهُوَ مِثْلُ شَاهِدِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكُ، فَقَدْ
اتَّفَقَ حَدِيثُ وَاثِلٍ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْقَوَّةِ، وَعَلَى تَحْقِيقِ
ابْنِ الْقَيْمِ، فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَائِدٌ إِلَى حَدِيثِ وَاثِلٍ، وَإِنَّمَا وَقَعَ
فِيهِ قَلْبٌ، وَلَا يُتَكَّرُ ذَلِكَ، فَقَدْ وَقَعَ الْقَلْبُ فِي الْفَاطِرِ الْحَدِيثِ.

٣٥- هيئةُ الجلوسِ للشَّهْدِ والإشارةُ بالسَّبَّابةِ

٢٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلشَّهَادَةِ وَضَعَ يَدَهُ
الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى، وَالْيَمْنَى عَلَى الْيَمْنَى،
وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِإصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ».

رواهُ مُسْلِمٌ ((٥٨٠)(١١٥)).

وَلِي رِوَايَةٌ لَهُ ((٥٨٠)(١١٦)): وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَيْ يَمِينِهِ
الْإِبْهَامِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: خُصَّتِ السَّبَّابَةُ بِالإِشَارَةِ لِاتِّصَالِهَا بِبَيَاضِ
الْقَلْبِ، فَتَحْرِيكُهَا سَبَبٌ لِحُضُورِهِ.

((رواهُ مُسْلِمٌ. وَلِي رِوَايَةٌ لَهُ: وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَيْ يَمِينِهِ
تَلِي الْإِبْهَامِ)).

وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ جَمْعٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ) قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيصِ:
صَوَّرَتْهَا أَنْ يَجْعَلَ الْإِبْهَامَ مَفْتُوحَةً تَحْتَ السَّبَّابَةِ.

وَقَوْلُهُ (أَصَابِعُهُ كُلَّهَا) أَيُّ أَصَابِعِ يَدَيْهِ الْيَمْنَى قَبَضَهَا عَلَى
الرَّاحَةِ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ.

وَقَوْلُهُ: (الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ) وَصَفَ كَاشِفٌ لِتَحْقِيقِ السَّبَّابَةِ.

وَقَوْلُهُ - فِي رِوَايَةِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ: «حَلَّقَ بَيْنَ الْإِبْهَامِ
وَالْوَسْطَى» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩١٢).

فَهَذِهِ ثَلَاثُ هَيْئَاتٍ:

جَعَلَ الْإِبْهَامَ تَحْتَ الْمُسَبَّحَةِ مَفْتُوحَةً، وَسَكَتَ فِي هَذِهِ عَنْ
بَقِيَّةِ الْأَصَابِعِ، هَلْ تُضَمُّ إِلَى الرَّاحَةِ أَوْ تَبْقَى مَنشُورَةً عَلَى
الرُّكْبَتَيْنِ؟

الثَّانِيَةُ: ضَمُّ الْأَصَابِعِ كُلَّهَا عَلَى الرَّاحَةِ، وَالْإِشَارَةُ بِالسَّبَّابَةِ.

الْقَائِلَةُ التَّحْلِيقُ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالْوَسْطَى، ثُمَّ الْإِشَارَةُ بِالسَّبَّابَةِ
وَرَدَ بِلَفْظِ الْإِشَارَةِ كَمَا هُنَا وَكَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ: «أَنَّ ﷺ
كَانَ يُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ وَلَا يُحْرِكُهَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٤)، وَابْنُ دَاوُدَ (٩٨٩)، وَالتَّسَنُّي (٣/٣٧)،
(٣٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٩٤٢).

وَعِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٧١٤)، وَابْنِ يَنْهَاقٍ (١٣٢/٢) مِنْ حَدِيثِ
وَاثِلٍ: «أَنَّ ﷺ رَفَعَ أَصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحْرِكُهَا يَدْعُو بِهَا».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالتَّحْرِيكِ الْإِشَارَةَ لَا
تَكْرِيرَ تَحْرِيكَيْهَا، حَتَّى لَا يُعَارِضَ حَدِيثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

وَمَوْضِعُ الْإِشَارَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لَمَّا رَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ (١٣٢/٢، ١٣٣) مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ: وَيُسَوِّي بِالْإِشَارَةِ
التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ فِيهِ؛ فَيَكُونُ جَامِعاً فِي التَّوْحِيدِ بَيْنَ الْفِعْلِ
وَالْقَوْلِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَلِلَّذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِشَارَةِ
بِالْأَصْبَعَيْنِ وَقَالَ: «أَحَدٌ أَخَذَ» لِمَنْ رَأَاهُ يُشِيرُ بِأَصْبَعَيْنِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْهَيْئَاتِ؛

وَوَجْهُ الْحِكْمَةِ شَغْلُ كُلِّ غُضُرٍ بِعِبَادَةِ.

وَوَرَدَ فِي الْيَدِ الْيُسْرَى عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٣٤٩/١، ٣٥٠) مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ ﷺ أَلْقَمَ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ» وَفَسَّرَ
الْإِقْلَامَ بِعَطْفِ الْأَصَابِعِ عَلَى الرُّكْبَةِ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُهُمْ عَمَلًا بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، قَالَ: وَكَانَ
الْحِكْمَةُ فِيهِ مَنَعُ الْيَدِ عَنِ الْعَبَثِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: (وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ)
إِشَارَةٌ إِلَى طَرِيقَةٍ مَعْرُوفَةٍ تَوَاتَرَتْ عَلَيْهَا الْعَرَبُ فِي عُقُودِ
الْحَسَابِ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْآحَادِ، وَالْعَشْرَاتِ، وَالْمِائِينَ، وَالْأَلُوفِ.

أَمَّا الْآحَادُ: فَلِلْوَحْدِ عَقْدُ الْخَنْصَرِ إِلَى اقْتِرَابِ مَا يَلِيهِ مِنْ
بَاطِنِ الْكَفِّ، وَلِلثَنَيْنِ عَقْدُ الْبَنْصَرِ مَعَهَا كَذَلِكَ، وَلِلثَلَاثَةِ عَقْدُ
الْوَسْطَى مَعَهَا كَذَلِكَ، وَلِلْأَرْبَعَةِ حُلُّ الْخَنْصَرِ، وَلِلْخَمْسَةِ حُلُّ
الْبَنْصَرِ مَعَهَا ذَوْنُ الْوَسْطَى، وَلِلسَّتَةِ عَقْدُ الْبَنْصَرِ وَحُلُّ جَمِيعِ
الْأَنَامِلِ، وَلِلسَّبْعَةِ بَسْطُ الْبَنْصَرِ إِلَى أَصْلِ الْإِبْهَامِ ثَمَّ يَلِي الْكَفِّ،
وَلِلثَمَانِيَةِ بَسْطُ الْبَنْصَرِ فَوْقَهَا كَذَلِكَ، وَلِلتَّسْعَةِ بَسْطُ الْوَسْطَى
فَوْقَهَا كَذَلِكَ.

والتَّحْلِيلُ، أو العباداتُ كُلُّهَا، أو الدَّعَوَاتُ، أو الرَّحْمَةُ.

وقيلَ (التَّحِيَّاتُ): العباداتُ القوليَّةُ، (والصَّلَوَاتُ) العباداتُ الفعلية.

(والطَّيَّاتُ) أي ما طابَ من الكلام، وحسن أن يُسَمَّى بِهِ على الله، أو الأقوالُ الصَّالحةُ، أو الأعمالُ الصَّالحةُ، أو ما هُوَ أعمُّ من ذلك، وطبيعتها كونهَا كاملة خالصة من الشوائب، (والتَّحِيَّاتُ) مُبتدأ خبرُهَا (لله)، (والصَّلَوَاتُ والطَّيَّاتُ) عطفٌ عليه، وخبرُهَا محذوف.

وفيهِ تقاديرُ أخرى.

(السَّلامُ) أي السَّلامُ الَّذِي يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ (عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ).

خصَّوه ﷺ أولاً بالسَّلامِ عليه، لعظمِ حقِّهِ عليهم، وقُدْرَتِهِ على التَّسليمِ على أنفُسِهِمْ لذلك ثُمَّ أَتَبِعُوهُ بالسَّلامِ عَلَيْهِمْ في قولِهِمْ (السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ) وقد ورد: أَنَّهُ يَشْمَلُ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ في السَّمَاءِ والأَرْضِ، وفَسَّرَ الصَّالِحُ بِأَنَّهُ القَائِمُ بِحَقِّهِ لِلَّهِ وَحَقُّوهُ عِبَادِهِ، ودرجاتُهُمْ مُتفاوتة.

(أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) لَا مُسْتَحَقٌّ لِلْعِبَادَةِ بِحَقِّ غَيْرِهِ، فَهُوَ قَصْرٌ لِفِرَادِهِ، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ وَيُشْرِكُونَ مَعَهُ غَيْرَهُ.

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) هَكَذَا هُوَ بِلَفْظِ «عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» في جميعِ رواياتِ الأئمَّاتِ السُّنَّةِ، وَهَمَّ ابْنُ الأَثِيرِ في «جامع الأصول» فساقَ حديثَ ابنِ مسعودٍ بلفظ: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ» ونسبَهُ إلى الشَّيْخِينَ وَغَيْرِهِمَا، وَتَبَعَهُ عَلَى وَهْمِهِ صَاحِبُ «تيسير الوصول»، وَتَبَعَهُمَا عَلَى الْوَهْمِ الْجَلالُ في «ضوء النُّهَارِ».

وزادَ أَنَّهُ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ، قَبْلَتُهُ.

(ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

قالَ الْبَزَّازُ: أَصَحُّ حَدِيثٍ عِنْدِي فِي التَّشْهُدِ حَدِيثُ ابْنِ

وَأَمَّا الْعَشْرَاتُ: فَلَهَا الْإِنْهَامُ وَالسَّبَّابَةُ، فَلِلْعَشْرَةِ الْأُولَى عَقْدُ رَأْسِ الْإِنْهَامِ عَلَى طَرَفِ السَّبَّابَةِ، وَلِلْعَشْرَيْنِ إِدْخَالُ الْإِنْهَامِ بَيْنَ السَّبَّابَةِ وَالْوَسْطَى، وَلِلثَلَاثِينَ عَقْدُ رَأْسِ السَّبَّابَةِ عَلَى رَأْسِ الْإِنْهَامِ عَكْسَ الْعَشْرَةِ، وَلِلْأَرْبَعِينَ تَرْكِيبُ الْإِنْهَامِ عَلَى الْعَقْدِ الْأَوْسَطِ مِنَ السَّبَّابَةِ، عَلَى ظَهْرِ الْإِنْهَامِ إِلَى أَصْلِهَا، وَلِلخَمْسِينَ عَطْفُ الْإِنْهَامِ إِلَى أَصْلِهَا، وَلِلسَّيْعَيْنِ تَرْكِيبُ السَّبَّابَةِ عَلَى ظَهْرِ الْإِنْهَامِ عَكْسَ الْأَرْبَعِينَ، وَلِلسَّيْعَيْنِ إِقَاءُ رَأْسِ الْإِنْهَامِ عَلَى الْعَقْدِ الْأَوْسَطِ مِنَ السَّبَّابَةِ وَرَدُّ طَرَفِ السَّبَّابَةِ إِلَى الْإِنْهَامِ، وَلِلثَمَانِينَ رَدُّ طَرَفِ السَّبَّابَةِ إِلَى أَصْلِهَا، وَيَسَطُ الْإِنْهَامِ عَلَى جَنْبِ السَّبَّابَةِ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِنْهَامِ، وَلِلتَّسْعِينَ عَطْفُ السَّبَّابَةِ إِلَى أَصْلِ الْإِنْهَامِ، وَضَمُّهَا بِالْإِنْهَامِ.

وَأَمَّا التَّيْنِ فَكَأَلَحَادٍ إِلَى تَسْعِمَانَةٍ فِي الْيَدِ الْيُسْرَى، وَالْأَلُوفُ كَالْعَشْرَاتِ فِي الْيُسْرَى.

٣٦- قراءة التحيات في الجلوس، والدعاء قبل السلام

٢٩٩- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: التَّفَتُّ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيَّاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٣١)، مسلم (٤٠٢)]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلِلثَمَانِينَ (٤٠٣/٤٠٤): كَمَا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشْهُدُ.

وَالْأَخْمَدُ (٣٧٦/١): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشْهُدَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقُلَّهُ

النَّاسُ»

(وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: التَّفَتُّ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ»).

جَمْعُ حُجَّةٍ، وَمَعْنَاهَا: الْبَقَاءُ وَالذَّوَامُ، أَوِ الْعِظَمَةُ أَوِ السَّلَامَةُ مِنَ الْآفَاتِ، أَوْ كُلُّ أَنْوَاعِ التَّعْظِيمِ.

(لله وَالصَّلَوَاتُ) قِيلَ الْخَمْسُ، أَوْ مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ الْفَرْضِ

ومعونه للنسائي (٢٣٨/٢) من وجوه بلفظ: «فليدع».

وظاهره الوجوب أيضاً للامر به، وأنه يدعو بما شاء من خير الدنيا والآخرة.

وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة الآتية طائوس؛ فإنه أمر ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الأربع الآتية ذكرها، وبه قال بعض الظاهرية.

وقال ابن حزم: ويجب أيضاً في التشهد الأول، والظاهر مع القائل بالوجوب.

وقد ذهب الحنفية والنخعي وطائوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن.

وقال بعضهم: لا يدعو إلا بما كان مأثوراً، ويرد القولين قوله ﷺ: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَحَبُّهُ» وفي لفظ: «ما أحب» وفي لفظ للبخاري، من الثناء ما شاء فهو إطلاق الداعي أن يدعو بما أراد.

وقال ابن سيرين: لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة.

وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود: «فَعَلَّمَنَا التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ: أَيِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَقُولُ: إِذَا فَرَعْتَ أَخَذَكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ قَلِيلٌ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلْتُكَ مِنْهُ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ عِبَادُكَ الصَّالِحُونَ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً الْآيَةَ».

ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله: «وللنسائي» أي من حديث ابن مسعود: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ: حَذَفَ لِلصَّنْفِ تَمَامَهُ، وَهُوَ: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَذَا وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ إِلَى آخِرِهِ».

ففي قوله: «يفرض علينا»، دليل على الإيجاب، إلا أنه أخرج النسائي (٢٣٩/٢) هذا الحديث من طريق ابن عيينة.

قال ابن عبد البر في الاستذكار: تفرد ابن عيينة بذلك.

وأخرج مثله الدارقطني (٣٥٠/١) والبيهقي (١٣٨/٢)

مسعود، يروى عنه من ثلثين وعشرين طريقاً، ولا نعلم روى عن النبي ﷺ في التشهد أثبت منه، ولا أصح إسناداً؛ ولا أثبت رجالاً ولا أشد تضامراً بكثرة الأسانيد والطرق.

وقال مسلم: إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود، لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً وغيره قد اختلف عنه أصحابه.

وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو أصح ما روي في التشهد؛ وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحابياً بالفاظ مختلفة، اختار الجماهير منها حديث ابن مسعود.

والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله: «قليل».

وقد ذهب إلى وجوبه أئمة الأهل، وغيرهم من العلماء.

وقالت طائفة: إنه غير واجب؛ لعدم تعليقه بالمسيء صلاته. ثم اختلفوا في الألفاظ التي تجب عند من أوجبه أو عند من قال إنه سنة.

وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود.

وقد اختاره الأكثر فهو الأرجح.

وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة.

وزاد ابن أبي شيبة قول: «وحده لا شريك له» في حديث ابن مسعود من رواية أبي عبيدة عن أبيه، وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم (٤٠٤) دون الزيادة.

وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ (ص ٧٨).

وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني (٣٥٠/١)، إلا أنه بسند ضعيف.

وفي سنن أبي داود (٩٧١): قال ابن عمر: ردت فيه «وحده لا شريك له».

وظاهره أنه موقوف على ابن عمر.

وقوله: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَحَبُّهُ» زاد أبو داود (٩٦٨): «فیدعو به».

وصحَّاهُ.

(ولاحظه) أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلِّه الوجوب أيضاً، (أن النبي ﷺ علَّمه التَّشَهُّدَ وأمره أن يُعلِّمه النَّاسَ).

أخرجه أحمد عن أبي عبيدة عن عبد الله، قال: «علَّمه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ وأمره أن يُعلِّمَهَا النَّاسَ: التَّحِيَّاتِ، وَذَكَرَهُ».

٣٠٠- وَلِمُسْلِمٍ (٤٠٣)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ التَّحِيَّاتِ الْمُبَارَكَاتِ الصَّلَوَاتِ الطَّيِّبَاتِ لِلَّهِ - إِلَى آخِرِهِ».

تأمله: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

هذا لفظُ مُسلم، وأبي داود (٩٧٤).

ورواه الترمذي (٢٩٠) وصحَّحه كذلك، لَكِنَّهُ ذَكَرَ السَّلامَ مُتَكَرِّراً.

ورواه ابنُ ماجه (٩٠٠) كمسلمٍ لَكِنَّهُ قَالَ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

ورواه الشافعي (الأم: ١٤٠/١) وأحمد (٢٩٢/١) بِتَكْثِيرِ السَّلامِ أَيْضاً وَقَالَ فِيهِ: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا» وَلَمْ يَذْكُرْ «أَشْهَدُ».

وفيهِ زِيَادَةُ «الْمُبَارَكَاتِ»، وَحَذَفَ الْوَاوِ مِنْ «الصَّلَوَاتِ»، وَمِنْ «الطَّيِّبَاتِ».

وقد اختار الشافعي تَشَهُّدَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا.

قال المصنّف [الفصح: (٣١٦/٢)]: إِنَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ صَرَرْتَ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّشَهُّدِ؟ قَالَ: لَمَّا رَأَيْتُهُ وَاسِعاً، وَسَمِعْتُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحِيحاً، كَانَ عِنْدِي أَجْمَعُ، وَأَكْثَرَ لَفْظاً مِنْ غَيْرِهِ، فَأَخَذْتُ بِهِ غَيْرَ مُتَعَفِّفٍ لَمَّا يَأْخُذُ بِغَيْرِهِ مِمَّا صَحَّ.

٣٧- الأمرُ بالتحيات والصلاة على

النبي والدعاء قبل السلام

٣٠١- وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَيْيُوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «عَجَلْ هَذَا» ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالنَّسَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ».

رواه أحمد (١٨/٦) واللقّنه (١٨١/١)، الرملي (٣٤٧٦)، السامي (٤٤٤/٣)، وصحَّحه الترمذي (٣٤٧٦) وابنُ حبان (١٩٦٠) والحاكم (٢٣٠/١).

(وعن فضالة) يفتح الفاء بزنة سحابة، هو أبو محمد فضالة ابن عبيد بصيغة التصغير لعب، أنصاري أوسي، أول مشاهيدو أحد، ثم شهد ما بعدها، وبايع تحت الشجرة، ثم انتقل إلى الشام، وسكن دمشق، وتولى القضاء بها، ومات بها، وقيل غير ذلك.

(قال: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: عَجَلْ هَذَا») أي بدعائه قبل تقديم الأمرين (ثم دَعَاهُ فَقَالَ: إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالنَّسَاءِ عَلَيْهِ) وهو عطفٌ تفسيري.

ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالتَّحْمِيدِ نَفْسُهُ، وَبِالنَّسَاءِ مَا هُوَ أَعْمُ: بَأْيِ عِبَادَةٍ، فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

(ثم يُصَلِّي) هو خبرٌ محذوف: أي ثُمَّ هُوَ يُصَلِّي عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، فَلِذَا لَمْ تُجْزَمْ.

(على النبي ﷺ) ثم يدعو بما شاء من خير الدنيا والآخرة.

(رواه أحمد واللقّنه، وصحَّحه الترمذي وابنُ حبان والحاكم).

الحديث دليلٌ على وجوب ما ذُكِرَ مِنَ التَّحْمِيدِ وَالنَّسَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، والدُّعَاءِ بِمَا شَاءَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ فِي الْمَعْنَى لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ أَحَادِيثَ التَّشَهُّدِ تَتَضَمَّنُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَمْدِ وَالنَّسَاءِ وَهِيَ مُبَيَّنَةٌ لِمَا أَجْمَلَهُ هَذَا، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي

الصلاةِ عليه ﷺ، وهذا إذا ثبت أن هذا الدعاء الذي سمعه النبي ﷺ من ذلك الرجل كان في قعدة التشهد، وإلا فليس في هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قعدة التشهد، إلا أن ذكر المصنف له هنا يدل على أنه كان في قعود التشهد، وكأنه عرف ذلك من سياقه.

وله دليل على تقديم الوسائل بين يدي المسائل وهي نظير «إياك نعبد وإياك نستعين» حيث قدم الوسيلة وهي العبادة، على طلب الاستعانة.

٣٨- صيغةُ الصلاةِ على النبي ﷺ

٣٠٢- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ».

رواه مسلم (٤٠٥).

وزاد ابن خزيمة (٧١١) فيه: فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ مُتَنِفِّسُونَ عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟

(وعن أبي مسعود الأنصاري). أبو مسعود اسمه عقبه بن عامر بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البصري، شهد العقبة الثانية وهو صغير، ولم يشهد بدرأ، وإنما نزل به فنسب إليه، سكن الكوفة ومات بها في خلافة أمير المؤمنين علي - عليه السلام -.

(قال: قال بشر بن سعيد): هو أبو النعمان بشير بن سعيد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، والد النعمان بن بشير شهد العقبة وما بعدها.

(يا رسول الله أمرنا الله أن نصلي عليك) يريد في قوله تعالى «صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

(فكيف نصلي عليك؟ فسكت) أي رسول الله ﷺ، وعند أحمد (٢٧٣/٥، ٢٧٤) ومسلم (٤٠٥) زيادة «حَتَّى ثَمَنِينَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلُهُ».

(ثُمَّ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ).

الحميد: صيغة مبالغة، فيعمل بمعنى مفعول، يستوي فيه المذكر والمؤنث: أي إنك عمودٌ بحمادك اللاتفة بعظمة شأنك، وهو تعليل لطلب الصلاة: أي لأنك عمود، ومن حمادك إفاضتك أنواع العنايات، وزيادة البركات على نبيك الذي تقرب إليك بامتنال ما أهلته له من أداء الرسالة.

ويجمل أن «حميداً» بمعنى حامد: أي أنك حامدٌ من يستحق أن يُحمد، ومحمد ﷺ من أحق عبادك بحمدك، وقبول دعاء من يدعو له ولآله، وهذا أنسب بالمقام.

(مجيد) مبالغة ماجد، والمجد: الشرف.

(والسلام) كما غلغتم بالبناء للمجهول، وتشديد اللام.

وله رواية البناء بالعلوم وتخفيف اللام.

(رواه مسلم، وزاد ابن خزيمة: فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صُلِّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا) وقصده الزيادة رواها أيضاً ابن حبان (١٩٥٩) والدارقطني (٣٥٤/١، ٣٥٥) والحاكم (٢٦٨/١).

وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة (٧١١) في صحيحهما.

وحديث الصلاة أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة (البخاري (٤٧٩٧)، مسلم (٤٠٦))، وعن أبي حمزة الساعدي (البخاري (٦٣٦٠)، مسلم (٤٠٧)).

وأخرجه البخاري (٦٣٥٨) عن أبي سعيد، والنسائي (٤٨/٣) عن طلحة، والطبراني عن سهل بن سعيد، وأحمد (١٩٩/١) والنسائي (٤٨/٣) عن زيد بن خارجة.

والحديث دليل على وجوب الصلاة عليه ﷺ في الصلاة، لظاهر الأمر: أعني «قُولُوا» ولما هذا فقب جماعة من السلف والأئمة، والشافعي، وإسحاق، ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة.

ويقتضي أيضاً وجوب الصلاة على الآل، وهو قول الهادي، والقاسم، وأحمد بن حنبل، ولا غدر لمن قال بوجوب الصلاة عليه ﷺ مستنداً بهذا الحديث من القول بوجوبها على

قلت: الجواب من وجهين:

الأول: المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله «صلاتنا» الشرعية لا اللغوية، والحقيقة العرفية مقدمة إذا تردت بين المعنيين.

الثاني: أنه قد ثبت وجوب الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به، والصلاة عليه ﷺ قبل الدعاء واجبة، لما عرفت من حديث فضالة، وبهذا يتم إيجاب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه.

٣٩- الاستعاذة من أربع قبل السلام

٣٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٣٧٧))، [مسلم (٥٨٨) (١٢٨)].

وفي رواية لمسلم (٥٨٨) (١٣٠) إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا تشهد أحدكم) مطلق في التشهد الأوسط والأخير.

(فليستعذ بالله من أربع) بينها بقوله: (يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيَا والممات؛ ومن فتنة المسيح الدجال، متفق عليه - وفي رواية لمسلم: إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير).

هذه الرواية قيدت إطلاق الأولى وأبانت أن الاستعاذة المأمور بها بعد التشهد الأخير؛ ويدل التعقيب البقاء أنها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء.

والحديث دليل على وجوب الاستعاذة عما ذكر، وهو منقَّب الظاهرية.

وقال ابن حزم منهم: ويجب أيضاً في التشهد الأول. عملاً

الآل، إذ المأمور به واحد، ودعوى التوحي وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة، غير مسلمة، بل تقول: الصلاة عليه ﷺ لا يتم ويكون العبد مُشْتَلًا بها، حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الآل، لأنه قال السائل: كيف نُصَلِّي عليك؟ فاجابه بالكيفية، أنها الصلاة عليه وعلى آله، فمن لم يأت بالآل فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها، فلا يكون مُشْتَلًا للأمر، فلا يكون مُصَلِّيًا عليه ﷺ؛ وكذلك بقية الحديث من قوله «كما صليت» إلى آخره، يجب إذ هو من الكيفية المأمور بها، ومن فرق بين الفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها وندب بعضها فلا دليل له على ذلك.

وأما استدلال المهدي في البحر على أن الصلاة على الآل سنة بالقياس على الأذان، فإنهم لم يذكروا معه ﷺ فيه، فكلام باطل، فإنه كما قيل: لا قياس مع النص لأنه لا يذكُر الآل في تشهد الأذان لا ندباً ولا وجوباً، ولأنه ليس في الأذان دعاء له ﷺ، بل شهادة بأنه رسول الله، والآل لم يأت تعبدًا بالشهادة بأنهم آله.

ومن هنا نعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كتب الحديث ليس على ما ينبغي؛ وكنت سألت عنه قديماً، فاجبت أنه قد صح عند أهل الحديث بلا ريب: كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهم روايتها، وكأنهم حذفوها خطأ تقياً لما كان في الدولة الأموية من تكبره وكرههم، ثم استمر عليه عمل الناس متابعاً من الآخر للأول، فلا وجه له، وبسط هذا الجواب في حواشي شرح العمدة [(٢٠/٣-٢٨)] بسطاً شافياً.

وأما من هم الآل؟ ففي ذلك أقوال:

الأصح أنهم من حرمت عليهم الرُكَاة؛ فإنه بذلك فسره زید بن أرقم، والصحابي أعرف بمراود ﷺ، فتفسيره قرينة على تعيين المراد من اللفظ المشترك.

وقد فسره بآل علي، وآل جعفر، وآل عقیل، وآل العباس.

فإن قيل: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا» أَنِّي إِذَا نَحْنُ دَعَوْنَا فِي دُعَاتِنَا، فَلَا يَدُلُّ عَلَى إِيْجَابِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.

منهُ بإطلاقِ اللَّفْظِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ.

وَأَمْرُ طَاوُسَ ابْنِهِ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ لَمَّا لَمْ يَسْتَعِذْ فِيهَا، فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالْجَوَابِ، وَيُطْلَقُ صَلَاةٌ مَنْ تَرَكَهَا.

وَالْجَمْهُورُ حَمَلُوهُ عَلَى النَّدْبِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كَثُورَةِ عَذَابِ الْقَبْرِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ «فِتْنَةِ الْحَيَاةِ» مَا يَعْصُرُ لِلْإِنْسَانِ مَدَّةَ حَيَاتِهِ مِنْ الْإِفْتِنَانِ بِالدُّنْيَا وَالشَّهَوَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، وَأَعْظَمُهَا - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - أَمْرُ الْحَاقِمَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَقِيلَ: هِيَ الْإِفْتِلَاءُ مَعَ عَدَمِ الصَّبْرِ.

و «فِتْنَةُ الْمَمَاتِ»، قِيلَ الْمُرَادُ بِهَا: الْفِتْنَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ، أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لِقَرِيبَتِهَا مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا فِتْنَةُ الْقَبْرِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهَا السُّؤَالَ مَعَ الْحَيْرَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٨٦): «إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ مَا قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدُّجَالِ» وَلَا يَكُونُ هَذَا تَكْرِيسًا لِعَذَابِ الْقَبْرِ لِأَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «فِتْنَةُ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْفِتْنَةُ: الْإِفْتِنَانُ وَالِاخْتِيَارُ.

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْقَتْلِ وَالْإِحْرَاقِ وَالتَّهْمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

و «الْمَسِيحُ» بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَآخِرُهُ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ.

وَفِيهِ ضَبْطٌ آخَرٌ، وَهَذَا الْأَصَحُّ، وَيُطْلَقُ عَلَى الدُّجَالِ، وَعَلَى عَيْسَى، وَلَكِنْ إِذَا أُريدَ بِهِ الدُّجَالُ قُبِدَ بِاسْمِهِ، سُمِّيَ الْمَسِيحُ لِمَسْجُو الْأَرْضِ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ مَسْحُوحُ الْعَيْنِ.

أَمَّا عَيْسَى فَقِيلَ لَهُ الْمَسِيحُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَسْحُوحًا بِالدُّهْنِ، وَقِيلَ: لِأَن زَكْرِيَّا مَسَحَهُ؛ وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ لَا مَسْحَ ذَا عَاقِلٍ إِلَّا بِرَيْ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ أَنَّهُ جُمِعَ فِي وَجْهِهِ تِسْمِيَتُهُ بِذَلِكَ خَمْسِينَ قَوْلًا.

٤٠- ما يدعو به في الصلاةِ

٣٠٤- «وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ قُلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٣٤)، مسلم (٢٧٠٥)].

(وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: قُلُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا» يُرَوَّى بِالْمَثَلَةِ وَالْمَوْحِدَةِ، فَيُخَيَّرُ الدَّاعِي بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا أَحَدُهُمَا.

(وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) إِقْرَارٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ.

(فَاعْفِرْ لِي) اسْتِجْلَابٌ لِلْمَغْفِرَةِ.

(مَغْفِرَةٌ) نَكَرَةً لِلتَّعْظِيمِ: أَيِ مَغْفِرَةٍ عَظِيمَةٍ، وَزَادَهَا تَعْظِيمًا بِوصفِهَا بِقَوْلِهِ: (مِنْ عِنْدِكَ) لِأَنَّ مَا يَكُونُ مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى لَا تُحِيطُ بِوصْفِهِ عِبَارَةً (وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) تَوَسَّلَ إِلَى نَيْلِ مَغْفِرَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ بِصَفَتَيْ غَفْرَانِهِ وَرَحْمَتِهِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَحَلٍّ لَهُ، وَمِنْ عِلَالَتِهِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، وَالِاسْتِعَاذَةُ، لِقَوْلِهِ: «فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»، وَالِإِقْرَارُ بِظُلْمِ نَفْسِهِ اعْتِرَافًا بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ عَنْ ظُلْمِ نَفْسِهِ بِارْتِكَابِهِ مَا نَهَى عَنْهُ، أَوْ تَقْصِيرِهِ عَنْ آدَاءِ مَا أَمَرَ بِهِ.

وَفِيهِ التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ عِنْدَ طَلِبِ الْحَاجَاتِ، وَاسْتِدْفَاعُ الْمَكْرُوهَاتِ؛ وَأَنَّهُ يَأْتِي مِنْ صِفَاتِهِ فِي كُلِّ مَقَامٍ مَا يُنَاسِبُهُ كَلْفِظُ: الْغَفُورِ الرَّحِيمِ، عِنْدَ طَلِبِ الْمَغْفِرَةِ، وَنَحْوِ: «وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» [الْبَانَّة: ١١٤] عِنْدَ طَلِبِ الرِّزْقِ؛ وَالْقِرَاءُ وَالْأَدْعِيَةُ النَّبَوِيَّةُ مَمْلُوءَةٌ بِذَلِكَ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى طَلِبِ التَّعْلِيمِ مِنَ الْعَالَمِ، سَيِّمًا فِي الدَّعَوَاتِ الْمَطْلُوبِ فِيهَا جَوَامِعُ الْكَلِمِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْفَاطَةُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ.

أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٥٨٣) عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ: أَحْسَنُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ

هَذَا مُحَمَّدٌ».

وحديثُ التَّسْلِيمَتَيْنِ رَوَاهُ خَمْسَةُ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَحَادِيثٍ مُخْتَلَفَةٍ، فِيهَا صَحِيحٌ وَحَسَنٌ، وَضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ، وَكُلُّهَا بِدُونِ زِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ» إِلَّا فِي رِوَايَةِ وَائِلٍ هَذِهِ، وَرِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ ابْنِ مَاجَةَ [٩١٤] وَعَنْهُ دُونَ الزِّيَادَةِ، وَعَنْ ابْنِ حَبَّانَ [٩١٩٣].

وَمَعَ صَحَّةِ إِسْنَادِ حَدِيثِ وَائِلٍ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا يَتَعَيَّنُ قَبُولُ زِيَادَتِهِ إِذْ هِيَ زِيَادَةٌ عَدْلٍ، وَعَدَمُ ذِكْرِهَا فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ لَيْسَتْ رِوَايَةً لَعْدِمِهَا.

قَالَ الشَّارِحُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ زِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ» إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ الْإِمَامُ بِحَيْ: إِذَا زَادَ «وَبَرَكَاتُهُ» وَرَضَوْنَاهُ وَكَرَّمْنَاهُ أَجْزَأُ، إِذْ هِيَ زِيَادَةٌ فَضِيلَةٍ.

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْوَارِدَ زِيَادَةُ «وَبَرَكَاتُهُ».

وَقَدْ صَحَّحْتُ، وَلَا غَدَرَ عَنِ الْقَوْلِ بِهَا.

وَقَالَ بِهِ السَّرْحَسِيُّ، وَالْإِمَامُ، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي الْحَلِيقَةِ.

وَقَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ: إِنَّهَا لَمْ تُثَبِّتْ؛ قَدْ تَعَجَّبَ مِنْهُ الْمُصَنِّفُ وَقَالَ: هِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ ابْنِ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ [٩١٩٣]، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ [٩١٩٦] دُونَ الزِّيَادَةِ، وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ [٩١٤].

قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ: لَمْ نَجِدْهَا فِي ابْنِ مَاجَةَ؛ قُلْتُ: رَاجِعْنَا سُنَنَ ابْنِ مَاجَةَ [٩١٤] مِنْ نُسْخَةِ صَحِيحِهِ مَقْرُوءَةٍ، فَوَجَدْنَا فِيهِ مَا لَفْظُهُ: بَابُ التَّسْلِيمِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى يُرَى تَيَاضُ خَدَّيْهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

وَفِي «تَلْقِيحِ الْأَذْكَارِ تَحْرِيجُ الْأَذْكَارِ»، لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ لَمَّا ذَكَرَ التَّوْرِي: أَنَّ زِيَادَةَ «وَبَرَكَاتُهُ» زِيَادَةٌ فَرْدَةٌ، سَاقَ الْحَافِظُ طَرُقًا عِدَّةً لَزِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ»؛ ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ عِدَّةُ طَرُقٍ ثُبُتَ بِهَا وَبَرَكَاتُهُ، بِخِلَافِ مَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ أَنَّهَا رِوَايَةٌ فَرْدَةٌ، أَنْتَهَى كَلَامُهُ.

وَحَيْثُ ثَبَّتَ أَنَّ التَّسْلِيمَتَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَدْ ثَبَّتَ قَوْلُهُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» [خ (٦٣١)].

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [٩١٩٦] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّسْهُودِ: اللَّهُمَّ أَلْفَ عَلَى الْخَيْرِ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَأَصْلِحْ بَيْنَنَا، وَاهْدِنَا سَبِيلَ السَّلَامِ، وَتَجَنَّبْنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنَّبْنَا الْقَوَاحِشَ وَالْفِتَنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا، وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِيَعْمَلَكَ، مُتَّعِينَ بِهَا، قَابِلِيهَا، وَأَيُّمَهَا عَلَيْنَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٩١٩٦].

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [٧٩٢] أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: أَتَشْهَدُ ثُمَّ أَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ».

أَمَّا إِنِّي لَا أَحْبِسُ ذُنُوبَكَ وَلَا ذُنُوبَ مُعَاذٍ، فَقَالَ ﷺ: حَوْلَ ذَلِكَ نَذِيرٌ أَنَا وَمُعَاذٌ.

فَفِيهِ أَنَّ يَدْعُو الْإِنْسَانُ بِأَيِّ لَفْظٍ شَاءَ، مِنْ مَأْثُورٍ وَغَيْرِهِ.

٤١- صيغة السلام عن اليمين والشمال

٣٠٥- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَعَنْ شِمَالِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [٩١٩٧] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عُلُقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَنَسَبَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ [٧٨٩/١] إِلَى عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، وَقَالَ: لَمْ يُسَمَعْ مِنْ أَبِيهِ، فَاعْلَمْ بِالْانْقِطَاعِ، وَهَذَا قَالَ: صَحِيحٌ.

وَرَاجِعْنَا سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ فَرَأَيْنَاهُ رَوَاهُ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ.

وَقَدْ صَحَّ سَمَاعُ عُلُقَمَةَ عَنْ أَبِيهِ، فَالْحَدِيثُ سَالِمٌ عَنِ انْقِطَاعِ، فَصَحِيحُهُ هُنَا هُوَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ خَالَفَ مَا فِي التَّلْخِصِ.

م (٣٩١) [وَبِتَّ حَدِيثُ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَخْلِيلُهَا السَّلَامُ». وَاللَّهُ وَيَدْعُو ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٦١)، التِّرْمِذِيُّ (٣)، إِبْنُ مَاجَهَ (٢٧٥)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لِذَلِكَ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ: الْهَادُوَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ؛ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُسْتَدَلَّةٌ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ إِبْنِ عُمرَ: «إِذَا رَفَعَ الْإِنْسَانُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَقَعْدَ ثُمَّ أَخَذَتْ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَقَعْدَ ثَمَّتْ صَلَاتُهُ» [أَبُو دَاوُدَ (٦١٧)، التِّرْمِذِيُّ (٤٠٨)] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ لَيْسَ بِرُكْنٍ وَاجِبٍ، وَإِلَّا لَوَجِبَتِ الْإِعَادَةُ وَلَحِدِثَ الْمَسِيءُ صَلَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِالسَّلَامِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ حَدِيثَ إِبْنِ عُمرَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَظِ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِي.

وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ؛ وَحَدِيثُ الْمَسِيءِ صَلَاتُهُ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ، فَإِنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ.

وَالِاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا» [الْحَج: ٧٧] عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ السَّلَامِ اسْتِدْلَالٌ غَيْرُ تَامٍ، لِأَنَّ الْآيَةَ مُجْمَلَةٌ بَيْنَ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا فِعْلُهُ ﷺ، وَلَوْ عَمِلَ بِهَا وَحْدَهَا لَمَا وَجِبَتْ الْقِرَاءَةُ وَلَا غَيْرُهَا.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ التَّسْلِيمِ عَلَى الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادُوَّةُ وَجَمَاعَةٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَالثَّانِيَةُ مُسْتَوْنَةٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ تِلْكَ وَجْهَهُ، فَإِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ جَعَلَ الْأُولَى عَنْ يَمِينِهِ، وَالثَّانِيَةَ عَنْ يَسَارِهِ، وَلَعَلَّ حُجَّةَ الشَّافِعِيِّ حَدِيثُ عَائِشَةَ: «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوْتَرَ يَتَسَبَّحُ رَكَعَاتٍ ثُمَّ يَقْعُدُ إِلَّا فِي الثَّانِيَةِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْكُرُهُ وَيَدْعُو ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي التَّاسِعَةَ فَيَجْلِسُ وَيَذْكُرُ

أَخْرَجَهُ إِبْنُ جِبَانَ (٢٤٤٧) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّهُ لَا يُعَارَضُ حَدِيثُ الزِّيَادَةِ كَمَا عُرِفَتْ مِنْ قِبَلِ الزِّيَادَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ عَدَلٍ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْنُونَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً؛ وَقَدْ بَيَّنَّ إِبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ضَعْفَ أدْلَةٍ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَاسْتَدَلَّ الْمَالِكِيُّ عَلَى كِفَايَةِ التَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ عَمَلُ تَوَارِثُوهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ عَمَلَهُمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ» أَيُّ مُنْحَرَفًا إِلَى الْجِهَتَيْنِ بِحَيْثُ يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ كَمَا وَرَدَ فِي رِوَايَةِ سَعْدٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى صَفْحَةِ خَدِّهِ».

وَفِي لَفْظِهِ: «حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٨٢) وَالنَّسَائِيُّ (٦١/٣).

٤٢- ما يُسبَحُ به عقب الصلاة

٣٠٦- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٨٤٤)، مُسْلِمٌ (٥٩٣)].

(وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ قَالٍ فِي الْقَامُوسِ: الدُّبُرُ بَضْمُ الدَّالِ وَبِضْمَتَيْنِ: تَقْيِضُ الْقَبْلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، عَقِيَّةٌ وَمَوْخَرَةٌ.

وَقَالَ فِي الدُّبُرِ مُحَرَّكَةً الدَّالِ وَالْبَاءَ بِالْفَتْحِ: الصَّلَاةُ فِي آخِرِ

وَقِيَّتَهَا، وَتَسْكُنُ الْبَاءُ وَلَا يُقَالُ بِضَمِّينٍ فَإِنَّهُ مِنْ لَحْنِ الْمُحَدِّثِينَ.

(كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) وَوَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ (٣٩١) بَعْدَهُ: «وَلَا رَاثٌ لِمَا قَضَيْتَ».

(وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٣٩٢/٢٠) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْمَغِيرَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ»: «يُحْيِي وَيَمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ» وَرَوَاهُ مُؤْتَقُونَ.

وَتَبَتَ مِثْلُهُ عِنْدَ الزُّبَيْرِ [البحر الزُّخَارِ] (١٠٥١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، لَكِنَّهُ فِي الْقَوْلِ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى.

وَمَعْنَى: (لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ) أَنْ مِنْ قَضَيْتَ لَهُ بِقَضَاءٍ مِنْ رِزْقٍ أَوْ غَيْرِهِ، لَا يَمْنَعُهُ أَحَدٌ عَنْهُ.

وَمَعْنَى (لَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) أَنَّهُ مِنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَرَمَانٍ لَا مُعْطِيَ لَهُ.

(وَالْجَدُّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ كَمَا سَلَفَ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ: مَعْنَاهُ الْغِنَى.

وَالْمَرَادُ: لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يُنْجِيهِ حُظُّهُ فِي الدُّنْيَا بِالسَّالِ، وَالْوَلَدِ، وَالْعِظْمَةِ، وَالسُّلْطَانِ، وَإِنَّمَا يُنْجِيهِ فَضْلُكَ وَرَحْمَتُكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ هَذَا الدُّعَاءِ عَقَبَ الصَّلَوَاتِ، لِمَا اشْتَمَلَ عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَنَسْبَةِ الْأَمْرِ كُلِّهِ إِلَيْهِ، وَالنَّسَبِ، وَالْإِعْطَاءِ، وَتَمَامِ الْقُدْرَةِ.

٤٣- ما يدعو به عقب الصلاة

٣٠٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٢٢).

(وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَيْ التَّجْنِ إِلَيْكَ. (مِنَ الْبُخْلِ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ. وَلِهِيَ لُغَاتٌ.

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ) بِزَنْةِ الْبُخْلِ. (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

قَوْلُهُ: (دُبْرَ الصَّلَاةِ) هُنَا.

وَفِي الْأَوَّلِ، يُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَبْلَ الْخُرُوجِ، لِأَنَّ دُبْرَ الْحَيَوَانِ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ بَعْدَهَا وَهُوَ أَقْرَبُ.

وَالْمَرَادُ بِ «الصَّلَاةِ» عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْمَفْرُوضَةُ.

وَالْتَعَوُّذُ مِنَ الْبُخْلِ قَدْ كَثُرَ فِي الْأَحَادِيثِ، قِيلَ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: مَنْعُ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَالِ، شَرْعاً أَوْ عَادَةً.

وَالجِبْنُ: هُوَ الْمَهَابَةُ لِلأَشْيَاءِ وَالتَّأَخُّرُ عَنْ فِعْلِهَا، يُقَالُ مِنْهُ: جَبَانٌ كَسَحَابٍ، لَمَنْ قَامَ بِهِ، وَالتَّعَوُّذُ مِنْهُ هُوَ التَّأَخُّرُ عَنِ الْإِقْدَامِ بِالنَّفْسِ إِلَى الْجِهَادِ الْوَاجِبِ، وَالتَّأَخُّرُ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهَنِّي عَنِ الْمُنْكَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالْمَرَادُ مِنَ «الرَّدِّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ»: هُوَ بُلُوغُ الْهَرَمِ وَالْخَرَفِ، حَتَّى يَعُودَ كَهَيْئَتِهِ الْأُولَى فِي أَوَانِ الطُّفُولِيَّةِ، ضَعِيفَ الْبَيَّةِ، سَخِيفَ الْعَقْلِ، قَلِيلَ الْفَهْمِ.

وَأَمَّا (فِتْنَةُ الدُّنْيَا) فَفِي الْأَفْتَابِ بِشَهَوَاتِهَا وَزَخَارِفِهَا، حَتَّى تُلْهِمَهُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَاجِبَاتِ الَّتِي خُلِقَ لَهَا الْعَبْدُ، وَهِيَ عِبَادَةُ بَارِيهِ وَخَالِقِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَرْوَاحُكُمْ فِتْنَةٌ» وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ.

٣٠٨- وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا

الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٩١).

(وعن ثوبان رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته أي: سلّم منها.

(استغفر الله ثلاثاً) بلفظ: استغفر الله.

وفي الأذكار للتتوي: قيل للأوزاعي وهو أحد رُوَاةِ هذا الحديث: كيف الاستغفار؟ قال: تقول: استغفر الله، استغفر الله.

(وقال: اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام، رواه مسلم).

والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه، لما يعرض له من الوسواس والخواطر، فشرع له الاستغفار تداركاً لذلك، وشرع له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به نفسه.

والمراد: ذو السلامة من كل نقص وآفة، مصدر وُصف به للمبالغة.

(ومنك السلام) أي منك نطلب السلامة من شرور الدنيا والآخرة.

والمراد بقوله (يا ذا الجلال والإكرام) يا ذا الغنى المطلق، والفضل التام، وقيل الذي عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين، وهو من عظام صفاته تعالى؛ ولذا قال ﷺ أَلْظَمُوا بِنَاذَا الْجَلالَ وَالْإِكْرَامَ؛ [الومئذ (٣٥٢٥)] «وَمَنْ يَرْجُلْ يُصَلِّيْ وَهُوَ يَقُولُ: يَا ذَا الْجَلالَ وَالْإِكْرَامَ، فَقَالَ: قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ» [الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٩٢)].

٤٤- فضلُ التَّسْبِيحِ عقبَ الصلاةِ

٣٠٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَلَيْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ. وَقَالَ تَمَامُ الْمِائَةِ: لَا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٩٧).

وفي رواية أخرى (٥٩٦): أَنْ التَّكْبِيرَ أَرْبَعَ وَثَلَاثُونَ

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» يقول: سُبْحَانَ اللَّهِ.

(وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يقول: الْحَمْدُ لِلَّهِ.

(وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يقول: اللَّهُ أَكْبَرُ.

(فَلَيْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ) عدد أسماء الله الحسنى.

(وقال: تَمَامُ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ) هو ما يُعُولُ عَلَيْهِ عند اضطرابه.

(رواه مسلم. وفي رواية أخرى) لمسلم عن أبي هريرة (أَنَّ التَّكْبِيرَ أَرْبَعَ وَثَلَاثُونَ) وَبِهِ تَمَامُ الْمِائَةِ.

فينبغي العمل بهذا تارة وبالتسهيل أخرى لِيَكُونَ قَدْ عَمِلَ بِالرَّوَايَتَيْنِ.

وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بواجب، لأنه لم يرد الجمع بينهما، ولأنه يخرج العدد عن المائة.

هذا وللحديث سبب، وهو: «أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنِّعَمِ الْقَيِّمِ، فَقَالَ: مَا ذَلِكَ؟ قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيُصُومُونَ كَمَا نُصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَصَدَّقُ وَيَغْنَقُونَ وَلَا نَغْنَقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَلَا أَعْلَمُكُمْ شَيْئًا تُذَكِّرُونَ بِهِ مَنْ سَبَّحَكُمْ وَتَسْبُحُونَ بِهِ مَنْ يَدْعُوكُمْ وَلَا يَكُونُ أَخَذَ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: سَبِّحُوا اللَّهَ الْحَدِيثَ (ج ٦٣٢٩)، (ص ٥٩٥).

وكيفية التسبيح وأخبره كما ذكرناه؛ وقيل يقول: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ.

وقد ورد في البخاري (٦٣٢٩) من حديث أبي هريرة أيضاً:

«يُسَبِّحُونَ عَشْرًا وَيَحْمَدُونَ عَشْرًا وَيُكَبِّرُونَ عَشْرًا».

وفي صفة أخرى [النسائي (٧٦/٣)]: «يُسَبِّحُونَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ تَسْبِيحَةً وَيَمْلَأُهَا تَحْمِيدًا وَيَمْلَأُهَا تَكْبِيرًا وَيَمْلَأُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ فَتِمُّ مِائَةٍ».

يُخْبِي وَيُعِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ فِي حِرْزٍ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَحِرْزٍ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَمْ يَنْبَغِ لِلذَّنْبِ أَنْ يَذَرَكَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا الشُّرْكَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وأخرجه النسائي [«عمل اليوم والليلة» (١٢٦)] دون الزيادة من حديث معاذ.

ورأى فيه: «بيدو الخير».

ورأى فيه أيضاً «وكان له بكل واحدٍ قالها عتق رقبة».

أخرج الترمذي (٣٥٣٤) والنسائي [«عمل اليوم والليلة» (٥٨٣)]

من حديث عمار بن شبيب قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخْبِي وَيُعِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ عَلَى أَثَرِ الْمَغْرِبِ بَعَثَ اللَّهُ لَهُ مَلَائِكَةً يَحْفَظُونَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ حَتَّى يُصْبِحَ وَكَتَبَ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ مُوبِقَاتٍ وَكَانَتْ لَهُ بِعَدْلِ عَشْرِ رَقَبَاتٍ مُؤْنَاتٍ».

قال الترمذي: حسن لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد، ولا نعرف لعماراً سماعاً من النبي ﷺ.

وأما قراءة الفاتحة بتيه كذا، وبتيه كذا، كما يفعل الآن، فلم يرد بها دليل، بل هي بدعة.

وأما الصلاة على النبي ﷺ بعد تمام التسبيح وأخونه من الشاء فالدعاء بعد الذكر سنة، والصلاة على النبي ﷺ أمام الدعاء كذلك سنة، إنما الاعتقاد لذلك، وجعله في حكم السنن الرائية، ودعاء الإمام مُسْتَقْبِلَ القبلة مُسْتَدْبِرُ للمأمومين فلم يأت به سنة.

بل الذي ورد «أَنَّ اللَّهَ ﷻ كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومِينَ إِذَا سَلَّمَ».

قال البخاري [«الأذان» باب (١٥٦)] باب يَسْتَقْبِلُ الإمام الناس إذا سَلَّمَ وورد من حديث سمرة بن جندب وحديث زيد بن خالد: «كَانَ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ».

وظاهره مداومة على ذلك.

وأخرج أبو داود (١٥٠٨) من حديث زيد بن أرقم: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذِكْرُ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ أَنَا شَهِيدُ أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ إِخْوَةٌ».

اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ اجْعَلْنِي مُخْلِصاً لَكَ، وَأَهْلِي فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ اسْتَجِبْ وَاسْتَجِبْ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ».

وأخرج أبو داود (١٥٠٩) من حديث علي - عليه السلام - «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وأخرج أبو داود (١٥٢٣) والنسائي (٦٨/٣) من حديث عتبة بن عامر: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوِّذَاتِ ذِكْرَ كُلِّ صَلَاةٍ».

وأخرج مسلم (٧٠٩) من حديث البراء «أَنَّ اللَّهَ ﷻ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ: رَبِّ قَبِي عَذَابِكَ يَوْمَ تُبْعَثُ عِبَادُكَ».

ورود بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصيهما: قول لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ. أخرجه أحمد (١٥٠/٥) وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما.

وأخرج الترمذي (٣٤٧٤) عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ فِي ذِكْرِ صَلَاةٍ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانِ رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ

٤٥- الحُضُّ على الدعاء بالذكر

والشكر والعبادة عقب الصلاة

٣١٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدْعُنْ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ».

رواه أحمد (٢٤٤/٥) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (٥٣/٣) بسند قوي.

(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له: أوصيك يا معاذ لا تدعن حين تَدْعُو مَنْ دَعَا، إِلَّا أَنَّهُ هُجِرَ ماضيه في الأكثر استغناء عنه بتركه.

وقد ورد قليلاً وقرئ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾.

(ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوي).

النهي أصله التحريم، فبدل على إيجاب هذه الكلمات ذُبْرَ الصلوة.

وقيل: إنه نهى إرشاد ولا بُدَّ من قرينة على ذلك.

وقيل: يُحْتَمَلُ أنها في حق معاذ نهى تحريم.

وفيه بُعد، وهذه الكلمات عامة لخير الدنيا والآخرة.

٤٦- قراءة آية الكرسي عقب الصلاة

٣١١- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ».

رواه النسائي (عمل اليوم والليلة) (١٠٠)، وصححه ابن حبان.

وزاد فيه الطبراني (المعجم الكبير) (١٣٤/٨): ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

(وعن أبي أمامة) هو إياس على الأصح، كما قاله ابن عبد البر ابن ثعلبة الحارثي الأنصاري الخزرجي، لم يشهد بداراً

إلا أنه عذره ﷺ عن الخروج لعلته بمرض والدته؛ وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب، فإذا أطلق فالمراد به هذا، وإذا أريد الباهلي قيد به.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَمْ مَفْرُوضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» رواه النسائي وصححه ابن حبان. وزاد فيه الطبراني: ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾).

وقد روي نحوه من حديث علي - عليه السلام - بنهيادة: «مَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ أَمَّنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دُورَاتِ حَوَّلِهِ».

رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٨/٢) وضعف إسناده. وقوله: (لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت) هو حذف مضاف: أي لا يمنعه إلا عدم موته، حذف لدلالة المعنى عليه.

واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الأسماء والصفات الإلهية، وبالوحدانية، والحياة، والقيومية، والعلم، والملئ، والقدرة، والإرادة، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مُتَمَخِّضَةٌ لَذِكْرِ صِفَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى.

٤٧- وجوب الاقتداء بالنبي ﷺ في صلاته

٣١٢- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

رواه البخاري (٦٣١).

هذا الحديث أصل عظيم في دلائله على أن أفعاله ﷺ في الصلاة وأفعاله بيان لما أجل من الأمر بالصلوة في القرآن، وفي الأحاديث.

وفيه دلالة على وجوب التأسي به ﷺ فيما فعله في الصلاة، فكل ما حافظ عليه من أفعاله وأقوالها وجب على الأمة، إلا للدليل يخصص شيئاً من ذلك.

وقد أطال العلماء الكلام في الحديث، واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة، وزدناه تحقيقاً في حواشينا «العمدة» (٢٧٨/٢-٢٨٥).

٤٨- مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّلَاةَ قَائِمًا (صلاة المريض)

٣١٣- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ، وَإِلَّا فَأَوْمِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١١٧).

(وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: صل قائماً فإن لم تستطع أي الصلاة قائماً. فقاعدًا، فإن لم تستطع أي وإن لم تستطع الصلاة قاعداً. فعلى جنب، وإلا أي وإن لم تستطع الصلاة على جنب فأوم).

ولم نخذه في نسخ بلوغ المرام منسوباً.

وقد أخرج البخاري دونه قولاً: وإلا فأوم.

وللتسائي (٢٢٣/٣) دون الريادة.

وزاد فإن لم تستطع فمستلق ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقد رواه الدارقطني (٤٢/٢، ٤٣) من حديث علي - عليه السلام - بلفظ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْجُدَ أَوْمَ وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا رِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ». وفي إسناده ضعف.

وفيه متروك.

وقال المصنف في «التخليص» (٢٤١/١): لم يقع في الحديث ذكرُ الإيماء وإنما أوردته الرافعي؛ قال: ولكنه ورد في حديث جابر: «إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَّا فَأَوْمِ إِمَاءً وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

أخرجه البراء (٥٦٨- كشف) والبيهقي في المعرفة (١٤٠/٢، ١٤١) وقال البراء: وقد سئل عنه أبو حاتم، فقال: الصواب عن جابر مرفوعاً، ورفعته خطأ.

وقد روي أيضاً من حديث ابن عمر وابن عباس وفي

إسنادهما ضعف.

الحديث دليل على أنه لا يصلي الفريضة قاعداً إلا لعذر، وهو عدم الاستطاعة، ويلحق به ما إذا خشي ضرراً لقوله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨] وكذا قوله: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

وفي قوله في حديث الطبراني «(الأوسط)» (٣٩٩٧): «فَإِنْ نَأَلْتَهُ مَشَقَّةً فَجَالِسًا؛ فَإِنْ نَأَلْتَهُ مَشَقَّةً فَتَائِمًا» أي مضطجعا.

وفيه حجة على من قال: إن العاجز عن القعود تسقط عنه الصلاة وهو يدل على أن من نأله مشقة ولو بالتألم يباح له الصلاة من قعود.

وفيه خلاف؛ والحديث مع من قال إن التألم يباح ذلك، ومن المشقة: صلاة من يخاف دوران رأسه إذا صلى قائماً في السنية، أو يخاف الغرق، أبيع له القعود.

هذا ولم يبين الحديث هيئة القعود على أي صفة، ومقتضى إطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلي، وإليه ذهب جماعة من العلماء.

وقال الهادي وغيره: إنه يترفع واضعاً يديه على ركبتيه، ومثله عند الحنفية.

ودفع زيد بن علي وجماعة إلى أنه مثل قعود الشاهد، قيل: والخلاف في الأفضل.

قال المصنف في فتح الباري (٥٨٦/٢): اختلف في الأنضل، فعند الأئمة الثلاثة التربع، وقيل مقترشاً، وقيل متوركاً. وفي كل منها أحاديث.

وقوله في الحديث: «فَعَلَى جَنْبٍ» الكلام في الاستطاعة هنا كما مر، وهو هنا مطلق، وقيدته في حديث علي - عليه السلام - عند الدارقطني «على جنبه الأيمن مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بوجهه»، وهو حجة الجمهور، وأنه يكون على هذه الصفة كوجه الميت في القبر.

ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تعذر الإيماء على الجنب.

وعن الشافعي والمؤيد يجب الإيماء بالعينين والحاجبين.

وعن زفر: الإيماء بالقلب.

وقيل: يُؤمُّ لهُمَا كِلَيْهِمَا من القعود، ويقوم للقراءة.
وقيل: يسقط عنه القيام، ويصلي قاعداً، فإن صلى قائماً
جاز، وإن تعذر عليه القعود أوماً لهُمَا من قيام.

٨- باب سُجُود السُّهُو وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

١- سجود السهو قبل السلام

٣١٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمَ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ. ثُمَّ سَلَّمَ».

أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ [أحمد (٣٤٥/٥)، البخاري (١٢٣٠)، مسلم (٥٧٠)، أبو داود (١٠٣٤)، الرمز (٣٩١)، السلمي (٢٤٤/٢)، ابن ماجه (١٢٠٦)]، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ (١٢٣٠).

وَلَمْ يَرْوَاهُ إِلَّا السَّبْعَةُ (٥٧٣): يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَسْجُدُ. وَيَسْجُدُ النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.
(وعن عبد الله ابن بحنة رضي الله عنه) تقدم ضبطه وترجمته، وتكرَّرَ على الشارح ترجمته فأعادها هنا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمَ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ) بِالْمُسْتَتَنِّ التَّخَيُّنِ.

(وَلَمْ يَجْلِسْ) هُوَ تَأْكِيدٌ لـ «قَامَ» مِنْ بَابٍ: أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا.

(فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ) كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ثُمَّ سَلَّمَ، أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ).

الحديث دليل على أن ترك التشهد الأول سهواً يجبره سجود السهو.

وقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» يدل على

وقيل: يجب إمرار القرآن والذكر على اللسان، ثم على القلب، إلا أن الكلمة لم تأت في الأحاديث؛ وفي الآية: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣] وإن كان عدم الذكر لا ينفي الوجوب بدليل آخر؛ فقد وجبت الصلاة على الإطلاق، وثبت «إذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧)] فإذا استطاع شيئاً مما يفعل في الصلاة وجب عليه، لأنه مستطيع له.

٣١٤- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَرِيضٍ - صَلَّى عَلَىٰ وِسَادَةٍ، فَرَسَىٰ بِهَا - وَقَالَ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِمَاءَ، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٦/٢) بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَلَكِنْ سَخَّ أَبُو حَاتِمٍ «العلل» (١١٣/١) وَلَفْظُهُ.

الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة (١٤٠/٢، ١٤١) من طريق سفيان الثوري.

وفي الحديث «فرمى بها»، وأخذ عوداً ليصلي عليه، فأخذه ورمى به، وذكر الحديث.

وقال البرازي: لا يعرف أحد رواه عن الثوري غير أبي بكر الخفني؛ وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: الصواب عن جابر موقوفاً، ورفعاً خطأً.

وقد روى الطبراني [المعجم الكبير (٢٦٩/١٢)، (٢٧٠)] من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال: عاد رسول الله ﷺ مريضاً؛ فذكره وفي إسناده ضعف.

والحديث دليل على أنه لا يتخذ المريض ما يسجد عليه حيث تعذر سجوده على الأرض.

وقد أرشده إلى أنه يفصل بين ركوعه وسجوده، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن تعذر عليه القيام والركوع فإنه يؤمُّ من قعود لهُمَا جاعلاً الإمامة بالسجود أخفض من الركوع، أو لم يتعذر عليه القيام، فإنه يؤمُّ للركوع من قيام، ثم يقعد ويؤمُّ للسجود من قعود؛ وقيل في هذه الصورة يؤمُّ لهُمَا من قيام يقعد للتشهد.

إِلَى خَشْيَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَبَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرَعَانِ النَّاسِ، فَقَالُوا: قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسَيِّتَ أَمْ قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْ وَلَمْ تُقْصَرْ فَقَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِيتُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ.

تَفَقَّ عَنْهُ [لِخَارِجٍ (١٢٢٩)، مُسْلِمٌ (٥٧٣)]، وَاللَّفْظُ لِخَارِجٍ.

وَلِي رِوَايَةٌ لِمُسْلِمٍ (٥٧٣): صَلَاةُ الْفَصْرِ -

وَلَا بِي دَاوُدَ (١٠٠٨) فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ قَالُوا نَعَمْ وَهِيَ لِي الصَّحِيحَتَيْنِ، لَكِنْ بِلَفْظٍ. فَقَالُوا:

وَلِي رِوَايَةٌ لَهُ (١٠١٢): لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ) هُوَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُجْمَعَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُنَاةِ التَّحِيَّةِ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا.

وَلَقَدْ عَيَّنَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (٥٧٣) (١٠٠) أَنَّهَا الظُّهْرُ.

وَفِي أُخْرَى (٥٧٣) (٩٩) أَنَّهَا الْعَصْرُ، وَيَأْتِي.

وَلَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا تَعَدَّتِ الْقِصَّةَ.

(رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْيَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا وَفِي الْقَوْمِ) الْمُصَلِّينَ.

(أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَبَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ) أَيُّ بِأَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ.

(وَخَرَجَ) مِنَ الْمَسْجِدِ (سَرَعَانِ النَّاسِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَيُرْوَى بِاسْتِكَانِ الرَّاءِ هُمُ الْمُسْرِعُونَ إِلَى الْخُرُوجِ، قِيلَ وَيَضْمُهُمَا وَسُكُونِ الرَّاءِ عَلَى أَنَّهُ جُمِعَ سَرِيعٌ كَقَفِيزٍ وَقَفْزَانٍ.

وَجُوبِ التَّشَهُُّدِ الْأَوَّلِ، وَجِرَائُهُ هُنَا عِنْدَ تَرْكِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبًا فَإِنَّهُ يُجْبَرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ، وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا جَبَرَهُ السُّجُودُ، إِذْ حَقُّ الْوَاجِبِ أَنْ يُعْمَلَ بِنَفْسِهِ لَا يَتِمُّ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَاجِبٌ، وَلَكِنَّهُ إِنْ تَرَكَ سَهْوًا جَبَرَهُ سُجُودُ السَّهْوِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ: أَنْ كُلَّ وَاجِبٍ لَا يُجْزَى عَنْهُ سُجُودُ السَّهْوِ إِنْ تَرَكَ سَهْوًا.

وَقَوْلُهُ: (كَبَّرَ) دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِسُجُودِ السَّهْوِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِالْذُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يُكَبِّرُهَا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ صَلَاتِهِ بِالسَّلَامِ مِنْهَا.

وَأَمَّا تَكْبِيرَةُ النُّقْلِ فَلَمْ تُذَكَّرْ هُنَا وَلَكِنَّهَا ذُكِّرَتْ فِي قَوْلِهِ (وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ) أَيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ.

(يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُ مَعَهُ النَّاسُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ تَكْبِيرِ النُّقْلِ كَمَا سَلَفَ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَوْلُهُ (مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ) كَأَنَّهُ عَرَفَ الصَّحَابِيُّ ذَلِكَ مِنْ قَرِينَةِ الْحَالِ، فَهَذَا لَفْظٌ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ الرَّاوي لَيْسَ حِكَايَةً لِفِعْلِهِ ﷺ الَّذِي شَاهَدَهُ، وَلَا لِقَوْلِهِ ﷺ، ثُمَّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَمَلُ مِثْلِ هَذَا السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَيَأْتِي مَا يُخَالِفُهُ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَتِهِ وَإِنْ تَرَكَ مَا هَذَا حَالُهُ فَإِنَّهُ ﷺ أَقْرَهُهُمْ عَلَى مُتَابَعَتِهِ، مَعَ تَرْكِهِمْ لِلتَّشَهُُّدِ عَمْدًا.

وَفِيهِ تَأْمُلٌ لِأَحْثَمَالِ أَنَّهُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ تَرَكَ وَتَرَكَوْا إِلَّا بَعْدَ تَلْبِيسِهِ وَتَلْبِيسِهِمْ بِوَاجِبٍ آخَرَ.

٢- سجود السهو بعد السلام

٣١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ

(فَقَالُوا: أَقْصَرْتَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِ الصَّادِ.

(الصَّلَاةُ) وَرَوَى بِفَتْحِ الْقَافِ وَضَمِّ الصَّادِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ.

(وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ) أَيُّ يُسَمِّيهِ (النَّبِيَّ ﷺ): ذَا الْبَيْدَيْنِ.

وَفِي رِوَايَةٍ (٥٧٤) «رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ بْنُ عَمْرٍو» بِكَسْرِ الْخَاءِ الْعِجْمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَبَاءٍ مُوَحَّدٌ، آخِرُهُ قَافٌ لَقَبٌ ذَا الْبَيْدَيْنِ، لَطُولُ كَانَ فِي يَدَيْهِ.

وَفِي الصَّحَابَةِ رَجُلٌ آخَرُ يُقَالُ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ هُوَ غَيْرُ ذِي الْبَيْدَيْنِ، وَهَمَّ الزُّهْرِيُّ فَجَعَلَ ذَا الْبَيْدَيْنِ وَذَا الشَّمَالَيْنِ وَاحِدًا. وَقَدْ بَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ وَهْمَهُ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةُ) أَيُّ شَرَعُ اللَّهُ قَصَرَ الرُّبَاعِيَّةِ إِلَى اثْنَتَيْنِ.

(فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ) أَيُّ فِي ظَنِّي.

(فَقَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ قَفَّ عَلَيْهِ؛ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اطَّالَ الْعُلَمَاءُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَتَعَرَّضُوا لِمَبَاحِثِ أَصُولِيَّةٍ وَغَيْرِهَا، وَأَكْثَرُهُمْ اسْتِيفَاءٌ لِلذِّلِكَ الْقَاضِي عِيَاضٌ، ثُمَّ الْحَقُّ بْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ (٢٥/٢، ٢٨).

وَقَدْ وَفَّيْنَا الْمَقَامَ حَقَّهُ فِي حَوَاشِيهَا (٤١٣/٢-٤٤٥).

وَالْمُهْمُ هُنَا الْحُكْمُ الْفَرَعِيُّ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَقَطْعُهَا إِذَا كَانَتْ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ التَّامِّ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَهَا وَلَوْ سَلَّمَ التَّسْلِيمَتَيْنِ، وَأَنَّ كَلَامَ النَّاسِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَكَذَا كَلَامٌ مِنْ ظَنِّ التَّامِّ، وَبِهَذَا قَالَ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَخِيهِ عُرْوَةَ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ، وَاحِدٌ، وَجَمِيعُ أئمَّةِ الْحَدِيثِ؛ وَقَالَ بِهِ النَّاصِرُ مِنْ أئمَّةِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَتِ الْهَادَوَةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: التَّكَلُّمُ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

يُبْطِلُهَا، مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ (الْبُخَارِيُّ (١١٩٩)، مُسْلِمٌ (٥٣٨)) وَتَقَدَّمَ فِي شَرْحِ (٢١٧)، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ (هَلَمْ بِرَقْمِ: (٢٠٨)) فِي النُّهْيِ عَنِ التَّكَلُّمِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالُوا: هُمَا نَاسِخَانِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ بِمَكَّةَ مُتَقَدِّمًا عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ بِأَعْوَامٍ، وَالتَّوَقُّفُ لَا يَنْسَخُ الْمُنَاقَرَةَ؛ وَبَأَنَّ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَحَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا عُمُومَانِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ خَاصٌّ مِمَّنْ تَكَلَّمَ ظَانًّا لِتِمَامِ صَلَاتِهِ فَيُخَصُّ بِبُحْثِ الْحَدِيثَانِ الْمَذْكُورَانِ، فَتَجَمُّعُ الْأَدْلَةِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ لشيءٍ مِنْهَا وَيَدُلُّ الْحَدِيثُ أَيْضًا أَنَّ الْكَلَامَ عَمْدًا لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ لَا يُبْطِلُهَا كَمَا فِي كَلَامِ ذِي الْبَيْدَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: «فَقَالُوا» يُرِيدُ الصَّحَابَةَ «نَعَمْ» كَمَا فِي رِوَايَةِ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ عَمْدٌ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَكَلَّمَ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْاسْتِيفَاسِ وَالسُّؤَالِ عِنْدَ الشُّكِّ، وَاجِبِيَّةُ الْمَأْمُومِ، أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْقُضُ؛ وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّهُ ﷺ تَكَلَّمَ مُتَقَدِّمًا لِتِمَامِ، وَتَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ مُتَقَدِّمِينَ لِلنَّبِيِّ، وَظَنُّوا حَيْثُ تَوَافَّقُوا.

قُلْتُ: وَلَا يَحْتَمِلُ أَنَّ الْجَزْمَ بِاعْتِقَادِهِمُ التَّامَّ حُجْلٌ نَظَرِيٌّ بَلْ فِيهِمْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْقَصْرِ وَالنِّسْبَانِ وَهُوَ ذُو الْبَيْدَيْنِ، نَعَمْ سَرَعَانِ النَّاسُ اعْتَقَدُوا الْقَصْرَ، وَلَا يَلْزَمُ اعْتِقَادُ الْجَمِيعِ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا غَدْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ لِمَنْ يَتَّقَى لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمَا أَحْسَنَ كَلَامَ صَاحِبِ الْمَنَازِلِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ كَلَامَ الْهَادِي وَدَعَاةَ نَسَخَهُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ رَدَّهُ بِمَا رَدَدْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: وَأَنَا أَرْجُو لِلْعَبْدِ إِذَا لَقِيَ اللَّهَ عَامِلًا لِذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَهُ فِي الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ: صَحَّ لِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِكَ، وَلَمْ أَجِدْ مَا يَمْنَعُهُ، وَأَنْ يَنْجُو بِذَلِكَ، وَشَابَّ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، وَخَافَ عَلَى الْمُتَكَلِّفِينَ وَعَلَى الْمُجْبَرِينَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ لِلِاسْتِيفَانِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَحْوَجَ كَمَا تَرَى، لِأَنَّ الْخُرُوجَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ مَنُوعٌ وَإِبْطَالٌ لِلْعَمَلِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ إِذَا وَقَعَتْ سَهْوًا وَظَنُّ التَّامِّ لَا تَنْقُضُ بِهَا الصَّلَاةَ، فَإِنَّ فِي رِوَايَةِ: «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَنَزَلِهِ» وَفِي أُخْرَى: «يَجْرُ دَاوُدُ مُغْضَبًا» وَكَذَلِكَ خُرُوجُ سَرَعَانِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ قَطْعًا.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الشَّافِعِيُّ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ طَالَ زَمَنُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ رِبْعَةَ، وَنَسَبَ إِلَى مَالِكٍ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ عَنْهُ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَخْتَصُّ جَوَائِزَ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا قَرِيبًا، وَقِيلَ: بِمَقْدَارِ الصَّلَاةِ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا أَنَّهُ يُجِبُّ ذَلِكَ سُجُودُ السُّهُورِ وَجُوبًا لِحَدِيثِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي».

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ سُجُودَ السُّهُورِ لَا يَتَعَدُّ بِتَعَدُّ أَسْبَابِ السُّهُورِ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ سُجُودَ السُّهُورِ بَعْدَ السَّلَامِ خِلَافُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَيَأْتِي فِيهِ الْكَلَامُ.

وَأَمَّا تَعْيِينُ الصَّلَاةِ الَّتِي انْتَفَتَتْ فِيهَا الْقِصَّةُ فَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ (وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ) إِنِّي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(صَلَاةُ الْعَصْرِ) عَوْضًا عَنْ قَوْلِهِ فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعِشِيِّ.

(وَلَأَبِي دَاوُدَ) أَيُّ مِنْ حَدِيثِهِ أَيْضًا (فَقَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ: (أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟) فَأَوْمَرُوا: أَيُّ نَعَمْ، وَهِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ لَكِنَّ بِلَفْظٍ: (فَقَالُوا).

قُلْتُ: وَهِيَ فِي رَوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فَأَوْمَرُوا إِلَّا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ.

(وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ) أَيُّ لِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ) وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُورِ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ» أَيُّ صَيَّرَ تَسْلِيمَهُ عَلَى ثَنَيْنِ يَقِينًا عِنْدَهُ إِمَّا بَوَحْيٍ، أَوْ تَذَكُّرٍ حَصَلَ لَهُ الْيَقِينُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا مُسْتَدْتِدُّ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا.

ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٥) وَخَسَنَةُ.

وَالْحَاكِمُ (٣٢٣/١) وَصَحَّحَهُ.

فِي سِيَاقِ حَدِيثِ السُّنَنِ أَنَّ هَذَا السُّهُورُ سَهْوَةٌ ﷺ الَّذِي فِي خَيْرِ ذِي الْيَدَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَ مَا سَلَفَ مِنْ سِيَاقِ الصَّحِيحَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ» مَا لَفْظُهُ: «فَقِيلَ لِمُحَمَّدٍ ابْنِ سِيرِينَ: سَلَّمَ فِي السُّهُورِ؟ فَقَالَ: لَمْ أَحْفَظْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنْ بُنِيتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ».

وَفِي السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (١٠١٨)، السَّامِيُّ (٢٦/٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢١٥)] أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْحَرَبِيُّ كَانَ طَوِيلَ الْيَدَيْنِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَالَ أَصْدَقُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى تِلْكَ الرُّكْعَةَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا ثُمَّ سَلَّمَ» اتَّهَمَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَعَدَّتْ الْقِصَّةَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عَقِيبَ الصَّلَاةِ كَمَا تَدُلُّ الْفَاءُ.

وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِالتَّهَنُّدِ، قِيلَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِوَجُوبِهِ، وَلَفْظُهُ: «تَشَهَّدَ» يَدُلُّ أَنَّهُ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَقِيلَ: يَكْفِي التَّهَنُّدُ الْأَوْسَطُ، وَاللَّفْظُ فِي الْأَوَّلِ أَظْهَرُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّسْلِيمِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ رَوَايَةُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، لَا الرُّوَايَةَ الَّتِي أَتَى بِهَا الْمُصَنِّفُ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ أَنَّ التَّسْلِيمَ كَانَ لِسَجْدَتَيِ السُّهُورِ، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ لِلصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ سَجَدَ لَهَا قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ سَلَّمَ تَسْلِيمَ الصَّلَاةِ.

٤- يَبْنِي الشَّاكُّ عَلَى الْيَقِينِ وَيَسْجُدُ لِلسُّهُورِ

٣- سُجُودُ السُّهُورِ قَبْلَ التَّهَنُّدِ

٣١٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ

٣١٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ

الحديث، وإن كان عَادَتُهُ أَنْ يُعِيدَهُ النَّظْرُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُفْعَلْ فِي هَذِهِ
الحالة وَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضاً الإِعَادَةُ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ
أَيْضاً حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٩٠/١) قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ
فَلَمْ يَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا لَمْ يَذَرِ
اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَجْعَلْهُنَّ اثْنَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ
أَرْبَعًا فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْجُدْ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ
قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ سَجْدَتَيْنِ».

٥- النسيان والشك يستدعي سجدة السهو

٣١٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «صَلَّى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَحَدَتْ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا:
صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَتَنَّى رَجُلِي وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ،
فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ
بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتْبَأْتُكُمْ
بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا
نَسِيتَ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ
فَلْيَتَحَرَّ الصُّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ٤٠١)، مُسْلِمٌ (٥٧٢).

وَلِي رِوَايَةُ لِلْبُخَارِيِّ فَلْيَتِمَّ ثُمَّ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ.

وَلِمُسْلِمٍ (٥٧٢) (٩٥): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ الشُّهُو وَبَعْدَ
السَّلَامِ وَالْكَلامِ».

(وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّ
إِحْدَى الرُّبَاعِيَّاتِ خَسَاءً.

وَلِي رِوَايَةُ أَنَّهُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ السَّخَعِيُّ: «زَادَ أَوْ نَقَصَ».

(فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَتْ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟
قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَتَنَّى رَجُلِي وَاسْتَقْبَلَ
الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ
يَذَرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَتِمَّنِ
عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ،
فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ
صَلَّى تَمَامًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ».

رِوَاةُ مُسْلِمٍ (٥٧١).

(وَعَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ الْحَدَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا
فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَتِمَّنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ
يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا» فِي رُبَاعِيَّةٍ (شَفَعْنَ) أَيِ السَّجْدَتَيْنِ.

(لَهُ صَلَاتُهُ) صَيَّرَهَا شَفْعًا لِأَنَّ السَّجْدَتَيْنِ قَانَتَا مَقَامَ رَكْعَةٍ،
وَكَانَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ الشَّفْعُ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِ وَإِنْ
كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ أَيِ الْإِصْقَاقَ لَأَنفِهِ بِالرُّغَامِ.

وَالرُّغَامُ: بَزَنَةُ غُرَابٍ: التُّرَابُ، وَالصَّاقُ الْأَنْفُ بِهِ فِي قَوْلِهِمْ
رَغِمَ أَنْفُهُ كَنَاءَةً عَنْ إِذْلَالِهِ وَإِهَانَتِهِ.

وَالْمَرَادُ إِهَانَةُ الشَّيْطَانِ، حَيْثُ لُبِسَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، (رِوَاةُ
مُسْلِمٍ).

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّاكَّ فِي صَلَاتِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ
الْبِنَاءُ عَلَى الْبَقِيَّةِ عِنْدَهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ.

وَالِى هَذَا ذَقَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْتَدَى
وَذَقَبَ الْهَادَوِيَّةُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى وَجُوبِ الإِعَادَةِ
عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُعِيدُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا شَكَ فِي الرَّابِعَةِ فَلَا
إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ وَالْحَدِيثُ مَعَ الْأَوَّلِينَ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ حُكْمَ الشَّاكِّ مُطْلَقًا مُبْتَدَأً كَانَ أَوْ
مُتَبَعًا.

وَفَرَّقَ الْهَادَوِيَّةُ بَيْنَهُمَا فَقَالُوا فِي الْأَوَّلِ: يَجِبُ عَلَيْهِ الإِعَادَةُ.
وَفِي الثَّانِي يَتَحَرَّى بِالنَّظَرِ فِي الْأَمَارَاتِ، فَإِنْ حَصَلَ لَهُ ظَنٌّ
التَّمَامِ أَوْ النِّقْصِ عَمَلٌ بِهِ، وَإِنْ كَانَ النَّظْرُ فِي الْأَمَارَاتِ لَا
يَحْصُلُ لَهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ شَيْءٌ فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَقْلِ كَمَا فِي هَذَا

إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءً أَنْبَأَكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ فِي الْبَشَرِيَّةِ، وَيَنْ وَجْهَ الْمَلِئِكَةِ يَقُولُ: (أَنْتَ كَمَا تَنْتَوْنُ؛ فَإِذَا نَسِيتَ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدٌ فِي صَلَاتِهِ) هَلْ زَادَ أَوْ نَقَصَ (فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ) بَأَن يَعْملَ بظَنِّهِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ الشَّكِّ فِي رُكْعَةٍ أَوْ رُكْنٍ.

وَقَدْ فَسَّرَهُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الَّذِي قَدَّمَاهُ (فَلْيَتَمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ تَابَعُوهُ ﷺ عَلَى الزِّيَادَةِ، فَبِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُتَابِعَةَ الْمُؤْتَمِّ لِلْإِمَامِ فِيمَا ظَنَّهُ وَاجِبٌ لَا يُفْسِدُ صَلَاتَهُ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ، وَهَذَا فِي حَقِّ أَصْحَابِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ، لِتَجْوِيزِهِمُ التَّغْيِيرَ فِي عَصْرِ النَّبَوَّةِ، فَأَمَّا لَوْ اتَّفَقَ الْآنَ قِيَامُ الْإِمَامِ إِلَى الْخَامِسَةِ سَبَّحَ لَهُ مِنْ خَلْفِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْعِدْ أَنْتَظَرُوهُ قُعُودًا حَتَّى يَشْهَدُوا بِشَهَادِهِ، وَيَسْلَمُوا بِتَسْلِيمِهِ، فَإِنَّهَا لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ حَتَّى يُقَالَ يُعْزِلُونَ، بَلْ فَعَلَ مَا هُوَ وَاجِبٌ فِي حَقِّهِ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَمَلَ سُجُودِ السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ ﷺ مَا عَرَفَ سُهُوَهُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ مِنْهَا، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ فِي عَمَلِ سُجُودِ السُّهُو.

وَاخْتَلَفَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ.

قَالَ بَعْضُ أئمَّةِ الْأَحَادِيثِ: أَحَادِيثُ بَابِ سُجُودِ السُّهُو فَقَدْ تَمَلَّذَتْ: مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ (الْبُخَارِيُّ ١٢٢٩)، مُسَلَّمٌ (٥٧٣) وَتَقْدِمُ بِرَقْمِ (٣١٢) فِيمَنْ شَكَّ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى؟.

وَفِيهِ الْأَمْرُ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَوْضِعَهُمَا، وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَمَلَ السَّجْدَتَيْنِ هَلْ هُوَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ؟

نَعَمْ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٣١) وَابْنِ مَاجَةَ (١٢١٦) فِيهِ زِيَادَةٌ: «قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ».

وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ [تَقْدِمُ بِرَقْمِ (٣١٤)]: مَنْ شَكَّ.

وَفِيهِ أَنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ.

وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [تَقْدِمُ بِرَقْمِ (٣١٢)]: وَفِيهِ الْقِيَامُ إِلَى الْخَشْيَةِ وَأَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ.

وَمِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ بُحَيْنَةَ [تَقْدِمُ بِرَقْمِ (٣١١)]:

وَفِيهِ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ.

وَلَمَّا وَرَدَتْ هَكَذَا اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَخْذِ بِهَا:

فَقَالَ دَاوُدُ: تُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

وَمِثْلُهُ قَالَ أَحْمَدُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ خَاصَّةً، وَخَالَفَ فِيمَا

سِوَاهَا، فَقَالَ: يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِكُلِّ سُهُوٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ مُخَيَّرٌ فِي كُلِّ سُهُوٍ إِنْ شَاءَ سَجَدَ بَعْدَ

السَّلَامِ، وَإِنْ شَاءَ قَبْلَ السَّلَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ السُّجُودُ لِلزِّيَادَةِ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ،

وَإِنْ كَانَ لِنَقْصَانِ سَجَدَ لَهُ.

وَقَالَتِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ: الْأَصْلُ فِي سُجُودِ السُّهُو بَعْدَ

السَّلَامِ، وَتَأَوَّلُوا الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي السُّجُودِ قَبْلَهُ، وَسَتَّانِي أَدَلَّتْهُنَّ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَصْلُ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَرَدَّ مَا خَالَفَهُ

مِنَ الْأَحَادِيثِ بِأَدْعَائِهِ نَسَخَ السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ.

وَرَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَجْدَتَيْنِ

السُّهُو قَبْلَ السَّلَامِ» [الْبَيْهَقِيُّ (٣٤١/٢)] وَبَعْدَهُ، وَآخَرُ الْأَمْرَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ؟.

وَأَيَّدَهُ بِرَوَايَةِ مُعَاوِيَةَ «أَنَّهُ ﷺ سَجَدَهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ»

[الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٤/٢، ٣٣٥)] وَصَحِيحَتُهُ مُتَأَخَّرَةٌ؛ وَفَقَّهَ إِلَى مِثْلِ قَوْلِ

الشَّافِعِيِّ أَبُو هُرَيْرَةَ وَمَكْحُولٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَطَرِيقُ الْإِنْصَافِ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي

ذَلِكَ قَوْلًا وَفِعْلًا فِيهَا نَوْعٌ تَعَارَضَ، وَتَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ الْبَعْضُ غَيْرُ

ثَابِتٍ بِرَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ مُوَصُولَةٍ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ،

فَالْأَوَّلَى الْحَمْلُ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ.

وَمِنْ أَدَلَّةِ الْهَادِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ الَّتِي أَفَادَهَا

قَوْلُهُ: (وَلِي رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ (فَلْيَتَمَّ ثُمَّ

يُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْجُدُ) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ.

وَكَذَلِكَ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ الَّتِي أَفَادَهَا قَوْلُهُ: (وَلْيُسَلِّمِ) أَيُّ مِنْ

حديث ابن مسعود: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ السَّهْوِ بَعْدَ
الْإِسْلَامِ) مِنَ الصَّلَاةِ (وَالْكَلَامِ) أَيِ الَّذِي خُوطِبَ بِهِ وَاجَابَ عَنْهُ
بِمَا أَفَادَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ.

ويدلُّ لَهُ أَيْضاً:

٦- سجود السهو بعد السلام

٣٢٠- وَلَا خَمْدَ (٢٠٤/١) وَأَبِي دَاوُدَ (١٠٣٢) وَالنَّسَائِيَّ (٣٠/٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعاً
«مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ»
وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠٣٣).

فَهَذِهِ أدلةٌ مِنْ يَقُولُ إِنَّهُ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ مُطْلَقاً، وَلَكِنَّهُ
قَدْ عَارَضَهَا مَا عُرِفَتْ، فَالْقَوْلُ بِالتَّخْيِيرِ أَقْرَبُ الطَّرِيقِ إِلَى الْجَمْعِ
بَيْنَ الْأَحَادِيثِ كَمَا عُرِفَتْ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْيَهُودِيُّ: رَوَيْنَا «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
سَجَدَ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ».

ورَوَيْنَا «أَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِهِ»، وَكِلَاهُمَا
صَحِيحٌ، وَلَهُمَا شَوَاهِدٌ يَطُولُ بَذْكُرُهَا الْكَلَامُ، ثُمَّ قَالَ: الْأَشْبَةُ
بِالصُّوَابِ جَوَائِزُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً، قَالَ: وَهَذَا مُتَعَبٌ كَثِيرٌ مِنْ
أَصْحَابِنَا.

٧- مَنْ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ دُونَ تَشَهُدِ سَجْدَةِ السَّهْوِ

٣٢١- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ،
فَاسْتَتَمَّ قَائِماً، فَلْيُمْضِ، وَلَا يَعُودْ، وَلْيَسْجُدْ
سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِماً فَلْيَجْلِسْ وَلَا سَهْوَ
عَلَيْهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٠٨) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٣٧٨/١)،
وَاللَّفْظُ لَهُ، بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

(وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ
أَحَدُكُمْ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَاسْتَتَمَّ قَائِماً فَلْيُمْضِ» وَلَا يَعُدُّ لِلتَّشَهُدِ

الْأَوَّلِ.

(وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ) لَمْ يَذْكُرْ عَنْهُمَا.

(وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِماً فَلْيَجْلِسْ) لِأَيِّهِ بِالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ.

(وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ
وَاللَّفْظُ لَهُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ) وَذَلِكَ أَنَّ مَدَارَهُ فِي جَمْعِ طَرَفَيْهِ عَلَى
جَابِرِ الْجَعْفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَيْسَ فِي كِتَابِي عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ غَيْرُ
هَذَا الْحَدِيثِ.

وَلِي الْحَدِيثُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ إِلَّا لِفُرَاتِهِ
التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ لَا لِفِعْلِ الْقِيَامِ لِقَوْلِهِ «وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ» وَقَدْ ذُكِرَ
إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِثَةُ وَابْنُ حَنْبَلٍ إِلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ مَا
أَخْرَجَهُ الْيَهُودِيُّ (٣٤٣/٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ تَحَرَّكَ لِلْقِيَامِ مِنَ
الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى جِهَةِ السَّهْوِ، فَسَبَّحُوا فَقَعَدَ،
ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ «الْعِلَلُ» كَمَا فِي الصَّلَاحِ
(٤٨٠)، وَالتَّكْلِ مِنْ فِعْلِ أَنَسٍ مَوْصُوفٌ عَلَيْهِ؛ إِلَّا أَنَّ فِي بَعْضِ
طَرَفَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: هَذِهِ السُّنَّةُ.

وَقَدْ رَجَعَ حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ عَلَيْهِ لِكُونِهِ مَرْفُوعاً، وَلأنَّهُ يُؤَيِّدُهُ
حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعاً: «لَا سَهْوَ إِلَّا فِي قِيَامٍ عَنْ جُلُوسٍ أَوْ
جُلُوسٍ عَنْ قِيَامٍ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٣٧٧/١) وَالْحَاكِمُ (٣٢٤/١) وَابْنُ
الْيَهُودِيِّ (٣٤٤/٢)، ٣٤٥.

وَلَوْ ضَعُفَ وَلَكِنْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ
كَثِيرَةٌ فِي الْفِعْلِ الْقَلِيلِ، وَأَفْعَالٌ صَدَرَتْ مِنْهُ ﷺ وَمِنْ غَيْرِهِ، مَعَ
عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهَا بِسُجُودِ السَّهْوِ؛ وَلَا سَجَدَ لِمَا صَدَرَ
عَنْهُ مِنْهَا.

قُلْتُ: وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٤٤/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بُحَيَّةَ: «أَنَّهُ
ﷺ صَلَّى فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحُوا بِهِ فَمَضَى؛ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ
صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ».

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢٤٧/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٥) وَصَحَّحَهُ مِنْ
حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: «صَلَّى بَنُو الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ فَلَمَّا

رَوَاهُ أَبُو فَاوُدَ (١٠٣٨) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢١٩) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

قَالُوا: لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ.

وَفِيهِ مَقَالٌ وَخِلَافٌ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ: يَعْنِي الشَّامِيِّينَ فَصَحِيحٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ، فَتَضَعِيفُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ نَظَرٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِمَسَالَتَيْنِ.

الْأُولَى: أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْمُتَضَعِّفُ لِسُجُودِ السُّهُوِّ تَعَدَّدَ لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ، وَقَدْ حَكَمِي عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَدَعَبَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ السُّجُودُ وَإِنْ تَعَدَّدَ مُرْجِيهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثٍ ذِي الْيَدَيْنِ سَلَّمَ، وَتَكَلَّمَ، وَمَشَى نَاسِيًا، وَلَمْ يَسْجُدْ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ.

وَلَمَّا قِيلَ: إِنَّ الْقَوْلَ أَوَّلَى بِالْعَمَلِ بِهِ مِنَ الْفَعْلِ.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى تَعَدُّدِ السُّجُودِ لِتَعَدُّدِ مُتَضَعِّفِهِ، بَلْ هُوَ لِلْعُمُومِ لِكُلِّ سَاهٍ، فَيُقَيَّدُ الْحَدِيثُ أَنْ كُلُّ مَنْ سَهَا فِي صَلَاتِهِ بِأَيِّ سُهُوٍّ كَانَ يُشْرَعُ لَهُ سَجْدَتَانِ، وَلَا يَحْتَصِنُ بِالْمَوَاضِعِ الَّتِي سَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا بِالْأَنْوَاعِ الَّتِي سَهَا بِهَا، وَالْحَمْلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الظَّاهِرُ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ، عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ حَدِيثَ ذِي الْيَدَيْنِ لَمْ يَقَعْ فِيهِ السُّهُوُّ الْمَذْكُورُ حَالَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ عُلِّ التَّرَاجُ فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ الْبَابِ.

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: يَخْتِجُ بِهِ مَنْ يَرَى سُجُودَ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ، وَتَقَدَّمَ فِيهِ تَحْقِيقُ الْكَلَامِ.

١٠- سُجُودُ التَّلَاوَةِ

٣٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وَ«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٧٨).

صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ فَسَبَّحَ لَهُ مَنْ خَلْفَهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: صَنَعَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا، إِلَّا أَنْ هَذِهِ فِيمَنْ مَضَى بَعْدَ أَنْ يُسَبِّحُوا لَهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَجَدَ لِتَرْكِ التَّشَهُُّدِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

٨- ليس على المأموم سهو

٣٢٢- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سُهُوٌّ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٢/٢) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ (٣٧٧/١) فِي السُّنَنِ بِلَفْظٍ آخَرَ.

وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «وَإِنْ سَهَا مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سُهُوٌّ وَالْإِمَامُ كَافِيهِ» وَالْكُلُّ مِنَ الرُّوَايَاتِ فِيهَا خَارِجَةٌ عَنْ مُصْعَبٍ ضَعِيفٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «الْكَامِل» (لَا يَنْبَغِي عِنْدِي (١٧٢٢/٢)) إِلَّا أَنَّ فِيهِ شُرُوكًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْتَمِّ سُجُودُ السُّهُوِّ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا سَهَا الْإِمَامُ فَقَطْ.

وَالِىَ هَذَا ذَعَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرُ، وَالْحَقِيقَةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ لِعُمُومِ أدَلَّةِ سُجُودِ السُّهُوِّ لِلْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ، وَالْمُؤْتَمِّ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ جَبَتْ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ مُخَصَّصًا لِعُمُومَاتِ أدَلَّةِ سُجُودِ السُّهُوِّ، وَمَعَ عَدَمِ ثُبُوتِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْهَادِي - عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٩- لكل سهو سجدتان

٣٢٣- وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ».

فَالذَّلِيلُ عَلَى مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ أَوْقَاتُ الْكَرَاهَةِ وَرَدَ
النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، فَلَا تَشْمَلُ السُّجُودَ الْفَرْدَةَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى السُّجُودِ لِلتَّلَاوَةِ فِي الْمَفْصَلِ وَيَأْتِي
الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ رَأَيْتُ لَابْنَ حَزْمٍ كَلَامًا فِي شَرْحِ الْحَلِيِّ (١٠٦/٥) لَفْظُهُ:
«السُّجُودُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَيْسَ رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ فَلَيْسَ صَلَاةً
وَإِذَا كَانَ لَيْسَ صَلَاةً فَهُوَ جَائِزٌ بِلَا وُضُوءٍ، وَلِلْجَنَابِ، وَالْحَائِضِ،
وَالَّذِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ، كَسَائِرِ الذُّكْرِ، وَلَا فَرْقَ، إِذْ لَا يُلْزَمُ الْوُضُوءُ إِلَّا
لِلصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِ بِإِجْبَابِهِ لَغَيْرِ الصَّلَاةِ قُرْآنًا، وَلَا سُنَّةً، وَلَا
إِجْمَاعًا، وَلَا قِيَاسًا.

فَإِنْ قِيلَ: السُّجُودُ مِنَ الصَّلَاةِ وَبَعْضُ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ.

قُلْنَا: وَالتَّكْبِيرُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، وَالْجُلُوسُ، وَالْقِيَامُ، وَالسَّلَامُ
بَعْضُ الصَّلَاةِ، فَهَلْ يُلْتَزَمُونَ أَنْ لَا يَفْعَلُ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ
الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ إِلَّا وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ؟ هَذَا لَا يَقُولُونَهُ، وَلَا
يَقُولُهُ أَحَدٌ أَنْتَهَى.

١١- السُّورَةُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا السُّجُودُ

٣٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
«ص» لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ. وَقَدْ رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٦٩).

أَيُّ لَيْسَتْ ثَمَّا وَرَدَ فِي السُّجُودِ فِيهَا أَمْرٌ وَلَا تَحْرِيفٌ وَلَا
تَخْصِصٌ وَلَا حَتْ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِصِغَةِ الْإِخْبَارِ عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، بَأَنَّهُ فَعَلَهَا وَسَجَدَ نَبِيَّنَا ﷺ فِيهَا اقْتِدَاءً بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
«فَيَهْدَاهُمْ فَبِأَنفُسِهِمُ اقْتَدُوا» [الأنعام: ٩].

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَوَنَاتِ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا أَكْثَرُ مِنْ
بَعْضٍ؛ وَقَدْ رَوَى [س: ١٥٩/٢] أَنَّهُ قَالَ ﷺ «سَجَدْنَا دَاوُدَ تَوْبَةً،
وَسَجَدْنَا شُكْرًا».

وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُ [ابن أبي شبة «المصنف» (١٧/٢)]
بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: إِنْ
الْعَزَائِمُ: «حَمٌّ»، وَ«النَّجَمُ»، وَ«الْقُرْآنُ»، وَ«الْمُتَزِيلُ».

هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي تَرْجَمَةِ
الْمُصَنَّفِ الْمَاضِيَةِ، كَمَا عَرَفْتُ حَيْثُ قَالَ: بَابُ سُجُودِ الشَّهْرِ
وغيرِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَقَدْ أَجْمَعَ
عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الرَّجُوبِ وَفِي مَوَاضِعِ
السُّجُودِ.

فَالْجَمْهُورُ أَنَّهُ سُنَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَاجِبٌ غَيْرُ فَرَضٍ، ثُمَّ هُوَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ
التَّالِيِ وَالْمُسْتَمْعِ إِنْ سَجَدَ التَّالِيِ، وَقِيلَ: وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ.

فَأَمَّا مَوَاضِعُ السُّجُودِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْجُدُ فِيهَا عِدَا
الْمَفْصَلِ، فَيَكُونُ أَحَدُ عَشَرَ مَوْضِعًا.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَحَلًّا، إِلَّا أَنَّ
الْحَنَفِيَّةَ لَا يَعُدُّونَ فِي الْحُجِّ إِلَّا سَجْدَةً، وَاعْتَبَرُوا بِسَجْدَةِ سُورَةِ
«ص».

وَالْهَادَوِيَّةُ عَكَسُوا ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ: يَسْجُدُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، عِدَا
سَجْدَتَيْ الْحُجِّ وَسَجْدَةِ (ص).

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ
الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا؟ فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُشْتَرَطُ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ [كتاب سجود القرآن، باب (٥)]: كَانَ ابْنُ عُمَرَ
يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ.

وَفِي مُسْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٥/١): كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْزِلُ عَنْ
رَاحِلَتِهِ فَيَهْرِيْقُ الْمَاءَ، ثُمَّ يَرْكَبُ، فَيَقْرَأُ السُّجْدَةَ فَيَسْجُدُ وَمَا
يَتَوَضَّأُ، وَوَافَقَهُ الشَّعْبِيُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ [اليهقي في
«الكبرى» (٣٢٥/٢)]، وَجَمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْهِ وَفَعَلِهِ عَلَى الطَّهَارَةِ مِنْ
الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ.

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَأَدْلَةُ
رُجُوبِ الطَّهَارَةِ وَرَدَتْ لِلصَّلَاةِ، وَالسُّجْدَةِ لَا تُسَمَّى صَلَاةً،

وحديث غيره وهو ابن عباس مَثْبُتٌ، والمَثْبُتُ مُقَدَّمٌ.

وَكَذَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرِ.

وقيل: الأعرافُ وسُبْحَانَ، و﴿حَم﴾ و﴿الْم﴾.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«المصنف» (٣٧٧/١، ٣٧٨)].

١٤- من سجدة في سورة الحج

١٢- السُّجُودُ فِي سُورَةِ النِّجْمِ

٣٢٨- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ».

٣٢٦- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنِّجْمِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٧٨).

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٧١).

(وعن خالد بن معدان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف الدال، هو أبو عبد الله بن معدان الشامي الكلاعي بفتح الكاف، تابعي من أهل حمص قال: لقيت سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ.

(وعنه) أي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سجد بالنجم. رواه البخاري.

وَكَانَ مِنْ فَنَاتِ الشَّامِيِّينَ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ سَنَةَ ثَلَاثٍ.

وهو دليل على السُّجُودِ فِي الْمَفْصَلِ كما أن الحديث الأول دليل على ذلك.

وقد خالف فيه مالك وقال: لا سُجُودٌ لِتِلَاوَةِ فِي الْمَفْصَلِ.

(قال: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ». رواه أبو داود في المراسيل) كذا نسبة المصنف إلى مراسيل أبي داود، وهو موجود في سني مرفوعاً من حديث عتبة بن عامر بلفظ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يقرأهما» فالعجب كيف نسب المصنف إلى المراسيل مع وجوده في سني (١٤٠٢) مرفوعاً. ولكنه قد وصل في:

وقد قُذِمَا لَكَ الْخِلَافُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ مُحْتَجّاً بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْجُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَفْصَلِ مُنْذُ تَخَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٠٣) وَهُوَ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ؛ فِيهِ أَبُو قُدَامَةَ وَاسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِيَادِيٌّ بَصْرِيٌّ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١١٧/٢)، وَخُتِجاً أَيْضاً بِقَوْلِهِ:

١٥- من لم يسجد في سورة الحج

١٣- لم يسجد في سورة النجم

٣٢٩- وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: (١٥١/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٧٨) مُوَصُولاً مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ: «فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يقرأها» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

٣٢٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النِّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٧٣)، مسلم (٥٧٧)].

قوله: (ورواه أحمد والتِّرْمِذِيُّ مُوَصُولاً مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَزَادَ) أي التِّرْمِذِيُّ فِي رِوَايَتِهِ (فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يقرأها) بضمير مفرد: أي السُّورَةُ أَوْ آيَةُ السُّجْدَةِ، وَإِرَادُ الْجِنْسِ. (وسنده ضعيف) لِأَنَّ فِيهِ ابْنَ لَبِيعَةَ؛ قِيلَ إِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ.

وزيد بن ثابت من أهل المدينة، وقراءته بها كانت في المدينة.

قال مالك: فأيّد حديث ابن عباس.

وأجيب عنه: بأن ترك السُّجُودِ تارةً وفعله تارةً دليل السُّنَّةِ، أَوْ لِمَا عَارَضَ ذَلِكَ، وَمَعَ كُتُوبِ حَدِيثِ زَيْدٍ فَهُوَ نَافٍ،

١٧- سنة النبي في السجود وسجود من معه

٣٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَاسْجَدْنَا مَعَهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٣) بِسَنَدٍ يَحْتَمِلُ

لَائِهِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُكَبَّرِ الْعُمَرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٢٧/١) مِنْ رِوَايَةِ عُثَيْدِ اللَّهِ الْمَصْفَرِّ - وَهُوَ ثَقَّةٌ.

وَالْحَدِيثُ دَلَالَةٌ عَلَى التَّكْبِيرِ، وَأَنَّهُ مُشْرُوعٌ، وَكَسَانُ الثَّوْبِ يُعْجِبُهُ هَذَا الْحَدِيثُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُعْجِبُهُ لِأَنَّهُ كَبَّرَ، وَهَلْ هُوَ تَكْبِيرُ الْإِفْتِاحِ أَوْ الثَّقَلِ؟

الْأَوَّلُ أَقْرَبُ، وَلَكِنَّهُ يَخْتَرِئُ بِهَا عَنْ تَكْبِيرَةِ الثَّقَلِ، لَعَدِمَ ذِكْرَ تَكْبِيرَةٍ أُخْرَى، وَقِيلَ: يُكَبَّرُ لَهُ، وَعَدِمَ الذِّكْرُ لَيْسَ دَلِيلًا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَتَشَهَّدُ وَيَسْلَمُ قِيَاسًا لِلتَّحْلِيلِ عَلَى التَّحْرِيمِ. وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَا يُجْزِئُ هَذَا الْقِيَاسُ فَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مُشْرَعِيَّةِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ لِلسَّامِعِ، لِقَوْلِهِ: «وَسَجَدْنَا».

وظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَا مُصَلِّينَ مَعًا، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرْضًا أَخْرَجَهَا حَتَّى يَسْلَمَ.

قَالُوا: لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ فَتُسَلِّمُهَا، وَلَا رَوَاهُ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الشُّورَةَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٢).

قَالُوا: وَيُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَسْجُدَ إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ نَافِلَةً، لِأَنَّ النَّافِلَةَ مُخَفَّفَةٌ فِيهَا.

وَاجِبٌ عَنِ الْحَدِيثِ: بَأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ بِالْمَقْهُومِ.

وَأَيَّدَهُ الْحَاكِمُ (٣٩٠/٢) بِأَنَّ الرِّوَايَةَ صَحَّتْ فِيهِ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ وَابْنِهِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الدُّرْدَاءِ، وَابْنِ مُوسَى، وَعُمَارٍ، وَسَاقَهَا مَوْقُوفَةً عَلَيْهِمْ، وَأَكَّدَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِمَا رَوَاهُ فِي الْمَعْرِفَةِ (١٥٣/٢) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ.

وَالْحَدِيثُ رَدٌّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، كَمَا قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ إِلَّا سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْهَا.

وَالْقَوْلُ: (فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا يَقْرَأَهَا) تَأْكِيدٌ لِشُرْعِيَّةِ السُّجُودِ فِيهَا، وَمَنْ قَالَ بِإِجَابِهِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ.

وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ، قَالَ: لَمَا تَرَكَ السُّنَّةَ وَهُوَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ بِفِعْلِ الْمُنْدُوبِ وَهُوَ الْقِرَاءَانُ كَانَ الْأَلْيَقُ الْإِغْنَاءُ بِالْمُسْنُونِ، وَإِنْ لَا يَتَرَكُهُ، فَإِذَا تَرَكَهُ فَلَا حَسَنَ لَهُ أَنْ لَا يَقْرَأَ السُّورَةَ.

١٦- سجود التلاوة ليس فرضاً

٣٣٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٧٧)، وَفِيهِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرُضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ.

وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ (ص ١٤٥).

(وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ) أَيُّ بَالِيَةٍ.

(فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ) أَيُّ السُّنَّةِ (وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَفِيهِ) أَيُّ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُمَرَ (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرُضِ السُّجُودَ) أَيُّ لَمْ يَجْعَلْهُ فَرْضًا (إِلَّا أَنْ نَشَاءَ، وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ عُمَرَ كَانَ لَا يَرَى وَجُوبَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ. وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ (إِلَّا أَنْ نَشَاءَ) أَنَّ مِنْ شَرْعٍ فِي السُّجُودِ وَجِبَ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ، لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ مِنْ بَعْضِ حَالَاتٍ عَدِمَ فَرْضِيَّةَ السُّجُودِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ اسْتِنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، وَالْمَرَادُ: وَلَكِنْ ذَلِكَ مُوَكَّلٌ إِلَى مَشِيئَتِنَا.

والحديث دليلٌ للأولين، «وَقَدْ سَجَدَ ﷺ فِي سُورَةِ ﴿ص﴾ وَقَالَ: هِيَ لَنَا شُكْرًا». [السنائي (١٥٩/٢)]

واعلم أنه قد اختلف هل يُشترط لها الطهارة أم لا؟ فقيل: يُشترط قياساً على الصلاة، وقيل: لا يُشترط، لأنها ليست بصلاة، وهو الأقرب كما قدمناه. وقال المهدي: إنه يكبر لسجود الشكر.

وقال أبو طالب: ويستقبل القبلة.

وقال الإمام يحيى: ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً واحداً إذ ليس من توابعها.

قيل: ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو اندفاع مكروه؛ فيفعل ذلك في الصلاة، ويكبر سجود التلاوة.

٣٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ آتَانِي، فَبَشَّرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا».

رواه أحمد (١٩١/١) وصححه الحاكم (٢٢٢/١).

(وعن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ آتَانِي فَبَشَّرَنِي» وجاء تفسير البشرى بأنه تعالى قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ﷺ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا».

رواه أحمد في المستدرج من طرق (١٩١/١).

(فسجدت لله شكراً، رواه أحمد وصححه الحاكم).

وأخرجه [البحر الزخار] (٢١٩/٣، ٢٢٠)، وابن أبي عاصم، في فضل الصلاة عليه ﷺ؛ قال البيهقي [السنن الكبرى: ٣٧١/٢]: وفي الباب عن جابر، وابن عمر، وأنس، وجابر، وأبي جحيفة.

٣٣٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيٌّ بِإِسْلَامِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِداً، شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ».

وقد ثبت من فعله ﷺ أنه قرأ سورة الانشقاق في الصلاة، وسجد وسجد من خلفه [البخاري (١٠٧٤)، مسلم (٥٧٨)]، وكذلك سورة تنزيل السجدة، قرأ بها وسجد فيها [البخاري (٨٩١)، مسلم (٨٨٠)].

وقد أخرج أبو داود (١٨٠٧)، والحاكم (٢٢١/١)، والطحاوي [شرح معاني الآثار (٢٠٧/١، ٢٠٨)] من حديث ابن عمر: «أَنَّ ﷺ سَجَدَ فِي الظُّهْرِ فَرَأَى أَصْحَابَهُ أَنَّهُ قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةِ فَسَجَدُوا».

واعلم أنه قد ورد الذكر في سجود التلاوة بأن يقول: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ».

أخرجه أحمد (١٧/٦)، وأصحاب السنن (أبو داود (١٤١٤)، الرمزي (٥٨٠)، السنائي (٢٢٢/٢)، والحاكم (٢٢٠/١)، والبيهقي (٣٢٥/٢)، وصححه ابن السكن.

وزاد في آخره: ثلاثاً.

وزاد الحاكم في آخره «فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ».

وفي حديث ابن عباس، «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوةِ: اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ ذَاوُدَ» [الترمذي (٥٧٩)، ابن ماجه (١٠٥٣)].

١٨- سجود الشكر

٣٣٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ خَيْرٌ يَسْرُهُ خَرَّ سَاجِداً لِلَّهِ».

رواه الخمسة [أحمد (٤٥/٥)، أبو داود (٢٧٧٤)، الرمزي (١٥٧٨)، ابن ماجه (١٣٩٤)] إلا السنائي.

هذا مما شملته الترجمة بقوله «وغيره»، وهو دليل على شرعية سجود الشكر.

وفذهب إلى شرعية الهاديّة والثانويّ وأحمد، خلافاً للمالك، ورواية لأبي حنيفة بأنه لا كراهة فيه ولا ندب.

رَوَاهُ التَّيْهَقِيُّ [«الكبرى» (٣٦٩/٢)].

وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٤٣٤٩).

(وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(إِلَى الْيَمَنِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (يَا سَلَامِيهِمْ) فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، رَوَاهُ التَّيْهَقِيُّ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ).

وَفِي مَعْنَاهُ سُجُودُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ [الْبُخَارِيُّ (٤٤١٨)، مُسْلِمٌ (٢٧٦٩)] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّةَ ذَلِكَ كَانَتْ مُتَقَرَّرَةً عِنْدَهُمْ.

٩- باب صلاة التطوع

أَبَى صَلَاةَ الْعَبْدِ التَّطَوُّعَ فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَحَذَفِ فَاعِلِهِ.

فِي الْقَامُوسِ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ: النَّافِلَةُ.

١- الدعاء بكثرة السجود

٣٣٥- عَنْ رِبْعَةَ ابْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ»، فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ» فَقُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٨٩).

(عَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ كَانَ خَادِمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحْبُهُ قَدِيمًا وَلَا زَمَةَ حَضْرًا وَسَفَرًا مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ مِنَ الْهِجْرَةِ وَكُنِّيَتْهُ أَبُو فَرَّاسٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ فَرَاءَ آخِرُهُ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ.

(قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ» فَقُلْتُ أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» قُلْتُ هُوَ ذَلِكَ قَالَ «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ» أَيْ عَلَى نِيلِ مُرَادِ نَفْسِكَ.

(«بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

حَلَّ الْمَصْنُفُ السُّجُودَ عَلَى الصَّلَاةِ نَفْلًا فَجَعَلَ الْحَدِيثَ دَلِيلًا عَلَى التَّطَوُّعِ وَكَأَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ الْحَقِيقَةِ كَوْنُ السُّجُودِ بَغَيْرِ صَلَاةٍ غَيْرِ مُرْغَبٍ فِيهِ عَلَى انْفِرَادِهِ، وَالسُّجُودُ وَإِنْ كَانَ يَصْلُقُ عَلَى الْفَرَضِ لَكِنَّ الْإِثْبَانَ بِالْفَرَائِضِ لَا بُدَّ مِنْهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا أُرْشِدُهُ ﷺ إِلَى شَيْءٍ يَخْتَصُّ بِهِ يَنَالُ بِهِ مَا طَلَبَهُ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كَمَالِ إِيمَانِ الْمَذْكُورِ وَسَمُوهُ هُمَيُّو إِلَى أَشْرَفِ الْمَطَالِبِ وَأَعْلَى الْمَرَاتِبِ وَعَزَفِ نَفْسِهِ عَنِ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا.

وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ فِي حَقِّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يُرْشِدْهُ ﷺ إِلَى نِيلِ مَا طَلَبَهُ إِلَّا بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّ مَطْلُوبَهُ أَشْرَفُ الْمَطَالِبِ.

٢- نوافل الصلوات المكتوبة

٣٣٦- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١١٨٠)، مُسْلِمٌ (٧٢٩)].

وَفِيهِ رَوَايَةٌ لَهُمَا [خ (٩٣٧)، م (٧٢٩)]: وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ وَلِمُسْلِمٍ (٧٢٣) (٨٨): كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ) هَذَا إِجْمَاعٌ فَصَّلَهُ بِقَوْلِهِ (رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ) تَقْيِيدًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا كَانَ يَفْعَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ) لَمْ يُقَيِّدْهُمَا مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُهُمَا ﷺ فِي بَيْتِهِ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ التَّقْيِيدَ لَشُهْرَةِ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رَوَايَةٍ لَهُمَا: وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ) فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَشْرَ رَكَعَاتٍ نَظَرًا إِلَى التَّكْرَارِ كُلِّ يَوْمٍ

(ومسلم) أي من حديث ابن عمر.
 (كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين) هما
 المبدوءتان في العشر وإنما أفاد لفظ مسلم خفتهما، وأنه لا
 يصلي بعد طلوعه سواهما وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي
 وغيرهما.

وأيضاً ابن عمر شاهد اثنتين فقط.
 ويحتمل أنهما من غيرها، وأنه ﷺ كان يصليها أربعاً
 متصلة.

ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود (١٢٧٠)،
 والترمذي في الشمائل (٢٨٧) وابن ماجه (١١٥٧) وابن خزيمة
 (١٢١٤) بلفظ «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن
 أبواب السماء» وحديث انس «أربع قبل الظهر كعدلهن بعد
 العشاء» وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر.

أخرج الطبراني في الأوسط (٢٧٣٣) وعلى هذا فيكون
 قبل الظهر ست ركعات.

ويحتمل أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها وعنهما
 أخبرت عائشة وتارة يصلي ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر.

٤- التشديد على ركعتي الفجر

٣٣٨- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ
 النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ
 عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٦٩)، مسلم (٧٢٤)].

ومسلم (٧٢٥) «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

(وعنها) أي عن عائشة.

(قَالَتْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً
 مِنْهُ عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) تعاهداً أي محافظة وقد ثبت
 أنه كان لا يتركهما حضراً ولا سفراً وقد حكى وجوبهما عن
 الحسن البصري.

(ومسلم) أي عن عائشة مرفوعاً.

(رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) أي أجرهما خير من
 الدنيا وكأنه يريد بالدنيا الأرض وما فيها أثمانها ومتاعها.

وهو دليل على الترغيب في فعلهما وأنهما ليستا بواجبتين
 إذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما.

وقد جاء في حديث عائشة «حَتَّى أَقُولَ أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ»
 يأتي قريباً [برقم (٣٣٧)].

والحديث دليل على أن هذه النوافل للصلوات.

وقد قيل في حكمة شرعيتهما: إن ذلك ليكون ما بعد
 الفريضة جبراً لما فرط فيها من آدابها وما قبلها لذلك، وليدخل
 في الفريضة.

وقد انشرح صدره للإتيان بها وأقبل قلبه على فعلها

قلت: قد أخرج أحمد (١٠٣/٤) وأبو داود (٨٦٦) وابن
 ماجه (١٤٢٦) والحاكم (٢٦٢/١) من حديث عقيم الداري قال: قال
 رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُخَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ
 فَإِنْ كَانَ أَنْفَها كَيْسَتْ لَهُ تَامَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَمَّها قَالَ اللَّهُ
 لِمَلَائِكَتِي: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَتُكْمِلُونَهَا
 فَرِيضَتُهُ ثُمَّ الزَّكَاةُ كَذَلِكَ ثُمَّ تُوَخَّذُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ».

وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتهما.

وقوله في حديث مسلم (أنه لا يصلي بعد طلوع الفجر إلا
 ركعتين) قد استدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر
 وقد قلنا ذلك.

٣- ما يذكر من أربع ركعات قبل الظهر

٣٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ كَانَ لَا يَدَعُ أَرْبَعاً قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ
 الْعَدَاةِ.

رواه البخاري (١١٨٢).

لا ينافي حديث ابن عمر في قوله «رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ»
 لأن ههنا زيادة علمتها عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتمل أن

٥- فضل من أتى بوافل الصوات المكتوبة

٣٣٩- وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ يُبْنَى لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ».

رواه مسلم (٧٢٨). وفي رواية نطوعاً [(٧٢٨) (١٠٢)].

والترمذي (٤١٥) نحوه.

وزاد فأربعاً قبل الظهر، ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، ورَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ.

والخمسَةَ عَنْهَا «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حُرْمَةُ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ» (أحمد (٣٢٥/٦)، أبو داود (١٢٦٩)، الترمذي (٤٢٧)، النسائي (٢٦٤/٣)).

(وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر اسمها وترجمتها.

(قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ» كان المراد في كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لا في يومٍ من الأيام وَلَيْلَةٍ من الليالي.

(بني له بهنَّ بيت في الجنة) ويأتي تفصيلها في رواية الترمذي.

(رواه مسلم وفي رواية) أي لمسلم عن أم حبيبة.

(«نطوعاً») تميز للثنتي عشرة زيادة في البيان وإلا فإنه معلوم.

(والترمذي) أي عن أم حبيبة (نحوه) أي نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجملته رواية مسلم.

(«أربعاً قبل الظهر») هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق.

(ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا) هي التي في حديث ابن عمر.

(ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ) هي التي قبلها حديث ابن عمر — «في» بيته.

(ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) هي التي قبلها أيضاً بـ «في» بيته.

(ورَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ) هُمَا اللَّتَانِ اتَّفَقَ عَلَيْهِمَا ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ فِي أَحَدَيْهِمَا السَّابِقَيْنِ.

(والخمسَةَ عَنْهَا) أي عن أم حبيبة (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يُحْتَمَلُ أَنَّهَا غَيْرُ الرُّكْعَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ سَابِقاً.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادَ أَرْبَعاً مِنْهَا الرُّكْعَتَانِ اللَّتَانِ مَرَّ ذِكْرُهُمَا.

(حُرْمَةُ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ) أي منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم من حُرْمٍ عَلَيْهِ.

٦- ما يذكر من أربع قبل العصر

٣٤٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعاً قَبْلَ الْعَصْرِ».

رواه أحمد (١١٧/٧) وأبو داود (١٢٧١) والترمذي (٤٣٠) وحسنه وابن خزيمة (١١٩٣) وصححه.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعاً قَبْلَ الْعَصْرِ» هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من النوافل فإذا ضُمَّتْ إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض ويعتد بها ست عشرة رَكْعَةً.

(رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه ابن خزيمة وصححه) وأما صلاة رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ فقط فيشملها حديث «تَيْنِ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً» [البخاري (٦٢٤)، مسلم (٨٣٨)].

٧- ما يذكر من الصلاة قبل المغرب

٣٤١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ الْمُرَزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ «لِمَنْ شَاءَ» كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً.

رواه البخاري (١١٨٣).

وفي رواية لابن حبان (١٥٨٨). أن النبي ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ

وَرَكْعَتَيْنِ.

(وعن عبد الله بن مَعْقِلٍ الرَضِيِّ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَجْمَعَةِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ مَفْتُوحَةً هُوَ أَبُو سَعِيدٍ فِي الْأَشْهُرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ بْنُ غَنَمٍ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ سَكَنَ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ ثُمَّ نَحَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَابْتَنَى بِهَا دَارًا وَكَانَ أَحَدَ الْعَشْرَةِ الَّذِينَ بَعَثَهُمْ عُمَرُ إِلَى الْبَصْرَةِ يُفَقِّهُونَ النَّاسَ، وَمَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بِهَا سَنَةً سِتِينَ، وَقِيلَ قَبْلَهَا بِسَنَةِ.

(عن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» [أحمد (٥٥/٥)، أبي داود (١٢٨١)] ولم يخرج البخاري بهذا اللفظ المكرر. ثُمَّ قَالَ فِي النَّالَةِ لِمَنْ شَاءَ «كَرَاهِيَةٌ» أَيْ لِكِرَاهِيَةٍ (أَنْ يَتَخَلَّفَا النَّاسُ سَنَةً) أَيْ طَرِيقَةً مَالُوفَةً لَا يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا فَقَدْ يُؤَدِّي إِلَى فَوَاتِ أَوَّلِ الْوَقْتِ.

(رواه البخاري) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تُدْبُ الصَّلَاةُ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ «قَبْلَ الْمَغْرِبِ» لَا أَنْ الْمُرَادُ قَبْلَ الْوَقْتِ لَمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّهُ مُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ.

(وفي رواية لابن حبان) أَيْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فَبَتَّ شَرْعِيَّتَهُمَا بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ.

٣٤٢- وَلِمُسْلِمٍ (٨٣٦) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرَانَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا.

فَتَكُونُ ثَابِتَةً بِالتَّخْرِيرِ أَيْضًا فَتَبْتَثَ هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ بِأَقْسَامِ السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ وَلَعَلَّ أَنْسَا لَمْ يَبْلُغْهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِهِمَا وَيَهْدُو تَكُونُ النَّوَافِلُ عَشْرِينَ رَكْعَةً تُضَافُ إِلَى الْفَرَائِضِ وَهِيَ سَبْعُ عَشْرَةِ رَكْعَةً فَيَتِمُّ لِمَنْ حَافِظٌ عَلَى هَذِهِ النَّوَافِلِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ رَكْعَةً وَثَلَاثُ رَكْعَاتِ الْوُتْرِ تَكُونُ أَرْبَعِينَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

وقال ابن القيم (زاد المعاد: ٣٢٧/١): بَيَّنَّ أَنَّهُ «كَانَ ﷺ يُحَافِظُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى أَرْبَعِينَ رَكْعَةً سَبْعَ عَشْرَةَ الْفَرَائِضَ، وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ الَّتِي رَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ وَإِحْدَى عَشْرَةَ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَكَانَتْ أَرْبَعِينَ رَكْعَةً» انْتَهَى.

وَلَا يَجْزِي أَنَّهُ بَلَغَ عَدْدُ مَا ذُكِرَ هُنَا مِنَ النَّوَافِلِ غَيْرَ الْوُتْرِ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ إِنْ جَعَلْنَا الْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ دَاخِلَةً تَحْتَهَا الْاِثْنَتَانِ اللَّتَانِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَيَزَادُ مَا فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ الَّتِي بَعْدَ الْعِشَاءِ فَالْجَمِيعُ أَرْبَعٌ وَعَشْرُونَ رَكْعَةً مِنْ دُونِ الْوُتْرِ وَالْفَرَائِضِ.

٨- تخفيف ركعتي الفجر

٣٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٧١)، مسلم (٧٢٤)].

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ) أَيْ نَافِلَةَ الْفَجْرِ.

(حَتَّى إِنِّي أَقُولُ -: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ) يَعْنِي أَمْ لَا لِتَخْفِيفِهِ قِيَامَهُمَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالِى تَخْفِيفِهِمَا ذَعَبَ الْجُمْهُورُ، وَيَأْتِي تَعْيِينُ قَدْرِ مَا يُقْرَأُ فِيهِمَا.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيُّ إِلَى تَطْوِيلِهِمَا وَتَقْلَ عَنِ النُّحُمِيِّ. وَأُورِدَ فِيهِ الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثًا مُرْسَلًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَفِيهِ رَأْيٌ لَمْ يُسَمَّ وَمَا تَبَتَّ فِي الصَّحِيحِ لَا يُعَارِضُهُ مِثْلُ ذَلِكَ.

٩- ما يقرأ في نافلة الفجر

٣٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

رواه مسلم (٧٢٦).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الفجر «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ») أَيْ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَ«قُلْ هُوَ

الله أخذ) أي في الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم).

لمن فعلها راحة وكرهوها لمن فعلها استئنا.

ومنهم من قال باستحبها على الإطلاق سواء فعلها استراحة أم لا.

قال: وقد شرعت لمن يتجهّد من الليل لما أخرجه عبد الرزاق (٤٣/٣) عن عائشة كانت تقول «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَجِعْ لِسَنَةِ لَيْلَةٍ كَانَتْ يَذَّابُ لَيْلَهُ فَيَضْطَجِعُ لِيَسْتَرِيحَ مِنْهُ».

وفيه راو لم يُسم.

وقال النووي: المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة.

قلت: ومو الأقرب، وحديث عائشة لو صح فغايته أنه إخبار عن فحواها، وعدم استمراره ﷺ عليها دليل منيها ثم إنه يس على الشق الأيمن.

قال ابن حزم: فإن تعدّر على الأيمن فإنه يومئ ولا يضطجع على الأيسر.

١٠- الاضطجاع بعد ركعتي الفجر

٣٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ.

رواه البخاري (١١٦٠)

العلماء في هذه الضجعة بين مفرد ومفرد وموسط.

فأرط جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها وأبطلوا صلاة الفجر بتركها وذلك لفعليه المذكور في هذا الحديث؛ ولحديث الأمر بها في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ» قال الترمذي (٤٢٠): حديث حسن صحيح غريب.

وقال ابن تيمية: ليس بصحيح؛ لأنه تفرد به عبد الرحمن بن زياد وفي حفظه مقال.

قال المصنف: والحق أنه تقوم به الحجة إلا أنه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته ﷺ على فعلها.

وفرد جماعة فقالوا بكرهاها، واحتجوا بأن ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول «كفى بالتسليم».

أخرجه عبد الرزاق (٤٢/٣) وبأنه كان يحصب من فعلها.

وقال ابن مسعود «مَا بَالُ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى الرُّكَعَتَيْنِ تَمَعَّكَ كَمَا يَتَمَعَّكَ الْحِمَارُ» [المصنف لابن أبي شبة (٥٥/٢)].

وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فلم يروا بها بأساً

١١- صلاة الليل مثنى مثنى

٣٤٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رُكْعَةً وَاحِدَةً، تُؤَيِّرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

نُفَّحَ عَلَيْهِ [البخاري (٩٩٠)، مسلم (٧٤٩)].

وللخمس إمام (٢٦/٢)، در (١٢٩٥)، ت (٥٩٧)، م (٢٢٧/٣).

جده (١٣٢٢) - وصححه ابن حبان (٢٤٨٢) - بلفظ «صلاة الليل والنهار متى متى».

في آخرتين» ولفظ أحمد «كان يؤتى بثلاث لا يفصل بينهما» ولفظ الحاكم «لا يفصل».

وقال النسائي: هذا خطأ.

الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل متى متى فيسلم على كل ركعتين، وإليه ذهب جماهير العلماء.

وقال مالك: لا تجوز الزيادة على اثنتين؛ لأن مفهوم الحديث الحصر؛ لأنه في قوله «ما صلاة الليل إلا متى متى فيسلم»؛ لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب.

وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جواباً لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر، وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله ﷺ وهو ثبت إتياره بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين [٧٣٧]، ولم يذكره (١١٧٠) ويوتر من ذلك بخمس، والفعل قرينة على عدم إرادة الحصر.

وقوله (إذا خشي أحدكم الصبح أوتر بركعة) دليل على أنه لا يؤتى بركعة واحدة إلا خشية طلوع الفجر، وإلا أوتر بخمس أو سبع أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث فإنه أخرج الدارقطني (٢٤/٢) والحاكم (٣٠٤/١) وابن حبان (٢٤٢٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أوتروا بخمس أو بسبع أو بيسع أو بإحدى عشرة» زاد الحاكم «ولا تؤتروا لا تشبهوا بصلاة المغرب».

قال المصنف [الطبخ] (١٥/٢) «ورجاءه كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفة».

إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب «من أحب أن يؤتى بثلاث فليقل».

أخرجه أبو داود (١٣٢٢) والنسائي (٢٣٨/٣) وابن ماجه (١١٩٠) وغيرهم.

وقد جمع بينهما بأن النهي عن الثلاث إذا كان يقعد للتشهد الأوسط؛ لأنه يشبه المغرب وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد أئده حديث عائشة عند أحمد (١٥٥/٦، ١٥٦) والنسائي (٢٣٤/٣، ٢٣٥) والبيهقي (٢٨/٣) والحاكم (٣٠٤/١) «كان ﷺ يؤتى بثلاث لا يجلس إلا

وأما مفهوم أنه لا يؤتى بواحدة إلا خشية طلوع الفجر فإنه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فإنه فيه «ومن أحب أن يؤتى بواحدة فليقل» وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الإحرام بركعة واحدة وسيأتي قريباً.

(واللحسم) أي من حديث أبي هريرة.

(وصححه ابن حبان بلفظ «صلاة الليل والنهار متى متى» وقال النسائي هذا خطأ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقني الأزدي عن ابن عمر بهذا وأصله في «الصحيحين» [خ (٩٩٠)، م (٧٤٩)] بدون ذكر النهار.

وقال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكره عليه، وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول: إن نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر بدون ذكر النهار وروى بسند عن يحيى بن معين أنه قال: صلاة النهار أربع لا يفصل بينهما فقل: لا فإن أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار متى متى قال: بأي حديث؟ قيل: بحديث الأزدي قال: ومن الأزدي حتى أقبل منه.

قال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ.

وكذا قال الحاكم في علوم الحديث (ص ٥٨) وقال الدارقطني في العلل [كما في الطبعين: ٢٢/٢]: ذكر النهار فيه وهم.

وقال الخطابي (معالم السنن: ٦٥/٢) روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحد فيه النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل.

وقال البيهقي: هذا حديث صحيح وقال: والبارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في «التلخيص» (٢٢/٢، ٢٣).

فانظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافاً شديداً ولعل الأمرين جائزان.

وقال أبو حنيفة: يخير في النهار بين أن يصلي ركعتين

رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا أَوْ بَارِعًا وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ.

وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في صلاة النهار رَكَعَتَانِ (١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، وفي مواضع أخرى).

١٢- فضل صلاة الليل

٣٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٦٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ». (صلاة الليل). أخرجه مسلم.

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِاللَّيْلِ جَوْفَهُ لَحْدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَاحِدٌ (٣٠٣/٢)، مسلم (١١٦٣)، أبو داود (٢٤٢٩)، الترمذي (٤٣٨) قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ».

وفي حديث عمرو بن عبسَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣٥٧٩) وَصَحَّحَهُ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ».

وفي حديثه أيضاً عند أبي داود (١٢٧٧) «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ اللَّيْلِ أَسْتَمِعُ قَالَ «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَصَلِّ مَا شِئْتَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ مَكْتُوبَةٌ مَشْهُودَةٌ».

والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر كما وردت به الأحاديث.

١٣- عدد ما يوتر به

٣٤٩- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ

فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ».

رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَاحِدٌ (٤١٨/٥)، أبو داود (١٤٢٢)، ابن ماجه (١١٩٠) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٤٠٧)، وَزَجَّجَ النَّسَائِيُّ (٢٣٨/٣) وَفَقَّهُ.

(وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» هُوَ دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ بِوَجوبِ الْوُتْرِ (ومن أحب أن يوتر بخمس فليفعَل) ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعَل قد قلنا الجمع بينه وبين ما عارضه.

(ومن أحب أن يوتر بواحدة) من دون أن يُضَيَّفَ إِلَيْهَا غَيْرَهَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ (فليفعَل).

(رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَزَجَّجَ النَّسَائِيُّ وَفَقَّهُ) وَكَذَا صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَالدَّهْلِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ فِي «الْمَعْلِلِ» (٩٨/٦، ١٠٠) وَابْنُ يَتِيمٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ وَفَقَّهُ.

قَالَ الْمَصْنَفُ «التَّلْخِصُ» (١٤/٢): وَهُوَ الصَّوَابُ.

قُلْتُ: وَلَهُ حُكْمُ الرُّفْعِ إِذَا لَا مَسْرَحَ لِلْجَهْدِ فِيهِ أَيُّ فِي الْمَقَادِيرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى إيجابِ الْوُتْرِ وَبَدَلُهُ لَهُ أَيْضاً حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٤٣/٢) «مَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

وَاللَّيْ وَجوبِهِ دَعَبَتِ الْحَفِيَّةُ وَدَعَبَ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ عَلِيِّ رضي الله عنه «الْوُتْرُ لَيْسَ بِخَتَمِ كَهَنِيَّةِ الْمَكْتُوبَةِ وَلَكِنَّهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الْتَّالِي بِرَقْم (٣٤٤) لَفْظُهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١١٦٩) «إِنَّ الْوُتْرَ لَيْسَ بِخَتَمٍ وَلَا كَصَلَاتِكُمْ الْمَكْتُوبَةِ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْتَرَ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرُ يُحِبُّ الْوُتْرَ».

وَذَكَرَ الْحَدَّثُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ أَنَّ ابْنَ الْمُنْذِرِ رَوَى حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ بِلَفْظِ «الْوُتْرُ حَقٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ» وَبِحَدِيثِ «ثَلَاثٌ مِنْ عَلَيَّ قُرَائِضُ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ» (٢٣١/١) وَعَدَّ مِنْهَا الْوُتْرَ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً فَلَهُ مُتَابَعَاتٌ يَتَأَيَّدُ بِهَا، عَلَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْإِيجَابِ قَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْأَصَحَّ وَفَقَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَبَقَ أَنَّ لَهُ حُكْمَ الْمَرْفُوعِ فَهُوَ لَا يَقَاوِمُ الْأَدْلَةَ الدَّالَّةَ عَلَى عَدَمِ الْإِيجَابِ، وَالْإِيجَابُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمَسْنُونِ تَأَكِيداً كَمَا سَلَفَ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ.

وقوله: «بِخَمْسٍ» أو «بِثَلَاثٍ» أي ولا يقعد إلا في آخرها
ويأتي حديث عائشة في الخمس [عند شرح حديث رقم (٣٤٩)].
وقوله «بِوَاحِدَةٍ» ظاهره مُقْتَصِرٌ عليها.

وقد روي فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فأخرج
مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ وغيره بإسناد صحيح [مختصر قيام الليل (ص ٦٥)]
عن السائب بن يزيد أن عَمَرَ قَرَأَ الْقُرْآنَ لَيْلَةً فِي رَكْعَةٍ لَمْ يُصَلِّ
غَيْرَهَا.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (٣٧٦٤، ٣٧٦٥) أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ
وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ اسْتَصْنَوْهُ.

١٤- سنّة الوتر

٣٥٠- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ:
لَيْسَ الْوُتْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

رواه الترمذي (٤٥٣) وخسنه والنسائي (٢٢٩/٣)، والحاكم
(٣٠٠/١) وصححه.

تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَوَّلِهِ الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ الرُّجُوبِ.

وفي حديث عليّ هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير
واحد وذكره القاضي الخيمي في حواشيه على «بلوغ المرام»
ولم أجده في «التلخيص» بل ذكر هنا أنه صححه الحاكم ولم
يتعقبه فما أدري من أين نقل القاضي.

ثم رأيت في التريب ما لفظه: عاصم بن ضمرة السلوي
الكوفي صدوق من السادسة مات سنة أربع وسبعين. انتهى.

وفي «التلخيص» (١٤/٢): رواه النسائي والترمذي من
طريق عاصم بن ضمرة، وصححه الحاكم. انتهى.

١٥- سنّة صلاة التراويح

٣٥١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ

اِنْتَظَرُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ
أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ».

رواه ابن جبان (٢٤٠٩).

أبعد المصنف النجعة.

والحديث في البخاري (٧٢٩) من حديث عائشة [إلا أنه بلفظ
«أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمُ صَلَاةَ اللَّيْلِ»].

وأخرجه أبو داود (١٢٧٣) من حديث عائشة ولفظه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى
بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا في
الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فلما أصبح قال: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ
الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ هَذَا».

والحديث في البخاري (١١٢٩) بقرب منه.

واعلم أنه قد اشكل التعليل لعدم الخروج بخشية
عليهم مع ثبوت حديث [مسلم (١٦٣)] «هِنَ خَمْسٌ وَهِيَ
خَمْسُونَ لَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ» فإذا أمن التبدل كيف يقع
الخوف من الزيادة.

وقد نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاثة
أجوبة قال: إنه فتح الباري عليه بها وذكرها واستجود منها أن
خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من أفتراض قيام الليل
يعني جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحّة التنفل
بالليل.

قال: ويومئ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت [ع (٧٢٩٠)]
وسامه يوم (٣٧٦) «حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ كُتِبَ
عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ» فمَنَعَهُمْ مِنَ
التَّجَمُّعِ فِي الْمَسْجِدِ إِشْفَاقاً عَلَيْهِمْ مِنْ اشْتِرَاطِهِ أَنْتَهَى.

(قلت) ولا يخفى أنه لا يطابق قوله «أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ
صَلَاةَ اللَّيْلِ» كما في البخاري (١١٢٩) فإنه ظاهر أنه خشية
فرضها مطلقاً وكان ذلك في رمضان فدل على أنه صلى بهم
ليلتين.

وحديث الكتاب أنه صلى بهم ليلة واحدة وفي رواية أحمد

أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ثلاث ليالٍ وعصر المسجد بأهله في الليلة الرابعة.

وفي قوله «خَشِيتُ أَنْ يَكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوِتْرُ» دلالة على أن الوتر غير واجب.

(واعلم) أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كميته فإنهم يصلونها جماعة عشرين يتروحون بين كل ركعتين.

فأما الجماعة فإن عمر أول من جمعهم على إمام معين وقال «إنها بدعة» كما أخرجه مسلم في «صحيحه» وهو في البخاري (٢٠١٠) ولم يخرجهم مسلم.

وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة البخاري (٢٠٠٩)، مسلم (٧٥٩) أنه ﷺ كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قال وتوفي رسول الله ﷺ، والأمر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر زاد في رواية عند البيهقي (٤٩٣/٢): «قال عروة فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة نفاف في رمضان في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلّي الرجل لنفسه ويصلّي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر: واللّه لأظنّ لو جمعناهم على قارئ واحد فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلّون بصلاته فقال عمر «نعم البدعة هذه» وساق البيهقي في «السنن» عدة روايات في هذا المعنى (٤٩٣/٢)، (٤٩٤).

إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة.

وأما قوله «نعم البدعة» فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة.

واعلم أنه يتعين حلّ قوله «بدعة» على جميعهم لم على معين، والزاهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة فإنه ﷺ قد جمع بهم كما عرفت.

وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع إلا ما رواه عبد بن حميد (٦٥٣) والطبراني «المعجم الكبير» (٣٩٣/١١) من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة، والوتر».

قال في «سبل الرشاد»: أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين، والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبه.

وقال ابن معين: ليس بثقة. وعد هذا الحديث من منكراته. وقال الأذري في «الموسط»: وأما ما نقل أنه ﷺ صلى في الليلتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر.

وقال الزركشي في «الآخام»: «دعوى أنه ﷺ صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح بل الثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر بالعدد» ولما في رواية جابر «أنه ﷺ صلى بهم ثمانين ركعات، والوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج إليهم».

رواه ابن خزيمة (١٠٧٠) وابن حبان (٢٤٠٩) في «صحيحهما» انتهى.

وأخرج البيهقي (٤٩٦/٢) رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال: إنه ضعيف. وساق روايات «أن عمر أمر أبا وتعيماً الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة».

وفي رواية «أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة».

وفي رواية «ثلاث وعشرين ركعة».

وفي رواية «أن علياً عليه السلام كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث» قال: وفيه قوة.

إذا عرفت هذا علمت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة بل يأتي (برقم (٣٤٩)) حديث عائشة المتفق عليه قريباً «أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة» فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه الأكثر بدعة.

أَنَّ الْإِقْدَاءَ لَيْسَ هُوَ التَّقْلِيدُ بَلْ هُوَ غَيْرُهُ كَمَا حَقَّقْنَاهُ فِي شَرْحِ نَظْمِ الْكَافِلِ فِي بَحْثِ الْإِجْمَاعِ.

١٦- فضل صلاة الوتر

٣٥٢- وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ خُذَافَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْوُتْرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ».

رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَبُو دَاوُدَ (١٤١٨)، الرَّمْذِيُّ (٤٥٢)، ابْنُ مَاجَةَ (١١٦٨)، وَصَحَّحَهُ الْخَاكِمُ (٣٠٦/١).

(وَعَنْ خَارِجَةَ) بِالْحَاءِ الْمَجْمُوعَةِ فَرَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ فَجِيمٌ هُوَ (ابْنُ خُذَافَةَ) بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ فَذَالٌ بَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ فَسَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ وَهُوَ قُرْشِيٌّ عَدَوِيٌّ كَانَ يُعَذِّلُ بِالْفِ فَارِسٍ.

رَوَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ اسْتَمَدَّ مِنْ عُمَرَ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ فَارِسٍ فَامَدَهُ بِثَلَاثَةٍ وَهُمْ خَارِجَةُ بْنُ خُذَافَةَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَالْمَقْدَادُ بْنُ الْأَسَدِ.

وَلِي خَارِجَةُ الْقَضَاءُ بِمَصْرَ لِعَمْرُو بْنِ الْعَاصِ وَقِيلَ: كَانَ عَلَى شَرْطِيَّةٍ وَعِدَادُهُ فِي أَهْلِ مِصْرَ قَتَلَهُ الْخَارِجِيُّ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ حِينَ تَعَاقَدَتِ الْخَوَارِجُ عَلَى قَتْلِ ثَلَاثَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَعَارِيَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَتَمَ أَمْرُ اللَّهِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ الْآخَرِينَ، وَإِلَى الْخَلَطِ بِخَارِجَةَ أَشَارَ مَنْ قَالَ شِعْرًا:

فَلَيْتَهَا إِذَا فَدَتْ بِخَارِجَةَ فَدَتْ عَلِيًّا مِنْ شَاةٍ مِنَ الْبَشْرِ وَكَانَ قَتْلُ خَارِجَةَ سَنَةً أَرْبَعِينَ

قُلْتُ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَقِيبَ إِخْرَاجِهِ لَهُ: حَدِيثُ خَارِجَةَ بْنِ خُذَافَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ سَاقَ الْوَهْمَ فِيهِ؟ فَكَانَ بِحَسْنٍ مِنَ الْمُصَنِّفِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ هَذَا.

وَلِي الْحَدِيثِ مَا يُفِيدُ عَدَمَ وُجُودِ الْوُتْرِ لِقَوْلِهِ (أَمَدَّكُمْ) فَإِنَّ الْإِمْدَادَ هُوَ الزِّيَادَةُ بِمَا يَقْوَى الْمَزِيدُ عَلَيْهِ يُقَالُ مَدَّ الْجَيْشَ وَأَمَدَّهُ

نَعَمْ قِيَامُ رَمَضَانَ سُنَّةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَالْجَمَاعَةُ فِي نَافِلَتِهِ لَا تَنْكَرُ وَقَدْ اتَّهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَغَيْرُهُ بِوَصْلِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ لَكُنْ جَعَلَ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ، وَالْكَمِّيَّةَ سُنَّةً، وَالْحَافِظَةُ عَلَيْهَا هُوَ الَّذِي نَقُولُ إِنَّهُ بَدْعَةٌ، وَهَذَا عُمَرُ رضي الله عنه خَرَجَ أَوَّلًا وَالنَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ مِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً عَلَى مَا كَانُوا فِي عَصْرِهِ رضي الله عنه وَخَيْرُ الْأُمُورِ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِهِ.

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا بِالتَّرَاوِيعِ فَكَانَ وَجْهُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٩٧/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ يَتَرَوَّحُ فَأَطَالَ حَتَّى رَجَعَتْهُ» الْحَدِيثُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ الْمَغِيرَةُ بْنُ دِيَابٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ فَإِنْ ثَبَتَ فَهُوَ أَصْلٌ فِي تَرَوُّحِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيعِ أَنْتَهَى.

وَأَمَّا حَدِيثُ «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنُّوَاجِلِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٦/٤)، وَابْنُ دَاوُدَ (٤٦٠٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦) وَصَحَّحَهُ الْخَاكِمُ (٩٥/١) وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَمِثْلُهُ حَدِيثُ «اَقْتُلُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦٦٢) وَقَالَ: حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨٢/٥-٣٨٥-٤٠٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧)، وَابْنُ حَبَانَ (٦٩٠٢) وَلَهُ طَرُقٌ فِيهَا مَقَالٌ إِلَّا أَنَّهُ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَّا طَرِيقَتَهُمُ الْمَوَافَقَةَ لَطَرِيقَتِهِ ﷺ مِنْ جِهَادِ الْأَعْدَاءِ وَتَقْوِيَةِ شَعَائِرِ الدِّينِ وَغَوَّهَا فَإِنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ لِكُلِّ خَلِيفَةٍ رَاشِدٍ لَا يَخْصُ الشَّيْخَيْنِ، وَمَعْلُومٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ لَيْسَ لَخَلِيفَةِ رَاشِدٍ أَنْ يُشَرِّعَ طَرِيقَةً غَيْرَ مَا كَانَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه نَفْسَهُ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ سَمِيَ مَا رَأَاهُ مِنْ تَجْمِيعِ صَلَاتِهِ لِبَالِي رَمَضَانَ بَدْعَةً وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا سُنَّةٌ فَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَالَفُوا الشَّيْخَيْنِ فِي مَوَاضِعَ وَمَسَائِلَ فَدَلَّ إِنَّهُمْ لَمْ يَحْمِلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ مَا قَالُوهُ وَفَعَلُوهُ حُجَّةٌ.

وَقَدْ حَقَّقَ الْبِرْمَاوِيُّ الْكَلَامَ فِي «شَرْحِ الْفَيْصِيَّةِ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مَعَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى قَوْلٍ كَانَ حُجَّةً لَا إِذَا انْفَرَدَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَالتَّحْقِيقُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٩) بِسَنَدٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٠٥/١).
(٣٠٦) - وَلَهُ ضَاعِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٤٢/٢).

(وعن عبد الله بن يزيد) بضم الموحدة بعد ما رآه مهمله مفتوحة ثم مثناة تحتيه ساكنة فداال مهمله مفتوحة هو ابن الحبيب بضم الحاء المهمله وفتح الصاد المهمله، والمثناة التحتي، والباء الموحدة الأسلمي وعبد الله من ثقات التابعين سمع آياه وسمره بن جندب وآخرون وتولى قضاء مرو ومات بها.

(عن أبيه) يزيد بن الحبيب تقدم ذكره.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُتْرُ حَقٌّ» إِي لَازِمٌ فَهُوَ مِنْ أَدَلَّةِ الْإِجْبَابِ.

(فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ فِيهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التَّنَكُّيَّ ضَعْفُهُ الْبَخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ.

(وَصَحِيحَةُ الْحَاكِمِ) وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّهُ مَوْقُوفٌ.

(وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ) رَوَاهُ بَلْفِظُ «مَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

وَلَهُ الْخَلِيلُ بْنُ مُرَّةٍ مُتَكِّرُ الْحَدِيثِ، وَإِسْنَادُهُ مُتَقَطِعٌ كَمَا قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَمَعْنَى «لَيْسَ مِنَّا» لَيْسَ عَلَى سُنَّتِنَا وَطَرِيقَتِنَا.

وَالْحَدِيثُ عَمَلٌ عَلَى تَأْكِيدِ السُّنَّةِ لِلْوُتْرِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ الرُّجُوبِ.

١٨- عدد ركعات قيام الليل

٣٥٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ

إِذَا زَادَهُ وَالْحَقُّ بِهِ مَا يُقَوِّيه وَيُكَثِّرُهُ وَمَدَّ الدَّوَاءَ وَأَمَدَّهَا زَادَهَا مَا يُصْلِحُهَا وَمَدَّدَتْ السَّرَّاجَ، وَالْأَرْضُ إِذَا أَصْلَحَتْهُمَا بِالزَّيْتِ وَالسَّمَادِ، وَتَقْدَمُ الْخِلَافُ فِي وَجُوبِ الْوُتْرِ وَعَدَمِهِ.

(فَائِدَةٌ) فِي حِكْمَةِ شَرْعِيَّةِ التَّوَالِي:

أَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٠٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٦٦) وَابْنُ مَاجَهَ (١٤٢٦)، وَالْحَاكِمُ (٢٦٢/١، ٢٦٣) مِنْ حَدِيثِ عِمِّمِ الدَّارِيِّ مَرْفُوعًا «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ فَإِنْ كَانَ أَتَمَّهَا كُتِبَتْ لَهُ تَامَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَمَّهَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - لِمَلَائِكَتِهِ: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَتَكْمِلُونَ بِهَا فَرِيضَتَهُ ثُمَّ الرِّكَاعَ كَذَلِكَ ثُمَّ تُوَخِّدُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْكُفَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعًا: «أَوَّلُ مَا أَفْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى أَتَمِّي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسُ وَأَوَّلُ مَا يُرْفَعُ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَأَوَّلُ مَا يُسْأَلُونَ عَنْهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَمَنْ كَانَ ضَيِّعَ شَيْئًا مِنْهَا يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صَلَوَاتٍ تَيَمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ وَانظُرُوا صِيَامَ عَبْدِي شَهْرَ رَمَضَانَ فَإِنْ كَانَ ضَيِّعَ شَيْئًا مِنْهُ فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صِيَامٍ تَيَمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الصِّيَامِ وَانظُرُوا فِي زَكَاةِ عَبْدِي فَإِنْ كَانَ ضَيِّعَ شَيْئًا فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صَدَقَةٍ تَيَمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الزَّكَاةِ فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ عَلَى فَرَاغِصِ اللَّهِ وَذَلِكَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَعَدْلِهِ فَإِنْ وَجِدَ لَهُ فَضْلٌ وَضِعَ فِي مِيزَانِهِ وَقِيلَ لَهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ مَسْرُورًا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أُمِرَتْ الزَّبَانِيَّةُ فَأَخَذَتْ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ ثُمَّ قُلِفَ فِي النَّارِ وَهُوَ كَالشَّرْحِ وَالتَّنْفِصِلِ حَدِيثُ عِمِّمِ الدَّارِيِّ

٣٥٣- وَرَوَى أَحْمَدُ (٣٩٧/٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ

شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ نَحْوَهُ

إِنِّي نَحَوْتُ حَدِيثَ خَارِجَةَ فَشَرَحْتُهُ شَرْحَهُ.

١٧- الحضر على الوتر

٣٥٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ

عشرة سوى ركعتي الفجر ومنها هذه الرواية التي أفادها قوله (ولي رواية لهما) أي الشيخين (عنها) أي عن عائشة (كان يصلي من الليل عشر ركعات).

وظاهره أنها موصولة لا قعود فيها (ويوتر بسجدة) أي ركعة (ويوتر ركعتي الفجر) أي بعد طلوعه.

(فيلك) أي الصلاة في الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو فليك الصلاة جميعاً.

(ثلاث عشرة ركعة) وفي رواية (١١٧٠) «أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة».

ولما اختلفت الفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب، وليس كذلك بل الروايات عمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وأن الكل جائز، وهذا يناسب قولها «ولا في غيره»، والأحسن أن يقال: إنها أخبرت عن الأغلب من فعله ﷺ فلا ينافي ما خالفه؛ لأنه إخبار عن النادر.

١٩- عدد ما يوتر به

٣٥٦- وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا (مسلم (٧٣٧)).

(وعنها) أي عائشة.

(قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على كم كان يسلم كما ثبت ذلك في الحديث السابق إنما يثبت هذا في الوتر بقولها (ويوتر من ذلك) أي العدو المذكور.

(يجلس لا يجلس في شيء إلا في آخرها) كأن هذا أحد أنواع إتياره ﷺ كما أن الإتيار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق.

حُسَيْنٌ وَطَوِيلٌ ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٤٧)، مسلم (٧٣٨)]. وفي رواية لهما [البخاري (١١٤٠)، مسلم (٧٣٨)]. عنها: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكْعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِسَجْدَةٍ، وَيُتَوَكَّعُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَبَلَغَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها: (يصلي أربعاً) يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُتَّصِلَاتٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهَا مُتَّصِلَاتٌ وَهُوَ بعيد إلا أنه يوافق حديث «صلاة الليل مثنى مثنى».

(فلا تسأل عن حسين وطويل) نهت عن سؤال ذلك إما أنه لا يقدر المخاطب على مثله فأي حاجة له في السؤال؛ أو لأنه قد علم حسنهم وطولهم لشهرته فلا يسأل عنه؛ أو لأنها لا تقدر تصف ذلك.

(ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسين وطويل ثم يصلي ثلاثاً قالت: قللت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر) كأنه كان ينام بعد الأربع ثم يقوم فيصلّي الثلاث وكأنه كان قد تقرر عند عائشة أن النوم ناقض للوضوء فسألته فاجابها بقوله.

(قال «يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي») دل على أن الناقض نوم القلب، وهو حاصل مع كل من نام مستغرقاً فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه ﷺ.

وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص (١٥٥/٣) واستدل بهذا الحديث وحديث ابن عباس (٢٥٦/١)، أبو داود (٢٠٢)، الرمذي (٧٧) «أنه ﷺ نام حتى نَفَخَ ثُمَّ قام فصلى ولم يتوضأ».

وفي البخاري (٣٥٧٠)، ومسلم (١٦٢). «إن الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم»

(متفق عليه).

اعلم أنه قد اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاحه ﷺ في الليل وعددها فقد روي عنها سبع وتسع، وإحدى

٢٠- متى يوتر

٣٥٧- وَعَنْهَا، رضي الله عنها قالت: في كلَّ الليلِ قَدْ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَانْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحْرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا [البخاري (٩٩٦)، مسلم (٧٤٥)].

(وعنها) أي عائشة (قالت: من كلَّ الليلِ قَدْ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي من أولِهِ وأوسطِهِ وآخرِهِ.

(وانتهى وتره إلى السحر، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا) أي على الحديثين.

وهذا الحديث بيانٌ لوقتِ الوترِ وأنه الليلُ كُلُّهُ من بعدِ صلاةِ العشاءِ وقد أفادَ ذلكَ حديثٌ خارجٌ حيثُ قالَ «الوترُ ما بينَ صلاةِ العشاءِ إلى طلوعِ الفجرِ» [هدم برقم (٣٤٦)] وقد ذكرنا أنواعَ الوترِ التي وردت في حاشيةِ ضوئِ النهارِ.

٢١- الحَضُّ على مداومة قيام الليل

٣٥٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما قال: «قالَ لي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٥٢)، مسلم (١١٥٩)].

قوله (مثلُ فُلَانٍ) (٣٧/٣-٣٨): لم أفدْ على تسميته في شيءٍ من الطرقِ وكانَ إيهامُ هذا القصدِ للسُّرِّ عليه.

قالَ ابنُ العربي: هذا الحديثُ دليلٌ على أنَّ قيامَ الليلِ ليسَ بواجبٍ إذ لو كانَ واجباً لم يكتَفِ لِتَارِكِهِ بهذا القدرِ بل كانَ يذمُّه أبلغُ ذمٍّ.

وفيه استحبابُ الدوامِ على ما اعتادَهُ المرءُ من الخيرِ من غيرِ تفریط.

ويستنبطُ منه كراهةُ قطعِ العبادةِ.

٢٢- فضلُ الوترِ

٣٥٩- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ».

رواهُ الخمسةُ [أحمد (٨٦/١)، أبو داود (١٤١٦)، الترمذي (٤٥٤)، النسائي (٢٢٨/٣)، ابن ماجه (١١٦٩)] وصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠٦٧).

(وعن عليٍّ عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر» في النهاية: أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة واحد في صفاته لا شبيه له ولا مثل، واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين.

(يحبُّ الوتر) يُبَيِّبُ عليه ويقبله من عاملِهِ.

(رواهُ الخمسةُ وصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ) المرادُ بأهلِ القرآنِ المؤمنونَ؛ لأنَّهُم الَّذِينَ صَدَّقُوا الْقُرْآنَ وخاصةً مَنْ يَتَوَلَّى حِفْظَهُ ويقومُ بتلاوته ومراعاةِ حدودِهِ وأحكامِهِ.

والتعليلُ بأنَّه تعالى - وترٌ فيه كما قالَ القاضي عياضٌ - أنَّ كُلَّ ما ناسبَ الشيءَ أدنى مُناسبةٍ كانَ أحبَّ إليه وقد عرفت أنَّ الأمرَ للندبِ للأدلةِ التي سلفتِ الدالةُ على عدمِ وجوبِ الوترِ.

٢٣- الوترُ آخرُ صلاةِ الليلِ

٣٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٩٨)، مسلم (٧٥١)].

في فتحِ الباري (٥٨٠/٢-٤٨١): أنَّه اختلفَ السُّنَلَفُ في موضعين أحدهما في مشروعِيَّةِ رَكَعَتَيْنِ بعدَ الوترِ من جُلوسٍ والثاني من أوترِ ثمَّ أرادَ أنَّ يَنْتَقِلَ مِنَ اللَّيْلِ هَلْ يَكْتَفِي بِوُتْرِهِ الْأَوَّلِ وَيَنْتَقِلَ ما شاءَ أو يَشْفَعُ وَتَرَهُ بِرَكَعَةٍ ثُمَّ يَنْتَقِلَ ثُمَّ إِذَا فَعَلَ هَذَا هَلْ يَخْتِاجُ إِلَى وَتْرٍ آخَرَ أو لا.

أما الأولُ فوقعَ عندَ مُسلمٍ من طريقِ أبي سلمةَ عن عائشةَ «أنَّه ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ رَكَعَتَيْنِ بعدَ الْوُتْرِ وَهُوَ جَالِسٌ».

بعدَهَا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أَي في الثالثة بعدَهَا.

(رواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد أي النسائي (ولا يُسَلَّم إلا في آخرهن).

الحديث دليل على الإتيان بثلاث وقد عارضه حديث «لا تؤنزلوا بثلاث» وهو عن أبي هريرة صححه الحاكم (٣٠٤/١) وقد صحح الحاكم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد قدمنا وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه.

فذهب الحنفية، والهادوية إلى تعيين الإتيان بثلاث تُصلَّى موصولة.

قالوا: لأن الصحابة أجمعوا على أن الإتيان بثلاث موصولة جائز.

واختلفوا فيما عداه فالأخذ به أخذ بالإجماع ورد عليهم بعدم صحة الإجماع كما عرفت.

٣٦٣- ولأبي داود (١٤٢٤) والترمذي (٤٦٣) نحوه عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: «كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي الْآخِرَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ.

(ولأبي داود والترمذي نحوه) أي نحو حديث أبي (عن عائشة. وفيه كُلُّ سُورَةٍ مِنْ «سَبْح»، وَ«الْكَافُرُونَ».

(في ركعة) من الأولى والثانية كما بيَّناهُ.

(وفي الأخيرة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، والمعوذتين) في حديث عائشة لين؛ لأن فيه خصيصة الجزري.

ورواه ابن حبان (الإحسان ٢٤٣٢) والدارقطني (٣٥، ٣٤/٢) من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قال العقيلي: إسناده صالح.

وقال ابن الجوزي: أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين.

وروي ابن السكن له شاهداً من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب.

وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في قوله «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر» مختصاً بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وحمله النووي على أنه ﷺ فعل ذلك ليبيان جواز التفل بعد الوتر وجواز التفل جالساً.

وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أَرَادَ ولا يتقص وتره الأول عملاً بالحديث.

٢٤- النهي عن وترين في ليلة

٣٦١- وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

رواه أحمد (٢٣/٤) والثلاثة أبو داود (١٤٣٩)، الترمذي (٤٧٠)، النسائي (٢٢٩/٣)، وصححه ابن حبان (صحيحه ٢٤٤٩).

وهو (وعن طلق بن علي ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا وتران في ليلة». رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان فدل على أنه لا يؤتى بل يصلي شفعا ما شاء، وهذا نظر إلى ظاهري فعله، وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وتر واحد هو ما يفعله آخرًا.

وقد روي عن ابن عمر أنه قال: لما سُئِلَ عن ذلك «إذا كنت لا تحاف الصبح ولا التزم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر».

٢٤- ما يقرأ في الوتر

٣٦٢- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِـ «سَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

رواه أحمد (روائد المسند ١٢٣/٥) وأبو داود (١٤٢٣) والنسائي (٢٣٥-٢٤٤) وزاد: «وَلَا يُسَلَّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ».

(وعن أبي بن كعب ﷺ كان رسول الله ﷺ يؤتى) أي يقرأ في صلاة الوتر بـ «سَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أي في الأولى بعد قراءة الفاتحة و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ أي في الثانية

٢٥- الوتر قبل الصبح

٣٦٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا».

رواه مسلم (٧٥٤)

ولابن حبان (٢٤٠٨): «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتْرَ لَهُ».

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رواه مسلم) هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوِتْرَ قَبْلَ الصُّبْحِ.

(ولابن حبان) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتْرَ لَهُ» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْوِتْرُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قِضَاؤُهُ فَلَا إِذِ الْمَرَادُ مِنْ تَرْكِهِ مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ قَدْ فَاتَتْهُ السُّنَّةُ الْعَظِيمَى حَتَّى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَدَارُكُهُ.

وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السُّلَفِ أَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ بِالْفَجْرِ وَقَتُّهُ الْاخْتِيَارِيُّ.

وَأَمَّا وَقَتُّهُ الْاضْطِرَارِيُّ فَيَقْبَى إِلَى قِيَامِ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وَأَمَّا مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ وَنَسِيَ فَقَدْ بَيَّنَّ حُكْمُهُ:

٢٦- مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ صَلَّاهَا مَتَى ذَكَرَهَا

٣٦٥- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ».

رواه الخمسة إلا النسائي (أحمد (٣١/٣)، أبو داود (١٤٣١)، الرمذي (٤٦٥)، ابن ماجه (١١٨٨)).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ» لَفٌّ وَشَرْحٌ مُرْتَّبٌ: أَصْبَحَ حَيْثُ كَانَ نَائِمًا أَوْ ذَكَرَ إِذَا كَانَ نَائِمًا.

(رواه الخمسة إلا النسائي) فَدَلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ نَامَ عَنِ الْفَرِيضَةِ أَوْ نَسِيَهَا أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا عِنْدَ الْاسْتِيقَظِ أَوْ الذِّكْرِ أَوْ الْقِيَامِ أَنَّهُ آدَاءٌ كَمَا عُرِفَتْ

فَيَمْنُ نَامَ عَنِ الْفَرِيضَةِ أَوْ نَسِيَهَا.

٢٧- مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوِتْرِ

٣٦٦- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ».

رواه مسلم (٧٥٥).

(وعن جابر رضي الله عنه) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رواه مسلم) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ تَاخِيرَ الْوِتْرِ أَفْضَلُ وَلَكِنْ إِنَّ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ قَدَّمَ لِنَاءً بِقُوَّتِهِ فَعَلًا.

وَقَدْ ذَهَبَ أَجَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ إِلَى هَذَا.

وَلِإِذَا هَذَا وَفَعَلَ كُلُّ بِالْحَالِينَ.

وَمَعْنَى كَوْنِ «صَلَاةِ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةً» تَشْهَدُهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ.

٢٧- آخِرُ وَقْتِ الْوِتْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ

٣٦٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرِ. فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

رواه الترمذي (٤٦٩).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ» أَيِ النَّوَائِلِ الْمَشْرُوعَةِ فِيهِ.

(وَالْوِتْرِ) عَطَفَ خَاصًّا عَلَى عَامٍّ فَإِنَّهُ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ عَطَفَهُ عَلَيْهِ لِيَأْنِ شَرْفُهُ فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَتَخْصِيصُهُنَّ الْأَمْرَ بِالْإِيتَارِ لِهَيَاةِ الْعَتَايَةِ بِشَائِهِ وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ أَقَمَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ

الرابع: يُسْتَحَبُّ فَعْلُهَا تَارَةً وَتَرْكُهَا تَارَةً فَلَا يُوَاطَّبُ عَلَيْهَا.

الخامس: يُسْتَحَبُّ المَوَاطَبَةُ عَلَيْهَا فِي الْبُيُوتِ.

السادس: أَنَّهَا بِدْعَةٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ هُنَاكَ مُسْتَنَدَ كُلِّ قَوْلٍ.

هذا وارجع الأقوال أَنَّهَا سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ دَقِيقِ

العِيدِ. نعم وقد عارض حديث عائشة هذا حديثها الذي أفاده قوله:

٢٩- المداومة على صلاة الضحى

٣٦٩- وَلَهُ [مسلم (٧١٧)] عَنْهَا: أَنَّهَا سُئِلَتْ: هَلْ

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ-

(وله) أي لسلم (عنها) أي عن عائشة.

(أَنَّهَا سُئِلَتْ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى قَالَتْ: لَا.

إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ) فَإِنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيهَا دَائِمًا مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ «كَانَ» فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّكَرُّارِ، وَالثَّانِيَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّيهَا إِلَّا فِي حَالِ مَجِيئِهِ مِنْ مَغِيْبِهِ وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا، بَأَنَّهُ كَلِمَةُ «كَانَ» يَفْعَلُ كَذَا لَا تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ دَائِمًا بَلْ غَالِبًا، وَإِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِهِ صَرَفَتْهَا عَنْهُ كَمَا هُنَا فَإِنَّ اللَّفْظَ الثَّانِي صَرَفَهَا عَنِ الدَّوَامِ وَأَنَّهَا أَرَادَتْ بِقَوْلِهَا «لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ» نَفْيَ رُؤْيَا صَلَاةِ الضُّحَى وَأَنَّهَا لَمْ تَرَهُ يَفْعَلُهَا إِلَّا فِي ذَلِكَ الرَّقْعَةِ وَاللَّفْظَ الْأَوَّلَ إِنْجَارًا عَمَّا بَلَّغَتْ فِي أَنَّهُ مَا كَانَ يَتْرُكُ صَلَاةَ الضُّحَى إِلَّا أَنَّهُ يُضَعَّفُ هَذَا قَوْلُهُ

٣٠- قُلَّةٌ مَا كَانَ يُصَلِّي النَّبِيُّ ﷺ

صلاة الضحى

٣٧٠- (وله [مسلم (٧١٨)] عَنْهَا: مَا رَأَيْتَ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَطُّ سُبْحَةَ الضُّحَى، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا.

(وله) أي لسلم وَهُوَ أَيْضًا فِي الْبَخَارِيِّ (١١٢٨) بِلَفْظِهِ فَلَوْ

يَذْهَبُ وَقْتُهُ بِذَهَابِ اللَّيْلِ وَتَقْدَمُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّاسَ وَالنَّاسِي يَأْتِيَانِ بِالْوُتْرِ عِنْدَ الْبَقِيَّةِ إِذَا أَصْبَحَ وَالنَّاسِي عِنْدَ التَّذَكُّرِ فَهُوَ مُخَصَّصٌ لِهَذَا، فَيَبِينُ أَنَّ الْمَرَادَ بِذَهَابِ وَقْتِ الْوُتْرِ بِذَهَابِ اللَّيْلِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْوُتْرَ لِغَيْرِ الْعَذْرَيْنِ.

وَفِي تَرْكِ ذَلِكَ لِلنُّومِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٤٥) عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ مِنَ اللَّيْلِ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ النَّوْمُ أَوْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً» وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ وَكَأَنَّهُ تَدَارُكٌ لِمَا قَامَتْ.

(رواه الترمذي) قُلْتُ: وَقَالَ عَقِيْبَةُ: سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَدْ نَفَرَدَ بِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ.

٢٨- صلاة الضحى تبدأ من أربع

٣٦٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ.

رَوَاهُ سُلَيْمٌ (٧١٩).

هَذَا يَدُلُّ عَلَى شَرْعِيَّةِ صَلَاةِ الضُّحَى وَأَنَّ أَقْلَهَا أَرْبَعٌ وَقِيلَ رَكْعَتَانِ، وَهَذَا فِي الصَّحِيحَيْنِ (الْبَخَارِيُّ (١١٧٨)، مُسْلِمٌ (٧٢١)). مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَكْعَتَيْنِ الضُّحَى.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لِمَلَّةٌ ذَكَرَ الْأَقْلَ الَّذِي يُوجَدُ التَّأَكُّيدُ بِفَعْلِهِ.

قَالَ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الضُّحَى وَأَنَّ أَقْلَهَا رَكْعَتَانِ، وَعَدَمُ مَوَاطَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى فَعْلِهَا لَا يُنَافِي اسْتِحْبَابَهَا؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ بِدَلَالَةِ الْقَوْلِ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْحُكْمِ أَنْ تَتَظَافَرَ عَلَيْهِ أدْلَةُ الْقَوْلِ، وَالْفِعْلُ لَكِنْ مَا وَاطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَعْلِهِ مُرْجِعٌ عَلَى مَا لَمْ يُوَاطَبَ عَلَيْهِ اتَّهَى.

وَأَمَّا حُكْمُهَا فَقَدْ جَمَعَ ابْنُ الْقَيِّمِ الْأَقْوَالَ فَبَلَّغَتْ سِتَّةَ أَقْوَالٍ.

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ.

الثَّانِي: لَا تَشْرَعُ إِلَّا لِسَبَبٍ.

الثَّالِثُ: لَا تُسْتَحَبُّ أَصْلًا.

قال ولهما كان أولى.

الحر.

و«الفصال» جمع فصيل: وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصيلة عن أمه.

(عنها) أي عائشة «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي قط سبحة الضحى» بضم السين وسكون الباء أي نافلت.

(رواه الترمذي) ولم يذكر لها عدداً وقد أخرج البيهقي «كشف الاستار» (٧٠٠) من حديث ثوبان «أن رسول الله ﷺ كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار» فقالت عائشة يا رسول الله إنك تستحب الصلاة هذه الساعة قال «تفتح فيها أبواب السماء وتنتظر - تبارك وتعالى - فيها بالرحمة إلى خلقه وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح، وإبراهيم وموسى وعيسى».

(ولم يأتها) فنفت رؤيتها لعلها لها وأخبرت أنها تفعلها كأنه استناد إلى ما بلغها من الحديث عليها ومن فعله ﷺ لها فالفاظها لا تعارض حيث.

وقال البيهقي: المراد بقوله «ما رأيت سبحة» أي داوم عليها.

وقال ابن عبد البر: يرجع ما انفق عليه الشيخان، وهو رواية إيجابها دون ما انفرد به مسلم [ورواه البخاري أيضاً (١٢٨)] وهي رواية نفيها.

قال: وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذي أثبتته غيره. هذا معنى كلامه.

قلت: ومما انفق عليه في إيجابها حديث أبي هريرة في الصحيحين [البخاري (١١٧٨)، مسلم (٧٢١)]. أنه أوصاه ﷺ بأن لا يترك ركعتي الضحى.

وفي الترغيب في فعلها أحاديث كثيرة وفي عددها كذلك: مبسطة في كتب الحديث.

وفيه راي متروك. ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات.

٣٢- ما يذكر من عدد ركعات الضحى اثني عشرة

٣٧٢- وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة».

رواه الترمذي واستغفرت (٤٧٣).

قال المصنف: وإسناده ضعيف.

وأخرج البيهقي عن ابن عمر قال: قلت لأبي ذر يا عماه أوصني قال: سألتني عما سألت عنه رسول الله ﷺ فقال: «إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين، وإن صليت أربعاً كتبت من العابدين، وإن صليت ستاً لم يلحقك ذنب، وإن صليت ثمانياً كتبت من القانتين، وإن صليت اثنتي عشرة نبي لك بيت في الجنة».

وفيه حسين ابن عطاء ضعفة أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويدلس.

ولي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال.

٣١- صلاة الأوابين

٣٧١- وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الأوابين حين ترمض الفصال»

رواه الترمذي (لم يروه الترمذي وإنما أشار إليه بالرح (٤٧٣)) أخرجه: مسلم في «صحيحه» (٧٤٨).

(وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال صلاة الأوابين) الأواب الرجوع إلى الله - تعالى - بترك الذنوب وفعل الخيرات.

(حين ترمض الفصال) بفتح الميم من رمضت بكسرهما أي تحترق من الرمضاء وهو شدة حرارة الأرض من وقوع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها

٣٣- ما يُذكر أنها ثمان

٣٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنِي فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ.

رواه ابن جبان في صحيحه (٢٥٣١).

قد تقدّم رواية مسلم (٧١٧) عنها أنها ما رأيته ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى، وهذا الحديث أثبت فيه صلاته في بيتها، وجمع بينهما بأنها نفث الرؤية، وصلاته في بيتها يجوز أنها لم تره، ولكنه ثبت لها برواية واختار القاضي عياض هذا الوجه ولا بُدَّ في ذلك، وإن كان في بيتها لجواز غفلتها في الوقت فلا منافاة، والجمع مَهْمَا امْتَكَنَ هُوَ الْوَاجِبُ.

(فائدة) من فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تُصْبَحُ على مفاصل الإنسان في كل يوم وهي ثلاث مئة ومبتون مفصلاً لما أخرجه مسلم (٧٢٠) من حديث أبي ذر الذي قال فيه «وَتُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكَعَتَا الضُّحَى».

١٠- باب صلاة الجماعة والإمامة

١- فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد

٣٧٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

متفق عليه [البخاري (٦٤٥)، مسلم (٦٥٠)].

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» بالفاء والسدال المعجمة الفرد.

(سبع وعشرين درجة متفق عليه).

٣٧٥- وَلَهُمَا [البخاري (٦٤٨)، مسلم (٦٤٩)]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

(ولهما). أي الشيخين (عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله «سبع وعشرين درجة».

٣٧٦- وكذا للبخاري (٦٤٦)، عن أبي سعيد، وَقَالَ: «دَرَجَةً»

(وكذا) أي وبلغ خمس وعشرين.

(للبخاري عن أبي سعيد وقال: درجة) عوضاً عن «جزء».

ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم:

انس وعائشة وصهيب ومعاذ وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت.

قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: «خمساً وعشرين» إلا ابن عمر فقال «سبعة وعشرين» وله رواية فيها «خمساً وعشرين»، ولا منافاة فإن مفهوم العدد غير مراد فرواية الخمس والعشرين داخله تحت رواية السبع، والعشرين أو أنه أخبر ﷺ بالأقل عدداً أولاً ثم أخبر بالأكبر وأنه زيادة تفضل الله بها.

وقد زعم قوم أن السبع عمولة على من صلى في المسجد، والخمسن لمن صلى في غيره، وقيل: السبع لبعيد المسجد، والخمسن لقريب.

ومنهم من أبدى مناسبات وتعليقات استوفاه المصنف في فتح الباري (١٣٢/٢، ١٣٣) وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص، والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا؛ لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد ورد تفسيرهما بالصلاة، وإن صلاة الجماعة بسبع وعشرين صلاة فرداً.

والحديث حث على الجماعة.

وفيه دليل على عدم وجوبها.

وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بقوله:

٢- التشديد في حضور الجماعة

٣٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ

يَحْطَبُ فَيَحْطَبُ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنُ لَهَا ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجُلٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ يَبُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَفًا مَسِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ [البخاري (٦٤٤)، مسلم (٦٥١)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال والسدي نفسي بيده) أي في ملكو وتحت تصرفه.

(لقد هممت) جواب القسم، والإقسام منه ﷺ لبيان عظم شأن ما يذكره زجراً عن ترك الجماعة.

(أن أَمَرَ بِحَطْبٍ لِحَطْبٍ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنُ لَهَا ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أَخَالَفَ) في «الصحاح»: خالف إلى فلان أي أثناء إذا غاب عنه (إلى رجال لا يشهدون الصلاة) أي لا يحضرون الجماعة.

(فأحرق عليهم يَبُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَفًا يَفْتَحِ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونِ الرَّاءِ ثُمَّ قَافٍ هُوَ الْعَظَمُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ لَحْمٌ.

(سميناً أو مرماتين) تثنية مرمأة بكسر الميم فراء سأكنة وقد تَفَتَّحَ الْمِيمُ وَهِيَ مَا بَيْنَ ضِلْعِ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ.

(حسنتين) بمهملتين من الحسن (الشهد العشاء) أي صلاته في جماعة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أي بين الشيخين (واللفظ للبخاري).

والحديث دليل على وجوب الجماعة عيناً لا كفاية إذ قد قام بها غيرهم فلا يستحقون العقوبة ولا عقوبة إلا على تركه واجبي أو فعل مُحَرَّمٍ.

والى أنها فرض عين دُفِعَ عطاء والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان.

ومن أهل البيت أبو العباس.

وقالت به الظاهرية وقال داود: إنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يفتأه من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها

ولم يسلم له هذا؛ لأن الشرطية لا بد لها من دليل ولذا قال أحمد وغيره: إنها واجبة غير شرط.

ودفع أبو العباس تحصيلاً لمنصب الهادي أنها فرض كفاية، وإليه ذهب الجمهور من متقدمي الشافعية وكثير من الحنفية، والمالكية.

ودفع زيد بن علي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وصاحبه والناصر إلى أنها سنة مؤكدة.

استدل القائل بالوجوب بحديث الباب؛ لأن العقوبة البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من الأحاديث كحديث ابن أُمِّ مَكْتُومٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ مَا بِي وَلَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَإِنْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ شَجَرًا وَغُلًّا وَلَا أَقْدِرُ عَلَى قَائِدٍ كُلِّ سَاعَةٍ قَالَ ﷺ «أَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ «فَاخْضَرِّعَا».

أخرجه أحمد (٤٢٣/٣) وابن خزيمة «صحيحه» (١٤٨٠)، والحاكم (٢٤٧/١) وابن حبان «صحيحه» (٢٠٦٣) بلفظ «أَتَسْمَعُ الْأَذَانَ» قَالَ نَعَمْ قَالَ «فَأَيُّهَا وَلَوْ خَبْرًا».

والأحاديث في معناه كثيرة ويأتي حديث ابن أُمِّ مَكْتُومٍ وحديث ابن عباس.

وقد اطلق البخاري الوجوب عليها ويؤيده بقوله «بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ».

وقالوا: هي فرض عين إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعل النبي ﷺ ومن معه لها.

وأما التحريق في العقوبات بالنار فإنه، وإن كان قد ثبت النهي عنه عاماً فهذا خاص.

وأدلة القائل بأنها فرض كفاية أدلة من قال إنها فرض عين بناء على قيام الصارف للأدلة على فرض العين إلى فرض الكفاية.

وقد اطلق القائلون بالسنية الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفي، وأقربها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعل ﷺ.

واستدل القائل بالسنية بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة

«صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» [خ (٦٤٨)، م (٦٤٩)]
 فقد اشْتَرَكَا فِي الْفَضِيلَةِ وَلَوْ كَانَتْ الْفَرَادَى غَيْرَ مُجَزَّاةٍ لَمَا كَانَتْ
 لَهَا فَضِيلَةٌ أَصْلًا وَحَدِيثُ «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا» [د (٥٧٥)،
 ت (٢١٩)، س (١٢/٢، ١٣)] فَابْتَدَتْ لَهُمَا الصَّلَاةُ فِي رَحَالِهِمَا
 وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَمَاعَةً وَسَيَأْتِي [برقم (٣٧١)].

٣- أَثْقُلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ

٣٧٨- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «أَثْقُلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ
 الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَاتَوَهُمَا وَلَوْ خَبَرُوا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٥٧)، مسلم (٦٥١)].

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ): «أثْقُلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ»
 فِيهِ أَنَّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا عَلَيْهِمْ ثَقِيلَةٌ فَلِأَنَّهُمُ الَّذِينَ «إِذَا قَامُوا إِلَى
 الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى» [النساء: ١٤٢] وَلَكِنْ الْأَثْقَلُ عَلَيْهِمْ (صَلَاةُ
 الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّهَا فِي وَقْتِ الرَّاحَةِ وَالسُّكُونِ (وَصَلَاةُ الْفَجْرِ)؛ لِأَنَّهَا
 فِي وَقْتِ النَّوْمِ وَلَيْسَ لَهُمْ دَاعٍ دِينِي وَلَا تَصَدِيقٌ بِأَجْرِهِمَا حَتَّى
 يَبْعَثَهُمْ عَلَى إِيْتَانِهِمَا وَيَخْفُ عَلَيْهِمُ الْإِيْتَانُ بِهِمَا وَلِأَنََّّهُمَا فِي
 ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَدَاعِي الرِّيَاءِ الَّذِي لِأَجْلِهِ يُصَلُّونَ مُتَفَرِّقِينَ لَعَدَمِ
 مُشَاهَدَةِ مَنْ يُرَاوُونَهُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا الْقَلِيلَ فَاتَّقَى الْبَاعَثُ الدِّينِي
 مِنْهُمَا كَمَا اتَّقَى فِي غَيْرِهِمَا ثُمَّ اتَّقَى الْبَاعَثُ الدُّنْيَوِي الَّذِي فِي
 غَيْرِهِمَا.

وَلِذَا قَالَ ﷺ نَاطَرًا إِلَى انْتِفَاءِ الْبَاعَثِ الدِّينِيِّ عَنْهُمْ (وَلَوْ
 يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا) فِي فِعْلِهِمَا مِنَ الْأَجْرِ (لِأَنَّهُمَا) إِلَى الْمَسْجِدِ
 (وَلَوْ حَبْرًا) أَيِ شَيْئًا حَبْرًا كَحَبْرِ الصَّيِّ عَلَى يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ،
 وَقِيلَ: هُوَ الرَّحْفُ عَلَى الرُّكْبِ وَقِيلَ عَلَى الْإِسْتِ فِي حَدِيثِ
 أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ [«المعجم الكبير» (٢٦٦/٨، ٢٦٧)] «وَلَوْ
 حَبْرًا عَلَى يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ».

وَفِي رَوَايَةِ جَابِرٍ عِنْدَهُ أَيْضًا [«المعجم الأوسط» (٣٧٢٦)] بِلَفْظِ
 «وَلَوْ حَبْرًا أَوْ رَحْفًا».

فِيهِ حَثٌ بَلِغٌ عَلَى الْإِيْتَانِ إِلَيْهِمَا وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا عَلِمَ مَا

فِيهِمَا أَتَى إِلَيْهِمَا عَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّهُ مَا حَالَ بَيْنَ الْمُنَافِقِ وَبَيْنَ
 هَذَا الْإِيْتَانِ إِلَّا عَدَمُ تَصَدِيقِهِ بِمَا فِيهِمَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

٤- الْأَعْمَى لَا يُرْخَصُ لَهُ فِي التَّخْلُفِ

عَنِ الْجَمَاعَةِ مَعَ سَمَاعِ النَّدَاءِ

٣٧٩- وَعَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى
 فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى
 الْمَسْجِدِ، فَرُخِّصْ لِي، فَلَمَّا وَلَّى دَعَا، فَقَالَ: «هَلْ
 تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجِبْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٥٣).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال أتى النبي ﷺ رجلٌ أعمى)
 أَعْمَى) قَدْ وَدَّعَتْ بِتَفْسِيرِهِ الرُّوَايَةُ الْآخَرَى وَأَنَّهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

(قال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فرخص لي)
 لَهُ) أَيِ فِي عَدَمِ إِيْتَانِ الْمَسْجِدِ.

(فلما ولَّى دعاه فقال هل تسمع النداء؟) فِي رَوَايَةِ «الْإِمَامَةِ»
 (بِالصَّلَاةِ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَاجِبْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

كَانَ التَّرْخِصُ أَوَّلًا مُطْلَقًا عَنِ التَّقْيِيدِ بِسَمَاعِهِ النَّدَاءِ
 فَرُخِّصَ لَهُ ثُمَّ سَأَلَهُ «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟» قَالَ: نَعَمْ فَأَمَرَهُ بِالْإِجَابَةِ،
 وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ كَانَ ذَلِكَ عُدْرًا لَهُ، وَإِذَا سَمِعَهُ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ عُدْرَةٌ عَنِ الْحُضُورِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدَلِّهِ الْإِجَابِ لِلْجَمَاعَةِ عَيْنًا لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ
 يُقَيَّدَ الْوُجُوبُ عَيْنًا عَلَى سَمَاعِ النَّدَاءِ لِتَقْيِيدِ حَدِيثِ الْأَعْمَى
 وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ وَمَا أُطْلِقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ يُحْمَلُ عَلَى
 الْمُقَيَّدِ.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الدَّعْوَى وَجُوبُ الْجَمَاعَةِ عَيْنًا
 أَوْ كِفَايَةً، وَالذَّلِيلُ هُوَ حَدِيثُ الْهَمِّ بِالتَّحْرِيقِ وَحَدِيثُ الْأَعْمَى
 وَهُمَا إِنَّمَا دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ حُضُورِ جَمَاعَتِهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ
 لِسَمَاعِ النَّدَاءِ وَهُوَ أَخْصُ مِنْ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ وَلَوْ كَانَتْ
 الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةً مُطْلَقًا لَيُنَظَّرُ ذَلِكَ لِلْأَعْمَى وَلِقَالَ لَهُ «انْظُرْ
 مِنْ يَصْلِي مَعَكَ» وَلِقَالَ فِي التَّخْلُفَيْنِ «إِنَّهُمْ لَا يَحْضُرُونَ جَمَاعَتَهُ

ﷺ ولا يُجمعون في منازلهم، والبيان لا يجوز تأخيرُهُ عن وقتِ الحاجةِ فالأحاديثُ إنما دلَّتْ على وجوبِ حضورِ جماعتهِ ﷺ عينا على سماعِ النداءِ لا على وجوبِ مُطلقِ الجماعةِ كفايةً ولا عينا.

وليه أنه لا يُرخصُ لسامعِ النداءِ عن الحضورِ، وإن كان له عُذرٌ فإن هذا ذَكَرَ العذرَ وأنه لا يجدُ قائدا فلم يعذره إذا؟.

ويَحْتَمِلُ أنْ التَّرْخِصُ له ثابتٌ للعذرِ ولكِنَّ أمرَهُ بالإجابةِ ندبا لا وجوبا لِحَرَرِ الأجرِ في ذلك، والمشقةُ تُغْفَرُ بما يحدهُ في قلبه من الروحِ في الحضورِ.

ويدلُّ لِكُونِ الأمرِ للندبِ أي مع العذرِ قوله:

٥- من سَمِعَ النداء وجب عليه الحضور

٣٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ».

رواه ابنُ ماجه (٧٩٣) والدارقطني في «سننه» (٤٢٠/١) وابنُ جبان في «صحيحه» (٢٠٦٤)، والحاكِم (٤٢٥/١)، وإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، لَكِنْ رَجَحَ بَعْضُهُمْ وَقَفَهُ

الحديثُ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا، وَالْمَوْقُوفُ فِيهِ زِيَادَةٌ: «إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» فَإِنَّ الْحَاكِمَ وَقَفَهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِ شُعْبَةَ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٢٢٦٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى عَنْهُ ﷺ «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَلَا عُذْرٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ» قَالَ الْهَيْثَمِيُّ [المجم: ٤٢/٢] فِيهِ قِيسُ بْنُ الرَّبِيعِ وَقَفَهُ شُعْبَةُ وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ.

وقد أَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورَ أَبُو دَاوُدَ (٥٥١) بِزِيَادَةِ قَالُوا: وَمَا الْعُذْرُ؟ قَالَ «خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّى» بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى تَأْكِدِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ إِنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٍ وَمَنْ يَقُولُ إِنَّهَا سُنَّةٌ يُؤَوَّلُ قَوْلُهُ «فَلَا صَلَاةَ لَهُ» أَيِ كَامِلَةٍ وَأَنَّهُ نَزَلَ نَفْيَ الْكَمَالِ مِنْزِلَةَ نَفْيِ الذَّاتِ مُبَالَغَةً.

والأعذارُ في تَرْكِ الْجَمَاعَةِ مِنْهَا مَا فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَمِنْهَا الْمَطَرُ وَالرَّيْحُ الْبَارِدَةُ وَمَنْ أَكَلَ كَرَأْسًا أَوْ نَحْوَهُ مِنْ ذَوَاتِ الرِّيحِ الْكَرْبِيعَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْرَبَ الْمَسْجِدَ

قِيلَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْهَا لَا يُلْزَمُ مَنْ أَكَلَهَا مِنْ تَفْرِيتِ الْفَرِيضَةِ فَيَكُونُ أَكَلُهَا آثِمًا لَا تَسَبُّبٌ لَهُ مِنْ تَرْكِ الْفَرِيضَةِ وَلَكِنْ لَعَلَّ مَنْ يَقُولُ إِنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٍ يَقُولُ تَسْقُطُ بِهِذِهِ الْأَعْذَارُ صَلَاتُهَا فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي الْبَيْتِ فَيُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً.

٦- مَنْ صَلَّى منفرداً ثم أدرك الجماعة فليصل معهم

٣٨١- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ «صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِئَا بِهِمَا تَرَعُدُ فَرَأَيْتُهُمَا، فَقَالَ لَهُمَا: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» قَالَا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ».

رواه أحمد (١٦٠/٤)، واللفظُ له، والألحافُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٥)، النسائي (١١٢/٢)، وَضَعَفَهُ ابْنُ جِبَانَ (١٥٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٩).

(وعن يزيد بن الأسود ﷺ) هو أبو جابر يزيد بن الأسود السَّوَّائِيُّ بضم المَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ، والمَذُّ وَيُقَالُ الْخَزَاعِيُّ وَيُقَالُ الْعَامِرِيُّ رَوَى عَنْهُ ابْنُ جَابِرٍ وَعِدَادَةُ فِي أَهْلِ الطَّائِفَةِ وَحَدِيثُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ.

(أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصُّبْحَ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيِ فَرَعٌ مِنْ صَلَاتِهِ.

(إذا هو برجلين لم يصليا) أي معه.

(فدعا بهما فجيا بهما ترعدا) بضم المَهْمَلَةِ.

(فرايتهما) جمع فريضة وهي اللحمة التي بين جنبتي الدائبة وكيفية أي ترجف من الخوف قاله في النهاية.

(فقال لهما ما منعكما أن تصليا معنا) قالا قد صلينا في

رحالنا) جمع رجلٍ يفتحُ الرِّاءَ وسُكُونُ الْمُهِمْلَةِ هُوَ المنزل، ويطلقُ على غيره ولَكِنْ المرادُ هُنَا بِهِ المنزل.

(قال فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم ادركما الإمام ولم يصل فصلًا معه فإنها) أي الصلاة مع الإمام بعد صلاتيهما الفريضة (لكما نافلة).

والفريضة هي الأولى سواء صليت جماعة أو فرادى لإطلاق الخبر.

(رواه أحمد واللفظ له والثلاثة وصححه ابن حبان والترمذي) زاد المصنف في التلخيص (٣٠/٢): والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه.

وقال الشافعي في القديم: إسناده مجهول.

قال البيهقي: لأن يزيد بن الأسود ليس له راوٍ غير أبيه ولا لابيه جابر غير يعلى.

قلت: يعلى من رجال مسلم وجابر وثقة النسائي وغيره انتهى.

وهذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع فدل على مشروعيتها الصلاة مع الإمام إذا وجده يصلّي أو سيصلّي بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى، والأولى هي الفريضة، والأخرى نافلة كما صرح به الحديث.

وظاهره أنه لا يحتاج إلى رفض الأولى.

وذهب إلى هذا زيد بن علي والمؤيد وجماعة من الآل وهو قول الشافعي.

وذهب الهادي ومالك وهو قول الشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة لما أخرجه أبو داود (٥٧٧) من حديث يزيد بن عامر أنه ﷺ قال «إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصلّ معهم إن كنت قد صليت نكّن لك نافلة، وهذه مكثوبة».

واجب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووي وغيره.

وقال البيهقي: هو مخالف لحديث يزيد بن الأسود وهو أصح ما رواه الدارقطني (٤١٤/١)، بلفظ «وليُجتمَلِ النبي صلى

في نافلة».

قال الدارقطني: هذو رواية ضعيفة شاذة.

وعلى هذا القول لا بُد من الرِّفْضِ للأولى بعد دخولِهِ في الثانية وقيل: بشرط فراغِهِ من الثانية صحيحة.

وللشافعي قول ثالث أن الله تعالى يختسب بإيهما شاء لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك «أو ذلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله تعالى يختسب بإيهما شاء».

أخرجه مالك في الموطأ (ص ١٠٢).

وقد عرّض حديث الباب بما أخرجه أبو داود (٥٧٩) والنسائي (١١٤/٢) وغيرهما عن ابن عمر يرفعه «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين».

ويجاب عنه بأن النهي عنه أن يصلّي كذلك على أنهما فريضة لا على أن إحداهما نافلة أو المراد يصليهما مرتين منفرداً ثم طاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها، وإليه ذهب الشافعي.

وقال أبو حنيفة: لا يُعاد إلا الظُّهْرُ، والعشاء أما الصُّبْحُ، والعصر فلا للنهي عن الصلاة بعدهما وأما المغرب فلأنها وتُرُ النهار فلو أعادها صارت شفعاً.

وقال مالك: إذا كان صلاتها في جماعة لم يُعدها، وإن صلاتها منفرداً أعادها.

والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك بل في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان في صلاة الصُّبْحِ فيكونُ أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة ويخص به عموم النهي عن الصلاة في الوقتين.

٧- الالتزام بالإمام

٣٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ

تَعْقُدُ مَعَهُ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ إِمَامًا إِذِ الدُّخُولُ بِهَا بَعْدَهُ وَهِيَ
عُرْوَانُ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَاتَّخَاذِهِ إِمَامًا.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى عَدَمِ فسادِ الصَّلَاةِ بِمُخَالَفَتِهِ لِإِمَامِهِ بِأَنَّهُ ﷺ
تَوَعَّدَ مَنْ سَابَقَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ بِأَنَّهُ لَنْ يَجْعَلَ
رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ [البخاري (٦٩١)، مسلم (٤٢٧)]. وَلَمْ يَأْمُرْ بِإِعَادَةِ
صَلَاتِهِ وَلَا قَالَ: فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ لَمْ يَشْتَرِطِ الْمَسَاوَةَ فِي النَّيَّةِ فَدَلَّ أَنَّهَا إِذَا
اخْتَلَفَتْ نِيَّةُ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ كَانَ يَنْوِي أَحَدُهُمَا فَرْضًا، وَالْآخَرُ
نَفْلًا أَوْ يَنْوِي هَذَا عَصْرًا، وَالْآخَرُ ظَهْرًا أَنَّهَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ
جَمَاعَةً، وَإِلَيْهِ دَعَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِ
جَابِرٍ فِي صَلَاةٍ مُعَاوِ.

وَقَوْلُهُ، وَإِذَا (قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) يَدُلُّ أَنَّهُ الَّذِي
يَقُولُهُ الْإِمَامُ وَيَقُولُ الْمَأْمُومُ «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» وَقَدْ وَرَدَ
بِزِيَادَةِ الْوَاوِ وَوَرَدَ بِحَذْفِ «اللَّهُمَّ»، وَالْكَلُّ جَائِزٌ، وَالْأَرْجَحُ الْعَمَلُ
بِزِيَادَةِ «اللَّهُمَّ» وَزِيَادَةِ الْوَاوِ لِأَنَّهُمَا يُفِيدَانِ مَعْنَى زَائِدًا.

وَلَقَدْ اخْتَجَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجْمَعُ الْإِمَامُ، وَالْمُؤْتَمُّ
بَيْنَ التَّسْمِيْعِ وَالتَّخْمِيْدِ وَهُمْ الْهَادِيَّةُ، وَالْحَنَفِيَّةُ قَالُوا: وَيَشْرَعُ
لِلْإِمَامِ، وَالْمُفْرَدُ التَّسْمِيْعُ وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمَّادٌ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ، وَالْمُفْرَدُ
وَيَقُولُ الْمُؤْتَمُّ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ
كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وظَاهِرُهُ مُفْرَدًا، وَإِمَامًا فَإِنَّ صَلَاتَهُ ﷺ مُؤْتَمًّا نَادِرَةً.
وَيَقَالُ عَلَيْهِ: فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ شَمِلُ الْمُؤْتَمِّ فَإِنَّ الَّذِي
فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا أَنَّهُ يَحْمَدُ.

وَدَعَبَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ
بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ، وَالْمُفْرَدُ وَيَحْمَدُ الْمُؤْتَمُّ لِمَقْهُومِ حَدِيثِ السَّابِقِ إِذْ
يَقُولُ مِنْ قَوْلِهِ «فَقُولُوا اللَّهُمَّ» الْخ أَنَّهُ لَا يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ إِلَّا ذَلِكَ.

وَدَعَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمَصْلِيَّ مُطْلَقًا مُسْتَدَلًّا
بِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ
إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
لَكَ الْحَمْدُ» الْحَدِيثُ.

حَمْدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ
فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى
قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا
أَجْمَعِينَ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٠٣)، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَأَمَلَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري
(٧٢٢)، مسلم (٤١٤)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّمَا يُجِئُ
الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ» أَيْ لِلْإِحْرَامِ أَوْ مُطْلَقًا فَيَشْمَلُ تَكْبِيرَ
النَّفْلِ.

(فَكَبَّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ زَادَهُ تَأْكِيدًا لِمَا أَفَادَهُ مِنْهُمُ
الشَّرْطُ كَمَا فِي سَائِرِ الْجُمَلِ الْآتِيَةِ.

(وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ) أَيْ حَتَّى يَأْخُذَ
فِي الرُّكُوعِ لَا حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ كَمَا يَتَّبِعُ مِنَ اللَّفْظِ.

(وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ،
وَإِذَا سَجَدَ) اخْذَ فِي السُّجُودِ.

(فَاسْجُدُوا وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا
قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا) لِعَنْدِ.

(فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ) هَكَذَا بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَهِيَ
رَوَايَةٌ فِي الْبَخَارِيِّ (٧٢٢)، (٧٣٤) وَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ «أَجْمَعُونَ» بِالرَّفْعِ
تَأْكِيدًا لِضَمِيرِ الْجَمْعِ.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا لَفْظُهُ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ) إِنَّمَا يُفِيدُ
جَعْلَ الْإِمَامِ مَقْصُورًا عَلَى الْإِنصَافِ بِكَوْنِهِ مُؤْتَمًّا بِهِ لَا يَنْجَاوِزُهُ
الْمُؤْتَمُّ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، وَالْإِتِّعَامُ الْإِقْتِدَاءُ وَالِاتِّبَاعُ.

وَالْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّةَ الْإِمَامَةِ لِيُقْتَدَى بِالْإِمَامِ وَمَنْ
شَاءَ التَّابِعِ، وَالْمَأْمُومِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ مَتَّبِعُهُ وَلَا يُسَاوِيهِ وَلَا يَتَقَدَّمَ
عَلَيْهِ فِي مَوْقِفِهِ بَلْ يُرَاقِبُ أَحْوَالَهُ وَيَأْتِي عَلَى أَثَرِهَا بِنَحْوِ فَعِلِهِ
وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ لَا يُخَالَفَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَقَدْ فَصَّلَ
الْحَدِيثُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ «فَإِذَا كَبَّرَ» إِلَى آخِرِهِ.

وَيُقَاسُ مَا لَمْ يُذَكَّرْ مِنْ أَحْوَالِهِ كَالْتَسْلِيمِ عَلَى مَا ذُكِرَ فَمَنْ
خَالَفَهُ فِي شَيْءٍ ثَمَّ ذُكِرَ فَقَدْ أَثَمَ وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ
إِنْ خَالَفَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِتَقْدِيمِهَا عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ فَإِنَّهَا لَا

كذا قرأه الشافعي.

واجب بان الأحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا في سياقها.

وأما صلاته ﷺ في مرض موته فقد اختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً، والاستدلال بصلايته في مرض موته لا يتم إلا على أنه كان إماماً.

ومنها أنه يحتمل أن الأمر بالجلوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك فيكون هذا جمعاً بين الروايتين خارجاً عن المتقين جميعاً؛ لأنه يقتضي التخيير للمؤمن بين القيام، والقعود.

ومنها أنها قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته ﷺ أنهم أموا قعوداً ومن خلفهم قعوداً أيضاً منهم أسيد بن حضير وجابر وأقي به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك.

وأما حديث «لا يؤمن أحدكم بعدي قاعداً قوماً قياماً» فإنه حديث ضعيف أخرجه البيهقي (٨٠/٣) والدارقطني (٣٩٨/١) من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي ﷺ وجابر ضعيف جداً وهو مع ذلك مرسل.

قال الشافعي قد علم من احتج به أنه لا حجة فيه؛ لأنه مرسل ومن رواه رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابراً الجعفي.

وهذه أحمد بن حنبل في الجمع بين الحديثين إلى أنه إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه فإنهم يصلون خلفه قعوداً، وإذا ابتدأ الإمام الصلاة قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موته فإنه ﷺ لم يأمهم بالقعود؛ لأن ابتداء إمامهم صلاته قائماً ثم أمهم ﷺ في بقية الصلاة قاعداً بخلاف صلاته ﷺ بهم في مرضه الأول فإنه ابتدأ صلاته قاعداً فأمرهم بالقعود وهو جمع حسن.

٨- كل يأتهم من قبله من الصفوف

٣٨٣- وعن أبي سعيده الخدري رضي الله عنه أن

قال: والظاهر عموم أحوال صلاته جماعةً ومفرداً وقد قال ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي» [بخاري (٦٣١)، مسلم (٣٩١)]. ولا حجة في سائر الروايات على الاختصار إذ عدم الذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية فقلوه «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده» لا يدل على نفي قوله «ربنا ولك الحمد».

وقوله «قولوا ربنا لك الحمد» لا يدل على نفي قول المؤمن «سمع الله لمن حمده»، وحديث ابن أبي أوفى في جكايتو لفعليه صلى الله عليه وآله وسلم زيادة وهي مقبولة؛ لأن القول غير معارض لها.

وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم ينفرد به الشافعي ويكون قوله «سمع الله لمن حمده» عند رفع رأسه.

وقوله «ربنا لك الحمد» عند انصافه.

وقوله (فصلوا قعوداً أجمعين) دليل على أنه يجب متابعة الإمام في القعود لعذر وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام وقد ورد تعليقه بأنه فعل فارس والرؤم أي القيام مع قعود الإمام فإنه ﷺ قال «إن كنتم آتياً لتفعلوا ففعل فارس والرؤم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا» [مسلم (٤١٣)].

وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما.

وهذه الهادوية ومالك وغيرهم إلى أنها لا تصح صلاة القائم خلف القاعدي قائماً ولا قاعداً لقوله ﷺ «لا تختلفوا على إمامكم ولا تتابعوه في القعود» كذا في شرح القاضي، ولم يستند إلى كتاب ولا وجدته قوله «ولا تتابعوه في القعود» في حديث فينظر.

وهذه الشافعية إلى أنها تصح صلاة القائم خلف القاعدي ولا يتابعه في القعود قالوا: لصلاة أصحاب رسول الله ﷺ في مرض موته قياماً حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة فبعد عن يساره [بخاري (٦٨٣)، مسلم (٤١٨)].

فكان ذلك ناسخاً لأمره ﷺ لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة فإن ذلك كان في صلاته حين جُشش وانفكت قدمه فكان هذا آخر الأمرين فتعين العمل به.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً، فَقَالَ: «تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي، وَلْيَأْتِمِ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٨).

كَانَهُمْ تَأَخَّرُوا عَنِ الْقَرِيبِ وَالذُّنُو مِنْهُ ﷺ.

وَقَوْلُهُ (اتَّمُّوا بِي) أَيِ اقْتَدُوا بِأَعْمَالِي.

(وَلْيَقْتَدِ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ) مُسْتَدَلِّينَ بِأَعْمَالِكُمْ عَلَى أَعْمَالِي.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اتِّبَاعُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ مَنْ لَا يَرَاهُ وَلَا يَسْمَعُهُ كَأَهْلِ الصَّفِّ الثَّانِي يَقْتَدُونَ بِالْأَوَّلِ وَأَهْلِ الصَّفِّ الثَّالثِ بِالثَّانِي وَغَيْرِهِ أَوْ بِمَنْ يُبْلَغُ عَنْهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ حَثٌّ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَكَرَاهَةٌ الْبَعْدِ عَنْهُ وَتِمَامُ الْحَدِيثِ «لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ».

٩- أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ

٣٨٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «اِخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً مُخَصَّصَةً، فَصَلَّى فِيهَا، فَتَّبِعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ، وَجَاوُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ - الْحَدِيثُ. وَفِيهِ «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٣١)، مسلم (٧٨١)].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ اخْتَجَرَ) هُوَ بِالرَّاءِ الْمَنْعُ أَيِ اتَّخَذَ شَيْئاً كَالْحُجْرَةِ مِنَ الْخَصْفِ وَهُوَ الْحَصِيرُ وَيُرْوَى بِالزَّيِّ أَيِ اتَّخَذَ حَاجِزاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَيْ مَانِعاً.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً مُخَصَّصَةً فَصَلَّى فِيهَا فَتَّبِعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ وَجَاوُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، الْحَدِيثُ، وَفِيهِ «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي بَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ فِعْلِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُصَلِّينَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ بِاللَّيْلِ وَيَسْطُرُ بِالنَّهَارِ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «وَلَمْ يَتَّخِذْهُ دَائِمًا».

وَقَوْلُهُ (فَتَّبِعَ) مِنَ التَّبَعِ الطَّلَبِ، وَالْمَعْنَى طَلَبُوا مَوْضِعَهُ

وَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «فَنَازَ إِلَيْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٧٢٩) «فَصَلَّى فِيهَا لَيْلِي فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقَعُدُ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَبِيحَتِكُمْ فَصَلُّوا إِلَيْهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» هَذَا لَفْظُهُ وَفِي مُسْلِمٍ قَرِيبٌ مِنْهُ.

وَالْمَصْنُفُ سَنَقَ الْحَدِيثَ فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ لِإِفَادَةِ شَرْعِيَّةِ الْجَمَاعَةِ فِي النَّافِلَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فِي التَّطَوُّعِ.

١٠- لَا تَطُولُ الصَّلَاةُ بِالْمَامُومِينَ

٣٨٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى مُعَاذُ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ قَتَانًا؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأْ بِ- «الشَّمْسِ وَضُحَاهَا»، وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ»، وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٠٥)، مسلم (٤٦٥)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

الْحَدِيثُ فِي الْبُخَارِيِّ لَفْظُهُ «أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي فَتَرَكَ نَاضِحِيهِ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ فَقَرَأَ مُعَاذٌ سُورَةَ الْبَقَرَةِ أَوْ الشَّعَاءَ فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ بَعْدَ أَنْ قَطَعَ الْاِقْتِدَاءَ بِمُعَاذٍ وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ مُتَفَرِّداً» وَعَلَيْهِ بَوْبُ الْبُخَارِيِّ يَقُولُهُ إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ وَكَانَ لِلرَّجُلِ أَيِ الْمَامُومِ حَاجَةٌ فَخَرَجَ.

وَبَلَّغَهُ أَنْ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ وَقَدْ جَاءَ مَا قَالَهُ مُعَاذٌ مُفَسَّراً بِلَفْظِ «بَلَّغَ ذَلِكَ مُعَاذًا فَقَالَ إِنَّهُ مُتَأَنِّقٌ فَتَأَنَّى النَّبِيُّ ﷺ فَشَكَأَ مُعَاذًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفَتَأَنَّا أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ أَوْ «فَاتَيْنَ أَنْتَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ صَلِّتْ بِ- «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«الشَّمْسِ وَضُحَاهَا» وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَأَيْكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ».

وَلَهُ فِي الْبُخَارِيِّ الْفَاظُ غَيْرُ هَذَا.

وَالْمُرَادُ بِ «قَتَانٍ» أَيِ اتَّعَذَّبَ أَصْحَابُكَ بِالتَّطَوُّعِ.

«جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ» وَلَمْ يَعْينَ فِيهِ عِلَّ جُلُوسِهِ لَكِنْ قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ عَيَّنَ الْحُلَّ فِي رَوَايَةِ يَاسَنَادٍ حَسَنٍ: «أَنَّهُ عَنْ يَسَارِهِ».

قُلْتُ: وَحَيْثُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ فَهِيَ تُبَيِّنُ مَا أَجَلَّ فِي أُخْرَى وَبِهِ يَتَضَحُّ أَنَّ ﷺ كَانَ إِمَامًا (فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي رَاقِبًا يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ وَقُوفُ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَإِنْ حَضَرَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَنَعَ ذَلِكَ لِيَلْبِغَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ أَوْ لِكُونِهِ كَانَ إِمَامًا أَوَّلَ الصَّلَاةِ أَوْ لِكُونَ الصَّفِّ قَدْ ضَاقَ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَتَمَاتِ وَمَعَ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ لَوَاحِدٍ مِنْهَا فَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَقَوْلُهَا «يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْاِقْتِدَاءُ عَلَى جِهَةِ الْاِثْمَامِ فَيَكُونُ أَبُو بَكْرٍ إِمَامًا وَمَامُومًا.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ إِمَامًا كَانَ مُبْلَغًا وَلَيْسَ بِإِمَامٍ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَفِي غَيْرِهِ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِمَامًا أَوْ مَامُومًا، وَوَرَدَتِ الرُّوَايَاتُ بِمَا يُفِيدُ هَذَا وَمَا يُفِيدُ هَذَا لَكِنَّا قَدْ ثَبَتْنَا ظُهُورَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ الْإِمَامَ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ دَخَلَ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ فَرَجَحَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ الْإِمَامَ لَوْجُوهٍ مِنَ التَّرْجِيحِ مُسْتَوْفَاةٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي.

وَفِي الشَّرْحِ بَعْضُ مَنْ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ النَّاسِجِ بَعْضُ وَجُوهٍ تَرْجِيحِ خِلَافِهِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ بِتَعَدُّ الْقِسْمَةِ وَأَنَّ ﷺ صَلَّى تَارَةً إِمَامًا وَتَارَةً مَامُومًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ هَذَا.

وَقَدْ اسْتَدُلُّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا.

وَقَوْلُهَا «يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ» أَنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ مَامُومًا إِمَامًا.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا فَقَالَ (بَابُ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَامُومِ).

وَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَةِ الْمَامُومِينَ لِلْإِطَالَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ ﷺ قَرَأَ الْأَعْرَافَ فِي الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهَا.

وَكَانَ مَقْدَارُ قِيَامِهِ فِي الظُّهْرِ بِالسَّتِينَ آيَةً وَقَرَأَ بِاقْصَرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ فِي الْإِمَامِ وَالْمَامُومِينَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ فَإِنْ مُعَادَا كَانَ يُصَلِّي فَرِيضَةً الْعِشَاءِ مَعَ ﷺ ثُمَّ يَنْعَبُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَيُصَلِّيهِمْ يَهْمُ نَفْلًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالشَّافِعِيُّ [«تَرْجِيحُ الْمَسَدِ» (٣٠٥)] وَالتُّحَاوِيُّ (بُشْرَحَ مَعَانِي الْأَثَارِ: ٤٠٩/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَفِيهِ «هِيَ لَمْ تَطْرُقْ» وَقَدْ طَوَّلَ الْمَصْنُفُ الْكَلَامَ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٩٧-١٩٢/٢) وَقَدْ كَتَبْنَا فِيهِ رِسَالَةً مُسْتَقْلَةً جَوَابَ سُؤَالٍ وَأَبْنَا فِيهَا عَدَمَ نُهْوِ الْحَدِيثِ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ.

وَالْحَدِيثُ أَفَادَ أَنَّهُ يُخَفَّفُ الْإِمَامُ فِي قِرَاءَتِهِ وَصَلَاتِهِ وَقَدْ عَيَّنَ ﷺ مَقْدَارَ الْقِرَاءَةِ وَيَأْتِي حَدِيثُ «إِذَا أُمِّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ».

١١- أَبُو بَكْرٍ يَأْتُمُ بِالنَّبِيِّ وَالنَّاسِ بِأَبِي بَكْرٍ

٣٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ - قَالَتْ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧١٣)، مُسْلِمٌ (٤١٨)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَتْ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) هَكَذَا فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي (بَابِ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ) تَعْيِينَ مَكَانِ جُلُوسِهِ ﷺ وَأَنَّهُ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ وَهَذَا هُوَ مَقَامُ الْإِمَامِ وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ فِي «بَابِ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ» بِلَفْظِ

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ مَسْرُوقٍ وَالشَّعْبِيِّ: إِنَّ الصُّفُوفَ يَوْمٌ بَعْضُهَا بَعْضٌ خِلَافًا لِلْجَمْعِ الْمَشْهُورِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ رُؤُوسُهُمْ مِنَ الرُّكْعَةِ إِنَّهُ أَدْرَكَهَا وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ رَفَعَ قَبْلَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أُمَّةٌ فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّهُمْ يَتَحَلَّلُونَ عَنْ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مَا يَتَحَلَّلُهُ الْإِمَامُ.

وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ «تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِبِي وَلَيَأْتِمَنَّ بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ» وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٣٧٣)].

وَلِي رَوَايَةٌ مُسْلِمٍ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُسَمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ لِإِسْمَاعِ الْمَامُومِينَ فَيَتَبِعُونَهُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَقْتَدِي اتِّبَاعُ صَوْتِ الْكَبِيرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَمْعِ الْمَشْهُورِ.

وَلِيهِ خِلَافٌ لِلْمَالِكِيَّةِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ مَذْهَبِهِمْ: إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُطِلُّ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُطِلُّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَذْنَ لَهُ الْإِمَامُ بِالْإِسْمَاعِ صَحَّ الْأَقْدَاءُ بِهِ وَالْأَفْلَا وَلَهُمْ تَفَاصِيلُ غَيْرُ هَذِهِ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ هُوَ الْإِمَامُ، وَلَا كَلَامَ أَنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ لِإِعْلَامٍ مِنْ خَلْفِهِ.

١٢- الحِصْصُ عَلَى التَّخْفِيفِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٠٣)، مُسْلِمٌ (٤٦٧)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ»)، وَهَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ التَّخْفِيفَ فَيَلْحَظُهُمُ الْإِمَامُ (وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) مُخَفِّفًا وَمَطْوِلًا.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَطْوِيلِ الْمَشْرُودِ لِلصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ أَرْكَانِهَا وَلَوْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَصَحَّحَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ،

وَلَكِنَّهُ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ «إِنَّمَا التَّخْرِيطُ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْآخَرَى».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٨١) فَإِذَا تَعَارَضَتْ مَصْلَحَةُ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْكَمَالِ بِالتَّطْوِيلِ وَمَفْسَدَةُ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا كَانَتْ مُرَاعَاةُ تَرْكِ الْمَفْسَدَةِ أَوْلَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالمَوْخَرِ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ مِنْ لَمْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا حَتَّى يَخْرُجَ.

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

١٣- تَقْدِيمُ الْأَقْرَأِ فِي الْإِمَامَةِ

٣٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: «إِذَا خَضَعْتَ الصَّلَاةَ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدَكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرَكُمْ قِرَاءَةً» قَالَ: فَتَطَرُّوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنِّي قِرَاءَةً، فَقَدَّمُونِي، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ.

زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٨٥) وَالتَّيَمِيُّ (٧٧/٢).

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ) بِكَسْرِ اللَّامِ هُوَ أَبُو يَزِيدَ مِنَ الزُّبَاةِ كَمَا قَالَه الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ مُسْلِمٌ وَآخَرُونَ يُرِيدُ بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحِّدَ، وَقَتَحَ الرَّاءَ وَسَكُونِ الْمَثَوِّ التَّخْفِيفَ فَدَالِ مُهْمَلَةٌ هُوَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ الْجَرْمِيُّ بِالْجِيمِ وَالرَّاءُ مُخَفَّفٌ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يَوْمَ قَوْمَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَقْرَبَهُمْ لِلْقُرْآنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَبِيهِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي قُدُومِ أَبِيهِ.

نَزَلَ عَمْرُو الْبَصْرَةَ وَرَوَى عَنْهُ أَبُو قَلَابَةَ وَعَامِرُ الْأَحْوَلُ وَأَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ.

(قَالَ: قَالَ أَبِي) أَيُّ سَلَمَةَ بْنُ نَفِيعٍ بِضَمِّ النُّونِ أَوْ ابْنُ لَايٍ بِفَتْحِ اللَّامِ وَسَكُونِ الهمزة عَلَى الْخِلَافِ فِي اسْمِهِ.

(جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا) نُسِبَ عَلَى صِفَةِ الْمَصْدَرِ

الخدوف أي نبوة حقاً أو أنه مصدر مؤكد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حقاً فهو مصدر مؤكد لغيره.

(قال: «إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» قال) أي عمرو بن سلمة.

(فقدروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآنًا) وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته أنه كان يتلقى الركبان الذين كانوا يقدون إليه ﷺ ويعرّون بعمرو وأخيه فكان يتلقى منهم ما يقرءونه، وذلك قبل إسلام أبيه وقومه.

(فقدوني وأنا ابن ميث أو سبع سنين، رواه البخاري وأبو داود والسنائي).

فيه دلالة على أن الأحق بالإمامة الأكثر قرآنًا وبأنه الحديث بذلك قريباً.

وفيه أن الإمامة أفضل من الأذان؛ لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً.

وتقدمه وهو ابن سبع دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه لا كراهة في إمامة المميز وكبرها مالك والثوري.

وعن أحمد وأبي حنيفة وروایتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض.

وقال بعدم صحتها الهادي والتأصر وغيرهما قياساً على المجنون.

قالوا: ولا حجة في قصة عمرو هذه؛ لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره ﷺ، ولا تقريره.

وأجيب بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي، ولا يفرق فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام.

وقد ثبت ﷺ بالوحي على القذى الذي كان في نعليه واحد (٢٠/٣-٩٢)، أبو داود (٦٥٠) فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك.

وقد استدلل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزّلون والقرآن

ينزل والوفد الذين قدّموا عمراً كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً في ذلك، واختاماً أنه أمهم في نافلة يبعده سياق القصة فإنه ﷺ علمهم الأوقات للفرائض ثم قال لهم إنه يؤمكم أكثركم قرآنًا.

وقد أخرج أبو داود (٥٨٧) في سننه قال عمرو: فما شهدت مشهداً في جزم (اسم قبيلة) إلا كنت إمامهم، وهذا يعم الفرائض والنوافل.

(قلت) ويحتاج من ادعى التفرة بين الفرض والنفل، وأنه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل.

ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل كذا في الشرح.

وليه تأمل.

١٤- مراتب الترجيح في تقديم الإمام

٣٨٩- وعن أبي مسعود ﷺ قال: قال رسول

الله ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -

فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ

كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي

الهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا» - وفي رواية:

[٢٧٣] (٢٩١) «سِنًا - وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي

سُلْطَانِيهِ، وَلَا يَقَعْدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِيمِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

رواه مسلم (٦٧٣) (٢٩٠).

(وعن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ

أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظاً، وقيل:

أعلمهم بأحكامه.

والحديث الأول يناسب القول الأول.

(«فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ فَإِنْ كَانُوا فِي

السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ

سِلْمًا» أي إسلاماً، (ولي رواية سنّا) عوضاً عن «سِلْمًا».

(ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانيه، ولا يقعد في بيته على

تَكْرِمَتِهِ) يَفْتَحُ الْمُنَادِيَةُ الْفَوْقِيَّةَ وَكَسَرَ الرَّاءَ الْفَرَّاشَ وَغَوَّهَ ثَمَّ يُسِطُّ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَيَخْتَصُّ بِهِ.

(إِلَّا يَأْذِيهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْأَقْرَأِ عَلَى الْأَفْقَى وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٌ.

وَفَهِّتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْأَفْقَى عَلَى الْأَقْرَأِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَخْتَارُ إِلَيْهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ مَضْبُوطٌ وَالَّذِي يَخْتَارُ إِلَيْهِ مِنَ الْفَقْهِ غَيْرُ مَضْبُوطٍ.

وَقَدْ يَعْزُضُ فِي الصَّلَاةِ أُمُورٌ لَا يَقْدُرُ عَلَى مُرَاعَاتِهَا إِلَّا كَامِلُ الْفَقْهِ.

قَالُوا: وَلِهَذَا قَدَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبُو بَكْرٍ عَلَى غَيْرِهِ مَعَ قَوْلِهِ «أَقْرَأُكُمْ أَبِي» (ج) (٥٠٥).

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ خَرَجَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَالُ الصَّحَابَةِ مِنْ أَنَّ الْأَقْرَأَ هُوَ الْأَفْقَى وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا كُنَّا تَتَجَاوَزُ عَشْرَ آيَاتٍ حَتَّى نَعْرِفَ حُكْمَهَا وَأَمْرَهَا وَنَهْيَهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يُعَدُّ هَذَا قَوْلُهُ «فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَنِ» فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْأَقْرَأِ مُطْلَقًا، وَالْأَقْرَأُ عَلَى مَا فَسَّرُوهُ بِهِ هُوَ الْأَعْلَمُ بِالسُّنَنِ فَلَوْ أُرِيدَ بِهِ ذَلِكَ لَكَانَ الْقِسْمَانِ قِسْمًا وَاحِدًا.

وَقَوْلُهُ: «فَأَعْلَمُهُمُ هِجْرَةً» هُوَ شَامِلٌ لِمَنْ تَقَدَّمَ هِجْرَةً سِوَاكَ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ أَوْ بَعْدَهُ كَمَنْ يَهَاجِرُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ» (ج) (٣٩٠)، (١٨٦٤) فَلِرَأْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا صَارَا دَارَ إِسْلَامٍ وَلَعَلَّهُ يُقَالُ: وَأَوْلَادُ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ فِي التَّقْدِيمِ.

وَقَوْلُهُ (سَلَّمَ) أَيُّ مَنْ تَقَدَّمَ إِسْلَامُهُ، وَلَعَلَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَنْ تَأَخَّرَ، وَكَذَا رَوَايَةُ «سَيِّئًا» أَيُّ الْأَكْبَرِ فِي السَّنَنِ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ بْنِ الْحَوَارِثِ [الْبَعَارِي] (٦٣١)، مُسْلِمٌ (٦٧٤): «وَلْيُؤْمَرُكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وَمَنْ الَّذِينَ يَسْتَحَقُّونَ التَّقْدِيمَ قُرِيشٌ لِحَدِيثِ «قَدَّمُوا قُرَيْشًا» [السَّنَنِ الْكَبْرَى] لِلْبَيْهَقِيِّ (١٢١/٣) قَالَ الْخَافِضُ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ قَدْ جُمِعَ طَرَفُهُ فِي جُزْءٍ كَبِيرٍ.

وَمِنْهُمْ: الْأَحْسَنُ وَجْهًا لِحَدِيثِ وَرَدٍ بِهِ.

وَلِيهِ رَأْيٌ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَلَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ) فَهُوَ نَهْيٌ عَنْ تَقْدِيمِ غَيْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِ.

وَالْمَرَادُ ذُو الْوِلَايَةِ سِوَاكَ كَانَ السُّلْطَانُ الْأَعْظَمُ أَوْ نَائِبُهُ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَكْثَرَ قُرْآنًا، وَفَقْهًا فَيَكُونُ هَذَا خَاصًّا، وَأَوَّلُ الْحَدِيثِ عَامٌّ، وَيَلْحَقُ بِالسُّلْطَانِ صَاحِبُ الْيَسْتِ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي صَاحِبِ الْيَسْتِ حَدِيثٌ بِمَخْصُوصِهِ بِأَنَّهُ الْأَحَقُّ؛ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٢٦٣/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مِنَ السُّنَنِ أَنْ يُقَدَّمَ صَاحِبُ الْيَسْتِ قَالَ الْمَصْنُفُ: رَجَالُهُ ثَقَاتٌ.

وَأَمَّا إِمَامُ الْمَسْجِدِ فَإِنْ كَانَ عَنْ وِلَايَةٍ مِنَ السُّلْطَانِ أَوْ عَامِلِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ السُّلْطَانِ، وَإِنْ كَانَ بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ أَحَقُّ، وَأَنَّهَا وِلَايَةٌ خَاصَّةٌ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ عَنِ الْقَعُودِ ثَمَّ يَخْتَصُّ بِهِ السُّلْطَانُ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ الرَّجُلُ مِنْ فَرَّاشٍ وَسَرِيرٍ وَخَوْرٍ، وَلَا يَقَعْدُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ:

١٥- مَنْ لَا يَصَلُّحُ لِلإِمَامَةِ

٣٩٠- وَلَا بَيْنَ مَاجَةٍ (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَلَا تَوْثُرُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَغْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ»

فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وَالْعَدَوِيُّ اتَّهَمَهُ وَكَبِعَ بَوْضِعَ الْحَدِيثِ وَشَبَّخَهُ ضَعِيفًا.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى فِيهَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِسَرَقَةِ الْحَدِيثِ وَتَخْلِيطِ الْأَسَانِيدِ.

هُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَوْثُرُ الرَّجُلَ.

وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادِيَّةِ، وَالْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَاجَّازُ الزَّمَنِيِّ وَابُو نُورٍ إِمَامَةُ الْمَرَاةِ، وَاجَّازُ الطَّبْرِيِّ إِمَامَتُهَا: فِي التَّرَاوِجِ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ، وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ أُمِّ

ورقةً وسيأتي [برقم (٣٩٠)] ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون: الحديث ضعيف.

ويدل أيضاً على أنه لا يوم الأعرابي مهاجراً ولعله محمول على الكراهة إذ كان في صدر الإسلام.

ويدل أيضاً أنه لا يوم الفاجر وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً.

والى هذا ذهبته الهاديّة فاشتراطوا عدالة من يصلى خلفه وقالوا: لا تصح إمامة الفاسق.

وذهب الشافعية، والحنفية إلى صحة إمامته مستدلّين بما يأتي من حديث ابن عمر [برقم (٣٩٣)] وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل برّ، وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة.

وقد عارضها حديث «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه» ونحوه وهي أيضاً ضعيفة.

قالوا: فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل، وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته، وأيد ذلك فعل الصحابة فإنه أخرج البخاري في التاريخ «[الكبير] (٩٠/٦)» عن عبد الكريم أنه قال «أذكرت عشرة من أصحاب محمد ﷺ يصلون خلف أئمة الجور».

ويؤيده أيضاً حديث مسلم (٦٤٨) «كيف أنت إذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟» قال: فما تأمرني قال «صل الصلاة لوقتها فإن أذكرتها معهم فصل فإنها لك نافلة» فقد اذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة؛ لأنهم أخرجوها عن وقتها.

وظاهره أنهم لو صلّوها في وقتها لكان مأموراً بصلايتها خلفهم فريضة.

١٦- رِصُّ الصُّفُوفِ

٣٩١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَاذُوا بِالْأَعْنَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٦٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٢/٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ

(٢١٦٦)

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ رُصُّوا) أَيِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ بِضَمِّ الرَّاءِ وَالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ: رِصُّ الْبَنَاءِ.

(صُفُوفَكُمْ) بِانْضِمَامِ بَعْضِكُمْ إِلَى بَعْضٍ.

(وَقَارِبُوا بَيْنَهَا) أَيِ بَيْنَ الصُّفُوفِ.

(وَحَاذُوا) أَيِ يُسَاوِي بَعْضُكُمْ بَعْضاً فِي الصَّفِّ.

(بِالْأَعْنَاقِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ غَامُ الْحَدِيثِ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «قَوْلَ الَّذِي تَقْسِي يَدِي إِلَى لَارِي الشَّيَاطِينِ تَدْخُلُ فِي خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهُا الْحَذَفُ» بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالذَّالِ الْمُجْمَعِ هِيَ صَغَارُ الْغَنَمِ.

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ (الْبُخَارِيُّ) مُعْلَفًا كِتَابَ الْأَذَانِ تَحْتَ بَابِ (٧٦)، مُسَلَّمٌ (٤٣٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٦٢) مِنْ حَدِيثِ التُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ» ثَلَاثًا «وَاللَّهُ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» قَالَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَلْزُقُ مَنِيكَيْهِ بِمَنِيكَيْهِ صَاحِبِهِ وَكَعْبَتَهُ بِكَعْبَتِهِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ أَيْضاً (٦٦٣) قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَوِّنَا فِي الصُّفُوفِ كَمَا يَقُومُ الْقَدْحُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنْ قَدْ اخْتَدَا ذَلِكَ عَنْهُ، وَفَقِينَا أَقْبَلَ ذَاتَ يَوْمٍ بِوَجْهِهِ إِذَا رَجُلٌ مُتَّبِعٌ بِصَدْرِهِ فَقَالَ «لَتَسُوَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ».

وَأَخْرَجَ أَيْضاً (٦٦٤) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُ الصَّفَّ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى نَاحِيَةٍ بِمَسْحِ صُدُورِنَا وَمَنَاكِئِنَا وَيَقُولُ: «لَا تَتَخَلَّفُوا فَتَتَخَلَّفَ قُلُوبُكُمْ».

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَالرَّعِيدُ الَّذِي فِيهَا دَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ، وَهُوَ ثَمَّا تَسَاهَلَ فِيهِ النَّاسُ كَمَا تَسَاهَلُوا فِيمَا يُقِيدُهُ حَدِيثُ أَنَسٍ عَنْهُ ﷺ «أَقِيمُوا الصَّفَّ الْمَقْدَمَ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٧١).

فَإِنَّكَ تَرَى النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ يَقُومُونَ لِلْجَمَاعَةِ وَهُمْ لَا يَمْلَأُونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ لَوْ قَامُوا فِيهِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يَتَفَرَّقُونَ صُفُوفاً عَلَى اثْنَيْنِ وَعَلَى ثَلَاثَةٍ وَنَحْوِهِ.

وأخرج أبو داود (٦٦١) من حديث جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قُلْنَا: وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قَالَ: «يُتِمُّونَ الصُّوفَ الْمُقَدَّمَةَ وَيَتَرَاوُونَ فِي الصَّفِّ».

ورود في سدِّ الفرج في الصُّوفِ أحاديثٌ كحديث ابن عمر «مَا مِنْ خُطْوَةٍ أَكْثَمَ أَجْراً مِنْ خُطْوَةِ مَشَاهَا الرَّجُلُ فِي فُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ فَسَلَّهَا».

أخرج الطبراني في الأوسط (٥٢١٧).

وأخرج أيضاً [الأوسط] (٥٧٩٧) فيه من حديث عائشة قال ﷺ: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي صَفٍّ رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَيَتَنَّى لَهُ نَيْتاً فِي الْجَنَّةِ».

قال الهيثمي: فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف وثقة ابن حبان.

وأخرج البرزاري [كشف الاستار] (٥١١) من حديث أبي جحيفة عنه ﷺ: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ غُفِرَ لَهُ».

قال الهيثمي: إسناده حسن ويحي عنه «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ» الحديث (٦٦٧)، من (٩٢/٢) إذ الفرج إنما تكون من عدم رصهم الصُّوف.

١٧- خَيْرُ الصُّوفِ أَوَّلُهَا

٣٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا».

رواه مسلم (٤٤٠)

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا» أَي أَكْثَرُهَا اجْتِزَاءً، وَهُوَ الصَّفُّ الَّذِي تُصَلِّي الْمَلَائِكَةُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِيهِ كَمَا بَيَّنَّا).

(وشَرُّهَا آخِرُهَا) أَقْلُهَا اجْتِزَاءً.

(وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا). رواه مسلم ورواه أيضاً البرزاري [كشف الاستار] (٥١٣) والطبراني [الكبير

(٢٠٣/١١)، والأوسط (٤٩٣)، والأحاديث في فضائل الصُّوفِ الأول واسعة.

أخرج أحمد (٢٦٢/٥) - قال الهيثمي رجاله موقنون - والطبراني (٢٠٥/٨) في «الكبير» من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» قالوا يا رسول الله وعلى الثاني؟ قال: «وعلى الثاني»، قال: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ». قالوا: يا رسول الله وعلى الثاني؟ قال: «وعلى الثاني».

وأخرج أحمد (٢٦٩/٤)، والبرزاري [كشف الاستار] (٥٠٨) - قال الهيثمي: رجاله ثقات - من حديث الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» - أو «الصُّوفِ الْأَوَّلِ».

وأخرج البرزاري [كشف الاستار] (٥٠٩)، من حديث أبي هريرة، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْتَرَ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا وَلِلثَّانِي مَرَّتَيْنِ وَلِلثَّلَاثِ مَرَّةً» قال الهيثمي: فيه أيوب بن عُتْبَةَ ضَعُفٌ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

ثم قد ورد في ميمنة الصَّفِّ الأولِ ومسامحة الإمام، وأفضليته على الأيسر أحاديث.

فأخرج الطبراني في «الأوسط» (٦٠٧٨) من حديث أبي بَرزَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا فَعَنْ يَمِينِهِ».

قال الهيثمي: فيه من لم اجز له ذِكْرًا.

وأخرج أيضاً في «الأوسط» (٢٣٨)، و«الكبير» (٣٥٧/١١) من حديث ابن عباسٍ «عَلَيْكُمْ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ وَعَلَيْكُمْ بِالْيَمِينَةِ، وَإِلَّاكُمْ وَالصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي».

قال الهيثمي فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف. واعلم أن الأحق بالصَّفِّ الأولِ أولو الأحلام والنهي فقد أخرج البرزاري [كشف الاستار] (٥٠٥) من حديث عامر بن ربيعة قال قال رسول الله ﷺ «إِلَيْنِي مِنْكُمْ أَهْلُ الْأَحْلَامِ وَالنُّهْيِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

قال الهيثمي: فيه عاصم بن عبيد الله العمري، والأكثر

على تضعيفه واختلف في الاختجاج به.

وأخرجه مسلم (٤٣٢)، والأربعة (أبو داود (٦٧٥)، الترمذي (٢٢٨)، النسائي (٩٠/٢) لم يخرجوا ابن ماجه من حديث ابن مسعود بزيادة «ولا تختلِفُوا فاختلِف قلوبُكم، وإيساكُم، وهيشات الأسواق».

وفي الباب أحاديث غيرة.

وفي حديث الباب دلالة على جواز اصطاف النساء صُفُوفًا.

وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء.

وقد علل خيريه آخر صفوفهن بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال وعن رؤيتهن وسماع كلامهن إلا أنها علة لا تيم إلا إذا كانت صلاتهن مع الرجال.

وأما إذا صلن، وامتنهن امرأة فصفوفها كصفوف الرجال أفضلها أولها.

١٨- المأموم على يمين الإمام

٣٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٥٩)، مسلم (٧١٣)].

(وعن ابن عباس قال: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ هِيَ لَيْلَةُ مَبِيتِهِ عِنْدَهُ الْمَعْرُوفَةُ.

(فقمت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) دل على صحة صلاة المتنفل بالتنفل وعلى أن موقف الواحد مع الإمام عن يمينه بدليل الإدارة إذ لو كان اليسار موقفاً لما أدارة في الصلاة.

وإلى هذا ذهب الجماهير.

وخالف النخعي فقال: إذا كان الإمام واحداً قام الواحد خلف الإمام فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه

أخرجه سعيد بن منصور

ووجه بأن الإمامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك.

قيل: ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الإمام؛ لأنه ﷺ لم يأمر ابن عباس بالإعادة.

وليه: أنه لا يجوز أنه لم يأمره؛ لأنه معذور بجهله أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة.

ثم قوله (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ) ظاهر في أنه قام مساوياً له.

وفي بعض الفاظه «فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ».

وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً إلا أنه قد أخرج ابن جريج قال: قلنا لعطاء الرجل يصلي مع الرجل ابن يكون منه؟ قال: إلى شقه قلت: أيمانيه حتى يصف معه لا يقوت أحدهما الآخر قال: نعم قلت: بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال: نعم.

ومثله في الموطأ (ص ١١٤) عن عمر من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أنه صف معه فقرته حتى جعله حذاءه عن يمينه.

١٩ صلاة النساء خلف الرجال

٣٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ أَنَا وَتَيْمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٦٠)، مسلم (٦٥٨)]، وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ

(وعن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله ﷺ فقمت وتيم خلفه) فيه العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيد، ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم التيم ضميرة وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة.

(وأم سليم) هي أم أنس واسمها مليكة مصغراً.

(خلفنا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ).

دل الحديث على صحة الجماعة في النفل.

وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرُّك كما تدلُّ عليه القصة.

وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام.

وعلى أن الصغير يُعْتَدُّ بوقوفه ويسدُّ الجناح وهو الظاهر من لفظ التيسم إذ لا يتم بعد الاختلام.

وعلى أن المرأة لا تصف مع الرجال، وأنها تنفرد في الصف، وأن عدم امرأة تنضم إليها عُذْرٌ في ذلك فإن انضمت المرأة مع الرجل اجزأت صلاتها؛ لأنه ليس في الحديث إلا تقريرها على التأخر، وأنه موقفها، وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره.

وعند الهادوية أنها تفسد عليها وعلى من خلفها وعلى من في صفها إن علموا.

وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة، ولا دليل على الفساد في صورتين.

٢٠- البدء بالصلاة بعد وصول الصف

٣٩٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تُعْذِرْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٨٣).

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٨٤) فِيهِ: فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ

(وعن أبي بكره أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا) أَيُّ عَلَى طَلَبِ الْخَيْرِ.

(وَلَا تُعْذِرْ) بِفَتْحِ الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَّةِ مِنَ الْعُذْرِ.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ). وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ: «فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ».

الحديث يدلُّ على أن من وجد الإمام رَاكِعًا فلا يدخل في الصلاة حتى يصل الصف لقوله ﷺ، «وَلَا تُعْذِرْ».

وقيل: بل يدلُّ على أنه يصحُّ منه ذلك؛ لأنه ﷺ لم يأمره بالإعادة لصلاته فدلَّ على صحتها.

قلت: لعلة ﷺ لم يأمره؛ لأنه كَانَ جَاهِلًا لِلْحُكْمِ، وَالْجَهْلُ عُذْرٌ.

وروى الطبراني في الأوسط (٧٠١٦) من رواية عطية عن ابن الزبير - قَالَ الْهَشَمِيُّ: رَجُلَاهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ - أَنَّهُ قَالَ «إِنَّا دَخَلْنَا أَحَدَكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ رُكُوعٌ فَلَمَّا رَفَعُوا دَخَلْتُ ثُمَّ يَدِبُّ رَاكِعًا حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ فَإِنَّ ذَلِكَ السُّنَّةُ» قَالَ عطية قَدْ رَأَيْتُهُ يَصْنَعُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ عَطَاءَ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

قلت: وكأنه مبيِّنٌ على أن لفظ، «وَلَا تُعْذِرْ» بضم المثناة الفوقية من الإعادة أي زادك الله حرصاً على طلب الخير، ولا تُعْذِرْ صلاتك فإنها صحيحة.

وروي بسكون العين المهملة من العذر وتؤيده رواية ابن السكن من حديث أبي بكره بلفظ «أُيِمَّتِ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقْتُ أَسْتَعِي حَتَّى دَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ السَّاعِي آتِئًا» قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: فَقُلْتُ أَنَا قَالَ ﷺ «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تُعْذِرْ» وَالْأَقْرَبُ رَوَايَةُ أَنَّهُ «لَا تُعْذِرْ» مِنَ الْعُذْرِ أَيْ لَا تُعْذِرْ سَاعِيًا إِلَى الدُّخُولِ قَبْلَ وَصُولِكَ الصَّفِّ إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُشْعُرُ بِفَسَادِ صَلَاتِهِ حَتَّى يُفَيْتَهُ ﷺ بِأَنَّهُ لَا يُعْذِرُ بَلْ قَوْلُهُ «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا» يُشْعِرُ بِاجْزَائِهَا، أَوْ «لَا تُعْذِرْ» مِنَ الْعُذْرِ.

٢١- إعادة من صلى خلف الصف منفرداً

٣٩٦- وَعَنْ وَابِصَةَ بِنِ مَعْبُدٍ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٧/٤، ٢٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٣٠) - وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٢١٩٩).

(وَعَنْ وَابِصَةَ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ فَصَادُ مُهْمَلَةٌ هُوَ أَبُو قِرَاصَةَ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَصَادُ مُهْمَلَةٌ، وَيَعْدُ الْأَلْفُ قَاءً.

(ابْنُ مَعْبُدٍ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَدَالُ مُهْمَلَةٌ وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ مِنْ خِزْمَةِ الْأَنْصَارِيِّ

الأسدي.

(لا صلاة لمنفرد خلف الصف) فإن النسي ظاهر في نفي

الصحة.

نزل وابصة الكوفة ثم تحول إلى الحيرة ومات بالرقعة.

(وراد الطبراني) في حديث وابصة.

(أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده

(ألا دخلت) أيها المصلي منفرداً عن الصف.

فأمره أن يعيد الصلاة، رواه أحمد، وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان.

(معهم) أي في الصف.

فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده وقد قال بطلانها النخعي وأحمد.

(أو اجترزت رجلاً) أي من الصف فينضم إليك وتنام حديث الطبراني «إن ضاق بك المكان أعد صلاتك فإنه لا صلاة لك».

وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول: لو ثبت هذا الحديث لقلت به.

وهو في مجمع الزوائد (٩٦/٢) من رواية ابن عباس: «إذا انتهى أحدكم إلى الصف وقد تم فليجذب إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه وقال: رواه الطبراني في الأوسط (٧٧٦٤) وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

قال البيهقي: الاختيار أن يتوقى ذلك لثبوت الخبر المذكور.

وفيه السري بن إبراهيم وهو ضعيف جداً.

ومن قال بعدم بطلانها استدلك حديث أبي بكر، وأنه لم يأمره ﷺ بالإعادة مع أنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفرداً.

ويظهر من كلام «مجمع الزوائد» أن في حديث وابصة السري بن إسماعيل وهو ضعيف والشارح ذكر أن السري في رواية الطبراني التي فيها الزيادة.

قالوا: فيحمل الأمر بالإعادة هاهنا على الندب.

إلا أنه قد أخرج أبو داود في المراسيل (٨٣) من رواية مقاتل بن حبان مرفوعاً «إن جاء أحدكم فلتم يجد موضعاً فليخْلِجْ إليه رجلاً من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المختلج».

قيل: والأولى أن يحمل حديث أبي بكر على العذر، وهو خشية القوات مع انضمامه بقدر الإمكان، وهذا غير عذر في جميع الصلاة.

وأخرج الطبراني في الأوسط (٧٧٦٤) من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ أمر الأئمة وقد تمت الصفوف بأن يجتذب إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه، وإسناده واه.

(قلت): وأحسن منه أن يقال هذا لا يعارض حديث أبي بكر بل يوافقه، وإنما لم يأمر ﷺ أبا بكر بالإعادة؛ لأنه كان معذوراً بجبهله ويحمل أمره بالإعادة لمن صلى خلف الصف بأنه كان عالماً بالحكم.

ويدل على البطلان أيضاً ما تضمنه قوله:

٣٩٧- وَلَهُ [صحيح ابن حبان] (٢٢٠٣) عَنْ طَلْقِ بْنِ

عَلِيٍّ ﷺ «لا صلاة لمنفرد خلف الصف».

٢٢- مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ أَتَمَّهَا

٣٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، وَالْوَقَارُ، وَلَا تَسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

وَرَأَى الطَّبْرَانِيُّ [اللعجم الكبير] (١٤٥/٢٢)، (١٤٦) فِي حَدِيثٍ وَابِصَةً «أَلَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَرَزْتَ رَجُلًا؟».

(وله) أي لابن حبان.

(عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري] (٦٣٦)، مسلم (٦٠٢)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ أَيْ الصَّلَاةَ فَأَمْسُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ» قَالَ الثَّوْرِيُّ: السَّكِينَةُ الثَّانِي فِي الْحَرَكَاتِ وَاجْتِنَابُ الْعَبَثِ.

(والوقار) فِي الْهَيْئَةِ كَنُضُّ الطَّرْفِ وَخَفْضُ الصَّوْتِ وَعَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ.

وقيل: معناهما واحدٌ وَذَكَرَ الثَّانِي تَأْكِيدًا وَقَدْ بَيَّنَّ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي شَرْعِيَّةِ هَذَا الْأَدَبِ بِقَوْلِهِ فِي آخِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا «فَإِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ فِيهِ صَلَاةٌ» أَيْ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُصَلِّي فِيَنْبَغِي اعْتِمَادُ مَا يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي اعْتِمَادُهُ وَاجْتِنَابُ مَا يَنْبَغِي لَهُ اجْتِنَابُهُ.

(ولا تُسرِعوا لما أدركتم) مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ (فصلوا وما فاتكم) فَاتِمُوا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُطْرُ الْبَخَارِيُّ.

فِيهِ الْأَمْرُ بِالْوَقَارِ وَعَدَمُ الْإِسْرَاعِ فِي الْإِثْنَانِ إِلَى الصَّلَاةِ وَذَلِكَ لِتَكْثِيرِ الْخَطِيئَاتِ فَيُنَالُ فَضِيلَةُ ذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٦٦٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «إِنْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ دَرَجَةٌ».

وعَنْ أَبِي دَاوُدَ (٥٦٣) مَرْفُوعًا «إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَكُمْ فَأَخْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا خَطَّ اللَّهُ عَنْهُ سِتَّةً فَإِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غَيْرَ لَهُ فَإِنْ جَاءَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضٌ فَصَلَّى مَا أَذْرَكَ، وَأَنْتُمْ مَا بَقِيَ كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا كَانَ كَذَلِكَ».

وَقَوْلُهُ «فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا» جَوَابُ شَرْطِ مَحْذُوفٍ أَيْ إِذَا فَعَلْتُمْ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ مِنْ تَرْكِ الْإِسْرَاعِ وَنَحْوِهِ فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ يُدْرِكُهَا، وَلَوْ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَيْ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ وَلَوْ دُونَ رَكْعَةٍ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُدْرِكًا لَهَا إِلَّا بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ لِقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَهَا» [النسائي (٢٧٤/١)، ابن ماجه (١٢٣)] وَسَيَأْتِي فِي الْجَمْعَةِ اشْتِرَاطُ إِدْرَاكِ رَكْعَةٍ، وَيُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا.

وَاجِبٌ بَأَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلَاتِ لَا فِي الْجَمَاعَةِ وَبِأَنَّ الْجَمْعَةَ غُصُوصَةٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

وَاسْتَدْلُجْ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى صَحَّةِ الدُّخُولِ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَيْ حَالَةٍ أَدْرَكَهُ عَلَيْهَا وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«المنصف» (٢٢٧/١)] مَرْفُوعًا «وَمَنْ وَجَدَنِي رَاكِعًا أَوْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى أَلْتِي أَنَا عَلَيْهَا».

قُلْتُ: وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اعْتِدَائِهِ بِمَا أَذْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَا عَلَى إِحْرَاقِهِ فِي أَيْ حَالَةٍ أَدْرَكَهُ عَلَيْهَا بَلْ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْكَوْنِ مَعَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣١١/٩) بِرِجَالٍ مُوثِقِينَ - كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ - عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا «مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ فَلَا يُعْتَدُ بِالسَّجْدَةِ».

وَإِخْرَاجُ أَيْضًا فِي «الْكَبِيرِ» (٣١٢/٩) - قَالَ الْهَيْثَمِيُّ أَيْضًا بِرِجَالٍ مُوثِقِينَ - مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ «دَخَلْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَارْكَعْنَا ثُمَّ مَشَيْنَا حَتَّى اسْتَوَيْنَا بِالصَّفِّ فَلَمَّا قَرَأَ الْإِمَامُ قُمْتُ أَقْصَى فَقَالَ قَدْ أَذْرَكْتُمْ».

وَهَذِهِ آثَارُ مُوقِفَةٍ.

وَفِي الْآخِرِ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: (د) (٥٧٣)، م (١١٤/٢) حَدِيثُ الْبَابِ بِلَفْظِ «فَاقْضُوا» عَرْضَ «أَيُّمُوا»، وَالْقَضَاءُ يُطْلَقُ عَلَى آدَاءِ الشَّيْءِ فَهُوَ فِي مَعْنَى «أَيُّمُوا» فَلَا مُغَايِرَةَ.

ثُمَّ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا يُدْرِكُهُ الْأَحَقُّ مَعَ إِمَامِهِ هَلْ هِيَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ أَوْ آخِرُهَا؟ وَالْحَقُّ أَنَّهَا أَوَّلُهَا وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ».

وَاخْتَلَفَ فِيمَا إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامُ رَاكِعًا فَارْكَعَ مَعَهُ هَلْ تَسْقُطُ قِرَاءَةُ تِلْكَ الرَّكْعَةِ عِنْدَ مَنْ أَوْجِبَ الْفَاتِحَةَ فَيُعْتَدُ بِهَا أَوْ لَا تَسْقُطُ فَلَا يُعْتَدُ بِهَا؟

قِيلَ: يُعْتَدُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ صَلَاتَهُ وَقِيلَ: لَا يُعْتَدُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ فَاتَتْهُ الْفَاتِحَةُ وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي مَسَالِقِ مُسْتَقْلَلَةٍ وَتَرْجِيحِ عِنْدَنَا الْإِجْزَاءَ.

وَمِنْ أَدْلِيَّتِهِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ حَيْثُ رَكَعَ وَهُمْ رُكُوعٌ ثُمَّ

أقره ﷺ على ذلك، وإنما نَهَاهُ عن العودة إلى الدُخُولِ قبل الانتهاء إلى الصفِّ كما عرفت.

٢٣- الحظُّ على تكثير الجماعة

٣٩٩- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -».

رواه أبو داود (٥٥٤) والنسائي (١٠٤/٢) وصححه ابن حبان (٢٠٥٦).

(وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده» أي أكثر أجراً من صلاته منفرداً).

(وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى). رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان).

وأخرجه ابن ماجه (٧٩٠) وصححه ابن السكك، والعقيلي، والحاكم (٢٤٩/١) وذكر الاختلاف فيه.

وأخرجه الزائر [كشف الاستار] (٤٦١) والطبراني [المعجم الكبير] (٣٦/١٩) بلفظ «صلاة الرجلين يؤم أحدهم صاحبه أزكى عند الله من صلاة مائة تترى».

وفيه دلالة على أن أقل صلاة الجماعة إمام ومأموم.

ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه (٩٧٢) من حديث أبي موسى «انَّانِ قَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ».

ورواه البيهقي (٦٩/٣) أيضاً من حديث أنس، وفيهما ضعف.

ويؤيد البخاري (باب انَّانِ قَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ) كتاب الاذان، باب (٣٥) واستدل بحديث مالك بن الحويرث «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا ثُمَّ أَقِيمَا ثُمَّ لِيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

وقد روى أحمد (٨٥/٣) من حديث أبي سعيد «أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ رَجُلًا».

وقد صلى النبي ﷺ بأصحابه الظهر فقال له النبي «مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانُ عَنِ الصَّلَاةِ» فذَكَرَ شَيْئًا اعْتَلَّ بِهِ قَالَ: فَقَامَ يُصَلِّي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ» فقام رجل معه.

قال الهيثمي: رجاله رجال الصَّحِيح.

٢٤- المرأة تؤم أهل بيتها وإن كان فيه رجل

٤٠٠- وَعَنْ أُمِّ وَرَقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَمَرَهَا أَنْ تُوْمَّ أَهْلَ دَارِهَا.

رواه أبو داود (٥٩١)، وصححه ابن خزيمة (١٦٧٦)

(وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف هي أم ورقة بنت نوفل الأنصاري وقيل: بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر كان رسول الله ﷺ يزورها ويسمّيها الشهيذة وكانت قد جمعت القرآن وكانت تؤم أهل دارها ولما غزا رسول الله ﷺ بدرأ قالت: يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك... الحديث (أحمد: ٤٠٥/٦، ٥٩١).

وأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذناً يؤذن، وكان لها غلام وجارية فدبرتهما.

ولي الحديث أن الغلام، والجارية قاما إليها في الليل فغماها بقطيفة لها حتى ماتت ودعها فاصبح عمر قائم في الناس فقال: من عنده من علم هذين؟ أو من رآهما فليجئ بهما؟ فوجدنا فامر بهما فصلبهما وكانا أول مصلوب بالمدينة.

(أن النبي ﷺ أمرها أن تؤم أهل دارها. رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة).

والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها، وإن كان فيهم الرجل فإنه كان لها مؤذن وكان شيخاً كما في الرواية والظاهر أنها كانت تؤم وغلامها وجاريتها ودعها إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري وخالف في ذلك الجماهير.

وأما إمامة الرجل النساء فقط فقد روى عبد الله بن أحمد

في «المسند» (١١٥/٥) من حديث أبي بن كعب أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَمِلْتُ اللَّيْلَةَ عَمَلًا قَالَ: «مَا هُوَ» قَالَ نَسُوةٌ معي في الدَّارِ قُلْنَ: إِنَّكَ تَقْرَأُ، وَلَا تَقْرَأُ فَصَلُّ بِنَا فَصَلَّيْتُ ثَمَانِيًا، وَالْوَرَّ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فَرَأَيْنَا أَنْ سَكَوْتُهُ رَضًا.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ.

قَالَ: وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٣٦/٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٢٧٣١)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى

٤٠١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، يَوْمَ النَّاسِ، وَهُوَ أَعْمَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٢/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٩٥).

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَتَقَدَّمَ اسْمُهُ فِي الْأَذَانِ).

(يَوْمَ النَّاسِ وَهُوَ أَعْمَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ) فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٥٩٥) أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ مَرَّتَيْنِ. وَهُوَ فِي الْأَوْسَطِ (٢٧٢٣) لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ مَرَّتَيْنِ يَوْمَ النَّاسِ».

وَالْمَرَّاتُ اسْتَخْلَفَهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: [٦٥/٢] بَلْفِظِ «فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ عُدَّتْ مَرَّاتُ الاسْتِخْلَافِ لَهُ فَبَلَغَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةِ مَرَّةً ذَكَرَهُ فِي الْخِلَاصَةِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحْوِ إِمَامَةِ الْأَعْمَى مِنْ غَيْرِ كَرَاهِيَةٍ ذَلِكَ.

٤٠٢- وَنَحْوُهُ لِابْنِ حِبَّانَ (٧١٣٤) عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا.

(وَنَحْوُهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(لِابْنِ حِبَّانَ عَنْ عَائِشَةَ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: [٦٥/٢].

٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْمُسْلِمِ بِعَمُومٍ

٤٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ (٥٦/٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيُّ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ).

(«وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

قَالَ فِي الْبَدْرِ الْمُنِيرِ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ لَا يَبُتُّ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى مَنْ قَالَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْوَجَائِزِ وَفَعَّبَ إِلَى هَذَا زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَاحِدُ بْنُ عَيْسَى وَفَعَّبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى قَاطِعَ الطَّرِيقِ، وَالبَاغِي.

وَلِلشَّافِعِيِّ اقْوَالٌ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ إِذَا صَلَّبَ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ مَنْ قَالَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ فَلَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَمِنْهُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَلَيْهِ.

وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقَصَ فَقَالَ ﷺ «أَنَا أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ» وَلَمْ يَنْهَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ [١٩٧/٣] وَلَآنَ عُمُومُ شَرْعِيَّةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لَا يُخَصُّ مِنْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَأَمَّا الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى اسْتِثْرَاطِ الْعَدَالَةِ، وَأَنَّ مَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ صَحَّتْ إِمَامَتُهُ.

٢٦- الدخول في صلاة الإمام من مكان ما وصل

٤٠٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ، وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ».

رواه الترمذي بإسناد ضعيف (٥٩١)

أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ.

وليه ضعف وانقطاع وقال: لا نعلم أحداً أسنده إلا من هذا الوجه.

وقد أخرجه أبو داود (٥٠٦) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا - الحديث. ولله أن معاذاً قال: «لا أراه على حالٍ إلا كنت عليها»، وبهذا يندفع الانقطاع إذ الظاهر أن الراوي لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانتقطاع إنما ادعى بين عبد الرحمن ومعاذ.

قالوا: لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا «أصحابنا».

والمراد به الصحابة رضي الله عنهم.

وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق بالإمام أن ينضم إليه في أي جزء كان من أجزاء الصلاة فإذا كان الإمام قائماً أو راكعاً فإنه يعتد بما أدركه معه كما سلف فإذا كان قاعداً أو ساجداً فقد بقعوه وسجد بسجودهم، ولا يعتد بذلك وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة [المنصف: ٢٥٣/١]: «مَنْ وَجَدَنِي قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى الَّتِي أَنَا عَلَيْهَا».

وأخرج ابن خزيمة (١٦٢٢) مرفوعاً عن أبي هريرة «إِذَا جِئْتُمْ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

وأخرج أيضاً (١٥٩٥) فيه مرفوعاً عن أبي هريرة «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ فَقَدْ أَدْرَكَهَا» وَتَرْجَمَ لَهُ (بَابُ ذِكْرِ الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْمَامُومُ مُدْرِكاً

لِلرُّكْعَةِ إِذَا رَكَعَ إِمَامُهُ).

وقوله «فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ» ليس صريحاً أنه يدخل معه بتكبيره الإحرام بل ينضم إليه إما بها إذا كان قائماً أو راكعاً، فيكبر اللاحق من قيام ثم يركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للإحرام وغايته أنه يُحْتَمَلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ شَرَعِيَّةَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ حَالَ الْقِيَامِ لِلْمُفْرَدِ، وَالْإِمَامِ يَقْتَضِي أَنْ لَا تُجْزَى إِلَّا كَذَلِكَ، وَذَلِكَ أَصْرَحُ مِنْ دُخُولِهَا بِالْإِحْتِمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧- فائدة في الأغذار في ترك الجماعة

أخرج الشيخان [البخاري (٦٣٢)، مسلم (٦٩٧)]. عن ابن عمر عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْمُنَادِيَ بِنَادِي «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ، وَفِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ.

وعن جابر خرجنا مع رسول الله ﷺ فِي سَفَرٍ فَمَطَرْنَا فَقَالَ «لِيَصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحِيلِهِ».

رواه مسلم (٦٩٨)، وأبو داود (١٠٦٥) والترمذي (٤٠٩) وصححه.

وأخرجه الشيخان [البخاري (٩٠١)، مسلم (٦٩٩)]. عن ابن عباس أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» فَلَا تَقُلْ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» قُلْ «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» قَالَ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنَكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَا فَقَدْ فَعَلَ ذَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

وعند مسلم (٦٩٩) أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ مُؤَذِّنَهُ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ بِنَحْوِهِ.

وأخرج البخاري (٦٧٤) عن ابن عمر قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَفْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أَقْبَسَ الصَّلَاةَ».

وأخرج أحمد (٤٣/٦) ومسلم (٥٦٠) من حديث عائشة قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يَذْفَعُ الْأَخْبَثِينَ».

وأخرج البخاري [كتاب الادان. تحت باب (٤٢)] عن أبي الدرداء قَالَ: مَنْ قَعَّ الرَّجُلُ إِقْبَالَهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى

صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارْعَ.

ووجوبه منَعَبُ الْهَادِيَّةِ، وَالْحَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ وَالتَّمَامُ أَفْضَلُ.

١١- بَاب صَلَاةِ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ

١- صَلَاةُ السَّفَرِ وَصَلَاةُ الْحَضَرِ

٤٠٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُيُمْتُ صَلَاةُ الْحَضَرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٩٠)، مسلم (٦٨٥)]. -

وَالْبُخَارِيُّ (٣٩٣): ثُمَّ هَاجَرَ. ففُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ - زَادَ أَحْمَدُ (٢٤١/٦): إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ، وَإِلَّا الصُّبْحَ، فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ مَا عَدَا الْمَغْرِبَ.

(رَكَعَتَيْنِ) أَيِ حَضَرًا وَسَفَرًا.

(فَأُقِرَّتْ) أَيِ أَقَرَّ اللَّهُ.

(صَلَاةُ السَّفَرِ) بِإِبْقَائِهَا رَكَعَتَيْنِ.

(وَأُيُمْتُ صَلَاةُ الْحَضَرِ) مَا عَدَا الْمَغْرِبَ يُرِيدُ فِي الثَّلَاثِ الصَّلَوَاتِ رَكَعَتَيْنِ.

فَالْمُرَادُ بِ «أُيُمْتُ» زَيْدٌ فِيهَا حَتَّى كَانَتْ ثَامَةً بِالنَّظَرِ إِلَى صَلَاةِ السَّفَرِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِلْبُخَارِيِّ) وَحَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ.

(لَمْ هَاجَرَ) أَيِ النَّبِيِّ ﷺ.

(فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا) أَيِ صَارَتْ أَرْبَعًا بِزِيَادَةِ اثْنَيْنِ.

(وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ عَلَى الْفَرْضِ الْأَوَّلِ.

(زَادَ أَحْمَدُ إِلَّا الْمَغْرِبَ) أَيِ زَادَهُ مِنْ رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ بَعْدَ قَوْلِهَا «أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ» أَيِ «إِلَّا الْمَغْرِبَ» فَإِنَّهَا فُرِضَتْ ثَلَاثًا (فَإِنَّهَا) أَيِ الْمَغْرِبَ (وَتَرُ النَّهَارَ) فَفُرِضَتْ وَتَرَا ثَلَاثًا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ (وَالَا الصُّبْحَ) فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ؛ لِأَن «فُرِضَتْ» بِمَعْنَى أُوجِبَتْ.

وَقَالُوا: فُرِضَتْ بِمَعْنَى قُدِّرَتْ أَوْ فُرِضَتْ لِمَنْ أَرَادَ الْقَصْرَ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ» [النساء: ١٠١] وَيَأْتِيهِ سَافِرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْصِرُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُتِمُّ، وَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَيَأْتِي عُثْمَانُ كَانَ يُتِمُّ وَكَذَلِكَ عَائِشَةُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ (٦٨٥).

وَرُوِيَ أَنَّ هَذِهِ أَعْمَالُ صَحَابَةٍ لَا حُجَّةَ فِيهَا وَيَأْتِيهِ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ (٨٤/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ تَزِلُّنَا مِنَ السَّمَاءِ فَإِنْ شِئْتُمْ فَرُدُّوهُمَا» قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: رَجَالُهُ مَوْثُقُونَ.

وَهُوَ تَوْقِيفٌ إِذْ لَا مَسْرَحَ فِيهِ لِلْإِجْتِهَادِ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْهُ فِي «الْكَبِيرِ» (كَمَا فِي الْجَمْعِ (١٥٤/٢)، (١٥٥).

بِرَجَالِ الصَّحِيحِ «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ مِنْ خَالَفَتِ السُّنَّةَ كُفْرًا».

وَلِي قَوْلِهِ «السُّنَّةُ» دَلِيلٌ عَلَى رَفْعِهِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٦٤/١): كَانَ يَقْصِرُ ﷺ الرُّبَاعِيَّةَ فَيَصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مُسَافِرًا إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَمْ يُثَبِّتْ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَمَّ الرُّبَاعِيَّةَ فِي السَّفَرِ الْبَتَّةَ.

وَفِي قَوْلِهَا «إِلَّا الْمَغْرِبَ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّتَهَا فِي الْأَصْلِ ثَلَاثًا لَمْ تَنْتَهِ.

وَقَوْلُهَا «إِنَّهَا» وَتَرُ النَّهَارَ أَيِ صَلَاةُ النَّهَارِ كَانَتْ شَفْعًا، وَالْمَغْرِبَ آخِرَهَا لَوْ قَوَّعَهَا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ فَهِيَ وَتَرُ لَصَلَاةُ النَّهَارِ كَمَا أَنَّهُ شَرَعَ الرِّتْرَ لَصَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالرِّتْرُ مُحِبُّوبٌ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - كَمَا تَقَدَّمَ [برقم (٣٥١)] فِي الْحَدِيثِ «إِنَّ اللَّهَ وَتَرُ يُجِبُّ الرِّتْرَ».

وَقَوْلُهَا «إِلَّا الصُّبْحَ» فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ تُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَقْصِرُ فِي صَلَاتِهَا فَإِنَّهَا رَكَعَتَانِ حَضَرًا وَسَفَرًا؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهَا تَطَوُّلَ الْقِرَاءَةِ. وَلِلَّذَلِكَ عُبِّرَ عَنْهَا فِي الْآيَةِ بِ«قُرْآنِ الْفَجْرِ» [الإسراء: ٧٨] لِمَا كَانَتْ الْقِرَاءَةُ مُنَظَّمَةً أَرْكَانِيًّا لَطَوَّلُهَا فِيهَا فَعَبَّرَ عَنْهَا بِهَا مِنْ إِبْطَالِ الْجُزْءِ الْأَعْظَمِ عَلَى الْكُلِّ.

٢- يجوز في السفر القصر والإتمام

٤٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٨٩/٢) وَرَوَاهُ يَحْيَى. إِلَّا أَنَّهُ مَقْلُوبٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ فِعْلِهَا، وَقَالَتْ: إِنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيَّ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٤٢/٣).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ» الأربعة الأفعال بالثبوت التخيبي أي أنه ﷺ كان يفعل هذا، وهذا.

(رواه الدارقطني ورواه عن عطاء عن عائشة.

(قالت إلا أنه معلون، والمحفوظ عن عائشة من فعلها وقالت إنه لا يشق علي. أخرجه البيهقي) واستكره أحمد فإن عروة روى عنها أنها كانت تيم، وأنها تناولت كما تناول عثمان كما في الصحيح البخاري (٣٥٠)، مسلم (٦٨٥). فلز كان عندها عن النبي ﷺ رواية لم يقل عروة إنها تناولت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك.

وأخرج أيضاً الدارقطني (١٨٩/٢) عن عطاء، والبيهقي (١٤٢/٣) عن عائشة أنها اعتمرت معه ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله بآبي أنت وأمي أتممت وقصرت، وأفطرت وصمت فقال «أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ» وما عاب علي.

قال ابن القيم في [زاد المعاد] (٤٦٥/١): «وقد روي «كان يقصر وتيم» الأول: بالياء آخر الحروف والثاني: بالثبوت من فوق وكذلك «يفطر وتصوم» أي تأخذ هي بالعرمية في الموضعين.

قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم.

وفي الصحيح (١٠٩٠)، م (٣٩٣٥) «عنها «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ فَلَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ زِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ وَأَقْرُبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ» فَكَيْفَ يَظُنُّ بِهَا مَعَ ذَلِكَ أَنَّهَا تُصَلِّي خِلَافَ صَلَاتِهِ وَصَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُ!

قلت: وقد آتت عائشة بعد موته ﷺ.

قال ابن عباس وغيره: إنها تناولت كما تناول عثمان انتهى. هذا وحديث الباب قد اختلف في اتصاله فإنه من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة قال الدارقطني (السنن: ٨٨/٢): إنه أدرك عائشة وهو مراهق.

قال المصنف رحمه الله: هو كما قال ففي تاريخ البخاري (٢٥٢/٥، ٢٥٣) وغيره ما يشهد لذلك.

وقال أبو حاتم: أدخل عليها وهو صغير ولم يسمع منها. وأدعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها.

واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن: إسناده حسن وقال في العلل المرسل أشبه.

هذا كلام المصنف ونقله الشارح وراجعت سنن الدارقطني فرائته ساقه. وقال: إنه صحيح ثم فيه العلاء بن رهير.

وقال الدعبي في الميزان (١٠١/٣): وثقه ابن معين.

وقال ابن حبان (المروحين: ١٨٣/٢): كان ثمن يروي عن الثقات مما لا يشبه حديث الأتبات انتهى.

فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأتبات، وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالة فقد عرف عينا وحالا.

وقال ابن القيم بعد روايته لحديث عائشة هذا ما لفظه: وسمعت شيخ الإسلام يقول: وهذا كذب على رسول الله ﷺ انتهى.

يزيد رواية «يقصر وتيم» بالثبوت التخيبي وجعل ذلك من فعله ﷺ فإنه ثبت عنه ﷺ بأنه لم يتم رباعية في سفر، ولا صام فيه فرضاً.

وقد حققنا ما في البحث برسالة مستقلة، اخترنا فيها: أن القصر رخصة، لا عزيمة.

٣- الحظ على إتيان الرخصة

٤٠٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا

أَصْبَعًا مُتَعَرِّضَةً مُتَعَادِلَةً، وَالْأَصْبَعُ سِتُّ شَعِيرَاتٍ مُتَعَرِّضَةً مُتَعَادِلَةً.

وَقِيلَ: هُوَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ قَدَمٍ يَقْدُمُ الْإِنْسَانِ.

وَقِيلَ: هُوَ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ.

وَقِيلَ: أَلْفٌ خُطْوَةٌ لِلْجَمَلِ.

وَقِيلَ: ثَلَاثُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ بِالْهَاشِمِيِّ وَهُوَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ أَصْبَعًا، وَهُوَ ذِرَاعُ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الذِّرَاعُ الْعَمْرِيُّ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ فِي صِنَاعَةِ وَبِلَاغَةٍ.

وَأَمَّا الْفَرَسُخُ فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ عَلَى نَحْوِ عَشْرِينَ قَوْلًا حَكَاهَا ابْنُ الْمُنْذِرِ.

فَنَحَبُ الظَّاهِرِيَّةُ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: مَسَافَةُ الْقَصْرِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ.

وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ فَلَا يُخْتَجُّ بِهِ عَلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْأَمْيَالِ نَعَمْ يُخْتَجُّ بِهِ عَلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْفَرَسَاخِ إِذَا الْأَمْيَالُ دَاخِلَةٌ فِيهَا فَيُؤْخَذُ بِالْأَكْثَرِ، وَهُوَ الْاِخْتِطَاطُ لَكِنْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْفَرَسَاخِ أَحَدٌ.

نَعَمْ يَصِحُّ الْاِخْتِجَاجُ لِلظَّاهِرِيَّةِ بِمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَاخًا يُقْصَرُ الصَّلَاةُ» وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْفَرَسَاخَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ.

وَأَقْلُ مَا قِيلَ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٠٠/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرٍ مَوْقُوفًا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا خَرَجْتُ مِيلًا قَصُرَتِ الصَّلَاةُ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ دَاوُدَ.

وَيُلْحَقُ بِهِذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَاحِدَ بَنِ عَيْسَى وَالْهَادِي وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُ يَقْصَرُ فِي مَسَافَةِ بَرِيدٍ فَصَاعِدًا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «لَا يَجِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تَسَافِرُ بَرِيدًا إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٢٥).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِيبُ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَوْثَمَةَ (٩٥٠) وَابْنُ حِبَّانَ (٢٧٤٢).

وَلَمْ يَرْوَاهُ [صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ (٣٥٤)] «كَمَا يُجِيبُ أَنْ تُؤْتَى غَزَائِمُهُ» فَسَوَّيْتُ حَبَّةَ اللَّهِ بِرِضَاهُ وَكَرَاهَتِهِ بِخِلَافِهَا.

وَعِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ أَنَّ الرُّخْصَةَ مَا شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ لِعَذْرِ، وَالْعَزْمَةُ مُقَابِلُهَا.

وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا مَا سَهَّلَهُ لِعِبَادِهِ وَوَسَّعَهُ عِنْدَ الشَّدْوِ مِنْ تَرْكِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ، وَإِبَاحَةِ بَعْضِ الْمَحْرَمَاتِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الرُّخْصَةِ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِ الْعَزْمَةِ كَذَا قِيلَ وَلَيْسَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ بَلْ يَدُلُّ عَلَى مُسَاوَاتِيهَا لِلْعَزْمَةِ.

وَالْحَدِيثُ يُوَافِقُ قَوْلَهُ تَعَالَى «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥].

٤- متى يقصر في السفر

٤٠٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ فَرَسَاخٍ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٩١).

الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ (إِذَا خَرَجَ) إِذَا كَانَ قَصْدُهُ مَسَافَةَ هَذَا الْقَدْرِ لَا أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا فَلَا يَقْصُرُ إِلَّا بَعْدَ هَذِهِ الْمَسَافَةِ.

وَقَوْلُهُ (أَمْيَالٍ أَوْ فَرَسَاخٍ) شَكٌّ مِنَ السَّرَاوِيِّ وَلَيْسَ التَّخْيِيرُ فِي أَصْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: شَكٌّ فِيهِ شُعْبَةٌ.

قِيلَ فِي حَدِّ الْمِيلِ هُوَ أَنْ يَنْظَرَ إِلَى الشَّخْصِ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ فَلَا يَدْرِي أَهُوَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ سِتَّةُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ وَالذِّرَاعُ أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ

﴿مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٨١)، مسلم (٦٩٣)]، وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ.

(وعنه) أَبِي عَنْ أَنَسٍ (قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ وَكَانَ يُصَلِّي) أَيِ الرُّبَاعِيَّةِ (رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ) أَيِ كُلِّ رُبَاعِيَّةٍ رَكَعَتَيْنِ.

(حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ) يُحْتَمَلُ أَنْ هَذَا كَانَ فِي سَفَرِهِ فِي عَامِ الْفَتْحِ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ إِلَّا أَنْ فِيهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٢٣٣) زِيَادَةٌ أَنَّهُمْ قَالُوا لَأَنَسٍ: هَلْ أَقَمْتُمْ بِهَا شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا وَيَأْتِي أَنَّهُمْ أَقَامُوا فِي الْفَتْحِ زِيَادَةً عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ وَقَدْ صَرَّحَ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ هَذَا أَيُّ خَمْسَ عَشْرَةَ وَلَحَوْهَا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ مَعَ إِقَامَتِهِ فِي مَكَّةَ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْآخِي.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَلَدِ بِنَيْتِ السَّفَرِ يَقْتَضِي الْقَصْرَ وَلَوْ لَمْ يُجَاوِزْ مِنَ الْبَلَدِ مِيلًا، وَلَا أَقْلَ، وَأَنَّهُ لَا يَزَالُ يَقْصُرُ حَتَّى يَدْخُلَ الْبَلَدَ، وَلَوْ صَلَّى وَيُوتِنَاهَا بِمَرَأَى مِنْهُ.

٤١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ. وَفِي لَفْظٍ: بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٨٠).

وَلِي رِوَايَةُ لِأَبِي دَاوُدَ (١٢٣٠): سِتْعَ عَشْرَةَ.

وَلِي أُخْرَى (١٢٣١): خَمْسَ عَشْرَةَ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ. وَفِي لَفْظٍ تَبَيَّنَ حُلُّ الْإِقَامَةِ، وَأَنَّهُ (بِمَكَّةَ) تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(سِتْعَ عَشْرَةَ) بِالتَّكْثِيرِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مُمَيَّزَةً يَوْمًا، وَهُوَ مُذَكَّرٌ وَبِالتَّأْنِيثِ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ مُمَيَّزَةً وَتَقْدِيرُهُ لَيْلَةً.

قَالُوا: فَسُمِّيَ مَسَافَةً الْبَرِيدِ سَفَرًا. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى الْأَقْلُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَافَةِ سَفَرًا، وَإِنَّمَا هَذَا تَحْدِيدٌ لِلسَّفَرِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْحَرَمُ.

وَلَا تَلَاذَمَ بَيْنَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَمَسَافَةِ وَجُوبِ الْحَرَمِ لِحَوَازِ التَّوَسُّعِ فِي إِيْجَابِ الْحَرَمِ تَخْفِيفًا عَلَى الْعِبَادِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْمُوَيْزِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَالْحَنْفِيَّةُ: بَلْ مَسَافَتُهُ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ فَرَسَخًا لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ [١٠٨٦]، وَمُسْلِمٌ (١٢٣٨). مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «لَا يَجِلُّ لِأَمْرَأَةٍ تَوْصِيْنُ بِاللَّيْلِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ مَحْرَمٍ».

قَالُوا: وَسِيرُ الْإِبِلِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَمَانِيَةَ فَرَسَخٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلْ أَرْبَعَةٌ بِرِدِّ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ» وَسَيَأْتِي [بِقِسْمِ (٤٠٥)].

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٣٦/٣-١٣٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ فَعْلٍ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَيَأْتُهُ رَوَى الْبَخَارِيُّ [قَبْلَ ح (١٠٨٦)] بِلَفْظٍ مُعَاوِرٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعْلِيْقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ أَنَّهُ سُئِلَ أَتَقْصِرُ الصَّلَاةَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَرَفَةَ قَالَ لَا وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ، وَإِلَى جُدَّةَ، وَإِلَى الطَّائِفِ.

وَهَذِهِ الْأَمْكِنَةُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَرْبَعَةٌ بِرِدِّ فَمَا فَوْقَهَا.

وَالْأَقْوَالُ مُتَعَارِضَةٌ كَمَا سَمِعْتَ، وَالْأَدَلَّةُ مُتَقَاوِمَةٌ.

قَالَ فِي زَادِ الْمَعَادِ (٤٨١/١): وَلَمْ يَحْدِثْ ﷺ لِأَمْرِهِ مَسَافَةً مَحْدُودَةً لِلْقَصْرِ، وَالْفَطْرِ بَلْ أَطْلَقَ لَهُمْ ذَلِكَ فِي مُطْلَقِ السَّفَرِ وَالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَطْلَقَ لَهُمُ التَّيَمُّمُ فِي كُلِّ سَفَرٍ.

وَأَمَّا مَا يُرَوَى عَنْهُ مِنَ التَّحْدِيدِ بِالْيَوْمِ، وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَلَمْ يَصِحَّ عَنْهُ فِيهَا شَيْءٌ الْبَتَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَجَوَازُ الْقَصْرِ، وَالْجَمْعُ فِي طَوِيلِ السَّفَرِ وَقَصِيرِهِ مَذْعَبٌ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ.

٥- المدة التي يقصر فيها المسافر

٤٠٩- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(وفي رواية لأبي داود) عنه (سبعة عشر) كالرواية الأولى.

(وفي أخرى) أي لأبي داود عن ابن عباس (حسن عشرة ولة) أي لأبي داود.

٤١١- ولة (١٢٢٩) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: ثَمَانِي عَشْرَةَ.

من أحاديث الباب: (عن عمران بن حصين ثمانى عشرة) ولفظه عند أبي داود «شهدت مع الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول: يا أهل البلد صلوا أربعاً فإننا قوم سفر» (ولة) أي لأبي داود.

٤١٢- ولة (١٢٣٥) عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: «أَقَامَ بِبُيُوتِكَ عَشْرِينَ يَوْماً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ.

من أحاديث الباب (عن جابر أقام أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيوتك عشرين يوماً يقصر الصلاة ورواته ثقات إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن جابر قال أبو داود: غير معمر لا يستند.

فاعله الدارقطني في «العلل» بالإرسال والانقطاع.

قال المصنف رحمه الله: وقد أخرجه البيهقي (١٥٢/٣) عن جابر بلفظ «بضع عشرة».

واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث (باب: متى يتم المسافر) ثم ساقها، وفيها كلام ابن عباس «من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم».

وقد اختلف العلماء في قدر مدة الإقامة التي إذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال:

فقال ابن عباس، وإليه ذهب الهادي: إن أقل مدة الإقامة عشرة أيام لقول علي عليه السلام «إذا أقمت عشرة فأتم الصلاة».

أخرجه المؤيد بالله في شرح التجرى من طرق فيها ضراء بن صرد.

قال المصنف في التقریب: إنه غير ثقة.

قالوا: وهو توقيف.

وقالت الحنفية: خمسة عشر يوماً مستدلين بإحدى روايات ابن عباس ويقولون وقول ابن عمر «إذا قومت ليلة، وأنت مسافر».

وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأقول الصلاة.

وذهب المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروى عن عثمان.

والمراد غير يوم الدخول والخروج واستدلوا بمنع رضي الله عنه المهاجرين بعد مضي النكح أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقيماً.

وثمة أقوال أخر لا دليل عليها.

وهذا كله فيمن دخل البلد عازماً على الإقامة فيها.

وأما من تردد في الإقامة، ولم يعزم فيه خلاف أيضاً.

فقال الهادي: يقصر إلى شهر لقول علي عليه السلام «إنه من يقول اليوم أخرج غدا يقصر الصلاة شهراً»

وذهب أبو حنيفة، وأصحابه وهو قول للشافعي وقال به الإمام يحيى إنه يقصر أبداً إذ الأصل السفر ولفعيل ابن عمر [السنن الكبرى] للبيهقي (١٥٢/٣) فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروي عن أنس بن مالك [المصنف] لابن أبي شيبة (٢٠/٢) أنه أقام بنيسابور سنة أو ستين يقصر الصلاة.

وعن جماعة من الصحابة [السنن الكبرى] للبيهقي (١٥٢/٣) أنهم أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة.

ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ما وردت الروايات في مدة إقامته رضي الله عنه في مكة ومكة، وأنه بعدما يجاوز مدة ما روي عنه رضي الله عنه يتم صلاته.

ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفسي القصر فيما زاد عليها، وإذا لم يتم دليل على تقدير المسئلة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله الصحابة؛ لأنه لا يسمى

بالبقاء مع التردّد كل يوم في الإقامة والرحيل مُقيماً، وإن طالت المدة ويؤيّد ما أخرجه البيهقي في السنن (١٥٢/٣) عن ابن عباس «أنه ﷺ أقام ببوك أربعين يوماً يقصر للصلاة» ثم قال: تفرد به الحسين بن عماره وهو غير محتج به.

في التقديم.
وعن الأوزاعي: أنه يجوز للمسافر جمع التأخير فقط عملاً بهذا الحديث.
وهو مروي عن مالك وأحمد بن حنبل، واختاره أبو محمد بن حزم.

٦- طريقة الجمع للمسافر

٤١٣- وعن أنس «قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل في سفره قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب».

متفق عليه البخاري (١١١٢)، مسلم (٧٠٤).

وفي رواية للحاكم في «الأربعين»: بإسناد صحيح: صلى الظهر، والعصر ثم ركب.

ولأبي نعيم في «مستخرج مسلم» [السنن الكبرى] للبيهقي (١٦٢/٣): كان إذا كان في سفر، قرأت الشمس على الظهر، والعصر جميعاً، ثم ارتحل.

(وعن أنس «قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل في سفره قبل أن تزيغ الشمس» أي قبل الزوال (أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر) أي وحده، ولا يضم إليه العصر (ثم ركب، متفق عليه).

الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيراً ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديماً لقوله «صلى الظهر» إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر، وهذا الفعل منه «يُخصّص أحاديث التوقيت التي مضت».

وقد اختلف العلماء في ذلك:

فذهبت اليهودية وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة.

وروي عن مالك وأحمد والثقات إلى جواز الجمع للمسافر تقديماً وتأخيراً عملاً بهذا الحديث في التأخير وما يأتي

وذهب النخعي والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع لا تقديماً، ولا تأخيراً للمسافر وتأولوا ما ورد من جمعه «أنه جمع صوري، وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها، وقدم العصر في أول وقتها، ومثله العشاء».

وردّ عليهم بأنه، وإن غشى لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله «وفي رواية للحاكم في الأربعين بإسناد صحيح صلى الظهر، والعصر» أي إذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الفريضة معاً (ثم ركب) فإنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله «ولا يتصور فيه الجمع الصوري».

(و) مثله الرواية التي (لأبي نعيم في مستخرج مسلم) أي في مستخرجه على صحيح مسلم.

(كان) أي النبي ﷺ.

(إذا كان في سفر قرأت الشمس على الظهر، والعصر جميعاً ثم ارتحل) فقد أفادت رواية الحاكم، وأبي نعيم ثبوت جمع التقديم أيضاً وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف.

إلا أنه قال ابن القيم (زاد المعاد: ٤٧٧/١-٤٧٩): إنه اختلف في رواية الحاكم فمنهم من صححها ومنهم من حسنّها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو الحاكم فإنه حكّم بوضعيها.

ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم رده ابن القيم واختار أنه ليس بموضوع، وسكوت المصنف هنا عليه وجزمّه بأنه بإسناد صحيح يدل على ردّه لكلام الحاكم، ويؤيد صحته قوله:

٧- مَا يَجْمَعُ الْمَسَافِرُ بَيْنَهُمَا

٤١٤- وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٦).

إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ مُحْتَمِلٌ لَجَمْعِ التَّأخيرِ لَا غَيْرَ، أَوْ لَهُ وَلِجَمْعِ التَّقْدِيمِ وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٥٣) بِلَفْظِ «كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَعَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَلَ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّى الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ جَمِيعًا» فَهُوَ كالتفصيل لِجَمْعِ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ قَتِيبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرُهُ.

قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثُ مُعَاذٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ» انْتَهَى.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَجَمْعُ التَّقْدِيمِ فِي بُيُوتِ رِوَايَتِهِ مَقَالٌ إِلَّا رِوَايَةَ الْمُسْتَخْرِجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا مَقَالَ فِيهَا.

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ التَّأخيرِ لِثُبُوتِ الرِّوَايَةِ بِهِ لَا جَمْعَ التَّقْدِيمِ وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَرِوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ وَاحِدًا.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ لِلْمَسَافِرِ هَلِ الْجَمْعُ أَوْ التَّوْقِيتُ:

فَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: تَرَكُ الْجَمْعُ أَفْضَلُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِمَنْ لَهُ عُذْرٌ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٨١/١): لَمْ يَكُنْ ﷺ يَجْمَعُ رِيَاطًا فِي سَفَرِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَجْمَعُ حَالَ تَزْوِيلِهِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ يَجْمَعُ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّرِيرُ، وَإِذَا سَارَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ كَمَا فِي أَحَادِيثِ ثُبُوكَ.

وَأَمَّا جَمْعُهُ وَهُوَ نَازِلٌ غَيْرُ مُسَافِرٍ فَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَّا بِعَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ لِأَجْلِ اتِّصَالِ الْوُقُوفِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَشَيْخُنَا

وَجَعَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ تَمَامِ النَّسْكِ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِنَّ سَبَبَ الْجَمْعِ بِعَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ السُّقْرُ.

وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْجَمْعِ فِي السُّقْرِ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ فَقَالَ الشَّارِحُ بَعْدَ ذِكْرِ أدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِهِ فِيهِ: إِنَّهُ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَثْمَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَبْنِيَةِ لِأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَلِمَا تَوَاتَرَ مِنْ مُحَافَظَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَوْقَاتِهَا حَتَّى قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَغْيَرْ مِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا» (الْبُخَارِيُّ (١٦٨٢)، مُسْلِمٌ (١٢٨٩)).

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٠٥) «أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ» قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أَثْمُهُ.

فَلَا يَصُحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ لَجَمْعِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَتَعْيِينِ وَاحِدٍ مِنْهَا تَحَكُّمَ فَوْجِبِ الْعُدُولِ عَنْهُ إِلَى مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْعُمُومِ فِي حَدِيثِ الْأَوْقَاتِ لِلْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ، وَتَخْصِصِ الْمَسَافِرِ لِثُبُوتِ الْمُخْصَصِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ الْحَاسِمُ.

وَأَمَّا مَا يَرَوَى مِنَ الْأَثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَغَيْرُ حُجَّةٍ إِذْ لِلْإِجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ مَسْرَحٌ.

وَقَدْ أَوَّلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْجَمْعِ الصُّورِيِّ وَاسْتَحْسَنَهُ الْقُرْطُبِيُّ وَرَجَّحَهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمَاجَشُونِ وَالتُّحَاوِيُّ وَقَوَاهُ ابْنُ سَيِّدٍ النَّاسِ لِمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ (الْبُخَارِيُّ (١١٧٤)، مُسْلِمٌ (٧٠٥)). عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ - رَاوِي الْحَدِيثِ - عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ أَظْنَهُ آخِرَ الظُّهْرِ وَعَجَلَ الْعَصْرَ، وَآخِرَ الْمَغْرِبِ وَعَجَلَ الْعِشَاءَ؟ قَالَ: وَأَنَا أَظْنَهُ.

قَالَ ابْنُ سَيِّدٍ النَّاسِ: وَرَاوِي الْحَدِيثِ أَدْرَى بِالْمُرَادِ مِنْهُ مَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِمْ أَبُو الشَّعْثَاءِ بِذَلِكَ.

وَأَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ ظَنٌّ مِنَ الرَّاوِي وَالَّذِي يُقَالُ فِيهِ: «أَدْرَى

بما روى، إنما يجري تفسيره للنظر مثلاً.

مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ.

رواه الدارقطني (٣٨٧/١) بإسناد ضعيف، والصحيح أنه موقوف.

كما أخرجه ابن خزيمة

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله

ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى

عُسْفَانَ». رواه الدارقطني بإسناد ضعيف، فإنه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك نسبه الثوري إلى الكذب.

وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، وهو منقطع أيضاً؛ لأنه

لم يسمع من أبيه.

(والصحيح أنه موقوف كما أخرجه ابن خزيمة) أي موقوفاً

على ابن عباس، وإسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرّع

فيحتمل أنه من رأيه وتقدم أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع.

٩- الحضر على القصر في السفر

٤١٦- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله تعالى عنه قال:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاؤُوا

اسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا، وَأَقْطَرُوا».

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٥٥٨) بإسناد ضعيف، وهو في مرسل

سعيد بن المسيب عند التيهي [معرفه السن والآثار (٤٢٥/٢)] مختصراً

الحديث دليل على أن القصر، والفطر أفضل للمسافر من

خلافهما.

وقالت الشافعية: ترك الجمع أفضل فقياس هذا أن يقولوا

النمام أفضل وقد صرحوا به أيضاً وكانهم لم يقولوا بهذا

الحديث لضعفه.

واعلم أن المصنف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن

حصين وحديث جابر وهما قوله:

١٠- صلاة المريض حسب الاستطاعة

٤١٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

عَلَى أَنْ فِي هَذِهِ الدُّعْوَى نَظَرًا فَإِنْ قَوْلُهُ ﷺ «قُرْبُ حَامِلٍ

فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْبَهُ مِنْهُ» [إمام (١٨٣/٥)، أبو داود (٣٦٦٠)،

الترمذي (٢٦٥٦)] يردُّ عمومها.

نعم يتعين هذا التأويل فإنه صرح به النسائي (٢٨٦/١) في

أصل حديث ابن عباس ولفظه «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِالْمَدِينَةِ ثَمَانِيًا جَمْعًا وَتَبَعًا جَمْعًا آخَرَ الظَّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ،

وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ».

والعجب من الثوري كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن

متن الحديث المروي، والمطلق في رواية يحمل على المقيّد إذا

كانا في قصّة واحدة كما في هذا.

والقول بأن قوله «أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أَثْمَهُ» يضعف هذا

الجمع الصوري لوجود الحرج فيه مدفوع بأن ذلك أيسر من

التوقيف إذ يكفي للصّلّاتين تأهب واحد وقصد واحد إلى

المسجد ووضوء واحد بحسب الأغلب بخلاف الوقتين فالخرج

في هذا الجمع لا شك أخف.

وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم؛ لأن العلة

في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع، وإلا لزم مثله

في القصر، والفطر انتهى.

قلت: وهو كلام رصين وقد كنا ذكرنا ما يلاقيه في رسالتنا

«البواقيت في المواقيت» قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه

الله وجزأه خيراً.

ثم قال: واعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كمن

صلى الصلّة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال

الله - تعالى - «وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا»

الآية (الكهف: ١٠٤) من ابتدائها، وهذه الصلّة المقدّمة لا دلالة

عليها بمنطوق، ولا مفهوم، ولا عموم، ولا خصوص.

٨- من قال القصر من نحو حسين ميلاً

٤١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ

١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ

بِضْمِ الْمِيمِ، وَفِيهَا الْإِسْكَانُ، وَالْفَتْحُ مِثْلُ هُمَزَةٍ وَلُزُومَةٍ وَكَانَتْ تُسَمَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْعَرُودَةَ.

أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٤٨٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةُ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا وَلَا تَقْرَأُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

١- التشديد على متخلفي الجمعة

٤٢٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - عَلَى أَعْوَادٍ مُتَبَرِّجَةٍ - «لَيْتَهُيْنِ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٤)

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مُتَبَرِّجَةٍ أَيْ مُتَبَرِّجِ الْأَيْدِي مِنْ عُرُودٍ لَا عَلَى الَّذِي كَانَ مِنَ الطَّيْنِ، وَلَا عَلَى الْجُدْعِ الَّذِي كَانَ يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْمَنْبَرُ عُمِلَ لَهُ ﷺ سَنَةً سَبْعَ، وَقِيلَ سَنَةً ثَمَانٍ عَمِلَهُ لَهُ غُلَامٌ أَمْرًاؤُ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ تَجَارًا وَاسِعُهُ عَلَى أَصْحَ الْأَقْوَالِ مَيِّمُونَ كَانَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجٍ وَلَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ حَتَّى زَادَهُ مَرْوَانُ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ سِتًّا دَرَجٍ مِنْ أَسْفَلِهِ وَلَهُ قِصَّةٌ فِي زِيَادَتِهِ.

وَهِيَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَهُ إِلَى دِمَشْقَ فَأَمَرَ بِهِ ففُلِقَ فَاطْلَمَتِ الْمَدِينَةَ فَخَرَجَ مَرْوَانُ فخطب فقال: إِنَّمَا أَمْرُنِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ أَرْفَعَهُ.

وَقَالَ: إِنَّمَا رُذْتُ عَلَيْهِ لَمَّا كَثَرَ النَّاسُ وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى اخْتَرَقَ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ وَمِئَمَّةً فَاخْتَرَقَ.

(لَيْتَهُيْنِ الْأَوَّامَ عَنْ وَدْعِهِمْ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ تَرْكِهِمْ.

(الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) الْحَتْمُ الْأَسْتِثْنَاءُ مِنْ

كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٍ فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فْقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١١٧).

(وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ) هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا سَلَفَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ.

(قَالَ «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فْقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) هُوَ كَمَا قَالَ وَلَمْ يَنْسِبْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى أَحَدٍ وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ رَوَاهُ غَيْرَ الْبُخَارِيِّ وَمَا فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ.

٤١٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَادَ النَّبِيُّ ﷺ مَرِيضًا فَرَأَاهُ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْقُمْ إِمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ [السنن الكبرى] (٣٠٦/٢) وَصَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَهَذَا [العلل] لابن أبي حاتم (١١٣/١)

زَادَ فِيمَا مَضَى أَنَّهُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ قُبِيلَ بَابِ سُجُودِ السُّهُورِ بِلَفْظِهِمَا وَشَرْحَانَهُمَا هُنَاكَ فَتَرَكْنَا شَرْحَهُمَا هَا هُنَا لِذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرْنَا هُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا فِي حَدِيثٍ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بِلَفْظِهِ، وَقَالَ هُنَاكَ: صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَقَالَ هُنَا: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ.

٤١٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٢٤/٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٥٨/١-٢٧٥).

وَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ صَلَاةِ الْمَرِيضِ لَا مِنْ أَحَادِيثِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ. وَقَدْ أَتَى بِهِ فِيمَا سَلَفَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِفَةِ قُعُودِ الْمُصَلِّي إِذَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ عَنِ الْقِيَامِ. وَفِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي تَقَدَّمَ.

والنبي في قوله «وليس للحيطان ظل» متوجه إلى القيد، وهو قوله: «يُسْتَظَلُّ بِهِ» لا نفي لأصل الظل حتى يكون دليلاً على أنه صلاحاً قبل زوال الشمس.

وهذا التأويل معتبر عند الجمهور القائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهور.

وفذهب أحمد وإسحاق إلى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال. واختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم: وقتها صلاة العيد، وقبل الساعة السادسة.

وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة وحجبتهم ظاهر الحديث وما بعده، وأصرح منه ما أخرجه أحمد (٣٣١/٣) ومسلم (٨/٣) من حديث جابر «أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة ثم نذهب إلى جملنا فنريحها حين تزول الشمس» يعني التواضع.

وأخرج الدارقطني (١٧/٢) عن عبد الله بن شيان قال: شهدت مع أبي بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول أتصف النهار ثم شهدت مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النهار فما رأيت أحداً عاب ذلك، ولا أنكره.

ورواه أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله (وهما لله ص ١٢٥-١٢٦) قال: وكذلك زوي عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال.

ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة.

والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي ﷺ مع قراءته سورة الجمعة، والمنافقين وخطبته لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة إلا وللحيطان ظل يُسْتَظَلُّ بِهِ. كذا في الشرح، وحققتنا في حواشي «ضوء النهار» أن وقتها الزوال ويدل له أيضاً قوله:

٤٢٢- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ، وَلَا نَتَغَذَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٩٣٣- مسلم ٨٥٩)، وَالْفَقْهُ لِمُسْلِمٍ.

وَلَمْ يَرْوَاهُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الشيء بضرب الحاتم عليه كتماً له وتغطية لئلا يتوصل إليه، ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب إعراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم نفوذ الحق إليها بالاشياء التي استوثق عليها بالحق فلا ينفذ إلا باطنها شيء، وهذبه عقوبة على عدم الاقبال لأمر الله، وعدم إتيان الجمعة من باب تيسير العسري.

(ثم ليكون من الغافلين رواه مسلم) بعد ختمه - تعالى - على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال وعن ترك ما يضرهم منها.

وهذا الحديث من اعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها.

وفيه إخبار بأن تركها من اعظم أسباب الخذلان بالكثيعة، والإجماع قائم على وجوبها على الإطلاق، والأكثر أنها فرض عين.

وقال في معالم السنن (١/٦٤٤): إنها فرض كفاية عند الفقهاء.

٢- وقت الجمعة

٤٢١- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ نَتَصَرَّفُ وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٤١٦٨)، مسلم (٨٦٠)، وَالْفَقْهُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلَمْ يَلْفِظْ لِمُسْلِمٍ (٨٦٠)(٣١): كُنَّا نَجْمَعُ مَعَهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ، تَتَبَعَ الْفَقْهُ.

(وعن سلمة بن الأكوع قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة ثم نتصرف وليس للحيطان ظل يُسْتَظَلُّ بِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَقْهُ لِلْبُخَارِيِّ. وفي لفظ لمسلم) أي من رواية سلمة.

(كما لجمع معه) أي النبي ﷺ.

(إذا زالت الشمس ثم نرجع تتبع الفقه).

الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس.

(وعن سهل بن سعد) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ الْخَزْرَجِيُّ السَّاعِدِيُّ الْأَنْصَارِيُّ قِيلَ: كَانَ اسْمُهُ حَزَنًا فَسَمَّاهُ سَهْلًا.

مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَهُوَ آخَرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ. (قال ما كنا نقبل من القيلولة.

(ولا نَعْتَذِرُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. فِي رِوَايَةٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي النَّهْيَةِ: الْقِيلُ، وَالْقِيلُولَةُ: الْإِسْتِرَاحَةُ نِصْفَ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نَوْمٌ.

فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ مِنْ أَدْلَةِ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا أَتَى الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْفَرْقِ رِوَايَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِشَأْنٍ يَقُولُ قَائِلٌ إِنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِالرَّوَايَةِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَتَقْرِيرِهِ فَدَفَعَهُ بِالرِّوَايَةِ الَّتِي اثْبَتْنَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِهِ سِوَاهُ فَهَذَا إِخْبَارٌ عَنْ صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الصَّلَاةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، لِأَنَّهُمْ فِي الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ لَا يَقِيلُونَ، وَلَا يَتَعَذَّرُونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ (البور: ٥٨).

نَعَمْ كَانَ ﷺ يُسَارِعُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الزَّوَالِ بِخِلَافِ الظُّهْرِ فَقَدْ كَانَ يُؤَخِّرُهُ بَعْدَهُ حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ.

٣- عددُ الحضور في الجمعة

٤٢٣- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ، فَانْفَلَّتِ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٣).

(وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً فجاءت عير من بصرى العين المهملّة وسكون المشاة التخيّة فراء.

قال في النهاية: العير الإبل بأهلها.

(مِنَ الشَّامِ فَانْفَلَّتْ بِالنَّوْنِ السَّامِيَةِ، وَفُتِحَ الْفَاءُ فَمَشَتْ فَوْقِيَّةً أَيْ انصرفت.

(النَّاسُ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ فِي الْخُطْبَةِ أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ لَهَا عَدَدٌ مُعَيَّنٌ كَمَا قِيلَ: إِنَّهُ يَشْتَرُطُ لَهَا أَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَلَا مَا قِيلَ: إِنْ أَقَلَّ مَا تَعَدَّدَ بِهِ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ أَنَّهَا لَا تَعَدَّدُ بِأَقَلِّ.

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا الْآيَةُ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ الْآيَةُ وَالْجُمُعَةُ: (١١).

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ إِنَّهُ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَامِسِهِ (٦٢) أَنَّ خُطْبَتَهُ ﷺ الَّتِي انْقَضَتْ عَنْهَا إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَظَنُوا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي الْإِنْقِضَاءِ عَنِ الْخُطْبَةِ، وَأَنَّهُ قَبْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا أَشْبَهَ بِمَجَالِ أَصْحَابِهِ، وَالظَّنُّ بِهِمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَكِنَّهُمْ ظَنُّوا جَوَازَ الْإِنْقِضَاءِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ.

٤- من أدرك ركعة من الجمعة

٤٢٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى. وَقَدْ ثُبِتَ صَلَاتُهُ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٧٤/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (١١٢٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٢/٩)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوِيَ أَبُو حَاتِمٍ لِإِسْنَادِهِ (العلل: (١٧٢/١)).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا» أَيْ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ (الطهيف إليها أخرى) فِي الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا يُضِيفُ إِلَيْهَا مَا بَقِيَ مِنْ رَكْعَتَيْهِ، وَأَكْثَرُ.

(وقد ثبت صلاة. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ

واللفظ له، وإسناده صحيح لكن قوَى أبو حاتم إرساله الحديث أخرجه من حديث بقیة: حدثني یونس بن یزید عن سالم عن أبيه.... الحديث.

قال أبو داود والدارقطني: تفرد به بقیة عن یونس.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١٧٧٢/١) عن أبيه: هذا خطأ في المتن، والإسناد، وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَهَا».

وأما قوله (مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) فَوَهْمٌ.

وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقاً عن أبي هريرة ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر.

وفي جميعها مقال.

وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للأحق، وإن لم يدرك من الخطبة شيئاً.

والى هذا ذهب زيد بن علي والمؤيد والشافعي وأبو حنيفة.

وهذه الهادوية إلى أن إدراك شيء من الخطبة شرط لا تصح الجمعة بدونه، وهذا الحديث حجة عليهم، وإن كان فيه مقال لكن كثرة طرقه يقوي بعضها بعضاً مع أنه أخرجه الحاكم من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي هريرة (٢٩١/١) وقال فيها: على شرط الشيخين. ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل.

٥ - خطبتان وهو قائم

٤٢٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً، يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِماً، فَمَنْ نَبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِساً فَقَدْ كَذَبَ.

أخرجه مسلم (٨٦٢)

الحديث دليل على أنه يشرع القيام حال الخطبتين، والفصل بينهما بالجلوس وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة.

فقال أبو حنيفة: إن القيام، والقعود سنة.

وذهب مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه إساءة وصحت الخطبة.

وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاعه. واحتجوا بمواظبيته ﷺ على ذلك حتى قال جابر «فمن أنبأك... إلى آخره» ولما روي أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً فأنكر عليه وتلا عليه ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِماً﴾ [الجمعة: ١١] (٨٦٤/٤).

وفي رواية ابن خزيمة: ما رأيت كالיום قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس. يقول ذلك مرتين.

وأخرج ابن أبي شيبة [المصنف] (٤٤٨/١) عن طاوس «خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية».

وأخرج ابن أبي شيبة [المصنف] (٤٤٩/١) عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه، وهذا إبانة للعدو فإنه مع العذر في حكم المنفق على جواز القعود في الخطبة.

وأما حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري (٣٩٠٤) «أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله» فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة.

وهذه الأدلة تقضي بشرعية القيام، والقعود المذكورين في الخطبة.

وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحتها فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأسّي به ﷺ وقد قال «اتلوا كما رأيتموني أصلي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)]، وفعله في الجمعة في الخطبتين، وتقديهما على الصلاة مبين لآية الجمعة فما واطب عليه فهو واجب، وما لم يواطب عليه كان في الترك دليل على عدم الوجوب فإن صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول، وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني.

(قائدة) تسليم الخطيب على المنبر على الناس فيه حديث

لَتَهْدِي» [الشورى: ٥٢] «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي» [الإسراء: ٩] وَقَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ - تعالى - وَهُوَ بِمَعْنَى اللَّطْفِ وَالتَّرْفِيقِ، وَالْمَصْنُوعِ «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ» [القصص: ٥٦].

(وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَذَّنَاتُهَا) الْمُرَادُ بِالْمُخَذَّنَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ مُبَيَّنًّا بِشَرِّهِ مِنَ اللَّهِ، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ.

(وَكُلُّ بِذَعَةِ ضَلَالَةٍ) الْبِدْعَةُ لَعْنَةُ مَا عُمِلَ عَلَى غَيْرِ مَثَلِ

سَابِقٍ.

وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا عُمِلَ مِنْ دُونِ أَنْ يَسْبِقَ لَهُ شَرْعِيَّةٌ مِنْ كِتَابٍ، وَلَا سُنَّةٍ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَقَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الْبِدْعَةَ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ:

وَأَجَبَةٌ: كَحِفْظِ الْعُلُومِ بِالتَّدْوِينِ، وَالرُّدُّ عَلَى الْمَلَاحِدَةِ بِإِقَامَةِ الْأَدْلَةِ.

وَمُنْدُوبَةٌ: كِتَابُ الْمَدَارِسِ.

وَمُبَاحَةٌ: كَالْتَوَسُّعَةِ فِي الْوَانِ الْأَطْعَمَةِ، وَقَاضِيِ الثِّيَابِ.

وَعُزْمَةٌ وَمَكْرُوهَةٌ: وَهُمَا ظَاهِرَانِ فَقَوْلُهُ: «كُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ» عَامٌ مُخْصَرٌ.

وَلِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْخَطِيبِ أَنْ يَرْفَعَ بِالْخُطْبَةِ صَوْتَهُ وَيَجْزِلَ كَلَامَهُ وَيَأْتِيَ بِجَمَاعِ الْكَلِمِ مِنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَيَأْتِيَ بِقَوْلِهِ (أَمَّا بَعْدُ).

وَقَدْ عَقَدَ الْبُخَارِيُّ بَابًا فِي اسْتِحْبَابِهَا، وَذَكَرَ فِيهِ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ وَقَدْ جَمَعَ الرُّوَايَاتِ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ «أَمَّا بَعْدُ» لِبَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ.

وَأَخْرَجَهَا عَنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ صَحَابِيًّا.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَلَازِمُهَا فِي جَمِيعِ خُطْبِهِ، وَذَلِكَ بَعْدَ حِدِّ اللَّهِ، وَالتَّنَاقُلِ وَالتَّشْهُدِ كَمَا تَفِيدُهُ الرُّوَايَةُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ) أَنِّي لِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَيُخَيِّ عَلَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى الْوَيْلِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ) حُذِفَ الْقَوْلُ اتِّكَالًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ قَوْلُهُ (أَمَّا بَعْدُ، فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ) إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّهَادَةَ اخْتِصَارًا لِثَبُوتِهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرُّوَايَةِ.

أَخْرَجَهُ الْأَثَرُ بِمُسْنَدِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْعَمِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» الْحَدِيثُ وَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ عَدِي [الكامل (١٨٦٣/٥)] أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مِئْبَرِهِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْعَمِيرِ ثُمَّ صَعِدَ فَإِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بَوَّجَهُوهُ سَلَّمَ ثُمَّ قَعَدَ.

إِلَّا أَنَّهُ ضَعَّفَهُ ابْنُ عَدِي بِعِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ وَضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ حَبَّانٍ.

٦- صورة الخطيب وما يبدأ به

٤٢٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُطِبَ، اخْمَرَتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرٌ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبِّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ، وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَذَّنَاتُهَا وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٧) (٤٣).

وَلِي رِوَايَةٍ لَهُ (٨٦٧) (٤٤): «كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يُحَمِّدُ اللَّهَ وَيُخَيِّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى الْوَيْلِ - وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ [(٨٦٧) (٤٥)]: «مَنْ يَهْدِ اللَّهَ فَلَا مَعُولَ لَهُ، وَمَنْ يَعْزِلْهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ».

وَلِلنَّسَائِيِّ (١٨٨/٣، ١٨٩) «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي الْفَارِ»

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُطِبَ اخْمَرَتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرٌ جَيْشٍ يَقُولُ صَبِّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ») قَالَ الثَّوْرِيُّ ضَبَطْنَاهُ فِي مُسْلِمٍ بِضَمِّ الْهَاءِ، وَفَتْحَ الدَّالِ فِيهِمَا وَيَفْتَحُ الْهَاءَ وَسُكُونِ الدَّالِ فِيهِمَا.

وَفُسِّرَ الْهَرَوِيُّ عَلَى رِوَايَةِ الْفَتْحِ بِالطَّرِيقِ أَنِّي أَحْسَنُ الطَّرِيقِ طَرِيقُ مُحَمَّدٍ وَعَلَى رِوَايَةِ الضَّمِّ مَعْنَاهُ الدَّلَالَةُ، وَالْإِرْشَادُ وَهُوَ الَّذِي يُضَافُ إِلَى الرُّسُلِ، وَإِلَى الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: «وَوَيْلٌ لَكَ

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ» [أحمد: (٣٤٣/٢)].

وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله - عز وجل - «وَجَعَلْتُ أَثْنَكَ لَا يَجُوزُ لَهُمْ خُطْبَةٌ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّكَ عَبْدِي وَرَسُولِي» وَكَانَ يَذْكُرُ فِي تَشْهُدِهِ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ الْعَلَمِ.

(وفي رواية له) أَيُّ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ.

(مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ) أَيُّ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ بَعْدَ «أَمَّا بَعْدُ».

(وَالنَّسَائِيُّ) أَيُّ عَنْ جَابِرٍ (وَكُلُّ صَلَاةٍ فِي النَّارِ) أَيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) كَمَا هُوَ فِي النَّسَائِيِّ وَاخْتَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَالْمُرَادُ صَاحِبُهَا.

وَكَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ وَشَرَائِعَهُ وَيَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ فِي خُطْبَتِهِ إِذَا عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ كَمَا أَمَرَ الدَّاخِلَ، وَهُوَ يَخْطُبُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَذْكُرُ مَعَالِمَ الشَّرَائِعِ فِي الْخُطْبَةِ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَالْعَادَةَ وَيَأْمُرُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَيَحْذَرُ مِنْ غَضَبِهِ وَيَرْغُبُ فِي مُوجِبَاتِ رِضَاةٍ وَقَدْ وَرَدَ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ (٨٦٢) «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ النَّاسَ وَيَحْذَرُ».

وظَاهِرُهُ مُحَافَظَتُهُ ﷺ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْخُطْبَةِ وَوَجُوبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ بَيَّانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي آيَةِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)] وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَتِ الْهَادِوَةُ: لَا يَجِبُ فِي الْخُطْبَةِ إِلَّا الْحَمْدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخُطْبَتَيْنِ جَمِيعاً.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَكْفِي سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُجْزَى إِلَّا مَا سُمِّيَ خُطْبَةً.

٧- الحَضُّ عَلَى تَقْصِيرِ الْخُطْبَةِ

٤٢٧- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ مِثْنَةً مِنْ فِقْهِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٩)

(وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ مِثْنَةً» بِفَتْحِ الْمِيمِ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ نُونٌ مُشَدَّدَةٌ أَيُّ عِلَامَةً.

(مِنْ فِقْهِهِ) أَيُّ ثَمَّا يُعْرِفُ بِهِ فِقْهُ الرَّجُلِ، وَكُلُّ شَيْءٍ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ مِثْنَةٌ لَهُ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وَأَمَّا كَانَ قَصْرُ الْخُطْبَةِ عِلَامَةً عَلَى فِقْهِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ هُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى حَقَائِقِ الْمَعَانِي وَجَوَامِعِ الْأَلْفَاظِ فَيَتِمَكَّنُ مِنَ التَّبْعِيرِ بِالْعِبَارَةِ الْجَزَلَةِ الْفَعِلَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ تَمَامِ هَذَا الْحَدِيثِ «فَاطْلُبُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنْ مِنَ الْبَيِّنِ لَسِحْرًا».

فَشَبَّهَ الْكَلَامَ الْعَامِلَ فِي الْقُلُوبِ الْجَاذِبَ لِلْعَقُولِ بِالسَّحْرِ؛ لِأَجْلِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزَالَةِ وَتَنَاسُقِ الدَّلَالَةِ، وَإِفَادَةِ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ، وَوُقُوعِهِ فِي مَجَازِهِ مِنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ فِقَّ فِي الْمَعَانِي وَتَنَاسَقَ دَلَالَتُهَا فَإِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِمِهِ ﷺ فَإِنَّهُ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ طَوَّلِ الصَّلَاةِ الطُّوْلُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ فَاعِلُهُ تَحْتَ النَّهْيِ وَقَدْ كَانَ يُصَلِّي ﷺ الْجُمُعَةَ بِالْجُمُعَةِ، وَالْمُتَاقِفِينَ وَذَلِكَ طَوْلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى خُطْبَتِهِ وَلَيْسَ بِالتَّطْوِيلِ الْمُنْهِي عَنْهُ.

٨- مَا يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ

٤٢٨- وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بِنْتِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ هَقَّ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٣).

(وَعَنْ أُمِّ هَشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هِيَ الْأَنْصَارِيُّه رَوَى عَنْهَا حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَافٍ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أُمُّ هَشَامٍ بِنْتُ حَارِثَةَ بَابِتَتْ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِعَابِ (١٩٦٣/٤)، وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهَا وَذَكَرَهَا الْمَصْنُفُ فِي التَّقْرِيبِ وَلَمْ يُسَمِّهَا أَيْضًا، وَإِنَّمَا قَالَ: صَحَابِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ.

(قَالَتْ مَا أَخَذْتُ هَقًّا وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمَسْبَرِ إِذَا عَطَبَ النَّاسُ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ قِرَاءَةِ سُورَةِ ﴿ق﴾ فِي الْخُطْبَةِ كُلِّ جُمُعَةٍ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَسَبَبُ اخْتِيَارِهِ ﷺ هَذِهِ السُّورَةُ لِأَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ الْبَعْثِ، وَالْمَوْتِ، وَالْمَوَاعِظِ الشَّدِيدَةِ وَالزُّوْجَرِ الْأَكِيدَةِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ لِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْخُطْبَةِ كَمَا سَبَقَ. وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ قِرَاءَةِ السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا بَعْضُهَا فِي الْخُطْبَةِ وَكَانَتْ مُحَافَظَتُهُ عَلَى هَذِهِ السُّورَةِ اخْتِيَارًا مِنْهُ لَأَنَّ هُوَ الْأَحْسَنُ فِي الْوَعِظِ وَالذِّكْرِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَرْيِيدِ الْوَعِظِ فِي الْخُطْبَةِ.

٩- النُّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْجُمُعَةِ

٤٢٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ. لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٠/١) بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ قَوِيٌّ فِي جَامِعِ حَمَّادٍ مُرْسَلٌ (وَهُوَ) ابْنُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (يُفَسِّرُ) الْحَدِيثَ.

٤٣٠- وَهُوَ يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْبُخَارِيِّ

(٣٩٤)، مُسْلِمٌ (٨٥١). مَرْفُوعًا: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ».

فِي قَوْلِهِ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خُطْبَةَ غَيْرِ الْجُمُعَةِ لَيْسَتْ مِثْلَهَا يُنْهَى عَنْ الْكَلَامِ حَالَهَا.

وَقَوْلُهُ (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ النَّهْيُ بِحَالِ الْخُطْبَةِ.

وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنْهَى عَنِ الْكَلَامِ مِنْ حَالِ خُرُوجِ الْإِمَامِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عِنْدَ جُلُوسِهِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ فَهُوَ غَيْرُ خَاطِبٍ فَلَا يُنْهَى عَنِ الْكَلَامِ بِحَالِهِ.

وَقِيلَ: هُوَ وَقْتُ سَيْرٍ يُشَبَّهُ بِالسَّكُوتِ لِلتَّنَفُّسِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْخَاطِبِ.

وَأَمَّا شَبْهُهُ بِالْجِمَارِ بِحَمْلِ أَسْفَارًا لِأَنَّهُ قَاتِلُ الْإِنْفَاعِ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ.

وَقَدْ تَكَلَّفَ الْمُشَقُّ، وَأَتَعَبَ نَفْسُهُ فِي حُضُورِ الْجُمُعَةِ، وَالْمِشْبُةُ بِهِ كَذَلِكَ قَاتِلُ الْإِنْفَاعِ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحْمِيلِ التَّعَبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ «لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ فَإِنَّ الْمَرَادَ بِالْجُمُعَةِ الصَّلَاةَ إِلَّا أَنَّهَا تُجْزَأُ إِجْمَاعًا فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا بِأَنَّهُ نَهْيٌ لِلْفَضِيلَةِ الَّتِي يَجُوزُهَا مَنْ أَنْصَتَ وَهُوَ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٧) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (١٨١٠) بَلْفِظٍ «مَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ ظُهُرًا».

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ أَحَدُ رَوَاتِهِ: مَعْنَاهُ اجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ وَحَرَّمَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ قَالَ بِمَحْرَمَةِ الْكَلَامِ حَالَ الْخُطْبَةِ وَهُمْ الْفَهَادِيُّوهُ وَابْنُ حَنِفَةَ وَمَالِكٌ وَرَوَايَةُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ تَشْبِيهَهُ بِالْمِشْبَةِ بِهَذَا الْمُسْتَكْرَرِّ، وَمِلَاحَظَةُ وَجْهِ الشَّبْهِ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ نَسَبَتْهُ إِلَى فَوَاتِ الْفَضِيلَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْجُمُعَةِ مَا ذَكَرَ إِلَّا لَأَنَّهَا يَلْحَقُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْوُزَرِ الَّذِي يُقَادِمُ الْفَضِيلَةَ فَيَصِيرُ مُحْبَطًا لَهَا.

وَذَهَبَ الْقَاسِمُ وَابْنُ الْهَادِي، وَاحِدٌ قَوْلِي أَحْمَدَ وَالشَّافِعِي إِلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَنْ يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ، وَمَنْ لَا يَسْمَعُهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الإجماع على وجوب الإنصات على مَنْ يَسْمَعُ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ إِلَّا عَنْ قَلِيلٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وقوله (إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ فَقَدْ لَعُوتَ) تَأْكِيدٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُدَّ مِنَ اللَّغْوِ، وَهُوَ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ فَأُولَى مِنْ غَيْرِهِ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْإِشَارَةِ إِنْ أَمَكَّنَ ذَلِكَ.

وَالْمُرَادُ بِالْإِنْصَاتِ قِيلَ: مِنْ مُكَلِّمَةِ النَّاسِ فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الذِّكْرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النَّهْيَ شَامِلٌ لِلْجَمِيعِ، وَمَنْ فُزِقَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَمَثَلُ جَوَابِ التَّحِيَّةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِهِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِوَجوبِهَا قَدْ تَعَارَضَ فِيهِ عُمُومُ النَّهْيِ هُنَا وَعُمُومُ الْوَجوبِ فِيهِمَا وَتَخْصِيصُ أَحَدِهِمَا لِعُمُومِ الْآخَرِ تَحْكُمُ مَنْ دُونِ مُرْجِعٍ.

وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ «لَعُوتَ» وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ اللَّغْوَ مَا لَا يَحْسُنُ.

وقيل: بطلت فضيلة جُمُعَتِكَ وصارت ظهراً

١٠- تحية المسجد والخطيب بخطب

٤٣١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «صَلَّيْتُ؟» قَالَ لَا، قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ»..

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٣١)، مسلم (٨٧٥)].

الرَّجُلُ هُوَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِيِّ سَمَاءُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ [(٨٧٥)(٥٨)(٥٩)].

وقيل: غيره وحذفت همزة الاستفهام من قوله «صَلَّيْتُ»، واصله أَصَلَّيْتُ.

وفي مُسْلِمٍ [(٨٧٥)(٥٤)(٥٥)] قَالَ لَهُ: «أَصَلَّيْتُ».

وقد ثبت في بعض طرق البخاري (٩٣١).

وسليك: بضم السين المهملة بعد اللام مُتَّسَةً نَحْيَةً مُصَغَّرُ (الغطفاني) يفتح الغين المعجمة، فطاءً مهملةً بعدها فاء.

وقوله (صَلِّ رَكَعَتَيْنِ) وعند البخاري وصفهما بخفيتين وعند مسلم «وَتَجُوزُ فِيهِمَا» ويؤيد البخاري لذلك بقوله (باب: مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ).

وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تُصَلَّى حَالِ الْخُطْبَةِ. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا طَائِفَةٌ مِنَ الْأَلِ، وَالْفَقَهَاءِ، وَالْحَدِيثِينَ وَيُخَفَّفُ لِسَمَاعِ الْخُطْبَةِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ، وَالْخَلَفِ إِلَى عَدَمِ شَرْعِيَّتِهِمَا حَالِ الْخُطْبَةِ.

والحديث هذا حجة عليهم.

وقد تَأَوَّلُوهُ بِأَحَدِ عَشَرَ تَأْوِيلًا كُلُّهَا مَرْدُودَةٌ سَرَدَقًا الْمَصْنُفُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٠٩/٢-٤١١) بِرَدِّهَا، وَنَقَلَ ذَلِكَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» [الأعراف: ٢٠٤] وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا خَاصٌّ وَذَلِكَ عَامٌّ، وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ لَيْسَتْ قُرْآنًا وَبِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى الرَّجُلَ أَنْ يَقُولَ لِصَاحِبِهِ، وَالْخُطِيبُ يَخْطُبُ: أَنْصِتْ، وَهُوَ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ.

وجوابه أن هذا أمر الشارع، وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمريه بل القاعدة يُصَحِّتُ وَالْدَّخِلُ يَرْمِكُ التَّحِيَّةَ.

وبإيطاق أهل المدينة خلقاً عن سلفٍ على منع التأفلة حال الخطبة وهذا الدليل للمالكية.

وجوابه: أَنَّهُ لَيْسَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً لَوْ أَجْمَعُوا كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتِمُّ دَعْوَى إِجْمَاعِهِمْ فَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٥١١) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٨٣٠) وَصَحَّحَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَتَى وَمُرَوَّانُ يَخْطُبُ فَصَلَّاهُمَا فَارَادَ حَرَسُ مُرَوَّانَ أَنْ يَمْنَعُوهُ فَأَبَى حَتَّى صَلَّاهُمَا ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ لَادْعُهُمَا بَعْدَ أَنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِهِمَا.

وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير [كما في المجمع (١٨٤/٢)] مرفوعاً بلفظ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ حَتَّى يَقْرَعَ الْإِمَامُ».

ففيه أيوب بن نهيك متروك وضعفه جماعة وذكره ابن

حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ.

وَيَرْكَبُهُمْ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ، وَالْحِكْمَةَ، وَالْحَقَّ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

وَقَالَ: يُخْطِئُ.

وَمَا فِي سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ مِنْ تَوْبِيخِ أَهْلِ النِّفَاقِ وَحَثِّهِمْ عَلَى التَّوْبَةِ وَدَعَائِهِمْ إِلَى طَلِبِ الْاسْتِغْفَارِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَكْثُرُ اجْتِمَاعُهُمْ فِي صَلَاتِهَا، وَمَا فِي آخِرِهَا مِنَ الْوَعظِ، وَالْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ.

وَقَدْ أَخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلخَطِيبِ أَنْ يَقْطَعَ الْخُطْبَةَ بِالْيَسِيرِ مِنَ الْكَلَامِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأْنِ هَذَا الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ ﷺ مِنْ جُمْلَةِ الْأَوَامِرِ الَّتِي شَرَعَتْ لَهَا الْخُطْبَةُ، وَأَمْرُهُ ﷺ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْبَعْضُ.

١٢- ما يقرأ في العيدين والجمعة

٤٣٣- وَلَهُ (٨٧٩) عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ. وَفِي الْجُمُعَةِ: بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ».

وَأَمَّا مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ فِي غَيْرِ حَالِ الْخُطْبَةِ فَإِنَّهُ يُشْرِعُ لَهُ الطَّوَافَ فَإِنَّهُ تَحِيَّةٌ أَوْ لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةٍ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

وَأَمَّا صَلَاتُهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي جَنَازَةٍ غَيْرِ مُسَبَّلَةٍ فَلَا يُشْرِعُ لَهَا التَّحِيَّةَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَسْجِدٍ فَتُشْرِعُ.

(وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ.

(عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه كَانَ يَقْرَأُ) أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ ﷺ لَمَّْا خَرَجَ إِلَى صَلَاتِهِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا شَيْئًا فَذَلِكَ؛ أَنَّهُ حَالَ قُدُومِهِ اشْتَغَلَ بِالدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُهَا فِي الْجَنَازَةِ وَلَمْ يُصَلِّهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي مَسْجِدِهِ ﷺ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّهَا لَا تُشْرِعُ لِغَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَتْ الْعِيدُ فِي مَسْجِدٍ.

(فِي الْعِيدَيْنِ) الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى أَيُّ فِي صَلَاتَيْهِمَا.

(وَلِي الْجُمُعَةِ) أَيُّ فِي صَلَاتِهَا بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أَيُّ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ» أَيُّ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَهَا.

وَكُنَّه كَانَ يَقْرَأُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ تَارَةً وَمَا ذَكَرَهُ النُّعْمَانُ تَارَةً.

١١- ما يقرأ في صلاة الجمعة

٤٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٩))

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأُولَى (وَالْمُنَافِقِينَ) فِي الثَّانِيَةِ أَيُّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِيهِمَا لِمَا عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَفِي سُورَةِ «سُبْحِ»، وَ«الْغَاشِيَةِ» مِنَ التَّنْذِيرِ بِأَحْوَالِ الْآخِرَةِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعْدِ مَا يُنَاسِبُ قِرَاءَتَهُمَا فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ الْجَامِعَةِ. وَقَدْ وَرَدَ فِي الْعِيدَيْنِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِـ «قَافٍ» وَ«اقْتَرَبَتْ».

١٣- إذا اجتمع العيد والجمعة أجزأ العيد

٤٣٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وَإِنَّمَا خَصَّصَهَا بِهِمَا لِمَا فِي سُورَةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى حُضُورِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَبَيَانِ فَضِيلَةِ بَعْتِيهِ ﷺ وَذِكْرِ الْأَرْبَعِ الْحُكَمِ فِي بَعْتِيهِ ﷺ مِنْ أَنَّهُ يُتْلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ

(رَوَاهُ الْهَيْثَمِيُّ إِلَّا السَّرْمَذِيُّ وَاحِدٌ (٣٧٧/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٠)، النَّسَائِيُّ (١٩٤/٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٣١٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٤٦٤))

الطَّائِفِ فَلَمَّا قَدِمَ ذَكَرْنَا لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ، وَعِنْدَهُ
أَيْضاً أَنَّهُ يَسْقُطُ فَرَضُ الظُّهْرِ وَلَا يُصَلَّى إِلَّا الْعَصْرَ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٢) عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: «عِيدَانِ
اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَجَمَعْتُهُمَا فَصَلَّاهُمَا رَكَعَتَيْنِ بُكْرَةً لَمْ يَزِدْ
عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ».

وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْجُمُعَةَ الْأَصْلَ فِي يَوْمَيْهَا، وَالظُّهْرَ بَدَلُ
فَهُوَ يَقْتَضِي صَحَّةَ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ وَجُوبُ الْأَصْلِ مَعَ
إِمْكَانِ آدَائِهِ سَقَطَ الْبَدَلُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيْضاً حَيْثُ رُخِّصَ لَهُمْ فِي الْجُمُعَةِ، وَلَمْ
يَأْمُرْهُمْ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ مَعَ تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ الْجُمُعَةِ لِلظُّهْرِ يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ كَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ، وَإِنَّ الشَّارِحَ مَذْهَبَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَطَاءَ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ ابْنُ الزُّبَيْرِ
لصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَصٍّ قَاطِعٍ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ فِي
مَنْزِلِهِ فَالْجُزْمُ بِأَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ الزُّبَيْرِ سَقُوطُ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي يَوْمِ
الْجُمُعَةِ يَكُونُ عِيداً عَلَى مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْعِيدِ لِهَيْوَةِ الرِّوَايَةِ غَيْرِ
صَحِيحٍ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِهِ بَلْ فِي قَوْلِ عَطَاءَ
إِنَّهُمْ صَلُّوا وَحْدَانًا أَيْ الظُّهْرَ مَا يُشْعُرُ بِأَنَّهُ لَا قَاتِلَ بِسَقُوطِهِ،
وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مُرَادَهُ صَلُّوا الْجُمُعَةَ وَحْدَانًا فَإِنَّهَا لَا تَصَحُّ إِلَّا
جَمَاعَةً إجماعاً.

ثُمَّ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ،
وَالظُّهْرَ بَدَلُ عَنْهَا قَوْلٌ مَرْجُوحٌ بَلِ الظُّهْرُ هُوَ الْفَرَضُ الْأَصْلِيُّ
الْمَقْرُوضُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، وَالْجُمُعَةُ مُتَأَخِّرُ فَرَضُهَا، ثُمَّ إِذَا فَاتَتْ
وَجِبَ الظُّهْرُ إجماعاً فَهِيَ الْبَدَلُ عَنْهُ.

وَلَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي رِسَالَةٍ.

١٤- نافلة الجمعة أربع بعدها

٤٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا
أَرْبَعًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٨١/٦٧)

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْجُمُعَةِ،

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَ فِي
يَوْمِ جُمُعَةٍ ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ) أَيِّ فِي صَلَاتِهَا.

(ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ) أَيِ الْجُمُعَةِ (فَلْيُصَلِّ) هَذَا بَيَانٌ
لِقَوْلِهِ «رَخَّصَ»، وَإِعْلَامٌ بِأَنَّهُ كَانَ التَّرْخِصُ بِهَذَا اللَّفْظِ.

(رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ).

وَأَخْرَجَ أَيْضاً أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ
رضي الله عنه قَالَ: «قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمَيْكُم هَذَا عِيدَانِ فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ
عَنِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمِعُونَ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣١١)، وَالْحَاكِمُ (٢٨٨٨/١) وَالْحَاكِمُ (٢٨٨٩) مِنْ
حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ.

وَفِي إِسْنَادِهِ بَقِيَّةٌ.

وَصَحَّحَ الذَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ إِسْرَافَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءَ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ،
وَأَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ (أَبُو دَاوُدَ (١٠٧١)،
النَّسَائِيُّ (١٩٤/٣)).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ
تَصِيرُ رُخْصَةً يَجُوزُ فَعْلُهَا وَتَرْكُهَا، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِمَنْ صَلَّى الْعِيدَ
دُونَ مَنْ لَمْ يُصَلِّهَا.

وَالِىَ هَذَا مَذْهَبُ الْهَادِي وَجَمَاعَةٌ إِلَّا فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَثَلَاثَةٌ
مَعَهُ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَصِيرُ رُخْصَةً مُسْتَدَلِّينَ
بِأَنَّ دَلِيلَ وَجُوبِهَا عَامٌ لَجَمِيعِ الْأَيَّامِ، وَمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ،
وَالْآثَارِ لَا يَقْوَى عَلَى تَخْصِصِهَا لَهَا فِي أَسَانِيدِهَا مِنَ الْمَقَالِ.

(قُلْتُ): حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ كَذَا صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَلَمْ
يَطْعَنْ غَيْرُهُ فِيهِ فَهُوَ يَصْلُحُ لِلتَّخْصِصِ فَإِنَّهُ يُخَصُّ الْعَامُ
بِالْأَحَادِ.

وَمَذْهَبُ عَطَاءَ إِلَى أَنَّهُ يَسْقُطُ فَرَضُهَا عَنْ الْجَمِيعِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ:
«مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ» وَلِنَعْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ صَلَّى بِهِمْ
فِي يَوْمِ عِيدِ صَلَاةِ الْعِيدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ عَطَاءُ: ثُمَّ جِئْنَا إِلَى
الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا فَصَلَّيْنَا وَحْدَانًا قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي

اللَّهُ ﷻ أَمَرْنَا بِذَلِكَ أَنْ لَا تُوصِلَ صَلَاةُ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ «أَنْ» وَمَا بَعْدَهُ: بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ يَبَيِّنُ مِنْ «بِذَلِكَ» (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة، وأن لا توصل بها.

وظاهر النهي التحريم، وليس خاصاً بصلوة الجمعة؛ لأنه استدل الراوي على تخصيصه بذكر صلاة الجمعة بحديث يعنها وغيرها.

قيل: والحكمة في ذلك لتلا يشتهى الفرض بالنافلة.

وقد ورد أن ذلك هلكة.

وقد ذكر العلماء أنه يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة، والأفضل أن يتحول إلى بيته فإن فعل التوافل في البيوت أفضل، وإلا فإلى موضع في المسجد أو غيره.

وفيه تكثير لمواضع السجود.

وقد أخرج أبو داود (١٠٠٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أَيَعِزُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ يَخِي السُّجَّةَ» ولم يضعه أبو داود.

وقال البخاري في صحيحه (٨٤٨) ويذكر عن أبي هريرة يرفعه «لَا يَطْفُرُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» ولم يصح النهي.

١٦- فضل الجمعة

٤٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرِ وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَهَامٍ».

رواه مسلم (٨٥٧)

(وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: من اغتسل أي للجمعة لحديث «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» [خ] (٨٨٢)، م (٨٤٥) أو مطلقاً.

وَالْأَمْرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْوَجوبِ إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْهُ مَا، وَقَعَ فِي لَفْظِهِ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ الصَّبَّاحِ «مَنْ كَانَ مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [(٨٨١)(٦٩)] مِنْ رَوَايَةِ سَفِيَانَ فِدْلٍ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وَالْأَرْبَعُ أَفْضَلُ مِنَ الْاِثْنَيْنِ؛ لَوْفُوعِ الْأَمْرِ بِذَلِكَ وَكَثْرَةِ فِعْلِهِ لَهَا ﷻ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٤٠/١): «وَكَانَ ﷻ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ دَخَلَ مَنْزِلَهُ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ سُبُّهَا، وَأَمَرَ مَنْ صَلَّاهَا أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا أَرْبَعاً».

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعاً، وَإِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ.

وقد ذكر أبو داود (١١٣٠) عن ابن عمر أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعاً، وإذا صلى في بيته صلى رَكَعَتَيْنِ.

وفي الصحيحين [البخاري (٩٣٧)، مسلم (٨٨٢)]. عن ابن عمر أنه ﷻ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ.

١٥- الجمعة لا توصل بصلوة إلا بفواصل

٤٣٦- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ لَهُ: إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرْنَا بِذَلِكَ: أَنْ لَا نَصِلَ صَلَاةُ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ.

رواه مسلم (٨٨٣)

(وعن السائب بن يزيد ﷺ) هُوَ أَبُو يَزِيدَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ فِي الْأَشْهَرِ وَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَحَضَرَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ أَبِيهِ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ.

(أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا) بِفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ مِنَ الْوَصْلِ.

(بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ) أَيِ مِنَ الْمَسْجِدِ (فَإِنَّ رَسُولَ

وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - شَيْئًا إِلَّا
أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَثَارَ يَدَيْهِ: يُقَلِّلُهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٣٥)، مسلم (٨٥٢)].

ولي رواية لمسلم (٨٥٢)(١٥) «وهي ساعة غيفة».

(وعنه) أي عن أبي هريرة.

(أن رسول الله ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا
يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ» جُمْلَةً حَالِيَةً أَوْ صَفَةً لـ «عبد»،
والواو لتأكيد لصوق الصفة.

(يُصَلِّي) حال ثانٍ.

(يسأل الله تعالى) حال ثالث.

(شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَثَارَ أَيِّ النَّبِيِّ ﷺ).

(يَدَيْهِ يُقَلِّلُهَا) يحقر وقتها.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ولي رواية لمسلم وهي ساعة غيفة) هُوَ الَّذِي
أَفَادَهُ لَفْظُ «يُقَلِّلُهَا» فِي الْأَوَّلَى.

وليه [بها] السَّاعَةُ وَيَأْتِي تَعْيِينُهَا.

ومعنى «قَائِمٌ» أَي مُقِيمٌ لَهَا مُتَلَبِّسٌ بِأَرْكَانِهِ لَا يَمْنَعُ حَالُ
الْقِيَامِ فَقَطْ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ ثَابِتَةٌ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْحَفَاطِ
وَسَقَطَتْ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى.

وحكي عن بعض العلماء أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِحَذْفِهَا مِنَ الْحَدِيثِ
وَكَأَنَّهُ اسْتَشْكَلَ الصَّلَاةَ إِذْ وَقَّتْ تِلْكَ السَّاعَةَ إِذَا كَانَ مِنْ بَعْدِ
العَصْرِ فَهُوَ وَقْتُ كِرَاهَةِ لِلصَّلَاةِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ مِنْ حَالِ جُلُوسِ
الخطيب على المنبر إلى انصرافه.

وقد تأولت هذه الجملة بأن المراد مُتَطَرًّا لِلصَّلَاةِ، وَالمُتَطَرُّ
لِلصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ [خ (٦٥٩)، م (٦٤٩)].

وَأَمَّا قُلْنَا: إِنَّ الْمَشِيرَ يَدُوهُ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا فِي رِوَايَةِ
مَالِكٍ [الموطأ (١٥)] فَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ.

وقيل: المشير بعض الرؤاة.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْإِشَارَةِ فَهُوَ أَنَّهُ وَضَعَ أَمْلَتَهُ عَلَى بَطْنِ
الوسطى، وَالحَصْرُ يُبَيِّنُ قَلَّتْهَا.

(لَمْ أَتَى الْجُمُعَةَ) أَي الْمَوْضِعَ الَّذِي تُعَامُ فِيهِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ
قَوْلُهُ (فُصِّلَ) مِنَ التَّوَاتُلِ.

(مَا قُدِّرَ لَهُ ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرَغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ ثُمَّ يُصَلِّي
مَعَهُ غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفَضْلُ أَيِّ زِيَادَةٍ (ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

فيه دلالة على أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِحْرَازِهِ لَمَّا ذُكِرَ مِنَ الْأَجْرِ مِنْ
الْاِغْتِسَالِ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ (٨٧٥)(٢٧) «مَنْ تَوَضَّأَ
فَأَحْسَنَ التَّوَضُّعَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ».

وفي هذه الرواية بيان أَنَّهُ غَسَلَ الْجُمُعَةَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّهُ
لَا بُدَّ مِنَ التَّوَضُّعِ حَسْبَمَا يُكْفِيهِ فَإِنَّهُ لَمْ يُقَدِّرْهَا بِحَدِّ قِيَمٍ لَهُ هَذَا
الْأَجْرُ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ.

وقوله: (أَنْصَتَ) مِنَ الْإِنْصَاتِ، وَهُوَ السُّكُوتُ، وَهُوَ غَيْرُ
الاسْتِمَاعِ إِذْ هُوَ الْإِسْمَاعُ لِسَمَاعِ الشَّيْءِ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى:
«فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا» [الأعراف: ٢٠٤] وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ هَلِ
الْإِنْصَاتُ يَجِبُ أَوْ لَا.

وليه دلالة على أَنَّهُ النَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ حَالُ الْخُطْبَةِ
لَا بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنْهَا، وَلَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا نَهْيَ عَنْهُ كَمَا دَلَّتْ
عَلَيْهِ «حَتَّى».

وقوله: (غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ) أَي مَا بَيْنَ صَلَاتَيْهَا
وَخُطْبَتَيْهَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنَ الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ حَتَّى يَكُونَ
سَبْعَةُ أَيَّامٍ بِلَا زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ أَيَّ غُفِرَتْ لَهُ الْخَطَايَا الْكَائِنَةُ
فِيمَا بَيْنَهُمَا.

(وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) أَي غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ
السَّبْعَةِ حَتَّى تَكُونَ عَشْرَةٌ.

وَهَلِ الْمَغْفُورُ الْكَبَائِرُ؟ الْجَاهِلُ عَلَى الْآخِرِ، وَأَنَّ الْكَبَائِرَ لَا
يَغْفَرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ.

١٧- الساعة المستجابة

٤٣٨- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ

الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ،

وقد أطلق السؤال هنا، وفيه في غيره كما عند ابن ماجه (١٠٨٤) من حديث أبي لابة الأنصاري ملفظ «ما لم يسأل الله حراماً» «ما لم يسأل الله إثمًا» وعند أحمد (٢٨٤/٥) من حديث سعد بن عباد «ما لم يسأل إثمًا أو قطعة رجم».

٤٣٩- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ».

رواه مسلم (٨٥٣)، وزعم الدارقطني أنه من قول أبي بردة.

(وعن أبي بردة) بضم الموحدة وسكون الراء ودال المهملة هو عامر بن عبد الله بن قيس وعبد الله هو أبو موسى الأشعري، وأبو بردة من التابعين المشهورين سمع أباه وعلياً عليه السلام وابن عمر وغيرهم.

(عن أبيه) أبي موسى الأشعري.

(قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: هي) أي ساعة الجمعة. (ما بين أن يجلس الإمام) أي على المنبر (لي أن تقضى الصلاة) رواه مسلم وزعم الدارقطني أنه من قول أبي بردة.

وله اختلف العلماء في هذه الساعة وذكر المصنف في فتح الباري (٤١٦/٢-٤٢٢) عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً وسيشير إليها وسردنا الشارح رحمه الله في الشرح، وهذا المروي عن أبي موسى أحدها ورجحه مسلم على ما روى عنه البيهقي (٢٥٠/٣)، وقال: هو أجود شيء في هذا الباب، وأصح.

وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة.

وقال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره.

وقال النووي: هو الصحيح بل الصواب.

قال المصنف: وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في أثنائه لقوله «يَقْلَلُهَا».

وقوله «خفيفة».

وفائدة ذكر الوقت أنها تتقل فيها فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً، وانتهائها انتهاء الصلاة.

وأما قوله: إنه رجح الدارقطني أن الحديث من قول أبي بردة فقد يجاب عنه بأنه لا يكون إلا مرفوعاً فإنه لا مسرح للاجتهاد في تعيين أوقات العبادات، ويأتي ما أعلاه به الدارقطني قريباً.

٤٤٠- وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ (١١٣٩).

(وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو يوسف بن سلام من بني قيساع إسرائيل من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام، وهو أحد الأجداد، وأحد من شهد له النبي ﷺ بالجنة. روى عنه أباه يوسف وعمره، وأنس بن مالك وغيرهم مات بالمدينة سنة ثلاث، وأربعين وسلام بتخفيف اللام قال المبرد: لم يكن في العرب سلام بالتخفيف غيره.

(عند ابن ماجه) لفظه فيه: عن عبد الله بن سلام قال: قلت لرسول الله ﷺ جالس: إنا لنجد في كتابك الله يعني التوراة في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل الله عز وجل شيئاً إلا قضى الله له حاجته قال عبد الله: فاشأ أي رسول الله ﷺ أو بعض ساعة قلت: صدقت يا رسول الله أو بعض ساعة قلت: أي ساعة هي؟ قال: هي آخر ساعة من ساعات النهار قلت: إنها ليست ساعة صلاة قال: «إن العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يجلسه إلا الصلاة فهو في صلاة» انتهى.

٤٤١- وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ (١٠٤٨) وَالنَّسَائِيِّ (٩٩/٣) أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ.

وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أملتيتها في شرح البخاري (٤١٦/٢-٤٢١).

(وعن جابر عند أبي داود والنسائي أنها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس) فقوله «أنها» بفتح الهمزة مبتدأ خبره ما تقدم من قوله (وفي حديث عبد الله بن سلام إلى آخره).

ورجح أحمد بن حنبل هذا القول رواه عنه الترمذي (١١١٠)

حديث (٤٨٩).

وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة لاخصاصها بهذه الساعة.

وقال أحمد: أكثر الأحاديث على ذلك.

وقال ابن عبد البر: هو أثبت شيء في هذا الباب.

١٨- نصاب الجمعة

٤٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: مَضَتِ السُّنَّةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَصَاعِدًا جُمُعَةٌ.

رواه الدارقطني (٣/٢) بإسناد ضعيف.

(وعن جابر) هو ابن عبد الله.

وقال «مضت السنة أن في كل أربعين فصاعدا جمعة»، رواه الدارقطني بإسناد ضعيف، وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحمد: اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني: منكر الحديث.

وقال ابن حبان: لا يجوز أن يُختج به.

وفي الباب أحاديث لا أصل لها.

وقال عبد الحق: لا يثبت في العدد حديث.

وقد اختلف العلماء في النصاب الذين بهم تقوم الجمعة:

فذهب إلى وجوبها على الأربعين لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي.

وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية.

وذهب أبو حنيفة والمؤيد وأبو طالب إلى أنها تتعقد بثلاثة مع الإمام، وهو أقل عدد تتعقد به فلا تحب إذا لم يتم هذا القدر مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَعُوا﴾ [الجمعة: ٩].

قالوا: والخطاب للجماعة بعد النداء للجمعة، وأقل الجمع ثلاثة فدل على وجوب السعي على الجماعة للجمعة بعد النداء لها، والنداء لا بد له من مئاة فكانوا ثلاثة مع الإمام ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك.

واغترض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة فعلهم لها مجتمعين.

روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن «أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة» ورجحه إسحاق وغيره وحكى أنه نص الشافعي.

وقد استشكل هذا فإنه ترجيح لغير ما في الصحيح على ما فيه، والمعروف من علوم الحديث وغيرها أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره.

والجواب أن ذلك حديث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم (٨٥٣/١٦) فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب.

أما الأول فلأنه من رواية غمرة ابن بكير.

وقد صرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرط مسلم.

وأما الثاني فلأن أهل الكوفة أخرجوه عن أبي بردة غير مرفوع، وأبو بردة كوفي، وأهل بلذية أعلم بحديثه من بكير فلو كان مرفوعاً عند أبي بردة لم يقفوه عليه ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب.

وجع ابن القيم [إزاد المعاد (٣٩٤/١)] بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنحصر في أحد الوقتين وسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل.

(وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أمليتها في شرح البخاري) تقدمت الإشارة إلى هذا.

قال الخطابي: اختلف فيها على قولين.

ف قيل: قد رفعت، وهو حكى عن بعض الصحابة.

وقيل: هي باقية واختلف في تعيينها ثم سرد الأقوال، ولم يبلغ بها ما بلغ بها المصنف من العدد.

وقد اقتصر المصنف هاهنا على قولين كأنهما الأرجح عنده دليلاً.

وله دليل على مشروعية ذلك للخطيب؛ لأنها موضع الدعاء.

وقد ذهب إلى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين، والمؤمنات أبو طالب والإمام يحيى وكأنهم يقولون: إن مواظبة الخطيب دليل الوجوب كما يفعله، كان يستغفر.

وقال غيرهم: يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب. قال الشارح: والأول أظهر.

٢٠- التذكير بآيات القرآن

٤٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَذْكُرُ النَّاسَ رَوَاهُ أَبُو قَاوَدَ (١٢٠١)، وَاصْنَعْهُ فِي مُسْلِمٍ (٨٦٦).

كأنه يريد ما تقدم (رقم ٤٢٠) من حديث أم هشام بنت حارثة أنها قالت: ما أخذت في القرآن المجيد إلا من لسان رسول الله ﷺ يقرأها كل جمعة على المنبر.

وروى الطبراني في الأوسط (٤٠٤٥) من حديث علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على المنبر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وله رجل مجهول وبقية رجاله مؤثرون.

وأخرج الطبراني في أيضاً (٨٣٠٦) من حديث جابر أنه خطب رسول الله ﷺ فقرأ في خطبته آية الزمر فتحرك الكثير من المؤمنين.

وفي روايه ضعيفان.

٢١- مَنْ يُعْذَرُ فِي الْجُمُعَةِ

٤٤٥- وَعَنْ طَارِقِ بْنِ سَهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: مَمْلُوكٌ وَامْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَمَرِيضٌ» رَوَاهُ أَبُو قَاوَدَ (١٠٦٧)، وَقَالَ: لَمْ يَنْتَهِ طَارِقٌ مِنَ الْحَيْثُ

وقد صرح في البحر بهذا واعترض به أهل المنع بما استدلوا به للمنع ونقضه بقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و﴿وَجَاهِدُوا﴾ [الحج: ٧٨] فإنه لا يلزم إيتاء الزكاة في جمعة.

قلت: والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب ولا من السنة، وإذا قد علم أنها لا تكون صلاحها إلا جمعة كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه (٩٧٢) وابن عدي [الكامل] (٩٨٩/٣) وحديث أبي أمامة عند أحمد (٢٥٤/٥-٢٦٩) والطبراني [المعجم الكبير] (٢٥٢/٨) والآنسان أقل ما تيسر به الجماعة لحديث [الآنسان] جنازة فتم بهم في الأظهر.

وقد سرد الشارح الخلاف، والأقوال في كمية العدد المتخير في صلاة الجمعة فبلغت أربعة عشر قولاً وذكر ما تثبت به كل قائل من الدليل على ما ادعاه بما لا ينهض حجة على الشرطية ثم قال: والذي نقل من حال النبي ﷺ أنه كان يصلها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المتخير هو الجمع الذي يحصل به الشعائر، ولا يكون إلا في كثرة يغيظ بها المنافق ويكتب بها الجاحد ويسر بها المصدق، والآية الكريمة دالة على الأمر بالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم يبعد.

قلت: قد كتبت رسالة في شروط الجمعة التي ذكروها ووسعتا المقال والاستدلال سميناها: «اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة».

١٩- الاستغفار للمؤمنين في خطبة الجمعة

٤٤٣- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ.

رَوَاهُ الْبُرَّازُ بِإِسْنَادٍ كَثِيرٍ [كشف الاستار] (٦٤١).

قلت: قال البراز: لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد. وفي إسناد البراز يوسف بن خالد السمي، وهو ضعيف.

ورواه الطبراني في الكبير (٢٦٤/٧) إلا أنه بزيادة «والمسلمين، والمسلمات».

وَأُخْرِجَتْ الْحَاكِيمُ (٢٨٨/١) مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى.
(وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شَيْهَابٍ) بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ لَأَحْمَسِيِّ الْبَجَلِيِّ
الْكُوفِيِّ.

أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ سَمَاعٌ وَغَرَا
فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ غَزْوَةً
وَسِرِّيَّةً وَمَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ
مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرَبَةً مَمْلُوكٌ وَأَمْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَمَرِيضٌ». رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ لَمْ يَسْمَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ فِي سُنَنِ
أَبِي دَاوُدَ بَلْفِظَ «عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ» بَلْفِظَ
«أَوْ» وَكَذَلِكَ سَأَفَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٦٩/٢).

ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: طَارِقٌ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا أَنْتَهَى.

(وَأُخْرِجَتْ الْحَاكِيمُ مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى)
يُرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ بِهَذَا صَارَ مَوْصُولًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَابْنِ عُمرَ وَمَوْلَى لَابِنِ الزُّبَيْرِ
رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٨٤/٣) وَحَدِيثُ تَمِيمٍ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَنْفُسٍ ضَعُفَةٌ
عَلَى الْوَلَاءِ قَالَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٨١٨)
بَلْفِظَ «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ».

وَفِيهِ أَيْضًا (٢٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «خَمْسَةٌ
لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمُ الْمَرَأَةُ، وَالْمُسَافِرُ، وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ، وَأَهْلُ
الْبَادِيَةِ».

٤٤٦- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ [المعجم الأوسط] (٨١٨).

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ تَضْعِيفَهُ فِي التَّلْخِصِ (٦٩/٢) وَلَا بَيَانِ
وَجْهِ ضَعْفِهِ، وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَقَدْ اجْتَمَعَ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ لَا
تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى سِتَّةِ أَنْفُسٍ:

الصَّبِيُّ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ.

وَالْمَمْلُوكُ: وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ دَاوُدَ فَقَالَ بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ
لِدُخُولِهِ تَحْتَ عُمُومِ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ»
[الجمعة: ٩] فَإِنَّهُ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ دُخُولُ الْعَبِيدِ فِي الْخُطَابِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ خَصَّصَتْهُ الْأَحَادِيثُ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَقَالٌ
فَإِنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

وَالْمَرَأَةُ: وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُسْتَحَبُّ لِلْعَجَائِزِ حُضُورُهَا بِإِذْنِ الزَّوْجِ
وَرِوَايَةُ الْبَحْرِ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِالْوُجُوبِ عَلَيْهِنَّ خِلَافَ مَا هُوَ
مُصْرَحٌ بِهِ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَالْمَرِيضُ: فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُهَا إِذَا كَانَ يَتَضَرَّرُ بِهِ.

وَالْمُسَافِرُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُهَا، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ
مُبَاشَرُ السَّفَرِ.

وَأَمَّا النَّازِلُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ وَلَوْ نَزَلَ بِمَقْدَارِ الصَّلَاةِ.

رَأَى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقِيلَ: لَا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي لَفْظِ الْمُسَافِرِ، وَإِلَيْهِ
ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ أَيْضًا، وَهُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ السَّفَرِ
بَاقِيَةٌ لَهُ مِنَ الْقَصْرِ وَغَيْرِهِ وَلِذَا لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْجُمُعَةَ
بِعِرْفَاتٍ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُسَافِرًا وَكَذَلِكَ الْعِيدُ تَسْقُطُ
صَلَاتُهُ عَلَى الْمُسَافِرِ وَلِذَا لَمْ يُرَوَّ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْعِيدِ فِي
حِجَّتِهِ تِلْكَ.

وَقَدْ وَهَمَ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: إِنَّهُ صَلَّاهَا فِي حِجَّتِهِ وَغَلَطَهُ
الْعُلَمَاءُ.

السَّادِسُ: أَهْلُ الْبَادِيَةِ.

وَفِي النِّهَايَةِ أَنَّ الْبَادِيَةَ تَحْتَصِّنُ بِأَهْلِ الْعُمْدِ، وَالْحَيَامِ دُونَ
أَهْلِ الْقَرَى، وَالْمَدَنِ.

وَفِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ أَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْقَرَى حُكْمُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ
ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِ «لَا يَبِيعُ خَاضِرٌ يَبَادٍ» [البخاري (٢١٥٠)،
مسلم (١٥١٥)].

٢٢- استقبال الخطيب

٤٤٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَنَاهُ بِوُجُوهِنَا.

رواه الترمذي بإسناد ضعيف (٥٠٩).

وله شاهد من حديث البراء عند أبي خزيمة

(وعن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا. رواه الترمذي بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو ضعيف تفرد به ضعفه أبو الدارقطني وابن عدي وغيرهما.

(وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأته في التلخيص.

والحديث يدل على أن استقبال الناس الخطيب مواجهة له أمر مستمر، وهو في حكم الجمع عليه وجزم بوجوده أبو الطيب من الشافعية.

وللهادوية احتمالان فيما إذا تقدم بعض المستمعين على الإمام، ولم يواجهوه يصح أو لا يصح.

ونص صاحب «الأنبار» أنه يجب على العدد الذين تتعد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم.

٢٣- توكؤ الخطيب على عصا

٤٤٨- وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ رضي الله عنه: شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا قَوْسٍ.

رواه أبو داود (١٠٩٦).

(وعن الحكم بن حزن) بفتح المهملة وسكون الزاي فنون.

والحكم قال ابن عبد البر: إنه أسلم عام الفتح وقيل: يوم اليمامة، وأبو حزن بن أبي وهب المخزومي.

(شهدنا الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكئاً على عصا

أو قوس. رواه أبو داود) عامة في الشن «فحمد الله، وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تُطِيقُوا أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا كُلُّ مَا أَمَرْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ سَدَّدُوا وَسَرُّوا».

وفي رواية، «وإبشروا»، وإسناده حسن وصححه ابن السكن وابن خزيمة.

وله شاهد عند أبي داود (١١٤٥) من حديث البراء أنه ﷺ أعطي يوم العيد قوساً فخطب عليه، وطولت له أحمد والطبراني وصححه ابن السكن.

وأخرج الشافعي «تريب المسند» (٤٧١): «أنه ﷺ كان إذا خطب يثبت على عزرة له، والعزرة مثل نصف الرمح أو أكبر فيها سنان مثل سنان الرمح.

وفي الحديث دليل أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو غيره وقت خطبته، والحكمة أن في ذلك ربطاً للقلب وللبعد يدينه عن العبد فإن لم يجد ما يثبت عليه أرسل يديه أو وضع اليمنى على اليسرى أو على جانب المنبر ويكره في المنبر بالسيف إذ لم يؤخر فهو بدعة.

١٢- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

١- من قال ركعة واحدة ويتم أخرى

٤٤٩- عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ رضي الله عنه عَنْ صَلَی مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَاءَ الْعَدُوُّ فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْصَرِفُوا فَصَفُّوا وَجَاءَ الْعَدُوُّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْصَرِفُوا، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

متفق عليه (البخاري (٤١٢٩)، مسلم (٨٤٢))، وهذا فقط مسلم ووقع في التمهيد لابن خزيمة، عن صالح بن خوات عن أبيه.

(عن صالح بن خوات) يفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو
فمثناة فوقية الأنصاري المدني تابعي مشهور سمع جماعة من
الصحابة.

(عن علي بن النعمان) في صحيح مسلم (٨٤١) عن
صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حنمة فصرح بمن
حدثه في الرواية.

وفي رواية آتية كما هنا.

(يوم ذات الرقاع) يكسر الراء ففأف مخففة آخره عين
مُهْمَلَةٌ: هُوَ مَكَانٌ مِنْ مَجْدِ بَارِضٍ غَطَفَانَ سُمِّيَتْ الْغَزَاةُ بِذَلِكَ؛
لأن أقدامهم نَقِبَتْ فَلَفُوا عَلَيْهَا الْحَرَقَ كما في صحيح البخاري
(٤١٢٨) من حديث أبي موسى وكانت في جمادى الأولى في
السنة الرابعة من الهجرة.

(صلاة الخوف): أن طائفة من أصحابه ﷺ صَفَّتْ مَعَهُ
وَطَائِفَةٌ وَجَاءَ بِكسر الواو فجيم: مواجهة (العدو) فصلّى بالليلين
مَعَهُ رَكْعَةً ثُمَّ تَبَت قَائِمًا، وَأَتَمُّوا؛ لأنفسهم ثم انصرفوا وصَفُّوا في
سُلم «فصفوا» بالفاء (وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى
بِهِم الرَكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ ثُمَّ تَبَت جَالِسًا، وَأَتَمُّوا؛ لأنفسهم ثُمَّ سَلَّمَ
بِهِمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَوَقَعَ فِي الْمَعْرِفَةِ كِتَابُ (الابن
مندة) يفتح اليم وسكون النون فدال مُهْمَلَةٌ إمام كبير من أئمة
الحديث (عن صالح بن خوات عن أبيه) أي خوات، وهو
صحابي فذكرَ إليهم أنه أبوه.

وفي سُلم أنه من ذكرناه.

واعلم أن هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه، وهو
الذي قاله ابن إسحاق وغيره من أهل السير، والمغازي وتلقاه
الناس منهم.

قال ابن القيم: وهو مُشْكِلٌ جداً فإنه قد صح أن المشركين
حبسوا رسول الله ﷺ يوم الخندق عن صلاة الظهر، والعصر،
والمغرب، والعشاء فصلاً من جميعاً وذلك قبل نزول صلاة
الخوف، والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس.

قال: والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ
للخوف بغسفاً ولا خلافت بينهم أن غسفاً كانت بعد
الخندق.

وقد صح عنه ﷺ أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع
فعلم أنها بعد الخندق وبعد غسفاً.

وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى.

ومن يفتح بتقديم شرعيها على الخندق على رواية أهل
السير من يقول: إنها لا تصل صلاة الخوف في الحضر ولذا لم
يصلها النبي ﷺ يوم الخندق.

وهذه الصفة التي ذكرت في الحديث في كيفية صلاحها
واضحة.

وقد ذهب إليها جماعة من الصحابة ومن الآل من بعدهم.
واشترط الشافعي أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهذا
في الثنائية، وإن كانت ثلاثية انتظر في التشهد الأول، وتُسَمُّ
الطائفة الركعة الثالثة وكذلك في الرباعية إن قلنا إنها تصلّى
صلاة الخوف في الحضر ينتظر في التشهد أيضاً.

وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله
﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ (النساء: ١٠٢).

وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المتأد من الصلاة في تقليل
الأفعال النافية للصلاة والمتابعة للإمام.

٤٥٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ نَجْدٍ، فَأَوَّزَيْنَا الْعَدُوَّ
فَصَافَقْتَاهُم، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِنَا، فَقَامَتْ
طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ بِمَنْ
مَعَهُ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ
الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاؤُوا فَرَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، وَسَجَدَ
سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ
رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٩٤٣)، مسلم (٨٣٩)]. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

(وعن ابن عمر قال غزوت مع رسول الله ﷺ قبل يكسر
القاف، وفتح الموحدة أي جهة (نجد) نجد: كل ما ارتفع من
بلاد العرب.

(لوازينا) بالزاي بعدها مُثَنَاءٌ نَحْيَةٌ قَابِلًا.

(العدو) فصافناهم فقام رسول الله ﷺ فصلّى بنا في الغازي من البخاري أنها صلاة العصر ثم لفظ البخاري «فصلّى لنا» باللام.

قال المصنف في الفتح (٤٣٠/٢): أي؛ لأجلنا ولم يذكر أن فيه رواية بالموحدة.

وفيه «يُصلّي» بالفعل المضارع.

(فقامت طائفة معه، وأقبلت طائفة على العدو وركع بمن معه ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا) أي الذين صلوا معه، ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم (مَكَانَ الطائفة التي لم تصل فجازوا لركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، هذا لفظ البخاري).

قال المصنف: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا.

ويجتمّل أنهم أتموا في حالة واحدة.

ويجتمّل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى، والأول مستلزم تضييع الحراسة المطلوبة، وإفراذ الإمام وحده ويرجح ما رواه أبو داود (١٢٤٤) من حديث ابن مسعود بلفظ «ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا» انتهى.

والطائفة تطلق على القليل، والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثة جاز للإمام أن يصلّي بواحد والثالث يجر من ثم يصلّي مع الإمام وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف.

وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية والتي بين ركعتيها ثم أتت الطائفة الأولى بعدها.

وقد ذهب إلى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد.

٤٥١- وعن جابر رضي الله عنه قال: شهدت مع رسول

الله ﷺ صلاة الخوف، فصففنا صفين: صف رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي

ﷺ وكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه، فذكر الحديث (٨٤٠) (٣٠٧).

وفي رواية (٨٤٠) (٣٠٨): «ثم سجد وسجد معه الصف الأول، فلما قاموا سجد الصف الثاني، وذكر مثله، وفي أخرى: ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. رواه مسلم».

(وعن جابر قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصففنا صفين صف خلف رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعاً ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه) أي انحدر الصف الذي يليه، وهو عطف على الضمير المتصل من دون تأكيد؛ لأنه قد وقع الفصل.

وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث.

تمامه «انحدر الصف المؤخر بالسجود، وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً».

وقال جابر كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرهم انتهى لفظ مسلم.

قوله (وفي رواية) هي في مسلم عن جابر، وفيها تعيين القوم الذين حاربهم ولفظها «غزونا مع رسول الله ﷺ قوماً من جهة فقاتلونا قتالاً شديداً فلما صلينا الظهر قال المشركون: لو ملنا عليهم مثله واحدة لا قطعناهم فأخبر جابر رسول الله ﷺ فذكر ذلك لنا رسول الله ﷺ قال: وقالوا:

رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ.
(وللنسائي من وجوه أخرى غير الوجه الذي أخرجه عنه
مسلم).

(عن جابر أن النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم
سلم ثم صلى بآخرين) أيضاً (ركعتين ثم سلم) فصلّى بإحداهما
فرضاً وبالأخرى نفلاً له.

وعمل بهذا الحسن البصري وأدعى الطحاوي أنه منسوخ
بناءً منه على أنه لا يصح أن يصلي المقرض خلف المتفصل ولا
دليل على النسخ.

٤٥٤- ومثله؛ لأبي داود (١٢٤٨)، عن أبي بكر.

وقال أبو داود: وكذلك في صلاة المغرب فإنه يصلي ست
ركعات، والقوم ثلاثاً ثلاثاً.

٣- من قال: ركعة واحدة دون إتمام

٤٥٥- وَعَنْ حُذَيْفَةَ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى
صَلَاةَ الْخَوْفِ بِهَؤُلَاءِ رَكْعَةً، وَبِهَؤُلَاءِ رَكْعَةً، وَلَمْ
يَقْضُوا.

رواه أحمد (٣٨٥/٥، ٣٩٩)، وأبو داود (١٢٤٦)،
والنسائي (١٦٧/٣)، وصححه ابن حبان (١٤٥٢).

ومطه عنه ابن خزيمة عن ابن عباس.

وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاةً حذيفة بطبرستان وكان
الأمير سعيد بن العاص فقال «أيكم صلى مع رسول الله ﷺ
صلاة الخوف؟ قال حذيفة: أنا فصلّى بهم هذه الصلاة».

وأخرج أبو داود (١٢٤٣) عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت
قال زيد «فكانت للقوم ركعة ركعة وللنبي ﷺ ركعتين».

وأخرج (١٢٤٧) عن ابن عباس قال «فرض الله - تعالى
- الصلاة على لسان نبيكم - عليه الصلاة والسلام - في
الخضر أربعاً وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة».

واخذ بهذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم فقالوا: يصلي
في شدة الخوف ركعة يومئذ إيماناً وكان إسحاق يقول: تجزئك

إنها ستأتيهم صلاة هي أحب إليهم من الأولى فلما حضرت
العصر إلى أن قال: (ثم سجدة وسجدة معه الصف الأول فلما
قاموا سجدة الصف الثاني ثم تأخر الصف الأول وتقدم الصف
الثاني، فذكر مثله).

قال «فقاموا مقام الأول فكبر رسول الله ﷺ وكبرنا
وركعنا ثم سجدة وسجدة معه الصف الأول، وقام الثاني
فلما سجدة الصف الثاني جلسوا جميعاً».

(وفي أواخره ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. رواه مسلم).

الحديث دليل على أنه إذا كان العدو في جهة القبلة فإنه
يخالف ما إذا لم يكن كذلك فإنها تمكن الحراسة مع دخولهم
جميعاً في الصلاة، وذلك أن الحاجة إلى الحراسة إنما تكون في
حال السجود فقط فيتابعون الإمام في القيام والركوع ويحرس
الصف المؤخر في حال السجدين بأن يتركوا المتابعة للإمام ثم
يسجدون عند قيام الصف الأول ويتقدم المؤخر إلى محل الصف
المقدم ويتأخر المقدم ليتابع المؤخر الإمام في السجدين الآخرين
فيصح مع كل من الطائفتين المتابعة في سجدين.

والحديث يدل أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود فقط
دون حال الركوع؛ لأن حال الركوع لا يمتنع معه إدراك أحوال
العدو، وهذه الكيفية لا توافق ظاهر الآية ولا توافق الرواية
الأولى عن صالح بن خواتم ولا رواية ابن عمر إلا أنه قد
يقال: إنها تختلف الصفات باختلاف الأحوال.

٤٥٦- ولأبي داود (١٢٣٦)، عن أبي عبيد
الزرقى، وزاد: إنها كانت بعسقان.

(ولأبي داود عن أبي عبيد الزرقى مثله) أي مثل رواية
جابر هذه (وزاد) تعيين محل الصلاة (أنها كانت بعسقان) بضم
العين المهملة وسكون السين المهملة فناء آخره نون: وهو موضع
على مرحلتين من مكة كما في القاموس.

٢- من قال: ركعتين مع الإمام

٤٥٣- وللنسائي (١٧٨/٣) ومن وجوه أخرى عن
جابر أن النبي ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ

عِنْدَ الْمَسَافِقَةِ رُكْعَةً وَاحِدَةً تَوَمُّعُ لَهَا إِمَاءٌ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ فَسُجْدَةً فَإِنْ لَمْ تَفْكُيْهِ؛ لِأَنَّهَا ذِكْرُ اللَّهِ.

٤٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْخَوْفِ رُكْعَةٌ عَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ».

وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ [وَكُفِّ الْأَسْرَارَ] (٦٧٨).

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٦٩/٣) أَنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا بِذِي قُرْدٍ بِهَلْدُو الْكَيْفِيَّةِ.

وَقَالَ الْمَصْنَفُ: قَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: لَا يَثْبُتُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ رُكْعَةٌ وَاحِدَةٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ.

وَقَدْ قَالَ بِهِ الثَّوْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ.

وَقَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو مُوسَى.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ خَمْسَ كَيْفِيَّاتٍ لَصَلَاةِ الْخَوْفِ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ثَمَانِي كَيْفِيَّاتٍ مِنْهَا هَذِهِ الْخَمْسُ.

وَزَادَ ثَلَاثًا.

وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤٣١/٢): قَدْ رُوِيَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ كَيْفِيَّاتٌ كَثِيرَةٌ وَرَجَّحَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ الْكَيْفِيَّةَ الْوَارِدَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ لِقَوَّةِ الْإِسْنَادِ وَمَوَاقِفَةِ الْأَصُولِ فِي أَنَّ الْمُؤْتَمِّمَ لَا يَتِمُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: صَحَّ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ عَشْرَ وَجْهًا.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فِيهَا رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ أَصْحَحُهَا سِتُّ عَشْرَةَ رَوَايَةً مُخْتَلَفَةً.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ نَحْوَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا.

قَالَ الْحَافِظُ:

وَقَدْ بَيَّنَّهَا شَيْخُنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ.

وَزَادَ وَجْهًا فَصَارَتْ سَبْعَةً عَشْرَةً، وَلَكِنْ يُعْكَفُ أَنْ تَتَدَاخَلَ.

وَقَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٥٣٧/١): صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ عَشْرَ مَرَّاتٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: صَلَّاهَا أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي أَيَّامٍ مُخْتَلَفَةٍ بِأَشْكَالٍ مُتَبَايِنَةٍ يَتَحَرَّى مَا هُوَ الْأَحْوَرُ لِلصَّلَاةِ، وَالْأَبْلَغُ فِي الْحِرَاسَةِ فَهِيَ عَلَى اخْتِلَافِ صُورَتِهَا مُتَّفَقَةٌ الْمَعْنَى ائْتَهَى.

٤- رَفْعُ السُّهُوِّ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

٤٥٧- وَعَنْهُ مَرْفُوعًا «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٥٨/٢).

(وَعَنْهُ) أَبِي ابْنِ عُمَرَ (مَرْفُوعًا «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ» أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَهُوَ مَعَ هَذَا مَوْقُوفٌ.

قِيلَ: وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ شَرَطَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ شُرُوطًا:

مِنْهَا السُّتْرُ فَاشْتَرَطَهُ جَمَاعَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ» [الْآيَةُ: النَّسَاءُ: ١٠٦]؛ وَلِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّهَا فِي الْحَضَرِ.

وَقَالَ زَيْدُ ابْنُ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرُ، وَالْحَفْصِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُشْتَرَطُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ» [النَّسَاءُ: ٢٠٢] بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ» فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي التَّقْيِيدِ بِالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلِينَ يَجْعَلُونَهُ مُقْبِلًا بِالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، وَأَنْ التَّقْيِيدَ، وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ مَعَ هَلْدُو الْحَالَةِ الَّتِي هِيَ: الضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ، وَالْكَلَامُ مُسْتَوْفٍ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ آخِرُ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنْ صَلَاةِ الْأَمَنِ لَا تُجْزَى إِلَّا عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الْمَدْلِ مِنْهُ وَهَلْدُو قَاعِدَةِ الْقِبْلَتَيْنِ بِذَلِكَ، وَهَمَّ الْهَادِثَةُ.

وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ: تُجْزَى أَوَّلُ الْوَقْتِ لِعُمُومِ أَدْلَةِ الْأَوْقَاتِ.

ومنها: حلُّ السَّلاح حال الصَّلَاةِ.

اشترطه داود فلا تصحُّ الصَّلَاةُ إلَّا بِمَحَلِّهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِهِ.

وأوجبه الشافعيُّ والنَّاصرُ للأمرِ بِهِ فِي الْآيَةِ وَلَهُمْ فِي السَّلاحِ تَفَاصِيلُ مَعْرُوفَةٌ.

ومنها أن لا يَكُونُ الْقِتَالُ مُحَرَّمًا سِوَاهُ كَانَ وَاجِبًا عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً.

ومنها أن يَكُونُ الْمُصَلِّيُّ مُطْلُوبًا لِلْعَدُوِّ لَا طَالِبًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ طَالِبًا امْتَكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ تَامَةً أَوْ يَكُونُ خَاشِعًا لِكُرِّ الْعَدُوِّ عَلَيْهِ.

وهذه الشُّرَاطُ مُسْتَرَفَةٌ فِي الْفُرُوعِ مَأْخُودَةٌ مِنْ أَحْوَاجِ شَرْعِيَّتِهَا وَلَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ فِي الشَّرْطِيَّةِ.

واعلم أن شَرْعِيَّةَ هَذِهِ الصَّلَاةِ مِنْ أَعْظَمِ الْأَدْلَةِ عَلَى عَظَمِ شَأْنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

١٤- باب صلاة العيدين

١- تحذيد العيدين

٤٥٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٠٢).

وقال بعد سياقه: هذا حديث حسن غريب، وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث أن معنى هذا الفطر والصوم مع الجماعة وعظم الناس، انتهى بلفظه.

فيه دليل على أنه يُعْتَبَرُ فِي كِبَرِ الْعِيدِ بِمُوَافَقَةِ النَّاسِ، وَإِنْ الْمَفْرَدُ بِمَعْرِفَةِ يَوْمِ الْعِيدِ بِالرُّؤْيَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ مُوَافَقَةُ غَيْرِهِ، وَيَلْزَمُهُ حُكْمُهُمْ فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِفْطَارِ، وَالْأَضْحَى.

وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة.

وقال: حسن.

وفي معناه حديث ابن عباس [مسلم (١٠٨٧)] وَقَدْ قَالَ لَهُ كُرَيْبٌ «إِنَّهُ صَامَ أَهْلُ الشَّامِ وَمُعَاوِيَةُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالشَّامِ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ آخِرَ الشَّهْرِ وَأَخْبَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَكِنَّا زَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمُلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ قَالَ: فَقُلْتُ: أَوَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَالنَّاسِ؟ قَالَ: لَا هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وظاهر الحديث أن كُرَيْبًا مِمَّنْ رَأَاهُ، وَأَنَّهُ أَمَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ يَتِمَّ صَوْمُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَيَقَّنًا أَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ عِنْدَهُ.

وذهب إلى هذا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وقال: يجبُ مُوَافَقَةُ النَّاسِ، وَإِنْ خَالَفَ يَقِينُ نَفْسِهِ وَكَذًا فِي الْحُجِّ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ «وَعَرَفْتُمْ يَوْمَ تَعْرِفُونَ».

وخالفه الجمهور، وقالوا: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي نَفْسِهِ بِمَا تَيَقَّنَهُ وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا يُخَالَفُ النَّاسَ فَإِنَّهُ إِذَا انْكَشَفَ بَعْدَ الْخَطِ فَقَدْ أَجْزَاهُ مَا فَعَلَ.

قالوا: وَتَأَخَّرَ الْإِيَّامُ فِي حَقِّ مَنْ التَّبَسَّ عَلَيْهِ وَعَمِلَ بِالْأَصْلِ وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِرُؤْيَا أَهْلِ الشَّامِ لِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الشَّامِ وَالْحِجَازِ، أَوْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُخْبِرُ وَاحِدًا لَمْ يُعْمَلْ بِشَهَادَتِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ كُرَيْبًا بِالْعَمَلِ بِخِلَافِ يَقِينِ نَفْسِهِ فَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ بِذَلِكَ؛ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

٢- الإفطار قبل صلاة الفطر

٤٥٩- وَعَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عُمُوَّةَ لَه مِنْ الصَّحَابَةِ، أَنَّ رَجُلًا جَاؤُوا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُفْطِرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٧/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٥٧). وَهَذَا لَفْظُهُ - وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(وَعَنْ أَبِي عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هُوَ أَبُو عُمَيْرٍ (ابْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ) الْأَنْصَارِيُّ يُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْ صَغَارِ التَّابِعِينَ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعُمَرُ بَعْدَ أَيَّهِ زَمَانًا طَوِيلًا.

(عَنْ عُمَيْرٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ رَكْعَتَا جَاوَزَا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَمْسِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفْطُرُوا، وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٨٠/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٥٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ حَزْمٍ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّ أَبَا عُمَيْرٍ مَجْهُولٌ مُرَدُّوهُ بِأَنَّهُ قَدْ عَرَفَهُ مِنْ صَحَّحَ لَهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تُصَلَّى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حَيْثُ انْكَشَفَ الْعِيدُ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْإِطْلَاقُ بِالنَّظَرِ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُهَا بَاقِيًا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعْلُومًا مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ الْهَادِي وَالْقَاسِمُ وَأَبُو حَنِيفَةَ لَكُنْ شَرْطُ أَنْ لَا يَعْلَمَ إِلَّا وَقَدْ خَرَجَ وَقْتُهَا فَإِنَّهَا تَقْضَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَقَطْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُوَدَّى فِيهِ فِي يَوْمِهَا.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ: بِشَرْطِ أَنْ يَتْرَكَ لِلْبَسِّ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ يُعْمَمُ الْعِزْرُ سِوَاهُ كَانِ لِلْبَسِّ أَوْ لَطَرٍ، وَهُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي كُتُبِ الْحَفَنَةِ قِيَاسًا لِغَيْرِ اللَّبْسِ عَلَيْهِ ثُمَّ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهَا آدَاءٌ لَا قَضَاءً.

وَذَهَبَ مَالِكٌ أَنَّهَا لَا تَقْضَى مُطْلَقًا كَمَا لَا تَقْضَى فِي يَوْمِهَا وَلِلشَّافِعِيِّ تَفَاصِيلُ أُخْرَى ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ وَهَذَا الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي عِيدِ الْإِنْفَارِ، وَقَاسُوا عَلَيْهِ الْأَصْحَى.

وَفِي التَّرَكِّ لِلْبَسِّ، وَقَاسُوا عَلَيْهِ سَائِرَ الْأَعْدَادِ.

وَفِي الْقِيَاسِ نَظَرٌ إِذَا لَمْ يَتَّعِنَ مَعْرِفَةَ الْجَامِعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣- أكل تمرات قبل الفطر

٤٦٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩٥٣).
وَلِي رَوَايَةٌ مُتَّفَقَةٌ (إِلَّا رَحَ ٩٥٣).
وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ (١٢٦/٣): وَيَأْكُلُهُنَّ الْفَرَاةُ
(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو أَيَّ يَخْرُجُ وَقْتُ الْغَدَاةِ.
(يَوْمَ الْفِطْرِ) أَيَّ إِلَى الْمَصَلَّى.

(حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَلِي رَوَايَةٌ مُتَّفَقَةٌ أَيَّ لِلْبُخَارِيِّ عَلَّقَهَا عَنْ أَنَسٍ.
(وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ وَيَأْكُلُهُنَّ الْفَرَادَةُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٥٢٦/٦) وَابْنُ حِبَّانَ (٢٨١٤)، وَالْحَاكِمُ (٢٩٤/١) مِنْ رَوَايَةِ حُثَيْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْهُ بِلَفْظٍ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ وَتَرَاهُ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مُدَاوَمَتِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.
قَالَ الْمُتَلَبِّ: الْحِكْمَةُ فِي الْأَكْلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَظُنَّ ظَانٌّ لَزُومَ الصَّوْمِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعِيدَ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ سُدَّ هَذِهِ الذَّرِيعَةِ.
وَقِيلَ: لَمَّا وَقَعَ وَجُوبُ الْفِطْرِ عَقِيبَ وَجُوبِ الصَّوْمِ اسْتَحَبَّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ مُبَادَرَةً إِلَى امْتِنَالِ أَمْرِ اللَّهِ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَلَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْأَكْلِ فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ الصَّلَاةِ خِلَافًا.

قَالَ الْمُنْصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٤٤٧/٢): وَالْحِكْمَةُ فِي اسْتِحْبَابِ التَّمَرِ مَا فِي الْحَلْوِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْبَصَرِ الَّذِي يُضَعِّفُهُ الصَّوْمُ؛ أَوْ لِأَنَّ الْحَلْوَ تَمَّا يُوَافِقُ الْإِيمَانَ، وَيَعْبُرُ بِهِ النَّامُ وَيَرْفُقُ الْقَلْبَ وَمِنْ ثَمَّةِ اسْتَحَبَّ بَعْضُ التَّابِعِينَ أَنْ يَفْطُرَ عَلَى الْحَلْوِ مُطْلَقًا.

قَالَ الْمُتَلَبِّ: وَأَمَّا جَعْلُهُنَّ وَتَرَا فَإِلَاحِشَارَةٌ إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ ﷺ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ تَبَرُّكًا بِذَلِكَ.

٤- الأكل قبل صلاة الفطر وبعد صلاة الأضحى

٤٦١- وَعَنْ ابْنِ بَرَقَانَةَ عَنْ أَبِيهِ وَضِي الْمَلَّةِ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٧٤)، مسلم (٨٩٠)].

(وعن أُمِّ عَطِيَّةَ) هِيَ الْأَنْصَارِيُّه اسْمُهَا نَسِيَةٌ بِنْتُ الْحَارِثِ وَقِيلَ: بِنْتُ كَعْبٍ كَانَتْ تَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا تُدَاوِي الْجَرْحَى وَتَمْرُضُ الْمَرِيضَ تُعَدُّ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّاحِبَةِ وَعِلْمَاءُ التَّابِعِينَ بِالْبَصْرَةِ يَأْخُذُونَ عَنْهَا غُسْلَ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ غُسْلَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَكَتْ ذَلِكَ، وَأَتَقَنَتْ فَحَدِيثُهَا أَصْلٌ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ وَيَأْتِي حَدِيثُهَا هَذَا فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ.

(قَالَتْ أُمُّنَا) مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ لِلْعِلْمِ بِالْأَمْرِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «أَمَرْنَا نَبِيَّنَا».

(أَنْ نُخْرِجَ) أَيِ إِلَى الْمَصَلَّى.

(الْعَوَاتِقُ) الْبَنَاتُ الْأَبْكَارُ الْبَالِغَاتُ، وَالْمَقَارِبَاتُ لِلْبُلُوغِ.

(وَالْحَيْضُ) هُوَ أَعْمُ مِنَ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ.

(فِي الْعَيِّدِينَ يَشْهَدُنَ الْخَيْرَ) هُوَ الدُّخُولُ فِي فَضِيلَةِ الصَّلَاةِ لَغَيْرِ الْحَيْضِ.

(وَدَعَوَةُ الْمُسْلِمِينَ) تَعَمُّ لِلْجَمِيعِ (وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمَصَلَّى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) لَكِنَّ لَفْظَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ «أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ أَوْ قَالَ: الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ فَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمَصَلَّى» وَلَفْظُ مُسْلِمٍ «أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَأَمَرَ الْحَيْضُ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مَصَلَّى الْمُسْلِمِينَ» فَهَذَا اللَّفْظُ الَّذِي أَتَى بِهِ الْمُسْتَفْتَى لَيْسَ لَفْظَ أَحَدِهِمَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ إِخْرَاجِهِنَّ.

وَفِيهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَيُوقَدُ الْخَلْفَاءُ الثَّلَاثَةُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَيُؤَيَّدُ الْوَجُوبَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣٠٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٠٧/٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ نِسَاءَهُ وَبَنَاتَهُ فِي الْعَيِّدِينَ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ، وَهُوَ عَامٌّ لِمَنْ كَانَتْ ذَاتُ هَيْئَةٍ وَغَيْرَهَا وَصَرِيحٌ فِي الثَّوَابِ.

وَفِي الْمَجَازِ بِالْأَوَّلَى.

حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٢/٥، ٣٦٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٤٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٨١٢).

(وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ) بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ، وَفَتْحُ الرَّاءِ وَكُتُبُ الْمُنَاسَاةِ التَّحْيِيَّةِ وَدَالٌ مُهْمَلَةٌ.

(عَنْ أَبِيهِ) هُوَ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ تَقَدَّمَ وَاسْمُ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيُّ أَبُو سَهْلٍ الْمُرُوزِيُّ قَاضِيهَا ثَقَّةٌ مِنَ الثَّالِثَةِ قَالَهُ الْمُسْتَفْتَى فِي التَّقْرِيبِ.

(قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَزَادَ فِيهِ «فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ».

(وَالْتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً ابْنُ مَاجَةَ (١٧٥٦) وَالدَّارَقُطْنِي (٤٥/٢)، وَالْحَاكِمُ (٢٩٤/١)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٨٣/٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ زِيَادَةٌ «وَكَانَ إِذَا رَجَعَ أَكَلَ مِنْ كَبِدِ أَضْحِيَّتِهِ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ «السَّنُ الْكَبِيرُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٨٣/٣)، وَنَاسِبٌ وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضاً عَنْ ابْنِ عُمرٍ، وَفِيهَا ضَعْفٌ «السَّنُ الْكَبِيرُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٨٣/٣).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَتَأْخِيرِهِ يَوْمَ الْأَضْحَى إِلَى مَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ هُوَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ إِظْهَارُ كَرَامَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعِبَادِ بِشَرْعِيَّةِ غَيْرِ الْأَصْحَابِ كَانَ الْأَمُّمُ الْإِبْدَاءَ بِأَكْلِهَا شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ مِنْ شَرْعِيَّةِ النُّسُكَةِ الْجَامِعَةِ لِحَيْرِ الدُّنْيَا وَثَوَابِ الْآخِرَةِ.

٥- شهود النساء العيدين وإن كنَّ حيضاً

٤٦٢- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضُ فِي الْعَيِّدِينَ: يَشْهَدُنَ الْخَيْرَ وَدَعَوَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمَصَلَّى».

والثاني: سنة وحمل الأمر بخروجهم على الندب قاله جماعة، وقواه الشارح مستدلاً بأنه علل خروجهم بشهود الخير ودعوة المسلمين. قال: ولو كان واجباً لما علل بذلك ولكان خروجهم لأداء الواجب عليهم لا ميثال الأمر. (قلت).

وله تأمل فإنه قد يُعْلَل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يُعْلَل بآدائه.

وفي كلام الشافعي في الأم (٢٧٥/١) التفرقة بين ذوات الهيات، والعجائز فإنه قال: أحب شهود العجائز، وغير ذوات الهيات من النساء الصلاة، وأنا لشهودهن الأعياد أشد استحباباً.

والثالث: أنه منسوخ قال الطحاوي: إن ذلك كان في صدر الإسلام للاحتياج في خروجهم لتكثير السواد فيكون فيه إلهاب للعدو ثم نسخ.

وتعقب أنه بمجرد الدعوى ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهم وهو صغير، وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إليهن لقوة الإسلام حيثئذ ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد، وفاتيه عليه السلام بمدى ولم يخالفها أحد من الصحابة.

وأما قول عائشة: «لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمَنَعْنَهُنَّ عَنِ الْمَسَاجِدِ» [البخاري (٨٦٩)، مسلم (٤٤٥)] فهو لا يدل على تحريم خروجهم ولا على نسخ الأمر به بل فيه دليل على أنهم لا يُمنَعْنَ؛ لأنه لم يمنعهن ﷺ بل أمر بإخراجهم فليس لنا أن نمنع ما أمر به.

٦- الصلاة قبل الخطبة

٤٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنهما قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٦٣)، مسلم (٨٨٨)].

فيه دليل على أن ذلك هو الأمر الذي دأب عليه ﷺ

وخليفته واستمروا على ذلك.

وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة.

وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستند ما أخرجه النسائي (١٨٥/٣) وابن ماجه (١٢٩٠)، وأبو داود (١١٥٥) من حديث عبد الله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قُضِيَ صلاته قال: «إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْعَبَ فَلْيَقْعَبْ» فكانت غير واجبة فلز قديمها لم تشرع إعادتها، وإن كان فاعلاً خلاف السنة.

وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة:

ففي مسلم (٨٨٩) أنه مروان.

وقيل: سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر الأوسط: ٢٧٢/٤ بسند صحيح إلى الحسن البصري قال: أول من خطب قبل الصلاة عثمان أي صلاة العيد.

وأما مروان فإنه إنما قدم الخطبة؛ لأنه قال لما أنكر عليه أبو سعيد: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة قيل: إنهم كانوا يتعمدون ترك اجتماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب، والإفراط في مدح بعض الناس.

وقد روى عبد الرزاق (المصنف: ٢٨٤/٣) عن ابن جريج عن الزهري قال: أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية.

وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالفة لهدي ﷺ.

وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناوت البيوت فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة، وهو رأي مخالف لهدي ﷺ.

٧- عدد ركعات العيد

٤٦٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا.

وفي قوله (لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا) دليل على عدم شرعية التأفلة قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا؛ لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به ﷺ فليس بمشروع في حقّه فلا يَكُونُ مشروعاً في حقنا، ويأتي حديث أبي سعيد فإن فيه الدلالة على ترك ذلك إلا أنه يأتي من حديث أبي سعيد «أنه ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ» [ج١ (١٢٩٣)] وصححه الحاكم فالمراد بقوله هنا (ولا بَعْدَهَا) أي في المصلى.

٨- صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة

٤٦٥- وَعَنْهُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلا

أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٤٧)، وَاصْلَهُ لِي الْبُخَارِيِّ (٩٦٠)

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاصْلَهُ لِي الْبُخَارِيِّ).

فيه دليل على عدم شرعيتها في صلاة العيد فإنها بدعة.

وروى ابن أبي شيبة (٤٩١/١) بإسناد صحيح عن ابن المسيب: أن أول من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية.

ومثله رواه الشافعي (الأم: ٢٦٩/١) عن الثقف وزاد، «وأخذ به الحجاج حين أُمِرَ على المدينة» وروى ابن المنذر الأوسط: ٢٥٩/٤: أن أول من أحدثه زياد بالبصرة.

وقيل: أول من أحدثه مروان.

وقال ابن حبيب: أول من أحدثه عبد الله بن الزبير، وأقام أيضاً.

وقد روى الشافعي (الأم: ٢٦٩/١) عن الثقف عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ فِي الْعِيدِ أَنْ يَقُولَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً».

قال في الشرح: وهذا مُرْسَلٌ يُعْتَصَدُّ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْكُوفَةِ لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِيهِ.

قلت:

أَخْرَجَهُ الشُّبُهَةُ رَأْسُ أَحَدَ (١/٢٨٠، ٣٤٠)، الْبُخَارِيُّ (٩٨٩)، مُسْلِمٌ (٨٨٤)، أَبُو دَاوُدَ (١١٥٩)، الرَّمْلِيُّ (٥٣٧)، السَّامِيُّ (١٩٣/٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢٩١).

هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان، وهو إجماع فيمن صلى مع الإمام في الجبابة.

وأما إذا فاتته صلاة الإمام فصلّى وحده فكذلك عند الأكثر.

وذهب أحمد والثوري إلى أنه يُصَلِّي أربعاً.

وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»، وهو إسناد صحيح.

وقال إسحاق: إن صلاتها في الجبابة فركتين، وإلا فأربعاً.

وقال أبو حنيفة: إذا قضى صلاة العيد فهو مُحَيَّرٌ بَيْنَ الثَّانِيَيْنِ، وَارْبِعٍ.

وصلاة العيدين مُجْمَعٌ عَلَى شَرْعِيَّتِهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ.

(الأول): وجوبها عيناً عند الهادي وأبي حنيفة، وهو الظاهر من مداومته ﷺ، والخلفاء من بعده، وأمره بإخراج النساء، وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالعدو إلى مُصَلَّاهُمْ فالأمر أصله الوجوب، ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] على من يقول: المراد به صلاة التحنن، وكذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥] فسرها الأكثر بركاة الفطر وصلاة عيده.

(الثاني): أنها فرض كفاية؛ لأنها شعارٌ وتسقط بقيام البعض به كالجهاد ذهب إليه أبو طالب وآخرون.

(الثالث): أنها سنة مؤكدة ومواظبة ﷺ عليها دليل تأكيد سنيها، وهو قول زيد بن علي وجماعة قالوا: لقوله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ» [البخاري (٤٦)، مسلم (١١)].

واجب بأنه استدلالٌ بمفهوم العدد وبأنه يُحْتَمَلُ عَلَى كَثِيرٍ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

وليه تأمل.

٩- صلاة ركعتين بعد العيد في البيت

٤٦٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْيَوْمِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

رواه ابن ماجه (١٢٩٣) بإسناد حسن

وأخرجه الحاكم (٢٧٩/١)، وأحمد (٤٠، ٢٨/٣)، وروى الترمذي (٥٣٨) عن ابن عمر نحوه وصححه، وهو عند أحمد (٥٧/٢)، والحاكم (٢٩٥/١) وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط (٧٨٢٧) وليس فيه جابر الجعفي لكن فيه جابر الجعفي، وهو متروك.

والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل.

وقد عارضته حديث ابن عمر عند أحمد (٥٧/٢) مرفوعاً «لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها»، والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة في الجبانة

١٠- الموعظة في خطبة العيد

٤٦٧- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ - فَيُعِظُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ».

متفق عليه [البخاري (٩٥٦)، مسلم (٨٨٩)].

(وعنه) أي أبي سعيد.

قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعِظُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ»، متفق عليه.

فيه دليل على شرعية الخروج إلى المصلى، والتبادر منه

الخروج إلى موضع غير مسجده ﷺ، وهو كذلك فإن صلاة ﷺ محل معروف بينه وبين باب مسجده الف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة.

وفي الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم على أنه لا نقل قبلها.

وفي قوله: «يقوم مقابل الناس» دليل على أنه لم يكن في صلاة منبر.

وقد أخرج ابن حبان (٢٨٢٥) في روايته «خُطِبَ يَوْمَ هَيْدٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ».

وقد ذكر البخاري في تمام روايته عن أبي سعيد: «إِنْ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْمَنَبَرُ فِي مُصَلَّى الْعِيدِ مِرْوَانَ»، وإن كان قد روى عمر بن شبة أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان فعلة مرة ثم تركه حتى أعاده مروان وكان أبا سعيد لم يطلع على ذلك.

وليه دليل على مشروعية خطبة العيد، وأنها كخطبة الجمع أمر ووعظ، وليس فيها أنها خطبتان كالجمعة، وأنه يقعد بينهما ولعله لم يثبت ذلك من فعله ﷺ، وإنما صنع الناس قياساً على الجمعة.

١١- تكبيرات ركعتي العيد

٤٦٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سِتْعَ فِي الْأَوَّلَى وَخَمْسَ فِي الْآخَرَى وَالْفِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَاهُمَا».

أخرجه أبو داود (١١٥١)، وتقل الترمذي في «العلل الكبرى» (ص ٩٤-٩٥) عن البخاري تصحيحاً

(وعن عمرو بن شعيب) هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي سمع أباه وابن المسيب وطاوساً وروى عنه الزهري وجماعة ولم يخرج الشيخان حديثه.

وضمير أبيه وجدّه إن كان معناه أن أبا شعيباً روى عن

جَدُّهُ مُحَمَّدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا فَيَكُونُ مُرْسَلًا؛ لِأَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدًا لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. هَذَا وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْبَرُ فِي الْأَوَّلَى مِنْ رَكَعَتَيِ الْعِيدِ سَبْعًا.

وَأَنَّ كَانَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي أَبِيهِ عَائِدًا إِلَى شُعَيْبٍ وَالضَّمِيرُ فِي جَدِّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَيَرَادُ أَنَّ شُعَيْبًا رَوَى عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ فَشُعَيْبٌ لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ فَلِهَذَا الْعِلَّةُ لَمْ يُخْرَجَا حَدِيثُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا بِتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَأَنَّهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَالْأَوْضَحُ أَنَّهَا مِنْ دُونِهَا، وَفِيهَا خِلَافٌ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: قَدْ ثَبَتَ سَمَاعُ شُعَيْبٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ أَرْبَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

وَقَالَ فِي الْهَدْيِ التُّبْرَوِيُّ (٤٤٣/١): إِنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ.

وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا.

(عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: التَّكْبِيرُ فِي الْفَطْرِ أَيْ فِي صَلَاةِ عِيدِ الْفَطْرِ.

(سَمِعَ فِي الْأَوَّلَى) أَيْ فِي الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى.

(وَحَسَنٌ فِي الْأُخْرَى) أَيْ الرُّكْعَةِ الْأُخْرَى.

(وَالْقِرَاءَةُ) الْحَمْدُ وَسُورَةٌ.

(بَعْدَهُمَا كَلِمَتَاهُمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحًا).

(قُلْتُ): وَالْأَقْرَبُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ الْبَابِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ طَرَقِهِ وَاهِيَةً فَإِنَّهُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ وَلَئِنْ مَا عَدَّاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ لَيْسَ فِيهَا سُنَّةٌ يُعْمَلُ بِهَا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٢) وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَصَحَّاحَاهُ.

وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ [أَحْمَدُ (٧٠/٦)، أَبُو دَاوُدَ (١١٤٩، ١١٥٠)، ابْنُ مَاجَةَ (١٢٨٠)].

وَسَعْدُ الْقُرْظِيُّ [الطَّيْرَانِيُّ فِي «الْكِبَرِ» (٤٠/٦)].

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ.

وَذَهَبَ الْهَاشِدِيُّ إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ قَبْلَهَا فِيهِمَا وَاسْتَدْلَكَ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِمَا لَا يَتِمُّ دَلِيلًا.

وَذَهَبَ الْبَاقُونَ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّكْبِيرَ فِي الْأَوَّلَى وَيُؤَخِّرُهُ فِي الثَّانِيَةِ لِيُؤَالِيَ بَيْنَ الْفَرَائِضِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: إِنَّهُ نَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحًا.

وَابْنُ عَبَّاسٍ [سَنَنُ الدَّارَقُطْنِيِّ (٦٦/٢)].

وَابْنُ عُرْمَرَ وَكَثِيرٌ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ [التِّرْمِذِيُّ (٥٣٦)، ابْنُ مَاجَةَ (١٢٧٩)].

وَالْكُلُّ فِيهِ ضَعْفَاءُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ [مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٩٩٢/٣)] عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنُ عَبَّاسٍ [«السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٨٨٣-٢٨٩٩)] مَوْقُوفًا.

(قُلْتُ): وَرَوَى الْعُقَيْلِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ يُرَوَى فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: إِنَّمَا صَارُوا إِلَى الْأَخْذِ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي

وَقَالَ فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ (٩٠/٢): إِنَّهُ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَا أَدْرِي مِنْ أَيْنَ نَقَلَهُ عَنِ التِّرْمِذِيِّ فَإِنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يُخْرِجْ فِي سُنَنِهِ رِوَايَةَ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ أَصْلًا [هُوَ فِي «الْعِلَلِ» ص ٩٣، ٩٤] بَلْ أَخْرَجَ رِوَايَةَ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ جَدُّ كَثِيرٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُرْمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عمرو ولم يذكر عن البخاري شيئاً.

وقد وقع للبيهقي في السنن الكبرى (٢٨٦/٣) هذا الزعم بعينه إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال: قال أبو عيسى: سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه.

قال: وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في هذا الباب هو صحيح أيضاً انتهى كلام البيهقي.

ولم نجد في الترمذي شيئاً مما ذكره.

وقد نبّه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا.

قال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن البيهقي أن الترمذي قال: سألت محمداً عنه الخ، وبهذا يعرف أن المصنف قلّد في النقل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب إلا إلى أبي داود.

والأولى العمل بحديث عمرو لما عرفت، وأنه أشفى شيء في الباب وكان عليه يسكت بين كل تكبيرتين سكتة لطيفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ولكن ذكر الخلل عن ابن مسعود أنه قال: يحمّد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي ﷺ.

وأخرج الطبراني في الكبير (كما في المجموع: ٢٠٥/٢) وفيه عبد الكريم بدل سليمان بن أرقم عن ابن مسعود «أن بين كل تكبيرتين قدر كلمتين»، وهو موقوف.

وفيه سليمان بن أرقم ضعيف وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة.

١٢- ما يقرأ في صلاة العيد

٤٦٩- وَعَنْ أَبِي وَقِيلٍ اللَّيْثِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى بِـ «ق» وَ«اقْتَرَبْتَ».

أخرجه مسلم (٨٩١)

(وعن أبي وقيل بقائه مهملة اسم فاعل من وقد اسمه الخارث بن عوف الليثي قديم الإسلام قيل: إنه شهد بدرًا وقيل: إنه من مسلمة الفتح، والأول أصح).

عداده في أهل المدينة وجاور بمكة ومات بها سنة ثمان وستين.

(الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى بِقَابٍ» أي في الأولى بعد الفايحة (واقتربت) أي في الثانية بعدّها (أخرجه مسلم).

فيه دليل على أن القراءة بهما في صلاة العيد سنة.

وقد سلف أنه يقرأ فيهما بـ «سبح»، والغاشية والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة.

وقد ذهب إلى سنية ذلك الشافعي ومالك.

١٣- المخالفة في طريق العيد

٤٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ».

أخرجه البخاري (٩٨٦)

يعني أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التي خرج منها إليه.

قال الترمذي: أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبوا للإمام فيه يقول الشافعي انتهى.

وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعاً للإمام، والمأموم الذي أشار إليه بقوله:

٤٧١- وَلَأَبِي دَاوُدَ (١١٥٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ.

الذي أشار إليه بقوله: (ولأبي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى».

فيه دليل أيضاً على ما دل عليه حديث جابر واختلف في وجوه الحكمة في ذلك.

فقيل: ليسلم على أهل الطريقين.

وقيل: لينال بركته الفريقان.

وقيل: ليقضي حاجة من له حاجة فيهما.

وقيل: ليظهر شعائر الإسلام في سائر الفجاج، والطريق.

وقيل: ليغيظ المنافقين برويتهم عزة الإسلام، وأهله ومقام شعائره.

وقيل: لتكثر شهادة البقاع فإن الذاهب إلى المسجد أو المصلى إحدى خطوأتيه ترفع درجة، والأخرى تحط خطبته حتى يرجع إلى منزله.

وقيل: وهو الأصح: إنه لذلك كله من الحكيم التي لا يخلو فعله عنها.

وكان ابن عمر مع شدو تحريمه للسنة يكبر من بينه إلى المصلى.

١٤- اللعب يوم العيد

٤٧٢- وعن أنس رضي الله عنه قال: «قدم رسول الله ﷺ المدينة، ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: قد أبدلكم الله بهما خيراً منهما: يوم الأضحية ويوم الفطر».

أخرجه أبو داود (١١٣٤) والنسائي (١٧٩/٣) بإسناد صحيح.

الحديث يدل على أنه قال ﷺ ذلك عقب قدومه المدينة كما تقتضيه الفاء.

والذي في كتب السير أن أول عيد شرع في الإسلام عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة.

وفيه دليل على أن إظهار السرور في العيدين مندوب، وأن ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده إذ في إبدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين المشروعين ما فعله الجاهلية في أعيادها، وإنما خالفهم في تعيين الوقتين.

(قلت): هكذا في الشرح ومراؤه من أفعال الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة.

وأما التوسعة على العيال في الأعياد بما حصل لهم من ترويح البدن وبسط النفس من كلف العباد فلهو مشروع.

وقد استنبط بعضهم كراهية الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم، وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي من الحنفية، وقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله.

١٥- الخروج إلى العيد مشياً

٤٧٣- وعن علي رضي الله عنه قال: «من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً».

رواه الترمذي وخشته (٥٣٠).

تمامه من الترمذي، «وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج».

قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً، وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج.

قال أبو عيسى: ويستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى. ولم أجد فيه أنه حسنة في النسخ المطبوعة: قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح ولا أظن أنه يحسنه؛ لأنه رواه من طريق الحارث الأعور وللمحدثين فيه مقال.

وقد أخرج سعيد بن منصور عن الزهري مرسلاً «أنه ﷺ ما ركب في عيد ولا جنازة» [معركة السن والآثار للسيهي (٢٢/٣)].

وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشياً ويعود ماشياً.

وتقييد الأكل يقبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه.

وروى ابن ماجه (١٧٩٧) من حديث أبي رافع وغيره «أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً» ولكنه بوب البخاري في الصحيح عن المضي والركوب إلى العيد فقال: (باب المضي والركوب إلى العيد) [ك العيدين، باب (٧)] فسوى بينهما كأنه لما

راى من عدم صحّة الحديث فرجع إلى الأصل في التوسعة.

ورقته مجهول مختلف فيه على قولين:

١٦- صلاة العيد في المسجد إذا كان مطر

٤٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ
مَطَرٌ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صَلَاةَ الْعِيدِ
فِي الْمَسْجِدِ.

رواه أبو داود بإسناد كبر (١١٦٠)

لأن في إسناده رجلاً مجهولاً ورواه ابن ماجه (١٣١٣)،
والحاكم (٢٩٥/١) بإسناد ضعيف.

وقد اختلف العلماء على قولين: هل الأفضل في صلاة
العيد الخروج إلى الجبانة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان
واسعاً؟.

والقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج إلى الجبانة
أفضل، ولو اتسع المسجد للناس وحجبتهم محافظته صلى الله عليه وسلم على
ذلك ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وسلم إلا
على الأفضل، والقول علي عليه السلام فإنه روي أنه خرج إلى
الجبانة لصلاة العيد، وقال: «لولا أنه السنة لصليت في
المسجد، واستخلف من يصلي بضعة الناس في المسجد»
[المصنف لابن أبي شيبة (٥/٢)].

قالوا: فإن كان في الجبانة مسجد مكشوف فالصلاة فيه
أفضل، وإن كان مسقوفاً ففيه تردد.

والقول الثاني: قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد
واسعاً صلوا فيه ولا يخرجون فكلامه يقضي بأن العلة في
الخروج طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وسلم بإخراج العواتق وذوات
الحدود فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل، ولذلك فإن
أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجدها وضيق أطرافها.

ولل هذا ذهب الإمام يحيى وجماعة قالوا: الصلاة في
المسجد أفضل.

(فائدة) التكبير في العيدين مشروع عند الجماعين فاما تكبير
عيد الإفطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا
هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والأكثر أنه سنة.

فبعد الأكثر أنه من عند خروج الإمام للصلاة إلى مبتدأ
الخطبة، وذكر فيه البيهقي حديثين وضعفهما لكن قال
الحاكم المستدرج (٢٩٨/١): هذو سنة تداولها ائمة الحديث.

وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة.
والثاني للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر
يومها خلف كل صلاة.

وعند الشافعي إلى خروج الإمام أو حتى يصلي أو حتى
يفرغ من الخطبة؛ أقوال عنه.

وأما صفته ففي «فضائل الأوقات» (٢٢٧) للبيهقي بإسناد
إلى سلمان «أنه كان يعلمهم التكبير ويقول: كبروا الله أكبر الله
أكبر كبيراً أو قال كثيراً اللهم أنت أعلى، وأجل من أن تكون
لك صاحبة أو يكون لك ولد أو يكون لك شريك في الملك
أو يكون لك ولي من الدن وكبره تكبيراً اللهم اغفر لنا اللهم
ارحمتنا».

وأما تكبير عيد النحر فأوجبه أيضاً الناصر لقوله تعالى:
﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ولقوله: ﴿كَذَلِكَ
مَسَحَرْنَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] ووافقه
النصور باللو.

وذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء ومنهم
من خصه بالرجال.

وأما وقته فظاهر الآية الكريمة، والأكثر عن الصحابة أنه لا
يختص بوقت دون وقت.

إلا أنه اختلف العلماء فمنهم من خصه بعقيب الصلاة
مطلقاً ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوافل ومنهم من
خصه بالجماعة دونفرادى وبالوفاة دون المقضية وبالقيم دون
المسافر وبالأصابع دون القرى.

وأما ابتداؤه وانتهائه ففيه خلاف أيضاً.

ف قيل: في الأول من صبح يوم عرفة، وقيل: من ظهره،
وقيل: من عصره.

﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٢٨] فَإِنَّهَا تُشْعِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَيَّامَ النَّحْرِ أُنْتَهَى.

وَهَذَا لَا يَمْنَعُ تَسْمِيَةَ أَيَّامِ الْعَشْرِ مَعْلُومَاتٍ وَلَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ مَعْدُودَاتٍ بَلْ تَسْمِيَةُ التَّشْرِيقِ مَعْدُودَاتٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رِكَ الْعِيدَيْنِ، بَاب (١١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ تَعْلِيْقًا أَنَّهُمَا كَانَا يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ أَيَّامَ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا. وَذَكَرَ الْبَغَوِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ ذَلِكَ. قَالَ الطَّحَاوِيُّ: كَانَ مَشَاغِبَنَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ الْعَشْرِ جَمِيعًا.

(فَاتَّةٌ ثَانِيَةٌ) يُنْدَبُ لُبْسُ أَحْسَنِ الثِّيَابِ، وَالتَّطْيِيبُ بِأَجُودِ الْأَطْيَابِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ وَزَيْدٌ فِي الْأَضْحَى الضَّحِيَّةَ بِأَسْمَنِ مَا يَجِدُ لَمَّا أَخْرَجَتْهُ الْحَاكِمُ (٢٣٠/٤، ٢٣١) مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ الْبَسِطِ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ نَلْبَسَ أَجْوَدَ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نَتَطَيَّبَ بِأَجْوَدَ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نَضْحِيَ بِأَسْمَنِ مَا نَجِدُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةِ وَالْجَزْوَورَ عَنْ عَشْرَةٍ، وَأَنْ نَظْهَرَ التَّكْبِيرَ وَالسَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ».

قَالَ الْحَاكِمُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ بَرَزَخٍ: لَوْلَا جَهَالَةُ إِسْحَاقَ هَذَا لَحَكَمْتُ لِلْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ. (قُلْتُ): لَيْسَ بِمَجْهُولٍ فَقَدْ ضَعَفَهُ الْأَزْدِيُّ وَوَقَّعَهُ ابْنُ حُبَّانٍ ذَكَرَهُ فِي التَّلْخِصِ (٨٧/٢).

١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

١- الكسوف لا يكون لسبب موت ونحوه

٤٧٥- عَنْ الْمُؤَيَّرَةِ بِنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا

وَفِي الثَّانِي إِلَى ظَهْرِ ثَالِثِهِ، وَقِيلَ: إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَقِيلَ: إِلَى ظَهْرِهِ، وَقِيلَ: إِلَى عَصْرِهِ.

وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ وَاضِحٌ.

وَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ «الْمَصْف» لَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٤٨٨/١)، وَأَنَّهُ مِنْ صُبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامٍ مَتَى أَخْرَجَهُمَا ابْنُ الْمُنْذَرِ [الْأَوْسَطُ: ٣٠١/٣، ٣١٤].

وَأَمَّا صَفَتُهُ فَاصْحَحُ مَا وَرَدَ فِيهِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [السَّنَنِ الْكَبِيرُ] لِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٣١٦/٣) عَنْ سَلْمَانَ بْنِ سِنْدٍ صَحِيحٌ قَالَ: «كَبَرُوا اللَّهَ أَكْبَرَ اللَّهُ أَكْبَرَ اللَّهُ أَكْبَرَ كَبِيرًا».

وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَجَاهِدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَزَادَ فِيهِ «وَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

وَفِي الشَّرْحِ صِفَاتٌ كَثِيرَةٌ وَاسْتِحْسَانَاتٌ عَنْ عَدَّةٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي الْأَمْرِ، وَإِطْلَاقِ الْآيَةِ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَكْبِيرِ عِيدِ الْإِفْطَارِ وَعِيدِ النَّحْرِ فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرِ لِاسْتِثْنَاءِ الْأَدْلَةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ تَكْبِيرُ عِيدِ النَّحْرِ.

وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ فِي الْآيَةِ بِالذِّكْرِ فِي الْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ، وَالْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ.

وَاللَّعَلَّاءُ قَوْلَانِ مِنْهُمَنْ مَنْ يَقُولُ: هُمَا مُخْتَلِفَانِ فَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَالْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ الْعَشْرِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ [رِكَ الْعِيدَيْنِ، بَاب (١١)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ غَيْرُهُ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي قَبْلَ أَيَّامِ التَّرْوِيَةِ وَيَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ، وَالْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وظَاهِرُهُ إِدْخَالُ يَوْمِ الْعِيدِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا: أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ يَوْمَ النَّحْرِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ وَرَجَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ لِقَوْلِهِ:

لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٤٣)، مسلم (٩١٥)].

وفي رواية [البخاري (١٠٦٠)] «حَتَّى تَخْلُبَ».

(عن المغيرة بن شعبة قال: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ) أَي ابْنُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَوْتُهُ فِي الْعَاشِرَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ.

وقال أبو داود: في ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه.

وقيل: في الرابعة.

(فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْ رَأَى عَلَيْهِمُ: (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَشِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا)» هذا لفظُ مُسْلِمٍ ولفظُ البخاري «فصلوا وادعوا الله».

(حَتَّى تَنْكَشِفَ) لَيْسَ هَذَا اللَّفْظُ فِي الْبُخَارِيِّ بَلْ هُوَ فِي مُسْلِمٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

يُقَالُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ بَفَتْحِ الْكَافِ وَتَضُمُّ نَادِرًا وَانْكَسَفَتِ وَخَسَفَتْ بَفَتْحِ الْخَاءِ وَتَضُمُّ نَادِرًا وَانْخَسَفَتْ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اللَّفْظَيْنِ هَلْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ أَوْ يَخْتَصُّ كُلُّ لَفْظٍ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وقد ثبت في القرآن نسبة الخسوف إلى القمر وورد في الحديث خَسَفَتِ الشَّمْسُ [البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١)] كما ثبت فيه نسبة الكُسُوفِ إِلَيْهَا وَبُتِيَ اسْتِعْمَالُهَا مِنْسُوبِينَ إِلَيْهَا فَيُقَالُ فِيهِمَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَنْخَسِفَانِ وَيَنْكَسِفَانِ إِنَّمَا الَّذِي لَمْ يَرِدْ فِي الْأَحَادِيثِ نِسْبَةُ الْكُسُوفِ إِلَى الْقَمَرِ عَلَى جِهَةِ الْإِنْفِرَادِ وَعَلَى هَذَا اسْتِعْمَالُ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّهُمْ يَخْصُصُونَ الْكُسُوفَ بِالشَّمْسِ وَالْخُسُوفَ بِالْقَمَرِ، خَتَارُهُ ثَلَاثَةٌ.

وقال الجوهري: إِنَّهُ أَنْصَحُ وَقِيلَ يُقَالُ فِيهِمَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

وَالْكَسُوفُ لُغَةٌ: التَّغْيِيرُ إِلَى السَّوَادِ وَالْخُسُوفُ النُّقْصَانُ وَفِي ذَلِكَ أَقْوَالٌ أُخَرُ.

وَأَمَّا قَالُوا: إِنَّهَا كَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ؛ لَأَنَّهَا كَسَفَتْ فِي غَيْرِ يَوْمِ كُسُوفِهَا الْمُنَادِي فَإِنْ كُسِفَتْ فِي الْعَاشِرِ أَوْ الرَّابِعِ لَا يَكَادُ يَتَّفَقُ فَلَذَا قَالُوا: إِنَّمَا هُوَ؛ لِأَجْلِ هَذَا الْخَطْبِ الْعَظِيمِ فَرُدَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، وَخَبَّرَهُمْ أَنَّهُمَا عَلَامَتَانِ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَقَدَرَتِهِ عَلَى تَخْوِيفِهِ عِبَادِهِ مِنْ بَأْسِهِ وَسُطْرَتِهِ.

والحديث مأخوذ من قوله تعالى: «وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا» [الإسراء: ٥٩].

وفي قوله: (لِحَيَاتِهِ) مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا ذَلِكَ بَيَانًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَكَمَا أَنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ بِكُسُوفِهَا لِحَيَاةِ أَحَدٍ كَذَلِكَ لَا يَكْتَسِفَانِ لِمَوْتِهِ، أَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ حَيَاتِهِ صِحَّتُهُ مِنْ مَرَضِهِ وَنَحْوِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْقَمَرَ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ خَاصٌّ بِكُسُوفِ الشَّمْسِ زِيَادَةً فِي الْإِفَادَةِ وَالْبَيَانِ أَنَّ حُكْمَ النَّبِيِّينَ وَاحِدٌ فِي ذَلِكَ ثُمَّ أَرَشَدَ الْعِبَادَ إِلَى مَا يُشْرَعُ عِنْدَ رُؤْيَةِ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ وَيَأْتِي صِفَةُ الصَّلَاةِ.

وَالْأَمْرُ دَلِيلُ الْوَجُوبِ إِلَّا أَنَّهُ حَلَّةُ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِإِغْصَارِ الْوَاجِبَاتِ فِي الْخَمْسِ الصَّلَوَاتِ.

وَصَرَّحَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (٣٦٦/٢) بِوَجُوبِهَا وَقِيلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَوْجَبَهَا، وَجَعَلَ ﷺ غَايَةَ وَقْتِ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ انْكِشَافَ الْكُسُوفِ فَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا تَفُوتُ الصَّلَاةَ بِالْإِغْلَاءِ فَإِذَا انْجَلَّتْ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يُتِمُّهَا بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَا فَعَلَ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ((١٩٠١)) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فَسَلَّمَ.

وقد انْجَلَّتْ فَدُلَّ أَنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَصَلَ الْإِغْلَاءُ وَيُؤَيِّدُهُ الْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّهَا تُتِمُّدُ بِرُكْعَةٍ كَمَا سَلَفَ فَإِذَا أَتَى بِرُكْعَةٍ أَمَّتْهَا.

وفيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَعْلَهَا يُتَقَيَّدُ بِمَحْصُولِ السَّبَبِ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَإِلَيْهِ ذَعَبَ الْجُمْهُورُ.

وعند أحمد وأبي حنيفة ما عدا أوقات الكُرَاعَةِ.

(وفي رواية [البخاري] أَي عَنْ الْمَغِيرَةِ.

(حَتَّى تَجْلِيَ) عَرْضُ قَوْلِهِ «تَنْكَشِفُ» وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

٢- الدعاء في الكسوف

٤٧٦- وَلِلْبَخَارِيِّ (١٠٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْنَكُمْ»

هُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَأَلَهُ الْبَخَارِيُّ فِي بَابِ الْكُسُوفِ وَلَفْظُهُ «يُنْكَشِفُ».

وَالْمُرَادُ: يُرْفَعُ مَا حُلَّ بَيْنَكُمْ مِنْ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ.

٣- الكسوف أربع ركعات في أربع سجدات

٤٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٦٥)، مسلم (٩٠١)]، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَلِي رِوَايَةٍ لَمْ (٩٠١) (٤): قَبْتُ مُنَادِيًا يُنَادِي: «الصلوة جامعة»

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ») أَيِ رُكُوعَاتٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهَا:

(فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

وَالْمُرَادُ هُنَا كُسُوفُ الشَّمْسِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٥/٦) بِلَفْظِ «خَسَفَتِ الشَّمْسُ» وَقَالَ: «ثُمَّ قَرَأَ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ».

وَقَدْ أَخْرَجَ الْجَهْرُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ (٥٦٣) وَالطَّحَاوِيُّ [وَمِنْ مَعَانِي الْأَثَرِ (٣٣٣/١)] وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٦٣/٢) وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٣٨٨) وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعاً «الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ».

وَفِي ذَلِكَ اقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ.

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ مُطْلَقاً فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

لِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ وَارِداً فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ فَالْقَمَرُ مِثْلُهُ لَجَمْعِهِ ﷺ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ حَيْثُ قَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا» أَيِ كَاسِفَتَيْنِ «فَصَلُّوا وَادْعُوا» وَالْأَصْلُ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَآخَرِينَ.

(الثَّانِي): يُسْرُ مُطْلَقاً لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ [البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧)] «أَنَّ ﷺ قَامَ قِيَاماً طَوِيلاً نَحْواً مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فَلَمَّا جَهَرَ لَمْ يَقْدِرْهُ بِمَا ذَكَرَهُ وَقَدْ عَلَّقَ الشَّافِعِيُّ [مَعْرِفَةُ السِّنِّ وَالْآثَرِ] لِلْبَيْهَقِيِّ (٨٨/٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ قَامَ بِجَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكُسُوفِ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ خَرَفًا» وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ [مَعْرِفَةُ السِّنِّ وَالْآثَرِ] (٨٩/٣) مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ أَسَانِيدُهَا وَاهِيَةٌ فَيُضَعَّفُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ بَعِيداً مِنْهُ ﷺ فَلَمْ يَسْمَعْ جَهْرَهُ بِالْقِرَاءَةِ.

(الثَّالِثُ): أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِيهِمَا بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ لِثُبُوتِ الْأَمْرَيْنِ عَنْهُ ﷺ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ أدِلَّةِ الْقَوْلَيْنِ.

(الرَّابِعُ): أَنَّهُ يُسْرُ فِي الشَّمْسِ وَيَجْهَرُ فِي الْقَمَرِ، وَهُوَ لَمْ يَدْعِ الْخَنَفِيَّةَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَمَلًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقياساً عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ دَلِيلِ أَهْلِ الْجَهْرِ مُطْلَقاً أَنَّهُمْ نَهَضُوا مِمَّا قَالُوهُ.

وَقَدْ أَفَادَ حَدِيثُ الْبَابِ أَنَّ صِفَةَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَانِ وَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الرَّابِعِ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

(وَفِي رِوَايَةٍ) أَيِ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ (فَبَعَثَ) أَيِ النَّبِيُّ ﷺ (مُنَادِيًا يُنَادِي الصَّلَاةَ جَامِعَةً) بِنَصْبِ «الصلوة» و«جامعة» فَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فَعَلَ عَذُوفٌ أَيِ احْضَرُوا وَالثَّانِي عَلَى الْحَالِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَلَى الْإِيتِدَاءِ وَالْخَبَرِ.

وَلِيهِ تَقْدِيرٌ آخَرُ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِعْلَامِ بِهَذَا اللَّفْظِ لِلْاجْتِمَاعِ لَهَا وَلَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْهُ ﷺ إِلَّا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ.

٤- من ذهب إلى ثمان ركعات

وأربع سجعات أو غير ذلك

مالك والثافعي والليث وآخرون.

وفي قوله: (نحواً من قراءة سورة البقرة) دليل على أنه يقرأ فيها القرآن.

قال النووي: اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة واختلّفوا في القيام الثاني، ومنهّبنا مالك أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها.

وليه دليل على شرعية طول الركوع.

قال المصنف: لم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله في الصلاة إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه، وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرها.

وفي قوله: (وهو دون الأول) دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه، وأنه دون الأول، وإن كان قد وقع في رواية مسلم (٩٠٤) (١٠) في حديث جابر أنه أطال ذلك لكن قال النووي: إنها شاذة فلا يعمل بها.

ونقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتاول هذه الرواية بأنه أراد بالإطالة زيادة الطمأنينة ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبت إطالته في رواية أبي موسى عند البخاري (١٠٥٩) وحديث ابن عمر عند مسلم (٩١٠) من حديث عبد الله بن عمرو.

قال النووي: قال المحققون من أصحابنا، وهو المنصوص للشافعي أنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك فأخرج أبو داود (١١٨٤) والنسائي (١٤٠٣) من حديث سمرة «كان أطول ما يسجد في صلاة قط» وفي رواية مسلم (٩٠٤) من حديث جابر «وسجوده نحو من ركوعه» ويؤيد جزم أهل العلم بالحديث.

ويقول عقيب كل ركوع سمع الله لمن حمده ثم يقول عقيب: ربنا لك الحمد إلى آخره ويطول الجلوس بين السجدين فقد وقع في رواية مسلم لحديث جابر «إطالة الاعتدال بين السجدين».

قال المصنف: لم أفت عليه في شيء من الطرق إلا في هذا ونقل الغزالي الاتفاق على عدم إطالته مردوداً.

وفي قوله: (ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول) دليل

٤٧٨- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلّى فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم انصرف. وقد انجلت الشمس فخطب الناس».

نقله عليه البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧) واللفظ للبخاري. وفي رواية لمسلم: (٩٠٨) (١٨) «صلى حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات».

قوله (فصلّى) ظاهر الفاء التعقيب.

واعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان، وأبو داود (١٠٨٢) وغيرهم (٥٦٠)، من (١٤٧٢)، وهي سنة باتفاق العلماء.

وفي دعوى الاتفاق نظراً لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وحكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها.

ومنهّب الشافعي وجماعة أنها تسن في جماعة.

وقال آخرون: فرادى. وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة من فعله ﷺ لها جماعة.

ثم اختلفوا في صفتها:

فاجتمعوا أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان والسجود سجدتان كبيرهما، وهذيه الكيفية ذهب إليها

(وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عباس (صلى) أي النبي ﷺ (حين كسفت الشمس ثمانين ركعات) أي ركوعات.

(في أربع سجعات) في ركعتين؛ لأن كل ركعة لها سجدتان.

والمراد أنه ركع في كل ركعة أربع ركوعات فيحصل في الركعتين ثمان ركوعات، وإلى هذه الصفة ذهب طائفة.

٤٧٩- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مِثْلُ ذَلِكَ (٩٠٨).

(وعن علي عليه السلام) أي.

وأخرج مسلم عنه (مثل ذلك) أي مثل رواية ابن عباس.

٥- من قال ست ركعات بأربع سجعات

٤٨٠- وَلَهُ (مسلم (٩٠٤) (٣) عَنْ جَابِرٍ: صَلَّى مِثْ

رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.

(وله) أي لمسلم (عن جابر بن عبد الله).

(صلى) أي النبي ﷺ (مِثْ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان.

١٠- من قال عشر ركعات بأربع سجعات

٤٨١- وَلَإِيَّيْ ذَاوُدَ (١١٨٢) عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ

عليه السلام: «صَلَّى فَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَفَعَلَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ»

(ولايي داود عن أبي بن كعب عليه السلام صلى) أي النبي ﷺ.

(لفركَع خمس ركعات) أي ركوعات في كل ركعة.

(وسجد سجدتين) ولعل في الثانية مثل ذلك) ركع خمس ركوعات وسجد سجدتين.

إذا عرفت هذه الأحاديث، فقد يحصل من مجموعها أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً إنما اختلفت في كمية الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع الروايات التي ساقها المصنف

على إطالة القيام في الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الأولى.

ولقد ورد في رواية أبي داود (١١٨٧) عن عروة أنه قرأ آل عمران.

قال ابن بطال: لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها.

واختلف في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه أو يكونان سواء؟

قيل: وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله: «وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ» هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله.

وفي قوله: (فخطب الناس) دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف، وإلى استحبابها ذهب الشافعي، وأكثر أئمة الحديث.

وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف؛ لأنها لم تنقل.

وتعقب بالأحاديث المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله عليه السلام لم يقصد به الخطبة بل قصد الرّد على من اعتقد أن الكسوف بسبب موت أحد متعقب بأن رواية البخاري (١٠٥٣) فحمد الله، وأثنى عليه وفي رواية (أحمد: ١٦/٥) وشهد أنه عبده ورسوله وفي رواية للبخاري (١٠٥٢) أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك، وهذه مقاصد الخطبة وفي لفظ مسلم (٩٠٥) من حديث فاطمة عن أسماء قالت: «فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ رَأَيْتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِنَّهُ قَدْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تَقْتُلُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيباً أَوْ مِثْلَ قِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَ قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَيُؤْتَى أَخَذَكُمْ يَقَالُ: مَا عَلِمَكُم بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقَّةُ لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَ قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَأَجَبْنَا، وَأَطَعْنَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يُقَالُ: نَمَّ قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَزُومُنْ بِهِ قَتْمٌ صَالِحًا».

وفي مسلم (٩٠١) (٣) رواية أخرى في الخطبة بالفاظ فيها زيادة.

أربع صور:

١٦- صلاة الفزع

(الأولى): رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَبِهَذَا أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ وَعَلَيْهَا ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: هُوَ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ وَسَاقِي الرُّوَايَاتِ مُعَلَّاةٌ ضَعِيفَةٌ.

(الثانية): رَكَعَتَانِ أَيْضاً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُ رُكُوعَاتٍ، وَهِيَ الَّتِي أَفَادَتْهَا رِوَايَةُ مُسْلِمٍ (٩٠٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(والثالثة): رَكَعَتَانِ أَيْضاً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثُ رُكُوعَاتٍ وَعَلَيْهَا ذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ.

(والرابعة): رَكَعَتَانِ أَيْضاً يَرْكَعُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَ رُكُوعَاتٍ.

وَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فَالْجُمْهُورُ اخَذُوا بِالْأُولَى لَمَّا عُرِفَتْ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ البرِّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ اخَذَ بِكُلِّ نَوْعٍ بَعْضُ الصَّحَابَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّهُ مُخْتَرَبٌ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ فَاتَّيَها فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعَدَّدَ الْكُسُوفُ، وَأَنَّهُ فَعَلَ هَذَا تَارَةً، وَقَدْ أُخْرَى.

وَلَكِنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ كُلَّ الرُّوَايَاتِ حِكَايَةٌ عَنْ وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ صَلَاتُهُ ﷺ يَوْمَ وُفَاةِ إِبْرَاهِيمَ، وَلِهَذَا عَوَّلَ الْآخَرُونَ عَلَى إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي حَكَتِ الصُّورُ الثَّلَاثَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (٤٥٣/١)]: كِبَارُ الْأَثْمَةِ لَا يُصَحِّحُونَ التَّعَدُّدَ لِذَلِكَ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْبَخَارِيِّ وَالشَّافِعِيَّ وَيُرْوَاهُ غُلَطَاءٌ.

وَذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَسَائِرِ النَّوَافِلِ.

١- الدعاء عند الريح

٤٨٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«مَا هَبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلَّا جِئْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [المسند ص ٨١] وَالطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير (٢١٣/١١) - (٢١٤)].

(وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا هَبَّتِ رِيحٌ قَطُّ إِلَّا جِئْنَا بِالْجِيمِ وَالْمَلْتَةِ).

(النبي ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ) أَيِ بَرَكَ عَلَيْهِمَا، وَهِيَ قَعْدَةُ الْمَخَافَةِ لَا يَفْعَلُهَا فِي الْأَغْلِبِ إِلَّا الْخَائِفُ.

(وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا). رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ.

الرِّيحُ: اسْمُ جِنْسٍ صَادِقٌ عَلَى مَا يَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَيَأْتِي بِالْعَذَابِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «الرِّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَيَأْتِي بِالْعَذَابِ فَلَا تَسْبُوهَا» [أحمد (٢٦٨/٢)، (٥١٨)، أبو داود (٥٠٩٧)].

وَقَدْ وَرَدَ فِي تَمَامِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحاً وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحاً»، وَهُوَ يَدُلُّ أَنَّ الْمَفْرَدَ يَخْتَصُّ بِالْعَذَابِ وَالْجَمْعُ بِالرَّحْمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كِتَابِ اللَّهِ «إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَرًا» [القمر: ١٩] وَ«إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ» [الدَّوَاب: ٤١] وَ«وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ» [الحجر: ٢٢] وَ«أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحُ مَبْشُرَاتِ» [الروم: ٤٦] رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ.

وَهُوَ يَدُلُّ أَنَّهَا جَاءَتْ بِمَجْمُوعَةٍ فِي الرَّحْمَةِ وَمَفْرَدَةٍ فِي الْعَذَابِ فَاسْتَشْكِلَ مَا فِي الْحَدِيثِ مَنْ طَلَبَ أَنْ تَكُونَ رَحْمَةً.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ لَا تَهْلِكُنَا بِهَذِهِ الرِّيحِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ هَلَكُوا

بِهَذِهِ الرِّيحِ لَمْ تَهْبْ عَلَيْهِمْ رِيحٌ أُخْرَى فَتَكُونُ رِيحًا لَا رِيحًا.

١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

أي: طلب استسقاء اللّٰه - تعالى - عند حدوث الجذب.

٢- الصلاة عند الزلزلة

٤٨٣- وَعَنْهُ عليه السلام: أَنَّهُ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ مِثْرَ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَقَالَ: هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣/٣٤٣).

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي (الْأَم: ١٧٧/٧) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مِثْلَهُ دُونَ آخِرِهِ.

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ: أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ مِثْرَ رَكَعَاتٍ) أَيِ رُكُوعَاتٍ.

(وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ) أَيِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ ثَلَاثُ رُكُوعَاتٍ.

(وَقَالَ هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَهُ دُونَ آخِرِهِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ: «هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ فِي زَلْزَلَةٍ فِي الْبَصْرَةِ.

ورَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢/٢٧٠) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مُخْتَصَرًا «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى بِهِمْ فِي زَلْزَلَةٍ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ رَكَعَ فِيهَا سِتًّا».

وظَاهِرُ اللَّفْظِ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ الْقَاسِمُ مِنَ الْآلِ، وَقَالَ: يُصَلِّي لِلْأَفْزَاحِ مِثْلَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَلَكِنْ قَالَ: كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ.

(قُلْتُ): لَكِنْ فِي كِتَابِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ يُصَلِّي الْكُسُوفَ رَكَعَتَيْنِ إِذَا شَاءَ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُسْنُ التَّجْمِيعُ.

وَأَمَّا صَلَاةُ الْمَرْفُودِ فَحَسَنٌ.

قَالَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ عليه السلام أَمَرَ بِالتَّجْمِيعِ إِلَّا فِي الْكُسُوفِ.

١- هيئة الخروج إلى الصلاة، وبيان ركعاتها

٤٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مُتَوَاضِعًا، مُتَبَدِّلًا، مُتَحَشِّعًا مُتَرَسِّلًا، مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ، لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ».

رَوَاهُ الْخَفْضَةُ رَأْسَهُ (١/٢٣٠)، أَبُو دَاوُدَ (١١٦٥)، السَّامِيُّ (١٥٦/٣-١٦٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢٦٦)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٥٨)، وَأَبُو غَوَاثَةَ (١٢٢/٢، ١٢٣) وَأَبُو حَيَّانَ (٢٨٦٢).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَيِ مِنَ الْمَدِينَةِ.

(مُتَوَاضِعًا مُتَبَدِّلًا) بِالْمِثَالَةِ الْفَرِيقَةِ فَذَلِكَ مُعْجَمَةٌ أَيِ أَنَّهُ لَا يَسُتُ ثِيَابَ الْبَدَلَةِ.

وَالْمُرَادُ تَرَكُّ الزَّيْنَةِ وَحَسَنِ الْهَيْئَةِ تَوَاضِعًا، وَإِظْهَارًا لِلْحَاجَةِ.

(مُتَحَشِّعًا) الْخَشَوْعُ فِي الصُّورَةِ وَالْبَصَرِ كَالْخُضُوعِ فِي الْبَدَنِ.

(مُتَرَسِّلًا) مِنَ التَّرْسِيلِ فِي الْمَشْيِ، وَهُوَ التَّسْلِي وَاعْدَمُ الْعَجَلَةِ.

(مُتَضَرِّعًا) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ «مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا» وَالتَّضَرُّعُ: التَّنَدُّلُ وَالمُبَالَغَةُ فِي السُّؤَالِ وَالرَّغْبَةِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

(فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ) تَمَامُهُ مِنْ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ «وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ».

فَأَنَادَ لَفْظُهُ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ بَعْدَ الدُّعَاءِ وَاللَّفْظُ الَّذِي أَتَى

بِهِ الْمُصَنَّفُ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ.

(رواهُ الحُمْصَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حُبَّانٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٦/١-٣٢٧) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٤٤/٣) وَالْأَلْأَلُ وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٦٧/٢، ٦٨).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ لِلْاسْتِسْقَاءِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَلْأَلُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلَّى لِلْاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّمَا شَرَعَ الدُّعَاءُ فَقَطْ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِشَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ.

فَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ فِي تَكْبِيرِهَا وَقِرَاءَتِهَا، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ لِلشَّافِعِيِّ عَمَلًا بِظَاهِرِ لَفْظِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا صِفَةَ لَهُمَا زَالِدَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلْأَلِ وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ مُسْتَدَلِّينَ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٢٥)، وَمَنْ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ وَكَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ الْآتِي قَرِيبًا [بِرِوَايَةِ (٤٧٨)] وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّشْبِيهَ فِي الْعَدَدِ لَا فِي الصِّفَةِ.

وَيَعْنِيهِ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الدَّارِقُطَنِيُّ (٦٧/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ يُكَبَّرُ فِيهِمَا سَبْعًا وَخَمْسًا كَالْعِيدَيْنِ وَيَقْرَأُ بِـ«سَبِّحْ» وَ«هَلْ أَتَاكَ»، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ الْبَابِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَاسْتَدَلَّ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥٧) «أَنَّهُ ﷺ اسْتَسْقَى عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ بِالْأَدْعَاءِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (١٢٤/٢) «أَنَّهُ شَكَاَ إِلَيْهِ ﷺ قَوْمٌ الْقَحْطَ فَقَالَ: اخْجُوا عَلَى الرُّكْبِ وَقُولُوا: يَا رَبِّ يَا رَبِّ».

وَأَجَابَهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ تَبَتَّ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، وَتَبَتَّ تَرْكُهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ.

وَقَدْ عُدَّ فِي الْفَهْدِيِّ النَّبَوِيِّ (٤٥٦/١-٤٥٨) أَنْوَاعَ اسْتِسْقَائِهِ ﷺ:

(الْأَوَّلُ): خُرُوجُهُ ﷺ إِلَى الْمَصَلَّى، وَصَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ.

(وَالثَّانِي): يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنَبْرِ أَثْنَاءَ الْخُطْبَةِ.

(الثَّالِثُ): اسْتِسْقَاؤُهُ عَلَى مَنْبَرِ الْمَدِينَةِ اسْتِسْقَى مُجَرَّدًا فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهُ فِيهِ صَلَاةٌ.

(الرَّابِعُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى، وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَرَفَعَ يَدَهُ وَدَعَا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - .

(الْخَامِسُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ قَرِيبًا مِنْ الزُّوْرَاءِ، وَهِيَ خَارِجٌ بِابِ الْمَسْجِدِ.

(الْسَّادِسُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى فِي بَعْضِ غُرُوبَاتِهِ لَمَّا سَبَقَهُ الْمَشْرُكُونَ إِلَى الْمَاءِ وَأَغِيثَ ﷺ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اسْتَسْقَى فِيهَا. وَاخْتَلَفَ فِي الْخُطْبَةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

فَذَهَبَ الْفَهْدِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يُخْطَبُ فِيهِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَمْ يُخْطَبْ» إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْنَى أَنَّهُ يَنْفِي الْخُطْبَةَ الْمَشَابِهَةَ لَخُطْبَتِهِمْ وَذَكَرَ مَا قَالَهُ ﷺ.

وَقَدْ زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (١١٦٥) أَنَّهُ ﷺ رَقَى الْمَنَبَرَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْقَاهُ إِلَّا لِلْخُطْبَةِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُخْطَبُ فِيهَا كَالْجُمُعَةِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْآتِي وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا هَلْ يُخْطَبُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا:

فَذَهَبَ النَّاصِرُ وَجَمَاعَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى الثَّانِي مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٢٦/٢) وَابْنِ مَاجَةَ (١١٦٨)، وَأَبِي عَوَانَةَ (١٢٢/٢) وَالْبَيْهَقِيِّ (٣٤٧/٣) «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ لِلْاسْتِسْقَاءِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ خُطِبَ».

وَاسْتَدَلَّ الْأَوَّلُونَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا لَفْظَهُ:

وَجَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بَأَنَّ الَّذِي بَدَأَ بِهِ هُوَ الدُّعَاءُ فَعَبَّرَ بَعْضُ

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (١/٤٥٧)]: إِنْ صَحَّ، وَإِلَّا فَنَفِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْءٌ.

(فَكَثُرَ وَحَمِدَ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّكُمْ شَكَرْتُمْ جَذَبَ دِيَارَكُمْ فَقَدْ أَمَرَكُمْ اللَّهُ أَنْ تَذْعُوهُ) قَالَ تَعَالَى «اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» (غافر: ٦٠).

(وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِبَ لَكُمْ) كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى فِي قَوْلِهِ «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ» (البقرة: ١٨٦).

(ثُمَّ قَالَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ») فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ افْتِتَاحِ الْخُطْبَةِ بِالسَّمْلَةِ بَلْ بِالْحَمْدِ لَهُ وَلَمْ تَأْتِ رَوَايَةٌ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ افْتَتَحَ الْخُطْبَةَ بِغَيْرِ التَّحْمِيدِ.

(«مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى حِينٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ») فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «فِي الرَّفْعِ».

(حَتَّى رَمَى يَاضُ إِبْطِيهِ ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ) فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

(وَقَلْبَ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «وَحَوْلَ» (رَدَاءَةً، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ بَعْدَ تَحْوِيلِ ظَهْرِهِ عَنْهُمْ.

(وَنَزَلَ) أَبِي عَنِ الْمُنْبَرِ.

(فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَأَنشَأَ اللَّهُ سَحَابَهُ فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ) عَمَامَةٌ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمْ يَأْتِ بَابُ مَسْجِدِهِ حَتَّى سَأَلَتْ السُّيُوفُ فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكَيْنِ ضَجَّكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ».

وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ) هُوَ مِنْ عَمَامِ قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَءُونَ «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ»، وَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ لَهُمْ.

وَفِي قَوْلِهِ «وَعَدَ النَّاسَ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِحَسْنِ تَقْدِيمِ تَبْيِينِ الْيَوْمِ لِلنَّاسِ لِيَتَأَهَّبُوا وَيَتَخَلَّصُوا مِنَ الْمَظَالِمِ وَنَحْوِهَا وَيَقْدُمُوا

الرَّوَاةَ عَنِ الدُّعَاءِ بِالْخُطْبَةِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَرَوْا الْخُطْبَةَ بَعْدَهَا وَالرَّوَايَ يُتَقَدِّمُ الصَّلَاةَ عَلَى الْخُطْبَةِ اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَرَوْا الدُّعَاءَ قَبْلَهَا، وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ.

وَأَمَّا مَا يَدْعُو بِهِ فَيَنْحَرِي مَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ بَانَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي دَعَا بِهَا ﷺ بِقَوْلِهِ:

٢- خطبة الاستسقاء وقلب الرواء

٤٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِعَيْنَرٍ، فَوَضَعَ لَهُ بِالْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ شَكَرْتُمْ جَذَبَ دِيَارَكُمْ. وَقَدْ أَمَرَكُمْ اللَّهُ أَنْ تَذْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِبَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَا لِكِ يَوْمَ الدِّينِ»، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ: أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى حِينٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى رَمَى يَاضُ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلْبَ رَدَاءَةً، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنشَأَ اللَّهُ تَعَالَى سَحَابَهُ فَرَعَدَتْ، وَبَرَقَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ

(وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ) هُوَ مُصَدَّرٌ كَالْقَحْطِ.

(فَأَمَرَ بِعَيْنَرٍ فَوَضَعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ عَيْنُهُ لَهُمْ.

(فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ).

التَّوْبَةِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَاجِبَةٌ مُطْلَقاً إِلَّا أَنَّهُ مَعَ حُصُولِ الشَّدْوِ
وطلب تفرجها من الله - تعالى - يتضح ذلك.

وقد ورد في الإسرائيليات: إن الله حرم قوماً من بني
إسرائيل السُّقيا بعد خروجهم؛ لأنه كان فيهم عاصٍ واحدٌ.

ولفظ «الناس» يعم المسلمين وغيرهم قيل: فيشرع إخراج
أهل الذمة ويعتزلون المصلين.

وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء
ولكنه يُبالغ في رفعيهما في الاستسقاء حتى يساوي بهما وجهه
ولا يجاوز بهما رأسه.

وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عددٍ أحاديث وصفت
المنذري في ذلك جزءاً.

وقال النووي قد جفت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من
الصحيحين أو أحدهما وذكرها في أواخر باب صفة الصلاة من
شرح المذهب (٥٠٧/٤-٥١١).

وأما حديث أنس في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء
فالمراد به نفي المبالغة لا نفي أصل الرفع.

وأما كيفية قلب الرداء فيأتي عن البخاري (٤٧٩) «جعل
اليمن على الشمال».

وزاد ابن ماجه (١١٦٨) وابن خزيمة (١٤١٤) «وجعل
الشمال على اليمن» وفي رواية لأبي داود (١١٦٣) «جعل
عطفه الأيمن على عاتقه الأيسر وعطفه الأيسر على عاتقه
الأيمن».

وفي رواية لأبي داود (١١٦٤) «أنه كان عليه خميصه
سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه
قلعها على عاتقه».

ويشرع للناس أن يحركوا معه لما أخرجه أحمد (٤١/٤)
بلفظ «وحول الناس معه».

وقال الليث وأبو يوسف: إنه يختص التحويل بالإمام.

وقال بعضهم: لا تحول النساء.

وأما وقت التحويل فعند استقباله القبلة.

ولمسلم (٨٩٤) «أنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول
ردائه» ومثله في البخاري (١٠١٢).

وفي الحديث دليل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو
قول الجمهور.

وقال الهادي: أربع بتسليمتين

ووجه قوله بأنه ﷺ استسقى في الجمعة كما في قصة
الأعرابي والجمعة بالخطبتين بمنزلة أربع ركعات ولا يخفى ما
فيه.

وقد ثبت من فعله ﷺ الركعتان كما عرفت من هذا
الحديث والذي قبله ولما ذهبت الحنفية إلى أنه لا يشرع التحويل.

وقد أفاضه هذا الحديث الماضي زاد المصنف قوة
الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله:

٤٨٦- وقصة التحويل في الصحيح [البخاري

(١٠٢٤)] من حديث عبد الله بن زيد وفيه: «توجه إلى
القبلة يدعو، ثم صلى ركعتين جهراً بهما بالقراءة».

(وقصة التحويل في الصحيح) أي صحيح البخاري

(من حديث عبد الله بن زيد) أي المازني وليس هو راوي
الأذان كما وهم فيه بعض الحفاظ ولفظه في البخاري «فاستقبل
القبلة، وقلب رداءه».

(وليه) أي في حديث عبد الله بن زيد.

(لتوجه) أي النبي ﷺ.

(إلى القبلة يدعو) في البخاري بعد يدعو «وحول رداءه»
وفي لفظ (١١٠١، ١١٠٣) «قلب رداءه».

(ثم صلى ركعتين جهراً بهما بالقراءة) قال البخاري (١٠٢٧)
قال سفيان: وأخبرني السعدي عن أبي بكر قال: جعل اليمن
على الشمال انتهى.

زاد ابن خزيمة (١٤١٤) «والشمال على اليمن».

وقد اختلف في حكمه التحويل فأشار المصنف إليه بطراو
الحديث:

٤٨٧- وَلِلدَّارِقُطْنِيِّ (٢/٦٦) مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ
الْبَاقِرِ: «وَحَوْلَ رِذَائِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ،

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلِلدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ سَمِعَ أَبَاهُ زَيْنَ الْعَابِدِينَ وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ وَغَيْرُهُ.

وَلَدَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً وَدَفِنَ بِالْبَقْعَةِ الَّتِي دُفِنَ فِيهَا أَبُوهُ وَعُمُّ أَبِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَسَمِيَ الْبَاقِرَ؛ لِأَنَّهُ تَبَقَّرَ فِي الْعِلْمِ أَيُّ تَوْسَعٍ فِيهِ انْتَهَى مِنْ جَامِعِ الْأَصُولِ.
(وَحَوْلَ رِذَائِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ).

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هُوَ أَمَارَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ قِيلَ لَهُ: حَوْلَ رِذَائِكَ لِيَتَحَوَّلَ حَالُكَ وَتُعْتَبَ قَوْلُهُ هَذَا بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَاعْتَزَّضَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّحْوِيلَ لِلتَّغَاوُلِ قَالَ: لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْغَالِ أَنْ لَا يَقْصِدَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ وَرَدَ فِي التَّغَاوُلِ حَدِيثٌ رَجَّاهُ ثَقَاتٌ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٢/٤٩٩): إِنَّهُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ (١/٣٢٦) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ فَوَصَّلَهُ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ لَقِيَ جَابِرًا وَرَوَى عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ رَجَّحَ الدَّارِقُطْنِيُّ إِسْرَافَهُ.

ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِالظَّنِّ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: (جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبَخَارِيِّ «جَهَرَهُ».

وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى الْجَهْرِ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ.

وَاخْذُ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تُصَلَّى إِلَّا فِي النَّهَارِ وَلَوْ كَانَتْ تُصَلَّى فِي اللَّيْلِ لَأَسْرَفَ فِيهَا نَهَارًا وَجَهَرَ فِيهَا لَيْلًا وَفِي هَذَا الْأَخْذِ بُعْدٌ لَا يَخْفَى.

٣- الدعاء في الاستسقاء

٤٨٨- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ (١٠١٤)، مُسْلِمٌ (٨٩٧))

(وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ» زَادَ الْبَخَارِيُّ فِي رَوَايَةٍ «وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ».

ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَا) وَفِي الْبَخَارِيِّ «اسْقِنَا».

(اللَّهُمَّ اغْنِنَا لَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا) أَيِ السَّحَابِ عَنِ الْإِمطارِ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ثَمَامُهُ مِنْ مُسْلِمٍ «قَالَ أَنَسٌ: فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلَمٍ مِنْ نَيْسٍ وَلَا دَارٍ قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ زَوَائِجِ سَخَابَةٍ يُمِثُّ التَّرْسُ فَلَمَّا تَوَسَّطْتُ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ قَالَ: فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ الشَّمْسَ سَبَّحًا ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثَنَا عَنَّا قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ وَطُطُونِ الْأَوْيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ قَالَ: فَانْقَلَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي» انْتَهَى.

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَهَلَاكَ الْأَمْوَالُ يَعْمُ الْمَوَاشِي وَالْأَطْيَانُ، وَانْقِطَاعُ السُّبُلِ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ السَّفَرِ لضعف الإبلِ بسببِ عَدَمِ الْمَرْعَى وَالْأَقْوَاتِ أَوْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَفَذَ مَا عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الطَّعَامِ لَمْ يَجِدُوا مَا يَحْمِلُونَهُ إِلَى الْأَسْوَاقِ.

وقوله: (يعني) يَحْتَمِلُ فَتَحُ حَرْفِ الْمَضَارِعِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ غَاثٍ إِمَّا مِنَ الْغَيْثِ أَوْ الْغَوثِ.

وَيَحْتَمِلُ ضَمُّهُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْإِغَاثَةِ وَيَرْجَحُ هَذَا قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا».

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَدْعُو إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ.

وَلَقَدْ بَوَّابَ لَهُ الْبَخَارِيُّ (بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ) [بَاب (١٤)] وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ [تَرْجِمَ السُّنَدَ (١٧٣/١)] وَهُوَ مُرْسَلٌ مِنْ حَدِيثِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: اللَّهُمَّ سَقِنَا رَحْمَةً لَا سَقْيَا عَذَابٍ وَلَا بَلَاءٍ وَلَا هَظْمٍ وَلَا عَرَقٍ اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ، وَمَتَابِتِ الشَّجَرِ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا».

٤- الاستسقاء بالعباس

٤٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِي إِلَيْكَ بَنِيْنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيْنَا فَاسْقِنَا فَيَسْقُونُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠١٠).

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ كَانَ إِذَا قُحِطُوا) بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ إِذَا أَصَابَهُمُ الْقَحْطُ.

(اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَالَ) إِيَّيْ عُمَرُ (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِي إِلَيْكَ بَنِيْنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيْنَا فَاسْقِنَا فَيَسْقُونُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَأَمَّا الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا بِذَنْبٍ وَلَمْ يَنْكُشْ إِلَّا بِتَوْبَةٍ.

وَلَقَدْ تَوَجَّهْتُ بِمِ الْقَوْمِ إِلَيْكَ لَمَّا كَانِي مِنْ نَبِيِّكَ، وَهَذِهِ أَيْدِينَا إِلَيْكَ بِالذُّنُوبِ وَنَوَاصِينَا إِلَيْكَ بِالتَّوْبَةِ فَاسْقِنَا الْغَيْثَ فَأَرْزُقْنَا السَّمَاءَ مِثْلَ الْجِبَالِ حَتَّى أَخْصِبَتِ الْأَرْضُ» أَخْرَجَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ فِي «الْأَسَابِقِ».

وَأَخْرَجَ أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ عَامَ الرَّمَادَةِ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَذَكَرَ الْبَارِزِيُّ أَنَّ عَامَ الرَّمَادَةِ كَانَ سَنَةً ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَالرَّمَادَةُ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ سَمْعِي الْعَامَ بِهَا لَمَّا حَصَلَ مِنْ شِدَّةِ الْجَدْبِ فَاغْبَرَتْ الْأَرْضُ جَدًّا مِنْ عَدَمِ الْمَطَرِ.

وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْتِسْقَاءِ بِأَهْلِ الْخَبَرِ وَالصَّلَاحِ وَبِشِدَّةِ التَّوْبَةِ.

وَلِيهِ فَضِيلَةُ الْعَبَّاسِ وَتَوَاضَعُ عُمَرُ، وَمَعْرِفَتُهُ بِحَقِّ أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ

٥- الكشف عن البدن لخصه المطر

٤٩٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: فَحَسَرَ ثَوْبَهُ، حَتَّى أَصَابَتْهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ عَهْدُ بَرِّهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٩٨)

(وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ فَحَسَرَ ثَوْبَهُ) أَيَّ كَشَفَ بَعْضَهُ عَنْ بَدْنِهِ.

(حَتَّى أَصَابَتْهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ عَهْدُ بَرِّهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَبَوَّابَ لَهُ الْبَخَارِيُّ [كَ السُّنَدِ بَاب (٢٤)] فَقَالَ: «بَابُ مَنْ يَمُطَرُ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَنْ لَحْيَيْهِ» وَمِاقَ حَدِيثِ أَنَسٍ بِطَوِيلِهِ.

وَقَوْلُهُ: (حَدِيثٌ عَهْدُ بَرِّهِ) أَيُّ بِإِعْجَادِ رُبُّو لِيَاءَ: يَعْنِي أَنَّ الْمَطَرَ رَحْمَةٌ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ الْعَهْدِ بِمَخْلَقِ اللَّهِ لَهَا فَتَبَرُّكُ بِهَا، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ.

٦- الدعاء عند رؤية المطر

٤٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ صَيِّأً نَافِعاً».

أَخْرَجَاهُ [الْبُخَارِيُّ (١٠٣٢)]، مُسْلِمٌ بِمِجَاهِ (٨٩٩)

أَيُّ الشَّيْخَانِ وَهَذَا خِلَافٌ عَادَةُ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّهُ يَقُولُ فِيمَا أَخْرَجَاهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«أَلْظُرُوا يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» [الزمذى (٣٥٢٤، ٣٥٢٥)] وروى
«أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي وَيَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ
فَقَالَ: قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ» [أحمد (٢٣١/٥)، الزمذى (٣٥٢٧)]

٧- استسقاء غلّة في عهد سليمان

٤٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ: «خَرَجَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَسْقِي،
فَرَأَى نَمْلَةً مُسْتَقِيَةً عَلَى ظَهْرِهَا رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى
السَّمَاءِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلَقْنَا مِنْ خَلْقِكَ، لَيْسَ بِنَا
غَنَى عَنْ سَقْيَاكَ، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَقَدْ سُقِيتُمْ بِدَعْوَةِ
غَيْرِكُمْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ [لم يخرجوه الإمام أحمد في مسنده] وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ
(٣٢٦-٣٢٥/١)

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْاسْتِسْقَاءَ شَرْعٌ قَدِيمٌ وَالْخُرُوجُ لَهُ
كَذَلِكَ.

وَلِيهِ أَنَّهُ يَحْسُنُ إِخْرَاجُ الْبَهَائِمِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ، وَأَنَّ لَهَا
إِدْرَاكَاً يَتَعَلَّقُ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةٌ بِذِكْرِهِ، وَتَطْلُبُ الْحَاجَاتِ مِنْهُ
وَفِي ذَلِكَ قَصَصٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا وَأَيَّاتٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ دَالَّةٌ عَلَى
ذَلِكَ، وَتَأْوِيلُ الْمُتَاوَلِينَ لَهَا لَا مَلْجَأَ لَهُ.

٨- إشارة بظهر الكفين إلى السماء

٤٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى
فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٩٦).

فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ بِالْأُضْعَافِ رَفْعُ الْبَلَاءِ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ
وَيَجْعَلُ ظَهْرَهُ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِذَا دَعَا بِسُؤَالِ شَيْءٍ وَتَحْصِيلِهِ
جَعَلَ بَطْنَ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ.

وَلَقَدْ وَرَدَ صَرِيحاً فِي حَدِيثِ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَأَلَ جَعَلَ بَطْنَ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِذَا
اسْتَعَاذَ جَعَلَ ظَهْرَهُمَا إِلَيْهَا» [أحمد (٥٩/٤)] مِنْ مَرْسَلِ خَلَادِ بْنِ

وَالصَّبْبِ مِنْ صَابِ الْمَطَرِ إِذَا وَقَعَ. وَنَافِعاً: صِفَةُ مُقَدِّمَةِ
اخْتِرَازاً عَنِ الصَّبْبِ الضَّارِّ.

٤٩٢- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي
الْاسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا سَحَاباً، كَثِيفاً، قَصِيفاً،
دَلُوقاً، ضَحُوكاً، تُمْطِرُنَا مِنْهُ رَذَاذاً، قَطِيطاً، سَجَلًا،
يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٥١٤)

(وَعَنْ سَعْدِ بْنِ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ
جَلِّلْنَا) بِالْجِيمِ مِنَ التَّجْلِيلِ.
وَالرَّادُ تَعْمِيمُ الْأَرْضِ.

(سَحَاباً كَثِيفاً) يَفْتَحُ الْكَافُ فَمَثَلُهُ فَمَثَلُهُ نَحْيَةُ فَمَثَلُهُ
مُتَكَثِفاً مُزَاجِجاً.

(قَصِيفاً) بِالْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ فَصَادٌ مُهْمَلَةٌ فَمَثَلُهُ نَحْيَةُ فَمَثَلُهُ
وَهُوَ مَا كَانَ رَعْدُهُ شَدِيدَ الصَّوْتِ، وَهُوَ مِنْ أَمَارَاتِ قُوَّةِ الْمَطَرِ.
(دَلُوقاً) يَفْتَحُ الدَّالُ الْمُهْمَلَةُ وَضَمُّ اللَّامِ وَسُكُونُ الْوَائِ
فَقَافٌ يُقَالُ: خَيْلٌ دَلُوقٌ أَيْ مُنْدَفَعَةٌ شَدِيدَةُ الدَّفْعَةِ وَيُقَالُ: دَلَقَ
السَّيْلُ عَلَى الْقَوْمِ هَجَمَ.

(ضَحُوكاً) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ بِزَنْدٍ فَعُولٌ أَيْ ذَاتُ بَرْقٍ.
(تُمْطِرُنَا مِنْهُ رَذَاذاً) بِضَمِّ الرَّاءِ فَذَالٌ مُعْجَمَةٌ فَآخِرُ مَثَلُهَا
هُوَ مَا كَانَ مَطَرُهُ دُونَ الطُّشِّ.

(قَطِيطاً) بِكَسْرِ الْقَافَيْنِ وَسُكُونِ الطَّاءِ الْأَوَّلِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ:
الْقَطِيطُ أَصْفَرُ الْمَطَرِ ثُمَّ الرُّدَادُ، وَهُوَ فَوْقَ الْقَطِيطِ ثُمَّ الطُّشُّ،
وَهُوَ فَوْقَ الرُّدَادِ.

(سَجَلًا) مَصْدَرٌ سَجَلْتُ الْمَاءَ سَجَلًا إِذَا صَبَّحَتْ صَبّاً وَصَفَ
بِهِ السَّحَابُ مُبَالِغَةً فِي كَثَرَةِ مَا يُصَبُّ مِنْهَا مِنَ الْمَاءِ حَتَّى كَانَتْهَا
نَفْسُ الْمَصْدَرِ.

(يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ، وَهَذَا
الْوَصْفَانِ نَظَرٌ بِهِمَا الْقِرَاءُ فِي التَّفْسِيرِ أَيْ: الْاسْتِغْنَاءُ الْمَطْلُوقُ
وَالْفَضْلُ الثَّامُ وَقِيلَ: الَّذِي عِنْدَ الْإِجْلَالِ وَالْإِكْرَامِ لِلْمُخْلِصِينَ
مِنْ عِبَادِهِ، وَهُمَا مِنْ عِظَائِهِ صَفَاتِهِ - تَعَالَى - وَلِذَا قَالَ ﷺ:

وليه التصريح بذلك.

وفي الحديث دليل أن استحلال الحرير لا يخرج فاعله من مسمى الأمة كذا قال.

(قلت): ولا يخفى ضعف هذا القول فإن من استحل محرماً أي اعتقد حله فإنه قد كذب الرسول ﷺ الذي أخبر أنه حرام فقوله جملو رد إكلامه وتكذيبه وتكذيبه كفر فلا يؤمن من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبل الاستحلال فإذا استحل خرج عن مسمى الأمة.

ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة؛ لأنهم مستحلون لكل ما حرّمه لا لهذا المذكور بخصوصه.

وقد اختلف في ضبط هذه اللفظة في الحديث فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنها بالخاء المعجمة والزاي، وهو الذي نص عليه الحميدي، وابن الأثير النهاية: ٢٨/٢ في هذا الحديث، وهو ضرب من ثياب الإبريسم معروف وضبطه أبو موسى بالخاء والراء المهملتين.

قال ابن الأثير في النهاية: والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول.

وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص؛ لأن الحرير ضرب من الحرير.

وقد يطلق الحرير على ثياب تسج من الحرير والصوف، ولكنه غير مراد هنا لما عرفت من أن هذا النوع حلال، وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود (٤٠٣٨) عن عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه سعد قال: «رأيت يغازي رجلاً على بغلة يتنصاه عليه عمامة خز سوداء قال: كساها رسول الله ﷺ».

وأخرجه القرمزي (٣٣٧١) السلي (٤٧٦/٥) وذكره البخاري (٤٦٧/٤) وأبي من حديث عمر (٤٩٠) بيان ما يحل من غير الخالص.

السائب، وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس «سئلوا الله يبطون أكفكم ولا تسألوه يظهريها» (أبو داود (٤٨٥)، ابن ماجه (٣٨٦٦))، وإن كان ضعيفاً فالجمع بينهما:

أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال بمحصل شيء لا لدفع بلاء.

وقد فسّر قوله تعالى: ﴿وَيَذَعُونَنَا رِجَاباً وَرَهَاباً﴾ (الأنبياء: ٩) أن الرغب بالبطون والرهب بالظهور.

١٩- بَابُ اللِّبَاسِ

أي: ما يحل منه وما يحرم.

١- تحريم الحرير

٤٩٥- عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْكُونَنَّ مِنْ أُمَّيِّ أَقْوَامٍ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَّ وَالْحَرِيرَ».

رواه أبو داود (٤٠٣٩)، وأصله في البخاري (معلقاً (٥٥٩٠)).

(عن أبي عامر الأشعري) قال في الأطراف (٢٢٩/٩): اختلف في اسمه فقيل: عبد الله ابن هاني وقيل: عبد الله بن وهب وقيل: عبيد بن وهب.

ويقال: خلافة عبد الملك ابن مروان سكن الشام وليس بعم أبي موسى الأشعري، ذلك قيل أيام حنين في حياة النبي ﷺ واسمه عبيد بن سليم.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْكُونَنَّ مِنْ أُمَّيِّ أَقْوَامٍ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَّ وَالْحَرِيرَ»).

والمراد به استحلال الزنى وبالحاء والراء المهملتين.

(والحرير رواه أبو داود، وأصله في البخاري).

وأخرجه البخاري تعليقاً.

والحديث دليل على تحريم لباس الحرير؛ لأن قوله «يَسْتَحِلُّونَ» بمعنى يجعلون الحرام حلالاً ويأتي الحديث الثاني.

٢- تحريم الشرب في آية الذهب

والفضة ولبس الديباج

٤٩٦- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيْبَاجِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ».

رواه البخاري (٥٨٣٧)

(وعن حذيفة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن نشرب في آية الذهب والفضة وأن نأكل فيها» تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ قال رسول الله ﷺ: «لا تشربوا في آية الذهب والفضة» الحديث.

فقوله هنا «نهى» إخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم، وتقدم الكلام فيه.

(وعن لبس الحرير والذبيج وأن نجلس عليه، رواه البخاري) أي ونهى عن لبس الحرير، والنهي ظاهر في التحريم.

وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء.

وحكى القاضي عياض عن قوم إباحته.

ونسب في البحر إباحته إلى ابن علية، وقال: إنه انعقد الإجماع بعده على التحريم.

ولكن قال المصنف في الفتح (٢٩٥/١٠): قد ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم.

قال أبو داود (٤٠٣٩): لبسه عشرون من الصحابة، وأكثر رواه ابن أبي شيبة [المصنف: ١٥١/٨-١٥٦] عن جمع منهم.

وقد أخرج ابن أبي شيبة [المصنف: ١٥٧/٨] من طريق عمار بن أبي عمار قال: «أنت مروان بن الحكم مطارف خز فكسأها أصحاب رسول الله ﷺ».

قال: والأصح في تفسير الخز أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره.

وقيل: تسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه.

وقيل: أصله اسم دابة يقال لها الخز فسمي الثوب المتخذ من وبره خزاً لنعمته ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعمته الحرير.

إذا عرفت هذا فقد يَحْتَمِلُ أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخز، وإن كان ظاهراً عابريه يابى ذلك.

وأما الخز: بالقاف بدل الحاء المعجمة.

فقال الرافعي: إنه عند الأئمة من الحرير حرثوه على الرجال أيضاً.

والقول بملوه وحل الحرير للنساء قول الجماهير إلا ابن الزبير فإنه أخرج مسلم (٢٠٦٩) عنه أنه خطب فقال: لا تلبسوا نساءكم الحرير فإني سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا الحرير» فأخذ بالعموم.

إلا أنه انعقد الإجماع على حل الحرير للنساء.

فأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضاً عند الأكثر لعموم قوله ﷺ: «حرام على ذكور أمي» [أحمد (١١٥/١)، أبو داود (٤٠٥٧)، النسائي (١٦٠/٨)].

وقال محمد بن الحسن: يجوز لباسهم.

وقال أصحاب الشافعي: يجوز لباسهم الحلي والحرير في يوم العيد؛ لأنه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة أوجه أصحها جوازها.

وأما الذبيج: فهو ما غلط من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص على العام.

وأما الجلوس على الحرير: فقد أفاد الحديث النهي عنه إلا أنه قال المصنف في الفتح (٢٩٢/١٠): إنه قد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه وليس فيه هذه الزيادة، وهو قوله: «وأن نجلس عليه» قال: وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير، وهو قول الجمهور خلافاً لابن الماجشون والكوثين، وبعض الشافعية.

وقال بعض الحنفية في الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير إن قوله «نهى» ليس صريحاً في التحريم.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ وَرَدَ عَنْ مَجْمُوعِ
اللبس والجلوس لا الجلوس وحده.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى تَكَلُّفُ هَذَا الْقَاتِلِ، وَالْإِخْرَاجُ عَنِ الظَّاهِرِ
بِلا حَاجَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحَفِيفَةِ: يُدَارُ الْجَوَازُ وَالتَّحْرِيمُ عَلَى اللَّبَسِ
لصحة الأخبار فيه والجلوس ليس بلبس.

وَاجْتَنَحَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُسَمَّى الْجُلُوسُ لِبَسًا مُجْدِيثًا أَنَسِ
فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٣٨٠)، مسلم (٨٥٦)] «فَقَعْتُ إِلَى حَصِيرٍ
لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لِبَسَ» وَلَأنَّ لِبَسَ كُلِّ شَيْءٍ بِمَجْسِيهِ.

وَأَمَّا اقْتِرَاشُ النِّسَاءِ لِلْحَرِيرِ فَالْأَصْلُ جَوَازُهُ.

وَقَدْ أَحْلَى لَهُنَّ لِبْسُهُ وَمِنَهُ الْاِقْتِرَاشُ، وَمَنْ قَالَ بِمَنْعِهِنَّ عَنْ
اِقْتِرَاشِهِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ.

وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى قَوْلَيْنِ.

الْأَوَّلُ: الْخِلَاءُ.

وَالثَّانِي: كَوْنُهُ لِبَاسَ رَفَاقِيَّةٍ وَزِينَةٍ تَلِيقُ بِالنِّسَاءِ دُونَ شَهَامَةِ
الرِّجَالِ.

٣- مقدار ما يتجوز من الحرير

٤٩٧- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
عَنْ لِبَسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ
أَوْ أَرْبَعٍ».

ثَبَّتَ عَلَيْهِ، وَالْفَلْظُ لِتَسْلِيمِ [البخاري (٥٨٢٩)، مسلم (٢٠٦٩)].

قَالَ الْمَصْنُفُ: «أَوْ» هُنَا لِلتَّخْيِيرِ وَالتَّنْوِيعِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف (١٥١/٥)] مِنْ
هَذَا الرَّجُلِ بِلَفْظِ «إِنَّ الْحَرِيرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا هَكَذَا أَوْ هَكَذَا» يَعْنِي
إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا.

وَمَنْ قَالَ الْمَرَادُ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ كُمٍ إِصْبَعَانِ فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ
رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ (٢٠٢/٨) «لَمْ يُرَخَّصْ فِي الدِّيْبَاجِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ
أَرْبَعِ أَصَابِعٍ».

وَهَذَا أَيُّ التَّرْخِصِ فِي الْأَرْبَعِ الْأَصَابِعِ مَذْقَبُ الْجُمْهُورِ
وَعَنْ مَالِكٍ فِي رَوَايَةٍ مِثْلُهُ، وَسِوَاهُ كَانَ مَنْسُوجًا أَوْ مُلَصَّقًا
وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْجُلُوسُ.

وَقُدِّرَتْ الْهَادِيَةُ الرَّخْصَةُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ
نَصٌّ فِي الْأَرْبَعِ.

٤- مَنْ يُرَخَّصُ لَهُ فِي الْحَرِيرِ

٤٩٨- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ
لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ
فِي سَفَرٍ مِنْ حِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا».

ثَبَّتَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٣٩)، مسلم (٢٠٧٦)].

(وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ فِي سَفَرٍ مِنْ حِكْمَةٍ» يَكْسِرُ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ
وَتَشْدِيدُ الْكَافِ نَوْعٌ مِنَ الْجَرَبِ وَذِكْرُ الْحِكْمَةِ مَثَلًا لَا قَيْدًا أَيُّ
مَنْ أَجَلَ حِكْمَةٍ فِي «مِنْ» لِلتَّلْعِيلِ.
(كَانَتْ بِهِمَا، ثَبَّتَ عَلَيْهِ).

وَفِي رَوَايَةٍ أُتِّهِمَا «شَكَرَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْقَمِيصَ
فَرَخَّصَ لَهُمَا قَمِيصَ الْحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا».

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (١٠١/٦): يُكُونُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ
حَصَلَتْ مِنَ الْقَمَلِ فَتَسَبَّبَتِ الْعِلَّةُ تَارَةً إِلَى السَّبَبِ، وَتَارَةً إِلَى
سَبَبِ السَّبَبِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِهِ لِلْحِكْمَةِ وَغَيْرِهَا.

فَقَالَ الطَّبْرِيُّ: دَلَّتِ الرَّخْصَةُ فِي لُبْسِهِ لِلْحِكْمَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ
قَصَدَ بِلَبْسِهِ دَفْعَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَذَى الْحِكْمَةِ كَدَفْعِ السَّلَاحِ،
وَلَحِزِّ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ.

وَالْقَاتِلُونَ بِالْجَوَازِ لَا بِمُخَصَّرُونَهُ بِالسَّفَرِ.

وَقَالَ الْبَعْضُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: يَخْتَصُّ بِهِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ مَنَعَ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ
الْخُصُوصِيَّةَ بِالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَلَا تَصَحُّ تِلْكَ الدَّعْوَى.

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيْفَةَ: لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِالْجَوَازِ لِلضَّرُورَةِ.

وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ تَبَعًا لِلتَّوَيُّوِي أَنَّهُ الْحِكْمَةُ فِي لُبْسِ
الْحَرِيرِ لِلْحِكْمَةِ لِأَنَّهُ مِنْ الْبُرُودَةِ.
وَتَعَقَّبَ أَنَّ الْحَرِيرَ حَادٌّ فَالضَّوَابُّ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ بِخَاصَّةٍ
فِيهِ تَدْفَعُ مَا تَنْشَأُ عَنِ الْحِكْمَةِ مِنَ الْقَمَلِ.

٥- جَوَازُ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ

٤٩٩- وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ
حُلَّةً سَيَرَاءً فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ
فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ (الْبَحَارِيُّ (٥٨٤٠)، مُسْلِمٌ (٢٠٧١))

(وَعَنْ «عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةً
سَيَرَاءً» بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ مُشَاءَةً غَضَبًا ثُمَّ رَاءَ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ الْفَتْحُ
مُدَوْدَةٌ.

قَالَ الْخَلِيلُ: لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلَاءٌ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ مَعَ الْمَدِّ
سِوَى سَيَرَاءٍ - وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَى رَأْسِ الْمَوْلُودِ -
وَحَوْلَاءٍ وَعِبَاءٌ لَغَةً فِي الْعَنْبِ، وَضَبُّ «حُلَّةً» بِالسُّنُونِ عَلَى أَنَّ
«سَيَرَاءً» صِفَةٌ لَهَا، وَيَغْيِرُ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُوَ الْأَجُودُ كَمَا فِي
شَرْحِ مُسْلِمٍ.

(فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ
نِسَائِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْحُلَّةُ إِزَارٌ
وَرِدَاءٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: هِيَ بُرُودٌ مُضْلَعَةٌ بِالْقَزِّ، وَقِيلَ: حَرِيرٌ خَالِصٌ، وَهُوَ
الْأَقْرَبُ.

وَقَوْلُهُ (فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ
(٢٠٧١) (١٧) فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْغُثْهَا إِلَّاكَ لِيَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَغِثْتُهَا إِلَيْكَ
لِيَشَقَّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ، وَلِذَا شَقَّقْتُهَا خُمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ».

وَقَوْلُهُ «لَشَقَّقْتُهَا» إِنِّي قَطَعْتُهَا فَفَرَّقْتُهَا خُمْرًا، وَهِيَ بِالْخَاءِ

الْمُعْجَمَةُ مَضْمُومَةٌ وَضَمُّ الْمِيمِ جَمْعُ خَارٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَالتَّخْفِيفُ مَا
تَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.

وَالْمَرَادُ بِالْفَوَاطِمِ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ
أُمُّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثَّلَاثَةُ قِيلَ هِيَ فَاطِمَةُ بِنْتُ حَمْزَةٍ وَذُكِرَتْ
لَهَا رَابِعَةٌ، وَهِيَ فَاطِمَةُ امْرَأَةُ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَقَدْ اسْتَدُلُّ بِالْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ تَاخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ
الْخُطَابِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَرْسَلَهَا لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَنَى عَلَى ظَاهِرِ
الْإِرْسَالِ وَاتَّفَقَ بِهَا فِي أَشْهُرٍ مَا صَنَعَتْ لَهُ، وَهُوَ اللَّبْسُ فَيُنَّ لَهُ
النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ لُبْسَهَا.

٦- تَحْرِيمُ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ

٥٠٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ: «أَحْلَلْتُ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ لِلنِّسَاءِ وَأَحْرَمْتُ
عَلَى ذُكُورِهِمَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٢/٤) وَالتَّيْمِيُّ (١٦١/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٠)
وَصَحَّحَهُ

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحْلَلْتُ الذَّهَبَ
وَالْحَرِيرَ عَلَى نِسَائِهِمَا».

(لِلنِّسَاءِ أَمْثَلُ وَحَرَمَ) إِنِّي لُبْسُهُمَا وَفَرَّاشُ الْحَرِيرِ كَمَا سَلَفَ.
(عَلَى ذُكُورِهِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّيْمِيُّ وَصَحَّحَهُ) إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَهُ
التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَعْلَاهُ
أَبُو حَاتِمٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (الإحسان: ١٢/٢٥٠): سَعِيدُ
بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى مَعْلُومٌ لَا يَصِحُّ.

وَأَمَّا ابْنُ خُزَيْمَةَ فَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ ثَمَانِ طَرِيقٍ غَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ عَنْ ثَمَانِيَةِ مَن
الصَّحَابَةِ، وَكُلُّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ وَلَكِنَّهُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَلِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرِّجَالِ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ،
وَجَوَازِ لُبْسِهِمَا لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ حُلَّ الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ
مَنْسُوخٌ.

٧- رُؤْيَا أَمْرِ النِّعْمَةِ عَلَى الْعَبْدِ

٥٠١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ التَّيْهَقِيُّ (٢٧١/٣)

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٩٦/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨١٩) وَالْحَاكِمُ (١٣٥/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ».

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٨١/٨) عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِيهِ.

وَفِيهِ «إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ مَالًا فَكَيْفَ أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ».

فِي هَذَا الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ مِنَ الْعَبْدِ إِظْهَارَ نِعْمَتِهِ فِي مَأْكُلِهِ، وَمَلْبَسِهِ فَإِنَّهُ شُكْرٌ لِلنِّعْمَةِ فَقُلِي؛ وَلأنَّهُ إِذَا رَأَى الْحَتَّاجُ فِي هَيْئَةٍ حَسَنَةٍ قَصْدَهُ؛ لِيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَيُنَادِيَ الْهَيْئَةَ سُؤَالَ، وَإِظْهَارَ لِلْفَقْرِ بِلِسَانِ الْحَالِ وَلِذَا قِيلَ: وَلِسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ أَنْطَقُ

وقيل:

وَكَنَّكَ شَاهِدٌ مُنْظَرِي عَنْ مُخْبَرِي

٨- النَّهْيُ عَنِ لِبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصَرِ

٥٠٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصَرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٧٨)

(وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ بَضَمِ اللَّامِ (الْقَسِيِّ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا يَاءُ النَّسْبَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْحَدِيثَيْنِ يَكْسِرُونَ الْقَافَ، وَأَهْلُ مِصْرَ يَفْتَحُونَهَا، وَهِيَ نَسْبَةٌ إِلَى بَلَدٍ يُقَالُ لَهَا الْقَسِ».

وَقَدْ فَسَّرَ الْقَسِيَّ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهَا نِيَابٌ مُضْلَعَةٌ يُؤْتَى بِهَا مِنْ مِصْرَ وَالشَّامِ هَكَذَا فِي مُسْلِمٍ وَفِي الْبَخَارِيِّ فِيهَا حَرِيرٌ أَمْشَالُ الْأَنْزَجِ.

(وَالْمَعْصَرُ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ، هُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْمَعْصَرِ.

فَالنَّهْيُ فِي الْأَوَّلِ لِلتَّحْرِيمِ إِنْ كَانَ حَرِيرَةً أَكْثَرَ، وَالْأَوَّلُ لِلتَّزْيِينِ وَالْكَرَافَةِ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ أَيْضًا التَّحْرِيمُ، وَإِلَيْهِ دَقِبَتِ الْهَادِيَّةُ وَدَقَّبَ جَمَاهِيرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى جَوَازِ لِبْسِ الْمَعْصَرِ وَيَوْمَ قَالَ الْفَقَهَاءُ غَيْرُ أَحَدٍ.

وقيل: مَكْرُوهٌ تَنْزِيهًا.

قَالُوا: لِأَنَّهُ لِبْسٌ ﷺ خُلَّةٌ حَمَاءٌ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيُّ (١٦٦)، مُسْلِمٌ (١١٨٧)] عَنْ ابْنِ عُمرَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِالْمَعْصَرِ».

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْقَيْمِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا خُلَّةٌ حَمَاءٌ مَخْنَأٌ، وَقَالَ: إِنْ الْخُلَّةُ الْحَمَاءُ بُرْدَانِ بِمَاثِلَيْنِ مَنْسُوجَانِ مَخْطُوطِ خَمَرٍ مَعَ الْأَمْسُودِ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِهَذَا الْأِسْمِ بِاِغْتِيَابٍ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطُوطِ.

وَأَمَّا الْأَحْمَرُ الْبَحْثُ فَمَنْهِيٌّ عَنْهُ أَشَدُّ النَّهْيِ؛ فَفِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيُّ (٥٨٤٩)، مُسْلِمٌ (٢٠٦٦)] «أَنَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْبَيَاضِ الْخَمْرِ».

٥٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى عَلِيَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مَعْصَرَيْنِ، فَقَالَ: أَمَّا أَمَرْتُكَ بِهَذَا.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٧٧).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَعْصَرِ مُعَصَّدٌ لِلنَّهْيِ الْأَوَّلِ وَبِزِيَادَةِ قُوَّةٍ فِي الدَّلَالَةِ بِمَا هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ قُلْتُ: أَغْسَلَهُمَا بِمَا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: بَلْ أَحْرَقَهُمَا.

وَفِي رَوَابِيعِهِ (٢٠٧٧) (٢٨) «إِنَّ هَلَاكًا مِنْ شِجَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهُمَا».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٨) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٨).

وَفِي قَوْلِهِ: (أَمَّا أَمَرْتُكَ) إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ النَّسَاءِ وَزَيْنَتَيْنِ، وَأَخْلَاقَيْنِ.

وَفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى الْعَقْرِ بِإِتْلَافِ الْمَالِ، وَهُوَ أَيُّ أَمْرِ ابْنِ عُمرَ بِتَحْرِيقِهَا يُعَارِضُ حَدِيثَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [رَهْمٌ (٤٨٧)]

وأمره بأن يشقها بين نسائه كما في رواية قدسناها فينظر في وجهه
الجمع إلا أن في سنن أبي داود (٤٠٦٦) عن عبد الله بن عمرو
«أنه ﷺ رأى عليه رِبْطَةً مُضْرَجَةً بِالْمُصَفَرِّ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الرِّبْطَةُ
الَّتِي عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ فَأَتَيْتُ أَهْلِي، وَهُمْ يَسْجُرُونَ
تَنَوُّراً لَهُمْ فَقَذَفْتُهَا فِيهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا
فَعَلْتَ الرِّبْطَةَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: هَلَا كَسَوْتَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ فَإِنَّهُ لَا
يَأْسُ بِهَا لِلنِّسَاءِ».

فهذا يدل على أنه أحرقها من غير أمر من النبي ﷺ فلو
صححت هذه الرواية لزال التعارض بينه وبين حديث علي عليه
السلام.

لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمر.

وقد يقال: إنه ﷺ أمر أولاً بإحراقها ندباً ثم لما أحرقها
قال له ﷺ: «لو كسوتها بعض أهلِكَ» إعلاماً له بأن هذا كان
كافياً عن إحراقها لو فعله، وإن الأمر للتدب.

وقال القاضي عياض في شرح مسلم (٤٤/٥٥، ٥٦) أمره
ﷺ بإحراقها من باب التغليظ أو العقوبة.

٩- جواز ثياب فيها أطراف من الديباغ

٥٠٤- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا: «أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَكْفُوفَةً
الْجَنَيبِ وَالْكَفَّيْنِ وَالْفَرْجَيْنِ بِالْذَّبْيِاجِ».

رواه أبو داود (٤٠٥٤).

وأصله في مسلم (٢٠٦٩) وزاد: «كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ،
فَقَبِضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا، فَحَنَنْ نَفْسُهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَشْفَى بِهَا».

وزاد البخاري في الأدب المفرد (٣٤٨): «وَكُنَّ يَلْبَسُهَا لِلرُّفْدِ
وَالْجُمُعَةِ».

(وعن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة رسول الله ﷺ
مكفوفة من الحرير ما اتخذ جيبه من حرير وكان
لذيله، وأكماميه كفاف منه.

(الجيب والكففين والفرجين بالذبايح) هو ما غلظ من الحرير
كما سلف.

(رواه أبو داود، وأصله في مسلم وزاد) أي: من رواية
أسماء.

(كانت أي الجبة عند عائشة حتى قبضت) مغير الصيغة
أي ماتت.

(لقبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها فنحن نغسلها للمرضى
يُستشفى بها).

الحديث في مسلم له سبب، وهو أن أسماء أرسلت إلى
ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب فاجاب بأنه سمع
عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرُ
مَنْ لَا خَلَاقَ» لَهُ فَخِيفَتْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مِنْهُ فَأَخْرَجَتْ أَسْمَاءُ
الْجُبَّةَ.

(وزاد البخاري في الأدب المفرد) في رواية أسماء «وَكُنَّ
يَلْبَسُهَا لِلرُّفْدِ وَالْجُمُعَةِ».

قال في شرح مسلم للنووي (٤٤/١٤) على قوله «مَكْفُوفَةً».

ومعنى المكفوفة أنه جعل له كمّة بضم الكاف، وهو ما
يُكَفُّ به جواربها ويعطف عليها، وتكون ذلك في الذيل وفي
الفرجين وفي الكففين انتهى.

وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم
يكن مضمتاً جمعاً بين الأدلة.

وله جوار مثل ذلك من الحرير وجوار لبس الجبة، وما له
فرجان من غير كراهة.

وله استشفاء بآثاره ﷺ وما لامس جسده الشريف.

وفي قولها: «كَانَ يَلْبَسُهَا لِلرُّفْدِ وَالْجُمُعَةِ» دليل على
استحباب التجليل بالرؤية للوافد ونحوه كذا قيل إلا أنه لا يخفى
أنه قول صحابي لا دليل فيه.

وأما خياطة الثوب بالخيوط الحرير، وليس له وجعل خيط
السبيحة من الحرير، وليقة الدواة وكيس المصحف، وغشاية
الكتب فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهي له.

وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول
طولاً فاحشاً، وإرسالها بين الكففين، ويجوز تركها بالأصالة.

وَفِي الْقَمِيصِ الْكُمُّ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٤٠٢٧) عَنْ أَسْمَاءَ
«كَانَ كُمُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الرُّمُحِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: إِفْرَاطُ تَوْسِعَةِ الثِّيَابِ وَالْأَكْمَامِ بَدْعَةٌ
وَمُسْرِفٌ.

وَفِي الْمُنَزَّرِ، وَمِثْلُهُ اللَّبَاسُ وَالْقَمِيصُ أَنْ لَا يُسَبِّلَهُ زِيَادَةً عَلَى
نِصْفِ السَّاقِ وَيَحْرُمُ أَنْ جَاوَزَ الْكَعْبَيْنِ.

وفي لفظ لابن حبان (الإحسان ٢٩٩٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٤/٧) «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ عَبْدٌ قَطُّ فِي ضَيْقٍ إِلَّا وَسَّعَهُ وَلَا فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا».

وفي حديث أنس عند ابن لال في مكارم الأخلاق «أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَإِنَّ ذَلِكَ تَمْحِصٌ لِلذُّنُوبِ وَتَرْهِيذٌ فِي الدُّنْيَا».

وعند البزار (كشف الاستار ٢٤٠/٤) «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ فِي ضَيْقٍ مِنَ الْعَيْشِ إِلَّا وَسَّعَهُ عَلَيْهِ وَلَا فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا» وعند ابن أبي الدنيا «أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فَإِنَّهُ يَمْحُقُ الذُّنُوبَ وَيُزِيدُ فِي الدُّنْيَا فَإِنْ ذَكَرْتُمُوهُ عِنْدَ الْفَنَى هَدَمَهُ، وَإِنْ ذَكَرْتُمُوهُ عِنْدَ الْفَقْرِ أَرْضَاكُم بِعَيْشِكُمْ».

٢- النهي عن تمحي الموت

٥٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَخْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٣٥١)، مسلم (٢٦٨٠)]

(وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْهُ أَيْ لَا فِرَاقَ وَلَا عَالَةَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ».

(مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ) بدلاً عن لفظ التمني الدعاء. وَتَوَفَّنِي ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

(اللَّهُمَّ أَخْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث دليل على النهي عن تمني الموت للوقوع في بلاء وحنة أو خشية ذلك من عدو أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاق الدنيا؛ لما في ذلك من الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضا.

وفي قوله: «لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ» ما يُرشد إلى أنه إذا كان لغیر ذلك من خوف أو فتنة في الدين فإنه لا بأس به.

٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الجنائز جمع جنازة يفتح الجيم وكسرهما.

في «القاموس» الجنازة الميت وتفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت.

١- الإِكْتَارُ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ

٥٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ: الْمَوْتِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (٤/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٩٩٢)

(عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ» بالكسر بدل من هازم.

(رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان) والحاكم وابن السكن وابن طاهر، وأعله الدارقطني بالإرسال.

وفي الباب عن عمر وعن أنس، وما تخلو عن مقال.

قال المصنف نقلاً عن السهيلي: إن الرواية في «هازم» بالذال المعجمة معناه: القاطع.

وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء وليس مراداً هنا.

قال المصنف: وفي هذا التغي نظر لا يخفى.

(قلت) يريد أن المعنى على الذال المهملة صحيح فإن الموت يُزِيلُ اللَّذَاتِ كما يقطعها ولكن العمد الرواية.

والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت.

وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله: «فَلْيَنْكُرُوا لَا تَذَكُّرُونَهُ فِي كَثِيرٍ إِلَّا قَلَّةٌ وَلَا قَلِيلٍ إِلَّا كَثْرَةٌ».

وفي رواية للذيلمي (القرودوس بمأثور الخطاب: ٧٤/١) عن أبي هريرة «أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَمَا مِنْ عَبْدٍ أَكْثَرَ ذِكْرَهُ إِلَّا أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ، وَهَوَّنَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ».

وقَدْ دَلَّ لَهُ حَدِيثُ الدُّعَاءِ «إِذَا أَرَدْتَ بِبَيْتِكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَقْتُونٍ» [أحمد (٢٤٣/٥)، الرملي (٣٢٣٥)] أَوْ كَانَ تَحِيًّا لِلشُّهَادَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ وَكَمَا فِي قَوْلِ مَرْيَمَ: «يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا» [مريم: ٢٣] فَإِنَّهَا إِنْ عَمَّتْ ذَلِكَ لِلْحَالِ هَذَا الْأَمْرَ الْمَخُوفَ مَنْ كَفَرَ وَشَقَاوَةً مِنْ شَقِيٍّ بِسَبِيلِهَا.

وَفِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ كَانَ مُتَمَنِّيًا» يَعْنِي إِذَا ضَاقَ صَدْرُهُ وَفَقَدَ صَبْرَهُ عَدَلَ إِلَى هَذَا الدُّعَاءِ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ لَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ.

٣- يموت المؤمن وهو يكابد

٥٠٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ».

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ [الرملي (٩٨٢)، النسائي (٩٠٥/٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠١١)] وَلَمْ يَخْرُجْهُ أَبُو دَاوُدَ

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ) هُوَ ابْنُ الْحَصِيبِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُتَهَمِّلَةِ وَالرَّاءِ الْجَبِينِ، رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٠/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٥٢) وَجَمَاعَةٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الْأَوْسَطُ» (١٥٠٧)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا يُكَابِدُهُ مِنْ شِدَّةِ السَّيَاقِ الَّذِي يَعْرِقُ ذُوْنَهُ جَبِيْنُهُ أَيْ يُشَدُّ عَلَيْهِ تَحِيصًا لِبَقِيَّةِ ذُنُوبِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ كِتَابَةٌ عَنْ كَدِّ الْمُؤْمِنِ فِي طَلَبِ الْحَلَالِ وَتَضْيِيقِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ فَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ التَّصَبُّعِ عَلَى الْحَالِ.

وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ حَالَ الْمَوْتِ وَنَزْوَعِ الرُّوحِ شَدِيدٌ عَلَيْهِ فَهُوَ صِفَةٌ لِكَيْفِيَّةِ الْمَوْتِ وَشَدِيدِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ.

وَالْمَعْنَى عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فِي حَالِ كَوْنِهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ الشَّدِيدَةِ الَّتِي يَعْرِقُ مِنْهَا الْجَبِينُ فَهُوَ صِفَةٌ لِلْحَالِ الَّتِي

يُفَاجِئُهُ الْمَوْتُ عَلَيْهَا.

٤- تَلْقَيْنُ الْمُخْتَضِرِ

٥٠٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَسْنَا مَوْتَنَا كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩١٦) وَالْأَلْبَانِيُّ [أَبُو دَاوُدَ (٣١١٧)، الرَّمْلِيُّ (٩٧٦)، النَّسَائِيُّ (٥/٤)، ابْنُ مَاجَةَ (١٤٤٥)].

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَسْنَا مَوْتَنَا كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ فَهُوَ مَجَازٌ.

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَلْبَانِيُّ)، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ بِلَفْظِهِ (٣٠٠٤) وَزِيَادَةُ «فَمَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ الدُّعْرِ وَإِنْ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ».

وَقَدْ غَلَطَ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى الشَّيْخَيْنِ أَوْ إِلَى الْبُخَارِيِّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا [الْمُخْتَصَرِ: ٢/١] عَنْ حُدَيْفَةَ بِلَفْظِ «لَقَسْنَا مَوْتَنَا كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّهَا تَهْدِي مَنْ قَبْلَهَا مِنَ الْخَطَايَا».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «لَقَسْنَا» الْمُرَادُ تَذَكُّرُ الَّذِي فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ هَذَا اللَّفْظِ الْجَلِيلِ وَذَلِكَ لِيَقُولَهَا فَتَكُونَ آخِرَ كَلَامِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ كَمَا سَبَقَ.

فَالْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ بِالتَّلْقِينِ عَامٌّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ يَحْضُرُ مِنْ هُوَ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ، وَهُوَ أَمْرٌ نَدْبٌ وَكَرَّةُ الْعُلَمَاءِ الْإِكْتِسَارُ عَلَيْهِ وَالْمَوَالَاةُ لِمَا لَا يَضُرُّ، وَيَضِيقُ حَالَهُ وَيَشْتَدُّ كَرُهُهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ وَيَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يَلِيقُ.

قَالُوا: وَإِذَا تَكَلَّمَ مَرَّةً فَيَعَادُ عَلَيْهِ الْعَرَضُ لِيَكُونَ آخِرَ كَلَامِهِ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيْ، وَقَوْلُ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ إِحْدَاهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ كَمَا عَلِمَ.

وَالْمُرَادُ «مَوْتَنَا كَمَا مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ».

وَأَمَّا مَوْتَى غَيْرِهِمْ فَيَعْرِضُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ كَمَا «عَرَضَتْ» عَلَى عَمَّوٍ بَيْنَ السَّيَاقِ وَعَلَى الدُّمِيِّ الَّذِي كَانَ يَخْلَعُهُ

«اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس».

رواه أبو داود (٣١٧١) والنسائي [عمل اليوم والليلة] (١٠٨٢) وصححه ابن حبان (٣٠٠٢).

(وعن معقل بن يسار رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ) قال ابن حبان: أراد به من حضرته الميتة لا أن الميت يُقرأ عليه.

(يس) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان.

وأخرجه أحمد (٢٦/٥) وابن ماجه (١٤٤٨) من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان وليس بالنهدي عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقل النسائي وابن ماجه «عن أبيه».

وأعله ابن القطان بالاضطراب والوقف وبجهاالة حال أبي عثمان، وأبيه ونقل عن الدارقطني أنه قال هذا: حديث مضطرب الإسناد مجهول المتن ولا يصح.

وقال أحمد في مستدركه (١٠٥/٤): حدثنا صفوان قال: كانت المشيخة يقولون: إذا قرئت يس عند الموت خُفَّت عنه بها.

واسنده صاحب «الفردوس» عن أبي الدرداء، وأبي ذرّ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيُقْرَأَ عِنْدَهُ يَسُ إِلَّا هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وهذان يؤيدان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المختصر، وعمّا أصرح في ذلك مما استدل به.

وأخرج أبو الشيخ في «فضائل القرآن»، وأبو بكر المروزي في كتاب «الجنائز» عن أبي الشعثاء صاحب ابن عباس أنه يُستحب قراءة سورة الرعد.

وزاد: فإن ذلك يُخَفِّفُ عن الميت.

وفيه أيضاً عن الشعبي كانت الأنصار يستحبون أن تُقرأ عند الميت سورة البقرة.

٦- الدعاء للميت واغماض عينيه

٥- قراءة يس على الأموات

فَعَادَهُ وَعَرَّضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَاسْلَمَ» وَكَانَهُ حَصَصَ فِي الْحَدِيثِ مَوْتَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ يَقْبَلُونَ ذَلِكَ؛ وَلأنَّ حُضُورَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْأَغْلَبُ بِخِلَافِ الْكُفَّارِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُ مَوْتَاهُمْ إِلَّا الْكُفَّارُ

(فائدة) يحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة الله ولطفه وبره فيحسن ظنه برؤيه لما أخرجه مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته: «لَا يَمُوتُنَ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ».

وفي الصحيحين [بخاري (٧٤٠٥)، مسلم (٢٦٧٥)] مرفوعاً من حديث أبي هريرة قال «قَالَ اللَّهُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي».

وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم قال كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه برؤيه.

وقد قال بعض أئمة العلم إنه يحسن جمع أربعين حديثاً في الرجاء تُقرأ على المريض فيشتدُّ حسن ظنه بالله فإنه تعالى عند ظن عبده به، وإذا امتزج خوف العبد برجائه عند سياق الموت فهو محمود أخرجه الترمذي (٩٨٣) بإسناد جيّد من حديث أنس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ فَقِيلَ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَ: أَرْجُو اللَّهَ وَأَخَافُ ذُنُوبِي فَقَالَ ﷺ: لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبٍ عَبْدٌ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُوهُ، وَأَمَّنَّهُ مِمَّا يَخَافُ».

فائدة أخرى: ينبغي أن يوجه من هو في السياق إلى القبلة لما أخرجه الحاكم (٣٥٣/١، ٣٥٤) وصححه من حديث أبي قتادة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ سَأَلَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ قَالُوا: تُوُفِّي، وَأَوْصَى بِثَلَاثٍ مَالِهِ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْصَى أَنْ يُوَجَّهَ الْقَبِيلَةُ إِذَا احْتَضَرَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَابَ الْفِطْرَةَ».

وقد ردّدت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلّى عليه، وقال: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَذِلِّهِ جَنَّتَكَ وَقَدْ فَعَلْتَ».

وقال الحاكم: لا أعلم في توجيه المختصر للقبلة غيره.

٥- قراءة يس على الأموات

٥١٠- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ

٥٠٩- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

٧- تغطية الميت

٥١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ حِينَ تُوْفِي - سَجَّي بِرُودٍ حَبْرَةٍ».

نُفِقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ [(١٢٤١، ١٢٤٢)، مسلم (٩٤٢)]

(وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ «حين تُوْفِي سَجَّي بِرُودٍ حَبْرَةٍ» بالحاء المهملة فموحدة فراء فساء تانيث بزنة عنية.

(نُفِقَ عَلَيْهِ) التَّسْجِيَةُ بِالْمُهْمَلَةِ وَالْجِسْمِ التَّغْطِيَةُ أَيْ غُطِّي، والبرد يجوز إضافته إلى الحبرة ووصفه بها والحبرة ما كان لها أعلام، وهي من أحب اللباس إليه ﷺ، وهذه التغطية قبل الغسل.

قال النووي في شرح مسلم: إنه مجمع عليها، ونجسها صيانة الميت عن الانكشاف وسر صورته المتغيرة عن الأعين.

قالوا: وتكون التسجية بعد نزع ثيابه التي تُوْفِي فيها لئلا يتغير بدنه بسببها.

٨- تقبيل الميت

٥١٢- وَعَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ

مَوْتِهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٤١، ١٢٤٢)

(وعنها) أي عائشة (أن أبا بكر قبَّل النبي ﷺ بعد موته، رواه البخاري).

استدل به على جواز تقبيل الميت بعد موته وعلى أنها تُدْبُ تسجيتُه، وهذه أفعال صحابة بعد وفاته لا دليل فيها لاختصار الأدلة في الأربعة نعم هذه الأفعال جائرة على أصل الإباحة.

وقد أخرج الترمذي (٩٨٩) من حديث عائشة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ، وَهُوَ مَيِّتٌ، وَهُوَ يَبْكِي أَوْ قَالَ: وَعَيْنَاهُ تَهْرَقَانِ» قال الترمذي: حديث عائشة حسن صحيح.

فَأَغْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمُنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ» ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَتَوَرَّ لَهُ فِيهِ وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٢٠)

(وعن أم سلمة قالت: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ» في شرح مسلم أنه يفتح الشين ورفع «بصره»، وهو فاعل «شق» هكذا ضبطناه، وهو المشهور.

وضبط بعضهم «بصره» بالنصب، وهو صحيح أيضاً فالشئ مفتوحة بلا خلاف.

(بصره) فأغمضه ثم قال: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ: لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمُنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ» أي من الدعاء.

(ثم قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَتَوَرَّ لَهُ فِيهِ وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ يُقَالُ: شَقَّ الْمَيِّتَ بَصَرُهُ إِذَا حَضَرَ الْمَوْتَ وَصَارَ يَنْظُرُ إِلَى الشَّيْءِ لَا يَرْتَدُّ عَنْهُ طَرَفُهُ.

وفي إغماضه ﷺ طرفه دليل على استحباب ذلك.

وقد أجمع عليه المسلمون.

وقد علَّل في الحديث ذلك بأن البصر يتبع الروح أي ينظر أين تذهب.

والحديث من أدلة من يقول: إن الأرواح أجسام لطيفة مُتَحَلِّلة في البدن، وتذهب الحياة من الجسد ببقايتها، وليس عرضاً كما يقوله آخرون.

وفي دليل على أنه يُدعى للميت عند موته ولأهله وعقبه بأموال الآخرة والدنيا.

وفيهِ دلالة على أن الميت يُنعم في قبره أو يُعذب.

٩- شِدَّةُ الدِّينِ عَلَى الْمَيِّتِ

تَوَارَدَ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ وَغَسَلَ الطَّاهِرُ الْمَطْهُرُ فَكَيْفَ بِمَنْ سِوَاهُ، وَيَأْتِي كَمَيَّةُ الْغَسَلَاتِ فِي حَدِيثٍ أَمْ عَطِيَّةٌ قَرِيباً.

وَقَوْلُهُ (مَاءٌ وَسِدْرٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَخْلُطُ السِّدْرُ بِالْمَاءِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنْ مَرَاتِ الْغَسْلِ.

قِيلَ: وَهُوَ يُشْعَرُ بَأَنَّهُ غَسَلَ الْمَيِّتَ لِلتَّنْظِيفِ لَا لِلتَّطْهِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ الْمُضَافَ لَا يَطْهَرُ بِهِ.

قِيلَ: وَقَدْ يُقَالُ يُخْمَلُ أَنْ السِّدْرَ لَا يُغَيَّرُ وَصَفَ الْمَاءِ فَلَا يَصِيرُ مُضَافاً وَذَلِكَ بَأَنَّهُ يَمُتُّكَ بِالسِّدْرِ ثُمَّ يُغَسَّلُ بِالْمَاءِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يُجْعَلُ السِّدْرُ فِي مَاءٍ ثُمَّ يُخَضَّضُ إِلَى أَنْ تَخْرُجَ رَغْوَتُهُ وَبِذَلِكَ بِهِ جَسَدُ الْمَيِّتِ ثُمَّ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْقَرَّاحُ فَهَذِهِ غَسَلَةٌ.

وَقِيلَ: لَا يُطْرَحُ السِّدْرُ فِي الْمَاءِ أَيُّ لَسْلاً يُمَازَجُ الْمَاءُ فَيُغَيَّرُ وَصَفَ الْمَاءِ الْمَطْلِقِ.

وَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ فَقَالَ: غَسَلَ الْمَيِّتَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْظِيفِ فَيَجْزِي الْمَاءُ الْمُضَافُ كَمَا الْوَرْدُ وَالْحَوْوِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُكْرَهُ؛ لِأَجْلِ السَّرَفِ.

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ غَسَلَ تَعْبُدِي يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِفْتِسَالَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنْ تَحْنِيطِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَصْنُفُ كَمَا عَرَفَتْ وَتَعْلِيلُهُ «بَأَنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّياً» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ كَوْنُهُ مَاتَ مُحَرَمًا فَإِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ انْتَفَى النَّهْيُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَنُوطَ لِلْمَيِّتِ كَانَ أَمراً مُتَقَرَّراً عَنْدهُمْ.

وَفِيهِ أَيْضاً النَّهْيُ عَنْ تَحْمِيرِهِ وَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ؛ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ فَمَنْ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ يُحْنِطُ وَيَحْمِرُ رَأْسَهُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ حُكْمُ الْإِحْرَامِ بِالْمَوْتِ كَمَا تَقُولُهُ الْحَنْفِيَّةُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي الشَّرْحِ خِلَافَهُمْ، وَأَدْلَتْهُمْ بِنَاقِضَةٍ عَلَى مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى سَرِيحَةٍ.

وَقَوْلُهُ: «وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ» يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ التَّكْفِينِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ وَتَرّاً.

٥١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِذَنبِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

زَوَاهُ أَخَذَ (٤٤٠/٢) وَالْقُرَيْشِيُّ وَحَشَنَهُ (١٠٧٩)

وَقَدْ وَرَدَ التَّشْدِيدُ فِي الدِّينِ حَتَّى تَرَكَ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَ حَتَّى تَحْمِلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وَآخِرُ ﷺ أَنَّهُ يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ عِنْدَ أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَزَالُ الْمَيِّتُ مَشْغُولاً بِذَنبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَبِهِ حَتْ عَلَى التَّخْلِصِ عَنْهُ قَبْلَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ أَهَمُّ الْحَقُوقِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الدِّينِ الْمَأْخُوذِ بِرِضَا صَاحِبِهِ فَكَيْفَ بِمَا أَخَذَ غَضَباً وَنَهَباً وَسَلْباً.

١٠- غَسْلُ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينُهُ

٥١٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٨٤٩)، مُسْلِمٌ (١٢٠٦)]

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ) وَذَلِكَ، وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ (اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ تَمَامُهُ «وَلَا تُحْنِطُوهُ وَلَا تُحْمِرُوا رَأْسَهُ» وَبَعْدَهُ فِي الْبُخَارِيِّ «فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّياً».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ غَسْلِ الْمَيِّتِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ فِي الْفَتْحِ: وَهُوَ ذُهُولٌ شَدِيدٌ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مَشْهُورٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ حَتَّى إِنَّ الْقُرْطُبِيَّ رَجَّحَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى وَجوبِهِ.

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى مَنْ لَمْ يَقِلْ بِذَلِكَ، وَقَالَ: قَدْ

القميص فغسله والقميص عليه.

وروى ذلك الشافعي [تريب المسند (٢٠٤/١)] عن مالك

عن جعفر بن محمد عن أبيه.

وفي هذه القصة دلالة على أنه عليه السلام ليس كغيره من

الموتى.

١٣- عدد ما يغسل وجعل الكافور فيه

٥١٦- وعن أم عطية رضي الله عنها قالت:

«دخل علينا النبي ﷺ ونحن نغسل ابنته. فقال:

«اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم

ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً أو

شيئاً من كافور» فلما فرغنا آذانها، قال: «إني جفوة

فقال: «أشعرنّها إياه».

نقح عليه البخاري (١٢٥٣)، مسلم (٩٣٩).

وفي رواية [ج (١٢٥٥)، م (٩٣٩)، (٤٣)]: «إني جفوة بماءها، وتواضع

الوضوء بها».

وفي نسخة [بخاري (١٢٦٣)]: «فصغرنا حفرها ثلاثة قرون فلقيناها

خلفها».

(وعن أم عطية) تقدم اسمها.

وليه خلاف، وهي أنصارتة.

(قالت): «دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته» لم

تقع في شيء من روايات البخاري مسمّاة والمشهور أنها زينب

زوج أبي العاص كانت وفاتها في أول سنة ثمان، ووقع في

روايات أنها أم كلثوم ووقع في البخاري (١٢٦١) عن ابن

سيرين: لا ادري أي بنتيه.

(فقال): «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم

ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور»

هو شك من الراوي: أي اللطيفين.

قال: والأول محمول على الثاني؛ لأنه نكرة في سياق

الإثبات فيصدق بكل شيء منه.

وقيل: يُحتمل أن الإقصار عليهما؛ لأنه مات فيهما، وهو

مُتَّكِبٌ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ الْفَاضِلَةِ.

ويُحتمل أنه لم يجد له غيرهما، وأنه من رأس المال؛ لأنه

عليه السلام أمر به، ولم يستفصل هل عليه دين مُستغرق أم لا.

ورود «الثوبين» في هذه الرواية مُطلقين.

وفي رواية في البخاري (١٨٥١) «في ثوبيه» وللنسائي (٣٩/٤)

«في ثوبيه اللذين أحرم فيهما».

قال المصنف: فيه استحباب تكفين الميت في ثياب إحرامه،

وإن إحرامه باقٍ، وأنه لا يُكفن في المخيط.

وفي قوله: «ثيبت ثلثاً» ما يدل لمن شرع في عمل طاعة ثم

حيل بينه وبين تمامها بالموت أنه يرجى له أن يكتبه الله في

الآخرة من أهل ذلك العمل.

١١- تجريد الميت لتغسله

٥١٥- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما

أرادوا غسل رسول الله ﷺ قالوا: واللّه ما نذري

نجرّد رسول الله ﷺ كما نجرّد موتانا أم لا؟

الحديث.

رواه أحمد (٢٦٦/٦)، وأبو داود (٣١٤١)

وسأله عند أبي داود (٣١٤١) «فلما اختلفوا القى الله

عليهم النوم حتى ما منهم من أحد إلا وذقنه في صدره ثم

كلّمهم مكلّم من ناحية البيت لا يدرون من هو: اغسلوا رسول

الله ﷺ وعليه ثيابه. فغسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق

القميص ويدلكونه بالقميص دون أيديهم» وكانت عائشة تقول:

لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ

إلا نساءه.

وفي رواية لابن حبان (٦٦٢٨) «وكان الذي اجلسه في

حجره علي بن أبي طالب عليه السلام».

وروى الحاكم المستدرک (٥٩/٣) قال: «غسل النبي ﷺ علي

عليه السلام وعلى يد علي خرقه فغسله فادخل يده تحت

(فلما فرغنا آذناه) في البخاري «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُنَّ: «فَإِذَا فَرَّغْتُنَّ آذَنَيْكِ».

ووقع في رواية البخاري «فلما فرغن» عوضاً عن «فرغنا».

(فالقى إلينا حقوة) في لفظ البخاري «فاعطانا حقوة»، وهو بفتح المَهْمَلَةِ ويجوز كسرهما وبعداً قاف ساكنة.

والمراد هنا الإزار وأطلق على الإزار مجازاً إذ معناه الحقيقي معقد الإزار فهو من تسمية الحال باسم الحل.

(فقال: أضرعتها إياه). أي جعلته شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها (ومتفق عليه في رواية) أي للشيخين عن أم عطية.

(«ابندان بميامينها، ومواضع الوضوء منها»). وفي لفظ البخاري) أي عن أم عطية.

(فصغرنا شعرها ثلاثة قرون فلقيناه خلفها).

دل الأمر في قوله «اغسلناها ثلاثاً» على أنه يجب ذلك العدد، والظاهر الإجماع على إجراء الواحدة فالأمر بذلك محمول على التدب.

وأما أصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر.

وقيل: تحب الثلاث.

وقوله: «أو خمساً» أو: للتخير لا للترتيب هو الظاهر.

وقوله: «أو أكثر» قد فُسر في رواية «أو سبعاً» بدل قوله: «أو أكثر من ذلك» وبه قال أحمد وكرة الزيادة على سبع.

قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع إلا أنه وقع عند أبي داود (٣١٤٢) «أو سبعاً أو أكثر من ذلك» فظاهرها شرعية الزيادة على السبع.

وتقدم الكلام في كيفية غسلة الصدر.

قالوا: والحكمة فيه أنه يُلين جسد الميت.

وأما غسلة الكافور فظاهرها أنه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء تغيره به، والحكمة فيه أنه يطيب رائحة الموضع لأجل من حضر من الملائكة وغيرهم مع أن فيه تحفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ وخاصة في تصليب جسد الميت وصراف الهوام عنه، ومنع ما يتحلل من الفضلات، ومنع إسراع الفساد إليه، وهو أقوى

وفيه دلالة على البداءة في الغسل بالميا من.

والمراد بها ما يلي الجانب الأيمن.

وقوله: «ومواضع الوضوء منها» ليس بين الأمرين تنافٍ لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميا من معاً.

وقيل: المراد ابدان بميامينها في الغسل التي لا وضوء فيها، ومواضع الوضوء منها في الغسلة المتصلة بالوضوء، والحكمة في الأمر بالوضوء تحديد سمة المؤمن في ظهور أثر الغرة والتجليل.

وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق.

وقولها: «صغرنا شعرها» استدل به على صغر شعر الميت.

وقال الحنفية: يرسل شعر المرأة خلفها، وعلى وجهها مفرقاً.

قال القرطبي: كان سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية لم يكن عن امرئ ﷺ.

ولكنه قال المصنف (الفتح: ١٣٤/٣): إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ قالت: قال رسول الله ﷺ: «اغسلنها وترأ واجعلن شعرها صفائر».

وفي صحيح ابن حبان (٣٠٣٣) «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجعلن لها ثلاثة قرون» والقرن هنا المراد به الضفائر.

وفي بعض ألفاظ البخاري: «ناصيتها، وقريتها» ففي لفظ «ثلاثة قرون» تغليب، والكُلُّ حُجَّة على الحنفية، والضمُّ يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله، وهو في البخاري صريحاً.

وفيه دلائل على إلقاء الشعر خلفها.

ودخل ابن دقي العيد عن كون هذه الألفاظ في البخاري فنسب القول به إلى بعض الشافعية، وأنه استند في ذلك إلى حديث غريب.

١٣- تكفين رسول الله في ثلاثة أثواب

٥١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ مُحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٦٤)، مسلم (٩٤١)]

(وعن عائشة قالت: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ مُحُولِيَّةٍ بَضْمُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

(من كُرسفو) بَضْمُ الْكَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَضَمُّ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فِقَاءُ أَيِّ قُطْنٍ.

(ليس فيها) أي الثلاثة (قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) بَلْ إِزَارٌ وَرَدَاءٌ وَلِفَافَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ (٧٨٣/٢) عَنِ الشَّعْبِيِّ. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ التَّكْفِينُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يَكُنْ يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ ﷺ إِلَّا الْأَفْضَلَ.

وَقَدْ رَوَى أَهْلُ السُّنَنِ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٨)، التِّرْمِذِيُّ (٩٩٤) وَبُيَاقُ بَرَقَمَ (٥٠٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «الْبُسُوفُ ثِيَابُ الْبَيْضِاضِ فَإِنَّهَا أَطْيَبُ وَأَطْفَرُ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَنَاكُمْ» وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ أَخْرَجُوهُ [أحمد (١٣/٥)، أبو داود (٢٨١٠)، التِّرْمِذِيُّ (٣٤/٤)، النسائي (٣٤/٤)، ابن ماجه (٣٥٦٧)] وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ أَيْضاً.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ ﷺ سَجَّيَ بِبِرْدٍ حَبِرَةٍ وَهِيَ بُرْدٌ بَيَاضٌ مُخَطَّطٌ غَالِي الثَّمَنِ فَإِنَّهُ لَا يُعَارَضُ مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكْفَنْ فِي ذَلِكَ الْبِرْدِ بَلْ سَجَّوَهُ بِهِ لِتَجَنُّفٍ فِيهِ ثُمَّ نَزَعُوهُ عَنْهُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٤١).

عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ التَّسْجِيَةَ كَانَتْ قَبْلَ الْغَسْلِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: تَكْفِينُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي كَفْنِهِ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٤/١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف،

(٤٦٥/٢)] وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [كشف الاستار (٨٥٠)] مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ ﷺ كَفَّنَ فِي سَبْعَةِ أَثْوَابٍ فَهُوَ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ سَيِّئُ الْخَفْظِ يَصْلُحُ حَدِيثُهُ فِي التَّابِعَاتِ إِلَّا إِذَا انفرد فلا يحسنُ فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ كَمَا هُنَا فَلَا يَقْبَلُ.

قَالَ الْمَصَنَّفُ: وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أُثُوبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَا يَعْضُدُ رَوَايَةَ ابْنِ عَقِيلٍ فَإِنَّ ثَبْتَ جُمُعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِأَنَّهَا رَوَتْ مَا أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ، وَغَيْرُهَا رَوَى مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ سَيِّئاً إِنْ صَحَّحَتِ الرُّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ فَإِنَّهُ كَانَ الْمُبَاشَرُ لِلْغَسْلِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْكَفْنِ مَا يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِ الْمَيِّتِ فَإِنْ قَصُرَ عَنْ سِتْرِ الْجَمِيعِ قُدِّمَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فَمَا زَادَ عَلَيْهَا سِتْرٌ بِهِ مِنْ جَانِبِ الرَّأْسِ وَجَعَلَ عَلَى الرَّجُلَيْنِ حَشِيشٌ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَمِّهِ حَزْرَةَ وَمَصْعَبِ بْنِ عَمٍّ (١٢٧٤) فَإِنْ أُرِيدَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ فَلَا مَدْنُوبٌ أَنْ يَكُونَ وَتَرَا وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ كَمَا مَرَّ فِي حَدِيثِ الْحَرَمِ الَّذِي مَاتَ.

وَقَدْ عَرَفْتُ مِنْ رَوَايَةِ الشَّعْبِيِّ كَيْفِيَّةَ الثَّلَاثَةِ، وَأَنَّهَا إِزَارٌ وَرَدَاءٌ وَلِفَافَةٌ وَقِيلَ: مَتَرٌ وَدَرَجَانٌ وَقِيلَ: يَكُونُ مِنْهَا قَمِيصٌ غَيْرُ خِطْبٍ، وَإِذَا زَارَ يَبْلُغُ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَلِفَافَةٌ يُلَفُّ بِهَا مَنْ قَرِيبُهُ إِلَى قَدِيمِهِ وَتَأَوَّلَ هَذَا الْقَاتِلُ قَوْلَ عَائِشَةَ: «لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ» بِأَنَّهَا أَرَادَتْ نَفْيَ وَجُوبِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ لَا الْقَمِيصَ وَحْدَهُ أَوْ أَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ ثَمَا عِدَاهُمَا، وَإِنْ كَانَا مَوْجُودَيْنِ، وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا.

قِيلَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّكْفِينَ بِالْقَمِيصِ وَعَدِيمِهِ سَوَاءٌ يُسْتَحْبَبُ فَإِنَّهُ ﷺ كَفَّنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي فِي قَمِيصٍ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٢٦٩) وَلَا يَفْعَلُ ﷺ إِلَّا مَا هُوَ الْأَحْسَنُ.

وَلِيهِ أَنْ قَمِيصَ الْمَيِّتِ مِثْلُ قَمِيصِ الْحَيِّ مَكْنُوفًا مَزْرُورًا.

وَقَدْ اسْتَحَبَّ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخَلَائِقَاتِ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْقَمِيصُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَطْرَافُهُ غَيْرَ مَكْنُوفَةٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ كَفَّ اطْرَافَ الْقَمِيصِ كَانَ عُرِفَ أَهْلُ ذَلِكَ الْعَصْرِ.

١٤- تَكْفِينُ الْمَيِّتِ فِي قَمِيصٍ

٥١٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَسَاءٍ إِنَّهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفُنُهُ فِيهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٢٦٩)، مسلم (٢٧٧٤)).

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّكْفِينِ فِي الْقَمِيصِ كَمَا سَلَفَ قَرِيبًا.

وظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ طَلَبَ الْقَمِيصَ مِنْهُ ﷺ قَبْلَ التَّكْفِينِ لِأَنَّهُ قَدْ عَارَضَهَا مَا عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (١٢٧٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ ﷺ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَعْدَمَةَ دُفِنَ فَأَخْرَجَهُ فَتَفَتَّ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ، وَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهُ كَانَ الْإِعْطَاءُ وَالْإِلْبَاسُ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ يُخَالِفُهُ.

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «فَاعْطَاهُ» أَيِ أَنْعَمَ لَهُ بِذَلِكَ فَاطْلَقَ عَلَى الْعِدَّةِ اسْمَ الْعَطِيَّةِ جِازًا لِنَتَقَضِي وَقُوعِهَا وَكَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «بَعْدَمَا دُفِنَ» أَيِ ذَلِكِ فِي حُفْرَتِهِ.

أَوْ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ حُفْرَتِهِ هُوَ النَّفْسُ.

وَأَمَّا الْقَمِيصُ فَقَدْ كَانَ أَلْبَسَ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِهَا مَعًا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَلَا الْمَعِيَةَ فَلَعَلَّهُ ارْتَادَ أَنْ يَذْكُرَ مَا وَقَعَ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ إِكْرَامِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَاهُ أَحَدَ قَمِيصَيْهِ أَوَّلًا، وَلَمَّا دُفِنَ أَعْطَاهُ الثَّانِي بِسُؤَالِ وَلِيِّهِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَفِي الْإِكْلِيلِ لِلْحَاكِمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» ١٣٩/٣ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي؛ لِأَنَّهُ

كَانَ رَجُلًا صَالِحًا؛ وَلِأَنَّهُ سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، وَإِلَّا فَإِنَّ أَبَاهُ الَّذِي الْبَسَهُ قَمِيصَهُ ﷺ وَكَفَّنَ فِيهِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَافِقِينَ، وَمَاتَ عَلَى نِفَاقِهِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا» (التوبة: ٨٤).

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَسَاهُ ﷺ قَمِيصَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَسَا الْعَبَّاسَ لَمَّا أَسْرَ بَدْرَ فَارَادَ ﷺ أَنْ يَكَاذِبَهُ.

١٥- تَكْفِينُ الْمَيِّتِ بِثِيَابٍ بَيْضٍ

٥١٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمُ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَحَدُ (٢٣١/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٨)، الرُّومِيَّ (٩٩٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٤٧٢)). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٩٤).

تَقَدَّمَ حَدِيثُ الْبَخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ (رَقْمُ ٥١٠) «أَنَّ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثِ أَثَوَابٍ بَيْضٍ».

وظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَجِبُ التَّكْفِينُ فِي الثِّيَابِ الْبَيْضِ وَيَجِبُ لِبَسُهَا لِأَنَّهُ صَرَفَ الْأَمْرَ عَنْهُ فِي الْبَسِ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ لَبَسَ غَيْرَ الْأَبْيَضِ.

وَأَمَّا التَّكْفِينُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا صَارَفَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ الْأَبْيَضُ كَمَا، وَقَعَ فِي تَكْفِينِ شَهْدَاءِ أَحَدٍ فَإِنَّهُ ﷺ كَفَّنَ جَمَاعَةً فِي غَمَرَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يَأْتِي (رَقْمُ ٥١٤) فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ «الْكَامِلُ» (٢٠٦٨/٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ﷺ كَفَّنَ فِي قُطِيفَةٍ حُمْرَاءَ» فَبِهِ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَكَأَنَّهُ اسْتَبَنَ عَلَيْهِ بِحَدِيثٍ «أَنَّهُ جُعِلَ فِي قَبْرِهِ قُطِيفَةٌ حُمْرَاءَ» (م ٩٦٣) وَكَذَلِكَ مَا قِيلَ إِنَّهُ كَفَّنَ فِي بُرْدٍ حَبْرَةٍ، وَتَقَدَّمَ (رَقْمُ ٥٠٤) الْكَلَامُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَجَّيَ بِهَا ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ.

١٦- تَحْسِينُ الْكَفْنِ

٥٢٠- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٤٣).

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٩٥) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَقَالَ:
حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ سَلَامٌ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ قَوْلُهُ:
«وَلِيَحْسَنَ كَفْنُهُ» قَالَ: هُوَ الصَّفَاءُ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ أَيِ
الْوَاسِعِ الْفَائِضِ.

وَفِي الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الْكَفَنِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِيَارِ مَا كَانَ أَحْسَنَ
فِي الذَّاتِ.

وَفِي صِفَةِ الثُّوبِ وَفِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِ الثَّيَابِ عَلَى الْمَيِّتِ فَاثِمًا
حُسْنَ الذَّاتِ فَيُبَغْيِي أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمَغَالَاةِ كَمَا
سَيَأْتِي النَّهْيُ عَنْهُ.

وَأَمَّا صِفَةُ الثُّوبِ فَقَدْ بَيَّنَّهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي قَبْلَ
هَذَا.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ وَضْعِ الثَّيَابِ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَدْ بَيَّنَّتْ فِيمَا سَلَفَ
وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي إِحْسَانِ الْكَفَنِ وَذِكْرَتْ فِيهَا عِلَّةُ ذَلِكَ.

أَخْرَجَ الذَّيْلِيُّ (الفرودس: ٩٨/١) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «أَخْسِنُوا
كَفْنَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهُمْ يَبْتَاهُونَ وَيَتَرَاوُونَ بِهَا فِي قُبُورِهِمْ».

وَأَخْرَجَ إِضْرَافُ (الفرودس: ٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ «أَخْسِنُوا
الْكَفْنَ وَلَا تَوَدُّوا مَوْتَاكُمْ بِعَوِيلٍ وَلَا بِتَزَكِيَةٍ وَلَا بِتَأْخِيرٍ وَصِيَّةٍ
وَلَا بِقَطِيعَةٍ وَعَجَّلُوا بِقَضَاءِ ذَيْنِهِ وَاعْدِلُوا عَنْ جِيرَانِ السُّورِ
وَأَعْيِقُوا إِذَا حَفَرْتُمْ وَوَسَّعُوا».

وَمِنَ الْإِحْسَانِ إِلَى الْمَيِّتِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦) مِنْ
حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنْهُ ﷺ «وَمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ وَلَمْ
يُقْبَسْ عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مِنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ كَيْسَمٍ وَلَذَنَتْهُ
أُمُّهُ».

وَقَالَ ﷺ: «لَيْلَةُ أَقْرَبِكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ
فَمَنْ تَرَوْنَ عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ رِزْقٍ وَأَمَانَةٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦).

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٢٤٤٢)، مسلم (٢٥٨٠)] مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا
سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَأَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (الفتح الرباعي: ١٥٤/٧) مِنْ حَدِيثِ
أَبِي بَنْدَةَ قَالَ: «إِنْ أَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبَضَتَهُ الْمَلَائِكَةُ وَغَسَلُوهُ
وَكَفَّنُوهُ وَحَنَطُوهُ وَحَفَرُوا لَهُ وَأَلْحَدُوهُ وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَدَخَلُوا قَبْرَهُ
وَوَضَعُوا عَلَيْهِ اللَّبَنَ ثُمَّ خَرَجُوا مِنَ الْقَبْرِ ثُمَّ خَرُّوا عَلَيْهِ التُّرَابَ
ثُمَّ قَالُوا: يَا بَنِي آدَمَ هَذَا سُبُكُكُمْ».

١٧- جمع القتلى في قبر واحد وتقديم الأقرأ

٥٢١- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ
الرُّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ:
أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ وَلَمْ
يُغْسَلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٣).

(وَعَنْهُ) أَيِ عَنْ جَابِرٍ.

(كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرُّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثُوبٍ
وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ) سُمِّيَ
لِذَا؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَعْمَلُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ فَيَمِيلُ عَنْ وَسْطِهِ، وَالْإِلْحَادُ
لُغَةُ الْمِيلِ.

(وَلَمْ يُغْسَلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ذَلِكَ عَلَى
أَحْكَامِ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ الْمَيِّتِينَ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ لِلضَّرُورَةِ وَهُوَ
أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ.

(وَالثَّانِي): أَنَّ الْمَرَادَ يَقْطَعُهُ بَيْنَهُمَا وَيُكْفِنُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى
حِيلِهِ وَكَانَ هَذَا دَعْبَ الْأَكْثَرُونَ بَلْ قِيلَ: إِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْلُ
بِالْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ أَحَدٌ فَإِنَّهُ فِيهِ الْبَقَاءُ بِشَرِّهِ الْمَيِّتِينَ وَلَا يَخْشَى أَنْ
قَوْلُ جَابِرٍ فِي عَامِ الْحَدِيثِ «فَكَفَّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِيْرَةٍ وَاحِدَةٍ»
[أحمد (٢٣١/٥)] دَلِيلٌ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الشَّارْحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: الظَّاهِرُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي كَمَا
فَعَلَ فِي حِزْمَةِ ﷺ.

(قُلْتُ) حَدِيثُ جَابِرٍ أَوْضَحُ فِي عَدَمِ تَقْطِيعِ الثُّوبِ بَيْنَهُمَا
فَيَكُونُ أَحَدُ الْجَائِزَيْنِ وَالتَّقْطِيعُ جَائِزٌ عَلَى الْأَصْلِ

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمَلًا بِرَوَايَةِ جَابِرٍ هَذِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: جَاءَتْ الْأَخْيَارُ كَانَتْهَا عِيَانٌ مِنْ وَجْهِهِ مُتَوَاتِرَةٌ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلَّ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ» وَمَا رَوَى «أَنَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَكَبَّرَ عَلَى حَمَزَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً» لَا يَصِحُّ وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لِمَنْ عَارَضَ بِذَلِكَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فَقَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ يَعْنِي وَالْمَخَالِفُ يَقُولُ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ فَلَا يَتِمُّ لَهُ الْإِسْتِدْلَالُ وَكَأَنَّهُ ﷺ دَعَا لَهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ حِينَ عَلِمَ قُرْبَ أَجَلِهِ مُودَعًا بِذَلِكَ وَلَا يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ انْتَهَى.

وَيُؤَيِّدُ كَوْنَهُ دَعَا لَهُمْ عَدَمُ الْجُمُعَةِ بِأَصْحَابِهِ إِذْ لَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْجَنَائِزَةِ لِأَشْعَرَ أَصْحَابِهِ وَصَلَاةً جَامِعَةً كَمَا فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ أَفْضَلُ قَطْعًا وَأَهْلُ أَحَدٍ أَوْلَى النَّاسِ بِالْأَفْضَلِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَرَادَى وَحْدَهُ عُقْبَةُ أَخْرَجَتْهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٤) بِلَفْظٍ: «أَنَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ» زَادَ ابْنُ حِبَّانَ (٣١٩٩): «وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْنِهِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

١٨- النهي عن المغالاة في الكفن

٥٢٢- وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ

يَقُولُ: «لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعًا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٥٤).

مِنْ رَوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ ؓ وَفِي إِسْنَادِهِ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْجَنْبِيُّ يَفْتَحُ الْجَمِيعَ فَنَوْنٌ سَاكِنَةٌ فَمَوْحِدَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَفِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ الشَّعْبِيِّ وَعَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْمَغَالَاةِ فِي الْكَفَنِ وَهِيَ زِيَادَةُ الثَّمَنِ.

وَقَوْلُهُ: «لِإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعًا» كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ سَرِيعُ الْبَلْسِ وَالذَّهَابِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَظَرَ إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ

(الْحُكْمُ الثَّانِي): أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْأَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِهِ لَفْظِيَّةِ الْقُرْآنِ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ جِهَاتِ الْفَضْلِ إِذَا جُمِعُوا فِي اللَّحْدِ.

(الْحُكْمُ الثَّلَاثُ): جُمِعَ جَمَاعَةٌ فِي قَبْرِ وَكَأَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ وَيُؤَبَّرُ الْبُخَارِيُّ (١٤) الْجَنَائِزِ بَابَ (٧٣) بِأَنَّ (دَفَنَ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ) وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا وَإِنْ كَانَتْ رَوَايَةُ جَابِرٍ فِي الرَّجُلَيْنِ فَقَدْ وَقَعَ ذِكْرُ الثَّلَاثَةِ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤٧٤/٣)، (٤٧٥) كَانَ يَدْفَنُ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ.

وَرَوَى أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٣٢١٥)، التِّرْمِذِيُّ (١٧١٣)، النَّسَائِيُّ (٨٠/٤)، ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٠)] عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «جَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ فَقَالُوا: أَصَابَنَا قَرْحٌ وَجَهَدْنَا فَقَالَ: اخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا وَاجْعَلُوا الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَمِثْلُهُ الْمُرَاتَانِ وَالثَّلَاثُ.

وَأَمَّا دَفْنُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ فَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٧٤/٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ أَنَّهُ كَانَ يَدْفِنُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ فَيَقْدِمُ الرَّجُلَ وَتَجْعَلُ الْمَرْأَةَ وَرَاءَهُ» وَكَأَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلًا مِنْ تَرَابٍ.

(الْحُكْمُ الرَّابِعُ): أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَلِأَهْلِ الْمَنْعِ تَفَاصِيلُ فِي ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ وَابْنِ سُرَيْجٍ [مَنْصَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢٥٣/٢)] أَنَّهُ يُجِبُ غَسْلَهُ.

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢٢٩/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ ﷺ قَالَ فِي قَتْلَى أَحَدٍ: لَا تُغْسَلُوهُمْ فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ دَمٍ يَفْرُخُ مِسْكًَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَبَيْنَ الْحِكْمَةِ فِي ذَلِكَ

(الْحُكْمُ الْخَامِسُ): عَدَمُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَعْرُوفٌ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمَلًا بَعْمُومٍ أَدْلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَيَأْتِيهِ رُؤْيُ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ وَكَبَّرَ عَلَى حَمَزَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً [الْمُسْتَدْرَكُ (١١٩/٢)].

وَيَأْتِيهِ رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٣٤٤) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ «أَنَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ».

هذا يدلُّ على ما دلَّ عليه الحديثُ الأولُ.

وأما غُسلُ المرأةِ زوجها فيستدلُّ له بما أخرجه أبو داود (٣١٤١) عن عائشة أنها قالت: لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما غُسلَ رسولُ اللهِ ﷺ غيرُ نساياهُ وصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٩/٣، ٦٠) وإن كان قول صحابيَّةٍ.

وكذلك حديثُ فاطمةَ فهو يدلُّ على أنه كان أمراً معروفاً في حياته ﷺ ويؤيده ما رواه البيهقي (٣٩٧/٣) من أن أبا بكرٍ أوصى امرأته أسماءَ بنتَ عُميسَ أن تُغسِّلهُ واستعانتُ بعبدِ الرحمن بن عوفٍ لضعفها عن ذلك ولم يُنكره أحدٌ وهو قولُ الجمهور والخلافُ فيه لأحمد بن حنبلٍ قال: لا ارتفاعُ النكاحِ كذا في الشرح.

والذي في «دليل المطالب» من كُتب الحنابلة ما لفظه: وللرجل أن يغسلَ زوجته وأمتَهُ ويتأدُّون سبباً للمرأة غُسلَ زوجها وسيديها وابنِ دُونِ سببٍ.

٢٠- يُصَلِّي على المحدودة

٥٢٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ - فِي قِصَّةِ الْغَامِديَّةِ. أَلَيْسَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزَّانَا - قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ.

رواهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٥).

(وعن بُريدَةَ في قِصَّةِ الْغَامِديَّةِ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَبَعْدَ الْمِيمِ دَالٌّ مُهْمَلَةٌ نَسْبَةٌ إِلَى غَامِدٍ وَتَأْتِي قِصَّتُهَا فِي الْحُدُودِ.

(أَلَيْسَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزَّانَا) قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ. رواه مُسْلِمٌ.

فيه دليلٌ على أنه يُصَلِّي على من قُتِلَ بحدٍّ وليس فيه أنه ﷺ الذي صَلَّى عَلَيْهَا.

وقد قال مالكٌ: إنه لا يُصَلِّي الإمامُ على مقتولٍ في حدٍّ لأنَّ الفضلاءَ لا يُصَلُّونَ على الفساقِ زجراً لهم.

(قلت): كذا في الشرح لكن قد قال ﷺ في الغامدية: إنها ثابتة توبة لو قُسمت بين أهل المدينة لوسعتهم أو نحو هذا

كَانَ يُمَرِّضُ فِيهِ بِوَرْدٍ مِنْ زَعْفَرَانٍ فَقَالَ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ وَكَفَّنُونِي فِيهَا قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خُلِقَ قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهْلَةِ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٨٧) مُخْتَصِراً.

١٩- تفسير الرجل زوجته

٥٢٣- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: لَوْ مِتُّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ الْحَدِيثَ.

رواهُ أَحْمَدُ (٢٢٨/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٥٨٦).

فيه دلالة على أن للرجل أن يغسلَ زوجته وهو قولُ الجمهور.

وقال أبو حنيفة: لا يغسلُها بخلافِ العكسِ لا ارتفاعُ النكاحِ ولا عُدَّةٌ عليه والحديثُ يردُّ قوله هذا في الزوجين.

وأما في الأجانبِ فإنه أخرج أبو داود في المراسيل (٤١٤) من حديثِ أبي بكرٍ بنِ عَاشِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ لَيْسَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا وَالرِّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ غَيْرُهُ فَإِنَّهُمَا يَتَمَنَّانِ وَيُدْفَنَانِ وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَحْدُ الْمَاءُ انْتَهَى.

عُمَدُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ هَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي التَّفَاتِي (٤٠٨/٧).

وقال البخاري: لا يُتَابَعُ على حديثِهِ.

وعن عليٍّ عليه السلام قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُبْرِزْ فَحْدَكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَحْدِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ».

رواهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠١٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٠) وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ.

٥٢٤- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ أَنْ يُغَسَّلَهَا عَلِيٌّ عليه السلام.

رواهُ الثَّوْرِيُّ (٧٩/٢).

اللفظ.

الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ
- فَقَالُوا: مَاتَتْ فَقَالَ: أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنَتُمُونِي؟ فَكَانَتْهُمْ
صَغُرُوا أَمْرَهَا فَقَالَ: ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا فَذَلُّوهُ فَصَلُّوْهُ
عَلَيْهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣٧)، مسلم (٩٥٦)].

وَزَادَ مُسْلِمٌ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ
يُؤَزِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ».

(وعن أبي هريرة ؓ في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد
بفتح حرف المضارعة أي تخرج القمامة منه وهي
الكناسة..)

(فسأل عنها النبي ﷺ فقالوا: مَاتَتْ فَقَالَ: أَفَلَا كُنْتُمْ
أَذْنَتُمُونِي؟ فَكَانَتْهُمْ صَغُرُوا أَمْرَهَا فَقَالَ: ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا) أي بعد
قولهم في جواب سؤالي: إنها ماتت.

(فذللوه فصلوا عليها. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وزاد مسلم) أي من رواية
أبي هريرة.

(لَمْ قَالَ) أي النبي ﷺ (وَإِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى
أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَزِّرُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَمْ يُخْرِجْهَا
البخاري؛ لأنها مُدرِجَةٌ من مراسيل ثابتة كما قال أحمد:

هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة وفي
البخاري: «أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ بِالشُّكِّ مِنْ ثَابِتِ
الرَّوَايَةِ لِكُنْهٍ صَرَّحَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فِي الْبَخَارِيِّ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ:
وَلَا أَرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ فَقَالَ: «امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ».

ورواه البيهقي (٤٨/٤) أيضاً بإسناد حسنٍ وسَمَّاهُ أُمَّ
عَجْنٍ وَأَفَادَ أَنَّ الَّذِي أَجَابَهُ ﷺ عَنْ سُؤَالِهِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ وَفِي
البخاري عرض «فَسَأَلَ عَنْهَا» فَقَالَ: (مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ
قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) الحديث.

والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه
مطلقاً سواءً صلى عليه قبل الدفن أم لا.

وإلى هذا ذهب الشافعي.

ويُذَلُّ لَهُ أَيْضاً «صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ فَإِنَّهُ

وللعلماء خلاف في الصلاة على الفساق وعلى من قُتِلَ
في حدٍّ وعلى المحارب وعلى ولد الزنى.

وقال ابن العربي: مذنب العلماء كافة الصلاة على كل
مُسلمٍ ومحدودٍ ومرجومٍ وقَاتِلٍ نفسه وولد الزنى وقد ورد في
قَاتِلٍ نفسه الحديث:

٢١- ترك الصلاة على المتحرر

٥٢٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ؓ قَالَ: «أُتِيَ
النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ
عَلَيْهِ».

رواه مُسْلِمٌ (٩٧٨).

المشاقص جمع مشقص وهو نصل عريض.

قال الخطابي: وَتَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ الْعُقُوبَةُ لَهُ وَرَدَعُ
لغيره عن مثل فعله.

وقد اختلف الناس في هذا.

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَا يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ
نَفْسَهُ وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

وقال أكثر الفقهاء: يُصَلِّي عَلَيْهِ، انْتَهَى.

وقالوا في هذا الحديث: إِنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ.

قَالُوا: وَهَذَا كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ مَاتَ
وعليه دين أول الأمر وأمرهم بالصلاة على صاحبهم.

(قُلْتُ): إِنْ ثَبَتَ نَقْلُ إِنَّهُ أَمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ
أَصْحَابَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ وَالْأَوَّلُ فَرَأَيْ عُمَرَ
بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْفَقُ بِالْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٦٦/٤):
«أَنَا أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ» فَرُبَّمَا اخْتَلَفَ مِنْهَا أَنْ غَيْرَهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ.

٢٢- الصلاة على القبر

٥٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ - «فِي قِصَّةٍ

وَالنَّعْيُ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنْ صِيغَةَ التَّحْلِيلِ فِي
مَعْنَى النَّعْيِ.

وَأَخْرَجَ حَدِيثَ خُذِيفَةَ (٩٨٦).

وَلِيهِ قِصَّةٌ فَإِنَّهُ سَأَلَ سَنَدَهُ إِلَى خُذِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ:
«إِذَا مِتَّ فَلَا يُؤْذَنُ أَحَدٌ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، إِنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ» هَذَا لَفْظُهُ وَلَمْ يُحَسِّنْهُ.

ثُمَّ فَسَّرَ التِّرْمِذِيُّ النَّعْيَ بِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُنَادَى فِي النَّاسِ أَنْ
فُلَانًا مَاتَ لِيَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ
وَإِخْوَانَتُهُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ
أَنْتَهَى.

وَقِيلَ: الْحَرَمُ مَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ كَانُوا يُرْسَلُونَ مِنْ
يُعْلَمُ بِخَيْرٍ مَوْتِ الْمَيِّتِ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَالْأَسْوَاقِ.

وَفِي النِّهَايَةِ: وَالْمَشْهُورُ فِي الْعَرَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمْ
شَرِيفٌ أَوْ قَتْلَ بَعَثُوا رَاكِبًا إِلَى الْقَبَائِلِ يَنْهَاهُ يَنْهَاهُ يَقُولُ: نَعَاهُ
فُلَانًا أَوْ يَا نَعَاهُ الْعَرَبُ هَلَكَ فُلَانٌ أَوْ هَلَكَتِ الْعَرَبُ بِمَوْتِ
فُلَانٍ أُنْتَهَى.

وَيَقْرَبُ عِنْدِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَنْهَى عَنْهُ.

(قُلْتُ) وَمَنْهُ النَّعْيُ مِنْ أَعْلَى الْمَنَارَاتِ كَمَا يُعْرَفُ فِي هَذِهِ
الْأَعْيَارِ فِي مَوْتِ الْعِظَمَاءِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثُ
حَالَاتٍ:

(الْأُولَى): إِعْلَامُ الْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ فَهَذِهِ
سُنَّةٌ.

(الثَّانِيَةُ): دَعْوَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ لِلْمُفَاخَرَةِ فَهَذِهِ تُكْرَهُ.

(الثَّالِثَةُ): إِعْلَامُ بَنِي آخَرٍ كَالنِّبَاحَةِ وَلِغَوٍ ذَلِكَ فَهَذَا يَحْرَمُ
أَنْتَهَى.

وَكُنَّاهُ أَخَذَ شَيْئَهُ الْأَوَّلَى مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمَاعَةٍ يُخَاطَبُونَ
بِالْفِغْلِ وَالصَّلَاةِ وَالذَّفْنِ وَبِذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا أَذْنُومُنِي»

مَاتَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِنَكَّةٍ فَلَمَّا قَدَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ
شَهْرٍ مِنْ وَقَاتِهِ» [السَّنَنِ الْكَبِيرِ: لِلْبَيْهَقِيِّ (٤٩/٤)].

وَيَذَلُّ لَهُ أَيْضًا «صَلَاةُ ﷺ عَلَى الْغُلَامِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي
دُفِنَ لَيْلًا وَلَمْ يَشْعُرْ ﷺ بِمَوْتِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٢١):

وَيَذَلُّ لَهُ أَيْضًا أَحَادِيثُ وَرَدَتْ فِي الْبَابِ عَنْ تِسْعَةٍ مِنْ
الصُّحَابَةِ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي الشَّرْحِ.

وَذَهَبَ أَبُو طَالِبٍ تَحْصِيلًا لِلذَّهَبِ الْهَادِي إِلَى أَنَّهُ لَا صَلَاةَ
عَلَى الْقَبْرِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِحَدِيثٍ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ
أَحَادِيثِ الْمُتَّبِيعِينَ لَمَّا عُرِفَتْ مِنْ صَحِّحَتِهَا وَكَثَرَتْهَا.

وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي تُشْرَعُ
فِيهَا الصَّلَاةُ.

فَقِيلَ: إِلَى شَهْرٍ بَعْدَ دَفْنِهِ.

وَقِيلَ: إِلَى أَنْ يَبْلَى الْمَيِّتُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلِيَ لَمْ يَبْقَ مَا يُصَلَّى
عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ الدَّعَاءُ وَهُوَ جَائِزٌ
فِي كُلِّ وَقْتٍ.

(قُلْتُ): هَذَا هُوَ الْحَقُّ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّحْدِيدِ بِمُدَّةٍ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ فَلَا
تَنْهَى؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْخِصُوصِيَّةِ خِلَافُ الْأَصْلِ.

٢٣- النهي عن النعي

٥٢٨- وَعَنْ خُذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ»..

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٥/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ (٩٨٦).

(وَعَنْ خُذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ».)
فِي «الْقَامُوسِ» نَعَاهُ لَهُ نَعْيًا أَوْ نَعْيَانًا أَخْبَرَهُ بِمَوْتِهِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ) وَكَانَ صِيغَةُ النَّهْيِ هِيَ مَا
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٨٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ ﷺ: «إِنَّا كُفِّمْنَا

وَعُوَّهُ وَمَنَّهُ.

يُصَلِّي عَلَيْهِ فِيهَا كَالنَّجَاشِيِّ فَإِنْ مَاتَ بَارِضٍ لَمْ يُسَلِّمْ أَهْلَهَا.

٢٤- الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ، وَنَعِيهِ

٥٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى. فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣٣)، مسلم (٩٥١)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ» بِفَتْحِ النَّونِ وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ بَعْدَ الْأَلْفِ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ ثُمَّ مُثَنَاءٌ تَحِيَّةٌ مُشَدَّدَةٌ وَقِيلَ: مُخَفَّفَةٌ: لِقَبِّ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْحَبْشَةَ وَاسْمُهُ أَصْحَمَةٌ.

(في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى) يُخْتَمَلُ أَنَّهُ مُصَلَّى الْعِيدِ أَوْ عَمَلٌ اتَّخَذَ لصلَاةِ الْجَنَائِزِ (لصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّعْيَ اسْمٌ لِلإِعْلَامِ بِالْمَوْتِ وَأَنَّهُ لِمَجْرَدِ الإِعْلَامِ جَائِزٌ.

وفيه دلالة على شرعية صلاة الجنائز على الغائب.

وفيه أقوال:

الأول: تُشْرَعُ مُطْلَقًا وَيُوقَالُ الشَّانِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمَا.

وقال ابن حزم: لم يأت عن أحدٍ من السلف خلافة.

والثاني: منعه مُطْلَقًا وَهُوَ لِلْهَادِثَةِ وَالْحَفِيَّةِ وَمَالِكٍ.

والثالث: يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه إلا إذا طالت المدة.

الرابع: يجوز ذلك إذا كان الميت في جهة القبلة

ووجه التفصيل في القولين معاً الجمود على قصة النجاشي.

وقال المانع مُطْلَقًا: إِنَّ صَلَاتَهُ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ خَاصَّةٌ بِهِ وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ وَاعْتَدَلُوا بِمَا قَالَهُ أَهْلُ الْقَوْلِ الْخَامِسِ وَهُوَ أَنَّ يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ إِذَا مَاتَ بَارِضٍ لَا

وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٨٨/٣) عَنِ الْخَطَّابِيِّ وَأَنَّهُ اسْتَحْسَنَهُ الرَّوْيَانِيُّ ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَتَّفِقْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ أَحَدٌ. وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَخْرُوجِهِ ﷺ وَالْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ لِلْحَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ.

ورده بأنه لم يكن في الحديث نهْيٌ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَبِأَنَّ الَّذِي كَرِهَهُ الْقَائِلُ بِالْكَرَاهَةِ إِنَّمَا هُوَ إِدْخَالُ الْمَيِّتِ الْمَسْجِدَ وَإِنَّمَا خَرَجَ ﷺ تَعْظِيمًا لِشَانِ النَّجَاشِيِّ وَلِتُكْتَرَّ الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ.

وفيه شرعية الصفوف على الجنائز؛ لأنه أخرجه البخاري (١٣١٧) فِي هَذَا الْقِصَّةِ حَدِيثُ جَابِرٍ وَأَنَّهُ كَانَ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ وَيُؤَبَّ لَهُ الْبَخَارِيُّ (بَابُ مَنْ صَفَّ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ).

وفي الحديث من أعلام النبوة إعلامهم بموته في اليوم الذي تُوفِّيَ فِيهِ مَعَ بُعْدِ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالْحَبْشَةِ.

٢٥- شَفَاعَةُ الْمُصَلِّينَ فِي الْمَيِّتِ

٥٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمْ اللَّهُ فِيهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٤٨).

في الحديث دليلٌ على فضيلة تكثير الجماعة على الميت وإن شفاعته المؤمن نافعة مقبولة عنده تعالى.

وفي رواية [مسلم (٩٤٧)] «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ كُلَّهُمْ مِائَةَ تِسْفَعُونَ فِيهِ إِلَّا شُفِعُوا فِيهِ».

وفي رواية ثلاثة صفوفٍ رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ زَاهِدٌ وَدَاودُ (٣١٦٦)، الزملي (١٠٢٨)، ابن ماجه (١٤٩٠).

قال القاضي: قيل: هَذَا الْأَحَادِيثُ خَرَجَتْ أَجْوَدَ لِسَانَيْنِ

سألوا عن ذلك فأجاب كل واحدٍ عن سؤاله.

٢٧- الصلاة على الميت في المسجد

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ أَخْبَرَ بِقَبُولِ شَفَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا إِذْ مَقْهُومُ الْعَدَدِ يُطْرَحُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ فَجَمِيعُ الْأَحَادِيثِ مَعْمُولٌ بِهَا وَتَقْبَلُ الشَّفَاعَةُ بِإِدْنِهَا.

٥٣٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: **«وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَتِيمًا فِي الْمَسْجِدِ»**.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٣).

٢٦- مكان ما يقوم على المرأة في الصلاة عليها

٥٣١- وَعَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: **«صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي يَفَامِيهَا، فَقَامَ وَسَطُهَا»**.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣١، ١٣٣٢)، مسلم (٩٦٤)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَتِيمًا» هُمَا سَهْلٌ وَسُهَيْلٌ ابْنَاهُمَا وَهَبُ بْنُ رِبْعَةَ وَأُمُّهُمَا الْيَتِيمَةُ اسْمُهَا دَعْدٌ وَالْيَتِيمَةُ صَفَةُ لَهَا.

(في المسجد رَوَاهُ مُسْلِمٌ) «قَالَتْ عَائِشَةُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهَا صَلَاتَهَا عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى الْحَدِيثُ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْقِيَامِ عِنْدَ وَسْطِ الْمَرْأَةِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهَا وَهَذَا مَدْبُوبٌ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ عَدَمِ كَرَاهِيَةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَأَمَّا الْوَاجِبُ فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِيقْبَالُ جُزْءٍ مِنَ الْمَيِّتِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَصَحُّ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ اسْتِيقْبَالِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ: فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُمَا سَوَاءٌ.

وَفِي «الْقُدُورِيِّ» لِلْحَنَفِيَّةِ: وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَيِّتٍ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ وَاجْتِبَاءً بِمَا سَلَفَ مِنْ خُرُوجِهِ ﷺ إِلَى الْقَضَاءِ لِلصَّلَاةِ عَلَى النَّجَاشِيِّ وَتَقَدَّمَ جَوَابُهُ.

وَعِنْدَ الْهَادِوَةِ إِنَّهُ يَسْتَقْبَلُ الْإِمَامُ سُرَّةَ الرَّجُلِ وَشِدِّي الْمَرْأَةِ لِرَوَايَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٩١) «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ».

وَقَالَ الْقَاسِمُ: صَدَرُ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّرَّةِ مِنَ الرَّجُلِ إِذَا قَدْ رُويَ قِيَامُهُ ﷺ عِنْدَ صَدْرِهَا وَلَا بُدَّ مِنْ مُخَالَفَةِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ نَصْرٌ أَحَدٌ عَلَى ضَعْفِهِ لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِوَصَالِحِ مَوْلَى التَّوَامَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَلَى أَنَّهُ فِي النَّسخِ الْمَشْهُورَةِ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظِ «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

وَعَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَقِفُ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعِنْدَ عَجِزَتِهَا لَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «أَنَّ صَلَاةَ رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ وَصَلَّى عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَامَ عِنْدَ عَجِزَتِهَا» فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَقَدْ رُويَ أَنَّ عُمَرَ صَلَّى عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦٥٧٦) وَأَنَّ صُهَيْبًا صَلَّى عَلَى عُمَرَ فِي الْمَسْجِدِ الْمَوْطِئِ: ٢٣٠/١.

وَعِنْدَ الْهَادِوَةِ يُكْرَهُ إِدْخَالُ الْمَيِّتِ الْمَسْجِدَ كَرَاهَةً تَنْزِيهِاً وَتَأْوَلُّوهُمُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ حَدِيثَ عَائِشَةَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى ابْنِ الْيَتِيمَةِ وَجَنَازَتُهَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ ﷺ دَاخِلُ الْمَسْجِدِ وَلَا يَجْزِي بُعْدُهُ وَأَنَّهُ لَا يُطَابِقُ اخْتِجَاجَ عَائِشَةَ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْمَتَّحِ (٢٠١/٣): إِنَّ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ بِإِبْرَادِ حَدِيثِ سَمُرَةَ إِلَى تَضْعِيفِ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وعن ابن الحنفية أنه كبر على ابن عباس خساً وتناولوا رواية الأربع بأن المراد بها ما عدا تكبيرة الافتتاح وهو بعيد.

٥٣٤- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله تعالى عنه، أنه كَبَرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ مِيتًا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِيٌّ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ [كما في «الفتح» ١٢٠/٢]، وأصله في البخاري (٤٠٠٤).

(وعن عليٍّ عليه السلام أنه كبر على سهل بن حنيف) بضم المهمله فنون فمشاة تحية ففاء.

(ميتا وقال: إنه بدري) أي ثمن شهدة وقعة بدر معه صلى الله عليه وآله وسلم.

(رواه سعيد بن منصور وأصله في البخاري) الذي في البخاري «أن علياً كبر على سهل بن حنيف» زاد البرقاني في مستخرجه ميتا كذا ذكره البخاري في تاريخه [الكبر] (٩٧/٤).

وقد اختلفت الروايات في عدة تكبيرات الجنابة:

فاخرج البيهقي (٣٧/٤) عن سعيد بن المسيب أن عمر قال: كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً فاجتمعنا على أربع.

ورواه ابن المنذر الأوسط: ٤٣٠/٥ من وجوه آخر عن سعيد.

ورواه البيهقي (٣٧/٤) أيضاً عن أبي وائل قال: «كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ أربعاً وخمساً وسبعاً وجمع عمر أصحاب رسول الله ﷺ فأخبر كل بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات».

وروى ابن عبد البر في الاستذكار بإسناده «كان النبي ﷺ يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وسبعاً وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي فخرج إلى المصلى وصفت الناس وزاد وكبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي ﷺ على أربع حتى توفاه الله».

فإن صح هذا فكان عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الأمر على الأربع حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك.

٢٩- قراءة فاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى

٥٣٥- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله تعالى عنه قال:

٢٨- تكبيرات الجنابة

٥٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلى قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ عليه السلام يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَأَنَّهُ كَبَرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا».

رواه مسلم (٩٥٧) والأربعة زابو داود (٣١٩٧)، الرمزي (١٠٢٣)، النسائي (٧٢/٤)، ابن ماجه (١٥٠٥).

(وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى) هو أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولذ ليس سنين بقيت من خلافة عمر سمع أباه وعلي بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من الصحابة ووفاته سنة اثنتين وثمانين وفي سبب وفاته أقوال.

قيل: فقد وقيل: قيل، وقيل: غرق في نهر البصرة.

(قال: «كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً وأنه كبر على جنازة خمساً فسأله فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها».) رواه مسلم والأربعة تقدم [برقم (٥١٦)] في حديث أبي هريرة «أنه ﷺ كبر في صلاته على النجاشي أربعاً».

ورويت الأربع عن ابن مسعود [المصنف] لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) وأبي هريرة وعقبة بن عامر [المصنف] لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) والبراء بن عازب [المصنف] لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) وزيد بن ثابت [المصنف] لابن أبي شبة (٤٩٣/٢).

وفي الصحيحين البخاري (١٣١٩)، مسلم (٩٥٤) عن ابن عباس «صلى على قبر فكبر أربعاً».

وأخرج ابن ماجه (١٥٣٤) عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فكبر أربعاً».

قال ابن أبي داود: ليس في الباب أصح منه.

فذهب إلى أنها أربع لا غير، جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء الأربعة ورواية عن زيد بن علي عليه السلام وذهب أكثر الهاديين إلى أن يكبر خمس تكبيرات واحتجوا بما روي أن علياً عليه السلام كبر على فاطمة خماً وأن الحسن كبر على أبيه خماً

وقد روى الترمذي (١٠٢٦) عن ابن عباس «أنه ﷺ قرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب» ثم قال: لا يصح والصحيح عن ابن عباس قوله: «من السنة».

قال الحاكم: أجمعوا على أن قول الصحابي من السنة حديث مُسْنَدٌ.

قال المصنف: كذا نقل الإجماع مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير.

والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة؛ لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه ﷺ لا أن المراد بها ما يقابل الفريضة فإنه اصطلاح عرفي.

وزاد الوجوب تأكيداً قوله (حق) أي ثابت.

وقد أخرج ابن ماجه (١٤٩٦) من حديث أم شريك قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب».

وفي إسناده ضعف يسير يجره حديث ابن عباس والأمر من أدلة الوجوب.

والى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف.

وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود: «لم يؤت لنا رسول الله ﷺ قراءة في صلاة الجنائزة بل قال: كبر إذا كبر الإمام واختار من أطيب الكلام ما شئت».

إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثي حتى تعرف صحته من عديها ثم هو قول صحابي على أنه نافذ وابن عباس مثبت وهو مقدم.

وعن الهادي وجماعة من الال أن القراءة سنة صلاً بقول ابن عباس «سنة» وقد عرفت المراد بها في لفظه.

وامتدل للوجوب بأنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» [البخاري (٧٥٦)، مسلم (٣٤٩)]

فهي داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل.

وأما موضع قراءة الفاتحة فإنه بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر فيصلي على النبي ﷺ ثم يكبر فيدعو للميت، وكيفية الدعاء

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا وَيَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى».

رواه الشافعي بإسناد ضعيف [ترتيب المسند (٥٧٨)].

سقط هذا الحديث من نسخة الشرح فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله.

قال المصنف في الفتح (٢٠٤/٣): إنه أفاد شيخه في شرح الترمذي أن سنده ضعيف.

وفي التلخيص (١٢٦/٢) أنه رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى وقد ضعفوا ابن عقيل.

واعلم أنه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة.

فنقل ابن المنذر الأوسط: [٤٣٧/٥] عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيها.

وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق.

ونقل عن أبي هريرة وابن عمر أنه ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين.

وامتدل الأولون بما سلف وهو إن كان ضعيفاً فقد شهد له قوله:

٥٣٦- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَقَالَ: لَيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ».

رواه البخاري (١٣٣٥).

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي (٧٥/٤) بلفظ: فأخذت بيده فسألته عن ذلك فقال: نعم يا ابن أخي إنه حق وسنة.

وأخرج النسائي (٧٥/٤) أيضاً من طريق أخرى بلفظ «قرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهه حتى أسمعنا فلما قرع أخذت بيده فسألته فقال: سنة وحق».

فَذُ أَفَادَهَا قَوْلُهُ:

(١٠٢٤)، النسائي [«عمل اليوم والليلة» (١٠٨٨)]، [ابن ماجه (١٤٩٨)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا» أَيْ حَاضِرِنَا.

٣٠- الدعاء للميت

٥٣٧- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٣).

يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ جَهَرَ بِهِ فحفظه.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَأَلَهُ مَا قَالَهُ فَذَكَرَهُ لَهُ فحفظه.

وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: يُنْدَبُ الْإِسْرَارُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُخَيَّرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُسْرُ فِي النَّهَارِ وَيُجْهَرُ فِي اللَّيْلِ.

وَالدَّعَاءُ الْمَيِّتِ يَنْبَغِي الْإِخْلَاصُ فِيهِ لَهُ لِقَوْلِهِ ﷺ:«إِخْلَصُوا لَهُ الدَّعَاءَ» (أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٩)، ابْنُ مَاجَهَ (١٤٩٧)) وَمَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَوَّلًا.

وَأَصَحُّ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

٥٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَعَافِيْنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا، وَأَنْتَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ. اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ [بِمُحْرَجِهِ] وَالْأَرْنَؤَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠١)، التِّرْمِذِيُّ

(وَعَائِنَا وَصَغِيرِنَا) أَيْ ثَبَّتَهُ عِنْدَ التَّكْلِيفِ لِلْأَفْعَالِ الصَّالِحَةِ وَالْأَفْعَالِ ذَنْبٍ لَهُ.

(وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأَنْتَانَا اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْنَؤَةُ وَالْأَحَادِيثُ فِي الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ كَثِيرَةٌ.

فَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٠٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَاتِيهَا جَنَّتَا شَفَعَاءَ لَهُ فَأَغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ».

وَإِبْنُ مَاجَهَ (١٤٩٩) مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٍ فِي ذَنْبِكَ وَحَبَلَ جَوَارِكَ فَبِهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ وَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَأَغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

وَإِخْتِلَافُ الرُّوَايَاتِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ مُتَّعٍ فِي ذَلِكَ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ وَقَدْ اخْتَارَ الْهَادِؤُةُ أَدْعِيَةً أُخْرَى وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ كَذَلِكَ وَالْكَلُّ مَسْطُورٌ فِي الشَّرْحِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ سُورَةِ مَعَ الْحَمْدِ فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَمَا عُرِفَتْ فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَلَمْ يَرَدْ فِيهَا تَعْيِينَ وَإِنَّمَا الشَّائِ فِي إِخْلَاصِ الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي شَرَعَتْ لَهُ الصَّلَاةُ وَالَّذِي وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ.

٣١- الإِخْلَاصُ لِلْمَيِّتِ فِي الدَّعَاءِ

٥٣٩- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدَّعَاءَ».

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٩) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠٧٦)، (٣٠٧٧).

(وَعَنْهُ) أَيْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولأن البطء ربما أدى إلى التباهي والاختيال هذا بناءً على أن المراد بقوله «بالجنائز» يحملها إلى قبرها.

وقيل: المراد الإسراع بتجهيزها فهو أعم من الأول.

قال النووي: هذا باطل مردود بقوله في الحديث: «تضعونه عن رقابكم».

وتعقب بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول: حمل فلان على رقبته ديوناً.

قال: ويؤيده أن الكل لا يحملونه.

قال المصنف بعد نقله في الفتح (١٨٤/٣): ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَحْسَبُوهُ وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ».

أخرجه الطبراني [الكبير] (٤٤٤/١٢) بإسناد حسن.

ولأبي داود (٣١٥٩) مرفوعاً «لَا يَنْبَغِي لَجِيْفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَبْقَى بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِي».

والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه وهذا في غير المفلوج ونحوه فإنه ينبغي التثبت في أمره.

٣٣- أجر من شهد الجنائز

٥٤١- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٢٥)، مسلم (٩٤٥)(٥٢)].

والمسلم (٩٤٥)(١٠٠) حتى توضع في اللحد.

وللبخاري أيضاً (٤٧) من حديث أبي هريرة: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْسَابًا، وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَتُغْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يُرْجِعُ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أُخِذَ».

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ

أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ». رواه أبو داود وصححه ابن حبان؛ لأنهم شفعاء والشافع يبالغ في طلبها يريد قبول شفاعته فيه.

وروى الطبراني [الدعاء] (١١٦١) أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال: هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً.

ثم أسند عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى جَنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ صَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا نُكْتَبْ لَهُ عَشْرُونَ حَسَنَةً».

٣٢- الإسراع بالجنائز

٥٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ، فَإِنْ تَكَ صَلَاحَةٌ فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكَ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣١٥)، مسلم (٩٤٤)].

(وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: أسرعوا بالجنائز فإن تَكَ أي الجنائز.

والمراد بها الميت.

(صاحبة فخير) خير مبتدأ محذوف أي فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها إليه وإن تَكَ سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

نقل ابن قدامة أن الأمر بالإسراع للندب بلا خلاف بين العلماء وسئل ابن حزم فقال بوجوبه.

والمراد به شدة المشي وعلى ذلك حمل بعض السلف.

وعند الشافعي والجمهور المراد بالإسراع فوق سجية المشي المعتاد ويكره الإسراع الشديد.

والحاصل أنه يستحب الإسراع بها لكن بحيث أنه لا يتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والمشي.

ثَابِتٍ «إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

وأخرجه ابنُ أبي شيبة (٥/٣) بلفظ «إِذَا صَلَّيْتُمْ».

وزادَ في آخرِهِ «فَخَلُّوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَهْلِهَا»

ومعناه قد قَضَيْتَ حَقَّ الْمَيِّتِ فَإِنْ أَرَدْتَ الْإِتْيَاعَ فَلَكَ زِيَادَةُ

أَجْرٍ.

وعلق البخاري (كتاب الجنائز، تحت باب (٥٨)) قولَ حميد بن هلال «مَا عَلَّمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا وَلَّكُنْ مَنْ صَلَّى وَرَجَعَ فَلَهُ قَبْرَاطٌ»

وأما حديثُ أبي هريرة «أَمِيرَانِ وَلَيْسَا أَمِيرَيْنِ الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الْجَنَازَةِ يُصَلِّي عَلَىهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ وَلِيَّهَا».

أخرجه عبدُ الرزاق (٥١٤/٣) فإنه حديثٌ مُنْقَطِعٌ موقوفٌ.

وقد رُوِيَ في معناه أحاديثٌ مرفوعةٌ كُلُّهَا ضعيفةٌ.

ولما كانَ وزنُ الأعمالِ في الآخرة ليسَ لنا طريقٌ إلى معرفة حقيقته ولا يعلمُهُ إلا اللهُ ولم يكنْ تعريفنا لذلك إلا بِتَشْبِيهِهِ بما نعرفُهُ من أحوالِ المقاديرِ شَبَّهَ قدرَ الأجرِ الحاصلِ مِنْ ذَلِكَ بِالْقَبْرَاطِ لِيُبَيِّرَ لَنَا الْمَعْقُولَ فِي صُورَةِ الْحُسُوسِ.

ولما كانَ القبرَاطُ حقيرَ القدرِ بالنسبةِ إلى ما نعرفُهُ فِي الدُّنْيَا ثَبَّهَ عَلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ بِأَنَّهُ كَأَحَدِ الْجِبَلِ الْمَعْرُوفِ بِالْمَدِينَةِ.

وقوله: «حَتَّى تُدْفَنَ» ظَاهِرٌ فِي وَقُوعِ مُطْلَقِ الدَّفْنِ وَإِنْ لَمْ يُفْرَغْ مِنْهُ كُلُّهُ وَلَفْظُ «حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ» كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى لِمُسْلِمٍ [٢٠٣/٦] «حَتَّى يُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا» فِيهِمَا بَيَانٌ وَتَفْسِيرٌ لِمَا فِي غَيْرِهَا.

والحديثُ تَرْغِيبٌ فِي حُضُورِ الْمَيِّتِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ.

وفيه دلالةٌ عَلَى عَظَمِ فَضْلِ اللَّهِ وَتَكْرِيمِهِ لِلْمَيِّتِ وَإِكْرَامِهِ بِجَزِيلِ الْإِثَابَةِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ

(تَبَيَّنَ) فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٩/٤-٢١) يُسْنِدُهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَعَ أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ ثُمَّ لِيَتَطَوَّعْ بَعْدَ أَوْ يَذَرُ فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ».

عَلَيْهَا فَلَهُ قَبْرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قَبْرَاطَانٌ» قِيلَ صَرَحَ أَبُو عَوَانَةَ بِأَنَّ «الْقَائِلَ وَمَا الْقَبْرَاطَانُ؟» هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ.

(وما القبراطان قال: مثل الجبلين العظيمين مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ) أَي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(حَتَّى يُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ وَلِلْبُخَارِيِّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقَبْرَاطَيْنِ كُلُّ قَبْرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ») فَاتَّفَقَا عَلَى صَدْرِ الْحَدِيثِ ثُمَّ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِلَفْظِهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ اثْنَا عَشَرَ صَحَابِيًّا.

قَوْلُهُ: (إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا) قِيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ تَرْثَبَ الثَّوَابِ عَلَى الْعَمَلِ يَسْتَدْعِي سَبْقَ النَّيَّةِ فَيَخْرُجُ مِنْ فِعْلٍ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُكَافَأَةِ الْمَجْرُودَةِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْحَابَةِ ذِكْرُهُ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (١٩٧/٣).

وقوله: (مثل أحدٍ) ووقعَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٧٧/٤) «فَلَهُ قَبْرَاطَانٌ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَظَمٌ مِنْ أَحَدٍ» وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ [٩٤٥/٣] «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ»

وعندَ ابنِ عَدِيٍّ [الكامل: ٢٣٢٧/٦] مِنْ رِوَايَةِ وَائِلَةَ «كُتِبَ لَهُ قَبْرَاطَانٌ مِنَ الْأَجْرِ أَحْفَهُمَا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ جَبَلٍ أَحَدٍ»

وَالشُّهُودُ الْحَاضِرُونَ.

وظَاهِرُهُ الْحَاضِرُونَ مَعَهَا مِنْ إِثْبَادِ الْخُرُوجِ بِهَا.

وقد وردَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ [٩٤٥/٢٥٦] «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْنِهَا ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قَبْرَاطَانٌ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ قَبْرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ قَبْرَاطٌ»

وَالرَّوَايَاتُ إِذَا رُدَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَقْضِي بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجَرَ الْمَذْكُورَ إِلَّا مَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ تَبِعَهَا

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ بِحَصْلِ الْأَجْرِ لِمَنْ صَلَّى وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَسِيلَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ لَكِنْ يَكُونُ قَبْرَاطٌ مَنْ صَلَّى فَقَطْ دُونَ قَبْرَاطٍ مَنْ صَلَّى وَتَبَعَ.

وأخرجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ

وَعَمَرُ وَعُمَتَانُ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَذَلِكَ السَّنَةُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْمَلَلِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ
قَالَ: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ
«أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي» قَالَ: «وَقَدْ مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ
وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَيْنَ يَدَيْهَا» وَهَذَا مُرْسَلٌ

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنْ الْمَوْصُولُونَ أَرْجَحُوا؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ
عُيَيْنَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ
وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُيَيْنَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ
خَالَفَكَ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: اسْتَيْقَنَ الزُّهْرِيُّ حَدِيثَهُ
مَرَارًا لَسْتُ أَحْصِيهِ يُعِيدُهُ وَيُذَوِّبُهُ سَمْعُهُ مِنْ فِيهِ «عَنْ سَالِمٍ عَنْ
أَبِيهِ»

قَالَ الْمَصْنُفُ [الطبع المجلد (١١٨/٢)، (١١٩)]: وَهَذَا لَا
يُنْفِي الْوَهْمَ؛ لِأَنَّهُ ضَبَطَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ «عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ»
وَالأَمْرُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِدْرَاجًا وَصَحَّحَهُ الزُّهْرِيُّ وَحَدَّثَ بِهِ
ابْنُ عُيَيْنَةَ وَفَصَلَهُ لغيره.

وَلِلْإِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ:
(الأول): أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَائِزِ أَفْضَلُ لِرُودِهِ مِنْ فَعْلِهِ
وَفَعْلِ الْخَلْفَاءِ وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالشَّافِعِيُّ.

(والثاني): لِلْهَادِثَةِ وَالْحَفِيفَةِ أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ لِمَا رَوَاهُ
ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ «مَا مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ إِلَّا
خَلْفَ الْجَنَائِزِ»

وَلَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَالَ: «الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَهَا كَفَضْلِ صَلَاةِ
الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَهُوَ مَوْقُوفٌ لَهُ حُكْمُ
الرُّفْعِ»

وَحَكَى الْأَثَرُ أَنَّ أَحْمَدَ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِهِ.

(الثالث): أَنَّهُ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ
شِمَالِهَا عَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ [كتاب الجنائز، باب (٥٢)] عَنْ أَنَسٍ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَوْصُولًا [المصنف (٤٧٧/٢)] وَكَذَلِكَ

وَأَخْرَجَ بِسَنَدِهِ [٢٠/٤] أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ حَمَلَ بَيْنَ
الْعَمُودَيْنِ سَرِيرَ أُمِّهِ فَلَمْ يُفَارِقْهُ حَتَّى وَضَعَهُ

وَأَخْرَجَ أَيْضًا [٢٠/٤] أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمَلَ بَيْنَ عَمُودَيْ
سَرِيرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ

وَأَخْرَجَ [٢٠/٤] أَنَّ ابْنَ الزَّيْزِرِ حَمَلَ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ
الْمَسُورِ بْنِ غَرْمَةَ

وَأَخْرَجَ [٢٠/٤، ٢١] مِنْ حَدِيثِ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ:
شَهِدْتُ جَنَازَةَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَفِيهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ
فَانْطَلَقَ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى أَخَذَ بِمَقْدَمِ السَّرِيرِ بَيْنَ الْقَائِمِينَ فَوَضَعَهُ
عَلَى كَاهِلِهِ ثُمَّ مَشَى بِهَا أَنْتَهَى.

٣٤- المشي أمام الجنائز

٥٤٢- وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:
«أَنَّ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ، وَهُمْ يَمْشُونَ
أَمَامَ الْجَنَائِزِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٨/٢)، أبو داود (٣١٧٩)، الترمذي (١٠٠٧)،
البيهقي (١٠٠٨)، النسائي (٥٦/٤)، ابن ماجه (١٤٨٢)] وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
(٣٠٤٦، ٣٠٤٥)، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةُ [الإرسال، الملل الكبير] لِلدَّوْمَدِيِّ
(ص ١٤٤).

(وَعَنْ سَالِمٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبُو عَمْرٍو سَالِمُ بْنُ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَحَدُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ
وَأَعْيَانِ عُلَمَائِهِمْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ

(عَنْ أَبِيهِ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

(أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ وَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَ
الْجَنَائِزِ). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةُ
بِالإِرسَالِ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرسَالِهِ

فَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلٌ وَحَدِيثُ سَالِمٍ
مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ مِنْ فَعْلِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَهْلُ الْحَدِيثِ يَرَوْنَ الْمُرْسَلَ أَصَحَّ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٣٠٤٨) عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ
سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ «كَانَ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَأَبُو بَكْرٍ

عبد الرزاق [المصنف (٤٤٥/٣)].

وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الإسراع بالجنائز وأنهم لا يلزمون مكاناً واحداً يمضون فيه لئلا يشق عليهم أو على بعضهم

(القول الرابع): للشوري أن الماشي يشي حيث شاء والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن (أبو داود (٣١٨٠)، الترمذي (١٠٣١)، السائي (٥٩٤-٥٨)) وصححه ابن حبان (٣٠٤٩) والحاكم (٣٥٥/١) من حديث المغيرة مرفوعاً «الراكب خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها».

(القول الخامس): للنعيمي إن كان مع الجنائز نساء مشى أمامها وإلا فخلفها.

أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف (٤٨٢/٢)] من حديث أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال: دعهما يا عمر» الحديث

وأخرجه السائي (١٩/٤) وابن ماجه (١٥٨٧) من طريق أخرى ورجالها ثقات.

٣٦- القيام للجنائز

٥٤٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣١٠)، مسلم (٩٥٩)].

الأمر ظاهر في وجوب القيام للجنائز إذا مررت بالكلف وإن لم يقصد تشيعها.

وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرج البخاري (١٣١١) «قيامه ﷺ لجنازة يهودي مرّت به» وعمل ذلك بأن الموت فرغ

وفي رواية (ج) (١٣١٢) «اليسّت نفساً»

وأخرج الحاكم (٣٥٧/١) «إنما قمنا للملائكة»

وأخرج أحمد (١٦٨/٢) والحاكم (٣٥٧/١) «إنما تقوم أعظاماً للذي يقبض النفوس» ولفظ ابن حبان (٣٠٥٣) «إعظاماً لله» ولا منافاة بين التعليين

وقد عارض هذا الأمر علي عليه السلام عند مسلم (٩٦٢) «أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد» والقول بأنه يُحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بدت عنه يدفعه أن علياً أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث.

ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك:

فذهب الشافعي إلى أن حديث علي عليه السلام ناسخ للأمر بالقيام

ورؤى بأن حديث علي ليس نصاً في النسخ؛ لاخيال أن قعوده ﷺ كان لبيان الجواز ولذا قال النووي: المختار أنه

٣٥- نهى النساء اتباع الجنائز

٥٤٣- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٢٨)، مسلم (٩٣٨)].

(وعن أم عطية قالت: «نهينا مئني للمجهول

عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا» جمهور أهل الأصول والمحدثين أن قول الصحابي «نهينا» أو «أمرنا» بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع إذ الظاهر من ذلك أن الأمر والنهي هو النبي ﷺ وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه وأنه أخرجه البخاري (٣١٣) بلفظ: «وكنا نهى عن اتباع الجنائز» في باب الحيض عن أم عطية بلفظ نهانا رسول الله ﷺ الحديث إلا أنه مرسل؛ لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني (العجم الكبير) (٤٥/٢٥) عنها قالت: «لما دخل النبي ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال: إن رسول الله ﷺ بعثني إليك لأباعدنك على أن لا تسرفن» الحديث.

وفيه «نهانا أن نخرج في جنازة».

وقولها: «ولم يعزم علينا» ظاهر في أن النهي للكرامة لا للتحريم كأنها فهمته من قرينة وإلا فاصله التحريم

وإلى أنه للكرامة ذهب جمهور أهل العلم، ويدل له ما

مُسْتَحَبٌّ وَأَمَّا حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ فَمَرَّ بِهِ خَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: هَكَذَا نَفْعَلُ» فَقَالَ: اجْلِسُوا وَخَالِفُوهُمْ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (لم يخرجوه) وَأَصْحَابُ السَّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (٣١٧٦)، الترمذي (١٠٢٠)، ابن ماجه (١٥٤٥)) - إِلَّا النَّسَائِيَّ - وَابْنُ مَاجَةَ وَالْبَزَّازَ وَالْبَيْهَقِيَّ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ فِيهِ بَشَرٌ بَنُ رَافِعٍ.

قَالَ الْبَزَّازُ: تَفَرَّدَ بِهِ بَشَرٌ وَهُوَ لَيْنُ الْحَدِيثِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ» أَفَادَ النَّهْيَ لِمَنْ تَبِعَهَا عَنِ الْجُلُوسِ حَتَّى تُوَضَّعَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ حَتَّى تُوَضَّعَ فِي الْأَرْضِ أَوْ تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ بِلَفْظَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ رَجَّحَ الْبَخَارِيُّ وَغَيْرُهُ رَوَايَةَ «تُوَضَّعُ فِي الْأَرْضِ»

فَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى وَجُوبِ الْقِيَامِ حَتَّى تُوَضَّعَ الْجَنَازَةُ لِمَا يُفِيدُهُ النَّهْيُ هُنَا وَلِمَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٤٤/٤، ٤٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ «مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهِدَ جَنَازَةً قَطُّ فَجَلَسَ حَتَّى تُوَضَّعَ» وَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ.

وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٢٧/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ «أَنْ الْقَائِمَ كَالْحَائِلِ فِي الْأَجْرِ».

٣٧- كيف يدخل الميت على قبره

٥٤٥- وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدٍ أَذْخَلَ النَّمِيْتَ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْ الْقَبْرِ وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢١١).

(وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) وَهُوَ الشَّيْبَعِيُّ يَفْتَحُ السَّيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَكَسَرَ الْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ وَالْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ الْهَمْدَانِيَّ الْكُوفِيُّ رَأَى عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَهُوَ تَابِعِيٌّ مَشْهُورٌ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ

وَلَدَ لَسْتَيْنِ مِنْ خِلاَفَةِ عُثْمَانَ وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ بِالْخَاءِ

ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ

«أَذْخَلَ النَّمِيْتَ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْ الْقَبْرِ» أَيُّ مَنْ جِهَةَ الْحُلِيِّ الَّذِي يُرْضَعُ فِيهِ رِجْلَا الْمَيِّتِ فَهُوَ مِنْ إِبْطَالِ الْحَالِ عَلَى الْحُلِّ

(وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ) وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَأَمَرَ بِالسَّرِيرِ فَوَضَعَ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْ اللَّحْدِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسَلَّ سِلَاحَهُ ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ): مَا ذُكِرَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ.

(وَالثَّانِي): يُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ [إِلَى رَأْسِهِ] الْمُسْنَدُ (٥٩٨) عَنِ الثَّقَفِ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ ﷺ سَلَّ مِثْنًا مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ» وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

(وَالثَّالِثُ): لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُسَلُّ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلِ مُعْتَرِضاً إِذَا هُوَ أَبْسَرُ

(قُلْتُ): بَلَى وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الدَّفْنِ لَيْلًا فَإِنَّهُ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٠٥٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا هُوَ نَصٌّ فِي إِدْخَالِ الْمَيِّتِ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلِ وَيَأْتِي أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ فَيَسْتَفَادُ مِنَ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ فَعَلَ مُحْضَرٌ فِيهِ

(فَالثَّانِي): اخْتَلَفَ فِي تَجْلِيلِ الْقَبْرِ بِالثُّوبِ عِنْدَ مُوَارَاةِ الْمَيِّتِ

فَقِيلَ: يُجْلَلُ سِوَاهُ كَانَ الْمَدْفُونُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٤) لَا أَحْفَظُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ سَعْدِ بْنِ وَبَرٍ»

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا أَحْفَظُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ عَقَبَةَ بْنِ أَبِي الْعِزَّارِ وَهُوَ ضَعِيفٌ

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٤) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ «أَنَّهُ خَضَرَ جَنَازَةَ الْخَارِثِ الْأَعْوَرِ فَلَبَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ أَنْ يَسْطُوا عَلَيْهِ نَوْبًا وَقَالَ: إِنَّهُ رَجُلٌ»

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا

أَيَّ فِي الْحَدِيثِ هَذَا وَهُوَ

قَوْلُهُ: (مَنْ حَدِيثٌ أَمْ سَلَمَةٌ: فِي الْإِثْمِ) بَيَانٌ لِلْمُتَلَبِّئَةِ

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ اخْتِرَامِ الْمَيِّتِ كَمَا يُخْتَرَمُ الْحَيُّ وَلَكِنْ زِيَادَةُ «فِي الْإِثْمِ» أَنْبَأَتْ أَنَّهُ يُقَارَفُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَيِّتَ يَتَأَلَّمُ كَمَا يَتَأَلَّمُ الْحَيُّ وَقَدْ وَرَدَ بِهَذَا حَدِيثٌ.

٣٨- مَا يُقَالُ عِنْدَ وَضْعِ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ

٤٠- لِحَدِّ الْقَبْرِ وَبِنَاءِ اللَّبَنِ

٥٤٩- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: الْحَدُّوْا

لِي لِحَدِّهِ، وَانصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَصْبًا، كَمَا صَنَعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٦)

هَذَا الْكَلَامُ قَالَهُ سَعْدٌ لَمَّا قِيلَ لَهُ: لَا تَتَّخِذْ لَكَ شَيْئًا كَأَنَّهُ الصَّدُوقُ مِنَ الْخَشَبِ فَقَالَ: اصْنَعُوا فَذَكَرَهُ

وَاللَّحْدُ يَفْتَحُ اللَّامُ وَضَمُّهَا هُوَ الْحَفَرُ تَحْتَ الْجَانِبِ الْقَبْلِيِّ مِنَ الْقَبْرِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ لِحَدِّ لَهُ ﷺ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٩/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٥٧) يَاسَنَادِهِ حَسَنٌ أَنَّهُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ رَجُلٌ يَلْحَدُ وَرَجُلٌ يَشُقُّ فَبَعَثَ الصَّحَابَةُ فِي طَلِبِهِمَا فَقَالُوا: أَيُّهُمَا جَاءَ عَمَلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ فَلِحَدِّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨/١) وَالتِّرْمِذِيِّ [وَلَمْ يَخْرُجْهُ الرُّمَيْزِيُّ وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٦٢٨)] وَأَنَّ الَّذِي كَانَ يَلْحَدُ هُوَ أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّحْدَ أَفْضَلُ.

٤١- قَدَرُ مَا يُرْفَعُ مِنَ الْقَبْرِ

٥٥٠- وَلِلْبَيْهَقِيِّ (٤١٠/٣) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ،

وَرَأَى: وَرَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبِيرٍ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٦٣٥).

(قُلْتُ): وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٤) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَتَاهُمْ يَدْفِنُونَ مَيِّتًا وَقَدْ بَسَطَ الثُّرْبَ عَلَى قَبْرِهِ فَجَذَبَ الثُّرْبَ مِنَ الْقَبْرِ وَقَالَ: إِنَّمَا يَصْنَعُ هَذَا النِّسَاءُ.

٥٤٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ، فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ] (١٠٩٦، ١٠٩٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣١١٠)، وَأَعْلَسَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْوَقْفِ.

وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ وَقَفَّهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ لَهُ شَوَاهِدٌ مَرْفُوعَةٌ ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٩/٢) وَالبَيْهَقِيُّ (٤٠٩/٣) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ «أَنَّهَا لَمَّا وَضِعَتْ أُمُّ كَلْبُومٍ بِنْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَبْرِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نَعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى» [طه: ٥٥] بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»

وَلِلشَّافِعِيِّ (الام: ٣١٧/١) دُعَاءٌ آخَرُ اسْتَحْسَنَهُ.

فَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّهُ يُجْتَنَزُ الدَّافِقُ مِنَ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ مَا يَرَاهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَدٌّ عَدْوَدٌ.

٣٩- النَّهْيُ عَنْ كَسْرِ عَظْمِ الْمَيِّتِ

٥٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٧) يَاسَنَادَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٥٤٨- وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ (١٦١٧) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ

سَلَمَةَ «فِي الْإِثْمِ»

وهو قوله: (وللبيهقي) أي وروى البيهقي (عن جابر نحوه) أي نحو حديث سعد

(وزاد: ورفعه قبره عن الأرض قدر شبر وصححه ابن حبان)

هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر

وفي الباب من حديث القاسم بن محمد قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أمها أكتسفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مطبوعة ببطحة العرصة الحمراء. أخرجه أبو داود (٣٢٢٠) والحاكم (٣٦٩/١، ٣٧٠).

وزاد ورايت رسول الله ﷺ مقدما وأبو بكر رأسه بين كفي رسول الله ﷺ وعمر رأسه عند رجلي رسول الله ﷺ وأخرج أبو داود في المراسيل (٤٧١) عن صالح قال: رايت قبر رسول الله ﷺ شبرا أو نحو شبر

وبعاضته ما أخرجه البخاري (١٣٩٠) من حديث سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنما أي مرتفعا كهنية السنام

وجمع بينهما البيهقي بأنه كان أولا مسطحا ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنما (فائدة): كانت وفاته ﷺ يوم الاثنين عندما زادت الشمس لانتني عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء كما في الموطأ (١٥٩)

وقال جماعة: يوم الأربعاء وتولى غسله ودفنه علي والعباس وأسامة أخرجه أبو داود (٣٢٠٩) وعنده «الفضل» بدلا من العباس من حديث الشعبي.

وزاد «وحدثني مرحب كذا في الشرح والذي في التلخيص (١٧٨/٢) مرحب أو أبو مرحب بالشك أنهم ادخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف

وفي رواية البيهقي (٥٣/٤) بزيادة مع علي والعباس «الفضل بن العباس وصالح» وهو شقران ولم يذكر ابن عوف

وفي رواية له (٥٣/٤) ولابن ماجه (١٦٢٨) «علي والفضل وقتل وشقران».

وزاد: «وسوى لحده رجل من الأنصار»

وجمع بين الروايات بأن من نقص فباختيار ما رأى أول الأمر ومن زاد أراد به آخر الأمر.

٤٢- النهي عن تجصيص القبر وبناءه

٥٥١- وَلِمُسْلِمٍ (١٧٠) عَنْهُ ﷺ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصِّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنْشَى عَلَيْهِ.

(ولمسلم عنه) أي عن جابر (نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن يقعد عليه وأن ينشئ عليه).

الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة؛ لأنه الأصل في النهي

وقبب الجمهور إلى أن النهي في البناء والتجصيص للترتيب والقعود للتحريم وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يعرف ما الصارف عن حل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي وقد وردت الأحاديث في النهي عن البناء على القبور والكتب عليها والتسريح وإن يزد فيها وإن توطأ

فاخرج [أبو داود (٣٢٣٦) والترمذي (٣٢٠) والنسائي (٩٤/٤)، ٩٥] من حديث عبد الله بن عباس من حديث ابن مسعود مرفوعاً «لَعَنَ اللَّهُ زَايِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَجَلِّينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ».

وفي لفظ للنسائي (٨٦/٤): «نَهَى أَنْ يُنْشَى عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ أَوْ يُجَصِّصَ أَوْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ».

وأخرج البخاري (٤٤٤٣، ٤٤٤٤) من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مريضه الذي لم يقم منه «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»

وأنقأ [البحاري (٤٣٧)، مسلم (٥٣٠)] على إخراج حديث أبي هريرة بلفظ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

وروى البيهقي (٤١٠/٣) من طريق محمد بن زياد عن أبي أُمَامَةَ قَالَ: «تَوَفَّى رَجُلٌ فَلَمْ تُصَبِّ لَهُ حَسَنَةٌ إِلَّا ثَلَاثَ حَيَّاتٍ حَتَّاهَا عَلَى قَبْرِ فَنَفَرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ»

وَلَكِنْ هُوَ شَهْدٌ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

وفيه دلالة على مشروعية الحشي على القبر ثلاثاً وهو يَكُونُ باليدين معاً لثبوته في حديث عامر بن ربيعة فقيه حنبي يدينه واستحب أصحاب الشافعي أن يقول عند ذلك: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ» الآية (طه: ٥٥).

٤٤- الاستغفار للميت بعد الدفن

٥٥٣- وَعَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَّ عَلَيْهِ وَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّيِّبَاتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ».

رَوَاهُ أَبُو قَاوُدَ (٣٢٢١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٠/١).

فيه دلالة على انتفاع الميت باستغفار الحشي له وعليه ورد قوله تعالى: «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ» [الحشر: ١٠].

وقوله: «وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [محمد: ١٩] ومحورها على أنه يُسَالُ في القبر وقد وردت به الأحاديث الصحيحة كما أخرج ذلك الشيخان:

فمنها من حديث أنس [البخاري (١٣٣٨)، مسلم (٢٨٧٠)] أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنِ الْمَيِّتَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ» زَادَ مُسْلِمٌ [(٢٨٧٠)(٧١)] «وَإِذَا انْصَرَفُوا أَنَّهُ مَلَكَانِ»

زَادَ ابْنُ حِبَّانَ (٣١١٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَرْزَقَانِ أَسْوَدَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ وَالْآخَرُ النُّكِيرُ»

زَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ «أَعْيُنُهُمَا مِثْلُ قُدُورِ النَّحَاسِ وَأَنْبَاهُهُمَا مِثْلُ صَبَاصِي الْبَقْرِ وَأَصْوَاتُهُمَا مِثْلُ الرُّغْدِ»

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٠٤٩) «أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لِأَبِي الْهَيْثَاجِ الْأَسَدِيِّ: أَبْعَثْكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا أَدْعَ قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ وَلَا تَمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ»

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَكَرِهُوا أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ فَوْقَ الْأَرْضِ.

قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَلْوَ الْأَخْبَارُ الْمَعْبُورُ فِيهَا بِاللَّعْنِ وَالتَّشْيِيعِ بِقَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ» [أحمد: ٢٤٩/٢] تَقْيِيدُ التَّحْرِيمِ لِلْعِمَارَةِ وَالتَّزْيِينِ وَالتَّجْصِيسِ وَوَضْعِ الصَّنَدُوقِ الْمُزَخْرَفِ وَوَضْعِ الشَّاتِرِ عَلَى الْقَبْرِ وَعَلَى سَمَائِهِ وَالتَّمَسُّحِ بِجِدَارِ الْقَبْرِ وَإِنْ ذَلِكَ قَدْ يُفْضَى مَعَ بَعْلِ الْعَهْدِ وَفَشْرُ الْجَهْلِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأُمَمُ السَّابِقَةُ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فَكَانَ فِي الْمَنْعِ عَنْ ذَلِكَ بِالْكَلْبِيِّ قَطْعٌ لِهَذِهِ الذَّرِيعَةِ الْمُضِيَّةِ إِلَى الْفَسَادِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْحِكْمَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي شَرْعِ الْأَحْكَامِ مِنْ جَلِبِ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَفَاسِدِ سَوَاءً كَانَتْ بِأَنْفُسِهَا أَوْ بِأَعْيَانِهَا مَا تُفْضِي إِلَيْهِ. أَنْتَهَى.

وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ وَقَدْ وَفَّيْنَا الْمَقَامَ حَقَّهُ فِي مَسْأَلَةِ مُسْتَقْلَةٍ.

٤٣- حَيَاتٍ مِنْ تَرَابٍ تَوْضَعُ عَلَى الْقَبْرِ

٥٥٢- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عَلِيٍّ عُمَاسَانَ بْنِ مَطْعُونٍ، وَآتَى الْقَبْرَ، فَحَتَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٧٦/٢).

وَأَخْرَجَ الْبُزَارُ «كَشَفَ الْأَسْرَارَ» (٨٤٣) دُونَ الزِّيَادَةِ الْأُولَى.

وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ «وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ رَأْسِهِ».

وَزَادَ أَيْضًا «وَأَمَرَ فَرَشَ عَلَيْهِ الْمَاءَ».

وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ حَتَّى عَلَى مُسْلِمٍ اخْتِسَابًا كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ تَرَاوَةٍ حَسَنَةٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مِنْ قَبْلِ الرَّأْسِ ثَلَاثًا».

وقبل الإسلام عن أظفَره سواء أخلص أم لا، وقبض الله لهم من يسألهم في القبر ليخرج الله سرهم بالسؤال وليميز الخبيث من الطيب.

وذَهَبَ ابنُ الفَيْمِ إلى عمومِ المسألة وسطَ المسألة في كتاب الروح.

٤٥ - من التلقين للميت في قبره

٥٥٤ - وَعَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ رضي الله عنه - أَحَدِ التَّابِعِينَ - قَالَ: كَانُوا يَسْتَحْيُونَ إِذَا سُوِيَ عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرَهُ، وَانصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلَانُ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَا فُلَانُ: قُلْ رَبِّي اللَّهُ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّ مُحَمَّدٍ.

رواه سيده بن منصور عتقوا (كما في الطلخيص: ١٣٦/٢)

والتطريزي (المعجم الكبير: ٢٩٨/٨، ٢٩٩) نحوه من حديث أبي أمانة مرفوعاً مطولاً.

(وعن ضمرة) يفتح الضاد المعجمة وسكون الميم ابن حبيب بالحاء المهملة مفتوحة فموحدة فمشناة فموحدة

(أحد التابعين) حمصي ثقة روى عن شداد بن أوس وغيره (قال: كانوا) ظاهره الصحابة الذين أدرَكهم

(يستحيون إذا سوي) بضم السين المهملة مُعَيَّر الصيغة من التسوية

(على الميت قبره وانصرف الناس عنه أن يقال عند قبره: يا فُلَانُ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَا فُلَانُ قُلْ: رَبِّي اللَّهُ وَدِينِي الْإِسْلَامُ وَنَبِيِّ مُحَمَّدٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مَوْفُوقاً عَلَى ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ

(وللتطريزي نحوه من حديث أبي أمانة موطولاً) ولفظه عن أبي أمانة إِذَا أَنَا مَيِّتٌ فَاصْنَعُوا بِي كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصْنَعَ بِمَوْتَانَا، أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ فَسَوِّتُمْ التُّرَابَ عَلَى قَبْرِهِ فَلْيَقُمْ أَخَذَكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانَةَ فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ وَلَا يُجِيبُ ثُمَّ

زَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥٨٣، ٥٨٢/٣) وَيَخْفِرَانِ بِأُتْيَابِهِمَا وَيَطَّانِ فِي أَشْعَارِهِمَا وَمَعَهُمَا مِرْزَتُهُ لَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا أَهْلُ بَيْتِي لَمْ يَقُولُوهَا.

وزاد البخاري (لم يخرجه البخاري) من حديث البراء «فيعاد روحه في جسده»

ويستفاد من مجموع الأحاديث أنهما يسألونه فيقولان: مَا كُنْتَ تَعْبُدُ؟ فَإِنْ كَانَ اللَّهُ هَذَا - يَقُولُ: كُنْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ يَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَفِي رَوَايَةٍ «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» فَقَالَ لَهُ: صَدَقْتَ، فَلَا يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهَا ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: عَلَى الْيَقِينِ كُنْتَ وَعَلَيْهِ مَيِّتٌ وَعَلَيْهِ بُعِثَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وفي لفظ «فَيَنَادِي مُنَادٍ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ أَنْ صَدَّقَ عَبْدِي فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَاقْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلَى الْجَنَّةِ وَالْبُسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ قَالَ: يَأْتِيهِ مِنْ رُوحِهَا وَطِيْبِهَا وَيَفْسَحُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ وَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْذَلَكَ اللَّهُ مَقْعَداً مِنَ الْجَنَّةِ فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً يَقُولُ: دَعَوْنِي حَتَّى أَذْهَبَ أُبَشِّرُ أَهْلِي» فَقَالَ لَهُ: اسْكُنْ وَيَفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعاً وَقَلْباً خَضِراً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وفي لفظ «وَيَقَالُ لَهُ: نَمَّ قَبْرُكَ نَوْمَةَ الْعُرُوسِ لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ.

وأما الكفاير والمنافق فيقول له الملكان: مَنْ رُبُّكَ؟ يَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَذْرِي يَقُولَانِ: مَا دِينُكَ؟ يَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَذْرِي يَقُولُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ يَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَذْرِي فَقَالَ: لَا ذَرَفْتَ وَلَا تَلَيْتَ أَيُّ لَا فَهَيْتَ وَلَا تَبِعْتَ مَنْ يَنْهَمُ «وَيَضْرِبُ بِمِطْرَاقٍ مِنْ حَدِيدٍ صَرِيَةً لَوْ ضَرَبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تَرَاباً فَيَصِيحُ صَوْتَهُ يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرُ الثَّقَلَيْنِ».

واعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على اختصاص هذه الأمة بالسؤال في القبر دون الأمم السالفة.

قال العلماء: والسرف فيه أن الأمم كانت تأتيهم الرسل فإن أطاعوهم فالمراد وإن عصوهم اغتزلوهم وعوجلوا بالعذاب فلما أرسل الله محمداً ﷺ رحمة للعالمين امتسك عنهم العذاب

وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ اثْنَيْ التَّحْقِيقِ أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ
وَالْعَمَلُ بِهِ بَدْعٌ وَلَا يُقْتَرُ بِكَثْرَةِ مَنْ يَفْعَلُهُ.

٤٦- الرخصة في زيارة القبور بل الحضر عليها

٥٥٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيِّ

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

رواه مسلم (٩٧٧)، زاد الترمذي (١٠٥٤): «لَإِنِّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ».

(وعن بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

رواه مسلم (٩٧٧)، زاد الترمذي (١٠٥٤): «لَإِنِّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ».

(لَإِنِّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ)

٥٥٦- زَادَ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٧١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

مَسْعُودٍ وَتَزَهُدٌ فِي الدُّنْيَا.

(زاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود) وهو: بلفظ ما مضى؛ وزاد: (وَتَزَهُدٌ فِي الدُّنْيَا)

وفي الباب أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم (٩٧٦)

وعن ابن مسعود عند ابن ماجه (١٥٧١) والحاكم (٣٧٥/١)

وعن أبي سعيّد عند أحمد (٣٨/٣) والحاكم (٣٧٤/١)

وعن عليّ عليه السلام عند أحمد [«المسند» (٤٥/١)]

وعن عائشة عند ابن ماجه (١٥٧٠)

والكل دالٌّ على مشروعِيّة زيارة القبور وبيان الحكمة فيها
وأنّها للاعتبار فإنّه في لفظ حديث ابن مسعود «لَإِنِّهَا عِبْرَةٌ وَذِكْرٌ
لِلْآخِرَةِ وَالتَّزْهِيدُ فِي الدُّنْيَا» فإذا خلّت من هلهو لم تكن مُرادَةً
شرعاً

وحديث بُرَيْدَةَ جمع فيه بين ذِكْرِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ نَهَى أَوَّلًا
عَنْ زِيَارَتِهَا ثُمَّ أَذِنَ فِيهَا أُخْرَى

وفي قوله: «فَزُورُوهَا» أمرٌ للرّجال بالزيارة وهو أمرٌ نَدِبٌ

يَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانَةٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرَشِدُنَا رَحِمَكَ اللَّهُ وَلَكِنْ
لَا تَشْعُرُونَ فَلَقِيلَ: اذْكُرْ مَا كُنتَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مِنْ شَهَادَةٍ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنْكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا
وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا فَإِنْ مُنْكَرًا وَتَكْبِيرًا
يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ بِنَا مَا يُفْعِدُنَا
عِنْدَ مَنْ قَدْ لَقِنَ حُجَّتَهُ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ
أُمُّهُ قَالَ: يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ حَوَاءٌ يَا فُلَانُ ابْنُ حَوَاءَ

قَالَ الْمَصْنُفُ: إِسْنَادُهُ صَالِحٌ وَقَدْ قَوَّاهُ أَيْضًا فِي الْأَحْكَامِ لَهُ
قُلْتُ: قَالَ الْهَيْثُمِيُّ [المجمع: ٣٧٤/٢] بَعْدَ سِيَاقِهِ مَا لَفْظُهُ:
أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِي إِسْنَادِهِ جَمَاعَةٌ لَمْ أَعْرِفْهُمْ وَفِي
هَامِشِهِ: فِيهِ عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ قَالَ: وَالرَّوَايُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ سَعِيدِ الْأَزْدِيِّ يُضَيِّضُ لَهُ
أَبُو حَاتِمٍ

قَالَ الْأَثَرُ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: هَذَا الَّذِي تَصْنَعُونَهُ إِذَا
دُفِنَ الْمَيِّتُ يَقِفُ الرَّجُلُ وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانَةٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ
أَحَدًا يَفْعَلُهُ إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ حِينَ مَاتَ أَبُو الْغُبَرَةِ وَيُرَوِّى فِيهِ عَنْ
أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَشْيَاحِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ

وَقَالَ فِي الْمَنَازِلِ: إِنَّ حَدِيثَ الثَّلَثِينَ هَذَا حَدِيثٌ لَا يَشْكُ أَهْلُ
الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ فِي وَضْعِهِ وَأَنَّهُ أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ بْنُ مَنْصُورٍ فِي
سُنَنِهِ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَشْيَاحٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ حِمَصَ
فَالسَّأَلَةُ حَمِصِيَّةٌ.

وَأَمَّا جَعْلُ «اسْأَلُوا لَهُ التَّيْبَتَ فَإِنَّهُ يُسَالُّ» [٣٧٢/١]
شَاهِدًا لَهُ - فَلَا شَهَادَةَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ «أَمَرَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ
بِالْوُقُوفِ عِنْدَ قَبْرِهِ مَقْدَارَ مَا يُنْحَرُ جُزُورٌ لِيَسْتَأْذِنَ بِهِمْ عِنْدَ
مُرَاجَعَةِ رُسُلِ رَبِّهِ لَا شَهَادَةَ فِيهِ عَلَى الثَّلَثِينَ

وَابْنُ الْقَيْمِ جَزَمَ فِي الْهَدْيِ (٥٢٣/١) بِمَثَلِ كَلَامِ الْمَنَارِ

وَأَمَّا فِي كِتَابِ «الرُّوحِ» (ص ١٩) فَإِنَّهُ جَعَلَ حَدِيثَ الثَّلَثِينَ
مِنْ أَدْلَى سَمَاعِ الْمَيِّتِ لِكَلَامِ الْأَحْيَاءِ وَجَعَلَ اتِّصَالَ الْعَمَلِ بِحَدِيثِ
الثَّلَثِينَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ كَافِيًا فِي الْعَمَلِ بِهِ وَلَمْ يَحْكَمْ لَهُ بِالصَّحْحِ بَلْ
قَالَ فِي كِتَابِ الرُّوحِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ

اتِّفَاقًا وَيَتَأَكَّدُ فِي حَقِّ الْوَالِدَيْنِ لِأَثَرٍ فِي ذَلِكَ.

لَا حَقَّ

وَمَا أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٣٧٧/١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ تَزُورُ قَبْرَ عَمِّهَا حَمْزَةَ كُلِّ جُمُعَةٍ فَتُصَلِّي وَتَبْكِي عِنْدَهُ.

(قُلْتُ): وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ لَمْ يُدْرِكْ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ عليها السلام.

وَعَمُومٌ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ (٧٩٠١) مُرْسَلًا: «مَنْ زَارَ قَبْرَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ غُفِرَ لَهُ وَكُتِبَ بَارًا».

٤٨- لعن النائحة والمستمعة

٥٥٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو ذَوْدٍ (٣١٢٨)

النَّوَاحُ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِتَعْلِيلِ شِمَاتِلِ الْمَيِّتِ وَمَحَاسِنِ أَعْمَالِهِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٤٩- النهي عن النياحة

٥٥٩- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: «أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَنْوَحَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٣٠٦)، مُسْلِمٌ (٩٣٦).

كَانَ اخْذُهُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَقْتُ الْمَابِغَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْحَدِيثَانِ دَلَالَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ النَّيَاحَةِ وَتَحْرِيمِ اسْتِمَاعِهَا إِذْ لَا يَكُونُ اللَّعْنُ إِلَّا عَلَى مُحَرَّمٍ

وَالْبَابُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٢٩٧)، مُسْلِمٌ (١٠٣).

وَأَخْرَجَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٩٦) مُطْلَقًا، مُسْلِمٌ (١٠٤) مِنْ حَدِيثِ

وَأَمَّا مَا يَقُولُهُ الزَّائِرُ عِنْدَ وَصُولِهِ الْمَقَابِرَ فَهُوَ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دِيَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَيَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَغُورِهَا».

وَسَيَأْتِي [بِرقم (٥٥٠)] حَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي ذَلِكَ قَرِيبًا وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَغُورِهَا عِنْدَ الْقَبْرِ فَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهَا قَرِيبًا.

٤٧- لعن زائرات القبور

٥٥٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٥٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٣١٧٩).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَالْبَابُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [السَّامِيُّ (٩٤/٤)] وَحُشَّانُ [ابن

مَاجَه (١٥٧٤)]

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَلَمَّا رُخِّصَ دَخَلَ فِي رُخْصَتِهِ الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كَرِهَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ لِقُلُوبِهِنَّ صَبْرِهِنَّ وَكَثْرَةِ جَزَعِهِنَّ

ثُمَّ سَاقَ بِسَنَدِهِ [١٠٥٥] وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتَ الْخَامِيَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ تُوُفِّيَ وَدُفِنَ فِي مَكَّةَ وَأَتَتْ عَائِشَةُ قَبْرَهُ ثُمَّ قَالَتْ شِعْرًا:

وَكُنَّا كَنَدَمَانِي جَذِيَّةَ بُرْهَةٍ مِنْ الدُّغْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَنْصَلِحَا وَعَشْنَا بِخَيْرٍ فِي الْحَيَاةِ وَقَبَلْنَا أَصَابَ الْمَنَاءِ رَفْعُ كَسْرٍ وَبُعَا وَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ يَبْتَ لَيْلَةً مَعَا انْتَهَى.

وَيَدُلُّ لَمَّا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧٣) عَنْ «عَائِشَةَ قَالَتْ: كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زُرْتُ الْقُبُورَ؟ فَقَالَ: قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ مِنَّا وَالْمُسَافِرِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ

أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ».

وفي الباب غير ذلك.

ولا يُعارضُ ذلك ما أخرجَ أحمدُ (٤٠/٢) وابنُ ماجَّةَ (١٥٩١) وصحَّحَهُ الحَاكِمُ (١٩٤/٣)، ١٩٥) عن ابنِ عُمرَ «أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِنِسَاءِ ابْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ يَتَكَيَّنَ هَلْكَاهُنَّ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ: لَكِنَّ حَمْرَةَ لَا بَوَاكِي. فَجَاءَ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ يَتَكَيَّنَ حَمْرَةَ» الحديثُ فإنه منسوخٌ بما في آخره بلفظ «فَلَا تَتَكَيَّنَ عَلَى هَالِكٍ بَعْدَ الْيَوْمِ» وهو يدلُّ على أَنَّهُ عَبَّرَ عَنِ النَّيَاحَةِ بِالْبُكَاءِ فَإِنَّ الْبُكَاءَ غَيْرُ مِنْهِي عَنْهُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٩/٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَاتَ مَيْتٌ مِنْ آلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاجْتَمَعَ النِّسَاءُ يَتَكَيَّنَ عَلَيْهِ فَقَامَ عُمرُ يَنْهَاهُنَّ وَيَطْرُدُهُنَّ فَقَالَ لَهُ ﷺ: دَعْنَهُنَّ يَا عُمرُ فَإِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ وَالْقَلْبُ مُصَابٌ وَالنَّهْدُ قَرِيبٌ» وَالْمَيْتُ هِيَ وَنَسَبَ بَنُو ﷺ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣٨/١).

وفيه أَنَّهُ قَالَ لَهُنَّ: «إِذَا كُنَّ وَتَعَيَّنَ الشَّيْطَانُ فَإِنَّهُ مَهْمَا كَانَ مِنَ الْعَيْنِ وَمِنَ الْقَلْبِ فَمِنَ اللَّهِ وَمِنَ الرَّحْمَةِ وَمَا كَانَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ فَمِنَ الشَّيْطَانِ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْبُكَاءِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الصَّوْتِ.

ومنه قوله ﷺ: «الْعَيْنُ تَدْمَعُ وَتَحْزَنُ الْقَلْبُ وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضِي الرَّبُّ» [ابن حبان «الإحسان» (٣١٦٠)] قَالَهُ فِي وَفَاةٍ وَلِدِهِ إِبْرَاهِيمَ

وأخرج البخاري (١٣٠٤) من حديثِ ابنِ عُمرَ «إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهِذَا وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ أَوْ يَرْحَمُ»

وأما ما في حديثِ عائشةَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ [البخاري (١٢٩٩)، مسلم (٩٣٥)] فِي «قَوْلِهِ ﷺ لِمَنْ أَمَرَهُ أَنْ يَنْهَى النِّسَاءَ الْمُجْتَمِعَاتِ لِلْبُكَاءِ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «اخْشِي فِي وَجْهِهِ التُّرَابَ» فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بُكَاءً بِتَصْوِيتِ النَّيَاحَةِ فَأَمَرَ بِالنَّهْيِ عَنْهُ وَلَوْ بِحُزْنِ التُّرَابِ فِي أَفْوَاهِهِنَّ.

٥٠- عَذَابُ الْمَيِّتِ بِنَاحِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

٥٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيْتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٩٢)، مسلم (٩٢٧)].

(وعن عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيْتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٦١- وَلَهُمَا نَحْوُهُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ [البخاري (١٢٩١)، مسلم (٩٣٣)].

(ولَهُمَا) أَيِ الشَّيْخَيْنِ كَمَا دَلَّ لَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُمَا الْمُرَادُ بِهِ (نَحْوُهُ) أَيِ نَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ وَهُوَ:
(عن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) الْأَحَادِيثُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ

وفيهَا دَلَالَةٌ عَلَى تَعَذِّبِ الْمَيْتِ بِسَبَبِ النَّيَاحَةِ عَلَيْهِ وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَعَذِّبُهُ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ وَاخْتَلَفَتْ الْجَوَابَاتُ:

فَانْكَرَتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ عَلَى عُمرَ وَابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَاحْتَجَّتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] وَكَذَلِكَ أَنْكَرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ

وَاسْتَبَعَدَ الْقُرْطُبِيُّ إِنْكَارَ عَائِشَةَ وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ مِنْ الصَّحَابَةِ فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهَا مَعَ إِمْكَانِ تَأْوِيلِهِ

ثُمَّ جَمَعَ الْقُرْطُبِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ التَّعَذِّبِ وَالْآيَةِ بِأَنَّهُ قَالَ: حَالُ الْبَرِزِخِ يَلْحَقُ بِأَحْوَالِ الدُّنْيَا وَقَدْ جَرَى التَّعَذِّبُ فِيهَا بِسَبَبِ ذَنْبِ الْغَيْرِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنعام: ٢٥] فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ التَّعَذِّبِ آيَةُ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْإِجْبَارَ عَنْ حَالِ الْآخِرَةِ وَاسْتِقْوَاهُ الشَّارِحُ وَذَقَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى تَأْوِيلِهِ بِوَجْهِهِ:

(الأوَّلُ): لِلْبَخَارِيِّ أَنَّهُ يُعَذَّبُ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ سِتْنُهُ وَطَرِيقَتُهُ وَقَدْ أَقْرَأَ عَلَيْهِ أَهْلُهُ فِي حَيَاتِهِ فَيُعَذَّبُ لِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقَتُهُ فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ فَالْمُرَادُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ

٥١- الدمع والحزن ليسا من النياحة

وحاصله أنه قد يُعَذَّبُ العبدُ بفعلٍ غيره إذا كانَ له فيه سببٌ.

(القاضي): المرادُ أنه يُعَذَّبُ إذا أوصى أن يُنكى عليه وهو تأويلُ الجمهورِ

قالوا: وقد كانَ معروفاً عندَ القدماءِ كما قالَ طرفةُ بنُ العبدِ.

إذا ميتٌ فابكيني بما أنا أهلهُ وشقي عليَّ الجيبُ يا أمَّ معبدٍ ولا يلزمُ من وقوعِ النياحةِ من أهلِ الميتِ امتثالاً له أن لا يُعَذَّبَ لو لم يمتثلوا بل يُعَذَّبُ بمجردِ الإيصالِ فإن امتثلوه وناحوا عَذَّبَ على الأمرينِ والإيصالِ؛ لأنه فعلُهُ والنياحةُ؛ لأنها بسببِهِ.

(الثالثُ): أنه خاصٌّ بالكافرِ وإن المؤمنَ لا يُعَذَّبُ بنفسِهِ غيره أصلاً.

وفيه بُعدٌ لا يخفى فإن الكافرَ لا يُحملُ عليه ذنبُ غيره أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

(الرابعُ): أن معنى التعذيبِ: توبيخُ الملائكةِ للميتِ بما يندبُهُ به أهلهُ، كما روى أحمدُ (٤١٤/٤) من حديثِ أبي موسى مرفوعاً: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِكَلِمَةٍ أَلْفَ نَفْسٍ إِذَا قَالَتْ النَّائِيَةُ: وَاعْضَاةً وَنَاصِرَةً وَكَاسِيَةً حَبِذَا الْمَيِّتُ وَقَالَ: أَنْتَ عَضَلْتِ أَنْتِ نَاصِرَتِي أَنْتِ كَاسِيَتِي».

وأخرج معناه ابنُ ماجه (١٥٩٤) والترمذي (١٠٠٣).

(الخامسُ) أن معنى التعذيبِ تألمُ الميتِ بما يقعُ من أهلهِ من النياحةِ وغيرها فإنه يرقُّ لهم وإلى هذا التأويلِ ذهبَ مُحَمَّدُ بنُ جريرٍ وغيره.

وقال القاضي عياضٌ: هو أولى الأقوالِ واختَجَرُوا بحديثٍ فيه: «أنَّهُ ﷺ زَجَرَ امْرَأَةً عَنِ الْكَلَامِ عَلَى ابْنَتِهَا، وَقَالَ: إِنْ أَحَدَكُمُ إِذَا بَكَى اسْتَعْبَرَ لَهُ صَوْتِيهِ يَأْبَى عِيَادَ اللَّهِ لَا تُعَذِّبُوا إِخْوَانَكُمْ» [الطبراني في «الكبير» (١٢-٧/٢٥)]

واسْتَعْلَلْ لَهُ أَيضاً أَنْ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ عَلَى مَوْتَانِهِمْ وَهُوَ صَحِيحٌ.

وثمةُ تأويلاتٍ أُخَرُ وما ذَكَرْنَاهُ أَشْفَى مَا فِي الْبَابِ.

٥٦٢- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «شَهِدْتُ بَنَاتِ لِلنَّبِيِّ ﷺ تَذْفِنُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْمَعَانِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٨٥).

قَدْ بَيَّنَّ الْوَاقِدِيُّ وَغَيْرُهُ فِي رَوَاتِهِ أَنَّ الْبَنَاتِ أُمُّ كُلْسُومٍ وَقَدْ رَدَّ الْبُخَارِيُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا رَفِئَةُ بِأَنَّهَا مَاتَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَدْرِ فَلَمْ يَشْهَدْ ﷺ دَفْنَهَا.

والحديثُ دليلٌ على جوازِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ لَهُ أَيْضاً

إِلَّا أَنَّهُ غُورَضٌ بِحَدِيثِ «فَإِذَا وَجَّيْتَ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً» [أحمد (٤٤٦/٥)، أبو داود (٣١١)، النسائي (١٢/٤)]

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ أَوْ أَنَّهُ غَضُوصٌ بِالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُفْضَى بِكَأْوَهْنٍ إِلَى النِّيَاةِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرِيعَةِ.

٥٢- النهي عن الدفن ليلاً إلا اضطراراً

٥٦٣- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٢١).

وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ (٩٤٣)، لَكِنْ قَالَ: «زَجَرَ أَنْ يُقْفَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ».

(وعن جابرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ لَكِنْ قَالَ: زَجَرَ بِالرَّأْيِ وَالْجَمِيعِ وَالرَّاءُ عَنْ عَوْضٍ «نَهَى»

(أَنْ يُقْفَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ) دَلٌّ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الدَّفْنِ لِلْمَيِّتِ لَيْلاً إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْحَسَنُ وَوَرَدَ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ مَلَائِكَةَ النَّهَارِ أَرَأْفُ مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّيْلِ فِي حَدِيثٍ

قَالَ الشَّارِحُ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحِيحِهِ.

اصْنَعُوا لَأَلِّ جَعْفَرَ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ».

أَخْرَجَهُ الْغَسَنَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَاحِدًا (٢٠٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣١٣٢)،
الترمذي (٩٩٨)، ابن ماجه (١٦١٠).

فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام لهم لما هم فيه من الشغل بالموتى ولكنه أخرج أحمد (٢٠٤/٢) من حديث جرير بن عبد الله البجلي: كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة فيحمل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر لديهم كما هو عرف بعض أهل الجهات

وأما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به، وهو الذي أفاده حديث عبد الله.

ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهي عنه فإنه أخرج أحمد (١٩٧/٣) وأبو داود (٣٢٢٢) من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «لا عقر في الإسلام»

قال عبد الرزاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد، يقولون: نجازيه على فعله؛ لأنه كان يعقرها في حياته فيقطعها الأضياف فنحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعمًا بعد وفاته كما كان يطعم في حياته ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكبًا ومن لم يعقر عنده حشر راجلاً وكان هذا على مذهبه من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم.

٥٤- السلام على أهل القبور

٥٦٥- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْزَنْةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَاقِبَةَ».

رواه مسلم (٩٧٥).

وقوله: (واصله في مسلم) لفظ الحديث الذي فيه «أنه ﷺ خَطَبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ وَكَفَّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ وَقَبِرَ لَيْلًا وَرَجَزَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ الْإِنْسَانُ إِلَى ذَلِكَ»

وهو ظاهر أن النهي إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة أو عدم إحسان الكفن فإذا كان يحصل بتأخير الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من يرجو دُعَاؤَهُ حسن تأخره

وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار ودل لذلك دفن علي عليه السلام لفاطمة عليها السلام ليلاً ودفن الصحابة؛ لأبي بكر ليلاً.

وأخرج الترمذي (١٠٥٧) من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فاسترج له سراج فأخذته من قبل القيلة فقال: رَجِمَكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ لِأَوَاهَا ثَلَاةً لِلْقِرَانِ» الحديث قال: هو حديث حسن

قال: وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلاً

وقال ابن حزم: لا يدفن أحد ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك

قال: ومن دفن ليلاً من أصحابه ﷺ وأزواجه فإنه لضرورة أوجبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً ولا يحمل لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك انتهى.

(تبيين: تقدم في الأوقات [برقم ١٥٤]) حديث عتبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينها أن تصلّي فيهن وأن تقبر فيهن موتاناً: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب انتهى وكان يحسن وذكر المصنف له هنا.

٥٣- تقديم الطعام لأهل الميت

٥٦٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ﷺ قَالَ: «لَمَّا

جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(وعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ هُوَ الْأَسْلَمِيُّ رَوَى عَنْ أَبِيهِ لَهُمْ.

وعمران بن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة
(عن أبيه) أي بُرَيْدَةَ

(قال كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُهُمْ) أي أصحابه

وظاهروا في جمعة وغيرها

(إذا خرجوا إلى المقابر) أي أن يقولوا (السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين وأنا إن شاء الله بكُم لاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية رواه مسلم) وأخرجه أيضاً (٩٧٤) من حديث عائشة.

وليه زيادة «وَرَحِمَ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ مِنَّا وَالْمُتَأَخِّرِينَ»

والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الأحياء.

قال الخطابي: فيه أن اسم الديار يقع على المقابر وهو صحيح فإن الدار في اللغة تقع على الرُبع المسكون وعلى الخراب غير المأهول والتقييد بالشيئة للترك وإفتيلاً لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُشِيرُ إِنْسِي فَأَعْلَلْ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الكهف: ٢٣، ٢٤)

وقيل: الشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها.

وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطلب واشترط ما يسأل والعافية للميت سلامته من العذاب ومناقشة الحساب. ومقصود زيارة القبور الدعاء لهم والإحسان إليهم وتذكُر الآخرة والزهد في الدنيا.

وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات إليه تعالى به فهذا من البدع والجهالات وتقدم شيء من هذا.

٥٦٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ».

رواه الترمذي (١٠٥٣)، وقال: حسن.

فيه أن يسلم عليهم إذا مر بالقبيرة وإن لم يقصد الزيارة

وليه أنهم يعلمون بالمار بهم وسلامو عليهم ولا كان إضاعة.

وفي الحديثين الأول وهذا دليل أن الإنسان إذا دعا لأحد أو استغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه وردت الأدعية القرآنية ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [محمد: ١٩] وغير ذلك.

وليه أن هذو الأدعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف. وأما غيرها من قراءة القرآن له فالشافعي يقول: لا يصل ذلك إليه.

وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى وصول ذلك إليه. وذهب جماعة من أهل السنة والجماعة إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو أي أنواع القرب وهذا هو القول الأرجح دليلاً

وقد أخرج الدارقطني «أن رجلاً سأل النبي ﷺ أنه كيف يبر أبويه بعد موتيهما؟ فأجابته بأنه يصلي لهما مع صلاحه وتصوم لهما مع صيامه».

وأخرج أبو داود (٣١٢٦) من حديث معقل بن يسار عنه ﷺ «افرؤوا على موتاكم سورة يس» وهو شامل للميت بل هو الحقيقة فيه

وأخرج الشيخان «أنه ﷺ كَانَ يُصْحِي عَنْ نَفْسِهِ بِكَبْشٍ وَعَنْ أُمِّيهِ بِكَبْشٍ» [البخاري (٥٥٥٨)، مسلم (١٩٦٦)] أخرجه بلفظ: «صحي بكبشين أحدين» ولم يذكر «وعن أمه بكبش».

وليه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره وقد بسطنا الكلام في حواشي ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المنع.

٥٥- النهي عن سبِّ الأموات

٥٦٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٩٣).

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا» أَيُّ (وَصَلُّوا إِلَى مَا قَدَّمُوا) أَي: مِنَ الْأَعْمَالِ (رواه البخاري).

الحديث دليل على تحريم سبِّ الأموات.

وظاهره العموم للمسلم والكافر

وفي الشرح الظاهر أنه مُخَصَّصٌ بِجَوَازِ سَبِّ الْكَافِرِ لِمَا حَكَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَمِّ الْكُفَّارِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ كَعَادٍ وَنَمُودٍ وَاشْتَبَاهِهِمْ (قُلْتُ): لَكِنْ قَوْلُهُ «قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» عَلَّةٌ عَامَّةٌ لِلْفَرِيقَيْنِ مَعْنَاهَا أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ تَحْتَ سَبِّهِمْ وَالتَّفَكُّهُ بِاعْرَاضِهِمْ وَأَمَّا ذِكْرُهُ تَعَالَى لِلْأَمَمِ الْحَالِيَةِ بِمَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الضَّلَالِ فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ ذَمُّهُمْ بَلْ تَحْذِيرٌ لِلْأُمَّةِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الَّتِي أَفْضَتْ بِفَعْلِهَا إِلَى الرُّبَالِ وَبَيَانِ مُحَرَّمَاتِ ارْتِكَابِهَا.

وذكر الفاجر بمخالص فجوره لغرض جائز وليس من السبِّ المنهي عنه فلا تخصيص بالكفار.

نعم الحديث مُخَصَّصٌ بِيَعِضِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ (البخاري (١٣٦٧)، مسلم (٩٤٩)) «أَنَّ مَرْ عَالِيَهُ ﷺ يَجَازِرُ فَاثِنُوا عَلَيْهَا شَرًّا» الْحَدِيثُ. وَأَقْرَبُهُمْ ﷺ عَلَى ذَلِكَ بَلْ قَالَ: «وَجَبَتْ» أَي النَّارُ ثُمَّ قَالَ: «أَنْتُمْ شَهَدَاءُ اللَّهِ»

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الَّذِي أَثَرَا عَلَيْهِ شَرًّا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي ذِمَّةٍ: «بَشَرُ الْمَرْءِ كَانَ لَقَدْ كَانَ فَظًّا غَلِيظًا» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ إِذْ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمَا تَعَرَّضُوا لَذِمِّهِ بِغَيْرِ كُفْرِهِ

وَقَدْ أَجَابَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ سَبِّهِمْ لَهُ وَإِقْرَارِهِ ﷺ لَهُمْ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَظْهِرًا بِالشَّرِّ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ «لَا غِيَةَ لِفَاسِقٍ» أَوْ بِأَنَّهُ يُحْمَلُ النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ عَلَى مَا بَعْدَ الدَّفْنِ

(قُلْتُ): وَهُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ التَّعْلِيلَ بِإِفْضَائِهِمْ إِلَى مَا قَدَّمُوا

فإن الإفضاء الحقيقي بعد الدفن.

٥٦٨- وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٩٨٢) عَنْ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، لَكِنْ قَالَ: فَتَوَدُّوا الْأَحْيَاءَ.

(وروى الترمذي عن المغيرة نحوه) أَي: نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ

(لَكِنْ قَالَ) عَرِضَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» (فَتَوَدُّوا الْأَحْيَاءَ)

قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: إِنَّ سَبَّ الْكَافِرِ يَحْرُمُ إِذَا تَأَذَّى بِهِ الْحَيُّ الْمُسْلِمُ وَيَحِلُّ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ الْأَذَى وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَيَحْرُمُ إِلَّا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ كَانَ يَكُونُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَيِّتِ إِذَا أُرِيدَ تَخْلِيصُهُ مِنْ مَظْلَمَةٍ وَقَعَتْ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَحْسُنُ بَلْ يَجِبُ إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ سَبُّهُ وَهُوَ نَظِيرُ مَا اسْتَسْنَى مِنْ جَوَازِ الْغِيْبَةِ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْأَحْيَاءِ لِأُمُورٍ.

(نَسَبَهُ): مِنَ الْأَذَى لِلْمَيِّتِ الْقَعُودُ عَلَى قَبْرِهِ لِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «أَطْرَافِ الْمَسْنَدِ» (٦٧٩٠) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُتَكَيِّئٌ عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْلِسْ أَخَذَكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ يَدَهُ فَتَخْلَصَ إِلَى جَلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْجُلُوسِ عَلَيْهِ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩٧٢) عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ مَرْفُوعاً «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» وَالنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٢٤/٣) نَقْلًا عَنْ النَّوَوِيِّ: إِنَّ الْجَمْهُورَ يَقُولُونَ بِكَرَاهَةِ الْقَعُودِ عَلَيْهِ

وَقَالَ مَالِكٌ: الْمَرَادُ بِالْقَعُودِ الْحَدُوثُ وَهُوَ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ. أَنْتَهَى.

وَيُمَثِّلُ قَوْلَ مَالِكٍ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْفَتْحِ

(قُلْتُ): وَالذَّلِيلُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْقَعُودِ عَلَيْهِ وَالْمُرُورِ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ» نَهْيٌ عَنْ أَذَى الْقَبْرِ مِنَ

المؤمنين، وأذية المؤمن مُحَرَّمَةٌ بنص القرآن ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ
 الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا
 مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

٤- كتاب الزكاة

الزُّكَاةُ لُغَةً: مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ النَّمَاءِ وَالطَّهَارَةِ وَتُطْلَقُ عَلَى الصَّدَقَةِ الرَّاجِبَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ وَالتَّفَقُّعِ وَالْعَفْوِ وَالْحَقِّ وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَبِمَا عَلَّمَ مِنْ ضَرُورَةِ الدِّينِ وَاخْتَلَفَ فِي أَيِّ سَنَةٍ فُرِضَتْ:

فَقَالَ الْأَكْثَرُ: إِنَّهَا فُرِضَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ قَبْلَ فَرَضِ رَمَضَانَ وَيَأْتِي بَيَانُ مَتَى فُرِضَ فِي بَابِهِ.

وَاسْتَدْلُّ بِقَوْلِهِ: «تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ» أَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي يُتَوَلَّى قَبْضَ الزُّكَاةِ وَصَرَفَهَا إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِبِهِ فَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنْهَا أَخَذَتْ مِنْهُ قَهْرًا وَقَدْ بَيَّنَّ رَبَّنَا الْمَرَادُ مِنْ ذَلِكَ بَيْعُهُ السَّعَاةَ.

وَاسْتَدْلُّ بِقَوْلِهِ: «تُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ» أَنَّهُ يَكْفِي إِخْرَاجُ الزُّكَاةِ فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ

وَقِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ خَصَّ الْفُقَرَاءَ لِكَوْنِهِمُ الْغَالِبُ فِي ذَلِكَ فَلَا دَلِيلَ عَلَى مَا ذُكِرَ وَلَعَلَّهُ أُرِيدَ بِالْفَقِيرِ مَنْ يَجِلُّ إِلَيْهِ الصَّرْفُ فَيَدْخُلُ الْمُسْكِينُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُسْكِينِ أَعْلَى حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ وَمَنْ قَالَ بِالْعَكْسِ فَلَا أَمْرَ وَاضِحٌ.

٢- زكاة الإبل والغنم والفضة

٥٧٠- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

كَتَبَ لَهُ: هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ: فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَابِلُ لَبُونٍ ذَكَرَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةٌ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ. وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٍ شَاةً، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ

١- باب زكاة مختلف الأموال ونصابها

١- فرض الصدقة على الأغنياء

٥٦٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ [البخاري (١٤٥٨)، مسلم (١٩)].

كَانَ بَعَثَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ سَنَةً عَشْرَ قَبْلَ حَجِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ فِي أَوَاخِرِ الْمَغَازِي

وَقِيلَ: كَانَ آخِرَ سَنَةٍ تَسْعٍ عِنْدَ مُنْصَرَفِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةِ ثُبُوكَ

وَقِيلَ: سَنَةً ثَمَانٍ بَعْدَ الْفَتْحِ وَبَقِيَ فِيهِ إِلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ.

وَالْحَدِيثُ فِي الْبَخَارِيِّ وَلَفْظُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ الزُّكَاةَ فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ فَإِذَا أَطَاعُوا فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَرَقَّ كَرَامَتُ أَمْوَالِ النَّاسِ»

وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ فِيهِمَا شَتَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فِيهِمَا ثَلَاثُ شَيَاءٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فِيهِ كُلُّ مِائَةٍ شَاءَ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ.

وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ.

وَفِي الرَّقَّةِ: فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٥٤)

(وعن أنس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له) لما وجهه إلى البحرين عاملاً

(هذه فريضة الصدقة) أي نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف للعلم به.

وله جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك.

واعلم أن في البخاري تصدير الكتاب هذا بيسم الله الرحمن الرحيم (التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين) فيه دلالة على أن الحديث مرفوع.

والمراد بفريضتها قدرها؛ لأن وجوبها ثابت بنص القرآن كما

يدلُّ له قوله: (والتي أمر الله بها رسوله) أي أنه تعالى أمره بتقدير أنواعها وأجناسها والقدر المخرج منها كما بيَّنه التفصيل بقوله: «فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ» مِنَ الْإِبِلِ «فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ» وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ لِي فَمَا دُونَهَا

(ولي كل خمس شاة) فيها تعيين إخراج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالكٍ واحداً فلو أخرج بعيراً لم يجز.

وقال الجمهور: يجزي. قالوا: لأن الأصل أن تحب من جنس المال وإنما عدل عنه رقياً بالمالك فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه فإن كانت قيمة الذي يخرجُه دُونَ قيمة الأربعة الشياء ففيه خلافٌ عند الشافعية وغيرهم

قال المصنف في الفتح (٣١٩/٣): والأقرب أن لا يجزئ

(فإذا بلغت) أي الإبل (خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أئق) زاده تأكيداً وإلا فقد علمت والمخاض بفتح الميم وتخفيف المعجمة آخره معجمة وهي من الإبل ما استكمل السنة الأولى ودخل في الثانية إلى آخرها سُمِّيَ بذلك ذكراً كان أو أنثى؛ لأن أمة من المخاض أي: الحوامل لا واحد له من لفظه.

والمخاض الحامل التي دخل وقت حملها وإن لم تحمل وضمير «فيها» للإبل التي بلغت خمساً وعشرين فإنها تحب فيها بنت مخاض من حين تبلغ عدتها خمساً وعشرين إلى أن تنتهي إلى خمس وثلاثين وبهذا قال الجمهور

وروي [الصف: لابن أبي شيبة (٣٥٩/٢)] عن علي عليه السلام «أنه يجب في الخمس والعشرين خمس شياء» لحديث مرفوع ورد بذلك وحديث مرفوع عن علي عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة فلذا لم يقل به الجمهور

(لأن لم يكن) أي توجد (لأن لبون ذكر) هو من الإبل ما استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة إلى تمامها سُمِّيَ بذلك؛ لأن أمة ذات لبن

وقال: بنت لبون للأنثى وإنما زاد قوله: «ذكر» مع قوله: «ابن لبون»، للتأكيد كما عرفت (فإذا بلغت أي الإبل مئةاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أئق) فإذا بلغت مئةاً وأربعين إلى مئتين ففيها حقة بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف وهي من

الإبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها ويقال للذكر: حيٌّ سُميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل ولذلك قال: (طروقة الجمل) بفتح أوله أي مطروقة فعله بمعنى مفعولة.

والمراد من شائها أن تقبل ذلك وإن لم يطرفها

(فإذا بلغت) الإبل (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة

(فإذا بلغت) أي الإبل (ميتاً وستين إلى تسعين ففيها بنتا لبون) تقدم بيانه

(فإذا بلغت) أي الإبل (اخذى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل) تقدم بيانه

(فإذا زادت) أي الإبل (على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعداً كما هو قول الجمهور ويدلُّ له كتاب عمر عليه السلام «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة»

ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فإن زكاته بالإبل وإذا كانت بالإبل فلا تجب زكاتها إلا إذا بلغت مائة وثلاثين فإنه يجب فيها بنتا لبون وحقّة فإذا بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقّتان.

وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيكون في كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة

(قلت): والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة يلزم ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها فيحمل ما قاله أبو حنيفة.

ويحمل أنها وقص حتى تبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه والله أعلم

(وفي كل أربعين بنت لبون ولبي كل خمسين حقّة ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربّها)

وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتي قريباً أن من لم يجد العين الواجبة أجزأه غيرها.

وأما زكاة الغنم فقد بيّنها قوله: (وفي صدقة الغنم في سائمتها) بدل من «صدقة الغنم» بإعادة العامل وهو خبر مقدم والسائمة من الغنم: الراعية غير الملوقة.

واعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهور

وقال مالك وربيعة: لا يشترط

وقال داود: يشترط في الغنم لهذا الحديث

قلنا: وفي الإبل لما أخرجه أبو داود (١٥٧٥) والنسائي (١٥/١٧) من حديث بهز بن حكيم بلفظ «في كل سائمة إبل» وسيأتي [برقم (٥٦٥)] نعم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما قاسوها على الإبل والغنم

(إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالجر تمييزاً مائة والشاة نعم الذكر والأنثى والضأن والمز (شاة) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله «في صدقة الغنم» فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة

(فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهره: أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تفي أربعمائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلاثمائة واحدة وجبت الأربع

(«فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها صدقة») واجبة (إلا أن يشاء ربّها) إخراج صدقة نفلًا كما سلف

(ولا يجمع) بالبناء للمفعول (بين متفرق ولا يفرق) مثله مُشدّد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعول له والجمع بين

وَالذَّرْنَةُ الْجَرِيءُ مِنَ السَّدَنِ الْوَسَخِ وَالشَّرْطُ اللَّيْثَةُ هِيَ
أَرَذَلُ الْمَالِ

وقيل: صغاره وشراره، قاله في النهاية

(وَلَا تَسْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ) اختلف في ضبطه فالكثير
على أنه بالتشديد وأصله المتصدق أدغمت التاء بعد قلبها
صاداً.

والمراءى به المالك والاستيلاء راجع إلى الآخر وهو التيسر
وذلك أنه لم يكن معداً للإنزاع فهو من الخيار وللمالك أن
يُخرج.

ويجتمل رده إلى الجميع.

ويفيد أن للمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت
سبينة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا اختلاف بين
المفرعين.

وقيل: إن ضبطه بالتخفيف.

والمراءى به الساعي فيدل على أن له الاجتهاد في نظر
الأصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتقيد مشيئته بالمصلحة فيعود
الاستيلاء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة فلز
كانت معية كلها أو يوساً أجزاء إخراج واحد، وعن المالكية
يشترى شاة مجزئة عملاً بظاهر الحديث، وهذا زكاة الغنم
وتقدمت زكاة الإبل وتأتي زكاة البقر.

وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله (وفي الرقعة) بكسر
الراء وتخفيف القاف وهي الفضة الخالصة في ماتي درهم

(ربع العشر) أي يجب إخراج ربع عشرها زكاة ويأتي
النص على التعجب

(لأن لم تكن) أي الفضة (إلا تسعين) درهماً (ومائة فليس
فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) كما عرفت

وفي قوله «تسعين ومائة» ما يؤهم أنها إذا زادت على
التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين: أن فيها صدقة وليس كذلك
بل إنما ذكره؛ لأنه آخر عقد قبل المائة والحساب إذا جاوز
الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألف فذكر
التسعين لذلك

المتفرق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلاً ولكل واحد أربعون
شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة، فإذا وصل إليهما
المصدق جمعوا ليكون عليهما فيها شاة واحدة فنهوا عن ذلك

وصورة التفرق بين مجتمع أن الخليطين لكل منهما مائة
شاة وشاة؛ فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فإذا وصل إليهم
المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة
واحدة فنهوا عن ذلك.

قال ابن الأثير: هذا الذي سمعته في ذلك

وقال الخطابي قال الشافعي: الخطاب في هذا للمصدق
ولرب المال

قال: والخشية خشيتان: خشية الساعي أن تقل الصدقة
وخشية رب المال أن يقل ماله فامر كل واحد منهما أن لا
يحدث في المال شيئاً من الجمع والتفرق خشية الصدقة

(«وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا») والتراجع
بين الخليطين أن يكون؛ لأحدهما مثلاً أربعون بقرة وللآخر
ثلاثون بقرة ومألهما مشترك فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة
وعن الثلاثين تبعاً فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على
خليطيه وبأذن التبع بأربعة أسباعه على خليطيه؛ لأن كل واحد
من السنين واجب على الشيوع كأن المال ملك واحد.

وفي قوله: (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما
فأخذ منه زيادة على فرضه فإنه لا يرجع بها على شريكه وإنما
يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة كذا في الشرح
ولو قيل مثلاً: إنه يدل أنهم يتساويان في الحق والظلم لما بعد
الحديث عن إفادة ذلك

(ولا يخرج) ميني للمجهول (في الصدقة هرة) بفتح الهاء
وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها

(ولا ذات عوار) بفتح العين المهتلة وضمتها وقيل: بالفتح
معية العين وبالضم عوراء العين ويدخل في ذلك المرض،
والأولى أن تكون مفتوحة لتشمل ذات العيب فدخل ما أفاده
حديث أبي داود (١٥٨٢) «وَلَا يُعْطِي الْهَرَمَةَ وَلَا الذَّرْنَةَ وَلَا
الْمَرِيضَةَ وَلَا الشَّرْطَ اللَّيْثَةَ وَلَكِنْ مِنْ وَسَطِ أَمْوَالِكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ
لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ وَلَا أَمْرَكُمْ بِشَرِّهِ» انتهى.

بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً
تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ
حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَاوِيَةً.

رواه النعمان (٢٣٠/٥)، أبو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، النسائي (٢٥/٥)، ابن ماجه (١٨٠٣)، واللفظ: لأحمد، وحسنه
الترمذي، وأشار إلى اختلاف أبي وصلي، وصححه ابن حبان (٤٨٨٦)
والحاكم (٣٩٨/١).

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ
فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً) فِيهِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ
بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ

والتببيع ذو الحولِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى

(وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً) وَهِيَ ذَاتُ حَوْلَيْنِ

(وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا) أَيُّ مُخْتَلَمٍ.

وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود.

والمراد به الجزية مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ

(أَوْ عَدْلَهُ) بفتح العينِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ

(مَعَاوِيَةً) نِسْبَةً إِلَى مَعَاوِةَ زَنَةَ مَسَاجِدَ حَيٍّ فِي الْيَمَنِ إِلَيْهِمْ
تُسَبُّ الثَّيَابُ الْمَعَاوِيَةُ يُقَالُ: ثَوْبٌ مَعَاوِيٌّ

(رواه أحمد واللفظ: لأحمد وحسنه الترمذي وأشار إلى
اختلاف في وصله) لفظ الترمذي بعد إخراجِه: وروى بعضهم
هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي ﷺ
بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ قال: وهذا أصح إني
من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي ﷺ

(وصححه ابن حبان والحاكم) وإنما رجح الترمذي الرواية
المرسلة؛ لأن رواية الاتصالِ اعترضت بأن مسروقاً لم يلق معاذاً.

واجب عنه بأن مسروقاً همداني النسب من وادعة يمني
الدار وقد كان في أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن بينهما فهو
محكوم باتصاله على رأي الجمهور

(قلت): وكان رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بُدَّ من

تحقق اللقاء.

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ زَكَاةِ الْإِبِلِ قَدْ أَشْرْنَا إِلَى أَنَّهُ يَأْتِي
بِقَوْلِهِ (وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ) وَقَدْ عَرَفْتُ فِي
صَدْرِ الْحَدِيثِ الْعِدَّةَ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْجَذَعَةُ

(وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ) أَيُّ فِي مَلْكِهِ (وَعِنْدَهُ حَقٌّ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ)
عَوْضًا مِنَ الْجَذَعَةِ (وَيَجْعَلُ مَعَهَا) أَيُّ تَوْفِيَةً لَهَا (شَاتَيْنِ إِنْ
اسْتَيْسَرَا لَهُ أَوْ عَشْرِينَ ذَوْهَمًا) إِذَا لَمْ تَيْسَرَ لَهُ الشَّاتَانِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ هُوَ جَبْرُ التَّفَاوُتِ مَا بَيْنَ
الْحَقِّ وَالْجَذَعَةِ

(وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقِّ) الَّتِي عَرَفْتُ قَدْرَهَا (وَلَيْسَتْ
عِنْدَهُ الْحَقُّ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ) وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً
عَلَى مَا يَلْزُمُهُ فَلَا يَكْلُفُ تَحْصِيلَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

(وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُوقُ) مُقَابِلَ مَا زَادَ عِنْدَهُ (شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ
ذَوْهَمًا) كَمَا سَلَفَ فِي عَكْسِهِ (رواه البخاري).

وقد اختلفت في قدر التفاوت في سائر الأسنان:

فذهب الشافعي إلى أن التفاوت بين كل سنين كما ذُكِرَ فِي
الحديث.

وذهب الهاديُّ إلى أن الواجب هو زيادة فضل القيمة من
رب المال أو رد الفضل من المصدق ويرجع في ذلك إلى التقويم
قالوا: بدليل أنه ورد في رواية «عشرة ذراهم أو شاة» وما
ذلك إلا أن التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب
الرجوع إلى التقويم.

وقد أشار البخاري (كتاب الزكاة، باب (٣٣)) إلى ذلك فإنه
أورد حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة وذكر
في ذلك قول معاذ: لأهل اليمن «اتقوني بعرض ثيابكم خيص
أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير»
لأصحاب محمد ﷺ بالمدينة (رخ ك الزكاة، باب (٣٣)) ويأتي
استيفاء ذلك.

٣- زكاة البقر

٥٧١- «وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

وقد أخرج أبو داود (١٥٨٨) عن جابر بن عتيك مرفوعاً
«سَيَاتِيكُمْ رَكْبٌ مُبْعُضُونَ فَإِذَا أَتَوَكُمْ فَرَحَبُوا بِهِمْ وَخَلُّوا بَيْنَهُمْ
وَيَتَنَنَّى مَا يَتَنَنَّى فَإِنْ عَدَلُوا فَلَا تُفْسِدُهُمْ وَإِنْ ظَلَمُوا فَعَلَيْهَا
وَأَرْضُوهُمْ فَإِنْ تَمَامَ زَكَاتُكُمْ رِضَاهُمْ» فهذا يدل أنَّهُم يَتَزَلُّونَ
بِأَهْلِ الْأَمْوَالِ وَأَنَّهُمْ يُرِضُونَهُمْ وَإِنْ ظَلَمُوهُمْ

وعند أحمد (١٣٦/٣) من حديث أنس قال: «أَتَى رَجُلٌ مِنْ
بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا أَتَيْتَ الزَّكَاةَ إِلَى رَسُولِكَ فَقَدْ
بَرَأْتَ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَالَ: نَعَمْ وَلَكِ أَجْرُهَا وَإِنَّمَا عَلَى
مَنْ بَدَّلَهَا».

وأخرج مسلم (١٨٩) من حديث جرير بن عبد الله حديث
جابر مرفوعاً «أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ» فِي جَوَابِ نَاسٍ مِنَ الْأَعْرَابِ
أَتَوْهُ ﷺ فَقَالُوا: إِنْ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا فَيُظْلِمُونَنَا.

إِلَّا أَنْ فِي الْبَخَارِيِّ أَنَّ «مَنْ سُئِلَ أَكْثَرَ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ فَلَا
يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ».

وَجَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ يَطْلُبُ
الزَّيَادَةَ عَلَى الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ حَيْثُ
طَلَبَهَا مُتَاوِلًا وَإِنْ رَأَى صَاحِبُ الْمَالِ ظَالِمًا.

٥- لا صدقة في العبد والفرس

٥٧٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ
صَدَقَةٌ».

رواه البخاري (١٤٦٣).

ولمسلم (٩٨٢) (١٠) «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»

(وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ عَلَى
الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ» رواه البخاري. ولمسلم. أي
من رواية أبي هريرة «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»

الحديث نص على أنه لا زكاة في العبد ولا الخيل وهو
إجماع فيما كان للخدمة والركوب

وأما الخيل المعدة للترحال ففيها خلاف للحنفية وتفصيل
واحتجوا بحديث «فِي كُلِّ فَرَسٍ سَائِمَةٌ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ».

والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما
ذُكِرَ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وقال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن السنة في
زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه.

وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء.

وفيه خلاف للزهري فقال: يجب في كل خمس شاة قياساً
على الإبل.

وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس وبأنه قد
رُوي «لَيْسَ فِيمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ» وَهُوَ وَإِنْ كَانَ
مُجْهُولُ الْإِسْنَادِ فَمَقْهُومُ مُعَاذٍ يُؤَيِّدُهُ.

٤- زكاة المياه

٥٧٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ».

رواه أحمد (١٨٤/٢).

ولأبي داود أيضاً (١٥٩١): «لَا تُؤْخَذُ صَدَقَتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ»

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول
اللَّهِ ﷺ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ» رواه أحمد.
ولأبي داود) من حديث عمرو بن شعيب أيضاً «لَا تُؤْخَذُ
صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ» وعند النسائي وأبي داود (١٥٩١) في
لفظ من حديث عمرو أيضاً «لَا جَلْبٍ وَلَا جَنْبٍ وَلَا تُؤْخَذُ
صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ» أي لا تجلب الماشية إلى المصدق بل
هو الذي يأتي إلى رب المال.

ومعنى «لا جنب» أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع
أصحاب الصدقة فتجنب إليه فتهدى عن ذلك.

وفيه تفسير آخر يخرجُه عن هذا الباب.

والأحاديث دللت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى رب
المال فيأخذ الصدقة ولفظ أحمد خاص بزكاة الماشية ولفظ أبي
داود عام لكل صدقة.

أخرجهُ الدارقطني (١٢٥/٢، ١٢٦) والبيهقي (١١٩/٤) وضعفاه.

واجباً بأنه لا يقاوم حديث النفي الصحيح وأتفقت هذه الواقعة في زمن مروان فشاور الصحابة في ذلك فروى أبو هريرة الحديث «ليس على الرجل في عبده ولا قرسيه صدقة» فقال مروان لزيد بن ثابت: ما تقول يا أبا سعيد؟ فقال أبو هريرة: عجباً من مروان أحذثه بحديث رسول الله ﷺ وهو يقول: ما تقول يا أبا سعيد فقال زيد: صدق رسول الله ﷺ إنما أراد به الفرس الغازي فأما تاجر يطلب نسلها فيها الصدقة فقال: كم قال: في كل فرس دينار أو عشرة دراهم

وقالت الظاهريّة: لا تجب الزكاة في الخيل ولو كانت لتجارة.

واجباً بأن زكاة التجارة واجبة بالإجماع كما نقله ابن المنبر (قلت): كيف الإجماع وهذا خلاف الظاهريّة.

٦- الجبر في أخذ الزكاة

٥٧٤- وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: «في كل سائمة إبل: في أربعين بنت لبون، لا تفرق إبل عن حسابها، من أعطاهم مؤتجراً بها فله أجرها، ومن منعها فإنما أخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا، لا يجعل لآل محمد منها شيء».

رواه أحمد (٢/٥-٤) وأبو داود (١٥٧٥) والنسائي (١٥/٥) وصححه الحاكم (٣٩٨/١)، وعلق الشافعي القول به على كونه.

(وعن بهز) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وبالزاي (ابن حكيم) بن معاوية بن حيدة بفتح الحاء وسكون المشاء التخيئة وفتح الدال المهملة القشيري بضم القاف وفتح المعجمة.

وبهز تابعي مختلف في الاحتجاج به فقال يحيى بن معين: في هذه الترجمة: إسناده صحيح إذا كان من دون بهز ثقة

وقال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به

وقال الشافعي: ليس بحجة

وقال الذهبي: ما تركه عالم قط

(عن أبيه عن جده) وهو معاوية بن حيدة صحابي قال:

(قال رسول الله ﷺ: «في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون») تقدم في حديث أنس [بوقم (٥٦١)] أن بنت لبون تجب من ست وثلاثين إلى خمس وأربعين فهو يصدق على أنه يجب في الأربعين بنت لبون ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة ونقصاً؛ لأنه عارضة المنطوق الصريح وهو حديث أنس

(لا تفرق إبل عن حسابها) معناه أن المالك لا يفرق ملكه عن ملك غيره حيث كانا خليطين كما تقدم

(من أعطاهم مؤتجراً بها) أي قاصداً للأجر بإعطائهم

(فله أجرها ومن منعها فإنما أخذوها وشطر ماله عزمة) يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية وهو مصدر مؤكّد لنفسه، مثل له علي ألف درهم اغترافاً والنائب له فعل يدل عليه جملة «فإنما أخذوها»

والعزمة الجد في الأمر يعني أن أخذ ذلك بجد فيه؛ لأنه واجب مفروض

(من عزمات ربنا لا يجعل لآل محمد منها شيء).

رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه الحاكم وعلق الشافعي القول به على كونه، فإن قال: هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به.

وقال ابن حبان [المجروحين (١٩٤/١)]: كان - يعني بهزاً - يخطئ كثيراً ولولا هذا الحديث لأدخلته في الثقات وهو من استخير الله فيه.

والحديث دليل على أنه يأخذ الإمام الزكاة قهراً ممن منعها والظاهر أنه مجمع عليه وإن ثمة الإمام كافية وأنها تجزئ من هي عليه وإن فاته الأجر فقد سقط عنه الوجوب.

وقوله: (وشطر ماله) هو عطف على الضمير المنصوب في (أخذوها).

والمراد من الشطر البعض.

الولايات يجبال لا يعرفون من الشرع شيئاً ولا من الدين أمراً
فليس همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية يسؤونه
أدباً وتاديباً ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأتليان
وعماره المساكين والأوطان فإننا لله وإننا إليه راجعون.

ومنهم من يضيّع حد السرقة أو شرب المسكر ويقبض
عليه مالا.

ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقبض المال وكل ذلك
محرّم ضرورة دينية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير
وترك العلماء التكثير فزاد الشر في الأمر الخطير.

وقوله: (لا تحل لآل محمّد) يأتي الكلام في هذا الحكم
مستوفى إن شاء الله تعالى.

٧- زكاة الدراهم والحول فيها

٥٧٥- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ عَلَيْهَا
الْحَوْلُ - فَيُفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ
حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ،
فَيُفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَيَحْسَابُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ
فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

رواه أبو داود (١٥٧٣)، وهو حسن.

وقد اختلف في رفعه

(وعن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا
كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَيُفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ
رُبْعُ عَشْرًا

(وليس عليك شيء) أي في الذهب

(حتى يكون لك عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَيُفِيهَا
نِصْفُ دِينَارٍ فَمَا زَادَ فَيَحْسَابُ ذَلِكَ وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى
يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في
رفعه)

أخرج الحديث أبو داود مرفوعاً من حديث الحارث

وظاهره أن ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على منعه
إخراج الزكاة

وقد قيل: إن ذلك منسوخ ولم يقدم مدعي النسخ دليلاً
على النسخ بل دل على عدمه أحاديث أخر ذكرها في الشرح.

وأما قول المصنف: إنه لا دليل في حديث بهز على جواز
العقوبة بالمال؛ لأن الرواية «وشطر ماله» بضم الشين فعل مبني
للمجهول أي جعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ
الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة.

(قلت): وفي النهاية ما لفظه: قال الحربي: غلط الراوي في
لفظ الرواية إنما هي «وشطر ماله» أي يجعل ماله شطرين إلى
آخر ما ذكره المصنف

ولم يثله جنح صاحب «ضوء النهار» فيه وفي غيره من
رسائله وذكرنا في حواشيه أنه على هذه الرواية أيضاً دال على
جواز العقوبة بالمال إذ الأخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ
زيادة على الواجب، إذ الواجب الوسط غير الخيار.

ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذي قلناه في حواشي
ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه.

ثم رأيت النووي بعد مدة طوله ذكر ما ذكرناه بعينه رداً
على من قال: إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز
العقوبة بالمال، ولفظه: إذا تخير المصدق وأخذ من خير الشطرين
فقد أخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال إلا أن حديث
بهز هذا لو صح فلا يدل إلا على هذه العقوبة بخصوصها في
مانع الزكاة لا غير، وهذا الشطر الماخوذ يكون زكاة كله أي
حكمه حكمها أخذاً ومصرفاً ولا يلحق بالزكاة غيرها في ذلك؛
لأنه إلحاق بالقياس ولا نص على علية وغير النص من أدلة
العلّة لا يفيد ظناً يعمل به سيما وقد تقررت حرمة مال المسلم
بالأدلة القطعية كحرمة دمه فلا يحل أخذ شيء منه إلا بدليل
قاطع ولا دليل بل هذا الوارد في حديث بهز أحادي لا يفيد إلا
الظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطعي.

ولقد استرسل أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال
في العقوبة استرسالاً ينكروه العقل والشرع وصارت تناسط

الأعور إلا قوله: «فما زاد فبحساب ذلك» قال: فلا أدري أعلى يقول «فبحساب ذلك» أو يرفعه إلى النبي ﷺ وإلا قوله: «وليس في المال زكاة إلى آخره انتهى

فإنه كلام أبي داود أن في رفعه بجمليته اختلافاً وثبة المصنف في التلخيص (١٨٤/٣، ١٨٥) على أنه معلول ويسن علقته، ولكنه أخرجه الدارقطني (٩٠/٢) الجملة الأخرى من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ «لا زكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول».

وأخرج أيضاً (٩٠/٢، ٩١) عن عائشة مرفوعاً «ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول» وله طريق أخرى عنها.

والحديث دليل على أن نصاب الفضة مائتا درهم وهو إجماع وإنما الخلاف في قدر الدرهم فإن فيه خلافاً كثيراً سرده في الشرح ولم يأت بما يشفي وتسنن النفس إليه في قدره

وفي شرح الدميري: أن كل درهم ستة دنانير وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال لا يتغير في جاهلية ولا إسلام

قال: واجمع المسلمون على هذا وقرّر في المنار بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة على رأي الهادوية ثلاثة عشر قرشاً، وعلى رأي الشافعية أربعة عشر وعلى رأي الحنفية عشرون وتزيد قليلاً وأن نصاب الذهب عند الهادوية خمسة عشر أهر وعشرون عند الحنفية ثم قال: وهذا تقريب.

وفيه أن قدر زكاة المائتي الدرهم ربع العشر وهو إجماع.

وقوله: «فما زاد فبحساب ذلك» قد عرفت أن في رفعه خلافاً وعلى ثبوته فيدل على أنه يجب في الزائد.

وقال بذلك جماعة من العلماء.

وروي عن علي وعن ابن عمر [المصنف لابن أبي شبة (٣٥٦-٣٥٧)] أنهم قالوا: ما زاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أي الزائد ربع العشر في قليله وكثيره وأنه لا وقص فيهما ولعلهم يحملون حديث جابر الآتي [برقم (٥٧٢)] بلفظ «وليس فيما دون خمس أواق صدقة» على ما إذا انفردت عن نصاب منهما لا إذا كانت مضافة إلى نصاب منهما

وهذا الخلاف في الذهب والفضة.

وأما الجوب فقل التوي في شرح مسلم: إنهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أوسق أنها تجب زكاته لحسابه وأنه لا أوقاص فيها انتهى.

وحلوا ما يأتي [برقم (٥٧٣)] من حديث أبي سعيد بلفظ «وليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة» على ما لم ينضم إلى خمسة أوسق وهذا أوثق وهذا يقوي مذنب علي وابن عمر رضي الله عنهما الذي قدمناه في الثقلين.

وقوله: (وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً) فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته وأنه عشرون ديناراً وفيها نصف دينار وهو أيضاً ربع عشرها وهو عام لكل فضة وذهب مضروبين أو غير مضروبين.

وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً أخرجه الدارقطني (٩٢/٢) وفيه: «ولا يجز بالورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق».

وأخرج أيضاً (٩٣/٢) من حديث جابر مرفوعاً «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» وأما الذهب ففيه هذا الحديث

ونقل المصنف عن الشافعي أنه قال: فرض رسول الله ﷺ في الورق صدقة فأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة إما بخبر لم يبلغنا وإما قياساً

وقال ابن عبد البر: لم يثبت عن النبي ﷺ في الذهب شيء من جهة نقل الأحاد الثقات وذكر هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود وأخرجه الدارقطني

(قلت): لكن قوله تعالى: «والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» الآية [التوبة: ٣٤] مثبتة على أن في الذهب حقاً لله

وأخرج البخاري (١٤٠٣) وأبو داود (١٦٥٨) وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقهما إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحسب عليه» الحديث.

فَحَقُّهَا هُوَ زَكَاتُهَا

تُخْرِجُهَا فَيَهْلِكُ الْحَرَامُ الْحَلَالُ»

وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضاً سرداً في الدرر المشور (١٧٩/٤-١٨٢).

ولا بُدُّ في نصاب الذهب والفضة من أن يكونا خالصين من الغش

وفي شرح الذميري على المنهاج أنه إذا كان الغش يُعائِلُ أجرة الضرب والتخليص فيُسمع به وبه عمل الناس على الإخراج منها.

ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجماهير.

وفيه خلاف لجماعة من الصحابة والتابعين وبعض الآل وداود فقالوا: إنه لا يشترط الحول لإطلاق حديث «في الرقة ربع العشر» [بخاري (١٤٥٤) وقدم بطوله برقم (٥٥٥)].

وأجيب بأنه مفيد بهذا الحديث وما عضده من الشواهد ومن شواهد أيضاً.

٥٧٦- وَلِلتَّرْمِذِيِّ (٦٣٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَنْ اسْتَفَادَ مَالاً، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

وَالرَّاجِعُ وَفَقَهُ

(وَلِلتَّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَنْ اسْتَفَادَ مَالاً فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ).

رواه مرفوعاً (وَالرَّاجِعُ وَفَقَهُ) إِلَّا أَنْ لَهُ حُكْمَ الرِّفْعِ إِذْ لَا مَسْرَحَ لِلإِجْتِهَادِ فِيهِ وَتَوَيْدُهُ آثَارٌ صَحِيحَةٌ عَنْ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمَا إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَيَنْبَغِي الْمَبَادَرَةُ بِإِخْرَاجِهِمَا فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ «تَرْجِمَ الْمُسْنَدُ» (٦٠٧) وَالبخاري في التَّارِيخِ (١٨٠/١/١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً «مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةَ مَالاً قَطُّ إِلَّا أَهْلَكْتَهُ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ (١١٥/١).

وَزَادَ «يَكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ صَدَقَةٌ فَلَا

٨- ليس في البقر العوامل صدقة

٥٧٧- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلُ صَدَقَةً

رواه أبو داود (١٥٧٢) والدارقطني (١٠٣/٢)، وَالرَّاجِعُ وَفَقَهُ أَيْضاً قَالَ الْمُسَنِّفُ: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١١٦/٤): رَوَاهُ الثُّفَيْلِيُّ عَنْ رُغَيْرٍ بِالشُّكِّ فِي وَقْفِهِ وَرَفَعِهِ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْمُسَنِّفُ بِلَفْظِ «لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلُ شَيْءٌ».

ورواه بلفظ الكتاب من حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني (١٠٣/٢).

وفيه متروك

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٠٣/٢) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَخْرَجَهُ (١٠٤/٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ إِلَّا أَنَّهُ بِلَفْظِ «لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْمُبْتَدِئَةِ صَدَقَةً» وَضَعَفَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادَهُ.

والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء. وظاهره سواء كانت سائمة أو معلوفة وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري (١٤٥٤) وقدم بطوله برقم (٥٥٥) وفي الإبل في حديث يهز عند أبي داود (١٥٧٥) والنسائي (١٥/٥) قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَالحَقَّتِ الْبَقَرُ بِهِمَا.

٩- زكاة مال البيت

٥٧٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ بَيْتاً لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَجَرَّ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ».

رواه التِّرْمِذِيُّ (٦٤١) والدارقطني (١٠٩/٢، ١١٠)، وَإِسْنَادُهُ

ضعيف، وله شاهد مُرسل عند الشافعي [ترتيب المسند] (٦١٤).

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَلِيَ يَمِماً لَهُ مَالٌ فَلْيَنْجِرْ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». رواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف؛ لأن فيه المثنى بن الصباح وفي رواية الترمذي والمثنى ضعيف. ورواية الدارقطني فيها مندل بن علي ضعيف والعزمي متروك.

ولكن قال المصنف: (وله): أي لحديث عمرو (شاهد مُرسل عند الشافعي) هو قوله ﷺ: «ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْإِيْتَامِ لَا تَأْكُلْهُ الزَّكَاةُ».

أخرجه من رواية ابن جريج عن يونس بن مَاهَك مُرسلاً وأكدّه الشافعي لعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً.

وقد روي مثل حديث عمرو أيضاً عن أنس وعن ابن عمر [ترتيب المسند] (٦١٨) موقوفاً وعن علي عليه السلام فإنه أخرج الدارقطني (١١٠/٢، ١١١) من حديث أبي رافع قال: كانت لآل بني رافع أموال عند علي فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص فحسبوا مع الزكاة فوجدوها تامة فأتوا علياً فقال: كتّم ترون أن يكون عندي مال لا أركّبه.

وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ (ص ١٧١) أنها كانت تخرج زكاة إيتام كانوا في حجرها

ففي الكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكلف ويجب على وليه الإخراج وهو رأي الجمهور

وروي عن ابن مسعود [المصنف لابن أبي شيبة] (٣٧٩/٢، ٣٨٠) أنه يخرج الصبي بعد تكليفه

ودهب ابن عباس وجماعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلّيته لا غيره لحديث أحمد (١٠٠/٦)، أبو داود (٤٣٩٨)، النسائي (١٥٦/٦) [رفع القلم]

(قلت): ولا يخفى أنه لا دلالة فيه وإن العموم في العشر أيضاً حاصل في غيره كحديث «في الرقة ربع العشر» [بخاري (١٤٥٤) وتقدم بطوله برقم (٥٥٥)] ونحوه.

١٠ - الدعاء للمتصدق

٥٧٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (١٤٩٧)، مسلم (١٠٧٨)]

هذا منه ﷺ امتثالاً لقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» - إلى قوله - «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» [العن: ١٠٣] فإنه أمره الله بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي فَلَانٍ»

وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائي (٣٠/٥) أنه قال في رجل بعث بالزكاة: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي أَهْلِهِ»

وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه من الأمر في الآية

ورد بأنه لو وجب لعلمه ﷺ السعة ولم يُنقل فالأمر محمول في الآية على أنه خاص به ﷺ فإنه الذي صلّاه سَكَنَ لَهُمْ.

واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وكرمه مالك

وقال الخطابي: أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له فصلاة النبي ﷺ على أمتن دعاء لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القربة والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره.

١١ - تعجيل الصدقة قبل وقتها

٥٨٠- وَعَنْ عَلِيٍّ «أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ».

رواه الترمذي (٦٧٨) والحاكم (٣٣٢/٣)

قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس

أَوَاقٍ وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ «أَوَاقِي» بِالْيَاءِ وَفِي غَيْرِهِ مَجْذُوعًا وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فَإِنَّهُ جُمِعَ أَوْقِيَةٌ وَيَجُوزُ فِي جَمِيعِهَا الْوَجْهَانِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ

(مَنْ الْوَرَقِ) يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسْرُهَا وَكَسْرُ الرَّاءِ وَإِسْكَانُهَا الْفَضَةُ مُطْلَقًا

(صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ) يَفْتَحُ الذَّالَ الْمَعْجَمَةَ وَسُكُونِ الْوَاوِ الْمُهْمَلَةَ هِيَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ

(مَنْ الْإِبِلِ) لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ (صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الْقَمْحِ) بِالْمَثَلَةِ مُفْتَوَحَةٌ وَالْمِيمُ (صَدَقَةٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

الْحَدِيثُ صَرَّحَ بِمَقَاهِيمِ الْأَعْدَادِ الَّتِي سَلَفَتْ فِي بَيَانِ الْأَنْصَابِ إِذْ قَدْ عُرِفَتْ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنْ نَصَابُ الْإِبِلِ خَمْسٌ وَنَصَابُ الْفَضَةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَهِيَ خَمْسُ أَوَاقٍ وَأَمَّا نَصَابُ الطَّعَامِ فَلَمْ يَتَقَدَّمَ وَإِنَّمَا عُرِفَ هَذَا بِنَفْيِ الْوَاجِبِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْخَمْسَةِ بِمَقْهُومِ النَّفْيِ

٥٨٢- وَلَهُ [مُسْلِمٌ (٩٧٩)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ **«لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ»**

وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [إِلْحَارِي (١٤٤٧)]، مُسْلِمٌ (٩٧٩).

(وَلَهُ) أَيِ لِمُسْلِمٍ وَهُوَ:

(مَنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ **«لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ»**) وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ. وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الْحَدِيثُ تَصْرِيحٌ أَيْضًا بِمَا سَلَفَ مِنْ مَقَاهِيمِ الْأَحَادِيثِ إِلَّا التَّمْرَ فَلَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ شَيْءٌ

وَالْأَوْسَاقُ جَمْعُ وَسْقٍ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسْرُهَا وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ فَالْخَمْسَةُ الْأَوْسَاقُ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثَلَاثُ

قَالَ الدَّوْدِيُّ: مَعْيَارُهُ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ أَرْبَعُ حَفَاتٍ بِكَفَيِ الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بِعَظِيمِ الْكَفِّينِ وَلَا صَغِيرِهِمَا

قَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ بَعْدَ حِكَايَتِهِ لِهَذَا الْقَوْلِ: وَجَرَّتْ

قَالَ: وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ عَمَلِهَا وَرَأَى طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُعَجَّلَ بِهَا وَيَقُولُ سُبْيَانُ وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنْ عَجَّلَهَا قَبْلَ عَمَلِهَا أَجْزَأَتْ عَنْهُ أَنْتَهَى.

وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ أَحْمَدُ (١٠٤/١) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ زَاهِدُ دَاوُدَ (١٦٢٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٧٩٥) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١١/٤)

وَقَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: رُوِيَ «أَنَّهُ **ﷺ** تَسَلَّفَ صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ قَبْلَ أَنْ تَجِلَ» وَلَا أُدْرِي أَتَبَيَّنَ أَمْ لَا

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عَنِ بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ مُعْتَصَدٌ بِحَدِيثِ أَبِي الْبَخْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [السَّنَنِ الْكَبِيرِ (١١١/٤)] أَنَّ النَّبِيَّ **ﷺ** قَالَ: «إِنَّا كُنَّا حَاجِبِينَ فَاسْتَلَفْنَا الْعَبَّاسَ صَدَقَةَ عَامَيْنِ» رَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مُتَقَطِعٌ

وَقَدْ وَرَدَ هَذَا مِنْ طَرُقٍ بِالْفَاظِ جَمِيعُهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ **ﷺ** تَقَدَّمَ مِنَ الْعَبَّاسِ زَكَاةُ عَامَيْنِ.

وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ هَلْ هُوَ اسْتَلَفَ ذَلِكَ أَوْ تَقَدَّمَهُ وَلَعَلَّهَا وَأَقَامَ مَعًا وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَكْثَرُ كَمَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَكِنَّهُ خَصُوصٌ جَوَازُهُ بِالْمَلِكِ وَلَا يَصُحُّ مِنَ الْمُتَصَرِّفِ بِالْوَصَايَةِ وَالْوَلَايَةِ.

وَاسْتَدَلَّ مِنْ مَنَعَ التَّجِيلَ مُطْلَقًا «إِنَّهُ لَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ» [ت (٦٣١)] كَمَا دَلَّتْ لَهُ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا وَجُوبَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهَذَا لَا يَنْفِي جَوَازَ التَّجِيلِ وَيَأْتِي كَالصَّلَاةِ قَبْلَ الْوَقْتِ.

وَاجِبٌ: بِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ.

١٢- نصاب الزكاة

٥٨١- وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْزَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٨٠))

(وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ

ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ صَحِيحاً أَنْتَهَى.

والحديث دليل أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورك والإبل والتمر والتمر لطفاً من الله بعباده وتخفيفاً وهو اتفاق في الأولين.

وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضته من:

١٣ - زكاة الزرع

٥٨٣ - وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

رواه البخاري (١٤٨٣)، وأبى داود (١٥٩٦): «إِذَا كَانَ نَضْلاً الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَالِي أَوْ النَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

وهو قوله (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر (عن النبي ﷺ) قال: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ بِمَطَرٍ أَوْ نَلَجٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ طُلٍّ

(والعيون) الأنهار الجارية التي يسقى منها بإساحة الماء من غير اغتراف له

(أو كان عثرياً) بفتح المهملة وفتح المشاء وكسر الراء وتشديد المشاء التحتية

قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه؛ لأنه عثر على الماء وذلك حيث الماء قريباً من وجه الأرض فينرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقي.

وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقربها.

(العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله «فِيمَا سَقَتِ» أو أنه فاعل محذوف أي فيما ذكر يجب

(وفيمَا سَقَى بالنضح) النضح بفتح النون وسكون الضاد فحاء مهملة السانية من الإبل والبقر وغيرها من الرجال

(نصف العشر) رواه البخاري وأبى داود من حديث سالم

(إذا كان بعلًا) عوضاً عن قوله (عثرياً) وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح وفي القاموس أنه ساكن العين وفسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه

(العشر) وفيما سقى بالسواني أو النضح) دل عطفه عليه على التغير وأن السواني المراد بها الدواب والنضح ما كان بغيرها كنضح الرجال بالآلة.

والمراد من الكل ما كان سقيته يتعب وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ما سقى بالسواني وبين ما سقى بماء السماء والأنهار وجحمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رقفاً من الله تعالى بعباده

ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره الزكاة وهذا معارضٌ بحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلف العلماء في الحكم في ذلك.

فالجمهور أن حديث الأوساق مخصص لحديث سالم وأنه لا زكاة فيما لم يبلغ الخمسة الأوساق

وقهّب جماعة منهم زيد بن علي وأبو حنيفة إلى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره

والحق مع أهل القول الأول؛ لأن حديث الأوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة كما ورد حديث «ماتني الذرهم» لبيان ذلك مع ورود «في الرقة ربع العشر» (البخاري (١٤٥٤)) ولم يقل أحد: إنه يجب في قليل الفضّة وكثيرها الزكاة، وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كما عرفت وذلك؛ لأنه لم يرد حديث «في الرقة ربع العشر» (البخاري (١٤٥٤)) وهدم إلا لبيان أن هذا الجنس تجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فمؤكد إلى حديث التين له بماتني درهم فكذا هنا قوله «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» أي في هذا الجنس يجب العشر

وأما بيان ما يجب فيه فمؤكد إلى حديث الأوساق وزاده

إيضاحاً قوله في الحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» كَأَنَّهُ مَا وَرَدَ إِلَّا لِدْفَعِ مَا يُتَوَقَّعُ مِنْ عُمُومٍ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ رُبْعَ الْعُشْرِ» كما ورد ذلك في قوله: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الزَّوْقِ صَدَقَةٌ» ثُمَّ إِذَا تَعَارَضَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ كَانَ الْعَمَلُ بِالْخَاصِّ عِنْدَ جَهْلِ التَّارِيخِ كَمَا هُنَا فَإِنَّهُ أَظْهَرَ الْأَقْوَالِ فِي الْأَصُولِ.

١٤- ما يؤخذ من زكاة الزرع

٥٨٤- «وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: لَا تَأْخُذُوا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ، وَالْجَنْطَةُ، وَالزَّرْبِيُّ، وَالتَّمْرُ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير] كما في [مجمع الزوائد] (٧٥/٣) وَالْمَحَاكِمُ (٤٠١/١).

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: حِينَ بَعَثْتُمَا إِلَى الْيَمَنِ يَلْمِئَانِ النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ

«لَا تَأْخُذُوا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ وَالْجَنْطَةُ وَالزَّرْبِيُّ وَالتَّمْرُ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَاهُ ثَقَاتٌ وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ (هُوَ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٩٦/٢) كَمَا فِي «التَّلْخِصِ» (١٧٦/٢)) مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عُمَرَ «إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَذَكَرَهَا».

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَمَا فِي الْبَابِ أَحَادِيثُ تَفِيدُ مَا ذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ الْمَرَاثِلُ طُرُقُهَا مُخْتَلِفَةٌ وَهِيَ تُؤَكِّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَمَعَهَا قَوْلُ عُمَرَ [السنن الكبرى] للبيهقي (١٢٩/٤) وَعَلِي [السنن الكبرى] للبيهقي (١٢٩/٤) وَعَائِشَةُ [الدَّارِقُطِيُّ (٩٥/٢) مَرْفُوعًا] «لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ» انْتَهَى.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا غَيْرَ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَلَا يَجِبُ عِنْدَهُمْ فِي الذَّرَةِ وَغَيْرِهَا

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَلَذَكَرَ الْأَرْبَعَةَ.

وَفِيهِ زِيَادَةُ الذَّرَةِ رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٩٤/٢) وَمَنْ دُونَ ذِكْرِ الذَّرَةِ وَابْنُ مَاجَةَ (١٨١٥) بِذِكْرِهَا فَقَدْ قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ حَدِيثٌ وَاهٍ وَفِي الْبَابِ مَرَاثِلٌ فِيهَا ذِكْرُ الذَّرَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا.

كَذَا قَالَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا لَا تُقَاوَمُ حَدِيثَ الْكِتَابِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْحَصْرِ

وَقَدْ لَحِقَ الشَّافِعِيُّ الذَّرَةَ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ بِجَمَاعِ الْاِقْتِنَاتِ فِي الْاِخْتِيَارِ وَاحْتَرَزَ بِالْاِخْتِيَارِ عَمَّا يَقْتَضِي فِي الْجَمَاعَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ فِيهِ فَمَنْ كَانَ رَأْيُهُ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ لَزِمَتْ هَذَا إِنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الْاِقْتِنَاتِ وَمَنْ لَا يَرَاهُ دَلِيلًا لَمْ يَقُلْ بِهِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِوِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ فِي كُلِّ مَا أُخْرِجَتْ مِنَ الْأَرْضِ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ نَحْوِ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ».

إِلَّا الْحَشِيشَ وَالْحَطَبَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِسي ثَلَاثَةٍ: (أَحَدُ) (٣٦٤/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٢)) وَقَاسُوا الْحَطَبَ عَلَى الْحَشِيشِ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَالحديثُ أَنِي حَدِيثُ مُعَاذٍ وَأَبِي مُوسَى وَارِدٌ عَلَى الْجَمِيعِ وَالظَّاهِرُ مَعَ مَنْ قَالَ بِهِ

(قُلْتُ): لِأَنَّهُ حَصَرُ لَا يَقَاوِمُهُ الْعُمُومُ وَلَا الْقِيَاسُ وَبِهِ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا يَقَاوِمُهُ حَدِيثُ «خُذْ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ» الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٩٩)؛ لِأَنَّهُ عُمُومٌ فَلَا وَاضِعَ دَلِيلًا مَعَ الْخَاصِّ لِلْجَوَابِ فِي الْأَرْبَعَةِ

وَقَالَ فِي الْمَنَارِ: إِنْ مَا عَدَا الْأَرْبَعَةَ عَلَيَّ اِخْتِيَاظُ اخْتِذَا وَتَرَكَأُ وَالَّذِي يَقْوِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِهَا

(قُلْتُ): الْأَصْلُ الْمَقْطُوعُ بِهِ حُرْمَةُ مَالِ الْمُسْلِمِ وَلَا يُخْرِجُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ وَهُوَ الْمَذْكُورُ لَا يَرْفَعُ ذَلِكَ الْأَصْلَ وَأَيْضًا فَلَا أَصْلَ بِرَأَةِ الذَّرَةِ وَهَذَانِ الْأَصْلَانِ لَمْ يَرْفَعَهُمَا دَلِيلٌ يَقَاوِمُهُمَا فَلَيْسَ عَلَيَّ الْاِخْتِيَاظُ إِلَّا تَرَكَ الْأَخْذَ مِنَ الذَّرَةِ وَغَيْرِهَا ثَمَّا لَمْ يَأْتِ بِهِ إِلَّا مُجَرَّدُ الْعُمُومِ الَّذِي قَدْ ثَبَتَ تَخْصِيصُهُ.

١٥- زَرْعٌ لَا صَدَقَةَ فِيهِ

الثَّلَثُ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ.

رَوَاهُ النَّعْمَانُ [أحمد (٤٤٨/٣)، أبو داود (١٦٠٥)، السومري (٦٤٣)، الساجي (٤٢/٥)] إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٢٨٠) وَالْحَاكِمُ (٤٠٢/١)

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ) يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونُ الْمُثَلَّثَةِ قَالَ: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثَّلَثَ)؛ لِأَهْلِ الْمَالِ (فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولُ الْحَالِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ

لَيَكُنْ قَالَ الْحَاكِمُ: لَهُ شَاهِدٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحِّهِ أَنْ عُمَرَ أَمَرَ بِهِ.

كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٢٩/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١٤/٢) وَأَبُو عُيَيْدٍ [الأموال] (١٤٤٩) أَنْ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ لِلْخَارِصِ: دَعْ لَهُمْ قَدْرَ مَا يَأْكُلُونَ وَقَدْرَ مَا يَقْنَعُ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ [التمهيد] (٤٧٢/٦) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «خَفَّفُوا فِي الْخَرْصِ فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَالزُّوَيْطَةِ وَالْأَكْلَةِ الْحَدِيثَ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

(أَحَدُهُمَا): أَنْ يُتْرَكَ الثَّلَثُ أَوْ الرَّبْعُ مِنَ الْعَشْرِ.

(وَالْآخَرُ): أَنْ يُتْرَكَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يُعْشَرَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعْنَاهُ أَنْ يَدَعَ ثُلُثَ الزَّكَاةِ أَوْ رُبْعَهَا لِيَفْرَقَهَا هُوَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ

وَقِيلَ: يَدَعُ لَهُ وَلَاخِلَهُ قَدْرَ مَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَخْرُصُ

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَالْأَوَّلُ الرَّجُوعُ إِلَى مَا صَرَّخَتْ بِهِ رِوَايَةُ جَابِرٍ وَهَوَّ التَّخْفِيفُ فِي الْخَرْصِ وَيُتْرَكَ مِنَ الْعَشْرِ قَدْرُ الرَّبْعِ أَوْ الثَّلَثِ فَإِنَّ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ قَدْ لَا تُدْرِكُ الْحَصَادَ فَلَا تَحِبُّ فِيهَا الزَّكَاةُ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ الْحَدِيثَ جَارٍ عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ وَعَاسِيَتُهَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» (الدَّارِقُطِيُّ (٩٧/٢))؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِرَبِّ الْمَالِ بَعْدَ كِمَالِ الصَّلَاحِ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَعِيَالُهُ وَيَطْعُمَ النَّاسَ مَا لَا يُدْخِرُ وَلَا يَبْقَى فَكَانَ مَا جَرَى الْعَرَفُ بِإِطَاعِيهِ وَأَكْلِهِ بِمَنْزِلَةِ

٥٨٥- وَلِلدَّارِقُطِيِّ (٩٧/٢)، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«فَأَمَّا الْقَنَاءُ، وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ

قَوْلُهُ: (وَلِلدَّارِقُطِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: فَأَمَّا الْقَنَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَصَبُ) بِالْقَافِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةَ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةَ مَعَا (لَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزْرَمِيُّ يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونُ الزَّيِّ وَفَتْحُ الرَّاءِ كَذَا فِي حَوَاشِي بُلُوغِ الْمَرَامِ بِمَخْطُ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُفَضَّلِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالَّذِي فِي الدَّارِقُطِيِّ (٩٤/٢) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ تَبَاتِ الْأَرْضِ الْبَقْلِ وَالْقَنَاءِ وَالْخِيَارِ فَقَالَ: لَيْسَ فِي الْبَقُولِ زَكَاةٌ

فَهَذَا الَّذِي مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزْرَمِيِّ

وَأَمَّا رِوَايَةُ مُعَاذٍ الَّتِي فِي الْكِتَابِ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (١٧٥/٢): فِيهَا ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ إِلَّا أَنْ مَعْنَاهُ قَدْ أَفَادَ الْحَصَرَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَحَدِيثِ «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٩٧/٢) مَرْفُوعاً مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ (٩٧/٢، ٩٨) وَمُعَاذٍ (٩٧/٢) وَقَوْلُ التِّرْمِذِيِّ لَمْ يَصِحْ رَفَعُهُ إِنَّمَا هُوَ مُرْسَلٌ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَمُوسَى بْنُ طَلْحَةَ تَابِعِيٌّ عَدِلٌ يَلْزَمُ مَنْ يَقْبَلُ الْمَرَاثِلَ قَبُولُ مَا أَرْسَلَهُ

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَلِيِّ [مُصَنِّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: (٧١٨٨)] وَعَمْرِو [السَّنَنِ الْكِبَرِيِّ لِلْيَقِينِي: (١٢٩/٤)] مَوْقُوفاً وَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ وَالْخَضِرَاوَاتُ مَا لَا يُكَالُ وَلَا يُقْتَاتُ

١٦- الإطعام من ثمر الزرع

٥٨٦- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا

الخضراوات التي لا تدخر يوضح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزله ما لا يمكن تركه فإنه لا بد للنفوس من الأكل من الثمار الرطبة ولا بد من الطعام بحيث يكون ترك ذلك مضراً بها وشاقاً عليها انتهى

١٧- زكاة العنب

٥٨٧- وَعَنْ عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذُ زَكَاتُهُ زَبِيئاً».

رواه الغنمسة (أبو داود (١٦٠٣)، الرمزي (٦٤٤)، النسائي (١٨١٩)، ابن ماجه (١٠٩/٥)).

وفي انقطاع

(وعن عتاب) - بفتح المهملة وتشديد المثناة الفوقية آخره موحدة.

(ابن أسيد) بفتح الهَمْزَة وكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتيّة

قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذُ زَكَاتُهُ زَبِيئاً» رواه الخمسة؛ وفي انقطاع؛ لأنه رواه سعيد بن المسيّب عن عتاب وقد قال أبو داود: إنه لم يسمع منه

قال أبو حاتم [العلل] لانه (٢١٣/١): الصحيح عن سعيد بن المسيّب أن النبي ﷺ أمر عتاباً؛ مرسل.

قال النسوي: وهو وإن كان مرسلًا فهو يعتضد بقول الأئمة

والحديث دليل على وجوب خرص التمر والعنب؛ لأن قول الرازي «أمر» يفهم منه أنه أتى ﷺ بصيغة تفيّد الأمر والأصل فيه الوجوب، وبالوجوب قال الشافعي

وقالت الهادوية: إنه مندوب.

وقال أبو حنيفة: إنه محرم؛ لأنه رجم بالغيب.

وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد به أمر الشارع ويكتفي فيه خاوص واحد عدل؛ لأن الفاسق لا يقبل خبره عارف؛ لأن

الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه؛ لأنه ﷺ كان يمتثل عبد الله بن رباحة وحده يخرص على أهل خيبر واحد (٣١٧/٣)، أبو داود (٣٤١٤) ولأنه كالحاكم يمتثل ويعمل، فإن أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر: أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذا أصابته جائحة قبل الجداد فلا ضمان (هو من قول ابن المنذر وليس ابن عبد البر كما في «الفتح» (٣٤٤/٣)).

وفائدة الخرص أمن الحيانة من رب المال ولذلك يجب عليه البيئة في دعوى النقص بعد الخرص وضبط حق الفقراء على المالك ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه، وانضغ المالك بالأكلي ونحوه.

واعلم أن النص ورد يخرص النخل والعنب قيل: ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه وإحاطة النظر به وقيل: يقتصر على محل النص وهو الأقرب لعدم النص على العلّة

وعند الهادوية والشافعية أنه لا خرص في الزرع لتعذر ضبطه لاستتاروه بالقشر، وإذا ادعى المخروص عليه النقص بسبب يمكن إقامة البيئة عليه وجب إقامتها وإلا صدق بيمينه.

وصفة الخرص أن يطوف بالشجرة ويرى جميع ثمرتها ويقول: خرصها كذا وكذا رطباً ويحي منه كذا وكذا يابساً

١٨- زكاة الأسورة من الذهب

٥٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَهَا ابْنَتُهُ لَهَا. وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: أَنْعِطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَتَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَأَلْقَتْهُمَا».

رواه الثلاثة (أبو داود (١٥٦٣)، الرمزي (٦٣٧)، النسائي (٣٨/٥)، وإشادة قوي، وصححه الحاكم من حديث عائشة (٣٨٩/١)، (٣٩٠).

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة) هي أسماء بنت يزيد بن السكن

(أتت النبي ﷺ ومعه ابنة لها وفي يدها ابنتها مسكتان) بفتح الميم وفتح السين المهملة، الواحدة مسكة وهي الإسورة والخلاخيل

«من ذهب فقال لها: أعطيني زكاة هذا؟ قالت: لا.

قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سيوارتين من نار فألقتهما» رواه الثلاثة وإسناده قوي، ورواه أبو داود من حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي: إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة؛ غير صحيح.

(وصححه الحاكم من حديث عائشة) وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه «أنها دخلت على رسول الله ﷺ فرأى في يدها فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقالت: صنعتهن؛ لأنزلي لك بهن يا رسول الله؛ فقال: أتؤذين زكاته؟ قالت: لا، قال: هن حبيبك من النار» قال الحاكم إسناده على شرط الشيخين.

والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية.

وظاهره أنه لا نصاب لها؛ لأمره ﷺ بتزكية هذه المذكورة ولا تكون خمس أواق في الأغلب.

وفي المسألة أربعة أقوال:

(الأول) وجوب الزكاة وهو مذهب النهادية وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي عملاً بهذه الأحاديث.

(والثاني) لا تجب الزكاة في الحلية وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لأنار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية ولكن بعد صحة الحديث لا اثر للآثار.

(والثالث) أن زكاة الحلية عارضة كما روى الدارقطني (١٠٩/٢) عن أنس وأسماء بنت أبي بكر (١٠٩/٢).

(الرابع) أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي (١٣٨/٤) عن أنس

وأما نصابها فعند المجيبين نصاب التقدين.

وظاهر حديثها الإطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث التقدين ويقوي الوجوب قوله:

١٩ - زكاة الفضة

٥٨٩- «وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحاً، من ذهب فقالت: يا رسول الله، أكنز هو؟ قال: إذا أذيت زكاته فليس بكنز».

رواه أبو داود (١٥٦٤) والدارقطني (١٠٥/٢).

وصححه الحاكم (٣٩٠/١)

(وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحاً في النهاية: هي نوع من الحلبي يعمل من الفضة سميت بها لبياضها، واحدتها وضح. انتهى.

وقوله (من ذهب) يدل أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوصاحاً

(فقالت: يا رسول الله أكنز هو؟) أي فدخل تحت آية «والذين يكتزون الذهب» الآية (البقرة: ٣٤)

(قال: «إذا أذيت زكاته فليس بكنز».) رواه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم

فيه دليل كما في الذي قبله على وجوب زكاة الحلية وإن كل مال أخرجت زكاته فليس بكنز فلا يشمل الوعيد في الآية

٢٠ - زكاة عروض التجارة

٥٩٠- «وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعدّه للبيع».

رواه أبو داود (١٥٦٢)، وإسناده كثر

لأنه من رواية سليمان بن سمرة وهو مجهول

وأظهر الأقوال دليلاً وجوبها لصحة الحديث وقوته

وأخرجهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٢٧/٢) والْبِزْزَارُ (كشف الأسرار) (٨٨٦)) من حديثه أيضاً.

والحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة.

واستدل للوجوب أيضاً بقوله تعالى ﴿أَتَقِفُوا بَيْنَ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٧].

قال مجاهد: نزلت في التجارة.

وبما أخرجه الحَاكِمُ (٢٨٨/١) «أنَّهُ ﷺ قَالَ فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا وَفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا وَفِي الْبُرِّ صَدَقَتُهَا».

والبرُّ بالياء الموحدة والزَّاي المعجمة: ما يبيعه البزازون، وكذا ضبطه الدَّارِقُطِيُّ والْبَيْهَقِيُّ

قال ابن المنذر: الإجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة ممن

قال بوجوبها الفقهاء السبعة قال: لكن لا يكفر جاحلها للاختلاف فيها

٢١- صدقة الركايز

٥٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَفِي الرُّكَاظِ الْخُمْسُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٤٩٩)، مُسْلِمٌ (١٧١٠))

(وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: وفي الركايز يكسر الراء آخره زاي: المال المدفون - يؤخذ من غير أن يطلب بكثيرٍ عملٍ (الخمس مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

للعلماء في حقيقة الركايز قولان:

(الأول) أنه المال المدفون في الأرض من كنوز الجاهليّة.

(الثاني) أنه المعادن.

قال مالك بالأول

قال: وأما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة؛ لأنها بمنزلة الزرع

ومثله قال الشافعي

وللثاني ذهبت الهاديّة وهو قول أبي حنيفة

ويدلّ للأول قوله ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَبَارٌ وَالْمَعْدُونُ جَبَارٌ وَفِي الرُّكَاظِ الْخُمْسُ».

أخرجهُ الْبُخَارِيُّ فإنه ظاهر أنه غير المعدن.

وخصّ الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي (١٥٢/٤) «أَنَّهُمْ قَالُوا: وَمَا الرُّكَاظُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الَّتِي خُلِقَتْ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خُلِقَتْ».

إلا أنه قيل: إن هذا التفسير رواية ضعيفة.

واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد عملاً بحديث «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» [هذه برقم (٥٦٦)] في نصاب الذهب والفضة وإلى أنه يجب ربع العشر بحديث «وفي الرقة ربع العشر» [هذه برقم (٥٦٢)] بخلاف الركايز فيجب فيه الخمس ولا يعتبر فيه النصاب.

ووجه الحكمة في التفرقة أن أخذ الركايز بسهولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن فإنه لا بد فيه من المشقة.

وذهبت الهاديّة إلى أنه يجب الخمس في المعدن والركايز وأنه لا تقدير لهما بالنصاب بل يجب في القليل والكثير وإلى أنه يعم كل ما استخرج من البحر والبر من ظاهرهما أو باطنهما فيشمل الرصاص والنحاس والحديد والنفض والملح والحطب والحشيش والقيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الأصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل.

وقد كانت هذه الأشياء موجودة في عصر النبوة ولا يعلم أنه أخذ فيها خمساً ولم يرد إلا حديث الركايز وهو في الظاهر في الذهب والفضة وآية «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ» [الأنفال: ٤١] وهي في غنائم الحرب

٢٢- زكاة الكنز والركايز

٥٩٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِبَةٍ - إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ

مَسْكُونَةٌ فَعَرَفَهُ وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ
فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [هو عند أبو داود (١٧١٠) بنحوه]

فِي قَوْلِهِ: (فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ) بَيَانٌ أَنَّهُ قَدْ صَارَ مَلِكًا لَوَاجِدِهِ
وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ خُمُسِهِ وَهَذَا الَّذِي يَجِدُهُ فِي قَرَبَةٍ لَمْ يُسَمِّهِ
الشَّارِعُ رِكَازًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْرِجْهُ مِنْ بَاطِنِ الْأَرْضِ بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ
وُجِدَ فِي ظَاهِرِ الْقَرَبَةِ

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرِطُ فِي الرِّكَازِ أَمْرَانِ:
كُونُهُ جَاهِلِيًّا، وَكَوْنُهُ فِي مَوَاتٍ، فَإِنْ وَجِدَ فِي شَارِعٍ أَوْ مَسْجِدٍ
فَلَقَطَةً؛ لِأَنَّهُ يَدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ وَقَدْ جَهَلَ مَالِكَهُ فَيَكُونُ لُقْطَةً وَإِنْ
وُجِدَ فِي مَلِكٍ شَخْصٍ فَلِلشَّخْصِ إِنْ لَمْ يَنْفِ عَنْ مَلِكِهِ فَإِنْ نَفَاهُ
عَنْ مَلِكِهِ فَلِمَنْ مَلِكُهُ عَنْهُ وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْحِمَى لِلأَرْضِ.

وَوَجْهٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مَا أَخْرَجَهُ هُوَ [تَرْبِيعَ الْمَسْدِ]
(٦٧٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بَلْفِظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي كَثْرٍ
وَجَدْتُهُ رَجُلٌ فِي خَرَبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ؛ إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ مَسْكُونَةٍ أَوْ
طَرِيقٍ مَيِّتٍ فَعَرَفَهُ وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي خَرَبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ أَوْ قَرَبَةٍ غَيْرِ
مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

٥٩٣- وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةِ الصَّدَقَةَ»..
زَوَاهِي أَبُو دَاوُدَ (٣٠٦١)

(وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ) هُوَ الْمَزْنِيُّ وَفَدَّ عَلَى رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ سَنَةً خَمْسَ وَسِتِّينَ الْمَدِينَةَ وَكَانَ أَحَدٌ مِنْ يَحْمِلِ الْوَيْةَ
مُزِينَةً يَوْمَ الْفَتْحِ رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْحَارِثِ مَاتَ سَنَةً مِائَتَيْنِ وَلَهُ
ثَمَانُونَ سَنَةً

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةِ) يَفْتَحُ الْقَافِ
وَيَفْتَحُ الْمَوْحِدَةَ وَكَسَرَ اللَّامَ وَيَاءٍ مُسْتَدْرَجَةً مَفْتُوحَةً وَهِيَ مَوْضِعٌ
بِنَاحِيَةِ الْفُرُوعِ (الصَّدَقَةُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

وَفِي الْمَوْطَأِ (ص ١٦٩، ١٧٠) عَنْ رِبْعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ
عُلَمَائِهِمْ «أَنَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمَعَادِنَ الْقَبِيلَةَ وَأَخَذَ
مِنْهَا الزَّكَاةَ دُونَ الْخُمْسِ»

قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ أَنْ رَوَى حَدِيثَ مَالِكٍ: لَيْسَ هَذَا عَمَّا

يُسْنِيهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ رَوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا إِقْطَاعُهُ.

وَأَمَّا الزَّكَاةُ فِي الْمَعَادِنِ دُونَ الْخُمْسِ فَلَيْسَتْ مَرْوُوءَةً عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الصَّدَقَةِ فِي الْمَعَادِنِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا الْخُمْسُ

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى الثَّانِي وَهُوَ وَجُوبُ الْخُمْسِ لِقَوْلِهِ «وَفِي
الرِّكَازِ الْخُمْسُ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ اخْتِمَالٌ كَمَا سَلَفَ

٢ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

أَيِ الْإِنْفَاطَارِ وَأَصِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ مَا فِي
بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ: زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ

١ - مقدار زكاة الفطر وبيان مستحقها

٥٩٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
«فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ
أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ، وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ،
وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا
أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٥٠٤)، مُسْلِمٌ (٩٨٤)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا») نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ بَدَلٍ مِنْ «زَكَاةٍ»،
بَيَانٌ لَهَا

(«مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكْرِ
وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ
خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ لِقَوْلِهِ: «فَرَضَ»
فَإِنَّهُ يَعْني الزَّمَّ وَأَوْجَبَ.

وقيل: تلزم الأب مطلقاً.

وقيل: لا تجب على الصغير أصلاً؛ لأنها شرعت طهراً للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي.

واجباً بأنه خرج على الأغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير.

وهو أيضاً دال على أنه يجب صاع على كل إنسان من التمر والشعير ولا خلاف في ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب.

وقوله في الحديث (من المسلمين) لأنتم الحديث كلام طويل في هذه الزيادة؛ لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث إلا أنها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل وتدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه. وهل يخرجها المسلم عن عبوه الكافر؟

فقال الجمهور: لا.

وقالت الحنفية وغيرهم: تجب مستدلين بحديث «ليس على المسلم في عبوه صدقة إلا صدقة الفطر» [مسلم (٩٨٢) وهدم برقم (٥٦٤)].

واجباً بأن حديث الباب خاص والخاص يقضى به على العام فعموم قوله: «عبده» مخصص بقوله: «من المسلمين»

وأما قول الطحاوي: «إن من المسلمين» صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم فإنه ياباه ظاهراً الحديث فإن فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين يؤيده حديث مسلم [٩٨٢] (١٠) بلفظ «على كل نفس من المسلمين حر أو عبد».

وقوله (وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها فلما أخرجها عن الصلاة أتمم وخرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله:

٥٩٥- ولا بين عدي «الكامل» (٧/٢٥١٩) والدارقطني (٢/١٥٣) بإسناده ضعيف «أغثوهم عن

قال إسحاق: هي واجبة بالإجماع وكأنه ما علم فيها الخلاف لداود ويعض الشافعية فإنهم قالوا: إنها سنة وتناولوا «فرض» بأن المراد قد ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر.

وأما القول بأنها كانت فرضاً ثم نسخت بالزكاة؛ لحديث قيس بن عبادة [أحمد (٤٢١/٣)، السائي (٤٩/٥)] «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا»

فهو قول غير صحيح؛ لأن الحديث فيه راو مجهول ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ؛ لأن عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانياً لا يشعر بأنها نسخت فإنه يكفي الأمر الأول ولا يرفعه عدم الأمر.

والحديث دليل على عموم وجوبها على العبيد والأحرار الذكور والإناث صغيراً وكبيراً غنياً وفقيراً

وقد أخرج البيهقي (١٦٣/٤) من حديث عبد الله بن أبي ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله مرفوعاً «أدوا صاعاً من قمح عن كل إنسان ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً أو مملوكاً».

أما الغني فيزكيه الله وأما الفقير فيرد الله عليه أكثر مما أعطى

قال المنذري في مختصر السنن (٢/٢٢٠): في إسناده النعمان بن راشد لا يحتج بحديثه

نعم العبد تلزم مولاه عند من يقول: إنه لا يملك

ومن يقول: إنه يملك تلزمه، وكذلك الزوجة يلزم زوجها والخدام مخدومه والقريب من تلزمه نفقته لحديث «أدوا صدقة الفطر عمن تمونون».

أخرجه الدارقطني (٢/١٤١) والبيهقي (٤/١٦١) وإسناده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في المسألة كما هو مبسوط في الشرح وغيره.

وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزمه الزكاة في ماله.

وإن لم يكن له مال لزمته منفقته كما يقول الجمهور.

الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(ولابن عدي والدارقطني) أي من حديث ابن عمر

(بإسناد ضعيف)؛ لأن فيه محمد بن عمر الواقدي

(أغوثهم) أي الفقراء (عن الطَّوَافِ) في الأَرْقَةِ والأسواقِ

لطلب المعاشِ

(في هذا اليوم) أي يوم العيد وإغناؤهم يَكُونُ بإعطائهم صدقته أول اليوم.

٥٩٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٠٥)، مسلم (٩٨٥)].

وَلَيْهِ رِوَايَةٌ لِلْبُخَارِيِّ [خ (١٥٠٦)، م (٩٨٥)]؛ أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [م (٩٨٥) (١٨)]: «لَمَّا آتَا فَلَأَزَالَ أَخْرَجَهُ كَمَا كُنْتَ أَخْرَجُهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم».

وَلَابِي قَاوَدَ (١٦١٨): لَا أَخْرَجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعًا.

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا» أي صدقة الفطر (في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ مُنْفَقٌ عَلَيْهِ) وفي رواية للبخاري (أو صَاعاً مِنْ أَقِطٍ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَهُوَ لَيْنٌ مُجْتَفٍ يَابَسٌ مُسْتَحْجَرٌ يُطْبَخُ بِهِ، كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

ولا خلاف فيما ذكر أنه يجب فيه صاع وإنما الخلاف في الحنطة فإنه أخرج ابن خزيمة (٢٣٩٣) عن سفيان عن ابن عمر أنه لما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع شعير وذلك أنه لم يأت نص في الحنطة أنه يخرج فيها صاع والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري (٣٧٣/٣، ٣٧٤).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا نَعْلَمُ فِي الْقَمْحِ خَبَرًا ثَابِتًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَكُنِ الْبُرِّ فِي الْمَدِينَةِ ذَلِكَ الْوَقْتُ إِلَّا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ مِنْهُ فَلَمَّا كَثُرَ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ رَأَوْا أَنَّ نِصْفَ صَاعٍ مِنْهُ

يَقُومُ مَقَامَ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ وَهُمْ الْأَنْثَمَةُ فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُعْدَلَ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَّا إِلَى قَوْلٍ مِثْلِهِمْ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ أَبُو سَعِيدٍ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: قَالَ الرَّأْيِيُّ (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرَجُهُ) أَيِ الصَّاعِ (كَمَا كُنْتُ أَخْرَجُهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَلَابِي قَاوَدَ) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (لَا أَخْرَجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعًا) أَيِ مِنْ أَيِّ قُرْتِ

أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٤١٩) وَالْحَاكِمُ (٤١١/١) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَقَدْ ذَكَرَ عِنْدَهُ صَدَقَةُ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا أَخْرَجُ إِلَّا مَا كُنْتُ أَخْرَجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ حَنْطَةٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَوْ مُدَيْنٍ مِنْ قَمْحٍ؟ قَالَ: لَا، تِلْكَ فَعُلْ مُعَاوَةَ لَا أَقْبَلُهَا وَلَا أَعْمَلُ بِهَا».

لَكِنَّهُ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: ذَكَرَ الْحَنْطَةَ فِي خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ غَيْرُ مُحْفَظٍ وَلَا أَدْرِي ثَمَنَ الزَّهْمِ؟

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: تَمَسَّكَ بِقَوْلِ مُعَاوَةَ مَنْ قَالَ بِالْمُدَيْنِ مِنَ الْحَنْطَةِ.

وَلَيْهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ نَعَلَ صَحَابِيٍّ وَقَدْ خَالَفَهُ فِيهِ أَبُو سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ثَمَّنَ هُوَ أَطْوَلُ صُحْبَةٍ مِنْهُ وَأَعْلَمُ بِحَالِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَدْ صَرَخَ مُعَاوَةُ بِأَنَّهُ رَأَى رَأَاهُ لَا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم كَمَا أَخْرَجَهُ الْيَهَنَاقِيُّ فِي السَّنَنِ (١٦٥/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّهُ قَدَّمَ مُعَاوَةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَرَى مُدَيْنِينَ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ فَأَخَذَ بِذَلِكَ النَّاسَ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرَجُهُ» الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ؛ فَهَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ رَأَى مُعَاوَةَ

قَالَ الْيَهَنَاقِيُّ (١٧٠/٤) بَعْدَ إِسْرَادِ أَحَادِيثَ فِي الْبَابِ مَا لَفْظُهُ: وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «فِي صَاعٍ مِنْ بُرٍّ» وَوَرَدَتْ أَخْبَارٌ فِي «نِصْفِ صَاعٍ» وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ بَيَّنْتُ عِلَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي الْخَلَاقِيَاتِ انْتَهَى.

٢- وقت إخراجها

٥٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

وَقَسَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَُا كَالزَّكَاةِ تُصَرَفُ فِي الثَّمَانِيَةِ
الْأَصْنَافِ وَاسْتَوْتَاهُ الْمُهْدِيُّ لِعُمُومِ «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ» (الحرية: ٦٠)
والتَّخْصِصُ عَلَى بَعْضِ الْأَصْنَافِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ التَّخْصِصُ فَإِنَّهُ قَدْ
وَقَعَ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِتَخْصِصِ مَصْرُفِهَا فِي
حَدِيثِ ثُمَامٍ «أَمَرْتُ أَنْ أَخْلَعُوا مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرْدَعُوا فِي
فُقَرَائِكُمْ» (ع: ١٣٩٥)، (١٩)(٢٩) بحره

٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيُّ النَّفْلِ

١- فضل الصدقة في اليوم الآخر

٥٩٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ -
فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ
فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تَتَّقِي بِعِيْنِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٤٢٣)، مُسْلِمٌ (١٠٣١)

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي
ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ -) فِي تَعْدَادِ السَّبْعَةِ
وَهُمْ «الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّنٌ
بِالنَّسَاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَافْتَرَقَا عَلَيْهِ
وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»
وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»

(وَفِيهِ: «رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا
تَتَّقِي بِعِيْنِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قِيلَ: الْمَرَادُ بِالظِّلِّ الْحِمَايَةُ وَالْكَفَّةُ، كَمَا يُقَالُ: أَنَا فِي ظِلِّ
فُلَانٍ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ ظِلُّ عَرْشِهِ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ
مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ سُلَمَانَ «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ»
وَبِهِ جَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ.

وَقَوْلُهُ (أَخْفَى) بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي حَالٌ بِتَقْدِيرِ «قَدْ».

وَقَوْلُهُ (حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ) مُبَالِغَةٌ فِي الْإخْفَاءِ وَتَبْعِيدِ
الصَّدَقَةِ عَنْ مِطَاطِ الرِّيَاءِ.

«فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ
مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَاهَا
قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ
الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٢٧).

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٠٩/١)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ») الرَّاقِعُ مِنْهُ فِي
صَوْبِهِ (وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ فَمَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ أَيُّ صَلَاةِ الْعِيدِ
(فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ)

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهَا لِقَوْلِهِ: «فَرَضَ» كَمَا سَلَفَ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَاتِ تُكَفِّرُ السَّيِّئَاتِ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ إِخْرَاجِهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَإِنْ
وُجِبَتْ مُؤَقَّتٌ

فَقِيلَ: تَجِبُ مِنْ فَجْرِ أَوَّلِ شَوَّالٍ لِقَوْلِهِ «أَغْنَوْهُمْ عَنْ
الطَّوَارِفِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» (الرافعي: ١٥٢/٢)

وَقِيلَ: تَجِبُ مِنْ غُرُوبِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِهِ «طَهْرَةً
لِلصَّائِمِ»

وَقِيلَ: تَجِبُ بِمَضِيِّ الْوَقْتَيْنِ عَمَلًا بِالْأَدْلِيِّينَ.

وَلِي جَوَازٍ تَقْدِيرُهَا أَقْوَالٌ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي رَمَضَانَ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبْعِينَ
الصَّوْمَ وَالْإِفْطَارَ، فَلَا تَقْدُمُهَا كَالنَّصَابِ وَالْحَوْلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي رَمَضَانَ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبْعِينَ
الصَّوْمَ وَالْإِفْطَارَ، فَلَا تَقْدُمُهَا كَالنَّصَابِ وَالْحَوْلِ.

وَقِيلَ: لَا تُقَدَّمُ عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهَا إِلَّا مَا يُغْتَفَرُ كَالْيَوْمِ
وَالْيَوْمَيْنِ وَأَدْلَى الْأَقْوَالِ كَمَا تَرَى.

وَلِي قَوْلِهِ «طَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ» دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِهَا
وَالْيَوْمِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ عَنْ شِمَالِهِ.

وعليه

وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إبدائها إلا أن يعلم أن في إظهارها ترغيباً للناس في الإقْدَاءِ وأنه يحرس سره عن داعية الرياء وقد قال تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ الآية (البقرة: ٢٧١)، والصدقة في الحديث عامة للواجبة والتأفلة فلا يظن أنها خاصة بالتأفلة حيث جعله المصنف في بابها.

واعلم أنه لا مفهوم لعمل به في قوله: «ورجل تصدق» فإن المرأة كذلك إلا في الإمامة، ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى تقتضي الظل، وبلغها المصنف في الفتح (١٤٤/٢) إلى ثمان وعشرين خصلة.

وزاد عليها الحافظ السيوطي حتى أبلغها إلى سبعين وأفردها بالتأليف ثم لخصها في كراسة سماها: «بزوغ الهلال في الخصال المفتضية للظلال»

٥٩٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ».

رواه ابن حبان (٣٣١٠) والحاكم (٤١٦/١)

(وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ» أي يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والتأفلة

حتى يفصل بين الناس. رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على الصدقة وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة وأنها تأتي أعيان الصدقة تندفع عنه حر الشمس أو المراد في كثرتها ومحابيتها.

ومن فوائد صدقة النفل أنها تكون توفية لصدقة الفرض إن وجدت في الآخرة ناقصة كما أخرجها الحاكم في «الكنى» من حديث ابن عمر.

وفيه «وانظروا في زكاة عبيدي فإن كان ضييع منها شيئاً فانظروا هل تجدون لعبيدي تأفلة من صدقة إيتوا بها ما نقص من الزكاة» فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله

٦٠٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرِي كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ».

رواه أبو داود ولي إسناده لين (١٦٨٢)

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرِي كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ» أي من ثيابها الخضر

(وأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا مُتَّصِفًا بِكَرْمِهِ (على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة وأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا مُتَّصِفًا بِكَرْمِهِ (على ظمأ سقاه الله من الرحيق) هو الخالص من الشراب الذي لا غش فيه

(المختوم) الذي تختتم أوانيه وهو عبارة عن نفاسيتها

(رواه أبو داود ولي إسناده لين) لم يبين الشارح وجهه

وفي مختصر السنن (٢٥٦/٢) للمندري: في إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالذالاني وقد أنشئ عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد

وفي الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من هو مفتقر إليها وكثر الجزاء عليها من جنس الفعل

٢ - خير الصدقة

٦٠١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَإِبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ».

نقح عنه، واللفظ للبخاري [البخاري (١٤٢٧)، مسلم (١٠٣٤)]

أَكْثَرُ التَّفَاسِيرِ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّ «الْيَدَ الْعُلْيَا» يَدُ الْمُعْطِي
و«السُّفْلَى» يَدُ السَّائِلِ وَقِيلَ: يَدُ الْمُتَعَفِّفِ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ يَدَّ إِلَيْهِ
الْمُعْطِي وَعُلُوُّهَا مَعْنَوِيٌّ، وَقِيلَ: يَدُ الْأَخِي بِغَيْرِ سَوْأَلٍ، وَقِيلَ:
الْعُلْيَا الْمُعْطِيَةُ وَالسُّفْلَى: الْمَانِعَةُ.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ: الْيَدُ الْآخِذَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُعْطِيَةِ
مُطْلَقًا

قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: مَا أَرَى هَوْلًا إِلَّا قَوْمًا اسْتَطَابُوا السُّؤَالَ
فَهُمْ يَجْتَنِبُونَ لِلذَّنَاءَةِ وَنَعَمَ مَا قَالَ.

وَقَدْ وَرَدَ التَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ بِأَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا الَّتِي تُعْطِي وَلَا
تَأْخُذُ، أُخْرِجَهُ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ «قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ مَا الْيَدُ الْعُلْيَا» فَذَكَرَهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى الْبِدَاءَةِ بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ؛ لِأَنَّهُمْ الْأَهَمُّ.

وَفِيهِ أَنْ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ مَا بَقِيَ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا صَاحِبُهَا
مُسْتَعْنِيًا إِذْ مَعْنَى أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَى الْمُتَصَدِّقُ مِنْ مَالِهِ مَا
يَسْتَظْهَرُ بِهِ عَلَى حَوَائِجِهِ وَمَصَالِحِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ
يَنْدَمُ غَالِبًا وَيَجِبُ إِذَا أَحْتَاجَ أَنَّهُ لَمْ يَتَصَدَّقْ، وَلَفْظُ «الظَّهَرِ» كَمَا
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَنَّهُ يُورَدُ فِي مِثْلِ هَذَا اتِّسَاعًا فِي الْكَلَامِ وَقِيلَ غَيْرُ
ذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صَدَقَةِ الرَّجُلِ بِجَمِيعِ مَالِهِ:

فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّهُ جُزْءُ الْعُلَمَاءِ وَأَمْتُهُ الْأَمْصَارُ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ وَمَعَ جَوَازِهِ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ وَأَنْ يَقْتَصِرَ
عَلَى الثَّلَاثِ.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ وَكَانَ صَبُورًا عَلَى
الْفَاقَةِ وَلَا عِيَالَهُ أَوْ لَهُ عِيَالٌ يَصِيرُونَ فَلَا كَلَامَ فِي حُسْنِ
ذَلِكَ، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ» الْآيَةُ
(الحشر: ٩) «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ» (الإنسان: ٨) وَمَنْ لَمْ
يَكُنْ بِهِذِهِ الثَّابِتَةِ كَرِهَهُ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ (وَمَنْ يَسْتَغْفِرُ) أَيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ (بِعَفْوِ اللَّهِ) أَيِ يُعِيْنُهُ
اللَّهُ عَلَى الْعَفْوِ

(وَمَنْ يَسْتَغْنِي) بِمَا عِنْدَهُ وَإِنْ قُلَّ (بِعَوْنِ اللَّهِ) بِالْقَاءِ الْقِنَاعَةِ فِي
قَلْبِهِ وَالْفَنُوعِ بِمَا عِنْدَهُ.

٦٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قِيلَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: جُهْدُ الْمُقِلِّ،
وَأَيْدَا بَيْنَ تَعَوُّلٍ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٧٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
(٣٣٤٦) وَالْحَاكِمُ (٤١٤/١)

الْجُهْدُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ: الْوُسْعُ وَالطَّاقَةُ وَيَا لَفَتْحِ:
الْمَشَقَّةُ.

وَقِيلَ: الْمُبَالِغَةُ وَالْغَايَةُ، وَقِيلَ: هُمَا لَتْنَانٍ بِمَعْنَى:

قَالَ فِي النِّهَايَةِ: أَيِ قَدَرٍ مَا يَجْتَمِعُ الْقَلِيلُ مِنَ الْمَالِ وَهَذَا
بِمَعْنَى حَدِيثِ «سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمَانِ
أَخَذَ أَحَدَهُمَا فَتَصَدَّقَ بِهِ وَرَجُلٌ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَأَخَذَ مِنْ عَرَضِهِ
مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَتَصَدَّقَ بِهَا».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (٥٩/٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٣٤٧) وَالْحَاكِمُ (٤١٦/١) مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ مَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ
وَلَفْظُهُ: وَالْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ رضي الله عنه «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ
غِنَى».

وَقَوْلُهُ (أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جُهْدُ الْمُقِلِّ) أَنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ
أَحْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْفَاقَةِ وَالشَّدْوِ وَالْاِكْتِفَاءِ بِأَقْلٍ
الْكِفَايَةِ وَسَاقِ أَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

٦٠٣- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ
قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ:
تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ
بِهِ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ
عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٩١) وَالنَّسَائِيُّ (٦٢/٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
(٣٣٣٧) وَالْحَاكِمُ (٤١٥/١).

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ

وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا أَدَانَ الرَّوْجُ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ وَهُوَ اخْتِيارُ الْبُخَارِيِّ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٧٠) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْفِقِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامُ؟ قَالَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا».

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٦٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظِ «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ»

وَلَعَلَّهُ يُقَالُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِنْ إِنْفَاقَهَا مَعَ إِذْنِهِ تَسْتَحِقُّ بِهِ الْأَجْرَ كَامِلًا وَمَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ نِصْفَ الْأَجْرِ، وَإِنْ نَهَى عَنْ إِنْفَاقِهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ إِذَا عَرَفَتْ مِنْهُ الْفَقْرَ أَوْ الْبَخْلَ فَلَا يَحِلُّ لَهَا الْإِنْفَاقُ إِلَّا بِإِذْنِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَفَتْ مِنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ جَازَ لَهَا الْإِنْفَاقُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ وَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِنَفَقَةِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ وَالْحَادِمِ النُّفْعَةُ عَلَى عِيَالٍ صَاحِبِ الْمَالِ فِي مَصَالِحِهِ. وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْحَادِمِ فَقَالَ: الْمَرْأَةُ لَهَا حَقٌّ فِي مَالِ الزَّوْجِ وَالتَّصَرُّفُ فِي بَيْتِهِ فَجَازَ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ بِخِلَافِ الْحَادِمِ فَلَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي مَالِ مَوْلَاهُ فَيَشْتَرِطُ الْإِذْنَ فِيهِ.

وَيُورَدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا التَّصَرُّفُ إِلَّا فِي الْقَدْرِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ وَإِذَا تَصَدَّقَتْ مِنْهُ اخْتَصَمَتْ بِأَجْرِهِ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ سَوَاءٌ فِي الْأَجْرِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَالِ حُصُولُ الْأَجْرِ فِي الْجَمْعَةِ وَإِنْ كَانَ أَجْرُ الْمُكْتَسِبِ أَوْفَرَ إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ» فَهُوَ يُشْعِرُ بِالسَّوَادَةِ

٤ - صَدَقَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا

٦٠٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَلَوْلَاكَ أَحَقُّ مَنْ أَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الزَّوْجَةَ وَقَدْ وَرَدَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٧١٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُقَدِّمَةً عَلَى الْوَلَدِ.

وَلِيهِ أَنْ النُّفْعَةَ عَلَى النَّفْسِ صَدَقَةٌ وَأَنَّهُ يَبْدَأُ بِهَا ثُمَّ عَلَى الزَّوْجَةِ ثُمَّ عَلَى الْوَلَدِ ثُمَّ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ كَانَ أَوْ مُطْلَقٍ مِنْ يَخْدُمُهُ ثُمَّ حَيْثُ شَاءَ وَيَأْتِي فِي النُّفَقَاتِ تَحْقِيقُ النُّفْعَةِ عَلَى مَنْ تَحِبُّ لَهُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا

٣ - صَدَقَةُ الْمَرْأَةِ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا

٦٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَاوِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٤٤١)، مُسْلِمٌ (١٠٢٤)]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرُ مُسْرِفَةٍ فِي الْإِنْفَاقِ

(كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَلِلْخَادِمِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

لِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَصَدَّقِ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا.

وَالْمُرَادُ إِنْفَاقُهَا مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي لَهَا فِيهِ تَصَرُّفٌ بِصَفِيٍّ لِلزَّوْجِ وَمَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِضْرَارٍ وَأَنْ لَا يَخْلُ بِنَفَقَتِهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يُؤْذِي لَهُ وَلَا يَظْهَرُ بِهِ النُّقْصَانُ

صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ.

زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٦٢)

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى مَنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنَ الْمُتَصَدِّقِ أَفْضَلَ وَأَوْلَى.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي صَدَقَةِ الْوَاجِبِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّطَوُّعُ وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٦٦) «عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْجِزِي عَنَّا أَنْ نَجْعَلَ الصَّدَقَةَ فِي زَوْجٍ فَقِيرٍ وَأَبْنَاءٍ أَخٍ أَتْيَامٍ فِي حُجُورِنَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَكَ أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَجْرُ الصَّلَةِ».

وَأَخْرَجَهُ إِضْماً مُسْلِمٌ (١٠٠٠) وَهُوَ أَوْضَحُ فِي صَدَقَةِ الْوَاجِبِ لِقَوْلَيْهَا: «أَيْجِزِي» وَلِقَوْلِهِ: «صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ» إِذِ الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْإِسْلَامِ تَبَادُرُ فِي الْوَاجِبَةِ

وَبِهَذَا جَزَمَ الْمَازِنِيُّ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ صَرْفِ زَكَاةِ الْمَرَأَةِ فِي زَوْجِهَا وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَلَا دَلِيلَ لَهُ يُقَارِمُ النَّصَّ الْمَذْكُورَ. وَمِنْ اسْتَدْلَ لَهُ بِأَنَّهَا تَعُودُ إِلَيْهَا بِالْفَقَةِ فَكَأَنَّهَا مَا خُرِجَتْ عَنْهَا فَقَدْ أوردَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُلْزِمُهُ مَنَعُ صَرْفِهَا صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ فِي زَوْجِهَا مَعَ أَنَّهَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِيهِ اتِّفَاقًا.

وَأَمَّا الزَّوْجُ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَرْفُ صَدَقَةِ وَاجِبَةٍ فِي زَوْجَتِهِ قَالُوا: لِأَنَّهُ نَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فَتَسْتَعْنِي بِهَا عَنِ الزَّكَاةِ قَالَهُ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٣٣٠/٣)

وَعِنْدِي فِي هَذَا الْأَخِيرِ تَوْقُفٌ؛ لِأَنَّهُ غَنَى الْمَرَأَةَ بِوَجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَى زَوْجِهَا لَا يُصَيِّرُهَا غَنِيَّةً الْغَنَى الَّذِي يَمْنَعُ مَنْ حُلَّ الزَّكَاةُ لَهَا.

وَلِي قَوْلُهُ (و) مَا يَدُلُّ عَلَى إِجْزَائِهَا فِي الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّهُ ادَّعَى ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ صَرْفِهَا إِلَى الْوَلَدِ وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبَةِ أَوْ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الزَّوْجِ وَهُوَ الْمُنْفَقُ عَلَى الْأَوْلَادِ أَوْ أَنَّ الْأَوْلَادَ لِلزَّوْجِ وَلَمْ يَكُونُوا مِنْهَا كَمَا يُشْعِرُ بِهِ مَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى «عَلَى زَوْجِهَا وَإِتْيَامٍ فِي

حَجَرِهَا» وَلَعَلَّهُمْ أَوْلَادُ زَوْجِهَا، وَسَمَوْا إِيَّامًا بِاعْتِبَارِ الْيَتِيمِ مِنَ الْأُمِّ

٤- تَقْيِيحُ السُّوَالِ

١- وَجْهُ السَّائِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٦٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ».

شَفَقَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٤٧٤)، مُسْلِمٌ (١٠٤٠)]

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ الرَّجُلُ وَالْمَرَأَةُ

(يَسْأَلُ النَّاسَ) أَمْوَالَهُمْ

(حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الزَّايِ فَعَيْنُ مُهْمَلَةٌ (لَحْمٍ) شَفَقَ عَلَيْهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قُبْحِ كَثْرَةِ السُّوَالِ وَأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ تُدْخِلُ فِي وَجْهِهِ قِطْعَةً لَحْمٍ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ شَيْءٌ؛ لِقَوْلِهِ «لَا يَزَالُ» وَلَفْظُ «النَّاسِ» عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِالسُّلْطَانِ كَمَا يَأْتِي.

وَالْحَدِيثُ مُطْلَقٌ فِي قُبْحِ السُّوَالِ مُطْلَقًا وَيُؤَيِّدُهُ الْبُخَارِيُّ بِمَنْ يَسْأَلُ تَكَثُّراً كَمَا يَأْتِي بِعَيْنِي مَنْ سَأَلَ وَهُوَ غَنِيٌّ فَإِنَّهُ تَرَجَّمَ لَهُ: (بَابُ مَنْ سَأَلَ تَكَثُّراً) لَا مَنْ سَأَلَ لِحَاجَةٍ فَإِنَّهُ يُسَاحَ لَهُ ذَلِكَ وَيَأْتِي قَرِيباً بِإِنْ الْغَنَى الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ السُّوَالِ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ يَأْتِي مَسَاقِطاً لَا قَدَرَ لَهُ وَلَا جَاهَةً أَوْ يُعَذِّبُ فِي وَجْهِهِ حَتَّى يَسْقُطَ لَحْمُهُ عَقُوبَةً لَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَنَابَةِ لِكُونِهِ أَذِلٌّ وَجْهَهُ بِالسُّوَالِ أَوْ أَنَّهُ يُعَذِّبُ وَجْهَهُ عَظَمَ لِكُونِ ذَلِكَ شِعَارَةً الَّذِي يُعْرِفُ بِهِ

وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (٣٣٣/٢٠)] وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«الْمُسْنَدُ» (٩١٩)] مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرٍو «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ وَهُوَ غَنِيٌّ حَتَّى يَخْلُقَ وَجْهَهُ فَلَا يَكُونُ لَهُ عِنْدَ

اللَّهُ وَجْهَهُ. وزاد بالحث على الاكتساب ولو أدخل على نفسه المشقة وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذلك السؤال وذلك الرد إن لم يعطيه المسؤول ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى كل من يسأل

وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب:

أصحهما أنه حرام لظاهر الأحاديث.

والثاني: أنه مكروه بثلاثة شروط: أنه لا يذلل نفسه ولا يلحق في السؤال ولا يؤدي المسؤول؛ فإن فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق

٤- المسألة كذا

٦٠٩- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّالَةُ كَذَّ يَكْذُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ».

رواه الترمذي (٦٨١) وصححه

أي سؤال الرجل أموال الناس

(كذا) أي خدش وهو الأثر وفي رواية «كدوخ» بضم الكاف

وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه؛ لأنه إنما يسأل مما هو حق له في بيت المال ولا منه للسلطان على السائل؛ لأنه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حق الذي لديه.

وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثراً فإنه لا بأس فيه ولا إثم؛ لأنه جعله قسيماً للأمر الذي لا بد منه وقد فسر الأمر الذي لا بد منه حديث قيص.

وفيه «لا يحل السؤال إلا لثلاثة: ذي قدر مذموم أو دم موجه أو غرم مظلم» الحديث [هو بهذا اللفظ من حديث أنس عند أحمد (١١٤/٣)، أبو داود (١٦٤١)، ابن ماجه (٢١٩٨)، ومن حديث قيص بنحوه: مسلم (١٠٤٤)، أحمد (٤٧٧/٣)، أبو داود (١٦٤٠)، السائي (٨٨/٥) وسأني بقرن (٦٠٣)] الحديث.

وقوله (أو في أمر لا بد منه) أي لا يتم له حصوله مع

٢- من يسأل الناس تكثراً

٦٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ».

رواه مسلم (١٠٤١).

قال ابن العربي: إن قوله (فإنما يسأل جمراً) معناه أنه يعاقب بالنار.

ويحتمل أن يكون حقيقة أي أنه يصير ما يأخذه جمراً يكوى به كما في مانع الزكاة.

وقوله (فليستقل) أمر للتهكم ومثله ما عطف عليه أو للتهديد من باب «اعملوا ما شئتم» [صلت: ٤٠] وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثار.

٣- العمل أفضل من السؤال

٦٠٨- وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ قِيَّامِي بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، قِيَّامِي بِهَا، فَيَكْفُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

رواه البخاري (١٤٧١).

(وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ قِيَّامِي بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ قِيَّامِي بِهَا، فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا» أي: بقيمتها

(وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». رواه البخاري)

الحديث دل على ما دل قبله عليه من قبح السؤال مع الحاجة.

ضُرُورَتِهِ إِلَّا بِسُؤَالٍ وَيَأْتِي حَدِيثُ قَبِيصَةَ قَرِيباً وَهُوَ مُبَيَّنٌ وَمُفَسَّرٌ
لِلْأَمْرِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ أَي: لَا يَتِمُّ لَهُ حَصُولُهُ مَعَ ضُرُورَتِهِ إِلَّا
بِالسُّؤَالِ

٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ

أَي: قِسْمَةُ اللَّهِ لِلصَّدَقَاتِ بَيْنَ مَصَارِفِهَا

١- من نَحَلَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ

٦١٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ:
لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ
غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مِسْكِينٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا،
فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٤١)،
وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٠٧/١)، وَأَعْلَلَ بِالْإِرْسَالِ

ظَاهِرُهُ إِعْلَانُ مَا أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ جَمِيعاً.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ الَّتِي أَعْلَنَ بِالْإِرْسَالِ رَوَايَةَ الْحَاكِمِ الَّتِي
حَكَّمَ بِصَحَّتِهَا.

وَقَوْلُهُ: (لِغَنِيٍّ) قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَقْوَالُ فِي حَدِّ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ
بِهِ قَبْضُ الصَّدَقَةِ عَلَى أَقْوَالٍ وَلَيْسَ عَلَيْهَا مَا تَسْكُنُ لَهُ النَّفْسُ
مِنَ الْاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ الْمُبْحَثَ لَيْسَ لُغَوِيًّا حَتَّى يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى
تَفْسِيرٍ لُغَوِيٍّ وَلِأَنَّهُ فِي اللَّغَةِ أَمْرٌ نَسِيٌّ لَا يَتَعَيَّنُ فِي قَدْرِ

وَوَرَدَتْ أَحَادِيثٌ مُعَيَّنَةٌ لِقَدْرِ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ السُّؤَالُ
كَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٩٨/٥) «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَوْيَّةٌ
فَقَدْ أَلْخَفَ» وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٦٢٨) «مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْيَّةٌ
أَوْ عَذْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ إِخْفَاً».

وَأَخْرَجَ أَيْضاً (١٦٢٩) «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْبِرُ
مِنَ النَّارِ قَالُوا: وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: قَدَّرَ مَا يُغْنِيهِ وَيُعْدِيهِ» صَحَّحَهُ
ابْنُ حَبَّانَ (٣٣٩٤) فَهَذَا قَدْرُ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ مَعَهُ السُّؤَالُ.

وَأَمَّا الْغَنِيُّ الَّذِي يَحْرُمُ مَعَهُ قَبْضُ الزَّكَاةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْ

تَحَبُّ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَهُوَ مَنْ يَمْلِكُ مَا تَمَّتْ ذِمَّتُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ «أُيِّرْتُ
أَنْ أَخْذَهَا مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرَدْتُهَا فِي فَقَرَائِكُمْ» [أَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي
«تَفْسِيرِهِ» (٣٣٧/٣) بِدُونِ سَدِّ هَذَا اللَّفْظِ فَقَابَلَ بَيْنَ الْغَنِيِّ

وَأَفَادَ أَنَّهُ مَنْ تَحَبُّ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَبَيْنَ الْفَقِيرِ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَنْ
تَرُدُّ فِيهِ الصَّدَقَةُ. هَذَا أَقْرَبُ مَا يُقَالُ فِيهِ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي رِسَالَةِ
«جَوَابِ سُؤَالٍ»

وَأَفَادَ حَدِيثُ الْبَابِ حَلَّتْهَا لِلْعَامِلِ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ
يَأْخُذُ أَجْرَهُ عَلَى عَمَلِهِ لَا لِفَقْرِهِ

وَكَذَلِكَ مَنْ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ فَإِنَّهَا قَدْ وَاقَعَتْ مَصْرَفَهَا
وَصَارَتْ مِلْكاً لَهُ فَإِذَا بَاعَهَا فَقَدْ بَاعَ مَا لَيْسَ بِزَكَاةٍ حِينَ الْبَيْعِ
بَلْ مَا هُوَ مِلْكٌ لَهُ

وَكَذَلِكَ الْغَارِمُ تَحَلُّ لَهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا
وَكَذَلِكَ الْغَازِي يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَجَهَّزَ مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانَ
غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ سَاعٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَيَلْحَقُ بِهِ مَنْ كَانَ قَائِماً بِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ مِنْ
مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَضَاءِ وَالْإِقْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا.

وَادْخَلَ أَبُو عُبَيْدٍ مَنْ كَانَ فِي مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ فِي الْعَامِلِينَ،
وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبَخَارِيُّ حَيْثُ قَالَ (بَابُ رِزْقِ الْحَاكِمِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا) وَأَرَادَ بِالرِّزْقِ مَا يَرْزُقُهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِمَنْ يَقُومُ
بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَضَاءِ وَالتَّقْيَاتِ وَالتَّدْرِيسِ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ
الزَّكَاةِ فِيمَا يَقُومُ بِهِ مُدَّةَ الْقِيَامِ بِالمَصْلَحَةِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّهُ ذَقَبَ الْجَنُوهُورَ إِلَى جَوَازِ اخْتِزَاقِ الْقَاضِي
الْأَجْرَةَ عَلَى الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ يَشْغُلُهُ الْحُكْمُ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ غَيْرِ
أَنْ طَائِفَةً مِنَ السُّلَفِ كَرِهُوا ذَلِكَ وَلَمْ يُحَرِّمُوهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَخْذُ الرِّزْقِ عَلَى الْقَضَاءِ إِنْ كَانَتْ جِهَةٌ
الْأَخْذُ مِنَ الْحَلَالِ كَانَ جَائِزاً إجماعاً وَمِنْ تَرْكِهِ فَإِنَّمَا تَرْكُهُ تَوَرُّعاً
وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ شُبْهَةٌ فَالْأَوَّلَى التَّرُكُ

وَيَحْرُمُ إِذَا كَانَ الْمَالُ يُؤْخَذُ لِبَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ
وَاخْتَلَفَ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ حَرَاماً.

وَأَمَّا الْأَخْذُ مِنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فَفِي جَوَازِهِ خِلَافٌ وَمِنْ جَوَازِهِ

فَقَدْ شَرَطَ لَهُ شَرَايِطَ وَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْرِضْ لَهُ الشَّارِحُ هُنَا تَعْرِضُنَا لَهُ:

٢- لا تُعْطَى لَغْنِيٍّ أَوْ قَوِيٍّ

٦١١- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ، فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لَغْنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٤/٤) وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٣٣) وَالتَّسَائِي (٩١/٥)

(وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَمَشْنَأُ نَحْيِهِ آخِرُهُ رَاءٌ؛ وَعُبَيْدُ اللَّهِ يُقَالُ: إِنَّهُ وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُعَدُّ فِي التَّابِعِينَ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعِثْمَانَ وَغَيْرِهِمَا

(أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ) فَسَرَتْ ذَلِكَ الرِّوَايَةُ الْآخَرَى بِلَفْظِ «فَرَفَعَ فِينَا النَّظَرَ وَخَفَضَهُ»

(فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لَغْنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا أَجَوَدُهُ مِنْ حَدِيثٍ!.

وَقَوْلُهُ (إِنْ شِئْنَا) أَيُّ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ ذَلَّةً فَإِنْ رَضِيْنَا بِهَا أَعْطَيْتُكُمَا أَوْ أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَى الْجُلْدِ (فَلِإِنْ شِئْنَا) تَنَاوَلَ الْحَرَامَ (أَعْطَيْتُكُمَا) قَالَهُ تَرْبِيخًا وَتَغْلِيظًا.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدَلَّةِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْغْنِيِّ وَقَسْرُ تَصْرِيحٍ بِمَقْهُومِ الْآيَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي تَحْقِيقِ الْغْنِيِّ كَمَا سَلَفَ وَعَلَى الْقَوِيِّ الْمُكْتَسِبِ؛ لِأَنَّهُ حَرَقَهُ صَيْرُتُهُ فِي حُكْمِ الْغْنِيِّ وَمَنْ أَجَازَ لَهُ تَاوَلَ الْحَدِيثَ بِمَا لَا يُقْبَلُ.

٣- الْمَسْأَلَةُ مِنْ حِمَالَةٍ وَفَاقَةٍ وَعَيْشٍ

٦١٢- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَخِي ثَلَاثَةً: رَجُلٍ تَحْمِلُ حِمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُعْمِسُكَ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ، لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُخْتُ يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُخْتًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٤٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٤٠) وَابْنُ عُزَيْمَةَ (٢٣٥٩) وَابْنُ جِبَانَ (٢٢٩١).

(وَعَنْ قَبِيصَةَ) بَفَتْحِ الْقَافِ فَمَوْحِدَةٌ مَكْسُورَةٌ فَمَشْنَأُ نَحْيِهِ نَصَادٌ مُهْمَلَةٌ

(ابْنُ مُخَارِقٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ فَرَاهُ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ قَفَاةً (الْهَلَالِيُّ)

وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِدَادَةٌ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ قَطْنٌ وَغَيْرُهُ

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَخِي ثَلَاثَةً: رَجُلٍ) بِالْكَسْرِ بَدَلًا مِنْ «ثَلَاثَةً» وَيَصْحُ رَفْعُهُ بِتَقْدِيرِ أَحَدُهُمْ

(تَحْمِلُ حِمَالَةً) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْمَالُ يَتَحَمَّلُهُ الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ

(فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُعْمِسُكَ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ) أَيُّ آفَةٍ (اجْتَنَحَتْ) أَيُّ أَهْلَكَتْ (مَالَهُ) فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا) بِكَسْرِ الْقَافِ مَا يَقُومُ بِجَائِحَتِهِ وَسَدُّ خَلَّتِي

(مِنْ عَيْشٍ) وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ) أَيُّ حَاجَةٍ (حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ) بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ مَقْصُورٌ الْعَقْلُ

(مِنْ قَوْمِهِ)؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِحَالِهِ يَقُولُونَ أَوْ قَاتِلِينَ (لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا) بِكَسْرِ الْقَافِ (مِنْ عَيْشٍ) فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُخْتُ) بِضَمِّ

السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ

٤- لَا تُعْطَى لآلِ مُحَمَّدٍ

(بِأَكْلِهَا) أَيِ الصَّدَقَةِ أَتَتْ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ السُّخْتَ عِبَارَةً عَنْهَا
وَالْأُفَالْضَمِيرُ لَهُ

(سَخَتْ) السُّخْتُ الْحَرَامُ الَّذِي لَا يَجِلُّ كَسْبُهُ؛ لِأَنَّهُ يُسَجِّتُ
الْبَرَكَةَ أَيِ يُذْهِبُهَا

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَحْرُمُ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ:

(الْأَوَّلُ) لِمَنْ تَحْمَلُ حَالَةً وَذَلِكَ أَنْ يَتَحَمَّلَ الْإِنْسَانُ عَنْ
غَيْرِهِ دِينًا أَوْ دِيَةً أَوْ يُصَالِحَ بِمَالٍ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ فَإِنَّهَا تَحِلُّ لَهُ
الْمَسْأَلَةُ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ مِنْ مَالِهِ وَهَذَا
هُوَ أَحَدُ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ يَجِلُّ لَهُمْ اخْتِذُ الصَّدَقَةَ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ
كَمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

(وَالثَّانِي) مَنْ أَصَابَ مَالَهُ آفَةٌ سَمَوِيَّةٌ أَوْ أَرْضِيَّةٌ كَالْبَرْدِ
وَالْغَرَقِ وَغَيْرِهِ يَجِثُ لَمْ يَبْقَ لَهُ مَا يَقُومُ بِعَيْشِهِ حُلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ
حَتَّى يَحْصِلَ لَهُ مَا يَقُومُ بِمَجَالِهِ وَيَسُدُّ خُلَّتَهُ.

(وَالثَّلَاثُ) مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا
بَشَرَطٍ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُمْ آخِرُ مَجَالِهِ - ثَلَاثَةٌ مِنْ
ذَوِي الْعُقُولِ لَا مِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْغَيَاوَةُ وَالتَّغْفِيلُ وَإِلَى كَوْنِهِمْ
ثَلَاثَةٌ ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ لِلنَّصِّ فَقَالُوا: لَا يُقْبَلُ فِي الْإِعْسَارِ أَقْلٌ مِنْ
ثَلَاثَةٍ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى كِفَايَةِ الْاِثْنَيْنِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الشَّهَادَاتِ
وَحَلُّوا الْحَدِيثَ عَلَى التَّنْدِبِ.

ثُمَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْغِنَى ثُمَّ افْتَقَرَ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِلُّ لَهُ السُّؤَالُ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا
لَهُ بِالْفَاقَةِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَنَّهَا تَسْقُطُ بِسِوِ
الْعَدَالَةِ

وَالظَّاهِرُ مِنَ الْأَحَادِيثِ تَحْرِيمُ السُّؤَالِ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ
أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمَسْأُولُ السُّلْطَانُ كَمَا سَلَفَ.

٦١٣- وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَبْغِي لآلِ
مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» [١٠٧٢(١) (١٦٧)].

وَلِي رِوَايَةٍ [١٠٧٢(١) (١٦٨)] «وَأَنَّهَا لَا تَجِلُّ لِمُحَمَّدٍ
وَلَا لآلِ مُحَمَّدٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٧٢).

(وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ) بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ
هَاشِمٍ.

سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ مَحْوَلٌ عَنْهَا إِلَى دِمَشْقَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَيْنِ
وَسِتِّينَ وَكَانَ قَدْ أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَجْعَلَ
عَامِلًا عَلَى بَعْضِ الزَّكَاةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثَ.

وَلِيهِ قِصَّةٌ

(قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَبْغِي لآلِ
مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» هُوَ بَيَانٌ لَعَلُّهُ التَّحْرِيمَ

(وَلِي رِوَايَةٍ) أَيِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ «وَأَنَّهَا لَا تَجِلُّ
لِمُحَمَّدٍ وَلَا لآلِ مُحَمَّدٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَأَنَذَا أَنْ لَفْظَ «لَا تَبْغِي»
أَرَادَ بِهِ لَا تَحِلُّ فَيُفِيدُ التَّحْرِيمَ أَيْضًا وَلَيْسَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْمَذْكُورِ
فِي الْكُتُبِ السُّنَّةُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى آلِهِ
فَأَمَّا عَلَيْهِ ﷺ فَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ

وَكَذَا ادَّعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى حُرْمَتِهَا عَلَى آلِهِ أَبُو طَالِبٍ وَابْنُ
قُدَامَةَ وَنَقَلَ الْجَوَازُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

وَقِيلَ: إِنْ مُنَعُوا خُمْسَ الْخُمْسِ وَالتَّحْرِيمُ هُوَ الَّذِي دَلَّتْ
عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَمَنْ قَالَ: مَجْلَانِهَا قَالَ مُتَاوَلًا لَهَا وَلَا حَاجَةَ
لِلتَّوَالٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ التَّوَالُ إِذَا قَامَ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهِ دَلِيلٌ
وَالْتَّوَالُ بِأَنَّهَا أَوْسَاخُ النَّاسِ قَاضٍ بِتَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ
عَلَيْهِمْ لَا النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَطْهَرُ بِهَا مَنْ يُخْرِجُهَا كَمَا قَالَ
تَعَالَى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا» وَالْحَرَمَةُ:
[٣] إِلَّا أَنْ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي صَدَقَةِ النُّفْلِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ

التفسير.

وَسُكُونُ الْيَاءِ التَّخِيَّةُ (بِنِ مُطْعِمٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ - ابْنُ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيُّ.

أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَنَزَلَ الْمَدِينَةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ

(قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْنَا وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ) الْمُرَادُ بِبَنِي هَاشِمٍ: آلُ عَلِيٍّ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ الْعَبَّاسِ وَآلُ الْحَارِثِ وَلَمْ يُدْخَلْ آلُ أَبِي لَهَبٍ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ فِي عَصْرِهِ ﷺ أَحَدٌ وَقِيلَ: بَلْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ غُثْبَةٌ وَمُعْتَبَرٌ ابْنَا أَبِي لَهَبٍ وَبَنَاتُهُمَا مَعَهُ ﷺ فِي خَيْبَرَ (شَيْءٌ وَاحِدٌ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَنِي الْمُطَّلِبِ يُشَارِكُونَ بِنِي هَاشِمٍ فِي سَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى وَتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ أَيْضاً دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِي النَّسَبِ سَوَاءً، وَعَلَّلَهُ ﷺ بِاسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى الْمَوَالَاةِ كَمَا فِي لَفْظِ آخِرِ تَعْلِيلِهِ «بِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ» (أَحَدٌ (٨١/٤)، السَّامِيُّ (١٣١/٧)) فَصَارُوا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ فِي ذَلِكَ

وَذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ وَقَالُوا: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَاهُمْ عَلَى جِهَةِ التَّفَضُّلِ لَا الْإِسْتِحْقَاقِ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، بَلْ قَوْلُهُ: «شَيْءٌ وَاحِدٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ يُشَارِكُونَهُمْ فِي اسْتِحْقَاقِ الْخُمْسِ وَتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ.

وَعَلِمَ أَنَّ بَنِي الْمُطَّلِبِ هُمْ أَوْلَادُ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَجَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ مِنْ أَوْلَادِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَعُثْمَانَ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنُو نَوْفَلِ أَوْلَادُ عَمٍّ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَذَا قَالَ عُثْمَانُ وَجَبْرُ بْنُ مُطْعِمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُمْ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ أَبْنَاءُ عَمٍّ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ كَانَ لِعَبْدِ مَنَافٍ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ: هَاشِمٌ وَالْمُطَّلِبُ وَنَوْفَلٌ وَعَبْدُ شَمْسٍ. وَلِهَاشِمٍ مِنَ الْأَوْلَادِ: عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَصَيْفِيُّ أَبُو صَيْفِيٍّ وَأَسَدٌ. وَلِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ مِنَ الْأَوْلَادِ: عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو طَالِبٌ وَحَمْزَةُ وَالْعَبَّاسُ وَأَبُو لَهَبٍ وَالْحَارِثُ وَعَبْدُ الْعَزَى وَخَنْجَلٌ

وَقَدْ ذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى تَحْرِيمِ صَدَقَةِ النَّفْسِ أَيْضاً عَلَى الْإِلِّ وَاخْتِرَانَهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» لِعَمْرٍو الْأَدَلَّةِ.

وَلِهِيَ أَنَّهُ ﷺ كَرَّمَ آلَهُ عَنْ أَنْ يَكُونُوا عَمَلًا لِلنَّفْسَالَةِ وَشَرَفُهُمْ عَنْهَا وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ وَقَدْ وَرَدَ التَّعْلِيلُ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ [مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ (٢٦٨٧/٥)] مَرْفُوعاً بِأَنَّ لَهُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يَكْفِيهِمْ وَيَغْنِيهِمْ فَهَمَّا عِلَّتَانِ مَنصُوصَتَانِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَنَعِهِمْ عَنِ الْخُمْسِ أَنْ تَحُلَّ لَهُمْ فَإِنَّ مَنْ مَنَعَ الْإِنْسَانَ عَنْ مَالِهِ وَحَقِّهِ لَا يَكُونُ مَنَعُهُ لَهُ مُحْلَلًا مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي رِسَالَةِ مُسْتَقْلَةٍ.

وَفِي الْمُرَادِ بِالْآلِ خِلَافٌ وَالْأَقْرَبُ مَا فَسَّرَهُمْ بِهِ الرَّائِي وَهُوَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ بِأَنَّهُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ الْعَبَّاسِ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ. ائْتَهَى.

قُلْتُ: تَرْيَةُ: آلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لِهَذَا الْحَدِيثِ فَهُوَ تَفْسِيرُ الرَّائِي وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِ فَالرُّجُوعُ إِلَيْهِ مِنْ تَفْسِيرِ آلٍ مُحْتَمِلٌ هُنَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْآلِ مُشْتَرَكٌ وَتَفْسِيرُ رَاوِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ مَعَانِيهِ؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ فَسَّرَهُمْ بِهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٣١٤٠) وَإِنَّمَا تَفْسِيرُهُمْ هُنَا بِبَنِي هَاشِمٍ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَوْلَادِ أَبِي لَهَبٍ وَنَحْوِهِمْ فَهُوَ تَفْسِيرٌ بِخِلَافِ تَفْسِيرِ الرَّائِي وَكَذَلِكَ يَدْخُلُ فِي تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ بَنُو الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ كَمَا يَدْخُلُونَ مَعَهُمْ فِي قِسْمَةِ الْخُمْسِ كَمَا يُفِيدُهُ:

٥ - مَنْ يُعْطَى مِنَ الْخُمْسِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ

٦١٤ - وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﷺ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْنَا وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٣١٤٠).

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ جَبْرِ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ

ومقرم والتبذيق وضرار وزير.

٦- مَوْلَى النَّبِيِّ لَهُ حُكْمُ آلِهِ

٦١٥- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَسْأَلَهُ. فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا لَا تَجِلُ لَنَا الصَّدَقَةُ.

رواه أحمد (٨/٦) والثلاثة (ابو داود (١٦٥٠)، الترمذي (٦٥٧)، النسائي (١٠٧/٥) وابن خزيمة (٢٣٤٤) وابن حبان (٣٢٩٣).

(وعن أبي رافع) هو أبو رافع مولى رسول الله ﷺ قيل: اسمه إبراهيم، وقيل: هُرْمَزُ، وقيل: كَانَ لِلْعَبَّاسِ فَوْقَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَسْلَمَ الْعَبَّاسُ بِشَرِّ أَبِي رَافِعٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامِهِ فَاغْتَقَهُ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ) أَيَّ عَلَى قَبْضِهَا

(مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ) اسْمُهُ الْأَرْقَمُ

(قَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا فَقَالَ: حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَاسَأَلَهُ فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وَإِنَّمَا لَا تَجِلُ لَنَا الصَّدَقَةُ». رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان.

الحديث دليل على أَنَّ حُكْمَ مَوْلَى آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ حُكْمُهُمْ فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (٩١/٣): إِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي عَدَمِ حُلِّ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلِبَنِي هَاشِمٍ وَلِمَوْلَاهِمُ أَنْتَهَى.

وَفَقَّهَتْ جَمَاعَةٌ إِلَى عَدَمِ تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ فِي النَّسَبِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْخَمْسِ سَهْمٌ:

وَأَجِيبْ بِأَنَّ النَّصَّ لَا تَقْدُمُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعِلَلُ فَهِيَ مُرَدُودَةٌ فَإِنَّمَا تَرْفَعُ النَّصَّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا خِلَافُ الثَّابِتِ مِنَ النَّصِّ ثُمَّ هَذَا نَصٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الْعِمَالَةِ عَلَى الْمَوَالِي وَبِالْأَوَّلَى عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ

ﷺ، لِأَنَّهُ أَرَادَ الرَّجُلَ الَّذِي عَرَضَ عَلَى أَبِي رَافِعٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ عَلَى بَعْضِ عَمَلِهِ الَّذِي وَلَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيُنَالُ عِمَالَةً لَا أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ أَجْرِهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِأَبِي رَافِعٍ اخْتِذَهُ إِذْ هُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْخَمْسِ الَّذِينَ تَحِلُّ لَهُمْ، لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَجْرَتَهُ فَيُعْطِيهِ مِنْ مَلَكَوَةٍ هُوَ حَلَالٌ لِأَبِي رَافِعٍ فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ فِيمَا سَلَفَ «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا».

٧- لَا حَرَجَ فِي الْعَطَاءِ وَهُوَ غَيْرُ الصَّدَقَةِ

٦١٦- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أَعْطِيهِ أَفْقَرُ مِنِّي، فَيَقُولُ: خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ».

رواه مسلم (١٠٤٥).

(وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه) رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء، فيقول: أعطيه أفقر مني، فيقول: خذه فتموله، أو تصدق به، وما جاءك من هذا المال، وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ، وما لا فلا تتبعه نفسك».

(ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك) أي لا تعلقها بطلبه (رواه مسلم)

الحديث أفاد أن العامل ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردّها فإن الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم.

والأكثر على أن الأمر في قوله: «فخذ» للنسب وقيل: للوجوب

قيل: وهو مندوب في كل عطية يُعطى الإنسان فإنه يُندب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث هذا إذا كان المال الذي يُعطيه منه حلالاً.

وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وحرام:

فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنْ أَخَذَهَا جَائِزٌ مُرْخَصٌ فِيهِ

قَالَ: وَحُجَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي الْيَهُودِ ﴿سَمَاعُونَ
لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّخْتِ﴾ [الأنعام: ٤٢] وَقَدْ زَهَرَ عَلَيْهِ دِرْعُهُ مَعَ
يَهُودِيٍّ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَكَذَا أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ
وَإِنْ كَثُرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَنْ ثَمَنَ الْخَنَزِيرَ وَالْمَعَامِلَاتِ الْبَاطِلَةِ.
انْتَهَى.

وَفِي «الْجَامِعِ الْكَافِي» أَنَّ عَطِيَّةَ السُّلْطَانِ الْجَائِزَ لَا تُرَدُّ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ عَيْنُ مَالِ الْمُسْلِمِ وَجَبَ قَبُولُهُ وَتَسْلِيمُهُ إِلَى
مَالِكِهِ وَإِنْ كَانَ مُلْتَبَسًا فَهُوَ مَظْلَمَةٌ يَصْرِفُهَا عَلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَإِنْ
كَانَ ذَلِكَ عَيْنَ مَالِ الْجَائِزِ فَفِيهِ تَقْلِيلٌ لِبَاطِلِهِ وَأَخْذُ مَا يَسْتَعِينُ
بِإِنْفَاقِهِ عَلَى مَعْصِيَتِهِ؛ وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ جَارٍ عَلَى قَوَاعِدِ
الشَّرِيعَةِ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْمَنَ الْقَابِضُ عَلَى نَفْسِهِ
مَنْ مَحَبَّةِ الْحَسَنِ الَّذِي جَبَلَتْ النُّفُوسُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا
وَأَنْ لَا يُوهَمَ الْغَيْرُ أَنَّ السُّلْطَانَ عَلَى الْحَقِّ حَيْثُ قَبِضَ مَا أَعْطَاهُ
وَقَدْ بَسَطْنَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» فِي كِتَابِ الْبَيْعِ مَا هُوَ
أَوْسَعُ مِنْ هَذَا.

«إلا رجلاً».

٥- كتاب الصيام

الصَّيَّامُ لُغَةً: الإِمْسَاكُ، فَيَعْمُ الإِمْسَاكُ عَنِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
مِنَ النَّاسِ وَالِدَوَابِّ وَغَيْرِهَا.

وقال أبو عبيد [غريب الحديث: ١/٣٢٥-٣٢٧]: كل ممسك
عن كلام أو طعام أو سير فهو صائم.

وفي الشرع: إِمْسَاكٌ خُصُوصٌ وَهُوَ الإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ
وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فِي النَّهَارِ عَلَى
الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ.

وَيَنْبَغُ ذَلِكَ الإِمْسَاكُ عَنِ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ
الْكَلَامِ الْحَرَمِ وَالْمَكْرُوهِ لِرُودِ الْأَحَادِيثِ بِالنَّهْيِ عَنْهَا فِي الصُّومِ
زِيَادَةً عَلَى غَيْرِهِ فِي وَقْتِ خُصُوصٍ بِشُرُوطٍ خُصُوصَةً تَفْصُلُهَا
الْأَحَادِيثُ الْآتِيَّةُ، وَكَانَ مَبْدَأُ فُرُوضِهِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ.

١- باب صفة الصيام

١- لا يُقَدَّم رمضان بصيام يصله به

٦١٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ،
إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩١٤)، مسلم (١٠٨٢)].

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدّموا
رمضان») فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى شَهْرِ رَمَضَانَ:
وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ [اليهقي في السنن الكبرى (٢٠١/٤)]
وَلَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا «لَا تَقُولُوا: جَاءَ رَمَضَانُ فَإِنْ
رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَلَكِنْ قُولُوا: جَاءَ شَهْرُ رَمَضَانَ»
حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ.

(بصوم يوم ولا يومين إلا رجلاً) كَذَا فِي نُسْخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ»
وَلَفْظُهُ فِي الْبُخَارِيِّ «إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا».

قَالَ الْمَصْنُفُ «يَكُونُ» نَائِمَةً. أَيْ يُوجَدُ رَجُلٌ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ

قُلْتُ: وَهُوَ قِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ مِنْ مَذْكُورٍ.

(كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ قَبْلَ رَمَضَانَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا أَنْ يَتَعَجَّلَ الرَّجُلُ الصَّيَّامُ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ
لَعَنَى رَمَضَانَ أَنْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: (لَعَنَى رَمَضَانَ) تَقْيِيدٌ لِلنَّهْيِ بِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ بِكَوْنِ
الصُّومِ اخْتِيَابًا لَا لَوْ كَانَ الصُّومُ صَوْمًا مُطْلَقًا كَالثَّقَلِ الْمَطْلُوقِ
وَالنَّذْرِ وَالْحَوِيَّةِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَجْنَى أَنَّهُ بَعْدَ هَذَا التَّقْيِيدِ يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ تَقْدِيمِ
رَمَضَانَ بِأَيِّ صَوْمٍ كَانَ وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ النَّهْيِ فَإِنَّهُ عَامٌّ لَمْ
يُسْتَنْثَى مِنْهُ إِلَّا صَوْمٌ مِنْ أَغْتَاذِ صَوْمِ أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ، وَوَافَقَ ذَلِكَ
آخِرَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ وَلَوْ أَرَادَ ﷺ الصُّومَ الْمُقَيَّدَ بِمَا ذَكَرَ لَقَالَ:
إِلَّا مُتَّفَعًا أَوْ نَحْوَ هَذَا اللَّفْظِ.

وَأَمَّا نَهْيٌ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ عَلَّقَ
الدُّخُولَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا هَلَالِهِ فَالْتَقَدُّمُ عَلَيْهِ مُخَالَفَةٌ
لِلنَّصِّ أَمْرًا وَنَهْيًا.

وَلِيهِ إِطْلَاقٌ لِمَا يَفْعَلُهُ الْبَاطِنِيُّ مِنَ تَقْدِيمِ الصُّومِ يَوْمٍ أَوْ
يَوْمَيْنِ قَبْلَ رُؤْيَا هَلَالِ رَمَضَانَ وَزَعَمِيهِمْ أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ
«صُومُوا لِرُؤْيَا» [سبأني برقم (٦٠٥)]، فِي مَعْنَى مُسْتَقْبَلِينَ لَهَا؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يُفِيدُ أَنَّ اللَّامَ لَا يَصَحُّ حَمْلُهَا عَلَى هَذَا
الْمَعْنَى وَإِنْ وَرَدَتْ لَهُ فِي مَوَاضِعَ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصُّومِ مِنْ بَعْدِ
النَّصْبِ الْأَوَّلِ مِنْ يَوْمٍ سَادَسَ عَشَرَ مِنْ شَعْبَانَ لِحَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «إِذَا اتَّصَفَتْ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٤٧)، التِّرْمِذِيُّ (٧٣٨)،
ابن ماجه (١٦٥١)] وَغَيْرُهُمْ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يُكْرَهُ بَعْدَ الْإِنْتِصَافِ وَيَحْرُمُ قَبْلَ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ
يَوْمَيْنِ.

وقال آخرون: يجوز من بعد انتصافه ويحرم قبله يوم أو يومين.

أما جواز الأول فلأنه الأصل وحديث أبي هريرة ضعيف. قال أحمد وابن معين: إنه منكر.

وأما تحريم الثاني فلحديث الكتاب وهو قول حسن.

٢- لا يُصام يوم الشك

٦١٨- وَعَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه».

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَلْقِيًا [كتاب الصوم، تحت باب (١١)]، وَوَصَلَهُ الْخَمْسَةُ [أبو داود (٢٣٣٤)، الترمذي (٦٨٦)، النسائي (١٥٣/٤)، ابن ماجه (١٦٤٥)]، وَضَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩١٤) وَابْنُ جِبَانَ (٣٥٨٥).

(وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: من صام اليوم الذي يشك في صومه فليس له أجر ولا عليه عيب. ذكره البخاري تعليقاً ووصله إلى عمارة (الخمس) وزاد المصنف في الفتح (١٢٠/٤): الحاكم (٤٢٤، ٤٢٥)، وأنها وصلت من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحاق ولفظه عندهم: «كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال: كلوا فتناحى بعض القوم فقال: إني صائم، فقال عمار: من صام يوم الشك (وصححه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن عبد البر: هو مستند عندهم لا يختلفون في ذلك، انتهى.

وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال رمضان بصوم واحد من الأمر بالصوم لرؤيته.

واعلم أن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يُرَ الهلال في ليلته بنسيم سائر أو غوره فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان.

والحديث وما في معناه يدل على تحريم صومه وإليه ذهب الشافعي [«ترتيب المسند» (٧٢١)] واختلف الصحابة في ذلك.

منهم من قال بجواز صومه ومنهم من منع منه وعده

عصياناً لأبي القاسم والأدلة مع المحرمين.

وأما ما أخرجه الشافعي عن فاطمة بنت الحسين «أن علياً عليه السلام قال: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان» فهو أثر منقطع على أنه ليس في يوم شك مجزئ بل بعد أن شهد عنده رجل على رؤية الهلال فصام وأمر الناس بالصيام وقال: «لأن أصوم» إلخ.

ومما هو نص في الباب حديث ابن عباس «فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا».

أخرجه أحمد (٢٢٦/١) وأصحاب السنن [أبو داود (٢٣٢٧)، الترمذي (٦٨٨)، النسائي (١٥٣/٤)، ابن ماجه (١٦٥٥)] وابن خزيمة (١٩١٢).

وأبو يعلى (٢٤٣/٤) وأخرجه الطيالسي (٢٧٩٣) بلفظ: «ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان».

وأخرجه الدارقطني (١٦٢/٢) وصححه ابن خزيمة في صحيحه (١٩١٩) وأبو داود (٢٣٢٥) من حديث عائشة «كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره يصوم لرؤية هلال رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام».

وأخرج أبو داود (٢٣٢٦) من حديث خديجة مرفوعاً «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة».

وفي الباب أحاديث واسعة دالة على تحريم صوم يوم الشك من ذلك قوله:

٣- إتمام عدة الشهر والتقدير له

٦١٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٠٠)، مسلم (١٠٨٠)] (٨).

والمسلم (١٠٨٠) (٤) «فإن غمى عليكم فأقدروا له ثلاثين»

وللبخاري (١٠٩٧): «فأكملوا العدة ثلاثين»

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ أَيَّ الْهَلَالِ»

فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا فَإِنْ غَمَّ بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمُنْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَمِيمِ أَيْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ عَيْمٌ (عَلَيْكُمْ فَاذْكُرُوا لَهُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وإفطاره أول يوم من شوال لرؤية هلاله.

وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكون قام الإجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما يثبت به الحكم الشرعي من إخبار الواحد العدل أو الاثنين على خلاف في ذلك.

فمعنى «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ» أي إذا وجدت فيما بينكم الرؤية، فبدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم.

وقيل: لا يُعْتَبَرُ؛ لأن قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ» خطاب لأناس مخصوصين به.

وفي المسألة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سميتها.

وفي قوله: (لرؤيته) [البخاري (١٠٩٩)] من حديث أبي هريرة دليل على أن الواحد إذا انفرد بروية الهلال لزومه الصوم والإفطار وهو قول أئمة الآل وأئمة المذاهب الأربعة في الصوم.

واختلفوا في الإفطار:

فقال الشافعي: يفطر ويغنيه.

وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً؛ كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم له في أول باب صلاة العيدين أنه لم يقل بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيباني وأن الجمهور يقولون: إنه يتعين عليه حكم نفسه فيما يتقنه فناقض هنا ما سلف.

وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب «إنه لا يعتد بروية

الهِلَالِ» وَهُوَ بِالشَّامِ، بَلْ يُوَفَّقُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَيَصُومُ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ بِاخْتِيَارِ رُؤْيَا الشَّامِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ.

وتقدم الحديث وليس بنص فيما اختجوا به لاختياله كما تقدم فالحق أنه يعمل بيقين نفسه صوماً وإفطاراً ويجسن التكتم بها صوماً للعباد عن إثمهم بإساءة الظن به.

(ولمسلم) أي عن ابن عمر (فإن أغوي عليكم فافذكروا له ثلاثين وللبخاري) أي عن ابن عمر (فأكملوا العدة ثلاثين).

قوله: «فاذكروا له» هو أمر همزته همزة وصل وتكسر الدال وتضم، وقيل: الضم خطأ، وفسر المراد به بقوله: «فاذكروا ثلاثين» قوله: «واكملوا العدة ثلاثين».

والمعنى: افذكروا يوم الثلاثين واحسبوا تمام الشهر وهذا أحسن تفاسيره.

وله تفاسير أخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث.

قال ابن بطال: في الحديث دفع لمراعاة المنجمين، وإنما المعول عليه رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف.

وقد قال الباجي في الرد على من قال: إنه يجوز للخاسير والمنجم وغيرهما الصوم والإفطار اعتماداً على النجوم: إن إجماع السلف حجة عليهم.

وقال ابن بريدة: هو مذهب باطل قد نهت الشريعة على الخوض في علم النجوم؛ لأنها حدم وتخمين ليس فيها قطع.

قال الشارح: قلت: والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري (١٩١٣) عن ابن عمر أنه ﷺ قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أَمِيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا يَعْنِي تِسْعًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً وَثَلَاثِينَ مَرَّةً».

٦٢٠- وَلَهُ (أي: البخاري) في حديث أبي هريرة «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»

قوله: (وله) أي: البخاري (في حديث أبي هريرة) «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» هو تصريح بمفاد الأمر بالصوم لرؤيته في

رواية فإن غُمَ (فأكملوا العدة) أي عدة شعبان.

وهذه الأحاديثُ نصوصٌ في أنه لا صوم ولا إفتار إلا بالرؤية للهلال أو إكمال العدة.

٤- شهادة الواحد في رؤية الهلال

٦٢١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ، فَأَخْبَرَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ».

رواه أبو داود (٢٣٤٢)، وصححه الحاكم (٤٢٣/١) وابن حبان (٣٤٤٧).

الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولاً فيه، وهو مذهب طائفة من ائمة العلم ويشترط فيه العدالة.

وذهب آخرون إلى أنه لا بُدَّ من الاثنين؛ لأنها شهادة واستدلوا بخبر رواه النسائي (١٣٧/٤) عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال: جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وحديثوني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدَانِ» فدل بمفهومه أنه لا يكفي الواحد.

واجب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر وحديث الأعرابي الأبي أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر المرأة والعبد.

وأما الخروج منه فالظاهر أن الصوم والإفتار مُستويان في كفاية خبر الواحد.

وأما حديث ابن عباس وابن عمر ﷺ أنه ﷺ أَجَازَ خَبَرَ وَاحِدٍ عَلَى هَيْلَالٍ وَمَضَانَ وَكَانَ لَا يَجِيزُ شَهَادَةَ الْإِفْطَارِ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ فإنه ضعفه الدارقطني (١٥٦/٢) وقال: نَصَرَدَ بِهِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْأَيْلِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

ويدل لقبول خبر الواحد في الصوم دخولاً أيضاً قوله:

٦٢٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ،

فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ: أَنْ يَصُومُوا غَدًا».

رواه الغنم (أبو داود (٢٣٤٠)، الرمزي (٦٩١)، ابن ماجه (١٦٥٢)).

وصححه ابن خزيمة (١٩٢٣) وابن حبان (٣٤٤٦)، وزجج النسائي إسناده (١٣١/٤).

فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم. ودلالة على أن الأصل في المسلمين العدالة إذ لم يطلب ﷺ من الأعرابي إلا الشهادة.

وليه أن الأمر في الهلال جار مجرى الإخبار لا الشهادة. وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالشهادتين ولا يلزم التبري من سائر الأدیان.

٥- النية في الصيام

٦٢٣- وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

رواه الغنم (أحمد (٢٨٧/٦)، أبو داود (٢٤٥٤)، الرمزي (٧٣٠)، النسائي (١٩٦/٤)، ابن ماجه (١٧٠٠)، ومالك الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفي.

وصححه مرفوعاً ابن خزيمة (١٩٣٣) وابن حبان (المروحين (٤٦/٢)).

وللدارقطني (١٧٢/٢) «لا صيام لمن لم يقرضه من الليل»

(وعن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ». رواه الحمصه ومالك الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفي) على حفصة.

(وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني) أي عن حفصة (لا صيام لمن لم يقرضه من الليل).

الحديث اختلف الأئمة في رفعه ووقفي.

وقال أبو محمد بن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة؛ لأن من رواه مرفوعاً قد رواه موقوفاً.

وقد أخرجه الطبراني [الكبير] (١٩٦/٢٣) من طريق أخرى وقال: رجالها ثقات.

٦- الإفطار بعد نية الصيام

وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الصَّيَامُ إِلَّا بِنِيَّةِ النَّبِيِّ وَهُوَ أَنْ يَنْوِيَ الصَّيَامَ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَأَوَّلُ وَقْتِهَا الْغُرُوبُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّوْمَ عَمَلٌ وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَأَجْزَاءُ النَّهَارِ غَيْرُ مُفَصَّلَةٍ مِنَ اللَّيْلِ بِفَاصِلٍ يَنْتَقِظُ فَلَا يَنْتَقِظُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ النَّبِيُّ وَاقِعَةً فِي جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَتَشْتَرِطُ النَّبِيُّ لِكُلِّ يَوْمٍ عَلَى انْفِرَادِهِ وَهَذَا مُشْهُورٌ مِنْ مَنْعِبِ أَحَدٍ وَلَهُ قَوْلٌ: إِنَّهُ إِذَا نَوَى مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ تَجْزِئُهُ.

وقوى هذا القول ابن عقيل بأنه عليه السلام قال: «لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» [البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧)] وَهَذَا قَدْ نَوَى جَمِيعَ الشَّهْرِ، وَلِأَنَّ رَمَضَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ فِي لَيْلِيهِ عِبَادَةٌ أَيْضًا يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى صَوْمِ نَهَارِهِ وَأَطَالَ فِي الْاسْتِدْلَالِ عَلَى هَذَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهِ وَالْحَدِيثُ عَامٌّ لِلْفَرْضِ وَالنَّفْلِ وَالْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ مُعَيَّنًا وَمُطْلَقًا.

وليه خلافٌ وتفاصيل.

واستدلَّ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ وَجُوبِ النَّبِيِّ بِحَدِيثِ الْبَخَارِيِّ [البخاري (٢٠٠٧)، مسلم (١١٣٥)] «أَنَّهُ عليه السلام بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ إِنْ مَنْ أَكَلَ فَلَيْتُمْ أَوْ فَلْيَصُمْ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ».

قالوا: وَقَدْ كَانَ وَاجِبًا ثُمَّ نَسَخَ وَجُوبَهُ بِصَوْمِ رَمَضَانَ وَنَسَخَ وَجُوبَهُ لَا يَرْفَعُ سَائِرَ الْأَحْكَامِ فَقَيْسَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنَ النَّذْرِ الْمَعِينِ وَالْتِطَوُّوعِ فَخَصَّ عُمُومَ «فَلَا صِيَامَ لَهُ» بِالْقِيَاسِ وَبِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْآتِي فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ عليه السلام كَانَ يَصُومُ تَطَوُّعًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ النَّبِيِّ.

وأجيب: بِأَنَّ صَوْمَ عَاشُورَاءَ غَيْرُ مُسَاوٍ لَصَوْمِ رَمَضَانَ حَتَّى يُقَاسَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ عليه السلام لَزِمَ الْإِمْسَاكَ لِمَنْ قَدْ أَكَلَ وَلِمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَمْرٌ خَاصٌّ وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا أَجْزَأُ عَاشُورَاءَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ لِيَعْتَذِرَ بِهِ فَيُقَاسَ عَلَيْهِ مَا سِوَاهُ كَمَا نَأَمَّ حَتَّى أَصْبَحَ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ تَمَّ الْإِمْسَاكُ وَوَجُوبُهُ أَنَّهُ صَوْمٌ مُجْزِئٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ وَهُوَ:

٦٢٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ عليه السلام ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ، ثُمَّ أَنَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: أَهْدِي لَنَا حَيْسًا، فَقَالَ: أَرَيْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلْتُ».

رواه مسلم (١١٥٤)

وهو قوله: (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ عليه السلام ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ ثُمَّ أَنَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: أَهْدِي لَنَا حَيْسًا» بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَشَتْ حَتَّى فُسِنَ مُهْمَلَةٌ هُوَ التَّمَرُ مَعَ السَّمَنِ وَالْأَقْطِ. (فَقَالَ: أَرَيْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلْتُ»، رواه مسلم).

فالجواب عنه أَنَّهُ اسْمٌ مَنْ أَنْ يَكُونَ يَتَّ الصَّوْمِ أَوْ لَا فَيَحْمَلُ عَلَى النَّبِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُحْتَمَلَ يُرَدُّ إِلَى الْعَامِّ وَنَحْوِهِ عَلَى أَنْ فِي بَعْضِ رَوَايَاتٍ حَدِيثَهَا «إِنِّي كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا».

والحاصل أَنَّ الْأَصْلَ عُمُومُ حَدِيثِ النَّبِيِّ وَعَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ وَالْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ وَلَمْ يَقَمْ مَا يَرْفَعُ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ فَتَعَيَّنَ الْبَقَاءُ عَلَيْهِمَا.

٧- سنة تعجيل الفطر

٦٢٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عليه السلام، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٥٧)، مسلم (١٠٩٨)]

(وعن سهل بن سعد عليه السلام) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ مَالِكٍ. أَنْصَارِيٌّ خَزْرَجِيٌّ يُقَالُ: كَانَ اسْمُهُ خَزْنًا؛ فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام سَهْلًا، مَاتَ النَّبِيُّ عليه السلام وَلَهُ خَمْسٌ عَشْرَةَ سَنَةً وَمَاتَ سَهْلٌ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ، وَهُوَ آخَرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْمَدِينَةِ.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ أَحَدُ (١٧٢/٥): «وَأَخْرَوْا السَّحُورَ» زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٣): «لَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخَّرُونَ الْإِفْطَارَ إِلَى اسْتِثْنَائِكَ النَّجُومِ».

قَالَ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ: ثُمَّ صَارَ فِي مِلَّتِنَا شِعَارًا لِأَهْلِ الْبِدْعَةِ وَسِمَةً لَهُمْ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ بِالرُّؤْيَا أَوْ بِإِخْبَارٍ مِنْ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ وَهِيَ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي النَّهَارِ مِنَ اللَّيْلِ وَلِأَنَّهُ أَرْفَقَ بِالصَّائِمِ وَأَقْوَى لَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ مُسْتَحَبٌّ وَلَا يُكْرَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَّا لِمَنْ تَعَمَّدَهُ وَرَأَى الْفَضْلَ فِيهِ.

(قُلْتُ) فِي إِبَاحَتِهِ ﷺ الْمَوَاصِلَةَ إِلَى السَّحْرِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ [خ] (١٩٦٧) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ سِيَاسَةً لِلنَّفْسِ وَدَفْعًا لَشَهْوَتَيْهَا إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ:

٦٢٦- وَلِلزَّمَرِيِّ (٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا»

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلزَّمَرِيِّ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا» دَالٌّ عَلَى أَنَّ تَعْجِيلَ الْإِفْطَارِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَأْخِيرِهِ.

وَأَنَّ إِبَاحَةَ الْمَوَاصِلَةِ إِلَى السَّحْرِ لَا تَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ أَوْ يُرَادُ بِ«عِبَادِي» الَّذِينَ يُفْطِرُونَ وَلَا يُوَاصِلُونَ إِلَى السَّحْرِ.

وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ لِتَصَرُّعِهِ ﷺ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُمْ كَمَا يَأْتِي فَهُوَ أَحَبُّ الصَّائِمِينَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا لِأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي الْوَصَالِ وَلَوْ إِيَّامًا مُتَّصِلَةً كَمَا يَأْتِي.

٨- بركة السحور

٦٢٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَاهَارِي (١٩٢٣)، مُسْلِم (١٠٥٩)]

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ اسْمٌ لِمَا يُتَسَحَّرُ بِهِ وَرَوَى بِالضَّمِّ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ.

(بِرَكَّةٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ أَحَدُ (١٢/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «فَلَا تَذْعُوهُ وَلَوْ أَنَّ يَنْجَرِعَ أَخْذُكُمْ جَرْعَةً مِنْ مَاءٍ فَإِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ».

وظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ التَّسَحُّرِ وَلَكِنَّهُ صَرَفَهُ عَنْهُ إِلَى التَّدْبِيرِ مَا ثَبَتَ مِنْ مُوَاصِلَتِهِ ﷺ وَمَوَاصِلَةِ أَصْحَابِهِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي حُكْمِ الْوَصَالِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ التَّسَحُّرَ مُنْدُوبٌ.

وَالْبَرَكَةُ الْمَشَارُ إِلَيْهَا فِيهِ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ وَمُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (١٠٩٦) مَرْفُوعًا «فَضَّلَ مَا بَيْنَ صَيَّامِنَا وَصَيَّامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحْرِ» وَالتَّقْوِيُّ بِهِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَزِيَادَةُ النَّشَاطِ وَالتَّسَبُّبِ لِلصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ سَأَلَ وَقَتَ السَّحْرِ.

٩- الإسراع في الإفطار

٦٢٨- وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمَرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ».

زَوَّاهُ الْغَسَنَةُ رَأْسُ (١٧/٤)، أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٥)، الْوَلِيدُ (٦٥٨)، النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» كَمَا فِي «نَهْجَةِ الْأَشْرَافِ» (٤٤٨٦)، ابْنُ مَاجَهٍ (١٦٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٠٦٧) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥١٥) وَالْحَاكِمُ (٤٣١/١)

(وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ ﷺ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّحَابَةِ ضَبِّيٌّ غَيْرُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ.

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٦٥)، مسلم (١١٠٣)]

(وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ») هُوَ تَرْكُ الْفِطْرِ بِالنَّهَارِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ بِالتَّصَدُّقِ.

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَمْ أَتَّفَقْ عَلَى اسْمِهِ [وَأَنَّكَ تَوَاصِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: وَأَيُّكُمْ يَطْلِي إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرِذْتُكُمْ كَأَلْمُنْكَلٍ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة [خ (١٩٦٥)، م (١١٠٣)] وابن عمر [البخاري (١٩٢٢)، مسلم (١١٠٢)] وعائشة [البخاري (١٩٦٤)، مسلم (١١٠٥)] وأنس [البخاري (١٩٦١)، مسلم (١١٠٤)] وتفرَّد مسلم بإخراجه عن أبي سعيد [البخاري (٩٦٣)] ولم يخرجهم مسلم.

وهو دليل على تحريم الوصال؛ لأنه الأصل في النهي.

وقد أَيْحَ الوصال إلى الشرح لحديث أبي سعيد [خ (١٩٦٧)] «فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ».

وفي حديث أبي سعيد هذا دليل على أن إمساك بعض الليل مواصلة.

وهو يردُّ على من قال: إن الليل ليسَ عملاً للصوم فلا يعتدُّ بشيئه.

وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه ﷺ وقد اختلفت في حق غيره.

فَقِيلَ: التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: مُحَرَّمٌ فِي حَقِّ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ وَيَسَاحُ لِمَنْ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ رَأْيُ الْأَكْثَرِ لِلنَّهْيِ وَاصْلُهُ التَّحْرِيمُ.

وَأَسْتَدِلُّ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُزُّ بِأَنَّهُ ﷺ وَاصَلَ بِهِمْ وَلَوْ كَانَ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ لَمَا أَقْرَبَهُمْ عَلَيْهِ فَهُوَ قَرِيبَةٌ أَنَّهُ لِلتَّكَرُّافَةِ وَرَحْمَةٍ لَهُمْ وَتَخْفِيفًا عَنْهُمْ، وَلَأنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٤) عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْمُوَاصَلَةِ وَلَمْ يَحَرِّمْهُمَا إِفْقَاءَ عَلَى أَصْحَابِهِ» إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ «وإِسْقَاء» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «نَهَى».

(عن رسول الله ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى ثَمَرِ فَاِنٍ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حُبَّانٍ وَالْحَاكِمُ) وَالحديث قد روي من حديث عمران بن حصين [ابن عدي كما في الطحطاوي (٢١١/٢)].

وفيه ضعف ومن حديث أنس رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٩٤) وَالْحَاكِمُ (٤٣١/١) وَصَحَّحَهُ وَرَوَاهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ (٦٩٦) وَالنَّسَائِيُّ [الكبرى] كما في تحفة الأشراف (١٠٢٦) وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى ثَمَرَاتٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» وَورد في عديد الثمر أنها ثلاث وفي الباب روايات في معنى ما ذكرناه.

ودلُّ على أن الإفطار بما ذُكِرَ هُوَ الشُّنَّةُ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ [زاد المعاد (٥٠/٢)]: وَهَذَا مِنْ كَمَالِ شَفَقَتِهِ ﷺ عَلَى أَتَمِّهِ وَنَصَحَتِهِمْ فَإِنْ إعْطَا الطَّيْبَةَ الشَّيْءَ الْحَلَوَّ مَعَ خُلُوِّ الْمَعْدَةِ ادَّعَى إِلَى قَبُولِهِ وَانْتِفَاعِ الْقَوَى بِهِ لَا سِيَّمًا الْقَوَّةُ الْبَاصِرَةُ فَإِنَّهَا تَقْوَى بِهِ وَأَمَّا الْمَاءُ فَإِنَّ الْكِبْدَ يَحْصُلُ لَهَا بِالصُّومِ نَوْعٌ يَسَّرُ فَإِنْ رَطَبَتْ بِالْمَاءِ كَمَلَتْ انْتِفَاعُهَا بِالْغِذَاءِ بَعْدَهُ هَذَا مَعَ مَا فِي الثَّمَرِ وَالْمَاءِ مِنَ الْخَاصِيَّةِ الَّتِي لَهَا تَأْسِيرٌ فِي صَلَاحِ الْقَلْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أَطْبَاءُ الْقُلُوبِ.

٢- باب ما يبطل به الصيام وما يجوز

١- النهي عن الوصال

٦٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ تَوَاصِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرِذْتُكُمْ». كَأَلْمُنْكَلٍ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا».

وروى البرزازی «كشف الأستار» (١٠٢٤) والطبرانی في الأوسط «المعجم الكبير» (٢٤٩/٧) من حديث سمرة «نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزيمة».

ويدلُّ له أيضاً مواصلة الصحابة فروى ابن أبي شيبة (٣١٢/٢) بإسناد صحيح أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوماً وذكر ذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه.

ويدلُّ للجواز أيضاً ما أخرجه ابن السكن مرفوعاً «إن الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتبني ولا أجز له».

قالوا: والتعليل بأنه من فعل النصارى لا يقتضي التحريم.

واغترز الجمهور عن مواصليته ﷺ بالصحابة بأن ذلك كان تقريباً لهم وتكسلاً بهم واحتمل جواز ذلك؛ لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم؛ لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك ادعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وارجح من وظائف العبادات والأقرب من الأقوال هو التفصيل.

وقوله ﷺ «وايكن مثلي» استيفها إنكار وتوبيخ أي ايكنم على صفتي ومزالي من ربي.

واختلف في قوله (يطعمني ويسقيني) فقيل: هو على حقيقته كان يطعم ويسقى من عند الله، وتعب بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً.

وأجيب عنه بأن ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فإنه لا ينافي التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا.

وقال ابن القيم «إداء المعاد» (٣٢/٢-٣٣): المراد ما يغذيه الله من معارفه وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته وقوة عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق إليه وتوابع ذلك من الأحوال التي هي غذاء القلوب وتنعيم الأرواح وقوة العين وبهجة النفوس، وللقلب والروح بها أعظم غذاء وأجوده وأنفعه وقد يقرى هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام بزهة من الزمان كما قيل شعراً.

لها أحاديث من ذكرناك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد لها بوجهك نور يستضاء به ومن حديثك في أعقابها حادي ومن له أدنى معرفة أو تشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء

القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني ولا سيما المسرور الفرخان الطافر بمطلوبه الذي قوت عنه بمحبوبه وتنعم بقربه والرضا عنه، وساق هذا المعنى واختار هذا الوجه في الإطعام والإسقاء.

وأما الوصال إلى السحر فقد أذن ﷺ فيه كما في حديث البخاري عند أبي سعيد أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر».

وأما حديث عمار في الصحيحين البخاري (١٩٥٤)، مسلم (١١٠٠) مرفوعاً «إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم» فإنه لا ينافي الوصال؛ لأن المراد به افطر دخل في وقت الإفطار لا أنه صار مفطراً حقيقة كما قيل؛ لأنه لو صار مفطراً حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الإفطار ولا النهي عن الوصال ولا استنقام الإذن بالوصال إلى السحر.

٢- بطلان الصيام بالمكرات

٦٣٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَالْجَهْلِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

رواه البخاري (١٩٠٣) وأبو داود (٢٣٦٢)، واللفظ له

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: من لم يدع قول الزور أي الكذب.

(والعمل به والجهل أي السفة.

(فليس لله حاجة) أي إرادة.

(في أن يدع شربه وطعامه) رواه البخاري وأبو داود واللفظ له).

الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السفة على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضاً إلا أن التحريم في حق كذا كذا تحريم الزنا من الشيخ والخيل من

شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك فطريقكم كف النفس عن ذلك.

وأخرج النسائي [السنن الكبرى] كما في «تحفة الأشراف» (١٥٩٥٠) من طريق الأسود «قلت لعائشة: أتباشر الصائم؟ قالت: لا.

قلت: أليس رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه.

وظاهر هنا أنها اعتقدت أن ذلك خاص به ﷺ. قال القرطبي: وهو اجتihad منها.

وقيل: الظاهر أنها ترى كراهة القبلة لغيره ﷺ كراهة تنزيه لا تحريم كما يدل له قولها: «أملككم لإربه».

وفي كتاب «الصيام» لأبي يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة: سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها.

وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم للدليل الثاني به ﷺ ولأنها ذكرت عائشة الحديث جواباً عما سأل عن القبلة وهو صائم وجوابها قاض بالإباحة مستدلة بما كان يفعل ﷺ وفي المسألة أقوال:

الأول: للملكية أنه مكروه مطلقاً.

الثاني: أنه محرم مستدلين بقوله تعالى: «فَلَا تَبَايَسُوا» [البقرة: ١٨٧] فإنه منع المباشرة في النهار.

واجب بأن المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعله ﷺ كما أفاده حديث الباب.

وقال قوم: إنها تحرم القبلة، وقالوا: إن من قبل بطل صومه.

الثالث: أنه مباح وبالغ بعض الظاهرية فقال: إنه مستحب.

الرابع: التفصيل فقالوا: يُكره للشاب ويباح للشيخ، ويرى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود (٢٣٨٧) «أنه أتاه رجل فسأله عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فتهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب».

الخامس: أن من ملك نفسه جاز له وإلا فلا وهو مروي

الفقير.

والمراد من قوله (فليس لله حاجة) أي إرادة بيان عظم ارتكاب ما ذكر وأن صيامه كلا صيام ولا معنى لاغتيار المفهوم هنا فإن الله لا يحتاج إلى أحد هو الغني سبحانه؛ ذكره ابن بطال.

وقيل: هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيئاً عليه: لا حيلة لي في كذا.

وقيل: إن معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر.

هذا وقد ورد في الحديث الآخر [البخاري (١٩٠٤)، مسلم (١١٥١)] «فإن شاتمته أحد أو سابه فليقل: إني صائم» فلا تشتم مبتدئاً ولا مجاباً.

٣- جواز التقيل في الصيام

٦٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِربِهِ».

متفق عليه [البخاري (١٩٢٧)، مسلم (١١٠٦)]، واللفظ لمسلم.

وزاد في رواية [م (١١٠٦)(٧١)]: «في رمضان»

[وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر»] المباشرة: الملامسة وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج وليس بمراد هنا.

(وهو صائم ولكنه أملككم لإربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فموحدة وهو حاجة النفس ووطؤها.

وقال المصنف في التلخيص (٢٠٧/٢) معناه لعضوه.

(متفق عليه، واللفظ لمسلم وزاد) أي مسلم (في رواية: «في رمضان»).

قال العلماء: معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاختراؤ من القبلة ولا تتوهموا أنكم مثل رسول الله ﷺ في استباحتها لأنه يملك نفسه ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها إنزال أو

عن الشافعي واستدل له بحديث «عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي ﷺ فأخبرته أمه أم سلمة أنه ﷺ يصنع ذلك فقال: يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال: إني أخشاكم لله» [١١٠٨].

فدل على أنه لا فرق بين الشاب والشيوخ وإلا لبيته ﷺ لعمر لا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه.

وقد ظهر مما عرفت أن الإباحة أقوى الأقوال ويدل ذلك ما أخرجه أحمد (٢١/١) وأبو داود (٢٣٨٥) من حديث «عمر بن الخطاب قال: هبشت يوماً فقبلت وأنا صائم، فأثبت النبي ﷺ فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: أرايت لو تخضضت بماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، فقال رسول الله ﷺ: فقيم، انتهى.

قوله «هبشت» بفتح الهاء وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة معناه ارتخت وخففت.

واختلفوا أيضاً فيما إذا قبل أو نظر أو باشر فانزل أو أمدى.

فمن الشافعي وغيره أنه يقضي إذا انزل في غير النظر ولا قضاء في الإمضاء.

وقال مالك: يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الإمضاء فيقضي فقط.

وثمة خلافات أخر الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع وإلحاق غير الجامع به بعيد.

(تنبيه) قولها: «وهو صائم» لا يدل أنه قبلها وهي صائمة.

وقد أخرج ابن حبان في صحيحه (٣٥٤٥) عن عائشة «كان يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع» ثم ساق بإسنادوه «أن النبي ﷺ كان لا يمس وجهها وهي صائمة» (٣٥٤٦).

وقال: ليس بين الخبرين تضاد؛ لأنه كان يملك إربه وثبة فعليه ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله وتركه استعماله إذا كانت المرأة صائمة علماً منه بما ركب في النساء من الضعف عند الأشياء التي ترد عليهن، انتهى.

٤- جواز الاحتجام في الصيام

٦٣٢- وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، «أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم».

رواه البخاري (١٩٣٨)

قيل: ظاهره أنه وقع منه الأمران المذكوران فترقب وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولكنه لم يقنع ذلك في وقت واحد؛ لأنه لم يكن صائماً في إحرامه إذا أريد إحرامه وهو في حجة الوداع إذ ليس في رمضان ولا كان محرماً في سفره في رمضان عام الفتح ولا في شيء من عمره النبي اعتمره وإن احتمل أنه صام نقلاً إلا أنه لم يعرف ذلك وفي الحديث روايات.

وقال أحمد: إن أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً.

وقال أبو حاتم «العلل» (٢٣٠/١): «أخطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى الحجام أجرته وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه فعلى هذا الثابت إنما هو الحجام».

قلت: والحديث يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة وإن المراد احتجم وهو محرم في وقت واحتجم وهو صائم في وقت آخر.

والقرينة على هذا معرفة أنه لم يتفق له اجتماع الإحرام والصيام.

وأما تغليب شريك وإنقاله إلى ذلك اللفظ فامر بعيد والحمل على صحة لفظ روايته مع تأويلها.

وقد اختلف فيمن احتجم وهو صائم:

فذهب إلى أنها لا تطهر الصائم الأكثر من الأئمة، وقالوا: إن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وهو:

٥- أفطر الحاجم والمحجوم

٦٣٣- وعن شداد بن أوس «أن النبي ﷺ أتى

عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ:
أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ.

رَوَاهُ الْخُفْصَةُ (أبو داود (٢٣٦٨، ٢٣٦٩)، النسائي في «الكبرى» كما
في «تحفة الأشراف» (٤٨٢٣)، ابن ماجه (١٦٨١) إِلَّا الْقُرَيْشِيَّةَ، وَصَحَّحَهُ
أَخْذَهُ (١٢٢/٤) وَإِنْ خُزَيْمَةُ (١٩٦٣) وَإِنْ حَيْثَ (٣٥٣٣)

الحديث قد صححه البخاري وغيره وأخرجه الأئمة عن
سبعة عشر من الصحابة.

وَقَالَ السُّوَيْطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: إِنَّهُ مُتَوَاتِرٌ وَهُوَ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ الْحِجَامَةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ مَنْ حَاجِمٍ وَمَحْجُومٍ لَهُ وَقَدْ
ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ إِلَى ذَلِكَ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَتْبَاعُهُ لِحَدِيثِ
شَدَّادٍ.

وَفَقَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُفْطِرُ الْمَحْجُومُ لَهُ وَأَمَّا الْحَاجِمُ فَإِنَّهُ لَا
يُفْطِرُ عَمَلًا بِالحديث هذا في الطرف الأول فلا أدري ما الذي
أوجب العمل ببعضه دون بعض.

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ الْقَائِلُونَ: إِنَّهُ لَا يُفْطِرُ حَاجِمٌ وَلَا مَحْجُومٌ لَهُ
فَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ شَدَّادٍ هَذَا بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ
عَبَّاسٍ مُتَأَخِّرٌ؛ لِأَنَّهُ صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ حَجَّهِ وَهُوَ سَنَةُ عَشْرٍ،
وَشَدَّادٌ صَحْبُهُ عَامَ الْفَتْحِ كَذَا حَكِي عَنْ الشَّافِعِيِّ قَالَ: وَتَوَقَّي
الْحِجَامَةَ اخْتِيَاظًا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَيُؤَيِّدُ النُّسخَ مَا يَأْتِي فِي حَدِيثِ أَنَسٍ (الثاني برقم (٦١٩))
فِي قِصَّةِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَازِمِيُّ «الاعتبار في
النسخ والمنسوخ» (ص ٢١٧)) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ (المحلى: ٢٠٤/٦، ٥٠٥): إِنَّ حَدِيثَ
«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» نَابِتٌ بِلَا رَيْبٍ لَكِنْ وَجَدْنَا فِي
حَدِيثِ «أَنَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ وَعَنِ الْمُواصَلَةِ وَلَمْ
يُحَرِّمْهُمَا إِنْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ» (أبو داود (٢٣٧٤)) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٨/٢، ٣٠٩) مَا يُؤَيِّدُ حَدِيثَ
أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ» وَالرُّخْصَةُ
إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْعَزِيمَةِ فَدَلَّ عَلَى النُّسخِ سِوَاهُ كَانَ حَاجِمًا أَوْ
مَحْجُومًا.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَيَدُلُّ لَهَا حَدِيثُ أَنَسٍ الْآخِي.

وَقِيلَ: إِنَّمَا قَالَهُ ﷺ فِي خَاصٍّ وَهُوَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِمَا وَهُمَا
يَتَتَابَانِ النَّاسَ رَوَاهُ الْوَحَاطِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ أَبِي
الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْطَرَ
الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا يَتَتَابَانِ النَّاسَ».

وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي هَذَا التَّوَالِي: إِنَّهُ أَعْجَبُونِي؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِهِ
لَا يَقُولُ: إِنَّ النِّيَّةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ سَلِمَ مِنَ الْغِيَةِ؟ لَوْ كَانَتْ النِّيَّةُ تُفْطِرُ مَا
كَانَ لَنَا صَوْمٌ.

وَقَدْ وَجَّهَ الشَّافِعِيُّ هَذَا الْقَوْلَ وَحَمَلَ الشَّافِعِيُّ الْإِنْفِطَارَ
بِالنِّيَّةِ عَلَى سُقُوطِ أَجْرِ الصَّوْمِ مِثْلُ «قَوْلِهِ ﷺ لِلْمُتَكَلِّمِ
وَالْخَطِيبِ يَخْطُبُ لَا جُمُعَةَ لَهُ» (أبو داود (١٠٥١)) وَلَمْ يَأْمُرْهُ
بِالْإِعَادَةِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ سُقُوطَ الْأَجْرِ وَحَيْثُئِذٍ فَلَا وَجَّهَ لَجَمْعِهِ
أَعْجَبُونِي كَمَا قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: الْمُرَادُ بِإِفْطَارِهِمَا تَعَرُّضُهُمَا لِلْإِفْطَارِ.

أَمَّا الْحَاجِمُ فَلَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَصُولَ شَيْءٍ مِنَ الدَّمِ إِلَى جَوْفِهِ
عِنْدَ الْمَصِّ.

وَأَمَّا الْمَحْجُومُ فَلَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ ضَعْفِ قُوَّتِهِ بِخُرُوجِ الدَّمِ
فَيُؤُولُ إِلَى الْإِفْطَارِ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي رَدِّ هَذَا التَّوَالِي: إِنَّ قَوْلَهُ ﷺ «أَفْطَرَ
الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» لَهُ نَصْرٌ فِي خُصُولِ الْفِطْرِ لَهُمَا فَلَا يَمُرُّ
أَنْ يُعْتَقَدَ بَقَاءُ صَوْبِهِمَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مُخْبِرٌ عَنْهُمَا بِالْفِطْرِ لَا سِيَّما
وَقَدْ أَطْلَقَ هَذَا الْقَوْلَ إِطْلَاقًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَرَّنَهُ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى
أَنْ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ مُقَارَبَةَ الْفِطْرِ دُونَ حَقِيقَةِ
لَكَانَ ذَلِكَ تَلْيِيسًا لَا تَبْيِينًا لِلْحُكْمِ، انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ قَوْلُهُ:

٦- الرخصة في الحجامة

٦٣٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَوَّلُ مَا
كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
اِحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَفْطَرَ

هَذَا. ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنَسٌ يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَرَوَاهُ (١٨٢/٢)

قَالَ: إِنْ رَجَلَهُ ثَقَاتٌ وَلَا تَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَدْلَةِ النَّسَخِ حَدِيثٌ شَدِيدٌ.

٧- الاكحال في الصيام

٦٣٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اكْتَحَلَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٧٨) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (٩٦/٣): لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

ثُمَّ قَالَ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَحْلِ لِلصَّائِمِ فَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَاحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْكَحْلِ لِلصَّائِمِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، انْتَهَى.

وَخَالَفَ ابْنُ شَبْرَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى فَقَالَا: إِنَّهُ يُفْطَرُ لِقَوْلِهِ ﷺ «الْفُطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ» وَإِذَا وَجَدَ طَعْمَهُ فَقَدْ دَخَلَ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْسًا لَا نَسْلَمُ كَوْنَهُ دَاخِلًا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَيْسَتْ بِمَنْفَعَةٍ وَإِنَّمَا يَصِلُ مِنَ الْمَسَامِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَدُلُّكَ قَدَمُهُ بِالْخَنْظَلِ فَيَجِدُ طَعْمَهُ فِيهِ لَا يُفْطَرُ وَحَدِيثُ «الْفُطْرُ مِمَّا دَخَلَ» عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [كتاب الصيام، تحت باب (٣٢)]، وَوَصَلَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٨/٢).

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٧) عَنْهُ ﷺ قَالَ فِي الْإِسْمِ: «لَيَقْبُو الصَّائِمَ» فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ مُتَكَرِّرٌ.

٨- إتمام الصائم إذا نسي

٦٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٣٣)، مسلم (١١٥٥)].

وَاللَّحَاكِمُ (٤٣٠/١) «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ وَهُوَ صَحِيحٌ

وَلِي رَوَايَةُ التِّرْمِذِيُّ (٧٢١): فَإِنَّمَا هُوَ رَزَقَ سَاقَةَ اللَّهِ إِلَيْهِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِللَّحَاكِمِ) أَيُّ مَنْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ وَهُوَ صَحِيحٌ) وَرَوَدُ لَفْظُ «مَنْ أَفْطَرَ» بِعَمِّ الْجَمَاعِ وَإِنَّمَا خَصَّ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ لِيَكُونَهُمَا الْغَالِبُ فِي النَّسْيَانِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا لَصَوْمِهِ فَإِنَّهُ لَا يُفْطَرُ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ «فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» عَلَى أَنَّهُ صَائِمٌ حَقِيقَةً وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْبَاقِرُ وَاحْمَدُ بْنُ عِيسَى وَالْإِمَامُ يَحْيَى وَالفَرَقِيُّ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُفْطَرُ.

قَالُوا: لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ رُكْنُ الصَّوْمِ فَحُكْمُهُ حُكْمٌ مِنْ نَسْيٍ رُكْنًا مِنَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا.

وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ «فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» بِأَنَّ الْمَرَادَ فَلْيَتِمَّ إِمْسَاكُهُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ» صَرِيحٌ فِي صَحَّةِ صَوْمِهِ وَعَدَمِ قَضَائِهِ لَهُ وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٩/٢) إِسْقَاطَ الْقَضَاءِ فِي رَوَايَةِ أَبِي رَافِعٍ وَسَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ وَالْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَفْتَى بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَزَيْدُ بْنُ نَابِتٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ حَزْمٍ. وَفِي مَقْطُوعِ الْقَضَاءِ أَحَادِيثُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا وَيَتَسَمَّى الْاِخْتِجَاجُ بِهَا.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ لِالِاخْتِجَاجِ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، عَلَى أَنَّهُ مُنَازَعٌ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٦٧/٦) عَنْ مَوْلَاةٍ لِبَعْضِ الصَّحَابِيَّاتِ «أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِقَصْعَةٍ مِنْ تَرِيدٍ فَأَكَلْتُ مِنْهَا ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّهَا كَانَتْ صَائِمَةً فَقَالَ لَهَا ذُو الْبَيْنِ «الآنَ بَعْدَ مَا شَبِعْتَ» فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَمِّي صَوْمَكَ فَإِنَّمَا هُوَ رَزَقَ سَاقَةَ اللَّهِ إِلَيْكَ».

ضعيف «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُونَ: الْقِيءُ وَالْجِمَامَةُ وَالْإِخْلَامُ».

ويجَابُ عَنْهُ بِمَحَلِّهِ عَلَى مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ جَمْعاً بَيْنَ الْأَدْلَةِ وَحَلًّا لِلْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ عَلَى أَنَّ الْعَامَّ غَيْرُ صَحِيحٍ وَالْخَاصُّ أَرْجَحُ مِنْهُ سَنَدًا فَالْعَمَلُ بِهِ وَإِنْ عَارَضَتْهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ.

٩- الإفطار في القيء

٦٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ».

رَوَاهُ الْفَنَسِيُّ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٠)، الرَّمْذِيُّ (٧٢٠)، النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ، كَمَا فِي «الْتَحْفَةِ» (١٤٥٤٢)، ابْنُ مَاجَهَ (١٦٧٦)، وَأَعْلَى أَخَذَهُ (٤٩٨/٢)، وَقَوَاهُ الثَّارِقُطِيُّ (١٨٤/٢).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَتَيْنِ أَيْ سَبَقَهُ وَغَلَبَهُ فِي الْخُرُوجِ.

(فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَمَنْ اسْتَقَاءَ أَيْ طَلَبَ الْقَيْءَ بِاخْتِيَارِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ وَأَعْلَى أَحْمَدُ) بَأْسُ غَلَطٍ (وَقَوَاهُ الثَّارِقُطِيُّ) وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَرَاهُ عَفْوَظًا وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ.

وَأَنْكَرَهُ أَحْمَدُ وَقَالَ: لَيْسَ مِنْ ذَا شَيْءٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُرِيدُ أَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَقَالَ: يُقَالُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُفْطَرُ بِالْقَيْءِ الْغَالِبِ لِقَوْلِهِ «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» إِذْ عَدِمَ الْقَضَاءُ فَرُغَ الصَّحَّةُ.

وَعَلَى أَنَّهُ يُفْطَرُ مَنْ طَلَبَ الْقَيْءَ وَاسْتَجْلَبَهُ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ قَيْءٌ لَأَمَرَهُ بِالْقَضَاءِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ تَعَمُّدَ الْقَيْءِ يُفْطَرُ.

(قُلْتُ) وَلَكِنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَالِكٍ وَرَبِيعَةَ وَالْهَادِي أَنَّ الْقَيْءَ لَا يُفْطَرُ مُطْلَقًا إِلَّا إِذَا رَجَعَ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنَّهُ يُفْطَرُ وَحُجَّتُهُمْ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧١٩) وَابْنُ يَثْبَغٍ (٢٢٠/٤) بِإِسْنَادٍ

٣- باب الرُّخص في الصيام

١- الإفطار في السفر

٦٣٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَشَرِبَ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْعَصَاةُ».

وَفِي لَفْظٍ «فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ. فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ. فَشَرِبَ»
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١١٤)

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ.

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ خَرَجَ يَوْمَ الْعَاشِرِ مِنْهُ.

(فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ) بِضَمِّ الْكَافِ قِرَاءَةً أُخْرَى مُهْمَلَةً، وَالْغَمِيمُ بِمَعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَهُوَ وَادٍ أَمَامَ عُسْفَانَ «فَصَامَ النَّاسُ ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَشَرِبَ» لِيَعْلَمَ النَّاسُ بِإِفْطَارِهِ.

(«ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ فَقَالَ: أُولَئِكَ الْعَصَاةُ».)

فِي لَفْظٍ «قِيلَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَشَرِبَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وإن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود والإمامية فقالوا: لا يجزئ الصوم لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويقولون «أولئك العصاة».

وقوله «ليس من البر الصيام في السفر» [البخاري (١٩٤٦)، مسلم (١١١٥)].

وخالفهم الجماهير فقالوا: يجزئه صومه لفعله ﷺ والآية لا دليل فيها على عدم الإجزاء.

وقوله (أولئك العصاة) إنما هو لمخالفتهم؛ لأمره بالإفطار وقد تعين عليهم.

وفيهِ أنه ليس في الحديث أنه أمرهم وإنما يتيهم على أن فعله يقتضي الوجوب.

وأما حديث «ليس من البر» فإنما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام.

نعم يتيهم الاستدلال بتحريم الصوم في السفر على من شق عليه فإنه إنما أفطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم: «إنهم قد شق عليهم الصيام» والذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة.

وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار فذهب أيضاً إلى جوازه الجماهير وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا نوى الصيام في السفر.

فأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار وأجازه أحمد وإسحاق وغيرهم والظاهر معهم؛ لأنه مسافر.

وأما الأفضل فذهبت الهادوية وأبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر فإن تضرر فالفطر أفضل.

وقال أحمد وإسحاق وآخرون: الفطر أفضل مطلقاً واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال: لا يجزئ الصوم.

قالوا: وتلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكان حديث حمزة بن عمرو الآتي.

وقوله «ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لا أنه محرم ولا أفضل واحتج من قال بأن الصوم الأفضل أنه كان غالب فعله ﷺ في أسفاره ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية وتناولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم.

وقال آخرون: الصوم والإفطار سواء يتعادل الأحاديث في ذلك وهو ظاهر حديث أنس [البخاري (١٩٤٧)، مسلم (١١١٨)] «سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم».

وظاهره التسوية.

٢- رخصة الإفطار في السفر

٦٣٩- وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنَ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ».

رواه مسلم (١١٢١).

وأصله في المتن عليه [البخاري (١٩٤٣)، مسلم (١١٢١)] من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو.

(وعن حمزة بن عمرو الأسلمي) هو أبو صالح أو محمد حمزة بالخاء المهملة وزاي يعد في أهل الحجاز روى عنه ابنه محمد وعائشة مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة (أنه «قال: يا رسول الله أجِدُ في قُوَّةٍ على الصيام في السفر فهل علي جناح؟» فقال رسول الله ﷺ: هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه». رواه مسلم وأصله في المتن عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل. وفي لفظ مسلم «إني رجل أشد الصوم أقصوم في السفر» قال: صم إن شئت وأفطر إن شئت).

ففي هذا اللفظ دلالة على أنهما سواء وتقدم الكلام في ذلك.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ صَوْمَ الدُّغْرِ
[البخاري (١٩٩٧)، مسلم (١١٥٩)] وَذَلِكَ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْرُدُ
الصَّوْمَ فَاقْرَأَهُ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي السُّقْرِ فَفِي الْحَضَرِ بِالْأَوَّلِ
وَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَا يُضَعْفُ بِهِ عَنْ وَاجِبٍ وَلَا يَقُوتُ بِسَبَبِهِ عَلَيْهِ
حَقٌّ وَيُسْرَطُ فَطَرُهُ الْعِيدِينَ وَالتَّشْرِيقَ.

وَأَمَّا إِنْكَارُهُ ﷺ عَلَى ابْنِ عُمَرَ صَوْمَ الدُّغْرِ فَلَا يُعَارِضُ
هَذَا إِلَّا أَنَّهُ عَلِمَ ﷺ أَنَّهُ سِيْضَعْفُ عَنْهُ وَهَكَذَا كَانَ فَإِنَّهُ ضَعَفَ
آخِرَ عُمُرِهِ وَكَانَ يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي قَبْلَتْ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَكَانَ ﷺ يُحِبُّ الْعَمَلَ الدَّائِمَ وَإِنْ قُلَّ وَيُعْتَمُّ عَلَيْهِ.

٣- رُخْصَةُ إِطْفَارِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ

٦٤٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا
قَالَ: «رُخْصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يَفْطِرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ
يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٥/٢) وَالْحَاكِمُ (٤٤٠/١) وَصَحَّاحُهُ

اعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَعَلَى الَّذِينَ
يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ» [البقرة: ١٨٤] وَالشَّهْرُ أَنَّهُمَا
مَنْسُوخَةٌ وَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ فَرَضِ الصَّيَامِ أَنْ مِنْ شَاءَ أَطْعَمَ مَسْكِينًا
وَأَفْطَرَ وَمَنْ شَاءَ صَامَ ثُمَّ نَسَخَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَأَنْ تَصُومُوا
خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: ١٨٤].

وَقِيلَ بِقَوْلِهِ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» [البقرة:
١٨٥].

وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ كَمَا هُنَا
وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهَا «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ» [البقرة: ١٨٤]
أَيَّ يَكْلَفُونَهُ وَيَقُولُونَ: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ هِيَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرَأَةِ
الْهَمَّةُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْهُ مِنْ ذِكْرِهِ الْمَصْنُفُ.

وَفِي سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ (٢٠٥/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «وَعَلَى
الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ» وَاحِدٌ «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا»
قَالَ: زَادَ مَسْكِينًا آخَرَ «فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ» قَالَ: وَلَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ إِلَّا
أَنَّهُ رُخْصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصَّيَامَ.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ثَابِتٌ.

وَفِيهِ أَيْضًا (٢٠٧/٢) «لَا يُرْخَصُ فِي هَذَا إِلَّا لِلْكَبِيرِ الَّذِي لَا
يُطِيقُ الصَّيَامَ أَوْ مَرِيضٍ لَا يُشْفَى» قَالَ: وَهَذَا صَحِيحٌ وَعَيْنٌ فِي
رَوَايَةِ [الدَّارَقُطْنِيِّ: ٢٠٧/٢] قَدَّرَ الْإِطْعَامَ وَأَنَّهُ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ
حَنْطَلَةٍ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا [الدَّارَقُطْنِيُّ: ٢٠٧/٢] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ
فِي الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ أَنَّهُمَا يَفْطَرَانِ وَلَا قَضَاءَ.

وَأَخْرَجَ [الدَّارَقُطْنِيُّ: ٢٠٧/٢] مِثْلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَأَنَّهُمَا يَطْعَمَانِ كُلُّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

وَأَخْرَجَ (٢٠٧/٢) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ ضَعَفَ عَامًا عَنْ
الصَّوْمِ فَصَنَعَ جَفْنَةً مِنْ ثُرَيْدٍ فِدْعَا ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَاشْبَعَهُمْ.

وَفِي الْمَسَائِلِ خِلَافٌ بَيْنَ السَّلَفِ:

فَالْجَاهُورُ أَنَّ الْإِطْعَامَ لَازِمٌ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُطَقِ الصَّيَامَ
لِكَبِيرٍ مَنْسُوخٌ فِي غَيْرِهِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: الْإِطْعَامُ مَنْسُوخٌ وَلَيْسَ عَلَى
الْكَبِيرِ إِذَا لَمْ يُطَقِ الصَّيَامَ إِطْعَامٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِطْعَامُ.

وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْأَظْهَرُ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَالْمَرَادُ بِالشَّيْخِ الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ حَدِيثَهُ مَوْقُوفٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ رُخْصَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَغَيْرُ الصَّيْفَةِ لِلْعِلْمِ
بِذَلِكَ فَإِنَّ التَّرْخِصَ إِنَّمَا يَكُونُ تَوْفِيقًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِيمَا بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ الْآيَةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

٤- كَفَّارَةُ الْجَمَاعَةِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ

٦٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا
رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى
أَمْرَ أَبِي فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُغْنِي رَقَبَةً؟

ذُنُوبِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُبَيِّنْ لَهُ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ.

واختلف في الرقبة فإنها هنا مطلقة فالجمهور قيدوها بالمؤمنة حلاً للمطلق هنا على المقيّد في كفارة القتل

قالوا: لأن كلام الله في حكم الخطاب الواحد فترتب فيه المطلق على المقيّد:

وقالت الحنفية: لا يحمل المطلق على المقيّد فتجزئ الرقبة الكافرة:

وقيل: يفصل في ذلك وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقيّد فيكون تقيداً بالقياس كال تخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والعلّة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفّر للخطيئة والمسألة مبسّطة في الأصول.

ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث فلا تجزئ العدول إلى الثاني مع إمكان الأول ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتباً في رواية الصحيحين وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفساً أو أكثر.

ورواية التخيير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهذه الكفارة شبيهة بها.

وقوله: «سِتِّينَ مِسْكِيناً» ظاهر مفهومه أنه لا يجزئ إلا إطعام هذا العدد فلا يجزئ أقل من ذلك.

وقالت الحنفية: يجزئ الصرف في واحد.

ففي «القدوري» من كتبهم: فإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزاءً عدنا وإن أعطاه في يوم واحد لم يجزه إلا عن يومه.

وقوله: «أَذْهَبَ فَاطِعُمَهُ أَهْلُكَ» فيه قولان للعلماء:

أحدهما: أن هذه كفارة ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس لكونه ﷺ خصه بذلك ورد بأن الأصل عدم الخصوصية.

الثاني: أن الكفارة ساقطة عنه لإعساره ويدلّ له حديث علي عليه السلام (الدارقطني ٢/٢٠٨) عليه السلام: «كُلُّهُ أَتَتْ

قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِيناً؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا فَقَالَ: أَعْلَى أَفْقَرِ مِنَّا؟! فَمَا بَيْنَ لَابِتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا، فَضَجِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبَ فَاطِعُمَهُ أَهْلُكَ».

رواه الشيخة (أحمد ٢/٢٠٨)، البخاري (١٩٣٦)، أبو داود (٢٣٩٠)، الرمذي (٧٢٤)، السائي في «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (١٢٢٧٥)، ابن ماجه (١٦٧١) واللفظ لمسلم (١١١١).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ هو سلمة أو سلمان بن صخر البياضي.

إلى النبي ﷺ فقال: «هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلُكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ قَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُغْنِي رَقَبَةً بِالنَّصَبِ بِذَلِكَ مِنْ «مَا».

قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِيناً؟ الْجُمْهُورُ أَنْ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِذًى مِنْ طَعَامٍ رُبْعُ صَاعٍ (قَالَ: لَا، ثُمَّ جَلَسَ لَأَتِي) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مُغْنِي الصَّيْغَةِ.

(النبي ﷺ بعرق) بفتح العين المهملّة والرّاءِ ثُمَّ قَافٍ (لِجِه) تَمْرٌ ورد في رواية (الدارقطني ١٩٠/٢) في غير الصحيحين «فيه خمسة عشر صاعاً» وفي أخرى (الموطأ ٢٩٧/١) «عشرون».

(فقال: تصدّق بهذا فقال: أعلى أفقر منّا فما بين لابتَيْها) تنبيه لآية وهي: الحرّة ويقال فيها: لوبة ونوبة بالنون وهي غير مهموزة.

(«أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا فَضَجِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبَ فَاطِعُمَهُ أَهْلُكَ» رواه الشيخة واللفظ لمسلم).

الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامداً.

وذكر النووي أنه إجماع معسراً كان أو مؤسراً فالمعسر تنبّئ في ذمّه على أحد قولين للشافعية ثانيهما لا تستقر في

وَعَيَالُكَ فَقَدْ كَفَّرَ اللَّهُ عَنْكَ.

في حق الرجل يُبَيِّتُ الْحُكْمَ في حق المرأة أيضاً لما عُلِمَ من تعميم الأحكام أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها.

إلا أنه حديث ضعيف أو أنها باقية في ذمته والذي أعطاه ﷺ صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه ﷺ من حاجتهم.

واعلم أن هذا حديث جليل كثير الفوائد.

قال المصنف في فتح الباري (١٧٣/٤): إنه قد اعتنى بعض المتأخرين ممن أدرك شيوخنا بهذا الحديث فتكلم عليه في مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة انتهى.

وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الأحكام وقد طول الشارح فيه ناقلاً من «فتح الباري».

وقالت الهادوية وجماعة: إن الكفارة غير واجبة أصلاً لا على مؤسر ولا معسر.

قالوا: لأنه أباح له أن يأكل منها ولو كانت واجبة لما جاز ذلك وهو استدلال غير ناهض؛ لأن السراة ظاهر في الوجوب وإباحة الأكل لا تدل على أنها كفارة بل فيها الاحتمالات التي سلفت.

٥- من أدرك الصبح وهو جنب

٦٤٢- وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنْباً مِنْ جَمَاعٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ البخاري (١٩٢٦)، مسلم (١١٠٩) (٧٥).

وزاد مسلم (١١٠٩) (٧٧) في حديث أم سلمة: «ولا يقضي»

فيه دليل على صحة صوم من أصبح أي دخل في الصباح وهو جنب من جماع وإلى هذا ذهب الجمهور.

وقال النووي: إنه إجماع.

ولقد عارضه ما أخرجه أحمد (٣١٤/٢) وابن حبان (٣٤٨٥) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا نودي للصلاة - صلاة الصبح - وأخذكم جنب فلا يصم يومه».

واجاب الجمهور بأنه منسوخ وإن أبا هريرة رجع عنه لما روي له حديث عائشة وأم سلمة وأقوى بقولهما.

ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم (١١١٠) وابن حبان (٣٤٩٥) وابن خزيمة (٢٠١٤) عن عائشة «أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء حجاب فقال: يا رسول الله تذكرني الصلاة أي صلاة الصبح وأنا جنب فقال النبي: وأنا تذكرني الصلاة وأنا جنب فأصوم، قال:

لست مبتلى يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من

واستدل المهدي في «البحر» على عدم وجوب الكفارة بأنه ﷺ قال للمجاميع: استغفر الله وصم يوماً مكانه ولم يذكرها.

واجب عنه بأنه قد ثبت رواية الأمر بها عند السبعة بهذا الحديث المذكور هنا.

واعلم أنه ﷺ لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه إلا أنه ورد في رواية أخرجه أبو داود (٢٣٩٣) من حديث أبي هريرة بلفظ: «كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً واستغفر الله».

ولم وجوب القضاء ذهبت الهادوية والشافعية لعموم قوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤، ١٨٥].

وفي قول للشافعية: إنه لا قضاء؛ لأنه ﷺ لم يأمره إلا بالكفارة لا غير.

واجب: بأنه اتكّل ﷺ على ما علم من الآية.

هذا حكم يجب على الرجل.

وأما المرأة التي جامعها فقد استدلت بهذا الحديث أنه لا يلزم إلا كفارة واحدة وأنها لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي.

وقد ذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضاً قالوا: وإنما لم يذكرها النبي ﷺ مع الزوج؛ لأنها لم تعترف باغتصاب الزوج لا يوجب عليها الحكم أو لاحتمال أن المرأة لم تكن صائمة بأن تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع الفجر، أو أن بيان الحكم

ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْشَاكُمُ وَأَعْلَمَكُم بِمَا أَتَقِي».

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى النَّسَخِ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدْفَعُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ خَاصًّا بِهِ عليه السلام.

ورَدَّ البخاريُّ حديثَ أبي هريرة: بأنَّ حديثَ عائشةَ اقوى سنداً حتَّى قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ صَحٌّ وَتَوَاتَرَ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ كَانَ يُقْنِي بِهِ وَرَوَايَةُ الرَّفْعِ أَقْلُ وَمَعَ التَّعَارُضِ يُرْجَحُ لِقَوَّةُ الطَّرِيقِ.

٦- من مات وعليه صيام

٦٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٥٢)، مسلم (١١٤٧)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى الْمَيِّتُ صِيَامَ وَلِيِّهِ عَنْهُ إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَاجِبٌ وَالْإِخْبَارُ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ أَيْ لِيَصُمَّ عَنْهُ وَلِيُّهُ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْوَجُوبُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ادَّعِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ. وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَوْلَى كُلِّ قَرِيبٍ وَقِيلَ: الْوَارِثُ خَاصَّةً، وَقِيلَ: عَصَبَتُهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ فَقَالَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَبُو ثَوْرٍ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ يُجْزَى صَوْمُ الْوَلِيِّ عَنِ الْمَيِّتِ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ. وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا صِيَامَ عَنِ الْمَيِّتِ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ الْكُفَّارَةُ لَمَّا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧١٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعاً «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ أُطْعِمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ سِكِّينَةً».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمرَ.

قَالُوا: وَلِأَنَّهُ وَرَدَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ الْفَتْيَا بِالْإِطْعَامِ وَلِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِهَا مُكَلَّفٌ وَالْحُجْ

مُخْصُوصٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْأَثَرَ الْمَرْوِيَّةَ مِنْ فِتْيَا عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ لَا تَقَاوُمُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

وَأَمَّا قِيَامُ مُكَلَّفٍ بِعِبَادَةٍ عَنْ غَيْرِهِ فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحُجِّ بِالنَّصِّ الثَّابِتِ فَيُثْبِتُ فِي الصَّوْمِ بِهِ فَلَا عُذْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَاعْتِدَارُ الْمَالِكِيَّةِ عَنْهُ بَعْدَ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُمُ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ حُجَّةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ، وَكَذَلِكَ اعْتِدَارُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ الرَّأْيَ أَقْنَى بِخِلَافِ مَا رَوَى عُذْرٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِذِ الْعَبْرَةُ بِمَا يَرَوِي لَا بِمَا رَأَى كَمَا عُرِفَ فِيهَا أَيْضاً.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَلِيِّ أَوْ لَا.

فَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالْوَلِيِّ بَلْ لَوْ صَامَ عَنْهُ الْأَجَنِيُّ بِأَمْرِ أَجْزَأُ كَمَا فِي الْحُجِّ، وَأَمَّا ذَكَرُ الْوَلِيِّ فِي الْحَدِيثِ لِلْغَالِبِ.

وَقِيلَ: يَصَحُّ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِ الْأَجَنِيُّ بِغَيْرِ أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَبَّهَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالَّذِينَ هِيَ فِيهِ قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» [سأني برقم (٦٦١)].

فَكَمَا أَنَّ الدِّينَ لَا يَخْتَصُّ بِقَضَائِهِ الْقَرِيبُ فَالْصَّوْمُ مِثْلُهُ وَلِلْقَرِيبِ أَنْ يَسْتَتِيبَ.

٤- بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

١- صيام عرفة وعاشوراء والاثنين

٦٤٤- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ: ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدَتْ فِيهِ، وَبُعِثْتُ فِيهِ وَأَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٢)

قَدْ اسْتَشْكَلَ تَكْفِيرُ مَا لَمْ يَقَعْ وَهُوَ ذَنْبُ السَّنَةِ الْآتِيَةِ.

وَأَجِبَ بَأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يُوفَّقَ فِيهَا لِعَدَمِ الْإِتْيَانِ بِذَنْبٍ وَسَمَاءُ
تَكْفِيرًا لِلْمُنَاسِبَةِ الْمَاضِيَةِ أَوْ أَنَّهُ إِنْ أَوْقَعَ فِيهِ ذَنْبًا وَفَقَّ لِلْإِتْيَانِ بِمَا
يُكَفِّرُهُ.

وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَهُوَ الْعَاشِرُ مِنْ شَهْرِ الْحِجْرِ عِنْدَ
الْجَمَاهِيرِ فَإِنَّهُ كَانَ وَاجِبًا قَبْلَ فَرَضِ رَمَضَانَ ثُمَّ صَارَ بَعْدَهُ
مُسْتَحَبًّا.

وَأَفَادَ الْحَدِيثُ أَنَّ صَوْمَ عَرَفَةَ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ يَوْمِ
عَاشُورَاءَ.

وَعَلَّلَ ﷺ شَرْعِيَّةَ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ بِأَنَّهُ وَلَدٌ فِيهِ أَوْ بُعِثَ
فِيهِ أَوْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ فِيهِ وَكَأَنَّهُ شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ وَقَدْ اتَّفَقَ أَنَّهُ ﷺ
وُلِدَ فِيهِ وَبُعِثَ فِيهِ.

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي تَعْظِيمُ الْيَوْمِ الَّذِي أَحْدَثَ اللَّهُ
فِيهِ عَلَى عِبْدِهِ نِعْمَةً بِصَوْمِهِ وَالتَّقَرُّبُ فِيهِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ
أُسَامَةَ (أَحَدَ ٢٠/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٢٤٣٦) تَعْلِيلُ صَوْمِهِ ﷺ يَوْمَ
الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ «بِأَنَّهُ يَوْمٌ تُغْرَضُ فِيهِ الْأَعْمَالُ وَأَنَّهُ يُجِبُ أَنْ
يُغْرَضَ عَمَلُهُ وَهُوَ صَائِمٌ» وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ التَّعْلِيلَيْنِ.

٢- صِيَامُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ

٦٤٥- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ
ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٤)

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا» هَكَذَا وَرَدَ «مُؤَنَّثًا» ^(١) مَعَ أَنَّ
مُمَيِّزَةَ «أَيَّامٍ» وَهِيَ مُذَكَّرَةٌ لِأَنَّ اسْمَ الْعَدَدِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مُعَيِّزَةٌ جَارٍ
فِيهِ الرَّجْهَانِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّحَاةُ.

(مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ وَهُوَ
مُنْتَهَبٌ جَمَاعَةً مِنَ الْأَلِ وَاحِدٌ وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُكْرَهُ صَوْمُهَا قَالَ: لِأَنَّهُ مَا رَأَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ يَصُومُهَا وَلَوْلَا يُظَنُّ وَجُوبُهَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ بَعْدَ ثَبُوتِ النَّصِّ بِذَلِكَ لَا حُكْمَ لَهُمْ لِهَذَا
التَّعْلِيلَاتِ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مَالِكًا هَذَا
الْحَدِيثُ يَعْنِي حَدِيثَ مُسْلِمٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَجْرَ صَوْمِهَا يَحْصُلُ لِمَنْ صَامَهَا مُتَّفَقَةً أَوْ مُتَوَالِيَةً
وَمَنْ صَامَهَا عَقِيبَ الْعِيدِ أَوْ فِي أَثْنَاءِ الشُّهُرِ. وَفِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ
[الرواح (٧٥٩)] عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ
أَوَّلِ شَوَّالٍ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ [الرواح (٧٥٩)] أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَامَ
سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ مُتَّفَقًا فَهُوَ جَائِزٌ.

(قُلْتُ): وَلَا دَلِيلَ عَلَى اخْتِيَارِ كَوْنِهَا مِنْ أَوَّلِ شَوَّالٍ إِذْ مِنْ
أَتَى بِهَا فِي شَوَّالٍ فِي أَيِّ أَيَّامِهِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَتْبَعَ رَمَضَانَ سِتًّا
مِنْ شَوَّالٍ.

وَأَمَّا شَبَّهَهَا بِصِيَامِ الدَّهْرِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَ امِثْلِهَا
فَرَمَضَانَ بِعِشْرَةِ اشْهُرٍ وَنِصْفَ مِنْ شَوَّالٍ بِشَهْرَيْنِ.

وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صِيَامِ الدَّهْرِ وَيَأْتِي
بَيَانُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ.

وَأَعْلَمُ: أَنَّهُ قَالَ التَّقِيُّ السَّبْكِ: إِنَّهُ قَدْ طَعَنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
مَنْ لَا فَهْمَ لَهُ مُبْتَدِّئًا بِقَوْلِ التِّرْمِذِيِّ «إِنَّهُ حَسَنٌ» يُرِيدُ فِي رِوَايَةِ
سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

قُلْتُ: وَوَجْهُ الْاِغْتِرَارِ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يَصِفْهُ بِالصَّحِّحِ بَلْ
بِالْحَسَنِ وَكَأَنَّهُ فِي نَسْخَةِ الَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ
سِيَاقِهِ لِلْحَدِيثِ مَا لَفْظُهُ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ثُمَّ قَالَ: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى
بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سَعْدِ بْنِ
سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ؛ انْتَهَى

قُلْتُ: قَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ: إِنَّهُ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: سَعِيدٌ ضَعِيفٌ
الْحَدِيثِ.

(١) يُرِيدُ أَنَّهُ فِي مَقَامِ الْمُؤَنَّثِ، وَإِذَا زِيدَتِ التَّاءُ كَانَتْ فِي مَقَامِ الْمَذَكَّرِ،
وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْمُعْزَرِ. أَيِ: إِذَا قِيلَ: (سِتَّةٌ) صَحَبَ الْمُؤَنَّثُ، وَإِذَا قِيلَ
(سِتَّةٌ) صَحَبَ الْمَذَكَّرُ. وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ شَرْحِ الْعِبَارَةِ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا عَنْ سَلَامَتِهِ مِنْ عَذَابِهَا.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ.
انْتَهَى.

٤- الصِّيَامُ فِي شَعْبَانَ

٦٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ،
وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ
فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ١٩٦٩)، مسلم (١١٥٣)

وَاللَّفْظُ لِسَلِيمٍ

لِيُوَدِّعَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَوْمَهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بِشَهْرِ ذُو
شَهْرٍ وَأَنَّهُ كَانَ ﷺ يَسِرُّ الصِّيَامَ أحياناً وَيَسِرُّ الْفِطْرَ أحياناً
وَلَعَلَّهُ كَانَ يَفْعَلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ مِنْ تَجَرُّدِهِ عَنِ الْأَشْغَالِ فَيَتَابِعُ
الصَّوْمَ وَمِنْ عَكْسِ ذَلِكَ فَيَتَابِعُ الْإِفْطَارَ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَخْصُ شَعْبَانَ بِالصَّوْمِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ نَبَّهَتْ عَائِشَةُ عَلَى عِلَّةِ ذَلِكَ فَاسْأَلُوا الطَّبْرَانِيَّ
[«الأسوط» (٢٠٨٩)] عَنْهَا «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ
شَهْرٍ قَرِيبًا آخَرَ ذَلِكَ فَيَجْتَمِعُ صَوْمُ السَّنَةِ بِصَوْمِ شَعْبَانَ» وَفِيهِ
ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقِيلَ: كَانَ يَصُومُ ذَلِكَ تَعْظِيماً
لِرَمَضَانَ كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ
«أَنَّهُ سَيَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الصَّوْمِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: شَعْبَانَ
لِتَعْظُمَ رَمَضَانَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: فِيهِ صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى وَهُوَ عَنْهُمْ
لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَقِيلَ: كَانَ يَصُومُهُ، لِأَنَّهُ شَهْرٌ يَغْفُلُ عَنْهُ النَّاسُ بَيْنَ رَجَبٍ
وَرَمَضَانَ كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢٠١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٣٦)
وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١١٩) عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَزَكْ تَصُومُ فِي شَهْرٍ مِنْ الشُّهُورِ مَا تَصُومُ فِي
شَعْبَانَ قَالَ: ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ
وَهُوَ شَهْرٌ تَرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ فَأَجِبْ أَنْ يُرْفَعَ
فِيهِ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ»

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ لِيَهْذُو الْحِكَمَ كُلَّهَا. وَقَدْ

ثُمَّ قَالَ ابْنُ السَّبْكِ وَقَدْ اعْتَنَى شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الدُّمَيْطِيُّ
بِجَمْعِ طَرَفَيْهِ فَاسْتَدَّ عَنْ بَضْعَةِ وَعَشْرِينَ رَجُلًا رَوَوْهُ عَنْ سَعْدِ
بْنِ سَعِيدٍ وَأَكْثَرُهُمْ حُفَاطٌ نَفَسَاتٍ مِنْهُمْ الشُّفَيَانَانِ وَتَابِعَ سَعْدًا
عَلَى رَوَاتِهِ أَخُوهُ يَحْيَى وَعَبْدُ رَبِّهِ وَصَفْوَانُ بْنُ سَلِيمٍ وَغَيْرُهُمْ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبَانُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ الطَّبْرَانِيُّ فِي
«الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٧٦٠٧) وَجَابِرُ (أَحْمَدُ ٣٠٨/٣) وَابْنُ عَبَّاسٍ
الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٤٦٤٢) وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ الدَّارَقُطْنِيُّ
فِي «الْعِلَلِ» (١٠٨/٦) وَعَائِشَةُ وَلَفْظُ ثَوْبَانَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ
فَشَهْرُهُ بِعَشْرَةٍ وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ فَذَلِكَ صِيَامُ
السَّنَةِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٠/٥) وَالنَّسَائِيُّ [النَّسَائِيُّ «كَبَرَى» كَمَا فِي
«النُّسخة» (٢١٠٧)].

٣- صِيَامُ النَّافِلَةِ

٦٤٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ
يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ
عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢٨٤٠)، مسلم (١١٥٣)، وَاللَّفْظُ لِسَلِيمٍ.

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» هُوَ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُّ بِهِ
الْجِهَادُ.

(إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا»
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِسَلِيمٍ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضِيلَةِ الصَّوْمِ فِي الْجِهَادِ مَا لَمْ يَضْعَفْ بِسَبَبِهِ
عَنْ قِتَالِ عَدُوِّهِ وَكَانَ فَضِيلَةً، ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ جِهَادِ عَدُوِّهِ
وَجِهَادِ نَفْسِهِ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَشَهْوَتِهِ، وَكُنِيَ يَقُولُ: «بَاعَدَ اللَّهُ

عُرِضَ حَدِيثُ «إِنْ صَوْمَ شَعْبَانَ أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ» بِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ صَوْمُ الْمُحَرَّمِ» وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَفْضَلَ لَحَافِظٌ عَلَى الْإِكْتَارِ مِنْ صِيَامِهِ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ صِيَامِي فِي شَعْبَانَ.

فَاجِبٌ بَأَن تَفْضِيلَ صَوْمِ الْحَرَمِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ وَفَضْلَ شَعْبَانَ مُطْلَقاً.

وَأَمَّا عَدَمُ إِكْتَارِهِ لَصَوْمِ الْحَرَمِ فَقَالَ الثَّوَوِيُّ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ آخِرَ عُمُرِهِ.

٥- صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ

٦٤٨- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ نَصُومَ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٢٢/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٦١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٦٥٠).

(وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ نَصُومَ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» وَبَيَّنَّاهُ بِقَوْلِهِ: (ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ وَرَدَ مِنْ طَرُقٍ عِدَّةٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ «فَإِنْ كُنْتَ صَائِماً فَصُمْ الْغُرَّةَ أَوْ الْبَيْضَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٣٦/٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٢/٤) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٦٥٠).

وَفِي بَعْضِ الْأَقَاوِيلِ عَنِ النَّسَائِيِّ «فَإِنْ كُنْتَ صَائِماً فَصُمْ الْبَيْضَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ».

وَأَخْرَجَ أَصْحَابُ السُّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (٢٤٤٩)، النَّسَائِيُّ (٢٢٤/٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٧٠٧)) مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ بْنِ مِلْحَانَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ، وَقَالَ: هِيَ كَهَيْئَةِ الدُّهْرِ».

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٢١/٤) مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ مَرْفُوعاً «صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَصِيَامِ الشَّهْرِ ثَلَاثَ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ»

الْحَدِيثُ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَوَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ مُطْلَقَةً وَمَبْنِيَّةً بِغَيْرِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَخْرَجَ أَصْحَابُ السُّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (٢٤٥٠)، التِّرْمِذِيُّ (٧٤٢)، النَّسَائِيُّ (٢٠٤/٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٧٢٥)) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٢٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ عِدَّةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١١٦٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَا يَبَالِي فِي أَيِّ الشَّهْرِ صَامَ».

وَأَمَّا الْمَعْنَى بِغَيْرِ الثَّلَاثِ فَهِيَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٥١) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٤) مِنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، الْاَثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَالْاِثْنَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى».

وَلَا مُعَارَضَةَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَإِنَّهَا كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى نَدْبِ صَوْمِ كُلِّ مَا وَرَدَ وَكُلِّ مِنَ الرَّوَاةِ حَكَى مَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ وَحَثَّ عَلَيْهِ وَوَصَّى بِهِ أَوْلَى وَأَفْضَلُ.

وَأَمَّا فَعَلُهُ ﷺ فَلَعَلَّهُ كَانَ يَعْزُضُ لَهُ مَا يُشْغَلُهُ عَنْ مُرَاعَاةِ ذَلِكَ وَقَدْ عَيَّنَ الشَّارِعُ أَيَّامَ الْبَيْضِ وَاللَّيْلِ فِي تَعْيِينِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي يُنْدَبُ صَوْمُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ أَقْوَالُ عَشْرَةِ سَرَدَعَا فِي الشَّرْحِ.

٥- باب ما نهى عن صومه

١- نهى المرأة عن الصيام إلا بإذن زوجها

٦٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَزَّوَجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

تَفَقَّهَ عَلَيْهِ (إِبْرَاهِيمُ الْبَاهَاوِيُّ (٥١٩٥)، مُسْلِمٌ (١٠٢٦))، وَاللَّفْظُ لِلْبَاهَاوِيِّ.

رَوَاهُ أَبُو قَاوُدَ (٢٤٥٨) «فَعَيَّرَ رَمَضَانَ»

(١٠٤/٨) من حديث بشر بن سُحيم وأصحاب السنن [أبو داود (٢٤١٩)، الوضئ (٧٧٣)، النسائي (٢٥٢/٥)] من حديث عُقبة بن عامر والبزار [كما في التلخيص (١٩٧/٢)] من حديث ابن عُمر «أيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلُ وَشَرِبُ وَصَلَاةٌ فَلَا يَصُومُهَا أَحَدٌ».

وأخرج أبو داود [٢٤١٨] من حديث عمرو [من حديث عُمر] في قصته «أنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِإِفْطَارِهَا وَتِنَاهَا عَنْ صِيَامِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ».

وأخرج الدارقطني [١٨٧/٢] من حديث عبد الله بن خُذَّافَةَ السَّهْمِيِّ «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلُ وَشَرِبُ وَبَعَالُ الْبَعَالِ: مُوَاقِعَةُ النِّسَاءِ».

والحديث وما سَفَنَاهُ في معناه دالٌّ على النهي عن صوم أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وإنما اختلف هل هُوَ نَهْيٌ تحريمٍ أو تنزيهٍ:

فَلَقَبَ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ مُطْلَقًا جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ وَغَيْرُهُمْ وَإِلَيْهِ دَقَّبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ وَهَؤُلَاءِ قَالُوا: لَا يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ وَلَا غَيْرُهُ وَجَعَلُوهُ مُخَصَّصًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ لِأَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ وَمَا بَعْدُ، وَالْحَدِيثُ خَاصٌّ بِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عُمُومٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحُجِّ وَغَيْرِهِ فَيَرْجِعُ خُصُوصُهَا لِكُونِهِ مَقْصُودًا بِالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَمَلًا لِلصَّوْمِ وَإِنْ دَاتَهَا بِإِغْيَارٍ مَا هِيَ مُؤَعَّلَةٌ لَهُ كَانَتْهَا مُنَافِيَةً لِلصَّوْمِ.

وَدَقَّبَتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ الْفَاقِدُ لِلْهَدْيِ كَمَا يُفِيدُهُ سِيَاقُ الْآيَةِ وَرَوَايَةُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالُوا: وَلَا يَصُومُهَا الْقَارُنُ وَالْحَصْرُ إِذَا فَقَدَ الْهَدْيَ.

وَدَقَّبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ وَمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَهُوَ الْخَصْرُ وَالْقَارُنُ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَلِمَا أَفَادَهُ:

٦٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَنَّ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٩٧، ١٩٩٨)

وهو قوله (وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما قالا: لم يُرَخَّصْ بصيغة المجْهولِ (في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَنَّ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ

(وعن أبي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرَأَةِ أَيْ الْمَرْوُجَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ) أَيُّهَا حَاضِرٌ (إِلَّا بِإِذْنِهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ زَادَ أَبُو دَاوُدَ: غَيْرَ رَمَضَانَ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَفَاءَ بِحَقِّ الزَّوْجِ مِنَ التَّطَرُّعِ بِالصَّوْمِ وَإِنَّمَا رَمَضَانُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَرِهَ الزَّوْجُ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَلَوْ صَامَتِ النِّفْلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَتْ فَاعِلَةً لِحَرَمٍ.

٢- النهي عن صيام العيدين

٦٥٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تحريمِ صومِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ النَّهْيِ التَّحْرِيمَ وَإِلَيْهِ دَقَّبَ الْجُمْهُورُ فَلَوْ نَذَرَ صَوْمَهُمَا لَمْ يَتَعَذَّرْ نَذَرُهُ فِي الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرٌ بِمَعْصِيَةٍ وَقِيلَ: يَصُومُ مَكَانَهَا عَنْهَا.

٣- النهي عن صيام أيام التشريق

٦٥١- وَعَنْ ثُبَيْشَةَ الْهَذَلِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلُ وَشَرِبُ، وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٤١)

(وعن ثُبَيْشَةَ) بَضَمُ النُّونِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونُ الْمُنَاوَةِ التَّحْيِيَّةِ وَشِبْنٍ مُعْجَمَةٌ يُقَالُ لَهُ: ثُبَيْشَةُ الْخَيْرِ بْنُ عَمْرِو وَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

(الْهَذَلِيَّةُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ) وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَقِيلَ: يَوْمَانِ بَعْدَ النَّحْرِ.

(«أَيَّامٌ أَكَلُ وَشَرِبُ وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٤٢) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ حَبَّانٍ [الإحسان (٣٦٠٢)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالنَّسَائِيِّ

الْهَدْيَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ: يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ بِأَنَّ
الْإِجْمَاعَ مُتَعَقِّدٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ الْعِيدِ وَلَوْ صَامَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.
وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ إِفْرَادِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ
لِلتَّنْزِيهِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ
مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقَلَمًا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٤٢) وَحَسَنَهُ. فَكَانَ فَعْلُهُ ﷺ قَرِينَةً
عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ
وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ.

وَاخْتَلَفَ فِي وَجْهِ حِكْمَةِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ:

أَظْهَرُهَا أَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ كَمَا رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَأْسُ
[[٥٣٢/٢]] مَرْفُوعًا «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدُكُمْ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٢/٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيٍّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَطَوِّعًا مِنَ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْ يَوْمَ
الْخَمِيسِ وَلَا يَصُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ يَوْمٌ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَذِكْرٍ».

وَهَذَا أَيْضًا مِنْ أَدَلَّةِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ وَلَا يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ
كَالْعِيدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَإِنَّهُ تَزُولُ حُرْمَةُ صَوْمِهِ بِصِيَامِ يَوْمٍ قَبْلَهُ
وَيَوْمٍ بَعْدَهُ كَمَا يُفِيدُهُ:

٦٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«لَا يَصُومُونَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ
يَوْمًا قَبْلَهُ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩٨٥) - مُسْلِمٌ (١١٤٤)]

فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى زَوَالِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ لِحِكْمَةٍ لَا نَعْلَمُهَا فَلَوْ
أَفْرَدَهُ بِالصَّوْمِ وَجِبَ فِطْرُهُ كَمَا يُفِيدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ (٣٢٤/٦)
وَالْبُخَارِيُّ (١٩٨٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٢) مِنْ حَدِيثِ «جَوَازِيَةِ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ لَهَا:
أَصُمْتَ أَمْسِ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: تَصُومِينَ غَدًا قَالَتْ: لَا، قَالَ:
فَأَنْطَرِي، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ».

فَإِنَّهُ إِذَا أَنْ صَوْمَ أَيَّامِ الشَّرِيقِ جَائِزٌ رُخْصَةً لِمَنْ لَمْ يَجِدِ
الْهَدْيَ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا أَوْ مُحْضَرًا لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ بِنَاءً
عَلَى أَنَّ فَاعِلَ «يُرْخَصُ» هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ مَرْفُوعٌ فِي
ذَلِكَ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

ثَالِثًا أَنَّهُ إِنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى عَهْدِهِ ﷺ كَانَ حُجَّةً وَإِلَّا فَلَا
وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِالْفَاعِلِ فِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ (١٨٦/٢)
وَالطَّحَاوِيِّ «[شرح معاني الآثار] (٢٤٣/٢) إِلَّا أَنَّهَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ
وَلَفْظُهَا «رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ أَنْ
يَصُومَ أَيَّامَ الشَّرِيقِ» إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ الْمُتَمَتِّعَ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لِأَهْلِ
هَذَا الْقَوْلِ وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٩٩٦) مِنْ فَعْلٍ عَائِشَةَ وَأَبِي
بَكْرٍ وَقَتِيًّا لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ
وَأَنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُهَا لِكُلِّ وَاحِدٍ وَهُوَ قَوْلٌ لَا يَنْهَضُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

٤- النهي عن صيام يوم الجمعة

٦٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ
مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ
بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٤٤)

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ تَخْصِيسِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِالْعِبَادَةِ
بِصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ غَيْرِ مُتَعَادَةٍ إِلَّا مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ كَقِرَاءَةِ
سُورَةِ الْكَهْفِ [المستدرك] (٣٦٨/٢) فَإِنَّهُ وَرَدَ تَخْصِيسُ لَيْلَةِ
الْجُمُعَةِ بِقِرَائَتِهَا وَسُورٍ أُخَرُ وَرَدَتْ بِهَا أَحَادِيثُ فِيهَا مَقَالٌ.

وَقَدْ دُلَّ هَذَا بِعُمُومِهِ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الرُّغَائِبِ
[الموضوعات] لابن الجوزي (١٠٠٨) فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ
وَلَوْ ثَبِتَ حَدِيثُهَا لَكَانَ مُخْصَصًا لَهَا مِنْ عَصَمِ النَّهْيِ لَكِنْ
حَدِيثُهَا تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ وَحَكَمُوا بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ.

وَدُلَّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّمَلُّ بِصَوْمٍ يَوْمِهَا مُتَفَرِّدًا.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبِتَ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ الْجُمُعَةِ كَمَا ثَبِتَ عَنْ

صَوْمِ الْعِيدِ.

٥- النهي عن صيام النصف الأخير من شعبان

٦٥٥- وَعَنْهُ أَيْضاً ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا».

رواه الخمسة واحد (٤٤٢/٢)، أبو داود (٢٣٣٧)، الترمذي (٧٣٨)، النسائي وكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٤٠٩٨)، ابن ماجه (١٦٥١) واستنكره أحمد.

(وعنه) أي: أبي هريرة ﷺ (أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا». رواه الخمسة واستنكره أحمد) وصححه ابن حبان (٣٥٨٩) وغيره. وإنما استنكره أحمد؛ لأنه من رواية العلاء بن عبد الرحمن.

قلت: وهو من رجال مسلم.

قال المصنف في التريب: إنه صدوق وربما وهم.

والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد انقضاءه ولكنه مقيّد بحديث «إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمًا مُعْتَادًا» كما تقدّم (رقم ٦٠٨) واختلف العلماء في ذلك.

فلنعب كثير من الشافعية إلى التحريم لهذا النهي.

وقيل: إنه يكره إلا قبل رمضان يوم أو يومين فإنه محرم.

وقيل: لا يكره.

وقيل: إنه مندوب، وأن الحديث مؤول بمن يضعفه الصوم وكأنهم استدلوا بحديث «أَنَّ ﷺ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ» (أبو داود (٢٣٣٦)، الترمذي (٧٣٦)، النسائي (١٥٠/٤)، ابن ماجه (١٦٤٨)) ولا يخفى أنه إذا تعارض القول والفعل كان القول مقدماً

٦- النهي عن صيام يوم السبت

٦٥٦- وَعَنِ الصَّمَاءِ بِنْتِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءً عَنِيبَ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا».

رواه الخمسة واحد (٣٦٨/٦)، أبو داود (٢٤٢١)، الترمذي (٧٤٤)، النسائي وكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٥٩١٠)، ابن ماجه (١٧٢٦) ورجاله ثقات إلا أنه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود: هو منسوخ

(وعن الصماء) بالصاد المهملة (بنت بسر) بالموحدة مضمومة وسين مهملة اسمها بهية بضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المثناة التخيئية.

وقيل: اسمها بهيمة بزيادة الميم هي أخت عبد الله بن بسر روى عنها أخوها عبد الله (أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءً») بفتح اللام فحاء مهملة ممدودة.

(عن) بكسر المهملة وفتح النون فموحدة الفاكهة المعروفة.

والمراد قشره

(أو عود شجرة فليمضغها) أي يطعمها للفطر بها.

(رواه الخمسة ورجاله ثقات إلا أنه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود: هو منسوخ) أما الاضطراب فلا أنه رواه عبد الله بن بسر عن أخيه الصماء.

وقيل: عن عبد الله وليس فيه ذكر أخيه.

قيل: وليست هذو بعلة قاذية فإنه صحابي، وقيل «عنه عن أبيه بسر» وقيل «عن الصماء عن عائشة».

قال النسائي: هذا حديث مضطرب.

قال المصنف: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أَخِيهِ وَعِنْدَ أَخِيهِ بِوَاسِطَةٍ وَهَذَا طَرِيقٌ صَحِيحٌ.

وقد رجح عبد الحق الطريق الأولى وتبع في ذلك الدارقطني.

لكن هذا التلويح في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوحي الرواية وينبئ بقوة الضبط، إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قوة الضبط وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوي أيضاً عن عبد الله بن بسر.

وَأَمَّا إِنْكَارُ مَا لِكُلِّ لَهٗ فَإِنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَالِكٍ: إِنَّهُ قَالَ: هَذَا كَذِبٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ فَلَعَلَّهُ ارَادَ أَنْ نَاسَخَهُ قَوْلُهُ:

٧- مشروعية صيام السبت والأحد

٦٥٧- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَيَوْمَ الْأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَهُمْ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [كبرى] كما في نسخة الأشراف (١٨٢٠٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٦٧)، وَهَذَا لَفْظُهُ.

فَالنَّهْيُ عَنْ صَوْمِهِ كَانَ أَوَّلَ الْأَمْرِ حَيْثُ كَانَ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ ثُمَّ كَانَ آخِرَ أَمْرِهِ ﷺ مُخَالَفَتَهُمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ.

وَقِيلَ: بَلِ النَّهْيُ كَانَ عَنْ إِفْرَادِهِ بِالصَّوْمِ إِلَّا إِذَا صَامَ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهُ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٧٤٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَمِنَ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَةَ وَالْخَمِيسَ».

وَحَدِيثُ الْكِتَابِ دَالٌّ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ مُخَالَفَةً لِأَهْلِ الْكِتَابِ.

وظَاهِرُهُ صَوْمُ كُلِّ عَلَى الْإِفْرَادِ وَالْاجْتِمَاعِ.

٨- النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة

٦٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ».

رَوَاهُ الْعُسْتَنَةُ غَيْرُ التِّرْمِذِيِّ [أحمد (٣٠٤/٢)، أبو داود (٢٤٤٠)، النَّسَائِيُّ فِي [كبرى] كما في نسخة الأشراف (١٤٢٥٣)، ابن ماجه (١٧٣٢)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٠١) وَالْحَاكِمُ [المستدرک (٤٣٤/١)] وَاسْتَكْرَأَ الْعَقْلِيُّ [الضغفاء الكبير (٢٩٨/١)]

لأن في إسناده مهدياً الهجري ضَعْفُهُ الْعَقْلِيُّ وَقَالَ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ مُخْتَلَفَةٌ فِيهِ.

قُلْتُ: فِي الْخِلَاصَةِ: إِنَّهُ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَا أَعْرِفُهُ.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَصَحَّحَ حَدِيثَهُ وَأَقْرَبَهُ النَّعْبِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الْمُسْتَدْرَكِ وَلَمْ يَعُدَّهُ مِنَ الضَّعْفَاءِ فِي «الْمَعْنَى» وَأَمَّا الرَّوَايَةُ عَنْهُ فَإِنَّهُ حَوْشَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُسْنَفُ فِي التَّحْرِيبِ: إِنَّهُ ثَقَّةٌ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ وَإِلَيْهِ دَعَبَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَقَالَ: يَجِبُ إِفْطَارُهُ عَلَى الْحَاجِّ.

وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَضَعِفْ عَنِ الدَّعَاءِ فَقُلْ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَاخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِفْطَارُهُ.

وَأَمَّا هُوَ ﷺ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ مُفْطِرًا فِي حَجَّتِهِ وَلَكِنْ لَا يَدُلُّ تَرْكُهُ الصَّوْمَ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

نَعَمْ يَدُلُّ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ هُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْمَفْضُولَ لِيَبَانَ الْجَوَازُ فَيَكُونُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْرِيعِ وَالتَّبْلِيغِ بِالْفِعْلِ وَلَكِنْ الْأَظْهَرُ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ النَّهْيِ.

٩- النهي عن صيام الدهر

٦٥٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْكَبَدَ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البحاري (١٩٧٧)، مسلم (١١٥٩)].

اِخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ قَالَ شَارِحُ الْمَصَابِيحِ: فَسَّرَ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الدَّعَاءِ عَلَيْهِ زَجْرًا لَهُ عَنْ صَنِيعِهِ.

وَالْآخَرُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْخَارِ.

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بِمُكَابَدَةِ سُورَةِ الْجُوعِ وَحَرِّ الظَّمِّ لَاغْتِيَادُهُ الصَّوْمَ حَتَّى خَفَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْتَرِ إِلَى الصَّبْرِ عَلَى الْجَهْدِ الَّذِي

يَتَعَلَّقُ بِهِ الثَّوَابُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ فَضِيلَةُ الصَّوْمِ وَيُؤَيِّدُ أَنَّهُ لِلْإِجَابَةِ

٦٦٠- وَلِمُسْلِمٍ (١١٦٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ بَلَفْظُ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»

وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ (٧٦٧) عَنْهُ بَلَفْظُ «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطَرْ».

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنْ كَانَ دُعَاءُ فَيَا وَيْحَ مِنْ دَعَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْخَبَرُ فَيَا وَيْحَ مِنْ أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصُمْ وَإِذَا لَمْ يَصُمْ شَرْعاً فَكَيْفَ يُكْتَبُ لَهُ ثَوَابٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صِيَامِ الْإِبْدِ فَقَالَ بِتَحْرِيمِهِ طَائِفَةٌ وَهُوَ اخْتِيارُ ابْنِ خُزَيْمَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ.

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى جَوَازِهِ وَهُوَ اخْتِيارُ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ بِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ صَامَةٍ مَعَ الْأَيَّامِ الْمُنْهِي عَنْهَا مِنَ الْعِيدِينَ وَالْيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ تَأْوِيلُ مُرَدُّهُ بِنَهْيِهِ ﷺ لِابْنِ عَمْرٍو عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ.

وَتَعْلِيلُهُ بِأَنَّ لِنَفْسِهِ عَلَيْهِ حَقّاً وَلِأَهْلِهِ حَقّاً وَلِضَيْفِهِ حَقّاً [البخاري (١٩٧٥)، مسلم (١١٥٩)] وَلِقَوْلِهِ [البخاري (٥٠٦٣)، مسلم (١٤٠١)] «أَنَا أَنَا قَامُومٌ وَأَفْطَرُ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْحِي فَلَيْسَ مِنِّي» فَالتَّحْرِيمُ هُوَ الْأَوْجَهُ دَلِيلًا.

وَمَنْ أَدْلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٤/٤) وَالنَّسَائِيُّ [كما في «الحفصة» (٩٠/١)] وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٥٤) وَابْنُ حِبَانَ (٣٥٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعاً «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيَّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ وَغَقِدَ بَيْتُهُ».

قَالَ الْجُمْهُورُ: يُسْتَحَبُّ صَوْمُ الدَّهْرِ لِمَنْ لَا يُضْعِفُهُ عَنْ حَقِّهِ وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ النَّهْيِ تَأْوِيلًا غَيْرَ رَاجِحٍ وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ ﷺ شَبَّهَ صَوْمَ سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ مَعَ رَمَضَانَ وَشَبَّهَ صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ بِصَوْمِ الدَّهْرِ فَلَوْلَا أَنَّ صَاحِبَهُ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ لَمَا شَبَّهَ بِهِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ مَشْرُوعِيَّتِهِ فَإِنَّهَا تُغْنِي عَنْهُ كَمَا اغْتَنِيَ الْخَمْسُ الصَّلَوَاتُ عَنِ الْخَمْسِينَ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ كَانَتْ فُرِضَتْ مَعَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّاهَا أَحَدٌ لَوَجِبَ بِهَا لَمْ يَسْتَحِقْ ثَوَاباً بَلْ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ.

نَعَمْ أَخْرَجَ ابْنُ السُّنِّيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ فَقَدْ وَعَبَ نَفْسَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

إِلَّا أَنَّا لَا نَدْرِي مَا صَحَّتُهُ.

٦- باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعْتِكَافُ لَفْعٌ: لَزُومُ الشَّيْءِ وَحَبْسُ النَّفْسِ عَلَيْهِ.

وَشَرْعاً: الْمَقَامُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ.

(وقيام رمضان) أَيُّ قِيَامٍ لِيَالِيهِ مُصَلِّياً أَوْ تَالِياً.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قِيَامُ رَمَضَانَ بِحَصْلِ بِصَلَاةِ التَّرَافِيعِ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِغْفَاقُ كُلِّ اللَّيْلِ بِصَلَاةِ النَّافِلَةِ فِيهِ وَيَأْتِي مَا فِي كَلَامِ النَّوَوِيِّ.

١- أجر من قام رمضان

٦٦١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٠٩)، مسلم (٧٥٩)]

(وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا أَيُّ: تَصَدِيقاً بِوَعْدِ اللَّهِ لِلثَّوَابِ.

(وَاحْتِسَابًا) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ كَالَّذِي عَطَفَ عَلَيْهِ أَيُّ طَلَباً لَوَجْهِ اللَّهِ وَثَوَابِهِ، وَالْإِحْتِسَابُ مِنَ الْحَسْبِ كَالِاعْتِدَادِ مِنَ الْعَدُوِّ وَإِنَّمَا قِيلَ فِيمَنْ يَنْوِي بِعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ احْتِسَاباً؛ لِأَنَّهُ لَوْ حِثَّنَا أَنْ يَغْتَدَّ عَمَلُهُ فَعَجَلٌ فِي حَالِ مَبَاشَرَةِ الْفِعْلِ كَأَنَّهُ مُعْتَدٍّ بِهِ قَالَهُ فِي النَّهْيَةِ.

(غفرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُرِيدُ قِيَامَ جَمِيعِ لَيَالِيهِ وَأَنَّ مَنْ قَامَ بَعْضَهَا لَا يَحْصُلُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِطْلَاقُ الذَّنْبِ شَامِلٌ لِلْكِبَارِ وَالصَّغَاتِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالصَّغَاتِ وَبِهِ جَزَمَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَنَسَبَهُ عِيَاضُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَهُوَ مِنِّي عَلَى أَنَّهُ لَا تَغْفَرُ

الْكِبَائِرُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ وَقَدْ زَادَ النَّسَائِيُّ «كَبِيرٌ» كَمَا فِي «الْفَصِّ»
[٢٧، ٢٦/١١] فِي رَوَاتِهِ «مَا تَقَدَّمَ وَمَا تَأَخَّرَ» وَقَدْ أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ
(٣٨٥/٢) وَأَخْرَجَتْ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَتَقَدَّمَ مَعْنَى مَغْفِرَةِ الذَّنْبِ
الْمُتَأَخِّرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ قِيَامِ رَمَضَانَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ
يَحْصُلُ بِصَلَاةِ الْوَيْتِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً كَمَا كَانَ ﷺ يَفْعَلُهُ فِي
رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ كَمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (١١٤٧)، م
[٨٣٧].

وَأَمَّا التَّرَاوِيعُ عَلَى مَا اغْتِيذَ الْآنَ فَلَمْ تَقْعُ فِي عَصْرِهِ ﷺ
إِنَّمَا كَانَ ابْتَدَعَهَا عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ وَأَمَرَ أَتْيَاءَ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْقَدْرِ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي بِهِ أَبِي.

فَقِيلَ: كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً وَرَوَى إِحْدَى
وَعِشْرُونَ وَرَوَى عِشْرُونَ رَكْعَةً، وَقِيلَ: ثَلَاثَ وَعِشْرُونَ، وَقِيلَ
غَيْرُ ذَلِكَ وَقَدْ قَدَّمْنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ.

٢- الحظ على القيام في العشر الأواخر

٦٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - أَيِ الْعَشْرِ
الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ - شَدَّ مِزْرَهُ، وَاحْتَبَأَ لَيْلَهُ، وَأَيَّقَطَ
أَهْلَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٤)، مسلم (١١٧٤)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا
دَخَلَ الْعَشْرُ أَيِ الْعَشْرِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ هَذَا التَّفْسِيرُ مُدْرَجٌ
مِنْ كَلَامِ الرَّأْيِ.

(شَدَّ مِزْرَهُ) أَيِ اغْتَرَلَ النَّسَاءَ.

(وَاحْتَبَأَ لَيْلَهُ وَأَيَّقَطَ أَهْلَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ «شَدَّ
مِزْرَهُ»: إِنَّهُ كِتَابَةٌ عَنِ التَّشْمِيرِ لِلْعِبَادَةِ.

قِيلَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّهُ شَدَّ مِزْرَهُ جَمْعَهُ فَلَمْ يَحِلَّهُ
وَاعْتَرَلَ النَّسَاءَ وَشَمَّرَ لِلْعِبَادَةِ. إِلَّا أَنَّهُ يُعَدُّ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ
[السنن الكبرى] لِبَهْقِي (٣١٤/٤) ﷺ بَلْفَظٍ «فَشَدَّ مِزْرَهُ وَاعْتَرَلَ

النَّسَاءَ» فَإِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ وَيُقَارِعُ الْإِحْيَاءَ عَلَى اللَّيْلِ
مَجَازٌ عَقْلِيٌّ لِكُرْبِهِ زَمَانًا لِلْإِحْيَاءِ نَفْسِيًّا.

وَالْمَرَادُ بِهِ السَّهْرُ.

وَقَوْلُهُ (أَيَّقَطَ أَهْلَهُ) أَيِ لِلصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ وَإِنَّمَا خَصَّ بِذَلِكَ
ﷺ آخِرَ رَمَضَانَ لِقُرْبِهِ خُرُوجِ وَقْتِ الْعِبَادَةِ فَيَجْتَهِدُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ
خَاتِمَةُ الْعَمَلِ وَالْأَعْمَالُ مَخَوَاتِيهَا.

٦٦٣- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٦)، مسلم (١١٧١)].

(وَعَنْهَا) أَيِ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ
اغْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
الْإِغْتِكَافَ سُنَّةٌ وَاعْتَبَرْنَا عَلَيْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ: لَا أَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ
خِلَافًا أَنَّ الْإِغْتِكَافَ مَسْنُونٌ وَأَمَّا الْمُقْصُودُ مِنْهُ فَهُوَ جَمْعُ الْقَلْبِ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْخُلُوعِ مَعَ خُلُوعِ الْمَعْدَةِ، وَالْإِقْبَالُ عَلَيْهِ تَعَالَى
وَالْتَّعَمُّ بِذِكْرِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَمَّا عَدَاَهُ.

٣- الاعتكاف بعد الفجر

٦٦٤- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ
مُغْتَكِفَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٣)، مسلم (١١٧٢)].

(وَعَنْهَا) أَيِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ
دَخَلَ مُغْتَكِفَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْإِغْتِكَافِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ.

وقد خالف فيه من قال: إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان مُعْتَكِفًا نَهَارًا وقبل غروب الشمس إذا كان مُعْتَكِفًا لَيْلًا وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو مُعْتَكِفٌ في المسجد ومن بعد صلاته الفجر يخلو بنفسه في المحل الذي أعدّه لاغْتِكَافِهِ.

(قلت) ولا يخفى بعده فإنها كانت عَادَتُهُ ﷺ أنه لا يخرج من منزله إلا عند الإقامة للصلاة.

٤- لا يخرج من الاعتكاف إلا لحاجة

٦٦٥- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (البخاري ٧٠٢٩)، مسلم (٢٩٧).

(وعنها) أي عائشة رضي الله عنها (قالت): «إن كان رسول الله ﷺ ليَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا».

في الحديث دليل على أنه لا يخرج المُعْتَكِفُ من المسجد بِكُلِّ بَدْنِهِ وَأَنْ خَرُوجَ بَعْضِ بَدْنِهِ لَا يَضُرُّ.

وفيه أنه يُسْرَعُ لِلْمُعْتَكِفِ النِّظَافَةُ وَالغَسْلُ وَالْحُلُقُ وَالتَّزْيِينُ.

وعلى أن العملَ السَّيْرَ من الأفعالِ الخاصَّةِ بالإنسانِ يَجُوزُ فعلُها وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ.

وعلى جوازِ اسْتِخْدَامِ الرَّجُلِ لَزَوْجَتِهِ.

وقوله (إلا لحاجة) يدل على أنه لا يخرج المُعْتَكِفُ من المسجدِ إِلَّا لِلْأَمْرِ الضَّرُورِيِّ وَالْحَاجَةِ فَسَرَّهَا الزُّهْرِيُّ بِالْبَوْلِ وَالغَائِطِ وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَى اسْتِثْنَائِهِمَا وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْحَاجَاتِ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْحَقِّ بِالْبَوْلِ وَالغَائِطِ جَوَازُ الْخُرُوجِ لِلْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ وَغَوَائِدِهَا.

٥- ما يُمنَعُ منه المُعْتَكِفُ

٦٦٦- وَعَنْهَا قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَلَا اغْتِكَافٍ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافٍ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٧٣) وَلَا يَأْسُ بِرِجَالِهِ إِلَّا أَنَّ الرَّاجِعَ وَقَفَ آخِرُهُ

(وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت): السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ مِمَّا سَلَفَ وَغَوَّه (ولا اغْتِكَافٍ إِلَّا بِصَوْمٍ وَلَا اغْتِكَافٍ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَا يَأْسُ بِرِجَالِهِ إِلَّا أَنَّ الرَّاجِعَ وَقَفَ آخِرُهُ مِنْ قَوْلِهَا «وَلَا اغْتِكَافٍ إِلَّا بِصَوْمٍ».

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: جَزَمَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَوْلُهَا (لَا يَخْرُجُ إِلَّا لِحَاجَةٍ) وَمَا عَدَاهُ مِمَّنْ دُونَهَا، انْتَهَى مِنْ فَتْحِ الْبَارِي (٢٧٣/٤) وَهَذَا قَالَ: إِنَّ آخِرَهُ مَوْقُوفٌ.

وفيه دلالة أنه لا يخرج المُعْتَكِفُ لشيءٍ مِمَّا عَيْتُهُ هَذَا الرَّوَاةُ.

وأنه أيضاً لا يخرج لشهود الجمعة وأنه إن فعل - أي ذلك - بطل اغْتِكَافُهُ.

وفي المسألة خلاف كبير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه. وأما اشتراط الصَّوْمِ فيه خلاف أيضاً وهذا الحديث الموقوف دالٌّ على اشتراطِهِ.

وفيه أحاديث منها في نفي شرطَيْهِ ومنها في إثباتِهِ وَالْكُلُّ لَا يَسْتَهْضُ حُجَّةٌ إِلَّا أَنَّ الْاِغْتِكَافَ عُرِفَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَلَمْ يَغْتِكَفْ إِلَّا صَائِمًا.

واغْتِكَافُهُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ الظَّاهِرُ أَنَّهُ صَائِمًا وَلَمْ يَغْتِكَفْ إِلَّا مِنْ ثَانِي شَوَّالٍ، لِأَنَّ يَوْمَ الْعِيدِ يَوْمٌ شَغْلُهُ بِالصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ وَالْخُرُوجِ إِلَى الْجَنَائِزِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِمَجْرَدِ الْفِعْلِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ.

وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطية إلا عن بعض العلماء .

والمراد من كونه جامعاً أن تُقام فيه الصلوات وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة .

وقال الجمهور: يجوز في كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع .

وفيه مثل ما في الصوم من أنه ﷺ لم يكتف إلا في مسجده وهو مسجد جامع .

ومن الأحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله .

٦٦٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ» .

رواه الدارقطني (١٩٩/٢) والحاكم (٤٣٩/١)، والراجح وقفه أيضاً

وهو قوله: (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ» . رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه أيضاً) على ابن عباس قال البيهقي (٣١٩/٤): الصحيح أنه موقوف ورفعته وهم .

(قلت) وللإجتهاد في هذا مصرح فلا يقوم دليلاً على عدم الشرطية .

وأما قوله: إلا أن يجعله على نفسه، فالمراد أن ينذر بالصوم .

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قَالَ المصنف: لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء .

وقوله (أروا) بضم الهَمْزة على البناء للمجهول .

(ليلة القدر في المنام) أي قيل لهم في المنام: هي (في السبع الأواخر) فقال رسول الله ﷺ: (أرى) بضم الهَمْزة أي اظن (رؤياكم قد تواطأت) أي توافقت لفظاً .

ومعنى (في السبع الأواخر) لمن كان متحرّياً فليتحركها في السبع الأواخر متفق عليه) وأخرج مسلم (١١٦٥) من حديث ابن عمر مرفوعاً «التمسوها في العشر الأواخر فإن ضعف أخذكم أو عجز فلا تغلبن على السبع الباقية» .

وأخرج أحمد (٣٦/٢) «رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا» فقال النبي ﷺ: «التمسوها في العشر الباقية في الوتر منها» .

وروى أحمد (١٣٣/١) من حديث علي مرفوعاً «إن غلبتم فلا تغلبوا على السبع الباقية» .

وجمع بين الروايات بأن العشر للاختيار منها وكذلك السبع والتسع؛ لأن ذلك هو المظنة وهو أقصى ما يُظن فيه الإدراك .

وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستئناس إليها في الأمور الوجودية بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية .

٧- ليلة القدر في ليلة سبع وعشرين

٦٦٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ» .

رواه أبو داود (١٣٨٦)، والراجح وقفه .

وقد احتج في نفيها على أربعين قولاً أوردتها في فتح الباري (٢٦٧/٤، ٢٦٧) .

(وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ» . رواه أبو داود) مرفوعاً (والراجح وقفه) على معاوية ولهُ حكم الرفع .

٦- ليلة القدر في السبع الأواخر

٦٦٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَرَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ، فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ» .

متفق عليه البخاري (٢٠١٥)، مسلم (١١٦٥)

(وقد اختلف في تعيينها على أربعين قولاً أوردتها في فتح الباري) ولا حاجة إلى سردها؛ لأن منها ما ليس في تعيينها كالقول بأنها رُفَعَتْ والقول بإنكارها من أصلها فإن هـو عندها المصنف من الأربعين.

وفيها أقوال أخر لا دليل عليها، وأظهر الأقوال أنها في السبع الأواخر.

وقال المصنف في فتح الباري (٢٦٦/٤) بعد سرده الأقوال: وأرجحها كلها أنها في وتر العشر الأواخر وأنها تتقل كما يفهم من حديث هذا الباب وأرجأها أو تأخر الوتر عند الشافعية: إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديثي أبي سعيد (٢٠١٦)، م (١١٦٧) وعبد الله بن أبيس [م (١١٦٨) (٢١٨)] وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين.

٨- ما يقال في ليلة القدر

٦٧٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟» قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَمُّو تُحِبُّ الْعَمُّو فَأَعْفُ عَنِّي».

رواه العُصَمَاءُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ (١٧١/٦)، النسائي «عمل اليوم والليلة» (٨٧٨، ٨٧٩)، ابن ماجه (٣٨٥٠)، غير أبي داود، وصححه الترمذي (٣٥١٣)، والحاكم (٥٣٠/١).

قيل: علامتها أن المطلع عليها يرى كل شيء ساجداً.

وقيل: يرى الأنوار في كل مكان ساطعة حتى الموضع المظلمة.

وقيل: يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة.

وقيل: علامتها استجابة دعاء من وقعت له.

وقال الطبري: ذلك غير لازم فإنها قد تحصل ولا يرى شيء ولا يسمع.

واختلف العلماء هل يقع الثواب المرتب لمن أتفق أنه وافقها ولم يظهر له شيء أو يتوقف ذلك على كشفها؟.

ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَآخَرُونَ.

وإلى الثاني ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ وَبَدَّلَ لَهُ مَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٦٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُوافِقَهَا» قَالَ النَّوَوِيُّ أَنِّي يَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ يُوافِقَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هُوَ ذَلِكَ.

وَرَجَّحَ هَذَا الْمَصْنُفُ قَالَ: وَلَا أَتَكْبِرُ حُصُولَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ لِمَنْ قَامَ لَا يَتَغَايَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ لَهَا، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي حُصُولِ الثَّوَابِ الْمَعِينِ الْمَوْعُودِ بِهِ وَهُوَ مَغْفَرَةٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

٩- لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ

٦٧١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

متفق عليه [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا تُشَدُّ بَضَمُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى أَنَّهُ نَفْيٌ وَيُرْوَى بِسُكُونِهَا عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ).

(الرِّحَالُ) جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ لِلْبَعِيرِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ وَشِدَّةُ هُنَا كِتَابَةٌ عَنِ السَّيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَةَ غَالِبًا.

(إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيِ الْحَرَمِ (وَمَسْجِدِي هَذَا) هَذَا الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَعْلَمُ أَنْ إِدْخَالَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: لَا يَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ النَّهْيُ بِحَاجَازٍ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْتَقِيمُ شَرْعاً أَنْ يُقَصَّدَ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا هَذِهِ الْبِقَاعُ لِإِخْصَاصِهَا بِمَا اخْتَصَتْ بِهِ مِنَ الزِّيَارَةِ الَّتِي شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَا.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُوَ الْحَرَمُ كُلُّهُ لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ «أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: هَذَا الْفَضْلُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَخَذَهُ أَمْ فِي الْحَرَمِ؟ قَالَ: بَلْ فِي الْحَرَمِ كُلِّهِ».

ولأنه لما أراد ﷺ التَّعِينَ للمسجد قال: «مسجدي هذا»
والمسجد الأقصى بيت المقدس سُمِّيَ بذلك؛ لأنه لم يكن وراءه
مسجد كما قاله الرُّمَيْشِيُّ.

والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه ودل بمفهوم
الحصر أنه يُحرَّم شدُّ الرِّحَالِ لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين
أحياء وأمواتاً لقصد التَّقَرُّبِ ولقصد المواضع الفاضلة لقصد
التَّوَكُّلِ بِهَا والصَّلَاةِ فِيهَا وقد ذَهَبَ إلى هذا الشيخ أبو مُحَمَّدٍ
الجويني وبه قال القاضي عياض وطائفة.

ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن [هو عند أحمد: ٧/٦] من
إنكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور
وقال: لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت.

واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة.

وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير مُحَرَّم واستدلوا بما لا
ينھض وتناولوا أحاديث الباب بتأويل بعيدة ولا ينبغي التأويل
إلا بعد أن ينھض على خلاف ما أولوه التَّكْلِيفُ.

وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة وأن أفضلها
المسجد الحرام؛ لأنَّ التَّقديم ذِكْراً يدلُّ على مزية المقدم ثم
مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى.

وقد دلَّ لهذا أيضاً ما أخرجه البرزالي [كشف الاستار
(٤٢٢)] وحسن إسناده من حديث أبي الدرداء مرفوعاً «الصَّلَاةُ
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِعِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي
بِأَلْفِ صَلَاةٍ وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِخَمْسِمِائَةِ صَلَاةٍ».

وفي معناه أحاديث أخرى.

ثم اختلفوا هل الصَّلَاةُ فِي الْمَسَاجِدِ تعمُّ الغرضَ والتَّغَلُّ أو
تخصُّ الأول؟.

قال الطحاوي وغيره: إنها تخصُّ بالفروض لقوله ﷺ
«أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» [البيهقي
(٧٣١)، مسلم (٧٨١)].

ولا يخفى أن لفظ الصَّلَاةِ المعروف بلام الجنس عامٌ فيشمَلُ
النَّافِلَةَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ إِذَا أُطْلِقَ لَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ إِلَّا
الْفَرِيضَةُ فَلَا يَشْمَلُهَا.

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُزَارُ بِهَا الْبَيْتُ وَيَقْصَدُ.

وَلِي قَوْلِهِ (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ) دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ الْعُمْرَةِ وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ وَلَا تَحْدِيدَ بِوَقْتٍ، وَقَالَتْ الْمَالِكِيَّةُ: يُكْرَهُ فِي السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهَا إِلَّا مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ وَأَفْعَالُهُ ﷺ تُحْمَلُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ أَحْوَالِهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتْرَكُ الشَّيْءَ وَهُوَ يَسْتَحِبُّ فَعَلَهُ لِيَرْفَعَ الْمَشَقَّةَ عَنِ الْأُمَّةِ وَقَدْ نَدَبَ إِلَى ذَلِكَ بِالْقَوْلِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ عُمُومُ الْأَوْقَاتِ فِي شَرْعِيَّتِهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَقِيلَ: إِلَّا لِلْمُتَلَبِّسِ بِالْحَجِّ وَقِيلَ: إِلَّا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَقِيلَ: وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَقِيلَ: إِلَّا أَشْهُرَ الْحَجِّ لِغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ مُطْلَقًا وَفَعَلَهُ ﷺ لَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِرُدِّ قَوْلٍ مِنْ قَالَ بِكَرَاهَتِهَا فِيهَا فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَغْتَمِرْ عُمْرَةً الْأَرْبَعِ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَإِنْ كَانَتْ الْعُمْرَةُ الرَّابِعَةُ فِي حَجٍّ فَإِنَّهُ ﷺ حَجَّ قَارِنًا كَمَا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَدَمَةُ الْأَجَلَّةُ.

٢- الْحَجُّ جِهَادُ الْمَرَاةِ

٦٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا يَتَّالِ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٥/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠/١)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْتِنَاءُهُ صَحِيحٌ.

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ [الْبَحَارِ] (١٨٦١)

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ هُوَ إِخْبَارٌ يُرَادُّ بِهِ الْإِسْتِيفَاءُ.

(قَالَ: نَعَمْ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا يَتَّالِ فِيهِ) كَأَنَّهَا قَالَتْ: مَا هُوَ؟ فَقَالَ (الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ) أَطْلَقَ عَلَيْهِمَا لَفْظَ الْجِهَادِ بِجَارِأٍ شَبَّهَهُمَا بِالْجِهَادِ وَأَطْلَقَهُ عَلَيْهِمَا بِجَامِعِ الْمَشَقَّةِ.

٦- كتاب الحج

الْحَجُّ: يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهِمْلَةَ وَكَسْرُهَا لُغَتَانِ وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ بِالِاتِّفَاقِ.

وَأَوَّلُ فَرْضِهِ سَنَةٌ سَبَتْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ (١٠١/٢) أَنَّهُ فَرَضَ سَنَةٌ تِسْعٍ أَوْ عَشْرٍ وَفِيهِ خِلَافٌ.

١- بَابُ فَضْلِهِ وَبَيَانِ مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ

١- جزاء الحج الجنب

٦٧٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَحَارِ] (١٧٧٢)، مُسْلِمٌ (١٣٤٩)

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ» قِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِنِّمِ وَرَجَّحَهُ النَّوَوِيُّ.

وَقِيلَ: الْمَقْبُولُ.

وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِأَن يَكُونَ حَالُهُ بَعْدَهُ خَيْرًا مِنْ حَالِهِ قَبْلَهُ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٢٥/٣) وَالْحَاكِمُ (٤٨٣/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَرُّ الْحَجِّ؟ قَالَ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ وَلَوْ ثَبَتَ لَتَعَيَّنَ بِهِ التَّفْسِيرُ

(لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

الْعُمْرَةُ لُغَةً: الزَّيَارَةُ وَقِيلَ: الْقَصْدُ.

وَلِي الشَّرْعُ: إِحْرَامٌ وَسَعْيٌ وَطَوَافٌ وَحَلَقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ

وقوله (لا يقال فيه) إيضاح للمراد ويذكره خرج عن كونه استعارة.

والجواب من الأسلوب الحكيم.

(رواه أحمد وابن ماجة واللفظ له) أي لابن ماجة.

(وإسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي في صحيح البخاري وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح فالمراد به البخاري أو أراد بذلك ما أخرجه البخاري (١٨٦١) من حديث عائشة بنت طلحة عن «عائشة أم المؤمنين أنها قالت: يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟» قال: لا، لكن أفضل الجهاد حج مبرور.

وأفاد تقييد إطلاق رواية أحمد للحج.

وأفاد أن الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد في حق النساء.

وأفاد أيضاً بظاهره أن العمرة واجبة إلا أن الحديث الآتي بخلافه وهو:

٣- استحبابُ العمرة

٦٧٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعرابيٌّ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: لَا. وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ.

رواه أحمد (٣١٦/٣) والترمذي (٩٣١) والراجح وثقه.

وأخرجه ابن عدي من وجوه آخر ضعيف (الكامل) (٢٥٠٧/٧).

يُخالفه وهو قوله: (وعن جابر ﷺ قال: أتى النبي ﷺ أعرابيٌّ يفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط النبت والكلا سواء كانوا من العرب أو من مواليهم والعربي من كان نسبة إلى العرب ثابتاً وجمعه أعراب ويجمع الأعرابي على الأعراب والأعراب).

(فقال: يا رسول الله، أخبرني عن العمرة) أي عن حكمها كما أفاده (أوجبة هي قال: لا) أي لا تجب وهو من الإكفاء.

(وأن تعتمر خير لك) أي من تركها.

والأخيرية في الأجر تدل على ندبها وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والإنسان بهذه الجملة لدفع ما يؤثمهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والتدبيل. كان ظاهراً في الإباحة؛ لأنها الأصل فابان بها ندبها.

(رواه أحمد والترمذي) مرفوعاً (والراجح وثقه) على جابر فإنه الذي سأل الأعرابي وأجاب عنه وهو مما للاجتهاد فيه مسرح.

(وأخرجه ابن عدي من وجوه آخر) وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه.

(ضعيف) لأنه في إسناده أبا عصمة وفي إسناده عند أحمد والترمذي أيضاً الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف.

وقد روى ابن عدي (الكامل: ١٤٦٨/٤) والبيهقي (السنن الكبرى: ٣٥٠/٤) من حديث عطاء عن جابر «الحج والعمرة فريضتان» سيأتي بما فيه.

والقول بأن حديث جابر المذكور صحيح الترمذي مردود بما في «الإمام» أن الترمذي لم يزد على قوله: حسن في جميع الروايات عنه وأفرط ابن حزم فقال: إنه مكذوب باطل.

وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة.

ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال: ليس في العمرة شيء ثابت، أنها تطوع وفي إلحاقها أحاديث لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث:

٤- الحج والعمرة فريضتان

٦٧٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعاً «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ» [الكامل: لابن عدي (١٤٦٨/٤)].

وهو قوله: (وعن جابر ﷺ مرفوعاً «الحج والعمرة فريضتان») ولو ثبت لكان ناعياً على إيجاب العمرة إلا أن المصنف لم يذكر هنا من أخرجه ولا ما قيل فيه والذي في التلخيص (٢٣٩/٢، ٢٤٠) أنه أخرجه ابن عدي والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف وقال ابن عدي: هو غير محفوظ عن عطاء.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٨٤/٢) مِنْ رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ شَابِثٍ بِزِيَادَةٍ «لَا يَضُرُّكَ بَالِيَهُمَا بَدَأْتُ» وَفِي إِحْدَى طَرِيقَيْهِ ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ فِي الْآخَرَى.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٥١/٤) عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سِيرِينَ مَوْقُوفاً وَإِسْنَادُهُ أَصَحُّ وَصَحِّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٧١/١).

وَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الْأَدَلَّةُ فِي إِجْبَابِ الْعُمَرَةِ وَعَدَمِهِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ سَلَفًا وَخَلَفًا.

فَذَهَبَ ابْنُ عُثْمَرَ إِلَى وَجُوبِهَا رَوَاهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقاً [كتاب العمرة، تحت باب (١)] وَوَصَلَهُ عَنْهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٠٦٦) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٨٥/٢) وَعَلَّقَ أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا لَقَرِيَّتُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ لِلَّهِ﴾ [كتاب العمرة، تحت باب (١)] وَوَصَلَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ (ال٩: ١٤٤/٢) وَغَيْرُهُ وَصَرَّحَ الْبُخَارِيُّ بِالْوُجُوبِ وَبَوَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (بَابُ وَجُوبِ الْعُمَرَةِ وَفَضْلِهَا) وَسَاقَ خَبَرَ ابْنِ عُثْمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ.

وَاسْتَدْلَّ غَيْرُهُ لِلْوُجُوبِ بِحَدِيثِ «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَصِرْ» [أحمد (١٠/٤)، أبو داود (١٨١٠)، الترمذي (٩٣٠)، النسائي (١١١/٥)، ابن ماجه (٢٩٠٦)]. وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَعْلَمُ فِي إِجْبَابِ الْعُمَرَةِ أَجْوَدَ مِنْهُ.

وَالِىَ الْإِجْبَابِ ذَهَبَتِ الْحَنَفِيَّةُ لَمَّا ذُكِرَ مِنَ الْأَدَلَّةِ.

وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ لِلَّهِ﴾.

فَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا وَجُوبَ الْإِتِمَامِ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى وَجُوبِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمَرَةِ وَلَوْ تَطَوُّعاً.

وَذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْعُمَرَةَ فَرَضٌ فِي الْأَطْهَرِ.

وَالْأَدَلَّةُ لَا تَنْهَضُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ عَلَى الْإِجْبَابِ الَّذِي الْأَصْلُ عَدَمُهُ.

٥- مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ

٦٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟» قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢١٦/٢) وَصَحِّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٤١/١)، وَالزَّاجِحُ

إِسْنَادُهُ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨١٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ أَيْ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحِّحَهُ الْحَاكِمُ) قُلْتُ وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٣٠/٤) أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَالزَّاجِحُ إِسْنَادُهُ) لِأَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الصُّوَابُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا.

قَالَ الْمَصْنَفُ: يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ إِلَى الْحَسَنِ وَلَا أَرَى الْمَوْصُولَ إِلَّا وَهَمًا.

(وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ أَيْضاً) أَيْ كَمَا أَخْرَجَهُ غَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ) وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَسَنٌ وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ رَاوِيًا مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ.

وَالْحَدِيثُ لَهُ طَرِيقٌ عَنْ عَلِيٍّ [الدَّارَقُطْنِيُّ (٢١٨/٢)] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [ابن ماجه (٢٨٩٧)] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ [الدَّارَقُطْنِيُّ (٢١٦/٢)] وَعَنْ عَائِشَةَ [الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧/٢)] وَعَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ طَرِيقٍ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ.

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: طَرَفُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَثْبُتُ الْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ مُسْنَدًا وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ الْحَسَنِ الْمُرْسَلَةُ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ فَالزَّادُ شَرْطٌ مُطْلَقًا وَالرَّاحِلَةُ لِمَنْ دَارُهُ عَلَى مَسَافَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ (١٢٩/٢) بَعْدَ سَرْدِهِ لِمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُسْنَدَةٌ مِنْ طَرِيقِ حَسَّانٍ وَمُرْسَلَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنَاطَ الْوُجُوبِ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ مَعَ عِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَشْيِ وَأَيْضاً فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي الْحَجِّ ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] أَمَّا أَنْ يَعْنِيَ الْقُدْرَةُ الْمَعْتَبَرَةُ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ وَهُوَ مُطْلَقُ الْمَكْنَةِ أَوْ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ كَانَ الْمَعْتَبَرُ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَخْتِجْ إِلَى هَذَا التَّقْيِيدِ كَمَا لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهِ فِي آيَةِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَلَعَلَّمَ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ

قَدَرُ زَائِدٌ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ إِلَّا الْمَالُ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْحُجَّ عِبَادَةٌ مُتَقَرَّرَةٌ إِلَى مَسَافَةٍ فَانْقَرَّتْ وَجُوهُهَا إِلَى مَلِكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ كَالْجِهَادِ، وَدَلِيلُ الْأَصْلِ قَوْلُهُ «وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ» إِلَى قَوْلِهِ «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَيُنْخَلِفَهُمْ» الْآيَةُ [العوبة: ٩٢]. انْتَهَى.

وَذَهَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى أَنَّ الْأَسْتَطَاعَةَ هِيَ الصَّحَّةُ لَا غَيْرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى» [البقرة: ١٩٧] فَإِنَّهُ فَسَّرَ الزَّادَ بِالتَّقْوَى.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنَ الْآيَةِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ سَبَبُ نَزُولِهَا.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالزَّادِ الْحَقِيقَةُ وَهِيَ وَإِنْ ضَعُفَتْ طَرَفُهُ فَكُنْزُهَا تَشْدُّ ضَعْفَهُ.

وَالْمُرَادُ بِهِ كِفَايَةُ فَاضِلَةٍ عَنْ كِفَايَةِ مَنْ يَعُولُ حَتَّى يَعُودَ لِقَوْلِهِ ﷺ «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضَيِّعَ مَنْ يَعُولُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٩٢).

وَيَجْزِي الْحُجُّ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ حَرَامًا وَيَأْتُمُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُجْزَى.

٦- حُجُّ الصَّيِّ

٦٧٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٦)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا) - بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ - قَالَ عِيَّاضٌ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَقِيَهُمْ لَيْلًا فَلَمْ يَعْرِفُوهُ ﷺ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ نَهَارًا وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَرَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

(رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ) بَرَاءٌ مُهْمَلَةٌ بَعْدَ الْوَاوِ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ بَزْنَةٌ حَرَاءٌ: حُلٌّ قُرْبَ الْمَدِينَةِ.

(«فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» بِسَبَبِ حَمَلِهَا وَحُجَّتْ بِهِيَ أَوْ بِسَبَبِ سُؤْلِهَا عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَوْ بِسَبَبِ الْأَمْرِينَ).

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ يَصْحُ حُجُّ الصَّيِّ وَيَنْعَقِدُ سِوَاهُ كَانَ مُعْزِياً أَمْ لَا حَيْثُ فَعَلَ وَلِيَهُ عَنْهُ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ وَلِلَّ هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَلَكِنَّهُ لَا يَجْزِيهِ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَيُّمَا غُلَامٍ حَجَّ بِهِ أَفْلَهُ ثُمَّ بَلَغَ فَقَلْبُهُ حُجَّةٌ أُخْرَى».

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ «[تَارِيخُ بَغْدَادَ] (٢٠٩/٨) وَالضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلِهِيَ زِيَادَةٌ

قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِذَا بَلَغَ عَنْ فَرِيضَةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا فَرَقَةً شَذَتْ فَقَالَتْ: يُجْزَى لِقَوْلِهِ «نَعَمْ» فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ حُجٌّ وَالْحُجُّ إِذَا أُطْلِقَ يَتَبَادَرُ مِنْهُ مَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ ذَهَبُوا إِلَى خِلَافِهِ ذَلِكَ:

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالْوَلِيُّ الَّذِي يُحْرَمُ عَنِ الصَّيِّ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعْزِياً هُوَ وَلِيُّ مَالِهِ وَهُوَ أَبُوهُ أَوْ جَدُّهُ أَوْ الْوَصِيُّ أَيْ الْمَنْصُوبُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَا يَصْحُ إِحْرَامُهَا عَنْهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً عَنْهُ أَوْ مَنْصُوبَةً مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

وَقِيلَ: يَصْحُ إِحْرَامُهَا وَإِحْرَامُ الْعَصْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَايَةُ الْمَالِ.

وصفة لإحرام الولي عنه أن يقول بقلبه: جعلته مُحْرَمًا.

٧- الْحُجُّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ

٦٧٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ

الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِمْ فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ

يُجْزئُهُ حَجُّ الْغَيْرِ.

إِلَّا أَنَّهُ ادَّعَى فِي «الْبَحْرِ» الإجماعَ عَلَى أَنَّ الصَّحَّةَ وَهِيَ الَّتِي يَسْتَمْسِكُ مَعَهَا قَاعِدًا شَرْطُ الإجماعِ، فَإِنَّ صَحَّ الإجماعُ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَالدَّلِيلُ مَعَ مَنْ ذَكَرْنَا.

قِيلَ: وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ عَنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَرَأَةَ لَمْ تُبَيَّنْ أَنَّ أَبَاقًا مُسْتَطِيعَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ ذَلِكَ.

وَرَدَّ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا الإجزاءُ لَا الْوَجوبُ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ أَتَاهَا قَدْ عَرَفَتْ وَجوبَ الْحَجِّ عَلَى أَيْبَاهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهَا «إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ» فَإِنَّهَا عِبَارَةٌ دَالَّةٌ عَلَى عِلْمِهَا بِشَرْطِ دَلِيلِ الْوَجوبِ وَهُوَ الْإِسْطِطَاعَةُ.

وَاتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الْحَجِّ عَنْ فَرِيضَةِ الْغَيْرِ بِأَنَّهُ لَا يُجْزئُ إِلَّا عَنْ مَوْتٍ أَوْ عَدَمِ قُدْرَةٍ مِنْ عَجَزٍ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ التَّغْلُ فَإِنَّهُ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى جَوَازِ النَّيَابَةِ عَنِ الْغَيْرِ فِيهِ مُطْلَقًا لِلتَّوَسُّعِ فِي التَّغْلُ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْحَجَّ عَنْ فَرِيضَةِ الْغَيْرِ لَا يُجْزئُ أَحَدًا وَأَنَّ هَذَا الْحُكْمُ يَخْتَصُّ بِصَاحِبَةِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِصَاصُ خِلَافَ الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِزِيَادَةِ رُويَتْ فِي الْحَدِيثِ بِلَفْظِ «حُجَّتِي عَنْهُ» وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ وَرَدَّ بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ رُويَتْ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْوَلَدِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ عَلَى الْعِلَّةِ يَقُولُ فِي الْحَدِيثِ «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ» كَمَا يَأْتِي فَجَعَلَهُ دَيْنًا وَالَّذِينَ يَصْحُ أَنْ يَقْضِيَهُ غَيْرُ الْوَلَدِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَمَا يَأْتِي مِنْ حَدِيثِ شُبْرَةَ.

٨- الحج عن الميت

٦٧٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ

جَهَنَّمَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ

الْفَضْلَ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥١٣)، مسلم (١٣٣٤)] وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي مَوْتِهِ.

(لَجَاءَتْ امْرَأَةً مِنْ جَهَنَّمَ) بِالْخِصَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةً فَمَثَلَتْ سَاجِدَةً نَعِينَ مُهْمَلَةً قَبِيلَةً مَعْرُوفَةً.

(فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي) حَالُ كَرِيهِهِ (شَيْخًا) مُتَّصِبٌ عَلَى الْحَالِ.

(وَقَوْلُهُ (كَبِيرًا) يَصْحُ صِفَةً وَلَا يُنَافِي اشْتِرَاطَ كَوْنِ الْحَالِ نَكِيرَةً إِذْ لَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْهَا (لَا يَثْبُتُ) صِفَةً ثَانِيَةً (عَلَى الرَّاحِلَةِ) يَصْحُ صِفَةً أَيْضًا وَيَحْتَمِلُ الْحَالُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْفَاعِلِ «وَأَنَّ شِدْثَهُ خَشِيتُ عَلَيْهِ».

(أَفَأَحُجُّ) نِيَابَةً (عَنْهُ قَالَ: نَعَمْ) أَيِ حُجَّتِي عَنْهُ.

(وَذَلِكَ) أَيِ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ) فِي الْحَدِيثِ رَوَايَاتٌ أُخْرِفَ فِي بَعْضِهَا «أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ وَأَنَّهُ سَأَلَ هَلْ يَحُجُّ عَنْ أُمِّهِ» فَيَجُوزُ تَعَدُّ الْقَضِيَّةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجْزئُ الْحَجَّ عَنْ الْمُكَلَّفِ إِذَا كَانَ مَا يَوْسًا مِنْهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ مِثْلَ الشَّيْخُوخَةِ فَإِنَّهُ مَا يَوْسُ زَوَالُهَا.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ لِأَجْلِ مَرَضٍ أَوْ جُنُونٍ يُرْجَى بُرُؤُهَا فَلَا يَصْحُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَعَ الزِّيَادَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صَحَّةِ التَّحْجِيجِ عَنْهُ مِنَ الْأَمْرِ بِعَدَمِ ثَبَاتِهِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْخَشْيَةِ مِنَ الضَّرْرِ عَلَيْهِ مِنْ شِدْثِهِ، فَمَنْ لَا يَضُرُّهُ الشَّدُّ كَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الْمَخَفَةِ لَا

أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْكُ دَيْنٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ؟ أَفَضُّوا اللَّهَ فَالَلَهُ أَحَقُّ بِالرَّقَاءِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩٩)

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (أَنَّ امْرَأَةً) قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا وَلَا اسْمِ أُمِّهَا.

(مِنْ جَهَنَّمَ) بِضَمِّ الْجِيمِ بَعْدَهَا مِثْلَةُ ثَمَنَةِ ثَمَنَةٍ فَنُونَ اسْمُ قَبِيلَةٍ.

(وَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ وَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْكُ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ أَفَضُّوا اللَّهَ فَالَلَهُ أَحَقُّ بِالرَّقَاءِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الحديث دليل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج اجزأه أن يحج عنه ولده وقريبه، ويميزه عنه وإن لم يكن قد حجَّ عن نفسه؛ لأنه ﷺ لم يسألها حجَّت عن نفسها أم لا؛ ولأنه ﷺ شبهه بالدين وهو يجوز أن يقضي الرجل دين غيره قبل دينه.

ورود بأنه سيأتي في حديث شبرمة ما يدل على عدم اجزأه حج من لم يحج عن نفسه.

وأما مسألة الدين فإنه لا يجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه.

وفي الحديث دليل على مشروعية القياس، وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع، وتشبيه المجهول حكمه بالمعلوم فإنه دل أن قضاء الدين عن الميت كان معلوماً عندهم متقررًا، ولهذا حسن الإلحاق به.

ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص؛ لأن الدين يجب قضاؤه مطلقاً وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها.

وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي.

ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم.

وظاهره أنه يقدم على دين الأدمي وهو أحد أقوال

الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ الآية؛ لأن ذلك عام خصه هذا الحديث أو لأن ذلك في حق الكافر.

وقيل: اللأم في الآية بمعنى «على» أي ليس عليه مثل ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ أي عليهم وقد بسطنا القول في هذا في حواشي «صورة النهار».

٩- لِلصَّبِيِّ حَجٌّ عَلَيْهِ أُخْرَى

٦٨٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْتَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ، ثُمَّ أَعْتَقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٥/٣) مَوْفُوعًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَالتَّبَهِيُّ (٣٢٥/٤)، وَرَجَّاهُ نَهْثٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ.

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْتَ» بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّوْنِ فَمِثْلُهُ أَيُّ الْإِنْمِ أَيُّ بَلَغَ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ حَتْهُ.

(فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، «وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أَعْتَقَ» فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالتَّبَهِيُّ وَرَجَّاهُ نَهْثٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ).

قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ. وَلِلْمُحَدِّثِينَ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ.

وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعاً قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْعَلَ فِي صُدُورِ الْمُؤْمِنِينَ أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ أَجْزَأَتْ فَإِنْ أَتَرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ» ومثله قَالَ فِي الْعَبْدِ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاتِيلِهِ (١٣٢) وَاجْتَمَعَ بِهِ أَحَدٌ.

وروى الشافعي حديث ابن عباس.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ «شرح المعنى» [٢٦٢/٢]: والمرسل إذا عمل به الصحابة حجة اتفاقاً.

قَالَ: وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَلَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ فَبَصَحَ مِنْهُ الْحَجُّ وَلَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ.

١٠- لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم

٦٨١- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَمْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٦)، مُسْلِمٌ (١٣٤١)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب يقول: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ أَيْ أجنبيةٍ لِقَوْلِهِ (إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ)» فَقَامَ رَجُلٌ قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ الْخُلُوءِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ فَإِنْ نَالَتْهُمَا الشَّيْطَانُ (أَحْمَدُ (٣٣٩/٣)، النَّسَائِيُّ (١٩٨/١)).

وَهَلْ يَقُومُ غَيْرُ الْحَرَمِ مَقَامَهُ فِي هَذَا بَأَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا مَنْ يُزِيلُ مَعْنَى الْخُلُوءِ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقُومُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبَ لِلنَّهْيِ إِنَّمَا هُوَ خَشْيَةُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَهُمَا الشَّيْطَانُ الْفِتْنَةُ.

وَقَالَ الْقَفَّالُ: لَا بُدَّ مِنَ الْحَرَمِ عَمَلًا بِلَفْظِ الْحَدِيثِ.

وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى تَحْرِيمِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ حَرَمٍ وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي قَلِيلِ السَّفَرِ وَكَثِيرِهِ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ مُفِيدَةٌ لِهَذَا الْإِطْلَاقِ إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ الْفَاطِلُهَا.

فَفِي لَفْظِ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» (م (١٣٣٩)).

وَفِي آخَرٍ «فَوْقَ ثَلَاثٍ» (م بَابُ (١٣٣٨)).

وَفِي آخَرٍ «مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ» [الْبُخَارِيُّ (١٨٦٤)، مُسْلِمٌ بِإِسْنَادٍ (١٣٣٨)] وَفِي آخَرٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ [الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢١/١٢)] وَفِي لَفْظٍ بِرِيدَا [أَبُو دَاوُدَ (١٧٢٥)].

وَفِي آخَرٍ «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» [الْبُخَارِيُّ (١٠٨٦)، مُسْلِمٌ (١٣٣٨)] قَالَ التَّوَوُّيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ التَّحْدِيدِ ظَاهِرُهُ بَلْ كُلُّ مَا يُسَمَّى سَفَرًا فَالْمَرْأَةُ مُنْهِيَةٌ عَنْهُ إِلَّا بِالْحَرَمِ وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّحْدِيدُ عَنْ أَمْرِ وَاقِعٍ فَلَا يُعْمَلُ بِمَقْهُومِهِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ قَالُوا: وَيَجُوزُ سَفَرُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا فِي الْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَالْخَافَةِ عَلَى نَفْسِهَا وَلِقَضَاءِ الدِّينِ وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ وَالرُّجُوعِ مِنَ النُّشُوزِ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي سَفَرِ الْحَجِّ الْوَاجِبِ:

فَلَنَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّائِبَةِ إِلَّا مَعَ حَرَمٍ وَنَقَلَ قَوْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تُسَافِرُ وَحْدَهَا إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ أَمْنًا وَلَمْ يَنْهَضْ دَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِذْ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» [آل عمران: ٩٧] عُمُومٌ شَامِلٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وَقَوْلُهُ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» عُمُومٌ لِكُلِّ أَنْوَاعِ السَّفَرِ فَتَعَارَضَ الْعُمُومَانِ.

وَيَجِبُ بَأَنْ أَحَادِيثَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ لِلْحَجِّ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ. مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

نَمَّ الْحَدِيثُ عَامًّا لِلشَّائِبَةِ وَالْعَجُوزِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ: يَجُوزُ لِلْعَجُوزِ السَّفَرُ مِنْ غَيْرِ حَرَمٍ وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى الْمَعْنَى فَخَصَّصُوا بِهِ الْعُمُومَ.

وَقِيلَ: لَا يُخَصَّصُ بَلِ الْعَجُوزُ كَالشَّائِبَةِ وَهَلْ تَقُومُ النِّسَاءُ التَّقَاتُ مَقَامَ الْحَرَمِ لِلْمَرْأَةِ؟

فَاجَاوَزَ الْبَعْضُ مُسْتَدَلًّا بِأَفْعَالِ الصَّحَابَةِ وَلَا تَنْهَضُ حُجَّةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ حَشَمٍ وَالْأَدَلَّةُ لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا امْرَأَتُهُ ﷺ لَهُ بِالْخُرُوجِ مَعَ امْرَأَتِهِ فَإِنَّهُ أَخَذَ مِنْهُ أَحَدُ
أَنَّهُ يَجِبُ خُرُوجُ الزَّوْجِ مَعَ زَوْجَتِهِ إِلَى الْحَجِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا
غَيْرُهُ.

وغيرُ أحمد قال: لا يجبُ عليه وحملُ الأمرِ على التدبُّرِ.

قال: وإن كان لا يُحملُ على التدبُّرِ إلَّا لقربةٍ عليه
فالقربةُ عليه ما علَّم من قواعدِ الدينِ أَنَّهُ لا يجبُ على أحدٍ
بذلَ منافعِ نفسه لِتحصيلِ غيرهِ ما يجبُ عليه.

وأخذ من الحديثِ أَنَّهُ ليسَ للرجلِ منعُ امرأتهِ من حجِّ
الفريضة؛ لأنَّها عبادةٌ قد وجبتُ عليها ولا طاعةٌ لمخلوقٍ في
معصيةِ الخالقِ سواء قلنا: أَنَّهُ على الفورِ أو التراخيِ أمَّا الأوَّلُ
فظاهرٌ، قيل: وعلى الثاني أيضاً فإنَّ لها أن تُسارعَ إلى براءةِ
ذمتِها كما أنَّ لها أن تُصليَ أوَّلَ الوقتِ وليسَ لَهُ منعُها.

وأما ما أخرجهُ الدارقطنيُّ (٢٢٣/٢) من حديثِ ابنِ عمرَ
مرفوعاً في امرأةٍ لها زوجٌ ولها مالٌ ولا يؤذَنُ لها في الحجِّ ليسَ
لها أن تنطلقَ إلَّا بإذنِ زوجها. فإنه محمولٌ على حجِّ التطوعِ
جمعاً بينَ الحديثينِ على أَنَّهُ ليسَ في حديثِ الكتابِ ما يدلُّ أَنَّها
خرجتْ من دونِ إذنِ زوجها.

وقال ابنُ تيمية: إِنَّهُ يصحُّ الحجُّ من المرأةِ بغيرِ محرمٍ ومن
غيرِ المستطيعِ.

وحاصلهُ أن من لم يجبُ عليه لعدمِ الاستطاعةِ مثلُ المريضِ
والفقيرِ والمعصوبِ والمطروحِ طريقةُ المرأةِ بغيرِ محرمٍ وغيرِ ذلكِ
إذا تكلفوا شهودَ المشاهِدِ أجزأهم الحجُّ ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُحَسَّنٌ
في ذلكِ كالذي يحجُّ ماشياً ومنهم من هُوَ مُسِيءٌ في ذلكِ كالذي
يحجُّ بالمسألةِ والمرأةُ تحجُّ بغيرِ محرمٍ وإنما أجزأهم؛ لأنَّ الأهلِيَّةَ
تامةٌ والمعصيةُ إن وقعتْ فبهي في الطريقِ لا في نفسِ المقصودِ.

١١- حُجٌّ عَنْ نَفْسِكَ لَمْ عَنْ قَرِيبِكَ

٦٨٢- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:

لَيْتَكَ عَنْ شَبْرَمَةَ، قَالَ: مَنْ شَبْرَمَةُ؟ قَالَ: أَخٌ لِي، أَوْ
قَرِيبٌ لِي، فَقَالَ: حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا.
قَالَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
(٣٩٨٨)، وَالرَّاجِعُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقَفَّهَ

(وَعَنْهُ) أَبِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ شَبْرَمَةَ) بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ
فمَوْحَدَةٌ سَاكِنَةٌ.

(قَالَ: مَنْ شَبْرَمَةُ؟ قَالَ: أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي) شَكٌّ مِنْ
الرَّوَايِ (فَقَالَ: حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُجَّ عَنْ
نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالرَّاجِعُ عِنْدَ
أَحْمَدَ وَقَفَّهَ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ
أَصْحٌ مِنْهُ.

وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ.

وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

وقال الدارقطني: المرسل أصح.

قال المصنف: هُوَ كما قالَ لَيْتَكَ يَقُوي المرفوع؛ لأنَّهُ من
غيرِ رجاله.

وقال ابن تيمية: إنَّ أحمدَ حَكَمَ في روايةِ ابنِ صالحٍ عَنْهُ أَنَّهُ
مرفوعٌ فيكونُ قد أُطْلِعَ على ثقةٍ من رفعه.

قال: وقد رفعه جماعةٌ على أَنَّهُ وإن كان موقوفاً فليسَ
لابنِ عَبَّاسٍ فِيهِ مُخَالَفٌ.

والحديثُ دليلٌ على أَنَّهُ لا يصحُّ أن يحجَّ عن غيرهِ من لم
يحجَّ عن نفسه فإذا أحرمَ عن غيرهِ فإنه يتعقَّدُ إحرامُهُ عن نفسه؛
لأنَّهُ ﷺ امرؤه أن يجعله عن نفسه بعد أن لئى عن شبرمة فدلَّ
على أَنَّها لم تتعقد اليَّةُ عن غيرهِ وإلَّا لأوجبَ عليه المضيَّ فيه،
وإنَّ الإحرامَ يتعقَّدُ مع الصَّحَّةِ والفسادِ ويتعقَّدُ مُطلقاً ومُجهولاً
مُعلَّفاً فجازَ أن يقعَ عن غيرهِ ويكوِّنُ عن نفسه وهذا؛ لأنَّ
إحرامَهُ عن الغيرِ باطلٌ؛ لأجلِ التَّهْيِ والتَّهْيِ يقتضي الفسادَ،
ويطلانُ صفةِ الإحرامِ لا تُوجبُ بطلانَ أصلِهِ.

وهذا قولُ أَكْثَرِ الأُمَّةِ أَنَّهُ لا يصحُّ أن يحجَّ عن غيرهِ من لم
يحجَّ عن نفسه مُطلقاً مُستطیعاً كان أو لا؛ لأنَّ تركَ الاستيفصالِ
والتفريقِ في حِكَايَةِ الأحوالِ دالٌّ على العمومِ ولأنَّ الحجَّ

٢- باب المواقيت

جمع ميقات والميقات: ما حُدِّدَ ووقَّت للعبادة من زمان ومكان والتوقيت: التحديد ولهذا يُذكر في هذا الباب ما حدَّته الشارع للإحرام من الأماكن.

١- ميقات المدينة والشام ونجد واليمن

٦٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ: هُنَّ لَهْنٌ وَلَمَنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَشَأْ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ».

نَقَلَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٥٢٤)، مُسْلِمٌ (١١٨١)

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَبَعْدَ اللَّامِ مُثَنَاءً نَحْوَةَ وَفَاءً تَصْغِيرَ حَلْفَةٍ وَالْحَلْفَةُ وَاحِدَةُ الْخَلْفَاءِ: نَبَتْ فِي الْمَاءِ وَهِيَ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَ مَرَاهِلَ وَهِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى فَرْسَخٍ وَبِهَا الْمَسْجِدُ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ ﷺ وَالْبَرْزُ الَّذِي تُسَمَّى الْآنَ بَرْزَ عَلِيٍّ وَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيْتِ إِلَى مَكَّةَ.

(«وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَوَاءً سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ اخْتَجَفَ أَهْلَهَا إِلَى الْجَبَلِ الَّذِي هُنَالِكَ وَهِيَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاهِلَ وَتُسَمَّى مَهْبِئَةً كَانَتْ قَرْيَةً قَدِيمَةً وَهِيَ الْآنَ خَرَابٌ وَلِذَا يُحْرَمُونَ الْآنَ مِنْ رَابِعٍ قَبْلَهَا بِمَرَحِلَةٍ لَوْجُودِ الْمَاءِ بِهَا لِلَاغْتِسَالِ.

(«وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ») يَفْتَحُ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَيُقَالُ لَهُ: قَرْنُ الثَّعَالِبِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ.

(«وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ») بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ.

(هُنَّ) أَيِ الْمَوَاقِيْتِ.

(لَهُنَّ) أَيِ اللَّبْدَانِ الْمَذْكُورَةِ وَالْمَرَادُ: لِأَهْلِهَا.

واجب في أول سنة من سني الإمكان فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره؛ لأن الأول فرض والثاني نفل كمن عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرقها إلا إلى دينه وكذلك كل ما احتاج أن يصرقه إلى واجبه عنه فلا يصرقه إلى غيره إلا أن هذا إنما يتم في المستطيع.

ولذا قيل: إنما يُؤمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه إذا كان واجبا عليه وغير المستطيع لم يجب عليه فجاز أن يحج عن غيره ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى.

١٢- وجوب الحج مرة واحدة

٦٨٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَقَامَ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِبَتْ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ وَاحِدٌ (٢٥٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (١٧٢١)، النَّسَائِيُّ (١١١/٥)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٨٨٦).

وَأَسْأَلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ خَلِيفَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٣٣٧)

(وعنه) أي ابن عباس (رضي الله عنهما، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَقَامَ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِبَتْ الْحَجُّ مَرَّةً فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ) فِي رِوَايَةٍ زِيَادٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «لَوَجِبَتْ»: «وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَقْرُمُوا بِهَا وَلَوْ لَمْ تَقْرُمُوا بِهَا لَعَذَّبْتُمْ».

والحديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة في العمر على كل مكلفه مستطيع.

وقد أخذ من قوله ﷺ «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجِبَتْ» أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُفَوِّضَ اللَّهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ شَرْعَ الْأَحْكَامِ وَمَحَلُّ الْمَسْأَلَةِ الْأَصُولُ وَفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ مَرَّ بِهِمْ ذَا الْحُلَيْفَةِ.

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «هَنْ لَهْم» فِي رِوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ (١٥٣٠) «هَنْ لِأَهْلِهِنَّ».

(وَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِنَّ مَنْ غَيْرُهُنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ وَلَمْ يَكُنْ ذُوْن ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْمَوَاقِيْتِ.

(لَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ) يُحْرَمُونَ (مِنْ مَكَّةَ) بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فَهَذِهِ الْمَوَاقِيْتُ الَّتِي عَلَيْهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَذْكُرْهُ مِنْ أَهْلِ الْأَنْفَاقِ وَهِيَ أَيْضاً مَوَاقِيْتُ لِمَنْ أَتَى عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَنْفَاقِ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا إِذَا أَتَى عَلَيْهَا قَاصِداً لِإِتْيَانِ مَكَّةَ لِأَحَدِ النَّسَكَيْنِ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا إِذَا وَرَدَ الشَّامُ مِثْلًا إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنْهَا وَلَا يَتْرُكُهُ حَتَّى يَصِلَ الْجُحْفَةَ فَإِنْ أَخَّرَ أَسَاءَ وَلَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى مِيقَاتِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ لَهُ خِلَافَهُ.

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ مُحْتَمَلٌ فَإِنْ قَوْلُهُ (هَنْ لَهْم) ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَنْفَاقِ سِوَاءَ وَرْدٍ عَلَى مِيقَاتِهِ أَوْ وَرْدٍ عَلَى مِيقَاتٍ آخَرَ فَإِنَّ لَهُ الْعُدُولَ إِلَى مِيقَاتِهِ كَمَا لَوْ وَرَدَ الشَّامُ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ بَلْ يُحْرَمُ مِنَ الْجُحْفَةِ وَعُمُومُ قَوْلِهِ: (وَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِنَّ مَنْ غَيْرُهُنَّ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُّ عَلَى الشَّامِيِّ فِي مِثَالِنَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ؛ لِأَنَّهُ مَنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: قَوْلُهُ (وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةُ) يَشْمَلُ مِنْ مَرَّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَمَنْ لَمْ يَمُرَّ.

وَقَوْلُهُ (وَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِنَّ مَنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ) يَشْمَلُ الشَّامِيَّ إِذَا مَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَغَيْرِهِ فَهَاهُنَا عُمُومَانِ قَدْ تَعَارَضَا انْتَهَى مُلْخَصًا.

قَالَ الْمَصْنَفُ: وَيَحْصُلُ الْإِتْيَاقُ بِأَنْ قَوْلُهُ: «هَنْ لَهْم» مُفسَّرٌ لِقَوْلِهِ مِثْلًا: «وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ» وَأَنْ الْمُرَادَ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ سَاكِنُوهَا وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ مِيقَاتِهِمْ فَمَرَّ عَلَى مِيقَاتِهِمْ انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَإِنْ صَحَّ مَا قَدْ رَوِيَ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ «أَنَّ

تَبَيَّنَ أَنَّ الْجُحْفَةَ إِنَّمَا هِيَ مِيقَاتُ لِلشَّامِيِّ إِذَا لَمْ يَأْتِ الْمَدِينَةَ وَلِأَنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِيْتُ مُحِيطَةٌ بِالْبَيْتِ كِلَاحِاطَةً جَوَانِبِ الْحَرَمِ فَكُلُّ مَنْ مَرَّ بِجَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِهِ لَزِمَهُ تَعْظِيمُ حُرْمَتِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ جَوَانِبِهِ أَبْعَدَ مِنْ بَعْضٍ.

وَدَلُّ قَوْلُهُ: (وَمَنْ كَانَ ذُوْن ذَلِكَ لَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ) عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ حَيْثُ أَنْشَأَ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا مِنْ أَهْلِهِ وَوَطَنِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: («حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ») دَلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُحْرَمُونَ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَّهَا مِيقَاتُهُمْ سِوَاءَ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ مِنَ الْجَوَارِيْنِ أَوْ الْوَارِدِينَ إِلَيْهَا أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَفِي قَوْلِهِ: (لَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ) مَا يَدُلُّ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْإِحْرَامُ إِلَّا مَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ لِأَحَدِ النَّسَكَيْنِ فَلَوْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ جَازَ لَهُ دُخُولُهَا مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ وَقَدْ دَخَلَ ابْنُ عُمرَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالِاتِّفَاقِ أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهَا إِنَّمَا تَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَى كُلِّ مَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَحْجَّ أَوْ يَغْتَمِرَ لَوَجِبَ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ مُجَاوِزَةُ الْمِيقَاتِ إِلَّا بِالْإِحْرَامِ إِلَّا لِمَنْ اسْتَشْتِيَ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَّاتِ كَالْحَطَّائِينَ فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ آثَارًا عَنِ السَّلَفِ وَلَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ فَمَنْ دَخَلَ مُرِيدًا مَكَّةَ لَا يَنْوِي نُسُكًا مِنْ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ وَجَاوَزَ مِيقَاتَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَإِنَّ بَدَأَ لَهُ إِرَادَةُ أَحَدِ النَّسَكَيْنِ أَحْرَمَ مِنْ حَيْثُ أَرَادَ وَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مِيقَاتِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: («حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ») يَدُلُّ أَنَّ مِيقَاتَ عُمْرَةِ أَهْلِ مَكَّةَ كَحُجَّتِهِمْ وَكَذَلِكَ الْقَارُونَ مِنْهُمْ مِيقَاتُهُ مَكَّةَ.

وَلَكِنْ قَالَ الْحَبَّ الطُّبْرِي: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدًا جَعَلَ مَكَّةَ مِيقَاتًا لِلْعُمْرَةِ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهَا مِيقَاتًا لَهَا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ الْعُمْرَةَ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَصِّرٍ.

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ») بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ وَسَمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ عِرْقًا وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ.

(رواه أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر إلا أنَّ رَوَاهُ شَكَّ فِي رَفْعِهِ)؛ لِأَنَّهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَ عَنِ الْمَهْلِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَبَهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَجِزْ بِرَفْعِهِ (ولي صحيح البخاري: أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ) وَذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا فُتِحَتِ الْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ أُنِيَ ارْضُهُمَا وَالْأَفْزَاقُ الَّذِي مَصْرُهُمَا الْمُسْلِمُونَ طَلَبُوا مِنْ عُمَرَ أَنَّهُ يُعَيِّنَ لَهُمْ مِيقَاتًا فَعَيَّنَ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ وَاجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْمُنْتَقَى»: وَالنَّصُّ بِتَرْقُوتِ ذَاتِ عِرْقٍ لَيْسَ فِي الْقَوَّةِ كَثِيرٍ فَإِنَّ تَبَيَّنَ فَلَيْسَ بِسَدْعٍ وَقَوْعُ اجْتِهَادِ عُمَرَ عَلَى وَفْقِهِ فَإِنَّهُ كَانَ مُوَفَّقًا لِلصَّوَابِ وَكَانَ عُمَرَ لَمْ يَلْغُهُ الْحَدِيثُ فَاجْتَهَدَ بِمَا وَافَقَ النَّصَّ هَذَا وَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ رَوَى رَفَعُهُ بِلَا شَكٍّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٩١٥) وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مَرْفُوعًا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٣٣٦/٣) وَابْنُ عُمَرَ (١٨١/٢) فِي إِسْنَادِهِ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٥/٥) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٣٦/٢) وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ» بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَيْضًا عَنْهَا.

وَقَدْ تَبَيَّنَ مُرْسَلًا عَنْ مَكْحُولٍ وَعَطَاءٍ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ الْجَيَادُ الْحَسَنُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِمِثْلِهَا مَعَ تَعَدُّلِهَا وَبِحَبِيثَتِهَا مُسْتَدَّةٌ وَمَرْسَلَةٌ مِنْ وَجْهِ شَتَّى وَأَمَّا:

٣- ميقات المشرق

٦٨٦- وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٣٤٤/١) وَأَبِي دَاوُدَ (١٧٤٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٣٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَغْتَمِرَ خَرَجَ إِلَى التَّنْعِيمِ وَيَجَاوِزُ الْحَرَمَ. فَأَنَارَ مَوْقُوفَةً لَا تُقَاوَمُ الْمَرْفُوعَ.

وَأَمَّا مَا تَبَيَّنَ مِنْ أَمْرِ ﷺ لِعَائِشَةَ بِالْخُرُوجِ إِلَى التَّنْعِيمِ لِتَحْرِمَ بِعَمْرَةٍ فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا تَطْيِيبَ قَلْبِهَا بِدُخُولِهَا إِلَى مَكَّةَ مُغْتَمِرَةً كَصَوَابِهَا؛ لِأَنَّهَا أَحْرَمَتْ بِالْعَمْرَةِ مَعَهُ ثُمَّ حَاضَتْ فَدَخَلَتْ مَكَّةَ وَلَمْ تَطْفُفْ بِالْبَيْتِ كَمَا طَفَنَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهَا «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَصْنَعُ النَّاسُ بِسُكُكَيْنِ وَأَصْلَدُ بِسُكٍّ وَاحِدٍ قَالَ: أَنْتَظِرِي فَأَخْرَجَنِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَيْ مِنْهُ» - الْحَدِيثُ [البخاري (١٧٨٤)، مسلم (١٢١١)] فَإِنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُشَابِهَ الدَّاخِلِينَ مِنَ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ بِالْعَمْرَةِ وَلَا يَدُلُّ أَنَّهَا لَا تَصْحُحُ الْعَمْرَةُ إِلَّا مِنَ الْحِلِّ لِمَنْ صَارَ فِي مَكَّةَ وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُقَاوَمُ حَدِيثُ الْكِتَابِ.

وَقَدْ قَالَ طَاوُسٌ: لَا أَحَدِي الَّذِينَ يَغْتَمِرُونَ مِنَ التَّنْعِيمِ يُوجِرُونَ أَوْ يُعَذِّبُونَ قَلِيلٌ لَهُ: فَلَمْ يُعَذِّبُوا؟ قَالَ: لِأَنَّهُ يَدْعُ الْبَيْتَ وَالطَّوَافَ وَيَخْرُجُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ وَيَجِيءُ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ قَدْ طَافَ مَاتِي طَوَافٍ وَكُلَّمَا طَافَ كَانَ أَعْظَمَ أَجْرًا مِنْ أَنْ يَمْسِيَ فِي غَيْرِ عَمَشٍ إِلَّا أَنْ كَلَامَهُ فِي تَفْضِيلِ الطَّوَافِ عَلَى الْعَمْرَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْعَمْرَةُ بِمَكَّةَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَخْتَارُهَا عَلَى الطَّوَافِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ وَالطَّوَافِ.

وَعِنْدَ أَصْحَابِ أَحْمَدَ أَنَّ الْمَكِّيَّ إِذَا أَحْرَمَ لِلْعَمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ كَانَتْ عَمْرَةً صَحِيحَةً.

قَالُوا: وَيَلْزُمُهُ دَمٌ لَمَّا تَرَكَ مِنَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَيَأْتِيكَ أَنْ إِزَامَةَ الدَّمِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

٢- ميقات العراق

٦٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٥/٥) وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١١٨٣/١١٨٣) مِنْ خَلِيفَةِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ رَوَاهُ شَكَّ فِي رَفْعِهِ. وَلِي صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٥٣١) أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ

النَّبِيِّ ﷺ «وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ»

وهو قوله: (وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ «وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ» فَإِنَّهُ وَإِنْ قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَسَنٌ فَإِنْ مَدَارَهُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْعِرَاقِيِّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ إِحْرَامٌ مِنَ الْمِيقَاتِ.

هَذَا وَالْعَقِيقُ يُعَدُّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنْ كَانَ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا أَصْلٌ فَيَكُونُ مَنْسُوخًا؛ لِأَنَّهُ تَوَقَّعَتْ ذَاتُ عِرْقٍ كَانَ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ حِينَ أَكْمَلَ اللَّهُ دِينَهُ كَمَا يَدُلُّ مَا أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ عَمْرٍو السُّهْمِيُّ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبْنِي أَوْ عَرَفَاتٍ وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ قَالَ: فَتَحِيَّ الْأَعْرَابَ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا: هَذَا وَجْهٌ مَبَارَكٌ قَالَ: وَوَقَّتْ ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٤٢) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٢٣٦/٢).

٣- بَابُ وَجْهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ

جَمْعُ وَجْهِ

وَالْمَرَادُ بِهَا: الْأَنْوَاعُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِحْرَامُ وَهُوَ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ أَوْ مَجْمُوعُهُمَا.

(وَصِفَتُهُ): كَيْفِيَّتُهُ الَّتِي يَكُونُ فَاعِلُهَا بِهَا مُحْرَمًا.

١- حُجُّ الْمُرْدِ وَالْقَارِنِ وَالْمَتَمِّعِ

٦٨٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حِجَّةِ الْوُدَاعِ، فَعِينَا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ، وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ».

فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ. وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلُّوا

حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣١٩)، مُسْلِمٌ (١٢١١).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا) أَيُّ مِنَ الْمَدِينَةِ وَكَانَ خُرُوجُهُ ﷺ يَوْمَ السَّبْتِ لَخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ بَعْدَ صَلَاتِهِ الظُّهْرِ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَ أَنْ خَطَبَهُمْ خُطْبَةً عَلَّمَهُمْ فِيهَا الْإِحْرَامَ وَوَجَائِيزَهُ وَسُنَّتَهُ.

(مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حِجَّةِ الْوُدَاعِ) وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً عَشَرَ مِنَ الْهَجْرَةِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ دَفَعَ النَّاسَ فِيهَا وَلَمْ يَحْجْ بَعْدَ هَجْرَتِهِ غَيْرَهَا.

(لَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعَمْرٍو) فَكَانَ قَارِنًا.

(وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ) فَكَانَ مُفْرَدًا.

(«وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ فَلَمَّا مَنَ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ») مَكَّةَ بَعْدَ إِتْيَانِهِ بَقِيَّةَ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ.

(«وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْإِمْلَانُ: رَفْعُ الصَّوْتِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ هُنَا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْإِحْرَامِ وَدَلُّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ مَجْمُوعِ الرُّكْبِ الَّذِينَ صَحَبُوهُ فِي حِجَّةِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا رَوَايَاتٌ تُخَالِفُ هَذَا وَجَمَعَ بَيْنَهَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي إِحْرَامِ عَائِشَةَ بِمَاذَا كَانَ لِاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ أَيْضًا.

وَدَلُّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ الرُّكْبِ الْإِحْرَامَ بِأَنْوَاعِ الْحَجِّ الثَّلَاثَةِ فَالْمَحْرَمُ بِالْحَجِّ هُوَ مَنْ حَجَّ الْأَنْسَادَ وَالْمَحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ هُوَ مَنْ حَجَّ التَّمَتُّعِ وَالْمَحْرَمُ بِهِمَا هُوَ الْقَارِنُ.

وَدَلُّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّ مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا لَهُ عَنِ الْعُمْرَةِ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ.

وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ صَحَابِيًّا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (١٥٧٠)، مسلم (١٢١٦)]

وفي رواية [م (١١٨٦) (٢٤)] «أَنَّ أَهْلَ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ» وَالشَّجَرَةُ كَانَتْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

وعند مسلم (١١٨٨) «أَنَّ أَهْلَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلَ».

وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذِي الْحُلَيْفَةِ أَنَّ أَهْلَ لَمَّا أَهْلَ مِنْهُمَا وَكُلُّ مَنْ رَوَى أَنَّهُ أَهْلٌ بِكَذَا فَهُوَ رَاوٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ إِهْلَالِهِ.

وقد أخرج أبو داود (١٧٧٠) والحاكم (٤٥١/١) من حديث ابن عباس «أَنَّ أَهْلَ لَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ أَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ قَرَعَ بَيْنَهُمَا» فَسَمِعَ قَوْمٌ فَحَفَظُوهُ فَلَمَّا اسْتَقَرَّتْ بِهِ راحِلَتُهُ أَهْلَ وَاذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى فَسَمِعُوهُ حِينَ ذَاكَ فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلٌ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ راحِلَتُهُ. ثُمَّ مضى فلما علا شرف البيداء أَهْلَ وَاذْرَكَ ذَلِكَ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوهُ فَنَقَلَ كَمَا سَمِعَ الْحَدِيثَ.

ودل الحديث على أن الأفضل أن يُحْرَمَ مِنَ الْمَقَاتِ لَا قَبْلَهُ فَإِنْ أَحْرَمَ قَبْلَهُ فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: اجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْمَقَاتِ أَنَّهُ مُحْرَمٌ وَهَلْ يُكْرَهُ قِيلَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ «وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْحُلَيْفَةَ» يَقْضِي بِالْإِهْلَالِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ وَيَقْضِي بِنَهْيِ النَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الزِّيَادَةُ مُحْرَمَةً فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهَا أَفْضَلَ وَلَوْلَا مَا قِيلَ مِنَ الْإِجْمَاعِ بِجَوَازِ ذَلِكَ لَقَلْنَا بِتَحْرِيمِهِ؛ لِأَدْلَةِ التَّوْقِيتِ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْمَقْدَرَاتِ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ كَأَعْدَادِ الصَّلَاةِ وَرَمِي الْجَمَارِ لَا تُشْرَعُ كَالنَّقْصِ مِنْهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَحْزَمْ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ لَمَّا ذَكَّرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ وَلِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عَدُوٍّ مِنَ الصَّحَابَةِ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمَقَاتِ فَاحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ بَيْتِ الْقُدْسِ وَأَحْرَمَ أَنَسٌ مِنَ الْعَقِيقِ وَأَحْرَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ الشَّامِ وَأَهْلُ عَمْرَانَ بْنُ حُصَيْنٍ مِنَ الْبَصْرَةِ وَأَهْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنَ الْقَادِسِيَّةِ.

ورود في تفسير الآية أن الحج والعمرة تمامهما أن تحرم بهما من ذبيرة أهليك عن علي وابن مسعود وإن كان قد تؤول بأن مرادهما أن ينشئ لهما سفراً مفرداً من بلديهما كما أنشأ ﷺ للعمرة الحديبية والقضاء سفراً من بلديهما.

ويدل لهذا التأويل أن علياً لم يفعل ذلك ولا أحد من

وغيرهما أنه ﷺ أمر من لم يكن معه هدي أن يفسخ حجه إلى العمرة.

قيل: فتأول حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هدي وأحرم بحج مفرداً فإنه كمن ساق الهدى وأحرم بالحج والعمرة معاً.

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في الفسخ للحج إلى العمرة هل هو خاص بالذنين حجوا معه ﷺ أو لا.

وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد (١٧٨/٢) وأوردناه برسالة ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والإطالة.

واختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به ﷺ والأكثر أنه أحرم بحج وعمرة فكان قرناً.

وحديث عائشة هذا دل أنه ﷺ أحرم بالحج مفرداً لكن الأدلة الدالة على أنه حج قرناً واسعة جداً.

واختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج والأدلة تدل على أن أفضلها القرائن وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم.

٤- باب الإحرام

الإحرام: الدخول في أحد النسكين والتشغل بأعماله بالنية.

١- الإهلال من مسجد ذي الحليفة

٦٨٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَا أَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٤١)، مسلم (١١٨٦)]

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ») أَيِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هَذَا قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ رِوَاً عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ مِنَ الْبَيْدَاءِ فَإِنَّهُ قَالَ: «يَبْدَأُوكُمْ هَذِهِ الْأَيَّ تَكْنِيُونِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَهْلٌ مِنْهَا مَا أَهْلُ» الْحَدِيثُ [مسلم (١١٨٦)]

(بن السائب) بالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

(عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ).

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٢٤) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ قَالَ: الْعَجُّ وَالشَّجُّ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٥٦/٤) عَنِ السَّائِبِ عَنْهُ ﷺ «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: كُنْ عَجَّاجًا نَجَّاجًا».

وَالْعَجُّ: رَفْعُ الصَّوْتِ وَالشَّجُّ: نَحْرُ الْبُذْنِ كُلِّ ذَلِكَ عَلَى اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْيَةِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوَجُوبُ. وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٣/٣) «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْيَةِ حَتَّى تُبْعَ أَصْوَاتُهُمْ» وَلِي هَذَا ذَهَبُ الْجَمْعُوهُ.

وَعَنْ مَالِكٍ لَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْيَةِ إِلَّا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ مِنَى.

٣- تَجَرَّدُ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ

٦٩٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَخَصَّه (٨٣٠)

وَعَرَّبَهُ وَضَمَّقَهُ الْعَقِيلِيُّ [الضَّعَاءُ الْكَبِيرُ] (١٣٨/٤) وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٧٢٠/٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٤٧/١) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٣٢/٥) وَالطَّبْرَانِيُّ [الْكَبِيرُ] (١٣٥/٥) وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٤٤٧/١) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٣٢/٥) مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَبَسَ ثِيَابَهُ فَلَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ فَلَمَّا اسْتَوَى بِهِ عَلَى التِّلْدَاءِ أَخْرَمَ بِالشَّحِّ» وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ ضَعِيفٌ.

وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَغْتَسِلَ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ وَإِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ» الْمُسْتَبْرَكُ (٤٤٧/١).

الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ وَلَمْ يُحْرَمُوا بِحَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ إِلَّا مِنْ الْمِقَاتِ بَلْ لَمْ يَفْعَلُهُ ﷺ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ تَمَامَ الْحَجِّ وَلَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْخُلَفَاءِ وَلَا جَاهِلِيٍّ الصَّحَابَةِ.

نَعَمْ الْإِحْرَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِمَخْصُوصِهِ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِعُمْرَةٍ أَوْ بِحَجٍّ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٩/٦)

وَفِي لَفْظِهِ «مَنْ أَخْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٤١) وَلَفْظُهُ «مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ أَوْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» شَكَ مِنَ الرَّوَايَةِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٠١) بِلَفْظِهِ «مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ» فَيَكُونُ هَذَا مَخْصُوصًا بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ فَيَكُونُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ خَاصَّةً أَفْضَلُ مِنَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ.

وَيَدُلُّ لَهُ إِحْرَامُ ابْنِ عُثْمَرَ مِنْهُ وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ يُنْشِئُ لَهُمَا السَّفَرَ مِنْ هُنَاكَ.

٢- رَفْعُ الْأَصْوَاتِ بِالْإِهْلَالِ

٦٨٩- وَعَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ لِأَحْمَدَ (٥٥/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨١٤)، النَّسَائِيُّ (١٦٢/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٢٢) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٢٩) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٨٠٢)

(وَعَنْ خَلَادٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ آخِرَهُ دَالٌّ مُهْمَلَةٌ.

وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّحْرِيمِ هُنَا عَلَى الرَّجُلِ وَلَا تَلْحَقُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ عَصَلَ مِنَ الْأَدْلَى أَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَى الْمَحْرَمِ الْخَفُوفُ وَلِبْسُ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالْبِرَنْسِ وَالسَّرَاوِيلِ وَثَوْبٌ مِثْلُهُ وَرَسٌّ أَوْ زَعْفَرَانٌ وَلِبْسُ الْخَفَّيْنِ إِلَّا لِعَدَمِ غَيْرِهِمَا فَيُسْقِهُمَا وَيَلْبِسُهُمَا وَالطَّيْبُ وَالْوُطْءُ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْقَمِيصِ: كُلُّ مَا أَحَاطَ بِالْبَدَنِ مِمَّا كَانَ عَنْ تَفْصِيلٍ وَتَقْطِيعٍ.

وَالْعِمَامَةُ: مَا أَحَاطَ بِالرَّأْسِ فَيَلْحَقُ بِهَا غَيْرُهَا مِمَّا يُغْطِي الرَّأْسَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذَكَرَ الْبِرَنْسَ وَالْعِمَامَةَ مَعًا لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ لَا بِالْمَغْسَادِ وَلَا بِالنَّادِرِ كَالْبِرَنْسِ وَهُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ مُتَزَقًا مِنْ جَبَّةٍ أَوْ ذِرَاعَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْنَفَ لَمْ يَأْتِ بِالْحَدِيثِ فِيمَا يُحْرَمُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَرَمَةُ وَالَّذِي يُحْرَمُ عَلَيْهَا فِي الْأَحَادِيثِ الْإِتْقَابُ أَيْ لُبْسُ النِّقَابِ كَمَا يُحْرَمُ لُبْسُ الرَّجُلِ الْقَمِيصَ وَالْخَفَّيْنِ فَيُحْرَمُ عَلَيْهَا النِّقَابُ وَمِثْلُهُ الْبِرَقُّ وَهُوَ الَّذِي فَصَّلَ عَلَى قَدْرِ سِتْرِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَمَا وَرَدَ بِالنِّهْيِ عَنِ الْقَمِيصِ لِلرَّجُلِ مَعَ جَوَازِ سِتْرِ الرَّجُلِ لِبَدْنِهِ بِغَيْرِهِ اتِّفَاقًا فَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةُ تَسْتُرُ وَجْهَهَا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ كَالْخِمَارِ وَالثَّوْبِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ وَجْهَهَا كِرَاسُ الرَّجُلِ الْمَحْرَمِ لَا يُغْطَى شَيْءٌ فَلَا دَلِيلَ مَعَهُ.

وَيُحْرَمُ عَلَيْهَا لُبْسُ الْقَفَازَيْنِ وَلِبْسُ مَا مِثْلُهُ وَرَسٌّ أَوْ زَعْفَرَانٌ مِنَ الثِّيَابِ.

وَيَبَاحُ لَهَا مَا أَحَبَّتْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حَلِيَّةٍ وَغَيْرِهَا وَالطَّيْبُ.

وَأَمَّا الصَّيْدُ وَحَلْقُ الرَّأْسِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُنَّ كَالرَّجُلِ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْإِنْعِمَاسُ فِي الْمَاءِ وَمِبَاشَرَةُ الْمُحْمَلِ بِالرَّأْسِ وَسَتْرُ الرَّأْسِ بِالْيَدِ وَكَذَا وَضْعُهُ عَلَى الْمَخْدَةِ عِنْدَ النَّوْمِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى لِبَاسًا.

وَيَسْتَحِبُّ الطَّيْبُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لِحَدِيثِ «عَائِشَةُ كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ».

وَلِي رَوَايَةٌ «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ ثُمَّ يُحْرَمُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٩٢٨)، مسلم (١١٨٩)) وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

٤- لباس المحرم

٦٩١- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ، فَقَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبِرَنْسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِثْلَهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ (البخاري (١٥٤٢)، مسلم (١١٧٧))

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ قَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبِرَنْسَ وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ» أَيْ لَا يَجِدُهُمَا يُبَاعَانِ أَوْ يَجِدُهُمَا يُبَاعَانِ وَلَكِنْ لَيْسَ مَعَهُ ثَمَنٌ فَائْضٌ عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَبْدَالِ.

«فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِثْلَهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ» بَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الرَّاءِ آخِرُهُ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ) وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ (البخاري

(١٨٤٣)، مسلم (١١٧٨)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ خَفَّيْنِ».

وَمِثْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢١٥/١) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ نَاسَخَ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِقَطْعِ الْخَفَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ بِعَرَفَاتٍ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ؛ قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمُتَقَى.

والخفاف جمع خَفٌّ وَهُوَ مَا يَكُونُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ.

ومثله في الحُكْمِ الجُورْبُ وَهُوَ مَا يَكُونُ إِلَى فَوْقِ الرُّكْبَةِ وَقَدْ أُبَيِّحَ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ بِشَرَطِ الْقَطْعِ إِلَّا أَنْكَ قَدْ سَمِعْتَ مَا قَالَهُ فِي الْمُتَقَى مِنْ نَسْخِ الْقَطْعِ وَقَدْ رَجَّحَهُ فِي الشَّرْحِ بَعْدَ إِطَالَةِ الْكَلَامِ بِذِكْرِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ ثُمَّ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى لَا بَسِ الْخَفَيْنِ لِعَدَمِ التَّعْلِينِ.

وخالفت الحنفية فقالوا: تجب الفدية.

ودل الحديث على تحريم لبس ما منه الزعفران والورس. واختلف في العلو التي لأجلها النهي هل هي الرينة أو الرائحة؟.

فذهب الجمهور إلى أنها الرائحة فلزم صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه.

وقد ورد في رواية [المصنف لابن أبي شيبة (١٦٩/٣)] إلا أن يكون غسلاً وإن كان فيها مقال.

ولبس المعصر والمورس محرّم على الرجال في حال الحل كما في الإحرام.

٥- الطيب قبل الإحرام وقبل الطواف

٦٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَنتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٣٠)، مسلم (٧٩/٦)]

فيه دليل على استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام وجواز استدامته بعد الإحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه وإنما يحرم ابتدأه في حال الإحرام وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين.

وقد ذهب جماعة منهم إلى خلافه وتكلفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فإنهم قالوا: إنه ﷺ تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب.

قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره: الصواب ما قاله

الجمهور من أنه يستحب الطيب للإحرام لقوله: (الإحرام) ومنهم من زعم أن ذلك خاص به ﷺ ولا يتم كبروت الخصوصية إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة «كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب» قبل أن نحرم فنغرق وتسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا.

رواه أبو داود (١٨٣٠).

وأحد (٧٩/٦) بلفظ «كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فننضح جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرفت إحدانا سال على وجهها قيراء النبي ﷺ فلا ينهانا».

ولا يقال: هذا خاص بالنساء؛ لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالنكاح؛ لأنه من دواعيه والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لا من استدامته فكذلك الطيب، ولأن الطيب من النظافة من حيث إنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ولذا استحسب أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام وإن بقي أثره بعده.

وأما حديث مسلم (١١٨٠) في «الرجل الذي جاء يسأل النبي ﷺ كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمخ بالطيب فقال: يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرته في جبة يذنها تضمخ بالطيب؟ فقال ﷺ: أما الطيب الذي بك فأغسله ثلاث مرات» - الحديث.

فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجرعانة في ذي القعدة سنة ثمان وقد حج ﷺ سنة عشر واستدام الطيب وإنما يؤخر الآخر من أمر رسول الله ﷺ؛ لأنه يكون ناسخاً للأول.

وقولها: (حلّه قبل أن يطوف بالبيت) المراد لحله الإحلال الذي يحل به كل محظور وهو طواف الزيارة.

وقد كان حل بعض الإحلال وهو بالرمي الذي يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء.

وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف.

٦- لا ينكح المحرم ولا يحط

٦٩٣- وَعَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَمَانَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ».

(رواه مسلم (١٤٠٩))

(وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينكح» بفتح حرف المضارعة أي لا ينكح هو لنفسه.

(المحرم ولا ينكح) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره.

(ولا يحط) له ولا لغيره (رواه مسلم).

الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك، والقول بأنه ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس (البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠)) لذلك، مردود بأن رواية أبي رافع (أحمد (٣٩٢/٦)، الترمذي (٨٤١)) «أنه تزوجها ﷺ وهو خال» أرجح؛ لأنه كان السفير بينهما أي بين النبي ﷺ وبين ميمونة ولأنها رواية أكثر الصحابة.

قال القاضي عياض: لم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده.

حتى قال سعيد بن المسيب: ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعدما حل.

ذكره البخاري (هو عند (١٨٤٥)) ولم يخرج خ.

ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم إلا أنه قيل: إن النهي في الخطبة للتنزيه وأنه إجماع فإن صح الإجماع فذاك ولا أظن صحته وإلا فالظاهر هو التحريم.

ثم رأيت بعد هذا نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي أنها تحرم الخطبة أيضاً.

قال ابن تيمية: لأن النبي ﷺ نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهي التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر.

٧- أكل المحرم من صيد غيره

٦٩٤- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ - قَالَ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِأَصْحَابِهِ - وَكَانُوا مُحْرِمِينَ - هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ».

متفق عليه (البخاري (٢٩١٤)، مسلم (١١٩٦))

(وعن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه في قصة صيده الجمار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية.

(قال: فقال النبي ﷺ: لأصحابه وكانوا محرمين: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ فقالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمه متفق عليه) قد استشكل عدم إحرام أبي قتادة وقد جاوز المقات.

واجب عنه باجوبة:

منها أنه كان قد بعثه ﷺ هو وأصحابه لكشف عدو لهم بالساحل.

ومنها أنه لم يخرج مع النبي ﷺ بل بعثه أهل المدينة.

ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقعت في ذلك الوقت.

والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر.

والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إعانة على قتله بشيء وهو رأي الجماهير والحديث نص فيه.

وقيل: لا يحل أكله وإن لم يكن منه إعانة عليه.

ويرى هذا عن علي رضي الله عنه وابن عباس وابن عمر وهو مذهب الهادوية عملاً بظاهر قوله تعالى: «وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» (المائدة: ٩٦) بناء على أنه أريد بالصيد المصيد.

واجب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد ولفظ الصيد وإن كان متردداً بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده بياناً حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: «صيد البر لكم

حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ.

أخرجهُ أصحابُ السنن زَاهِدُ دَاوُدَ (١٨٥١)، الترمذي (٨٤٦)، النسائي (١٨٧/٥) وابنُ خزيمة (٢٦٤١) وابنُ جبان (٣٩٧٤) والحاكِم (٤٥٢/١) إلا أن في بعضِ رَوَاتِهِ مقالاً يَنْتَهِي المصنّف في التلخيص (٢٩٧/٢، ٢٩٨).

وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يُصَادُ فقد ثبت تحريم الاصطياد من آياتٍ أخرى ومن أحاديث، ووقع البيان بحديث جابر فإنه نص في المراد والحديث فيه زيادة وهي قوله ﷺ: «هل معكم من لحمٍ شيء» وفي رواية «هل معكم منه شيء» قالوا: نعمنا رجله فأخذنا رسول الله ﷺ وأكلها.

إلا أنه لم يُخرج الشيخان هذه الزيادة واستدل المانع؛ لأكل المحرم الصيد مطلقاً بقوله:

٨- ردُّ المحرم هدية الصيد

٦٩٥- وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا. وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٢٥)، مسلم (١١٩٣)]

وهو قوله: (وعن الصعب) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فموحدة.

(ابن جثامة) بفتح الجيم وتشديد المثناة الليثي (أنه) أهدي لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً.

وفي رواية «حمار وحشٍ يقطر دماً» وفي أخرى «لحم حمار وحشٍ» وفي أخرى «عجز حمارٍ وحشٍ» وفي رواية «عضداً من لحم صبيدٍ» كلها في مسلم [(١٩٩٤) (٥٤) و(١٩٩٥) (٥٥)].

(وهو بالأبواء) بالموحدة مدودة.

(أو بودان) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة وكان ذلك في حجة الوداع.

(فرده عليه وقال: إننا لم نردّه) بفتح الدال رواه الحديثون

وأنكره المحققون من أهل العربية وقالوا: صوابه ضمه؛ لأنه القاعدة في تحريك الساكن إذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الأصح.

وقال النووي في شرح مسلم: في ردّه ونحوه للمذكر ثلاثة أوجه: أوضحها الضم والثاني الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف منه بخلاف ما إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو «ردّها» فإنه بالفتح.

(عليك إلا أنا حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون (متفق عليه).

وقال: دل على أنه لا يجل لحم الصيد للمحرم مطلقاً؛ لأنه علل ﷺ ردّه لكونه محرماً ولم يستفصل هل صاده لأجله؛ أو لا، فدل على التحريم مطلقاً.

واجاب من جوّزه بأنه محمول على أنه صيد لأجله ﷺ فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبي قتادة.

والجمع بين الأحاديث إذا أمكن أولى من إطراح بعضها. وقد دل لهذا أن في حديث أبي قتادة الماضي عند أحمد (١٨٢/٥) وابن ماجه (٣٠٩٣) بإسناد جيّد «إنما صيدته له وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل منه حين أخبرتني أنني اصطدته له».

قال أبو بكر السيابوري: قوله: «اصطدته لك» وأنه لم يأكل منه لا أعلم أحداً قاله في هذا الحديث غير معمر.

(قلت): معمر ثقة لا يضر نفيّ ردّه ويشهد للزيادة حديث جابر الذي قدّمناه.

وفي الحديث دليل على أنه ينبغي قبول الهدية وإبانة المانع من قبولها إذا ردّها.

واعلم أن الفاظ الروايات اختلفت:

فقال الشافعي: إن كان الصعب أهدي النبي ﷺ الحمار حياً فليس للمحرم ذبح حمارٍ وحشٍ، وإن كان أهدي لحم حمارٍ فيحتمل أنه ﷺ قد فهم أنه صاده لأجله.

وأما رواية «أنه أكل منه» التي أخرجها البيهقي

[(١٣٧)] رجاله ثقات.

وأخرج أحمد (٣٠/٢) مرفوعاً الأمر للمحرم بقتل الذئب.

وفيه راو ضعيف وقد دلت هذه الزيادات أن مفهوم العدد غير مراد من قوله: «خمس».

(والدواب) بتشديد الباء جمع دابة وهو ما دب من الحيوان.

وظاهره أنه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ﴿وَكَايْنِ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠].

وقيل: يخرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ولا حجة؛ لأنه يُحتمل أنه عطف خاص على عام.

هذا وقد اختص في العرف لفظ الدابة بذوات الأربع القوائم وتسميتها فواسق؛ لأن الفسق لغة الخروج ومنه «ففسق عن أمر ربه» [الكهف: ٥٠] أي خرج ويسمى العاصي فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها.

وقيل: لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى: ﴿أَوْ فِسْقاً أَهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فسمى ما لا يؤكل فسقاً قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وقيل: لخروجها عن حكم غيرها بالإبذاء والإفساد وعدم الانتفاع.

فهذه ثلاث علل استخرجها العلماء في حل قتل هذه الخمس.

ثم اختلف أهل الفتوى.

فمن قال بالأول الحق بالخمسة كل ما جاز قتله للحلال في الحرم.

ومن قال بالثاني الحق كل ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله.

(١٩٣/٥) فقد ضعفها ابن القيم [إزاد المعاد (١٦٤/٢)] ثم إنه استقوى من الروايات رواية «الحم حرام».

قال: لأنها لا تنافي رواية من روى «حماراً»؛ لأنه قد يسمى الجزء باسم الكل وهو شائع في اللغة ولأن أكثر الروايات اتفقت أنه بعض من أبعاض الحمار وإنما وقع الاختلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينها فإنه يُحتمل أن يكون المهدى من الشئ الذي فيه العجز الذي فيه رجل.

٩- ما يجوز من قتل الدواب في الإحرام

٦٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ وَالْجِدَاةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

ثفق عليه [بخاري (٣٣١٤)، مسلم (١١٩٨)]

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن في الحرم الغراب والجذاة» بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة.

(والعقرب) يُقال على الذكر والأنثى وقد يُقال: عقربة.

(والفارة) بهمزة ساكنة ويجوز تخفيفها الفاء.

(والكلب العقور ثفق عليه) وفي رواية في البخاري «هي عد

مسلم (١١٩٩) (٧٥) زيادة ذكر «الحية» فكانت سبتاً.

وقد أخرجها بلفظ سبت أبو عوانة وسرد الخمس مع الحية.

ووقع عند أبي داود (١٨٤٨) زيادة «السبع العادي» فكانت سبتاً.

ووقع عند ابن خزيمة (٢٦٦٦) وابن المنذر زيادة «الذئب والنمر» فكانت تسعاً.

إلا أنه نقل عن الذهلي أنه ذكرهما في تفسير الكلب العقور.

ووقع ذكر الذئب في حديث مرسلي [مراسيل أبي داود]

وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّ مَا عَقَرَ النَّاسُ وَخَافَهُمْ وَعَدَا عَلَيْهِمْ مِثْلُ
الْأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ، وَالذَّبُّ هُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ.

وَنَقَلَ عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَاسْتَدْلَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ
ﷺ: «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ، فَقَتَلَهُ الْأَسَدُ» وَهُوَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٥٣٩/٢).

١٠- احتجم وهو محرم

٦٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُمَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البيهقي (١٨٣٥)، مسلم (١٢٠٢)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ
وَهُوَ مُحْرِمٌ») وَذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بِمَحَلٍّ يُقَالُ لَهُ لُحْيٌ جَبَلٌ
بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

دَلٌّ عَلَى جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ وَهُوَ إِجْمَاعُ فِي الرَّأْسِ
وغيره إذا كَانَ لِحَاجَةً فَإِنْ قُلِعَ مِنَ الشَّعْرِ شَيْئًا كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ
الْحَلْقِ وَإِنْ لَمْ يَقْلَعْ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

وإن كَانَتْ الْحِجَامَةُ لِغَيْرِ عِلَّةٍ فَلَا كَانَتْ فِي الرَّأْسِ حُرْمَتٌ
إِنْ قُطِعَ مَعَهَا شَعْرٌ لِحْرَمَةِ قَطْعِ الشَّعْرِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ لَا
شَعْرَ فِيهِ فَهِيَ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا فِدْيَةٌ وَكَرِهَهَا قَوْمٌ.

وَقِيلَ: تَحِبُّ فِيهَا الْفِدْيَةُ وَقَدْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ عَلَى قَاعِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ
وَهِيَ أَنَّ مُحْرِمَاتِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْحَلْقِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ وَنَحْوِهِمَا تَبَاحٌ
لِلْحَاجَةِ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ فَمَنْ اخْتَجَعَ إِلَى حَلْقِ شَعْرِ رَأْسِهِ أَوْ لُبْسِ
قَمِيصِهِ مِثْلًا لِحُرِّ أَوْ بَرْدٍ أُبِيحَ لَهُ ذَلِكَ وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ وَعَلَيْهِ دَلٌّ
قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ»
الآيَةُ [البقرة: ١٩٦] وَيَنْ قَدَرُ الْفِدْيَةِ الْحَدِيثُ:

١١- مَنْ يَحْلِقُ رَأْسَهُ لَعَلَّ

٦٩٨- «وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ قَالَ:
حُمِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَازَرُ عَلَى
وَجْهِهِ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى،

وَهَذَا قَدْ يُجَامَعُ الْأَوَّلُ وَمَنْ قَالَ بِالثَّلَاثِ خَصَّ الْإِلْحَاقَ بِمَا
يَحْصُلُ مِنْهُ الْإِسْفَاؤُ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤٠/٤): قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ
هَذِهِ الْعِلَلُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا فَيَعْدُ الْإِلْحَاقُ لِغَيْرِ الْمَنْصُوصِ بِهَا
وَالْأَحْوَطُ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ وَبِهِ قَالَتِ الْحَفْظِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُمْ الْحَقُّوا الْحَيَّةَ
لثُبُوتِ الْخَبَرِ وَالذَّبُّ لِمَشَارَكَةِ الْكَلْبِ فِي الْكَلْبِيَّةِ وَالْحَقُّوا بِذَلِكَ
مَنْ ابْتَدَأَ بِالْعُدْوَانِ وَالْأَذَى مِنْ غَيْرِهَا.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَالتَّعْدِيَةُ بِمَعْنَى الْأَذَى إِلَى كُلِّ مُؤَذٍ
قَوِيٌّ بِالنَّظَرِ إِلَى تَصَرُّفِ أَهْلِ الْقِيَاسِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ جِهَةِ الْإِيمَاءِ
بِالتَّعْلِيلِ بِالْفَسْقِ وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الْحُدُودِ.

(قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ فَسْقِهَا عَلَى
ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ كَمَا عَرَفْتُ فَلَا يَتِمُّ تَعْيِينُ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَةً بِالْإِيمَاءِ
فَلَا يَتِمُّ الْإِلْحَاقُ بِهِ وَإِذَا جَازَ قَتْلُهُنَّ لِلْمُحْرِمِ جَازَ لِلْحَلَالِ بِالْأَوَّلِ
وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ «يُقْتَلْنَ فِي الْحُلِّ وَالْحَرَمِ» عِنْدَ مُسْلِمٍ (١١٩٨) وَفِي
لَفْظٍ [ابن حزم (٢٦٦٦)] «لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ»
فَدَلٌّ أَنَّهُ يَقْتُلُهَا الْحَرَمُ فِي الْحَرَمِ وَفِي الْحُلِّ بِالْأَوَّلِ.

وَقَوْلُهُ: (يُقْتَلْنَ) إِخْبَارٌ بِمَحَلِّ قَتْلِهَا وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ وَبِلَفْظِ
نَهْيِ الْجُنَاحِ وَنَهْيِ الْحَرَجِ عَلَى قَاتِلَيْهِنَّ فَدَلٌّ عَلَى حَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى
الْإِبَاحَةِ وَأُطْلِقَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَفْظُ الْغَرَابِ وَقِيْدَ عِنْدَ مُسْلِمٍ
(١١٩٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِالْأَبْقَعِ وَهُوَ الَّذِي فِي ظَهْرِهِ أَوْ بَطْنِهِ
بَيَاضٌ فَذَهَبَ بَعْضُ أُمَّةِ الْحَدِيثِ إِلَى تَقْيِيدِ الْمَطْلُوقِ بِهَذَا وَهِيَ
القَاعِدَةُ فِي حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَالْقَدْحُ فِي هَذِهِ الرِّيَادَةِ بِالشَّدُودِ وَتَدْلِيْسِ الرَّاوِي مَدْفُوعٌ
بِأَنَّهُ صَرَّحَ الرَّاوِي بِالسَّمَاعِ فَلَا تَدْلِيْسَ وَبِأَنَّهُ زِيَادَةٌ مِنْ عَدَلٍ ثَقَّةٍ
حَافِظٍ فَلَا شَدُودَ:

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِخْرَاجِ الْغَرَابِ الصَّغِيرِ
الَّذِي يَأْكُلُ الْحَبَّ وَيُقَالُ لَهُ: غَرَابُ الزَّرْعِ وَقَدْ اخْتَجَرُوا بِجَمَازٍ
أَكَلَهُ فَبَقِيَ مَا عَذَاهُ مِنَ الْغَرَابِ مُلْحَقًا بِالْأَبْقَعِ.

وَالْمَرَادُ بِ«الْكَلْبِ» هُوَ الْمَعْرُوفُ وَتَقْيِيدُهُ بِالْعَقُورِ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ غَيْرَ الْعَقُورِ، وَنَقَلَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَفْسِيرَ الْكَلْبِ
الْعَقُورَ بِالْأَسَدِ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ تَفْسِيرَهُ بِالْحَيَّةِ، وَعَنْ سُفْيَانَ
أَنَّهُ الذَّبُّ خَاصَّةً.

أَتَجِدُ شَاةً؟ قُلْتُ: لَا قَالَ: فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨١٦)، مسلم (١٢٠١)].

(وَهُوَ قَوْلُهُ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَبِالرَّاءِ - وَكَعْبٌ صَحَابِيُّ جَلِيلٌ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ نَزَلَ الْكَوْفَةَ وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ.

(قَالَ: حُمِلَتْ) مُغَيَّرُ الصِّغَةِ.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَنَاقِرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى) بِضَمِّ الْمُهْمَرَةِ أَيْ أَظُنُّ (الْوَجْعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى) بِفَتْحِ الْمُهْمَرَةِ مِنَ الرُّوْيَةِ (أَتَجِدُ شَاةً قُلْتُ: لَا قَالَ: تَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ تُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبَخَارِيِّ (١٨١٥) «مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِيَّةِ وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمَلًا فَقَالَ: أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: فَاحْلِلْ رَأْسَكَ» - الْحَدِيثُ.

وَلِيهِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ» الْآيَةُ [البقرة: ١٩٦].

وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثُ بِالْفَاظِ عَدِيدٌ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ النُّسْكِ عَلَى التَّوَعُّينِ الْآخَرِينَ إِذَا وَجَدَ.

وظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَسَائِرُ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا، وَلِذَا قَالَ الْبَخَارِيُّ فِي أَوَّلِ بَابِ الْكُفَّارَاتِ رَحِمَتْ بَاب (١): «خَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ كَتَبًا فِي الْفِدْيَةِ»

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٨٥٧) مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى «عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْسُكَ نَسِيكَةً وَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ شِئْتَ فَاطْعِمِ» - الْحَدِيثُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّخْيِيرَ [إِمَاعٌ].

وَقَوْلُهُ: (نِصْفُ صَاعٍ) أَخَذَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ بِظَاهِرِهِ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ أَنَّهُ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ حَنْطَةٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهَا.

١٢- حرمة مكة

٦٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَسَنَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلِ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَأَنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنْفَرُ صَيْدَهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلَّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ قِيلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُوتِنَا، فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٣٤)، مسلم (١٣٥٥)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ) أَيْ: أَرَادَ فَتْحَ مَكَّةَ وَأَطْلَقَهُ، لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ.

(قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ) أَيْ: خَاطَبًا وَكَانَ قِيَامُهُ ثَانِي الْفَتْحِ.

(«فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَسَنَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلِ») تَعْرِيفًا لَهُمْ بِالْمَكَّةِ الَّتِي مِنْ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا عَلَيْهِمْ وَهِيَ قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ.

(وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ) فَفَتْحُوهَا عَنوةً.

(«وَأَنَّهَا لَمْ تَحِلَّ» لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ» هِيَ سَاعَةٌ دَخُولِهِ إِثَّاها.

(«وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ» لِأَحَدٍ بَعْدِي فَلَا يُنْفَرُ بِالْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ (صَيْدَهَا) أَيْ لَا يُزَعِّجُ أَحَدٌ وَلَا يُنَحِّيهِ عَنْ مَوْضِعِهِ.

(«وَلَا يُخْتَلَى») بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَبْنًى لِلْمَجْهُولِ أَيْضًا (شَوْكُهَا) أَيْ لَا يُؤْخَذُ وَيَقَطُّعُ.

(«وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا») أَيْ لُقَطَتُهَا وَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي رَوَايَةٍ.

(إِلَّا لِمَشْرِقٍ أَوْ مُشْرِقٍ لَهَا يُقَالُ لَهُ: مُشْرِقٌ وَطَائِفُهَا نَاشِدٌ.

وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ) إِمَّا أَخَذَ الذِّبْيَةَ أَوْ قَتَلَ الْقَاتِلَ.

(وَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ نُبْتُ مَعْرُوفٌ طِيبُ الرَّائِحَةِ «فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بَيْتِنَا وَقُبُورِنَا فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَتْحَ مَكَّةَ عَنُودٌ لِقَوْلِهِ «لَمْ تَحُلْ» وَقَوْلُهُ (لَا تَحُلْ) وَعَلَى ذَلِكَ الْجَمَاهِيرُ.

وَدَقَّبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا فُتِحَتْ صَلَاحًا، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُسَمِّهَا عَلَى الْغَائِبِينَ كَمَا قَسَمَ خَيْرٌ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ مِنْ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَجَعَلَهُمُ الطُّلُقَاءَ وَصَانَهُمْ عَنِ الْقَتْلِ وَالسَّبْيِ لِلنِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ وَاغْتِنَامِ الْأَمْوَالِ إِفْضَالًا مِنْهُ عَلَى قَرَابَتِهِ وَعَشِيرَتِهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ ﷺ بِمَكَّةَ.

قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: مِنْ خِصَائِصِ الْحَرَمِ أَنَّهُ لَا يُحَارِبُ أَهْلُهُ وَإِنْ بَغَوْا عَلَى أَهْلِ الْعَدَلِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِجَوَازِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ.

وَتَحْرِيمُ الْقِتَالِ فِيهَا هُوَ الظَّاهِرُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ ﷺ بِالْقِتَالِ لَا غَيْبَتَهُ عَنْ ذَلِكَ الَّذِي أُبَيِّحَ لَهُ مَعَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا إِذْ ذَلِكَ مُسْتَحَقِّينَ لِلْقِتَالِ لَصُدُّهُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِيهِ مِنْهُ وَكُفْرِهِمْ وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ: يَتَأَكَّدُ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمَادُودَ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُؤْذَنْ فِيهِ لِغَيْرِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ» [الْبُخَارِيُّ (١٠٤)، مُسْلِمٌ (١٣٥٤)] فَدَلٌّ أَنَّ حُلَّ الْقِتَالِ فِيهَا مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ.

وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ تَغْيِيرِ صَيْلَيْهَا وَبِالْأَوَّلَى تَحْرِيمُ قَتْلِهِ وَعَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ شَرْكَيْهَا وَفِيهِ تَحْرِيمُ قَطْعِ مَا لَا يُؤْذِي بِالْأَوَّلَى.

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُ دَقَّبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ قَطْعِ الشُّرُوكِ مِنْ

فُرُوعِ الشَّجَرِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو نُورٍ.

وَأَجَازُهُ جَمَاعَةٌ غَيْرُهُ وَمِنْهُمْ الْهَادِيَّةُ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُؤْذِي فَاشِبَةَ الْفَوَاسِقِ.

(قُلْتُ): وَهَذَا مِنْ تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ بَاطِلٌ عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَمْ يَقَمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ قَتْلِ الْفَوَاسِقِ هُوَ الْأَذْيَةُ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ أَشْجَارِهَا الَّتِي لَمْ يُنْبِتْهَا الْآدَمِيُّونَ فِي الْعَادَةِ وَعَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ خِلَافًا وَهُوَ الرُّطْبُ مِنَ الْكَلَا إِذَا دَاسَ فَهُوَ الْحَشِيشُ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ:

فَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْجَمْهُورُ عَلَى الْجَوَازِ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحُلْ لِقَطْعِهَا إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ بِهَا أَبَدًا وَلَا يَتِمْلِكُهَا وَهُوَ خَاصٌّ بِلِقْطَةِ مَكَّةَ وَأَمَّا غَيْرُهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَهَا بَنِيَّةُ التَّمْلُكِ بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِهَا سَنَةً وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ لِلْوَلِيِّ وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْجَنَابَاتِ.

وَقَوْلُهُ: (يَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا) أَيُّ نَسَبٍ بِهِ خَلَّلَ الْحِجَارَةَ الَّتِي تُجْعَلُ عَلَى اللَّحْدِ وَفِي الْبُيُوتِ كَذَلِكَ يُجْعَلُ فِيمَا بَيْنَ الْخَشَبِ عَلَى السُّقُوفِ.

وَكَلَامُ الْعَبَّاسِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ شَفَاعَةٌ إِلَيْهِ ﷺ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهَا اجْتِهَادٌ مِنْهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْعُمُومَ غَالِبُهُ التَّخْصِيصُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ وَقَدْ عَهِدَ مِنَ الشَّرْعِيَّةِ عَدَمَ الْخُرُوجِ فَتَرَى ﷺ كَلَامَهُ وَاسْتِثْنَاءَهُ إِمَّا بَوْحِيَّ أَوْ اجْتِهَادًا مِنْهُ ﷺ.

٧٠٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِيهَا وَمُدَّعَا بِوَسْطِهَا مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٢٩)، مسلم (١٣٦٠)].

ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَكْبَابِ الْأَعْلَامِ: إِنَّ هَذَا تَصْحِيفٌ وَالصَّوَابُ إِلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ ثَوْرًا إِنَّمَا هُوَ بِمَكَّةَ فَغَيْرُ جَبَلٍ لِمَا أَخْبَرَنِي الشُّجَاعُ الْبَلْعِيُّ الشَّيْخُ الرَّاهِدِيُّ عَنْ الْخَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ حِذَاءَ أَحَدٍ جَانِحًا إِلَى وَرَائِهِ جَبَلًا صَغِيرًا يُقَالُ لَهُ: ثَوْرٌ وَتَكَرَّرَ سُؤَالِي عَنْهُ طَوَائِفٌ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارِفِينَ بِتِلْكَ الْأَرْضِ فَكُلُّ أَحَدٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ اسْمَهُ ثَوْرٌ، وَلَمَّا كَتَبَ إِلَيَّ الشَّيْخُ عَفِيفُ الدِّينِ الْمَطْرِيُّ عَنْ وَالِدِهِ الْخَافِظِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: إِنَّ خَلْفَ أَحَدٍ عَنْ شِمَالِهِ جَبَلًا صَغِيرًا مُدَوَّرًا يُسَمَّى ثَوْرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ خَلْفَ عَنْ سَلْفِهِ انْتَهَى.

وَهُوَ لَا يُنَافِي حَدِيثَ «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا»؛ لِأَنَّهُمَا حُرَّتَانِ يَكْتَفِيَانِيهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِ وَثَوْرٌ مُكْتَفٍ فِي الْمَدِينَةِ فَحَدِيثُ «غَيْرِ وَثَوْرٍ» يُفَسِّرُ اللَّابَتَيْنِ.

٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ

أَرَادَ بِهِ بَيَانَ الْمَنَاسِكِ وَالْإِتْيَانِ بِهَا مُرتَبَةً وَكَيْفِيَّةً وَتَوَقُّعَهَا وَذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ وَهُوَ وَافٍ بِجَمِيعِ ذَلِكَ.

١- حجة الوداع

٧٠٢- «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، قَوْلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَقَالَتْ: «اغْتَسِلِي وَاسْتَفْرِجِي بِثَوْبٍ، وَأَخْرِصِي» وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلُ بِالتَّوْحِيدِ «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.

ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ» وَفِي رِوَايَةٍ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ» وَلَا مُنَافَاةَ فَاَلْمَرَادُ أَنَّ اللَّهَ حَكَّمَ بِحَرَمِهَا وَإِبْرَاهِيمَ أَظْهَرَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْعِبَادِ (وَدَعَا لِأَهْلِهَا) حَيْثُ قَالَ «رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ» [البقرة: ١٢٦] وَغَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ.

(وَأَنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ) هِيَ عِلْمٌ بِالْغَلْبَةِ لِمَدِينَتِهِ ﷺ الَّتِي هَاجَرَ إِلَيْهَا فَلَا يَبَادُرُ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِهَا إِلَّا هِيَ.

(كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ وَأَنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمَلْعَا) أَيِّ فِيمَا يُكَالُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِكْيَالَانِ مَعْرُوفَانِ.

(بِئْسَلِ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمَ لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْمَرَادُ مِنْ تَحْرِيمِ مَكَّةَ تَأْمِينَ أَهْلِهَا مِنْ أَنْ يَقَاتِلُوا وَتَحْرِيمِ مَنْ يَدْخُلُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ آمِنًا» [آل عمران: ٩٧] وَتَحْرِيمِ صَبِيحًا وَقَطْعَ شَجَرِهَا وَغَضَبُ شَوْكِهَا.

وَالْمَرَادُ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ تَحْرِيمُ صَبِيحِهَا وَقَطْعَ شَجَرِهَا وَلَا يَحْدُثُ فِيهَا حَدَثٌ.

وَفِي تَحْدِيدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ خِلَافٌ وَرَدَّ تَحْدِيدُهُ بِالْفَافِ كَثِيرَةٌ وَرُجِّحَتْ رِوَايَةُ «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» [البخاري (١٨٧٣)، مسلم (١٣٧٢)] لِتَوَارِدِ الرِّوَاةِ عَلَيْهَا.

١٣- حرمة المدينة

٧٠١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٧٠).

(وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ بِالْعَيْنِ الْمُهَمَّلَةِ فَمَنْ شَاءَ تَحِيَّةَ قَرَاءَةٍ جَبَلٍ بِالْمَدِينَةِ

(إِلَى ثَوْرٍ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ثَوْرٌ بِالْمُثَنَّى وَسُكُونِ الرَّوِ وَآخِرُهُ رَاءٌ. فِي الْقَامُوسِ إِنَّهُ جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ قَالَ:

وَفِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ.

ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَا، وَكَبَّرَ، وَهَلَّلَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَخَرَّكَ قَلِيلًا.

ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، كُلُّ حَصَاةٍ مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَخَرَّ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاصُ إِلَى التِّيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا (١٢١٨).

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حجَّ عبْرَ الْمَاضِي، لِأَنَّهُ رَوَى ذَلِكَ بَعْدَ تَقْضِي الْحَجِّ حِينَ سَأَلَهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(فخرجنا معه) أي من المدينة.

(حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْخَلِيفَةِ قَوْلَدَتِ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ) بِصِغَةِ التَّصْغِيرِ امْرَأَةُ أَبِي بَكْرٍ يَغْنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ (قَالَ) أَيِ النَّبِيِّ ﷺ (الْحَصَلِيُّ وَاسْتَفْرِي) بِسَبْعِ مَهْلِكَةٍ فَمَشَتْ فَوْقَهُ ثُمَّ رَأَتْ هُوَ شَدَّ الْمِرَاوِ عَلَى وَسْطِهَا شَيْئًا ثُمَّ تَاخَذَ خِرْقَةً عَرِيضَةً تَجْعَلُهَا فِي عِلْقِ الدِّمِّ وَتَشُدُّ طَرَفَيْهَا مِنْ وَرَائِهَا وَمِنْ قُدَامِهَا إِلَى ذَلِكَ الَّذِي شَدَّتْهُ فِي وَسْطِهَا.

وقوله (بِوَبٍ) بَيَانٌ لِمَا تَسْتَفْرِي بِهِ.

(وَأَحْرَمِي) فِيهِ أَنَّهُ لَا يَمْنَحُ النَّفْسَ صَحَّةَ عَقْلِ الْإِحْرَامِ.

(وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيِ صَلَاةِ الْفَجْرِ كَذَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالَّذِي فِي «الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ» أَنَّهَا صَلَاةُ

الصُّفَا قَرَأَ «إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» [البقرة: ١٥٨] «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَرَقَى الصُّفَا، حَتَّى رَأَى التِّيْتِ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالًا مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى، وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَجَازَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِمِرَّةٍ فَزَلَّ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ. وَقَدْ شَقَّ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى لَانَ رَأْسُهَا يُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الَّتِي مَنَى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةُ، السَّكِينَةُ».

وَكَلَّمَا أَتَى جَبَلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ

الظُّهْرُ وَهُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِذِي الْحَلِيفَةِ الْخَامِسَةِ هِيَ الظُّهْرُ وَسَافَرَ بَعْدَهَا.

(ثُمَّ نَزَلَ مِنَ الصُّفَا مُنْتَهِيًا إِلَى الْمُرْوَةِ حَتَّى انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي).

قَالَ عِيَّاضٌ: فِيهِ إِسْقَاطُ لَفْظَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا وَهِيَ «حَتَّى» انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فَرَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي فَسَقَطَ لَفْظُ «رَمَلَ».

قَالَ: وَقَدْ ثَبَّتَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ وَكَذَا ذَكَرَهَا الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصُّحُوحِ.

(حَتَّى إِذَا صَعِدَ) مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

(مَشَى إِلَى الْمُرْوَةِ لِفَعْلٍ عَلَى الْمُرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا) مِنْ اسْتِقْبَالِهِ الْقِبْلَةَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

(لَذَكَرَ) أَيِ جَابِرٍ (الْحَدِيثَ) بِتَمَامِهِ وَاقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ.

(وَلِيهِ) أَيِ فِي الْحَدِيثِ.

(لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْقُرْبَةِ) بَفَتْحِ الْمَثَاةِ الْفَوْقِيَّةِ فَرَأَى وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَرَوْنَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعَرَفَةَ مَاءً.

(فَوَجَّهَهَا إِلَى بَنِي وَرَكِبَ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْعَقَرَ ثُمَّ مَكَثَ) بَفَتْحِ الْكَافِ ثُمَّ مَثَلَةً لَيْثَ.

(قَلِيلًا) أَيِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ (حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَاجَازَ) أَيِ جَاوَزَ الْمَزْدَلِفَةَ وَلَمْ يَقِفْ بِهَا.

(حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ) أَيِ قَرَبَ مِنْهَا لَا أَنَّهُ دَخَلَهَا بِدَلِيلٍ (فَوَجَدَ الْقَبَةَ) خِيَمَةً صَغِيرَةً (فَدَاخَرَتْ لَهُ بِعَمْرَةٍ) بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسَرَ الْمِيمِ فَرَأَى قَتَاةً تَانِيَةً، مَحَلٌّ مَعْرُوفٌ.

(فَنَزَلَ بِهَا) فَإِنْ غَمَرَتْ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ (حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَوَحَلَتْ لَهُ) مُغَيَّرُ صِيغَةٍ مُخَفَّفُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ أَيِ وَضَعَ عَلَيْهَا رَحْلَهَا.

(«فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي» وَادِي عَرَفَةَ) فَخَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ جَمْعًا مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ (وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمُؤَلَّفَ فَبَجَلَ بَطْنَ نَاقِيهِ

(فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ) بَفَتْحِ الْقَافِ فَصَادَ مُهْمَلَةٌ فَوَاوُ فَالْفَ مَمْدُودَةٌ - وَقِيلَ: بَضَمَ الْقَافَ مَقْصُورٌ وَخَطَى مِنْ قَالَهُ - لَقِبَ لِنَاقِيهِ ﷺ.

(حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ) اسْمُ مَحَلٍّ (أَهْلُ) رَفَعَ صَوْتَهُ (بِالتَّوْحِيدِ) أَيِ إِفْرَادِ التَّائِيَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِقَوْلِهِ («لَيْلِكَ اللَّهُمَّ لَيْلِكَ لَيْلِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْلِكَ») وَكَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تُزِيدُ فِي التَّائِيَةِ: «إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ».

(إِنَّ الْحَمْدَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسَرِهَا وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَهُوَ التَّعْلِيلُ.

(«وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا النَّبْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ») أَيِ مَسَّحَهُ بِيَدِهِ وَارَادَ بِهِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَأُطْلِقَ الرُّكْنُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ غَلَبَ عَلَى الْيَمَانِيِّ.

(فَرَمَلَ) أَيِ فِي طَوَائِفِهِ بِالْيَبِيتِ أَيِ اسْرَعَ فِي مَشْيِهِ مُهْرُولًا. (لِلْأَمْرِ) أَيِ مَرَاتٍ.

(وَمَشَى أَرْبَعًا ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى) رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

(وَرَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ) أَيِ بَابِ الْحَرَمِ (إِلَى الصُّفَا فَلَمَّا دَنَا) أَيِ قَرَبَ (مِنَ الصُّفَا قَرَأَ: «إِنَّ الصُّفَا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»).

(أَبْدَأَ) فِي الْإِخْلَافِ فِي السَّعْيِ (بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَرَقَى) بَفَتْحِ الْقَافِ (الصُّفَا حَتَّى رَأَى النَّبْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ) وَبَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ) بِإِظْهَارِهِ تَعَالَى لِلذِّينِ.

(وَنَصَرَ عَبْدَهُ) يُرِيدُ بِهِ نَفْسَهُ (وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ) فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ (وَحَدَّةٌ) أَيِ مِنْ غَيْرِ يُقَالُ الْآدَمِيُّونَ وَلَا سَبَبَ لَأَنْهَازِهِمْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا» (الْأَحْزَابُ: ٩) أَوْ الْمَرَادُ كُلُّ مَنْ تَحَزَّبَ لِحَرْبِهِ ﷺ فَإِنَّهُ هَزَمَهُمْ.

(ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) دَلَّ أَنَّهُ كَرَّرَ الذِّكْرَ الْمَذْكُورَ

(وَأَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ فَلَمْ يَزَلْ وَأَقْبَا حَتَّى اسْتَفْرَه) أَيِ الْفَجْرِ (جَلًّا) يَكْسِرُ الْجِمَامَ إِسْفَارًا بَلِيغًا.

(وَفَدَّعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى آتَى بَطْنَ مُحَصِّرِهِ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ الْمُشَدَّدَةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَبْلَ أَصْحَابِ الْفِيلِ حُسِرَ فِيهِ أَيُّ كُلِّ وَأَعْيَا.

(فَحَرَّكَ قَلِيلًا) أَيِ حَرَّكَ لَدَائِيهِ لَتُسْرَعِ فِي الْمَشْيِ وَذَلِكَ مِقْدَارُ مَسَافَةِ رَمِيَةِ حَجَرٍ

(لَمْ يَمَسَّ سَلَكُ الطَّرِيقِ الْوَسْطَى) وَهِيَ غَيْرُ الطَّرِيقِ الَّتِي دَفَعَبَ فِيهَا إِلَى عِرْقَاتِ.

(الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْعَةِ الْكُبْرَى) وَهِيَ جَمْعَةُ الْعَقْبَةِ. (حَتَّى آتَى الْجَمْعَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ) وَهِيَ حَدُّ لَنَى وَلَيْسَتْ مِنْهَا وَالْجَمْعَةُ اسْمٌ لِمَجْتَمَعِ الْحَصَى سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ يُقَالُ: اجْمَعُوا بَنُو فُلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا.

(فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَكْثُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا كُلُّ حَصَاةٍ مِثْلُ حَصَى الْخَدَفِ) وَقَدَرَهُ مِثْلُ حَبَّةِ الْبَاقَلَاءِ. (رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) بَيَانٌ لِحُلِّ الرَّمِيِّ.

(وَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ قَفَرَ ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَضَ إِلَى الْيَتِيمِ لَعَلَّهُ يَمْكُةُ الظُّهْرِ) فِيهِ حَذْفُ أَيِ فَأَنَاضَ إِلَى الْيَتِيمِ فَطَافَ بِهِ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَهَذَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّحْرِ بِوَيْلٍ أَحْمَدَ (١٢٩/٢).

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ ثُمَّ أَعَادَهُ بِأَصْحَابِهِ جَمَاعَةً مِمَّنْ لَبَّاهُوا فَفَضَّلَ الْجَمَاعَةَ خَلْفَهُ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا) وَفِيهِ زِيَادَاتٌ حَذَفَهَا الْمُنْصِفُ وَأَقْتَصَرَ عَلَى حُلِّ الْحَاجَةِ هُنَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْفَوَائِدِ وَنَفَائِسَ مِنْ مُهِمَّاتِ الْقَوَاعِدِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ وَأَكْثَرُوا، وَصَنَّفَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ جُزْأً كَبِيرًا أَخْرَجَ فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ مِائَةً وَثِنْيًا وَخَمْسِينَ نَوْعًا.

الْقَصْوَاءُ إِلَى الصُّخْرَاتِ وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاءِ فِيهِ ضَبْطَانُ بِالْجِيمِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ إِثْمًا مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً وَبِهَا ذَكَرَهُ فِي النَّهَائَةِ وَفُسِّرَ: بِطَرِيقِهِمُ الَّذِي يَسْلُكُونَهُ فِي الرَّمْلِ وَقِيلَ: أَرَادَ صَفَهُمْ وَاجْتَمَعَهُمْ فِي مَشْيِهِمْ تَشْبِيهًا بِحَبْلِ الرَّمْلِ.

(بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَلَمْ يَزَلْ وَالْقَفَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ).

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ

قَالَ: قِيلَ: صَوَابُهُ حِينَ غَابَ الْقَرَصُ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ) بَيَانًا لِقَوْلِهِ (غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ) فَإِنَّ هَذِهِ قَدْ تَطَلَّعَ بِجَارًا عَلَى مَغِيبِ مُعْظَمِ الْقَرَصِ فَازَالَ ذَلِكَ الْاِخْتِمَالَ بِقَوْلِهِ: (حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ).

(وَدَفَعَ وَقَدْ شَقَّ) بِتَخْفِيفِ النَّوْنِ ضَمٌّ وَضَبٌّ. (لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيَصِيبُ مَوْكِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ.

(رَحْلُهُ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَتَنَبَّهُ الرَّاكِبُ رِجْلِيهِ عَلَيْهِ قَدَامَ وَسَطِ الرَّحْلِ إِذَا مَلَ مِنَ الرُّكُوبِ.

(وَيَقُولُ بِيَدِهِ الِيمْنَى) أَيِ يُشِيرُ بِهَا قَائِلًا «يَا أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ» بِالنُّصْبِ أَيِ الزَّمَا (كَلِمَا آتَى حَبْلًا) بِالْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ (مَنْ حَبَالَ) الرَّمْلَ وَحَبْلُ الرَّمْلِ مَا طَالَ مِنْهُ وَضَخَمَ.

(أَرَخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ) بِفَتْحِ الْمَشَاءِ وَضَمِّهَا، يُقَالُ: صَعَدَ وَأَصْعَدَ.

(حَتَّى إِذَا آتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَالْفَاتِنَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ) أَيِ لَمْ يُصَلِّ «بَيْنَهُمَا شَيْئًا» أَيِ نَافِلَةً.

(وَلَمَّا اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ رَكِبَ) حَتَّى آتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ وَهُوَ جَبَلٌ مَعْرُوفٌ فِي الْمَزْدَلِفَةِ يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ، بَضْمُ الْقَافِ وَفَتْحُ الزَّايِ وَحَاءُ مُهْمَلَةٍ.

قال: ولو تقصى لزيد على هذا العدد أو قريب منه.

باليست أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف.

(قلت): وليعلم أن الأصل في كل ما ثبت أنه فعله ﷺ في حجه الوجوب؛ لأمرين:

واختلفوا هل هما واجبتان أم لا.

فقال بالوجوب.

أحدهما: أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به والأفعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب.

وقيل: إن كان الطواف واجباً وجبتاً وإلا فسنة.

والثاني: قوله ﷺ خذوا عني مناسككم [م (١٢٩٧)] فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاليه في الحج فعليه الدليل.

ولندكر ما يحتمله المختصر من فوائده ودلائله:

وهل يجازي خلف مقام إبراهيم حتماً أو يجزئان في غيره.

فقال: يجازي خلفه، وقيل: يُدبان خلفه، ولو صلاهما في الحجر أو في المسجد الحرام أو في أي محل من مكة جاز وفاته الفضيلة.

ففيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنفساء والحائض ولغيرهما بالأولى وعلى استيفار الحائض والنفساء وعلى صحة إحراميهما وأن يكون الإحرام عقيب صلاة فرض أو نفل فإنه قد قيل: إن الركعتين اللتين أهل بهما فريضة الفجر وأنه يرفع صوته بالتلبية.

وردة في القراءة فيهما في الأولى بعد الفاتحة الكافرون والثانية بعد الصمد رواه مسلم (١٢١٨).

ودل على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول.

قال العلماء: ويستحب الإقصار على تلبية النبي ﷺ فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر ﷺ لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك [والنصف لابن أبي شبة (٢٠٤/٣)].

وأتفقوا أن الاستلام سنة وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفا ويرقى إلى أعلاه ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات.

وفي الموطأ (ص ٢٤٥) «حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى».

وابن عمر ﷺ «لبيك وسعديك والخير بيدك والرغاء إليك والعمل» [مسلم (١١٨٤)].

وقد قدمنا لك أن في رواية مسلم سقطاً فدلّت رواية «الموطأ» أنه يرمل في بطن الوادي وهو الذي يقال به بين الميادين وهو مشروع في كل مرة من السبعة الأشواط لا في الثلاثة الأول كما في طواف القدوم باليست.

وانس ﷺ «لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً» [كشف الاستار (١٠٩٠)].

وأنه ينبغي للحاج القدوم أولاً مكة ليطوف طواف القدوم وأنه يستلم الركن قبل طوافه ثم يرمل في الثلاثة الأشواط الأول.

وأنه ينبغي للحاج القدوم أولاً مكة ليطوف طواف القدوم وأنه يستلم الركن قبل طوافه ثم يرمل في الثلاثة الأشواط الأول.

والرمل إسرار المشي مع تقارب الخطا وهو الحبيب ثم يمشي أربعاً على عادته.

ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته ويطلع هو ومن كان قارناً إلى منى كما قال جابر «فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى» [م (١٢١٨)] أي توجه من كان باقياً على إحرامه لإتمام حجه ومن كان قد صار حلالاً أحرم وتوجه إلى منى.

وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويثلو «وأتخذوا من مقام إبراهيم مصلى».

ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين.

وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف

وَتَوَجَّهَ ﷺ إِلَيْهَا رَاكِبًا فَزَلَّ بِهَا وَصَلَّى الصَّلَاةَ الْخَمْسَ.

وفيه أن الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً، وفيه خلافٌ ودليلٌ الأنصليَّةُ فعلةٌ ﷺ.

وأن السنة أن يُصَلِّيَ مَنَى الصَّلَاةَ الْخَمْسَ وأن يبيتَ بِهَا هذه الليلةَ وهي ليلةُ التاسع من ذي الحجة.

وأن السنة أن لا يخرجوا يومَ عرفة من منى إلا بعد طلوع الشمس.

وأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس.

وأن يُصَلُّوا الظُّهْرَ والعصرَ جميعاً بعرفات فإنه ﷺ نزل بمنرة وليسَتْ من عرفات ولم يدخل إلى الموقف إلا بعد الصَّلَاتَيْنِ وأن لا يُصَلِّيَ بينهما شيئاً وأن السنة أن يخطب الإمام الناس قبل صلاة العصرين وهذا إحدى الأربع الخطب المسنونة والثانية يومَ السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظُّهْرِ والثالثة يومَ النحر والرابعة يومَ النفر وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ويأتي الكلام عليها.

وفي قوله «ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ إِلَى آخِرِهِ» سنن وآداب منها أنه يعمل الذَّحَابَ إلى الموقف عند فراغه من الصَّلَاتَيْنِ.

ومنها أن الوقوف رَكِيباً أفضل.

ومنها أن يقف عند الصُّخْرَاتِ وهي صَخْرَاتُ مَفْرَشَاتٍ في أسفل جبل الرَّحْمَةِ وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات.

ومنها استقبال القبلة في الوقوف.

ومنها أنه يبقى في الموقف حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ وَيَكُونُ فِي وَفْوِهِ دَاعِياً «فَإِنَّهُ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَاحِلَتِهِ رَاكِبًا يَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَانَ فِي دُعَائِهِ رَافِعاً يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ خَيْرَ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَذَكَرَ مِنْ دُعَائِهِ فِي الْمَوْقِفِ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ وَخَيْراً مِمَّا نَقُولُ اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي وَتَسْبِيحِي وَمَحَبَّتِي وَمَمَاتِي وَإِلَيْكَ مَأْبِي وَبِكَ تَرَاثِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَوَسْوَاسِ الصُّدُورِ وَشَتَاتِ الْأَمْرِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَجِيءُ بِهِ الرِّيحُ» ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٢٠).

ومنها أن يدفع بعد تحقق غروب الشمس بالسكينة ويأمر بها الناس إن كان مطاعاً ويضُمُّ زَمَامَ مَرْكُوبِهِ لئلا يُسْرِعَ في المشي إلا إذا أتى جبلاً من جبال الرَّمَالِ أَرخَاهُ قَلِيلاً لِيَخْفَ على مَرْكُوبِهِ صُعُودَهُ فإذا أتى المزدلفة نزل بِهَا وَصَلَّى الْمَغْرِبَ والعشاءَ جمعاً بأذان واحد وإقامتين وهذا الجمع مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وإِنَّمَا اِخْتَلَفُوا فِي سَبِيهِ فَقِيلَ: لِأَنَّهُ نُسِكَ، وَقِيلَ: لِأَجْلِ أَنَّهُمْ مُسَافِرُونَ وَأَنَّهُ لَا يُصَلِّيَ بَيْنَهُمَا شَيْئاً.

وقوله (ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ) فيه سنن نبويَّة: المبيتُ بمزدلفة وهو جمعٌ على أنه نُسُكٌ إِنَّمَا اِخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ.

والأصلُ فيما فعلةٌ ﷺ في حُجَّهِ الْوَجُوبِ كما عرفت وأن السنة أن يُصَلِّيَ الصُّبْحَ بالمزدلفة ثُمَّ يدفعُ منها بعد ذلك فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعو والوقوفُ عنده من المناسك ثُمَّ يدفعُ منه عند إسفارِ الْفَجْرِ إسْفَاراً بليغاً فيأتي بطنَ مُحَسِّرٍ فيسرُعُ السَّيْرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّ غَضَبِ اللَّهِ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الْفِيلِ فلا ينبغي الأناةَ فِيهِ ولا البقاءَ به فإذا أتى الجمرَةَ - وهي جمرَةُ الْعَقَبَةِ - نَزَلَ بِبُطْنِ الْوَادِي وَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ كُلُّ حَصَاةٍ كَحَبَّةِ الْبَقْلَاءِ يَكْتَبُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

ثُمَّ ينصرفُ بعد ذلك إلى المنحر فينحرُ إن كانت عنده بدنٌ يُرِيدُ نَحْرَهَا وَأَمَّا هُوَ ﷺ فَإِنَّهُ نَحَرَ يَدَيْهِ الشَّرِيفَتَيْنِ بَدْنَةً وَكَانَ مَعَهُ مِائَةُ بَدْنَةٍ فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَحْرِ بَاقِيهَا ثُمَّ رَكِبَ إِلَى مَكَّةَ فَطَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَمَنْ يَبْعُوهُ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ مَا حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ حَتَّى وَطءَ النِّسَاءِ.

وأما إذا رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ ولم يطف هذا الطَّوَافَ فإنه يحلُّ له ما عدا النِّسَاءِ.

فهذه الجمل من السنن والآداب التي أفاضها هذا الحديث الجليل من أفعاله ﷺ تُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ أَعْمَالِ الْحَجِّ.

وفي كثيرٍ مما دلَّ عليه هذا الحديث الجليل مما سَفَّاهُ خِلافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ فِي وَجُوبِهِ وَعَدَمِ وَجُوبِهِ وَفِي لُزُومِ الدَّمِ بِتَرْكِهِ وَعَدَمِ لُزُومِهِ وَفِي صِحَّةِ الْحَجِّ إِنْ تَرَكَ مِنْهُ شَيْئاً وَعَدَمِ صَحَّتِهِ وَقَدْ طُوِّلَ بِذِكْرِ ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ وَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ

الآتي بما اشتمل عليه هُوَ الْمَثَلُ لِقَوْلِهِ ﷺ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» [مسلم (١٢٩٧)] والمقتدى بِهِ فِي أَعْمَالِهِ وَأَقْوَالِهِ.

٢- ما يدعو بعد فراغه من التلبية

٧٠٣- وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ يَأْشُدُّ ضَعِيفٌ [ترتيب المسند (٧٩٧)].

سَقَطَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ نُسَخَةِ الشَّارِحِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ

وَوَجْهُ ضَعْفِهِ أَنَّ فِيهِ صَالِحَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنَ أَبِي زَائِدَةَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّبَنِيِّ ضَعْفُوهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الدُّعَاءِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ كُلِّ تَلْبِيَةٍ يُلَبِّيْهَا الْحَرَمُ فِي أَيِّ حِينٍ يَهَذَا الدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرَاغِ مِنْهَا انْتِهَاءُ وَقْتِ مَشْرُوعِيَّتِهَا وَهُوَ عِنْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْأَوَّلِ أَوْضَحُ.

٣- منى منحر، وعرفة موقف

٧٠٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَبَيْنِي كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَهُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨).

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَا هُنَا وَبَيْنِي كُلُّهَا مَنَحَرٌ فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ» جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ الْمَنْزَلُ.

(«وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ») وَحُدُّ عَرَفَةَ مَا خَرَجَ عَنْ وَادِي عَرَفَةَ إِلَى الْجِبَالِ الْمَقَابِلَةِ لَهَا بِلِسَى بَسَاتِينِ بَنِي عَامِرٍ («وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»). رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَفَادَ ﷺ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى أَحَدٍ نَحْرُهُ حَيْثُ نَحَرَ وَلَا وَقُوفُهُ بَعْرَةَ وَلَا جَمْعُ

حَيْثُ وَقَفَ بَلْ ذَلِكَ مُوسَّعٌ عَلَيْهِمْ حَيْثُ نَحَرُوا فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعٍ مَنَى فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنْهُمْ فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ عَرَفَةَ وَجَمْعُ وَقَفُوا اجْزَاءً وَهَلْوَ زِيَادَاتٍ فِي بَيَانِ التَّخْفِيفِ عَلَيْهِمْ وَقَدْ كَانَ ﷺ أَفَادَ تَقْرِيرُهُ لِمَنْ حَجَّ مَعَهُ عَنْ لَمْ يَقِفْ فِي مَوْقِفِهِ وَلَمْ يَنْحَرْ فِي مَنَحَرِهِ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ حَجَّ مَعَهُ أُمُّ لَا تَحْصَى وَلَا يَتَسَعُّ لَهَا مَكَانٌ وَقُوفُهُ وَنَحْرُهُ.

هَذَا وَالذَّمُّ الَّذِي عَلَّمَهُ مَنَى هُوَ دَمُ الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ وَالْإِحْصَارِ وَالْإِسَاءِ وَالنَّطْوُوعِ بِالْهَدْيِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَلْزُمُ الْمُتَمَتِّعُ فَمَحَلُّهُ مَكَّةُ.

وَأَمَّا سَائِرُ الدُّمَاءِ اللَّازِمَةِ مِنَ الْجَزَائِمِ فَمَحَلُّهَا الْحَرَمُ الْحَرَامُ وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ.

٤- دخول مكة والخروج منها

٧٠٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْهَا أَسْفَلِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٧٧)، مسلم (١٢٥٨)].

هَذَا إِخْبَارٌ عَنْ دُخُولِهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَإِنَّهُ دَخَلَهَا مِنْ مَحَلٍّ يُقَالُ لَهُ كُدَاءٌ يَفْتَحُ الْكَفَّ وَالْمَدُّ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ وَهِيَ الثَّنِيَّةُ الَّتِي يَتْرَكُ مِنْهَا إِلَى الْمَعْلَاقَةِ مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ وَكَانَتْ صَعْبَةً الرِّتْقَى فَسَهَّلَهَا مُعَاوِيَةُ ثُمَّ عَبْدُ الْمَلِكِ ثُمَّ الْمُهْدِيُّ ثُمَّ سَهَّلَتْ كُلُّهَا فِي زَمَنِ سُلْطَانِ مِصْرَ الْمُؤَيَّدِ فِي حُدُودِ عَشْرِينَ وَثَمَانِيَةً.

وَأَسْفَلُ مَكَّةَ هِيَ الثَّنِيَّةُ السُّفْلَى يُقَالُ لَهَا كُدَا بِضَمِّ الْكَافِ وَالْقَصْرِ عِنْدَ بَابِ الشَّيْخَةِ، وَيَقُولُ أَهْلُ مَكَّةَ: اقْتَحِ وَادِخُلْ وَضُمَّ وَاخْرَجْ

وَوَجْهُ دُخُولِهِ ﷺ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا مَا رَوَى «أَنَّ قَالَ أَبُو سُهَيْبَانَ: لَا أَسْلِمُ حَتَّى أَرَى الْخَيْلَ تَطْلُعُ مِنْ كُدَاءٍ فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: شَيْءٌ طَلَعَ بِقَلْبِي وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُطْلِعُ الْخَيْلَ مِنْ هُنَالِكَ أَبَدًا قَالَ الْعَبَّاسُ: فَذَكَرْتُ أَبَا سُهَيْبَانَ بِذَلِكَ لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا».

وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ [إدلال النبوة (٤٩/٥)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُصَمَرٍ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قَالَ حَسَّانُ» فَأَنشَدَهُ شِعْرًا: عَلِمْتُ بُيُوتِي إِنْ لَمْ تَرَوْهَا تُشِيرُ النَّفْعَ مَطْلَعَهَا كِدَاءَ قَبَسِمِ ﷺ وَقَالَ: «ادْخُلُوهَا مِنْ حَيْثُ قَالَ حَسَّانُ».

واختلف في استحباب الدُّخُولِ مِنْ حَيْثُ دَخَلَ ﷺ والخروج من حيث خرج.

فقيل: يُسْتَحَبُّ وَأَنَّهُ يَدْعُلُ إِلَيْهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَيْهِ.

وقال البعض: إِنَّمَا فَعَلَهُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى طَرِيقِهِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

وقال ابن تيمية: يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الثَّيْبَةَ الْعُلَيَّا الَّتِي تُشْرِفُ عَلَى الْأَبْطَحِ وَالْمَقَابِرِ إِذَا دَخَلَ مِنْهَا الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ يَأْتِي مِنْ وَجْهَةِ الْبَلَدِ وَالْكَعْبَةِ وَيُسْتَقْبَلُهَا اسْتِقبالاً مِنْ غَيْرِ انْحِرَافٍ بِخِلَافِ الَّذِي يَدْخُلُ مِنَ النَّاحِيَةِ السُّفْلَى؛ لِأَنَّهُ يَسْتَدْبِرُ الْبَلَدَ وَالْكَعْبَةَ فَاسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ مَا يَلِيهِ مِنْهَا مُؤَخَّرًا لئَلَّا يَسْتَدْبِرَ وَجْهَهَا.

٥- القادم من مكة بيت بذي طوى

٧٠٦- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ١٥٧٣)، مسلم (١٢٥٩).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ) لَيْلَةً قُدُومًا.

(بذي طوى) في القاموس مُثَلَّثَةُ الطَّاءِ وَيَنْوُنُ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ.

(حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَيُّ أَنَّهُ فَعَلَهُ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ.

وَأَنَّهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ.

وقال جماعة من السلف وغيرهم: اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ سَوَاءٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْجِعْرَانَةِ لَيْلًا.

وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخوله مكة

٦- تقبيل الحجر الأسود

٧٠٧- «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٤٥٥/١) مُرْتَوِعًا وَالتَّيْمِيُّ مُرْتَوِعًا (٧٤/٥).

وحسنه أحمد وقد رواه الأزرقى «أخبار مكة» (٣٢٩/١) بسنده إلى محمد بن عباد بن جعفر قال: رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة مُرْجَلًا رَأَسَهُ قَبْلُ الْحَجَرِ وَسَجَدَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَبَّلَهُ وَسَجَدَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا.

ورواه أبو يعلى (١٩٢/١) بسنده من حديث أبي داود الطيالسي عن جعفر بن عثمان المخزومي «قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه وقال: رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه وقال: رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه وقال: رأيت رسول الله ﷺ يفعله».

وحديث ابن عمر في صحيح مسلم (١٢٧١) «أنه قبل الحجر والتزمه» وقال: رأيت رسول الله ﷺ بك حياءً يؤيد هذا.

ففيه شرعية تقبيل الحجر والسجود عليه.

٧- ثلاثة أشواط يرمل فيها

٧٠٨- «وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يَرْمِلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ١٦٠٢)، مسلم (١٢٦٦).

(وَعَنْهُ) أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ» أَيُّ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ قَدِمُوا مَعَهُ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ (أَنْ يَرْمِلُوا) بِضَمِّ الْمِيمِ (ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ) أَيُّ يُهْرَلُونَ فِيهَا فِي الطَّوَافِ (وَيَمْشُوا أَرْبَعًا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

٧٠٩- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ

كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافُ الْأَوَّلُ خَبً ثَلَاثًا،
وَمَشَى أَرْبَعًا [البخاري (١٦٤٤)، مسلم (١٢٦١)].

وَفِي رَوَايَةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي
الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ
أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَمَشْيٍ أَرْبَعَةً.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ع (١٦١٦)، م (١٢٦١)].

وَأَصْلُ ذَلِكَ وَجْهُ جَعَلَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَدِمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ
عَلَيْكُمْ وَقَدْ قَدْ وَهَتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ فَأَمَرَ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِنْفَاءَ عَلَيْهِمْ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٤٢٥٦)، مسلم (١٢٦٦)].

وَلِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (١٢٦٦) «أَنَّ الْمُشْرِكِينَ جَلَسُوا مِمَّا يَلِي
الْحَجَرَ وَإِنَّهُمْ حِينَ رَأَوْهُمْ يَرْمُلُونَ قَالُوا: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ
الْحُمَى وَهَتَهُمْ أَنَّهُمْ لَا جِلْدَ مِنْ كَذَا وَكَذَا».

وَلِي لَفْظٍ لغيره [أبو داود (١٨٨٩)] «إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْغَزَلَانِ»
فَكَانَ هَذَا أَصْلَ الرَّمْلِ وَسَبِيَهُ إِغَاظَةُ الْمُشْرِكِينَ وَرُدُّ قَوْلِهِمْ وَكَانَ
هَذَا فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، ثُمَّ صَارَ سُنَّةً فَعَلَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مَعَ
زَوَالِ سَبِيهِ وَإِسْلَامٍ مِنْ فِي مَكَّةَ.

وَأَمَّا لَمْ يَرْمِلُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا مِنْ نَاحِيَةِ
الْحَجَرِ عِنْدَ قُعَيْقَعَانَ فَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ مِنْ بَيْنِ الرُّكْنَيْنِ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقَصْرِ إِغَاظَةِ الْأَعْدَاءِ بِالْعِبَادَةِ
وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي إِخْلَاصَ الْعَمَلِ بَلْ هُوَ إِضَافَةٌ طَاعَةٍ إِلَى طَاعَةٍ وَقَدْ
قَالَ تَعَالَى «وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كَيْتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ
صَالِحٌ».

٨- استلام الركنين اليمانيين

٧١٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمْ أَرِ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ
الْيَمَانِيَيْنِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٦٩).

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ
مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ اعْلَمْ أَنَّ لِلْبَيْتِ
أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ:

الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ، ثُمَّ الْيَمَانِي وَيُقَالُ لَهُمَا: الْيَمَانِيَانِ بِتَخْفِيفِ
الْيَاءِ وَقَدْ تُشَدُّدُ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُمَا: الْيَمَانِيَانِ تَغْلِيظًا كَالْأَبَوَيْنِ
وَالْقَمَرَيْنِ.

وَالرُّكْنَانِ الْآخَرَانِ يُقَالُ لَهُمَا الشَّامِيَانِ.

وَفِي الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فُضِيلَتَانِ كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَالثَّانِيَّةُ كَوْنُهُ فِي الْحِجْرِ.

وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ فَبِهِ فَضِيلَةٌ كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وَأَمَّا الشَّامِيَانِ فَلَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْفُضِيلَتَيْنِ فَلِهَذَا
خُصَّ الْأَسْوَدُ بِسُتَى التَّقْيِيلِ وَالِاسْتِلَامِ لِلْفُضِيلَتَيْنِ.

وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ فَيَسْتَلِمُهُ مِنْ يَطُوفُ وَلَا يَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَضِيلَةً
وَاحِدَةً.

وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى اسْتِحْبَابِ اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

وَاتَّفَقَ الْجَمَاهِيرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْسَحُ الطَّائِفُ الرُّكْنَيْنِ
الْآخَرَيْنِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَكَانَ فِيهِ - أَيِ فِي اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ -
- خِلَافٌ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَانْقِرَضَ الْخِلَافُ وَاجْتَمَعُوا
عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَسْتَلِمَانِ وَعَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ.

٩- اتِّبَاعُ السَّنَةِ فِي تَقْيِيلِ الْحَجَرِ

٧١١- «وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَبِلَ الْحَجَرَ وَقَالَ: إِنِّي
أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَلْتُكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٩٧)، مسلم (١٢٧٠)].

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٢٧١) مِنْ حَدِيثِ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ أَنَّهُ قَالَ:
«رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّرَمُّهُ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَكُ حَقِيًّا».

الأرض يُصَافِحُ بِوَعْبَادَةِ مُصَافِحَةِ الرَّجُلِ أَخَاهُ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنْهُ الرُّكْنَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ وَالَّذِي نَصَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَبِيدُ مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ يَسْأَلُ اللَّهَ عِنْدَهُ شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِثَابَهُ.

وَحَدِيثُ أَبِي الطُّفَيْلِ دَالٌّ أَنَّهُ يُجْزَى عَنْ اسْتِلَامِهِ بِالْيَدِ اسْتِلَامُهُ بِالْأَمْرِ وَيَقْبَلُ الْأَلَةَ كَالْحَجَّاجِ وَالْعَصَا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَلَمَهُ يَبِيدُ قَبْلَ يَدِهِ.

فَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ لِعَطَاءٍ: هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَ عُمَرَ وَابَا سَعِيدٍ وَابَا هُرَيْرَةَ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ؛ فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنِ اسْتِلَامُهُ؛ لِأَجْلِ الرَّحْمَةِ قَامَ حِيَالَهُ وَرَفَعَ يَدَهُ وَكَبَّرَ؛ لَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَسْوِي لَا تَزَاجِمُ عَلَى الْحَجَرِ تَقْذِيزِي الضُّعْفَاءِ إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلَهُ وَقَلَّلْ وَكَبِّرْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/١) وَالْأَزْرَقِيُّ [أخبار مكة (١/٣٢٣، ٣٢٤)] وَإِذَا أَشَارَ يَبِيدُ فَلَا يَقْبَلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْحَجَرَ أَوْ مَا مِثْلَ الْحَجَرِ.

١١- الاضْطِبَاجُ فِي الطَّوَافِ

٧١٣- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَبِعاً بِرِدِّ أَخْضَرَ».

رَوَاهُ الْعُسْتَنْثِيُّ وَاحِدٌ (٢٢٢/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٨٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٥٤) [إِلَّا النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٥٩)].

الاضْطِبَاجُ: اقْتِمَاعٌ مِنَ الضَّعِجِ وَهُوَ الْعَضْرُ وَيُسَمَّى النَّاطِبُ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ وَسَطُ الرِّدَاءِ تَحْتَ الْإِبْطِ وَيُدِي ضَبْعَهُ الْأَيْمَنَ. وَقِيلَ: يُدِي ضَبْعِيهِ.

وَفِي النَّهْيَةِ: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْإِزَارَ أَوْ الْبَرْدَ وَيَجْعَلُهُ تَحْتَ الْإِبْطِ الْأَيْمَنِ وَيُلْقِي طَرَفِيهِ عَلَى كَتِفَيْهِ الْأَيْسَرِ مِنْ جِهَتَيْ صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٨٨٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: اضْطَبَعَ فَكَبَّرَ وَاسْتَلَمَ وَكَبَّرَ ثُمَّ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْرَافٍ كَانُوا إِذَا بَلَغُوا الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَتَغَيَّبُوا مِنْ قُرْبِهِ شَمَلُوا ثُمَّ يَطْلَعُونَ عَلَيْهِمْ يَرْمِلُونَ

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٦١١) أَنَّ «رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ قَالَ: رَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتَ فَقَالَ: دَعْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ».

وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ [أخبار مكة (١/٣٢٣، ٣٢٤)] حَدِيثَ عُمَرَ بِزِيَادَةٍ وَأَنَّهُ قَالَ لَهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ يَضْرُ وَيَضْفَعُ؛ قَالَ: وَابْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: فِي كَتَبِ اللَّهِ؛ قَالَ: وَابْنَ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: قَالَ اللَّهُ ﷻ «وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنشَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا» [الأعراف: ١٧٢] قَالَ: فَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ صُلْبِهِ فَقَرَّرَهُمْ أَنَّهُ الرَّبُّ وَهُمْ الْعَبِيدُ ثُمَّ كَتَبَ مِيثَاقَهُمْ فِي رَقٍّ وَكَانَ لِهَذَا الْحَجَرِ عَيْنَانِ وَلِسَانٌ فَقَالَ لَهُ: اقْتَضِ فَكَافَقْتَهُ ذَلِكَ الرَّقُّ وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَالَ: تَشْهَدُ لَنَا وَافَاكَ بِالْإِيمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ الرَّوَايُ: فَقَالَ عُمَرُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَعِيشَ فِي قَوْمٍ لَسْتُ فِيهِمْ يَا أبا الْحَسَنِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عُمَرُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ فَخَشِيَ عُمَرُ أَنْ يَفْهَمُوا أَنَّ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ مِنْ بَابِ تَعْظِيمِ بَعْضِ الْأَحْجَارِ كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ أَنَّ اسْتِلَامَهُ اتِّبَاعٌ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا لِأَنَّ الْحَجَرَ يَنْفَعُ وَيَضُرُّ بِذَاتِهِ كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَنْتَقِذُهُ فِي الْأَوْتَانِ.

١٠- اسْتِلَامُ الرُّكْنِ بِمَحْجِنٍ وَتَقْبِيلُ الْحَجَّاجِ

٧١٢- وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْيَمِينِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجِنٍ مَعَهُ، وَيَقْبَلُ الْمَحْجِنَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٧٥)

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٩٦١) وَغَيْرُهُ وَحَسَنُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا وَلِسَانٌ يُنْطِقُ بِهِ وَيَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ».

وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ [أخبار مكة (١/٣٢٤)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرُّكْنَ يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي

تقول قُرَيْشٌ: كَانَهُمُ الْغَزَلَاءُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكَانَتْ سُنَّةٌ.

وَأَوَّلُ مَا اضْطَبَعُوا فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ لِيَسْتَعِينُوا بِذَلِكَ عَلَى الرَّمْلِ لِيرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ ثُمَّ صَارَ سُنَّةٌ وَيَضْطَبِعُ فِي الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ فَلِذَا قَضَى طَوَافَهُ سَوَّى ثِيَابَهُ وَلَمْ يَضْطَبِعْ فِي رَكَعَتَيْ الطَّوَافِ وَقِيلَ: فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى لَا غَيْرَ.

١٢- التكبير في حين التهليل

٧١٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ يَهْلُ مِنَّا الْمِهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٥٩)، مسلم (١٢٨٥)].

تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِهْلَالَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ وَأَوَّلُ وَقْتِهِ مِنْ حِينَ الْإِحْرَامِ إِلَى الشُّرُوعِ فِي الْإِحْلَالِ وَهُوَ فِي الْحَجِّ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي رَمِي جِمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَفِي الْعَمْرَةِ إِلَى الطَّوَافِ.

وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَثَرِ مَكَانِ التَّلْبِيَةِ فَلَا نَكِيرَ عَلَيْهِ بَلْ هُوَ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أُنْصَأَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ فَيَقْرَأُ كُلُّهُ عَلَى مَا قَالَهُ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ رَدٌّ فِي صِفَةِ غَدُومِهِمْ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ.

وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بَعْدَ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

١٣- الإسراع بالضعفة من مزدلفة

٧١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٧٧)، مسلم (١٢٩٣)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ) - بِفَتْحِ الثَّلَاثَةِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَهُوَ مَنَاعُ الْمَسَافِرِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

(أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ) شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ

(مَنْ جَمَعَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الِيمِ عَلَى الْمَزْدَلِفَةِ سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ لَمَّا أَهْبَطَا اجْتَمَعَا بِهَا كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

(بَلِيلٍ) وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مِنَ السَّنَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمَيْتِ بِجَمْعٍ وَأَنَّهُ لَا يُقْبَضُ مِنْ بَاتٍ بِهَا إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِهَا ثُمَّ يَقِفُ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَلَا يَدْفَعُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ إِسْفَارِ الْفَجْرِ جَدًّا وَيَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَدْ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ لَا يُقْبِضُونَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ نَبِيرٌ كَيْمَا نَغِيرُ، فَخَالَفَهُمْ ﷺ إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَنَحْوَهُ دَلٌّ عَلَى الرُّخْصَةِ لِلضَّعْفَةِ فِي عَدَمِ اسْتِكْمَالِ الْمَيْتِ.

وَالنِّسَاءُ كَالضَّعْفَةِ أَيْضًا حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ [البخاري (١٦٧٩)، مسلم (١٢٩١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلطَّلَعِ بِضَمِّ الطَّاءِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِهَا جَمْعٌ طَبَعِيَةٌ وَهِيَ الْمَرَأَةُ فِي الْيَهُودِ ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى الْمَرَأَةِ وَعَلَى الْيَهُودِجِ بِلَا امْرَأَةٍ كَمَا فِي «النَّهَائَةِ».

١٤- جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر لعذر

٧١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ: أَنْ تَذْفَعَ قَبْلَهُ، وَكَانَتْ بُطْطَةً - تَغْنِي ثَقِيلَةً - فَأَذِنَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٨٠)، مسلم (١٢٩٠)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ أَنْ تَذْفَعَ قَبْلَهُ وَكَانَتْ بُطْطَةً) بِفَتْحِ الْمُثَنَّنَةِ وَسُكُونِ الْمُوحَّدَةِ فَسَرَّهَا قَوْلُهُ (يَغْنِي: ثَقِيلَةً فَأَذِنَ لَهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الدَّفْعِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَكِنْ لِلْعُذْرِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (وَكَانَتْ بُطْطَةً) وَجَمُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ الْمَيْتُ بِمَزْدَلِفَةٍ وَيُلْزَمُ مِنْ تَرْكِهِ دَمٌ.

وَدَفَعَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ إِنْ تَرَكَهَ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ وَلَا إِسْمَ عَلَيْهِ وَلَا دَمٌ وَيَبِيتُ أَكْثَرَ اللَّيْلِ.

وَقِيلَ: سَاعَةٌ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي.

وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ وَالَّذِي فَعَلَهُ ﷺ الْمَيْتُ بِهَا إِلَى أَنْ صَلَّى

الفجر.

وَقَدْ قَالَ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

«أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ
الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاصَتْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٢) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ

١٥- رمي الجمرة بعد طلوع الفجر

٧١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى
تَطْلُعَ الشَّمْسُ».رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٢٣٤/١)، أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٠)،
الترمذي (٨٩٣)، ورواه النسائي (٢٧٠/٥)، ابن ماجه (٣٠٢٥).

وَلَيْهِ انْقِطَاعٌ

وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ الْحَسَنُ الْعَرَنِيُّ يَجْلِي كُوفِي ثَقَةٍ اخْتَجَّ بِهِ
مُسْلِمٌ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ غَيْرَ أَنَّهُ حَدِيثُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
مُقْطَعٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْحَسَنُ الْعَرَنِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ
الشَّمْسِ وَإِنَّ كَانَ الرَّامِي مِمَّنْ أُبَيِّحَ لَهُ التَّقَدُّمُ إِلَى مَنْى وَإِذْنُ لَهُ
فِي عَدَمِ الْمَيْتِ بِمَزْدَلَفَةٍ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) جَوَازُ الرَّمْيِ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ لِلْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ
قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ.(الثَّانِي) لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ مُطْلَقاً وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
حَنِيفَةَ.(الثَّالِثُ) لَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَلِمَنْ لَهُ عُذْرٌ
بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَهْدَوِيِّ.(الرَّابِعُ) لِلثَّوْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِلْقَادِرِ، وَهَذَا أَقْوَى الْأَقْوَالِ دَلِيلًا وَارْجَحُهَا قِيلاً.

١٦- من أجاز رمي الجمار قبل الفجر

٧١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ
الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاصَتْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٢) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الرَّمْيِ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ
لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ﷺ ذَلِكَ فَقَرَّرَهُ وَقَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ.وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ قَبْلَ الْفَجْرِ لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ،
وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا عُذْرَ لَهُ وَهَذَا قَوْلُ الْأَهْدَوِيِّ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ:
لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ لِلْقَادِرِ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ وَيَجُوزُ لغيرِهِ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ
الَّيْلِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا لِلْقَادِرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ الرَّمْيِ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ
لِلْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ.وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ لَا رَمِيَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِلْقَادِرِ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ لَهُ فَعْلُهُ ﷺ.وَهُوَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ قَرِيباً، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ انْقِطَاعٌ فَقَدْ عَضَدَهُ فَعْلُهُ مَعَ قَوْلِهِ «خُذُوا عَنِّي» الْحَدِيثَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ.

١٧- الحج: مزدلفة وعرفة

٧١٩- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَعْنِي
بِالْمَزْدَلِفَةِ - فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ. وَقَدْ وَقَفَ
بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى
تَعْتَهُ».رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ (١٥/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٩٥)، النَّسَائِيُّ
(٢٦٣/٥)، ابن ماجه (٣٠١٦)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٩١) وَابْنُ عُثْمَانَ
(٢٨٢٠).(وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَبِالضَّادِ
الْمُعْجَمَةِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ، كُوفِي شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَصَدُرَ حَدِيثُهُ
أَنَّهُ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْقِفِ يَعْنِي جَمْعاً فَقُلْتُ:
جِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ جَبَلٍ طَبِيعٍ فَأَكَلْتُ مَطْيِئِي وَأَتَيْتُ

نَفْسِي وَاللَّهُ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وفي رواية؛ لأبي داود (١٩٤٩)، «مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ».

ومن رواية الدارقطني (٢٤٠/٢) «الْحَجُّ عَرَفَةُ الْحَجِّ عَرَفَةٌ». قالوا: فهذا صريح في المراد.

وأجابوا عن زيادة «وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حَجَّ لَهُ» باحتمالها التأويل أي فلا حج كامل الفضيلة وبأنها رواية أنكرها أبو جعفر العقيلي وألف في إنكارها جزءاً. وعن الآية أنها لا تدلُّ إلا على الأمر بالذكر عند المشعر لا على أنه ركنٌ وأنه فعله ﷺ بياناً للواجب المستكمل الفضيلة.

١٨- الإفاضة قبل أن تطلع الشمس

٧٢٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا: أَشْرِقَ نَبِيْرُ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَقَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رواه البخاري (١٦٨٤).

(وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ) أي من مزدلفة.

(حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا: أَشْرِقَ) بفتح الهمزة فعل أمر من الإشراق أي ادخل في الشروق (يُسِرُّ) بفتح المثناة وكسر الموحدة فمشتاة تحية فراء جبل معروف على يسار الذاهب إلى منى وهو أعظم جبال مكة.

«وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ فَأَقَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رواه البخاري.

وفي رواية بزيادة «كَيْمَا نُغَيِّرُ» أخرجها الإسماعيلي وابن ماجه (٣٠٢٢) وهو من الإغارة الإسراع في عدو الفرس.

وليه أنه يشرع الدفع وهو الإفاضة قبل شروق الشمس

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا يَغْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ قَوَّفٌ مَعًا» أَي فِي مُزْدَلِفَةٍ حَتَّى نَذْفَعَ وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقُضِيَ نَفَقَتُهُ).

رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة

فيه دلالة على أنه لا يتم الحج إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الإمام وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليلٍ أو نهارٍ.

ودلَّ على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الأضحى وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى نفقته وهو قضاء المناسك.

وقيل: إنهاب الشعر ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه.

فاما الوقوف بعرفة فإنه مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وأما بمزدلفة فذهب الجمهور إلى أنه يتم الحج وإن فاتته ويلزم فيه دم.

وذهب ابن عباس وجماعة من السلف إلى أنه ركن كعرفة وهذا مفهوم دليله ويدلُّ له رواية النسائي «وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حَجَّ لَهُ».

وقوله تعالى ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨] وفعله ﷺ.

وقوله «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكمال من الحج ويدلُّ له ما أخرجه أحمد (٣٠٩/٤) وأهل السنن (أبو داود (١٩٤٩)، الترمذي (٨٨٩)، النسائي (٢٦٤/٥)، ابن ماجه (٣٠١٥)) وابن حبان (٣٨٩٢) والحاكم (٤٦٣/١) والدارقطني (٢٤٠/٢) والبيهقي (٧٣/٥) «أَنَّهُ أَنَا ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَاتٍ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَقَالُوا: كَيْفَ الْحَجُّ؟ فَقَالَ: الْحَجُّ عَرَفَةٌ مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةٍ جَمَعَ فَقَدْ

وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ جَابِرٍ (م) (١٢١٨) «حَتَّى أَصْفَرَ جَدًّا».

الإجماعُ على أنَّ هذه الكُفْيَةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ وَإِنَّمَا هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ وَهَذَا قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَدًّا عَلَى مَنْ يَرْمِيهَا مِنْ فَوْقِهَا.

١٩- التَّلْبِيَةُ حَتَّى رَمَى الْجَمَارَ

وَاتَّفَقُوا أَنَّ سَائِرَ الْجَمَارِ تُرْمَى مِنْ فَوْقِهَا

٧٢١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

وَحَصَّنَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ أَعْمَالِ الْحَجِّ مَذْكُورَةٌ فِيهَا أَوْ لِأَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى أَكْثَرِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٨٤).

وَفِيهِ جَوَازٌ أَنْ يُقَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: يُكْرَهُ وَلَا دَلِيلَ لَهُ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْاسْتِمْرَارِ فِي التَّلْبِيَةِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ حَتَّى يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ وَهَلْ يَقْطَعُهَا عِنْدَ الرَّمْيِ بِأَوَّلِ حِصَاةٍ أَوْ مَعَ فِرَاقِهِ مِنْهَا؟

٢١- وَقْتُ رَمَى الْجَمَرَاتِ

٧٢٣- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى. وَأَمَّا بَعْدُ ذَلِكَ فَلِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ».

فَعَبَّ الْجُمْهُورُ إِلَى الْأَوَّلِ وَاحِدًا إِلَى الثَّانِي وَدَلَّ لَهُ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٦٨/٥) «فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ فَلَمَّا رَجَعَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٩٩).

وَمَا رَوَاهُ إِضًا ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٨٨٧) وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ «أَنَّهُ قَالَ: أَقْضَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَيَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ ثُمَّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ مَعَ آخِرِ حِصَاةٍ وَهُوَ يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» أَيَّ أَتَمَّ رَمِيهَا وَلِلْعُلَمَاءِ.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى وَقْتِ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتُ رَمَى الثَّلَاثِ الْجَمَارِ مِنْ بَعْدِ زَوَالِ الشَّمْسِ وَهُوَ قَوْلُ جَاهِلِيٍّ الْعُلَمَاءِ.

خِلَافَ مَنْ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ بَيَّنَّتْ وَقْتُ تَرْكِهَا ﷺ لَهَا.

٢٢- رَمَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ

٧٢٤- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكْبِرُ عَلَى أَثَرِ كُلِّ حِصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ثُمَّ يَسْهَلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيَسْهَلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهَا».

٢٠- رَمَى الْجَمْرَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ

٧٢٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَبَيْنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (١٧٤٨)، مُسْلِمٌ (١٢٩٦)).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ عِنْدَ رَمِيهِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ (وَمَنْ عَنِ يَمِينِهِ وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) قَامَ

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٥١).

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا بِضَمِّ الدَّالِّ وَيَكْسِرُهَا أَيِ الدَّانِيَةِ إِلَى مَسْجِدِ الْخَيْفِ وَهِيَ أَوَّلُ الْجُمَرَاتِ الَّتِي تَرْمِي ثَانِي النُّحْرِ.

(بَسِجَ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى آلِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ثُمَّ يُسَهِّلُ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ أَيِ يَقْصِدُ السَّهْلَ مِنَ الْأَرْضِ.

(لَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي الْوَسْطَى ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ) أَيِ يَمْشِي إِلَى جِهَةِ شِمَالِهِ لَيَقِفَ دَاعِيًا فِي مَقَامٍ لَا يُصِيبُهُ الرَّمْيُ.

(فَيُسَهِّلُ وَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

فِيهِ مَا قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ الْمَاضِيَةُ مِنَ الرَّمْيِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَالتَّكْبِيرِ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ.

وَفِيهِ زِيَادَةٌ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ الرَّمْيِ لِلْجُمَرَتَيْنِ وَيَقُومُ طَوِيلًا يَدْعُو اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ فَسَّرَ مَقْدَارَ الْقِيَامِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [الصفحة ٢٩٤/٣] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ ابْنَ عُمرَ كَانَ يَقُومُ عِنْدَ الْجُمَرَتَيْنِ بِمَقْدَارِ مَا يقرأ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

وَأَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ.

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ دَلِيلٌ خِلَافَ مَا قَالَ مَالِكٌ.

٢٣- التحليق والتقصير

٧٢٥- وَعَنْهُ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٢٧)، مسلم (١٣٠١)]

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ») أَيِ الَّذِينَ حَلَقُوا رُءُوسَهُمْ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ عِنْدَ الْإِحْلَالِ مِنْهَا.

(قَالُوا): يَعْنِي السَّامِعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٥٦٢/٣): إِنَّهُ لَمْ يَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَلَى الَّذِي تَوَلَّى السُّؤَالَ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ عَنْهُ.

(وَالْمُقَصِّرِينَ) هُوَ مَنْ عَطَفَ التَّلْقِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْآيَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَارْحَمْ الْمُقَصِّرِينَ.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ مَرَّتَيْنِ وَعَطَفَ الْمُقَصِّرِينَ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي رَوَايَاتٍ «أَنَّهُ دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا» ثُمَّ عَطَفَ «الْمُقَصِّرِينَ»

ثُمَّ إِنَّهُ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الدُّعَاءِ مَتَى كَانَ مِنْهُ ﷺ فَقِيلَ: فِي عُمْرَةِ الْحَدِيثِيَّةِ وَجَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمِينَ.

وَقِيلَ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَقَوَاهُ النَّوَوِيُّ وَقَالَ: هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: كَانَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَلَا يَبْعُدُ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ لِنِظَافَةِ الرُّوَايَاتِ بِذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ وَأَنَّ الْحَلْقَ.

أَفْضَلُ هَذَا وَيَجِبُ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ اسْتِكْمَالُ حَلْقِهِ عِنْدَ الْهَادُوَّةِ وَمَالِكٍ وَاحِدًا.

وَقِيلَ: هُوَ الْأَفْضَلُ وَيَجْزِي الْأَقْلُ.

فَقِيلَ: الرَّبْعُ.

وَقِيلَ: النِّصْفُ.

وَقِيلَ: أَقْلُ مَا يَجِبُ حَلْقُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ.

وَقِيلَ: شَعْرَةٌ وَاحِدَةٌ. وَخِلَافُ فِي التَّقْصِيرِ فِي التَّضْمِيلِ مِثْلُ

هَذَا.

وَأَمَّا مَقْدَارُهُ فَيَكُونُ مَقْدَارَ أُمَّلَةٍ.

وَأَحَادِيثُهُ يَخْتَلِفُ عِنْدَ الْجَمْعَةِ.

وقيل: إذا اقتصر على دُونِهَا اجْزَاءً وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ ثُمَّ هُوَ أَيْضاً - أَيُّ تَفْصِيلِ الْخَلْقِ عَلَى التَّقْصِيرِ أَيْضاً - فِي حَقِّ الْحَاجِّ وَالْمُتَعَمِّرِ.

(فجعلوا يسألونه فقال رجل).

قال المصنف: لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد.

(ثم أضرعني أي لم أظن ولم أعلم).

(فلحقت قبل أن أدبج قال: ادبج) أي: الهدى، والذبح ما يكون في الخلق.

وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخِرْهُ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (١٧٣١) بَلْفِظَ «ثُمَّ يَجْلِقُوا أَوْ يُقْصَرُوا».

وظاهر الحديث استواء الأمرين في حق المتمتع.

(ولا حرج) أي لا إثم.

(وجاء آخر فقال: لم أضرع فحررت) النحر ما يكون في اللبنة (قبل أن أرمي) جرة العقبة.

وفصل المصنف في الفتح (٥٦٤/٣) فقال: إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الخلق وإلا فالتقصير ليقع الخلق في الحج وبين وجه التفصيل في الفتح.

وَأَمَّا النِّسَاءُ فَالْمَشْرُوعُ فِي حَقِّهِنَّ التَّقْصِيرُ إجماعاً.

وأخرج أبو داود (١٩٨٤) من حديث ابن عباس «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ خَلْقٌ وَإِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ».

وأخرج الترمذي (٩١٤) من حديث علي عليه السلام «نَهَى أَنْ يَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا».

وَهَلْ يُجْزَى لَوْ حَلَقَتْ؟ قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ: يُجْزَى وَكَرِهَ لَهَا ذَلِكَ.

٢٤- الْخَلْقُ قَبْلَ الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ قَبْلَ الرَّمْيِ

٧٢٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ: ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَتَحَرَّزْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: ارمِ وَلَا حَرَجَ فَمَا سِئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قَدْ لَمْ وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها وأنه لا ضيق ولا إثم على من قدم أو أخر.

فاختلف العلماء في ذلك فلنعب الشافعي وجهه السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز.

وأنه لا يجب الدَّمُ على من فعل ذلك لقوله للسائل (ولا حرج) فإنه ظاهر في نفي الإثم والفدية معاً؛ لأن اسم الضيق يشملها.

قال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد اجزأ الفعل إذ لو لم يجزئه لأمره بالإعادة؛ لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي وغوه فإنه لا يتم بتركه ناسياً أو جاهلاً كون يجب عليه

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٣٦)، مسلم (١٣٠٦)]

(وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع) أي يوم النحر بعد الزوال وهو على

الإعادة.

منه وحفظ عنه.

وأما القدية فالأظهر سقوطها عن الناسي والجاهل وعدم سقوطها عن العالم.

قال ابن دقيق العيد: القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العامد قوي من جهة أن الدليل على وجوب اتباع أفعال النبي ﷺ في الحج بقوله: «خذوا عني مناسيكم».

وهذه السؤالات المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرئت بقول السائل «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحالة.

ويحمل قوله «لا حرج» على نفسي الإثم والدم معاً في الناسي والجاهل ويبقى العامد على أصل وجوب اتباع الرسول ﷺ في الحج.

والقاتل بالتفرقة بين العامد وغيره قد مشى أيضاً على القاعدة في أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز إطرأه ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذه والحكم علق به فلا يمكن إطرأه بإلحاق العامد به إذ لا يساويه.

قال: وأما التمسك بقول الراوي «فما سئل عن شيء» إلى آخره لإشعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى.

فجاءه أن هذي الأخيار من الراوي تتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا تبقى حجة في حال العمد.

انتقل من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد فقتله حجر من حجار المنجنيق وهو يصلي في أول سنة أربع وستين وكان من أهل الفضل والدين. (أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك) رواه البخاري.

فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلق وتقدم قريباً أن المشروع تقديم الحلق قبل الذبح.

فقال: حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الحديبية حيث أحصر فتحل حلى صلى الله عليه وآله وسلم بالذبح وقد بوب عليه البخاري (باب النحر قبل الحلق في الحصر) وأشار البخاري إلى أن هذا الترتيب يختص بالحصر على جهة الوجوب فإنه أخرجه بمعناه هذا.

وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط (٢٧٣١، ٢٧٣٢ مطولاً).

وفيه «أنه قال لأصحابه: قوموا فأنحروا ثم اخلقوا».

وفيه قول أم سلمة لـ ﷺ «أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بذنك، فخرج فنحر بذنه ثم دعا خالقه فحلقه» الحديث. وكان الأحسن تأخير المصنف له إلى باب الإحصار.

٢٦- الحل بعد الرمي والحلق

٧٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ».

رواه أحمد (١٤٣/٦) وأبو داود (١٩٧٨).

وفي إسناده ضعف.

لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة وله طرق أخر مدارها عليه.

وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين رمى جمرة العقبة

٢٥- النحر قبل الحلق

٧٢٧- وَعَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ».

رواه البخاري (١٨١١).

(وعن المسور) بكسر الميم وسكون المهمله وفتح الواو فراء (ابن مخزومة رضى الله عنه) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء زهري قرشي مات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين وسمع

وَالْحَلْقُ يَحِلُّ كُلُّ مُحْرَمٍ عَلَى الْحَرَمِ إِلَّا النِّسَاءَ فَلَا يَحِلُّ وَطْؤُهُنَّ إِلَّا بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى حَلِّ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْوَطْءَ بَعْدَ الرُّمِيِّ وَإِنْ لَمْ يَحْلُقْ.

٢٧- عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرِ

٧٢٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، وَإِنَّمَا يُقَصَّرْنَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (١٩٨٤).

تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الْحُكْمِ فِي الشَّرْحِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَقِّهِنَّ الْحَلْقُ فَإِنْ حَلَقْنَ أَجْزَأَ.

٢٨- الْمَيْتُ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنْى

٧٣٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنْى، مِنْ أَجْلِ سِقَاتِيهِ، فَأَذِنَ لَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٣٤)، مسلم (١٣١٥)]

وَهِيَ مَاءٌ زَمَزَمَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَغْتَرِفُونَهُ بِاللَّيْلِ وَيَجْعَلُونَهُ فِي الْحِيَاضِ سَبِيلًا (فَأَذِنَ لَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْمَيْتُ بِمَنْى لَيْلَةَ ثَانِي النَّحْرِ وَثَالِثِهِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ وَهَذَا يُرَوَّى عَنْ أَحْمَدَ.

وَالْحَقِيقَةُ قَالَتْ: إِنَّهُ سُنَّةٌ

قِيلَ: إِنَّهُ يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالْعَبَّاسِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: بَلْ وَعَمَّنْ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي سِقَاتِيهِ وَهَرُ الْأَطْفَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ وَحْدَهُ إِعْدَادُ الْمَاءِ لِلشَّارِبِينَ وَهَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَاءِ أَوْ يُلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا حِفْظُ مَالِهِ وَعِلَاجُ مَرِيضِهِ وَهَذَا الْإِلْحَاقُ رَأْيُ الشَّافِعِيِّ وَيَدُلُّ لِلْإِلْحَاقِ الْحَدِيثُ:

٢٩- الرُّخْصَةُ فِي عَدَمِ الْمَيْتِ

٧٣١- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنْى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَا وَمِنْ بَعْدِ الْغَدَا، لَيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٤٥٠/٥)، أبو داود (١٩٧٥)، النسائي (٢٧٣/٥)، ابن ماجه (٣٠٣٧) وَصَحَّحَهُ الْقُرَيْبِيُّ (٩٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٨٨٨)]

(وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ ﷺ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عُمَرُ أَوْ عَمْرُو حَلِيفُ بَنِي عُيَيْدٍ بْنِ زَيْدٍ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ مِنْ الْأَنْصَارِ شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا.

وَقِيلَ: لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا وَإِنَّمَا خَرَجَ إِلَيْهَا مَعَهُ ﷺ فَرَدَّهُ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ لشيءٍ بَلَغَهُ عَنْهُمْ وَضَرَبَ لَهُ سَهْمَهُ وَأَجْرَهُ فَكَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا مَاتَ سَنَةً خَمْسَ وَارْبَعِينَ، وَقِيلَ: اسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ وَقَدْ بَلَغَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنْى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ) جَرَّةُ الْعَقَبَةِ ثُمَّ يَنْفِرُونَ وَلَا يَبِيتُونَ بِمَنْى.

(ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَيْنِ) أَيُّ يَرْمُونَ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ لِذَلِكَ الْيَوْمِ وَالْيَوْمَ الَّذِي فَاتَهُمُ الرُّمِيُّ فِيهِ هُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي.

(ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ) أَيُّ الْيَوْمِ الرَّابِعِ إِنْ لَمْ يَتَّعَجَلُوا.

(رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْقُرَيْبِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ) فَإِنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَعْدَارِ عَدَمُ الْمَيْتِ بِمَنْى وَأَنَّهُ غَيْرُ خَاصٍّ بِالْعَبَّاسِ وَلَا بِسِقَاتِيهِ وَأَنَّهُ لَوْ أَحْدَثَ أَحَدٌ سِقَايَةً جَازَ لَهُ مَا جَازَ لِأَهْلِ سِقَايَةِ زَمَزَمَ.

٣٠- الْخُطْبَةُ يَوْمَ النَّحْرِ

٧٣٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ» الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٤١)، مسلم (١٦٧٩)]

فِيهِ شَرْعِيَّةُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَيْسَتْ خُطْبَةُ الْعِيدِ فَإِنَّهُ ﷺ

لم يُصلِّ العيدَ في حجَّيه ولا خطبَ خطبته.

واعلم أن الخطبَ المشروعاتِ في الحجِّ ثلاثٌ عندَ المالِكِيَّةِ
والحنَفِيَّةِ.

الأولى سابعُ ذي الحِجَّةِ.

والثانية يومُ عرفة.

والثالثة ثانيُ النحرِ.

وزاد الشافعيُّ رابعةً في يومِ النحرِ وجعلَ الثالثةَ في ثالثِ
النحرِ لا في الثانيةِ قال: لأنَّه أوَّلُ الثَّغْرِ.

وقالت المالِكِيَّةُ والحنَفِيَّةُ: إنَّ خطبةَ يومِ النحرِ لا تعدُّ خطبةً
إنما هي وصايا عامَّةٌ لا أنَّها مشروعةٌ في الحجِّ.

ورَدَّ عليهمُ بأنَّ الصحابةَ سمَّوها خطبةً وبأنَّها اشتمَلَتِ
على مقاصدِ الخطبةِ كما أفادتهُ لفظُها وهَرَّ قوله: «أَتَذَرُونَ أَيُّ
يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ
بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ: أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟
قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ
اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذِي الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟
قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ
اسْمِهِ فَقَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدُ الْحَرَامُ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ
وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي
بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ،
قَالَ: اللَّهُمَّ اسْتَهْذِ فليُبلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ قُرْبَ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ
سَامِعٍ فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

أخرجه البخاريُّ (٥٥٥٠)

فاشتمَلَ الحديثُ على تعظيمِ البلدِ الحرامِ ويومِ النحرِ
وشهرِ ذي الحِجَّةِ والنهيِ عن الدَّماءِ والأموالِ والنهيِ عن
رُجوعِهِمْ كَفَّارًا وعن قتالِهِمْ بعضهم بعضاً بالأمرِ بالإبلاغِ عنه
وهذِهِ مِنْ مقاصدِ الخطبِ ويدلُّ على شرعيَّةِ خطبةِ ثاني يومِ
النحرِ.

٣١- الخطبةُ ثاني يومِ النحرِ

٧٣٣- وَعَنْ سَرَاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّؤُوسِ فَقَالَ:
أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟» الْحَدِيثُ.
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (١٩٥٣)

(وعن سراء) بفتح المَهْمَلَةِ وتشديد الرَّاءِ ممدود (بنت نبهان)
بفتح النونِ وسكونِ الموحدةِ.

(قالت): «خطبنا رسول الله ﷺ يومَ الرؤوسِ فقال: أليسَ
هذا أوسطُ أيامِ التشريقِ» الحديثُ رواه أبو داودَ بإسنادٍ حسنٍ.

وهذه هي الخطبةُ الرابعةُ «ويومُ الرؤوسِ» ثاني يومِ النحرِ
بالإتفاقِ.

وقوله: «أوسطُ أيامِ التشريقِ» يَحْتَمِلُ أَنْفَصْلَهَا.

وَيَحْتَمِلُ الْأَوْسَطَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ.

وليه دليلٌ على أنَّ يومَ النحرِ منها.

ولفظُ حديثِ السَّراءِ «قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يَدْعُونَهُ يَوْمَ
الرُّؤُوسِ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ قَالَ: أَتَذَرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ
قَالَ: هَذَا الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ قَالَ: إِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَفْقَاهُ بَعْدَ
عَامِي هَذَا أَلَا وَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ
كَحُرْمَةِ بَلَدِكُمْ هَذَا حَتَّى تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ أَلَا
فَلْيُبَلِّغْ أَذْنَاكُمْ أَفْصَاكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ لَمْ
يَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى مَاتَ».

٣٢- الطواف والسعي يكفي الحجَّ والعمرة

٧٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ: «طَوَّافُكَ بِالنَّيْتِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١٢).

النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَقَاضَ فِيهِ.

رَوَاهُ الْعُصَمَاءُ إِلَّا الْوَلَدِيُّ (أبو داود (٢٠٠١)، النسائي «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٥٩١٧)، ابن ماجه (٣٠٦٠) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ [المستدرک: ٤٧٥/١].

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الرُّمْلُ الَّذِي سَلَفَتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

٣٤- الْمُحْصَبُ ثُمَّ طَوَافُ الْوُدَاعِ

٧٣٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى النَّبْتِ فَطَافَ بِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [البخاري (١٧١٤)]

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحْصَبِ بِالْمُهْمَلَتَيْنِ فَمُوَحَّدَةً بَزْنَةٍ مُكَرَّمٍ اسْمُ مَفْعُولٍ: الشَّعْبُ الَّذِي خَرَجَهُ إِلَى الْأَبْطَحِ وَهُوَ خَيْفَ بَنِي كَنْثَةَ.

(وَلَمْ يَرَكِبْ إِلَى النَّبْتِ فَطَافَ بِهِ) أَيِ طَوَافِ الْوُدَاعِ (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ، وَهُوَ ثَالِثُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهُ ﷺ رَمَى الْجِمَارَ يَوْمَ النَّفَرِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَآخِرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى وَصَلَ الْمُحْصَبَ ثُمَّ صَلَّى الصَّلَاةَ فِيهِ كَمَا ذُكِرَ.

وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ هَلِ التَّحْصِيبُ سُنَّةٌ أَمْ لَا.

فَقِيلَ: سُنَّةٌ.

وَقِيلَ: لَا إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ فَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ تَأْسِيًا بِهِ ﷺ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَنَاسِكِ الْمُسْتَحَبَّةِ وَإِلَى مِثْلِهِ ذَهَبَتْ عَائِشَةُ كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ.

٣٥- نَزُولُ الْأَبْطَحِ

٧٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمْ

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَارَنَ يَكْفِيهِ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ لِلْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَوَافَيْنِ وَسَعْيَيْنِ فَالْأَحَادِيثُ مُتَوَارِدَةٌ عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَاسْتَدَلُّ مَنْ قَالَ بِالطَّوَافَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ التَّمَامَ حَاصِلٌ وَإِنْ لَمْ يَطْفِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

وَقَدْ اكْتَفَى ﷺ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ وَكَانَ قَارَنًا كَمَا هُوَ الْحَقُّ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِمَحْدِثِ رَوَاهُ زِيَادُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ فِي الْمِيزَانِ: زِيَادُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْهُ رَوَى حَدِيثُ «الْقَارَنُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ» [التاريخ الكبير (٣٧٢/٣)].

وَعَلِمَ «أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ قَدْ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ وَلَكِنَّهَا حَاضَتْ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْضِي عُمَرَتَكَ».

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى رَفْضِهَا لِإِيَّاهَا رَفْضُ الْعَمَلِ فِيهَا وَإِتِمَامُ أَعْمَالِهَا الَّتِي هِيَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ وَتَقْصِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ فَأَمَرَهَا ﷺ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ أَعْمَالِ الْعَمْرَةِ وَأَنْ تَحْرِمَ بِالْحَجِّ فَتَقْصِرَ قَارَنَةً وَتَقِفَ بِعُرْفَاتٍ وَتَفْعَلَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ فَتُوَخِّرَهُ حَتَّى تَطْهَرَ.

وَمَنْ أَدْلَى أَنَّهَا صَارَتْ قَارَنَةً قَوْلُهُ ﷺ لَهَا: «طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ» الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَلَبِّسَةً بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ وَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ ﷺ: ارْضِي عُمَرَتَكَ بِمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فَلَيْسَ مَعْنَى «ارْضِي الْعَمْرَةَ» بِالْخُرُوجِ مِنْهَا وَإِبْطَالِهَا بِالْكَلْبَةِ فَإِنَّ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لَا يَصْحُحُ الْخُرُوجُ مِنْهُمَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِمَا بَنِيَّةُ الْخُرُوجِ وَإِنَّمَا يَصْحُحُ بِالْتَّحْلِيلِ مِنْهُمَا بَعْدَ فِرَاقِهَا.

٣٣- لا رَمَلَ فِي طَوَافِ الْإِفَاضَةِ

٧٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ

تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ - أَيِ التَّزُولِ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنَزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ.

رواه مسلم (١٣١١)

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ - أَيِ: التَّزُولِ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنَزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أَيْ اسْتَهْلَ لَخُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ.

قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي تَزْوِيلِهِ فِيهِ إِظْهَارُ نِعْمَةِ اللَّهِ بِاغْتِرَازِ دِينِهِ وَإِظْهَارُ كَلَمَتِهِ وَظُهُورِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ فَإِنَّ هَذَا الْمَحَلَّ هُوَ الَّذِي تَقَاسَمَتْ فِيهِ قُرَيْشٌ عَلَى قِطِيعَةِ بَنِي هَاشِمٍ وَكَتَبُوا صَحِيفَةَ الْقِطِيعَةِ فِي الْقِصَّةِ الْمَعْرُوفَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ الْحِكْمَةُ هِيَ هَذِهِ فَهِيَ نِعْمَةٌ عَلَى الْأُمَّةِ أَجْمَعِينَ فَيَنْبَغِي تَزْوِيلُهُ لِمَنْ حَجَّ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وخالف الناصر ومالك وقالوا: لو كان واجبا لما خفف عن الحائض.

واجب بان التخييف دليل الإيجاب إذ لو لم يكن واجبا لما أطلق عليه لفظ التخييف والتخييف عنها دليل أنه لا يجب عليها فلا تنتظر الطهر ولا يلزمها دم بتركه؛ لأنه ساقط عنها من أصله.

ووقت طواف الوداع من ثالث النحر فإنه يجزئ إجماعاً وهل يجزئ قبله والأظهر عدم إجزائه؛ لأنه آخر المناسك.

واختلفوا إذا أقام بعده هل يعيده أم لا؟.

قيل: إذا بقي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة لم يعده.

وقيل: يعيده إذا قام لتمرير ونحوه.

وقال أبو حنيفة: لا يعيد ولو أقام شهرين.

ثم هل يشرع في حق المعتمر؟.

قيل: لا يلزمه؛ لأنه لم يرد إلا في الحج.

وقال الثوري: يجب على المعتمر أيضاً والألزمه دم.

٣٦- البيت آخر أعمال الحاج

٧٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالنِّبْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٥٥)، مسلم (١٣٢٨)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَمَرَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ.

(النَّاسُ) نَائِبُ الْفَاعِلِ.

(وَأَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالنِّبْتِ إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْأَمْرُ لِلنَّاسِ هُوَ النَّبْتُ ﷺ وَكَذَلِكَ الْمَخْفُفُ عَنِ الْحَائِضِ وَغَيْرِ الرَّاوي الصَّبِيغَةُ لِلْعَلَمِ بِالْفَاعِلِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٢٧) وَاحْمَدُ (٢٢٢/١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ «كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَنْصَرِفُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالنِّبْتِ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ طَوَافِ الْوَدَاعِ وَبِهِ قَالَ جَاهِيزُ السَّلْبَرِ وَالْخَلْفَوِ.

٣٧- فضل الصلاة في المسجدين

٧٣٩- وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ».

رواه أحمد (٥/٤)، وصححه ابن حبان (١٦٢٠).

(وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُرَادُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا) الْإِشَارَةُ تَقِيدُ أَنَّهُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الْخَطَابِ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْحُكْمِ مَا زِيدَ فِيهِ.

(أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ) فِي رِوَايَةِ «خَيْرٍ» وَفِي أُخْرَى «تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ».

اِخْتِصَاصَ لِلْمَوْجُودِ حَالِ تَكْلُمِهِ ﷺ بَلْ كُلُّ مَا زِيدَ فِيهِ دَاخِلٌ فِي الْفَضِيلَةِ وَفَائِدَةِ الْإِضَافَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى اِخْتِصَاصِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ لَا أَنَّهَا لِلَاخْتِرَازِ عَمَّا يَزِيدُ فِيهِ.

(قُلْتُ): بَلْ فَائِدَةُ الْإِضَافَةِ الْأَمْرَانِ مَعًا

(وَلَيْمَّا سَوَّاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَصَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ) وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٤١٣) وَابْنِ زُهَيْرٍ وَابْنِ عَسَاكِرٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفَ صَلَاةٍ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٦/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ «وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سَوَّاهُ».

وَفِي لَفْظٍ عَنْ جَابِرٍ «أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سَوَّاهُ» أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ (٣٤٣/٣) وَغَيْرُهُ

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُبَّانٍ) وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (٧/٤) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِخَمْسِمِائَةِ صَلَاةٍ».

وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ الْبَزَّازِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

(قُلْتُ): فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ «بِمِائَةِ صَلَاةٍ» أَيُّ مِنْ صَلَاةٍ مَسْجِدِي فَتَكُونُ مِائَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ فَيَتَوَافَقُ الْحَدِيثَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ: رَوَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِسَنَدٍ كَالْتَّمَسَ فِي الصَّحِّحَةِ وَلَا مُخَالَفَ لَهُمَا مِنْ الصَّحَابَةِ فَصَارَ كَالْإِجْمَاعِ وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَاطِظِ كَثِيرَةً عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَدَدُهُمْ فِيمَا أُطْلِغْتُ عَلَيْهِ خَمْسَةُ عَشَرَ صَحَابِيًّا. وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُمْ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ دَالٌّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الْمَسْجِدَيْنِ عَلَى غَيْرِهِمَا مِنْ مَسَاجِدِ الْأَرْضِ وَعَلَى تَفَاضُلِهِمَا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَقَدْ اِخْتَلَفَتْ أَعْدَادُ الْمُضَافَةِ كَمَا عُرِفَتْ وَالْأَكْثَرُ دَالٌّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ مَفْهُومِ الْأَقْلُ وَالْحَكْمُ لِلْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ وَسَقَتْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ خَاصَّةٌ بِالْمَوْجُودِ فِي عَصَرِهِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ لِقَوْلِهِ فِي «مَسْجِدِي» فَإِلْإِضَافَةُ لِلْعَهْدِ.

(قُلْتُ) وَلِقَوْلِهِ هَذَا وَمِثْلُ مَا قَالَهُ الثَّوْرِيُّ مِنْ اِخْتِصَاصِ نَقْلِ الْمُصَنِّفِ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيِّ وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّهُ لَا

قَالَ: مَنْ عَمَّمَ الْفَضِيلَةَ فِيمَا زِيدَ فِيهِ: أَنَّهُ يَشْهَدُ لِهَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّيْلَمِيُّ فِي مُسْتَدْرِ الْقُرْدُوسِ (٥١٥٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «لَوْ كُنَّا هَذَا الْمَسْجِدَ إِلَى صَنْعَةِ لَكَانَ مَسْجِدِي».

وَرَوَى الدَّيْلَمِيُّ مَرْفُوعًا «هَذَا مَسْجِدِي وَمَا زِيدَ فَهُوَ مِنِّي».

وَفِي سَنَدِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْقُبَيْرِيُّ وَهُوَ وَاهٍ.

وَأَخْرَجَ الدَّيْلَمِيُّ أَيْضًا حَدِيثًا آخَرَ فِي مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ حَدِيثٌ مُعْضَلٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عُمرَ «قَالَ: زَادَ عُمرُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَاعِيٍّ ثُمَّ قَالَ: لَوْ زِدْنَا فِيهِ حَتَّى يَلْبِغَ الْجَنَانَةَ كَانَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَلِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ الْمَدَنِيُّ مَتْرُوكٌ وَلَا يَخْفَى عَدَمُ نَهْوِضِ هَذِهِ الْأَثَارِ إِذِ الْمَرْفُوعُ مُعْضَلٌ وَغَيْرُهُ كَلَامُ صَحَابِيٍّ.

ثُمَّ هَلْ تَعَمَّ هَذِهِ الْمُضَافَةُ الْفَرْضَ وَالنَّفْلَ أَوْ تَخْصُنُ بِالْأَوَّلِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنَّهَا تَعَمُّهُمَا.

وَخَالَفَهُ الطَّحَاوِيُّ وَالْمَالِكِيُّ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ «أَفْضَلُ صَلَاةٍ أَلْمَرَّةِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» [البخاري (٧٣١)، مسلم (٧٨١)].

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: يُمَكِّنُ بَقَاءَ حَدِيثِ «أَفْضَلُ صَلَاةٍ الْمَرَّةِ» عَلَى عُمُومِهِ فَتَكُونُ النَّافِلَةُ فِي بَيْتِهِ فِي مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ تُضَاعَفُ عَلَى صَلَاتِهَا فِي الْبَيْتِ بِغَيْرِهَا وَكَذَا فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ مُطْلَقًا.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُضَافَةِ فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي الْبُيُوتِ فِي الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ إِذَا لَمْ تَرُدَّ فِيهِمَا الْمُضَافَةُ بَلْ فِي مَسْجِدَيْهِمَا.

وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهَا تُضَاعَفُ النَّافِلَةُ فِي مَسْجِدِ

المدنية ومكة وصلاتها في البيوت أفضل.

(قلت): يدل؛ لأفضلية النافلة في البيوت مطلقاً مُحَافَظَتُهُ ﷺ على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده ثم هذا التضعيف لا يختص بالصلاة بل قال الغزالي: كل عمل في المدينة بالف.

وأخرج البيهقي [شعب الإيمان] (٤١٤٧) عن جابر مرفوعاً «الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام».

وعن ابن عمر [شعب الإيمان] (٤١٤٨) نحوه.

وقريب منه الطبراني (٣٧٧/١) في «الكبير» عن بلال بن الحارث.

٦- بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

الحصر: المنع قاله أكثر أئمة اللغة.

والإحصار: هو الذي يكون بالمرض والعجز والخوف ونحوها وإذا كان بالعدو قيل له: الحصر، وقيل: هما بمعنى واحد.

١- حكم من أحصر

٧٤٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَاماً قَابِلاً».

رواه البخاري (١٨٠٩)

اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار.

فقال الأكثر: يكون من كل حابس يجبس الحاج من عدو ومريض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر.

والله فحب طوائف من العلماء منهم الهادوية والخنثية، وقالوا: إنه يكون بالمرض والكبر والخوف وهذا منصوص عليها ويقاس عليها سائر الأعداء المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ» الآية [البقرة: ١٩٦]، وإن كان سبب نزولها إحصار النبي ﷺ بالعدو فالعالم لا يقصر على سببه.

وفيه ثلاثة أقوال آخر:

أحدها: أنها خاص بـ ﷺ وأنه لا حصر بعده.

والثاني: أنه خاص بمنزل ما اتفق له ﷺ فلا يلحق به إلا من أحصره عدو كافر.

الثالث: أن الإحصار لا يكون إلا بالعدو كافراً كان أو باغياً.

والقول المصنوع هو أقوى الأقوال وليس في غيره من الأقوال إلا آثار وقترى للصحابة.

هذا وقد تقدم حديث البخاري «وَأَنَّ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَذَلِكَ فِي قِصَّةِ الْحَذِيثَةِ».

قالوا: وحديث ابن عباس هذا لا يقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب.

وقوله (ونحر هديته) هو إخبار بأنه كان معه ﷺ هدي نحرة هنالك ولا يدل كلامه على إيجابه.

وقد اختلف العلماء في وجوب الهدي على المحصر.

فذهب الأكثر إلى وجوبه وخالف مالك فقال: لا يجب الحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدي وهذا الهدي الذي كان معه ﷺ ساقه من المدينة متنعلاً به وهو الذي أراه الله تعالى بقوله: «وَالْهَدْيُ مَعَكُمْ أَلَا يُبَلِّغُ مِنْكُمْ» [الفتح: ٢٥] والآية، لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ» فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ [البقرة: ١٩٦] وحققناه في «منحة الفقهاء حاشية ضوء النهار».

وقوله: (حتى اعتمر عاماً قابلاً) قيل: إنه يدل على إيجاب القضاء على من أحصر.

والمراءى من أحصر عن النفل وأما من أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الإنسان بالواجب إن منع من أدائه.

والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه ﷺ اعتَمَرَ عاماً قابلاً ولا كلام أنه ﷺ اعتَمَرَ في عام القضاء ولكنها عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية.

أخرج مالك [الموطأ (ص ٢٣٦)] بلاغاً «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ الْحَدِيثَةَ فَتَحَرَّوْا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُفَرُوا بِالنِّسَاءِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ».

ثم لم يعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه بقضون شيئاً ولا أن يعودوا لشيء.

وقال الشافعي: فحيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله لم يذكر قضاء.

ثم قال: لأننا علمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتَمَرُوا عُمَرَةَ الْقَضَاءِ فَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ وَلَوْ لَزِمَهُمُ الْقَضَاءُ لَأَمْرِهِمْ بَأَنْ لَا يَتَخَلَّفُوا عَنْهُ.

وقال: إنما سُمِّيَتْ عُمَرَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَضِيَّةُ لِلْمَقَاضَاةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ لَا عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ قَضَاءُ تِلْكَ الْعُمَرَةِ.

وقول ابن عباس (ونحو هذين) اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم؟

وظاهر قوله تعالى: «وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ» [الفتح: ٢٥] أنهم نحره في الحل وفي محل نحر الهدي للمحصر أقوال:

الأول: للجمهور أنه يذبح هديه حيث يحل في حل أو حرم.

الثاني: للهادية والخفية أنه لا ينحره إلا في الحرم.

الثالث: لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به

إلى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل إحصاره.

وقيل: إنه نحره في طرف الحديبية وهو من الحرم. والأول أظهر.

٢- مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي

٧٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صِبَاغَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٩)، مُسْلِمٌ (١٧٠٧)

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صِبَاغَةَ بَضْمِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ ثُمَّ مَوْحَدَةً مُخَفَّفَةً بِنْتِ الزُّبَيْرِ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِنِ هَاشِمٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ بِنْتِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

تَزَوَّجَهَا الْمُقْدَادُ بْنُ عَمْرِو فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَرِيمَةً.

رَوَى عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَغَيْرُهُمَا قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ.

(قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَّةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فيه دليل على أن الحرم إذا اشترط في إحصائه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد وإسحاق وهو الصحيح من مذهب الشافعي.

ومن قال: إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض، قال: يصير المريض مُحَصِّراً لَهُ حُكْمُهُ.

وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير مُحَصِّراً بَلْ يَحِلُّ حَيْثُ حَصَرَهُ الْمَرَضُ وَلَا يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ الْمُحَصَّرَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا غَيْرِهِ.

وقالت طائفة من الفقهاء: إنه لا يصح الاشتراط ولا حُكْمُ

لَهُ.

(فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مَنْ قَابِلٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ آتَى بِالْفَرِيضَةِ.

(قَالَ عِكْرَمَةُ: فَسَأَلَتْ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا: صَدَقَ) فِي إِخْبَارِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ فَاصَابَهُ مَانِعٌ مِنْ مَرَضٍ مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ حُصُولِ ذَلِكَ الْمَانِعِ يَصِيرُ حَلَالًا فَأَفَادَتِ الثَّلَاثَةُ الْأَحَادِيثُ أَنَّ الْحَرَمَ يُخْرَجُ عَنْ إِحْرَامِهِ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَيُّهَا بِالْإِحْصَارِ بِأَيِّ مَانِعٍ كَانَ، أَوْ بِالِاسْتِثْرَاءِ، أَوْ بِحُصُولِ مَا ذَكَرَ مِنْ حَادَثٍ كَسَرٍ أَوْ عَرَجٍ وَهَذَا فِيمَنْ أَحْصَرَ وَقَاتَهُ الْحَجُّ.

وَأَمَّا مَنْ قَاتَهُ الْحَجُّ لِغَيْرِ إِحْصَارٍ فَإِنَّهُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِ.

فَذَهَبَ الْهَادَوِيَُّّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِإِحْرَامِهِ الَّذِي أَحْرَمَهُ لِلْحَجِّ بِعَمْرَةٍ.

وَعَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ عَنْ قَاتِهِ الْحَجُّ وَقَدْ أَحْرَمَ بِهِ فَقَالَ: يَهْلُ بِعَمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مَنْ قَابِلٍ ثُمَّ لَقِيتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مِثْلَهُ أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ (١٧٥/٥).

وَالْحِلُّ: يَهْلُ بِعَمْرَةٍ وَيَسْتَأْنِفُ لَهَا إِحْرَامًا آخَرَ.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَُّّةُ: وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ لِقَوَاتِهِ الْحَجِّ.

وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذْ يَسْرُعُ لَهُ التَّحَلُّلُ وَقَدْ تَحَلَّلَ بِعَمْرَةٍ.

وَالْأَظْهَرُ مَا قَالُوا لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِجَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ ضُبَاعَةَ قِصَّةٌ عَيْنٌ مَوْقُوفَةٌ مَرْجُوحَةٌ أَوْ مَسْنُوخَةٌ أَوْ أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ وَعَدَمُ النُّسْخِ وَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٧٧٦) وَالتِّرْمِذِيِّ (٩٤١) وَالنَّسَائِيِّ (١٦٨/٥) وَسَائِرُ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنْ طَرَفٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَدَلٌّ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي إِحْرَامِهِ فَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ وَيَصِيرُ مُحْصَرًا لَهُ حُكْمُ الْحَصْرِ عَلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَارَ يَكُونُ بغيرِ الْعَدْوِ.

٣- مَنْ مَرَضَ بِكَسْرِ أَوْ عَرَجٍ وَنَحْوِهِ

٧٤٢- وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

قَالَ عِكْرَمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَا: صَدَقَ.

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أَحْمَدُ (٤٥٠/٣)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٦٢)، النَّسَائِيُّ (١٩٨/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٧٧)] وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٤٠).

(وَعَنْ عِكْرَمَةَ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِكْرَمَةُ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَسْلَهُ مِنَ الْبَرَبْرِ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَغَيْرِهِمْ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ وَقَدْ أَطَالَ الْمَصْنَفُ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي مُقَدِّمَةِ الْفَتْحِ وَأَطَالَ الذَّهَبِيُّ فِيهِ فِي الْمِيزَانِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى اطِّرَاجِهِ وَعَدَمِ قَبُولِهِ.

(عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو) عَنِ أَبِي غَزِيَّةٍ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الزَّيِّ وَتَشْدِيدِ الْمُنَاةِ التَّحِيَّةِ (الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَازَنِيُّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ مَازَنِ بْنِ النَّجَّارِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَهُ صُحْبَةٌ رُوِيَ عَنْهُ حَدِيثَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَسَرَ) مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ

(أَوْ عَرَجَ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَهُوَ مُحْرَمٌ لِقَوْلِهِ:

وقيل: ما دُونَ نصابِ الرقعة والأشبهه أتباع العرف.

٧- كِتَابُ الْبَيْعِ

ثم الحقُّ أنه لم يَتِمَّ دليلٌ على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراخي كما أفادت الآية والحديث.

نعم الرضا أمرٌ خفي يُنَاطُ بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا يَنْحَصِرُ فِيهِمَا بَلْ مَتَى انسلخت النفس عن البيع والثمن بأي لفظ كان.

وعلى هذا مُعاملاتُ الناس قديماً وحديثاً إلا من عرف المذاهب وخاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول.

١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ

يعني بالشروط: شروط البيع.

والشرط في عرف الفقهاء: ما يلزم من عدويه عدم حكم أو سبب سواء عُلّقَ بكلمة شرط أو لا وله في عرف النحاة معنى آخر.

وقد جعلوا شروط البيع أنواعاً منها في العاقد وهو أن يكون عاقلًا مُميّزاً ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي ومنها في المحل وهو أن يكون مالاً مُتَقَوِّماً وأن يكون مقدور التسليم.

ومنها التراخي

ومنها شرط النفاذ وهو الملك أو الولاية.

وقوله (وما نهى عنه) أي من البيع وستأتي الأحاديث في الذي نهى عن بيعه.

١- فصل البيع المبرور

٧٤٣- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ».

رواه الترمذی (كشف الاستار) (١٢٥٧)، وصححه الحاكم (١٠/٢) من حديث رافع بن خديج.

اعلم أن الحكمة في شرعية البيع كما قاله المصنف في «فتح الباري» (٢٨٧/٤): أن حاجة الإنسان تتعلق بما في يده صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يذله ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، انتهى.

وإنما جمعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة.

وحقيقة البيع لغة: غليك مال بمال.

وزاد فيه الشرع قيد التراخي.

وقيل: هو إيجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع فتخرج المعاطاة.

وقيل: مبادلة مال بمال لا على وجه التبرع فتدخل فيه المعاطاة.

والدليل على اشتراط الإيجاب والقبول أنه تعالى قال: «تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ» (النساء: ٢٩).

وأخرج ابن حبان (الإحسان) (٤٩٦٧) وابن ماجه (٢١٨٥) عنه ﷺ «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ».

ولما كان الرضا أمراً خفياً لا يُطْلَعُ عليه وجب تعلق الحكم بسبب ظاهر يدل عليه وهو الصيغة ولا بد أن يكون على صيغة الجزم لفظها لئتم معرفة الرضا.

وقد استثنى المحقق من ذلك لجري عادة المسلمين فيه بالدخول فيه من غير لفظ وهذا عند الجماهير من علماء الأمة.

وهذه الشافعية إلى أنه لا بد من اللفظين كغيره.

وقد اختار النووي وأكثر المتأخرين من الشافعية عدم اشتراط العقد في المحقق.

والمحقق: ما دون ربع المقتال.

وقيل: التأني من البقول والرطب والخبز.

قال الحافظ ابن حجر: وفوق ذلك مَا يَكْسَبُ مِنْ أَسْوَاقِ الْكُفَّارِ بِالْجِهَادِ وَهُوَ مَكْسَبُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَشْرَفُ الْمَكْسَبِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْلَالِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْتَهَى قِيلَ: وَهُوَ دَاخِلٌ فِي كَسْبِ الْيَدِ.

٢- تحريم بيع ما حُرِّمَ أكله، والتحليل فيها

٧٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهَا تَطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَتُذَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢٧٣٦)، مسلم (١٥٨١)

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح) كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة.

(وهو بمكة: إن الله ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بإفراد الضمير وفي بعض الطرق «إن الله حرم».

وفي رواية في غيرهما «إن الله ورسوله حراما».

وتقدم وجه الكلام على جمع الضميرين في باب الآتي.

(بيع الخمر والميتة) بفتح الميم: ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية.

(والخنزير والأصنام) قال الجوهرى: الصنم هو الوثن.

وقال غيره: الوثن ما له جنة والصنم ما كان مصورا.

(ف قيل يا رسول الله: أرايت شحوم الميتة فإنها تطلى بها

(عن رفاعه بن رافع) هو زرقى أنصاري شهيد بدرأ وأبوه رافع أحد النقباء الاثني عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاعه المشاهد كلها وشهد مع علي الجمل وصفين توفي أول زمن معاوية.

(«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَمِثْلَةُ الْمَرْأَةِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَرْبُورٍ» هُوَ مَا خَلَصَ عَنِ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ لِتَنْفِيكِ السَّلْعَةِ وَعَنِ الْغَشِّ فِي الْمَعَامِلَةِ.

(رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص (٣/٣) عن رافع بن خديج ومثله في المشكاة (٨٤٧/٢) وعزاه لأحمد (١٤١/٤) وأخرجه السيوطي في الجامع (٧٣/١) أيضا عن رافع ذكره في مستدره

قيل: ويحتمل أنه أريد برفاعة: رفاعه بن رافع بن خديج فقد رواه الطبراني «المعجم الكبير» (٢٧٦/٤) عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جدّه وعباية هو ابن رفاعه بن رافع بن خديج فيكون سقط على المصنف قوله «عن أبيه».

والحديث دليل على تقرير ما جيلت عليه الطائفة من طلب المكاسب وإنما سئل ﷺ عن أطيبها أي أحلها وأبركها.

وتقديم عمل اليد على البيع المبرور دال على أنه الأفضل ويدل له حديث البخاري الآتي ودل على أطيبها التجارة الموصوفة.

وللعلماء خلاف في أفضل المكاسب:

قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة.

قال: والأشبه بمنعجب الشافعي أن أطيبها التجارة.

قال: والأرجح عندي أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل، وتعقب ما أخرجه البخاري (٢٠٧٢) من حديث المقدم مرفوعاً «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَاماً قَطُّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ».

قال النووي: والصواب أن أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد، وإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام للأدعي وللذوَاب والطير.

السُّقْنُ وَتَذَنُّنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصِحُّ بِهَا النَّاسُ قَالَ: لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شَحُومَهَا جَلَّوْهُ، بَفَتَحَ الْجَيْمِ وَالْمِيسِ أَيَّ إِذَابِهِ (كَمْ بَاغَوْهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ مُتَّفِقِينَ عَلَيْهِ)

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلانْتِفَاعِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ «فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّقْنُ» إِلَى آخِرِهِ.

في الحديث دليل على تحريم ما ذكر.

قيل: والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأول هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الحمر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة والخنزير فمن جعل العلة النجاسة عدى الحكم على تحريم بيع كل نجس.

وقال جماعة: يجوز بيع الأزيال النجسة.

وقيل: يجوز ذلك للمشتري دون البائع لاختياج المشتري دونه وهي علة عليلة، وهذا كله عند من جعل العلة النجاسة، والأظهر أنه لا يفتضح دليل على التعليل بذلك بل العلة التحريم ولذا قال ﷺ لَمَّا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَعَلَ الْعِلَّةَ نَفْسَ التَّحْرِيمِ وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَّةً.

هذا ولا يدخل في الميتة شعرها وصوفها وبرها لأنها لا تحملها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة.

وقيل: إن الشعور منجسة وتطهر بالغسل، وجواز بيعها مذهب الجمهور.

وقيل: إلا من الثلاثة التي هي نجسة ذات.

وأما علة تحريم بيع الأصنام فقيل: لأنها لا منفعة فيها مباحة.

وقيل: إن كانت بحيث إذا كسرت انتفع بكسارها جاز بيعها والأولى أن يقال: لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها إذ هي ليست بأصنام ولا وجه لمنع بيع الأكسار أصلاً.

ولما أطلق ﷺ تحريم بيع الميتة جوز السامع أنه قد يخص من العام بعض ما يصدق عليه فقال السائل: «أرايت شحوم الميتة وذكر لها ثلاث منافع، أي أخبرني عن الشحوم هل تخص من التحريم لنفعها أم لا؟ فاجاب ﷺ «أنه حرام» فبان له أنها غير خارجة عن الحكم.

والضمير في قوله «هو حرام» يحتمل أنه للبيع أي بيع

وحله الأكثر عليه فقالوا: لا يتنع من الميتة بشيء إلا بجلدها إذا دُبغَ للدليل الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبني على عود الضمير إلى الانتفاع، ومن قال: الضمير يعود إلى البيع استدلل بالإجماع على جواز إطعام الميتة الكلاب ولو كانت كلاب الصيد لمن يتنع بها وقد عرفت أن الأقرب عود الضمير إلى البيع فيجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً ويجرم بيعه لما عرفت وقد يزيده قوة قوله في ذم اليهود: «إنهم جملوا الشحم ثم باعوه وأكلوا ثمنه»، فإنه ظاهر في توجه النهي إلى البيع الذي ترتب عليه أكل الثمن.

وإذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والأذنان المتنجسة في كل شيء غير أكل آدمي ودغس يديه فيحرمان كحرمه أكل الميتة والترطب بالنجاسة، وجاز إطعام شحوم الميتة الكلاب وإطعام العسل المتنجس النحل وإطعامه الدواب.

وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي ونقله القاضي عياض عن مالك وأكثر أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث.

ويؤيد جواز الانتفاع ما رواه الطحاوي «شرح مشكل الآثار» (٥٣٥٤) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئِلَ عَنْ فَارَوَ وَقَعَتْ فِيهِ سَمَنٌ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِداً فَالْقَوْهَا وَمَا حَوَّلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَاسْتَصْبَحُوا بِهِ وَاتَّقُوا بِهِ».

قال الطحاوي: إن رجالة ثقات ورؤي ذلك عن جماعة من الصحابة منهم علي رضي الله عنه وعمر وأبو موسى، ومن التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح دليلاً.

وأما التفرقة بين الاستهلاكات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأي محض.

وأما التجسس فإن كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه، وإن كان لا يمكن فيحرم بيعه قالته الهادوتة واحد بن

حنبل.

وفي الحديث دليل على أنه إذا حرم بيع شيء حرم ثمنه.
وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل مُحْرَمٍ فهي باطلة.

والوجه في التحالف أن كل واحد مدعى عليه فيجب على
كل واحد منهما اليمين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من
قوله ﷺ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُكْبِرِ» [السنن
الكبرى، للبيهقي (٢٥٢/١)].

٣- الْحُكْمُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايعِينَ

٧٤٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ
الْمُتَبَايعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ
السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَانِ».

رواه الخُفَيْدِيُّ [أحمد (٤٦٦/١)، أبو داود (٣٥١١)، السُّنَنِي
(١٢٧٠)، النَّسَائِيُّ (٣٠٢٧/٢)، ابْنُ مَاجَةٍ (٢١٨٦)] وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٥/٢).

وفي رواية: «الْيَمِينَانِ» وفي رواية «يَتَرَادَانِ» زَادَ ابْنُ مَاجَةٍ
(٢١٨٦) فِي رِوَايَتِهِ: «وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بَعَيْنِهِ» وَلِأَحْمَدَ (٤٦٦/١):
«وَالسَّلْعَةُ كَمَا هِيَ».

وَأَمَّا رِوَايَةُ: «وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلَكٌ» فَهِيَ مُضَعَفَةٌ.

(رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على
صحة الحديث.

وهو دليل على أنه إذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري
في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول البائع
مع يمينه لما عُرف من القواعد الشرعية أن من كان القول قوله
فعليه اليمين، وللعلماء في هذا الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة
أقوال:

الأول للهادي: أن القول قول البائع مطلقاً وهو ظاهر
حديث الباب.

الثاني: للفقهاء أنهم يتحالفان ويتَرَادَانِ المبيع.

والثالث: فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في النوع أو
الجنس أو الصفة وبين غيرها وهو تفصيل بلا دليل مستوفى في
كتب الفروع، ونقله في الشرح.

ومعنى بالتحالف: أن يحلف البائع ما بغت منك كذا
ويحلف المشتري ما اشتريت منك كذا وقيل غير ذلك.

والحاصل أن هذا حديث مطلق مُقَيَّدٌ بِأَدَلَةٍ بَابِ الدُّعَاوِ
وَسَيَأْتِي.

٤- النَهْيُ عَنِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُولِ الْكَاهِنِ

٧٤٦- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ «أَنْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ،
وَحُلُولِ الْكَاهِنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧)).

(وعن أبي مسعود الأنصاري ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ
ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ») بَفَتْحِ الْمَوْحُودَةِ وَكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ
وَتَشْدِيدِ الْمَثَاوَةِ التَّحِيَّةِ أُرِيدَ بِهَا الرِّائِيَةُ.

(وحلوان) بضم الحاء المهملة.

(الكَاهِنُ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ
وَالصَّحَابِيُّ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ ﷺ نَهَى، أَيْ أَتَى بِعِبَارَةِ نَهْيِ النَّهْيِ
وَأَنْ لَمْ يَذْكُرْهَا وَهُوَ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ.

الأول: تحريم ثمن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه
باللزوم وهو عام لكل كلب من معلّم وغيره، وما يجوز اقتناؤه
وما لا يجوز.

وعن عطاء والنخعي: يجوز بيع كلب الصيد لحديث جابر
«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ» أَخْرَجَهُ
النَّسَائِيُّ (١٠٩/٧) بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ إِلَّا أَنَّهُ طَعَنَ فِي صَحِّهِ فَإِنْ صَحَّ
خَصَّصَ عُمُومَ النَّهْيِ.

والثاني: تحريم مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية في مقابل
الرّئي سماءً مهرًا مجازاً فهذا ماله حرامٌ وللفقهاء تفاصيل في
حكمه تعود إلى كيفية أخذه.

والذي اختاره ابن القيم [زاد المعاد (٧٧٩/٥)] أنه في جميع

فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَقَالَ: أَتَرَانِي بِضَمِّ الْمَثَاةِ الْفَرُوقَةِ أَيْ تَنْظُرَنِي.

(مَا كُنْتُكَ) الْمُمَاكِنَةُ: الْمَالِكَةُ فِي النِّقْصِ مِنَ الثَّمَنِ.

(لَا تَخْذُ جَمْلَكَ لَا تَخْذُ جَمْلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ) مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِطَلْبِ الْبَيْعِ مِنَ الرَّجُلِ لِسَلْبَتِهِ

وَلَا بِالْمَاكِنَةِ وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلدَّائِبَةِ وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا، وَلَكِنْ

عَارِضُهُ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّنْيَا وَسَيَأْتِي [رقم (٧٥٨)] وَعَنْ

بَيْعِ وَشَرْطٍ، وَلَمَّا تَعَارَضَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ لِأَحَدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ وَحَدِيثُ بَيْعِ الثَّنْيَا فِيهِ «إِلَّا أَنْ

يَعْلَمَ ذَلِكَ» وَهَذَا مِنْهُ فَقَدْ عُلِمَتِ الثَّنْيَا فَصَحَّ الْبَيْعُ وَحَدِيثُ

النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ وَشَرْطٍ فِيهِ مَقَالٌ مَعَ اخْتِمَالٍ أَنَّهُ أَرَادَ الشَّرْطَ

الْمُجْهُولَ.

وَالثَّانِي لِلْآخِرِ أَنَّهُ يَصِحُّ إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ قَرِيبَةً وَحَدُّهُ ثَلَاثَةُ

أَيَّامٍ وَحُمِلَ حَدِيثُ جَابِرٍ عَلَى هَذَا.

الثَّالِثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَحَدِيثُ جَابِرٍ مُوَوَّلٌ بِأَنَّهُ قِصَّةُ

مَوْقُوفَةٍ يَنْطَرُقُ إِلَيْهَا الْاِخْتِمَالَاتُ

قَالُوا: وَلَئِنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ الثَّمَنَ وَلَمْ يُرِدْ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ

قَالُوا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّرْطَ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ فَلَعَلَّهُ كَانَ

سَابِقًا فَلَمْ يُؤْثِرْ ثُمَّ تَبَرَّعَ ﷺ بِإِرْكَابِهِ.

وَإِظْهَرُ الْأَقْوَالُ الْأَوَّلُ وَهُوَ صَحُّهُ مِثْلُ هَذَا الشَّرْطِ؛ وَكُلُّ

شَرْطٍ يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ كِلَيْصَالِ الْبَيْعِ إِلَى الْمَنْزِلِ وَخِيَاطَةِ

الثَّوْبِ وَسُكْنَى الدَّارِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ بَاعَ دَارًا وَاسْتَسْنَى سُكْنَاهَا شَهْرًا

ذَكَرَهُ فِي الشُّقَا.

٦- منع المفسر من التصرف في ماله

٧٤٨- وَعَنْهُ قَالَ: «أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ

دُبُرٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ

فَبَاعَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٤)، مسلم (٩٩٧)].

كَيْفِيَّتِهِ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُرَدُّ إِلَى الدَّافِعِ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ بِاخْتِيَارِهِ

فِي مُقَابِلِ عَوْضٍ لَا يُمْكِنُ صَاحِبُ الْعَوْضِ اسْتِزْجَاعَهُ فَهُوَ

كَسَبٌ خَبِيثٌ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُعَانُ صَاحِبُ الْمَعْصِيَةِ

بِحَصُولِ غَرَضِهِ وَرُجُوعِ مَالِهِ.

وَالثَّالِثُ: حُلُوانُ الْكَاهِنِ وَهُوَ مَصْدَرُ حُلُونَةٍ حُلُونًا إِذَا

أَعْطِيَتْهُ، وَاصْلُهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ شُبَّةٌ بِالشَّيْءِ الْخَلْرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ

يُؤْخَذُ سَهْلًا بِلَا كَلْفَةٍ.

وَاجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ حُلُوانِ الْكَاهِنِ، وَالْكَاهِنُ الَّذِي

يُدْعِي عِلْمَ الْغَيْبِ وَيُخْبِرُ النَّاسَ عَنِ الْكُورَانِ وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ

مَنْ يَدْعِي ذَلِكَ مِنْ مُنْجِمٍ وَضُرَّابٍ بِالْحَصْبَاءِ وَخَبْرٍ ذَلِكَ فَكُلُّ

هَؤُلَاءِ دَاخِلٌ تَحْتَ حُكْمِ الْحَدِيثِ وَلَا يَجِلُّ لَهُ مَا يُعْطَاهُ وَلَا يَجِلُّ

لِأَحَدٍ تَصَدِيقُهُ فِيمَا يَخْطِئُهُ.

٥- البيع بشرط

٧٤٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى

جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ

فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ،

فَقَالَ: «بِغْيِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا ثُمَّ قَالَ: «بِغْيِيهِ» فَبِعْتُهُ

بِأَوْقِيَّةٍ، وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتَ

أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَفَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي

أَثَرِي فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كُنْتُكَ لَأَخْذُ جَمْلَكَ؟ خُذْ

جَمْلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٠٦)، مسلم (٧١٥)]، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ.

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ

أَغْيَا) أَيْ كُلُّ عَنِ السَّيْرِ.

(فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ قَالَ فَلَحِقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا لِي

فَضَرَبَهُ فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ قَالَ: «بِغْيِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا ثُمَّ

قَالَ: «بِغْيِيهِ فَبِعْتُهُ بِأَوْقِيَّةٍ وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ» بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ

أَيْ الْخَمَلِ عَلَيْهِ.

(إِلَى أَهْلِي فَلَمَّا بَلَغْتَ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ فَفَقَدَنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ رَجَعْتُ

(وعنه) أي عن جابر (قال: «أَغْنَقَ رَجُلٌ مِسًا أَيْ مِسَ الْأَنْصَارِ».

(عَبْدًا لَهُ عَن دُبَيْنَ يَضُمُّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةَ وَضَمَّ الْمُوَحَّدَةَ أَيْضًا.

(لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَذَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَبَاعَةً مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وأخرجه أبو داود (٣٩٧٥) والنسائي (٤٠٣/٧) عن جابر أيضاً وسمياً فيه العبد والرجل ولفظه عن جابر «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكُورٍ أَغْنَقَ غُلَامًا لَهُ يُقَالُ لَهُ أَبُو يَغْقُوبَ عَنْ دُبَيْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَذَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّحَّاسِ بِمِائَةِ دِينَارٍ» فَذَفَعَهَا إِلَيْهِ زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ «وَعَلَيْهِ دِينَ».

وقد ترجم له البخاري في باب الاستيراض فقال: من باع ماله الفليس وقسمه بين الغرماء أو أعطاه إياه حتى يُنفقه على نفسه فاشترى إلى علمه يبيع وهو الاختياج إلى ثمنه.

واستدل به بعضهم على منع الفليس من التصرف في ماله، وعلى أن للإمام أن يبيع عنه وسيأتي بقیة احتجاجه في باب إن شاء الله تعالى.

٧- حُكْمُ السَّمَنِ تَقَعُ فِيهِ الْفَارَةُ

٧٤٩- وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنْ فَارَةً وَقَعَتْ فِي سَمَنِ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: «أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٥).

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٠/٦) وَالتَّيْمِيُّ (١٧٨/٧) فِي «سَمَنِ جَائِدٍ».

دل أمره ﷺ بإلقاء ما حولها وهو ما لاسمته من السم على نجاسة الميتة لأن المراد بما حولها ما لاقاها.

قال المصنف في فتح الباري (٦٧٠/٩): لم يأت في طريقي صحيحة تحديد ما يلقى لكن أخرج ابن أبي شيبة (٨٥/١) من مرسلي عطية «أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الْكَفِّ»، وسنده جيد لولا إرساله.

ودل مفهؤهم قوله «جامداً» أنه لو كان مائعاً لتجس كله لعدم تميز ما لاقاها عما لم يلاقها.

ودل أيضاً على أنه لا يتنفع بالذئب المتجس في شيء من الانتفاعات إلا أنه تقدم الكلام في ذلك، وأنه يساغ الانتفاع به في غير الأكل وذئب الأدمي فيحمل هذا وما يأتي من قوله «فلا تقرّبوه» على الأكل والذئب للأدمي جمعاً بين مقتضى الأدلة نعم.

وأما مباشرة النجاسة فهو وإن كان غير جائز إلا لإزالتها عما وجب أو ندب إزالتها عنه فإنه لا خلاف في جوازها لأنه لدفع مفسدتها، وبقي الكلام في مباشرتها لتسجير الثور وإصلاح الأرض بها فقليل هو طلب مصلحتها وأنه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لإزالة مفسدتها، والأقرب أنها تدخل إزالة مفسدتها تحت جلب مصلحتها فتسجير الثور بها يدخل فيه الأمران: إزالة مفسدة بقاء عينها وجلب المصلحة لنفعها في التسجير، وحيتن جواز المباشرة للانتفاع لا إشكال فيه.

٧٥٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ، فَلِنْ كَانَ جَائِداً فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٢).

وقد حكى عليه البخاري [التاريخ الكبير ص ٢٩٨] وأبو خاتم بالوهم (العلل: ١٧/٢)

وذلك لأنه قال الترمذي: سمعت البخاري يقول: هو خطأ والصواب «الزهرى» عن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة رضي الله عنها فرأى البخاري أنه ثابت عن ميمونة فحكم بالوهم على الطريق الروي عن أبي هريرة.

وجزم ابن حبان في صحيحه (٢٣٧/٤) وغيره بأنه ثابت من الوجهين.

واعلم أن هذا الاختلاف إنما هو لتصحيح اللفظ الوارد وأما الحكم فهو ثابت، وإن طرحها وما حولها، والانتفاع بالباقي لا يكون إلا في الجامد وهو ثابت أيضاً في صحيح البخاري (٥٥٣٨) بلفظ «حذوها وما حولها وكلوا سمنكم».

وفهم منه أن الذائب يلقى جميعه إذ العلة مباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتميز البعض عن البعض.

وظاهر الحديث أنه لا يقرب السمن المائع، ولو كان في غاية النكرة وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين حديث الطحاوي.

فائدة: تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة ونحوها جائز وبه قال الإمام يحيى وقواه المهدي وقال: إذ لم يُعْهَدَ عن السلف منعها انتهى.

قلت: بل واجب إن لم يُطعمه غيرها كما يدل له حديث «أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ» [البخاري (٣٣١٨)، مسلم (٢٦١٩)] وعلله بأنها لم تُطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض.

وفي خشاش الأرض ما هو مُحَرَّمٌ على المكلف وغيره، فالحديث دل على أن أحد الأمرين إطاعتها أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة، وخشاش الأرض بالخاء المعجمة المفتوحة فشين مُعْجَمَةٌ ثُمَّ الْفَ فشين مُعْجَمَةٌ: هُوَ هَوَامُ الْأَرْضِ وَحَشَرَاتُهَا كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ.

٨- النهي عن ثمن السنور والكلب

٧٥١- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ثَمَنِ السُّنُورِ وَالْكَلْبِ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ».

رواه مسلم (١٥٦٩) والنسائي (١٩١/٧) وزاد: «إِلَّا كَلْبٌ صَيِّدٌ».

(وعن أبي الزبير) هو أبو الزبير محمد بن مسلم المكي تابعي.

وروى عن جابر بن عبد الله كثيراً.

(قال: سألت جابراً عن ثمن السنور) بكسر الميم وتشديد النون هو الهر كما في القاموس.

(والكلب فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك. رواه مسلم والنسائي. وزاد إلا كلب صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج (١٥٦٨).

وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال: هذا منكر.

قال المصنف في التلخيص (٤/٣): إنه ورد الاستثناء من

حديث جابر ورجاله ثقات انتهى. ورواية جابر هذه رواها أحمد (٣١٧/٣) والنسائي وفيها استثناء الكلب المعلم.

إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعباً لقول المصنف: إن رجالها ثقات بأنه قال ابن الجوزي: فيه الحسين بن حفص.

قال يحيى: ليس بشيء وضعفه أحمد.

وقال ابن حبان: هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له.

نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص من عمل من اقتنائه لقوله ﷺ «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَّبَ صَيْدَهُ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ» [البخاري (٥٤٨٠)، مسلم (١٥٧٤)].

قلت: قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل من القرض والتغل.

هذا والنهي عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود [البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧)]، وانفرد مسلم برواية النهي عن ثمن السنور، وأصل النهي التحريم والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً واختلفوا في السنور.

وقد ذهب إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس وجابر.

وقبَّ الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع وحلوا النهي على التزوي وهو خلاف ظاهر الحديث، والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج مسلم له وغيره.

والقول بأنه لم يرو عن أبي الزبير غير حماد بن مسلمة مردود أيضاً بأنه أخرج مسلم عن معقل بن عبد الله عن أبي الزبير فهذان ثقتان روايا عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً.

٩- كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل

٧٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتُ أَهْلِي عَلَى نَسْعِ أَرَاكِ، فِي كُلِّ عَامٍ أُرْقِيهِ، فَأَعِينَنِي فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبُّ أَهْلِكَ أَنْ أَعْلَمَهُ لَهُمْ وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ،

قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ» إِنِّي فِي شَرْعِهِ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَحُكْمُهُ أَعْمُ مِنْ بُيُوتِهِ بِالْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ (فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ) بِالْإِتِّبَاعِ مِنَ الشَّرُوطِ الْمَخَالِفَةِ لِحُكْمِ اللَّهِ.

«وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ «اشْتَرَيْهَا وَأَغْيِظَهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ عَقْدٌ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَهُوَ الْغَرَضُ وَالْحُكْمُ كَمَا فِي قَوْلِهِ «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» [البقرة: ١٨٣] وَهِيَ مَدْبُوءَةٌ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَدَاوُدُ: وَاجِبَةٌ إِذَا طَلَبَهَا الْعَبْدُ بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ لظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي «فَكَاتِبُوهُمْ» [النور: ٣٣] وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ تَمَالَى قَيْدُ الْوَجُوبِ بِقَوْلِهِ «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» [النور: ٣٣] نَعَمْ بَعْدَ عِلْمِ الْخَيْرِ فِيهِمْ نَحْبُ الْكِتَابَةِ وَفِي تَفْسِيرِ الْخَيْرِ اقْوَالٌ لِلْمُسْلِفِ:

الْأَوَّلُ: مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ مُرْسَلٍ وَمَرْفُوعٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ [المراسيل (١٨٥)]:

أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ حِرْفَةً وَلَا تُرْسِلُوهُمْ كَلًّا عَلَى النَّاسِ».

وَالثَّانِي: لِابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ خَيْرًا الْمَالُ.

الثَّلَاثُ: عَنْهُ أَمَانَةٌ وَوَفَاءٌ.

الرَّابِعُ: عَنْهُ إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ مَكَاتِبَكَ يَقْضِيكَ.

وَقَوْلُهَا «فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّتُهُ» فِي تَقْرِيرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّجْعِيعِ لَا عَلَى تَحْتِمِهِ وَشَرْطِيَّتِهِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْهَادِي وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالُوا: التَّجْعِيعُ فِي الْكِتَابَةِ شَرْطٌ وَأَقْلَهُ نَجْمَانِ.

وَأَسْتَدَلُّوا بِرَوَايَاتٍ عَنِ السَّلَفِ لَا تَنْهَضُ دَلِيلًا.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَاحِدٌ وَمَالِكٌ إِلَى جَوَازِ عَقْدِ الْكِتَابَةِ عَلَى نَجْمٍ لِقَوْلِهِ «فَكَاتِبُوهُمْ» وَلَمْ يَنْفَضِلْ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ بَأْسَهُ قَيْدٌ

فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبُوا عَلَيْهِا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ» فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ (٢٧٢٩)، م (١٥٠٤)] وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ - وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَغْيِظَهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي بِرِيرَةَ) بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَرَامِينَ بَيْنَهُمَا مِثْلُ ثَمَنَةِ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ.

(لِقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ مِنَ الْمَكَاتِبَةِ وَهِيَ الْعَقْدُ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ (أَهْلِي) هُمْ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا هُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ.

(عَلَى تَسَعٍ أَوْاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّتُهُ فَاعِيَّتِي) بِصِغَةِ الْأَمْرِ لِلْمَوْثِقِ مِنَ الْإِعَانَةِ قُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْلَمَ لَهُمْ وَيَكُونُوا لِأَوَّلِكَ لِي فَعَلْتُ فَلَذَهَبَتْ بِرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبُوا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمْ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْمُزَنِيُّ: يَعْنِي اشْتَرِطِي عَلَيْهِمْ فَالْأَمُّ بِمَعْنَى عَلَى.

(وَالْوَلَاءُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ

إِطْلَاقَهَا الْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَتَقْيِيدُ الْآيَاتِ بِآرَاءِ الْعُلَمَاءِ بَاطِلٌ.

وَدَلَّ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «خُلِيَّتُهَا» عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمَكْتَابَةِ عِنْدَ تَعَسُّرِ الْإِيْفَاءِ بِمَالِ الْكِتَابَةِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ بَيْعِ الْمَكْتَابِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: جَوَازُهُ وَهُوَ مَنْعُوبٌ أَحَدُ وَمَالِكٌ وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُهُ ﷺ «الْمَكْتَابُ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِمَّتُهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِرَضَا إِلَى مَنْ يُتَبَقُّهُ مُخْتَجِينَ بِظَاهِرِ حَدِيثِ بَرِيرَةَ.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مُطْلَقًا وَهُوَ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٍ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَلِكِ السَّيِّدِ وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْوَاقِعِ فِي قَصَّةِ بَرِيرَةَ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ شَرُطٌ وَإِنَّمَا كَانَ الْوَاقِعُ كَذَلِكَ فَمَنْ أَيْنَ أَنَّهُ شَرُطٌ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بَأَنَّهُ يَبْعُهُ يُوجِبُ سُقُوطَ حَقِّ اللَّهِ فَجَوَابُهُ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مَا ثَبَتَ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِيْفَاءِ وَالْفَرْضُ أَنَّهُ عَجَزَ الْمَكْتَابُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ «وَاشْتَرَيْتُ لَهَا الْوَلَاءَ» إِنْ جُعِلَتِ اللَّامُ بِمَعْنَى (عَلَى) مِنْ بَابِ قَوْلِهِ «وَإِنْ أَسْتَأْتَمَّ فَلَهَا» [الْإِسْرَاءُ: ٧] «وَيَخْرُونَ لِلْأَقْدَانِ» [١٠٩] كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فَلَا إِشْكَالُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ضَعَفَ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُكْرَهْ عَلَيْهِمْ اشْتِرَاؤُ الْوَلَاءِ.

وَيَجِبُ عَنْهُ بَأَنَّهُ الَّذِي أَنْكَرَهُ اشْتِرَاؤُهُمْ لَهُ أَوَّلَ الْأَمْرِ. وَقِيلَ أَرَادَ بِذَلِكَ الرُّجْعَ وَالتَّوْبِيخَ لَهُمْ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ حُكْمَ الْوَلَاءِ، وَإِنْ هَذَا الشَّرْطُ لَا يَجُلُ فَلَمَّا ظَهَرَتْ مِنْهُمْ الْمَخَالَفَةُ قَالَ لِعَائِشَةَ ذَلِكَ وَمَعْنَاهُ: لَا تَبَالِي لِأَنَّ اشْتِرَاؤَهُمْ مُخَالَفٌ لِلْحَقِّ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِلِإِبَاحَةِ بَلِ الْمَقْصُودُ الْإِمَانَةُ وَعَدَمُ الْمَالَاهُ بِالِاشْتِرَاكِ وَإِنْ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

وَبَعْدَ مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَالتَّأْوِيلِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ بَأَنَّهُ

كَيْفَ وَقَعَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْإِذْنُ لِعَائِشَةَ بِالشَّرْطِ لَهُمْ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ خَدَاعٌ وَغَرَرٌ لِلْبَايِعِ مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَتَقَدَّرُ عِنْدَ الْبَيْعِ أَنَّهُ بَقِيَ لَهُ بَعْضُ الْمَنَافِعِ وَأُنْكَشِفَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَكِنْ بَعْدَ تَحَقُّقِ وَجُوهِ التَّأْوِيلِ يَنْعَبُ الْإِشْكَالُ.

وَفِي قَوْلِهِ «وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَنَى» دَلِيلٌ عَلَى حَصْرِ الْوَلَاءِ فِيمَنْ أَغْتَنَى لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ.

١٠- النهي عن بيع أمهات الأولاد

٧٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَقَالَ: لَا تَبَاغُ، وَلَا تَوْهَبُ، وَلَا تُورَثُ، يَسْتَمْتِعُ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ.

زَوَّاهُ ذَلِكَ [الْمَوْطَأُ (ص ٤٨٥)] وَالتَّبَهُّغُ (٣٤٢/١) وَقَالَ: رَفَعَهُ نَفْعُ الزُّوْفَةِ فَرَجِحَ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: الصَّحِيحُ وَقَعَهُ عَلَى عُمَرَ وَمِثْلُهُ قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ.

قَالَ صَاحِبُ الْإِلَامِ: الْمَعْرُوفُ فِيهِ الْوَقْفُ وَالَّذِي رَفَعَهُ تَعَةً وَفِي الْبَابِ آثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٤٥٨/٢) وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ إِذْ سَمِعْتُ صَائِحَةً قَالَتْ يَا يَرْفَأُ انْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ فَنَظَرْتُ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ تَبَاغُ أُمُّهَا فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ فَلَمْ يَمُكِّثْ سَاعَةً حَتَّى امْتَلَأَتِ الدَّارُ وَالْحِجْرَةُ فَحَمَدَ اللَّهُ وَاتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَبَلَّ كَانَ فِيمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْقَطِيعَةُ قَالُوا: لَا قَالَ: فَإِنَّهَا قَدْ أَصْبَحَتْ فِيكُمْ فَاشِيَةٌ ثُمَّ قَرَأَ «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ» [مَعْمَد: ٢٢] ثُمَّ قَالَ: وَإِي قَطِيعَةٌ أَقْطَعُ مِنْ أَنْ تَبَاغَ أُمُّ امْرِئٍ مِنْكُمْ وَقَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالُوا: فَاصْنَعْ مَا بَدَأَ لَكَ فَكَتَبَ إِلَى الْأَقَانِي: أَنْ لَا تَبَاغَ أُمُّ خُرٍّ فَإِنَّهَا قَطِيعَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَجُلُ.

فَهَذَا وَغَوْهُ مِنَ الْآثَارِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا حَرَمَ

بيعها سواء كان الولد باقياً أو لا.

ولل هذا ذهب أكثر الأئمة وادعى الإجماع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين.

وأفرد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسألة في جزء مفرد.

قال: وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال.

وفي المسألة من حيث هي ثمانية أقوال.

وقد ذهب الناصر والإمامية وداود إلى جواز بيعها لما أفاده الحديث الآتي:

٧٥٤- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَيٌّ، لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا».

رواه النسائي (كبرى) كما في «تحفة الأشراف» (٢٨٣٥) وابن ماجه (٢٥١٧) والدارقطني (١٣٥/٤)، وصححه ابن حبان (٤٣٢٣).

وأخرجه أحمد (٣٢١/٣) والشافعي والبيهقي (٣٤٨/١٠) وأبو داود (٣٩٥٤) والحاكم (١٨/٢).

وزاد «في زمن أبي بكر، فلما كان عمر نهرانا فانتھينا».

ورواه الحاكم (١٩/٢) من حديث أبي سعيد وإسناده ضعيف قال البيهقي (٣٤٨/١٠): ليس في شيء من الطرق أنه صلى الله عليه وآله وسلم أطلع على ذلك وأقرهم عليه، وترواه رواية النسائي (كبرى) (١٩٩/٣) التي فيها والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حي لا يرى بذلك بأساً.

واستدل القائلون بجواز بيعها بأنه صَحَّ عن علي عليه السلام أنه رجع عن تحريم بيعها إلى جوازها.

وأخرج عبد الرزاق (٢٩١/٧) عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني المرادي قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن.

ثم رأيت بعد ذلك أن يبعن - الحديث، وهو معدود في أصح الأسانيد.

وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة بأنه يَحْتَمَلُ أن حديث

جابر كان في أول الأمر وإن ما ذكر ناسخ وأيضاً فإنه راجع إلى التقرير وما ذكر قول وعند التعارض القول أرجح.

قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب لأنه لا نسخ بالاحتمال فللقائل يجوز بيعها أن يقبل الاستدلال ويقول: يُحْتَمَلُ أن حديث ابن عمر [قدّم برقم (٧٤٣)] كان أول الأمر ثم نسخ بحديث جابر وإن كان احتمالاً بعيداً ثم قوله: إن حديث جابر راجع إلى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند التعارض.

يقال عليه: القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم وليس في منع بيعها إلا رأي عمر رضي الله عنه لا غير، ومن شاوره من الصحابة وليس بإجماع فليس يجمعوا على أنه لو كان في المسألة نص لما احتج عمر والصحابة إلى الرأي.

وأما حديث ابن عباس (ابن ماجه (٢٥١٦)) أنها لما ولدت مارية ابنة إبراهيم فقال صلى الله عليه وسلم: «أعتقها ولدها» فإنه قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: إنه روي من أوجه، ليس بالقوي، ولا يشبه أهل الحديث.

قال: وكذلك حديث ابن عباس (أحمد (٣١٧))، ابن ماجه (٢٥١٥) رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أما أمّ ولدت من سيدها فهي حرة إذا مات» لا يصح، لأنه انفرد به الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، وهو ضعيف متروك. انتهى.

وأما أبو محمد بن حزم فقد صحح الأول، وتعقب بما بسطناه في «حواشي ضوء النهار».

١١- النهي عن بيع فضل الماء

٧٥٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ».

رواه مسلم (١٥٦٥).

وزاد في رواية (١٥٦٥) (٣٥): «وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي حَبْشَةَ

وأخرجه أصحاب السنن (٣٤٧٨)، ت (١٢٧١)، س (٤٦٦٢)، ج (٢٤٦٦) من حديث إياس بن عبد وصححه الترمذي وقال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما.

والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه.

قال العلماء: وصورة ذلك أن يبيع في أرض مباحة فيسقى الأعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع، وكذا إذا اتخذ حفرة في أرض مملوكة يجتمع فيها الماء أو حفر بئرًا ليستقي منه ويسقي أرضه فليس له منع ما فضل.

وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشربه أو ظهور أو سقي زرع، وسواء كان في أرض مباحة أو مملوكة.

وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهدي (٨٠٤/٥).

وقال: إنه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلأ لأن له حقًا في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير وقال: إنه نص أحمد على جواز الرعي في أرض غير مباحة للراعي.

وإلى مثله ذهب المنصور بالله والإمام يحيى في الحطب والحشيش.

ثم قال: إنه لا فائدة لإذن صاحب الأرض لأنه ليس له منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه ويجرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الإذن وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان.

وأما إذا لم يكن فيها سكن فقد قال تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ (النور: ٢٩).

ومن احتفر بئرًا أو نهراً فهو أحق بمأبىه ولا يمنعه الفضلة عن غيره سواء.

قلنا: إن الماء حق للحافر لا ملك كما هو قول جماعة من العلماء.

أو قلنا هو ملك فإن عليه بذل الفضلة لغيره لما أخرجه أبو داود (٣٤٧٦) «أنه قال رجل: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجزئ منعه؟ قال: الماء قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجزئ منعه؟ قال: الملح».

وأفاد أن في حكم الماء الملح وما شاكله ومثله الكلأ فمن سبق بدوابه إلى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه ما

دامت فيه دوابه فإذا خرجت منه فليس له بيعه.

هذا وأما الخروز في الأسقية والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال ﷺ «لأن يأخذ أحدكم خبلاً فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطى أو منع» (البخاري (١٤٧١)).

فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا لمضطر وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما فإنه جائز فقد قال ﷺ «من يشترى بئر رومة يوسع بها على المسلمين فله الجنة فاستترأها عثمان» (الرمذي (٣٧٠٣)، النسائي (٢٣٥/٦)) والقصة معروفة.

وقوله (وعن ضراب الجملي) أي ونهى عن أجرة ضراب الجملي وقد عبر عنه بالعسب في الحديث الآتي.

١٢- النهي عن عسب الفحل

٧٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل» (رواه البخاري (٢٢٨٤)).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل») وهو يفتح العين المهملة وسكون السين المهملة فباء موحدة (رواه البخاري).

وله وفيما قبله دليل على تحريم استئجار الفحل للضراب والأجرة حرام.

ودفع جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك إلا أنه يستأجره للضراب مدة معلومة أو تكون الضرابات معلومة.

قالوا: لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة وحلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصليه.

١٣- النهي عن بيع حبل الحيلة

٧٥٧- وَعَنْهُ «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحيلة

حبل الحبلية، وكان يبعأ يبتاعه أهل الجاهلية: كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تتسج الناقة ثم تتسج

الَّتِي فِي بَطْنِهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٤٣)، مسلم (١٥١٤)]، وَالْفَلْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

(وعنه) أي ابن عمر.

(وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْخَيْلِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فِيهِمَا.

(وَكَانَ يَبْعُ يَنْتَاعُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ) وَفَسْرُهُ قَوْلُهُ (كَانَ الرَّجُلُ يَنْتَاعُ الْجَزُورَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَضَمُّ الزَّيِّ أَيِ الْبَعِيرِ ذَكَرْنَا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤَنَّثٌ وَإِنْ أَطْلَقَ عَلَى مُذَكَّرٍ فَقَوْلُ هَذَا الْجَزُورِ.

(إِلَى أَنْ تَنْتَجِ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحٌ ثَالِثُهُ أَيِ تَلَدَ النَّاقَةُ وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَأْتِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ.

(لَمْ تَنْتَجِ الْيَ فِي بَطْنِهَا) وَهَذَا التَّفسيرُ مِنْ قَوْلِهِ «وَكَانَ يَبْعُ» الْخُ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ وَقِيلَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَلْظُ لِلْبَخَارِيِّ) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ وَلَدَ حَمَلٍ النَّاقَةُ مِنْ دُونِ اشْتِرَاطِ الْإِنْتِاجِ.

وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّ تَنْتَجِ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا» مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ يَنْتَاجُهَا قَدْ حَمَلٌ وَأَنْتَجَ.

وَالْحَبْلُ مُصَدَّرٌ حَبَلَتْ تَحْبِلُ سُمِّيَ بِهِ الْحَبُولُ.

وَالْحَبْلَةُ جَمْعُ حَابِلٍ مِثْلُ ظَلَمَةٍ فِي ظَالِمٍ وَكَبَبَةٍ فِي كَاتِبٍ، وَيُقَالُ حَابِلٌ وَحَابِلَةٌ بِالنَّاءِ.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ لَمْ يَرِدِ الْحَبْلُ فِي غَيْرِ الْأَدْمِيَّاتِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ غَيْرُهُ: بَلْ ثَبَتَ فِي غَيْرِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ هَذَا الْبَيْعِ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْمُنْهَى عَنْهُ لِاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ هَلْ هُوَ مِنْ حَيْثُ يُؤْجَلُ بِشَمَنِ الْجَزُورِ إِلَى أَنْ يَجِلَّ النَّتَاجُ الْمَذْكُورُ أَوْ أَنَّهُ يَبْعُ مِنْهُ النَّتَاجُ.

ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ قَالُوا: وَعَلَّةُ النَّهْيِ جَهَالَةُ الْأَجَلِ.

وَذَهَبَ إِلَى الثَّانِي أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَبِهِ جَزَمَ التِّرْمِذِيُّ قَالُوا: وَعَلَّةُ النَّهْيِ هُوَ كَوْنُهُ يَبْعُ مَعْدُومٍ وَمَجْهُولٍ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى

هَذَا الْبَخَارِيُّ حَيْثُ صَدَّرَ الْبَابَ بِبَيْعِ الْغَرَرِ وَأَشَارَ إِلَى التَّفسيرِ الْأَوَّلِ وَرَجَّحَهُ أَيْضاً فِي بَابِ تَفْسِيرِ السَّلَمِ بِكَوْنِهِ مُوَافِقاً لِلْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ مُوَافِقاً لِلثَّانِي.

نَعَمْ وَيَتَحَصَّلُ مِنَ الْخِلَافِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ لِأَنَّهُ يُقَالُ: هَلِ الْمَرَادُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بَيْعُ الْجَنِينِ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلِ الْمَرَادُ بِالْأَجَلِ وَلَادَةُ الْأُمِّ أَوْ وَلَادَةُ وَلَدِهَا.

وَعَلَى الثَّانِي هَلِ الْمَرَادُ بَيْعُ الْجَنِينِ الْأَوَّلِ أَوْ جَنِينِ الْجَنِينِ فَصَارَتْ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ.

هَذَا وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ وَأَبِي الْعِيسَى الْمَرْبُودِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَبْلَةِ الْكُرْمَةَ وَأَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ الْعَنْبِ قَبْلَ أَنْ يَصْلَحَ فَاصِلُهُ عَلَى هَذَا بِسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ لَكِنَّ الرُّوَايَاتِ بِالتَّحْرِيكِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ فِي الْحَبْلَةِ بِمَعْنَى الْكُرْمَةِ فَتَحُّهَا.

١٤- النهي عن بيع الولاء وهيبه

٧٥٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَيْبَتِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)].

(وعنه) أي ابن عمر.

(وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ (وَعَنْ هَيْبَةٍ عَلَيْهِ) وَالْوَلَاءُ هُوَ الْيَتَى أَيِ وَهُوَ إِذَا مَاتَ الْمُتَّقَى وَرَثَهُ مُعَيَّنَةٌ كَانَتْ الْعَرَبُ نَهَبَهُ وَتَبِعَهُ فَتَبِعَ عَنْهُ لِأَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ لَا يَزُولُ بِالْإِزَالَةِ ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ.

١٥- النهي عن بيع الحصاة والغرر

٧٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥١٣).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ صُورَتَيْنِ مِنْ صُورِ الْبَيْعِ.

(الْأُولَى) بَيْعُ الْحَصَاةِ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ بَيْعِ الْحَصَاةِ.

قِيلَ هُوَ أَنْ يَقُولَ: ارمِ بِهَذِهِ الحَصَاةَ فَعَلَى أَيِّ ثَوْبٍ وَقَعَتْ فَهُوَ لَكَ بِدَرَاهِمٍ.

وقيل: هُوَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ أَرْضِهِ قَدَرًا مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ رَمِيَّةُ الحَصَاةِ.

١٦- لَا يُبَاعُ الطَّعَامُ حَتَّى يُكْتَالَ

٧٦٠- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يُكْتَالَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٢٨).

(وعنه) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يُكْتَالَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَقَدْ وَرَدَ فِي الطَّعَامِ أَنَّهُ لَا يَبِيعُهُ مِنْ اشْتِرَائِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

ووردَ فِي أَمَمٍ مِنَ الطَّعَامِ حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٠٢/٣) قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اشْتَرَيْتُ يَبُوعًا فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ قَالَ: «إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِيعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ».

وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٩٩) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَبَّاعَ السَّلْعَةُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

وَأَخْرَجَهُ الشَّيْبَعَةُ وَأَحْمَدُ (٢٢١/١)، الْبُخَارِيُّ (٢١٣٢)، مُسْلِمٌ (١٥٢٥) أَبُو دَاوُدَ (٣٤٩٦)، النَّسَائِيُّ (٢٨٥/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٢٧) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ إِعْرَاجَهُ بِرَقْمٍ (١٢٩١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

فَدَلَّتْ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَيِّ سَلْعَةٍ شَرَيْتَ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الْبَائِعِ لَهَا وَاسْتِيفَائِهَا.

وَدَقَّبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالطَّعَامِ لَا غَيْرِهِ مِنَ الْمِيعَاتِ.

وَدَقَّبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْمَقُولِ دُونَ غَيْرِهِ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ فَإِنَّهُ فِي السَّلْعِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ الْخَاصِّ لَا يُخَصُّ بِهِ الْعَامُّ،

وقيل: هُوَ أَنْ يَقْبِضَ عَلَى كَفٍّ مِنْ حَصَا وَيَقُولُ لِي بَعْدِي مَا خَرَجَ فِي الْقَبْضَةِ مِنَ الشَّيْءِ الْمَبِيعِ، أَوْ يَبِيعُهُ سَلْعَةً وَيَقْبِضُ عَلَى كَفٍّ مِنْ حَصَا وَيَقُولُ: لِي بِكُلِّ حَصَاةٍ دَرَاهِمٌ.

وقيل: أَنْ يَمْسِكَ أَحَدُهُمَا حَصَاةً يَدِيهِ وَيَقُولُ: أَيُّ وَقْتٍ سَقَطَتِ الحَصَاةُ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ.

وقيل: هُوَ أَنْ يَغْتَرِضَ الْقَطِيعَ مِنَ الْغَنَمِ فَيَأْخُذَ حَصَاةً وَيَقُولُ: أَيُّ شَاةٍ أَصَابَتْهَا فَهِيَ لَكَ بِكَذَا.

وَكُلُّ هَذِهِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْغَرَرِ لِمَا فِي الشَّيْءِ أَوْ الْمَبِيعِ مِنَ الْجَهَالَةِ وَلِقَظُ الْغَرَرِ يَشْمَلُهَا وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُ لِكُونِهَا كَانَتْ مِمَّا يَتَنَاعَهَا الْجَاهِلِيَّةُ فَتَهَى ﷺ عَنْهَا، وَأَضِيفَ الْبَيْعُ إِلَى الحَصَاةِ لِلْمَلَابَسَةِ لَا لِغَيْرِهَا فِيهِ.

(وَالثَّانِيَةُ) بَيْعُ الْغَرَرِ - يَفْتَحُ الْغَرَرُ الْمَعْجَمَةَ وَالرَّاءُ الْمَكْرُورَةُ - وَهُوَ بِمَعْنَى مَغْرُورٍ بِهِ اسْمٌ مَفْعُولٌ وَإِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ.

وَيَحْتَمِلُ غَيْرُ هَذَا وَمَعْنَاهُ الْخِدَاعُ الَّذِي هُوَ مَظَنَّةٌ أَنْ لَا رِضَا بِهِ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ فَيَكُونُ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَتَحَقُّقُ فِي صُورٍ: إِثْمًا بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ كِبَاعِ الْعَبْدِ الْأَبْتَنِيِّ وَالْفَرَسِ النَّافِرِ أَوْ بِكَوْنِهِ مَعْدُومًا أَوْ مَجْهُولًا أَوْ لَا يَتِمُّ مِلْكُ الْبَائِعِ لَهُ كَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصُّورِ وَقَدْ يُحْتَمَلُ بِبَعْضِ الْغَرَرِ فَيَصِحُّ مَعَهُ الْبَيْعُ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كَالْجَهْلِ بِأَسَاسِ الدَّارِ وَكِبَاعِ الْجَبَّةِ الْحَشُوءَةِ وَإِنْ لَمْ يَرِ حَشَوَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَكَذَا عَلَى جَوَازِ إِجَارَةِ الدَّارِ وَالذَّابَّةِ شَهْرًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ.

وَعَلَى دُخُولِ الْحَمَامِ بِالْأَجْرَةِ مَعَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الْمَاءَ وَقَدَرِ مَكْنِهِمْ.

وَعَلَى جَوَازِ الشَّرْبِ فِي السَّقَاءِ بِالْعَوْضِ مَعَ الْجَهَالَةِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْأَجَنَّةِ فِي الْبَطُونِ وَالطَّيْرِ فِي

وحديث حَكِيمٍ عامٍّ فالعملُ عليه.

وإليه ذهب الجمهورُ وأنه لا يجوزُ البيعُ للمشتري قبل القبض مطلقاً وهو الذي دلَّ له حديثُ حَكِيمٍ واستنبطه ابنُ عباسٍ.

(قائدة) أخرَجَ الدَّارَقُطِيُّ (٨/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْزِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرِي» وَغَوْهُ لِلْبَزَّازِ «كشف الاستار» (١٢٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى الشَّيْءَ مَكَابِلَةً وَقَضَاهُ ثُمَّ بَاعَهُ لَمْ يَجْزِ تَسْلِيمُهُ بِالْكَيْلِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَكْبَلَهُ عَلَى مَنْ اشْتَرَاهُ ثَانِيًا وَبِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ عطاء: يجوزُ بيعُهُ بِالْكَيْلِ الْأَوَّلِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَلْفِغْ الحديثُ.

وَلَعَلَّ عِلَّةَ الْأَمْرِ بِالْكَيْلِ ثَانِيًا لِتَحَقُّقِ مَا يَجُوزُ مِنَ النِّقْصِ بِإِعَادَةِ الْكَيْلِ لِإِذْهَابِ الْخِطَاءِ.

وحديثُ الصَّاعِينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجُزْأَيْنِ إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَاعَوْنَ الطَّعَامَ جُزْأً وَلَفْظُهُ «كَانَا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرِّمَّانِ جُزْأً فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقَلَهُ».

أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ [أحمد (٥٦/١)، البخاري (٢١٦٦)، مسلم (١٥٢٧)، أبو داود (٣٤٩٣)، النسائي (٢٨٧/٧)، ابن ماجه (٢٢٢٩)] إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: يَجُوزُ بَيْعُ الصَّبْرَةِ جُزْأً لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

وَإِذَا ثَبَتَ جَوَازُ بَيْعِ الْجُزْأَيْنِ حُمِلَ حَدِيثُ الصَّاعِينَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى الطَّعَامَ كَيْلًا وَارِيدَ بَيْعُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ كَيْلِهِ لِلْمُشْتَرِي.

١٧- النهي عن بيعتين في بيعة

٧٦١- وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٢/٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٩٥/٧)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣١) وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٧٣).

وَأَبَى دَاوُدَ (٣٤٦١) «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا».

(وعنه) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ) «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ دَاوُدَ (أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ). «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ تَاوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ بِالْفَيْنِ نَسِيئَةً وَبِالْفَاءِ نَقْدًا فَأَيُّهُمَا شَفَّتْ أَخَذْتُ بِهِ، وَهَذَا بَيْعٌ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ لِيَهَامَ وَتَعْلِيقٌ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ عَبْدِي عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي فَرَسَكَ انْتَهَى.

وَعِلَّةُ النَّهْيِ عَلَى الْأَوَّلِ عَدَمُ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ وَلِزُومِ الرِّبَا عِنْدَ مَنْ مَنَعَ بَيْعَ الشَّيْءِ بِأَكْثَرِ مِنْ سَعْرِ يَوْمِهِ لِأَجْلِ الشَّاءِ.

وَعَلَى الثَّانِي لَتَعْلِيقِهِ بِشَرْطِ مُسْتَقْبَلِ جُزْأَيْنِ وَقُوْعُهُ وَعَدَمُ وَقُوْعِهِ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ الْمُلْكُ.

وَقَوْلُهُ «فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا» يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهَوَّ لَا يَجُزُّ عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إمَّا الْأَوْكُسَ الَّذِي هُوَ اخْذُ الْأَقْلَى أَوْ الرِّبَا، وَهَذَا عَمَّا يُؤَيِّدُ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ:

١٨- لا يحل سلف وبيع ولا شرطان

ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ماليس

عندك

٧٦٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مِمَّا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مِمَّا لَيْسَ عِنْدَكَ».

رَوَاهُ الْغُسَّيْنِيُّ [أحمد (١٧٤/٢)، أبو داود (٣٥٠٤)، النسائي (٢٨٨/٧)، ابن ماجه (٢١٨٨)]، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٤) وَابْنُ خُلَيْفَةَ وَالتَّحَاكِيمُ (١٧/٢).

وَأَخْرَجَهُ فِي غُلُومِ الْحَدِيثِ (ص ١٧٨) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي خَلِيفَةَ عَنْ عَمْرِو الْمَذْكُورِ بِلَفْظٍ: نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَايُ فِي الْأَوْسَطِ (١٥٥٤)، وَغَوْ غَرِيبٌ.

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجُلُ مَلْفٌ وَيَبِعُ وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ وَلَا يَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وخروجه) أي الحاكِم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ نهى عن بيع وشرط ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم.

(أخرجه الطبراني في الأوسط وهو غريب) وقد رواه جماعة واستغربه النووي.

والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتيها:

الأولى: سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء، وعنده أن ذلك لا يجوز فيحتمل أن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة.

والثانية: شرطان في بيع اختلف في تفسيرهما.

ف قيل: هو أن يقول: بعت هذا نقداً بكذا وبكذا نسيئة، وقيل هو أن يشرط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يبيها.

وقيل: هو أن يقول بعتك هذه السلعة بكذا. على أن تبني السلعة الفلانية بكذا ذكره في الشرح نقلاً عن الغيث.

وفي النهاية: لا يجل سلف وبيع هو مثل أن يقول: بعتك هذا العبد بالف على أن تسلفني الفاً في متاع أو على أن تقرضني الفاً لأنه يفرضه ليحاييه في الثمن فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطاً ولا يصح.

وقوله «لَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ» فسرّه في النهاية بأنه كقولك: بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين وهو كالبيعتين في بيعه.

والثالثة: قوله «لَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ» قيل: معناه ما لم يملك وذلك هو الغصب فإنه غير ملك الغاصب فإذا باعه وربح في ثمنه لم يجل له الربح.

وقيل: معناه ما لم يقبض لأن السلعة قبل قبضها ليست في

ضمان المشتري إذا تلفت تلفت من مال البائع.

والرابعة: قوله «وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» فذسرها حديث حكيم بن حزام عن أبي داود (٣٥٠٣) والنسائي (٤١٣) (أنه قال: قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فريد مني المبيع ليس عندي فأبتاعه من السوق؟ قال «لَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» فدل على أنه لا يجل بيع الشيء قبل أن يملكه.

١٩- النهي عن بيع العربان

٧٦٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنْ بَيْعِ الْعُرَبَانِ».

رواه مالك [الموطأ] (ص ٣٧٧) قال: بلغني عن عمرو بن شعيب به.

(وعنه) أي عمرو بن شعيب.

(قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرَبَانِ») بضم العين المهملة وسكون الراء وبالياء الموحدة ويقال: أربان. ويقال عربون (رواه مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود (٣٥٠٢) وابن ماجه (٢١٩٢).

وله راي لم يسم وسمي في رواية فإذا هو ضعيف وله طرق لا تخلو عن مقال.

فبيع العربان فسرّه مالك قال: هو أن يشتري الرجل العبد أو الأمة أو يكتري ثم يقول للذي اشترى منه أو اكترى منه: أعطيتك ديناراً أو درهماً على أني إن أخذت السلعة فهو من ثمنها وإلا فهو لك.

واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع فأبطله مالك والشافعي لهذا النهي ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ودخوله في أكمل المال بالباطل.

وروي عن عمر وابنه واحد جوازه.

٢٠- لَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

٧٦٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال:

٢١- التصرف بالنقد في حضور البائع

٧٦٥- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخَذُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخَذُ الدَّنَانِيرَ، أَخَذَ هَذَا مِنْ هَذَا وَأَعْطَى هَذَا مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ».

رواه الأئمة (أحمد ٣٣/٢)، أبو داود (٣٣٥٤)، الترمذي (١٢٤٢)، النسائي (٢٨١/٧)، ابن ماجه (٢٢٢٢) وصححه الحاكم (المستدرک: ٤٤/٢).

(وعنه) أي: ابن عمر.

(قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخَذُ الدَّرَاهِمَ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخَذُ الدَّنَانِيرَ، أَخَذَ هَذَا مِنْ هَذَا وَأَعْطَى هَذَا مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ» رَوَاهُ الْحَمْدِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

هو دليل على أنه يجوز أن يقضي عن الذئب الفضة وعن الفضة الذئب لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير فيلزم المشتري في ذممه له دنانير وهي الثمن ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس.

وبوب أبو داود (٣٣٥٤) باب اقتضاء الذئب عن الورق، ولفظه «كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخَذُ الدَّرَاهِمَ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخَذُ الدَّنَانِيرَ وَأَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ».

وفيه دليل على أن التقدين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدُهُما فيسقط الحكم بأُحدهما إذا فعلا ذلك فحُفَظَ أَنْ لَا يَفْتَرَقَا إِلَّا وَقَدْ قَبِضَ مَا هُوَ لَازِمٌ عَوْضَ مَا فِي الذَّمِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبِضَ الْبَعْضُ مِنَ الذَّمِّ وَيَقْبِضَ الْبَعْضُ فِي ذَمِّهِ مِنْ عَلَيْهِ الدَّنَانِيرُ عَوْضاً عَنْهَا وَلَا الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الصَّرْفِ وَالشَّرْطُ فِيهِ أَنْ لَا يَفْتَرَقَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ.

وأما قوله في رواية أبي داود «بسعر يومها»، فالظاهر أنه غير شرط وإن كان أمراً أغلياً في الواقع يدل على ذلك قوله «فَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْنَافُ فَيُعْمَرُ كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا يَدَيْ».

ابْتَعَتْ زَيْتاً فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحاً حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفَتْتُ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، «لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

رواه أحمد (١٩١/٥) وأبو داود (٣٤٩٩)، واللفظ له، وصححه ابن حبان (٤٩٨٤) والحاكم (٣٩/٢).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ابْتَعْتُ زَيْتاً فِي السُّوقِ فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحاً حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ) يعني يعقد له البيع.

(فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ «لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

الحديث دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله، والظاهر أن المراد به القبض لكونه غير عنه بما ذكر لما كان غالب قبض المشتري الحيازة إلى المكان الذي يختص به.

وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به فعند الجمهور أن ذلك قبض.

وفصل الشافعي فقال: إِنْ كَانَ ثَمًّا يُسْتَاوَلُ بِالْيَدِ كَالدَّرَاهِمِ وَالثُّوبِ فقبضه نقل وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان آخر، وما كان لا ينقل كالعمارة والمير على الشجر فقبضه بالتخلية.

قوله، (فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ) في رواية أبي داود «اسْتَوْفَيْتَهُ».

وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله، ويدل له قوله «نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

٢٢- النَّهْيُ عَنِ النَّجَشِ

٧٦٦- وَعَنْهُ عليه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنِ النَّجَشِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٤٢)، مسلم (١٥١٦)].

(وعنه) أي ابن عمر.

(قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجَشِ») يَفْتَحُ النُّونَ وَسُكُونُ الْجِيمِ بَعْدَهَا شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

النَّجَشُ لُغَةٌ: تَغْيِيرُ الصَّيْدِ وَاسْتِثَارَتُهُ مِنْ مَكَانِهِ لِيَصَادَ.

وَفِي الشَّرْعِ الزِّيَادَةُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ الْمَعْرُوضَةِ لِلْبَيْعِ لَا لِشُرْتِهَا بَلْ لِيُغَيَّرَ بِذَلِكَ غَيْرُهُ، وَسُمِّيَ النَّاجِشُ فِي السَّلْعَةِ نَاجِشًا لِأَنَّهُ يُثِيرُ الرُّغْبَةَ فِيهَا وَيَرْفَعُ ثَمَنَهَا.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّاجِشَ عَاصٍ بِفِعْلِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَيْعِ إِذَا وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ وَيَوْمَ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ وَرَوَايَةً عَنْ مَالِكٍ.

إِلَّا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ يَقُولُونَ بِفَسَادِهِ إِنْ كَانَ مُوَاطَأَةً مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مَنَّهُ.

وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: يَبْتَئُ لَهُ الْخِيَارُ وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ قِيَاسًا عَلَى الْمَصْرَاةِ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ.

قَالُوا: لِأَنَّ النَّهْيَ عَائِدٌ إِلَى أَمْرِ مُفَارِقٍ لِلْبَيْعِ وَهُوَ قَصْدُ الْخِدَاعِ فَلَمْ يَقْتَضِ الْفَسَادَ.

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ البرِّ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ أَنَّ التَّحْرِيمَ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فَوْقَ ثَمَنِ الْمَلِّ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا رَأَى سَلْعَةً تَبَاعٌ بِدُونِ قِيَمَتِهَا فَرَادَ فِيهَا لِيَتَّهِيَ إِلَى قِيَمَتِهَا لَمْ يَكُنْ نَاجِشًا عَاصِيًا بَلْ يُوجَرُّ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنُهُ.

قَالُوا: لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ فَهُوَ مُرَدُّوهُ بِأَنَّ النَّصِيحَةَ تَحْصُلُ بِغَيْرِ إِهْمَامٍ أَنَّهُ يُرِيدُ الشِّرَاءَ.

وَأَمَّا مَعَ هَذَا فَهُوَ خِدَاعٌ وَغَرَرٌ وَبِأَنَّهُ أَخْرَجَ

الْبَخَارِيُّ (٢٠٨٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى فِي سَبَبِ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» [الآيَةُ] [آل عمران: ٧٧] قَالَ: أَقَامَ رَجُلٌ سَلْعَتَهُ وَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ فَنَزَلَتْ.

قَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ أَكَلَ رِبَاً خَائِنٌ.

فَجَعَلَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى مِنْ أَخْبَرٍ بِأَكْثَرِ ثَمَنِ اشْتَرَى بِهِ أَنَّهُ نَاجِشٌ لِمَشَارَكَتِهِ لِمَنْ يُزِيدُ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فِي ضَرَرٍ الْغَيْرِ فَاشْتَرَكَا فِي الْحُكْمِ لِذَلِكَ وَحَيْثُ كَانَ النَّاجِشُ غَيْرَ الْبَائِعِ فَقَدْ يَكُونُ أَكَلَ رِبَاً إِذَا جَعَلَ لِلْبَائِعِ جُعْلًا.

٢٣- النَّهْيُ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْمَزَابَةِ وَالْمَخَابَرَةِ وَالنِّسْيَا

٧٦٧- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ

الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمَزَابَةِ، وَالْمَخَابَرَةِ، وَعَنِ النَّيْسَا، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ.

رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (أَحْمَدُ (٣/٣٦٤)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٧٥)، التِّرْمِذِيُّ (١٣١٣)، النَّسَائِيُّ (٢٩٦/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٦٦)].

(وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ» مُفَاعَلَةٌ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْقَافِ.

(وَالْمَزَابَةُ) بَزَتْهَا بِالزَّيْ بِعَدِّ الْأَلْفِ مُوَحَّدَةٌ فَنَوْنٌ.

(وَالْمَخَابَرَةُ) بَزَتْهَا بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَالْفَ فَمُوَحَّدَةٌ فَرَاءٌ.

(وَعَنِ النَّيْسَا) بِالْمَثَلَةِ مَضْمُومَةٌ فَنَوْنٌ مُفَتْوحَةٌ فَمِثْنَةٌ تَحْتِيةٌ بَزَنَةٌ ثَرِيًّا: الْاسْتِثْنَاءُ.

(إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ) عَائِدٌ إِلَى الْأَخِيرِ.

(رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى أَرْبَعِ صُورٍ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا:

الْأُولَى: الْحَاقِلَةُ وَفُسْرَمَا جَابِرٌ رَاوَى الْحَدِيثَ بِأَنَّهَا يَبِيعُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ الزُّرْعَ بِمِائَةِ فَرْقٍ مِنَ الْخَطِطَةِ، وَفُسْرَمَا أَبُو عُبَيْدٍ بِأَنَّهَا يَبِيعُ الطَّعَامَ فِي سَبِيلِهِ، وَفُسْرَمَا مَالِكٌ بِأَنَّهُ تَكْرَى الْأَرْضَ بِيَعُضٍ مَا تَنْبِتُ وَهَذِهِ هِيَ الْمَخَابَرَةُ وَيَعْدُ هَذَا التَّفسيرَ عَطْفُهَا عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَبِأَنَّ الصَّحَابِيَّ اعْرَفَ بِتَفْسِيرِ مَا رَوَى.

(وعن أنسٍ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ» بِالْحَاءِ وَالضَّادِ مُعْجَمَتَيْنِ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْخَضَرَةِ.

(والملازمة والمناذرة) بالذَّالِ المعجمة (والمزانية). رواه البخاري).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى خَمْسِ صُورٍ مِنْ صُورِ الْبَيْعِ مِنْهَا عُنْهَا:

الأولى المخافلة وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا.

والثانية المخاضرة وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَارِ وَالْحَبِيبِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صِلَاحُهَا.

وقد اختلف العلماء فيما يصحُّ بيعُهُ مِنَ الثَّمَارِ وَالزُّرْعِ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِذَا كَانَ قَدْ بَلَغَ حَدًّا يُنْتَفَعُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَخَذَ الثَّمَرُ الْوَانَةَ وَاشْتَدَّ الْحَبُّ صَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ.

وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ الْبَقَاءَ فَلَا يَصَحُّ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ شَغْلٌ لِلْمَلِكِ الْبَائِعِ أَوْ لِأَنَّهُ صَفَقَتَانِ فِي صَفَقَةٍ وَهُوَ إِعَارَةٌ أَوْ إِجَارَةٌ وَبَيْعٌ.

وَأَمَّا إِذَا بَلَغَ حَدَّ الصَّلَاحِ فَاشْتَدَّ الْحَبُّ وَأَخَذَ الثَّمَرُ الْوَانَةَ فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ وَفَاقًا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي بَقَاءَهُ فَقِيلَ: لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ وَقِيلَ: يَصَحُّ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مَعْلُومَةً صَحَّ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَمْ يَصَحَّ، فَلَوْ كَانَ قَدْ صُلِحَ بَعْضُ مَنْهُ دُونَ بَعْضٍ فَبَيْعُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلِلْحَنَفِيَّةِ تَفَاصِيلٌ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.

والثالثة: الملازمة وَبَيَّنَّهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٢٠) عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهَا لِمَنْ لَسَ الرَّجُلُ الثَّوبَ يَبْدُو بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ.

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٦٠/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هِيَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: ابْيَعْكَ ثَوْبِي بِثَوْبِكَ. وَلَا يَنْظُرُ أَحَدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ الْآخَرِ وَلَكِنَّهُ يَلْمِسُهُ لَمَسًا.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٩٥/٣) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ: الْمَلَاظِمَةُ أَنْ يَلْمَسَ الثَّوبَ يَبْدُو وَلَا يَنْشُرُهُ وَلَا يُقْلَبُهُ إِذَا مَسَّهُ وَجِبَ الْبَيْعُ.

وَمُسْلِمٌ (١٥١٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْمُلٍ.

والرابعة: المناذرة فَسَّرَهَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٧٠) مِنْ

وَقَدْ فَسَّرَهَا جَابِرٌ بِمَا عَرَفَ كَمَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ (المسند: ٣١١/١).

والثانية: المزانية مأخوذة من الزين بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقِّه، وفسرها ابن عمر كما رواه مالك ببيع التمر أي رطباً بالتمر كيلاً وبيع العنب بالزبيب كيلاً.

وأخرج عنه الشافعي في الأم (٦٣/٧) وقال: تفسر المخافلة والمزانية في الأحاديث يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْصُوصًا.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَنْ رِوَاةٍ، وَالْعَلَّةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ هُوَ الرِّبَا لَعَدِمِ الْعِلْمُ بِالتَّسَاوِي.

والثالثة: المخابرة وَهِيَ مِنَ الْمَزَارَعَةِ وَهِيَ الْمَاعِلَةُ عَلَى الْأَرْضِ بَبَعْضٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الزُّرْعِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَزَارَعَةِ.

والرابعة: الثَّيْبَا فَإِنَّهُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ، وَصُورَةُ ذَلِكَ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا وَيُسْتَنْتَى بَعْضُهُ وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مَعْلُومًا صَحَّتْ نَحْوُ أَنْ يَبِيعَ أَشْجَارًا أَوْ أَعْنَابًا وَيُسْتَنْتَى وَاحِدَةً مُعَيَّنَةً، فَإِنْ ذَلِكَ يَصَحُّ اتِّفَاقًا.

قَالُوا: لَوْ قَالَ: إِلَّا بَعْضَهَا فَلَا يَصَحُّ لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مَجْهُولٌ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْقَدْرَ الْمُسْتَنْتَى صَحَّ مُطْلَقًا وَقِيلَ لَا يَصَحُّ أَنْ يُسْتَنْتَى مَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ.

هَذَا وَالرَّجْعُ فِي النَّهْيِ عَنِ الثَّيْبَا هُوَ الْجَهَالَةُ وَمَا كَانَ مَعْلُومًا فَقَدْ انْتَفَتِ الْعَلَّةُ فَخَرَجَ عَنْ حُكْمِ النَّهْيِ وَقَدْ ثَبَتَ النَّصُّ عَنِ الْعَلَّةِ بِقَوْلِهِ «إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ».

٢٤- النهي عن المخاضرة والملازمة والمناذرة

٧٦٨- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمَلَاظِمَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمُزَانَةِ».

رواه البخاري (٢٢٠٧).

طريق سفيان عن الزُّهري: المنابذة أن يقول: السَّيِّءُ لِي مَا مَعَكَ والقي إليك ما معي.

والنَّسائي (٢٦١/٧) من حديث أبي هريرة أن يقول: أنبذ ما معي وتبذ ما معك ويشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر.

واحمد (٩٥/٣) عن عبد الرزاق عن معمر: المنابذة أن يقول: إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع.

ومسلم (١٥١١) من حديث أبي هريرة المنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه.

وعلمت من قوله (فقد وجب البيع) أن بيع الملامسة والمنابذة جعل فيه نفسُ اللبسِ والتبذيرُ بغيرِ صيغته.

وظاهرُ النهي التحريمُ واللفقهاء تفاصيلُ في هذا لا تليقُ بهذا المختصر.

فائدة: استدل بقوله «لا ينظر إليه» أنه لا يصح بيع الغائب، وللعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: لا يصح وهو قول الشافعي.
والثاني: يصح ويثبت له الخيار إذا رآه وهو للهادوية والحنفية.

والثالث: إن وصفه صح وإلا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين.

واستدل به على بطلان بيع الأعمى.

وفيه أيضاً ثلاثة أقوال:

الأول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك.

والثاني: يصح إن وصف له.

والثالث: يصح مطلقاً وهو للهادوية والحنفية.

٢٥- النهي عن تلقي الركبان

٧٦٩- وَعَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَاذٍ» قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ مِمْسَارًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢١٥٨، مسلم ١٥٢١)، وَالْفَقْهُ لِلْبَخَارِيِّ.

اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع: (الأولى) النهي عن تلقي الركبان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا رُكباناً أو مشاة جماعة أو واحداً، وإنما خرج الحديث على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً.

وأما ابتداء التلقي فيكون ابتداءه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة.

وفي حديث ابن عمر (البخاري ٢١٦٦، ٢١٦٧، مسلم ١٥١٧) «كَانَا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ سَوَاقُ الطَّعَامِ».

وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق.

قال ابن عمر: كانوا يتساعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكائدهم فيها ثم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكائدهم حتى ينقلوه أخرجه البخاري (٢١٦٧).

فدل على أن القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً وأن منتهى التلقي ما فوق السوق.

وقالت الهادوية والشافعية إنه لا يكون التلقي إلا خارج البلد.

وكأنهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع وهو تغريب الجالب، فإنه إذا قدم إلى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فإن لم يفعل ذلك فهو من قصيره.

واعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق السوق مطلقاً عملاً بظاهر الحديث.

وظَاهِرُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النَّهْيَ شَامِلٌ لِمَا كَانَ بِأَجْرَةٍ وَمَا كَانَ بِغَيْرِ أَجْرَةٍ.

وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ صُورَةَ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي بِأَنْ يَجِيءَ لِلْبَادِي غَرِيبٌ بِسَلْعَةٍ يُرِيدُ بَيْعَهَا بِسَعْرِ الْوَقْتِ فِي الْحَالِ فَيَأْتِيهِ الْحَاضِرُ فَيَقُولُ: ضَعُهُ عِنْدِي لِأَبِيعَهُ لَكَ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى مِنْ هَذَا السَّعْرِ.

ثُمَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ خَصَّ هَذَا الْحُكْمَ بِالْبَادِي وَجَعَلَهُ قِيْدًا. وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِهَذَا الْحَاضِرِ إِذَا شَارَكَهُ فِي عَدَمِ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ.

وَقَالَ: ذَكَرَ الْبَادِي فِي الْحَدِيثِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، فَأَمَّا أَهْلُ الْقُرَى الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْأَسْعَارَ فَلَيْسُوا بِدَاخِلِينَ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَيَّدَ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْعِلْمِ بِالنَّهْيِ وَأَنْ يَكُونَ الْمَتَاعُ الْمَجْلُوبُ مِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْحَاجَةُ وَأَنْ يَعْضُرَ الْحَضْرِيَّ ذَلِكَ عَلَى الْبَدْوِيِّ فَلَوْ عَرْضَهُ الْبَدْوِيُّ عَلَى الْحَضْرِيِّ لَمْ يُبْعَ، وَكُلُّ هَذِهِ الْقِيُودُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ بَلْ اسْتَنْبَطُوهَا مِنْ تَعْلِيلِهِمْ لِلْحَدِيثِ بِعِلَلٍ مُتَّصِدَةٍ مِنَ الْحُكْمِ.

ثُمَّ قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ وَإِلَى هُنَا ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ وَإِنَّه جَائِزٌ مُطْلَقًا كَتَوَكُّلِهِمْ وَحَدِيثِ النَّصِيحَةِ [مُسَمَّيًّا (٢١٦٢)] وَدَعَوَى النُّسخِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِإِقْتِرَافِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ لِئَمَّا عَرَفَ الْمُتَأَخِّرُ وَحَدِيثِ النَّصِيحَةِ «إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ» مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَنْصَحَهُ نَصَحَهُ بِالْقَوْلِ لَا أَنَّهُ يَتَوَلَّى لَهُ الْبَيْعَ، وَهَذَا فِي حُكْمِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي.

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الشِّرَاءِ لَهُ فَلَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ.

وَقَدْ قَالَ الْبَخَارِيُّ: بَابٌ لَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسُّمْرِ.

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ الْمَالِكِيُّ: الشِّرَاءُ لِلْبَادِي كَالْبَيْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» [البخاري (٢١٥٠)]، [مسلم (١٤١٣)] فَإِنَّ مَعْنَاهُ الشِّرَاءَ.

وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ [مسند (٤٩٤٦)] عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَقِيتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَقُلْتُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ أَمَّا

وَالنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ حَيْثُ كَانَ قَاصِدًا لِلتَّلْقَى عَالِمًا بِالنَّهْيِ عَنْهُ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّلْقَى إِذَا لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ فَإِنْ ضُرَّ كَرِهَ فَإِنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى صَحَّ الْبَيْعُ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَجَبَتْ الْخِيَارُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِلْبَائِعِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٣٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَاشْتَرَاهُ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ».

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّهْيِ نَفْعُ الْبَائِعِ وَإِزَالَةُ الضَّرَرِ عَنْهُ.

وَقِيلَ: نَفْعُ أَهْلِ السُّوقِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرٍ «لَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى تَهْبِطُوا بِهَا السُّوقَ».

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْبَيْعُ مَعَهُ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ.

فَعِنْدَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا أَنَّهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ النَّهْيَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى نَفْسِ الْعَقْدِ وَلَا إِلَى وَصْفٍ مُلَازِمٍ لَهُ فَلَا يَقْتَضِي النَّهْيُ الْفَسَادَ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

وَقَدْ اشْتَرَطَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِتَحْرِيمِ التَّلْقَى شُرَاطَ

فَقِيلَ: يَشْتَرُطُ فِي التَّحْرِيمِ أَنْ يَكْذِبَ الْمُتَّلَقِّي فِي سَعْرِ الْبَلَدِ وَيَشْتَرِي مِنْهُمْ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ.

وَقِيلَ: أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِكَثْرَةِ الْمَوْنَةِ عَلَيْهِمْ فِي الدُّخُولِ.

وَقِيلَ: أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيُغْنِيَهُمْ وَهَذِهِ تَقْيِيدَاتٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ بَلْ الْحَدِيثُ أَطْلَقَ النَّهْيَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» وَقَدْ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ «لَا يَكُونُ لَهُ سَمْسَارًا» بَسِينِينَ مُهْمَلَتَيْنِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْقِيَمُ بِالْأَمْرِ وَالْحَافِظُ، ثُمَّ اشْتَهَرَ فِي مَتَوَلِّيِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِغَيْرِهِ بِالْأَجْرَةِ كَذَا قَيَّدَهُ الْبَخَارِيُّ وَجَعَلَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مُقَيَّدًا لَمَّا أَطْلَقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا بِغَيْرِ أَجْرَةٍ فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ وَالْمَعَاوَنَةِ فَاجَازَهُ.

نَهَيْتُمْ أَنْ تَبِيعُوا أَوْ تَبْتَاعُوا لَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٤٠).

وعن ابن سيرين عن أنس كان يُقَالُ لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَهِيَ كَلِمَةُ جَامِعَةٍ لَا يَبِيعُ لَهُ شَيْئًا وَلَا يَتَّاعُ لَهُ شَيْئًا.

فإن قيل: قد لوحظ في النهي عن تلقي الجلوبة عدمُ غبن البادي، ولوحظ في النهي عن بيع الحاضر للبادي الرقنُ بأهل البلد واعتبر فيه غبن البادي وهو تناقض.

فالجواب: أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الجماعة.

ولما كان البادي إذا باع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصاً فانتفع به جميع سكان البلد - لاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادي.

ولما كان في التلقي إنما يُنتفع خاصته وهو واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وقد تضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد التلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من المتلقي - نظر الشارع لهم فلا تناقض بين المسألتين بل هما صحيحتان في الحكمة والمصلحة.

٢٦- النهي عن تلقي الجلب

٧٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرِي مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

(رواه مسلم ١٥١٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ» بفتح اللام مصدر بمعنى المجلوب).

(«فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرِي مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

تقدم الكلام عليه وأنه دليل على كِبَرِ الخيارِ للبائع.

وظاهره ولو شراه المتلقي بسعر السوق فإن الخيار ثابت.

٢٧- لا يبيع الرجل على بيع أخيه

٧٧١- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ

عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَّاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِنْأَيْهَا».

متفق عليه (البخاري ٢١٤٠)، مسلم (١٥١٥).

ولمسلم (١٥١٥) (٩) «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ».

(وعنه) أي أبي هريرة (قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ» بِكسر الحاء المعجمة. وأما في الجمعة وغيرها فبضمها.

(«أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَّاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِنْأَيْهَا» كَفَاتُ الْإِنَاءِ كَيْتُهُ وَقَلْبَتُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَسْلِمٌ «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ».

اشتمل الحديث على مسائل منهية عنها.

الأولى: نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم.

الثانية: ما يُعَيِّدُهُ قَوْلُهُ «وَلَا تَتَاجَشُوا» وَهُوَ مَعْطُوفٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ «نَهَى»؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيباً فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ» (تقدم برواه ٧٥٧).

الثالثة: قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» يُرَوَّى بِرَفْعِ الْمَضَارِعِ عَلَى أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ وَبِجَزْوِيٍّ عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ وَإِثْبَاتُ الْبَيِّءِ يُقَوَّى الْأَوَّلُ، وَعَلَى الثَّانِي فَبِأَنَّ عَوْمَلَ الْمُجْزُومِ مُعَامَلَةٌ غَيْرُ الْمُجْزُومِ فَتَرَكْتُ الْبَيِّءَ فِي رِوَايَةٍ مَجْذِبَةٍ فَلَا إِشْكَالَ.

وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فيأتي في مَدُّهِ الخيار رجل فيقول للمشتري: افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أحسن منه.

وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع في مَدُّهِ الخيار: افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن.

وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك

كَانَ يَكُونُ كَافِرًا فَلَا يَحْرُمُ وَمَوْ حَيْثُ تَكُونُ الْمَرْأَةُ كِتَابِيَّةً وَكَانَ يَسْتَجِيرُ بِكَاتِحَتِهَا وَيَوْمَ قَالَ الْأَوَزَاعِيُّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحْرُمُ أَيْضًا عَلَى خُطْبَةِ الْكَافِرِ وَالْحَدِيثُ خَرَجَ التَّقْيِيدُ فِيهِ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَلَا اغْتِيَابَ لَهُمْ بِهِ.

الخامسة: قَوْلُهُ (وَلَا تُسَالِ الْمَرْأَةُ) يُرَوَّى مَرْفُوعًا وَمَجْزُومًا وَعَلَيْهِ بِكَسْرِ اللَّامِ لِاتِّفَاقِ السَّائِكِينَ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ لَا تُسَالِ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ أَمْرَأَتَهُ وَيَنْكِحَهَا وَيَصِيرُ مَا هُوَ لَهَا مِنَ الثَّفَقَةِ وَالْعَشْرَةِ لَهَا، وَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْإِكْفَاءِ لِأَنَّ فِي الصَّحْفَةِ مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ كَأَنَّ مَا ذَكَرْنَا كَانَ مُعَدًّا لِلزَّوْجَةِ فَهُوَ فِي حُكْمِ مَا قَدْ جُمِعَتْهُ فِي الصَّحْفَةِ لِيُسْتَفْعَ بِهِ إِذَا دَعَبَ عَنْهَا فَكَأَنَّهَا قَدْ كَفَّتْ الصَّحْفَةُ وَخَرَجَ ذَلِكَ عَنْهَا فَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ الْمَرْكَبِ بِالْمَرْكَبِ الْمَذْكُورِ لِلشَّبهِ بَيْنَهُمَا.

٢٨- زَجَرُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا

٧٧٢- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٢/٥). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ.

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ) لِأَنَّ فِيهِ حَبِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعَارِفِيُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

(وَلَهُ شَاهِدٌ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا قِيلَ: إِلَى مَتَى؟ قَالَ حَتَّى يُلْغَ الْغُلَامُ وَتَحْيِضَ الْجَارِيَةُ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ (٦٨/٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) وَفِي سَنَدِهِ عَنْهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْوَاقِفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي بَعْدَهُ كَانَ يَحْسُرُ ضَمُّهُمَا إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي تَقَدَّمَ (بِرَقْم ٧٤٤) فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ أَوْ يُؤَخَّرُ هُوَ إِلَى هُنَا.

السَّلْعَةُ وَالرَّاعِبُ فِيهَا عَلَى الْبَيْعِ وَلَمْ يَعْقِدْ فَيَقُولُ آخِرُ لِلْبَائِعِ: أَنَا اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ بِأَكْثَرٍ بَعْدَ أَنْ كَانَا قَدْ اتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا وَإِنْ فَاعَلَهَا عَاصٍ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْمَزَايِدَةِ وَهُوَ الْبَيْعُ عَنْ يَزِيدٍ فَلَيْسَ مِنَ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبَخَارِيُّ (كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ (٥٩)) بِبَيْعِ الْمَزَايِدَةِ وَوَرَدَ فِي ذَلِكَ صَرِيحًا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (١٦٤١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢١٨)، السَّائِكِيُّ (٢٥٩/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢١٩٨)) - وَاللُّغْظُ لِلتِّرْمِذِيِّ وَقَالَ: حَسَنٌ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّهُ ﷺ بَاعَ حِلْسًا وَقَدَحًا وَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْجِلْسَ وَالْقَدَحَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمٍ فَقَالَ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ فَبَاغَهُمَا مِنْهُ».

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْبَيْعُ عَنْ يَزِيدٍ اتِّفَاقًا وَقِيلَ: إِنَّهُ يَكْرَهُ وَاسْتَدَلَّ لِقَائِلِهِ بِحَدِيثِ عَنْ سُهَيْبَانَ بْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ» (الْبَزَارُ «كَشَفُ الْأَسْتَارِ» (١٢٧٦)) وَلَكِنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ لَهِيْعَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ (وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ) زَادَ فِي مُسْلِمٍ (١٤١٢) «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ» فِي رَوَايَةٍ «حَتَّى يَأْذَنَ»، وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهَا إِذَا كَانَ قَدْ صَرَخَ بِالْإِجَابَةِ وَلَمْ يَأْذَنَ وَلَمْ يَتْرَكْ، فَإِنْ تَزَوَّجَ وَالْحَالُ هَذِهِ عَصَى اتِّفَاقًا وَصَحَّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَ دَاوُدُ: يُفْسَخُ النِّكَاحُ وَنَعَمْ مَا قَالَ وَهَبِيُّ رَوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ.

وَأَمَّا اشْتَرَطَ التَّصْرِيحَ بِالْإِجَابَةِ وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ مُطْلَقًا لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ [مُسْلِمٌ (١٤٨٠)] فَإِنَّهَا قَالَتْ: خَطَبَنِي أَبُو جَهْمٍ وَمُعَاوِيَةُ فَلَمْ يُكْزِرْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بَلْ خَطَبَهَا مَعَ ذَلِكَ لِأَسَامَةَ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدُهُمَا بِخُطْبَةِ الْآخَرِ وَأَنَّهُ ﷺ أَشَارَ بِأَسَامَةَ لَا أَنَّهُ خَطَبَ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

وَقَوْلُهُ «أَخِيهِ» أَيُّ فِي الدِّينِ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ أَخٍ

وَهَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدَيْهَا.

وظَاهِرُهُ عَامٌّ فِي الْمَلِكِ وَالْجِهَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ ذَهَبَ أَحَدٌ إِلَى هَذَا الْعُمُومِ فَهُوَ عَمَلٌ عَلَى التَّفْرِيقِ فِي الْمَلِكِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ الْأَخِي.

وظَاهِرُهُ أَيْضاً تَحْرِيمُ التَّفْرِيقِ لَوْ بَعْدَ الْبِلْسُورِ إِلَّا أَنَّهُ يُقَيَّدُ بِحَدِيثِ عُبَادَةَ.

وَفِي «الْفَيْصِ» أَنَّهُ خَصَّهُ فِي الْكَبِيرِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْعِشْرِ، وَكَانَ مُسْتَدًّا لِلْإِجْمَاعِ حَدِيثُ عُبَادَةَ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدَيْهَا وَقَسٌّ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَرْحَامِ الْحَارِمِ بِجَمَاعِ الرُّحَامَةِ وَكَذَلِكَ وَرَدَ النَّصُّ فِي الْأَخَوَةِ وَهُوَ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ:

٢٩- النهي عن بيع الأخوين بتفريق

٧٧٣- وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَيْعَ غُلَامَتَيْنِ أَخَوَتَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَذْرِكُهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا، وَلَا تَبِعْهُمَا إِلَّا جَمِيعاً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٧/١)، وَرِجَالُهُ بِهَذَا.

وَلَقَدْ صَنَحَهُ ابْنُ عَرَبِيَّةَ، وَابْنُ الْجَزَارِيِّ (٥٧٥)، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ (٥٤/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ.

وَحَكَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٣٨٦/١) أَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَهُ الْحَكَمَ مِنْ مِمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ يَرْوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَمِمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْبَيْعِ وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَأْيٍ وَجْهُ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِهِ بِالْبَيْعِ.

وَالْحَقُّوهُ بِتَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بِسَائِرِ الْإِنْشَاءَاتِ كَالْهَبَةِ وَالنَّذْرِ وَهُوَ مَا كَانَ بِاخْتِيَارِ الْمُفَرِّقِ.

وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بِالْقِسْمَةِ فَلَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ فَإِنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ فَهَرِيٌّ

وَهُوَ الْمِيرَاثُ.

وَحَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام قَدْ دَلَّ عَلَى بُطْلَانِ الْبَيْعِ وَلَكِنَّهُ عَارِضُهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ، فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى صَحَّةِ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْمَلِكِ بِالْبَيْعِ.

وَنَحْوُهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعُقُوبَةِ إِذَا لَوْ كَانَ لَا يَصْحُحُ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْمَلِكِ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّفْرِيقُ فَلَا عُقُوبَةٌ وَلِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ مَعَ الْعَصِيَانِ.

قَالُوا: وَالْأَمْرُ بِالْإِجْمَاعِ لِلْغُلَامَيْنِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَعْدُ جَدِيدٍ بِرِضَا الْمُشْتَرِي.

فَالْتَدَّةُ: فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْبَهِيمَةِ وَلَدَيْهَا وَجِهَانٍ لَا يَصْحُحُ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ تَعَذُّيبِ الْبَهَائِمِ وَيَصْحُحُ قِيَاساً عَلَى الذَّبْحِ وَهُوَ الْأَوَّلُ.

٣٠- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ

٧٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «غَلَا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، (أَحْمَدُ ١٥٦/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤٥١)، الزُّمَدِيُّ (١٣١٤)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٠٠)، (٤٩٣٥).

(وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: غَلَا السَّعْرُ الْغَلَاءُ مَمْدُودٌ وَهُوَ ارْتِفَاعُ السَّعْرِ عَلَى مُعْتَادِهِ.

(فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ فَسَعَرْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ») يَعْنِي يَفْعَلُ ذَلِكَ هُوَ وَحْدَهُ بِإِرَادَتِهِ.

(الْقَابِضُ) أَيِ الْمَقْتِرِ

(الْبَاسِطُ) الْمَوْسَعُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ» [البقرة: ٢٤٥].

(الرَّازِقُ) إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَآخَرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ (٢٤٩/٢) وَالسَّبْزَارِيُّ وَأَبُو يَعْلَى (٢٧٧٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيرَ مَظْلَمَةٌ وَإِذَا كَانَ مَظْلَمَةً فَهُوَ مُحَرَّمٌ وَإِلَى هَذَا دَعَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّسْمِيرُ وَلَوْ فِي الْقَوْتَيْنِ.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّسْمِيرِ لِكُلِّ مَتَاعٍ وَإِنْ كَانَ سِيَاقُهُ فِي خَاصٍّ.

وَقَالَ الْمُهَذَّبِيُّ: إِنَّهُ اسْتَحْسَنَ الْأَثْمَةُ الْمَتَّاعُونَ تَسْمِيرَ مَا عَدَا الْقَوْتَيْنِ كَاللَّحْمِ وَالسَّمْنِ وَرِعَايَةَ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ وَدَفْعَ الضَّرَرِ عَنْهُمْ.

وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَنْحَةِ «الْفُقَارِ» وَبَسَطْنَا الْقَوْلَ هُنَاكَ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

٣١- النَّهْيُ عَنِ الْاِحْتِكَارِ

٧٧٥- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٠٥).

(وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَيُقَالُ لَهُ مَعْمَرُ بْنُ أَبِي مَعْمَرٍ.

اسْلَمَ قَدِيمًا وَهَاجَرَ إِلَى الْحِشْبَةِ وَتَأَخَّرَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ثُمَّ هَاجَرَ إِلَيْهَا وَسَكَنَ بِهَا (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» بِالْهَمْزَةِ هُوَ الْعَاصِي الْأَثَمُ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْاِحْتِكَارِ.

وَفِي «النِّهَايَةِ» عَلَى قَوْلِهِ ﷺ «مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا» قَالَ: أَيِ اشْتَرَاهُ وَحَبَسَهُ لِيَقْلُ فَيَغْلُو.

وظَاهِرٌ حَدِيثُ مُسْلِمٍ تَحْرِيمُ الْاِحْتِكَارِ لِلطَّعَامِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ

يُدْعَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: اخْتَكَرَ إِلَّا فِي الطَّعَامِ.

وَقَدْ دَعَبَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى عُمُومِهِ فَقَالَ: كُلُّ مَا أَضُرَّ بِالنَّاسِ حَبْسُهُ فَهُوَ اخْتِكَارٌ وَإِنْ كَانَ دَعَبًا أَوْ ثِيَابًا.

وَقِيلَ: لَا اخْتِكَارَ إِلَّا فِي قُوْتِ النَّاسِ وَقُوْتِ الْبَهَائِمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

وَلَا يَنْفَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الرَّادَّةَ فِي مَنَعِ الْاِحْتِكَارِ وَرَدَّتْ مُطْلَقَةً وَمَقْتَدَةً بِالطَّعَامِ وَمَا كَانَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا يُقَيَّدُ فِيهِ الْمَطْلُوقُ بِالْمَقْيَدِ لِعَدَمِ التَّعَارُضِ بَيْنَهُمَا بَلْ يَبْقَى الْمَطْلُوقُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالْمَطْلُوقِ فِي مَنَعِ الْاِحْتِكَارِ مُطْلَقًا وَلَا يُقَيَّدُ بِالْقَوْتَيْنِ إِلَّا عَلَى رَأْيِ أَبِي ثَوْرٍ.

وَقَدْ رَدَّهْ أَيْمَةُ الْأَصُولِ وَكَانَ الْجُمْهُورُ خَصُّوهُ بِالْقَوْتَيْنِ نَظَرًا إِلَى الْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلتَّحْرِيمِ وَهِيَ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ عَامَّةِ النَّاسِ، وَالْأَعْلَبُ فِي دَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْعَامَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقَوْتَيْنِ فَقَيَّدُوا الْإِطْلَاقَ بِالْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ أَوْ أَنَّهُمْ قَيَّدُوهُ بِمَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ الرَّاوي، فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٦٠٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَكِرُ قَلِيلَ لَهْ: فَبَاكُ تَخْتَكِرُ فَقَالَ: لِأَنَّ مَعْمَرَ رَاوِيَ الْحَدِيثِ كَانَ يَخْتَكِرُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّرِّ: كَانَا يَخْتَكِرَانِ الزَّيْتُ وَهَذَا ظَاهِرٌ أَنَّ سَعِيدًا قَيَّدَ الْإِطْلَاقَ بِعَمَلِ الرَّاوي.

وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَلَا يُعْلَمُ بِمَ قَيَّدَهُ وَلَعَلَّهُ بِالْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ الَّتِي قَيَّدَ بِهَا الْجُمْهُورُ.

٣٢- النَّهْيُ عَنِ تَصْرِيفِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

٧٧٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ فَهْوٍ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (٢١٤٨)، مُسْلِمٌ (١٥١٥)].

وَلِمُسْلِمٍ (١٥٢٤) «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٢٥٠) «عَلَّقَهَا الْبَخَارِيُّ (تَحْتَ (٢١٤٨)) وَرَدَّهَا مِنْهَا

صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَفَرَاءَ» قَالَ الْبَخَارِيُّ: وَالْفَرَسُ أَكْثَرُ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تُصَرُّوا) بِضَمِّ الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ صَرَى يُصَرِّي عَلَى الْأَصَحِّ.

(«الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ انْتَابَعَهَا بَعْدَ فَهَوٍ بِغَيْرِ النَّظَرَيْنِ») (الرَّائِبِينَ).

(«بَعْدَ أَنْ يَخْلُقَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَفَعَهَا وَصَاعاً»)

عُطِفَ عَلَى ضَمِيرِ الْمَقْعُولِ فِي رَفَعَهَا عَلَى تَقْدِيرٍ وَيُعْطِي.

(مَنْ تَمَرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ) أَيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (فَهَوٍ) بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فِي رِوَايَةٍ لَهُ عُلِقَ الْبَخَارِيُّ «وَرَدَ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ لَا سَفَرَاءَ» قَالَ الْبَخَارِيُّ وَالتَّمَرُ أَكْثَرُ.

أَصْلُ النَّصَرَةِ حِسُّ الْمَاءِ يُقَالُ: صَرَيْتُ الْمَاءَ: إِذَا حَبَسْتَهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيَ رِبْطٌ أَخْلَافِ النَّاقَةِ وَالشَّاءِ وَتَرْكُ حَلِبِهَا حَتَّى يَجْتَمِعَ لِبَنَافَتِهَا فَيَكْثُرَ فَيُظَنُّ الْمُشْتَرِي أَنَّ ذَلِكَ عَادَتُهَا وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ الْبَقْرَ وَالْحَكْمَ وَاحِدًا. وَالْحَدِيثُ نَهَى عَنِ النَّصَرَةِ لِلْحَيَوَانِ إِذَا أُرِيدَ بَيْعُهُ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ تَقْيِيدُهُ فِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ (٢٥٣/٧) بِلَفْظٍ «وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ لِلْبَيْعِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٤٤٨٦) «إِذَا بَاعَ أَحَدُكُمْ الشَّاءَ أَوْ اللَّفْحَةَ فَلْيَحْلِبْهَا» وَهَذَا هُوَ الرَّاجِعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَيدُلُّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ بِالتَّنْدِيسِ وَالْغَرَرِ.

كَذَا قِيلَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَرَ التَّعْلِيلَ بِهِمَا مَنْصُوصًا.

وَأَمَّا النَّصَرَةُ لَا لِلْبَيْعِ بَلْ لِيَجْتَمَعَ الْحَلِيبُ لِنَفْعِ الْمَالِكِ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِذْنٌ لِلْحَيَوَانِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِضْرَارٌ فَيَجُوزُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَبْثُ الْخِيَارُ إِلَّا بَعْدَ الْحَلَبِ وَلَوْ ظَهَرَتِ النَّصَرَةُ بِغَيْرِ حَلَبٍ فَالْخِيَارُ نَائِبٌ، وَثُبُوتُ الْخِيَارِ قَاضٍ بِصَحَّةِ بَيْعِ الْمَصْرَاقِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّدَّ بِالنَّصَرَةِ فُورِيٌّ لِأَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ «فَهَوٍ بِغَيْرِ النَّظَرَيْنِ» تَدُلُّ عَلَى التَّعْقِيبِ مِنْ غَيْرِ تَرَاجُحٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي لِقَوْلِهِ «فَلَهُ الْخِيَارُ ثَلَاثًا».

وَأَجِبَ مِنْ طَرَفِ الْقَائِلِ بِالنُّورِ أَنَّ ذَلِكَ عَمُورٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَصْرَاقٌ إِلَّا فِي الثَّلَاثِ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ لِمَوَازِ النَّقْصَانِ بِاخْتِلَافِ الْعَلْفِ وَنَحْوِهِ، وَلِأَنَّ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ (٢٤٢/٧) وَالطُّحَاوِيَّ (شرح معاني الآثار، ١٧/٤) فَهُوَ بِأَحَدِ النَّظَرَيْنِ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ يَحْوَزَهَا أَوْ يَرُدَّهَا

وَأَمَّا ابْتِدَاءُ الثَّلَاثِ فَبَيْنَهُ خِلَافٌ قَلِيلٌ مِنْ بَعْدِ تَبَيُّنِ النَّصَرَةِ وَقِيلَ: مَنْ عِنْدَ الْعَقْدِ وَقِيلَ: مِنَ النَّصْرِ.

وَدُلَّ الْحَدِيثُ أَنَّهُ يَرُدُّ عَوْضَ اللَّبَنِ صَاعاً مِنْ تَمَرٍ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الَّتِي عُلِقَ الْبَخَارِيُّ بِذِكْرِ «صَاعاً مِنْ طَعَامٍ» فَقَدْ رَجَّحَ الْبَخَارِيُّ رِوَايَةَ التَّمَرِ لِكَوْنِهِ أَكْثَرُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَرُدُّ الْمُشْتَرِي صَاعاً مِنْ تَمَرٍ فَنُفِيَ الْمَسْأَلَةُ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ:

(الْأَوَّلُ) لِلْجُمْهُورِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِإِثْبَاتِ الرَّدِّ لِلْمَصْرَاقِ وَرَدِّ صَاعٍ مِنْ تَمَرٍ سَوَاءً كَانَ اللَّبَنُ كَثِيراً أَوْ قَلِيلاً وَالتَّمَرُ قُوْتاً لِأَهْلِ الْبِلَادِ أَوْ لَا.

(الثَّانِي) لِلْمَذَاهِبِ الَّتِي قَالُوا: فَتَرُدُّ الْمَصْرَاقَ وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا بِرَدِّ اللَّبَنِ بَعِيْنِهِ إِنْ كَانَ بَاقِياً أَوْ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ تَالِفاً أَوْ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الرَّدِّ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ الْمِثْلُ.

قَالُوا: وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ ضِمَانَ الْمُتْلِفِ إِنْ كَانَ مِثْلِيّاً فَبِالْمِثْلِ وَإِنْ كَانَ قِيَمِيّاً فَبِالْقِيَمَةِ، وَاللَّبَنُ إِنْ كَانَ مِثْلِيّاً ضَمَنَ بِمِثْلِهِ وَإِنْ كَانَ قِيَمِيّاً قُوْتٌ بِأَحَدِ التَّقْدِيرِ وَضَمَنَ بِذَلِكَ فَكَيْفَ يُضْمَنُ بِالتَّمَرِ أَوْ الطَّعَامِ.

قَالُوا: وَأَيْضاً فَإِنَّهُ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَخْتَلَفَ الضَّمَانُ بِقَدْرِ اللَّبَنِ وَلَا يُقَدَّرُ بِصَاعٍ قَلٍ أَوْ كَثَرٍ.

وَأَجِبَ بِأَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ تَضَمَّنَ الْعَمُومَ فِي جَمِيعِ التَّلَفَاتِ وَهَذَا خَاصٌّ وَرَدَّ بِهِ النَّصْرُ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ.

أَمَّا تَقْدِيرُ الصَّاعِ فَإِنَّهُ قَدَرُهُ الشَّارِعُ لِيُدْفَعَ التَّشَاخُرَ لِعَدَمِ الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ قَدْرِ اللَّبَنِ لِمَوَازِ اخْتِلَافِهِ بِمَحَادِثِ بَعْدِ الْبَيْعِ، فَقَطَعَ الشَّارِعُ التَّرَاجُعَ وَقَدَرَهُ بِمَجْدٍ لَا يَبْعُدُ رَفْعاً لِلْخُصُومَةِ وَقَدَرَهُ بِأَقْرَبِ شَيْءٍ إِلَى اللَّبَنِ فَإِنَّهُمَا كَانَا قُوْتاً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَلِهَذَا الْحُكْمُ نَظَائِرٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَهُوَ ضِمَانُ الْجَنَابَاتِ كَالْمَوْضُحَةِ فَإِنْ أَرَشَهَا مُقَدَّرٌ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالْغَرَّةِ فِي الْجَنِينِ

مَعَ اخْتِلَافِهِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ دَفْعُ التَّشَاجُرِ.

(وَالثَّالِثُ) لِلْحَفْطَةِ فَخَالَفُوا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَقَالُوا: لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ بِعَبَبِ التَّصْرِيَةِ فَلَا يَجِبُ رَدُّ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ، وَاعْتَدُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِاعْذَارٍ كَثِيرَةٍ بِالْقَدَحِ فِي الصَّحَابِيِّ الرَّأْيِيِّ لِلْحَدِيثِ وَبِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ وَبِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَبِأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ (النحل: ١٢٦).

وَكُلُّهَا اعْذَارٌ مُرَدُّوَةٌ.

وَقَالُوا: الْحَدِيثُ خَالَفَ قِيَاسَ الْأَصُولِ مِنْ جِهَاتٍ:

(الْأُولَى) مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّيْنَ التَّالِفَ إِنْ كَانَ مُوجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ فَقَدْ نَقَصَ جُزْءٌ مِنَ الْمَبِيعِ فَيَمْتَنِعُ الرُّدُّ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ.

وَاجِبٌ

(أَوَّلًا) بِأَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ بِرَأْسِهِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ خَالَفَ قِيَاسَ الْأَصُولِ.

(وَالثَّانِيَا) بِأَنَّ النِّقْصَ إِمَّا يَمْنَعُ الرُّدَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لاسْتِعْلَامِ الْعَيْبِ وَهُوَ هُنَا لاسْتِعْلَامِ الْعَيْبِ فَلَا يَمْنَعُ.

(وَالثَّانِيَةِ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ الْخِيَارَ فِيهِ ثَلَاثًا مَعَ أَنَّ خِيَارَ الْعَيْبِ وَخِيَارَ الْمَجْلَسِ وَخِيَارَ الرُّوْيَةِ لَا يَقْدَرُ شَيْءٌ مِنْهَا بِالثَّلَاثِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ الْمَصْرَءَةَ انْفَرَدَتْ بِالْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَسَّرُ حُكْمُ التَّصْرِيَةِ فِي الْأَغْلِبِ إِلَّا بِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

(وَالثَّالِثَةُ) أَنَّهُ يَلْزَمُ ضَمَانُ الْأَعْيَانِ مَعَ بَقَائِهَا حَيْثُ كَانَ اللَّيْنُ مُوجُودًا.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجُودٍ مُتَمَيِّزٍ لِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِاللَّيْنِ الْحَادِثِ فَقَدْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ بِعَيْنِهِ بِسَبَبِ الْاِخْتِلَاطِ فَيَكُونُ مِثْلُ ضَمَانِ الْعَبْدِ الْأَبِيِّ الْمَغْضُوبِ.

(وَالرَّابِعَةُ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَلْزَمُ إِثْبَاتُ الرُّدِّ بِغَيْرِ عَيْبٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَقْصًا لِلَّيْنِ عَيًّا لَبَتَّ بِهِ الرُّدُّ مِنْ دُونِ تَصْرِيَةٍ وَلَا اشْتِرَاطٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْطَرِطْ الرُّدُّ.

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ فِي حُكْمِ خِيَارِ الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّ الْمُشْتَرِي لَمْ يَرَأِ ضَرْعَهَا مَمْلُوءًا فَكَأَنَّ الْبَائِعَ شَرَطَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ

عَادَةً لَهَا وَقَدْ ثَبِتَ لِهَذَا نَظَائِرٌ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَلْقَى الْجُلُوبَةِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكَ ضَعْفُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ عَلِمْتَ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْأَوَّلُ وَعَرَفْتَ أَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْغَشِّ وَفِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِمَنْ دَلَّسَ عَلَيْهِ.

وَفِي أَنَّ التَّدْلِيلَ لَا يَفْسُدُ أَصْلَ الْعَقْدِ.

وَفِي تَحْرِيمِ التَّصْرِيَةِ لِلْمَبِيعِ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ بِهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٤٣٣/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا «يَبِيعُ الْمُخَفَّلَاتُ خِلَابَةً وَلَا تَجِلُّ الْخِلَابَةُ لِمُسْلِمٍ».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٣٩/٤) مَوْقُوفًا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَالْخَفْلَاتُ جَمْعُ مُحْفَلَةٍ بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْفَاءِ: الَّتِي تَجْمَعُ لِبَنَهِا فِي ضُرُوعِهَا، وَالْخِلَابَةُ: بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ: الْخِدَاعُ.

٣٣- مِنْ رَدِّ الْخَفْلَةِ

٧٧٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ اشْتَرَى مُحْفَلَةً فَرَدَّهَا فَلْيُرَدِّ مَعَهَا صَاعًا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٤٩).

وَرَوَاهُ الْإِسْنَائِيُّ مِنْ تَفَرُّعٍ.

لَمْ يَرْفَعَهُ الْمُصَنِّفُ بَلْ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرْفَعَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَاهُ مُسْتَوْفَى.

٣٤- مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مَنِّي

٧٧٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ:

أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي.

رواه مسلم (١٠٢).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ» الصَّبْرَةُ بضم الصادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوحَّدَةِ: الْكَوْمَةُ الْجُمُوعَةُ مِنَ الطَّعَامِ.

(«مِنْ طَعَامٍ قَادُخَلْ يَدُهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ عَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي» رواه مسلم).

قال النووي: كذا في الأصول «مَنِي» بياء التَّكَلُّمِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَمَعْنَاهُ لَيْسَ مِمَّنْ اهْتَدَى يَهْدِي وَاقْتَدَى بِلَعْمِي وَعَمَلِي وَحَسَنَ طَرِيقَتِي.

وكان سفيان بن عُيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول: نُسِبَ عَنْ تَأْوِيلِهِ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي الثُّغُورِ وَابْلَغَ فِي الرُّجْرِ.

والحديث دليل على تحريم الغش وهو مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ شَرْعاً مَذْمُومٌ فَاعْلُهُ عَقْلاً

٣٥- تحريم البيع لمن يقصد بالمبيع حراماً

٧٧٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَسِبَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ».

رواه الطبراني في الأوسط (٥٣٥٦) بإسناد حسن.

(وعن عبد الله بن بريدة) هُوَ أَبُو سَهْلٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِ الْأَسْلَمِيُّ قَاضِي مَرْوِ تَابِعِي ثَقَّةٌ، سَمِعَ أَبَاهُ وَغَيْرَهُ.

(عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ حَسِبَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ» أَيَّامُ الْقَطَافِ الَّتِي يَقْطَفُ فِيهَا.

(«حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ» أَيُّ عَلَى عِلْمٍ بِالسَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِدُخُولِهِ.

(رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٦١٨) من حديث بريدة بزيادة «حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ

يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مِنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ فِي النَّارِ عَلَى بَصِيرَةٍ».

والحديث دليل على تحريم بيع العنب ممن يتَّخِذُهُ خَمْرًا لوعيد البائع بالنار وهو مع القصد مُحَرَّمٌ إجماعاً.

وأما مع عدم القصد فقالت الهاديّة: يجوز البيع مع الكراهة، ويؤوّل بأن ذلك مع الشك في جعله خمرًا.

وأما إذا علمه فهو مُحَرَّمٌ، ويقال على ذلك ما كان يُسْتَعَانُ بِهِ فِي مَعْصِيَةٍ.

وأما ما لا يُفْعَلُ إِلَّا لِمَعْصِيَةٍ كَالزَّامِرِ وَالطَّائِرِ وَنَحْوِهَا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا شُرَاؤُهَا إجماعاً وكذلك بيع السلاح والكراع من الكُفَّارِ والباغِ إِذَا كَانُوا يَسْتَعِينُونَ بِهَا عَلَى حَرْبِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُبَاعَ بِافْضَلِ مِنْهُ جَارٍ.

٣٦- الخراج بالضمان

٧٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ».

رواه الخمسة (أحمد (٤٩/٦)، أبو داود (٣٥٠٨)، الترمذي (١٢٨٥)، النسائي (٢٥٤/٧)، ابن ماجه (٢٢٤٢).

وضفقه البخاري، وأبو داود، وضفقه الترمذي (العلل الكبير ص ١٩١، ١٩٢)، وابن خزيمة، وابن الجارود (المعجم (٦٢٦))، وابن حبان (٤٩٢٧)، والحاكم (١٥/٢)، وابن القطان.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ». رواه الخمسة وضفقه البخاري) لأن فيه مُسَلِّمَ بْنِ خَالِدٍ الرَّثَمِيِّ ذَاهِبَ الْحَدِيثِ.

(وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان).

الحديث أخرجه الشافعي وأصحاب السنن بطوله وهو «أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى غُلَامًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ رَدَّهُ مِنْ عَيْبٍ وَجَدَهُ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَدِّهِ بِالْعَيْبِ فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ: قَدْ اسْتَعْمَلْتَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ» وَالْخَرَجُ هُوَ الْغَلَّةُ وَالْكَرَاءُ.

ومعناه أن المبيع إذا كان له دخل وغلة فإن مالِك الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها، فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها أو ماشية فتجها أو دابة فركبها أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به عيباً فله أن يسرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري فوجب أن يكون الخراج له.

وقد اختلف العلماء في المسألة على ثلاثة أقوال:

(الأول) للشافعي أن الخراج بالضمان على ما قرئناه في معنى الحديث وما وجد من الفوائد الأصلية والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما أخذه.

(الثاني) للهادوية أنه يفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية فيستحق المشتري الفرعية.

وأما الأصلية فتصير أمانة في يده فإن رد المشتري المبيع بالحكم وجب الرد ويضمن التلف وإن كان بالتراضي لم يردّها.

(الثالث) للحنفية أن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكره.

وأما الفوائد الأصلية كالشمر فإن كانت باقية ردّها مع الأصل وإن كانت تالفة امتنع الرد واستحق الأرض.

(الرابع) لما لك أنه يفرق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرده مع أمه، وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد فإن كانت متصلة وجب الرد لها إجماعاً هذا ما قاله المذكورون.

والحديث ظاهر فيما ذهب إليه الشافعي.

وأما إذا وطئ المشتري الأمة ثم وجد فيها عيباً فقد اختلف العلماء في ذلك.

فقالت الهادوية وأهل الرأي والثوري وإسحاق: يمتنع الرد لأن الرقبة جناية لأنه لا يحل وطء الأمة لأصل المشتري ولا لفصله فقد عيبتها بذلك.

قالوا: وكذا مقدّمات الرقبة يمتنع الرد بعدّها لذلك.

قالوا: ولكنّه يرجع على البائع بارش العيب.

وقيل يردّها ويرد معها مهر مثلها.

ومنهم من فرق بين الثيب والبكر.

وقد استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارئة عن الاستدلال.

ودعوى أن الرقبة جناية دعوى غير صحيحة، والتعليل بأنه حرّمها به على أصوله وفصوله فكانت جناية عليه فإنه لم ينحصر المشتري لها فيهما.

٣٧- مَنْ تَصَرَّفَ بِشِرَاءٍ مَالٍ يُوَكَّلُ بِشِرَائِهِ

٧٨١- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَاراً لِيَشْتَرِيَ بِهِ أَصْحِيَّةً، أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَذَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى تِرَاباً لَرَبِحَ فِيهِ».

رواه المغنسة إلا النسائي [أحمد (٣٧٥/٤)، أبو داود (٣٣٨٥)، الترمذي (١٢٥٨)، ابن ماجه (٢٤٠٢)].

وقد أخرجه البخاري (٣٦٤٢) في ضمن حديث، ولم يسق لفظة.

وأورد الترمذي له شاهداً من حديث حكيم بن حزام (١٢٥٧).

الحديث في إسناده سعيد بن زيد آخر حماد مختلف فيه.

قال المنذري والنووي: إسناده حسن صحيح.

وفيه كلام كثير.

وقال المصنف [التعليق الحبر (٥/٣)]: الصواب أنه متصل.

في إسناده مبهّم.

وفي الحديث دلالة على أن عروة شري ما لم يوكل بشرائه وباع كذلك لأنه أعطاه ديناراً لشراء أصحية فلو وقف على الأمر لشري ببعض الدينار الأصحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال:

(الأول) أنه يصح العقد الموقوف وذعب إلى هذا جماعة من السلف والهادوية عملاً بالحديث.

يُخَصَّصُ عُمُومُ النَّهْيِ.

(وَالثَّالِثَةُ) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَرْرِ.

وَذَهَبَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ إِلَى جَوَازِهِ قَالَ: لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآلِهِ وَسَلَّمَ سَمِيَ الضَّرْعُ خِزَانَةً فِي قَوْلِهِ فَيَمْنُ يَحْلُبُ شَاةَ أَخِيهِ
بِغَيْرِ إِذْنِهِ «يَعْمَدُ أَحَدُكُمْ إِلَى خِزَانَةِ أَخِيهِ وَيَأْخُذُ مَا فِيهَا»
(البخاري (٢٤٣٥)، مسلم (١٧٧٦)).

وَأَجِيبَ بَأَن تَسْمِيَتِهِ خِزَانَةً جَمَازٌ وَلَشَن سَلَّمَ فَبِيعَ مَا فِي
الْخِزَانَةِ بَيْعُ غَرَرٍ وَلَا يَدْرِي بِكَيْفِيَّتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ.

٤١- النهي عن بيع المضامين والملاقيح

٧٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ.

رَوَاهُ الْبُزَارُ «كَشَفُ الْأَسْرَارِ» (١٢٦٧).

وَلَمْ يَسْنَدِهِ حَفْظٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ») الْمُرَادُ بِهَا: مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ.

(وَالْمَلَاقِيحُ) هُوَ مَا فِي ظُهُورِ الْجَمَالِ.

(رَوَاهُ الْبُزَارُ وَلِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ) لِأَن فِي رُؤَايِهِ صَالِحُ بْنُ
أَبِي الْأَخْضَرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ مَالِكٌ [«الْمَوْطَأُ»
(ص ٤٠٦)] عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ مُرْسَلًا.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْعِلَالِ: تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَوَصَلَهُ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ
عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَوْلُ مَالِكٍ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَلِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢١/٨) بِإِسْنَادٍ
قَوِيٍّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ
وَقَدْ تَقَدَّمَ وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

٤٢- الإقالة في البيع

٧٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: «وَمَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبِيعُهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ».

٤٠- النهي عن بيع الثمرة قبل صلاحها

٧٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تُطْعَمَ، وَلَا
تُبَاعَ صُوفٌ عَلَى ظَهَرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٧٠٨) وَالدَّارِقُطِيُّ (١٤/٣).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (١٨٣) لِإِكْرَمَةٍ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الْمُرَاسِيلِ» (١٨٢) مُؤَوِّفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ
قَوِيٍّ، وَرَوَّجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/٣٤٠).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تُطْعَمَ») بَضْمُ الْمَثَاةِ
الْفُوقِيَّةِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ الْمُتَمَلِّصَةِ يَبْدُو صِلَاحُهَا («وَلَا يُبَاعُ صُوفٌ
عَلَى ظَهَرٍ وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ
وَالدَّارِقُطِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ لِإِكْرَمَةٍ) وَهُوَ الرَّاجِحُ.

(وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مُؤَوِّفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ وَرَوَّجَهُ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى ثَلَاثِ مَسْأَلٍ:

(الْأُولَى) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا وَيَطْبِيبُ
أَكْلُهَا وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَالثَّانِيَةُ) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الصُّوفِ عَلَى الظَّهْرِ.

وَلِيهِ قَوْلَانِ لِلْعِلْمَاءِ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ وَلِأَنَّهُ يَقَعُ الْاِخْتِلَافُ
فِي مَوْضِعِ الْقَطْعِ مِنَ الْحَيَوَانِ فَيَقَعُ الْإِضْرَارُ بِهِ وَهَذَا قَوْلُ
الْمُتَأَدِّبِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

(وَالْقَوْلُ الثَّانِي): أَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ لِأَنَّهُ مُشَاهَدٌ يُمَكِّنُ تَسْلِيمَتَهُ
فَيَصِحُّ كَمَا صَحَّ مِنَ الْمَذْهَبِ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ مُؤَوِّفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَالْحَدِيثُ قَدْ تَعَاظَدَ فِيهِ الْمُرْسَلُ
وَالْمُؤَوِّفُ وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنِ الْغَرْرِ وَالْغَرَرُ حَاصِلٌ فِيهِ

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
جِبَانَ (٥٠٣٠) وَالْحَاكِمُ (٤٥٠/٢).

وَهُوَ عِنْدَهُ بِلَفْظٍ «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ».

والمراء بالابدان

(وَكَلَّا جَمْعًا أَوْ يُخَيَّرُ مِنَ التَّخْيِيرِ

أَحَدُهُمَا الْآخَرَ لِأَنَّهُ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَيْ إِذَا اشْتَرَطَ
أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ مُدَّةً مَعْلُومَةً فَإِنَّ الْخِيَارَ لَا يَقْضِي بِالتَّفَرُّقِ بَلْ
يَبْقَى حَتَّى تَمُضِيَ مُدَّةُ الْخِيَارِ الَّتِي شَرَطَهَا.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ إِذَا اخْتَارَ امْضَاءَ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ لَزَمَهُ الْبَيْعُ
حَيْثُ بَطَلَ اخْتِيَارُ التَّفَرُّقِ وَبَدَلَ لِهَذَا قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا
الْآخَرَ قِتَابًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ) أَيْ نَفَذَ وَتَمَّ.

(وَأِنْ تَفَرَّقَا بِالْأَبْدَانِ (بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا) أَيْ عَقَدَا عَقْدَ الْبَيْعِ

«وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

الحديث دليل على كِبَرِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتَبَايِعِينَ وَأَنَّهُ يَمْتَدُّ
إِلَى أَنْ يَحْصَلَ التَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كِبَرِهِ عَلَى
قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ كِبَرُهُ وَهُوَ لِمَجَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُمْ.

وَالثَّوْنِي فَهَبَ أَكْثَرَ التَّابِعِينَ وَالتَّشَافِعِي وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَالْإِمَامُ
يَحْيَى قَالُوا: وَالتَّفَرُّقُ الَّذِي يَطْلُقُ بِهِ الْخِيَارُ مَا يُسَمَّى عَادَةً تَفَرُّقًا
فَفِي الْمَنْزِلِ الصَّغِيرِ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا فِي الْكَبِيرِ بِالتَّحَوُّلِ مِنْ
مَجْلِسِهِ إِلَى آخَرَ مَخْطُوتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا تَفَرُّقٌ فَعَلَّ
ابْنُ عُمَرَ الْمَعْرُوفَ، فَإِنْ قَامَا مَعًا أَوْ ذَعَبَا مَعًا فَالْخِيَارُ بَاقٍ وَهَذَا
الْمَذْهَبُ دَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

(الْقَوْلُ الثَّانِي) لِلْمُهَادِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَمَالِكٍ وَالْإِمَامِيَّةِ: أَنَّهُ لَا
يُثْبِتُ خَيْرَ الْمَجْلِسِ بَلْ مَتَى تَفَرَّقَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْقَوْلِ فَلَا خِيَارَ إِلَّا مَا
شَرَطَ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «تَبَايَعْتُمْ» (النِّسَاءُ: ٢٩)
وَيَقُولُونَ «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ» (البقرة: ٢٨٢).

قَالُوا: وَالْإِشْهَادُ إِنْ وَقَعَ بَعْدَ التَّفَرُّقِ لَمْ يُطَابِقِ الْأَمْرَ، وَإِنْ

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْقَشِيرِيُّ: هُوَ عَلَى شَرْطِهَا فِي الْبَابِ مَا
يَشُدُّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى فَضِيلَةِ الْإِقَالَةِ وَحَقِيقَتِهَا شَرْعًا:
رَفْعُ الْعَقْدِ الرَّاقِعِ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ إِمَّا لِمَا لَا يُبَدُّ
مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَهُوَ «أَقَلْتُ»، أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ عَرَفًا،
وَلِلْإِقَالَةِ شُرَاطُ دُكِرَتْ فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا دَلَّ
الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهَا تَكُونُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ لِقَوْلِهِ «بَيْعَتَهُ».

وَأَمَّا كَوْنُ الْمَقَالِ مُسْلِمًا فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِكَوْنِهِ
حُكْمًا أَغْلِيًّا وَالْأَفْوَاجُ الْإِقَالَةُ ثَابِتٌ فِي إِقَالَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ وَقَدْ
وَرَدَ بِلَفْظٍ «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا» أَخْرَجَهُ السَّبْزَارُ (كَمَا فِي الصَّحِيحِ
[١١٩٧]).

٢- بَابُ الْخِيَارِ

الْخِيَارُ: بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ اسْمٌ مِنَ الْاِخْتِيَارِ أَوْ التَّخْيِيرِ
وَهُوَ طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ امْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ فسخِهِ وَهُوَ أَنْوَاعٌ
ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ خِيَارَ الشَّرْطِ وَخِيَارَ الْمَجْلِسِ

١- البيعان بالخيار مالم ينفقا

٧٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ
أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ قِتَابًا عَلَى
ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ
يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٠٧)، مسلم (١٥٣١)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ
«إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ» أَيْ أَوْقَعَا الْعَقْدَ بَيْنَهُمَا لَا تَسَاوَأَ مِنْ غَيْرِ

وقع قبله لم يصادف حمله، وحديث «إِذَا اخْتَلَفَ التَّبَيَّعَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ» [هـم بـرقم (٧٣٦)] ولم يُفصل.

وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي:

٧٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارًا، وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ».

رواه الغنمى إلا ابن ماجه (أحمد ١٨٣/٢)، أبو داود (٣٤٥٦)، الرمذي (١٢٤٧)، السامي (٢٥١/٧).

وزواه الدارقطني (٥٠/٣) وابن عزيمة وابن الخازمي (٦٢٠) وفي رواية (الدارقطني: ٥٠/٣) «حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَائِلِهِمَا»

ومحدث أبي داود عن ابن عمرو ولفظ «التَّبَيَّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارًا وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»

قالوا: فقولُهُ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ دَالٌّ عَلَى تَفَوُّذِ الْبَيْعِ

فقد أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ «بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا».

وأما قوله «أَنْ يَسْتَقِيلَهُ» فالمراد به الفسخ لأنه لو أُريدَ الاستيقالة حقيقة لم يكن للمفارقة معنى فتعين حملها على الفسخ.

وعلى ذلك حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا: معناه لا يجلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةً أَنْ يَخْتَارَ فسخَ المبيع، فالمراد بالاستيقالة فسخ النادم.

وحملوا نفي الحلِّ على الكراهة لأنه لا يليقُ بالمرء وحسن معاشرته المسلم لا أَنْ اخْتَارَ الفسخ حرامًا.

وأما ما روي عن ابن عمر (٢١٠٧) «أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ يُتِمَّ بَيْتَهُ قَامَ بِمِشْيِ هُنَيْفَةَ فَرَجَعَ إِلَيْهِ» فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَلْبِغْهُ النَّهْيَ.

وقال ابن حزم: حمل حديث ابن عمر هذا على التفرق بالأقوال تدعَّب معة فائدة الحديث لأنه يلزم معة حل التفرق سواء خشي أَنْ يَسْتَقِيلَهُ أو لا لأن الإقالة تصح قبل التفرق

وأجيب بأن الآية مُطْلَقَةٌ قُدِّتْ بِالْحَدِيثِ، وَخِيَارِ الْمَجْلِسِ كَمَا لَا يُنَافِيهِ سَائِرُ الْخِيَارَاتِ

قالوا: والحديث منسوخٌ بحديث «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» [سأني بـرقم (٨٢١)] والخيار بعد لزوم العقد يُعِيدُ الشَّرْطَ.

ورُدَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النُّسخِ وَلَا يَبْثُّ بِالْاِخْتِمَالِ

قالوا: ولأنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ.

وأجيب بأن مخالفة الراوي لا تُوجِبُ عَدَمَ الْعَمَلِ بِرِوَايَتِهِ لِأَنَّ عَمَلَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَقَدْ يَظْهَرُ لَهُ مَا هُوَ أَرْجَحُ عِنْدَهُ ثَمَّ رَوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَرْجَحُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

قالوا: وحديث الباب يُحْمَلُ عَلَى الْمُتَسَاوِينَ فَإِنْ اسْتِيعِمَا الْبَائِعُ فِي الْمَسَامِ شَاعَ.

وأجيب عَنْهُ بِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ مُجَازِيٌّ وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ

وعورض بأنه يلزم أيضاً حمله على المجازي، على القول الأول فإنه على تقدير القول بأن المراد التفرق بالأبدان هو بعد تمام الصيغة وقد مضى فهو مجاز في الماضي.

ورددت هذه المعارضة بأن لا نسلم أنه مجاز في الماضي بل هو حقيقة فيه كما ذهب إليه الجمهور بخلاف المستقبل فمجاز اتفاقاً.

قالوا: المراد التفرق بالأقوال.

والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع: بعتك بكذا أو قول المشتري: اشتريت.

قالوا: فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركته، والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري.

ولا يخفى زكاة هذا القول وبطلانه فإنه إلغاء للحديث عن الفائدة إذ من المعلوم يقيناً أن كلاً من البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار إذ لا عقد بينهما، فالإخبار به لاغ عن الإفادة، ويردُّه لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول

ويعده قال ابن عبد البر: قد أكثر المالكية والحنفية من الكلام برد الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء، وإذا ثبت لفظ «مكائهما» لم يبق للتأويل مجال، ويطل بطلاناً ظاهراً حمله على تفرق الأقوال.

وفتت الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبين لعدم أدلة البيع ونفوذ من غير تفرقة بين الغبن أولاً

قالوا: وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك الرجل إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز فتصرفته كتصرف الصبي الماذون له، ويثبت له الخيار مع الغبن

قلت: ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد (٢١٧/٣) وأصحاب السنن (أبو داود (٢٥٠١)، الترمذي (١٢٥٠)،

النسائي (٢٥٢/٧)، ابن ماجه (٢٤٥٣)) من حديث أنس بلفظ أن رجلاً كان يبيع وكان في عقله - أي أدراكه - ضعف ولأنه لقنه بقره «لا خلاية» اشتراط عدم الخداع فكان شراؤه وبيعه مشروطاً بعدم الخداع ليكون من باب خيار الشرط.

قال ابن العربي: إن الخديعة في هذه القصة يقتضئ أن تكون في الغيب أو في الملك أو في الثمن أو في الغبن فلا يحتاج بها في الغبن بخصوصه، وهي قصة خاصة لا عموم فيها.

قلت في رواية ابن إسحاق أنه شكاً إلى النبي ﷺ ما يلقى من الغبن وهي ترد ما قاله ابن العربي.

وقال بعضهم: إنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري «لا خلاية» ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن.

ورد بأنه مقيد بما في الرواية أنه كان غيباً.

وأثبت الهادوية الخيار بالغبين في صورتين.

الأولى من تصرف عن الغبن.

والثانية في الصبي المميز محتجين بهذا الحديث وهو دليل لهم على الصورة الثانية إذا ثبت أنه كان في عقله ضعف دون الأولى.

٣- بَابُ الرِّبَا

الربا بكسر الراء مقصورة: من ربا يربو ويقال: الربا بالميم والمد بمعنى، والرؤية بضم الراء والتخفيف وهو الزيادة ومنه قوله

ويعده قال ابن عبد البر: قد أكثر المالكية والحنفية من الكلام برد الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء، وإذا ثبت لفظ «مكائهما» لم يبق للتأويل مجال، ويطل بطلاناً ظاهراً حمله على تفرق الأقوال.

٢- ما يقال للخداع في بيعه

٧٨٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في اليسوع فقال: إذا بايعت فقل لا خلاية».

نقله عليه البحار (٢١١٧)، مسلم (١٥٣٣).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر رجل) هو حبان بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة ابن مقلد

(النبي ﷺ) أنه يخدع في اليسوع فقال: «إذا بايعت فقل لا خلاية» بكسر الحاء المعجمة وتخفيف اللام بموحدة: أي لا خديعة

(نقله عليه) زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير (اليهقي (٢٧٣/٥) وعبد الأعلى (الدارقطني (٥٥/٣)، (٥٦)) عنه «ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال فإن رخصت فأمسك وإن سخطت فأردد فبقي ذلك الرجل حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان، فكان إذا اشترى شيئاً فقبل له: إنك غبت فيه رجع فيشهد له رجل من الصحابة أن النبي ﷺ قد جعل له الخيار ثلاثاً، فيرد له ذرايمه».

والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل الغبن.

واختلف فيه العلماء على قولين:

الأول ثبوت الخيار بالغبين وهو قول أحمد ومالك ولكن إذا كان الغبن فاحشاً لمن لا يعرف ثمن السلعة، وفيه بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة، ولعلمهم أخذوا التقييد ما علم أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق الغبن في غالب الأحوال، ولأن القليل يتسامح به في العادة وأنه من رضي بالغبين بعد

تعالى ﴿امْتَزَتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥].

ويطلق الربا على كل بيع مُحَرَّم.

وقد اجتمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل، والأحاديث في النهي عنه ودم فاعليه ومن أعانته كثيرة جداً ووردت بلبعضها ومنها:

١- لَعْنُ أَكْلِ الرِّبَا

٧٩٠- عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ».

رواه مسلم (١٥٩٨).

والبخاري نحوه من حديث أبي جعفر (٢٠٨٦).

أي دعا على المذكورين بالإبعاد عن الرخصة وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الأكل لأنه الأغلب في الانتفاع، وغيره مثله.

والمراد من موكليه: الذي أعطى الربا لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلاً في الإثم وإثم الكاتب والشاهدين لإعانتهم على المحظور، وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا.

ورد في رواية (أبو داود (٣٣٣٣)) لعن الشاهدين بالإفراد على إرادة الجنس.

فإن قلت: حديث «اللَّهُمَّ مَا لَعَنْتَ مِنْ لَعْنَةٍ فَاجْعَلْهَا رَحْمَةً» [البخاري (٦٣٦١)، مسلم (٢٦٠١)] أو نحوه وفي لفظ [أحمد: ١٩٠/٥] من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً «ما لعنت فعلى من لعنت» يدل على أنه لا يدل اللعن منه رضي الله عنه على التحريم وأنه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن.

قلت: ذلك فيما إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل محرم معلوم أو كان اللعن في حال غضب منه رضي الله عنه.

٢- مَوْتَةُ الرِّبَا بَيْنَ الْكِبَائِرِ

٧٩١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَاباً أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أَرَى الرِّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ».

رواه ابن ماجه (٢٢٧٥) مختصراً، والحاكم (٣٧/٢) بإسناده وصححه. [قلت: لم يصح في رفعه إسناده]

وفي معناه أحاديث.

وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله: «السَّبْتَانِ بالسَّيِّءِ».

وله دليل على أنه يطلق الربا على الفعل المحرم، وإن لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتشبيه أيسر الربا بإتيان الرجل أمه لما فيه من استباح ذلك عند العقل.

٣- لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ

٧٩٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَايِبًا بِنَاجِزٍ».

متفق عليه [البخاري (٢١٧٧)، مسلم (١٥٨٤)].

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا تبیعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثلاً ولا تشیفوا» بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مكسورة ففاء مشددة أي لا تفضلوا.

«بعضها على بعض ولا تبیعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثلاً ولا تشیفوا بعضهما على بعض ولا تبیعوا منها غائباً بناجز» بالجيم والزاي أي حاضر (متفق عليه).

الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلاً سواء كان حاضراً أو غائباً لقوله «إلا مثلاً بمثلاً» فإنه استثنى من أعم الأحوال كأنه قال: لا تبیعوا ذلك في حال من الأحوال إلا في حال كونه «مثلاً بمثلاً» أي متساويين قدرًا وزاد تأكيداً بقوله «ولا تشیفوا» أي لا تفاضلوا وهو من الشف بکسر الشين وهي الزيادة هنا.

وَلَكِنْ لَمْ يَجِدُوا عِلَّةً مَنصُوصَةً اخْتَلَفُوا فِيهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا يَقُومُ
لِلنَّاسِ الْعَارِفِ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الظَّاهِرَةُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجْرِي
الرِّبَا إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْمَنصُوصِ عَلَيْهَا وَقَدْ أَفْرَدْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ
فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقْلَةٍ سَمَّيْنَاهَا «الْقَوْلُ الْمُجْتَمِعُ».

وَعَلِمْنَا أَنَّهُ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ رِبَاسِيٍّ بِرِبَاسِيٍّ لَا
يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ مُوجَلًّا وَمُتَفَاعِلًا كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْخَنَاطَةِ
وَالْفِضَّةِ بِالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَيْلِ.
وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ وَأَحَدُهُمَا
مُوجَلٌّ.

٤- الزِّيَادَةُ رِبَاً

٧٩٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ
وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ، فَمَنْ زَادَ أَوْ
اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً».
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٨).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ
بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ» نَصَّبَ عَلَى الْحَالِ.
(«مِثْلًا بِمِثْلِ» وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ فَمَنْ زَادَ
أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً» رَوَاهُ مُسْلِمٌ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِ التَّقْدِيرِ
بِالْوَزْنِ لَا بِالْحَرَصِ وَالتَّخْمِينِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ الَّذِي يَحْصُلُ
بِالْوَزْنِ.

وَقَوْلُهُ «فَمَنْ زَادَ» أَيُّ أَعْطَى الزِّيَادَةَ.

(أَوْ اسْتَرَادَ) أَيُّ طَلَبَ الزِّيَادَةَ.

(لَقَدْ أَرَى) أَيُّ فَعَلَ الرِّبَا الْحَرَّمَ وَاشْتَرَكَ فِي إِثْمِهِ الْأَخَذُ

وَالْمَعْطَى.

٥- لَا تَبِعَ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ

٧٩٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ

وَأَيْ مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ذَهَبَتِ الْجِلَّةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ وَالجُّنَّةِ وَالْفُقَهَاءِ فَقَالُوا: يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ فِيمَا ذَكَرَ غَائِبًا
كَانَ أَوْ حَاضِرًا.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ
الرِّبَا إِلَّا فِي النَّسِيقَةِ مُسْتَدْلِينَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «لَا رِبَا إِلَّا فِي
النَّسِيقَةِ» (البخاري (٢١٧٨)، مسلم (١٥٩٦)).

وَاجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ مَعْنَاهُ لَا رِبَا أَشَدُّ إِلَّا فِي النَّسِيقَةِ،
فَالْمُرَادُ نَهْيُ الْكَمَالِ لَا نَهْيُ الْأَصْلِ، وَلِأَنَّهُ مَفْهُومٌ، وَحَدِيثُ أَبِي
سَعِيدٍ مَنْطُوقٌ وَلَا يُقَاوِمُ الْمَفْهُومَ الْمَنْطُوقُ فَإِنَّهُ مُطْرَحٌ مَعَ الْمَنْطُوقِ.

وَلَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ (٤٧٢، ٤٣) أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجَعَ عَنْ
ذَلِكَ الْقَوْلِ أَيْ بَأَنَّهُ لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيقَةِ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ مِنَ الْقَوْلِ

بِهِ.

وَلَفْظُ الذَّهَبِ عَامٌ لِكُلِّ شَيْءٍ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَضْرُوبٍ
وغيرِهِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْوَرَقِ.

وَقَوْلُهُ «لَا تَبِعُوا غَائِبًا مِنْهَا بِتَابِزٍ» الْمُرَادُ بِالْغَائِبِ مَا غَابَ
عَنْ مَجْلِسِ الْبَيْعِ مُوجَلًّا كَانَ أَوْ لَا وَالتَّابِزُ الْحَاضِرُ.

٧٩٣- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ،
وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ
بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلِ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدَا يَدَا، فَإِذَا
اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَصْنَافَ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ
يَدَا يَدَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٧).

لَا يَخْفَى مَا أَفَادَهُ مِنَ التَّكْثِيرِ بِقَوْلِهِ «مِثْلًا بِمِثْلِ» وَسَوَاءٌ
بِسَوَاءٍ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيمَا اتَّفَقَ جِنْسًا مِنَ الشَّيْءِ
الْمَذْكُورَةِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا النَّصُّ.

وَأَيْ تَحْرِيمِ الرِّبَا فِيهَا ذَهَبَتِ الْأُمَّةُ كَافَّةً وَاخْتَلَفُوا فِيمَا
عَدَاهَا.

فَلَنَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى كُتُوبِهِ فِيمَا عَدَاهَا ثَمَّ شَارَكَهَا فِي الْعِلَّةِ

أريدَ مثْلُ ذَلِكَ بَيْعَ بِالذَّرَاهِمِ وَشَرَى مَا يُرَادُ بِهَا، وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكِيلِ وَالْمُوزَنِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ.

وَاحْتَجَّتِ الْحَنَفِيَّةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ فِي زَمْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَكِيلًا لَا يَصَحُّ أَنْ يُبَاعَ ذَلِكَ بِالزُّنِّ مُتَسَاوِيًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ كَيْلِهِ وَتَسَاوِيِهِ كَيْلًا، وَكَذَلِكَ الزُّنُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُمْ أَجْعَلُوا أَنَّ مَا كَانَ أَصْلُهُ الزُّنُّ لَا يَصَحُّ أَنْ يُبَاعَ بِالْكَيْلِ، مُخْلَافًا مَا كَانَ أَصْلُهُ الْكَيْلَ فَإِنْ بَعْضُهُمْ يُجِيزُ فِيهِ الزُّنَّ وَيَقُولُ: إِنَّ الْمِثْلَ تَدْرِكُ بِالزُّنِّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَغَيْرُهُمْ يَعْتَبِرُونَ الْكَيْلَ وَالزُّنَّ بِعَادَةِ الْبَلَدِ، وَلَوْ خَالَفَ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعَادَةُ اخْتَبَرَ بِالْأَغْلَبِ، فَإِنْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَكِيلِ إِذَا بَاعَ بِالْكَيْلِ، وَإِنْ بَاعَ بِالزُّنِّ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمُوزَنِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِرَدِّ الْبَيْعِ بَلْ ظَاهِرُهَا أَنَّهُ قَرَرَهُ وَإِنَّمَا أَعْلَمَهُ بِالْحُكْمِ وَعَذَرَهُ لِلْجَهْلِ بِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ سُكُوتَ الرَّوَايَةِ عَنْ رَوَايَةِ نَسَخِ الْعَقْدِ وَرَدَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ.

وَلَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَصْرَةَ عَنْ سَعِيدٍ (مُسْلِمٌ ١٥٩٤) نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ فَقَالَ: هَذَا الرُّبَا فَرَدَّهُ

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ تَعَدُّ الْقِصَّةِ وَأَنَّ الَّتِي لَمْ يَقَعْ فِيهَا الرُّدُّ كَانَتْ مُقَدَّمَةً.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ التَّرْفِيهِ عَلَى النَّفْسِ بِاخْتِيَارِ الْأَفْضَلِ

٦- النهي عن بيع مجهول الكيل

٧٩٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ ١٥٣٠)

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ خَيْبَرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ اتَّبَعَ بِالذَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا» وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَاهِغِيُّ (٢٢٠١)، مُسْلِمٌ (١٥٩٣)]

وَلِمُسْلِمٍ [(١٥٩٣) (٩٤)] وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ.

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا، اسْمُهُ سَوَادٌ يَفْتَحُ السَّيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَتَخْفِيفَ الْوَاوِ وَدَالَ مُهْمَلَةً - ابْنُ غَرِزَةَ - يَفْتَحُ الْغَيْنَ الْمُعْجَمَةَ وَكَسْرَ الرَّايِ وَمِثْلَةَ نَحْتِ بَزَنَةِ عَطِيَّةٍ وَهُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ.

(عَلَى خَيْبَرٍ فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ خَيْبَرٍ) بِالْجَمْعِ الْمُتَوَحِّجَةِ وَالتَّوْنِ بَزَنَةُ عَظِيمٌ يَأْتِي بِبَيَانٍ مَعْنَاهُ.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالْثَّلَاثَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ») يَفْتَحُ الْجِيمَ وَسُكُونِ الْمِيمِ: التَّمْرُ الرَّدِيُّ.

(بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ اتَّبَعَ بِالذَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ) الْخَيْبُ قَيْلٌ: الطَّيْبُ، وَقَيْلٌ: الصُّلْبُ وَقَيْلٌ: الَّذِي أَخْرَجَ مِنْهُ حَشَقُهُ وَرَدِيَّتُهُ، وَقَيْلٌ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَلِطُ بِغَيْرِهِ.

وَلَقَدْ فُتِّرَ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا وَفُسِّرَ فِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ [(١٥٩٤) (٩٦)] بِأَنَّهُ الْخَلْطُ مِنَ التَّمْرِ وَمَعْنَاهُ مَجْمُوعٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْجَنْسِ بِجَنْبِيهِ يَجِبُ فِيهِ التَّسَاوِيُ سِوَاهُ اتِّفَاقٍ فِي الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ أَوْ اخْتِلَافٍ وَأَنَّ الْكُلَّ جَنْسٌ وَاحِدٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ) أَيُّ قَالَ فِيمَا كَانَ يُوزَنُ إِذَا بَاعَ بِجَنْبِيهِ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْمَكِيلِ إِنَّهُ لَا يُبَاعُ مُتَفَاضِلًا، وَإِذَا

فَذَعَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ إِلَى الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ وَقَالُوا بِمَجَازِ ذَلِكَ بِأَكْثَرِ ثَمَّا فِيهِ مِنَ الذَّعْبِ وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِدُونِهِ.

قَالُوا: وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَصَلَ الذَّعْبُ فِي مُقَابِلَةِ الذَّعْبِ، وَالرُّائِدُ مِنَ الذَّعْبِ فِي مُقَابِلَةِ الْمَصَاحِبِ لَهُ فَصَحَّ الْعَقْدُ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَمَلَ الْعَقْدُ وَجَهَ صَحَّةَ وَبَطْلَانِ حُمَلٍ عَلَى الصَّحَّةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ الْقَلَادَةِ الذَّعْبُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ اثْنِي عَشَرَ دِينَارًا لِأَنَّهَا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ فِي مُسَلِّمٍ وَصَحَّحَهَا أَبُو عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ. وَلَفْظُهَا قَلَادَةٌ فِيهَا اثْنَا عَشَرَ دِينَارًا وَهِيَ أَيْضًا كُرُوَائِيَّةٌ الْأَكْثَرُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَفْرُودُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَصَاحِبِ لِيَكُونَ مَا زَادَ مِنَ الْمَفْرُودِ فِي مُقَابِلَةِ الْمَصَاحِبِ.

وَأَجَابَ الْمَانِعُونَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِلَّةِ النَّهْيِ وَهُوَ عَدَمُ النَّصْلِ حَيْثُ قَالَ: «لَا تَبَاغُ حَتَّى تَفْصَلَ».

وظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ فِي الْمَسَاوِي وَغَيْرِهِ، فَالْحَقُّ مَعَ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ وَلَعَلَّ وَجَهَ حِكْمَةِ النَّهْيِ هُوَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ إِلَى وَقُوعِ التَّفَاضُلِ فِي الْجِنْسِ الرُّبُوبِيِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِتَمْيِيزِهِ بِفَصْلِ وَاخْتِبَارِ الْمَسَاوَاةِ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ وَعَدَمِ الْكِفَايَةِ بِالظَّنِّ فِي التَّغْلِيبِ.

وَاللَّيْثُ قَوْلُ ثَالِثٍ فِي الْمَسَالِقِ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السِّيفِ الْحَلِيِّ بِالذَّهَبِ إِذَا كَانَ الذَّهَبُ فِي الْبَيْعِ تَابِعًا لِغَيْرِهِ وَقُدْرَهُ بِأَنْ يَكُونَ الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ، وَعَلَّلَ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجِنْسُ الْمُقَابِلُ بِجَنْسِهِ الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ فَهُوَ مَغْلُوبٌ وَمَكْشُورٌ لِلْجِنْسِ الْمُخَالَفِ، وَالْأَكْثَرُ يُزِيلُ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ مِزْلَةَ الْكُلِّ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَبْعَ ذَلِكَ الْجِنْسَ بِجَنْسِهِ، وَلَا تَخْفَى رِكَتُهُ وَضَعْفُهُ.

وَأَضْعَفُ مِنْهُ الْقَوْلُ الرَّابِعُ وَهُوَ جَوَائِزُ بَيْعِهِ بِالذَّهَبِ مُطْلَقًا مَثَلًا بِمِثْلِ أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ وَلَعَلَّ قَائِلَهُ مَا عَرَفَ حَدِيثَ الْقَلَادَةِ.

نَهَى عَنِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.

رَوَاهُ الْخُفَّيَّةُ (وَاحِدٌ/١٢٠٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٦)، الدُّوْلِيُّ (١٢٣٧)، النَّسَائِيُّ (٢٩٢/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٧٠).

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٧) وَابْنُ الْجَارُودِ (٦١١)

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالضَّيَّاءُ فِي الْمُخْتَارَةِ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: رَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّ الْحِفَاطَ رَجَعُوا إِرسَالَهُ لِمَا فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ مِنَ التَّرَاجُعِ.

لَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠٢٨) وَالدَّارَقُطِيُّ (٧١/٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ الْبَخَارِيُّ وَأَحْمَدُ إِرسَالَهُ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٨) عَنْ جَابِرٍ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ (٩٩/٥) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالطُّحَاوِيِّ «فَرَحَ مَعَانِي الْأَشَارِ» (٦٠/٤) وَالطَّبْرَانِيُّ «الْمَعْمُومُ الْكَبِيرُ» (٢٥٢/٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ يَفْضِدُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ رَوَايَةُ أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ ﷺ اسْتَشْلَفَ بَعِيرًا بِكَرٍّ وَقَضَى رِبَاعِيًّا وَسَيَّئِي [بِقَوْمِ (٨١١)] فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ سَمُرَةَ.

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِحَدِيثِ سَمُرَةَ أَنْ يَكُونَ نَسِيئَةً مِنَ الطَّرَفَيْنِ مَعًا فَيَكُونُ مِنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيَةِ وَهُوَ لَا يَصَحُّ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ الشَّافِعِيُّ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ فِي الْقَرْضِ وَلَيْسَ بِبَيْعٍ وَالزِّيَادَةُ فِي الْقَضَاءِ تَفْضُلًا مِنْهُ ﷺ فَلَا تَعَارِضُ أَصْلًا.

وَقَدَّمَتِ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا نَاسِخٌ لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ.

وَأَجِبْ عَنْهُ بِأَنَّ النُّسخَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَالْجَمْعُ أَوَّلُ مِنْهُ وَقَدْ امْتَكَنَ بِمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ أَثَرٌ عَنْ الصَّحَابَةِ أَخْرَجَهَا

٩- النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

٧٩٩- وَعَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدُبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

الخراساني اسمه إسحاق عن عطاء الخراساني.

قال الذَّهَبِيُّ في المِيزَانِ: هذا من مناكيرِهِ.

(ولاحذ نحوه من رواية عطاء ورجاله ثقات وصححة ابن القطان قال المصنف «الطبع المسطور» (٢١٢/٣): وعندني أن الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً، لأن الأعمش مدلس ولم يذكر أنه سمعه من عطاء وعطاء يحتل أن يكون هو الخراساني فيكون من تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر فيرجع إلى الحديث الأول وهو المشهور اهـ.

والحديث له طرق عديدة عقد له النهي (٣١٦/٥) باباً وبين عللها.

واعلم أن بيع العينة: هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليقى الكثير في ذنبه، وسيت عينه لحصول العين أي الثقل فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله.

وفيه دليل على تحريم هذا البيع.

وقدب إليه مالك واحد وبعض الشافعية عملاً بالحديث.

قالوا: ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا وسد الذرائع مقصود.

قال القرطبي: لأن بعض صور هذا البيع تؤدي إلى بيع الثمر بالثمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً.

وأما الشافعي فقلل عنه أنه قال بجواز أخذه من قوله ﷺ في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم (رقم ٧٨٦): «بيع الجنب بالذراهم ثم ابتع بالذراهم جنباً».

قال: فإنه دال على جواز بيع العينة، فيصح أن يشتري ذلك البائع له ويؤد له عين ماله؛ لأنه لما لم يفصل ذلك في مقام الاختيال دل على صحته البيع مطلقاً سواء كان من البائع أو غيره، وذلك لأن ترك الاستيفاء في مقام الاختيال يجري مجرى العموم في المقال.

وإد ما قدب إليه الشافعي بأنه قد قام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل إلى عودوه إليه

البخاري (٣٤)، باب (١٠٨) قال: اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبرة مضمونة عليه يوفىها صاحبها بالربعة.

واشترى رافع بن خديج بعيراً ببعيرين وأعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غداً.

وقال ابن المسيب: لا ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل.

واعلم أن الهادوة يُعللون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود بأن البيع القيمي لا بد أن يكون موجوداً وإن لم يكن حاضراً مجلس العقد، فلا بد أن يكون متميزاً عند البائع إما بإشارة أو لقب أو وصف، وكذلك عللوا منع قرص حيوان بعدم إمكان ضبطه.

وحديث أبي رافع يزعمون نسخه ويأتي تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع عشر.

١٠- النهي عن بيع العينة

٨٠٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم».

رواه أبو داود (٣٤٦٢) من رواية نافع عنه.

وفي إسناده مقال.

ولاحظه (٤٧/٢) نحوه من رواية عطاء، ورجاله ثقات.

وصححه ابن القطان.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة» بكسر العين المهملة وسكون المشاء النحوية) «وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً» بضم الذال المعجمة والكسر: الاستهانة والضعف.

(«لا ينزعه شيء حتى ترجعوا إلى دينكم» رواه أبو داود من رواية نافع عنه وفي إسناده مقال) لأن في إسناده أبا عبد الرحمن

بِالرِّبَا.

وَقَالَتْ الْهَادِيَّةُ: يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنَ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ حِيلَةٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْجِيلِ وَبِأَنَّ الْمُتَعَبَّرَ فِي ذَلِكَ وَجُودَ الشَّرْطِ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَعَدَمِهِ، فَإِذَا كَانَ مُشْرُوطاً عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْبَائِعِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ أَوْ بَاطِلٌ عَلَى الْخِلَافِ، وَإِنْ كَانَ مُضْمرًا غَيْرَ مُشْرُوطٍ فَهُوَ صَحِيحٌ وَلِعَلَّهُمْ يَقُولُونَ: حَدِيثُ الْعَيْنَةِ فِيهِ مَقَالٌ فَلَا يَنْهَضُ دَلِيلًا عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَقَوْلُهُ (وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقْرِ) كِتَابَةٌ عَنِ الْإِسْتِغْنَالِ عَنِ الْجِهَادِ بِالْحَرْثِ.

(وَالرِّضَا بِالزُّرْعِ) كِتَابَةٌ عَنْ كُوفِهِ قَدْ صَارَ هُمُومٌ وَهَيْمَتُهُمْ.

(وَتَسْلِيطُ اللَّهِ) كِتَابَةٌ عَنْ جَمَلِهِمْ إِذْ لَاءَ بِالتَّسْلِيطِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَلْبَةِ وَالْقَهْرِ.

وَقَوْلُهُ (حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ) أَيِ تَرْجِعُوا إِلَى الْإِسْتِغْنَالِ بِأَعْمَالِ الدِّينِ.

وَفِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ زَجْرٌ بِالْغِ وَتَقْرِيعٌ شَدِيدٌ حَتَّى جَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرُّدَّةِ.

وَفِيهِ احْتُ عَلَى الْجِهَادِ.

١٢- لَعْنُ الرَّاشِيِ وَالْمُرْتَشِيِ

٨٠٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣٧) وَصَحَّحَهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْقَضَاءِ (١٦٤/٢) وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَحْكَامِ (٢٣١٣) وَالتَّطَبُّرَاتِي فِي الصَّغِيرِ (٢٨/١) وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ [مَجْمَعُ الرُّوَاهِ: ١٩٩/٤] رَجَالُهُ ثَقَاتٌ.

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَبْوَابِ الرِّبَا لِأَنَّهُ أَفَادَ لَعْنَ مَنْ ذَكَرَ لِأَجْلِ اخْتِذَاكَ الْمَالِ الَّذِي يُشَبِّهُ الرِّبَا كَذَلِكَ اخْتِذَاكَ الرِّبَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ لَعْنُ أَخِيهِ أَوَّلَ الْبَابِ.

وَحَقِيقَةُ اللَّعْنِ الْبَعْدُ عَنْ مِظَانِ الرُّحْمَةِ وَمَوَاطِنِهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ اللَّعْنُ عَنْهُ ﷺ لِأَصْنَافٍ كَثِيرَةٍ تَزِيدُ عَلَى

١١- هَدِيَّةُ الْمُشْفَعِ مِنَ الرِّبَا

٨٠١- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى أَبَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٤١).

وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْهَدِيَّةِ فِي مُقَابَلَةِ الشَّفَاعَةِ.

وظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ قَاصِدًا لِذَلِكَ عِنْدَ الشَّفَاعَةِ أَوْ غَيْرَ قَاصِدٍ لَهَا وَتَسَمَّيَتْ رِبَاً مِنْ بَابِ الْإِسْتِعَارَةِ لِلشَّيْءِ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّبَا هُوَ الزِّيَادَةُ فِي الْمَالِ مِنَ الْغَيْرِ لَا فِي مُقَابَلَةِ عَوَضٍ وَهَذَا مِثْلُهُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ إِذَا كَانَتْ الشَّفَاعَةُ فِي وَاجِبٍ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ السُّلْطَانِ فِي إِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ أَوْ كَانَتْ فِي مَحْظُورٍ

العشرين.

وفيهِ دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة.

وأما حديث «الْمُؤْمِنُ لَيْسَ بِاللُّعْنَانِ» (أحمد/٤٠٥/١)،
الترمذي (١٩٧٧) فالمراد به لعن من لا يستحق ثمن لم يلغنه الله
ولا رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تقيده صيغة «فَعَالٍ»

والرأشي هو الذي يذل المال ليتوصل إلى الباطل مأخوذ
من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر.

فعلى هذا بذل المال للتوصل إلى الحق لا يكون رشوة
والمرتشي أخذ الرشوة وهو الحاكيم، واستحقاق اللعنة جميعاً
يتوصل الرأشي بماله إلى الباطل والمرتشي للحكم بغير الحق.

وفي حديث ثوبان (أحمد/٢٧٩/٥) زيادة، «والرأش» - يعني
الذي يمشي بينهما.

١٣- جواز اقراض الحيوان

٨٠٣- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ
جَيْشًا. فَتَقَدَّتِ الْإِبِلُ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ
الصَّدَقَةِ. قَالَ: فَكُنْتُ آخِذُ الْبَعِيرِ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ
الصَّدَقَةِ».

رواه الحاكم (٥٦٠/٢) والبيهقي (٢٨٧/٥) ورجاله ثقات.

(وعنه) أي ابن عمرو.

(وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا فَتَقَدَّتِ الْإِبِلُ
فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ قَالَ فَكُنْتُ آخِذُ الْبَعِيرِ
بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ. رواه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات).

ذكر المصنف له هنا لأن الحديث يدل أن لا ربا في
الحيوانات وإلا فبأنه القرض.

وفي الحديث دليل على جواز اقراض الحيوان.

وفيهِ أقوال ثلاثة:

(الأول) جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجهيه
العلماء من السلف والخلف عملاً بهذا الحديث وبأن الأصل

جواز ذلك إلا جارية لمن يملك وطأها فإنه لا يجوز، ويجوز لمن
لا يملك وطأها كمحاربتها والراء.

(الثاني) يجوز مطلقاً للجارية وغيرها وهو لابن جرير
وداود.

(الثالث) للهادية والحنفية: أنه لا يجوز قرض شيء من
الحيوانات.

وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم
صحته.

واعلم أنه قد وقع في الشرح أن حديث ابن عمرو في
قرض الحيوان كما ذكرناه وراجعنا كتب الحديث فوجدنا في
سنن البيهقي (٢٨٧/٥) ما لفظه بعد سياقه بإسناده «قَالَ عُمَرُو
بْنُ حُرَيْشٍ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي: إِنَّا بَارِضٌ لَيْسَ فِيهَا
ذَعَبٌ وَلَا فِصَّةٌ أَقَابِيحُ الْبَقَرَةِ بِالْبَقَرَتَيْنِ وَالْبَعِيرِ بِالْبَعِيرَيْنِ وَالشَّاةِ
بِالشَّاتَيْنِ فَقَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَجَهَّزَ جَيْشًا -
الحديث المسطر في الكتاب».

وفي لفظ (البيهقي: ٢٨٨/٥) «فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَاقَ ظَهْرًا
إِلَى خُرُوجِ الْمُصَدَّقِ».

فساق الأول واضح أنه في بيع، ولفظ الثاني صريح في
ذلك.

إذا عرفت هذا فحمله على القرض خلاف ما دل عليه
من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

وقد عارضه حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
كما تقدم في الحديث السبعائة والتسعين.

وقد علمت ما قيل فيه.

والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمرو أرجح
من حيث الإسناد فإنه قد قال الشافعي في حديث سمرة: إنه
غير ثابت عن رسول الله ﷺ كما رواه عنه البيهقي (٢٨٩/٥).

وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه ﷺ جوازه أيضاً.

١٤- النهي عن المزابنة

٨٠٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ تَمَرٌ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٨٥)، مسلم (١٥٤٢)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة») ولمصرها بقوله («أن يبيع تمر حاططه إن كان نخلاً يتمر كيلاً وإن كان كرمًا أن يبيعه بزيب كيلاً، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله» متفق عليه).

تقدم الكلام على تفسير المزابنة واشتقاقها

ووجه التسمية.

وقوله «تمر» بالثنية وفتح الميم فשמع الرطب وغيره.

والمراد: ما كان في أصله رطباً من هذه الأمور المذكورة، وأراد بالكرم: العنب.

وقد اختلف العلماء في تفسير المزابنة وتقدم أن المعول عليه في تفسيرها ما فسرها به الصحابي لاختيال أنه مرفوع وإلا فهو أعرف بما رواه الرسول ﷺ.

قال ابن عبد البر: لا يخالف لهم أن مثل هذا مزابنة وإنما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه إلا مثلاً بمثل، فالجمهور على الإلحاق في الحكم للمشاركة في العلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس والتقدير.

وأما تسمية ما لحق مزابنة فهو إلحاق في الاسم، فلا يصح إلا على رأي من أثبت اللغة بالقياس.

١٥- النهي عن بيع الرطب بالتمر

٨٠٥- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ

بِالتَّمْرِ. فَقَالَ: أَيْقُصُ الرُّطْبَ إِذَا يَسَّرَ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ».

رواه الغنصه زاحد (١٧٥/١)، أبو داود (٣٣٥٩)، الرمزي (١٢٢٥)، الساجي (٢٦٨/٧)، ابن ماجه (٢٢٦٤)، وصححه ابن المديني والترمذي (١٢٢٥) وابن حبان (٤٩٩٧) والحاكم (٣٩/٢).

وإنما صححه ابن المديني وإن كان مالك علقه عن داود بن الحسين لأن مالكاً لقي شيخه بعد ذلك فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه.

قال ابن المديني: إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود إلا أن سماع والدو عن مالك قديم ثم حدث به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك.

ومن أعلمه بجهالة خالد أبي عياش فقد رد عليه بأن الدارقطني قال: إنه ثبت ثقة.

وقال المنري: قد روى عنه ثقات وقد اعتمدته مالك مع شدة تقيده.

قال الحاكم: ولا أعلم أحداً طعن فيه.

والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم.

١٦- النهي عن بيع الدين بالدين

٨٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، يَخْنِي الدِّينَ بِالدِّينِ».

رواه إسخاق وأبو زر (كشف الاستار (١٢٨٠)) بإسناد ضعيف.

ورواه الحاكم (٢٥٧/٢) والدارقطني (٧٢/٣) من دون تفسير لكن في إسناده موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف.

قال أحمد لا تحل الرواية عندي عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره.

وصححه الحاكم فقال: موسى بن عتبة نصحه على شرط مسلم وتعجب البيهقي من تصحيحه على الحاكم.

قال أحمد: ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس أنه

لا يجوز بيع دين بدين.

وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع، والكالم من كلاً الذين كلوا فهو كالم إذا تأخر وكلاًه إذا أسأته وقد لا يهمل تخفيفاً.

قال في النهاية: هو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بغيره إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجري بينهما تقاض.

والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلاً.

٤- بَابُ الرُّحْصَةِ فِي الْعَرَايَا

وَيَبِيعُ أَصُولَ الثَّوَارِ

١- الرخصة في بيع العرايا

٨٠٧- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا: أن تباع بخرصها كَيْلاً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٩٢)، مسلم (١٥٣٩)].

ولفُسْلِم [(١٥٣٩) (٦١)] رُوِيَ فِي الْقُرْبَةِ بِإِسْنَادٍ أَهْلُ التَّحْقِيقِ بِخَرْصِهَا تَمَرًا يَأْكُلُونَهَا رَطْبًا.

الترخيص في الأصل: التسهيل والتيسير.

وفي عرف التشريع: ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتحریم لولا ذلك العذر.

وهذا دليل على أن حكم العرايا مخرج من بين المحرمات خصوصاً بالحكم.

وقد صرح بإسناده في حديث جابر عند البخاري (٢١٨٩) بلفظ «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يساغ شيء منه إلا بالثناير والذراهم إلا العرايا».

وفي قوله «في العرايا» مضاف محذوف أي في بيع ثمر العرايا لأن العريئة هي النخلة وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل منهم

بذلك على من لا ثمر له كما كانوا يتطوعون بمبيعة الشاة والإبل.

وقال مالك: العريئة أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه فرخص له أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيليه من الثمر خرساً فيما دون خمسة أوسق بشرط التقاض.

ولما قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة وهو:

٨٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٩٠)، مسلم (١٥٤١)].

ويُزَيِّنُ مُسْلِمٌ أَنَّ الشُّكَّ فِيهِ مِنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ وَقَدْ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَلَى صَحْوِهِ فِيمَا دُونَ الْخَمْسَةِ وَاسْتِنَاعِهِ فِيمَا فَوْقَهَا، وَالْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِيهَا وَالْأَقْرَبُ تَحْرِيمُهَا لِحَدِيثِ جَابِرٍ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ أَوَّلَ لِأَصْحَابِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِخَرْصِهَا يَقُولُ: الْوَسْقُ وَالْوَسْقَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٠/٣) وَتَرْجَمَ لَهُ ابْنُ حَبَانَ (٣٨١/١١): الْإِخْتِيَاظُ عَلَى أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْسُقٍ.

وأما اشتراط التقاض فلا الترخيص إنما وقع في بيع ما ذكر مع عدم ثبوت التساوي فقط.

وأما التقاض فلم يقع فيه ترخيص بقي على الأصل من اعتباره.

ويدل لا اشتراط ما أخرجه الشافعي [«ترتيب المسند» (٥٩٦)]

(٥١٨) من حديث زيد بن ثابت «أنه سعى رجلاً مُجْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شُكْرًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَقْدَرُ فِي أَيْدِيهِمْ يَتَنَاعُونَ بِهِ رَطْبًا وَيَأْكُلُونَ مَعَ النَّاسِ، وَعِنْدَهُمْ فَضُولٌ قَوِيَّةٌ مِنَ الثَّمَرِ فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَتَنَاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ».

وفيهِ مَا خَذَ لِمَنْ يَشْتَرِطُ التَّقَاضِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلذَّكَرِ وَجُودُ الثَّمَرِ عِنْدَهُمْ وَجْهٌ.

واعلم أن الحديث ورد في الرطب بالتمر على رؤوس الشجر.

وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه كثير من الشافعية إلحاقاً له بما على رؤوس الشجر بناءً على إلغاء وصفه كونه على رؤوس الشجر كما يوجب بذلك البخاري لأن محل الرخصة هو الرطب نفسه مطلقاً أعني من كونه على رؤوس النخل أو قد قطع فيشملة النص ولا يكون قياساً.

ولا منع إذ قد تدعو حكمة الترخيص إلى شراء الرطب الحاصل فإنه قد تدعو إليه الحاجة في الحال.

وقد يكون مع المشتري غم فياخذ به يدفع به قول ابن دقيق العيد إن ذلك لا يجوز وجهاً واحداً لأن أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدرج طرياً، وهذا قصد لا يحصل ثماً على وجه الأرض.

٢- النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه

٨٠٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاخُهَا نَهَى الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ.

متفق عليه [البخاري (٢١٩٤)، مسلم (١٥٣٤)].

وفي رواية [البخاري (١٤٨٦)]: «وَكَانَ إِذَا سِيلَ عَنْ صِلَاخِهَا قَالَ: حَتَّى تَذَهَبَ عَافِيَتُهَا».

وهي الآفة والعيب.

واختلف السلف في المراد يبدو الصلاح على ثلاثة أقوال: (الأول) أنه يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً وهو قول الليث والمالكية.

(والثاني) أنه لا بد أن يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لأحمد.

(والثالث) أنه يعتبر الصلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية.

وفهم من قوله «يدو» أنه لا يشترط تكامله فيكفي زهو

بعض الثمرة وبعض الشجر مع حصول المعنى المقصود، وهو الأمان من العاقبة.

وقد جرت حكمة الله أن لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكه بها والانتفاع.

والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، والإجماع قائم على أنه لا يصح بيع الثمار قبل خروجها لأنه بيع معدوم، وكذا بعد خروجها قبل نفعها.

إلا أنه روى المصنف في الفتح: أن الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو الصلاح وبعد شرط القطع وابطلوها بشرط البقاء قبله وبعده.

وأما بعد صلاحها ففيه تفاصيل: فإن كان بشرط القطع صح إجماعاً وإن كان بشرط البقاء كان بيعاً فاسداً إن جهلت المدة فإن علمت صح عند الهادوية ولا غرر.

وقال المؤيد: لا يصح للنهي عن بيع وشرط. وإن أطلق صح عند الهادوية وابي حنيفة إذ المتردد بين الصحة والفساد يحمل على الصحة إذ هي الظاهر إلا أن يجري عرف ببقائه مدة مجهولة فسد.

وإذا نهى البائع والمبتاع اما البائع فلتلاً يأكل مال أخيه بالباطل.

وأما المشتري فلتلاً يضيع ماله.

والعاقبة: هي الآفة التي تصيب الثمار.

وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت (أبو داود (٣٧٧٢)) قال: «كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَنَاعُونَ الثَّمَارَ فَلِذَا جَدَّ النَّاسُ وَخَصَرَ تَقَاضِيَهُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرُ الدَّمَانُ - وَهُوَ فَسَادُ الطَّلَعِ وَسَوَادُهُ - مَرَضٌ قَشَامٌ عَاهَاتٌ يَحْتَجُونَ بِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عَنْدهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ «فَإِمَّا لَا فَلَا يَتَنَاعُوا حَتَّى يَبْدُو صِلَاخُ الثَّمَرَةِ» كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَاتِهِمْ. انتهى.

وافهم قوله «كالمشورة» أن النهي للتنزيه لا للتحريم كأنه فهمه من السياق وإلا فاصله التحريم، وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فتبين الأصفر من الأحمر.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [هُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٤١/٢)] وَلَمْ يَخْرُجْهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «إِذَا طُلِعَ النُّجْمُ صَبَاحاً رُفِعَتِ اللَّعَاةُ مِنْ كُلِّ بَلَدٍ» وَالنُّجْمُ الثُّرَيَّا.

وَالْمَرَادُ طُلُوعُهَا صَبَاحاً وَهُوَ فِي أَوَّلِ فَصْلِ الصَّبْرِ وَذَلِكَ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَرِّ بِبِلَادِ الْحِجَازِ وَإِبْدَاءِ نَضِجِ الثَّمَارِ وَهُوَ الْمَعْتَبَرُ حَقِيقَةُ وَطُلُوعِ الثُّرَيَّا عِلَامَةً.

٨١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهَى. قِيلَ: وَمَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: نَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٢١٩٧)، مُسْلِمٌ (١٥٥٥)]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهَى قِيلَ») فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٤٥٢٦) «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّا إِذَا تَصَفَّرَ مَرْفُوعٌ.

(وَمَا زَهْوُهَا) بِفَتْحِ الزَّيِّ (قَالَ نَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ) يُقَالُ: أَزْهَى يَزْهَى إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ، وَزَهَا النَّخْلُ يَزْهُو: إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ وَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى الْأَحْمَرِّ وَالْأَصْفَرِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهُو وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهَى كَذَا فِي النَّهَايَةِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ: هِيَ الصُّوَابُ وَلَا يُقَالُ فِي النَّخْلِ يَزْهُو إِنَّمَا يُقَالُ يَزْهَى لَا غَيْرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: زَهَا إِذَا طَالَ وَاكْتَمَلَ وَأَزْهَى إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَوْلُهُ «نَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ» لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ اللَّوْنُ الْخَالِصُ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ إِنَّمَا أَرَادَ حُمْرَةً أَوْ صُفْرَةً بِكُمُودَةٍ فَلِذَلِكَ قَالَ نَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ.

قَالَ: وَلَوْ أَرَادَ اللَّوْنُ الْخَالِصَ لَقَالَ: نَحْمَرُ وَتَصْفَرُ.

قَالَ ابْنُ تَيْمٍ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ «نَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ» ظُهُورَ أَوَانِلِ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ قَبْلَ أَنْ يَنْضَجَ.

قَالَ: وَإِنَّمَا يُقَالُ يَفْعَالُ فِي اللَّوْنِ الْمُتَغَيِّرِ إِذَا كَانَ يَزُولُ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لَا فَرْقَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ فِي هَذَا الْحُلِّ الْمَرَادُ بِهِ مَا ذَكَرَ بَقَرِيَّةُ الْجَدِيدِ الْأَنِيِّ:

٨١١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ».

رَوَاهُ الْعُصْنَةُ [أَحْمَدُ (٢٢١/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٧١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٢٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٧)] إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٩٩٣) وَالْحَاكِمُ (١٩/٢).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ أَنَسٍ) قِيَاسُ قَاعِدَتِهِ: وَعَنْهُ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ» رَوَاهُ الْحُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

الْمَرَادُ بِاسْوَدَادِ الْعِنَبِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ: بُدُوُ صَلاَحِهِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ لِلْمَنْعَبِ الْكُوفِيِّينَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السُّبُلِ الْمُشْتَدِّ وَأَمَّا مَذْهَبُنَا فَيَبْهِي تَفْصِيلًا:

فَإِنْ كَانَ السُّبُلُ شَعِيرًا أَوْ ذُرَّةً أَوْ عَمًا فِي مَعْنَاهُمَا ثَمًا تَرَى حَبَّاهُ خَارِجَةً صَحَّحَ بَيْعُهُ وَإِنْ كَانَ حِنطَةً أَوْ نَحْوَهَا ثَمًا تُسْتَرُّ حَبَّاهُ بِالْقَشُورِ الَّتِي تَزُولُ بِالدِّيَاسِ فَيَبْهِي قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ الْجَدِيدِ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلَيْهِ وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ يَصَحُّ.

وَأَمَّا قَبْلَ الْاِشْتِدَادِ فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ كَمَا ذَكَرْنَا.

فَإِذَا بَاعَ الزَّرْعَ قَبْلَ الْاِشْتِدَادِ مَعَ الْأَرْضِ بِلَا شَرْطٍ صَحَّ تَبَعًا لِلْأَرْضِ وَكَذَا الثَّمَارُ قَبْلَ الصَّلَاحِ إِذَا بَيَعْتَ مَعَ الشَّجَرِ جَارَ بِلَا شَرْطٍ تَبَعًا وَمَكَدْنَا حُكْمَ الْقَوْلِ فِي الْأَرْضِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا دُونَ الزَّرْعِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ، وَكَذَا لَا يَصَحُّ بَيْعُ الْبَطِيخِ وَنَحْوِهِ قَبْلَ بُدُوِ صَلاَحِهِ.

وَفُرُوعُ الْمَسْأَلَةِ كَثِيرَةٌ وَقَدْ تَفَحَّطَ مَقَاصِدَهَا فِي «رُوضَةِ الطَّالِبِينَ» وَ«شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» وَجُمْتُ فِيهَا جُمْلَةً مُسْتَكْتَرَةً وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٣- مِنْ بَاعٍ ثَمَرًا فَاصَابَتْه جَائِحَةٌ

لَأَجْلِ الْجَائِحَةِ إِلَّا نَدْبًا وَاحْتَجَرُوا لَهُ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَلَى الَّذِي أُصِيبَ فِيهِ ثَمَرُهُ وَمِثْلُ أَبِي بَرْقَم (٨١٥).

قَالُوا:

وَوَجْهٌ تَلَفَوْهُ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي بِأَنْ التَّخْلِيَةَ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ بِمَنْزِلَةِ الْقَبْضِ وَقَدْ سَلَّمَهُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي بِالتَّخْلِيَةِ فَكَانَتْ قَبْضُهُ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنْ قَوْلُهُ «فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا» الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ وَأَنَّهُ تَلَفَ عَلَى الْبَائِعِ لِقَوْلِهِ «مَالِ أَخِيكَ» إِذْ يَدُلُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحَقْ مِنْهُ الثَّمَرِ، وَأَنَّهُ مَالُ أَخِيهِ لَا مَالَهُ. وَحَدِيثُ التَّصَدُّقِ عَمَلٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ بِقِرْنَةِ قَوْلِهِ: «لَا يَجِلُّ لَكَ»

وَفَائِدَةُ الْأَمْرِ بِالتَّصَدُّقِ الْإِرْشَادُ إِلَى الْوَفَاءِ بِفَرْضَيْنِ جَبْرُ الْبَائِعِ وَتَعْرِضُ الْمُشْتَرِي لِكَارَمِ الْأَخْلَاقِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ لَمَّا طَلَبُوا الْوَفَاءَ «لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» فَلَوْ كَانَ لَازِمًا لَأَمَرَهُمْ بِالنَّظَرَةِ إِلَى مِيسَرَةٍ.

٤- الشَّرْطُ فِي النَّخْلِ الْمُؤَبَّرِ

٨١٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَيْهَقِيُّ ٢٢٠٤)، مُسْلِمٌ (١٥٤٣).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا» هُوَ اسْمُ جَنْسٍ يُذَكَّرُ وَيؤنثُ وَالْجَمْعُ نَخْلٌ.

(«بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ») وَالتَّأْيِيرُ التَّشْقِيقُ وَالتَّلْقِيحُ وَهُوَ شَقُّ طَلْعِ النَّخْلَةِ الْأَثْنَى لِيَذَرَ فِيهَا شَيْءَ مِنْ طَلْعِ النَّخْلَةِ الذَّكَرِ.

(«فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ بَعْدَ التَّأْيِيرِ لِلْبَائِعِ وَهَذَا مَنْطُوقُهُ وَمَقْهُومُهُ إِنَّهَا قَبْلُهُ لِلْمُشْتَرِي وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ لِلْبَائِعِ قَبْلَ التَّأْيِيرِ وَبَعْدَهُ فَعَمَلٌ

٨١٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْه جَائِحَةٌ، فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِثْلِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (١٥٥٤)(١٧): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِزِ» (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْه جَائِحَةٌ» هِيَ آفَةٌ تَصِيبُ الزَّرْعَ.

(«فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا» بِمِثْلِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِزِ»

الْجَائِحَةُ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَوْحِ وَهُوَ الِاسْتِصْصَالُ وَمِنْهُ حَدِيثُ «إِنْ أَبِي يَجْنَحُ مَالِي» (د(٣٥٣٠)، ج(٢٢٩٢))

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّمَارَ الَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ إِذَا بَاعَهَا الْمَالِكُ وَاصَابَتْهَا جَائِحَةٌ أَنْ يَكُونَ تَلَفَهَا مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ شَيْئًا.

وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ فِيمَا بَاعَهُ بَيْعًا غَيْرَ مِنْهِي عَنْهُ وَأَنَّهُ وَقَعَ الْبَيْعُ بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ لِأَنَّهُ مِنْهِي عَنْ يَبِيعُو قَبْلَ بُدْوِهِ.

وَيَحْتَمِلُ وَرُودُهُ أَيَّ حَدِيثٍ وَضَعَ الْجَوَائِزَ قَبْلَ النَّهْيِ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ (أَبُو دَاوُدَ ٣٧٧٢) أَنَّهُ قَالَ «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبْتَاعُ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا وَسَمِعَ خُصُومَةً فَقَالَ «مَا هَذَا؟» فَذَكَرَ الْخَلِيبُ وَأَنَّهُ نَهَى عَنْ يَبِيعِهَا قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا» إِلَّا أَنَّهُ أَفَادَ مَعَ ذِكْرِ سَبَبِ النَّهْيِ تَارِيخَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ حَدِيثُ وَضْعِ الْجَوَائِزِ مُتَأَخِّرًا فَيَحْتَمِلُ أَيَّ حَدِيثٍ وَضَعَ الْجَوَائِزَ عَلَى الْبَيْعِ بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَضْعِ الْجَوَائِزِ فَلِذَلِكَ الْأَقْلُ إِلَى أَنَّ الْجَائِحَةَ إِذَا أَصَابَتْ الثَّمَرَ جَمِيعَةً أَنْ يُوضَعَ الثَّمَرُ جَمِيعُهُ وَأَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي وَأَنَّهُ لَا وَضَعَ

بالمشروط ولم يعمل بالفهم بناءً على أصله من عدم العمل بفهم المخالفة.

ورد عليه بأن الفوائد المستترة تخالف الظاهرة في البيع، فإن ولد الأمة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها.

وفي قوله «إلا أن يشترط المتاع» دليل على أنه إذا قال المشتري اشترت الشجرة بشروطها كانت الثمرة له.

ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فيخصر النهي عن بيع وشرط، وهذا النص في النخل ويقاس عليه غيره من الأشجار.

٥- باب السلم والقرض والرهن

١- حكم السلف في الثمار

٨١٤- عن ابن عباس قال: «قدم النبي ﷺ المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: من أسلف في ثمر فلئسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

متفق عليه [بخاري (٢٢٤١)، مسلم (١٦٠٤)].

ولبخاري (٢٢٤٠) «من أسلف في شيء».

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين» متروكاً بنزع الخافض أي إلى السنة والسنتين).

(فقال من أسلف في ثمر روي بالثاء والمثناة فهو بها أعم).

(«فلئسلف في كيل معلوم» إذا كان ثماً يكتال).

(ووزن معلوم) إذا كان ثماً يوزن (إلى أجل معلوم، متفق عليه وللبخاري من أسلف في شيء).

السلف بفتحين هو السلم وزناً. ومعنى

قبل: وهو لغة أهل العراق

والسلف: لغة أهل الحجاز

وحقيقته شرعاً: بيع موصوف في الثمن يبدل يعمى عاجلاً وهو مشروع إلا عند ابن المسيب.

واتفقوا على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس.

إلا أنه أجاز مالك تأجيل الثمن يوماً أو يومين ولا بُدَّ أن من يُقدَّر بأحد المقدارين كما في الحديث فإن كان ثماً لا يكتال ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري: فلا بُدَّ فيه من عدو معلوم.

رواه ابن بطال وأدعى عليه الإجماع

وقال المصنف أو ذرع معلوم فإن العدد والذرع يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهالة بالعداوة.

واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه بالكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وإردب مصر فإذا أطلق انقلب إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم.

واتفقوا على أنه لا بُدَّ من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ولم يتعرض له في الحديث لأنهم كانوا يعلمون به.

وظاهر الحديث أن التأجيل شرط في السلم فإن كان حالاً لم يصح أو كان الأجل مجهولاً.

ولل هذا ذهب ابن عباس وجماعة من السلف

وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في الحال.

والظاهر أنه لم يقع في عصر النبوة إلا في المؤجل، والحق الحال بالمؤجل قياساً على ما خالف القياس إذ هو بيع معدوم وعقد غرر.

واختلفوا أيضاً في شرطية المكان الذي يسلم فيه:

فأثبت جماعة قياساً على الكيل والوزن والتأجيل.

وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه وفصلت الحنفية فقالت: إن كان لحمله مؤونة فيشترط وإلا فلا

وقالت الشافعية: إن عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق

فِي شَرْطٍ وَإِلَّا فَقُولَانِ.

وَكُلُّ هَذِهِ التَّفَاصِيلُ مُسْتَنْدَافُ الْعَرَفِ.

وَأَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ ﷺ أَقْرَأَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ عَلَى السَّلَمِ سَنَةً وَسَتَيْنِ، وَالرُّطْبُ يُنْقَطِعُ فِي ذَلِكَ وَيَعَارِضُ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٤٦٧) «وَلَا تُسَلِّفُوا فِي النُّخْلِ حَتَّى يَنْدُو صِلَاحُهُ» فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ مُقِيداً لِتَقْرِيرِهِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى سَلَمِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ وَأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِأَنْ لَا يُسَلِّفُوا حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُ النُّخْلِ.

وَيَقْوَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاصِرُ وَابُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ موجوداً مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْحُلُولِ.

٢- زَجْرُ مَنْ لَا يُوَدِّي الْحَقَّ لِأَصْحَابِهَا

٨١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٨٧).

التَّعْبِيرُ بِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ يَشْمَلُ اخْتِذَاً بِالْإِسْتِدَانَةِ وَاخْتِذَاً لِحِفْظِهَا.

وَالْمَرَادُ مِنْ إِرَادَتِهِ التَّادِيَةِ قَضَاؤُهَا فِي الدُّنْيَا، وَتَادِيَةُ اللَّهِ عَنْهَا يَشْمَلُ تَيْسِيرَهُ تَعَالَى لِقَضَائِهَا فِي الدُّنْيَا بِأَنْ يَسُوقَ إِلَى الْمُسْتَدِينَ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ، وَادَاؤُهَا عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ بِإِرْضَائِهِ غَرْمَهُ بِمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٠٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٥٠٤١) وَالحَاكِمُ (٢٣/٢) مَرْفُوعاً «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُدَانُ دَيْناً يَقْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَدَاءَهُ إِلَّا آدَاهُ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

وَقَوْلُهُ (يُرِيدُ إِتْلَافَهَا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ يَأْخُذُهَا بِالْإِسْتِدَانَةِ مِثْلًا لَا حَاجَةَ وَلَا لِيَتَجَارَعَ بَلْ لَا يُرِيدُ إِلَّا إِتْلَافَ مَا أَخَذَ عَلَى صَاحِبِهِ وَلَا يَنْوِي قَضَاءَهَا.

وَقَوْلُهُ (أَتْلَفَهُ اللَّهُ) الظَّاهِرُ إِتْلَافُ الشَّخْصِ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا بِإِعْلَاقِهِ وَهُوَ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَيَشْمَلُ إِتْلَافَ طَيْبِ عَيْشِهِ وَتَنْصِيقَ أُمُورِهِ وَتَعَسُّرَ مَطَالِبِهِ وَحَقَّ بَرَكِيَّتِهِ.

٨١٥- «وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَا: كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنَ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ - وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالزَّرِيبُ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ ذَلِكَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٤٢).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى) يَفْتَحُ الْقَهْزَةُ وَسُكُونُ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحُ الرَّيِّ الْخِرَاصِي. سَكَنَ الْكُوفَةَ وَاسْتَعْمَلَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى خُرَاسَانَ وَادْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَلَّى خَلْفَهُ.

(قَالَ: «كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنَ أَنْبَاطِ الشَّامِ») هُمْ مِنَ الْعَرَبِ دَخَلُوا فِي الْعَجَمِ وَالرُّومِ فَاخْتَلَطَتْ أَسَابِغُهُمْ وَفَسَدَتْ سَتَتُهُمْ سُمُّوا بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْبَاطِ الْمَاءِ أَيْ اسْتِخْرَاجِهِ.

(«فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ».) وَفِي رِوَايَةٍ «وَالزَّرِيبُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ السَّلَفِ فِي حَالِ الْعَقْدِ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِهِ وَجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَاسْتَفْصَلُوهُمْ وَقَدْ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ وَتَرَكْنَا الْإِسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُزَكُّ مَنْزِلَةَ الْعَمُومِ فِي الْمَقَالِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْفَادَوِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَمَالِكٌ وَاشْتَرَطُوا إِمْتِكَانَ وَجُودِهِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَلَا يَضُرُّ انْقِطَاعُهُ قَبْلَ حُضُورِ الْأَجَلِ لَمَا عُرِفَتْ مِنْ تَرَكِّ الْإِسْتِفْصَالِ. كَذَا فِي الشَّرْحِ

(قُلْتُ) وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِفِعْلِ الصَّحَابِيِّ أَوْ تَرْكِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ وَاقَرَهُ.

وَيَحْتَمِلُ إِتْلَافَهُ فِي الْآخِرَةِ بِتَعْلِيلِهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ الْحُثُّ عَلَى تَرْكِ اسْتِكْثَالِ أَمْوَالِ النَّاسِ وَالتَّرْغِيبُ فِي حُسْنِ التَّادِيَةِ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الْمَادِينَةِ وَأَنْ الْجِزَاءُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ.

وَإِخْذَ مِنْهُ الدَّادِيُّ أَنَّ مِنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَا يُغْنِيَ. وَفِيهِ بُعْذٌ.

وَالْحَدِيثُ الْحُثُّ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ وَالتَّرْهِيْبُ عَنْ خِلَافِهِ وَيَبَيِّنُ أَنَّ مَدَارَ الْأَعْمَالِ عَلَيْهَا.

وَأَنَّ مِنْ اسْتِدْنَانِ نَاوِيَا الْإِيْفَاءِ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ يَرْغُبُ فِي الدِّينِ فَيَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٠٩) وَالْحَاكِمُ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُحْمَدٍ بْنِ عَلِيٍّ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٢/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَلْفُظٍ «مَا مِنْ عَبْدٍ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فِي وَفَاءِ دَيْنِهِ إِلَّا كَانَ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ» قَالَتْ يَعْنِي عَائِشَةُ: فَاِنَّا أَلْتَمَسْنَا ذَلِكَ الْعَوْنَ.

(فَإِنْ قُلْتَ) إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ «أَنَّهُ يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ» [مسلم (١٨٨٦)] وَحَدِيثُ «الَّذِينَ بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ» [أحمد (٣٣٠/٣)] قَالَهُ لَمْ أَذَى دِينًا عَنْ مَيْمُونَةَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ.

(قُلْتَ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَى لَا يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ الدِّينَ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَيْهِ حَتَّى يُوفِّيَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ بَقَايِهِ عَلَيْهِ أَنْ يُعَاقَبَ بِهِ فِي قَبْرِهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ «بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ» خُلَصَّتْهُ مِنْ بَقَاءِ الدِّينِ عَلَيْهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ اسْتَدْنَانَ وَلَمْ يَنْوَ الرَّفَاءَ

٣- جواز بيع الثياب نسيئة

٨١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَلَانًا قَدِمَ لَهُ بَرٌّ مِنَ الشَّامِ،

فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَبَعَثْتَ إِلَيْهِ فَأَمْتَنَعَ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٣/٢) وَالتَّبَهُّطِيُّ (٢٥/٦)، وَرَوَّاهُ هَاتَا.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَيْعِ النَّسِيئَةِ وَصَحُّو التَّاجِيلِ إِلَى مَيْسَرَةٍ.

وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ حُسْنِ مُعَامَلَةِ الْعِبَادِ وَعَدَمِ إِكْرَاهِهِمْ عَلَى الشَّيْءِ وَعَدَمِ الْإِلْحَاحِ عَلَيْهِمْ.

٤- الدابة ترهن

٨١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥١١)، (٢٥١٢)

وَهُوَ مِنْ بَابِ الرُّهْنِ وَهُوَ لُغَةٌ: الْإِخْيَاسُ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَهَنَ الشَّيْءَ إِذَا دَامَ وَثَبَتْ وَمِنْهُ «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» [البقرة: ٢٨٨].

وَالْفَرْعُ: جَعَلَ مَالٍ وَثِيقَةً عَلَى دَيْنٍ وَيَطْلُقُ عَلَى الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ -

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَمِثْلُهُ يُشْرَبُ.

(وَبِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَكِنْ الدَّرُّ) يَفْتَحُ الدَّالُ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ: وَهُوَ الدَّرُّ تَسْمِيَةً بِالْمَصْدَرِ قِيلَ: هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ; وَقِيلَ: مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ

(وَيُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَاعِلٌ «يَرْكَبُ» وَ«يَشْرَبُ» هُوَ الْمَرْتَهِنُ بِقَرِينَةِ الْعَوْضِ وَهُوَ الرُّكُوبُ وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ الرَّاهِنُ إِلَّا أَنَّهُ اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لَازِمَةٌ لَهُ فَإِنَّ الْمَرْهُونَ مُلْكُهُ وَقَدْ جُعِلَتْ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الرَّائِبِ وَالشَّارِبِ وَهُوَ غَيْرُ الْمَالِكِ إِذِ النَّفَقَةُ لَازِمَةٌ لِلْمَالِكِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ الْمَرْتَهِنُ الْانْتِفَاعَ بِالرُّهْنِ فِي

مُقَابِلَةِ نَفَقَتِهِ فِي الْمَسَالَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) ذَهَبَ أَحَدٌ وَإِسْحَاقُ إِلَى الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَخَصُّوا ذَلِكَ بِالرُّكُوبِ وَالذَّرُّ فَقَالُوا: يَتَنَقَّ بِهَمَا بِقَدْرِ قِيَمَةِ النَّفَقَةِ وَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُمَا عَلَيْهِمَا.

(وَالثَّانِي) لِلْجُمْهُورِ قَالُوا: لَا يَتَنَقَّ الْمَرْتَهِنُ بِشَيْءٍ قَالُوا: وَالْحَدِيثُ خَالَفَ الْقِيَاسَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا تَجْوِيزُ الرُّكُوبِ وَالشُّرْبِ لِغَيْرِ الْمَالِكِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ

وِثَانِيَهُمَا: تَضَمُّنُهُ ذَلِكَ بِالنَّفَقَةِ لَا بِالْقِيَمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ تَرُدُّهُ أَصُولُ مُجْتَمَعَةٍ وَأَثَرُ ثَابِتَةٍ لَا يَخْتَلَفُ فِي صَحِّحَتِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى نَسْخِهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ «لَا تَحْلُبْ مَاشِيَةً أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْمَطَالِمِ [إِنَّمَا هُوَ فِي كِتَابِ اللَّفْظَةِ، بَابُ (٨)]

(قُلْتُ): أَمَّا النَّسْخُ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ وَلَا تَعَدَّرَ هُنَا إِذْ يَخْصُ عُمُومُ النَّهْيِ بِالْمَرْهُونَةِ.

وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ فَلَيْسَتْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مُطْرَدَةً عَلَى نَسْخِ وَاحِدٍ بَلِ الْأَدْلَةُ تَفَرَّقُ بَيْنَهَا فِي الْأَحْكَامِ، وَالشَّارِعُ حَكَمَ هُنَا بِرُّكُوبِ الْمَرْهُونِ وَشُرْبِ لَبْنِهِ وَجَعَلَهُ قِيَمَةَ النَّفَقَةِ وَقَدْ حَكَمَ الشَّارِعُ بِبَيْعِ الْحَاكِمِ عَنِ التَّمَرُّدِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَجَعَلَ صَاعَ التَّمْرِ عَوْضًا عَنِ اللَّبَنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ ظَهَرِهَا وَدَرَقِهَا فَجَعَلَ الْفَاعِلَ الرَّاهِنَ.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ وَرَدَ بِلَفْظِ الْمَرْتَهِنِ فَتَعَيَّنَ الْفَاعِلُ.

(وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ) لِلْأَوَازِعِيِّ وَاللَّيْثِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْمَرْهُونِ فَيَبَاحُ حَيْثُ كَانَ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْحَيَوَانِ حِفْظًا لِحَيَاتِهِ وَجَعَلَ لَهُ فِي مُقَابِلِ النَّفَقَةِ الْإِنْفَاقَ بِالرُّكُوبِ أَوْ شُرْبِ اللَّبَنِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ قَدْرُ ذَلِكَ أَوْ قِيَمَتُهُ عَلَى قَدْرِ عَلَيْهِ.

وَقَوَّى هَذَا الْقَوْلَ فِي الشَّرْحِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْحَدِيثِ

بِمَا لَمْ يَقْعُدْ بِهِ الشَّارِعُ وَإِنَّمَا قَيْدُهُ بِالضَّائِبِ الْمُتَصَيِّرِ مِنَ الْأَدْلَةِ وَغَيْرِ أَنْ كُلَّ عَيْنٍ فِي يَدِهِ لِغَيْرِهِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهَا بَنِيَّةُ الرُّجُوعِ عَلَى الْمَالِكِ وَلَهُ أَنْ يُوجِرَهَا أَوْ يَتَصَرَّفَ فِي لَبْنِهَا فِي قِيَمَةِ الْعَلَفِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ فَلَا رُجُوعَ بِمَا انْفَقَ وَيُلْزِمُهُ غَرَامَةُ الْمُنْفَعَةِ وَاللَّبَنِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ أَوْ كَانَ يَتَصَرَّفُ الْحَيَوَانُ بِمَدِّ الرُّجُوعِ فَلَهُ أَنْ يُنْفَقَ وَيَرْجَعَ بِمَا انْفَقَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ فَتَخْصُ بِحَدِيثِ الْكِتَابِ.

٥- الرهن له غنمه وعليه غرمه

٨١٩- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَغْلِقُ الرُّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٢/٣) وَالْحَاكِمُ (٥١/٢)، وَوَجَّاهُ فَقَاتِ، إِلَّا أَنَّ الْمَحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٨٦، ١٨٧) وَغَيْرِهِ إِسْنَانُهُ

(وَعَنْهُ) أَبِي أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ): «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْلِقُ» بِفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَغَيْنِ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ وَلَا مِ مَقْرُونَةٍ وَقَافٍ.

يُقَالُ: غَلَقَ الرُّهْنُ إِذَا خَرَجَ عَنْ مَلِكِ الرَّاهِنِ وَاسْتَوَلَى عَلَيْهِ الْمَرْتَهِنُ بِسَبَبِ عَجْزِهِ عَنْ آدَاءِ مَا رَهَنَهُ فِيهِ وَكَانَ هَذَا عَادَةً الْعَرَبِ فَتَنَاهُمُ النَّبِيُّ

(ﷺ) «الرُّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ لَهُ غَنَمُهُ» زِيَادَتُهُ (وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ) هَلَاكُهُ وَنَفَقَتُهُ

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَوَجَّاهُ فَقَاتِ إِلَّا أَنَّ الْمَحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِسْنَانُهُ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ «لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» قَبِيلٌ هِيَ مُدْرَجَةٌ مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَرَفَعَهَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَمَعَمَّرٌ وَغَيْرُهُمَا مَعَ كَوْنِهِمْ أَرْسَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى اخْتِلَافٍ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَوَقَفَهَا غَيْرُهُمْ وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ هَذَا الْحَدِيثَ فَجَوَّدَهُ وَيَبِينُ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ قَوَّى أَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِ.

وَمَعْنَى «يَغْلِقُ» لَا يَسْتَحَقُّهُ الْمَرْتَهِنُ إِذَا عَجَزَ صَاحِبُهُ عَنْ

فَكَرَّهَ.

٧- كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رِبَا

٨٢١- وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رِبَا».

رواه البخاري بن أبي أسامة (رواه الحارث) (٤٣٦) وإسناده ساقط.

وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عن أبيه (٣٥٠/٥) البيهقي

وأخره موقوف عن عبد الله بن سلام عن أبيه (٣٨١٤)

(وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رِبَا» رواه الحارث بن أبي أسامة وإسناده ساقط) لأن في إسناده سورا بن مصعب الهمداني المؤذن الأعمى وهو متروك

(وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عن أبيه (٣٥٠/٥) البيهقي أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٨١٤) بلفظ «كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رِبَا» من وجوه الرأى

(وأخره موقوف عن عبد الله بن سلام عن أبيه (٣٨١٤) البيهقي) حديث (٣٨١٤) لم أجده في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبه المصنف في التلخيص (٣٩/٣) إلى البخاري بل قال: إنه رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٩/٥، ٣٥٠) عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم انتهى. فلو كان في البخاري لما أفضل نسبه إليه في التلخيص (٣٩/٣).

والحديث بعد صحيح لا يذ من التوفيق بينه وبين ما تقدم وذلك بأن هذا محمول على أن المنفعة مشروطة من القرض أو في حكم المشروطة.

وأما لو كانت تبرعاً من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيراً مما أخذه

٦- الحديث على قضاء الدين بأحسن منه

٨٢٠- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

رواه مسلم (١٦٠٠)

وهو من أحاديث باب القرض، والأحاديث في فضله والحديث عليه كثيرة

(وعن أبي رافع رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا» بفتح الموحدة وسكون الكاف: الصغير من الإبل

«فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ» قَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا» هو بفتح الراء: الذي يدخل في السنة السابعة وتبقى رباعيته

«فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً» رواه مسلم

تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جوازه

وأما يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجرة من الذي عليه وأن ذلك من مكارم الأخلاق الحمودة عرفاً وشرعاً ولا يدخل في القرض الذي يمر نفعاً لأنه لم يكن مشروطاً من المقرض وإنما ذلك تبرع من المستقرض.

وظاهره العموم للزيادة عدداً أو صفه.

وقال مالك الزيادة في العدد لا محل.

(«عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مُرسلاً).

وقد وصله أبو داود من طريق أخرى (٣٥٢٢) فيها
إسماعيل بن عياش لأنها من روايتيه عن الشاميين، وروايته
عنهم صحيحة

(بلفظ: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ
الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعْدَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ مَاتَ
الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَدُ الْفَرَمَاءِ» ووصله البيهقي وضعفه
تبعاً لأبي داود)

قد راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفاً للرواية
هذه بل قال في هذه الرواية بعد إخراجها لها من طريق مالك:
وحدث مالك أصح.

يُرِيدُ أَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّتِي
سَاقَهَا أَبُو دَاوُدَ فِيهَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَنْ
تَوَفَّى وَعِنْدَهُ مِثْلُ رَجُلٍ يَبْتَغِيهَا لَمْ يَقْضِ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئاً
فَصَاحِبُ السِّلْعَةِ أَسْوَدُ الْفَرَمَاءِ فِيهَا» ولم يتكلم الشارح رحمه الله
على هذا بشيء.

(ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدَةَ) بفتح
الحاء المعجمة وسكون اللام ودالٍ مُهْمَلَةٌ.

(قال: «أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ فَقَالَ:
لَا قِضَاءَ لَكُمْ بِقِضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ
رَجُلٌ مَتَاعَهُ بَعْدَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» وصححه الحاكم وضعفه أبو داود
وضعف أيضاً هذه الزيادة في ذكر الموت)

سَكَتَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَقَدْ رَاجَعْتُ سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ فَلَمْ أَجِدْ
فِيهَا تَضَعِيفاً لِرِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ بَلْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ رِوَايَةِ
حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرْسَلَةِ الَّتِي سَاقَ لَفْظَهَا
الْمُصَنِّفُ هُنَا بِلَفْظِ «إِنَّمَا رَجُلٌ» إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رِوَايَةُ
عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ هَذِهِ

قال: لأنها موصولة جمع فيها النبي ﷺ بين الموت
والإنفلاس

قال: وحدث ابن شهاب - يُرِيدُ بِهِ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
عبد الرحمن المذكورة - مُتَقَطِّعٌ.

٨- كتاب التّفليس والحجر

هوَ لُغَةٌ: مُصَدَّرٌ فَلَسْتُهُ نَسَبْتُ إِلَى الْإِفْلَاسِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرُ
أَفْلَسَ أَيَّ صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا يَمْلِكُ فِيهَا فُلْساً

(والحجر) لُغَةٌ: مُصَدَّرٌ حَجَرَ أَيَّ مَنَعَ وَضَيَّقَ
وشرعاً: قولُ الحاكم للمدين: حجرت عليك التصرف في
مالك.

١- المال عند المفلس صاحبه أحق به

٨٢٢- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ
أَذْرَكَ مَالَهُ بَعْدَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ
مِنْ غَيْرِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٠٢)، مسلم (١٥٥٩)]

ورواه أبو داود (٣٥٢٠) ومالك [الموطأ (ص ٤٢٠، ٤٢١)] من
رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مُرسلاً بلفظ: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ
الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعْدَهُ فَهُوَ أَحَقُّ
بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَدُ الْفَرَمَاءِ».

ووصله البيهقي (٤٧/٦)، وضعفه تبعاً لأبي داود [متح (٣٥٢٢)].

ورواه أبو داود (٣٥٢٣) وابن ماجه (٢٣٦٠) من رواية عمر بن خلدَةَ
قال: «أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَا قِضَاءَ لَكُمْ
بِقِضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بَعْدَهُ فَهُوَ أَحَقُّ
بِهِ»

وصححه الحاكم (٥٠/٢، ٥١)، وضعفه أبو داود، وضعف أيضاً هذه
الزيادة في ذكر الموت

(عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام
المخزومي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة روى عنه
الشعبي والزهري

(عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعْدَهُ» لَمْ يَتَغَيَّرْ بَصْنُهُ مِنَ الصَّمَاتِ وَلَا بَزِيَادَةِ
وَلَا تَقْصَانِ

وساق في ذلك كلاماً كثيراً يرجح به رواية عمر بن خلدة
فليُنظر هذا والحديث اشتمل على مسائل:

(الأولى) أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شرّاه منه وقد
افلس فإنه أحق بمتاعه من سائر الغرماء فيأخذه إذا كان له
غرماء وعموم قوله «من أدرك ماله» يعم من كان له مال عند
الآخر بقرض أو بيع، وإن كان قد وردت أحاديث مُصرّحة
بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان (٥٠٣٧، ٥٠٣٨)،
وغيرهما الحديث بلفظ «إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي
عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء»

فقد عرفت في الأصول أن الخاص المرافق للعام لا
يخصص العام إلا عند أبي ثور وقد زعموا ما ذهب إليه من
ذلك.

ولذلك ذهب الشافعي وآخرون إلى أن القرض أولى بماله
في القرض كما أنه أولى به في البيع.

وذهب غيره إلى أنه يختص ذلك بالبيع للتصريح به في
أحاديث الباب لكن قد عرفت أن ذلك لا يخص عموم حديث
الباب.

(المسألة الثانية) أفاد قوله «بعينه» أنه إذا وجدته.

وقد تغير بصفة من الصفات أو بزيادة أو نقصان فإنه ليس
صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء.

وقد اختلف العلماء في ذلك.

فذهب الهادي والشافعي إلى أنه إذا تغيرت صفته بعيب
فللبائع أخذه ولا أرش له وإن تغير بزيادة كان للمشتري غرامة
تلك الزيادة وهي ما اتفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد
للمشتري ولو كانت متصلة لأنها إنما حدثت في ملكه ويلزم له
قيمة ما لا حد لبقائه كالشجرة إذا غرسها، وإلقاء ما له حد بلا
أجرة كالزرع، وكذلك إذا نقصت العين فله أخذ الباقي بمحضه
من الثمن.

والحديث يتناول له لأن الباقي مبيع باقي بعينه.

(المسألة الثالثة) دل لفظ أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل أن
البائع إذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع

المبيع بل يكون أسوة الغرماء وبهذا أخذ جمهور العلماء
وعند الهادي وهو راجح قول الشافعي أنه لا يصير
البائع يقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء بل البائع أولى به.

وكان الشافعي ذهب إلى هذا لأنه لم يصح الحديث عنده
بل قال: إنه منقطع فمن قال بصحة الحديث وأنه موصول قال
بما قاله الجمهور ومن لا فلا.

وفي وصلي وعديو خلاف منهم من رجح إرساله وهم
أكثر الحفاظ.

(المسألة الرابعة) قوله «فإن مات المشتري فصاحب المتاع
أسوة الغرماء» فيه حذف تقديرية: فتتاع صاحب المتاع أسوة
الغرماء. وهذا دال على التفرقة بين الموت والإفلاس. وإلى
التفرقة بينهما ذهب مالك وأحمد عملاً بهذو الرواية قالوا: لأن
الميت برئت ذمته وليس للغرماء عمل يرجعون إليه فاستووا في
ذلك بخلاف الفليس وسواء خلف الميت وفاء أو لا

وذهب الهادي إلى أنه إذا خلف وفاء فليس البائع أولى
بمتاعه بل يسلم الورثة الثمن من التركة، وحجتهم أنه قد ورد
في حديث أبي بكر بن عبد الرحمن زيادة لفظ «إلا إن ترك
صاحبها وفاء».

لكن قال الشافعي يحتمل أن الزيادة من رأي أبي بكر بن
عبد الرحمن، وقربة الاحتمال أن الذين وصلوه عنه لم يذكروا
قضية الموت وكذلك الذين روه عن أبي هريرة.

وذهب الشافعي إلى أنه لا فرق بين الموت والإفلاس وإن
صاحب المتاع أولى بمتاعه لعموم «من أدرك ماله عند رجلي» -
الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والإفلاس والتفرقة
بينهما برواية أبي بكر بن عبد الرحمن.

وقوله فيها (لأن مات لصاحب المتاع أسوة الغرماء) غير
صحيحة لأن الحديث مرسل لم يصح وصله فلا يعمل به بل في
رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت والإفلاس وهو حديث
حسن يُحتج به.

٨٢٣- وعن عمرو بن الشريد عن أبيه

قال: قال رسول الله ﷺ: «أي الواجد يحل عرضه

وَعُقُوبَتُهُ».

٢- ليس للدائن على المفلس من سبيل

٨٢٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ:

«أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارِ
إِبْتَاعِهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَأَفْلَسَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ. فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ
وَقَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ: خُذُوا مَا
وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

رواه مسلم (١٥٥٦).

تقدم [رقم (٨٠٣)] الكلام في الجمع بين هذا الحديث
وحديث جابر.

وقوله «فلا يجزئ لك أن تأخذ» بأن هذا على جهة
الاستحباب والحث على جبر من حدث عليه حادث.

وبذلك أيضاً قوله «وليس لكم إلا ذلك» على أن الثمرة
غير مضمونة إذ لو كانت مضمونة لقال: وما بقي فظرة إلى
ميسرة أو نحوه إذ الدين لا يسقط بإعسار المدين، وإنما تأخر
عنه المطالبة في الحال ومتى أيسر وجب عليه القضاء.

٣- يعطى الدائن من المفلس متاعه

٨٢٥- وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى
مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ».

رواه الدارقطني (٢٣٠/٤)، وصححه الحاكم (٥٨/٢).

وأخرجه أبو داود مرسلاً [المراسل] (١٧١)، ورجح

(وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمن سناه عبد

الرزاق

(عن أبيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ عَنْ
دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ». رواه الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجه أبو
داود مرسلاً ورجح) قال عبد الحق: المرسل أصح من التصليل
وقال ابن الصلاح في الأحكام: هو حديث ثابت كان ذلك في

رواه أبو داود (٣٦٢٨) والنسائي (٣١٦/٧)، وعلقه البخاري في
الاستعراض، باب (١٣)، وصححه ابن حبان (٥٠٨٩).

(وعن عمرو بن الشريد رضي الله عنه) بفتح الشين المعجمة وكسر
الراء تابعي سمع ابن عباس وغيره عن أبيه (قال: قال رسول
الله ﷺ لي) بفتح اللام ثم مشاة تخيئة مشددة مصدر لوى يلوي
أي مظل أضيف إلى فاعليه وهو (الواجد) بالجميع يعني من الرجيد
بالضم أي القدرة

(يجل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته رواه أبو داود
والنسائي وعلقه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه
أحمد (٢٢٢/٤) وابن ماجه (٢٤٢٧) والبيهقي (٥١/٦) وفسر البخاري
إك الاستعراض، تحت باب (١٣) حل العرض بما علقه عن سفيان
قال: يقول: مطلني وعقوبته حبسه وهو دليل لزيد بن علي أنه
يحبس حتى يقضي دينه.

وأجاز الجمهور الحجر وبيع الحاكم عنه ماله وهذا أيضاً
داخل تحت لفظ عقوبته لا سيما وتفسيرها بالحبس ليس بمرفوع.
ودل الحديث على تحريم مظل الواجد ولذا أبيحت عقوبته
وإنما اختلف العلماء هل يبلغ إلى حد الكبيرة فيفسق وترد
شهادته بمطليه مرة واحدة أم لا؟ فذهبته الهادوية إلى أنه يفسق
بذلك واختلفوا في قدر ما يفسق به

فقال الجمهور منهم: إنه يفسق بمطل عشرة دراهم فما
فوق قياساً على نصاب السرقة وفي كلام الهادي عليه السلام ما
يقضي بأنه يفسق بدون ذلك.

وكذلك ذهب إلى هذا المالكية والشافعية إلا أنهم ترددوا
في اشتراط التكرار.

ومقتضى مذهب الشافعي اشتراطه.

ثم يدل بمفهومي على أن مظل غير الواجد وهو المعسر لا
يجل عرضه ولا عقوبته، والحكم كذلك عند الجماهير وهو
الذي دل له قوله تعالى «فَنظَرَنَاهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» [البقرة: ٢٨٠].

سنة تسع وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ لَنَا فَقَالَ: «لَيْسَ لَكُمْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ».

وأخرجه البيهقي (٥٠/٦) من طريق الواقدي.

وزاد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْيَمَنِ لِيَجْبِرَهُ»

والحديث دليل على أَنَّهُ يَجْبِرُ الْحَاكِمُ عَلَى الْمَدِينِ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ وَيَبِيعُهُ عَنْهُ لِقَضَاءِ غُرْمَائِهِ، والقول بأنه حِكَايَةُ فَعْلٍ غَيْرِ صَحِيحٍ فَإِنَّ هَذَا فَعْلٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَقْوَالٍ تَصَدَّرُ عَنْهُ ﷺ يَجْبِرُ بِهَا تَصَرُّفَهُ وَالْفَاظُ يَبِيعُ بِهَا مَالَهُ وَالْفَاظُ يَقْضِي بِهَا غُرْمَاءَهُ وَمَا كَانَ بِهَذَا الثَّابِتِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ حِكَايَةُ فَعْلٍ إِنَّمَا حِكَايَةُ الْفَعْلِ مِثْلُ حَدِيثِ «خَلَعَ نَعْلَهُ فَخَلَعُوا نَعْلَهُمْ» (تهذيب برقم ٢٠٥) كما لا يخفى

وظاهر الحديث أَنَّ مَالَهُ كَانَ مُسْتَغْرَقًا بِالَّذِينَ فَهَلْ يَلْحَقُ بِهِ مَنْ لَمْ يَسْتَفْرِقْ مَالَهُ فِي الْحَجْرِ وَالْبَيْعِ عَنْهُ كَالْوَاكِدِ إِذَا مَطَّلَ. اختلف العلماء في ذَلِكَ.

فَقَالَ جُمْهُورُ الْهَادِيَةِ وَالشَّافِعِيَّةِ إِنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ فَيَحْجَرُ عَلَيْهِ وَيَبَاعُ مَالُهُ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْمُقْتَضَى لِذَلِكَ وَهُوَ عَدَمُ الْمَسَارَعَةِ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْحَنَفِيَّةُ: إِنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ فَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ وَلَا يُبَاعُ عَنْهُ بَلْ يَجِبُ حِسْبُهُ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ لِحَدِيثِ «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِبْطِيبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» (إمام أحمد ٥/٧٢) لقوله تعالى «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ» (النساء: ٢٩) ومقتضى الحجر والبيع إخراج المال من غير طيبة من نفسه ولا رضا.

(والجواب) عَنْهُ بَأَنَّ الْحَدِيثَ وَالْآيَةَ عَامَانِ خُصَّصَا بِحَدِيثِ مُعَاذٍ لَا يَتِمُّ لِأَنَّ حَدِيثَ مُعَاذٍ لَيْسَ إِلَّا فِي الْمُسْتَفْرِقِ مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ الْوَاجِدُ الْمَاطِلُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمَا خُصَّصَا بِقِيَاسِ الْمَاطِلِ الْوَاجِدِ عَلَى مَنْ اسْتَفْرَقَ دَيْنَهُ مَالَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَدَمُ نُهُوضِ الْقِيَاسِ.

نعم في حديث «لِيَ الْوَاجِدِ يَحِلُّ عِرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ» دليل على أَنَّهُ يُحْجَرُ عَلَيْهِ وَيَبَاعُ عَنْهُ مَالُهُ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ مَفْهُومِ الْعُقُوبَةِ، وَتَفْسِيرُهَا بِالْحَبْسِ فَقَطْ مُجَرَّدُ رَأْيٍ مِنْ قَائِلِهِ.

هَذَا وَقَدْ حَكَّمَ عُمَرُ فِي أَسْفَعِ جُهْنَةٍ كَحْكْمِهِ ﷺ فِي مُعَاذٍ فَاخْرَجَ مَالَهُ (الموطأ ص ٤٨١) بِسَنَدٍ مُتَّصٍ وَرَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُهْنَةِ كَانَ يَشْتَرِي الرُّوْحَلَ فَيَبِيعُ فِيهَا فَيَسْرِعُ الْمَسِيرَ فَيَسْبِقُ الْحَاجَّ فَافْلَسَ فَرَفَعَ امْرَأَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: أَمَا بَعْدَ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّ الْأَسْفَعَ أَسْفَعُ جُهْنَةٍ قَدْ رَضِيَ مِنْ دَيْنِهِ وَأَمَاتِهِ أَنْ يُقَالَ سَبَقَ الْحَاجَّ - وَفِيهِ - إِلَّا أَنَّهُ أَدَانَ مُعْرَضًا فَاصْبَحَ وَقَدْ دِينَ بِهِ - أَيُّ أَحَاطَ بِهِ الدَّيْنُ - فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا بِالْغَدَاةِ فَنَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ وَلِإِكْرَامِ الَّذِينَ فَإِنَّ أَوَّلَهُ هُمْ وَآخِرُهُ حَرْبٌ انْتَهَى.

وَأَمَّا قِصَّةُ جَابِرٍ مَعَ غُرْمَاءِ أَبِيهِ (البخاري ٢٣٩٥) وَهِيَ أَنَّهُ لَمَّا قُتِلَ أَبُوهُ فِي أَحَدٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَاسْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ خَاتِمِي وَيُخْلَلُوا أَبِي فَلَمْ يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ خَاتِمِي وَقَالَ: سَتَنْدُو عَلَيَّ قَدْغًا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَطَأْتُ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبَرَكَةِ فَجَدَّزْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا»

فَإِنَّ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَنْتَظَرَ الْعَلُوَّ وَالثَّمَنَ مِنْهَا لَا يُعَدُّ مَطْلًا

قِيلَ: وَيُؤْخَذُ مِنْهَا أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ دَخْلٌ يُنْظَرُ إِلَى دَخْلِهِ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ وَالْقَصِيرَةِ فِي حَقِّ الْأَدَمِيِّ وَمَنْ لَا دَخْلَ لَهُ لَا يُنْظَرُ وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ لِأَهْلِ الدَّيْنِ نَعَمْ وَأَمَّا الْحَجْرُ عَلَى الْبَالِغِ لِسَفْوٍ وَسَوْءٍ تَصَرُّفٍ فَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَلَا أَبُو حَنِيفَةَ وَيُؤْتَى لَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٦١/٦) بَابُ الْحَجْرِ عَلَى الْبَالِغِينَ بِالسَّفْوِ وَذَكَرَ فِيهِ بِسَنَدِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ اشْتَرَى أَرْضًا بِسِتَمَائَةِ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ فَهَمَّ عَلِيُّ وَعَثْمَانُ أَنْ يَجْعِرَا عَلَيْهِ قَالَ: فَلَقِيتُ الزُّبَيْرَ فَقَالَ: مَا اشْتَرَى أَحَدٌ بِيَعًا أَرْخَصَ ثَمًّا اشْتَرَيْتَ قَالَ: فَذَكَرْتُ لَهُ عَبْدَ اللَّهِ الْحَجْرَ قَالَ: لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَالًا لَشَارَكْتُكَ قَالَ: فَإِنِّي أَقْرَضُكَ نِصْفَ الْمَالِ قَالَ: فَإِنِّي شَرِيكَكَ فَأَتَاهُمَا عَلِيُّ وَعَثْمَانُ وَهُمَا يَتَرَاوَضَانِ قَالَا: مَا تَرَاوَضَانِ فَلَذَكَرَا لَهُ الْحَجْرَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: أَتَحْجِرَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَا شَرِيكُهُ قَالَ: لَا لِعَمْرِي قَالَ: فَإِنِّي شَرِيكُهُ.

وَلِي رَوَايَةُ قَالَ عَثْمَانُ: كَيْفَ أَحْجَرُ عَلَى رَجُلٍ فِي بَيْعٍ

شريكه فيه الزَّبير

«فَلَمْ يَرْنِي بَلَّتْ» وناقش في الاستدلال به على بعض المتأخرين قائلًا: إن الإذن في الخروج للحرب يدور على الجلادة والأهلية فليس له في ردّه دليل على أنه لأجل عدم البلوغ، وهم ابن عمر ليس بحجة

(قلت) وهو احتمال بعيد والصحابي أعرف بما رواه.

وفيهِ دليل على أن الخندق كانت سنة أربع والقول بأنها سنة خمس يرده هذا الحديث ولأنهم أجمعوا أن أحداً كانت سنة ثلاث

٨٢٧- وَعَنْ عَطِيَّةِ الْقُرْظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَيْتَ قَتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنَبِّتْ خَلَّى سَبِيلَهُ، فَكَتَتَ مِمَّنْ لَمْ يُنَبِّتْ فَخَلَّى سَبِيلِي».

رواه الأربعة (أبو داود (٤٤٠٤)، الترمذي (١٥٨٤)، النسائي (١٥٥٦)، ابن ماجه (٢٥٤١)، وصححه ابن حبان (٤٧٨٠) والحاكم (١٢٣/٢)، وقال: على شرط الشيخين.

(وعن عطية القرظي رضي الله عنه) بضم القاف فراء نسبة إلى بني قريظة

(قال) «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَيْتَ قَتِلَ وَمَنْ لَمْ يُنَبِّتْ خَلَّى سَبِيلَهُ فَكَتَتَ مِمَّنْ لَمْ يُنَبِّتْ فَخَلَّى سَبِيلِي» رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين وهو كما قال إلا أنهما لم يُخرجا لعطية.

والحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البلوغ فتجري على من أتيت أحكام المكلفين ولعله إجماع.

٥- المرأة لا تعطي إلا بإذن زوجها

٨٢٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وفي لفظ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا

قال الشافعي: فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلاً لقال: لا يحجر على بالغ وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر ثم ساق حديث عائشة (البهي: ٦١/٦) وإرادة عبد الله بن الزبير الحجر عليها وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف، ويستدل له بالحديث الصحيح (١٤٧٧) وهو النهي عن إضاعة المال فإن السقفة يضيعه بسوء تصرفه فيجب الإنكار عليه بحججه عنه

قال النووي: والصبر لا ينقطع عنه حكم الثمن بمجرد علو السن ولا بمجرد البلوغ بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله

وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط.

٤- من بلغ خمس عشرة سنة صار له حكم الرجال

٨٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي».

متفق عليه (بخاري (٤٠٩٧)، مسلم (١٨٦٨))

وفي رواية لبني هاشم (٥٤/٦) بنحوه: «لَمْ يُجِزْنِي وَلَمْ يَرْنِي بَلَّتْ» وصححه ابن خزيمة.

وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره.

ومعنى قوله «لم يجزني» لم يجعل لي حكم الرجال المتقائلين في إيجاب الجهاد علي وخروجه معه.

وقوله «فأجازني» أي رأي فيمن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج إليه.

وفيهِ دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفاً بالآلة أحكام الرجال ومن كان دونها فلا ويدل له قوله

مَلَكَ زَوْجَهَا عَصَمَتَهَا.

رواه أحمد (٢٢١/٢) وأصحاب السنن (ابو داود (٣٥٤٦)، النسائي (٢٧٨/٦)، ابن ماجه (٢٣٨٨))، وصححه الحاكم (٤٧/٢).

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال «لا يجوز لامرأة عطيّة إلا بإذن زوجها»).

قال الخطابي: حملهُ الأكثرُ على حُسْنِ العشرة واستِطابة النفس أو يُحملُ على غير الرّشيدة وقد ثبت «عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلنِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَلْقِي الْقُرْطِ وَالْخَاتَمِ وَبِلَالٍ يَتْلِفَاهُ بِرِدَائِهِ» وهذا عطيّة بغير إذن الزوج. انتهى

وهذا مذنب الجمهور مستندلّين بمفهورات الكتاب والسنة ولم ينقّب إلى معنى الحديث إلا طائفة فقال إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مَرْوُجَةً إلا فيما اذن لها فيه الزوج وقعب مالك إلى أن تصرفها من الثلث.

٦- من تحل له المسألة

٨٢٩- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُنْسِكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ».

رواه سنن (١٠٤٤) وقدم برقم (٦١١).

(وعن قبصة بفتح القاف الموحدة لفتاة تحب لصادق مهملية ابن مخارق) بضم الميم فخاء معجمة فراء مكسورة

(قال قال رسول الله ﷺ «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَةً» بفتح الحاء المَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الميم (فحلّت له المسألة حتى يصبها ثم ينسك) ورجل أصابته

جائحة اجتاحت ماله فحلّت له المسألة حتى يصب قواماً من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلّت له المسألة» رواه مسلم قد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل إعادته هنا أن الرجل الذي تحلّ حماله قد لزمه دين، فلا يكون له حكم الفليس في الحجر عليه بل يُترك حتى يسأل الناس فيقضي دينه وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال.

وفي الميزان عن ابن جبان له عن أبيه عن جدو نسخة موضوعة.

٩- كتاب الصلح

قد قسم العلماء الصلح أقساماً:

صلح المسلم مع الكافر

والصلح بين الزوجين

والصلح بين الفتنه الباغية والعادلة

والصلح بين المتقاضين

والصلح في الجراح كالغفر على مال

والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح.

١- الصلح جائز والمسلمون عند شروطهم

٨٣٠- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَرْثِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً حَرَمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطاً حَرَمَ حَلَالاً، أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً».

رواه الترمذي وصححه (١٣٥٢)، وأنكروا عليه، لأن رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف، وكأنه اختاره بكثرة طرقه.

وقد صححه ابن جبان من حديث أبي هريرة (٥٠٩١). رضي الله تعالى

عنه

(عن عمرو بن عوف المرنبي رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون») وفي لفظ لأبي داود (٣٥٩٤) ولفظه: المسلمون، من حديث أبي هريرة [والمؤمنون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً] رواه الترمذي وصححه وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف) كذب الشافعي وتركه أحمد

وقال الشافعي وأبو داود هو ركن من أركان الكذب

واغتر المصنف عن الترمذي بقوله (وكانه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن جبان من حديث أبي هريرة) فيه مسألان:

الأولى في أحكام الصلح وهو أن وضعه مشروط فيه المرادة لقوله «جائز» أي أنه ليس بمحكم لازم يقضي به وإن لم يرض به الخصم وهو جائز أيضاً بين غير المسلمين من الكفار فتعتبر أحكام الصلح بينهم.

والثاني خص المسلمون بالذكر لأنهم المعتبرون في الخطاب المتبادر لأحكام السنة والكتاب.

وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده، ويدل للآول قصة الزبير والأنصاري (البارع) (٢٧٠٨)، مسلم (٢٣٥٧) فإنه ﷺ لم يكن قد إبان للزبير ما استحقه وأمره أن يأخذ بعض ما يستحقه على جهة الإصلاح فلما لم يقبل الأنصاري الصلح وطلب الحق إبان رسول الله ﷺ للزبير قدر ما يستحقه كذا قال الشارح.

والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار بل من الصلح مع سكوت المدعى عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لأن الزبير لم يكن عالماً بالحق الذي له حتى يدعوه بالصلح بل هذا أول التشريع في قدر السكيا والتحقق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا وأما بعد إبان الحق للخصم فأنما يطلب من صاحبه الحق أو يترك لخصمه بعض ما يستحقه.

وللجواز الصلح على الإنكار فعب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الهاديون والشافعي، وقالوا: لا يصح الصلح مع الإنكار.

ومعنى عدم صحته أن لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح وذلك حيث يدعي عليه آخر عيناً أو ديناً فيصالح ببعض العين أو الدين مع إنكار خصمه فإن الباقي لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله ﷺ «لا تجل مال امرئ مسلم إلا

بطيئة من نفسيه [أحمد (٧٢/٥)].

وقوله تعالى «عَنْ تَرَاضٍ» [النساء: ٢٩].

واجب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي

(قلت) الأولى أن يقال إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه جاز له قبض ما صلح عليه وإن كان خصمه منكراً، وإن كان يدعي باطلاً فإنه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صلح به والمدعى عليه إن كان عنده حق يعلمه وإنما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ما صلح به عليه، وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذنيه، وحرم على المدعي أخذه

وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال: الصلح على الإنكار لا يصح ولا أنه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه.

(المسألة الثانية) ما أفاضها قوله «وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» - أي ثابتون عليها واقفون عندها.

وفي تعدية به على «ووصفهم بالإسلام أو الإيمان دلالة على علو مرتبتهم، وأنهم لا يخلون بشروطهم.

وفي دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما استثناه في الحديث.

وللمفرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يصح ولا يلزم ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسطة بعلل ومناسبات وللبخاري في كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة.

وقوله «إلا شرطاً حرم خلافاً» وذلك كاشتراط البائع أن لا يطاء الأمة «أو أحل حراماً» مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم الله عليه وطأها.

٢- لا يمنع جاز جازه أن يغرر خشبة في جداره

٨٣١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يمنع جاز جازه أن يغرر خشبة في جداره ثم

يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرمين بها بين أكتافكم».

نقل عليه [البحاري (٧٤٦٣)، مسلم (١٦٠٦)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: لا يمنع يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهي

(جاز جازه أن يغرر خشبة) بالإفراد وفي لفظ «خشبة» بالجمع

(في جداره) ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم) بالآء جمع كجاء (نقل عليه)

وفي لفظ أبي داود (٣٦٣٤) «فكنسوا رؤوسهم» ولأحمد (٢٤٠/٢) حين حدثهم بذلك فطأطأوا رؤوسهم.

والمراد المخاطبون وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان فإنه كان يستخلفه فيها فالمخاطبون ممن يجوز أنهم جايلون بذلك وليسوا بصحابة.

وقد روى أحمد (٣١٣/١) وعبد الرزاق من حديث ابن عباس «لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره»

والحديث فيه دليل على أنه ليس للجار أن يمنع جازه من وضع خشبة على جداره وأنه إذا امتنع عن ذلك أجبر لأنه حق ثابت لجاره.

والى هذا ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما عملاً بالحديث.

وذهب إليه الشافعي في القديم، وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة

وقال الشافعي: إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة؛ وهو فيما رواه مالك [الموطأ] (ص ٤٦٤) بسند صحيح: أن الضحالك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجريه في أرض لمحمد بن مسلمة فامتنع فكلّمه عمر في ذلك فلم يوافق؛ والله لتمرن به ولو على بطيك؛ وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة وعمته عمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه.

وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة
إشارة إلى تاويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التنزيه كما
هو قول الشافعي في الجديد

ويرد عليه أنه إنما يحتاج إلى التأويل إذا تعدد الجمع وهو
هنا ممكن بالتخصيص، فإن حديث أبي هريرة خاص وتلك
الأدلة عامة كما عرفت وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة
كأخذ الزكاة كرهاً وكالشفعة وإطعام المضرط ونفقة القريب
المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك
برضاها فإنها تؤخذ منه كرهاً، وغرر الخشب منها على أنه مجرّد
انتفاع والعين باقية.

وفذهب آخرون إلى أنه لا يجوز أن يضع خشبة إلا بإذن
جاره فإن لم ياذن لم يجوز.

قالوا: لأن أدلة «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من
نفسه» تمنع هذا الحكم فهو للتنزيه.

وأجيب عنه بما قال البيهقي: لم نجد في السنن الصحيحة ما
يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يتكر أن يخصها.

وقد حملها الراوي على ظاهره من التحريم وهو أعلم
بالمراد بدليل قوله «مالي أراكم عنها معرضين» فإنه استنكار
لإعراضهم دال على أن ذلك للتحريم.

قال الخطابي: معنى قوله «بين أكتافكم» إن لم تقبلوا هذا
الحكم وتعملوا به راضين. لأجلها أي الخشب على رقابكم
كارهين: قال: وأراد بذلك المبالغة

(قلت) والذي يتبادر أن المراد لأرمين بها أي هذه السنة
الأمور بها بينكم بلاغاً لما تحمّلته منها وخروجاً عن كثرتها وإقامة
الحجة عليكم بها.

٣- تحريم مال المسلم إلا بطيبه نفس

٨٣٢- وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال:
قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرئ أن يأخذ
عصاً أخيه بغير طيب نفس منه».

رواه ابن جبان (٥٩٧٨) وألحاهم في صحيحته.

وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه.

أخرج الشيخان البخاري (٢٤٣٥)، مسلم (١٧٢٦) من حديث عبد
الله بن عمر من حديث عمر رضي الله عنه: «لا يخلين أحد ما شية أحد بغير
إذنه».

وأخرج أبو داود (٥٠٠٣) والترمذي (٢١٦٠)
والبيهقي (١٠٠/٦) من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن
أبيه عن جدّه بلفظ «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعياً ولا جاذاً»

والأحاديث دالة على تحريم مال المسلم إلا بطيبه من نفسه
وإن قل والإجماع واقع على ذلك.

المدافعة.

والمراد هنا تأخير ما استحقَّ أدائه بغير عذر من قادر على الأداء والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل أنه يجرم على الغني القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلافه العاجز.

ومعناه على التقدير الثاني أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولى.

ودل الأمر على وجوب قبول الإحالة وحله الجمهور على الاستحباب ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره، وعلى الوجوب حله أهل الظاهر.

وتقدم البحث في أن المطل كبيرة يفسق صاحبه فلا تكرره.

ولما اختلفوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بُد منه والذي يُشعر به الحديث أنه لا بُد من الطلب لأن المطل لا يكون إلا معه، ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد في نفقة عبده.

ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطل العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم ومن لا يقول بالمفهوم يقول لا يُسقى العاجز ماطلاً، والغني الغائب عنه ماله كالمعدوم، ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى يُوسر.

قال الشافعي: لو جازت مواخذته لكان ظالماً، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على الحال عليه التسليم لفقر لم يكن للمختال الرجوع على الحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرطه الشارع علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوعاً له كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحبه الدين.

وقالت الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان. وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع.

١٠- كِتَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ

بفتح الحاء وقد تكسر.

حقيقتها عند الفقهاء: نقل دين من ذمة إلى ذمة.

واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء.

وقيل: هي عقد إرفاق مستقل ويشترط فيها لفظها ورضا الحيل بلا خلافه والحال عند الأكثر والحال عليه عند البعض، وتماثل الصفات وأن تكون في الشيء المعلوم.

ومنهم من خصها بما دون الطعام لأنه يبع طعام قبل أن يُستوفى.

١- مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ

٨٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُتْبِعْ».

ثَبُتَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٨٧)، مسلم (١٥٦٤)].

وفي رواية لأحمد (٤٦٣٢) «وَمَنْ أَحِيلَ فَلْيَحْتَلْ».

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: مَطْلُ الْغَنِيِّ إِضَافَةُ لِلْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ أَيْ مَطْلُ الْغَنِيِّ غَرِيمُهُ، وَقِيلَ إِلَى الْمَفْعُولِ أَيْ مَطْلُ الْغَرِيمِ لِلْغَنِيِّ).

(ظلم) وبالأولى مطله الفقير.

(وإذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المشاء فوقية وكسر الموحدة.

(أحدكم على مليء) مأخوذ من الملاء بالهمزة يقال ملأ الرجل أي صار مليئاً.

(فليتبع) بإمكان المشاء فوقية أيضاً مبني للجمهور كالأول أي إذا أحيل فليحتل (ثبوت عليه).

دل الحديث على تحريم المطل من الغني، والمطل هو

٢- جواز تحمل الدين عن المدين

٨٣٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «تُوفِّيَ رَجُلٌ مِنَّا فَمَسَلْنَاهُ وَخَطْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خَطِي، ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْهِ ذِينَ؟ فَقُلْنَا: دِينَارَانِ، فَنَصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقَّ الْغَرِيمِ، وَبَرِيئٌ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟ قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ».

رواه أحمد (٣٣٠/٣) وأبو داود (٣٣٤٣) والنسائي (٦٥/٤)، وصححه ابن حبان (٣٠٦٤) والحاكم (٥٨/٢).

(وعن جابر رضي الله عنه قال: «توفي رجل منا فمسلناه وخطناه وكفناه ثم أتينا به رسول الله ﷺ فقلنا نصلّي عليه، فخطا خطي ثم قال: عليه ذين؟ قلنا: ديناران فأنصرف» أي عن الصلاة عليه).

(«فحملهما أبو قتادة فأتيانه فقال أبو قتادة الديناران عليّ فقال رسول الله ﷺ: حق الغريم») منصوب على المصدر مؤكّد لضمون قوله «الديناران عليّ» أي حقّ عليك الحقّ وثبت عليك وكنت غريباً.

(«وبرئ منهما الميت قال نعم فصلّي عليه» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم).

وأخرجه البخاري (٢٢٨٩) من حديث سلمة بن الأكوع إلا أن في حديثه «ثلاثة دنائير» وكذلك أخرجه أبو داود (٣٣٤٣) والطبراني [الكبير] (٣١/٧) وجمع بينه وبين قوله «ديناران» أن في حديث الكتابيه أنهما كانا دينارين وشرطاً فمن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال «ديناران» الغاء أو كان الأصل ثلاثة فقصى قبل موته ديناراً فمن قال «ثلاثة» اعتبر أصل الدين ومن قال «ديناران» اعتبر الباقي.

ويحمل أنهما قصتان وإن كان بعيداً.

وفي رواية الحاكم أنه ﷺ جعل إذا لقي أبا قتادة يقول: «مَا صَنَعْتَ الدَّيْنَارَانِ حَتَّى كَانَ آخِرَ ذَلِكَ أَنْ قَالَ قَضَيْتَهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْآنَ بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ».

وروى الدارقطني (٤٧/٢) من حديث علي عليه السلام «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِجَنَازَةٍ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِ الرَّجُلِ وَيَسْأَلُ عَنْ ذَنبِهِ فَإِنْ قِيلَ: عَلَيْهِ ذِينَ كُفَّ وَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ عَلَيْهِ ذِينَ صَلَّيْ، فَأَتَى بِجَنَازَةٍ فَلَمَّا قَامَ لِيُكَبِّرَ سَأَلَ: هَلْ عَلَيْهِ ذِينَ؟ فَقَالُوا: دِينَارَانِ فَعَدَلَ عَنْهُ فَقَالَ عَلِيٌّ: هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُمَا فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَكَفَّ اللَّهُ رِجْلَكَ» - الحديث

قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت

وفي الحديث دليل على أنه يصح أن يتحمل الواجب غير من وجب عليه وأنه يفعله ذلك ويدل على شدة أمر الدين فإنه ﷺ ترك الصلاة عليه لأنها شفاعاً وشفاعته مقبولة لا ترد، والدين لا يسقط إلا بالتأدية

وفي الحديث دليل على أنه لا يكتفي بالظاهر من اللفظ بل لا بد للحاكم في الإلزام بالحق من تحقق الفاظ العقود والإقرارات.

وأما إذا ادعى من عليه الحكومة أنه قصد باللفظ معنى يتحمل، وإن بعد الاختيال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ وعطف «وبرئ منهما الميت» على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط

٣- قضاء النبي ﷺ الدين عن الميت

٨٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ لِذَنبِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَقَاءَ صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِّيَ عَلَيْهِ ذِينَ فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٢٢٩٨)، مسلم (١٦١٩).

وفي رواية للبخاري (٥٣٧١) «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ وَقَاءً».

وما لم يكلفه الله إثاء قط؟.

وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء واستدلوا بأنه عليه السلام كفل في تهمة.

قال: وهو خبر باطل لأنه من رواية إبراهيم بن خنيس بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما.

ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وردّها كلّها بأنّها لا حجة فيها إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غيره، وهذو الآثار قد سرّتها في الشرح.

وفي رواية للبخاري فمن مات ولم يترك ولاءً إيراد المصنف له عقيب الذي قبله إشارة إلى أنه عليه السلام نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه السلام وأوسع الحال بتحمليه الديون عن الأموات فظاهر قوله (فعلي قضاءه) أنه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل.

قال ابن بطال: وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعل فيمن مات وعليه دين فإن لم يفعل فالإثم عليه.

وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث: «قيل يا رسول الله وعلى كل إمام بعدك؟» قال: «على كل إمام بعدي».

وقد وقع معناه في الطبراني الكبير (٢٤٠/٦) من حديث زاذان عن سلمان قال «أمرنا رسول الله عليه السلام أن نؤدي سبائنا المسلمين ونعطي سائلهم ثم قال: من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاء من بعدي في بيت مال المسلمين». وفيه راي متروك ومثمه.

٤- لا كفالة في حد

٨٣٦- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله عليه السلام: «لا كفالة في حد».

رواه الترمذي بإسناد ضعيف (٧٧/٦).

وقال: إنه منكّر

وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد.

قال ابن حزم: لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

ومن طريق النظر أن نسأل من قال بصحّيته عمّن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجهه؟ أتلزموه غرامة ما على المضمون؟ فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلتزمه قط.

أم تركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه؟.

أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به

١١- كتاب الشركة

٢- الشركة قبل الإسلام

٨٣٨- وَعَنْ «السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ» رحمته الله أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَبْلَ الْبُعْثَةِ. فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٧).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَمِنْ حَسَنِ إِسْلَامِهِ وَكَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ عَاشَرَ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ وَكَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ فِي التَّجَارَةِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ قَالَ «مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي كَانَ لَا يُمَارِي وَلَا يُذَارِي».

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٦١/٢).

وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٧): «كَانَتْ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ: وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَهَ كَانَتْ ثَابِتَةً قَبْلَ الْإِسْلَامِ ثُمَّ فَرَّغَهَا الشَّارِعُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.

٣- جواز شركة الأبدان

٨٣٩- وَعَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَمَسْعُودٌ فِيمَا نَصِيبُ يَوْمٍ بِذَرٍّ» الْحَدِيثُ. رَوَاهُ السَّائِبِيُّ (٥٧/٧).

تَمَامُهُ «فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَمِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِدْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ الشَّرْكَهِ فِي الْمَكَاسِبِ وَتُسَمَّى شَرْكَهَ الْأَبْدَانِ وَحَقِيقَتُهَا أَنَّ يُوَكَّلُ كُلُّ صَاحِبِهِ أَنْ يَقْبَلَ وَيَعْمَلَ عَنْهُ فِي قَدْرِ مَعْلُومٍ وَيَعْنَانِ الصَّنْعَةَ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى صَحَّتِهَا الْهَادَوِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى عَدَمِ صَحَّتِهَا لِثَبَاتِهَا عَلَى الْغَرَرِ إِذْ لَا يَقْطَعَانِ بِمَحْصُولِ الرِّيحِ لِتَجْوِيزِ تَعَذُّرِ الْعَمَلِ وَيَقُولُهُ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ حَزْمٍ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا تَجُوزُ الشَّرْكَهَ بِالْأَبْدَانِ فِي شَيْءٍ مِنْ

بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَيَكْسِرُهُ مَعَ سُكُونِهَا وَهِيَ بِضَمِّ الشَّيْنِ: اسْمٌ لِلشَّيْءِ الْمَشْتَرَكِ.

وَالشَّرْكَهَ: الْحَالَةُ الَّتِي تَحْدُثُ بِالِاخْتِيَارِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وَإِنْ أُرِيدَ الشَّرْكَهَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ فِي الْمَالِ الْمُرُوثِ خُلِفَتْ بِالِاخْتِيَارِ.

وَالْوَكَّالَةُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَقَدْ تُكْسَرُ مُصَدَّرٌ وَكُلٌّ مُشْدَدٌ بِمَعْنَى التَّفْوِضِ وَالْحِفْظِ، وَتُخَفَّفُ فَتَكُونُ بِمَعْنَى التَّفْوِضِ

وَهِيَ شَرْعًا: إِقَامَةُ الشَّخْصِ غَيْرِهِ مَقَامَ نَفْسِهِ مُطْلَقًا وَمَقِيدًا

١- شر الحيانة في الشركة

٨٣٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَلِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٨٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٢/٢).

وَأَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَّانِ بِالْجَهْلِ بِحَالِ سَعِيدِ بْنِ حِيَّانٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَلَدُهُ أَبُو حِيَّانٍ بْنُ سَعِيدٍ.

لَكِنْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِيَّانٍ فِي الثَّقَاتِ وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ الْحَارِثُ بْنُ سُرَيْدٍ.

إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٣٥/٣) بِالْإِرْسَالِ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ وَقَالَ إِنَّهُ الصَّوَابُ.

وَمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ مَعَهُمَا: أَيُّ فِي الْحِفْظِ وَالرَّعَايَةِ وَالْإِمْدَادِ بِمَعُونَتِهِمَا فِي مَالِهِمَا وَإِنْ زَالَ الْبَرْكَهَ فِي تِجَارَتِهِمَا فَلِذَا حَصَلَتْ الْحِيَانَةُ نَزَعَتِ الْبَرْكَهَ مِنْ مَالِهِمَا.

وَفِيهِ حُثٌّ عَلَى التَّشَارُكِ مَعَ عَدَمِ الْحِيَانَةِ وَتَحْذِيرٌ مِنْهُ مَعَهَا.

الأشياء أصلاً فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهما ما كسب فإن اقتسماه وجب أن يقضي له ما اخذ وإلا بدله لأنها شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً فقد روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة: أتذكر عن عبد الله شيئاً؟ قال: لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين: إن هذه شركة لا تجوز وأنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلاف فإن فعل فهو غلو من كبائر الذنوب ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد ابطالها الله عز وجل وأنزل ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ الآية (الأنفال: ١) فابطلها الله تعالى وقسمها هو بين المجاهدين.

ثم إن الحنفية لا يجيزون الشركة في الاصطياد ولا يجيزوها المالكية في العمل في مكانين فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم اهـ

هذا وقد قسم الفقهاء الشركة إلى أربعة أقسام أطالوا فيها وفي فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها.

قال ابن بطال: اجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً إلا أن يقيم كل منهما الآخر مقام نفسه وهذو تسمى شركة العنان.

وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال ويكون الربح والخسران على قدر مال كل واحد منهما، وكذلك إذا اشتريا سلعة بينهما على السواء أو ابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران بمقدار ما أعطى من الثمن، وبهذا ذلك أنهما إذا خلطا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا بها فمشاع بينهما وإذا كان كذلك فثمنه وربحه وخسرانه مشاع بينهما ومثله السلعة التي اشتريها فإنها بدل من الثمن.

١٢ - كتاب الوكالة

١ - شرعية الوكالة والعمل بالقرينة

٨٤٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتُ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ (٣٦٣٢).

تمام الحديث: «فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْفُوتِهِ». وفي الحديث دليل على شرعية الوكالة. والإجماع على ذلك. وتعلّق الأحكام بالوكيل.

وتأمّن الحديث فيه دليل على العمل بالقرينة في مال الغير وأنه يُصدق بها الرسول لقبض العين.

وقد ذهب إلى تصديق الرسول في القبض جماعة من العلماء وقبّله المهدي في «الغيث»: مع غلبة ظنّ صدقه.

وعند الهاديّة أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصحّ التصديق فيه وقيل عنهم إلا أن يحصل الظنّ بصدق الرسول جاز الدفع إليه.

٢ - التصرف بمال الوكيل دون علمه

٨٤١- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينًا يَشْتَرِي لَهُ أَصْحِيَّةً الْحَدِيثَ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [٣٦٤٢] فِي أَتْسَاءٍ خَبِيثٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٧٨٠)]

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَتْسَاءٍ خَبِيثٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيُّ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ.

٨٤٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ الْحَدِيثَ».

تَفَقَّحَ عَلَيْهِ [البخاري (١٤٨٦)، مسلم (٩٨٣)].

تمامه «فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَعِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَعِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ».

وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونُ خَالِدًا قَدْ احْتَسَنَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا».

والظاهر أنه ﷺ بعث عمر لقبض الزكاة، وابن جعيل من الأنصار كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك.

قال المصنّف: وابن جعيل لم أقف على اسمه.

وقوله (ما ينقم) بكسر القاف ما يُنكر

(إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله) وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلا عذر له.

وفيهِ التّعريضُ بِكُفْرَانِ النِّعْمَةِ والتّقرّيعِ بِسُوءِ الصَّنِيعِ.

وقوله (أغناه) جمع عتد يفتحون وهو ما يعده الرجل من السّلاح والدّواب وقيل: الخيل خاصة.

وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في سبيل الله وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة.

وقوله (فهي عليّ ومثلها معها) يفيد أنه ﷺ حملها عن العباس تبرعاً.

وفيهِ صِحّةُ تبرّع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي قتادة [هقدم برقم (٨١٥)] في تبرّعه بِحَمَلِ الدّينِ عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات

وقد رُوِيَ بالناظر آخرُ تحمّلِ احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنّف في الفتح (٣٣٣/٣) وتبعه الشارح.

وأما حديث [أحمد (١٠٤/١)، أبو داود (١٦٢٤)، الترمذي (٦٧٨)] أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَدْ تَعَجَّلَ مِنْهُ زَكَاةَ عَامِينَ فَقَدْ رُوِيَ مِنْ طَرَقٍ لَمْ يَسْلَمْ شَيْءٌ مِنْهَا مِنْ مَقَالٍ.

وذكر هنا بناءً على أن المأمور وكيل عن الإمام في إقامة الحد ويؤبّ البخاري (باب الوكالة في الحدود) وأورد هنا الحديث وغيره.

وقال المصنف في الفتح (٤/٤٩٢): والإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغير.

وفي الحديث دليل على توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة ولأجل هذا ذكره المصنف هنا.

وفيه أن بعث العمال لقبض الزكاة سنة نبوية.

وفيه أنه يذكر الغافل بما أنعم الله عليه بإغناؤه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحق الله.

وفيه جواز ذكر من منع الواجب في غيبته بما ينقصه.

وفيه تحمّل الإمام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل.

٣- الوكالة في الذبح

٨٤٣- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رضي الله عنه أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِيَةَ الْحَدِيث.

رواه مسلم (١٢١٨).

تقدّم الكلام عليه في كتاب الحج.

وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً فإن كان كافراً كنايةً صح عند الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهدى عنه دفعه إليه أو عند ذبحه.

٤- الوكالة في إقامة الحد

٨٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاعْذُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا» الْحَدِيث.

متفق عليه (البخاري (٢٣١٤)، مسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨)).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف) بعين وسين مهملتين فمشاة تحية ففاء: الأجير وزناً.

ومعنى (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْذُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا» - الحديث متفق عليه) سيأتي في الحدود مستوفى.

١٣- كتاب الإقرار

الإقرار لغة: الإثبات.

وفي الشرع: إخبار الإنسان بما عليه وهو ضد الجحود.

٨٤٥- عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ

ﷺ: «قُلِ الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا»

صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ مِنْ خَلِيلٍ طَوِيلٍ (٤٤٩)

سأقه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب. وفيه وصايا نبوية ولغة: قال «أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن أنظر إلى من هو أسفل مني ولا أنظر إلى من هو فوقي، وأن أجب المساكين، وأن أدنو منهم، وأن أصل رجلي وإن قطعوني وجفوني، وأن أقول الحق ولو كان مرًا، وأن لا أخاف في الله لومة لائم، وأن لا أسأل أحدًا شيئًا، وأن أستكثر من لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها من كنوز الجنة».

وقوله «قل الحق» يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مأخوذ من قوله تعالى «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ» [النساء: ١٣٥] ومن قوله تعالى «وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ» [النساء: ١٧٧] وباختيار شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعي فإنه ذكره في باب الإقرار.

وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور وهو أمر عام لجميع الأحكام لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بمال أو بدن أو عرض.

وقوله «ولو كان مرًّا» من باب التشبيه لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليها إساعة المر لمرارته ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الإقرار.

والثاني: للهادي وآخرين معه أن العارية لا يجب ضمانها إلا إذا شرط مُستدلين بحديث صفوان [سأني برقم (٨٤٠)] ويأتي الكلام عليه.

والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين: أنها لا تضمن وإن ضمنت لقولهم **«لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغْلِ وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْذَعِ غَيْرُ الْمُغْلِ ضَمَانٌ»**.

أخرجه الدارقطني (٤١/٣) والبيهقي (٩١/٦) عن ابن عمر وضعفاه وصححا وقفه على شريح.

وقوله «المغل» بضم الميم فغين مُعْجَمَةٌ

قال في النهاية: أي إذا لم يكن في العارية الوديعة فلا ضمان عليه من الإغلال وهو الحيانة.

وقيل: المغل المستغل وأراد به القابض لأنه بالقبض يكون مُستغلاً والأوّل أولى. انتهى. وحيث لا تقوم به حجة.

على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه لأن المراد ليس عليه ذلك من حيث هو مُستعير لأنه لو التزم الضمان للزومه.

وحديث الباب كثيراً ما يستدلون منه بقوله «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» على التضمين ولا دلالة فيه صريحاً فإن اليد الأمانة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤدي ولذلك قلنا: وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية إلا قوله **«عارية مضمونة»** في حديث صفوان [سأني برقم (٨٤٠)] فإن وصفها بمضمونة يَحْتَمِلُ أنها صفة موصحة وإن المراد من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً.

ويَحْتَمِلُ أنها صفة للتقييد وهو الأظهر لأنها تأسس ولأنها كثيرة.

ثم ظاهرة أن المراد عارية قد ضمانها لك وحيث يَحْتَمِلُ أنه يلزم.

ويَحْتَمِلُ أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد قيسم الدليل بالحديث القائل إنها تضمن - وهو الأظهر - بالتضمين إما بطلب صاحبها له أو بتبرع المستعير.

١٤- كتاب العارية

العارية بتشديد المشاؤ التَّحِيَّةُ وتخفيفها يقال: عارة وهو مأخوذ من عاز الفرس إذا ذَهَبَ لأن العارية تَذْهَبُ من يد المعير أو من العار لأنه لا يستعير أحد إلا ويو عار من حاجة وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك العين.

١- ضمان العارية

٨٤٦- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ».

رواه أحمد (٨/٥) والترمذي (٣٥٦١)، الرملي (١٢٦٦)، النسائي (كبرى) كما في (تحفة الأشراف) (٤٥٨٤)، ابن ماجه (٢٤٠٠) وصححه الحاكم (٤٧/٢).

بناءً منه على سماع الحسن من سمرة لأن الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب:

الأوّل أنه سَمِعَ منه مطلقاً وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي.

والثاني لا مطلقاً وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان.

والثالث: لم يسمع منه إلا حديث العقيق وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر وأدعى عبد الحق أنه الصحيح.

والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ولا يبرأ إلا بمصيره إلى مالكه أو من يقوم مقامه لقوله «حتى تؤديه» ولا تتحقق التأدية إلا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره في باب العارية لشمولها لها، وربما يفهم منه أنها مضمونة على المستعير.

وفي ذلك ثلاثة أقوال:

الأوّل أنها مضمونة مطلقاً وإليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد وإسحاق والثاقفي لهذا الحديث ولما يأتي مما يفيد معناه.

٢ - أدَاءُ الأَمَانَةِ

أَنْكَرَ فَإِنْ اسْتَحْلَفَ حَلَفَ وَهُوَ مَاجُورٌ فِي ذَلِكَ.

٨٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدَّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّخَذَهَا، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ».

رواه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤) وَخَشَنَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٦٤/٢)، وَاسْتَكْرَهُ أَبُو خَالِمٍ الرَّازِيُّ [العلل: ٣٧٥/١].

وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَاوِيَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَغَوِيَمَا وَأَنَّهُ يَجِبُ آدَاءُ الأَمَانَةِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنَّ تُوَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وقوله «وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» دليلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجَازِي بالإِسَاءَةِ مَنْ إِسَاءَ وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] «وَرَأَى عَاقِبَتُهُمْ فَتَابُوا بِمِثْلِ مَا غَوَّيْتُمْ بِهِ» [النحل: ١٢٦] عَلَى الْجَوَازِ وَهَذِهِ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِمَسَالَةِ الظُّفْرِ فِيهَا أَقْوَالٌ لِلْعُلَمَاءِ:

هَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْأَشْهُرُ مِنْ أَقْوَالِ الشَّافِعِيِّ وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا أَخَذَ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِيهِ.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا أَخَذَ عَلَيْهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ ﴿بِمِثْلِ مَا غَوَّيْتُمْ بِهِ».

وقوله «مِثْلُهَا» وَهُوَ رَأْيُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَوْزِيَّةِ.

وَالثَّالِثُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ لظَاهِرِ النُّهْيِ فِي الْحَدِيثِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وَأَجِبَ أَنَّهُ لَيْسَ أَكْلًا بِالْبَاطِلِ وَالْحَدِيثُ يُحْمَلُ فِيهِ النُّهْيُ عَلَى التَّنْزِيهِ

الرَّابِعُ لَا بِنِ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ حَقِّهِ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَوْعٍ مَا هُوَ لَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَيُسَيِّئُ وَيُسْتَوْفِي حَقَّهُ فَإِنْ فَضَّلَ عَلَى مَا هُوَ لَهُ رَدَّهُ لَهُ أَوْ لَوَرَّتِيهِ وَإِنْ تَقَصَّ بَقِيَ فِي ذِمَّةٍ مِنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا أَنْ يُحْلَلَهُ وَيَرُدَّهُ فَهُوَ مَاجُورٌ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ الَّذِي لَهُ لَا يَبِينَةُ لَهُ عَلَيْهِ وَظَفَرُ بَشِيٍّ مِنْ مَالٍ مِنْ عِنْدِهِ لَهُ الْحَقُّ أَخَذَهُ فَمِنْ طَوْلَبَ

قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَأَصْحَابِهِمَا.

وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا كُلُّ مَنْ ظَفَرَ لظَالِمٍ بِمَالٍ فَفَرَضَ عَلَيْهِ أَخْذَهُ وَإِنصَافَ الْمَظْلُومِ مِنْهُ.

وَاسْتَدَلَّ بِالْأَكْثَرِينَ يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَمَنْ اتَّصَرَ بِعَدُوِّهِمْ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] وَيَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] وَيَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَيَقُولُهُ تَعَالَى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] «وَيَقُولُهُ ﷺ لِهَذَا أَمْرًا أَوْ أَبِي سُوَيْفَانَ «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ» (١٠٦٧) لَمَّا ذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ أَبَا سُوَيْفَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَأَنَّهُ لَا يُعْطِي مَا يَكْفِيهِ وَبَنِي قَهْلٌ عَلَى مَنْ جُنَاحٌ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا [البخاري (٥٣٦٤)، مسلم (١٧١٤)] وَسَيَاهِي بَرَقَ (١٠٥٤) وَلَحْدِيهِ الْبَخَارِيُّ (٦١٣٧) «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ».

وَاسْتَدَلَّ لِكَوْنِهِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ يَكُونُ عَاصِيًا يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]

قَالَ: فَمَنْ ظَفَرَ بِمِثْلِ مَا ظَلَمَ فِيهِ هُوَ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي فَلَمْ يُزَلِّهِ عَنْ يَدِ الظَّالِمِ وَيَرُدُّ إِلَى الْمَظْلُومِ حَقَّهُ فَهُوَ أَحَدُ الظَّالِمِينَ وَلَمْ يُعِنْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى بَلْ أَعَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَكَذَلِكَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ رَأَى مُنْكَرًا أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ [مسلم (٤٩)] فَمَنْ قَدَّرَ عَلَى قَطْعِ الظُّلْمِ وَكَفَّهِ وَإِعْطَاهُ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ قَدَّرَ عَلَى إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَلَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ طَلْحَةَ بْنِ غُنَافٍ عَنْ شَرِيكٍ وَقَيْسِ بْنِ الرَّيِّعِ وَكُلُّهُمَا ضَعِيفٌ.

قَالَ: وَلَنْ صَحَّ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَنْتَصَافَ الْمَرْءَ مِنْ حَقِّهِ خِيَانَةً بَلْ هُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ وَإِنْكَارُ مُنْكَرٍ وَإِنَّمَا الْخِيَانَةُ أَنْ يَخُونُ بِالظُّلْمِ وَالْبَاطِلِ مَنْ لَا حَقَّ لَهُ عِنْدَهُ

(قُلْتُ) وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ حَدِيثُ [البخاري (٢٤٤٣)] «انصُرْ

كافراً ثم أسلم وحسن إسلامه.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعاً يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ: أَغْضَبَ يَا مُحَمَّدٌ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَاحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَفْظُهُ «بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَادَةٌ».

٣- عارية مؤداة

٨٤٨- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةٍ ﷺ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَادَةٌ؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَادَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٦) وَالنَّسَائِيُّ فِي «كَبَرَى» كَمَا فِي «مَجْلَةِ الْأَشْرَافِ» (١١٨٤١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٧٢٠).

(وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةٍ) وَيُقَالُ مِثْلُهُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ التَّخِيَّةِ الْمُثَنَوِ صَحَابِيٍّ مَشْهُورٍ

(قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَادَةٌ؟ قَالَ بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَادَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ)

المضمونة التي تضمن إن تلتفت بالقيمة، والمؤداة التي تحب تأديتها مع بقاء عينها فإن تلتفت لم تضمن بالقيمة.

والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمن وتقدم أنه أوضح الأقوال

٤- عارية مضمونة

٨٤٩- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعاً يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ: أَغْضَبَ يَا مُحَمَّدٌ؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٢) وَأَحْمَدُ (٤٠١/٣) وَالنَّسَائِيُّ فِي «كَبَرَى» كَمَا فِي «الْصَحِيحَةِ» (٤٩٤٥)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٧/٢) - وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [الْحَاكِمُ (٤٧/٢)].

(وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ) قُرْشِيٍّ مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ هَرَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَاسْتَوْثَمَ لَهُ فَعَادَ وَحَضَرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ

وفي عدد الدروع روايات فلابي داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين.

وللبيهقي (٨٩/٦) في حديث مرسل كانت ثمانين، وللحاكم (٤٨/٣) من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها.

وزاد أحمد وإحمد: ٤٠١/٣ كم رواية صفوان بن أمية والنسائي (كبرى: ٤٠٩/٣، مع مرسل عطاء) في رواية ابن عباس «فَضَّاعَ بَعْضُهَا فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضْمَنَهَا لَهُ فَقَالَ أَنَا الْيَوْمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْغَبُ فِي الْإِسْلَامِ».

ولعله (مضمونة) تقدم الكلام عليها وإن أصل الوصف التقييد وأنه الأكثر فهو دليل على ضمانها بالتضمن كما أسلفنا لا أنه محتمل ويكون مجعلاً كما قيل قاله الشارح.

منع من أراد أن يجفر تحتها سرباً أو بئراً

وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة أو أبنية أو معادن وإن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من يجاوره

وإن الأرضين سبع مراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فُتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها.

وفيه دلالة على أن الأرض تصير مفسوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب، فيه خلاف فقيل: لا تضمن لأنه إنما يضمن ما أخذ لقوله ﷺ «على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه» (قدم برقم ٨٣٧).

قالوا: ولا يقاس بثبوت اليد في غير المنقول على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف.

وقد ثبت الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنه يضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم يُنقل يُقال: استولى الملك على البلد، واستولى زيد على أرض عمرو.

وقوله «شبراً» كذا ما فوقه بالأولى وما دونه داخل في التحريم وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً.

وقد وقع في بعض الفاظ عند البخاري (٢٤٥٢) «شيئاً» عوضاً عن «شبراً» فعم.

إلا أن الفقهاء يقولون: إنه لا بُد أن يكون المغصوب له قيمة فالزموا أنه حينئذ يأكل الرجل صاع عمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن فيأكل عمره من المال الحرام فلا يضمن وإن أتم كأكله من الخبز واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع.

٢- إذا زال النفع عن المغصوب

٨٥١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ

١٥- كتاب الغصب

هو مصدر غَصَبَ يَغْصِبُهُ: أخذه ظلماً، كاعتصبت؛ كما في «القاموس».

١- عقاب الغاصب

٨٥٠- عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ اللَّهُ إِثْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٥٢)، مسلم (١٦١٠)]

(عن سعيد بن زيد أن رسول الله ﷺ قال «من اقتطع شيئاً من الأرض» أي من أخذه وهو أحد الفاظ الصحيحين «ظلماً طوّقه الله يوم القيامة إثمه من سبع أرضين» متفق عليه) اختلف في معنى التطويق

فقيل معناه يعاقب بالغصب إلى سبع أرضين فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عقيقه ويؤيده أن في حديث ابن عمر (ج ٢٤٥٤) «خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين»

وقيل: يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عقيقه لا أنه طوق حقيقة ويؤيده حديث «أيما رجل ظلم شيئاً من الأرض كلفه الله أن يخفّره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوّقه حتى يقضي بين الناس» أخرجه الطبراني [المعجم الكبير (٢٧٠/٢٢)] وابن حبان (٥١٦٤) من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً.

ولأحمد (١٧٣/٤) والطبراني [المعجم الكبير (٢٧٠/٢٢)] «من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ثوابها إلى المحشر».

وفيه قولان آخران

والحديث دليل على تحريم الظلم والغصب وشدّة عقوبته وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر

وإن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض، وله

معه بقول النبي ﷺ «إِنَاءٌ يِنَاءٌ وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ» وما وقع في رواية ابن أبي خاتم [العلل] (٤٦٦/١) «مَنْ كَسَرَ شَيْئاً فَهُوَ لَهُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ» زاد في رواية الدارقطني (١٥٣/٤) فصارت قضية أي من النبي ﷺ أي حُكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال إنها قضية عين لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله ﷺ «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» كافياً في الدليل على أن ذكره للطعام واضح في التشريع العام لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للإناء.

وأما الطعام: فَهُوَ هَدْيَةٌ لَهُ ﷺ فَإِنْ عَدِمَ الْمَثْلُ فَالْمُصَوَّبُ لَهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُعْهِلَهُ حَتَّى يَجِدَ الْمَثْلَ وَيَبْنَ أَنْ يَأْخُذَ الْقِيَمَةَ. واستدل في البحر والبحر الزمخاري: (١٧٤/٤) وغيره لمن قال بوجوب القيمة بأنه ﷺ قضى على من اعتق شركاً له في عبود أن يُعَوِّمَ عَلَيْهِ بِأَقْبَى لَشْرِكِهِ [البحاري] (٢٥٢٢)، مسلم (١٥٠١)، وسامي برم (١٣٣٩) قالوا: فقضى ﷺ بالقيمة.

واجب بأن المتعق نصيبه من عبديته وبين آخر لم يستهلك شيئاً ولا غصب شيئاً ولا تعدى أصلاً بل اعتق حصته التي أباح الله له عتقها، ثم إن المستهلك بزعم المستدل هنا هو النقص من العبد، ومناظرة شقص لشقص تبعاً فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على أن التوقيف لغة يشمل التقدير بالمثل أو بالقيمة، وإنما خص اصطلاحاً بالقيمة، وكلام الشارع يُفسر باللغة لا بالاصطلاح الحادث.

واستدل بإصاحبه ﷺ أكسار القصعة في بيت التي كسرت للهادوية والخفائية القائلين بأن العين المصوبة إذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها تصير ملكاً للغاصب.

قال ابن حزم: إنه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق: إذا أردت أخذ قمح يقيم أو غيره أو أكل غنوه أو استئحلال ثيابه، فقطعها ثياباً على رغبه وأذبح غنمه وأطبخها وخذ الحنطة وأطحنها، وكل ذلك حلالاً طيباً وليس عليك إلا قيمة ما أخذت. وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى أن تؤكل أموال الناس بالباطل، وخلاف المتواتر عن رسول الله ﷺ «إِنَّ أَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» [سامي برم (٨٤٥)]

واختج المخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيها

بعض يسأله فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَهَا فَكَسَرَتْ الْقَصْعَةَ فَضَمَّهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: كُلُوا وَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرُّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ.

رواه البخاري (٢٤٨١) والترمذي (١٣٥٩)، وسُمي الطارئة عائشة، وزاد: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» وصححه

(وعن أنس رضي الله عنه) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ جُنْدٌ بَعْضُ يَسْأَلُهُ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ» سَمَاعًا ابْنَ حَزْمٍ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ

(مع خادم لها) قال المصنف: لم أقف على اسم الخادم («بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَهَا فَكَسَرَتْ الْقَصْعَةَ فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: كُلُوا وَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرُّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ» - رواه البخاري والترمذي وسُمي الطارئة عائشة. وزاد «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» وصححه).

وَاتَّفَقَتْ مِثْلُ هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ عَائِشَةَ فِي صَفْحَةٍ أُمِّ سَلَمَةَ فِيمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٧٠/٧) عَنْ «أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا آتَتْ بِطَعَامٍ فِي صَفْحَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فَبَاءَتْ عَائِشَةُ مُتَزَرَّةً بِكِسَاءٍ وَمَعَهَا فَهَرٌ فَقُلْتُ بِهِ الصَّفْحَةَ» - الحديث.

وقد وقع مثلها لحفصة [الدارقطني] (١٥٣/٤) وإن عائشة كسرت الإناء

ووقع مثلها لصفيّة [د (٣٥٦٨)، س (٣٩٥٧)] مع عائشة.

والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً كان مضموناً بمثله وهو متفق عليه في المثلي من الحبوب وغيرها.

وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال:

الأول للشافعي والكوفي: أنه يجب فيه المثل حيواناً كان أو غيره ولا تجزئ القيمة إلا عند عديم.

والثاني للهادوية أن القيمي يُضمن بقيمته

وقال مالك والخفائية: أمّا ما يكال أو يوزن فمثلته وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة واستدل الشافعي ومن

وَقَعَبَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى أَنَّ الزَّرْعَ لِمُصَاحِبِ الْبَذْرِ
الْمُغَاصِبِ عَلَيْهِ أَجْرُهُ الْأَرْضِ وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ «الزَّرْعُ لِلزَّارِعِ
وَإِنْ كَانَ غَاصِبِي» [أصل ٧، ٨]

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ أَحَدٌ

قَالَ فِي الْمَثَرِ:

وَلَقَدْ بَعَثَتْ عَنْهُ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَالشَّارِحُ نَقَلَ وَيُضِلُّ لِمُخْرِجِهِ.
وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» وَيَأْتِي وَهُوَ
لَا هَلْ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ فِي الْأَسْتِدْلَالِ.

٤- لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ

٨٥٣- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ
رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ،
غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَالْأُخَرُ لِلْآخَرِ، فَقَضَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ
النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ: لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ».
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ (٣٠٧٤) -

وَأُخْرَى عَنْ أَصْحَابِ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٣)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٧٨)،
النَّسَائِيُّ (كَبَرَى) كَمَا فِي «تَهْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٤٤٧٣)] مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَكَرْسَالِهِ.

وَلَمْ يَتَّعِنْ صَحَابِيَهُ.

(وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي
أَرْضٍ غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا، وَالْأُخَرُ لِلْآخَرِ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ
لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» بِالْإِضَافَةِ وَالتَّوَصُّيفِ وَانْكَرَ الْخَطَّابِيُّ الْإِضَافَةَ

(حَقٌّ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ وَأُخْرَى عَنْ أَصْحَابِ
السُّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ
وَلِإِسْنَانِهِ وَلِي تَعْيِينِ صَحَابِيَتِهِ) فَرواهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ
مُرْسَلًا (٣٠٧٤) وَمِنْ طَرِيقِ آخَرٍ مُتَّصِلًا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ

وَاحْتَجُّوا بِخَبَرِ الشَّائِءِ [أَحْمَدُ (٢٩٣/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٣٢)] الْمَعْرُوفِ
وَهُوَ أَنَّ «امْرَأَةً دَعَتْهُ ﷺ إِلَى طَعَامٍ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَرَادَتْ ابْتِشَاعَ
شَاؤٍ فَلَمْ تَجِدْهَا فَارْتَسَلَتْ إِلَى جَارَتِهَا لَهَا أَنْ ابْعَثِي لِي الشَّائِءَ الَّتِي
لِزَوْجِكَ فَبَعَثَتْ بِهَا إِلَيْهَا فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّائِءِ أَنْ تُطْعَمَ
الْأَسَارَى» قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَقَّ صَاحِبِ الشَّائِءِ قَدْ سَقَطَ
عَنْهَا إِذَا شَرِيَتْ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِحُّ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ
خِلَافٌ لِقَوْلِهِمْ إِذْ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبْقَ ذَلِكَ اللَّحْمُ فِي مِلْكِهِ الَّتِي
أَخَذَتْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَالِكِيهَا وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لِلْمُغَاصِبِ وَقَدْ تَصَدَّقَ
بِهَا ﷺ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَخَبَرُ الشَّائِءِ الْأَسَارَى قَدْ بَحَثْنَا فِيهِ فِي «مَنْحَةِ
الْفَقَارِ».

٣- مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ

٨٥٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ
فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٤٦٥/٣)، وَاللَّيْثِيَّ (٣٤٠٣)،
الرُّومِيَّ (١٣٦٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦٦).

وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٦٦).

وَيَقَالُ إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعُفَ

هَذَا الْقَوْلُ عَنِ الْبُخَارِيِّ ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَخَالَفَهُ التِّرْمِذِيُّ
فَنَقَلَ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَحْسِينَهُ [الْعَلَلُ الْكَبِيرُ] لَهُ (ص ٢١٢) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ
أَبُو ذُرْعَةَ وَغَيْرُهُ: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ مِنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

وَلَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْحَفَاطُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا وَلَهُ شَوَاهِدُ تَقْوِيهِ

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَاصِبَ الْأَرْضِ إِذَا زَرَعَ الْأَرْضَ لَا
يَمْلِكُ الزَّرْعَ وَأَنَّهُ لِمَالِكِيهَا، وَلَهُ مَا غَرِمَ عَلَى الزَّرْعِ مِنَ التَّفَقُّةِ
وَالْبَذْرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ وَمَالِكٍ، وَهُوَ قَوْلُ
أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ وَالْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ دَعْبَ أَبُو مُحَمَّدٍ
بْنُ حَزْمٍ، وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» وَسَيَأْتِي (وَهُوَ
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ) إِذَا الْمُرَادُ بِهِ مَنْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ أَوْ بَنَى أَوْ حَفَرَ فِي
أَرْضٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا شَهِيَّةٍ.

إسحاق (٣٠٧٥) وقال: فقال رجل من أصحاب النبي ﷺ وأكثر ظني أنه أبو سعيد.

وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي (١٥٤٣) وعن سمرة عند أبي داود (٣٠٧٧) والبيهقي (١٤٢/٦) وعن عبادة وعبد اللو بن عمرو عند الطبراني [كما في المجموع: ١٥٨/٤].

واختلفوا في تفسير «عرق ظالم»

فقيل: هو أن يغرس الرجل في أرض فيستحقها بذلك.

وقال مالك: كل ما أخذ واختفر وغرس بغير حق.

وقال ربيعة: العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما اختفر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن والظاهر ما بناءه أو غرسه.

وقيل: الظالم من بنى أو زرع أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة.

وكل ما ذكر من التفسير متقارب ودليل على أن الزارع في أرض غيره ظالم ولا حق له بل يُخَيَّر بين إخراج ما غرسه وأخذ نفعه عليه جمعاً بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر، والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له على خلافه ظاهريه، وكيف يقول الشارع: ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالماً وينفي عنه الحق ونقول: بل الحق له.

٥- إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم

٨٥٤- وعن أبي بكره ؓ أن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر بمنى: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا.

نُفِىَ عَلَيْهِ (بخاري ٦٧)، مسلم (١٦٧٩).

وما دل عليه واضح وإجماع ولو بدأ به المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساساً وأحسن افتتاحاً

(«الشفعة في كل شريك») أي مشترِك

(«في أرض أو ربع») بفتح الراء وسكون الموحدة: الدار
ويطلق على الأرض

(«أو حائط لا يصلح ولا يلفظ لا يحل أن يبيع») الخليفة
لدلالة السياق عليه

(«حتى يفرض على شريكه»). وفي رواية الطحاوي: أي من
حديث جابر («قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء» ورجاله
ثقات)

الألفاظ في هذا الحديث قد تضافرت في الدلالة على
ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين، وهذا مجمع
عليه إذا كان مما يقسم، وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه
خلاف.

وفُهِتُ الهادوتة - وفي البحر البصرة - إلى صحة الشفعة
في كل شيء.

ومثله في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه.

وبدل له حديث الطحاوي، ومثله عن ابن عباس عند
الترمذي (١٣٧١) مرفوعاً «الشفعة في كل شيء».

وإن قيل: إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس
وهو شاهد لرفعيه على أن مرسلاً الصحابي إذا صحت إتيه
الرواية حجة.

وعن المنصور أنه لا شفعة في المكبل والموزون لأنه لا
ضرر فيه.

فاجب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار ولأن لا
نسلم أن العلة الضرر

وفُهِبَ الأكثر إلى عدم ثبوتها في المتقول مستندين بقوله
«فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فإنه دال على
أنها لا تكون إلا في العقار وتلحق به الدار لقوله في حديث
مسلم «أو ربع»

قالوا: ولأن الضرر في المتقول نادر.

واجب بأن ذكر حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه.

١٦ - كتاب الشفعة

الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء.

في اشتقاقها ثلاثة أقوال:

قيل: من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة
وقيل من الإعانة

وهي شرعاً: انتقال حصّة إلى حصّة بسبب شرعي كانت
انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى.

وقال أكثر الفقهاء: إنها واردة على خلاف القياس لأنها
تؤخذ كرهاً، ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر، وقيل
خالف هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع فيها ضرر الغير
بضرر آخر، ثم يؤخذ حق كرهاً كييع الحاكم عن المتدبر
والفلس ونحوهما.

١ - ما يجوز فيه الشفعة وما لا يجوز

٨٥٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشَفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ
يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا
شَفْعَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ [البخاري (٢٢٥٧)، مسلم (١٦٠٨)]

وفي رواية مسلم «الشفعة في كل شريك في أرض أو ربع أو حائط
لا يصلح».

وفي لفظ: «لا يحل» - أن يبيع حتى يفرض على شريكه -

وفي رواية الطحاوي [شرح معاني الآثار (١٢٢/٤): «قضى النبي
ﷺ بالشفعة في كل شيء» ورجاله ثقات.

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) قَالَ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ» بضم
الصاد المهملة وتشديد الراء فقاء: معناه يثبت مصارف (الطرق)
وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه واللفظ للبخاري وفي رواية
مسلم) أي من حديث جابر

قالوا: ولأنه أخرج البراء من حديث جابر والبيهقي (١٠٩/١) من حديث أبي هريرة بلفظ الحصر فيهما. الأول «ولا شفعة إلا في ربع أو خائط»، ولفظ الثاني «لا شفعة إلا في دار أو عقار».

إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه له: الإسناد ضعيف.

واجب بأنها لو ثبتت لكانت مفاهيم ولا يقاوم منطوق «في كل شيء» ومنهم من استثنى من المنقول الثياب فقالوا: تصح فيها الشفعة ومنهم من استثنى منه الحيوان فقال: تصح فيه شفعة.

وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع حصته حتى يعرض على شريكه، وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه، ومن حمله على الكراهة فهو حمل على خلاف أصل النهي بلا دليل.

واختلف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن أدته شريكه ثم باعه من غيره.

فقال: له ذلك ولا يمنع صحتها تقدم إيدائه، وهذا قول الأكثر.

وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث: تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الأوفق بلفظ الحديث وهو الذي اخترناه في حاشية ضوء النهار.

وفي قوله (أن يبيع) ما يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان يبيع وهذا مجمع عليه.

وفي غيره خلاف.

وقوله «في كل شيء» يشمل الشفعة في الإجارة وقد منعها الهادوية وقالوا: إنما تكون في عين لا منفعة، وضعت قولهم لأن المنفعة تسمى شيئاً وتكون مشتركة فشمّلها «في كل شرك» أيضاً إذ لو لم تكن شيئاً ولا مشتركة لما صح التأجير فيها ولا القسمة بالنهاية ونحو ذلك وهي بيع خصوص فشمّلها «لا يحل» له أن يبيع» فالحق كبروت الشفعة فيها لشمول الدليل لها ولوجود علّة الشفعة فيها.

وظاهر قوله (في كل شرك) أي مشتركة كبروتها للذمي في

المسلم إذا كان شريكاً له في الملك.

وفي خلافه والأظهر كبروتها للذمي في غير جزيرة العرب لأنهم منهيون عن البقاء فيها

٢- جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْدارِ

٨٥٦- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْدارِ».

رواه النسائي [وكبري] كما في «تحفة الأشراف» (١٢٢٢)، وصححه ابن جبان (٥١٨٢) وكه جلة.

وهي أنه أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس، وآخرون أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو المفوظ وقيل: هما صحيحان جميعاً قاله ابن القطان وهو الأول وهذا وإن كان فيه علّة ف:

٣- الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ

٨٥٧- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ».

أخرجه البخاري (٢٢٥٨).

وفي نسخة.

صحيح وهو قوله - (وعن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب

(أخرجه البخاري). وفيه قصة وهي أنه «قال أبو رافع لبيسور بن مخرمة: ألا تأمر هذا بشير إلى سعد أن يشتري مني بيتي اللذين في داره فقال له سعد: والله لا أزيدك على أربعين دينار مقطعة أو منجمة فقال أبو رافع: سبحان الله لقد منّتمنا من خمسيناة نقداً فلولا أي سمعت رسول الله ﷺ يقول الجار أحق بصقبه ما يتك».

والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعلم الشفعة فنقّب إلى كبروتها الهادوية والحنفية وآخرون لهذه الأحاديث ولغيرها كحديث الشريد بن سويد قال «قلت يا رسول الله:

كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا.

رواه أحمد (٣٠٣/٣) والأربعة (أبو داود (٣٥١٨)، الترمذي (١٣٦٩)، النسائي (كبرى) كما في (مخفة الأشراف) (٢٤٣٤)، ابن ماجه (٢٤٩٤)، ورجاله ثقات

(وهو قوله: وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «الجار أحق بشفعة جاره يتنظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً» رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات أحسن المصنفين توثيق رجاله وعدم إعلاله، وإلا فإنهم قد تكلموا في هذه الرواية بأنه انفرد بزيادة قوله «إذا كان طريقهما واحداً» عبد الملك بن أبي سليمان العزمي

(قلت) وعبد الملك ثقة مأمون لا يضر انفراذه كما عرفت في الأصول وعلوم الحديث.

والحديث من أدلة شفعة الجار إلا أنه قيده بقوله «إذا كان طريقهما واحداً» وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء قائلين بأنها تثبت الشفعة للجار إذا اشترك في الطريق.

قال في الشرح: ولا يبعد اختياره أما من حيث الدليل فللتصريح به في حديث جابر هذا، ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفاً فلا شفعة.

وأما من حيث التعليل فلأن شرعية الشفعة لمناسبة دفع الضرر، والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبهة الانتفاع وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق، ويندر الضرر مع عدم ذلك، وحديث جابر المقيد بالشرط لا يمتثل التأويل المذكور أو لا لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحداً

(قلت) ولا يخفى أنه قد آل الكلام إلى الخليط لأنه مع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها، وهذا هو الذي قرره في منحة الغفار حاشية صوة النهار.

قال ابن القيم «إعلام الموقعين» (١٣٢/٢): وهو عدل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام بن تيمية: وحديث جابر هذا صريح فيه، فإنه أثبت الشفعة بالجار مع اتحاد الطريق ونفاهاً به في حديثه الآخر مع اختلافها حيث قال «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه

أرض لي ليس لأحد فيها شريك ولا قسم إلا الجوار فقال الجار أحق بشفعه.

أخرجه ابن سعد (الطبقات: ٥١٣/٥) عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد، وحديث جابر الآتي.

وذهب علي وعمرو وعثمان والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم إلى أنه لا شفعة بالجار قالوا:

والمراد بالجار في الأحاديث الشريك

قالوا: ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبي رافع فإنه سعى الخليط جاراً واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد، والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جاراً غير صحيح فإن كل شيء قارب شيئاً فهو جار.

وأجيب بأن أبا رافع غير شريك لسعد بل جار له لأنه كان يملك بيتين في دار سعد لا أنه كان يملك شقصاً شائعاً من منزل سعد.

واستدلوا أيضاً بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك. وقوله «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة.

وأجيب عنها بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجار لا بمنطوق ولا مفهوم.

ومفهوم الحصر في قوله (إنما جعل النبي ﷺ الشفعة - الحديث) إنما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك فمدلوله أن القسمة تبطل الشفعة وهو صريح رواية «إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم» وأحاديث إثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سلف ومنها:

٤ - الجار أحق بشفعة جاره

٨٥٨ - وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله

ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره، يتنظر بها - وإن

والصبي على شفعتيه حتى يدرك، ولا شفعة لنصراني، ولا ليهودي» ولا للنصراني شفعة، فعذ منها حديث الباب

منطوق حديثه المتقدم فأحدهما يصدق الآخر ويوافقه لا يعارضه ولا يناقضه، وجابر روى اللفظين فتوافقت السنن واتلفت محمد اللّه انتهى بمعناه.

وقوله «ينتظر بها» دال على أنها لا تبطل شفعة الغائب وإن تراخى وأنه لا يجب عليه السير حين يبلغه الشراء لأجلها. وأما:

٥- فورية الشفعة

٨٥٩- وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الشفعة كحل العقال».

رواه ابن ماجه (٢٥٠) والبرز.

وزاد «ولا شفعة لغائب» وإسناده ضعيف

وهو قوله - (وعن ابن عمر ﷺ «الشفعة كحل العقال».

رواه ابن ماجه والبرز. وزاد «ولا شفعة لغائب» وإسناده ضعيف

فإنه لا تقوم به حجة لما ستعرفه ولقطه من روايتهما «لا شفعة لغائب ولا لصغير، والشفعة كحل عقال» وضعفه البرز

وقال ابن حبان: لا أصل له.

وقال أبو زرعة: منكر.

وقال البيهقي: ليس بشايع وفي معناه أحاديث كلها لا أصل لها.

واختلف الفقهاء في ذلك.

ف عند النهادية والشافعية والحنابلة أنها على الفور ولهم تقادير في زمان الفور لا دليل على شيء منها ولا شك أنه إذا كان وجه شرعيتها دفع الضرر فإنه يناسب الفورية لأنه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر الشفيع، ويبالغ في ضرر المشتري ببقاء مشتراه معلقاً إلا أنه لا يكفي هذا القدر في إثبات حكم، والأصل عدم اشتراط الفورية وإثباتها يحتاج إلى دليل ولا دليل.

ولقد عقد البيهقي باباً في السنن الكبرى لألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء وعذ منها «الشفعة كحل عقال» ولا شفعة لصبي ولا لغائب، «الشفعة لا تترث ولا تورث»

١٧- كتاب القراض

القراضُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَهُوَ مُعَامَلَةُ الْعَامِلِ بِنَصِيبٍ مِنَ الرَّبْحِ وَهَذِهِ تَسْمِيَّتُهُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَتُسَمَّى مُضَارَبَةً مَأْخُودَةً مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ لَمَّا كَانَ الرَّبْحُ يَحْصُلُ فِي الْغَالِبِ بِالسَّغْرِ.

أَوْ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْمَالِ وَهُوَ التَّصْرُفُ.

١- في القرض بركة

٨٦٠- عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ يَسَانِيدَ ضَعِيفٍ (٢٢٨٩).

وَأَمَّا كَانَتِ الْبَرَكَةُ فِي ثَلَاثٍ لَمَّا فِي الْبَيْعِ إِلَى أَجَلٍ مِنَ الْمَسَاعَةِ وَالْمَسَاهَلَةِ وَالْإِعَانَةِ لِلْغَرِيمِ بِالتَّأْجِيلِ وَفِي الْمُقَارَضَةِ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ انْتِفَاعِ النَّاسِ بِبَعْضِهِمْ بَعْضٌ وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ قُوَّتًا لَا لِلْبَيْعِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ غَرَرٌ وَغَشٌّ.

٢- الشرط في المقارضة

٨٦١- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً: أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ وَطَبْعَةٍ، وَلَا تَحْمِلَهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَعَفْتَ مَالِي.

رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٦٣/٣)، وَرِجَالُهُ بَقَاتٌ

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْعِظَةِ (ص ٤٢٧)، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: إِنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِحُثَّانٍ عَلَى أَنْ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ مُؤَقَّرٌ صَحِيحٌ

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ الْقَرَضِ وَأَنَّهُ ثَمًا كَانَ فِي

الْجَاهِلِيَّةِ فَاقَرَّهَ الْإِسْلَامُ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ غُفِيَ فِيهَا عَنْ جَهَالَةِ الْأَجْرِ، وَكَانَتِ الرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الرَّفْعُ بِالنَّاسِ وَلَهَا ارْتِكَانٌ وَشُرُوطٌ فَارْتِكَانُهَا الْعَقْدُ بِالْإِجَابِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ وَالْقَبُولُ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ، وَهُوَ الْإِمْتِثَالُ بَيْنَ جَانِزِي التَّصْرُفِ إِلَّا مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ عَلَى مَالٍ نَقْدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَلَهَا أَحْكَامٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا

مِنْهَا أَنَّ الْجَهْلَةَ مُتَقَرَّرَةٌ فِيهَا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْعَامِلِ فِيمَا تَلَفَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ دَيْنًا

فَالْجُمْهُورُ عَلَى مَنْبِئِهِ:

قِيلَ لِيَتَجَرَّزَ إِعْسَارُ الْعَامِلِ بِالَّذِينَ يَكُونُونَ مِنْ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ لِأَجْلِ الرَّبْحِ يَكُونُونَ مِنَ الرُّبَا الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّ مَا فِي الذَّمِّ يَتَحَوَّلُ عَنِ الضَّمَانَةِ وَيَصِيرُ أَمَانَةً

وَقِيلَ: لِأَنَّ مَا فِي الذَّمِّ لَيْسَ بِمَضْطَرٍ حَقِيقَةٍ فَلَمْ يَتَّعِنْ كَوْنُهُ مَالِ الْمَضَارِبَةِ، وَمِنْ شَرْطِ الْمَضَارِبَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَالٍ مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ

اتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ أَحَدُهُمَا مِنَ الرَّبْحِ لِنَفْسِهِ شَيْئًا زَائِدًا مُعَيَّنًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَيُلْغَى.

وَدَلَّ حَدِيثُ حَكِيمٍ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَالِكٍ الْمَالِ أَنْ يَجْعَلَ الْعَامِلَ عَمَّا شَاءَ فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ إِذَا تَلَفَ الْمَالُ وَإِنْ سَلِمَ الْمَالُ فَلَا مَضَارِبَةَ بَاقِيَةً فِيمَا إِذَا كَانَ يَرْجِعُ إِلَى الْحِفْظِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِشْتِرَاطُ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْحِفْظِ بَلْ كَانَ يَرْجِعُ إِلَى التَّجَارَةِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَنْهَاهُ أَنْ لَا يَشْتَرِي نَوْعًا مُعَيَّنًا، وَلَا يَبِيعُ مِنْ فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ فُضُولًا إِذَا خَالَفَ، فَإِنْ أَجَارَ الْمَالِكُ نَفَذَ الْبَيْعُ وَإِنْ لَمْ يَفْذَ.

[وَقَدَّمَ شَيْءًا مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْبُيُوعِ]

١٨- كتاب المساقاة والإجارة

١- المساقاة والمزارعة بشرط ما يخرج

٨٦٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٢٩)، مسلم (١٥٥١)].

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا رَخ (٢٣٣٨)، م (١٥٥١) (٦): «وَسَأَلُوهُ أَنْ يَبْرُدَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلُهَا وَلَهُمْ يَصْنَعُ الشَّصِرَ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَبْرُدُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا فَعَرُّوا بِهَا، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ ﷺ».

وَلِلسَّيِّمِ (١٥٥١) (٥): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَتَمَلَّوْهَا مِنْ أَنْوَالِهِمْ، وَلَهُمْ شَطْرُ لِقَرَاهَا».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَاحِدٌ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَسَائِرُ فَقَهَاءِ الْحَدِيثِ إِنَّهُمَا يَجُوزَانِ مُجْتَمِعَتَيْنِ وَتَجُوزُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مُفْرَدَةً وَالْمُسْلِمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ مُسْتَمْرُونَ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَزَارَعَةِ.

وَقَوْلُهُ (مَا شِئْنَا) دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مُجْمَعَةً.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ وَالْمَزَارَعَةُ إِلَّا فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لِلْإِجَارَةِ وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ «مَا شِئْنَا» عَلَى مُدَّةِ الْعَهْدِ وَأَنَّ الْمُرَادَ تَمَكُّنَكُمْ مِنَ الْمَقَامِ فِي خَيْبَرَ مَا شِئْنَا ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ إِذَا شِئْنَا لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ عَازِماً عَلَى إِخْرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَأَمَّا الْمَسَاقَاةُ فَإِنَّ مُدَّتَهَا مَعْلُومَةٌ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ.

وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي [زَادُ الْمَعَادِ (٣/٣٤٥)]: فِي قِصَّةِ خَيْبَرَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ بِجِزَاءٍ مِنَ النَّخْلِ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ فَإِنَّهُ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى حِينٍ

وَقَاتِيهِ وَلَمْ يُنْسَخِ الْبَتَّةُ وَاسْتَمَرَ عَمَلُ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَوَاجِرَةِ فِي شَيْءٍ بَلْ مِنْ بَابِ الْمَشَارِكَةِ وَهُوَ تَقْلِيدُ الْمُضَارِبَةِ سَوَاءً فَعَمَّ أَبَاحَ الْمُضَارِبَةِ وَحَرَّمَ ذَلِكَ فَقَدْ فُرِّقَ بَيْنَ مُتَمَتِّلِينَ، فَإِنَّهُ ﷺ دَفَعَ إِلَيْهِمُ الْأَرْضَ عَلَى أَنْ يَتَمَلَّوْهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِمُ الْبَذْرَ وَلَا كَانَ يَجْعَلُ إِلَيْهِمُ الْبَذْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ قِطْعاً فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَدِيَّةَ عَدَمِ اسْتِثْرَاطِ كَرَنِ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَامِلِ وَهَذَا كَانَ هَدِيَّةَ ﷺ وَهَدَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ.

وَكَمَا أَنَّهُ هُوَ الْمَقُولُ فَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْقِيَاسِ فَإِنَّ الْأَرْضَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمُضَارِبَةِ، وَالْبَذْرُ يَجْرِي بِجَرَى سَقْيِ الْمَاءِ وَلِهَذَا يَمُوتُ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمُضَارِبَةِ لِاسْتِثْرَاطِ عَوْدِهِ إِلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا يُفْسِدُ الْمَزَارَعَةَ، فَعَلِمَ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحِيحَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ انْتَهَى.

وَقَدْ أَشَارَ فِي كَلَامِي إِلَى مَا يَنْقَبُ إِلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْهَادِيَّةُ مِنْ أَنَّ الْمَسَاقَاةَ وَالْمَزَارَعَةَ لَا تَصَحُّ وَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ خَيْبَرَ قَبِضَتْ عَنْهُ فَكَانَ أَهْلُهُ عِبِيداً لَهُ ﷺ فَمَا أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ وَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ لَهُ، وَهُوَ كَلَامٌ مُرَدُّودٌ لَا يَحْسُنُ الْاِئْتِمَادُ عَلَيْهِ.

٢- كراء الأرض

٨٦٣- وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَلِيدٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالدُّعْبِ وَالْفِضَّةِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَادِيَانَاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلَ، وَأَشْتَبَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءُ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٤٧).

وَفِيهِ تَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِيهِ الْمُتَّقِي عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٤٦)، مسلم (١٥٤٧)] مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ

٣- نهى عن المزارعة وأمر المؤاجرة

٨٦٤- وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ.
رواه مسلم أيضاً (١٥٤٩)

وأخرج مسلم أيضاً (١٥٤٧) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنِ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ مَاذَا تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَالَ رَافِعٌ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عُمِّي وَكَانَا شَاهِدًا بَدْرًا يَحْدِثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَغْلُمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى ثُمَّ خَشِيتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذْتُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة وقد جمع بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه.

أحسنها أَنَّ النَّهْيَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لِحَاجَةِ النَّاسِ وَكَوْنِ الْمُهَاجِرِينَ لَيْسَ لَهُمْ أَرْضٌ فَامَرَ الْأَنْصَارَ بِالْكُرْمِ بِالْمَوَاسِقِ، وَبَدَأَ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٣٩) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ لِرِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَضُولُ أَرْضٍ وَكَانُوا يُكْرِمُونَهَا بِالثَّلَثِ وَالرَّبْعِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْعُفْهَا وَلا يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْهَا».

وهذا كما نهوا عن إظهار لحوم الأضحية لِيَتَصَدَّقُوا بِذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ تَوْسِعِ حَالِ الْمُسْلِمِينَ زَالَ الْاِخْتِيَاجُ فَاسْبَحَ لَهُمْ الْمَزَارَعَةُ وَتَصَرَّفَ الْمَالِكُ فِي مَلِكِهِ بِمَا شَاءَ مِنْ إِجَارَةٍ وَغَيْرِهَا، وَبَدَأَ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنَ الْمَزَارَعَةِ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعَهْدِ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ وَمِنَ الْبَعِيدِ غَفَلَتُهُمْ عَنِ النَّهْيِ وَتَرَكَ إِشَاعَةَ رَافِعٍ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَذْهَبِ وَذَكَرَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ.

قال الخطابي: قد عقل المعنى ابن عباس وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشرط ما تخرجها الأرض، وإنما أريد بذلك أَنَّ يَمْنَحُوا وَأَنْ يَرْفُقَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ انْتَهَى.

(وعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه) هُوَ الزُّرْقِيُّ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ ثَقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

قَالَ: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَذْيَنَاتِ» بِذَلِكَ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ مَثْنَاءُ نَحْوِةً ثَمَّ أَلْفٌ وَنَوْنٌ ثَمَّ أَلْفٌ ثَمَّ مَثْنَاءُ فَوْقَهُ هِيَ مَسَائِلُ الْمَاءِ وَقِيلَ: مَا يَبْنُو حَوْلَ السُّوَاقي

(واقبال الجدول) يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ فَعَفَّ فَمَوْحِدَةٌ أَوَائِلُ الْجَدَاوِلِ

(وَأَشْيَاءُ مِنَ الزَّرْعِ قَبْلُكَ هَذَا وَتَسْلَمُ هَذَا وَتَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكَ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ فَأَمَّا شَيْءٌ مَقْلُومٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وفيهِ بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ

مضمون الحديث دليل على صحة كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة، ويقاس عليهما غيرهما من سائر الأشياء المتقومة ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع لما دل عليه الحديث الأول، وحديث ابن عمر قال قد علمت أَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرْبَاعِ وَشَيْءٍ مِنَ الثَّيْنِ لَا أَذْرِي مَا هُوَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (وهو بهذا اللفظ عند النسائي (٥٣/٧)، وبنحوه مسلم (١٥٤٧))

وأخرج أيضاً (١٥٤٨) مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ بِالْفُطَيْحِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ «كَانَ يُعْطِي أَرْضَهُ بِالثَّلَثِ وَالرَّبْعِ ثُمَّ تَرَكَهُ» وَيَأْتِي مَا يُعَارِضُهُ.

وقوله «على الأرباع» جمع ربيع وهي الساقية الصغيرة.

ومعناه هُوَ وَحْدِ الْبَابِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَدْفَعُونَ الْأَرْضَ إِلَى مَنْ يَزْعُفُهَا بِبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِمَالِكِ الْأَرْضِ مَا يَبْنُو عَلَى مَسَابِلِ الْمَاءِ وَرُؤُوسِ الْجَدَاوِلِ أَوْ هَذِهِ الْقِطْعَةِ وَالْبَاقِي لِلْعَامِلِ فَتُهَوَّى مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ فَرُبَّمَا هَلَكَ ذَا دُونِ ذَلِكَ

وليه جوارل التدوي بإخراج الدّم وغيره وهو إجماع.

٥- كراهة اجرة الحجام

٨٦٦- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَسَبَ الْحَجَّامُ خَيْبًا».
رواه مسلم (١٥٦٨).

الحَيْبُ ضدُّ الطَّيْبِ وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَهُ فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ «وَلَا تَيْمُمُوا الْحَيْبَ مِنْهُ تَتَّقُونَ» (البقرة: ٢٦٧) فَسُمِّيَ رِذَالُ الْمَالِ خَيْبًا وَلَمْ يُحَرِّمَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «مِنَ السُّخْتِ كَسَبَ الْحَجَّامُ» (أحمد (٢٩٩/٢)) فَقَدْ فَسَّرَهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَأَنَّهُ أُرِيدَ بِالسُّخْتِ عَدَمُ الطَّيْبِ وَإِنِّدَ ذَلِكَ إِعْطَاؤُهُ ﷺ الْحَجَّامَ أَجْرَهُ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِعْطَائِهِ ﷺ الْحَجَّامَ أَجْرَهُ بِأَنْ عَمِلَ الْحَوَازِ مَا إِذَا كَانَتْ الْأَجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ، وَعَمِلَ الزُّجْرُ مَا إِذَا كَانَتْ الْأَجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مَجْهُولٍ (قُلْتَ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنْ مَا يَأْخُذُهُ حَرَامٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ: إِنَّمَا كُرِهَتْ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ إِعَاتَتُهُ بِهَا عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ فَمَا كَانَ يَنْفِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى ذَلِكَ أَجْرًا.

٦- الحثُّ على إعطاء اجرة الأجير

٨٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصَمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَكُلَّ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

رواه مسلم (هو عند البخاري (٢٢٧٠) ولم يخرج مسلم).

لِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شِدَّةِ جُرْمِ مَنْ ذَكَرَ وَأَنَّهُ تَعَالَى يَخْصِمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نِبَاةٌ عَمَّنْ ظَلَمُوهُ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (أَبُو دَاوُدَ (٣٣٩٠)، النَّسَائِيُّ (٥٠/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦١)) «يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ إِنَّمَا أَنَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ اخْتَلَفَا فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ فَلَا تُكْرَهُوا الْمَزَارِعَ».

كَانَ زَيْدًا يَقُولُ: إِنْ رَافِعًا اقْتَطَعَ الْحَدِيثَ فَرَوَى النَّهْيَ غَيْرَ رَافِعٍ أَوَّلُهُ فَاخْلُ بِالْمَقْصُودِ.

وَأَمَّا الْإِغْتِدَارُ عَنْ جَهَالَةِ الْأَجْرَةِ فَقَدْ صَحَّ فِي الْمَرْضَعَةِ بِالنَّفَقَةِ وَالْكَسْوَةِ مَعَ الْجَهَالَةِ قَدْرًا وَلَئِنَّهُ كَالْمَعْلُومِ جُمْلَةً لِأَنَّ الْغَالِبَ تَقَارُبُ حَالِ الْحَاصِلِ وَقَدْ خُذَ بِجِهَةِ الْكَمِّيَّةِ أَعْيَى النِّصْفِ وَالثَّلْثِ، وَجَاءَ النَّصُّ فَقَطَعَ التَّكْلُفَاتِ.

٤- اجرة الحجام

٨٦٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ».

رواه البخاري (٢١٠٣)، مسلم (١٢٠٢).

وَلِي لَفْظٍ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٢٧٩) وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ وَقَدْ مَنَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ كَأَنَّهُ يُرِيدُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ إِعْطَاءُ الْحَجَّامِ أَجْرَتَهُ وَأَنَّهُ حَرَامٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَجْرَةِ الْحَجَّامِ:

فَلَنَحْبِ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ وَاخْتَجُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: هُوَ كَسَبٌ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَلَيْسَ بِمَحْرُومٍ وَحَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى التَّزْيِيرِ وَمِنْهُمْ مَنْ ادَّعَى النِّسْخَ وَأَنَّهُ كَانَ حَرَامًا ثُمَّ أُبِيحَ وَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا عُرِفَ التَّارِيخُ.

وَنَحْبُ أَحْمَدَ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَكْرَهُهُ لِلْحَرِّ الْإِخْتِرَافِ بِالْحِجَامَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ أَجْرِهَا وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى الرَّقِيقِ وَالذُّوَابِ وَحِجَّتُهُمْ مَا أَخْرَجَهُ مَالِكُ (الوفا (٢٨)) وَاحْمَدُ (٤٣٥/٥) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (٣٤٢٢)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٧٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢١٦٦)) بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ مِنْ حَدِيثِ مُحِيصَةٍ أَنَّهُ «سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسَبِ الْحَجَّامِ فَتَنَاهَا فَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَةَ فَقَالَ: اغْلِظْ نَوَاضِحَكَ» وَأَبَاخُوهُ لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا.

وفي اخذ الأجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس فأخذ المال منهم مكره.

وذَهَبَ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَغَيْرُهُمَا إِلَى تَحْرِيمِ اخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ عُبَادَةَ.

وَلِيهِ مَا عَرَفْتَ فِيهِ قَرِيباً

نعم استظهر البخاري ذكر اخذ الأجرة على الرقبة في هذا الباب فأخرج من «حديث أبي سعيد (البخاري ٢٧٧٦)» في رقية بعض الصحابة ليغض الغريب وأنه لم يرقه حتى شرط عليه قطعاً من غنم فتقل عليه وقرأ عليه «الحمد لله رب العالمين». فكانما نبط من عقاب فانطلق ينشي وما به قلبه أي علة، فأوفاه ما شرط ولما ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ قال: قد أصبتم أقيموا واضربوا لي معكم سهماً.

وذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب وإن لم تكن من الأجرة على التعليم وإنما فيها دلالة على جواز اخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن لتأييد جواز اخذ الأجرة على قراءة القرآن تعليماً أو غيره إذ لا فرق بين قراءته للتعليم وقراءته للطب.

٨- أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه

٨٦٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْاجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٤٣) -

وفي التباين عن أبي هريرة رضي الله عنه (٦٦٨٢) والبيهقي (١٢١/٦)، وجابر عند الطبراني (المعجم الكبير) (٢١/١)، وكلها ضعيف.

لأن في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ومحمد بن زياد الرازي عنه، وكذا في مستدرك أبي يعلى والبيهقي، وتماثهما عند البيهقي (١٢٠/٦) «وأعلمه أجره وهو في عمله» قال البيهقي عقيب سياقه بإسناده: وهذا ضعيف مرة.

وقوله (أعطى بي) أي حلف باسمي وعاهد أو أعطى الأمان باسمي وما شرعته من ديني، وتحريم الغدير والنكث مجمع عليه، وكذا بيع الحر مجمع على تحريمه.

وقوله (استوفى منه) أي استكمل منه العمل ولم يعطيه الأجرة فهو أكل للمال بالباطل مع تعبه وكذبه.

٧- أحق ما فيه أجر

٨٦٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْراً كِتَابَ اللَّهِ».

الخرجة البخاري (٥٧٣٧)

وقد عارضه ما أخرجه أبو داود (٣٤١٦) من حديث عبادة بن الصامت، ولفظه «علمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن فأهدى إلي رجل منهم قوساً فقلت: ليست لي بمال فأرمني عليها في سبيل الله فأنتهت فقلت: يا رسول الله رجل أهدى إلي قوساً بمن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست لي بمال فأرمني عليها في سبيل الله فقال: إن كنت تجب أن تطوق طوقاً من نار فأقبلها» فاختلف العلماء في العمل بالحديثين:

فلذهب الجمهور ومالك والثقات إلى جواز اخذ الأجرة على تعليم القرآن سواء كان المتعلم صغيراً أو كبيراً ولو تعين تعليمه على المعلم عملاً بحديث ابن عباس ويؤيده ما يأتي في النكاح [سأني بقم (٩١٨)] من جعله ﷺ تعليم الرجل لأمراتيه القرآن مهراً لها.

قالوا: وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في رواية مغيرة بن زياد مختلف فيه واستكثر أحد حديثه.

وفي الأسود بن ثعلبة فيه مقال فلا يعارض الحديث الثابت.

قالوا: ولو صح فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعاً بالإحسان والتعليم غير قاصد لأخذ الأجرة فحذره ﷺ من إبطال أجره وتوعدده.

٩- تعين الأجرة

٨٧٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيَسِّمْ لَهُ أَجْرَتَهُ».

رواه عنه الرزائي (٧٣٥/٨) وفيه انقطاع، ووصلته البيهقي (١٢٠/٦) من طريق أبي خيفة

قال البيهقي: كذا رواه أبو حنيفة وكذا في كتابي عن أبي هريرة وقيل من وجوه آخر ضعيف عن ابن مسعود.

وفي الحديث دليل على ندب تسمية أجرة الأجير على عمله لئلا تكون مجهولة فتؤدي إلى الشجار والخصام

يُشْتَرَطُ فِيهِ إِذْنُ الْإِمَامِ.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ يَدَ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ كِبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ثَمَّا لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْفَهَادِوِيَّةِ.

وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ وَابُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهَا بِمَالٍ لَجَرِيهَا مَجْرَى الْأَمْلَاقِ لِتَعَلُّقِ سُيُولِ الْمُسْلِمِينَ بِهَا إِذْ هِيَ مَجْرَى السُّيُولِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُهَذَّبِيُّ: وَهُوَ قَوِيٌّ، فَإِنْ تَحَوَّلَ عَنْهَا جَرِي الْمَاءِ جَازَ إِحْيَاؤُهَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِانْقِطَاعِ الْحَقِّ وَعَدَمِ تَعَيُّنِ أَهْلِهِ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ الْإِذْنُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ لَا ضَرَرَ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِذْنُ لِكُفَّارٍ بِالْإِحْيَاءِ لِقَوْلِهِ ﷺ «عَارِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» [السيوطي (١٤٣/٦)] وَالخَطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَقَوْلُهُ «وَقَضَى بِهِ عُمَرُ» قَبْلَ «هُوَ مُرْسَلٌ لِأَنَّ عُرْوَةَ وَلَدَتْ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ».

٢- مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ

٨٧٢- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ».

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ [قدّم برقم (٨٤٤)].

وَقَالَ: رُوي مُرْسَلًا وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ: فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ.

وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ.

(وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: رُوي مُرْسَلًا وَهُوَ كَمَا قَالَ وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ أَيُّ فِي رَاوِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ

(فَقِيلَ جَابِرٌ وَقِيلَ عَائِشَةُ وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الرَّاجِحُ) مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَقْوَالِ (الْأَوَّلُ).

وَلِهِيَ أَنْ «رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضٍ الْآخَرُ قَقَضَى لِصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّمَا تُضْرَبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ وَإِنَّمَا لِنَخْلٍ عُمٌ حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا»

١٩- كتابُ إحياءِ المَوَاتِ

الْمَوَاتُ يَفْتَحُ الْمَيْمَ وَالْوَاوِ الْخَفِيفَةُ: الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تَعْمَرَ شَبَّهَتْ الْعِمَارَةَ بِالْحَيَاةِ وَتَعَطَّلَتْهَا بِعَدَمِ الْحَيَاةِ وَإِحْيَاؤُهَا عَمَارَتُهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِحْيَاءَ وَدَّعَ الشَّارِعَ مُطْلَقًا وَمَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ مُطْلَقَاتِ الشَّارِعِ كَمَا فِي قَبْضِ الْمَبْعُوثَاتِ وَالْحَزَرِ فِي السَّرْقَةِ ثَمَّا يَحْكُمُ بِهِ الْعَرَفُ، وَالَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْيَاءُ فِي الْعَرَفِ أَحَدُ خَمْسَةِ أَسْبَابٍ تَبْيِضُ الْأَرْضَ وَتَنْقِيَتُهَا لِلزَّرْعِ، وَبِنَاءِ الْحَائِطِ عَلَى الْأَرْضِ وَحُفْرِ الْخَنْدَقِ الْقَعْبِيرِ الَّذِي لَا يَطْلُعُ مِنْ نَزْلِهِ إِلَّا بِمَطْلَعٍ، هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ بِحَسْبِ.

١- أحقية الأرض التي لا صاحب لها

٨٧١- عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا»

قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٣٥).

(عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا») بِالْفِعْلِ الْمَاضِي وَقَعَ «أَعْمَرَ» فِي رِوَايَةِ (خ) (٢٣٣٥) وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

(«لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا» قَالَ عُرْوَةُ وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْيَاءَ ثَمْلُكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَلَكَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ ثَبِتَ فِيهَا حَقٌّ لِلغَيْرِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ إِذْنُ الْإِمَامِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ.

وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ هَذَا الْحَدِيثُ وَالْقِيَاسُ عَلَى مَاءِ الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَمَا صِيدَ مِنْ طَيْرٍ وَحَيَوَانٍ وَأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا

وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَى فَقْهِهِ وَأَنَّهُ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ»

للمسلمين.

٣- لا حمى إلا لله ولرسوله

٨٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الصُّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِي أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٧٠)

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن الصُّعْبَ) بفتح الصاد المَهْمَلَةَ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ فمَوْحِدَةً (ابن جثامة) بفتح الجيم فمَثْلَةٌ مُشَدَّدَةٌ (أخبره أن النبي ﷺ قال: «لا حمى إلا لله ولرسوله». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) الحمى يَقْصُرُ وَعِدٌ وَالْقَصْرُ أَكْثَرُ وَهُوَ الْمَكَانُ الْحَمِيُّ وَهُوَ خِلَافُ الْمَبَاحِ وَمَعْنَاهُ أَنْ يَمْنَحَ الْإِمَامُ الرَّحِمِيَّ فِي أَرْضٍ مَخْصُوصَةٍ لِيَتَخَصَّصَ بِرِعِيَّهَا لِإِلِّ الصَّدَقَةِ مَثَلًا، وَكَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: إِذَا أَرَادَ الرَّئِيسُ أَنْ يَمْنَحَ النَّاسَ مِنْ مَحَلٍّ يُرِيدُ اخْتِصَاصَهُ اسْتَعْمَوْا كَلِمًا مِنْ مَكَانٍ عَالٍ فَلَمَّا حَيْثُ يَتَهَيَّي صَوْتُهُ حَمَاهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فَلَا رِعَاةَ غَيْرُهُ وَيُرْعَى هُوَ مَعَ غَيْرِهِ فَيُبْطَلُ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ وَابْتَدَأَ الْحَمَى لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْتَمِلُ الْحَدِيثُ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحِمِيَ لِلْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ

وَالْآخَرُ مَعْنَاهُ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَا حَمَاهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْوَلَاةِ بَعْدَهُ أَنْ يَحِمِيَ

وَعَلَى الثَّانِي يَخْتَصُّ الْحَمَى بِمَنْ قَامَ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَهُوَ الْخَلِيفَةُ خَاصَّةً وَرَجَّحَ هَذَا الثَّانِي بِمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ الرَّهْزَرِيِّ تَلْقِيقًا (تحت ٢٣٧٠) أَنَّ عُمَرَ حَمَى الشَّرَفَ وَالرَّبْدَةَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَى الرَّبْدَةَ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ.

وَقَدْ لَحِقَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَلَاةُ الْأَنْفَالِيمِ فِي أَنَّهُمْ يَحْمُونَ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَضُرُّ بِكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَاخْتَلَفَ هَلْ يَحِمِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَحِمِي إِلَّا لِمَا هُوَ

فَقَالَ الْمُهَدِّي: كَانَ لَهُ ﷺ أَنْ يَحِمِيَ لِنَفْسِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ لِنَفْسِهِ مَا يَحِمِي لِأَجْلِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالفريقان: لَا يَحِمِي إِلَّا لِحِيلِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَحِمِي لِنَفْسِهِ وَيَحِمِي لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ وَلَمْ يَضَعْفْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْإِتِّجَاعِ لِقَوْلِهِ «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ الْحَدِيثُ».

وَلَا يَحْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ أَمَّا قِصَّةُ عُمَرَ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَلَفْظُهَا فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُيَيْدٍ [وَالْأَمْوَالُ (٧٤)] وَابْنُ شَيْبَةَ وَالبُخَارِيُّ (٣٠٥٩) وَالبَيْهَقِيُّ (١٤٦/٦) عَنْ اسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُسَمَّى هُبَيْثًا عَلَى الْحَمَى فَقَالَ لَهُ: يَا هُبَيْثُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَأَتَقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُجَابَةٌ وَأَدْخِلْ رَبَّ الصَّرِيمَةِ وَرَبَّ الْغَنِيمَةِ وَإِلَّاكَ وَنَعَمْ ابْنُ عَوْفٍ وَنَعَمْ ابْنُ عَفَّانَ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ وَإِنْ رَبُّ الصَّرِيمَةِ وَرَبُّ الْغَنِيمَةِ إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِيَنَّ بَيْنَهُ يَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَارَكُمُ هُنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْخَلَاءُ إِيسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذُّعْبِ وَالْوَرَقِ، وَيَأْمُرُ اللَّهُ إِنْهُمْ يَرُونَ أَنِّي ظَلَمْتُهُمْ وَإِنِّي لَبْلَاغُهُمْ فَاتَلَوْا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَى النَّاسِ فِي بِلَادِهِمْ أَنْتَهَى هَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا يَحِمِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ.

٤- تحريم الضرر

٨٧٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٣/١) وَابْنُ تَابِطٍ (٢٣٤١) -

وَلَهُ [ابن ماجه (٢٣٤١)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ خَلِيفَتِهِ أَبِي سَعِيدٍ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٤٦٤) مُرْسَلٌ

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَلَهُ) أَيُّ لَابِنِ مَاجَةَ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعٌ وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ مُرْسَلٌ) وَأَخْرَجَهُ

ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤٠) أَيْضًا وَالبَيْهَقِيُّ (١٣٣/١٠) مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ

٥ - امتلاك الأرض ليس لها صاحب

٨٧٥- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ».

رواه أبو داود (٣٠٧٧)، وصححه ابنُ الجارود [المشقة] (١٠١٥).

وتقدّم أن من عمّر أرضاً ليست لأحدٍ فهي له. وهذا الحديث يبيّن نوعاً من أنواع العمارة ولا بُدّ من تقييد الأرض بأنّه لا حقّ فيها لأحدٍ كما سلف.

٦ - حریم البئر

٨٧٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بئراً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطَاً لِمَا شِئَتْ».

رواه ابنُ ماجّة بإسنادٍ ضعيفٍ (٢٤٨٦).

(وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «من حفر بئراً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطَاً» يفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون.

في القاموس: العطن مُحَرَّكة: وطن الإبل ومبركها حول الحوض

(لما شئت رواه ابنُ ماجّة بإسنادٍ ضعيفٍ) لأنّ فيه إسماعيل بن سلم وقد أخرجه الطبراني من حديثٍ أشعث عن الحسن

وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد (٤٩٤/٢) [بلفظ مفابر] «حریم البئر البديء خمسة وعشرون ذِرَاعاً وحریم البئر العادي خمسون ذِرَاعاً».

وأخرجه الدارقطني (٢٧٠/٤) من طريق سعيّد بن المسيّب عنه وأعله بالإرسال وقال: من أسنده فقد وهم.

وفي سننوه مُحَمَّد بنُ يوسف المقرئ شيخُ شيخ الدارقطني وهو مُتَّهَم بالوضع

ورواه البيهقي (١٥٥/٦) من طريق يونس عن الزهري عن

وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مُرسلاً بزيادة «مَنْ ضَارَ ضَارَهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وأخرجه بها الدارقطني (٢٢٨/٤) والحاكم (٧٥/٢) والبيهقي (٦٩/٦) عن أبي سعيّد مرفوعاً

وأخرجه عبد الرزاق واحد (٣١٣/١) عن ابنِ عباسٍ أيضاً. وفيه زيادة «وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَتَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَالطَّرِيقُ الْمِيَنَاءُ سَبْعَةُ أَذْرَعٍ».

وقوله (لا ضرر)، الضرُّ ضدُّ النفع يقالُ ضَرُّهُ يضرُّهُ ضَرّاً وضراً وأضرُّ به يضرُّ إضراراً، ومعناه لا يضرُّ الرجلُ أخاه فينقصه شيئاً من حقِّه، والضرُّ فعلان من الضَرُّ أي لا يُجَازِيهِ بإضرارٍ يَدْخَالُ الضُّرُّ عَلَيْهِ فَالضُّرُّ إِيْتَاءُ الفعلِ والضرُّ الجِزَاءُ عَلَيْهِ

(قلت) يُعِيدُهُ جَوَازُ الْإِنْتِصَارِ لِمَنْ ظَلَمَ «وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ» الآية (الشورى: ٤١) «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠]

وقيل: الضرُّ ما تضرُّ به صاحبك وتنتفع أنت به، والضرُّ أن تضره من غير أن تنتفع.

وقيل هما بمعنى، وتكرأهما للتأكيد.

وقد دلّ الحديث على تحريم الضرر لأنّه إذا نفى ذاته دلّ على النهي عنه لأنّ النهي لطلب الكفّ عن الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل اللّزم في الملزوم.

وتحريم الضرر معلوم عقلاً وشرعاً إلا ما دلّ الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة، وذلك مثل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة.

ويتملّ أن لا تُسمّى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضرراً من فاعليها لغيره لأنّه إنّما امتثل أمر الله له بإقامة الحدّ على العاصي فهو عقوبة من الله تعالى لا أنّه إنزالُ ضررٍ من الفاعل، ولذا لا يذمّ الفاعل لإقامة الحدّ بل يمدح على ذلك.

وحريم الأرض ما محتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها،
وكذا المسيل حريمه مثل البئر على الخلاف.

وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وقبيلنا في
الأرض المباحة.

وأما الأرض المملوكة فلا حريم في ذلك بل كل يعمل في
ملكه ما شاء.

٧- الإقطاع ببعض الأرض الموات

٨٧٧- وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَةِ مَوْتٍ.

رواه أبو داود (٣٠٥٨) والترمذي (١٣٨١).

وصححه ابن جاز (٧٢٠٥).

وصححه أيضاً الترمذي والبيهقي (١٤٤/٦).

ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص بها،
ويصير أولى بها بإحيائه لمن لم يسبق إليها بالإحياء، واختصاص
الإحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية والهادوية وغيرهم.

وحكى القاضي عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال
الله شيئاً لمن يراه أفلاً لذلك

قال: وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن
يراه ما يجوز إما بأن يملكه إياه فيعمره وإما بأن يجعل له غلتها
مدة

قال: والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً ولم أر
أحداً من أصحابنا ذكره، وتخريج على طريق فقهي مشكوك
والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص
المحجر، ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى.

وبه جزم المحب الطبري.

وأدعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض
الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك

قال ابن التين: إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو
عقار وإنما يقطع من الفيه ولا يقطع من حق مسلم ولا

ابن المسيب مرسلاً.

وزاد فيه «وحريم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها
كلها».

وأخرجه الحاكم (٩٧/٤) من حديث أبي هريرة موصولاً
ومرسلاً، والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف.

والحديث دليل على كونه الحريم للبئر.

والمراد بالحريم ما يمنع منه المحمي والمختار لإضراره.

وفي النهاية: سمي بالحريم لأنه يحرم منع صاحبه منه،
ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه.

والحديث نص في حريم البئر.

وظاهر حديث عبد الله أن العلة في ذلك هي ما يحتاج
إليه صاحب البئر عند سقي إليه لاجتماعها على الماء.

وحديث أبي هريرة دال على أن العلة في ذلك هو ما
يحتاج إليه البئر لتلا تحصل المصرة عليها بقرب الإحياء منها،
ولذلك اختلف الحال في البدن والعادي.

والجمع بين الحديثين أنه ينظر ما يحتاج إليه إما لأجل
السقي للماشية أو لأجل البئر.

وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادي والشافعي
وابو حنيفة إلى أن حريم البئر الإسلامية أربعون.

وذهب أحمد إلى أن الحريم خمسة وعشرون.

وأما العيون فذهب الهادي إلى أن حريم العين الكبيرة
الفؤارة خمسمائة ذراع من كل جانب استحصاناً

قبل: وكأنه نظر إلى أرض رخرة محتاج إلى ذلك القدر.

وأما الأرض الصلبة فدون ذلك والدائر المنفردة حريمها
فناؤها وهو مقدار طول جدار الدار

وقيل: ما تصل إليه الحجارة إذا تهدست وإلى هذا ذهب
زيد بن علي وغيره.

وحريم النهر قدر ما يلقى من كسحيه، وقيل مثل نصفه
من كل جانب، وقيل بل بقدر أرض النهر جميعاً.

مُعَاهِدٍ.

٩ - الناسُ شركاءُ في ثلاثٍ

قال: وقد يَكُونُ الإقطاعُ مملِكاً وغيرَ مملِكٍ.

٨٧٩- وَعَنْ «رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٤/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٧)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ

(وَعَنْ «رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةِ الْكَلَاءِ) مَهْمُوزٌ وَمَقْصُورٌ

«وَالْمَاءِ وَالنَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً

«ثَلَاثٌ لَا يُنْتَفَنُ: الْكَلَاءُ وَالْمَاءُ وَالنَّارُ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ وَلَكِنَّ الْكُلَّ يَنْهَضُ عَلَى الْحَقِيَّةِ.

وَيَدُلُّ لِلْمَاءِ بِنُصُوصِهِ أَحَادِيثُ فِي مُسْلِمٍ (١٥٦٥) وَغَيْرِهِ.

وَالْكَلَاءُ: النَّبَاتُ رَطْباً كَانَ أَوْ يَابساً.

وَأَمَّا الْحَشِيشُ وَالْهَشِيمُ فَمَخْتَصٌ بِالْيَابِسِ.

وَأَمَّا الْكَلَا مَقْصُورٌ غَيْرُ مَهْمُوزٍ فَيَخْتَصُّ بِالرُّطْبِ وَمِثْلُهُ الْعَشْبُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بِأَحَدِ

الْثَلَاثَةِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي الْكَلَاءِ فِي الْأَرْضِ الْمُبَاحَةِ وَالْجِبَالِ الَّتِي لَمْ

يُحْرَزْهَا أَحَدٌ، فَإِنَّهُ لَا يُنْتَفَنُ مَنْ أَخَذَ كُلَّيْهَا أَحَدٌ إِلَّا مَا حَمَاهُ

الإمامُ كَمَا سَلَفَ.

وَأَمَّا النَّبْتُ فِي الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ وَالتَّحْجَرَةِ فَيَبْهِي خِلَافَ بَيْنِ

الْعُلَمَاءِ.

فَعِنْدَ الْهَادِثَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مُبَاحٌ أَيْضاً

وَعُمُومُ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لَهُمْ.

وَأَمَّا النَّارُ فَاخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ بِهَا فَقِيلَ أُرِيدَ بِهَا الْخَطْبُ الَّذِي

يَحِطُّهُ النَّاسُ.

وَقِيلَ: أُرِيدَ بِهَا الْإِسْتِصْبَاحُ مِنْهَا وَالْإِسْتِصْاءَةُ بِضَوْنِهَا

٨ - إقطاعُ الإمامِ الأرضِ المواتِ

٨٧٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حَضَرَ فَرَسِهِ، فَأَجَزَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٢).

وَفِيهِ ضَعْفٌ

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ

حَضَرَ» بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمُجْمَعَةِ فَرَأَى

(فَرَسِهِ) أَيْ ارْتِفَاعَ الْفَرَسِ فِي عَدْوِهِ

«فَأَجَزَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: أَعْطُوهُ

حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِيهِ ضَعْفٌ لِأَنَّ فِيهِ الْعَمْرِيَّ

الْمَكْتَبَرُ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ.

وَفِيهِ مَقَالٌ

وَاخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٧/٦) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ.

وَفِيهِ أَنَّ الْإِقْطَاعَ كَانَ مِنْ أُمُودِ بَنِي النُّضَيْرِ

قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَلِلْإِمَامِ إِقْطَاعُ الْمَوَاتِ لِإِقْطَاعِ النَّبِيِّ ﷺ

الزُّبَيْرِ حَضَرَ فَرَسِهِ وَلِفَعْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ.

وقيلَ الحجارةُ التي تُورى منها النارُ إذا كانتَ في مَوَاتٍ،
والأقربُ أَنَّهُ أُريدَ بِهَا النارُ حقيقةً.

فإن كانتَ من حطبٍ مملوكٍ فقلَّ حُكْمُهَا حُكْمُ أَصْلِهَا
وقيلَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَأْتِي فِيهَا الخِلاَفُ الَّذِي فِي الْمَاءِ وَذَلِكَ
لعمومِ الحاجةِ وتسامحِ الناسِ في ذلك.

وأما الماءُ فقد تقدَّم الكَلَامُ فِيهِ وَأَنَّهُ يَحْرُمُ مَنعُ الْمَاءِ الْمُجْتَمِعَةِ
مِنَ الْأَمْطَارِ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ وَأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا لِقُرْبِ أَرْضِهِ مِنْهَا وَلَوْ كَانَ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ
صَاحِبَ الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ أَحَقُّ بِهِ بِسَقِيَّهَا وَيَسْقِي مَا شِئَتْهُ وَيَجِبُ
بِذَلِكَ مَا فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ فَلَوْ كَانَ فِي أَرْضِهِ أَوْ دَارِهِ عَيْنٌ نَابِعَةٌ أَوْ
بِئْرٌ اخْتَفَرَهَا فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَاءَ بَلْ حَقُّهُ فِيهِ تَقْدِيمُهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ
عَلَى غَيْرِهِ وَلِلْغَيْرِ دُخُولُ أَرْضِهِ كَمَا سَلَفَ.

فإن قيل: فَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُ الْعَيْنِ وَالْبِئْرِ نَفْسَهُمَا؟

قيل: يَجُوزُ بَيْعُ الْعَيْنِ وَالْبِئْرِ لِأَنَّ النَّهْيَ وَارِدٌ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ
الْمَاءِ لَا الْبِئْرِ وَالْعَيْنُ فِي قَرَارِهِمَا فَلَا نَهْيَ عَنْ بَيْعِهِمَا وَالْمُشْتَرِي
لَهُمَا أَحَقُّ بِمَا فِيهِمَا بِقَدْرِ كِفَاتِيهِ وَقَدْ ثَبِتَ شَرَاءُ عُثْمَانَ لِبِئْرِ رُومَةَ
مِنَ الْيَهُودِيِّ بِأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ وَسَبَّلَهَا لِلْمُسْلِمِينَ [الرومدي (٣٧٠٣)،
النسائي (٢٣٥/٦)]

فإن قيل: إِذَا كَانَ الْمَاءُ لَا يُمْلِكُ فَكَيْفَ تَحْجِزُ الْيَهُودِيُّ الْبِئْرَ
حَتَّى بَاعَهَا مِنْ عُثْمَانَ؟

قيل: هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ حِينَ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ
وَقَبْلَ تَقَرُّرِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْيَهُودِيِّ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَبْقَاهُمْ أَوَّلَ
الْأَمْرِ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَقَرَّزَهُمْ عَلَى مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ.

مُجَاباً.

والحديث دليل على أنه ينقطع أجر كل عمل بعد الموت
إلا هذه الثلاثة فإنه يجري أجرها بعد الموت وتَجِدُ ثَوَابَهَا.

قال العلماء: لأن ذلك من كسبو.

وفيه دليل على أن دعاء الولد لأبويه بعد الموت يلحقهما،
وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما.

واعلم أنه قد زيد على هذه الثلاثة ما أخرجه ابن
ماجة (٢٤٢) بلفظ «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد
موته علماً نشره ولداً صالحاً تركه أو مصحفاً ورثه أو مسجداً
بناه أو بيتاً لابن السبيل بناه أو نهراً أجزأه أو صدقة أخرجها
من ماله في صحبه وحياته تلحقه بعد موته»

ورودت خصال آخر تبلغها عشرًا ونظمها الحافظ
السُّيوطي رضي الله تعالى عنه قال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري عليه من فعال غير عشر
علوم بثها ودعاء لحل وغرس النخل والصدقات تجري
ورائة مصحف ورياط نغر وحفر البئر وإجراء نهـر
وبيت للغريب بناء ياوي إليه أو بناء عمل ذكر

٢- الوقف لا يباع ولا يوهب

٨٨١- وعن ابن عمر قال: «أصاب عمر رضي الله عنه
أرضاً بخيبر، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال: يا
رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالا
قط هو أنفس عندي منه قال: إن شئت حبست
أصلها وتصدق بها قال: فتصدق بها عمر: أنه لا
يُباع أصلها، ولا يورث، ولا يوهب، فتصدق بها في
الفقراء، وفي القرى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله،
وإبن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن
يأكل منها بالمعروف، ويطيعم صديقاً غير متمول
مالاً».

متفق عليه [البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٢)]، واللفظ لمسلم.

٢٠- كتاب الوقف

الوقف لغة: الحبس يقال: وقفت كذا أي حبسته

وهو شرعاً: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.

١- انقطاع عمل ابن آدم إلا من ثلاث

٨٨٠- وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه،
أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع
عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع
به، أو ولد صالح يدعو له».

(رواه مسلم (٢٦٨٢))

ذكره في باب الوقف لأنه فسر العلماء الصدقة الجارية
بالوقف

وكان أول وقف في الإسلام وقف عمر رضي الله عنه
كما أخرجه ابن أبي شيبة (٦٦٠/٣) أن أول حبس في الإسلام
صدقة عمر

قال الترمذي: لا نعلم بين الصحابة والمقدمين من أهل
الفقه خلافاً في جواز وقف الأرضين، وأشار الشافعي أنه من
خصائص الإسلام لا يعلم في الجاهلية.

والفاظة: وقفت وحبست وسبلت وأبذت فهذه صرائح
الفاظه.

وكينائته: تصدقت.

واختلف في حرمت فقيل صريح وقيل غير صريح.

وقوله (أو علم ينتفع به) المراد النفع الأخروي فيخرج ما لا
نفع فيه كعلم النجوم من حيث أحكام السعادة وضدها يدخل
فيه من ألف علماً نافعاً أو نشره فبقي من يرويه عنه وينفع به،
أو كتب علماً نافعاً ولو بالأجرة مع التية أو وقف كسباً، ولفظ
الولد شامل للأبى والذكر، وشرط صلاحه ليكون الدعاء

وفي رواية للبخاري (٢٧٦٤): «تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن ينفق ثمره».

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أصاب عمر أرضاً بخير» في رواية النسائي أنه كان لعمر مائة رأس فاشترى بها مائة منهم من خير.

(وقال النبي ﷺ يستأمره فيها فقال يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخير لم أحب مالا قط هو أنفس عندي منه فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها قال: فتصدق بها عمر وأنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب فتصدق بها على الفقراء وفي القري) أي ذوي قرى عمر

(وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل واليتيم لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول مالا) متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية للبخاري «تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن ينفق ثمره»

أفادت رواية البخاري أن كونه لا يباع ولا يوهب من كلامه ﷺ وأن هذا شأن الوقف وهو يدفع قول أبي حنيفة بجواز بيع الوقف

قال أبو يوسف: إنه لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به ورجع عن بيع الوقف

قال القرطبي: رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه. وقوله «أن يأكل منها من وليها بالمعروف» قال القرطبي: جرت العادة أن العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف أن لا يأكل منه لاستنبح ذلك منه.

والمراد بالمعروف! القدر الذي جرت به العادة وقيل: القدر الذي يدفع الشهوة وقيل: المراد أن يأخذ منه بقدر عليه والأول أولى.

وقوله (غير متمول) أي غير متخذ منها مالا أي ملكاً. والمراد لا يملك شيئاً من رقبها ولا يأخذ من غلبتها ما يشتري بدله ملكاً بل ليس له إلا ما ينفقه.

وزاد أحمد في روايته «أن عمر أوصى بها إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكابر من آل عمر» ونحوه عند

٣- صحة وقف العروض

٨٨٢- وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة الحديث. وفيه «فأما خالد فقد أحسن أذراعاً وأغناة في سبيل الله».

متفق عليه [خ (١٤٨٦) م (٩٨٣)]

وفيه «وأما خالد فقد أحسن أذراعاً وأغناة في سبيل الله» متفق عليه تقدم تحصيل الأغناة والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ بركاته آلات للحرب للجهاد في سبيل الله وعلى أنه يصح وقف العروض.

وقال أبو حنيفة: لا يصح لأن العروض تبدل وتغير والوقف موضوع على التأييد والحديث حجة عليه ودل على صحة وقف الحيوان لأنها قد فسرت الأغناة بالخيل وعلى جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية.

وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكر بأن القصة مختلفة لما ذكر ولغيره فلا يتهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر قال: ويحتمل أن يكون تمهيس خالد لإرساداً وعدم تصرفه ولا يكون وقفاً

«سَوُوا بَيْنَهُمْ»، ولحديث ابن عباس «سَوُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ فَلَوْ كُنْتَ مُفَضَّلًا أَحَدًا لَفَضَّلْتَ النِّسَاءَ».

أخرجهُ سعيدُ بنُ منصورٍ، والبيهقي (١٧٧/٦) بإسنادٍ حسنٍ.
وقيل: بل التسوية أن يجعلَ للذكرِ مثلَ حظِّ الأنثيين على حسب التوريث.

ودعِبَ الجمهورُ إلى أنها لا تجبُ التسوية بل تُندبُ، واطالوا في الاعتذارِ عن الحديث، وذكر في الشرح عشرة أعيانٍ كُلُّها غيرُ ناهضةٍ.

وقد كتبنا في ذلك رسالةً جوابَ سؤالٍ أوضحنا فيها قوةَ القولِ بوجوبِ التسوية، وأن الهبةَ معَ عدوها باطلةٌ.

٢- الرجوعُ عن الرجوعِ في الهبة

٨٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٥٨٩)، مسلم (١٦٢٢)).

وفي روايةٍ للبخاري (٢٦٢٢) «كَيْسَ لَمَّا فَعَلَ الشَّوْءَ الَّذِي يَفْعُو فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

فيه دلالةٌ على تحريمِ الرجوعِ في الهبة، وهو مذنبٌ جَاهِرٌ العلماء، ويؤبَّ له البخاري: (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هَبَّتِهِ، وصدقته).

وقد استثنى الجمهورُ ما يأتي من الهبة للولد، ونحوه. ودعيتُ الهادئةُ وأبو حنيفةٌ إلى حلِّ الرجوعِ في الهبة دون الصدقةِ إلا الهبةَ لذي رحمٍ.

قالوا: والحديثُ المرادُ به التغليظُ في الكراهةِ

قال الطحاويُّ قوله «كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»، وإن اقتضى التحريمُ لكنَّ الزيادةَ في الروايةِ الأخرى، وهي قوله «كَالْكَلْبِ» تدلُّ على عدمِ التحريمِ لأنَّ الكلبَ غيرَ مُتَعَبِّدٍ فالقيءُ ليس حراماً عليه.

والمرادُ التنزهُ عن فعلٍ يُشبهُ فعلَ الكلبِ.

٢١- كتابُ الهبة

الهبة - بِكَسْرِ الْهَاءِ مَصْدَرٌ وَهَبْتَ

وَهِيَ شَرْعاً: عَمَلُكَ عَيْنَ بَعْدٍ عَلَى غَيْرِ عَوَضٍ مَعْلُومٍ فِي الْحَيَاةِ وَيُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ الْمُؤَهَّبِ وَيُطْلَقُ عَلَى أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ.

١- هبة الأولاد مع العدل بينهم

٨٨٣- «عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَاماً كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْهُ».

وفي لفظ: «فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ: أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ قَالَ لَا قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فَارْجِعْ أَبِي، فَرَدَّ بِلَكَ الصَّدَقَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٥٨٦)، مسلم (١٦٢٣)).

وفي روايةٍ لمسلم (١٦٢٣) (١٧) قَالَ: «لَشَهِدْتُ عَلَى هَذَا غَيْرِي ثُمَّ قَالَ: «أَيْسَرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءٌ؟ قَالَ: بَلَى قَالَ: فَلَا إِذْنَ».

الحديثُ دليلٌ على وجوبِ المساواةِ بينَ الأولادِ في الهبة وقد صرحَ به البخاريُّ وهو قولُ أحمدَ وإسحاقَ والثوريِّ وآخرينَ وإنَّها باطلةٌ معَ عدمِ المساواةِ وهو الَّذي تُفِيدُهُ ألفاظُ الحديثِ مِنْ أَمْرِه ﷺ بِإِرْجَاعِهِ وَمِنْ قَوْلِهِ «اتَّقُوا اللَّهَ».

وقوله «اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

وقوله «فَلَا إِذْنَ».

وقوله «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْزٍ»

واختلفت في كيفية التسوية فقيل: بأن تكونَ عطيةُ الذكرِ والأنثى سواءً، وهو ظاهرُ قوله في بعضِ ألفاظِهِ عندَ النسائي (٢٦١/٦) «أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ»، وعند ابنِ حبان (٥٠٩٨)

٤- قبول الهدية والإلابة عليها

٨٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا»
رواه البخاري (٢٥٨٥).

فيه دلالة على أن عادة ﷺ كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها.

وفي رواية لابن أبي شيبة (٤٤٥/٤) «وَيُثِيبُ عَلَيْهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا»

وقد استدل به على وجوب الإلابة على الهدية إذ كونه عادة له ﷺ مستمرة يقتضي لزومه، ولا يتم به الاستدلال على الرجوب لأنه قد يقال: إنما فعله ﷺ مستمراً لما جُلَّ عليه من مكارم الأخلاق لا لوجوبه.

وقد ذهبت الهادوية إلى وجوب المكافأة بحسب العرف قالوا لأن الأصل في الأعيان الأعواض.

قال في البحر: ويجب تعويضها حسب العرف.

وقال الإمام يحيى المثلي مثله، والقيمي قيمته، ويجب له الإيصاء بها.

وقال الشافعي في الجديد: الهبة للثواب باطلة لا تنعقد لأنها بيع بمن مذهب، ولأن موضع الهبة التبرع فلو أوجبناه لكان في معنى المعاوضة.

وقد فرق الشارح والعرف بين الهبة والبيع فما يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة.

قيل: وكان من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط، وهو ثواب مثلها.

وقال بعض المالكية: يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للفقير بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى فإذا لم يرض الواهب بالثواب فقبل: تلزم الهبة إذا أعطاه للمزحوب له القيمة.

وقيل: لا تلزم إلا أن يرضيه، والأول المشهور عن مالك رحمه الله، ويرد الحديث الآتي، وهو:

وَتُعَقَّبُ بِاسْتِعَاذِ التَّوْبِيلِ، وَمَنَافَرَةِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ لَهُ، وَعَرَفَ الشَّرْعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الرَّجْرَجَ الشَّدِيدَ كَمَا وَرَدَ النَّهْيُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ، وَنَقَرَ الْغُرَابَ، وَالْيَغَابَاتِ الثَّلَبَ، وَغَوَّهَ، وَلَا يَفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا التَّحْرِيمُ، وَالتَّوْبِيلُ الْبَعِيدُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ الْحَدِيثُ الْآتِي، وَهُوَ:

٣- عدم الجواز في الرجوع عن العطية إلا لو اللد

٨٨٥- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَا: «لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

رواه أحمد (٢٣٧/١)، والآتية (إسرو داود ٣٥٣٩)، الترمذي (١٢٩٩)، الساجي (٢٦٥/٦)، ابن ماجه (٢٣٧٧)، وصححه الترمذي، وابن حبان (٥١٢٣)، والحاكم (٤٦/٢).

فإن قوله «لا يجل» ظاهر في التحريم، والقول بأنه مجاز عن الكراهة الشديدة صرف له عن ظاهره.

وقوله «إلا الوالد» دليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيراً كان أو صغيراً، واختصه الهادوية بالطفل، وهو خلاف ظاهر الحديث.

وفرق بعض العلماء فقال: يجزى الرجوع في الهبة دون الصدقة لأن الصدقة يراد بها ثواب الآخرة، وهو فرق غير مؤثر في الحكم، وحكم الأم حكم الأب عند أكثر العلماء.

نعم وخص الهادي ما وهبه الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك، ومثله رواه البخاري في الهبة، باب (١٤) عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز تعليقاً.

وقال الزهري: يرد إليها إن كان خدعها.

وأخرج عبد الرزاق (١١٥/٩) بسند منقطع «إن النساء يعطين رغبة ورهبة فأبسا امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت».

٥- اشتراط رضا الواهب

جابر

(«لَا تُرْقِبُوا وَلَا تُغَيِّرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْيَرَ شَيْئًا فَهُوَ لِيُورَثِيهِ»).

الأصل في العمرى، والرقبى أنه كان في الجاهلية يُعطي الرجل الرجل الذار، ويقول: اعمرتك إناها أي اجتهتها لك مدة عمرك فقبل لها: عمرى لذلك كما أنه قيل لها: رقبى لأن كلاً منهما يرقب موت الآخر، وجاءت الشريعة بتقرير ذلك

ففي الحديث دلالة على شرعيتها، وأنها مملوكة لمن وهبت له، وإليه ذهب العلماء كافة إلا رواية عن داود أنها لا تصح.

واختلفوا إلى ماذا يتوجه التمليك

فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها من الهبات.

وعند الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقبة، وتكون على ثلاثة أقسام:

مؤبد إن قال: أبداً

ومطلق عند عدم التقيد.

ومقيد بأن يقول ما عشت فإذا ميت رجعت إلى.

واختلف العلماء في ذلك، والأصح أنها صحيحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع، وغيره من التصرفات، وذلك لتصریح الأحاديث بأنها لمن أعمرها حياً وميتاً.

وأما قوله («إِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيَّ صَاحِبِهَا»)، فلا بُدَّ بهذا القيد قد شرط أن تعود إلى الواهب بعد موته فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط، وهي كما لو أعره شهراً أو سنة فإنها عارضة إجماعاً.

وقوله («أَنْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَنْوَالَكُمْ»).

وقوله («لَا تُرْقِبُوا»)، عموم على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون، ويرجع إليهم إذا مات من أعره وأرقبه فجاء الشرع بمراعاتهم.

وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه أشبه الرجوع في الهبة.

٨٨٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً فَأَنَابَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: لَا فَرَادَهُ، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: لَا فَرَادَهُ، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: نَعَمْ».

رواه أحمد (٢٩٥/١)، وصححه ابن حبان (٦٣٨٤)، ورواه الترمذي (٣٩٤٥)، وبين أن العوض كان بيت بكرات.

وفيه دليل على اشتراط رضا الواهب، وأنه إن سلم إليه قدر ما وهب، ولم يرض زيد له، وهو دليل لأحد القولين الماضيين، وهو قول ابن عمر قالوا فإذا اشتراط فيه الرضا فليس هناك بيع انعقد؟

٦- العمرى لمن وهبت له

٨٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ».

ثقف علي (بخاري) (٢٦٢٥)، مسلم (١٦٢٥).

ولنسليم (١٦٢٥) (٢٥) «أَنْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَنْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَغْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلَعَقِيهِ». وفي لفظ (م) (١٦٢٥) (٢٣) «إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَعَقِيكَ، فَإِنَّمَا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيَّ صَاحِبِهَا».

ولأبي داود (٣٥٥٦)، والنسائي (٢٧٣/٦) «لَا تُرْقِبُوا، وَلَا تُغَيِّرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْيَرَ شَيْئًا فَهُوَ لِيُورَثِيهِ».

(وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الْمِيمِ، وَالْفَتْ مَقْصُورَةٌ

(«لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ» ثقف علي، ومسلم) أي من حديث جابر «أَنْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَنْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا فَإِنَّهُ مَنْ أَغْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلَعَقِيهِ».

وفي لفظ (م) «إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ، وَلَعَقِيكَ فَإِنَّمَا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيَّ صَاحِبِهَا» ولأبي داود، والنسائي) أي من حديث

وقد صحَّ النَّهْيُ عَنْهُ.

(قلت) هذا في الرجوع في الهبة فائماً شراؤها، وهو الذي فيه سياق هذا الحديث فالظاهر أن النهي للتزيب، وإنما التحريم في الرجوع فيها.
ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا لِلنَّهْيِ، وَاصِلُهُ التَّحْرِيمُ.

وأخرج النسائي (٢٦٩/٦) من حديث ابن عباس يرفعه (الْعَمْرِيُّ لِمَنْ أَعْمَرَهَا، وَالرُّقَيْسِيُّ لِمَنْ أَرْقَاهَا، وَالْعَلَّابِيُّ فِي هَبِيهِ كَالْعَلَّابِ فِي قَيْهِ).

وأما إذا صرح بالشرط كما في الحديث.

وقال: ما عشت فإنها عارضة مؤقتة لا هبة، ومرو حديث (الْعَلَّابِيُّ فِي هَبِيهِ كَالْعَلَّابِ فِي قَيْهِ) [(٢٥٨٩)، م (١٦٢٢)]، ومثله:

٧- النهي عن شراء الهبة

٨٨٩- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا تَبْتِعْهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ الْحَدِيثُ».

متفق عليه (بخاري (٢٦٢٣)، مسلم (١٦٢٠)).

تمامه (فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه).

وقوله (فأضاعه) أي قصر في مؤتيه، وحسن القيام به.

وقوله (لا تبعه) أي لا تشتريه.

وفي لفظ (ولا تعذ في صدقك) فسمى الشراء عوداً في الصدقة.

قيل: لأن العادة جرت بالمساحة في ذلك من البائع للمشتري فاطلق على القدر الذي يقع به التسامح به رجوعاً.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُبَالِغَةٌ، وَأَنْ عَوَدَهَا إِلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ كَالرُّجُوعِ - .

وظاهر النهي التحريم، وإليه ذهب قوم.

وقال الجمهور: إنه للتزيب، وتقدم أن الرجوع في الهبة مُحَرَّمٌ، وأنه الأقوى دليلاً إلا ما استثنى

قال الطبري: يخص من عموم هذا الحديث من وقب بشرط الثواب، وما إذا كان الواهب الوالد لولده، والهبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لبثوث الأخبار باستثناء ذلك، ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة

٨- الحضي على الإهداء

٨٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَهَادَوْا تَحَابُّوا».

رواه البخاري في الألف (المفرد (ص ١٧٤))، وهو ينقل بإسناد حسن (٦١٤٨).

وأخرجه البيهقي (١٦٩/٦)، وغيره.

وفي كل روايته مقال، والمصنف قد حسن إسناده، وكأنه لشواهده التي منها:

٨٩١- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السُّخِيمَةَ».

رواه الزُّرَّارُ (كشف الاسرار (١٩٣٧)) بإسناد ضعيف

وإن كان ضعيفاً، وهو قوله: (وعن أنس) قال: قال رسول الله ﷺ: «تهادوا فإن الهبة تسل السخيمة» بالسُّين المهملة مفتوحة فحاء معجمة فمشاة تخيئة.

وفي القاموس: السخيمة والسخيمة بالضم: الجفد

(رواه الزُّرَّارُ بإسناد ضعيف) لأن في روايته من ضغفه وله طروق كلها لا تخلو عن مقال.

وفي بعض ألفاظه: «تذهب وخر الصدرة» بفتح الفاء والحاء المهملة، أو هو الجفد أيضاً.

والأحاديث وإن لم تخل عن مقال فإن للهبة في القلوب موقعة لا يخفى.

٨٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لِبَارِيهَا، وَلَوْ فَرْسِينَ شَاةً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٢٥٦٦)، مسلم (١٠٣٠)].

وفي حُكْمِ الهبةِ لِلتَّوَابِ، وَالْكَافَةِ.

وما أَحْسَنَ ما قِيلَ في ذَلِكَ إِنَّ الفاعِلَ لا يَفْعَلُ إِلَّا لَغَرَضٍ
فَالْهبةُ لِلأَدْنَى كَثِيرًا ما تَكُونُ كَالصَّدَقَةِ، وَهِيَ غَرَضٌ مُهِمٌّ،
وَلِلْمَسَاوِي مُعَاشَرَةٌ لَجَلْبِ المودَّةِ، وَحَسَنُ العَشْرَةِ، وَهِيَ مِثْلُ
عَطِيَّةِ الأَدْنَى إِلَّا أَنَّ في عَطِيَّةِ الأَدْنَى تَوْهَمُ الصَّدَقَةِ.

والعرفُ جارٍ بِتَخَالُفِ الهَدَايا بِاِغْتِيَابِ حالِ المُهْدِي والمُهْدَى
إِلَيْهِ فَإِذَا كَانَ الغَرَضُ الطَّمَعُ والتَّحْصِيلُ كما يُهْدَى التَّكْسِبُ
لِلْمَلِكِ يُنَحِّفُهُ بِشَيْءٍ يَرْجُو فَضْلَهُ فَلَوْ اقْتَصَرَ المَلِكُ على قَدَرِ
قِيَمَتِهَا لَدَمَ، وَالذَّمُّ دَلِيلُ الرُّجُوعِ بَلْ إِمَّا أَنْ يَرُدَّهَا أَوْ يُعْطِيَ خَيْرًا
مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ غَرَضُ المُهْدِي تَحْصِيلَ الاتِّصَالِ بَيْنَهُمَا، والمُخَالَفَةُ
الحَسَنَةُ، وَتَصْنِيفُ ذَاتِ البَيْنِ أَجْزَاءَهُ مِنَ الْكَافَةِ أَدْنَى شَيْءٍ قُلْ أَوْ
كَثَرْ بَلْ الأَقْلُ أَنْسَبُ لِإِشْعَارِهِ بِأَنْ لَيْسَ الغَرَضُ المَعَاوِضَةُ بَلْ
تَكْمِيلُ المودَّةِ، وَأَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ ما تَمْلِكُهُ أَنْتَ، وما أَمْلِكُهُ أَنَا.

(وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا نِسَاءَ
الْمُسْلِمَاتِ) قَالَ الْقَاضِي: الْأَشْهَرُ نَصَبُ «النِّسَاءِ» عَلَى أَنَّهُ
مُنَادَى مُضَافٌ إِلَى الْمُسْلِمَاتِ مِنْ إِضَافَةِ الصَّفَةِ، وَقِيلَ: غَيْرُ هَذَا

(لا تَحْقِرْنَ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ سَاكِنَةً، وَفَتْحِ القَافِ وَكَسْرِهَا
(«جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً») بِكَسْرِ الفَاءِ، وَسُكُونِ
الرَّاءِ، وَكَسْرِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ آخِرُهُ نُونٌ، وَهُوَ مِنَ البَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ
الْحَافِرِ مِنَ الذَّائِبَةِ، وَرُبَّمَا اسْتَعِيرَ لِلشَّاةِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)
في الحَدِيثِ حَذَفَ تَقْدِيرُهُ لا تَحْقِرْنَ جَارَةً لِجَارَتِهَا هَدِيَّةً،
وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً.

والمُرَادُ مِنْ ذِكْرِهِ المِبالِغَةُ في الحُثِّ على هَدِيَّةِ الجَارَةِ لِجَارَتِهَا
لا حَقِيقَةَ الفَرَسَيْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْرِ الْعَادَةُ بِإِهْدَائِهِ.

وظَاهِرُهُ التَّنْهِي لِلْمُهْدِي (اسْمُ فاعِلٍ) عَنْ اسْتِحْقَاقِ ما يُهْدِيهِ
بِحَيْثُ يُؤْذِي إِلَى تَرْكِ الإِهْدَاءِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْمُهْدَى إِلَيْهِ.

والمُرَادُ لا يَحْقِرْنَ ما أُهْدِيَ إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ حَقِيرًا.

وَيَحْتَمِلُ إِرَادَةَ الجَمِيعِ.

وَلِيهِ الحُثُّ على التَّهَادِي شَيْعًا بَيْنَ الجِيرَانِ، وَلَوْ بِالشَّيْءِ
الْحَقِيرِ لَمَا فِيهِ مِنْ جَلْبِ الحُبِّ، وَالتَّائِسِ.

٩- من ذهب إلى جواز الرجوع في الهبة

٨٩٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِمَّا لَمْ
يُثَبَّ عَلَيْهَا».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٥٢/٢)، وَصَحَّحَهُ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ
عُمَرَ - قَوْلُهُ [إِسْنَادُهُ] (١٧١/٦).

قَالَ المَصْنُفُ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ حَزَمٍ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ على جَوَازِ الرُّجُوعِ في الهبةِ الَّتِي لَمْ يُثَبَّ عَلَيْهَا،
وَعَدَمِ جَوَازِ الرُّجُوعِ في الهبةِ الَّتِي أَثَابَ عَلَيْهَا الْمُؤْتَرِبُ لَهُ
الرَّوَابِغَ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ في ذَلِكَ.

٢- ما توصف به اللقطة

٢٢- كتاب اللقطة

٨٩٥- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا مِسْقَاؤُهَا وَجِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البحار] (٢٤٢٩)، مسلم (١٧٢٧).

(وعن زيد بن خالد الجهني) هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن نزل الكوفة، ومات بها سنة ثمان وسبعين، وهو ابن خمس وثمانين سنة. وروى عنه جماعة

(قال جاء رجل إلى النبي ﷺ) لم يسم بغيره على تعيين

الرجل

(«فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ») أي عن حكمها شرعاً

(«فَقَالَ اعْرِفْ عِفَاصَهَا») يكسر العين المهملة فضاء، وبعد الألف صاد مهملة: وعافها، ووقع في رواية «حرقها»

(«وَوِكَاءَهَا») يكسر الواو ممدوداً: ما يربط به

(«ثُمَّ عَرِّفْهَا») بتشديد الراء (سنة) فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها قال فهذه الغنم» الضالة فقال على الحيوان وما ليس بحيوان يقال له لقطة

(قال «هي لك أو لأخيك أو للذئب قال فهذه الإبل قال: ما لك، ولها معها مسقاؤها») أي جوفها، وقيل: عُنُقُهَا

(«وحذاؤها») يكسر الحاء المهملة فذال معجمة أي خلفها

(«وترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها») نُفِثَ عَلَيْهِ

اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك

فقال أبو حنيفة الأفضل الالتقاط لأن من الواجب على

المسلم حفظ مال أخيه، ومثله قال الشافعي.

اللقطة بضم اللام وفتح القاف قيل: لا يجوز غيره.

وقال الخليل: القاف ساكنة لا غير.

وأما بفتحها فهو اللقط

قيل: وهذا هو القياس إلا أنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح، ولذا قيل: لا يجوز غيره.

١- حكم اللقطة لآل البيت

٨٩٤- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَعْرَوْ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَا كَلْتَهَا».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البحار] (٢٤٣١)، مسلم (١٠٧١).

دل على جواز أخذ الشيء الفقير الذي يُتسامح به، ولا يجب التعريف به، وأن الأخذ بملكه بمجرد الأخذ له.

وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الفقير، وإن كان مالكه معروفاً، وقيل: لا يجوز إلا إذا جهل.

وأما إذا علم فلا يجوز إلا بإذنه، وإن كان يسيراً.

وقد أورد عليه سؤال أنه ﷺ كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع، وحفظ ما كان من الزكاة، وصرفه في مصارفه.

ويجاب عنه بأنه لا دليل على أنه ﷺ لم يأخذها للحفظ، وإنما ترك أكلها تورعاً أو أنه تركها عمداً ليأخذها من يمر ممن تحمل له الصدقة، ولا يجب على الإمام إلا حفظ المال الذي يعلم طلب صاحبه له لا ما جرت العادة بالإعراض عنه لحقارته.

وليه حث على التورع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام.

وقال مالكٌ وأحمدٌ: تركُهُ أفضلُ حديثٍ «صَّالَةً الْمُؤْمِنِ خَرَقَ النَّارِ» [أحمد: ٨٠/٥]، ولما يُخافُ من التَّضْمِينِ والذِّينِ.

وقال قومٌ: بل الالتقاطُ واجبٌ، وتناولوا الحديثَ بأنه فيمن أرادَ اخذَهَا للارتفاعِ بِهَا من أوَّلِ الأمرِ قبلَ تعريفِهَا

هذا وقد اشتملَ الحديثُ على ثلاثِ مسائلٍ

(الأولى) في حُكْمِ اللُّقْطَةِ، وَهِيَ الصَّائِعَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَيَّوَانٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ صَّالَةٌ فَقَدْ أَمَرَ ﷺ الْمَلَقَطُ أَنْ يَعْرِفَ وَعَادَهَا، وما تُشَدُّ بِهِ.

وظَاهِرُ الأمرِ وجوبُ التَّعْرِيفِ لما ذُكِرَ ووجوبُ التَّعْرِيفِ، ويزيدُ الأخيرُ عَلَيْهِ دلالةُ قولِهِ:

٣- تعريف الصَّالَةِ

٨٩٦- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى صَّالَةً فَهُوَ صَّالٌ، مَا لَمْ يَعْرِفْهَا».

رواهُ مُسْلِمٌ (١٧٢٥)

(وعنه) أي عن زيد بن خالدٍ

(قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى صَّالَةً فَهُوَ صَّالٌ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا» رواهُ مُسْلِمٌ) فوصَفَهُ بالضَّلالِ إذا لم يَعْرِفْ بِهَا.

وقد اختلفَ في فائدةِ معرفتِهَا فَقِيلَ: لِيَرُدَّ لِلرَّاصِفِ لَهَا، وَأَنَّهُ يُقْبَلُ قولُهُ بعدَ إخبارِهِ بِصِفَتِهَا، وَيَجِبُ رُدُّهَا إِلَيْهِ كما دَلَّ لَهُ ما هُنَا، وما في روايةِ البخاري (٢٤٢٧) «فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا».

وَلَمَّا لَفِظَ بِعَدْوِهَا وَوَعَائِهَا وَكَانَ بِهَا فَأَعْطَاهَا إِثَاءً» م (١٧٢٢).

وإلى هذا ذهبَ أحمدٌ ومالكٌ.

واشترطتِ المالِكِيَّةُ زيادةَ صفةِ الدَّنَائِرِ والعددِ

قالوا: لورودِ ذَلِكَ في بعضِ الرواياتِ.

وقالوا: لا يضرُّهُ الجَهْلُ بالعددِ إذا عرفتِ العفَاصَ والِرِكَاءَ فإنَّما إذا عرفتِ إحدى العلامَتَيْنِ المنصُوصِ عَلَيْهَا مِنَ العفَاصِ والِرِكَاءِ، وَجَهْلُ الأُخْرَى

فَقِيلَ: لا شيءَ لَهُ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهَا جَمِيعًا.

وقيلَ: تُدْفَعُ إِلَيْهِ بعدَ الإنظارِ مُدَّةً

ثُمَّ اختلفَ هل تُدْفَعُ إِلَيْهِ بعدَ وصفِهِ لعفَاصِهَا وَكَانَ بِهَا بِغَيْرِ مَعْنِيَةٍ أَمْ لا بُدَّ مِنَ الِيمِينِ

فَقِيلَ: تُدْفَعُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ مَعْنِيَةٍ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الأحاديثِ.

وقيلَ: لا تُرَدُّ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْيَمِينِ.

وقال من أوجبَ اليَمِينَةَ: إِنَّ فائدةَ أمرِ المَلَقَطِ بِمَعْرِفَتِهَا لِشَأْنِ تَلَبُّسِ بِمَالِهِ لا لِأَجْلِ رُدِّهَا لِمَنْ وَصَفَهَا فَإِنَّهَا لا تُرَدُّ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْيَمِينِ

قالوا: وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُدْعٍ لا يُسَلِّمُ إِلَيْهِ ما ادَّعَاهُ إِلَّا بِالْيَمِينِ.

وَهَذَا أَصْلٌ مُقَرَّرٌ شَرْعًا لا يُخْرَجُ عَنْهُ بِمَجْرَدِ وَصْفِ الْمُدْعِي للعفَاصِ والِرِكَاءِ.

وأوجبَ بأنَّ ظَاهِرَ الأحاديثِ وجوبُ الرُّدِّ بِمَجْرَدِ الوصفِ فَإِنَّهُ قَالَ ﷺ فَأَعْطَاهَا إِثَاءً.

وفي حديثِ البابِ يُقَدَّرُ بعدَ قولِهِ «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا» أي فاعطيه إِثَاءً، وإثما حُذِفَ جوابُ الشرطِ للعلمِ بِهِ، وحديثُ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعِي» [البيهقي (٢٥٢/١٠)] لَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ عَلَى الشَّهَادَةِ بَلْ هِيَ عَامَّةٌ لِكُلِّ ما يَتَبَيَّنُ بِهِ الْحَقُّ، وَمِنْهَا وَصْفُ العفَاصِ والِرِكَاءِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَالَ من اشترَطَ اليَمِينَةَ أَنَّهَا إِذَا ثَبَّتَ الزِّيَادَةَ، وَهِيَ قولُهُ «فَاعْطِهَا إِثَاءً» كَانَ الْعَمَلُ عَلَيْهَا وَالزِّيَادَةُ قَدْ صَحَّتْ كما حَقَّقَهُ الْمُصَنِّفُ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، وَيَجِبُ الرُّدُّ بِالوصفِ، وَكَمَا أَوْجَبَ ﷺ التَّعْرِيفَ بِهَا فَقَدْ حَدَّ وَقْتَهُ بِسَنَةِ فَأَوْجَبَ التَّعْرِيفَ بِهَا سَنَةً.

وأما ما بعدَهَا فَقِيلَ: لا يَجِبُ التَّعْرِيفُ بِهَا بعدَ السَّنَةِ، وَقِيلَ: يَجِبُ، والدَّلِيلُ معَ الأوَّلِ.

ودلَّ عَلَى أَنَّهُ يَعْرِفُ بِهَا سَنَةً لا غَيْرَ حَقِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ عَظِيمَةً ثَمَّ التَّعْرِيفُ يَكُونُ فِي مِطَاقِ الْجَمَاعِ النَّاسِ مِنَ الْأَسْوَاقِ، وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَالْجَامِعِ الْخَافِلَةِ.

وقولُهُ «وَالْإِثَاءُ فَتَأْتِكَ بِهَا» نُصِبَ «شَأْنُكَ» عَلَى الْإِعْرَاءِ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِثْدَاءِ، وَخَبَرُهُ بِهَا، وَهُوَ تَقْوِيسُ لَهُ فِي

حفظها أو الانتفاع بها. وفيه حث على أخذها إياها، وهل يجب عليه ضمان قيمتها لصاحبها أو لا.

فقال الجمهور إنه يضمن قيمتها.

والجمهور عن مالك أنه لا يضمن، واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط.

واجب أن اللام ليست لتملك لأن الذئب لا يملك.

وقد اجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها

(والمسألة الثالثة في ضالة الإبل).

وقد حكّم الله بأنّها لا تلتقط بل تُترك ترعى الشجر، وتردّ المياه حتى يأتي صاحبها

قالوا: وقد ثبت على أنّها غنّة غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلاوة على العشب، وتناول الماء بغير تعب لطول عُيقها، وقوتها على المشي فلا تحتاج إلى الملتقط بخلاف الغنم.

وقالت الحنفية، وغيرهم الأولى التقاطها.

قال العلماء: والحكمة في النهي عن التقاط الإبل أن يقاتها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من طلبها لها في رحال الناس.

٤ - الانتفاع باللقطة بعد مرور مدة التعريف بها

٨٩٧- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكْتُم، وَلَا يُعَيِّب، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

رواه أحمد (١٦١/٤) والأربعة (أبو داود (١٧٠٩)، النسائي (كبرى) كما في (تحفة الأشراف) (١١٠١٣)، ابن ماجه (٢٥٠٥٥)) إلا الترمذي، وصححه ابن عزيقة، وابن الجارود (المعنى) (٦٧١)، وابن حبان (١١٦٩).

واستدل به على جواز تصرف الملتقط فيها أي تصرفه إما بصرفها على نفسه غنّاً كان أو فقيراً أو التصديق بها إلا أنه قد ورد من الأحاديث ما يقتضي أنه لا يملكها فعند مسلم (١٧٢٢/٤) «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ».

وفي رواية (١٧٢٢/٥) «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفَقْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدُّغْرِ فَأَذَّهَا إِلَيْهِ».

ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة

قال في نهاية المجتهد (١٧٧/٤): «إِنَّهُ اتَّفَقَ فَهَاءُ الْأَصَارِ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ لَهُ تَمْلِكَهَا، وَمِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ».

وقال أبو حنيفة ليس له إلا أن يتصدق بها.

ومثله يروى عن عليّ وابن عباس، وجماعة من التابعين، وكلّهم متفقون على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر فقالوا: تحلّ له بعد السنة، وتصبح مالا من ماله، ولا يضمنها إن جاء صاحبها

(قلت)، ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم، ونحوه الدالّ على وجوب ضمانها؟

وأقرب الأقوال ما ذهب إليه الشافعي، ومن معه لأنه أذن ﷺ في استبقائها ولم يأمُر بالتصدق بها ثم أمره بعد الإذن في الاستيفاق أن يردها إلى صاحبها إن جاء يوماً من الدُّغْرِ، وذلك تضمن لها

(المسألة الثانية) في ضالة الغنم فقد اتفق العلماء على أن لواجب الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها لقوله ﷺ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ» فإن معناه أنها معرضة للهلاك مُرَدَّةً بين أن تأخذها أو أخوك.

والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر.

والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع.

أخي طلحة بن عبيد الله صحابي، وقيل: إنه أدرك النبي ﷺ، وليست له رؤية، واسلم يوم الحديبية، وقيل: يوم الفتح، وقيل مع ابن الزبير

(أن النبي ﷺ «نهى عن لقطة الحاج» رواه مسلم) أي عن التقاط الرجل ما ضاع للحاج.

والمراد ما ضاع في مكة لما تقدم من حديث أبي هريرة أنها «لا تجلُّ لقطتها إلا يمشيه» وتقدم أنه حمله الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للملك لا للتعريف بها فإنه محل

قالوا: وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لإمكان إيصالها إلى أربابها لأنها إن كانت لمكي فظاهر، وإن كانت لأفريقي فلا يخلو أنق في الغالب من وارد منه إليها فإذا عرفها واجلعا في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها.

قاله ابن بطال.

وقال جماعة: هي كغيرها من البلاد، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده.

وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها.

والظاهر القول الأول، وأن حديث النبي هذا مفيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يجلُّ لقطتها إلا لمشيه فالذي اختصت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبداً فلا تجوز للملك.

ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقاً في مكة، وغيرها لأنه هنا مطلق، ولا دليل على تقييده بكونها في مكة.

٦ - اللقطة من مال المعاهد كاللقطة من مال المسلم

٨٩٩ - وعن المقدام بن معدي كرب

قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا لا يجلُّ ذو نابٍ من السباع، ولا الجمار الأهلي، ولا اللقطة من مال معاهد، إلا أن يستغني عنها».

رواه أبو داود (٣٨٠٤).

يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الأطعمة، وذكر الحديث هنا لقوله («ولا اللقطة من مال معاهد») فدل على أن

(وعن عياض) بكسر الميم آخره ضا معجمة، (ابن حار) بلفظ الحيوان المعروف صحابي معروف

(قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجد لقطة فليشهد ذوي غنل، وليحفظ عفاصها ووكاءها ثم لا يكتس ولا يبيع فإن جاء ربها فهو أحق بها، وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء» رواه أحمد، والأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان)

تقدم الكلام في اللقطة والعفاص والوكاء.

وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها.

وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي فقالوا: يجب الإشهاد على اللقطة، وعلى أوصافها.

وقد ذهب الهادي ومالك، وهو أحد قولي الشافعي إلى أنه لا يجب الإشهاد.

قالوا: لعدم ذكر الإشهاد في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على التدب.

وقال الأولون: هذو الزيادة بعد صحيحها يجب العمل بها فيجب الإشهاد، ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث، والحق وجوب الإشهاد.

وفي قوله («فهو مال الله يؤتيه من يشاء») دليل للظاهري في أنها تصير ملكاً للملتقط، ولا يضمها.

وقد يجاب بأن هذا مفيد بما سلف من إيجاب الضمان.

وأما قوله ﷺ «يؤتيه من يشاء» فالمراد أنه يجلُّ انتفاعه بها بعد مرور سنة التعريف.

٥ - النهي عن لقطة الحاج

٨٩٨ - وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي

«أن النبي ﷺ «نهى عن لقطة الحاج».

رواه مسلم (١٧٢٤).

(وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرشي، وهو ابن

اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم، وهذا محمول على التقاطها من محل غالب أهله أو كلهم ذميون، والأ فاللقطة لا تعرف من مال أي إنسان عند التقاطها.

وقوله: «إلا أن يستغنى عنها» مؤول بالخفي كما سلف في التمرة، ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف بها كما سلف أيضاً، وعبر عنه بالاستغناء لأنه سبب عدم المعرفة في الأغلب فإنه لو لم يستغن عنها لبالغ في طلبها أو نحو ذلك.

(هاتكة) قال النووي في شرح المهذب (٥٩/٩): اختلف العلماء فيمن مر بيستان أو زرع أو ماشية.

فقال الجمهور: لا يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ، ويخرم عند الشافعي والجمهور.

وقال بعض السلف: لا يلزمه شيء.

وقال أحمد: إذا لم يكن للبيستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين، ولو لم يخرج إلى ذلك.

وفي الأخرى إذا احتاج، ولا ضمان عليه في الحالين، وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث.

قال البيهقي (٣٥٩/٩) يعني حديث ابن عمر مرفوعاً: إذا مر أحدكم بحائط فليأكل، ولا يتخذ خبنة.

أخرجه الترمذي (١٢٨٧)، واستغفره.

قال البيهقي: لم يصح، وجاء من أوجوه غير قوية.

قال المصنف: والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح.

وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها.

وقد بينت ذلك في كتابي النحة فيما علق الشافعي القول

به على الصحة اهـ

وفي المسألة خلاف، وأقويل كثيرة قد نقلها الشارح عن المهذب، ولم يتلخص البحث لتعارض الأحاديث في الإباحة والنهي فلم يقو نقل أحاديث الإباحة على نقل الأصل، وهو حرمة مال الأدي، وأحاديث النهي أكدت ذلك الأصل.

٢٣- كتاب الفرائض

الفرائضُ جمعُ فريضةٍ، وهي فريضةٌ بمعنى مفروضةٍ من الفرض، وهو القطعُ.

وخَصَّت الماراثُ باسمِ الفرائض من قوله تعالى ﴿نَصِيْبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧] أي مقداراً معلوماً.

وقد وردت أحاديثُ كثيرةٌ في الحثِّ على تعلُّمِ علمِ الفرائضِ، ووردَ أنَّه أوَّلُ علمٍ يُرفعُ [ج ٢٧١٩].

١- ما بقي من الفرائض للأولى رجل ذكر

٩٠٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٣٢)، مسلم (١٦١٥)]

(عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»).

والمرادُ بِهَا السُّتُّ المنصوصُ عليها، وعلى أهلِها في القرآنِ (فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ) اختلفت في فائدةِ وصفِ الرجلِ بالذكرِ، والأقربُ أنَّه تأكيدٌ، وتقلُّ في الشرحِ كلاماً كثيراً، وفائدتهُ قليلةٌ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

والفرائضُ المنصوصةُ في القرآنِ سِتُّ: النصفُ ونصفُة ونصفُة نصفِية والثلاثانِ ونصفُة نصفِية نصفِية نصفِية.

والمرادُ من أهلِها: من يستحقُّها بنصِّ كتابِ الله

قال ابنُ بطَّال: المرادُ به «أَوَّلَى رَجُلٍ» أنَّ الرجالَ من العصبَةِ بعدَ أهلِ الفرائضِ إذا كانَ فيهِم من هو أقربُ إلى الميِّتِ استحقُّ دونَ من هو أبعدُ فإن استوتوا اشتَرَكُوا، ولم يُقصَد من يُدلي بالأبَاءِ والأُمَّهَاتِ مثلاً لأنَّه ليسَ فيهِم من هو أوى من غيره إذا استوتوا في المنزلِ.

وقال غيره: المرادُ به العمَّةُ معَ العمِّ، وبنتُ الأخِ معَ ابنِ

الأخ، وبنتُ العمِّ معَ ابنِ العمِّ، وخرجَ من ذلك الأخُ، والأختُ لأبوين أو لأبٍ فإنَّهُم يرثونَ بنصِّ قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء: ١٧٦] وأقربُ العصبَاتِ البنونَ ثُمَّ بَنُوهُم، وإن سفلوا ثُمَّ الأبُ ثُمَّ الجدُّ أبو الأبِ، وإن علا.

وتفاصيلُ العصبَاتِ وسائرُ أهلِ الفرائضِ مُستوفى في كُتُبِ الفرائضِ.

والحديثُ مبنيٌّ على وجودِ عصبَةٍ من الرجالِ فإذا لم توجدْ عصبَةٌ من الرجالِ أعطيتُ بقيةُ الميراثِ من لا فرضَ لَهُ من النساءِ كما يأتي في بنتِ وبنتِ ابنِ وأختِ.

٢- لا وراثَةٌ بينَ دينينِ

٩٠١- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤)].

المسلمُ في صدرِ الحديثِ فاعلٌ، والكَافِرُ مفعولٌ.

وفي آخرِهِ بالتعكُّسِ، وإلى ما أفادَهُ الحديثُ ذَهَبَ الجماهيرُ ورويًا خلافةً عن مُعَاذٍ ومعاويةَ ومسروقٍ وسعيدِ بنِ المسيَّبِ وإبراهيمَ النخعيِّ وإسحاقَ.

وذَهَبَ إِلَيهِ الإمامِيَّةُ والناصِرُ قالوا: إنَّه يَرِثُ المسلمُ من الكافرِ من غيرِ عَكْسٍ، واحتجَّ مُعَاذٌ بأنَّه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «الْإِسْلَامُ يُزِيدُ وَلَا يُنْقُصُ».

أخرجهُ أبو داود (٢٩١٢)، وصحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٤٥/٤).

وقد أخرجَ مُسَدَّدٌ أنَّه اختصمَ إلى مُعَاذٍ أخوان: مُسْلِمٌ ويَهُودِيٌّ ماتَ أبوهما يَهُودِيًّا فحازَ ابنُهُ الْيَهُودِيُّ مِيراثَهُ فَنازَعَهُ المسلمُ فَوَرَّثَ مُعَاذُ الْمُسْلِمَ.

وأخرجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ عن طرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ (٢٨٤/٦) قال: ما رأيتُ قضاءً أحسنَ من قضاءِ مُعَاويةَ نَرِثُ أَهْلَ الْكِتَابِ، ولا يرثوننا كما يحلُّ لنا النُّكاحُ مِنْهُمْ، ولا

يحلّ لهم منّا.

رواه أحمد (١٧٨/٢)، والأئمة إلا السلمي (أبو داود) (٢٩١١)،
السنائي (كبرى) كما في (الشفعة) (٨٧٢٤)، ابن ماجه (٢٨٣١).

وأخرج العالِم (٣٤٥/٤) بلفظ أسنفة.
وروى السنائي (كما في (شفعة لأشرف) (١١٣)) حديث أسنفة بهذا
اللفظ.

والحديث دليل على أنه لا تورث بين أهل ملتين مختلفتين
بالكفر أو بالإسلام والكفر.

وقب الجهور إلى أن المراد بالملتين الإسلام والكفر
فيكون كحديث «لا يرث المسلم الكافر» الحديث

قالوا: وأما تورث ملل الكفر بعضهم من بعض فإنه
ثابت، ولم يقل بعموم الحديث للمل كلها إلا الأوزاعي فإنه
قال: لا يرث اليهودي من النصراني، ولا عكسه، وكذلك سائر
الملل.

وظاهر الحديث مع الأوزاعي، وهو مذنب الهادوية.
والحديث مخصص للقرآن في قوله «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَادِكُمْ» [النساء: ١١] فإنه عام في الأولاد فيخص منه الولد
الكافر بأنه لا يرث من أبوه المسلم، والقرآن يخص بأخبار
الأحاديث كما عرفت في الأصول.

٥- ميراث الجد

٩٠٤- وَعَنْ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ، فَمَا
لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: لَكَ السُّدُسُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ،
فَقَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: إِنَّ
السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ».

رواه أحمد (٤٢٨/٤) والأئمة (أبو داود) (٢٨٩٦)، السنائي (كبرى)
كما في (الشفعة) (١٠٨٠١)، وصححه الترمذي (٢٠٩٩)، وهو من رواية
الحسن البصري عن عُمَرَان.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ بِهِ
قَالَ قَتَادَةُ: لَا أَدْرِي مَعَ أَيِّ شَيْءٍ وَرَثَةٌ.
وَقَالَ: أَتْلُ شَيْءٍ وَرَثَ الْجَدُ السُّدُسُ.

٣- في بنت و بنت ابن واخت

٩٠٢- «وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
- فِي بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأَخْتِ - فَقَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم
لِلْأَبْنَةِ النِّصْفَ، وَلِلْبِنْتِ الْإِبْنَ السُّدُسَ - تَكْمِلَةً
لِلثَلَاثِينَ - وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ».

رواه البخاري (٦٧٣٦).
فيه دلالة على أن الأخت مع البنت و بنت الابن عصبه
تُعْطَى بَقِيَّةَ الْمِيرَاثِ، وَهُوَ بِمَجْمُوعٍ عَلَى أَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ
عَصَبَةٌ.

ولقد كان أفتى أبو موسى أن للأخت النصف ثم أمر
السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي
صلى الله عليه وسلم فقال أبو موسى: لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم.

ضبط أئمة اللغة الخبر بكسر الحاء وفتحها، ورواية المحدثين
جميعاً له بفتحها

قال أبو عبيد: هو العالم بتجريح الكلام وتحسينه
وقيل: سُمِّيَ حَبْرًا لما يبقَى مِنْ أَثَرِ عُلُوبِهِ
زاد الراغب: في قلوب الناس، ومن آثار أفعاله الحسنة
الفتى بها.

٤- لا يتوارث أهل ملتين

٩٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ
مِلَّتَيْنِ».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».

أخرجه أحمد (١٣١/٤)، والأربعة سوى الرمزي (أبو داود (٢٨٩٩)، النسائي (١٥٦٩)، كما في «الصحفة» (١١٥٦٩)، ابن ماجه (٢٦٣٤)، وخشنة أبو زرقة الرزازي، وصحيفة الحاكم (٣٤٤/٤)، وابن جبان (٦٠٣٥).

فيه دليل على توريت الخال عند عدم من يرث من العصبية، وذوي السهام والخال من ذوي الأرحام.

وقد اختلف العلماء في توريت ذوي الأرحام فذهب طائفة كثيرة من علماء الأكل وغيرهم إلى توريتهم.

فمن خلف عنته وخالته، ولا وارث له سواهما كان للعممة الثلثان، وللخاله الثلث.

واستدلوا بهذا الحديث، ويقولون تعالى ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأهال: ٧٥]

وخالف طائفة من الأئمة، وقالوا: لا يثبت لذوي الأرحام ميراث لأن الفرائض لا تثبت إلا بكتاب الله أو سنة صحيحة أو إجماع، والكل مفقود هنا، وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص في الخال لا في غيره، والآية مجملة، ومسمى أولي الأرحام فيهما غير مسماه في عرف الفقهاء.

وقد وردت أحاديث بأنه لا ميراث للعممة والخاله وأبو داود في «الرسائل» (٣٦١)، والدارقطني: (٩٨/٤)، وإن كان فيها مقال لكنها معتقدة بأن الأصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض عما ذكرناه.

والقائلون بأنه لا ميراث لذوي الأرحام يقولون: يكون مال من لا وارث له لبيت المال إذا كان متظماً، وهو إذا كان في يد إمام عادل يصرفه في مصارفه أو كان في البلد قاض قائم بشروط القضاء ماذون له في التصرف في مال المصالح دفع إليه ليصرفه فيها.

وتفاصيل بقية موارد ذوي الأرحام على القول به مستوفاة في كتب هذا الفن فلا نطول بها.

٩٠٧- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ﷺ قَالَ:

كُتِبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا

وصورة هذه المسألة أنه ترك الميت بيتين، وهذا السائل، وهو الجد للبتين الثلثان، وبقي ثلث فدفع النبي ﷺ إلى السائل السدس بالفرض لأنه فرض الجد هنا، ولم يدفع إليه السدس الآخر لئلا يظن أن فرضه الثلث، وتركه حتى ولي أي ذهب فدعاه فقال «إن السدس الآخر» - بكسر الخاء - «طعمة» أي زيادة على الفريضة.

والمراد من ذلك إعلامه بأنه زائد على الفرض الذي له فله سدس فرضاً، والباقي تعصياً.

٦- ميراث الجدوة

٩٠٥- وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ».

رواه أبو داود (٢٨٩٥) والنسائي (١٥٦٩) وكبرى كما في «الصحفة» (١١٨٥).

وصحيفة ابن خزيمة، وابن الجارود «المطى» (٩٦٠)، وقوله ابن عدي

(وعن ابن بريدة ﷺ عن أبيه ﷺ) هو بريدة بن الحصيص

«وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ» رواه أبو داود، والنسائي، وصحيفة ابن خزيمة، وابن الجارود، وقوله ابن عدي فيه عبيد الله العنكي مختلف فيه، وثقة أبو حاتم.

والحديث دليل على أن ميراث الجدوة السدس سواء كانت أم أم أو أم أبي، ويشترك فيه الجدتان فأكثر إذا استوين فإن اختلفن سقطت البعدى من الجهتين بالقربى، ولا يسقطهن إلا الأم وإلا الأب يسقط من كان من جهتيه.

٧- الخال وارث من لا وارث له

٩٠٦- وَعَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: قَالَ

مَوْلَى لَهُ، وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/١)، وَالْأَوْثَقُ سَوَّى أَبِي دَاوُدَ [السُّلَمِيُّ (٢١٠٣)،
السَّامِيُّ [ذَكَرِيَّة] كَمَا فِي «النَّصِيفَةِ» (١٠٣٨٤)، ابْنُ مَاجَهٍ (٢٧٣٧)،
وَحُشَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٠٣).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٦٠٣٧).

الْحَدِيثُ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْحَالِ فِي حَدِيثِ
الْمُقَدِّمِ السُّلْطَانِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ
لَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ
(٥٣٠/١) «أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَغْلُقُ عَنْهُ، وَارِثُهُ»

فَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْمُقَدِّمِ، وَحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ
الدَّائِلِينَ عَلَى كُتُبِ مِيرَاثِ الْحَالِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ
أَنَّهُ لِلْمَوْلَى وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ مِنَ الْعَصَبَاتِ،
وَذَوِي السَّهَامِ، وَالْحَالِ.

وَالْمَرَادُ مِنْ ارِثِهِ لِلْمَوْلَى أَنَّهُ يَصِيرُ الْمَالُ لِمَصْلَحِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَّهُ
لَا يَكُونُ الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ جَمِيعِ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْحَالِ
وغيره.

٨- ميراث المولود

٩٠٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرَثَتُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
جِبَانَ (٦٠٣٢).

وَالِاسْتِهْلَاقُ رُوي فِي تَفْسِيرِهِ حَدِيثُ مَرْسُوعٍ ضَعِيفٌ
«الِاسْتِهْلَاقُ الْغَطَاسُ».

أَخْرَجَهُ الْبُرْكَارُ [وَكَشَفَ الْأَسْرَارَ (١٣٩٠)].

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ إِذَا بَكَى عِنْدَ وَلَدَيْهِ، وَهُوَ
كِتَابَةٌ عَنْ وَلَدَيْهِ حَيًّا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ بَلْ وَجَدَتْ مِنْهُ أَمَارَةٌ تَدُلُّ
عَلَى حَيَاتِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَهْلَ السُّقُطُ بَيَّنَّ لَهُ حُكْمُ
غَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَرِثُ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْفَسْلِ

وَالْتَكْفِينِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ مَنْ قَتَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكْفِي فِي الْإِخْبَارِ بِاسْتِهْلَاقِهِ عَدْلَةٌ أَوْ لَا يَبْدُ
مِنْ عَدْلَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ:

الْأَوَّلُ لِلنَّهَادِيَّةِ، وَالثَّانِي لِلنَّهَادِي، وَالثَّالِثُ لِلشَّافِعِيِّ، وَهَذَا
الْخِلَافُ يَجْرِي فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَوَازِ النَّسَاءِ.

وَأَمَّا مَقْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَهْلِ لَا يُحْكَمُ بِحَيَاتِهِ فَلَا
يُبَيَّنُّ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

٩- ليس للقاتل ميراث

٩٠٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنْ
الْمِيرَاثِ شَيْءٌ».

رَوَاهُ السَّامِيُّ [ذَكَرِيَّة] (٩٧/٤)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٩٦، ٩٧)، وَرَوَاهُ ابْنُ
عَدِي الْأَثَرُ، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالصُّوَابُ وَفَقَّ عَلَى غَيْرِهِ.

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ لَا تَقْصُرُ عَنِ الْعَمَلِ بِمَعْمُورِيهَا.

وَالَّذِي مَا أَفَادَهُ مِنْ عَدَمِ ارِثِ الْقَاتِلِ عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَا
ذَقَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا لَا
يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ، وَلَا مِنَ الْمَالِ.

وَذَهَبَتِ النَّهَادِيَّةُ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَا، وَرِثَ
مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَّةِ.

وَلَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلٌ نَاهِيصٌ عَلَى هَذِهِ التَّفْرِيقِ بَلْ أَخْرَجَ
الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٠/٦) عَنْ خَلَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحِجَرٍ فَاصْطَابَ أُمَّةً
فَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَارَادَ نَصِيئَتَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ
لَكَ فَارْتَمِعُوا إِلَيَّ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحِجَرُ فَافْرَمَهُ الدِّيَّةَ، وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا
شَيْئًا.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (٢٢٠/٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ
قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَا عَنْ يَرِثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ
مِنْهَا، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَا خَلَا
مِيرَاثَ لَهَا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فَالْقَوْدُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ
أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ فَإِنْ عَفَوْا فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْ عَقْلِهِ، وَلَا مِنْ مَالِهِ

(٢٩٢/١-٢٩٣).

وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث، وصحبه، وعديها.

وقد تقدم في كتاب البيع.

ودل على أن الولاية لا يكتسب ببيع ولا هبة، ويقاس
عليهما سائر التمليكات من النذر، والوصية لأنه قد جعله
كالنسب، والنسب لا يتقل بعوض، ولا بغير عوض.

١٢- أفرضكم زيد بن ثابت

٩١٢- وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ».

أخرجه أحمد (١٨٤/٣)، والأربعة سوى أبي داود، النسائي [المصاب]
الصحابة (١٣٨)، ابن ماجه (١٥٤)، وصححه الترمذي (٣٩٧١)، وابن
حيان (٧١٣١)، والحاكم (٤٢٧/٣)، وأعلل بالإرسال.

(وعن أبي قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام بعده الف
فمروحة تابعي جليل.

(عن أنس رضي الله عنه) قال رسول الله ﷺ: «أَفَرَضُكُمْ زَيْدُ
بْنُ ثَابِتٍ». أخرجه أحمد، والأربعة سوى أبي داود، وصححه
الترمذي، وابن حيان، والحاكم، وأعلل بالإرسال) بأن أبا قلابة لم
يسمع هذا الحديث من أنس، وإن كان سماعه لغيره من
الأحاديث عن أنس ثابتاً.

وهذا الذي ذكر قطعة من الحديث فإنه حديث طويل فيه
ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بمصلحة خير فذكر
المصنف منه ما له تعلق بباب الفرائض لأنه شهادة لزيد بن
ثابت بأنه أعلم المخاطبين بالموارث فيؤخذ منه أنه يرجع إليه
عند الاختلاف، واعتدته الشافعي في الفرائض ورجحه على
غيره.

قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح، وغيرهم من قضاة
المسلمين.

١٠- ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبة

٩١٠- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ
الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ».

رواه أبو داود (٢٩١٧)، والنسائي [الكبرى] كما في [الصفة]
(١٠٥٨١)، وابن ماجه (٢٧٣٢)، وصححه ابن النجيب، وابن عبد البر

المراد بإحراز الوالد أو الولد: أن ما صار مستحقاً لهما من
الحقوق فإنه يكون للعصبة ميراثاً.

والحديث فيه قصة، ولفظه في السنن «أَنْ رَتَابُ بْنُ خَدِيفَةَ
تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَلَدَتْ لَهُ ثَلَاثَةَ غُلَمَةٍ فَمَاتَتْ أُمُّهُمْ فَوَرَّثُوها رِثَاةَهَا
وَوَلَاءَ مَوَالِيهَا، وَكَانَ عُمَرُو بْنُ الْعَاصِ عَصْبَةً بَيْنَهَا فَأَخْرَجَهُمْ
إِلَى الشَّامِ فَمَاتُوا فَقَدِمَ عُمَرُو بْنُ الْعَاصِ، وَمَاتَ مَوْلَى لَهَا
وَتَرَكَ مَالاً فَخَاصَمَهُ إِخْوَتُهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ عُمَرُ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَحْرَزَ» - الحديث قال: فَكَتَبَ لَهُ كِتَاباً
فِيهِ شَهَادَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَرَجُلٍ آخَرَ.

والحديث دليل على أن الولاية لا يورث.

وفيه خلاف، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا اعتق رجل
عبداً ثم مات ذلك الرجل، وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد
الابنتين، وترك ابناً أو أحد الأخوين وترك ابناً، فعلى القول
بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الأخ وابن الأخ،
وعلى القول ببعديه يكون للابن وحده.

١١- الولاية لا يباغ ولا يوهب

٩١١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله تعالى
عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ
كَلْحِمَةِ النَّسَبِ لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ».

رواه الحاكم (٣٤١/٤) من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن
أبي يوسف، وصححه ابن حيان (٤٩٥٠)، وأعله الطيبي [السنن الكبرى]

من حيث المعنى بأنه لو لم يُوصَ لقسِم جميع ماله بين ورثته بالإجماع فلز كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية.

والأقرب ما ذُكِبَ إليه الهادوية وأبو ثور من وجوبها على من عليه حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يُوصَ به كوديعة، ودين لله تعالى أو لأدمي، ومحل الوجوب فيمن عليه حق، ومعة ماله، ولم يمكنه تحليصه إلا إذا أوصى به، وما انتفى فيه واحد من ذلك فليس بواجب.

وقوله (ليقين) للتغريب لا للتخديد، وإلا فقد روي «ثلاث ليالٍ» [م (١٦٢٧)]:

وقال الطيبي: في تخصيص الليتين والثلاث تسامح في إرادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً.

وقد ساعته في الليتين والثلاث فلا ينبغي أن يتجاوز ذلك.

وروى مسلم (١٦٢٧) عن ابن عمر راوي الحديث أنه قال: ولم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي.

وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض: مؤذنه ألا توصي؟ قال: أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه.

فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته ويتعاهد بها، وينجز ما كان يُوصي به حتى وفده عليه الموت، ولم يكن له شيء يُوصي به.

وفي قوله «أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه» ما يدل لهذا الجمع.

واستدل بقوله (مكتوبة عنده) على جواز الاعتماد على الكتابة والخط، وإن لم يقرن بشهادة.

وقال بعض أئمة الشافعية: إن ذلك خاص بالوصية، وأنه يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فيها، ولأن الوصية لما أمر الشارع بها، وهي تكون مما يلزم من حقوق ولوازم كان حقها أن تجدد في الأوقات، واستصحاب الإشهاد في كل لازم يُريد أن يتخلص منه خشية مفاجأة الأجل مُتَعَسِّر.

٢٤- كتاب الوصايا

الوصايا جمع وصية كهدايا وقديّة، وهي شرعاً عهد خاص يُضاف إلى ما بعد الموت.

١- الأمر بالوصية

٩١٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوصيته مكتوبة عنده».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البحاري (٢٧٣٨)، مسلم (١٦٢٧)].

كلمة «ما» نافية بمعنى ليس، و«حق» اسمها، وخبرها ما بعد «إلا»، والواو زائدة في الخبر لوقوع الفصل به «إلا».

قال الشافعي: معناه ما الحزم، والاختياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يُريد أن يُوصي فيه لأنه لا يدري متى تأتبه ميتة فتحول بينه وبين ما يُريد من ذلك.

وقال غيره: الحق لغة: الشيء الثابت، ويطلق شرعاً على ما يثبت به الحكم، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً، ويطلق على المباح بقلة فإن اقترن به «على»، وغوّه كان ظاهراً في الوجوب، وإلا فهو على الاحتمال.

وفي قوله (يُريد أن يُوصي) ما يدل على أن الوصية ليست بواجبة عليه، وإنما ذلك عند إرادته.

وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، وإنما اختلفوا هل هي واجبة أم لا.

فلنذهب الجماهير إلى أنها مندوبة.

وقد عاب داود، وأهل الظاهر إلى وجوبها، وحكي عن الشافعي في القديم.

وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوبها مُسْتَدَلًّا

بل يتعدَّى في بعض الأوقات فيلزم منه عدم وجوب الوصية أو شرعيَّتها بالكتابة من دون شهادة إذا لا فائدة في ذلك.

وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة.

وقال الجماهير: المراد مكتوبة بشروطها، وهو الشهادة.

واستدلوا بقوله تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ١٠٦] فإنه دالٌّ على اعتبار الإشهاد في الوصية.

وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإشهاد في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به.

والتحقيق أن المعتبر معرفة الخط فإذا عُرِفَ خط الموصي عمل به، ومثله خط الحاكم، وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً.

وقد كان رسول الله ﷺ يبعث الكتب يدعو فيها العباد إلى الله، وتقوم عليهم الحجة بذلك، ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدنياه والآلآت، ويعملون بها، وعليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون إشهاد.

والحديث دليل على الإيصاء بشيء يتعلّق بالحقوق، ونحوها لقوله «لَهْ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ».

وأما كتب الشهادات، ونحوها مما جرت به عادة الناس فلا يُعرف فيه حديث مرفوع.

وإنما أخرج عبد الرزاق (٥٣/٩) بسند صحيح عن أنس مرفوعاً قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله «وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور»، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله، ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب «إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون» [البقرة: ١٣٢].

وضمير «كانوا» عائذ إلى الصحابة إذ المخبر صحابي.

واختلف العلماء هل أوصى رسول الله ﷺ أو لم يوصِ باختلاف الروايات في ذلك

ففي البخاري (٢٧٤٠) عن ابن أبي أوفى أنه لم يوصِ قالوا: لأنه لم يترك مالا.

وأما الأرض فقد كان سبيلها.

وأما السلاح والبغلة فقد كان أخبر أنها لا تورث. كذا ذكره النووي

وفي المغازي لابن إسحاق «أنه ﷺ لم يوصِ عند موته إلا بثلاث: لكل من الدارين، والرهائين، والأشعرين بجاذ مائة وستين من خيبر، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وأن يُنفذ بعت أسامة».

وأخرج مسلم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس «أوصى ﷺ بثلاث: أجيروا الزفد ببئيل ما كنت أجيروهم» - الحديث.

وفي حديث ابن أوفى (ج ٢٧٤٠): أوصى بكتاب الله.

وفي حديث أنس عند النسائي «كبرى» كما في «نسخة الأشراف» (٨٩١)، وأحمد (١١٧/٣)، وابن سعد «الطبقات» (٢٥٣/٢) «كانت وصيته ﷺ حين حضرته الموت: الصلاة وما ملكت أيمانكم».

وقد ثبت وصيته بالانصار، وبأهل بيته، ولكنها ليست عند الموت، وروي غير ذلك.

قلت: وقد ثبت أنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب كتاباً، وهو وصيته للأمة إلا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري (٤٤٣١، ٤٤٣٢).

٢- أكثر ما يُوصى به الثلث

٩١٤- وَعَنْ «سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِيهِ؟ قَالَ: الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ

الناس».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٩٥)، مسلم (١٦٢٨)]

(وعن «سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَلَا ذُو مَالٍ؟» وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ (م (١٦٢٨) (٨)): «كثير»

(«وَلَا يَرِيحِي إِلَّا ابْنَةُ لِي وَاحِدَةً أَفَأَصَدِّقُ بِثَلَاثِي مَالِي قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَصَدِّقُ بِخَطَرِ مَالِي؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَصَدِّقُ بِثَلَاثِي؟ قَالَ: الْثُلُثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ إِن يَرَوْى بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا فَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرٍ لَمْ التَّعْلِيلِ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُهُ «خَيْرٌ» عَلَى تَقْدِيرٍ فَهُوَ خَيْرٌ

(«تَلَزَزَ وَرَكَتَ أَغْنِيَاءُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَلَزَزَهُمْ عَالَمَةٌ») جَمْعُ عَائِلٍ هُوَ الْفَقِيرُ

(يَتَكَفَّفُونَ) يَسْأَلُونَ (النَّاسَ) بِأَكْفَثِهِمْ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

اختلف متى وقع هذا الحكم

فقيل: في حجة الوداع بمكة فإنه مرض سعد فعاده ﷺ فذكر ذلك، وهو صريح في رواية الزهري.

وقيل: في فتح مكة أخرجه الترمذي (٢١١٩) عن ابن عيينة، واتفق الحفاظ أنه وهم، وأن الأول هو الصحيح.

وقيل: وقع ذلك في المرتين معاً، واحداً من مفهوم قوله «كثير» أنه لا يوصى من مال قليل روي هذا عن علي وابن عباس وعائشة.

وقوله («وَلَا يَرِيحِي إِلَّا ابْنَةُ لِي») أي لا يرثني من الأولاد، وإلا فإن سعداً كان من بني زهرة وهم عصيته، وكان هذا قبل أن يولد له الذكور، وإلا فإنه ذكر الواقدي أنه ولد لسعد بعد ذلك أربعة بنين، وقيل: أكثر من عشرة، ومن البنات اثنتا عشرة بنتاً.

وقوله (أَفَأَصَدِّقُ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَهُ فِي تَجْزِئِ ذَلِكَ فِي الْحَالِ أَوْ أَرَادَ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنَّهُ فِي رِوَايَةٍ بَلْفُظٍ «أَوْصِي»، وَهِيَ نَصٌّ فِي الثَّانِي فَيَحْتَمِلُ الْأَوَّلَ عَلَيْهِ.

وقوله (بِشَطْرِ مَالِي) أَرَادَ بِهِ النِّصْفَ.

وقوله، «وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ» يَرَوَى بِالْمَثَلَةِ، وَيُصَلِّحُ عَلَى أَنَّهُ

شك من الراوي وقع ذلك في البخاري (٢٧٤٤)، ومثله وقع في السنائي (٢٤١/٦)، وأكثر الروايات بالثلثة ووصف الثلث بالكثرة بالنسبة إلى ما دونه.

وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان:

الأول بيان أن الأولى الاختصار عليه من غير زيادة، وهذا هو المتبادر، وفيه ابن عباس فقال: وددت أن الناس غصوا من الثلث إلى الربع في الوصية.

والثاني: بيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره، ويكون من الوصف بحال المتعلق.

وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث، وعلى هذا استقر الإجماع، وإنما اختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل

فذهب ابن عباس والشافعي، وجماعة إلى أن المستحب ثلث دون الثلث لقوله «وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ»

قال قتادة: أوصى أبو بكر بالخمس، وأوصى عمر بالربع والخمس أحب إلي.

وذهب آخرون إلى أن المستحب الثلث لقوله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ فِي الْوَصِيَّةِ ثُلُثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ»، وسيأتي قريباً (رقم (٩٠٨)) أنه حديث ضعيف.

والحديث ورد فيمن له وارث

فإن من لا وارث له فذهب مالك إلى أنه مثل من له وارث فلا يستحب له الزيادة على الثلث.

وأجازت الهادوية والحنفية له الوصية بالمال كله، وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث الوصية بأكثر من الثلث قللت لإسقاطهم حقهم.

وإلى هذا ذهب الجمهور، وخالف الطاهرية والمزنية، وسيأتي (رقم (٩٠٧)) في حديث ابن عباس «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»، وأنه حسن يعمل به.

نعم فلو رجع الورثة عن الإجازة فذهب جماعة إلى أنه لا رجوع لهم في حياة الموصي، ولا بعد وفاته.

٤- لا وصية لوارث

٩١٦- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».

رواه أحمد (٢٦٧/٥) والأربعة إلا النسائي (أبو داود (٢٨٧٠)، الترمذي (٦٧٠)، ابن ماجه (٢٠٧) إلا النسائي، وخشاه أحمد، والترمذي، وقواه ابن خزيمة، وابن الجارود (٩٤٩) -

ورواه الدارقطني (١٥٢/٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ورواه في آخره «إلا أن يشاء الموصية»، وبإشادة حسن

وفي الباب عن عمرو بن عمرو بن خارجة عند الترمذي (٢١٢)، والنسائي (٢٤٧/٦)، وعن أنس عند ابن ماجه (٢٧١٤)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني (٩٨/٤)، وعن جابر عنه أيضاً (٩٧/٤).

وقال: الصواب إرساله، وعن علي بن أبي

شيبه (٢٠٨/٦).

ولا يخلو إسناده كل واحد منها عن مقال لكون مجموعها ينهض على العمل به بل جزم الشافعي في الأم (١١٤/٤): أن هذا المتن متواتر فإنه قال إنه نقل كافٍ عن كافٍ، وهو أقوى من نقل واحد.

(قلت: الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه، ولما قاله الشافعي، وإن نازع في تواتره الفخر الرازي، ولا يضر ذلك بشيئه فإنه تلقى بالقبول من الأمة كما عرف).

وقد ترجم له البخاري (١٤ الوصايا، باب (٦)) فقال: باب لا وصية لوارث، وكأنه لم يثبت على شرطه فلم يخرج، ولكنه أخرجه بعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً في تفسير الآية، وله حكم المرفوع.

والحديث دليل على منع الوصية للوارث، وهو قول الجماهير من العلماء.

ودفع الهادي، وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى «كَبِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ» الآية [البقرة: ١٨٠]

وقيل: إن رجعوا بعد وفاته فلا يصح لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فإنه يتجدد لهم الحق.

وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله ﷺ «إِنَّكَ إِنْ نَذَرْتَ إِلَى آخِرِهِ هَلْ يُنْفَعُ مِنْهُ عِلَّةُ الْمَنْعِ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الثَّلَاثِ، وَإِنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ رِعَايَةُ حَقِّ الْوَارِثِ، وَأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالْمَنْعِ أَوْ أَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَعْدُو الْحُكْمَ أَوْ يُجْعَلُ الْمُسْلِمُونَ بِمَنْزِلَةِ الْوَرِثَةِ كَمَا هُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْعِلَّةَ مُعْدِيَّةٌ، وَأَنَّهُ يَنْتَفَى الْحُكْمُ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ مُعَيَّنٌ».

٣- الصدقة عن لم يوص

٩١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي أَقْبَلَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ».

ثفق عليه، واللفظ لمسلم [الباعري (٢٧٦٠)، مسلم (١٠٠٤)]

(وعن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً جاء مريضاً أنه سعد بن عباد)

(«أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي أَقْبَلَتْ» بضم المشاء بعد الفاء الساكنة، وكسر اللام (نفسها) أخذت قلته) «ولم توص، وأظنها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر إن تصدقت عنها قال: نعم» ثفق عليه، واللفظ لمسلم)

في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت، ولا يعارضه قوله تعالى «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم: ٣٩] لثبوت حديث «إِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ» (أبو داود (٣٥٣٠)، ابن ماجه (٢٢٩٢))، ونحو قوله من سعيه، وثبوت «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» [مسلم (٢٦٨٢)]، وقدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز.

(قلت): والأحسن ما قيل عن بعض المالكية، واختاره الروائي من الشافعية: أن مدار الأمر على التهمة وعدمها، فإن فقدت جاز، وإلا فلا، وهي تعرف بقرائن الأحوال، وغيرها. وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح إقراره إلا للزوجة بنهرها.

٥- شرعية الوصية بالثلث

٩١٧- وعن معاوية بن جبريل رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ».

رواه الدارقطني (١٥٠/٤) وأخرج أحمد (٤٤٠/٦)، والنسائي (كشف الاستار (١٣٨٧)) من حديث أبي الثرفاء.

وإن ما جاء (٢٧٠/٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا ضعيف، لكن قد يقوي بضعها بهذا: والله أعلم.

وذلك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش، وشيخه حنبل بن حميد، وهما ضعيفان، وإن كان لهما في رواية إسماعيل تفصيل معروف.

والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث، وأنه لا يمنع منه الميت.

وظاهره الإطلاق في حق من له مال كثير، ومن قل ماله، وسواء كانت لوارث أو غيره، ولكن يقيده ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا تنفذ للوارث، وإليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم والمؤيد بالله وروى عن زيد بن علي.

وفقدت الهادوية إلى نفوذها للوارث، وادعى فيه إجماع أهل البيت، ولا يصح هذا.

واعلم أن قوله تعالى «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ فَرَسَ» (النساء: ١١) يقتضي ظاهراً أنه يخرج الدين، والوصية من تركته الميت على سواه فتشارك الوصية الدين إذا استغرق المال.

وقد اتفق العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد (٧٩/١)، والترمذي (٢٠٩٤)، وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحارث الأعور عنه قال «فَقَسَى مُحَمَّدٌ ﷺ أَنْ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَأَنْتُمْ تَقْرَوْنَ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ

قَالُوا، وَنَسَخَ الْوَجُوبَ لَا يُبَالِي بِقَاءِ الْجَوَازِ

قلنا: نعم لو لم يرد هذا الحديث فإنه نافذ لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخه من آية الموارث كما قال ابن عباس كان المال للولد، والوصية للوالدين فنسخ الله سبحانه من ذلك ما أحب فجعل «للمذكر مثل حظ الأنثيين»، وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع، وللزوج الشطر والربع.

وقوله «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ» دل على أنها تصح، وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة، وتقدم الكلام في إجازة الورثة ما زاد على الثلث هل ينفذ بها أو لا، وإن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا أثر لإجازتهم، والظاهر معهم لأنه لما نهى عن الوصية للوارث قيداً بقوله «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ»، وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثلث، وليس لنا تقييد ما أطلقه، ومن قيد هنالك قال إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله (إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ الْخَ) فإنه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة فإن أجازوا سقط حقهم، ولا يخلو عن قوة هذا في الوصية للوارث.

واختلفوا إذا أقر المريض للوارث بشيء من ماله فأجازة الأوزاعي، وجماعة مطلقاً.

وقال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً، واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً.

واحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المحتضر بعيدة، وبأنه وقع الانتفاء أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار بالمال، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى الله تعالى.

(قلت) وهذا القول أقوى دليلاً، واستثنى مالك ما إذا أقر لبيته، ومعها من يشاركها من غير الولد كابن العم قال: لأنه يثبت في أنه يزيد لبيت، وينقص ابن العم، وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجه المعروف بحبيته لها، وميله إليها، وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد لا سيما إذا كان له منها ولد في تلك الحال.

الدين» وعلقه البخاري [ك الوصايا، باب (٩)، وإسناده ضعيف
لكن قال الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم، وكان البخاري
اعتمد عليه لا عيضاؤه بالاتفاق على مقتضاه.

وقد أورد له شاهداً، ولم يختلف العلماء أن الدين يقدم
على الوصية.

لأن قيل: فإذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على
الدين في الآية؟

(قلت) أجاب السهيلي بأنها لما كانت الوصية تقع على
وجه البر والصلة، والدين يقع بتعدي الميت بحسب الأغلب بدأ
بالوصية لكونها أفضل.

وأجاب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ
بغير عوض، والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق
على الوراث من إخراج الدين، وكان أداؤها مظنة التفريط
بخلاف الدين فقدمت الوصية لذلك، لأنها حظ الفقير
والمسكين غالباً، والدين حظ الغريم يطلبه بقوة، وله مقال، ولأن
الوصية ينشئها الموصي من قبل نفسه فقدمت تحريصاً على
العمل بها بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر أو
لأن الوصية ممكنة من كل أحد تتعلق بذمته إما ندباً أو وجوباً
فيشارك فيها جميع المخاطبين، وتقع بالمال والعمل، وقل من
يخلو عن ذلك بخلاف الدين، وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر
أولاً مما يقل وقوعه.

الوديعة أمانة.

وفي بعضها مقال، ويغني عن ذلك الإجماع فإنه وقع على أنه ليس على الوديعة ضمان إلا ما يروى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه الضمان فإنه يضمن.

وقد تكرر بأنه مع التضييق.

والوديعة قد تكون باللفظ كاستودعتك، ونحوه من الألفاظ الدالة على الاستيعاض، ويكفي القبول لفظاً.

وقد تكرر بغير لفظ كأن يضع في حانوتي، وهو حاضر، ولم ينفع من ذلك أو في المسجد، وهو غير متصل.

وأما إذا كان في الصلاة فلا لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة. وفي باب الوديعة تفاصيل في الفروع كثيرة.

قوله (وباب قسم الصلقات) بين الأصناف الثمانية

(تقدم في آخر الزكاة) وهو الباقي بالاتصال به

(وباب قسم الفيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى)

وهو أولى بأن يلي الجهاد لأنه من توابعه، وإنما ذكر المصنف هذا لأنها جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبيل كتاب النكاح، والمصنف خالفهم فالحقهما بما هو الباقي بهما.

٢٥- كتاب الوديعة

الوديعة: هي العين التي يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها، وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وقوله ﷺ «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره، وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها.

١- لا ضمان في الوديعة

٩١٨- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أودِعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ».

أخرجه ابن ماجه (٢٤٠١).

وفي إسناده ضعف.

وباب قسم الصلقات تقدم في آخر الزكاة.

وباب قسم الفيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى.

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أودِعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ» أخرجه ابن ماجه. وفي إسناده ضعف، وذلك أن في روايته المنسوبة إلى الصباح، وهو متروك.

وأخرجه الدارقطني (٤١٣) بلفظ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرِ الْمُغْلُ ضَمَانٌ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ غَيْرِ الْمُغْلِ ضَمَانٌ».

وفي إسناده ضعيفان قال الدارقطني: وإنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع، وفسر المغل.

في رواية الدارقطني بالخانن، وقيل: هو المستغل.

وفي الباب آثار عن أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر أن

ووقع في رواية ابن حبان (٤٠٢٦) مُدرجاً تفسيرُ الوجاء بأنه الإحصاء.

وقيل: الوجاء رضُ الحَصِيَّتَيْنِ، والإحصاء سَلُهُمَا.

والمراد أن الصوم كالوجاء، والأمر بالتزويج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته.

والى الوجوب ذهب داود، وهو رواية عن أحمد.

وقال ابن حزم: وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم.

وقال: إنه قول جماعة من السلف.

وذهب الجمهور إلى أن الأمر للندب مُستدلين بأنه تعالى خَيْرَ بَيْنِ التَّزْوِجِ وَالتَّسْرِئِ بقوله ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] والتسري لا يجب إجماعاً فكذا النكاح لأنه لا يخيّر بين الواجب وغير واجب إلا أن دعوى الإجماع غير صحيحة لخلاف داود وابن حزم.

وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت، وقدر على النكاح، وتعدّر عليه التسري. وكذا حكاه القرطبي فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به ثم ذكر من يحرم عليه، ويكرهه، ويندب له، ويباح.

فيحرم عليه من يخل بالتزويج في الوطء، والإنفاق مع قدرته عليه، وتوقاؤه إليه.

ويكرهه في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالتزويج.

والإباحة فيما إذا انتفت الدواعي والموانع.

ويندب في حق كل من يرجى منه النسل، ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقرله ﴿فَلْيَأْتِ مُكَاتِرَ بَكْمِ الْأَمَةِ﴾ [احمد (١٥٨/٣)] ولظواهر الحث على النكاح، والأمر.

وقوله ﴿فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ﴾ إغراء بلزوم الصوم، وضمير ﴿عليه﴾ يعود إلى من هو مخاطب في المعنى، وإنما جعل الصوم وجاء لأنه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة، ولسر جعله الله تعالى في الصوم فلا ينفع تقليل الطعام وحده

٢٦- كتاب النكاح

النكاح لغة: الضم والتداخل، ويستعمل في الوطء وفي العقد

قيل: مجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب.

وقيل: إنه حقيقة فيهما، وهو مراد من قال إنه مشترك فيهما، وكثر استعماله في العقد فقيل: إنه فيه حقيقة شرعية، ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد.

١- باب الحلال والحرام في النكاح

١- الحض على الزواج

٩١٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ».

متفق عليه [البيهقي (١٩٠٥)، مسلم (١٤٠٠)]

(عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ» [الباء الموحدة والهمزة والمد]

«فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» [بكسر الواو والجيم والمد متفق عليه] وقع الخطاب منه للشباب لأنهم مظنة الشهوة للنساء.

وقد اختلف العلماء في المراد بالباء، والأصح أن المراد بها الجماع فتدبره: من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة النكاح فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم لدفع شهوته، ويقطع شر ما به كما يقطع الوجاء.

مَنْ دُونَ صَوْمٍ. رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ.

فَقَالَ أَخْتَلَعُكُمْ: أَمَا أَنَا فَلَمَّيْ أَصْلَمِي اللَّيْلَ أَبَدًا.

وَقَالَ آخَرُ: وَأَنَا أَصُومُ الدُّعْرَ وَلَا أَفْطِرُ.

وَقَالَ آخَرُ: وَأَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوِّجُ فَبَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: أَنْتُمْ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاتُكُمْ لَهُ، وَلَكِنِّي أَنَا أَصْلَمِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ - الْحَدِيثُ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ هُوَ الْاِقْتِصَادُ فِي الْعِبَادَاتِ دُونَ الْاِهْتِمَاكِ وَالْإِضْرَارِ بِالنَّفْسِ، وَهَجْرَ الْمَالَوفَاتِ كُلِّهَا، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَلَّةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ شَرِيعَتُهَا عَلَى الْاِقْتِصَادِ وَالتَّسْهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ وَعَدَمِ التَّعْسِيرِ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾

[البقرة: ١٨٥]

قَالَ الطَّبْرِيُّ: فِي الْحَدِيثِ الرُّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ اسْتِعْمَالَ الْحَلَالِ مِنَ الطَّيِّبَاتِ مَأْكَلًا وَمَلْبَسًا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هَذَا نَمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَعَبَ إِلَى مَا قَالَهُ الطَّبْرِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ.

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٦٦]

قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ.

وَقَدْ اخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَمْرَيْنِ، وَالْأَوَّلِ التَّوَسُّطَ فِي الْأُمُورِ، وَعَدَمَ الْإِفْرَاطِ فِي مُلَازِمَةِ الطَّيِّبَاتِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّرَفِّهِ وَالْبَطَرِ، وَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّبُهَاتِ فَلِذَا مِنْ اخْتِزَافِ ذَلِكَ قَدْ لَا يَجِدُهُ أَحْيَانًا فَلَا يَسْتَطِيعُ الصَّبْرَ عَنْهُ فَيَقَعُ فِي الْمَحْظُورِ كَمَا أَنَّ مَنْ مَنَعَ مِنْ تَنَاوُلِ ذَلِكَ أَحْيَانًا قَدْ يُفْضِي بِهِ إِلَى التَّطَلُّعِ، وَهُوَ التَّكَلُّفُ الْمُوَدِّي إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ السُّوءِ الْمُنْهِي عَنْهُ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ صَرِيحُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]

كَمَا أَنَّ الْاِخْتِزَافَ بِالتَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ يُؤَدِّي إِلَى الْمَلَلِ الْقَاطِعِ لِأَصْلِحِهَا، وَمُلَازِمَةَ الْاِقْتِصَادِ عَلَى الْفَرَائِضِ مَثَلًا، وَتَرْكُ التَّغْلِيلِ يُفْضِي إِلَى الْبَطَالَةِ، وَعَدَمُ النِّشَاطِ إِلَى الْعِبَادَةِ وَخِيَارِ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا.

وَأَرَادَ ﷺ بِقَوْلِهِ ﴿فَمَنْ رَغِبَ عَنْ شَيْئٍ﴾ عَنْ طَرَفَيْهِ

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَطَّابِيُّ عَلَى جَوَازِ التَّدَاوِي لِقَطْعِ الشَّهْوَةِ بِالْأَدْوِيَةِ، وَحَكَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَنِ (٦/٩)، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى دَوَاءِ يَسْكُنُ الشَّهْوَةَ، وَلَا يَقْطَعُهَا بِالْأَصَالَةِ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْوَى عَلَى وَجْدَانِ مَوْنِ النِّكَاحِ بَلْ قَدْ وَعَدَ اللَّهُ مَنْ يَسْتَعْفُ أَنْ يُغْنِيَهُ مِنْ فَضْلِهِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْإِغْنَاءَ غَايَةً لِلِاسْتِعْفَافِ، وَلِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى مَنَعِ الْجَبِّ وَالْإِخْصَاءِ فَيُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَفِيهِ الْحُثُّ عَلَى تَحْصِيلِ مَا يَغْنُصُ بِهِ الْبَصَرُ، وَيَحْصُنُ الْفَرْجَ.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ لِلنِّكَاحِ بَغِيرَ الْمَكِينِ كَالِاسْتِدَانَةِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْقَرَّافِيُّ عَلَى أَنَّ التَّشْرِيكَ فِي الْعِبَادَةِ لَا يَضُرُّ بِخِلَافِ الرِّيَاءِ لَكِنَّهُ يُقَالُ: إِنْ كَانَ الْمُشْرِكُ عِبَادَةً كَالْمُشْرِكِ فِيهِ فَلَا يَضُرُّ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِالصُّومِ تَحْصِينُ الْفَرْجِ، وَغَضُّ الْبَصَرِ.

وَأَمَّا تَشْرِيكَ الْمُبَاحِ كَمَا لَوْ دَخَلَ إِلَى الصَّلَاةِ لَتَرَكَ خُطَابًا مِنْ مَجْلٍ خُطَابُهُ فَهُوَ مَجْلٌ نَظَرٌ يَحْتَمِلُ الْقِيَاسَ عَلَى مَا ذَكَرَ.

وَيَحْتَمِلُ عَدَمَ صَحَّةِ الْقِيَاسِ نَعَمْ إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ لَتَرَكَ الْخُرُوضَ فِي الْبَاطِلِ أَوْ الْغِيَةِ، وَسَمَاعِهَا كَانَ مُقْصَدًا صَحِيحًا.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْاسْتِمْنَاءِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُبَاحًا لَأَرْشَدَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ.

وَقَدْ أَبَاحَ الْاسْتِمْنَاءَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ، وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ.

٢- الزواج من السنة

٩٢٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَكِنِّي أَنَا أَصْلَمِي، وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

نَقَلَ عَلَيْهِ [البحاري (٥٠٦٣)، مسلم (١٤٠١)]

هَذَا اللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَلِلْحَدِيثِ سَبَبٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ أَنَسٌ «بَجَاءَ ثَلَاثَةٌ وَهَطُوا إِلَى ثِيَابِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﷺ فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَهُمْ يَقَالُوهَا فَقَالُوا: أَيْنَ نَحْنُ مِنْ

ووجه ذلك أن من أثنه أكثر فتأثبه أكثر لأن له مثل أجر من تبعه.

٤- تنكح المرأة لأربع

٩٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ يَدَاكَ».

متفق عليه [البخاري (٥٠٩٠)، مسلم (١٤٦٦)] مع بقية السنة [أحمد (٤٢٨/٢)، أبو داود (٢٠٤٧)، النسائي (٦٨/٦)، ابن ماجه (١٨٥٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعًا الَّذِي يُرْغَبُ فِي نِكَاحِهَا، وَيَدْعُو إِلَيْهِ خَصَالُ أَرْبَعٍ

(لِمَالِهَا وَحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ يَدَاكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ (مَعَ بَقِيَّةِ السَّبْعَةِ) الَّذِينَ تَقْدَمُ ذِكْرُهُمْ فِي خُطْبَةِ الْكِتَابِ

الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى التزوج أحد هذوي الأربع، وآخرها عندهم «ذات الدين» فامرهم ﷺ أنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلوا عنها.

وقد ورد النهي عن نكاح المرأة لغير دينها فخرج ابن ماجه (١٨٥٩)، والبراء (٤١٣/٦)، والبيهقي (٨٠/٧) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «لا تنكحوا النساء لِحَسَنِهِنَّ فَلَعَلَّهُ يُزْدِيهِنَّ، وَلَا لِمَالِهِنَّ فَلَعَلَّهُ يُطْفِئِهِنَّ، وَأَنكِحُوهُنَّ لِلدِّينِ، وَلَا مَةَ سَوْدَاءَ خَرَفَاءَ ذَاتِ دِينٍ أَفْضَلُ»

ورود في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي (٦٨/٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «قيل: يا رسول الله أي النساء خير؟ قال: التي تسره إن نظر، وتطيعه إن أمر، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره».

والحسب: هو الفعل الجميل للرجل وآبائه.

وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٣٢٧١)، وحسنه من حديث سمرة مرفوعاً «الْحَسْبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ التَّقْوَى».

إلا أنه لا يراؤ به المال في حديث الباب لذكرو بحسبهم فالمراد

(ليس مني) أي ليس من أهل الحنفية السهلة بل الذي يتعين عليه أن يفطر ليقوى على الصوم وينام ليقوى على القيام، وينكح النساء ليعف نظره وفرجة.

وقيل: إن أراد من خالف هدي ﷺ، وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه ﷺ فمعنى ليس مني أي «ليس من» أهل ملتي لأن اعتقاد ذلك يؤدي إلى الكفر.

٣- تزوجوا الودود الولود

٩٢١- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّيْتَلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

رواه أحمد (١٥٨/٣)، وصححه ابن حبان (٤٠٢٨).

وله شاهد عنه أبي داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٦٥/٦)، وابن حبان (٤٠٥٦) من حديث معقل بن يسار

(وعنه) أي عن أنس

(قال «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّيْتَلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ حَبَانَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ).

التيتل: الانقطاع عن النساء، وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله.

وأصل التيتل: القطع، ومنه قيل: لمريم: التيتل، ولفاطمة عليها السلام التيتل لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة.

والمرأة الولود: كثيرة الولاد، ويعرف ذلك في البكر بحال قرابتها، والودود: المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير، وحسن الخلق، والتجيب إلى زوجها.

والمكاثرة: المفاخرة.

وفي جوارها في الدار الآخرة.

فيه المعنى الأول.

تَزَوَّجْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ.

وزاد الدارمي (١٤٦/٢) «وَبَارَكَ عَلَيْكَ».

وله أن الدعاء للمتزوج سنة.

وأما التزويج فيسن له أن يفعل، ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ ذَابَّةً فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَلَّتْ عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا جَلَّتْ عَلَيْهِ».

رواه أبو داود (٢١٦٠)، والنسائي [يعمل اليوم والليلة (٢٤٠)]، وابن ماجه (١٩١٨).

٥- ما يدعى للمتزوج من المباركة

٩٢٣- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

رواه أحمد (٣٨١/٢)، والأربعة (أبو داود (٢١٣٠)، النسائي [يعمل اليوم والليلة (٢٥٩)]، ابن ماجه (١٩٠٥)]، وصححه الترمذي (١٠٩١)، وابن خزيمة، وابن حبان (٤٠٥٢).

(وعنه) أي أبي هريرة

(«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ» بالراء، وتشديد الفاء فالفت مقصورة

(«إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ» رواه أحمد، والأربعة، وصححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان)

الرفأ: الموافقة، وحسن المعاشرة وهو رفع الثوب، وقيل: من رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع

فالمراد إذا دعا ﷺ للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله، وحسن العشرة بينهما قال ذلك.

وقد أخرج بقي بن خلاد عن رجل من بني تميم قال: كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والتبين فقلنا رسول الله ﷺ فقال تولوا... الحديث.

وأخرج مسلم (٧١٥) من حديث جابر «أَنَّ ﷺ قَالَ لَهُ:

٦- ما يقال في خطبة النكاح

٩٢٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مِنْ يَهُدَى اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ».

رواه أحمد (٣٩٢/١)، والأربعة (أبو داود (٢١١٨)، النسائي (٨٩/٦)، ابن ماجه (١٨٩٢)]، وخسنة الترمذي (١١٠٥)، والحاكم (١٨٢/٢).

(وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ» زاد فيه ابن كثير في «الإرشاد»: «في النكاح، وغيرها»

(«إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مِنْ يَهُدَى اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ» رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي والحاكم).

والآيات: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ» إلى «رَبِّهَا» [النساء: ١]

والثانية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» - إلى آخرها [آل عمران: ١٠٢].

والثالثة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا» - إلى قول - «عَظِيمًا» [الأحزاب: ٧، ٧١] كذا في الشرح.

وفي «الإرشاد» لابن كثير عد الأيات في نفس الحديث إلا أنه جعل الأولى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ»... الآية، والثالثة كما هنا.

وقوله (في الحاق) عامٌ لكل حاجة، ومنها النكاح.

وقد صرح به في رواية كما ذكرناه.

وأخرج البيهقي (١٤٦/٧) أنه قال شعبة: قلت لأبي إسحاق هذو في خطبة النكاح وغيرها؟ قال: في كل حاجة.

وليه دلالة على سببه ذلك في النكاح وغيره، ويخطب بها العاقد بنفسه حال العقد، وهي من السنن الملهجرة.

ودعت الطاهرية إلى أنها واجبة، ووافقهم من الشافعية أبو عوانة، وترجم في صحيحه (باب وجوب الخطبة عند العقد) ويأتي في شرح الحديث التاسع ما يدل على عدم الوجوب.

٧- النظر إلى ما يدعو إلى نكاح المخطوبة

٩٢٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ».

رواه أحمد (٣/٣٢٤)، وأبو داود (٢٠٨٢)، ورجاله ثقات، وصححه الحاكم (١٦٥/٢) -

وله شاهد عند الترمذي (١٠٨٧) والنسائي (٦٩/٦) عن النخعي -

وعنه ابن ماجه (١٨٦٤) وابن حبان (٤٠٤٢) من حديث محمد بن مسلمة -

ولمسلم (١٤٢٤) عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً: أَنْظُرْتَ إِلَيْهَا؟ قَالَ: لَا قَالَ: اذْهَبْ فَأَنْظُرْ إِلَيْهَا».

(وعن جابر رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا

فَلْيَفْعَلْ». وَتَمَامُهُ: قَالَ جَابِرٌ: فَخَطَبْتُ جَارِيَةً فَكُنْتُ أَتَخَبُّ لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا فَتَزَوَّجْتُهَا

(رواه أحمد، وأبو داود، ورجاله ثقات وصححه الحاكم، وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن النخعي) ولفظه أنه «قَالَ لَهُ».

وَقَدْ خَطَبَ امْرَأَةً: أَنْظَرَ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدِّمَ بَيْنَهُمَا

(وعنه ابن ماجه، وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة ومسلم عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً» أي أراد ذلك «وَأَنْظُرْتَ إِلَيْهَا قَالَ لَا قَالَ اذْهَبْ فَأَنْظُرْ إِلَيْهَا»)

دلت الأحاديث على أنه يُدبُ تقديم النظر إلى من يُريد نِكَاحَهَا، وهو قول جماهير العلماء.

والنظر إلى الوجه والكفين لأنه يُستدل بالوجه على الجمال أو ضده، والكفين على خصوصية البدن أو عديمها.

وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم.

وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها.

والحديث مطلق فينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه، ويدل على فهم الصحابة لذلك ما رواه عبد الرزاق (١٦٣/٦)، وسعيد بن منصور [السنن (١٧٣/١)] أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت علي لما بعث بها علي إليه لينظرها، ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر بل أنه يفعل ذلك على غفلتها كما فعله جابر

قال أصحاب الشافعي: ينبغي أن يكون نظر إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إلقاء بخلها بعد الخطبة.

وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يعثر امرأة يثق بها تنظر إليها، وتجبره بصفتها فقد روى انس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أُمَّ سَلِيمَ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ: أَنْظُرِي إِلَى عَرْقِهَا، وَشَمِّي مَقَاطِفَهَا».

أخرجه أحمد (٢٣١/٣)، والطبراني، والحاكم (١٦٦/٢)، والبيهقي (٨٧/٧).

وليه كلام.

ولي رواية «شَمِّي عَوَاضَهَا» وهي الاستان التي في عرض الفم وهي ما بين الشايب والأضراس وحدثها عارض.

والمراد اختياراً رائحة النكهة.

وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور: يصح.

وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق.

وقال داود: يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده.

ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه ما يعجب منها كذا قيل؛ ولم يرد به حديث، والأصل تحريم نظر الأجنبي والأجنبية إلا بدليل كالل دليل على جواز نظره الرجل لمن يريد خطبتها.

وقوله «أَوْ يَأْذَنَ لَهُ» دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الإذن، وجوازها للمأفون له بالنص، ولغيره بالإلحاق لأن إذنه قد دل على إضراجه فتجوز خطبته لكل من يريد نكاحها.

وتقدم الكلام على قوله (أخيه)، وأنه أضاف التحريم على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر، وتقدم الخلاف فيه.

وأما إذا كان المخاطب فاسقاً فهل يجوز للعنيفة الخطبة على

خطبته؟

قال الأمير الحسين في «الشفعة» إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق، وقيل عن ابن القاسم صاحب الملوك ورجحة ابن العربي، وهو قريب فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فتكون الفاسق غير كفء لها فتكون خطبته كلاً خطبة، ولم يفتقر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القبول.

٨- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه

٩٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ [البخاري (٥١٤٢)، مسلم (١٤١٢)]

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ» تقدم أنها بكسر الحاء «حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ

لِلْبُخَارِيِّ)

النهي أصله التحريم إلا للدليل يصرفه عنه، وأدعى الثوري الإجماع على أنه له.

وقال الخطابي: النهي للتأديب، وليس للتحريم.

وظاهره أنه منهي عنه سواء أجبب الخطاب أم لا، وقدعنا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة، والدليل حديث فاطمة بنت قيس، وتقدم، والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة، والإجابة من المرأة المكلفة في الكف، ومن ولي الصغيرة.

وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القول بأن له المنع، وهذا في الإجابة الصريحة.

وأما إذا كانت غير صريحة فلا يصح عدم التحريم، وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة.

ونحن الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخاطبة فهو إجابة.

٩- جواز أن يكون المهر سوراً من القرآن

٩٢٧- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَحَبَّ لَكَ نَفْسِي، فَتَنْظُرْ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّتَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئاً جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ فِيهَا حَاجَةٌ فَرَّوْا مِنْهَا قَالَ: فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَمْ يَمْضِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَذْغَبَ إِلَيَّ أَمْرُكَ، فَتَنْظُرُ إِلَيَّ شَيْئاً؟ فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا خَدِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْظُرْ، وَلَوْ عَاشَ لَسَمِعْتُ خَدِيدًا، فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا خَدِيدًا، وَلَا خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رِي - قَالَ

اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا. فَلَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا، أَيْ وَلَوْ نَظَرْتَ خَاتَمًا (مِنْ حَدِيدٍ فَلَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) أَيْ مَوْجُودَ فَخَاتَمٍ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ

(وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رَأَى قَالَ) سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الرَّائِي (مَا لَهُ رِذَاءٌ غَيْرُهُ فَلَهَا يَنْصُفُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَصْنَعُ بِإِذَاكَ إِنْ لَيْسَتْهُ) أَيْ كُلُّهُ

(لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ) أَيْ كُلُّهُ (لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ).

ولعلهُ بهذا الجواب بين له أن قسمة الرِّدَاءِ لا تنفعهُ، ولا تنفع المرأة

(فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَدَعَا بِهِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا عِدَدَهَا فَقَالَ: تَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ «انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «أَمَّا كُنَّاكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، وَلاِبْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا قَالَ: فَمَ فَعَلِمْتُهَا عِشْرِينَ آيَةً)

دل الحديث على مسائل عديدة.

وقد تتبعها ابن التين.

وقال: هذو إحدى وعشرون فائدة بربوب البخاري على أكثرها.

قلت: ولتأت بانفسها وأوضحها

(الأولى) جواز عرض المرأة نفسها على رجل من أهل الصلاح، وجواز النظر من الرجل، وإن لم يكن خاطباً لإرادة التزوج يريد أنه ليس جواز النظر خاصاً للخاطب بل يجوز لمن تحبب المرأة فإن نظره ﷺ إليها دليل أنه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها، وكأنه لم تعجبه فاضرب عنها

(والثانية) ولاية الإمام على المرأة التي لا قريب لها إذا

سهل: ما له رِذَاءٌ غَيْرُهُ - فَلَهَا يَنْصُفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ بِإِذَاكَ؟ إِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَجَلَسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فَدَعَا بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، عِدَدَهَا فَقَالَ: تَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَذْهَبَ، فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

متفق عليه واللفظ لمسلم [البخاري (٥١٣٥)، مسلم (١٤٢٥)].

وفي رواية لـ (١٤٢٥) قال: «انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

وفي رواية للبخاري [النظر: الفتح: ٢١٤/٩] «أَمَّا كُنَّاكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» -

ولاِبْنِ دَاوُدَ (٢١١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا قَالَ: فَمَ فَعَلِمْتُهَا عِشْرِينَ آيَةً»

(وعن سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ قَالَ: الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهَبَ لَكَ نَفْسِي) أَيْ أَمْرَ نَفْسِي لِأَنَّ الْحُرَّ لَا تَمْلِكُ رَقَبَتَهُ

(فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ لَهَا وَصَوَّبَهُ) فِي النَّهَائِيَّةِ: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «فَصَعَّدَ فِي النَّظَرِ وَصَوَّبَهُ» أَيْ نَظَرَ أَعْلَاهِ وَأَسْفَلِي وَتَأَمَّلَنِي، وَهُوَ مِنْ أَدَلَّةِ جَوَازِ النَّظَرِ إِلَى مَنْ يُرِيدُ زَوَاجَهَا.

وقال المصنف: إنه تحرر عنه أنه ﷺ كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره

(وَمُ طَاعًا رَأَسَهُ فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةَ أَنَّهُ لَمْ يَفْضَحْ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ) قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ

(فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّحِيهَا قَالَ: فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:

أَذْنَتْ إِلَّا أَنْ فِي بَعْضِ الْفَاطِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا فَوُضِعَتْ أَمْرَهَا إِلَيْهِ، وَذَلِكَ تَوْكِيلٌ، وَأَنَّهُ يَعْقِدُ لِلْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ عَنْ وَلِيِّهَا هَلْ هُوَ مَوْجُودٌ أَوْ لَا حَاضِرٌ أَوْ لَا، وَلَا سُؤَالِهَا هَلْ هِيَ فِي عَصْمَةِ رَجُلٍ أَوْ عَدِيمَةٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ:

وَالِ هَذَا دَعَبٌ جَمَاعَةٌ حَمَلُوا عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ أَنَّهَا خَلَفَتْ الْغَرِيبَةَ اخْتِطَاطًا

(الْقَائِلَةُ) أَنَّ الْهَبَةَ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِالْقَبُولِ

(الرَّابِعَةُ) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الصَّدَاقِ فِي النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا يَسِيرًا فَإِنْ قَوْلُهُ «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ» مُبَالِغَةٌ فِي تَقْلِيلِهِ فَيَصْحُحُ بِكُلِّ مَا تَرْضَى عَلَيْهِ الزَّوْجَانِ أَوْ مِنْ إِلَيْهِ وَلَا يَبَةُ الْعَقْدِ ثَمًّا فِيهِ مَنَفْعَةٌ وَضَائِقَةٌ أَنْ كُلُّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قِيمَةً وَثَمَنًا لَشَيْءٍ يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا.

وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ ثَمًّا لَا قِيمَةً لَهُ، وَلَا يَجِلُّ بِهِ النِّكَاحُ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: يَصْحُحُ بِكُلِّ مَا يُسَمَّى شَيْئًا، وَلَوْ حَبَّةً مِنْ شَعِيرٍ لِقَوْلِهِ ﷺ «هَلْ تَجِدُ شَيْئًا».

وَاجِبٌ بَأَن قَوْلَهُ ﷺ «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ» مُبَالِغَةٌ فِي التَّقْلِيلِ وَلَهُ قِيمَةٌ.

وَبَأَن قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ» دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَسْتَطِيعُهُ كُلُّ وَاحِدٍ، وَحَبَّةُ الشَّعِيرِ مُسْتَطَاعَةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا» [النساء: ٢٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى «أَنْ تَتَّخِذُوا بِأَمْوَالِكُمْ» [النساء: ٢٤] دَالٌّ عَلَى اِغْتِيَابِ الْمَالِيَّةِ فِي الصَّدَاقِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ أَقْلَهُ خَمْسُونَ، وَقِيلَ: أَرْبَعُونَ، وَقِيلَ: خَمْسَةٌ دَرَاهِمٌ.

وَأِنْ كَانَتْ هَذِهِ التَّقَادِيرُ لَا دَلِيلَ عَلَى اِغْتِيَابِهَا بِمَخْصُوصِهَا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَصْحُحُ بِمَا يَكُونُ لَهُ قِيمَةٌ، وَإِنْ تَحَقَّرَتْ، وَالْأَحَادِيثُ وَالْآيَاتُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ الرِّضَا هُنَا مِنَ الزَّوْجَةِ إِلَّا بِكَوْنِهِ مَالًا لَهُ صُورَةٌ، وَلَا يُطِيقُ كُلُّ أَحَدٍ تَحْصِيلَهُ

(الْخَامِسَةُ) أَنَّهُ يَنْبَغِي ذِكْرُ الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ لِأَنَّهُ اقْطِعَ لِلزَّوَاجِ، وَانْفَعُ لِلْمَرْأَةِ فَلَوْ عَقَّدَ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ صَحَّ الْعَقْدُ وَوَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْذَّخُولِ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَعَجِيلُ الْمَهْرِ

(الْسَادِسَةُ) أَنَّهُ يَجُوزُ الْخَلْفُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الْخَلْفُ عَلَى مَا يَظُنُّهُ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ بَعْدَ بَيْعِهِ «اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَدَلَّ أَنْ يَمِينَهُ كَانَتْ عَلَى ظَنِّهِ، وَلَوْ كَانَتْ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْعِلْمِ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ بِتَغْيِيرِهِ إِلَى أَهْلِهِ فَائِدَةٌ

(السَّابِعَةُ) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَلِكِهِ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ كَالَّذِي يَشْتَرُ عَوْرَتَهُ أَوْ يَسُدُّ خَلَّتَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لِأَنَّهُ ﷺ عَلَّلَ مَنَعَهُ عَنْ قِسْمَةِ تَوْبِهِ بِقَوْلِهِ «إِنْ لَبِثْتَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ»

(الثَّامِنَةُ) الْخِيَارُ مُدْعِي الْإِعْسَارِ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَدِّقْهُ فِي أَوَّلِ دَعْوَاهُ الْإِعْسَارَ حَتَّى ظَهَرَ لَهُ قِرَائِنٌ صَدِيقٍ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْمَعُ الْيَمِينُ مِنْ مُدْعِي الْإِعْسَارِ حَتَّى تَظْهَرَ قِرَائِنُ إِعْسَارِهِ

(التَّاسِعَةُ) أَنَّهَا لَا تَجِبُ الْخَطِيئَةُ لِلْعَقْدِ لِأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الظَّاهِرِيَّةَ تَقُولُ بِوُجُوبِهَا، وَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَهُمْ

وَأَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ مَنَفْعَةً كَالْتَّعْلِيمِ فَإِنَّهُ مَنَفْعَةٌ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِصَّةُ مُوسَى مَعَ شَعْبِيٍّ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ كَوْنِهِ مَنَفْعَةً الْهَادَوِيَّةُ، وَخَالَفَتْ الْحَنَفِيَّةُ، وَتَكَلَّفُوا لِتَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، وَادَّعَوْا أَنَّ التَّرْجُوحَ بِغَيْرِ مَهْرٍ مِنْ خَوَاصِهِ ﷺ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ

(الْعَاشِرَةُ) اقْوَلُهُ «بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» يُحْتَمَلُ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ وَجْهَيْنِ

أَطْهَرُهُمَا: أَنْ يُعْلَمَ مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ قَدَرًا مُعَيَّنًا مِنْهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ صَدَاقًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ الصَّحِيحَةِ «فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي بَعْضِهَا تَعْيِينَ عَشْرِ مِنَ الْآيَاتِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْبَاءَةَ لِلتَّعْلِيلِ، وَأَنَّهُ زَوْجَةٌ بِهَا بِغَيْرِ صَدَاقٍ إِكْرَامًا لَهُ لِكَوْنِهِ حَافِظًا لِبَعْضِ مِنَ الْقُرْآنِ.

١٠- إعلان النكاح

٩٢٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٨٣/٢).

وفي الباب عن عائشة «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ» أي الدُّفَّ أخرجهُ الترمذي (١٠٨٩) بلفظ: «واضربوا عليه بالدُّفوف».

وفي روايته عيسى بن ميمون ضعيف كما قاله الترمذي.

وأخرجهُ ابن ماجه (١٨٩٥) والبيهقي (٢٩٠/٧).

وفي إسناده خالد بن إلياس مُتَكَرِّر الحديث كما قاله أحمد.

وأخرج الترمذي (١٠٨٩) أيضاً من حديث عائشة.

وقال: حسن غريب «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْدُّفُوفِ وَتَوَلَّوْا أَحْدَكُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ فَإِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً وَقَدْ خَضِبَ بِالسَّوَادِ فَلْيَعْلَمَنَّهَا لَا يَغْرُمَهَا»

دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح، والإعلان خلاف الإسرار، وعلى الأمر بضرب الغربال وفسره بالدف، والأحاديث فيه واسعة، وإن كان في كل منها مقال إلا أنها يعضد بعضها بعضاً.

ويدل على شرعية ضرب الدف لأنه أبلغ في الإعلان من عديمه.

وظاهر الأمر الوجوب، ولعله لا قائل به فيكون مسنوناً، ولكن بشرط أن لا يصحبه مُحَرَّمٌ من التفتي بصوتٍ رخيص من امرأة أجنبية يشعر فيه مدح القدود والحدود بل يُنظر الأسلوب العربي الذي كان في عصره ﷺ فهو المأمور به.

وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به، ولا كلام في أنه في هذه الأعصار يكثر بمحرقات كثيرة فيحرم لذلك لا لنفسه.

ويؤيد هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم، وذلك أنه خطبها فقالت، واللّه ما مثلك يُرئ، ولكبك كافر، وأنا مسلمة، ولا يجلي لي أن أتزوجك فإن تسلم فذلك مهرك، ولا أسألك غيره فاسلم فكان ذلك مهرها أخرجه النسائي (١١٤/٦)، وصححه عن ابن عباس، وترجم له النسائي (باب التزويج على الإسلام) وترجم على حديث سهل هذا بقوله (باب التزويج على سورة البقرة)، وهذا ترجيح منه للاختيال الثاني، والاختيال الأول أظهر كما قاله القاضي لثبوت رواية «فعلّمها من القرآن»

(الحادية عشرة) أن النكاح يتعقد بلفظ التمليل، وهو مذنب الهادوية والحنفية، ولا يخفى أنها قد اختلفت الألفاظ في الحديث فروي بالتمليل وبالتزويج وبالإمكان

قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة في قصة واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث، والظاهر أن الواقع من النبي ﷺ لفظ واحد فالمرجع في هذا إلى الترجيح.

وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى «قد زوجتكم»، وأنهم أكثر وأحفظ.

وأطال المصنف في الفتح (٢١٤/٩) الكلام على هذه الثلاثة الألفاظ ثم قال: فرواية التزويج والإنكاح أرجح.

وأما قول ابن التين: إنه اجتمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية «زوجتكم»، وأن رواية «ملكتمكم» وهم فيه فقد قال المصنف: إن ذلك مبالغة منه.

وقال البغوي: الذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخطابي «زوجيتها» إذ هو الغالب في لفظ العقود إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين.

وقد ذهبت الهادوية، والحنفية، والمشهور عن المالكية إلى جواز العقد بكل لفظ يُفيد معناه إذا قرئ به الصداق أو قصد به النكاح كالتمليل، ونحوه ولا يصح بلفظ العارية والإجارة والوصية.

١١- لا نكاح إلا بولي

٩٢٩- وَعَنْ أَبِي بُرَّةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ».

رواه أحمد (٣٩٤/٤)، والأربعة (أبو داود (٢٠٨٥)، الترمذي (١١٠١)، ابن ماجه (١٨٨١)، وصححه ابن المديني، والترمذي (١١٠١)، وابن جبان (صحيحه (١٢٤٣)) وأعله بالإرسال.

قال ابن كثير: قد أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه، وغيرهم من حديث إسرائيل، وأبو عوانة، وشريك القاضي، وقيس بن الربيع، ويونس بن أبي إسحاق، وذهير بن معاوية كلهم عن أبي إسحاق كذلك قال الترمذي.

ورواه شعبة والثوري عن ابن إسحاق مرسلاً قال: والأول عندي أصح هكذا صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن ابن المنثري عنه.

وقال علي بن المديني: حديث إسرائيل في النكاح صحيح، وكذا صححه البيهقي، وغير واحد من الحفاظ.

قال: ورواه أبو يعلى الموصلي في مستدركه (٧٢/٤) عن جابر مرفوعاً

قال الحفاظ الضياء بإسناده رجاله كلهم ثقات

قلت: ويأتي (برقم (٩٣٠)) حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها» وحديث عائشة (هو الحديث الآتي) «إن النكاح من غير ولي باطل»

قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش قال: وفي الباب عن علي، وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابياً.

والحديث دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في الشيء نفي الصحة لا نفي الكمال، والولي هو الأقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها.

واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فالجمهور على اشتراطه، وأنه لا تزوج المرأة نفسها،

وحكي عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث.

وقال مالك: يشترط في حق الشريفة لا الرضيعة فلها أن تزوج نفسها.

ودفع ابن الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً مختجين بالقياس على البيع فإنها تستقل ببيع سلتها، وهو قياس فاسد الاختيار إذ هو قياس مع نص، ويأتي الكلام في ذلك مستوفي في شرح حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة» - الحديث

وقالت الظاهرية يعتبر الولي في حق البكر لحديث «التيب أولى بنفسها» وسيأتي (سأني برقم (٩٢٠)) أن المراد منه اختيار رضاها جمعاً بينه وبين أحاديث اختيار الولي.

وقال أبو ثور: للمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها لمفهوم الحديث الآتي.

١٢- بطلان النكاح بغير إذن الولي

٩٣٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لِيٍّ».

أخرجه الأربعة إلا الساني (أبو داود (٢٠٨٣)، الترمذي (١١٠٢)، ابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه أبو عوانة، وابن جبان (٤٠٧٥)، والحاكم (١٦٨/٢).

قال ابن كثير: وصححه يحيى بن معين، وغيره من الحفاظ قال أبو ثور: قوله (بغير إذن وليها) يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها.

واجب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المطروح باشتراطه.

واعلم أن الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري، ومثل الزهري عنه فلم يعرفه، والذي

روى هذا القدح هو إسماعيل بن عثية القاضي عن ابن جريج الراوي عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه.

واجب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم عليه لا سيما وقد أنسى الزهري على سليمان بن موسى.

وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث، واستوفاه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٥/٧).

وقد عاضدته أحاديث اعتبار الولي، وغيرها مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة.

وفي الحديث دليل على اعتبار إذن الولي في النكاح وهو يعقدها لها أو عقده ويكيله.

وظاهره أن المرأة تستحق المهر بالدخول، وإن كان النكاح باطلاً لقوله «فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها».

وفيه دليل على أنه إذا احتل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجعل، وأن النكاح يسمى باطلاً وصحيحاً، ولا واسطة.

وقد أثبت الوسطة الهادوية، وجعلوها العقد الفاسد

قال: وهو ما خالف منعب الزوجين أو أحدهما جاهلين، ولم تكن المخالفة في أمر مجمع عليه، وترتب عليه أحكام مبنية في الفروع.

والضمير في قوله «فإن استخروا» عائذ إلى الأولياء الذال عليهم ذكر الولي والسباق.

والمراد بالاشتجار منع الأولياء من العقد عليها، وهذا هو العضل، وبه تنتقل الولاية إلى السلطان إن عضل الأقرب.

وقيل: بل تنتقل إلى الأبعد، وانتقالها إلى السلطان مبني على منع الأقرب الأبعد، وهو محتمل.

ودل على أن السلطان ولي من لا ولي لها لعدمه أو لمعيه، ومثلها غيبة الولي.

ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني «المعجم الكبير»

(١٤٢/١١) من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له»، وإن كان فيه الحجاج بن أرساة فقد أخرجه سفيان في جامعيه، ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٥٢١). بإسناد حسن عن ابن عباس بلفظ «لا نكاح إلا بولي مريض أو سلطان»

ثم المراد بالسلطان من إليه الأمر جائراً كان أو عادلاً لعموم الأحاديث القاضي بالأمر لطاعة السلطان جائراً أو عادلاً، وقيل: بل المراد به العادل المتولي لمصالح العباد لا سلاطين الجور فإنهم ليسوا بأهل لذلك.

١٣- الأيّم تستأمر والبكر تستأذن

٩٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكِحُ الْاَيِّمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تَنْكِحُ الْبَكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ.»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٥١٣٦)، مسلم (١٤١٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا تنكح مغيّر الصبيغة مجزوماً، ومرفوعاً، ومثله الذي بعده (الأيّم) التي فارقت زوجها بطلاق أو موت)

(حتى تستأمر) من الاستئمار طلب الأمر («ولا تنكح البكر حتى تستأذن قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

فيه أنه لا بد من طلب الأمر من الثيب، وأمرها فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الأمر منها بالإذن بالعقد.

والمراد من ذلك اعتبار رضاها، وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الأحاديث.

وقوله «والبكر» أراد بها البكر البالغة، وعبر هنا بالاستئذان، وعبر في الثيب بالاستئمار إشارة إلى الفرق بينهما، وأنه متأكد مشاوره الثيب، ويحتاج الولي إلى صريح القول بالإذن منها في العقد عليها والإذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول، وإنما اكتفي منها بالسكوت لأنها

قد تنسجى من التصريح.

وقد ورد في رواية «أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْبِكْرَ تَنْسَجِي قَالَ: رِضَاهَا صَمَاتُهَا».

أخرجهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٥١٣٧)، مسلم (١٤٢٠)].

ولَکِنْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ سُكُوتَهَا رِضًا.

وَقَالَ سُبَيَّانٌ: يُقَالُ لَهَا ثَلَاثًا: إِنْ رَضِيتَ فَاسْكُتِي، وَإِنْ كَرِهْتِ فَانْطِقِي فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَنْطِقِي، وَلَكِنَّهَا بَكَتْ عِنْدَ ذَلِكَ فَقِيلَ لَا يَكُونُ سُكُوتُهَا رِضًا مَعَ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لَا أَثَرَ لِلْبُكَائِ فِي الْمَنْعِ إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِصَبَاحٍ وَغَوِيٍّ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ الدَّمْعُ هَلْ هُوَ حَارٌّ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ أَوْ بَارِدٌ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا.

وَالأَوَّلُ أَنْ يُرْجَعَ إِلَى الْقَرَانِ فَإِنَّهَا لَا تَخْفَى.

وَالْحَدِيثُ عَامٌّ لِلأَوَّلِيَّاتِ مِنَ الْأَبْوَغِ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ، وَإِلَيْهِ دَقِبَ الْهَادِيَّةُ وَالْحَفِيَّةُ وَآخَرُونَ عَمَلًا بِعَمُومِ الْحَدِيثِ هُنَا، وَبِالْخَاصِّ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٢١) بِلَفْظِ «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْخُلَافَةِ فِي ذَلِكَ، وَاسْتِيفَاءُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ السَّابِعِ عَشَرَ.

٩٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢١).

وَلَمْ يَلَفْظْ «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ التَّيْبِ أَمْرٌ، وَالتَّيْمَةُ تُسْتَأْمَرُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٠٠) وَالتَّيْمِيُّ (٨٥/٦)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ

حِبَّانَ (٤٠٨٩).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظٍ) إِي مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ

(«لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ التَّيْبِ أَمْرٌ، وَالتَّيْمَةُ تُسْتَأْمَرُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ) تَقْدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَحَقِّيَّةِ التَّيْبِ بِنَفْسِهَا اخْتِيَارَ رِضَاهَا كَمَا تَقْدَّمَ عَلَى اسْتِثْمَارِ الْبِكْرِ.

وَقَوْلُهُ «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ التَّيْبِ أَمْرٌ» إِي إِنْ لَمْ تَرْضَ عَنْهَا سَلَفَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى اخْتِيَارِ رِضَاهَا، وَعَلَى أَنَّ الْعَقْدَ إِلَى الْوَلِيِّ. وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَالَّتَيْمَةُ تُسْتَأْمَرُ» فَالَّتَيْمَةُ فِي الشَّرْعِ: الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا أَبَ لَهَا، وَهِيَ دَلِيلٌ لِلنَّاصِرِ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ الصَّغِيرَةَ إِلَّا الْأَبَ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ «تُسْتَأْمَرُ التَّيْمَةُ»، وَلَا اسْتِثْمَارَ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ إِذَا لَا فَائِدَةَ لاسْتِثْمَارِ الصَّغِيرَةِ.

وَدَقِبَ الْحَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهَا الْأَوَّلِيَاءُ مُسْتَدَلِّينَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِيهِ الْيَتَامَى» (الْبَنَاءُ: ٣) وَمَا ذَكَرَ فِي سَبَبِ زَوْلِهَا [البخاري (٥٠٩٢)، مسلم (٣٠١٨)] فِي أَنَّهُ يَكُونُ فِي حَجَرِ الْوَلِيِّ تَيْمَةً لَيْسَ لَهُ رَغْبَةٌ فِي نِكَاحِهَا، وَأَمَّا يَرْغُبُ فِي مَالِهَا فَيُزَوَّجُهَا لِذَلِكَ فَهِيَ، وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي أَنَّهُ يَنْكِحُهَا صَغِيرَةً لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَمْنَعُهَا الْأَزْوَاجَ حَتَّى تَبْلُغَ ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا.

قَالُوا: وَلَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ الْخِيَارُ قِيَاسًا عَلَى الْأُمَةِ فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ إِذَا أُغْنِيَتْ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ، وَالْجَامِعُ حَدُوثُ مَلِكٍ التَّصَرُّفِ.

وَلَا يَنْفَى ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، وَمَا يَتَضَرَّعُ مِنْهُ مِنْ جَوَازِ الْفَسْخِ وَضَعْفِ الْقِيَاسِ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا خِيَارَ لَهَا مَعَ قَوْلِهِ بِجَوَازِ تَزْوِيجِ غَيْرِ الْأَبِ لَهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِالْخِيَارِ لضعفِ الْقِيَاسِ فَالْأَرْجَحُ بِمَا دَقِبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ.

١٤- لا تزوج المرأة المرأة أو نفسها

٩٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَوَّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوَّجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٨٢)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٢٧/٣) وَرِجَالُهُ بِمَعْنَى.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا وَلَايَةٌ فِي الْإِنْكَاحِ لِنَفْسِهَا، وَلَا لغيرِهَا فَلَا عِبْرَةَ لَهَا فِي النِّكَاحِ إِجْبَابًا، وَلَا قَبُولًا فَلَا تُزَوَّجُ نَفْسَهَا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ، وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا تُزَوَّجُ غَيْرَهَا بِوَلَايَةٍ وَلَا بِوَكَالَةٍ، وَلَا تَقْبَلُ النِّكَاحَ بِوَلَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ، وَهِيَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَدَقِبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى تَزْوِيجِ الْعَاقِلَةِ الْبَالِغَةِ نَفْسَهَا وَابْتِنَاءِ الصَّغِيرَةِ، وَتَوَكُّلُهَا عَنِ الْغَيْرِ لَكِنْ لَوْ وَضَعَتْ نَفْسَهَا عِنْدَ غَيْرِ

كُفٍّ، فلاوليائها الاغراضُ.

وقال مالك: تزوج الذبّة نفسها دون الشريعة كما تقدم.

واستدل الجمهور بالحديث، ويقولون تعالى ﴿فلا تغضوبوهنَّ﴾
 أَنْ يُنكِحُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

قال الشافعي: هي أصرح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان
 لعضله معنى.

وسبب نزولها في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها
 طلاقاً رجعيّاً، وتزكّتها حتى انقضت عدتها ورام رجعتها فحلفت
 أن لا يزوّجها قال: ففيه نزلت هذه الآية رواه البخاري (٥١٣٠).
 زاد أبو داود (٢٠٨٧):

فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه.

فلو كان لها تزويج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع،
 ولكان نزول الآية لبيان أنها تزوج نفسها.

وسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي: إن الضمير
 للأزواج، وضعف قول صاحب نهاية المجهّد (٢٢/٣): أنه ليس
 في الآية إلا نهيتهم عن العضل، ولا يفهم منه اشتراط إذنهم في
 صحة العقد لا حقيقة، ولا مجازاً بل قد يفهم منه ضد هذا،
 وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلونهم اهـ

ويقال عليه: قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره ﷺ،
 وبادر من نزلت فيه إلى التّغيير عن يمينه والعقد، ولو كان لا
 سبيل للأولياء لأبان الله تعالى غاية البيان بل كرّر تعالى كون
 الأمر إلى الأولياء في عدّة آيات، ولم يأت حرف واحد أن للمرأة
 إنكاح نفسها.

ودلت أيضاً على أن نسبة النكاح اليهن في الآيات مثل
 ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠] مراد به الإنكاح بعقد
 الولي إذ لو فهم ﷺ أنها تنكح نفسها لامرأها بعد نزول الآية
 بذلك، ولأبان لأخيها أنه لا ولاية له، ولم يسج له الحث في يمينه
 والتكفير.

ويدل لاشرط الولي ما أخرجه البخاري (٥١٢٧)، وأبو
 داود (٢٢٧٢) من حديث عروة «عن عائشة أنها أخبرت أنه أن
 النكاح في الجاهليّة كان على أربعة أنحاء منها ينكح الناس

اليوم، يخطب الرجل إلى الرجل وليّه أو ابنته فيصديقها ثم
 ينكحها ثم قالت في آخره: فلما بيعت محمّداً بالحقّ هدم نكاح
 الجاهليّة كلّهُ إلا ينكح الناس اليوم

فهذا دالٌّ أنه ﷺ قرّر ذلك النكاح المغتبر فيه الولي، وزاده
 تأكيداً بما قد سمعت من الأحاديث، ويدلّ له ينكحها ﷺ لام
 سلمة [أحمد (٢٩٥/٦)، النسائي (٨١/٦)].

وقولها: إنه ليس أحد من أوليائها حاضراً، ولم يقل ﷺ
 أنكحي أنت نفسك مع أنه مقام البيان، ويدلّ قوله تعالى ﴿ولا
 تنكحوا المشركين﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنه خطاب للأولياء بأن لا
 ينكحوا المسلمات المشركين، ولو فرض أنه يجوز لها إنكاح
 نفسها لما كانت الآية دالّة على تحريم ذلك عليهن لأن القائل
 بأنها تنكح نفسها يقول بأنه ينكحها وليها أيضاً فيلزم أن الآية لم
 تعد بالدلالة على تحريم إنكاح المشركين للمسلمات لأنها إنما
 دلت على نهى الأولياء عن إنكاح المشركين لا على نهى
 المسلمات أن ينكحن أنفسهنّ منهم.

وقد علم تحريم نكاح المشركين المسلمات فالأمر للأولياء
 دالٌّ على أنه ليس للمرأة ولاية في النكاح.

ولقد تكلم صاحب نهاية المجهّد على الآية بكلام في غاية
 السقوط فقال: الآية مترددة بين أن تكون خطاباً للأولياء أو
 لأولي الأمر

ثم قال: فإن قيل: هو عام، والعام يشمل أولي الأمر
 والأولياء

قلنا: هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع، والمنع بالشرع
 فيستري فيه الأولياء وغيرهم، وكون الولي مأموراً بالمنع بالشرع
 لا يوجب له ولاية خاصة بالإذن.

ولو قلنا: إنه خطاب للأولياء يوجب اشتراط إذنهم في
 النكاح لكان مجعلاً لا يصح به عمل لأنه ليس فيه ذكر
 أصناف الأولياء، ولا مراتبهم، والبيان لا يجوز تأخيرها عن وقت
 الحاجة اهـ.

والجواب أن الأظهر أن الآية خطاب لكافة المؤمنين
 المكلفين الذين خوطبوا بصدرها أعني قوله ﴿ولا تنكحوا
 المشركات حتى يؤمن﴾.

والمراد لا يُنكِحُهُنَّ مِنْ إِلَيْهِ الْإِنْكَاحُ، وَهُمْ الْأَوْلِيَاءُ أَوْ خُطَابُ الْأَوْلِيَاءِ، وَمِنْهُمْ الْأَمْرَاءُ عِنْدَ قَدِيحِهِمْ أَوْ عَضِلِهِمْ لِمَا عَرَفَتْ مِنْ قَوْلِهِ «فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهَا» [تقدم برقم (٩٢٧)] فَبَطُلَ قَوْلُهُ إِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ خُطَابِ الْأَوْلِيَاءِ وَأُولِي الْأَمْرِ.

وقوله: قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع بالشرع (قلنا) نعم.

قوله: والمنع بالشرع يستوي فيه الأولياء، وغيرهم

(قلنا) هذا كلام في غاية السقوط فإن المنع بالشرع هنا للأولياء الذين يتولون العقد إما جوازاً كما تقولُه الحنفية أو شرطاً كما يقولُه غيرهم فالأجنبي بمحزل عن المنع لأنه لا ولاية له على بنات زيلٍ مثلاً فما معنى نهيه عن شيءٍ ليس من تكليفه فهذا تكليف يخص الأولياء فهو كمنع الغني من السؤال، ومنع النساء عن التبرج فالتكليف الشرعية منها ما يخص الذكور، ومنها ما يخص الإناث، ومنها ما يخص بعضاً من الفريقين أو فرداً منهما، ومنها ما يعم الفريقين.

وإن أراد أنه يجب على الأجنبي الإنكار على من يزوج مسلمة بمشرِكٍ فمخروج من البحث.

وقوله: ولو قلنا إنه خطاب للأولياء لكان مجعلاً لا يصح به عمل.

جوابه: أنه ليس بمجملٍ إذ الأولياء معروفون في زمانٍ من أنزلت عليهم الآية.

وقد كان معروفاً عندهم ألا ترى إلى قول عائشة: يخطب الرجل إلى الرجل وليته فإنه دالٌّ على أن الأولياء معروفون.

وكذلك قول أم سلمة لهُ ﷺ «ليس أحدٌ من أوليائي حاضراً»، وإنما ذكرنا هذا لأنه نقل الشارح رحمه الله كلام التهاية، وهو طويل، وجنح إلى رأي الحنفية، واستقواء الشارح، ولم يقوَ في نظري ما قاله فأجبت أن أثبت على بعض ما فيه ولو لا حجة الاختصار لقلته بطوله، وأثبت ما فيه.

ومن الأدلة على اختيار الولي قوله ﷺ «الطيب أحق بنفسها من وليها» [تقدم برقم (٩٢٩)] فإنه أثبت حقاً للولي كما

١٥- النهي عن الشغار

٩٣٤- وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ».

متفق عليه [البخاري (٥١١٢)، مسلم (١٤١٥)].

واتفقا [البخاري (٦٩٦٠)، مسلم (١٤١٥) (٥٨)] مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ كَلَامِ نَافِعٍ

(وعن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الشغار») فسره بقوله (أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته، وليس بينهما صداق. متفق عليه)

قال الشافعي: لا أدري التفسير عن النبي ﷺ أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك. حكاه عنه البيهقي في المعرفة (٣٣٨/٥).

وقال الخطيب: إنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو قول مالك وصل بالثمن المرفوع.

وقد بين ذلك ابن مهدي، والقنبي، ويدل أنه من كلام مالك أنه أخرجه الدارقطني [كما في «الفتح» (١٦٢/٩)] من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال: سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل إلخ.

وأما البخاري فصرح في كتاب الحيل (٦٩٦٠) أن تفسير الشغار من قول نافع

قال القرطبي: تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً لأنه أعلم بالمقال، وأقنع بالحال اهـ.

وإذ قد ثبت النهي عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل

فَنَعَبَتِ الْهَادِثَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَطْلَانَ، وَلِلْفَقْهَاءِ خِلَافٌ فِي عِلَّةِ النَّهْيِ لَا تُطَوَّلُ بِهِ فَكَلَّهَا أَقْوَالُ تَحْمِيئَةٍ.

وَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «لَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا» أَنَّهُ عِلَّةُ النَّهْيِ.

وَذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ، وَطَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ النَّكَاحَ صَحِيحٌ، وَيُلْغَوُ مَا ذُكِرَ فِيهِ عَمَلًا بِعَمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» [النساء: ٣]

وَبِحَبَابِ بَأْنِهِ خَصَّةُ النَّهْيِ.

١٦- حكم الإكراه على الزواج

٩٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ جَارِيَةَ بَكْرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٧٣/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٧٥)، وَأَبُو بَلَدٍ.

وَأَجِبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ رَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَيُّوبَ مَوْصُولًا، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَّانٍ عَنْ أَيُّوبَ مَوْصُولًا.

وَإِذَا اخْتَلَفَ فِي وَصْلِ الْحَدِيثِ، وَإِرْسَالِهِ فَالْحُكْمُ لِمَنْ وَصَلَهُ قَالَ الْمَصْنُفُ: الطُّعْنُ فِي الْحَدِيثِ لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْرُقْ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا هـ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم ٩٢٧] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُسَقُّ عَلَيْهِ، وَفِيهِ: «وَلَا تَنْكِحِ الْبِكْرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَفَادَ مَا أَفَادَهُ قَدْ عَلِيَ تَحْرِيمِ إِجْبَارِ الْأَبِ لِابْنَتِهِ الْبِكْرَ عَلَى النَّكَاحِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ بِالْأُولَى.

وَالِىَ عَدَمِ جَوَازِ إِجْبَارِ الْأَبِ ذَهَبَتِ الْهَادِثَةُ، وَالْحَنْفِيَّةُ لَمَّا ذُكِرَ، وَلِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (١٤٢١) «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»، وَإِنْ قَالَ الْيَتَهَقِيُّ: زِيَادَةُ الْأَبِ فِي الْحَدِيثِ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فَقَدْ رَدَّهُ الْمَصْنُفُ بِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَدْلٍ يَعْنِي فَيَعْمَلُ بِهَا.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ لِلْأَبِ إِجْبَارَ ابْنَتِهِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى النَّكَاحِ عَمَلًا بِمَقْهُومِ «النِّسْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا» كَمَا تَقَدَّمَ [برقم ٩٢٣] فَإِنَّهُ دَلٌّ أَنَّ الْبِكْرَ بِخِلَافِهَا، وَأَنَّ الْوَلِيَّ أَحَقُّ بِهَا، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ مَقْهُومٌ لَا يَقَاوِمُ الْمَطْوُوقَ، وبَأَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِعَمومِهِ لَزِمَ فِي حَقِّ غَيْرِ الْأَبِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَأَنَّ لَا يُخْصُ الْأَبُ بِجَوَازِ الْإِجْبَارِ.

وَقَالَ الْيَتَهَقِيُّ فِي تَقْوِيَةِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ كَفٍّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: جَوَابُ الْيَتَهَقِيِّ هُوَ الْمَعْتَمَدُ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنُ فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِهَا تَعَمُّيًا

(قُلْتُ) كَلَامُ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ مُحَامَاةٌ عَنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبِهِمْ، وَالْأَقْوَالُ الْيَتَهَقِيُّ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَذَكَرَتْهُ الْمَرَأَةُ بَلْ قَالَتْ: إِنَّهُ زَوَّجَهَا، وَهِيَ كَارِهَةٌ فَالْعِلَّةُ كَرَاهَتُهَا فَعَلِيهَا عُلُقُ التَّخْيِيرِ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ فَكَأَنَّهُ قَالَ ﷺ إِذَا كُنْتَ كَارِهَةً فَأَنْتِ بِالْحَيَابِ.

وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ «إِنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنُ» كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ حُكْمٌ عَامٌّ لِعَمومِ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا وَجَدَتْ الْكَرَاهَةُ ثَبَتَ الْحُكْمُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٨٦/٦) «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَتَاةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ ابْنِ أَخِيهِ يَرْفَعُ بِي خَيْسَنَةً، وَأَنَا كَارِهَةٌ قَالَتْ: اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهَا فَدَعَاهُ فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ لِلْأَبِ إِجْبَارٌ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ».

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا بَكْرٌ، وَلَعَلَّهَا الْبِكْرُ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا كَفْنَا ابْنَ أَخِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيًّا فَقَدْ صَرَّحَتْ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُهَا إِلَّا إِعْلَامُ النِّسَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَفْظُ النِّسَاءِ عَامٌّ لِلنِّسَاءِ وَالْبِكْرِ. وَقَدْ قَالَتْ هَذَا عِنْدَهُ ﷺ فَأَقْرَعَهَا عَلَيْهِ.

وَالْمُرَادُ بِنَفْيِ الْأَمْرِ عَنِ الْأَبَاءِ: التَّزْوِيجُ لِلْكَرَاهَةِ لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي ذَلِكَ فَلَا يُقَالُ: هُوَ عَامٌّ لِكُلِّ شَيْءٍ.

١٧- من زوجها وليان

٩٣٦- وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٌ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا».

رواه أحمد (٨/٥) والأربعة وأبو داود (٢٠٨٨)، النسائي (٣١٤/٧)، ابن ماجه (٢١٩١) وخسنة الترمذي (٢١٩١).

(وعن الحسن) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن مولى زياد بن ثابت ولد لستين بقيتا من خلافة عمر بالمدينة، وقدم البصرة بعد مقتل عثمان.

وقيل: إنه لقي علياً بالمدينة. وأما بالبصرة فلم تصح رؤيته إياه.

وكان إمام وقويّ علماً وزهداً وورعاً مات في رجب سنة عشر ومائة.

(عن سمرة عن النبي ﷺ قال «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٌ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رواه أحمد والأربعة، وخسنة الترمذي).

تقدم ذكر الخلاف من سماع الحسن عن سمرة.

ورواه الشافعي (توتب المسند (٢٩)) وأحمد (٨/٥) والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال الترمذي: الحسن عن سمرة في هذا أصح.

قال ابن المديني: لم يسمع الحسن عن عتبة شيئاً.

والحديث دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لرجلين، وكان العقد مترتباً أنها للأول منهما سواء دخل بها الثاني أو لا.

أما إذا دخل بها علماً فإجماع أنه زنى، وأنها للأول.

وكذلك إن دخل بها جاهلاً إلا أنه لا حدّ عليه للجهل.

فإن وقع العقدان في وقت واحد بطلا.

وكذا إذا علم ثم التيسر فأنهما يطلان إلا أنها إذا اقترنت الزوجة أو دخل بها أحد الزوجين برضاها فإن ذلك يقرّر العقد الذي اقترنت بسببه إذ الحقّ عليها بإقرارها صحيح، وكذا الدخول برضاها فإنه قرينة السبق لوجوب الحمل على السلامة.

١٨- زواج العبد بإذن ماله

٩٣٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ».

رواه أحمد (٣٠٠/٣)، وأبو داود (٢٠٧٨)، والترمذي (١١١١)، وصححه، وكذلك ابن حبان.

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ وَأَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ») أي زان (رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وصححه، وكذلك) صححه (ابن حبان) ورواه من حديث ابن عمر موقوفاً وهو في «المصنف» لعمد الرزاق (٢٤٣/٧)، وأنه وجد عبداً له تزوج بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه الحد.

والحديث دليل على أن يكاح العبد بغير إذن مالكيه باطل، وحكمه حكم الزنا عند الجمهور إلا أنه يسقط عنه الحد إذا كان جاهلاً بالتحريم، ويلحق به النسب.

وقد ذهب داود إلى أن يكاح العبد بغير إذن مالكيه صحيح لأن النكاح عنده فرض عين فهو كسائر فروض العين لا يقتصر إلى إذن السيد، وكأنه لم يثبت لديه الحديث.

وقال الإمام يحيى: إن العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا هنا، ولو كان علماً بالتحريم لأن العقد شبهة يدرأ بها الحد، وهل ينفذ عقده بالإجازة من سيده.

فقال الناصر والشافعي: لا ينفذ بالإجازة لأنه سماء النبي ﷺ عاهراً.

واجب أن المراد إذا لم تحصل الإجازة إلا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلاً.

والمراد بالعاهر أنه كالعاهر، وأنه ليس بزنا حقيقة.

١٩- لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها

٩٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ

المرأة وخالاتها.

متفق عليه [البخاري (٥١٠٩)، مسلم (١٤٠٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا يجمع) بلفظ المضارع المبني للمجهول، ولا نافية فهو مرفوع، ومعناه النهي.

وقد ورد في إحدى روايات الصحيح خ (٥١١٠)، بلفظ: نهى رسول الله ﷺ أن يجمع.

(بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالاتها) متفق عليه) فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر

قال الشافعي: يجرم الجمع بين من ذكر، وهو قول من لقيه من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك، ومثله قال الترمذي.

وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج، ونقل الإجماع أيضاً ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي.

ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ الآية [النساء: ٢٤].

قيل: ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم الكتاب على أخبار الأحاد

إلا أنه أجاب صاحب الهداية بأنه حديث مشهور، والمشهور أنه حكم القطعي سيما مع الإجماع من الأمة، وعدم الاعتداد بالمخالف.

٢٠ لا ينكح المحرم

٩٣٩- وعن عثمان رضي الله تعالى عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح».

رواه مسلم (١٤٠٩).

وفي رواية له (٤١٠٩) «ولا يخطب».

وزاد ابن حبان (٤١٢٤) «ولا يخطب عليه».

(وعن عثمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا ينكح)

بفتح حرفي المضارعة من نكح

(المحرم، ولا ينكح) بضمه من أنكح

(رواه مسلم. وفي رواية له) أي لمسلم عن عثمان

(ولا يخطب) أي لنفسه أو لغيره

(زاد ابن حبان: ولا يخطب عليه) وتقدم ذلك في كتاب الحج إلا قوله «ولا يخطب عليه».

والمراد أنه لا يخطب أحد منه وليته.

٢١- زواج النبي ﷺ محرماً

٩٤٠- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

«تزوج النبي ﷺ ميمونة، وهو محرم».

متفق عليه [البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠)]

الحديث قد أكثر الناس فيه الكلام لمخالفة ابن عباس لغيره.

قال ابن عبد البر: اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها، وهو حلال جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد لكن الزعم إلى الواحد أقرب من الزعم إلى الجماعة فاقول أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد انتهى.

وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول بأي شيء يدفع حديث ابن عباس؟ أي مع صحبه قال: الله المستعان ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال انتهى.

يريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو:

٢٢- زواجه وهو حلال

٩٤١- ولمسلم (١٤١١) «عن ميمونة نفسها

رضي الله عنها أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال»

وعضد حديثها حديث عثمان [م (١٤٠٩)].

وقد تَوَلَّى حديثُ ابنِ عباسٍ بأنَّ معنى، «وَهُوَ مُحْرَمٌ» أي داخلٌ في الحَرَمِ أو في الأشْهُرِ الحَرَمِ جَزَمَ بهذا التَّأْوِيلُ ابنُ حَبَّانٍ في صحيحِهِ [الإحسان: ٤٤٧/٩]، وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ لَا تُسَاعِدُ عَلَيْهِ الْفَاطَةُ الْأَحَادِيثُ.

وقد تقدَّم الكلامُ في هذا في الحجِّ.

٢٣- أحق الشروط ما استحللتم به الفروج

٩٤٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٧٢١)، مسلم (١٤١٨)]

أي أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن امرأه أحوط، وبأنه أضيَّق.

والحديث دليل على أن الشروط المذكورة في عقد النكاح يَتَعَيَّنُ الوفاءُ بها سواء كان الشرط عرضاً أو مالاً حيث كان الشرط للمرأة لأن استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلَّقُ بها أو ترضاؤه لغيرها، وللعلماء في المسألة أقوالٌ

قال الخطَّابِيُّ: الشروط في النكاح مُخْتَلَفٌ فِيهَا، فَمِنْهَا مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ اتِّفَاقاً، وَهُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِسْأَلِهِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ، وَعَلَيْهِ حَمَلُ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِنْهَا مَا لَا يُؤْفَى بِهِ اتِّفَاقاً كَطَلَاقِ أَخِيهَا لَمَّا وَرَدَ مِنَ النِّهْيِ عَنْهُ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَاشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَلَا يَتَسَرَّى، وَلَا يَنْقُلَهَا مِنْ مَازِلِهَا إِلَى مَازِلِهِ.

وَأَمَّا مَا يَشْتَرُطُهُ الْعَاقِلُ لِنَفْسِهِ خَارِجاً عَنِ الصَّدَاقِ فَقِيلَ: هُوَ لِلْمَرْأَةِ مُطْلَقاً، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيِّ وَعِطَاءُ وَجَاعَةٍ.

وقيل: هُوَ لِمَنْ شَرَطَهُ.

وقيل: يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْأَبِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ.

وقال مالك: إِنْ وَقَعَ فِي حَالِ الْعَقْدِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَهْرِ أَوْ خَارِجاً عَنْهُ فَهُوَ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ، وَدَلِيلُهُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٢٠/٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ بِلَفْظِ

وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ التِّرْمِذِيُّ [بإثره (١١٢٧)] مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ

ثُمَّ قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عُمَرُ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا لَزَمَ، وَيَبْقَى يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَعَقَّبَ بِأَنْ تَقْلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ غَرِيبٌ، وَالْمَعْرُوفُ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الشَّرْطِ هِيَ الَّتِي لَا تُنَافِي النِّكَاحَ بَلْ تَكُونُ مِنْ مُقْتَضِيَاتِهِ، وَمَقَاصِدِهِ كَاشْتِرَاطِ حُسْنِ الْعِشْرَةِ وَالْإِنْفَاقِ وَالْكِسْفَةِ وَالسُّكْنَى، وَأَنْ لَا يَقْصُرَ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقِّهَا مِنْ قِسْمَةٍ وَنَفَقَةٍ، وَكَشَرْطِهَا عَلَيْهَا الْأَخْرَاجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَنْ لَا تَتَصَرَّفَ فِي مَتَاعِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ

(قُلْتُ) هَذِهِ الشَّرُوطُ إِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ فَقَدْ قَلَّلُوا فَادَّعَتْ أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ لَازِمَةٌ لِلْعَقْدِ لَا تَنْتَقِلُ إِلَى شَرْطٍ، وَإِنْ أَرَادُوا غَيْرَ ذَلِكَ فَمَا هُوَ؟

نَعَمْ لَوْ شَرَطْتَ مَا يُنَافِي الْعَقْدَ كَانَ لَا يَقْسَمُ لَهَا، وَلَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَبَقَ شَرْطُ اللَّهِ شَرْطَهَا.

فَالْمَرَادُ فِي الْحَدِيثِ الشَّرُوطُ الْجَائِزَةُ لَا الْمَنْهِي عَنْهَا

فَأَمَّا شَرْطُهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَازِلِهَا فَهَذَا شَرْطٌ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَيَتَعَيَّنُ الْوَفَاءُ بِهِ.

٢٤- الترخيص في المتعة والديهي عنها

٩٤٣- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «رَخِصَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أَوَاطَسٍ فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٠٠).

اعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَعَةِ كَمَا فِي كِتَابِ الْإِمَامِيَّةِ هِيَ النِّكَاحُ

خُرْمَتِهَا وَلَا أَغْلَمَ أَحَدًا تَمْتَعُ، وَهُوَ مُخَضَّنٌ إِلَّا رَجَمَتْهُ بِالْجِبَارَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «نَهَانَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا كُنَّا مُسَافِحِينَ» إسناده قوي.

وَالْقَوْلُ بَأَنَ إِباحَتِهَا قَطْعِيٌّ، وَنَسَخَهَا ظَنِّيٌ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الرَّاوِثِينَ لِإِباحَتِهَا رَوَوْا نَسَخَهَا، وَذَلِكَ إِمَّا قَطْعِيٌّ فِي الطَّرْفَيْنِ أَوْ ظَنِّيٌّ فِي الطَّرْفَيْنِ جَمِيعًا كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَفِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: أَنَّهَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِالتَّحْرِيمِ إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّحْرِيمُ انْتَهَى.

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي تَحْرِيمِهَا فِي حَوَاشِي «ضَرْمِ النَّهَارِ».

٢٥ - النهي عن المصّة

٩٤٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتَمَتُّعَةِ عَامَّ خَيْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧)].

لَفْظُهُ فِي الْبَخَارِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتَمَتُّعَةِ وَعَنِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ» بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ أَوَّلُهُ وَالرَّاءِ آخِرُهُ.

وَقَدْ وَهَمَ مَنْ رَوَاهُ عَامَّ حُصَيْنٍ بِمُتَمَلِّئَةٍ أَوَّلُهُ وَنَوْنُ آخِرُهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَكَذَا فِي «الْفَتْحِ» (١٦٨/٩)، وَثَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ وَهَمٌ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّرْفَ فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرَيْنِ مَعَ الْمُتَمَتُّعَةِ، وَلَحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ [٢٠١/٧] عَنِ الْحَمِيدِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مُتَمَلِّئًا بَنَ عَيْنَةٍ: «فِي خَيْرٍ» يَتَعَلَّقُ بِالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ لَا بِالْمُتَمَتُّعَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ مُحْتَمَلٌ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ يُفِيدُ تَعَلُّقَهُ بِهِمَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (١٤٢/١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بَسْتَوِيٍّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَخَّصَ فِي مُتَمَتُّعَةِ النِّسَاءِ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ يَوْمَ خَيْرٍ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ السُّهَيْلِيُّ: إِنَّهُ لَا يُعْرَفُ عَنْ أَهْلِ السَّيْرِ وَرِوَاةُ

الْمَوْثِقُ بِأَمْرٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ، وَغَايَتُهُ إِلَى خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَيَرْتَفَعُ النِّكَاحُ بِانْقِضَاءِ الْمَوْثِقِ فِي الْمَقْطُوعَةِ الْحَيْضِ، وَبِحَيْضَتَيْنِ فِي الْحَائِضِ، وَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَتَهَا.

وَحُكْمُهُ أَنَّ لَا يَثْبُتُ لَهَا نَهَرٌ غَيْرُ الْمَشْرُوطِ، وَلَا يَثْبُتُ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا تَوَارِثٌ وَلَا عِدَّةٌ إِلَّا الْأَسْتِبرَاءُ بِمَا ذُكِرَ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ نَسَبٌ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ، وَتَحْرُمُ الْمَصَاغِرُ بِسَبَبِهِ هَذَا كَلَامُهُمْ.

وَحَدِيثُ سَلَمَةَ هَذَا أَفَادَ أَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ فِي الْمُتَمَتُّعَةِ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا، وَاسْتَمَرَّ النَّهْيُ، وَنَسَخَتِ الرُّخْصَةُ، وَإِلَى نَسَخِهَا ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وَقَدْ رَوَيْ نَسَخَهَا بَعْدَ التَّرْخِصِ فِي سِتَّةِ مَوَاطِنَ:

الْأَوَّلُ: فِي خَيْرٍ.

الثَّانِي: فِي عُمَرَةَ الْقَضَاءِ.

الثَّالِثُ: عَامَّ الْفَتْحِ.

الرَّابِعُ: عَامَّ أَوْطَاسٍ.

الْخَامِسُ: غَزْوَةُ ثُبُوكَ.

الْسَّادِسُ: فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ.

فَهَذِهِ الَّتِي وَرَدَتْ إِلَّا أَنَّ فِي بُيُوتِ بَعْضِهَا خِلَافًا.

قَالَ النَّسَوِيُّ: الصُّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا وَإِباحَتَهَا وَقَعَ مَرَّتَيْنِ فَكَانَتْ مُباحَةً قَبْلَ خَيْرٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ فِيهَا ثُمَّ أُبِيحَتْ عَامَّ الْفَتْحِ، وَهُوَ عَامَّ أَوْطَاسٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا.

وَإِلَى هَذَا التَّحْرِيمِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَمَّةِ.

وَذَهَبَ إِلَى بَقَاءِ الرُّخْصَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ.

وَرَوَيْ رُجُوعُهُمْ.

وَقَوْلُهُمْ بِالنَّسَخِ، وَمَنْ أَوْلَيْكَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَيْ عَنْهُ بَقَاءُ الرُّخْصَةِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ [مَحْت (٥١١٩)]: يَنْبَغُ عَلَيَّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَنسُوخٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (١٩٦٣) عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَأَ لَنَا فِي الْمُتَمَتُّعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ

الآثار أنه نهى عن نكاح المتعة يوم خير قال: والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير.

وقد ذكر ابن عبد البر أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي زمن خير عن لحوم الحمر الأهلية.

وأما المتعة فكان في غير يوم خير.

وقال أبو عوانة في صحيحه: سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث علي أنه نهى يوم خير عن لحوم الحمر: وأما المتعة فسكت عنها، وإنما نهى عنها يوم الفتح

والحامل لهُؤلاء على ما سمعت كُتِبَت الرخصة بعد زمن خير، ولا تقوم لعلي الحجة على ابن عباس إلا إذا وقع النهي أخيراً إلا أنه يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً عليه السلام لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عن قرب، ويمكن أن علياً عرف بالرخصة يوم الفتح، ولكن فهم توقيت الترخيص، وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة، وبعد مضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم فتقوم له الحجة على ابن عباس.

وأما قول ابن القيم (إزداد المسألة ٣/٣٤٤، ٣٤٥): إن المسلمين لم يكونوا يستمتعون بالكنائس، يريد أن يتقوى به على أن النهي لم يقع عام خير إذ لم يقع هناك نكاح متعة.

فقد يجاب عنه بأنه قد يكون هناك مشركات غير كنائس فإن أهل خير كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فلعنه كان هناك من نساء الأوس والخزرج من يستمتعون منهن.

٢٦- لعن المخل والمخل له

٩٤٥- وعن ابن مسعود عليه السلام قال: لعن رسول الله ﷺ المخل والمخل له.

رواه أحمد (١/٤٤٨)، والنسائي (١/١٤٩)، والترمذي (١١٢٠) وصححه

وفي الباب عن علي أخرجه الأربعة إلا النسائي (أبو داود ٢٠٧٦)، والترمذي (١١١٩)، ابن ماجه (١٩٣٥).

(وعن ابن مسعود عليه السلام قال: لعن رسول الله ﷺ المخل والمخل له. رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب

عن علي عليه السلام)

ولفظه عن علي عليه السلام لعن المخل والمخل له. (أخرجه الأربعة إلا النسائي)

وصحح حديث ابن مسعود ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر، وهو قول الفقهاء من التابعين.

وأما حديث علي عليه السلام ففي إسناده مجالدة وهو ضعيف وصححه ابن السكن، وأعله الترمذي ورواه ابن ماجه (١٩٣٦) والحاكم (١٩٩/٢) من حديث عتبة بن عامر، ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ «ألا أخبركم بالنسب المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال: فهو المخل لعن الله المخل والمخل له»

والحديث دليل على تحريم التحليل لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم، وكل محرم منهى عنه، والنهي يقتضي فساد العقد واللعن، وإن كان ذلك للفاعل لكنه خلق بوصف يصح أن يكون علته الحكم، وذكروا للتحليل صوراً:

منها أن يقول له في العقد: إذا أحلتها فلا نكاح. وهذا مثل نكاح المتعة لأجل التوقيت.

ومنها أن يقول في العقد: إذا أحلتها طلقها.

ومنها أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطأ على التحليل، ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود.

وظاهر شمول اللعن فساد العقل لجميع الصور.

وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل بها.

٢٧- لا ينكح الزاني إلا مثله

٩٤٦- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله».

رواه أحمد (٢/٣٢٤)، وأبو داود (٢٠٥٢)، ورواه عنه

الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج من ظهر

الحديث، ويوجب الصادق.

وقال الأزهرى: الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع التي تحصل بتغيب الحشفة.

وقال أبو عبيد: العسيلة لذة الجماع، والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلاً.

والحديث مُحتمَل.

وأما قول سعيد بن المسيب إنه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فقال ابن المنذر: لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن.

وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبير فلا يوجد مُسنداً عنه في كتاب إنما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن، وتبعه عبد الرّهّاب المالكي في شرح الرسالة.

وقد حكى ابن الجوزي مثل قول ابن المسيب عن داود

٢ - باب الكفاءة والخيار

الكفاءة: المساواة والمائنة.

والكفاءة في الدين مُعتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعاً.

١ - كفاءة العرب والموالي

٩٤٨ - عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض، إلا حائكاً أو حجاماً».

رواه الحاكم (هو عند البيهقي (١٣٤/٧) من طريق الحاكم).

وفي إسناده رآه لم يُسم.

واستكره أبو حاتم [العلل] (٤١٢/١)

وله شاهد عند الثّراي [كشف الأستار] (١٤٧٤) عن معاذ بن جبل

بِسند منقطع

وسال ابن أبي حاتم عن هذا الحديث أباه فقال: هذا

زناه، ولعل الوصف بالجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنى، وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]

إلا أنه حمل الحديث والآية الأكثر من العلماء على أن معنى «لا ينكح» لا يرغب الزاني المجلود إلا في مثله، والزانية لا ترغب في نكاح غير العاهر هكذا تأولوها.

والذي يدل عليه الحديث والآية النهي عن ذلك لا الإخبار عن مجرد الرغبة، وأنه محرم نكاح الزاني العفيفة، والعفيف الزانية، ولا اصرح من قوله ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] أي كاملي الإيمان الذين هم ليسوا بزناة، وإلا فإن الزاني لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الأكثر.

٢٨ - لا حتى يدوق الآخر من غسليها

٩٤٧ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَدُوقَ الْآخَرُ مِنْ غَسْلَيْهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفَقْتُ لِإِسْلَامٍ [البخاري (٢٦٣٩)، مسلم (١٤٣٣)].

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا حَتَّى يَدُوقَ الْآخَرُ مِنْ غَسْلَيْهَا» مُصَغَّرٌ عَسَلٍ، وَأَنْتَ لِأَنَّ الْعَسْلَ مُؤْنْتُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ يُذَكَّرُ وَيؤْنْتُ

(ما ذاق الأول. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفَقْتُ لِمُسْلِمٍ)

اختلف في المراد بالعسيلة فقيل: إنزال المني، وأن التحليل لا يكون إلا بذلك.

وذهب إليه الحسن.

وقال الجمهور: ذوق العسيلة كناية عن الجماع، وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة، ويكفي منه ما يوجب

كذب لا أصل له.

وقال في موضع آخر: باطل.

ورواه ابن عبد البر في التمهيد (١٩/١٦٤): قال الدارقطني

في العللي: لا يصح.

وحدث أبو هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد «أو حجامة» «أو دباغ» فاجتمع عليه الدباغون وهموا به.

قال ابن عبد البر هذا منكّر موضوع، وله طرق كلها واهية.

والحديث دليل على أن العرب سواء في الكُفَاءِ بعضهم لبعض، وأن المولي ليسوا أكفاء لهم.

وقد اختلف العلماء في الاعتبار من الكُفَاءِ اختلافاً كثيراً، والذي يقوى هو ما ذهب إليه زيد بن علي ومالك، ويروى عن عمر وابن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز، وهو أحد قولي الناصر أن الاعتبار الدين لقوله تعالى ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] ولحديث «الناس كلهم ولد آدم»، وتماثله «وآدم من نراب».

أخرجه ابن سعد [الطبقات الكبرى] (١/٥١١) من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ «كلهم» و«الناس» كاستناب المشتط لا فضل لأحد على أحد إلا بالقوى.

أخرجه ابن لال [كما في ذكر العمال] (٢٤٨٢٢) بلفظ قريب من لفظ حديث سهل بن سعد.

وأشار البخاري في النكاح، باب (١٥) إلى نصرة هذا القول حيث قال: باب الأكفاء في الدين.

وقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَلْفَىٰ مَا بَشَرًا﴾ الآية فاستنبط من الآية [الفرقان: ٥٤] الكرمية المساواة بين بني آدم.

ثم أردفه [أي البخاري] بزم (٥٠٨٨) بإنكاح أبي حذيفة من سالم بابتة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم مولى لامراً من الأنصار.

الذي أذهب عنكم عيية - بضم المَهْمَلَةِ وكسرها - الجاهلية، وتكبرها. يا أيها الناس إنما الناس رجلان مؤمن تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله [ابن داود (٥١١٦)، الرمذي (٣٩٥٥)] ثم قرأ الآية.

وقال ﷺ «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ»

فجعل ﷺ الالتفات إلى الأنساب من عيية الجاهلية وتكبرها فكيف يفتبرها المؤمن، وبني عليها حكماً شرعياً!

وفي الحديث «أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس...» ثم ذكر منها «الفخر بالأنساب».

أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس.

وفي الأحاديث شيء كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها.

ولقد أمر ﷺ بني تيمية بإنكاح أبي هند الحنظلي، وقال: إنما هو امرؤ من المسلمين» [٢١٠٢] وسأني بزم (٩٤١) فثبت على الوجه المقتضي لمساواتهم، وفسر الاتفاق في وصفه الإسلام.

وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترف، ولا إله إلا الله كم حرمت المؤمنات للنكاح لكبرياء الأولياء واستعظابهم انفسهم اللهم إنا إنبرأ إليك من شرط ولذة الهوى، ورتاء الكبرياء، ولقد منعت الفاطميات في جهة اليمن ما أجل الله لهن من النكاح لقول بعض أهل مذنب الهاديّة: إنه يحرم نكاح الفاطمية إلا من فاطمي من غير دليل ذكره، وليس مذنباً للإمام الهادي عليه السلام بل زوج بنته من الطبريين، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان، وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال: تحرم شرافتهم على الفاطميين إلا من منطبقهم، وكل ذلك من غير علم، ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كما دلّ له:

٩٤٩- وَعَنْ «فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ

تعالى عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: انْكِحِي أَسَامَةَ».

وقد تقدّم [بزم (٩١٣)] حديث «فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ».

وقد خطب النبي ﷺ يوم فتح مكة فقال «الحمد لله

رواه سنن (١٤٨٠)

٤ - تخيير بريرة بعد العتي

وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحالك بن قيس، وهي من المهاجرات الأول كانت ذات جمال وفضل وكمال فجاءت إلى رسول الله ﷺ بعد أن طلقها أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدتها منه فأخبرته أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطبها فقال رسول الله ﷺ: أما أبو جهم فلا يصح عصاه عن عاتيقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحي أسامة بن زيد - الحديث

فامرأها ببنكاح أسامة مولاة ابن مولاة، وهي قرشية، وقدمه على أختائها من ذكور، ولا أعلم أنه طلب من أحد من أوليائها إسقاط حق.

وكان المصنف رحمه الله أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول للإشارة إلى أنه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما أورد لذلك:

٣ - إنكاح الحجام

٩٥٠ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «يا بني بياضة، أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إلييه، وكان حجاماً».

رواه أبو داود (٢١٠٢)، والحاكم (١٦٤/٢) بسند جيد

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يا بني بياضة أنكحوا أبا هند) اسمه يسار، وهو الذي حجج النبي ﷺ، وكان مولى لبني بياضة

(وأنكحوا إلييه)، وكان حجاماً رواه أبو داود، والحاكم بسند جيد فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الأنساب.

وقد صح أن بلالاً نكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف، وعرض عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي.

٩٥١ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت:

خيرت بريرة على زوجها حين عتقت.

متفق عليه في حديث طويل [البخاري (٥٢٧٩)، مسلم (١٥٠٤)].

ولمسلم (١٥٠٤) (٩) عنها رضي الله عنها: «أن زوجها كان عبداً».

وفي رواية عنها [البخاري (٢٧٥٤)] من قول الأسود منقطعاً: «أبو داود (٢٢٣٥)، السائي (٢٦١٤)، الرملي (١١٥٥)، ابن ماجه (٢٠٧٤)»:

«كان حرّاً».

والأول أثبت.

وصح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه عند البخاري (٥٢٨٠) بنحو: أنه كان عبداً

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت «خيرت بريرة على زوجها حين عتقت» متفق عليه في حديث طويل. ولمسلم عنها أن زوجها كان عبداً. وفي رواية عنها «كان حرّاً»، والأول أثبت) لأنه جزم البخاري أنه كان عبداً، ولذا قال (وصح عن ابن عباس عند البخاري «أنه كان عبداً») ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء المدينة شيئاً، ورواه فهو أصح.

وأخرجه أبو داود (٢٢٣٢) من حديث ابن عباس بلفظ «إن زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى ميثناً فخيرتها النبي ﷺ، وأمرها أن تعتقه».

وفي البخاري (٥٢٨١) عن ابن عباس «ذاك ميثن عبدي بني فلان» يعني زوج بريرة.

وفي أخرى عند البخاري (٥٢٨٢) «كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له ميثن»

قال الدارقطني: لم تختلف الرواية عن عروة عن عائشة أنه كان عبداً.

وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة

قال النووي: يؤيد قول من قال: «كان عبداً» قول عائشة كان عبداً فاختبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً فصح رجحان كونه عبداً قوة وكثرة وحفظاً.

والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في

زوجها إذا كان عبداً، وهو إجماع.

واختلف إذا كان حراً فقيل: لا يثبت لها الخيار، وهو قول الجمهور.

قالوا: لأن العلة في ثبوت الخيار إذا كان عبداً هو عدم المكافأة من العبد للحرّة في كثير من الأحكام فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتها أو المارقة لأنها في وقت العتق عليها لم تكن من أهل الاختيار.

وذهب النّهادوية والشعبي وآخرون إلى أنه يثبت لها الخيار، وإن كان حراً.

واختبروا بأنه قد ورد في رواية [٢٢٣٥]، (س) (٢٦١٤)، (١١٥٥)، (ج) (٢٠٧٤) «أن زوج بريرة كان حراً» وردّه الأوّلون بأنها رواية مرجوحة لا يعمل بها.

قالوا: ولأنها عند تزويجها لم تكن لها اختيار فإن سئلتها تزويجها، وإن كرهت فإذا أعتقت تحلّ لها حال لم تكن قبل ذلك.

قال ابن القيم [إفراد المعاد] (١٦٩/٥): في تخييرها ثلاثة مآخذ، وذكر ماخذين وضعفهما ثم ذكر الثالث، وهو ارجحها وتحقيقه أن السيّد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالِكاً لرقبتها ومنافعها، والعتق يقتضي عليك الرقبة والمنافع للعتق، وهذا مقصود العتيق وجكمنه فإذا ملكت رقبته ملكت بعضها ومنافعها، ومن جملتها منافع البضع فلا يملك عليها إلا باختيارها فخيرها الشارع بين الأمرين البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه.

ولقد جاء في بعض طرق حديث بريرة «ملكت نفسك فاختاري»

قلت، وهو من تعليق الحكم، وهو الاختيار على ملكها لنفسها فهو إشارة إلى علة التخير، وهذا يقتضي ثبوت الخيار، وإن كانت تحت حراً، وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار؟ قيل: نعم كما يدلّ له قوله في الحديث «خيرت».

وقيل: لا يؤيد من لفظ الفسخ ثم إذا اختارت نفسها لم تكن للزوج الرجعة عليها، وإنما يراجعها بعقد جديد إن رضيت به،

ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما لم يطأها ما أخرجه أحمد (٣٧٨/٥) عنه **«إذا عتقت الأنثى فهي بالخيار ما لم يطأها إن نشأ فارقت»** وإن وطئها فلا خيار لها.

وأخرجه الذرقطي (٢٩٤/٣) بلفظ **«إن وطئها فلا خيار لك»**.

وأخرجه أبو داود (٢٢٣٦) بلفظ **«إن قارتك فلا خيار لك»** فدلّ أن الوطء مانع من الخيار، وإليه ذهب الحنابلة.

واعلم أن هذا الحديث جليل قد ذكره العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة.

وفي العتيق.

وفي البيع.

وفي النكاح، وذكره البخاري في البيع.

وأطال المصنف في عدو ما استخرج منه من الفوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين فائدة فنذكر ما له تعلق بالبيع الذي نحن بصدده:

(منها) جواز بيع أحد الزوجين الرقيق دون الآخر.

وأن يبيع الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً، وأن عتقها لا يكون طلاقاً، ولا فسخاً.

وأن للرقيق أن يسعى في فكّك رقبته من الرق.

وأن الكفاءة معتبرة في الحرّة

(قلت) قد أشار الحديث إلى سبب تخييرها، وهو ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم هذا، وأن اختيارها يسقط برضا المراء التي لا ولي لها، وإنما ذكر في قصة بريرة أن زوجها كان يتيمها في سيكك المدينة يتحدر دمه لفرط محبته لها.

قالوا: فيؤخذ منه أن الحب يذهب الحياة، وأنه يبعد من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه فيعدّل أهل الحب في الله إذا حصل لهم الولد عند سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يقتصر منهم ما لا يحصل عن اختيار كالزوجه ونحوه.

(قلت) لا ينبغي أن زوج بريرة بكى من فراق من يحبّه

فمحبُّ الله ينيكي شوقاً إلى لقاءه، وخوفاً من سخطه كما كان رسول الله ﷺ ينيكي عند سماع القرآن، وكذلك أصحابه، ومن تبعهم بإحسان.

وأما الرقص والتصفيق فشان أهل الفسق، والخلاعة، لا شأن من يحبُّ الله، ويخشاه فاعجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث، وذكره المصنف في الفتح (٤١٠/٩) ثم سرد فيه غير ما ذكرناه، وأبلغ فوائد إلى العدد الذي وصفناه.

وفي بعضها خفاء، وتكلف لا يليق بمثل كلام رسول الله ﷺ

٥ - طلاق إحدى الأختين

٩٥٢- وَعَنْ «الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْرُورٍ الدِّيلَمِيِّ عَنِ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ أُخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلِّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ.

رواه أحمد (٢٣٢/٤)، والأربعة إلا النسائي (٢٢٤٣)، الترمذي (١١٢٩)، ابن ماجه (١٩٥١)، وصححه ابن حبان (٤١٥٥)، والدارقطني (٢٧٣/٣)، والبيهقي (١٨٤/٧)، وأعله البخاري.

(وعن الضحَّاك) تابعي معروف روى عن أبيه

(ابن قيرور) بفتح الفاء وسكون النون التخيئة وضَمُّ الرَّاءِ وسكون الواو وآخره زاي هُوَ أبو عبد الله (الدَّيلمِيّ) ويقال: الحِميريُّ لنزوله حمير، وهُوَ من أبناء فارس من فُرسِ صنعاء.

كان ممن وفد على النبي ﷺ، وهُوَ الذي قَتَلَ العنسيَّ الكَذَّابَ الذي ادَّعى النبوة في سنة إحدى عشرة، وأتى حين قَتَلَهُ النبي ﷺ، وهُوَ مريضٌ مريضٌ مؤبِدٌ، وَكَانَ بَيْنَ ظَهْرِهِ وَقَتْلِهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ

(عن أبيه قال «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ أُخْتَانِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلِّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ». رواه أحمد، والأربعة إلا النسائي، وصححه ابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، وأعله البخاري) بأنه رواه الضحَّاك عن أبيه.

ورواه عنه أبو وهب الجِشاني - بفتح الجيم وسكون

النون التخيئة والشين المعجمة فنون.

قال البخاري: لا نعرف سماع بعضهم من بعض.

والحديث دليل على اغتبار أنكحة الكفار، وإن خالفت نكاح الإسلام.

وأنها لا تخرج المرأة من الزوج إلا بطلاق بعد الإسلام، وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تحديد عقد، وهذا مذنب مالك واحد والشافعي وداود.

وعند الهادي، والحنفية أنه لا يقر منه إلا ما وافق الإسلام، وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق: الاعتزال وإسناك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد، ولا يخفى أنه تأويل متعسف، وكيف يخاطب رسول الله ﷺ من دخل في الإسلام، ولم يعرف الأحكام بمثل هذا، وكذلك تأولوا مثل هذا:

٦ - طلاق ما زاد عن الأربع

٩٥٣- وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ «أَنْ غِيلَانَ بَنَ سَلَمَةَ اسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا.

رواه أحمد (١٤/٢)، والترمذي (١١٢٨)، وصححه ابن حبان (٤١٥٦)، والحاكم (١٩٢/٢)، وأعله البخاري (علل الترمذي الكبير) (ص ١٦٤)، وأبو زرعة، وأبو حاتم (العلل) (٤٠٠/١).

وهو قوله: (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن غيلان بن سلمة) هو من أسلم بعد فتح الطائف، ولم يهاجر، وهو من أعيان ثقيف، ومات في خلافة عمر

(«أسلم» وله عشر نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» رواه أحمد، والترمذي، وصححه ابن حبان، والحاكم، وأعله البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم)

قال الترمذي:

قال البخاري: هذا الحديث غير محفوظ.

وأطال المصنف في التلخيص (١٩٢/٣) الكلام على

الحديث، وأخصر منه، وأحسن إفادة كلام ابن كثير في «الإرشاد» قال عقب سيقاؤه: رواه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وابن ماجه وهذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين إلا أن الترمذي يقول: سمعت البخاري يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب، وغيره عن الزهري قال حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي أن غيلان... فذكره

قال البخاري: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر: لتراجعن نساءك الحديث

قال ابن كثير: قلت: قد جمع الإمام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند فليس ما ذكره البخاري قادحاً، وساق رواية النسائي له برجال ثقات إلا أنه يرد على ابن كثير ما نقله الأثرم عن أحمد أنه قال: هذا الحديث غير صحيح، والعمل عليه.

وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحالك، ومن تأول ذلك تأول هذا.

(قائدة) سبقت إشارة إلى قصّة تطليق رجل من ثقيف نساءه: وذلك أنه اختار أربعاً فلماً كان في عهد عمر طلق نساءه، وقسم ماله بين بنيه فلما بلغ ذلك عمر قال: إني لأظن الشيطان مما يشترق من السمع سمع بموتك ففدقه في نفسك، وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلاً، وإيم الله لتراجعن نساءك، ولتراجعن مالك أو لأورثنهن منك، ولأمرن بقبرك فليرجم كما رجّم قبر أبي رغال الحديث.

ووقع في الوسيط «ابن غيلان»، وهو وهم بل هو غيلان، وأشد منه وهماً ما وقع في مختصر ابن الحاجب «ابن عيلان» بالعين المهملة.

وفي سنن أبي داود (٢٢٤١) «أن قيس بن الحارث أسلم، وعنده ثمان نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعاً».

وروى الشافعي «ترتيب المسند» (ج ٤٤)، والبيهقي (١٨٤/٧) عن نوفل بن معاوية أنه قال: «أسلمت، وتخي خمس نسوة فسألت النبي ﷺ فقال: فأرق واحدة وأمسك أربعاً فعمدت

إلى أقدمهن عتيدي عاقِر منذ ستين سنة فقارقتها» وعاش نوفل بن معاوية مائة وعشرين سنة ستين في الإسلام وميتين في الجاهلية.

وفي كلام عمر ما يدل على إبطال الحيلة لمنع التورث. وأن الشيطان قد يقدف في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله.

وأنه يرجم القبر عقوبة للعاصي، وإهانة، وتحذيراً عن مثل ما فعله

٧- إقرارُ النكاح إن تأخر إسلام أحد الزوجين

٩٥٤- وعن ابن عباس قال: «رد النبي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع، بعد ميتة سين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً».

رواه أحمد (٢١٧/١)، والأربعة إلا الساني (أبو داود ٢٢٤٠)، الترمذي (١٩٤٣)، ابن ماجه (٢٠٠٩)، وصنّفه أحمد، والحاكم (٢٠٠/٢).

قال الترمذي: حسن، وليس بإسناد بأس.

وفي لفظ لأحمد «كان إسلامها قبل إسلام بيت سين» وعنى بإسلامها: هجرتها، وإلا فهي أسلمت مع سائر بناتي ﷺ، وهن أسلمن منذ بعث الله، وكانت هجرتها بعد وقعة بدر بقليل ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته ﷺ، وحرمت المسلمات على الكفار في الحديث سنة ميتة من ذي القعدة منها فيكون مكنتها بعد ذلك نحواً من ستين، ولهذا ورد في رواية أبي داود (ردّها عليه بعد ستين)، وهكذا قرر ذلك أبو بكر البيهقي

قال الترمذي: لا يعرف وجه هذا الحديث - يشير إلى أنه كيف ردّها عليه بعد ميتة ستين أو ثلاث أو ستين، وهو شك لا شيعاء أن تبقى عدتها هذه المدة.

ولم يذهب أحد إلى تقرير المسلمة تحت الكافر إذا تأخر إسلامه عن إسلامها نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر جوزة.

وَأَمَّا تَنْجِيزُ الْفَرْقَةِ وَمِرَاعَاةُ الْعَدْوِ فَلَا يُعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ كَثْرَةِ مَنْ أَسْلَمَ فِي عَهْدِهِ، وَقَرَّبَ إِسْلَامَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ وَبُعْدِيهِ مِنْهُ.

قَالَ: وَلَوْلَا إِقْرَاؤُهُ ﷺ الزَّوْجَيْنِ عَلَى نِكَاحِيهِمَا وَإِنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُ أَحَدِيهِمَا عَنِ الْآخَرِ بَعْدَ صَلَاحِ الْحَدِيثِ وَزَمَنِ الْفَتْحِ لَقَلْنَا بِتَعْجِيلِ الْفَرْقَةِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِ عَدْوٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا مَنْ جَلَّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَسْبِكُوا بَعْضُكُمَا الْكُوفِرَ﴾ [الممتحنة: ١٠] ثُمَّ سَرَدَ قَضَايَا تَوَكُّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

٨- نَقَضُ النِّكَاحِ بِكُفْرِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ

٩٥٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ كَعْبٍ جَدِيدًا» [أحمد (٢٠٧/٢)، السنن (١١٤٢)، ابن ماجه (٢٠١٠)].

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجْوَدُ إِسْنَادًا، وَالْعَمَلُ أَجْوَدُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَحِجَابٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرَظَمِيِّ، وَالْعُرَظَمِيُّ لَا يُسَاوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا.

قَالَ: وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي الْمُتَقَدِّمَ.

وَهَكَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ يَثْبَغٍ، وَحَكَاهُ عَنْ حُفَاطِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَأَنَّهُ جَنَعَ إِلَى تَرْجِيحِ رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَجَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَمَلَ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ إِنْ بِشَرْطِهِ.

وَمَعْنَى «لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا» أَيُّ لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ آتِفًا

وَرَدَّ بِالْإِجْمَاعِ، وَتَعَقَّبَ بِثُبُوتِ الْخِلَافِ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ وَالتَّخَعُّبِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (المصنف: ٩١/٥) عَنْهُمَا.

وَبِهِ أَقْبَى حَمَّادُ شَيْخِ أَبِي حَنِيفَةَ فَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا «هُوَ أَمْلَكُ لِبُضْعِهَا مَا دَامَتْ فِي دَارِ هَجْرَتَيْهَا».

وَفِي رَوَايَةٍ «هُوَ أَوْلَى بِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مِصْرَها» وَفِي رَوَايَةٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَتْ، وَلَمْ يُسَلِّمْ زَوْجُهَا فَهَمَّا عَلَى نِكَاحِيهِمَا مَا لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا سُلْطَانٌ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنْ أَسْلَمَتِ الْحَرِيَّةُ، وَزَوْجُهَا حَرَبِيٌّ، وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا فَإِنْ أَسْلَمَ، وَهِيَ فِي الْعَدْوِ فَالنِّكَاحُ بَاقٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدْوِهَا وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ فِي الْبَحْرِ، وَادَّعَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كَمَا عَرَفْتُ.

وَتَأَوَّلَ الْجُمْهُورُ حَدِيثَ زَيْنَبَ بِأَنَّ عَدْوَهَا لَمْ تَكُنْ قَدْ انْقَضَتْ، وَذَلِكَ بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ التَّحْرِيمِ لِبَقَاءِ الْمُسْلِمَةِ تَحْتَ الْكَافِرِ، وَهُوَ مَقْدَارُ سِتِّينَ وَأَشْهُرٍ لِأَنَّ الْخِيَصَ قَدْ تَأَخَّرَ مَعَ بَعْضِ النِّسَاءِ فَرَدَّهَا ﷺ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَتْ الْعَدْوُ غَيْرَ مُنْقِضِيَةً.

وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ» أَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ زِيَادَةً شَرْطًا وَلَا مَهْرًا.

وَرَدَّ هَذَا ابْنُ الْقَيْمِ [إعلام الموقعين (٣٥١/٢)].

وَقَالَ: لَا نَعْرِفُ اخْتِيَارَ الْعَدْوِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَالِّمُ الْمَرْأَةَ هَلْ انْقَضَتْ عَدْوُهَا أَمْ لَا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَوْ كَانَ بِمَجْرُودِهِ فَرْقَةً لَكَانَتْ فَرْقَةً بَاتَّةً لَا رَجْعِيَّةً فَلَا انْتِزَاعَ لِلْعَدْوِ فِي بَقَاءِ النِّكَاحِ، وَإِنَّمَا انْتِزَاعُهُ فِي مَنْعِ نِكَاحِهَا لِلْغَيْرِ فَلَوْ كَانَ الْإِسْلَامُ قَدْ خُزِيَ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنْ أَحَقَّ بِهَا فِي الْعَدْوِ.

وَلَكِنْ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ حُكْمُهُ ﷺ أَنَّ النِّكَاحَ مَوْقُوفٌ فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عَدْوِهَا فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ انْقَضَتْ عَدْوُهَا فَلَهَا أَنْ تَنْكِحَ مَنْ شَاءَتْ، وَإِنْ أَحْبَبَتْ أَنْتَظَرَتْهُ فَإِنْ أَسْلَمَ كَانَتْ زَوْجَتَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَجْدِيدِ نِكَاحٍ، وَلَا يُعْلَمُ أَحَدٌ جَدَّدَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ نِكَاحَهُ الْبَتَّةَ بَلْ كَانَ الْوَاقِعُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا اقْتِرَافَهُمَا وَنِكَاحَهَا غَيْرَهُ.

وَإِنَّمَا بَقَاؤُهُمَا عَلَيْهِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ.

قَالَ: وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ تَعَضُّدُهُ الْأَصُولُ.

وَقَدْ صَرَّحَ فِيهِ بِوُقُوعِ عَقْدِهِ جَدِيدٍ، وَتَهْنِئَةِ جَدِيدٍ، وَالْأَخْذُ
بِالصَّرِيحِ أَوَّلُ مِنَ الْأَخْذِ بِالْحَتْمِ لِأَنَّهُ

(قُلْتُ) يَرُدُّ تَأْوِيلَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَصْرِيحُ ابْنِ عَبَّاسٍ
فِي رِوَايَةٍ «فَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً، وَلَا صَدَاقًا».

رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ، وَنَسَبَهُ إِلَى إِخْرَاجِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
لَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.
فَإِنَّهُ يُرِيدُ عَمَلَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَلَا يَجُزِي أَنْ عَمَلُهُمْ بِالْحَدِيثِ
الضَّعِيفِ، وَهَجَرَ الْقَوِيُّ لَا يَقْوِي الضَّعِيفُ بَلْ يُضَعِّفُ مَا دَعَبُوا
إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ.

٩- إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا

الْأَوَّلِ دُونَ أَنْ يُطْلَقَهَا

٩٥٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
«أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَسْلَمْتُ، وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي
فَانْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ وَرَدَّهَا
إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٢/١)، وَابُو دَاوُدَ (٢٢٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤٤)،
وَالْبُخَارِيُّ (٢٠٠٨).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤١٥٩)، وَالْحَاكِمُ (٢٠٠/٢).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ، وَعَلِمَتِ امْرَأَتُهُ
بِإِسْلَامِهِ فَهِيَ فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَهِيَ تَزَوَّجَتْ بِاطْلَاقِ
تَنْتَزَعُ مِنَ الزَّوْجِ الْآخِرِ.

وَقَوْلُهُ (وَعَلِمَتِ بِإِسْلَامِي) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ
عَدَّتِهَا أَوْ قَبْلَهَا، وَأَنَّهَا تُرَدُّ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنْ عِلْمَهَا
بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ تَزَوُّجِهَا بغيرِهِ يُبْطِلُ نِكَاحَهَا مُطْلَقاً سِوَا انْقِضَاءِ
عَدَّتِهَا أَمْ لَا فَهِيَ مِنَ الْأَدْلَةِ لِكَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ الَّذِي قَدَّمَ أَنْ
تَرْكُهُ ﷺ الْاسْتِغْصَالَ هَلْ عَلِمَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعَدَّةِ أَوْ لَا دَلِيلُ

عَلَى أَنَّهُ لَا حَكْمَ لِلْعَدَّةِ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ الَّذِي
قَدَّمَ أَنَّهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا تَزَوَّجَتْ مِنْ شَأْنٍ لَا تَسْمُ هُنَا
الْقِصَّةُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ تَزَوُّجِهَا فِي الْعَدَّةِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ وَرَحِمَهُ
اللَّهُ.

وَلَا يَجُزِي أَنَّهُ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَقْدُ الْآخِرِ بَعْدَ انْقِضَاءِ
عَدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ صَحِيحاً وَإِنْ كَانَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا
فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يُقَالُ: إِنَّهُ أَسْلَمَ وَهِيَ فِي الْعَدَّةِ، وَإِذَا أَسْلَمَ
وَهِيَ فِيهَا فَالنِّكَاحُ بَاقٍ بَيْنَهُمَا فَتَزَوُّجُهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِاطْلَاقِ لَأَنَّهَا
بَاقِيَةٌ فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ فَهَذَا أَقْرَبُ.

١٠- رَدُّ الْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَ عَمَّا

٩٥٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ
قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ،
فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْحِهَا
بَيَاضاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْبَيْسِ ثِيَابُكَ، وَالْحَقِيقِي
بِأَهْلِكَ، وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٤/٤).

وَلِي إِشَادَةٍ جَمِيلَةٍ بِزَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.
وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخُوهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً
(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «تَزَوَّجَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ» بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُجْمَعَةِ فَهِيَ خَفِيفَةٌ
فَرَأَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ قِيْلَةً مَعْرُوفَةً

(«فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا رَأَى بِكَشْحِهَا» بِشَحْ
الْكَافِ فَشَيْنٌ مُجْمَعَةٌ فَهِيَ مُهْمَلَةٌ هُوَ مَا بَيْنَ الْخَاصِرَتَيْنِ إِلَى
الضَّلَعِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ).

(«بَيَاضاً» قَالَ: الْبَيْسِ ثِيَابُكَ وَالْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ، وَأَمَرَ لَهَا
بِالصَّدَاقِ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ. وَلِي إِشَادَةٌ جَمِيلَةٌ بِزَيْدٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ،
وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخُوهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً).

اخْتَلَفَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جَبَلٍ فَقِيلَ: عَنْهُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ،
وَقِيلَ عَنْ ابْنِ عُمرٍ، وَقِيلَ: عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَقِيلَ: عَنْ
كَعْبِ بْنِ زَيْدٍ.

والحديث فيه دليل على أن البرص مُنفَرَدٌ، ولا يدل الحديث على أنه يُفسخ به النكاح صريحاً لا إجمال قولوا عليه السلام «الْحَقِي بِأَهْلِكَ» أنه قصد به الطلاق

إلا أنه قد روى هذا الحديث ابنُ كثير بلفظ «أنه عليه السلام تزوج امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه رأى بكسحها وضحا فردّها إلى أهلها.

وقال: «دَلَّسْنُمُ عَلِيَّ» فهو دليل على الفسخ، وهذا الحديث ذكره ابنُ كثير في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب.

وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيب فنعم أكثر الأمة إلى ثبوته، وإن اختلفوا في التفاصيل

فروي عن علي وعمر أنها لا تُردُّ النساء إلا من أربع من الجنون، والجذام، والبرص، والداء في الفرج، وإسناده مُنْقَطِعٌ.

وروى البيهقي (٢١٥/٧) بإسناد جيّد عن ابن عباس عليه السلام أربع لا يجوزن بيع، ولا يَنكحُ المجنونة، والمجنومة، والبرصاء، والعفلاء، والرجل يُشارك المرأة في ذلك، ويزيد بالجلب والعنة على خلاف في العنة.

وفي أنواع من المنفَرَاتِ خلاف.

واختار ابنُ القيم «إعداد المعاد» (١٨٠/٥) أن كل عيب يفسد الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة، والرّاحة يُوجب الخيار، وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالفناء من الشروط في البيع

قال: ومن تدبّر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعديله وجكّيته، وما اشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول، وقربه من قواعد الشريعة

قال: وأما الأقصا على عيين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساويها فلا وجه له فالعَمَى، والخرس، والطَرَشُ، وتكونها مقطوعة الدين أو الرجلين أو إحداهما من أعظم المنفَرَاتِ، والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش، وهو مُنافٍ للدين، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً.

قال: وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن تزوج

١١- إِذَا وَجَدَ عَيًّا هَلْ يَدْفَعُ الصَّدَاقَ

٩٥٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عليه السلام قَالَ: أَيَّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَوَجَدَهَا بَرَصَاءَ، أَوْ مَجْنُونَةً، أَوْ مَجْدُومَةً فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِيئِهِ إِيَّاهَا، وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهَ مِنْهَا اخْرَاجَةُ سَعِيدِ بْنِ مَسْعُودٍ (ص ٢٤٥/١)، وَمَالِكٌ (الموطأ ص ٣٢٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٨٦/٣).

ورجالة ههنا.

تقدّم الكلام في الفسخ بالعيب.

وقوله (وهو) أي المهر له أي للزوج على من غرّه منها أي يرجع عليه، وإليه ذهب الهادي ومالك، وأصحاب الشافعي، وذلك لأنه غرّم لحقه بسببه إلا أنهم اشترطوا علمه بالعيب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه.

وقول عمر (على من غرّاه) دال على ذلك إذ لا غرم منه إلا مع العلم.

ودذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع إلا أن الشافعي قال بهذا في الجديد.

قال ابنُ كثير في «الإرشاد»:

وقد حكى الشافعي في القديم عن عمر وعلي وابن عباس في المرور يرجع بالمهر على من غرّاه، ويعتصم بما تقدّم من قوله عليه السلام «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» (مسلم ١٠١).

ثم قال الشافعي في الجديد: وإنما تركنا ذلك لحديث أحمد (٤/٦)، أبو داود (٢٠٨٣)، الرمزى (١١٠٢)، ابن ماجه (١٨٧٩) وهنود (رقم ٩٢١) «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيَكَاحُهَا

بَاطِلٌ فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا

قَالَ: فَجَعَلَ لَهَا الصَّدَاقُ فِي النِّكَاحِ الْبَاطِلِ، وَهِيَ الَّتِي غَرَّهَ فَلَا يُجْعَلُ لَهَا الصَّدَاقُ بِلَا رُجُوعٍ عَلَى الْغَارِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ الَّذِي الرُّجُوعُ فِيهِ مُخْتَارٌ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى انْتَهَى.

وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا مُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِ الْبَابِ.

٩٥٩- وَرَوَى سَعِيدٌ (٨٢٠)، أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَبِهَا قَرْنٌ، فَزَوْجُهَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا.

(وَرَوَى سَعِيدٌ أَيْضًا) يَعْنِي ابْنَ مَنْصُورٍ (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَبِهَا قَرْنٌ) يَفْتَحُ الْقَافُ وَسُكُونُ الرَّاءِ هُوَ الْعَقْلَةُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَيَفْتَحُ الْغَاءَ وَاللَّامَ، وَهِيَ تَخْرُجُ فِي قُبْلِ النِّسَاءِ وَحَيَاءِ النَّاقَةِ كَالْأَذْرَةِ فِي الرُّجَالِ

(فَزَوْجُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا)

١٢- الْحُكْمُ فِي الْعَيْنِ

٩٦٠- وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا (٢٠٠٩)، قَالَ: قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَيْنِ أَنْ يُؤْجَلَ سَنَةً، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ

(وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا) أَبِي وَاحِرٍ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ

(قَالَ قَضَى عُمَرُ أَنَّ الْعَيْنَ يُؤْجَلُ سَنَةً، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ) بِالْمُهْمَلَةِ فَنُونَ فَمِثْلُهَا ثَغِيَّةُ فَنُونَ، بَزْنَةٌ سِكَينٌ: هُوَ مَنْ لَا يَأْتِي النِّسَاءَ عَجْزًا لِعَدَمِ انْتِشَارِ ذَكَرِهِ، وَلَا يُرِيدُهُنَّ، وَالْأَسْمُ الْعِنَانَةُ وَالْعَيْنِ وَالْعَيْنَةُ بِالْكَسْرِ وَيَشْدُو، وَالْعُنَّةُ بِالضَّمِّ الْأَسْمُ أَيْضًا مَنْ عُنِّنَ عَنْ أَمْرٍ أَوْ حَكَمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِذَلِكَ أَوْ مَنَعَ بِالسَّحْرِ.

وَهَذَا الْأَثَرُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهَا عَيْبٌ يَفْسَخُ بِهَا النِّكَاحُ بَعْدَ تَحْقُقِهَا.

وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، وَالْقَائِلُونَ بِالْفَسْخِ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي إِمْنَالِهِ لِيَحْصَلَ التَّحْقِيقُ

فَقِيلَ: يُمَهَّلُ سَنَةً، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْجَلْهُ

وَعَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يُؤْجَلُ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَالْهَادِي، وَجَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فُسْخَ فِي ذَلِكَ.

وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفُسْخِ، وَهَذَا أَثَرٌ لَا حُجَّةَ فِيهِ،

وَبِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُخَيَّرْ أَمْرًا رَفَاعَةً.

وَقَدْ شَكَّكَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيمِ.

وَقَدْ أَجَابَ فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ: قُلْنَا: لَعَلَّ زَوْجَهَا انْتَكَرَ،

وَالظَّاهِرُ مَعَهُ

(قُلْتُ) لَا يَجْنَى «أَنَّ أَمْرًا رَفَاعَةً لَمْ تَشْكُ مِنْ رَفَاعَةٍ فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ طَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَجَاءَتْ تَشْكُو إِلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَتْ إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ مُدْبَةِ الثُّوبِ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رَفَاعَةً؟ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ، وَتَلْوَقِي عُسَيْلَتَهُ» (الْبَحَارُ ٥٧٩٢)، (مُسْلِمٌ ١٤٣٣).

وَلِي رِوَايَةُ الْمَوْطَأِ (ص ٣٢٨) «أَنَّ رَفَاعَةَ طَلَّقَتْ أَمْرَأَتَهُ تَوَيْمَةَ بِنْتَ وَغَبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثًا فَتَكَحَّتْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَسَهَا فَفَارَقَهَا فَأَرَادَ رَفَاعَةَ أَنْ يَنْكِحَهَا، وَهُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتُرِيدِينَ - الْحَبِيثُ.

وَبِهَذَا يُعْرَفُ عَدَمُ صَحَّةِ الْأَسْدِلَالِ بِقَصَّةِ رَفَاعَةٍ فَإِنَّهَا لَمْ تَطْلُبِ الْفُسْخَ بَلْ فَهِمَ مِنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ يُوْاجِعَهَا رَفَاعَةُ فَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَيْثُ لَمْ يَذُوقِ عُسَيْلَتَهَا، وَلَا ذَاقَتْ عُسَيْلَتَهُ لَا يُحِلُّهَا لِرَفَاعَةٍ.

وَكَيْفَ يُحْمَلُ حَدِيثُهَا عَلَى طَلِبِهَا الْفُسْخَ.

وَلَقَدْ أَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَسَهَا فَطَلَّقَهَا فَأَرَادَ رَفَاعَةَ أَنْ يَنْكِحَهَا، وَهُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ فَجَاءَتْ تَسْتَفِي رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاجْلَبِهَا بِأَنَّهُ لَا تَحِلُّ لَهُ».

وَأَمَّا قِصَّةُ أَبِي رُكَانَةَ، وَهِيَ «أَنَّهُ نَكَحَ أَمْرَأَةً مِنْ مَرْزَنَةَ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَتْ: مَا يُغْنِي عَنِّي إِلَّا كَمَا تُغْنِي عَنِّي هَذِهِ الشَّعْرَةُ - لِشَعْرَةٍ أَخَذْتُهَا مِنْ رَأْسِي - فَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَأَخَذَتْ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَبِيَّةً فَدَعَا بِرُكَانَةَ وَإِخْوَتِهِ ثُمَّ قَالَ لِبُجْلَسَاءِهِ:

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٦٢)، وَالتَّيْمِيُّ (عشرة النساء ١٢٩)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَرِجَالُهُ يَهْتَمُّونَ بِأَعْلَى الْإِسْلَامِ.

رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ بِلَفْظِهِ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (الحدود ٨٦/١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعُمَرُ بْنُ الْكَافِلِ (عشرة النساء ١٢٢)، وَخَزِيمَةُ بْنُ مَجْعَدٍ (١٩٢٤)، وَعَلِيُّ بْنُ طَلْحَةَ (المؤلف ١١٦٤)، وَطَلْحَةُ بْنُ عَلِيٍّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ (ابن عدي في الكامل: ١٠٦٢/٣).

وَجَابِرٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمر، وَالْبَرَاءُ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَانْسٌ، وَأَبُو ذَرٍّ.

وَفِي طَرِيقِهِ جَمِيعُهَا كَلَامٌ، وَلَكِنَّهُ مَعَ كَثْرَةِ الطَّرِيقِ وَاجْتِلَافِ الرِّوَاةِ يَشُدُّ بَعْضُ طَرِيقِهِ بَعْضًا.

وَيَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ.

وَلِى هَذَا ذَهَبَتِ الْأُمَّةُ إِلَّا الْقَلِيلُ لِلْحَدِيثِ هَذَا، وَلَآئِنْ الْأَصْلُ تَحْرِيمُ الْمُبَاشَرَةِ إِلَّا مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ، وَلَمْ يُحَلِّ تَعَالَى إِلَّا الْقَبْلَ كَمَا دَلَّ قَوْلُهُ ﴿فَاتَرَوْا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣).

وَقَوْلُهُ ﴿فَاتَرَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢) فَأَبَاحَ مَوْضِعَ الْحَرْثِ، وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْحَرْثِ ثَبَاتُ الزُّرْعِ فَكَذَلِكَ النِّسَاءُ الْغُرَضُ مِنْ إِيْتَانِهِنَّ هُوَ طَلَبُ النِّسْلِ لَا قِضَاءُ الشَّهْوَةِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقَبْلِ فَيَحْرُمُ مَا عَدَا مَوْضِعَ الْحَرْثِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لِعَدَمِ الْمِثَابَهَةِ فِي كَوْنِهِ مَحَلًّا لِلزُّرْعِ.

وَأَمَّا حُلُّ الْاسْتِمْتَاعِ فِيمَا عَدَا الْفَرْجَ فَمَاخُودٌ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، وَهُوَ جَوَازُ مُبَاشَرَةِ الْخَائِضِ فِيمَا عَدَا الْفَرْجَ.

وَذَهَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى جَوَازِ إِيْتَانِ الزَّوْجَةِ وَالْأُمَةِ بِلِى وَالْمَمْلُوكِ فِي الدَّبْرِ.

وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَصُحَّ فِي تَحْلِيلِهِ، وَلَا تَحْرِيمِهِ شَيْءٌ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ حَلَالٌ.

وَلَكِنْ قَالَ الرَّبِيعُ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ فِي سِتَّةِ كُتُبٍ.

وَيَقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِحَلِّهِ فِي الْقَدِيمِ.

وَفِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَرْخُصُ فِيهِ بَلْ أَنْهَى عَنْهُ.

أَتَرَوْنَ فَلَانًا يَغْنِي وَلَدًا لَهُ يُشْبِهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا مِنْ عَبْدِ يَزِيدَ، وَفَلَانًا لِأَيِّهِ الْآخَرُ يُشْبِهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا قَالُوا: نَعَمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَهَا فَقَعَلَ - الْحَدِيثُ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ ﷺ مَا ادَّعَتْهُ الْمَرَأَةُ مِنَ الْعَنَةِ لِأَنَّهَا خِلَافُ الْأَصْلِ، وَلِأَنَّهُ ﷺ تَعَرَّفَ أَوْلَادَهُ بِالْقِيَافَةِ، وَسَأَلَ عَنْهَا أَصْحَابَهُ ﷺ فَدَلَّ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ أَنَّهُ عَنِينٌ فَامْرَأَةٌ بِالطَّلَاقِ إِرْشَادًا إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ فِرَاقُهَا حَيْثُ طَلَبَتْ ذَلِكَ مِنْهُ لَا أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ.

(فائدة) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: اخْتَلَفُوا فِي الْمَرَأَةِ تُطَالِبُ الرَّجُلَ بِالْجَمَاعِ.

فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: إِنْ وَطَّئَهَا بَعْدَ أَنْ دَخَلَ بِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يُؤْخَلْ أَجَلُ الْعَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِنْ تَرَكَ جَمَاعَهَا لَعَلَّةَ أَجَلٍ لَهَا سَنَةٌ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عِلَّةٍ فَلَا تَأْجِلُ.

وَقَالَ عِيَّاضٌ: اتَّفَقَ كَافَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ لِلْمَرَأَةِ حَقًّا فِي الْجَمَاعِ فَيُثْبِتُ الْخِيَارَ لَهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ الْمَجْبُوبَ، وَالْمَسْخُوفَ جَاهِلَةً بِهِمَا، وَيَضْرِبُ لِلْعَيْنِ أَجَلَ سَنَةٍ لِاخْتِيَارِ زَوَالِ مَا بِهِ انْتَهَى.

(قلت) وَلَمْ يَسْتَدْلُوا عَلَى مِقْدَارِ الْأَجْلِ بِالشَّيْءِ بِدَلِيلٍ نَاهِيصٍ إِنَّمَا يَذْكُرُ الْفَقَّاهُ أَنَّهُ لِأَجَلٍ أَنْ عَمَّرَ بِهِ الْفُصُولُ الْأَرْبَعَةُ فَيُنَبِّئُ حَيْثُ كَانَ حَالُهُ.

٣- باب عشرة النساء

بِكَبْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمُجْمَعَةِ - أَيِ عَشْرَةِ الرُّجَالِ - أَيِ: الْأَزْوَاجِ - النِّسَاءِ أَيِ: الزَّوْجَاتِ.

١- النهي عن إتيان الدبر

٩٦١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا».

كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْرَجَ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا) أَيِ اقْبَلُوا الْوَصِيَّةَ فِيهِنَّ.

وَالْمَعْنَى إِنِّي أَوْصِيكُمْ بِهِنَّ خَيْرًا أَوْ الْمَعْنَى يُوصِي بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِيهِنَّ خَيْرًا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفِطْرَةُ لِلْبَخَارِيِّ وَالْمُسْلِمِ «فَبِأَن» اسْتَمْتَعَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا، وَبِهَا عَوَجٌ) هُوَ بِكَسْرِ الْوَاوِ عَلَى الْأَرْجَحِ

(وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا وَكَسَرَتْهَا طَلَّقَهَا).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ حَقِّ الْجَارِ، وَأَنْ مِنْ أَدَى الْجَارِ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُهُ مِنْهُ تَقَرُّرٌ مِنْ أَدَى جَارِهِ إِلَّا أَنَّهُ عَمَلٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْإِيمَانِ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ الْإِتِّصَافُ بِهِ.

وَلَقَدْ عُدَّ أَدَى الْجَارِ مِنَ الْكِبَارِ فَلَمَّا رُدَّ مِنْ كَانَ يُؤْمِنُ إِيْمَانًا كَامِلًا.

وَقَدْ وَصَّى اللَّهُ عَلَى الْجَارِ فِي الْقُرْآنِ، وَحَدَّ الْجَارَ إِلَى أَرْبَعِينَ دَلْرًا كَمَا أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ١٦٩/٨) أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ وَجُلَّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَزَلْتُ فِي مَحَلٍّ يَنْبَغِي فَلَان، وَإِنْ أَشْتَعَمْتُ لِي أَدَى أَقْرَبَهُمْ إِلَيَّ ذَارًا قَبِلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَأْتُونَ الْمَسْجِدَ فَيَصْحَوْنَ عَلَى أَنْ أَرْتَعِينَ ذَارًا جَارًا، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ خَافَ جَارَهُ بَوَاقِيَّةً».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ (٤٠٨٠) «إِنَّ اللَّهَ لَيَذْبُقُ بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ عَنْ مَائَةِ نَيْسَرٍ مِنْ جِيرَانِهِ» وَهَذَا فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ.

وَالْأَدْيَةُ لِلْمُؤْمِنِ مُطْلَقًا مُحَرَّمَةٌ قَالَ تَعَالَى «وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَلَمُوا بِهِنَّ» وَإِنَّمَا مُبَيَّنُّهُ (الْأَحْرَابُ: ٥٨) وَلِكَيْتَهُ فِي حَقِّ الْجَارِ أَشَدُّ عَزِيمًا فَلَا يُتَخَصَّرُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُعَدُّ فِي الْعَرَفِ أَدَى حَتَّى وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «إِنَّهُ لَا يُؤْذِيهِ بِقَارٍ يَذَرُهُ إِلَّا أَنْ يُغْرِفَ لَهُ مِنْ مَرْقَبِهِ، وَلَا يَخْجِرُ عَنْهُ الرِّيحُ إِلَّا بِأَذْنِهِ، وَإِنْ اشْتَرَى قَاتِلَهُ أَهْدَى إِلَيْهِ مِنْهَا» (الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ١٦٥/٨)، وَحَقُوقُ الْجَارِ مُسْتَوْفَاةٌ فِي «الْإِحْيَاءِ» (١١٢/٢-٢١٥) لِلْعَزَالِيِّ.

وَقَوْلُهُ (وَاسْتَوْصُوا) تَقَدَّمَ بَيَانُ مَعْنَاهُ، وَعَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ «فَبِأَنَّهُنَّ

وَقَالَ: إِنَّ مَنْ نَقَلَ عَنِ الْأَنْثَةِ إِبَاحَتَهُ فَقَدْ غَلَطَ عَلَيْهِمْ أَنْحَثَ الْغُلَطَ وَأَقْبَحَهُ، وَإِنَّمَا الَّذِي إِبَاحَتُهُ أَنْ يَكُونَ الذَّبْرُ طَرِيقًا إِلَى الْوَطءِ فِي الْفَرْجِ فِطْرًا مِنَ الذَّبْرِ فَاشْتَبَهَ عَلَى السَّامِعِ انْتَهَى.

وَيُرْوَى جَوَازُ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ، وَأَنْكَرَهُ أَصْحَابُهُ.

وَلَقَدْ أَطَالَ الشَّارِحُ الْقَوْلَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِمَا لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِيفَائِهِ هُنَا، وَقَرَّرَ آخَرًا تَحْرِيمَ ذَلِكَ، وَمِنْ أَدْلَتِهِ تَحْرِيمُ قَوْلِهِ.

٩٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي ذُبْرَاهَا».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٥٦)، وَالتَّيَمِيُّ (عِشْرَةُ النِّسَاءِ: ١١٥)، وَابْنُ حِبَّانَ (الْإِحْسَانُ: ٤٢٠٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (بِالْوَقْفِ).

عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا مَسْرَحَ لِلْإِجْهَادِ فِيهَا سِيمَا ذَكَرَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْوَعِيدِ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ بِالْإِجْهَادِ فَلَهُ حُكْمُ الرَّوْعِ.

٢- الوصية بالنساء

٩٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفِطْرَةُ لِلْبَخَارِيِّ (الْبَخَارِيُّ: ٥١٨٥)، مُسْلِمٌ (١٤٦٨).

وَلِلْمُسْلِمِ (١٤٦٨) (٥٩) «فَبِأَن» اسْتَمْتَعَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا، وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَكَسَرَتْهَا طَلَّقَهَا.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلْعٍ» بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَإِسْكَانِهَا وَاحِدَ الْأَصْلِ

(«فَبِأَن» أَعْوَجَ شَيْءٌ مِنَ الضِّلْعِ أَغْلَاهُ إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ

قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبًا لِنَدْخُلَ فَقَالَ ﷺ أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا
يَغْنِي عِشَاءً لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ) يَفْتَحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةَ وَكَسِرِ
الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةَ فَمَشَاةً

(وَتَسْتَحِدُّ) بِسَيْنٍ وَحَاءٍ مُهْمَلَتَيْنِ

(الْمَغْنِيَةُ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسِرِ الْمُعْجَمَةَ بَعْدَهَا شَأْنًا نَحْنِيَّةً سَاكِنَةً
فَمَوْحِدَةً مَفْتُوحَةً: الَّتِي غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِحَسَنِ التَّائِي لِلْقَادِمِ عَلَى أَهْلِهِ حَتَّى
يَشْعُرُوا بِقُدُومِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ بِزَمَانٍ يَتَسَعُّ لِمَا ذُكِرَ مِنْ تَحْسِينِ
هَيْئَاتِ مَنْ غَابَ عَنْهُمْ أَزْوَاجُهُمْ مِنَ الْإِمْتِشَاطِ، وَإِزَالَةِ الشَّعْرِ
بِالْمَوْسَى مَثَلًا مِنَ الْحَلَلَاتِ الَّتِي يَحْسُنُ إِزَالَتُهُ مِنْهَا، وَذَلِكَ لِئَلَّا
يَهْجَمَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُمْ فِي هَيْئَةٍ غَيْرِ مُنَاسِبَةٍ فَيَنْفِرَ الزَّوْجُ عَنْهُمْ.

وَالْمَرَادُ إِذَا سَافَرَ سَفَرًا يُطِيلُ فِيهِ الْغَيْبَةُ كَمَا دَلَّ لَهُ قَوْلُهُ:

(وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ) أَيُّ عَنْ جَابِرٍ «إِذَا أَطَالَ أَخَذَكُمْ الْغَيْبَةُ
فَلَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا» قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الطَّرُوقُ الْهَجِيُّ بِاللَّيْلِ مِنْ
سَفَرٍ، وَغَيْرِهِ عَلَى غَفْلَةٍ، وَيُقَالُ لِكُلِّ آتٍ بِاللَّيْلِ طَارِقٌ، وَلَا يُقَالُ
فِي النَّهَارِ إِلَّا بِحَاجَزٍ.

وَقَوْلُهُ (لَيْلًا) ظَاهِرُهُ تَقْيِيدُ النَّهْيِ بِاللَّيْلِ، وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي
دُخُولِهِ إِلَى أَهْلِهِ نَهَارًا مِنْ غَيْرِ شُعُورِهِمْ.

وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

فَعَلَّلَ الْبُخَارِيُّ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ بِقَوْلِهِ (بَابُ لَا يَطْرُقُ
الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ خَافَةَ أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ
عَثْرَانَهُمْ) فَعَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ يَكُونُ اللَّيْلُ جُزْءًا عِلَّةً؛ لِأَنَّ الرِّبِيَّةَ
تَغْلِبُ فِي اللَّيْلِ، وَتَنْدُرُ فِي النَّهَارِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مَا صَرَّحَ بِهِ،
وَهُوَ قَوْلُهُ (لِكَيْ تَمْتَشِطَ إِلَى آخِرِهِ) فَهُوَ حَاصِلٌ فِي اللَّيْلِ، وَالنَّهَارِ
قِيلَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُغْتَبَرًا عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَإِنَّ
الْغُرْضَ مِنَ التَّنْظِيفِ وَالتَّزْيِينِ هُوَ تَحْصِيلُ لِكَمَالِ الْغُرْضِ مِنْ
قَضَاءِ الشَّهْوَةِ، وَذَلِكَ فِي الْأَغْلَبِ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ فَالْقَادِمُ فِي
النَّهَارِ يَتَأَنَّى لِيَحْصَلَ لَزَوِجِيَّةُ التَّنْظِيفِ وَالتَّزْيِينِ لَوْفَتْ الْمُبَاشَرَةِ،
وَهُوَ اللَّيْلُ بِخِلَافِ الْقَادِمِ فِي اللَّيْلِ، وَكَذَلِكَ مَا يُخْشَى مِنْهُ مِنَ
الْعُتُورِ عَلَى وُجُودِ اجْتِنَابِ هُوَ فِي الْأَغْلَبِ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ خُرَيْمَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ

خُلُقْنِ مِنْ ضُلُوعٍ يُرِيدُ خُلُقْنِ خَلْقًا فِيهِ اعْوَجَاجٌ لِأَنَّهُنَّ خُلُقْنَ
مِنْ أَصْلٍ مُعْجَجٍ.

وَالْمَرَادُ أَنَّ حَوَاءَ أَصْلَهَا خُلِقَتْ مِنْ ضُلُوعِ آدَمَ كَمَا قَالَ
تَعَالَى «وَخَلَقْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا» [النساء: ١] بَعْدَ قَوْلِهِ «خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ»

وَأَخْرَجَ ابْنُ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «إِنَّ حَوَاءَ
خُلِقَتْ مِنْ ضُلُوعِ آدَمَ الْأَفْصَرِ الْأَيْسَرِ، وَهُوَ نَائِمٌ».

وَقَوْلُهُ «وَأَنَّ اعْوَجَ مَا فِي الضُّلُوعِ» إِبْخَارٌ بِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ
اعْوَجِ أَجْزَاءِ الضُّلُوعِ مُبَالِغَةً فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَهَا، وَضَمِيرُ
قَوْلِهِ «تَقْيِيمُهُ»، وَ«كَسْرَتُهُ» لِلضُّلُوعِ، وَهُوَ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، وَكَذَا جَاءَ
فِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ «تَقْيِيمُهَا»، وَ«كَسْرَتُهَا».

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْمَرَاةِ، وَرِوَايَةُ مُسْلِمٍ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ حَيْثُ
قَالَ «وَكَسْرَتُهَا طَلَاقُهَا».

وَالْحَدِيثُ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ وَالْإِحْتِمَالِ لَهَا
وَالصَّبْرِ عَلَى عَوَجِ اخْتِلَافِهَا.

وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِصْلَاحِ اخْتِلَافِهَا بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْعَوَجِ
فِيهَا، وَأَنَّهُ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ، وَتَقَدَّمَ ضَبْطُ الْعَوَجِ هُنَا.

وَقَدْ قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ الْعَوَجُ: بِالْفَتْحِ فِي كُلِّ مُتَّصِبٍ كَالْحَائِطِ
وَالْعُودِ وَشَبَهَيْهَا وَبِالْكَسْرِ مَا كَانَ فِي بَسَاطٍ أَوْ مَعَاشٍ أَوْ دِينٍ،
وَيُقَالُ: فَلَانٌ فِي دِينِهِ عَوَجٌ بِالْكَسْرِ

٣- المهلة في الدخول على النساء من سفر

٩٦٤- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي
غَزْوَةٍ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ فَقَالَ: أَمْهَلُوا
حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - يَغْنِي عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ
الشَّعِثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغْنِيَةُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٧٩)، مسلم (١٩٢٨)].

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (٥٢٤٤): «إِذَا أَطَالَ أَخَذَكُمْ الْغَيْبَةُ فَلَا يَطْرُقُ
أَهْلُهُ لَيْلًا».

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا

يُنْكَحُ أَنْ يَطْرُقَ النِّسَاءَ لَيْلًا فَطَرَقَ رَجُلَانِ كِلَاهُمَا فَوَجَدَ - يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ امْرَأَتِهِ مَا يَكْرَهُ.

وأخرج أبو عوانة في صحيحه [المسد: ١١٤/٥] من حديث جابر «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ أَتَى امْرَأَتَهُ لَيْلًا، وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ تَمْشِيهَا فَظَنَّتْهَا رَجُلًا فَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالسَّيْفِ فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَهَى أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا.

وفي الحديث الحث على البعد عن تنكح عورات الأهل، والحث على ما يجلب التودد والتحاب بين الزوجين وعدم التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل، وبغيرهم أولى.

وفيهِ إِنْ الاسْتِحْدَادُ وَغَوْرُهُ مِمَّا تَنْتَرِي بِهِ الْمَرْأَةُ لِرُؤُوسِهَا عِبْرَةٌ لِلشَّرْعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ الْمُنْهَى عَنْهُ

٤- النَّهْيُ عَنْ نَشْرِ السَّرِّ بَيْنَهُمَا

٩٦٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا».

أخرجه مسلم (١٤٣٧).

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ» مِنْ أَفْضَى الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ جَامِعًا أَوْ خِلَا بِهَا جَامِعًا أَوْ لَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ

(وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا) أَيِ وَتَشْرُ سِرَّهُ

(أخرجه مسلم) إِلَّا أَنَّهُ بَلْفَظٍ «إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ»

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَأَهْلُ النَّحْوِ يَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ أَشْرُ وَآخِرُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَشَرٌّ مِنْهُ

قَالَ: وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِاللَّتَيْنِ جَمِيعًا، وَهِيَ حُجَّةٌ فِي جَوَازِهِمَا جَمِيعًا، وَأَهُمَا لُغَتَانِ.

والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من

المرأة فيه من قول أو فعل وغیره.

وأما مجرد ذكر الوقاع فإذا لم يكن حاجة فذكره مكروه لأنه خلاف المروءة.

وقد قال ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» [البخاري (٦٤٧٥)، مسلم (٤٧)]

فإن دعت إليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة، بأن كان يُنكر إعراضه عنها أو تدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال ﷺ «إِنِّي لَا أَفْعَلُهُ أَنَا وَغَيْرِي» [مسلم (٣٥٠)].

وقال لأبي طلحة «أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ» [البخاري (٥٤٧٠)، مسلم (٢١٤٤)].

وقال لجابر «النَّكَيْسُ النَّكَيْسُ» [البخاري (٥٢٤٦)] وكذلك المرأة لا يجوز لها إفشاء سره.

وقد ورد به نص أيضاً.

٥- حَقُّ الزَّوْجَةِ

٩٦٦- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدُنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتَ وَتَكْسُوها إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحُ، وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

رواه أحمد (٤٤٧/٤)، وأبو داود (٢١٤٢)، والسنائي (كبرى) كما في (تحفة الأشراف) (١١٣٩٥)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وعلق البخاري بعبارة (ك النكاح، باب (٩٢))، وصححه ابن حبان (٤١٧٥)، والحاكم (١٨٨/٢)

(وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة فمشاة مخيطة ساكنة فداال مهملة، ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم.

وروى عن حكيم ابنه بهز بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي

(عن أبيه قال «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدُنَا» فكذا بعدم التاء هي اللغة الفصيحة، وجاء «زوجة» بالتاء

(عليه) قَالَ: تَطْعُمُهَا إِذَا أَكَلَتْ وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَتْ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تَقْبِضُ، وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالسَّائِي، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَعَلَّقُ الْبَخَارِيُّ بَعْضَهُ حَيْثُ قَالَ: بَابُ هَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيُوتِهِمْ، وَيَذْكُرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حِدَةَ رَفَعَهُ (وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ)، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ

(وصححه ابن حبان والحاكم)

دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها، وأن النفقة بقدر سعيه لا يكلف فوق وسعيه لقوله «إذا أكلت»، كذا قيل.

وفي أخيه من هذا اللفظ خفاء فمتى قدر على تحصيل النفقة وجب عليه أن لا يختص بها دون زوجيه، ولعله مقيّد بما زاد على قدر سدّ خلته حديث «أبداً بنفسك» [مسلم (٩٩٧)]، ومثله القول في الكسوة.

وفي الحديث دليل على جواز الضرب تاديباً إلا أنه منهي عن ضرب الوجه للزوجة وغيرها.

وقوله «لا تقبض» أي لا تسمعها ما تكره، وتقول: قبضك الله ونحوه من الكلام الجاني.

ومعنى قوله «لا تهجر إلا في البيت» أنه إذا أراد هجرها في المضجع تاديباً لها كما قال تعالى «وأنهزوهن في المضاجع» [النساء: ٣٤] فلا تهجرها إلا في البيت، ولا يتحول إلى دار أخرى أو يحولها إليها إلا أن رواية البخاري التي ذكرناها دلّت أنه ﷺ هجر نساءه في غير بيوتهم، وخرج إلى مشربته له.

وقد قال البخاري: إن هذا أصح من حديث معاوية.

هذا.

وقد يقال: دلّ فعله على جواز هجرهم في غير البيوت، وحديث معاوية على هجرهم في البيوت، ويكون مفهوم الحصر غير مراد.

واختلف في تفسير الهجر

فالجمهور فسروه بترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية، وهو من الهجران بمعنى البعد، وقيل: يضاجعها، ويوليها ظهره، وقيل: يترك جامعها، وقيل: يجامعها، ولا يكلمها، وقيل: من الهجر: الإغلاط في القول، وقيل: من الهجر، وهو الحبل الذي يربط به البعير أي أوثقوهن في البيوت قاله الطبري.

واستدل له، وههنا ابن العربي

٦- من أتى امرأته في قبلها من دبرها

٩٦٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَخَوَلُ فَتَزَلَتْ «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِ شَيْتَمٌ».

نقح عليه [البخاري (٤٥٢٨)، مسلم (١٤٣٥)]، واللفظ بسليم.

ولفظ البخاري: سَعَتِ جَابِرٌ يَقُولُ «كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا أَيْ فِي قُبْلِهَا كَمَا فَسَّرْتُهُ الرَّوَاةُ الْأُولَى جَاءَ الْوَلَدُ أَخَوَلُ فَتَزَلَتْ «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِ شَيْتَمٌ» [البقرة: ٢٢٣]

واختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال:

(الأول) ما ذكره المصنف من رواية الشيخين أنه في إتيان المرأة من ورائها في قبْلِها.

وأخرج هذا المعنى جماعة من المحدثين عن جابر، وغيره، واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقاً صرح في بعضها أنه لا يحل إلا في القُبْلِ.

وفي أكثرها الرُّدُّ عَلَى الْيَهُودِ

(الثاني) أنها نزلت في حيل إتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة عن ابن عمر من اثني عشر طريقاً

(الثالث) أنها نزلت في حيل الغزل عن الزوجة أخرجه أئمة من أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمر وعن ابن المسيب.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ فَالرَّاجِعُ
هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَأَمَّا عَمَّا قَدْ اخْتَلَفَتْ عَنْهُ الرِّوَايَةُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ
أُرِيدَ بِهَا الْعَزْلُ لَا يُنَاسِيهِ لَفْظُ الْآيَةِ.
هَذَا.

وَلَقَدْ رَوَيْتُ عَنْ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى «أَنَّى
يُشْتَمُ» إِذَا شَتَمَ فَهُوَ يَتَّانِ لِلْفُظِّ «أَنَّى»، وَأَنَّهُ بِمَعْنَى «إِذَا» فَلَا
يَذَلُّ عَلَى شَيْءٍ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ سَبَبُ النَّزُولِ عَلَى أَنَّ إِتْيَانَ الرُّوَجَةِ
مَوْكُولٌ إِلَى مُشِيئَةِ الرُّوَجِ.

٧- الدُّعَاءُ عِنْدَ الْجَمَاعِ

٩٦٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ
يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ،
وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ
فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (١٤١)، مسلم (١٤٣٤)]

هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ عِنْدَ
الْإِرَادَةِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تُفَسِّرُ رَوَايَةَ «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ
يَأْتِي أَهْلَهُ» - أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (٥١٦٥) - بِأَنَّ الْمُرَادَ حِينَ يُرِيدُ،
وَضَمِيرُ «جَنِّبْنَا» لِلرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ.

وَفِي رَوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ [المعجم الكبير (٢٤٦/٨)] «جَنِّبْنِي»
وَجَنِّبْ مَا رَزَقْتَنِي بِالْإِفْرَادِ.

وَقَوْلُهُ «لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» أَيُّ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشٌ: نَفْسُ الضَّرْرِ عَلَى جِهَةِ الْعُمومِ فِي
جَمِيعِ أَنْوَاعِ الضَّرْرِ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ الْعُمومِ فِي جَمِيعِ
الْأَحْوَالِ مِنْ صِغَةِ النَّفْيِ مَعَ التَّأْيِيدِ، وَذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ
مَنْ أَنْ «كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَطْعَنُ الشَّيْطَانَ فِي بَطْنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ إِلَّا
مَرْيَمَ وَابْنَهَا» [البخاري (٣٢٨٦)، مسلم (٢٣٦٦)] فَإِنَّ فِي هَذَا الطَّعْنِ
نَوْعَ ضَرَرٍ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ صُرَاحِهِ

قُلْتُ: هَذَا مِنَ الْقَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى عُمومِ الضَّرْرِ الدِّينِيِّ
وَالدُّنْيَوِيِّ.

وَقِيلَ: لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا الدِّينِيُّ، وَأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادِ
الَّذِينَ قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ «إِنْ عِيسَايَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ
سُلْطَانٌ» [الحجر: ٤٢].

وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٩٤/٦) عَنْ الْحَسَنِ
وَلِيهِ «فَكَانَ يُرْجَى إِنْ حَلَّتْ بِهِ أَنْ يَكُونَ وَلَدًا صَالِحًا،
وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَكِنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْ قَبْلِ الرَّايِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ فِي دِينِهِ، وَلَكِنْ
يَلْزَمُ مِنْهُ الْعَصَمَةُ، وَلَيْسَتْ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ.

وَلَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّ الْعَصَمَةَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى جِهَةِ
الْوُجوبِ.

وَفِي حَقِّ مَنْ دُعِيَ لِأَجْلِ هَذَا الدُّعَاءِ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ فَلَا
يَعْدُ أَنْ يَوْجَدَ مَنْ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ عَمْدًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
ذَلِكَ وَاجِبًا لَهُ.

وَقِيلَ: لَمْ يَضُرَّهُ لَمْ يَفْتِنْهُ فِي دِينِهِ إِلَى الْكُفْرِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ
عَصَمَتُهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ.

وَقِيلَ: لَمْ يَضُرَّهُ لِمُشَارَكَةِ الشَّيْطَانِ لِأَيِّهِ فِي جَمَاعٍ أَشْهُ،
وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الَّذِي يُجَامِعُ، وَلَا يُسَمِّي يَلْتَفُ
الشَّيْطَانُ عَلَى إِحْلِيلِهِ فَيُجَامِعُ مَعَهُ
قِيلَ: وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ الْأَجَوِبَةِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ مَنْ أَخْرَجَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ثُمَّ هُوَ
مُرْسَلٌ ثُمَّ الْحَدِيثُ سَبَقَ لِقَائِهِ تَحْصُلُ لِلْوَلَدِ، وَلَا تَحْصُلُ عَلَى
هَذَا، وَلَعَلَّهُ يَقُولُ: إِنْ عَدِمَ مُشَارَكَةَ الشَّيْطَانِ لِأَيِّهِ فِي جَمَاعٍ أَمُّهُ
فَائِدَةٌ عَائِدَةٌ عَلَى الْوَلَدِ أَيْضًا.

وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ، وَبَيَانُ بَرَكَتِهَا فِي كُلِّ حَالٍ،
وَأَنْ يَنْتَصِمَ بِاللَّهِ وَذَكَرَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالتَّسْبِيحُ بِأَسْمِهِ،
وَالِاسْتِعَاذَةُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْوَاءِ.

وَلِيهِ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يُفَارِقُ ابْنَ آدَمَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
إِلَّا إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ.

٨- حرمة امتناع المرأة عن الفرائض

٩٦٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، قَبَاتٌ غَضَبَانَ لَعْنَتَاهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٢٣٧)، مسلم (١٤٣٦)]، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ (١٤٣٦): «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ قَبَاتٌ غَضَبَانَ لَعْنَتَاهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ») أَيِ وَتَرَجَعَ عَنِ الْعَصِيانِ فِي بَعْضِ الْفَاقِطِ الْبَخَارِيُّ «حَتَّى تَرْجِعَ» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا»).

في الحديث إخبار بأنه يجب على المرأة إجابة زوجها أي إذا دعاها للجماع لأن قوله «إلى فراشه» كناية عن الجماع كما في قوله «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ» [ج (٦٨١٨)، م (١٤٥٨)].

ودليل الوجوب لعن الملائكة لها إذ لا يلعون إلا عن أمر الله، ولا يكون إلا عقوبة، ولا عقوبة إلا على ترك واجب.

وقوله «حَتَّى تُصْبِحَ» دليل على وجوب الإجابة في الليل، ولا مفهوم له لأنه خرج ذكره مخرج الغالب، وإلا فإنه يجب عليها إجابته نهاراً.

وقد أخرج غير مُقْبِلٍ بِاللَّيْلِ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٩٤٠)، وَابْنُ حَبَّانٍ مَرْفُوعاً (٥٣٥٥) «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تَصْعَدُ لَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ حَسَنَةٌ - الْعَيْدُ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ، وَالسُّكْرَانُ حَتَّى يَصْحَوْ، وَالْمَرْأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى»، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي سَخَطِهِ مُطْلَقًا، وَلَوْ لَعَدِمَ طَاعَتَهَا فِي غَيْرِ الْجَمَاعِ، وَلَيْسَ فِيهِ لَعْنٌ إِلَّا أَنْ فِيهِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ يَدْخُلُ فِيهِ عَدَمُ طَاعَتِهَا لَهُ فِي جَمَاعِهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

وزاد البخاري في روايته في بدء الخلق (٣٢٣٧): «قَبَاتٌ غَضَبَانَ عَلَيْهَا أَيِ زَوْجُهَا».

وقيل: وهذه الزيادة تبتغى وقوع اللعن عليها لأنها حيثئذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فإنها

لا تستحق اللعن.

وفي قوله (لَعْنَتَاهَا الْمَلَائِكَةُ) دلالة على أن منع من عليه الحق عمن هو له. - وقد طلبه - يُوجِبُ سَخَطَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمَانِعِ سِوَاهُ كَانِ الْحَقُّ فِي بَدَنِ أَوْ مَالٍ

قيل: ويدل على أنه يجوز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإزهاب عليه قبل أن يواقع المعصية فإذا واقعها دعي له بالتوبة، والمغفرة.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٢٩٤/٩) بَعْدَ نَقْلِهِ لِهَذَا عَنِ الْمُهَلَّبِيِّ: لَيْسَ هَذَا التَّيْقِيدُ مُسْتَفَادًا مِنَ الْحَدِيثِ بَلْ مِنْ أَدْلَةٍ أُخْرَى.

والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي، وهو الإبعاد من الرحمة، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يُطْلَبُ لَهُ الْهِدَايَةُ وَالتَّوْبَةُ وَالرُّجُوعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ.

والذي أجازه أراد معناه العرفي، وهو مُطْلَقُ السُّبِّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ عِلْمَهُ إِذَا كَانَ بِمَحِثٍ يَزْدَعُ الْعَاصِي بِهِ وَيَسْزَجِرُ، وَلَعْنُ الْمَلَائِكَةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ اللَّعْنِ مِنْهَا فَإِنَّ التَّكْلِيفَ مُخْتَلَفٌ انْتَهَى كَلَامُهُ.

(قُلْتُ) قَوْلُ الْمُهَلَّبِيِّ: إِنَّهُ يَلْعَنُ قَبْلَ وَقُوعِ الْمَعْصِيَةِ لِلإِزْهَابِ كَلَامٌ مَرْدُودٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَعْنُهُ قَبْلَ إيقَاعِهِ لَهَا أَصْلًا لِأَنَّ سَبَبَ اللَّعْنِ وَقُوعُهَا مِنْهُ فَقِيلَ وَقُوعِ السُّبِّ لَا وَجْهَ لإيقاعِ السُّبِّ.

ثم إنه رُتِبَ في الحديث لعن الملائكة على إساء المرأة عن الإجابة، وأحاديث لعن الله شارب الخمر زابو داود (٣٦٧٤)، ابن ماجه (٣٣٨٠) رُتِبَ فِيهَا اللَّعْنُ عَلَى وَصْفِ كَوْنِهِ شَارِبًا.

وقول الحافظ بأنه إن أريد معناه العرفي جاز لا يخفى أنه غير مراد للشارح إلا المعنى اللغوي.

والتحقيق أن الله تعالى أخبرنا أن الملائكة تلعن من ذكر، وبأنه تعالى لعن شارب الخمر، ولم يامرنا بلعنه فإن ورد الأمر بلعنه وجب علينا الامتناع، ولعنه ما لم تعلن توبته، ونذب لنا الدعاء له بالتوفيق للتوبة والاستغفار له.

وقد أخبر الله تعالى أن الملائكة تلعن من ذكر، ومعلوم أنه عن أمر الله، وأخبر أنهم يستغفرون لمن في الأرض، وهو عام يشمل من يلعونهم من أهل الإيمان، وهم المرادون في الآية إذ

أَوْ غَيْرِهِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ ذَاتَ زِينَةٍ أَوْ لَا مُزَوَّجَةً أَوْ غَيْرَ مُزَوَّجَةٍ.

وَاللَّهَادِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ خِلَافٌ، وَتَفَاصِيلُ لَا يَنْهَضُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ بَلِ الْأَحَادِيثُ قَاضِيَةٌ بِالتَّحْرِيمِ مُطْلَقًا لَوْصِلَ الشَّعْرُ وَاسْتِصَالُهُ كَمَا هِيَ قَاضِيَةٌ بِتَّحْرِيمِ الْوَشْمِ وَسَوَالِهِ وَدَلُّ الْلَعْنِ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَاصِيَ مِنَ الْكِبَايَرِ.

هَذَا وَقَدْ عَلَّلَ الْوَشْمُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ لَخَلْقِ اللَّهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْخَضَابَ بِالْحَنَاءِ وَغَيْرِهِ تَشْمَلُهُ الْعِلَّةُ، وَإِنْ شَمَلَتْهُ فَهُوَ خُصُوصٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَبِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي عَصَرِهِ ﷺ بَلِ أَمْرٌ بِتَغْيِيرِ بَيَاضِ أَصَابِعِ الْمَرْأَةِ بِالْخَضَابِ كَمَا فِي قِصَّةِ هِنْدَ رَأْسِ دَاوُدَ (٤١٦٥).

فَأَمَّا وَصْلُ الشَّعْرِ بِالْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخَرْقِ فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ مَالِكٌ وَالطَّبْرِيُّ، وَكَثِيرُونَ أَوْ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: الْوَصْلُ مَمْنُوعٌ بِكُلِّ شَيْءٍ سَوَاءٌ وَصَلَتْهُ بِصُوفٍ أَوْ حَرِيرٍ أَوْ خَرْقٍ، وَاجْتَمَعُوا بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (٢١٢٦) عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا».

وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: النَّهْيُ مُخْتَصَرٌ بِالْوَصْلِ بِالشَّعْرِ، وَلَا بَأْسَ بِوَصْلِهِ بِصُوفٍ أَوْ خَرْقٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَا يَصِحُّ عَنْهَا.

قَالَ الْقَاضِي: وَأَمَّا رِبْطُ خِيُوطِ الْحَرِيرِ الْمَلُونَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا يُشَبِّهُ الشَّعْرَ فَلَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْلٍ، وَلَا لَعْنَى مَقْصُودَةٍ مِنَ الْوَصْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّجَمُّلِ وَالتَّحْسِينِ انْتَهَى.

وَمَرَادُهُ مِنَ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبَةِ هُوَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخُدَاعِ لِلزَّوْجِ فَمَا كَانَ لَوْهُ مُغَايِرًا لِلْوَنِ الشَّعْرِ فَلَا خُدَاعَ فِيهِ.

١٠- جَوَازُ الْغِيلَةِ وَالْعَزْلِ

٩٧١- وَعَنْ جُذَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ فَتَنْظَرْتُ

المرأة من عصاة أهل الإيمان لأنهم المحتاجون إلى الاستغفار لا أنها مقيدة بقوله «وَرَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا» - الآية (غافر: ٧) كما قيل لأن التائب مغفور له، وإنما دعاؤهم له بالمغفرة تعبُّدٌ، وزيادة تنويهُ بشأن التائبين.

وَأَمَّا شُمُوكُ عُمُومِهَا الْكَفَّارُ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَبِهَذَا يُعْرَفُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَامُوا بِالْأَمْرِ كَمَا أَمَرْنَا إِلَيْهِ.

وَالْحَدِيثُ رِيَاةُ اللَّهِ لِعِبْدِهِ، وَلَعْنُ مَنْ عَصَاهُ فِي قَضَاءِ شَهَوَاتِهِ مِنْهُ، وَأَيُّ رِعَايَةٍ أَعْظَمَ مِنَ رِعَايَةِ الْمَلِكِ الْكَبِيرِ لِلْعَبْدِ الْخَفِيرِ فَلْيَكُنْ لِنَعْمِ مَوْلَاهُ ذَاكِرًا، وَلِأَيُّوبَ شَاكِرًا، وَمَنْ مَعَاصِيهِ مُحَادَرًا، وَلِهَذَا التَّكْتَةُ الشَّرِيفَةُ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ مُذَاكِرًا.

٩- لَعْنُ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ

٩٧٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ، وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٩٤٠)، مُسْلِمٌ (٢١٢٤)]

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ» بِالضَّادِّ الْمُهْمَلَةِ

(وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ) بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ (وَالْمُسْتَوْشِمَةَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

الوَاصِلَةُ: هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَصِلُ شَعْرَهَا بِشَعْرِ غَيْرِهَا سَوَاءٌ فَعَلَتْهُ لِنَفْسِهَا أَوْ لِغَيْرِهَا.

وَالْمُسْتَوْصِلَةُ الَّتِي تَطْلُبُ فَعْلَ ذَلِكَ.

وَزَادَ فِي الشَّرْحِ: «وَيَفْعَلُ بِهَا»، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ.

وَالْوَاشِمَةُ: فَاعِلَةُ الْوَشْمِ، وَهُوَ أَنْ تَغْرِزَ إِبْرَةً وَغَيْرَهَا فِي ظَهْرِ كَتِفِهَا أَوْ شَفَتَيْهَا أَوْ غَيْرِهَا مِنْ بَدَنِهَا حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ثُمَّ تَحْسِرَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ بِالْكُحْلِ وَالتُّورَةِ فَيَخْضُرُ.

وَالْمُسْتَوْشِمَةُ: الطَّالِبَةُ لِذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ فَالْوَصْلُ مُحَرَّمٌ لِلْمَرْأَةِ مُطْلَقًا بِشَعْرِ مُحَرَّمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَدْمِيٍّ

وقوله في جواب سؤالهم عنه «إنه الوأد الخفي» دال على تحريمه لأن الرأد دفن البنت حيّة.
وبالتحريم حزم ابن حزم (المحلى) (٧٠/١٠) محتجاً بحديث الباب هذا.

وقال الجمهور: يجوز عن الحرّة بإذنها وعن الأمة السريّة بغير إذنها، ولهم خلاف في الأمة المروجة محرّرة قالوا: وحديث الكتاب معارض بحديثين

الأول: عن جابر قال «كانت لنا جوار، وكنا نعرل فقالت اليهود: تلك المؤمنة الصغرى فسيل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: كذبوا اليهود، ولو أَرَادَ الله خلقه لم تستطع رذه».

أخرجه النسائي [عشرة النساء (١٩٣)]، والترمذي (١١٣٦)، وصحّحه.

والثاني: أخرجه النسائي [عشرة النساء (١٩٨)] من حديث أبي هريرة نحوه

قال الطحاوي [مشكل الآثار (١٧٣/٥)]، والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه.

ورجح ابن حزم في «المحلى» (٧٠/١٠) حديث جذامة، وأن النهي فيه للتحريم بأن حديث غيرها مرجح لأصل الإباحة، وحديثها مانع فمن ادعى أنه أبيض بعد المنع فعليه البيان.

ونوزع ابن حزم في دلاله قوله ﷺ «ذلك الوأد الخفي» على الصراحة بالتحريم لأن التحريم للوَادِ المحقق الذي هو قطع حياة مُحَقَّقَة، والعزل، وإن شبهه ﷺ به فإنما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة، والمشبّه دون المشبه به، وإنما ساءه وأدا لما تعلق به من قصد منع الحمل.

وأما علّة النهي عن العزل فالأحاديث دالة على أن وجهه أنه مُعَادَة للقدَر، وهو دال على عدم التفرقة بين الحرّة والأمة.

(فائدة) معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح ينشُرُ جوارّه وعدمه على الخلاف في العزل، ومن أجازَه أجازَ المعالجة، ومن حرّمه حرّم هذا بالأولى.

في الروم وفارس، فإذا هم يُعِيلُونَ أولادهم فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً، ثم سأله عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الوأد الخفي».

رواه مسلم (١٤٤٢).

(وعن جذامة بنت وهب) بضم الجيم وذلك معجمة، ويروى بالذال المهملة قيل: وهو تصحيف هي أخت عكاشة بن محصن من أمّه هاجرت مع قوبها، وكانت تحت أنيس بن قنادة مصغر أنيس

(قالت: «حضرت رسول الله ﷺ في أناس، وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة») بكسر الغين المعجمة فمشاة غنيّة

(«قطرت في الروم، وفارس فإذا هم يُعِيلُونَ أولادهم فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً» ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الوأد الخفي» رواه مسلم)

اشتمل الحديث على مسألتين

(الأولى) الغيلة تقدّم ضبطها، ويقال لها الغيل يفتح الغين مع فتح المشاة التحتية، والغيال بكسر الغين.

والمراد بها: مُجَامعة الرجل امرأته، وهي ترضع كما قاله مالك، والأصمعي، وغيرهما.

وقيل: هي أن ترضع المرأة، وهي حامل، والأطباء يقولون: إن ذلك داء، والعرب تكرهه وتقيّه، ولكن النبي ﷺ رد ذلك عليهم، وبين عدم الضرر الذي زعمه العرب، والأطباء بأن فارساً والروم تفعل ذلك، ولا ضرر يحدث مع الأولاد.

وقوله «فإذا هم يُعِيلُونَ» من أغال يُعِيلُ.

والمسألة الثانية: العزل، وهو يفتح العين المهملة وسكون الزاي، وهو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج، وهو يفعل لأحد امرين:

أما في حق الأمة فلئلاّ تعمل كراهة لحي الولد من الأمة، ولأنه مع ذلك يتعدّز بيها.

وأما في حق الحرّة فلكرهه ضرر الرضيع إن كان أو لئلاّ تحمل المرأة.

وَيُلْحَقُ بِهَذَا تَعَاطِي الْمَرَأَةِ مَا يَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْ أَصْلِهِ.

مسعود.

وَلَقَدْ أَتَى بَعْضُ الشَّافِعِيِّ بِالْمَنْعِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِهِمْ
بِإِبَاحَةِ الْعَزْلِ مُطْلَقًا.

١١- جَوَازُ الْعَزْلِ

٩٧٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَعَزِّلُ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحُولَ، وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرِّجَالُ، وَإِنَّ الْيَهُودَ تَحَدَّثُ: أَنَّ الْعَزْلَ الْمَوْوَدَّةَ الصُّغْرَى قَالَ: كَذَبَتِ الْيَهُودُ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥١/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٧١)، وَالْفَيْصَلُ لَهُ، وَالنَّسَائِيُّ [عَشْرَةُ النِّسَاءِ (١٩٤)]، وَالطَّعَنِيُّ [مَشْكَلُ الْأَمْرِ (١٩١٦)]، وَرِجَالُهُ بِهَذَا.

الْحَدِيثُ قَدْ عَارَضَ حَدِيثَ النَّهْيِ، وَتَسْمِيَتُهُ لللعزل الْعَزْلُ الْوَادِ الْخَفِيِّ.

وَفِي هَذَا كَذِبُ يَهُودٍ فِي تَسْمِيَةِ الْمَوْوَدَّةِ الصُّغْرَى.

وَلَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ حُمِلَ عَلَى التَّنْزِيهِ وَتَكْذِيبِ الْيَهُودِ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّحْرِيمَ الْحَقِيقِي.

وَقَوْلُهُ «لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ» - إِلَى آخِرِهِ - مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا قَدَّرَ خَلْقَ نَفْسٍ فَلَا بُدَّ مِنْ خَلْقِهَا، وَأَنَّهُ يَسْبِقُكُمُ الْمَاءُ فَلَا تَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِهِ، وَلَا يَفْعَلُكُمْ الْحَرَصُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ يَسْبِقُ الْمَاءُ مِنْ غَيْرِ شُعُورِ الْعَازِلِ لِمَتَامِ مَا قُدِّرَ اللَّهُ.

وَلَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٤٠/٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢١٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ أَعْرِفَتْهُ عَلَى صَخْرَةٍ لَأَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا وَلَدًا» وَلَهُ شَاهِدَانِ فِي الْكَبِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ (كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (٢٩٦/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِي الْأَوْسَطِ (٦٨٤٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ عَنْ ابْنِ

٩٧٣- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعَزِّلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَيْهَقِيُّ (٥٢٠٩)، مُسْلِمٌ (١٤٤٠)].
وَلِمُسْلِمٍ: «قُلِعَ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ».

(وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَعَزِّلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ «لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَنْهَى عَنْهُ» إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ كَلَامِ سَفْيَانَ أَحَدٍ رَوَاتِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَالَهُ اسْتِثْبَاتًا.

قَالَ الْمُسْنَدُ فِي الْفَتْحِ (٣٠٥/٩): تَبَيَّنَتْ الْمَسَانِيدُ فَوُجِدَتْ أَكْثَرُ رَوَاتِهِ عَنْ سَفْيَانَ لَا يَذْكُرُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ أَنْتَهَى.

وَلَقَدْ وَقَعَ لِلصَّاحِبِ الْعَمْدَةِ مِثْلُ مَا وَقَعَ لِلْمُسْنَدِ هُنَا فَجَعَلَ الزِّيَادَةَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَشَرَحَهَا ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَاسْتَعْرَبَ اسْتِدْلَالَ جَابِرٍ بِتَقْرِيرِ اللَّهِ لَهُمْ.

(وَلِمُسْلِمٍ) أَيُّ عَنْ جَابِرٍ «قُلِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ» فَدَلَّ تَقْرِيرُهُ لللعزل لَهُمْ عَلَى جَوَازِهِ.

وَلَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ جَابِرٌ بِالْقُرْآنِ مَا يُقْرَأُ أَعْمَ مِنَ التَّعْبِيدِ بِتِلَاوَتِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُوحَى إِلَيْهِ فَكَانَتْهُ يَقُولُ: فَمَلْنَا فِي زَمَنِ التَّشْرِيعِ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ نَقْرَأْ عَلَيْهِ.

قِيلَ: فَيَزُولُ اسْتِغْرَابُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُمْ فَعَلُوهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعَزْلِ، وَلَا يُنَافِيهِ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ كَمَا دَلَّ لَهُ أَحَادِيثُ النَّهْيِ.

١٢- الطَّوْفُ عَلَى النِّسَاءِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ

٩٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ».

تسع، وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في «المختار»، ومن قال «إحدى عشرة» أدخل مارية القبطية، وريحانة فيهن، وأطلق عليهما لفظ نساؤه تغليبا.

وفي الحديث دلالة على أنه ﷺ كان أكمل الرجال في الرجلية حيث كان له هذه القوة.

وقد أخرج البخاري (٢٦٨) «أنه كان له قوة ثلاثين رجلا».

وفي رواية الإسماعيلي (الظر «الفتح» (٣٧٨/١)) «قوة أربعين»، ومثله لأبي نعيم في «صفة الجنة».

وزاد «من رجال أهل الجنة».

وقد أخرج أحمد (٣٦٧/٤)، والنسائي «الكبرى» كما في «نخبة الأشراف» (٢٦٥٨)، وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم «أن الرجل في الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة».

٤- باب الصداق

الصداق: بفتح الصاد المهملة وكسرهما ماخوذ من الصدق لإشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة.

وفيه سبع لغات وله ثمانية أسماء يجمعها قوله:

صداق ومهر وخلعة وفريضة حياة واجر ثم غرض علانق وكان الصداق في شرع من قبلنا للأولياء كما قال صاحب «المستعذب على المهذب».

١- جعل العتق هو الصداق

٩٧٥- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ اعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٨٦)، مسلم (١٣٦٥)]

هي أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب من سبط هارون بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقيل يوم خيبر، ووفقت صفية في الشبي فاصطفاه رسول الله ﷺ فاعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها وماتت سنة خمسين وقيل غير

أخرجه [البخاري (٢٨٤)، مسلم (٣٠٩)]، واللفظ لمسلم

تقدم الكلام عليه في باب الغسل.

واستدل به على أنه لم يكن القسم بين نساؤه ﷺ عليه واجبا.

وقال ابن العربي: إنه كان للنبي ﷺ ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم، وهي بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب، وكأنه أخذ من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري (٥٢١٦) «أنه ﷺ كان إذا انصرف من العصر دخل على نساؤه فيدنو من إحداهن»

فقولها «فیدنو» يقتضي أنه للوقاع إلا أن في بعض رواياته (ابن داود (٢١٣٥)) «من غير وقاع» فهو لا يتم ماخذا لابن العربي.

وقد أخرج البخاري (٥٢١٥) من حديث أنس «أنه ﷺ كان يطوف على نساؤه في الليلة الواحدة، وله يومين تسع نسوة، ولا يتم أن يراود بالليلة بعد المغرب كما قاله لأنه لا تسع ذلك الوقت سيما مع الانتظار لصلاة العشاء لفعل ذلك كذا قيل، وهو مجرد استبعاد، وإلا فالظاهر اتساعه لذلك فقد كان ﷺ يؤخر العشاء أو لأنه أعطي قوة في ذلك لم يعطها غيره».

والحديث دليل أنه كان لا يجب القسم عليه لنساؤه، وهو ظاهر قوله تعالى «ترجي من نشأ منهن» - الآية [الأحزاب: ٥١].

وذهب إليه جماعة من أهل العلم.

والجمهور يقولون: يجب عليه القسم، وتاولوا هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضاء صاحبة النوبة، وبأنه يمتثل أنه فعله عند استيفاء القسم ثم يستأنف القسم، وبأنه يمتثل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم.

وقوله «وله يومين تسع نسوة» في رواية البخاري (٢٦٨) «وهن إحدى عشرة».

ويجمع بين الروایتين بأن يحمل قول من قال «تسع» نظرا إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده، ولم يجتمع عنده أكثر من

ذلك

حَالَةَ الرِّقِّ وَهُوَ مُحَالٌ أَيْضاً لِتَنَاقُضِهِمَا أَوْ حَالَةَ الْحَرِّيَّةِ فَيُلْزَمُ سَبْقُهَا عَلَى الْعَقْدِ فَيُلْزَمُ وُجُودُ الْعِتْقِ حَالَ فِرَاسِ عَدِيمِهِ وَهُوَ مُحَالٌ لِأَنَّ الصَّدَاقَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ تَقَرُّرُهُ عَلَى الزَّوْجِ إِثْمًا نَهْضًا وَإِمَّا حُكْمًا حَتَّى يَمْلِكَ الزَّوْجَةُ طَلَبَهُ وَلَا يَتَأَنَّى مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعِتْقِ فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا.

وَأَجِيبُ:

أَوَّلًا أَنَّهُ بَعْدَ صَحَّةِ الْقِصَّةِ لَا يُبَالِي بِهَذِهِ الْمُنَاسِبَاتِ.

وَالثَّانِي: بَعْدَ تَسْلِيمِ مَا قَالُوهُ فَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْعَقْدَ يَكُونُ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ الْعَقْدِ لَزِمَهَا التَّسْعَاةُ بِقِيَمَتِهَا وَلَا عُدُورَ فِي ذَلِكَ وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّ الْعِتْقَ مُنْعَةٌ يَصْغُ الْمَعْلُوضَةُ عَنْهَا وَالْمُنْعَةُ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ صَحَّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مِثْلُ سُكْنَى الدَّارِ وَخِدْمَةِ الزَّوْجِ وَلِحَوِّ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ ثَوَابَ الْعِتْقِ عَظِيمٌ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفُوتَ بِجَعْلِهِ صَدَاقًا وَكَانَ يُمَكِّنُ جَعْلَ الْمَهْرِ غَيْرُهُ

فَجَوَابُهُ ﷺ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْمَفْضُولَ لِيَبَانَ التَّشْرِيعُ وَيَكُونَ ثَوَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَوَابِ الْأَفْضَلِ فَهُوَ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ

وَأَمَّا جَعْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ جُورِيَّةَ مُؤَيَّدًا لِحَدِيثِ صَفِيَّةَ وَلَفْظُهُ «أَنَّ ﷺ قَالَ لِجُورِيَّةَ لَمَّا جَاءَتْ تَسْتَعِينِي: فِي كِتَابَتِيهَا: هَلْ لَكَ أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَأَتَزَوَّجَكَ قَالَتْ: قَدْ فَعَلْتُ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ دَاوُدَ (٢٩٣١) فَلَا يَنْبَغِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْمَهْرِ وَلَا غَيْرِهِ فَلَيْسَ ثَمَّا لَحْنٌ فِيهِ.

٢ - الصَّدَاقُ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ

٩٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأُ، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَ: قُلْتُ لَا قَالَتْ: يَصْنَفُ أَوْقِيَّةً، فَوَيْلُكَ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ صَدَاقًا بِأَيِّ عِبَارَةٍ وَقَعَتْ تُفِيدُ ذَلِكَ وَلِلْفَقْهَاءِ عِدَّةُ عِبَارَاتٍ فِي كَيْفِيَّةِ الْعِبَارَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَذَهَبَ إِلَى صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ مَهْرًا الْهَادِوِيَّةُ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمْ وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى عَدَمِ صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ مَهْرًا

وَأَجَابُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ اعْتَقَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَوَجِبَ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَتُهَا وَكَانَتْ مَعْلُومَةً فَتَزَوَّجَهَا بِهَا وَبَرُّهُ هَذَا التَّأْوِيلُ أَنَّهُ فِي مُسْلِمٍ (١٣٦٥) بَلَفْظُ «ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».

وَلِيهِ أَنَّهُ قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ رَاوِيهِ: «قَالَ ثَابِتٌ لَأَنْسَ بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: مَا أَصْدَقُهَا؟ قَالَ: نَفْسُهَا وَاعْتَقَهَا» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَ الْعِتْقِ صَدَاقًا.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا شَيْءٌ فَهَمَّةٌ أَنْسَ فَعَبَّرَ بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ فَهَمَّةٌ غَيْرُ صَحِيحٍ فَجَوَابُهُ أَنَّهُ اعْرِفْ بِاللَّفْظِ وَأَفْهَمْ لَهُ وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَ الْعِتْقَ صَدَاقًا فَهُوَ رَأَى لِفَعْلِهِ ﷺ وَحَسُنَ الظَّنُّ بِهِ لِقِيَّتِهِ يُوجِبُ قَبُولَ رَوَايَتِهِ لِلْأَفْعَالِ كَمَا يُوجِبُ قَبُولَهَا لِلْأَقْوَالِ وَالْإِلْزَامُ رَدُّ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِذْ لَمْ يَنْقَلِ الصَّحَابَةُ اللَّفْظَ النَّبَوِيَّ إِلَّا فِي شَيْءٍ قَلِيلٍ وَأَكْثَرُ مَا يَرُونَهُ بِالْمَعْنَى كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَرَوَايَةُ الْمَعْنَى عُمْدَتُهَا فَهَمَّةٌ.

وَقَوْلُهُ «إِنَّهُ لَمْ يَرْفَعَهُ أَنْسَ» بَلْ قَالَهُ «تَنْظَنَّا» خِلَافَ ظَاهِرِ لَفْظِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: «جَعَلَ» - يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ «صَدَاقَهَا عِتْقَهَا»

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«المعجم الكبير» (٧٣/٢٤)] وَأَبُو الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةَ قَالَتْ: «اعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عِتْقِي صَدَاقِي» هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا رَوَاهُ أَنْسَ وَأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلِ ذَلِكَ تَنْظَنَّا كَمَا قِيلَ وَإِنَّمَا خَالَفَ الْجُمْهُورُ الْحَدِيثَ وَتَأَوَّلُوهُ؛ قَالُوا: لِأَنَّهُ خَالَفَ الْقِيَاسَ لِرُوحَتِهِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَقْدَهَا عَلَى نَفْسِهَا إِمَّا أَنْ يَقَعَ قَبْلَ عِتْقِهَا وَهُوَ مُحَالٌ وَإِمَّا بَعْدَهُ وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لَهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّا إِنْ جَعَلْنَا الْعِتْقَ صَدَاقًا فَلَمَّا أَنْ يَتَقَرَّرَ الْعِتْقُ

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢٦).

٣- درع الصداق

(وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هُوَ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ الْقُرَشِيُّ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ بِالْفَقْهِ بِالْمَدِينَةِ فِي قَوْلِ مَنْ مَشَاهِيرِ التَّابِعِينَ وَأَعْلَامِهِمْ يُقَالُ إِنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ وَهُوَ كَثِيرُ الْحَدِيثِ وَاسِعُ الرِّوَايَةِ سَمِعَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ وَآخَذَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ

مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَقِيلَ أَرْبَعٌ وَمِائَةٌ وَهُوَ فِي سَبْعِينَ سَنَةً

(قَالَ «سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ النَّبِيِّ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَثْنَاءِ التَّحِيَّةِ

(وَنَشَأَ) يَفْتَحُ النُّونَ وَشَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مُشَدَّدَةٌ

(«وَقَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ قُلْتُ: لَا قَالَتْ: يَصْنَعُ أَوْقِيَّةً فَيُلْتِكُ خَمْسَمِائَةً دِرْهَمٍ فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

الرَّوَاهُ فِي الْحَدِيثِ أَوْقِيَّةُ الْحِجَازِ وَهِيَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَكَانَ كَلَامُ عَائِشَةَ هَذَا بِنَاءً عَلَى الْأَغْلَبِ، وَالْأَفْهَمُ صَدَاقٌ صَفِيَّةٌ عَقَبَهَا قَبْلَ: وَمِثْلُهَا جَوْبِيَّةٌ.

وَخَدِيجَةٌ لَمْ يَكُنْ صَدَاقُهَا هَذَا الْمَقْدَارَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أَصْدَقَهَا النَّجَاشِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَأَرْبَعَةَ آلَافٍ دِينَارٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ تَبَرُّعًا مِنْهُ إِكْرَامًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِ ﷺ.

وَقَدْ اسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ جَعْلَ الْمَهْرِ خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ تَأْسِيًا.

وَأَمَّا أَقْلُ الْمَهْرِ الَّذِي يَصْحُ بِهِ الْعَقْدُ فَقَدْ قَدَّمَاهُ أَمَّا أَكْثَرُهُ فَلَا حَدَّ لَهُ إِمَامًا قَالَ تَعَالَى «وَاتَّيَسَّمْ إِخْدَاهُنَّ قِنْطَارًا» وَالنِّسَاءُ: [٢٠] وَالْقِنْطَارُ قِيلَ: إِنَّهُ أَلْفٌ وَمِائَتَانِ أَوْقِيَّةٌ ذَهَبًا، وَقِيلَ: مِائَةُ مَسْلُوكٍ نَوْبٍ ذَهَبًا، وَقِيلَ: سَبْعُونَ أَلْفَ مِثْقَالٍ، وَقِيلَ: مِائَةُ رَطلٍ ذَهَبًا.

وَقَدْ كَانَ أَرَادَ عُمَرُ قَصْرَ أَكْثَرِهِ عَلَى قَدْرِ مَهْرٍ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَدَّ الزُّبَيْدَةُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَتَكَلَّمَ بِهِ فِي الْخُطْبَةِ فَرَدَّتْ عَلَيْهِ أَمْرًا مُخْتَجَةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَاتَّيَسَّمْ إِخْدَاهُنَّ قِنْطَارًا» فَرَجَعَ وَقَالَ: كُلُّكُمْ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ [البيهقي: ٢٢٣٢/٧].

٩٧٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ ﷺ: أَعْطَيْهَا شَيْئًا قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ: فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْخُطْمِيَّةُ؟».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٢٥)، وَالتَّيَّمِيُّ (١٢٩/٦)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هِيَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، تَزَوَّجَهَا عَلِيٌّ ﷺ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَتَنَى عَلَيْهَا فِي ذِي الْحِجَّةِ وَلَدَتْ لَهُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَالْمُحَنِّينَ، وَزَيْنَبَ وَرُقَيْيَةَ وَأُمَّ كُلثُومَ، وَمَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

وَقَدْ بَسَطْنَا تَرْجَمَتَهَا فِي الرُّوضَةِ النَّدِيَّةِ

(«قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطَيْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْخُطْمِيَّةُ؟» بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحِ الطَّاءِ نِسْبَةً إِلَى خُطْمَةٍ مِنْ مُحَارِبٍ بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ كَانُوا يَعْمَلُونَ الدَّرْعَ

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّيَّمِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي تَقْدِيمُ شَيْءٍ لِلزَّوْجَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا جَبْرًا لِحَاطَرَتِهَا، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ كَافَّةً، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي الرِّوَايَةِ هَلْ أُعْطِيَتْ دِرْعُهُ الْمَذْكُورَةُ أَوْ غَيْرَهَا.

وَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَاتٌ فِي تَعْيِينِ مَا أُعْطِيَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَدَّةٍ.

٤- لمن الصداق

٩٧٨- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَيَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ، قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٢/٢)، وَالْأَثَرُفَةُ [أَبُو دَاوُدَ] (٢١٢٩)،
النَّسَائِيُّ (١٢٠/٩)، ابْنُ مَاجَهَ (١٩٥٥) إِلَّا الْقُرَيْبِيُّ

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ جَاءَهُ» بِكَسْرِ الْحَاءِ
الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ فَهَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ: الْعَطِيَّةُ لِلْغَيْرِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ زَائِدَةٌ
عَلَى مَهْرِهَا
(أَوْ عِدَّةً) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ: مَا وَعَدَ بِهِ الزَّوْجُ، وَإِنْ لَمْ
يُحْضَرْ

(وَقِيلَ عِصْمَةُ النِّكَاحِ فَهِيَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ
فَهِيَ لِمَنْ أُعْطِيَتْ، وَأَخْرَجَ مَا أَكْرَمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ رَوَاهُ
أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا سَمَّاهُ الزَّوْجُ قَبْلَ الْعَقْدِ فَهُوَ
لِلزَّوْجَةِ، وَإِنْ كَانَ تَسْمِيَّتُهُ لْغَيْرِهَا مِنْ أَبِي، وَأَخٍ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ
عِنْدَ الْعَقْدِ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ

فَلْتَقَبَّ إِلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ الْهَادِي وَمَالِكٌ وَعَمْرٌ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ وَالثَّوْرِيُّ.

وَذَقَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ لَازِمٌ لِمَنْ ذَكَرَ
مِنْ أَخٍ أَوْ أَبِي، وَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ.

وَذَقَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَهْرِ تُكَوِّنُ فَاسِدَةً، وَلَهَا
صَدَاقُ الْمَثَلِ.

وَذَقَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ عِنْدَ الْعَقْدِ فَهُوَ لِابْنَتِهِ،
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهُ

قَالَ فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (٥٢٢/٣-٥٢٣): وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ تَشْبِيهُ
النِّكَاحِ فِي ذَلِكَ بِالْبَيْعِ فَمَنْ شَبَّهَهُ بِالْوَكِيلِ بَيْعِ السَّلْعَةِ شَرْطُ
لِنَفْسِهِ جَاءَ.

قَالَ: لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ كَمَا لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ، وَمَنْ جَعَلَ النِّكَاحَ
فِي ذَلِكَ مُخَالَفًا لِلْبَيْعِ قَالَ: يَجُوزُ.

وَأَمَّا تَفْرِيقُ مَالِكٍ فَلَأَنَّهُ اتَّهَمَهُ إِذَا كَانَ الشَّرْطُ فِي عَقْدِ
النِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ نَقْصَانًا عَنْ صَدَاقٍ مِثْلِهَا،
وَلَمْ يَتَّهَمَهُ إِذَا كَانَ بَعْدَ انْعِقَادِ النِّكَاحِ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى الصَّدَاقِ

انْتَهَى.

وَأَمَّا عِلَلُ ذَلِكَ بِمَا سَمَعْتُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدِيثُ لِأَنَّ قَوْلَهُ
مَقَالًا

هَذَا؛ وَأَمَّا مَا يُعْطَى الزَّوْجُ فِي الْعَرَفِ ثَمًا هُوَ لِلْإِتْلَافِ
كَالطَّعَامِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ كَانَ مَهْرًا، وَمَا سَلَّمَ قَبْلَ
الْعَقْدِ كَانَ إِبَاحَةً فَيَصُحُّ الرَّجُوعُ فِيهِ مَعَ بَقَائِهِ إِذَا كَانَ فِي الْعَادَةِ
يُسَلَّمُ لِلتَّلَفِ، وَإِنْ كَانَ يُسَلَّمُ لِلْبَقَاءِ رَجَعَ فِي قِيَمَتِهِ بَعْدَ تَلْفِئِهِ إِلَّا
أَنْ يَتَمَنَعُوا مِنْ تَرْوِيحِهِ رَجَعَ بِقِيَمَتِهِ فِي الطَّرَفَيْنِ جَمِيعًا.

وَإِذَا مَاتَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ ائْتَمَعَ هُوَ مِنَ التَّرْوِيحِ كَانَ لَهُ
الرَّجُوعُ فِيهَا سَلَامٌ لِلْبَقَاءِ، وَفِيمَا تَلَفَ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي يُتَنَادَى
التَّلَفُ فِيهِ لَا فِيهَا عِدَا ذَلِكَ، وَفِيمَا سَلَّمَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ هِبَةٌ أَوْ
هَدِيَّةٌ عَلَى حَسَبِ الْحَالِ أَوْ رِشْوَةٌ إِنْ لَمْ تُسَلَّمْ إِلَّا بِهٍ، وَإِنْ كَانَ
الطَّعَامُ الَّذِي يُفْعَلُ فِي وَلِيْمَةِ الْعَرَسِ ثَمًا سَاقَةَ الزَّوْجِ إِلَى وَلِيِّ
الزَّوْجَةِ، وَكَانَ مَشْرُوطًا مَعَ الْعَقْدِ لِصَغِيرِهِ، وَفَعَلَ ذَلِكَ جَازٍ
التَّنَاوُلُ مِنْهُ لَنْ يُتَنَادَى لِلتَّلَفِ كَالْقَرَابَةِ وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ الزَّوْجَ إِنَّمَا
شَرَطَهُ، وَسَلَّمَهُ لِيَفْعَلَ ذَلِكَ لَا لِيَقْبَى مَلَكًا لِلزَّوْجِ، وَالْعَرَفُ
مُتَعَبِّرٌ فِي هَذَا.

٥ - صدق المثل

٩٧٩- وَعَنْ عُلُقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ سَأَلَ

عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ
يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ
صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسْرٍ، وَلَا شَطَطٍ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ،
وَلَهَا الْخِيَرَاتُ فَقَامَ مَغُولٌ بَنُ سَيْنَانَ الْأَشْجَعِيِّ فَقَالَ:
قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرْزُوقِ بِنْتِ وَائِيْقٍ - امْرَأَةٍ
مِنَّا - مِثْلَ مَا قَضَيْتَ فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٠/٤) وَالْأَثَرُفَةُ [أَبُو دَاوُدَ] (٢١١٥)، السُّوْلَمِيُّ
(١١٤٥)، النَّسَائِيُّ (١٢١/٩)، ابْنُ مَاجَهَ (١٨٩١) وَصَحَّفَهُ الْقُرَيْبِيُّ وَخُصَّصَهُ
جَمَاعَةً

(وَعَنْ عُلُقَمَةَ) أَيِ ابْنِ قَيْسٍ؛ أَبُو شَيْلٍ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ بَنِي
بَكْرِ بْنِ النَّخَعِ.

هذا تضعيف الشافعي بالاضطراب، وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فما عرفه علماء المدينة.

وقد روي عن علي عليه السلام أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبيه.

وأجيب بأن الاضطراب غير قادح لأنه متردد بين صحابي وصحابي، وهذا لا يطعن به في الرواية وعن قوله: «إنه يروي عن بعض أشجع» فلا يضر أيضاً لأنه قد فسر ذلك البعض بمعقل فقد تبين أن ذلك البعض صحابي.

وأما عدم معرفة علماء المدينة فلا يقدح بها مع عدالة الراوي.

وأما الرواية عن علي عليه السلام فقال في «البدر المنير»: لم يصح عنه.

وقد روى الحاكم (١٨٠/٢) من حديث حرملة بن يحيى أنه قال سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروغ بنت واشق قلت به.

قال الحاكم قلت: صح فقل به.

وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال: وانسبها إسناداً حديث قتادة إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابي.

قلت: لا يضر جهالة اسمه على رأي الحديثين، وما قال المصنف في «تلخيص الجبير» (٢١٧/٣) من أن لحديث بروغ شاهداً من حديث غيبة بن عامر «أن رسول الله ﷺ روج امرأة رجلاً فدخل بها، ولم يفرض لها صداقاً فحضرته الوفاة فقال: أشهدكم أن سنها يخيّر لها».

أخرجه أبو داود (٢١١٧) والحاكم (١٨١/٢)

فلا يخفى أن لا شهادة له على ذلك لأن هذا في امرأة دخل بها زوجها نعم فيه شاهد أنه يصح النكاح بغير تسمية.

والحديث دليل على أن المرأة تستحق كمال المهر بالموت، وإن لم يسم لها الزوج، ولا دخل بها، وتستحق مهر مثلها.

وفي المسألة قولان

الأول العمل بالحديث، وأنها تستحق المهر كما ذكر، وقول

روي عن عمر، وابن مسعود، وهو تابعي جليل اشتهر بحديث ابن مسعود، وصحبه، وهو عم الأسود النخعي مات سنة إحدى وستين

(عن ابن مسعود أنه سأل عن رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صداق نسايتها لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهنلة: هو النقص أي لا ينقص من مهر نسايتها

(ولا شطط) بفتح الشين المعجمة، وبالطاء المهنلة، وهو الجور أي لا يجاوز على الزوج بزيادة مهرها على نسايتها

(وعليها العدة، ولها المراث فقام معقل بفتح الميم وسكون العين المهنلة وكسر القاف

(ابن سنان) بكسر السين المهنلة فنون فالف فنون

(الأشعبي) بفتح الهَمْزة وشين معجمة ساكنة.

ومعقل هو أبو محمد شهيد فتح مكة، ونزل الكوفة، وحديثه في أهل الكوفة، وقيل يوم الحرة صبراً

(لقال: قضى رسول الله ﷺ في بروغ) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهنلة

(بنت واشق) بواو مفتوحة فشين معجمة فقام

(امرأة منا) بكسر الميم فنون مشددة فالف

(ومثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود). رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وجماعة منهم ابن مهدي وابن حزم.

وقال لا مغمز فيه لصحة إسنادوه، ومثله قال البيهقي في الخلافيات.

وقال الشافعي: لا أحفظه من وجوه يثبت مثله، وقال: لو ثبت حديث بروغ لقلت به.

وقال في الأم (١٨١/٧): إن كان يثبت عن رسول الله ﷺ فهو أولى الأمور، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وإن كبر، ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له، ولم أحفظه عنه من وجوه يثبت مثله مرة يقال «عن معقل بن سنان»، ومرة «عن معقل بن يسار»، ومرة «عن بعض أشجع» لا يسمى.

ابن مسعود اجتهد موافقاً للدليل، وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين والدليل الحديث، وما طعن به فيه قد سمعت دفعة.

والثاني: لا تستحق إلا الميراث لعلّي وابن عباس وابن عمر والنهادي ومالك، وأحد قولي الشافعي

قالوا: لأن الصداق عوض فإذا لم يستوف الزوج الم عوض عنه لم يلزم قياساً على ثمن المبيع

قالوا: والحديث فيه تلك المطاعن

قلنا: المطاعن قد دفعت فتهض الحديث للاستدلال فهو أولى من القياس.

٦- الاستحلال بالصداق

٩٨٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوِيْقًا، أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَلَ».

أخرجه أبو داود (٢١١٠)، وأشار إلى ترجيح وقفه.

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «من أعطى في صداق امرأة سويقاً» هو دقيق القمح المقلو أو الذرة أو الشعير أو غيرها

«أو تمرًا فقد استحل» أخرجه أبو داود وأشار إلى ترجيح وقفه)

وقال المصنف في التلخيص (٢١٥/٣): فيه موسى بن مسلم بن رومان، وهو ضعيف وروي موقوفاً، وهو أقوى انتهى.

فكان عليه أن يشير إلى أن فيه ضعفاً على عادته.

وأخرجه الشافعي بلاغاً.

والحديث دليل على أنه يصح كون المهر من غير الدراهم والدينار، وأنه يجزئ مطلق السويق والتمر.

وظاهره وإن قل، وتقدمت أقوال العلماء في قدر أقل المهر في شرح حديث الزاهية نفسها [رقم (٩١٨)].

٧- جواز الصداق بتعنين

٩٨١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى تَعْنِينَ».

أخرجه الترمذي (١١١٣)، وصححه، وخولف في ذلك

(وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي بنح العن المهملية وسكون النون وبالزاي. وفي نسبه خلافت كثير قبض النبي ﷺ، وهو في أربع سنين أو خمس مات عبد الله المذكور سنة خمس وثمانين، وقيل سنة تسعين

(عن أبيه) «أن النبي ﷺ أجاز نكاح امرأة على تعنين». أخرجه الترمذي وصححه وخولف أي الترمذي

(في ذلك) أي في التصحيح

لفظ الحديث «أن امرأة من بني فزارة تزوجت على تعنين فقال رسول الله ﷺ: رضيت من نفسك ومالك بتعنين قالت: نعم فأجازه».

والحديث دليل على صحة جعل المهر أي شيء له ثمن.

وقد سلف أن كل ما صح جعله ثمناً صح جعله مهراً.

وفيه ماخذ لما ورد في غيره من أنها لا تنصرف المرأة في مالها إلا برأي زوجها.

٨- جواز الصداق بخاتم من حديد

٩٨٢- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: «رَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ».

أخرجه الحاكم (١٧٨/٢)، وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم في أوائل النكاح

قد تقدم حديث سهل [رقم (٩١٨)] في الزاهية نفسها بطوله.

وليه أنه ﷺ أمر من خطبها أن يلتصق ولو خاتماً من

رقم (٩٦٧) أن عمر نهى عن المغالاة في المهر فقالت امرأة: ليس ذلك إليك يا عمر إن الله يقول: «وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَاراً مِنْ ذَهَبٍ» قال عمر: امرأة خاصمت عمر فخصمته. أخرجه عبد الرزاق (١٨٠/٦).

وقوله في الرواية «من ذهب» هي قراءة ابن مسعود، وله طرق بالفاظ مختلفة.

ويجتمل أن الخبرة بركة المرأة ففي الحديث «أَبْرَكَهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ مُؤْنَةً» (أحمد (٨٢/٦)).

١١- صداق المطلقة قبل الدخول

٩٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنْ عَمَرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ تَعُوذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ يَغْنَى لَمَّا تَزَوَّجَهَا - فَقَالَ: لَقَدْ عَذْتُ بِمَعَاذِ فَطَلَّقَهَا، وَأَمَرَ أَسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ».

أخرجه ابن ماجه (٢٠٣٧).

وفي إسناده راو مؤولا - وأصل القصة في الصحيح [خ (٥٢٥٤)] من حديث أبي أسيد الساعدي

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ عَمَرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ» بفتح الجيم وسكون الواو فنون)

(«تَعُوذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ يَغْنَى لَمَّا تَزَوَّجَهَا فَقَالَ لَقَدْ عَذْتُ بِمَعَاذِ») بفتح الميم ما يستعاض به

(«فَطَلَّقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ» أخرجه ابن ماجه.

وفي إسناده راو مؤولا، وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) وقد ساءا في الحديث عمرة، ووقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير، ولكنه لا يتعلق به حكم شرعي.

واختلف في سبب تعوذها منه

ففي رواية أخرجه ابن سعد (الطبقات الكبرى: (١٠٤/٨)) «أَنَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ فَدَاخَلَ نِسَاءَهُ ﷺ غَيْرَ قَبِيلِ لَهَا: إِنَّمَا تَخْطِي الْمَرْأَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقُولَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ».

حديث فلم يجده فزوجته إياها على تعليمها شيئا من القرآن. فإن كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتماً من حديد كما عرفت، وإن أريد غيره فيجتمل، وهو بعيد لقول المصنف (وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم في أوائل النكاح)

وعلى تقدير أنه أريد ذلك الحديث فتأويله أنه ﷺ اذن في جعل الصداق خاتماً من حديد، وإن لم يتم العقد عليه.

٩- لا مهر أقل من عشرة دراهم

٩٨٣- وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ

أخرجه الدارقطني (٢٤٥/٣) مؤثوقاً.

وفي سننه مقال

أي موقوف على علي ﷺ.

وقد روي من حديث جابر مرفوعاً (الدارقطني (٢٤٤/٣)) ولم يصح.

والحديث معارض للأحاديث المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله مهراً كما عرفت.

والقائل الذي في الحديث هو أن فيه مبشّر بن عبيد قال أحمد: كان يضع الحديث [معرفة السن والآثار (٣٧٨/٥)]

١٠- خير الصداق أيسره

٩٨٤- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ».

أخرجه أبو داود (٢١١٧)، وصححه الحاكم (١٨٢/٢)

(وعن عقبة بن عامر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ» أي أسهل على الرجل) أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم

فيه دلالة على استيجاب تخفيف المهر، وأن غير الأيسر على خلاف ذلك، وإن كان جائزاً كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله «وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَاراً» [النساء: ٢٠] وتقدم في شرح

وَالَّذِي خَصَّهُ الْآيَةُ الْأُخْرَى الَّتِي أَوْجِبَ فِيهَا التَّمَتُّعُ لِأَنَّهُ شَرَطُ
فِيهَا عَدَمُ الْمَرْءِ، وَهَذَا قَدْ مَسَّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «فَتَعَالَيْنِ أُمْتَعْتِكُنَّ» [الاحزاب: ٢٨]، فَإِنَّهُ
يَحْتَمِلُ نَفَقَةَ الْعَدُوِّ، وَلَا دَلِيلَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ هَذَا.

وَلَقَدْ سَبَقَتْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْبَيْتَ لَا يَقُولُ بِوُجُوبِ التَّمَتُّعِ
مُطْلَقًا.

وَأَسْتَدِلُّ لَهُ بِأَنَّهُا لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَكَانَتْ مُقَدَّرَةً، وَدَفَعَ بِأَنَّ
نَفَقَةَ الْقَرِيبِ وَاجِبَةٌ، وَلَا تَقْدِيرَ لَهَا

٥- بَابُ الْوَلِيْمَةِ

مُسْتَفْتًى مِنَ الْوَلَمِ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ الْجَمْعُ لِأَنَّ
الرُّوَجِينَ يَجْتَمِعَانِ قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ.

وَالْفِعْلُ مِنْهَا أَوْلَمَ، وَتَقَعَّ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ يُتَخَذُ لِسِرِّدٍ
حَادِثٌ.

وَوَلِيْمَةُ الْعَرَسِ: مَا يُتَخَذُ عِنْدَ الدُّخُولِ، وَمَا يُتَخَذُ عِنْدَ
الْإِمْلَاقِ.

١- الْأَمْرُ بِالْوَلِيْمَةِ

٩٨٦- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم
رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صَفْرَةٍ فَقَالَ: مَا
هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى
وَرْنِ نَوَاقٍ مِنْ دَهَبٍ قَالَ: فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ
بِشَاوَةٍ.

نُقِطَ عَلَيْهِ (البيهقي: ٥١٦٧)، (مسلم: ١٤٢٧).

وَالْفَرْقُ يُضْمَرُ

جَاءَ فِي الرُّوَايَاتِ تَفْسِيرُ الصَّفْرَةِ بِأَنَّهُا رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ،
وَهُوَ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَدَالٌ مُهْمَلَةٌ وَغَيْنٌ مُعْجَمَةٌ: أَثَرُ الزَّعْفَرَانِ

فَإِنْ قُلْتَ: لَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ عَنْ التَّرَعُّفِ فَكَيْفَ لَمْ يُنْكِرْهُ
صلى الله عليه وسلم؟

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرِجَهَا ابْنُ سَعْدٍ [الطبقات الكبرى: (١٠٤/٨)]
أَيْضًا بِإِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ دَخَلَتَا عَلَيْهَا أَوَّلَ مَا
قَدِمَتْ مَشْطَنَاهَا وَخَضِبَتَاهَا، وَقَالَتْ لَهَا إِحْدَاهُمَا: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم
يُعْجِبُهُ مِنَ الْمَرَاةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا أَنْ تَقُولَ: اَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ.

وَقِيلَ فِي سَبِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّمَتُّعِ لِلْمُطَلَّاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ،
وَأَتَّفَقَ الْأَكْثَرُ عَلَى وَجُوبِهَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا إِلَّا
عَنِ الْبَيْتِ وَمِثْلِهِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ
تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَتَتَوَهَّجُنَّ عَلَى الْمَوْسِمِ قَدَرَهُ
وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ» [البقرة: ٢٣٦].

وظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ [(٢٤٤/٧)] دُونَ قَوْلِهِ «الْمَرْءُ النِّكَاحُ
وَالْفَرِيضَةُ الصَّدَاقُ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الْمَرْءُ: النِّكَاحُ، وَالْفَرِيضَةُ:
الصَّدَاقُ.

«وَتَتَوَهَّجُنَّ» قَالَ: هُوَ عَلَى الرُّوَجِ يَتَزَوَّجُ الْمَرَأَةَ وَلَمْ يُسَمِّ
لَهَا صَدَاقًا ثُمَّ يَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَامْرَأَةُ اللَّهِ أَنْ يُمْتَنَعَ
عَلَى قَدْرِ عُسْرِهِ وَيُسِرُّ - الْحَدِيثُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٣٠/٢)، وَابْنُ
الْمُنْذِرِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: ثَمَنَةُ الطَّلَاقِ أَعْلَامًا لِخَادِمٍ، وَدُونَ ذَلِكَ
الْوَرَقُ، وَدُونَ ذَلِكَ الْكِسْوَةُ.

نَعَمْ هَذِهِ الْمَرَأَةُ الَّتِي مَتَّعَهَا صلى الله عليه وسلم يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ لَهَا
صَدَاقًا فَمَتَّعَهَا كَمَا قَضَتْ بِهِ الْآيَةُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ سَمَّى لَهَا فَمَتَّعَهَا إِحْسَانًا مِنْهُ وَفَضْلًا.

وَأَمَّا تَمَتُّعُ مَنْ لَمْ يُسَمِّ الرُّوَجَ لَهَا مَهْرًا وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ فَارَقَهَا
فَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ

فَلَذَهَبَ عَلِيُّ وَعَمَرُ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى وَجُوبِهَا أَيْضًا عَمَلًا بِقَوْلِهِ
تَعَالَى «وَلِلْمُطَلَّاقَاتِ مَتَّاعٌ بِمَا تَعَرَّضُوا» [البقرة: ٢٤١]

وَذَهَبَتِ الْهَادِرِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا مَهْرُ الْمَثَلِ لَا
غَيْرَ قَالُوا: وَعَمُومُ الْآيَةِ غُصُوصٌ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ بِهَا،

(قلت) هذا مخصص للنهي بجوازهِ للعروس.

[(٢٧١/٣)].

وقيل: يَحْتَمَلُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي ثِيَابِهِ دُونَ بَدْنِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِهِ فِي الثَّوْبِ.

وَفِي قَوْلِهِ «أَوَّلَمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْوَلِيمَةِ فِي الْعَرَسِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الظَّاهِرِيُّ.

وَقَدْ مَنَعَ جَوَازُهُ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا.

قِيلَ: وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأَمِّ» [١٩٦/٦]، وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ مَنْ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ (٣٥٩/٥) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ: لَا يَدْ مِنْ وَلِيمَةٍ»، وَسَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى لزومِ الْوَلِيمَةِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْوَجُوبِ.

وَالْقَوْلُ بِجَوَازِهِ فِي الثِّيَابِ مَرْوِيٌّ عَنْ مَالِكٍ، وَعِلْمَاءُ الْمَدِينَةِ.

وَاسْتَدُلُّ لَهُمْ بِمَقْهُومِ النَّهْيِ الثَّابِتِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعاً «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنَ الْخُلُقِ» [أحمد (٤٠٣/٤)، أبو داود (٤١٧٨)].

وَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٩٤٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «الْوَلِيمَةُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ فَمَنْ دَعِيَ وَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى» وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَقِّ الْوَجُوبِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ ذَلِكَ مَقْهُومٌ لَا يُقَاوَمُ النَّهْيُ الثَّابِتُ فِي

الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَيَأْنِ قِصَّةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَتْ قَبْلَ النَّهْيِ فِي أَوَّلِ الْهِجْرَةِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: الْوَلِيمَةُ سُنَّةٌ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: مَنْدُوبَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَهَا. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الْخِلَافَ.

وَيَأْنِ يَحْتَمَلُ أَنَّ الصُّفْرَةَ الَّتِي رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ

امْرَأَتِهِ عُلِقَتْ بِهِ فَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَهُ، وَرَجَّحَ هَذَا النَّوَوِيُّ، وَعَزَاهُ لِلْمَحْقِقَيْنِ، وَبَنَى عَلَيْهِ الْبِضَاوِيُّ.

وَاسْتَدُلُّ عَلَى النَّدْبِيَّةِ بِمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا أَعْلَمُ أَمْرَ بِذَلِكَ غَيْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ الْوَلِيمَةَ رَوَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ [معرفة السنن والآثار (٤٠٢/٥)] فَجَعَلَ ذَلِكَ مُسْتَنَدًا إِلَى كَوْنِ الْوَلِيمَةِ غَيْرَ وَاجِبَةٍ، وَلَا يَجْنَى مَا فِيهِ.

وَقَوْلُهُ (عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ) قِيلَ الْمَرَادُ وَاحِدَةُ نَوَى

الْتِمَرِ، قِيلَ كَانَ قَدَرُهَا يَوْمَئِذٍ رُبْعَ دِينَارٍ

وَرَدَ بَأَنَّ نَوَى التَّمْرِ يَحْتَلِفُ فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَعْيَارًا لِمَا يُوزَنُ؟

وَاسْتَخْلَفَ الْعِلْمَاءُ فِي وَقْتِ الْوَلِيمَةِ هَلْ هِيَ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ عَقَبُهُ أَوْ عِنْدَ الدُّخُولِ.

وَقِيلَ: إِنَّ النِّوَاةَ مِنْ ذَهَبٍ عِبَارَةٌ عَمَّا قِيمَتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ

مِنَ الْوَرَقِ، وَجَزَمَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ، وَاخْتَارَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَنَقَلَهُ عِيَاضٌ عَنْ أَكْثَرِ الْعِلْمَاءِ.

وَهِيَ أَقْوَالٌ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عِنْدَ الْعَقْدِ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (٢٣٧/٧): «وَزَنُ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ

قَوِّمَتْ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ».

وَصَرَّحَ الْمَوْرِدِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهَا عِنْدَ الدُّخُولِ.

قَالَ ابْنُ السَّبْكِ: وَالتَّقَوْلُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا بَعْدَ الدُّخُولِ، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى قِصَّةِ زَوْاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ [١٤٢٨/١] لِقَوْلِ أَنَسٍ «أَصْبَحَ يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ عَرُوساً بِزَيْنَبٍ فَدَعَا الْقَوْمَ».

وَفِي رِوَايَةِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٢٣٧/٧) عَنْ قَتَادَةَ «قَوِّمَتْ ثَلَاثَةَ

دَرَاهِمٍ وَثَلَاثًا، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لَكِنْ جَزَمَ بِهِ أَحْمَدُ، وَقِيلَ فِي قَدَرِهَا غَيْرُ ذَلِكَ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ (بَابُ وَقْتِ الْوَلِيمَةِ) (٢٦٠/٧).

وَأَمَّا مَقْدَارُهَا فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّاةَ أَقَلُّ مَا يُجْزَى إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَمَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَغَيْرِهَا بِأَقَلِّ مِنْ شَاةٍ

وَعَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ النِّوَاةَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ رُبْعُ دِينَارٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُدْعَى لِلْعُرْسِ بِالْبَرَكَةِ.

وَقَدْ نَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَرَكَةَ الدُّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ حَتَّى قَالَ: فَلَقَدْ

رَأَيْتِي لَوْ رَفَعْتُ حَجْرًا لَرَجَوْتُ أَنْ أَصِيبَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ [الرِّبَادَةُ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»

إمام (٩٩/٣)، ابن ماجه (١٩١٠)، وَأَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ بِشَاءٍ.

عَلَيْهِ مَالِكٌ.

وعن البعض فرض كفاية.

وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الإجابة في وليمة العرس، وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال إتيان دعوة وليمة حق، والوليمة التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتيقن أنه عاص كما تيقن لي في وليمة العرس.

وفي البحر للمتهدي حكاية إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولايم كلها

٢- وجوب الإجابة إلى الوليمة

هذا، وعلى القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإمام:

وقد يسرع ترك الإجابة لأعداء: منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الأغنياء أو يكون هناك من يتأذى بمضروبه معه أو لا يليق لمجالستهم أو يدعوهم لخوف شره أو لطمع في جأله أو ليعاونه على باطل أو يكون هناك منكر من خبر أو نهر أو فراش حرير أو لينير لجدار البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الأعداء وغوهم في تركها على القول بالوجوب، وعلى القول بالتدبير بالأولى.

وهذا ماخوذ مما علم من الشريعة، ومن قضايا وقعت للصحابه كما في البخاري: أن أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت سترًا على الجدار فقال ابن عمر: غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعمك لك طعاماً فرجع.

أخرجه البخاري تعليقاً في النكاح، باب (٨٦)، ووصلة أحمد (٨٣)، ومسند في مسنده (كما في فتح الباري (٢٤٩/٩)).

وأخرج الطبراني (كما في المعجم (٥٤/٤)) عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: عرست في عهد أبي فاذننا الناس فكان أبو أيوب فيمن آذنا.

وقد ستروا بيتي ببجاد أخضر فاقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال: يا عبد الله أتسترون الجدار فقال أبي - واستحيانا - غلبنا

وَقَالَ أَنَسٌ لَمْ يُولَمَ عَلَى غَيْرِ زَيْنَبَ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُولَمَ عَلَيْهَا (البخاري (٥١٦٨)، مسلم (١٤٢٧)) إِلَّا أَنَّهُ أُولَمَ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ لَمَّا تَزَوَّجَهَا بِمَكَّةَ عَامَ الْقَضِيَّةِ، وَطَلَّبَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَخْضُرُوا فَامْتَنَعُوا بِأَكْثَرِ مِنْ وَلِيْمَتِهِ عَلَى زَيْنَبَ، وَكَانَ أَنَسٌ يُرِيدُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي وَلِيْمَةِ زَيْنَبَ بِالشَّاةِ مِنَ الْبَرَكَةِ فِي الطَّعَامِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي غَيْرِهَا فَإِنَّهُ اشْتَبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا فَكَانَ الْمُرَادُ لَمْ يُشَبَّعْ أَحَدًا خُبْرًا وَلَحْمًا فِي وَلِيْمَةٍ مِنْ وَلَانِيهِ ﷺ أَكْثَرَ مِمَّا وَقَعَ فِي وَلِيْمَةِ زَيْنَبَ.

٩٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥١٧٣)، مسلم (١٤٢٩)).
وَلَمْ يُسَلِّمْ (١٤٢٩) (١٠٠) «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ غُرْمًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَمْ يُسَلِّمْ) أَبِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ غُرْمًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

الحديث الأول دال على وجوب الإجابة إلى الوليمة.

والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة، ولا تعارض بين الروايتين، وإن كانا عن راوٍ واحد.

وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهريه فقالوا: تجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً، وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين.

ومنهج من فرق بين وليمة العرس، وغيرها

فقال ابن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب إجابة وليمة العرس.

وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين، ونص

عليه النساء يا ابا ايوب فقال: من خشيته ان تغلبه النساء فذكره.

وفي رواية: فاقبل اصحاب النبي ﷺ يدخلون الاول فالاول حتى اقبل ابو ايوب.

وفيه: فقال عبد الله: اقسمت عليك لترجعن فقال: وانا اعزم على نفسي ان لا ادخل يومي هذا ثم انصرفت.

واخرج احمد في كتاب الزهد (١٩٧) ان رجلاً دعا ابن عمر الى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى عولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من اصحاب محمد ﷺ ليهتك كل رجل ما يليه.

والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران.

وقد اخرج ابو داود وغيره (١٤٨٥) بنحوه من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا تستروا الجدر بالثياب».

وفيه ضعف، وله شاهد.

واخرج البيهقي (٢٧٢/٧) وغيره من حديث سلمان موقوفاً: انه انكر ستر البيت فقال امخموهم بينكم او عولت الكعبة عندكم ١؟ ثم قال: لا ادخله حتى يهتك، والمساءلة فيها خلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار، وجهور الشافعية على انه مكروه.

وقد اخرج مسلم (٢١٠٧) انه ﷺ قال ان الله لم يأمرنا ان نكسو الججارة والطين، وجذب الستر حتى هتكه. في قصة معروفة.

وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قديمة

اخرج الطبراني في الاوسط (٤٤١) من حديث عمران بن الحصين «نهى رسول الله ﷺ عن اجابة طعام الفاسقين».

واخرج النسائي «السنن الكبرى» كما في «تحفة الاشراف» (٢٨٨٦) من حديث جابر مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر، واسناده جيد.

واخرجه الترمذي (٢٨٠١) من وجوه آخر عن جابر.

وفيه ضعف.

واخرجه احمد (٢٠/١) من حديث عمر.

وبالجملة: الدعوة مقتضية للإجابة، وحصول المنكر مانع عنها فتعارض المانع والمقتضي، والحكم للمانع.

٣- شرُّ الطعامِ الوليمة

٩٨٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شرُّ الطعامِ طعامُ الوليمة: يُمنعها من يأتيها، ويدعى إليها من يأبأها، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله».

اخرجه مسلم (١٤٣٢) بنحوه البخاري (٥١٧٧).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شرُّ الطعامِ طعامُ الوليمة يُمنعها من يأتيها» وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني «المعجم الكبير» (١٥٩/١٢) «بشر الطعام طعام الوليمة يدعى إليها الشبان، وتُمنع عنها الجيقات» ا هـ.

فلو شملت الدعوة الفريقين زالت الشبهة عنها

(ويدعى إليها من يأبأها) يعني الأغنياء («ومن لم يجب الدعوة» يفتح الدال على المشهور وضمتها فطرب في مثلثه وغلظ (لقد عصى الله ورسوله» وخرجه مسلم).

المراء من الوليمة: وليمة العرس لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس.

وشبهة طعناها قد بين وجهه قوله (يدعى إليها من يأبأها) فإنها جملة مستأنفة بيان لوجوه شرية الطعام.

والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة، وإن كانت شر طعام، وأنه يعصي الله ورسوله من لم يجب، وتقدم الكلام على ذلك

٤- إجابة الصائم للوليمة

٩٨٩- وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٣١) أَيْضًا.

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ)

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ صَائِمًا أَنْ لَا يَغْتَنِلَ بِالصَّوْمِ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ مِنَ الصَّلَاةِ

فَقَالَ الْجُمْهُورُ: الْمَرَادُ فَلْيَدْعُ لِأَهْلِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةُ أَيِ: يَشْتَغِلُ بِالصَّلَاةِ لِيَحْصُلَ فَضْلُهَا، وَيُنَالُ بِرَكَّتِهَا أَهْلُ الطَّعَامِ وَالْحَاضِرُونَ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْإِفْطَارُ لِيَجِبَ فَإِنْ كَانَ صَوْمُهُ فَرْضًا فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجْرِمُ عَلَيْهِ الْإِفْطَارَ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا جَازَ لَهُ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ (طُيْعُمْ) وَجُوبُ الْأَكْلِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَكْلُ فِي طَعَامِ الْوَلِيْمَةِ وَلَا غَيْرَهَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ لظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَأَقْلَهُ لِقَمَّةٍ، وَلَا تَحِبُّ الزِّيَادَةُ.

وَقَالَ: مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْأَكْلَ: الْأَمْرُ لِلشَّدِيدِ، وَالْقِرْنَةُ الصَّارِفَةُ إِلَيْهِ.

٩٩٠- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (١٤٣٠) نَحْوُهُ وَقَالَ:

«فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»

قَوْلُهُ (وَلَهُ) أَيِ لِمُسْلِمٍ (مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) نَحْوُهُ. وَقَالَ «إِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» فَإِنَّهُ خَيْرُهُ، وَالتَّخْيِيرُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ لِلْأَكْلِ، وَلِذَلِكَ أَوَدَّ الْمَصْنُفُ عَقِيبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

٥- جَوَازُ تَعَدُّدِ أَيَّامِ الْوَلِيْمَةِ إِلَّا الْيَوْمَ الثَّالِثَ

٩٩١- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٍّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُنْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ مِنَ اللَّهِ بِهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٩٧) وَاسْتَفْرَغَ رِجَالَهُ رِجَالَ الصَّحِيحِ

وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ ((١٩١٥)) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

((وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «طَعَامُ

أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٍّ»)) إِنِّي وَاجِبٌ أَوْ مَتَدُبٌّ

((وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُنْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ مِنَ اللَّهِ بِهِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَفْرَغَ رِجَالَهُ رِجَالَ الصَّحِيحِ)) لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، وَهُوَ كَثِيرُ التَّرَاوِيحِ وَالنَّكَائِرِ

قَالَ الْمَصْنُفُ كَالرَّادِّ عَلَى التِّرْمِذِيِّ مَا لَفْظُهُ

((وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ)) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّ زِيَادًا

مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَشَيْخُهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ اخْتَلَطَ، وَسَمَاعُهُ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ انْتَهَى

قُلْتُ: وَحَيْثُ لَا يَصِحُّ قَوْلُهُ «إِنَّ رِجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ»

ثُمَّ قَالَ (وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ) وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُسَيْنٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الضِّيَافَةِ فِي الْوَلِيْمَةِ يَوْمَيْنِ فَضِي

أَوَّلُ يَوْمٍ وَاجِبَةٌ كَمَا يُفِيدُهُ لَفْظُ «حَقٌّ» لِأَنَّهُ الثَّابِتُ اللَّازِمُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ) إِنِّي طَرِيقَةً مُسْتَمَرَّةً يَفْتَنُ النَّاسُ

فَعَلَهَا لَا يَدْخُلُ صَاحِبُهَا الرِّيَاءُ وَالتَّسْمِيعُ.

وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ رِيَاءٌ وَسَمْعَةٌ فَيَكُونُ فَعَلُهَا حَرَامًا،

وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا كَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ

قَالَ الشُّرَيْبِيُّ: إِذَا أَوَّلَ ثَلَاثًا فَالْإِجَابَةُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ

مَكْرُوهَةٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ

وفي اليوم الثاني لا تحب مطلقاً، ولا يكون استجابها فيه كاستجابها في اليوم الأول.

وقد عجب جماعة إلى أنها لا تذكره في الثالث لغير المدعو في اليوم الأول، والثاني لأنه إذا كان المدعوون كثيرين، ويشق جمعهم في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقاً لم يكن في ذلك رياء، ولا سمعة، وهذا قريب.

وجنح البخاري إلى أنه لا بأس بالضيافة، ولو إلى سبعة أيام حيث قال (ك النكاح، باب (٧١)) باب حق إجابة الوليمة والدعوة، ومن أول سبعة أيام ونحوه، ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين.

وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦١/٣)، من طريق حفصة بنت سيرين قالت: لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام.

وفي رواية ثمانية أيام، وإليها أشار البخاري بقوله «أو نحوه».

وفي قوله، «ولم يوقت» ما يدل على عدم صحة حديث الباب عنده

قال القاضي عياض: استحب أصحابنا لأهل السنة كونها أسبوعاً فاخذت المالكية بما دل عليه كلام البخاري.

٦- الوليمة بمدين من شعر

٩٩٢- وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوْلِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمَدِينٍ مِنْ شَعِيرٍ».

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥١٧٢)

(وعن صفية بنت شيبة) أي ابن أبي عثمان بن أبي طلحة الحنفي من بني عبد الدار قيل: إنها رأت النبي ﷺ، وقيل إنها لم تره، وجزم ابن سعد بأنها تابعة

(قالت «أولم النبي ﷺ على بعض نساؤه بمدين من شعير»

قال المصنف: لم أقف على تعيين اسمها يعني «بعض نساؤه» المذكورة هنا

قال: وفي الباب أحاديث تدل على أنها أم سلمة، وقيل: إنها وليمة علي بفاطمة رضي الله عنهما، وأراد به «بعض نساؤه» من تنسب إليه من النساء في الجملة، وإن كان خلاف التبادر إلا أنه يدل له ما أخرجه الطبراني (المعجم الكبير ١٤٥/٢٤) من حديث أسماء بنت عميس قالت لقد أولم علي بفاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة، رهن درعه عند يهودي بشطر شعير.

ولعل المراد: مدين من شعر لأن المدين نصف صاع فكأنه قال شطر صاع فيطبق على القصة التي في الباب، ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله ﷺ مجازة إما لكونه الذي وفي اليهودي من شعيره أو لغير ذلك

(قلت): ولا يخفى أنه تكلف، ولا مانع أن يؤلم ﷺ بمدين، ويؤلم علي أيضاً بمدين، والمذكور في الباب وليمة ﷺ.

٧- وليمة بلا لحم ولا خبز

٩٩٣- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ، وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَبَسِطْتُ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ»

نَقَّحَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٨٥)، مسلم (١٣٦٥)]، وَاللَّفْظُ الْبَخَارِيُّ.

(وعن أنس رضي الله عنه قال «أقام رسول الله ﷺ بين خيبر، والمدينة ثلاث ليال ينى عليه بصفية (عليه بصفية) أي ينسى عليه خبأً جديداً بسبب صفية أو بمصاحبتها (فدعوت المسلمين إلى وليمة فما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع فبسطت فألقى عليها التمر والأقط) في «القاموس» الأقط ككخب وإبل: شيء يتخذ من المخيض الغنسي (والسمن) ومجموع هذه الأشياء يسمى حساً

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْقَطْعُ لِلْبُخَارِيِّ)

فيه أجزاء الوليمة بغير ذبح شاة والبناء بالمرأة في السفر،
وليثار الجديدة بثلاثة أيام، وإن كانوا في السفر

٨- إجابة أقرب الداعين

٩٩٤- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ».

رواه أبو داود (٣٧٥٦) وسنده ضعيف

(وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا» زاد في التلخيص فإن أقرَّبَهُمَا إليك باباً أقرَّبَهُمَا إليك جواراً

«فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ» رواه أبو داود، وسنده ضعيف، لكن رجالاً إسناده مؤثفون، ولا يدري ما وجه ضعف سنده فإنه رواه أبو داود عن هناد بن السري عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء الأودي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وكل هؤلاء وثقتهم الأئمة إلا أبا خالد الدالاني فإنهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم.

وقال أحمد، وابن معين: لا بأس به.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: حديثه لين.

وقال شريك: كان مرجحاً.

والحديث على سياق المصنف ظاهرة الرقعة.

وفيه دليل على أنه إذا اجتمع داعيان فالأحق بالإجابة الأسبق فإن استويا فقدم الجار، والجار على مراتب فاحقهم أقرَّبَهُمْ باباً فإن استويا أقرع بينهم.

٩- الأكل متكئاً

٩٩٥- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَّكِئاً».

رواه البخاري (٥٣٩٨)

الانكاء مأخوذ من الركاء، والتاء بدل من الواو، والركاء: هو ما يشد به الكيس أو غيره فكانه أوكاً مقعدته وسنفاً بالقعود على الرطاء الذي تحته، ومعناه الاستواء على وطاء متمكناً

قال الخطابي المتكئ هنا هو المتمكن في جلوسه من الترفع وشبهه المعتمد على الرطاء تحته

قال: ومن استوى قاعداً على وطاء فهو متكئ، والعامة لا تعرف التكئ إلا من مال على أحد شقيه «معاً السن» (٣٠١/٥).

ومعنى الحديث إذا أكلت لا اقم متكئاً كفعل من يريد الاستئثار من الأكل، ولكن أكل بلفظ فيكون قعودي مستوفراً، ومن حمل الانكئة على الميل على أحد الشقين تأول ذلك على من ذهب أهل الطب بأن ذلك فيه ضرر فإنه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلاً، ولا يسيفه هنيئاً، وربما تأذى به

١٠- آداب الطعام

٩٩٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ مَسِّ اللَّهُ وَكُلَّ يَحْيِيكَ وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٧٦)، مسلم (٧٠٢٢)]

الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها.

وقيل: إنها مستحبة في الأكل، ويقاس عليه الشرب.

قال العلماء: ويستحب أن يهجر بالتسمية لسمع غيره، وينهه عليها فإن تركها لأي سبب نسيان أو غيره في أول الطعام فليقل في أثائه بسم الله أوله وآخره لحديث أبي

داود (٣٧٦٧)، والترمذي (١٨٥٨)، وغيرهما قال الترمذي: حسن صحيح أنه ﷺ قال «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ».

وينبغي أن يُسمَّى كُلُّ أَحَدٍ مِنَ الْأَكْلَيْنِ فَإِنْ سَمِيَ وَاحِدٌ فَقَطْ فَقَدْ حَصَلَ بِتَسْمِيَةِ السُّنَّةِ

قال الشافعي: ويستدلُّ له بأنه ﷺ أخبر أن الشيطان يستحلُّ الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه فإن ذكره واحد من الأكلين صدق عليه أنه ذكر اسم الله عليه.

وفي الحديث دليل على وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضاً، ويزيده تأكيداً أنه ﷺ أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله [مسلم (٢٠٢٠)]، وفعل الشيطان يحرم على الإنسان، ويزيده تأكيداً «أَنْ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَهُ ﷺ بِشِمَالِهِ فَقَالَ كُلْ يَمِينِكَ فَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ: لَا اسْتَطَعْتَ مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ» فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢١)

ولا يدعُر ﷺ إلا على من ترك الواجب.

وأما كون الدعاء لتكبره فهو مُحْتَمَلٌ أيضاً، ولا يُنافي أن الدعاء عليه للأمرين معاً.

وفي قوله، «وَكُلْ مِمَّا بِيَدِكَ» دليل أنه يجب الأكل مما يليه، وأنه ينبغي حُسْنُ الْعِشْرَةِ لِلْجَلِيسِ، وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جليسه مما فيه سوءُ عِشْرَةٍ وَتَرْكُ مَرْوَةٍ فَقَدْ يَتَقَدَّرُ جليسه ذلك لا سيما في الثريد والأراق وغورها إلا في مثل الفاكهة فإنه قد أخرج الترمذي (١٨٤٨)، وغيره من حديث عكرش بن دؤيب قال: أتينا بجنفة كثيرة الثريد والودر - وهو يفتح الواو وفتح الذال المعجمة فراءم جمع وذرة: قطعة من اللحم لا عظم فيها - فخبطت يدي نواحيها، وأكل رسول الله ﷺ من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال: يا عكرش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان التمر فجعلت أكل من بين يدي، وجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق فقال: يا عكرش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد.

فهذا يدل على التفرقة بين الأطعمة والفواكه بل يدل على أنه إذا تعدد لون المأكول من طعام أو غيره فله أن يأكل من أي

جانب، وكذلك إذا لم يبق تحت يدي الأكل شيء فله أن يتبع ذلك، ولو من سائر الجوانب

فقد أخرج البخاري (٥٤٣٦)، ومسلم (٢٠٤١) من حديث أنس «أَنْ خِيَاطًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ قَالَ: فَذَهَبَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَّبَ خُبْزٌ شَعِيرٌ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ فَأَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقِصْعَةِ - أَيْ جَوَانِبِهَا - فَلَمْ أَزَلْ أَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ» وفي الحديث قال أنس «فلما رأيت ذلك جعلت أقييه إليه، ولا أطعمه، وهو دليل على تطلبه له من جميع القصعة لحبيبه له.

هذا وما نهى عنه الأكل من وسط القصعة كما يدل له:

١١- البركة في وسط الطعام

٩٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِقِصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ. فَقَالَ: كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكََةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا».

رواه الأربعة (داود (٣٧٧٢)، الترمذي (١٨٠٥)، النسائي [السنن الكبرى] كما في [نخبة الأشراف] (٥٥٦٦)، ابن ماجه (٣٢٧٧)، وهذا لفظ النسائي، ونسخته صحيح

دل على النهي عن الأكل من وسط القصعة، وعلم أنه تنزل البركة في وسطها، وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام، والنهي يقتضي التحريم، وسواء كان الأكل وحده أو مع جماعة

١٢- جواز استحباب طعام، وكره آخر

٩٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٠٩)، مسلم (٢٠٦٤)]

فيه إخبار بعدم عيبه ﷺ للطعام وذم له فلا يقول هو مالح أو حامض أو نحو ذلك.

وحاصله أنه دل على عدم عنايته ﷺ بالأكل بل ما اشتهاه أكله، وما لم يشتهه تركه، وليس في تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام.

١٣- النهي عن الأكل بالشمال

٩٩٩- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ».

رواه مسلم (٢٠١٩)

تقدم أنه من أدلة تحريم الأكل بالشمال، وإن ذهب الجماهير إلى كراهيته لا غير.

وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً، وهو دليل على أن الشيطان يأكل أكلاً حقيقياً

١٤- النهي عن التنفس في الإناء

١٠٠٠- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ».

متفق عليه [البخاري (٥٦٣٠)، مسلم (٢٦٧)].

وقد أخرج الشيخان [البخاري (٥٦٣٠)، مسلم (٢٠٢٨)] من حديث أنس «أنه ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا أَوْ فِي إِنَاءِ الشَّرَابِ لَا أَنَّهُ فِي إِنَاءِ الشَّرَابِ».

ورود تعليق ذلك في رواية مسلم (٢٠٢٨) أنه «أروى» أي اقمع للعطش، «وابراً» أي أكثر برأ لما فيه من الهضم، ومن سلامته من التأثير في برد المعدة، «وامراً» أي أكثر مرادة لما فيه من السهولة، وقيل: العلة خشية تقيده على غيره لأنه قد يخرج شيء من الفم فيتصل بالإناء فيقذره على غيره

١٠٠١- وَلَإِبْنِ دَاوُدَ (٣٧٢٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا نَحْوَهُ. وَزَادَ وَيَتَفَخُّ فِيهِ.

وصححه الترمذي (١٨٨٨)

(ولأبي داود، ونحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (ويفخ فيه، وصححه الترمذي) فيه دلالة على تحريم التفخ في الإناء.

وأخرج الترمذي (١٨٨٧) من حديث أبي سعيد أنه النبي ﷺ «نهى عن التفخ في الشراب فقال رجل: القذاة أراها في الإناء فقال: أفرقها قال: فأني لا أروى من نفسي وأجد قال: فأين القذاة عن فيك ثم تنفس».

وفي الشرب ثلاث مرات من حديث ابن عباس (١٨٨٥) رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «لا تشربوا واحداً أي شرباً واحداً كشراب البعير، ولكن اشربوا متسّى وثلاث وسَمُوا إِذَا أَتَمَّ شَرِبْتُمْ، وَاحْمَدُوا إِذَا أَتَمَّ رَفَعْتُمْ، وَهَادُوا إِذَا الْمُرْتَيْنِ سَمَةً أَيْضاً»

نعم قد ورد النهي عن الشرب من فم السقاء فأخرج الشيخان [البخاري (٥٦٢٩)، ولم يخرج مسلم] من حديث ابن عباس «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشرب من فم السقاء».

وأخرج [البخاري (٥٦٢٥)، مسلم (٢٠٢٣)] من حديث أبي سعيد قال «نهى رسول الله ﷺ عن اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ وَافٍ فِي رَوَايَةٍ [مسلم (٥٦١٦)] وَ«اخْتِنَاتُهَا أَنْ يُقَلَّبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْهُ».

وقد عارضته حديث كيسة قالت «دخل عليّ رسول الله ﷺ فشرّب من فم قربة مغلقة قائماً فقمّت إلى فيها فقطعت» - أي أخذته - شيطاً تبرك به، وتشتبه به.

أخرجه الترمذي (١٨٩٢).

وقال: حسن غريب صحيح.

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٢٣)، وجمع بينهما بأن النهي إنما هو في السقاء الكبير، والقربة هي الصغيرة أو أن النهي للترتيب لئلا يتخذ الناس عادة دون التدبر، وعلة النهي أنها قد تكون فيه دابة فتخرج إلى في شارب فيتلفها مع الماء كما روي [ابن ماجه (٣٤١٩)] أنه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه حية.

وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً فأخرج مسلم (٢٠٢٤) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لَا يَشْرَبُ أَحَدُكُمْ قَائِماً فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَنْحِ أَيَّ يَتَقَيَّ».

وفي رواية (م) (٢٠٢٤) (١١٢) عن أنس «زجر عن الشرب قائماً» قَالَ قَتَادَةُ: قُلْنَا: فَلَا كُلُّ قَالَ: أَشَدُّ، وَأَحَبُّ.

ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم (٢٠٢٧) (١١٧) من حديث ابن عباس قال «سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب، وهو قائم».

وفي لفظ (٢٠٢٧) (١١٨) «أن رسول الله ﷺ شرب من زمزم، وهو قائم».

وفي صحيح البخاري (٥٦١٦) «أن علياً ﷺ شرب قائماً. وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني».

وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه فعلة ﷺ بياناً لجواز ذلك فهو واجب في حقه ﷺ لبيان التشريع.

وقد وقع منه ﷺ مثل هذا في صور كثيرة وأما التقيؤ لمن شرب قائماً فإنه يستحب للحديث الصحيح (م) (٢٠٢٤) الوارد بذلك.

وظاهر حديث التقيؤ أنه يستحب مطلقاً لعامة الناس وغوهرها.

وقال القاضي عياض: إنه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقيأ.

نعم، ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلساء، وأراد أن يعمم الجلسة أن يبدأ بمن عن يمينه كما أخرج الشيخان [البخاري (٥٦١٩)، مسلم (٢٠٢٩)] حديث أنس «أنه أعطى ﷺ القدح فشرب وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أغرابي فقال عمر: أعط أبا بكر يا رسول الله فأعطى الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال: الأيمن فالأيمن».

وأخرج [البخاري (٥٦٢٠)، مسلم (٢٠٣٠)] من حديث سهل بن سعد قال «أبى النبي ﷺ بقدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم هو عبد الله بن عباس، والأشياخ عن يساره فقال: يا غلام أتأذن أن أعطيته الأشياخ فقال: ما كنت لأؤثر بفضل منك أحداً يا رسول الله ﷺ فأعطاه إياه».

ومن مكروهات الشرب أن تشرب من ثلثة القدح لما

أخرجه أبو داود (٣٧٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري «نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من ثلثة القدح».

٦ - باب القسم بين الزوجات

١ - يعدل فيما يملك

١٠٠٢ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقسم لئنسائه فيعدل، ويقول: اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك».

رواه الأربعة أبو داود (٢١٣٤)، الترمذي (١١٤٠)، النسائي (٦٣/٧)، ابن ماجه (١٩٧١).

وصححه ابن حبان (٤٢٠٥) والحاكم (١٨٧/٢)، ولكن رجح الترمذي إسناده.

عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه، ويعدل ويقول اللهم هذا قسمي» بفتح القاف

(«فيما أملك») وهو الميث مع كل واحد في نوبتها («فلا تلمني فيما تملك، ولا أملك») قال الترمذي: يعني به الحب والمودة

(رواه الأربعة وصححه ابن حبان، والحاكم لكن رجح الترمذي إسناده)

قال أبو رعة: لا أعلم أحداً تسابع حماد بن سلمة على وصله

لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أثوب السخثاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة قال الترمذي: المرسل أصح

قلت: بعد تصحيح ابن حبان للوصل فقد تعاضد الموصول والمرسل

دل الحديث على أنه ﷺ كان يقسم بين نسائه، وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان واجباً عليه أم لا؟

قيل: وَكَانَ الْقِسْمُ عَلَيْهِ ﷺ غَيْرَ وَاجِبٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَرُجِي مِمَّنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ [الاحزاب: ٥١]

قَالَ بَعْضُ الْمَفْسُورِينَ: إِنَّهُ إِبَاحٌ لِلَّهِ لَهُ أَنْ يَتَرَكَ التَّسْوِيَةَ وَالْقِسْمَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ حَتَّى إِنَّهُ لَيُؤَخِّرُ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ عَنْ نَوَيْتِهِنَّ، وَيَطْلَأُ مَنْ يَشَاءُ فِي غَيْرِ نَوَيْتِهِنَّ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «مِنْهُنَّ» لِلزَّوْجَاتِ

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِسْمُ عَلَيْهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَهُنَّ مِنْ حُسْنِ عَشْرَتِهِ وَكَمَالِ حُسْنِ خُلُقِهِ، وَتَأْلِيفِ قُلُوبِهِ نَسَائِهِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُبَّ وَمِيلَ الْقَلْبِ أَمْرٌ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعَبْدِ بَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ، وَيَدُلُّ لَهُ «وَلَكِنْ» اللَّهُ أَلْفَ بَيْنَهُمْ» [الأشغال: ٦٣] بَعْدَ قَوْلِهِ «لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ» وَيَوْمَ فُسِّرَ «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ» [الأشغال: ٢٤].

٢- تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين

١٠٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةٌ مَا يَلِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٩٥) (٣٤٧/٢)، وَالْأَزْهَرِيُّ (٢/٢١٣٣)، الْوَلِيدِيُّ (١/١٤١)، النَّسَائِيُّ (٦٣/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (١٩٦٩)، وَتَلَدَةُ ضَعِيفٌ

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمِيلُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ» [النساء: ١٢٩]. وَالْمَرَادُ: الْمِيلُ فِي الْقِسْمِ وَالْإِنْفَاقِ لَا فِي الْحُبِّ لِأَنَّ عُرْفَتَ مَنْ أَنَهَا تَمَّا لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ.

وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ «كُلَّ الْمِيلِ» جَوَازُ الْمِيلِ الْيَسِيرِ، وَلَكِنْ إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ يَنْفِي ذَلِكَ.

وَيَحْتَمِلُ تَقْيِيدُ الْحَدِيثِ بِمَفْهُومِ الْآيَةِ.

٣- الإقامة عند البكر واليبس

١٠٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري: ٥٢١٤]، مُسْلِمٌ (١٤٦١)، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ

يُرِيدُ مِنَ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَلِذَا قَالَ أَبُو قَلَابَةَ رَوَاةٌ عَنْ أَنَسٍ: «لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أُنْثَى رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدُ فَتَكُونُ رَوَايَتُهُ بِالْمَعْنَى إِذْ مَعْنَى مِنَ السُّنَّةِ هُوَ الرَّفْعُ إِلَّا أَنَّهُ رَأَى الْحَافِظَةَ عَلَى قَوْلِ أَنَسٍ أُولَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ اجْتِهَادِي مُخْتَمَلٌ، وَالرَّفْعُ نَصٌّ، وَلَيْسَ لِلرَّوَايَةِ أَنْ يَنْقُلَ مَا هُوَ مُخْتَمَلٌ إِلَى مَا هُوَ نَصٌّ غَيْرُ مُخْتَمَلٍ كَذَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ [إحكام الأحكام: ٤١/٤].

وَبِالْجَمْلَةِ إِنَّهُمْ لَا يَعْنُونَ بِالسُّنَّةِ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ قَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ يَعْنُونَ - يُرِيدُ الصَّحَابَةَ - بِذَلِكَ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ أَخْرَجَهُ اثْنَتَا مِائَةَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا مِنْ طَرَفٍ مُخْتَلَفٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى إِثَارِ الْجَدِيدَةِ لَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الزَّافَرِ سِوَاهُ أَكَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ أَمْ لَا [الاستدكار: ١٦/١٤١]، وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ [شرح صحيح مسلم: ٤٥/١٠]

لَكِنْ الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ فِيمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْبَكْرِ وَالثَّيِّبِ بِمَا ذَكَرَ الْجُمْهُورُ فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ حَقٌّ لِلزَّوْجَةِ الْجَدِيدَةِ.

وَفِي الْكُلِّ خِلَافٌ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ يَقَاوِمُ الْأَحَادِيثَ.

وَالْمَرَادُ بِالْإِثَارِ فِي الْبَقَاءِ عِنْدَهَا مَا كَانَ مُعَارَفًا حَالَ الْخُطَابِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِثَارَ يَكُونُ بِالْمَيْتَةِ، وَالْقِيلُولَةُ لَا اسْتِغْرَاقَ سَاعَاتِ اللَّيْلِ، وَالتَّهَارُ عِنْدَهَا كَمَا قَالَه جَمَاعَةٌ حَتَّى قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ أَفْرَطَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ حَتَّى جَعَلَ مُقَامَتَهُ عِنْدَهَا عُذْرًا فِي إِسْقَاطِ الْجُمُعَةِ، وَتَجَبُّ الْمَوَالَاةِ فِي السَّبْعِ، وَالثَّلَاثِ فَلَوْ فَرَّقَ

وجِبَ الاستِئْثافُ، ولا فرق بين الحرَّة والأمة فلز تزوج أخرى في مُدَّة السَّبعِ أو الثَّلاثِ فالظَّاهرُ أنَّه يُسمَّى ذلك لأنَّه قد صار مُستَحَقًّا لَهَا.

٤- ثلاثة أيام أو سبعة للزوجة الجديدة

١٠٠٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

رواه مسلم (١٤٦٠)

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. وَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ) يُرِيدُ نَفْسَهُ

(«هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ») إِيَّيْ أَتَمَمْتُ عِنْدَكَ سَبْعًا (وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي) رواه مسلم.

وزاد في رواية (١٤٦٠) (٤٢) «إِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ شَمِ دَرْتُ» قالت: ثَلَاثُ.

وفي رواية (١٤٦٠) (١٠٠): «دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بَثْوِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ زِدْتُ لَكَ، وَحَاسَبْتُكَ لِبَيْكِرٍ سَبْعَ، وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَ».

دل ما تقدّم على استحقاق البكر والنسب لما ذكر من العدد.

ودلت الأحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من الإيثار، وجب عليه القضاء لذلك.

وأما إذا كان بغير رضاها فحقها ثابت، وهو مفهوم قوله ﷺ «إِنْ شِئْتَ».

ومعنى قوله «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ» أنه لا يلحقك منّا هوان، ولا نُضِيعُ ثَمًّا تَسْتَحِقُّهُ شَيْئًا بَلْ نَأْخِذُكَ كَامِلًا ثُمَّ أَعْلَمْنَا أَنَّ إِلَيْهَا الْإِخْتِيَارَ بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ، وَبَيْنَ سَبْعٍ، وَيَقْضِي نِسَاءَهُ.

وَلِيهِ حُسْنُ مُلَاطَفَةِ الْأَهْلِ، وَإِلَانَةٌ مَا يَجِبُ لَهُمْ، وَمَا لَا يَجِبُ، وَالْتَخِيرُ لَهُمْ فِيمَا هُوَ لَهُمْ.

٥- جواز أن تهب المرأة يومها لضرتها

١٠٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ.

متفق عليه البخاري (٥٢١٢)، مسلم (١٤٦٣).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ» بِفَتْحِ الرَّايِّ وَالْيَمِّ وَعَيْنِ مُهْمَلَةً، وَكَانَ ﷺ تَزَوَّجَ سَوْدَةَ بِمَكَّةَ بَعْدَ مَوْتِ خَدِيجَةٍ، وَتَوَقَّعَتْ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ

(«وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ» متفق عليه) زاد البخاري «وَلِيلَتَهَا».

وزاد أيضاً في آخره «تَبَتَّغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وأخرجه أبو داود (٢١٣٥)، وذكر فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم «أَنَّ سَوْدَةَ حِينَ أُسْتُتْ، وَخَافَتْ أَنَّ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ فَقَبِلَ مِنْهَا» ففِيهَا وَأَشْبَاهُهَا نَزَلَتْ «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا» الآية [النساء: ١٢٨].

وأخرج ابن سعد في «طبقاته» (٣٦/٨) برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مؤسلاً «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَهَا يَعْنِي سَوْدَةَ فَقَعَدَتْ عَلَى طَرِيقِهِ، وَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَالِي فِي الرُّجَالِ حَاجَةٌ، وَلَكِنْ أَحِبُّ أَنْ أَبْعَثَ مَعَ نِسَائِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَنْشُدُكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ هَلْ طَلَّقْتَنِي بِوَجْدَةٍ وَخَذْتَهَا عَلَيَّ؟ قَالَ: لَا قَالَتْ: فَأَنْشُدُكَ اللَّهَ لَمَّا رَاجَعْتَنِي فَرَاجَعَهَا قَالَتْ: فَإِنِّي جَعَلْتُ يَوْمِي لِعَائِشَةَ حَبِيبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها، ويعتبر رضا الزوج لأن له حقاً في الزوجة فليس لها أن تسقط حقه إلا برضاها.

واختلف الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج

فَقَالَ الْأَكْثَرُ: تَصَحُّ، وَيُخَصُّ بِهَا الزَّوْجُ مِنْ أَرَادَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ

وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَلْ تَصِيرُ كَالْمَدْمُومَةِ

وَقِيلَ: إِنْ قَالَتْ لَهُ: خُصُّ بِهَا مِنْ شَيْءٍ جَازٍ إِلَّا إِذَا أَطْلَقَتْ لَهُ

قَالُوا: وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ لِلْمَرَأَةِ فِيهَا وَهَبَتْ مِنْ نَوَيْتِهَا لِأَنَّ الْحَقَّ يَتَجَدَّدُ

٦- جَوَازُ الطَّوَافِ عَلَى النِّسَاءِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ

١٠٠٧- وَعَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمِ مِنْ مَكْنِيهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا هُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعاً قِيدَ نَوْمٍ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ، حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا قَبِيَّتْ عِنْدَهَا».

رواه أحمد (١٠٧/٦) وأبو داود (٢١٣٥)، واللفظ له.

وصححه الحاكم (١٨٦/٢).

(وعن عُرْوَةَ قَالَتْ: «قَالَتْ عَائِشَةُ يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمِ فِي مَكْنِيهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا هُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعاً قِيدَ نَوْمٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ».) وفي رواية (٢١٣٥) «بِغَيْرِ وَقَاعٍ» فَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا («حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا قَبِيَّتْ عِنْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الدُّخُولُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَوْمِهَا مِنْ نِسَائِهِ، وَالتَّائِبِ لَهَا وَاللَّامِسِ وَالتَّقْبِيلِ.

وَفِيهِ بَيَانٌ حَسَنٌ خَلَقَهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ خَيْرَ النَّاسِ لِأَهْلِهِ.

وَفِي هَذَا رَدٌّ لِمَا قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَابِقاً أَنَّهُ كَانَ لَهُ ﷺ سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِسْمُ فِيهَا، وَهِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَجِدْ لِمَا قَالَهُ دَلِيلاً.

وَقَدْ عَيَّنَ السَّاعَةَ الَّتِي كَانَ يَدُورُ فِيهَا الْحَدِيثُ:

١٠٠٨- وَلِمُسْلِمٍ (١٤٧٤). وَخَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢١٦)

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ» الْحَدِيثُ.

(وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ» أَيْ ذَنُو لِمَسِّ وَتَقْبِيلٍ مِنْ دُونِ وَقَاعٍ كَمَا عُرِفَ).

٧- الْإِسْتِثْنَانِ فِي أَنْ يُمْرَضَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا

١٠٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: أَيْنَ أَنَا عِدَا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ».

نَقَلَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٥٢١٧)، مُسْلِمٌ (٢٤٤٣)

وَفِي رِوَايَةٍ «وَكَانَ أَوَّلَ مَا بُدِئَ بِهِ مِنْ مَرَضِهِ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ».

أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْمَغَازِي (٤١٨) بِهَذَا: «أُولَ مَا اشْتَكَى ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ».

وَقَوْلُهُ «فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ»، وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢١٩/٦) عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ ﷺ قَالَ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدُورَ بِبُيُوتِكُنَّ فَإِنْ شِئْتُمْ أَذِنْتُ لِي فَأَذِنَ لَهُ».

وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ (٢٣١/٢) «طَبَاةً» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ «أَنَّ فَاطِمَةَ هِيَ الَّتِي خَاطَبَتْ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَالَتْ إِنَّهُ يَشْتَقِي عَلَيْهِ الْإِخْلَافَ، وَثُمَّ كُنَّ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ ﷺ وَاسْتَأْذَنْتْ لَهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» فَيَجْتَمِعُ الْحَدِيثَانِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ «أَنَّ دَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَمَاتَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الَّذِي يَلِيهِ».

والحديث دليل على أن المرأة إذا أدت كان مسقطاً لحقها من النوبة، وأنه لا تكفي القرعة إذا مرض كما تكفي إذا سافر كما دلّ له قوله:

٨- القرعة بين النساء في السفر

١٠١٠- وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ».

متفق عليه (البخاري: ٢٥٩٣)، مسلم: (٢٧٧٠).

(وعنها) أي عائشة (قالت) «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ» متفق عليه.

وأخرج ابن سعد.

وزاد فيه عنها فكان «إِذَا خَرَجَ سَهْمُ غَيْرِي عُرِفَ فِيهِ الْكَرَاهَةُ».

دلّ الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفرًا، وأراد إخراج إحداهن معه، وهذا فعل لا يدلّ على الوجوب.

ودّهب الشافعي إلى وجوبه.

ودّهب الهاديّة إلى أن له السفر بمن شاء وأنه لا تلزمه القرعة

قالوا: لأنه لا يجب عليه القسم في السفر، وفعله ﷺ إنما كان من مكارم أخلاقه، ولطف شمالك، وحسن معاملته فلان سافر بزوجته فلا يجب القضاء لغير من سافر بها.

وقال أبو حنيفة: يجب القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها.

وقال الشافعي: إن كان بقرعة لم يجب القضاء، وإن كان بغيرها وجب عليه القضاء، ولا دليل على الوجوب مطلقاً، ولا مفضلاً.

والاستدلال بأن القسم واجب، وأنه لا يسقط الواجب بالسفر

جوابه: أن السفر أسقط هذا الواجب بدليل أن له أن يسافر، ولا يخرج منهنّ أحداً فإنه لا يجب عليه بعد عودوه قضاء أيام سفره لهنّ اتفاقاً، والإقراغ لا يدلّ الحديث على وجوبه لما عرفت أنه فعل.

وفي الحديث دليل على اختيار القرعة بين الشركاء، ونحوهم والمشهور عن المالكية والحنفية عدم اختيار القرعة

قال القاضي عياض: هو مشهور عن مالك، وأصحابه لأنه من باب الخطر والقمار، وحكي عن الحنفية إجازتها هـ.

واختج من منع القرعة بأن بعض النساء قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة للتي لا نفع فيها في السفر لأضرّ بحال الزوج، وكذا قد يقوم بعض النساء برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت القرعة عليها بالسفر لأضرّ بحال الزوج من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر.

وقال القرطبي تختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهنّ لثلاث أخصّ واحدة فيكون ترجيحاً بلا مرجح

قيل: هذا تخصيص لعوم الحديث بالمعنى الذي شرع لأجله الحكم، والجري على ظاهره كما ذهب إليه الشافعي أقروا.

٩- النهي عن ضرب المرأة بشدة

١٠١١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ».

رواه البخاري (٥٢٠٤)

(وعن عبد الله بن رمة ﷺ) هو ابن الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى صحابي مشهور، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وعادته في أهل المدينة

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ» بالنصب على المصدرية

(رواه البخاري) وتماؤه فيه «ثم يجامعها».

وفي رواية (٤٩٤٢)، «وَلَعَلَهُ أَنْ يُضَاجِعَهَا».

وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله «جلد العبد»، ولقوله في رواية أبي داود (١٤٢) «وَلَا تُضْرَبُ ظَعِيَّتُكَ ضَرْبَكَ أَمَتُكَ».

وفي لفظ للنسائي [«عشرة النساء» (٢٨٤)] «كَمَا تُضْرَبُ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ».

وفي رواية للبخاري (٦٠٤٢) «ضَرْبُ الْفَخْلِ أَوْ الْعَبْدِ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِ الضَّرْبِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلِغُ ضَرْبُ الْحَيَوَانَاتِ وَالْمَمَالِكِ».

وقد قال تعالى «وَأَضْرِبُوهُنَّ» [النساء: ٣٤]

ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكر ضرباً شديداً.

وقوله «ثُمَّ يُجَامِعُهَا» دل على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقل في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما تليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة، والمجلود غالباً ينفرد عن جلده بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا ينفرد الطباع.

ولا ريب أن عدم الضرب والاعتذار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله ﷺ.

وقد أخرج النسائي [«عشرة النساء» (٢٨١)] من حديث عائشة «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً لَهُ، وَلَا خَادِمًا قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ قَطُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ تَتَهَكُّ مَحَارِمُ اللَّهِ فَيَتَّقِمُ لِلَّهِ».

(مَا أَعْيِبُ) رَوَى بِأَلْفِ مِائَةِ الْفَرَسِيَّةِ مَضْمُونَةً وَمَكْسُورَةً مِنْ الْعَنْبِ، وَبِأَلْفِ مِائَةِ التَّحِيَّةِ سَاكِنَةً مِنَ الْعَنْبِ، وَهُوَ أَوْفَقُ بِالْمُرَادِ (عَلَيْهِ فِي خُلْعِي) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَضَمِّ اللَّامِ، وَتَجَوُّزُ سَكُونِهَا

٢٧- كتاب الطلاق

١- بَابُ الْخُلْعِ

بِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ وَسَكُونِ اللَّامِ: هُوَ فِرَاقُ الزَّوْجَةِ عَلَى مَالٍ، مَأْخُودٌ مِنْ: خَلَعَ الثَّوبَ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ لِبَاسُ الرَّجُلِ بِحَازِأَ، وَضَمُّ الْمَصْدَرِ تَفَرُّقٌ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَالْجَازِي، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

١- جَوَازُ الْعَوْضِ فِي الْخُلْعِ أَوْ رَدِّ الصَّدَاقِ

١٠١٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْيِبُ عَلَيْهِ فِي خُلْعِي وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْبَلِ الْحَدِيثَةَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً.»

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٧٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٥٢٧٤): «وَأَمْرَةٌ بِطَلْقِهَا».

وَلَا يَبِي دَاوُدَ (٢٢٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨٥) وَخُشَنَةُ «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا حَيْضَةً.»

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ سَمَّاهَا الْبُخَارِيُّ جَبِيلَةَ ذَكَرَهُ عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا (٥٢٧٧).

وَأَخْرَجَ التَّيْهِي (٣١٤/٧) مُرْسَلًا أَنَّ اسْمَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنِي سُلُوكٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ

(أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ هُوَ خَزَرَجِي أَنْصَارِي شَهِدَ أَحَدًا، وَمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ كَانَ خَطِيئًا لِلْأَنْصَارِ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ

(وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ فَقَالَتْ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اقْبَلِ الْحَدِيثَةَ، وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً.» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ لَهُ «وَأَمْرَةٌ بِطَلْقِهَا»، وَلَا يَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، ابْنُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (وَحُشَنَةُ «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا حَيْضَةً»)

قَوْلُهَا (أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ) ابْنُ أَكْرَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ عِنْدَهُ أَنْ أَقَعَ فِيمَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ.

وَالْمُرَادُ مَا يُضَادُّ الْإِسْلَامَ مِنَ التَّشْوِيزِ وَبَغْضِ الزَّوْجِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ أَطْلَعَتْ عَلَى مَا يُبَايِنُ خُلْعَ الْإِسْلَامِ الْكُفْرَ مُبَالِغَةً. وَيَحْتَمِلُ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ (حَدِيثَةً) ابْنُ يُسْتَنَانُهُ فِي الرِّوَايَةِ: أَنَّهُ كَانَ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَدِيثَةٍ غُلِّ.

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْخُلْعِ وَصَحِّهِ، وَأَنَّهُ يَحِلُّ اخْتِذَ الْعَوْضِ مِنَ الْمَرَأَةِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صَحِّهِ أَنْ تَكُونَ الْمَرَأَةُ نَاشِئَةً أَمْ لَا

فَذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الْهَادِي، وَالظَّاهِرِيُّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَصْدِ ثَابِتٍ هَذَا فَإِنَّ طَلَبَ الطَّلَاقِ نُشُورٌ، وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وَقَوْلُهُ ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ [النساء: ١٩]

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالتَّشَافِعِيُّ وَالْمَوْزِيذِيُّ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى الثَّانِي، وَقَالُوا: يَصَحُّ الْخُلْعُ مَعَ التَّرَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ مُسْتَقِيمَةً بَيْنَهُمَا، وَيَحِلُّ الْعَوْضُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [الآية: النساء: ٤]، وَلَمْ تَفْرُقْ، وَلِحَدِيثِ «(إِلَّا بِطَبِيعَةٍ مِنْ نَفْسِهِ)» (رَأْسُ) (٧٢/٥).

«أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: وَزِيَادَةُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» الحديث، ورجاله ثقات إلا أنه مُرسَلٌ.

وأجاب من قال بجواز الزيادة أنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة نفيًا، ولا إثباتًا، وحديث «أما الزيادة فلا» قد تقدم الجواب عنه بأنه لم يثبت رفعها، وأنه مُرسَلٌ، وإن ثبت رفعها فلعله خرج مخرج المشورة عليها، والرأي، وأنه لا يلزمها إلا أنه خرج مخرج الإخبار عن تحريمها على الزوج.

وأما امرؤه ﷺ بتطبيقه لها فإنه أمرٌ إرشادٌ لا إيجابٌ كذا قيل، والظاهر بقاءه على أصله من الإيجاب، ويدلُّ له قوله تعالى ﴿فَإِذَا سَأَلَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فإن المراد يجب عليه أحد الأمرين، وهنا قد تعدلَّ الإسكاف بمعروف لطلبها للفراق فيتعين عليه التسريح بإحسان ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق، وإن المواطأة على رد المهر لأجل الطلاق يصير بها الطلاق خلعا.

واختلفوا إذا كان بلفظ الخلع فتعسرت الفادوية، وجمهور العلماء إلى أنه طلاق، وحجتهم أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقًا، ولو كان نسخًا لما جاز على غير الصداق كالإقالة، وهو يجوز عند الجمهور بما قل أو كثر فدل أنه طلاق.

وقد عاب ابن عباس، وآخرون إلى أنه نسخ، وهو مشهور مذهب أحمد، ويدلُّ له أنه ﷺ أمرها أن تتخذ بمحضة، قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال: إن الخلع نسخ، وليس بطلاق إذ لو كان طلاقًا لم يكتف بمحضة للعدو.

واستدل القائل بأنه نسخ بأنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال «الطلاق مرتان» [البقرة: ٢٢٩] ثم ذكر الانفداء ثم قال «فإن طلقها فلا تحلَّ له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره» [البقرة: ٢٣٠] فلو كان الانفداء طلاقًا لكان الطلاق الذي لا تحلَّ له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع.

وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس المصنف لعبد الرزاق [(٢٨٥/٦)] فإنه سأل رجل طلق امرأته طلقين ثم اختلفا قال نعم ينكحها فإن الخلع ليس بطلاق، ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها، والخلع فيما بين ذلك فليس الخلع بشيء ثم قال «الطلاق مرتان» فإسكاف بمعروف أو تسريح بإحسان» [البقرة: ٢٢٩]

وقالوا: إنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على اشتراط، والآية يشتمل أن الخوف فيها، وهو الظن، والحسبان يكون في المستقبل فيدل على جوازه، وإن كان الحال مستقيمًا بينهما، وهما مقيمان لحدود الله في الحال.

ويشتمل أن يراد أن يعلموا الأقيما حدود الله، ولا يكون العلم إلا ليتحقق في الحال كذا قيل.

وقد يقال: إن العلم لا ينافي أن يكون النشور مستقبلًا.

والمراد إنني أعلم في الحال أنني لا أحتمل معه إقامة حدود الله في الاستقبال، وحينئذ فلا دليل على اشتراط النشور في الآية على التقديرين.

ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منها ما أعطاه من غير زيادة.

واختلف هل يجوز الزيادة أم لا

فذهب الشافعي ومالك إلى أنها تحل الزيادة إذا كان النشور من المرأة

قال مالك: لم أر أن أسمع أن الفدية تجوز بالصداق، وبأكثر منه لقوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه.

وقال مالك: لم أر أحدًا ممن يقتدى به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق.

وأما الرواية التي فيها أنه قال ﷺ «أما الزيادة فلا» فلم يثبت رفعها.

وقد عاب عطاء وطاوس وأحمد وإسحاق، والهادوية، وآخرون إلى أنها لا تجوز الزيادة لحديث الباب، ولما ورد من رواية «أما الزيادة فلا» فإنه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي (٣١٤/٧)، وابن ماجه (٢٠٥٦)، عن ابن جريج عن عطاء مُرسلاً.

ومثله عند الدارقطني (٢٥٥/٣) أنها قالت «لما قال لها النبي

عَامِرِ بْنِ الْحَارِثِ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَفَرَتْ مِنْهُ فَشَكَاَ إِلَى أَبِيهَا فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكَ فِرَاقَ أَهْلِكَ وَمَالِكَ. وَقَدْ خَلَعْتُهَا مِنْكَ بِمَا أُعْطِيَتْهَا.

زَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذَا كَانَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْعَرَبِ.

٢٢٩] ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وَقَدْ قُرِّرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ فِي «مَنْحَةِ الْغَفَارِ حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ»، وَوَضَحْنَا هُنَاكَ الْأَدْلَةَ، وَبَسَطْنَاهَا ثُمَّ مِنْ قَالٍ: إِنَّهُ طَلَاقٌ يَقُولُ: إِنَّهُ طَلَاقٌ بَاطِنٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلزَّوْجِ الرُّجْعَةُ لَمْ يَكُنْ لِلانْفِدَاءِ بِهَا فَائِدَةٌ، وَلِلْفَقْهَاءِ أَجْمَاعٍ طَوِيلَةٌ، وَفِرْعَوْنُ كَثِيرَةٌ فِي الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْخُلْعِ، وَمَقْصُودُنَا شَرْحُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ زَدَنَا عَلَى ذَلِكَ مَا يَخْتِجُ إِلَيْهِ.

٣- جَوَازُ الْخُلْعِ لِقَبْحِ الْوَجْهِ

١٠١٣- وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٠٥٧) «أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا، وَأَنَّ امْرَأَتَهُ قَالَتْ: لَوْلَا مَخَافَةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَفْتُ فِي وَجْهِهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتٍ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا يَجْتَمِعُ رَأْسِي وَرَأْسُ ثَابِتٍ أَبَدًا إِنِّي رَفَعْتُ جَانِبَ الْخِيَاءِ فَرَأَيْتُهُ أَقْبَلَ فِي عِدَّةٍ فَبَادَا هُوَ أَشَدَّهُمْ سَوَادًا وَأَقْصَرَهُمْ قَامَةً، وَأَتْبَحَهُمْ وَجْهًا» الْحَدِيثُ (هَذَا الطَّرِيقِ) ((٤٦١/٢))

فَصَرَّحَ الْحَدِيثُ بِسَبَبِ طَلِبِهَا الْخُلْعَ وَابَانَ.

٣- أَوَّلُ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ

١٠١٤- وَلَاخْمَدَ (٣/٤) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ: وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَاخْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَثَلُهُ سَاكِئَةٌ

(وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ) أَنَّهُ أَوَّلُ خُلْعٍ وَقَعَ فِي

عَصْرِهِ ﷺ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ عَامَرَ بْنَ الظَّرْبِ بَفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ثُمَّ مُوَحَّدَةً زَوْجَ ابْنَتِهِ مِنْ ابْنِ أَخِيهِ

٢ - باب أحكام الطلاق

هو لغة: حلُّ الوثاق مُشْتَقٌّ مِنَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ الإِرْسَالُ، وَالتَّرْكُ، وَفَلَانٌ طَلَّقَ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرِ أَيُّ كَثِيرَ الْبَذْلِ وَالْإِرْسَالِ لِهَمَّا بِذَلِكَ.

وفي الشرع: حلُّ عَقْدَةِ التَّزْوِيجِ

قال إمام الحرمين: هُوَ لَفْظٌ جَاهِلِيٌّ وَرَدَ الْإِسْلَامُ بِتَقْرِيرِهِ.

١ - أبغض الحلال الطلاق

١٠١٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ».

رواه أبو داود (٢١٨٧)، وابن ماجه (٢٠١٨) وصححه العاكف (١٩٦/٢)، ورجح أبو حاتم إسناده (العلل: ٤٣١/١) وكذا الدارقطني (كما في «الطهيمص» (٣٢٣/٢))، والبيهقي (٣٢٢/٧) رجحا الإرسال.

الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مبغوضة إلى الله تعالى، وأن أبغضها الطلاق فيكون مجازاً عن كونه لا ثواب فيه، ولا قرينة في فعله، ومثل بعض العلماء المبغوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد لغير غلر.

وفي الحديث دليل على أنه يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة.

وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام الخمسة:

فالحرām: الطلاق البدعي

والمكروه: الواقع لغير سبب مع استقامة الحال، وهذا هو القسم المبغوض مع حله.

٢ - طلاق المرأة وهي حائض

١٠١٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ

حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٣٢٢)، مسلم (١٤٧١)).

وفي رواية لمسلم (١٤٧١) (٥): «مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

وفي رواية أخرى للبخاري (٥٢٥٣) «وَحَيْثُ تَطْلُقُ».

وفي رواية لمسلم (١٤٧١) (١):

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَنَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَرَا جَعَلَهَا ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ حَتَّى أُخْبِرَ، ثُمَّ أَمْلَأْتُهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ أَمْلَأْتُهَا قَبْلَ أَنْ أَمْسَهَا».

وَأَنَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا فَلَا قَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ لِمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ -

وفي رواية أخرى لمسلم (١٤٧١) (١٤): قَالَ «عِدَّةُ اللَّهِ لِمَنْ عَمَرَ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَزَها شَيْءًا».

وقال: «إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيَطْلُقْ أَوْ لَيْسَ بِكَ»

في قوله (مرة فليراجعها) دليل على أن الأمر لابن عمر بالمراجعة النبي ﷺ، فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي ﷺ إلى ابنه بأنه مأمور بالمراجعة فهو نظير قوله تعالى «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» (إبراهيم: ٣١) فإنه ﷺ مأمور بأن يأمرنا بإقامة الصلاة فنحن مأمورون من الله تعالى، وابن عمر كذلك مأمور من النبي ﷺ فلا يؤثم أن هذو المسألة من باب مسألة هل الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ، وإنما تلك المسألة مثل قوله ﷺ «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْمِعُوا» الحديث (أبو داود (٤٩٥)) لا مثل هذو.

وإذا عرفت أنه مأمور منه ﷺ بالمراجعة فهل الأمر للوجوب فتجب الرجعة أم لا

دفع إلى الأول مالك، وهو رواية عن أحمد.

وصحح صاحب الهداية من الحنفية وجوبها، وهو قول

داود، ودليلهم الأمر بها

قالوا: فإذا امتنع الرجل منها أدبته الحاكيم فإن أصر على الامتناع ارتجع الحاكيم عنه.

ودُفِعَ الجمهور إلى أنها مُسْتَحَبَّةٌ فقط.

قالوا: لأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك فكان القياس قرينة على أن الأمر للنسب.

واجب بأن الطلاق لما كان مُحَرِّمًا في الحيض كان استدامته النكاح فيه واجبة.

وفي قوله (حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) دليل على أنه لا يُلْتَقَى إلا في الطهر الثاني دون الأول.

وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك، وهو الأصح عند الشافعية.

ودفع أبو حنيفة إلى أن الانتظار إلى الطهر الثاني مندوب، وكذا عن أحمد مُسْتَدَلِّين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عمر «مَرَّةً فَلَمَّا رَجَعَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» فاطلق الطهر، ولأن التحريم إنما كان لأجل الحيض فإذا زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده، وكما يجوز في الطهر الذي لم يَتَقَدَّمْ طلاق في حيضة، ولا يخفى قُرب ما قالوه.

وفي قوله (قبل أن يمسه) دليل على أنه إذا طلق في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي مُحَرَّمٌ، وبه صرح الجمهور.

وقال بعض المالكية: إنه يجبر على الرجعة فيه كما إذا طلق، وهي حائض.

وفي قوله (ثم تطهر).

وقوله (طاهرًا) خلاف للفقهاء هل المراد به انتطاع الدَّمِ أو لا بُدَّ من الغسل.

فمن أحمد روايتان، والراجح أنه لا بُدَّ من اغتبار الغسل لما مر في رواية النسائي (١٤٠/٦) «فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا الْأُخْرَى فَلَا يَمَسُّهَا حَتَّى يُطْلَقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُمَسِّكَهَا أَمْسَكَهَا، وَهُوَ مُفسَّرٌ لقوله «طاهرًا» وقوله «ثم تطهر».

وقوله (فلنك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) أي

أذن في قوله «فَطُلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» [الطلاق: ١] وفي رواية مُسلم (١٤٧١/٤) قال ابن عمر، «وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» الْآيَةَ.

وفي الحديث دليل على أن الأقراء الأظهار لئلا يُلَامَرِ بِطَلَاقِهَا فِي الطَّهْرِ.

وقوله «فَطُلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» أي وقت ابتداء عِدَّتِهِنَّ.

وفي قوله (أو حاملاً) دليل على أن طلاق الحامل سُنيٌّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَإِذَا عَزَمْتَ أَنْ الطَّلَاقَ الْبَدْعِيَّ مِنْهُي عَنْهُ مُحَرَّمٌ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ يَقَعُ، وَيَتَعَدُّ بِهِ أَمْ لَا يَقَعُ؟ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَقَعُ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (وَلَوْ أُخْرِي) أَي فِي رِوَايَةِ أُخْرَى

(لِلْبُخَارِيِّ وَحَسِبْتَ تَطْلِيقَهُ) وَهُوَ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْحِسَابِ.

وَالْمَرَادُ جَعْلُهَا وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ التَّطْلِيقَاتِ الَّتِي يَمْلِكُهَا الرَّوْجُ لِكَيْلِهِ لَمْ يَصْرَحْ بِالْفَاعِلِ هُنَا فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ ابْنُ عُمَرَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الْحُجَّةُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِالْفَاعِلِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي مُسْنَدِ ابْنِ وَهْبٍ بِلفظ.

«وَرَأَى ابْنُ أَبِي ذُنُبٍ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ».

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٩/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذُنُبٍ، وَإِنْ اسْتَحَاقَ جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «هِيَ وَاحِدَةٌ».

وَقَدْ وَدَّ أَنْ الْحَاسِبَ لَهَا هُوَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ طَرَفِ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا

(وَلَوْ رِوَايَةً لِمُسْلِمٍ قَالَ ابْنُ عُمَرَ) أَي لَمَّا سَأَلَهُ سَائِلٌ

(أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَرَايَها ثُمَّ أَمْسَكْتُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ثُمَّ أَمْسَكْتُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ قَبِلَ أَنْ أَمْسَكَهَا. وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ) دَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ.

وقد يدلُّ قوله (أمرني أن أراجعتها) على وقوع الطلاق إذ الرجعة فرع الوقوع.

وليه بحث، وخالفه فيه طائوس، والخوارج، والزوافض، وحكاه في البحر عن الباقر والصادق والناصر قالوا لا يقع شيء.

ونصر هذا القول ابن حزم، ورجحه ابن تيمية وابن القيم.

واستدلوا بقوله (وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن ابن عمر (قال عبد الله بن عمر فردعنا علي، ولم يرها شيئا). وقال: إذا ظهرت فليطلق أو ليمسك) ومثله في رواية أبي داود «فردعنا علي، ولم يرها شيئا» وإسناده على شرط الصحيح.

إلا أنه قال ابن عبد البر في قوله، «ولم يرها شيئا» منكر لم يقله غير أبي الزبير، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه، ولو صح لكان معناها، والله أعلم، ولم يرها شيئا مستقيماً لكونها لم تقع على السوء.

وقال الخطابي في قال أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا.

ويحتمل أن معناه لم يرها شيئاً محرم معه المراجعة أو لم يرها شيئاً جائزاً في السوء ماضياً في الاختيار، وإن كان لازماً له.

وقال البيهقي في المعرفة (٥٣٥/٥) عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال: نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا.

وقد وافق نافعاً غيره من أهل التثبت

قالوا: وحمل قوله، «ولم يرها شيئاً» على أنه لم يعدّها شيئاً صواباً غير خطإ بل يؤمر صاحبها ألا يقسم عليه لأنه امره بالمراجعة، ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه: إنه لم يصنع شيئاً، أي: لم يصنع شيئاً صواباً.

وقد أطال ابن القيم في (الهدى) (٢٢١/٥) الكلام على نصرة عدم الوقوع، ولكن بعد ثبوت أنه عليه السلام «حسبها تطليقة» تطيح كل عبارة، ويضع كل صنيع.

وقد كنا نفتي بعدم الوقوع، وكتبنا فيه رسالة، وتوقفنا مدة

ثم رأينا وقوعه.

تنبيه ثم إنه قوي عندي ما كنت أفتي به أولاً من عدم الوقوع لأدلة قوية سقتها في رسالة سئلتها «الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي»، ومن الأدلة أنه منسوب ومسمى لنسبه إلى البدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي، ولا يقع بها بل هي باطلة، ولأن الرواة لحديث ابن عمر اتفقوا على أن المسند الرفوع في الحديث غير مذكور فيه أن النبي ﷺ حسب تلك التطليقة على ابن عمر، ولا قال له قد وقعت، ولا رواه ابن عمر مرفوعاً بل في صحيح مسلم [(١٤٧١)(١)] ما دل على أن وقوعها إنما هو رأي لابن عمر وأنه سئل عن ذلك فقال: «ومالي لا أعتد بها، وإن كنت قد عجزت، واستحمت».

وهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك نصاً نبوياً لأنه لو كان عنده لم يترك روايته، ويتعلق بهذه العلة العلية فإن العجز والحق لا مدخل لهما في صحة الطلاق، ولو كان عنده نص نبوي لقال: ومالي لا أعتد بها.

وقد أمرني رسول الله ﷺ أن أعتد بها.

وقد صرح الإمام الكبير أحمد بن إبراهيم الوزير بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه عليه السلام.

وقد ساق السيّد محمد سبب عشرة حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي، ولخصنا في رسالتنا المذكورة، وبعد هذا تعرفنا رجوعنا عما هنا فليحظ هذا في نسخ «سبل السلام».

وأما الاستدلال على الوقوع بقوله «فليراجعها»، ولا رجعة إلا بعد طلاق فهو غير ناهض لأن الرجعة المقيدة بعدم الطلاق عرفت شرعي متأخر إذ هي لغة أعم من ذلك.

ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض.

وبأن الرجعة يستقل بها الزوج من دون رضا المرأة والولي لأنه جعل ذلك إليه، ولقوله تعالى «ويعلمن أحنّ برذعن في ذلك» [البقرة: ٢٢٨]

وبأن الحامل لا تحيض لقوله «ظاهراً أو حاملاً» فدل على أنها لا تحيض لإطلاق الطلاق فيه.

إلا أنه لم يشتهر النسخ بقي الحُكْم المنسوخ معمولاً به إلى أن أنكره عُمر.

(قلت): إن ثبت رواية النسخ فذاك وإلا، فإنه يُضعف هذا قول عُمر «إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» إلخ، فإنه واضح في أنه رأي محض لا سنة فيه وما في بعض الفاظِهِ عند مُسلم (١٧٢٤٧) «أنه قال ابن عباس لأبي الصهباء «لما تنابح الناس في الطلاق في عهد عُمر فأجازه عليهم».

(ثانيها): أن حديث ابن عباس هذا مضطرب

قال القرطبي في شرح مُسلم (٢٤١/٤): وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سياقه أن هذا الحُكْم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك ويشتر، ولا ينفرد به ابن عباس، فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إذا لم يقتض القطع بطلانه اهـ.

(قلت): وهذا مجرّد استبعاد، فإنه كم من سنة واحدة انفراد بها راوٍ، ولا يضّر شيئا مثل ابن عباس حبر الأمة

ويؤيد ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة، وإن كان فيه كلام وسيأتي.

(الثالث): أن هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق: أنت طالق أنت طالق وذلك أنه كان في عصر النبوة وما بعده حال الناس معمولاً على السلامة والصدق فيقبل قول من ادعى أن اللفظ الثاني تأكيد للأول لا تأسيس لطلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عُمر تغير أحوال الناس وغلبة الدعاوى الباطلة رأى من المصلحة أن يجري المتكلم على ظاهر قوله، ولا يصدق في دعوى ضميره.

وهذا الجواب ارتضاه القرطبي

قال النووي: هو أصح الأجوبة.

(قلت): ولا يخفى أنه تقرير لكون نهي عُمر رأياً محضاً ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فيهم الصادق والكاذب وما يعرف ما في ضمير الإنسان إلا من كلامه فيقبل قوله، وإن كان مُبطلاً في نفس الأمر فيحكم بالظاهر والله

واجب بالحيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يُعتبر لأن عدتها بوضع الحمل، وإن الأثر في العدة هي الأطهار.

قال الغزالي: ويستثنى من تحريم طلاق الحائض طلاق المخالعة لأن النبي ﷺ لم يستفصل حال امرأة ثابت هل هي طاهرة أو حائض مع أمره له بالطلاق

والشافعي يذهب إلى أن ترك الاستيفصال في مقام الاختيال ينزل منزلة العموم في المقال.

٣- طلاق الثلاث مرة واحدة

١٠١٧- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ».

(رواه مُسلم (١٤٧٢).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكرٍ وسنتين من خلافة عُمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عُمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» يفتح الهَمْزة أي مهلة (فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم». (رواه مُسلم).

الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس.

وقد استشكل أنه كيف يصح من عُمر مخالفة ما كان في عصره ﷺ ثم في عصر أبي بكرٍ ثم في أول أيامه.

وظاهر كلام ابن عباس أنه كان الإجماع على ذلك.

واجب عنه بسنة أجوبة:

(الأول): أنه كان الحُكْم كذلك ثم نسخ في عصره ﷺ، فقد أخرج أبو داود (٢١٩٥) من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان الرجل إذا طلق امرأته، فهو أحق برجعيتها، وإن طلقها ثلاثاً ففسخ ذلك اهـ.

يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ مَعَ أَنْ ظَاهَرَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ «طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ» أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ بِلَايَةٍ عَابَرَةٍ وَقَعَتْ.

(الرابع): أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ «كَانَ طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً» أَنَّ الطَّلَاكَ الَّذِي كَانَ يُوقَعُ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِنَّمَا كَانَ يُوقَعُ فِي الْغَالِبِ وَاحِدَةً لَا يُوقَعُ ثَلَاثًا فَمَرَادُهُ أَنَّ هَذَا الطَّلَاكَ الَّذِي تُرْقِعُونَهُ ثَلَاثًا كَانَ يُوقَعُ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ وَاحِدَةً فَيَكُونُ قَوْلُهُ «فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ» بِمَعْنَى لَوْ أَجْرَيْنَاهُ عَلَى حُكْمٍ مَا شَرَعَ مِنْ وَتَوَعُّعِ الثَّلَاثِ.

وَهَذَا الْجَوَابُ يَنْزِلُ عَلَى قَوْلِهِ اسْتَمْعَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاءٌ تَزُولُ قَرِيبًا مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ الْإِخْبَارُ عَنْ اخْتِلَافِ عَادَاتِ النَّاسِ فِي إِقْبَاعِ الطَّلَاكِ لَا فِي وَقْعِهِ فَالْحُكْمُ مُتَقَرَّرٌ.

وَقَدْ رَجَّحَ هَذَا التَّأْوِيلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ وَكَذَا الْبَيْهَقِيُّ أَخْرَجَهُ عَنْهُ (٣٣٨/٧)

قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّ مَا تُطْلَقُونَ أَنْتُمْ ثَلَاثًا كَانُوا يُطْلَقُونَ وَاحِدَةً.

(قُلْتُ): وَهَذَا يَتِمُّ إِنْ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ إِلَّا سَائِلُ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَحَدِيثُ أَبِي رُكَانَةَ (د(٢١٩٦)، وَسَائِيهِ بِرَقْم (١٠٠٩)) وَغَيْرِهِ يَدْفَعُهُ وَيَنْبِرُ عَنْهُ قَوْلُ عُمَرَ «فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ»، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَضَى فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ حَتَّى رَأَى إِمضَاءَهُ، وَهُوَ دَلِيلٌ وَقُوعِهِ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ لَكِنَّهُ لَمْ يَمْضِ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ دَفْعَةً نَادِرًا فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ.

(الخامس): أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَانَ طَلَاكَ الثَّلَاثِ» لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْجَوَابُ ضَعِيفٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ «كُنَّا نَفْعَلُ» - وَكَانُوا يَفْعَلُونَ» لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

(السادس): أَنَّهُ أُرِيدَ بِقَوْلِهِ «طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً» هُوَ لَفْظُ الثَّبَّةِ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الثَّبَّةُ وَكَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ رُكَانَةَ [بِرَقْم (١٠٠٩)] فَكَانَ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ ذَلِكَ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِالْوَحْدَةِ وَبِالثَّلَاثِ فَلَمَّا كَانَ فِي عَصْرِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ التَّفْسِيرُ بِالْوَحْدَةِ

قِيلَ: وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْبَخَارِيُّ، فَإِنَّهُ أَدْخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ الْأَنْبَاءَ الَّتِي فِيهَا الثَّبَّةُ وَالْأَحَادِيثُ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالثَّلَاثِ كَأَنَّهُ

يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ الثَّبَّةَ إِذَا أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْمُطَلَّقُ وَاحِدَةً فَيَقْبَلُ فَرَوَى بَعْضُ الرُّوَاةِ الثَّبَّةَ بِلَفْظِ الثَّلَاثِ يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَانَ طَلَاكَ الثَّبَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ» إِلَى آخِرِهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا التَّأْوِيلِ وَتَوْهِيمِ الرَّاوي فِي التَّيْدِيلِ وَيَبْعُدُهُ أَنَّ الطَّلَاكَ بِلَفْظِ الثَّبَّةِ فِي غَايَةِ النَّدْوَرِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وَقَعَ كَيْفَ وَقَوْلُ عُمَرَ «قَدْ اسْتَمْعَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاءٌ» يَدُلُّ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ أَيْضًا فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ هَذَا رَأْيَ مَنْ عُمَرَ تَرَجَّحَ لَهُ كَمَا مَنَعَ مِنْ مُنْعَةِ الْحُجِّ وَغَيْرِهَا وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ غَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَكُونُهُ خَالَفَ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ، فَهُوَ نَظِيرُ مُنْعَةِ الْحُجِّ بِلا رِبِّهِ وَالتَّكْلُفَاتِ فِي الْأَجُوبَةِ لِيُوَافِقَ مَا ثَبَتَ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ لَا يَلِيقُ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ أَجْهَادَاتٍ يَعْصُرُ تَطْلِيقَهَا عَلَى ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ امْتَكَنَ التَّطْيِيقُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، فَهُوَ الْمَرَادُ.

١٠١٨- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْلٍ ﷺ قَالَ: «أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتَلُهُ؟

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٤٢/٦) وَزَوَّاهُ مُؤَقِّفُونَ.

(وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْلٍ ﷺ) ابْنِ أَبِي رَافِعٍ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ

وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَحَادِيثُ قَبَالَ الْبَخَارِيِّ: لَهُ صُحْبَةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا نَعْرِفُ لَهُ صُحْبَةً وَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّابِعِينَ

وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتَسْعِينَ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ أَحَدٌ فِي مُسْنَوِيهِ وَأَخْرَجَ لَهُ أَحَادِيثَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ صَرَّحَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ

(قَالَ) «أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ

حَتَّى قَامَ رَجُلٌ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَرَوَاهُ مُوَقُّوْنَ.

الحديث دليل على أن جمع الثلاث التّطليقات بدعة واختلّف العلماء في ذلك

فذهب النّهادوة وأبو حنيفة ومالك إلى أنه بدعة

وذهب الشافعي وأحمد والإمام يحيى إلى أنه ليس بدعة، ولا مكروه

واستدل الأولون بغضبه ﷺ وبقوله «أَلْيَعْبُ بِكِتَابِ اللَّهِ» وما أخرجه سعيد بن منصور [سننه] (٣٠٢/١) بسند صحيح عن أنس أن عمر كان إذا أتته برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره ضرباً وكأنه أخذ حرمة من قوله ﷺ «أَلْيَعْبُ بِكِتَابِ اللَّهِ».

استدل الآخرون بقوله تعالى «فَطْلُقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» [الطلاق: ١] وبقوله «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» [الطلاق: ٢٢٩] وما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج ثلاثاً بحضرته ﷺ ولم يكره عليه.

واجب أن يتبين المطلقتان والحديث صريح بتحريم الثلاث فتقيد به الآيتان

وبأن طلاق الملاعن لزوجته ليس طلاقاً في حله؛ لأنها بانت بمجرّد اللعان كما يأتي.

واعلم أن حديث عمود لم يكن فيه دليل على أنه ﷺ أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة، وإنما ذكره المصنف إخباراً بأنها قد وقعت التّطليقات الثلاث في عصره.

١٠١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَاجِعِ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ، رَاجِعُهَا».

رواه أبو داود (٢١٩٦).

وفي لفظ لأحمد (٢٦٥/١): «طلق أبو رُكَانَةَ امرأته في مجلس واحد ثلاثاً، فخرن عليها، فقال له رسول الله ﷺ: فإنها واحدة».

وفي سندهما ابن إسحاق. وفيه مقال.

وقد روى أبو داود (٢٢٠٦) من وجه آخر أحسن منه: «أن رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ أَلْبَنَةَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ».

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «طلق أبو رُكَانَةَ» بضّم الرّاء وبعد الألف نون

أم رُكَانَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ رَاجِعِ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَالَ قَدْ عَلِمْتَ رَاجِعُهَا» رواه أبو داود وفي لفظ لأحمد) أي عن ابن عباس «طلق رُكَانَةَ امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فخرن عليها، فقال له رسول الله ﷺ، فإنها واحدة» وفي سندهما) أي حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن إسحاق) أي مُحَمَّدٌ صَاحِبُ السُّرَّةِ (وفيهِ مقال) قد حقّقنا في «ثمرات النظر في علم أهل الأثر» وفي «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» عدم صحّة القدر بما يجرّح روايته.

(وقد رواه أبو داود من وجه آخر أحسن منه «أن رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ») بالسّين المهملة - تصغير سُهْمَةَ

(«أَلْبَنَةَ»، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ) وأخرجه أبو يعلى [سننه] (١٥٣٧) وصحّحه وطرقه كلّها من رواية مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وقد عمل العلماء بمثل هذا الإسناد في عدو من الأحكام مثل حديث «أنه ﷺ ردّ ابنته على أبي الغاصي بالنكاح الأول» تقدّم [برقم (٩٤٥)].

وقد صحّحه أبو داود؛ لأنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى وهي التي أشار إليها المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عُمَيْرٍ بن عبد يزيد بن رُكَانَةَ أن رُكَانَةَ الحديث.

وصحّحه أيضاً ابنُ حُبَّانٍ [«صحيحه»] (٤٢٧٤) والحاكم (١٩٩/٢).

وفيهِ خلافاً بين العلماء بين مُصَحِّحٍ ومُضَعِّفٍ

والحديث دليل على أن إرسال الثلاث التّطليقات في مجلس واحد يكوّن طلاقاً واحدة.

وقد اختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال:

الأول: إنه لا يقع بها شيء لأنه طلاق بدعي وتقدم ذكرهم وأدلتهم.

القاني: إنه يقع به الثلاث وإليه ذهب عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن علي والفقهاء الأربعة وجمهور السلف والخلف واستدلوا بآيات الطلاق، وأنها لم تفرق بين واحدة، ولا ثلاث.

وأجيب بما سلف أنها مطلقات تحتل التقييد بالأحاديث واستدلوا بما في الصحيحين [البخاري (٥٢٥٩)، مسلم (١٤٩٢)] «أن غوثيمراً العجلاني طلق امرأته ثلاثاً بحضرتي ﷺ ولم ينكر عليهما» فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها.

وأجيب بأن هذا التفسير لا يدل على الجواز، ولا على وقوع الثلاث؛ لأن التهيئ إنما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه بقي له إمساكها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد سواء كان فراقه بنفس اللعان، أو بتفريق الحاكم، فلا يدل على المطلوب.

واستدلوا بما في المتفق عليه [مسلم (١٤٨٠)] ولم يخرج البخاري أيضاً في حديث «فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً، وأنه ﷺ لما أخبر بذلك قال: ليس لها نفقة وعليها العدة».

وأجيب بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد، فلا يدل على المطلوب.

قالوا: عدم استيفائهم ﷺ هل كان في مجلس، أو مجالس دال على أنه لا فرق في ذلك ويجب عنه بأنه لم يستفصل؛ لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم إرسال الثلاث كما تقدم وقولنا: غالباً لئلا يقال: قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة؛ لأننا نقول: نعم لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة «أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فترجعت فطلق الآخر فسئل رسول الله ﷺ: أتجوز لثلاث؟ قال لا حتى يذوق عسيتها».

أخرجه البخاري (٥٢٦١).

والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنة فيها ضعف، فلا تقوم بها حجة، فلا نعظم بها حجم الكتاب وكذلك ما استدلوا به من فتاوى الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حجة.

(القول الثالث): أنها تقع بها واحدة رجعية، وهو مروى عن علي وابن عباس وذهب إليه الهادي والقاسم والصادق والباقر ونصره أبو العباس بن تيمية وتبعه ابن القيم تلميذه على نصره واستدلوا بما مر من حديثي ابن عباس وهما صريحان في المطلوب وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة أما الأول والثاني فلما عرفت ويأتي ما في غيرهما.

(القول الرابع): أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث على المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة، وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس وإليه ذهب إسحاق بن راهوية.

استدلوا بما وقع في رواية أبي داود (٢١٩٩) «أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ الحديث».

وبالقياس، فإنه إذا قال: أنت طالق. بانت منه بذلك، فإذا أعاد اللفظ لم يصادف علماً للطلاق فكان لغواً.

وأجيب بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيرها فمفهوم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن عباس.

واعلم أن ظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين أن يقول أنت طالق ثلاثاً أو يكرر هذا اللفظ ثلاثاً.

وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الألفاظ لم تستند إلى دليل واضح.

وقد أطال الباحثون في الفروع في هذِهِ المسألة الأقوال.

وقد أطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث متتابعة لإمضاء عمر لها واشتد نكيرهم على من خالف ذلك وصارت هذِهِ المسألة علماً اعتدلتهم للرأفة والمخالفين وعوقب بسبب الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية وطيف بتلميذيه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث، ولا يخفى أن

هذه محض عصبية شديدة في مسألة فرعية قد اختلف فيها سلف الأمة وخلفها، فلا نكير على من ذهب إلى قول من الأقوال المختلف فيها كما هو معروف وهاتها يتميز المصنف من غيره من فحول النظر والأنقياء من الرجال.

٤ - لا هزل في النكاح والطلاق والرجعة

١٠٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ».

رواه الأربعة إلا النسائي (أبو داود (٢١٩٤)، الترمذي (١١٨٤)، ابن ماجه (٢٠٣٩) وصححه الحاكم (١٩٧/٢). وفي رواية لابن عدي «الكامل» (٢٠٣٣/٦) بن وجيه آخر ضعيف «الطلاق والعقاق والنكاح».

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ». رواه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (لابن عدي من وجيه آخر ضعيف الطلاق والعقاق والنكاح).

وقد بين معناها قوله:

١٠٢١ - وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - رَفَعَهُ «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالْعَتَاقُ، فَمَنْ قَالَهُنَّ، فَقَدْ وَجِبَ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

وهو قوله: (وللحارث بن أبي أسامة من حديث عبادَةَ بن الصَّامِتِ يرفعه «لا يجوز اللعب في ثلاث: الطلاق والنكاح والعقاق فمن قالهن، فقد وجب» وسنده ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضاً

والأحاديث دللت على وقوع الطلاق من الهزل، وأنه لا يحتاج إلى النية في الصريح وإلى ذهب الهادوية والحنفية والشافعية

وذهب أحمد والنَّاصِرُ والصَّادِقُ والباقر إلى أنه لا بُدَّ من

النية لعموم حديث الأعمال بالنيات.

واجب بأنه عام خصه ما ذكر من الأحاديث وبأي الكلام في البيت.

٥ - تجاوز الله عن وساوس الأمة إلا أن تعمل بها

١٠٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ، أَوْ تَكَلِّمْ».

نُفِقَ عَلَيْهِ رحمته الله البخاري (٥٢٦٩)، مسلم (١٢٧).

ورواه ابن ماجه (٢٠٤٤) من حديث أبي هريرة بلفظ «عَمَّا تَوَسَّسُ بِهِ صُدُورُهَا» بدل ما «حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا». وزاد في آخره «وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»

قال المصنف [فتح الباري] (١٦١/٥) وأظن الزيادة هذه مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث.

والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث النفس، وهو قول الجمهور وروي عن ابن سيرين والزهري ورواية عن مالك بأنه إذا طلق في نفسه وقع الطلاق وقواه ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من قذف مسلماً بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان.

ويجاب عنه بأن الحديث المذكور أخبر عن الله تعالى بأنه لا يؤاخذ الأمة بحديث نفسها، وأنه تعالى قال ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وحديث النفس يخرج عن الوسع نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازماً على الفعل فيخاف منه الوقوع فيما يحرم، فهو الذي ينبغي أن يسارع بقطعه إذا خطر.

وأما احتجاج ابن العربي بالكفر والرياء، فلا يخفى أنهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على أن الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس.

وأما المصير على المعصية فالإثم على عمل المعصية المتقدم

على الإصرار، فإنه دال على أنه لم يتب عنها واستندل به على أن من كتب الطلاق طلقت امرأته؛ لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابه، وهو قول الجمهور وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك وسيأتي.

٦- العفو عن الخطأ والنسيان والإكراه

١٠٢٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

رواه ابن ماجه (٢٠٤٥) والحاكم (١٩٨/٢).

وقال أبو حاتم (العلل: (٤٣١/١)): لم يثبت.

وقال النووي في «الروضه» في تعليق الطلاق: إنه حديث حسن وكذا قال في أواخر الأربعين (٣٩) له ١ هـ.

وللحديث أسانيد.

وقال ابن أبي حاتم: إنه سأل أباه عن أسانيده، فقال هذه أحاديث منكّرة كلّها موضوعة.

وقال عبد الله بن أحمد بن محمد في العلي (٥٦١/١): سألت أبي عنه فانكره جداً.

وقال: ليس يروى هذا إلا عن الحسن بن النبي ﷺ

ونقل الخلل عن أحمد أنه قال: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع، فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ: الكفارة.

والحديث دليل على أن الأحكام الأخروية من العقاب معفوة عن الأمة المحمدية إذا صدرت عن خطأ، أو نسيان، أو إكراه.

وأما إتياء الأحكام والآثار الشرعية عليها، ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلّفوا في طلاق النّاسي فعن الحسن أنه كان يراه كالعمد إلا إذا اشترط أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٢/٤) عنه وعن عطاء.

وهو قول الجمهور أنه لا يكون طلاقاً للحديث

وكذا ذهب الجماهير أنه لا يقع طلاق الخطأ

وعن الحنفية يقع

واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع.

ويروى عن النخعي وبه قالت الحنفية أنه يقع واستندل الجمهور بقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وقال عطاء: الشُّرك أعظم من الطلاق

وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عمن تفلّط به حال الإكراه وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر؛ لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى.

٧- تحريم الزوجة ليس طلاقاً

١٠٢٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: ٢١].

رواه البخاري (٥٢٦٦).

ولمسلم (١٤٧٣) عن ابن عباس: إذا حرّم الرجل امرأته، فهو يحبس يكفرها.

الحديث موقوف.

وفيه دليل على أن تحريم الزوجة لا يكون طلاقاً، وإن كان يلزم فيه كفارة يمين كما دلّت له رواية مسلم فمراده «ليس بشيء» ليس بطلاق لا أنه لا حكم له أصلاً.

وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلفظ «وإذا حرّم الرجل امرأته، فإنما هي يمين يكفرها» فدل على أنه المراد بقوله «ليس بشيء» أنه ليس بطلاق.

ويحتمل أنه أراد لا يلزم فيه شيء وتكون رواية أنه يمين رواية أخرى فيكون له قولان في المسألة.

والمسألة اختلف فيها السلف من الصحابة والتابعين والخلف من الأئمة المجتهدين حتى بلغت الأقوال إلى ثلاثة عشر

قولا أصولاً وَتَفَرَّعَتْ إِلَى عَشْرِينَ مَذْهَباً:

(الأول): أَنَّهُ لَعَوْ لَا حُكْمَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَقَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا قَالَ «وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبَ لَكُمُ السُّوءَ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ» [البحر: ١١٦].

وَقَدْ قَالَ لَنَبِيِّهِ ﷺ «لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» [التحریم: ١].

وَقَالَ تَعَالَى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ» [المائدة: ٨٧]

قَالُوا: وَلَئِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَحْلِيلِ الْحَرَامِ وَتَحْرِيمِ الْحَلَالِ فَلَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ بَاطِلاً فَلْيَكُنِ الثَّانِي بَاطِلاً.

ثُمَّ قَوْلُهُ «هِيَ حَرَامٌ» إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِنْشَاءَ، فَإِنْشَاءُ التَّحْرِيمِ لَيْسَ بِالْبَيِّنِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِخْبَارَ، فَهُوَ كَذِبٌ.

قَالُوا: وَنَظَرْنَا إِلَى مَا سَوَى هَذَا الْقَوْلِ يَعْنِي مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي هِيَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَجَدْنَاهَا أَقْوَالاً مُضْطَرِبَةً لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا مِنَ اللَّهِ فَيَتِمُّ الْقَوْلُ بِهَذَا، وَهَذَا الْقَوْلُ يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتِلَاوَتُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ بِالتَّحْرِيمِ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَتَكَرَّرَ عَلَى رَسُولِهِ تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ الْكُفَّارَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً لِيَمَانِكُمْ» [التحریم: ٢]، فَإِنَّهَا كُفَّارَةٌ حَلْفِيَّةٌ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ [هـ: ٢٨/١٥٥] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ التَّابِعِيِّ الْمَشْهُورِ قَالَ: «أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ وَلَدِي فِي يَتِّ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي وَعَلَى فِرَاشِي! فَجَعَلَهَا عَلَيْهِ حَرَاماً، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَحْرِمُ الْخَلَالَ؟ فَخَلَفَ بِاللَّهِ لَا يُصَيِّهَا فَنَزَلَتْ».

هَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِيمَا حَرَّمَهُ ﷺ وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ الْآخَرُ فِي تَحْرِيمِ إِيْلَائِهِ ﷺ.

وَالْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مُرْسِلاً، فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٧١/٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطْوُهَا فَلَمْ

تَزَلْ بِهِ خَفَصَةً وَعَائِشَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا فَأَنزَلَ اللَّهُ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ»، وَهَذَا أَصَحُّ طَرُقِ سَبَبِ النُّزُولِ وَالْمُرْسَلُ عَنْ زَيْدٍ قَدْ شَهِدَ لَهُ هَذَا فَالْكُفَّارَةُ لِلْيَمِينِ لَا لِمُجَرِّدِ التَّحْرِيمِ.

وَقَدْ فَهِمَ هَذَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، فَقَالَ بَعْدَ رَوَاتِهِ الْقِصَّةَ «يَقُولُ الرَّجُلُ لِأَمْرَأَتِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ لَعَوْ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ كُفَّارَةٌ يَبِينُ إِنْ خَلَفَ» وَحَيْثُ لَا أُسْوَةٌ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الْغَاءُ التَّحْرِيمِ، وَالتَّكْفِيرُ إِنْ خَلَفَ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ وَأَرْجَحُهَا عِنْدِي فَلَمْ أَسْرُدْ مِنْهَا شَيْئاً سِوَاهُ.

٨- جواز الكناية عن الطلاق

١٠٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا «أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أَذْخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٥٤).

اختلفت في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً ونفع تعيينها قليلاً، فلا نشغل ببقوله

أخرج ابن سعد (١٤٣/٨) من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال «قَدِمَ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ الْكِنْدِيُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرُوجُكَ أَجْمَلَ أَيْمٍ فِي الْقُرْبِ كَانَتْ تَحْتَ ابْنِ عَمٍّ لَهَا قَتَوْنِي».

وَقَدْ رَغِبْتَ فِيكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَبَعْتُ مَنْ يَحْمِلُهَا إِلَيْكَ فَبَعْتُ مَعَهُ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ قَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: فَأَقَمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ تَحَمَّلْتُ بِهَا مَعِيَ فِي يَحْفَةٍ فَأَقْبَلْتُ بِهَا حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَنزَلْتُهَا فِي بَيْتِي سَاعِدَةً وَوَجَّهْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَأَخْبَرْتَهُ الْحَدِيثَ

قال ابن أبي عون: وَكَانَ ذَلِكَ فِي رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ ثُمَّ أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقَيْنِ.

وَفِي غَامِ الْقِصَّةِ «قِيلَ لَهَا: اسْتَعِذِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَخْطَى لَكَ عِنْدَهُ وَخَدَعْتُ: لِمَا رُبِّي مِنْ جَمَالِهَا وَذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى مَا قَالَتْ قَالَ: إِنَّهُمْ صَوَاجِبُ يُوسُفَ وَكَيْدُهُنَّ»

والحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته: الحقي بأهلك طلاق؛ لأنه لم يرو أنه زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق إذا أريد به الطلاق كان طلاقاً

قال البيهقي (٣٤٢/٧) زاد ابن أبي ذئب عن الزهري الحقي بأهلك جعلها تطلقاً

ويدل على أنه كناية طلاق أنه قد جاء في قصّة كعب بن مالك (بخاري ٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩) أنه لما قيل له: اغتزل امرأتك قال: الحقي بأهلك فكوني عندهم ولم يرد الطلاق فلم تطلق

وإلى هذا ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم.

وقالت الظاهرية: لا يقع الطلاق به الحقي بأهلك قالوا: والنبي ﷺ لم يكن قد عقد ببنه الجون، وإنما أرسل إليها ليخطبها إذ الروايات قد اختلفت في قصتها ويدل على أنه لم يكن عقد بها ما في صحيح البخاري (٥٢٥٥) «أنه ﷺ قال: «هي لي نفسك» قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى ليضع يده عليها ليسكن، فقالت: أعوذ بالله منك» قالوا: فطلب إليه دال على أنه لم يكن عقد بها ويعد ما قالوه.

قوله: «ليضع يده» ورواية «فلما دخل عليها»، فإن ذلك إنما يكون مع الزوجة.

وأما قوله «هي لي نفسك»، فإنه قاله تظيهاً لحاطرها واستماله لقلبها ويؤيده ما سلف من رواية أنها رغبت فيك.

وقد روي (الطبقات لابن سعد ١٠٢/٨) اتفاقاً مع أبيها على مقدار صداقها، وهذيه، وإن لم تكن صرائح في العقول بها إلا أنه أقرب الإحتمالين.

٩- لا طلاق إلا بعد نكاح

١٠٢٦- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».

رواه أبو يعلى (كما في الطلعيص ٢٣٨/٣) وصححه الحاكم (٤١٩/٢)، وهو مقلون

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».) رواه أبو يعلى وصححه الحاكم.

وقال: أنا متعجب من الشيخين كيف أملاهوا لقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى

(وهو معلول) بما قاله الدارقطني (العلل ٧٤/٣) الصحيح مرسل ليس فيه جابر

قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي ﷺ «لا طلاق قبل نكاح».

وقال ابن عبد البر: روي من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى
ولكنه يشهد له:

١٠٢٧+ وأخرج ابن ماجه (٢٠٤٨) عن المسور بن مخرمة مثله، وإسناده حسن، لكنه معلول أيضاً.

وهو قوله: (وأخرج ابن ماجه عن المسور) - بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو فراء -

(بن مخرمة) بفتح الميم فحاء معجمة ساكنة

(مثله وإسناده حسن لكنه معلول أيضاً) لأنه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيذ عن الزهري عن عروة عن المسور:

وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيذ عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم.

ذكرها البيهقي: أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه

قال الترمذي (١١٨١): هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولفظه عند أصحاب السنن (أبو داود ٢١٩٠)، السلمي (١١٨١)، ابن ماجه (٢٠٤٧) «ليس على رجل طلاق فيما لا يملك» الحديث

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ وَأَشْهَرُهُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَيَأْتِي. وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ عَلِيٍّ مَدَارُهُ عَلَى جَوْنِ بْنِ جَوْنٍ عَنْ الضَّحَّاكِ عَنْ التِّرْمِذِيِّ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَجَوْنِ بْنِ مَرْوُكٍ

ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ تَجَنُّبًا فَاجْتِمَاعًا، وَإِنْ كَانَ تَعْلِيْقًا بِالنِّكَاحِ كَمَا يَقُولُونَ: إِنْ نَكَحْتَ فَلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ.

فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَأَحْمَدَ وَدَاوُدَ وَآخَرِينَ

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا

وَذَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ حَدِيثُ الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ مِنْ قِبَلِ الْإِسْنَادِ، فَهُوَ مُتَأَيِّدٌ بِكَثْرَةِ الطَّرِيقِ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ [الْبُخَارِيُّ] الطَّلَاقُ، بَابٌ (٩) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٩] وَلَمْ يَقُلْ: إِذَا طَلَقْتُمُوهُنَّ ثُمَّ نَكَحْتُمُوهُنَّ، وَيَأْتِي إِذَا قَالَ الْمُطَلَّقُ: إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ هِيَ طَالِقٌ مُطْلَقٌ لِأَجْنَبِيَّةٍ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ إِنِشَاءُ الطَّلَاقِ أَجْنَبِيَّةٌ وَالْمُتَّجِدُ هُوَ بِنِكَاحِهَا، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَدَخَلَتْ وَهِيَ زَوْجَتُهُ لَمْ تَطْلُقْ إِنْجِمَاعًا.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ مُطْلَقًا وَذَهَبَ مَالِكٌ وَآخَرُونَ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَقَالُوا: إِنْ خَصَّ بِأَنْ يَقُولَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ بَنِي فُلَانٍ، أَوْ مِنْ بَنِي كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، أَوْ قَالَ فِي وَقْتٍ كَذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ.

وَإِنْ عَمَّ وَقَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

وَقَالَ فِي «بَهَائَةِ الْمُجْتَهِدِ» سَبَبُ الْخِلَافِ هَلْ مِنْ شَرْطٍ وَنُوعِ الطَّلَاقِ وَجُودِ الْمِلْكِ مُتَقَدِّمًا عَلَى الطَّلَاقِ بِالرَّئِئِصَانِ، أَوْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ فَمَنْ قَالَ: هُوَ مِنْ شَرْطِهِ قَالَ: لَا يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ إِلَّا وَجُودُ الْمِلْكِ فَقَطْ قَالَ:

يَقَعُ.

(قُلْتُ): دَعَوَى الشَّرْطِيَّةِ تَخْتِاجُ إِلَى ذَلِيلٍ وَمَنْ لَمْ يَدْعُهَا فَلَا أَصْلَ مَعَهُ

ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ فَاسْتِخْسَانٌ مَنِيَّ عَلَى الْمَصْلَحَةِ وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ التَّعْيِينُ فَلَوْ قُلْنَا بِوُقُوعِهِ اِمْتِنَاعٌ مِنْهُ التَّزْوِيجُ فَلَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى النِّكَاحِ الْحَلَالِ فَكَانَ مِنْ بَابِ النَّذْرِ بِالْمَعْصِيَةِ وَأَمَّا إِذَا خُصَّصَ، فَلَا يَخْتِجُ مِنْهُ ذَلِكَ هـ.

(قُلْتُ): سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ هَذَا وَالْخِلَافُ فِي الْعِنْتِ بِمِثْلِ الْخِلَافِ فِي الطَّلَاقِ فَيَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: وَعِنْدَ أَحْمَدَ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ.

وَمِنْهُمْ ابْنُ الْقَيْمِ، فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعِنَاقِ فَابْطَلَهُ فِي الْأَوَّلِ.

وَقَالَ بِهِ فِي الثَّانِي مُسْتَدْلًا عَلَى الثَّانِي بِأَنَّ الْعِنْتَ لَهُ قُوَّةٌ وَسِرِّيَّةٌ، فَإِنَّهُ يَسْرِي إِلَى مِلْكِ الْغَيْرِ وَلَئِنْ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ الْمِلْكُ سَبَبًا لِلْعِنْتِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِيُعْتِقَهُ عَنْ كَفَّارَةٍ، أَوْ نَذْرٍ، أَوْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الْعِنْتِ وَلَئِنْ الْعِنْتُ مِنْ بَابِ الْقُرْبِ وَالطَّاعَاتِ، وَهُوَ يَصِحُّ النَّذْرُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَالَ النَّذْرِ بِهِ مَمْلُوكًا كَقَوْلِكَ لَيْنَ أَتَانِي اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ لِأَصْدَقَنَ بِكَذَا وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْهَدْيِ الثُّبَوِيِّ (٢١٥/٥).

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، فَإِنَّ السَّرَايَةَ إِلَى مِلْكِ الْغَيْرِ تَفَرَّغَتْ مِنْ إِعْتَاقِهِ لِمَا يَمْلِكُهُ مِنَ الشُّقْصِ فَحَكَمَ الشَّارِعُ بِالسَّرَايَةِ لِعَدَمِ تَبْعُضِ الْعِنْتِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَئِنْ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ الْمِلْكُ سَبَبًا لِلْعِنْتِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِيُعْتِقَهُ

فَيَجَابُ عَنْهُ: بَأَنَّهُ لَا يَخْتِجُ هَذَا الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَّا بِإِعْتَاقِهِ كَمَا قَالَ لِيُعْتِقَهُ، وَهَذَا عِنْتُ لِمَا يَمْلِكُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُ يَصِحُّ النَّذْرُ. وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ: لَيْنَ أَتَانِي اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، فَهَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ وَذَلِيلُ الْمُخَالِفِ أَنَّهُ قَدْ قَالَ ﷺ «لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» كَمَا يُفِيدُهُ:

١٠- لا طلاق فيما لا يملك

١٠٢٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذَرَ لِبَنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨١) وَصَحَّحَهُ.

وَقُلَّ عَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ أَصْحَبُ مَا وَرَدَ فِيهِ.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مُسْتَوْفَى.

١١- ثلاثة رُفِعَ عَنْهُمْ الْقَلَمُ

١٠٢٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيقَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٦) وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ (٤٣٩٨) وَدَاوُدُ (٤٣٩٨).

النَّسَائِيُّ (١٥٦/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤١) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٩/٢).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ [صَحِيحُهُ] (١٤٢).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «رُفِعَ الْقَلَمُ» أَيُّ لَيْسَ يَجْرِي أَصَالُهُ لَا أَنَّهُ رُفِعَ بَعْدَ وَضْعِهِ.

وَالْمُرَادُ رُفْعُ قَلَمِ عَدَمِ الْمَوَاضِعِ لَا قَلَمِ الشُّوَابِ، فَلَا يُنَافِيهِ صَحَّةُ إِسْلَامِ الصَّبِيِّ الْمُمِيزِ كَمَا ثَبَتَ فِي «الْعِلَامِ الْيَهُودِيِّ» الَّذِي كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ فَاسْتَلَمَ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَنِي مِنَ النَّارِ [الْبُخَارِيُّ (١٣٥٦)].

وَكَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ «امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَيْهِ ﷺ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَلَكُ أَجْرٌ» (١٣٣٦) وَغَرُّ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْأَحَادِيثِ.

(عَنْ «ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيقَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ فِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ لِأَمْتَةِ الْحَدِيثِ.

وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلّق بهم تكليف، وتوفّر في النائم المستغرق إجماع والصغير الذي لا يميز له.

وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى أن يكبر.

فقيل: إلى أن يطيق الصيام ويحصى الصلاة، وهذا لأحمد.

وقيل: إذا بلغ اثنتي عشرة سنة.

وقيل: إذا ناهز الاختلام.

وقيل: إذا بلغ والبلوغ يكون بالاختلام في حق الذكر مع إزاله المني إجماعاً وفي حق الأنثى عند الأهادية، وبلوغ خمس عشرة سنة، وإتيان الشعر الأسود المتجمّع في العانة بعد تسع سنين عند الأهادية وكذلك الإنماء في حال اليقظة إذا كان لشهوة.

وفي الكل خلاف معروف.

وأما المجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون.

وقد اختلف في طلاق السكران على قولين:

(الأول): أنه لا يقع وإليه ذهب عثمان وجابر وزيد وعمرو بن عبد العزيز وجماعة من السلف، وهو مذهب أحمد وأهل الظاهر لهذا الحديث ولقوله تعالى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» [النساء: ٤٣] فجعل قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لا انعقاد الإجماع على أن من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف، أو بأنه كان يلزم أن يقع طلاقه إذا كان مكرهاً على شربها، أو غير عالم بأنّها حرم، ولا بقوله المخالف.

(والثاني): وقوع طلاق السكران ويروى عن علي وابن عباس وجماعة من الصحابة وعن الهادي وأبي حنيفة والشافعي ومالك وأختج لهم بقوله تعالى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى»، فإنه نهى لهم عن قربانها حال السكر والنهي يقتضي أنهم مكلفون حال سكرهم والمكلف يصح منه الإنشاءات وبأن إيقاع الطلاق عقوبة له وبأن ترتيب الطلاق على التلبيق من

باب ربط الأحكام بأسبابها، فلا يؤثر فيه السكرُ وبأن الصحابة أقاموه مقامَ الصَّاحي في كلابيه، فإِنَّهُمْ قالوا: إذا شربَ سكرًا، وإذا سكرَ هذى، فإذا هذى اقترى وحدُ المفتري ثمانون

وبأنه أخرج سعيد بن منصور «سننه» (١١٣٠) عنه عليه السلام «لا قِيلُولَةٌ في الطَّلَاقِ».

واجب بان الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهيهم قبل سكرهم أن يقرروا الصلاة حاله أنهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله، فإن الله لم يجعل عقوبته إلا الحد وبأن ترتيب الطلاق على التلطيق محل النزاع.

وقد قال أحمد والتبسي: إنه لا يلزمه عقد، ولا بيع، ولا غيره على أنه يلزمهم القول بترتيب الطلاق على التلطيق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا: إذا شرب إلى آخره.

فقال ابن حزم «اعلم» (٢١١/١٠) إنه خبر مكذوب باطل متناقض، فإن فيه إيجاب الحد على من هذى والنهادي لا حد عليه

وبأن حديث «لا قِيلُولَةٌ في طَلَاقٍ» خبر غير صحيح، وإن صح فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعى.

١٢- الإشهاد على رجعة المطلقة

١٠٣٠- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ، وَلَا يُشْهَدُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا.

رواه أبو داود (٢١٨٦) هكذا موقوفًا، وسنده صحيح.

وأخرج التَّيْمِيُّ (٣٧٣/٧) بلفظ: إن عمران بن حصين عليه السلام سئل عن راجع امرأته، ولم يشهد، فقال: أرجع في غير سنة؟ فليشهد الآن.

وزاد الطبراني «المعجم الكبير» (١٨١/١٨) في رواية: وتستغفر الله

دل الحديث على شرعية الرجعة والأصل فيها قوله تعالى

«وَيَعْلَمُ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ» الآية [البقرة: ٢٢٨].

وقد أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها إذا كان الطلاق بعد المسيس وكان الحكم بصحة الرجعة مجتمعاً عليه لا إذا كان مختلفاً فيه

والحديث دل على ما دلَّت عليه آية سورة الطلاق وهي قوله «وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢] بعد ذكره الطلاق.

وظاهر الأمر وجوب الإشهاد وبه قال الشافعي في القديم وكأنه استقر مذهبه على عدم وجوبه، فإنه قال الموزعي في «تيسير البيان».

وقد اتفق الناس على أن الطلاق من غير إشهاد جائز. وأما الرجعة فيحتمل أنها تكون في معنى الطلاق؛ لأنها قريته، فلا يجب فيها الإشهاد؛ لأنها حق للزوج، ولا يجب عليه الإشهاد على قبضه.

ويحتمل أن يجب الإشهاد، وهو ظاهر الخطاب انتهى والحديث يحتمل أنه قاله عمران اجتهداً إذ للاجتهاد فيه مسرح إلا أن قوله: «أرجع في غير سنة؟» قد يقال: إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي عليه السلام فيكون مرفوعاً إلا أنه لا يدل على الإيجاب لتردد كونه من سنة عليه السلام بين الإيجاب والتدب والإشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح واتفقوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل.

فقال الشافعي والإمام يحيى إن الفعل مُحَرَّمٌ، فلا تحل به ولأنه تعالى ذكرَ الإشهاد، ولا إشهاد إلا على القول.

(واجب) بأنه لا إثم عليه؛ لأنه تعالى قال «إلا على أزواجهم» [المومن: ٦] وهي زوجة والإشهاد غير واجب كما سلف.

وقال الجمهور يصح بالفعل

واختلفوا هل من شرط الفعل التَّيَّةُ؟

فقال مالك لا يصح بالفعل إلا مع التَّيَّةِ كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات.

وقال الجمهورُ يصحُّ لأنها زوجةٌ شرعاً داخلَةٌ تحت قوله ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾، ولا يشترطُ النيةُ في لسِّ الزَّوجَةِ وتقبيلها وغيرهما إجماعاً.

واختلف هل يجبُ عليه إعلامُها بأنه قد راجعَها لتلا تزوُّج غيره

فذهب الجمهورُ من العلماء أنه لا يجبُ عليه

والقول: يجبُ وتفرُّع من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بأنه راجعَها.

فقال الأولون: النكاح باطلٌ وهي لزوجها الذي ارتجعَها واستدلوا بإجماع العلماء على أن الرجعةَ صحيحةٌ وإن لم تعلم بها المرأةُ وبأنهم اجمعوا أن الزوجَ الأولَ أحقُّ بها قبل أن تزوج.

وعن مالك: إنها للثاني دخلَ بها، أو لم يدخل واستدلَّ بما رواه ابنُ وهبٍ عن يونسَ عن ابنِ شهابٍ عن ابنِ المسيَّبِ أنه قال: مضتِ السنةُ في الذي يطلقُ امرأتهُ ثم يراجعُها ثم يكتُمُها رجعتَها فتحلُّ فتتكيحُ زوجاً غيرهُ إنه ليسَ له من امرِها شيءٌ ولكِنَّها لمن تزوجَها [«الصف» لابن أبي شبة (١٦٠/٤) بمعناه]

إلا أنه قيل: إنه لم يرو هذا إلا عن ابنِ شهابٍ فقط، وهو الزُّهريُّ فيكونُ من قوله وليسَ بحجةٍ

ويشهدُ لكلامُ الجمهورِ حديثُ الترمذِيِّ (١١١٠) عن سمرةِ بنِ جندبٍ أنه رضي الله عنه قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا ائْتَنَانِ فَهِيَ لِأَوَّلِ مِنْهُمَا»، فإنه صادقٌ على هذه الصورة.

واعلم أنه قال تعالى ﴿وَيَعُولُهُنَّ أَخُو بَرْدِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي أخُو بَرْدِهِنَّ في العُدَّةِ بشرط أن يُريدَ الزوجُ بردها الإصلاحَ، وهو حُسْنُ العشرةِ والقيامُ بحقوقِ الزَّوجِيَّةِ.

فإن أرادَ بالرجعةِ غيرَ ذلك كمن يراجعُ زوجتَهُ ليطلقَها كما يفعلُه العامةُ، فإنه يطلقُ ثم يتقلُّ من موضعيه فيراجعُ ثم يطلقُ إرادةً لبيئونة المرأةِ، فهذه المراجعةُ لم يُردَّ بها إصلاحاً، ولا إقامةُ حدودِ اللهِ فهي باطلةٌ إذلايةٌ ظاهرةٌ في أنه لا تُباحُ له المراجعةُ، ولا يَكُونُ أخُو بَرْدِ امْرَأَتِهِ إلا بشرطِ إرادةِ الإصلاحِ وأيُّ إرادةِ إصلاحٍ في مراجعتها ليطلقَها.

١٣- رجعة المطلقة لأنها حائض

١٠٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا».

تفق عليه (بخاري ٥٢٥٢)، مسلم (١٤٧١) وقدم بوقم (١٠٠٦).

تقدم الكلامُ عليه بما يكفي من غيرِ زيادةٍ.

(وثانيها): السَّبُّ في إيلائه «أَنْ فَرَّقَ هَدِيَّةَ جَاءَتْ لَهُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَلَمْ تَرْضَ رَيْئِبُ بَنَتْ جَحْشٍ بِنَصِيْبِهَا فَرَادَهَا مَرَّةً أُخْرَى فَلَمْ تَرْضَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ أَفْأَمْتَ وَجْهَكَ تَرُدُّ عَلَيْكَ الْهَدِيَّةَ، فَقَالَ: لَأَتُنَّ أَهْرُونَ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَغْمِيَنِي لَا أَذْخُلَ عَلَيْكُمْ شَهْرًا».

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ [«طَبَقَاتِهِ» (١٩٠/٨)] عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ. وَمِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ خَوْه.

وَقَالَ: ذَبَحَ ذَبْحًا.

(ثالثها): أَنَّهُ بِسَبَبِ طَلِبِهِنَّ النِّفْقَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٧٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

فَهَذِهِ أَسْبَابُ ثَلَاثَةِ

إِمَّا لِإِفْشَاءِ بَعْضِ نِسَائِهِ السَّرَّ وَهِيَ حَفْصَةُ وَالسَّرُّ أَحَدُ ثَلَاثَةِ إِمَّا تَحْرِيمُهُ مَارِيَةً، أَوْ الْعَسْلَ.

أَوْ بِتَحْرِيجِ صَدْرِهِ مِنْ قَبْلِ مَا فَرَّقَهُ بَيْنَهُنَّ مِنَ الْهَدِيَّةِ، أَوْ تَضْيِيقِهِنَّ فِي طَلَبِ النِّفْقَةِ

قَالَ الْمَصْنَفُ: وَاللَّاتِقُ بِمَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ ﷺ وَسِعَةُ صَدْرِهِ وَكَثْرَةُ صَفَحِهِ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ سَبَبًا لِاعْتِبَارِهَا.

وَقَوْلُهَا (وَحَرَّمَ) أَيَّ حَرَّمَ مَارِيَةً أَوْ الْعَسْلَ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ لِلْجَمَاعِ حَتَّى يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِيْلَاءِ الشَّرْعِي، فَلَا وَجْهَ لِحُزْمِ ابْنِ بَطَّالٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ﷺ ائْتَمَّ مِنْ جَمَاعِ نِسَائِهِ ذَلِكَ الشَّهْرَ إِنْ أَخَذَهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا مُسْتَنَدٌ لَهُ غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ قَالَ الْمَصْنَفُ لَمْ أَقِفْ عَلَى نَقْلِ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ دُخُولِهِ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا تَدْخُلَ إِحْدَاهُنَّ عَلَيْهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي ائْتَمَّ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَكَانُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْمَسْجِدِ قَيْمًا اسْتِثْنَاءً عَدَمِ الدُّخُولِ عَلَيْهِنَّ مَعَ اسْتِمْرَارِ الْإِقَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ الْعَزْمَ عَلَى تَرْكِ الْوَطءِ لِامْتِنَاعِ الْوَطءِ فِي الْمَسْجِدِ.

٢ - مدة الإيلاء وبيان أنه ليس بطلاق

١٠٣٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ الْمُؤَلِّي حَتَّى يُطْلَقَ، وَلَا

٢٨ - كتاب الإيلاء

الإيلاء لغة: الحلف.

وشرعاً: الامتناع باليمين من وطء الزوجة.

(والظَّهْرُ) يَكْسِرُ الظَّاءُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ لِقَوْلِ الْقَاضِي: أَنْتَ عَلِيٌّ كَظْهَرِ أُمِّي.

(وَالْكَفَّارَةُ) وَهِيَ مِنَ التَّكْفِيرِ: التَّغْطِيَةُ.

١ - للإيلاء كفارة

١٠٣٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَّمَ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ لِلْيَمِينِ كَفَّارَةً».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٠١)، وَزَوَّادُهُ بِقَاتٍ.

وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِسْرَاءَهُ عَلَى وَصْلِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ حَلْفِ الرَّجُلِ مِنْ زَوْجَتِهِ وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالْإِيْلَاءِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْحَلْفُ مِنْ وَطءِ الزَّوْجَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي سَبَبِ إِيْلَائِهِ ﷺ وَفِي الشَّيْءِ الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى رَوَايَاتٍ:

(أَحَدُهَا): أَنَّهُ بِسَبَبِ إِفْشَاءِ حَفْصَةَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي أَسْرَهُ إِلَيْهَا وَاخْتَلَفَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَسْرَهُ إِلَيْهَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٩١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ وَأَجْمَلٍ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هَذَا وَفُسِّرَتْ فِي رَوَايَةِ أَخْرَجَهَا الشُّيْخَانِ [هُوَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٣١٦)] وَلَمْ يَخْرُجْهُ الشُّيْخَانِ بِأَنَّهُ تَحْرِيمُهُ لِمَارِيَةٍ، وَأَنَّهُ أَسْرَهُ إِلَى حَفْصَةَ فَأَخْبِرَتْ بِهِ عَائِشَةُ، أَوْ تَحْرِيمُهُ لِلْعَسْلِ.

وَقِيلَ: بَلْ أَسْرَ إِلَى حَفْصَةَ أَنَّ أَبَاهَا يَلِي أَمْرَ الْأُمَّةِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ.

وَقَالَ: لَا تُخْبِرِي عَائِشَةَ بِتَحْرِيمِي مَارِيَةً.

يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٩١).

الحديث كالتفسير لقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦).

وقد اختلف العلماء في مسائل من الإيلاء:

(الأولى) في اليمين، فإنهم اختلفوا فيها.

فقال الجمهور: ينعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله، أو بغيره.

وقالت النهادوية: إنه لا ينعقد إلا بالحلف بالله قالوا: لأنه لا يكون ميمناً إلا ما كان بالله تعالى، فلا تشمل الآية ما كان بغيره.

(قلت): وهو الحق.

(الثانية) في الأمر الذي تعلق به الإيلاء، وهو ترك الجماع صريحاً، أو كناية، أو ترك الكلام عند البعض.

والجمهور على أنه لا بُدَّ فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا مجرد الامتناع عن الزوجة، ولا كلام أن الأصل في الإيلاء قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ الآية، فإنها نزلت لإبطال ما كان عليه الجاهلية من إطالة مدة الإيلاء، فإنه كان الرجل يولي من امرأته سنة وستين فابطل الله تعالى ذلك وأنظر المولى أربعة أشهر فلما أن يطأ، أو يطلق.

(الثالثة) اختلفوا في مدة الإيلاء:

فعند الجمهور والحنفية أنه لا بُدَّ أن يكون أكثر من أربعة أشهر.

وقال الحسن وآخرون ينعقد بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾

ورد بأنه لا دليل في الآية إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله تعالى ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ فالأربعة قد جعلها الله مدة الإمهال وهي كاجل الدين؛ لأنه تعالى قال ﴿فَإِنْ فَاؤُوا﴾ بقاء التعقيب، وهو بعد الأربعة فلز كانت المدة أربعة أو أقل لكانت قد انقضت، فلا يطالب بعداً والتعقيب للمدة لا للإيلاء لبعده.

(والرابعة): أن مضي المدة لا يكون طلاقاً عند الجمهور.

وقال أبو حنيفة: بل إذا مضت الأربعة الأشهر طلقت المرأة.

قالوا: والدليل على أنه لا يكون بمضيها طلاقاً أنه تعالى خير في الآية بين الفينة والعزم على الطلاق فيكونان في وقت واحد، وهو بعد مضي الأربعة فلو كان الطلاق يقع بمضي الأربعة والفينة بعدها لم يكن تحييراً؛ لأن حق الخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة ولأنه تعالى أضاف عزم الطلاق إلى الرجل وليس مضي المدة من فعل الرجل، والحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سياقه، وإن كان موقوفاً، فهو مقو للدلالة.

(الخامسة): الفينة: هي الرجوع ثم اختلفوا بماذا تكون

فقيل: تكون بالوطء على القادر والمعدور يمين عذره بقوله: لو قدرت لفنت؛ لأنه الذي يقدر عليه لقوله تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾

وقيل: بقوله: رجعت عن يميني، وهذا للهادوية كأنهم يقولون المراد رجوعه عن يمينه لا إيقاع ما حلف عليه

وقيل: تكون في حق المعدور بالنية؛ لأنها توبة يخفي فيها العزم

ورد بأنها توبة عن حق خلوق، فلا بُدَّ من إفتائه الرجوع عن الأمر الذي عزم عليه.

(السادسة) اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء.

فقال الجمهور: تجب؛ لأنها يمين قد حنث فيها فتجب الكفارة لحديث [مسلم (١٦٥٠)] «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»

وقيل: لا تجب لقوله تعالى ﴿فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب لا بالكفارة ويدل للمسألة الخامسة:

١٠٣٤- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه قَالَ:

بعد مضي الأربعة أشهر من إيقاف المولي.

أَدْرَكَتْ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمَوْلِي.

رواه الشافعي [ترتيب المسند] (١٣٩).

(وعن سليمان بن يسار) بفتح المشاء فسين مهملة مخففة بعد ألفه راء: هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج رسول الله ﷺ، وهو أخو عطاء بن يسار.

كان سليمان من فقهاء المدينة وكبار التابعين ثقة فاضلاً ورعاً حجة، هو أحد الفقهاء السبعة.

روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة

مات سنة سبع ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة

(قال أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يقفون المولي رواه الشافعي).

وفي «الإرشاد» لابن كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر أ.

يريد أقل ما يطلق عليه لفظ بضعة عشر.

وقوله: «يقفون» بمعنى يقفونه أربعة أشهر كما أخرجه إسماعيل هو ابن أبي إدريس عن سليمان أيضاً أنه قال: أدركتنا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الأربعة. فإطلاق رواية الكتاب محمولة على هذه الرواية المقتيدة.

وقد أخرج الدارقطني (٦١/٤) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: سألت اثني عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي، فقالوا ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق.

وأخرج إسماعيل المذكور من حديث ابن عمر أنه قال إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليها الطلاق حتى يطلق.

وأخرج الإسماعيلي أثر ابن عمر بلفظ أنه كان يقول: أيما رجل آل من امرأته، فإن مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو يفيء، ولا يقع عليها طلاق إذا مضت حتى يوقف.

وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد

ومعنى إيقافه هو أن يطالب إما بالفيء وإما بالطلاق، ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدّة وإلى هذا ذهب الجماهير وعليه دل ظاهر الآية إذ قوله تعالى «وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم» [البقرة: ٢٢٧] يدل قوله «سميع» على أن الطلاق يقع بقول يتعلّق به السمع، ولو كان يقع بمضي المدّة لكان قوله «عليه» لما عرفت من بلاغة القرآن، وأن فواصل الآيات تشير إلى ما دلّت عليه الجملة السابقة، فإذا وقع الطلاق، فإنه يكون رجعيّاً عند الجمهور، وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل.

٣ - بين إيلاء الجاهلية والإسلام

١٠٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ فَوَقَّتَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ أَخْرَجَهُ التَّيْهَقِيُّ (٣٨١/٧).

وأخرجه الطبراني أيضاً [المعجم الكبير] (١٥٨/١١) عنه.

وقال الشافعي: كانت العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء.

وفي لفظ: كانوا يطلقون الطلاق والظهار والإيلاء فنقل تعالى الإيلاء والظهار عما كان عليه الجاهلية من إيقاع الفرقية على الزوجة إلى ما استقرّ عليه حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه.

والحديث دليل على أن أقل ما ينقذ به الإيلاء أربعة أشهر.

(الثالثة): أنهم اختلفوا أيضاً فيما إذا شبهها بغير الأم من

الحرام.

٢٩- كتاب الظهار

١- لا يمس في الظهار حتى يكفر

١٠٣٦- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ، قَالَ: فَلَا تَقْرِنَهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ.

رَوَاهُ الْأَرْنَؤَةُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٢٣)، السَّرْمَدِيُّ (١١٩٩)، السَّامِيُّ (١٦٧/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٦٥)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَّجَهُ النَّسَائِيُّ إِسْنَادَهُ

وَرَوَاهُ الْبُزَارِيُّ كَمَا فِي «تَلْخِصِ الْحَبَرِ» (٢٤٩/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا.
وَرَوَاهُ يَحْيَى «كَفَرٌ، وَلَا تَذَنُّ».

هذا من باب الظهار والحديث لا يضر إرساله كما كررناه من أن إتيانه من طريق مرسلة وطريق موصولة لا يكون علّة بل يزيده قوة.

والظهار مشتق من الظهر؛ لأنه قول الرجل لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي فأخذ اسمه من لفظه وكثروا بالظهر عما يستنهجون ذكره وأضافوه إلى الأم؛ لأنها أم المحرمات.

وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وإن فاعله كما قال تعالى «وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً» [المجادلة: ٢].
وأما حكمه بعد إيقاعه فيأتي.

وقد اتفق العلماء على أنه يقع بتشبيه الزوجة بظهر الأم ثم اختلفوا فيه في مسائل:

(الأولى) إذا شبهها بعض منها غيره فذهب الأكثر إلى أنه يكون ظهاراً أيضاً

وقيل: يكون ظهاراً إذا شبهها بعض يحرم النظر إليه.

وقد عرفت أن النص لم يرد إلا في الظهر.

فَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: لَا يَكُونُ ظَهَارًا؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي الْأُمِّ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ ظَهَارًا، وَلَوْ شَبَّهَهَا بِمَحْرَمٍ مِنَ الرُّضَاعِ وَدَلِيلُهُمُ الْقِيَاسُ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ التَّحْرِيمَ الْمُؤَيَّدَ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْحَارِمِ كُتُبِيَّةً فِي الْأُمِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَاحِدٌ: إِنَّهُ يَنْعَقِدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَشَبَّهَةُ بِوِثْقَةٍ التَّحْرِيمِ كَالْأَجْنِيَّةِ بَلْ قَالَ أَحَدُ حَتَّى فِي الْبَيْمَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرُدَّ إِلَّا فِي الْأُمِّ وَمَا ذُكِرَ مِنَ الْحَاقِّ غَيْرَهَا فَبِالْقِيَاسِ وَمِلَاحَظَةِ الْمَعْنَى، وَلَا يَتَّهَضُّ دَلِيلًا عَلَى الْحُكْمِ.

(الثالثة): أنهم اختلفوا أيضاً هل ينعقد الظهار من الكافر

فقيل: نعم لعموم الخطاب في الآية

وقيل: لا ينعقد منه؛ لأن من لوازمه الكفارة وهي لا تصح من الكافر؟ ومن قال: ينعقد منه قال: يكفر بالعتق أو الإطعام لا بالصوم لعتقه في حق.

واجب بأن العتق والإطعام إذا فعلا لأجل الكفارة كانا قرينة، ولا قرينة لكافر.

(الرابعة): أنهم اختلفوا أيضاً في الظهار من الأمة المملوكة. فذهب الهاديون والحنفية والشافعية أنه لا يصح الظهار منها؛ لأن قوله تعالى «من نسائهم» لا يتناول المملوكة في عرف اللغة للاتفاق في الإيلاء على أنها غير داخلية في عموم النساء قياساً على الطلاق.

وذهب مالك وغيره إلى أنه يصح من الأمة لعموم لفظ النساء

إلا أنه اختلف القائلون بصحبه منها في الكفارة

فقيل: لا تجب إلا نصف الكفارة فكأنه قاس ذلك على الطلاق عنده.

(الخامسة): الحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر منها قبل التكفير، وهو مجمع عليه لقوله تعالى «من قبل أن يتناسا» [المجادلة: ٤، ٥] فلو وطئ لم يسقط التكفير، ولا

يَتَضَاعَفُ لِقَوْلِهِ تَلَا «حَتَّى تَقْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ»

قَالَ الصَّلْتُ بْنُ دِينَارٍ: سَأَلْتُ عَشْرَةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْمَظَاهِيرِ يُجَامَعُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، فَقَالُوا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ

وَعَنْ ابْنِ عُمرَ أَنْ عَلَيْهِ كَفَّارَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لِلظَّهَارِ الَّذِي أَقْتَرَنَ بِهِ الْعُودَ وَالثَّانِيَةَ لِلوِطَةِ الْحَرَمِ كَالوِطَةِ فِي رَمَضَانَ نَهَارًا، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ.

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ لِأَنَّهُ فَاتَ وَقْتَهَا، فَإِنَّهُ قَبْلَ الْمَسِيرِ.

وَقَدْ فَاتَ.

(وَأَجِيبُ) بِأَنْ فَوَاتَ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا يَسْقُطُ الثَّابِتُ فِي الذَّمِّ كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَحْرِيمِ الْمُقَدَّمَاتِ

فَقِيلَ: حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسِيرِ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَنْ يَحْرُمُ فِي حَقِّهَا الرُّطَاءُ وَمُقَدَّمَاتُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ

وَعَنِ الْأَقْلَى لَا تَحْرُمُ الْمُقَدَّمَاتُ؛ لِأَنَّ الْمَسِيرَ هُوَ الرُّطَاءُ وَحْدَهُ، فَلَا يَشْمَلُ الْمُقَدَّمَاتُ إِلَّا جِزَاءً، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يُرَادَا؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْجِزَاءِ

وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ يَجِبُ لَهُ الْاسْتِئْثَاءُ بِمَا فَوْقَ الْإِزَارِ.

٢ - كفارة من واقع من ظهار وفي رمضان

١٠٣٧ - وَعَنْ «سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَمَضَانُ فَخِفْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا فَانْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَرِّزْ رَقَبَةً فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي قَالَ: فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: أَطْعِمْ فَرَقًا مِنْ تَمَرٍ مِائَتَيْنِ مِسْكِينًا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧/٤) وَالْأَرْنَؤَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ [أَبُو دَاوُدَ (٢٢١٣)]،

الزُّمَذِي (١١٩٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٠٦٢) [[إِلَّا النَّسَائِيَّ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ [صَحِيحُهُ (٢٣٧٨)] وَابْنُ الْخَارُودِ [الْمُطْبَعُ (٧٤٤)].

(وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ) هُوَ الْبِيَّاضِيُّ يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَتَخْفِيفُ الْمُنَاةِ التَّحْنِيَّةِ وَضَادٌ مُعْجَمَةٌ أَنْصَارِيٌّ خَزْرَجِيٌّ

كَانَ أَحَدَ الْبَكَّائِيْنَ رَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ.

وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ يَعْنِي هَذَا الَّذِي فِي الظَّهَارِ (قَالَ «دَخَلَ رَمَضَانُ فَخِفْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي»).

وَفِي الْإِرْشَادِ: قَالَ «إِنِّي كُنْتُ امْرَأً أَصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي (فَظَاهَرْتُ مِنْهَا فَانْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَرِّزْ رَقَبَةً فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي قَالَ: فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ قَالَ أَطْعِمْ فَرَقًا مِنْ تَمَرٍ مِائَتَيْنِ مِسْكِينًا).

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ).

وَقَدْ أَعْلَهُ عَبْدُ الْحَقِّ بِالْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَسَلَمَةَ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ لَمْ يُدْرِكْ سَلَمَةَ حَتَّى ذَلِكَ التَّرْمِذِيُّ عَنْ الْبَخَارِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى) أَنَّهُ دَلَّ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ مِنْ تَرْتِيبِ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، وَالتَّرْتِيبِ إِجْمَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

(الثَّانِيَةُ) أَنَّهَا أَطْلَقَتْ الرَّقَبَةَ فِي الْآيَةِ وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا وَلَمْ تُقَيَّدْ بِالْإِيمَانِ كَمَا قُيِّدَتْ بِهِ فِي آيَةِ الْقَتْلِ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمَا إِلَى عَدَمِ التَّقْيِيدِ، وَأَنَّهَا تُجَزئُ رَقَبَةً ذَمِيَّةً، وَقَالُوا: لَا تُقَيَّدُ بِمَا فِي آيَةِ الْقَتْلِ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ.

وَقَدْ أَشَارَ الرَّخْشَرِيُّ إِلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْقِيَاسِ لِعَدَمِ الْإِشْتِرَاقِ فِي الْعَلَّةِ، فَإِنَّ الْمُنَاسِبَةَ أَنَّهُ لَمَّا أَخْرَجَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً مِنْ صِفَةِ الْحَيَاةِ إِلَى الْمَوْتِ كَانَتْ كَفَّارَتُهُ إِدْخَالُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فِي حَيَاةِ الْحُرِّيَّةِ وَإِخْرَاجُهَا عَنْ مَوْتِ الرَّقَبَةِ، فَإِنَّ الرُّقُقَ يَقْتَضِي سَلْبَ التَّصَرُّفِ

عن المملوك فاشبة الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت فكان في إعاقته إثبات التصرف فاشبة الإحياء الذي يقتضي إثبات التصرف للحى.

وهذه الهداوية ومالك والشافعي إلى أنه لا يجزئ اعتناق رقية كافرة.

وقالوا: تفيد آية الظهار كما قيدت آية القتل، وإن اختلف السبب

قالوا: وقد ائدت ذلك السنة، فإنه لما جاءه ﷺ السائل يستفتيه في عتق رقية كانت عليه سال ﷺ الجارية أين الله، فقالت في السماء، فقال: من أنا، فقالت: أنت رسول الله قال: فأعيتها، فإنها مؤمنة.

أخرجه البخاري [لم يخرج البعاري. وأخرجه مسلم (٥٣٧) مطولاً] وغيره

قالوا: فسؤاله ﷺ لها عن الإيمان وعدم سؤاله عن صفة الكفارة وسببها دال على اعتبار الإيمان في كل رقية تعتق عن سبب؛ لأنه قد تقرر أن ترك الاستيفصال مع قيام الاختمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر

قلت: الشافعي قائل بهذه القاعدة، فإن قال بها من معه من المخالفين كان الدليل على التقييد هو السنة لا الكتاب؛ لأنهم قرروا في الأصول أنه لا يحمل المطلق على المقيد إلا مع اتحاد السبب ولكنه وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود (٣٢٨٤) ما لفظه: فقال: يا رسول الله إن علي رقية مؤمنة الحديث إلى آخره

قال عز الدين الدقني: هذا الحديث صحيح وحديثه فلا دليل في الحديث على ما ذكر، فإنه ﷺ لم يسألها عن الإيمان إلا لأن السائل قال: عليه رقية مؤمنة.

(الثالثة) اختلف العلماء في الرقية المعية بأي عيب.

فقالت الهداوية وداود تجزئ المعية لتناول اسم الرقية لها وهب آخرون إلى عدم أجزاء المعية قياساً على الهدايا والضحايا بجامع التقرب إلى الله.

وفصل الشافعي فقال: إن كانت كاملة المنفعة كالأعور

أجزأت، وإن نقصت منفعة لم تجز إذا كان ذلك يُقصها نقصاناً ظاهراً كالإقطع والأعمى إذ العتق تملك المنفعة.

وقد نقصت

وللحنفية تفاصيل في العيب يطول تعدادها ويغز قيام الأدلة عليها.

(الرابعة) أن قوله ﷺ «فصم شهرين متتابعين» دال على وجوب التتابع وعليه دللت الآية وشرطت أن تكون قبل المسيس فلو مس فيهما استأنف، وهو إجماع إذا وطئها نهاراً متعديلاً، وكذا ليلاً عند الهداوية وأبي حنيفة وآخرين، ولو ناسياً للآية

وهب الشافعي وأبو يوسف إلى أنه لا يضر ويغزو؛ لأن علة النهي إفساد الصوم، ولا إفساد بوطء الليل.

وأجيب بأن الآية عامة

واختلفوا إذا وطئ نهاراً ناسياً

عند الشافعي وأبي يوسف: لا يضر لأنه لم يفسد الصوم.

وقالت الهداوية وأبو حنيفة: بل يستأنف كما إذا وطئ

عامداً لعموم الآية

قالوا: وليست العلة إفساد الصوم بل دل عموم التليل للأحوال كلها على أنها لا تيم الكفارة إلا بوقوعها قبل المسيس.

(الخامسة) اختلفوا أيضاً فيما إذا عرض له في أثناء صلاته عذر ميؤوس ثم زال هل يبي على صوميه، أو يستأنف.

فقالت الهداوية ومالك وأحمد: إنه يبي على صوميه؛ لأنه فرقة بغير اختياره.

وقال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي: بل يستأنف لاختياره التفرق.

وأجيب بأن العذر صيرة كغير المختار.

وأما إذا كان العذر مرجواً

فقل: يبي أيضاً

وقيل: لا يبي؛ لأن رجاء زوال العذر صيرته كالمختار.

إليه.

واجب بأنه مع العذر لا اختيار له.

(الثامنة) اختلف في قدر الإطعام لكل مسكين

فذهب الهادي والحنفية إلى أن الواجب ستون صاعاً من تمر، أو ذرو، أو شعير، أو نصف صاع من بر.

وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مد والمد ربع الصاع واستدل بقوله في حديث الباب «أطعم عرقاً من تمر ستين مسكيناً» والعرق: مِكْتَلٌ يأخذ خمسة عشر صاعاً من تمر ولأنه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا

واستدل الأولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق «اذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليك فأطعم عنك منها وسقاً ستين مسكيناً» قالوا: والوسق: ستون صاعاً.

وفي رواية لأبي داود (٢٢١٣) والترمذي (٣٢٩٩) «فأطعم وسقاً من تمر ستين مسكيناً» وجاء في تفسير العرق أنه ستون صاعاً.

وفي رواية لأبي داود (٢٢١٥) «أن العرق مِكْتَلٌ يسع ثلاثين صاعاً» قال أبو داود: وهذا أصح الحديثين

ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه جنح الشافعي إلى الترجيح بالكثرة وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً.

وقال الخطابي في معالم السنن (٦٦٣/٢) العرق السقفة التي من الخوص فيؤخذ منها المكاتل قال وجاء تفسيره أنه ستون صاعاً وفي رواية لأبي داود يسع ثلاثين صاعاً.

وفي رواية سلمة (٢٢١٤) يسع خمسة عشر صاعاً فذكر أن العرق يختلف في السعة والضيقة قال: فذهب الشافعي إلى رواية الخمسة عشر صاعاً.

(قلت): يؤيد قوله أن الأصل براءة الدمة عن الزائد، وهو وجه الترجيح.

(التاسعة): وفي الحديث دليل على أن الكفارة لا تسقط جميع أنواعها بالعجز.

وليه خلاف.

(السادسة) أن ترتيب قوله ﷺ «فصم» على قول السائل «ما أملك إلا رقتي» يقضي بما قضت به الآية من أنه لا يتنقل إلى الصوم إلا لعدم وجدان الرقبة، فإن وجد الرقبة إلا أنه يحتاجها لخدمته للعجز، فإنه لا يصح منه الصوم.

(لأن قيل: إنه قد صح التيمم لواجب الماء إذا كان يحتاج إليه فهل قسمنا هذا عليه؟

(قلت): لا يقاس؛ لأن التيمم قد شرع مع العذر فكان الاختياج إلى الماء كالعذر.

(لأن قيل: فهل يجعل الشبق إلى الجماع عذراً يكون له معة الدول إلى الإطعام وبعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم؟

(قلت): هو ظاهر حديث سلمة.

وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام: «وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام» وإقراره ﷺ على عذره.

وقوله: «أطعم» يدل على أنه عذر يعدل معة إلى الإطعام.

(السابعة) أن النص القرآني والنبوي صريح في إطعام ستين مسكيناً كأنه جعل عن كل يوم من الشهرين إطعام مسكين.

واختلف العلماء هل لا بد من إطعام ستين مسكيناً، أو يكفي إطعام مسكين واحد ستين يوماً

فذهب الهادي ومالك وأحمد والشافعي إلى الأول لظاهر الآية

وذهب الحنفية، وهو أحد قولي زيد بن علي والناصر إلى الثاني، وأنه يكفي إطعام واحد ستين يوماً، أو أكثر من واحد بقدر إطعام ستين مسكيناً

قالوا: لأنه في اليوم الثاني مستحق قبل الدفع إليه.

واجب بأن ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات

ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين هذين والثالث: إن وجد غير المسكين لم يجز الصرف إليه وإلا أجزأ إعادة الصرف

حديث «خُوَيْلَةَ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ: فِي وَاللَّهِ وَفِي أَوْسٍ أَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْمُجَادَلَةِ قَالَتْ كُنْتُ عِنْدَهُ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ سَاءَ خُلُقُهُ.

وَقَدْ ضَجِرَ قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَرَاغْتُهُ بِشَيْءٍ فَنَضِيبٌ، فَقَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجَ فَجَلَسَ فِي نَادِي قَوْمِي سَاعَةً ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَإِذَا هُوَ يُرَاوِدُنِي عَنْ نَفْسِي قَالَتْ: قُلْتُ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ خُوَيْلَةَ بَيْنِي لَا تَخْلُصُ إِلَيَّ.

وَقَدْ قُلْتُ مَا قُلْتَ فَحَكَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِيهِمَا - الحديث رواه الإمام أحمد (٤١٠/٦) وأبو داود (٢٢١٤) وإسناده مشهور

وأخذ منه أنه إذا قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهاراً وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما

قال الشافعي: ولو ظاهر يُريدُ به طلاقاً كان ظهاراً، ولو طلق يُريدُ ظهاراً كان طلاقاً.

وقال أحمد: إذا قال أنت علي كظهر أُمِّي. وعنى به الطلاق كان ظهاراً، ولا تطلق

وعلمه ابن القيم [وفاد المعاد (٣٢٥/٥)] بأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ففسخ فلم يجوز أن يعاد إلى الأمر التنسوخ وإيضاً فإوس إنما نوى به الطلاق لما كان عليه فاجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق وإيضاً، فإنه صريح في حكمه فلم يجوز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب.

فذهب الشافعي وأحد الروایتين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالعجز لما في حديث أبي داود (٢٢١٤) عن «خُوَيْلَةَ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ ظَاهَرَنِي زَوْجِي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ إِلَى أَنْ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُغْنِي رَقَبَةً قَالَتْ: لَا يَجِدُ قَالَ: يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قَالَتْ: إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صَيَامٍ قَالَ: يُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ يَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَ: فَإِنِّي سَأَعِيتهُ بِعَرَقٍ الْحَدِيثُ

فلو كان يسقط عنه العجز لإبانه ﷺ ولم يُعنه من عنده. وذهب أحمد في رواية وطائفة إلى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن إبدالها.

وقيل: إنها تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرها من الكفارات

قالوا: لأن النبي ﷺ أمر الجامع في نهار رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله والرجل لا يكون مصرفاً لكفاراته.

وقال الأولون: إنما حلت له؛ لأنه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرقها إليه، وهو مذنب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرها من الكفارات قولان.

وهو نظير ما قالته الهادوية من أنه يجوز للإمام إذا قبض الزكاة من شخص أن يردّها إليه.

(العاشر) قال الخطابي: دل الحديث على أن الظهار المقيد كالظهار المطلق، وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة

واختلفوا فيه إذا برّ ولم يحنث، فقالة مالك وابن أبي ليلى: إذا قال لامرأته: أنت علي كظهر أُمِّي إلى الليل لزمت الكفارة، وإن لم يقرنها.

وقال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه إذا لم يقرنها وجعل الشافعي في الظهار المؤقت قولين أحدهما: أنه ليس بظهار.

(الفائدة): قد يتوهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا لأشفاق الحكمين في الآية والحديث وليس كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكره ابن كثير في «الإرشاد» من

٣٠- كتاب اللعان

هو مأخوذ من اللعن؛ لأنه يقول الزوج في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين

ويقال فيه: اللعان والالئعان والملاعنة

وختلف في وجوبه على الزوج، فقال في «الشفاء» للامير الحسين: يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم يقر بها.

وفي «المهذب» والانتصار أنه مع غلبة الظن بالزنا من المرأة، أو العلم بيجور ولا يجب ومع عدم الظن بجرم.

١- التفريق باللعان

١٠٣٨- عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما

قال: «سأل فلان، فقال: يا رسول الله، أرايت أن لو وجدنا أمة امرأة على فاحشة، كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكنت سكنت على مثل ذلك، فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أتاه، فقال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فأنزل الله الآيات في سورة النور، فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

قال: لا، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها، ثم دعاها، فوعظها كذلك، قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه لكاذب، فبدأ بالرجل، فشهد أربع شهادات بالله، ثم ثنى بالمرأة، ثم فرق بينهما». رواه مسلم (١٤٩٣).

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «سأل فلان» هو عويمر العجلاني كما في أكثر الروايات

«فقال يا رسول الله أرايت أن لو وجدنا أمة امرأة على فاحشة كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكنت سكنت

على مثل ذلك) أي على أمر عظيم (فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه، فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله الآيات في سورة النور) والأكثر في الروايات أن سبب نزول الآيات قصة هلال بن أمية وزوجه وكانت مقدمة على قصة عويمر، وإنما تلاها ﷺ لأن حكمها عام للأمة

(فتلاهن ووعظه وذكره) عطف تفسير إذ الوعظ هو التذكير.

(وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله «لئن عا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم» [النور: ٢٣]

(فقال لا، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها كذلك قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله ثم ثنى بالمرأة ثم فرق بينهما). رواه مسلم.

في الحديث مسائل:

(الأولى) قوله «فلم يجبه» وقع عند أبي داود (٢٢٤٥): «ذكره ﷺ المسائل وعابها»

قال الخطابي: يريد المسألة عما لا حاجة بالسائل إليه.

وقال الشافعي: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل في ذلك ما يوقمهم في مشقة وتعتب كما قال تعالى «لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم» [المائدة: ١٠١].

وفي الحديث الصحيح «أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله» [بخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨)].

وقال الخطابي [معالم السنن: ٦٨٠/٢] قد وجدنا المسألة في كتاب الله على وجهين:

أحدهما: ما كانت على وجه التبيين والتعليم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين

والآخر: ما كان على طريق التعتب والتكليف فاباح النوع الأول وأمر به وأجاب عنه، فقال «فاسألوا أهل الذكر» [الحل:

[٤٣]

عَلَّه.

وَقَالَ «فَسَأَلُ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ» [يونس: ٩٤] «وَأَجَابَ تَعَالَى فِي الْآيَاتِ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ» [البقرة: ١٨٩] «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَمْحُضِ» [البقرة: ٢٢٢] وَغَيْرَهَا.

وَقَالَ فِي النَّوعِ الْآخِرِ «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي» [الإسراء: ٨٥].

وَقَالَ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا» [التازعات: ٤٢٠، ٤٣]

فَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ السُّؤَالِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ، فَإِذَا وَقَعَ السُّكُوتُ عَنْ جَوَابِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ زَجَرٌ وَرَدْعٌ لِلسَّائِلِ، فَإِذَا وَقَعَ الْجَوَابُ، فَهُوَ عَقُوبَةٌ وَتَغْلِيظٌ.

(الثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُبَدَأُ بِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْمُدْصِي فَيَقْدُمُ بِهِ وَبَعَثَ الْبِدَاءَ فِي الْآيَةِ.

وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَهُ سُنَّةٌ وَاخْتَلَفَ هَلْ تَحِبُّ الْبِدَاءَ بِهِ أَمْ لَا؟

فَذَعَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى وَجُوبِهَا لقوله ﷺ إلهلال «الْبَيِّنَةُ وَالْأَحَدُ فِي ظَهْرِكَ» [البخاري (٤٧٤٧)] فَكَانَتْ الْبِدَاءُ بِهِ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الرَّجُلِ فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْأَةِ كَانَ دَافِعًا لِأَمْرٍ لَمْ يَثْبُتْ

وَذَعَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهَا تَصَحُّ الْبِدَاءُ بِالْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَدَلَّ عَلَى لُزُومِ الْبِدَاءِ بِالرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ فِيهَا بِالرَّوَاكِ وَهِيَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْتَاهَا، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ التَّرْتِيبَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَا يَبْدَأُ إِلَّا بِمَا هُوَ الْأَحَقُّ فِي الْبِدَاءِ وَالْأَقْدَمُ فِي الْعِنَايَةِ وَيُسَنُّ فَعَلُهُ ﷺ ذَلِكَ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ «بَدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» [مسلم (١٢١٨)] مَطْوَلًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي وَجُوبِ الْبِدَاءِ بِالصِّمَاءِ.

(الثَّالِثَةُ) قَوْلُهُ «ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا» دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَةَ بَيْنَهُمَا لَا تَقَعُ إِلَّا بِفَرِيقِ الْحَاكِمِ لَا بِنَفْسِ اللَّعَانِ وَإِلَى هَذَا ذَعَبَ كَثِيرٌ مُسْتَدَلِّينَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ الرَّجُلَ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ غَمَامِ اللَّعَانِ وَاقَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَتْ الْفَرْقَةُ تَقَعُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ لَيُنَ كَلَّمَ ﷺ أَنَّ طَلَّاقَهُ فِي غَيْرِ

وَقَالَ الْجَمْهُورُ: بَلِ الْفَرْقَةُ تَقَعُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ بِتَمَامِ لِعَانِهِ، وَإِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ هِيَ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَحْصُلُ بِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتَمَامِ لِعَانِهِمَا

وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَبِهِ قَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٤٩٢) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «ذَلِكَمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مِتْلَاعَيْنِ».

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَخْبَرَ ﷺ بِقَوْلِهِ «ذَلِكَمُ» عَنْ قَوْلِهِ «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا»

قَالَ: وَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مِتْلَاعَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْفِرَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحُكْمٍ، فَقَدْ نَفَذَ الْحُكْمَ فِيهِ مِنَ الْحَاكِمِ الْأَعْظَمِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مِتْلَاعَيْنِ»

قَالُوا:

وقوله: (فُرِّقَ بَيْنَهُمَا) معناه إظهار ذلك وبيان حكم الشرع فيه لا أنه أنشأ الفرقة بينهما

قَالُوا: فَأَمَّا طَلَّاقُهُ إِثْمًا فَلَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِ ﷺ وَبِأَنَّهُ لَمْ يَزِدِ التَّحْرِيمَ الْوَاقِعَ بِاللَّعَانِ إِلَّا تَأْكِيدًا، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِتْكَارِهِ وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا فَرْقَةَ إِلَّا بِالطَّلَاقِ لَجَازَ لَهُ الزَّوْاجُ بِهَا بَعْدَ أَنْ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثَ.

وَلِيهِ «وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَبْسُتَ لَهَا عَلَيْهِ، وَلَا قُوَّةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ، وَلَا مَتَوَفَى عَنْهَا»

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٠) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي حَدِيثِ الْمُتْلَاعَيْنِ «قَالَ: مَضَتْ السُّنَّةُ بَعْدَ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»

وَأَخْرَجَهُ الْيَتَقِيُّ (٤١٠/٧) بِلَفْظٍ «فُرِّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»

وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا مَضَتْ السُّنَّةُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ لَا يَجْتَمِعَا أَبَدًا [مصنف عبد الرزاق: ١١٢٧/٧]

وعن عمر: يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجْتَمَعَانِ أَبَدًا [مصحف عبد الرزاق: ٣٥١/٤].

(الرابعة) اختلف العلماء في فُرْقَةِ اللّعَانِ هل هي فسخٌ، أو طلاقٌ بائنٌ؟

فَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا فَسْخٌ مُسْتَدَلٌّ بِأَنَّهَا تَوْجِبُ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا فَكَانَتْ فَسْخًا كَفُرْقَةِ الرُّضَاعِ إِذْ لَا يَجْتَمَعَانِ أَبَدًا وَلِأَنَّ اللّعَانَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الطَّلَاقِ، وَلَا كِتَابَةً فِيهِ

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهَا طَلَاقٌ بَائِنٌ مُسْتَدَلٌّ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ زَوْجَةٍ فَهِيَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الْمُخْتَصَّةِ فَهِيَ طَلَاقٌ إِذْ هُوَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الْمُخْتَصَّةِ بِخِلَافِ الْفَسْخِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَحْكَامِ غَيْرِ النِّكَاحِ كَالْفَسْخِ بِالْعَيْبِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالنِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا كَمَا أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ فِيهِ نَفَقَةٌ، وَلَا غَيْرُهَا.

الخامسة: وهي فرع للرابعة، اختلفوا لو أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ اللّعَانِ، هل تحل له الزوجة؟

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تحلُّ لَهُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ، فَإِنَّهُ خَاطَبٌ مِنَ الْخُطَّابِ.

وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: تُرَدُّ إِلَيْهِ مَا دَامَتْ فِي الْعَدَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ: لَا تحلُّ لَهُ أَبَدًا لِقَوْلِهِ ﷺ «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا».

قُلْتُ: قَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ قَالَهُ لِمَنِ التَّعَنُّ وَلَمْ يَكْذِبْ نَفْسَهُ.

(السادسة) في حديث لعانٍ لَعَانَ هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٥٤) وَغَيْرِهِ

قَالَ الْخُطَّابِيُّ: فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ ثُمَّ تَلَاعَنَا، فَإِنَّ اللّعَانَ يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ فَيَصِيرُ فِي التَّقْدِيرِ ذِكْرَهُ الْمَقْدُوفِ بِهِ تَبَعًا، وَلَا يُعْتَبَرُ حُكْمُهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ «قَالَ ﷺ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: أَلَيْسَتْ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَلَمَّا تَلَاعَنَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَلَالٍ بِالْحَدِّ»، وَلَا يُرَوَّى فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ

شَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ عَفَا عَنْهُ فَعُلِمَ أَنَّ الْحَدَّ الَّذِي كَانَ يُلْزَمُهُ بِالْقَذْفِ سَقَطَ عَنْهُ بِاللّعَانِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى ذِكْرِ مَنْ يَقْذِفُهَا بِهِ لِإِزَالَةِ الضَّرْرِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَمْ يُحْمَلْ نَفْسُهُ عَلَى الْقَصْدِ لَهُ بِالْقَذْفِ وَإِدْخَالِ الضَّرْرِ عَلَيْهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي تَعْيِينِ مَنْ قَذَفَهَا بِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يَسْقُطُ الْحَدُّ عَنْهُ إِذَا ذَكَرَ الرَّجُلَ وَاسْمَهُ فِي اللّعَانِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حُدَّ لَهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْحَدُّ لَازِمٌ لَهُ وَلِلرَّجُلِ مُطَالَبَتُهُ بِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُحَدُّ لِلرَّجُلِ وَيَلْعَنُ لِلزَّوْجَةِ انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا دَلِيلَ فِي حَدِيثِ هَلَالٍ عَلَى سُقُوطِ الْحَدِّ بِالْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَقْدُوفِ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ طَالِبٌ بِهِ حَتَّى يَقُولَ لَهُ ﷺ قَدْ سَقَطَ بِاللّعَانِ، أَوْ يُحَدُّ الْقَاذِفُ فَيَتَّيْنُ الْحُكْمَ وَالْأَصْلَ يُبْرَأُ الْحَدُّ عَلَى الْقَاذِفِ وَاللّعَانِ إِنَّمَا شَرَعَ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ.

٢- لا حق للملاعن في الصداق

١٠٣٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ: حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ» يَنْتُهُ بِقَوْلِهِ «وَأَحَدُكُمَا كَاذِبٌ»)، فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَاذِبًا فَاللَّهُ هُوَ الْمُتَوَلَّى لجزائه

(«لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا») هُوَ إِيَّانَهُ لِلْفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَلَفَ

(«قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي») يُرِيدُ بِهِ الصَّدَاقَ الَّذِي سَلَّمَهُ

إِلَيْهَا

وفي الحديث دليل على أنه يصح اللعان للمرأة الحامل، ولا يؤخر إلى أن تضع وإلى ذهب الجمهور لهذا الحديث.

وقالت الهاديّة وأبو يوسف ومحمد ويروى عن أبي حنيفة وأحمد: لا لعان لنفي الحمل لجواز أن يكون ريحاً، فلا يكون للعان حيتن معنى.

(قلت): وهذا رأي في مقابلة النص وكأنهم يريدون أنه لا لعان بمجرد ظن الحمل من الأجنبية لا لوجداً معها الذي هو صورة النص.

وفي الحديث دليل على أنه يتنفي الولد باللعان، وإن لم يذكر النفي في اليمين وإلى هذا ذهب أهل الظاهر.

وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد: أنه لا يصح اللعان على الحمل إلا بشرط ذكر الزوج لنفي الولد دون المرأة، وأنه يصح نفي الولد، وهو حمل ويؤخر اللعان إلى ما بعد الوضع، ولا دليل عليهما بل الحق قول الظاهرية، فإنه لم يقع في اللعان عنده نفي الولد ولم نره في حديث هلال، ولا عويمر ولم يكن اللعان إلا منهما في عصره.

وأما لعان الحامل، فقد ثبت في هذه الأحاديث.

وقد أخرج مالك «الموطأ» (ص ٣٥٠) عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأة وتنفي من ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة».

وفي حديث سهل وكانت حاملاً فانكر حملها وذكر أنه انتفى من ولده ولكنه لا يدل على اشتراط نفي الولد؛ لأنه فعلة الرجل من تلقاء نفسه.

وقال أبو حنيفة: لا يصح نفي الحمل واللعان عليه، فإن لاعنها حاملاً ثم آتت بالولد لزمته ولم يمكن من نفيه أصلاً؛ لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين، وهذا قد بان بلعانها في حال حملها.

ويجاب بأن هذا رأي في مقابلة النص الثابت في حديث الباب.

وفي حديث ابن عمر هذا، وإن كان البخاري قد بين أن قوله فيه «وكانت حاملاً» من كلام الزهري لكن حديث الباب

(وقال إن كنت صدقت عليها، فهو بما استحلّت من فرجها، وإن كنت كاذباً عليها فذلك أبعد لك منها) متفق عليه.

الحديث أفاد ما سلف من الفرق بينهما، وإن أحدهما كاذب في نفس الأمر وحسابه على اللد، وإن لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق؛ لأنه إن كان صادقاً في القذف، فقد استحققت المال بما استحل منها، وإن كان كاذباً، فقد استحقته أيضاً بذلك ورجوعه إليه أبعد؛ لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرتجع ما أعطاه!

٣- جواز لعان المرأة الحامل

١٠٤٠- وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أبصروها، فإن جاءت به أبيض سبطاً، فهو لزوجها، وإن جاءت به أكلحل جعداً، فهو للذي رماها به».

متفق عليه (مسلم ١٤٩٦)، ولم يخرج البخاري.

(وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أبصروها، فإن جاءت به أبيض سبطاً» بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعد طاء مهملة: وهو الكامل الخلق من الرجال

(فهو لزوجها، وإن جاءت به أكلحل) بفتح الهَمْزة وسكون الكاف، وهو الذي مناب أجنابه كلها سود كان فيها كحلاً وهي خلقة

(جعداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة فداًل مهملة، وهو من الرجال القصير

(فهو للذي رماها به) متفق عليه

ولهما (البخاري ٥٣٠٩)، ولم يخرج مسلم بهذا اللفظ في أخرى «فجاءت به على النعت المكروه».

وفي الأحاديث ثبتت له عدة صفات.

وفي رواية لهما (البخاري ٥٣١٦)، مسلم (١٤٩٧) وللنسائي (١٧٣/٦) أنه قال ﷺ بعد سرد صفات ما في بطنها: «اللهم بين» فوضعت شيئاً بالذي ذكر زوجها أنه وجدته عندها.

صحيح صريح.

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ الْمُتْلَعَيْنِ قَالَ) أَيِ الرَّجُلِ

(وَلَمَّا فَرَعَا مِنْ تَلَاعِيهِمَا كَذَبَتْ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنْفِقٌ عَلَيْهِ) تَقْدُمُ الْكَلَامُ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَقَامِ.

وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة وَكَانَ مُقْتَضَاهَا إِحْقَاقُ الْوَلَدِ بِالزَّوْجِ إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صَفِيهِ؛ لِأَنَّهُ لِلْفَرَّاشِ لَكِنُهُ يَسُنُّ الْمَنَعَ عَنِ الْحُكْمِ بِالْقِيَاةِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا بِقَوْلِهِ «الْوَلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ».

٤ - اللعنة الخامسة واجبة في الفرقة والعقاب

٦ - إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ

١٠٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ قَالَ: غَرِبَتْهَا قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَهَا نَفْسِي قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٤٩) وَالتِّرْمِذِيُّ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ. وَأَخْرَجَهُ التَّسَنُّي (٦٧/٦) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلْفِظَ قَالَ: «طَلَّقَهَا قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ قَالَ غَرِبَتْهَا» بِالْغَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ وَالرَّاءِ وَبَاءً مُوَحَّدَةً

١٠٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٥) وَالتَّسَنُّي (١٧٥/٦)، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ مِنَ الْحَاكِمِ الْمَالِعَةِ فِي مَنَعَ الْخَلْفِ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا، فَإِنَّهُ ﷺ مَنَعَ بِالْقَوْلِ بِالتَّذْكِيرِ وَالْوَعْظِ كَمَا سَلَفَ ثُمَّ مَنَعَ هَاهُنَا بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِوَضْعِ يَدِ أَحَدٍ عَلَى فَمِ الْمَرَاةِ، وَإِنْ أَوْحَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّهَا الْمَوْجِبَةُ) أَيُّ لِلْفِرْقَةِ وَلِعَذَابِ الْكَاذِبِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّعْنَ الْخَامِسَةَ وَاجِبَةٌ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّحْلِيلِ فَاخْرَجَ الْحَاكِمُ (٢٠٧/٢)

وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٩٥/٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «فِي تَحْلِيلِ جِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْلُفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنِّي لَصَادِقٌ، يَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعَ أَمْرَاتٍ» الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ

قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

٥ - الاعتراف بالكذب بعد اللعان

١٠٤٢ - «وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ

الْمُتْلَعَيْنِ - قَالَ: فَلَمَّا فَرَعَا مِنْ تَلَاعِيهِمَا قَالَ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٠٨)، مسلم (١٤٩٢)].

قَالَ فِي النَّهَايَةِ أَيُّ ابْعَدْنَا يُرِيدُ الطَّلَاقَ

(وَقَالَ أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَهَا نَفْسِي قَالَ فَاسْتَمْتِعْ بِهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ) وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ التَّوَسُّي الصُّحَّةَ لَكِنُهُ نَقَلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ قَالَ لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فَتَمَسَّكَ بِهِذَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَعَدَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مَعَ أَنَّهُ أوردته بإسناد صحيح

(وَأَخْرَجَهُ التَّسَنُّي مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفِظَ «طَلَّقَهَا قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا»).

اختلف العلماء في تفسير قوله «لا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ» على قولين:

(الأول) أن معناه الفجور، وأنها لا تمنع من يُريد منها الفاحشة، وهذا قول أبي عبيدٍ والخلال والتسائي وابن الأعرابي والخطابي واستدل به الرافعي على أنه لا يجب تطليق من فسقت بالزنا إذا كان الرجل لا يقدر على مفارقتها.

(والثاني) أنها تُبذَر بِمالِ زوجها، ولا تمنع أحداً طلبَ منها شيئاً منه، وهذا قولُ أحمد والأصمعيّ ونقله عن علماء الإسلام. وأنكر ابنُ الجوزي على من دَعَبَ إلى الأول

قال في النهاية: وهو أشبه بالحديث؛ لأن المعنى الأول يشكّل على ظاهرِ قوله تعالى ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]، وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة.

(قلت): الوجه الأول في غاية من البعد بل لا يصح للآية ولأنه ﷺ لا يأمر الرجل أن يكون ديوثاً فحملهُ على هذا لا يصح والثاني بعيد؛ لأن التّذيير إن كان بمالها فمنعها ممكّن، وإن كان من مال الزوج فكذلك، ولا يوجب امره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغة أن يقال: فلان لا يرُد يد لاس كناية عن الجود.

فالأقرب المراد أنها سهلة الأخلاق ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب لا أنها تأتي الفاحشة وكثير من النساء والرجال يهذّبوا المثابة مع البعد من الفاحشة، كما قال أبو الطيب:

بيضاء يطمع فيها تحت حلتها وعز ذلك مطلوب إذا طلبا ولو أراد به أنها لا تمنع نفسها عن الوقاع من الأجانب لكان قاذفاً لها.

٧- عقوبة اللعان الكاذب

١٠٤٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول - حين نزلت آية المتلاعنين: أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، ولم يَدْخِلْهَا اللهُ جَنَّتْ، وأيما رجل جحد ولده - وهو ينظر إليه - احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين.

أخرجه أبو داود (٢٦٦٣) والنسائي (١٧٩٦) وابن ماجه (٢٧٤٣)، وصححه ابن حبان (٤١٠٨).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية المتلاعنين: أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يَدْخِلْهَا اللهُ جَنَّتْ وأيما رجل

جحد ولده، وهو ينظر إليه) أي يعلم أنه ولده (احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين). أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان.

وقد نفرد به عبد الله بن يونس عن سعيده المقبري عن أبي هريرة، ولا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث، ففي تصحيحه نظر وصححه أيضاً الدارقطني مع اغترافه بتقريب عبد الله.

وفي الباب عن ابن عمر عند السيبار [كشف الأسرار] (١٣٨٦).

وله إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف وأخرج أحمد (٦٢/٢) من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن أبيه عن وكيع.

وقال: نفرد به وكيع.

ومعنى الحديث واضح.

٨- الإقرار بالولد

١٠٤٥- وعن عمر رضي الله عنه قال: من أقر بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه

أخرجه الترمذي (٤١١٧-٤١٢)، وهو حسن مؤلف.

فيه دليل على أنه لا يصح النفي للولد بعد الإقرار به، وهو مجمع عليه واختلف فيما إذا سكّت بعد علمه به ولم ينقو. فقال المؤيد: إنه يلزمه، وإن لم يعلم أن له النفي؛ لأن ذلك حق يطل بالشكوت وذلك كالشقيع إذا أطل شقعتة قبل علمه باستحقاقها

ودعّب أبو طالب إلى أن له النفي متى علم إذ لا يثبت التّخير من دون علم، فإن سكّت عند العلم لزم ولم يمكن من النفي بعد ذلك، ولا يعتبر عنده فور ولا تراخ، بل الشكوت كالإقرار.

وقال الإمام يحيى والثانفي بل يكون نفيه على الفور

قال: وحد الفور ما لم يعد تراخياً عرفاً؛ فلو اشتغل بإسراج

دائياً، أو لبس ثيابه، أو نحو ذلك لم يعد تراخياً
ولهم في المسألة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأى وفروع
على غير أصل أصيل.

خلاف الشبه واللون دلالة يجب الحكم بها وضرب له المثل بما
يوجد من اختلاف الألوان في الإبل ولقائها واحداً.
وفي هذا الباب إثبات القياس وبيان أن التشابهين حكمهما
من حيث الشبه واحد
ثم قال:

٩- الشك في الولد

١٠٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ.

قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ.

قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَأَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ.

قَالَ: فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٠٥)، مسلم (١٥٠٠)].

وفي رواية لمسلم ((١٥٠٠) (١٩): «وَهُوَ يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفَعَهُ».

وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ».

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال عبد النبي: إن اسمه
ضمضم بن قتادة

«قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ قَالَ: هَلْ
لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ قَالَ: هَلْ فِيهَا
مِنْ أَوْزَقٍ؟ بِالرَّاءِ وَالْقَافِ بَزْنَةٌ أَحْمَرٌ، وَهُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ سَوَادٌ
لَيْسَ بِمَالِكٍ

«قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ» بالنون فزاي

وعين مهملة أي جذبته إليه

«عِرْقٌ قَالَ فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وفي

رواية لمسلم أي عن أبي هريرة (هو) أي الرجل (يعرض بأن
ينفعه). وقال في آخره: «وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ»

قال الخطابي: هذا القول من الرجل تعريض بالرؤية كأنه
يريد نفي الولد فحكم النبي ﷺ بأن الولد للفراس ولم يجعل

وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المكاني، وإنما يجب في
القذف الصريح [معالم السنن: ٦٩٤/٢].

وقال المهلب: التعريض إذا كان على جهة السؤال لا حد
فيه، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على المواجهة
والمشائمة.

وقال ابن كثير: يُفَرَّقُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأَجْنَبِيِّ فِي التَّعْرِيزِ أَنَّ
الْأَجْنَبِيَّ يَقْصِدُ الْأَدْنَى الْحَضَةَ وَالزَّوْجَ قَدْ يُعْذَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صِيَانَةِ
النِّسْبِ.

وقال القرطبي لا خلاف أنه لا يجوز نفي الولد باختلاف
الألوان المتقاربة كالسمر والأدم، ولا في البياض والسواد إذا
كان قد أقر بالوطء ولم غص مدة الاستبراء

قال في الشرح: كأنه أراد في منعه وإلا فالخلاف ثابت
عند الشافعية بتفصيل، وهو إن لم ينضم إليه قرينة زنى لم يحز
النفي، وإن اتهمها بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز
النفي على الصحيح.

وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً والخلاف إنما
هو عند عديمها والحديث يثبت لأنه لم يذكر أن معه قرينة الزنا،
وإنما هو مجرد مخالف للون.

(بليال) وقع في تقديرها خلاف كبير لا حاجة إلى ذكره
ويأتي بعضه قريباً

٣١ - كتاب العِدَّة وَالْإِحْدَاد

العدة: بكسر العين المهملة: اسمٌ لمدّة تَرِيصُ بها المرأة عن
التزويج بعد وفاة زوجها، أو فراقها إما بالولادة، أو الأقرام،
أو الأشهر.

والإحداد بالخاء المهملة بعدد دالان مهملتان بينهما ألف.

وهو لغة: المنع

وشرعاً: ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة.

١ - انقضاء العدة بوضع الحمل

١٠٤٧ - عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ «أَنْ سُبَيْعَةَ
الْأَسْلَمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا
بِلَيَالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَتَكَيَّحَ، فَأَذِنَ
لَهَا، فَتَكَحَّتْ».

رواه البخاري (٥٣٢٠)، وأصله في الصحيحين البخاري (٤٩٠٩)،
مسلم (١٤٨٥).

وفي لفظ البخاري (٤٩٠٩): «أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَارْتِينَ
لَيْلَةً».

وفي لفظ لمسلم (١٤٨٤).

قال الزُّهْرِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُهَا
زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرُ.

(عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة فواو
مفتوحة فراء -

(بن محرمه) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء
تقدمت ترجمته

(أن سبيعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فمشنة مخيطة
تصغير سبع وتاء التانيث

(الأسلمية نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاة
زوجها) هو سعيد بن خولة توفي بمكة بعد حجة الوداع

(فجاءت إلى النبي ﷺ) فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَتَكَيَّحَ فَأَذِنَ لَهَا فَتَكَحَّتْ
رواه البخاري وأصله في الصحيحين وفي لفظ البخاري (أَنَّهَا
وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَارْتِينَ لَيْلَةً) وفي لفظ لمسلم (أَنَّ
الْمِسْوَرِ

(قال الزُّهْرِيُّ) وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِمِهَا أَيِ دَمِ
نَفْسِهَا (غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرُ).

الحديث دليل على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقضي
عدتها بوضع الحمل، وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشر
ويجوز بعده أن تتكح.

وفي المسألة خلاف، فهذا الذي أفاده الحديث قول جاحيز
العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله تعالى
«وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» (الطلاق: ٤)

والآية وإن كان ما قبلها في المطلقات لكن ذلك لا يخص
عمومها وأيد بقاء عمومها على أصله ما أخرجه عبد الله بن
أحمد في رواية المسند (١١٦/٥) والضياء في المختارة وابن مردويه
عن «أبي بن كعب قال: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «وَأُولَاتِ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» هِيَ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا أَمْ
الْمُتَوَفَّى عَنْهَا؟ قَالَ هِيَ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا».

وأخرجه ابن جرير (١٤٣/٢٨) وابن أبي حاتم
وابن مردويه والدارقطني (٢٠٣/٣) عن أبي من وجه آخر قال
«لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ الْآيَةُ مُشْتَرَكَةٌ أَمْ
مُتَهَمَةٌ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: آيَةُ آيَةٍ؟ قُلْتُ: «وَأُولَاتِ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» الْمُطْلَقَةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا
زَوْجُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ»

وثبت عن ابن مسعود ﷺ عدة روايات دالة على قوله
بهذا.

وأخرج عنه ابن مردويه قال: نسخت سورة النساء
القصرى كل عدة «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ» أجل كل حامل مطلق، أو متوفى عنها زوجها أن
تضع حملها

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: نزلت سورة النساء القصص بعد التي في البقرة سبع سنين.

وأخرج الشيخان [البخاري (٤٩٠٩)، مسلم (١٤٨٥)] وأبو داود والترمذي (١١٩٤) والنسائي (١٩١/٦) وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه «عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: كنت أنا وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم فجاء رجل، فقال أفتني في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة أخلت؟ قال ابن عباس تغتد آخر الأجلين قلت: أنا «وأولات الأخمال أجلهن أن يضرعن حملهن» قال ابن عباس: ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أرايت لو أن امرأة جرت حملها سنة فما عدتها قال ابن عباس: آخر الأجلين قال أبو هريرة: أنا مع ابن أبي يعني أبا سلمة فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة يسألها أمضت في ذلك سنة؟ فقالت: قيل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى فوضعت بعد مزنيه بأربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ.

وأخرجه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة.

وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها، فقالت ولدت سبيعة مثل ما مضى إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها بليال.

وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدا، وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة ومع تأخر نزولها كما صرحنا به الروايات ينبغي أن يكون التخصيص، أو النسخ متفقاً عليه.

وفهمت الهادوية وغيرهم ويروى عن علي أنها تغتد بآخر الأجلين إما وضع الحمل إن تأخر عن الأربعة الأشهر والعشر، أو بالمدّة المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» قالوا: فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من وجه وقوله: «وأولات الأخمال أجلهن» كذلك فجمع بين التليلين بالعمل بهما والخروج من العدة بيقين بخلاف ما إذا عمل بأحدهما.

واجب عنه بأن حديث سبيعة نص في الحكم مبين بأن آية النساء القصص شاملة للمتوفى عنها زوجها وإيد حديثها ما

سمعت من الأحاديث والآثار.

وأما الرواية عن علي عليه السلام، فقال الشعبي: ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول: عدة المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين

هذا وكلام الزهري صريح أنه يعقد بها، وإن كانت لم تظهر من دم نفاسها، وإن حرم وطؤها لأجل علة أخرى هي بقاء الدم.

وقال النووي في شرح مسلم:

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان الحمل ولداً، أو أكثر كامل الخلق أو ناقصها، أو علقه، أو مضغة، فإنها تنقض العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمي سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها، أو صورة جليلة يعرفها كل أحد.

وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل التام المتخلق.

وأما خروج المضغة والعلقة، فهو نادر والحمل على الغالب أقوى.

قال المصنف: ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيّنة، ولا خفية.

وظاهر الحديث والآية الإطلاق فيما يتحقق كونه حملاً.

وأما ما لا يتحقق كونه حملاً، فلا لجواز أنه قطعة لحم والعدة لازمة بيقين، فلا تنقض بمشكوك فيه.

٢- العدة بثلاث حيض

١٠٤٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت:

أمرت بريرة أن تغتد بثلاث حيض.

رواه ابن ماجه (٢٠٧٧) وزواة ثقات، كنهه مغلوط.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت أمرت) مغير الصيغة

والآخر هو النبي ﷺ

(بريرة أن تغتد بثلاث حيض رواه ابن ماجه ورواته ثقات

ذَهَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تَحِبُّ لَهَا النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى مُسْتَدَلِّينَ عَلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَ» [الطلاق: ٦]، وَهَذَا فِي الْحَامِلِ وَالْإِجْمَاعُ فِي الرُّجْعِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا تَحِبُّ لَهَا النِّفَقَةَ.

وعلى الثاني بقوله تعالى «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ».

وَذَهَبَ الْهَادِي وَآخَرُونَ إِلَى وَجُوبِ النِّفَقَةِ دُونَ السُّكْنَى مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ» وَلِأَنَّهَا حُبَّتْ بِسَبَبِهِ كَالرُّجْعِيَّةِ، وَلَا يَجِبُ لَهَا السُّكْنَى، لِأَنَّ قَوْلَهُ «مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ» [الطلاق: ٦] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ يَكُونُ الزَّوْجُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْإِحْتِلَاطَ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَقِّ الرُّجْعِيَّةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَدْ طُعِنَ فِيهِ بِمَطَاعِنَ يَضَعُفُ مَعَهَا الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَحَاصِلُهَا أَرْبَعَةُ مَطَاعِنَ:

الأول: كَوْنُ الرَّاويِ امْرَأَةً وَلَمْ تَقْرَأْ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ يُتَابَعَانِهَا عَلَى حَدِيثِهَا.

الثاني: أَنَّ الرُّوَايَةَ تُخَالِفُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ.

الثالث: أَنَّ خُرُوجَهَا مِنَ الْمَنْزِلِ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهَا فِي السُّكْنَى بَلْ لِإِذْنِهَا أَهْلَ زَوْجِهَا بِلِسَانِهَا.

الرابع: مُعَارَضَةُ رَوَايَتِهَا بِرَوَايَةِ عُمَرَ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ كَوْنَ الرَّاويِ امْرَأَةً غَيْرُ قَادِحٍ فَكَمْ مِنْ سُنَنِ ثَبَّتَتْ عَنِ النِّسَاءِ يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ عَرَفَ السِّيَرِ وَأَسَانِيدَ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ «لَا تَتْرُكُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسَنَةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ إِمْرَأَةٍ لَا نَدْرِي أَحْفَظَتْ أَمْ نَسِيَتْ» [مسلم: ١٤٨٠]، فَهَذَا تَرَدُّدٌ مِنْهُ فِي حِفْظِهَا وَإِلَّا، فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ عِدَّةُ أَخْبَارٍ وَتَرَدُّدُهُ فِي حِفْظِهَا عُدْرَةٌ لَهُ فِي عَدَمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ، وَلَا يَكُونُ شَكُّهُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ»، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ»، فَإِنَّ الْجَمْعَ مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ الْحَدِيثِ عَلَى التَّخْصِصِ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ بُخَيْرٍ فَأَرَادُوا بِهَا قَوْلَهُ «وَسَنَةَ نَبِيِّنَا».

٣- المطلقة ثلاثاً ليس لها سكن ولا نفقة

١٠٤٩- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا - لَيْسَ لَهَا سَكْنَى، وَلَا نَفَقَةٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٠).

(وعن الشعبي) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرْحِبِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعْبِيُّ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ تَابِعِيٌّ جَلِيلُ الْقَدْرِ فَرِيحٌ كَبِيرٌ

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي زَمَانِهِ وَالشَّعْبِيُّ فِي زَمَانِهِ.

مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِالشَّعْبِيِّ، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِالْمَغَازِي، فَقَالَ: شَهِدْتُ الْقَوْمَ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا مِنِّي.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: الْعُلَمَاءُ أَرْبَعَةٌ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ بِالْمَدِينَةِ وَالشَّعْبِيُّ بِالْكُوفَةِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ بِالْبَصْرَةِ وَمَكْحُولٌ بِالشَّامِ

وُلِدَ الشَّعْبِيُّ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ كَمَا فِي الْكَاشِفِ لِلذَّهَبِيِّ

وَقِيلَ: لَيْسَتْ خَلَّتْ مِنْ خِلَافَةِ عُثْمَانَ وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ وَلَهُ اثْنَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً

(عن فاطمة بنت قيس) «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا سَكْنَى، وَلَا نَفَقَةٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الحديث دليل على أَنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ، وَلَا سَكْنَى.

وفي المسألة خلاف:

ذَهَبَ إِلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءُ وَالشَّعْبِيُّ وَاحِدٌ فِي إِحْدَى الرُّوَايَاتِ وَالْقَاسِمُ وَالْإِمَامِيَّةُ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُهُ وَدَاوُدُ وَكَأَفَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُسْتَدَلِّينَ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وقَدْ عُرِفَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ كَذَا يَكُونُ مَرْفُوعاً.

فالجواب: أَنَّهُ قَدْ انْتَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الزِّيَادَةَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ وَجَعَلَ يُقْسَمُ وَيَقُولُ: وَأَيْنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِيْجَابُ الثَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى لِلْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثاً؟ وَقَالَ: هَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ الدَّارِقُطِيُّ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «عُمَرُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَهَا السُّكْنَى وَالْثَّفَقَةُ»، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عُمَرَ وَإِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عُمَرَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ بِسِنِينَ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ خُرُوجَ فَاطِمَةَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لِإِيْذَانِهَا لِأَهْلِ بَيْتِهِ بِلِسَانِهَا فَكَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ عَمَّا يُعْيِدُهُ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَتْ، وَلَوْ كَانَتْ تَسْتَحِقُّ السُّكْنَى لَمَا اسْقَطَهُ ﷺ لِبِزَامَةِ لِسَانِهَا وَلَوْعَظَهَا وَكَفَّهَا عَنْ إِذَايَةِ أَهْلِ زَوْجِهَا.

وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذِهِ الْمَطَاعِنِ فِي رَدِّ الْحَدِيثِ فَالْحَقُّ مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ.

وَقَدْ اطَّلَعَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي ذَلِكَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٦٩١/٥) نَاصِراً لِلْعَمَلِ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ.

٤- الحداذ أربعة أشهر وعشراً

١٠٥٠- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْدِ امْرَأَةٌ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا، إِلَّا ثَوْبَ غَضَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلَ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْدَةً مِنْ قُنْطَرٍ، أَوْ أَظْفَارًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٤١)، مسلم بإثر (١٤٩١)]، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ
وَلَا يَبِي دَاوُدَ (٢٣٠٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٤/٦) مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَا تَخْطُبُ
وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٦)، «وَلَا تَمُشِّطُ».

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) اسْمُهَا نُسَيْبَةُ بَضْمُ النُّونِ وَفَتَحَ الْمُهْمَلَةُ صَحَابِيَّةٌ لَهَا أَحَادِيثٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تُحْدِ) بَضْمُ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَتَكْسِرُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَيَجُوزُ ضَمُّ الدَّالِ عَلَى أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ وَجُزْمُهَا عَلَى أَنَّهَا نَهْيٌ

(«امْرَأَةٌ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ غَضَبٍ») يَفْتَحُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةَ فَبَاءَ مُوَحَّدَةً

فِي النَّهْيَةِ: أَنَّهَا تُرَوِّدُ بِمِثَّةٍ يُعَصَّبُ غَزْلُهَا أَيْ يُجْمَعُ وَيَشْدُ ثُمَّ يُصْبَغُ وَيَنْشَرُ فَيَقْبَى مُوشَى لِبْقَاءِ مَا عُصَّبَ مِنْهُ أَيْضًا لَمْ يَأْخُذْهُ الصَّبْغُ

(«وَلَا تَكْتَحِلَ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْدَةً») بَضْمُ النُّونِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فَذَلِكَ مُعْجَمَةٌ أَيْ قِطْعَةٌ (مِنْ قُنْطَرٍ) بَضْمُ الْقَافِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ.

فِي النَّهْيَةِ أَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ الطَّبِيبِ وَقِيلَ: الْعَوْدُ

(أَوْ أَظْفَارٍ) بِأَيِّ تَفْسِيرِهِ

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَلَا يَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَا تَخْطُبُ وَالنَّسَائِيُّ، وَلَا تَمُشِّطُ).

الْحَدِيثُ فِيهِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى) تَحْرِيمُ إِحْدَادِ الْمَرَأَةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَلَى أَيْ مَيْتٍ مِنْ أَبِي، أَوْ غَيْرِهِ وَجَوَائِزُهُ ثَلَاثًا عَلَيْهِ وَعَلَى الزَّوْجِ فَقَطْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا

إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ (٤٠٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْمَرَأَةِ أَنْ تُحْدِ عَلَى أَبِيهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَعَلَى مَنْ مَيَّاتَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»

فَلَوْ صَحَّ كَانَ مُخَصَّصًا لِلْأَبِ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ فِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ لَا يَقْوَى عَلَى التَّخْصِصِ.

(الثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «امْرَأَةٌ» إِخْرَاجُ لِلصَّغِيرَةِ بِمَفْهُومِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ عَلَى الزَّوْجِ، فَلَا تَنْتَهِي عَنِ الْإِحْدَادِ عَلَى غَيْرِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَالنَّهْدَايُ

وَقَفَّ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْعُمُومِ، وَإِنْ ذَكَرَ الْمَرَأَةَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَالتَّكْلِيفِ عَلَى وَلِيِّهَا فِي مَنَعِهَا مِنَ الطَّبِيبِ

زوجها تَكْتَحِلانَ وَتَمْتَشِطانَ وَتَطْلِيانَ وَتَقْلُدانَ وَتَتَعَلَّانِ وَتَصْبِغَانِ مَا شَاءَتَا وَاسْتَدَلَّ بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٩/٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ [«صحيحه» (٣١٤٨)] مِنْ حَدِيثِ «أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ الثَّالِثُ مِنْ قَتْلِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: لَا تَجْدِي بِنْتُ يَزِيدٍ» هَذَا لَفْظُ أَحْمَدَ وَلَهُ الْفَاظُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرِ ﷺ لَهَا بِعَدَمِ الْإِحْدَادِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَهَذَا نَاسِخٌ لِأَحَادِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْإِحْدَادِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهَا، فَإِنْ أُمُّ سَلَمَةَ أَمَرَتْ بِالْإِحْدَادِ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا وَمَوْتُهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى قَتْلِ جَعْفَرٍ.

وَقَدْ أَجَابَ الْجُمْهُورُ عَنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِاجْوِبَةِ سَبْعَةٍ كُلُّهَا تَكَلَّفٌ لَا حَاجَةَ إِلَى سَرِيحٍ.

(المسألة الخامسة) في قوله «أربعة أشهر وعشر»

قِيلَ: الْحِكْمَةُ فِي التَّقْدِيرِ بِهَذِهِ الْمُدَّةِ أَنَّ الْوَلَدَ تَكَامُلُ خَلْقَتُهُ وَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدَ مَضِيِّ مِائَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا وَهِيَ زِيَادَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِتَقْصَانِ الْأَهْلَةِ فَجَبُرَ الْكُسْرُ إِلَى الْعَقْدِ عَلَى طَرِيقِ الْأَخْيَاطِ وَذَكَرَ الْعَشْرَ مُؤَنَّا بِاخْتِيَارِ اللَّيَالِي.

وَالْمَرَادُ مَعَ آيَاتِهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، فَلَا تَحُلُّ حَتَّى تَدْخُلَ اللَّيْلَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ.

(المسألة السادسة) في قوله «ثوباً مصبوغاً» دليل على النهي عن كُلِّ مَصْبُوغٍ بَائٍ لَوْ إِنْ مَا اسْتَنَاءَ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَادَةِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمَصْفُورَةِ، وَلَا الْمَصْبُوغَةِ إِلَّا مَا صُبَّغَ بِسَوَادٍ فَرُخِصَ فِيهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لِكُرْبِهِ لَا يَتَّخِذُ لِلزَّيْنَةِ بَلَّ هَوًى مِنْ لِبَاسِ الْحَزَنِ

وَاخْتَلَفَ فِي الْحَرِيرِ فَذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ فِي الْأَصَحِّ إِلَى النِّهْيِ لَهَا مِنْهُ مُطْلَقاً مَصْبُوغاً، أَوْ غَيْرَ مَصْبُوغٍ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ أُبِيحَ لِلنِّسَاءِ لِلزَّيْنِ بِهِ وَالْحَادَةُ مَنُوعَةٌ مِنَ الزَّيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: إِنَّهَا تَحْتَسِبُ الثِّيَابَ الْمَصْبُوغَةَ فَقَطْ وَيَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ مَا شَاءَتْ مِنْ حَرِيرٍ أَيْضاً، أَوْ أَصْفَرَ مِنْ لَوْنِهِ الَّذِي لَمْ يُصْبَغْ وَيَبَاحُ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْمَنَسُوجَ بِالدُّخَانِ وَالْحُلِيِّ كُلَّهُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوْهَرِ وَالْيَاقُوتِ، وَهَذَا جُمُوعٌ مِنْهُ عَلَى لَفْظِ

وغيره ولأن العدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة، ولا تحل خطبتها.

(الثالثة) في قوله «على ميت» دليل على أنه لا إحداذ على المطلقة، فإن كان رجعيًا فإجماع، وإن كان بائنًا فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداذ عليها، وهو قول الهادي والشافعي ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله «على ميت»، وإن كان مفهوماً، فإنه يؤيده أن الإحداذ شرع لقطع ما يدعو إلى الجماع وكان هذا في حق المتوفى عنها ليتعذر رجوعها إلى الزوج.

وأما المطلقة بائناً، فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعقد إذا لم تكن مثناة أي مطلقة ثلاثاً.

وذهب آخرون منهم علي وزيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى وجوب الإحداذ على المطلقة بائناً قياساً على المتوفى عنها؛ لأنهما اشتركتا في العدة واختلقتا في سببها ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليلاً.

(الرابعة) أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداذ، وإنما دل على حله على الزوج الميت وذهب إلى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود (٢٣٠٥) من حديث «أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّى أَبُو سَلَمَةَ.

وَقَدْ جَعَلَتْ عَلَيَّ صَبْرًا» الْحَدِيثُ سَيِّئِي وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٠٤/٦)

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَفِي سَنِيهِ غَرَابَةٌ قَالَ: وَلَكِنْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ فَذَكَرَهُ.

وَهُوَ غَايَتَقْوَى بِهِ الْحَدِيثُ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا وَلَمَّا أَخْرَجَهُ عَنْهَا أَيْضاً أَحْمَدُ (٣٠٧/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٠٤) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمَعْصَرَةَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمَمَشَقَةَ، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ»

قَالَ الْخَافِضُ ابْنُ كَثِيرٍ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ لَكِنْ رَوَاهُ النَّيْهَتِيُّ (٤٤٠/٧) مَوْقُوفاً عَلَيْهَا.

وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها

النَّصُّ الوارد في حديثِ أُمِّ عَطِيَّةَ.

بذلك.

وأما حديثُ أُمِّ سلمةَ الَّذِي فِيهِ النَّهْيُ عَنْ لُبْسِهَا الثِّيَابَ المصفرَّةَ، وَلَا المَشْتَقَّةَ، وَلَا الحَلِيَّ، فَقَالَ إِنَّهُ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ

وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مِنَ الحِفَاطِ الأَثَابِ الثَّقَاتِ.

وقد صحَّ حديثُ جماعةٍ مِنَ الأئمَّةِ كَابْنِ المَبَارَكِ وَاحِدٍ وَأَبِي حَاتِمٍ.

وَابْنُ حَزْمٍ أَدَارَ التَّحْرِيمَ عَلَى مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ بِالنَّصِّ

وغيره مِنَ الأئمَّةِ أَدَارَهُ عَلَى التَّعْلِيلِ بِالزُّيْنَةِ فَبَقِيَ كَلَامُهُمْ أَنَّ ثَوْبَ العَصْبِ إِذَا كَانَ فِيهِ زِينَةٌ مُنَعَتْ مِنْهُ وَيُخَصَّصُونَ الحَدِيثَ بِالمَعْنَى المُنَاسِبِ لِلْمَعْنَى وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُ ثَوْبِ العَصْبِ عَنْ «النَّهْيَةِ» وَلِلْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ.

(المسألة السابعة) في قوله، «ولا تكتحل» دليل على منعها مِنَ الاِكْتِحَالِ، وَهُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ.

وقال ابنُ حزمٍ: وَلَا تَكْتَحُلُ، وَلَوْ ذَهَبَتْ عَيْنَاهَا لَا لَيْلًا، وَلَا نَهَارًا وَدَلِيلُهُ حَدِيثُ البَابِ وَحَدِيثُ أُمِّ سلمةَ المُتَّفَقُ عَلَيْهِ (البخاري (٢٣٣٦)، مسلم (١٤٨٨)) «أَنَّ امْرَأَةً تَوَفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَخَافُوا عَلَى عَيْنَيْهَا فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الكُحْلِ فَمَا أَدْنَى فِيهِ بَلٌّ قَالَ: لَا مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا».

وَذَهَبَ الجُمْهُورُ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الاِكْتِحَالُ بِالْإِئْتِمَادِ لِلتَّادَاوِي مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ أُمِّ سلمةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو داودَ (٢٣٠٥) أَنَّهَا قَالَتْ فِي كُحْلِ الجَلَاءِ لَمَّا سَأَلَتْهَا امْرَأَةٌ أَنَّ زَوْجَهَا تَوَفَّى وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا فَارْسَلَتْ إِلَى أُمِّ سلمةَ فَسَأَلَتْهَا عَنْ كُحْلِ الجَلَاءِ، فَقَالَتْ أُمُّ سلمةَ: لَا يَكْتَحُلُ مِنْهُ إِلَّا مَنْ أَمَرَ لَا بُدَّ مِنْهُ يَشْتَدُّ عَلَيْكَ فَتَكْتَحِلِينَ بِاللَّيْلِ وَتَمْسَحِينَ بِالنَّهَارِ ثُمَّ قَالَتْ أُمُّ سلمةَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّى أَبُو سلمةَ وَذَكَرْتَ حَدِيثَ الصَّبْرِ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَهَذَا عِنْدِي، وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِحَدِيثِهَا الآخَرِ النَّاهِي عَنْ الكُحْلِ مَعَ الخَوْفِ عَلَى الْعَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بِأَنَّهُ ﷺ عَرَفَ مِنَ الْحَالَةِ الَّتِي نَهَاها أَنَّ حَاجَتَهَا إِلَى الكُحْلِ خَفِيفَةٌ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ وَالإِبَاحَةُ فِي اللَّيْلِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ

(قلت): وَلَا يَجْنَى أَنْ تَوَفَّى أُمُّ سلمةَ قِيَاسَ مِنْهَا لِلْكُحْلِ عَلَى الصَّبْرِ والقِيَاسِ مَعَ النَّصِّ الثَّابِتِ وَالنَّهْيِ المُتَكَرِّرِ لَا يَمَعْلُ بِهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الإِخْدَادِ.

٥- ما تفعله الحادَّة

١٠٥١- وَعَنْ «أُمِّ سلمةَ رضي الله عنها قَالَتْ: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا، بَعْدَ أَنْ تَوَفَّى أَبُو سلمةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ يَشِيبُ الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَأَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمَشِطِي بِالطَّبِيبِ، وَلَا بِالْجِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ».

رَوَاهُ أَبُو داودَ (٢٣٠٥) وَالتَّيَمِيَّ (٢٠٤/٦)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ

(وعن «أُمِّ سلمةَ قَالَتْ: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا بَعْدَ أَنْ تَوَفَّى أَبُو سلمةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ يَشِيبُ الْوَجْهَ» بِفَتْحِ حَرْفِ المضارعةِ) «فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَأَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمَشِطِي بِالطَّبِيبِ، وَلَا بِالْجِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ قَالَ بِالسِّدْرِ». رَوَاهُ أَبُو داودَ وَالتَّيَمِيَّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الطَّبِيبِ، وَهُوَ عَامٌّ لِكُلِّ طَبِيبٍ.

وقد وردَ في لَفْظِ «لَا تَمَسُّ طَبِيبًا» وَلَكِنَّهُ قَدْ اسْتَشْنِي فِيهَا سَلَفٌ حَالِ طَهْرِهَا مِنْ حَيْضِهَا وَأَذْنُ لَهَا فِي القَسْطِ وَالْأَظْفَارِ

قَالَ البخاري: القَسْطُ وَالْكُسْتُ: مِثْلُ الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ يَجُوزُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الْقَافُ وَالْكَافُ

قَالَ التَّوْرِيُّ: القَسْطُ وَالْأَظْفَارُ نَوْعَانِ مَعْرُوفَانِ مِنَ الْبُخُورِ.

٦- الكحلُّ للحادَّة

١٠٥٢- وَعَنْهَا رضي الله عنها «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا. وَقَدْ اسْتَنَكَتْ عَيْنَهَا، أَفَنَكْحُلُهَا؟ قَالَ: لَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٣٦)، مسلم (١٤٨٨)].

(وعنها) أَي أُمُّ سَلَمَةَ (وَأَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَلَيْهَا أَفْكُحْلُهَا) بَضْمُ الْحَاءِ (قَالَ لَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْكُحْلِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهَا لَا تُكْحَلُهَا لِتُدَاوِيَ فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ تُمْنَعُ الْحَادَّةُ مِنَ الْكُحْلِ بِالْإِنْمِدِّ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ الزَّيْنَةُ، فَأَمَّا الْكُحْلُ التَّوْبِيُّ وَالْمَنْزُوتُ وَلِحَوْهَمَا، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا زَيْنَةَ فِيهِ بَلْ يُصْبِحُ الْعَيْنُ: يَرُدُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ كُحْلِ تُدَاوِيَ بِهِ الْعَيْنَ لَا عَنْ كُحْلِ الْإِنْمِدِّ بِمَحْصُوبِهِ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْكُحْلَ إِذَا أُطْلِقَ لَا يَتَبَادَرُ إِلَّا إِلَيْهِ.

٧- جواز خروج المعتدة للضرورة

١٠٥٣- وَعَنْ «جَابِرٍ رضي الله عنه» قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: بَلَى، جُدِّي نَحْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصُدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٣).

(وَعَنْ «جَابِرٍ قَالَ طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ» بِالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ الْقَطْعُ الْمُسْتَأْصَلُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. وَفِي النِّهَايَةِ: بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ صِرَامُ النَّحْلِ، وَهُوَ قَطْعُ ثَمَرِهَا «فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ» قَالَتْ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: بَلْ جُدِّي نَحْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصُدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَةِ الْبَائِسِ كَمَا بَوَّهَ النَّوَوِيُّ

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٩٧) وَالتَّسَنُّيُّ (٢٠٩/٦) بِزِيَادَةِ «طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقِ بَائِسٍ مِنْ مَنَازِلِهَا فِي النَّهَارِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالُوا: يَجُوزُ الْخُرُوجُ لِلْحَاجَةِ وَالْعَذْرِ لَيْلًا وَنَهَارًا كَالْخَوْفِ

وِخْشِيَةِ انْهْدَامِ الْمَنْزِلِ وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا تَأَذَّتْ بِالْجِيرَانِ، أَوْ تَأَذُّوا بِهَا أَدَى شَدِيدًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ» (الطلاق: ١) وَفُسِّرَ الْفَاحِشَةُ بِالْبَذَاءِ عَلَى الْأَحْمَاءِ وَغَيْرِهِمْ

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ إِلَى جَوَازِ خُرُوجِهَا نَهَارًا مُطْلَقًا دُونَ اللَّيْلِ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَقِيَاسًا عَلَى عِدَّةِ الرِّفَاقِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عُلِّلَ فِيهِ جَوَازُ الْخُرُوجِ بِرَجَاءِ أَنْ تَصُدَّقَ، أَوْ تَفْعَلَ مَعْرُوفًا، وَهَذَا عُدْرٌ فِي الْخُرُوجِ.

وَأَمَّا لِغَيْرِ عُدْرٍ، فَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا رَجَاءُ فَعَلٍ ذَلِكَ.

وَقَدْ يُرْجَى فِي كُلِّ خُرُوجٍ فِي الْغَالِبِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّدَقَةِ مِنَ التَّمَرُّعِ عِنْدَ جَدَاوِهِ وَاسْتِحْبَابِ التَّعْرِيفِ لِصَاحِبِهِ بِفَعْلِ الْخَيْرِ وَالتَّذْكِيرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْبِرِّ.

٨- عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فِي بَيْتِهَا

١٠٥٤- وَعَنْ «فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ زَوَّجَنِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ، وَلَا نَفَقَةً، فَقَالَ: نَعَمْ فَلَمَّا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧٠/٦) وَالْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٢٣٠٠)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٠٤)، النَّسَائِيُّ (١٩٩/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٣١)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٠٤) وَالْعُصْلِيُّ وَابْنُ جُبَّانَ (٤٢٩٢) وَالْحَاكِمُ (٢٠٨/٢) وَغَيْرُهُمْ (وَعَنْ فُرَيْعَةَ) بَضْمُ الْفَاءِ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَسُكُونُ الْمُنَاوَةِ التَّخْيِيشُ وَعَيْنُ مُهْمَلَةٌ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ شَهِدَتْ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ وَلَهَا رِوَايَةٌ

(بِنْتُ مَالِكٍ) أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ

إخراج» [البقرة: ٢٤]

والآية وإن كان قد نسخ فيها استيمرار النفقة والكسوة حولاً فالسكنى باقية حكمها مدة العدة.

وقد قرّر الشافعي الاستبدال بالآية بما فيه تطويل.

ودُهبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها.

روى عبد الرزاق (٢٩/٧) عن عروة عن عائشة أنها كانت تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها.

وأخرج أيضاً (٢٩/٧) عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله تغد أربعة أشهر وعشراً ولم يقل تغد في بيتها فتغد حيث شاءت

ومثله أخرجه (٣٠/٧) عن جابر بن عبد الله

ومثله عن جماعة من الصحابة

والله ذهب الهادي، فقال: لا تجب لها السكنى ويجب أن لا تبيت إلا في منزلها.

ودليلهم ما ذكره ابن عباس من أنه تعالى ذكر مدة العدة ولم يذكر السكنى.

والجواب أنه ثبت بالسنة، وهو حديث الفريفة وبالكتاب أيضاً كما تقدم إلا أن حديث الفريفة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها فيؤخذ منه أنها لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء كان له، أم لا.

وقد اطلال في الهدي النبوي (٦٧٩/٥) الكلام على ما يفرغ من إثبات السكنى وهل تجب على الورثة من راس التركة، أو لا؟ وهل تخرج من منزلها للضرورة، أو لا؟ وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس للتطويل بقليل فائدة إذ ليس على شيء من تلك الفروع دليل ناهض.

٩- خروج المطلقة ثلاثاً من بيتها

قالت: فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم يترك لي مسكناً يملكه، ولا نفقة، فقال: نعم فلما كنت في الحجرة ناداني، فقال: امكبي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت: فأعذدت فيه أربعة أشهر وعشراً قالت فقضى به بعد ذلك عثمان أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي والذهلي بضم الذال المعجمة

(وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن إسحاق بن كعب عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريفة

قال ابن عبد البر: هذا حديث معروف مشهور عند علماء الحجاز والعراق وأعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بجهالة حال زينب وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور العدالة

وتعقب بأن زينب هذبة من التابعيات وهي امرأة أبي سعيد روى عنها سعد بن إسحاق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات.

وقد روى عنها سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة فهي امرأة تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يطعن فيها بحرف وسعد بن إسحاق وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وروى عنه حماد بن زيد وسفيان الثوري وابن جريج ومالك وغيرهم

والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تغد في بيتها الذي نوت فيه العدة، ولا تخرج منه إلى غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف.

وفي ذلك عدة روايات وآثار عن الصحابة ومن بعدهم.

وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم.

وقال ابن عبد البر: ويؤيد قول جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بمحضر من المهاجرين والأنصار.

والدليل حديث الفريفة ولم يطعن فيه أحد، ولا في روايته إلا ما عرفت.

وقد دُفع.

ويجب لها السكنى في مال زوجها لقوله تعالى ﴿غَيْرَ

١٠٥٥- وَعَنْ «فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ

يَقْتَحِمَ عَلَيَّ. فَأَمَرَهَا، فَتَحَوَّلَتْ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٢).

(وعن «فاطمة بنت قيس» قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ زَوَّجَنِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا وَأَخَافُ أَنْ يَقْتَحِمَ) مُعَيَّرُ الصَّيْغَةِ

(علي) أَيْ يَهْجُمُ عَلَيَّ أَحَدٌ بغير شعور

(فأمرها فتحوَّلَتْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ وَحُكْمٍ مَا أَفَادَهُ، وَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ الْمُصَنِّفِ لَهُ.

١٠- عدة أم الولد

١٠٥٦- وَعَنْ «عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا تَلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نِسَاءٍ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سَيِّدُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٠٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٠٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٠٨/٧)، وَأَعْلَاهُ الشَّارِقُطِيُّ «[السنن]» (٣٠٩/٣) بِالْإِقْطَاعِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ قَبِيصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، قَالَ الشَّارِقُطِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: ضَعُفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُيَيْدٍ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ، فَقَالَ لَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْيَمُونِيُّ: رَأَيْتُ أَبَا عُيَيْدٍ اللَّهُ يَعْجِبُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ هَذَا ثُمَّ قَالَ: أَيْ سُنَّةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا

وَقَالَ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا إِنَّمَا هِيَ عِدَّةُ الْحُرَّةِ عَنِ النِّكَاحِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ أُمَّةٌ خَرَجَتْ عَنِ الرَّقِّ إِلَى الْحُرَّةِ.

وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ: فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ عَمْرِو مَطْرُبُ بْنُ طَهْمَانَ أَبُو رِجَاءٍ الْوَرَّاقُ.

وَقَدْ ضَعُفَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَهُ عِلَّةٌ ثَلَاثَةٌ هِيَ الْاضْطِرَابُ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَجُوهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَقَدْ رَوَى خُلَاسٌ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ رِوَايَةِ قَبِيصَةَ عَنْ عَمْرِو وَلَكِنْ خُلَاسٌ بِنِ عَمْرِو قَدْ تَنَكَّلَمَ فِي حَدِيثِهِ كَانَ ابْنُ مَعِينٍ لَا يُعْبَأُ بِحَدِيثِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَلِيٍّ يُقَالُ إِنَّهَا كِتَابٌ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رِوَايَةُ خُلَاسٍ عَنْ عَلِيٍّ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَالْمَسْأَلَةُ: فِيهَا خِلَافٌ دَخَلَ إِلَى مَا أَفَادَهُ حَدِيثُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ وَالنَّاصِرِ وَالظَّاهِرِيَّةِ وَآخَرُونَ.

وَدَخَلَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ عِدَّتَهَا حِيضَةٌ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً، وَلَا مُطْلَقَةً فَلَيْسَ إِلَّا اسْتِبْرَاءُ رَحِمِهَا وَذَلِكَ بِمَحِيضَةِ تَشْبِيهَا بِالْأَمَةِ يَمُوتُ عَنْهَا سَيِّدُهَا وَذَلِكَ نَمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَتْ مَمْنٌ لَا تَحِيضُ اغْتَدَّتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَلَهَا السُّكْنَى.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيضٍ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَيْهَا وَهِيَ حُرَّةٌ وَلَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ فَتَعَدُّ عِدَّةَ الْوَفَاءِ، وَلَا بِأَمَةٍ فَتَعَدُّ عِدَّةَ الْأَمَةِ فَوْجِبَ أَنْ يُسْتَبْرَأَ رَحِمُهَا بَعْدَ الْحَرَارَةِ، قُلْنَا: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ الْاسْتِبْرَاءَ كَفَتْ حِيضَةً إِذْ يَتَحَقَّقُ.

وَقَالَ قَوْمٌ: لَعَدَّتْهَا نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ تَشْبِيهَا لَهَا بِالْأَمَةِ الْمَزُوجَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ وَسَيَأْتِي.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: عِدَّتُهَا حِيضَتَانِ تَشْبِيهَا بِعِدَّتِ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي، فَإِنَّهُمْ يُوجِبُونَ عَلَى الْبَائِعِ الْاسْتِبْرَاءَ بِمَحِيضَةٍ وَعَلَى الْمَشْتَرِي كَذَلِكَ وَالْجَامِعُ زَوَالُ الْمَلِكِ.

قَالَ فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (١٨٢/٣): سَبَبُ الْخِلَافِ أَنَّهَا مُسْكُوتٌ عَنْهَا أَيْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ الشُّبُهَى بَيْنَ الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ، فَأَمَّا مَنْ شَبَّهَهَا بِالزَّوْجَةِ الْأَمَةِ فَضَعِيفٌ وَاضْعَفُ مِنْهُ مَنْ شَبَّهَهَا بِعِدَّةِ الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَقَدْ عَرَفْتُ مَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو مِنَ الْمَقَالِ فَلَا اقْرَبُ قَوْلَ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَعَدُّ بِمَحِيضَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمرٍ وَعُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ وَالْقَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالزُّهْرِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحُكْمِ وَعَدَمُ حِسْبِهَا عَنِ الْأَزْوَاجِ،

واستبراء الرّحم يحصل بمحضة.

١١- الأقراء هي الأطهار

١٠٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ: الْأَطْهَارُ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي فَصْلِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ [وطاء] (ص ٣٥٦).

والقصة هي ما أفاده سياق الحديث

قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت:

وقد جادلها في ذلك ناس، وقالوا: إن الله يقول: ثلاثة قُروء، فقالت عائشة: صدقتم وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء: الأطهار

قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب: ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا.

يريد الذي قالت عائشة انتهى.

واعلم أن هذه مسألة اختلف فيها سلف الأمة وخلفها مع الاتفاق أن القرء بفتح القاف وضمة طلق لغة على الحيض والطهر، وأنه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أحدهما لا مجموعهما إلا أنهم اختلفوا في الأحدي المراد منهما فيها:

فلنذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، وهو قول مالك.

وقال: هو الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن المراد بالأقراء في الآية الكريمة الأطهار مستدلّين بحديث عائشة هذا.

وقال الشافعي: إنه يدلّ لذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقوله تعالى ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِبَدُنَّيْهُنَّ﴾ [الطلاق: ١].

وقد قال مالك في حديث ابن عمر [بخاري: ٥٣٣٢]، مسلم [١٤٧١] «ثُمَّ تَطَهَّرْ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقْ فَلَيْتَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ».

وفي حديث [ابن عمر لما طلق امرأته حائضاً قال رسول الله ﷺ إذا طهرت فليطلق، أو يُمسك وتلا ﷺ «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِبَدُنَّيْهُنَّ» لِبَدُنَّيْهُنَّ، أو في قبل عِدَّتِهِنَّ قال الشافعي [ترتيب المسند: ١٠٦] أنا شككت.

فاخبر ﷺ أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ «فَطَلِّقُوهُنَّ لِبَدُنَّيْهُنَّ»، وهو أن يطلقها طاهراً وحينئذ يستقبل عِدَّتُهَا فلو طَلَّقْتَ حائضاً لم تكن مُسْتَقْبِلَةً عِدَّتِهَا إلا بعد الحيض.

وأما اللسان، فهو أن القرء اسم معناه الحبس تقول العرب هو يُقرئ الماء في حوضه وفي سقائه وتقول: يُقرئ الطعام في سديقه يعني يحبس الطعام فيه وتقول إذا حبس الشيء: أقرأه أي أخبأه.

وقال الأعشى:

أَفِي كُلِّ يَوْمٍ أَنْتَ جَائِسٌ غَزْوِي تَشْدُ لَأَقْصَاهَا عَزِيمَ عَزَائِكَا مُورِثِي عَزَاً وَفِي الْحَيِّ رَفْعَةً لَمَّا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نَسَائِكَا فالقرء في البيت بمعنى الطهر؛ لأنه ضيع أطهارهن في غزائه وأثرها عليهن أي أثر الغزو على القعود فصاعت قُرُوءَ نَسَائِهِ بلا جمع فدل على أنها الأطهار.

وذهب جماعة من السلف كالخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أنها الحيض

وبه قال أئمة الحديث وإليه رجع أحمد ونقل عنه أنه قال: كنت أقول إنها الأطهار، وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض.

وهو قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض لقوله تعالى ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذا هو الحيض والحمل؛ لأن المخلوق في الرحم هو أحدهما وبهذا فسره السلف والخلف.

وقوله ﷺ «ذُعي الصلاة أيام أقرايك» [أحمد: ٤٢٠/٦]، أبو داود (٢٨٠)، السامي (١٢١/١) ولم يقل أحد أن المراد به الطهر ولقوله ﷺ فيما أخرجه أحمد وأبو داود في سبأيا أوطاس «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحْيِضَ حَيْضَةً» وسيأتي [برقم: ١٠٥٤].

وأجاب الأولون عن الآية بأن الآية أفادت تحريم كتمان

وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى
المقال.

قال السيّد رحمه الله: ولم يقفنا دليلاً إلى تعيين ما قاله.

ومن أدلة القول بأن الأقراء الحيض:

١٢- عدة الأمة حيضتان

١٠٥٨- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان».

رواه الدارقطني.

وأخرجه مرفوعاً، وضعفه (٣٨/٤).

وأخرجه أبو داود (٢١٨٩) والترمذي (١١٨٢) وابن ماجه (٢٠٨٠) من
حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الحاكم (٢٠٥/٢) وخالفوه، فاتفقوا
على ضعفه.

قوله: (وعن ابن عمر رضي الله عنهما طلاق الأمة) المزوجة
(تطليقتان وعدتها حيضتان) رواه الدارقطني، مرفوعاً على ابن عمر
(وأخرجه مرفوعاً وضعفه)؛ لأنه من رواية عطية العوفي.

وقد ضعفه غير واحد من الأئمة

(وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة)
بلفظ «طلاق الأمة طليقتان وقروها حيضتان»، وهو ضعيف؛
لأنه من حديث مظاہر بن مسلم قال فيه أبو خاتم: منكر الحديث.

وقال ابن معين: لا يعرف

(وصححه الحاكم وخالفوه فاتفقوا على ضعفه) لما عرفت،
فلا يتم به الاستدلال للمسألة الأولى.

واستدل به هنا على أن الأمة تخالف الحرة فتبين على
الزوج بطليقتين وتكون عدتها قرأين.

واختلف العلماء في المسألة على الأربعة أقوال:

أقروا ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحرة
سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر
وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة.

ما خلق الله في أرحامهن، وهو الحيض، أو الحمل، أو كلاهما،
ولا ريب أن الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانها لا يدل
على أن القرء المذكور في الآية هو الحيض، فإنها إذا كانت
الأنهار، فإنها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة، أو الثالثة
فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي يتم به
العدة فتكون دلالة الآية على أن الأقراء: الأنهار أظهر وعن
الحديث الأول بأن الأصح أن لفظة كما قال الشافعي: أخبرنا
مالك عن نافع بن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن النبي ﷺ
قال «لينتظر عتاد الليالي والآيام التي كانت تحيضهن من الشهر
قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم ليدع الصلاة ثم لتغتسل
ولتصل» [ابن داود (٢٧٤)، السامي (١١٩/١)، (١٨٢)]، وهذا رواية
نافع، ونافع أحفظ من سليمان بن يسار الراوي لذلك اللفظ،
هذا حاصل ما نقل عن الشافعي من ردو للحديث الأول.

وعن الحديث الثاني بأنه لا شك أن الاستبراء ورد بحضة،
وهو النص عن رسول الله ﷺ، وهو قول جمهور الأمة
والفرق بين الاستبراء والعدة أن العدة وجبت قضاء حق الزوج
فاختصت بزمان حق، وهو الطهر وبأنها تتكرر فيعلم فيها
البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء.

واعلم أنه قد أكثر الاستدلال المتنازعون في المسألة من
الطرفين كل يستدل على ما ذهب إليه

وغاية ما افادت الأدلة أنه أطلق القرء على الحيض واطلق
على الطهر، وهو في الآية محتمل كما عرفت، فإن كان مشتركاً
كما قاله جماعة، فلا بد من قرينة لأحد معنييه، وإن كان في
أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالأصل الحقيقة ولكنهم
مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر، أو العكس.

قال الآخرون بالأول.

وقال الأقلون بالثاني

فالأولون يحملونه في الآية على الحيض؛ لأنه الحقيقة
والأقلون على الطهر، ولا ينهض دليل على تعيين أحد القولين؛
لأن غاية الموجود في اللغة الاستعمال في المعنيين.

وللمجاز علامات من التبادر وصحة النفي ونحو ذلك،
ولا ظهور لها هنا.

حُكْمُ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَحْكَامٌ أُخِرَ تَعْلُقُ الْحَقُّ فِيهَا بِالسَّيِّدِ كَمَا يَتَعْلَقُ فِي الْحَرَّةِ الصَّغِيرَةِ بِالْوَلِيِّ فَالرَّاجِعُ أَنَّهَا كَالْحَرَّةِ تَطْلِقًا وَعِدَّةً.

وقد سردنا في الشرح، فلا حاجة بالإطالة بذكرها مع عدم نهوض دليل قول منها عندنا.

وأما عدتها فاختلفت أيضاً فيها

فلغبت الظاهرية إلى أنها كعدو الحرّة

قال أبو محمد بن حزم: لأن الله علّمنا العدد في الكتاب، فقال: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ﴿وَالَّذِينَ يَتَزَوَّجُونَ مِنْكُمْ وَيَتَزَوَّجُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وقال: ﴿وَاللَّائِي تَيْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وقد علم الله تعالى إذ أباح لنا الإمام أن عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرّة، ولا أمّة في ذلك وما كان ربك نسياً

وتعقّب استدلاله بالآيات بأنها كلّها في الزوجات الحرائر، فإن قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

في حق الحرائر، فإن افتداء الأمّة إلى سيديها لا إليها وكذا قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] فجعل ذلك إلى الزوجين.

والمراد به العقد.

وفي الأمّة ذلك يختص بسيدوها وكذا قوله: ﴿فَلَا إِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] والأمّة لا فعل لها في نفسها

قلت: لكيها إذا لم تدخل في هذه الآيات، ولا تثبت فيها سنة صحيحة، ولا إجماع، ولا قياس ناهض هنا فمأذا يكون حكمها في عدتها فالأقرب أنها زوجة شرعاً قطعاً، فإن الشارع قسم لنا من أجل لنا وطؤها إلى زوجة، أو ما ملكت اليمين في قوله: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المومن: ٦]، وهذه التي هي محل النزاع ليست ملك يمين قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات وخروجها عن حكم الحرائر فيما ذكر من الافتداء والعقد والفعل بالمعروف في نفسها لا يسافي دخولها في

١٣- تحريم وطء الحامل من غير الواطئ

١٠٥٩- وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ».

أخرجه أبو داود (٢١٥٨) والترمذي (١١٣١)، وصححه ابن حبان [موارد الطمان (١٦٧٥)]، وخشنة البرز.

(وعن رُوَيْفِعِ) تَصْغِيرُ رَافِعِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النُّجَّارِ عَدَاةُ فِي الْمَصْرِيِّينَ تُوقَفُ سَنَةً سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ

(عن النبي صلى الله عليه وآله): «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ» أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان والبرز.

فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الواطئ وذلك كالأمّة المشترية إذا كانت حاملاً من غيره والسيبة.

وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل مُتَحَقِّقاً

أما إذا كان غير مُتَحَقِّقٍ وَمَلَكَتِ الْأُمّةُ بَسِي، أو شراء، أو غيره فسيأتي أنه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحبضة.

وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل تحب عليها العدة، أو تستبرأ بحبضة

فلغبت الأقل إلى وجوب العدة عليها

وفُهِبَ الْأَكْثَرُ إِلَى عَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهَا

والدليل غير ناهض مع الفريقين، فإن الأكثر استدلوا بقوله صلى الله عليه وآله «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ» [البخاري (٦٨١٨)، مسلم (١٤٥٨)]، ولا دليل فيه إلا على عدم لحوق ولد الزنى بالزاني والقائل بوجوب العدة استدلّ بعموم الأدلة، ولا يخفى أن الزانية غير داخلية فيها، فإنها في الزوجات.

نعم تدخل في دليل الاستبراء، وهو قوله صلى الله عليه وآله «لَا تَوَطَأُ

قولي الشافعي: إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته، أو طلاقه، أو رده، ولا بد من تبين ذلك

قالوا: لأن عقدنا ثابت بيقين، فلا يرتفع إلا بيقين وعليه يدل ما رواه الشافعي (الأم: ٢٤١/٥) عن علي موقوفاً «امرأة المفقود امرأة أثبتت فلتصبر حتى يأتيتها يقين موته»

قال البيهقي: هو عن علي موطولاً مشهوراً ومثله أخرجه عنه عبد الرزاق (٩٠/٧)

قالت الهادوية: فإن لم يحصل اليقين بموته، ولا طلاقه تربصت العمر الطيعي مائة وعشرين سنة وقيل: مائة وخمسين إلى مائتين.

وهذا كما قال بعض المحققين قضية فلسفية طبيعية يتبرأ الإسلام منها إذ الأعمار قسم من الخالق الجبار والقول بأنها العادة غير صحيح كما يعرفه كل معبر بل هو اندر النادر بل معتزك المنايا كما أخبر به الصادق بين الشين والسبعين.

وقال الإمام جيمي لا وجه للتربص لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها، فهو كالحاضر إذ لم يفتها إلا الوطء، وهو حق لئلا لها ولا فسخها الحاكم عند مطالبتها من دون المفقود لقوله تعالى ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ (القرة: ٢٣١) ولحديث «لا ضرر، ولا ضرار في الإسلام» [أحمد (٣١٣/١)، ابن ماجه (٢٣٤١)].

والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء والظهار، وهذا بلغ والفسخ مشروع بالغيب ونحوه.

قلت: وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي وعمر أقوال موقوفة.

وفي «الإرشاد» لابن كثير عن الشافعي بسندوه إلى أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال: ينفق بينهما قلت: سنة؟ قال: سنة.

قال الشافعي: الذي يشبه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة النبي ﷺ.

وقد طوّلنا الكلام في هذا في حواشي «ضوء النهار» واختارنا النسخ بالغيب، أو بعدم قدرة الزوج على الإنفاق.

حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة (ابو داود (٢١٥٧))

قال المصنف في التلخيص (٢٦٠/٣): إنما استدلت الحائلة بحديث روي على فساد نكاح الحامل من الزنا، واحتج به الحنفية على امتناع وطئها.

قال: وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مطلق النساء وتعتب بأن العبرة بعموم اللفظ.

١٤- المفقود لها تربص أربع سنين وتعتد

١٠٦٠- وعن عمر رضي الله عنه - في امرأة المفقود - تربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا - أخرجه مالك (الموطأ (٣٥٥)) والثالب (الأم: ٢٤١/٥). وله طرق أخرى.

وفيه قصة أخرجه عبد الرزاق (المصنف (٨٦/٧)) بسندوه في الفقيه الذي فقد قال: دخلت الشعب فاستهوتني الجن فمكثت أربع سنين فأتى امرأتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فامرأها أن تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ثم دعا وليه - أي ولي الفقيه - فطلقها ثم امرأها أن تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم جئت بعدما تزوجت فخيرني عمر بينها وبين الصادق الذي أصدقها

ورواه ابن أبي شيبة (المصنف (٢٣٨/٤)) عن عمرو ورواه البيهقي (٤٤٦/٧).

وفيه دليل على أن مدعب عمر: أن امرأة المفقود بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم تبين من زوجها كما يفيد ظاهر رواية النكاتب، وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولي الفقيه بطلاق امرأته.

وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحاق، وهو أحد قولي الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر

وذهب أبو يوسف وعمر ورواية عن أبي حنيفة واحد

وقصته المفقود أخرجها البيهقي وفيها أنه قال لعمر لما رجع: إني خرجت لصلاة العشاء فستيتي الجن فلبثت فيهم زماناً طويلاً فغزاهم جنٌ مؤمنون، أو قال: مسلمون فقاتلوهم وظهروا عليهم فسبوا منهم سبائاً فسبوني فيما سبوا منهم، فقالوا: نراك رجلاً مسلماً لا يحل لنا سباؤك فخيروني بين المقام وبين القفول فاختارت القفول إلى أهلي فاقبلوا معي، فأما الليل، فلا يُحذَنُونِي.

وأما النهار فإعصار ربح اتبعها، فقال له عمر: فما كان طعامك فيهم؟ قال: الفول وما لا يذكر اسم الله عليه قال: فما كان شربك قال: الجذف قال قتادة: والجذف ما لا يُخمر من الشراب.

نعم لو ثبت قوله:

١٥- المفقود لها تنتظر حتى يأتيها البيان

١٠٦١- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ امْرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ».

أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف (٣١٢/٣).

لَكَانَ مُؤْتَوِيًا لِيَلْتِكَ الْأَنَارُ إِلَّا أَنَّهُ ضَعُفَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ الْقَطَّانِ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَغَيْرُهُمْ.

١٦- تحريم الخلوة بالأجنبية

١٠٦٢- وَعَنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْتَئِنُّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاحِيًا، أَوْ ذَا مَخْرَمٍ».

رواه مسلم (٢١٧١).

وفي لفظ لمسلم (٢١٧١) (١٩) أيضاً زيادة «عند امرأةٍ ثيبٍ» قيل: إنما خص الثيب، لأنها التي يدخل عليها غالباً.

وأما البكر فهي متصورة في العادة مجانبة للرجال أشد مجانبية ولأنه يعلم بالأولى أنه إذا نهي عن الدخول على الثيب

التي يتساهل الناس في الدخول عليها فبالأولى البكر.

والمراد من قوله «نَاحِيًا» أي مُتَزَوِّجًا بها.

وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة بالأجنبية، وأنه يباح له الخلوة بالمحرم، وهذان الحكمان مجتمع عليهما.

وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح يحرمها فقوله «على التأييد» اخترا من أخت الزوج وعمتها وخالتها وغيرهن.

وقوله: (بسبب مباح) اخترا عن أم الموطوءة بشبهة وبيتها، فإنها حرام على التأييد لكن لا بسبب مباح، فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح، ولا محرم، ولا يغيرهما من أحكام الشرع الخمسة؛ لأنه ليس فعل مكلف.

وقوله: (يحرمها) اخترا عن الملاعة، فإنها محرمة على التأييد لا لحرمتها بل تغليظاً عليها.

ومفهوم قوله (لا يبتئن) أنه يجوز له البقاء عند الأجنبية في النهار خلوة، أو غيرها لكن قوله:

١٠٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَخْرَمٍ».

أخرجه البخاري (٥٢٣٣).

دل على تحريم خلوته بها ليلاً، أو نهاراً، وهو دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة وأفاد جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع عرمها وتسميتها خلوة تسامح فلا يستثناء منقطع.

١٧- وجوب استبراء المسبية

١٠٦٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَائِيا أَوْطَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ حِيضَةً».

أخرجه أبو داود (٢١٥٧)، وصححه الحاكم (١٩٥/٢).

وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما في الدارقطني (٢٥٧/٣).

فلاستبراء لازم فيها وكل من غلب على الظن براءة زوجها كئنه يبور حصره فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه واطان بما خلاصته: أن ماخذ مالك في الاستبراء إنما هو العلم بالبراءة فحيث لا تعلم، ولا تظن البراءة وجب الاستبراء وحيث تعلم، أو تظن البراءة، فلا استبراء وبهذا قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والأحاديث الواردة في الباب تشير إلى أن العلة الحمل، أو تحويزه.

وقد عرفت أن النص ورد في السبايا وقيس عليه انتقال الملك بالشراء، أو غيره.

وقدب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا؛ لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولأن الشراء ونحوه عنده كالتزويج.

واعلم أن ظاهر أحاديث السبايا جواز وطئهن، وإن لم يدخلن في الإسلام، فإنه لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بحضة، أو بوضع الحمل، ولو كان الإسلام شرطاً لبيته وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا يبور، والسني قضى به إطلاق الأحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله جواز الوطء للمسيئة من دون إسلام.

وقد ذهب إلى هذا طائفة وغيره.

واعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال: وقعت في سهي جارية يوم جلواء كان عتقها إريق فضة قال: فما ملكت نفسي أن جعلت أقبلاًها والناس ينظرون أخرجه البخاري [التاريخ الكبير (٤١٩/١)].

١٨- ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب

١٠٦٥ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي قال: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

تحقق عليه من حديث [البخاري (٦٨١٨)، مسلم (١٤٥٨)].

ومن حديث عائشة في قصة سنان [البخاري (٢٠٥٣)، مسلم (١٤٥٧)].

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي قال في سبايا أوطاس) اسم واد في ديار هوازن، وهو موضع حرب حين قيل: وادي أوطاس غير وادي حنين.

(ولا توطأ حائل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة) أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس بلفظ: «نهى رسول الله أن توطأ حائل حتى تضع، أو حائل حتى تحيض».

(في الشارقي) إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام قاله ابن كثير في «الإرشاد».

والحديث دليل على أنه يجب على السباي استبراء المسيئة إذا أراد وطأها بحضة إن كانت غير حامل لتحقق براءة زوجها وبوضع الحمل إن كانت حاملاً وقيس على غير المسيئة المشتراة والمملوكة بأي وجو من وجوه التملك بجامع ابتداء التملك.

وظاهر قوله، «ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة» عموم البكر والثيب فالتيب لما ذكر والبكر أخذاً بالعموم وقياساً على العدة، فإنها تحجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم وإلى هذا ذهب الأكثرون.

وقد ذهب آخرون إلى أن الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة زوجها.

وأما من علم براءة زوجها، فلا استبراء عليها، وهذا رواه عبد الرزاق (٢٧٧/٧) عن ابن عمر قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرأها إن شاء.

ورواه البخاري في الصحيح عنه وأخرج في الصحيح (٤٣٥٠) مثله عن علي رضي الله عنه من حديث بريدة.

ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه أحمد (١٠٨/٤) من حديث ربيعة «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح نكاحاً من السبايا حتى تحيض».

وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل أفاده قول المازري من المالكية في تحقيق مذهبه حيث قال: إن القول الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل، فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها حاملاً، أو شك في حملها، أو تردد فيه

وَعَنْ ابْنِ مَسْرُودٍ عَنِ النَّسَائِيِّ (١٨١/٦).

وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ (٢٢٧٥).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ) ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: إِنَّهُ جَاءَ عَنْ بَعْضِ عَشْرِينَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ نَسَبِ الْوَلَدِ بِالْفِرَاشِ مِنَ الْأَبِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَى الْفِرَاشِ

فَنَقَّبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَرَاةِ.

وَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ حَالَةِ الْإِفْتِرَاشِ

وَفَقَّبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلزَّوْجِ

ثُمَّ اخْتَلَفُوا بِمَاذَا يَثْبُتُ

فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْحُرَّةِ بِإِمْكَانِ الرُّطَةِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، أَوْ فَاسِدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادُوَّةِ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهَا بَلْ وَلَوْ طَلَقَهَا عَقِيبَ الْعَقْدِ فِي الْمَجْلِسِ

وَفَقَّبَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الدُّخُولِ الْحَقِيقِيِّ وَاخْتَارَهُ تَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيْمِ قَالَ: وَهَلْ يَبْدَأُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَأَهْلُ الْعَرَفِ الْمَرَاةَ فِرَاشًا قَبْلَ الْبِنَاءِ بِهَا؟ وَكَيْفَ تَأْتِي الشَّرِيعَةُ بِالْحَاقِ نَسَبٍ لَمْ يَنْبَغِ بِأَمْرَاتِيهِ، وَلَا دَخَلَ بِهَا، وَلَا اجْتَمَعَ بِهَا لِمَجْرَدِ إِمْكَانِ ذَلِكَ؟ وَهَذَا الْإِمْكَانُ قَدْ يَقْطَعُ بِاتِّفَاقِهِ عَادَةً، فَلَا تَصِيرُ الْمَرَاةُ فِرَاشًا إِلَّا بِدُخُولِ مُحَقِّقٍ.

قَالَ فِي «النَّارِ»: هَذَا هُوَ الْمُتَقَيَّنُّ وَمَنْ إِيْنَ لَنَا الْحُكْمُ بِالدُّخُولِ بِمَجْرَدِ الْإِمْكَانِ، فَإِنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ مُشْكُوكٌ فِيهِ وَغَيْرُ مُتَعَبَّدُونَ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ بِعِلْمٍ، أَوْ ظَنٍّ وَالْمُمْكِنُ أَعْمُ مِنَ الْمَظْنُونِ

وَالْعَجَبُ مِنْ تَطْبِيقِ الْجُمْهُورِ بِالْحُكْمِ مَعَ الشَّكِّ فَنَظَرَ لَكَ قُوَّةَ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ هَذَا فِي ثُبُوتِ فِرَاشِ الْحُرَّةِ.

وَأَمَّا ثُبُوتُ فِرَاشِ الْأُمَةِ فَنَظَاهِرُ الْحَدِيثِ شَمُولُهُ لَهُ، وَأَنَّهُ

يَثْبُتُ الْفِرَاشُ لِلأُمَةِ بِالرُّطَةِ إِذَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً لِلرُّطَةِ، أَوْ فِي شَبْهَةِ مَلِكٍ إِذَا اعْتَرَفَ السَّيِّدُ أَوْ ثَبَتَ بَوَاجُوهُ وَالْحَدِيثُ وَارِدٌ فِي الْأُمَةِ وَلَفْظُهُ فِي رَوَايَةِ عَائِشَةَ قَالَتْ «اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي عَثْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبِيهَهُ وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبِيهِهِ فَرَأَى شَبِيهَا بَيْنَهُمَا بَعْثَةً، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ وَاجْتَنَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ» فَاتَّبَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَلَدَ لِفِرَاشِ زَمْعَةَ لِلْوَلِيدَةِ الْمَذْكُورَةِ.

فَسَبَّبَ الْحُكْمَ وَعَلِمَهُ إِنَّمَا كَانَ فِي الْأُمَةِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالنَّخَعِيُّ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ

وَذَهَبَتِ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْفِرَاشُ لِلأُمَةِ إِلَّا بِدَعْوَى الْوَلَدِ، وَلَا يَكْفِي الْإِقْرَارُ بِالرُّطَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ، فَلَا نَسَبَ لَهُ وَكَانَ مَلِكًا لِلْمَالِكِ الْأُمَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ فِرَاشُهَا بِدَعْوَى أَوَّلِ وَلَدٍ مِنْهَا فَمَا وَلَدَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِحَقِّ السَّيِّدِ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الْمَالِكُ ذَلِكَ

قَالُوا: وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ، فَإِنَّ الْحُرَّةَ تُرَادُّ لِلْإِسْتِفْرَاشِ وَالرُّطَةِ بِخِلَافِ مَلِكِ الْيَمِينِ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَابِعٌ وَأَغْلَبُ الْمَنَافِعِ غَيْرُهُ.

وَاجِبٌ بَأَنَ الْكَلَامِ فِي الْأُمَةِ الَّتِي اتَّخَذَتْ لِلرُّطَةِ، فَإِنَّ الْغُرُضَ مِنَ الْإِسْتِفْرَاشِ قَدْ حَصَلَ بِهَا، فَإِذَا عُرِفَ الرُّطَةُ كَانَتْ فِرَاشًا، وَلَا يُخْتِاجُ إِلَى اسْتِلْحَاقِ وَالْحَدِيثِ دَالٌّ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ «وُلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي» الْحَقُّهُ النَّبِيُّ ﷺ بِزَمْعَةَ صَاحِبِ الْفِرَاشِ وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى الشَّبْهِ الْيَسَنِ الَّذِي فِيهِ الْمَخَالَفَةُ لِلْمَلْحُوقِ بِهِ.

وَتَأَوَّلَتِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْهَادُوَّةُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِتَأْوِيلَاتٍ كَثِيرَةٍ وَزَعَمُوا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُلْحَقِ الْغُلَامَ الْمُنْتَازِعَ فِيهِ بِنَسَبِ زَمْعَةَ وَاسْتَدَلُّوا «بِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ بِالْإِحْتِجَابِ مِنْهُ».

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ أَمَرَهَا بِالْإِحْتِجَابِ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ وَالْوَرَعِ وَالصَّبَاطَةِ لِأَهْلِيهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَعْضِ الْمُبَاحَاتِ مَعَ الشَّبْهِ وَذَلِكَ لَمَّا رَأَاهُ ﷺ فِي الْوَلَدِ مِنَ الشَّبْهِ الْيَسَنِ بَعْثَةً بِنِ أَبِي

وقاص. وإنما المقر به يُشارك المقر في الإرث دون النسب ولكن قولهُ

«لَعَنَ لَعْنِدُ هُوَ أَحْوَكُ» كما أخرجه البخاري (٤٣٠٣) دليل

ثبوت النسب في ذلك

ثم اختلف القائلون بلحوق النسب بإقرار غير الأب هل هو إقرار خلافة ونيابة عن الميت، فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا إسلامه، أو هو إقرار شهادة فتعتبر فيه أهلية الشهادة؟ فقالت الشافعية وأحمد: إنه إقرار خلافة ونيابة.

وقالت المالكية: إنه إقرار شهادة.

واستدلَّت الهادوية والخنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ»

قالوا: ومثل هذا التركيب يُفيد الحصر ولأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعى به بثبته ولم يحكم به له بل حكم به لغيره

ودفع الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة إلا أنه إنما يثبت بها فيما حصل من وطأين مُحَرَّمين كالْمُشْتَرِي والبائع طان الجارية في طهر قبل الاستبراء واستدلوا بما أخرجه الشيخان [البخاري (٣٥٥٥)، مسلم (١٤٥٩)] من «اسْتَبْرَأَ اللَّهُ بِقَوْلِ مُجَرَّرِ الْمُذَلِّجِ»

وقد رأى قديمي أسامة بن زيد وزيد: إن هذِهِ الأقدام بعضها من بعض فاستبشر بقوله وقروته على قياتيه وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدعوى

وبما ثبت من قوله «لَعَنَ» في قصة اللعان «إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان» [ج (٥٣١٦)، م (١٤٩٧)]، أو على صفة كذا فهو لفلان، فإنه دليل الإلحاق بالقيافة، ولكن منعتُه الأيمان عن الإلحاق فدل على أن القيافة مُقتَضِ كُنْهه عارض العمل بها المانع «وبأنه» قال لَمْ سَلِّمْ لَمَّا قَالَتْ: أَوْ تَحْلِيْمُ الْمَرْأَةِ؟ فقال: فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبْهَةُ؟ [مسلم (٣١١)] ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لما رأى من الشبه وبأنه «قال للذبي ذكر له أن امرأته أتت بولك عن غير لونه لعلهُ نزعهُ عِزْق» [ج (٥٣٠٥)، م (١٥٠٠)]، فإنه ملاحظة للشبه ولجئهُ لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش في ثبوت النسب.

وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف

فقالوا: الحديث دل على مشروعية حكم بين حَكَمَيْن، وهو أن يأخذ الفرع شبهة من أكثر من أصل فيعطى احكاماً، فلان الفراش يقتضي إلحاقه بزمعة والشبه يقتضي إلحاقه بعنبة فأعطى الفرع حكماً بين حَكَمَيْن فروعِي الفراش في إثبات النسب وروعي الشبه بين بعنبة في أمر سودة بالاحتجاب

قالوا: وهذا أولى التقديرات، فإن الفرع إذا دار بين أصليين فالحق باحديهما فقط، فقد أبطل شبهة بالتأني من كل وجه، فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغاء أحدهما في كل وجه فيكون هذا الحكم، وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما يجب للمدعي من أحكام البينة ثابتاً بالنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت.

قالوا: ولا ينتج النسب من وجه دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحمل أن يتزوج بنته من الزنا، وإن كان لها حكم الأجنبية.

وقد اعترض هذا ابن دقيق العيود بما ليس بناهض.

وفي الحديث دليل على أن لغير الأب أن يستلحق الولد، فإن عيذ بن زمعة استلحق أخاه بإقراره بأن الفراش لأبيه.

وظاهر الرواية أن ذلك يصح، وإن لم يصدق الورثة، فلان سودة لم يذكر منها تصديق، ولا إنكار إلا أن يقال: إن سكوتها قائم مقام الإقرار.

وفي المسألة قولان:

الأول: أنه إذا كان المستلحق غير الأب، ولا وارث غيره وذلك كان يستلحق الجد، ولا وارث سواه صح إقراره وثبت نسب المقر به وكذلك إن كان المستلحق بعض الورثة وصدقته الباقون.

والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بإقراره واحداً كان، أو جماعة، وهذا مذنب أحمد والشافعي؛ لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله.

الثاني: للهادوية أنه لا يصح الاستلحاق من غير الأب،

والْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ يُبَيِّنُهُ الدَّلِيلُ الظَّاهِرُ وَالتَّكْلُفُ لِرَدِّ الظُّوَاهِرِ مِنَ
الْأَدْلَةِ مُحَامَاةً عَنِ الْمَذَاهِبِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ التَّبَعِ لَمَّا جَاءَ عَنِ اللَّهِ
وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْحَصْرُ فِي حَدِيثِ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ فَتَنَعَمَ هُوَ لَا يَكُونُ
الْوَلَدُ إِلَّا لِلْفَرَّاشِ مَعَ بُتُوَيْهِ وَالْكَلَامُ مَعَ انْتِفَائِهِ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ
حَصْرًا أَغْلِبِيًّا، وَهُوَ غَالِبٌ مَا يَأْتِي مِنَ الْحَصْرِ، فَإِنَّ الْحَصْرَ
الْحَقِيقِيَّ قَلِيلٌ، فَلَا يُقَالُ قَدْ رَجَعْتُمْ إِلَى مَا ذَمَّمْتُمْ مِنَ التَّأْوِيلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَاللَّتَّاهِرِ» أَيِ الزَّانِي «الْحَجَرِ» فَالْمُرَادُ لَهُ الْخِيْنَةُ
وَالْحَرَمَانُ

وَقِيلَ: لَهُ الرُّمِيُّ بِالْحَجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ يَقْصُرُ
الْحَدِيثُ عَلَى الزَّانِيِ الْمُحْصَنِ وَالْحَدِيثُ عَامٌّ.

٣٢- كتاب الرضاع

بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا وَمِثْلُهُ الرُّضَاعَةُ

١- لا تحرم المصّة والمصتان

١٠٦٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصْتَانِ».

أَخْرَجَهُ سَنَنُهُ (١٤٥٠).

المصّة الواحدة من المص، وهو أخذ اليسير من الشيء كما في «الضياء».

وفي القاموس: مَصَصْتُهُ بِالْكَسْرِ أَمَصْتُهُ وَمَصَصْتُهُ أَمَصْتُهُ كَخَصَصْتُهُ أَخَصَصْتُهُ: شَرَبْتُهُ شَرْبًا رَفِيقًا.

والحديث دلّ على أن مص الصبي للثدي مرة، أو مرتين لا يصير به رضيعاً.

وفي المسألة أقوال:

الأول: أن الثلاث فصاعداً تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء لفهؤم حديث مسلم هذا وحديثه (مسلم (١٤٥١)) الآخر بلفظ «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان» فافاد بمفهوميّه تحريم ما فوق الاثنين.

والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف: وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحرم، وهذا يروى عن عليّ وابن عباس وآخرين من السلف، وهو مذهب الهاديّة والحنفية ومالك.

قالوا: وحده ما وصل الجوف بنفسه.

وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يقطر الصائم واستدلوا بأنه تعالى علّق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقاً للآية، فقال ﷺ «يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» (البحاري (٢٦٤٥)، مسلم (١٤٤٧)).

ولحديث غيبة الآتي (برقم (١٠٧١)).

وقوله ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ رَعَيْتَ أَنَّهَا أَرْضَعَتْكُمَا؟» ولم يستفصل عن عدد الرضعات، فهذه أدلتهم ولكنها اضطربت أقوالهم في ضبط الرضعة وحقيقتها اضطراباً كثيراً ولم يرجع إلى دليل.

ويجاء عمّا ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه مجمل بينه الشارع بالعدم وضبطه به وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستيفصال.

القول الثالث: أنها لا تحرم إلا خمس رضعات، وهو قول ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واستدلوا بما يأتي من حديث عائشة، وهو نص في الخمس وإن سهله بنت سهيل أرضعت سالماً خمس رضعات ويأتي أيضاً (برقم (١٠٥٨)).

وهذا إن عارضه مفهؤم حديث المصّة والمصتان، فإن الحكم في هذا منطوق، وهو أقوى من المفهؤم، فهو مقدم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرآناً، فإن له حكم خبر الأحاد في العمل به كما عرفت في الأصول.

وقد عضدته حديث سُهَيْلَةَ (١٤٥٣))، فإن فيه «أنها أرضعت سالماً خمس رضعات لتحرم عليه»، وإن كان فعل صحابيه، فإنه دالّ أنه قد كان متقررّاً عندهم أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات ويأتي تحقيقه.

وأما حقيقة الرضعة فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس فتمت التعم الصبي الثدي واتصص منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض كنفس، أو استراحة يسيرة، أو شيء يلهيه ثم يعود من قريب لا يخرجهما عن كونها رضعة واحدة كما أن الأكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة.

وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة، وهو موافق للغة، فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت.

٢- إنما الرضاعة من الجماعة

١٠٦٧- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَظَرُنْ مَنْ إِخْوَانُكُنْ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

ثَفَقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥١٠٢)، مسلم (١٤٥٥)].

(وعنها) أي عن عائشة (قالت قال رسول الله ﷺ: «نظرون من إخوانك»، فإنما الرضاعة من الجماعة» ثفق عليه).

في الحديث قصة، وهو «أنه ﷺ دخل على عائشة وعندها رجل فكانه تغير وجهه كأنه كره ذلك، فقالت: إنه أخي، فقال: انظرون من إخوانك»، فإنما الرضاعة من الجماعة.

قال المصنف: لم أقف على اسمه واطنه ابناً لأبي القعيس.

وقوله: (انظرون) أمر بالتحقيق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الإرضاع، فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط.

وقال أبو عبيد: معناه أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع، وهو تعليل لإمعان التحقيق من شأن الرضاع، وإن الرضاع الذي ثبت به الحرمة وتحل به الخلوة هو حيث يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعه لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير جزءاً من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها.

فمعناه لا رضاعة مُعْتَبَرَةٌ إِلَّا الْغَنِيَّةُ عَنِ الْمَجَاعَةِ، أو المطعمة من الجماعة، فهو في معنى حديث ابن مسعود الآتي [برقم (١٠٦٤)] «لا رضاع إلا ما أنشأ العظم، وأثبت اللحم» وحديث أم سلمة «لا يحرم من الرضاع إلا ما ثقت الأمعاء» أخرجه الترمذي [(١١٥٢)] وسأني برقم (١٠٦٢) وصححه.

واستدل به على أن التغذي بلبن المرضعة مُحَرَّمٌ سواء كان شرباً، أو وجوراً، أو سغوطاً، أو حقنة حيث كان يسد جوع الصبي، وهو قول الجمهور.

وقالت الهاديونية والحنفية لا تحرم الحفنة وكأنهم يقولون:

إنها لا تدخل تحت اسم الرضاع.

قلت: إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ما ذكروا، وإن لوحظ مسمى الرضاع، فلا يشمل إلا القيام الشدي ومص اللبن منه كما تفرقه الظاهرية، فإنهم قالوا: لا يجرم إلا ذلك ولا حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما قد عرفت.

وقد ورد حديث عائشة معارضاً لذلك وهو:

٣- رضاع الكبير

١٠٦٨- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ مَالِمَا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا. وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، فَقَالَ: أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ».

رواه مسلم (١٤٥٣).

(وعنها) أي عائشة (قالت: «جاءت سهلة بنت سهل، فقالت يا رسول الله إن مالمًا مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا. وقد بلغ ما يبلغ الرجال، فقال: أرضعيه تحرمي عليه».

وفي سنن أبي داود (٢٠٦١) «فأرضعيه خمس رضعات» فكان بمنزلة وليها من الرضاعة.

رواه مسلم، وكأنه ذكره المصنف كالشير إلى أنه قد خصص هذا الحكم بحديث سهل، فإنه دال على أن رضاع الكبير يحرم مع أنه ليس داخلًا تحت الرضاعة من الجماعة وبيان القصة أن أبا حذيفة كان قد تبنى سالماً وزوجه وكان سالم مولى لامرأة من الأنصار فلما أنزل الله «أذغوهם لأبائهم» الآية [الأحراب: ٥] كان من له أب معروف نسب إلى أبيه ومن لا أب له معروف كان مولى وإخاً في الدين فعند ذلك جاءت سهلة تذكر ما نصه الحديث في الكتاب هنا.

وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهبت عائشة رضي الله عنها إلى ثبوت حكم التحريم، وإن كان الرضيع بالغاً عاقلًا قال حروة: إن عائشة أم المؤمنين أخذت بهذا الحديث فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحب أن يدخلن

لِلنَّفَقَةِ لِلْمَرْضُوعَةِ وَالَّتِي يُجْبَرُ عَلَيْهَا الْإِبْرَانُ رَضِيعًا أَمْ كَرِهًا كَمَا يُرْشَدُ إِلَيْهِ آخِرُ الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ٢٣٣] وَعَائِشَةُ هِيَ الرَّائِةُ لِحَدِيثِ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ وَهِيَ الَّتِي قَالَتْ بَرِضَاعُ الْكَبِيرِ، وَأَنَّهُ يُحْرَمُ فَذَلِكَ أَنَّهَا فَهِمَتْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ «إِنَّهُ خَاصٌّ بِسَالِمٍ» فَذَلِكَ تَطْنُنٌ مِنْهَا. وَقَدْ أَجَابَتْ عَلَيْهَا عَائِشَةُ، فَقَالَتْ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ [البخاري (٥٥٥٦)، مسلم (١٩٦١)] فَسَكَتَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، وَلَوْ كَانَ خَاصًّا لَيَنُكَّرُ ﷺ كَمَا بَيَّنَّ اخْتِصَاصَ أَبِي بَرْدَةَ بِالتَّضْحِيَةِ بِالْجَذْعَةِ مِنَ الْمَرْءِ.

وَالْقَوْلُ بِالنَّسْخِ يَدْفَعُهُ أَنَّ قِصَّةَ سَهْلَةَ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْ نَزُولِ آيَةِ الْحَوْلِينَ، فَإِنَّهَا «قَالَتْ سَهْلَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟»

قَالَ: هَذَا السُّؤَالُ مِنْهَا اسْتِنكَارٌ لِرِضَاعِ الْكَبِيرِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ التَّحْلِيلَ بَعْدَ اعْتِمَادِ التَّحْرِيمِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ الرُّضَاعَةَ لَعَنَ إِنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ كَانَ فِي سَنِّ الصَّغَرِ وَعَلَى اللَّغْوِ وَرَدَّتْ آيَةُ الْحَوْلِينَ وَحَدِيثُ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْآيَةَ لِبَيَانِ الرُّضَاعَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلنَّفَقَةِ لَا يُنَاقِضُ أَيْضًا أَنَّهَا لِبَيَانِ زَمَانِ الرُّضَاعَةِ بَلْ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى زَمَانًا مِنْ أَرَادَ تِمَامَ الرُّضَاعَةَ وَلَيْسَ بَعْدَ التَّمَامِ مَا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ مَا حَكَّمَ الشَّارِعُ بِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ

وَالْأَحْسَنُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ سَهْلَةَ وَمَا عَارَضَهُ: كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ الصَّغَرُ فِي الرُّضَاعَةِ إِلَّا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كَرِضَاعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَفْنِي عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَشَقِّ اخْتِجَالِهَا عَنْهُ كَحَالِ سَالِمٍ مَعَ امْرَأَةِ أَبِي حُنَيْفَةَ فَمَنْعُ هَذَا الْكَبِيرِ إِذَا أَرْضَعَتْهُ لِلْحَاجَةِ أَثَرُ رَضَاعِهِ.

وَأَمَّا مِنْ عَدَاهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الصَّغَرِ انْتَهَى.

فَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ حَسَنًا وَإِعْمَالًا لَهَا مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ لظَاهِرِهَا بِاخْتِصَاصِ، وَلَا نَسْخِ، وَلَا إِنْغَائٍ لِمَا اعْتَبَرَتْهُ اللَّغْوَةُ وَدَلَّتْ لَهُ الْأَحَادِيثُ.

عَلَيْهَا مِنَ الرُّجَالِ رَوَاهُ مَالِكٌ [الموطأ (٧)] وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعُرْوَةَ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي مُجَاهِدٍ بْنِ حَزْمٍ وَنَسَبَهُ فِي الْبَحْرِ إِلَى عَائِشَةَ وَدَاوُدَ الطَّائِرِيَّ وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ سَهْلَةَ هَذَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِي صَحِّحِهِ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ» [النساء: ٢٣]، فَإِنَّهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ

وَذَقَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الصَّغَرِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ الصَّغَرِ

فَالْجُمْهُورُ قَالُوا: مَهْمَا كَانَ فِي الْحَوْلِينَ، فَإِنْ رَضَاعُهُ يُحْرَمُ، وَلَا يُحْرَمُ مَا كَانَ بَعْدَهُمَا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «حَوْلَيْنِ كَمَا يَلِينِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرُّضَاعَةَ» [البقرة: ٢٣٣].

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الرُّضَاعُ الْحَرَمُ مَا كَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ وَلَمْ يُقَدَّرْهُ بِزَمَانٍ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ فُطِمَ وَلَهُ عَامٌ وَاحِدٌ وَاسْتَمَرَّ فُطَامُهُ ثُمَّ رَضِعَ فِي الْحَوْلِينَ لَمْ يُحْرَمْ هَذَا الرُّضَاعُ شَيْئًا، وَإِنْ تَعَادَى رَضَاعُهُ وَلَمْ يَقْطَعْ فَمَا يَرْضِعُ، وَهُوَ فِي الْحَوْلِينَ حَرَمٌ وَمَا كَانَ بَعْدَهُمَا لَا يُحْرَمُ، وَإِنْ تَعَادَى لِرَضَاعِهِ.

وَفِي الْمَسَالِقِ أَقْوَالٌ أُخَرُ عَارِيَّةٌ عَنِ الاسْتِدْلَالِ، فَلَا نُطِيلُ بِهَا الْمَقَامَ.

وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَتَقَدَّمَ [برقم (١٠٥٧)]، فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَنْ يُشْبِعُهُ اللَّبَنُ وَيَكُونُ غِذَاءَهُ لَا غَيْرَهُ، فَلَا يَدْخُلُ الْكَبِيرُ سِيمًا وَقَدْ وَرَدَ بِصِفَةِ الْحَصْرِ.

وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ سَالِمٍ بِأَنَّهُ خَاصٌّ بِقِصَّةِ سَهْلَةَ، فَلَا يَتَعَدَّى حُكْمَهُ إِلَى غَيْرِهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا نَرَى هَذَا إِلَّا خَاصًّا بِسَالِمٍ، وَلَا نَدْرِي لَعَلَّهُ رُخْصَةٌ لِسَالِمٍ.

أَوْ أَنَّهُ مَنَسُوخٌ.

وَأَجَابَ الْقَائِلُونَ بِتَحْرِيمِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ بِأَنَّ الْآيَةَ وَحَدِيثُ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَإِرَادَانِ لِبَيَانِ الرُّضَاعَةِ الْمَوْجِبَةِ

٤ - التحريم بالرضاع كالنسب

١٠٦٩ - وَعَنْهَا «أَنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ - جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ قَالَتْ: فَأَيَّتُ أَنْ أَذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي صَنَعْتَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذَنَ لَهُ عَلَيَّ، وَقَالَ: إِنَّهُ عَمَلُكَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥١٠٣)، مسلم (١١٤٥)].

(وعنها) أي عن عائشة (أن أفلح) يفتح الهمزة فقاء آخره حاء مهملة مولى لرسول الله ﷺ وقيل: مولى لأُم سلمة (أخا أبي القعيس) بقاف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مثناة تحية

(جاء يستأذن عليها بعد الحجاب) قالت: فأيتت أن آذن له فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعه فأمرني أن آذن له علي. وقال: إنه عملك الأول، نُفِقَ عليه.

اسم أبي القعيس وائل بن أفلح الأشعري، وقيل اسمه الجعد

فعلى الأول يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه

قال ابن عبد البر: لا أعلم لأبي القعيس ذكراً إلا في هذا الحديث.

والحديث دليل على بُروت حُكْم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة وذلك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب ولد الولد أوجب تحریم ولد الولد له لتعلقه بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم: اللقاح واحد أخرجته عنه ابن أبي شيبة.

فإن الوطء يدرُ اللبن فللرجل منه نصيب وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب.

والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه.

وفي رواية أبي داود (٢٠٥٧) زيادة تصريح حيث قالت: فدخل علي أفلح فاستترت منه، فقال: أتستترين مني، وأنا عملك

قلت من أين؟ قال: أرضعتك امرأة أخي قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث.

وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه، فقالوا: لا يثبت حكم الرضاع للرجل؛ لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها

قالوا: ويدل عليه قوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

واجب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث، فإن ذكر الأمهات لا يدل على أن ما عداهن ليس كذلك ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرفت في الأصول.

وقد استدلوا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب، ولا يخفى أنه لا حجة في ذلك.

وقد اطال بعض المتأخرين البحث في المسألة وسبقه ابن القيم في الهدى (٥٠٦/٥) واستحسنه ابن تيمية والواضح ما ذهب إليه الجمهور.

٥ - التحريم بخمس رضعات

١٠٧٠ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ

فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ».

رواه مسلم (١٤٥٢).

(وعنها) أي عائشة (قالت) «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ، وهو فيما يقرأ من القرآن» رواه مسلم.

«يقرأ» بضم حرف المضارعة

تريد أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى إنه توفي رسول الله ﷺ وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلواً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما

بلغهم السُّخُ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على أنه لا يُتلى، وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم، وهو أحد أنواع النسخ، فإنه ثلاثة أقسام:

نسخ التلاوة والحكم مثل «عشر رضعات يحرم».

والثاني: نسخ التلاوة دون الحكم كـ «خمس رضعات» و«الشَّيْخ» والشَّيْخَة إذا زنيا فارجموهما.

والثالث: نسخ الحكم دون التلاوة، وهو كثير نحو قوله تعالى «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» الآية [البقرة: ٢٣٤].

وقد تقدّم تحقيق القول في حكم هذا الحديث، وإن العمل على ما أفاده هو أرجح الأقوال.

والقول بأن حديث عائشة هذا ليس بقرآن - لأنه لا يثبت بخبر الأحادي، ولا هو حديث؛ لأنها لم تروها حديثاً - مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجري عليه حكم الفاظ القرآن، فقد روتها عن النبي ﷺ فله حكم الحديث في العمل به.

وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع وعمل به الهادي والخفي في قراءة ابن مسعود في صيام الكفارة «ثلاثة أيام متتابعات»، وعمل مالك في فرض الأخ من الأم بقراءة أبي «وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ»

والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة والعمل بحديث الباب هذا لا عذر عنه ولذا اخترنا العمل به فيما سلف.

٦- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

١٠٧١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١١٤٧)].

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أريد بضمة الهَمْزَة مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ

(على ابنة حمزة) أَي قِيلَ: لَهُ تَرْوُجُهَا

(فَقَالَ إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ وَيَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

اختلف في اسم ابنة حمزة على سبعة أقوال ليس فيها ما يحرم به، وإنما كانت ابنة أخيه ﷺ؛ لأنه رضع من ثوبه أمة أبي لهب.

وقد كانت أرضعت عمه الحمزة.

وأحكام الرضاع هي حرمة التناكح وجواز النظر والخلوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث وجوب الإنفاق والعنق بالملك وغيره من أحكام النسب.

وقوله ﷺ «ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» يراد به تشبيهه به في التحريم.

ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع، فإن أقربه أقارب للرضع.

وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده، فلا علاقة بينهم وبين المرضع، فلا يثبت لهم شيء من الأحكام لهم.

٧- تحريم الرضاع قبل الفطام

١٠٧٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٥٢) وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ [هو عند ابن حبان (٤٢٢٤)].

(وعن أم سلمة رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ بِالْأَمْعَاءِ فَتَقَةً تَوْقِيَةً فَتَقَات».

(الأمعاء) جمع المعى بكسر الميم وتفتحها

(وكان قبل الفطام. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ).

والمراد ما سلك فيها من الفتق بمعنى الشق.

والمراد ما وصل إليها، فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ

إليها.

٩ - لا رضاع إلا ما أنبت اللحم

١٠٧٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٩).

وهو قوله: (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما أنشَرَ» بشين معجمة فزاي أي شد وقوى (العظم، وأنبت اللحم أخرجهُ أبو داود)، فإن ذلك إنما يكون لمن هو في سن الحولين ينمو باللين ويقوى به عظمه وينبت عليه لحمه.

١٠ - قبول شهادة المرضعة

١٠٧٥- «وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّابٍ، فَجَاءَتْ أُمْرَأَةً، فَقَالَتْ: لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ. وَقَدْ قِيلَ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ فَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٠٤).

(وعن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ)، وهو أبو سرورة عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَامِرِ الْقُرَشِيِّ التُّوَيْلِيُّ أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ يُعَدُّ فِي أَهْلِ مَكَّةَ (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إِيَّابٍ) بكسر الهمزة (فجاءت امرأة)

قال المصنف: لم أعرف اسمها

(«فَقَالَتْ: لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ. وَقَدْ قِيلَ؟ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ فَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل وبسبب على ذلك البخاري وإليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل.

وقال أبو عبيد: يجب على الرجل المارقة، ولا يجب على

وَيَحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادَ مَا وَصَلَهَا وَغَذَّاهَا وَاكْتَفَتْ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هَذَا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ»، فَإِنَّهُ يُرَادُّ بِهِ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ كَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْآخَرِ «إِنْ ابْنِي إِبْرَاهِيمَ مَاتَ فِي الثَّدْيِ، وَإِنْ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ» (بسحوه مسلم (٢٣١٦).

وأخرج شطرو السامي البخاري (١٣٨٢) «وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْأَمْرَيْنِ وَيَدُلُّ لِهَذَا الْآخِرِ:

٨ - لا رضاع إلا في الحولين

١٠٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ».

رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٧٣/٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ «الكمال» (٢٥٦٢/٧) مَرْفُوعًا وَمَوْثُوقًا، وَزُجْجًا مَوْثُوقًا.

لأنه تفرد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة؛ قاله الدارقطني.

وقال: كان ثقة حافظاً

ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقه.

قلت: وهذا ليس بعلّة كما قررناه مراراً.

وقال ابن عدي: إن الهيثم كان يغلط.

وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف

وروى البيهقي (٤٦٢/٧) التحديد بالحولين عن عمر وابن مسعود

والحديث دالٌّ على اختيار الحولين، وأنه لا يسمى الرضاع رضاعاً إلا في الحولين.

وقد تقدم أنه الذي دلّت عليه الآية والقول بأنها إنما دلّت على حكم الواجب من النفقة ونحوها لا على مدة الرضاع تقدم دفعه ويدل لهذا الحكم:

الحَاكِمِ الْحُكْمَ بِذَلِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الرُّضَاعِ إِلَّا امْرَأَتَانِ وَدَقَبَتِ
الْهَادِيَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الرُّضَاعَ كَثِيرٌ لَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ،
أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ الْمَرْضِعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقَرَّرُ فَعْلَهَا.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرْضِعَةِ مَعَ ثَلَاثِ نِسْوَةٍ بِشَرَطِ
أَنْ لَا تُعْرَضَ بِطَلَبِ أَجْرٍ.

قَالُوا: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَالتَّحَرُّزِ عَنْ
مِظَانِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ سَيِّمًا.

وَقَدْ تَكَرَّرَ سُؤَالُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَاجَابَهُ بِقَوْلِهِ
«كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ» وَفِي بَعْضِ الْفَاطِمَةِ «دَعَهَا».

وَفِي رَوَايَةِ الدَّارِقُطِيِّ (١٧٧/٤) «لَا خَيْرَ لَكَ فِيهَا»، وَلَوْ كَانَ
مِنْ بَابِ الْإِخْتِيَاظِ لِأَمْرَةٍ بِالطَّلَاقِ مَعَ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ لَمْ
يَذْكُرِ الطَّلَاقَ فَيَكُونُ هَذَا الْحُكْمُ مَخْصُوصًا مِنْ عُمُومِ الشَّهَادَةِ
الْمُعْتَبَرِ فِيهَا الْعَدَدُ.

وَقَدْ اعْتَبَرْتُمْ ذَلِكَ فِي عَوَرَاتِ النِّسَاءِ فَقُلْتُمْ يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ
امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْعِلَّةُ عِنْدَهُمْ فِيهِ أَنَّهُ قَلَّمَا يَطْلُعُ الرِّجَالُ عَلَى ذَلِكَ
فَالضَّرُورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى اعْتِبَارِهِ فَكَذَا هُنَا.

١١- النهي عن استرضاع الحمقى

١٠٧٦- وَعَنْ زِيَادِ السُّهْمِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمَقَى».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [المراسيل] (٢٠٧)، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَتْ لَزِيَادٍ
صَحِيحَةٌ.

(وَعَنْ زِيَادِ السُّهْمِيِّ قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ
الْحَمَقَاءُ» خَفِيفَةُ الْعَقْلِ (أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ وَلَيْسَ
لَزِيَادٍ صَحِيحَةً).

وَوَجْهُ النَّهْيِ أَنَّ لِلرُّضَاعِ تَأْثِيرًا فِي الطَّبَاعِ فَيَخْتَارُ مَنْ لَا
حِمَاةَ فِيهَا وَغَوَّهَا.

رجلٌ شحيحٌ الشُّحُّ: البخلُ مع حرصٍ، فهو أخصُّ من البخلِ
والبخلُ يَخْتَصُّ بمنع المال والشُّحُّ يَكُلُّ شيءً

(ولا يُعْطِي من النفقة ما يكفي ويكفي بني إلا ما أخذت
من ماله بغير علمه فهل عليّ في ذلك من جناح؟ فقال: خذني من
ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي نبيك متفق عليه).

الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان
على وجه الاشتكاء والفتيا، وهذا أحد المواضع التي اجازوا فيها
الغيبة ودل على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج.

وعَظَاهِرُهُ وإن كان الولد كبيراً لعموم اللفظ وعدم
الاستيفصال، فإن أتى ما يُخصّصه من حديث آخر وإلا فالعموم
قاضي بذلك.

وفيه دليل على أن الواجب الكفاية من غير تقدير للنفقة
وإلى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الهادي والثائفي وعليه دل
قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
[البقرة: ٢٣٣].

وفي قول للشافعي: إنها مُقدَّرة بالأمداد فعلى المוסر كل
يوم مُدَّانٍ والمُوسِرُ مُدٌّ ونصف والمعسر مُدٌّ

وعن الهادي كل يوم مُدَّانٍ وفي كل شهر درهمان للإدام
وعن أبي يعلى: الواجب رطلان من الخبز كل يوم في حق
المعسر والموسر، وإنما يختلفان في صفته وجودته؛ لأن الموسر
والمعسر مُستَويان في قدر المأكول، وإنما يختلفان في الجودة
وغيرها

قال النووي: وهذا الحديث حجة على من اعتبر التقدير
قال المصنف تعقبا له: ليس صريحا في السرد عليهم ولكن
التقدير بما ذكر محتاج إلى دليل، فإن ثبت حملت الكفاية في
ذلك الحديث على ذلك المقدار.

وفي قولها «إلا ما أخذت من ماله» دليل على أن للام
ولاية في الإنفاق على أولادها مع عرو الأب ودليل أن من
تعذر عليه استيفاء ما يجب له أن يأخذه؛ لأنه ﷺ أقروا على
الأخذ في ذلك ولم يذكر لها أنه حرام.

وقد سأله هل عليها جناح فأجاب عليها بالإباحة في

٣٣- كتاب النفقات

جمع نفقة.

والمراد بها الشيء الذي يذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو
غيره من الطعام والشراب وغيرهما.

١- الأخذ من النفقة دون علم الزوج لبعيله

١٠٧٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
«دَخَلْتُ هِنْدَ بِنْتُ عُثْبَةَ - امْرَأَةَ أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا
سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِيَنِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِيَنِي
وَيَكْفِي بَنِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ
عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: خُذِي مِنْ مَالِهِ
بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَمَا يَكْفِي بَنِيكَ».

متفق عليه [البخاري (٥٣٦٤)، مسلم (١٧١٤)].

(عن عائشة قالت دخلت هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد
شمس بن عبد مناف أسلمت عام الفتح في مكة بعد إسلام
زوجها

قُتِلَ أَبُوهَا عُثْبَةُ وَعَمُّهَا شَيْبَةُ وَأُخُوها الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ يَوْمَ
بَدْرٍ فَشَقَّ عَلَيْهَا ذَلِكَ فَلَمَّا قُتِلَ حَزَمَةٌ فَرَحَتْ بِذَلِكَ وَعَمِدَتْ إِلَى
بَطْنِهِ فَشَقَّتْهُ وَأَخَذَتْ كِبْدَهُ، فَلَاكَتْهَا ثُمَّ لَفَظَتْهَا

تُوُفِّيَتْ فِي الْحَرَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ
(امراة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب اسمه صخر بن
حرب بن أمية بن عبد شمس

من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل إسلام زوجيه حين
أخذته جند النبي ﷺ في يوم الفتح وأجازه العباس ثم غدا به
إلى رسول الله ﷺ فأسلم وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة
اثنين وثلاثين

(على رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان

المستقبل وأقرها على الآخر في الماضي.

٢- ابدأ بمن تعول

١٠٧٨- وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَإِذَا بَمَنْ تَعُولُ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ».

رواه النسائي (٦١/٥) وصححه ابن حبان (٣٣٤١) والدارقطني (٤٥-٤٤/٣).

(وعن طارق المحاربي) هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحاء مهملته روى عنه جامع بن شاذان وربيعة - بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملته وتشديد الشاة التحتية - ابن جراح بكسر الحاء المهملته وتخفيف الراء والشين المعجمة

قال «قدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا وَإِذَا بَمَنْ تَعُولُ أُمُّكَ وَأَبَاكَ وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ». رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني.

الحديث كالتفسير لحديث «يَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ يَدِ السُّفْلَى» وفسر في النهاية اليد العليا بالمعطية أو المنفعة، واليد السفلى بالمعنة أو السائلة.

وقوله: (أبدأ بمن تعول) دليل على وجوب الإنفاق على القريب.

ولقد فصله بذكر الأم قبل الأب إلى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على أن الأم أحق من الأب بالبر.

قال القاضي عياض: وهو مذنب الجمهور وبدل له ما أخرجه البخاري (٥٩٧١) من حديث أبي هريرة فذكر الأم ثلاث مرات ثم ذكر الأب معطوفاً بهن ثم فمن لا يجد إلا كفاية لأحد أبويه خص بها الأم للأحاديث ذيل.

وقد نبه القرآن على زيادة حق الأم في قوله «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ

وقد ورد في بعض الفاظ في البخاري (١٧٦١)، وهو عند مسلم باللفظ نفسه (١٧١٤) (٨) «لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ».

وقوله: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ يُحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتِيلًا مِنْهُ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويحتمل أنه حكم.

وفيه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب عنه وعليه بوب البخاري (ك الأحكام، باب (٢٨)) باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث

لكنه قال النووي: شرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد، أو متعزلاً لا يقدر عليه، أو متعزلاً ولم يكن أبو سفیان فيه شيء بل كان حاضراً في البلد، فلا يكون هذا من القضاء على الغائب

إلا أنه قد أخرج الحاكم في تفسير المنتحة في المستدرک (٤٨٦/٢) «أَنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا اشْتَرَطَ فِي التَّبَعَةِ عَلَى النِّسَاءِ: وَلَا يَسْرِقْنَ قَالَتْ هِنْدُ: لَا أَبِيعُكَ عَلَى السَّرِقَةِ إِنِّي أَسْرِقُ مِنْ زَوْجِي فَكَفَّ حَتَّى أُرْسَلَ إِلَى أَبِي سَفْيَانَ يَتَحَلَّلُ لَهَا مِنْهُ، فَقَالَ: أَمَا الرَّطْبُ فَتَعَمَّ وَأَمَا التَّيَّاسُ فَلَا، وَهَذَا الْمَذْكُورُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَضَى عَلَى حاضِرٍ إِلَّا أَنَّهُ خَلَّافٌ مَا بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ لَهُ زِيَادَةُ الْحَاكِمِ.

والحاصل أن القصة مُرَدَّدَةٌ بَيْنَ كَوْنِهِ قَتِيلًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ حَكَمًا وَكَوْنَهُ قَتِيلًا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَالَبْهَا بِنَيْتَةٍ، وَلَا اسْتَحْلَفَهَا.

وقد قيل: إِنَّهُ حَكَمَ بَعْلِيهِ بِصَدَقِهَا فَلَمْ يَطْلُبْ مِنْهَا نَيْتَةً، وَلَا يَمِينًا، فَهِيَ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بَعْلِيهِ إِلَّا أَنَّهُ مَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَنْهَضُ دليلاً على معين من صور الاحتمال إنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولادها وعلى أن لها الأخذ من ماله إن لم يقدِّم بكفايتها، وهو الحكم الذي أراده المصنف من إيراد الحديث هذا هنا في باب النفقات.

التفصيل بأن نفقة القريب إنما شرعت للمواساة لأجل إحياء النفس، وهذا قد اتفق بالنظر إلى الماضي.

وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لا لأجل المواساة ولذا تحب مع غنى الزوجة وإجماع الصحابة على عدم سقوطها، فإن تم الإجماع، فلا النكاح إلى خلاف من خالف بعده.

وقد قال رحمته «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [مسلم (١٢١٨)] فَمَهْمَا كَانَتْ زَوْجَةً مُطِيعَةً، فَهَذَا الْحَقُّ الَّذِي لَهَا ثَابِتٌ.

وأخرج الشافعي [تريب المسند (٢١٣)] بإسناد جيد «أَنْ عَمَرَ رحمته كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْمُرُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا، أَوْ يُطْلَقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَسِبُوا» وصححه الحافظ أبو حاتم الرازي.

ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ.

٣- للمملوك طعامه وكسوته

١٠٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

زَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٦٢).

الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته.

وظاهره مطلق الطعام والكسوة، فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه وحديث مسلم بالأمر بإطعامهم ثما يطعم وكسوتهم ثما يلبس محمول على التدبیر، ولولا ما قيل: من الإجماع على هذا لاحتل أن هذا يُقيدُ مطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكلفه السيد من الأعمال إلا ما يطيقه، وهذا مجمع عليه أيضاً.

٤- من حق الزوجة الإنفاق عليها

١٠٨٠- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ

كُرْهَاهُ [الأحقاف: ١٥].

وفي قوله (واخلك وأهلك ثم أدناك.... إلى آخره) دليل على وجوب الإنفاق للقريب المعسر، فإنه تفصيل لقوله «وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» فجعل الأخ من عياله وإلى هذا ذهب عمر وابن أبي ليلى واحمد والهادي ولكنه اشترط في البحر أن يكون القريب وارثاً مستنداً بقوله تعالى «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» [البقرة: ٢٣٣] واللام للجنس وعند الشافعي أن النفقة تحب لفقير غير مكتسب زماً أو صغيراً، أو مجنوناً لعجزه عن كفاية نفسه

قالوا: فإن لم يكن فيه إحدى هذه الصفات الثلاث فاقوال: أحسنها: تحب؛ لأنه يبيع أن يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه.

والثاني: المنع للقدرة على الكسب، فإنه نازل منزلة المال. والثالث: أنه يجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس؛ لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف أصله التكسب مع علو السن

وعند الحنفية يلزم التكسب لقريب عزم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإرث. هكذا في كتب الفريقين.

وفي البحر نقل عنهم ما يخالف هذا، وهذه أقوال لم يسفر فيها وجه الاستدلال.

وفي قوله تعالى «وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقًّا» [الإسراء: ٢٦] ما يشعر بأن للقريب حقاً على قريبه والحقوق متفاوتة فمع حاجته للنفقة تحب ومع عديمها فحقه الإحسان بغيرها من البر والإكرام

والحديث كالمبين لذوي القربى ودرجاتهم فيجب الإنفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر فيه الولد والزوجة لأنهما قد علما من دليل آخر، وهو الحديث الأول والتقييد بكونه وارثاً محل توقف.

واعلم أن للعلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي

فقيل: تسقط للزوجة والأقارب

وقيل: لا تسقط

وقيل: تسقط نفقة القريب دون الزوجة وعللوا هذا

أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» الْحَدِيثُ، وَتَقَدَّمَ (رقم ٩٦٣) فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ

(وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَبِدة) قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» - الْحَدِيثُ وَتَقَدَّمَ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ بِتَمَامِهِ وَنَسَبَهُ إِلَى أَحْمَدَ (٤٤٧/٤) وَأَبِي دَاوُدَ (٢١٤٢) وَالتِّرْمِذِيَّ (كُرِيَ كَمَا فِي «الصَّحِيحَ» (١١٣٩٥)) وَابْنَ مَاجَةَ (١٨٥٠)، وَأَنَّهُ عَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ ذِكْرَ النِّكَاحِ، بَاب (٩٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤١٧٥) وَالْحَاكِمُ (١٨٨/٢) وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

١٠٨١- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطَوِيلِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ النِّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ لِلزَّوْجَةِ كَمَا دَلَّتْ لَهُ الْآيَةُ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

وَقَوْلُهُ: «بِالْمَعْرُوفِ» إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا مَا تُعْرَفُ مِنْ إِنْفَاقِ كُلِّ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى «لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا» (الطَّلَاق: ٧)

ثُمَّ الرَّاجِبُ لَهَا طَعَامٌ مُصْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نِفَقَةٌ، وَلَا تَحِبُّ الْقِيَمَةُ إِلَّا بِرُضَا مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ.

وَقَدْ طَوَّلَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٩٠/٥-٥٠٢) وَاخْتَارَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ قَالَ مَا لَفْظُهُ: وَأَمَّا فَرَضُ الذَّرَاهِمِ، فَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْتَبَّةَ، وَلَا التَّابِعِينَ، وَلَا تَابِعِيهِمْ، وَلَا نَصْرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنْ أُمَّةٍ الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ نِفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ وَالرَّيْثِيِّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْرُوفِ فَرَضُ الذَّرَاهِمِ بَلِ الْمَعْرُوفُ الَّذِي نَصْرَ عَلَيْهِ

الشارعُ أَنْ يَكْسُوَهُمْ مِمَّا يَلْبَسُ وَيَطْعَمَهُمْ مِمَّا يَأْكُلُ وَلَيْسَتْ الذَّرَاهِمُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَلَا عَوْضِيَّةٌ، وَلَا يَصِحُّ الْاِغْتِيَاظُ عَنْهَا لَمْ يَسْتَرْ وَلَمْ يَمْلِكْ، فَإِنَّ نِفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ إِنَّمَا تَحِبُّ يَوْمًا فَيَوْمًا، وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَقَرَّةً لَمْ تَصَحَّ الْمَاعُوضَةُ عَنْهَا بِغَيْرِ رِضَا الزَّوْجِ وَالْقَرِيبِ، فَإِنَّ الذَّرَاهِمَ تُجْعَلُ عَوْضًا عَنِ الْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ، وَهُوَ إِنَّمَا الْبُرُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، أَوْ الْمُتَقَاتُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَكَيْفَ يُجْبَرُ عَلَى الْمَاعُوضَةِ عَلَى ذَلِكَ بِلَرَاهِمٍ مِنْ غَيْرِ رِضَا وَلَا إِجْبَارٍ الشَّرْعَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا مُخَالَفٌ لِقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَنُصُوصِ الْأَثَرِ وَمَصَالِحِ الْعِبَادِ وَلَكِنْ إِنْ اتَّفَقَ الْمُتَقَاتُ وَالْمُتَقَاتُ عَلَيْهِ جَازَ بِاتِّفَاقِهِمَا.

عَلَى أَنَّ فِي اغْتِيَاظِ الزَّوْجَةِ عَنِ النِّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهَا نِزَاعًا مَعْرُوفًا فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ.

٥- الْحَضُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَهْلِ

١٠٨٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ «عَشْرَةَ النِّسَاءِ» (٢٩٥)

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٩٩٦) بِلَفْظٍ «أَنْ يَخْشِيَ عَفْنَ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ النِّفَقَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ لِمَنْ يَقُوتُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَتَمًّا إِلَّا عَلَى تَرْكِهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

وَقَدْ بَوَّلَغَ هُنَا فِي إِثْمِهِ بَأَنَ جَعَلَ ذَلِكَ الْإِثْمَ كَافِيًا فِي هَلَاكِهِ عَنْ كُلِّ إِثْمٍ سِوَاهُ.

وَالَّذِينَ يَقُوتُهُمْ وَيَمْلِكُ قُوَّتَهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ أَهْلُهُ وَأَوْلَادُهُ وَعِيْدُهُ عَلَى مَا سَلَفَ تَفْصِيلُهُ.

وَلَفْظُ مُسْلِمٍ خَاصٌّ بِقَوْتِ الْمَالِيكَ وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ حَامٌّ.

٦- لَا نِفَقَةَ لِلْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

١٠٨٣- وَعَنْ جَابِرٍ - يَرْفَعُهُ، «فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا» - قَالَ: لَا نِفَقَةَ لَهَا.

٧- إذا عسر الزوج عن النفقة

١٠٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَيَتَذَأْ أَخَذَكُمْ بِمَنْ يَعُولُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعِمْنِي، أَوْ طَلِّقْنِي».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٩٦/٣)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى») تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا

(وَيَتَذَأْ) أَيُّ فِي الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ (أَخَذَكُمْ بِمَنْ يَعُولُ) يَقُولُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ أَطْعِمْنِي، أَوْ طَلِّقْنِي رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا أَنَّ فِي حِفْظِ عَاصِمٍ شَيْئًا.

وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٤٢٨) مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلِي رِوَايَةُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ شَيْءٌ تَقُولُهُ عَنْ رَايِكَ، أَوْ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: هَذَا مِنْ كَيْسِي.

إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مِنْ اسْتِنبَاطِهِ هَكَذَا قَالَهُ الشَّاطِرُونَ فِي الْأَحَادِيثِ وَالَّذِي يَظْهَرُ بَلَى وَيَتَعَيَّنُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ لَهُمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالُوا: هَذَا شَيْءٌ تَقُولُهُ عَنْ رَايِكَ أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَجَابَ بِقَوْلِهِ «مِنْ كَيْسِي» جَوَابَ التَّهَكُّمِ بِهِمْ لَا مُخْبِرًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَيْفَ يَصُحُّ حُلُّ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مِنْ كَيْسِي أَبِي هُرَيْرَةَ» عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْحَقِيقَةَ.

وَقَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَنْسَبُ اسْتِنبَاطُهُ إِلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَذَبٌ مِنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَاشَا أَبَا هُرَيْرَةَ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ حَدِيثٍ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [مُسْلِمٌ فِي «الْقِسْمَةِ» (٣)] فَالْقَرَأْتُ وَاضِحَةً أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَّا التَّهَكُّمَ بِالسَّائِلِ وَلِذَا قُلْنَا إِنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُ.

وَالَّذِي أَتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنَ الرِّوَايَةِ بَعْضُ حَدِيثِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ فَسَّرَ قَوْلَهُ «مِنْ كَيْسِي أَبِي هُرَيْرَةَ» أَيُّ مِنْ حِفْظِهِ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْكَيْسِ إِشَارَةً إِلَى مَا فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (١١٩) وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ

أَخْرَجَهُ النَّبَهِيُّ (٤٣٠/٧)، وَرَجَّاهُ بَقَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَخْطُوطُ وَقَفَهُ. وَتَبَيَّنَ لِي النِّفَقَةُ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٠).

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ فِي حَقِّ الْمَطْلُوقَةِ بَاتِسًا، وَأَنَّهُ لَا نِفَقَةٌ لَهَا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَالْكَلَامُ هُنَا فِي نِفَقَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ.

ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ النِّفَقَةُ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا سِوَاهُ كَانَتْ حَامِلًا، أَوْ حَاتِلًا

أَمَّا الْأَوَّلَى فَلِهَذَا النَّصِّ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَبطريقِ الْأَوَّلَى.

وَلِي هَذَا ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْمُزَيْدِيَّةُ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمَّةِ وَوُجُوبُ التَّرْبِصِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لَا يُوجِبُ النِّفَقَةَ

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ الْهَادِي إِلَى وَجُوبِ النِّفَقَةِ لَهَا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ «مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ» [الْبَقَرَةُ: ٢٤٠]

قَالُوا: وَنَسَخَ الْمَدَّةُ مِنَ الْآيَةِ لَا يُوجِبُ نَسْخَ النِّفَقَةِ لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ بِسَبَبِهِ فَتَجِبُ نِفَقَتُهَا.

وَاجِبٌ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَجِبُ النِّفَقَةُ بِالْوَصِيَّةِ كَمَا دَلَّ لَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ» [الْبَقَرَةُ: ٢٤٠] فَنَسَخَتْ الْوَصِيَّةُ بِالْمَتَاعِ إِذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [الْبَقَرَةُ: ٢٣٤] وَإِذَا بَابَةِ الْمَوَارِيثِ وَإِذَا بِقَوْلِهِ ﷺ «لَا وَصِيَّةَ لِيُورِثُ» [أَحْمَدُ (٢٦٧/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٠)، الرَّمْلِيُّ (٢١٢١)].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يُنْفِقْنَ حَمْلَهُنَّ» (الطَّلَاق: ٦)، فَإِنَّهَا وَارِدَةٌ فِي الْمَطْلُوقَاتِ، فَلَا تَتَنَاوَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا نُسَخَتْ آيَةُ «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ» بِآيَةِ الْمِيرَاثِ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُنَّ مِنَ الرَّبْعِ وَالثَّمَنِ وَنَسَخَ أَجَلَ الْخَوْلِ بِأَنَّهُ جُعِلَ أَجَلُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَأَمَّا ذِكْرُ الْمُصَنِّفِ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ الْبَائِنَ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ بِجَمَاعِ الْبَيْنُونَةِ وَالْحُلِّ لِلْغَيْرِ.

بسط ثوبه، أو حمرة كانت عليه فاملأه رسول الله ﷺ حديثاً كثيراً ثم لفته فلم يسن منه شيئاً كأنه يقول: ذلك الثوب صار كيساً وأشرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف بحديث أبي هريرة تأمناً وتأماته في البخاري «ويقول العبد اطعني واستعملني».

وفي رواية الإسماعيلي «ويقول خادمك: أطعني وإلا يغني ويقول الابن: إلى من تدعني»

والكل دليل وجوب الإنفاق على من ذكر من الزوجية والمملوك والولد.

وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة العبد وإلا وجب بيعه.

وإيجاب نفقة الولد على أبيه، وإن كان كبيراً.

قال ابن المنذر: اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد، ولا مال له، ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطلاقاً كانوا أو بالغين، إناء أو ذكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء.

وقد عجب الجمهور إلى أن الواجب الإنفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا إذا كانوا زمنين، فإن كانت لهم أموال، فلا وجوب على الأب.

واستدل به على أن للزوجة إذا عسر زوجها بنفقة طلب الفراق ويدل له:

٨- جواز تفريق الزوجين إن عجز الزوج عن الإنفاق

١٠٨٥- «وعن سعيد بن المسيب - في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله - قال: يفرق بينهما».

أخرجه سعيد بن منصور (٨٢/٢) عن سفیان عن أبي الزناد عنه قال: قلت لسعيد بن المسيب: سقة؟ فقال: سقة، وهذا مرسل قوي.

وهو قوله: (وعن سعيد بن المسيب ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال يفرق بينهما» أخرجه سعيد بن منصور عن سفیان عن أبي الزناد عنه ﷺ قال: قلت لسعيد بن المسيب: سقة؟ قال: سقة، وهذا مرسل قوي) ومراسيل سعيد مسمون بها لما

عرف من أنه لا يرسل إلا عن ثقة

قال الشافعي: والذي يشبه أن يكون قول سعيد: سقة سنة رسول الله ﷺ.

وأما قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر، فإنه خلاف الظاهر وكيف يقوله السائل سنة ويريد سؤاله عن سنة عمر هذا مما لا ينبغي حل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله ﷺ، وإنما قال جماعة إنه إذا قال الراوي: من السنة كذا، فإنه يحتمل أن يريد سنة الخلفاء.

وأما بعد سؤال الراوي، فلا يريد السائل إلا سنة رسول الله ﷺ، ولا يجب الحجب إلا عنها عن سنة غيره؛ لأنه إنما سأل عما هو حجة، وهو سنة ﷺ.

وقد أخرج الدارقطني (٢٩٧/٣) والبيهقي (٦٦٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «قال رسول الله ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما».

وأما دعوى المصنف أنه وهم الدارقطني فيه وتبعه البيهقي على الزعم، فهو غير صحيح.

وقد حققناه في حواشي «ضوء النهار» وسياقي كتاب عمر إلى أمراء الأجناد في أنهم يأخذون على من عندهم من الأجناد أن ينفقوا، أو يطلقوا.

وقد اختلف العلماء في هذا الحكم، وهو نسخ الزوجية عند إفسار الزوج على أقوال:

(الأول) ثبوت الفسخ، وهو مذنب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين.

ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد ويو قال أهل الظاهر مستندين بما ذكر ومحدث «لا ضرر، ولا ضرار» (أحمد ٣١٣/١)، ابن ماجه (٢١٤١) تقدم تحريجه

وبأن النفقة في مقابل الاستمتاع بدليل أن الناشز لا نفقة لها عند الجمهور، فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه فإيجاب فراق الزوجة أول؛ لأن كسبتها ليس مستحقاً للزوج كاستحقاق السيد لكسبه عبده

على عدم الوجوب عليه عليه السلام وليس فيه أنهن سألن الطلاق، أو الفسخ.

ومعلوم أنهن لا يسمحن بفراقه، فإن الله تعالى قد خيرهن فاخترن رسول الله عليه السلام والدار الآخرة، فلا دليل في القصة.

وأما إقراره لأبي بكر وعمر على ضربيهما فلما علم من أن للآباء تأديب الأبناء إذا أتوا ما لا ينبغي.

ومعلوم أنه عليه السلام لا يفرط فيما يجب عليه من الإنفاق فلعلهن طلبن زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالكلية.

وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن امرأة طلبت الفسخ، أو الطلاق لإعسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان نساء الصحابة كرجالهن يصرن على ضلوك العيش وتعسرو كما قال مالك: إن نساء الصحابة كن يردن الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن.

وأما نساء اليوم، فإنما يتزوجن رجاء الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة.

وأما حديث ابن المسيب، فقد عرفت أنه من مراسيله وأثمه العلم يختارون العمل بها كما سلف، فهو موافق لحديث أبي هريرة المرفوع الذي عاضده مرسل سعيد، ولو فرض سقوط حديث أبي هريرة، ففيما ذكرناه غنية عنه.

(والقول الثالث) أنه يجبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجذ ما يتفق، وهو قول العنبري.

وقالت الهادوية: يجبس للثكسب والقولان مشكلان لأن الواجب إنما هو الغداء وفيه والعشاء وفيه، فهو واجب في وفيه فالحبس إن كان في خلال وجوب الواجب، فهو مانع عنه فيعود على الغرض المراد بالنقض، وإن كان قبله، فلا وجوب فكيف يجبس لغير واجب، وإن كان بعده صار كالثنين، ولا يجبس له مع ظهور الإعسار اتفاقاً.

وفي هذه المسألة قال محمد بن داود لمراة سأته عن إعسار زوجها، فقال: ذهب ناس إلى أنه يكلف السعي والاكتساب.

وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على الفسخ بالجنّة، والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج غنياً وبأنه تعالى قال ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]

وقال ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وأي إمساك بمعروفٍ وأي ضررٍ أشد من تركها بغير نفقة.

والثاني ما ذهب إليه الهادوية والحنفية، وهو قول الشافعي أنه لا فسخ بالإعسار عن النفقة مستلذين بقوله تعالى ﴿وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]

قالوا: وإذا لم يكلفه الله النفقة في هذا الحال، فقد ترك ما لا يجب عليه، ولا يائمه بتركه، فلا يكون سبباً لتفريق بينه وبين سكيه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم (١٤٧٨)، «وأنه عليه السلام لما طلب أزواجه منه النفقة قال أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجاً أعاناهما وكلاهما يقول تسألين رسول الله عليه السلام ما ليس عنده» - الحديث.

قالوا: فهذا أبو بكر وعمر يضربان بنتيهما بحضرة عليه السلام لما سألاه النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للحق لم يقر النبي عليه السلام الشيعين على ما فعلا ولتين أن لهما أن تطالبا مع الإعسار حتى يثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ ولأنه كان في الصحابة المعسر بلا ريب ولم يخبر النبي عليه السلام أحداً منهم بأن للزوجة الفسخ، ولا فسخ أحد.

قالوا: ولأنها لو مرضت الزوجة وطال مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها لوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ وكذلك الزوج.

فدل أن الإنفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم.

وأما حديث أبي هريرة، فقد بين أنه من كسيه وحديث الآخر لعله مثله وحديث سعيد مرسل.

واجب بأن الآية إنما دللت على سقوط الوجوب عن الزوج وبه نقول.

وأما الفسخ، فهو حق للمرأة تطالب به، وبأن قصة أزواجه عليه السلام وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كآية دللت

ونسخ لا طلاق، ولا رجعة له، وإن أيسر في العدة، فإن طلق كان طلاقاً رجعيّاً له فيه الرجعة. والله أعلم.

ودُخِبَ قومٌ إلى أنّها تومر المرأة بالصبر والاختساب فلم تفهم منه الجواب فاعادت السؤال، وهو يجنبها ثم قال: يا هذو قد أجبتك ولست قاضياً فأقضي، ولا سلطاناً فأمضي، ولا زوجاً فأرضي.

٩- من غاب عن امرأته ينفق أو يطلق

وظاهر كلامه الوقت في هذه المسألة فيكون قولاً رابعاً.

١٠٨٦- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله تعالى عنه أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالِ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يَنْفِقُوا، أَوْ يُطْلَقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا يَعْثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَسَبُوا.

(القول الخامس) أن الزوجة إذا كانت موسرة وزوجها معسر كلفت الاتفاق على زوجها، ولا ترجع عليه إذا أيسر لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، وهو قول أبي محمد بن حزم.

أخرجه الشافعي [ترتيب المسند: ٦٥/٢] ثم التقي (٤٦٩/٧) بإسناده حسن.

ورد بأن الآية ساقها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصيص بالسياق.

تقدم تحقيق وجوه هذا الرأي من عمر، وأنه دليل على أن النفقة عنده لا تسقط بالمطل في حق الزوجة وعلى أنه يجب أحد الأمرين على الأزواج الإنفاق، أو الطلاق.

(القول السادس) لابن القيم، وهو أن المرأة إذا تزوجت عالة بإعساره، أو كان موسراً ثم أصابته جائحة، فإنه لا فسخ لها، وإلا كان لها الفسخ وكأنه جعل علمها بعسريه ولكن حيث كان موسراً عند تزوجها ثم عسر للجائحة لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لها.

١٠- الحث على الإنفاق على الأقرب فالأقرب

وإذا عرفت هذه الأقوال عرفت أن أقوالها دليلاً وأكثرها قاطلاً هو القول الأول.

١٠٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى أَهْلِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْتَ أَعْلَمُ.»

وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة.

فقال مالك: يؤجل شهراً.

وقال الشافعي: ثلاثة أيام.

وقال حماد: سنة

وقيل: شهراً، أو شهرين.

أخرجه الشافعي [ترتيب المسند: ٢٠٩] وأبو داود (١٦٩١)، واللفظ له.

(قلت): ولا دليل على التعين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم ومن قال: إنه يجب عليه التطلق قال: ترافعه الزوجة إلى الحاكم لينفق أو يطلق.

وأخرجه السنائي (٦٢/٥) والحاكم (٤١٥/١) بتقييم الزوجة على الولد.

وعلى القول بأنه فسخ ترافعه إلى الحاكم ليثبت الإعسار ثم تنسخ هي

وفي صحيح مسلم (٩٩٧) من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردّد.

وقال المصنف: قال ابن حزم: اختلف على يحيى القطان والثوري فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سفيان الولد على الزوجة فينبغي أن لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان

وقيل: ترافعه إلى الحاكم ليجبره على الطلاق، أو يفسخ عليه، أو ياذن لها في الفسخ، فإن فسخ، أو أذن في الفسخ، فهو

عَنْ أَنَسٍ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ قَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٣٤- كتاب الحضانة

يَكْسِرُ الْحَاءُ الْمُهْمَلَةَ مَصْدَرٌ مِنْ: حَضَنَ الصَّبِيُّ حَضْنًا وَحَضَانَةً جَعَلَهُ فِي حَضْنِهِ أَوْ رِيَاءَهُ فَاحْتَضَنَهُ

وَالْحِضْنُ يَكْسِرُ الْحَاءَ: هُوَ مَا دُونَ الْإِبْطِ إِلَى الْكَشْحِ وَالصُّدْرِ، أَوْ الْعَضْدَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَجَانِبِ الشَّيْءِ، أَوْ نَاحِيَتِهِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ».

وَفِي الشَّرْعِ: حَفَظَ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِهِ وَتَرْبِيَتِهِ وَقَائِنَتُهُ عَمَّا يُهْلِكُهُ، أَوْ يَضُرُّهُ.

١- حق المرأة في حضانة الولد ما لم تتزوج

١٠٨٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتَذْيِبي لَهُ سِقَاءٌ، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٢/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٧٦)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٠٧/٢).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَوَقَعَ بِضَمِّهَا فِي نُسْخَةٍ، وَهُوَ غَلَطٌ

(إِنَّ «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَتْ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ») يَكْسِرُ الْوَاوِ وَالْمَدَّ.

وَقَدْ يُضْمُّ وَيَقَالُ الْإِعَاءُ: الظَّرْفُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ

(وَلَدِي لَهُ سِقَاءٌ) هُوَ كَكِسَاءٍ: جِلْدُ السُّخْلَةِ إِذَا أَجْدَعَ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ كَمَا فِيهِ أَيْضاً

(وَحِجْرِي) بِجَاءِ مُهْمَلَةٍ مُثَلَّثَةٍ فَجِيءَ فَرَاءَ حَضَنَ الْإِنْسَانِ

(لَهُ حِوَاءٌ) بِجَاءِ مُهْمَلَةٍ بَزَنَةٍ كَسَاءٍ أَيْضاً: اسْمُ الْمَكَانِ الَّذِي يَحْوِي الشَّيْءَ أَيْ يَضُمُّهُ وَيَجْمَعُهُ

(وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ وَلَدِهَا إِذَا أَرَادَ الْأَبُ انْتِزَاعَهُ مِنْهَا.

وَقَدْ ذَكَرَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ صِفَاتٍ اخْتَصَّتْ بِهَا تَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَهَا وَأَوَّلِيَّتَهَا بِحَضَانَةِ وَلَدِهَا وَإِقْرَاهَا ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَحَكَمَ لَهَا.

فَبِهِ تَنْبِيَةٌ عَلَى الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ، وَأَنَّ الْعِلَلَ وَالْمَعَانِي الْمُغْتَبَرَةَ فِي إثْبَاتِ الْأَحْكَامِ مُسْتَقَرَّةٌ فِي الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ.

وَالْحُكْمُ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ لَا خِلَافَ فِيهِ وَقَضَى بِهِ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رِيَّحُهَا وَفَرَاشُهَا وَحَرْمُهَا خَيْرٌ لَهَا مِنْكَ حَتَّى يَشُبَّ وَيُخْتَارَ لِنَفْسِهِ وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٥٤/٧) فِي قِصَّةٍ.

وَدُلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْأُمَّ إِذَا تَكَحَّتْ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ وَإِلَيْهِ دَعَبَ الْجَمَاهِيرُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَدَعَبَ الْحَسَنُ وَابْنُ حَزَمٍ إِلَى عَدَمِ سُقُوطِ الْحَضَانَةِ بِالنِّكَاحِ وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ عِنْدَ وَالِدَتِهِ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ وَكَذَلِكَ أُمُّ سَلَمَةَ تَزَوَّجَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَبَقِيَ وَلَدُهَا فِي كَفَالَتِهَا وَكَذَلِكَ ابْنَةُ حِزْمَةَ قَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِحَالَتِهَا وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ

قَالَ: وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورُ فِيهِ مَقَالٌ، فَإِنَّهُ صَحِيْفَةٌ يُرِيدُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ صَحِيْفَةٌ.

وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ قَبْلَهُ الْأَثْمَةُ وَعَمِلُوا بِهِ الْبَخَارِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِ وَالْحَمِيدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ أَمَّا لَهُمْ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْقَدَحِ فِيهِ.

وَأَمَّا مَا اخْتُجَّ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتِمُّ دَلِيلًا إِلَّا مَعَ طَلَبٍ مَنْ تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الْحَضَانَةُ وَمَنَازَعَتِهِ.

وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ طَلَبِهِ، فَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّ لِلْأُمِّ الْمَزُوجَةِ أَنْ تَقْرَمَ

بولدياً ولم يُذكر في القصص المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك، فلا دليل فيما ذكره على ما ادّعاه.

٢- تَخْيِيرُ الْوَلَدِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ

١٠٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي. وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بَنِي أَبِي عَثْبَةَ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ، وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخَذْ بِيَدِ أَيْمَانِهِمَا شَيْئاً فَاخْذْ بِيَدِ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ.

رواه أحمد (٤٤٧/٢) والترمذي (٢٢٧٧)، السرمدي (١٣٥٧)، السنائي (١٨٥/٦)، ابن ماجه (٢٣٥١)، وصححه الترمذي.

وصححه ابن القطان.

والحديث دليل على أن الصبي بعد استيفائه بنفسه يُخير بين الأم والأب.

واختلف العلماء في ذلك

فذهب جماعة قليلة إلى أنه يُخير الصبي عملاً بهذا الحديث، وهو قول إسحاق بن راهويه وحديث التخيير من السبع السن.

وذهبته الهاديّة والحنفية إلى عدم التخيير، وقالوا: الأم أولى به إلى أن يستغني بنفسه، فإذا استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر والأم أولى بالأنثى

ووافقهم مالك إلى عدم التخيير لكنه قال إن الأم أحق بالولد ذكراً كان، أو أنثى

قيل: حتى يبلغ وفي المسألة تفاصيل بلا دليل.

واستدل نفاة التخيير بعموم حديث «أنت أحق به ما لم تنكح»

قالوا: ولو كان الاختيار إلى الصغير ما كانت أحق به.

(واجب) بأنه إن كان عاماً في الأزمنة أو مطلقاً فيها فحديث التخيير يخصه، أو يقيد، وهذا جمع بين الدليلين، فإن لم يختَر الصبي أحد أبويه فقبل: يكون للام بلا قرعة؛ لأن

الحصانة حق لها، وإنما يُنقل عنها باختياره، فإذا لم يُخير بقي على الأصل

وقيل: وهو الأقوى دليلاً إنه يُفرض بينهما إذ قد جاء في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ: فقال النبي ﷺ: «استئهما، فقال الرجل من يحول بيني وبين ولدي، فقال ﷺ: اختر أَيْمَانَهُمَا شَيْئاً فَاخْتَارَ أُمُّهُ فَلَذَبَتْ بِهِ» أخرجه البيهقي (٣/٨).

وظاهره تقديم القرعة على الاختيار لكن قدّم الاختيار عليها لعمل الخلفاء الراشدين به

إلا أنه قال في الهدي النبوي (٤٧٤/٥): إن التخيير والقرعة لا يكونان إلا إذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الأم أصون من الأب وأخير منه قدّمت عليه، ولا التفات إلى قرعة، ولا اختيار الصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف القول يؤثر البطالة واللعب، فإذا اختار من يساعده على ذلك، فلا التفات إلى اختياره وكان عند من هو أنفع له، ولا تحتمل الشريعة غير هذا والنبي ﷺ قال: «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم على تركها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع» [أحمد (٤٠٤/٣)، أبو داود (٤٩٤)، المزمعي (٤٠٧)] واللّه يقول: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً﴾ [التحريم: ٦].

فإذا كانت الأم تتركه في المكتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته أقرابه وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به، ولا تخيير، ولا قرعة وكذلك العكس انتهى وهذا كلام حسن.

٣- جَوَازُ أَنْ تَكُونَ الْحِصَانَةُ لِلْأُمِّ الْكَافِرَةِ

١٠٩١- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سَيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُمَّهُ أَسْلَمَتْ وَأَبَتْ أَمْرَئَتَهُ أَنْ تُسَلِّمَ فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّ نَاحِيَةَ وَالْأَبَ نَاحِيَةَ، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِهِ فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ فَاخْذَهُ.

أخرجه أبو داود (٢٢٤٤) والسنائي (١٨٥/٦) وصححه الحاكم (٢٠٦/٢).

إلا أنه قال ابن المنذر: لا يثبت أهل النقل.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي حُرِّ لَهْ وَلَدٌ مِنْ أُمِّهِ: إِنْ أُمُّ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ يُنْعَ فَتَنْقَلْ، فَيَكُونُ الْأَبُ أَحَقُّ بِهِ وَاسْتَدْلَ بِعَمُومِ حَدِيثِ «لَا تُولَهُ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا» وَحَدِيثِ «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَ الْأَوَّلَ الْبَيْهَقِيُّ (٥/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَحَدَّثَهُ السُّيُوطِيُّ.

وَأَخْرَجَ الثَّانِي أَحْمَدُ (٤١٧/٥) وَالسَّرْمَذِيُّ (١٢٨٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ: وَمَنَافِعُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَمَلُوكَ لِلشَّيْءِ فَحَقُّ الْحَضَانَةِ مُسْتَشْنَى، وَإِنْ اسْتَفْرَقَ وَقْتُكَ مِنْ ذَلِكَ كَالْأَوْقَاتِ الَّتِي تُسْتَشْنَى لِلْمَمْلُوكِ فِي حَاجَةِ نَفْسِهِ وَعِبَادَةِ رَبِّهِ.

٤- الحالة بمنزلة الأم

١٠٩٢- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْرَةَ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٩)

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «وَالْعَارِيَةُ حِنْدٌ حَالَتُهَا، وَأَنَّ الْحَالَةَ وَالِدَةٌ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى كِبَرِ الْحَضَانَةِ لِلخَالَةِ، وَأَنَّهَا كَالْأُمِّ وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ الْحَالَةَ أَوْلَى مِنَ الْأَبِ وَمِنْ أُمِّ الْأُمِّ وَلَكِنْ خَصَّ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ حَضَانَةَ الْمَرْأَةِ الْمَرْجُوعَةِ أَوْلَى مِنَ الرِّجَالِ، فَلِأَنَّ عَصَبَةَ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الرِّجَالِ مَوْجُودُونَ طَالِبُونَ لِلْحَضَانَةِ كَمَا دَلَّتْ لَهُ الْقِصَّةُ وَاخْتِصَامُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَعْفَرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَارِثَةَ.

وَقَدْ سَبَقَتْ، وَأَنَّهُ قَضَى بِهَا لِلخَالَةِ.

وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ.

وَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَةٌ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهَا لَجَعْفَرٍ فَاسْتَشْكَلَ الْقَضَاءُ بِهَا لَجَعْفَرٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُحَرَّمًا، وَهُوَ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي الْقَرَابَةِ لَهَا

وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ رَافِعٍ ضَعُفَهُ الثَّوْرِيُّ وَبَحَّى بِهِ مَعِينٌ.

وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا الصَّبِيِّ فَقِيلَ: إِنَّهُ أُنْثَى وَقِيلَ: ذَكَرٌ

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ تَحْيِيرُ الصَّبِيِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ سِنَّ التَّحْيِيرِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَقْعَدَهُ ﷺ بَيْنَهُمَا دَعَا أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ فَاخْتَارَ أَبَاهُ لِأَجْلِ الذُّعْرَةِ النَّبَوِيَّةِ فَلَيْسَ مِنْ أَدَلَّةِ التَّحْيِيرِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ حَقِّ الْحَضَانَةِ لِلْأُمِّ الْكَافِرَةِ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُسْلِمًا، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَقٌّ لَمْ يَقْعُدْهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا.

وَلِذَا هَذَا دَعَبَ أَهْلُ الرَّأْيِ وَالثَّوْرِيُّ.

وَدَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهَا مَعَ كُفْرِهَا

قَالُوا: لِأَنَّ الْحَاضِنَ يَكُونُ حَرِيصًا عَلَى تَرْبِيَةِ الطِّفْلِ عَلَى دِينِهِ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَطَعَ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْكَافِرِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَجَعَلَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ، وَقَالَ: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١] وَالْحَضَانَةُ وَلَايَةٌ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مُرَاعَاةِ مَصْلَحَةِ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ كَمَا عَرَفْتَ قَرِيبًا وَحَدِيثٌ رَافِعٌ قَدْ عَرَفْتَ عَدَمَ انْتِهَاضِهِ.

وَعَلَى الْقَوْلِ بِصَحِّهِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ هَذِهِ وَكَيْفَ تَبَيَّنَتْ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ الْكَافِرَةِ مَثَلًا.

وَقَدْ اسْتَشْرَطَ الْجُمْهُورُ وَهُمْ الْهَادُوَّةُ وَأَصْحَابُ أَحْمَدَ وَالثَّانَفِيُّ عَدَالَةَ الْحَاضِنَةِ، وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْفَاسِقَةِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ شَرْطًا فِي غَايَةِ مِنَ الْبَعْدِ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا فِي الْحَاضِنَةِ لَضَاعَ أَطْفَالُ الْعَالَمِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَطْفَالُ الْفَسَاقِ بَيْنَهُمْ يُرَبُّونَهُمْ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا مَعَ أَنَّهُمْ الْأَكْثَرُونَ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ انْتَرَعَ طِفْلٌ مِنْ أَبِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا لِنَفْسِهِ، فَهَذَا الشَّرْطُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْعَمَلِ بِهِ.

نَعَمْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْحَاضِنِ عَاقِلًا بَالِغًا، فَلَا حَضَانَةَ لِمَجْنُونٍ، وَلَا مَعْتُورٍ، وَلَا طِفْلٍ إِذْ هَؤُلَاءِ يَسْتَحَاجُونَ مَنْ يَحْضَنُهُمْ وَيَكْفِيهِمْ.

وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ حُرِّيَّةِ الْحَاضِنِ، فَقَالَتْ بِهِ الْهَادُوَّةُ وَأَصْحَابُ الْأَنْثَمَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَالُوا: لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَتَوَلَّى غَيْرَهُ وَالْحَضَانَةُ وَلَايَةٌ.

بَطْعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٤٦٠)، مسلم (١٦٦٣))، وَالْفُطْرُ لِلْبَخَارِيِّ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ (خَادِمُهُ) فَاعْلَمْ (بَطْعَامِهِ) فَلْيُجْلِسْهُ مَعَهُ (لَبَانٌ) لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً، أَوْ لُقْمَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُطْرُ لِلْبَخَارِيِّ).

الْخَادِمُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا، أَوْ حُرًّا.

وظَاهِرُ الْأَمْرِ الْإِيجَابُ، وَأَنَّهُ يُنَاوِلُهُ مِنَ الطَّعَامِ مَا ذُكِرَ مُخِيرًا.

وَفِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِأَنْ يُطْعِمَهُ ثَمَّ يُطْعِمُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مُؤَاكَلَتُهُ، وَلَا أَنْ يُشَبِّعَهُ مِنْ عَيْنٍ مَا يَأْكُلُ بَلْ يُشْرِكُهُ فِيهِ بِأَنْ يَشْرِبَ مِنْ لُقْمَةٍ أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْوَاجِبَ إِطْعَامُ الْخَادِمِ مِنْ غَالِبِ الْقَوْتِ الَّذِي يَأْكُلُ مِنْهُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ وَكَذَلِكَ الْإِدَامُ وَالْكُسُوءُ، وَأَنْ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ بِالنَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْمَشَارَكَةَ.

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ وَلِي حُرَّةٍ وَعِلَاجُهُ فِدْلٌ عَلَى أَنْ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالْخَادِمِ الَّذِي لَهُ عَنَاءٌ فِي تَحْصِيلِ الطَّعَامِ فَيَنْدَرُجُ فِي ذَلِكَ الْحَامِلُ لِلطَّعَامِ لَوْجُودِ الْمَعْنَى فِيهِ، وَهُوَ تَعَلُّقُ نَفْسِهِ بِهِ.

٦- رَعَايَةُ الْحَيَوَانِ فِي مَأْكَلِهِ وَمَشْرِبِهِ

١٠٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَذِبْتُ امْرَأَةً فِي هِرْقٍ، سَجَّتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلْتُ النَّارَ فِيهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٣٦٥)، مسلم (٢٢٤٢)).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عَذِبْتُ امْرَأَةً، قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا).

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهَا لِلزَّوْجَةِ جَعْفَرٍ وَهِيَ خَالَتُهَا، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ جَعْفَرٍ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَنَازَعُ جَعْفَرًا.

وَقَالَ فِي مَحَلِّ الْخُصُومَةِ: بَنَتْ عُمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي أَيْ زَوْجَتِي قَضَى بِهَا لْجَعْفَرِ لَمَّا كَانَ هُوَ الْمَطَالِبُ ظَاهِرًا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ بِمَزَلَةِ الْأُمِّ، إِيَّانَهُ بِأَنْ الْقَضَاءُ لِلْحَالَةِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ «قَضَى بِهَا لْجَعْفَرِ» قَضَى بِهَا لِلزَّوْجَةِ جَعْفَرٍ، وَإِنَّمَا أَوْقَعَ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَطَالِبُ، فَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ ثَانِيًا بِأَنْ الْحَالَةُ مُزَوَّجَةٌ، وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْحِصَانَةِ لِحَدِيثٍ «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي».

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْمَزُوجَةِ لِلزَّوْجِ، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ حِصَانَتُهَا؛ لِأَنَّهُا تَشْتَغِلُ بِالْقِيَامِ بِحَقِّهِ وَخِدْمَتِهِ، فَإِذَا رَضِيَ الزَّوْجُ بِأَنَّهَا تَحْضَنُ مِنْ لَهَا حَقَّ فِي حِصَانَتِهِ وَاحِبٌ بَقَاءَ الطِّفْلِ فِي حَجَرِهِ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحِصَانَةِ، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ دَلِيلُ الْحُكْمِ.

وَهَذَا مَذْعَبُ الْحَسَنِ وَالْإِمَامِ يَحْيَى وَابْنِ حَزْمٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَلَا أَنَّ النِّكَاحَ لِلْمَرْأَةِ إِنَّمَا يَسْقُطُ حِصَانَةُ الْأُمِّ وَحَدَّثًا حَيْثُ كَانَ الْمَنَازَعُ لَهَا الْأَبَ.

وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنَ الْحِصَانَةِ بِالتَّزْوِيجِ، أَوْ الْأُمُّ وَالْمَنَازَعُ لَهَا غَيْرُ الْأَبِ يُؤَيِّدُهُ مَا عُرِفَ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَطْلُوقَةَ يَشْتَدُّ بُغْضُهَا لِلزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ وَمِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَقَدْ يَبْلُغُ بِهَا الشَّأْنَ إِلَى إِهْمَالٍ وَلِبَاسٍ مِنْهُ قَصْدٌ لِإِعْظَامِهِ وَتَبَالُغٌ فِي التَّحَبُّبِ عِنْدَ الزَّوْجِ الثَّانِي بِتَوْفِيرِ حَقِّهِ وَبِهَذَا يَجْتَمِعُ شَمْلُ الْأَحَادِيثِ وَالْقَوْلِ بِأَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهَا لْجَعْفَرِ.

وَأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ لِلْعَصْبَةِ حَقًّا فِي الْحِصَانَةِ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ «الْحَالَةُ أُمٌّ صَرِيحٌ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْقَضَاءِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأُمَّ لَا تَنَازَعُ فِي حِصَانَةِ وَلَدِهَا، فَلَا حَقَّ لغيرِهَا.

٥- رَعَايَةُ الْخَادِمِ وَإِطْعَامُهُ

١٠٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ

وفي رواية أنها حميرة.

وفي رواية من بني إسرائيل

(في هرة) هي أنثى السنور والنهر الذكر

(«سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِيَ حَبْسَتُهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ») يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمَعْجَمَ وَيَجُورُ ضَمُّهَا وَكَسْرُهَا وَشِينِ مُعْجَمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ.

والمراد هوام الأرض (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

والحديث دليل على تحريم قتل الهرة؛ لأنه لا عذاب إلا على فعلٍ مُحَرَّمٍ.

ويَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَأَةَ كَافِرَةً فَعَذِّبَتْ بِكُفْرِهَا وَزِيدَتْ عَذَابُهَا بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الثَّوَوِيُّ: إِنَّهَا كَانَتْ مُسْلِمَةً، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ النَّارَ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ.

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِ أَصْبَهَانَ: كَانَتْ كَافِرَةً.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ عَنْ عَائِشَةَ فَاسْتَحَقَّتِ الْعَذَابَ بِكُفْرِهَا وَظَلَمِهَا.

وَقَالَ الذَّمِيرِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَنَاجِيحِ»: إِنَّ الْأَصْحَاحَ أَنَّ الْهَرَّةَ يَجُورُ قَتْلُهَا حَالَهُ عَدُوًّا دُونَ هَذِهِ الْحَالِ وَجَوْرُ الْقَاضِي قَتْلُهَا فِي حَالِ سُكُونِهَا إِنْ لَهَا بِالْخَمْسِ الْفَوَاسِقِ.

وفي الحديث دليل على جواز اتِّخَاذِ الْهَرَّةِ وَرَبْطِهَا إِذَا لَمْ يُهْمَلْ إِطْعَامُهَا

قُلْتُ: وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِطْعَامُ الْهَرَّةِ بَلِ الْوَاجِبُ تَحْلِيَّتُهَا تَبْطِشُ عَلَى نَفْسِهَا.

٣٥- كتاب الجنائيات

وقد أورد على الحصر أنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة.

واجب بأنه داخل تحت قوله: «المفارق للجماعة» أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصداً والصائل لا يقتل قصداً بل دفعاً.

وله دليل على أنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه بل لدفع شره. وقد بسطنا القول في ذلك في حواشي «ضوء النهار».

وقد يقال: إن الكافر الأصلي داخل تحت «التارك لدينه المفارِق للجماعة»؛ لأنه ترك فطرته التي فطر عليها كما عُرف في محله.

١٠٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ: زَانٍ مُخَصَّنٌ فَيَرْجَمُ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيَحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ، أَوْ يُصَلَّبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ».

رواه أبو داود (٤٣٥٣) والنسائي (١٠١/٧)، وصححه البخاري (٣٩٧/٤).

الحديث أفاد ما أفاده الحديث الأول الذي قبله.

وقوله: «فَيَحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» بعد قوله: «يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ» بيان لحكم خاص خارج عن الإسلام خاص، وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل، أو الصليب، أو النفي، فهو أخص من الذي أفاده الحديث الذي قبله:

والنفي: الحبس عند أبي حنيفة.

وعند الشافعي النفي من بلد إلى بلد لا يزال يطلب، وهو هارب فرغ.

وقيل: ينفي من بلده فقط.

وظاهر الحديث والآية أيضاً أن الإمام مخير بين هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً.

جمع جنابة مصدر من جنى الذنب ينجسه جنابة: أي جبره إليه.

وإنما جمع - وإن كان مصدرًا - لاختلاف أنواعها، فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عمدًا وخطأ.

١- باب القصاص

١- لا يُباح دم امرئ إلا بإحدى ثلاث

١٠٩٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٧٨)، مسلم (١٦٧٦)].

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ» هُوَ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ «مُسْلِمٌ»

(إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني) أي المحصن يقتل بالرجم (والنفس بالنفس والتارك لدينه) أي المرتد عنه (المفارِق للجماعة) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فيه دليل على أنه لا يُباح دم المسلم إلا بإتيانه بإحدى الثلاث. والمراد من «النفس بالنفس» القصاص بشروطه وسيأتي (والتارك لدينه) يعم كل مرتد عن الإسلام بأي ردو كانت فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام.

وقوله: «المفارق للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة، أو بغي، أو غيرهما كالخوارج إذا قاتلوا وأفسدوا.

٢- أول ما يُقضى بين الناس الدماء

١٠٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٦٤)، مسلم (١٦٧٨)].

فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان، فإنه يُقدَّم في القضاء إلا الأهم، ولكيَّنه يُعارضه حديث «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ».

أخرجه أصحاب السنن (أبو داود (٨٦٥)، الرمزي (٤١٣)، النسائي (٢٣٢/١)، ابن ماجه (١٤٢٦)] من حديث أبي هريرة.

وبإيجاب بأن حديث الدماء فيما يتعلّق بحقوق المخلوق؛ وحديث الصلاة فيما يتعلّق بعبادة الخالق وبأن ذلك في أوّلية القضاء والآخر في أوّلية الحساب كما يدلّ له ما أخرجه النسائي (٨٣/٧) من حديث ابن مسعود بلفظ «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ وَأَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».

وقد أخرج البخاري (٤٧٤٤) من حديث عليّ عليه السلام وغيره «أنّه ﷺ أول من يجشو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة في قتل بدر» - الحديث. فيسن فيه أول قضية يقضى فيها.

وقد بين الاختصاص حديث أبي هريرة «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ وَيَأْتِي كُلُّ قَتِيلٍ قَدْ حَمَلَ رَأْسَهُ يَقُولُ: يَا رَبِّ مَلِكٌ هَذَا فِيمَ قَتَلْتَنِي» [الطبراني في الأوسط (٧٦٦)] - الحديث.

وفي حديث ابن عباس يرفعه «يَأْتِي الْمَقْتُولُ مُعْلَقاً رَأْسُهُ يِلْخَذِي يَذِيهِ مُلْكياً قَاتِلُهُ يَبْدُو الْآخَرَى تَسْخَطُ أَوْدَاجُهُ دَمًا حَتَّى يَقِفَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى» [الرمزي (٣٠٢٩)، النسائي (٨٧/٧)]، وهذا في القضاء في الدماء.

وفي القضاء في الأموال ما أخرجه ابن ماجه (٢٤١٤) من حديث ابن عمر يرفعه «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَارٌ، أَوْ دِرْهَمٌ قُضِيَ مِنْ حَسَنَاتِهِ». وفي معناه عدة أحاديث، وأنها إذا فُتيت حسنته قبل أن يقضى ما عليه طُرح عليه من سيئات خصمه والقي في النار. وقد استشكل ذلك بأنه كيف يُعطى الثواب، وهو لا

يَتَنَاهَى فِي مُقَابَلَةِ الْعِقَابِ، وَهُوَ يَتَنَاهَى بِعَيْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِمُخْرَجِ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ.

وأجاب البيهقي بأنه يُعطى من حسناته ما يُوازي عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يُضاعف الله تعالى بها الحسنات؛ لأن ذلك من محض الفضل الذي يخصه الله تعالى من يشاء من عباده، وهذا فيمن مات غير نادر لقضاء دينه.

وأما من مات، وهو ينوي القضاء، فإن الله يقضى عنه كما قلناه في أبواب السلم.

٣- قصاص العبد من السيد

١٠٩٨- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ».

رواه أحمد (١٠٥) والترمذي (٤٥١٦)، الرمزي (١٤١٤)، النسائي (٢٠/٨)، ابن ماجه (٢٦٦٣)، وحسنه الترمذي، وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة. وقد اختلف في سماعه منه.

وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ» وصححه الحاكم (٣٦٧/٤) هذه الزيادة.

(وعن سمرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ بِالْجَنِينِ وَالذَّلَالِ الْمُهْمَلَةِ (عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ). رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي، وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة. وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة أقوال:

قال ابن معين: لم يسمع الحسن منه شيئاً، وإنما هو كتاب. وقيل: سمع منه حديث العقيقة.

وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة.

(وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ» وصححه الحاكم هذه الزيادة).

والحديث دليل على أن السيّد يُقَادُ بعبده في النفس والأطراف إذ الجذع قطع الأنف أو الأذن، أو اليد، أو الشفة كما في «القاسوس» ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيّد بطريق الأولى.

والمسألة فيها خلاف:

ذَهَبَ النُّعْمِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ مُطْلَقًا عَمَلًا بِحَدِيثِ سَمُرَةَ وَأَيْدُهُ عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ سَيِّدُهُ عَمَلًا بَعُومِ الْآيَةِ وَكَأَنَّهُ يُغْصَرُ السَّيِّدُ بِحَدِيثِ «لَا يَقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦/٨) إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ عِيسَى يُذَكِّرُ عَنِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦/٨) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو «فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ لَمَّا جَبَّ عَبْدُهُ وَجَدَّعَ أَفْئَهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: مَنْ مَثَلَ بَعْدِي وَحَرَّقَ بِالنَّارِ، فَهُوَ حُرٌّ، وَهُوَ مَوْلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فَاعْتَقَهُ ﷺ وَلَمْ يَقْتَصْ مِنْ سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ فِيهِ الْمَثَى بِنِ الصَّبَاحِ ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَلَا يُخْتَجُّ بِهِ. وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ.

وَذَهَبَتِ الْهَادُوَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقَادُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ مُطْلَقًا مُسْتَدَلِّينَ بِمَا يُقِيدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْحُرُّ بِالْحُرِّ» [البقرة: ١٧٨]، فَإِنَّ تَعْرِيفَ الْمُسْلِمِ يُقِيدُ الْحَصْرَ، وَأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِغَيْرِ الْحُرِّ وَلِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي صَدْرِ الْآيَةِ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ» [البقرة: ١٧٨]، وَهُوَ الْمَسَاوَةُ وَقَوْلُهُ «الْحُرُّ بِالْحُرِّ» [البقرة: ١٧٨] تَفْسِيرٌ وَتَفْصِيلٌ لَهَا.

وقوله تعالى: فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] مُطْلَقٌ، مُقَيَّدٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَتِلْكَ سَمِعَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، وَشَرِيعَتُهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ شَرِيعَةٌ لَنَا لَكِنَّهُ وَقَعَ فِي شَرِيعَتِنَا التَّفْسِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ كَثِيرًا فَيَقْرُبُ أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ إِذْ فِيهِ تَخْفِيفٌ وَرَحْمَةٌ، وَشَرِيعَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ شَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا، فَإِنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمْ فِيهَا الْأَصَارَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ آيَةَ الْمَائِدَةِ نَسَخَتْ آيَةَ الْبَقَرَةِ لِتَأْخُرَهَا مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ لَا تَنَافٍ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ إِذْ لَا تَعَارُضُ بَيْنَ عَامٍّ وَخَاصٍّ وَمُطْلَقٍ

وَمُقَيَّدٍ حَتَّى يُصَارَ إِلَى التَّنْسِخِ؛ وَلِأَنَّ آيَةَ الْمَائِدَةِ مُتَقَدِّمَةٌ حُكْمًا، فَإِنَّهَا حِكَايَةٌ لِمَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي التَّوْرَةِ وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ نَزُولًا عَلَى الْقُرْآنِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١٣/٥) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَا لَا يَقْتُلَانِ الْحُرَّ بِالْعَبْدِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٤/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «مَنْ السَّيِّدُ أَنْ لَا يُقْتَلَ حُرٌّ بِعَبْدٍ». وَفِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ.

وَمَثَلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [الدارقطني: ١٣٣/٣]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥/٨) وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سَمُرَةَ، فَهُوَ ضَعِيفٌ، أَوْ مَنْسُوخٌ بِمَا سَرَدْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

هَذَا وَأَمَّا قَتْلُ الْعَبْدِ بِالْحُرِّ فَاجْتِمَاعٌ، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْحُرَّ لَا يُقْتَلُ بِالْعَبْدِ فَلَزِمَ مِنْ قَتْلِهِ قِيمَتُهُ عَلَى خِلَافٍ فِيهَا مَعْرُوفٌ، وَلَوْ بَلَغَتْ مَا بَلَغَتْ، وَإِنْ جَاوَزَتْ دِيَةَ الْحُرِّ. وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي حَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ.

وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ، فَفِيهِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ صَبْرًا مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَتَفَاهَ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُقَيِّدْ بِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً» [الدارقطني: ١٤٣/٣].

٤- لا يُقتلُ الوالدُ بالولدِ

١٠٩٩- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٠٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٦٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ (٧٨٨) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧٧/٨). وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ.

وَفِي إِسْنَادِهِ عِنْدَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَوَجْهُ الْاضْطِرَابِ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَقِيلَ: عَنْ عَمْرِو وَهِيَ رِوَايَةُ الْكِتَابِ وَقِيلَ: عَنْ سُرَاقَةَ وَقِيلَ: بِسَلَا وَاسْطَةِ

وفيها الشيء بن الصباح، وهو ضعيف.

قال الترمذي: وروي عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم انتهى.

قال الشافعي: طرُق هذا الحديث كلها مُقطعة.

وقال عبد الحق: هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح فيها شيء.

والحديث دليل على أنه لا يُقتل الوالد بالولد.

قال الشافعي: حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يُقتل الوالد بالولد وبذلك أقول.

وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالهنادية والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق مطلقاً للحديث.

قالوا: لأن الأب سبب لوجود الولد، فلا يكون الولد سبباً لإعدامه.

ودفع البتّي إلى أنه يُقَادُّ الوالد بالولد مطلقاً لعموم قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وأجيب بأنه مُخصَّص بالخبر وكأنه لم يصح عنده.

ودفع مالك إلى أنه يُقَادُّ بالولد إذا أضجعه وذبحه.

قال: لأن ذلك عمد حقيقة لا يُحْتَمَلُ غيره، فإن الظاهر في مثل استيغال الجراح في القتل هو قصد العمد والعمدية أمر خفي لا يُحْكَمُ بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال.

وأما إذا كان على غير هذه الصفة فيما يُحْتَمَلُ عدم إزهاق الروح بل قصد التأديب من الأب، وإن كان في حق غيره يُحْكَمُ فيه بالعمد، وإنما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الثقة على ولده وعلية قصد التأديب عند فعله ما يُغضب الأب فيحمل على عدم قصد القتل، وهذا رأي منه. وإن ثبت النص لم يقاومه شيء.

وقد قضى به عمر في قصّة المدلجي والزم الأب الدية ولم يُعطه منها شيئاً. وقال: «ليس لقاتل شيء». فلا يرث من الدية إجماعاً، ولا من غيرها عند الجمهور والجد والأُم كالأب عندهم في سقوط القرد.

٥- لا يُقتل مسلم بكافر

١١٠٠- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: «قُلْتُ لِغُلَيْي: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوُحْيِ غَيْرَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا

وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا قَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَاكَ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

رواه البخاري (٦٩١٥).

وأخرجه أحمد (١٢٢/١) وأبو داود (٤٥٣) والنسائي (١٩/٨) من وجوه آخر عن علي رضي الله تعالى عنه. وقال فيه: «المؤمنون تكافأ بموافهم، وتسنى بديتهم أذنانهم وهم على من موافهم، ولا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده».

وصححه الحاكم (١٤١/٢).

(وعن أبي جحيفة قال: «قُلْتُ لِغُلَيْي: عَلَيهِ السَّلَامُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوُحْيِ غَيْرَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا قَهْمًا» استثناء من لفظ «شيء» مرفوع على البدلية.

(يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن وما في هذِهِ الصَّحِيفَةِ أي الورقة المكتوبة.

(قلت وما في هذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قال: العقل) أي الدية سُمِّيَتْ عقلاً، لأنهم كانوا يعقلون الإبل التي هي دية بقاء دار المقول.

(وفِكَاكَ) بكسر الفاء وفتحها (الأسير)، وأن لا يُقتل مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجوه آخر عن علي رضي الله عنه. وقال فيه: «المؤمنون تكافأ بموافهم» أي تساوى في الدية والقصاص.

(وتسنى بديتهم أذنانهم وهم يد على من موافهم، ولا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده» وصححه الحاكم.

قال المصنف: إنما سأل أبو جحيفة علياً رضي الله عنه ذلك؛ لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لأهل البيت - عليهم السلام - لا سبها علي رضي الله عنه اختصاصاً بشيء من الرُحَى لم يُطْلَعْ عليه غيره. وقد سأل علياً رضي الله عنه هذه المسألة غير أبي

جُحِيفَةً أَيْضاً.

عبد الرحمن بن اليلماني. وقد روي مرفوعاً قال البيهقي: وهو خطأ.

وقال الدارقطني: ابن اليلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله!

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا الحديث ليس بمسند، ولا يجعل مثله إماماً تسفك به دماء المسلمين.

وذكر الشافعي في «الأم» أن حديث ابن اليلماني كان في قصة المستامن الذي قتله عمرو بن أمية الضمري.

قال: فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً؛ لأن حديث «لا يقتل مسلم بكافر» خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب (أحمد ١٨٠/٢)، أبو داود (١٥٩١)، الترمذي (١٤١٣) وقصة عمرو بن أمية مقدمة قبل ذلك بزمان.

هذا وما ذكرته الحنفية من التقدير، فقد أجيب عنه بأنه لا يجب التقدير؛ لأن قوله: «ولا ذو عهد في عهده» كلام تام، فلا يحتاج إلى إضمار؛ لأن الإضمار خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا لضرورة فيكون نهيًا عن قتل المعاهد.

وقولهم: إن قتل المعاهد معلوم وإلا لم يكن للعهد فائدة، فلا حاجة إلى الإخبار به.

جوابه: أنه محتاج إلى ذلك إذ لا يعرف إلا بطريق الشارع، وإلا فإن ظاهر العمومات يقضي بجواز قتله، ولو سلم تقدير الكافر، فلا يسلم استلزام تخصيص الأول بالحربي؛ لأن مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه.

ومعنى قوله (ويستحق بذمتهم أدناهم) أنه إذا آمن المسلم حرياً كان أماناً من جميع المسلمين، ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة أم هانئ (انظر: غ ٦٨٧٩)، م (١٦٧٢) ويشترط كون المؤمن مكلفاً، فإنه يكون أماناً من الجميع، فلا يجوز نكث ذلك.

وقوله: «وهم يد على من سواهم» أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التخاذل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدةً وفعلهم فعلاً واحداً.

ثم الظاهر أن المسؤول عنه هو ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المعجز وسنة النبي ﷺ، فإن الله تعالى سمأها وحياً إذ فسّر قوله تعالى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» (النجم: ٣) بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله «وما في هذِهِ الصّحيفة»، فلا يلزم منه نفى ما نسب إلى عليّ ﷺ من «الجفر» وغيره. وقد يقال: إن هذا داخل تحت قوله «إلا فهما» يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن، فإنه كما نسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم ونور بصيرته أنه يستنبط ذلك من القرآن. ومن لم يكن كذلك فهو حابط في ظلمات الجهل.

والحديث قد اشتمل على مسائل:

(الأولى) العقل، وهو الذية وأبني تحقيقها.

(والثانية) فكاك الأسير أي حكم تخليص الأسير من يدي العدو. وقد ورد الترغيب في ذلك.

(والثالثة) عدم قتل المسلم بالكافر قرداً وإلى هذا ذهب الجماهير، وأنه لا يقتل ذو عهد فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب فيدخل علينا بأمان، فإن قتله محرّم على المسلم حتى يرجع إلى مأميه فلو قتله مسلم.

فقال الحنفية: يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق، ولا يقتل بالمستامن واحتجوا بقوله في الحديث «ولا ذو عهد في عهده»، فإنه معطوف على قوله «مؤمن»، فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الأول فيقتل، ولا ذو عهد في عهده بكافر، ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحربي؛ لأن الذمي يقتل بالذمي ويقتل بالمسلم، وإذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف، وهو مطابق للمعطوف عليه، فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير، ولا يقتل مؤمن بكافر حربي ومفهوم حربي أنه يقتل بالذمي بدليل مفهوم المخالفة، وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون: إن الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربي صريحاً.

وأما قتله بالذمي فيعموم قوله تعالى: «النفس بالنفس» ولا أخرجه البيهقي (٣٠/٨). من «أنه ﷺ قتل مسلماً بمأخذ». وقال: أنا أكرم من وفى بذيمة، وهو حديث مرسل من حديث

٦- يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرَاةِ

١١٠١- وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه: «أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكَ هَذَا: فُلَانٌ، فُلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ».

صَحَّحَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٧٩)، مسلم (١٦٧٢)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

الحديث دليل على أنه يجب القصاصُ بالمثلِ كالمحدو.

وأنه يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرَاةِ.

وأنه يُقْتَلُ بِمَا قُتِلَ بِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

(الأولى) وجوبُ القصاصِ بالمثلِ وإليه ذهبُ الهادويةِ والشافعيةِ ومالكٍ ومحمد بنِ الحسنِ عملاً بهذا الحديثِ

والمعنى المناسبُ ظاهرٌ قويٌّ، وهو صيانةُ الدماءِ من الإهدارِ ولأنَّ القَتْلَ بالمثلِ كالقَتْلِ بالمحدو في إزْهَاقِ الرُّوحِ.

وقد ذهبَ أبو حنيفةَ والشَّعْبِيُّ والنَّخْعِيُّ إلى أنه لا قصاصَ في القَتْلِ بالمثلِ واحتجُّوا بما أخرجهُ البيهقيُّ (٤٢/٨) من حديثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ مرفوعاً «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السِّيفُ وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْضٌ».

وفي لفظٍ [٤٢/٨] «كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَدِيدِ خَطَأٌ وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْضٌ».

واجبٌ بأنَّ الحديثَ مدارُهُ على جابرِ الجعفيِّ وقيسِ بنِ الرِّبِيعِ، ولا يَحْتَجُّ بِهِمَا، فلا يَقَاوِمُ حَدِيثَ أَنَسٍ هَذَا.

وجوابُ الحنفيةِ عن حديثِ أنسٍ بأنَّه حصلَ في الرُّضِّ الجرحُ، أو بأنَّ اليهوديَّ كَانَ عَادَتُهُ قَتْلُ الصَّبِيَّانِ، فَهُوَ مِنَ السَّاعِينَ فِي الْأَرْضِ فساداً تُكَالِفُ.

وأما إذا كَانَ القَتْلُ بِالْأَرِيَّةِ لَا يُقْصَدُ بِمِثْلِهَا القَتْلُ غَالِباً كَالْعَصَا وَالسُّوْطِ وَاللُّطْمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ وَاللَّيْثِ وَمَالِكٍ يَجِبُ الْقَوْدُ.

وقالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَجَاهِلِيُّ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ

والتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: لَا قِصَاصَ فِيهِ، وَهُوَ شِبْهُ الْعَمْدِ، وَفِيهِ الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مُعْلَظَةٌ فِيهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا لِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٤/٢) وَأَهْلُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ [أَبُو حَالِدٍ (٤٥٤٧)، النَّسَائِيُّ (٤٠/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٢٧)] مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا، وَإِنْ فِي قَتْلِ الْخَطَايَا شِبْهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فِيهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

قالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْإِرْشَادِ»: فِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعٌ بِسَطْوَةٍ.

قلتُ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ، فَقَدْ انْقَضَ الرَّجْعُ وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ عَدَمِ اخْتِيَارِ الْآلَةِ فِي إِزْهَاقِ الرُّوحِ بَلْ مَا أَزْهَقَ الرُّوحَ أَوْجَبَ الْقِصَاصَ.

(المسألة الثانية) قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرَاةِ. وفيه خلافٌ:

ذهبَ إلى قَتْلِهِ بِهَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ لِهَذَا الْحَدِيثِ

وعن الحسنِ البصريِّ أنه لَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْأُنْثَى وَكَأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «الْأُنْثَى بِالْأُنْثَى».

ورَدُّ بَأْنِهِ ثَبِتَ إِلَّا فِي كِتَابِ عَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ الَّذِي تَلَفَّاهُ النَّاسُ بِالْقَوْلِ أَنَّ الذَّكَرَ يُقْتَلُ بِالْأُنْثَى، فَهُوَ أَقْوَى مِنْ مَقْهُومِ الْآيَةِ.

وقد ذهبَ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ يُقَادُ بِالْمَرَاةِ وَيُوقَى وَرَثَتُهُ نِصْفَ دِيَّتِهِ قَالُوا: لِيَقَاوِمَتْهُمَا فِي الدِّيَّةِ وَلأنَّه تَعَالَى قَالَ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ».

ورَدُّ بَأْنِ التَّطَاوُتِ فِي الدِّيَّةِ لَا يُوجِبُ التَّطَاوُتَ فِي النَّفْسِ وَلِذَا يُقْتَلُ عَبْدٌ قِيَمَتُهُ أَلْفٌ بِعَبْدٍ قِيَمَتُهُ عَشْرُونَ. وَقَدْ وَقَعَتْهُ الْمِساوَاةُ فِي الْقِصَاصِ؛ لأنَّ الْمَرَاةَ بِالمِساوَاةِ فِي الْجُرُوحِ أَنَّ لَا يَزِيدُ الْمُقْتَصُّ عَلَى مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْجُرْحِ.

(المسألة الثالثة) أَنْ يَكُونَ الْقَوْدُ بِمِثْلِ مَا قُتِلَ بِهِ وَإِلَى هَذَا ذهبَ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ الَّذِي يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ» [النحل: ١٢٦]. وَقَوْلِهِ: «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٤٩] وَمَا أَخْرَجَهُ

كَانَتْ خَطَأً، وَالْ نَبِيُّ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ أَرْضَ جَنَابَتِهِ فَاعْطَاهُ مِنْ عَدُوِّهِ مُتَبَرِّعاً بِذَلِكَ.

وَقَدْ حَمَلَهُ الْخَطَأُ عَلَى أَنْ الْجَنَابَةَ كَانَ خُرّاً وَكَانَتْ الْجَنَابَةُ خَطَأً وَكَانَتْ عَاقِلَتُهُ فَقَرَأَ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ شَيْئاً إِنَّمَا لِفَقْرِهِمْ وَإِنَّمَا لَأَنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ الْجَنَابَةَ الْوَاقِعَةَ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ كَانَ الْجَنَابَةُ عَلَيْهِمْ مَلُوكاً - كَمَا فِي الْبَيْهَقِيِّ (١٠٥/٨) - وَقَدْ يَكُونُ الْجَنَابَةُ غُلَاماً خُرّاً غَيْرَ بَالِغٍ وَكَانَتْ جَنَابَتُهُ عَمداً فَلَمْ يَجِدْ أَرْضَتَهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ وَكَانَ قَصِيراً فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ أَوْ رَأَاهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ فَوَجَدَهُمْ فَقَرَأَ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ لِيَكُونَ جَنَابَتِهِ فِي حُكْمِ الْخَطَأِ، وَلَا عَلَيْهِمْ لِيَكُونَهُمْ فَقَرَأَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَتَتْهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ يَجْعَلْ أَرْضَتَهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ» هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ عَمْدَ الصَّغِيرِ يَكُونُ فِي مَالِهِ، وَلَا تَحْمَلُهُ الْعَاقِلَةُ.

وَقَوْلُهُ «أَوْ رَأَاهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ» يَعْنِي مَعَ اخْتِمَالِ أَنَّهُ خَطَأً، وَهَذَا اتَّفَاقٌ وَمَعَ اخْتِمَالِ أَنَّهُ عَمْدٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادَوِيُّ وَابِرُ حَنِيفَةً وَمَالِكٌ وَبِالْجَمْلَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ اِحْتِمَالِ لِلْحَدِيثِ كَمَا لَا يَخْفَى.

٨- لَا يَقْتَصُّ فِي الْجَرَاحَاتِ حَتَّى تَبْرَأَ

١١٠٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَقْدَنِي، فَقَالَ: حَتَّى تَبْرَأَ ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَقْدَنِي، فَأَقَادَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجَتْ، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَتَطَّلَ عَرَجُكَ ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٢) وَالدَّارِقُطِيُّ (٨٨/٣) وَأَعْبَلُ بِالْإِسْنَانِ.

بَنَاءً عَلَى أَنَّ شُعَيْباً لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ.

وَقَدْ دُفِعَ بِأَنَّهُ ثَبِتَ لِقَاءَ شُعَيْبٍ لِحَدَّثِهِ. وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ تَزِيدُهُ قُوَّةً.

الْبَيْهَقِيُّ (٤٣/٨) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عَنْهُ ﷺ «مَنْ غَرَضْنَا لَهُ وَمَنْ حَرَّقَ حَرَقَانَهُ وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَانَهُ» أَيْ مِنْ اتَّخَذَهُ غَرَضاً لِلْسَّهَامِ.

وَهَذَا يُقِيدُ بِمَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ الَّذِي قُتِلَ بِهِ يَجُوزُ فَعْلُهُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ فَعْلُهُ كَمَنْ قُتِلَ بِالسَّحْرِ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ. وَفِيهِ خِلَافٌ

قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِذَا قَتَلَ بِاللُّوَاطِ، أَوْ بِإِيجَارِ الْخَمْرِ أَنَّهُ يَدُسُّ فِيهِ خَشَبَةً وَيُوجِرُ الْخُلَّ.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ اغْتِيَابُ الْمَائِلَةِ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَالْكُوفِيُّونَ وَابِرُ حَنِيفَةً وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْاِقْتِصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ وَاجْتَنَبُوا بِمَا أَخْرَجَهُ الْبِزْأَرُ كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» ٢٩١/٦ وَابِرُ عَدِي «الْكَامِلِ» (٢٥٤٣/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَا قُوَّةَ إِلَّا بِالسَّيْفِ». إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ ابْنُ عَدِي: طَرَفُ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَاجْتَنَبُوا بِالنَّهْيِ عَنِ الثَّلَا وَيَقُولُ ﷺ «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» [مُسْلِمٌ (١٩٥٥)].

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِمَا ذُكِرَ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَاقْرَءْ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ كَرَّرَ الْإِقْرَارَ.

٧- إِذَا كَانَتِ الْجَنَابَةُ خَطَأً

١١٠٢- وَعَنْ عَمْرِانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ: «أَنَّ غُلَاماً لِأَنَاسٍ فَقَرَأَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأَنَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ شَيْئاً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٤) وَالثَّلَاةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ [أَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٠)،

النَّسَائِيُّ (٢٥/٨). وَلَمْ يَخْرُجْهُ التِّرْمِذِيُّ].

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا غَرَامَةَ عَلَى الْفَقِيرِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ

الْبَيْهَقِيُّ (١٠٥/٨): إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْغُلَامِ فِيهِ الْمَمْلُوكُ فَاجْعَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ جَنَابَةَ الْعَبْدِ فِي رُقْبَتِهِ، فَهُوَ يَدُلُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ جَنَابَتَهُ

وقيل: يعود إلى المقتولة وذلك أن عاقلتها قالوا: إن ميراثها لنا، فقال «لا ميراثها لزوجها ووليها».

(فقال حمل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم -

(بن النابغة) بالنون بعد الألف موحدة فعين معجمة، وهو زوج المرأة القاتلة.

(الهللي) يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل؟ الاستهلال: رفع الصوت يريد أنه لم تعلم حياته بصوت نطق، أو بكاء.

(فمثل ذلك يطل) بالثاء التخيية - أو له - مضمومة، وتشديد اللام على أنه مضارع مجهول من: طل ومعناه يهتد ويُلغى، ولا يضم ويروى بالموحدة وتخفيف اللام على أنه ماضٍ من البطان.

(فقال رسول الله ﷺ إنما هذا) أي هذا القاتل (من إخوان الكهان من أجل سجيهم الذي سجع. متفق عليه).

في الحديث مسائل:

(الأولى) فيه دليل على أن الجنين إذا مات بسبب الجنابة وجبت فيه الغرة مطلقاً سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً أو مات في بطنها.

فإنما إذا خرج حياً ثم مات، ففيه الدية كاملة ولكنه لا يُدَّ أن يعلم أنه جنين تخرج منه يد، أو رجل وإلا فالأصل براءة الدعة وعدم وجوب الغرة. وقد فسر الغرة في الحديث بعبد، أو وليدة وهي الأمة.

قال الشعبي: الغرة خمسمائة درهم.

وعند أبي داود (٤٥٧٨) والنسائي (٤٧/٨) من حديث بريدة «مائة شاة».

وقيل: خس من الإبل إذ هي الأصل في الديات، وهذا في جنين الحررة.

وأما جنين الأمة فقيل: يُخصص بالقياس على ديتها فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الأرض منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنين الحررة، فإن اللازم فيه

وهو دليل على أنه لا يقتصر من الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية.

قال الشافعي: إن الانتظار مندوب بدليل تمكنه ﷺ من الإقتصاص قبل الاندمال.

وذهب الهاديون وغيرهم إلى أنه واجب؛ لأن دفع المفسد واجب، وإذنه ﷺ بالإقتصاص كان قبل علمه ﷺ بما يؤول إليه من المفسدة.

٩- قتل امرأة في بطنها جنين

١١٠٤- وعن أبي هريرة قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاخصصوا إلى رسول الله ﷺ، فقصى رسول الله ﷺ: أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثتها ولذها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهللي: يا رسول الله، كيف يغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان»؛ من أجل سجيهم الذي سجع.

متفق عليه [بخاري (٦٩١٠) - مسلم (١٦١٨)].

(وعن أبي هريرة قال: «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاخصصوا إلى رسول الله ﷺ فقصى رسول الله ﷺ أن دية جنيها غرة» بضم الغين المعجمة وتشديد الراء منون.

(عبد أو وليدة) هما بدل من «غرة» و«أو» للتقسيم.

(وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثتها ولذها ومن معهم) في سنن أبي داود (٤٥٧٧) والبيهقي (٤٥٧٨) أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقصى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنها والعقل على عصيتها.

ومثله في مسلم (١٦٨١) فضمير «ورثتها» يعود إلى القاتلة

نصفُ عُشرِ الدِّيةِ فيَكُونُ اللَّزْمُ فِيهِ نِصْفُ عُشْرِ قِيَمَتِهَا.

(الثانية) قوله (وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا) يدلُّ على أنَّه لا يجبُ القصاصُ في مثلِ هذا، وهو من أدلة من يُثبتُ شبهة العمد، وهو الحق، فإن ذلك القتلُ كانَ بحجرٍ صغيرٍ، أو عُودٍ صغيرٍ لا يُقصدُ به القتلُ بحسبِ الأغلبِ فتجبُ فيه الدِّيةُ على العاقلة، ولا قصاصٌ فيه.

والحنفية تجعلُهُ من أدلة عدم وجوب القصاصِ بالثقل.

(الثالثة) في قوله (على عاقِلَتِهَا) دليلٌ على أنَّها تحبُّ الدِّيةَ على العاقلة؛ والعاقلة هُم العصبَةُ. وقد فسَّرتُ بمن عدا الولدِ وذوي الأرحام كما أخرجه البيهقي (١٠٨/٨) من حديثِ أسامة بن عُمرٍ، فقال أبوها: إِنَّمَا يَعْقِلُهَا بَنُوها فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال «الدِّيةُ عَلَى الْعَصْبَةِ وَفِي الْجَنِينِ غَرَّةٌ» ولهذا بَوَّبَ البخاريُّ (باب جنين المراق، وأن العقل على الوالدِ وعصبة الوالد لا على الولد) رك الديات، باب (٢٦).

قال الشافعي: لا أعلمُ خلافاً في أنَّ العاقلةَ العصبَةُ وهُم القرابة من قِبَلِ الأبِ وفسَّرَ بالأقرب فالأقرب من عصبَةِ الذَّكَرِ الحرِّ المُكَلَّفِ.

وفي ذلك خلافاً يأتي في القسامة.

وظاهرُ الحديثِ وجوبُ الدِّيةِ على العاقلةِ وبِهِ قال الجمهورُ.

وخالف جماعةٌ في وجوبِها عليهم، فقالوا: لا يعقلُ أحدٌ عن أحدٍ مُستدلين بما عند أحمد (٢٢٦/٢) وأبي داود (٤٢٠٨)، و(٤٤٩٥) [[الترمذي (٢٨١٢) والنسائي (١٨٥/٣) والحاكم (٤٢٥/٢): «أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: ابْنِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ».

وعند أحمد (٤٢٦/٣)، وأبي داود والترمذي (١١٦٣) من حديثِ عمرو بن الأحوص أَنَّهُ ﷺ قَالَ «لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ لَا يَجْنِي جَانٌ عَلَى وَلَدِهِ».

وجمع بينهما وبين وجوبِ الدِّيةِ على العاقلة بأن المراد به الجزء الأخرى أي لا يجني عليه جناية يُعاقبُ بها في الآخرة

وعلى القولِ بأنَّ الوالدَ والولدَ ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي، فلا إشكال ولا يتم الحديثُ دليلاً.

(الرابعة) قوله ﷺ (إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ) من أجل سجيهِ الذي سجَّعَ يُظْهَرُ أَنَّ قوله «من أجل سجيهِ» مُدرجٌ فِهُمَةِ الرَّأْيِ، ففيهِ دليلٌ على كراهَةِ السَّجْعِ.

قال العلماء: إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ هَذَا الشَّخْصِ لَوَجْهِهِ.

أحدُهُمَا: أَنَّهُ عَارَضَ بِهِ حُكْمَ الشَّرْعِ وَرَامَ إِبْطَالَهُ.

الثاني: أَنَّهُ تَكَلَّفَهُ فِي مُحَاظَبَتِهِ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ مِنَ السَّجْعِ مَذْمُومَانِ.

وأما السَّجْعُ الَّذِي وَرَدَ مِنْهُ ﷺ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْحَدِيثِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَارَضُ حُكْمَ الشَّرْعِ وَلَا يَتَكَلَّفُهُ، فَلَا نَهْيٌ عَنْهُ.

١١٠٥- وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٢)،

وَالنَّسَائِيُّ (٤٧/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بِنْتِ النَّابِغَةِ، فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَذَكَرَهُ مُخْتَصِراً، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٢١) وَالْحَاكِمُ (٥٧٥/٣).

قوله: (وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ «عُمَرَ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بِنْتِ النَّابِغَةِ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

(فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى. فَذَكَرَهُ مُخْتَصِراً وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

وأخرجه أبو داود (٥٧٠) بلفظ «أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيهَا بَغْرَةً عَيْدٍ، أَوْ أَمِيَّةً، فَقَالَ: ابْنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ قَالَ: فَأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَتَشَدَّ لَهُ» ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: إِمْلَاصُ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا سُمِّيَ إِمْلَاصاً؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزْلُقُ قَبْلَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا زُلِقَ مِنَ الْيَدِ وَغَيْرِهَا، فَقَدْ مِلَصَ انْتَهَى.

ولا يُدْ مِنْ أَنَّ يُعْلَمَ أَنَّ الْجَنِينَ قَدْ تَخَلَّقَ وَجَرَى فِيهِ الرُّوحُ

يُتَصَفَّ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ الْجَانِيَةَ.

والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الأدمي من يده واصبع وغيرهما، فإن لم تظهر فيه الصورة ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الأدمي فحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية، وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء اتفاقاً.

وفيه دليل على أن في الجنين غيرة ذكراً كان أو أنثى لإطلاق الحديث.

١٠- القصص في السنن

١١٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ الرُّبِيعَ بَنَتَ النَّضَرَ - عَمَّتُهُ - كَسَرَتْ نَيْبَةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْضَ، فَأَبَوْا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضَرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ نَيْبَةُ الرُّبِيعِ؟ لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسَرُ نَيْبَتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (البخاري (٢٧٠٣)، مسلم (١٦٧٥)).

(وعن أنس رضي الله عنه أن الربيع بنت النضر المفتوحة فمناة تحية مشددة مكسورة أخت أنس بنت النضر عمته أي عمه أنس بن مالك وهي غير الربيع بنت معاوية وقع في سنن البيهقي «بنت معاوية».

قال المصنف: إنه غلط

(«كسرت نيبه جارية» أي شابة من الأنصار كما في رواية (فطلبوا) أي قرابة الربيع (التي) أي إلى الجارية (العفو) فأبوا فعرضوا الأرض فأبوا فأبوا فأبوا رسول الله ﷺ فأبوا إلا القصاص فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر نيبه الربيع؟ لا، والذي بعثك بالحق لا تكسر نيبتها، فقال رسول الله ﷺ: يا أنس كتاب الله القصاص فوضع القوم

فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. فِيهِ مَسَائِلُ:

(الأولى) فيه دليل على وجوب الإقتصاص في السنن، فإن كانت بكمالها، فهو مأخوذ من قوله تعالى: «وَالسَّنُّ بِالسَّنِّ» (الثالثة: ٤٥). وقد ثبت الإجماع على قلع السن بالسن في الصحيح.

وأما كسر السن، فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضاً.

قال العلماء: وذلك إذا عرفت المماثلة وامتن ذلك من دون سريته إلى غير الواجب.

قال أبو داود: قُلْتُ لِأَحَدٍ - يُرِيدُ ابْنَ حَنْبَلٍ - كَيْفَ فِي السَّنِّ؟ قَالَ: تُبْرَدُ أَيُّ يَبْرَدُ مِنْ سَنِّ الْجَانِي بِقَدْرِ مَا كُسِرَ مِنْ سَنِّ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ.

وقال بعضهم: إن الحديث محمول على القلع، وأنه أراد بقوله كسرت: قلعته، وهو بعيد.

وأما العظم غير السن، فقد قام الإجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه ذهاب النفس إذا لم يمت في المماثلة بأن لا يوقف على قدر الذاهب.

وقال الليث والشافعي والحنفية: لا قصاص في العظم غير السن؛ لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب فيتعدى معه المماثلة فلو امتكت لحكمتا بالقصاص ولكن لا تصل إلى العظم حتى تنال ما دونه مما لا يعرف قدره.

(الثانية) قوله (أتكسر نيبه الربيع؟) ظاهر الاستفهام الإنكار. وقد تؤول بأنه لم يرد به الحكم والمعارضة، وإنما أراد به أن يؤكد النبي ﷺ طلب الشفاعة منهم وأكد طلبه من النبي ﷺ بالقسم.

وقيل: بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص ختم وظهر أنه يخير بينه وبين الدية، أو العفو ويرشد إليه قوله في جوابه «يا أنس كتاب الله القصاص».

وقيل: إنه لم يرد الإنكار بل قاله توقفاً ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا، ويقبلوا الأرض. وقد وقع الأمر على ما أراد.

وَفِي إِنْهَائِهِمُ الْعَفْوَ فِي تَقْدِيرِهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْحَلْفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْحَلْفُ فِيمَا يُظَنُّ وَقَوْعُهُ.

(الْقَائِلَةُ) قَوْلُهُ عَلَيْهِ (كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ) الشَّهْرُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَيَجُوزُ النَّصَبُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْمَصْدَرِ وَفَعْلُهُ مَحْذُوفٌ أَيُّ: كَتَبَ كِتَابَ اللَّهِ. وَفِي الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِلْكِتَابِ أَوْ لِلْفِعْلِ الْمَقْدَرِ. وَيُجْمَلُ وَجُوهًا أُخَرُ.

قِيلَ: أَرَادَ بِالْكِتَابِ: الْحُكْمَ أَيْ حُكْمُ اللَّهِ الْقِصَاصُ.

وَقِيلَ: أَشَارَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (المائدة: ٤٥).

أَوْ إِلَى ﴿فَتَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ مَا عَرِّفْتُمْ بِهِ﴾ (النحل: ١٢٦)، أَوْ إِلَى ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ (المائدة: ٤٥).

وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ (إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ - إِلَى آخِرِهِ) تَعَجُّبٌ مِنْهُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِ مِثْلِ هَذَا مِنْ حَلْفِ أَنْسٍ عَلَى نَفْيِ فِعْلِ الْغَيْرِ وَإِصْرَارِ الْغَيْرِ عَلَى إِقْبَاعِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَكَانَ قَضِيَّةُ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَنْحَتَ فِي بَيْنِهِمَا فَالْتَمَّ اللَّهُ تَعَالَى الْغَيْرَ الْعَفْوُ فَبَرَأَ قِسْمَ أَنْسٍ، وَإِنْ هَذَا الْإِتِّفَاقُ وَقَعَ إِكْرَامًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنْسٍ لَبِيزٍ فِي بَيْنِهِ، وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِي يُعْطِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى أَرْزَهُمْ وَيُجِيبُ دُعَاءَهُمْ.

وَفِيهِ جَوَازُ الثَّأَنِ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ عِنْدَ أَمَنِ الْفِتْنَةِ عَلَيْهِ.

١١- مَنْ لَمْ يَعْرِفْ قَاتِلَهُ

١١٠٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَا أَوْ رَمِيًا بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، فَحَقَّلَهُ عَقْلُ الْخَطَا، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٠)، وَالتَّيْمِيُّ (٣٩٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٣٥) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَا) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَاءِ وَالْقَصْرِ فَعَلِيٌّ مِنَ الْعَمَاءِ.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ رَمِيًا) بِزَيْتِهِ مَصْدَرٌ يُرَادُّ بِهِ الْمِبَالغةُ.

(بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا) فَعَلَّيْهِ عَقْلُ الْخَطَا وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

قَالَ فِي «النَّهَائَةِ» فِي تَفْسِيرِ اللَّفْظَيْنِ: الْمَعْنَى أَنَّ يُوجَدَ بَيْنَهُمَا قَتِيلٌ يَعْمَى أَمْرُهُ، وَلَا يَتَبَيَّنُ قَاتِلُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ قَتِيلِ الْخَطَا تَحِبُّ فِيهِ الدِّيَّةُ.

الْحَدِيثُ فِيهِ مَسْأَلَتَانِ

الْأُولَى) أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ قَاتِلَهُ، فَإِنَّهَا تَحِبُّ فِيهِ الدِّيَّةُ وَتَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَظَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ إِيمَانٍ قِسَامَةٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

فَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: إِنْ كَانَ الْحَاضِرُونَ الَّذِينَ وَقَعَ بَيْنَهُمُ الْقَتْلُ مُنْحَصِرِينَ لَزِمَتِ الْقِسَامَةُ وَجَرَى فِيهَا حُكْمُهَا مِنَ الْإِيمَانِ وَالذِّيَّةِ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُنْحَصِرِينَ لَزِمَتِ الدِّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: اخْتَلَفَ هَلْ تَحِبُّ الدِّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ لَا.

قَالَ إِسْحَاقُ بِالْوَجُوبِ وَتَوَجُّهُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ مَاتَ بِفِعْلِ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَوَجِبَتْ دِيَّتُهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

وَفَضَّلَ الْحَسَنُ إِلَى أَنَّ دِيَّتَهُ تَحِبُّ عَلَى جَمِيعٍ مَنْ يَحْضُرُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِهِمْ، فَلَا تَتَعَدَّاهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ يُهْدَرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ قَاتِلُهُ بَعَيْنِهِ اسْتَحَالَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ أَحَدٌ.

وَاللُّثَّاعِيُّ قَوْلُ: إِنَّهُ يُقَالُ لَوْلِيئِهِ: ادْعُ عَلَى مَنْ شِئْتَ وَاحْلَفْ، فَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ الدِّيَّةُ، وَإِنْ نَكَلَ حُلِفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَلَى النَّفْسِ وَسَقَطَتِ الْمَطَالِبَةُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّمَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالطَّلَبِ.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا الْاِخْتِلَافَ وَعَدَمَ الْمُسْتَدَوِّ الْقَوِيَّ فِي أَيْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ. وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ سَنَدَ الْحَدِيثِ قَوِيٌّ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ عَلِمَتْ أَنَّ الْقَوْلَ بِهِ أَوْلَى الْأَقْوَالِ.

(المسألة الثانية) في قوله «وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ» دليل على أن الذي يوجب القتل عمداً هو القود عيناً.

وفي المسألة قولان:

(الأول) أنه يجب القود عيناً وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة ويدل لهم قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ» [البقرة: ١٧٨] وحديث «كُتِبَ اللَّهُ الْقِصَاصُ».

قالوا: وأما الدية، فلا تجب إلا إذا رضي الجاني، ولا يجبر الجاني على تسليمها.

(والثاني) للهادية واحد ومالك وغيرهم وقول للشافعي: أنه يجب بالقتل عمداً أحد أمرين القصاص، أو الدية لقوله ﷺ «مَنْ قَتَلَ لَه قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقَدَّ وَإِمَّا أَنْ يُؤَدَّى». أخرجه أحمد (٢٣٨/٢) والشيخان البخاري (١١٢)، مسلم (١٣٥٥) وغيرهم.

واجب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرّم الدية قالوا: وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين.

قلنا: الاختصاص في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه.

وقد أخرج أحمد (٣١/٤) وأبو داود (٤٤٩٦) عن أبي شريح الخزاعي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ، أَوْ خَيْلٍ - وَالْخَيْلُ - الْجَرَّاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، أَوْ يَغْفِرَ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ لَه النَّارُ».

١٢- إذا عاون رجل رجلاً على قتل آخر

١١٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرُ يَقْتُلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُجَبِّسُ الَّذِي أَمْسَكَ».

رواه الدارقطني موطئاً (١٤٠/٣)، وصححه ابن القطان، ورجاله ثقات إلا أن البيهقي (٥٠/٨) زجج المرسلاً

قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد: وهذا الإسناد على شرط مسلم.

قلت: إشارة إلى إسناد الدارقطني، فإنه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن إسماعيل بن أُمَيَّة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ... الحديث، ثم قال الحافظ البيهقي: ما رواه غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن إسماعيل بن أُمَيَّة مرسلاً، وهذا هو الصحيح.

ثم قال ابن كثير: وهو كما قال.

الحديث دليل على أنه ليس على الممسك سوى حسيب ولم يذكر قدر مذبذبه فهي راجعة إلى نظر الحاكيم، وأن القود، أو الدية على القاتل وإلى هذا ذهب الهادي والحنيفة والشافعية للحديث ولقوله تعالى: «فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ جِزْيَةً» [البقرة: ١٩٤].

ودفع مالك والنخعي وابن أبي ليلى إلى أنهما يقتلان جميعاً إذ هما مشتركان في قتله، فإنه لولا الإمساك ما قتل.

واجب بأن النص منع الإلحاق، فإن حكم ذلك حكم الحافر للبشر والمردى إليها، فإن الضمان على المردى دون الحافر اتفاقاً ولكن الحديث السادس عشر للأولين كما سيأتي.

١٣- قتل مسلم بمعاهد

١١٠٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ، وَقَالَ: أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِوَعْدِهِ».

أخرجه عبد الرزاق (١٠١/١٠) هكذا مرسلاً، ورواه الدارقطني (١٣٥/٣) بذكر ابن عمر، وإشاد الموصول وإبه.

(وعن عبد الرحمن بن البيلماني) بفتح الموحدة وسكون المشاة التحية وفتح اللام ضمة جماعة، فلا يخرج بما انفرد به إذا وصل، فكيف إذا أرسل؟ فكيف إذا خالف؟

وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف.

إن «النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد، وقال: أنا أولى من وفى بوعده». أخرجه عبد الرزاق هكذا مرسلاً ورواه الدارقطني بذكر

ابن عمر فيه وإسناد الموصول (وا). تقدم الكلام في الحديث قريباً.

١٤- قتل المشركين في القتل

١١١٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكْتَ فِيهِ أَهْلٌ صَنَعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٦).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً) بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الشَّوْءِ التَّخْيِيَةِ أَيِ سَرَأَ (فَقَالَ عُمَرُ) لَوْ اشْتَرَكْتَ فِيهِ أَهْلٌ صَنَعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٢٩/٥) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ قَتَلَ سَبْعَةً مِنْ أَهْلِ صَنَعَاءَ بِرَجُلٍ.

وَأَخْرَجَهُ فِي «الْمَوْطِئِ» (ص ٥٤٣) بِسَنَدٍ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ قَتَلَ خَمْسَةً أَوْ سِتَّةَ رَجُلٍ قَتَلُوهُ غِيلَةً. وَقَالَ: لَوْ تَمَلَّأَ عَلَيْهِ أَهْلٌ صَنَعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ جَمِيعاً.

وللحديث قصة أَخْرَجَهَا الطَّحَاوِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١/٨) عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ حَكِيمٍ الصَّنَعَانِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً بِصَنَعَاءَ غَابَتْ عَنْهَا زَوْجُهَا وَتَرَكَ فِي حَجَرِهَا ابْنًا لَهُ مِنْ غَيْرِهَا غُلَامًا يُقَالُ لَهُ أَصِيلٌ فَاتَّخَذَتْ الْمَرْأَةُ بَعْدَ زَوْجِهَا خَلِيلًا، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْغُلَامَ يَفْضَحُنَا فَاثْتَلُهُ فَايْتَنَعْتُ مِنْهُ فَطَارَعَهَا فَاجْتَمَعَ عَلَى قَتْلِ الْغُلَامِ الرَّجُلُ وَرَجُلٌ آخَرُ وَالْمَرْأَةُ وَخَادِمُهَا فَقَتَلُوهُ ثُمَّ قَطَعُوهُ أَعْضَاءَ وَجَعَلُوهُ فِي عِيَّةٍ وَطَرَحُوهُ فِي رَكِيَّةٍ فِي نَاحِيَةِ الْقَرْيَةِ لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ... وَذَكَرَ الْقِصَّةَ. وَفِيهَا: فَاتَّخَذَ خَلِيلُهَا فَاعْتَرَفَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَ الْبَاقُونَ فَكَتَبَ بِعَلَى - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرٌ - بِشَائِهِمْ إِلَى عُمَرَ ﷺ فَكَتَبَ عُمَرُ بِقَتْلِهِمْ جَمِيعاً. وَقَالَ: وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ أَهْلَ صَنَعَاءَ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ لَقَتَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ.

وفي هذا دليل أن رأي عمر ﷺ أنه تقتل الجماعة بالواحد. وظاهره ولو لم يباشره كل واحد ولذا قلنا: إن فيه دليلاً لقول مالك والنخعي؛ وقول عمر: «لو تملاً» أي توافق دليل على ذلك.

وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب:

(الأول) هذا وإليه ذهب جماهير فقهاء الأمصار، وهو مروي عن علي ﷺ وغيره. وقد أخرج البخاري في الدييات، باب (٢١) «عن علي ﷺ في رجلين شهدا على رجل بالسرق» فَقَطَعَهُ عَلِيٌّ ﷺ ثُمَّ أَنْبَأَهُ بِآخِرٍ، فَقَالَا: هَذَا الَّذِي سَرَقَ وَأَخْطَأْنَا عَلَى الْأَوَّلِ فَلَمْ يُجْزِ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْآخِرِ وَأَغْرَقَتْهُمَا دِيَّةُ الْأَوَّلِ. وَقَالَ: لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكُمْ تَعْمَدُنَا لَقَطَعْتُكُمْ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ.

(والثاني) للنَّاصِرِ وَالشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٌ وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَخْتَارُ الْوَرِثَةَ وَاحِدًا مِنَ الْجَمَاعَةِ.

وفي رواية عن مالك يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ الْفِرْعَةُ قُتِلَ وَيُلْزَمُ الْبَاقُونَ الْحَصَّةَ مِنَ الدِّيَةِ وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْكَفَاءَةَ مُعْتَبَرَةٌ، وَلَا تَقْتُلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ كَمَا لَا يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ.

وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول؛ بل لأن كل واحد منهم قاتل.

(والثالث): لربيعه وداود أنه لا قصاص على الجماعة بل الدية رعاية للمائلة، ولا وجه لتخصيص بعضهم.

فهذه أقوال العلماء في المسألة والظاهر قول داود؛ لأنه تعالى أوجب القصاص، وهو المائلة. وقد اتفقت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزهق الروح بها، فإن زهقت بمجموع فعلهم فكُلُّ فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور، وإنما يصح على قول النخعي.

وإن كان كل واحد قاتلاً بانفرادِهِ لزم توارد المؤثرات على اثر واحد والجمهور بمنعونه على أنه لا سبيل إلى معرفة أنه مات بفعلهم جميعاً، أو بفعل بعضهم، فإن فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بانفرادها لم يلزم أنه مات بكل منها، فلا عبرة بالأسبق كما قيل.

وأما حكم عمر ﷺ ففعل صحابي لا تقوم به الحجة ودعوى أنه إجماع غير مقبولة، وإذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد، فإنه تلزمهم دية واحدة؛ لأنها عوض عن دم المقتول.

وقيل: تلزم كل واحد ونسب قاتله إلى خلاف الإجماع هذا

بعدُ، وَهَذَا مِنْهُبُ الشَّافِعِيِّ وَإِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْ مَالِكٍ: وَتَقَدَّمَ
الْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ مُوجِبَةَ الْقَوْدِ عَيْنًا وَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ إِلَّا
بِرِضَا الْجَانِي وَتَقَدَّمَ الْمُخْتَارُ.

مَا قَرَرْنَاهُ هُنَا ثُمَّ قَوِيَ لَنَا قَتْلُ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ وَحَرَرْنَا دَلِيلَهُ فِي
حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ». وَفِي ذَيْلِنَا عَلَى «الْأَبْحَاثِ الْمُسْتَدَدَةِ».

١٥- التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالْقَتْلِ

٢- بَابُ الدِّيَاتِ

بِتَخْفِيفِ الْمُنَاوَةِ التَّخْيِيرِ جَمْعُ دِيَةٍ كَعَدَاتٍ جَمْعُ عِدَةٍ.

أَصْلُ دِيَةٍ: بِوَدِيَةٍ يَكْسِرُ الرَّوَا مَصْدَرُ وَدَى الْقَتِيلَ يَدِيهِ إِذَا
أَعْطَى وَلِيَّهُ دِيَتَهُ حَذَفَتْ فَأَنَّ الْكَلِمَةَ وَعُضُوهَا عَنْهَا تَاءُ الثَّانِيَةِ
كَمَا فِي عِدَةٍ وَهِيَ اسْمٌ لِأَعْمَ ثَمَّا فِيهِ الْقَصَاصُ وَمَا لَا قَصَاصَ
فِيهِ.

١١١١- وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا بَعْدَ مَقَاتِلِي
هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا بِالْعَقْلِ أَوْ
يَقْتُلُوا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٠٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥/٥).

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٦٨٨٠)، مسلم (١٣٥٥)] مِنْ
خَدِيشِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

١- ذِكْرُ الدِّيَاتِ عَلَى الْعَوَمِ

(وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ) بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاوَةِ
التَّخْيِيرِ فَحَاءُ مُهْمَلَةً.

(الْخَزَاعِيُّ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَرَايَ بَعْدَ الْأَلْفِ عَيْنَ مُهْمَلَةً
وَأَسْمُهُ عَمْرُو بْنُ خُوَيْلِدٍ وَقِيلَ: غَيْرُهُ.

(قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) «فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا بَعْدَ مَقَاتِلِي
هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ» بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَرَاءَ تَنْبِيْهُ خَيْرُهُ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ
«إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا بِالْعَقْلِ، أَوْ يَقْتُلُوا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

أَصْلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ فِي أَنْشَاءِ كَلَامِهِ: «ثُمَّ إِنَّكُمْ
مَعْتَشِرُ خِرَاقَةٍ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذَا، وَإِنِّي عَاقِلُهُ فَمَنْ قَتَلَ
لَهُ - الْحَدِيثُ - وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي شَرِيحٍ فِيهِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ إِحْدَى
ثَلَاثٍ، وَلَا مُنَافَاةَ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ: إِنَّ الْوَاجِبَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ إِمَّا
الْقَصَاصُ، أَوْ الدِّيَةُ وَالْخِيَرَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوَلِيِّ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:
الْعَفْوُ جَنَائًا، أَوْ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ، أَوْ الْقَصَاصُ، وَلَا خِلَافَ فِي
تَخْيِيرِهِ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ: الْمَصَالِحَةُ إِلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ. وَفِيهِ
وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَشْهُرُهُمَا مِنْهُمَا أَيُّ لِلْحَنَابِلَةِ جَوَازُهُ.

وَالثَّانِي: لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ إِلَّا الدِّيَةُ، أَوْ دُونَهَا،
وَهَذَا أَرْجَحُ دَلِيلًا، فَإِنَّ اخْتَارَ الدِّيَةَ سَقَطَ الْقَوْدُ وَلَمْ يَمْلِكْ طَلِبُهُ

١١١٢- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ
حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ أَنَّ
مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ
يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَةُ مِائَةً مِنْ
الْإِبِلِ. وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعِبَ جَذْعُهُ الدِّيَةُ. وَفِي
الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ. وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ. وَفِي الشِّفَتَيْنِ
الدِّيَةُ. وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَةُ. وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ. وَفِي
الصُّلْبِ الدِّيَةُ. وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ.
وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ. وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ.
وَفِي الْمُتَقَلِّةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ
مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي السِّنِّ
خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْمَوْضِئَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ،
وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْتُلُ بِالْمَرَاةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ
دِينَارٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرْاسِيلِ» (٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٨/٨) وَابْنُ
عَرَبٍ (٢٢٦٩) وَابْنُ الْخَزَّازِ (٧٨٤) وَابْنُ جِبَانَ (٦٥٥٩) وَأَخَذُوا وَخَفَّفُوا
فِي صَحِيحِهِ.

الْمَوْضِيعَةِ) اسمُ فاعِلٍ من أَوْضَحَ وَهِيَ الَّتِي تَوْضَحُ الْعَظْمَ وَتَكْشِفُهُ

(خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ، الرَّجُلُ يَقْتُلُ بِالْمَرْءِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِلِ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حُبَّانٍ وَاحِدٌ وَخْتَلَفُوا فِي صَحِيحِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِلِ: قَدْ أَسْنَدَ هَذَا، وَلَا يَصْحُ وَالَّذِي قَالَ: إِنَّ فِي إِسْنَادِهِ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ وَهَمَّ إِنَّمَا هُوَ ابْنُ أَرْقَمَ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: عَرْضْتُهُ عَلَى أَحَدٍ، فَقَالَ: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَقَالَ ابْنُ حُبَّانٍ: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْيَمَانِيُّ ضَعِيفٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْخَوْلَانِيُّ ثَقَّةٌ وَكِلَاهُمَا يَرْوِيَانِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَالَّذِي رَوَى حَدِيثَ الصَّدَقَاتِ هُوَ الْخَوْلَانِيُّ فَمَنْ ضَعَّفَهُ إِنَّمَا ظَنُّ أَنْ الرَّاَوِي هُوَ الْيَمَانِيُّ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمْ يَنْقُلُوا هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى ثَبَتَ عَنْهُمْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا كِتَابٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ السَّيْرِ مَعْرُوفٌ مَا فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرُوفَةٌ تُغْنِي شَهْرَتَهَا عَنِ الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمُتَوَاتِرَ يَلْقَى النَّاسَ إِثَابًا بِالْقَبُولِ وَالْمَعْرِفَةِ.

قَالَ الْعَقِيلِيُّ: حَدِيثٌ ثَابِتٌ عَفْوَظًا إِلَّا أَنَّا نَرَى أَنَّهُ كِتَابٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ عَنْ فَوْقِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: لَا أَعْلَمُ فِي الْكُتُبِ الْمَقُولَةِ كِتَابًا أَصَحَّ مِنْ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَالْتَّابِعِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَيَدْعُونَ رَأْيَهُمْ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزَمٍ حِينَ بَعَثَ إِلَى نَجْرَانَ وَكَانَ الْكِتَابُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزَمٍ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ حُبَّانٍ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ أَحَدُ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ بْنُ كَثِيرٍ فِي «الْإِرْشَادِ» بَعْدَ تَقْلِيدِهِ كَلَامَ اثْمَةِ الْحَدِيثِ فِيهِ مَا لَفْظُهُ: قُلْتُ: وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، فَهَذَا الْكِتَابُ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ اثْمَةِ الْإِسْلَامِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَتِمَدُّونَ عَلَيْهِ وَيَفْزَعُونَ فِي مَهْمَاتِهِ هَذَا الْبَابِ إِلَيْهِ. ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ يَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ.

(عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةً وَسُكُونِ الرَّايِ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ وَلِي الْقَضَاءِ فِي الْمَدِينَةِ لِعَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ.

(عَنْ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ) عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) أَوَّلُهُ «مَنْ مُحْمَدُ النَّبِيِّ إِلَى شُرَحْبِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ وَنَعِيمَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ وَالْحَارِثَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ قِيلَ: ذِي رُعَيْنٍ أَمَا بَعْدُ» إِلَى آخِرِ مَا هُنَا.

(وَلَوْ أَنَّ مِنْ أَغْطِطَ) بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا مُثَنَاءٌ فَوْقَتُهُ ثُمَّ مُرْخَدَةٌ آخِرُهَا طَاءٌ مُهْمَلَةٌ أَيْ مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا بِلَا جَنَايَةٍ مِنْهُ، وَلَا جَرِيرَةٍ تُوجِبُ قَتْلَهُ.

(مُؤْمِنًا قِتْلًا عَنْ يَتَنَةٍ، فَإِنَّهُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ مُخَيَّرُونَ كَمَا قَرَرْنَاهُ.

(وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ) بَدَلٌ مِنَ الدِّيَّةِ.

(وَلَوْ أَنَّ الْإِنْفَ إِذَا أَوْعِبَ) بَضْمٌ الْمَهْمَزَةُ وَسُكُونُ الرَّاَوِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحَدَةٌ.

(جَدَعُهُ) أَيْ قَطَعَ جَمِيعَهُ.

(الدِّيَّةُ، «وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ الدِّيَّةُ») إِذَا قُطِعَ مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْكَلَامُ (وَلَوْ أَنَّ الذَّكَرَ الدِّيَّةُ وَلَوْ أَنَّ الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ). إِذَا قُطِعَ مِنْ أَصْلِهِ.

(وَلَوْ أَنَّ الْيَتِيمَيْنِ الدِّيَّةُ. وَلَوْ أَنَّ الْغَنَيْنِ الدِّيَّةُ. وَلَوْ أَنَّ الرَّجُلَ الْوَاحِدَةَ يَصْفُ الدِّيَّةُ) إِذَا قُطِعَتْ مِنْ مَفْصِلِ السَّاقِ.

(وَلَوْ أَنَّ الْمَامُومَةَ) هِيَ الْجَنَايَةُ الَّتِي بَلَغَتْ أَمَّ الرَّأْسِ وَهِيَ الدُّمَاقُ أَوْ الْجِلْدَةُ الرَّقِيقَةُ عَلَيْهَا.

(ثَلَاثُ الدِّيَّةِ. وَلَوْ أَنَّ الْجَانَفَةَ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ: هِيَ الطَّعْنَةُ تَبْلُغُ الْجَوْفَ وَمِثْلُهُ فِي غَيْرِهِ.

(ثَلَاثُ الدِّيَّةِ. وَلَوْ أَنَّ الْمَقْلَةَ) اسْمُ فَاعِلٍ مَنْ نَقَلَ مُشَدَّدُ الْقَافِ وَهِيَ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا صَغَارُ الْعِظَامِ وَتَنْقَلُ مِنْ أَمَّاكِيهَا وَقِيلَ: الَّتِي تَنْقَلُ الْعَظْمُ أَيْ تَكْسَرُهُ.

(خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ «وَلَوْ أَنَّ كُلَّ أَصْبَحٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجُلِ عَشْرَتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ. وَلَوْ أَنَّ السَّنَّ خَمْسَتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ. وَلَوْ أَنَّ

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
«أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَدِيٍّ قَتَلَ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآلِهِ وَسَلَّمَ دِيَّةً لَتِي عَشْرَ أَلْفًا».

وَمِثْلُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ (الأم: ١١٣/٦ مرسلاً) وَعِنْدَ
الترمذي (١٣٨٨) وَصَرَّحَ بِأَنَّهَا اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ أَنَّهَا مِنَ الْوَرَقِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ.

وَمِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ (الأم: ١١٣/٦) وَذَلِكَ بِتَقْرِيمِ
الدِّينَارِ بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ وَاتَّفَقُوا عَلَى تَقْرِيمِ الْمُتَقَالِ بِهَا فِي الزُّكَاةِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٣) عَنْ عطاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «قَضَى فِي الدِّيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةً مِنَ
الْإِبِلِ وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ وَعَلَى أَهْلِ شَاةٍ مِائَتِي شَاةٍ
وَعَلَى أَهْلِ الْحُمَلِ مِائَتِي حُمْلَةٍ وَعَلَى أَهْلِ الْقَمَحِ مِائَتِي لَمْ يَخْفَظُهُ
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ».

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَسْهِيلِ الْأَمْرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ عَلَى مَنْ
لَزِمَتَهُ الدِّيَّةُ إِلَّا مِنَ النَّوعِ الَّذِي يَجِدُهُ وَيَتَّخَذُ التَّعَامِلَ بِهِ فِي نَاحِيَتِهِ
وَلِلْعُلَمَاءِ هُنَا أَقْوَابِلٌ مُخْتَلِفَةٌ وَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ أَوَّلًا
بِالِاتِّبَاعِ، وَهَلَاكِهِ.

التَّقْدِيرَاتُ الشَّرْعِيَّةُ كَمَا عُرِفَتْ. وَقَدْ اسْتَبَدَلَ النَّاسُ عُرْفًا
فِي الدِّيَّاتِ، وَهُوَ تَقْدِيرُهَا بِسَبْعِمِائَةِ قَرَشٍ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَجْمَعُونَ
عُرُوشًا يَقْطَعُ فِيهَا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ فِي اثْنَائِهَا فَتَكُونُ الدِّيَّةُ حَقِيقَةً
نِصْفَ الدِّيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا أَعْرِفُ لِهَذَا وَجْهًا شَرْعِيًّا، فَإِنَّهُ أَمْرٌ
صَارَ مَانُوسًا وَمَنْ لَهُ الدِّيَّةُ لَا يُعْذَرُ عَنْ قَبُولِ ذَلِكَ حَتَّى إِنَّهُ
صَارَ مِنَ الْأَمْثَالِ قَطْعُ دِيَّةٍ إِذَا قُطِعَ شَيْءٌ بِمَنْ لَا يَبْلُغُهُ.

(المسألة الثالثة) قَوْلُهُ «وَلَوْ لَمْ يَأْتِ إِذَا أَوْعِبَ جَدُّهُ» أَيْ
اسْتَوْصَلَ، وَهُوَ أَنْ يَقْطَعَ مِنَ الْعِظَمِ الْمُنْحَدِرِ مِنْ جَمْعِ الْحَاجِّينَ،
فَإِنْ فِيهِ الدِّيَّةُ، وَهَذَا حُكْمٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَنْفَ مُرَكَّبٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: مِنْ قَصْبَةٍ وَمَارِنٍ
وَأَرْوِيَّةٍ وَرَوْنَةٍ فَالْقَصْبَةُ هِيَ الْعِظَمُ الْمُنْحَدِرُ مِنْ جَمْعِ الْحَاجِّينَ
وَالْمَارِنُ هُوَ الْغَضْرُوفُ الَّذِي يَجْمَعُ الْمُنْخَرِينَ. وَالرَّوْنَةُ بِالرَّاءِ
وَبِالْمَلَّةِ طَرَفُ الْأَنْفِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الْمَارِنُ: الْأَنْفُ، أَوْ طَرَفُهُ، أَوْ مَا لَانَ مِنْهُ.

وَإِذَا عُرِفَتْ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ هَذَا عُرِفَتْ أَنَّهُ مُعْمُولٌ بِهِ، وَأَنَّهُ
أَوَّلُ مِنَ الرَّأْيِ الْحَضَرِيِّ. وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ:

(الأولى) فِيمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا اِغْتِيَابًا أَوْ بِلا جَنَابَةٍ مِنْهُ، وَلَا
جَرِيرَةَ تُوجِبُ قَتْلَهُ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: اِغْتَبَطَ بِقَتْلِهِ أَيْ قَتَلَهُ ظُلْمًا لَا عَنْ قِصَاصٍ.
وَقَدْ رُوِيَ «الْاِغْتِيَابُ» بِالْغَيْنِ الْمُجْمَعَةِ كَمَا يُفِيدُهُ تَفْسِيرُهُ فِي سُنَنِ
أَبِي دَاوُدَ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ سُئِلَ بِجِيٍّ بَنَ جِيٍّ الْغُسَّانِيَّ عَنْ
الْاِغْتِيَابِ، فَقَالَ: الْقَاتِلُ الَّذِي يُقْتَلُ فِي الْفِتْنَةِ فَيَرَى أَنَّهُ فِي هُدًى
لَا يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ.

فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ مِنَ الْغَيْبَةِ: الْفَرْحُ وَالشُّرُورُ وَحَسَنُ الْحَالِ،
فَإِذَا كَانَ الْمُقْتُولُ مُؤْمِنًا وَفَرَحَ بِقَتْلِهِ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْوَعِيدِ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْقَرْدُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمُقْتُولِ،
فَإِنَّهُمْ مُخِيرُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّيَّةِ كَمَا سَلَفَ.

(المسألة الثانية) أَنَّهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ قَدْرَ (الدِّيَّةِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ).

وَلَوْ دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْإِبِلَ هِيَ الْوَاجِبَةُ، وَأَنَّ سَائِرَ
الْأَصْنَافِ لَيْسَتْ بِتَقْدِيرٍ شَرْعِيِّ بَلْ هِيَ مُصَالِحَةٌ وَلِلَّهِ هَذَا دُخْبُ
الْقَاسِمِ وَالشَّافِعِيِّ.

وَأَمَّا اسْتِنَافُهَا فَنِسَابِيٌّ فِي حَدِيثٍ بَعْدَ هَذَا بَيَّانُهَا إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ
فِي الْحَدِيثِ «وَعَلَى أَهْلِ النَّعْبِ أَلْفُ دِينَارٍ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَصْلُ
أَيْضًا عَلَى أَهْلِ النَّعْبِ، وَالْإِبِلُ أَصْلٌ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ. وَيَحْتَمِلُ
أَنَّ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْإِبِلِ، وَأَنَّ قِيَمَةَ الْمِائَةِ مِنْهَا أَلْفُ دِينَارٍ فِي ذَلِكَ
الْعَصْرِ وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٤) وَالنَّسَائِيُّ (٤٧/٨)
عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ دِيَّةَ الْخَطِّ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى
أَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ، أَوْ عَذَلَهَا مِنَ الْوَرَقِ وَيَقْرَأُهَا عَلَى أَتَمَّانِ الْإِبِلِ
إِذَا غَلَّتْ رَفَعٌ مِنْ قِيَمَتِهَا، وَإِذَا هَاجَتْ وَرَخَصَتْ تَقَصَّرَ مِنْ
قِيَمَتِهَا. وَتَلَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ مَا بَيْنَ أَرْبَعِمِائَةٍ إِلَى ثَمَانِمِائَةٍ وَعَذَلَهَا مِنَ الْوَرَقِ ثَمَانِيَةَ
أَلْفٍ دِرْهَمٍ.

قَالَ: وَقَضَى عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ وَمَنْ كَانَ دِيَّةُ
عَقْلِهِ فِي الشَّاءِ بِالْفِي شَاةٍ.

واختلف إذا جُي على أحد هذو.

فقل: تلزم حكومة عند الهادي.

ودعّب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن دية لما رواه الشافعي (الأم: ١٢٧/٦) عن طائوس قال: عندنا في كتاب رسول الله ﷺ «في الأنف إذا قطع مائة مائة من الإبل» قال الشافعي: وهذا أبين من حديث آل حزم.

وفي الروثة نصف الدية لما أخرجه البيهقي (٨٨/٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: «قضى النبي ﷺ إذا قطعت نذوة الأنف ينصف العقول خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب، أو الورق».

قال في النهاية: النذوة هنا روث الأنف وهي طرفه ومقدمه.

(المسألة الرابعة) قوله (ولي اللسان الدية) أي إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الإطلاق، وهذا مجمع عليه وكذا إذا قطع منه ما يمنع الكلام.

وأما إذا قطع ما يطل بعض الحروف فحصته معتبرة بعدد الحروف.

وقيل: بحروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفاً لا حروف الحلق وهي ستة، ولا حروف الشفة وهي أربعة والأول أولى بأن النطق لا يتأتى إلا باللسان.

(المسألة الخامسة) قوله (ولي الشفتين الدية) واحتدتهما شفة بفتح الشين وتكسر كما في القاموس وحد الشفتين من تحت المنخرين إلى منتهى الشدين في عرض الوجوه.

وفي طوله من أعلى الذقن إلى أسفل الحدين، وهو مجمع عليه.

واختلف إذا قطع إحداهما:

فدعّب الجمهور إلى أن في كل واحدة نصف الدية على سواء وروي عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثاً. وفي السفلى ثلثين إذ منافعتها أكثر لحفظها للطعام والشراب.

(السادسة) قوله (ولي الذكر الدية) هذا إذا قطع من أصله،

وهو مجمع عليه، فإن قطع الحشفة، ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية واختاره المهدي كدعّب الهادي.

وظاهر الحديث أنه لا فرق بين العينين وغيرو والكبير والصغير وإليه ذهب الشافعي.

وعند الأكثر أن في ذكر الخصي والعين حكومة.

(السابعة) قوله (ولي العينين الدية)، وهو حكم مجمع عليه. وفي كل واحدة نصف الدية.

وفي البحر عن علي بن الحسين وعن ابن المسيب رضي الله عنه أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية؛ لأن الولد يكون منها وفي اليمنى ثلث الدية.

(الثامنة) أن في الصلب الدية، وهو إجماع والصلب بالضم والتحريك عظم من لدن الكاهل إلى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالصلابة قال تعالى: «يخرج من بين الصلب والترائب» (الطور: ٧)، فإن ذهب المني مع الكسر فديتان.

(التاسعة) أفاد أن (في العينين الدية)، وهو مجمع عليه وفي إحداهما نصف الدية، وهذا في العين الصحيحة.

واختلف في الأعور إذا دعت عينه بالجنابة.

فدعّب الهادي والخنفية والشافعية إلى أنه يجب فيها نصف الدية إذ لم يفصل الدليل، وهو هذا الحديث وقياساً على من له يد واحدة، فإنه ليس له إلا نصف الدية، وهو مجمع عليه.

ودعّب جماعة من الصحابة ومالك وأحمد إلى أن الواجب فيها دية كاملة؛ لأنها في معنى العينين.

واختلفوا إذا جُي على عين واحدة.

فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى: «وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ» (المائدة: ٤٥).

وعن أحمد أنه لا قود فيها.

(العاشر) قوله (ولي الرجل الواحدة نصف الدية) وحد الرجل التي تجب فيها الدية من مفصل الساق، فإن قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد.

وفي حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٢). وَقَدْ كَانَ لِعَمْرٍو فِي ذَلِكَ رَأْيٌ آخَرٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْحَدِيثِ لَمْ يُرَوِّ لَهُ.

(الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ) أَنَّهُ يَجِبُ (لِي كُلِّ مَنْ حَسَنَ مِنَ الْإِبِلِ) وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ. وَإِلَيْهِ خِلَافٌ لَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ يُقَاوِمُ الْحَدِيثَ.

(الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ) أَنَّهُ يَلْزَمُ (لِي الْمَوْحِضَةِ حَسَنَ مِنَ الْإِبِلِ) وَإِلَيْهِ ذَقَبُ الْهَادِيَةِ وَالْفَرِيقَانِ. وَفِيهِ خِلَافٌ لَيْسَ لَهُ مَا يُقَاوِمُ النَّصَّ.

(فَالْتَمَذَ) رَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٨٢/٨) عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ فِي الْهَاشِمَةِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ وَحَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَبْدِ مَنْ أَمَلِ الْعِلْمِ.

وروى عبد الله بن أحمد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في رجل ضرب فذق بسمعه وبصره وعقله ونكاحه بارع ديات. رواه عبد الله بن أحمد (مسألة ٤١٧).

وروى النسائي (٥٥/٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْعُزْوَاءِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا إِذَا طُمِسَتْ بِلُثٍّ وَبَيْنَهَا. وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءُ إِذَا قُطِعَتْ بِلُثٍّ وَبَيْنَهَا. وَفِي السِّنِّ السُّدُودُ إِذَا نَزَعَتْ بِلُثٍّ وَبَيْنَهَا» ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْإِرْشَادِ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْتُلُ بِالْمِرَاةِ) فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ.

٢- دِيَةُ الْخَطَا

١١١٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَاِ أَخْتَمَاسُ عِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ».

أَخْرَجَهُ الدَّرَقُطَنِيُّ (١٧٢/٣).

وَأَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَةُ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٥)، السُّوْمِيُّ (١٣٨٦)، النَّسَائِيُّ (٤٣/٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٧٦٣١) بِلَفْظٍ «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» بِذَلِكَ «لَبُونٍ». وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ الْقَوِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٣٤٦/٥) مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مَوْثُوقًا، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ (٨٥/٨) عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَرَأَ فِي كِتَابِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ «وَفِي الْأَذْنِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ» قَالَ: وَرَوَيْنَا عَنْ عَمْرٍو وَعَلَيْهِ أَتَاهُمَا قَضِيَا بِذَلِكَ.

وروى الْبَيْهَقِيُّ (٨٥/٨) مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ «أَنَّهُ قَالَ: وَفِي السَّمْعِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي الْعَقْلِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ». وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ رَشِيدِ بْنِ سَعْدٍ الْمَصْرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ فِي الْعَقْلِ إِذَا ذَقَبَ الدِّيَةُ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٦/٨).

(الْخَادِيَةُ عَشْرَةَ) أَنَّهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي (الْمَامُومَةِ وَالْجَائِفَةِ) وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ الدِّيَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «فِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ» ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ.

وَقَالَ فِي «نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» (٣٤٣/٤): اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَائِفَةَ مِنْ جِرَاحِ الْجَسَدِ لَا مِنْ جِرَاحِ الرَّأْسِ، وَأَنَّهُ لَا يُقَادُ مِنْهَا، وَأَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ الدِّيَةِ، وَأَنَّهَا جَائِفَةٌ مَتَى وَقَعَتْ فِي الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْضَاءِ فَفَضَلَتْ إِلَى تَجْوِيفِهِ.

فَحَكَى مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ فِي كُلِّ جِرَاحَةٍ نَافَذَةٍ إِلَى تَجْوِيفِ عَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ أَيِّ عَضْوٍ كَانَ ثَلَاثَ دِيَةِ ذَلِكَ الْعَضْوِ وَاخْتَارَهُ مَالِكٌ.

وَأَمَّا سَعِيدٌ، فَإِنَّهُ قَاسَ ذَلِكَ عَلَى الْجَائِفَةِ عَلَى غَيْرِ مَا رَوِيَ عَنْ عَمْرٍو ﷺ فِي مُوضَعِ الْجَسَدِ.

(الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ) (لِي) الْمَقْلَعَةِ حَسَنَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُهَا.

(الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ) أَفَادَ أَنَّ (لِي) كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْيَدَيْنِ أَوِ الرِّجْلَيْنِ، لِسَبَبِ لَيْسَ فِيهَا عِشْرًا، وَهُوَ رَأْيُ الْجَمْهُورِ.

الْمَرْفُوعِ.

شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ «الدِّيَّةُ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ حَقَّةً وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا». وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ فِي الرُّكَاتِ.

٣ - أَعْتَى النَّاسُ ثَلَاثَةً

١١١٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَعْتَى النَّاسُ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةً: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لِدُخْلِ الْجَاهِلِيَّةِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٩٩٦) فِي خَبَرِ صَحِيحِهِ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَعْتَى) بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ فَمَشَاءَ فَوْقَهُ فَالْفَ مَفْصُورَةٌ اسْمٌ تَفْضِيلٌ مِنَ الْعَتَى، وَهُوَ التَّجِيرُ.

(النَّاسُ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةً مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لِدُخْلِ) يَفْتَحُ الذَّالَ الْمَجْمُوعَةَ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ: الثَّأْرَ وَطَلَبَ الْمَكَافَأِ بِجَنَابَةِ جُنَيْتٍ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ، أَوْ غَيْرِهِ. (الْجَاهِلِيَّةِ أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ أَزِيدُ فِي التَّوَعُّدِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَتَاءِ:

(الْأَوَّلُ) مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ فَمَعْصِيَةُ قَاتِلِهِ تَزِيدُ عَلَى مَعْصِيَةِ مَنْ قَتَلَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ. وَظَاهِرُهُ الْعُمُومُ لِحَرَمِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَلَكِنْ الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي غَزَاةِ الْفَتْحِ فِي رَجُلٍ قَتَلَ بِالْمَزْدَلِقَةِ إِلَّا أَنَّ السَّبَبَ لَا يُخَصُّ بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْإِضَافَةُ عَهْدِيَّةٌ وَالْمَغْفُودُ حَرَمُ مَكَّةَ.

وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى التَّغْلِيزِ فِي الدِّيَّةِ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ قَتْلُ الْخَطِيئِ فِي الْحَرَمِ، أَوْ قَتْلُ حَرَمًا مِنَ النَّسَبِ، أَوْ قَتْلُ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ قَالَ: لِأَنَّ الصَّحَابَةَ غَلَّظُوا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

وَأَخْرَجَ السُّلَيْمِيُّ عَنْ مَرْثَةٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَهْمُ بِسَيِّئَةٍ فَتَكْتَبَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ رَجُلًا لَوْ هُمْ بَعْدَ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا بِالنِّسْبِ الْخَرَامِ إِلَّا أَذَاقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ». وَقَدْ رَفَعَهُ فِي رِوَايَةٍ.

(وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَّةُ الْخَطِيئِ أَحْمَاسًا» أَيْ تُؤْخَذُ أَوْ تَجِبُ بَيْنَهُ قَوْلُهُ: (عِشْرُونَ حَقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ نَيْسِي لَبُونٍ). أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَأَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ بِلَفْظِ «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» بَدَلُ «لَبُونٍ». وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ أَلْوَى) أَيْ: مِنْ إِسْنَادِ الْأَرْبَعَةِ فَإِنَّ فِيهِ خِشْفَ بَنِ مَالِكِ الطَّائِي. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَجْهُولٌ. وَفِيهِ الْحِجَاجُ بْنُ أَرْطَاةَ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اعْتَرَضَ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى الدَّارَقُطْنِيِّ وَقَالَ: إِنْ جَعَلَهُ لَبِي اللَّبُونِ غَلَطَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ جَعَلَ أَحَدَ أَحْمَاسِهَا بَنِي الْمَخَاضِ لَا كَمَا تَوَهَّمَهُ شَيْخُنَا الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَالْحَدِيثُ؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دِيَّةَ الْخَطَا تُؤْخَذُ أَحْمَاسًا كَمَا ذَكَرَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَإِلَى أَنَّ الْخَامِسَ بَنُو لَبُونٍ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ بَنُو مَخَاضٍ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَرْبَعَةِ.

وَذَهَبَ الْهَادِي وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا تُؤْخَذُ أَرْبَاعًا مَطْلَقًا.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّ الدِّيَّةَ تَخْتَلِفُ بِاعْتِبَارِ الْعَمْدِ وَشَبِّهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا، فَقَالَ: إِنَّهَا فِي الْعَمْدِ وَشَبِّهِ الْعَمْدِ تَكُونُ اثْنَتَا كَمَا فِي الْخَطَا.

وَأَمَّا التَّغْلِيزُ فِي الدِّيَّةِ فَإِنَّهُ ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ وَعِثْمَانَ فِيمَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ بِدِيَّةٍ وَثَلَاثُ تَغْلِيزًا.

وُثِّبَتْ عَنْ جَمَاعَةِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ.

(وَأَخْرَجَهُ) أَيْ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ (ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مَوْقُوفًا) عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ (وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ).

١١١٤ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤١)

وَالْتِّرَمِذِيُّ (١٣٧٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَفَعَهُ «الدِّيَّةُ ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرَمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ

٥- دية الأصابع والأسنان

١١١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ - يَغْنِي الْخِنْصَرُ وَالْإِنْهَامُ.

رواه البخاري (٦٨٩٥).

ولأبي داود (٤٥٥٩) والترمذي (١٣٩٢): «دية الأصابع سواء، والأسنان سواء: الثبته والضرس سواء».

ولابن حبان (٦٠١٢) «دية أصابع اليدين والرجلين سواء، عشرة من الإبل لكل أصبع».

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: هذيه، وهذيه سواء يغني الخنصر والإنهام). رواه البخاري. ولأبي داود والترمذي: أي من حديث ابن عباس.

(دية الأصابع سواء) هذا أعم من الأول.

(والأسنان سواء) زاده بياناً بقوله (الثبته والضرس سواء)، فلا يقال: الدية على قدر النفع والضرس أنفع في المضغ.

(ولابن حبان) أي من حديث ابن عباس «دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشرة من الإبل لكل أصبع». وقد قلنا الكلام في هذا مستوفى.

٦- ضمان الطيب

١١١٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنهم رفعه قال: «مَنْ تَطَبَّبَ - وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفًا - فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ».

أخرجه الذركاطي (١٩٦/٣) وصححه الحاكم (٢١٢/٤).

وفوه عند أبي داود (٤٥٨٦) والسنائي (٥٢/٨).

وغيرهما (ابن ماجه (٣٤٦٦))، إلا أن من أزمته أقوى من وصفه.

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال من تطبب أي تكلف الطب ولم يكن طبيباً كما يدل له صيغة تفعل.

(ولم يكن بالطب معروفاً فأصاب نفساً فما دونها، فهو

قلت: وهذا مبني على أن الظرف في قوله تعالى: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» متعلق بغير الإرادة بل بالإلحاد، وإن كانت الإرادة في غيره والآية محتملة.

وورد في التعليل في الدية حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ «عقل شبيه العمد مغلظ مثل قتل العمد، ولا يقتل صاحبه وذلك أن يزور الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضيعته، ولا حمل سلاح».

رواه أحمد (١٨٣/٢) وأبو داود (٤٥٦٥).

(والقائي) من قتل غير قاتليه أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلاً آخر غير من عنده له الدم سواء كان له مشاركة في القتل أو لا.

(القالت) قوله «أو قتل للدخل الجاهلية» تقدم تفسير الدحل، وهو العداوة أيضاً. وقد فسر الحديث حديث أبي شريح الخزاعي أنه ﷺ قال: «أعنى الناس من قتل غير قاتليه، أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الإسلام، أو بصر عينه ما لم تبصر». أخرجه البيهقي (٢٦/٨).

٤- دية الخطأ وشبه العمد

١١١٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «ألا إن دية الخطأ وشبه العمد - ما كان بالسوط والعصا - مائة من الإبل، منها أربعون في بطونها أولادها».

أخرجه أبو داود (٤٥٤٧) والسنائي (٤١/٨) وابن ماجه (٢٦٢٧)، وصححه ابن حبان (٦٠١١).

قال ابن القطان: هو صحيح، ولا يضره الاختلاف.

وتقدم الكلام في الحديث، وإنما ذكره المصنف تفسيراً للحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب. وفيه تغليظ عقل الخطأ ولم يبيته هنالك فيئنه هنا.

بالبشارة، فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ عَمْدًا، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَعَلَى الْعَاقِلَةِ.

٧ - دية الموضح

١١١٩ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٩/٢) وَالْأَثَرُشَابِيُّ دَاوُدَ (٤٥٦٦)، السَّيَمِيُّ (١٣٩٠)، النَّسَائِيُّ (٥٧/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٥٥).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ، عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ [الْمُسَيَّبِيُّ (٧٨٥)].

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

(أَنَّهُ ﷺ قَالَ «الْمَوَاضِحُ» جَمْعٌ مُوَضِّحَةٌ «خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَثَرُشَابِيُّ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ كُلُّهُنَّ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ، وَهُوَ يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ.

وَمَوْضِعُ الْوَجْهِ وَالرَّاسِ سَوَاءٌ بِالْإِجْمَاعِ إِذَا هُمَا كَالْعَضْوِ الْوَاحِدِ.

٨ - دية أهل الذمة نصف دية المسلم

١١٢٠ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ يَنْصَفُ عَقْلَ الْمُسْلِمِينَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٣/٢) وَالْأَثَرُشَابِيُّ دَاوُدَ (٤٥٨٣)، السَّيَمِيُّ (١٤١٣)، النَّسَائِيُّ (٤٥/٨).

وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ «دِيَةُ الْمُتَعَاهِدِ يَنْصَفُ دِيَةَ الْخَرِّ».

وَلِلنَّسَائِيِّ (٤٤/٨): «عَقْلُ الْمَرْأَةِ يَنْصَفُ عَقْلَ الرَّجُلِ حَتَّى يَتَلَفَ الثَّلَثُ مِنْ دِيَّتِهَا» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «عَقْلُ الذِّمَّةِ يَنْصَفُ

عَقْلَ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَثَرُشَابِيُّ. وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «دِيَةُ

الْمُتَعَاهِدِ يَنْصَفُ دِيَةَ الْخَرِّ». وَلِلنَّسَائِيِّ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ يَنْصَفُ عَقْلَ

الرَّجُلِ حَتَّى يَتَلَفَ الثَّلَثُ مِنْ دِيَّتِهَا» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ لَكَيْتَهُ قَالَ

ضَامِينَ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمِيُّ، وَهُوَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا إِلَّا أَنَّ مِنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى لِمَنْ وَصَلَهُ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَضَمُّنِ الْمُتَطَبِّبِ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ نَفْسٍ فَمَا دُونَهَا سِوَاةِ أَصَابِ بِالسَّرَايَةِ أَوْ بِالْبَاشِرَةِ وَسِوَاةِ كَانَ عَمْدًا، أَوْ خَطَأً. وَقَدْ ادَّعَى عَلَى هَذَا الْإِجْمَاعُ.

وَفِي «نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» (٤٤٢/٣) إِذَا اعْتَنَى أَيُّ الْمُتَطَبِّبِ كَانَ عَلَيْهِ الضَّرْبُ وَالسَّجُنُ وَالذِّمَّةُ فِي مَالِهِ وَقِيلَ: عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُتَطَبِّبَ هُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ خَبَرَةٌ بِالْعِلَاجِ وَلَيْسَ لَهُ شَيْخٌ مَعْرُوفٌ وَالطَّبِيبُ الْحَادِقُ هُوَ مَنْ لَهُ شَيْخٌ مَعْرُوفٌ وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ بِجَوْدَةِ الصَّنْعَةِ وَإِحْكَامِ الْمَعْرِفَةِ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ» (١٤٢/٤): إِنَّ الطَّبِيبَ الْحَادِقَ هُوَ الَّذِي يُرَاعِي فِي عِلَاجِهِ عَشْرِينَ أَمْرًا وَسَرَدَهَا هُنَالِكَ.

قَالَ: وَالطَّبِيبُ الْجَاهِلُ إِذَا تَعَاطَى عِلْمَ الطَّبِّ أَوْ عِلْمَهُ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ بِهِ مَعْرِفَةٌ، فَقَدْ هَجَمَ بِجَهَالَتِهِ عَلَى إِتْلَافِ الْأَنْفُسِ وَأَقْدَمَ بِالتَّهَوُّرِ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُهُ فَيَكُونُ قَدْ غَرَّرَ بِالْعَلِيلِ فَيَلْزِمُهُ الضَّمَانُ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْمَعَاجِلَ إِذَا تَعَدَّى قَتَلَتْ الْمَرِيضَ كَانَ ضَامِنًا.

وَالْمَتَّعِطِي عِلْمًا أَوْ عَمَلًا لَا يَعْرِفُهُ مُتَعَدٍّ، فَإِذَا تَوَلَّدَ مِنْ فَعْلِهِ التَّلَفُ ضَمَنَ الدِّمَّةَ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْدُ بِذَلِكَ دُونَ إِذْنِ الْمَرِيضِ وَجَنَابَةِ الطَّبِيبِ عَلَى قَوْلِ عَائِدَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى عَاقِلَتِهِ هـ.

وَأَمَّا إِعْنَاتُ الطَّبِيبِ الْحَادِقِ، فَإِنَّ كَانَ بِالسَّرَايَةِ لَمْ يَضْمَنْ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهَا سَرَايَةٌ فَعَلٌ مَادُونٌ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَمِنْ جِهَةِ الْمَعَاجِلِ.

وَهَكَذَا سَرَايَةٌ كُلُّ مَادُونٍ فِيهِ لَمْ يَتَعَدَّ الْفَاعِلُ فِي سَبِيهِ كَسَرَايَةِ الْحَدِّ وَسَرَايَةِ الْقَصَاصِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ أَوْجَبَ الضَّمَانَ بِهَا.

وَفَرَّقَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ الْفَعْلِ الْمَقْدَرِ شَرْعًا كَالْحَدِّ وَغَيْرِ الْمَقْدَرِ كَالْتَعَزِيرِ، فَلَا يَضْمَنْ فِي الْمَقْدَرِ وَيَضْمَنْ فِي غَيْرِ الْمَقْدَرِ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْإِجْتِهَادِ، فَهُوَ فِي مِظَنِّ الْعُدْوَانِ، وَإِنْ كَانَ الْإِعْنَاتُ

ابن كثير: إنه من رواية إسماعيل بن عياش، وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يُخْتَجُّ به عند جمهور الأئمة، وهذا منه.

قلت: تعتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين، وقبلوه في الشاميين والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لثقته وضبطه، وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن إسماعيل عن ابن جريج، وابن جريج ليس بشامي.

واعلم أنه اشتمل الحديث على مسألتين:

(الأولى) في دية أهل الذمة وهما للعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نصف دية المسلم كما أفاده الحديث.

قال الخطابي في معالم السنن (٣٧٤/٦): ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير.

وهو قول مالك وإبن شبرمة وأحمد بن حنبل غير أن أحمد قال: إذا كان القتل خطأ، فإن كان عمداً لم يُقَدِّ به وتضاعف عليه اثنا عشر ألفاً.

وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري: دية المسلم، وهو قول الشعبي والنخعي ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود.

وقال الشافعي وإسحاق بن راهوية: دية الثلث من دية المسلم انتهى.

فعرفت أن دليل القول الأول حديث الكتاب.

واستدل للقول الثاني، وهو قول الحنفية وإليه ذهب الهادي بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَتَّبِعُونَ يَتَّبِعُهُمْ يَتَّبِعُوا﴾ [النساء: ٩٢].

قالوا: فذكر الدية والظاهر فيها الإكمال.

وبما أخرجه البيهقي (١٠٢/٨) عن ابن جريج عن الزهري عن أبي هريرة قال: «كَانَتْ دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ دِيَةِ الْمُسْلِمِينَ».... الحديث.

واجب بالذمة مجملة وحديث الزهري عن أبي هريرة مرسل ومراسيل الزهري قبيحة وذكروا آثاراً كلها ضعيفة الإسناد.

ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم (رقم ١١٠٢) «وَفِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ يَأْتِي مِنَ الْإِبِلِ»، فإنه دل على أن غير المؤمنة بخلافها، وكأنه جعل بيان هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي [ترتيب المسند (٣٥٦)] نفسه عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف. وفي دية الجوسي بشاة واحدة ومثله عن عثمان رضي الله عنه فجعل قضاء عمر رضي الله عنه مبيناً للقدر الذي أجله مفهوم الصفة، ولا يخفى أن دليل القول الأول أقوى، ولا سيما وقد صرح الحديث إمامان من أئمة السلف.

(المسألة الثانية) ما أفاده قوله «وللنساء» أي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه «عَقَلَ الْمَرْأَةُ مِثْلَ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهَا»، وهو دليل على أن أرض جراحات المرأة يكون كإرض جراحات الرجل إلى الثلث وما زاد عليه كان جراحاتها مخالفة لجراحاته والمخالفة بأن يلزم فيها نصف ما يلزم في الرجل وذلك لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله ﷺ في حديث معاذ «دِيَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ»، وهو إجماع يقيس عليه مفهوم المخالفة من أرض جراحة المرأة على الدية الكاملة وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء، وهو قول عمر وجماعة من الصحابة.

وذهب علي رضي الله عنه والهادوية والحنفية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل.

وأخرج البيهقي (٩٥/٨) عن علي أيضاً أنه كان يقول: جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر.

ولا يخفى أنه قد صحح ابن خزيمة حديث «إِنْ عَقَلَ الْمَرْأَةُ كَعَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ» فالعمل به متعين والظن به أقوى ويؤيد ذلك فقهاء المدينة السبعة وجمهور أهل المدينة.

وهو مذنب مالك واحد ونقله أبو محمد المقدسي عن عمر وابنه. وقال: لا نعلم لهما مخالفاً من الصحابة إلا عن علي رضي الله عنه، ولا نعلم كونه عنه قال ابن كثير: قلت: هو ثابت عنه.

وفي المسألة أقوال أخر بلا دليل تأمض.

٩- لا قَوْلَ في جراح بلا قصد

١١٢١- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ فَتَكُونَ دِمَاءَ بَيْنِ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ، وَلَا حَمَلِ سِلَاحٍ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّفَهُ (٩٥/٣).

(وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ» يَبْنِيهِ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظِ «مَاءٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا» وَتَقْدَّمَ.

(وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ)

وَيَبْنِي شِبْهُ الْعَمْدِ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ) النَّزْوُ: يَفْتَحُ النَّوْنُ فَرَايَ فَوَاوٍ أَيْ يَشُبُّ الشَّيْطَانُ (فَتَكُونَ دِمَاءَ بَيْنِ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ، وَلَا حَمَلِ سِلَاحٍ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّفَهُ) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧٠/٨) بِإِسْنَادِهِ وَلَمْ يُصَحِّفْهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْجَرَاخُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ بِسِلَاحٍ بَلْ بِحَجَرٍ، أَوْ عَصَاٍ أَوْ نَحْوِهِمَا، فَإِنَّهُ لَا قَوْلَ فِيهِ، وَأَنَّهُ شِبْهُ الْعَمْدِ فَيُلْزَمُ فِيهِ الدِّيَةُ مُغْلَظَةً كَمَا تَقْدَّمُ فِي دِيَةِ الْعَمْدِ.

وَقَدْ تَقْدَّمَ أَنَّ الدِّيَةَ فِي الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ تَكُونُ ثَلَاثًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَأَنَّهَا أَرْبَاعٌ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ وَتَقْدَّمَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَنَّهَا تَكُونُ أَحْمَاسًا كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَاضِي (بِرَقْم ١١٠٣) فِي الْخَطِّ فَقَدْ تَقْدَّمَ أَنَّهُ قَالَ بِهِ أَصْحَابُ الرَّايِ وَغَيْرُهُمْ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِبْتِنَاءِ شِبْهِ الْعَمْدِ وَقَدْ مَنَّا أَنَّهُ الْحَقُّ.

١٠- من جعل الدية اثني عشر ألفاً

١١٢٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا».

رَوَاهُ الْأَرْمَنَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٨٨)، النَّسَائِيُّ (٤٤/٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٦٢٩) وَرَوَّجَهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ [«الْعَلَّة» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٤٦٣/١)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا» بَيْنَ الْبَيْهَقِيِّ أَنْ الْمَرَادَ دَرَعًا.

(رَوَاهُ الْأَرْمَنَةُ وَرَوَّجَهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ). وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَ هَذَا.

وَأَمَّا رَوَّجَهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ لَمَّا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَمِينٍ رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا قَالَ لَنَا فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرَّةً وَاحِدَةً وَأَكْثَرُ مَا كَانَ يَقُولُ: عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ وَكَوْنُهُ قَالَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً كَافٍ فِي الرُّفْعِ، فَإِنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا لَحُكْمَ بَرْفَعِ الْحَدِيثِ فإِرْسَالُهُ مَرَارًا لَا يَقْدَحُ فِي رَفْعِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَإِلَى هَذَا ذَقَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

وَذَقَبَ الْهَادَوِيَّةُ وَأَخْلَ الْعِرَاقُ أَنَّهَا عَشْرَةُ أَلْفٍ دَرَعٍ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ: لِقَوْلِ عَلِيٍّ بِهِ، وَهُوَ تَوْقِيفٌ انْتَهَى.

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَطْرُدْ هَذَا فِيمَا يَنْقُلُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ تَارَةً يَقُولُ: مِثْلَ هَذَا وَتَارَةً يَقُولُ إِنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ اجْتِنَاهُ، وَلَا يُلْزَمَانَا وَدَعَا تَوْقِيفَ غَيْرِ صَحِيحَةٍ إِذْ مِثْلُ هَذَا فِيهِ لِلْاجْتِنَاهِادِ مَسْرَحٌ.

١١- لا يُطَلَّبُ أَحَدٌ بِجَنَايَةِ غَيْرِهِ

١١٢٣- وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ: أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٨٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٠٨)، وَصَحَّفَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (٧٧٠).

(وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَبِالْمُلْتَمِثَةِ اسْمُهُ رِفَاعَةُ بْنُ يَرْبُوعٍ يَفْتَحُ الْمُثَنَاءُ التَّحْنِيَّةَ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ فَرَاءَ فَمَوْحِدَةً

فِيهِ النَّسْبَةُ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَدَّاهُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ.
(قَالَ «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَنَمِيْ أَنِي، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ:

أَنِي وَأَشْهَدُ بِهِ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ
النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ)

١- قصة مع يهود

١١٢٤- عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ
رِجَالٍ مِنْ كُتُبَاءِ قَوْمِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ،
وَمُحَيِّصَةَ بِنْتَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ
أَصَابِهِمْ فَأَتَيْ مُحَيِّصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ
قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ. فَقَالَ: أَنْتُمْ
وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَأَقْبَلَ هُمُ
وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَذَهَبَ
مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كِبَرُ»
يُرِيدُ السَّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ. وَإِنَّمَا أَنْ
يَأْذَنُوا بِحَرْبٍ» فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ. فَكَتَبُوا: إِنَّا
وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ لِحُوَيْصَةَ، وَمُحَيِّصَةَ، وَعَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ: «أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَجِيقُونَ دَمَ
صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَيَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟»
قَالُوا: لَيْسُوا مُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ
عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مِائَةَ نَاقَةٍ.

قَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ.

نَقَّحَ عَلَيْهِ [البحاري (٦٨٩٨)، مسلم (١٦٦٩)]

(وعن سهل بن أبي حنمة) بفتح المهملة وسكون المثناة،
واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسي أنصاري.
(عن رجال من كُتُبَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ
بَضُمَ الْمِيمُ فَحَاءُ مُهْمَلَةٌ فَشَاءُ نَحْوُهُ مُشَدَّدَةٌ فَصَادَ مُهْمَلَةٌ.

(ابن مسعود خرجا إلى خيبر من جهدٍ بضم الجيم وفتحها
المشقة هنا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦٣)
وَإِبْنُ مَاجَةَ (١٨٥١) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ أَنَّهُ شَهِدَ
حِجَّةَ الْوُدَّاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ «لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ،
وَلَا يَجْنِي جَانٍ عَلَى وَلَدِهِ».

وَلِي الْبَابِ رَوَايَاتُ أُخْرَى تُعَضِّدُهُ.

وَالْجَنَاحَةُ: الذَّنْبُ، أَوْ مَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ
الْعِقَابَ، أَوْ الْقَصَاصَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ أَحَدٌ بِجَنَاحَةٍ غَيْرِهِ سِوَاءَ كَانَ
قَرِيبًا كَالْأَبِ وَالْوَلَدِ وَغَيْرِهِمَا، أَوْ أَجْنَبِيًّا فَالْجَنَاحَةُ يُطَالَبُ وَحْدَهُ
بِجَنَاحَتِهِ، وَلَا يُطَالَبُ بِجَنَاحَتِهِ غَيْرُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ
وِزْرَ أُخْرَى»، فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ أَمَرَ الشَّارِعُ بِتَحْمِلِ الْعَاقِلَةِ الدِّيَّةَ فِي
جَنَاحَةِ الْخَطِيئَةِ وَالْقَسَامَةِ.

قُلْتُ: هَذَا مُخَصَّصٌ مِنَ الْحُكْمِ الْعَامِّ.

وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ تَحْمِيلِ الْجَنَاحَةِ بَلْ مِنْ بَابِ
التَّعَاذِيرِ وَالتَّنَاصُرِ فِيمَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

٣- بَابُ الْقَسَامَةِ

بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الْمُهْمَلَةِ: مَصْدَرٌ أَقْسَمَ قَسَمًا وَقَسَامَةً.

وَهِيَ الْأَيْمَانُ تُقْسَمُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ إِذَا ادَّعَا الدَّمَ، أَوْ
عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمُ الدَّمَ.

وَخَصَّ الْقِسْمُ عَلَى الدَّمِ بِالْقَسَامَةِ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْقَسَامَةُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ اسْمٌ لِلْقَوْمِ
الَّذِينَ يُقْسَمُونَ وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ اسْمٌ لِلْأَيْمَانِ.

وَفِي «الْقَامُوسِ»: الْقَسَامَةُ: الْجَمَاعَةُ يُقْسَمُونَ عَلَى الشَّيْءِ
وَيَأْخُذُونَهُ، أَوْ يَشْهَدُونَ.

وَفِي «الضِّيَاءِ»: الْقَسَامَةُ: الْأَيْمَانُ تُقْسَمُ عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا

(أَصَانَهُمْ فَأَتَى مُحِصَّةً مُغَيَّرَ الصِّغَةِ.

وَتَكَلَّمَ عَلَى مَسَائِلَ.

(فَاخِيرَ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطَرَحَ مُغَيَّرَانِ أَيْضًا.

(فِي عَيْنِ فَأَتَى) أَيْ مُحِصَّةً (يَهُودَ) اسْمُ جَنْسٍ يُجْمَعُ عَلَى يَهُدَانَ.

(فَقَالَ أَتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ لِقَابِلٍ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَفُتِحَ الْوَاوُ فَمُنْشَأَةٌ تُحْيِيَةٌ مُشَدَّدَةٌ فَصَادٌ مُهْمَلَةٌ (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ فَلَقَبَ مُحِصَّةً لِيَتَكَلَّمَ) وَكَانَ أَصْغَرَ مِنْ حُوَيْصَةَ.

وَفِي رَوَايَةٍ «فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمَ وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبُرَ كَبْرٌ) بِلَفْظِ الْأَمْرِ فِيهِمَا الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ

(بِرِوَايَةِ السَّنَنِ) مُدْرَجٌ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ «كَبُرَ» أَيْ يَتَكَلَّمَ مِنْ كَانَ أَكْبَرَ سَنًا.

(«فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِصَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنْ يَأْتِيَا أَيْ الْيَهُودَ (صَاحِبِكُمْ) أَيْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ (وَأَمَّا أَنْ يَأْتِيَا بِخَرْبٍ فَكُتِبَ) أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ) أَيْ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُمْ قَتَلُوا عَبْدَ اللَّهِ.

(«فَكَتَبُوا أَيْ الْيَهُودَ إِمَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ أَيْ النَّبِيُّ ﷺ) لِحُوَيْصَةَ وَمُحِصَّةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ (أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِفُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ قَالُوا لَا).

وَفِي رَوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٦٩) (٣) قَالُوا لَمْ نَحْضُرْ وَلَمْ نَشْهَدْ. وَفِي بَعْضِ الْفَاطِطِ الْبَخَارِيِّ (٦٨٩٨) أَنَّهُ «قَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ قَالُوا مَا لَنَا بَيِّنَةٌ، فَقَالَ أَتَخْلِفُونَ.

(قَالَ فَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ قَالُوا لَيْسُوا مُسْلِمِينَ).

وَفِي لَفْظٍ «قَالُوا لَا نَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ.

وَفِي لَفْظٍ (٣١٧٣) «كَيْفَ نَأْخُذُ بِإِيمَانٍ قَدِمَ كُفَّارٌ».

(«فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَيْنِدِهِ قَبَعَتْ إِلَيْهِمْ مِائَةٌ نَاقَةً.

قَالَ سَهْلٌ: فَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً حَمْرَاءً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَصْلُ كَبِيرٍ فِي ثُبُوتِ الْقِسَامَةِ عِنْدَ الْقَاتِلِينَ بِهَا وَهُمْ الْجَاهِلِيُّونَ، فَإِنَّهُمْ اثْبَتُوهَا وَيُسَوِّوْا أَحْكَامَهَا.

(الأولى): أَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ الْقِسَامَةَ بِمَجْرَدِ دَعْوَى الْقَتْلِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ مِنْ ذَوْنِ شُبْهَةٍ إجماعاً. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَدَاوُدَ ثُبُوتُهَا مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ، وَلَا دَلِيلَ لَهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الشُّبْهَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ بِهَا الْقِسَامَةُ.

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الشُّبْهَةَ اللَّوْثَ، وَهُوَ كَمَا فِي «النِّهَايَةِ» أَنَّ يَشْهَدُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَلَى إِرْقَارِ الْمَقْتُولِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَنْ فَلَانًا قَتَلَنِي، أَوْ يَشْهَدُ شَاهِدَانِ عَلَى عداوةٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَهْدِيدٍ لَهُ مِنْهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَهُوَ مِنَ اللَّوْثِ التَّلَطُّحُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ كَالْهَادَوِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: وَجُودُ الْمَيِّتِ وَبِهِ اثْرُ الْقَتْلِ فِي مَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِمَحْضُورَيْنِ تُثَبِّتُ بِهِ الْقِسَامَةَ عِنْدَهُمْ إِذَا لَمْ يَدَّعِ الْمُدْعَى عَلَى غَيْرِهِمْ قَالُوا: لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَّتْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَرَدَّ بِأَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ أَصَحُّ مَا وَرَدَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اللَّوْثِ وَحَقِيقَتُهُ شُبْهَةٌ يَغْلِبُ الظَّنُّ بِالْحُكْمِ بِهَا كَمَا فَصَّلْتُ فِي النَّهَايَةِ، وَهُوَ هُنَا الْعَدَاوَةُ فَلِهَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَالثَّانِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهَذَا قِسَامَةٌ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمَقْتُولِ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِمْ عَدَاوَةٌ كَمَا كَانَ فِي قِصَّةِ خَيْرٍ.

قَالُوا: فَإِنَّهُ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَيَلْقِيهِ فِي مَحَلٍّ طَائِفَةٍ لِيَسَبَّ إِلَيْهِمْ.

وَقَدْ عُدُّوا مِنْ صُورِ اللَّوْثِ: قَوْلُ الْمَقْتُولِ قَبْلَ وَفَاتِهِ: قَتَلَنِي فَلَانٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ اثْرٌ، أَوْ يَقُولُ: جَرَحَنِي وَيَذْكُرُ الْعَمْدَ وَادَّعَى مَالِكٌ أَنَّهُ نَمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأَثَمَةَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

وَرَدَّهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ مِنْ قُبْهَاءِ الْأَمْصَارِ غَيْرُهُ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ اللَّيْثُ وَاخْتَجَّ مَالِكٌ بِقِصَّةِ بَقْرَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِنَّهُ أَحْيَا الرَّجُلَ وَآخِرَ بِقَاتِلِهِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ ذَلِكَ مُعْجَزَةٌ لَنَبِيٍّ وَتَصْدِيقُهَا قَطْعِيٌّ.

قُلْتُ: وَلأنَّهُ أَحْيَاهُ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَيْنٌ قَاتِلُهُ، فَإِذَا أَحْيَا اللَّهُ

مَقْتُولًا بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَيْنَ قَاتِلِهِ قُلْنَا بِهِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ أَبَدًا.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُهُ بِأَنَّ الْقَاتِلَ يَطْلُبُ غَفْلَةَ النَّاسِ فَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ خَبَرُ الْمَجْرُوحِ أَذَى ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الدَّمَاءِ غَالِبًا وَلِأَنَّهَا حَالَةٌ يَتَحَرَّى فِيهَا الْمَجْرُوحُ الصَّدْقَ وَيَتَجَنَّبُ الْكَذِبَ وَالْمَعَاصِي وَيَتَحَرَّى التَّقْوَى وَالْبِرَّ فَرَجَبَ قَبُولُ قَوْلِهِ، وَلَا يَغْنَى ضَعْفُ هَذِهِ الْأَسْتِدْلَالَاتِ. وَقَدْ عُدُّوا صَوْرَ اللَّوْثِ مَبْسُوطَةً فِي كُتُبِهِمْ.

(المسألة الثانية): أَنَّهُ بَعْدَ كُبُوتِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْقَتْلِ وَكُلِّ عَلَى أَصْلِهِ ثَبُتَ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ الْقَسَامَةُ فَثَبُتَ أَحْكَامُهَا، فَمَنْهَا الْقَصَاصُ عِنْدَ كَمَالِ شُرُوطِهَا لقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «تَسْتَحِقُّونَ قَتِيلَكُمْ أَوْ صَاحِبِيكُمْ بِأَيِّدَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِدِينِيهِ».

وقَوْلُهُ (دم صاحبكم) فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (١٦٦٩)، (٢) «يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِدِينِيهِ»، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ» الْحَدِيثُ يُشْعِرُ بَعْدَمَ الْقَصَاصِ إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّصْرِيحَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَقْوَى فِي الْقَوْلِ بِالْقَصَاصِ، وَهَذَا مُذْعَبٌ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ ثَبِتَ الْقَوْدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى جَمَاعَةٍ حَلَفُوا وَثَبِتَتْ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَفِي قَوْلِ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَصَاصُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا حَلَفَ خَمْسِينَ مِثْنًا، فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَازِمَةٌ لِلْوَرِثَةِ ذِكْرًا كَانُوا، أَوْ إِنَّمَا عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

وَمِنْهَا أَنْ يُدَى بِإِيمَانِ الْمُدْعِي فِي الْقَسَامَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الدَّعَاوِي كَمَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ» [البارقعي (٢١٧/٤)]. وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْسَ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٦/١٠) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ.

قَالُوا: وَالْأَنْ جِنَّةُ الْمُدْعَى إِذَا قَوِّتَ بِشَهَادَةٍ أَوْ شَهَادَةٍ صَارَتِ الْيَمِينُ لَهُ وَمِنْهَا الشَّيْبَةُ قُوَّةُ فَصَارَ الْمُدْعَى فِي الْقَسَامَةِ مُشَاهِبًا لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ التَّائِيْدُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَفَقَّهَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَلَا يَمِينُ عَلَى الْمُدْعِي فَيَحْلِفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ

الْقَرْيَةِ مَا قَتَلْنَاهُ، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلَهُ وَإِلَى هَذَا جَنَحُ الْبَخَارِيِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فِي قِصَّةِ الْأَنْصَارِ وَيَهُودِ خَيْبَرَ فَيَرُدُّ الْمُخْتَلَفُ إِلَى التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفُوا فَهَلْ تَلَزَمُهُمُ الدِّيَّةُ أَمْ لَا.

ذَعَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَلَزَمُهُمُ الدِّيَّةُ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَفَقَّهَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُمْ إِذَا حَلَفُوا خَمْسِينَ مِثْنًا بِرِثْوَاهُ، وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِ تَدُلُّ قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ الْآيَةَ.

وَاسْتَدَلَّ الْجَمَاعَةُ الْمَذْكُورَةُ وَمَنْ مَعَهُمْ فِي إِيْجَابِ الدِّيَّةِ بِأَحَادِيثَ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ لَعَدِمَ صَحُّ رَفْعِهَا عِنْدَ اثْنَةِ هَذَا الشَّانِ.

وقَوْلُهُ (قوله رسول الله ﷺ من عدوه). وَفِي لَفْظِ «أَنَّهُ وَدَاهُ» مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ.

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ اقْتَرَضَهَا مِنْهَا، وَأَنَّهُ لَمَّا تَحَمَّلَهَا ﷺ لِلْإِصْلَاحِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْقَضَاءِ عَنِ الْغَرَمِ لَمَّا غَرَمَهُ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ فَلَمْ يَأْخُذْهَا ﷺ لِنَفْسِهِ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحْمِلُ لَهُ وَلَكِنْ جَرَى إِعْطَاءُ الدِّيَّةِ مِنْهَا جَرَى إِعْطَائِهَا فِي الْغَرَمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَى ذَلِكَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ، فَلَا يَصِحُّ، فَإِنَّ غَرَمَ أَهْلِ الدَّمَةِ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْيَهُودَ لَمْ تَلَزَمُهُمُ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ الْمُدْعُونَ كَمَا عَرَفَتْ فَمَا وَدَاهُ ﷺ إِلَّا تَبَرُّعًا مِنْهُ لئَلَّا يُهْدَرَ دَمُهُ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ (١٢/٨) أَنَّهُ ﷺ قَسَمَهَا عَلَى الْيَهُودِ وَأَعَانَهُمْ بَعْضُهَا، فَقَالَ ابْنُ الْقَيْسِ «رَوَاهُ الْمَعَادُ (١٣/٥)»: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، فَإِنَّ الدِّيَّةَ لَا تَلَزِمُ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ بِمَجْرَدِ دَعْوَى الْقَتِيلِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِقْرَارِهِ أَوْ يَمِينَةٍ أَوْ إِيمَانِ الْمُدْعِي وَلَمْ يَوْجَدْ هُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُدْعِي أَنْ يَحْلِفُوا فَأَبَوْا فَكَيْفَ يَلْزَمُ الْيَهُودَ بِالدِّيَّةِ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى اتَّهَمَتْ.

قُلْتُ: وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُكْمٌ مِنْهُ ﷺ بِالْقَسَامَةِ أَصْلًا كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ، وَإِنَّمَا دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى جَوَابَةِ الْوَقَائِعِ فَقَطْ، وَذَكَرَ لَهُمْ ﷺ قِصَّةَ الْحُكْمِ عَلَى التَّقْدِيرِينَ. وَمَنْ ثُمَّ كَتَبَ إِلَى يَهُودَ بَعْدَ أَنْ دَارَ بَيْنَهُمُ الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ

وسبأني تحقيقه.

عليه.

وبأن الأيمان لا تأثر لها في إثبات الدماء.

وبأن الشرع ورد بأنه لا يجوز الحلف على ما علم قطعاً، أو شهوداً حسناً، وبأنه ﷺ لم يحكم بها، وإنما كانت حكماً جاهلياً فتلطف بهم رسول الله ﷺ ليرى كيف لا يجري الحكم بها على أصول الإسلام.

وبأن أنه لم يحكم بها أنهم لما قالوا له: وكيف غلف ولم تحضر ولم نشاهد؟ لم يبين لهم أن هذا الحلف في القسامة من شأنه ذلك، وأنه حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله: «يخلف لكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين» فلم يوجب ﷺ، وبين لهم أن ليس لكم إلا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً مسلمين كانوا، أو غيرهم بل عدل إلى إعطاء الدية من عنده ﷺ، ولو كان الحكم ثابتاً لبين وجهه لهم بل تقريره ﷺ لهم على أنه لا حلف إلا على شيء مشاهد مرئي دليل على أنه لا حلف في القسامة؛ لأنه لم يطلب ﷺ اليهود للإجابة عن خصومهم في دعواهم فالقصة مُنادية بأنها لم تخرج مخرج الحكم الشرعي إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فهذا أقوى دليل بأنها ليست حكماً شرعياً.

وإنما تلطف ﷺ في بيان أنها ليست بحكم شرعي بهذا التدرج المتأنيء بعدم ثبوتها شرعاً وأقرهم ﷺ بأنهم لا يملفون على ما لا يعلمونه، ولا شاهدوه، ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد أن إيمان القسامة من شأنها أن تكون على ما لا يعلم.

وبذا تعرف بطلان القول بأن في القصة دليلاً على الحكم على الغائب إذ لا حكم فيها أصلاً. وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للأصول بأنها مُخصصة من الأصول؛ لأن للقسامة سنة مُستقلة بنفسها مُنفردة مُخصصة للأصول كسائر المخصصات للحاجة إلى شرعيتها حيطة لحفظ الدماء وردع المعتدين.

ووجه بطلانه أنه فرع ثبوت الحكم بها عن الشارع فلزم ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً حسناً ولكن لم يثبت الحكم بها كما عرفناك.

وأما ما في حديث مسلم «أنه ﷺ أقر القسامة على ما

وقوله «فكتبوا والله ما قلنا» فيه دليل على الاكتفاء بالكتابة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة.

(فائدة) اختار مالك إجراء هذه الدعوى في الأموال فأجاز شهادة المسلوبين على السالين، وإن كانوا مدعين.

قال: لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة والانفراد عن الناس انتهى.

ولا يخفى أنه لا يتم هذا إلا بعد ثبوت أنه ﷺ حكم بالقسامة وعرفناك هنا عدم نهوض ذلك واستزاده بياناً عن قريش، وإذا ثبت فهذا قياس من مالك مُصادم لنص «التيئة على المدعي واليمين على المنكبر» إلا أن يكون مذهبه جواز تخصيص عموم النص بالقياس للعلماء كلام في حججية العام بعد تخصيصه.

١١٢٥- وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتِيلِ ادَّعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٧٠)

قوله (على ما كانت عليه في الجاهلية) كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري (٣٨٤٥) في قصة الهاشمي في الجاهلية.

وفيها «أن أبا طالب قال: للقاتل اختر من إحدى ثلاث إن شئت أن تؤدى مائة من الإبل، فإنك قتلت صاحبنا خطأ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، وإن آبيت قتلناك به».

وفيه دليل على ثبوت القتل بالقسامة.

واعلم أنا قد أشرنا إلى أنه لم يثبت القسامة إلا الجاهليين كما قررناه عنهم.

وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة وابن غلبه والناصر إلى عدم شرعيتها لمخالفتها الأصول المقررة شرعاً فإن الأصل أن التيئة على المدعي واليمين على المدعى

كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَبِيلِ أَدْعُوَةَ عَلَى الْيَهُودِ، فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الْقِصَّةِ الَّتِي فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ. وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقْضِ بِهَا فِيهِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ. وَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الذِّئْبُ الْقَاتِلُ لَا الْعَاقِلَةُ كَمَا قَالَ أَبُو طَالِبٍ: إِنَّمَا أَنْ تُؤَدِّيَ مَائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهَا مِنْ مَالِهِ لَا مِنْ عَاقِلَتِهِ، أَوْ يَحْلِفُ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ، أَوْ تَقْتُلَ وَغَنَّا فِي قِصَّةِ خَيْرٍ لَمْ يَقْعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَلِذَا الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ لَمْ يَحْلِفُوا وَلَمْ يُسَلِّمُوا دِيَّةً وَلَمْ يُطْلَبْ مِنْهُمْ الْحَلْفُ.

وَلَيْسَ هَذَا قَدْحًا فِي رِوَايَةِ الرَّادِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلْ فِي اسْتِثْنَائِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفَادَ حَدِيثُهُ أَنَّهُ اسْتَبْطَأَ قِضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْقَسَامَةِ مِنْ قِصَّةِ أَهْلِ خَيْرٍ وَلَيْسَ فِي تِلْكَ الْقِصَّةِ قِضَاءٌ وَعَدَمُ صَحَّةِ الْاسْتِثْنَاءِ جَائِزٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ هِيَ الَّتِي يَتَعَيَّنُ قَبُولُهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الزُّنَادِ: «قَتَلْنَا بِالْقَسَامَةِ وَالصَّحَابَةَ مُتَوَافِرُونَ إِنِّي لَأَرَى أَنَّهُمْ أَلْفُ رَجُلٍ فَمَا اخْتَلَفَ مِنْهُمْ اِثْنَانِ»، فَإِنَّهُ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٣٥/١٢) إِنَّمَا نَقَلَهُ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ خَارِجَةٍ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ كَمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ وَإِلَّا فَأَبُو الزُّنَادِ لَا يَثْبُتُ أَنَّهُ رَأَى عَشْرَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَضْلًا عَنِ أَلْفٍ انْتَهَى.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِمَا رَوَاهُ أَبُو الزُّنَادِ لِثُبُوتِ مَا رَوَاهُ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ الْفَقِيهَةِ الثَّقَى، وَإِنَّمَا دُلَّسَ أَبُو الزُّنَادِ بِقَوْلِهِ «قَتَلْنَا» وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ قَتَلَ مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُمْ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ غَايَتَهُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَنْ خَارِجَةَ فَعَلَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ حَتَّى يَكُونَ حُجَّةً.

وَلَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ فَعَلِ عُمَرُ بِالْقَسَامَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْقَتْلِ بِهَا إِنَّمَا نِزَاعَاتِي فِي ثُبُوتِ حُكْمِهِ ﷺ بِهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ.

٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

الْبَغْيُ مُصَدَّرٌ بِنِ عَلَيْهِ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ بِنِ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ عَنَى وَظَلَمَ وَعَدَلَ عَنِ الْحَقِّ، وَلَهُ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ وَذَكَرَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِيُّ هُنَا وَسَاقَهُ

١- تحريم قتال المسلم

١١٢٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٧٤)، مُسْلِمٌ (٩٨).

إِنِّي مِنْ حَمَلَةِ لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ كُنْتُ بِمَحْمِلِهِ عَنْ الْمَقَاتِلَةِ إِذَا الْقَتْلُ لَازِمٌ لِحَمْلِ السِّيفِ فِي الْأَغْلَبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا كِنَايَةَ فِيهِ، وَأَنَّ الْمَرَادَ حَمْلَهُ حَقِيقَةً لِإِرَادَةِ الْقِتَالِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ «عَلَيْنَا».

وَقَوْلُهُ (فَلَيْسَ مِنَّا) تَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَنَّ الْمَرَادَ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَتِنَا وَهَدَيْنَا، فَإِنَّ طَرِيقَتَهُ ﷺ نَصَرَ الْمُسْلِمَ وَالْقِتَالُ دُونَهُ لَا تَرْوِيهِ وَإِخَافَتُهُ وَقِتَالُهُ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُسْتَحْلِ.

فَإِنْ اسْتَحْلَ الْقِتَالُ لِلْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِاسْتِحْلَالِهِ الْحَرَمَ الْقَطْعِيَّ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قِتَالِ الْمُسْلِمِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ.

وَأَمَّا قِتَالُ الْبَغَاةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ خَارِجٌ مِنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ.

٢- مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ لَا يُقَاتَلُ

١١٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ فَمِيتَتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٤٨).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَتُهُ مِيتَةُ» يَكْسِرُ الْمِيمَ مُصَدَّرٌ نَوْعِي (جَاهِلِيَّةٍ). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

تَمَامُهُ فِي مُسْلِمٍ «يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِهَذَا، وَهُوَ مِنْ أَصَحِّ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ: لَا مَطْعَنَ فِي صَحِيحِهِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ لَرَدَّهُ مُعَاوِيَةُ، وَإِنَّمَا قَالَ مُعَاوِيَةُ: «قَتَلَهُ مِنْ جَاءَ بِهِ»، وَلَوْ كَانَ فِيهِ شَكٌّ لَرَدَّهُ، وَانْكَرَهُ حَتَّى أَجَابَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ حِمْرَةَ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ الْمَصْنَفُ فِي التَّلْخِصِ (٤/٤٣) وَتَبَيَّنَ الشَّارِحُ فِي تَقْلِيدِهِ مِنْ أَنَّهُ نَقَلَ ابْنَ الْجَوْزِيِّ عَنِ الْخَلَّالِ فِي الْعِلَلِ أَنَّهُ حَكَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ طَرِيقاً لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ صَحِيحٌ [المتخبط من العلل] للخلال (ص ٢٢٢).

وَحُكِيَ إِيضاً عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَمْ يَصَحِّ.

فَقَدْ أَجَابَ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ: الْأَسْتِوْاحُ إِلَى ذِكْرِ هَذَا الْخِلَافِ السَّاقِطِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِبَطْلَانِهِ مِنْ مِثْلِ ابْنِ حَجَرٍ عَصِيَّةٍ شَنِيعَةٍ، فَأَمَّا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْ هَذَا الشَّانَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجِمَتِهِ فِي «التَّذَكُّرَةِ» كَثْرَةَ خَطِيئِهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، فَهُوَ أَجْهَلُ وَأَحَقُّرُ مَنْ أَنْ يَتَهَضَّنَ لِمَعَارِضَةِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَفِرْسَانِهِ وَحَفَاطَتِهِ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَالبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالْحَمِيدِيِّ.

وَقَدْ رَوَاهُ كَامِلاً أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّهْلِيُّ وَالحَاكِمُ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَالقُرْطُبِيُّ وَالإِسْمَاعِيلِيُّ وَالبُرْقَانِيُّ وَأَمَثَلُهُمْ. وَقَدْ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْهُمْ تَوَاتُرَهُ وَصَحَّتْ وَجَاعَةٌ مِنْهُمْ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَنِ وَأَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي آخِرِ تَذَكُّرَتِهِ وَالحَاكِمُ فِي غُلُومِ الْحَدِيثِ لَهُ وَحِكَاةٍ عَنِ ابْنِ خُرَيْمَةَ الْمَعْرُوفِ بِإِمَامِ الْأَثَمَةِ وَلَمْ يَحْكُ أَحَدٌ عَنْهُمْ خِلَافاً فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا الذَّهَبِيُّ، فَإِنَّهُ حَقَّقَ صِحَّةَ دَعْوَاهُ بِمَا أوردَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ الْجَمْعَةِ.

وَالنَّبْعُ مِنَ الصَّحَّةِ بِمَجْرَدِ الْعَصِيَّةِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ صَنِيعُ مَنْ

قَوْلُهُ «عَنِ الطَّاعَةِ» أَيُّ طَاعَةِ الْخَلِيفَةِ الَّذِي وَقَعَ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ وَكَانَ الْمَرَادُ خَلِيفَةَ أَيِّ قَطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ إِذْ لَمْ يُجْمَعِ النَّاسُ عَلَى خَلِيفَةٍ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ انْتِشَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بَلْ اسْتَقَلَّ أَهْلُ كُلِّ إِقْلِيمٍ بِقَائِمِ بَأْمُورِهِمْ إِذْ لَوْ حُمِلَ الْحَدِيثُ عَلَى خَلِيفَةِ اجْتِمَعِ عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ لَقُلْتُ فَائِذَتَهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلِفَارِقِ الْجَمَاعَةِ» أَيُّ خُرُوجٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ اتَّفَقُوا عَلَى طَاعَةِ إِمَامٍ انْتَضَمَ بِهِ شَمْلُهُمْ وَاجْتَمَعَتْ بِهِ كَلِمَتُهُمْ وَحَاطَهُمْ عَنْ عَدُوِّهِمْ.

قَوْلُهُ: (لَمِيتُهُ مِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ) أَيُّ مَنْسُوبَةٍ إِلَى أَهْلِ الْجَهْلِ.

وَالْمَرَادُ بِهِ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ لِمِيتَةٍ مِنْ فَارِقِ الْجَمَاعَةِ بِمَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْكُلَّ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ حُكْمِ إِمَامٍ، فَإِنَّ الْخَارِجَ عَنِ الطَّاعَةِ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَارَقَ أَحَدُ الْجَمَاعَةِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِمْ، وَلَا قَاتَلَهُمْ أَنَا لَا تَقَابَلَهُ لَرَدِّهِ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَيَذَعْنَ لِلْإِمَامِ بِالطَّاعَةِ بَلْ نُخْلِيهِ وَشَأْنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ ﷺ بِقِتَالِهِ بَلْ أَخْبَرَ عَنْ حَالِ مَوْتِهِ، وَأَنَّهُ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا ثَبَتَ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ ﷺ لِلْخَوَارِجِ «كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلاً، وَلَا تَظْلَمُوا أَحَدًا، فَإِنْ فَعَلْتُمْ نَفَذْتُ إِلَيْكُمْ بِالْحَرْبِ»، وَهَذَا ثَابِتٌ عَنْهُ بِالْفَاقِطِ مُخْتَلَفَةٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٦/١) وَالتَّطَرَّانِيُّ وَالحَاكِمُ (١٥٢/٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَهُمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ وَسَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ.

فَدَلُّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الْخِلَافِ عَلَى الْإِمَامِ لَا يُوجِبُ قِتَالَ مَنْ خَالَفَهُ.

٣- دليل الفئدة الباغية

١١٢٨- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَاراً الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩١٦).

لَا عِلْمَ لَهُ بَلْ مِنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَلَا حَيَاةَ. انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا يَجْزِي أَنْ ابْنَ الْجَوْزِيِّ نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ عَدَمَ صَحِّهِ وَلَيْسَ لَهُ هُوَ قَدَحٌ فِي صَحِّهِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ أَحَقُّ مِنْ أَنْ يَتَّهَنَ لِمُعَارَضَةِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَفِرْسَانِهِ وَحِفَاطِهِ.

فَالأَوَّلَى فِي الْجَوَابِ عَنْ نَقْلِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ مَا قَالَهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ أَيْضاً إِنَّهُ قَدْ رَوَى يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ الْإِسَامُ الثَّقَفُ الْحَافِظُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ سَمِعَهُ عَنْهُ يَعْقُوبُ. وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ.

ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ عَمَّارٍ فِي «الْبَيَلاءِ» وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَكَانَ يَرَى الضَّرْبَ عَلَى رَوَايَاتِ الضَّعَافِ وَالْمُنْكَرَاتِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا حَكَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَإِلَّا فَعَايَنَهُ أَنَّهُ قَدْ تَعَارَضَ عَنْ أَحْمَدَ الْقَوْلَانِ فَيُطْرَحُ.

وَفِي تَصْحِيحٍ غَيْرِهِ مَا يُعْنِي عَنْهُ كَمَا لَا يَجْزِي.

وَأَمَّا الْحِكَايَةُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، فَإِنَّهُ رَوَاهَا الْمُسَنِّفُ بِصِيغَةِ التَّحْرِيزِ وَلَمْ يَنْسِبْهَا إِلَى رَاوٍ فَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ مُعَاوَنَةٌ وَمَنْ فِي حَزْبِهِ وَالْفِتْنَةُ الْحَقَّةُ عَلَيَّ ﷺ وَمَنْ فِي صَحْبِيهِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ بِهَذَا الْقَوْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّتِهِمْ كَالْعَامِرِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَوْضَحَتْهُ فِي الرُّوضَةِ النَّدْوِيَّةِ.

٤- لَا يُقْتَلُ أَسِيرُ الْبَغَاةِ وَجَرِيهِمْ

١١٢٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَذَرِي يَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ حُكْمَ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيهَا، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ فَيْؤُهَا».

رَوَاهُ السَّيِّدُ [«كَشَفُ الْأَسْتَارِ» (١٨٤٩)] وَالْحَاكِمُ (١٥٥/٢)، وَصَحَّحَهُ فَوْزِيهٌ، لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كُنُوزٌ بَيْنَ حَكِيمٍ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ. وَصَحَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَرْقٍ نَحْوَهُ مُوَفَّقًا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«الْمَصْنُفُ» ٤٢٤/٢] وَالْحَاكِمُ (١٥٥/٢).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَذَرِي يَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ بِذَلِكَ وَكَانَهُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَوْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يُحَدِّثُهُ.

(«كَيْفَ حُكْمَ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيهَا») أَيُّ لَا يُتَمَّمُ قَتْلُ مَنْ كَانَ جَرِيًّا مِنَ الْبَغَاةِ.

(«وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ فَيْؤُهَا».) رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ فَوْزِيهٌ، لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كُنُوزٌ - بِفَتْحِ الْكَافِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَمِثْلُهُ مَفْتُوحَةٌ فَرَاءَ - (بَيْنَ حَكِيمٍ)، وَهُوَ مَثْرُوكٌ (وَصَحَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ نَحْوِهِ مِنْ طَرَفٍ مُوَفَّقًا). أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ فِي «الْمِيزَانِ»: كُنُوزٌ بَيْنَ حَكِيمٍ عَنْ عَطَاءٍ وَمَكْحُولٍ، وَهُوَ كُنُوزٌ نَزَلَ حَلَبَ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَحَادِيثُهُ بِوَاطِئٍ انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَأَمَّا الرُّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ (١٨١/٨) وَغَيْرُهُ.

فِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ:

(الأولى): جَوَازُ قِتَالِ الْبَغَاةِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ [«الْحَجَرَاتُ» ٩].

قُلْتُ: وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى الرُّجُوبِ وَبِهِ قَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَلَكِنْ شَرَطُوا ظَنُّ الْغَلْبَةِ.

وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ قِتَالَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ قَالُوا: لَمَّا يَلْحَقُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الضَّرَرِ مِنْهُمْ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَتِمُّ أَوَّلًا قِيلَ قِتَالِهِمْ دُعَاؤُهُمْ إِلَى الرُّجُوعِ عَنِ الْبَغْيِ وَتَكْرِيرُ الدُّعَاءِ كَمَا فَعَلَهُ عَلِيُّ ﷺ فِي الْخَوَارِجِ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا فَارَقُوهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَاطَرَهُمْ فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ الْآخِرُونَ وَكَانُوا ثَمَانِيَةَ الْآخِرِينَ وَبَقِيَ أَرْبَعَةٌ أَبْرَأَ أَنْ يَرْجِعُوا وَأَصْرُوا عَلَى فَرَاقِهِ فَاَرْسَلَ إِلَيْهِمْ: كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلًا، وَلَا تَنْظَلُمُوا أَحَدًا فَفَقَلُّوا

عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ ثم بقروا بطن سريته وهي جلي وأخرجوا ما في بطنها فبلغ علياً كرم الله وجهه - فكتب إليهم: ائيدونا بقاتل عبد الله بن خباب، فقالوا: كلنا قتله فاذن حيتنل في قتالهم.

وهي روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري.

(المسألة الثانية): أنه لا يُجهز على جريحها، وهو من: أجهز على الجريح وجهز أي: بت قتله واسرعه وتمم عليه ودليله قوله: «ولا يُجهز على جريحها».

وأخرج البيهقي (١٨١/٨) أن علياً عليه السلام قال لأصحابه يوم الجمل: إذا ظهرتم على القوم، فلا تطلبوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آتية فاقضوه وما سوى ذلك، فهو لورثته.

قال البيهقي: هذا منقطع والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب شيئاً.

ودل الحديث أيضاً على أنه لا يقتل أمير البغاة.

قالوا: وهذا خاص بالبغاة لأن قتالهم إنما هو لدفعهم عن المحاربة.

ودل الحديث أيضاً على أنه لا يطلب هاربها، وظاهره ولو كان متحيزاً إلى فئة وإلى هذا ذهب الشافعي قال: لأن القصد دفعهم في تلك الحال. وقد وقع.

وذهب النهادية والخنفية إلى أن الهارب إلى فئة يقتل إذ لا يؤمن عودته.

والحديث يراد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام.

(المسألة الثالثة): قوله: «ولا يقسم قلوبها» أي لا يُغنم فيقسم دال على أن أموال البغاة لا تُغنم، وإن أجلبوا بها إلى دار الحرب وإلى هذا ذهب الشافعية والخنفية وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيئة من نفسه».

ولقد صحح البيهقي أن علياً عليه السلام لم يأخذ سلباً فأخرجه (١٨١/٨) عن الثورودي عن جعفر بن محمد عن أبيه

أن علياً عليه السلام كان لا يأخذ سلباً.

وأخرج أيضاً (١٨١/٨) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم شيئاً.

وأخرج (١٨٢/٨) عن أبي أمامة قال: شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون مؤلفاً، ولا يسلبون شيئاً.

وفعيت النهادية إلى أنه يُغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويغنم لرسول علي عليه السلام: لكم المعسكر وما حوى.

وأجبه بأن الحديث موضح بأنها لا تُغنم وبأن ما ذكرناه عن علي عليه السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقاً.

(المسألة الرابعة): يؤخذ من إطلاق قوله «ولا يُجهز على جريحها» أنه لا يُضمن البغاة ما أئلفوه في القتال من الدماء والأموال وإليه ذهب الإمام يحيى والخنفية.

واستدل أيضاً بقوله تعالى: «حتى تفيء إلى أمر الله» [الحجرات: ٩] ولم يذكر ضماناً.

وبما أخرجه البيهقي (١٧٤/٨) عن ابن شهاب قال: حاجت الفتن الأولى فادركت الفتن رجالاً ذوي عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن شهد معه بدرًا وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يُهدر أمر الفتن، ولا يُقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل، ولا حد في سب امرأة سبيت، ولا يرى عليها حد، ولا بينها وبين زوجها ملاءمة، ولا يرى أن يذفها أحد إلا جلد الحد ويرى أن تُرد إلى زوجها الأول بعد أن تعتد فتتقضي عدتها من زوجها الآخر ويرى أن يرتها زوجها.

قلت: وهذا وإن لم يكن إجماعاً، فإنه مقو للبراءة الأصلية إذ الأصل أن أموال المسلمين ودماءهم معصومة.

وذهب الشافعي وحكي عن النهادية إلى أنه يقتصر ممن قتل من البغاة واستدلوا بعموم الآيات والأحاديث نحو «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً» [الاسراء: ٣٣] وحديث

«مَنْ اعْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلِ عَنِ يَتِيمٍ، فَهُوَ قَوْدٌ» [مدافع المنى للشافعي (١٤٣٣)].

واجبة بأنها عُموماتٌ خُصَّتْ بما ذُكِرَ مِنْ أدلَّةِ أَهْلِ القَوْلِ الأولِ.

٥- من يُحاولُ الفِتنة يُقاتلُ

١١٣٠- وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شَرِيحٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنَاكَم وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢)

(وعَنْ عَرْفَجَةَ) - بَضَمُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَضَمُّ الْفَاءِ وَجِيمٌ - (بِنْ شَرِيحٍ) بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ مُصَغَّرُ شَرَحٍ وَقِيلَ بِالْمُهْمَلَةِ.

(قَالَ) سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنَاكَم وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢) بِلَفْظٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «سَتَكُونُ هَذَاتُ وَهَذَاتُ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَاتِبًا مَنْ كَانَ».

وَفِي لَفْظٍ (١٨٥٢) (٠٠) «فَاقْتُلُوهُ».

وَفِي لَفْظٍ [مُسْلِمٌ (٦٠) (١٨٥٢)] «مَنْ أَنَاكَم وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٧١٤٣)، مسلم (١٨٤٩)] وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْرِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

وَفِي لَفْظٍ (١٨٤٩) (٥٦) «مَنْ خَرَجَ عَنِ السُّلْطَانِ شَيْئًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

دَلَّتْ هَذِهِ الْأَلْفَافُ عَلَى أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْمُسْلِمِينَ. وَالْمَرَادُ أَهْلُ قَطْرِ كَمَا قُلْنَا، فَإِنَّهُ

قَدْ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ لِإِدْخَالِهِ الضَّرَرَ عَلَى الْعِبَادِ. وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ جَانِئًا، أَوْ عَادِلًا. وَقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثٍ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ [مُسْلِمٌ (١٨٥٥)].

وَفِي لَفْظٍ [خ (٧٠٥٥)، م (٧٠٥٦)، م (١٧٠٩) (٤٢)] مَا لَمْ تَرَوْا كُفْرًا بِوَاحٍ.

وَقَدْ حَقَّقْنَا هَذِهِ الْمُبَاحَثَ فِي مَنَحَةِ الْغَفَارِ حَاشِيَةِ ضَرْبِ النَّهَارِ (٢٤٨٧/٤) تَحْقِيقًا تُضْرَبُ إِلَيْهِ أَبَاطُ الْإِبِلِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْعِمِ الْمُتَّضِلِّ.

٥- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي

١- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١١٣١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ».

رَوَاهُ أَبُو كَاوُدَ (٤٧٧١) وَالتَّيَمِيُّ (١١٥/٧) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٤١٩).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٨٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٤٧٧٢)، التِّرْمِذِيُّ (١٤٢١)، التَّيَمِيُّ (١١٥/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٨٠)] وَابْنُ حِبَّانَ (٣١٩٤) وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْقَاتِلَةِ لِمَنْ قَصَدَ اخْتِذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، قَلِيلًا كَانَ الْمَالُ أَوْ كَثِيرًا، وَهَذَا قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ عَلَى اخْتِذِ الْقَلِيلِ مِنَ الْمَالِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: سَبَبُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ هَلِ الْقِتَالُ لِدَفْعِ الْمُنْكَرِ، فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، أَوْ مِنْ بَابِ دَفْعِ الضَّرْرِ فَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي ذَلِكَ؟.

وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه أَنَّ مَنْ أَرَادَ مَالَهُ، أَوْ نَفْسَهُ، أَوْ حَرَمَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الدَّفْعَ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ

قَوْدٌ، وَلَا دِيَّةٌ، وَلَا كَفَّارَةٌ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصِدَ الْقَتْلَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْفَعَ عَمَّا ذَكَرَ إِذَا أُرِيدَ ظُلْمًا بِغَيْرِ تَفْصِيلٍ، إِلَّا أَنْ كُلَّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ كَالْجَمْعَيْنِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ السُّلْطَانِ لِلْآثَارِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِالضَّرْبِ عَلَى جَوْرِهِ وَتَرْكِ الْقِيَامِ عَلَيْهِ.

وَفَرَّقَ الْأَوْزَاعِيُّ بَيْنَ الْحَالِ الَّتِي لِلنَّاسِ فِيهَا جَمَاعَةٌ وَإِمَامٌ فَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا فِي حَالِ الْخِلَافِ وَالْفِرْقَةِ فَلَيْسَتْ سَلَمٌ، وَلَا يُقَاتِلُ أَحَدًا. (قُلْتُ): وَيُؤَيَّدُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِفَلْظٍ «أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِيهِ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: فَهَرُ فِي النَّارِ». وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ إِطْلَاقُ الْأَحْوَالِ.

(قُلْتُ): هَذَا فِي جَوَازِ قِتَالِ مَنْ يَأْخُذُ الْمَالَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَيْ لِمَنْ يُرَادُ أَخْذُ مَالِهِ ظُلْمًا الْإِسْلَامَ وَتَرْكُ الْمَنْعِ بِالْقِتَالِ؟ الظَّاهِرُ جَوَازُهُ.

وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ «فَكَرَّ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولُ» (رَأَيْتُ) (٢٩٢/٥)، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَازِ الْإِسْلَامِ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ بِالْأَوَّلِ فَيَحْمِلُ قَوْلُهُ هُنَا، وَلَا تُعْطِيهِ عَلَى أَنَّهُ نَهَى لِغَيْرِ التَّحْرِيمِ.

٢- لا دية للمعتدي

١١٣٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَخَصَّصَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَزَعَّ نَبِيئُهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَعْصُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٩٢)، مسلم (١٦٧٣)]، وَالْفَلْظُ لِجَمْعٍ.

(وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا

فَخَصَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ فَتَزَعَّ نَبِيئُهُ فَاخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَيْعَصُ أَحَدُكُمْ؟» بَفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَضِيئِهِ غَضَضَ بِكَسْرِ الضَّادِ الْأَوَّلِ يَخْضَضُ بِفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ فَادْغَمَتْ وَنَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا.

(أَخَاهُ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ) أَيْ الذَّكَرُ مِنَ الْإِبِلِ (لَا دِيَّةَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَلْظُ لِمَجْمُوعٍ).

اِخْتَلَفَ فِي الْعَاصِرِ وَالْمَعْرُوضِ مِنْهُمَا.

فَقَالَ الْحَافِظُ: الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْمَعْرُوضَ أَجْبَرُ يَغْلَى لَا يَغْلَى قِيلَ: فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ يَغْلَى هُوَ الْعَاصِرُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْجَنَابَةَ الَّتِي وَقَعَتْ لِأَجْلِ الدَّفْعِ عَنِ الضَّرَرِ تُهْدَرُ، وَلَا دِيَّةَ عَلَى الْجَانِي وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَقَالُوا: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الصَّائِلِ وَاجْتَبَاوْا أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَهَرَ عَلَى آخَرٍ سِلَاحًا لِقَتْلِهِ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ قَتْلَ الشَّاهِرِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالُوا: وَلَوْ جَرَحَهُ الْمَعْرُوضُ فِي عِلٍّ آخَرَ مِنْ بَدَنِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَشَرَطُ الْإِهْدَارِ أَنْ يَتَأَلَّمَ الْمَعْرُوضُ، وَأَنْ لَا يُمَكِّنَهُ تَخْلِيصُ يَدِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ، أَوْ فَكٍّ لِحْيَةٍ لِبَرَسَلَمَا وَمَهْمَا امْتَكَنَ التَّخْلِيصُ بِدُونِ ذَلِكَ فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى الْأَنْتَقِلِ لَمْ يُهْدَرِ.

وَلِلشَّافِعِيِّ رَجْعَةٌ أَنَّهُ يُهْدَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَدَلِيلُ شَرْطِ الْإِهْدَارِ بِمَا ذَكَرَ مَاخُذٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِي الشَّرْعِ وَإِلَّا، فَلَا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ، فَإِنْ كَانَ الْعَضُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْبَدَنِ جَرَى فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ قِيَاسًا.

٣- فُقءَ عَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ إِلَى مَحَلٍّ غَيْرِهِ

١١٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه: «لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَحَدَّثْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَقَفَّاتُ عَيْنُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٨٨)، مسلم (٢١٥٨)].

وَلِي لَفْظُ الْأَخْمَدِ (٣٨٥/٢) وَالسَّائِي (٦١/٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٠٤) بِلا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قِصَاصٍ.

من حيث لا يشعر.

وفي الحديث دليل أنه إنما يُباح له قصد العين بشيء خفيف كالذرّى والبندقية والحصاة لقوله «فحذفته».

قال الفقهاء: فأما لو رماه بالنشاب أو بحجر يقتله فقتله، فهذا قتل يتعلّق به القصاص، أو الدية.

ومما تصرف فيه الفقهاء: أن هذا الناظر إذا كان له حرم في الدار، أو زوجة أو متاع لم يميز قصد عينه إذا لم يكن في الدار إلا محارمه.

ومنها إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها قلّة الرمي إن كان مكتشوف العورة، ولا ضمان وإلا فوجهان أظهرهما: لا يجوز رمية.

ومنها أن الحريم إذا كنّ في الدار مستترات، أو في بيت، ففي وجه لا يجوز قصد عينه؛ لأنه لا يطلع على شيء.

قال بعض الفقهاء: والأظهر الجواز لإطلاق الأخبار، وأنه لا تنضبط أوقات السرّ والتكشّف، والاختياط حسم الباب.

ومنها أن ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار، فإن كان بائه مفتوحاً، أو ثم كوة واسعة، أو ثلمة مفتوحة فينظر، فإن كان مُحْجَازاً لم يميز قصده، وإن كان وقف وتعمد فقليل: لا يجوز قصده فينظر صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة وقيل: يجوز لتعديده بالنظر.

وأجري هذا الخلاف فيما إذا نظر من سطح بيت، أو نظر المزدن من المنذبة لكون الأظهر هاهنا عندهم جواز الرمي؛ لأنه لا تقصير من صاحب الدار.

ثم قال: واعلم أن ما كان من هذه التصرفات الفقهيّة داخلاً تحت إطلاق الحديث، فهو مأخوذ منها وما لا يبعثه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس، وهو قليل فيما ذكر. انتهى كلامه.

واعلم أنه يؤخذ من الحديث صحة قول الفقهاء: إنها تُهدم الصوامع المحدثّة المغورة وكذا تلبية الملك إذا كانت مغورة، وهو محكي عن القاسم الرمي، وهو رأي عمر، فإنه أخرج عنه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» عن يزيد بن أبي حبيب قال:

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم: «لَوْ أَنَّ امْرَأً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذْنٍ فَحَذَفَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ذلك الحديث على تحريم الإطلاع على الغير بغير إذنه.

وعلى أن من أطلع قاصداً للنظر إلى محل غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالكه، فإنه يجوز للمطلع عليه دفعه بما ذكر، وإن فقا عينه، فإنه لا ضمان عليه.

(وفي لفظ لأحمد والنسائي وصححه ابن حبان، فلا دية له، ولا قصاص).

وأما إذا كان ماذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على الناظر وكذا لو كان الناظر إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن، ولو نظر منه ما لا يجلّ له النظر إليه؛ لأن التقصير من الناظر إليه وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره والخلاف فيه للمالكية.

قال يحيى بن يعمر من المالكية: لعلّ مالكاً لم يلفه الخبر. وقال ابن دقيق العيد: تصرف الفقهاء في الحكم بأنواع من التصرفات.

منها أنه يُفرّق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع، أو في خالص ملك الناظر إليه، أو في سبكة مُسَدَّة الأسفل اختلّفوا فيه والأشهر أنه لا فرق، ولا يجوز مدّ العين إلى حرم الناس بحال.

وفي وجه للشافعية: أنه لا تفتأ إلا عين من وقف في ملك الناظر إليه والحديث مطلق.

ومنها أنه هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار والنهي.

فيه وجهان للشافعية.

أحدهما: لا.

والثاني: نعم.

(قلت): وهو الذي يدلّ له الحديث ويؤيده الحديث الآخر «أنه عليه السلام جَبَلٌ يَخْتَلِ الْمَطْلِعَ عَلَيْهِ لِيَطْعَنَهُ» (البحاري (٦٩٠٠)، مسلم (٢١٥٧)) والختل فسره في «النهاية» بقوله: يُراوده ويطلبه

ودليلهم الحديث والآية.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً وحجته حديث «العجماء جرحها جباراً» أخرجه أحمد (٢٣٩/٢) والشيخان [البخاري (١٤٩٩)، مسلم (١٧١٠)] من حديث أبي هريرة وأحمد والنسائي وابن ماجه (٢٦٧٤) عن عمرو وابن عوف.

وفيه زيادة ولكنّه قال الطحاوي: مذهب أبو حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ.

وأما إذا أرسلها من دون حافظ، فإنه يضمن. وكذا المالكية يُقيدون ذلك بما سُرخت الدواب في مسارحها المعتادة للرعي.

وأما إذا كانت في أرض مزروعة لا مسرح فيها، فإنهم يضمنون ليلاً، أو نهاراً.

وفي المسألة أقوال أخر لا تناسب النصّ هذا، ولا دليل لها يقاومها، فالعمل بما أفادته الآية والنص معين.

٦- باب قتل المرتد

١- قتل رجل أسلم ثم تهوّد

١١٣٦- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه - فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ - لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٩٢٣)، مسلم (١٧٣٣)].

وفي رواية لأبي داود (٤٣٥٥): «وَكَانَ قَدْ اسْتَبَى قَبْلَ ذَلِكَ».

(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه في رجل أسلم ثم تهوّد لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله) جَوْرٌ في «قضاء» رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مصدرٌ حذف فعله، وهو يُشير إلى حديث «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وسيأتي من خرجه.

(فأمر به فقتل. متفق عليه. وفي رواية لأبي داود: وَكَانَ اسْتَبَى قَبْلَ ذَلِكَ).

أَوَّلُ مَنْ بَنَى غُرْفَةً بِمَصْرَ خَارِجَةً بَنَى حُذَافَةُ فَلَمَّ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَكَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: سَلَامٌ عَلَيْكَ أُمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ خَارِجَةَ بَنَى حُذَافَةَ بَنَى غُرْفَةً وَلَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى عَوْرَاتِ جِيرَانِهِ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَعِزَّنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالسَّلَامُ.

٤- تحمّل أهل الماشية إفساد ماشيتهم

١١٣٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَحْفَظَ الْخَوَاطِطُ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ يَحْفَظَ الْمَاشِيَةُ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٥/٤) وَالْأَزْهَقِيُّ إِلَّا الْعَرْمَذِيَّ [أبو داود (٣٥٧٠)، النسائي (٤٦٠١)، كما في تحفة الأشراف (١٧٥٣)، ابن ماجه (٢٣٣٢)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ [موارد الطمان (١١٦٨)].

وفي إسناده اختلاف

مداره على الزهري. وقد اختلف عليه، فإنه روي من طرق كلها عن الزهري عن حرام عن البراء؛ وحرام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم وأخرجه البيهقي (٣٤١/٨) من طرق. وفيها الاختلاف.

إلا أنه قال الشافعي رحمه الله: أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله.

قال البيهقي: ورويناه عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته الغنم بالليل، ولا يضمن ما أفسدته بالنهار ويتأول هذه الآية «وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْخَرِثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ» [الأنبياء: ٧٨] وكان يقول: النفس بالليل.

وروي مره عن مسروق «إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ» قال: كان كرمًا فدخلت فيه ليلاً فما تركت فيه خضراً.

فدل الحديث أنه لا يضمن مالك البهيمه ما جتته في النهار؛ لأنه يعتاد إرسالها في النهار ويضمن ما جتته بالليل؛ لأنه يعتاد حفظها بالليل وإلى هذا ذهب الهادي ومالك والشافعي

راوي الحديث أَنَّهُ قَالَ: تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ الْمُرْتَدَّةَ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ هُوَ
وَالدَّارِقُطِيُّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ امْرَأَةً مُرْتَدَّةً فِي خِلَافِهِ
وَالصَّحَابَةُ مُتَوَافِرُونَ وَلَمْ يُذَكِّرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَأَخْرَجَ أَيْضاً (الدَّارِقُطِيُّ: ١١٩/٣) حَدِيثًا مَرْفُوعًا فِي قَتْلِ
الْمَرْأَةِ وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ خَالِدٍ حِينَ «بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الَّذِينَ
أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعُهُ، فَإِنْ عَادَ وَإِلَّا
فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعُهَا، فَإِنْ
عَادَتْ وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهَا» (الطَّبْرَانِيُّ، كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ٢٦٣/٦)
وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ نَصٌّ فِي حِلِّ النِّزَاحِ.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَا تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ إِذَا ارْتَدَّتْ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ قَدْ «وَرَدَ عَنْهُ ﷺ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ لَمَّا
رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً. وَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ. (٤٨٨/٣)

وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ قَتْلِ الْكَافِرَةِ
الْأَصْلِيَّةِ كَمَا وَقَعَ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ النَّهْيِ فَيَكُونُ النَّهْيُ مَخْصُوصًا
بِمَا فَهِمَ مِنَ الْعَلَّةِ، وَهُوَ لَمَّا كَانَتْ لَا تَقَاتِلُ فَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِهَا إِنَّمَا
هُوَ لِتَرْكِهَا الْمَقَاتِلَةَ فَكَانَ ذَلِكَ فِي دِينِ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ الْمُتَحَرِّضِينَ
لِلْقِتَالِ وَيَقِي عُمُومَ قَوْلِهِ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ» سَلَامًا عَنِ الْمَعَاضِ
وَأَيَّدَتْهُ الْأَدْلَةُ الَّتِي سَلَفَتْ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثِ إِطْلَاقَ التَّبْدِيلِ فَيَشْمَلُ مَنْ تَنَصَّرَ
بَعْدَ أَنْ كَانَ يَهُودِيًّا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْيَانِ الْكُفْرِيَّةِ وَإِلَى هَذَا
ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَسِوَاهُ كَانُوا مِنَ الْأَدْيَانِ الَّتِي تُقَرَّرُ بِالْجَزْئِ أَمْ لَا
لِإِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ.

وَخَالَفَتِ الْحَنْفِيَّةُ فِي ذَلِكَ، وَقَالُوا: لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا تَبْدِيلَ
الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ.

قَالُوا: وَإِطْلَاقُ الْحَدِيثِ مُتَرَوِّكٌ اتِّفَاقًا فِي حَقِّ الْكَافِرِ إِذَا
اسْلَمَ مَعَ تَنَاوُلِ الْإِطْلَاقِ لَهُ وَبِأَنَّ الْكُفْرَ مَلَّةٌ وَاحِدَةٌ فَالْمُرَادُ مِنْ
بَدَّلَ دِينَ الْإِسْلَامِ بِدِينٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كَمَا فِي
«الْمَجْمَعِ»: ٢٦٣/٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «مَنْ خَالَفَ دِينَهُ
دِينَ الْإِسْلَامِ فَأَضْرِبُوا عُنُقَهُ» فَصَرَّحَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ.

الحديث دليل على أَنَّهُ يَجِبُ قَتْلُ الْمُرْتَدِّ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَإِنَّمَا
وَقَعَ الْخِلَافُ هَلْ يَجِبُ اسْتِيبَاتُهُ قَبْلَ قَتْلِهِ، أَوْ لَا؟

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى وَجُوبِ اسْتِيبَاتِهِ لِمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ
(٤٣٥٦) هَذِهِ وَلَهُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى «فَدَعَاهُ أَبُو مُوسَى عَشْرِينَ
لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا وَجَاءَ مُعَاذٌ فَدَعَاهُ فَأَبَى فَضْرَبَ عُنُقَهُ».

وَذَهَبَ الْحَسَنُ وَطَاوُسٌ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ
وُجُوبِ اسْتِيبَاتِهِ الْمُرْتَدِّ، وَأَنَّهُ يُقْتَلُ فِي الْحَالِ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِهِ ﷺ
«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» ع (٦٩٢٢) يَعْنِي: وَالْفَاءُ تَقْدِيرُ التَّعْقِيبِ
كَمَا لَا يَخْفَى، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ حُكْمَ الْحَرْبِيِّ الَّذِي بَلَّغَتْهُ
الدُّعْوَةُ، فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ مِنْ دُونِ أَنْ يُدْعَى.

قَالُوا: وَإِنَّمَا شُرِعَتِ الدُّعْوَةُ لِمَنْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا عَنْ
بَصِيرَةٍ.

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ عَنْ بَصِيرَةٍ فَلَا.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِظَاءُ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُسْلِمًا لَمْ يُسْتَبَبْ
وَالْأُ اسْتِيبَتْ نَفْلَةً عَنْهُمَا الطُّحَاوِيُّ.

ثُمَّ لِلْقَانِلِينَ بِالْإِسْتِيبَاتِ خِلَافٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يَكْفِي
مَرَّةً، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ فِي مَجْلِسٍ، أَوْ فِي يَوْمٍ، أَوْ فِي ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ؟

وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُسْتَبَبُ شَهْرًا.

٢- مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ

١١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٢٢).

الحديث دليل على وَجُوبِ قَتْلِ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ كَمَا تَقَدَّمَ،
وَهُوَ عَامٌّ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

وَالأَوَّلُ: إِجْمَاعٌ.

وَفِي الثَّانِي خِلَافٌ:

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ الْمُرْتَدَّةَ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «مَنْ»
هُنَا تَعْمُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى وَلِأَنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

فقد يُجاب عنه أن عهدهم تضمن إقرارهم على تكذيبهم له ﷺ، وهو أعظم سب، إلا أن يقال: يُخص من بين غيره من السب واللّه أعلم.

٣- قتل سب الرسول ﷺ

١١٣٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا «أَنْ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَوْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَيَنْهَاهَا، فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمُعَوَّلُ، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا، وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَلَا اسْتَهْدُوا، فَإِنْ دَمَهَا هَدَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٦١) وَرَوَاهُ بَهَاقَةُ.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما «أن أعمى كانت له أم ولود تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فينهاها، فلا تنتهي فلما كان ذات ليلة أخذ المعول يكسر الميم وعين مهتلة وفتح الوار فجعله في بطنها واتكأ عليه فقتلها فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال ألا استهدوا، فإن دمها هدر». رواه أبو داود ورواه ثقات).

الحديث دليل على أنه يقتل من سب النبي ﷺ ويهدر دمه، فإن كان مسلماً كان سبه له ﷺ ردة فيقتل.

قال ابن بطال: من غير استتابة.

ونقل ابن المنذر عن الأوزاعي والليث أنه يستتاب، وإن كان من أهل العهد، فإنه يقتل إلا أن يسلم.

ونقل ابن المنذر عن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق أنه يقتل أيضاً من غير استتابة.

وعن الحنفية أنه يعزّر المعاهد، ولا يقتل.

واختج الطحاوي بأنه ﷺ لم يقتل اليهود الذي قالوا: السام عليك، ولو كان هذا من مسلم لكان ردة ولأن ما هم عليه من الكفر أشد من السب.

قلت: يؤيده أن كفرهم به ﷺ معناه أنه كذاب وأي سب أفحش من هذا. وقد أقرروا عليه إلا أن يقال: إن هذا النص في حديث الأمة يُقاس عليه أهل الذمة.

وأما القول بأن دماهم إنما حقت بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم انتقض عهده فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٩٥)، مسلم (١٦٩٨)] وَهَذَا اللَّفْظُ يُسْمَعُ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك) قال في الفتح (١٢/١٣٨): ضَمَنْ أَنْشَدَكَ مَعْنَى أَذْكُرَكَ فَحَذَفْتَ الْبَاءَ إِنِّي أَذْكُرُكَ اللَّهُ رَافِعاً نَشِيدِي أَيُّ صَوْتِي وَهُوَ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ فَنُونٌ سَاكِتَةٌ وَضَمُّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ إِنِّي أَسْأَلُكَ

(الله إلا قضيت لي بكتاب الله تعالى) اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ إِذَا الْمَعْنَى لَا أَنْشَدُكَ إِلَّا الْقَضَاءَ بِكِتَابِ اللَّهِ.

(فقال الآخر وهو الله منهم) كَانَ الرَّاوي يَعْرِفُ أَنَّهُ اللَّهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ كَوْنِهِ سَأَلَ أَهْلَ الْفَقْهِ.

(نعم) فَاقْضِي بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِنْ لِي فَقَالَ: قُلْ. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ فَمَثَاوُةٌ نَحْسِيَّةٌ فَفَنَاهُ كَاجِرٍ وَزناً وَمَعْنَى.

(«على هذا قرأتني بأمر أبي. وإني أخبرت أن على ابني الرِّجْمَ فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِثْلِهِ شَاوَةً وَزَلِيدَةً فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ وَأَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ هَذَا الرِّجْمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَفْقِصَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الزَّوْلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ» كَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ ﷺ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْصَنٍ وَقَدْ كَانَ اعْتَرَفَ بِالزَّانِي.

(واعذ يا أنيس) تَصْغِيرُ نَاسٍ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا ذِكْرَ لَهُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ (إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا اللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ). الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى الزَّانِي غَيْرِ الْمُحْصَنِ مِائَةَ جُلْدَةٍ وَعَلَيْهِ ذَلِكَ الْقُرْآنُ. وَأَنَّهُ يُجِبُّ عَلَيْهِ تَغْرِيبُ عَامٍ وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

ودليل على أنه يجب الرِّجْمُ عَلَى الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَعَلَى أَنَّهُ يُكْفَى فِي الْاعْتِرَافِ بِالزَّانِي مَرَّةً مُسْتَدْلِكٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ قِصَّةِ سَاعِزٍ وَإِلَى هَذَا دَعَبُ الْحَسَنِ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَدَاوُدَ وَآخَرُونَ.

وَدَعَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعُ مَرَّاتٍ مُسْتَدْلِكٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ قِصَّةِ سَاعِزٍ وَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِهِ.

وامرؤ ﷺ أنيساً برجمها بعد اعترافها دليل لمن قال يجوز حَكْمُ الْحَاكِمِ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا بِمَا أَمَرَ بِهِ الْخَصْمُ عَنْدَهُ وَهُوَ

٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ

الحدود: جمع حد، والحد: أصله ما يَجْزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَيَمْنَعُ اخْتِلَافَهُمَا.

سُمِّيَتْ هَذِهِ الْبَقَرَاتُ حُدُوداً لِكَوْنِهَا تَمْنَعُ عَنِ الْمَعَاوِدَةِ؛ وَيُطْلَقُ الْحَدُّ عَلَى التَّغْلِيظِ.

وهذه الحدود مقدرة من الشارع؛ ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى ﴿يُنَالِ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وعلى فعلٍ بغير شيءٍ مُقَدَّرٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي

١- الرِّجْمُ عَلَى الْمُحْصَنِ وَالْجُلْدُ لغيره

١١٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْشَدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِنْ لِي، فَقَالَ: قُلْ قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا فَرَأَيْتُ بِأَمْرَائِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرِّجْمَ، فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِثْلِهِ شَاوَةً وَزَلِيدَةً، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ هَذَا الرِّجْمَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَفْقِصَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الزَّوْلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَاعْذُ يَا أَنْيسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا».

أحد قولِي الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَصَحُّ ذَلِكَ.

قَالُوا: وَقِصَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَطْرُقُهَا اخْتِمَالُ الْأَعْدَارِ.

وَأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «فَارْجِعْهَا» بَعْدَ إِعْلَامِهِ ﷺ أَوْ أَنَّهُ فُرِضَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ.

وَالْمَعْنَى: فَإِذَا اعْتَرَفَتْ بِحَضْرَةِ مَنْ يُبَيِّتُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: حَكَمْتُ.

قُلْتُ: وَلَا يَجْنَى أَنْ هَذِهِ تَكَلُّفَاتٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبْعَثْ إِلَى الْمَرْأَةِ لِإثْبَاتِ الْحَدِّ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِاسْتِئْذَانٍ مِنْ أَتَى بِفَاحِشَةٍ وَبِالسُّتْرِ عَلَيْهِ وَنَهَى عَنِ التَّجَسُّسِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا قُدِّمَتْ الْمَرْأَةُ بِالزَّانِي بَعَثَ إِلَيْهَا ﷺ لِتَنْكِحَ فَتَطَالِبَ بِحَدِّ الْغَدَبِ أَوْ تَقْرَ بِالزَّانِي فَيَسْقُطَ عَنْهُ، فَكَانَ مِنْهَا الْإِقْرَارُ فَأَوْجِبَتْ عَلَى نَفْسِهَا الْحَدَّ؛ وَيُزِيدُ هَذَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٦٧) وَالتَّسَائِيُّ «الْكَبْرَى» كَمَا فِي نَحْوَةِ الْأَصْرَافِ (٧٣٤٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَجُلًا أَقْرَأَ أَنَّهُ رَأَى بِامْرَأَةٍ فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَ الْمَرْأَةَ فَقَالَتْ: كَذَبَ فَجَلَدَهُ جَلْدَةَ الْغَرَبَةِ ثَمَانِينَ» وَقَدْ سَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَاسْتَنْكَرَهُ التَّسَائِيُّ.

٢- حُكْمُ الْبِكْرِ وَالنَّبِي

١١٤٠- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْسُ سَنَةٍ، وَالنَّبِيُّ بِالنَّبِيِّ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ».

زَوَاهِدُ مُسْلِمٍ (١٦٩٠).

إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» [النساء:

١٥] يَبَيِّنُ بِهِ أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُنَّ السَّبِيلَ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُكْمِ.

وَالْحَدِيثُ مَسَالَتَانِ:

الْأُولَى حُكْمُ الْبِكْرِ إِذَا زَانَى.

وَالثَّانِي بِالْبِكْرِ عِنْدَ الْفَقَهَاءِ: الْحُرُّ الْبَالِغُ الَّذِي لَمْ يُجَامَعْ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

وَقَوْلُهُ (بِالْبِكْرِ) هَذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ مَقْهُومُهُ فَإِنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْبِكْرِ الْجَلْدُ سِوَاهُ كَانَ مَعَ بِكْرٍ أَوْ ثِيْبٍ كَمَا فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ.

وَقَوْلُهُ (نَفْسُ سَنَةٍ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ التَّغْرِيبِ لِلزَّانِي الْبِكْرِ عَامًّا وَأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْخُلَفَاءُ الْأَرَبَةُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمْ وَأَدْعَى فِيهِ الْإِجْمَاعُ.

وَذَهَبَتْ الْقَادِيَةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجِبُّ التَّغْرِيبُ. وَاسْتَدْلُّوا الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي آيَةِ النُّورِ، فَالتَّغْرِيبُ زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ ثَابِتٌ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَاسِخًا.

وَجَوَابُهُ أَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ وَكَثْرَةِ مَنْ عَمِلَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَقَدْ عَمَلَتِ الْحَنَفِيَّةُ بِمَثَلِهِ بَلْ بِدُونِهِ كَقِتْقِصِ الْوَضْعِ مِنَ الْقَهْقَهَةِ وَجَوَازِ الْوَضْعِ بِالنَّبِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا هُوَ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ وَهَذَا مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ أَنَّهُ يَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ» وَهُوَ الْمُبَيَّنُ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَخُطِبَ بِذَلِكَ عُمَرُ عَلَى رُؤُوسِ الْمَنَابِرِ.

وَكَانَ الطَّحَاوِيُّ لَمَّا رَأَى ضَعْفَ جَوَابِ الْحَنَفِيَّةِ هَذَا أَجَابَ عَنْهُمْ بِأَنَّ حَدِيثَ التَّغْرِيبِ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثٍ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ فَلْيُغَيِّهَا» [البخاري (٢١٥٣)، مسلم (١٧٠٣)] وَالبَيْعُ يَفُوتُ التَّغْرِيبَ.

قَالَ: وَإِذَا سَقَطَ عَنِ الْأَمَةِ سَقَطَ عَنِ الْحَرَّةِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا.

قَالَ: وَيَتَأَكَّدُ بِحَدِيثٍ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» [البخاري (١٠٨٧)، مسلم (١٣٣٨)]. قَالَ: وَإِذَا انْتَقَى عَنِ النِّسَاءِ انْتَقَى عَنِ الرِّجَالِ. انْتَهَى.

وَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامَّ إِذَا خُصَّ لَمْ يَبْقَ دَلِيلًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

ثُمَّ نَقُولُ: الْأَمَةُ خُصِّصَتْ مِنْ حُكْمِ التَّغْرِيبِ وَكَانَ الْحَدِيثُ عَامًّا فِي حُكْمِهِ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْأَمَةِ وَالْعَبْدِ، فَخُصِّصَتْ

مَنْهُ الْأُمَّةُ وَبَقِيَ مَا عَذَابُهَا دَاخِلًا تَحْتَ الْحُكْمِ.

وَاسْتَدُلُّ الْهَادُوَّةُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمَهْدِيُّ «فِي الْبَحْرِ» مِنْ قَوْلِهِ.

قُلْتُ: التَّغْرِيبُ عَقُوبَةٌ لَا حَدَّ لِقَوْلِ عَلِيٍّ «جِلْدُ مَائَةٍ وَحِسْبُ سَنَةٍ» وَلِنَفْيِ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ وَلَمْ يُنَكِّرْ ثُمَّ قَالَ: لَا أَنْفِي بَعْدَهَا أَحَدًا وَالْحُدُودُ لَا تَسْقُطُ. أَنْتَهَى.

وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ مَا قَالَهُ.

أَمَّا كَلَامُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ مُؤَيَّدٌ لِمَا قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْحَبْسَ عَوْضًا عَنِ التَّغْرِيبِ فَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ.

وَأَمَّا نَفْيُ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ فَاجْتِهَادٌ مِنْهُ زِيَادَةٌ فِي الْعُقُوبَةِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ لَا يَنْفِي حَدًّا بِاجْتِهَادِهِ وَالنَّفْيُ فِي الزَّنَى بِالنَّصِّ، وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِنَّ الْمَرَأَةَ لَا تُغْرَبُ.

قَالُوا: لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ وَفِي نَفْسِهَا تَضْيِيعٌ لَهَا وَتَعْرِضُ لِلْفِتْنَةِ، وَلِهَذَا نَهَيْتُ عَنِ السَّفَرِ مَعَ غَيْرِ مُحْرَمٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَ، لِأَنَّهُ قَدْ شَرَطَ مَنْ قَالَ بِالتَّغْرِيبِ أَنْ تَكُونَ مَعَ عَمْرِيهَا وَاجْتَرَأَ مِنْهَا إِذَا وَجِبَتْ بِجَانِبَيْهَا؛ وَقِيلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَاجِرَةٌ الْجَلَادِ.

وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَإِنَّهُ ذَهَبَ مَالِكٌ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْفَى.

قَالُوا: لِأَنَّ نَفْيَهُ عُقُوبَةٌ لِلْإِكْرَامِ لِمَنْعِهِ نَفْعَهُ مَدَّةَ غُرْبَتِهِ وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ قَاضِيَةٌ لَا أَنْ يُعَاقَبَ إِلَّا الْجَانِي وَمَنْ ثَمَّةَ سَقَطَ فَرَضُ الْجِهَادِ وَالْحَجِّ عَنِ الْمَمْلُوكِ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَدَاوُدُ: يُنْفَى لِعُمُومِ أَدْلَةِ التَّغْرِيبِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَعَلَيْهِنَّ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُخَضَّنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» (النَّسَاءُ: ٢٥) وَيَنْصَفُ فِي حَقِّ الْمَمْلُوكِ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

وَأَمَّا مَسَافَةُ التَّغْرِيبِ فَقَالُوا: أَقْلَهَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ لِتَحْصِيلِ الْغُرْبَةِ، وَغُرْبُ عُمَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الشَّامِ، وَغُرْبُ عُثْمَانَ إِلَى مِصْرَ وَمَنْ كَانَ غُرْبًا لَا وَطْنَ لَهُ غُرْبٌ إِلَى غَيْرِ الْبَلَدِ الَّتِي وَاقَعَ فِيهَا الْعَصَبَةُ.

الْمَسَافَةُ الثَّانِيَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ». وَالْمُرَادُ بِالثَّيِّبِ مَنْ

قَدْ وَطِنَ فِي بَيْتِكَ صَحِيحٌ وَهُوَ خَرُّ بِالْغِ عَاقِلٍ وَالْمَرَأَةُ مِثْلُهُ.

وَعَذَا الْحُكْمُ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ، وَالْحُكْمُ هُوَ مَا دُلَّ لَهُ قَوْلُهُ: (جِلْدُ مَائَةٍ وَالرَّجْمُ) فَإِنَّهُ أَفَادَ أَنَّهُ يُجْمَعُ لِلثَّيِّبِ الْجِلْدُ وَالرَّجْمُ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ «بِحَوَاهِ» (٦٨١٢) أَنَّهُ جِلْدُ شُرَاحَةٍ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجْمُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: جِلْدَتْهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجْمَتْهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ الشَّعْبِيُّ: قِيلَ لِعَلِيٍّ: جَعَلْتَ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ فَاجَابَ بِمَا ذَكَرَ.

قَالَ الْحَازِمِيُّ: وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَحَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادُوَّةِ.

وَقَبَّ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالرَّجْمِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ عُبَادَةَ مَنْسُوخٌ بِقَصَّةِ «مَاعِزٍ وَالْعَافِيَّةِ» وَالتَّيْهَوِيَّةِ، فَإِنَّهُ ﷺ رَجَمَهُمْ وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ جِلْدَهُمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الْجِلْدَ ثَابِتٌ عَلَى الْبُكَرِ سَاقِطٌ عَنِ الثَّيِّبِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ عُبَادَةَ مُتَقَدِّمٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَاخُرِهَا تَصْرِيحٌ بِسُقُوطِ الْجِلْدِ عَنِ الْمَرْجُومِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ رَوَايَتِهِ لَوْضُوحِهِ وَلِكُونِهِ الْأَصْلَ.

وَقَدْ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِنَظِيرِ هَذَا حِينَ عَوْرَضَ فِي إِيْجَابِ الْعَمْرَةِ «بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ سَأَلَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَمْرَةَ».

فَاجَابَ بِأَنَّ السُّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى سُقُوطِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ جِلْدَ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ رَجَمَهُمْ ﷺ لَوْ وَقَعَ مَعَ كَثْرَةٍ مِنْ يَحْضُرُ عَذَابَهُمَا مِنْ طَوَافِقِ الْمُؤْمِنِينَ يَبْعَثُ أَنَّهُ لَا يَرَوِيهِ أَحَدٌ مِنْ حَضَرٍ فَعَدِمَ إِبْتِائِيهِ فِي رَوَايَةِ مِنَ الرُّوَايَاتِ مَعَ تَوَعُّبِهَا وَاخْتِلَافِهَا فَالْمَظَاهِرُ دَلِيلٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْجِلْدُ فَيَقْرَى مَعَهُ الظَّنُّ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ.

وَفَعَلَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَاهِرُ أَنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنْهُ لِقَوْلِهِ: «جِلْدَتْهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمَتْهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فَإِنَّهُ ظَاهِرُ أَنَّهُ عَمِلَ بِاجْتِهَادِهِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، فَلَا يَتِمُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْقِيفٌ، وَإِنْ كَانَ فِي قَوْلِهِ: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» مَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ تَوْقِيفٌ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى قُوَّةُ دَلَالَةِ حَدِيثِ عُبَادَةَ عَلَى إِثْبَاتِ جُلْدِ النَّبِيِّ ثُمَّ رَجِيهِ، وَلَا يَخْفَى ظُهُورُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْلِدْ مِنْ رَجْمِهِ فَإِنَّا أَتَوَقَّفُ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ، وَكَتَبْتُ قَدْ جَزَمْتُ فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ» بِقُوَّةِ الْقَوْلِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ ثُمَّ حَصَلَ لِي التَّوَقُّفُ هُنَا.

٣- الرَّجْمُ بِالْإِقْرَارِ

لا. دَقَبَ مِنْ قَدَمُنَا ذِكْرَهُمْ وَهُمْ الْحَسَنُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَدَاوُدُ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّكْرَارِ مُسْتَدَلِّينَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ فِي سَائِرِ الْأَقَارِبِ كَالْقَتْلِ وَالسَّرْقَةِ، وَيَأْتِي ﷺ قَالَ لَانِيسَ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجَمْهَا» وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ تَكَرُّرَ الاعْتِرَافِ فَلَوْ كَانَ شَرْطًا مُعْتَبَرًا لَذَكَرَهُ ﷺ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

وَدَقَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعُ مَرَّاتٍ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ مَاعِزٍ هَذَا.

وَاجِبٌ عَنْهُمْ بِأَنَّ حَدِيثَ مَاعِزٍ هَذَا اضْطَرَّتْ فِيهِ الرُّوَايَاتُ فِي عَدِيدِ الْإِقْرَارَاتِ فَجَاءَ فِيهَا أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، (١٦٩٢) (١٨) وَوَقَعَ فِي طَرِيقِ أُخْرَى عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٩٢) (١٧) أَيْضًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَيْضًا فِي طَرِيقِ أُخْرَى (١٦٩٦) (٢٤) «فَاعْتَرَفْتُ بِالزَّانِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

وَقَوْلُهُ ﷺ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «قَدْ شَهِدْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» حِكَايَةٌ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ فَالْمَقْهُومُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَمَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا زِيَادَةً فِي الْأَسْتِثْنَاءِ وَالتَّيْسِيقِ وَلِذَلِكَ سَأَلَهُ ﷺ هَلْ بِهِ جُنُونٌ أَوْ هُوَ شَارِبُ خَمْرٍ وَأَمَرَ مَنْ يَشُمُّ رَائِحَتَهُ وَجَعَلَ يَسْتَفْسِرُهُ عَنِ الزَّانِي كَمَا سَيَأْتِي بِالْفَاظِ عَدِيدَةٍ كُلُّ ذَلِكَ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ الَّتِي عُرِضَتْ فِي أَمْرِهِ، وَلِأَنَّهَا قَالَتْ الْجَهَنَّمِيَّةُ: أُرِيدُ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا. فَعَلِمَ أَنَّ التَّرْدِيدَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْإِقْرَارِ.

وَبَعْدَ فَلَوْ سَلِمْنَا أَنَّهُ لَا اضْطِرَابَ وَأَنَّهُ أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَهَذَا فَعَلَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ﷺ وَلَا طَلِبَهُ لِتَكَرُّرِ إِقْرَارِهِ، بَلْ فَعَلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ وَتَقْرِيرِهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ لَا عَلَى شَرْطِيَّتِهِ. وَاسْتَدَلَّ الْجَمْعُ هُؤُلَاءِ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اعْتَبِرَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانِي أَرْبَعَةً.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ وَاضِحٌ الْبَطْلَانِ لِأَنَّهُ قَدْ اعْتَبِرَ فِي الْمَالِ عَدْلَانِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ يَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً أَتَّفَاقًا.

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: دَلَّتِ الْفَاظُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْإِمَامِ الِاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي يُجِبُّ مَعَهَا الْحُدُ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ

١١٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَنَادَاهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَبْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبَاخَرِيُّ (٦٨١٥)، مُسْلِمٌ (١٦٩١).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ» أَيْ انْتَقَلَ مِنَ النَّاحِيَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي يَسْتَقْبِلُ بِهَا وَجْهَهُ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَبْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟) يَفْتَحُ الْهَمْزُ فَجَاءَ مُهْمَلَةً فَصَادُ مُهْمَلَةٌ أَيْ تَزَوَّجَتْ.

(قَالَ: نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ اشْتَمَلَ عَلَى مَسَائِلَ

الْأُولَى: أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ إِقْرَارٌ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعًا أَوْ

في هذا الحديث الفاظ كثيرة دالة عليه، فسي حديث بريدة [

(١٦٩٥)] أَنَّهُ قَالَ: «أَشْرَيْتُ خُمْراً؟» قَالَ: لَا، وَأَنَّهُ قَامَ رَجُلٌ يَسْتَنْكِهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ رِيحاً.

وفي حديث ابن عباس (٦٨٤٤): «لَعَلَّكَ قُبِلْتَ أَوْ غَمَزْتَ».

وفي رواية: «هَلْ ضَاغَتْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ بَاشَرْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ جَامَعْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

وفي حديث ابن عباس: «أَيْنَكُهَا؟ لَا يُكْنَى». رواه البخاري (٦٨٢٤).

وفي حديث أبي هريرة (٤٤٢٨) «أَيْنَكُهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «دَخَلَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْعُرْوَةُ فِي الْمَكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبَيْرِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «تَنْدِرِي مَا الزَّانِي؟» قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَاماً مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ خِلَافاً. قَالَ: فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ: تُطَهِّرُنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

فدل جميع ما ذكر على أَنَّهُ يجب الاستيفصال والتبين، وَأَنَّهُ يُنْدَبُ تَلْقِيْنُ مَا يَسْقُطُ الْحُدُّ، وَأَنَّ الإِقْرَارَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْمَوَاقِعَةِ.

وقد روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجهم مالك عن أبي النرداء وعن علي عليه السلام في قصة شراحة فإنه قال لها علي: استكرهت؟ قالت: لا. قال: فلعل رجلاً أتاك في نومي؟ الحديث.

وعند المالكية أَنَّهُ لَا يُلْقَنُ مِنْ أَشْهُرٍ بِأَنْتَ هَٰذَا الْحَرَامَاتِ.

وفي قوله: (أشريت خمرًا) دليل على أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِقْرَارُ السُّكْرَانِ. وفيه خلاف.

وفي دليل على أَنَّهُ يُحْفَرُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ رَجْعِهِ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٩٥) فَحْفَرُ لَهُ حَفِيرَةٌ.

وفي الحديث عند البخاري (٦٨٢٦) «أَنَّهُمَا لَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكَاهُ بِالْحَرَةِ فَرَجَمَاهُ» زَادَ فِي رِوَايَةِ «حَتَّى مَاتَ».

وأخرج أبو داود (٤٤١٩) أَنَّهُ قَالَ عليه السلام يعني حين أخبر

بِهِرِيهِ «هَلَّا رَدَدْتُمُوهُ إِلَيَّ».

وفي رواية «تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وأخذ من هذا القِصَّةِ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ أَنَّهُ يَصِحُّ رُجُوعُ الْمُقْرِ عَنِ الإِقْرَارِ فَإِذَا هَرَبَ تَرَكَ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ.

وفي قوله عليه السلام: (لَعَلَّهُ يَتُوبُ) إِنْكَارٌ لِأَنَّهُ مَا جَاءَ إِلَّا تَائِباً يَطْلُبُ طَهْرَهُ مِنَ الذَّنْبِ.

وقد أخرج أبو داود (٤٤٢٨) أَنَّهُ «قَالَ عليه السلام فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ لَنَفِي أَتْهَارِ الْجَنَّةِ يَنْغَمِسُ فِيهَا».

ولعله يجاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره وَيَتُوبُ يَنْتَهِي وَيَبْنَ اللَّهُ تَعَالَى فَيَغْفِرُ لَهُ أَوْ الْمَرَادُ يَتُوبُ عَنْ إِكْذَابِهِ نَفْسَهُ.

واعلم أن قوله: (فأمر به فرجموه) يدل على أَنَّهُ عليه السلام لم يحضر الرِّجْمَ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجِمُ الْإِمَامَ فِيمَنْ ثَبِتَ عَلَيْهِ الْحُدُّ بِالْإِقْرَارِ. وإلى هذا ذهب الشافعي واليهادي والأولى حل ذلك على التنبؤ.

وعليه يحمل ما أخرجه البيهقي (٢٢٠/٨) عن علي عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَغَى عَلَيْهَا وَلَتَعَا وَكَانَ اخْتِرَافَ فَلَا نَامَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُ فَإِنْ ثَبِتَ بِأَلْبِينَةٍ فَأَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُ الشُّهُودُ».

٤- التَّبَيُّتُ مِنَ الْمُقْرِ بِالزَّانِي فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ

١١٤٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: «لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ قُبِلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟ قَالَ: لَا يَنَّا رَسُولَ اللَّهِ».

رواه البخاري (٦٨٢٤).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما أتى ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت) يتضح من المعجمة والميم قزاي، في «النهاية» أَنَّهُ فُسِّرَ الْغَمْزُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ بِالْإِشَارَةِ كَالرَّمْزِ بِالْعَيْنِ وَالْحَاجِبِ وَلَعَلَّ الْمَرَادَ هُنَا الْجَسُّ بِالْيَدِ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ «أَوْ لَمَسْتَ» عَوْضاً عَنْهُ.

(أو نظرت قال: لا يا رسول الله. رواه البخاري). والمراد

اسْتَفْهَمَهُ هَلْ هُوَ أَطْلَقَ لَفْظَ الزَّانِي عَلَى أَيِّ هَذِهِ مَجَازًا وَذَلِكَ
كَمَا جَاءَ «الْعَيْنُ تَزْنِي وَزَنَاهَا النَّظَرُ» [أحمد (٣٢٩/٢)].

والحديث دليل على الثبوت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد
من التصريح في الزنى باللفظ الصريح الذي لا يَحْتَمِلُ غَيْرَ
ذَلِكَ.

٥- نزولُ الرجم في كتاب الله تعالى

١١٤٣- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا
بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ
الرَّجْمِ قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ
أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ،
فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَحْصَنَ مِنَ
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ
الِاعْتِرَافُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٠)، مُسْلِمٌ (١٦٩١).

(وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال: إن الله بعث
محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم
قرأناها ووعينناها وعقلناها فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده
فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في
كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم حق في
كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال أو النساء إذا
قامت البينة أو كان الحبل) بفتح المهملة والموحدة (أو الاعتراف
متفق عليه)

زاد الإسماعيلي بعد قوله «أو الاعتراف»: وقد قرأناها
«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَرَجَمُوهُمَا أَلْبَنَةً» ويين في رواية عند النسائي
[كبرى: ٧١٥٦/٤] حملها من السورة وأنها كانت في سورة
الأحزاب.

وكذلك أخرج هذيو الزيادة في هذا الحديث الموطأ (ص ٥١٥)
عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب: وفي رواية زيادة «إِذَا زَنَى
فَرَجَمُوهُمَا أَلْبَنَةً نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

وفي رواية [جامع الترمذي (١٤٣١)]: «لَوْ لَا أَنَّ يَقُولُ النَّاسُ
زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُ بِهَا بِيَدِي».

وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم.

وقد عدّه الأصوليون قسما من أقسام النسخ.

وفي الحديث دليل على أنها إذا وجدت المرأة الخالية من
الزوج أو السيد حلى ولم تذكر شبهة أنه يثبت الحد بالحبل وهو
مذهب عمر وإليه ذهب مالك وأصحابه.

وقالت الهاديّة والشافعي وأبو حنيفة: إنّه لا يثبت الحد
إلا ببيّنة أو اعتراف؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات.

واستدل الأولون بأنه قاله عمر على المنبر ولم يُنكر عليه
فيتزل منزلة الإجماع.

قلت: لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلة.

٦- حدُّ الأمة الجَلْدُ ثم البيع

١١٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا
فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُرْبَ عَلَيْهِا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ
فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرْبَ عَلَيْهِا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ
فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٩)، مُسْلِمٌ (١٧٠٣)، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ
[والبخاري أيضا (٢٢٣٤)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
«إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرْبَ
عَلَيْهَا» بمثناة تخفيفه فمثناة فراء فموحدة: التعنيف لفظا ومعنى.

(ثم إن زنت فلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرْبَ عَلَيْهِا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ
الثالثة فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا
لَفْظُ مُسْلِمٍ).

فِيهِ مَسَائِلُ

إِسْمَاكٌ مَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ الْفَاحِشَةُ مُحَرَّمٌ، وَهَذَا قَوْلُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: حَلَلُ الْفَقَهَاءِ الْأَمْرَ بِالْبَيْعِ عَلَى الْخَضِّ عَلَى مُبَاعَدَةِ مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّانِي لِئَلَّا يُظَنَّ بِالسَّيِّدِ الرُّضَا بِذَلِكَ فَيَكُونُ دُيُونًا. وَقَدْ ثَبَتَ الرَّعِيدُ عَلَى مَنْ اتَّصَفَ بِالذَّيَانَةِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِرَاقُ الزَّانِيَةِ لِأَنَّهُ لَفْظٌ «أَمَةٌ أَحَدِكُمْ» عَامٌّ لِمَنْ يَطُوعًا مَالِكُهَا وَمَنْ لَا يَطُوعًا، وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّارِعُ مُجَرَّدَ الزَّانِي مُوجِبًا لِلْفِرَاقِ إِذْ لَوْ كَانَ مُوجِبًا لَهُ لَوَجِبَ فِرَاقُهَا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ بَلْ لَمْ يُوجِبْهُ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ فِرَاقِهَا بِالْبَيْعِ كَمَا قَالَ دَاوُدُ وَأَتْبَاعُهُ وَهَذَا الْإِجَابُ لَا لِمَجْرَدِ الزَّانِي بَلْ لِتَكْرِيرِهِ لِئَلَّا يُظَنَّ بِالسَّيِّدِ الرُّضَا بِذَلِكَ فَيُتَصَفَّ بِالصُّفَةِ الْقَبِيحَةِ.

وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي الزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ طَلَاقُهَا وَفِرَاقُهَا لِأَجْلِ الزَّانِي بَلْ إِنْ تَكَرَّرَ مِنْهَا وَجِبَ لَهَا عِرْفَتُ.

قَالُوا: وَإِنَّمَا أَمْرُ بَيْعِهَا فِي الثَّلَاثَةِ لَمَّا ذَكَرْنَا قَرِيبًا، وَلَهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَسِيلَةِ إِلَى تَكْثِيرِ أَوْلَادِ الزَّانِي.

قَالَ: وَحَلَّةٌ بَعْضُهُمْ عَلَى الْوُجُوبِ وَلَا سَلَفَ لَهُ مِنَ الْأُمَمِ فَلَا نَشْتَغِلُ بِهِ وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ: فَكَيْفَ يَجِبُ بَيْعُ مَا لَهُ قِيَمَةٌ خَطِيرَةٌ بِالْحَقِيرِ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الظَّاهِرَ مَعَ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ وَلَمْ يَأْتِ الْقَائِلُ بِالِاسْتِحْبَابِ بِدَلِيلٍ عَلَى عَدَمِ الْإِجَابِ.

وَقَوْلُهُ: وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

قُلْنَا: وَثَبَتَ هُنَا مُخَصَّصٌ لِذَلِكَ النَّهْيِ وَهُوَ هَذَا الْأَمْرُ وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الشَّيْءِ الثَّمِينِ بِالشَّيْءِ الْخَفِيرِ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ عَامِلًا بِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ جَاهِلًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَوْلُهُ: وَلَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَسِيلَةِ إِلَى تَكْثِيرِ أَوْلَادِ الزَّانِي.

قَالَ: لَيْسَ فِي الْأَمْرِ بِبَيْعِهَا قَطْعٌ لِذَلِكَ إِذْ لَا يَشْطَطُ إِلَّا بِتَرْكِهَا لَهُ وَلَيْسَ فِي بَيْعِهَا مَا يُصِيرُهَا تَارِكَةً لَهُ وَقَدْ قِيلَ فِي وَجْهِ الْحُكْمِ فِي الْأَمْرِ بِبَيْعِهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَانِعِ الزَّانِي: إِنَّهُ جَوَازٌ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا الْمُشْتَرِي وَتَعْلَمَ بِأَنَّهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مِلْكِ السَّيِّدِ

الْأَوَّلَى: قَوْلُهُ: (فَقَبِيحَ زَنَاهَا) أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ السَّيِّدُ بَزْنِ أَمَتِهِ جَلَدَهَا وَإِنْ لَمْ تَقَمْ شَهَادَةٌ وَذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ إِذَا تَبَيَّنَ زَنَاهَا بِمَا يَتَّبِعُ بِهِ فِي حَقِّ الْحَرِّ وَهُوَ الشَّهَادَةُ أَوْ الْإِقْرَارُ، وَالشَّهَادَةُ تُقَامُ عِنْدَ الْحَاكِمِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ: تُقَامُ عِنْدَ السَّيِّدِ.

وَفِي قَوْلِهِ: (فَلْيُجْلِدَهَا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَلَايَةَ جَلْدِ الْأَمَةِ إِلَى سَيِّدِهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الزَّمَانِ إِسَامٌ وَإِلَّا فَالْحُدُودُ إِلَيْهِ. وَالْأَوَّلُ أَقْوَى.

وَالْمُرَادُ بِالْجَلْدِ: الْحَدُّ الْمَعْرُوفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «فَعَلَيْهِنَّ» يَنْصَفُ مَا عَلَى الْمُخَصَّصَاتِ مِنَ الْعَذَابِ [النساء: ٢٥].

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: (وَلَا يُزَوِّجُ عَلَيْهَا) وَرَدَّ فِي لَفْظِ النَّسَائِيِّ «وَلَا يُعْتَقُهَا» [زكريا: ٣٠/٤]، بَلَفْظُ «لَا يَعْتَقُهَا» وَهُوَ بِمَعْنَى مَا هُنَا، وَهُوَ نَهْيٌ عَنِ الْجَمْعِ لَهَا بَيْنَ الْعُقُوبَةِ بِالتَّعْنِيفِ وَالْجَلْدِ.

وَمَنْ قَالَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَقْنَعُ بِالتَّعْنِيفِ دُونَ الْجَلْدِ فَقَدْ أَبْعَدَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ لَا يُعَزَّرُ بِالتَّعْنِيفِ وَاللُّؤْمِ وَإِنَّمَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ لِلتَّحْذِيرِ وَالتَّخْوِيفِ، فَإِذَا رَفَعَ وَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَفَاهُ وَيُؤَيِّدُ هَذَا نَهْيُهُ ﷺ عَنْ سَبِّ الَّذِي أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الْخَمْرِ وَقَالَ: «وَلَا تَكُونُوا عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ» [خ (٦٧٨١)].

وَفِي قَوْلِهِ: (ثُمَّ إِنْ زَنَتْ... إِلَى آخِرِهِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّانِيَةَ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّانِي بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ تَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَإِنَّمَا إِذَا زَنَى مَرَارًا مِنْ دُونِ تَحْلُلِ إِقَامَةِ الْحَدِّ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ (فَلْيُعْطِهَا) أَنَّهُ لَا يُقِيمُ عَلَيْهَا الْحَدَّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (١٠٤/١٢): الْأَرْجَحُ أَنَّهُ يُجْلَدُ قَبْلَ الْبَيْعِ ثُمَّ يَبِيعُهَا، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْحَدَّ لَا يُتْرَكُ وَلَا يَقُومُ الْبَيْعُ مَقَامَهُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: ظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ بَيْعِ السَّيِّدِ لِلْأَمَةِ، وَأَنَّ

الْأَوَّلُ بِسَبَبِ الزَّانِي فَتَرَكُهُ خَشْيَةً مِنْ تَنْقِيلِهَا عِنْدَ الْمَلَائِكِ أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْفُوهَا بِالتَّسْرِي بِهَا أَوْ بِتَرْوِيجِهَا.

المسألة الرابعة: هل يجب على البائع أن يُعرِّفَ المشتري بسبب بيعها لئلا يدخل تحت قوله «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [١٠٢، ١٠٣] د (٣٤٥٢) فإن الزنى عيبٌ ولذا أمر بالخطأ من القيمة بمَحْمَلٍ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ أَمَرَ بِبَيْعِهَا وَلَمْ يَأْمُرْ بِبَيَانِ عَيْبِهَا ثُمَّ هَذَا الْعَيْبُ لَيْسَ مَعْلُومًا كُبُورُهُ فِي الْاِسْتِيقْبَالِ فَقَدْ يَتَوَبُّ الْفَاجِرُ وَيُغْجِرُ الْبَارُّ، وَكَوْنُهُ قَدْ وَقَعَ مِنْهَا وَاقِعٌ عَلَيْهَا الْحُدُّ وَقَدْ صَيَّرَهُ كَثِيرُ الْوَاقِعِ وَلِهَذَا نَهَى عَنِ التَّعْنِيفِ لَهَا وَبَيَّانَ عَيْبِهَا قَدْ يَكُونُ مِنَ التَّعْنِيفِ وَأَمَّا أَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ ذِكْرُ سَبَبِ بَيْعِهَا فَلَعَلَّهُ يُنْدَبُ وَيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِ الْمُنَاصِحَةِ.

المسألة الخامسة: في إطلاق الحديث دليل على إقامة الحد على الأمة مطلقاً سواء أخصنت أو لا. وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُخْضِرَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاجِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٤٥] دليل على شرطية الإحصان ولكن محتمل أنه شرط للتصنيف في جلد المحصنة من الإماء وأن عليها نصف الجلد لا الرجم إذ لا يتنصف فيكون فائدة التقييد بالشرط في الآية وصرح بتفصيل الإطلاق قول علي عليه السلام في خطبته: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمْ الْحُدَّ مِنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَنَ.

رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك.

وهذا مذنب الجمهور.

وذنب جماعة من العلماء إلى أنه لا يُحدُّ من العبيد إلا من أخصن ومو مذنب ابن عباس ولكنه يؤيد كلام الجمهور إطلاق الحديث الآتي:

٧- الْأَمْرُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْعَبْدِ

وَقَدْ فِي مُسْلِمٍ مَرْثُوفٌ (١٧٠٥).
على علي عليه السلام.

وأخرجه البيهقي (٢٢٩/٨) مرفوعاً وقد غفل الحاكم فظن أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما.

قلت: يُمكن استدراكه لكون مسلم لم يرفعه. وقد ثبت عند الحاكم رفعه [٣٦٩/٤].

والحديث دل على ما دل عليه الحديث الأول من إقامة الملائك الحد على المالك إلا أن هذا يعم ذكورهم وإناتهم فهو أعم من الأول.

ودل على إقامة الحد عليهم مطلقاً أخصنوا أو لا، وعلى أن إقامته إلى المالك ذكراً كان أو أنثى.

واختلفت في الأمة الزوجة:

فالجمهور يقولون: إن حدّها إلى سيّدها.

وقال مالك: حدّها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها عبداً للملكها فأمرها إلى السيّد.

وظاهره أنه لا يشترط في السيّد صلاحية ولا غيرها.

قال ابن حزم: يُقيمه السيّد إلا أن يكون كافراً.

قال: لأنهم لا يُقرّون إلا بالصغار. وفي تسليمه على إقامة الحد على مالكه منافاة لذلك؛ ثم ظاهر الحديث أن للسيّد إقامة حد السرقة والشرب وقد خالف في ذلك جماعة بلا دليل ناهض.

وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع: أن ابن عمر قطع يد غلام له سرق، وجلد عبداً له زنى، من غير أن يرفعهما إلى الرّوالي.

وأخرج مالك في الموطأ (ص ٥٢٠) بسنده أن عبداً لبني عبد الله بن أبي بكر سرق واعتُرف فأمرت به عائشة فقطعت يده.

وأخرج الشافعي [تريب المسند] (٢٥٧) وعبد السّريّ (٣٩٤/٧) بسندهما إلى الحسين بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ حدثت جارية لها زنت.

ورواه ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار: أن

١١٤٥- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

رواه أبو داود (٤٤٧٣).

الْمَدِينَةَ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ
جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٦) (٢٤).

(وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن امرأة من جهينة) هي المَعْرُوفَةُ
بِالنَّاعِمِيَّةِ (تَتَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزُّنَى فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ
اللَّهُ أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ فَدَعَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا فَقَالَ: أَحْسِنِ
إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتِينِي بِهَا فَفَعَلَ فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَتْ مَتِينِي
لِلْمُجْهُولِ أَيْ شُبْتُ وَوَرَدَ فِي رِوَايَةٍ (عَلَيْهَا) بِأَنَّهَا ثُمَّ أَمَرَ بِهَا
فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَالَ عُمَرُ: نَصَلِّي عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَلَقَدْ زَنَتْ! فَقَالَ: لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا
لِلَّهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتِينِي بِهَا فَفَعَلَ) أَنَّهُ وَقَعَ الرُّجْمُ
عَقِبَ الْوَضْعِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِمُسْلِمٍ (١٦٩٥)
(٢٣) [أَنَّهَا رُجِمَتْ بَعْدَ أَنْ فَطَمَتْ وَلَدَهَا وَأَتَتْ بِهِ وَفِي يَدَيْهِ
كِسْرَةٌ خَبِزَ، فِي رِوَايَةِ الْكِتَابِ طَيِّبٌ وَاخْتِصَارٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَاتِبَيْنِ: وَهَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ:
ظَاهِرُهُمَا الْاِخْتِلَافُ فَإِنَّ الثَّانِيَةَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ رَجْمَهَا كَانَ بَعْدَ
فَطَامِهِ وَأَكْلِهِ الْحَبِّ وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ رَجَمَهَا عَقِبَ الْوِلَادَةِ فَيَجِبُ تَأْوِيلُ
الْأَوَّلَى وَحَمْلُهَا عَلَى وَفْقِ الثَّانِيَةِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى:
«قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لِي رِضَاعُهُ» إِنَّمَا قَالَهُ بَعْدَ الْفَطَامِ،
وَأَرَادَ بِرِضَاعِهِ كِفَالَتَهُ وَتَرْبِيَتَهُ وَسُوءَ رِضَاعًا مَجَازًا، انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الرُّجْمِ وَقَدَّمَ الْكَلَامَ فِيهِ. وَإِنَّمَا
شُدَّ ثِيَابُهَا عَلَيْهَا فَلَاجِلِ أَنْ لَا تُكْشَفَ عِنْدَ اضْطِرَابِهَا مِنْ مَسِّ
الْحِجَارَةِ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا تُرْجَمُ الْمَرْأَةُ قَاعِدَةٌ وَالرَّجُلُ قَانِبًا إِلَّا
عِنْدَ مَالِكٍ فَقَالَ: قَاعِدًا.

وَقِيلَ: يَنْخِيزُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى الْمَرْأَةِ بِنَفْسِهِ إِنْ
صَحَّتِ الرَّوَايَةُ «فَصَلَّى» بِالْبَاءِ لِلْمَعْلُومِ.

فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ تَجْلِدُ وَلِيدَتَهَا حَسِينَ إِذَا زَنَتْ
[البيهقي: ٢٤٥/٨].

وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعِيمُ الْحَدَّ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِمَامُ إِلَّا
أَنْ لَا يُوجِدَ إِمَامًا أَقَامَهُ السَّيِّدُ.

وَذَهَبَتْ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُعِيمُ الْحُدُودَ مُطْلَقًا إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ
مَنْ أَذِنَ لَهُ.

وَلَقَدْ اسْتَدَلَّ الطُّحَاوِيُّ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ بِنِيسَارٍ
قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَقُولُ: «الرَّكَاءُ
وَالْحُدُودُ وَالْفِيءُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى السُّلْطَانِ».

قَالَ الطُّحَاوِيُّ: وَلَا نَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَلَقَدْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: بَلْ خَالَفَهُ اثْنَا عَشَرَ نَفْسًا مِنَ
الصَّحَابَةِ.

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مَا رَوَيْ عَنْ الصَّحَابَةِ وَكَفَى بِهِ وَدًّا عَلَى
الطُّحَاوِيِّ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٤٥/٨) عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ
وَفِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: أَدْرَكْتُ بِقَايَا الْأَنْصَارِ
وَهُمْ يَضْرِبُونَ الْوَلِيدَةَ مِنْ وَلَاتِلِهِمْ فِي جَالِسِهِمْ إِذَا زَنَتْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَأْمُرُ بِهِ وَأَبُو بَرزَةَ يَحْدُّ
وَلِيدَتَهُ.

٨- الصلاة على من أقيم عليه الحدُّ

١١٤٦- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه «أَنَّ
امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزُّنَى
- فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ،
فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا. فَقَالَ: أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا
وَضَعْتَ فَأَتِينِي بِهَا. فَفَعَلَ. فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَتْ عَلَيْهَا
ثِيَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ. ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ
عُمَرُ: أَتُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ:
لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الطَّبْرَانِيُّ وَالْكَبِيرُ (١٩٧/١٨، ١٩٨): إِنَّهَا بَضْمُ الصَّادِ وَكَسْرُ اللَّامِ.

قَالَ: وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبِي دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٤٤٤٠) فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا.

وَلَكِنْ أَكْثَرُ الرِّوَاةِ لِمُسْلِمٍ يَفْتَحُ الصَّادَ وَفَتْحَ السَّلَامِ. وَظَاهِرُ قَوْلِ عُمَرَ: «تُصَلِّيْ عَلَيْهَا» أَنَّهُ ﷺ بِأَشْرَ الصَّلَاةِ بِنَفْسِهِ فَهُوَ يُؤَيِّدُ رِوَايَةَ الْأَكْثَرِ لِمُسْلِمٍ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ صَلَّى وَتُصَلِّي، أَيِ تَوَمَّرُوا وَأَنَّهُ اسْتَدَّ إِلَيْهِ ﷺ لِكَوْنِهِ الْأَمْرَ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَإِنَّ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ.

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ صَلَّى ﷺ عَلَيْهَا أَوْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ، فَالْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْجُومِ يُصَادِمُ النَّصَّ إِلَّا أَنْ تُخَصَّصَ الْكَرَاهَةُ بِمَنْ رُجِمَ بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ لِمَا لَا يَنْبَغُ فَهَذَا يَنْزِلُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْفَاسِقِ، فَالْجَمْهُورُ أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلَا دَلِيلَ مَعَ الْمَانِعِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تُسْقَطُ الْحَدَّ وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْجَمْهُورِ.

وَالْخِلَافُ فِي حَدِّ الْحَارِبِ إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَسْقَطُ بِالتَّوْبَةِ عِنْدَ الْجَمْهُورِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ (الْبَقَرَةُ: ٣٤).

٩- رَجْمُ رَجُلٍ وَيَهُودِيٍّ وَامْرَأَةٍ

١١٤٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً».

رِوَاةُ مُسْلِمٍ (١٧٠١) -

وَقِصَّةُ الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيُّ (٦٨٤١)، مُسْلِمٌ (١٦٩٩)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) يُرِيدُ مَا عَزَّ بَيْنَ مَالِكٍ.

(وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً) يُرِيدُ الْجَاهَنِيَّةَ.

(رِوَاةُ مُسْلِمٍ وَقِصَّةُ الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ) أَمَّا حَدِيثُ مَا عَزَّ وَالْجَاهَنِيَّةَ فَتَقَدَّمَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْكَافِرِ إِذَا زَنَى، وَهُوَ قَوْلُ الْجَمْهُورِ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيُّ وَمَعْظَمُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ وَأَنَّهُ شَرْطٌ لِلْإِحْصَانِ الْمَوْجِبِ لِلرَّجْمِ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْأَثَاقَةَ عَلَيْهِ.

وَرَدُّ قَوْلِهِ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ وَاحِدًا لَا يَشْتَرِطَانِ ذَلِكَ وَدَلِيلُهُمَا وَقَوْلُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْيَهُودِيِّينَ الَّذِينَ زَنُوا كَانُوا قَدْ أَحْصَانَا.

وَقَدْ أَجَابَ مَنْ اشْتَرَطَ الْإِسْلَامَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا رَجَمَهُمَا بِحُكْمِ التَّوْرَةِ وَلَيْسَ مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمَا بِمَا فِي كِتَابَيْهِمَا فَإِنَّ فِي التَّوْرَةِ الرَّجْمَ عَلَى الْخَصَنِ وَعَلَى غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا رَجَمَهُمَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا بِمَا لَا يَرَاهُ فِي شَرْعِهِ مَعَ قَوْلِهِ «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا» بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ (الْبَقَرَةُ: ٤٩) وَمَنْ ثَمَّةَ اسْتَدْعَى شُهُودَهُمْ لَيَقْسُومَ عَلَيْهِمَا الْحُجَّةَ مِنْهُمْ.

وَرَدُّهُ الْخَطَّابِيُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا» بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ وَإِنَّمَا جَاءَهُ الْقَوْمُ سَائِلِينَ الْحُكْمَ عَنْهُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ فَتَبَيَّنَهُمْ عَلَى مَا كَتَمُوهُ مِنْ حُكْمِ التَّوْرَةِ وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ عَنْهُ مُخَالَفًا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِالنُّسُخِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِالنُّسَخِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَجْنَى اخْتِمَاكُمَا الْقِصَّةَ لِلْأَمْرَيْنِ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَالثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِهِ. وَفِيهِ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ.

وَقَدْ دَلَّتِ الْقِصَّةُ عَلَى صَحَّةِ أَنْتِجَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِأَنَّ كِبُوتَ الْإِحْصَانِ فِرْعَ مِنْ كِبُوتِ صَحَّةٍ وَأَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ، كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: أَمَّا الْخَطَابُ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ فَبِيْهِ نَظَرٌ لِتَوْقُفِهِ عَلَى أَنَّهُ

حَكَمَ ﷺ بشروع لا بما في التوراة على أحد الاختمالين.

ولقد أسلفنا لك غير مرّة أن هذا ليس بعلة قاحلة بل رويته موصولة زيادة من ثقة مقبولة.

١٠- كَيْفَ يُضْرَبُ الضَّعِيفُ الْحَدَّ

١١٤٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عَبَّادَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ فِي آبَائِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبَتْ بَأْمَةٌ مِنْ إِمَائِهِمْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعِيدٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اضْرِبُوهُ حَدَّهُ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أضعفُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: خُذُوا عُثْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاحٍ ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَقَعَلُوا.

رواه أحمد (٢٢٢/٥) والنسائي (كبرى) (٧٣٠٩) وابن ماجه (٢٥٧٤)، وإسناده حسن، لكن اختلف في وصله وإرساله. (وعن سعيد بن سعد بن عبادة) هو انصاري.

قال الواقدي: صحبته صحيحة كان والياً لعلي بن أبي طالب على اليمن.

(قال كان بين آبائنا) جمع بينو.

(رويجل) تصغير رجل.

(ضعيف فخب) بالخاء المعجمة فمخلة أي فجر.

(بأمة من إمائهم) فذكر ذلك سعد لرسول الله ﷺ فقال: اضربوه حدّه فقالوا: يا رسول الله إنه أضعف من ذلك قال: خذوا عُثْكَالًا بِكسر العين فمثلة بزنة قرطاس وهو العذق.

(فيه مائة شمرّاح) بالشين المعجمة أوّلُهُ وراء آخره خاء معجمة بزنة عُثْكَالٍ وهو عُصَنٌ دقيق في أصل العُثْكَالِ.

(ثم اضربوه به ضربة واحدة ففعلوا.) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وإرساله.

قال البيهقي [السن الكبرى: ٢٣٠/٨]: المحفوظ عن أبي أمامة أي ابن سهل بن خفيف كونه مرسلاً.

وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عبادة موصولاً.

١١- قَتْلُ اللُّوطِيِّ وَالْوَاقِعِ عَلَى الْبَيْمَةِ

١١٤٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَغْمَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْقَاعِلَ تَوَالِمَفْعُولٍ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَيْمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَيْمَةَ».

رواه أحمد (٢٦٩/١) والأربعة (أبو داود (٤٤٦٢)، الترمذي (١٤٥٥)، النسائي (كبرى) (٢١٥٩)، ابن ماجه (٢٥٦١) ورجاله مؤثّقون، إلا أن فيه اختلافاً.

ظاهرة أن الاختلاف في الحديث جيبه لا في قوله «ومن وجدتموه... إلخ» فقط وذلك أن الحديث قد روي عن ابن عباس مفروقاً، وهو مختلف في ثبوت كل واحد من الأمرين:

أما الحكم الأول فإنه قد أخرج البيهقي (٢٣٢/٨) من حديث سعيد بن جبير ويحاجه عن ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية قال: يُرْجَمُ

وأخرج (٢٣٢/٨) عنه أنه قال: يُنْظَرُ أعلى بناء في القرية

فِيرْمِي بِهِ مُنْكَسًا ثُمَّ يُتْبَعُ الْحِجَارَةُ.

يُتْبَعُ الْحِجَارَةُ.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٢/٨) عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَتَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٢٣٢/٨).

وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا (٢٣٢/٨) عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ قَالَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِيمَنْ أَتَى بَهِيمَةً، دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ وَإِنْ حَدَّ مِنْ يَأْتِيهَا قَتْلُهُ.

فَهَذَا الْاِخْتِلَافُ عَنْهُ دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ سُنَّةٌ فِيهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ بِاجْتِهَادِهِ كَذَا قِيلَ فِي بَيَانِ وَجْهِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «إِنْ فِيهِ اخْتِلَافٌ».

وَالِيهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي آخِرِ قَوْلَيْهِ وَقَالَ: إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ وَرَوَيْ عَنْ الْقَاسِمِ وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ أَنَّهُ يُوجِبُ حَدَّ الزَّانِي قِيَاسًا عَلَى الزَّانِي.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ مَسْأَلَتَانِ

وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْمَوْزِدُ وَالنَّاصِرُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُعَزَّرُ فَقَطْ إِذْ لَيْسَ بِزَنِيٍّ.

الْأُولَى: فِيمَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً وَفِي حُكْمِهَا أَرْبَعَةٌ:

وَالْحَدِيثُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا عُرِفَتْ وَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ قَتْلِ الْبَهِيمَةِ مَأْكُولَةً كَانَتْ أَوْ لَا وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ عَلِيٌّ عليه السلام وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

الْأُولَى: أَنَّهُ يُحَدُّ حَدَّ الزَّانِي قِيَاسًا عَلَيْهِ بِجَمَاعٍ لِإِلَاجِ مُحَرَّمٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ وَقَدْ قَالَ الْهَادَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ.

وَقِيلَ لابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَلَكِنْ أَرَى «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُتَبَّعَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْعَمَلِ» (البَيْهَقِيُّ: ٢٣٣/٨).

وَاعْتَذَرُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ فِيهِ مَقَالًا فَلَا يَتَّهَضُّ عَلَى إِبَاحَةِ دَمِ الْمُسْلِمِ.

وَيُرْوَى أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهَا تُرَى فَيَقَالُ: هَذِهِ الَّتِي فَعَلَ بِهَا مَا فَعَلَ.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْفِي أَنْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الَّتِي جُمِعُوا عَلَيْهَا لِلْحَاقِ اللَّوْاطِ بِالزَّانِي لَا دَلِيلَ عَلَى عِلَّتِهَا.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيُّ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَتْلُهَا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: يُقْتَلُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ مُحَصِّنِينَ كَانَا أَوْ غَيْرَ مُحَصِّنِينَ، لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ لِلنَّاصِرِ وَقَدِيمُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ طَرِيقَةُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَقُولُوا فِي الْقَتْلِ فَعِلٌ وَلَمْ يُتَكَّرْ فَكَانَ إِجْمَاعًا سِيمَا مَعَ تَكَرُّرِهِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْحَدِيثُ هَذَا مُعَارَضٌ بِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِمَا كَلَلَهُ.

وَتَعَجَّبَ فِي «الْمَنَارِ» مِنْ قَلَّةِ الدَّاهِبِ إِلَى هَذَا مَعَ وَضُوحِ دَلِيلِهِ لَفْظًا وَيُلَوِّغُوهُ إِلَى حَدِّ يُعْمَلُ بِهِ سُنْدًا.

قَالَ الْمُهَنْدِيُّ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عَقُوبَتَهُ بِقَتْلِهَا إِنْ كَانَتْ لَهُ وَهِيَ مَأْكُولَةٌ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يُحْرَقُ بِالنَّارِ، فَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٢/٨) أَنَّهُ اجْتَمَعَ رَأْيُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَحْرِيقِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ. وَفِيهِ قِصَّةٌ فِي إِسْنَادِهِ إِسْرَافٌ.

١١٥٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ: حَرَقَ اللَّوْطِيُّ بِالنَّارِ أَرْبَعَةً مِنَ الْخُلَفَاءِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَهِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ يُرْمَى بِهِ مِنْ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْقَرِيبَةِ مُنْكَسًا ثُمَّ

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٣٨)، وَرِجَالُهُ هَؤُلَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَفْقِهِ

وَزَوَّيْهِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٣/٨) أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ جَلَدَ نَفْسِي مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ وَمِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ.

وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي التَّغْرِيبِ وَكَأَنَّهُ سَاقَهُ الْمَصْنُفُ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ نَسْخَ التَّغْرِيبِ.

١٣- لَعْنُ الْمُخْتَلِينِ وَالْمَرْجَلَاتِ

١١٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ. وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِكُمْ»

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٤).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ» جَمْعُ مُخْتَلٍ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَنُونٌ فَمَثَلَةٌ اسْمٌ مَفْعُولٌ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٌ رَوَى بِهِمَا.

(مِنَ الرِّجَالِ وَالْمَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

اللَّعْنُ مِنْهُ ﷺ عَلَى مُرْتَكِبِ الْمَعْصِيَةِ دَلٌّ عَلَى كِبَرِهَا، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ وَالْإِنْشَاءَ كَمَا قَدَّمْنَا وَالْمَخْتَلُ مِنَ الرِّجَالِ الْمَرَادُ بِهِ مَنْ تَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ فِي حَرَكَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخْتَصَّةِ بِالنِّسَاءِ. وَالْمَرَادُ مِنْ تَخَلُّقٍ بِذَلِكَ لَا مَنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خَلْقَتِهِ وَجَبَلَتِهِ.

وَالْمَرَادُ بِالْمَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ الْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ هَكَذَا وَرَدَ تَفْسِيرُهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٩٧).

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ تَشَبُّهِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَبِالْعَكْسِ.

وَقِيلَ: لَا دَلَالَةَ لِلْعَنِ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْذَنُ فِي الْمُخْتَلِينَ بِالْذُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ، وَإِنَّمَا نَفْسِي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ وَصَفَ الْمَرَأَةَ بِمَا لَا يَفْعَلُ لَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ لَهُ إِرْبَةٌ فَهُوَ لِأَجْلِ تَتَبُّعِ أَوْصَافِ الْأَجْنِيَّةِ.

(قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ مَنْ أَدْنَى لَهُ كَانَ ذَلِكَ صِفَةً لَهُ خَلَقَهُ لَا

تَخْلُقُ هَذَا. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَمَّا مَنْ انْتَهَى فِي التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ إِلَى أَنْ يُؤْتَى فِي دُبُرِهِ وَبِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ إِلَى أَنْ تَتَّعَاطَى السُّحْقُ فَإِنَّ لِهَذَيْنِ الصَّنِفَيْنِ مِنَ اللَّوْمِ وَالْعُقُوبَةِ أَشَدُّ ثَمَنًا لَمْ يَصِلْ إِلَى ذَلِكَ.

(قُلْتُ: أَمَّا مَنْ يُؤْتَى مِنَ الرِّجَالِ فِي دُبُرِهِ فَهُوَ الَّذِي سَلَفَ حُكْمُهُ قَرِيبًا.

١٤- دَفْعُ الْحُدُودِ بِالشَّبَهَاتِ

١١٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعًا».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٤٥) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٢٤) وَالْحَاكِمُ (٣٨٤/٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٨/٨) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: بلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعًا» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مِنْ قَوْلِهِ بلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ») وَذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيسِ (٦٣/٤) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعًا وَتَمَامُهُ «وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنَّمَانِ أَنْ يُعْطَلَ الْخُدُودُ» قَالَ: وَفِيهِ الْمُخْتَارُ بْنُ نَافِعٍ وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ

إِلَّا أَنَّهُ سَاقَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيسِ حِدَّةً رَوَايَاتٍ مَوْقُوفَةً صَحَّحَ بَعْضُهَا وَهِيَ تَعَاوُذُ الْمَرْفُوعِ وَتَذَكُّرٌ عَلَى أَنْ لَا أَصْلَاقِي الْجَمَلَةَ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُدْفَعُ الْحُدُودُ بِالشَّبَهَاتِ الَّتِي يَجُوزُ وَقُوعُهَا كَدَعْوَى الْإِكْرَاهِ أَوْ أَنَّهَا أُتِيَتْ الْمَرَأَةُ وَهِيَ نَائِمَةٌ فَيَقْبَلُ قَوْلَهَا وَيُدْفَعُ عَنْهَا الْحُدُودَ، وَلَا تُكَلَّفُ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَا زَعَمْتَهُ.

١٥- إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَصَلَ فَعَلَهُ إِلَى الْحَاكِمِ

١١٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلْيَسْتِزِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلْيَتَسَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٤٤/٤).

وَقَوْ فِي الْمُوطَأِ (ص ٥١٥) مِنْ مَرَّاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ جَمْعٌ قَادُورَةٌ. وَالْمُرَادُ بِهَا الْقَبِيحُ وَالْقَوْلُ السَّيِّئُ مِمَّا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا) فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلْيَسْتِزِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ وَلْيَتَسَبَّ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ) وَقَالَ: عَلَى شَرْطِهِمَا

(وَقَوْ فِي الْمُوطَأِ مِنْ مَرَّاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: لَا أَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ أَسَنَدَ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ وَمَرَادُهُ بِذَلِكَ حَدِيثُ مَالِكٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَاكِمِ فَهُوَ مُسْنَدٌ مَعَ أَنَّهُ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي النَّهَائَةِ: إِنَّهُ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهَذَا مِمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ الْعَارِفُ بِالْحَدِيثِ وَلَهُ أَشْبَاهُ لِلذِّكْرِ كَثِيرَةٌ أَوْقَعَتْ فِيهَا أَطْرَاحُهُ صَنَاعَةُ الْحَدِيثِ الَّتِي يَفْتَرُ إِلَيْهَا كُلُّ فَقِيهٍ وَعَالِمٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَلَمَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَنْ يَسْتِزِرَّ وَلَا يَفْضَحَ نَفْسَهُ بِالْإِقْرَارِ وَيَبَادِرَ إِلَى التَّوْبَةِ فَإِنَّ أَبْدَى صَفْحَتَهُ لِلْإِمَامِ - وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا حَقِيقَةُ أَمْرِهِ - وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَةُ الْحَدِّ.

وَلَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٦) مَرْفُوعاً «تَتَغَاوَرُ الْحُدُودُ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ».

٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

الْقَذْفُ لَفْعٌ: الرَّمْيُ بِالشَّيْءِ.

وَلِي الشَّرْعِ: الرَّمْيُ بِوَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَى الْمُقْذُوفِ.

١- حَدُّ الْقَذْفِ فِي حَادِثَةِ الْإِفْكِ

١١٥٤- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ غُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَنْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ فَضَرَبُوا الْحَدَّ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٠/٦) وَالْأَرْبَعَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٤)، التِّرْمِذِيُّ (٣١٨١)، السَّائِي [إِكْرِي] (٧٣٥١)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٦٧)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ [كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ (٤٤)]

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ غُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَنْبَرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ» [النور: ١١] إِلَى آخِرِ ثَمَانِي عَشْرَةَ آيَةً عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَاتِ فِي الْقَذْفِ.

فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ هُمَا حَسَنٌ وَمُسْطَحٌ.

(وَامْرَأَةٍ) هِيَ حَمَةُ بَنْتُ جَحْشٍ (فَضَرَبُوا الْحَدَّ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.

فِي الْحَدِيثِ ثُبُوتُ حَدِّ الْقَذْفِ وَهُوَ ثَابِتٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ» [النور: ٤]. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْقَذْفُ لِعَائِشَةَ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ سَلُولَ وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ جَلَدَهُ ﷺ حَدُّ الْقَذْفِ.

وَلَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ [زَادِ الْمَعَادَ: ٢٦٤/٣] وَعَدَّ أَعْدَاءَهُ فِي تَرْكِهِ ﷺ لِحَدِّهِ.

وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي الْإِكْلِيلِ أَنَّهُ ﷺ حَدَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقَذْفِ.

وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِدِيِّ: إِنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْلِدْ أَحَدًا مِنَ الْقَذْفِ، لِعَائِشَةَ وَعَلَلَهُ بِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا.

فَقَدْ رَدَّ قَوْلَهُ بِأَنَّهُ ثَبَتَ مَا يُوجِبُهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَحَدُّ الْقَاذِفِ

الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجه من باب استعمال العام في الخاص بمخصوصه كذا قيل.

والتحقيق ان الأزواج القاذفين لأزواجهن باقون في عموم الآية وإنما جعل الله تعالى شهادة الزوج أربع شهادات قائمة مقام الأربعة الشهداء، ولذا سُمي الله إيمانه شهادة فقال: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ» [النور: ٦] فإذا تكلم عن الإيمان وجب جلدُه جلد القذف.

كما أنه إذا رمى اجنبي اجنبة ولم يأت بأربعة شهادات جلد للذنب فالأزواج باقون في عموم «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ» داخلون في حكمه ولذا قال عليه السلام: «الْبَيِّنَةُ وَالْأَفْحَدُ فِي ظَهْرِكَ».

وإنما أنزل الله آية اللعان لإفادة أنه إذا فقد الزوج البيينة وهم الأربعة الشهداء فقد جعل الله تعالى عوضهم الأربع الإيمان. وزاد الخامسة للتأكيد والتشديد وجلد الزوج بالنكول قول الجمهور فكانه قيل في الآية الأولى: ثم لم يأتوا بأربعة شهادات ولم يخلعوا إن كانوا أزواجاً لمن رموا وغابته أنها قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الأولى بقيد زائد عوضاً عن القيد الأول إذا فقد الأول والله أعلم.

١١٥٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَيْعَةَ قَالَ: لَقَدْ أَذْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَلَمْ أَزْهَمْ يَضْرِبُونَ الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَرْبَعِينَ.

رَوَاهُ مَالِكٌ [الموطأ] (ص ٥١٧) وَالْفَرَزِيُّ فِي تَجَمُّعِهِ.

(وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) وهو أبو عمران عبد الله بن عامر القاري الشامي^(١) كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه في الطبقة الثانية من التابعين، أحد القراء السبعة.

روى عن واثله بن الأسقع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان، ولد سنة إحدى

(١) وهم الصنعاني في ترجمته، إنما هو عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي أبو محمد المدني حليف بني عدي. ولد في عهد النبي ﷺ. ويروي عن كبار الصحابة. مترجم في «التهذيب».

يُثْبِتُ بَعْدَ كُيُوتِ مَا قَذَفَ بِهِ وَلَا يَخْتِاجُ فِي إِثْبَاتِهِ إِلَى بَيِّنَةٍ.

(قلت): ولا يخفى أن القرآن لم يعين أحداً من القذفة وكأنه يريد ما ثبت في تفسير الآيات فإنه ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول وأن مسطحاً من القذفة، وهو المراء بنزول قوله تعالى: «وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى» الآية [النور: ٢٢].

٢- نسخ حد القذف في اللعان

١١٥٥- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَوَّلُ لِعَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ ابْنَ سَحْمَاءَ قَذَفَهُ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بِأَمْرَائِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ، وَالْأَفْحَدُ فِي ظَهْرِكَ» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْقَى (٢٨٢٤)، وَرَوَاهُ هَاشِمٌ.

وهو في البخاري (٤٧٤٧) نحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قوله (أول لعان) قد اختلفت الروايات في سبب نزول آية اللعان.

ففي رواية أنس هذبه أنها نزلت في قصة هلال.

وفي أخرى أنها نزلت في قصة عويمر العجلاني (٤٧٤٥) ولا ريب أن أول لعان كان بنزولها لبيان الحكم.

وجمع بينهما بأنها نزلت في شأن هلال وصادف مجيء عويمر العجلاني وقيل غير ذلك.

والحديث دليل على أن الزوج إذا عجز عن البيينة على ما ادعاه من ذلك الأمر وجب عليه الحد إلا أنه نسخ وجوب الحد عليه بالملاعنة وهذا من نسخ السنة بالقرآن وإن كانت آية جلد القذف، وهي قوله: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ» الآية [النور: ٤] سابقة نزولاً على آية اللعان، ولأفاية اللعان إنما ناسخة على تقدير تراخي النزول عند من يشترطه لقذف الزوج، أو مخصصة إن لم يتراخ النزول أن تكون آية اللعان قرينة على أنه أريد بالعموم في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ»

وعشرين من الهجرة ومات سنة ثمانٍ عشرة ومائة.

(قَالَ: لَقَدْ اِدْرَكْتَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَلَمْ أَزْهَمْ يَضْرِبُونَ الْمَمْلُوكَ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى (فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَرْبَعِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ) دَلَّ عَلَى أَنَّ رَأْيِي مِنْ ذَكَرٍ تَنْصِيفُ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الْمَمْلُوكِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ النَّصْرَ وَرَدَّ فِي تَنْصِيفِ حَدِّ الزُّنَى فِي الْإِمَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] فَكَأَنَّهُمْ قَاسُوا عَلَيْهِ حَدِّ الْقَذْفِ فِي الْأُمَةِ إِذَا كَانَتْ قَازِفَةً وَخَصَّصُوا بِالْقِيَاسِ عُمُومَ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤].

ثُمَّ قَاسُوا الْعَبْدَ عَلَى الْأُمَةِ فِي تَنْصِيفِ الْحَدِّ فِي الزُّنَى وَالْقَذْفِ بِجَمَاعِ الْمَلِكِ وَعَلَى رَأْيِي مَنْ يَقُولُ بَعْدَ دُخُولِ الْمَالِكِ فِي الْعُمُومَاتِ لَا تَخْصِصُ.

إِلَّا أَنَّهُ مَذْهَبٌ مُرَدُّدٌ فِي الْأَصُولِ وَهَذَا مِنْ قِبَلِ الْجَمَاهِيرِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ. وَذَهَبَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْصَفُ حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْعَبْدِ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَكَانَهُمْ لَا يَرُونَ الْعَمَلَ بِالْقِيَاسِ كَمَا هُوَ رَأْيِي الظَّاهِرِيَّةُ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْقِيَاسَ غَيْرُ تَامٍ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْعِلَّةَ فِي إِلْحَاقِ الْعَبْدِ بِالْأُمَةِ الْمَلِكِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ الْعِلَّةُ إِلَّا مَا يَدْعُوهُ مِنَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَسَائِلِكِ الْعِلَّةِ وَإِنِّي مَانِعٌ مِنْ كَوْنِ الْأُتُوَّةِ جُزْءَ الْعِلَّةِ لِنَقْصِ حَدِّ الْأُمَةِ؛ لِأَنَّ الْإِمَاءَ يُنْتَهَنُ وَيُغْلَبُ، وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ قَبْلَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣] إِنِّي لَهُنَّ.

وَلَمْ يَأْتِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الذُّكُورِ إِذْ لَا يُغْلَبُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَحَيْثُ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يِلْحَقُ الْعَبْدَ بِالْأُمَةِ فِي تَنْصِيفِ حَدِّ الزُّنَا وَلَا الْقَذْفِ، وَكَذَلِكَ الْأُمَةُ لَا يُنْصَفُ لَهَا حَدُّ الْقَذْفِ بَلْ يُحَدُّ لَهَا كَحَدِّ الْحُرَّةِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

وَدَعَوَى الْإِجْمَاعُ عَلَى تَنْصِيفِهِ فِي حَدِّ الزُّنَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِخِلَافِ دَاوُدَ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا فِي الْقَذْفِ فَقَدْ سَمِعْتُ الْخِلَافَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ.

٣- لَا يُحَدُّ السَّيِّدُ فِي مَمْلُوكِهِ

١١٥٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٥٨)، مسلم (١٦٦٠)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَدُّ الْمَالِكُ فِي الدُّنْيَا إِذَا قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا تَحْتَ عُمُومِ آيَةِ الْقَذْفِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِالْإِحْصَانِ الْحُرَّةَ وَلَا التَّرَوُّجَ وَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى الْحُرِّ وَعَلَى الْمُحْصَنِ وَعَلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُحَدُّ لِقَذْفِهِ مَمْلُوكُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْ وَجِبَ حَدُّهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَجِبْ حَدُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذْ قَدْ وَرَدَ أَنَّ هَذِهِ الْحُدُودَ كَفَّارَاتٌ لِمَنْ أَقِيمَتْ عَلَيْهِ وَهَذَا إِجْمَاعٌ.

وَأَمَّا إِذَا قَذَفَ الْعَبْدَ غَيْرَ مَالِكٍ فَإِنَّهُ أَيْضًا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَدُّ قَازِفُهُ إِلَّا أُمُّ الْوَلَدِ فَقِيهًا خِلَافًا.

فَنَزَعَ الْهَادَوِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ أَيْضًا عَلَى قَازِفِهَا لِأَنَّهَا أَيْضًا مَمْلُوكَةٌ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّعِهَا.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالظَّاهِرِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُحَدُّ.

وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمرَ.

٣- بَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ

١- أَقْلُ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ السَّارِقُ

١١٥٨- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٨٩)، مسلم (١٦٨٤)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَيُسْتَعْمَلُ بِالْفَاءِ وَيُسَمَّى وَلَا يَأْتِي بِالْوَاوِ.

لَهُ عَلَى أَقْوَالٍ بَلَغَتْ إِلَى عَشْرِينَ قَوْلًا وَالَّذِي قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ مِنْهَا قَوْلَانِ:

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَلَوْ زَادَ وَإِذَا زَادَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صَاعِدًا فَهَوَّ حَالُ مُؤَكَّدَةٍ

(الْأَوَّلُ): أَنَّ النَّصَابَ الَّذِي تُقَطَّعُ بِهِ رُيْعُ دِينَارٍ مِنَ الذَّعْبِ، وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَهَذَا مَذْعَبُ فَقَّهَاءِ الْحِجَازِ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ بَيَانٌ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ كَمَا سَمِعْتُ وَهُوَ نَصٌّ فِي رُيْعِ الدِّينَارِ.

(تَشَفَّقْ عَلَيْهِ وَالْفَقْتُ لِمُسْلِمٍ) وَلَفْظُ الْبَخَارِيِّ «تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُيْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ أَبِي عَنْ عَائِشَةَ وَهِيَ:

١١٥٩- وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٨٠/٦): «اقْطَعُوا فِي رُيْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ».

إِحْبَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» الْآيَةُ [الْبَلَاةُ: ٣٨] وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ نَصَابٌ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسَائِلَ:

قَالُوا: وَالثَّلَاثَةُ الدَّرَاهِمُ قِيمَتُهَا رُيْعُ دِينَارٍ وَلَا يَأْتِي مِنْ «أَنَّهُ قَطَّعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» رِخ (٦٣٩/٥)، م (١٦٨٦).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمُ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيمَتُهَا رُيْعُ دِينَارٍ لَمْ تُوجِبِ الْقَطْعَ.

(الْأَوَّلَى): هَلْ يُشْتَرِطُ النَّصَابُ أَوْ لَا؟

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى اشْتِرَاطِهِ مُسْتَدَلِّينَ بِهَذَا الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ.

وَذَهَبَ الْحَسَنُ وَالظَّاهِرِيُّ وَالْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ بَلْ يُقَطَّعُ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٧٨٣)، مُسْلِمٌ (١٦٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «لَمَنْ لَقِيَ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْخَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ».

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ فِي جِنْسِ الْمَسْرُوقِ وَقَدَرِهِ وَالْحَدِيثُ بَيَانٌ لَهَا وَبِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَدِيثِ الْبَيْضَةِ غَيْرُ الْقَطْعِ بِسَرِقَتِهَا بَلْ الْإِخْبَارُ بِتَحْقِيرِ شَأْنِ السَّارِقِ وَخَسَارَةِ مَا رَجَعَهُ مِنَ السَّرْقَةِ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا تَعَاطَى هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْحَقِيرَةَ وَصَارَ ذَلِكَ خُلُقًا لَهُ جَرَّاهُ عَلَى سَرْقَةٍ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَّا يُلَاحِظُ قَدْرَهُ مَا يُقَطَّعُ بِهِ فَلْيَحْذَرْ هَذَا الْقَلِيلَ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُ الْعَادَةُ فَيَتَعَاطَى سَرْقَةً مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، ذَكَرَ هَذَا الْخَطَأُ فِي وَسْقَةِ ابْنِ قَتَيْبَةَ إِلَيْهِ؛ وَنَظِيرُهُ حَدِيثُ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَيْفَ حَصَصَ قِطَاعًا» [الْبَيْهَقِيُّ (٤٣٧/٢)] وَحَدِيثُ «تَصَدَّقْ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ».

وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ يَفْخَصَ الْقِطَاعُ لَا يَصْحُحُ تَسْيِيلُهُ وَلَا التَّصَدُّقُ بِالظِّلْفِ الْمَحْرَقِ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا فَمَا قَصَدَ ﷺ إِلَّا الْمُبَالَغَةَ فِي التَّوْهِيْبِ مِنَ السَّرْقَةِ.

(الثَّانِيَةُ): اخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي قَدْرِ النَّصَابِ بَعْدَ اشْتِرَاطِهِمْ

وَاجْتَنَبَ لَهُ أَيْضًا بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّهُ أَتَى عُثْمَانَ بِسَارِقٍ سَرَقَ أَتْرَجَةً قُوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ حَسَابِ الدِّينَارِ بَاتْنِي عَشْرَ قَطْعٍ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ فِي رُيْعِ دِينَارٍ كَانَتْ قِيمَتُهُ دَرَاهِمَيْنِ وَنِصْفًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: رُيْعُ الدِّينَارِ مُوَافِقُ الثَّلَاثَةِ الدَّرَاهِمِ وَذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَا عَشَرَ دَرَاهِمًا بِدِينَارٍ وَكَانَ كَذَلِكَ بَعْدَهُ، وَلِهَذَا قُوِّمَتِ الدِّيَّةُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا مِنَ السُّورِقِ وَأَلْفَ دِينَارٍ مِنَ الذَّعْبِ.

(الْقَوْلُ الثَّانِي) لِلْهَادَوِيِّ وَأَكْثَرُ فَقَّهَاءِ الْعِرَاقِ أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ إِلَّا سَرْقَةُ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَا يَجِبُ فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٧/٨) وَالطُّحَاوِيُّ [شرح معاني الآثار] (١٦٣/٣) وَمَنْ طَرِيقَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ كَانَ ثَمَنُ الْجَمْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ» [د (٤٣٨٧)، س (٨٣/٨)].

وَرَوَى أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مِثْلَهُ [السَّامِيُّ (٨٤/٨)].

قَالُوا: وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيُّ (٦٧٩٥)، مُسْلِمٌ (١٦٨٦)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ «أَنَّهُ ﷺ قَطَّعَ فِي مِجَنٍّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَنْ «قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» لَكِنْ هَذَا الرِّوَايَةُ قَدْ

عارضت رواية الصحيحين والواجب الاختياط فيما يُسْتَبَاحُ بِهِ العضو المحرم قطعهُ إلا بحقه فيجب الأخذ بالتيقن وهو الأكثر.

وقال ابن العربي: دَقَبَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ مَعَ جَلَّائِهِ فِي الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ الْقَطْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَذَلِكَ أَنَّ الْيَدَ مُحَرَّمَةً بِالْإِجْمَاعِ فَلَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ وَالْعَشْرَةُ مُتَّفَقٌ عَلَى الْقَطْعِ بِهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ فَيُتَسَكَّ بِهَا مَا لَمْ يَقَعْ الْإِتِّفَاقُ عَلَى دُونِ ذَلِكَ.

(قلت): قد استُفِيدَ مِنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْاضْطِرَابُ فِي قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَجْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ عَشْرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ وَرَدَ فِي قَدْرِ قِيَمَتِهِ، وَرَوَايَةُ «رُبْعُ دِينَارٍ» فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ (ج ١٦٨٩)، م (١٦٨٤) صريحة في المقدار فلا يُقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا فِيهِ اضْطِرَابٌ.

على أن الرجح أن قيمة المجن «ثلاثة دراهم» لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه (ج ١٦٩٥)، م (١٦٨٦) وباقي الأحاديث المخالفة لهُ لَا تُقَاوِمُهُ سَنَدًا.

وأما الاختياط بعد ثبوت الدليل فهو اتباع الدليل لا فيما عداهُ، على أن رواية التقدير لقيمة المجن بالعشرة جاءت من طريق ابن إسحاق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيهما كلام معروف، وإن كنا لا نرى القدح في ابن إسحاق إنما ذكروه كما قررنا في مواضع أخر.

(المسألة الثالثة): اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يُقَدَّرُ بِهِ غَيْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

فقال مالك في المشهور: يُقَوَّمُ بِالذَّهَابِ لَا بِرُبْعِ الدِّينَارِ يَعْنِي إِذَا اخْتَلَفَ صَرَفُهُمَا مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رُبْعُ دِينَارٍ صَرَفَ دَرَاهِمِينَ مِثْلًا.

وقال الشافعي: الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب؛ لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها.

قال الخطابي: ولذلك فإن الصكالك القديمة كان يُكْتَبُ فِيهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ وَزَنٌ سَبْعَةٌ مِثَالِيلَ، فَعَرَفَتِ الدَّرَاهِمُ بِالثَّنَائِسِيرِ وَحَصَرَتْ بِهَا حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمَ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيَمَتُهَا رُبْعَ دِينَارٍ لَمْ تُوجِبِ الْقَطْعَ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والأوزاعي وداود.

وقال أحمد بقول مالك في التقويم بالذَّهَابِ.

وهذان القولان في قدر النصاب تفرعاً عن الدليل كما عرفت.

وفي الباب أقوال كما قدّمنا لم ينهض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقليل.

٢- من قُطِعَ فِي مَجْنٍ

١١٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مَجْنٍ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٦٧٩٥)، مسلم (١٦٨٦).

المجن بكسر الميم وفتح الجيم: الترسُ مِفْعَلٌ مِنَ الْاجْتِنَانِ وَهُوَ الْاسْتِئَارُ وَالْإِخْفَاءُ وَكَسَرَتْ مِيمُهُ لِأَنَّهُ أَلَا فِي الْاسْتِئَارِ قَالَ: وَكَانَ مَجْنِي فُونٍ مَنْ كَتَبَتْ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَيَّانٍ وَمَعَصِرٍ وَقَدْ عَرَفْتُ مِمَّا مَضَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمَ بِرُبْعِ دِينَارٍ وَتَدَلُّ لَهُ قَوْلُهُ: وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٣٦/٦): «وَلَا تَقْطَعُوا فِيْمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْقَطْعَ فِي رُبْعِ الدِّينَارِ.

ثم أخرج الراوي هنا «أَنَّ ﷺ قَطَعَ فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ» مَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهَا رُبْعُ دِينَارٍ وَإِلَّا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ «وَلَا تَقْطَعُوا فِيْمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ».

وقوله هنا (قيمته) هذا هو المعتبر أعني: القيمة، ورد في بعض الفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ: «ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

قال ابن دقيق العيد: المعتبر القيمة، وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن فكأنه لئساويهما عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي أو باغتيال الغلبة، وإلا فلو اختلفت القيمة والثمن الذي شراهُ بِهِ مَالِكُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ.

٣- من قُطِعَ فِي بَيْضَةٍ وَحِبِلٍ

١١٦١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ

يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْخَبْلَ فَتُقَطَّعَ يَدُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِذَا الْبَخَارِيُّ (٦٧٨٣)، مُسْلِمٌ (١٦٨٧).

تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَدَلَّةِ الظَّاهِرِيَّةِ وَلَكِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِمَا ذُكِرَ قَرِيبًا،
وَالْمَوْجِبُ لِتَأْوِيلِهِ مَا عَرَفْتَهُ مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّفَقُّهِ عَلَيْهِ رَح (٦٧٨٩)،
م (١٦٨٤): «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ وَيَنَارٍ». وَقَوْلُهُ
فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦/٦): «وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ»
فَتَعَيَّنَ تَأْوِيلُهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْأَعْمَشِ لَهُ بِأَنَّهُ أُرِيدَ بِالْيَيْسَةِ: يَيْسَةُ الْحَدِيدِ
وَيَسَالِجِلُ: حَبْلُ السُّفْنِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ فِي
الْمُهْجِينَ عَلَى السَّارِقِ لِيَقْتَرِبَ الْعَظِيمُ بِالْحَقِيرِ.

قِيلَ: فَالْوَجْهُ فِي تَأْوِيلِهِ أَنَّ قَوْلَهُ: «تُقَطَّعُ» خَيْرٌ لَا أَمْرٌ وَلَا
فِعْلٌ وَذَلِكَ لَيْسَ بِدَلِيلٍ لِحُجُوزِ أَنْ يُرِيدَ ﷺ أَنَّهُ يَقْطَعُهُ مِنْ لَا
يُرَاعِي النُّصَابَ أَوْ بِشَهَادَةِ عَلَى النُّصَابِ، وَلَا يَصُحُّ إِلَّا دُونُهُ أَوْ
نَحْوُ ذَلِكَ.

٤- لَا شَفَاعَةَ فِي الْحُدُودِ

١١٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟
ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ،
وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْبَخَارِيُّ (٦٧٨٨)، مُسْلِمٌ (١٦٨٨)(٨)، وَاللَّفْظُ لِتُسَلِّمَ.
وَلَهُ (مُسْلِمٌ (١٦٨٨)(١٠)) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْعَلُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا».

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
مُخَاطِبًا لَأَسَامَةَ: (أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟) ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ
فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا
سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ
الْحَدَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ وَلَهُ) إِنِّي لِمُسْلِمٍ

(مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ
وَتَجْعَلُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا») الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: «أَتَشْفَعُ»

لَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ كَمَا يَدُلُّ لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ (٦٧٨٨) «أَنَّ قُرَيْشًا
أَفْعَلُهُمُ امْرَأَةً الْمَخْزُومِيَّةَ الَّتِي سَرَقَتْ قَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ وَمَنْ يَجْزِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَتَشْفَعُ؟ - الْحَدِيثُ - وَهَذَا
اسْتِفْهَامُ انْكَارٍ، وَكَأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ عِلْمُ أَسَامَةَ بِأَنَّهُ لَا شَفَاعَةَ فِي حَدٍّ.
وَلِي الْحَدِيثُ مَسَلَّتَانِ:

(الْأُولَى): النَّبِيُّ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ، وَتَرَجَمَ الْبَخَارِيُّ
بِبَابِ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ وَقَدْ دُلَّ لَهَا
قِيْدُهُ مِنْ أَنَّ الْكَرَاهَةَ بَعْدَ الرُّفْعِ مَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا
الْحَدِيثِ. «فَوَيْلٌ لَأَسَامَةَ: لَمَّا شَفَعَ» لَا تَشْفَعُ فِي حَدٍّ فَإِنَّ
الْحُدُودَ إِذَا اتَّهَتْ إِلَيَّ فَلَيْسَ لَهَا مَنَزَلٌ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ «تَعَاوَا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَّغْنِي
مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ» وَصَحَّحَهُ (٣٨٣/٤) الْحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧) وَالْحَاكِمُ (٣٨٣/٤) وَصَحَّحَهُ مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ
حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٧٣/٥) مِنْ وَجْهِ أَصَحِّ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ مَوْقُوفًا فِي الطَّبْرَانِيِّ (الْكَبِيرِ: ٢٧٠/١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ «فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي مَلَكُوتِهِ».

وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٥/٣) مِنْ حَدِيثِ الزُّبَيْرِ مَوْصُولًا
بِلَفْظٍ «اشْفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَالِيِّ؛ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْوَالِيِّ
فَعَفَا فَلَا عَفَا لِلَّهِ عَنْهُ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عُسْرَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: لَقِيَ الزُّبَيْرُ
سَارِقًا فَشَفَعَ فِيهِ فَقِيلَ: حَتَّى يَبْلُغَ الْإِمَامَ فَقَالَ: إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ
فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّانِعَ وَالْمَشْفَعَ».

قِيلَ: وَهَذَا الْمَوْقُوفُ هُوَ الْمُتَمَتِّدُ، وَتَأْتِي قِصَّةُ «الْبَنِيِّ سَرَقَ
رِدَاءَ صَفْوَانَ وَرَفَعَهُ إِلَيْهِ ﷺ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ لَا يَقْطَعَهُ فَقَالَ ﷺ:
هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» وَيَأْتِي مِنْ أَخْرَجَهُ (د (٤٣٩٤)، م
(٦٩/٨)، ج (٢٥٩٥)).

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَعَادِلَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الشَّفَاعَةِ بَعْدَ الْبَلَاغِ

إلى الإمام، وأنه يجبُ على الإمام إقامة الحدِّ.

الحديث.

وَأَدْعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ.

وَنَقَلَ الْخَطَّابِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ عُرِفَ بِأَذْيَةِ النَّاسِ وَغَيْرِهِ، فَقَالَ: لَا يُشْفَعُ فِي الْأَوَّلِ مُطْلَقًا وَفِي الثَّانِي تَحْسُنُ الشَّفَاعَةُ قَبْلَ الرَّفْعِ؛ وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ [أحمد (١٨١/٦)، أبو داود (٤٣٧٥)] مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الشَّفَاعَةِ فِي التَّعْزِيرَاتِ لَا فِي الْحُدُودِ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ

(المسألة الثانية): فِي قَوْلِهِ: (كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجِدُهُ) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٧٣/٨) بِلَفْظٍ «اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ عَلَى السَّنَةِ أَنْاسٌ يَعْرِفُونَ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ فَبَاعَتْهُ وَاخْذَلَتْ ثَمَنَهُ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٠٣/١٠) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّ فُلَانَةَ تَسْتَعِيرُ خَلِيًّا يَأْخُذُ بِهَا إِيَّاهَا فَمَكَتْ لَا تَرَاهُ فَجَاءَتْ إِلَى أَبِي اسْتَعَارَتْ لَهَا فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ: مَا اسْتَعْرَضْتُ شَيْئًا فَرَجَعْتَ إِلَى الْأُخْرَى فَأَتَكَّرْتُ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَاها فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا اسْتَعْرَضْتُ مِنْهَا شَيْئًا؛ فَقَالَ: أَذْهَبُوا إِلَى بَيْتِهَا تَجِدُونَهُ تَحْتَ فِرَاشِهَا فَأَتَوْهُ، وَاخْذَلُوهُ فَأَمَرَ بِهَا فَقَطَّعَتْ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى جَحْدِ الْعَارِيَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالظَّاهِرِيَّةِ.

وَوَجْهُ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ وَاضِحَةٌ «إِنَّهُ ﷺ رَتَّبَ الْقَطْعَ عَلَى جَحْدِ الْعَارِيَةِ».

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ لَا يَبْثُتُ الْحُكْمُ الْمَرْتَبُ عَلَى الْجُحُودِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ تَرْجِيحُ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَنَّهَا كَانَتْ جَا حِدَةً عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَنَّهَا كَانَتْ سَارِقَةً.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ فِي جَحْدِ الْعَارِيَةِ.

قَالُوا: لِأَنَّ الْآيَةَ فِي السَّارِقِ وَالْجَا حِدٍ لَا يُسَمَّى سَارِقًا.

وَرَدَّ هَذَا ابْنُ الْقَيِّمِ وَقَالَ: إِنَّ الْجَحْدَ دَاخِلٌ فِي اسْمِ السَّرْقَةِ.

قُلْتُ: أَمَّا دُخُولُ الْجَا حِدٍ تَحْتَ لَفْظِ السَّارِقِ لَعْنَةً فَلَا تُسَاعِدُهُ عَلَيْهِ اللَّغَةُ وَأَمَّا الدَّلِيلُ فَثُبُوتُ قَطْعِ الْجَا حِدٍ بِهَذَا

قَالَ الْجَمْهُورُ: وَحَدِيثُ الْمَخْزُومِيَّةِ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ «أَنَّهَا سَرَقَتْ»، مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمَسْعُودِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ مُصَرِّحًا بِذِكْرِ السَّرْقَةِ.

قَالُوا: فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا سَرَقَتْ وَرَوَايَةُ جَحْدِ الْعَارِيَةِ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ كَانَ لَهَا بَلْ إِنَّمَا ذَكَرَ جَحْدَهَا الْعَارِيَةَ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ خُلُقًا لَهَا مَعْرُوفًا فَعَرَفَتْ الْمَرَأَةُ بِهِ وَالْقَطْعُ كَانَ لِلْسَّرْقَةِ.

وَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا أَجَابَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ ثُمَّ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَرِ عَنْهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَكِنْ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ جَعَلَ الَّذِي ذَكَرَهُ ثَانِيًا رَوَايَةً وَهُوَ يَقْتَضِي مِنْ حَيْثُ الْإِشْعَارُ الْعَادِي أَنَّهُمَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ دَقِيقٍ فِي «شَرْحِ الْعَمْدَةِ» وَالْمُصَنِّفُ هُنَا صَنَعَ مَا صَنَعَهُ صَاحِبُ «الْعَمْدَةِ» فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ الْجَمْهُورُ: وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ

٥- ليس على مختلس قطع

١١٦٣-- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

«لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّهِبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٢/٣) وَالْأَرْنَؤَةُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩١)، النَّسَائِيُّ (٨٨/٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٩١) وَصُحْبَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٤٨) وَابْنُ جِبَانَ (٤٤٥٧)

قَالُوا: وَجَا حِدُ الْعَارِيَةِ خَائِنٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَامٌّ لِكُلِّ خَائِنٍ وَلَكِنَّهُ مُخَصَّصٌ بِجَا حِدِ الْعَارِيَةِ وَيَكُونُ الْقَطْعُ فِيمَنْ جَحْدَ الْعَارِيَةَ لَا غَيْرِهِ مِنَ الْخَوْنَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يُخَصُّ لِلْقَطْعِ بِمَنْ اسْتَعَارَ عَلَى لِسَانِ غَيْرِهِ مُخَادَعًا لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي الْعَارِيَةِ وَأَتَكَّرَهَا لَمَّا طَوَّلَبَ بِهَا.

قَالَ: فَإِنَّ هَذَا لَا يَقْطَعُ بِمَجْرُؤِ الْخِيَانَةِ بَلْ لِمُشَارَكَةِ السَّارِقِ فِي اخْتِلَافِ الْمَالِ خَفِيَّةً.

والحديث فيه كلام كثير لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت.

وهذا دال على أن الخائف لا قطع عليه.

والمراد (بالخائف) الذي يضمن ما لا يظهره في نفسه، والخائف هنا: هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع إظهاره له النصيحة والحفظ. والخائف أعم، فإنها قد تكون الخيانة في غير المال، ومنه خائنة العين وهي مسارقة الناظر بطريقه ما لا يحل له نظره.

(والمتهم) المغير من النهية وهي الغارة والسلب وكان المراد هنا ما كان على جهة الغلبة والقهر.

(والمخلص) السالب من «اختلسته»: إذا سلبه.

واعلم أن العلماء اختلفوا في شرطية أن تكون السرقة في حرز.

فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وهو قول للناسير والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل بشرطية من السنة وإطلاق الآية.

وذهب غيرهم إلى اشتراطيه مستدلين بهذا الحديث إذ مفهومة لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية.

واجب أن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة يقيد بها القرآن ويؤيد عدم اغتياره «أنه ﷺ قطع يد من أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام» «ويأنه ﷺ قطع يد المخزومية وإنما كانت تجحد ما تستعيره».

وقال ابن بطال: الحرز مأخوذ من مفهوم السرقة لغة، فإن صح فلا بد من التوقيف بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اغتيال الحرز.

فالمسألة كما ترى والأصل عدم الشرط وأنا استخير الله وآتوقف حتى يفتح الله.

٦- لَا قَطْعَ فِي ثَمَرِ

١١٦٤- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرِ وَلَا كَثْرٍ».

رواه المنذكرون أحمد (٤٦٣/٣)، أبو داود (٤٣٨٨)، النسائي (٨٧/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٣)، وصححه أيضاً الترمذي (١٤٤٩) وابن حبان (٤٤٦٦).

(وعن رافع بن خديج ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمر في «النهاية»: الثمر: هو الرطب ما دام في رأس النخلة، فإذا قطع فهو الرطب، قال: ويقع على كل الثمار.

(ولا كثر) هو يفتح الكاف وفتح المثناة جُمَارُ النخل وهو شحمه الذي في وسط النخل كما في «النهاية».

(رواه المنذكرون) وهم أحمد والأربعة.

(وصححه أيضاً الترمذي وابن حبان) كما صححا ما قبله.

قال الطحاوي: الحديث تلقته الأئمة بالقبول والتمر المراد به ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجذ ويحز.

وعلى هذا تأوله الشافعي وقال: حوائط المدينة ليست بحرز وأكثرها تدخل من جوانبها.

والتمر: اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير.

وأما الكثر فوقع تفسيره في رواية النسائي بالجمار، والجمار بالجم آخره راء بزنة رمان، وهو شحم النخل الذي في وسط النخلة كما في «النهاية».

والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع في سرقة الثمر والكثير. وظاهره سواء كان على ظهر الميت له أو قد جذ. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة.

قال في نهاية المجتهد: قال أبو حنيفة: لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والحطب والحشيش وعمدته في منع القطع في الطعام الرطب قوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر».

وعند الجمهور أنه يُقَطَّعُ في كُلِّ مُحَرَّرٍ سِوَاهُ كَانَ عَلَى أَصْلِهِ بَاقِيًا وَقَدْ جُذِّ وَسِوَاهُ كَانَ أَصْلُهُ مُبَاحًا كَالْحَشِيشِ وَغَيْرِهِ أَوْ لَا.

وقالوا: لعموم الآية والأحاديث الواردة في اشتراط النصاب.

وأما حديث «لَا قَطْعُ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَةٍ» فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ أُخْرِجَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ عَادَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ عَدَمِ إِحْرَازِ حَوَائِطِهَا فَتَرَكَ الْقَطْعَ لِعَدَمِ الْحَرَزِ فَإِذَا أُحْرِزَتْ الْحَوَائِطُ كَانَتْ كَغَيْرِهَا.

٧- اعتراف السارق وليس معه شيء

١١٦٥- وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخَزُومِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا. وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءٌ بِهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ - ثَلَاثًا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٨٠)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَأَحْمَدُ (٢٩٣٥) وَالتَّسَنُّيُّ (٦٧/٨)، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ.

(وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخَزُومِيِّ رضي الله عنه) لَا يُعْرَفُ لَهُ اسْمٌ، عَدَاوُهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ. رَوَى عَنْهُ أَبُو الْمُنْذِرِ مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ هَذَا الْحَدِيثَ.

(قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخَالُكَ بِكسر الهمزة فحاء معجمة - أي: اظنك.

(سَرَقْتَ قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءٌ بِهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ ثَلَاثًا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَأَحْمَدُ وَالتَّسَنُّيُّ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَالْحَدِيثُ إِذَا رَوَاهُ جُنْهُولٌ لَمْ

يَكُنْ حُجَّةً وَلَمْ يَجِبِ الْحُكْمُ بِهِ.

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: أَبُو الْمُنْذِرِ الْمَذْكُورُ فِي إِسْنَادِهِ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ تَلْقِيْنُ السَّارِقِ الْإِنْكَارَ. وَقَدْ رُوِيَ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِسَّارِقٍ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا» [مصنف عبد الرزاق (٢٢٤/١٠) من مرسل عطاء].

قَالَ الرَّافِعِيُّ: لَمْ يُصَحِّحُوا هَذَا الْحَدِيثَ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: قَوْلُهُ: «قُلْ: لَا» - لَمْ يُصَحِّحْهُ الْأَثَمَةُ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٦/٨) مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ أَتَى بِجَارِيَةٍ سَرَقَتْ، فَقَالَ: أَسْرَقْتَ؟ قُولِي: لَا؛ فَقَالَتْ: لَا؛ فَخَلَّى سَبِيلَهَا.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٢٤/١٠) عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى بِرَجُلٍ سَرَقَ فَسَأَلَهُ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا؛ فَقَالَ: لَا، فَتَرَكَهُ.

وَسَاقِ رَوَايَاتٍ عَنِ الصُّحَابَةِ دَالَّةٌ عَلَى التَّلْقِينِ.

وَاخْتَلَفَ فِي إِقْرَارِ السَّارِقِ فَذَهَبَتِ الْهَادِوَةُ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ثُبُوتِ السَّرْقَةِ بِالْإِقْرَارِ مِنْ إِقْرَارِهِ مَرَّتَيْنِ وَكَانَ هَذَا دَلِيلُهُمْ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْأَسْتِجَابَاتِ وَتَلْقِيْنِ الْمُسْقِطِ، وَلِأَنَّهُ تَرَدَّدَ الرَّوَايَةُ هَلْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكَانَ طَرِيقُ الْإِخْيَاطِ لَهُمْ أَنْ يَشْتَرُطُوا الْإِقْرَارَ ثَلَاثًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ.

وَذَهَبَ الْفَرِيقَانِ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً كَسَائِرِ الْأَقَاوِيرِ، وَلِأَنَّهُمَا قَدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا اشْتِرَاطُ عِدَّةِ الْإِقْرَارِ.

٨- الْحِسْمُ بَعْدَ الْقَطْعِ

١١٦٦- وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٨١/٤) مِنْ حَدِيثِ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فَسَأَلَهُ بِمَعْنَاهُ. وَقَالَ فِيهِ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ أَحْسِمُوهُ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ «مكتف الأثر» (١٥٦٠) أَيْضًا، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ

(وَأَخْرَجَهُ) أَيِ حَدِيثِ أَبِي أُمَيَّةَ.

(الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ فِيهِ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَأَقْطَعُوهُ ثُمَّ اخْسِمُوهُ» بِالْمَهْمَلَتَيْنِ.

(وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ أَيْضًا) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَقَالَ: وَلَا بَأْسَ بِاسْتَاوِهِ).

الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ حَسْمِ مَا قُطِعَ؛ وَالْحَسْمُ: الْكَفُّ بِالنَّارِ: أَيُّ يَكْوِي عِلَّ الْقَطْعِ لِيَقْطَعَ الدَّمُ، لِأَنَّ مَنَافِذَ الدَّمِ تَتَسَدُّ وَإِذَا تَرَكَ فَرُبَّمَا اسْتَرْسَلَ الدَّمُ فَيُؤْذِي إِلَى التَّلَفِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَأْمُرُ بِالْقَطْعِ وَالْحَسْمِ الْإِمَامُ، وَاجْرَاءُ الْقَاطِعِ وَالْحَاسِمِ مَنْ يَبْنِي الْمَالَ وَقِيمَةُ الدَّوَاءِ الَّذِي يُحْسِمُ بِهِ مِنْهُ لِأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى غَيْرِهِ.

(فَائِدَةٌ): مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَعْلُقَ يَدَ السَّارِقِ فِي عُقْبِهِ لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٥/٨) بِسَنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ «أَنَّهُ سُئِلَ أَرَأَيْتَ تَعْلِقَ يَدَ السَّارِقِ فِي عُقْبِهِ مِنَ السُّنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ سَارِقًا ثُمَّ أَمَرَ بِيَدَيْهِ مُعْلَقَتَيْنِ فِي عُقْبِهِ».

وَأَخْرَجَ (٢٧٥/٨) بِسَنَدِهِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ سَارِقًا فَمَرَّ بِهِ وَبَدَّهُ مُعْلَقَةً فِي عُقْبِهِ.

وَأَخْرَجَ (٢٧٥/٨) عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَقْرَعَ عِنْدَهُ سَارِقَ مَرَّتَيْنِ فَقَطَعَ يَدَهُ وَعَلَّقَهَا فِي عُقْبِهِ قَالَ الرَّادِّي: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَدِهِ تَضْرِبُ صَدْرَهُ.

٩- إِذَا تَلَفَ الْمَسْرُوقُ لَمْ يَغْرَمِ

السَّارِقُ إِذَا أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ

١١٦٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٩٣/٨) وَيَنْبَغِي أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ.

وَقَالَ أَبُو خَالِمْ: هُوَ مُتَكَرِّرٌ «الْعِلَلُ» (٤٥٧/١).

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْمَسُورِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالْمَسُورُ لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

قَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا مُرْسَلٌ وَلَيْسَ بِثَابِتٍ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٧/٨) وَذَكَرَ لَهُ عِلَّةً أُخْرَى.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ إِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِ السَّارِقِ لَمْ يَغْرَمْهَا بَعْدَ أَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ عَلَيْهِ سِوَاهُ أَنْتَلَفَهَا قَبْلَ الْقَطْعِ أَوْ بَعْدَهُ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْهَادِثُونَ.

وَرَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَفِي «شرح الكنتز» عَلَى مَذْهَبِهِ تَعْلِيلٌ ذَلِكَ بِأَنَّ اجْتِمَاعَ حَقِّينِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ فَصَارَ الْقَطْعُ بَدَلًا مِنَ الْغَرَمِ وَلِذَلِكَ إِذَا ثَنَى السَّرْقَةَ فِيمَا قُطِعَ بِهِ لَمْ يَقْطَعْ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَآخَرُونَ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَغْرَمُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تَوَدِّيَهُ» (٨/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٥٦١)، التِّرْمِذِيُّ (٢٢٦٦) وَحَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ مَعَ مَا قِيلَ فِيهِ.

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» [البقرة: ١٨٨] وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَجِلُّ مَالٌ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» [الدارقطني: ٢٦١/٣] وَلِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي السَّرْقَةِ حَقَانٌ: حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَحَقٌّ لِأَدَمِيٍّ فَاتَّقَضَى كُلُّ وَاحِدٍ مَوْجِبَةً وَلِأَنَّهُ قَامَ الْإِجْمَاعُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا بَعَيْنِهِ أَخَذَ مِنْهُ فَيَكُونُ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ فِي ضَمَائِهِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْأَمْوَالِ الْوَاجِبَةِ.

وَقَوْلُهُ «اجْتِمَاعُ الْحَقِّينِ» مُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ دَعَايَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ فَإِنَّ الْحَقِّينِ مُخْتَلِفَانِ فَإِنَّ الْقَطْعَ بِحِكْمَةِ الزَّجْرِ، وَالتَّغْرِيمَ لِتَقْرِيبِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ كَمَا فِي الْفَصْبِ وَلَا يَنْفِي قُوَّةُ هَذَا الْقَوْلِ.

١٠- لَا سَرْقَةَ فِي الثَّمَرِ إِنْ أَصَابَهُ بِغِيهِ

١١٦٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ بِغِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخِذٍ حَبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ قَبْلَ أَنْ يَمْلَأَ الْجَمْعَ فَعَلَيْهِ

الْقَطْعُ»:

وَقَالَ: هَذَا مَنْسُوخٌ وَالنَّاسِخُ لَهُ «قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ أَنْ مَا أَتَلَفَتْ فَهِيَ ضَامِنَةٌ» أَيُّ مَضْمُونٍ عَلَى أَهْلِهَا، قَالَ: وَإِنَّمَا يَضْمَنُونَهُ بِالْقِيَمَةِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٨٥/٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٨١/٤).

وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ بَهْزٍ فِي الرِّكَازِ.

(الرَّابِعَةُ): أَخَذَ مِنْهُ اشْتِرَاطُ الْحَرْزِ فِي وُجُوبِ الْقَطْعِ لِقَوْلِهِ ﷺ: (بَعْدَ أَنْ يُؤَيِّدَهُ الْجَرِينُ). وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لَا قَطْعَ فِي تَمَرٍ وَلَا فِي حَرِيسَةِ الْجَبَلِ فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ أَوْ الْمَرَّاحُ فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٥-٨٤/٨).

قَالُوا: وَالْإِحْرَازُ مَاخُودٌ فِي مَفْهُومِ السَّرْقَةِ فَإِنَّ السَّرْقَةَ وَالْإِسْتِرَاقَ هُوَ الْحِجْيُ مُسْتَرْتِماً فِي خُفْيَةٍ لِأَخْذِ مَالٍ غَيْرِهِ مِنْ حَرْزٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ، فَالْحَرْزُ مَاخُودٌ فِي مَفْهُومِ السَّرْقَةِ لُغَةً وَلَا يُقَالُ لِمَنْ خَانَ أَمَانَتَهُ: سَارِقٌ، هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَتِ الظَّاهِرِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ عَمَلًا بِإِطْلَاقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَرْزُ مَاخُودًا فِي مَفْهُومِ السَّرْقَةِ فَلَا إِطْلَاقَ فِي الْآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ «حَرِيسَةَ الْجَبَلِ» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ فَرَاهِ فَمَثَاوِةٌ نَحْوِيَّةٌ فَسِينٌ مُهْمَلَةٌ.

«وَالْجَبَلُ» بِالْجِيمِ فَمَوْحِدَةٌ قِيلَ: هِيَ الْحُرُوسَةُ، أَيْ لَيْسَ فِيمَا يُحْرَسُ بِالْجَبَلِ إِذَا سُرِقَ قُطْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ حَرْزٍ.

وَقِيلَ: حَرِيسَةُ الْجَبَلِ الشَّاةُ الَّتِي يُدْرِكُهَا اللَّيْلُ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى مَاوَاهَا.

وَالْمَرَّاحُ الَّذِي تَسَاوَى إِلَيْهِ الْمَاشِيَةُ لِبَلَا كَذَا فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»، وَهَذَا الْأَخِيرُ أَقْرَبُ بِمَرَادِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١- إِذَا وَصَلَ خَيْرُ السَّارِقِ إِلَى الْحَاكِمِ أَقِيمَ عَلَيْهِ

الْحُدُودُ

١١٦٩- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قَالَ - لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ - هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠١/٣) وَالْأَثَرِيُّ (٤٣٩٤) وَابُودَاوُدَ (٤٣٩٤)، وَالنَّسَائِيُّ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّمْرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخَلِّدٍ خَبْنَةً بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ قَتُونٍ وَهُوَ مِعْطَفُ الْإِزَارِ وَطَرَفُ الثَّوْبِ.

(فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ. وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤَيِّدَهُ الْجَرِينُ) هُوَ مَوْضِعُ التَّمْرِ الَّذِي يُجْتَفَى فِيهِ.

(فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ الْمَنْذَرِيُّ: الْمَرَادُ بِالتَّمْرِ الْمُعْلَقِ: مَا كَانَ مُعْلَقًا فِي النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يُجَذَّ وَيُجَرَّنَ، وَالتَّمَرُ: اسْمُ جَامِعٍ لِلرُّطْبِ وَالْيَابِسِ مِنَ التَّمْرِ وَالْعَنْبِ وَغَيْرِهِمَا.

وَالْحَدِيثُ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى): أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ الْحَتَّاجُ فِيهِ لِسْدَ فَاغْتَبَهُ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ لَهُ.

(وَالثَّانِيَةُ): أَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَإِنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَنْ يُجَذَّ وَيُؤَيِّدَهُ الْجَرِينُ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْجَذِّ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَطْعِ وَإِوَاءِ الْجَرِينِ لَهُ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ مَعَ بُلُوغِ الْمَاخُودِ النَّصَابَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ» وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْجَرِينُ حَرَزٌ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ إِذْ لَا قَطْعَ إِلَّا مِنْ حَرْزٍ كَمَا يَأْتِي.

(الثَّالِثَةُ): أَنَّهُ أَجْمَلُ فِي الْحَدِيثِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٨/٨) تَفْسِيرَهَا بِأَنَّهَا غَرَامَةٌ مِثْلِيَّةٌ وَبِأَنَّ الْعُقُوبَةَ جُلْدَاتٌ نَكَالًا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ، فَإِنَّ غَرَامَةً مِثْلِيَّةً مِنَ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ.

وَقَدْ أَجَارَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ وَقَالَ: لَا تُضَاعَفُ الْغَرَامَةُ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا الْعُقُوبَةُ فِي الْأَبْدَانِ لَا فِي الْأَمْوَالِ.

(٦٨/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْخَارَوِذِيِّ (٨٢٨) وَالْحَاكِمُ (٣٨٠/٤)

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجُوهُ مِنْ طَرُقٍ:

مِنْهَا عَنْ طَاوُسٍ عَنْ صَفْوَانَ وَرَجَحَهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَالَ: إِنَّ سَمَاعَ طَاوُسٍ مِنْ صَفْوَانَ مُتَكِنٌ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ عُثْمَانَ وَقَالَ: أَدْرَكْتُ سَبْعِينَ شَيْخًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَاللَّحْدِيثُ قِصَّةٌ.

أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٥/٨) عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ قَالَ: «بَيْنَمَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةٍ مُضْطَجِعٌ بِالْبَطْحَاءِ إِذْ جَاءَ إِنْسَانٌ فَأَخَذَ بُرْدَةً مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَغْفِرُ وَأَتَجَاوَزُ، فَقَالَ: فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ».

وَلَهُ الْفَاسْطُ فِي بَعْضِهَا «أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» وَفِي أُخْرَى: «فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ نَائِمًا».

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِيمَا كَانَ مَالِكًا حَافِظًا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْقَلَقًا عَلَيْهِ فِي مَكَانٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَدَاءُ صَفْوَانَ كَانَ مُحَرَّرًا بِاضْطِجَاعِهِ عَلَيْهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ.

قَالَ فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (٤٠٦/٤): وَإِذَا تَوَسَّدَ النَّائِمُ شَيْئًا فَتَوَسَّدَهُ لَهُ حَرَرٌ عَلَى مَا جَاءَ فِي رَدَاءِ صَفْوَانَ.

قَالَ فِي «الْكَنْزِ» لِلْحَنَفِيِّ: وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَتَاعًا وَرَبُّهُ عِنْدَهُ يَقْطَعُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحَرَّرٍ بِالْحَافِظِ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ مَا بُنِيَ لِإِحْرَازِ الْأَمْوَالِ فَلَمْ يَكُنِ الْمَالُ مُحَرَّرًا بِالْمَكَانِ انْتَهَى.

وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي الْحَرَرِ وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِشَرْطِيَّتِهِ.

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْإِمَامُ بِحْيٌ: إِنَّ لِكُلِّ مَالٍ حَرَرًا يَخْصُهُ فَيَحْرُرُ الْمَاشِيَةَ لَيْسَ حَرَرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: مَا أُرْحَرَّ فِيهِ مَالٌ فَهُوَ حَرَرٌ لغيرِهِ، إِذِ الْحَرَرُ مَا وُضِعَ لِمَنْعِ الدَّاخِلِ الْأَيْدِي عَنْ الْخَارِجِ الْأَيْدِي بِخَرَجٍ وَمَا كَانَ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَرَرٍ لَا لُغَةً وَلَا شَرْعًا.

وَكَذَلِكَ قَالُوا: الْمَسْجِدُ وَالْكَعْبَةُ حَرَرَانِ لِأَنَّهُمَا وَكُسُوتُهُمَا.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَبْرِ هَلْ هُوَ حَرَرٌ لِلْكَفَنِ يَقْطَعُ أَخَذَهُ أَوْ لَيْسَ بِحَرَرٍ؟ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ النَّبَّاشَ سَارِقٌ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ وَالْهَادِي وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَقَالُوا: يَقْطَعُ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْمَالَ خُفِيَةً مِنْ حَرَرٍ لَهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَائِشَةَ

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَابُو حَنِيفَةَ: لَا تَقْطَعُ النَّبَّاشَ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ لَيْسَ بِحَرَرٍ.

وَفِي الْمَنَارِ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا صُعُوبَةٌ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمَيْتِ كَحُرْمَةِ الْحَيِّ، لَكِنْ حُرْمَةُ يَدِ السَّارِقِ كَذَلِكَ الْأَصْلُ مِنْهَا وَلَمْ يَدْخُلِ النَّبَّاشُ تَحْتَ السَّارِقِ لُغَةً وَالْقِيَاسُ الشَّرْعِيُّ غَيْرُ وَاضِعٍ وَإِذَا تَوَقَّفْنَا أَمْتَنَ الْقَطْعُ انْتَهَى.

وَاخْتَلَفَ فِي السَّارِقِ مِنْ يَسْتِ الْمَالِ.

فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَابُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ مِنْ سَرَقَ مِنْ يَسْتِ الْمَالِ. وَرَوَى عَنْ عُمرَ. وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ يَقْطَعُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ مِنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْخُمْسِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا قَالُوا: لِأَنَّهُ قَدْ يُشَارِكُ فِيهَا بِالرُّضْخِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ.

١٢- من سَرَقَ غَيْرَ مَرَّةٍ

١١٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ مَرَّةً رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: اقْطَعُوهُ فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ الْخَامِسَةَ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤١٠) وَالتَّيَمِيُّ (٩٠/٨) وَاسْتَكْرَهَ.

تَمَامُهُ عَنْهُمَا «فَقَالَ جَابِرٌ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ ثُمَّ اجْتَرَرْنَاهُ فَالْقَيْنَاهُ فِي بئرٍ وَرَمَيْنَا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ».

(وَأَسْتَنْكَرَهُ) أَيِ النَّسَائِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: الْحَدِيثُ مُتَكَرِّرٌ، وَمُصْعَبٌ
بُنْ ثَابِتٌ لَيْسَ بِقَوِيٍّ الْحَدِيثِ.

قِيلَ: لَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي: وَهُوَ قَوْلُهُ

١٣- نَسَخُ الْقَتْلِ فِي السَّرْقَةِ الْخَامِسَةِ

١١٧١- وَأَخْرَجَ [النَّسَائِيُّ (٩٨/٨)] مِنْ حَدِيثِ
الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنسُوخٌ.

(وَأَخْرَجَ) أَيِ النَّسَائِيُّ. (مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ)
وَأَخْرَجَ حَدِيثَ الْحَارِثِ الْحَاكِمُ (٣٨٢/٤).

وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٦/٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ
الْجُهَنِيِّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حَدِيثُ الْقَتْلِ مُتَكَرِّرٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

(وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنسُوخٌ). وَزَادَ ابْنُ عَبْدِ
الْبَرِّ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَفِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ»: أَنَّ نَاسِخَهُ حَدِيثٌ «لَا يَجِلُّ دَمٌ
أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذُ ثَلَاثَ» [الْبَخَارِيُّ (٦٨٧٨)، مُسْلَمٌ (١٦٧٦)]
تَقْدِمُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حِكَايَةَ أَبِي مُصْعَبٍ
عَنْ عُثْمَانَ وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ يُقْتَلُ لَا أَصْلَ لَهُ وَجَاءَ فِي
رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٨٩/٨) «بَعْدَ قَطْعِ قَوَائِمِهِ الْأَرْبَعَ ثُمَّ سَرَقَ
الْخَامِسَةَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَ بِهَذَا حِينَ قَالَ: اقْتُلُوهُ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى فَيْسَةَ مِنْ قُرَيْشٍ
فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَقَتَلُوهُ».

قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قَتْلِ السَّارِقِ فِي الْخَامِسَةِ، وَأَنَّ قَوَائِمَهُ
الْأَرْبَعَ تَقْطَعُ فِي الْأَرْبَعِ الْمَرَاتِبِ.

وَالْوَاجِبُ قَطْعُ الْيَمِينِ فِي السَّرْقَةِ الْأُولَى إجماعاً، وقراءة ابنِ
مَسْعُودٍ مُبَيَّنَّةٌ لِإِجْمَالِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ قَرَأَ «فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا».

وَفِي الثَّانِيَةِ الرَّجُلُ الْيَسْرَى عِنْدَ الْأَكْثَرِ لِفَعْلِ الصَّحَابَةِ.

وَعِنْدَ طَاوُسٍ الْيَدُ الْيَسْرَى لِقَرِيبِهَا مِنَ الْيَمَنِ.

وَفِي الثَّلَاثَةِ يَدُهُ الْيَسْرَى وَفِي الرَّابِعَةِ رِجْلُهُ وَهَذَا عِنْدَ
الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٨١/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فِي السَّارِقِ إِنْ سَرَقَ: فَأَقْطَعُوا يَدَهُ
ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا يَدَهُ ثُمَّ إِنْ
سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ».

وَفِي إِسْنَادِهِ الْوَاقِدِيُّ وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [الْأَم: ١٦٢/٦]
مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (١٨٢/١٧)] وَالدَّارِقُطِيُّ (١٣٧/٣)
نَحْوَهُ عَنْ عَصَمَةَ بْنِ مَالِكٍ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَخَالَفَتِ الْهَادِوِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ فَقَالُوا: يُجْبَسُ فِي الثَّلَاثَةِ لِمَا رَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٥/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ قُطِعَ
رِجْلُهُ وَأَتَى بِهِ فِي الثَّلَاثَةِ: بَايَ شَيْءٍ يَتَمَسَّحُ وَبَايَ شَيْءٍ يَأْكُلُ لِمَا
قِيلَ لَهُ: تَقْطَعُ يَدَهُ الْيَسْرَى ثُمَّ قَالَ: أَقْطَعُ رِجْلَهُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ
يَمْسِي؟ إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنَ اللَّهِ، ثُمَّ ضَرَبَهُ وَخَلَّدَ فِي السِّجْنِ.

وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ هَذَا رَأْيٌ لَا يُقَاوَمُ النُّصُوصَ وَإِنْ
كَانَ الْمَنْصُوصُ فِيهِ ضَعْفٌ فَقَدْ عَاضَدَتْهُ الرُّوَايَاتُ الْآخَرَى.

وَأَمَّا عِلُّ الْقَطْعِ فَيَكُونُ مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ إِذْ هُوَ أَقْلُ مَا
يُسَمَّى يَدًا وَلَفَعْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٢٠٤/٣) مِنْ
حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَارِقٍ فَقَطَعَ يَدَهُ مِنْ
مَفْصِلِ الْكَفِّ». وَفِي إِسْنَادِهِ مُجْهُولٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٢/٥) مِنْ مُوسِلٍ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ
«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ مِنَ الْمَفْصِلِ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ رَجَاءٍ عَنْ عَدِيٍّ
رَفَعَهُ وَعَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عُمَرَ.

وَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ: وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يُقْطَعُ
مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ إِذْ هُوَ أَقْلُ مَا يُسَمَّى يَدًا.

وَرَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِمَنْ قُطِعَتِ أَصَابِعُهُ: مَقْطُوعُ الْيَدِ لَا
لُغَةً وَلَا عُرفاً، وَإِنَّمَا يُقَالُ: مَقْطُوعُ الْأَصَابِعِ.

وقد اختلفت الروايات عن علي عليه السلام.

فروي أنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبصر والوسطى.

وقال الزهري والخوارزمي: إنه يقطع من الإبط إذ هو اليد حقيقة.

والأقوى الأول للدليل المأثور.

وأما عل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم.

وروي عن علي عليه السلام أنه كان يقطع الرجل من الكعب.

وروي عنه وهو للإمامية أنه معقد الشراك.

(خاتمة): أخرج أحمد (٤٥/٦) وأبو داود (١٤٩٧) عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لها - وَقَدْ دَعَتْ عَلَى سَارِقٍ سَرَقَهَا بِلَحْفَةٍ - : لَا تُسَبِّحِي عَنْهُ بِدَعَائِكَ عَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ: لَا تُخَفِّفِي عَنْهُ الْإِثْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ بِالسَّرْقَةِ.

وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه.

وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: بلغني أن الرجل ليظلم مظلماً فلا يزال المظلوم يشتتم الظالم ويتنصت حتى يستوفي حقه ويكون للظالم الفضل عليه؛ وفي الترمذي (٣٥٥٢) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدْ انتَصَرَ».

لأن قيل: قد مدح الله المتصمر من البغي ومدح العافي عن الجرم.

قال ابن العربي: فالجواب أن الأول عموم على ما إذا كان الباغي وقها ذا جرأة وفجور والثاني على من وقع منه ذلك نادراً فتقال عثرته بالعفو عنه.

وقال الواحدي: إن كان الانتصار لأجل الدين فهو محمود، وإن كان لأجل النفس فهو مباح لا يحمده عليه.

واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال:

كان ابن المسيب لا يحلل أحداً من عرض ولا مال.

وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحلان منهما.

ورأى مالك التحليل من العرض دون المال.

٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ

١- جلدُ الشاربِ أربعين ثم ثمانين

١١٧٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

«أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ».

قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

نُفِقَ عَلَيْهِ (بخاري ٦٧٧٣)، مسلم (١٧٠٦).

الخمر مصدر خمر كضرب ونصر خمرًا؛ يُسمى به الشارب المعتصر من العنب إذا غلى وقذف بالزبد، وهي مؤنثة وتذكر. ويقال: خمرة

وفي الحديث مسائل:

(الأولى): أن الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة إجماعاً وتطلق على ما هو أعم من ذلك، وهو ما استكر من العصور أو من النبيذ أو من غير ذلك وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لا؟.

قال صاحب القاموس: العموم أصح؛ لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ما كان إلا البسر والتمر انتهى.

وكأنه يريد أن العموم حقيقة وسميت خمرًا، قيل: لأنها تخمر العقل أي تستره فيكون معنى اسم الفاعل، أي الساترة للعقل.

وقيل: لأنها تغطي حتى تشتت يقال: خمره أي غطاه فيكون بمعنى اسم المفعول، وقيل: لأنها تخلط العقل من خمرته: إذا خلطه ومنه

هنيئاً مريئاً غير داهٍ مخامرٍ

أي مخالط.

وَقِيلَ: لِأَنَّهَا تَرَكَتْ حَتَّى تَدْرِكَ؛ وَمِنْهُ اخْتَصَرَ الْعَجِينُ: أَيُّ بَلَغَ إدْرَاكَه.

وَقِيلَ: مَاخُوذَةٌ مِنَ الْكُلِّ لِاجْتِمَاعِ الْمَعْنَى هَذِهِ فِيهَا.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الْأَرْجَهُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهَا تَرَكَّتْ حَتَّى ادْرَكَتْ وَسَكَنْتْ إِذَا شَرِبَتْ خَالَطَتِ الْعَقْلَ حَتَّى تَغْلِبَ عَلَيْهِ وَتُغَطِّيَهُ.

(قُلْتُ) فَالْخَمْرُ تُطْلَقُ عَلَى عَصِيرِ الْعَنْبِ الْمَشْتَدِّ حَقِيقَةً إجماعاً.

وَفِي النِّجْمِ الْوَسْطِيِّ: الْخَمْرُ بِالْإِجْمَاعِ الْمُسْكِرُ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ وَإِنْ لَمْ يَقْذِفْ بِالزُّبْدِ.

وَاشْتَرَطَ أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَقْذِفَ وَحَيْثُ لَا يَكُونُ مُجْمَعاً عَلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي وَقْعِ الْخَمْرِ عَلَى الْأَنْبِذَةِ.

فَقَالَ الْمَزْنِيُّ وَجَاعَةً بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَشْتِرَاكَ فِي الصِّفَةِ يَقْتَضِي الْأَشْتِرَاكَ فِي الْأَسْمِ وَهُوَ قِيَاسٌ فِي اللَّغَةِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ وَنَسَبِ الرَّانَعِيِّ إِلَى الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا إِلَّا بِمَجَازٍ انْتَهَى.

(قُلْتُ) وَيَوْمَ جَزَمَ ابْنُ سِينَةَ فِي «الْمَحْكَمِ» وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» مِنَ الْحَفْصِيَّةِ حَيْثُ قَالَ: الْخَمْرُ عِنْدَنَا مَا اخْتَصَرَ مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ إِذَا اشْتَدَّ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ.

وَرَدَّ ذَلِكَ الْخَطَّابِيُّ وَقَالَ: زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ الْخَمْرَ إِلَّا مِنَ الْعَنْبِ فَيَقَالُ لَهُمْ: إِنَّ الصُّحَابَةَ الَّذِينَ سَمَّوْا غَيْرَ الْمُتَّخِذِ مِنَ الْعَنْبِ خَمْراً عَرَبٌ فَصَحَّاءُ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَسْمُ صَحِيحاً لَمَا أُطْلِقُوا.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ عَلَى صَحَّتِهَا وَكَثَرَتْهَا تَبْطُلُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْخَمْرَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْعَنْبِ وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِ لَا يُسَمَّى خَمْراً وَلَا يَتَوَلَّاهُ اسْمُ الْخَمْرِ وَهُوَ قَوْلُ مُخَالَفٍ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلِلنُّسَخَةِ الصَّحِيحَةِ وَلَفْظِهِمُ الصُّحَابَةُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فَهَمُّوا مِنَ الْأَمْرِ بِاجْتِنَابِ الْخَمْرِ تَحْرِيمَ كُلِّ مُسْكِرٍ وَلَمْ يَقْرُقُوا بَيْنَ مَا يُتَّخَذُ مِنَ الْعَنْبِ وَبَيْنَ مَا يُتَّخَذُ مِنْ غَيْرِهِ بَلْ سَوَّاهُ بَيْنَهُمَا وَحَرَّمُوا مَا

كَانَ مِنْ غَيْرِ عَصِيرِ الْعَنْبِ وَهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ وَبَلَّغَتْهُمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ فِيهِ تَرَدُّدٌ لَتَوَقَّفُوا عَنِ الْإِرَاقَةِ حَتَّى يَسْتَفْصِلُوا وَيَتَحَقَّقُوا التَّحْرِيمَ، وَيَأْتِي حَدِيثُ عُمَرَ (بِالْخَارِ) (٥٥٨١) أَنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْخَمْسَةِ الْحَدِيثِ وَعَمَرُ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بَيَاناً مَا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ لَا أَنَّهُ الْمُسَمَّى فِي اللَّغَةِ لِأَنَّهُ بَصْدِيدُ بَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَعَلَّ ذَلِكَ صَارَ اسماً شَرْعِيّاً لِهَذَا النُّوعِ فَيَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً، وَبَدَلُ لَهُ حَدِيثُ مُسْلِمٍ (٢٠٠٣) عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَكَانَ مُسَمَّاهَا مُجْهُولاً لِلْمُخَاطَبِينَ بَيَّنَّ أَنَّ مُسَمَّاهَا هُوَ مَا اسْكُرَ فَيَكُونُ مِثْلَ لَفْظِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ. انْتَهَى.

(قُلْتُ) هَذَا يُخَالَفُ مَا سَلَفَ عَنْهُ قَرِيباً وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّ الْخَمْرَ كَانَتْ مِنْ أَشْهَرِ أَشْرَبَةِ الْعَرَبِ وَاسْمُهَا أَشْهَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ وَلَيْسَتْ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَشْعَارُهُمْ فِيهَا لَا تُحْصَى فَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ مَا كَانَ تَعْمِيمُ الْأَسْمِ بِلَفْظِ الْخَمْرِ لِكُلِّ مُسْكِرٍ مَعْرُوفاً عِنْدَهُمْ فَعَرَّفَهُمْ بِهِ الشَّرْعُ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بَعْضَ الْمُسْكِرَاتِ بِغَيْرِ لَفْظِ الْخَمْرِ كَالْأَمْزَارِ يُضَيِّفُونَهَا إِلَى مَا يُتَّخَذُ مِنْهُ مِنْ ذُرَّةٍ وَشَعِيرٍ وَغَوَّيْهَا بَلْ يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ لَفْظَ الْخَمْرِ فَجَاءَ الشَّرْعُ بِتَعْمِيمِ الْأَسْمِ لِكُلِّ مُسْكِرٍ.

فَتَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرَ جَمِيعاً أَنَّ الْخَمْرَ حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ فِي عَصِيرِ الْعَنْبِ الْمَشْتَدِّ الَّذِي يَقْذِفُ بِالزُّبْدِ وَفِي غَيْرِهِ مِمَّا يُسْكِرُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً أَوْ قِيَاساً فِي اللَّغَةِ أَوْ بِمَجَازٍ فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنْ تَحْرِيمِ مَا اسْكُرَ مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ أَوْ غَيْرِهِ إِمَّا بِنَقْلِ اللَّفْظِ إِلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ بِغَيْرِهِ.

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أُطْلِقَ عُمَرُ وَغَيْرُهُ مِنَ الصُّحَابَةِ الْخَمْرَ عَلَى كُلِّ مَا اسْكُرَ، وَهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ فَقَدْ أَحْسَنَ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ» بِقَوْلِهِ: وَالْعَمُومُ أَصَحُّ.

وَأَمَّا الدَّعَاوَى الَّتِي تَقَدَّمَتْ عَلَى اللَّغَةِ كَمَا قَالَه ابْنُ سِينَةَ وَشَارَحَ الْكَتَنَ فَمَا أَظُنُّهَا إِلَّا بَعْدَ تَقَرُّرِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ تَكَلَّمَ كُلُّ عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ وَنَزَلَ فِي قَلْبِهِ مِنْ مَذْهَبِهِ ثُمَّ جَعَلَهُ لِأَهْلِ اللَّغَةِ.

(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ) قَوْلُهُ «فَجُلْدُهُ بِمَجْرِدَتَيْنِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ» فِيهِ دَلِيلُ

على ثبوت الحدِّ على شارِبِ الخمر، وأدعي فيه الإجماع ونوزع في دعواه؛ لأنه قد نُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ إِلَّا التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُنْصَ عَلَى حَدِّ مُعَيَّنٍ وَلِنَمَا ثَبَتَ عَنْهُ الضَّرْبُ الْمَطْلُوقُ.

وفيه دليل على أَنَّهُ يَكُونُ الْجُلْدُ بِالْجَرِيدِ وَهُوَ سَعْفُ النَّخْلِ.

وقد اختلف العلماء هل يَتَعَيَّنُ الْجُلْدُ بِالْجَرِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

أَقْرَبُهَا جَوَازُ الْجُلْدِ بِالْعُودِ غَيْرِ الْجَرِيدِ وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الضَّرْبِ بِالْيَدَيْنِ وَالتَّعَالِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: أَجْمَعُوا عَلَى الْاِقْتِصَاءِ بِالْجَرِيدِ وَالتَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ.

ثُمَّ قَالَ: وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ بِالسُّوطِ.

وقال المصنف: توسَّطَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَمَيَّنَ السُّوطَ لِلْمُتَمَرِّدِينَ وَأَطْرَافَ الثِّيَابِ وَالتَّعَالِ لِلضُّعَفَاءِ وَمَنْ عَدَاهُمْ بِحَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِمْ وَقَدْ عَيَّنَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «غَوْ أَرْبَعِينَ» مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣١٩/٨) وَاحْتَدَّ (٢٤٧/٣) بِلَفْظِ «فَأَتَرَ قَرِيبًا مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا فَجَلَدَهُ كُلُّ وَاحِدٍ جَلْدَتَيْنِ بِالْجَرِيدِ وَالتَّعَالِ».

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَهَذَا يَجْمَعُ مَا اختلفَ فِيهِ عَلَى تَشْعِيهِ، وَأَنْ جُمْلَةُ الضَّرَبَاتِ كَانَتْ أَرْبَعِينَ لَا أَنَّهُ جَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ أَرْبَعِينَ.

(المسألة الثالثة) قَوْلُهُ «فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ... إِلَى آخِرِهِ» سَبَبُ اسْتِشَارَتِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٩) وَالتَّسَانِيُّ «كَرِي» كَمَا فِي «الصفحة» (٩٦٨٥) أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ أَتَهَمَكُوا فِي الْخَمْرِ وَتَحَاقَرُوا الْعُقُوبَةَ قَالَ: وَعِنْدَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فَسَأَلَهُمْ فَأَجَبُوا عَلَى أَنْ يَضْرَبَ ثَمَانِينَ.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِإِ (ص ٥٢٦) عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ «أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ نَرَى أَنَّ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى افْتَرَى فَجَلَدَهُ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ».

وَهَذَا حَدِيثٌ مُعْضَلٌ وَلِهَذَا الْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ طَرُقَ وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ كَمَا سَلَفَ. وَفِي مَعْنَاهُ نَكَارَةٌ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا هَذَى

افْتَرَى وَالتَّهَادِي لَا يُعَدُّ قَوْلُهُ فَرِيَةً؛ لِأَنَّهُ لَا عَمْدَ لَهُ وَلَا غَرِيَةَ إِلَّا عَنْ عَمْدٍ.

وَلَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٧٨/٧) قَالَ: جَاءَتْ الْأَخْبَارُ مُتَوَاتِرَةً عَنْ عَلِيٍّ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْنَ فِي الْخَمْرِ شَيْئًا وَلَا يَجْزِي أَنْ الْحَدِيثُ الْآتِي يُؤَيِّدُهُ».

٢- الاستدلال على الشرب بالقرينة

١١٧٣- وَمُسْلِمٌ (١٧٠٧) عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَى يَقْبِئًا الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْبِئَهَا حَتَّى شَرِبَهَا.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَمُسْلِمٌ عَنْ عَلِيٍّ فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ) حَقَّقْنَاهَا فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ عَلَى ضَوْءِ النَّهَارِ» وَفِيهَا «أَنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ عَلِيًّا بِجَلْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: اجْلِدْهُ فَجَلَدَهُ فَلَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ قَالَ: امْسِكْ».

(«جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ» بِعَارِضِهِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَعَ جُرَاؤِ الشَّارِبِينَ لَا أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مُطْلَقًا فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ كَيْفَ يَجْعَلُ فِعْلَ عُمَرَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ ظَاهِرَ الْإِشَارَةِ إِلَى فِعْلِ عُمَرَ وَهُوَ الثَّمَانُونَ، وَلَكِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: «امْسِكْ» بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا الْأَحَبَّ إِلَيْهِ.

وَاجِبٌ عَلَيْهِ بَأْنٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٦٩٦) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ عَلِيًّا جَلَدَ الْوَلِيدَ ثَمَانِينَ وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ وَالَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ أَرْجَحُ وَكَأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: «وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ»، أَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بِتِمَامِ الثَّمَانِينَ وَهَلَوِ أَوَّلِي مِنَ الْجَوَابِ الْآخِرِ وَهُوَ أَنَّهُ جَلَدَهُ بِسُوطٍ لَهُ رَأْسَانِ فَضَرَبَهُ أَرْبَعِينَ فَكَانَتْ الْجُمْلَةُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِعَدَمِ مُنَاسِبَةِ سِيَاقِهِ لَهُ.

شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّلَاثَةَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ.

أَخْرَجَهُ أَخْبَذُ (٩٥/٤)، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالْأَثْبَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٢)، التِّرْمِذِيُّ (١٤٤٤)، النَّسَائِيُّ (كَبَرَى)، كَمَا فِي «نَحْصَةِ الْأَشْرَافِ» (١١٤١٢)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٧٣).

وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

وَأَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٥) صَرِيحاً عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(وَعَنْ مُعَاوِيَةَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّلَاثَةَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ - وَهَذَا لَفْظُهُ - وَالْأَثْبَةُ).

اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِي قَتْلِهِ هَلْ يُقْتَلُ إِنْ شَرِبَ الرَّابِعَةَ أَوْ إِنْ شَرِبَ الْخَامِسَةَ؟.

فَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٢) مِنْ رِوَايَةِ أَبَانَ الْعَطَّارِ وَذَكَرَ الْجَلْدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بَعْدَ الْأَوَّلَى ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ شَرِبُوا فَاقْتُلُوهُمْ».

وَأَخْرَجَ (أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٣)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: وَأَحْبَبُهُ قَالَ فِي الْخَامِسَةِ «فَإِنْ شَرِبَهَا فَاقْتُلُوهُ».

وَالِى قَتْلِهِ ذَهَبَتِ الظَّاهِرَةُ، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ وَاحْتِجُّ لَهْ وَادَّعى عَدَمَ الإِجْمَاعِ عَلَى نَسْخِهِ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَلَمْ يَذْكُرُوا نَاسِخاً صَرِيحاً إِلَّا مَا يَأْتِي مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ (٤٤٨٥) «أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ الْقَتْلَ فِي الرَّابِعَةِ».

وَقَدْ يُقَالُ: الْقَوْلُ أَقْوَى مِنَ التَّرْكِ فَلَعَلَّهُ ﷺ تَرَكَ لِعَذْرِ.

(وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ صَرِيحاً عَنِ الزُّهْرِيِّ يُرِيدُ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ - إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ: فَأَتَيْتُ بَرَجْلَ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ الرَّابِعَةَ فَجَلَدَهُ فَوُضِعَ الْقَتْلُ عَنِ النَّاسِ فَكَانَتْ رُخْصَةً».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا (يُرِيدُ نَسْخَ الْقَتْلِ) مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ

وَالرُّوَايَاتُ عَنْهُ ﷺ «أَنَّهُ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ» كَثِيرَةٌ، إِلَّا أَنَّ فِي الثَّالِثَةِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ فِي بَعْضِهَا بِالتَّعَالِ فَكَأَنَّهُ فِيهِمُ الصُّحَابَةُ أَنَّ ذَلِكَ يَقْدَرُ بِنَحْوِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ

فَلَهَبَتِ الْهَادِوَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ: أَنَّهُ يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى السُّكْرَانِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً قَالُوا: لِقِيَامِ الإِجْمَاعِ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ عُمرَ فَإِنَّهُ لَمْ يُكْرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَدَاوُدُ: أَنَّهُ أَرْبَعُونَ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ﷺ فَعَلَهُ، وَلِأَنَّهُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ تَبِعَ مَا فِي الرُّوَايَاتِ وَاخْتِلَافِهَا عِلْمَ أَنَّ الْأَحْوَطَ الْأَرْبَعُونَ وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا.

(وَفِي) هَذَا (الْحَدِيثِ) «أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَى الْوَلِيدِ أَنَّهُ رَأَاهُ يَقْبَأُ الْخَمْرَ فَقَالَ غُفْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْبَأَهَا حَتَّى شَرِبَهَا» فِي مُسْلِمٍ (١٧٠٧) (٣٨) «أَنَّهُ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ وَشَهِدَ عَلَيْهِ آخَرُهُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَقْبَأُهَا» الْحَدِيثُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هَذَا دَلِيلٌ لِمَالِكٍ وَمُوافِيقِهِ فِي أَنَّ مَنْ يَقْبَأُ الْخَمْرَ يُحَدُّ حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ؛ وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يُحَدُّ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ شَرِبَهَا جَاهِلًا كَوْنَهَا خَمْرًا أَوْ مَكْرَهَا عَلَيْهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْدَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْحُدُودِ، وَدَلِيلٌ لِمَالِكٍ هُنَا أَقْوَى؛ لِأَنَّ الصُّحَابَةَ اتَّفَقُوا عَلَى جَلْدِ الْوَلِيدِ بِنِ عُبَيْدِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. ١ هـ.

(قُلْتُ) وَمِثْلُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ قَالَتِ الْهَادِوَةُ

ثُمَّ لَا يَجْنِي أَنْ اقْتِصَارَ الْمُصَنِّفِ عَلَى الشَّاهِدِ بِالْقِيَمِ وَحَدُّهُ تَقْصِيرٌ لِإِيْهَابِهِ أَنَّهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى التَّعْيِيشِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا عَرَفْنَاكَ بِمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنَ الرِّوَايَةِ، فَلَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْقِيَمِ كَافِيَةٌ فِي ثَبُوتِ الْحَدِّ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ غَيْرُ مَا هُنَا.

٣- قَتْلُ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ

١١٧٤- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا

بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِثْلُهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دُونَ هَذَا، فَيَكُونُ بَيْنَ الْجَدِيدِ وَالْخَلْقِ.

٤- النهي عن ضرب الوجه

١١٧٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٥٩)، مسلم (٢٦١٢)].

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ ضَرْبُ الْوَجْهِ فِي حَدٍّ وَلَا غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ لَا يُضْرَبُ الْحُدُودُ فِي الْمَرَأَةِ وَالْمَذَكِيرِ لِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٩/٥) عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّهُ قَالَ لِلْجَلَادِ اضْرِبْ فِي أَعْضَائِهِ، وَاعْطِ كُلَّ عَضْبٍ حَقَّهُ، وَأَتَّقِ وَجْهَهُ وَمَذَكِيرَهُ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٧٠/٧) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ يَهُيَى (٣٢٧/٨) مِنْ طَرُقٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

وَأَمَّا نَهْيُ عَنِ الْمَرَأَةِ وَالْمَذَكِيرِ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مَعَ ضَرْبِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ضَرْبِهِ فِي الرَّأْسِ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُضْرَبُ فِيهِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مَأْمُونٍ.

وَذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى جَوَازِ ضَرْبِهِ فِيهِ قَالُوا: لِقَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْجَلَادِ «اضْرِبِ الرَّأْسَ» وَلِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه اضْرِبِ الرَّأْسَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ فِيهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/٦).

وَفِيهِ ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ أَنَّهُ لَا يُضْرَبُ إِلَّا فِي رَأْسِهِ.

(قَائِدَةٌ) فِي الْحَدِيثِ [د (٤٤٧٨)] «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُخْنَسَ عَلَيْهِ التُّرَابُ وَيَتَكَّتْ فَلَمَّا وَلَّى شَرَعَ الْقَوْمَ يَسُوبُونَهُ وَيَدْعُونَ عَلَيْهِ وَيَقُولُونَ الْقَائِلُ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، فَقَالَ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَذَا وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

وَأَوْجِبَ الْمَازِرِيُّ الشَّرِيبَ وَالتَّبَكِيتَ.

وَأَمَّا صَفَةُ سَوَاطِ الضَّرْبِ فَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِلِ (٥١٥) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ مُرْسَلًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ رَجُلًا فَأَتَى بِسَوَاطِ خَلْقٍ. فَقَالَ: فَرَّقْ هَذَا، فَأَتَى بِسَوَاطِ جَلِيدٍ فَقَالَ:

وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه سَوَاطِ الْحَدِّ بَيْنَ سَوَاطِينَ وَضَرْبُهُ بَيْنَ ضَرْبَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: السَّوْطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ مِنْ سُيُورٍ تُلَوَّى وَتُلَفُّ.

٥- لا تقام الحدود في المساجد

١١٧٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٠١) وَالحَاكِمُ (٣٦٩/٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٩٩). وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيَّ ضَعِيفٌ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٠) وَالحَاكِمُ (٣٦٩/٤) وَابْنُ السَّكَنِ وَالدَّارَقُطِيُّ (٨٦/٣) وَابْنُ يَهُيَى (٣٢٨/٨) مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ، وَلَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى وَالْكَلُّ مُتَعَاذَةٌ وَقَدْ عَمِلَ بِهِ الصُّحَابَةُ، فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٦/٥) عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ فِي حَدٍّ، فَقَالَ: أَخْرَجَاهُ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ اضْرَبَاهُ وَأَسْنَدَهُ عَلَى شَرْطِ الشُّبْحَيْنِ.

وَأَخْرَجَ (٥٢٦/٥) عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَيْهِ فَسَارَهُ، فَقَالَ: يَا قَبْرُ أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَقَمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ» وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ.

وَلِي عِلْمٍ جَوَازِ إِقَامَةِ الْحَدِّ فِي الْمَسْجِدِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْكُوفِيُّونَ لَمَّا ذُكِرَ مِنَ الدَّلِيلِ.

وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالشَّعْبِيُّ إِلَى جَوَازِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ دَلِيلًا وَكَانَهُ حَمْلُ النَّهْيِ عَلَى التَّزْيِيرِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَقَوْلُ مَنْ نَزَّهَ الْمَسْجِدَ أَوَّلَى - يُرِيدُ قَوْلَ الْأَوَّلِينَ.

٦- تحريم الخمر ونبذ التمر

١١٧٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْخَمْرِ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٢).

فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر خمرًا عند نزول آية التحريم.

٧- الخمر من حمسة

١١٧٨- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْجِنَطَةِ، وَالشَّعِيرِ؛ وَالْخَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٨١)، مسلم (٣٠٣٢)].

وأخرجه الثلاثة أيضاً [د (٣٦٦٩)، ت (١٨٧٤)، النسائي (٢٩٥/٨)].

لا يقال: إنه معارضٌ بحديث أنس؛ لأن حديث أنس إخبار عما كان من الشراب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو إخبار عما يشربه الناس مطلقاً.

وقوله (والخمر ما خامر العقل) إشارة إلى وجوه التسمية. وظاهره أن كل ما خالط العقل وغطاه يسمى خمرًا لغة سواء كان مما ذكر أو من غيره ويدل له أيضاً:

٨- كل مسكر حرام

١١٧٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٣).

فإنه دالٌّ على أن كل مسكر يسمى خمرًا.

وفي قوله («كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ») دليل على تحريم كل مسكر وهو عامٌ لكل ما كان من عصير أو نبيذ.

وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم ما تناوله مطلقاً وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الإسكار.

ذهب إلى تحريم القليل والكثير لما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعاً مستدلّين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا وبما أخرجه أبو داود (٣٦٨٧) من حديث عائشة «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَقَوْلُهُ الْكَفُّ مِنْهُ حَرَامٌ» وبما أخرجه ابن حبان (٥٣٧٠) والطحاوي [شرح معاني الآثار، ٢١٦/٤] من حديث سعد بن أبي وقاص أنه ﷺ قال «أَنْهَاكُمْ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ».

وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في إسانيدها لكنّها تتعاضد بما سمعت.

قال أبو مظفر السمعاني: الأخبار في ذلك كثيرة لا مساعٍ لأحد في العدول عنها.

وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحلُّ دون المسكر من غير عصير العنب والرطب. وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في «شرح الكثرة» حيث قال: إن أبا حنيفة قال: الخمر هي التي من ماء العنب إذا غلى واشتدّ وقذف بالزبد حرّم قليلها وكثيرها.

وقال: إن الغليان من آية الشدو وكماله بقذف الزبد ويسكره إذ به يتميّز الصافي من الكدر واحكام الشرع قطعية فتناط بالنهاية كالحدود وإكفار المستحلّ وحرمة البيع والنجاسة.

وعند صاحبه: إذا اشتدّ صار خمرًا ولا يشترط القذف بالزبد؛ لأن الاسم يثبت به والمعنى المقتضي للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة. وأما الطلاب - بكسر الطاء - وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه والسكر - بفتح السين - وهو النّبي من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو: النّبي من ماء الزبيب فالكُلُّ حرام إن غلى واشتدّ وحرمتها دون الخمر، والحلال منها أربعة: نبيذ التمر والزبيب إن طبخ

أدنى طيخ وإن اشتد إذا شرب ما لا يسكر بلا لَهْوٍ وطرب.

والخلطان: وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ونيذ العسل والتبن والبر والشعير والذرة طيخ أو لا.

والمثلث العنبي: انتهى كلامه ببعض تصرفه فيه.

فهذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدلالاً لها بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا تشملها أدلة تحريم الخمر وتؤول حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث:

قال بعضهم: المراد به ما يقع السكر عنده قال: ويؤيده أن القائل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل، قال: ويدل له حديث ابن عباس يرفعه «حرمت الخمر قليلها وكثيرها والمسكر من كل شراب».

أخرجه النسائي (٣٢٠/٨) ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه.

على أنه على تقدير صحته فقد قال أحمد وغيره: إن الرجح أن الرواية فيه «والمسكر» بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين أو بفتح السين.

وعلى تقدير بُرِيهِ فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قاذح فلا تنهض على المدعي.

ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومته لكل مسكر كما قاله مجد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم.

ولقد أخرج البخاري (٥٥٩٨) عن ابن عباس لما سأل أبو جويرية عن الباذق - وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة، وقيل المكسورة، وهو فارسي معرب أصله: باذة وهو الطلاء - فقال ابن عباس «سبق محمد ﷺ الباذق، ما أسكر فهو حرام الشراب الحلال الطيب. وليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث».

وأخرج البيهقي (٢٩٤/٨) عن ابن عباس أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس: وما طلاؤكم هذا، إذا سألتوني فينوا إلي الذي تسألوني عنه فقالوا: هو العنب يعصر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال: وما الدنان؟ قالوا: دنان

مقبرة. قال: مرققة؟ قالوا: نعم. قال: يسكر؟ قالوا: إذا أكثر منه. قال: فكل مسكر حرام.

وأخرج عنه (٢٩٤/٨) أيضاً أنه قال في الطلاء: إن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه.

وأخرج أيضاً (٢٩٤/٨) عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال: يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يعني - أهل الشام - يقال له الطلاء. قالت: صدق الله وبلغ حبي سمعت حبي رسول الله ﷺ يقول: «إن أناساً من أمي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها».

وأخرج (٢٩٥/٨) مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يشربن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب على رؤوسهم التعازيف يخيف الله بهم الأرض ويجعل منهم قرّة وختاريرة».

وأخرج (٢٩٥/٨) عن عمر أنه قال: إني وجدت من فلان ربح شراب فزعم أنه يشرب الطلاء وإني سائل عما يشرب فإن كان يسكر جلذته، فجلذته الحد تاماً.

وأخرج (٢٩٥/٨) عن أبي عبيد أنه قال: جاءتني الأشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي ﷺ وأصحابه وكل له تفسير.

(فالؤها) الخمر: وهي ما على من عصير العنب فهذا مما لا اختلاف في تحريمه بين المسلمين إنما الاختلاف في غيرها.

ومنها السكر - يعني بفتح السين - وهو نقيع التمر الذي لم تمسه النار. وفيه يروى عن ابن مسعود أنه قال: السكر حر.

(ومنها) البشع: بكسر الباء الموحدة والمثناة أي الفوقية الساكنة والمهملة وهو نيذ العسل.

(ومنها) الجعة بكسر الجيم وهي نيذ الشعير.

ومنها المزر: وهو من الذرة، جاء تفسيره هذه الأربعة عن ابن عمر رضي الله عنهما. وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال: والخمر من العنب والسكر من التمر.

(ومنها) السكركة يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الزاء فكاف مفتوحة - عن أبي موسى أنها من الذرة.

الأعضاء.

وَحَكَى الْعِرَاقِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةُ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَشِيشَةِ
وَأَنَّ مِنْ اسْتَحْلَاقِهَا كَفَرٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ أَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ فِي آخِرِ الْمَائَةِ
الْسادسةِ مِنَ الْهَجْرَةِ حِينَ ظَهَرَتْ دَوْلَةُ التَّارِ وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ
الْمُنْكَرَاتِ وَهِيَ شَرُّ مِنَ الْخَمْرِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، لِأَنَّهَا تُورِثُ
نَشْوَةً وَلَذَّةً وَطَرِباً كَالْخَمْرِ وَيَصْعَبُ الطَّعَامُ عَلَيْهَا أَعْظَمَ مِنْ
الْخَمْرِ وَقَدْ أَخْطَأَ الْقَائِلُ:

حَرْمُومًا مِنْ غَيْرِ عَقْلِ وَنَقْلِ وَحَرَامٌ تَحْرِيمٌ غَيْرِ الْحَرَامِ
وَأَمَّا الْبَنَجُ فَهُوَ حَرَامٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ الْحَدَّ فِي الْحَشِيشَةِ وَاجِبٌ.

قَالَ ابْنُ الْبَيْطَارِ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ وَتُسَمَّى الْقَنْبُ تُوجَدُ فِي
مَصْرِ مُسْكِرَةً جَدًّا إِذَا تَنَاوَلَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا قَدْرٌ دَرَقَمٍ أَوْ
دَرَهْمَيْنِ، وَقَبَائِحُ خَصَالِهَا كَثِيرَةٌ، وَعَدُّ مِنْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِائَةً
وَعَشْرِينَ مَضْرُوءَةً دَنِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً، وَقَبَائِحُ خَصَالِهَا مَوْجُودَةٌ فِي
الْأَفْيُونِ. وَفِيهِ زِيَادَةٌ مَضَارٍ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْجَوْزَةِ: إِنَّهَا مُسْكِرَةٌ وَنَقَلَهُ عَنْهُ
مُتَأَخِّرُونَ عُلَمَاءُ الْفَرِيقَيْنِ وَاعْتَمَدُوهُ.

١٠- إِرَاقَةُ النَّبِيذِ فِي مَسَاءِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ

١١٨١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يُنْذِرُ لَهُ الزَّيْبُ فِي السَّقَاءِ، فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ،
وَالْغَدَّ، وَيَغْدُ الْغَدَّ، فَلَإِذَا كَانَ مَسَاءَ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ
وَسَقَاءَهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٤).

هَذِهِ الرُّوَايَةُ إِحْدَى رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ وَلَهُ الْفَاطُ أَخَرُ قَرِيبَةٍ مِنْ
هَذِهِ فِي الْمَعْنَى.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِنْتِزَاذِ وَلَا كَلَامَ فِي جَوَازِهِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ مِنْ يَقُولِ جَوَازِ شُرْبِ النَّبِيذِ إِذَا اشْتَدَّ بِقَوْلِهِ فِي
رَوَايَةٍ أُخْرَى «سَقَاءَهُ الْخَادِمَ» أَوْ «أَمَرَ بِصَبِّهِ» فَإِنْ سَقَيْهُ الْخَادِمَ

(وَمِنْهَا) الْفَضِيخُ: يَعْنِي بِالْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ وَالْخَاءُ
الْمَعْجَمَةُ مَا اقْتَضَخَ مِنَ الْبَسْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَمْسُهُ نَارٌ وَسَمَاءُ ابْنُ
عُمَرَ الْفَضُوحُ.

قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: فَإِنْ كَانَ مَعَ الْبَسْرِ ثَمَرٌ فَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى
الْخَلِيطِينَ.

قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: بَعْضُ الْعَرَبِ تُسَمَّى الْخَمْرَ بَعْضُهَا الطَّلَاءُ.

قَالَ عُيَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ:

هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطَّلَاءُ. كَمَا الذُّنْبُ يُكْنَى إِبَا جَعْدَةً
قَالَ: وَكَذَلِكَ الْخَمْرُ سُمِّيَ الْبَازِقُ.

إِذَا عَرَفْتَ فَهَذِهِ آثَارُ تَوْيُذِ الْعَمَلِ بِالْعُمُومِ وَمَعَ التَّعَارُضِ
فَالْتَّرَجِيحُ لِلْمَحْرَمِ عَلَى الْمَبِيحِ وَمِنْ أَدْلَةِ الْجُمْهُورِ.

٩- مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ

١١٨٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٣/٣) وَالْإِسْنَدُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٨١)، التِّرْمِذِيُّ
(١٨٦٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٩٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٣٨٢)

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٣٠١/٨) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٥١/٤) وَابْنُ حِبَّانَ
(٥٣٧٠) مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ بَلَفِظَ
«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَلِيلٍ مَّا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ».

وَالِ الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
وَعَنْ خَوَاتِمْ وَعَنْ سَعِيدٍ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ كُلُّهَا
مُخْرَجَةٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ، وَالْكُلُّ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَتَقْدَمُ حَقِيقَةُ
(فَالذَّةُ) وَيَحْرُمُ مَا أَسْكَرَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوباً
كَالْحَشِيشَةِ.

قَالَ الْمَصْنَفُ: مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تُسْكِرُ وَإِنَّمَا تُخَدِّرُ فَهِيَ
مُكَابَرَةٌ فَإِنَّهَا تُحَدِّثُ مَا تُحَدِّثُ الْخَمْرُ مِنَ الطَّرِبِ وَالنَّشْوَةِ.

قَالَ: وَإِذَا سَلَّمَ عَدَمَ الْإِسْكَارِ فَهِيَ مُفْتَرَةٌ وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو
دَاوُدَ (٣٦٨٦) أَنَّهُ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُفْتَرُ: كُلُّ شَرَابٍ يُورِثُ الْفُتُورَ وَالْخُورَ فِي

دليل على جواز شربه، وإنما تركه ﷺ تنزهاً عنه.

وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الإسكار وإنما بدا فيه بعض تغير في طعمه من خموصة أو نحوها فسقاه الخادم مبادرة لحشية الفساد.

ويَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ كَأَنَّهُ قَالَ: سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ أَمْرَ بِهِ فَأَمْرٌ أَيْ إِنْ كَانَ بَدَأَ فِي طَعْمِهِ بَعْضُ تَغْيِيرٍ وَلَمْ يَشْتَدَّ سَقَاهُ الْخَادِمُ وَإِنْ اشْتَدَّ أَمْرٌ بِإِهْرَاقِهِ وَبِهَذَا جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ:

١١- لَا يَتَدَاوَى بِخَمْرٍ

١١٨٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

أَخْرَجَهُ التَّيْهِيُّ (٥/١٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٣٩١).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ [وَكِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، (١٥٩)] وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقاً [وَكِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، بَابُ (١٥)] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَيَأْتِي مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٤) عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ:

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِفَاءٌ فَتَحْرِيمُ شَرْبِهَا بَاقٍ لَا يَرْفَعُهُ تَجْوِيزُ أَنَّهُ يَدْفَعُ الضَّرَرَ عَنِ النَّفْسِ.

وَلِلَّ هَذَا ذَهَبُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَتْ الْهَادَوِيُّ: إِلَّا إِذَا غَصَّ بِلَقْمَةٍ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُسَوِّغُهَا بِهِ إِلَّا الْخَمْرَ جَازَ.

وَأَدْعَى فِي «الْبَحْرِ» الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا. وَفِيهِ خِلَافٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا كَمَا يَجُوزُ شَرْبُ الْبَوْلِ وَالدَّمِ وَسَائِرِ النُّجَاسَاتِ لِلتَّدَاوِي.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ بَاطِلٌ فَإِنَّ الْقَيْسَ عَلَيْهِ مُحَرَّمٌ بِالنَّصِّ الْمَذْكُورِ لِعُمُومِهِ لِكُلِّ مُحَرَّمٍ.

(فائدة) فِي «النَّجْمِ الرَّاشِحِ» قَالَ الشَّيْخُ: كُلُّ مَا يَقُولُهُ الْأَطْبَاءُ مِنَ الْمَنَافِعِ فِي الْخَمْرِ وَشَرْبِهَا كَانَ عِنْدَ شَهَادَةِ الْقُرْآنِ أَنَّ فِيهَا مَنَافِعَ لِلنَّاسِ قَبْلَ. وَأَمَّا بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ الْمَائِدَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ سَلَبَهَا الْمَنَافِعَ جُمْلَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَنَافِعِ وَبِهَذَا تَسْقُطُ مَسْأَلَةُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ وَالَّذِي قَالَهُ مَنْقُولٌ عَنِ الرَّبِيعِ وَالضَّحَّاكِ. وَفِيهِ حَدِيثٌ أَسْنَدُهُ الثَّعْلَبِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ الْخَمْرَ سَلَبَهَا الْمَنَافِعَ».

١١٨٣- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٣) وَغُرُوبًا (٢٠٤٦) (وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ - بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ).

(الْحَضْرَمِيُّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغُرُوبًا).

أَمَّا ذَا الْحُكْمِ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ وَهُوَ تَحْرِيمُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ وَزِيَادَةُ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهَا دَاءٌ.

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِ مَنْ يَسْتَعْمَلُهَا أَنَّهُ يَقُولُ عَنْ شَرْبِهَا أَدْوَاءَ كَثِيرَةً، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ إِخْبَارِ الشَّارِعِ أَنَّهَا دَاءٌ فَفَتَحَ اللَّهُ وَصَافَهَا مِنَ الشُّعْرَاءِ الْخُلَعَاءِ وَوَصَافَ شَرْبَهَا وَتَشْوِيقِ النَّاسِ إِلَى شَرْبِهَا وَالْمُكُوفِ عَلَيْهَا كَأَنَّهُمْ يُضَادُّونَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ فِيمَا حَرَّمَ وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ تِلْكَ الْأَشْعَارُ بِلِسَانِ شَيْطَانِي يَدْعُونِي إِلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ.

٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ

التَّغْزِيرُ: مُصَدَّرُ عَزَرَ مِنَ الْعَزَرِ (بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّايِ الْمُعْجَمَةِ): وَهُوَ الرُّدُّ وَالْمَنْعُ.

وَهُوَ فِي الشَّرْعِ تَادِيبٌ عَلَى ذَنْبٍ لَا حَدَّ فِيهِ، وَهُوَ مُخَالَفَةُ لِلْحُدُودِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُو:

(الْأَوَّلُ) أَنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، فَتَغْزِيرُ ذَوِي الْهَيْئَاتِ أَخْفَى، وَيَسْتَوُونَ فِي الْحُدُودِ مَعَ النَّاسِ.

(وَالثَّانِي) أَنَّهَا تَجُوزُ فِيهِ الشُّفَاعَةُ دُونَ الْحُدُودِ.

(وَالثَّالِثُ) التَّأَلُّفُ بِهِ مَضْمُونٌ خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ وَمَالِكٍ.

وَلَقَدْ فَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ التَّعْزِيرِ وَالتَّادِيْبِ وَلَا يَتِمُّ لَهُمُ الْفَرْقُ، وَيُسَمَّى تَعْزِيراً لِدَفْعِهِ وَرَدُّهُ عَنْ فِعْلِ الْقَبَائِحِ، وَيَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ الْفَاعِلِ.

وَقَوْلُهُ (وَحُكْمُ الصَّائِلِ) الصَّائِلُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ صَالَ عَلَى قَرْيَةٍ إِذَا سَطَا عَلَيْهِ وَاسْتَطَالَ.

١- لا يَجْلَدُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ فِي تَعْزِيرِ

١١٨٤- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٤٨)، مسلم (١٧٠٨)].

(عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَجْلَدُ رُوِيَ مَبْنِياً لِلْمَعْلُومِ وَمَبْنِياً لِلْمَجْهُولِ وَمَجْزُوماً عَلَى النَّهْيِ وَمَرْفُوعاً عَلَى النَّهْيِ.

(فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِي رِوَايَةِ [البخاري (٦٨٤٨)] «عَشْرَ جُلْدَاتٍ» فِي رِوَايَةِ [البخاري (٦٨٤٩)] «لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ».

وَالْمَرَادُ بِحُدُودِ اللَّهِ: مَا عَيَّنَ الشَّارِعُ فِيهِ عِدداً مِنَ الضَّرْبِ أَوْ عُقُوبَةٍ مَخْصُوصَةً كَالْقَطْعِ وَالرَّجْمِ وَهَذَانِ دَاخِلَانِ فِي عُمُومِ حُدُودِ اللَّهِ خَارِجَانِ عَمَّا فِيهِ السِّيَاقُ إِذَا السِّيَاقُ فِي الضَّرْبِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حَدِّ الزُّنَى وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَحَدِّ الْحَارِبِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بِالزُّنَى وَالْقَتْلِ فِي الرِّدَّةِ وَالْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ هَلْ يُسَمَّى حَدّاً أَمْ لَا؟ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي عُقُوبَةِ جَحْدِ الْعَارِيَةِ وَاللُّوَاطِ وَإِتْيَانِ الْبَهِيمَةِ وَتَحْمِيلِ الْمَرْأَةِ الْفَحْلَ مِنَ الْبَهَائِمِ عَلَيْهَا وَالسَّحَاقِ وَأَكْلِ الدَّمِّ وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخَنَازِيرِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَالسَّحَرِ وَالْقَذْفِ بِشَرْبِ الْخَمْرِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ تَكَاسُلاً وَالْأَكْلِ فِي رَمَضَانَ هَلْ يُسَمَّى حَدّاً أَوْ لَا؟.

فَمَنْ قَالَ: يُسَمَّى حَدّاً أَجَازَ الزِّيَادَةِ فِي التَّعْزِيرِ عَلَيْهَا عَلَى الْعَشْرَةِ الْأَسْوَاطِ.

وَمَنْ قَالَ لَا يُسَمَّى لَمْ يُجْزَأْ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْعَمَلِ بِحَدِيثِ الْبَابِ.

فَذَهَبَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ اللَّيْثُ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَآخَرُونَ إِلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى الْعَشْرَةِ وَلَكِنْ لَا يَبْلُغُ أَدْنَى الْحُدُودِ.

وَذَهَبَ الْقَاسِمُ وَالنَّهَادِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ التَّعْزِيرُ فِي كُلِّ حَدٍّ دُونَ حَدٍّ جَنِيحاً لِمَا يَأْتِي مِنْ فِعْلِ عَلِيٍّ ﷺ.

(قُلْتُ) لَا دَلِيلَ لَهُمْ إِلَّا أَعْمَالُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ كَمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ جَلَدَ مَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ زُنَى مِائَةَ سَوْطٍ إِلَّا سَوْطَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ ﷺ ضَرَبَ مَنْ نَقَشَ عَلَى خَاتَمِهِ مِائَةَ سَوْطٍ، وَكَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِعْلَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِدَلِيلٍ وَلَا يُقَاوَمُ النَّصُّ الصَّحِيحُ، وَأَنَّ مَا تُقَلُّ عَنْ عُمَرَ لَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلاً وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغِ الْحَدِيثُ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

كَمَا أَنَّهُ قَالَ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ مُعْتَذِراً: لَوْ بَلَغَ الْخَبَرُ الشَّافِعِيَّ لَقَالَ بِهِ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي.

وَمِثْلُهُ قَالَ الدَّوْدِيُّ مُعْتَذِراً لِمَالِكٍ: لَمْ يَبْلُغْ مَالِكاً هَذَا الْحَدِيثُ فَرَأَى الْعُقُوبَةَ بِقَدْرِ الذَّنْبِ. وَلَوْ بَلَغَهُ مَا عَدَلَ عَنْهُ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ.

٢- أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ

١١٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ، إِلَّا الْحُدُودَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٦/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (الكبرى) كَمَا فِي «نَهْجِ الْأَشْرَافِ» (١٧٩١٢) وَالتَّهْقِيفِ (٢٦٧/٨).

وَلِلْحَدِيثِ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

وَالْإِقَالَةُ: هِيَ مُوَافَقَةُ الْبَائِعِ عَلَى نَقْضِ الْبَيْعِ، وَأَقْبِلُوا هُنَا مَأْخُذٌ مِنْهَا.

وَالْمَرَادُ هُنَا مُوَافَقَةُ ذِي الْهَيْئَةِ عَلَى تَرْكِ الْمُواخَذَةِ لَهُ أَوْ

تَخْفِيفُهَا.

عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَاجِدٌ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ
الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ.
(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٧٨).

وَفَسَّرَ الشَّافِعِيُّ ذَوِي الْهَيْئَاتِ بِالَّذِينَ لَا يُعْرِفُونَ بِالْشَّرِّ فَيَزِلُّ
أَحَدُهُمُ الرِّلَّةَ.

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ
فَاجِدٌ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ يَتَخَفِيفُ
الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاوَةِ التَّحْتِيَةِ أَيْ غَرِمَتْ دَيْتُهُ.
(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

وَالْعُرَاتُ: جَمْعُ عَثْرَةٍ. وَالْمَرَادُ هُنَا: الرِّلَّةُ.

وَحَكَى الْمَاورِدِيُّ فِي ذَلِكَ وَجْهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَارِ.

وَالثَّانِي: مَنْ إِذَا أَذْنَبَ تَابَ.

وَفِي عَثْرَاتِهِمْ وَجْهَانِ.

أَحَدُهُمَا: الصَّغَائِرُ.

وَالثَّانِي: أَوَّلُ مَعْصِيَةٍ يَزِلُّ فِيهَا مُطِيعٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ مِنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرَاتِ فَإِنْ مَاتَ ضَمِنَتْهُ الْإِمَامُ وَكَذَلِكَ
كُلُّ مُعْزَرٍ يَمُوتُ بِالتَّعْزِيرِ يَضْمَنُهُ الْإِمَامُ.
وَلِذَا هَذَا ذَعَبَ الْجُمْهُورُ.

وَدَفَعَتِ الْيَهُودِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيمَنْ مَاتَ مَجْدٌ أَوْ تَعْزِيرٌ
قِيَاسًا مِنْهُمْ لِلتَّعْزِيرِ عَلَى الْحَدِّ بِجَمَاعٍ أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ أَذِنَ فِيهِمَا.

قَالُوا: وَقَوْلُ عَلِيٍّ عليه السلام إِنَّمَا هُوَ لِلْإِخْيَاطِ وَتَقَدُّمِ الْجَوَابِ
بِأَنَّهُ إِذَا أَعْنَتَ فِي التَّعْزِيرِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَازُونٍ فِيهِ مِنْ أَصْلِهِ
بِخِلَافِ الْإِعْنَاتِ فِي الْحَدِّ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ مَازُونٌ فِي أَصْلِهِ فَإِنْ
أَعْنَتَ فَإِنَّهُ لِلْخَطَا فِي صَفَتِهِ وَكَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَازُونًا
فِي غَيْرِ مَا أَذِنَ بِهِ بِمَخْصُوصِهِ كَالضَّرْبِ مَثَلًا وَإِلَّا فَهُوَ مَازُونٌ فِي
مُطْلَقِ التَّعْزِيرِ، وَتَأْوِيلُهُمْ لِقَوْلِ عَلِيٍّ عليه السلام سَاقَطَ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي
أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ لَا مِنْ بَابِ الْإِخْيَاطِ وَلَئِنْ فِي غَمٍّ حَدِيثُهُ «لَا
رَسُولَ لِلَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ».

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَطَابَ فِي: «أَتَبَلَّوْا» لِلْأَمْنَةِ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ إِلَيْهِمُ
التَّعْزِيرُ لِعُمُومِ وَلَايَتِهِمْ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْاجْتِهَادُ فِي اخْتِيَارِ
الْأَصْلَحِ لِاخْتِلَافِ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ النَّاسِ وَبِاخْتِلَافِ
الْمَعَاصِي وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَوِّضَهُ إِلَى مُسْتَحَقٍّ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ.

وَلَيْسَ التَّعْزِيرُ لَغَيْرِ الْإِمَامِ إِلَّا لثَلَاثَةٍ:

الْأَبُ فَإِنَّ لَهُ تَعْزِيرَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِلتَّعْلِيمِ وَالزُّجْرَ عَنْ سَيِّئِ
الْأَخْلَاقِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ لِلْإِمَامِ فِي زَمَنِ كَوْنِ الصَّبِيِّ فِي كِفَالَتِهَا لَهَا
ذَلِكَ وَلِلْإِمَامِ بِالصَّلَاةِ وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَعْزِيرُ الْبَالِغِ
وَإِنْ كَانَ سَفِيهًا.

الثَّانِي: السَّيِّدُ يُعْزَرُ رَقِيقَةً فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى
عَلَى الْأَصْحِ.

الثَّالِثُ: الزَّوْجُ لَهُ تَعْزِيرُ زَوْجَتِهِ فِي أَمْرِ النُّشُوزِ كَمَا صَرَّحَ
بِهِ الْقُرْآنُ، وَهَلْ لَهُ ضَرْبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا؟

الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَخْفَ فِيهَا الزُّجْرُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَالزَّوْجُ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ يَكْتَلَفُ بِالْإِنْكَارِ بِالْيَدِ أَوْ
اللِّسَانِ أَوْ الْجَنَانِ. وَالْمَرَادُ هُنَا الْأُولَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ - إِلَى قَوْلِهِ -
وَكُلُّ سَنَةٍ» (١٧٠٧) وَقَدْ تَقَدَّمَ فَلَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ جَلَدَ جُلْدًا
غَيْرَ مُقَدَّرٍ وَلَا تَقَرَّرَتْ صَفَتُهُ بِالْجُرِيدِ وَالْعَالِ وَالْيَدِ وَلِذَا قَالَ
أَنَسُ: «نَحْرُ أَرْبَعِينَ».

قَالَ التَّوْبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مَا مَعْنَاهُ: وَأَمَّا مَنْ مَاتَ فِي
حَدٍّ مِنَ الْخُدُودِ غَيْرِ الشَّرْبِ فَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جُلِدَهُ
الْإِمَامُ أَوْ جَلَدَهُ فَمَاتَ فَإِنَّهُ لَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى الْإِمَامِ وَلَا
عَلَى جَلَّاءِهِ وَلَا يَبْتَغِي الْمَالُ.

وَأَمَّا مَنْ مَاتَ بِالتَّعْزِيرِ فَمَنْعَتُنَا وَجُوبُ الضَّمَانِ لِلدِّيَّةِ
وَالْكَفَّارَةِ؛ ثُمَّ ذَكَرَ تَفَاصِيلَ فِي ذَلِكَ مَذْعُوبَةً.

٣- التَّعْزِيرُ عَلَى الْخَمْرِ وَدَفْعُ دَيْتِهِ إِنْ مَاتَ فِي الْحَدِّ

١١٨٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ

٤- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١١٨٧- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

رواه الأربعة (أبو داود (٤٧٧٢)، النسائي (١١٦/٧)، ابن ماجه (٢٥٨٠)) وصححه الترمذي (١٤٢١).

في قتال الصائِلِ الذي ذكره في الترجمة.

وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رواه الأربعة وصححه الترمذي.

في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجبَه فإذا قُتِلَ فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم (١٤٠) عن أبي هريرة «أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطيه. قال: فإن قاتلني؟ قال فاقته. قال: أرايت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد. قال أرايت إن قتلته؟ قال: فهو في النار».

قالوا: فإن قتلَه فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقليل المال وكثيره.

وقد أخرج أبو داود (٤٧٧٢) وصححه الترمذي (١٤١٨) (١٤٢١) عنه ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» وفي الصحيحين (٢٤٨٠) م (١٤١) ذكر المال فقط.

وجه الدلالة أنه لما جعله صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً دل على أن له القتل والقتال.

قال في «النجم الوهاج»: ومحل ذلك إذا لم يجهز ملجأً تحصن وغيره أو لم يستطع الهرب وإلا وجب عليه.

(قلت) لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه.

قالوا: ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره فلا يجوز دفعه عن أخيه

المال ويجب الدفع عن البضع لأنه لا سبيل إلى إباحته.

قالوا: وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر لا إذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قريباً في شرح الحديث الأول.

وصح أن عثمان رضي الله عنه منع عبيده أن يدفخوا عنه وكانوا أربعمائة وقال: من ألقى سلاحه فهو حر.

قالوا: وخالف المضطر فإن في القتل شهادة بخلاف ترك الأكل وهل ترك الدفاع عن قتل النفس مباح أو مندوب؟ فيه خلاف.

٥- النهي عن قتل المؤمن

١١٨٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ، وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ».

أخرجه ابن أبي خيثمة والدارقطني (١٣٢/٣).

وأخرج أحمد (٢٩٢/٥) نحوه عن خالد بن عرفة.

(وعن عبد الله بن خباب) يفتح الحاء المعجمة فموحدة مشددة فالف فموحدة وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته

(قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تَكُونُ فِتْنٌ فَكُنْ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ». أخرجه ابن أبي خيثمة) بالحاء المعجمة مفتوحة فمشدة سكونية فمثلة (والدارقطني). وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفة بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الطاء وبالفاء المهملة.

وخالد صحابي عداؤه في أهل الكوفة، روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه، ولأه سعد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين.

والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها روى لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم.

وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل: إن الخوارج دخلوا

وقالت طائفة: يجب عليه التحول من بلد الفتنه أصلاً.

ومنهم من قال: يترك المقاتلة وهو قول الجمهور.

وشذ من أوجبه حتى لو أراد أحدكم قتله لم يدفعه عن نفسه.

ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور إن قُتل أو قُتل وهو الحق.

وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغي وحملوا هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة الحق.

وقال بعضهم بالتفصيل وهو: أنه إن كان القتال بين طائفتين لا إمام لهن فالقتال حيثنوع وتنزل الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي.

وقال الطبري: إنكار النكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المظلم أخطأ وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها.

وقيل: إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لغير الدين.

وليه دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس.

وقوله «إن استطعت» يدل على أنها لا تحرم المدافعة وإن النهي للتنزيه لا للتحريم.

قريه فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ ذعراً يجر رداءه، فقال: والله أرعنموني مرتين قالوا: أنت عبد الله بن خباب؟ قال: نعم قالوا: هل سمعت من أبيك شيئاً تحدثنا به؟ قال: سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ أنه ذكر فتنة القاعيد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي فإن أذركك ذلك فكن عبد الله المقتول، قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدث عن رسول الله ﷺ؟ قال نعم فقدموه على ضفة النهر فضربوا عنقه وبقروا أم ولديه عما في بطونها.

والحديث قد أخرجه أحمد (٢٩٢/٥) والطبراني (المعجم الكبير) (١٨٩/٤) وابن قانع من غير طريق مجهول إلا أن فيه علي بن زيد بن جدهان. وفيه مقال.

ولفظه عن خالد بن عرفة «متكروا فتنة يعدي وأخذت واختلاف فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل».

وأخرج أحمد (١٦٩/١) والترمذي (٢١٩٤) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «فإن دخل علي بيتي وبسط يده ليقتلني قال: كن كآبى آدم».

وأخرج أحمد (١٠٠/٢) من حديث ابن عمر بلفظ «ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل أبي آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة».

وأخرج أحمد (٤٠٨/٤) وأبو داود (٤٢٥٩) وابن حبان (٥٩٦٢) من حديث أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال في الفتنة «كسروا فيها قيسكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة فإن دخل على أحدكم بيته فليكن كخير أبي آدم» وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين.

والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها.

قال القرطبي: اختلف السلف في ذلك:

فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة، فمنهم من قال إنه يجب عليه أن يلزم بيته.

٢- الجهاد بالأموال والأنفس والألسن

١١٩٠- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «جَاهِدُوا

الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٣/٣) وَالتَّيَمِيُّ (٧/٦) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨١/٢).

الحديث دليل على وجوب الجهاد

بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار.

وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح

ونحوه، وهذا هو المفسد من عدو آيات في القرآن «جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ» (التوبة: ٤١).

والجهاد بالألسن بإقامة الحجة عليهم ودعائهم إلى الله تعالى وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكابة للعدو «وَلَا تَسْأَلُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ» (التوبة: ١٢٠).

وَقَالَ ﷺ لِيَحْسَنَ: «إِنْ هَجَوُ الْكُفَّارَ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَقَعِ

النَّيْلِ» [مسلم (٢٤٩٠) مطولاً بنحوه، وبلغظه أخرجه ابن عزيمة (٢٦٨٠) من قوله ﷺ لعبد الله بن رواحة].

٣- جهاد المرأة الحج

١١٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ، هُوَ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠١)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٨٧٥).

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟» هُوَ خَيْرٌ فِي مَعْنَى الْاسْتِغْنَاءِ فِي رَوَايَةِ «أَعْلَى النِّسَاءِ؟» (قَالَ نَعَمْ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ) بَلْفَظٍ «قَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ: جِهَادُكُنَّ الْحَجُّ». وَفِي لَفْظٍ لَهُ آخَرُ «فَسَأَلَتْهُ نِسَاءُهُ عَنِ الْجِهَادِ فَقَالَ: نَعَمْ الْجِهَادُ الْحَجُّ».

وَأَخْرَجَ التَّيَمِيُّ (١١٣/٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «جِهَادُ الْكَبِيرِ» أَيْ الْفَاجِرِ «وَالْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ الْحَجُّ».

٣٧- كِتَابُ الْجِهَادِ

الجهاد: هو مصدر جَاهَدْتُ جِهَادً أَيْ: بَلَّغْتُ الشَّقَّةَ، هَذَا مَعْنَاهُ لُغَةً.

وفي الشرع: بذل الجهد في قتال الكفار أو البغاة.

١- علامة النفاق في الجهاد

١١٨٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِوَمَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ».

رَوَاهُ شَيْخُ (١٩١٠).

فيه دليل على وجوب العزم على الجهاد والحقوا به فعل كل واجب.

قالوا: فَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمَطْلُوعَةِ كَالْجِهَادِ وَجِبَ الْعَزْمُ عَلَى فَعْلِهِ عِنْدَ امْتِكَانِهِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمُؤَقَّتَةِ وَجِبَ الْعَزْمُ عَلَى فَعْلِهِ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ أَئِمَّةِ الْأَصُولِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافَ مَعْرُوفٍ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ هُنَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَغْزُ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ مَاتَ عَلَى خِصْلَةٍ مِنَ خِصَالِ النِّفَاقِ.

فَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ) لَا يَدُلُّ عَلَى الْعَزْمِ الَّذِي مَعْنَاهُ عَقْدُ النِّيَّةِ عَلَى الْفِعْلِ بَلْ مَعْنَاهُ هُنَا: لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ أَنْ يَغْزَوْ وَلَا حَدَّثَ بِهِ نَفْسَهُ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ عُمُرِهِ وَلَوْ حَدَّثَهَا بِهِ وَأَخْطَرَ الْخُرُوجَ لِلْغَزْوِ بِيَالِهِ حِينَ مِنَ الْأَحْيَانِ خَرَجَ مِنَ الْإِتِّصَافِ بِمُخْصَلَةٍ مِنَ خِصَالِ النِّفَاقِ وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ ﷺ «ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ» [البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦)] أَيْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ، وَحَدِيثُ النَّفْسِ غَيْرُ الْعَزْمِ وَعَقْدُ النِّيَّةِ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِفِعْلِ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ فَعْلِهَا أَنَّهُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ عَقُوبَةٌ مِنْ لَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِهَا أَصْلًا.

دل ما ذُكِرَ على أنه لا يجب الجهاد على المرأة.

وعلى أن الثواب الذي يقوم مقام ثواب جهاد الرجال حج المرأة وعمرتها، ذلك لأن النساء مأمورات بالسُّتْر والسُّكُون، والجهاد ينافي ذلك، إذ فيه مخالطة الأقران والمبارزة ورفع الأصوات.

وأما جواز الجهاد لهن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز. وقد أورد البخاري هذا الباب بباب خروج النساء للغزو وقتالهن وغير ذلك. [كتاب الجهاد، باب (٦٥)]

وأخرج مسلم (١٨٨) من حديث أنس «أن أم سلمة اتخذت خنجرًا يوم حُتَيْنَ وَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بَطْنَهُ».

فهو يدل على جواز القتال وإن كان فيه ما يدل على أنها لا تقابل إلا مدافعة وليس فيه أنها تقصد العدو إلى صفه وطلب مبارزته.

وفي البخاري (٣٠٠٤) ما يدل على أن جهادهن إذا حضرن مواقف الجهاد سقي الماء ومداواة المرضى ومناولة السهائم.

٤- سقوط الجهاد مع حاجة الوالدین

١١٩٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ يستأذن في الجهاد. فقال أخى وإلذاك؟ قال: نعم. قال: ففيهما فجاهد».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٨١)].

سمى إتيان النفس في القيام بمصالح الأبوين وإرغام النفس في طلب ما يرضيهما وبذل المال في قضاء حاجتهما جهاداً من باب المشاكلة لما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠] ويحتمل أن يكون استيعارة بعلاقة الضدية لأن الجهاد فيه إنزال الضرر بالأعداء واستعمل في إنزال النفع بالوالدين.

وفي الحديث دليل على أنه يسقط فرض الجهاد مع وجود الأبوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد (٤٢٩/٣) والنسائي (١١/٦) من طريق معاوية بن جهمته أن أبا جهمته جاء إلى النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الْغَزْوَ وَجِئْتُ لَأَسْتَشِيرَكَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: الزَّمَهَا.

وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية وسواء تضرر الأبوان بخروجه أو لا.

وقبَّح الجماهير من العلماء إلى أنه يجرم الجهاد على الولد إذا منع الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين الجهاد فلا يشترط إذنهما.

(لأن قيل) بر الوالدین فرض عين أيضاً والجهاد عند تعيينه فرض عين فهما مستريان فما وجه تقديم الجهاد؟

(قلت) لأن مصلحته أعم إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين فمصلحته عامة مقدمة على غيرها وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن.

وفيه دلالة على عظم بر الوالدین فإنه أفضل من الجهاد، وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة وأنه ينبغي له أن يستفصل من مستشيره ليدله على ما هو الأفضل.

١١٩٣- وَلَا حَمْدَ (٧٥/٣) وَأَبِي دَاوُدَ (٧٥٣٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ. وَزَادَ: «أَرَجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَدْنَا لَكَ وَإِلَّا فَبَرَّهُمَا»

(ولاحظ وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه) في الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد والبقاء في الحياة إلا بإذنهما كما دل له قوله (وزاد) أي أبو سعيد في رواية (الرجع لاستأذنهما فإن أذا لك بالخروج للجهاد وإلا فبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهما.

٥- وجوب الهجرة من بلاد المشركين

١١٩٤- وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ».

وَأَجَابَ مَنْ أَوْجَبَ الْهَجْرَةَ بِأَنَّ حَدِيثَ «لَا هَجْرَةَ» يُرَادُ بِهِ نَفْيُهَا عَنْ مَكَّةَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ «بَعْدَ الْفَتْحِ» فَإِنَّ الْهَجْرَةَ كَانَتْ وَاجِبَةً مِنْ مَكَّةَ قَبْلَهُ

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْهَجْرَةُ هِيَ الْخُرُوجُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ فَرْضًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَمَرَّتْ بَعْدَهُ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَآلَتِي انْقَطَعَتْ بِالْأَصَالَةِ هِيَ الْقَصْدُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَانَ.

وَقَوْلُهُ (وَلَكِنْ جِهَادٌ وَثَنٌ) قَالَ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ: هَذَا الْاسْتِدْرَاكُ يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ حُكْمٍ مَا بَعْدَهُ لَمَّا قَبْلَهُ.

وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَجْرَةَ الَّتِي هِيَ مُفَارَقَةُ الْوَطَنِ الَّتِي كَانَتْ مَطْلُوبَةً عَلَى الْأَعْيَانِ إِلَى الْمَدِينَةِ قَدْ انْقَطَعَتْ إِلَّا أَنَّ الْمَفَارِقَةَ بِسَبَبِ الْجِهَادِ بَاقِيَةٌ وَكَذَلِكَ الْمَفَارِقَةُ بِسَبَبِ نَيْتِهِ صَالِحَةٌ كَالْفِرَارِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ وَالْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَالْفِرَارِ مِنَ الْفِتَنِ وَالنَّيَّةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُغْتَبَرَةٌ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمَعْنَى أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي انْقَطَعَ بِانْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ يُعْبَكُنُ تَحْصِيلُهُ بِالْجِهَادِ وَالنَّيَّةِ الصَّالِحَةِ وَ«جِهَادٌ» مَعْطُوفٌ بِالرَّفْعِ عَلَى عَمَلٍ اسْمٍ لَا:

٧- الْجِهَادُ مِنْ أَجْلِ كَلِمَةِ اللَّهِ

١١٩٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨١٠)، مسلم (١٩٠٤)].

وَفِي الْحَدِيثِ هُنَا اخْتِصَارٌ وَلَفْظُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ «قَالَ أَغْرَابِي لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَنْعِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذَّكْرِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ» الْحَدِيثُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِتَالَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْتَبُ أَجْرُهُ لِمَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا وَمَقْصُودُهُ أَنْ مَنْ خَلَا عَنْ هَذِهِ الْخَصْلَةِ فَلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ مِنْ مَقْصُودِ الشَّرْطِ وَيُقْسَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْتَضَمَ إِلَيْهَا قَصْدٌ غَيْرُهَا وَهُوَ الْمَنْعُ مَثَلًا هَلْ هُوَ

رَوَاهُ الْفَلَاسَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٥)، التِّرْمِذِيُّ (١٦٠٤)، النَّسَائِيُّ (٣٦٠/٥) مُسْلَمًا، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَّجَهُ الْبُخَارِيُّ إِسْنَادَهُ] [الْعَلَلُ الْكَبِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٢٦٤)].

وَكَذَا رَجَّحَ أَيْضًا أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ إِسْنَادَهُ إِلَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (٣٠٢/٢)] مُوصُولًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْهَجْرَةِ مِنْ دِيَارِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ مَكَّةَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ لِحَدِيثِ جَرِيرٍ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٢/٥) مِنْ طَرِيقِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا بَعْدَ مَا أَسْلَمَ أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ» وَلِعَمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ» [الْآيَةُ: النِّسَاءُ: ٩٧].

وَذَهَبَ الْأَمَلُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ الْهَجْرَةَ وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ مَنْسُوخَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ.

٦- لا هجرة بعد الفتح

١١٩٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٢٥)، مسلم (١٣٥٣)].

قَالُوا: فَإِنَّهُ عَامٌّ نَاسَخَ لَوْجُودِ الْهَجْرَةِ الدَّالِّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ وَيَأْتِيهِ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْعَرَبِ بِالْمُهَاجِرَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِمْ مَقَامَهُمْ بِلَدِيهِمْ «وَلَأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً قَالَ لِأَمِيرِهِمْ: إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثٍ خِلَالٍ، فَأَتَيْنَهُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ عَنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا وَاسْتَحَارُوا دَارَهُمْ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَغْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» الْحَدِيثُ سَيَأْتِي بِطَوِيلِهِ فَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِمْ الْهَجْرَةَ وَالْأَحَادِيثُ غَيْرُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ لَا يَأْمُرُ عَلَى دِينِهِ قَالُوا: وَفِي هَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ:

في سبيلِ اللَّهِ أو لا.

أموالهم كما خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ فِي غَزَاةٍ بِئَرٍ
لَاخِذٍ عِبرَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ
الْعَلِيَا بَلْ ذَلِكَ مِنْ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَقْرَبُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَى ذَلِكَ بَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ
لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] وَلَمْ يَذْمُهُمْ بِذَلِكَ مَعَ أَنْ فِي هَذَا الْإِخْبَارِ
إِخْبَاراً لَهُمْ بِمَحَبَّتِهِمْ لِلْمَالِ دُونَ الْقِتَالِ.

فَاعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ يَدْخُلُ فِيهِ إِخْلَافُ الْمُشْرِكِينَ وَاحْذَ أَمْوَالَهُمْ
وَقَطَعَ أَشْجَارَهُمْ وَحَمَرَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٥١٦) «أَنَّ رَجُلًا
قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَخَيَّرُ
عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا فَقَالَ: لَا أَجْرَ لَهُ فَأَعَادَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ
يَقُولُ لَا أَجْرَ لَهُ، فَكَأَنَّهُ فَعَمَّ فَهَمَّ ﷺ أَنْ الْحَامِلُ هُوَ الْعَرَضُ مِنَ
الدُّنْيَا فَاجَابَهُ بِمَا أَجَابَ وَإِلَّا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَشْرِيكَ الْجِهَادِ بِطَلْبِ
الْغَنِيمَةِ أَمْرًا مَعْرُوفًا فِي الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٧٦/٢)
وَالْيَهْقِي (٣٠٧/٦) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ يَوْمَ
أَحَدٍ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رَجُلًا شَدِيدًا أَقَاتِلُهُ وَيَقَاتِلَنِي، ثُمَّ ارْزُقْنِي
عَلَيْهِ الصَّبْرَ حَتَّى أَقْتُلَهُ وَأَخْذَ سَلْبَهُ.

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَلْبَ الْعَرَضِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ الْجِهَادِ كَانَ
أَمْرًا مَعْلُومًا جَوَازَةً لِلصَّحَابَةِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ بِنَبِيِّهِ.

٨- لا تنقطع الهجرة

١١٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقُطُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ».
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٤٦/٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٦٦).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ ﷺ) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ
بْنُ السَّعْدِيِّ وَفِي اسْمِ السَّعْدِيِّ أَقْوَالٌ وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ السَّعْدِيُّ لِأَنَّهُ
كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَيْتِ سَعْدٍ سَكَنَ عَبْدُ اللَّهِ الْأَرْدُنُ وَمَاتَ بِالشَّامِ
سَنَةَ خَمْسِينَ عَلَى قَوْلٍ. لَهُ صَحْبَةٌ وَرَوَايَةٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَيَقَالُ فِيهِ ابْنُ السَّعْدِيِّ الْمَالِكِيِّ نَسَبًا إِلَى
جَدِّهِ وَيَقَالُ فِيهِ: ابْنُ السَّعْدِيِّ كَمَا فِي أَبِي دَاوُدَ.

(قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقُطُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ أَصْلُ الْمُقْصِدِ إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ
تَعَالَى لَمْ يَضُرَّ مَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِهِ ضَمَنًا، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجَهْمُورُ
وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَعَ قَصْدِ
التَّشْرِيكِ لِأَنَّهُ قَدْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا، وَيَتَأَيَّدُ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة:
١٩٨] فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي فَضِيلَةَ الْحُجِّ فَكَذَلِكَ فِي غَيْرِهِ؛ فَعَلَى
هَذَا الْعَمْدَةُ الْبَاعِثُ عَلَى الْفَعْلِ، فَإِنْ كَانَ هُوَ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ لَمْ
يُضِرَّ مَا انْتَصَفَ إِلَيْهِ ضَمَنًا.

وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا اسْتَوَى الْقَصْدَانِ فَطَاهِرُ الْحَدِيثِ
وَالْآيَةِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٢٥١/٦) مِنْ
حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ قَالَ «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذَّكْرَ، مَا لَهُ؟
قَالَ: لَا شَيْءَ لَهُ فَأَعَادَهَا ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا شَيْءَ لَهُ ثُمَّ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا
كَانَ خَالِصًا وَابْتِغَى بِهِ وَجْهَهُ».

(قُلْتُ) فَيَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَوَى الْبَاعِثَانِ
الْأَجْرُ وَالذَّكْرُ مَثَلًا بِطُلُوعِ الْأَجْرِ وَلَعَلَّ بَطْلَانَهُ هُنَا لِحُصُوصِيَّةِ
طَلْبِ الذَّكْرِ لِأَنَّهُ انْقَلَبَ عَمَلُهُ لِلرِّيَاءِ وَالرِّيَاءُ مُبْطِلٌ لِمَا يُشَارِكُهُ
بِخِلَافِ طَلْبِ الْمَنْعَمِ فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي الْجِهَادَ بَلْ إِذَا قَصِدَ بِأَخِذِ الْمَنْعَمِ
إِغَاظَةُ الْمُشْرِكِينَ وَالْإِتِّفَاعُ بِهِ عَلَى الطَّاعَةِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ فَإِنَّهُ تَعَالَى
يَقُولُ: ﴿وَلَا يَسْأَلُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ
صَالِحٌ﴾ [الزمر: ١٢٠]. وَالْمَرَادُ النَّيْلُ الْمَازُونُ فِيهِ شَرْعًا.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» [د (٢٧١٨)]
قَبْلَ الْقِتَالِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنَافِي قَصْدَ الْمَنْعَمِ الْقِتَالِ بَلْ مَا قَالَهُ
إِلَّا لِيَجْهَدَ السَّامِعُ فِي قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٣١٢٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اتَّذَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ
إِلَّا إِتْقَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرَسُولِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ
غَنِيمَةٍ أَوْ أَذْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَخْبَارَ هَذِهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَشْرِيكِ النَّيَّةِ إِذِ
الْإِخْبَارُ بِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ غَالِبًا، ثُمَّ إِنَّهُ يَقْصِدُ الْمُشْرِكِينَ لِمَجْرُؤِ تَهْبِ

الْعَدُوُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ.

وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِ الْهِجْرَةِ وَأَنَّهُ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَإِنَّ قِتَالَ الْعَدُوِّ مُسْتَمَرٌّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَكِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهَا وَلَا كِلَامٍ فِي ثَوَابِهَا مَعَ حُصُولِ مُقْتَضِيهَا وَأَمَّا وَجُوبُهَا فَبَيِّنٌ مَا عَرَفْتُ.

٩- جَوَازُ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ وَقَتْلُ الْمُقَاتِلِينَ

١١٩٨- وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَهُمْ غَارُونَ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ». حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٤١)، مسلم (١٧٣٠)]، وَفِيهِ: «وَأَصَابَ يُومَيْلُ جُورِيَّةً».

(وَعَنْ نَافِعٍ) هُوَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يُقَالُ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعٌ بْنُ سَرَجٍ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْجِيمِ، كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ وَأَبَا سَعِيدٍ وَهُوَ مِنْ الثَّقَاتِ الْمَشْهُورِينَ بِالْحَدِيثِ الْمَأْخُوذِ عَنْهُمْ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ وَقَبْلَ عَشْرِينَ.

(قَالَ «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ» بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسْرِ اللَّامِ بَعْدَهَا قَافٌ: بَطْنٌ شَهِيرٌ مِنْ خِزَاعَةٍ.

(وَهُمْ غَارُونَ) بِالغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ جَمْعُ غَارٍ أَيْ غَافِلُونَ فَاحْذَرُهُمْ عَلَى غِرَّةٍ.

(فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ. حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِيهِ وَأَصَابَ يُومَيْلُ جُورِيَّةً) فِيهِ مَسْأَلَتَانِ

(الْأُولَى) الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمُقَاتَلَةِ قَبْلَ الدَّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ

عَدَمُ وَجُوبِ الْإِنْذَارِ مُطْلَقًا، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْآخِي. وَالثَّانِي وَجُوبُهُ مُطْلَقًا، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَالثَّلَاثُ يَجِبُ أَنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ وَلَا يَجِبُ أَنْ بَلَغَتْهُمْ

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَلَى مَعْنَاهُ تَظَاهَرَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَهَذَا أَحَدُهَا وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَقَتْلِ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَادَّعَى فِي «الْبَحْرِ» الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ دَعْوَةٍ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ.

(وَالثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «فَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ» دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ لِأَنَّ بَنِي الْمُصْطَلِقِ عَرَبٌ مِنْ خِزَاعَةٍ، وَإِلَيْهِ دَخَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ بِهِ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَدَخَبَ آخَرُونَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ اسْتِرْقَاقِهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ نَافِعٌ وَمَنْ طَالَعَ كَتَبَ السَّيْرِ وَالْمَغَازِي عِلْمٌ يَقِينًا اسْتِرْقَاقُهُ ﷺ لِلْعَرَبِ غَيْرِ الْكِنَانِيِّينَ كَهَوَازَنَ وَبَنِي الْمُصْطَلِقِ وَقَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «اذْهَبُوا فَاتُّمُّوا الطُّلُقَاءَ» وَفَادَى أَهْلَ بَدْرٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالْقَتْلِ وَالْاسْتِرْقَاقِ لِثُبُوتِهَا فِي غَيْرِ الْعَرَبِ مُطْلَقًا وَقَدْ ثَبَتَ فِيهِمْ وَلَمْ يَصَحَّ تَخْصِصُ وَلَا نَسْخٌ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ لَيْسَ عَلَى عَرَبِيٍّ مَلَكٌ وَقَدْ «سَبَى النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَرَبِ» كَمَا وَرَدَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ وَأَبُو بَكْرٍ (ع) (٢٤٥٣)، م (٢٥٢٥) وَعَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَبَى بَنِي نَاجِجَةَ وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ.

١٠- دَعْوَةُ الْمَشْرِكِينَ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثٍ

١١٩٩- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَيَمْنٍ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا. ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَغْلُوا وَلَا تُغْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَإِنِ تَنَهَّيْنِ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ

وَيَنْتَهَا بِقَوْلِهِ (ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ فَإِنْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ) وَيَأْنُ حُكْمِ أَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ تَضَمُّنُهُ قَوْلُهُ (وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ) الْغَنِيمَةُ مَا أَصِيبَ مِنْ مَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَوْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْخَيْلِ وَالرِّكَابِ.

(والفقيه) هُوَ مَا حَصَلَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ مِنْ غَيْرِ حَرْبٍ وَلَا جِهَادٍ.

(شيء إلا أن يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ هُمْ أَبَوْا) أَيِ الْإِسْلَامِ (فَاسْأَلْهُمْ الْجِزْيَةَ) وَهِيَ الْخِصْلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ. (فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِمْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ) وَهَذِهِ الْخِصْلَةُ الثَّلَاثَةُ.

(وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تَخَفَرُوا فَمَنْكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخَفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تَنْزِلَ لَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣١)

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تَخَفَرُوا فَمَنْكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخَفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تَنْزِلَ لَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا.

(وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ هُمْ الْجَنْدُ أَوْ السَّائِرُونَ إِلَى الْحَرْبِ أَوْ غَيْرِهِ.

(أَوْ سَرِيَّةً) هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْجَيْشِ تَخْرُجُ مِنْهُ تُغِيرُ عَلَى الْعَدُوِّ وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ.

(أَوْصَاهُ فِي خَاصِّيهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاقْبَلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْغُلُولِ: الْخِيَانَةُ فِي الْمَغْنَمِ مُطْلَقًا.

(وَلَا تَعْدُوا) الْغَدْرُ ضِدُّ الْوَفَاءِ (وَلَا تُمْتَطِلُوا) مِنَ الْمُتْلَةِ، يُقَالُ: مُتْلٌ بِالْقَتْلِ إِذَا قَطَعَ أَثَرُهُ أَوْ أَذَنُهُ أَوْ مَذَاكِرُهُ أَوْ شَيْئًا مِنْ أَطْرَافِهِ.

(وَلَا تَقْتُلُوا وَلِدَاءَ الْمَرَادِ غَيْرَ الْبَالِغِ مِنَ التَّكْلِيفِ.

(وَإِذَا لَقِيتَ غَدُوكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: أَيِ إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ

(لَا يَهْنُ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ) أَيِ الثَّلَاثِ

فِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ (الْأُولَى) دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا بَعَثَ الْأَمِيرُ مَنْ يَغْزُوا أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ يَصْحَبُهُ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ خَيْرًا.

ثُمَّ يُخْبِرُهُ بِتَحْرِيمِ الْغُلُولِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَتَحْرِيمِ الْغَدْرِ وَتَحْرِيمِ الْمُتْلَةِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ صِبْيَانِ الْمَشْرِكِينَ وَهَذِهِ مُحَرَّمَاتُ بِالْإِجْمَاعِ.

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يَدْعُو الْأَمِيرَ الْمَشْرِكِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ قِتَالِهِمْ. وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ لَكِنَّهُ مَعَ بُلُوغِهَا يُحْمَلُ عَلَى الْأَسْتِجَابِ كَمَا دَلَّ لَهُ إِغَارَتُهُ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصَلِّطِ «وَهُمْ غَارُونَ» وَالْأَوْجَبُ دُعَاؤُهُمْ.

وَلِهِيَ دَلِيلٌ عَلَى دُعَائِهِمْ إِلَى الْهِجْرَةِ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُوَ

وقد دخل العرب في الإسلام ولم يبقَ منهم مُحَارِبٌ فَلَمْ يَبْقَ فيهِمْ بعدَ الفَتْحِ من يُسَبَّى ولا من تُضْرَبُ عَلَيْهِ الجزيةُ بل من خَرَجَ بعدَ ذَلِكَ عن الإسلامِ مِنْهُمْ فَلَيْسَ إِلَّا السَّيْفُ أو الإسلامُ كما كَانَ ذَلِكَ الْحُكْمُ في أَهْلِ الرُّدَّةِ وقد سبى ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ من العربِ بَنِي المصْطَلِقِ وَهَوَازِنَ، وَهَلْ حَدِيثُ الاسْتِبراءِ أَحَدُ (٦٢/٣)، أَبُو داود (٢١٥٧) [إِلَّا فِي سَبَايَا أوطاسِ].

واستمرَّ هذا الْحُكْمُ بعدَ عَصْرِهِ ﷺ فَفَتَحَتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِلَادَ فَارَسَ والرُّومِ وفي رعايائِهِمُ العربُ خُصُوصاً الشَّامَ والعِراقَ ولمْ يَبْحَثُوا عن عَرَبِيٍّ من عَجَمِيٍّ بَلْ عَمِمُوا حُكْمَ النَّبِيِّ وَالْجَزِيَّةِ على جَمِيعٍ من اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ.

وبِهَذَا يُعْرَفُ أَنَّ حَدِيثَ بُرَيْدَةَ كَانَ بعدَ نَزُولِ فَرَضِ الْجَزِيَّةِ وَفَرْضُهَا كَانَ بعدَ الفَتْحِ فَكَانَ فَرْضُهَا في السَّنَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ نَزُولِ سُورَةِ (براءة) وَلِذَا نَهَى فِيهِ عَنِ التَّمْلَةِ ولمْ يَنْزِلِ النَّهْيُ عَنْهَا إِلَّا بعدَ أَحَدٍ. وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى جَنَحَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ وَلَا يَخْفَى قُوَّتُهُ.

(المسألة الثالثة) تضمَّنَ الحديثُ عن إجابةِ العدوِّ إلى أَنْ يَجْعَلَ لَهُمُ الْأَمِيرُ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ بَلْ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمُ ذِمَّتَهُ وَقَدْ عَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأَمِيرَ وَمَنْ مَعَهُ إِذَا اخْتَفَرُوا ذِمَّتَهُمْ أَيْ نَقَضُوا عَهْدَهُمْ فَهَرَّ أَهْلُهُ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ أَنْ يَخْفَرُوا ذِمَّتَهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ نَقَضَ الذِّمَّةَ مُحَرِّمًا مُطْلَقًا.

قِيلَ: وَهَذَا النَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ وَلَكِنْ الْأَصْلُ فِيهِ التَّحْرِيمُ ودَعَوَى الإِجْمَاعِ على أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ لَا تَنِيْمٌ، وَكَذَلِكَ تَضَمَّنَ النَّهْيُ عَنِ إِنْزَالِهِمْ على حُكْمِ اللَّهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمُ اللَّهِ أَمْ لَا فَلَا يُنْزَلُهُمْ على شَيْءٍ لَا يَدْرِي أَيْقَعُ أَمْ لَا بَلْ يُنْزَلُهُمْ على حُكْمِهِ وَهُوَ دَلِيلٌ على أَنَّ الْحَقَّ في مَسَائِلِ الْأَجْنِهَادِ مَعَ وَاحِدٍ وَلَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا لِلْحَقِّ. وَقَدْ أَقْمَنَّا أدْلَةً أَحَقِّيَّةَ هَذَا الْقَوْلِ في مَحَلِّ آخِرٍ.

١١- التَّوْرَةُ فِي الْحَرْبِ

١٢٠٠- وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بِغَيْرِهَا». مُنْقَطِعٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٩٤٧)، مسلم (٢٧٦٩)].

مَشْرُوعٌ نَدْبًا بِدَلِيلٍ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْإِذْنِ لَهُمْ فِي الْبَقَاءِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ على أَنَّ الْغَنِيْمَةَ وَالْفَيْءَ لَا يَسْتَحَقُّهُمَا إِلَّا الْمُهَاجِرُونَ، وَأَنَّ الْأَعْرَابَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَحْضُرُوا الْجِهَادَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى خِلَافِهِ وَادَّعَوْا نَسْخَ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَأْتُوا بِبَرَاهِنٍ على نَسْخِهِ.

(المسألة الثانية) في الحديثِ دليلٌ على أَنَّ الْجَزِيَّةَ تُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ كِتَابِيٍّ أو غَيْرِ كِتَابِيٍّ أو غَيْرِ عَرَبِيٍّ لِقَوْلِهِ «عَدُوُّكَ» وَهُوَ عَامٌّ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ عَرَبًا كَانُوا أو عَجَمًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ» [التوبة: ٢٩] بعدَ ذِكْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «سَتُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» [الموطأ (ص ١٨٧)] وما عَدَّاهُمْ دَاخِلُونَ في عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ» [البقرة: ١٩٣]. وَقَوْلُهُ: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ كُلَّهُ» [البقرة: ١٩٣].

وَاعْتَذَرُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ بِدَلِيلِ الْأَمْرِ بِالتَّحْوِيلِ وَالْهَجْرَةِ وَالآيَاتِ بعدَ الْهَجْرَةِ فَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ مَنْسُوخٌ أو مُتَأَوَّلٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِعَدُوِّكَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

(قُلْتُ) وَالَّذِي يَظْهَرُ عُمُومُ اخْتِذِ الْجَزِيَّةِ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ لِعُمُومِ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ.

وَأَمَّا الْآيَةُ فَافَادَتِ اخْتِذِ الْجَزِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَمْ تَتَّعِضْ لِأَخْذِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ وَلَا لِعَدَمِ اخْتِذِهَا.

وَالْحَدِيثُ يَبَيِّنُ أَخْذَهَا مِنْ غَيْرِهِمْ. وَحَلُّ «عَدُوِّكَ» على أَهْلِ الْكِتَابِ في غَايَةِ الْبَعْدِ وَإِنْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ في «الإرشاد» إِنَّ آيَةَ الْجَزِيَّةِ إِنَّمَا نَزَلَتْ بعدَ انْقِضَاءِ حَرْبِ الْمُشْرِكِينَ وَعَبْدَةِ الْأَوْتَانِ وَلَمْ يَبْقَ بعدَ نَزْلِهَا إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ، قَالَهُ تَقْوِيَّةٌ لِلذَّهْبِ بِإِمَامِهِ الشَّافِعِيِّ.

وَلَا يَخْفَى بَطْلَانُ دَعْوَاهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بعدَ نَزُولِ آيَةِ الْجَزِيَّةِ إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ بَلْ بَقِيَ عَبْدُ النَّبِرَانِ مِنْ أَهْلِ فَارَسٍ وَغَيْرِهِمْ وَعِبَادُ الْأَصْنَامِ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ.

وَأَمَّا عَدَمُ أَخْذِهَا مِنَ الْعَرَبِ فَلِأَنَّهَا لَمْ تُشْرَعْ إِلَّا بعدَ الْفَتْحِ

سَبَقَ قَلَمٌ وَهُوَ ثَابِتٌ فِيمَا رَأَيْتَهُ مِنْ نَسْخِهِ.

قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهْبِ الرِّيحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ بَلْفَظٍ «إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ انْتَظَرَ حَتَّى تَهْبِ الْأَرْوَاحُ وَتَخْضُرَ الصَّلَاةُ».

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِي التَّأخِيرِ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ مِظَنَّةٌ إِبْجَابِيَّةُ الدُّعَاءِ وَأَمَّا هُبُوبُ الرِّيحِ فَقَدْ وَقَعَ بِهِ النَّصْرُ فِي الْأَحْزَابِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [الاحزاب: ٩] فَكَانَ تَوْخِييَ هُبُوبِهَا مِظَنَّةً لِلنَّصْرِ.

وَقَدْ عَلَّلَ بَأَنَّ الرِّيحَ تَهْبُ غَالِبًا بَعْدَ الزُّوَالِ فَيَحْصِلُ بِهَا تَبَرُّدُ حَدِّ السَّلَاحِ لِلْحَرْبِ وَالزِّيَادَةُ لِلنَّشَاطِ، وَلَا يُعَارَضُ هَذَا مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ صَبَاحًا لِأَنَّ هَذَا فِي الْإِغَارَةِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَصَافَةِ لِلْقِتَالِ.

١٣- جَوَارُ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ عِنْدَ التَّرَسُّ بِهَمٍّ

وَنَحْوَهُ

١٢٠٢- وَعَنْ الصُّعْبِيِّ بْنِ جُثَامَةَ ﷺ قَالَ:

«سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّنُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠١٢)، مسلم (١٧٤٥)].

(وعن الصُّعْبِيِّ بْنِ جُثَامَةَ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهَا فِي الْحَجِّ.

قَالَ سُلَيْمٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَقَعَ فِي صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ السَّائِلُ هُوَ الصُّعْبُ وَلَفْظُهُ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَأَفَهُ بَعْنَاهُ».

(عن الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّنُونَ) بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ مِنْ: يَبَيِّنُ مَبْنًى لِلْمُجْهُولِ.

(فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ فَقَالَ هُمْ مِنْهُمْ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ «عَنِ أَهْلِ الدَّارِ» وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِالْمُضَافَةِ

(وعن كعب بن مالكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً» وَرَأَى يَفْتَحُ الْوَارِدَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ أَيْ سَتَرَهَا بِغَيْرِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ جَاءَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ بَلْفَظٍ «إِلَّا فِي غَزْوَةِ بُكُوكَ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ لَهُمْ مُرَادُهُ». وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٣٧). وَزَادَ فِيهِ: «وَيَقُولُ: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ».

وَكَانَتْ تَوَرِيئُهُ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ قَصْدَ جِهَةٍ سَأَلَ عَنْ طَرِيقِ جِهَةٍ أُخْرَى إِلَيْهَا أَنَّهُ يُرِيدُهَا وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَتَمُّ فِيمَا يُرِيدُهُ مِنْ إِبْصَارِ الْعَدُوِّ وَإِتْيَانِهِمْ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ غَيْرِ تَأْهِيبِهِمْ لَهُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ هَذَا وَقَدْ قَالَ ﷺ «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ».

١٢- وقت القتال

١٢٠١- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ ﷺ

قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبِ الرِّيحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٤/٥) وَالثَّلَاثَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٥)، السُّوْمَدِيُّ (١٦١٣)، النَّسَائِيُّ «كِبَرِيٌّ» كَمَا فِي «نَحْطَةِ الْأَشْرَافِ» (١١٦٤٧)]. وَصَحَّحَهُ الْخَطَّابُ (١١٦/٢)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٣١٦٠).

(وعن معقل بن النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ فَنُونٌ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ الْأَثِيرِ مَعْقِلَ بْنَ مُقَرَّنٍ فِي الصُّحَابَةِ إِنَّمَا ذَكَرَ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّنٍ وَعِزَّاهُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالسُّوْمَدِيُّ أَخْرَجُوهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ فَيَنْظُرُ فَمَا أَظُنُّ لَفْظَ مَعْقِلٍ إِلَّا سَبَقَ قَلَمٌ وَالشَّارِحُ وَقَعَ لَهُ أَنَّهُ قَالَ هُوَ مَعْقِلُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنِ بْنِ الْمُرَزِيِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ النُّعْمَانَ هُوَ ابْنُ مُقَرَّنٍ فَإِذَا كَانَ لَهُ أَخٌ فَهُوَ مَعْقِلُ بْنُ مُقَرَّنٍ لَا ابْنُ النُّعْمَانِ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: إِنَّ النُّعْمَانَ هَاجِرٌ وَلَهُ سَبْعَةٌ إِخْوَةٌ يُرِيدُ أَنَّهُمْ هَاجَرُوا كُلُّهُمْ مَعَهُ فَارَاجَعْتُ «التَّقْرِيبَ» لِلْمُصَنِّفِ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ صَحَابِيًّا يُقَالُ لَهُ مَعْقِلُ بْنُ النُّعْمَانِ وَلَا ابْنُ مُقَرَّنٍ بَلْ فِيهِ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّنٍ فَتَعَيَّنَ أَنَّ لَفْظَ «مَعْقِلٍ» فِي نَسْخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ»

المحذوف.

القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهي عن ذلك.

وفي قوله «هُمْ مِنْهُمْ» دليل بإطلاقه لمن قال: هُمْ مَنْ أَهْلِ
النَّارِ وَهُوَ ثَالِثُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

والثاني أَنَّهُمْ مَنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَهُوَ الرَّاجِعُ فِي الصَّبِيَانِ
وَالأَوَّلِ الْوَقْفُ.

١٤- لَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ

١٢٠٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَبِعَهُ فِي يَوْمٍ بَذَرَ: ازْجِعْ فَلَنْ
أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ».

رواه مسلم (١٨١٧).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ أَيْ
مُشْرِكٍ تَبِعَهُ يَوْمَ بَذَرَ:

(ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». رواه مسلم) ولفظه عن عائشة
قَالَتْ «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَذْرِ فَلَمَّا كَانَ بِحَرَةِ الْوَتِيرَةِ
أَذْرَكَ رَجُلٌ قَدْ كَانَ تَذَكَّرُ فِيهِ جُرْأَةٌ وَنَجْدَةٌ فَصَرَاحَ أَصْحَابُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ فَلَمَّا أَذْرَكَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
جِئْتَ لِاتَّبَعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ قَالَ: أَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ:
فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ فَلَمَّا أَسْلَمَ أَذِنَ لَهُ».

والحديث من أدلة من قال: لا يجوز الاستعانة بالمشركين في
القتال وهو قول طائفة من أهل العلم.

وذهب الهاديون وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك
قالوا: لَأَنَّهُ ﷺ اسْتَعَانَ بِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَوْمَ خَيْبِ
بِئُحُدٍ بَنِي قَيْنِقَاعَ وَرَضَخَ لَهُمْ». أخرجه أبو داود (٢٣٨١) في
المراسيل. وأخرجه الترمذي (١٥٥٨) عن الزهري مراسلاً
ومراسيل الزهري ضعيفة.

قال الذهبي: لَأَنَّهُ كَانَ خَطَاءً فِي إِرْسَالِهِ شُبُهَةً تَدْلِسُ.

وصحح البيهقي [معرفة السنن والآثار: ٧٧/١٣] من حديث
أبي حميد الساعدي أَنَّهُ رَدَّهُمْ.

قال المصنف: ويجمع بين الروايات بأن الذي رده يوم بدر

والتبثيت: الإغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم
بصبيانهم ونسائهم فيصاب النساء والصبيان من غير قصد
لقتلهم ابتداءً.

وهذا الحديث أخرجه ابن حبان (١٣٧) من حديث
الصعب. وزاد فيه: «ثُمَّ نَهَى عَنْهُمْ يَوْمَ خَيْبِ وَهَبِي مُدْرَجَةً فِي
حَدِيثِ الصَّعْبِ

وفي سنن أبي داود (٢٦٧٢) زيادة في آخره: «قَالَ سُفْيَانُ:
قَالَ الزُّهْرِيُّ: ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ
وَالصَّبِيَانِ».

ويؤيد أن النهي في خيبر ما في البخاري هو عند زاهر داود
(٢٦٦٩)، ابن ماجه (٢٨٤٤): «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدِهِمْ: أَلْحِقْ
خَالِدًا فَقُلْ لَهُ: لَا تَقْتُلْ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا وَأَوَّلُ مُشَاهِدٍ خَالِدٍ
مَعَهُ ﷺ غَزْوَةَ خَيْبِ كَذَا قِيلَ.

ولا يخفى أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ مَعَهُ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ قَبْلَ ذَلِكَ.

وأخرج الطبراني في الأوسط (٦٧٣) من حديث ابن عمر
قال: «لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَتَى بِأَمْرًا مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا
كَانَتْ هَذِهِ تَقَاتِلُ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ».

وقد اختلف العلماء في هذا. فذهب الشافعي وأبو حنيفة
والجمهور إلى جواز قتل النساء والصبيان في البيان عملاً برواية
الصحيحين.

وقوله: «هُمْ مِنْهُمْ» أي في إباحة القتل تبعاً لا قصداً إذا لم
يُمْكِن انْفِصَالُهُمْ عَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ.

وذهب مالك والأوزاعي إلى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ
وَالصَّبِيَانِ مَحَالٍ حَتَّى إِذَا تَرَسَّ أَهْلُ الْحَرْبِ بِالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ أَوْ
تَحَصَّنُوا بِمَحْصَنٍ أَوْ سَفِينَةٍ مِمَّا فِيهِمَا مَعَهُمْ لَمْ يَجَزَ قِتَالُهُمْ وَلَا
تَحْرِيقُهُمْ

وإليه ذهب الهاديون إلا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّرَسُّ: يَجُوزُ قَتْلُ
النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ حَيْثُ جُعِلُوا تَرَسًا وَلَا يَجُوزُ إِذَا تَرَسُوا بِمُسْلِمٍ
إِلَّا مَعَ خَشْيَةِ اسْتِصْصَالِ الْمُسْلِمِينَ.

ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز

تفرس فيه الرغبة في الإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه
أو أن الاستعانة كانت ممنوعة فرخص فيها وهذا أقرب.

وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين تآلفهم
بالغنم. وقد اشترط الهادوية أن يكون معه مسلمون يستقل
بهم في إضاء الأحكام.

وفي شرح مسلم: أن الشافعي قال: إن كان الكافر حسن
الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين به وإلا
فيكره.

ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستيعانته ﷺ بعبد الله بن
أبي وأصحابه.

١٥- الإنكار على قتل النساء والصبيان

١٢٠٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى
امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَأَنْكَرَ قَتْلَ النِّسَاءِ
وَالصِّبْيَانِ».

متفق عليه البخاري (٣٠١٤)، مسلم (١٧٤٤).

وقد أخرج الطبراني (الأوسط) (٦٧٣) «أَنَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ
مَكَّةَ أَتَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ تَقَاتِلُ». أخرجته عن
ابن عمر فيحمل أنها هذيو.

وأخرج أبو داود في المراسيل (٣٣٣) عن عكرمة «أَنَّ ﷺ
رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً بِالطَّائِفِ فَقَالَ: أَلَمْ أَتْ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ مَنْ
صَاحِبُهَا؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتَهَا فَأَرَادَتْ أَنْ
تَصْرَعَنِي فَتَقْتُلَنِي، فَتَلْتَهَا فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تَوَازَى، وَمَقْهُومُ قَوْلِهِ
«لِقَاتِلٍ» وَتَقْرِيرُهُ لِهَذَا الْقَاتِلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا قَاتَلَتْ قُتِلَتْ.

والله ذهب الشافعي واستدل أيضاً بما أخرجته أبو داود
(٢٦٩٩) والنسائي (ذكرى) كما في (تحفة الأشراف) (٣٦٠٠) وابن
حبان (٤٧٨٩) من حديث رباح بن ربيع السلمي قال: «كُنَّا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ فَرَأَى امْرَأَةً
مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَاتِلٍ».

١٦- جواز قتل شيوخ المشركين

١٢٠٥- وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْتُلُوا الشُّيُوخَ
وَالنِّسَاءَ».

رواه أبو داود (٢٦٧٠) وصححه الترمذي (١٥٨٣).

(وعن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ «اقْتُلُوا شُيُوخَ
الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبْقُوا شُرَحَّهُمْ» بالشين المعجمة وسكون الراء
والحاء المعجمة: هم الصغار الذين لم يدركوا. ذكره في النهاية.

(رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال: حسن غريب وفي
نسخة «صحيح» وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما
قدمناه.

والشيخ: من استبانت فيه السن أو من بلغ خمسين سنة أو
إحدى وخمسين كما في القاموس.

والمراد هنا الرجال الشبان أهل الجلد والقوة على القتال
ولم يرد المزمي.

ويحمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً فيقتل
ومن كان صغيراً لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل
الصبيان.

ويحمل أنه أريد بالشرخ من كان في أول الشباب فإنه
يطلق عليه كما قال حسنا:

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنوناً
فإنه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل: الشيخ
لا يكاد يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام فيكون الحديث
مخصوصاً بمن يجوز تربيته على الكفر بالجزية.

١٧- جواز المبارزة

١٢٠٦- وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ
بَدْرٍ.

رواه البخاري (٤٧٤٤)، وأخرجته أبو داود مطوّلاً (٢٦٦٥).

وفي المغازي من البخاري (٣٩٦٥) عن علي - كرم الله
وجهه - أنه قال: أنا أول من يمشي للخصومة يوم القيامة قال

قَالَ: كُنَّا بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ فَخَرَجَ صَفٌّ عَظِيمٌ مِنَ الرُّومِ فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى حَصَلَ فِيهِمْ ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا فَصَاحَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَلْقَى يَدِي إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَزُولُونَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ إِنَّا لَمَّا اعْتَرَى اللَّهُ دِينَهُ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ قُلْنَا يَبْنَ سَرًّا: إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ فَلَوْ أَنَّا قُمْنَا فِيهَا وَاصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ فَكَانَتْ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ الَّتِي أَرَدْنَا.

وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية.

قيل وفيه دليل على جواز دخول الواحد في صف القتال ولو ظن الهلاك.

(قلت) أمّا ظنُّ الهلاك فلا دليل فيه إذ لا يعرف ما كان ظنُّ من حمل هنا وكان القتال يقول: إن الغالب في واحدٍ يحول على صف كبير أنه يظنُّ الهلاك.

وقال المصنف في مسألة حمل الواحد على العدو الكثير من العدو: إنه صرح الجمهور أنه إذا كان لفرط شجاعته وظنه أنه يذهب العدو بذلك أو يجزئ المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن ومتى كان مجرد تهوُّر فممنوع لا سيما إن ترتب على ذلك وهن المسلمين.

(قلت) وأخرج أبو داود (٢٥٣٦) من حديث عطاء بن السائب - قال ابن كثير ولا بأس به - عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَانْهَزَمَ أَصْحَابُهُ فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ فَرَجَعَ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً فِيمَا عِنْدِي حَتَّى أَهْرَيْتُ دَمَهُ».

قال ابن كثير: والأحاديث والأثار في هذا كثيرة تدلُّ جواز المباشرة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب وشدة وسطورة.

١٩- جواز حرق الأشجار وإفسادها

١٢٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ (البخاري (٣٠٢١)، مسلم (١٧٤٦)).

قَيْسٌ: وَفِيهِمْ أُنْزِلَتْ «هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ» (الحج: ١٩) قَالَ هُمُ الَّذِينَ تَبَارَزُوا فِي بَدْرِ حِزَّةٍ وَعَلِيٌّ وَعَبِيدَةُ بْنُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ وَشَيْبَةُ بْنُ رَيْحَةَ وَعُبَيْدَةُ بْنُ رَيْحَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

وَتَفْصِيلُهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّهُ بَرَزَ عُيَيْدَةُ لِعُبَيْدَةَ وَحِزَّةُ لَشَيْبَةَ وَعَلِيٌّ لِلْوَلِيدِ.

وعند موسى بن عُقْبَةَ: قَتَلَ عَلِيٌّ وَحِزَّةٌ مِنْ بَارَزُهُمَا وَاخْتَلَفَ عُيَيْدَةُ وَمِنْ بَارَزِهِ بَضْرَبَتَيْنِ فَوَقَعَتِ الضَّرْبَةُ فِي رُكْبَةِ عُيَيْدَةَ فَمَاتَ مِنْهَا لَمَّا رَجَعُوا بِالْصُقْرَاءِ.

ومال عليٍّ وحزّة على من بارز عُيَيْدَةَ فاعاناه على قتله.

والحديث دليل على جواز المباشرة.

والى ذلك ذهب الجمهور.

وقدّب الحسن البصري إلى عدم جوازها.

وشرط الأوزاعي والثوري واحد وإسحاق إذن الأمير كما في هذو الرواية.

١٨- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾

١٢٠٧- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» (البقرة: ١٩٥)؛ قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ.

رواه الثلاثة (أبو داود (٢٥١٢)، السامي «كبرى» كما في تحفة الأشراف (٣٤٥٢)، وصححه الترمذي (٢٩٧٢) وابن حبان (٤٧١١) والحاكم (٢٧٥٢).

(وعن أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ يَعْنِي «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَكْرَهَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ. رواه الثلاثة وصححه الترمذي) وقال حسن صحيح غريب.

(وابن حبان والحاكم).

أخرجه المذكورون من حديث أسلم بن يزيد أبي عمران

الْغُلُولُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ فَقَالَ: لَا أَقْبِسُ أَخَذَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِي شَاءَ لَهَا فَنَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِي قَرَسٌ لَهُ حَمَمَةٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنَيْتَنِي فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ - الحديث وذكّر فيه البعير وغيره.

فإنه دلّ الحديث على أنه يأتي الغالّ بهذيو الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤوس الأشهاد فلعن هذا هو العار في الآخرة للغالّ.

ويحتمل أنه شيء أعظم من هذا ويؤخذ من هذا الحديث أن هذا ذنب لا يغفر بالشقاعة لقوله ﷺ: «لا أملك لك من الله شيئاً».

ويحتمل أنه أوردته في محلّ التغليظ والتشديد.

ويحتمل أنه يغفر له بعد تشهيره في ذلك الموقف.

والحديث الذي سقناه وردّ في خطاب العاملين على الصدقات فدلّ على أن الغلول عام لكل ما فيه حق للباو وهو مشترك بين الغالّ وغيره.

فإن قلت: هل يجب على الغالّ ردّ ما أخذ؟

(قلت) قال ابن المنذر: إنهم أجمعوا على أن الغالّ يعيد ما غلّ قبل القسمة.

وأما بعدنا فقال الأوزاعي واليث ومالك: يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك.

وقال: إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به وإن كان لم يملكه لم يتصدق به فليس له التصديق بماله غيره والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة.

٢١- السلب للقاتل

١٢١٠- وَعَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ».

رواه أبو داود (٢٧١٩)، وأسنده عبد مسلم (١٧٥٣).

فيه دليل على أن السلب الذي يؤخذ من العدو الكافر سنحة فائده ساء قال الإمام قبل القتال: من قتل قتيلاً فله

يدلّ على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع لمصلحة وفي ذلك نزالت الآية ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ﴾ الآية [الحشر: ٥] قال المشركون: إنك تنهى عن الفساد في الأرض فما بال قطع الأشجار وتحريقها؟

قال في معالم التنزيل: اللينة فغلة من اللون ويمع على ألوان.

وقيل: من اللين ومعناه النخلة الكرمة وجمعها لين.

ولقد فعب الجماهير إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو.

وكرهه الأوزاعي وأبو ثور واحتجوا بأن أبا بكر ﷺ وصى جيوشه أن لا يفعلوا ذلك.

واجب بأنه رأى المصلحة في بقائها لأنه قد علم أنها تصير للمسلمين، فإراد بقائها لهم وذلك يدور على ملاحظة المصلحة.

٢٠- تحريم الغلول

١٢٠٩- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

رواه أحمد (٣١٨/٥) والنسائي (١٣١/٧)، وصححه ابن حبان (٤٨٥٥).

(وعن عبادة بن الصامت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ بِضْمٌ النَّيْنِ الْمُعْجَمَةُ وَضَمُّ اللَّامِ

(نارٌ وعارٌ على أصحابي في الدنيا والآخرة)؛ رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان) تقدّم أن الغلول الخيانة في الغنيمة.

قال ابن قتيبة: سمي بذلك لأن صاحبه يغله في متاعه أي يخفيه وهو من الكبائر بالإجماع كما نقله النووي.

والعار: الفضيحة ففي الدنيا أنه إذا ظهر انتضح به صاحبه وأما في الآخرة فلعلّ العار ما يفيد ما أخرجه البخاري (٣٠٧٣) من حديث أبي هريرة ﷺ قال «قام فينا رسول الله ﷺ وذكّر

سَلْبُهُ. أَوْ لَا، وَسَوَاءَ كَانَ الْقَاتِلُ مُقْبِلًا أَوْ مُنْهَظًا، وَسَوَاءَ كَانَ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ السَّهْمَ فِي الْغَنَمِ أَوْ لَا إِذْ قَوْلُهُ «قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ» حُكْمٌ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ حَفِظَ هَذَا الْحُكْمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا «يَوْمَ بَدْرٍ فَإِنَّهُ ﷺ حَكَمَ بِسَلْبِ أَبِي جَهْلٍ لِمُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ لَمَّا كَانَ هُوَ الْمُؤَثَّرُ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ؛ وَكَذَا فِي قَتْلِ خَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ لِرَجُلٍ يَوْمَ أُحُدٍ أَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ سَلْبَهُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٠٠/٣).

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْحُكْمِ كَثِيرَةٌ. وَقَوْلُهُ ﷺ فِي يَوْمِ خَيْبِ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» [البخاري (٣١٤٢)، مسلم (١٧٥١)] بَعْدَ الْقِتَالِ لَا يُنَافِي هَذَا بَلْ هُوَ مُفَرِّقٌ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ مِنْ قَبْلِ خَيْبِ وَلِذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رَجُلًا شَدِيدًا - إِلَى قَوْلِهِ - أَقْتَلُهُ وَأَخْذُ سَلْبُهُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ قَرِيبًا.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْهَادَوِيَّةِ: إِنَّهُ لَا يَكُونُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا إِذَا قَالَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقِتَالِ مَثَلًا: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ وَإِلَّا كَانَ السَّلْبُ مِنَ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَإِنَّهُ قَوْلٌ لَا تَوَافُقَهُ الْأَدْلَةُ.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: ذَلِكَ مُوَكَّلُونَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ «فَإِنَّهُ ﷺ أَعْطَى سَلْبَ أَبِي جَهْلٍ لِمُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَهُ وَلِمْشَارِكِهِ فِي قَتْلِهِ «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» [خ (٣١٤١)، م (١٧٥٢)] لَمَّا أَرَاتَاهُ سَيِّفَيْهِمَا».

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَعْطَاهُ مُعَاذًا لِأَنَّهُ الَّذِي أَثَّرَ فِي قَتْلِهِ لَمَّا رَأَى عُمُقَ الْجَنَابَةِ فِي سَيْفِهِ؛ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» فَإِنَّهُ قَالَهُ تَطْيِيبًا لِنَفْسِ صَاحِبِهِ.

وَأَمَّا تَحْمِيسُ السَّلْبِ الَّذِي يُعْطَاهُ الْقَاتِلُ فَعُمُومُ الْأَدْلَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ قَاضِيَةٌ بِعَدَمِ تَحْمِيسِهِ.

وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ جَرِيرٍ وَآخَرُونَ كَأَنَّهُمْ يُخَصِّصُونَ عُمُومَ الْآيَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَبْرَ دَاوُدَ (٢٧٢١) وَابْنُ حَبَانَ (٤٨٤٤) بَزِيَادَةَ «وَلَمْ يُخَمَّسِ السَّلْبُ» وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «[الكبير] (٤٩/١٨)».

وَاجْتَفَلَوْا هَلْ تَلَزَمَ الْقَاتِلُ الْبَيْتَةَ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَ مَنْ يُرِيدُ اخْذَ

سَلْبِهِ.

فَقَالَ اللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِالْبَيْتَةِ لَوُرُودِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ بِلَفْظِ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ».

وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يَقْبَلُ قَوْلُهُ بِلَا بَيْتَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ قَبِلَ قَوْلَ وَاحِدٍ وَلَمْ يُحْلِفْهُ بَلْ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ؛ وَذَلِكَ فِي قِصَّةِ مُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ وَغَيْرِهَا فَيَكُونُ مُخَصَّصًا لِحَدِيثِ الدَّعْوَى وَالْبَيْتَةِ.

٢٢- معرفة القاتل بالقرينة

١٢١١- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ فِي - قِصَّةِ أَبِي جَهْلٍ - قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ بِسَيِّفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: أَيْكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيِّفَيْكُمَا؟ قَالَا: لَا. قَالَ: فَنَظَرُ فِيهِمَا، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣١٤١)، مسلم (١٧٥٢)].

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ فِي قِصَّةِ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ.

قَالَ فَأَبْتَدَرَاهُ) تَسَابَقَا إِلَيْهِ.

(بِسَيِّفَيْهِمَا) أَيِ ابْنَيْ عِفْرَاءَ (حَتَّى قَتَلَاهُ ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ. فَقَالَ: أَيْكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيِّفَيْكُمَا؟ قَالَا: لَا. قَالَ فَنَظَرُ فِيهِمَا) أَيِ فِي سَيِّفَيْهِمَا.

(فَقَالَ: كِلَاكُمَا قَتَلَهُ فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ آخِرُهُ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ بِزَيْدَةِ فِعُولٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ السَّلْبَ لِمَنْ شَاءَ وَأَنَّهُ مُفَوَّضٌ إِلَى رَأْيِهِ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ابْنَ عِفْرَاءَ قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ، ثُمَّ جَعَلَ سَلْبَهُ لِغَيْرِهِمَا.

وَاجِبٌ عَنْهُ أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ ضَرْبَتَهُ بِسَيْفِهِ هِيَ الْمُؤَثَّرَةُ فِي قَتْلِهِ لِعَمَقِهَا

فَاعْطَاهُ السَّلْبَ وَطَيَّبَ قَلْبَ ابْنِي عَفْرَاءَ بِقَوْلِهِ «كَلَّا كَمَا قَتَلَهُ» وَالْأُ
فَالْجَنَابَةُ الْقَائِلَةُ لَهُ ضَرِبَةُ مُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو وَنَسَبَةُ الْقَتْلِ إِلَيْهِمَا مَجَازٌ
إِي: كَلَّا كَمَا أَرَادَ قَتْلَهُ، وَقَرِئَتْ الْجَزَاءُ إِعْطَاءُ سَلْبِ الْمَقْتُولِ
لِغَيْرِهِمَا. وَقَدْ يُقَالُ هَذَا مَعْلُ التَّرَاعُ.

٢٢- جواز قتل الكفار بالمنجنيق إذا تحصنوا

١٢١٢- وَعَنْ مَكْحُولٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمَنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو قَاوُدٍ فِي الْمَرَايِلِ (٣٣٥)، وَرَجَّاهُ بَهَّاتٌ، وَوَصَلَهُ الْعَقْلِيُّ
[الصَّغَاءُ (٢/٢٤٤)] بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

(وَعَنْ مَكْحُولٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَكْحُولٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الشَّامِيُّ كَانَ مِنْ سَبِي كَابِلٍ وَكَانَ مَوْلَى لَامِرَاءَ مِنْ قَيْسٍ وَكَانَ
سَدَنِيًّا لَا يَفْصَحُ، وَهُوَ عَالِمُ الشَّامِ وَلَمْ يَكُنْ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْقِتَا فِي
زَمَانِهِ، سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَوَالِدَةٍ وَغَيْرِهِمَا. وَرَوَى عَنْهُ
الزُّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي وَعَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ
عَشْرَةَ وَمِائَةٍ.

(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمَنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ) أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَايِلِ وَرَجَّاهُ بَهَّاتٌ وَوَصَلَهُ الْعَقْلِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ
عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ثَوْبٍ رَاوِيٍّ عَنْ مَكْحُولٍ
وَلَمْ يَذْكُرْ مَكْحُولًا فَكَانَ مِنْ قِسْمِ الْمُعْضِلِ.

وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: ذَكَرَ الرُّومِيُّ بِالْمَنْجَنِيقِ الرَّاقِدِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ
مَكْحُولٌ وَذَكَرَ أَنَّ الَّذِي أَشَارَ بِهِ سَلْمَانُ الْفَارَسِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ وَمِنْ
حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ «أَنَّ صلى الله عليه وسلم حَاصَرَهُمْ خَنْسًا
وَعِشْرِينَ لَيْلَةً» وَلَمْ يَذْكُرْ أَشْيَاءَ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٤٢٢٥)، مسلم (١٧٧٨)] مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «حَاصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ شَهْرًا».

وَفِي مُسْلِمٍ (١٠٥٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ الْمُدَّةَ كَانَتْ أَرْبَعِينَ
لَيْلَةً.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُ الْكُفَّارِ إِذَا تَحَصَّنُوا
بِالْمَنْجَنِيقِ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَدَافِعِ وَغَوِيهَا.

٢٤- جَوَازُ قَتْلِ مَنْ حُلَّ قَتْلُهُ

وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ

١٢١٣- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: اقْتُلُوهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٤٤)، مسلم (١٣٥٧)].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ
الْمَغْفَرُ» بِالْعَيْنِ الْمَجْمُوعَةُ فَعَاءٌ، فِي الْقَامُوسِ: الْمَغْفَرُ كَيْسَبَرٌ وَبِهَاءٍ
وَكِتَابَةٌ: زَرَدٌ مِنَ الدَّرْعِ يَلْبَسُ تَحْتَ الْقَلَنْسُوَةِ أَوْ حُلٌّ يَتَّقَعُ بِهَا
السَّلْحُ.

(فَلَمَّا نَزَعَ الْمَغْفَرَ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ) يَفْتَحُ الْخَاءُ
الْمُنْجَمَةَ وَفَتْحُ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ.
(مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ يَوْمَ الْفَتْحِ
لَأَنَّهُ دَخَلَ مُقَاتِلًا وَلَكِنْ يَخْتَصُّ بِهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ الْقِتَالِ فِيهَا
كَمَا قَالَ صلى الله عليه وسلم «وَأِنَّمَا أُجِلْتُ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢٩٥)، مسلم (١٣٥٤)].

وَأَمَّا امْرَأَةٌ صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ وَهُوَ أَحَدُ جَمَاعَةِ تَسْعَةِ أُمَرَاءَ
يَقْتُلُهُمْ وَلَوْ تَعَلَّقُوا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَاسْلَمَ مِنْهُمْ سِتَّةٌ وَقُتِلَ
ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ خَطَلٍ وَكَانَ ابْنُ خَطَلٍ قَدْ اسْلَمَ فَبَعَثَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم
مُصَدِّقًا وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَ مَعَهُ مَوْلَى يَخْلَعُهُ
مُسْلِمًا فَتَزَلَّ مَرْثَلًا وَأَمَرَ مَوْلَاهُ أَنْ يَذْبَحَ لَهُ نِيسًا وَيَصْنَعَ لَهُ
طَعَامًا فَتَأَمَّ فَاسْتَقْبَلَ وَلَمْ يَصْنَعْ لَهُ شَيْئًا فَقَدَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ ثُمَّ ارْتَدَّ
مُشْرِكًا، وَكَانَتْ لَهُ قِيَتَانِ تَغْنِيَانِي بِهِجَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمَا
مَعَهُ فَقُتِلَتْ إِحْدَاهُمَا وَاسْتُؤْمِنَ لِلْآخَرَى فَأُشْتُهَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَتَلَهُ صلى الله عليه وسلم بِحَقِّ مَا جَاءَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَدَلَّ عَلَى
أَنَّ الْحَرَمَ لَا يَعِصُمُ مِنَ إِقَامَةِ وَاجِبٍ وَلَا يُؤْخَرُهُ عَنْ وَفْقِهِ أَنْتَهَى.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا.

فَلَعَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُسْتَوْفَى الْحُدُودُ وَالْقَصَاصُ

في الحرم تحريم ما دونه لأن حرمة النفس أعظم والانتهاك بالقتل أشد ولأن الحد فيما دون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يُمنع منه؛ وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء عملاً بعدم الأدلة.

ولا يخفى أن الحكم للأخص حيث صح أن سفك الدم لا ينصرف إلا إلى القتل.

(قلت) ولا يخفى أن الدليل خاص بالقتل والكلام من أوله في الحدود فلا بد من حلها على القتل إذ حد الزنى غير الرجم وحد الشرب والقذف يُقام عليه.

٢٥- جَوَازُ الْقَتْلِ صَبْرًا

١٢١٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ صَبْرَاءَ».

أخرجه أبو داود في المراسيل (٣٣٧)، ورجاله ثقات.

(وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه) هو أبو عبد الله

(بن جبير) بضم الجيم وفتح الباء الموحدة فمشاة فراء الأسدي مول بني والبة بطن من بني أسد بن خزاعة كوفي أحد علماء التابعين.

سمع ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأنسا وأخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب.

قتله الحجاج سنة خمس وتسعين في شعبان منها ومات الحجاج في رمضان من السنة المذكورة

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ صَبْرَاءَ) في القاموس: صَبْرُ الإنسان وغيره على القتل أن يُحبس ويرمى حتى يموت. وقد قتله صبراً وصبراً عليه؛ ورجل صبوراً مصبوراً للقتل انتهى

(أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدي والنضر بن الحارث وعقبه بن أبي معيط، ومن قال بذكر «طعيمة»: المطعم بن عدي فقد صحف كما قاله المصنف.

وهذا دليل على جواز قتل الصبر

بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذه القصص.

ودُخِبَ الجنهور من السلف والخلف وهو قول الهاديونية إلى أنه لا يُستوفى فيها حد لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ ذَكَرَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧] ولقوله ﷺ: «لَا يُسْفَكُ بِهَا دَمٌ».

وأجابوا عما احتج به الأولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مُقيدة بما ذكرناه من الحديث وهو متأخر فإنه في يوم الفتح بعد شرعية الحدود.

وأما قتل ابن خطيل ومن ذكر معه فإنه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله ﷺ واستمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر وقد قتل ابن خطيل وقت الضحى بين زمزم والمقام: وهذا الكلام فيمن ارتكب حداً في غير الحرم ثم التجأ إليه.

وأما إذا ارتكب إنسان في الحرم ما يوجب الحد فاختلف القائلون بأنه لا يُقام فيه حد.

فذهب بعض الهاديونية أنه يُخرج من الحرم ولا يُقام عليه الحد وهو فيه.

وخالف ابن عباس فقال: من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم. رواه أحمد عن طائوس عن ابن عباس.

وذكر الأثر عن ابن عباس أيضاً: من أحدث حدثاً في الحرم أقيم عليه الحد ما أحدث فيه من شيء والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] ودل كلام ابن عباس رضي الله عنهما أنه يُقام.

وفرقوا بينه وبين المنتجى إليه بأن الجاني فيه هاتك لحرمته والمنتجى معظم لها ولأنه لو لم يُقم والحد على من جنى فيه من أهله لعظم الفساد في الحرم وأدى إلى أن من أراد الفساد قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما تقاضاه شهوته.

وأما الحد بغير القتل فيما دون النفس من القصاص فيه خلاف أيضاً.

فذهب أحمد في رواية أنه يُستوفى لأن الأدلة إنما وردت فيمن سفك الدم وإنما ينصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريمه

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ عليه السلام بِرِجَالٍ ثَقَاتٍ وَفِي بَعْضِهِمْ مَقَالٌ «لَا يُقْتَلَنَّ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا» [الحاكم (٢٧٥/٤)] قَالَهُ عليه السلام بَعْدَ قَتْلِ ابْنِ خَطْلٍ يَوْمَ الْفَتْحِ.

٢٦- جواز مفادة المسلم بالمشرك

١٢١٥- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مُشْرِكٍ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ (١٥٦٨)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٤١).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مُفَادَةِ الْمُسْلِمِ الْأَسِيرِ بِأَسِيرٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَلِلَّ هَذَا ذَهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجُوزُ الْمَفَادَةُ وَيَتَعَيَّنُ إِمَّا قَتْلُ الْأَسِيرِ أَوْ اسْتِزْقَاؤُهُ. وَزَادَ مَالِكٌ: أَوْ مُفَادَاتُهُ بِأَسِيرٍ.

وَقَالَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا تَجُوزُ الْمَفَادَةُ بِغَيْرِهِ أَوْ بِمَالٍ أَوْ قَتْلِ الْأَسِيرِ أَوْ اسْتِزْقَاؤِهِ. وَقَدْ «وَقَعَ مِنْهُ عليه السلام قَتْلُ الْأَسِيرِ» كَمَا فِي قِصَّةِ عَقَبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، (سيرة ابن هشام: ٣٤٧/٢) وَفِدَاؤُهُ بِالْمَالِ كَمَا فِي أَسَارَى بَدْرِ رَدَ (٢٦٩١)، وَالْمَنْ عَلَيْهِ كَمَا مِنْ عَلَى أَبِي عَزَّةٍ يَوْمَ بَدْرِ عَلَى أَنَّ لَا يُقَاتِلُ فَعَادَ إِلَى الْقِتَالِ يَوْمَ أُحُدٍ فَاسْرَهُ وَقَتْلَهُ فِي حَقِّهِ «لَا يُلْغِغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مُرْتَدِّينَ» [البخاري (٦١٣٣)]، مُسْلِمٌ (٢٦٩٨) وَالْاسْتِزْقَاؤُ وَقَعَ مِنْهُ عليه السلام لِأَهْلِ مَكَّةَ ثُمَّ اعْتَقَهُمْ.

٢٧- تحريم الدماء بالإسلام

١٢١٦- وَعَنْ صَخْرِ بْنِ الْعَيْلَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَخْرَجُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٦٧)، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ.

(وعن صخر) بالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ فَرَاءٌ

(ابن العيلة) بالعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مُفْتَوَحَةٌ وَسُكُونُ الْمُنَاةِ التَّخْنِيزُ وَيُقَالُ ابْنُ أَبِي الْعَيْلَةِ

عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ وَحَدِيثُهُ عَنْهُمْ، رَوَى عَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَخْرَجُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ) وَفِي مَعْنَاهُ الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٩٩)]، مُسْلِمٌ (٢٠) «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَلِذَا قَالُواهَا أَخْرَجُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» الْحَدِيثُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ حَرَّمَ دَمُهُ وَمَالُهُ وَلِلْعُلَمَاءِ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ.

قَالُوا: مَنْ أَسْلَمَ طَوْعًا مِنْ ذُوْنِ قِتَالٍ مَلَكَ مَالَهُ وَأَرْضَهُ وَذَلِكَ كَارِضِ الْيَمَنِ.

وَأَنْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْقِتَالِ فَإِلْسَالُهُمْ قَدْ عَصَمَ دِمَاءَهُمْ.

وَأَمَّا أَمْوَالُهُمْ فَالْمُتَقُولُ غَنِيمَةٌ وَغَيْرُ الْمَقُولِ فِيهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي صَارَتْ فَيْسًا لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى أَقْوَالٍ.

(الْأَوَّلُ) لِلْمَلِكِ وَنَصَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ أَنَّهَا تُكُونُ وَقَفًا يُقَسَّمُ خَرَاجُهَا فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَأَرْزَاقِ الْقَاتِلَةِ وَبِنَاءِ الْقَنَاطِرِ وَالْمَسَاجِدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سُبُلِ الْخَيْرِ إِلَّا أَنْ يَرَى الْإِمَامُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ أَنَّ الْمصلحةَ فِي قِسْمَتِهَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَيَبْهَ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَكَانَتْ عَلَيْهِ سِيرَةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَنَازَعَ فِي ذَلِكَ بِلَالٌ وَأَصْحَابُهُ وَقَالُوا لِعُمَرَ: اقْسِمِ الْأَرْضَ الَّتِي فَتَحَوْهَا فِي الشَّامِ. وَقَالُوا لَهُ: خُذْ خُمْسَهَا واقْسِمْنَا. فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا غَيْرُ الْمَالِ وَلَكِنْ أَحْسُهُ فَيْسًا يَجْرِي عَلَيْكُمْ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ وافق سَائِرُ الصَّحَابَةِ عُمَرَ رضي الله عنه.

وَكَذَلِكَ جَرَى فِي فَتُوحِ مِصْرَ وَأَرْضِ الْعِرَاقِ وَأَرْضِ فَارَسَ وَسَائِرِ الْبِلَادِ الَّتِي فَتَحَوْهَا عُنْوَةً فَلَمْ يَقْسَمْ مِنْهَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ قَرْيَةً وَاحِدَةً.

ثُمَّ قَالَ: وَوَاقِفُهُ عَلَى ذَلِكَ جُمْهُورُ الْأَثَمَةِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ بَقَائِهَا بِلا قِسْمَةٍ

فَظَاهِرٌ مِنْهُ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ وَأَكْثَرَ نُصُرِهِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ فِيهَا تَحْيِيرٌ مَصْلَحَةٌ لَا تَحْيِيرٌ شَهْوَةٌ، فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ

الْمَطْعَمِ بْنِ عَدِيٍّ إِلَى مَكَّةَ فَإِنَّ الْمَطْعَمَ بْنَ عَدِيٍّ أَمَرَ أَوْلَادَهُ الْأَرْبَعَةَ فَلَبِسُوا السِّلَاحَ وَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِنْدَ الرُّكْنِ مِنَ الْكَعْبَةِ فَبَلَغَ ذَلِكَ قُرَيْشًا فَقَالُوا لَهُ: أَنْتَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا تُخْضِرُ ذِمَّتَكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْبَيْدَ الَّتِي كَانَتْ لَهُ أَنَّهُ اعْظَمُ مَنْ سُمِيَ فِي تَقْضِي الصَّحِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ كَتَبَتْهَا قُرَيْشٌ فِي قِطْعَةٍ بَنِي هَاشِمٍ وَمِنْ مَعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حِينَ حَصَرُوهُمْ فِي الشُّعْبِ وَكَانَ الْمَطْعَمُ قَدْ مَاتَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ أَخْذِ الْفِدَاءِ مِنَ الْأَسِيرِ وَالسُّمُوحَةُ بِهِ لَشَفَاعَةِ رَجُلٍ عَظِيمٍ وَأَنَّهُ يُكَافَأُ الْحَسَنُ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا.

٢٩- انْفِسَاخُ نِكَاحِ الْمَسِيئَةِ

١٢١٨- «وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فَتَحَرَّجُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» - (الآيَةُ [النساء: ٢٤]).

أُخْرِجَتْ مُسْلِمٌ (١٤٥٦).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ: أُوطَاسٌ وَادٍ فِي دِيَارِ هَوَازِنَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى انْفِسَاخِ نِكَاحِ الْمَسِيئَةِ فَلَا مَسْتَبَاحَ عَلَى هَذَا مُتَّصِلٍ.

وَالِى هَذَا دَعَبَتِ الْهَادُوَّةُ وَالشَّافِعِيُّ. وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ سَوَاءٌ سُبِيَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ لَا.

وَدَلَّتْ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ الرُّطْبَةِ وَلَوْ قَبْلَ إِسْلَامِ الْمَسِيئَةِ سَوَاءً كَانَتْ كِتَابِيَّةً أَوْ وَثِيَّةً إِذِ الْآيَةُ عَامَّةٌ وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ رضي الله عنه عَرَضَ عَلَى سَبَايَا أُوطَاسٍ الْإِسْلَامَ وَلَا أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ أَنَّهَا لَا تَوَطَأُ مَسِيئَةً حَتَّى تُسَلَّمَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَاخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٦٤) مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبِيَّاتِ بْنِ سَارَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ وَطْءَ السَّبَايَا حَتَّى

لِلْمُسْلِمِينَ قَسَمَتْهَا قَسَمَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يَقْفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقْفَهَا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ قَسَمَةُ الْبَعْضِ وَوَقَفَ الْبَعْضُ فَعَلَهُ.

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ فَإِنَّهُ قَسَمَ أَرْضَ قُرَيْظَةَ وَالنُّضَيْرَ وَتَرَكَ قَسَمَةَ مَكَّةَ وَقَسَمَ بَعْضَ خَيْبَرَ وَتَرَكَ بَعْضَهَا لِأَنْبُوئِهِ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

وَفَقَّهَ الْهَادُوَّةُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُخْتَارٌ فِيهَا بَيْنَ الْأَصْلَحِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ: إِمَّا الْقِسْمَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ أَوْ يَتْرُكُهَا لِأَهْلِهَا عَلَى خَرَاجٍ أَوْ يَتْرُكُهَا عَلَى مُعَامَلَةٍ مِنْ غَلَّتِهَا أَوْ مِنْ بَهَا عَلَيْهِمْ. قَالُوا: وَقَدْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ.

٢٨- جَوَارِزُ تَرْكِ أَخْذِ الْفِدَاءِ مِنَ الْأَسِيرِ لَشَفَاعَةِ فِيهِ

١٢١٧- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَى لَتَرَكْتَهُمْ لَهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٣٩).

(وَعَنْ جُبَيْرٍ بِالْجَمْعِ وَالْمَوْحَدَةِ وَالرَّاءِ مُصْفَرًّا

(ابْنُ مُطْعِمٍ) بِزَنْدَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَيْ ابْنِ عَدِيٍّ.

وَجُبَيْرٌ صَحَابِيٌّ عَارَفٌ بِالْأَنْسَابِ كَانَ عَارِفًا بِالْأَنْسَابِ. قِيلَ: إِنَّهُ أَخَذَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا) هُوَ وَالِدُ جُبَيْرِ الْمَذْكُورِ هُنَا (ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَى) جَمْعُ نَتْنٍ بِالنُّونِ وَالْمَتْنَةُ الْفَوْقِيَّةُ

(لَتَرَكْتَهُمْ لَهُ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ الْمَرَادُ بِهِمْ أَسَارَى بَدْرٍ وَصَفَهُمْ بِالنَّتَنِ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْكِ كَمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَشْرِكِينَ بِالنَّجَسِ.

وَالْمَرَادُ لَوْ طَلَبَ مِنِّي تَرْكُهُمْ وَإِطْلَاقَهُمْ مِنَ الْأَسْرِ بِغَيْرِ فِدَاءٍ لَفَعَلْتُ ذَلِكَ مُكَافَأَةً لَهُ عَلَى يَدِ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ دَخَلَ ﷺ فِي جَوَارِ

يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ».

فجعل للتحريم غايةً واحدةً وهي وضع الحمل ولم يذكر الإسلام وما أخرجه في السنن [د (٢١٥٨)] مرفوعاً «لا يجبل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها» ولم يذكر الإسلام وأخرجه أحمد (١٠٨/٤).

وأخرج أحمد (١٠٩/٤) أيضاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينجح شيئاً من السبا حتى تبيض حنثته» ولم يذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسبية في حديث واحد. ولقد ذهب إلى ذلك طائفة وغيره.

وذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى أنه لا يجوز وطء المسبية بالملك حتى تسلم إذا لم تكن كنيّةً، وسبايا أوطاس هن وثنيات فلا بدّ عندهن من التأويل بأن حلّهن بعد الإسلام، ولا يتم ذلك إلا لجرد الدعوى فقد عرفت أنه لم يأت بشرطية الإسلام.

٣٠- جواز التنفيل للجيش

١٢١٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ، قَبِلَ نَجْدًا، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سَهْمَانُهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٣١٣٤)، مسلم (١٧٤٩)].

[وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعث رسول الله ﷺ سريةً، بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الباء.

] وأنا فيهم قبل يكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي جهة (نجد لغنموا إبلا كثيرة وكانت سهمانهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب

(التي عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) السرية: قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه وهي من مائة إلى خمسمائة، والسرية: التي تخرج بالليل والسرية: التي تخرج بالنهار.

والمراد من قوله «سَهْمَانُهُمْ» أي انصباؤهم أي أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر أعني اثني عشر بعيراً والنفل زيادة يُزَادَعُ الغازي على نصيبه من الغنم.

وقوله (تقلوا) مبني للمجهول فيحتمل أنه نقلهم أميرهم وهو أبو قتادة. ويحتمل أنه النبي ﷺ.

وظاهر رواية اللبث عن نافع عند مسلم (١٧٤٩) (٣٦) أن القسم والتنفيل كان من أمير الجيش وقرّر النبي ﷺ ذلك لأنه قال: ولم يُعَيِّرْ النبي ﷺ.

وأما رواية ابن عمر عند مسلم [(١٧٤٩) (٣٧)] أيضاً بلفظ «وَنَفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا».

فقد قال النووي: نسب إلى النبي ﷺ لما كان مقرراً لذلك ولكن الحديث عند أبي داود (٢٧٤٣) بلفظ «فَأَصَبْنَا بَعْمًا كَثِيرًا وَأَعْطَانَا أَمِيرُنَا بَعِيرًا بَعِيرًا لِكُلِّ إِنْسَانٍ ثُمَّ قَدِمْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَسَمَ بَيْنَنَا غَنِيمَتَنَا فَأَصَابَ كُلُّ رَجُلٍ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا بَعْدَ الْخُمْسِ» فدل على أن التنفيل من الأمير والقسم منه ﷺ.

وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي ﷺ ثم بعد الوصول قسم النبي ﷺ بين الجيش وتولى الأمير قبض ما هو للسرية جملة ثم قسم ذلك على أصحابه، فمن نسب ذلك إلى النبي ﷺ فيكون الذي قسم أولاً، ومن نسب ذلك إلى الأمير فإعتبار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخرًا.

وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليه بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه ﷺ.

في هذه القصّة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك: إنه يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ التَّنْفِيلُ بِشَرْطٍ مِنَ الْأَمِيرِ بَأَن يَقُولَ: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ كَذَا.

قال: لأنه يكون القتال للدنيا فلا يجوز - يرويه قوله ﷺ «مَنْ قَتَلَ قِتَالًا فَلَهُ سَلْبُهُ» [خ (٢١٠٠)، م (١٧٥١)] سواء قاله ﷺ قبل القتال أو بعده فإنه تشرع عام إلى يوم القيامة.

وأما لزوم كون القتال للدنيا فالعمدة الباعث عليه فإنه لا

وَقَعَّتِ الْهَادِيَةُ وَالْحَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْفَرَسَ لَهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ لَمَّا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ أَبِي دَاوُدَ بَلْفِظَ «فَأَعْطَى لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ مُجْمَعِ بْنِ جَارِيَةَ أَحْمَدَ (٤٢٠/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٦) وَلَا يُقَاوَمُ حَدِيثَ الصَّحِيحَيْنِ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا حَضَرَ بَفَرَسَيْنِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يُسَهَّمُ إِلَّا لْفَرَسٍ وَاحِدٍ وَلَا يُسَهَّمُ لَهَا إِلَّا إِذَا حَضَرَ بِهَا الْقِتَالُ.

٣٢- لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ

١٢٢١- وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٣)، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ [شرح معاني الآثار] (٢٤٢/٣).

(وَعَنْ مَعْنٍ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، هُوَ أَبُو يَزِيدَ مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ السُّلَمِيُّ بَضَمَ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةَ.

لَهُ وَلِأَبِيهِ وَلِجَدِّهِ صُحْبَةٌ شَهِدُوا بَدْرًا كَمَا قِيلَ وَلَا يَعْلَمُ مِنْ شَهِدٍ بَدْرًا هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدُّهُ غَيْرُهُمْ وَقِيلَ لَا يَصْحُ شُهُودُهُ بَدْرًا. يَعُدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ.

(ابْنُ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا تَقْلُ» بَفَتْحِ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ) هُوَ الْغَنِيمَةُ (الْأَبْعَدُ الْخُمْسِ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ الْمُرَادُ بِالْقَلِّ: هُوَ مَا يَزِيدُهُ الْإِمَامُ لِأَحَدٍ الْغَانِمِينَ عَلَى نَصَبِهِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ. وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْقِسْمَةِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ وَحْدَيْهِ مَعْنٍ هَذَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

بَلْ غَايَةُ مَا دُلَّ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُخْمَسُ الْغَنِيمَةُ قَبْلَ التَّنْفِيلِ مِنْهَا. وَتَقْدَمُ مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَخْبَارِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيلَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ التَّنْفِيلِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ مِنَ الرَّبْعِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ:

يَصِيرُ قَوْلُ الْإِمَامِ: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ كَذَا قِتَالُهُ لِلدُّنْيَا بَعْدَ الْإِعْلَامِ لَهُ أَنَّ الْجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ جَاهِدٍ يَتَكُونُ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا.

فَمَنْ كَانَ قَصْدُهُ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ لَمْ يَضُرَّهُ أَنْ يُرِيدَ مَعَ ذَلِكَ الْمَغْنَمَ وَالْاِسْتِرْزَاقَ كَمَا قَالَ ﷺ «وَجِيلٌ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي» [أَحْمَدُ (٥٠/٢)، أَبُو دَاوُدَ (٤٠٣١)].

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَكُونُ التَّنْفِيلُ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ أَوْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ؟

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَكْثَرُ مَا رَوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيلَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ.

٣١- مَا يُسَهَّمُ لِلرَّاجِلِ وَالْفَرَسِ

١٢٢٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٦٣)، مسلم (١٧٦٢)]. وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ. وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٧٣٣): أَسْهَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْهَمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ، وَسَهْمًا لَهُ.

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمَرَ (قَالَ) «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ وَلِأَبِي دَاوُدَ) أَيِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

(أَسْهَمَ لِلرَّجُلِ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْهَمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ وَسَهْمًا لَهُ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسَهَّمُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ ثَلَاثَةَ سَهَامٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ لَهُ سَهْمٌ وَلِفَرَسِهِ سَهْمَانِ.

وَالِهُوَ ذَهَبُ النَّاصِرِ وَالْقَاسِمُ وَمَالِكٌ وَالثَّانِفِيُّ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ سَهْمًا فَكَانَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهَمٍ».

وَلَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (كَبَرَى: ١/٤٤٣٤/٣) مِنْ حَدِيثِ «الرُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَسْهَمٍ سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ وَسَهْمًا لَهُ وَسَهْمًا لِفَرَسَيْهِ» يَعْنِي مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٣- التّفيل بالثلث

١٢٢٢- وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاةِ وَالثَّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ».

رواه أبو داود (٢٧٥٠)، وصححه ابن الجارود (١٠٧٩) وابن حبان (٤٨٣٥) والحاكم (١٣٣٢).

(وعن حبيب بن مسلمة) بالحاء المهملة المفتوحة وموحّدتين بينهما مشاة نخيئة، هو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة مجاهدته لهم، ولأه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية وأذربيجان وكان فاضلاً مجاب الدعوة.

مات بالشام أو بآرمينية سنة اثنتين وأربعين.

قال: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاةِ» بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة.

(والثلث في الرجعة. رواه أبو داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم).

دل الحديث أنه ﷺ لم يجاوز الثلث في التّفيل.

وقال آخرون: لإمام أن يُنقل السّريّة جميع ما غنمت لقوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] ففوضها إليه ﷺ.

والحديث لا دليل فيه على أنه لا يُنقل أكثر من الثلث.

واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر: إنه ﷺ بين البداء والقول حين فضل إحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهور عند دخولهم وضعفه عند خروجهم ولأنهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسّير والإمعان في بلاؤ العدو واجمّ وهم عند القبول تضنّف دوابهم وابدانهم وهم أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم لطول عهديهم بهم وحبهم للرجوع فبرى أنه زادهم في القبول لهذه العلّة والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر: هذا ليس بالبين؛

لأن فحواه يؤهم أن الرجعة هي القبول إلى أوطانهم وليس هو معنى الحديث.

والبداء إنما هي ابتداء السّفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة العسكر فإذا وقعت بطاعة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه فإن قتلوا من الغزوة ثم رجعوا فارقموا بالعدو ثانية كان لهم ثلث الغزوة لأن نهوضهم بعد القبول أشدّ لكون العدو على حذر وحزم انتهى. وما قاله هو الأقرب والله سبحانه أعلم.

٣٤- التّفيل حسب المصلحة

١٢٢٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قِسْمَةِ عَامَةِ الْجَيْشِ».

نُقِلَ عَلَيْهِ الْبَحَارِيُّ (٣١٣٥)، مسلم (١٧٥٠).

فيه أنه ﷺ لم يكن يُنقل كل من يعث بل بحسب ما يراه من المصلحة في التّفيل.

٣٥- ما لا يُعدّ من الغلول

١٢٢٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كُنَّا نُنْصِبُ فِي مَغَارِنَا الْقَسَلِ وَالْعَيْبَ، فَتَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ».

رواه البخاري (٣١٥٤) وأبو داود (٢٧٠١): «لَمْ يَأْخُذْ بِهِ الْخَسَنُ».

وصححه ابن حبان (٤٨٢٥).

(وعنه) أي ابن عمر قال: «كُنَّا نُنْصِبُ فِي مَغَارِنَا الْقَسَلِ وَالْعَيْبَ فَتَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ». رواه البخاري وأبو داود أي عن ابن عمر (لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمْ الْخَسَنُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ).

لا نرفعه: لا نعمله على سبيل الإذخار أو لا نرفعه إلى من يتولى أمر الغنمة ونستأذنه في أكليها أكلها بما علم من الإذن في ذلك.

ودَهَبَ الجمهور إلى أنه يجوز للغنمين أخذ القوت وما

يُصْلَحُ بِهِ وَكُلُّ طَعَامٍ أُغْنِيَهُ أَكْلُهُ عُمُومًا وَكَذَلِكَ عِلْفُ الدُّوَابِّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ سِوَاهُ كَانَ يَأْذِنُ الْإِمَامُ أَوْ بَغَيْرِ إِذْنِهِ.

وَدَلِيلُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَالْبُخَارِيُّ (٤٢١٤هـ)، «مُسْلِمٌ» (١٧٧٢هـ) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُغْفَلٍ «قَالَ أَصَبْتُ جِرَابَ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي مِنْهُ أَحَدًا فَالْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسِمُ».

وَعَنْهُ الْأَحَادِيثُ مُخَصَّصَةٌ لِأَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْغُلُولِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا:

٣٦- طَعَامُ الْوَاحِدِ لَا يُعَدُّ مِنَ الْغُلُولِ

١٢٢٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٤هـ) وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَارُونَ [الْمَقْسِيُّ] (١٠٧٢هـ) وَالْعَاكِمُ (٢٦٠٢هـ).

فَأَنَّهُ وَاضِحٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى اخْتِاخِ الطَّعَامِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَقَبْلَ التَّخْمِيسِ قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ

وَأَمَّا سِلَاحُ الْعَدُوِّ وَدَوَابُّهُمْ فَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا فِي جَوَازِ اسْتِعْمَالِهَا.

فَلَمَّا إِذَا انْقَضَتْ الْحَرْبُ فَالْوَاجِبُ رُدُّهَا فِي الْمَغْنَمِ.

وَأَمَّا الثِّيَابُ وَالْحَرْثُ وَالْأَدَوَاتُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّهُ إِذَا احتَاجَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا لِحَاجَةٍ ضَرُورِيَّةٍ كَانَ لَهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِثْلُ أَنْ يَشُدَّ الْبِرْدَ فَيَسْتَدْفِي بِشَوْبٍ وَيَتَقَوَّى بِهِ عَلَى الْمَقَامِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ مُرْصِدًا لَهُ لِقِتَالِهِمْ.

وَسئلُ الْأَوَزَاعِيُّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَلْبَسُ الثَّوْبَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْمَوْتَ.

(قُلْتُ):

٣٧- جَوَازُ الرُّكُوبِ وَلِبْسِ الثِّيَابِ مِنَ الْفِيءِ دُونَ

إِتْلَافٍ

١٢٢٦- وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَغْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٥٩هـ) وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ (٢٤٨٠هـ)، وَرِجَالُهُ لَا يَأْسُ بِهِمْ.

يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الرُّكُوبِ وَلِبْسِ الثَّوْبِ وَإِنَّمَا يَتَرَجَّعُ النَّهْيُ إِلَى الْإِعْجَافِ وَالْإِخْلَاقِ لِلثَّوْبِ فَلَوْ رَكِبَ مِنْ غَيْرِ إِعْجَافٍ وَلِبْسَ مِنْ غَيْرِ إِخْلَاقٍ وَإِتْلَافٍ جَازٌ.

٣٨- إِجَارَةُ الْمُسْلِمِ

١٢٢٧- وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٠٩/٦هـ) وَأَحْمَدُ (١٩٥/١هـ). وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

(وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ) بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يُجِيرُ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ يَنْهَمَا مُنْأَةً تَحِيَّةً مِنَ الْإِجَارَةِ وَهِيَ الْأَمَانُ

(عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاحِدٌ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ الْحُجَّاجَ بْنَ أَرْطَاةَ وَلَكِنَّهُ يُجِيرُ ضَعْفٌ:

١٢٢٨- وَلِلْطَّيَالِسِيِّ [مُسْنَدُهُ (١٠٦٣هـ)] مِنْ حَدِيثِ

عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ»

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالطَّيَالِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ» وَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبُخَارِيُّ (٢٧٥٥هـ)، مُسْلِمٌ (١٣٧٠هـ)] وَهُوَ:

٣٩- إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

١٢٢٩- عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ

يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ».

١٢٣١- وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ،
حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٦٧).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٢/١) بِزِيَادَةٍ: «لَنْ عَشْتِ إِلَى قَابِلٍ»
وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٣٠٥٣)، مسلم (١١٣٧)] مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ:
أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٠٨/٩) مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَفَحَصَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى
أَتَاهُ الثَّلُجُ وَالْيَقِينُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ
فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَاجْلِي يَهُودَ خَيْرًا».

قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَجْلَى يَهُودَ نَجْرَانَ وَفَذَلِكَ أَيْضًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
وَالْمَجُوسِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي
جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» وَهُوَ عَامٌّ لِكُلِّ دِينٍ وَالْمَجُوسُ بِمَحْصُورِهِمْ حُكْمُهُمْ
حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَأَمَّا حَقِيقَةُ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَقَالَ مَجْدُ الدِّينِ فِي الْقَامُوسِ:
جَزِيرَةُ الْعَرَبِ مَا أَحَاطَ بِهِ بَحْرُ الْهِنْدِ وَبَحْرُ الشَّامِ ثُمَّ دَجَلَةُ
وَالْفَرَاتُ، أَوْ مَا بَيْنَ عَدْنِ أَيْنَ إِلَى أَطْرَافِ الشَّامِ طَوْلًا. وَمِنْ
جُدَّةَ إِلَى أَطْرَافِ رِفْدِ الْعِرَاقِ عَرْضًا انْتَهَى.

وَأُضِيفَتْ إِلَى الْعَرَبِ لِأَنَّهَا كَانَتْ أَوْطَانَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ
وَأَوْطَانُ أَسْلَافِهِمْ وَهِيَ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ.

وَبِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْأَحَادِيثُ مِنْ وَجوبِ إِخْرَاجِ مَنْ لَهُ دِينٌ غَيْرُ
الْإِسْلَامِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا: إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ وَالْمَالِكِيَّ
خَصُّوا ذَلِكَ بِالْحِجَازِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ سَأَلَ مَنْ يُعْطَى الْجَزِيرَةَ أَنْ يُعْطِيَهَا

زَادَ ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُجِيرُ
عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

(عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ».

زَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ: «وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ
أَقْصَاهُمْ» كَالَّذِي لِيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يُجِيرُ إِلَّا أَذْنَاهُمْ فَتَدْخُلُ الْمَرْأَةُ فِي
جَوَارِ إِجَارَتِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَمَا أَفَادَهُ:

١٢٣٠- وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٣٥٧)، مسلم

(٣٣٦)] مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ».

(وَالصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ) بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ، قِيلَ:
اسْمُهَا هَنْدٌ، وَقِيلَ: فَاطِمَةُ وَهِيَ أُخْتُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
ﷺ.

(قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ) وَذَلِكَ أَنَّهَا أَجَارَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ
أَحْبَابِهَا وَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُخْبِرُهُ أَنْ عَلِيًّا أَخَاهَا لَمْ يُجَزَّ
إِجَارَتَهَا فَقَالَ ﷺ (قَدْ أَجَرْنَا) الْحَدِيثُ.

وَالْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى صِحَّةِ أَمَانِ الْكَافِرِ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ
ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى خُرٌّ أَمْ عَبْدٌ أَمْ غَيْرُ مَازُونٍ لِقَوْلِهِ: «أَذْنَاهُمْ»
فَأَنَّهُ شَامِلٌ لِكُلِّ وَضِيعٍ، وَتَعَلَّمَ صِحَّةَ أَمَانِ الشَّرِيفِ بِالْأَوَّلِ
وَعَلَى هَذَا جُمُهورُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ
فَأَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَصِحُّ أَمَانُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ
حَلَمُوا قَوْلَهُ ﷺ لَأُمِّ هَانِيٍّ «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ» عَلَى أَنَّهُ إِجَارَةٌ
مِنَهُ.

قَالُوا: فَلَوْ لَمْ يَمِزْ لَمْ يَصِحَّ أَمَانُهَا وَحَلَّتْ الْجُمُهورُ عَلَى أَنَّهُ
ﷺ أَضَى مَا وَقَعَ مِنْهَا وَأَنَّهُ قَدْ اتَّعَدَّ أَمَانُهَا لِأَنَّهُ ﷺ سَمَاهَا
مُجِيرَةً وَلِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا
يَقُولُهُ بَعْضُ أئمَّةِ الْأَصُولِ أَوْ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ بِقَرِينَةٍ:

ويعبري عليه الحُكْمُ على أن يسكن الحجاز لم يكن له ذلك. والمراد بالحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها كلها.

وفي القاموس: الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليقها فإنها حُجِرَتْ بين نجد وِيَهَامَة أو بين نجد والسرّة أو لأنها اختُجِرَتْ بالحراير الخمس حرّة بني سليم وراقم ولىلى وشوران والنار.

قال الشافعي: ولا أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الذمة من اليمن وقد كانت لها ذمة وليس اليمن بحجاز فلا يجلبهم أحد من اليمن ولا بأس أن يُصالحهم على مقاييمهم باليمن.

(قلت) لا يخفى أن الأحاديث الماضية فيها الأمر بإخراج من دُكِرَ من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب. والحجاز بعض جزيرة العرب.

ورود في حديث أبي عبيدة الأمر بإخراجهم من الحجاز وهو بعض مُسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مُسمياتها بحكم لا يعارض الحكم عليها كلها بذلك الحكم كما قرّر في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا يخصص العام وهذا نظيره.

وليست جزيرة العرب من الفاسط العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء.

وغاية ما أفاده حديث أبي عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الحجاز لأنه دخل إخراجهم من الحجاز تحت الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب ثم أفرّد بالأمر زيادة تأكيد لا أنه تخصيص أو نسخ وكيف وقد كان آخر كلامه ﷺ «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» كما قال ابن عباس أوصى عند موته.

وأخرج البيهقي (٢٠٨/٩) من حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أنه قال «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبر آبائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب».

وأما قول الشافعي: إنه لا يعلم أحداً أجلاهم من اليمن فليس ترك إجلائهم بدليل فإن أعداء من ترك ذلك كثيرة.

وقد ترك أبو بكر ﷺ إجلاء أهل الحجاز مع الاتفاق على وجوب إجلائهم لتغلبهم بجهاد أهل الردّة ولم يكن ذلك دليلاً على أنهم لا يجلون بل أجلاهم عمر ﷺ.

وأما القول بأنه ﷺ أقرهم في اليمن بقوله لمّا «خذ من كلّ حالٍ ديناراً أو عدلته مَقَابِرِيَّ» [أبو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، النسائي (٢٥٠/٥)] فهذا كان قبل أمره ﷺ بإخراجهم فإنه كان عند وفاته كما عرفت.

فالحق وجوب إجلائهم من اليمن لوضوح دليله، وكذا القول بأن تقريرهم في اليمن قد صار إجماعاً سُكُوتِيّاً لا ينهض على دفع الأحاديث فإن السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد أو من خليفة أو غيره من فعل محذور أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع، ولا على جواز ما ترك فإنه إن كان الواقع فعلاً أو تركاً لم تكبر وسكتوا ولم يدلّ سكوتهم على أنه ليس بمنكر لما علم من أن مراتب الإنكار ثلاث باليد أو اللسان أو القلب؛ وانقضاء الإنكار باليد واللسان لا يدل على انتفاؤه بالقلب وحيث لا يدلّ سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال: قد أجمع عليه إجماعاً سُكُوتِيّاً إذ لا يثبت أنه قد أجمع الساكيت إذا علم رضاه حتى يقال رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك إلا علام الغيوب.

وبهذا يعرف بطلان القول بأن الإجماع السُكُوتِيّ حجة ولا أعلم أحداً قد حرّز هذا في ردّ الإجماع السُكُوتِيّ مع وضوحه والحمد لله المنعم المتفضل فقد أوضحناه في رسالته مُسْتَقْلِلَةً فالعجب ممن قال: ومثله قد يفيد القطع.

وكذلك قول من قال: إنه يُحْتَمَلُ أن حديث الأمر بإخراجهم كان عند سكوتهم بغير جزية باطل لأن الأمر بإخراجهم عند وفاته ﷺ؛ والجزية فُرِضَتْ في التاسعة من الهجرة عند نزول «براءة» فكيف يتم هذا، ثم إن عمر أجلى أهل نجران وقد كان صالحهم ﷺ على مالٍ واسع كما هو معروف وهو جزية.

والتكليف لتقرير ما عليه الناس ورد ما ورد من النصوص بمثل هذه التأويلات مما يطيل تعجب الناظر المنصف.

قال النووي: قال العلماء رحمهم الله تعالى: ولا يمنع

وما بقي يجعله في الكراع) بالراء والعين المهملة بزنة غراب اسم لجميع الخيل.

(والسلاح عذة في سبيل الله تعالى. متفق عليه).

بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعهم النبي ﷺ بعد قدومه إلى المدينة على أن لا يحاربوه وأن لا يعينوا عليه عدوة وكانت أموالهم ونخلهم ومنازلهم بناحية المدينة فنكسوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قريش فحالفهم وكان ذلك على رأس ستة أشهر من واقعة بدر كما ذكره الزهري.

وذكر ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان بعد قصة أحد وبئر معونة وخرج إليهم النبي ﷺ يستعينهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية الضمري من بني عامر فجلس النبي ﷺ إلى جنب جدار لهم فتمالوا على إلقاء صخرة عليه من فوق ذلك الجدار وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأتاه الخبر من السماء فقام مظهرًا أنه يقضي حاجة وقال لأصحابه: لا تبرحوا ورجع مسرعاً إلى المدينة فاستبطأ أصحابه فآخبروا أنه رجع إلى المدينة فلبقوا به فامر بحريهم والمسير إليهم فتحصنوا فامر بقطع النخل والتحريق وحاصرهم ست ليال، وكان ناس من المنافقين بعثوا إليهم أن أثبتوا أو تمنعوا فإن قوتكم قاتلنا معكم فترصوا فذلف الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم، فسألوا أن يجلو من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصرخوا على ذلك إلا الحلقة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام فقات وهي السلاح - فخرجوا إلى أذرعات وأريحا من الشام وآخرون إلى الحيرة ولحق آل أبي الحقيق وآل جهمي بن أخطب بخير وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال الله تعالى: ﴿أَوَّلَ الْخَشْرِ﴾ [الحشر: ٢] والخشر الثاني من خير في أيام عمر رضي الله عنه. وقوله: «وما أفاء الله على رسوله» أي ما أخذ بغير قتال.

قال في نهاية المجتهد (٣٧٦/٢): إنه لا خمس فيه عند جمهور العلماء.

وأما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب لأن بني النضير كانت على ميلين من المدينة فمشوا إليها مشاة غير رسول الله

الكفار من التردد مسافرين إلى الحجاز ولا يمتكون فيه أكثر من ثلاثة أيام.

قال الشافعي ومن وافقه: إلا مكة وحرمتها فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال.

فإن دخل في خفية وجب إخراجها فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وحجته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(قلت) ولا يخفى أن البانين هم من الجوس والمجوس حكمهم حكم أهل الكتاب لحديث: «سئوا بهم سنة أهل الكتاب» (الوطا: ٢٧٨/١) فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب.

وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت «لا يجتمع دينان في أرض العرب».

٤٠ - جواز ادخار قوت سنة

١٢٣٢ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النضير مما أفاء الله على رسوله، مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت للنبي ﷺ خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنة، وما بقي يجعله في الكراع والسلاح، عذة في سبيل الله عز وجل».

متفق عليه [بخاري (٢٩٠٤)، مسلم (١٧٥٧)].

(وعنه) أي عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها ثمانية تخية).

(ما أفاء الله على رسوله) ما لم يوجف (الإيصال من الوجف وهو السير السريع).

(عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء: الإبل.

(فكانت للنبي ﷺ خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنة)

(١٢٠١٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٧٧)

وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْحَيَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَمَشَاةُ نَحْيَةٍ فَيَنْ مَهْمَلَةً فِي «النَّهَابَةِ»: لَا انْقَضَتْهُ (بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبَسُ الرُّسُلَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْسَانِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى حِفْظِ الْعَهْدِ وَالْوَفَاءِ بِهِ وَلَوْ لِكَافِرٍ. وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ الرُّسُلُ بَلْ يُرَدُّ جَوَابُهُ فَكَانَ وَصُولُهُ أَمَانًا لَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْبَسَ بَلْ يُرَدُّ.

٤٣- حَكْمُ الْأَرْضِ الْمَفْتُوحَةِ

١٢٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتُمُوهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، فَإِنْ خُمِسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٥٦)

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَرْيَةِ الْأُولَى هِيَ الَّتِي لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ بِحَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ بَلْ أَجْلَبِي عَنْهَا أَهْلُهَا وَصَالِحُوا فَيَكُونُ سَهْمُهُمْ فِيهَا أَيُّ حَقِّهِمْ مِنَ الْعَطَاءِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْفِيءِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالثَّانِيَةِ مَا أَخَذَتْ عَنْوَةً فَيَكُونُ غَنِيمَةً يَخْرُجُ مِنْهَا الْخُمْسُ وَالْبَاقِي لِلغَنَائِمِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «هِيَ لَكُمْ» أَيُّ بَاقِيهَا وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْخُمْسَ فِي الْفِيءِ».

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَ الشَّافِعِيِّ قَالَ بِالْخُمْسِ فِي الْفِيءِ».

لَا يَنْفَعُ فَإِنَّهُ رَكِبَ جَلًّا أَوْ حِمَارًا وَلَمْ تَنْلِ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَشَقَّةً فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: (كَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ) أَيُّ نَمَا اسْتَبَقَاهُ لِنَفْسِهِ. وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْرُضُ لَهُمْ نَفَقَةُ سَنَةٍ وَلَكِنَّهُ كَانَ يُنْفَقُ قَبْلَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ فِي وَجُوهِ الْخَيْرِ وَلَا يَتِمُّ عَلَيْهِ السَّنَةُ وَلِهَذَا تُوَفِّيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدَرَعَهُ مَرْهُونَةً عَلَى شَعِيرٍ اسْتَدَانَهُ لِأَهْلِهِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ ادِّخَارِ قُوَّةِ سَنَةٍ وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ.

وَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْادِّخَارِ ثَمَّا يَسْتَغْلُظُ الْإِنْسَانُ مِنْ أَرْضِهِ.

وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ السُّوقِ وَيُدْخِرَهُ فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ ضَيْقِ الطَّعَامِ لَمْ يَحِزْ بَلْ يَشْتَرِي مَا لَا يَحْصُلُ بِهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَقُرُوتِ أَيَّامٍ أَوْ شَهْرٍ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ سَعَةٍ اشْتَرَى قُوَّةَ السَّنَةِ وَقَدْ أَلْفَصِلُ نَقْلَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

٤١- قِسْمُ جِزءٍ مِنَ النَّفْلِ

١٢٣٣- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَأَصَبْنَا فِيهَا غَنَمًا، فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغَنَمِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٧)، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ.

الْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَى التَّنْفِيلِ وَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ فِيهِ فَلَوْ ضُمَّهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا لَكَانَ أَوْلَى.

٤٢- حِفْظُ الْعَهْدِ وَالْوَفَاءُ بِهِ

١٢٣٤- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبَسُ الرُّسُلَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٨) وَالتَّيْسَانِيُّ وَكَرَى، كَمَا فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ

(قلت) لأن رواية عبد الرحمن موصولة وصحيحة ورواية ابن عباس هي عن مجوسي لا تقبل اتفاقاً.

وأخرج الطبراني «الكبير» (٤٣٧/١٩) عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ «سُئِلُوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وأخرج البيهقي (١٩١/٩) عن المغيرة في حديث طويل سمع فارس وقال فيه «فَأَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ أَنْ تَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَتَحْذَهُ أَوْ تَزُدُوا الْجِزْيَةَ» وَكَانَ أَهْلُ فَارَسِ مَجُوساً.

فدللت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموماً ومن أهل هجر خصوصاً كما دللت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى.

قال الخطابي: وفي امتناع عمر ﷺ من أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر، دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الأوزاعي وإنما تقبل من أهل الكتاب.

وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم:

فذهب الشافعي في أغلب قوله إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروي ذلك عن علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقال أكثر أهل العلم: إنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى.

(قلت) قدمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دللناه حديثاً بريده ولا يخفى أن في قوله «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» ما يشعر بأنهم ليسوا بأهل كتاب. ويدل لما قدمناه:

٢- جواز أخذ الجزية من العرب

١٢٣٧- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّ النَّبِيَّ

٣٨- كتاب الجزية والهدنة

الأنطهر في الجزية أنها مأخوذة من الإجزاء لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة ديو.

(والهدنة) هي مشاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة. ومشروعية الجزية سنة تسع على الأنطهر وقيل: سنة ثمان.

١- أخذ الجزية من مجوس هجر

١٢٣٦- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا - يَعْنِي الْجِزْيَةَ - مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ».

رواه البخاري (٣١٥٧).

وله طريق في الموطأ (ص ١٨٧) فيها انقطاع.

وهي ما أخرجه الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ».

قال البيهقي وابن شهاب: إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب، وابن المسيب حسن المرسل وهذا الانقطاع هو الذي أشار إليه المصنف.

وأخرج الشافعي «تريب المسند» (٤٣٠) من حديث عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: لا أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وأخرج أبو داود (٣٠٤٤) والبيهقي (١٩٠/٩) عن ابن عباس قال: «جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا خَرَجَ قُلْتُ لَهُ: مَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَيَكُنْ؟ قَالَ: شَرًّا. قُلْتُ: مَهْ، قَالَ: الْإِسْلَامُ أَوْ الْقَتْلُ».

قال: وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية.

قال ابن عباس: وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت أنا.

بَعَثَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرِ دُومَةَ الْجَنْدَلِ، فَأَخَذُوهُ فَأَتَوْا بِهِ. فَحَقَّنَ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ.

رواه أبو داود (٣٠٣٧)

(وعن عاصم بن عُمرٍ هُوَ أَبُو عَمْرِو عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَدَوِيُّ الْقُرَشِيُّ.

وَلَدَ قَبْلَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَسْتَيْنِ وَكَانَ وَسِيمًا جَسِيمًا خَيْرًا فَاضِلًا شَاعِرًا، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ قَبْلَ مَوْتِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بَارِعَ سَنِينَ؛ وَهُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِأُمِّهِ رَوَى عَنْهُ أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. (عن أنس) أَيِ ابْنِ مَالِكٍ.

(وعن عثمان بن أبي سليمان) أَيِ ابْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ الْقُرَشِيِّ الْمَكِّيِّ، سَمِعَ أَبَاهُ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَامِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرَهُمْ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرِ) بِضَمٍّ الْهُمَزَةُ بَعْدَ الْكَافِ مُثَنًى نَحْوُهُ فَدَالَ مُهْمَلَةً فَرَأَى.

(دُومَةُ) بِضَمٍّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةُ وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَدُومَةُ الْجَنْدَلِ: اسْمُ مَحَلٍّ.

(فَأَخَذُوهُ وَأَتَوْا بِهِ فَحَقَّنَ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَكْبَدِرُ دُومَةُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ يُقَالُ إِنَّهُ مِنْ غَسَّانٍ.

فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اخْتِزِ الْجَزِيَّةِ مِنَ الْعَرَبِ كَجَوَازِهِ مِنَ الْعَجَمِ انْتَهَى.

(قُلْتُ) فَهُوَ مِنْ أَدْلَةٍ مَا قَدَّمَاهُ وَكَانَ ﷺ بَعَثَ خَالِدًا مِنْ ثُبُوكَ وَالنَّبِيِّ ﷺ بِهَا فِي آخِرِ غَزْوَةِ غَزَاهَا وَقَالَ لَخَالِدٍ «إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ الْبَقَرُ» [البهقي (١٨٧/٩)]، فَضَمَّى خَالِدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ حَضْبِهِ بِمَبْصَرِ الْغَيْثِ فِي لَيْلَةٍ مُقْبِرَةٍ أَقَامَ وَجَاءَتْ بَقَرُ الْوَحْشِ حَتَّى حَكَتْ قُرُونَهَا بِبَابِ الْقَصْرِ فَخَرَجَ إِلَيْهَا أَكْبَدِرُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ خَاصِّهِ فَتَلَقَّتْهُمْ جُنْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذُوا أَكْبَدِرَ وَقَتَلُوا أَخَاهُ حَسَّانَ فَحَقَّنَ رَسُولُ اللَّهِ دَمَهُ وَكَانَ نَضْرَانِيًّا وَاسْتَلَبَ خَالِدٌ مِنْ حَسَّانَ قَبَاةَ دِيْبَاجٍ مَخْصُصًا بِالذَّهَبِ وَبَعَثَ بِهِ

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَجَارَ خَالِدٌ أَكْبَدِرَ مِنَ الْقَتْلِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَفْتَحَ لَهُ دُومَةَ الْجَنْدَلِ، فَفَعَلَ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْفَيْ بَعِيرٍ وَتَمَانِيَاةٍ رَأْسٍ وَالْفَيْ دِرْعٌ وَأَرْبَعِيَاةٍ رُمْحٌ فَغَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةَ خَالِصًا ثُمَّ قَسَمَ الْفَيْيَةَ - الْحَدِيثُ. وَفِيهِ أَنَّهُ قَدِمَ خَالِدٌ بِأَكْبَدِرِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَبَى فَأَقْرَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ.

٣- مقدار الجزية

١٢٣٨- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ. فَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عِدْلَهُ مَعَافِرِيًّا».

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٧٦)، التِّرْمِذِيُّ (٦٢٣)، النَّسَائِيُّ (٢٥/٥)، صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٨٦) وَالْحَاكِمُ (٣٩٨/١).

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ» بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةً وَتُكْسَرُ الْمَثَلُ وَقِيلَ بِالْفَتْحِ مَا عَادَلَهُ مِنْ جَنْبِهِ وَبِالْكَسْرِ: مَا لَيْسَ مِنْ جَنْبِهِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ ثُمَّ دَالَ مُهْمَلَةً.

(مَعَافِرِيًّا) يَفْتَحُ الْمِيمُ فَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ بَعْدَهَا أَلِفٌ فَفَاءٌ وَرَاءَ بَعْدَهَا يَاءُ النَّسْبَةِ إِلَى مَعَافِرٍ وَهِيَ بِلْدٌ بِالْيَمَنِ تُصْنَعُ فِيهَا الثِّيَابُ فَتَسَبَّطَ إِلَيْهَا فَالْمَرَادُ أَوْ عِدْلُهُ ثَوْبًا مَعَافِرِيًّا.

(أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ مُرْسَلًا وَأَنَّهُ أَصَحُّ. وَأَعْلَهُ ابْنُ حَزْمٍ بِالْإِنْقِطَاعِ أَنَّ مَسْرُوقًا لَمْ يَلِقْ مُعَاذًا. وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ، قَالَ: وَيُلْغِي عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ هَذَا الْحَدِيثَ إِنْكَارًا شَدِيدًا.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّمَا الْمُنْكَرُ رَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذٍ، فَأَمَّا رَوَايَةُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ فَإِنَّهَا مَحْفُوظَةٌ قَدْ رَوَاهَا عَنْ الْأَعْمَشِ جَمَاعَةٌ:

واختلَفوا في الجنونِ المقعدِ والشَّيخِ وأهلِ الصَّوامعِ والفقيرِ.

قال: وكلُّ هذه مسائلُ اجتِهَادِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا تَوْكِيفٌ شرعيٌّ
قال: وسببُ اخْتِلَافِهِمْ هَلْ يُقْتَلُونَ أَمْ لَا؟ (١ هـ).

هذا وأما روايةُ البيهقي (١٩٢/٩) عن الحَكَمِ بنِ عَتِيبةَ أنَّ
«النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى مُعَاذٍ بِالْيَمَنِ عَلَى كُلِّ حَالِمٍ أَوْ خَالِمَةٍ
دِينَارٌ أَوْ قِيَمَتُهُ» فإِسْنَادُهَا مُتَقَطِّعٌ.

ولقد وصله أبو شيبَةَ عن الحَكَمِ بنِ عَتِيبةَ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ
ابنِ عَبَّاسٍ بلفظٍ «فَعَلَى كُلِّ حَالِمٍ دِينَارٌ أَوْ عِدْلُهُ مِنَ الْمَعَاوِرِ
ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى حُرًّا أَوْ عَبْدًا دِينَارٌ أَوْ عِوَضُهُ مِنَ الْبَيَّاسِ» لَكِنَّهُ قَالَ
البيهقي: أبو شيبَةَ ضَعِيفٌ.

وفي البابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ وَلَكِنَّهُ مُتَقَطِّعٌ وَعَنْ عُرْوَةَ.
وفيه انْقِطَاعٌ وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ
مُسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذٍ. وفيه «وَحَالِمَةٌ» لَكِنَّهُ قَالَ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ: إِنَّ
مَعْمَرًا إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الزُّهْرِيِّ غَلَطَ كَثِيرًا.

وبِهِ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ فِي اخْتِزِ الْجَزِيَةِ مِنَ الْأَنْثَى حَدِيثٌ
يُجْعَلُ بِهِ.

وقال الشافعي: سألتُ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ وَعِدَّةً مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَكُلُّهُمْ حَكَوْا عَنْ
عَدِيٍّ مَضُوا قَبْلَهُمْ بِحُكُومٍ عَنْ عَدِيٍّ مَضُوا قَبْلَهُمْ كُلُّهُمْ تَعَهُ أَنَّ
صَلَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ لِأَهْلِ الذَّمِّ بِالْيَمَنِ عَلَى دِينَارٍ كُلِّ سَنَةٍ وَلَا
يُثَبِّتُونَ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ مِّنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزِيَةُ.

وقال عاصمُهم: ولم يؤخذ من زروعهم وقد كان لهم زروعٌ
ولا من مواشيهم شيئاً علمناه.

قال: وسألتُ عِدَّةً كَثِيرًا مِنْ ذِمَّةِ أَهْلِ الْيَمَنِ مُتَفَرِّقِينَ فِي
بُلْدَانِ الْيَمَنِ فَكُلُّهُمْ أَجَبَتْ لِي - لَا يَخْتَلَفُ قَوْلُهُمْ - أَنَّ مُعَاذًا
أَخَذَ مِنْهُمْ دِينَارًا عَنْ كُلِّ بَالِغٍ مِنْهُمْ وَصَمَّوْا الْبَالِغَ حَالِمًا.

قالوا: وَكَانَ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ مُعَاذٍ «إِنَّ عَلَى كُلِّ
حَالِمٍ دِينَارًا».

واعلم أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ هَذَا وَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ
الْمُقَدِّمِ أَنَّهُ يَجِبُ قَبُولُ الْجَزِيَةِ مِمَّنْ بِذَلِكَ وَيَحْرَمُ قَتْلُهُ وَهُوَ الْمَقْهُومُ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يُطْغَوْا فِي الْجَزِيَةِ» الآية [الحرمة: ٢٩] أَنَّهُ

مِنْهُمْ سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ وَأَبُو عَوَانَةَ وَيَحْيَى بْنُ
شُعْبَةَ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.

وقال بعضهم: عَنْ مُعَاذٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا
بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ» أَوْ مَعْنَاهُ.

والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَزِيَةِ بِالذِّنَارِ مِنَ الذُّعْبِ «عَلَى
كُلِّ حَالِمٍ» إِنِّي بَالِغٌ فِي رَوَايَةِ «مُحْتَلَمٍ». وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سِوَاهُ
كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا.

والمراد أَنَّهُ يُؤْخَذُ الدِّينَارُ مِمَّنْ ذُكِرَ فِي السَّنَةِ.

وإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: أَقْلٌ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ
الذَّمِّ دِينَارٌ عَنْ كُلِّ حَالِمٍ.

وبِهِ قَالَ أَحَدُ فَقَّالٍ: الْجَزِيَةُ دِينَارٌ أَوْ عِدْلُهُ مِنَ الْمَعَاوِرِ لَا
يُزَادُ عَلَيْهِ وَلَا يُقْصَرُ.

إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ جَعَلَ ذَلِكَ حَدًّا فِي جَانِبِ الْقَلَّةِ وَأَمَّا
الرِّبَادَةُ فَتَجَوُّزٌ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي خُلَّةٍ
النِّصْفَ فِي مُحْرَمٍ وَالنِّصْفَ فِي رَجَبٍ يُؤَدُّونَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ
وَعَارِيَّةً ثَلَاثِينَ دِرْعًا وَثَلَاثِينَ فَرَسًا. وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا أَوْ ثَلَاثِينَ مِنْ
كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ السِّلَاحِ يَغْزُو بِهَا الْمُسْلِمُونَ ضَامِنِينَ لَهَا
حَتَّى يَرُدُّوها عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدٌ».

قال الشافعي: وقد سمعتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَمِنْ أَهْلِ الذَّمِّ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ يَذْكُرُ أَنَّ قِيَمَةَ مَا أَخَذُوا مِنْ كُلِّ
وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ دِينَارٍ.

وإِلَى هَذَا ذَهَبَ عُمَرُ فَإِنَّهُ أَخَذَ زَائِدًا عَلَى الدِّينَارِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا تَوْكِيفَ فِي الْجَزِيَةِ فِي
الْقَلَّةِ وَلَا فِي الْكَثَرَةِ وَإِنَّ ذَلِكَ مُوَكَّوْلٌ إِلَى نَظَرِ الْإِمَامِ، وَيَجْعَلُ
هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَحْمُولَةً عَلَى التَّخْيِيرِ وَالنَّظَرِ فِي الْمَصْلُوحَةِ.

وفي الحديثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَزِيَةَ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْأَنْثَى
لِقَوْلِهِ «حَالِمٍ».

قال فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (٣٧٨/٢): اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَحِبُّ
الْجَزِيَةُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَوْصَافٍ: الذُّكُورَةُ وَالْبُلُوغُ وَالْحَرِّيَّةُ.

وأحاديثُ الأمرِ بإفشاءِ السلامِ.

والجوابُ أنْ هذهِ العموماتُ خصوصَةٌ بحديثِ البابِ وهذا إذا كانَ الذمُّ مُنفرداً.

وأما إذا كانَ معهُ مُسلمٌ جازَ الابتداءُ بالسلامِ ينوي بهِ المسلمُ لأنَّهُ قد ثبتَ أَنَّهُ ﷺ سَلَّمَ على جُلوسٍ فيهِ اخلاطٌ من المشركينَ والمسلمينَ.

ومفهومُ قولِهِ «لا تبدؤا» أَنَّهُ لا يَنْهَى عن الجوابِ عليهمُ إنْ سَلَمُوا، ويدلُّ لَهُ عمومُ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦] وأحاديثُ «إذا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» (٢) (٢١٦٣). وفي روايةٍ (٣) (٢١٦٤) «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَمُوا عَلَيْكُمْ يَقُولُ أَخَذَهُمُ السَّامُ عَلَيْكُمْ فَقُولُوا وَعَلَيْكَ». وفي روايةٍ «قُلْ: وَعَلَيْكَ أَخْرِجَهَا مُسَلِّمٌ» (٢١٦٤) (٩).

وَاتَّفَقَ العلماءُ على أَنَّهُ يُرَدُّ على أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَكِنَّهُ يَقْتَصِرُ على قولِهِ «وعَلَيْكُمْ» وَهُوَ هَكَذَا بِالْوَاوِ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي رَوَايَاتٍ [(٢١٦٥)(١١)، (٢١٦٦)(١٢)].

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: عَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوُونَ هَذَا الْحَرْفَ بِالْوَاوِ.

قَالُوا: وَكَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَرَوِيهِ بِغَيْرِ الْوَاوِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا هُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَ صَارَ كَلَامُهُ بِعَيْنِهِ مَرْدُوداً عَلَيْهِمْ خَاصَّةً وَإِذَا أَجَبَتْ الْوَاوُ اقْتَضَى الْمَشَارَكَةَ مَعَهُمْ فِيمَا قَالُوا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: إِثْبَاتُ الْوَاوِ وَحَذْفُهَا جَائِزٌ إِنْ صَحَّتْ بِهِ الرُّوَايَاتُ فَإِنَّ الْوَاوَ وَإِنْ اقْتَضَتْ الْمَشَارَكَةَ فَالْمَوْتُ هُوَ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ وَلَا امْتِنَاعَ.

وفي الحديثِ دليلٌ على إيجابِهِمُ إلى مَضِيْقِ الطَّرِيقِ إِذَا اشْتَرَكُوا هُمُ وَالْمُسْلِمُونَ فِي الطَّرِيقِ فَيَكُونُ وَاسِعَةً لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنْ خَلَّتِ الطَّرِيقُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ. وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ الْيَهُودُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَةِ مِنْ تَعَمُّدٍ جَعَلَ الْمُسْلِمَ عَلَى سَبِيلِهِمْ إِذَا لَقَاهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَنَسِيَ أَنْ يَتَدَعَّوهُ لَمْ يَرَوْا فِيهِ شَيْءَ وَكَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ التَّوَالُفَ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَيَنْبَغِي مِنْهُمْ مِمَّا يَتَعَمَّدُونَهُ مِنْ ذَلِكَ لَشِدَّةِ مُحَافَظَتِهِمْ عَلَيْهِ وَمُضَادَّةِ الْمُسْلِمِ.

يَنْقَطِعُ الْقِتَالُ الْمَأمُورُ بِهِ فِي صَدْرِ الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] بِإِعْطَاءِ الْجَزِيَةِ.

وأما جَوَازُهُ وَعَدَمُ قَبُولِ الْجَزِيَةِ فَتَدُلُّ الْآيَةُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْقِتَالِ عِنْدَ حُصُولِ الْغَايَةِ وَهُوَ إِعْطَاءُ الْجَزِيَةِ فَيَحْرُمُ قِتَالُهُمْ بَعْدَ إِعْطَائِهَا.

٤ - الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه

١٢٣٩ - وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو الْمُرَنَّبِيِّ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٥٢/٣).

فيه دليلٌ على غُلُوِّ أَهْلِ الْإِسْلَامِ على أَهْلِ الْأَدْيَانِ فِي كُلِّ أَمْرٍ لِإِطْلَاقِهِ فَالْحَقُّ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ إِذَا عَارَضَهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ كَمَا أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْجَانِبِ إِلَى مَضَائِقِ الطَّرِيقِ وَلَا يَزَالُ دِينَ الْحَقِّ يعلو وَيَزْدَادُ عُلوًّا وَالنَّاخِلُونَ فِيهِ أَكْثَرُ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ.

٥ - لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام

١٢٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَصْبَحِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٦٧).

فيه دليلٌ على تحريمِ ابتداءِ المسلمِ لليهوديِّ والنَّصرانيِّ بِالسَّلَامِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَصْلُ النَّهْيِ وَحَلَّتْ عَلَى الْكَرَاهَةِ خِلَافُ أَصْلِهِ وَعَلَيْهِ حَلَّةُ الْأَقْلُ.

وَاللَّي التَّحْرِيمِ ذَنْبُ الْجُمْهُورِ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وَفَقَّ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَى جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ لَهُمْ بِالسَّلَامِ وَهُوَ وَجْهٌ لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَازَرِيُّ: إِنَّهُ يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ بِالْإِفْرَادِ، وَلَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَاحْتِجُّ لَهُمْ بِعَمَمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]

ذلك.

٦- جواز المهادنة مع المشركين لمدة معلومة

١٢٤١- وَعَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. وَفِيهِ «هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو: عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشَرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ، وَيَكْفُفُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٦٥)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٧٣١)

(وعن المسويدي بن عزمرة ومروان أن النبي ﷺ خرج عام الحديبية فذكر الحديث هكذا في نسخ «بلوغ المرام» بإفراد «ذكر» وكان الظاهر «فذكر» بضمير التثنية ليعود إلى السور ومروان وكأنه أراد: فذكر أي الراوي

(بطوله وفيه: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله بن سُهَيْل بن عمرو على وضع الحرب عشرين سنة يامن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض. أخرجه أبو داود وأصله في البخاري).

الحديث دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام وإن كره ذلك أصحابه فإنه ذكر في المهادنة ما يفيد:

٧- جواز الصلح على عدم استقبال المسلمين

١٢٤٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٧٨٤) بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْنَاهُ عَلَيْنَا فَقَالُوا: أَتَكْتَبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا».

(وأخرج مسلم بعضه من حديث أنس. وفيه أن «من جاء منكم لم نردّه عليكم ومن جاءكم منا ردّدناه علينا» أي من جاء من المسلمين إلى كفار مكة لم يردّوه إلى رسول الله ﷺ، ومن جاء من أهل مكة إليه ﷺ ردّه إليهم فكبر المسلمون

فَقَالُوا: أَتَكْتَبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا. فَإِنَّهُ ﷺ كَتَبَ هَذَا الشَّرْطَ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ كَرَاهَةٍ أَصْحَابِهِ لَهُ.

والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصّة الحديبية واستوفاه ابن القيم في زاد المعاد (٢٨٦/٣) وذكر فيه كثيراً من الفوائد:

وفيه أنه ﷺ ردّ إليهم أبا جندل بن سهيل وقد جاء مسلماً قبل تمام كتاب الصلح وأنه بعد ردّ إليهم جعل الله له فرجاً ومخرجاً ففر من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم وانضاف إليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم والقصّة مبسوطه في كتاب السير. وقد ثبت أنه ﷺ لم يردّ النّساء الخارجات إليه.

فقيل: لأن الصلح إنما وقع في حق الرجال دون النساء، وأردت قرش تميم ذلك في الفريقين، فإنها لما خرجت أم كلثوم بنت أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فمتع رسول الله ﷺ عن ذلك وانزل الله تعالى الآية وفيها: «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» الآية والمصحة: ١٠.

والحديث دليل على جواز الصلح على ردّ من وصل إلينا من العدو كما فعله ﷺ، وعلى ألا يردوا من وصل منا إليهم.

٨- تحريم قتل المعاهد

١٢٤٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَابِعَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٦٦).

(وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ بَنَاحَ الْمَنَاءِ النَّحِيَّةِ وَفَتَحَ الرَّاءِ أَصْلُهُ يَرَاهُ أَيُّ لَمْ يَجِدْ رَابِعَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

أخرج البخاري

وفي لفظ للبخاري (٦٩١٤) «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ» - الحديث.

وفي لفظ له تقييد ذلك «بغير جرم» وفي لفظ له «بغير حق».

وعند أبي داود (٢٧٦٠) والنسائي (٢٤/٨) «بغير حلها» والتقييد معلوم من قواعد الشرع.

وقوله (من مسيرة أربعين عاماً) وقع عند الإسماعيلي «سبعين عاماً».

ووقع عند الترمذي (١٤٠٣) من حديث أبي هريرة وعند البيهقي (٢٠٥/٩) من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ «سبعين خريفاً».

وعند الطبراني «الأوسط» (٦٦٣) من حديث أبي هريرة «مسيرة مائة عام». وفيه من حديث أبي بكر «خمسائة عام» وهو في الموطأ من حديث آخر وفي «مسند الفردوس» عن جابر «إن ربح الجنة ليزدك من مسيرة ألف عام» وقد جمع العلماء بين هذه الروايات المختلفة.

قال المصنف ما حاصله: إن ذلك الإدراك في موقف القيامة وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب الأشخاص فالذي يدركه من مسيرة خمسمائة أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك.

وقد أشار إلى ذلك شيخنا في «شرح الترمذي» ورايت نحوه في كلام ابن العربي.

وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد وتقدم الخلاف في الاختصاص من قاتله.

وقال المهلب: هذا فيه دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد أو الذمي لا يقتض منه.

قال: لأنه اقتصر فيه على ذكر الوعيد الأخرى دون الذموي هذا كلامه.

الخارج من المدينة يمشي معه المؤدعون إليها.

(«وسابق بين الخيل التي لم تُضمَر من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر فيمن سائق». مُثَقَّ عَلَيْهِ زَادَ الْبَخَارِيُّ) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(قَالَ سُفْيَانُ مِنَ الْحَفَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ حَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ مِئَةً وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ).

الحديث دليل على مشروعية السباق وأنه ليس من العيب بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك.

قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدرب على الحرب. وفيه دليل على جواز تضيير الخيل المعدة للجهاد وقيل: إنه يُسْتَحَبُّ.

١٢٤٥- وعنه رحمته أن «النبي ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، وَفَضَّلَ الْقُرْحَ فِي الْغَايَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٧٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٦٨٨).

(وعنه) أي ابن عمر - رضي الله عنهما - (أن «النبي ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَفَضَّلَ الْقُرْحَ») جمع قارح والقارح: ما كملت سنة كالبازل في الإبل (في الغاية). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ

فيه مثل الذي قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرع أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها وهو المراد من قوله «وَفَضَّلَ الْقُرْحَ».

٢- جواز السباق على جمل من غير المتسابقين
١٢٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ خَافِرٍ».

٣٩- كتاب السبق والرُمي

السُّبُقُ - بفتح السين المهملة وسكون الموحدة - مصدر وهو المراد هنا.

ويقال يتحرىك الموحدة: وهو الرهن الذي يوضع لذلك. (والرُمي) مصدر رمى. والمراد به هنا: المناضلة بالسهم للسبق.

١- مشروعية السباق بين الخيل

١٢٤٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: «سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمِرَتْ، مِنَ الْحَفَاءِ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ».

مُثَقَّ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢٠)، مسلم (١٨٧٠)].

زَادَ الْبَخَارِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ: مِنَ الْحَفَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ مِئَةً، وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ.

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمِرَتْ» من التضيير: وهو كما في «النهاية» أن يُظَاهَرَ عَلَيْهَا بِالْعَلْفِ حَتَّى تَسْمَنَ ثُمَّ لَا تَعْلَفَ إِلَّا قَوْتَهَا لِنَحْفٍ. زَادَ فِي «الصَّحَاحِ»: وَذَلِكَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَعَلَيْهِ الْمُدَّةُ تُسَمَّى الْمَضْمَارُ وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يُضْمَرُ فِيهِ الْخَيْلُ أَيْضًا مَضْمَارًا.

وقيل: تُشَدُّ عَلَيْهَا سُرُوجُهَا وَتَجْلَلُ بِالْأَجَلَّةِ حَتَّى تَعْرِقَ فَيُنْخَبَ رَهْلُهَا وَشَتَدَ لِحْمُهَا.

(من الحفاء) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مُثَنَاءٌ نَحْيَةٌ عَمْدُودَةٌ وَقَدْ تُقَصَّرُ مَكَانَ خَارِجِ الْمَدِينَةِ.

(وَكَانَ أَمْدُهَا) بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ أَيْ غَايَتُهَا.

(ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ) مَحَلٌّ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ

رواه أحمد (٤٧٤/٢) وأبو داود (٢٥٧٤)، الترمذي (١٧٠٠)، النسائي (٢٢٦/٦)، وصححه ابن حبان (٤٦٩٠).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا سبق بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة: هو ما يجعل للسابق على السبق من جعل).

(إلا في خف أو نصل أو حافر. رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) ورواه الشافعي [ترتيب المسند (٤٢٢، ٤٢٣)] وأخرجه الحاكم من طريق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأعل الدارقطني بعضها بالقصر.

ورواه الطبراني [الكبير (٣٨٢/١٠)] وأبو الشيخ من حديث ابن عباس.

قوله (إلا في خف) المراد به الإبل والحافر والخيل.

والنصل: السهم أي ذي خف أو ذي حافر أو ذي نصل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

والحديث دليل على جواز السباق على جعل فلان كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من القمار.

وظاهر الحديث أنه لا يشرع السبق إلى فيما ذكر من الثلاثة.

وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي.

وأجازه عطاء في كل شيء.

وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أو لا ومن أجازه عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات. وقد ذكرها في الشرح.

٣- شرط السباق أن لا يكون قماراً

١٢٤٧- وعنه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أدخل فرساً بين فرستين - وهو لا يأمّن أن يسبق - فلا بأس به، فإن آمن فهو قمار».

رواه أحمد (٥٠٥/٢) وأبو داود (٢٥٧٩) وإسادة ضعيف.

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي ﷺ قال: «من

أدخل فرساً بين فرستين وهو لا يأمّن أن يسبق) مُغَيَّرُ الصيغة أي يسبقه غيره (فلا بأس به فإن آمن فهو قمار). رواه أحمد وأبو داود وإساده ضعيف ولائحه الحديث في صحته إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم [العلل (٣١٨/٢)]: أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيّب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله. انتهى.

وهو كذلك في الموطأ عن الزهري عن سعيد.

وقال ابن أبي خيثمة: سألت ابن معين عنه فقال: هذا باطل وضرب على «أبي هريرة».

وقد غلط الشافعي من رواه عن سعيد عن أبي هريرة.

وفي قوله: (وهو لا يأمّن أن يسبق) دلالة على أن الحفل وهو الفرس الثالث في الرهان يشترط عليه أن لا يكون متحقق السبق وإلا كان قماراً.

ولك هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القمار، ولعل الوجه أن المقصود إنما هو الاختيار للخيل فإذا كان معلوم السبق فأت الغرض الذي شرع لأجله. وأما المسابقة بغير جعل فباحة إجماعاً.

٤- شرعية التدريب على القوة

١٢٤٨- وعن عتبة بن غامر رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» - الآية [الأنفال: ٦٠] ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي».

رواه مسلم (١٩١٧).

أفاد الحديث تفسير القوة في الآية بالرمي بالسهم لأنه المعتاد في عصر النبوة ويشمل الرمي بالبنادق للمشرّكين والبقاة.

ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه لأن الإعداد إنما يكون مع الاغتيال إذ من لم يحسن الرمي لا يسمى معداً للقوة. والله أعلم.

كما ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰؤُلَاءِ الْأَنْعَامِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ [الأنعام: ١٣٩].

٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

١- تحريم كل ذي ناب

١٢٤٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَكُلُّهُ حَرَامٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٣٣)

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ مَا لَهُ نَابٌ مِنْ سَبَاعِ الْحَيَوَانَاتِ، وَالنَّابُ: السِّنُّ خَلْفَ الرُّبَاعِيَّةِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» وَالسَّبْعُ هُوَ الْمُقْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» أَيْضًا. وَفِيهِ: الْاِفْتِرَاسُ الْاَصْطِيَادُ.

وَفِي «النِّهَايَةِ» أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ هُوَ: مَا يَقْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَيَأْكُلُهُ قَهْرًا وَقَسْرًا كَالْاَسَدِ وَالذَّنَبِ وَالشَّعْرِ وَنَحْوِهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْحَرْمِ مِنْهَا.

فَلَنَعَبَ الْهَادُوَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ وَدَاوُدُ إِلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي جِنْسِ السَّبَاعِ الْحَرْمِ.

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كُلُّ مَا أَكَلَ اللَّحْمَ فَهُوَ سَبْعٌ حَتَّى الْفِيلُ وَالضَّبُعُ وَالْبِرْبُوعُ وَالسُّتُورُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْرُمُ مِنَ السَّبَاعِ مَا يَعْدُو عَلَى النَّاسِ كَالْاَسَدِ وَالذَّنَبِ وَالشَّعْرِ دُونَ الضَّبُعِ وَالثَّلَبِ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْدَوَانِ عَلَى النَّاسِ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُمرَ عَلَى رَوَايَةٍ عَنْهُ فِيهَا ضَعْفُ الشَّعْرِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ إِلَى حُلِّ لَحْمِ السَّبَاعِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الْآيَةُ [الأنعام: ١٤٥] فَالْحَرْمُ هُوَ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ وَمَا عَدَاهُ حَلَالٌ.

(وَأَجِبَ) بِأَنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَهُوَ نَاسِخٌ لِلْآيَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَى نَسْخَ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، وَبِأَنَّ الْآيَةَ خَاصَّةٌ بِالنَّمَانِيَةِ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْأَنْعَامِ رَدًّا عَلَى مَنْ حَرَّمَ بَعْضَهَا

فَقِيلَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الْآيَةُ أَيْ أَنَّ الَّذِي احْتَلَتْهُ هُوَ الْحَرْمُ وَالَّذِي حَرَّمَ هُوَ الْحَلَالُ وَإِنَّ ذَلِكَ افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ وَقَرْنٌ بِهَا لَحْمَ الْخَنَزِيرِ لِكُونِهِ مُشَارِكًا لَهَا فِي عِلَّةِ التَّحْرِيمِ وَهُوَ كَوْنُهُ رَجَسًا. فَالْآيَةُ وَرَدَتْ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ يُحْلِسُونَ الْمَيْتَةَ وَالذَّمَّ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغْوِ اللَّهِ بِهِ وَيَحْرَمُونَ كَثِيرًا مِمَّا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ، وَكَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْآيَةِ بَيَانُ حَالِهِمْ وَأَنَّهُمْ يُضَادُّونَ الْحَقَّ فَكَانَتْ قِيلَ: مَا حَرَامٌ إِلَّا مَا احْتَلَتْهُ مُبَالَغَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ (قُلْتَ)

قُلْتَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: قُلْ لَا أَجِدُ الْآنَ مُحَرَّمًا إِلَّا مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ ثُمَّ حَرَّمَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. وَيُرْوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرَهُ أَكْلَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ لَا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ.

٢- تحريم كل ذي مخلب

١٢٥٠- وَأَخْرَجَهُ (١٩٣٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ نَهَى، وَزَادَ «وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

(وَأَخْرَجَهُ) أَيْ أَخْرَجَ مَعْنَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ نَهَى) أَيْ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

(وَزَادَ) أَيْ ابْنُ عَبَّاسٍ.

(وَكُلُّ ذِي نَابٍ مَخْلَبٍ) يَكْسِرُ الْمِيمَ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْعِجْمَةِ وَتَفْتَحُ اللَّامُ آخِرَهُ مُوَحَّدَةً.

(مِنْ الطَّيْرِ).

وأخرج الترمذي (١٤٧٨) من حديث جابرٍ تحريم كل ذي غلبٍ من الطير.

وأخرجه (١٤٧٤) أيضاً من حديث العرياض بن سارية. وزاد فيه: «يوم خير».

في «القاموس»: المخلب: ظفر كل سبع من الماشي والطائر أو هو لما يصيد من الطير. والظفر لما لا يصيد.

وإلى تحريم كل ذي غلبٍ من الطير ذهب الهاديون.

ونسبته السوي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور.

وفي نهاية المجتهد نسب إلى الجمهور القول محل كل ذي غلبٍ من الطير.

وقال: وحرمتها قوم ونقل السوي أثبت لأنه المذكور في كتب الفريقين وأحمد فإن في دليل الطالب على مذهب أحمد ما لفظه: ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثير من ذلك.

ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية.

وقال مالك: يكره كل ذي غلبٍ من الطير ولا يحرم.

وأما النسب فقالوا: ليس بذي غلبٍ لكنه محرم لاستخباجه.

قالت الشافعية: ويحرم ما ندب قتله كحيّة وعقرب وغراب أبغ وحداو وفارو وكل سبع ضار واستدلوا بقوله ﷺ: «خمس فواسق يقتلن في الجحيم والخرم» وتقدم في كتاب الحج قالوا: ولأن هذه مستحبات شرعاً وطبعاً

(قلت) وفي دلالة الأمر بقتلها على تحريم أكلها نظر وبأي شيء لهم أن الأمر بعدم القتل دليل على التحريم وقد قال الشافعي: إن الأدمي إذا وطئ بهيمة من بهائم الأنعام فقد أمر الشارع بقتلها.

قالوا: ولا يحرم أكلها فدل على أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم

٣- تحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحليل لحوم الخيل

١٢٥١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ».

نُفِقَ عَلَيْهِ (البخاري (٤٢١٩)، مسلم (١٩٤١)).

وفي لفظ البخاري: وَرَخَّصَ

(وعن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل». نُفِقَ عَلَيْهِ وفي لفظ البخاري) لرواية جابر هذه.

(ورخص) عوض «أذن» وقد ثبت في روايات (٤٤٢٦)، (١٩٣٨) م (١٩٣٨) «أنه ﷺ وَجَدَ الْقُدُورَ تَغْلِي بِلُحُومِهَا فَأَمَرَ بِإِزَاقَتِهَا وَقَالَ: لَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِهَا شَيْئاً».

والأحاديث في ذلك كثيرة في رواية إنها رجس أو نجس وفي لفظ «إنها رجس من عمل الشيطان».

وفي الحديث مسألان:

(الأولى) أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية إذ النهي أصله التحريم وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا ابن عباس فقال: ليست بحرام.

وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس: وأبى ذلك البحر وتلا قوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» الآية.

وروي عن عائشة وعن مالك بروايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة.

وأما ما أخرج أبو داود (٣٨٠٩) عن غالب بن أجمر قال: «أصابنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سيماناً حمر فأنت رسول الله ﷺ فقلت: إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابنا سنة» فقال: أطعم أهلك من سمين حمر فكأنما حرمتها من جهة جوار القرية يعني الجلالة - .

فقد قال الخطابي: أما حديث ابن أجمر فقد اختلف في إسناده.

معناه من الأحاديث الصحيحة.

وأخرج ابن أبي شيبة بسندوه على شرط الشيخين عن عطاء
أنه قال لابن جريج: لم يزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج:
قلت له أصحاب رسول الله؟ قال: نعم.

ويأتي حديث أسماء: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ».

وَقَبِيتُ الْهَادِيَّةُ وَمَالِكٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَفْصِيِّ إِلَى
تَحْرِيمِ أَكْلِهَا.

واستدلوا بحديث خالد بن الوليد: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَكُلِّ فِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»
[ابن داود (٣٧٩٠)، السامي (٢٠٢/٧)، ابن ماجه (٣١٩٨)].

وفي رواية بزيادة «يَوْمَ خَيْبَرَ» [أحمد (٨٩/٤)، ابن داود
(٣٨٠٦)].

واجب عنه بأنه قال البيهقي فيه: هذا إسناد مضطرب
مخالف لرواية الثقات.

وقال البخاري: يروى عن أبي صالح ثور بن يزيد
وسليمان بن سليم.

وفيه نظر [التاريخ الكبير (٢٨٦٩)].

وضعت الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر
وعبد الحق واستدلوا بقوله تعالى: «لِتَرْكَبُوهَا زِينَةً» [النحل: ٨]
وتقرير الاستدلال بالآية يورجوه.

الأول: أن العلة المنصوصة تقتضي الحصر فإباحة أكلها
خلاف ظاهر الآية.

واجب عنه بأن كون العلة منصوبة لا يقتضي الحصر
فيها فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة فإنه يتسع بها في
غيرهما اتفاقاً وإنما نص عليهما لكونيهما أغلب ما يطلب ولا
سلم الحصر لامتنع حمل الأتقال على الخيل والبغال والحمير ولا
قائل به.

الثاني: من ورجوه دلالة الآية على تحريم الأكل عطف
البغال والحمير فإنه دال على اشتراكهما معها في حكم التحريم

قال ابن داود: رواه شعبه عن عبيد أبي الحسن عن عبد
الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزيعة
أن سيد مزيعة أجهز أو ابن أبي أجهز سأل النبي ﷺ.

ورواه مسعر فقال: عن ابن عيينة عن أبي معقل عن
رجلين من مزيعة أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من
حديث جابر - يريد هذا - وساقه من طريق أبي داود متصلاً
ثم قال: وأما قوله «إنما حرمتها من أجل جوال القرية» فإن
الجوال هي التي تأكل العذرة وهي الجلة إلا أن هذا لا يثبت.

وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس وساق
سنده إلى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال «لَمَّا افْتَتَحَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَصْبَنَّا حُمُرًا خَارِجَةً مِنَ الْقَرْيَةِ فَنَحَرْنَا
وَطَبَخْنَا مِنْهَا فَتَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
يَنْهَانِكُمْ عَنْهَا وَإِنَّهَا رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاتَّقُوا الْقُدُورَ»
[البخاري (٤١٩٨)، مسلم (١٩٤٠)] انتهى.

وبهذا يطل القول بأنها إنما حرمت خافة قلة الظاهر كما
أخرجه الطبراني [الكبير (٤٣٢/١١)] وابن ماجه عن ابن عباس
«إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ خِيفَةَ قِلَّةِ الظَّهْرِ».

وفي رواية البخاري (٤٢٢٧) عن ابن عباس في المغازي من
رواية الشعبي أنه قال ابن عباس: لا أدري أنهى عنها رسول
الله ﷺ من أجل أنها حولة الناس فكره أن تذبح حولتهم أو
حرمتها البتة يوم خيبر.

فإنه يقال: قد علم بالنص أنه حرمتها لأنها رجس وكان
ابن عباس لم يعلم بالحديث تردد في نقله النهي وإذا قد ثبت
النهي وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته.

وأما ما أخرجه الطبراني [الكبير (١٦١/٢٥)] من حديث
أُمِّ نَصْرِ الْحَارِثِيَّةِ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ
فَقَالَ: أَلَيْسَ تَرَعَى الْكَلَا وَتَأْكُلُ الشَّجَرَةَ؟ قَالَ: فَاصْبِ مِنْ
لُحُومِهَا» فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الأحاديث
الصحيحة.

(المسألة الثانية) دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل
وللحلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة
وأحمد وإسحاق وجمهور السلف والخلف لهذا الحديث ولما في

٤ - حل الجراد

١٢٥٢ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٩٥)، مسلم (١٩٥٢)].

(وعن ابن أبي أوفى قال: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ» وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ وَالرَّاحِدَةُ جَرَادَةٌ يَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنثَى كَحِمَامَةٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى حُلِّ الْجَرَادِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَآخِرُ ابْنِ مَاجَةَ (٣٢٢٠) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَرْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَهَادَيْنِ الْجَرَادَ فِي الْأَطْبَاقِ». وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ: إِنَّ جَرَادَ الْأَنْدَلُسِ لَا يُؤْكَلُ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مُحْضٌ.

إِذَا ثَبَتَ مَا قَالَهُ فَتَحَرَّمَهَا لِأَجْلِ الضَّرَرِ كَمَا تَحْرُمُ السُّمُومُ وَغُورُهَا.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَرَادَ أَمْ لَا وَحَدِيثُ الْكِتَابِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ مَعَهُمْ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ زِيَادَةً لَفْظًا: «نَأْكُلُ الْجَرَادَ مَعَهُ».

قِيلَ: وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ أَنْ الْمَرَادَ غَزَوْنَا مَعَهُ فَيَكُونُ تَأْكِيدًا لِقَوْلِهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ نَأْكُلُ مَعَهُ.

(قُلْتُ) وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي يَحْسَنُ حُلُّ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ إِذَا التَّمَسُّسُ أُلْبِغَ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي الطَّبِّ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ بِزِيَادَةٍ: «وَيَأْكُلُ مَعَهُ».

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨١٣) مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ» فَقَدْ أَعْلَاهُ الْمُنْذِرِيُّ بِالْإِرْسَالِ.

وَكَذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ [الكامل (٥٢١/٢)] فِي تَرْجُمَةِ ثَابِتِ بْنِ رُثَيْمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعَنْبِ فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ» وَسُئِلَ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَابِتٌ لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

فَمَنْ أَفَرَدَ حُكْمَهُمَا عَنْ حُكْمِ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ اخْتِجَاحٌ إِلَى دَلِيلٍ. وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْنُ هَذَا مِنْ بَابِ دَلَالَةِ الْاِقْتِرَانِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ.

الثَّالثُ: مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الْآيَةِ أَنَّهَا سَبَقَتْ لِلْاِمْتِنَانِ فَلَوْ كَانَتْ تَمَّا يُؤْكَلُ لَكَانَ الْاِمْتِنَانُ بِهِ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِبَقَاءِ الْبَنِيَّةِ وَالْحَكِيمُ لَا يَمْتَنُّ بِأَدْنَى النِّعَمِ وَيَتَرَكُ أَعْلَاهَا سَيِّمًا وَقَدْ اِمْتَنَّا بِالْأَكْلِ فِيمَا ذَكَرَ قَبْلَهَا.

(وَاجِبٌ) بَأْنُهُ تَعَالَى خَصَّ الْاِمْتِنَانُ بِالرُّكُوبِ لِأَنَّهُ غَالِبٌ مَا يَتَنَفَّعُ بِالْحَيْلِ فِيهِ عِنْدَ الْعَرَبِ فَخَوَّطُوا بِمَا عَرَفُوهُ وَالْفَرَسُ كَمَا خَوَّطُوا فِي الْأَنْعَامِ بِالْأَكْلِ وَحَمَلِ الْأَثْقَالِ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ انْتِفَاعِهِمْ بِهَا لِذَلِكَ فَاقْتَصَرَ فِي كُلِّ مِنَ الصَّفَتَيْنِ بِغَالِبٍ مَا يَتَنَفَّعُ بِهِ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ: مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الْآيَةِ: لَوْ أُبِيحَ أَكْلُهَا لَفَاتَتْ الْمَنْفَعَةُ الَّتِي اِمْتَنَّا بِهَا وَهِيَ الرُّكُوبُ وَالزَّيْنَةُ.

(وَاجِبٌ) عَنْهُ بَأْنُهُ لَوْ لَزِمَ مِنَ الْإِذْنِ فِي أَكْلِهَا أَنْ تَنْفَى لِلزَّمِّ مَثَلُهُ فِي الْبَقْرِ وَغُورِهَا تَمَّا أُبِيحَ أَكْلُهُ وَوَقَعَ الْاِمْتِنَانُ بِهِ لِمَنْفَعَةٍ أُخْرَى.

وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ بِجَوَابٍ إِجْمَالِيٍّ وَهُوَ أَنَّ آيَةَ النُّحْلِ مَكِّيَّةٌ اتَّفَاقًا وَالْإِذْنُ فِي أَكْلِ الْحَيْلِ كَانَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ بِأَكْثَرِ مِنْ سِتٍّ سَنِينَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ آيَةَ النُّحْلِ لَيْسَتْ نَصًّا فِي تَحْرِيمِ الْأَكْلِ وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي جَوَازِهِ، وَأَيْضًا لَوْ سَلِمَ مَا ذَكَرَ كَانَ غَايَتُهُ الدَّلَالَةُ عَلَى تَرَكِّ الْأَكْلِ وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّزْيِيرِ أَوْ خِلَافِهِ الْأَوَّلَى.

وَحَيْثُ لَمْ يَتَّعَيْنِ هُنَا وَاحِدٌ مِنْهَا لَا يَتِمُّ بِهَا التَّمَسُّكُ بِالْأَدْلَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِالْجَوَازِ أَوَّلًا.

وَأَمَّا زَعْمُ الْبَعْضِ أَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ لِكُونِهِ وَرْدًا بِلَفْظِ الرُّخْصَةِ وَالرُّخْصَةُ اسْتِثْنَاءُ الْمَحْظُورِ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ رَخْصٌ لَهُمْ فِيهَا بِسَبَبِ الْمُخْصَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى حُلِّ الْمَطْلُوقِ فَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ وَرْدٌ بِلَفْظِ «إِذْنٌ لَنَا» وَلَفْظِ «إِطْعَمْنَا» فَعَبَّرَ الرَّاويُّ بِقَوْلِهِ «رَخْصٌ لَنَا» عَنْ «إِذْنٍ» لَا أَنَّهُ أَرَادَ الرُّخْصَةَ الْأَصْلَاحِيَّةَ الْحَادِثَةَ بَعْدَ زَمَنِ الصَّحَابَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ (إِذْنٌ) وَ(رَخْصٌ) فِي لِسَانِ الصَّحَابَةِ.

أمر بأكليها ولم يأكل منها.

قُلْتُ: لَكَيْتَ لَا يَخْضِي أَنْ عَدِمَ أَكْلُهُ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَّتِهَا.

وَحَكَى الرَّاقِعِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ تَحْرِيمَهَا.

(ثالثة) ذَكَرَ الثَّمِيرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ أَنَّ الَّذِي تَحْيِضُ مِنْ الْحَيَوَانِ الْمَرَاةَ وَالضَّبْعَ وَالْحَفَاشَ وَالْأَرْنَبَ وَيَقَالُ: إِنَّ الْكَلْبَةَ كَذَلِكَ.

٦- تحريم أكل النمل والنحل والهدهد والصدرد

١٢٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدُّوَابِّ: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالصُّرْدِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٧/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٦٧).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٥٦٤٧).

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ أَقْوَى مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ مَا ذُكِرَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا لِأَنَّهُ لَوْ حُلَّ لَمَا نَهَى عَنِ الْقَتْلِ وَتَقَدَّمَ لَنَا فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ بَحْثٌ.

وَتَحْرِيمُ أَكْلِهَا رَأْيُ الْجَمَاهِيرِ فِي كَسْلِ وَاحِدَةٍ خِلَافَ الْأَنْمَلَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا إِجْمَاعٌ.

٧- حل الضبع

١٢٥٥- وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِجَبَابِرِ ﷺ: الضَّبْعُ صَبَدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٨/٣) وَالْأَرْنَؤَةُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١)، التَّوَسُّلِيُّ (١٧٩١)، النَّسَائِيُّ (٢٠٠/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٢٣٦).

وَيُؤْكَلُ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ لِحَدِيثِ: «أَجِلْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَزَاءُ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٧٢/٤) مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ: إِنَّ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ وَرَجَّحَ الْبَيْهَقِيُّ الْمَوْقُوفَ وَقَالَ: لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ أَمْ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَوَرَدَ حَدِيثَانِ ضَعِيفَانِ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ.

وَوَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ يَلْزُمُ الْحَرَمَ فِيهِ الْجَزَاءُ فَدَلَّ أَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ بَرٌّ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَحْرِيٌّ.

٥- حل الأرنب

١٢٥٣- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ فِي قِصَّةِ الْأَرْنَبِ - قَالَ: فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ (٥٥٣٥)، مُسْلِمٌ (١٩٥٣)).

وَفِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ قَالَ أَنَسٌ: «أَتَمَجَّنَا أَرْنَبًا وَنَحْنُ بَمَرْ الظُّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ وَتَبِعُوا فَأَخَذَتْهَا فَجَعَتْ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا أَوْ قَالَ: بِفَخِيزِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهَا» وَهُوَ لَا يَدُلُّ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهَا.

لَكِنْ فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ (٢٥٧٢) قَالَ الرَّوَايُ - وَهُوَ هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ - قُلْتُ لِأَنَسٍ: وَأَكَلَ مِنْهَا؟ قَالَ وَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ فَقَبِلَهُ.

وَالْإِجْمَاعُ وَاقِعٌ عَلَى حُلِّ أَكْلِهَا.

إِلَّا أَنَّ الْهَادِرِيَّةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعِكْرَمَةَ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالُوا: يُكْرَهُ أَكْلُهَا لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٢) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٢١/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهَا «جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَزَعَمَ - أَيِ ابْنِ عُمَرَ - أَنَّهَا تَحْيِضُ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٢١/٩) عَنْ عُمَرَ وَعَمَّارٍ مِثْلَ ذَلِكَ وَأَنَّهُ

وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٣٩٦٥).

(وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَمَارٍ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَارٍ الْمَكِّيُّ وَثَقَّهُ أَبُو زُرْعَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَلَمْ يَنْكَلَمْ فِيهِ أَحَدٌ وَاسْمُهُ الْقَسُ لِعِبَادَتِهِ.

وَوَهَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي إِعْلَالِهِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ.

(قَالَ «قُلْتُ لِجَابِرِ الضُّعَيْ صَيِّدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُلِّ أَكْلِ الضُّعِيِّ.

وَالِإِذْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فَهُوَ مُخَصَّصٌ مِنْ حَدِيثِ تَحْرِيمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «الضُّعُ صَيِّدٌ فَإِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ فَيَبِيهِ كَيْشٌ مُسِيرٌ وَيُؤْكَلُ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٥٢/١) وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا زَالَ النَّاسُ يَأْكُلُونَهَا وَيَبِيعُونَهَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرُوءَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

وَحَرَمَتِ الْهَادِوَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْعَامِّ كَمَا أَشْرَنَا إِلَيْهِ، وَلَكِنْ أَحَادِيثُ التَّحْلِيلِ تُخَصِّصُهُ وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى التَّحْرِيمِ بِحَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ. وَفِيهِ «قَالَ ﷺ: أَوْتَاكُلُ الضُّعُ أَخَذَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٩٢) وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ.

٨ - تحريم أكل القنفذ

١٢٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ

سُئِلَ عَنِ الْقَنْفَذِ فَقَالَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَّ إِلَيَّ مُحَرَّمًا -» فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهَا خَيْشَتَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨١/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٩) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَنْفَذِ

بِضَمِّ الْقَافِ وَتَنْجِيهَا وَضَمِّ الْفَاءِ

(فَقَالَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَّ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّهَا خَيْشَتَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ) ضَعُفَ بِجَهَالَةِ الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ وَلَهُ طَرَقٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ يَرِدْ إِلَّا مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِهِ أَبُو طَالِبٍ وَالْإِمَامُ يَحْيَى.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الْقَنْفَذِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَحْرَمُ وَيَوْمَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدًا لَمَّا رَوَى فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ مِنَ الْخَبَائِثِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِهِ لِعَدَمِ تَهْوِضِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ فِي الْحَيَوَانَاتِ.

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي الْأَصُولِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

٩ - النهي عن أكل الجلالة

١٢٥٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْأَلْبَانِيَةِ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ [أَبُو دَاوُدَ (٣٧٨٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٨٩)] وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٢٤).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قِيَاسُ قَاعِدَتِهِ وَعِنْدَهُ (قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْأَلْبَانِيَةِ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ) وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٣٩١/٢) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٨٣/٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٣٣/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الْعَاصِ نَحْوَهُ. وَقَالَ: حَتَّى تُعْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨١١) وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٩/٧) وَالْحَاكِمُ (٣٩١/٢) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ

وَالنَّاقَةُ أَرْبَعَةٌ عَشْرَ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا وَجْهَ لَهُ.

(قُلْنَا) لِطَبِيبِ أَجَوَانِيهَا ١ هـ.

وَالْعَمَلُ بِالْأَحَادِيثِ هُوَ الْوَاجِبُ وَكَانَتْهُمْ حَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى التَّزْيِيرِ وَلَا يَنْهَضُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ. وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِلتَّوْقِيسِ فَلَمْ يُعْرِفْ وَجْهَهُ.

١٠- حل الحمار الوحشي

١٢٥٨- «وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ

الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ - فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٢٤)، مسلم (١١٩٦)]

تَقْدِمُ ذَكَرَ قِصَّةَ الْحِمَارِ هَذَا الَّذِي أَهْدَاهُ أَبُو قَتَادَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُ لَحْمِهِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

وَفِيهِ خِلَافٌ شَاذٌ أَنَّهُ إِذَا غُلْفَ وَائَسَ صَارَ كَالْأَهْلِيِّ.

١١- حل الفرس

١٢٥٩- «وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهَا قَالَتْ: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا. فَأَكَلْنَاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥١٠)، مسلم (١٩٤٢)].

وَفِي رَوَايَةٍ [البخاري (٥٥١١)] «وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ».

وَفِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطَنِيِّ (٢٩٠/٤) «هَذَا فَرَسًا فَأَكَلْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى حِلِّ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ وَتَقْدِمُ الْكَلَامِ فِيهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ وَفَرَزَهُ كَيْفَ وَقَدْ قَالَتْ: إِنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ أَهْلُهُ ﷺ وَقَالَتْ هُنَا: «نَحَرْنَا» وَفِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطَنِيِّ «ذُبَحْنَا».

فَقِيلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّحْرَ وَالذَّبْحَ وَاحِدٌ.

قِيلَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ جِازًا إِذِ النَّحْرُ لِلْإِبِلِ خَاصَّةً وَهُوَ الضَّرْبُ بِالْحَدِيدِ فِي لَبِّهِ الْبَدْنِ حَتَّى تُفَرِّقَ أَوْدَاجُهَا

عَنْ جَدِّهِ بِلَفْظٍ «نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنِ الْجَلَالَةِ وَعَنْ رُكُوبِهَا»، وَلَأَبِي دَاوُدَ أَنْ يَرْكَبَ عَلَيْهَا وَأَنْ يَشْرَبَ الْبَانِهَا وَالْجَلَالَةُ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ وَالنَّجَاسَاتِ سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ الدَّجَاجِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا وَتَحْرِيمِ الرُّكُوبِ عَلَيْهَا.

وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّ مَنْ وَقَفَ فِي عُرْفَاتٍ رَاكِبًا عَلَى جَلَالَةٍ لَا يَصِحُّ حُجَّتُهُ.

وَوَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَكَلَتْ الْجِلَّةَ فَقَدْ صَارَتْ مُحَرَّمَةً.

وَقَالَ التَّوَوِيُّ: لَا تَكُونُ جَلَالَةٌ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى عُلْفِهَا النَّجَاسَةُ.

وَقِيلَ: بَلِ الْإِغْيَارُ بِالرَّائِحَةِ وَالتَّشْنِ رِيحُ جَزَمِ النَّوَوِيِّ وَالْإِمَامُ يَحْيَى.

وَقَالَ: لَا تَطْهَرُ بِالطَّبِخِ وَلَا بِالْقَاءِ التَّوَابِلِ وَإِنْ زَالَ الرِّيحُ لِأَنَّ ذَلِكَ تَغْطِيَةٌ لَا اسْتِحَالَةٌ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَرِهَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالشَّافِعِيُّ وَقَالُوا: لَا تُؤْكَلُ حَتَّى تُحْسِنَ آيَامًا.

(قُلْتُ) قَدْ عَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ حِسَّتَهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَكَسَانَ ابْنِ عَمْرٍ يَحْسُ الدَّجَاجَةَ ثَلَاثَةَ يَوْمٍ يَرِ مَالِكٌ بِأَكْلِهَا بِأَسَا مِنْ غَيْرِ حَبْسٍ.

وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ إِلَى التَّحْرِيمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.

وَمَنْ قَالَ: يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ قَالَ: لِأَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ فِيهِ إِنَّمَا كَانَ لِتَغْيِيرِ اللَّحْمِ وَهُوَ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ بِدَلِيلِ الْمَذْكُورِ إِذَا جَافَ.

وَلَا يَنْفِي أَنَّ هَذَا رَأْيَ فِي مُقَابِلِ النَّصِّ وَلَقَدْ خَالَفَ النَّازِرُونَ هُنَا السُّنَّةَ.

فَقَالَ الْمُهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ: «الْمَذْمُوبُ وَالْفَرِيقَانِ وَنَدَبَ حَبْسُ الْجَلَالَةِ قَبْلَ الذَّبْحِ، الدَّجَاجَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالشَّاةُ سَبْعَةً، وَالْبَقَرُ

وَالذَّبْحُ هُوَ قَطْعُ الْأَوْدَاجِ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْأَصْلُ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ وَفِي غَيْرِهَا الذَّبْحُ وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي الْبَقَرَةِ ﴿فَذَبِّحْهَا﴾ [البقرة: ٧١].

وَفِي السُّنَّةِ مَحْرُهَا.

وَلَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي غَيْرِ مَا يُذْبَحُ وَذَبِيحٌ مَا يُنَحَرُ.

فَأَجَاذَهُ الْجُمْهُورُ وَالْخِلَافُ فِيهِ لِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ (وَعَنْ بِالْمَدِينَةِ) يَرُدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ حَلَّهَا قَبْلَ فَرَضِ الْجِهَادِ فَإِنَّهُ فَرَضُ أَوَّلِ دُخُولِهِمُ الْمَدِينَةَ.

١٢ - حلّ الضب

١٢٦٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: «أَكْلُ الضَّبِّ عَلَى مَا يَذْبَحُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٩١)، مسلم (١٩٤٦)].

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حَلِّ أَكْلِ الضَّبِّ وَعَلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ.

وَحَكَى عِيَّاضٌ عَنْ قَوْمٍ تَحْرِيمُهُ وَعَنِ الْحَنَفِيَّةِ كَرَاهَتُهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَظُنُّهُ لَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ عَجُوزٌ بِالنَّصِّ وَبِاجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ.

وَلَقَدْ اخْتَجَّ لِلْقَائِلِينَ بِالتَّحْرِيمِ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٦) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الضَّبِّ». وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ وَرِجَالُهُ شَامِيُونَ وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الشَّامِيِّينَ فَلَا يَتِمُّ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ.

وَلَا قَوْلُ ابْنِ حَزَمٍ: فِيهِ ضَعِيفٌ وَمَجْهُولُونَ، فَإِنْ رَجَّاهُ نَفَاتٌ كَمَا قَالَهُ الْمَصْنَفُ.

وَلَا قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ: فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لِمَا عَرَفْتُ مِنْ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْهُمْ.

وَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حَسَنَةَ «أَنَّهُمْ طَبَخُوا ضِيَابًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ أَثَرُهُ مِنْ يَسِي إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ ذَوَابٌ فِي الْأَرْضِ فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ فَأَلْفَوْهَا». وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩٦/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٥٢٦٦)

وَالطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (١٩٧/٤)] وَسَنَدُهُ عَلَى شَرْطِ الشُّيْخِينَ.

وَاجِبٌ عَنِ الْأَوَّلِ بَأَنَّ النَّهْيَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ التَّحْرِيمَ صَرَفَهُ هُنَا إِلَى الْكَرَاهَةِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٤٤) أَنَّهُ ﷺ قَالَ «كُلُّهُ فَإِنَّهُ حَلَالٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي» وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ تَرُدُّ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٤٨) أَنَّهُ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الضَّبِّ لَا أَكُلُهُ وَلَا أَتَنَهُ عَنْهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ» وَلِهَذَا أَعْلَى ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ الرُّوَايَةَ فَقَالَ «بَشَاءَ مَا قَلَّتُمْ مَا بَعِثَ نَبِيَّ اللَّهِ إِلَّا مُحَرَّمًا أَوْ مُحَلَّلًا» كَذَا فِي مُسْلِمٍ.

وَاجِبٌ عَنِ الثَّانِي بَأَنَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ ذَلِكَ أَعْيَ خَشْيَةً أَنْ تَكُونَ أَثَرُهُ مَمْسُوخَةً قَبْلَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ الْمَسْخُوحَ لَا يَنْسَلُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (١٩٩/٤)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْفِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ أَهِيَ مَيْمًا مُسِيخٌ؟ قَالَ: إِنْ اللَّهُ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يَسْخُ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا وَلَا عَاقِبَةً» وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي مُسْلِمٍ [(٢٦٦٣) (٣٣)] وَلَمْ يَعْرِفْهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

فَقَالَ: قَوْلُهُمْ «إِنَّ الْمَسْخُوحَ لَا يَنْسَلُ» دَعْوَى فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ بِالْعَقْلِ إِنَّمَا طَرِيقَةُ الثَّقَلِ وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(وَاجِبٌ) أَيْضًا بَأَنَّ لَوْ سَلِمَ أَنَّهُ مَسْخُوحٌ لَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ أَكْلِهِ فَإِنْ كَوْنُهُ كَانَ آدَمِيًّا قَدْ زَالَ حُكْمُهُ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ أَصْلًا وَإِنَّمَا كَرِهَ ﷺ الْأَكْلَ مِنْهُ لِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ كَمَا كَرِهَ الشَّرْبَ مِنْ مَيَاةِ ثَمُودَ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِ تَحْرِيمُهُ لِمَا أَمَرَ بِالْقَائِلِيَّاتِ أَوْ بِتَقْرِيرِهِمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ وَلَازِمٌ لَهُمْ فِي أَكْلِهِ فَالْجَوَابُ الَّذِي قَبْلَهُ هُوَ الْأَحْسَنُ وَيَسْتَفَادُ مِنَ الْمَجْمُوعِ جَوَازُ أَكْلِهِ وَكَرَاهَتُهُ لِلنَّهْيِ.

١٣ - تحريم قتل الضفدع

١٢٦١ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أَنَّ طَبِيئًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّفَدَعِ

يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَتَهَى عَنْ قَتْلِهَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٩٩/٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤١١/٤).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧١) وَالتَّيَمِيُّ (٢١٠/٧).

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّيَمِيُّ الْقُرَشِيُّ ابْنُ أَخِي طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصُّحَابِيُّ قِيلَ: إِنَّهُ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْسَتْ لَهُ رُؤْيَا.

أَسْلَمَ يَوْمَ النَّحْجِ وَقِيلَ يَوْمَ الْحَدِيدَةِ وَقُتِلَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ رَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ.

(أَنْ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الضَّفَدَعِ) بِزَنَةِ الْخُنْصَرِ.

(يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَتَهَى عَنْ قَتْلِهَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣١٨/٩) بِالنِّسْبَةِ: «ذَكَرَ طَبِيبٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دَوَاءً وَذَكَرَ الضَّفَدَعُ يَجْعَلُهَا فِيهِ فَتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الضَّفَادِعِ» قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: هُوَ أَقْوَى مَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الضَّفَدَعِ.

وَأَخْرَجَ (٣١٨/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: «لَا تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ فَإِنَّ نَفْسَهَا تَنْسِيحٌ وَلَا تَقْتُلُوا الْخُفَّاشَ فَإِنَّهُ لَمَّا خَرِبَ يَتُّ الْمَقْدُوسِ قَالَ: يَا رَبِّ سَلِّطْنِي عَلَى الْبَحْرِ حَتَّى أُغْرِقَهُمْ» قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَنَسٍ «لَا تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ فَإِنَّهَا مَرَّتْ عَلَى نَارِ إِبْرَاهِيمَ فَجَعَلَتْ فِي أَفْوَاهِهَا الْمَاءَ وَكَانَتْ تَرْمِيهِ عَلَى النَّارِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ الضَّفَادِعِ.

قَالُوا: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا لِأَنَّهَا لَوْ حَلَّتْ لَمْ يَنْهَى عَنْ قَتْلِهَا وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ هَذَا الْاِسْتِدْلَالِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ.

٤١- كتاب الصيد والذبائح

الصيد: يُطلق على المصدر أي التصيد وعلى المصيد.

واعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين من القرآن الأولى قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْلُونَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] والثانية: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤] الآية والآلة التي يُصَادُ بِهَا ثلاثة: الحيوان الجارح، والحذذ، والمثقل، ففي الحيوان:

١- جواز اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع

١٢٦٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ أَوْ رَزْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ».

نُفَقَ عَبْدُ اللَّهِ (البخاري (٢٣٢٢)، مسلم (١٥٧٥)).

الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب واقتنائها وإسكانها إلا ما استثناه من الثلاثة.

وقد وردت بهذه الألفاظ روايات في الصحيحين (البخاري (٢٣٢٣)، مسلم (١٥٧٤)) وغيرهما (السنائي (١٨٨٧)، ابن ماجه (٣٢٠٦)).

واختلف العلماء هل المنع للتحريم أو للكره فقليل بالأول ويكُونُ نقصان القيراط عقوبة في اتخاذها بمعنى أن الإثم الحاصل باتخاذها يُوازَنُ قدر قيراط من أجر المتخذ له وفي رواية «قيراطان»، وحكمه التحريم ما في بقائها في البيت من السبب إلى ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة الذين دخولهم يُقَرَّبُ إلى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية ويعدُّهم سبب لصد ذلك ولتنجيسها الأواني، وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدرج فلز كان حراماً لذنب الثواب مرة واحدة.

وله أن فعل المكروه تنزيهاً لا يقتضي نقص شيء من الثواب.

وذهب إلى تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى.

واختلف في الجمع بين رواية «قيراط» ورواية «قيراطان».

ف قيل: إنه باختيار كثرة الأضرار كما في المدن ينقص قيراطان وقلته كما في البوادي ينقص قيراط أو أن الأول إذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها.

أو قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل.

فالمتنصر في الرواية باختيار كل واحد من الليل والنهار والمثنى باختيار مجموعهما.

واختلفوا أيضاً هل النقصان من العمل الماضي أو من الأعمال المستقبلية.

قال ابن التين المستقبلية وحكى غيره الخلاف فيه.

وفيه دليل على أن من اتخذ المازون منها فلا نقص عليه وقيس عليه اتخاذه لحفظ الدور إذا احتجج إلى ذلك أشار إليه ابن عبد البر.

واتفقوا على أنه لا بدخل الكلب العقور في الإذن لأنه مأمور بقتله.

وفي الحديث دليل على التحذير من الإتيان بما يُنقص الأعمال الصالحة.

وفيه الإخبار بلطف الله تعالى في إباحته لما يُحتاج إليه في تحصيل المعاش وحفظه.

(تنبيه) ورد في مسلم (١٥٧٣) الأمر بقتل الكلاب.

فقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه.

وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعاً ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم.

قال: وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتنائها جميعاً وأمر بقتلها جميعاً ثم نهى عن قتل ما عدا الأسود ومنع الاقتناء في جميعها إلا المستثنى هـ.

والمراد بالأسود البهيم ذو الثقلتين فإنه شيطان والبهيم الخالص السواد والثقلتان معروفتان فوق عينيه.

يفقده.

٢- حل أكل صيد الكلب المعلم

١٢٦٣- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَذْرَكَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ (البخاري (٤٥٧٥)، مسلم (١٩٢٩)).

(وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك المعلم فأذكر اسم الله تعالى عليه فإن أمسك عليك فأذركه حيًّا فأذبحه. وإن أذركه قد قتل ولم يأكل منه فكله. وإن وجدت مع كلبك كلبًا غيره وقد قتل فلا تأكل منه فإنك لا تدري أيهما قتله. وإن رميت بسهمك فأذكر اسم الله تعالى» هذا إشارة إلى آفة الصيد الثانية أعني المخذد وهو قتله بالرماح والسيوف لقوله تعالى: «تَنَالُهُ آيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ» [البقرة: ٤٩] ولكن الحديث في السهم «فإن غاب عنك يومًا فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت وإن وجدته غريقًا في الماء فلا تأكل». متفق عليه وهذا لفظ مسلم).

في الحديث مسائل.

(الأولى) أنه لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه فلو استرسل بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجمهور.

والدليل قوله ﷺ (إذا أرسلت) فمفهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك.

وعن طائفة أن المعتبر كونه معلماً فيحل صيده وإن لم يرسله صاحبه بناءً على أنه خرج قوله «إذا أرسلت» خرج الغالب فلا مفهوم له.

وحقيقة المعلم هو أن يكون بحيث يُغري فيقصد ويزجر

وقيل التعلیم قبول الإرسال والإغراء حتى يمثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو ويترك أكل ما أمسك، فالمعتبر امتثاله للزجر قبل الإرسال وأما بعد إرساله على الصيد فذلك معتبر والتكليب إلهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال تعالى: «تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ» [البقرة: ٢٤].

قال جاز الله: مما عرفكم أن تعلموه من اتباع الصيد بإرسال صاحبه وانزجاره ويزجره وانصافه بدعاؤه وإمساك الصيد عليه وأن لا يأكل منه

(المسألة الثانية) في قوله: (فأذكر اسم الله عليه) هذا مأخوذ من قوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» فإن ضمير «عليه» يعود إلى ما أمسكن على معنى سمووا عليه إذا أدركتم ذكاته أو إلى ما علمتم من الجوارح أي سموا عليه عند إرساله كما أفادة «الكشاف».

وكذلك قوله: (إن رميت فأذكر اسم الله) دليل على اشتراط التسمية عند الرمي. وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية.

واختلف العلماء في ذلك:

فذهب النجاشي والشافعية إلى أن التسمية واجبة على الذابح عند الإرسال ويجب عليه أيضاً عند الذبح والتحرير فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمداً مستدلين بقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» [الأنعام: ١٢١] وبالحديث هذا.

قالوا: وقد عفي عن الناس بمجدي «رُفِعَ عَنْ أَهْلِ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ» (ابن ماجه (٢٠٤٥)) ولما يأتي من حديث ابن عباس بلفظ «فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل» وسأيت في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم: ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» قالوا فإباح التذكية من غير اشتراط التسمية.

وقوله تعالى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ»

[المادة: ٥] وَهُمْ لَا يُسْمُونَ.

ولحديث عائشة الآتي «إِنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي أَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا أَفَأَكُلُ مِنْهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَمُوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوا».

وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله: (ولا تأكلوا) المراد به ما ذُبِحَ للأصنام كما قال تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى الصُّبُبِ﴾ - ﴿وَمَا أَهْلُ لَيْعِرِ اللَّهِ بِهِ﴾ لأنه تعالى قال: ﴿وَرَأَيْتُ لَيْسَنَ﴾ وقد أجمع المسلمون على أن من أكلَ مَتْرُوكَ التسمية عليه فليس بفاسق فوجب حملها على ما ذُكِرَ جمعاً بينه وبين الآيات السابقة، وحديث عائشة.

وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يُسمَ عليه ولو كان تاركها ناسياً لظاهر الآية الكريمة، وحديث عدي رضي الله عنه فإنه لم يُفصل.

قالوا: وأما حديث عائشة. وفيه «إِنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا حَدِيثَ عَهْدُهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ يَأْتُونَ بِلَحْمَانِ» - الحديث فقد قال ابن حجر: إنه أعله البعض بالإرسال.

قال الدارقطني: الصواب أنه مُرسلٌ على أنه لا حجة فيه لأنه أدار الشارع الحكم على المظنة وهي كون الذابح مسلماً وإنما شككت على السائل حداثة إسلام القوم فالفأه رضي الله عنه.

بل فيه دليل على أنه لا بُدَّ من التسمية وإلا لبين أنه عدم لزومها وهذا وقت الحاجة إلى البيان وأما حديث «رُفِعَ عَنْ أَهْلِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ» فهم مُتَّفِقُونَ على تقدير رفع الإثم أو نحوه ولا دليل فيه.

وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما يتقن أنه لم يُسمَ عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال رضي الله عنه «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا»

(المسألة الثالثة) في قوله: «فَإِنْ أَذْرَكَه حَيًّا فَادْبَحْهُ».

فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجدته حياً ولا يحل إلا بها وذلك اتفاق، فإن أدركه. وفيه بقية حياة فإن كان قد

قطع خلقومه أو مرقته أو جرح أوعاءه أو أخرج حشوه فيحلّ بلا ذكاة.

قال النووي: بالإجماع.

وقال المهدي للهادوية: إنه إذا بقي فيه رفق وجب تذكيته، والرقم إمكان التذكية لو حضرت آلة.

ودل قوله: (وَإِنْ أَذْرَكَه وَقَدْ قُيِّلَ وَلَمْ يَأْكُلْهُ فَكُلْهُ) أنه إذا أكل حرم أكله وقد عرفت أن من شرط المعلم أن لا يأكل فأكله دليل على أنه غير كامل التعليم.

وقد ورد في الحديث الآخر [البخاري (٥٤٨٣)، مسلم (١٩٢٩)] تعليل ذلك بقوله رضي الله عنه «فَلْيَنِي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» وَهُوَ مُتَّفَقٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنْ عَلَيْكُمْ» [المادة: ٤] فإنه فسر الإمساك على صاحبه بأن لا يأكل منه.

وقد أخرج أحمد (٢٣١/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ فَأَكَلَ الصَّيْدَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا أُرْسِلَتْ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» وإلى هذا ذهب أكثر العلماء.

وروي عن علي رضي الله عنه وجماعة من الصحابة حله وهو منعب مالك لقوله رضي الله عنه في حديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود (٢٨٥٧) بإسناد حسن أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَلْتَنِي فِي صَنِيعِهَا قَالَ: «كُلْ مِمَّا أَمْسَكَنْ عَلَيْكَ» قَالَ: وَإِنْ أَكَلْ؟ قَالَ: «وَإِنْ أَكَلْ».

وفي حديث سلمان «كُلْهُ وَإِنْ لَمْ تُدْرِكْ مِنْهُ إِلَّا بَصْفَةٌ».

قيل: فيحمل حديث عدي على أن ذلك في كلب قد اعتاد الأكل فخرج عن التعليم.

وقيل: إنه معمول على كراهة التنزيه، وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل.

وقد كان عدي مؤسراً فاختار رضي الله عنه له الأولى وكان أبو ثعلبة معسراً فاختار بأصل الحل.

وقال الأولون: الحديثان قد تعارضا، وهذه الأجوبة لا يخفى ضعفها فيرجع إلى الترجيح.

وَهُوَ النَّصْرَةُ: فَيَشْمَلُ الْجَوَارِحَ كُلَّهَا. والمراد بالجوارح هنا: الكواصبُ على أهلكها وهو عامٌ.

قال في «الكنشاف»: الجوارح: الكواصبُ من سباع البهائم والطير والكلب والفهد والنمر والعقاب والبازي والصقور والشاهين.

والمراد بالكلب معلّم الجوارح ومضربها بالصيد لصاحبها ورائضها لذلك بما علم من الحيل وطرق التأديب والتقييف واشتقاقه من الكلب لأن التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتق له منه لكثرته في جنسه أو لأن السبع يسمى كلباً ومنه قوله ﷺ «اللهم سلط عليه كلباً من كلابك» المسترك (٥٣٩/٢) فأكله الأسد.

أو من الكلب الذي هو بمعنى الضراوة يقال هو كلب يكذب إذا كان ضارياً به أ هـ.

فدل كلامه على شمول الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ولا شك أن الآية نزلت والعرب تصيد بالكلاب والطيور وغيرهما وقد أخرج الترمذي (١٤٦٧) من حديث عدي بن حاتم «سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي فقال: ما أمسك عليك فكل». وقد ضعفه بمجاله ولكن قد أوضحنا في حواشي «ضوء النهار» أنه يعمل بما رواه.

٣- النهي عن أكل صيد المراض بعرضه

١٢٦٤- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: إِذَا أَصَبْتَ بِحَدْوٍ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَقَتَلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ».

رواه البخاري (٥٤٧٥).

(وعن عدي قال «سألت رسول الله ﷺ عن صيد الميعراض» بكسر الهمزة وسكون الهمزة آخره معجمة يأتي تفسيره.

(فقال: «إذا أصبت بحدو فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وليد») بفتح الواو وبالقاف فمشاة نخشة وذال معجمة بزنة

وحديث عدي أرجح لأنه مخرج في الصحيحين ومتأيد بالآية وقد صرح ﷺ بأنه يخاف أنه إنما أمسك على نفسه فترك ترجيحاً لجنبه الحظر كما قال ﷺ في الحديث [١] (١٩٢٩) «وإن وجدت مع كلبك كلباً آخر» - إلى قوله - «فلا تأكل» فإنه نهي عنه لاختيال أن المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل فتركه ترجيحاً لجنبه الحظر.

وقوله «وإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر منهوك فكله إن شئت» (مسلم (١٩٢٩) (٦)).

اختلفت الأحاديث في هذا.

فروي عن مسلم (١٩٣١) وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث أنه قال ﷺ «كل ما لم يتن». وروى مسلم أيضاً من حديثه أنه قال ﷺ «إذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يتن» وهو بهذا اللفظ عند مالك في «الموطأ» من كلام مالك (ص ٣٠٤) واختلافاً اختلف العلماء.

فقال مالك: إذا غاب عنك مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فإنه يأكله ما لم يتن فإذا بات كره. وفيه أقوال أخر. والتعليل بما لم يتن وما لم يتن هو النص ويعمل ذكر الأوقات على التقييد به وترك الأكل للاختياط وترجيح جنبه الحظر.

وقوله «وإن وجدته غريقاً فلا تأكل» ظاهره وإن وجد به أثر الشهم لأنه يجوز أنه ما مات إلا بالغرق لا بالسهم.

(المسألة الرابعة) الحديث نص في صيد الكلب واختلف فيما يعلم من غيره كالقهد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما:

فذهب مالك وأصحابه إلى أنه يحل صيد كل ما قبل التعليم حتى السور.

وقال جماعة منهم مجاهد: لا يحل إلا صيد الكلب. وأما ما صاده غير الكلب فيشترط إدراك ذكائه. وقوله تعالى: «ومن الجوارح مكليين» [البقرة: ٤] دليل للشاهي بناء على أنه من الكلب بسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح السلام وهو مصدر بمعنى التكلب

عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل). رواه البخاري.

أخرجه مسلم (١٩٣١).

اختلف في تفسير المعراض على أقوال:

لعل أقربها ما قاله ابن التين: إنه عصاً في طرفها حديدة يرمي به الصائد فما أصاب مجذو فهو ذكي يؤكل وما أصاب برضيه فهو وقيد أي موقود والموقود ما قتل بعصاً أو حجر أو ما لا حد فيه والموقود: المضرية بخشبة حتى تموت من قذته ضربته.

وفي الحديث إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد وهي المحدث فإنه عليه السلام أخبر أنه إذا أصاب مجذو المعراض أكل فإنه محدث وإذا أصاب برضيه فلا يأكل.

وفيه دليل أنه لا يحل صيد الثقل.

والى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري.

وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقاً.

وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها لبعض ومعارضة الأثر لها وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيذ محرّم بالكتاب والإجماع ومن أصوله أن العقير ذكاة الصيد فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيداً منعه على الإطلاق ومن رآه عقراً مختصاً بالصيد - وأن الوقيذ غير معتبر فيه - لم يمنعه على الإطلاق ومن فرق بين ما أخرق من ذلك وما لم يخرق نظر إلى حديث عدي هذا هو الصواب.

هذا وقوله (فإنه وقيد) أي كالوقيد وذلك لأن الوقيذ المضروب بالعصا من دون حد وهذا قد شاركه في العلّة وهي القتل بغير حد.

٤- جواز الصيد بالسهم ما لم ينتق

١٢٦٥- وعن أبي ثعلبة عن النبي ﷺ قال:

«إِذَا رَمَيْتْ بِسَهْمِكَ، فَعَابَ عَنْكَ فَأَذْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ، مَا لَمْ يَتَنَّ».

تقدّم الكلام فيما غاب عن مصرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جرح.

وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما أتنّ من اللحم. قيل: ويعمل على ما يضر الأكل أو صار مستخبثاً أو يُحمل على التنزيه ويقاس عليه سائر الأطعمة المتينة.

٥- حكم اللحم المجهول التسمية عليه

١٢٦٦- وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَدْرِي: أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ».

رواه البخاري (٥٥٠٧).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ».

تقدّم أن في رواية «أَنْ قَوْمًا حديثو عهد بالجاهلية» وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ «قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفَرِ» وفي رواية مالك (الوطأ: ٤٨٨/٢) زيادة «وذلك في أول الإسلام» والحديث قد أعلّ بالإرسال وليس بعلّة عندنا على ما عرفت سيما وقد وصله البخاري.

وتقدّم أن الحديث من أدلّة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك، وإنما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين وكذا ما ذمّه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية.

قال ابن عبد البر: لأن المسلم لا يظنّ به في كل شيء إلا الخير إلا أن يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عنهم بقوله: «فسموا... إلخ» من الأسلوب الحكيم وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه قال: الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه وتأكلوا منه. وهذا يقرّ ما قدمناه من وجوب التسمية إلا أن نعمل أمور المسلمين على السلامة.

عن الخذف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة، ويلحق به كل ما فيه مفسدة.

واختلف فيما يقتل بالبندق:

فقال النووي: إنه إذا كان الرمي بالبندق وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمي الطيور الكبار بالبندق.

وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عن البيهقي (٢٤٩/٩) أنه كان يقول «المقتولة بالبندق تلك الموقودة» فهذا في المقتولة بالبندق، وكلام النووي في الذي لا يقتلها وإنما تحبسها على الرامي حتى يذكيها، وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قتل بالبندق وذلك لأنه قيل بالمثل.

(قلت) وأما البنادق المعروفة الآن فإنها ترمي بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كالليل فيقتل بحدوه لا بصدمه فالظاهر حل ما قتله.

٧- تحريم جعل الحيوان هدفاً للرمي

١٢٦٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً». (رواه مسلم (١٩٥٧)).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاء معجمة وهو في الأصل الهدف يرمى إليه ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها (رواه مسلم)).

الحديث نهي عن جعل الحيوان هدفاً يرمى إليه والنهي للتحريم لأنه أصله ويؤيده قوة حديث «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ قَتَلَ هَذَا» (م (١٩٥٨) (٥٩)) لا مر ﷺ وطائر قد نصب وهم يرمونه. ووجه حكمة النهي أن فيه إلاماً للحيوان وتضييعاً لآليته وتقريناً للذكاية إن كان مما يذكي ولمنعوه إن كان غير مذكي.

وأما ما اشتهر من حديث «المؤمن يذبح على اسم الله سعى أم لم يسع» وإن قال الغزالي في «الإحياء»: إنه صحيح فقد قال النووي: إنه مجمع على ضعفه.

وقد أخرجه البيهقي (٢٤٠/٩) من حديث أبي هريرة وقال إنه منكّر لا يحتاج به.

وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل (٣٧٨) عن الصلت السدوسي عن النبي ﷺ قال: «ذبيحة المسلم خلال ذكر اسم الله أو لم يذكره فهو مُرسل» وإن كان الصلت ثقة فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل.

وقولنا فيما تقدم: إنه ليس الإرسال علة نريد إذا أعلوا به حديثاً موصولاً ثم جاء من جهة أخرى مُرسلاً.

٦- النهي عن صيد الخذف

١٢٦٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٢٢٠)، مسلم (١٩٥٤)]، وَاللَّفْظُ بِسُيْلِمَ.

(وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف) بفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة فقاء.

(وقال إنها) أنت الضمير مع أن مرجعه الخذف وهو مذكّر نظراً إلى المخدوف به وهي «الحصاة»

(لا تصيد صيداً ولا تنكأ) بفتح حروف المضارعة وهمزة في آخره.

(عَدُوًّا وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِسُلَيْمِ الخذف: رمي الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوهما يجعلهما بين أصبعيه السبائين أو السبابة والإبهام.

وفي تحريم ما يقتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المثل، لأن الحصاة تقتل بثقلها لا بحد. والحديث نهى

٨ - صحة تذكية المرأة، والتذكية بحجرٍ حادٍّ

١٢٦٩ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ امْرَأَةً ذُبِحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٢).

الحديث دليلٌ على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير. وفيه خلافٌ شاذٌّ أنه يكره ولا وجهٌ له.

ودليلٌ على صحة التذكية بالحجر الحادِّ إذا فرى الأوداج لأنه قد جاء في رواية أنها كسرت الحجر وذبحت به والحجر إذا كسر يكون فيه الحد.

ودليلٌ على أنه يصحُّ أكلُ ما ذُبِحَ بغيرِ إذنِ المالكِ وخالف فيه إسحاق بن رافعي وأهل الظاهر وغيرهم.

واحتجوا بأمرو رضي الله عنه بإكفاء ما في قُدُور ما ذُبِحَ من المغنم قبل القسمة بذي الحليفة كما أخرجه الشيخان [البخاري (٢٤٨٨)، مسلم (١٩٦٨)].

(وأجيب) بأنه إنما أمر بإراقة المرقِ وأما اللحم فباقٍ جُمِعَ ورُدَّ إلى المغنم.

(لأن قيل) لم يُنقل جمعه ورده إليه.

(قلنا) ولم يُنقل أنهم أنفقوه وأحرقوه فيجب تأويله بما ذكرنا موافقةً للقواعد الشرعية.

(قلت) لا ينفى تكلفُ الجوابِ والرقِ ما لو كان حلالاً لما أمر بإراقةٍ فإنه من إضاعة المال.

وأما الاستدلال على المدعي بشاةٍ الأسارى فإنها ذُبِحَتْ بغيرِ إذنِ مالكها فأمر صلى الله عليه وسلم بالتصدقِ بها على الأسارى كما هو معروف، فإنه استدلالٌ غيرٌ صحيحٍ وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستحلْ أكلها ولا إباحَ لأحدٍ من المسلمين أكلها بل إن يطعمَ تطعمَ الكفارَ المستحلين للميتة.

وقد أخرج أبو داود (٢٧٠٥) من حديث رجلٍ من الأنصار قال «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ شَدِيدَةٌ وَجَهَدُوا فَأَصَابُوا غَنَمًا فَاتَّبَعُوهَا فَإِنْ قُدُورُنَا لِنُغْلِي

إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى فَرَسِهِ فَأَكْفَأَ قُدُورَنَا ثُمَّ جَعَلَ يُرْمِلُ اللَّحْمَ بِالتَّرَابِ وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ فَهَذَا مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ز (٢٤٨٨)، م (١٩٦٨). وفيه التصريح بأنه حرام. وفيه إلتلاف اللحم لأنه ميتةٌ فعرفت قوةُ كلامِ أهلِ الظاهر.

وأما حديثُ الكتابِ وأنه صلى الله عليه وسلم أمرَ بأكلِ ما ذُبِحَ بغيرِ إذنِ مالكه فإنه لا يردُّ على أهلِ الظاهرِ لأنهم يقولون محلُّ ما ذُبِحَ بغيرِ إذنِ مالكه مخافةُ أن يموتَ أو نحوهُ.

وفيهِ دليلٌ على أنه يجوزُ تمكينُ الكفارِ ثَمًا هو مُحَرَّمٌ على المسلمين ويدلُّ له «أنه صلى الله عليه وسلم نهى عُمَرَ عَنْ بُسِّ الْحُلَّةِ مِنَ الْخَبِيرِ فَبَعَثَ بِهَا عُمَرَ لِأَخِيهِ الْمُشْرِكِ إِلَى مَكَّةَ» كما في البخاري [البخاري (٨٨٦)، مسلم (٢٠٦٨)] وغيره.

قال المصنِّفُ في الفتح (٤٨٢/٤): ويدلُّ الحديثُ على تصديقِ الأجيرِ الأمينِ فيما أُؤْتِمِنَ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَيَسَّرَ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْخِيَانَةِ لِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً رَاعِيَةً لَغَنَمٍ سَبِيحًا وَهُوَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ فَخَشِيتُ عَلَى الشَّاةِ أَنْ تَمُوتَ فَذَبَحْتُهَا.

ويؤخذُ منه جوازُ تصرفِ المودعِ لمصلحةِ بغيرِ إذنِ المالكِ.

٩ - شرطُ الذكَاةِ ما يقطع ويجري الدم

١٢٧٠ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ. أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ. وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَذَى الْحَبَشَةِ».

نَقَّى عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٤٣)، مسلم (١٩٦٨)].

(عن رافع بن خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن خديج: يا رسول الله إنا لاقو العدو غداً وليس معنا مذى فقال صلى الله عليه وسلم (ما أَنَهَرَ الدَّمَ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ فَنُونَ سَاكِنَةً فَهَاءٌ مَقْتُوحَةٌ فَوَاءٌ أَيُّ مَا أَسْأَلُهُ وَصَبُّهُ بِكَثْرَةٍ مِنَ النَّهْرِ (وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ. أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَذَى) بَضْمُ الْمِيمِ وَيَفْتَحُهَا وَفَتْحُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ فَالْتِ مَقْصُورَةٌ جَمْعُ مَذْيَةٍ مُثْلَةُ الْمِيمِ وَهِيَ الشَّفْرَةُ أَيْ السُّكَيْنُ

(الحبشة: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

بالحبشة.

وفيه دلالة صريحة بأنه يُشْتَرَطُ في الذكاة ما يقطع ويجري الدم.

واعلم أنه تَكُونُ الذكاة بالنحر للإبل وهو الضرب بالحديد في لُبِّ البدنة حتى يَفْرِي أوداجها واللُبُّ بفتح اللام وتشديد الموحدة موضع القلادة من الصدر.

والذبح لما عداها وهو قطع الأوداج أي الودجين وهما عرقان مُحِيطَانِ بالخلقوم فقولهم «الأوداج» تغليب على الخلقوم والمريء فسميت الأربعة أوداجاً.

واختلف العلماء فقيل: لا بُدَّ من قطع الأربعة وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب.

وقال الشافعي: يكفي قطع الأوداج والمريء.

وعن الثوري: يُجْزئ قطع الودجين.

وعن مالك: يُشْتَرَطُ قطع الخلقوم والودجين لقوله ﷺ «ما أنهر الدم وإنهاره إجرأؤه وذلك يكون بقطع الأوداج لأنها مجرى الدم وأما المريء فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره.

والحديث دليل على أنه يُجْزئ الذبح بكلِّ مُحْدَدٍ فيدخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحدث.

والنهي عن السن والظفر مطلقاً من آدمي أو غيره مُتَفَصِّلٍ أو مُتَّصِلٍ ولو كان مُحْدَداً.

وقد بين ﷺ وجه النهي في الحديث بقوله «أما السن فعظم» فالعلة كونها عظماً وكأنه قد سبق منه ﷺ النهي عن الذبح بالعظم وقد علل الثوري وجه النهي عن الذبح بالعظم أنه يُنَجَسُ به وهو من طعام الجن فيكون كالاستجمار بالعظم.

وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه ممدى الحبشة أي وهم كفار وقد نهيتم عن التشبه بهم، وأورد عليه بأن الحبشة تذبج بالسكين أيضاً فيلزم المنع من ذلك للتشبه.

(واجبه) بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مُخْتَصٍ

وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما مُنِعَ لما فيه من التعذيب للحيوان ولا يحصل به إلا الخنق الذي ليس على صفة الذبح.

وقال البيهقي [معركة السن والثمار] (١٨٣/٧): رواية عن الشافعي أنه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب وهو من بلاد الحبشة وهو لا يفري فيكون في معنى الخنق.

والى تحريم الذبح بما ذُكِرَ ذَقَبَ الجمهور.

وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين، واختلوا بما أخرجه أبو داود (٢٨٢٤) من حديث عدي بن حاتم «أفري الدم بما شئت».

والجواب أنه عام خصصه حديث رافع بن خديج.

١٠- النهي عن قتل الحيوان صبراً

١٢٧١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدُّوَابِّ صَبْرًا».

رواه مسلم (١٩٥٥).

هو دليل على تحريم قتل أي حيوان صبراً وهو إمساكه حياً ثم يرمى حتى يموت وكذلك من قتل من الادميين في غير معركة ولا حرب ولا خطأ فإنه مقتول صبراً والصبر: الحبس.

١١- الإحسان في القتل والذبح

١٢٧٢- وَعَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ وَلْيُجِدْ أَعْدُكُمْ شَفْعَتَهُ، وَلْيُرِجْ ذَبْحَتَهُ».

رواه مسلم (١٩٥٥) (٥٧).

(وعن شداد بن أوس) شداد بالشين المعجمة والسين

بِاسَانِيَدِهِ كُلَّهَا.

وَقَالَ الْجَوْنِيُّ: إِنَّهُ صَحِيحٌ لَا يَطْرُقُ اخْتِمَالٌ إِلَى مِثْلِهِ وَلَا ضَعْفٌ إِلَى سَنَدِهِ، وَتَابَعَهُ الْغَزَالِيُّ.

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ بِمَجْمُوعِ طَرِيقِهِ يُعْمَلُ بِهِ. وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

وَالِ الْبَابِ عَنْ جَابِرِ أَبِي الدُّرْدَاءِ وَأَبِي أَمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ثَمَّا يُؤَيِّدُ الْعَمَلَ بِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بطنِ أُمِّهِ مَيِّتًا بَعْدَ ذَكَائَتِهَا فَهُوَ حَلَالٌ مُذَكَّى بِذُكَاةِ أُمِّهِ.

وَالِ هَذَا ذَعَبَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ حَتَّى قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَمْ يَرِدْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْجَنِينَ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِاسْتِثْنَاءِ الذُّكَاةِ فِيهِ إِلَّا مَا يَرَوِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَذَلِكَ لَصِرَاحَةِ الْحَدِيثِ فِيهِ، فَفِي لَفْظِ «ذُكَاةُ الْجَنِينِ بِذُكَاةِ أُمِّهِ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٥/٩) فَالْبَاءُ سَبِيئَةٌ أَيْ أَنَّ ذَكَاتَهُ حَصَلَتْ بِسَبَبِ ذُكَاةِ أُمِّهِ أَوْ ظَرْفِيَّةٌ لِيُؤَقِّفَ مَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٣٣٥/٩) أَيْضاً «ذُكَاةُ الْجَنِينِ فِي ذُكَاةِ أُمِّهِ».

وَأَشْتَرَطَ مَالِكٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَشْعَرَ لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَصَامٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً «إِذَا أَشْعَرَ الْجَنِينَ فَذَكَاتُهُ ذُكَاةُ أُمِّهِ» لَكِنَّهُ قَالَ الْخَطِيبُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ عَصَامٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٣٠٣) مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ أَصَحُّ.

وَعُورِضٌ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ذُكَاةُ الْجَنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرَ». وَفِيهِ ضَعْفٌ لِسَوْرِ حَفْظِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَلَكِنَّهُ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٥/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «ذُكَاةُ الْجَنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرَ» رَوَيْ مِنْ أَوْجُو عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَفَعَهُ عَنْهُ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

مُهْمَلَتَيْنِ هُوَ أَبُو يَعْلَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ النَّجَّارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ ابْنُ أَخِي حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ لَمْ يَصَحَّ شُهُودُهُ بَدْرًا، نَزَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَعَدَّاهُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، مَاتَ بِهِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَأَبُو الدُّرْدَاءِ: كَانَ شَدَّادٌ مِمَّنْ أَوْتِيَ الْعِلْمَ وَالْحِلْمَ.

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قُتِلْتُمْ فَآخِضُوا الْقَتْلَةَ» بِكَسْرِ الْقَافِ مُصَدَّرٌ نَوْعِيٌّ.

(وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَآخِضُوا الذَّبْحَةَ) بَزَنَةُ الْقَتْلَةِ.

(وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفَرَةً وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ

قَوْلُهُ «كَتَبَ الْإِحْسَانَ» أَيْ أَوْجَبَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ» (الْحَجَل: ٩٠) وَهُوَ فِعْلُ الْحَسَنِ ضِدُّ الْقَبِيحِ فَيَتَنَاوَلُ الْحَسَنَ شَرْعاً وَالْحَسَنَ عُرْفاً وَذَكَرَ مِنْهُ مَا هُوَ أَبْعَدُ شَيْءٍ عَنْ اخْتِيَارِ الْإِحْسَانِ وَهُوَ الْإِحْسَانُ فِي الْقَتْلِ لِأَيِّ حَيَوَانٍ مِنْ آدَمِيٍّ وَغَيْرِهِ فِي حَدِّ وَغَيْرِهِ.

وَدَلٌّ عَلَى نَفْيِ الْمَثَلَةِ مُكَافَأَةً إِلَّا أَنَّهُ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِقَوْلِهِ «فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ» (الْبَقَرَةُ: ١٩٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ وَأَبَانَ بَعْضُ كَيْفِيَّةِ إِحْسَانِهَا بِقَوْلِهِ (وَلْيُحَدِّ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِنْ: أَحَدُ السَّكِينِ: أَحْسَنَ حَدَّثًا، وَالثَّفَرَةُ بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ: السَّكِينُ الْعَظِيمَةُ وَمَا عَظَمَ مِنَ الْحَدِيدِ وَحَدَّدَ.

وَقَوْلُهُ (وَلْيُرِخْ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ أَيْضاً مِنَ الْإِرَاحَةِ وَيَكُونُ بِإِحْدَادِ السَّكِينِ وَتَعْجِيلِ إِمْرَارِهَا وَحَسَنِ الصَّنْعَةِ.

١٢ - ذُكَاةُ الْجَنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ

١٢٧٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ذُكَاةُ الْجَنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩/٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٥٨٨٩).

الْحَدِيثُ لَهُ طَرِيقٌ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٤٧٦) وَأَبِي دَاوُدَ (٢٨٢٧) وَالدَّارِقُطَنِي (٢٧١/٤) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: أَنَّهُ لَا يُخْتَجُّ

عند أبي داود في مراسيلهِ بلفظ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ خِلَالِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرْ» ورجاله مؤثّقون.

وفي الباب مُرسَلٌ صحيحٌ ولكنها لا تقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مُطلقاً إلا أنها تفتت في عضدٍ وجوب التسمية مُطلقاً وتَجعلُ تركَ أَكْلِ ما لم يُسمَّ عليه من باب التورع.

(قلت) والموقوفان عنه قد صحَّا وتعارضاً فيطرحان ويرجع إلى إطلاق حديث الباب وما في معناه.

ودعيت الهادوية والحنفية إلى أن الجنين إذا خرج ميتاً من المذكاة فإنه ميتة لعموم «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ» [الثلة: ٣].

وكذا لو خرج حياً ثم مات وإليه ذهب ابن حزم.

وأجابوا عن الحديث بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حياً فهو ذكاة أمه قاله في البحر.

(قلت) ولا يخفى أنه إلغاء للحديث عن الإفادة فإنه معلوم أن ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره كيف ورواية البيهقي بلفظ «ذكاة الجنين في ذكاة أمه» فهي مفسرة لرواية «ذكاة أمه» وفي أخرى «بذكاة أمه».

١٣- مَنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ

١٢٧٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلَيْسَ ثُمَّ لِيَأْكُلْ».

أخرجه الدارقطني (٢٩٦/٤). وفيه راوٍ في حفظه ضعف. وفي إسناده محمد بن يزيد بن ميان وهو صدوق ضعيف الحفظ.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٨١/٤) بإسناد صحيح إلى ابن عباس مرفوعاً عليه.

وله شاهد عند أبي داود في مراسيلهِ (٣٧٨) بلفظ «ذبيحة المسلم خلال، ذكر اسم الله عليها أو لم يذكر» ورجاله مؤثّقون.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ» الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس قال فيه «فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله».

«فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليس ثم ليأكل». أخرجه الدارقطني. وفيه راوٍ في حفظه ضعف يثبت بقوله: (وفي إسناده محمد بن يزيد بن ميان وهو صدوق ضعيف الحفظ. وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس موقوفاً عليه وله شاهد

واستحب العلماء التضحية بالأقرن لهذا الحديث وأجازوها بالأجم الذي لا قرن له أصلاً.

واختلفوا في مكسور القرن فاجازة الجمهور.

وعند الهادوية لا يُجزئ إذا كان القرن الذابح مما تحله الحياة.

اتفقوا على استحباب الأملح.

قال الثوري: إن أفضلها عند الصحابة البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها، ثم البلقاء وهي التي بعضها أسود وبعضها أبيض، ثم السوداء.

وأما حديث عائشة «بطاً في سواد وسبك في سواد وينظر في سواد» فمعناه أن قوائمه ويطنه وما حول عينيه أسود.

(قلت) إذا كانت الأفضلية في اللون مستندة إلى ما ضحى به ﷺ فالظاهر أنه لم يتطلب لوناً معيناً حتى يحكم بأنه الأفضل بل ضحى بما اتفق له وتيسر حصوله فلا يدل على أفضلية لون من الألوان.

وقوله «ويسمي ويكبر» فسر لفظ مسلم بأنه بسم الله والله أكبر.

أما التسمية فتقدم الكلام فيها.

وأما التكبير فكأنه خاص بالتضحية والهدي لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وأما وضع رجله ﷺ على صفحة العنق وهي جانبه فلتكون أثبت له وأمكن لتلا تضطرب الضحية.

ودل هو وما بعده أنه يتولى الذبح بنفسه ندباً.

٢- الدعاء عند الذبح

١٢٧٦- ولمسلم (١٩٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها «أمر بكبري أقرن، يطاء في سواد، ويترك في سواد وينظر في سواد، فأبى به ليضحى به، فقال لها: يا عائشة هلومي المذبة ثم قال: أشحذها بحجر

٤٢- كتاب الأصاحي

الأصاحي: جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة فتفتح الصاد كأنها اشتقت من اسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبها سمي اليوم يوم الأضحى.

١- طريقة الذبح وما يقول الذابح

١٢٧٥- وعن أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ كان يضحى بكبري أقرنين، ويسمي، ويكبر، ويضع رجله على صفاحيهما».

وفي لفظ: ذبحهما يديه.

وفي لفظ: سمينين [البحاري (٥٥٥٨)، مسلم (١٩٦٦)].
ولأبي عوانة في صحيحه (٧٧٩٦): «ثمينين» - بالثنية بدل السين -

وفي لفظ لمسلم (١٩٦٦)، «وتقول: بسم الله والله أكبر».

(عن أنس بن مالك ﷺ) «أن النبي ﷺ كان يضحى بكبري أقرنين أقرنين ويسمي ويكبر ويضع رجله على صفاحيهما» بالثمتين الأولى مكسورة.

وفي «النهاية»: صفحة كل شيء: وجهه وجانبه.

(وفي لفظ ذبحهما يديه. وفي لفظ: سمينين. ولأبي عوانة في صحيحه) أي عن أنس ﷺ.

(ثمينين بالثنية بدل السين) هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبي عوانة أو المصنف.

(وفي لفظ لمسلم) من رواية أنس (ويقول بسم الله والله أكبر).

الكبري: هو الشيء إذا خرجت رباعيته، والأملح: الأبيض الخالص وقيل: الذي يخالط بياضه شيء من سواد وقيل: الذي يخالط بياضه حمرة وقيل: هو الذي فيه بياض وسواد واليباض أكثرهما والأقرن هو الذي له قرنان.

جَابِرٌ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ أَبْرَهُمَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا فَكَيْفَ لِي بِبِرِّهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا فَقَالَ ﷺ: إِنْ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ وَأَنْ تُصُومَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ» (مسلم في المقدمة (٣٢)).

٣- الحَضُّ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ

١٢٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢١/٢) وَابْنُ قَاجَةَ (٣١٢٣).
وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٨٩/٢) وَزَجَّحَ الْأَيْمَنُ غَيْرَهُ ابْنُ غَيْرِ الْحَاكِمِ وَقَفَّه.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَزَجَّحَ الْأَيْمَنُ غَيْرَهُ) ابْنُ غَيْرِ الْحَاكِمِ (وَقَفَّه).

وَقَدْ اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى وَجوبِ التَّضَحِّيَةِ عَلَى مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ لِأَنَّهُ لَمَّا نَهَى عَنْ قُرْبَانِ الْمُصَلَّى دُلَّ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا فَاذَلَّةَ فِي الصَّلَاةِ مَعَ تَرْكِ هَذَا الْوَاجِبِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْخَرْ» وَلِحَدِيثِ غُنْفَرِ بْنِ سُلَيْمٍ مَرْفُوعًا «عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحِيَّةٌ» رَأْسُ (٢١٥/٤)، أَبُو دَاوُدَ (٢٧٨٨)، السُّوْمَدِيُّ (١٥١٨)، السَّامِيُّ (١٦٧/٧) دُلَّ لَفْظُهُ عَلَى الْوَجوبِ.

وَالْوَجوبُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ أَوْجَبَهَا عَلَى الْمَعْدَمِ وَالْمَوْسِرِ.

وَقِيلَ: لَا تَجِبُ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مَوْقُوفٌ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ وَالثَّانِي ضَعِيفٌ بَابِي رَمَلَةٌ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّهُ يَجْهَلُونَ الْآيَةَ مُجْتَمِلَةً فَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ «وَأَنْخَرْ» بِوَضْعِ الْكَفِّ عَلَى النَّحْرِ فِي الصَّلَاةِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ شَافِيٍّ فِي سُنَنِهِ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَابْنُ يَهُيَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَفِيهِ رَوَايَاتٌ عَنِ الصَّحَابَةِ مِثْلُ ذَلِكَ.

وَلَوْ سَلَّمَ فَبَيَّ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ النَّحْرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ تَعْيِينٌ

فَفَعَلَتْ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَهُ، فَأَضْحَجَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحْمَدٍ وَآلِ مُحْمَدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحْمَدٍ، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ.

(وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ) ابْنِ لَسْلَمٍ مِنْ حَدِيثِ (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) «أَمَرَ بِكَشِّ أَفْرَنْ يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَتْرَكَ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ فَلْيَبِ بِهِ لِيَضْحَى بِهِ فَقَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمُدِيَّةَ ثُمَّ قَالَ (اشْخَلِيهَا) أَيِ الْمُدِيَّةِ. تَقَدَّمَ ضَبْطُهَا وَهُوَ بِمَعْنَى «وَلِيَحْذِ احْذَكُمُ شَفَرَتَهُ».

(يَجْعَلُ لِفَعَلَتْ ثُمَّ أَخَذَهَا) أَيِ الْمُدِيَّةِ.

(وَأَخَذَهُ فَاضْجَعَهُ) أَيِ الْكَشِّ.

(«لَمْ ذَبَحَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحْمَدٍ وَآلِ مُحْمَدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحْمَدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ»).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِضْجَاعُ الْغَنَمِ وَلَا تُذْبَحُ قَائِمَةً وَلَا بَارِكَةً لِأَنَّهُ أَرَفَقَ بِهَا وَعَلَيْهِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ وَيَكُونُ الْإِضْجَاعُ عَلَى جَانِبِهَا الْأَيْسَرِ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ لِلذَّابِحِ فِي اخْتِذِ السَّكَنِ بِالْيَمَنِ وَإِمْسَاكِ رَأْسِهَا بِالْيَسَارِ.

وَلِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بِقَبُولِ الْأَضْحِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ. وَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ وَالذَّبِيحُ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - عِنْدَ عِمَارَةَ الْيَسْرِ «رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» [البقرة: ١٢٧].

وَلَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (٣١٢١) أَنَّهُ ﷺ قَالَ عِنْدَ التَّضَحِّيَةِ وَتَوَجُّبِهَا الْقِبْلَةَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ» إِلَى «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَدُلَّ قَوْلُهُ: (وَأَلِ مُحْمَدٍ) فِي لَفْظٍ (عَنْ مُحْمَدٍ وَآلِ مُحْمَدٍ) أَنَّهُ تُجْزَى التَّضَحِّيَةُ مِنَ الرَّجُلِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَيَشْرِكُهُمْ فِي ثَوَابِهَا.

وَدُلَّ أَنَّهُ يَصْحَحُ نِيَابَةُ الْمُكَلَّفِ عَنْ غَيْرِهِ فِي فِعْلِ الطَّاعَاتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْغَيْرِ أَمْرٌ وَلَا وَصِيَّةٌ فَيَصْحَحُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ لَغَيْرِهِ صَلَاةً كَانَتْ وَغَيْرَهَا.

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَدُلَّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ

لوقته لا لوجوبه كائنه يقول: إذا غرخت فبعد صلاة العيد فإنه قد أخرج ابن جرير [نفسه] (٣٠٠/٣٢٦) عن أنس «كان النبي ﷺ ينحدر قبل أن يصلي فأمر أن يصلي ثم ينحدر».

ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة.

بل قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة.

وقد أخرج مسلم (١٩٧٧) وغيره من حديث أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ «إذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشرة شيئاً».

قال الشافعي: إن قوله «فأراد أحدكم» يدل على عدم الوجوب.

ولما أخرجه البيهقي (٢٦٣/٩) من حديث عبد الله بن عمر «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: أمرت يوم الأضحية عيدا جعل الله تعالى لهذه الأمانة» فقال الرجل فإن لم أجِدْ إلا منيحة أتى أو شاء أهلي وميئحتهم أذبحها؟ قال: لا - الحديث.

ولما أخرجه البيهقي (٢٦٤/٩) أيضاً من حديث ابن عباس أنه قال ﷺ «ثلاث هن علي فرض ولكم تطوع» وعد منها الضحية.

وأخرجه أيضاً من طريق أخرى بلفظ «كتب علي النحر ولم يكتب عليكم».

وبما أخرجه (٢٦٤/٩) أيضاً من أنه ﷺ «لما ضحى قال بسم الله والله أكبر اللهم عني وعن من أمتي».

وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب.

فأخرج البيهقي (٢٦٥/٩) عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما.

وأخرج (٢٦٥/٩) عن ابن عباس: أنه كان إذا حضر الأضحية أعطى مولاه درهمين فقال: اشتري بهما لحماً وأخبر الناس أنه ضحى ابن عباس.

وروي أن بلالاً ضحى بدينه.

ومثله روي عن أبي هريرة.

والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة.

٤ - وقت الأضحية بعد الصلاة

١٢٧٨ - وعن جندب بن سفیان رضي الله عنه قال: «شهدت الأضحية مع رسول الله ﷺ، فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت، فقال: من ذبح قبل الصلاة فلْيَذْبَحْ شاة مكانها، ومن لم يكن ذبح فلْيَذْبَحْ على اسم الله».

متفق عليه [البخاري (٩٨٥)، مسلم (١٩٦٠)].

(وعن جندب بن سفیان هو أبو عبد الله جندب بن سفیان البجلي العلفي الأحسي، كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين.

وقال «شهدت الأضحية مع رسول الله ﷺ فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال: من ذبح قبل الصلاة فلْيَذْبَحْ شاة مكانها، ومن لم يكن ذبح فلْيَذْبَحْ على اسم الله» متفق عليه.

فيه دليل على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله. والمراد صلاة المصلي نفسه.

ويحتمل أن يراد صلاة الإمام وأن اللام للعهد في قوله «الصلاة» يراد به المذكورة قبلها وهي صلاته ﷺ.

والله ذهب مالك فقال: لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه.

ودليل اعتبار ذبح الإمام ما رواه الطحاوي [شرح معاني الآثار] (١٧١/٤) من حديث جابر «أن النبي ﷺ صلى يوم النحر بالمدينة ففقد رجال فنحروا وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر فأمرهم أن يعيدوا».

وأجيب: بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى

فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقييدها بصلاته ﷺ.

وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحة.

ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه.

وقال الشافعي وداود: وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العبد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى.

قال القرطبي: ظواهر الحديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية حل الصلاة على وقتها.

وقال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أظهر في اختيار قبل الصلاة وهو قوله في رواية (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى).

قال: لكن إن أجرناه على ظاهره اقتضى أنها لا تجزئ الأضحية في حق من لم يصل العيد، فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث ولأوجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث.

وقد أخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٧٢/٤] من حديث جابر «أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَتَنَى أَنْ يَذْبَحَ أَحَدَ قَبْلِ الصَّلَاةِ».

صححه ابن حبان (٥٩٠٩).

وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال، وهذا الكلام في ابتداء وقت التضحية وأما انتهائها فاقوال.

فعند الهاديوة: العاشر ويومان بعده.

وبه قال مالك وأحمد.

وعند الشافعي: أن أيام الأضحية أربعة: يوم النحر وثلاثة بعده.

وعند داود وجماعة من التابعين: يوم النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام.

وعند جماعة: أنه في آخر يوم من شهر ذي الحجة.

قال في بداية المجتهد (٤٤٧/٢): سبب اختلافهم شيئان:

أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ الآية [الحج: ٢٨].

ف قيل: يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور.

وقيل: العشر الأول من ذي الحجة.

والسبب الثاني: معارضة دليل الخطاب في هذه الآية بحديث جابر بن مطعم مرفوعاً أنه قال ﷺ «كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٌ وَكُلُّ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ ذَبِيحٌ» [أحمد (٨٧/٤)].

فمن قال في الأيام المعلومات: إنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور وقال: لا نحر إلا في هذه الأيام.

ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال: لا معارضة بينهما إذ الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر، والحديث المقصود منه ذلك قال يجوز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق.

ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر إلا ما يروى عن سعيد بن جابر أنه قال: يوم النحر من أيام التشريق. وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين.

وأما من قال: يوم النحر فقط فبناءً على أن المعلومات: العشر الأول.

قالوا: وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبح هنا إلا اليوم العاشر وهو محل الذبح المنصوص عليه فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى.

(ملامة) في «النهاية» أيضاً ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا يجوز التضحية في ليالي أيام النحر.

وذهب غيره إلى جواز ذلك.

وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واليلة نحو قوله «تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» [هود: ٩٥] ويطلق

على النهار دون الليل نحو «سَبْعَ لَيَالٍ وَسِتِّينَ أَيَّامًا» [الحاقة: ٧] فعمطت الأيام على الليالي والمعطف يقتضي المغايرة، ولكن في النظر في أيهما أظهر واحتج بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل عمل بمفهوم القلب ولم يقل به إلا الذئب، إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والأصل في الذئب الحظر فيبقى الليل على الحظر والدليل على مجوزِهِ في الليل ١ هـ.

(قلت) لا حظر في الذئب بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك.

٥ - ما لا يجوز من الضحايا

١٢٧٩ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَتَهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي».

رواه أحمد (٢٨٤/٤) والأربعة إمامو داود (٢٨٠٢)، النسائي (٢١٥/٧)، ابن ماجه (٣١٤٤)، وصححه الترمذي (١٤٩٧) وابن حبان (٥٩١٩).

(وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَتَهَا وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي» بضم المثناة فوقية وإسكان النون وكسر القاف أي التي لا بقي لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ).

(رواه أحمد وأحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان) وصححه الحاكم وقال: على شرطيهما وصوب كلامه المصنف وقال: لم يخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما» ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح.

وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث.

وقال الترمذي: صحيح حسن.

والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مائعة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب.

فَذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا عَيْبَ غَيْرُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِمَّا كَانَ أَشَدَّ مِنْهَا أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا كَالْعَمِيَاءِ وَمَقْطُوعَةِ السَّاقِ.

وقوله (البَيِّنُ عَوْرَتَهَا) قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: إِنَّهُ يُعْنَى عَمَّا كَانَ الذَّاهِبُ الثَّلَثُ فَمَا دُونَ وَكَذَا فِي الْعَرَجِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَرَجَاءُ إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنِ الْغَنَمِ لِأَجْلِهِ فَهَوَّ بَيِّنٌ.

وقوله (ظَلْعُهَا) أَيِ اعْوَجَاجُهَا.

٦ - سنُّ الأضحية

١٢٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا إِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ». رَوَاهُ سُليمان (١٩٦٣).

المسنّة: الثبّة من كلّ شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كما قدّمنا.

والحديث دليل على أنه لا يجزئ الجذع من الضأن في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنّة.

وقد نقل القاضي عياض الإجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتي.

وحكي عن ابن عمر والزهرري: أنه لا يجزئ ولو مع التعسر.

وذَهَبَ كَثِيرُونَ إِلَى إِجْزَاءِ الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ مُطْلَقًا وَحَلُّوا الْحَدِيثَ عَلَى الْإِسْتِجَابِ بِقِرْنِهِ حَدِيثُ أُمِّ بِلَالٍ أَنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٨/٦) وَابْنُ جُرَيْجٍ وَالبَيْهَقِيُّ (٢٧١/٩)، وَأَشَارَ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٩) إِلَى حَدِيثِ «يُغْتَمَرُ الْأَضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ».

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بَلْفِظَ «ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ» (النسائي (٢١٩/٧)).

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ عِنْدَ تَعْسِرِ الْمَسْئَةِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ بِمَعْنَى تَجْزِئِهِ وَتَكَرُّرِهِ وَقَوَاهُ الْمَهْدِيُّ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَعَ الْأَوَّلِ.

٧- لا تجزئ الأضحية بعيب

١٢٨١- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْغَنِينَ وَالْأَذْنَ، وَلَا نَضْحِي بِعَوْرَاءَ، وَلَا مُقَابِلَةَ وَلَا مُدَابِرَةَ، وَلَا خَرْقَاءَ، وَلَا ثَرْقَاءَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٠/١) وَالْأَيْمَنُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٤)، النَّسَائِيُّ (٢١٦/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٢)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٥٩٢٠) وَالْحَاكِمُ (٤٦٨/١).

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْغَنِينَ وَالْأَذْنَ» أَيُّ نَشْرَفَ عَلَيْهِمَا وَتَتَأَمَّلُهُمَا لِئَلَّا يَقَعَ نَقْصٌ وَعَيْبٌ.

(وَلَا نَضْحِي بِعَوْرَاءَ وَلَا مُقَابِلَةَ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ: مَا قُطِعَ مِنْ طَرَفٍ أَوْ ذَنْبًا شَيْءٌ ثُمَّ بَقِيَ مُعْلَقًا.

(وَلَا مُدَابِرَةَ) وَالْمُدَابِرَةُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ: مَا قُطِعَ مِنْ مُؤَخَّرِ أَوْ ذَنْبًا شَيْءٌ وَتَرِكَ مُعْلَقًا.

(وَلَا خَرْقَاءَ) بِالخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةً وَالرَّاءِ سَاكِنَةً: الْمَشْقُوقَةُ الْأَذْنِينَ.

(وَلَا ثَرْمِي) بِالثَّوْمِيِّ فَرَاءً وَمِيمٌ وَالْفَاءُ مَقْصُورَةٌ: هِيَ مِنَ الثَّرَمِ وَهِيَ سَقُوطُ الثَّيْبِ مِنَ الْأَسْنَانِ وَقِيلَ الثَّيْبُ وَالرُّبَاعِيَّةُ وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَنْقَطَعَ السِّنُّ مِنْ أَوَّلِهَا مُطْلَقًا وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِنَقْصَانِ أَكْلِهَا قَالَهُ فِي «الْنَهَايَةِ».

وَوَقَعَ فِي نُسَخَةِ الشَّرْحِ «شَرْقَاءَ» بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْقَافِ وَعَلَيْهَا شَرْحُ الشَّارِحِ وَلَكِنْ الَّذِي فِي نُسَخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ» الصَّحِيحَةُ «الثَّرَمِي» كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَيْمَنُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَجْزِئُ الْأَضْحِيَّةَ إِلَّا مَا ذُكِرَ وَهُوَ مَذْنُوبُ الْهَادِيَّةِ.

وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنِ التَّضْحِيَةِ بِالصَّفْرَةِ بِمِثْلِ الْمِمْ وَابْتِغَاءُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ. فَهَذَا مَفْتُوحَةٌ فَرَاءً أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٣) وَالْحَاكِمُ (٢٢٥/٤) وَهِيَ الْمَهْزُولَةُ كَمَا فِي النَّهْيَةِ.

وَفِي رَوَايَةِ «الصَّفْرَةِ» قِيلَ: هِيَ الْمُسْتَأَصَلَةُ الْأَذْنَ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٣) مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ عَسَاةٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُسْفَرَةِ وَالْمُسْتَأَصَلَةِ وَالْبَهْقَاءِ وَالْمُسْتَعِيَةِ وَالْكَسْرَاءِ.

فَالْمُسْفَرَةُ: الَّتِي تَسْتَأْصِلُ أَذْنَهَا حَتَّى يَبْدُوَ صِمَاخُهَا. وَالْمُسْتَأَصَلَةُ: الَّتِي اسْتَوْصَلَ قَرْنُهَا مِنْ أَصْلِهَا. وَالتَّجْقَاءُ: الَّتِي تُبْحَقُ عَيْنُهَا. وَالْمُسْتَعِيَةُ: الَّتِي لَا تَتَّبِعُ الْغَنَمَ عَجْفًا أَوْ ضَعْفًا. وَالْكَسْرَاءُ: الْكَسِيرَةُ. هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَأَمَّا مَقْطُوعُ الْإِلِيَّةِ وَالذَّنْبِ فَإِنَّهُ يُجْزِئُ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٨/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٦) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: «اسْتَشْرِفْتُ كَبْشًا لِأَضْحِيٍّ بِوَعْدِ الدُّنْبِ فَأَخَذَ مِنْهُ الْإِلِيَّةَ فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ». وَفِيهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ وَشَيْخُهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُرْطَةَ مَجْهُولٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٩/٩) وَاسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الْمُنْقَى (٣٠٣/٢) عَلَى أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ بَعْدَ تَعْيِينِ الْأَضْحِيَّةِ لَا يَضُرُّ.

وَفَقَّهَتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى عَدَمِ إِجْزَاءِ مَسْلُوبِ الْإِلِيَّةِ وَالذَّنْبِ.

وَفِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (٤٣٧/٢): أَنَّهُ وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْحَسَنِ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ:

فَذَكَرَ النَّسَائِيُّ (٢١٥/٧) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْرَهُ النِّقْصَ يَكُونُ فِي الْقَرْنِ وَالْأَذْنَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا كَرِهْتُهُ فِدْعَةً وَلَا تَحْرِمُهُ عَلَى غَيْرِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَلِيٍّ عليه السلام «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْغَنِينَ» الْحَدِيثَ.

فَمَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: لَا تَنْقُصُ إِلَّا الْعِيُوبَ الْأَرْبَعَةَ وَمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَلَّ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ عَلَى الْعَيْبِ الْيَسِيرِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ يَبِينٍ وَحَدِيثَ عَلِيٍّ

على الكثيرين.

(قائدة) أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام وإنما اختلفوا في الأفضل.

والظاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعلها للملك وأمره وإن كان يُحتمل أن ذلك لأنها الميسرة لهم.

ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبي عن واحد.

وما روي عن أسماء أنها قالت: ضحينا مع رسول الله ﷺ بالخیل.

وما روي عن أبي هريرة أنه ضحى بديك.

٨- توزيعها على المساكين دون الجزار

١٢٨٢- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمَ لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجِلَالِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا».

نفق عليه [البحاري (١٧١٦)، مسلم (١٣١٧)].

هذا في بُذْنِهِ عليه السلام التي ساقها في حجة الوداع وكانت مع التي أتى بها علي عليه السلام من اليمن مائة بدنة نحرها ﷺ يوم النحر يعني، نحر يديه ﷺ ثلاثاً وستين ونحر بقيتها علي عليه السلام. وقد تقدم في كتاب الحج.

والبدن تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم إلا أنها هنا الإبل وهكذا استعمالها في الأحاديث وفي كتب الفقهاء في الإبل خاصة.

وذلك على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم.

وأنه لا يعطي الجزار منها شيئاً أجرة لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة.

وحكم الأضحية حكم الهدي في أنه لا يُباع لحمها ولا جلدها ولا يعطى الجزار منها شيئاً.

قال في نهاية المجتهد (٤٥١/٢): العلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها.

واختلفوا في جلدها وشعرها مما يُتَمَعُّ به.

فقال الجمهور: لا يجوز.

وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض.

وقال عطاء: يجوز بكل شيء دراهم وغيرها.

وإنما فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الانتفاع لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به.

٩- جواز الاشتراك في البدنة والبقرة

١٢٨٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

رواه مسلم (١٣١٨).

دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما يُجزيان عن سبعة وهذا في الهدي ويقاس عليه الأضحية بل قد ورد فيها نص فخرج الترمذي (١٥٠١) والنسائي (٢٢٢/٧) من حديث ابن عباس قال «كنا مع رسول الله ﷺ في السفر فحضر الأضحية فاشتركنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة».

وقد صح اشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث غنم أحمد: (٣٢١/٢)، ج (٣١٢٣).

وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفيده أحمد بن عيسى والفرقان.

قال النووي: سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين مفترضين أو متطوعين أو بعضهم متفرق وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد.

وَقَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْأَشْرَاكُ فِي الْهَدْيِ إِلَّا فِي هَدْيِ التَّلَوُّعِ. وَهَدْيُ الْإِحْصَارِ عِنْدَهُ مِنْ هَدْيِ التَّلَوُّعِ.

أَيُّوبُ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدُ.

وَاشْتَرَطَتِ الْهَادِيَةُ فِي الْأَشْرَاكِ اتِّفَاقَ الْغَرَضِ قَالُوا وَلَا يَصِحُّ مَعَ الْإِخْتِلَافِ لِأَنَّ الْهَدْيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَلَا يَتَّبَعُ بِأَنَّهُ يَكُونُ بَعْضُهُ وَاجِبًا وَبَعْضُهُ غَيْرَ وَاجِبٍ.

وَقَالُوا: إِنَّهَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ لِمَا سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ [١٥٠١]، م [٢٢٢/٧] وَقَاسُوا الْهَدْيَ عَلَى الْأَصْحِيَّةِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٣/٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ عَنِ التَّضْحِيَّةِ وَأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُهَا فَقَالَ: قَلِمٌ أَظَا فِرْكَ، وَقَصٌّ شَارِبِكَ، وَخَلْقٌ عَاتِكَ، فَذَلِكَ تَمَامُ أَضْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

(وَاجِبٌ) بَأَنَّهُ لَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ.

وَادَّعَى ابْنُ رُشْدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي النَّسْلِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ رُويَ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَذَلَ الْبَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاءٍ». أَخْرَجَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٢٥٠٧)، مسلم (١٩٦٨)] وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ «الْبَدَنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ» [١٥٠١]، م [٢٢٢/٧].

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَإِجْمَاعُهُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَنَارَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ أ. هـ.

وَلَا يَجْزِي أَنَّهُ لَا إِجْمَاعَ مَعَ خِلَافٍ مِنْ ذَكَرْنَا وَكَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى الْخِلَافِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّاةِ فَقَالَتِ الْهَادِيَةُ: تُجْزَى عَنْ ثَلَاثَةٍ فِي الْأَصْحِيَّةِ قَالُوا: ذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَشْرِ عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ.

قَالُوا: وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهَا تُجْزَى عَنْ أَكْثَرٍ لَكِنَّ الْإِجْمَاعَ قَصَرَ الْإِجْزَاءَ عَنِ الثَّلَاثَةِ.

(قُلْتُ) وَهَذَا الْإِجْمَاعُ الَّذِي ادَّعَوْهُ يُبَيِّنُ مَا قَالَهُ فِي «نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ.

وَالْحَقُّ أَنَّهَا تُجْزَى الشَّاةُ عَنِ الرَّجُلِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ لِعَلِيلِهِ ﷺ، وَلَمَّا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٣٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي

وَهَذَا فِيهِ شَرْعِيَّةٌ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي يَوْمِ التَّضْحِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْهُ مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

وَقَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ أَنَّهُ يَحْرُمُ لِلنَّهْيِ وَالْيَوْمِ قَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ.

وَقَالَ مِنْ يُحَرِّمُهُ: قَدْ قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (١٧٠٠)، مسلم (١٣٢١)] وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ «عَائِشَةَ قَالَتْ: أَنَا قَتَلْتُ قَلَابِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدِّي ثُمَّ قَلَعْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْزَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءًا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْءِ شَيْءٌ يَبْعَثُهُ بِهِدْيٍ، وَابْتِغَاءً بِالْهَدْيِ أَكْثَرَ مِنْ إِرَادَةِ التَّضْحِيَّةِ.

(قُلْتُ) هَذَا قِيَاسٌ مِنْهُ وَالنَّصُّ قَدْ خَصَّ مِنْ يُرِيدُ التَّضْحِيَّةَ بِمَا ذُكِّرَ.

(فَالِدَةٌ أُخْرَى) يُسْتَحَبُّ لِلْمُضْحِي أَنْ يَصَدَّقَ وَإِنْ يَأْكُلَ.

وَاسْتَحَبَّ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُقَسِّمَهَا اثْنَلَاثًا، ثَلَاثًا لِلدَّخَارِ، وَثَلَاثًا لِلصَّدَقَةِ، وَثَلَاثًا لِلْأَكْلِ لِقَوْلِهِ ﷺ «كُلُّوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخُرُوا». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥١٠) بِلفظ: «كَتَبْتُ نَهْيَكُمْ عَنْ

لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ لَيْسَ بِذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ
لَهُ، فَكَلُّوا مَا بَدَا لَكُمْ، تَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا.

ولعل الظاهرية توجب التجزئة!

وقال عبد الوهاب: أوجب قوم الأكل وليس بواجب في
المنعبر.

وهو قوله: (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه).

والأحاديث دلت على مشروعية العقيدة واختلفت فيها مذاهب العلماء:

فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنَّهَا سُنَّةٌ.

وَقَعَبَ دَاوُدَ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ.

وَأَسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى السُّنَّةِ وَمَحْدِثُ
«مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدًا فَحَبَّ أَنْ يَنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ». أَخْرَجَهُ
مَالِكٌ (الموطأ) (ص: ٣١).

وَأَسْتَدَلَّتِ الظَّاهِرِيَّةُ بِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عنها أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُمْ بِهَا [١٥١٣] وَالْأَمْرُ دَلِيلُ الْإِجَابِ.

وَاجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ صَرْفُهُ عَنِ الْوُجُوبِ قَوْلُهُ «فَحَبَّ أَنْ
يَنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ».

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: (يَوْمَ سَابِعِي) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَقَّتْهَا
وَسَابِعِي فِيهِ حَدِيثُ سَمُرَةَ [د (٢٨٣٧)، ت (١٥٢٤)]، م
(١٦٦/٧)، ج (٣١٦٥) وَأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ يَعْقُ قَبْلَ السَّابِعِ.

وَكُنَّا عَنِ الْكَبِيرِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٠/٩) مِنْ حَدِيثِ
أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ الْبَغْتَةِ» وَلَكِنَّهُ قَالَ:
مُنْكَرٌ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

وَقِيلَ: تُجْزَى فِي السَّابِعِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
(٣٠٣/٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ
«الْعَقِيقَةُ تُذْبَحُ لِسَبْعِ عَشْرَةَ وَإِلْحَادِي وَعِشْرِينَ».

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى عَنِ الْغُلَامِ شاةً لَكِنْ:

٢- يعق عن الغلام شاتين، وعن الأنثى شاةً

١٢٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَمَرَهُمْ: أَنْ يُعَقَّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ، وَعَنْ
الْجَارِيَةِ شاةً.

٤٣- كتاب العقيدة

العقيدة: هي الذبيحة التي تُذبح للمولود.

وأصل العَقِّ: الشَّقُّ والْقَطْعُ.

وقيل للذبيحة: عقيدة لأنه يشقُّ حلقها ويقال عقيدة للشعر
الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الرُّخْشَرِيُّ
أصلاً والشاة المنبوحة مُشَقَّةٌ منه.

١- يعق عن الغلام كبشاً

١٢٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً».

رَوَاهُ أَبُو قَتَادَةَ (٢٨٤١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْخَارُودِ (٩١١)
وَعَبْدُ الْحَقِّ، وَلَكِنْ رَفَعَ أَبُو حَاتِمٍ لِإِسْنَادِهِ [«العلل» (٤٩/٢)].

وَقَدْ خَرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٩/٩) وَالْحَاكِمُ (٢٣٧/٤) وَابْنُ حِبَّانَ
(٥٣٩١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِزِيَادَةِ «يَوْمَ السَّابِعِ وَسَمَاعُهَا» وَأَمَرَ
أَنْ يُعَاطَ عَنْ رَأْسَيْهِمَا الْأَذَى.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٩/٩) وَالْحَاكِمُ (٢٣٧/٤) مِنْ حَدِيثِ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ
وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ وَلَدَيْهِمَا».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ إِيضاً (٣٢٤/٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
النَّبِيِّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَخَتَمَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ.

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: إِمَاطَةُ الْأَذَى: حَلْقُ الرَّاسِ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا. وَفِيهِ «وَكَانَ أَهْلُ
الْجَاهِلِيَّةِ يَجْعَلُونَ قُطْنَةً فِي دَمِ الْعَقِيقَةِ وَيَجْعَلُونَهَا عَلَى رَأْسِ
الْمَوْلُودِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِ خُلُوقًا». وَرَوَاهُ
أَحْمَدُ (٣٥٥/٥) وَالتَّسَنُّيُّ (١٦٤/٧) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ وَسَنَدُهُ
صَحِيحٌ وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ.

١٢٨٥- وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانَ (٥٣٠٩) مِنْ حَدِيثِ

أَنَسٍ نَحْوَهُ.

رواهُ الترمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٥١٣).

المصنَّفُ في التَّقْرِيبِ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ شَتَانٍ مُكَافَتَانِ» قَالَ النَّوَوِيُّ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَبِعَدَا هَمْزَةٍ وَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ.

(وَعَنْ الْجَارِيدَةِ شَاةٌ). رواهُ الترمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْ لَفْظَةَ «يُعَقُّ» فِي نُسْخِ الترمِذِيِّ.

قالَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ: مَعْنَى «مُكَافَتَانِ» مُتَسَاوِيَتَانِ أَوْ مُتَقَارِبَتَانِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمَرَادُ التَّكَافُؤُ فِي السَّنِّ فَلَا تَكُونُ إِحْدَاهُمَا مُسَنَّةً وَالْأُخْرَى غَيْرَ مُسَنَّةٍ بَلْ يَكُونَانِ ثَمًا يُجْزَى فِي الْأَصْحِيَّةِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يُذْبِحَ إِحْدَاهُمَا مُقَابِلَةً لِلْأُخْرَى.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ بِضَعْفٍ مَا يُعَقُّ عَنِ الْجَارِيَةِ.

وَالِيهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِثَةُ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ يُجْزَى عَنِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ لِلْحَدِيثِ الْمَاضِي.

(وَأَجِيبْ) بِأَنَّ ذَلِكَ فَعْلٌ وَهَذَا قَوْلٌ وَالْقَوْلُ أَقْوَى، وَيَأْتِي بِجَوْرٍ أَنَّهُ ذَبَحَ عَنِ الذَّكَرِ كِبْشًا لِيَانِ أَنَّهُ يُجْزَى، وَذَبَحَ الْاِثْنَيْنِ مُسْتَحَبٌّ، عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ بَلَفَظَ «كَبِشَيْنِ كَبِشَيْنِ».

وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مَثَلُهُ وَحَيْثَلُو فَلَا تَعَارَضَ.

وَفِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّاةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الْأَصْحِيَّةِ وَمِنْ اشْتَرَطَهَا فَبِالْقِيَاسِ.

١٢٨٧- (وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٤٢٢/٦) وَالْأَرَبَعَةُ وَأَبُو

دَاوُدَ (٢٨٣٤)، الترمِذِيُّ (١٥١٦)، النَّسَائِيُّ (١٦٥/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٦٢) عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ نَحْوَهُ.

(وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالْأَرَبَعَةُ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا زَايٌ) (الْكَعْبِيَّةُ) الْمَكِّيَّةُ صَحَابِيَّةٌ لَهَا أَحَادِيثُ قَالَهُ

(خَوْفُهُ) أَيُّ خَوْفٍ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَلَفْظُهُ فِي الترمِذِيِّ عَنْ سِبَاعِ بْنِ نَابِثٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ نَابِثٍ بِنَ سِبَاعٍ أَخْبَرَهُ «أَنَّ أُمَّ كُرْزٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ قَالَ: عَنِ الْغُلَامِ شَتَانِ وَغَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةً وَلَا يَضُرُّكُمْ أَذْكَرَانَا كُنْ أَمْ إِنَا» قَالَ أَبُو عِيسَى - يَعْنِي الترمِذِيُّ -: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ يُفِيدُ مَا يُفِيدُ الْحَدِيثُ الثَّالِثُ.

٣- العَقِيقَةُ والحلق والتسمية في اليوم السابع

١٢٨٨- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ تَذْبِخُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحَلَّقُ، وَيُسَمَّى».

رواهُ أَحْمَدُ (٧/٥) وَالْأَرَبَعَةُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٣٧)، النَّسَائِيُّ (١٦٦/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٦٥)، وَصَحَّحَهُ الترمِذِيُّ (١٥٢٢).

وَهَذَا هُوَ حَدِيثُ الْعَقِيقَةِ الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهُ الْحَسَنُ مِنْ سَمُرَةَ وَاخْتَلَفُوا فِي سَمَاعِهِ لِغَيْرِهِ مِنْهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ (مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ) فَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَهُوَ طِفْلٌ لَمْ يُعَقَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَشْفَعُ لِأَبَوَيْهِ.

(قُلْتُ) وَنَقَلَهُ الْحَلِيمِيُّ عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ وَعَمْدِ بْنِ مُطَرِّفٍ وَهُمَا إِمَامَانِ عَالِمَانِ مُتَقَدِّمَانِ عَلَى أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى الْعَقِيقَةُ لَازِمَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا فَشَبَّهَ لَزُومَهَا لِلْمَوْلُودِ بِلزومِ الرُّهْنِ لِلْمَرْهُونِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ وَهُوَ يَقْوِي قَوْلَ الظَّاهِرِيَّةِ بِالْوَجُوبِ.

وَقِيلَ الْمَرَادُ أَنَّهُ مَرْهُونٌ بِأَذَى شَعْرِهِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ «فَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى».

وَيَقْوِي قَوْلَ أَحْمَدَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزَمٍ «الْمَغْلِي» (٥٢٥/٧) عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يُعْرِضُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَقِيقَةِ كَمَا يُعْرِضُونَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَهَذَا دَلِيلٌ - لَوْ ثَبَتَ - لَمْ يَنْقُصْ بِالْوَجُوبِ.

وَقَدَّمَ أَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ بِالْيَوْمِ السَّابِعِ كَمَا دَلَّ مَا مَضَى وَدَلَّ لَهُ هَذَا أَيْضًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: تَفُوتُ بَعْدَهُ وَقَالَ: مَنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْعَقِيدَةُ.

وَاللَّعْلَمَاءُ خِلَافَ فِي الْعَقْدِ بَعْدَ السَّابِعِ وَقَوْلُ عَائِشَةَ «أَمَرَهُمْ» أَيِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ يَعْقُوا كُلُّ مُوَلَّدٍ لَهُ عَنْ وَلَدِهِ.

فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ التَّفَقُّعُ لِلْمَوْلُودِ.

وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَمْتَنِعَ.

وَاخْذَ مِنْ لَفْظٍ (كُلْدِيح) بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ أَنَّهُ يُجْزَى أَنْ يَعْقَ عَنْهُ الْأَجْنَبِيُّ وَقَدْ تَأَيَّدَ بِأَنَّهُ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ كَمَا سَلَفَ إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ ﷺ أَبُوهُمَا كَمَا وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ «كُلُّ يَبْسَى أُمُّ يَتِيمُونَ إِلَى عَصْبَةِ الْأَوْ لَدَ فَاطِمَةَ فَأَنَا وَلِيُّهُمْ وَأَنَا عَصَبَتُهُمْ». وَفِي لَفْظٍ «وَأَنَا أَبُوهُمْ» أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا [تاريخ بغداد (٢٨٥/١١)] وَمِنْ حَدِيثِ عُمَرَ [المعجم الكبير للطبراني (٤٤/٣)] رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩٠/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ «أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لَمَّا وَلَدَتْ حَسَنًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَعْقُو عَنْ وَلَدِي بِدَمٍ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنْ خَلِيقِي رَأْسُهُ وَتَصَدَّقِي بِوِزْنِ شَعْرَةٍ فِضَّةً، فَهُوَ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اجْزَأَ عَنْهُ مَا ذَمَّهَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ وَأَنَّهَا ذَكَرَتْ هَذَا فَمَنْعَهَا ثُمَّ عَقَّ عَنْهُ وَارْتَدَّهَا إِلَى تَوَلَّى الْخَلْقَ وَالتَّصَدَّقَ وَهَذَا أَقْرَبُ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَأْذِنُهُ إِلَّا قَبْلَ ذَمِّهِ وَقَبْلَ مَجِيئِهِ وَقَبْلَ الذَّبْحِ وَهُوَ السَّابِعُ.

وَفِي قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ (وَيُخْلَقُ) دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ خَلْقِ رَأْسِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ. وَظَاهِرُهُ عَامٌّ لَخَلْقِ رَأْسِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ.

وَحَكَى الْمَازَرِيُّ كَرَاهَةً خَلْقِ رَأْسِ الْجَارِيَةِ.

وَعَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ تُحْلَقُ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا تَقْيِيبُ أُذُنِ الصَّبِيِّ لِأَجْلِ تَعْلِيقِ الْخَلْقِ فِيهَا الَّذِي يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ وَقَبْلَهَا.

فَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» (٢١٧/٢): إِنَّهُ لَا يَرَى فِيهِ رُخْصَةً

فَإِنَّ ذَلِكَ جُرْحٌ مُؤَلَّمٌ وَمِثْلُهُ مُوجِبٌ لِلْقَصَاصِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِحَاجَةِ مَهْمَةٍ كَالْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ وَالْحِثَانِ، وَالتَّزْيِينِ بِالْخَلْقِ غَيْرُ مُهِمٍّ فَهُوَ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ مُعْتَادًا وَالْمَنْعُ مِنْهُ وَاجِبٌ وَالِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَالْأَجْرَةُ الْمَأْخُودَةُ عَلَيْهِ فِي مَقَابِلَتِهِ حَرَامٌ أ هـ.

وَفِي كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ تَقْيِيبَ أُذُنِ الصَّبَايَا لِلْخَلْقِ جَائِزٌ وَيُكْرَهُ لِلصَّبَايَا.

وَفِي قِتَارِ قَاضِي خَانَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا بَأْسَ بِتَقْيِيبِ أُذُنِ الطِّفْلِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَهُ وَلَمْ يُكْرَهْ عَلَيْهِمْ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ (وَيُسَمَّى) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الرِّوَايَةِ.

وَأَمَّا رَوَايَتُهُ بِلَفْظِ «وَيُدْنَى» مِنَ الدَّمِ أَيِ يَفْعَلُ فِي رَأْسِهِ مِنْ دَمِ الْعَقِيدَةِ كَمَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَقَدْ وَهَمَ رَاوِيهَا بِسَلِّ الْمَرَادِ تَسْمِيَةَ الْمَوْلُودِ.

وَيَنْبَغِي اخْتِيَارَ الْأَسْمِ الْحَسَنِ لَهُ لَمَّا ثَبِتَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ وَصَحَّ عَنْهُ «أَنْ أُخْنِعَ الْأَسْمَاءُ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تُسَمَّى شَاعَانَ شَاءَ مَلِكُ الْأَمْثَلِكِ لَا مَلِكُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى» [البخاري (٦٢٠٥)، سلم (٢١٤٣)] فَتَحَرَّمَ التَّسْمِيَةُ بِذَلِكَ.

وَالْحَقُّ بِهِ تَحْرِيمُ التَّسْمِيَةِ بِقَاضِي الْقَضَاوِ وَأَشْنَعُ مِنْهُ حَاكِمُ الْحُكَّامِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ.

وَمِنَ الْأَقْلَابِ الْقَبِيحَةِ مَا قَالَهُ الرَّخْشَرِيُّ: إِنَّهُ تَوَسَّعَ النَّاسُ فِي زَمَانِنَا حَتَّى لَقَبُوا السُّفْلَةَ بِالْقَابِ الْعَلِيَّةِ، وَهَبَ أَنْ الْعَمْرُ مَبْسُوطٌ فَمَا أَقُولُ فِي تَقْيِيبِهِ مِنْ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ فِي قَبِيلٍ وَلَا دَبِيرٍ بَغْلَانِ الدِّينِ هِيَ لِعَمْرِي وَاللَّهُ الْغَصَّةُ الَّتِي لَا تُسَاغُ.

وَاحِبُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَلِخَوْمَتَا وَاصِدَقَهَا حَارِثٌ وَهَمَانٌ [د (٤٩٥٠)، س (٢١٨/٦)].

وَلَا تُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَيَسَ وَطَهُ خِلَافًا لِلْمَالِكِيِّ.

وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الرُّوَلِ وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدَهُمْ بِمَحْمَدٍ فَقَدْ جَهَلَ» فَيَنْبَغِي التَّسْمِيَةَ بِاسْمِهِ ﷺ.

فَقَدْ أَخْرَجَ فِي كِتَابِ «الْخَصَائِصِ» لِابْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ: أَلَا يُقَمُّ مِنْ أَسْمَاءِ

مُحَمَّدٍ فَلْيَدْخُلِ الْجَنَّةَ تَكْرَمَةً لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَقَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: مَا مِنْ أَهْلٍ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رَزَقُوا رِزْقَ خَيْرٍ.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ أَوْ عَنْهُمْ فِيهِ أَثَرٌ.

(لهاتذة) روى أبو داود (٥١٠٥) والترمذي (١٥١٤) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ حِينَ وَلِدَا».

ورواه الحاكم (١٧٩/٣). والمراد الأذن اليمنى.

وفي بعض المسانيد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودِ سُورَةَ الْإِخْلَاصِ».

وأخرج ابن السني «عمل اليوم والليلة» (٦٢٣) عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى لَمْ تَضُرَّهُ أُمُّ الصَّبِيِّانِ وَهِيَ التَّابِعَةُ مِنَ الْجَنِّ».

ويستحب تحنيكه بتمر لما في الصحيحين [البخاري (٥٤٦٧)، مسلم (٦١٩٨)] من حديث «أبي موسى قال: وَلَدَ لِي غُلَامٌ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ وَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ».

والتحنيك: أَنْ يَضَعَ التَّمْرَ وَغَوَّهَ فِي حَنَكِ الْمَوْلُودِ حَتَّى يَنْزِلَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَيَنْفَعِي أَنْ يَكُونَ الْخَبْثُ مِنْ أَهْلِ الْخَبْرِ مَنْ يُرْجَى بَرَكَتُهُ.

٤٤- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

الْإِيمَانُ: يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ: جَمْعُ الْيَمِينِ وَأَصْلُ الْيَمِينِ فِي اللُّغَةِ: الْيَدُ الْجَارِحَةُ. وَأُطْلِقَتْ عَلَى الْحَلْفِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا اخْتَذَ كُلُّ يَمِينٍ صَاحِبَهُ.

(وَالنُّذُورُ) جَمْعُ نَذَرٍ وَأَصْلُهُ الْإِنْذَارُ بِمَعْنَى التَّخْوِيفِ.

وَعَرَفَهُ الرَّاعِبُ بِأَنَّهُ إِجْبَابٌ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِحَدُوثِ أَمْرٍ.

١- النهي عن الحلف بغير الله

١٢٨٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبِهِ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَتَذَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْنَعْتَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٦٤٦)، مسلم (١٦٤٦)].

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَكْبِهِ الرُّكْبُ: رُكْبَانُ الْإِبِلِ اسْمُ جَمْعٍ أَوْ جَمْعُ وَهْمِ الْعَشْرَةِ فُصَاعِدًا وَقَدْ يَكُونُ لِلْخَيْلِ.

(وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَتَذَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ) لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ إِلَّا بِهَذَا اللَّفْظِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحْلِفُ بِغَيْرِهِ نَحْوِ «مَقْلَبِ الْقُلُوبِ» كَمَا يَأْتِي.

(أَوْ لِيَصْنَعْتَ) بِضَمِّ الْمِيمِ، مِثْلُ قَتَلَ يَقْتُلُ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ:

١٢٩٠- وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٤٨) وَالتِّرْمِذِيِّ (٥٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا) «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ» (التَّنْذِيرُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ: الْمَثَلُ. وَالْمُرَادُ هُنَا: اصْنَعُوا مَا أَنْتُمْ مُوَالِفُونَ لَلَّهِ تَعَالَى أَمَثَالًا لِعِبَادَتِهِمْ إِيَّاهُ وَحَلْفِهِمْ بِهَا نَحْوَ قَوْلِهِمْ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى) «وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

الْحَدِيثَانِ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ لِلتَّحْرِيمِ كَمَا هُوَ أَصْلُهُ وَيَوْ قَالَتِ الْحَنَابِلَةُ وَالطَّاهِرِيَّةُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِي رِوَايَةِ عَنْهُ: إِنَّ الْيَمِينَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَكْرُوهٌ مِنْهُيْ هُنَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْحَلْفَ بِهَا.

وَقَوْلُهُ: «لَا يَجُوزُ» بَيَانٌ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكِرَاهَةِ التَّحْرِيمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَوَّلًا.

وَقَالَ الْمَوْرِدِيُّ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْلِفَ أَحَدًا بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَا بِطَلَقٍ وَلَا عِتَاقٍ وَلَا نَذَرٍ وَإِذَا حَلَفَ الْحَاكِمُ أَحَدًا بِذَلِكَ وَجِبَ عَزْلُهُ.

وَعِنْدَ جُمْهُورِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَشْهُورِ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّهُ لِلْكِرَاهَةِ.

وَمِثْلُهُ لِلْمَادُونَةِ مَا لَمْ يُسَوِّ فِي التَّعْظِيمِ.

(قُلْتُ) لَا يَحْسَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ وَاضِحَةٌ فِي التَّحْرِيمِ لِمَا سَمِعْتُ وَلِمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥١) وَالحَاكِمُ (١٨/١) وَاللَّفْظُ لَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ كَفَرًا». وَفِي رِوَايَةِ لِلْحَاكِمِ (١٨/١) «كُلُّ يَمِينٍ يَحْلِفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ تَعَالَى شِرْكٌ».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٩/٢) بِلَفْظِ «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٦٤٧) «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي خَلْفِي: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٧/٧) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ «أَنَّهُ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَّ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنْتَ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا وَتَعَزُّدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَلَا تَعُدْ».

يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا.

وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ فِي الْحَلْفِ بِهَذِهِ الْحُرْمَاتِ إِذِ الْكُفَّارَةُ مَشْرُوعَةٌ فِيمَا أَذِنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَحْلِفَ بِهِ لَا فِيمَا نَهَى عَنْهُ وَلَئِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِعُ كُفَّارَةَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَقُولُ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ لَا غَيْرَ.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْأَخِيرَةُ تَقْوِي الْقَوْلَ بِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِنَصْرِيجِهَا بِأَنَّهُ شَرَكٌ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلِذَا أَمَرَ بِتَجْدِيدِ الْإِسْلَامِ وَالْإِتْيَانِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

وَأَسْتَدِلُّ الْقَائِلُ بِالْكَرَاهَةِ بِحَدِيثِ «أَفْلَحَ - وَأَيُّهُ - إِنْ صَدَّقَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١).

وَاجِبٌ عَنْهُ:

٢ - اليمين على نية المستحلف

١٢٩١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِوَصَاحِيكَ» [مسلم (١٦٥٣)].

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» [مسلم (١٦٥٣) (٢١)].
أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ تَكُونُ عَلَى نِيَّةِ الْحَلْفِ وَلَا يَنْفَعُ فِيهَا نِيَّةُ الْحَالِفِ إِذَا نَوَى بِهَا غَيْرَ مَا أَظْهَرَهُ. وَظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ سِوَاهُ كَانَ الْحَلْفُ لَهُ الْحَاكِمُ أَوِ الْمُذْعِي لِلْحَقِّ.

وَالْمُرَادُ حَيْثُ كَانَ الْحَلْفُ لَهُ التَّحْلِيفُ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: «عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِوَصَاحِيكَ» فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ لِلْمُحْلَفِ التَّحْلِيفُ وَهُوَ حَيْثُ كَانَ صَادِقًا فِيمَا ادَّعَاهُ عَلَى الْحَالِفِ وَأَمَّا لَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَانَتْ النِّيَّةُ نِيَّةَ الْحَالِفِ.

واعتبرت الشافعية أن يكون الحلف الحاكِمَ والأُ كَانَتْ النِّيَّةُ نِيَّةَ الْحَالِفِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اسْتِحْلَافٍ وَوَرَى فَتَنَّقَهُ وَلَا يَجْنُ سِوَاهُ حَلْفِ ائْتِدَاءٍ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيفٍ أَوْ حَلْفِهِ غَيْرِ الْقَاضِي أَوْ غَيْرِ نَائِبِهِ وَلَا اِغْتِيَابَ فِي ذَلِكَ نِيَّةَ الْحَلْفِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَّا إِذَا اسْتَحْلَفَهُ الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ فِي دَعْوَى تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ فَتَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ وَهُوَ مُرَادُ الْحَدِيثِ أَمَّا إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اسْتِحْلَافٍ الْقَاضِي أَوْ نَائِبِهِ فِي دَعْوَى تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ فَتَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ.

أَوَّلًا: بِأَنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٣٦٧/١٤): إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ غَيْرُ عَفْوَطَةٍ وَقَدْ جَاءَتْ عَنْ رَاوِيهَا «أَفْلَحَ وَاللَّهُ إِنْ صَدَّقَ» بَلْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ رَاوِيَهَا صَحَّفَ (وَاللَّهُ) إِلَى (أَيُّهِ).

وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجْ خُرُوجَ الْقَسَمِ بَلْ هِيَ مِنَ الْكَلَامِ الَّتِي يَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِثْلُ «تَرَبَّتْ يَدَاهُ».

وَقَوْلُنَا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ. إِشَارَةٌ إِلَى تَأْوِيلِ الْقَائِلِ بِالْكَرَاهَةِ فَإِنَّهُ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ «فَقَدْ اشْرَكَ» بِمَا قَالَهُ السَّرْمَذِيُّ: قَدْ حَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِثْلَ هَذَا عَلَى التَّغْلِيزِ كَمَا حَلَّ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ «الرِّيَاءُ شِرْكٌ» [ابن ماجه (٣٩٨٩)] عَلَى ذَلِكَ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَرْفَعُ الْقَوْلَ بِكُفْرٍ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ وَلَا يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ كَمَا أَنَّ الرِّيَاءَ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا وَلَا يُكْفَرُ مَنْ فَعَلَهُ كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْبَعْضُ.

وَأَسْتَدِلُّ الْقَائِلُ بِالْكَرَاهَةِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَقْسَمَ فِي كِتَابِهِ بِالْمَخْلُوقَاتِ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَغَيْرِهِمَا.

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَبْدِ الْاِئْتِدَاءُ بِالرَّبِّ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ عَلَى أَنَّهَا كُلُّهَا مُؤَوَّلَةٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ وَرَبُّ الشَّمْسِ وَنَحْوِهِ.

وَرُجَّةُ التَّحْرِيمِ أَنَّ الْحَلْفَ يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الْمُحْلُوفِ بِهِ وَمَنْعَ النَّفْسِ عَنِ الْفِعْلِ أَوْ عَزْمِهَا عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ عَظَمَةِ مَنْ حَلَفَ بِهِ وَحَقِيقَةُ الْعَظَمَةِ مُخْتَصَّةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ.

وَيَحْرِمُ الْحَلْفَ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ مِنَ الدِّينِ أَوْ بِأَنَّهُ يَهُودِيٌّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٠٠) وَالنَّسَائِيُّ (٦/٧) بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ

خيراً من التّماذي على اليمين وجب عليه التّكفير وإتيان ما هو خير كما يفيد الأمر وليكن صرح الجماهير بأنّه إنما يستحبّ له ذلك لأنّه يجب. وظاهره وجوب تقديم الكفارة وليكنه أذى الإجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها إلى ما بعد الحنث وعلى أنّه لا يصحّ تقديمها قبل اليمين.

ودلت رواية «ثمّ انتبذ الذي هو خير» على أنّه يقدّم الكفارة قبل الحنث لأقتضاء «ثمّ التّرتيب» ورواية الواو تحمل على رواية «ثمّ» حملاً للمطلق على المقيد فإنّ تمّ الإجماع على جواز تأخيرها وإلاّ فالحديث دالّ على وجوب تقديمها.

ومن ذقّب إلى جواز تقديمها. على الحنث مالمالك والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين.

وهو قول جماهير العلماء. لكن قالوا: يستحبّ تأخيرها عن الحنث. وظاهره أنّ هذا جارٍ في جميع أنواع الكفارة.

وذقّب الشافعي إلى عدم إجزاء تقديم التّكفير بالصّوم.

وقال: لا يجوز قبل الحنث لأنها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان.

وأما التّكفير بغير الصّوم فجاز تقديمه كما لا يجوز تعجيل الزكاة.

وذقبت الهادوية والحنفية إلى أنّه لا يجوز تقديم التّكفير على الحنث على كلّ حال.

قالت الهادوية: لأنّ سبب وجوب الكفارة هو جموع الحنث واليمين فلا يصحّ التقديم قبل تمام سبب الوجوب.

وعند الحنفية: السبب: الحنث.

ولا يخفى أنّ الحديث دالّ على خلافه ما عللوا به وذقّبوا إليه فالقول الأوّل أقرب إلى العمل به.

٤- حكم المشيئة في اليمين

١٢٩٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ».

وسواء في هذا كلّ اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعنّاق إلاّ أنّه إذا حلفه القاضي بالطلاق والعنّاق فتتفعّل التورية ويكون الاختيار بنية الخالف لأنّ القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعنّاق وإنما يستحلف بالله اهـ.

(قلت) ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث بالقاضي أو نائبه بلّ ظاهر الحديث أنّه إذا استحلفه من له الحقّ فالتّية نية المستحلف مطلقاً.

٣- العدول عن اليمين إلى غير منها

١٢٩٢- وعن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

متفق عليه البخاري (٦٦٢٢)، مسلم (١٦٥٢).

وفي لفظ للبخاري (٧١٤٧): «قَالَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ».

وفي رواية لأبي داود (٣٢٧٨): «كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وإسنادهما صحيح.

(وعن عبد الرحمن بن سمرة) بن حبيب بن عبد شمس العيشمي، أبو سعيد صحابي من مسلمة الفتح افتتح سجستان ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها.

(قال: قال رسول الله ﷺ: وإذا حلفت على يمينٍ أتي على علفٍ منه سمأه مينا مجازاً.

(ورأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأتِ الذي هو خير». متفق عليه وفي لفظ البخاري «قَالَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ». وفي رواية لأبي داود) عن عبد الرحمن أيضاً.

(«كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وإسنادهما) بالثنية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود. والأولى إفراء الضمير ليعود إلى رواية أبي داود فقط لما علم من عرفهم أنّ ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال: إسناده (صحيح).

الحديث دليل على أنّ من حلف على شيء وكان تركه

لِلإِمْنِ الْحَاصِلِ بِتَرْكِهِ أَوْ لِتَحْصِيلِ ثَوَابِ التَّدْبِيرِ عَلَى الْقَوْلِ بِمُسْتَحْبَابِهِ.

وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِ حُلَّ الْيَمِينِ وَمَنْعَ الْحَنْثِ.

وَاخْتَلَفُوا هَلِ الْاسْتِثْنَاءُ مَانِعٌ لِلْحَنْثِ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ مِنْ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّهَارِ وَالنَّذْرِ وَالْإِقْرَارِ.

فَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْفَعُ إِلَّا فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَاسْتَفَوَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَاسْتَدْلَّ بِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿ذَلِكَ كَفَارَةٌ أَيمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٩] فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْيَمِينُ الشَّرْعِيَّةُ وَهِيَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْعِنَقُ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦١/٧) مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ مَرْفُوعاً «إِذْ قَالَ لَامِرَأَيْتِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِي: أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ حُرٌّ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ حُمَيْدُ بْنُ مَالِكٍ وَهُوَ مُجْهَوٍ وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ بِقَوْلِهِ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُعْتَبَرٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْحَلْفُ عَلَيْهِ فِيمَا شَاءَهُ اللَّهُ أَوْ لَا يَشَاءُهُ.

فَإِنْ كَانَ عَمَّا يَشَاءُهُ اللَّهُ بَانَ كَانَ وَاجِباً أَوْ مَنْدُوباً أَوْ مُبَاحاً فِي الْمَجْلِسِ أَوْ حَالِ التَّكَلُّمِ لِأَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ حَاصِلَةٌ فِي الْحَالِ فَلَا تَبْطُلُ الْيَمِينُ بَلْ تَتَعَدَّى بِهِ.

وَإِنْ كَانَ لَا يَشَاءُهُ بَانَ يَكُونُ مُحْظُوراً أَوْ مَكْرُهاً فَلَا تَتَعَدَّى الْيَمِينُ. فَجَعَلُوا حُكْمَ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْمَشِيئَةِ حُكْمَ التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ فَيَقَعُ الْمَعْلُوقُ عِنْدَ وَقُوعِ الْمَعْلُوقِ بِهِ وَيَتَقَيَّدُ بِاتِّفَاقِهِ.

وَكَذَا قَوْلُ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» حُكْمُهُ حُكْمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا تَطَابُقُهُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْاسْتِثْنَاءِ النِّيَّةُ وَهُوَ قَوْلُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ.

وَحُكْمِي عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ صَحَّةُ الْاسْتِثْنَاءِ بِالنِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ.

وَلِإِذَا أَشَارَ الْبَاخَرِيُّ وَبَوَّبَ عَلَيْهِ بَابَ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ

رَوَاةُ أَحْمَدَ (٦/٢) وَالْأَرْمَنَةُ [ابو داود (٣٢٦١)، الترمذي (١٥٣١)، النسائي (١٢/٧)، ابن ماجه (٢١٠٥)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤٣٤٠).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِي.

قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: كَانَ أَيُّوبُ يَرْفَعُهُ تَارَةً وَتَارَةً لَا يَرْفَعُهُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ إِلَّا عَنْ أَيُّوبَ مَعَ أَنَّهُ شَكَّ فِيهِ.

(قُلْتُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ رَفَعَهُ تَارَةً وَوَقَفَهُ أُخْرَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَيُّوبَ ثَقَّةً حَافِظاً لَا يَضُرُّ تَفَرُّدَهُ بِرَفْعِهِ وَكَوْنُهُ وَقَفَةً تَارَةً لَا يَقْدَحُ فِيهِ لِأَنَّ رَفْعَهُ زِيَادَةٌ عَدْلٍ مَقْبُولَةٌ وَقَدْ رَفَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْعَمْرِيُّ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَكَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى وَحَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ مَرْفُوعاً يَقْوِي رَفْعَهُ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفاً فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ إِذْ لَا مَسْرَحَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ.

وَلِإِذَا مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يَمْنَعُ انْعِقَاقَ الْيَمِينِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلاً.

قَالَ: وَلَوْ جَازَ مُفْصَلاً كَمَا قَالَ بَعْضُ السُّلَفِ لَمْ يَحْتَثْ أَحَدٌ فِي يَمِينٍ وَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى الْكُفَّارَةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي زَمَنِ الْإِتِّصَالِ.

فَقَالَ الْجَمْهُورُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُتَّصِلاً بِالْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ سَكُوتٍ بَيْنَهُمَا وَلَا يَضُرُّهُ التَّنَفُّسُ.

(قُلْتُ) وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَدُلُّ لَهُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ «فَقَالَ».

وَعَنْ طَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّ لَهُ الْاسْتِثْنَاءَ مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: قَدَّرَ حَلْبَةَ النَّاقَةِ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَهُ الْاسْتِثْنَاءُ أَبَدًا حَتَّى يَذْكُرَهُ.

(قُلْتُ) وَهَذِهِ تَقَارِيرُ خَالِيَةٍ عَنِ الدَّلِيلِ وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» تَبَرُّكاً أَوْ يَجِبُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤] فَيَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ رَافِعاً

[كتاب الإيمان والنفور، باب (٢٣)] (يعني بفتح الهَمْزَةِ).

ومُنْعَبُ الْهَادِيَةِ: صَحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْيَتَةِ وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ
بِالْعُمُومِ إِلَّا مِنْ عَدَدٍ مَنْصُوصٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِاللَّفْظِ.

وَالْقَلْبُ يَتَقَلَّبُ بَيْنَ الْخَوَاطِرِ الْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ، وَاللِّسَّةُ مِنَ
الْمَلَكَةِ تَارَةً وَمِنَ الشَّيْطَانِ أُخْرَى وَالْمَحْفُوظُ مِنْ حِفْظَةِ اللَّهِ أَهـ
(قُلْتُ) وَقَوْلُهُ: «وَالْكَلَامُ» بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى إِبْتِنَاءِ الْكَلَامِ
النَّفْسِيِّ وَإِنْ عَمِلَ الْقَلْبُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: (٧) رُدُّ وَفْيٍ لِلْسَّابِقِ مِنَ الْكَلَامِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَقْسَامِ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ
وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ.

وَاللَّيْ هَذَا ذُعِبَتِ الْهَادِيَةُ حَيْثُ قَالُوا: الْخَلْفُ بِاللَّوِ أَوْ
بِصِفَةٍ لِدَايَةِ أَوْ لِفَعْلِهِ لَا يَكُونُ عَلَى خُلْفَاءَ، وَيُرِيدُونَ بِصِفَةِ
الذَّاتِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ.

وَلَكِنْهُمْ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَعِلْمِ اللَّهِ
وَيُرِيدُونَ بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَالْعَهْدِ وَالْأَمَانَةِ إِذَا أُضِفَتْ إِلَى اللَّهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ حَدِيثُ بَالْتِهَيِّ عَنِ الْخَلْفِ بِالْأَمَانَةِ أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٣) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بِلَفْظِ «مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ
فَلَيْسَ مِنَّا» وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمَانَةَ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى بَلْ مِنْ
فُرُوضِهِ عَلَى الْعِبَادِ.

وَقَوْلُهُمْ «لَا يَكُونُ عَلَى خُلْفَاءَ»، اخْتِرَازٌ عَنِ الْغَضَبِ
وَالرَّضَا وَالْمَشِيئَةِ فَلَا تَتَعَقَّدُ بِهَا الْيَمِينُ.

وَذَعَبُ ابْنِ حَزْمٍ - وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ - إِلَى
أَنْ جَمَعَ الْأَسْمَاءُ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ وَكَذَلِكَ
الصِّفَاتِ صَرِيحٌ فِي الْيَمِينِ وَتَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ.

وَفَصَّلَتِ الشَّافِعِيَّةُ فِي الشُّهُورِ عَنْهُمْ وَالْحَنَابِلَةُ قَالُوا: إِنْ
كَانَ اللَّفْظُ يَخْتَصُّ بِاللَّهِ تَعَالَى كَالرَّحْمَنِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقِ
الْحَقِّ فَهُوَ صَرِيحٌ بِتَعَقُّدِ الْيَمِينِ سَوَاءً قَصَدَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ
أُطْلِقَ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى وَعَلَى غَيْرِهِ لَكِنْ يُعَيَّنُ كَالرَّبِّ
وَالْحَالِقِ فَتَتَعَقَّدُ بِهِ الْيَمِينُ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنْ
كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ عَلَى السَّوَاءِ، نَحْوُ الْحَيِّ وَالْمَوْجُودِ
فَإِنْ نَوَى غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أُطْلِقَ فَلَيْسَ بِيَمِينٍ وَإِنْ نَوَى بِهِ اللَّهُ
تَعَالَى انْتَعَقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ.

٥- يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

١٢٩٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ
ﷺ: لَا، وَمُقَلَّبُ الْقُلُوبِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٢٨).

الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي كَانَ يُوَاطَبُ عَلَيْهِ فِي الْقَسَمِ وَقَدْ
ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْأَلْفَافَ الَّتِي كَانَ ﷺ يُقْسِمُ بِهَا «لَا وَمُقَلَّبُ
الْقُلُوبِ» فِي رَوَايَةٍ «لَا وَمَصْرُوفُ الْقُلُوبِ» (هُوَ عَدُّ النَّاسِ
[٢/٧]).

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» [٦٦٢٩] - .

«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» [٦٦٣٠] - .

«وَاللَّهُ» [٦٦٣١] - «وَرَبُّ الْكَعْبَةِ» [٦٦٣٨].

وَلَابِنُ أَبِي شَيْبَةَ (هُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٦٤)): «كَانَ إِذَا اجْتَهَدَ
فِي الْيَمِينِ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ» .
وَلَابِنُ مَاجَةَ (٢٠٩١) «كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي
يُخَلِّفُ بِهَا أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».

وَالْمُرَادُ بِتَقْلِيْبِ الْقُلُوبِ: تَقْلِيْبُ أَعْرَاضِهَا وَأَحْوَالِهَا لَا
تَقْلِيْبُ ذَاتِ الْقَلْبِ.

قَالَ الرَّاعِبِيُّ: تَقْلِيْبُ اللَّهِ الْقُلُوبَ وَالْبَصَائِرَ صَرَفُهَا عَنْ
رَأْيِ لِي رَأْيِ وَالتَّقْلِيْبُ التَّصَرُّفُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَوْ يَأْخُذْهُمْ
فِي تَقْلِيْبِهِمْ» [النحل: ٤٦].

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْقَلْبُ جُزْءٌ مِنَ الْبَدَنِ خَلَقَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ
لِلْإِنْسَانِ عَمَلٌ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْبَاطِنَةِ
وَجَعَلَ ظَاهِرَ الْبَدَنِ عَمَلُ التَّصَرُّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْقَوْلِيَّةِ وَوَكَّلَ بِهِ
مَلَكًا يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَشَيْطَانًا يَأْمُرُ بِالشَّرِّ وَالْعَقْلُ بِنُورِهِ يَهْدِيهِ،
وَالهَوَى بِظُلْمَتِهِ يُغْوِيهِ وَالتَّقْضَاءُ مُسَيِّطَرٌ عَلَى الْكُلِّ.

وَهَذِهِ هِيَ الْمُرَادَةُ فِي حَدِيثٍ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يُخْلَفَ بِهِ» [الحلية: لابن نعيم (٢٦٧/٧)] وَذَلِكَ لِمَا يَنْضَمُّ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى.

(وَالْقَائِي) وَهُوَ مَعْلُومُ الْكَذِبِ الْيَمِينُ هِيَ الْغَمُوسُ وَيُقَالُ لَهَا الزُّورُ وَالْفَاجِرَةُ وَسَمِيَتْ فِي الْأَحَادِيثِ: يَمِينٌ صَبْرٌ وَبَيِّنَةٌ مَبْصُورَةٌ.

قَالَ فِي النَّهَايَةِ (٣٨٦/٣) سَمِيَتْ غَمُوسًا لِأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي النَّارِ فَعَلَى هَذَا هِيَ فِعْلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَقَدْ فُسِّرَهَا فِي الْحَدِيثِ بِالَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ غَمُوسًا إِلَّا إِذَا اقْتَضَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ كُلَّ عُلُوفٍ عَلَيْهِ كَذِبًا يَكُونُ غَمُوسًا وَلَكِنَّهَا تُسَمَّى فَاجِرَةً.

(الثَّالِثُ) مَا ظُنُّ صَدَقُهُ وَهُوَ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ مَا انْكَشَفَ فِيهِ الْإِصَابَةُ فَهَذَا الْحَقُّ الْبَعْضُ بِمَا عُلِمَ صَدَقَهُ إِذْ بِالْإِنْكَشَافِ صَارَ مَثَلُهُ.

(وَالْقَائِي) مَا ظُنُّ صَدَقُهُ وَانْكَشَفَ خِلَافُهُ.

وَقَدْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ الْخَلْفُ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ لِأَنْ وَضَعَ الْخَلْفَ لِقَطْعِ الْإِحْتِمَالِ فَكَانَ الْخَالِفُ يَقُولُ: أَنَا أَعْلَمُ مَضْمُونِ الْخَبَرِ وَهَذَا كَذِبٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى ظَنِّهِ.

(الرَّابِعُ) مَا ظُنُّ كَذِبُهُ وَالْخَلْفُ عَلَيْهِ مُحَرَّمٌ.

(الخَامِسُ) مَا شَكَّ فِي صَدَقِهِ وَكَذِبِهِ وَهُوَ أَيْضًا مُحَرَّمٌ.

فَتَخْلَصُ أَنَّهُ يَجْرُمُ مَا عَدَا الْمَعْلُومَ صَدَقُهُ.

وَقَوْلُهُ «مَا الْكِبَائِرُ؟» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ السَّائِلِ أَنَّ فِي الْمَعَاصِي كِبَائِرَ وَغَيْرَهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَلَنَعَبَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أئمَّةِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا كِبَائِرٌ.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهَا تَقْسَمُ إِلَى كِبَائِرَ وَصَغَائِرَ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ» [النساء: ٣١] وَيَقُولُهُ: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِنْسِمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ» [الشورى: ٣٧].

٦ - اليمينُ الغموسُ من الكبائرِ

١٢٩٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ». وَفِيهِ قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٧٥).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) أَيِ ابْنِ الْعَاصِ.

(قَالَ) «جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ» وَهِيَ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمُّ الْمِيمِ آخِرُهُ مُهْمَلَةٌ.

(وَفِيهِ قُلْتُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ السَّائِلَ ابْنُ عَمْرٍو رَاوِي الْحَدِيثِ وَالْجَائِبُ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ غَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ لِعَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ الْجَائِبُ؛ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

(وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

أَعْلَمُ أَنَّ الْيَمِينَ إِذَا أَنْ تَكُونُ بِعَقْدِ قَلْبٍ وَقَصْدٍ أَوْ لَا، بَلْ تَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ بِغَيْرِ قَلْبٍ وَإِنَّمَا تَقَعُ بِحَسْبِ مَا تَوَدُّهُ الْمُتَكَلِّمُ سِوَاهُ كَانَتْ بِإِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ: وَاللَّهُ وَبَلَى وَاللَّهُ وَلَا وَاللَّهُ فَهَذِهِ هِيَ اللَّغْوُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» [البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩] كَمَا يَأْتِي دَلِيلُهُ.

وَأِنْ كَانَتْ عَنْ عَقْدِ قَلْبٍ فَيَنْظُرُ إِلَى حَالِ الْخُلُوفِ عَلَيْهِ فَيَنْقَسِمُ بِحَسْبِهِ إِلَى أَقْسَامٍ خَمْسَةٍ: إِثْمًا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الصَّدَقِ أَوْ مَعْلُومَ الْكَذِبِ أَوْ مَظْنُونِ الصَّدَقِ أَوْ مَظْنُونِ الْكَذِبِ أَوْ مَشْكُوكًا فِيهِ.

(فَالْأَوَّلُ) يَمِينٌ بَرٌّ صَادِقَةٌ وَهِيَ الَّتِي وَقَعَتْ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوُ: «فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ» [الدَّارِيَات: ٢٣] وَوَقَعَتْ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: إِنَّهُ ﷺ حَلَفَ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا

(قُلْتُ) وَلَا يَنْفِي أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَسْمِيَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي صَغَائِرَ وَهُوَ حُلُّ الزَّاعِ.

وقيل: لَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا الْخِلَافُ لَفْظِي لِاتِّفَاقِ الْكُلِّ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَعَاصِي مَا يَقْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ وَمِنْهَا مَا لَا يَقْدَحُ فِيهَا.

(قُلْتُ) وَفِيهِ أَيْضًا تَأْمُلٌ.

وقوله (فَلَذَكَّرَ الْحَدِيثَ) ذَكَّرَ فِيهِ الْإِشْرَافَ بِاللَّهِ وَعَقُوقَ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلَ النَّفْسِ وَالْيَمِينَ الْغَمُوسَ.

وقَدْ تَعَرَّضَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَحْدِيدِ الْكِبِيرَةِ وَأَطَالَ نَقْلَ أَقَاوِيلِهِمْ فِي ذَلِكَ وَهِيَ أَقَاوِيلُ مَدْخُولَةٌ.

والتَّحْقِيقُ أَنَّ الْكِبِيرَ وَالصَّغَرَ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ فَلَا يَتِمُّ الْجُزْمُ بِأَنَّ هَذَا صَغِيرٌ وَهَذَا كَبِيرٌ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى مَا نَصَّ الشَّارِحُ عَلَى كِبَرِهِ فَهُوَ كَبِيرٌ وَمَا عَدَاهُ بَاقٍ عَلَى الْإِتِّهَامِ وَالْإِحْتِمَالِ.

وقَدْ عُدَّ الْعَلَلَايُ فِي «قَوَاعِيدِهِ» الْكِبَائِرَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا بَعْدَ تَتَبُعِهَا مِنَ النُّصُوصِ فَابْلَغَهَا خَسًّا وَعَشْرِينَ، وَهِيَ الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْقَتْلُ وَالزُّنَى (وَأَفْحَشُهُ بِمَجْلِيَةِ الْجَارِ) وَالْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ.

وقَدْفَ الْمَحْصَنَاتِ، وَالسُّحْرُ، وَالْإِسْطِطَالَةُ فِي عَرْضِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَالْيَمِينَ الْغَمُوسَ، وَالنَّمِيمَةَ، وَالسَّرْقَةَ، وَشَرِبَ الْخَمْرِ، وَاسْتِحْلَالَ يَبْتَ اللَّهُ الْحَرَامَ وَنَكَثَ الصَّفْقَةَ، وَتَوَلَّى السُّتَةَ، وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَمَنْعُ ابْنِ السَّبِيلِ مِنْ فَضْلِ الْمَاءِ، وَعَدَمُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالتَّسْبُّبُ إِلَى شَتَمِهِمَا، وَالْإِضْرَارُ فِي الرُّصِيَّةِ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ السَّرْقَةَ لَمْ يَرِدِ النَّصُّ بِأَنَّهَا كَبِيرَةٌ، وَإِنَّمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٢٤٧٥)، مسلم (٥٧)] «لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ». وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٦٥/٨): «فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ النَّصُّ «فِي الْغُلُولِ» وَهُوَ إِخْفَاءُ بَعْضِ الْغَنِيمَةِ بِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ. [البخاري (٦٧٠٧)، مسلم (١١٥)]

وَجَاءَ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِغَيْرِ عَذْرِ» [الزمذني (١٨٨)]، «وَمَنْعِ الْفَحْلِ» وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَجَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ ذِكْرُ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ اسْتِطَالَةُ الْعَرَةِ فِي عِرْضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [هو عند أبو داود (٤٨٧٧)] وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الذُّنُوبِ الْكَبِيرِ وَالْأَكْبَرِ: وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِي الْغَمُوسِ.

وقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ.

وقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ [أحمد (٣٦١/٢)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ يَحِينَ صَبْرٌ يَفْطَحُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ». وَفِيهِ رَأْيٌ مُجْهُوٌّ.

وقَدْ رَوَى آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ وَإِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا «كَتَبْنَا نَعْدَ الذَّنْبِ الَّذِي لَا كَفَّارَةَ لَهُ الْيَمِينَ الْغَمُوسَ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ كَاذِبًا لَيَقْتُلَهُ».

قَالُوا وَلَا مُخَالَفَةَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَكِنْ تَكَلَّمَ ابْنُ حَزْمٍ [المحلى (٣٦/٨)] فِي صَحِّهِ أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَى عَدَمِ الْكَفَّارَةِ دَعَبَتِ الْهَادِيَّةُ.

وَدَعَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِيهَا وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «شَرْحِ الْمُحْلَى» لِعَمُومِ «وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ» - الْآيَةُ [المائدة: ٨٩] وَالْيَمِينَ الْغَمُوسَ مَعْقُودَةٌ.

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ حَتَّى تُنْصَحَ الْآيَةُ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا تُكَفَّرُ إِلَّا التُّوبَةُ فَالْكَفَّارَةُ تَنْفَعُ فِي رَفْعِ إِسْمِ الْيَمِينِ، وَيَبْقَى فِي ذَنْبِهِ مَا اقْتَطَعَهُ بِهَا مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَإِنْ تَحَلَّلَ مِنْهُ وَتَابَ عَمَّا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِنْتِمَاءُ.

تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٦٣).

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً (٣٢٥٤) وَرَجَّحَ وَهَبٌ.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَوْقُوفاً عَلَى عَائِشَةَ (وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّغْوَ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَا يَكُونُ عَنْ قَصْدِ الْخَلْفِ وَإِنَّمَا جَرَى عَلَى اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ الْخَلْفِ.

وَالِى تَفْسِيرِ اللَّغْوِ بِهَذَا ذَهَبُ الشَّافِعِيِّ وَنَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَفُضِّتِ الْهَادِيَةُ وَالْحَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ لَغْوَ الْيَمِينِ أَنْ يَخْلَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَظُنُّ صِدْقَهُ فَيُكْشَفُ خِلَافُهُ.

وَذَهَبَ طَاوُسٌ إِلَى أَنَّهَا الْخَلْفُ وَهُوَ غَضَبَانُ.

وَفِي ذَلِكَ تَفَاسِيرٌ أُخِرَ لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَتَفْسِيرُ عَائِشَةَ أَقْرَبُ لِأَنَّهَا شَاهَدَتْ التَّزْيِيلَ وَهِيَ عَارِفَةٌ بِلَغْوِ الْعَرَبِ.

وَعَنْ عَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَطَاوُسٍ وَالحَسَنِ وَابِي قَلَابَةَ «لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ» لُغَةٌ مِنَ لُغَاتِ الْعَرَبِ لَا يُرَادُ بِهَا الْيَمِينُ وَهِيَ مِنَ صَلَةِ الْكَلَامِ وَلِأَنَّ اللَّغْوَ فِي اللَّغْوِ مَا كَانَ بَاطِلاً وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ.

فَفِي الْقَامُوسِ: اللَّغْوُ وَاللُّغَا كَالْقَتَى: السَّقَطُ وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ كَلَامٍ وَغَيْرِهِ.

٨ - جَوَازُ الْيَمِينِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ

١٢٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

نُفِّقَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٤١٠)، مسلم (٢٦٧٧)].

وَسَاقُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٧) وَابْنُ حِبَّانَ (٨٠٨) الْأَسْمَاءَ.

وَالْتَحَقُّقُ أَنَّ سَرَدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

اتَّفَقَ الْحَفَاطُ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ أَنَّ سَرَدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ مُنْهَصَرَةٌ فِي هَذَا الْعَدَدِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِمَقْهُومِ الْعَدَدِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَصَرَ لَهَا بِإِغْتِيَارٍ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» وَهُوَ خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ.

فَالْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ تَخْتَصُّ بِفَضِيلَةٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَسْمَائِهِ تَعَالَى وَهُوَ أَنَّ إِحْصَاءَهَا سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَإِلَى هَذَا ذَقَبَ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ حَصْرُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ غَيْرُهَا، وَبَدَلُ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩١/١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٩٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِعْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ النَّبِيِّ عِنْدَكَ» فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ تَعَالَى أَسْمَاءً لَمْ يَعْرِفَهَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بَلِ اسْتَأْثَرَتْ بِهَا.

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ بَعْضُ عِبَادِهِ بَعْضَ أَسْمَائِهِ وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ.

وَقَدْ جَزَمَ بِالْحَصْرِ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزَمٍ فَقَالَ: قَدْ صَحَّ أَنَّ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى لَا تَزِيدُ عَلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ اسْمًا لِقَوْلِهِ ﷺ «مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا» فَفِي الزِّيَادَةِ وَأَبْطَلَهَا.

ثُمَّ قَالَ: وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي إِحْصَاءِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ اسْمًا مُضْطَرِبَةٌ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ أَصْلًا وَإِنَّمَا تُوْخِذُ مِنْ نَصِّ الْقُرْآنِ وَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ سَرَدَ أَرْبَعَةً وَثَمَانِينَ اسْمًا اسْتَخْرَجَهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

وَقَالَ الشَّارِحُ تَبَا لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي التَّلْخِصِ (١٩١/٤): إِنَّهُ ذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ أَحَدًا وَثَمَانِينَ اسْمًا وَالَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي كَلَامِ ابْنِ

حزم أربعة وثمانين.

الصفات.

وقد نقلنا كلامه وتعيين الأسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص.

واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسماً وسردها في التلخيص وغيره.

وذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في «إشار الحق» أنه تبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسماً وإن قال صاحب «الإشارة» مائة وسبعة وخمسين فإننا عندنا ما فوجدناها كما قلنا أولاً وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرده الأسماء الحسنى المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه عليه السلام.

وفهب كثيرون إلى أن عدّها مرفوع.

وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه: ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى ثم سردها على رواية الترمذي. وذكر اختلافاً في بعض النفاظ وتبديلاً في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال: واعلم أن الأسماء الحسنى على أربعة أقسام:

القسم الأول: الاسم العلم وهو الله.

والثاني: ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير.

والثالث: ما يدل على إضافة أمر إليه كخالق والرازق.

والرابع: ما يدل على سلب شيء عنه كالعلمي والقدوس.

واختلف العلماء أيضاً هل هي توقيفية يعني أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسماً بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة؟

فقال الفخر الرازي: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية.

وقالت المعتزلة والكرامية: إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى.

وقال القاضي أبو بكر والغزالي: الأسماء توقيفية دون

قال الغزالي: كما أنه ليس لنا أن نسمي النبي ﷺ باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه كذلك في حق الله تعالى.

واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهّم نقصاً فلا يقال مساجد ولا زارع ولا فائق وإن جاء في القرآن «فبسم المأجودون» [النمل: ٤٨] - «ألم نحسن الزارعون» [الزمر: ٦٤] - «فائق الحب والنوى» [الأنعام: ٩٥].

ولا يقال: مآكر ولا بناء وإن ورد «ومكروا ومكر الله» [آل عمران: ٥٤] - «والسماء بيناهما» [النمل: ٤٧].

وقال القشيري: الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يميز ولو صح معناه.

وقد أوضحنا هذا البحث في كتابنا «إيقاظ الفكر».

وقوله: (من أحصاها) اختلف العلماء في الإحصاء:

فقال البخاري وغيره من المحققين: معناه حفظها. وهو الظاهر فإن إحدى الروايتين مفسرة للأخرى.

وقال الخطابي: يَحْتَمَلُ وجوهاً:

أحدها: أن يعدّها حتى يستوفّيها بمعنى أن لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلّها ويشتي عليه بجميعها فيستوعب الموعد عليها من الثواب.

وثانيها: المراد بالإحصاء: الإطاقة والمعنى: من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بموجبها فإذا قال: الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء.

ثالثها: المراد به الإحاطة بمعانيها.

وقيل: (أحصاها) عمل بها فإذا قال: الحكيم، سلّم لجميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة وإذا قال: القلوس، استحضّر كونه مقدّساً منزهاً من جميع القساوي. واختاره أبو الوفاء ابن عقيل.

ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الإيمان والنُّدُور وإنما علَّه باب الأدب الجامع.

١٠ - النهي عن النذر

١٢٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ. وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٦٠٨)، مسلم (١٦٣٩)].

هذا أَوَّلُ الْكَلَامِ فِي النَّذْرِ.

وَالنُّذُورُ لَعْنَةُ الْتِرَامِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ.

وفي الشرع: التِرَامُ الْمُكْلَفُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مُنْجَزًا أَوْ مُعْلَقًا.

واختلف العلماء في هذا النهي.

فقيل: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وقيل: بَلْ مُتَاوَلٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهَايَةِ (٣٩/٥): تَكَوَّرَ النَّهْيُ عَنِ النَّذْرِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِأَمْرِ وَتَحْذِيرٌ عَنِ التَّهَوُّنِ بِهِ بَعْدَ إِجَابِهِ وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ الزُّجْرُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَفْعَلَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْحُكْمِ وَإِسْقَاطُ لِلزُّومِ الْوَفَاءِ بِهِ، إِذَا كَانَ بِالنَّهْيِ يَصِيرُ مَعْصِيَةً فَلَا يُلْزَمُ وَإِنَّمَا وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَا يَجْرُ لَهُمْ فِي الْعَاجِلِ نَفْعًا. وَلَا يَصْرِفُ عَنْهُمْ ضَرًّا وَلَا يَرُدُّ قَضَاءً.

فَقَالَ: لَا تَنْذَرُوا عَلَى أَنْكُمْ تُدْرِكُونَ بِالنَّذْرِ شَيْئًا لَمْ يَقْدِرْهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ أَوْ تَصْرِفُونَ بِهِ عَنْكُمْ مَا قَدَّرَ عَلَيْكُمْ فَإِذَا نَذَرْتُمْ وَلَمْ تَتَّقِدُوا هَذَا فَاخْرَجُوا عَنْهُ بِالْوَفَاءِ مِنْهُ، فَإِنَّ الَّذِي نَذَرْتُمُوهُ لَازِمٌ لَكُمْ أَمْ لَا.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ بَعْدَ تَقْلِي مَعْنَاهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: وَهَذَا عِنْدِي بَعِيدٌ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاذِرَ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ مُسْتَقْتَلًا لَهَا لَمَّا صَارَتْ عَلَيْهِ ضَرْبَةٌ لِازِمٍ فَلَا يَنْشَطُ لِلْفِعْلِ نَشَاطٌ مُطْلَقٌ لِاخْتِيَارٍ أَوْ لِأَنَّ النَّاذِرَ يُصَيِّرُ الْقُرْبَةَ كَالْعَرْضِ

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: طَرِيقُ الْعَمَلِ بِهَا أَنْ مَا كَانَ يَسُوعُ الْإِقْدَاءُ بِهِ كَالرَّحِيمِ وَالْكَرِيمِ فَيَمُرُّ الْعَبْدُ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ يَصْحَ لَهُ الْإِنْصَافُ بِهَا، وَمَا كَانَ يَخْتَصُّ بِهِ نَفْسَهُ كَالْجَبَّارِ وَالْعَظِيمِ فَعَلَى الْعَبْدِ الْإِقْرَارُ بِهَا وَالْخَضُوعُ لَهَا وَعَدَمُ التَّحَلِّي بِصِفَةِ مِنْهَا، وَمَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْوَعْدِ يَقِفُ فِيهِ عِنْدَ الطَّمَعِ وَالرَّغْبَةِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْوَعِيدِ يَقِفُ مِنْهُ عِنْدَ الْخَشْيَةِ وَالرَّهْبَةِ وَيُزِيدُ هَذَا أَنْ حِفْظَهَا لَفْظًا مِنْ دُونِ عَمَلٍ وَإِنْصَافٍ كَحِفْظِ الْقُرْآنِ مِنْ دُونِ عَمَلٍ لَا يَنْفَعُ كَمَا جَاءَ «يَقْرُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِرُ حَاجِرَهُمْ» [البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤)].

وَلَكِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ثَوَابٍ مِنْ قَرَأَهَا سِرًّا وَإِنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِمَعْصِيَةٍ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَقَامَ الْكَمَالِ الَّذِي لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنَ الرِّجَالِ. وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ لَا تَحُلُو مِنْ تَكْلَافٍ تَرَكَّاهَا.

(لَإِنْ قُلْتَ) كَيْفَ يَتِمُّ أَنَّ الْمَرَادَ (مَنْ حَفِظَهَا) عَلَى مَا هُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَلَمْ يَأْتِ بَعْدِيًّا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(قُلْتَ) لَعَلَّ الْمَرَادَ مَنْ حَفِظَ كُلَّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْجُودُ فِيهِمَا أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ فَقَدْ حَفِظَ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ فِي ضَمِنِهَا فَيَكُونُ حَتًّا عَلَى تَطَلُّبِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَحَفِظَهَا.

٩ - المبالغة في الثناء على المعروف

١٢٩٨- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٣٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٤١٣).

المعروف: الإحسان.

وَالْمَرَادُ: مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ بِأَيِّ إِحْسَانٍ فَكَافَأَهُ بِهَذَا الْقَوْلِ فَقَدْ بَلَغَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ مَبْلَغًا عَظِيمًا وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَافَأَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ بَلْ دُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي الثَّنَاءُ عَلَى الْحَسَنِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ «إِنَّ الدُّعَاءَ إِذَا عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْمُكَافَأَةِ مُكَافَأَةً» [أبو داود (١٦٢٧)، السَّامِيُّ (٨٢/٥)].

عن الذي نذر لأجله فلا تكون خالصة ويدل عليه قوله «إنه لا يأتي بخير».

وقال القاضي عياض: المعنى أنه لا يغالب القدر وإن النهي خشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك.

وقوله (لا يأتي بخير) معناه أن عقابه لا تحمد.

وقد يتعذر الوفاء به وأنه لا يكون سبباً لخير لم يُقدَّر فيكون مباحاً.

ودفع أكثر الشافعية - ونقل عن المالكية - إلى أن النذر مكره لثبوت النهي عنه.

واختلجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القربة وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم.

وجزم الحنابلة بالكراهية، وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة.

وقال ابن المبارك: يكره النذر في الطاعة والمعصية فإن نذر بالطاعة ووفى به كان له أجر.

ودفع النووي في «شرح المهذب» إلى أن النذر مستحب.

وقال المصنف: وأنا أتعجب ممن أطلق لسانه بأنه ليس بمكره مع ثبوت النهي الصريح فأقل درجاته إن يكون مكرهاً.

قال ابن العربي: النذر شبيه بالدعاء فإنه لا يراد القدر لكنه من القدر وقد ندب إلى الدعاء ونهي عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة اهـ.

(قلت) القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويزيده تأكيداً تعليلاً بأنه لا يأتي بخير فإنه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال محرمة فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله «وإنما يستخرج به من البخل». وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وغيرها من الطاعات فلا تدخل في النهي.

ويدل له ما أخرجه الطبري (هـ/٢٩٠/٢٠٨) بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: «يُوقُونَ النَّذْرَ» [الإنسان: ٧] قال: كانوا ينذرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما افترض الله عليهم.

وهو وإن كان أثراً فهو يقوي ما ذكر في سبب نزول الآية.

هذا وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموال فلا كلام في تحريمها لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويحبب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم.

وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير على الشر، ويجب النهي عنه وإبانه أنه من أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً وبصارت تعقد اللواتي لقباض النذور على الأموال، ويعمل للقادحين إلى عمل الميت الضيقات وينحرف في بابها النحائر من الأنعام، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد اشبعنا الكلام في هذا في رسالة «تطهير الاعتقاد» من درن الإلحاد.

والحديث ظاهر في النهي عن النذر مطلقاً ما يندر به ابتداء كمن يندر أن يخرج من ماله كذا - وما يتقرب به مُعلقاً كأن يقول: إن قدم زيد تصدقت بكذا.

١١- كفارة النذر كفارة البعير

١٣٠٠- وَعَنْ عُمَيْةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».
رواه مسلم (١٦٤٥).
وزاد الترمذي (١٥٢٨) فيه «إِذَا لَمْ يُسَمَّهِ» وصححه.

١٢- لا وفاء لنذر في معصية

١٣٠١- وَلَمْ يُسَلِّمْ (١٦٤٦)؛ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ:

«لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ».

الحديث دليل على أنه من نذر بأي نذر من مال أو غيره فكفارته كفارة يمين ولا يجب الوفاء به وإلى هذا ذهب جماعة من فقهاء أهل الحديث كما قال النووي.

وقد أخرج البيهقي (٦٥/١٠) عن عائشة رضي الله عنها «في رجل جعل ماله في سبيل الله صدقة قالت: كفارة يمين».

وأخرج (٦٥/١٠) أيضاً عن أم صفية «أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وإنسان يسألها عن الذي يقول: كل ماله في سبيل الله أو كل ماله في ربح الكعبة ما يكفر ذلك؟ قالت: عائشة: يكفره ما يكفر اليمين».

وكذا أخرجه (٦٦/١٠) عن عمر وابن عمر وأم سلمة.

قال البيهقي: هذا في غير الجنح فقد روي عن ابن عمر من وجه آخر أن العتاق يقع، وكذلك عن ابن عباس، ودليلهم حديث عتبة هذا.

ودفع آخرون إلى تفصيل في المنذور به:

فإن كان المنذور به فعلاً فالفعل إن كان غير مقدور فهو منعقد، وإن كان مقدوراً فإن كان جنسه واجباً لزم الوفاء به عند النذور ومالك وإبي حنيفة وجماعة آخرون.

وقول الشافعي: إنه لا ينعقد النذر المطلق بل يكون ميمناً فيكفرها، ذكر هذا الخلاف في «البحر».

ودفع داود وأهل الظاهر. وذكر النووي في شرح مسلم: أنه أجمع المسلمون على صحة النذر وجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة فإن كان معصية أو مباحاً كدخول السرق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء.

وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين.

وقال في نهاية المحتجب (٤٢٥/٢): إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم.

وإن كان على جهة الشرط فقال مالك: يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في ذلك، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقاً وإن كان ميمناً المنذور به لزمه وإن كان جميع ماله.

وكذا إذا كان الميمن أكثر من الثلث.

ودفع الشافعي إلى أنها تحب كفارة يمين لأنه الحقها بالأيمان.

ثم ذكر أقاويل في المسألة لا ينهض عليها دليل، وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعي.

وحديث عتبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه. وقد حلها جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر.

وقالوا: هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ذكره النووي في «شرح مسلم» وهو الذي دل عليه إطلاق حديث عتبة.

١٣ - أنواع النذر وكفارته

١٣٠٢ - ولأبي داود (٣٢٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

وإسناده صحيح، إلا أن الحفاظ رجحوا وفقه.

(ولأبي داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».) وإسناده صحيح لكن رجح الحفاظ وفقه. على ابن عباس من قوله.

أما النذر الذي لم يسَمَّ كان يقول: لله علي نذر:

فقال كثير من العلماء: في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عتبة وحديث ابن عباس.

وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا، وكذلك من نذر نذراً لا يطيقه عقلاً ولا شرعاً كطلوع السماء وحجبتين في عام لا ينعقد

وَتَلَزُمُهُ كُفَّارَةٌ بَيْنَ.

وعند الشافعي ومالك وأبو داود وجمهير العلماء: لا تلزمه الكفارة لما دل عليه:

١٤- النذر في معصية

١٣٠٣- وَلِلْبَخَارِيِّ (٦٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

وهو قوله (وأخرج البخاري من حديث عائشة «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ» ولم يذكر كفارة).

وحديث عمر «لَا يَبِينُ عَلَيْكَ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» أخرجه ابن ماجه (هو عبد الله داود (٣٧٧٢) بهوه).

وذهبته الهاديون وابن حنبل إلى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأجبه عنه: بأن الأصح أنه موقوف.

وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين «وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ بَيْنٍ» فقد أخرجهما النسائي (٢٩٧/٧) والحاكم (٣٠٥/٤) والبيهقي (٧٠/١٠) ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي وليس بالقوي وله طرق أخرى فيها علة.

ورواه الأربعة (أبو داود (٣٢٩٢)، الرمزي (١٥٢٤)، النسائي (٢٦/٧)، ابن ماجه (٢١٢٥)) من حديث عائشة. وفيه راو متروك ورواه الدارقطني (١٥٩/٤). وفيه أيضاً متروك.

ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله: «فلا يعصوه» ولما يفيد:

١٣٠٤- وَلِمُسْلِمٍ (١٦٤١) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ»

وهو قوله (ومسلم (١٦٤١) من حديث عمران «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ» فإنه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله.

١٥- نذر المشي إلى بيت الله

١٣٠٥- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «نَذَرْتُ

أَخِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ».

نُقِلَ عَلَيْهِ (البخاري (١٨٦٦)، مسلم (١٦٤٤))، وَالْفَقُّ لِمُسْلِمٍ.

ولأحمد (١٤٣/٤) والأربعة (أبو داود (٣٢٩٣)، الرمزي (١٥٤٤)، السامي (٢٠/٧)، ابن ماجه (٢١٣٤)) قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْصَحُ بِتَقْوَاهُ أَطِيعَ حَتَّى، مَرْغَا قَلْبَيْهِمْ، وَلَتَرْكَبَ، وَتَقْصُمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

دل الحديث على أن من نذر أن يمشي إلى بيت الله لا يلزمه الوفاء وله أن يركب لغیر عجز وإليه ذهب الشافعي.

وذهبته الهاديون إلى أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه دم مستدلين برواية أبي داود (٣٣٠٣) لحديث عقبة «بأنه قال فيه: إِنْ أَخْبَنِي نَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً وَإِنَّمَا لَا تُطِيقُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهَ تَعَالَى لَغَيَّ عَنْ مَشْيِ أَخِيكَ فَلَتَرْكَبَ وَلَتَهْدُ بِدَنَّةٍ».

قالوا: فتبيد رواية الصحيحين بأن المراد: ولتمش إن استطاعت وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه أو يشق عليها.

وقوله (وللقهضمي ذكر ذلك لأنه وقع في الرواية «أنها نذرت أن تحج لله ماشية غير مختمرة» قال: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: مَرْغَا - الحديث».

ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختيار فإنه نذر بمعصية فوجب كفارة بَيْنَ وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية

إلا أنه ذكر البيهقي (٨٠/١٠) أن في إسناده اختلافاً وقد ثبت في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله: «فَلَتَرْكَبَ وَلَتَهْدُ بِدَنَّةٍ» قَالَ وَهُوَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبَخَارِيُّ: لَا يَصُحُّ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِالْإِهْدَاءِ فَإِنْ صَحَّ فَكَأَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٍ وَفِي وَجْهِ خَفَاءَ.

١٦ - قضاء النذر عن الميت

١٣٠٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ. فَقَالَ: اقْضِهِ عَنْهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٧٦١)، مسلم (١٦٣٨)].

لَمْ يُبَيَّنْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مَا هُوَ النَّذْرُ وَجَاءَ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (هُوَ عِنْدَ السَّامِيِّ (٢٥٣/٦)) «أَفْجَزِي أَنْ أُغَيِّقَ عَنْهَا فَقَالَ: أَغَيِّقْ عَنْ أُمِّكَ».

فَظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا نَذَرْتُ بِعَيْتِي.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٥٤/٦) «عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَقَى الْمَاءِ فَإِنَّهُ فِي أَمْرِ آخِرٍ غَيْرِ الْغَنَاءِ إِذَا هَذَا فِي سُؤَالِهِ ﷺ عَنِ الصَّدَقَةِ تَبَرُّعًا عَنْهَا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُلْحَقُ الْمَيِّتُ مَا فَعَلَ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ عَيْتِي وَصَدَقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ.

وَهَلْ يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْوَارِثِ؟

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ أَنْ يَقْضِيَ النَّذْرَ عَنِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ مَالِيًّا وَلَمْ يَخْلَفْ تَرَكَةً وَكَذَا غَيْرُ الْمَالِيِّ.

وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: يُلْزَمُهُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ سَعْدٍ.

وَأَجِيبْ: بِأَنَّهُ حَدِيثٌ سَعْدٍ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْوُجُوبِ، وَالظَّاهِرُ مَعَ الظَّاهِرِيَّةِ إِذَا الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ.

١٧ - شرط النذر

١٣٠٧ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُورَانَةَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: هَلْ كَانَ

فِيهَا وَتَنْ يُعْبَدُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ: أَوْفٍ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ [المعجم الكبير (٧٥/٢-٧٦)]، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ تَرْذَمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤١٩/٣).

(وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ) هُوَ ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ الْأَشْهَلِيُّ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ مِمَّنْ بَاعَ نَحْتِ الشَّجَرَةِ حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ قَلَابَةَ وَغَيْرُهُ.

(قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُورَانَةَ» بِضَمِّ الْمُوحَّدَةِ وَتَنْجِهَا وَتَعْدَهَا وَأَوْ تَمَّ أَلْفَ بَعْدَ الْأَلِفِ نُورٌ: مَوْضِعٌ بِالشَّامِ وَقِيلَ: اسْتَفَلَ مَكَّةَ دُونَ يَمَلَمَ.

(فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: أَوْفٍ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كَرْدَمٍ بِفَتْحِ الْكَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ (عِنْدَ أَحْمَدَ).

وَالْحَدِيثُ لَهُ سَبَبٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٣١٤) وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ وَلَدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ أَنْ أَذْبَحَ عَلَى رَأْسِ بُورَانَةَ - فِي عَقَبَةِ مِنَ الصَّاعِدَةِ - عَنْهُ - الْحَدِيثُ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَيَأْتِيَ بِقَرْبَةٍ فِي حُلٍّ مُعَيَّنٍ أَنَّهُ يَتِمُّ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْحُلِّ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْهَادِيَّةِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَجَاوِزُهُ غَيْرُهُ لِغَيْرِ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ أ -

وَلَكِنَّهُ يُعَارِضُهُ حَدِيثُ «لَا تُسَلِّدُ الرُّحَالَ» (ع (١١٩٧)) م (٨٢٧) فَيَكُونُ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ هُنَا لِلنَّذْرِ كَذَا قِيلَ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا:

١٨ - لا يتعين المكان في النذر

١٣٠٨- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا» فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا» فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فَشَأْنُكَ إِذَنْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٥)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٠٤/٤)

وَصَحَّحَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الْإِقْرَاحِ» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَكَانُ فِي النَّذْرِ - وَإِنْ عَيَّنَ - إِلَّا نَدْبًا.

١٩ - لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

١٣٠٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]، وَالْفَلْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي آخِرِ بَابِ الْاِغْتِكَافِ.

وَلَعَلَّهُ أوردَهُ هُنَا لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ النَّذْرَ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْمَكَانُ إِلَّا لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ.

وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى لُزُومِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ بِالصَّلَاةِ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

وَخَالَفَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: لَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ، وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ حُلٍّ شَاءَ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَهُ لِلشَّيْءِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذَا كَانَ لِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَأَمَّا غَيْرُ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى عَدَمِ لُزُومِ الْوَفَاءِ لَوْ نَذَرَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا إِلَّا نَدْبًا.

وَأَمَّا شِدُّ الرِّحَالِ لِلذَّهَابِ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ، وَالْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ: إِنَّهُ حَرَامٌ وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُحَقِّقُونَ - أَنَّهُ لَا يَجْرُمُ وَلَا يَكْرَهُ.

قَالُوا: وَالْمَرَادُ أَنَّ الْفَضِيلَةَ الثَّامَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي شِدِّ الرِّحَالِ إِلَى الثَّلَاثَةِ خَاصَّةً وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي آخِرِ بَابِ الْاِغْتِكَافِ.

٢٠ - وفاء نذر الجاهلية

١٣١٠- «وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٣٢)، مسلم (١٦٥٦)].

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ (٢٠٤٢): فَاعْتَكِفْ لَيْلَةً.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ بِهِ إِذَا أَسْلَمَ.

وَالِهُ ذَهَبَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ النَّذْرُ مِنَ الْكَافِرِ.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّقَرُّبُ بِالْعِبَادَةِ.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَهِمَ مِنْ عُمَرُ أَنَّهُ سَمِعَ بِفَعْلٍ مَا كَانَ نَذْرَ فَامَرَهُ بِهِ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ طَاعَةً وَلَيْسَ هُوَ مَا كَانَ نَذْرَ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِهِ اسْتِحْبَابًا وَإِنْ كَانَ التَّزَامُ فِي حَالٍ لَا يَنْعَقِدُ فِيهَا.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ أَوْفَقَ بِالْحَدِيثِ وَالتَّوَابُلِ تَعَسَّفَ.

وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْاِغْتِكَافَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصُّومُ إِذَا اللَّيْلُ لَيْسَ ظَرْفًا لَهُ.

وَتُعَقَّبُ بَأَنَّ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٥٦) «يَوْمًا وَلَيْلَةً».

وَقَدْ وَرَدَ ذِكْرُ الصُّومِ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٢٤٧٤) وَالنَّسَائِيِّ [«كسرى»] كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٧٣٥٤) «اعْتَكِفْ وَصُمْ» وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٤٥ - كِتَابُ الْقَضَاءِ

القضاء: بلدُ الولاية المعروفة.

وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ، مِنْهَا إِحْكَامُ الشَّيْءِ
وَالْفَرَاغُ مِنْهُ.

ومنه «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ» [فصلت: ١٧].

ويعني إِمضاءِ الأمرِ، ومنه «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ»
[الإسراء: ٤].

ويعني الحُتْمَ والإلزامَ ومنه «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا
إِيَّاهُ» [الإسراء: ٢٣].

وفي الشَّرْعِ: إلزامُ ذي الولاية بعدَ التَّرافُعِ.

وقيل: هُوَ الإِكْرَاهُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْوُقُوعِ الْخَاصَّةِ لِمَعِينٍ أَوْ
جِهَةٍ. والمرادُ بِالْجِهَةِ، كَالْحُكْمِ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ عَلَيْهِ.

١ - باب أحكام القضاء

١ - القضاة ثلاثة

١٣١١ - عَنْ بُرَيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي
النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ
فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ
وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ
الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ».

رَوَاهُ الْأَزْهَرِيُّ [أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٣)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٢٣)، النَّسَائِيُّ
كَبَرَى، كَمَا فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ (٢٠٠٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٣١٥)] وَصَحَّحَهُ
الْحَاكِمُ (٩٠/٤).

(عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ» وَكَأَنَّهُ قِيلَ:
مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ (رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ،

وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ،
وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ».

رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» تَفَرَّدَ بِهِ
الْخُرَاسَانِيُّونَ وَرَوَاتُهُ مَرَاوِزَةٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ هَذِهِ جَمَعَتْهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنَ النَّارِ مِنَ الْقَضَاءِ إِلَّا
مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَعَمِلَ بِهِ.

وَالْعَمْدَةُ الْعَمَلُ فَإِنْ مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ وَمَنْ
حَكَمَ بِجَهْلٍ سِوَاهُ فِي النَّارِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ حَكَمَ بِجَهْلٍ وَإِنْ وافقَ حُكْمُهُ الْحَقَّ فَإِنَّهُ فِي
النَّارِ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَهُ فَقَالَ: يَقْضِي لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ
عَلَى مَنْ وافقَ الْحَقَّ، وَهُوَ جَاهِلٌ فِي قَضَائِهِ - أَنَّهُ قَضَى عَلَى
جَهْلٍ.

وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْحُكْمِ بِجَهْلٍ أَوْ مُخَالَفَةِ الْحَقِّ مَعَ مَعْرِفَتِهِ
بِهِ.

وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاجِيَ مَنْ قَضَى بِالْحَقِّ عَالِمًا بِهِ؛
وَالْإِثْنَانِ الْآخَرَانِ فِي النَّارِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ النِّهْيَ عَنْ تَوَلِيهِ الْجَاهِلِ الْقَضَاءَ.

قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ شَرْحِ السُّنَنِ»: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لغيرِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ
يَتَقَلَّدَ الْقَضَاءَ وَلَا يَجُوزَ لِلْإِمَامِ تَوَلِيَّتُهُ.

قَالَ: وَالْمُجْتَهِدُ مَنْ جَمَعَ خَمْسَةَ عُلُومَ: عِلْمَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَعِلْمَ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقَاوِيلَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ مِنْ إِجْمَاعِهِمْ
وَإِخْتِلَافِهِمْ، وَعِلْمَ اللُّغَةِ، وَعِلْمَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ طَرِيقُ اسْتِبْطَاطِ
الْحُكْمِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ إِذَا لَمْ يَمِذَّ صَرِيحًا فِي نَصِّ كِتَابٍ أَوْ
سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ فَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ النَّاسِخَ وَالنَّاسِخَ
وَالْجَمْلَ وَالْمُفْرَدَ، وَالْخَاصَّ وَالْعَامَّ وَالْحُكْمَ وَالْمُشَابِهَ وَالْمُكَرَّهَ
وَالْتَحْرِيمَ وَالْإِبَاحَةَ وَالتَّدْبِيعَ، وَيَعْرِفُ مِنَ السُّنَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ،
وَيَعْرِفُ مِنْهَا الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ وَالْمُسْنَدَ وَالْمَرْسَلَ، وَيَعْرِفُ
تَرْتِيبَ السُّنَةِ عَلَى الْكِتَابِ وَيَسْتَكَفِي حَتَّى إِذَا وَجَدَ حَدِيثًا لَا
يُوافِقُ ظَاهِرَهُ الْكِتَابَ اهْتَدَى إِلَى وَجْهِ عَمَلِهِ فَإِنَّ السُّنَةَ بَيِّنَةٌ
لِلْكِتَابِ فَلَا تُخَالَفُهُ.

إِنَّمَا تَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا وَرَدَ مِنْهَا مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ دُونَ مَا عَدَّاهَا مِنَ الْقَصَصِ وَالْأَخْبَارِ وَالْمَوَاطِنِ.

وَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ مَنْ عَلِمَ اللُّغَةَ مَا آتَى فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مِنْ أُمُورِ الْأَحْكَامِ دُونَ الْإِحَاطَةِ بِجَمِيعِ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَيَعْرِفُ أَقَاوِيلَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي الْأَحْكَامِ وَمَعْظَمَ فِتَاوَى فَهْمَاءِ الْأُمَّةِ حَتَّى لَا يَقَعَ حُكْمُهُ مُخَالَفًا لِأَقْوَالِهِمْ فَيَأْمَنُ فِيهِ خَرَقُ الْإِجْمَاعِ.

فَإِذَا عَرَفَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فَهُوَ مُجْتَهِدٌ وَإِذَا لَمْ يَعْرِفَهَا فَسَبِيلُهُ التَّقْلِيدُ هـ.

٣- النهي عن الحرص على الإمارة

١٣١٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُغَمَّتِ الْمُرُوعَةُ، وَيُسْتَبَدَّ الْقَاطِمَةُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٤٨).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ») عَامٌ لِكُلِّ إِمَارَةٍ مِنَ الْإِمَارَةِ الْعَظِيمَةِ إِلَى أَدْنَى إِمَارَةٍ وَلَوْ عَلَى وَاحِدٍ.

(«وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَغَمَّتِ الْمُرُوعَةُ» أَيُّ فِي الدُّنْيَا (وَيُسْتَبَدَّ الْقَاطِمَةُ) أَيُّ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

قَالَ الطَّبْرِيُّ: ثَانِيَةُ الْإِمَارَةِ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ فَتَرَكَ ثَانِيَةَ نَعَمٍ وَالْحَقَّةَ يَبْشُرُ نَظَرًا إِلَى كَوْنِ الْإِمَارَةِ حَيْثُ جَاهِيَّةٌ دُخْيَاءً.

وَقَالَ غَيْرُهُ: أُنْتُ فِي لَفْظٍ وَتَرَكَهُ فِي لَفْظٍ لِلْإِنْسَانِ وَالْأَفْعَالِ وَاحِدٌ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الْأَوْسَطُ» (٦٧٤٧)] وَالْبَزْزَارُ [كَشَفُ الْأَسْمَارِ (١٥٩٧)] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ بَلَفْظًا: «أَوَّلُهَا مَلَامَةٌ، وَثَانِيهَا نَدَامَةٌ، وَثَالِثُهَا عَذَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ عَدَلَ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (١٢٧/٥)] مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَرْفَعُهُ بِنَعْمِ الشَّيْءِ الْإِمَارَةَ لِمَنْ أَخْلَعَهَا بِحَقِّهَا وَخَلَعَهَا، وَيُسَبِّحُ الشَّيْءِ الْإِمَارَةَ لِمَنْ أَخْلَعَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا تَكُونُ عَلَيْهِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَهَذَا يَقْدُرُ مَا أُطْلِقَ فِيهَا قَبْلَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٨٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ «قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَثَامَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخْلَعَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي

٢- التحذير من ولاية القضاء

١٣١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٠/٢) وَالْأَلْبَانِيُّ [إِسْبُو دَاوُدَ (٣٥٧١)، السُّوَلِيُّ (١٣٢٥)، السَّامِيُّ [«كَبِيرُ»] كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَشْرَافِ» (١٢٩٩٥)]، ابْنُ مَاجَهَ (٢٣٠٨)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى التَّحْذِيرِ مِنْ وَلايَةِ الْقَضَاءِ وَالدُّخُولِ فِيهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِذُبْحِ نَفْسِهِ فليَحْذَرُهُ وَلْيَتَوَقَّعْ فَإِنَّهُ إِنْ حَكَمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ مَعَ عَلَيْهِ بِهِ أَوْ جَهْلُهُ لَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ.

وَالْمُرَادُ مَنْ ذُبِحَ نَفْسُهُ: إِهْلَاكُهَا أَيْ فَقْدُ أَهْلَكِهَا بِتَوَلِّيهِ الْقَضَاءِ، وَإِنَّمَا قَالَ «بِغَيْرِ سِكِّينٍ» لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدَّ بِالذَّبْحِ فَرِي الْأَوْدَاجِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْغَالِبِ بِالسُّكِّينِ بَلْ أُرِيدَ بِهِ إِهْلَاكُ النَّفْسِ بِالْعَذَابِ الْآخِرِيِّ.

وَقِيلَ: ذُبِحَ دُخْبًا مَعْنَوِيًّا وَهُوَ لَا زَمَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَصَابَ الْحَقُّ فَقَدْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا لِإِرَادَتِهِ الْوُقُوفَ عَلَى الْحَقِّ وَطَلِبِهِ وَاسْتِيفَاءَ مَا تَحَبُّ عَلَيْهِ رِعَايَتُهُ فِي النَّظَرِ فِي الْحُكْمِ، وَالْمُرُوقِفِ مَعَ الْخَصْمَيْنِ، وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْعَدْلِ وَالْقِسْطِ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ لَزِمَهُ عَذَابُ الْآخِرَةِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ.

عَلَيْهِ فِيهَا.

سَلَامَةً مُجَاوِرَتِهَا، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تُطْلَبَ مَا امْتَكَنَ.

وَأِنْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْهُ
 ﷺ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، فَغَلَبَ عَذْلَهُ جَوْرُهُ
 فَلَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَذْلَهُ فَلَهُ النَّارُ».

٤ - أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا أَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

١٣١٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ
 أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ
 أَجْرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٣٥٢)، مُسْلِمٌ (١٧١٦)].

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا
 حَكَمَ الْحَاكِمُ) أَيِ إِذَا أَرَادَ الْحُكْمَ لِقَوْلِهِ (فَاجْتَهَدَ) فَإِنَّ الْاجْتِهَادَ
 قَبْلَ الْحُكْمِ.

(ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ إِذَا حَكَمَ وَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ) أَيِ لَمْ
 يُوَافِقْ مَا هُوَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْحُكْمِ (فَلَهُ أَجْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ
 قَضِيَّةٍ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ قَدْ يُصَيِّهُ مِنْ أَعْمَلٍ بِفِكْرِهِ وَتَبَيَّنَ الْأَدْلَةُ
 وَوَقَفَهُ اللَّهُ فَيَكُونُ لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْاجْتِهَادِ وَأَجْرُ الْإِصَابَةِ.

وَالَّذِي لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ هُوَ مَنْ اجْتَهَدَ فَخَاطَأَ فَلَهُ أَجْرُ
 الْاجْتِهَادِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ
 مُجْتَهِدًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ التَّمَكُّنُ مِنْ اخِذِ الْأَحْكَامِ مِنْ
 الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ يُعْرَفُ وَجُودُهُ بَلْ كَادَ يُعَدُّمُ بِالْكَلْبِيَّةِ وَمَعَ تَعَدُّوهِ
 فَمَنْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْلِدًا مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِيهِ.

وَمَنْ شَرْطُهُ أَنْ يَتَحَقَّقَ أَصُولُ إِمَامِيهِ وَأَدْلَتُهُ وَيَزُلْ أَحْكَامُهُ
 عَلَيْهَا فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ مَنْصُوصًا مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِيهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا أَصْلُ عَظِيمٍ فِي اجْتِنَابِ الْوَلَايَةِ لَا سِيَّمَا
 لِمَنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ وَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ فِيهَا بِغَيْرِ أَهْلِيَّةٍ وَلَمْ
 يَعْدَلْ فَإِنَّهُ يَنْدَمُ عَلَى مَا فَرَّطَ فِيهِ إِذَا جُوزِيَ بِالْجَزَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛
 وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا وَعَدَلَ فِيهَا فَاجْرُهُ عَظِيمٌ كَمَا تَضَافَرَتْ بِهِ
 الْأَخْبَارُ وَلَكِنْ فِي الدُّخُولِ فِيهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ
 الْأَكَابِرُ مِنْهَا، فَامْتَنَعَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا اسْتَدْعَاهُ الْمَأْمُورُ لِقَضَاءِ الشَّرْقِ
 وَالْغَرْبِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ لَمَّا اسْتَدْعَاهُ الْمَنْصُورُ فَجَبَسَتْ
 وَضُرِبَتْ، وَالَّذِينَ امْتَنَعُوا مِنَ الْأَكَابِرِ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ. وَقَدْ عُدَّ فِي
 النُّجُمِ الْوَهَّاجِ جَمَاعَةٌ.

(تَبَيَّنَ) فِي قَوْلِهِ: (سَتَحَرَّصُونَ) دَلَالَةً عَلَى عَجْزِ النُّفُوسِ
 لِلْإِمَارَةِ لَمَّا فِيهَا مِنْ نَبِيلِ حُظُوظِ الدُّنْيَا وَلِذَلِكَ وَفَوِذَ الْكَلِمَةَ وَلِذَا
 وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ طَلِبِهَا كَمَا أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ (٦٦٢٢)،
 مُسْلِمٌ (١٦٥٢)] «أَنَّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ،
 فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ
 مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٢٣) عَنْهُ ﷺ:
 «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِالشُّعْعَاءِ وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ
 يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٧٢٣) أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهُ إِنَّا لَا
 نُؤَلِّي هَذَا الْأَمْرَ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» حَرَصَ
 بَفَتْحِ الرَّاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ
 بِمُؤْمِنِينَ» [يُوسُفُ: ١٠٣].

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ أَرْضَى النَّاسِ وَأَفْضَلِهِمْ
 فَيُؤَلِّيهِ، لَمَّا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٩٢/٤) وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ (١١٨/١٠) أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عِصَابَةٍ وَفِي بَيْتِكَ الْعِصَابَةُ
 مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ تَعَالَى مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمَاعَةَ
 الْمُسْلِمِينَ».

وَأَمَّا نَهْيُ عَنْ طَلِبِ الْإِمَارَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ تُفِيدُ قُوَّةَ بَعْدٍ
 ضَعْفٍ، وَقُدْرَةَ بَعْدٍ عَجْزٍ تَتَخَذُهَا النَّفْسُ الْمَجْمُولَةُ عَلَى الشَّرِّ
 وَسَبِيلَةَ إِلَى الْإِنْتِقَامِ مِنَ الْعَدُوِّ، وَالتَّنْظِيرُ لِلصَّدِيقِ.

وَتَبَيَّنَ الْأَعْرَاضُ الْفَاسِدَةُ وَلَا يُوثِقُ بِحَسَنِ عَاقِبَتِهَا. وَلَا

(قلت) ولا يخفى ما في هذا الكلام من البطالان. وإن تطابق عليه الأعيان وقد يتنا بطلان دعوى تعدل الاجتهاد في رسالتنا السماوية بإرشاد القاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار إلا من كفران نعمه الله عليهم فإنهم أعني المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها - مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله ﷺ على مكة ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول الله ﷺ في اليمن ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها ولا شريح قاضي عمر وعلي ﷺ على الكوفة.

ويدل لذلك قول الشارح «فمن شرطه» أي القلبد «أن يكون مجتهداً في مذهب إماميه وأن يتحقق أصوله وأدلتها» أي ومن شرطه أن يتحقق أصول إماميه وأدلتها وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصاً من مذهب إماميه فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكمه بكيادة عدويه بالكلفة وسوءه متعلزراً فهلاً جعل هذا المقلد إمامه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عوضاً عن إماميه وتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إماميه والعبارة كلها الفاظ دالة على معان فهلاً استبدل بالفاظ «إماميه» ومعانيها الفاظ «الشارع» ومعانيها ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تنزيلها عن مذهب إماميه فيما لم يجده منصوصاً تالله لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب وتفهم مرامهم، والتفتيش عن كلامهم.

ومن المعلوم يقيناً أن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ أقرب إلى الأفهام وأدنى إلى إصابة المرام فإنه أبلغ الكلام بالإجماع، وأعدب في الأنسواء والأسماع وأقرئ إلى الفهم والانتفاع، ولا ينكر هذا إلا جلمود الطباع ومن لا حظ له في الشفع والانتفاع.

والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الإلهي، والخطاب النبوي هي كآهنا، وأحلامهم كآهلامنا، إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلهية، والأحاديث النبوية لما كنا متكلفين ولا سامورين ولا منهيين لا اجتهداً ولا تقليداً أما الأول فلاستحيالوه. وأما الثاني، فلأننا لا نقلد حتى

نعلم أنه يجوز لنا التقليد، ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب. والسنة على جوازها لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل، على أنه قد شهد المصطفى ﷺ بأنه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره وأوعى لكلامه حيث قال: «قرب مبلغ أفقه من سامع» (أحد ٤٣/١)، الرمزي (٢٦٥٧)، ابن ماجه (٢٣٣) وفي لفظ: «أوعى له من سامع» والكلام قد وفيناه حقاً في الرسالة المذكورة.

ومن أحسن ما يعرفه القضاء كتاب عمر ﷺ الذي كتبه إلى أبي موسى الذي رواه أحد الدارقطني (٢٠٦/٤) والبيهقي (١١٥/١).

قال الشيخ أبو إسحاق: هو أجل كتاب فإنه بين آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولفظه:

«أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر، فانهم إذا ادلى إليك الرجل الحجة فاقض إذا فهمت، وامض إذا قضيت. فإنه لا ينعف تكلم بحق لا نفاذ له.

أس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يياس ضعيف من عدلك.

البينة على من المذمي واليمين على من أنكرك، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً.

ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه فإن جاء بينته أعطيته حقاً، وإلا استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعلمي ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت به عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل.

الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ.

ثم اعرفوا الأشياء والأمثال، وقس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أقربها إلى الله تعالى وأشبهها بالحق.

المسلمون عدولٌ بعضهم على بعضٍ إلا مجلوداً في حدٍّ، أو مُجرباً عليه شهادةٌ زور، أو ظليماً في ولاءٍ أو نسبٍ أو قرابةٍ فإنَّ الله تعالى تولَّى منكمُ السَّرائرَ.

٥- النهي عن الحكم عند الغضب

١٣١٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانٌ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البخاري (٧١٥٨)، مسلم (١٧١٧)].

النَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ وَحَمْلَةِ الْجَنُحُورِ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَتَرْجَمَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لَهُ بَابُ كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ.

وَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ بِبَابِ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُقْنِي الْمُقْنِي وَهُوَ غَضَبَانٌ؟ [كتاب الأحكام، باب (١٣)].

وَصَرَّحَ النَّوَوِيُّ بِالْكَرَاهَةِ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ نَظراً إِلَى الْعَلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِذَلِكَ وَهِيَ أَنَّهُ لَمَّا رَتَّبَ النَّهْيُ عَلَى الْغَضَبِ وَالْغَضَبُ بِنَفْسِهِ لَا مُنَاسِبَةَ فِيهِ لِمَنْعِ الْحُكْمِ، وَأَمَّا ذَلِكَ لَمَّا هُوَ مَظْنَّةٌ لِحُصُولِهِ وَهُوَ تَشْوِيشُ الْفِكْرِ وَمَشْغَلَةُ الْقَلْبِ عَنْ اسْتِيفَاءِ مَا يَجِبُ مِنَ النَّظَرِ وَحُصُولِ هَذَا قَدْ يُفْضِي إِلَى الْخَطِإِ عَنِ الصَّوَابِ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُطَّرَدٍ مَعَ كُلِّ غَضَبٍ وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ فَإِنَّ أَفْضَى الْغَضَبِ إِلَى عَدَمِ تَمْيِيزِ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ فَلَا كَلَامَ فِي تَحْرِيمِهِ وَإِنْ لَمْ يُفْضَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ قَاطِلٌ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَرَاتِبِ الْغَضَبِ وَلَا بَيْنَ أَسْبَابِهِ.

وَخُصَّةُ الْبُغْيِ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ بِمَا إِذَا كَانَ الْغَضَبُ لَغَيْرِ اللَّهِ وَعَلَّلَ بِأَنَّ الْغَضَبَ لِلَّهِ يُؤْمَنُ مَعَهُ مِنَ التَّعَدِّيِّ بِخِلَافِ الْغَضَبِ لِلنَّفْسِ.

وَاسْتَبْعَدَهُ جَمَاعَةُ لِمَخَالَفَتِهِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَالْمَعْنَى الَّذِي لَا جُلُوهَ نَهْيٍ عَنِ الْحُكْمِ مَعَهُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الظَّاهِرَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمَ، وَأَنَّ جَعْلَ الْعَلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ صَارِقَةً إِلَى الْكَرَاهِيَةِ بَعِيدٌ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ ﷺ مَعَ غَضَبِهِ فِي قِصَّةِ الرَّسِيرِ [البخاري

وإدراكاً بالبينات والأيمان وإيّاك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالناس عند الخصومة، والتتكرّر عند الخصومات، فإنَّ القضاء في مواطن الحقِّ، يُوجِبُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْأَجْرَ، وَيَحْسِنُ بِهِ الذِّكْرَ، فَمَنْ خَلَصَتْ نِيَّتُهُ فِي الْحَقِّ وَلَزَّ عَلَى نَفْسِهِ كِفَاةُ اللَّهِ تَعَالَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ تَخَلَّقَ لِلنَّاسِ بِمَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ شَأْنُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعِبَادِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً؛ فَمَا ظَنُّكَ بِثَوَابٍ مِنَ اللَّهِ فِي عَاجِلِ رِزْقِهِ، وَخَزَائِنِ رَحْمَتِهِ وَالسَّلَامُ أَهـ.

وَلِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رضي الله عنه عَهْدٌ عَهْدُهُ إِلَى الْأَشْتَرِ لَمَّا وَلِيَ مِصْرَ فِيهِ عِدَّةُ مَصَالِحَ وَأَدَابَ وَمَوَاطِظَ وَحِكْمٌ وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي النَّهْجِ لَمْ أَتَقَلَّهُ لَشَهْرَتِهِ.

وَلَقَدْ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ يَقْضِي الْقَاضِي حُكْمَهُ إِذَا أَخْطَأَ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٣٤٢٧)، مسلم (١٧٢٠)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذِّبُّ فَذَقَبَ بَابَهُمَا إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتَيْهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بَابُكَ وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بَابُكَ. فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى فَخَرَجَتَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَأَخْبَرَتَاهُ فَقَالَ: اتَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَكُمَا يَضْمِنُ فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا. فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى».

وَاللُّغَمَاءُ قَوْلَانِ فِي الْمَسْأَلَةِ:

قَوْلٌ إِنَّهُ يَقْضَى إِذَا أَخْطَأَ.

وَالْآخَرُ: لَا يَقْضَى لِحَدِيثِ «وَأَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» [خ (٧٣٥٢)، م (١٧١٦)].

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ: أَخْطَأَ مَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنَ الْحَقِّ وَهَذَا الْخَطَأُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْكَلَامُ فِي الْخَطِإِ الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ فِي الدُّنْيَا مِنْ عَدَمِ اسْتِكْمَالِ شُرَاطِطِ الْحُكْمِ أَوْ نُحُوهِ.

(٢٣٥٩)، مسلم (٢٣٥٧) «فَلَمَّا عَلِمَ مَنْ أَنْ عَصَتَهُ مَانِعَةٌ عَنْ إخراج الغصْبِ لَهُ عَنِ الْحَقِّ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَيْضاً عَدَمُ نَسْوِ الْحُكْمِ مَعَ غَضَبِهِ إِذِ النَّهْيُ يَمْتَضِي الفسادَ وَالتَّفْرِقَةَ بَيْنَ النَّهْيِ لِلذَّاتِ وَالنَّهْيِ لِلوصفِ كما يَقُولُهُ الْجُمْهُورُ غَيْرُ واضِحَةٍ كما قُرِّرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ».

وقَدْ احْتَقَ بِالغَضَبِ الْجَوْرُ وَالْعَطَشُ الْمَرُطَانُ لما أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٧٠٦/٤) وَابْنُ بَيْهَقٍ (١٠٥/١٠) بِسَبْطِ تَفْرِدٍ بِهِ الْقَاسِمُ الْعَمْرِيُّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ أَبِي سَمْعِيٍّ الْخَدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبَعَانُ رَيَّانُ».

وَكَذَلِكَ الْحَقُّ بِهَ كُلِّ مَا يَشْغُلُ الْقَلْبَ وَيَشْوِشُ الْفِكْرَ مِنْ غَلَبَةِ النَّعَاسِ أَوْ الْهَمِّ أَوْ الْمَرَضِ أَوْ غَوَاةٍ.

٦- وجوب السماع من طرفين

١٣١٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخِرِ، فَسَوْفَ تَذَرِي كَيْفَ تَقْضِي».

قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِياً يَتَعَدُّ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٠/١) وَأَبُو قَاوُذٍ (٣٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣١) وَخُثَيْبٌ، وَقَوَاهُ ابْنُ الْمُنَبِّهِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠٦٥).

الْحَدِيثُ أَخْرَجُوهُ مِنْ طَرُقٍ أَحْسَنَهَا رِوَايَةُ الْبَزَّازِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام.

وَفِي إِسْنَادِهِ عَمْرِو بْنُ أَبِي الْمَقْدَامِ وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ فُرُوَاهُ شُعْبَةُ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عَلِيًّا عليه السلام أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٣٠٥/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لَوْلَا هَذَا الْمُنْهَى.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخَرُ تَشْهَدُ لَهُ وَيَشْهَدُ لَهُ:

١٣١٧- وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٩٣/٤) مِنْ خَلِيدِ بْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ خَلِيدِ بْنِ عَبَّاسٍ). وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَعَ دَعْوَى الْمُدْعَى أَوَّلًا ثُمَّ يَسْمَعَ جَوَابَ الْمُجِيبِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ الْحُكْمَ عَلَى سَمَاعِ دَعْوَى الْمُدْعَى قَبْلَ جَوَابِ الْمُجِيبِ.

فَإِنْ حُكِّمَ قَبْلَ سَمَاعِ الْإِجَابَةِ عَمْدًا بَطَلَ قَضَاؤُهُ وَكَانَ قَدْحًا فِي عَدَالَتِهِ.

وَأِنْ كَانَ لَخَطَأً لَمْ يَكُنْ قَادِحًا وَاعَادَ الْحُكْمَ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ وَهَذَا حَيْثُ أَجَابَ الْمُخْصَمُ، فَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْإِجَابَةِ أَوْ قَالَ: لَا أَقْرُ وَلَا أَكْزِرُ.

فَقِي «الْبَحْرُ» عَنِ الْإِمَامِ بِحَيْ وَمَالِكٍ: يَحْكُمُ عَلَيْهِ لِتَصْرِيفِهِ بِالْتَّمُردِ إِنْ شَاءَ أَحْبَسَهُ حَتَّى يَقْرَ أَوْ يُكْزِرَ.

وَقِيلَ: بَلْ يُلْزِمُهُ الْحَقُّ بِسُكُوتِهِ إِذِ الْإِجَابَةُ تَحْبِبُ فَوْرًا فَلِذَا سَكَتَ كَانَ كَتُوبُهُ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ التُّكُولَ الْإِيتِياعَ مِنَ الْيَمِينِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ.

وَقِيلَ: يُحْبِسُ حَتَّى يَقْرَ أَوْ يُكْزِرَ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ التَّمُردَ كَافٍ فِي جَوَازِ الْحُكْمِ إِذِ الْحُكْمُ شَرْعٌ لِفَصْلِ الشَّجَارِ، وَدَفْعِ الضَّرَارِ، وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي «الْبَحْرِ».

قِيلَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْغَائِبِ فَسَنَ أَجَازَ الْحُكْمَ عَلَى الْغَائِبِ أَجَازَ الْحُكْمَ عَلَى الْمُشْتَعِ عَنِ الْإِجَابَةِ لَا شَيْئَ إِكْهَمَا فِي عَدَمِ الْإِجَابَةِ، وَفِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ قَوْلَانِ

الأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَى الْغَائِبِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ جَائِزًا لَمْ يَكُنْ الْحُضُورُ عَلَيْهِ وَاجِبًا وَلِهَذَا الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ حَتَّى يَسْمَعَ لَهُ كَلَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَالْغَائِبُ لَا يَسْمَعُ لَهُ جَوَابَ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَالثَّانِي: يَحْكُمُ عَلَيْهِ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِهِ هُنَا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَحَمَلُوا حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا عَلَى الْحَاضِرِ، وَقَالُوا: الْغَائِبُ لَا يَقُوتُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَإِنَّهُ إِذَا حَضَرَ كَانَتْ الْحُجَّةُ قَائِمَةً وَتَسْمَعُ وَيَعْمَلُ بِمَقْتَضَاهَا وَلَوْ أَذَى

إلى نقض الحكم؛ لأنه في حكم المشروط.

٧ - حكم الحاكم لا يحل الباطل

١٣١٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٥٨)، مسلم (١٧١٣)].

زَادَ فِي رِوَايَةِ [خ (٦٩٦٧)] «فَلَا يَأْخُذُهُ» رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ.

(فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

الْحَنُّ: هُوَ الْمِيلُ عَنْ جِهَةِ الْاسْتِقَامَةِ.

وَالْمَرَادُ أَنَّ بَعْضَ الْخَصْمَاءِ يَكُونُ أَعْرَفَ بِالْحُجَّةِ وَأَفْظَنَ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ «عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ» أَيُّ مِنَ الدَّعْوَى وَالْإِجَابَةِ وَالْيَمِينَةِ أَوْ الْبَيْعَةِ. وَقَدْ تَكُونُ بَاطِلَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَيَقْطَعُ مَنْ مَالَ أَخِيهِ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ بِاعْتِبَارِ مَا يَزُولُ إِلَيْهِ مِنْ بَابِ «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا» [النساء: ١٠].

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَحِلُّ بِهِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَا حَكَمَ لَهُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا كَانَ مَا ادَّعَاهُ بَاطِلًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَمَا أَقَامَهُ مِنَ الشَّهَادَةِ كَاذِبًا.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَيَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِمَا ظَهَرَ لَهُ وَالْإِلْزَامُ بِهِ، وَتَخْلِيصُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِمَّا حَكَمَ بِهِ لَوْ اِمْتَنَعَ وَبِنَفْذِ حُكْمِهِ ظَاهِرًا وَلَكِنَّهُ لَا يَحِلُّ بِهِ الْحَرَامُ إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي مُبْطَلًا وَشَهَادَتُهُ كَاذِبَةً.

وَالِلَّهِ هَذَا ذَهَبُ الْجُمْهُورِ. وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: إِنَّهُ يَنْفَذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَإِنَّهُ لَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ زُورٍ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ زَوْجَةُ فُلَانٍ حَلَّتْ لَهُ. وَاسْتَدَلَّ بِالنَّارِ لَا يُقَامُ بِهَا دَلِيلٌ وَبِقِيَاسٍ لَا يَقْوَى عَلَى مُقَاوَمَةِ النَّصِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْخَطِإِ وَقَدْ نُقِلَ

الِاتِّفَاقُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ فِيمَا حَكَمَ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْخَطِإِ فِي الْأَحْكَامِ.

وَجَعَلَ بَيْنَ اتِّفَاقِهِمْ وَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ بَأَنِّ مُرَادَهُمْ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ فِيمَا حَكَمَ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْخَطِإِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَذَلِكَ كَقِصَّةِ أُسَارَى بَذَرٍ، وَالِإِذْنِ لِلْمُتَخَلِّفِينَ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الصَّادِرُ عَنِ الطَّرِيقِ الَّتِي فُرِضَتْ كَالْحُكْمِ بِالْيَمِينَةِ أَوْ بَيْنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِلْبَاطِلِ لَا يُسَمَّى الْحُكْمُ بِهِ خَطِإً بَلْ هُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَفْقِ مَا وَقَعَ بِهِ التَّكْلِيفُ مِنَ وُجُوبِ الْعَمَلِ بِالشَّاهِدِينَ، وَإِنْ كَانَا شَاهِدِي زُورٍ فَالْتَقْصِيرُ مِنْهُمَا.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَلَا حِيلَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَلَا غُتْبَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهِ.

بِمُخَالَفَةِ مَا إِذَا أَخْطَأَ فِي الْاجْتِهَادِ الَّذِي وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى وَفْقِهِ مِثْلُ أَنْ يَحْكُمَ بَأَنِّ الشُّفْعَةَ مِثْلًا لِلْجَارِ، وَكَانَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا لِلْخُلَاطِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِلْحَقِّ الَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ فَيُثْبِتُ فِيهِ الْخَطَأَ لِلْمَجْتَهِدِ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْحَقَّ مَعَ وَاحِدٍ وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا أَخْطَأَ كَانَ لَهُ أَجْرٌ.

وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُبَيِّنُ أَطْلَاعَهُ عَلَى أَعْيَانِ الْقَضَايَا مُفَصَّلًا كَذَا قَالَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ

قُلْتُ: وَفِيهِ تَأْمُلٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَى نَحْوِ مَا يَسْمَعُ وَلَمْ يَنْفِ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِمَا عَلِمَ وَالتَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ «فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» دَالٌّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِهِ بِمَا يَسْمَعُ فَإِذَا حَكَمَ بِمَا عَلِمَهُ فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْعَلَّةُ.

٨ - محاسبة القضاة شديداً

١٣١٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَرِّدِيهِمْ لِضَعْفِهِمْ؟».

زَوَّاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠٥٩)

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ

تَقْدُسُ أَمَّةٌ أَيْ: تُطَهَّرُ

(لَا يُؤْخَذُ مِنْ شِدِيدِهِمْ لِضَعْفِهِمْ). رَوَاهُ ابْنُ حُبَّانٍ وَأَخْرَجَ حَدِيثَ جَابِرٍ أَيْضاً ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠١٠) وَيَشْهَدُ لَهُ:

١٣٢٠- وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ، عِنْدَ الْبُزَارِ [كَشَفُ الْأَسْرَارِ] (١٥٩٦) وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ الْبُزَارِ) فِي الْبَابِ عَنْ قَابُوسِ بْنِ الْخَارِقِ عَنْ أَبِيهِ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٣١٣/٢٠) وَابْنُ قَانِعٍ [المعجم الصحابة] (١٣٢/٣). وَفِيهِ عَنْ خَوْلَةَ غَيْرِ مَنْسُوبَةٍ.

فَقِيلَ: إِنَّهَا امْرَأَةٌ حَمَزَةٌ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٢٣٣/٢٤) وَأَبُو نُعَيْمٍ [معركة الصحابة] (٣٣١٦/٦) وَشَوَاهِدُ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا ذَكَرَ وَمِنْهَا:

١٣٢١- وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٤٢٦).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَآخَرُ) أَيْ وَلَهُ شَاهِدٌ.

(مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ). وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تُطَهَّرُ أَمَّةٌ مِنَ الذُّنُوبِ لَا يُتَصَفَّى لِضَعْفِهَا مِنْ قَوْلِهَا فِيمَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَقِّ لَهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْرُ الضَّعِيفِ حَتَّى يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنَ الْقَوِيِّ كَمَا يُؤَيَّدُهُ حَدِيثُ «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» [البخاري] (٢٤٤٣).

٩- أمانة القاضي يوم القيامة

١٣٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُدْعَى بِالْقَاضِيِ الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمُرِهِ».

رَوَاهُ ابْنُ حُبَّانٍ (٥٠٥٥). وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٦/١٠)، وَلَفَّظَهُ فِي نَفْسِهِ.

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ حِسَابِ الْقَضَاءِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَذَلِكَ لِمَا يَتَعَاطُونَهُ مِنَ الْخَطَرِ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَرَّى الْحَقَّ، وَيَبْلُغَ فِيهِ جَهْدَهُ وَيَحْذَرُ مِنْ خُلُطَاءِ السُّوءِ مِنَ الْوُكَلَاءِ وَالْأَعْوَانِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٧١٩٨) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعاً «مَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ. وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ وَالْمَنْصُورُ مِنَ عَصَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٥٨/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ «مَا مِنْ وَاِلٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ الْحَدِيثِ.

وَيَحْذَرُ الْغَرَمَاءُ وَالْوُكَلَاءُ وَيُرَوِّى لَهُمْ حَدِيثُ «مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْتَرِعَ». وَفِي لَفْظٍ «مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يَظْلِمُ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِ اللَّهِ». رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧) وَابْنُ عَسَمَةَ (٣٥٩٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَلَمَّا عَرَفْتَهُ تَحَنَّبَ أَكَابِرُ الْعُلَمَاءِ وَلَايَةَ الْقَضَاءِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْقَاضِيِ الْعَدْلِ فَكَيْفَ بِقَضَائِهِ الْجَوْرِ وَالْجَهَالَةِ!

فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ فِي «الغريبال» أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْخَلِيفَةِ بِقَضَاءِ مِصْرَ فَاخْتَفَى فِي بَيْتِهِ فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ يَوْمًا فَقَالَ: يَا ابْنَ وَهْبٍ أَلَا تَخْرُجُ فَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُحْشَرُونَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْقَضَاءِ مَعَ السُّلَاطِينِ.

١٠- عدم جواز تولية المرأة للقضاء

١٣٢٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٢٥).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَوَلِيَةِ الْمَرَأَةِ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ الشَّارِعُ قَدْ أَثَبَّتَ لَهَا أَنَّهَا رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَنَفِيُّ إِلَى جَوَازِ تَوَلِّيَتِهَا الْأَحْكَامَ إِلَّا الْحُدُودَ.

وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ جَرِيرٍ إِلَى جَوَازِ تَوَلِّيَتِهَا مُطْلَقًا.

والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولي أمرهم امرأة وممن منهون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم مأمورون بأكساب ما يكون سبباً للفلاح.

١١ - زجر الوالي عن الاحتجاب

١٣٢٤ - وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَزْدِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ، وَفَقِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٤٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣٣).

(وعن أبي مريم الأزدي) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى عنه ابن عمه أبو الشماخ وأبو العطل وغيرهما.

(عن النبي ﷺ) قَالَ «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَلَفْظُهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ: «مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذِي الْحَاجَةِ وَالْخَلْعِ وَالْمَسْكِنَةِ إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلْقِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكِنَتِهِ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٩٣/٤) عَنْ أَبِي مُخَيْمِرَةَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ وَلَهُ قِصَّةٌ مَعَ مُعَاوِيَةَ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ - الْحَدِيثُ فَعْمَلُ مُعَاوِيَةَ رَجُلًا عَلَى حَوَائِجِ الْمُسْلِمِينَ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٨/٥) مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ بِلَفْظٍ «مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً فَاحْتَجَبَ عَنْ أُولِي الضُّعْفِ وَالْحَاجَةِ احْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ [كما في «الطغيص» (٢٠٨/٤)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ «إِنَّمَا أَمِيرٌ احْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ فَسَأَلْتُهُمْ احْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ [«العلل» (٤٢٨/٢)] عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مُتَّكَرٌ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (٣٠١/٢٢)] بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ إِلَّا

شَيْخُهُ، فَإِنَّهُ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: لَمْ يَقِفْ فِيهِ عَلَى جَرَحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثاً أَحْبَبْتُ أَنْ أضعَهُ عِنْدَكَ عَظَافَةً أَنْ لَا تَلْقَانِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ عَمَلًا فَحَجَبَ بَابَهُ عَنْ ذِي حَاجَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ حَجَبَهُ اللَّهُ أَنْ يَلْجَأَ بَابَ الْجَنَّةِ، وَمَنْ كَانَتْ هِمَّتُهُ الدُّنْيَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ جِوَارِي. فَإِنِّي بَعِثْتُ بِخِرَابِ الدُّنْيَا وَلَمْ أَبْعَثْ بِعِمَارَتِهَا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ وَلِيَ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ عِبَادِ اللَّهِ أَنْ لَا يَحْتَجِبَ عَنْهُمْ وَأَنْ يُسَهِّلَ الْحِجَابَ لِبَصْلِ إِلَيْهِ ذُو الْحَاجَةِ مِنْ فَقِيرٍ وَغَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ «احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ» كِتَابَةٌ عَنْ مَنْعِهِ لَهُ مِنْ فَضْلِهِ وَعَطَائِهِ وَرَحْمَتِهِ.

١٢ - لعن الراشي والمرتشي في الحكم

١٣٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٧/٢) وَالْأَرْنَؤَةُ [الترمذي (١٣٣٦)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو، أَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٠)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٣٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٣١٣)، وَحُسَيْنُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

فِي «النَّهَائَةِ»: الرَّاشِي: مَنْ يُعْطَى الَّذِي يُعْبَهُ عَلَى الْبَاطِلِ وَالْمُرْتَشِي: الْآخِذُ.

(فِي الْحُكْمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْنَؤَةُ وَحُسَيْنُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

زَادَ فِي «النَّهَائَةِ»: وَالرَّاشِي: هُوَ الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا وَهُوَ السَّقِيرُ بَيْنَ الدَّافِعِ وَالْآخِذِ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى سَفَارَتِهِ أَجْرًا فَإِنْ أَخَذَ فَهُوَ أَبْلَغُ.

١٣٢٦ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

عِنْدَ الْأَرْنَؤَةِ لِأَنَّ النَّسَائِيَّ [«الطرق ما قبله»].

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ «الْحُكْمِ» وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ لَمْ

يَذْكُرُهَا إِنَّمَا زَادَهَا فِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ.

وَالرُّشُوءُ: حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ سِوَا كَانَتْ لِلْقَاضِي أَوْ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ أَوْ لغيرِهَا.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٨٨).

وَحَاصِلُ مَا يَأْخُذُ الْقَضَاءُ مِنَ الْأَمْوَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: رِشْوَةٌ وَهَدِيَّةٌ وَاجْرَةٌ وَرِزْقٌ.

فَالْأَوَّلُ الرِّشْوَةُ إِنْ كَانَتْ لِيَحْكُمَ لَهُ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْآخِذِ وَالْمُعْطِي وَإِنْ كَانَتْ لِيَحْكُمَ لَهُ بِالْحَقِّ عَلَى غَيْرِهِ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ دُونَ الْمُعْطِي؛ لِأَنَّهَا لَاسْتِيفَاءٌ حَقِّهِ فَهِيَ كَجَعْلِ الْآبِقِ وَاجْرَةٍ الرِّكَالَةِ عَلَى الْخَصْمَةِ.

وَقِيلَ: تَحْرُمُ؛ لِأَنَّهَا تُوقِعُ الْحَاكِمَ فِي الْإِثْمِ.

وَأَمَّا الْهَدِيَّةُ وَهِيَ الثَّانِي: فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُهَادِيهِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ فَلَا تَحْرُمُ اسْتِدَامَتُهَا وَإِنْ كَانَ لَا يُهْدَى إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوَلَايَةِ فَلَمْ يَكُنْ تَحْرُمُ تَمَنُّنُ لَا خُصُومَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدٍ عَنْدَهُ جَازَتْ وَكَرِهَتْ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ خُصُومَةٌ عَنْدَهُ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ وَالْمُهْدِي وَيَأْتِي فِيهِ مَا سَلَفَ فِي الرِّشْوَةِ عَلَى بَاطِلٍ أَوْ حَقٍّ.

وَأَمَّا الْاجْرَةُ وَهِيَ الثَّلَاثُ: فَإِنْ كَانَ لِلْحَاكِمِ جَرَايَةٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَرِزْقٌ حَرُمَتْ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُجْرِيَ لَهُ الرِّزْقُ لِأَجْلِ الْإِسْتِغَالِ بِالْحُكْمِ فَلَا وَجْهَ لِلْأَجْرِ وَإِنْ كَانَ لَا جَرَايَةَ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ جَازَ لَهُ اخْتِذُ الْاجْرَةِ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ غَيْرَ حَاكِمٍ فَإِنْ أَخَذَ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ حَرَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى الْاجْرَةُ لِكُونِهِ عَمَلًا لَا لِأَجْلِ كُونِهِ حَاكِمًا فَآخِذُهُ لَمَّا زَادَ عَلَى أَجْرِهِ مِثْلِهِ غَيْرَ حَاكِمٍ إِنَّمَا أَخَذَهَا لَا فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ بَلْ فِي مُقَابَلَةِ كُونِهِ حَاكِمًا وَلَا يَسْتَحِقُّ لِأَجْلِ كُونِهِ حَاكِمًا شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ اتِّفَاقًا فَاجْرَةُ الْعَمَلِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ فَآخِذُ الزِّيَادَةِ عَلَى أَجْرِهِ مِثْلُهُ حَرَامٌ.

وَلِذَا قِيلَ: إِنْ تَوَلَّى الْقَضَاءُ لِمَنْ كَانَ غَنِيًّا أَوَّلَى مِنْ تَوَلَّيَ مِنْ كَانَ فَقِيرًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لِفَقْرِهِ يَصِيرُ مُتَعَرِّضًا لِتَنَاوُلِ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَمْ نُدْرِكْ فِي زَمَانِنَا هَذَا مِنْ يَطْلُبُ الْقَضَاءَ إِلَّا

وَهُوَ مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُبْهُ إِلَّا لِاخْتِيَاغِهِ إِلَى مَا يَقُومُ بِأَوْبُوهِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَحْصِلُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ انْتَهَى.

١٣- وجوب مجيء الخصمين عند القاضي

١٣٢٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ».

رَوَاهُ أَبُو فَاوُدَ (٣٥٨٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٩٤/٤).

وَآخِرُجُهُ أَحْمَدُ (٤/٤) وَابْنُ عَسَاكِرٍ (١٣٥/١٠) كُلُّهُمَا مِنْ رَوَايَةِ مُصْعَبِ بْنِ نَازِثٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. وَفِيهِ كَلَامٌ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: إِنَّهُ كَثِيرُ الْغُلَطِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ قُعُودِ الْخَصْمَيْنِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ وَيَسُوِّي بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْمُسْلِمَ كَمَا فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ ؓ مَعَ غَيْرِهِ الذُّمِّيَّ عَنْدَ شَرِيحٍ، وَهِيَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (١٣٩/٤) بِسَنَدِهِ قَالَ: وَجَدْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ؓ دَرَعًا لَهُ عَنْدَ يَهُودِيٍّ تَقَطَّعَهَا فَعَرَفَهَا فَقَالَ: دَرْعِي سَقَطَتْ عَنْ جَمَلٍ لِي أَوْرَقُ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: دَرْعِي فِي يَدِي، ثُمَّ قَالَ الْيَهُودِيُّ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَأَتَوْا شَرِيحًا فَلَمَّا رَأَى عَلِيًّا قَدْ أَقْبَلَ تَحَرَّفَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَجَلَسَ عَلِيٌّ فِيهِ ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَوْ كَانَ خَصْمِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَسَاوَيْتُهُ فِي الْمَجْلِسِ لَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجْلِسِ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ. قَالَ شَرِيحٌ: مَا تَشَاءُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: دَرْعِي سَقَطَتْ عَنْ جَمَلٍ لِي أَوْرَقُ فَالتَقَطْتُهَا هَذَا الْيَهُودِيُّ. قَالَ شَرِيحٌ: مَا تَقُولُ يَا يَهُودِيُّ قَالَ: دَرْعِي فِي يَدِي. قَالَ شَرِيحٌ: صَدَقْتَ وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا لِدَرْعِكَ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ شَاهِدَيْنِ فِدَعَا قَتِيرًا وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَشَهِدَا إِنَّهَا لِدَرْعِهِ. فَقَالَ شَرِيحٌ: أَمَّا شَهَادَةُ مَوْلَاكَ فَقَدْ اجْزَأَنَاهَا. وَأَمَّا شَهَادَةُ ابْنِكَ فَلَا نَجِيْزَهَا فَقَالَ عَلِيٌّ ؓ: نَكَلْتُكَ أَمَّا مَا سَمِعْتَ عَنْكَ مِنْ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ: أَفَلَا تَجِيزُ شَهَادَةَ سَيِّدِي شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ ثُمَّ قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: خُذِ الدَّرْعَ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَاءَ مَعِيَ إِلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَقَضَى لِي، وَرَضِيَ

شَهَادَةٍ، وَهَذَا أَحْسَنُ الْأَجْوِبَةِ وَهُوَ جَوَابُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ شَيْخِ مَالِكٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا شَهَادَةُ الْحَسْبَةِ وَهِيَ مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ الْمُخْتَصَّةُ بِهِمْ عَضَاً وَيدخلُ في الحَسْبَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مَا فِيهِ شَائِبَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَالصَّلَاةِ وَالْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ الْعَامَّةِ وَغَوَاهَا.

وَحَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْمُرَادِ بِهِيَ الشَّهَادَةُ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ الْمُخْتَصَّةِ.

الثَّالثُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ «أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا» الْمُبَالِغَةُ فِي الْإِجَابَةِ فَيَكُونُ لِقْوُهُ اسْتِعْدَادُهُ كَالَّذِي أَتَى بِهَا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا كَمَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهُ يُعْطِي قَبْلَ الطَّلَبِ.

وَعَلَوِ الْأَجْوِبَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُؤَدَّى قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَهَا صَاحِبُ الْحَقِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ عَمَلًا بِرَوَايَةِ زَيْدٍ وَتَأَوَّلَ حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِأَحَدِ تَأْوِيلَاتِهِ.

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ عَمَلٌ عَلَى شَهَادَةِ الزُّورِ أَيُّ: يُؤَدُّونَ شَهَادَةً لَمْ يَسْبِقْ لَهُمْ بِهَا عِلْمٌ، حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ إِتْيَانَهُ بِالشَّهَادَةِ بِلَفْظِ الْحَلْفِ نَحْوَ أَخْلِفَ بِاللَّهِ مَا كَانَ إِلَّا كَذَا وَهَذَا جَوَابُ الطَّحَاوِيِّ.

الثَّالثُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِيَ الشَّهَادَةُ عَلَى مَا لَمْ يَعْلَمْ نَحْوَ سَيَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَيَشْهَدُ عَلَى قَوْمٍ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَعَلَى قَوْمٍ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ كَمَا يَصْنَعُ ذَلِكَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ. حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ.

وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُهَا.

٢ - مَدْمَةُ الشَّهَادَةِ بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى

١٣٢٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذِرُونَ

صَدَقَتْ وَاللَّهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا لَدَرْعُكَ سَقَطَتْ عَنْ جِلْدِكَ لَكَ التَّقَطُّطُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَوَهَبَهَا لَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاجَارَهُ بِبِسْمَانَةٍ وَقَتِلَ مَعَهُ يَوْمَ صَفِّينَ ١ هـ.

وَقَوْلُ شَرِيحٍ: «وَاللَّهُ إِنَّهَا لَدَرْعُكَ» كَأَنَّهُ عَرَفَهَا، وَيَعْلَمُ أَنَّهَا دَرْعُهُ لَكِنَّهُ لَا يَرَى الْحُكْمَ بَعْلِيهِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَسِرُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ، فَانْظُرْ مَا أَبْرَكَ الْعَمَلُ بِالْحَقِّ مِنَ الْحَاكِمِ وَالْمُحْكَمِ عَلَيْهِ وَمَا آتَى إِلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ.

٢ - بَابُ الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ: مُصَدَّرُ شَهِدَ - جَمْعُ لِإِرَادَةِ أَنْوَاعِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الشَّهَادَةُ خَيْرٌ قَاطِعٌ وَالشَّاهِدُ: حَامِلُ الشَّهَادَةِ وَمُؤَدِّيهَا؛ لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ لِمَا غَابَ عَنْ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْإِعْلَامِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» [آل عمران: ١٨] أَيُّ عِلْمٍ.

١ - خَيْرُ الشُّهَدَاءِ

١٣٢٨ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧١٩).

دَلَّ عَلَى أَنَّ خَيْرَ الشُّهَدَاءِ مَنْ يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ لِمَا هِيَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ.

إِلَّا أَنَّهُ يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الثَّانِي وَهُوَ حَدِيثُ عُمَرَ. وَفِيهِ «ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ» فِي سِيَاقِ الذَّمِّ لَهُمْ.

وَلَمَّا تَعَارَضَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ إِذَا كَانَ عِنْدَ الشَّاهِدِ شَهَادَةُ يَحْقُّ لَا يَعْلَمُ بِهَا صَاحِبُ الْحَقِّ فَيَأْتِي إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ بِهَا أَوْ يَمُوتُ صَاحِبُهَا فَيُخْلَفُ وَرَثَةٌ فَيَأْتِي إِلَيْهِمْ فَيُخْبِرُهُمْ بِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَهُمْ

وَلَا يُؤْفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٥١)، مسلم (٢٥٣٥)].

القرن: أهل زمانٍ واحدٍ مُتَقَارِبٍ اشْتَرَكُوا فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمَقْصُودَةِ.

ويقال: إن ذلك مخصوصٌ بما إذا اجتمعوا في زمانٍ أو رئيسٍ يجمعهم على ملّةٍ أو مذهبٍ أو عملٍ.

ويطلق القرن على مدّةٍ من الزمانِ؛ واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوامٍ إلى مائةٍ وعشرين.

قال المصنّف: إنّه لم يرَ من صرّح بالتسعين ولا بمائةٍ وعشرين وما عدا ذلك فقد قال به قائلٌ.

قلت: أمّا التسعون فتعم. وأمّا المائة والعشرون فصرّح به في «القاموس» فإنه قال: أو مائة أو مائة وعشرون.

والأوّل أصحُّ لقوله ﷺ لِعَلَامٍ «عش قرنًا» فعاش مائة سنة [أحمد: ١٨٩/٤] انتهى.

قال صاحبُ «المطالع»: القرن أمةٌ ملكت فلم يبقَ منهم أحدٌ.

وقرّنه ﷺ المراد به هم المسلمون في عصره.

وقوله (ثم الذين يلونهم) هم التابعون والذين يلون التابعين أنباغ التابعين.

وهذا يدلُّ على أن الصحابة أفضل من التابعين، والتابعين أفضل من تابعيهم وأن التفضيل بالنظر إلى كلِّ فردٍ فردٍ.

والله فَعَبُ الجماهيرُ.

وذهب ابنُ عبد البر إلى أن التفضيل بالنسبة إلى مجموع الصحابة لا إلى الأفراد فمجموعُ الصحابة أفضلُ ممَّن بعدهم لا كلُّ فردٍ منهم، إلّا أهلُ بدرٍ وأهلُ الحديبية فإنهم أفضلُ من غيرهم.

يريد أن أفرادهم أفضلُ من أفرادٍ ممَّن يأتي بعدهم.

واستدلَّ على ذلك بما أخرجه الترمذي (٢٨٦٩) من حديث أنس وصحّحه ابنُ حبان (٧٢٢٦) من حديث عمّارٍ من قوله ﷺ «أمتي مثلُ المطرِ لا يدرى أوّلُهُ خيرٌ أمْ آخِرُهُ».

وبما أخرجه أحمد (١٠٦/٤) والطبراني والدارمي (٣٠٨/٢) من حديث أبي جُمعة؟ قال «قال أبو عبيدة: يا رسول الله أخذَ خيرٌ مِنّا؟ أسَلَمْنَا مَعَكَ، وَهَاجَرْنَا مَعَكَ قَالَ «قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَزُونِي» وصحّحه الحاكم (٨٥/٤).

وأخرج أبو داود (٤٣٤١) والترمذي (٣٠٥٨) من حديث ثعلبة يرفعه «يَأْتِي أَيَّامٌ لِلْعَامِلِ فِيهِمْ أَجْرُ خَمْسِينَ» قيل: ومنهم أو مِنّا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ «بَلْ مِنْكُمْ».

وأخرج أبو الحسن القطان في مشيخته عن أنس يرفعه «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِ عَلَى دِينِهِ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ».

وجمع الجمهور بين الأحاديث بأن للصحبة فضيلةٌ ومزيةٌ لا يُوازِيها شيءٌ من الأعمال، فلمن صحبةٌ ﷺ فضيلتها وإن قصرَ عمله، وأجره باختيار الاجتهاد في العبادَةِ وتكوّنُ خيريّةٍ ممَّن يأتي باختيار كثرة الأجر لا بالنظر إلى ثواب الأعمال وهذا قد يكون في حقِّ بعضِ الصحابة.

وأما مشاهيرُ الصحابة فإنهم حازوا السبقَ من كلِّ نوعٍ من أنواع الخيرِ وبهذا يحصلُ الجمعُ بين الأحاديث.

وأيضاً فإن المفاضلة بين الأعمال بالنظر إلى الأعمال المتساوية في النوع، وفضيلةُ الصحبة مختصةٌ بالصحابة لم يكن لمن عداهم شيءٌ من ذلك النوع.

وفي قوله (ثم يكون قوم...) إلى آخره دليلٌ على أنّه لم يكن في القرنين الأولين من بعد الصحابة من يتصفُ بهذِهِ الصفات المذمومة، ولكن الظاهر أن المراد بحسبِ الأغلب.

واستدلَّ به على تعديلِ القرون الثلاثة ولكيّه أيضاً باختيار الأغلب.

وقوله (لا يؤمنون) أي لا يراههم الناسُ أمناء ولا يثقون بهم لظهورِ خيانتهم. وقد ثبت أن الأمانة أوّلُ ما يُرفع من الناسِ.

ومعنى قوله (يظهر فيهم السمن) أنهم يتوسعون في المأكلي والمشاربِ وهي أسبابُ السمن.

وقيل: أراد كثرة المال.

وقيل: المراد أنهم يسمنون أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف.

وفي حديث أخرجه الترمذي (٢٣٠٢) بلفظ «ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَتَسَمَّنُونَ وَيُجِبُونَ السَّمَنَ» فجمع بين السمن أي التكثير بما ليس عندهم وتعاطي أسباب السمن.

٣ - ثَلَاثَةٌ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ فِي ثَلَاثَةٍ

١٣٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٤/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٠).

(وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمَرٍ» بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرهما بعدها راء فشره أبو داود بالحنه - بالحاء المهملة - وهي الحقد والشحناء.

(على أخيه «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ» بالقاف وبعد الألف نون ثم عين مهملة يأتي بيانه (لأهل البيت. رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أبو داود (٣٦٠٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَهَادَةَ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ».

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٦) والبيهقي (٢٠٠/١٠) وإسناده قوي.

وأخرجه الترمذي (٢٢٩٨) والدارقطني (٢٤٤/٤) والبيهقي (١٥٥/١٠) من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمَرٍ لِأَخِيهِ» - الحديث. وفيه ضعف.

قال الترمذي: لا يصح عندنا إسناده.

وقال أبو زرعة في العللي: مُتَكَرَّرٌ (ابن أبي حاتم (٤٧٦/١)).

وضمعة عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي.

وقال البيهقي: لا يصح من هذا شيء عن النبي ﷺ.

وقوله (الخائِن) قال أبو عبيدة: لا نزاع خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما اقترض الله على عباده وأتمنهم عليه فإنه قد سُمي ذلك أمانة قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ» [الأنفال: ٢٧] فمن ضيع شيئاً ثماً أمر الله تعالى به أو ما نهى عنه فليس ينبغي أن يكون عدلاً فإنه إذا كان خائناً فليس له تقوى تردّه عن ارتكاب عظورات الدين التي منها الكذب فلا يحصل الظن بخبره لأنه مظنة تهمة أو مسلوب الأهلية.

وأما (ذي الغمر) فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء.

والمراد بأخيه: المسلم: المشهود عليه والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين فإن ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحجبه إنزال الضرر بمن يحمده عليه.

وأما شهادة المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فإنها تقبل شهادته عليه، وإن كان بينهما عداوة في الدين فإن عداوة الدين لا تقتضي أن يشهد عليه زوراً فإن الدين لا يسوغ ذلك.

وأما خرج الحديث على الأغلب.

و «القانع»: هو الخادم لأهل البيت والمنقطع إليهم للخدمة وقضاء الحوائج ومواليتهم عند الحاجة.

وفي تمام الحديث، «وَأَجَازَهَا» أي شهادة القانع «لغيرهم» أي: لغير من هو تابع لهم وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم؛ لأنه مظنة تهمة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب الخير إليهم فمنع من الشهادة.

ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد وعليه دل قوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢] وقد سموا العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة.

وقد نازعناهم في هذا الرسم في عدو من المباح كرسالة

٥- الْحُكْمُ بِظَاهِرِ الْحَالِ

١٣٣٢- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ خَطَبَ

فَقَالَ: «إِنَّ أَنَسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٤١).

وَتَمَامُهُ «فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمَّا هُوَ وَقُرْنَاهُ وَلَيْسَ لَنَا مِنْ سِرِّيهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سِرِّيهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا أَمْ نَامَنَهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ إِنَّ سِرِّيَّ حَسَنَةٌ».

اسْتَدْلَ بِهِ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةٍ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ رِبَاةٌ نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ الْحَالِ.

وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِ الْمَعْدَلِ مِنَ الْاسْتِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ كَشْفِهِ عَنْ حَقِيقَةِ سِرِّيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ إِلَّا بِالْوَحْيِ. وَقَدْ انْقَطَعَ.

وَكَانَ الْمَصْنَفُ أَوْرَدَهُ وَإِنْ كَانَ كَلَامُ صَحَابِيٍّ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خُطِبَ بِهِ عُمَرُ وَأَقْرَأَهُ مِنْ سَمْعِهِ فَكَانَ قَوْلُ جَاهِلِيٍّ الصَّحَابَةِ؛ وَلَأنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْمُجْهُولَ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَ عُمَرَ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَسْتُ أَعْرِفُكَ وَلَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا أَعْرِفُكَ أَنتَ بِنِ يَعْرفُكَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا أَعْرِفُهُ. قَالَ بَائِي شَيْءٌ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: بِالْعَدَالَةِ وَالْفَضْلِ فَقَالَ: هُوَ جَارُكَ الْأَدْنَى الَّذِي تَعْرِفُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ وَمَدْخَلَهُ وَخُرْجَهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَعَامَلْتُكَ بِالذِّبَارِ وَالذُّرْهُمِ اللَّذِينَ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَرَفِيقُكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؟ قَالَ: لَا قَالَ: لَسْتُ تَعْرِفُهُ ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: أَنتَ بِنِ يَعْرفُكَ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

٦- شَهَادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ

١٣٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ؓ وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ

الْمَسَائِلَ الْمُهِّمَةَ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُو حُكَامُ الْأُمَّةِ وَحَقَّقْنَا الْحَقَّ فِي الْعَدَالَةِ فِي رِسَالَةِ نَمَرَاتِ النَّظَرِ، فِي عِلْمِ الْأَثَرِ. وَفِي مَنَحَةِ الْغَفَارِ، حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَاخْتَرْنَا أَنَّ الْعَدْلَ هُوَ مَنْ غَلَبَ خَيْرُهُ شَرُّهُ وَلَمْ يُجْرَبْ عَلَيْهِ اخْتِيَاؤُ كَذِبٍ وَاقَمْنَا عَلَيْهِ الْأَدْلَةَ هُنَاكَ وَالشَّارِحُ هُنَا مَشَى مَعَ الْجَمَاهِيرِ. وَذَكَرَ بَعْضُ مَا يَتَمَلَّنُ بِتَفْسِيرِ مُرَاجِعِهِ.

٤- رَدُّ شَهَادَةِ الْبُدِيِّ فِي الْقُرْوَ

١٣٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدْوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٦٧).

الْبُدْوِيُّ: مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ نُسِبَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ النِّسْبَةِ وَالْقِيَاسُ بِادْوِيٍّ.

وَالْقَرْيَةُ: بِفَتْحِ الْقَافِ وَقَدْ تُكْسَرُ: الْمَصْرُ الْجَامِعُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ شَهَادَةِ الْبُدْوِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ إِلَّا عَلَى بَدْوِيٍّ مِثْلِهِ فَتَصَحُّ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَخْشَى أَنْ لَا يَقْبَلَ شَهَادَةُ الْبُدْوِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ حَيْثُ يُشْهَدُ بِدَوِيًّا وَلَمْ يُشْهَدْ قَرْيَةً.

وَالْيَاقُوبِيُّ ذَهَبَ مَا لَكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْبُدْوِيِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَفَاءِ فِي الدِّينِ وَالْجَهَالَةِ بِأَحْكَامِ الشَّرَائِعِ؛ وَلَأنَّهُمْ فِي الْغَالِبِ لَا يَضْطَرُّونَ الشَّهَادَةَ عَلَى وَجْهِهَا.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ لَا تُعْرَفُ عِدَّتُهُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ إِذَا الْغَلَبَ أَنَّ عِدَّتَهُمْ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ.

وَقَدْ اسْتَدْلَ فِي «الْبَحْرِ» لِقَبُولِ شَهَادَتِهِمْ بِقَبُولِهِ ﷺ لَشَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى هَلَالِ رَمَضَانَ.

أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ.

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٥٤)، مسلم (٨٧)]، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

وَلَفْظُهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ». وَجَلَسَ وَكَانَ مُكَبِّئًا ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ الزُّورِ.

قَالَ الشُّعْلَبِيُّ: الزُّورُ تَحْسِينُ الشَّيْءِ وَوَصْفُهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَى مَنْ سَمِعَهُ أَوْ رَأَاهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فَهُوَ عَمِيهٌ الْبَاطِلُ بِمَا يُوهِمُ أَنَّهُ حَقٌّ. وَقَدْ جَعَلَ ﷺ قَوْلَ الزُّورِ عَدِيلًا لِلْإِشْرَافِ وَمَسَاوِيًا لَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ التَّبَادُلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْكَ أَكْبَرُ بَلَا شَكٍّ وَكَذَلِكَ الْقَتْلُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ وَذَلِكَ بِأَنَّ التَّفْصِيلَ لَهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُنَاطَرُهَا فِي الْمَفْسَدَةِ، وَهِيَ التَّسْبِيبُ إِلَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ فَهِيَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكِبَائِرِ الَّتِي يُتَسَبَّبُ بِهَا إِلَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ فَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الزُّنَى وَمِنَ السَّرْقَةِ.

وَأَمَّا أَهْمُ ﷺ بِإِخْبَارِهِمْ عَنْ شَهَادَةِ الزُّورِ وَجَلَسَ وَأَتَى بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ وَكَرَّرَ الْإِخْبَارَ لِيَكُونَ قَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ اسْتَهْلَ عَلَى اللِّسَانِ وَتَهَاوَنَ بِهَا أَكْثَرُ؛ وَلِأَنَّ الْحَوَامِلَ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهِمَا فَاجْتِنَابُهَا إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِشَائِهِ بِخِلَافِ الْإِشْرَافِ فَإِنَّهُ يَبْنُو عَنْهُ قَلْبَ الْمُسْلِمِ.

وَلِأَنَّهُ لَا تَعْدَى مَفْسَدَتُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَشْرِكِ بِخِلَافِ قَوْلِ الزُّورِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَنْ قِيلَ فِيهِ، وَالْعُقُوقُ بِصَرْفٍ عَنْهُ كَرَمِ الطَّبَعِ وَالْمُرُوءَةِ.

٧- الشَّهَادَةُ بِالْيَقِينِ

١٣٣٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: تَرَى الشَّمْسَ؟ قَالَ نَعَمْ. قَالَ: عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أَوْ دَعْ».

أَخْرَجَهُ بَنُو عَبْدِ «الكامل» (٢٢١٣/٦) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ

الْحَاكِمُ (٩٨/٤) قَاطِعًا.

لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدَ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ مَشْمُولٍ ضَعْفُهُ النَّسَائِيُّ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ يُرَوْ مِنْ وَجْهِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا عَلَى مَا يَعْلَمُهُ عِلْمًا يَقِينًا كَمَا تَعْلَمُ الشَّمْسُ بِالْمَشَاهِدَةِ.

وَلَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالظَّنِّ فَإِنْ كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى فِعْلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَاهُ.

وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صَوْتٍ فَلَا بُدَّ مِنْ سَمَاعِ ذَلِكَ الصَّوْتِ وَرُؤْيَا المَصْرُوتِ أَوْ التَّعْرِيفِ بِالمَصْرُوتِ بِعَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ عِنْدَ مَنْ يَكْتَفِي بِهِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ فَإِنَّهَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالظَّنِّ.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبَخَارِيُّ لِلشَّهَادَةِ عَلَى الظَّنِّ بِقَوْلِهِ: (بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ وَالرُّضَاعِ الْمُسْتَقْبِضِ، وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ [كتاب الشهادات، باب (٧)] وَذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ فِي بُيُوتِ الرُّضَاعِ، وَثَبُوتُهُ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِسْتِغَاظَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَدِيثًا عَلَى رُؤْيَا الرُّضَاعِ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى بُيُوتِ النَّسَبِ، فَإِنَّ مِنْ لَازِمِ الرُّضَاعِ بُيُوتِ النَّسَبِ. وَأَمَّا بُيُوتِ الرُّضَاعَةِ نَفْسُهَا بِالْإِسْتِغَاظَةِ فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ صَرِيحِ الْأَحَادِيثِ فَإِنَّ الرُّضَاعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْبِضًا عِنْدَ مَنْ وَقَعَ لَهُ.

وَحَدُّ الْإِسْتِغَاظَةِ عِنْدَ الْهَادُوَّةِ شَهْرَةٌ فِي الْحَلَّةِ تُشْمَرُ ظَنًّا أَوْ عِلْمًا، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِالشَّهْرَةِ فِي الْمَذْكُورَةِ إِذْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى التَّحْقِيقِ بِالنِّسَبِ لِتَعَدُّرِ التَّحْقِيقِ فِيهِ فِي الْأَغْلَبِ.

وَأَرَادَ الْبَخَارِيُّ بِالْمَوْتِ الْقَدِيمِ مَا تَطَاوَلَ الزَّمَانُ عَلَيْهِ، وَحَدُّهُ الْبَعْضُ بِخَمْسِينَ سَنَةً وَقِيلَ: أَرْبَعِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشُقُّ فِيهِ التَّحْقِيقُ.

وَالِى الْعَمَلِ بِالشَّهْرَةِ فِي النَّسَبِ دَهَبُ الْهَادُوَّةِ وَالشَّافِعِيَّةُ وَاحِدٌ وَمِثْلُهُ الْمَوْتُ.

كَذَلِكَ دَهَبَتْ إِلَيْهِ الْهَادُوَّةُ فِي بُيُوتِ الْوَلَاءِ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٢٥٤/٥): اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ضَابِطِ مَا تُفِيدُ فِيهِ الشَّهَادَةُ بِالْإِسْتِغَاظَةِ فَيَصُحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي النَّسَبِ قِطْعًا، وَالْوِلَادَةِ فِي الْمَوْتِ وَالْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ وَالْوِلَايَةِ

والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه وذلك على الرجح في جميع ذلك، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلاني إلى آخر كلامه.

٨- القضاة بالشاهد واليمين

١٣٣٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَيْنِ وَشَاهِدٍ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٨) وَالتَّيَمِيُّ «كَرَى» كَمَا فِي «مَعْقَدِ الْأَسْرَافِ» (٦٢٩٩)، وَقَالَ: إِشَادَةٌ جَيِّدَةٌ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا مَطْعَنَ لِأَحَدٍ فِي إِسْنَادِهِ.

كَذَا قَالَ لِكَيْتِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ص ٢٠٤): سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبَخَارِيَّ - عَنْهُ فَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْهُ عِنْدِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ يُرِيدُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ رَاوِيَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ الْحَاجِمُ: قَدْ سَمِعَ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ عِدَّةَ أَحَادِيثَ وَسَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا. وَسَمِعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ وَلَهُ شَوَاهِدُ مِنْهَا.

١٣٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

مِثْلُهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٤٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٥٠٧٣).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الشَّافِعِيُّ «تَرْبِيعَ الْمُسْنَدِ» (٦٣٢).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٤٦٣/١): عَنْ أَبِيهِ: هُوَ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَدْ سَرَدَ الشَّارِحُ أَسْمَاءَهُمْ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ الْقَضَاءُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَإِلَيْهِ ذَعَبَ جَمَاهِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ مَذْهَبُ فَقْهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ وَالْهَادَوِيَّةِ وَمَالِكٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَمَدَتُهُمْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَالْيَمِينُ، وَإِنْ

كَانَ حَاصِلُهَا تَأْكِيدُ الدَّعْوَى لَكِنْ يَعْظُمُ شَأْنُهَا فَإِنَّهَا إِشْهَادٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ الْحَقِيقَةُ كَمَا يَقُولُ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ الدَّعْوَى لَكَانَ مُقْتَرِبًا عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ صِدْقَهُ فَلَمَّا كَانَتْ بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةُ الْعَظِيمَةُ هَابَهَا الْمُؤْمِنُ بِالْإِيمَانِ وَعَظَمَةُ شَأْنِ اللَّهِ عِنْدَهُ أَنْ يَجْلِفَ بِهِ كَاذِبًا وَهَاجِرًا فَاجِرًا لَمَا يَرَاهُ مَنْ تَعْجِيلِ عَقُوبَةِ اللَّهِ لِمَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً.

فَلَمَّا كَانَ لِلْيَمِينِ هَذَا الشَّأْنُ صَلَحَتْ لِلْهُجُومِ عَلَى الْحُكْمِ كَشَهَادَةِ الشَّاهِدِ.

وَقَدْ اعْتَبَرَتْ الْإِيمَانُ فَقَطْ فِي اللَّعَانِ وَفِي الْقِسَامَةِ فِي مَقَامِ الشُّهُودِ.

وَذَعَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى عَدَمِ الْحُكْمِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢].

وَقَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» [البقرة: ٢٨٢] قَالُوا: وَهَذَا يَقْتَضِي الْحَصْرَ وَيُفِيدُ مَفْهُومَ الْمَخَالَفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بغيرِ ذَلِكَ، وَزِيَادَةُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ تَكُونُ نَسْخًا لِمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْثُهُ عَلَى تَقْدِيرِ اغْتِيَابِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ يَصِحُّ نَسْخُهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَعْيِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» [ر: (٢٦٦٩)].

وَاجِبٌ: بَأْنُ هَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ صَحِيحٌ يُعْمَلُ بِهِمَا فِي مَنْطِقِهِمَا فَإِنَّ مَفْهُومَ أَحَدِهِمَا لَا يُقَاوِمُ مَنْطِقَ الْآخَرِ.

هَذَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٦٠٩) أَنَّهُ قَالَ سَلَمَةُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ عَمْرُو «فِي الْحَقُوقِ» يُرِيدُ: أَنَّ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الرَّاويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خَصَّ الْحُكْمَ بِالشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ بِالْحَقُوقِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهَذَا خَاصٌّ بِالْأَمْوَالِ دُونَ غَيْرِهَا فَلِإِنْ الرَّاويَ وَقَفَّ عَلَيْهَا وَالْخَاصُّ لَا يَتَعَدَّى بِهِ عَمَلُهُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَاقْتِضَاءُ الْعَمُومِ مِنْهُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةُ فِعْلٍ وَالْفِعْلُ لَا عُمُومَ لَهُ أَهـ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِلَّا الْحَدُّ

والقصاص للإجماع أنهما لا يثبتان بذلك.

٣ - بَابُ الدَّعَاوَى وَالْيَمِينَاتِ

الدَّعَاوَى: جمع دعوى وهي اسم مصدر من ادعى الشيء: إذا زعم أنه له حقاً أو باطلاً.

(واليمينات) جمع يمين ويهي الحجة الواضحة سُميت الحجة يميناً لوضوح الحق بها وظهوره.

١ - اليمين على المدعى عليه

١٣٣٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَغْطِي النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٤٥٥٢)، مسلم (١٧١١).

وَاللَّيْهِي (٢٥٢/١٠) يَأْتِدُ صَحِيحٌ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لو يغطي الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِلَّيْهِي أَيُّ مَنْ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(بإسناد صحيح: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»).

وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان (كما في «الطحاوي» ٢٢٩/٤) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عند الترمذي (١٣٤١).

والحديث دالٌّ على أنه لا يُقبل قول أحدٍ فيما يدعيه لجرّد دعواه بل يحتاج إلى البيّنة أو تصديق المدعى عليه فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك.

وللّ هذا ذهب سلف الأمة وخلفها.

قال العلماء: والحكمة في كون البيّنة على المدعى أن جانب

المدعي ضعيف؛ لأنه يدعي خلاف الظاهر فكلفت الحجة القويّة وهي البيّنة فيقوى بها ضعف المدعي؛ وجانب المدعى عليه قوي؛ لأن الأصل فراغ ذاتِهِ فاكْتَفَى مِنْهُ بِالْيَمِينِ وَهِيَ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ.

٢ - القرعة في اليمين

١٣٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْتَهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ: أَيُّهُمْ يَخْلِفُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٧٤).

يُفَسِّرُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٦) وَالنَّسَائِيُّ [وكبرى] (٤٨٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَتَاعٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْتَهِمَا عَلَى الْيَمِينِ مَا كَانَ أَحَبًّا ذَلِكَ أَوْ كَرَاهًا».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَمَعْنَى الِاسْتِهَامِ هُنَا الْاِقْتِرَاعُ يُرِيدُ أَنَّهُمَا يَقْتَرَعَانِ فَأَيُّهُمَا خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ حَلَفَ وَآخَذَ مَا ادَّعَى.

وروي مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى بنعل وجذ في السوق يسأع فقال رجل: هذا نعلي لم أبغ ولم أحب وقرع على خمسة يشهدون وجاء آخر يدعي يزعم أنه نعله وجاء بشاهدين قال الراوي: فقال علي عليه السلام: إن فيه قضاءاً وصلحاً وسرفاً أبين لكم ذلك. أما صلحُهُ فإن يسأع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان وإن لم يصطلحا فالقضاء أن يخلف أحد الخصمين أنه ما باعه ولا وهبه وأنه نعله فإن تشاحنما أيكما يخلف فإنه يُقرع بينكما على الخلف فأبكما قرع خلف. انتهى كلام الخطّابي.

٣ - شدة الوعيد لمن اقتطع حقاً ليس له

١٣٣٩ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْخَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِيهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ

مَا لَمْ يَرَوْا مُسْلِمًا هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ مُنْجٍ عَلَيْهِ.

والمراد بِكَوْنِهِ فَاجِرًا فِيهَا أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا أَنَّهُ غَيْرُ مُنْجٍ وَإِذَا كَانَ تَعَالَى عَلَيْهِ غَضَبَانٌ حَرَّمَهُ جَنَّتُهُ وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ عَذَابُهُ.

٤- في رجلين اختصما ليس لأحدهما بينة

١٣٤١- وعن أبي موسى رضي الله تعالى عنه: «أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ، وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ».

رواه أحمد (٤٠٢/٤) وأبو داود (٣٦١٣) والنسائي (٢٤٨/٨)، وقوله لفظه، وقال: إسناد جيد.

قال الخطابي: يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَعِيرُ أَوْ الدَّابَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا مَعًا فَعَمَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمَلَكُوتِ بِالْيَدِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُونَا بِنَفْسِ الدَّعْوَى يَسْتَحْقُّانِ لَوْ كَانَ الشَّيْءُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا.

وقد روى أبو داود (٣٦١٥) عَنِيهِ حَدِيثًا فَقَالَ: «إِذْ قَامَا بَعِيرًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبَعَتْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ».

قال الخطابي: وَهُوَ مَرْوِيٌّ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ. وَفِي هَذَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ فَاحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ وَاحِدَةً إِلَّا أَنَّ الشَّهَادَاتِ لَمْ تَعَارَضَتْ تَهَاتَرَتْ فَصَارَا كَمَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُ وَحَكَمَ بِالشَّيْءِ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ لاسْتِوَائِهِمَا فِي الْيَدِ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا.

فلَمَّا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ عَلَى دَعْوَاهُ نَزَعَ الشَّيْءُ مِنْ يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِمَا.

وقد اختلف العلماء في الشَّيْءِ يَكُونُ فِي يَدِ الرَّجُلِ يَتَدَاعَاهُ اثْنَانِ يَقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً.

فقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويي: يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَمَنْ

عَلَيْهِ الْجَنَّةُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرْكَرٍ.

رواه مسلم (١٣٧).

الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف لياخذ حقًا لغيره أو يسقط عن نفسه حقًا، فإنه يدخل تحت الإقطاع لحق المسلم والتعبير بحق المرء المسلم يدخل فيه ما ليس بمال شرعًا كجلد الميتة ونحوه.

وذكر المسلم خرج مخرج الغالب وإلا فالذمي مثله في هذا الحكم.

قول: وَيَحْتَمَلُ أَنْ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ تَخْتَصُّ بِمَنْ اقْتَطَعَ بِيَمِينِهِ حَقَّ الْمُسْلِمِ لَا حَقَّ الذَّمِّيِّ وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا فَلَهُ عُقُوبَةٌ أُخْرَى وَإِجَابُ النَّارِ وَتَحْرِيمُ الْجَنَّةِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَّبَعْ وَيَتَخَلَّصُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي أَخَذَهُ بَاطِلًا.

ثم المراد باليمين: اليمين الفاجرة وإن كانت مطلقة في الحديث فقد قيلت:

١٣٤٠- وَعَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

نقله عنه (البحاري (٧١٨٣)، مسلم (١٣٨)).

وهو قوله (وعن الأشعث) بشين معجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة فمثلثة وهو أبو محمد.

(ابن قيس) بن معدي كرب الكندي قدم على النبي ﷺ في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيساً في الجاهلية مطاعاً في قومه وجيهاً في الإسلام وارتد عن الإسلام بعد موت النبي ﷺ ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغيرها ثم سكن الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصى عليه الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا

خَرَجَتْ لَهُ الْقِرْعَةُ صَارَ لَهُ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِهِ قَدِيمًا.

كَاذِبًا.

ثُمَّ قَالَ فِي الْجَدِيدِ: فِيهِ قَوْلَانِ

أَحَدُهُمَا: يُقْضَى بِهِ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ.

وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَأَيُّهُمَا خَرَجَ سَهْمُهُ حَلَفَ: لَقَدْ شَهِدَ شُهُودُهُ بِحَقِّ ثَمَّ يُقْضَى لَهُ بِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا أَقْضِي بِهِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ فِي يَدٍ غَيْرِهِمَا.

وَحُكِّيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ لِأَحَدِهِمَا شُهُودًا وَاشْتَهَرِيهَمَا فِي الصَّلَاحِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يُؤْخَذُ بِأَكْثَرِ الْبَيِّنَتَيْنِ عَدَدًا.

وَحُكِّيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَصَصِ الشُّهُودِ أَيْ: كَلَامِ الْخُطَّابِيِّ.

وَفِي «النَّارِ» أَنَّ الْقِرْعَةَ لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهَا وَإِنَّمَا وَظِيفَتُهَا حَيْثُ تَعَذَّرَ التَّقَرُّبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَكَوْنُ الْمُدْعَى هُنَا مُشْتَرَكًا أَحَدَ الْخِطَمَاتِ فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَالِهِ بِالْقِرْعَةِ وَاخْتَارَ قِسْمَةَ الْمُدْعَى وَهُوَ الصُّوَابُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمَادُونَةِ.

٥- تَغْلِيظُ الْحَلْفِ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

١٣٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْرِي هَذَا يَمِينٍ آيَمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٤٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٢٤٦) وَالتَّسَنُّيُّ [كَبْرَى] (٤٩١/٣).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٤٣٦٨)

وَأَخْرَجَ التَّسَنُّيُّ [كَبْرَى] (٤٩٢/٣) بِرِجَالٍ ثَقَاتٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ حَلَفَ عِنْدَ مِثْرِي هَذَا يَمِينٍ كَاذِبَةٍ يَسْتَجِلُّ بِهَا مَالٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَةِ إِثْمٍ مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْرِهِ ﷺ

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَغْلِيظِ الْحَلْفِ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَوْ لَا؟.

وَالْحَدِيثُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِنَّمَا فِيهِ عَظَمَةُ إِثْمٍ مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْرِهِ ﷺ كَاذِبًا.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَالْحَنَفِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا تَغْلِيظَ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْخَالِفِ الْإِجَابَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ التَّغْلِيظُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

قَالُوا: فِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَنَبْرِ. وَفِي مَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْمَقَامِ. وَفِي غَيْرِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: فِي الزَّمَانِ يَنْظُرُ إِلَى الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ كَعِدِّ الْعَصْرِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

أَخْتَجَ الْأَوَّلُونَ بِإِطْلَاقِ أَحَادِيثِ «الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» وَيَقُولُ «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ».

وَاخْتَجَ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ جَابِرٍ وَحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ وَيُفْعَلُ عَمْرٌ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ السَّلَفِ.

وَاسْتَدَلُّوا لِلتَّغْلِيظِ بِالزَّمَانِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ» [الْمَائِدَةُ: ١٠٦] قَالَ الْمُسَرُّونَ: هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: يُسْتَحَبُّ التَّغْلِيظُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَلَا يَجِبُ.

وَقِيلَ: هُوَ مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ لِلْحَاكِمِ إِذَا رَأَاهُ حَسَنًا أَلَزَمَ بِهِ.

٦- جَزَاءُ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

١٣٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاحِ يَمْنَعُهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلَاقٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَلَفَ لَهُ بِاللُّو: لَا خَذَعًا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ

وفي مُسلم (١٠٧) مثل حديث أبي هريرة قال «وَشَيْخٌ زَانٍ، وَمَلَكَ كَذَابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ».

وأخرج أيضاً (١٠٦) من حديث أبي ذر مرفوعاً «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الثَّمَانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئاً إِلَّا مِثَّةً، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْخَلِيفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْتَلُّ إِزَارُهُ».

فحصل من مجموع الأحاديث تسع خصال إن جعلنا المنفق سلعته بالخلف الكاذب، والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا: شيئاً واحداً.

وإن جعلناهما شيئين كما هو الظاهر، فإن المنفق سلعته بالكذب أعم من الذي يحلف لقد أعطى فتكون عشراً.

١٣٤٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: نَتَجَتَ هَذِهِ النَّاقَةُ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيْنَهُ، فَقَضَى بَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ» [الدارقطني (٢٠١/٤)].

(وعن جابر رضي الله عنه) «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَتَجَتَ هَذِهِ النَّاقَةُ عِنْدِي وَأَقَامَا أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (بَيْنَهُ) فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ» سيأتي من أخرجه.

وأخرج الذي بعده.

وقد أخرج هذا البيهقي (٢٥٦/١٠) ولم يضعف إسناده.

وأخرج نحوه عن الشافعي إلا أن فيه «تداعيا دابة» ولم يضعف إسناده أيضاً.

والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها. وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك وغيرهما.

قال الشافعي: يُقَالُ لَهُمَا: قَدْ اسْتَرَيْتُمَا فِي الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةِ. وللذي هو في يده سبب بكتيرتيه في يده هو أقوى من سببك فهو له الفضل لقوة سببه، وذكر هذا الحديث.

ودفع الهادوية وجماعة من الآل وابن حنبل إلى أنها ترجح بينة الخارج وهو من لم يكن في يده.

عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٣٥٨)، مسلم (١٠٨)).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِمْ» هَذِهِ كَنَائِبَةٌ عَنْ غَضَبِهِ تَعَالَى وَإِشَارَةٌ إِلَى حَرَمَانِهِمْ مِنْ رَحْمَتِهِ.

(وَلَا يُرَكَّبُهُمْ) أَيُّ لَا يُطَهَّرُهُمْ عَنْ آذَانِ الذُّنُوبِ بِالْمَغْفِرَةِ.

(وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاقَةِ يَنْتَعُهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسَلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لَاخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا وَصَدَّقَهُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ «عَلَى فَضْلِ مَاءٍ» أَيُّ عَلَى مَاءٍ فَاضِلٍ عَنْ كِفَايَتِهِ فَهَذَا مَنَعَ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مِنْ هُوَ مُخْتِاجٌ لَهُ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ.

وقوله «وَصَدَّقَهُ» أي المشتري وضمير «هو» للأخذ مصدر قَوْلِهِ «لَاخَذَهَا» لدلالة فعله عليه مثل «اغْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقَرُّ» [الطائفة: ٨] أَيُّ وَالْأَخْذُ عَلَى غَيْرِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ فَهَذَا ارْتَكَبَ أَمْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ الْحَلْفَ بِاللَّهِ وَالْكَذِبَ فِي قِيَمَةِ السَّلْعَةِ.

وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلظ بالزمان.

وقوله «بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا» أَيُّ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا.

والوعيد يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِمَجْمُوعٍ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَابِيعَةِ لِأَجْلِ الدُّنْيَا فَإِنَّهَا نِيَّةٌ غَيْرُ صَالِحَةٍ وَلِعَدِمِ الْوَفَاءِ بِالْخُرُوجِ عَنِ الطَّاعَةِ وَتَقَرُّبِ الْجَمَاعَةِ.

والأصل في بيع الإمام أن يقصد بها إقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله بإقامته ويهدم ما أمر الله بهدمه.

ووقع في البخاري (٢٦٧٦) «وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى بَيِّنٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لَيَقْطَعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ» فَيَكُونُ مَنْ تَوَعَّدَ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْوَعِيدِ أَرْبَعَةً.

على خلافِ القياس، وَجِبَتْ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَى مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْكِتَابِ عَلَى كُفُوتِ رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى.

وَالْمَرَادُ بِهِ: أَنَّهَا تَجِبُ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا نَكَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ بِالنُّكُولِ شَيْءٌ إِلَّا إِذَا حَلَفَ الْمُدْعَى.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ الْحَقُّ بِالنُّكُولِ مِنْ دُونِ تَحْلِيفِ الْمُدْعَى.

وَقَالَ الْوَيْدِيُّ: لَا يُحْكَمُ بِهِ وَلَكِنْ يُجْبَسُ حَتَّى يَحْلِفَ أَوْ يَقْرَأَ.

اسْتَدَلَّ الْهَادَوِيُّ بِأَنَّ النُّكُولَ كَالْإِقْرَارِ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَمَرُّدٍ عَنْ حَقٍّ مَعْلُومٍ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ هُوَ الْيَمِينُ فَيَجْبَسُ لَهُ حَتَّى يُؤَيِّقَهُ أَوْ يَسْقُطَهُ بِالْإِقْرَارِ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِأَنَّهُ حَكَمَ بِهِ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو مُوسَى.

وَاجِبٌ بَعْدَ حُجَّةِ أَفْعَالِهِمْ، نَعَمْ لَوْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ كَانَ الْحُجَّةَ فِيهِ.

٩- الِاعْتِبَارُ بِالْقَرَائِنِ أَوْ الْخَبَرَةِ فِي الْحُكْمِ

١٣٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ إِلَى مُجَرَّرِ الْمُدْلِجِيِّ؟» نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: هَذِهِ الْأَفْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٧٠)، مسلم (١٤٥٩)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا تَبَرَّقَ بِفَتْحِ الْمُنَاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَضَمِّ الرَّاءِ

قَالُوا: إِذْ شَرَعْتَ لَهُ - وَلِلْمُنْكَرِ الْيَمِينُ - وَلِقَوْلِهِ ﷺ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى» فَإِنَّهُ يَقْضِي أَنَّهُ لَا تَقْيِدُ يَمِينُ الْمُنْكَرِ.

وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ فَيَمِينُهُ لَا تَعْمَلُ لَهُ شَيْئًا ذَكَرَهُ فِي «الْبَحْرِ».

وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ خَاصٌّ وَحَدِيثُ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى» عَامٌّ وَالْخَاصُّ مُخَصَّصٌ مُقَدَّمٌ، وَاتُّرِكَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَصِحَّ، وَعَلَى صَحِيحِهِ فَمُعَارَضٌ بِمَا سَبَقَ.

وَعَنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يَقْسَمُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْيَدَ مُقَوِّيةٌ لِيَمِينِ الدَّاخلِ فَسَاوَتْ يَمِينَهُ الْخَارِجِ.

وَيُرْوَى عَنْهُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: وَلِلْحَقِيقَةِ تَفْصِيلٌ لَمْ يَقَمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

٨- رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ

١٣٤٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ». وَرَوَاهُمَا الدَّارِقُطِيُّ (٢١٣/٤). وَلِيَّ إِسْنَادِيهِمَا ضَعْفٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ». وَرَوَاهُمَا أَيُّ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ.

(الدَّارِقُطِيُّ وَلِيَّ إِسْنَادِيهِمَا ضَعْفٌ) لِأَنَّ مَدَارَهُمَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ الْفَرَاتِ، وَعُمَدٌ لَا يَعْرِفُ، وَإِسْحَاقُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْكُشَافِ (٦٤/١): إِنَّ إِسْحَاقَ بْنَ الْفَرَاتِ قَاضِي مِصْرَ ثَقَّةٌ مَعْرُوفٌ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْإِعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَحَادِيثِ الْقِسَامَةِ فَإِنَّهُ «قَالَ ﷺ لِأَوْلِيَاءِ الدِّمِ «اتَّخِلِفُونِ فَبُيُوتُوا قَالَ: فَتَخَلَّفَ يَهُوذَا» [البخاري (٧١٩٢)] وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَسَاقَ الرُّوَايَاتِ فِي الْقِسَامَةِ وَفِيهَا رَدُّ الْيَمِينِ.

قَالَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

(قُلْتُ) وَهَذَا مِنْهُ قِيَاسٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْدهُمْ أَنَّ الْقِسَامَةَ

(أسارى وجهه) هي الخطوط التي في الجبهة واحذفاً سراً وسرراً وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أساري أي: تضيء وتستير من الفرح والسُرور.

(فقال: ألم ترى إلى مجزٍ) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مُشَدَّدة مَكْسُورة ثم زاي أخرى اسم فاعل؛ لأنه كان في الجاهلية إذا أسر اسيراً جزاً ناصيته وأطلقه.

(المدلج) بضم الميم وبالدال المهملة وجيم بزنة (مخرج) نسبة إلى بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة.

(نظر آفاً) أي الآن.

(«ألى زيد بن خازنة وأسامة بن زيد فقال هليو الأقدام بعضها من بعض» متفق عليه) في رواية البخاري أنه عليه السلام قال «ألم تری أن مجزاً المدلجي دخل فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبذت أقدامهما فقال: إن هذو الأقدام بعضها من بعض».

واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان اسود شديد السواد وكان زيد أبيض كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية سوداء.

ورفع في الصحيح أنها كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ.

ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوهمها لعبد الله والد النبي ﷺ وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشي فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بكنيتها واسمها بركة.

والحديث دليل على اعتبار القیافة في ثبوت النسب.

وهي: مصدر قاف قیافة والقائف الذي يتبع الأنسار ويعرفها ويعرف شبة الرجل بأبيه وأخيه.

والى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجهاهير العلماء مستدلين بهذا الحديث.

وجه دلائله ما علم من أن التقرير منه عليه السلام حجة لأنه أحد أقسام السنة.

وحقيقة التقرير أن يرى النبي ﷺ فعلاً من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم إنكاره لها كمضي كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كالذي كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وإذا علم للمسلمين ولم ينكره كان ذلك تقريراً دالاً على جوازه، فإن استبشر به فوضح كما في هذو القصة فإنه استبشر بكلام مجزٍ في إثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القیافة طريقاً إلى معرفة الأنساب.

واستدل للعمل بها بما رواه مالك «الوطاء» (ص ٤٦١) عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب كان يلبس أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام فأتى ذات يوم رجلاً إلى عمر عليه السلام كلاهما يدعي ولد امرأة فدعا قائفاً فنظر إليه القائف فقال: لقد اشتراكا فيه فضرته عمر بالدرة ثم دعا المرأة فقال: أخبريني خبرك: فقالت: كان هذا - لأحد الرجلين - يأتيها في ليل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد استمر بها حمل ثم ينصرف عنها فأهريق عليه دماً ثم خلف عليها الآخر فلا أدري من أيهما هو، فكبر القائف، فقال عمر للغلام: فإلى أيهما شئت فانتسب ف قضى عمر بمحض من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم فكان الإجماع تقوى به أدلة القیافة.

قالوا أيضاً: وهو مروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا مخالف لهما من الصحابة، وبدل عليه حديث اللعان [البخاري (٤٧٤٥)].

وقوله عليه السلام «إن جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان أو على صفة كذا وكذا فهو لفلان» فجاءت به على الوصف المذكور فقال: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن» [البخاري (٤٧٤٧)].

فقوله «فهو لفلان» إثبات للنسب بالقيافة وإنما مبيحت الأيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفته.

وهذه الهادوية والحنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة في إثبات النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين أو المشتريين أو الزوجين.

وللهادوية في الزوجين تفاصيل معروفة في الفروع، وتأولوا

حديث مُجَزَّرٌ هذا وقالوا: ليسَ من بابِ التَّقْرِيرِ؛ لأنَّ نسبَ أُسَامَةَ كَانَ مَعْلُومًا إِلَى زَيْدٍ وَإِنَّمَا كَانَ يَقْدَحُ الْكُفَّارُ فِي نَسْبِهِ لِاخْتِلَافِ اللَّوْنِ بَيْنَ الْوَلَدِ وَأَبِيهِ، وَالْقِيَافَةُ كَانَتْ مِنْ أَحْكَامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ بِإِبْطَالِهَا وَمَحْوِ آثَارِهَا فَسُكُوتُهُ ﷺ عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى مُجَزَّرٍ لَيْسَ تَقْرِيرًا لِفِعْلِهِ، وَاسْتِيشَارُهُ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِزَامِ الْخَصْمِ الطَّاعِنِ فِي نَسْبِ أُسَامَةَ بِمَا يَقُولُهُ وَيَعْتَمِدُهُ فَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ ﷺ إِنْكَارُ الْقِيَافَةِ وَالْحَاقُّ النِّسْبِ بِهَا كَقَدَمِ إِنْكَارِهِ مُضِيَّ كَافِرٍ إِلَى كَيْسِيَّةٍ وَهَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ بَلِ الدَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَى خِلَافِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ فِي قِصَّةِ اللَّعَانِ بِمَا سَمِعْتَ ثُمَّ فَعَلَ الصُّحَابَةُ مِنْ بَعْدِهِ.

وَقَوْلُهُمْ بِثُبُوتِ النِّسْبِ بِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى عَدَمِ إِنْكَارِهِ ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ» ر (٦٧٥٠) فَذَلِكَ فِيمَا إِذْ عَلِمَ الْفَرَّاشُ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحُكْمَ بِهِ مُقَدَّمٌ قَطْعًا وَإِنَّمَا الْقِيَافَةُ عِنْدَ عَدَمِهِ ثُمَّ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْإِلْحَاقِ أَنَّهُ يَكْفِي قَائِفٌ وَاحِدٌ.

وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ وَحَدِيثُ الْبَابِ دَالٌّ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالْوَاحِدِ.

لَكِنْ لَا يَلُغُ مَا وَعَدَ بِهِ هُنَا مِنَ الْأَجْرِ.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ «إِرب» عوض «عُضْوٍ» وَهُوَ يَكْسِرُ
الْهَمْزَةَ وَإِسْكَانَ الرَّاءِ فَمَوْحِدَةُ الْعُضْوِ.

وَلِيهِ أَنْ عِتَى كَامِلُ الْأَعْضَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عِتَى نَاقِصِهَا فَلَا
يَكُونُ خَصِيًّا وَلَا فَاقِدَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَالْأَعْلَى ثَمَنًا أَفْضَلُ
كَمَا يَأْتِي.

وَعِتَى الذَّكَرِ أَفْضَلُ مِنْ عِتَى الْأُنْثَى كَمَا يَدُلُّ لَهُ: قَوْلُهُ

٢- العتق فكاك من النار

١٣٤٨- وَلِلْتَرْمِذِيِّ (١٥٤٧)، وَصَحَّحَهُ، عَنْ أَبِي

أَمَامَةَ ﷺ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ
كَانَتْ فِكَاهَةً مِنَ النَّارِ».

فَعِتَى الْمَرَأَةَ أَجْرُهُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ عِتَى الذَّكَرِ.

فَالرَّجُلُ إِذَا أَعْتَقَ امْرَأَةً كَانَتْ فِكَاهَةً نِصْفِيهِ مِنَ النَّارِ.

وَالْمَرَأَةُ إِذَا أَعْتَقَتْ الْأَمَةَ كَانَتْ فِكَاهَةً مِنَ النَّارِ كَمَا دُلَّ لَهُ
مَفْهُومٌ هَذَا وَمَنْطُوقٌ:

١٣٤٩- وَلِلْأَبِيِّ دَاوُدَ (٣٩٦٧) مِنْ حَدِيثِ كَعْبٍ

بْنِ مُرَّةٍ ﷺ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً
كَانَتْ فِكَاهَةً مِنَ النَّارِ».

قَوْلُهُ (وِلَايَةُ دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ كَعْبٍ بِنِ مُرَّةٍ «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ
مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاهَةً مِنَ النَّارِ») وَهَذَا
وَالَّذِي قَبْلَهُ اسْتَدْلُّ مِنْ قَالَ: عِتَى الذَّكَرِ أَفْضَلُ.

وَلَمَّا فِي الذَّكَرِ مِنَ الْمَعَانِي الْعَامَّةِ وَالْمَنْفَعَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي
الْإِنَاثِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَالْجِهَادِ وَالْقَضَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا يَخْتَصُّ
بِالرِّجَالِ إِنَّمَا شَرْعًا وَإِنَّمَا عَادَةً؛ وَلَئِنْ فِي الْإِمَامِ مِنْ تَضْيِيعٍ بِالْعِتَى،
وَلَا يُرْغَبُ فِيهَا بِخِلَافِ الْعَبْدِ.

وَلَا أَنْ آخَرُونَ: عِتَى الْأُنْثَى أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ وَلِلْعَا حُرًّا
سِوَا تَرْوِجِهَا حُرًّا أَوْ عَبْدًا.

وَقَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ «حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ» اسْتَشْكَلَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ

٤٦- كِتَابُ الْعِتَى

الْعِتَى: الْحُرِّيَّةُ، يُقَالُ: عَتَقَ عِتْقًا يَكْسِرُ الْعَيْنَ وَيَفْتَحُهَا فَهُوَ
عِتْقٌ وَعَاتِقٌ.

وَفِي «النَّجْمِ الزَّهَّاجِ»: الْعِتَى إِسْقَاطُ الْمُلْكِ مِنَ الْآدَمِيِّ تَقْرُبًا
لِلَّهِ وَهُوَ مَذْذُوبٌ وَوَاجِبٌ فِي الْكُفَرَاتِ. وَقَدْ حَثَّ الشَّارِعُ عَلَيْهِ
كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَكَ رَقَبَةً» [الْبُد: ١٣] فَسُرَتْ بِعِتْقِهَا مِنَ
الرَّقِّ.

وَالْأَحَادِيثُ فِي فَضْلِهِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

١- الحظ على العتي

١٣٤٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً اسْتَقْدَّ
اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٢٥١٧)، مُسْلِمٌ (١٥٠٩)].

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا
امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً اسْتَقْدَّ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنَ الْعَيْنِ
وَضَمَمَهَا (مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَتَمَامُهُ فِي الْبُخَارِيِّ
«حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ».

فِيهِ دَلِيلٌ إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ وَالْمُعْتَقَةُ مُسْلِمَيْنِ أَعْتَقَهُ اللَّهُ مِنَ
النَّارِ.

وَفِي قَوْلِهِ «اسْتَقْدَّ» مَا يُشْعُرُ بِأَنَّهُ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لَهَا
وَاسْتِثْرَاطِ إِسْلَامِهِ لِأَجْلِ هَذَا الْأَجْرِ وَإِلَّا فَإِنَّ عِتَى الْكَافِرِ يَصْحُ.

وَقَوْلُهُمْ «لَا قُرْبَةَ لِلْكَافِرِ» لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَنْقُذُ مِنْهُ مَا مِنْ
شَايِهِ أَنْ يَقْرُبَ بِهِ كَالْعِتَى وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِنَّمَا
الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُثَابَرُ عَلَيْهَا، وَإِلَّا فَهِيَ نَافِلَةٌ مِنْهُ لَكِنْ لَا نَجَاةَ لَهُ
بِسَبِيهِ مِنَ النَّارِ.

وَفِي تَقْيِيدِ الرَّقَبَةِ الْمُتَّقَةِ بِالْإِسْلَامِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ
الْفَضِيلَةَ لَا تَنَالُ إِلَّا بِعِتَى الْمُسْلِمَةِ وَإِنْ كَانَ فِي عِتَى الْكَافِرَةِ فَضْلٌ

قَالَ النَّوَوِيُّ: عَلَّمَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً وَاحِدَةً أَمْ لَا لَوْ كَانَ مَعَ شَخْصٍ أَلْفَ دَرَاهِمٍ مَثَلًا فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا رِقَابًا يُعْتِقُهَا فَوَجَدَ رَقَبَةً نَفْسَهُ وَرَقَبَتَيْنِ مَفْضُولَتَيْنِ.

قَالَ: فَتَيْنِ أَفْضَلُ بِخِلَافِ الْأَصْحِيَّةِ فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ السَّمِينَةَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي الْعَتَقِ فَكَّ الرُّقَبَةِ. وَفِي الْأَصْحِيَّةِ طَيِّبُ اللَّحْمِ انْتَهَى.

وَالأَوَّلُ أَنَّ هَذَا لَا يُؤْخَذُ قَاعَةً كَثِيرَةً بَلْ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ شَخْصٌ بِمَحَلٍّ عَظِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَاتِّفَاعِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ فَعَتَقَهُ أَفْضَلُ مِنْ عَتَقِ جَمَاعَةٍ لَيْسَ فِيهِمْ هَذِهِ السَّمَاتُ فَيَكُونُ الضَّائِبُ أَغْيَارَ الْأَكْثَرِ نَفْعًا.

وَقَوْلُهُ: «وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» أَيُّ مَا كَانَ اغْتِيَابُهُمْ بِهَا أَشَدَّ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْهُ تَحِبُّونَ» [آل عمران: ٩٢].

٤ - تَبْعِيضُ الْعَتَقِ

١٣٥١- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ قِيَمَةٌ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٢٢)، مسلم (١٥٠١)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ قِيَمَةٌ عَدْلٍ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ أَيْ لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نَقْصَ.

فَاعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَإِلَّا يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ (فَقَدْ عَتَقَ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

(مِنْهُ مَا عَتَقَ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَهُ حَصَّةٌ فِي عَبْدٍ إِذَا أَعْتَقَ حَصَّتَهُ فِيهِ وَكَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ تَسْلِيمُ حَصَّةِ شَرِيكَهِ بَعْدَ تَقْوِيمِ حَصَّةِ الشَّرِيكِ تَقْوِيمًا مِثْلِيًّا وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ جَمِيعَةً.

قَالَ: لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ الَّتِي تَعَلَّقَ بِالْفَرَجِ هِيَ الزُّنَا وَالزُّنَا كَبِيرَةٌ لَا تُكْفَرُ إِلَّا بِالْتَّوْبَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْعَتَقَ يُرْجِعُ عِنْدَ الْمَوَازَنَةِ مِمَّا تَكُونُ حَسَنَاتُ الْعَتَقِ وَاجِبَةٌ تَوَازِي سَيِّئَةَ الزُّنَا مَعَ أَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لِهَذَا بِالزُّنَا فَإِنَّ الْبِدَّ يَكُونُ بِهَا الْقَتْلُ وَالرُّجُلُ يَكُونُ بِهَا الْفِرَاقُ مِنَ الزُّحُوفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(فَالدَّهْدَةُ) فِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ» أَنَّهُ «أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ نَسَمَةً عَدَدَ سِنِي عُمَرُوهُ» وَعَدَّ أَسْمَاءَهُمْ.

قَالَ: وَاعْتَقَتْ عَائِشَةُ سَبْعًا وَسِتِّينَ وَعَاشَتْ كَذَلِكَ، وَاعْتَقَ أَبُو بَكْرٍ كَثِيرًا وَاعْتَقَ الْعَبَّاسُ سَبْعِينَ عَبْدًا رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٢١/٣).

وَاعْتَقَ عُثْمَانُ وَهُوَ مُحَاصِرٌ عَشْرِينَ، وَاعْتَقَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ مِائَةَ مُطَوَّقِينَ بِالْفُضْيَةِ، وَاعْتَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَلْفًا وَاعْتَمَرَ أَلْفَ عُمُرَةٍ. وَحُجَّ سِتِّينَ حُجَّةً. وَحَسِبَ أَلْفَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاعْتَقَ ذُو الْكَلْعِ الْحَمِيرِيَّ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ثَمَانِيَةَ أَلْفٍ عَبْدٍ. وَاعْتَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ثَلَاثِينَ أَلْفَ نَسَمَةٍ. انْتَهَى.

٣ - أَفْضَلُ الرِّقَابِ أَغْلَاهَا ثَمَنًا

١٣٥٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥١٨)، مسلم (٨٤)].

(وَعَنْ «أَبِي ذَرٍّ» قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ قَالَ: أَغْلَاهَا) رُويَ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ.

(ثَمَنًا وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) دَلَّ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ أَفْضَلُ أَعْمَالِ الْبِرِّ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ رَقَبَتِهَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَتَقَدَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ هُنَاكَ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَعْلَى ثَمَنًا أَفْضَلُ مِنَ الْأَدْنَى قِيَمَةً.

عَلَيْهِ

وقد اجمع العلماء على أن نصيب العتيق يُعتق بنفس العتيق.

وقيل: إن السَّعَاةَ مُنَزَّجَةٌ لِي الْغَبْرِ.

ودل على أنه لا يُعتق نصيب شريكه إلا مع يسار العتيق لا مع إفساره لقوله في الحديث (وَلَا) أَي وَلَا يَكُنْ لَهُ مَالٌ (فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) وَهِيَ حَصَّتُهُ.

وظاهر الحديث تبعيض العتيق إلا أنه قد وقع في هذا اللفظ بين أئمة العلم.

فقال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ؛ لأنه رواه أيوب عن نافع قال: قال نافع: وَلَا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ فَفَصَلَهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ.

قال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع.

وقال غيره: قد رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعلاه منه.

قال القاضي عياض: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى وقد جرداه، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرنا.

وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي ﷺ.

قال الشافعي: لا أحسب عالماً في الحديث يَشْكُكُ في أن مالِكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب؛ لأنه كان الزم له حتى لو تساوى وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كان الحجة مع من لم يشك.

هذا وللعلماء في المسألة، أقوال

الروايات: ما وافقه هذا الحديث، وهو أنه لا يُعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذنب مالِك، ويو قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي.

وقالت الهاديّة وآخرون: إنه يُعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال، فإنه يُشْتَعَى العبد في حصّة الشريك مُستَدْلِينَ.

١٣٥٢- وَلَهُمَا الْبَخَارِيُّ (٢٥٢٧)، مُسَلَّم (١٥٠٣) عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا قَوْمٌ عَلَيْهِ وَاسْتَشْعِي غَيْرَ مَشْقُوقٍ

بقوله (وَلَهُمَا) أي الشيخين (عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا قَوْمٌ الْعَبْدُ عَلَيْهِ وَاسْتَشْعِي غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ وَقِيلَ: إِنَّ السَّعَاةَ مُنَزَّجَةٌ فِي الْخَيْرِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّرِيكَ مَالٌ قَوْمَ الْعَبْدِ وَاسْتَشْعِي فِي قِيمَةِ حَصَّةِ الشَّرِيكَ).

واجب بأن ذكر السَّعَاةِ ليست من كلامه ﷺ بل مُدْرَجَةٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ فِي الْخَبَرِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ.

قال ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ، وأنه من قول قتادة.

قال السائي: بلني أن هماماً رواه فجعل هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة.

وكذا قال الإسماعيلي: إنما هو من قول قتادة مدرج على إدراج السَّعَاةِ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى رَفْعِهِ فَإِنَّهُمَا فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّصْحِيحِ.

وقد روى السَّعَاةِ فِي الْحَدِيثِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَهُوَ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ قَتَادَةَ لِكَثْرَةِ مُلَازِمَتِهِ وَلِكَثْرَةِ اخْتِلَافِهِ عَنْهُ مِنْ هَمَامٍ وَغَيْرِهِ فَإِنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ مُلَازِمَةً لِقَتَادَةَ مِنْ هَمَامٍ وَشُعْبَةَ وَمَا رَوَاهُ لَا يُبَاقِي رَاوِيَةً سَعِيدٍ لِأَنَّهُمَا اقْتَصَرَا فِي رَاوِيَةِ الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضِهِ.

وأما إعلال رواية سعيد بن أبي عروبة بأنه اختلط فمردود لأن روايته في الصحيحين [خ (٢٥٢٧)، م (١٥٠٣)] قبل اختلاطه فإنه فيها من رواية يزيد بن زريع وهو من أثبت الناس في سعيد وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه.

ثم رواه البخاري (٢٥٢٦) من رواية جرير بن حازم متابعيه لهُ لِيَتَّبِعِي عَنْهُ التَّفَرُّدَ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُهُمَا تَابِعَهُمَا ثُمَّ قَالَ: اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ كَأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: إِنَّ شُعْبَةَ أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ. فَكَيْفَ لَمْ يَذْكُرِ الْإِسْتِسْعَاءَ؟

فاجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أورده مختصراً وغيره ساقط بتأويله والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

(قلت) وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي: اتفقوا

على أن يُذَكَّرَ الاستِسْعاةَ ليسَ من قولِ النَّبِيِّ ﷺ.

والإعسار في العتقِ وعدمه.

والثاني من وجهي الجمع: أن المراد بالاستِسْعاة: أن العبدَ يستمرُّ في خدمة سيِّده الذي لم يُعْتَقْ رقيقاً بقدر ما لهُ من الرِّقِّ.

ومعنى (غير مشقوقٍ عليه) أنه لا يُكَلِّفُهُ سيِّده من الخدمة فوق ما يُطِيقُهُ، ولا فوق حصَّتِهِ من الرِّقِّ.

قيل: إلا أنه يبعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني [الأوسط] (٢١١١) [والبَيْهَقِيُّ (١٧٨/٤)] من حديث رجلٍ من بني عُذْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ أَغْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْزِيهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَأَغْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً وَأَمَرَهُ أَنْ يَسْقَى فِي الثَّلَاثِينَ».

قلت: قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمرِهِ ﷺ أن يسقى في الثلثين يسقى على مواليه بقدر ثلثي رقيقِهِ من الخدمة لأنه الذي بقي رقا لَهُمْ.

وليضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله ﷺ: «لا شريكَ لله» فيما إذا كان مالك الشقص غنياً فهو في حُكْمِ المالكين فيعتق العبد كلَّهُ ويسلم قيمة ما هو لشركائِهِ.

ويحمل حديث السَّعَايَةِ على ما إذا كان العبد قادراً عليها كما يرشد قوله ﷺ: «غير مشقوقٍ عليه» وحديث «وإلا فقد عتق منه ما عتق» على ما إذا كان المَعْتَقُ فقيراً والعبد لا قدرة لهُ على السَّعَايَةِ.

واعلم أن هذا كلُّهُ فيما إذا كان المَعْتَقُ يملك بعض العبدِ وأما إذا كان يملكه كلُّهُ فأعتق بعضهُ فجمهُورُ العلماء يقولون يُعْتَقُ كلُّهُ.

وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر يُعْتَقُ منه ذلك القدرُ الذي عتق ويسعى في الباقي وهو قول طائفةٍ وحماةٍ.

وحجَّةُ الأولين حديثُ أبي المَلِيحِ وغيره، وبالقِياسِ على عتقِ الشقصِ فإنه إذا سرى إلى ملكِ الشريكِ فبالأولى إذا لم يكن لهُ شريك.

وحجَّةُ الآخرين أن السببَ في حقِّ الشريكِ هو ما يدخلُ على شريكِهِ من الضَّرَرِ.

فأما إذا كان العبد لهُ جِميَّةٌ لم يكن هناك ضررٌ فلا قياس ولا يخفى أنه رأيي في مُقابِلَةِ النصِّ.

وبعدَ تقررِ هذا لك فقد عرفتَ تعارضَ كلامِ هؤلاء الأئمةِ الحُفَظِ في هذِهِ الزِّيَادَةِ ولا كلامَ في أنها قد رويتَ مرفوعةً والأصلُ عدمُ الإدراجِ حتَّى يقومَ عليه دليلٌ ناهضٌ.

وقد تقاوَمَتِ الأدلَّةُ هنا ولكِنَّهُ عَضُدُ الْقَوْلِ برفعِ زِيَادَةِ السَّعَايَةِ إِلَيْهِ ﷺ أن الأصلُ عدمُ الإدراجِ ومع كُتُوبِ رَفْعِهَا فقد عارضتْ رواية «وإلا فقد عتق منه ما عتق».

وقد جُمعَ بينهما بوجهين.

الأول: أن معنى قوله «وإلا فقد عتق منه ما عتق» أي بإعتاق مالكِ الحصَّةِ حصَّتَهُ وحصَّةِ الشريكِ تُعْتَقُ بالسَّعَايَةِ فيعتق العبدُ بعدَ تسليم ما عليه ويكوُنُ كالمُكَاتَبِ وهذا هو الذي جزم به البخاري ويظهر أن ذلك باختيار العبد لقوله غير مشقوقٍ عليه فلو كان ذلك على جهةِ الزُّرْمِ بأن يُكَلِّفَ العبدُ الاكْتِسَابَ وَالطَّلَبَ حتَّى يحصلَ ذلك لحصلَ لهُ غايةُ المشقةِ وهو لا يلزم في الكِتَابَةِ ذلك عندَ الجمهورِ لأنها غيرُ واجبةٍ فهذا مثلاً.

والى هذا الجمع ذهب البيهقي (السنن الكبرى: ٢٨٢/١٠) وقال: لا تبقى بينَ الحديثينِ مُعارضةٌ أصلاً وهو كما قال، إلا أنه يلزم منه أنه يبقى الرِّقُّ في حصَّةِ الشريكِ إذا لم يُعْتَرِ العبدُ السَّعَايَةَ ويحملُ حديثُ أبي المَلِيحِ عن أبيهِ أن رجلاً أغتق شقصاً في غلامٍ فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ليس لله شريك». وفي رواية: «فأجاز عتقه». وأخرجه النسائي [الكبرى: ١٨٦/٣] بإسنادٍ قوي، ومثله ما أخرج أحمد (٧٥/٥) بإسنادٍ حسنٍ من حديثِ سمرة «أن رجلاً أغتق شقصاً في مملوكٍ فقال النبي ﷺ «هو كلُّهُ فليس لله شريك» على الموسرِ فتدفعُ المعارضةُ.

وأما ما أخرجه أبو داود (٣٩٤٨) من طريقٍ ملقاه عن أبيهِ «أن رجلاً أغتق نصيبه في مملوكٍ فلم يضمنه النبي ﷺ» وإسناده حسنٌ فهو في حقِّ المعسرِ.

ويدلُّ لهُ ما أخرجه النسائي [الكبرى] كما في «نخبة الأشراف» (٧٦٧٥) عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما بلفظ «مَنْ أَغْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ فِيهِ شُرَكَاءُ وَلَهُ وَقَاءٌ فَهُوَ حُرٌّ وَبِضْمَنِ نَصِيبِ شُرَكَائِهِ بِقِيَمَتِهِ لَمَّا أَسَاءَ مِنْ مُشَارَكَتِهِمْ وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ» فقال «ولهُ وقاءٌ» فإنه دالٌّ على ما ذكره من وجه الجمع باعتبار الإيسار

٥- عتق الوالد

١٣٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدَ وَالِدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتِقَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥١٠).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجزي بفتح حرف المضارعة أي لا يكافئ (ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعقه. رواه مسلم) فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء وأنه لا بُد من الإعتاق بعده. وإلى هذا ذهب الظاهرية.

وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء، وتأولوا قوله «فيعقه» بأنه لما كان شراؤه سبب عنه العتق نسب إليه العتق مجازاً ولا يخفى أن الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمره الآتي. وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتي.

ولأنما كان عتقه جزاءً لأبيه لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لينخلصه بذلك من الرق فتكامل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع.

والحديث نص في عتق الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً في قول بالقياس.

٦- عتق المحرم

١٣٥٤- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥/٥) وَالْأَوْثَمُ (أبو داود (٣٩٤٩)، الترمذي (١٣٦٥) في «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٤٥٨٥)، النسائي (٤٥٨٥)، ابن ماجه (٢٥٢٤)، وَزُجِّجَ جَمْعٌ مِنَ الْخَطِّافِ أَنَّهُ مُؤَلَّفٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً (٣٩٤٩) مِنْ رِوَايَةِ حُمَادٍ.

ومرفوعاً (٣٩٥١) و(٣٩٥٢) من رواية سعيدي وقال: سعيد أحفظ من حماد، فالوقف حيتل أرجح.

وأخرجه أيضاً (٣٩٥٠) من طريق سعيد عن قتادة أن عمر

بن الخطاب قال: من ملك - الحديث فوقه على عمر.

وقال أبو داود: لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شكك فيه (نحت ح (٣٩٤٩)).

قال ابن المديني: هو حديث منكرو.

وقال البخاري: لا يصح.

ورواه ابن ماجه (٢٥٢٥) والنسائي «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٧١٥٧) والترمذي (١٣٦٥) والحاكم (٢١٤/٢) من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهم.

قال النسائي: حديث منكرو.

وقال الترمذي: لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ.

وقال الطبراني: وهم ضمرة في هذا الإسناد والحفوظ بهذا الإسناد «نهي عن بيع الولاء وعن هيبته».

ورد الحاكم هذا وقال: إنه روي من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد.

وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا: ضمرة بن ربيعة لا يضر نفعه؛ لأنه ثقة لم يكن في الشام رجل يشبهه.

قلت فقد رفته ثقة فارساً لا يضر كما كثر زناؤه.

وفي الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة محرمة للزواج فإنه يعتق عليه، وذلك كالآباء وإن علوا والأولاد وإن سفّلوا والإخوة وأولادهم والأخوال والأعمام لا أولادهم.

وإلى هذا ذهب الهادي والحفيّة مستدلّين بالحديث.

وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الأول عن الآباء، وقياساً للأبناء عليهم وبناء منه على عدم صحة هذا الحديث عنده.

وزاد مالك: الإخوة والأخوات قياساً على الآباء.

وذهب داود إلى أنه لا يعتق أحد بهذا السبب لظاهر حديث أبي هريرة الماضي، فيشتريه فيعقه، فلا يعتق إلا بالإعتاق عنده.

وإذا لم يكن له مالٌ وجب أن ينفذ لكل واحدٍ منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السَّيِّد فيه ورد بأن الحديث الأحادي من الأصول فكيف يُقال: إنه خالف الأصول ولو سلم فمن الأصول أنه لا يدخل ضرراً على الغير وقد ادخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين، وإذا جُمع العتق في شخصين كما في مسألة الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فإنه يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة اتفاقاً ثم إذا أريد القسمة تعينت الأنصباء بالقرعة اتفاقاً.

٨- العتق بشرط

١٣٥٦- وَعَنْ سَفِينَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَنتُ مَمْلُوكَةً لَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَغَيْقُكَ وَأَشْرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ».

رواه أحمد (٢٢١/٥) وأبو داود (٣٩٣٢) والنسائي (الكبرى) كما في نسخة الأشراف (٤٤٨١) والحاكم (٦٠٦/٣).

(وعن سفينة رضي الله عنها) بالسَّيْنِ المَهْمَلَةِ ففاه فمشتاة غنيّة فنون.
وقال «كنت مملوكاً لأُمِّ سلمة فقالت: أغيقك وأشريط عليك أن تخدم رسول الله ﷺ ما عشت». رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم.

الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتق وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط.

وجه دلالته أنه علم أنه ﷺ قرّر ذلك إذ الخدمة له. وروي عن عمر أنه اعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة بعده ثلاث سنين.

قال في «نهاية الجتهيد»: لم يختلفوا في أن العبد إذا اعتقه سيده على أن يخدمه سنين أنه لا يئتم عتقه إلا بخدمته. وبهذا قالت الهاديّة والحنفيّة.

وهذا الحديث كما عرفت قد صحّحه أئمةُ فالعمل به متعين. وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة لحمل «فيعتقه» على المعنى المجازي كما قاله الجمهور فلا يكون فيه حجة لداود.

٧- ردّ العتق على ما جاوز الثلث من مال المعتق

١٣٥٥- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا أَتَقَى مَيْتَةَ مَمَالِيكَ لَهُ، عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَأَهُمْ أَثْلَاثًا: ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً. وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا».

رواه مسلم (١٦٦٨).

(وعن عمران بن حصين رضي الله عنه) «أن رجلاً أعتق مائة ممالك له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً» وهو ما رواه النسائي (كبرى) كما في نسخة الأشراف (١٠٨٨٠) وأبو داود (٣٩٦٠) أنه ﷺ قال «لو شهدته قبل أن يُذَفَّنَ لَمْ يُذَفَّنْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ» (رواه مسلم).

دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية ينفذ من الثلث وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد.

ولما اختلفوا هل يُعتبر القيمة أو العبد من غير تقويم فقال مالك: يُعتبر التقويم فإذا كانوا سيئةً عبيد اعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل أو أكثر. وذهب البعض إلى أن المعتبر العدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسألة السيئة الأعبود.

وخالفته الهاديّة والحنفيّة وذهبوا إلى أنه يُعتق من كل عبد ثلثه. ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة.

قالوا: وهذا الحديث أحادي خالف الأصول وذلك؛ لأن السيّد قد أوجب لكل واحدٍ منهم العتق فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع.

٩- الولاء لمن اعتق

١٣٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ هَدَمِ الْبَخَارِيِّ (٥٠٩٧)، مُسْلِمٌ (١٥٠٤).

فِي الْبَيْعِ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ بِمَا فِيهِ كَفَايَةٌ وَأَفَادَتْ كَلِمَةُ «إِنَّمَا» الْحَصَرَ، وَهُوَ إِبْتِائُ الْوَلَاءِ لِمَنْ ذَكَرَ وَنَقِبِهِ عَمَّنْ عَدَاهُ.

فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا وِلَاةَ بِالْإِسْلَامِ خِلَافًا لِلْهَادُوِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ.

١٠- الولاء لا يباغ ولا يوهب

١٣٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ لِحِمَّةِ النَّسَبِ، لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [الترتيب المسند] (٢٣٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٩٥٠) وَالْحَاكِمُ (٣٤١/٤).

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٢٥٣٥)، مُسْلِمٌ (١٥٠٦)] بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ» فِي الْقَامُوسِ: بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِهَا فِي النَّسَبِ وَالتَّوْبِ.

(«كُلُّخِمَّةِ النَّسَبِ لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ يُرِيدُ أَنْ فِيهِمَا بِلَفْظِ «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ» وَعَنْ هَيْبَةَ. أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٥٣٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٠٦) (١٦) مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٦) بَعْدَ تَحْرِيجِهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَمَعْنَى تَشْبِيهِهِ بِلَحِمَّةِ النَّسَبِ أَنَّهُ يَجْرِي الْوَلَاءُ بِجَرَى النَّسَبِ فِي الْمِيرَاثِ كَمَا تَخَالُطُ اللَّحْمَةُ سَدَى الثَّوْبِ حَتَّى يَصِيرَ

كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ «النَّهْيَةِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَلَا هَيْبَةٍ فِيمَا ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ كَالنَّسَبِ لَا يَتَأْتَى انْتِقَالُهُ كَالْأَبَوَّةِ وَالْأَخَوَّةِ لَا يَتَأْتَى انْتِقَالُهُمَا.

وَقَدْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقْبَلُونَ الْوَلَاءَ بِالسَّيِّعِ وَغَيْرِهِ فَهَنَى الشَّرْعُ عَنْ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ. وَرَوَى عَنْ السَّلَفِ جَوَارِءٌ يَبْعُو.

وَعَنْ آخَرِينَ مِنْهُمْ جَوَارِءٌ هَنِيئُو وَكَانَتْهُمْ لَمْ يَطْلَعُوا عَلَى الْحَدِيثِ أَوْ حَلَمُوا النَّهْيَ عَلَى التَّنْزِيهِ وَهُوَ خِلَافُ أَصْلِهِ.

١١- المدبر والمكاتب وأُم الولد

الْمَدْبُرُ: اسْمٌ مَفْعُولٌ وَهُوَ الرَّقِيقُ الَّذِي غُلِقَ عَقْدُهُ بِمَوْتِ مَالِكِهِ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُهُ دُبُرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ.

أَمَّا دُنْيَاهُ: فَاسْتِمْرَارُ انْتِفَاعِهِ بِمُجْدَمَةِ عِبْدِهِ.

وَأَمَّا آخِرَتُهُ: فَتَحْصِيلُ ثَوَابِ الْعِتْقِ.

وَالْمَكَاتِبُ: اسْمٌ مَفْعُولٌ وَهُوَ الرَّقِيقُ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْكِتَابَةُ؛ وَحَقِيقَةُ الْكِتَابَةِ تَعْلِيْقُ عِتْقِ الْمَمْلُوكِ عَلَى أَدَائِهِ مَالًا أَوْ نَحْوَهُ مِنْ مَالِكٍ أَوْ نَحْوِهِ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ.

وَأُمُّ الْوَلَدِ: تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي كِتَابِ الْبَيْعِ.

١٢- ردُّ العتق إذا كان مُفْلِسًا

١٣٥٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمَمَانِيَعَةٍ دَرَاهِمٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٤)، مُسْلِمٌ (٩٩٧)].

وَلِي قَطْرُ الْبُخَارِيِّ (٢١٤٢): فَاشْتَخَّجَ.

وَلِي رَوَايَةُ الشَّافِعِيِّ [«كبرى» (٥٠٠٤)]: وَكَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ قِيَاةٍ بِمَمَانِيَعَةٍ دَرَاهِمٍ، فَاعْتَاهُ. وَقَالَ: أَفْهَى ذَيْنِكَ.

وفي الحديث دليلٌ على جواز بيع المدبر لحاجته لنفقته أو قضاء دينه وذَهَب طائفةٌ إلى عدم جواز بيعه مُطلقاً مُستدلّين بقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [البقرة: ١].

وردَّ بأنه عامٌ خصّصة حديث الكتاب.

وذَهَب آخرونَ منهم الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مُطلقاً مُستدلّين بحديث جابر وشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج الموصي باع ما أوصى به، وكذلك مع استينائه.

قالوا: والحديث ليس فيه قصرُ البيع على الحاجة والضرورة، وإنما الواقعُ جزئيٌّ من جزئيات صور جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيدُ اعتبار الجواز الطلعي والظاهر القول الأول.

١٣ - الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ شَيْءٌ

١٣٦٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ ذَرَاهِمٌ».

أخرجه أبو داود (٣٩٢٦) بإسنادٍ حسنٍ، وأصله عند أحمد (١٧٨/٢) والثلاثة [الرمذي (١٢٦٠)، النسائي كما في «تحفة الأشراف» (٨٦٧٣)، ابن ماجه (٢٥١٩)، وصحّحه الحاكم (٢١٨/٢)]

وروي من طرقٍ كلّها لا تخلو عن مقال.

قال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب: لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل العلم يُثبته، وعلى هذا فتيا المفتين.

والحديث دليلٌ على أن المكاتب إذا لم يفر بما كُتِبَ عليه فهو عبدٌ، لهُ أحكام المالك.

والى هذا ذهب الجمهورُ الهاديّةُ والحنفيةُ والشافعيةُ ومالكٌ وفي المسألة خلافٌ.

فروي عن عليٍّ عليه السلام أنه يُعْتَق إذا أدى الشرط ويرى عنه أنه يُعْتَق بقدر ما أدى ودليله ما أخرجه النسائي (٤٥/٨) من رواية عكرمة عن النبي ﷺ قال: «يُؤَدِّي الْمَكَاتِبُ بِجِصَّةٍ مَا أَدَّى ذِيَّةَ حُرٍّ وَمَا بَقِيَ ذِيَّةَ عَبْدٍ».

(عن جابر عليه السلام أن رجلاً اسمه [أبو] مذكورٌ كما في رواية مسلم (٩٩٧) وتقدّم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود (٣٩٥٧) والنسائي (٣٠٤/٧) أو اسمه «أبو مذكور» واسم غلامه أبر يعقوب.

(من الأنصارِ اعْتَقَ غُلاماً لَهُ) اسمه يعقوبٌ كما في مسلم أيضاً (عن دبرٍ) بضم الدال المهملة وبضم الموحدة وسكونها.

«وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِائَةِ ذَرَاهِمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وفي لفظ البخاريٍّ فاحتاج. وفي رواية النسائي: أي عن جابر.

«وَكَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ قَبَاعَةٍ بِمِائَةِ ذَرَاهِمٍ فَأَغْنَاهُ» وَقَالَ الْفَضْلُ ذَيْنَكَ».

الحديث دليلٌ على مشروعية التدبير، وهو مُتَّفَقٌ على مشروعية واختلف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث.

فلذهب الجمهور إلى أنه ينفذ من الثلث.

وذَهَب جماعةٌ من السلف والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال.

استدل الجمهور بقيامه على الوصية بجامع أنه ينفذ بعد الموت، وبحديث ابن عمر مرفوعاً «الْمُذْتَبَرُّ مِنَ الثَّلَاثِ» [ابن ماجه (٢٥١٤)].

وردَّ الحديث بأنه جزم أئمة الحديث بضعفه وإنكاره، وأن رفعه باطل، وإنما هو موقوفٌ على ابن عمر.

وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف.

وروى البيهقي (٣١٤/١٠) عن أبي قلابة مرسلاً «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذَنْبٍ فَجَعَلَهُ ﷺ مِنَ الثَّلَاثِ».

وأخرج (٣١٤/١٠) عن عليٍّ عليه السلام كذلك موقوفاً.

واستدل الآخرون بالقياس على الهبة ونحوها مما يُخرجُه الإنسان من ماله في حال حياته.

ودليل الأولين أولى لتأييد القياس بالمرسل والموقوف؛ ولأن قياسَه على الوصية أولى من القياس على الهبة.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٢٥/١٠): قَالَ أَبُو عِيسَى فِيمَا بَلَغَنِي عَنْهُ: سَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ.

وَاخْتَلَفَ عَلَى عِكْرَمَةَ فِيهِ وَرَوَايَةُ عِكْرَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلَةٌ وَرَوَايَتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلَةٌ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طُرُقٍ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا.

(قُلْتُ) فَقَدْ ثَبِتَ لَهُ أَصْلٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ الْكِتَابِ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ دَلِيلُهُ الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مَا خَلَّتْ طَرَفُهُ عَنْ قَادِحٍ إِلَّا أَنَّهُ إِثْبَتُهُ أَتَارَ سَلَفِيَّةٍ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ وَلَئِنَّهُ اخْتَلَفَ بِالْإِخْتِطَاطِ فِي حَقِّ السَّيِّدِ فَلَا يَزُولُ مَلْكُهُ إِلَّا بِمَا قَدْ رَضِيَ بِهِ مِنْ تَسْلِيمٍ مَا عِنْدَ عِبَادِهِ فَالْأَقْرَبُ كَلَامُ الْجُمْهُورِ.

١٤ - احتجاج السيدة عن المكاتب

١٣٦١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنْ مَكْتَابٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٩/٦) وَالْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٨)، السَّامِيُّ «كَبِيرِي» كَمَا فِي نَقْضِ الْأَسْرَافِ (١٨٢٢١)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٢٠)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٦٦١).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلَيْنِ.

(الْأُولَى) أَنَّ الْمَكْتَابَ إِذَا صَارَ مَعَ جَمِيعِ مَالِ الْمَكْتَابَةِ فَقَدْ صَارَ لَهُ مَا لِلْأَحْرَارِ فَتَحْتَجِبِي مِنْهُ سَيِّدَتُهُ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لِامْرَأَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلَّمَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: هَذَا خَاصٌّ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ اخْتِجَابُهُنَّ عَنِ الْمَكْتَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلَّمَ مَالُ الْكِتَابَةِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَهُ وَإِلَّا مُنَعَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مَنَعَ سُودَةَ مِنْ نَظَرِ ابْنِ زَعَمَةَ إِلَيْهَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» [الْبُخَارِيُّ (٢٠٥٣)، مُسْلِمٌ (١٤٥٧)].

قُلْتُ: وَلَكِنْ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ قَبْلُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ ذَرْعًا.

وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي مَكْتَابٍ وَاحِدٍ لَجَمِيعِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلَّمَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ [السَّامِيُّ «كَبِيرِي» (٥٠٣٣)] بِمَحْوَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا «إِذَا كَانَتْ إِحْدَاكُنْ عَيْدَهَا فَلْيَرِّهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ فَإِذَا قَضَاهَا فَلَا تُكَلِّمُهُ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ» فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُقَاوَمُ حَدِيثُ الْكِتَابِ.

(السَّأَلَةُ الثَّانِيَةُ) دَلَّ الْحَدِيثُ بِمَقْصُودِهِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَلُوكِ الْمَرَاةَ النَّظَرَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنَّ فِيهَا وَيَجِدُ مَالِ الْكِتَابَةِ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ مَنْطُوقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» فِي سُورَةِ النُّسُورِ وَفِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ.

وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا «قَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ لَمَّا تَقَنَّتْ بِسُورٍ وَكَانَتْ إِذَا تَقَنَّتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَلْغُ رَجُلُهَا وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رَجُلُهَا لَمْ يَلْغُ رَأْسَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَيْسَ عَلَيْكَ بِأَسْرَ إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٠٦) وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَالْبَيْهَقِيُّ (٩٥/٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُجَاهِدٍ: قَالَ «كَانَ الْعَبْدُ يَدْخُلُونَ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدُ عَالِيَهُنَّ».

وَفِي «تَسْيِيرِ الْبَيَانِ» لِلأَوْزَاعِيِّ أَنَّ رُؤْيَا الْمَلُوكِ لِلْمَلِكَةِ هُوَ الْمَنْصُوصُ لِلشَّافِعِيِّ.

وَذَكَرَ الْخَلَّافُ لِبَعْضِ الشَّافِعِيِّ وَرَدَّهُ وَهُوَ خِلَافُ مَا ثَقَلْنَا عَنْهُ فِيمَا يَأْتِي؛ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ لَهُ.

وَالِى مَا أَفَادَهُ مَقْهُومُ الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْمَلُوكَ كَالْأَجْنِيِّ.

قَالُوا: يَدُلُّ لَهُ صَحَّةُ تَرْوِيحِهَا لِثَبَاتِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ.

وَاجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَقْهُومٌ لَا يُعْمَلُ بِهِ.

وَعَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِ«مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ»: الْمَلُوكَاتُ مِنَ الْإِمَاءِ لِلْحَرَائِرِ وَخَصَّهُنَّ بِالذِّكْرِ رَفْعًا لِتَوْحُفِ مُغَايَرَتَيْنِ لِلْحَرَائِرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ يَسَائِلُهُنَّ» إِذَا الْإِمَاءُ لَسْنَ مِنْ نَسَائِهِنَّ.

ولا يخفى ضعف هذا وَتَكَلَّفَهُ وَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ.

وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَبَيَّانُ الرَّاجِحِ مِنْهَا.

١٥- دِيَةُ الْمَكَاتِبِ

١٦- لَمْ يَتْرَكْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا وَلَا أَمَةً

١٣٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُودَى الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةَ الْحُرِّ، وَيَقْدَرُ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَةُ الْعَبْدِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/١) وَابُو دَاوُدَ (٤٥٨١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٥/٨).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يُودَى بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ مَبْنًى لِلْمَجْهُولِ مِنْ: وَدَاهُ يَدِيهِ.

«الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةُ الْحُرِّ وَيَقْدَرُ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَةُ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ).

سَقَطَ هَذَا الْحَدِيثُ بِشَرْحِهِ مِنَ الشَّرْحِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْمَكَاتِبِ حُكْمَ الْحُرِّ فِي قَدْرِ مَا سَلَّمَهُ مِنْ كِتَابَتِهِ فَيَتَعَضُّ دِيَتَهُ إِنْ قُتِلَ وَكَذَلِكَ الْحَدُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَنْصِفُ وَهَذَا قَوْلُ الْهَادَوِيِّ.

وَدَهَبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَشَرِيحٌ إِلَى أَنَّهُ يُعْتَقُ كُلُّهُ إِذَا سَلِمَ قِسْطًا مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ:

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَايَةً مِثْلُ كَلَامِ الْهَادَوِيِّ.

وَسَمِعْتُ مَنْ قَالَ: لَا تَتَبَعُ أَحْكَامُهُ بَأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ». إِلَّا أَنَّهُ مَوْقُوفٌ وَقَدْ رَفَعَهُ ابْنُ قَانِعٍ وَاعْلُهُ بِالْإِنْقِطَاعِ.

وَإِخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ.

لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمْ أَرَ مِنْ رَضِيَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُنَبِّئُهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٦/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٦/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعِينَ بِلَفْظِ «الْمَكَاتِبُ يُعْتَقُ بِقَدْرِ مَا أُذِيَ وَتَرْتِ وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ» وَلَا عِلَّةَ لَهُ وَهُوَ يُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْكِتَابِ. وَلَعَلَّهُ هُوَ. إِنَّمَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ.

١٣٦٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ - أَخِي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغْلَتَهُ الْيَتَامَى وَمِثْلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٦١).

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) هُوَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضَرَّارٍ بِكْسِرِ الضَّادِ الْمَجْمُوعِ وَرِاءَ خَفِيفَةِ عِدَادِهِ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ رَوَى عَنْهُ أَبُو وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُ قَالَهُ الْمُنْصِفُ فِي «التَّقْرِيبِ».

(أَخِي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغْلَتَهُ الْيَتَامَى وَمِثْلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ تَنْزِيهِهِ عَنِ الدُّنْيَا وَأَدْنَائِهَا وَأَعْرَاضِهَا وَخَلَقَ قَلْبَهُ وَقَالَهُ عَنِ الْإِسْتِغْثَالِ بِهَا: لِأَنَّهُ مُتَفَرِّغٌ لِلْإِقْبَالِ عَلَى تَبْلِيغِ مَا أُمِّرَ بِهِ وَعِبَادَةِ مَوْلَاهُ وَالِاسْتِغْثَالِ بِمَا يُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ وَمَا يَرْضَاهُ.

وَقَوْلُهُ «وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً» قَدْ مَنَّا «أَنَّهُ ﷺ أَغْنَى ثَلَاثًا وَسِتِّينَ رَقَبَةً فَلَمْ يَمُتْ وَعِنْدَهُ مَمْلُوكٌ، وَالْأَرْضُ الَّتِي جَعَلَهَا صَدَقَةً».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ (٢٩١٥) «كَانَتْ نَخْلُ بَنِي النَّضِيرِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً أَعْطَاهُ اللَّهُ إِثْمًا فَقَالَ «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِي» [الحشر: ٧] فَاعْطَى أَكْثَرَهُمَا الْمُهَاجِرِينَ وَبَقِيَ مِنْهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي فِي أَيْدِي بَنِي فَاطِمَةَ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٩٦٧) أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَايَا بَنُو النَّضِيرِ وَخَيْرٌ وَفَذَكَ فَأَمَّا بَنُو النَّضِيرِ فَكَانَتْ حَبْسًا لِبَنَاتِهِ وَأَمَّا فَذَكَ فَكَانَتْ حَبْسًا لِأَبْنَاءِ

السَّبِيلِ وَأَمَّا خَيْرٌ فَجَزَأَتَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ قَسَمَ جُزْأً لِنَفَقَةٍ أَهْلِهِ وَمَا فَضَّلَ مِنْهُ جَعَلَهُ فِي قُرْأَةِ الْمُهَاجِرِينَ.

أَحَدُ وَصَحَّةِ الْحَاكِمِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ أَجْرِ هَذِهِ الْإِعَانَةِ لِمَنْ ذَكَرَ وَذَكَرَ هُنَا لِأَجْلِ الْمَكَاتِبِ.

١٧- عن الأمة إذا ولدت من سيدها

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْمَكَاتِبِ «فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» [البور: ٢٣].

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ [كبرى: ١٩٨/٣، ١٩٩] مِنْ حَدِيثٍ عَلَى ﷺ مَرْفُوعاً أَنَّهُ ﷺ قَالَ «فِي الْآيَةِ رُبْعُ الْكِتَابَةِ».

١٣٦٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٥) وَالْحَاكِمُ (١٩/٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

قَالَ النَّسَائِيُّ: وَالصَّوَابُ وَقْفُهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ (٣٩٧/٢) فِي رَوَايَةِ الرَّفْعِ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَفِي الرُّقَابِ» [البقرة: ١٧٧] بِإِعَانَةِ الْمَكَاتِبِ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ) إِذْ فِي مَسْنَدِهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ ضَعِيفٌ جَدًّا (وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقْفَهُ عَلَى عُمَرَ ﷺ).

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ [تيسره (١٢٩/١٠)] وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ السَّيِّدَ أَنْ يَدَعَ الرُّبْعَ لِلْمَكَاتِبِ مِنْ ثَمَنِهِ. وَهَذَا تَعْلِيمٌ مِنَ اللَّهِ وَلَيْسَ بِفَرِيضَةٍ وَلَكِنْ فِيهِ أَجْرٌ.

الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى حُرِّيَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ بَعْدَ وَفَاةِ سَيِّدِهَا وَعَلَيْهِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حَيْثُ قَالَ «وَلَا أَمَةٌ» فَإِنَّهُ ﷺ تَوَفَّى وَخَلَّفَ مَارِيَةَ الْقَيْطِيَّةَ أُمَّ إِبْرَاهِيمَ وَتَوَفَّتْ فِي أَيَّامِ عُمرٍ فَدَلَّ أَنَّهَا عَتَقَتْ بِوَفَاتِهِ ﷺ.

وَلِأَجْلِ هَذَا الْحُكْمِ ذَكَرَ الْمُسَنِّفُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْبَيْعِ.

١٨- فضل من أعان مكاتباً

١٣٦٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٧/٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨٩/٢).

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ» الْغَارِمُ الَّذِي يَلْتَزِمُ مَا ضَمَنَهُ وَتَكْتَلُّ بِهِ وَيُؤَدِّيهِ قَالَهُ فِي «النِّهَايَةِ».

(وَأَوْ مُكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» رَوَاهُ

وفي الصحيحين [البخاري (٢٨)، مسلم (٣٩)] «أَنْ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَتَقَرُّأُ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

٤٧- كتاب الأدب

١- حق المسلم على المسلم

قال عثمان: ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان، إنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار.

ويا لها من كلمات ما أجمعها للخير.

والسلام: اسم من أسماء الله تعالى فقوله: السلام عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال: الله معك والله يصحبك.

وقيل السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك.

وأقل السلام أن يقول: السلام عليكم وإن كان المسلم عليه واحداً لتأولو وملائكته.

وأكمل منه أن «يزيد ورحمة الله وبركاته» ويجزيه «السلام عليك» و«سلام عليك» بالإنفراد والتكثير.

فإن كان المسلم عليه واحداً وجب الرُّدُّ عليه عينا.

وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرُّدُّ فرض كفاية في حقهم ويأتي قريبا حديث «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلَّمَ أَخْذُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ» (البيهقي: ٤٨/٩).

وهذا هو سنة الكفاية ويشترط كون الرُّدُّ على الفور وعلى الغائب في ورقة أو رسول.

ويأتي حديث «أَنْهُ يُسَلَّمُ الرَّاجِبُ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذمي حق في رد السلام وما ذكر معه ويأتي حديث «لَا تَبْدُءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ» (٢١٦٧) ويأتي فيه الكلام.

وقوله (إذا لقيت) يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقته لكنه قد ثبت حديث «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَلِّمْ وَإِذَا قَامَ فَلْيُسَلِّمْ وَلَيْسَتْ الْأُولَى بِأَحَقَّ مِنَ الْآخِرَةِ» (احمد (٢٣٠/٢)، ابو داود (٥٢٠٨)، الرمزي (٢٧٠٦)).

فلا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُ إِذَا لَقِيتَهُ ثُمَّ الْمُرَادُ بَلْقَاؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ بَيْنَهُمَا

١٣٦٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ: إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبُهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَاَنْصَحْتَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتَهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعْتَهُ».

رواه مسلم (٢١٦٢).

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه وإذا دعاك فأجبه وإذا استنصحك فانصحه وإذا عطس فحمد الله فشمته» بالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ

«وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعْتَهُ».

وفي رواية له (٤٨٢١٦٢) «خمس» أسقط ثما عده هنا «وإذا استنصحتك فانصحه».

والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم.

والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعله إما واجبا أو مندوبا ندبا مؤكدا شبيها بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنيين فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي.

فالأولى من الست: السلام عليه عند ملاقاته لقوله: «إذا لقيته فسلم عليه».

والأمر دليل على وجوب الإتياء بالسلام.

إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الإتياء بالسلام سنة وإن رده فرض.

وفي صحيح مسلم (٥٤) مرفوعا الأمر بإنشاء السلام وأنه سبب للتحاب.

وأخرجه أيضاً أبو داود (٥٠٣٢) وغيره بإسناد صحيح. وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم» أي شانكم.

والى هذا الجواب ذهب الجمهور.

وذهب الكوفيون إلى أنه يقول: يغفر الله لنا ولكم. واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني «الأوسط» (٥٦٨٥) عن ابن مسعود.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٧٤) بلفظ: «يغفر الله لنا ولكم» وقيل: يتخير أي اللفظين وقيل: يجمع بينهما.

والى وجوب التشميت لمن ذكر ذنوبه الظاهرة وابن العربي وأنه يجب على كل سامع.

وبدل له ما أخرجه البخاري (٦٢٢٦) من حديث أبي هريرة «إذا عطس أحدكم وحيد الله كان حقاً على كل مسلم يسمعه أن يقول: يرحمك الله» وكأنه مذنب أبي داود صاحب السنن فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد «أنه كان في سفينة فسمع عاطساً على الشط فآثرى قارباً بدرهم حتى جاء إلى العاطس فشتمه ثم رجع فستل عن ذلك فقال: لعله يكون مُجاب الدعوة فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول لأهل السفينة: إن أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم انتهى.

ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله، ولم يكن يراه واجباً.

قال النووي: ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكره الحمد ليحمد فيشتمه وهو من باب النصح والأمر بالمعروف.

ومن آداب العاطس على ما أخرجه الحاكم (٢٦٤/٤) والبيهقي [دعوى الإيمان] (٩٣٥٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا عطس أحدكم فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها صوته» وأن يزيد بعد الحمد لله كلمة «رب العالمين» فإنه أخرج الطبراني «الكبير» (٤٥٣/١١) من حديث ابن عباس «إذا عطس أحدكم فقال: الحمد لله قالت الملائكة رب العالمين» فإذا قال

الافتراق لحديث أبي داود (٥٢٠٠) «وإذا لقى أحدكم صاحبه فليسلم عليه فإن حال بينهما شجرة أو جذار ثم لقى فليسلم عليه».

وقال ابن: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتماشون فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا بيناً وشمالاً فإذا التقوا من ورائها سلم بعضهم على بعض الطبراني في «الأوسط» كما في «المجموع» ٣٤/٨.

والثانية: (وإذا دعاك فاجبه) ظاهرة عموم أحقية الإجابة في كل دعوة يدعوه لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة وغيرها والأولى أن يقال: إنها في دعوة الوليمة واجبة وفيما عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يجب في الأولى دون الثانية.

والثالثة قوله (وإذا استصحبك) أي طلب منك النصيحة فانصحه دليل على وجوب نصيحة من يستصحب وعدم الغش له.

وظاهره أنه لا يجب نصيحته إلا عند طلبها والنصح بغير طلب مندوب؛ لأنه من الدلالة على الخير والمعروف.

الرابعة قوله (وإذا عطس فحمد الله فشمته) بالسین المهملة والشين المعجمة.

قال نعلب: يقال شمت العاطس وشمته: إذا دعوت له بالهتدي وحسن السمتم المستقيم.

قال: والأصل فيه السين المهملة فقلت شيئاً معجمة.

فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد.

وأما الحمد على العاطس فما في الحديث دليل على وجوبه.

وقال النووي إنه متفق على استحبابه.

وقد جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري (٦٢٢٤) من حديث أبي هريرة عنه ﷺ «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله وليقل هو: يهديكم الله ويصلح بالكم».

أَحَدَكُمْ: رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَتْ الْمَلَايِكَةُ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ. وفيه ضعف.

ويشرح أن يُشَمِّتُهُ ثلاثاً إذا كَرَّرَ العَاطِسَ ولا يَزِيدُ عَلَيْهَا لِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُشَمِّتْهُ جَلِيسُهُ فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ فَهُوَ مَرْكُومٌ وَلَا يُشَمِّتُ بَعْدَ ثَلَاثٍ».

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَاطِسِ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِمَّا رَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ.

وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العاطس ثم شرع له الحمد الذي يُشَابُّ عَلَيْهِ ثُمَّ الدُّعَاءُ بِالْخَيْرِ لِمَنْ شَمِّتَهُ بَعْدَ الدُّعَاءِ مِنْهُ لَهُ بِالْخَيْرِ.

وَلَمَّا كَانَ الْعَاطِسُ قَدْ حَصَلَ لَهُ بِالْعَاطِسِ نِعْمَةٌ وَمَنْفَعَةٌ بِخُرُوجِ الْأَجْرَةِ الْمُحْتَقِنَةِ فِي دِمَاغِهِ الَّتِي لَوْ بَقِيَتْ فِيهِ أَهْدَتْ أَدْوَاءَ عَسْرَةٍ شَرَعَ لَهُ حَمْدُ اللَّهِ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ مَعَ بَقَاءِ أَعْضَائِهِ عَلَى هَيْئَتِهَا وَالتَّيَامُمِ بَعْدَ هَذِهِ الزَّلْزَلَةِ الَّتِي هِيَ لِلْبَدَنِ كَزَلْزَلَةِ الْأَرْضِ لَهَا.

ومفهوم الحديث أنه لا يُشَمِّتُ غَيْرَ الْمُسْلِمِ كما عرفت.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٣٩) وَغَيْرُهُمَا بِإِسَانِهِ صَحِيحَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى قَالَ «كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطِسُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ يَقُولُ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِأَلْسِنَتِهِ لَكُمْ» فِيهِ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَكِنْ إِذَا حَمَدُوا اللَّهَ.

(الخامسة): قَوْلُهُ «إِذَا مَرَضَ فَعُدَّهُ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ.

وجزم البخاري بوجوبها.

قيل: يَحْتَمِلُ أَنَّهَا فَرْضٌ كَفَايَةٌ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا مَدَنِيَّةٌ.

ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب.

قال المصنف: يعني على الأعيان.

وإذا كان حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه

ومن لا يعرفه، وسواء فيه القريب وغيره، وهو عام لكل مرضي. وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود (٣١٠٢) من حديث زيد بن أرقم «قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعٍ بَغْنِي» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٤٢/١) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَقْرُودِ» (ص ١٥٨).

وظاهر العبارة ولو في أول المرض إلا أنه قد أخرج ابن ماجه (١٤٣٧) من حديث أنس «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُودُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ». وفيه راي متروك.

ومفهومه كما عرفت دال على أنه لا يُعَادُ الذَّمُّ، إلا أنه قد ثبت «أَنَّ ﷺ عَادَ خَادِمَهُ الذَّمِّيَّ وَأَسْلَمَ بِبِرْكَةِ عِيَادَتِهِ ﷺ» [البخاري (٢٥٦٥٦)].

وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الإسلام.

(السادسة) قَوْلُهُ «وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعُهُ» دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ تَشْيِيعِ جَنَازَةِ الْمُسْلِمِ مَعْرُوفاً كَانَ أَوْ غَيْرَ مَعْرُوفٍ.

٢- شكر النعمة

١٣٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٤٩٠)، مسلم (٢٩٦٣)].

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ». فَهُوَ أَجْدَرُ بِالْجَمِيعِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ فَرَأَ أَحَقُّ).

(أن لا تزدروا) تَحَقَّرُوا (نعمة الله عليكم) عِلَّةٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة.

والمراد بمن هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر إلى المتبلى بالأسقام ويتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التي هي

وفي صحيح مسلم نسبتُه إلى الأنصار:

قال المازري والقاضي عياض: والمشهور أنه كلابي ولعلهُ حليف الأنصار.

وقال «سألت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن البرِّ والإثم فقال: البرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ وَالإثمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» أخرجه مسلم.

قال النووي: قال العلماء: البرُّ يَكُونُ بمعنى الصَّلةِ وبمعنى الصدقة وبمعنى اللطف والمبرَّة وحسن الصُّحبة والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الأمور هي مجامع حُسْنِ الخلق.

وقال القاضي عياض: حُسْنُ الخلق مخالفةُ الناسِ بالجميل والبشر والتؤدُّدُ لَهُمْ والإشفاقُ عَلَيْهِمْ واخْتِمَالُهُمْ والحملُ عَنْهُمْ والصبرُ عَلَيْهِمْ في المَكَارِهِ وتركُ الكِبَرِ والاسْتِطَالَةِ عَلَيْهِمْ ومجانبةُ الغلظة والغضب والمواخذة.

وحكى فيه خلافاً هل هو غريزة أو مكتسب؟.

قال: والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالتخلُّق والاعتدالِ بغيره.

وقال الشريف في «التعريفات»: قيل: حُسْنُ الخلق هيئة راسخة تصدر عنها الأفعال الحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى إعمال فكر ورويَّة انتهى.

قيل: ويجمع حُسْنَ الخلق قولُهُ: «طَلَاةُ الْوَجْهِ وَكَمَفُ الْأَذَى» وبذلك المعروف حُسْنَ الخلق.

وقوله (والإثم ما خَالَكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ) أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه لا لوم فيه أو تركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً.

وفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردَّد في إباحته.

وفي معناه حديث «دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَّا مَا لَا يَرِيكَ» أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي (هو عبد الوهمي (٢٥١٨)، السامي (٣٢٧/٨).

أصل كل إنعام، وينظر إلى من في خلقه نقص من عَمَى أو صمم أو بكم ويتقل إلى ما هو فيه من السلامة عن تلك العاهات التي تجلب ألهم والغم، وينظر إلى ما ابتلي بالدنيا وجمع خطاياها والافتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق ويعلم أنه قد فضّل بالافتلال وأنعم عليه بقلّة تبعه الأموال في الحال والمآل.

وينظر إلى من ابتلي بالفقر المدقع أو بالدين المنقطع ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأمور وتقرُّ عينه بما أعطاه ربه.

وما من يُتَلَى في الدنيا بخير أو شرٍّ إلا ويحذ من هو أعظم منه بليّة فيستلّ به ويشكر ما هو فيه عما يرى غيره ابتلي به، وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم أنه من المفرطين.

فبالنظر الأول يشكر ما لله من النعم.

وبالنظر الثاني يستحي من مولاه ويقع باب المتاب بالناسم الندم.

فهو بالأول مسرور لنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حياة من مولاه.

وقد أخرج مسلم (٢٩٦٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ».

٣- البر والإثم

١٣٦٨- وعن النّوّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

أخرجه مسلم (٢٥٥٣).

(وعن النّوّاسِ) بفتح النون وتشديد الواو وسين المهملة.

(ابن سمعان) بفتح السين المهملة وكسرهما وبالعين المهملة.

ورد أبو سمعان الكلابي على رسول الله ﷺ وزوجه ابنته وهي التي تعودت من النبي ﷺ - سكن النّوّاس الشام وهو معدود منهم.

الْمُؤْمِنُ أَنَّهُمْ يَتَنَاجَوْنَ بِقَتْلِهِ أَوْ بِمَا يَكْرَهُ الْمُؤْمِنُ فَإِذَا رَأَى الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ خَشِيَهِمْ فَتَرَكَ طَرِيقَهُ عَلَيْهِمْ فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ النَّجْوَى فَلَمْ يَنْتَهَوْا فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾.

٤- النهي عن التاجي دون الثالث

١٣٦٩- وعن ابن مسعود ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُخْرِئُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٢٩٠)، مسلم (٢١٨٤)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(وعن ابن مسعود ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ» المتاجاة المشاورة والمسارة.

(دون الآخر حتى تختلطوا بالناس) وعلمه بقوله (من أجل أن ذلك يحزنه) من: أحزن يحزن مثل: أخرج يخرج أو من حزن يحزن بضم الزاي (متفق عليه واللفظ لمسلم).

فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهما ثالث إلا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لأنهم نصروا عليها وهي أنه يحزنه انفرادهم وإيهام أنه ممن لا يؤهل للسرا أو يؤهمه أن الحوض من أجله.

ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهى عن انفراد اثنين بالمناجاة لنقد العلة.

وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر.

والله ذهب ابن عمر ومالك وجمهور العلماء.

وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه.

وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن التاجي كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾ [المجادلة: ٨] قَالَ: هُمُ الْيَهُودُ.

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قَالَ: «كَانَ يَتَنَاجَى الْيَهُودُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مُوَادَعَةً فَكَانُوا إِذَا مَرَّ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَلَسُوا يَتَنَاجَوْنَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَطْلُبَ

٥- لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه

١٣٧٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَقْسَحُوا وَتَوَسَّعُوا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٢٦٩)، مسلم (٢١٧٧)].

ولفظ مسلم: «لا يقيم» بصيغة النهي مؤكداً للفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به المصنف في معنى النهي.

وظاهره التحريم فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيمه منه.

إلا أنه قد أفاد حديث «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

أخرجه مسلم (٢١٧٩) أنه إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصل أو غيره ثم فارقه لأي حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه.

ولل هذا ذهب النهادية والشافعية وقالوا: لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو لا فإنه أحق به.

قالوا: وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها.

والحديث يشمل من قعد في موضع مخصوص ليتجارة أو حرفة أو غيرها.

قالوا: وكذلك من اعتاد في المسجد علماً يدرس فيه فهو

أَحَقُّ بِهِ. قَالَ الْمَهْدِيُّ: إِلَى الْعَشِيِّ.
وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: إِلَى الْأَبَدِ مَا لَمْ يُضْرَبْ.

وَأَمَّا إِذَا قَامَ الْقَاعِدُ مِنْ مَحَلِّهِ لِغَيْرِهِ فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ جَوَازُهُ
وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ لَهُ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ لَا
يَقْعُدُ فِيهِ [م] (٢١٧٧) (٢٩).

وَحَمَلَ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَهُ تَوَرُّعًا لِحَوَازِ أَنَّهُ قَامَ لَهُ حَيَاءٌ مِنْ غَيْرِ
طَبِيعَةِ نَفْسِهِ.

٦- اللعق بعد الطعام

١٣٧١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى
يُلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٥٦)، مسلم (٢٠٣١) (١٢٩)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يُلْعَقَهَا» بِنَفْسِهِ
(يُلْعَقُهَا) غَيْرُهُ.

الْأَوَّلُ يَفْتَحُ حُرُوفَ الْمَضَارِعَةِ مِنْ: لَعَقَ وَالثَّانِي بِضَمِّهِ مِنْ
الْعَقَ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَعْيِينِ غَسْلِ الْيَدِ مِنَ الطَّعَامِ وَأَنَّهُ
يُجْزَى مَسْحُهَا.

وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجِبُ لَعَقَ الْيَدِ أَوْ الْعَاقِفَا الْغَيْرَ وَعَلَّلَهُ
فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِيهِ الْبَرَكَةُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
(٢٠٣٣) أَنَّهُ ﷺ: «أَمَرَ بِلَعَقِ الْأَصَابِعِ وَالصُّحُفَةِ وَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا
تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ الْبَرَكَةَ».

وَكَذَلِكَ «أَمَرَ ﷺ بِالْوَقَاطِ اللَّقْمَةِ وَمَسْحِهَا وَأَكْلِهَا» كَمَا فِي
رَوَايَةِ مُسْلِمٍ أَيْضًا (٢٠٣٣) بِلَفْظٍ «إِذَا وَقَعَتْ لَقْمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيُطِطْ
مَا كَانَ بَهَا مِنْ أَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ».

وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنَ اللَّعَقِ وَالْإِعَاقِ وَلَعَقِ الصُّحُفَةِ وَأَكْلِ مَا
يَسْقُطُ ظَاهِرُ الْأَوَامِرِ وَجُوبُهَا وَإِلَى هَذَا دَعَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ
وَقَالَ: إِنَّهَا فَرَضٌ.

وَالْبَرَكَةُ هِيَ النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ وَثُبُوتُ الْخَيْرِ. وَالْمَرَادُ هُنَا مَا
يَحْصُلُ بِهِ التَّنْذِيَةُ وَتَسْلَمُ عَاقِبَتُهُ مِنْ أَذَى وَيَقْوَى عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ
وغير ذلك.

وَهَذِهِ الْبَرَكَةُ قَدْ تَكُونُ فِي لَعَقِ يَدَيْهِ أَوْ لَعَقِ الصُّحُفَةِ أَوْ
أَكْلِ مَا يَسْقُطُ مِنْ لَقْمَةٍ وَإِنْ كَانَ عُلِّلَ أَكْلُ السَّاقِطِ بِأَنَّهُ لَا
يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ.

وَالْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ «يَدَهُ» هُوَ أَصَابِعُ يَدَيْهِ الثَّلَاثُ كَمَا وَرَدَ [م]
(٢٠٣٢) «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَلَا يَزِيدُ الرَّابِعَةَ
وَالْخَامِسَةَ إِلَّا إِذَا أَحْتَاجَهَا بِأَنَّهُ يَكُونُ الطَّعَامُ غَيْرَ مُشْتَدٍّ وَتَحَوُّهُ».

وَقَدْ أَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ أَكَلَ
بِخَمْسٍ» وَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَلَيْهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْعَاقِ الْغَيْرِ أَصَابِعُهُ مِنْ زَوْجَةِ
وَعَادِمِ وَوَلَدِهِ وَغَيْرِهِمْ فَإِنْ تَنَجَّسَتِ اللَّقْمَةُ السَّاقِطَةُ فَيُزِيلُ مَا فِيهَا
مِنْ نَجَاسَةٍ إِنْ امْتَكَنَ وَإِلَّا أَطْعَمَهَا حَيَوَانًا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ
كَمَا ذَكَرَهُ التَّوْرِيُّ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِطْعَامِ الْمُتَنَجِّسِ وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ
الْأُمَّةِ خَلْفًا عَنْ مَلْفِهِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

٧- من يتدلى بالسلام أولاً

١٣٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى
الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٣١)، مسلم (٢١٦٠)].

وَلِي رَوَايَةُ لِإِسْلَمٍ (٢١٦٠) وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ
الصَّغِيرُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ. وَلِي رَوَايَةُ لِمُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي) بَلْ هُوَ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٢٣٢).

وَقَالَ الْمَصْنَفُ إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ تَسْلِيمُ الصَّغِيرِ عَلَى الْكَثِيرِ فِي
«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فَيَشْكُلُ جَمْعُ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ.
وظَاهِرُ الْأَمْرِ الرَّجُوبُ.

وقال المازري: إنه للبدء قال: فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة. (قلت) والأصل في الأمر الوجوب وكأنه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البدء بالسلام.

والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير. قال ابن بطال عن المهلب: وإنما شرع للصغير أن يتدبّر الكبير لأجل حق الكبير؛ ولأنه أمر بتوقيره والتواضع له. ولو تعارض الصغير المعنوي والحسي كأنه يكون الأصغر أعلم مثلاً.

قال المصنف: لم أر فيه نقلاً والذي يظهر اختيار السنن؛ لأن الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز. وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد.

قال المازري: لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما إذا كان راكباً فإذا ابتداء بالسلام آمن منه ونسب إليه؛ أو لأن التصرف في الحاجات امتنعاً فصار للقاعدة مزية فامر المار بالابتداء أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثيرهم فسقط البدء عنه للمشقة عليه.

وفي شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير. وذلك لفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدؤوا لحيف على الواحد الزهو فاحتيط له فلو جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير:

قال المصنف: لم أر فيه نصاً. واعتبر النووي المروى فقال: الوارد يبدأ سواء كان صغيراً أو كبيراً.

وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله وخرج به عن العرف.

وفي شرعية ابتداء الركاب على المشي، وذلك؛ لأن للركاب مزية على المشي فموضع المشي بأن يبدأ الركاب بالسلام احتياطاً على الركاب من الزهو لو حاز الفضيلتين.

١٣٧٣- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ».

رواه أحمد [لم يخرج] وأبو يعقوب (٤٨/٩). فيه أنه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداءً وراداً. قال النووي: يستثنى من عموم ابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلا أو في الحمام أو نائماً أو

وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٩٢) بسند صحيح من حديث جابر «الماشيان إذا اجتمعوا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل». وأخرج الطبراني في «المعجم» (٣٠٠/١) بسند صحيح عن الأغر المزني قال: قال لي أبو بكر: لا يسبقك أحد بالسلام. وأخرج الترمذي (٢٦٩٤) من حديث أبي أمامة مرفوعاً «إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام»؛ وقال: حسن.

وأخرج الطبراني (كما في «مجمع الزوائد» ٣٧/٨) في حديث «قلنا يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام قال: أطوعكم لله تعالى».

فإن قيل: هل يحسن أن نقول: رُدَّ السلام فإنه واجب؟
قيل: نعم فإنه من الأمر المعروف والنهي عن المنكر فيجب فإِنْ
لَمْ يَجِبْ حَسَنُ أَنْ يُحْلَلَهُ مِنْ حَقِّ الرُّدِّ.

٩- لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام

١٣٧٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا
لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصْتِقَائِهِمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٦٧).

ذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
بِالسَّلَامِ.

وَهُوَ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ إِذْ أَصْلُ النَّهْيِ لِلتَّحْرِيمِ.

وَحَكِي عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ الْابْتِدَاءُ لَهُمْ بِالسَّلَامِ.
وَلَكِنْ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ.

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ جَمَاعَةٍ جَوَّازَ ذَلِكَ لِمَكِينٍ
لِلضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ.

وَبِهِ قَالَ عُلُقَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ يَقُولُ: إِنْ سَلَّمَ عَلَى ذِمِّي ظَنَّهُ مُسْلِمًا
ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّهُ يَهُودِيٌّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَهُ: رُدِّ عَلَيَّ سَلَامِي.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَالْغَرَضُ مِنْهُ أَنْ
يُوحِشَهُ وَيُظْهِرَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَلْفَةٌ.

وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ
العربي.

فَإِنْ ابْتَدَأَ الذِّمِّيُّ مُسْلِمًا بِالسَّلَامِ فَفِي الصَّحِيحِينَ وَالْبَغَايِ
(٦٢٥٨)، مُسْلِمٌ (٢١٦٣) عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ
الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

وَفِي صَحِيحِ الْبَغَايِ (٦٢٥٧)، مُسْلِمٌ (٢١٦٤) عَنْ
ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ فَإِنَّمَا

نَاعَسُوا أَوْ مُصَلَّيًّا أَوْ مُؤَدَّنًا مَا دَامَ مُتَلَبِّسًا بِشَيْءٍ عَمَّا ذُكِرَ، إِلَّا أَنْ
السَّلَامَ عَلَى مَنْ كَانَ فِي الْحِمَامِ إِنَّمَا كَرِهَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لِزَارٌ
وَالْأَفْلَاكِ كَرَاهَةً.

وَأَمَّا السَّلَامُ حَالِ الْخَطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيُكْرَهُ لِلأَمْرِ
بِالْإِنْتِصَاتِ فَلَوْ سَلَّمَ لَمْ يَجِبِ الرُّدُّ عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ: الْإِنْتِصَاتُ
وَاجِبٌ وَيَجِبُ عِنْدَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُنَّةٌ، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ لَا يَنْبَغِي
أَنْ يَرُدَّ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا الْمُسْتَنْفَلُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَقَالَ الْوَاحِدِيُّ: الْأَوَّلَى تَرَكُ
السَّلَامَ عَلَيْهِ فَإِنْ سَلَّمَ كَفَاهُ الرُّدُّ بِالْإِشَارَةِ وَإِنْ رَدَّ لَفْظًا اسْتَأْنَفَ
الْاسْتِغَاذَةَ وَقَرَأَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُسْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ
وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرُّدُّ.

وَيُنْدَبُ السَّلَامُ عَلَى مَنْ دَخَلَ بَيْتًا لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: «فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» (الْبُورَةِ)
[٦١].

وَأَخْرَجَ الْبَغَايِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٣١٠)، وَابْنُ شَيْبَةَ
(٢٥٦/٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: يُسْتَحَبُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ
فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [هُوَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ»
(١٨/١٧٤)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

فَإِنْ ظَنَّ الْمَارُ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْقَاعِدِ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ
يَتَرَكُّ ظَنَّهُ وَيَسَلِّمُ فَلَعَلَّ ظَنَّهُ يُخْطِئُ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِ سَلَامُهُ
رَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا يَسَلِّمُ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
يَكُونُ سَبًّا لِتَأْتِيهِمُ الْآخِرُ فَهَوَّ كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَاتِ
الْشَّرْعِيَّةَ لَا تَتَرَكُّ بِمَثَلِ هَذَا، ذَكَرَ مَعْنَاهُ النَّوَوِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسَلَّمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَوَرُّطٌ
لِلْمُسْلِمِ فِي الْمَعْصِيَةِ أَشَدُّ مِنْ مَصْلَحَةِ السَّلَامِ عَلَيْهِ؛ وَامْتِنَانٌ حَدِيثُ
الْأَمْرِ بِالْإِنْفَاءِ يَحْصُلُ مَعَ غَيْرِ هَذَا.

يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكَ فَقُلْ وَعَلَيْكَ.

وإلى هذه الرواية - بإيجاب الواو - ذهب طائفة من العلماء.

واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي التشريك وقد قدّمنا ذلك. وما ثبت به النصّ أولى بالاتباع.

وقال الخطابي: عاتمة الحدّثين يروون هذا الحرف «وعليكم» بالواو.

وكان ابن عيّنة يرويه بغير الواو.

وقال الخطابي: وهذا هو الصواب.

(قلت) وحيث ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان.

وفي قوله: «فقولوا: وعليك» ما يدلّ على إيجاب الجواب عليهم في السلام.

والله ذهب عاتمة العلماء.

ويروى عن آخرين أنّه لا يردّ عليهم.

والحديث يدفع ما قالوه:

وفي قوله (فاضطروهم إلى اضيقه) دليل على وجوب ردّهم عن وسط الطرقات إلى اضيقها. وتقدّم فيه الكلام.

١٠ - تشميت العاطس

١٣٧٥ - وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ لَهُ: يَهْدِيكَمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِأَلْكُمْ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢٤).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي ﷺ) قال «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل له أخوه: يرحمك الله، وإذا قال: يرحمك الله، فليقل له: يهديكم الله ويصلح بالكم». أخرجه البخاري

تقدّم فيه الكلام ولو أتى به المصنّف بعد أوّل حديث في الباب لكان الصواب:

١١ - النهي عن الشرب قائماً

١٣٧٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِماً».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢٦).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال: قال رسول الله ﷺ): «لا يشربن أحدكم قائماً». أخرجه مسلم، وتماؤه «فمن نسي فليستغفر» من القي.

وأخرجه أحمد (٣٠١/٣) من وجوه آخر عن أبي هريرة «أنّه رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: مَهْ فقال: لِمَهْ؟ فقال «أيسرك أن يشرب معك الهر؟» قال لا. قال «قد شرب معك من هو شر منه الشيطان».

وله روى لا يعرف وثقة يحيى بن معين.

والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً؛ لأنّه الأصل في النهي وإليه ذهب ابن حزم.

وذهب الجمهور إلى أنّه خلاف الأولى.

وآخرون إلى أنّه مكروه، كأنهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم (٢٠٢٧) من حديث ابن عباس «سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم».

وفي صحيح البخاري (٥٦١٥) «أن علياً رضي الله عنه شرب قائماً. وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت» فيكون فعله ﷺ بيانا لكون النهي ليس للتحريم.

وأما قوله «فليستغفر» فإنه نقل اتفاق العلماء على أنّه ليس على من شرب قائماً أن يستغفر، وكأنهم حملوا الأمر أيضاً على التنبه.

١٢ - الانتعال باليمين والنزع بالشمال

١٣٧٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ

للاستحياب.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، وَلْتَكُنِ الْيَمْنَى أَوْ لَهَا تَعْلٌ وَآخِرُهُمَا تَنْزَعٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٥٦)، مسلم (٢٠٩٧)].

١٣- النهي عن المشي في نعل واحدة

١٣٧٨- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَلْيَنْعِلْهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيَخْلَعْهُمَا جَمِيعًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٥٥)، مسلم (٢٠٩٧)].

(وعنه) إِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَلْيَنْعِلْهُمَا» بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنْ: اتَّعَلَّ كَمَا ضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ وَضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ لِلرُّجُلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهَا ذِكْرٌ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا مِنَ النَّعْلِ.

(جميعاً أو ليخلعهما) إِي التَّعْلَيْنِ وَفِي رَوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ (٥٨٥٥) «أَوْ لِيُخْلَعُهُمَا جَمِيعًا». وَهُوَ لِلْقَدَمَيْنِ (جَمِيعًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ عَنِ الْمَشْيِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.

وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى الْكَرَاهَةِ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا الْقَرِينَةَ حَدِيثَ التِّرْمِذِيِّ (١٧٧٧) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «رَأَيْتُمَا انْقَطَعَ شَيْعُ نَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَشَى فِي النَّعْلِ الرَّاحِدَةِ حَتَّى يَصْلِحَهَا».

إِلَّا أَنَّهُ رَجَّحَ الْبُخَارِيُّ وَقَفَّ [العلل الكبير] للوهمي (٢٩٣) [[.

وَقَدْ ذَكَرَ رَزِينٌ عَنْهَا قَالَتْ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَعَلُّ قَائِمًا وَيَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ».

وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ النَّهْيِ.

فَقَالَ قَوْمٌ: عَلَّتُهُ أَنَّ النَّعَالَ شَرَعَتْ لِقَايَةِ الرَّجُلِ عَمَّا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَوْكٍ وَنَحْوِهِ فَإِذَا انْفَرَدَتْ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ احْتَاجَ الْمَاشِي أَنْ يَتَوَقَّى لِإِحْدَى رَجُلَيْهِ مَا لَا يَتَوَقَّى لِلْأُخْرَى فَيَخْرُجُ لِلذَّكَاءِ عَنْ سَجِيَّةٍ مَشِيَّتِهِ وَلَا يَأْمَنُ مَعَ ذَلِكَ الْعَثَارَ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا مَشِيَةُ الشَّيْطَانِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْكَرَاهَةُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الشُّهُورَةِ فِي الْمَلَابِسِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ (٢٠٩٨) «إِذَا انْقَطَعَ شَيْعُ أَحَدِكُمْ

(وعنه) إِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ وَإِذَا نَزَعَ أَيْ نَعْلَهُ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ. وَلْتَكُنِ الْيَمِينُ أَوْ لَهَا تَعْلٌ وَآخِرُهُمَا تَنْزَعٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ إِلَى قَوْلِهِ «بِالشَّمَالِ».

وَأَخْرَجَ بَاقِيَةُ مَالِكٌ [الموطأ] (٥٧١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٧٩) وَابُو دَاوُدَ (٤١٣٩).

ظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوَجُوبُ.

وَلَكِنَّهُ ادَّعَى الْقَاضِي عِيَّاضُ الْإِجَاعَ عَلَى أَنَّهُ لِلِاسْتِحْيَابِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْبِدَاءُ بِالْيَمِينِ مَشْرُوعَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِفَضْلِ الْيَمِينِ حَسًّا فِي الْقُوَّةِ وَشُرْعًا فِي التَّدْبِيرِ فِي تَقْدِيمِهَا.

قَالَ الْخَلِيبِيُّ: إِنَّمَا يَبْدَأُ بِالشَّمَالِ عِنْدَ الْخَلْعِ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ كَرَامَةً؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةُ الْبَدَنِ فَلَمَّا كَانَتْ الْيَمِينُ أَكْرَمَ مِنَ الْيَسْرَى بُدِئَ بِهَا فِي اللَّبْسِ وَاخْتَرَتْ فِي النَّزْعِ لِتَكُونَ الْكَرَامَةُ لَهَا أَدْوَمَ وَحَصْنُهَا مِنْهَا أَكْثَرَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: مَنْ بَدَأَ فِي الْإِتِّعَالِ بِالْيَسْرَى أَسَاءَ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَلَكِنْ لَا يَجْرُمُ عَلَيْهِ لَيْسَ نَعْلِيهِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَنْبَغِي أَنْ تَنْزَعَ النَّعْلَ مِنَ الْيَسْرَى وَيَبْدَأَ بِالْيَمِينِ.

وَلَعَلَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ الْخَلْعُ إِذَا بَدَأَ بِالْيَسْرَى ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ لِبُسْهُمَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَشْرُوعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَاتَ عَمَلُهُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْيَابِ الْإِتِّعَالِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ» وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٩٦) «اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا اتَّعَلَّ» إِي يُشَبِّهُ الرَّاكِبَ فِي خُفِّهِ الْمَشَقَّةَ وَقَلَّةِ النَّصَبِ وَسَلَامَةِ الرَّجُلِ مِنْ أَذَى الطَّرِيقِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِذَا لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْإِجَابِ فَهُوَ

بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة. والمراد جرّ الثوب على الأرض وهو الذي يدلّ أنّه حديث البخاري (٥٧٨٧) «ما أسفل من الكعنين من الإزار في النار».

وتقييد الحديث بالخيلاء دالّ بمفهوميّه أنّه لا يكون من جرّة غير خيلاء داخلًا في الوعيد.

وقد صرح به ما أخرجه البخاري (٥٧٨٤) وأبو داود (٤٠٨٥) والنسائي (٢٠٨/٨) أنّه «قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث: إن إزارِي يسترني إلا أن أتأهذه فقال له رسول الله ﷺ: «إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ يَفْعَلُهُ خِيَلًا».

وهو دليل على اغتيال المفاهيم من هذا النوع.

وقال ابن عبد البر: إن جرّة لغبر الخيلاء مذموم.

وقال النووي: أنّه مكروه وهذا نص الشافعي.

وقد صرحته السنة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق كما أخرجه الترمذي [الشمال] (١٢٠) والنسائي [الكبرى] كما في [تحفة الأشراف] (٩٧٤٤) عن عبيد بن خالد قال: «كنت أمشي وعليّ برد أجرة فقال لي رجل: أرفع ثوبك فإنه أبغى وأتقى فتظرت فإذا هو النبي ﷺ فقللت: إنما هي بردة ملحاء فقال: ما لك في أسورة؟ قال: فتظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقه».

وأما ما هو دون ذلك فإنه لا حرج على فاعله إلى الكعنين وما دون الكعنين فهو حرام إن كان للخيلاء.

وإن كان لغبرها فقال النووي وغيره: أنّه مكروه.

وقد يُنتج أن يقال: إن كان الثوب على قدر لابسِهِ لَكِنَّهُ يَسِيلُهُ فَإِنْ كَانَ لَا عَنْ قَصْدٍ كَالَّذِي وَقَعَ لِأَبِي بَكْرٍ فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْوَعِيدِ، وَإِنْ كَانَ الثَّوبُ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ لَابِسِهِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ جِهَةِ الْإِسْرَافِ مُحَرَّمٌ لِأَجْلِهِ، وَلِأَجْلِ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ، وَلِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ النِّجَاسَةُ.

وقال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه فيقول: لا أجره خيلاء؛ لأنّ النهي قد تناوله لفظاً، ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه إذا صار حكمه أن يقول: لا أشته؛ لأنّ تلك العلة ليست في: فإنها دعوى غير مسلمة بل إطلاة

فلا يمتش في ثوب واحد حتى يصلحها».

وتقدّم ما يمارضه من حديث عائشة فيحمل على التدب.

وقد ألحق بالثعلين كل لباس شفع كالخفين.

وقد أخرجه ابن ماجّة (٣١١٧) من حديث أبي هريرة «لا يمتش أحدكم في ثوب واحد ولا خف واحد».

وهو عند مسلم (٢٠٩٩) من حديث جابر.

وعند أحمد (٤٢/٣) من حديث أبي سعيد.

وعند الطبراني [الكبير] (٢٣/١٢) من حديث ابن عباس.

وقال الخطابي: وكذا إخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى والارتداء على أحد المتكئين دون الآخر.

(قلت) ولا يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى يلحق بالأصل فالأولى الاقتصار على محل النص والله أعلم.

١٤- النهي عن جرّ الثوب خيلاء

١٣٧٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا».

متفق عليه [بخاري (٥٧٩١)، مسلم (٢٠٨٥)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا» بضمّ الخاء المعجمة والمد: البطر والكبر [متفق عليه].

فسرّني نظر الله بنفي رحمته إليه أي لا يرحم الله من جرّ ثوبه خيلاء سواء كان من النساء أو الرجال.

وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث منه ﷺ: «كَيفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيوَلِهِنَّ؟» فَقَالَ ﷺ: «يَزِدْنَ فِيهِ شَيْبًا» قَالَتْ: إِذَا تَنَكَّشْنَ أَفَدَاهُنَّ قَالَ «فِي رَحِيَّتِهِ ذِرَاعًا لَا يَزِدْنَ عَلَيْهِ».

أخرجه النسائي (٢٠٩/٨) والترمذي (١٧٣١). والمراد

ذيله دالة على تكبره انتهى.

وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الحيلة ولو لم يقصده اللابس.

وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه «إياك وجر الإزار فإن جر الإزار من المخيلة».

وقد أخرج الطبراني «الكبير» (٢٧٧/٨) من حديث أبي أمامة وفي قصته لعمر بن زُرارة الأنصاري «إن الله لا يحب المسبل».

والقصة أن «أبا أمامة قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زُرارة الأنصاري في خلق إزار ورداء قد أسبل فجعل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول: «عبدك وابن عبدك وأمتك» حتى سمعها عمرو فقال: يا رسول الله إني حمن الساقين فقال: «يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه إن الله لا يحب المسبل».

وأخرجه الطبراني عن عمرو بن زُرارة وفيه «وضرب رسول الله ﷺ أربع أصابع تحت ركبتي عمرو وقال: «يا عمرو وهذا موضع الإزار» ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال: «يا عمرو وهذا موضع الإزار» الحديث. ورجاله ثقات.

وحكم غير الثوب والإزار حكمهما.

وكذلك لما سأل شعبة محارب بن دثار قال شعبة: أذكر الإزار؟ قال: ما خص إزاراً ولا قميصاً.

ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره.

وأخرج أهل السنن إلا الترمذي «أبو داود» (٤٠٩٤)، النسائي

«كبرى» كما في «غفة الأشواف» (٦٧٦٨)، ابن ماجه (٣٥٧٦) عن ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة. من جر منها شيئاً خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة».

في إسناده عبد العزيز بن أبي رزاف وفيه مقال.

قال ابن بطال: وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائدة على ما جرت به العادة.

وأخرج النسائي (٢١١/٨) من حديث عمرو بن أمية أن «النبي ﷺ أرخى طرف عمامته بين كفييه».

وكذلك تطويل أكمام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبالاً مُحَرَّمًا.

وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة.

(قلت) وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة.

١٥- الأكل باليمين

١٣٨٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢٠).

(وعنه) أي ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه علله بأنه فعل الشيطان وخلقته؛ والمسلم مأمور بتجنب طريق أهل الفسق فضلاً عن الشيطان.

ودفع الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لا أنه بالشمال مُحَرَّمٌ وقد زاد نافع: الأخذ والإعطاء.

١٦- النهي عن الإسراف والخيلاء

١٣٨١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ، وَاشْرَبْ، وَانْبَسْ، وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (هو عبد النسائي (٧٩/٥)، ابن ماجه (٣٦٠٥))

وَأَحْمَدُ (١٨١/٢)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ [كتاب اللباس، باب (١)].

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلْ وَاشْرَبْ وَانْسَ وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرْفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ» بالخاء المعجمة ومثناة تحتيّة وزنٌ عظيم: التَّكْبِيرُ.

(أخرجه أبو داود وأحمد وعلّقهُ البخاري).

دلّ على تحريم الإسراف في المأكّل والمشرب والملبس والتصدّق.

وحقيقة الإسراف: مُجاوِزةُ الحدِّ في كُلِّ فعلٍ أو قولٍ وهُوَ في الإنفاقِ أَشْهَرُ.

والحديث مأخوذ من قوله تعالى: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا» [الأعراف: ٣١] وفيه تحريم الخيلاء والكِبَرِ.

قال عبد اللطيف البغدادي: هذا الحديث جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه.

وفيهِ مصالحُ النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإنَّ السُّرْفَ في كُلِّ شيءٍ مُضِرٌّ بالجسد ومُضِرٌّ بالمعيشة ويؤدِّي إلى الإِتْلَافِ فيضِرُّ بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أَكْثَرِ الأحوال.

والمخيلةُ تضرُّ بالنفس حيث تُكْسِبُهَا المُجِبُّ، وتُضَرُّ بالآخرة حيث تُكْسِبُ الإِثْمَ، وبالدُّنيا حيث تُكْسِبُ المَقْتَ من النَّاسِ.

وقد علّق البخاري عن ابن عباس «كُلْ مَا شِئْتَ وَاشْرَبْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَتْكَ اسْتِثْنَانِ سَرْفٍ وَمَخِيلَةٍ» [كتاب اللباس، باب

[(١)].

السوء» وفي سننوه ضعف:

قال ابن التين: ظاهر الحديث أي - حديث البخاري - معارض لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

قال: والجمع بينهما من وجهين

أحدهما: أن الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة وعمارته وقبوه بما ينفعه في الآخرة وصيانته عن تضييعه في غير ذلك، ومثل هذا ما جاء: أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته بالنسبة إلى أعمار من مضى من الأمم فاعطاه الله ليلة القدر (الموطأ: ١٥).

وحاصله أن صلة الرحم تكون سبباً للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجميل فكانه لم يمض.

ومن جملة ما يحصل له من التوفيق: للعلم الذي يتفتح به من بعده بتأليفه ومحروبه والصدقة الجارية عليه، والخلف الصالح.

وثانيهما: أن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكّل بالعمر، والذي في الآية بالنسبة إلى علم الله كان يُقال للملك في علمه أنه يصل أو يقطع فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر والذي يُقال مثلاً: إن عمر فلان مائة إن وصل رحمه، وإن قطعها فسيكون وقد سبق مثلاً في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص، وإلى الإشارة بقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] والمحو والإثبات بالنسبة إلى ما في علم الملك وما في أم الكتاب؛ وأما الذي في علم الله فلا محو فيه البتة.

ويقال له: القضاء المبرم ويقال للأول: القضاء المعلق.

والوجه الأول البين فإن الأثر ما يتبع الشيء فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقلو المذكور ووجهه الطي.

وأشار إليه في «الفائق».

ويؤيده ما أخرج الطبراني في الصغير (كما في «الفتح»

٤٨- كتاب البر والصلة

البر: - بكسر الموحدة - هو التوسع في فعل الخير.

والبر - بفتحها -: المتوسع في الخيرات وهو من صفات الله تعالى.

والصلة - بكسر الصاد المهملة - مصدر وصله وصلته كوعده عده.

في «النهاية»: تكرر في الحديث ذكر صلة الأرحام وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم وكذلك إن بدوا وأساؤوا. وضد ذلك قطيعة الرحم. انتهى.

١- صلة الرحم تزيد في الرزق

١٣٨٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

أخرجه البخاري (٥٩٨٥).

(عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ أَيْ يَبْسَطُ اللَّهُ (لَهُ فِي رِزْقِهِ) أَيْ يُوسَّعَ لَهُ فِيهِ.

(وَأَنْ يُنْسَأَ) مَثْلُهُ فِي ضَبْطِهِ. بِالسُّنَنِ الْمَهْمَلَةِ مُخَفَّفَةٌ أَيْ: يُؤَخَّرُ لَهُ.

(فِي أَثَرِهِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمَثَلَةُ فَرَأَى أَيْ أَجْلِهِ (فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ) وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٧٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ مَثَرَةٌ فِي الْمَالِ مَنَسَأَةٌ فِي الْأَجْلِ».

وأخرج أحمد (١٥٩/٦) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «صِلَةُ الرَّحِمِ وَحُسْنُ الْجَوَارِ يُعْمَرَانِ الدِّبَارَ وَيَزِيدَانِ فِي الْأَعْمَارِ».

وأخرج أبو يعلى (٤١٠٤) من حديث أنس مرفوعاً «إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصِلَةَ الرَّحِمِ يَزِيدُ اللَّهُ بِهِمَا فِي الْعُمْرِ وَيَذْفَعُ بِهِمَا مِيتَةً

صلتها.

فقبل: هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما بحيث لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر.

فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام ولا أولاد الأخوال.

واختج هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح لما يؤدي إليه من التقاطع.

وقيل: هو من كان متصلاً بميراث.

ويدل عليه قوله ﷺ «ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» [م (٢٥٤٨)].

وقيل: من كان بينه وبين الآخر قرابة سواء كان يرثه أو لا.

ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض: درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة فمنها واجب ومنها مستحب فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غائتها لم يُسم قاطعاً ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له: لم يُسم واصلاً.

وقال القرطبي: الرحم التي توصل الرحم عامة وخاصة.

فالعامة: رحم الدين، وتجب صلتها بالتوادد والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة.

والرحم الخاصة: تريد بالشفقة على القريب وتقدير حاله والتعاطف عن زليته.

وقال ابن أبي جرة: المعنى الجامع: إيصال ما أمكن من الخير ودفن ما أمكن من الشر بحسب الطاقة، وهذا في حق المؤمنين.

وأما الكفار والفاسق فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة.

واختلف العلماء أيضاً بأي شيء تحصل القطيعة للرحم.

فقال الزين العراقي: تكون بالإساءة إلى الرحم.

وقال غيره: تكون بترك الإحسان؛ لأن الأحاديث أمره بالصلة تأتية عن القطيعة فلا واسطة بينهما، والصلة نوع من الإحسان كما فسرها بذلك غير واحد، والقطيعة ضلعاً وهي

زيادة في عمره قال تعالى: «فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ» [الأعراف: ٣٤] ولكين الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعو له من بعده» وأخرجته في الكبير مرفوعاً من طريق أخرى.

وجزم ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر: نفى الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله.

قال غيره: في أعم من ذلك وفي عليه ورزقه.

ولابن القيم في كتاب «الداء والدواء» كلام يقضي بأن مدة حياة العبد وعمره هي مهتما كان قلبه مقبلاً على الله ذاكراً له مطيعاً غير عاصٍ فلهذا هي عمره وحياته، ومتى عرض القلب عن الله تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياة عمره.

فعلى هذا معنى أنه (يُسأ له في أجله) أي يُعمر الله قلبه بذكره وأوقاته بطاعته وبآتي تحقيق صلة الرحم في:

٢ - جزاء قاطع الرحم

١٣٨٣ - وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» يَعْنِي قَاطِعَ رَحِمٍ.

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٩٨٤)، مسلم (٢٥٥٦)].

وأخرج أبو داود (٤٩٠٢) من حديث أبي بكره يرفعه «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعْجَلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا آخَرَ اللَّهُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ قُطْعَةِ الرَّحِمِ».

وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٧) من حديث أبي هريرة يرفعه «إِنْ أَعْمَلَ إِنْسِي تَعْرِضَ عَنِّيَةِ الْخَيْسِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَلَا يُقْبَلُ عَمَلُ قَاطِعٍ رَحِمٍ».

وأخرج (ص ٢٧) فيه من حديث ابن أبي أوفى «إِنَّ الرُّحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعٌ رَحِمٍ».

وأخرج الطبراني (كما في «المجمع» (١٥١/٨) من حديث ابن مسعود «إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ مُعَلَّقةٌ دُونَ قَاطِعِ الرَّحِمِ».

واعلم أنه اختلف العلماء في حد الرحم التي تحسب

ترك الإحسان.

محرّم عقوقه.

وضابطُ العقوقِ المحرم كما نُقل خلاصته عن البلقيني وهو أن يحصل من الولد للأبوين أو أحدهما إيذاء ليس بالهين عوقاً فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهْي فخالفتُهما بما لا يُعدّ في العرف مخالفةً عوقاً فلا يكون ذلك عوقاً، وكذلك لو كان مثلاً على الأبوين دينٌ للولد أو حق شرعي فرافقه إلى الحاكم فلا يكون ذلك عوقاً كما «وقّع من بغض أولاد الصّحابة شيكاًة الأب إلى النبي ﷺ في احتياجه لماله فلم يعدّ النبي ﷺ شيكاًة عوقاً».

(قلت في هذا تأمل فإن قوله ﷺ «أنت ومالك لأبيك» [٣٥٣٠]، ج٢ (٢٢٩٢)).

دليل على نهْي عن منع أبيه عن ماله وعن شيكاته.

ثم قال صاحب الضابط: فعلى هذا، العقوق أن يؤدي الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبويه كان محرماً من جملة الصغار فيكون في حق الأبوين كبيرة، أو مخالفة الأمر أو النهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من قوّة نفسه أو غضب حتى أعضائه في غير الجهاد الواجب عليه، أو مخالفتها في سفر يشقّ عليهما وليس بفرض على الولد أو في غيب طويلاً فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب، أو ترك تعظيم الوالدين، فإنه لو قدّم عليه أحدهما ولم يقم إليه أو قطّب في وجهه فإن هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الأبوين.

قوله «وَأَذِ الْبَنَاتِ» بسكون الهمزة وهو دفس البنات حيث وهو محرّم وخص البنات؛ لأنّه الواقع من العرب فإنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهية لهنّ.

يقال: أوّل من فعله قيس بن عاصم التيمي. وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقاً خشية الفاقة والفقر.

وقوله «منعاً وهات» المنع: مصدر من منع بمنع.

والمراد منع ما أمر الله أن لا يمنع.

(وهات) فعل أمر مجزوم.

والمراد النهي عن طلب ما لا يستحق طلبه.

وقوله «وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ» يروى بغير تنوين حكاية

وأما ما أخرجه الترمذي (١٩٠٨) من قوله ﷺ «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَجْمُهُ وَصَلَّتْهَا».

فإنّه ظاهر في أن الصلة إنما هي ما كان للقاطع صلة رجه وقد على رواية «قُطِعَتْ» بالبناء للفاعل وهي رواية.

فقال ابن العربي في شرحه: المراد الكاملة في الصلة.

وقال الطيبي: معناه ليس حقيقة الواصل ومن يُعذّ بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله ولكنه من يُفضل على صاحبه.

وقال المصنف: لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات واصل ومكافئ وقاطع.

فالواصل: هو الذي يُفضل عليه ولا يُفضل عليه.

والمكافئ: هو الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذ.

والقاطع: الذي لا يُفضل عليه ولا يُفضل.

قال الشارح: وبالأولى من يُفضل عليه ولا يُفضل أنه قاطع.

قال المصنف: وكما تقع المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين فمن بدأ فهو القاطع فإن جوزي سمي من جازاه مكافئاً.

٣- النهي عن العقوق

١٣٨٤- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَأَذِ الْبَنَاتِ وَمَنْعاً وَهَاتِ وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَرِهَ السُّؤَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

متفق عليه البخاري (٥٩٧٥)، مسلم (٥٩٣).

الأمهات: جمع أمهات لغة في الأم ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فإنها تعم.

وإنما خصت الأم هنا إظهاراً لعظم حقها وإلا فالأب

للفظ الفعل.

وقد ثبت عن جميع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندر وقوعها جداً لما في ذلك من التنطع والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ.

وقيل: كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان، وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤول.

وقوله «إضاعة المال» المتبادر من الإضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي.

وقيل: هو الإسراف في الإنفاق.

وقيل: بعضهم بالإنفاق في الحرام ورجح المصنف أنه ما أنفق في غير وجوه المأذون فيها شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية؛ لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد وفي التبذير نفوت تلك المصالح إما في حق صاحب المال أو في حق غيره.

قال: والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة وجوه.

الأول: الإنفاق في الوجوه المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه.

الثاني: الإنفاق في الوجوه المحمودة شرعاً ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يموت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه.

والثالث: الإنفاق في المباحات وهو منقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون على وجه يلقى بحال المنفق ويقدر ماله فهدا ليس بإضاعة ولا إسراف.

والثاني: أن يكون فيما لا يلقى به عرفاً فإن كان لدفع مفسدة إما حاضرة أو متوقعة فذلك ليس بإسراف، وإن لم يكن كذلك فالجهرور على أنه إسراف.

قال: ابن دقيق العيد: ظاهر القرآن أنه إسراف.

وصرح بذلك القاضي حسين فقال في قسم الصدقات: هو حرام.

وتبعه الغزالي.

وجزم به الرافعي في الكلام على الغارم.

وقال الباجي من المالكية: إنه يحرم استيعاب جميع المال

وروي منوناً وهي في رواية البخاري، «قيلًا وقالًا»، على النقل من الفعلية إلى الاسمية والأول أكثر.

والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول: قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا وإنما نهى عنه؛ لأنه من الاشتغال بما لا يعي المتكلم ولكونه قد يتضمن الغيبة والتسمية والكذب ولا سيما مع الإكثار من ذلك قلما يخلو عنه.

وقال الحب الطبري: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنهما مصدران للقول تقول قلت قولاً وقيلًا.

وفي الحديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام.

ثانيها: إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها لتخير عنها فتقول: قال فلان كذا وقيل له كذا.

والثاني عنه إما للزجر عن الاستيثار منه. وإما لما يكرهه المحكي عنه.

ثالثها: أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله: قال فلان كذا وقال فلان كذا.

وعمل كراهة ذلك في أن يكثر منه بحيث لا يامن من الزلل، وهو في حق من ينقل بغير تثبت في نقله لما يسمعه ولا يخاطب له.

ويؤيد هذا الحديث الصحيح «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» أخرجه مسلم [المقدمة (٥/٥)].

قلت: ويحتمل إرادة كل من الثلاثة.

وقوله «وكثرة السؤال» هو السؤال للمال أو عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى وتقدم في الزكاة مسألة المال وقد نهى عن الأغلوطنات. أخرجه أبو داود (٣٦٥٦) وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا فينتج بذلك شر وفتنة.

وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد أن يكون إلا فيما لا ينفع.

بالصدق.

فبرهنا.

وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات.

والله ذهب جماعة من العلماء كالأمير الحسين فذكره في «الشفاء» والثانفي فقالوا: يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الأبوان إلا فرض العين كالصلاة فإنها تقدم وإن لم يرض بها الأبوان بالإجماع.

وذهب الأكثر إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والمنسوب وإن لم يرض الأبوان ما لم يتضررا بسبب فقد الولد، وحلوا الأحاديث على المبالغة في حق الوالدين، وأنه يتبع رضاها ما لم يكن في ذلك سخط الله كما قال تعالى: ﴿وإن جاهدك علي أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ (هشان: ١٥).

قلت: الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك ومثله غيره من الكبائر.

وليه دلالة على أنه يطيعهما في ترك فرض الكفاية والعين، لكن الإجماع خصص فرض العين وأما إذا تعارض حق الأب وحق الأم فحق الأم مقدم لحديث البخاري (٥٩٧١) «قال رجل: يا رسول الله من أحق الناس بخسن صحبي قال: أمك ثلاث مرات ثم قال: أبوك».

فإنه دل على تقديم رضا الأم على رضا الأب.

قال ابن بطال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب.

قال: وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع.

قلت: والله الإشارة بقوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها﴾ (الأحزاب: ١٥) ومثلها «حملته أمه وهنا على وعز» (هشان: ١٤).

قال القاضي عياض: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفصل على الأب في البر.

ونقل الحارث المحاسبي الإجماع على هذا.

واختلفوا في الأخ والجد من أحق برؤ منهما؟

قال: ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث كضيف أو عبد أو وليمة.

والإنفاق على كراهة الإنفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما إن انضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتيال الغني الفاحش في المبيعات بلا سبب.

وقال السبكي في الحلييات: وأما إنفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾ (الفرقان: ٦٧) أن الزائد الذي لا يليق بحال المتق إسراف.

ومن بذل مالا كثيراً في عرض يسير فإنه يعد العلاء مضيقاً انتهى.

وقد تقدم الكلام في الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه الكفاية.

٤- رضا الله في رضا الوالدين

١٣٨٥- وعن عبد الله بن عمرو بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «رضا الله في رضا الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين».

أخرجه الترمذي (١٨٩٩)، وصححه ابن حبان (٤٢٩) والحاكم (١٥١/٤).

الحديث دليل على وجوب إرضاء الولد لوالديه وتحريم إسقاطهما فإن الأول فيه مرضاة الله والثاني فيه سخطه فيقدم رضاها على فعل ما يجب عليه من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر البخاري (٣٠٠٤)، مسلم (٢٥٤٩) «أنه جاء رجل يستأذنه ﷺ في الجهاد فقال: أخي وإيذاك؟ قال: نعم قال: ففيمما فجاهد».

وأخرج أبو داود (٢٥٣٠) من حديث أبي سعيد «أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ من اليمن فقال: يا رسول الله إني قد هاجرت قال: «هل لك أهل باليمن؟» فقال: أبواي قال: «أوتنا لك؟» قال: لا قال: «فارجع فاستأذنيهما فإن أوتنا لك فجاهد وإلا

فقال القاضي: الأكثر الجذ.

قال العلماء: والمراد: من الطاعات والأمر بالمعروف.

وجزم به الشافعية.

قال ابن الصلاح: وهذا قد يُعد من الصعب المتنوع، وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يحب لنفسه من الخير.

ويقدم من أهل بسبب على من أهل بسبب ثم القربة من ذوي الرحم ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ثم العصباء ثم المصاهرة ثم الولاية ثم الجار.

وأشار ابن بطال إلى أن الترتيب حيث لا يمكن البر دفعة واحدة.

والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثل حصول ذلك من جهة لا يراحمه فيها بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه وذلك سهل على القلب السليم وإنما يعسر على القلب الدغل عافانا الله وإخواننا أجمعين. انتهى.

ورود في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم (١٥٠/٤) من حديث عائشة «سألت النبي ﷺ: أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال: زوجها قلت: فتلى الرجل: قال أنه».

ولعل مثل هذا مخصص بما إذا حصل الضرر للوالدين فإنه يقدم حقهما على حق الزوج جمعاً بين الأحاديث.

هذا على رواية الآخر.

ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصديق والعدو والقريب والأجنبي والأقرب جواراً والأبعد فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به وهلم جرا إلى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق بحسب حاله.

٥ - حق الجار

١٣٨٦ - وعن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجارِهِ ما يحب لنفسِهِ».

نقله البخاري (١٣)، مسلم (٤٥).

الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله «لأخيه أو لجاره».

وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ٤٤) والترمذي (١٩٤٣) - وحسنه - أن عبد الله بن عمر ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودي.

فإن كان الجار أماً أحب له ما يحب لنفسه وإن كان كافراً أحب له الدخول في الإيمان مع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان.

قال الشيخ محمد بن أبي جرة: حفظ حق الجار من كمال الإيمان والإصرار به من الكبار لقوله ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِ جَارَهُ» [البخاري (٦٠١٨)، مسلم (٤٧)].

قال: ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره.

والذي يشمل الجميع إرادة الخير وموعظته بالحسنى

ووقع في البخاري «لأخيه» بغير شك.

الحديث دليل على عظم حق الجار والآخر.

وليدفع نفي الإيمان عن لا يحب لهما ما يحب لنفسه.

وتأوله العلماء بأن المراد منه نفي كمال الإيمان، إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف بذلك لا يخرج عن الإيمان، وأطلق المحبوب ولم يعين.

وقد عينة ما في رواية النسائي (١١٥/٨) في هذا الحديث بلفظ «حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه».

يَأْكُلُ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَزَانِيَ بِحَلِيلَةِ يَتِيمٍ يَفْتَحُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةَ الزَّوْجَةَ (جَارِكَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِسْلَاقٍ﴾ والآية [الأنعام: ١٥١] الأخرى «خَشْيَةَ إِسْلَاقٍ» [الاسراء: ٣١].

وقوله «أَنْ تَزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» أي يزوجه النبي محل له وعبر به «تزاني»؛ لأن معناه تزني بها برضاها.

وفيهِ فاحشة الزنى وإفساد المرأة على زوجها واستمالة قلبها إلى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار أعظم؛ لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويركن إليه وقد أمر الله تعالى برعاية حقّه والإحسان إليه فإذا قابل هذا الزاني بامرأته وإفسادها عليه مع تمكّنه منها على وجه لا يتمكّن منه غيره كان غاية في الفجح.

والحديث دليل على أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم تختلف الكبائر باختلاف مفاسدها الناشئة عنها.

٧- كيف يشتتم الرجل والديه

١٣٨٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالَّذِي قِيلَ: وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالَّذِي؟ قَالَ: نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ».

متفق عليه (البخاري ٥٩٧٣)، مسلم (٩٠).

قوله: «شَتْمُ الرَّجُلِ وَالَّذِي» أي يتسبب إلى شتمهما فهو من الجار المرسل استعماناً للتسبب في المسبب عنه وقد يشتم بجوابه عن سألته بقوله «نعم».

وفيهِ تحريم التسبب إلى أذية الوالدين وشتمهما ويأثم الغير بسبهما.

قال ابن بطال: هذا الحديث أصل في سد الذرائع.

وَالدُّعَاءُ لَهُ بِالْهَدَايَةِ وَتَرْكُ الْإِضْرَارِ لَهُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَحِلُّ لَهُ الْإِضْرَارُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ.

والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم وغير الصالح كفه عن الأذى وامره بالحسن على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وَالْكَافِرُ يُعْرَضُ الْإِسْلَامَ عَلَيْهِ وَالتَّوْبَةُ فِيهِ بِرَفْقٍ.

وَالْفَاسِقُ يُعْظَمُ بِمَا يُنَاسِبُهُ بِالرَّفْقِ وَيُسْتَرْ عَلَيْهِ زَلُّهُ وَيُنْهَاهُ بِالرَّفْقِ فَإِنْ نَفَعَ وَإِلَّا هَجَرَهُ قَاصِداً تَأْذِيَةً بِذَلِكَ مَعَ إِعْلَافِهِ بِالسَّبَبِ لِيَكْفُ.

ويقدم عند التعارض من كان أقرب إليه باباً كما في حديث عائشة «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جَارَتَيْنِ فِإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: إِلَى أَقْرَبِيهِمَا بَاباً».

أخرجه البخاري (٦٠٢٠) والحكمة فيه أن الأقرب باباً يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيشوف له بخلاف الأبعد.

وتقدم أن حد الجار أربعون داراً من كل جهة وجاء عن علي عليه السلام من سمع النداء فهو جار.

وقيل: من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار.

٦- شدة ذنب الزاني بحليلة جاره

١٣٨٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

متفق عليه (البخاري ٦٠٠١)، مسلم (٨٦).

(وعن ابن مسعود عليه السلام قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ الشُّبَّةُ وَقَالَ لَهُ: نِدَاءً وَتَزِيدُ».

(وهو خلقك قلت ثم أي؟ قال: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ

ويؤخذ منه أنه إن آك امرؤه إلى مُحَرَّمٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ الفعل وإن لم يقصد الحُرْمَ، وعليه ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَسَبُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

واستنبط منه الماوردي تحريم بيع الثوب الحرير إلى من يَتَحَقَّقُ منه لُبُّهُ والغلام الأمرد إلى من يَتَحَقَّقُ منه فعل الفاحشة والعصير لمن يَتَّخِذُهُ خَرًّا.

وفي الحديث دليل على أنه يُعْمَلُ بالغالب؛ لأن الذي يسبُّ أبا الرجل قد لا يجازيه بالسبِّ لكنَّ الغالب هو المجازة.

٨- النهي عن الحجر فوق ثلاث

١٣٨٩- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ: يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٠٧٧)، مسلم (٢٥٦٠)].

نفى الحل دالٌّ على التحريم فيحرم هجران المسلم فوق ثلاثة أيام.

ودلَّ مفهومه على جوازه في ثلاثة أيام.

وحكمة جواز ذلك في هذه المدة أن الإنسان مجبول على الغضب وسوء الخلق وغير ذلك فعفيَّ له هجر أخيه ثلاثة أيام لينتبه ذلك العارض تخفيفاً على الإنسان ودفعاً للإضرار به ففي اليوم الأول يسكن غضبه وفي الثاني يُراجِعُ نفسه وفي الثالث يَتَذَكَّرُ وما زاد على ذلك كان قطعاً لحقوق الأخرى وقد فسّر معنى الهجر بقوله «يَلْتَقِيَانِ - إلى آخره» وهو على الغالب من حال المهاجرين عند اللقاء.

وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام.

والله ذهب الجمهور ومالك والشافعي واستدلَّ له بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عم ابن مسعود في أثناء حديث موقوف: وفيه «ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه».

قال أحمد وابن القاسم: إن كان يؤذيه ترك الكلام، فلا

يَكْفِيهِ ردُّ السلام بل لا بُدَّ من الرجوع إلى الحال الذي كان بينهما.

وقيل: ينظر إلى حال المهجور فإن كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء بما تطيب به نفسه ويزيل عنه الهجر كان من تمام الوصل وترك الهجر، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كفى السلام.

وأما فرق اليوم الثالث فقال ابن عبد البر: اجمعوا على أنه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالته تجلب نقصاً على المخاطب له في دينه أو مضرّة تحصل عليه في نفسه أو دنياه فرب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية.

وتقدّم الكلام في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعاً وقد وقع من السلف المهاجرين بين جماعة من أعيان الصحابة والتابعين وتابعيهم.

ولقد عدَّ الشارح جماعة من أولئك يستتكر صدورهم من أمثالهم أقاموا عليه ولهم أعداء إن شاء الله والحمل على السلامة متعين، والعباد مظنة المخالفة.

وأما قول الذهبي: إنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض سيما السلف.

قال: وحدهم رأس ثلاثمائة من الهجرة.

فقد بينا اختلال ما قال في «ثمرات النظر في علم الأثر» وقد نقل في الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها إذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره.

٩- كل معروف صدقة

١٣٩٠- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٢١)

المعروف ضد المنكر.

قال ابن أبي جرّة يطلق اسم المعروف عن ما عُرف بادلّة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرّت به العادة أم لا فإن

قَارَنَتْهُ النَّيَّةُ أَجَرَ صَاحِبِهِ جَزْماً وَإِلَّا فَبِهِ إِحْشَالٌ.

مَرَقَةٌ فَكَثِيرٌ مَاءًهَا وَتَعَاهَدُ جِيرَانُكَ. أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

وَالصَّدَقَةُ هِيَ مَا يُعْطِيهِ الْمُتَصَدِّقُ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَشْمَلُ الرَّاجِيَةَ
وَالْمُنْدُوبَةَ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ بِأَنَّهُ صَدَقَةٌ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بِالْبَيْعِ، وَهُوَ
إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ لَهُ حُكْمُ الصَّدَقَةِ فِي الثُّوَابِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَقِرُ الْفَاعِلُ
شَيْئاً مِنَ الْمَعْرُوفِ وَلَا يَخْلُ بِو. وَفِي الْحَدِيثِ «إِنْ كُلُّ تَسْبِيحَةٍ
صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَالنَّهْيُ عَنِ
الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ» وَقَالَ: «فِي بَضْعٍ أَخَذَكُمْ صَدَقَةٌ، وَالْإِمْسَاكُ عَنِ
الشَّرِّ صَدَقَةٌ» [مسلم (١٠٠٦)] وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ
وَلَفْظُ «كُلُّ مَعْرُوفٍ» عَامٌّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٥٦) وَحُسْنُهُ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ
أَبِي ذَرٍّ «يَسْمُكُ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ لَكَ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ
وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِشْرَاؤُكَ الرَّجُلَ فِي أَرْضِ
الضَّلَالَةِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِسْطَاؤُكَ الْحَجَرَ وَالشُّوكَ وَالنَّظْمُ عَنِ
الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِفْرَاؤُكَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى ذَلِكَ أَخِيكَ صَدَقَةٌ»
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٤٧٤، ٥٢٩).

وَفِي الْأَحَادِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحْصُرُ. فِيمَا هُوَ
أَصْلُهَا، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ مَطْطُوعاً فَلَا تَخْتَصُّ
بِأَهْلِ الْيَسَارِ بَلْ كُلُّ أَحَدٍ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ
مِنْ غَيْرِ مَشَقٍّ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ يَقُولُهُ مِنَ الْحَسَنِ
يُكْتَبُ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ.

١٠- من المعروف البشاشة بوجه أخيك

١٣٩١- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
اللَّهُ ﷻ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئاً، وَلَوْ أَنَّ
تَلَقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ» [مسلم (٢٦٢٦)].

(وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ
مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئاً وَلَوْ أَنَّ تَلَقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ» بِاسْتِكْثَانِ اللَّامِ
وَيُقَالُ: طَلِقَ. وَالْمَرَادُ: سَهْلٌ مُبْطَطٌ.

وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً
فَاكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانُكَ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ (٢٦٢٥).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ

فِيهِمَا الْحَتُّ عَلَى فِعْلِ الْمَعْرُوفِ وَلَوْ بِطَلَاةِ الْوَجْهِ وَالْبَشْرِ
وَالْإِيْسَامِ فِي وَجْهِ مَنْ يُلَاقِيهِ مِنْ إِخْوَانِهِ.

وَلِيهِ الْوَصِيَّةُ بِحَقِّ الْجَارِ وَتَعَاهُدُهُ وَلَوْ بِمَرَقَةٍ تُهْدِيهَا إِلَيْهِ.

١١- فضل من أعان مسلماً

١٣٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهُ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا
نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسِّرْ
عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ
سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي
عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩٩).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ
لِفَتْرٍ مُسْلِمٍ «مَنْ فَرَّجَ» عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ
اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ
عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» هَذَا لَيْسَ فِي مُسْلِمٍ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ
وَقَدْ أَخْرَجَهُ غَيْرُهُ (أَبُو دَاوُدَ (٤٩٤٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٩٣٠)، ابْنُ مَاجَةَ
(٢٢٥)) «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي
عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

الحديث فيه مسائل

(الْأُولَى) فَضِيلَةٌ مِنْ فَرَجٍ عَنْ الْمُسْلِمِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا
وَتَقْرِيجُهَا إِذَا بِاعْطَاؤِهِ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَتْ كُرْبَتُهُ مِنْ حَاجَةٍ أَوْ بِذَلِّ
جَاهِهِ فِي طَلْبِهِ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ قَرْضِهِ، وَإِنْ كَانَتْ كُرْبَتُهُ مِنْ ظُلْمٍ
ظَالِمٍ لَهُ فَرَجُهَا بِالسَّعْيِ فِي رَفْعِهَا عَنْهُ أَوْ تَخْفِيفِهَا وَإِنْ كَانَتْ كُرْبَةً
مَرْضَى أَصَابَهُ أَعَانَهُ عَلَى الدَّوَاءِ إِنْ كَانَ لِدَوِّهِ أَوْ طَبِيبٍ يَنْفَعُهُ.

وَبِالْجَمَلَةِ تَقْرِيجُ الْكُرْبِ بَابٌ وَاسِعٌ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ إِزَالََةَ كُلِّ مَا
يَنْزِلُ بِالْعَبْدِ أَوْ تَخْفِيفَهُ.

(الثَّانِيَةُ) التَّيْسِيرُ عَلَى الْمَعْسِرِ هُوَ أَيْضاً مِنْ تَقْرِيجِ الْكُرْبِ
وَلَمَّا خَصَّهُ لِأَنَّهُ أَمْلَغُ وَهُوَ إِتْرَافُهُ لِعَرَبِهِ فِي الدِّينِ أَوْ لِرَأُوهُ لَهُ

الظاهرُ أنَّه يجبُ عليه إخبارُ زيدٍ وإلاَّ كُنا مُعيناً للشارِقِ
بالكُتمِ منه على الإثمِ واللَّه تعالى يقولُ: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى
الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وأما جرحُ الشُّهودِ والرِّوَاةِ والأمناءِ على الأوقافِ
والصدقاتِ وغيرِ ذلكِ فإنَّه من بابِ نصيحةِ المسلمين الواجبةِ
على كُلِّ من أطلِّعَ عليها وليس من الغيبةِ المحرَّمةِ بل من
النَّصيحةِ الواجبةِ وهو مُجمَعٌ عليه.

(الرَّابِعَةُ) الإخبارُ بأنَّ «اللَّه في عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي
عَوْنِ أَخِيهِ» فإنَّه دالٌّ على أنَّه تعالى يتولَّى إعانةَ من أعانَ أخاهُ
وهو يدلُّ على أنَّه يتولَّى عونهَ في حاجةِ العبدِ التي يسعى فيها.
وفي حوائجِ نفسه فينالُ من عونِ اللّهِ ما لم يَكُنْ ينالُه بغيرِ
إعانتِهِ، وإنَّ كانَ تعالى هوَ العينُ لعبدهِ في كُلِّ أمرٍه لَكِنْ إذا
كانَ في عونِ أخيه زادتْ إعانةُ اللّهِ فيؤخذُ منه أنَّه ينبغي للعبدِ
أنْ يشتغلَ بقضاءِ حوائجِ أخيه فيقدِّمُها على حاجةِ نفسه لينالَ
من اللّهِ كمالَ الإعانةِ في حاجتِهِ.

وهذهِ الجمَلُ المذكورةُ في الحديثِ دلَّتْ على أنَّه تعالى
يُجازي العبدَ من جنسِ فعلِهِ فمَنْ سَتَرَ سِتْرَ عَلَيْهِ وَمَنْ سَتَرَ
عَلَيْهِ وَمَنْ أعانَ أَعِين.

ثمَّ إنَّه تعالى بفضليهِ وَكَرَمِهِ جعلَ الجزاءَ في الدارينِ في حقِّ
الميسِّرِ على المعسرِ والسَّاتِرِ للمسلمِ وجعلَ تفرُّجَ الكُرْبَةِ يُجْازَى
به في يومِ القيامةِ كأنَّه لعظامُهم يومَ القيامةِ آخرُ عَزٍّ وجَلٍّ جزاءَ
تفرُّجِ الكُرْبَةِ. ويَحْتَمِلُ أنْ يُفْرَجَ عنه في الدُّنيا أيضاً لَكِنَّهُ طَوِيٌّ
في الحديثِ وَذِكْرُ ما هوَ أَقَمُّ.

١٢- من ذلَّ على خيرٍ فله مثلُ أجرِ فاعله

١٣٩٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ
فَاعِلِهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٩٣).

دلَّ الحديثُ على أنَّ الدَّلالةَ على الخيرِ يُوجِبُ بها الدَّالُّ
عليه كاجرِ فاعلِ الخيرِ، وهوَ مثلُ حديثِ «مَنْ مَنَّ مَنَّةً حَسَنَةً

مَنْهُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يُسِّرُ لَهُ عَلَيْهِ أَمْرَهُ وَيَسْهِّلُهَا لَهُ
لِتَسْهِّلَهُ لِأَخِيهِ فِيمَا عِنْدَهُ لَهُ.

والتيسيرُ لأُمُورِ الآخرةِ بأنْ يُهَوِّنَ عَلَيْهِ المشاقَّ فيها ويرجِّحَ
وزنَ الحسناتِ ويلقيَ في قُلُوبِ مَنْ لَهُمْ عِنْدَهُ حَقٌّ يَجِبُ
استيفاءُهُ مِنْهُ في الآخرةِ المسامحةَ وغيرِ ذلكِ.

ويؤخذُ مِنْهُ أنْ من عَسَرَ على مُعْسِرٍ عَسَرَ عَلَيْهِ.

ويؤخذُ مِنْهُ أنَّه لا بأسَ على من عَسَرَ على مُوسِرٍ؛ لأنَّ
مطلَهَ ظَلَمٍ يُحِلُّ عَرْضَهُ وعَقوبَتَهُ.

(وَالْقَائِلَةُ) مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا أَطْلَعَ مِنْهُ عَلَى مَا لَا يَنْبَغِي
إِظْهَارُهُ مِنَ الزَّلَّاتِ والعثراتِ فإنَّه ما جاورَ بما ذَكَرَهُ مِنْ سَتْرِهِ فِي
الدُّنْيَا والآخرةِ فيستَرُهُ في الدُّنْيَا بِأَنْ لَا يَأْتِي زَلَّةٌ يَكْشُرُهُ أَطْلَاعُ
غَيْرِهِ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَتَاهَا لَمْ يُطْلَعْ اللَّهُ عَلَيْهَا أَحَدًا، وَسَتْرُهُ فِي
الْآخِرَةِ بِالْمَغْفِرَةِ لِلذَّنْبِ وَعَدِمَ إِظْهَارُ قَبَائِحِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَدْ
«حَثَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّتْرِ لِلْمُسْلِمِ فَقَالَ: فِي
حَقِّ مَا عَنِ «هَلَّا سَتَرْتَ عَلَيْهِ بِرِدَائِكَ يَا هُزَالُ» [أَبُو دَاوُدَ
(٤٣٧٧)].

وقال العلماءُ: وَهَذَا السَّتْرُ مندوبٌ لا واجبٌ فلزِ رَفَعَهُ إِلَى
السُّلْطَانِ كَانَ جَائِزًا لَهُ وَلَا يَأْتِمُّ بِهِ.

قلت: ودليلُهُ أنَّه ﷺ لَمْ يَلَمْ هُزَالًا وَلَا أَبَانَ لَهُ أَنَّهُ أَتَمَّ بِلِ
حُرْضَتِهِ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ سَتْرُهُ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ تَابَ وَأَقْلَعَ حَرَمَ
عَلَيْهِ ذِكْرَ ما وَقَعَ مِنْهُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ سَتْرُهُ وَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ لَا
يُعرفُ بالفسادِ والتَّمَادِي فِي الطُّغْيَانِ.

وأما مَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ السَّتْرَ عَلَيْهِ بَلْ يُرْفَعُ
أَمْرُهُ إِلَى مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ إِذَا لَمْ يَخَفْ مِنْ ذَلِكَ مَفْسَدَةً، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ
السَّتْرَ عَلَيْهِ يُغَيِّرُهُ عَلَى الفسادِ ويَجْرِئُهُ عَلَى أَذْيَةِ العبادِ ويَجْرِئُهُ
غَيْرُهُ مِنَ أَهْلِ السَّتْرِ والعنادِ وَهَذَا بَعْدَ انْقِضَاءِ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ.

فأما إِذَا رَأَاهُ، وَهُوَ فِيهَا فَالواجِبُ المبادرةُ لِإِنْكَارِها والمنعُ
مِنْهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَحِلُّ تَأْخِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِنْكَارِ
الْمَنْكَرِ لَا يَحِلُّ تَرْكُهُ مَعَ الْإِمْكَانِ.

وأما إِذَا رَأَاهُ يَسْرِقُ مَا لَزِمَ زَيْدٍ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إخبارُ زَيْدٍ
بِذَلِكَ أَوْ سَتْرُ الشَّارِقِ؟

حديث أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ. وَمَلْعُونٌ مَنْ سُئِلَ بِوَجْهِ اللَّهِ ثُمَّ مَنَعَ سَائِلَهُ مَا لَمْ يُسَأَلْ هَجْرًا» بضم الهاء وسكون الجيم أي امرأ قبيحاً لا يليق.

ويَحْتَمِلُ مَا لَمْ يُسَأَلْ سُؤلاً قبيحاً أي بكلام قبيح.

ولكن العلماء حلوا هذا الحديث على الكراهة. ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ المضطر، ويكون ذكره هنا أن منعه مع سؤاله بالله أقبح وأفطع.

ويجوز لمن السائل على ما إذا ألح في المسألة حتى اضجر المسؤل.

وقل الحديث على وجوب المكافاة للمحسن إلا إذا لم يجد فإنه يكافئه بالأداء وأجزأه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطب به، وهو ظاهر الحديث.

في الإسلام كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا» (١٠١٧) والدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير، وعلى إرشاد ملتزم الخير على أنه يطلبه من فلان والوعظ والتذكير وتاليف العلوم النافعة.

ولفظ «خير» يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة.

فلله در الكلام النبوي ما اشمل معانيه وأوضح مبانيه ودلالته على خير الدنيا والآخرة

١٣- وجوب المكافاة للمحسن

١٣٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَيْتُوهُ، فَلِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ».

أخرجه البيهقي (١٩٩/٤).

وقد أخرجه أبو داود (١٦٧٢) وابن حبان في صحيحه (٣٤٠٨) والحاكم (٤١٢/١). وفيه زيادة: «وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَيْتُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ».

ولها رواية (س: ٨٢/٥) «فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مَكَافَاتِهِ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ شَكَرْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الشَّاكِرِينَ».

وأخرج الترمذي (٢٠٣٤) وقال: حسن غريب «مَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً فَوَجَدَ فَلْيَجِزْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُتَيْنِ فَإِنْ مِنْ أَتَى فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَخَلَّى بِبَاطِلٍ فَهُوَ كَلَابِسِ نَوْبِي رُورٍ».

والحديث دليل على أنه من استعاذ بالله عن أي أمر طلب منه غير واجب عليه فإنه يعاد بترك ما طلب منه أن يفعل، وأنه يجب إعطاء من يسأل بالله وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا الجنة فمن سأل من المخلوقين بالله شيئاً وجب إعطاؤه إلا أن يكون منهياً عن إعطائه.

وقد أخرج الطبراني (كما في «المجمع» ١٠٣/٣) بسند رجاله رجال الصحيح إلا شيخه - وهو ثقة على كلام فيه - من

٤٩ - كتاب الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ

الزُّهْدُ: هُوَ قَلَّةُ الرُّغْبَةِ فِي الشَّيْءِ. وَإِنْ شئتَ قُلْتَ: الرُّغْبَةُ عَنْهُ.

وفي اصطلاح أَهْلِ الحَقِيقَةِ: بُغْضُ الدُّنْيَا والإِعْرَاضُ عَنْهَا. وقيل: تركُ راحَةِ الدُّنْيَا لراحَةِ الآخِرَةِ، وقيل: تركُ نعيمِ الدُّنْيَا وشهواتِها لنعيمِ الآخِرَةِ ولذاتها. وقيل: أَنْ يَجْلُو قَلْبُكَ مِمَّا خَلَّتْ مِنْهُ يَدَاكَ. وقيل: بَذَلَ مَا مَلَكَكَ وَلَا تُؤَثِّرُ مَا تُدْرِكُ.

وقيل: تركُ الأسَفِ على معدومٍ، ونفيُ الفرحِ بمعلومٍ. قاله المناوي في «تعريفاته».

وأخرج الترمذي (٢٣٤٠) وابنُ ماجَّة (٤١٠٠) من حديثِ أبي ذرٍّ مرفوعاً «الزُّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَكِنَّ الزُّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا: أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدِكَ اللَّهُ أَوْفَقَ مِنْكَ بِمَا فِي يَدِ اللَّهِ وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ الْمُصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصِيبْتَ بِهَا أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا لَوْ أَنَّهَا بَقِيَتْ لَكَ» انتهى.

فهذا تفسيرُ الزُّهَادَةِ من الحديثِ.

والورعُ في «التعريفات» للمناوي: الورعُ: تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ خَوْفَ الوقوعِ فِي مُحَرَّمٍ.

وقيل: تركُ ما يريئك، ونفيُ ما يعيبك.

وقيل: الأخذُ بالأوثاقِ وحملُ النَّفْسِ عَلَى الْأَشَقِّ.

وقيل: النَّظَرُ فِي المَطْعَمِ وَاللِّبَاسِ، وَتَرْكُ مَا بِهِ بَأْسٌ.

وقيل: تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ، ومراقبةُ الخطراتِ.

١ - الحلال بين والحرام بين

النُّعْمَانُ بِأَصْبَغِيهِ إِلَى أَذْنَيْهِ - «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَالْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٢)، مسلم (١٥٩٩)).

(عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِأَصْبَغِيهِ إِلَى أَذْنَيْهِ «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ» وَيُرْوَى مُشْتَبِهَاتٌ - بَضْمٌ الْمِيمِ وَتَشْدِيدُ الْمُوَحَّدَةِ - وَمُشْتَبِهَاتٌ بَضْمُهَا أَيْضاً وَتَخْفِيفُ الْمُوَحَّدَةِ.

«لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ» بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْبِرَاءَةِ أَيْ: حَصَلَ لَهُ الْبِرَاءَةُ مِنَ الذَّمِّ الشَّرْعِيِّ وَصَانَ عَرْضَهُ مِنْ ذَمِّ النَّاسِ.

(لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ) أي يوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَإِنَّمَا حَذَفَهُ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ إِذْ لَوْ كَانَ الْوُقُوعُ فِي الشُّبُهَاتِ وَقُوعاً فِي الْحَرَامِ لَكَانَتْ مِنْ قِسْمِ الْحَرَامِ الْبَيْنِ. وَقَدْ جَعَلَهَا قِسْماً بِرَأْسِهِ وَكَمَا يَدُلُّ لَهُ التَّشْبِيهُ بقوله: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

اجمع الأئمة على عظم شأنِ هذا الحديثِ وأَنَّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَدُورُ عَلَيْهَا قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ.

قال جماعة: هُوَ ثُلُثُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّ دَوْرَانَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى حَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧)).

١٣٩٥ - عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى

وعلى حديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»
والزملي (٢٣١٧)، ابن ماجه (٣٩٧٦).

وقال أبو داود: إنه يدور على أربعة.

هذه ثلاثة ورابعها حديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه» البخاري (١٣)، مسلم (٤٥).

وقيل: حديث «أزهد في الدنيا يُحِبُّك الله وأزهد فيما في أيدي الناس يُحِبُّك الناس» ابن ماجه (٤١٠٢).

قوله: (الحلال بين) أي قد بينه الله ورسوله إما بإعلام بأنه حلال نحو «أجل لكم صيد البحر» الآية (المائدة: ٩٦)، وقوله تعالى: «فكُلُوا مما غنمتم حلالاً طيباً» (الأنفال: ٦٩) أو سكنت عنه تعالى ولم يحرمه، فالأصل حله.

أو بما أخبر عنه رسول الله ﷺ بأنه حلال أو امتن الله ورسوله به فإنه لازم حله.

وقوله: (والحرام بين) أي بينه الله لنا في كتابه على لسان رسوله ﷺ نحو «حرمت عليكم الميتة» (المائدة: ٣) أو بالنهي عنه «لا تأكلوا أموالكم يتنكم بالباطل» (البقرة: ١٨٨).

والإخبار عن الحلال بأنه بين إعلام بحمل الانقياض به في وجوه النفع كما أن الإخبار بأن الحرام بين إعلام باجتنابه.

وقوله (وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس) المراد بها التي لم يعرف حلها ولا حرمتها فصارت مترددة بين الحل والحرمة عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها إلا العلماء بنص فما لم يوجد فيه شيء من ذلك اجتهد فيه العلماء والحقوه بأيهما بقياس أو استصحاب أو نحو ذلك فإن حفي دليله فالورع تركه ويدخل تحت «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ» أي أخذ بالبرامة «الدين» وعرضه.

إذا لم يظهر فيه للعالم دليل تحريمه ولا حله فإنه يدخل في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، فمن لا يثبت للعقل حكماً يقول: لا حكم فيها بشيء؛ لأن الأحكام شرعية والفرص أنه لم يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل.

والقائلون بأن العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال: التحريم والإباحة والوقف.

رجح المحققون الأخير ومثلوا ذلك بما ورد في حديث «عقبة بن الحارث الصحابي الذي أخبرته أمة سوداء بأنها أرضتته وزوجته فقال النبي ﷺ عن ذلك فقال ﷺ كيف وقد قيل؟» البخاري (٥١٠٤).

فقد صح تحريم الأخت من الرضاة شرعاً قطعاً وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم.

ومثله «التمرة التي وجدتها ﷺ في الطريقي فقال: «لولا أني أخاف أنها من الزكاة أو من الصدقة لأكلتها» (مسلم (١٠٧١).

فقد صح تحريم الصدقة عليه ثم التبت هذه التمرة بالحرام المعلوم.

وأما ما التبت هل حرمة الله علينا أم لا؟

فقد وردت أحاديث دالة على أنه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص «إن من أعظم الناس إثماً في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألتي» البخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨) فإنه يفيد أنه كان قبل سؤالي حلالاً ولما اشتبته عليه سأل عنه فحرم من أجل مسألتي.

ومنها أحاديث: «ما سكنت الله عنه فهو مما غني عنه» (المستدرک (٣٧٥/٢) له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى: «ويجبل لهم الطيبات» (الأعراف: ١٥٧) فكل ما كان طيباً ولم يثبت تحريمه فهو حلال وإن اشتبته علينا تحريمه.

والمراد بالطيب: ما أحله الله على لسان رسول الله ﷺ أو سكنت عنه، والحيث ما حرمة وإن عدته النفس طيباً كالخمر فإنه أخذ الأبييض في لسان العرب في الجاهلية.

وقال ابن عبد البر: إن الحلال اكتسب الطيب وهو الحلال المحض وإن التشابه عدنا في حيز الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع ذكره صاحب «تفصيل المذهب» في الترغيب في الصدقة نقله عنه السيّد محمد بن إبراهيم.

وقد حققنا أنه من قسم الحلال اليقين في رسالتنا المسماة:

«القول المبين».

كضرب المثل للمخاطبين ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ حَمَاهُ تَعَالَى: هُوَ الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى الْعِبَادِ.

وقوله (ومن وقع في الشبهات... إلخ) أي من وقع فيها فقد حَامَ حَوْلَ حِمَى الْحَرَامِ فَيَقْرُبُ وَيَسْرِعُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ.

وفيهِ إِرْشَادٌ إِلَى الْبَعِيدِ عَنْ ذَوَائِعِ الْحَرَامِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ فَإِنَّهُ يُخَافُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهَا الْوُقُوعُ فِي الْحَرَامِ، فَمَنِ اخْتَلَطَ لِنَفْسِهِ لَا يَقْرُبُ الشَّيْئَاتِ لِئَلَّا يَدْخُلَ فِي الْمَعَاصِي.

ثُمَّ أَخْبَرَ ~~بِأَنَّ~~ مُنْبَهًا مُؤَكِّدًا بِأَنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تُضَعُّ فِي الْقَمْرِ لِصَغَرِهَا وَأَنَّهَا مَعَ صَغَرِهَا عَلَيْهَا مَدَارُ الْجَسَدِ كُلِّهِ فِي صَلَاحِهِ وَفَسَادِهِ فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

وَفِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِالْقَلْبِ هَذِهِ الْمَضْغَةُ إِذْ هِيَ مَوْجُودَةٌ لِلتَّهَانِمِ مُدْرَكَةٌ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ بِلِ الْمَرَادِ بِالْقَلْبِ لَطِيفَةٌ رَبَّانِيَّةٌ رُوحَانِيَّةٌ لَهَا بِهَذَا الْقَلْبِ الْجَسْمَانِي تَعَلُّقٌ وَتِلْكَ اللَّطِيفَةُ هِيَ حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ وَهِيَ الْمُدْرِكَةُ الْعَارِفَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ الْمُخَاطَبُ وَالْمَعَابُ وَالمَطَالِبُ، وَلِهَذَا اللَّطِيفَةُ عِلَاقَةٌ مَعَ الْقَلْبِ الْجَسْمَانِيِّ وَذَكَرَ أَنَّ فِي جَمِيعِ الْحَوَاسِّ وَالْأَعْضَاءِ اجْتِنَادَ مُسَخَّرَةٍ لِلْقَلْبِ وَكَذَلِكَ الْحَوَاسُّ الْبَاطِنَةُ كَالْحَدَمِ لِلْقَلْبِ وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِيهَا وَالْمُرَدَّدُ لَهَا وَقَدْ خُلِقَتْ مَجْبُولَةٌ عَلَى طَاعَةِ الْقَلْبِ لَا تَسْتَطِيعُ لَهُ خِلَافًا وَلَا عَلَيْهِ عِمْرَادًا فَإِذَا أَمَرَ الْعَيْنَ بِالِانْفِتَاحِ انْفَتَحَتْ وَإِذَا أَمَرَ الرَّجُلَ بِالْحَرَكَةِ حَرَكَتْ وَإِذَا أَمَرَ اللِّسَانَ بِالْكَلَامِ وَجَزَمَ بِهِ تَكَلَّمَ وَكَذَا سَائِرُ الْأَعْضَاءِ.

وَتَسْخِيرُ الْأَعْضَاءِ وَالْحَوَاسِّ لِلْقَلْبِ يُشَبَّهِ مِنْ وَجْهِ تَسْخِيرِ الْمَلَائِكَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَسَانَّهُمْ جَبَلُوا عَلَى طَاعَتِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُ خِلَافًا وَإِنَّمَا يَقْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ وَهُوَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَامِلَةٌ بِطَاعَتِهَا لِلرَّبِّ وَالْأَجْفَانُ تُطِيعُ الْقَلْبَ بِالِانْفِتَاحِ وَالْإِنْطِاقِ عَلَى سَبِيلِ التَّسْخِيرِ وَإِنَّمَا انْتَقَرَّ الْقَلْبُ إِلَى الْجَنُودِ مِنْ حَيْثُ انْفِتَاحُهُ إِلَى الْمَرْكَبِ وَالزَّادِ لِسَفَرِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقَطْعُ الْمَنَازِلِ إِلَى لِقَائِهِ فَلِأَجْلِ خُلِقَتْ الْقُلُوبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الدَّارَات: ٥٦] وَإِنَّمَا مَرْكَبُهُ الْيَدُ وَزَادُهُ الْعِلْمُ وَإِنَّمَا الْأَسْبَابُ الَّتِي تُوصِلُهُ إِلَى الزَّادِ وَتُمْكِنُهُ مِنَ التَّرَوُّدِ مِنْهُ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَا شَكَّكَتْ فِيهِ فَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَمَكْرُوهٌ.

فَالرَّاجِبُ: اجْتِنَابُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْحَرَمَ.

وَالْمُنْدُوبُ: اجْتِنَابُ مُعَامَلَةٍ مِنْ غَلَبَ عَلَى مَالِهِ الْحَرَامُ.

وَالْمَكْرُوهُ: اجْتِنَابُ الرُّخْصَةِ الْمَشْرُوعَةِ أَنْتَهَى.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَقَدْ يُنَازَعُ فِي الْمُنْدُوبِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْحَرَامَ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الْاجْتِنَابِ وَهُوَ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْفَهَادِيَّةُ فِي مُعَامَلَةِ الظُّلْمِ فِيمَا لَمْ يُظَنَّ تَحَرُّمُهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ الْحَرَامُ يُظَنُّ فِيهِ التَّحَرُّمُ أَنْتَهَى.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ».

وَقَسَمَ الْغَزَالِيُّ الرَّعَ أَقْسَامًا:

وَرِعُ الصُّلُفِيِّينَ: وَهُوَ تَرْكُ مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى حَلِّهِ.

وَوَرِعُ الْمُتَّقِينَ: وَهُوَ مَا لَا شَبْهَةَ فِيهِ، وَلَكِنْ يُخَافُ أَنْ يَجْرِيَ إِلَى الْحَرَامِ.

وَوَرِعُ الصَّالِحِينَ: وَهُوَ تَرْكُ مَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ الْاِخْتِمَالِ مَوْقِعٌ وَإِلَّا فَهُوَ وَرِعُ الْمُسَوِّمِينَ.

قُلْتُ: وَرِعُ الْمُسَوِّمِينَ قَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ: (بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسْوَاسَ فِي الشَّيْئَاتِ) كَمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ أَكْلِ الصَّيْدِ خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ انْفَلَتْ مِنْ إِنْسَانٍ وَكَمَنْ تَرَكَ شِرَاءَ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَجْهُولٍ لَا يَدْرِي أَمَالُهُ حَرَامٌ أَمْ حَلَالٌ؟ وَلَا عِلَامَةَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّحَرُّمِ.

وَكَمَنْ تَرَكَ تَنَاوُلَ شَيْءٍ لَخِبَرٍ وَرَدَ فِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ وَيَكُونُ دَلِيلٌ لِإِبَاحَتِهِ قَوِيًّا وَتَأْوِيلُهُ مُتَشَبِّهٌ أَوْ مُشْتَبِّهٌ.

وَالْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ مُتَّعٍ وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ.

وقوله (إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ جَمِيًّا) إِنْخِبَارٌ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ مُلُوكُ الْعَرَبِ وَغَيْرُهُمْ فَإِنَّهُ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حِمَى يَحْمِيهِ مِنَ النَّاسِ وَيَمْنَعُهُمْ عَنْ دُخُولِهِ فَمَنْ دَخَلَهُ أَوْقَعَ بِهِ الْعُقُوبَةَ وَمَنْ أَرَادَ نَجَاةَ نَفْسِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ لَمْ يَقْرَبْهُ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ، وَذَكَرَ هَذَا

على نيل الدنيا وعدمه.

والحديث نظير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ الآية [الحج: ١١].

ثُمَّ اطَّالَ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِمَا يَحْتَمِلُ مُجَلَّدَةٌ لَطِيفَةٌ وَإِنَّمَا أَشْرْنَا لِي كَلَامِهِ لِيَعْلَمَ مَقْدَارُ الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ وَأَنَّهُ جَزْ قَطْرَانَهُ لَا تُتَزَفُّ. وَأَمَّا كَوْنُ الْقَلْبِ عَمَلُ الْعَقْلِ أَوْ عَمَلُهُ الدَّمَاغُ فَلَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ عِلْمِ الْآثَارِ حَتَّى يُشْتَغَلَ بِذِكْرِهَا وَذِكْرِ الْخِلَافِ فِيهَا.

٢- تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ

١٣٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ وَالْقَطِيفَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٨٦).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَعَسَّ) تَعَسَّ الْقَامُوسُ: كَسَمِعَ وَمَنَعَ وَإِذَا خَاطَبْتَ قُلْتَ: تَعَسَّ كَمَنَعَ وَإِذَا حَكَيْتَ: ثَلَّثَ تَعَسَّ كَفَرَحَ وَهُوَ: الْهَلَاكُ وَالْعَنَاءُ وَالسَّقُوطُ وَالشَّرُّ وَالْبَعْدُ وَالْإِغْطَاطُ.

(عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ وَالْقَطِيفَةِ) الثَّوْبُ الَّذِي لَهُ خَلٌّ (إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ) وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

المراد بعبد الدينار والد الرهم من استعبده الدنيا يطلبها وصار كالعبد لها تصرفت فيه تصرف المالك لئلاها وينغمس في شهواتها ومطالبها.

وَذَكَرَ الدِّينَارِ وَالْقَطِيفَةَ مُجَرَّدَ مَثَالٍ وَإِلَّا فَكُلُّ مَنْ اسْتَعْبَدَتْهُ الدُّنْيَا فِي أَيِّ أَمْرٍ وَشَغَلَتْهُ عَنْهَا أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَعَلَ رِضَاهُ وَسَخَطَهُ مُتَعَلِّقًا بِنَيْلِ مَا يُرِيدُ أَوْ عَدَمِ نَيْلِهِ فَهُوَ عَبْدُهُ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الْإِمَارَاتِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الصُّوَرِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الْأَطْيَانِ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْمَذْمُومَ مِنَ الدُّنْيَا كُلُّ مَا يُعْبِدُ الْعَبْدَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَشْغَلُهُ عَنْ وَاجِبِ طَاعَتِهِ وَعِبَادَتِهِ لَا مَا يُعِينُهُ عَلَى الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَقَدْ يَتَّعِنُ طَلِبُهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهُ.

وَقَوْلُهُ (رَضِيَ) أَيُّ عَنِ اللَّهِ بِمَا نَالَهُ مِنْ حُطَايَاهَا.

(وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ) أَيُّ عَنْهُ تَعَالَى وَلَا عَنْ نَفْسِهِ فَصَارَ سَاخِطًا فَهَذَا الَّذِي تَعَسَّ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ رِضَاهُ عَلَى مَوْلَاهُ وَسَخَطَهُ

٣- كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ

١٣٩٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤١٦).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي) يُرْوَى بِالْإِفْرَادِ وَالشَّيْءِ وَهُوَ بِكَسْرِ الْكَافِ: جَمْعُ الْكَفِّ وَالْعَضْدِ.

(فَقَالَ «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

الغريب هو من لا مسكن له يأويه ولا سكن يأوي به ولا بلد يستوطن فيه كما قيل في المسيح ابن مريم: سعيد المسيح يسوع لا ولد لموت ولا بناء لمخرب.

وعطف «أو عابر سبيل» من باب عطف الترفي «أو» ليست للشك بل للتخيير أو الإباحة، والأمر للإرشاد.

والمعنى: قدّر نفسك ونزلها منزلة من هو غريب أو عابر سبيل.

ويحتمل أن «أو» للإضراب.

٤- من تشبه يقوم فهو منهم

١٣٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ.

الْحَدِيثُ فِيهِ ضَعْفٌ وَلَهُ شَوَاهِدٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أئِمَّةِ
الْحَدِيثِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تُخْرِجُهُ عَنِ الضَّعْفِ.

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى [كَمَا فِي «نَسَبِ الرَّايَةِ»
(٣٤٦/٤)] مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «مَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْمٍ
كَانَ مِنْهُمْ».

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِالْفَسَاقِ كَانَ مِنْهُمْ أَوْ
بِالْكُفَّارِ أَوْ بِالْمُنَادِعَةِ فِي أَيِّ شَيْءٍ ثَمَّ يَخْتَصُّونَ بِهِ مَنْ مَلْبُوسٍ أَوْ
مُرْكُوبٍ أَوْ هَيْئَةٍ.

قَالُوا: إِذَا تَشَبَّهَ بِالْكَافِرِ فِي زِيٍّ وَاعْتَقَدَ أَنَّ يَكُونُ بِذَلِكَ
مِثْلَهُ كَفَرَ فَإِنَّ لَمْ يَتَّعِذْ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْفَقَهَاءِ:
مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكْفُرُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَكْفُرُ وَلَكِنْ يُؤَدَّبُ.

٥- احفظ الله يحفظك

١٣٩٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَنتْ خَلْفَ
النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ،
احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ،
وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥١٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَنتْ خَلْفَ النَّبِيِّ
ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: يَا غُلَامُ احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ» بِالْجَزْمِ جَوَابُ
الْأَمْرِ.

(«احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ») مِثْلُهُ (تُجَاهَكَ) فِي الْقَامُوسِ: وَجْهَكَ
وَتُجَاهَكَ - مَثَلَيْنِ - : تِلْقَاءُ وَجْهَيْكَ.

(وَإِذَا سَأَلْتَ) حَاجَةً مِنْ حَوَائِجِ الدَّارَيْنِ.

وَالْمَعْنَى: بَلْ كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ عَابِرٌ سَبِيلٍ؛ لِأَنَّ الْغَرِيبَ
قَدْ يَسْتَوِطُنْ بِلَدٍّ بِخِلَافِ عَابِرِ السَّبِيلِ فَهَهُوَ قَطْعُ الْمَسَافَةِ إِلَى
مَقْصِدِهِ وَالْقَصْدُ هُنَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى «وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى»
[النجم: ٤٢].

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَمَّا كَانَ الْغَرِيبُ قَلِيلَ الْإِنْسِاطِ إِلَى النَّاسِ
بَلْ هُوَ مُسْتَوْحِشٌ مِنْهُمْ وَلَا يَكَادُ يَمُرُّ بِمَنْ يَعْرِفُهُ فَيَأْسُ بِوَفْهِ
ذَلِيلٌ فِي نَفْسِهِ خَائِفٌ وَكَذَلِكَ عَابِرُ السَّبِيلِ لَا يَنْفِذُ فِي سَفَرِهِ إِلَّا
بِقُوَّتِهِ وَتَخْفِيفِهِ مِنَ الْأَثْقَالِ غَيْرِ مُتَشَبِّثٍ بِمَا يَمْنَعُهُ عَنْ قَطْعِ سَفَرِهِ،
مَعَهُ زَادُهُ وَرَاحِلَتُهُ يُبَلِّغَانِهِ إِلَى مَا يَبْغِيهِ مِنْ مَقْصِدِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى إِيْشَارِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَآخِذِ
الْبُلْغَةِ مِنْهَا وَالتَّكَافُفِ، فَكَمَا لَا يَجْتَاجُ الْمَسَافِرُ إِلَى أَكْثَرِ ثَمَّ يُبَلِّغُهُ
إِلَى غَايَةِ سَفَرِهِ فَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ لَا يَجْتَاجُ فِي الدُّنْيَا إِلَى أَكْثَرِ ثَمَّ
يُبَلِّغُهُ الْحُلَّ.

وَقَوْلُهُ (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ... إلخ) قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كَلَامُ ابْنِ
عُمَرَ مُتَفَرِّغٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِنَهَايَةِ تَقْصِيرِ
الْأَمَلِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا أَمْسَى يَبْغِي لَهُ أَنْ لَا يَنْتَظِرَ
الصَّبَاحَ وَإِذَا أَصْبَحَ يَبْغِي لَهُ أَنْ لَا يَنْتَظِرَ الْمَسَاءَ بَلْ يَظُنُّ أَنَّ
اجْلَهُ يَدْرِكُهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَفِي كَلَامِهِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الصَّحَةِ وَالرَّضَى
فَيَقْتَسِمُ أَيَّامَ صَحَّتِهِ وَيَنْفِقُ سَاعَاتِهِ فِيمَا يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ فَإِنَّهُ لَا
يَدْرِي مَتَى يَنْزِلُ بِهِ مَرَضٌ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فِعْلِ الطَّاعَةِ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا
مَرَضَ كَتَبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحاً فَقَدْ أَخَذَ مِنْ صَحَّتِهِ
لِمَرْضِيهِ حِطَّةً مِنَ الطَّاعَاتِ.

وَقَوْلُهُ (مَنْ حَيَاتِكَ لَمَوْتِكَ) أَيُّ خُذْ مِنْ أَيَّامِ الْحَيَاةِ وَالصَّحَةِ
وَالنَّشَاطِ الْمَوْتِكَ بِتَقْدِيمِ مَا يَفْعَلُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ نَظِيرُ حَدِيثِ
«بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا مَا تَنْتَظِرُونَ إِلَّا نَفَرًا مُنْسِيًّا أَوْ غَيًّا مُطْعِيًّا
أَوْ مَرَضًا مُسْتَبِيدًا أَوْ هَرَمًا مُقْتَدِرًا أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا أَوْ الدُّجَالَ فَإِنَّهُ
شَرُّ مُنْتَظَرٍ أَوْ السَّاعَةِ وَالسَّاعَةِ أَذْهَى وَأَمْرٌ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٦) وَالْحَاكِمُ (٥١٦/٤) مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ.

(فاسأل الله) فإن يديو أمورهما.

(وإذا استغنت فاستغن بالله). رواه الترمذي وقال حسن صحيح. وتماثله «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك. فجفت الأقلام وطويت الصحف».

واخرجه أحمد (٣٠٧/١) عن ابن عباس بإسناد حسن بلفظ «كنت رديف النبي ﷺ فقال: يا غلام - أو يا غليم - ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت بلى. قال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء تعرف في الشدة، وإذا سألت فاسأل الله وإذا استغنت فاستغن بالله قد جفت القلم بما هو كائن، قل أن الخلق جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله تعالى لم يقدرُوا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدرُوا عليه. واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسراً».

وله الفاظ أخر وهو حديث جليل افردته بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد فإنه اشتمل على وصايا جلية.

والمراد من قوله «احفظ الله» أي حُدوده وعهوده وأوامره ونواهيه.

وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتناع، وعند نواهيه بالاجتناب.

وعند حُدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهى عنه فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها.

وقال تعالى: «وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ» (البقرة: ١١٢) وقال: «هَذَا مَا توعدون لكل أولاب حفيظ» [ق: ٣٢] فسر العلماء الحفيظ: بالحافظ لأوامر الله تعالى.

وفسر بالحافظ لذنبه حتى يرجع منها فأمره ﷺ بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفصيلها واسعة.

وقوله (تجده أمامك) وفي اللفظ الآخر «يحفظك» والمعنى

تقارب أي تجده أمامك بالحفظ لك من شرور الدارين جزاء وفاقاً من باب «وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم» [البقرة: ٤٠] يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب.

وعن كل امر مزهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى: «وكان أبوهما صالحاً» [الكهف: ٨٢].

وقوله: (فاسأل الله) أمر بإفراد الله عز وجل بالسؤال وإزالة الحاجات به وحده.

وأخرج الترمذي (٣٥٧١) مرفوعاً «سألوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل».

وفيه (٣٣٧٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «من لا يسأل الله يغضب عليه».

وفيه «إن الله يحب المُلِحِينَ في الدعاء».

وفي حديث آخر صحيح ابن حبان (٨٦٦) «يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شئع نعليه إذا انقطع».

وقد «تألف النبي ﷺ جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئاً منهم الصديق وأبو ذر ونونان وكان أحدكم يسقط سوطه أو يسقط خطام ناقوه فلا يسأل أحداً أن يتأولوه» [مسلم (١٠٤٣)].

وإفراد الله بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فإن السؤال بذل لِمَاء الوجه وذلل لا يصلح إلا لله تعالى؛ لأنه القادر على كل شيء الغني مطلقاً والعياد بخلافه هذا.

وفي صحيح مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رضى الله عنه حديث قدسي فيه «يا أيادي لو أن أولكم وأخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا غمس في البحر».

وزاد في الترمذي (٢٤٩٥) وغيره (٤٢٥٧) «وقد بك باني جواد واجد ماجد أفعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام إذا أردت شيئاً أقول له كن فيكون».

وقوله (إذا استغنت فاستغن بالله) مأخوذ من قوله «وإذا

نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥] أَي تَعُوذُكَ بِالْإِسْتِعَانَةِ.

[٣٩١٩] «طَلَبَ الْخَلَالَ وَاجِبٌ».

أَمَرَ ﷺ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ فِي إِفْرَادِهِ تَعَالَى
بِالْإِسْتِعَانَةِ فَانْتَدَانِ:

لِلأَوَّلَى: أَنَّ الْعَبْدَ عَاجِزٌ عَنِ الْإِسْتِقْلَالِ بِنَفْسِهِ فِي الطَّاعَاتِ.
وَالثَّانِيَةِ: أَنَّهُ لَا مُعِينَ لَهُ عَلَى مَصَالِحِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ إِلَّا اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ فَمَنْ اعَانَهُ اللَّهُ فَهُوَ الْمَعَانُ، وَمَنْ خَذَلَهُ فَهُوَ الْمَخْذُولُ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ [مسلم (٢٦٦٤)] «أَخْرِصْ عَلَى مَا
يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ».

وَعَلَّمَ ﷺ الْعِبَادَ أَنْ يَقُولُوا فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ
نَسْتَعِينُهُ» [أبو داود (٢١١٨)، الترمذي (١١٠٥)، النسائي (١٠٤/٣)].

«وَعَلَّمَ مُعَاذًا أَنْ يَقُولَ ذُبِّرَ الصَّلَاةُ «اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ
وَشُكْرِكَ وَحَسِّنْ عِبَادَتِكَ» [أحمد (٢٤٤/٥)، أبو داود (١٥٢٢)،
النسائي (٥٣/٣)].

فَالْعَبْدُ أَحْرَجٌ إِلَى مَوْلَاهُ فِي طَلَبِ إِعَاتِيهِ عَلَى فِعْلِ
الْمَامُورَاتِ وَتَرْكِ الْمَحْظُورَاتِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْقُدُورَاتِ.

قَالَ سَيِّدُنَا يَعْقُوبُ ﷺ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْمَقْدُورِ: «وَاللَّهِ
الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ» [يوسف: ١٨]. وَمَا ذُكِرَ مِنْ هَذِهِ
الْوَصَايَا النَّبَوِيَّةِ لَا يُتَانِي فِي الْقِيَامِ بِالْأَسْبَابِ فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ سُؤَالِهِ
وَالْإِسْتِعَانَةِ بِهِ، فَإِنْ مِنْ طَلَبِ رِزْقِهِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعَاشِ
الْمَأْذُونِ فِيهَا رِزْقٌ مِنْ جِهَتِهِ فَهُوَ مِنْهُ تَعَالَى وَإِنْ حُرِمَ فَهُوَ لِمَصْلَحَةٍ
لَا يَعْلَمُهَا وَلَوْ كَشَفَ الْغَطَاءَ لَعَلَّمَ أَنَّ الْحَرَامَانَ خَيْرٌ مِنَ الْعَطَاءِ.

وَالْكَسْبُ الْمَدْحُورُ الْمَاجُورُ فَاعْلَمْ عَلَيْهِ هُوَ مَا كَانَ لَطَلِبِ
الْكَفَايَةِ لَهُ وَلَمْ يَعُولْهُ أَوْ الزَّائِدَ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَعْذُو لِيُغْرِضَ
صَحِيحَ كَيْفِيَّةِ الرَّحْمِ أَوْ طَلَبِ الْعِلْمِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهٍ
الْخَيْرِ لَتَكْثُرَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْإِسْتِغْنَالِ بِالدُّنْيَا وَتَفْتَحُ بَابُ عَجْزِهَا
الَّذِي هُوَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «كَسَبُ الْخَلَالِ فَرِيضَةٌ». أَخْرَجَهُ
الطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (٧٤/١٠)] وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ [«شعب الإيمان» (٨٧٤١)]
وَالْقُضَاعِيُّ [«مسند الشهاب» (١٢١)] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً وَفِيهِ
عِبَادٌ بَنُ كَثِيرٌ ضَعِيفٌ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ الدِّيلَمِيِّ [مسند الفردوس]

٦- ازهد في الدنيا يحبك الله

١٤٠٠- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلَّنِي عَلَى
عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ أَحْبَبَنِي اللَّهُ، وَأَحْبَبَنِي النَّاسُ، فَقَالَ:
ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ
يُحِبُّكَ النَّاسُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤١٠٢) وَغَيْرُهُ، وَنَسْنَدُهُ حَسَنٌ.

لِيهِ خَالِدُ بْنُ عَمْرِو الْقُرَشِيُّ مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ وَنَسَبٌ إِلَى
الْوَضْعِ فَلَا يَصُحُّ قَوْلُ الْحَاكِمِ: إِنَّهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٤١/٨) مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ
عَنْ أَنَسٍ بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ سَمَاعَ مُجَاهِدٍ مِنْ أَنَسٍ
وَقَدْ رَوَى مُرْسَلًا.

وَقَدْ حَسَّنَ النَّوَوِيُّ الْحَدِيثَ كَأَنَّهُ لَشَوَاهِدِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرَفِ الزُّهْدِ وَفَضْلِهِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ سَبَبًا
لِحُبِّ اللَّهِ لِعِبَادِهِ وَلِحُبِّ النَّاسِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْ زَهَدَ فِيمَا هُوَ عِنْدَ
الْعِبَادِ أَحْبَبَهُ؛ لِأَنَّهُ جَلَبَتِ الطَّبَائِعُ عَلَى اسْتِثْقَالٍ مِنْ أَنْزَلِ
بِالْمَخْلُوقِينَ حَاجَاتِهِ وَطَمَعَ فِيمَا فِي أَيْدِيهِمْ.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِطَلَبِ عَجْبَةِ الْعِبَادِ وَالسَّعْيِ فِيمَا يُكْسَبُ
ذَلِكَ بَلْ هُوَ مَدْبُوبٌ إِلَيْهِ أَوْ وَاجِبٌ كَمَا قَالَ ﷺ «وَالَّذِي
نَفْسِي بَيْنَهُ لَا تَزِينُونَا حَتَّى تَحَابُّوا» [مسلم (٥٤)].

وَأَرشَدَ ﷺ إِلَى إِثْشَاءِ السَّلَامِ فَإِنَّهُ مِنْ جَوَالِبِ الْحُبَّةِ وَإِلَى التَّهَادِي وَغَيْرِ ذَلِكَ.

إِلَى الْمَرَّةِ فِي إِصْلَاحِ دِينِهِ وَكِفَايَتِهِ مِنْ دُنْيَاهُ.

وَأَمَّا اسْتِثْنَالُ الْعُلَمَاءِ بِالْمَسَائِلِ الْفَرْضِيَّةِ

٧- إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ

١٤٠١- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٦٥).

فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ عِبَّةَ اللَّهِ لِعِبْدِهِ بِأَنَّهَا إِرَادَتُهُ الْخَيْرَ لَهُ وَهِدَايَتَهُ وَرَحْمَتَهُ، وَتَقْبِضُ ذَلِكَ بَغْضُ اللَّهِ لَهُ.

وَالتَّقِيُّ هُوَ الْآتِي بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُجْتَنِبُ لِمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَالْغَنَى هُوَ غِنَى النَّفْسِ، فَإِنَّهُ الْغَنَى الْمَحْبُوبُ إِلَيْهِ تَعَالَى؛ قَالَ ﷺ: «لَيْسَ الْغِنَى بِكَثْرَةِ الْفَرَسِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ» (الْبَهَارِيُّ (٦٤٤٦)، مُسْلِمٌ (١٠٥١)).

وَأَشَارَ عِيَّاضٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غِنَى الْمَالِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ.

وَالْخَفِيُّ: بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ، وَالْفَاءُ أَيُّ الْخَامِلِ الْمَقْطُوعِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، وَالِاسْتِثْنَالِ بِأُمُورٍ نَفْسِيَّةٍ. وَضَبَطَهُ بَعْضُ رُؤَاةِ مُسْلِمٍ بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ. وَالْمُرَادُ بِهِ الْوَصُولُ لِلرَّحِمِ اللَّطِيفِ بِهِمْ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الضُّعَفَاءِ.

وَلِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَفْضِيلِ الْإِغْتِرَالِ وَتَرْكِ الْإِخْتِلَاطِ بِالنَّاسِ.

٨- مِنْ حَسَنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ

١٤٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ حَسَنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ النَّبَوِيِّ يَعْمُ الْأَقْوَالُ كَمَا رَوَى أَنْ فِي صَحْفِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ قَلَّ كَلَامُهُ إِلَّا فِيمَا يَعْنِيهِ».

وَيَعْمُ الْأَفْعَالُ فَيَنْدَرِجُ فِيهِ تَرْكُ التَّوَسُّعِ فِي الدُّنْيَا وَطَلَبِ الْمُنَاصِبِ وَالرِّيَاسَةِ وَحُبِّ الْمَحْمَدَةِ وَالشَّاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا لَا يَنْتَاجُ

فَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْاسْتِثْنَالِ بِمَا لَا يَعْنِي بَلْ هُوَ تَمَّا يُوجِرُونَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا عَرَفُوا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيِّ أَنَّهُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَقْلُ الْعِلْمُ وَيَفْشُو الْجَهْلُ اجْتَنَبُوا فِي ذَلِكَ لِمَا يَأْتِي مِنَ الزَّمَانِ، أَوْ مَنْ يَأْتِي مِنَ الْعِبَادِ الْمُحْتَاجِينَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ مَعَ عَجْزِهِمْ عَنِ الْبَحْثِ، فَإِنَّهُمْ اتَّعَبُوا الْقِرَاحَ وَخَرَجُوا التَّخَارِيجَ وَقَدَّرُوا التَّقَادِيرَ، وَالْأَعْمَالُ بِالْيَتَاتِ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَخْرِيجَ التَّخَارِيجِ وَتَقْدِيرَ التَّقَادِيرِ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ الْمَحْمُودِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهَا أَقْوَالٌ خَرَجَتْ مِنْ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ وَلَيْسَتْ أَقْوَالاً لَهُمْ وَلَا أَقْوَالاً لِمَنْ يُخْرِجُهَا وَلَا أَحْتِيَاجَ إِلَيْهَا، وَالْعَمَلُ بِهَا مُشْكِلٌ إِذْ لَيْسَتْ لِقَائِلُ إِذِ الْقَائِلُ بِهَا لَيْسَ بِمُجْتَهِدٍ ضَرُورَةً فَلَا يَقْلُدُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْلُدُ مُجْتَهِدًا عَدْلًا، وَالْفَرَضُ أَنَّ الْمَخْرُجِينَ لَيْسُوا مُجْتَهِدِينَ.

وَأَمَّا تَقْدِيرُ التَّقَادِيرِ، فَإِنَّهُ قَسَمٌ مِنَ التَّخَارِيجِ إِذْ غَالِبُ مَا يُقَدَّرُ أَنَّهُ يُجَابُ عَنْهُ بِأَقْوَالِ الْمَخْرُجِينَ وَفِي كَلَامِ عَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «الْعِلْمُ نُقْطَةٌ كَثُرَتْهَا الْجُهْلَانُ».

بَلْ هَلْهُ الْوَضُوعَاتُ فِي التَّخَارِيجِ كَانَتْ مُضِرَّةً لِلنَّظَرِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِذْ شَغَلَتْ النَّظَائِرَ عَنِ النَّظَرِ فِيهِمَا وَنَبِلَ بِرَكْبِهِمَا فَقَطَعُوا الْأَعْمَارَ فِي تَقْرِيرِ تِلْكَ التَّخَارِيجِ وَقَدْ اشْتَبَعَ الْكَلَامُ عَنْ ذَلِكَ. وَعَلَى ذِمِّ الْاسْتِثْنَالِ بِهِ طَوَائِفٌ مِنْ عُلَمَاءِ التَّحْقِيقِ، وَإِنْ كَانَ الْاسْتِثْنَالُ بِهَا قَدْ عَمَّ كُلَّ فَرِيقٍ مِنَ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ.

٩- ذِمُّ التَّوَسُّعِ فِي الْمَاكُولِ وَالشَّعْبِ

١٤٠٣- وَعَنْ الْقَيْدَامِ بْنِ مَعْلُوبٍ كَرِبَ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَإَ ابْنُ آدَمَ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ (٢٣٨٠).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٢٣٦) وَتَمَامُهُ «فَحَسْبُ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتِهِ يَمْنُنُ صُبُّهُ فَإِنْ كَانَ قَاعِلًا لَا مَخَالَ»

لِنَفْسِهِ، وَهُوَ لَهَا مُكْرِمٌ.

وصحَّ حديثُ [ابن ماجه (٣٣٥٢)] «مِنَ الْإِسْرَافِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اسْتَهْنَيْتَ».

أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ [«شُعَبُ الْإِيمَانِ» (٥٦٤٠)] بِإِسْنَادٍ فِيهِ ابْنُ لَهيعة عَنْ عَائِشَةَ «قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَكَلَتْ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ أَمَا تُحِبِّينَ أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ شُغْلٌ إِلَّا جَوْفَكَ؛ الْأَكْلُ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ مِنَ الْإِسْرَافِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» وصحَّ «كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَالتَّبَسُّوْا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ» [الساقي (٧٩/٥)، ابن ماجه (٣٦٠٥)].

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا وَالطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (١٢٧/٨)] «سَيَكُونُ رَجُلَانِ مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ أَلْوَانَ الطَّعَامِ وَيَشْرَبُونَ أَلْوَانَ الشَّرَابِ وَيَتَّبَسُّوْنَ أَلْوَانَ الثِّيَابِ وَيَتَشَدَّقُونَ فِي الْكَلَامِ فَأُولَئِكَ شِرَارُ أُمَّتِي».

وقال لقمان لابنه: يا بُنَيَّ إِذَا اشْتَالَتِ الْمَعْدَةُ نَامَتِ الْفِكْرَةُ وَخَرَسَتِ الْحِكْمَةُ وَقَعَدَتِ الْأَعْضَاءُ عَنِ الْعِبَادَةِ.

وفي الخلطِ عن الطَّعَامِ فَوَائِدُ فِي الْإِمْتِلَاءِ مَفَاسِدُ فَنَفِي الْجُوعِ صَفَاءُ الْقَلْبِ وَإِقَادُ الْقَرِيحَةِ وَنَفَادُ الْبَصِيرَةِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ يُورِثُ الْبِلَادَةَ وَيَعْمِي الْقَلْبَ وَيُكَثِّرُ الْبَخَارَ فِي الْمَعْدَةِ وَالذَّمَاغِ كَشِبَهُ السُّكْرِ حَتَّى يَخْتَوِي عَلَى مَعَادِنِ الْفِكْرِ فَيَقْتُلُ الْقَلْبَ بِسَبِيهِ عَنِ الْجُرْيَانِ فِي الْأَفْكَارِ.

ومن فوائدِهِ كَسْرُ شَهْوَةِ الْمَعَاصِي كُلِّهَا وَالْإِمْتِلَاءُ عَلَى النَّفْسِ الْأَشَارَةِ بِالسُّوءِ، فَإِنَّ مَنَشَأَ الْمَعَاصِي كُلِّهَا الشَّهَوَاتُ، وَالْقَوَى وَمَادَّةُ الْقَوَى الشَّهَوَاتُ وَالشَّهَوَاتُ لَا حَالَةَ الْأَطْعَمَةِ فَتَقْلِيلُهَا يُضَعِّفُ كُلَّ شَهْوَةٍ وَقُوَّةٍ، وَإِنَّمَا السَّعَادَةُ كُلُّهَا فِي أَنْ يَمْلِكَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ وَالشَّقَاوَةَ كُلُّهَا فِي أَنْ تَمْلِكَهُ نَفْسُهُ.

قال ذو النُّونِ: مَا شَبِعْتَ قَطُّ إِلَّا عَصَيْتَ أَوْ هَمَمْتَ بِمَعْصِيَةٍ.

وقالت عائشة رضي الله عنها: أَوَّلُ بَدْعَةٍ حَدَّثْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشَّيْءُ إِنَّ الْقَوْمَ لَمَّا شَبِعَتْ بَطُونُهُمْ جَحَتَ بِهِمْ نَفْسُهُمْ إِلَى الدُّنْيَا [الجويع لابن أبي الدنيا (٢٢)].

ويقال: الْجُوعُ خَزَانَةُ مِنَ خَزَائِنِ اللَّهِ وَأَوَّلُ مَا يَنْدَفِعُ بِالْجُوعِ

وَفِي لَفْظِ ابْنِ مَاجَةَ (٣٣٤٩): «فَإِنَّ غَلَبَتْ ابْنُ آدَمَ نَفْسُهُ فَتَلَأَّ لِطَعَامِهِ، وَتَلَأَّ لِشَرَابِهِ، وَتَلَأَّ لِنَفْسِهِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى ذَمِّ التَّوَسُّعِ فِي الْمَأْكُولِ وَالشَّيْءِ وَالْإِمْتِلَاءِ، وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَرٌّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَالْبَدَنِيَّةِ، فَإِنَّ فَضُولَ الطَّعَامِ مَجْلِبَةٌ لِلشَّقَامِ وَمُثْبِتَةٌ عَنِ الْقِيَامِ بِالْأَحْكَامِ.

وَهَذَا الْإِرْشَادُ إِلَى جَعْلِ الْأَكْلِ ثُلُثًا مَا يَدْخُلُ الْمَعْدَةُ مِنْ أَفْضَلِ مَا أُرْشِدَ إِلَيْهِ سَيِّدُ الْأَنَامِ ﷺ، فَإِنَّهُ يُخَفِّفُ عَلَى الْمَعْدَةِ وَيَسْتَمِدُّ مِنَ الْبَدَنِ الْغِذَاءَ وَتَنْتَفِعُ بِهِ الْقَوَى وَلَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَدْوَاءِ.

وقد وردَ مِنَ الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ شَيْءٌ كَثِيرٌ فِي ذَمِّ الشَّيْءِ.

فَقَدْ أَخْرَجَ السَّيْرَازِيُّ [«كَشَفُ الْأَسْتَارِ» (٣٦٦٩)] بِإِسْنَادَيْنِ أَحَدَهُمَا رِجَالَهُ ثَقَاتٌ مَرْفُوعاً بِلَفْظِ «أَكْثَرُهُمْ شَبِعُوا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ جُوعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَه ﷺ لِأَبِي جُحَيْفَةَ لَمَّا تَجَشَّأَ فَقَالَ: فَمَا مَلَأَتْ بَطْنِي مُنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ «وَأَهْلُ الشَّيْءِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْجُوعِ غَدًا فِي الْآخِرَةِ».

زَادَ الْبَيْهَقِيُّ [«شُعَبُ الْإِيمَانِ» (٥٦٤٥)] «الدُّنْيَا سَبْجُنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (٢٨٤/٧)] بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ «أَنَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا عَظِيمَ الْبَطْنِ فَقَالَ بِأَصْبَحِهِ «لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ هَذَا لَكَانَ خَيْرًا لَكَ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ [«شُعَبُ الْإِيمَانِ» (٥٦٧٠)] وَاللَّفْظُ لَهُ وَالشَّيْخَانِ [البخاري (٤٧٢٩)، مسلم (٢٧٨٥)] مُخْتَصَرًا «كَيَوْمَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِالْعَظِيمِ الطَّوِيلِ الْأَكُولِ الشَّرُوبِ فَلَا يَزِيدُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعْضَةٍ أَقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ «فَلَا تَقْسِمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَئَانَا» [الكهف: ١٠٥].

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا رِكَمًا فِي «الرَّغْبِ وَالرَّهْبِ» (٣١١٩) «أَنَّ ﷺ أَصَابَهُ جُوعٌ يَوْمًا فَتَعَمَّدَ إِلَى حَجَرٍ فَوَضَعَهُ عَلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا رَبُّ نَفْسٍ طَاعِمَةٍ نَاعِمَةٍ فِي الدُّنْيَا جَائِعَةٍ غَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلَا رَبُّ مُكْرِمٍ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ لَهَا مُهَيِّنٌ أَلَا رَبُّ مُهَيِّنٌ

طعام أبداً فقال إيليس: لله علي أن لا أنصح مسلماً أبداً.

شهوة الفرج وشهوة الكلام، فإن الجائع لا تتحرك عليه شهوة فضول الكلام، فيتخلص من آفات اللسان، ولا يتحرك عليه شهوة الفرج فيخلص من الوقوع في الحرام.

١١- الصمت حكمة

١٤٠٥- عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ».

ومن فوائد: قلّة النوم، فإن من أكل كثيراً شرب كثيراً، فنام طويلاً وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية.

أخرجه الترمذي في الشعب (٥٠٧٧) بسند ضعيف.

وضيح أنه مؤلف من قول لقمان الحكيم.

وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام، فرآه يسود درعاً لم يكن رآها قبل ذلك، فجعل يتعجب عما رأى فاراد أن يسأله عن ذلك فمنعته حكيمته عن ذلك فترك ولم يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها، ثم قال: نعم الدرع للحرب فقال لقمان: الصمت حكمة - الحديث.

وعد الغزالي في «الإحياء» عشر فوائد لتقليل الطعام وعد عشر مفسدات للتوسع منه فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك، فإنها تميل إلى الشر ويصعب تداركها وليرضها من أول الأمر على السداد، فإن ذلك أهون له من أن يجربها على الفساد، وهذا أمر لا يحتمل الإطالة إذ هو من الأمور التجريبية التي قد جربها كل إنسان، والتجربة من أقسام البرهان.

وقيل تردّد إليه سنة، وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله.

١٠- خير الخطائين التوابون

وليه دليل على حسن الصمت ومدحه. والمراد به عن فضول الكلام.

وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء.

١٤٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ».

أخرجه الترمذي (٢٤٩٩) وابن ماجه (٤٢٥١)، وسنده قوي.

خطاؤون أي: كثيرو الخطأ، إذ هو صفة مبالغية.

وفي الحديث [الوملي (٢٥٠١)] «مَنْ صَمَتَ نَجَا». وقال عتبة بن عابر قلت لرسول الله ﷺ: ما النجاة؟ قال «أمنك عليك لبائتك» الحديث [٢٤٠٦]. وقال ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ لِي بِمَا تَيْنَ لَحِينِهِ، وَرَجَلَيْهِ أَنْكُفُلُ لَهُ بِالْجَنَّةِ» [البحاري (٦٤٧٤)].

والحديث دال على أنه لا يخلو من الخطيئة إنسان لما جُبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما إليه دعاه وترك ما عنه نهاه، ولكنّه تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده وأخبر أنه خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ.

وقال معاذ رضي الله عنه للنبي ﷺ: أتؤاخذ بما تقول؟ قال «كذلك أملك وهل يكب الناس على مناخيرهم إلا خصائذ ألسنتهم» [أحمد (٢٣١٥)، الوملي (٢٦١٦)].

وفي الأحاديث أدلة على أن العبد إذا عصى الله وتاب تاب الله عليه، ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله إلا هالك. وقد خص من هذا العموم يحيى بن زكريا عليه السلام، فإنه ورد أنه ما هم بخطيئة.

وقال ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» [البحاري (٦٠١٨)، مسلم (٤٧)] الأحاديث فيه واسعة جداً، والآثار عن السلف كذلك.

وروي أنه لقى إيليس ومعه معاليق من كل شيء فسأله عنها فقال: هي الشهوات التي أصيب بها بني آدم فقال: هل لي فيها شيء؟ قال: ربما شبت فشغلناك عن الصلاة والذكر قال: هل غير ذلك؟ قال: لا قال: لله علي أن لا أملا بطني من

واعلم أن فضول الكلام لا تنحصر، بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال: «لا خير في كثير من نجواهم إلا

مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيَّنَّ النَّاسُ ﴿النساء﴾: [١١٤].

وَأَقَاتُهُ لَا تَنْحَصِرُ فَقَدْ مَنَعَهَا: الْخُرُصُ فِي الْبَاطِلِ، وَهُوَ الْحِكَايَةُ لِلْمَعَاصِي مِنْ مُخَالَطَةِ النِّسَاءِ وَمِجَالِسِ الْخَمْرِ وَمَوَاقِفِ الْفَسَادِ وَتَنَعُّمِ الْأَغْنِيَاءِ وَتَجْبِيرِ الْمُسْلُوكِ وَمَوَاسِمِهِمُ الْمَذْمُومَةِ وَأَحْوَالِهِمُ الْمَكْرُوهَةِ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ نَمَّا لَا يَحِلُّ الْخُرُصُ فِيهِ، فَهَذَا حَرَامٌ.

وَمِنْهَا النِّيَّةُ وَالنَّمِيَّةُ وَكَفَى بِهَا هَلَاكاً فِي الدِّينِ.

وَمِنْهَا الْمِرَاءُ، وَالْمَجَادَلَةُ، وَالْمِرَاحُ.

وَمِنْهَا الْخُصُومَةُ وَالنِّبْ، وَالْفَحْشُ وَبِذَاءَةُ اللِّسَانِ وَالِاسْتِهْزَاءُ بِالنَّاسِ وَالسُّخْرِيَّةُ، وَالْكَذْبُ.

وَقَدْ عُدَّ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» عَشْرِينَ آفَةً وَذَكَرَ فِي كُلِّ آفَةٍ كَلَاماً بَسِيطاً حَسَنًا، وَذَكَرَ عِلَاجَ هَذِهِ الْأَقَاتِ.

ولذا قيل:

٥٠- كتاب مساوى الأخلاق

الْأَقْلُ لِمَنْ كَانَ لِي حَاسِداً أَتَدْرِي عَلَى مَنْ أَسَأْتُ الْأَدَبَ
أَسَأْتُ عَلَى اللَّهِ فِي فَعْلِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَكَبَ
فَجَازَاكَ عَنِّي بِأَنْ زَادَنِي وَسَدَ عَلَيْكَ وَجُوهَ الطَّلَبِ
ثُمَّ الْحَاسِدُ إِنْ وَقَعَ لَهُ الْخَاطِرُ بِالْحَسَدِ فَدَفَعَهُ وَجَاهَدَ نَفْسَهُ
فِي دَفْعِهِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ بَلْ لَعَلَّهُ مَاجِرٌ فِي مُدَافَعَةٍ.

١- مَذْمَةُ الْحَسَدِ

١٤٠٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ
الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٠٣)

فَإِنْ سَعَى فِي زَوَالِ نِعْمَةٍ مَحْسُودٍ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْعَ وَلَمْ
يُظْهِرْهُ، فَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ الْعَجْزَ بَحِثْ لَوْ امْتَكَنَهُ لَفَعَلَ فَهُوَ مَازِرٌ
وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ التَّقْوَى فَقَدْ يُعَذَّرُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَ الْخَوَاطِرِ
النَّفْسِيَةِ فَيَكْفِيهِ أَنْ لَا يَعْمَلَ بِهَا وَلَا يَعِزُّ عَلَى الْعَمَلِ.

١٤٠٧- وَلَإِبْنِ مَاجَةَ (٤٢١٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ
نَحْوُهُ:

(إِيَّاكُمْ) ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّحْذِيرِ، وَالْحَذَرُ مِنْهُ
(الحسد).

وَفِي الْإِحْيَاءِ، فَإِنْ كَانَ بَحِثٌ لَوْ أَلْقَى الْأَمْرَ إِلَيْهِ وَرَدَّ إِلَى
اخْتِيَارِهِ لَسَعَى فِي إِزَالَةِ النِّعْمَةِ فَهُوَ حَسُودٌ حَسِداً مَذْمُوماً، وَإِنْ
كَانَ تَرَدَّدُهُ التَّقْوَى عَلَى إِزَالَةِ ذَلِكَ فَيَعْفَى عَنْهُ مَا يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ
مِنْ ارْتِيَاكِهِ إِلَى زَوَالِ النِّعْمَةِ مِنْ عَمْسُوهِ مَهْمَا كَانَ كَارِهاً لِذَلِكَ
مِنْ نَفْسِهِ بِعَقْلِهِ وَدِينِهِ.

وَفِي ذِمِّ الْحَسَدِ أَحَادِيثٌ وَأَثَارٌ كَثِيرَةٌ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٠٣/١٠)
مَرْفُوعاً «ثَلَاثٌ لَا يَسْلَمُ مِنْهُنَّ أَحَدُ الطَّيْرَةِ وَالطَّرْنِ، وَالْحَسَدُ قِيلَ:
فَمَا الْمَخْرُجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا تَطَلَّيْتَ فَلَا تُرْجِعْ
وَإِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تَحَقِّقْ، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَلَا تَبْغِ».

وَيَقَالُ: أَوَّلُ ذَنْبٍ عَصَى اللَّهُ بِهِ الْحَسَدَ، فَإِنَّهُ أَمَرَ إِبْلِيسَ
بِالسُّجُودِ لِأَدَمَ فَحَسَدَهُ فَاغْتَنَعَ عَنْهُ فَعَصَى اللَّهَ فَطَرَدَهُ وَتَوَلَّدَ مِنْ
طَرَدِهِ كُلُّ بَلَاءٍ وَفُتِنَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى الْعِبَادِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو نَعِيمٍ (إخبار أصفهان ١/٢٢٧) «كُلُّ إِبْنِ آدَمَ
حَسُودٌ وَلَا يَضُرُّ حَاسِداً حَسَدَهُ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِاللِّسَانِ أَوْ يَفْعَلَ
بِالْيَدِ». وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثٌ لَا تَخْلُو عَنْ مُقَالَ.

وَالْحَسَدُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى نِعْمَةٍ، فَإِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى
أَخِيكَ نِعْمَةً فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا حَالَتَانِ.

إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّعْمَةُ وَتُحِبَّ زَوَالَهَا وَهَذِهِ الْحَالَةُ
تُسَمَّى حَسِداً.

وَفِي «الرَّوَاغِرِ» لِابْنِ حَبِيبٍ الْهَيْتَمِيُّ: إِنَّ الْحَسَدَ مَرَاتِبٌ
وَهِيَ إِمَّا مَحَبَّةُ زَوَالِ نِعْمَةِ الْغَيْرِ، وَإِنْ لَمْ تَتَّقِلْ إِلَى الْحَاسِدِ، وَهَذَا
غَايَةُ الْحَسَدِ أَوْ مَعَ انْتِقَالِهَا إِلَيْهِ أَوْ انْتِقَالِ مِثْلِهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا أَحَبَّ
زَوَالَهَا لِثَلَاثٍ يَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ أَوْ لَا مَعَ مَحَبَّةِ زَوَالِهَا، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ
الْمَعْفُ عَنْهُ مِنَ الْحَسَدِ إِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا، وَالطَّلُوبُ إِنْ كَانَ فِي
الدِّينِ انْتَهَى.

الثَّانِيَةُ: أَنْ لَا تُحِبَّ زَوَالَهَا وَلَا تَكُونَ وَجُودَهَا وَدَوَامَهَا لَهُ
وَلَكِنَّكَ تَرِيدُ لِنَفْسِكَ مِثْلَهَا فَهَذَا يُسَمَّى غِبْطَةً.

فَالْأَوَّلُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا نِعْمَةً عَلَى كَافِرٍ أَوْ فَاجِرٍ،
وَهُوَ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى تَهْيِيجِ الْفِتَنِ وَإِفْسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَإِلْهَاءِ
الْعِبَادِ، فَهَذِهِ لَا يَضُرُّكَ كَرَاهَتُكَ لَهَا وَلَا عُبُودُكَ زَوَالَهَا، فَإِنَّكَ لَمْ
تُحِبَّ زَوَالَهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ نِعْمَةٌ بَلْ مِنْ حَيْثُ هِيَ آكَةٌ لِلْفَسَادِ
وَالْبَغْيِ.

وَهَذَا الْقِسْمُ الْأَخِيرُ يُسَمَّى غِيْرَةً، فَإِنْ كَانَ فِي الدِّينِ فَهُوَ
الْمَطْلَبُ وَعَلَيْهِ جَمَلٌ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (البخاري ٥٠٢٥)، مُسَلِّمٌ
(٨١٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ

وَوَجَّهَ تَحْرِيمَ الْحَسَدِ مَعَ مَا عَلَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ تَسْخِطُ
لِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَعَلَتْهُ فِي تَفْصِيلِ بَعْضِ عِبَادِهِ عَلَى بَعْضٍ،

وإسكانها عند الشر ونزاعها للجوارح للانتقام عن غضبها، فإن النفس في حكم الأعداء الكثيرين وغلبتها عما تشتبه في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريدونه منه.

وله إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو؛ لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة.

وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام.

والحديث فيه إرشاد إلى أن من غضبه أمر وأرادت النفس المبادرة إلى الانتقام من غضبه أن يجاهدتها ويمنعها عما طلبت.

والغضب غريزة في الإنسان فمهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وشارت حتى يحمر الوجه، والعينان من الدم؛ لأن البشرة تحكي لون ما وراءها، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه.

وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون خوفاً.

وإن كان على النظر تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر.

والغضب يرتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والرعدة في الأطراف، وخروج الأفعال على غير ترتيب واستحالة الخلق حتى لو رأى الغضبان نفسه حالة الغضب لسكن غضبه حياءً من قبح صورته واستحالة خلقته، هذا في الظاهر.

وأما في الباطن فقبحة أشد من الظاهر؛ لأنه يولد حقداً في القلب وإضرار السوء على اختلاف أنواعه.

بل قبح باطنه مقدم على تغير ظاهره فإن تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن، فيظهر على اللسان الفحش والشتم ويظهر في الأفعال بالضرب، والقتل وغير ذلك من المفسد، وقد ورد في الأحاديث دواء الغضب:

فاخرج ابن عساكر [تاريخ دمشق (٤٠/٤٦٤)] موقوفاً

فهو يقوم به آتاء الليل وآتاء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو يُنفق منه آتاء الليل وآتاء النهار.

المراء أنه يغار ممن اتصف بهاتين الصفتين فيقتدي به عجة للسرور في هذا المسلك، ولعل تسميته حسداً مجاز.

والحديث دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر.

ونسبة الأكل إليه مجاز من باب الاستعارة.

وقوله (كما تأكل النار الحطب) تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما يذهب الحطب بالنار ويتلاشى جرمه.

واعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد أنه لا يضر بجسده الحسود في الدين ولا في الدنيا، وأنه يعود وبأل حسده عليه في الدارين إذ لا تزول نعمة بحسد قط، وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان؛ لأن الكفار يحبون زواله عن المؤمنين.

بل الحسود يتمتع بحسنات الحاسد؛ لأنه مظلوم من جهته سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص، والغيبة، وهتك السر وغيرها من أنواع الإيذاء فيلقى الله مفلساً من الحسنات محروماً من نعمة الآخرة كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا، فإذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جر لنفسه بالحسد كل غم وتكد في الدنيا، والآخرة.

٢ - مذمة الغضب

١٤٠٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

متفق عليه [بخاري (٦١٤)، مسلم (٢٦٠٩)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس الشديد بالصرعة» بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالعين المهملة على زنة همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع

(إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب) متفق عليه)

المراء بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس

«الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالشَّيْطَانُ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَالْمَاءُ يُطْفِئُ النَّارَ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْتَسِلْ».

وفي رواية (٤٧٨٤) «فَلْيَتَوَضَّأْ».

وأخرج ابن أبي الدنيا «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ سَكَنَ غَضَبُهُ».

وأخرج أحمد (٢٣٩/١) «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُتْ».

وأخرج أحمد (١٥٢/٥) وأبو داود (٤٧٨٢) وابن حبان (٥٦٨٨) «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَإِلَّا فَلْيَضْطَجِعْ».

وأخرج أبو الشيخ: «الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا وَجَدَهُ أَحَدُكُمْ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ وَجَدَهُ جَالِسًا فَلْيَضْطَجِعْ».

والنَّهْيُ مُتَوَجِّهُ إِلَى الْغَضَبِ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ.

وقد يُوَبِّ البخاري (باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله). وقد قال تعالى: «جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ» [البقرة: ١٧٣] وذكر خمسة أحاديث في كُلِّ مِنْهَا غَضَبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أسبابٍ مُخْتَلِفَةٍ راجعة إلى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ كَانَ لِأَمْرِ اللَّهِ وإظهار الغضب فيه منه صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أوكد.

وقد ذَكَرَ تعالى في موسى وغضبه لما عبَدَ العجل وقال: «وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ» [الأعراف: ١٥٤].

٣- الظُّلُمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ

١٤٠٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظُّلُمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

متفق عليه (البخاري (٢٤٤٧)، مسلم (٢٥٧٩)).

الحديث من أدلة تحريم الظلم، وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق، والإخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال:

قيل: هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يفتدي يوم القيامة سبيلاً حيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة

بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ.

وقيل: إنه يُرِيدُ بِالظُّلْمَاتِ الشَّدَائِدَ، كَمَا تَعَالَى: «قُلْ مَنْ يُجَيِّكُم مِنَ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ» [الأنعام: ١٦٣] أي من شدائدهما.

وقيل: إنه كناية عن النكال، والعقوبات.

٤- مَذْمَةُ الشُّحِّ

١٤١٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

أخرجه مسلم (٢٥٧٨).

في الشُّحِّ وفي التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَخْلِ أَقْوَالٌ: فقيل في تفسير الشُّحِّ: إنه أشدُّ من البخل وأبلغ في المنع من البخل.

وقيل: هو البخل مع الحرص.

وقيل: البخل في بعض الأمور والشُّحُّ عامٌّ.

وقيل: البخل بالمال خاصة والشُّحُّ بالمال، والمعروف.

وقيل: الشُّحُّ الحرص على ما ليس عنه، والبخل بما عنده.

وقوله: «فإنه أهلك من كان قبلكم» يحتمل أنه يُرِيدُ الْهَلَاكَ الدُّنْيَوِيَّ الْمَفْسَرَّ بما بعده في تمام الحديث، وهو قوله «هللهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم»، وهذا هلاك دنيوي، والحاصل لهم هو شحهم على حفظ المال وجميعه وازديادِهِ وصباتِهِ عن دفعِهِ في الثَّقَاتِ فَضَمُوا إِلَيْهِ مَالَ الْغَيْرِ صِيَانَةً لَهُ وَلَا يُدْرِكُ مَالُ الْغَيْرِ إِلَّا بِالْجَوْرِ وَالْمَعْصِيَةِ الْمُضِيئَةِ إِلَى الْقَتْلِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ.

ويحتمل أن يُرَادَ بِهِ الْهَلَاكَ الْآخِرِيُّ، فإنه يتفرع عما اقترَفُوهُ من ارتكابِ هَلَاكِ الْمَالِ وَالظَّاهِرُ حمله على الأمرين.

واعلم أن الأحاديث في ذمِّ الشُّحِّ، والبخل كثيرة، والآيات القرآنية كتوبه تعالى: «الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ» [النساء: ١٣٧] «وَمَنْ يَتَخَلَّ فَإِنَّمَا يَتَخَلَّ عَنْ نَفْسِهِ» [محمد: ٣٨] «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا

لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ» [آل عمران: ١٨٠] «وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: ٩].

وفي الحديث «ثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ: شُحُّ مَطْعَاً وَهَوَى مُتَّبِعٌ وَإِعْجَابٌ كُلُّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ». أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٥٤). وفيه زيادة.

وفي الدعاء النبوي «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْخَزَنِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَالْبَخْلِ». أخرجه الشيخان البخاري (٦٣٦٧)، مسلم (٢٧٠٦).

وقال رحمه الله: «شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شُحُّ خَالِجٍ، وَجَبْنُ خَالِجٍ». أخرجه البخاري في التاريخ «الكبر» (٨/٩) وأبو داود (٢٥١١) عن أبي هريرة مرفوعاً، والآثار فيه كثيرة.

(لأن قلت) وما حقيقة البخل المذموم وما من أحدٍ إلا وهو يرى نفسه أنه غير بخيل ويرى غيره بخيلاً وربما صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس فيقول جماعة: إنه بخيل ويقول آخرون: ليس بخيلاً فماذا حد البخل الذي يوجب الهلاك؟ وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها؟.

(قلت) السخاء هو أن يؤدي ما أوجب الله عليه، والواجب واجب، واجبان:

واجب الشرع: وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والتسقات لمن يجب عليه إتفاقه وغير ذلك.

وواجب المروءة، والعادة.

والسخي: هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة، فإن منع واحداً منهما فهو بخيل لكن الذي يمنع واجب الشرع أبل، فمن أعطى زكاة ماله مثلاً ونفقة عياله بطيبة نفسه، ولا يتيمم الخبيث من ماله في حق الله، فهو سخي.

والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات، فإن ذلك مستقيم ويتلصق استقباحه باختلاف الأحوال والأشخاص، وتفصيله يطول فمن أراد استيفاء ذلك راجع الإحياء للغزالي فهو كلام جيد.

واعلم أن البخل داء له دواء وما أنزل الله من داء إلا دواءه، وداء البخل سببه أمران:

الأول: حُب ذات المال والشغف به وبقائه لديه، فإن الدنانير مثلاً رسول تنال به الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك، ثم صار محبوباً لنفسه؛ لأن الموصول إلى لذات لذية، فقد ينسى الحاجات والشهوات وتَصِيرُ الدنانير عنده هي المحبوبة، وهذا غاية الضلال، فإنه لا فرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث تقضى به الحاجات.

فهذا سبب حُب المال ويتفرع منه الشح، وعلاجه بضده.

فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر، وعلاج طول الأمل الإكثار من ذكر الموت وذكر موت الأقربان والنظر في ذكر طول تبعهم في جمع المال، ثم ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم. وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد.

وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم وينظر في نفسه، فإنه ربما لم يخلف له أبوه فلساً.

ثم ينظر ما أعد الله عز وجل لمن ترك الشح وبذل من ماله في مرضاة الله وينظر في الآيات القرآنية الحاتئة على الجود المانعة عن البخل.

ثم ينظر في عواقب البخل في الدنيا، فإنه لا يد لجامع المال من آفات تخرجه على رغم أنفه، فالسقاء خير كله ما لم يخرج إلى حد الإسراف المنهي عنه وقد أذب الله عباده أحسن الأدب فقال: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» [الفرقان: ٦٧] فخيَارُ الأمور أوسطها.

وخلاصته أنه إذا وجد العبد المال أنفق في وجوه المعروف بالتي هي أحسن، ويكون بما عند الله أوفى منه بما هو لديه، وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والكف وعدم الطمع.

٥ - مذمة الرياء

١٤١١ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الشُّرْكُ الْأَضْعَفُ: الرِّيَاءُ».

أخرجه أحمد بإسناد حسن (٤٢٨/٥).

(وعن محمود بن ليل رضي الله عنه هو محمود بن ليل الأنصاري

وانواع ذلك واسعة، وهو يُرى أنه من أهل الدين والصلاح.

وتكون الرياء بالقول بالوعظ في المواقف ويذكر حِكَمَاتِ الصالحين ليدل على عتاقه باخبار السلف وتبخره في العلم ويتأسف على مفارقة الناس للمعاصي والتأو من ذلك. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحضرة الناس.

والرياء بالقول لا تنحصر أبوابه. وقد تكون المرأة بالأصحاب، والأنواع والتلاميذ يقال: فلان متبوع قدوة.

والرياء باب واسع إذا عرفت ذلك، فيعبر أبواب الرياء أعظم من بعض الاختلاف باختلاف أركانه، وهي ثلاثة:

المرادى به، والمرادى لأجله، ونفس قصد الرياء، فقصد الرياء لا يخلو من أن يكون مجرداً عن قصد الثواب أو مصحوباً بإرادته، والمصحوب بإرادة الثواب لا يخلو عن أن تكون إرادة الثواب أرجح أو أضعف أو مساوية فكانت صور أربع:

الأولى: أن لا يكون قصد الثواب بطل فعل الصلاة مثلاً لبراه غيره، وإذا انفرد لا يفعلها.

وأخرج الصدقة لئلا يقال: إنه يجمل، وهذا أغلظ أنواع الرياء وأجبتها، وهو عبادة للعباد.

الثانية: قصد الثواب لكن قصداً ضعيفاً بحيث إنه لا يجعله على الفعل إلا مرعاة العباد ولكنه قصد الثواب فهذا كالكذب قبله.

الثالثة: تساوى القصدان بحيث لم يعبث على الفعل إلا مجموعهما ولو خلى عن كل واحد منهما لم يفعلها فهذا تساوى صلاح قصده وفهاده، فلعله يخرج راساً براس لا له ولا عليه.

الرابعة: أن يكون اطلاع الناس مرجحاً أو مقوياً لنشاطه ولو لم يكن لما ترك العبادة.

قال الغزالي: والذي نظنه، والعلم عند الله أنه لا يحيط أصل الثواب ولكنه ينقص ويعاقب على مقدار قصد الرياء، ويناب على مقدار قصد الثواب وحديث: «أنا أغنى الأغنياء عن الشرك» (م (٢٩٨٥)) محمول على ما إذا تساوى القصدان أو أن قصد الرياء أرجح.

الأشبهلي ولد على عهد رسول الله ﷺ وحدث عنه أحاديث.

قال البخاري: له صحبة.

وقال أبو حاتم: لا تعرف له صحبة.

وذكره مسلم في التابعين.

قال ابن عبد البر: الصواب قول البخاري.

وهو أحد العلماء، مات سنة ميت وتسعين.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ» كَأَنَّهُ قِيلَ مَا هُوَ فَقَالَ ﷺ «الرِّيَاءُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ يَاسَنَادٍ حَسَنٍ».

الرياء مصدر راءى فاعل ومصدره يأتي على بناء مفاعلة وفعال، وهو مفعول العين، لأنه من الرؤية ويجوز تخفيفها بقلبيها ياء.

وحقيقته لغة: أن يرى غيره خلاف ما هو عليه.

وشرعاً: أن يفعل الطاعة وترك المعصية مع ملاحظة غير الله أو يخبر بها أو يحب أن يطلع عليها لمقصد دنيوي من مال أو غيره.

وقد ذمّه الله في كتابه وجعله من صفات المنافقين في قوله: ﴿يُرَآءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء: ١٤٢ وقال ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ الكهف: ١١٠. وقال ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ - قَوْلُهُ - «الَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾ (الماعون: ٤ - ٦).

ورود فيه من الأحاديث الكثيرة الطيبة الدالة على عظمة عقاب المرائي، فإنه في الحقيقة عابدة لغير الله. وفي الحديث القدسي «يقول الله تعالى: من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له كلفه وأنا عنه بريء وأنا أغنى الأغنياء عن الشرك» (م (٢٩٨٥)).

واعلم أن الرياء يكون بالبدن، وذلك بإظهار التحول والاصفرار ليوهم بذلك شدة الاجتهاد، والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة، وليبدل بالتحول على قلبه الأكل، ويتشعث الشعر ودرن الثوب يورهم أن همته بالدين ألهاه عن ذلك،

صَالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» [الكهف: ١١٠].

وأما المراءى به، وهو الطاعات فيقسم إلى الرياء بأصول العبادات، وإلى الرياء بأوصافها، وهو ثلاث درجات:

الرياء بالإيمان، وهو إظهار كلمة الشهادة، وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في ذلك الأسفل منها. وفي هؤلاء أنزل الله تعالى: «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ» [الماقون: ١].

وقريب منهم الباطنية الذين يظهرُونَ الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافاً، ومنهم الرافضة أهل الفتنة الذين يظهرُونَ لكل فريق أنهم منهم تقية.

والرياء بالعبادات كما قدمناه، وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد وأما إذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادات لم يؤثر فيه إلا إذا ظهر العمل للغير وتحدث به.

ولقد أخرج الذيلمي [الفرديوس] (٧٢٢) مرفوعاً «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا سِرًّا فَيَكْتِبُهُ اللَّهُ عِنْدَهُ سِرًّا فَلَا يَزَالُ بِهِ الشَّيْطَانُ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ فَيَمْنَحِي مِنَ السَّرِّ وَيَكْتُبُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ تَكَلَّمَ الثَّانِيَّةُ مُخْبِيًا مِنَ السَّرِّ، وَالْعَلَّانِيَّةُ وَكُتِبَ رِيَاءً».

وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادات، ثم ندب في أثناء العبادات فالوجوب البعض من العلماء الاستئناف لعدم انعقادها.

وقال بعضهم: يلغو جميع ما فعله إلا التحريم.

وقال بعض: يصح؛ لأن النظر إلى الخواص كما لو ابتدأ بالإخلاص وصحبه الرياء من بعده.

قال الغزالي: والقولان الآخريان خارجان عن قياس الفقه.

ولقد أخرج الواحدي في أسباب النزول (ص ٢٢٦) جواب «جُنْدَبُ بْنُ زُهَيْرٍ لَمَّا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنِّي أَعْمَلُ الْعَمَلَ لِلَّهِ، وَإِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ سَرِّي فَقَالَ ﷺ «لَا شَرِيكَ لِلَّهِ فِي عِبَادَتِهِ».

وفي رواية «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مَا شُورِكَ فِيهِ». رواه ابن عباس.

وروى عن مجاهد أنه «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني أتصدق وأصل الرجيم ولا أصنع ذلك إلا لله فذكر ذلك مني فسرني وأعجب به، فلم يقل النبي ﷺ له شيئاً حتى نزلت الآية يعني قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا

ففي الحديث دلالة على أن السور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي (٢٣٨٤) من حديث أبي هريرة وقال: حديث غريب قال: «قلت: يا رسول الله بيننا أنا في بيتي في صلاتي إذ دخل علي رجل فأعجبني الحال التي رأيته عليها فقال رسول الله ﷺ لك أجران».

وفي «الكشاف» من حديث «جندب أنه ﷺ قال له: لك أجران أجر السر وأجر العلانية». وقد يرجح هذا الظاهر قوله تعالى: «وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَزِينُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ» [الزمر: ٩٩] فدل على أن محبة الشأن من رسول الله ﷺ لا تنافي بالإخلاص ولا تعدد من الرياء.

وتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله: «إذا أطلع عليه سرّي» لمحبة للشأن عليه فيكون الرياء في محبة الشأن على العمل، وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً، وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الشأن من المطلع عليه وإنما هو مجرد محبة لما يصدر عنه وعلم به غيره.

ويحتمل أن يراد بقوله «فيعجبني» أي: يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله: ﷺ «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

وقال الغزالي: أما مجرد السور بالاطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر في العمل فبعيد أن يفسد في العبادات.

٦ - آية المنافق ثلاث

١٤١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانًا».

متفق عليه [بخاري (٣٣)، مسلم (٥٩)].

وقد ثبت عند الشيخين [بخاري (٣٤)، مسلم (٥٨)] من حديث عبد الله بن عمرو رابعة: وهي «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

والمنافق: من يظهر الإيمان ويبطن الكفر.

٧- مذمة السباب والقتال

١٤١٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بخاري (٦٠٤٤)، مسلم (٦٤)).

السَّبُّ لُغَةً: الشَّمُّ وَالتَّكْلُمُ فِي أَعْرَاضِ النَّاسِ بِمَا لَا يَجِبِي كَالسَّبَابِ.

والفسوق مصدر فسق.

وهو لغة: الخروج.

وشرعاً: الخروج من طاعة الله.

وفي مفهوم قوله (المسلم) دليل على جواز سب الكفار، فإن كان معاهداً فهو أذية له. وقد نهى عن أذيته فلا يعمل بالمفهوم في حقّه، وإن كان حريماً جاز سبه إذ لا حرمة له.

وأما الفاسق فقد اختلف العلماء في جواز سبه بما هو مُرتكب له من المعاصي.

فذهب الأكثر إلى جوازه؛ لأن المراد بالمسلم في الحديث الكامل الإسلام، والفاسق ليس كذلك وبحديث «اذكروا الفاسق» بما فيه كميّ يخذّره الناس، وهو حديث ضعيف وإنكره أحمد.

وقال البيهقي: ليس بشيء، فإن صح حمل على فاجر مُعلن بفسوره أو يأتي بشهادة أو يُعتمد عليه فيحتاج إلى بيان حاله لنلا يقع الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي.

ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط (٤٣٧٢) والصغير (٥٩٨) بإسناد حسن رجاله موثقون.

وأخرجه في الكبير (١٩/٤١٨) أيضاً من حديث «مُعَاوِيَةَ بْنِ حَبْدَةَ قَالَ: خَطَبَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: خَشَى مَتَى تَزْعُمُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ أَهْيكُوهُ حَتَّى يَخْذَرَهُ النَّاسُ».

وأخرج البيهقي [في شعب الإيمان (٩٦٦٤)] من حديث أنس بإسناد ضعيف «مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غِيْبَةَ لَهُ».

وأخرج مسلم (٢٩٩٠) «كُلُّ أُنْثَى مُعَاتِي إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ»

وفي الحديث دليل على أن من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق، فإن كانت فيه هذه كلها فهو مُنافق، وإن كان مُصدّقاً بشرائع الإسلام، لحديث «وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم» [م (٥٨)].

وقد استشكل الحديث بأن هذه الخصال قد توجد في المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين، ولما كان كذلك اختلف العلماء في معناه.

قال النووي: قال المحققون: والأكثر - وهو الصحيح المختار - إن هذه الخصال هي خصال المنافقين، فإذا اتصف بها أحد من المصدقين أشبه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازاً، فإن النفاق هو إظهار ما يُبطّن خلافه، وهو موجود في صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه في حق من حدّثه ووعده واتّمنه وخاصة وعاهدته من الناس لا أنه مُنافق في الإسلام، وهو يُبطّن الكفر.

وقيل: إن هذا كان في حق المنافقين الذين كانوا في أيامهم ﷺ تحذروا بإيمانهم فكذبوا واتّمنوا على رُسُلهم فخانوا ووعدوا في الدين بالنصر ففقدوا وأخلفوا وفجروا في خصوصاتهم، وهذا قول سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ورجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه، وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر ورواه عن النبي ﷺ.

قال القاضي عياض: وإليه مال كثير من الفقهاء.

وقال الخطابي عن بعضهم: إنه ورد الحديث في رجل مُعين وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول يقول: فلان مُنافق، وإنما يشير إشارة.

وحكى الخطابي أن معناه التحذير للمسلم أن يتخاذ هذه الخصال التي يُخاف عليها أن تنفسي به إلى حقيقة النفاق وإد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال فيه تعالى: «فَاعْقِبْهُمْ يَفَاقاً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ» [الوبة: ٧٧]، فإنه آل به خلف الوعد، والكذب إلى الكفر فيكون الحديث للتحذير من التخلّي بهذه الأخلاق التي تنزل بصاحبها إلى النفاق الحقيقي الكامل.

٨ - مذمة الظن

١٤١٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

متفق عليه (البخاري: ٦٠٦٦)، مسلم (٢٥٦٣).

المراد بالتحذير من الظن بالمسلم شراً نحو قوله «اجتنبوا كثيراً من الظن» (الحجرات: ١٢).

والظن هو ما يخطر بال نفس من التجويز المحتمل للصحة، والبطان فيحكم به ويعمل عليه كذا فسر الحديث في «مختصر النهاية».

وقال الخطابي: المراد التهمة وعمل التحذير والنهي إنما هو عن التهمة التي لا سبب لها يوجبها كمن اتهم بالفاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك.

وقال النووي: والمراد التحذير من تحقيق التهمة، والإصرار عليها وتقرُّرها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر، فإن هذا لا يكلف به كما في الحديث «تجاوز الله عما تحدثت به الأمة أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل» (البخاري: ٦٦٦٤)، مسلم (١٢٧) ونقله عياض عن سفيان.

والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم ولا فحش ولا فجور ويقتضى إطلاقه حديث «اخرسوا من الناس بسوء الظن». أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٩٨)، والبيهقي (١٢٩/١٠)، والعسكري من حديث انس مرفوعاً.

قال البيهقي: تفرّد به بقبه.

وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفاً: «يجرم سوء الظن». أخرجه القضاعي [مسند الشهاب (٢٤)] مرفوعاً من حديث عبد الرحمن بن عائذ مرسلاً وكل طريقه ضعيفة وبعضها يقوي بعضاً ويدل أن لها أصلاً. وقد قال ﷺ: «أخوك البكري» ولا تأمنه. أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٧٧٤) عن عمر وأبو داود (٤٨٦١) عن عمرو بن العاص.

وقد قسم الزغشري الظن إلى واجب، ومندوب، وحرام

وهم الذين جاهروا بمعاصيهم فهتكوا ما ستر الله عليهم فيحون بها بلا ضرورة ولا حاجة، والأكثر يقولون: بأنه يجوز أن يقال للفاسق: يا فاسق، وبما مفسد، وكذا في غيبه بشرط قصد النصيحة له أو لغيره لبيان حاله أو للزجر عن صنيعه لا لقصد التهمة فيه فلا بد من قصد صحيح إلا أن يكون جواباً لمن يبذره بالسب، فإنه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى: «وَلَمَنْ اتَّصَرَ بِعَدُوِّهِ فَلْيَمْوَيْهِ فَاُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» (النور: ٤١) ولقوله ﷺ: «الْمُسْلِمَانِ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَظْلُومُ». أخرجه مسلم (٢٥٨٧) ولكنه لا يجوز أن يتندي ولا يسبه بأمر كذب.

قال العلماء: وإذا انتصر المسبب استوفى ظلامته وبرئ الأول من حقه وبقي عليه إثم الاتيذاء، والإثم المستحق لله تعالى

وليل: برئ من الإثم ويكون على البادي اللوم والذم لا للإثم.

ويجوز في حال الغضب لله تعالى «لِقَوْلِهِ ﷺ لَأَبِي ذَرٍّ: إِنَّكَ أَمَرْتُ فَيْسَكَ جَاهِلِيَّةً» (البخاري: ٣٠)، مسلم (١٦٦١) وقول عمر في قصة حاطب «دعني أضرب عنق هذا المنافق» (خ (٣٩٨٣) م (٢٤٩٤) وقول أسيد لسعد: «إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين» (خ (٤١٤١)).

ولم ينكر ﷺ هذه الأقوال وهي بمحضه.

وقوله ﷺ (وقائله كفر) دال على أنه يكفر من يقايل المسلم بغير حق، وهو ظاهر فيمن استحل قتل المسلم أو قاتله حال إسلامه.

وأما إذا كانت المقاتلة لغير ذلك فإطلاق الكفر عليه مجازاً ويراد به كفر النعمة والإحسان وأخوة الإسلام لا كفر الجحود وسماه كفراً؛ لأنه قد يؤول به ما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يعنى عن الحق فقد يصير كفراً أو أنه فعل كفعل الكافر الذي يقايل المسلم.

نُفِقَ عَلَيْهِ [البحاري (٧١٥٠)، مسلم (١٤٢)].

ومباح.

فالواجب: حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ.

والحرام: سُوءُ الظَّنِّ بِهِ تعالى ويَكُلُّ من ظَاهِرَةِ الْعَدَالَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» الْحَدِيثَ.

والمندوب: حُسْنُ الظَّنِّ بِمَنْ ظَاهِرَةُ الْعَدَالَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

والجائز مثل قول أبي بَكْرٍ لِعَائِشَةَ: إِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ أَوْ أَخْتَاكَ لِمَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّ الَّذِي فِي بَطْنِ امْرَأَتِهِ أَثَمِي.

ومن ذَلِكَ سُوءُ الظَّنِّ بِمَنْ اشتهَرَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَخَالَطَةِ الرَّبِيبِ، وَالْجَاهِرَةِ بِالْخِيَانَةِ فَلَا يَحْرُمُ سُوءُ الظَّنِّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دُلَّ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يُظَنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا وَمَنْ دَخَلَ فِي مَدَاحِلِ السُّوءِ أَتَاهُمْ، وَمَنْ هَتَكَ نَفْسَهُ ظَنًّا بِهِ السُّوءَ، وَالَّذِي يُعَيِّرُ الظُّنُونَ الَّتِي يَجِبُ اجْتِنَابُهَا عَمَّا سِوَاهَا أَنْ يَكُلَّ مَا لَا تُعْرَفُ لَهُ أَمَارَةٌ صَحِيحَةٌ وَسَبَبُ ظَاهِرٍ كَانَ حَرَامًا وَاجِبَ الاجْتِنَابِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُظَنُّونَ بِهِ مِمَّنْ شُوهِدَ مِنْهُ الشَّرُّ وَالصَّلَاحُ.

وَمَنْ عُرِفَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ فِي الظَّاهِرِ فَظَنُّ الْفَسَادِ، وَالْخِيَانَةِ بِهِ مُحَرَّمٌ بِخِلَافِ مَنْ اشتهَرَ بَيْنَ النَّاسِ بِتَعَاطِي الرَّبِيبِ فَتَقَابَلَهُ بِعَكْسِ ذَلِكَ.

ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي «الْكَشَافَةِ».

وقوله (لِيَأْتِ الظَّنُّ أَكْذَابَ الْحَدِيثِ) سَمَاءًا حَدِيثًا؛ لِأَنَّهُ حَدِيثُ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا كَانَ الظَّنُّ أَكْذَابَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْأَكْذَابَ مُخَالَفَةُ الْوَاقِعِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى أَمَارَةٍ، وَقَبْحُهُ ظَاهِرٌ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِظْهَارِهِ.

وَأَمَّا الظَّنُّ فَيَزَعُمُ صَاحِبُهُ أَنَّهُ اسْتَنَدَ إِلَى شَيْءٍ فِيخْفَى عَلَى السَّمِيعِ كَوْنُهُ كَاذِبًا بِحَسْبِ الْغَالِبِ فَكَانَ أَكْذَابَ الْحَدِيثِ.

٩- مذمة الغش

١٤١٥- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعْيَةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرِعْيَتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ. وَفِيهِ قِصَّةٌ وَهِيَ أَنَّ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَكَانَ عُيَيْدُ اللَّهِ عَامِلًا عَلَى الْبَصْرَةِ فِي إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ وَوَلِيِّهِ يَزِيدُ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢٠٧/٢٠) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: قَدِمَ إِلَيْنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ أَمِيرًا أَمَرَهُ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ غُلَامًا سَفِيهًا يَسِفُكُ الدَّمَاءَ سَفْكًَا شَدِيدًا، وَفِيهَا مَعْقِلُ الْمُرْتَضَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ لَهُ: ائْتِنَا عَمَّا أَزَاكَ تَصْنَعُ فَقَالَ لَهُ: وَمَا أَنْتَ وَذَلِكَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقُلْنَا لَهُ: مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِكَلَامِ هَذَا السَّيِّئِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ عِنْدِي عِلْمٌ فَاحْتِيتُ لَا أَنْمُوتَ حَتَّى أَقُولَ بِهِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ، ثُمَّ مَرَضَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُيَيْدُ اللَّهِ يَعُوذُهُ فَقَالَ لَهُ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: إِنِّي أَحْذَرُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعْيَةً فَلَمْ يَحْطَأْ بِنَفْسِهِ لَمْ يَرْجَحْ رَابِعَةَ الْجَنَّةِ» وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ أَحَدُ رِوَايَتَيْ مُسْلِمٍ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٤٢) «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجْتَنِبُهُمْ مَعَهُمْ وَلَا يَنْصَحُ لَهُمْ إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ» وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَزَادَ: «كَتَبْتُهُ لِنَفْسِي».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [كَمَا فِي «الْمَجْمُعِ» (٢١٢/٥)] «مَا مِنْ إِمَامٍ وَلَا وَالٍ بَاتَ لَيْلَةً سَوْدَاءَ غَاشًّا لِرِعْيَتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَعُرِفَتْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ عَامًا».

وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٩٢/٤) وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً فَقَلْبِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ».

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ [بِالسَّيِّئِ فِي الْمَطْبُوعِ]، وَالْحَاكِمُ (٩٢/٤) أَيْضًا وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عِمَالَتِهِ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ غَنَةً فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالْمُؤْمِنِينَ». وَفِي إِسْنَادِهِ وَآوُ إِلَّا أَنَّ ابْنَ نُمَيْرٍ وَثَّقَهُ وَحَسَّنَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ أَحَادِيثَ. وَالرَّاعِمِيُّ هُوَ الْقَائِمُ بِمَصَالِحِ مَنْ يَرْعَاهُ.

وقوله (يَوْمَ يَمُوتُ) مُرَادُهُ أَنَّهُ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ، وَهُوَ غَاشٌّ

لرعيته غير نائب من ذلك.

فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفَقَ بِهِ.

والغش بالكسر: ضد النصح ويتحقق غشه بظلمه لهم
باخذ اموالهم وسفلو دمايتهم وانتهالك اعراضهم واحتجابهم عن
خلتهم وحاجتهم وحبيه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله
سبحانه المعين للمصارف، وترك تعريفهم بما يجب عليهم من امر
دينهم وديارهم، وإهمال الحدود وردع أهل الفساد وإضاعة
الجهد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد.

ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب امر الله فيهم
وتوليته من غيره ارضى لله عنه مع وجوده.

والاحاديث دالة على تحريم الغش وأنه من الكبائر لسورود
الوعيد عليه بعينه، فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن
كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وهو
على رأي من يقول بخلود أهل الكبائر في النار واضح.

وقد حمله من لا يرى خلود أهل الكبائر في النار على
الزجر والتغليظ.

قال ابن بطال: هذا وعيد شديد على ائمة الجور فمن
ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم، فقد توجه إليه
الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من
ظلم ائمة عظيمه.

ومعنى (حرم الله عليه الجنة) أي انفذ عليه الوعيد ولم
يرض عنه المظلومين.

١٠- مذمة ضرر الوالى لرعيه

١٤١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ
فَاشَقَّقْ عَلَيْهِ».

أخرجه مسلم (١٨٢٨)

شق عليهم: ادخل عليهم المشقة أي: المصرة.

والدعاء عليه منه ﷺ بالمشقة جزء من جنس الفعل، وهو
عام لمشقة الدنيا والآخرة، وتسماه «ومن ولي من أمر أمتي شئاً

ورواه أبو عوانة في صحيحه (٧٠٢٣) بلفظ «ومن ولي
منهم شيئاً فشق عليهم فقلوبهم بهلة الله» فقالوا: يا رسول الله
وما بهلة الله؟ قال: «لغنة الله».

والحديث دليل على أنه يجب على الوالى تيسير الأمور
على من وليهم والرفق بهم ومعاملتهم بالعفو والصفح وإشار
الرخصة على العزيمة في حقهم لتلا يدخل عليهم المشقة، ويفعل
بهم ما يجب أن يفعل به الله.

١١- مذمة ضرب الوجه

١٤١٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».

نقله علي بن الحارثي (٢٥٥٩)، ٠ (٢٦١٢).

(وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ
أَحَدُكُمْ أَيْ غَيْرَهُ كَمَا يَذَلُّ لَهُ فَاعْلَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ» مُنْفَق
عليه).

وفي رواية [م (٢٦١٢)] «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ وَفِي رِوَايَةٍ
[٢٦١٢] (١٤) «فَلَا يَلْطَمَنَّ الْوَجْهَ» الحديث.

وهو دليل على تحريم ضرب الوجه وأنه يقتضى فلا يضرب
ولا يلطم ولو في حد من الحدود الشرعية ولو في الجهاد،
وذلك؛ لأن الوجه لطيف يجمع المحاسن، وأعضاؤه لطيفة وأكثر
الإدراك بها فقد يطلها ضرب الوجه. وقد ينقصها. وقد يشين
الوجه، والشين فيه فاحش؛ لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره،
ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً من شين، وهذا النهي عام
لكل ضرب ولطم من تاديب أو غيره.

١٢- مذمة الغضب

١٤١٨- وَعَنْهُ ﷺ «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ

اللَّهِ، أَوْصِنِي قَالَ: لَا تَغْضَبَ فَرَدَّدَ مَرَّارًا، وَقَالَ: لَا
تَغْضَبَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١٦).

١٣- مذمة أكل الأموال بالباطل

(وَعَنْهُ) إِيْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي قَالَ: لَا تَغْضَبْ فَرْدًا بَرًّا وَقَالَ: لَا تَغْضَبْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

جاء في رواية أحمد (٣٤/٥) تفسيره بأنه جارية - بالجيم - ابن قدامة.

وجاء في حديث أنه «سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ لِي قَوْلًا أَتَتَّبِعُ بِهِ وَأَقِيلَ قَالَ: «لَا تَغْضَبْ وَلَكَ الْجَنَّةُ».

ورود عن آخرين من الصحابة مثل ذلك.

والحديث نهي عن الغضب، وهو كما قاله الخطابي: نهي عن اجتناب أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه.

وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهي عنه؛ لأنه أمر جلي.

وقال غيره: وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتسب فيدفعه بالرياضة.

وقيل: هو نهي عما ينشأ عنه الغضب، وهو لكونه يقع عند مخالفة أمر يريده فيحمله الكبر على الغضب والذي يتراض حتى تذنب عنه عزه النفس يسلم من شر الغضب.

وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب.

قيل: إنما اقتصر ﷺ على هذه اللفظة؛ لأن السائل كان غضوباً، وكان ﷺ يفتي كل أحد بما هو أولى به.

قال ابن التين: جمع النبي ﷺ في قوله: «لا تغضب» خير الدنيا والآخرة؛ لأن الغضب يؤول إلى التباطؤ، ومنع الرفق ويؤول إلى أن يؤذي الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصاً في دينه انتهى.

ويجمل أن يكون من باب التشبيه بالأعلى على الأدنى؛ لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فمن جاهدتهما حتى يغلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان أملك لقهر نفسه عن غير ذلك بالأول.

وتقدم كلام يتعلّق بالغضب وعلاجه.

١٤١٩- وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١١٨).

الحديث دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله بأن لا يكون من المصارف التي عينها الله تعالى أن يأخذها ويملكه وأن ذلك من المعاصي الموجبة للنار.

وفي قوله: (يتخوضون) دلالة على أنه يقبض توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون، فإن كانوا من ولأه الأموال أبيع لهم قدر ما يحتاجونه لأنفسهم من غير زيادة. وقد تقدم الكلام في ذلك.

١٤- مذمة الظلم

١٤٢٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ - قَالَ: يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧).

(وعن أبي ذرٍّ ﷺ عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربّه) من الأحاديث القدسيّة.

(قَالَ) الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

«يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: «وَمَا رَيْكَ بِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ» (طه: ٤٦) (وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا). أخرجه مسلم.

التحریم لغة: المنع عن الشيء.

وشرعاً: ما يستحق فاعله العقاب.

وهذا غير صحيح إرادته في حق تعالى بل المراد به أنه تعالى منزّه مُتَقَدِّمٌ عن الظلم، وأطلق عليه لفظ التحريم

ذَكَرَ بِاللَّفْظِ أَوْ بِالرَّمْزِ أَوْ بِالْإِشَارَةِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَمِنْ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ كَقَوْلِهِمْ: قَالَ مَنْ يَدْعِي الْعِلْمَ أَوْ بَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الصَّلَاحِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا يَفْهَمُ السَّامِعُ الْمُرَادَ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ عِنْدَ ذِكْرِهِ: اللَّهُ يُعَافِنَا، اللَّهُ يَتُوبُ عَلَيْنَا، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبَةِ.

وقوله (ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ) شاملٌ لِلذِّكْرِ فِي غَيْبِهِ وَحُضْرِهِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ طَائِفَةٌ وَيَكُونُ الْحَدِيثُ بَيِّنًا لِمَعْنَاهَا الشَّرْعِي.

وَأَمَّا مَعْنَاهَا لَعْنَةً فَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْغَيْبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْغَيْبَةِ.

وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ أَنَّ مَعْنَاهَا الشَّرْعِي مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهَا اللَّغَوِي وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ حَدِيثًا مُسْنَدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا كَرِهْتُ أَنْ تَرَاجِعَ بِهِ أَخَاكَ فَهُوَ غَيْبَةٌ» [«الغيبة» لابن أبي الدنيا (٨٠)].

فَيَكُونُ هَذَا إِنْ ثَبَتَ مُخَصَّصًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَتَقَاسِيرُ الْعُلَمَاءِ دَالَّةٌ عَلَى هَذَا فَفَسَّرَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: ذَكَرَ الْغَيْبَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَآخَرُ بِقَوْلِهِ: هِيَ أَنْ تَذْكُرَ الْإِنْسَانَ مِنْ خَلْفِهِ بِسُوءٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ.

نَعَمْ ذَكَرَ الْعَبْدَ فِي الْوَجْهِ حَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَذَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْبَةً.

وَفِي قَوْلِهِ: (أَخَاكَ) أَيُّ أَخٍ الدِّينِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ تَجَوُّزُ غَيْبَتِهِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْزَرِ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَيْسَ بِأَخٍ كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَسَائِرِ أَهْلِ الْمَلَلِ، وَمَنْ قَدْ أَخْرَجَتْهُ بَدْعُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا غَيْبَةَ لَهُ.

وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالْأَخِ جَذْبٌ لِلْمُقْتَابِ عَنْ غَيْبَتِهِ لِمَنْ يَغْتَابُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَخَاهُ فَلَا أَوْلَى الْخَسْوَ عَلَيْهِ وَطِيءُ مُسَاوِيهِ وَالتَّأَوُّلُ لِمَعَايِهِ لَا نَشْرَافًا بِذِكْرِهَا.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ (بِمَا يَكْرَهُ) مَا يُشْعِرُ بِهِ بَأْثًا إِذَا كَانَ لَا يَكْرَهُ مَا يُعَابُ بِهِ كَأَهْلِ الْخِلَاعَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْبَةً، وَتَحْرِيمُ الْغَيْبَةِ مَعْلُومٌ مِنَ الشَّرْعِ وَثَبَّتَ عَلَيْهِ.

لِمَشَابَهَتِهِ الْمُنْعَوَ بِجَمَاعِ عَدَمِ الشَّيْءِ، وَالظُّلْمُ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ الظُّلْمَ فِي عُرْفِ اللَّغَةِ: التَّصَرُّفُ فِي غَيْرِ الْمُلْكِ أَوْ مُجَاوِزَةُ الْحُدُودِ وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ لِلْعَالَمِ كُلِّهِ التَّصَرُّفُ بِسُلْطَانِهِ فِي دَفْعِهِ وَجَلُّو.

وقوله (لَا تَظْلَمُوا) تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ «وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا».

وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ عَقْلًا أَقْرَبُهُ الشَّارِعُ وَزَادَهُ قُبْحًا وَتَوَعَّدَ عَلَيْهِ بِالْعَذَابِ «وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا» [طه: ١١١] وَغَيْرُهَا.

١٥- مذمة الغيبة

١٤٢١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٩).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» يَكْتَسِبُ الْغَيْبُ الْمُنْعَجَّةَ.

(قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقَدْ بَهْتَهُ) يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةُ وَتَفْتَحُ الْهَاءُ مِنَ الْبَهْتَانِ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ كَأَنَّهُ سَبَقَ لِتَفْسِيرِ الْغَيْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمُ بَعْضًا» [المحجرات: ١٢].

وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى حَقِيقَةِ الْغَيْبَةِ.

قَالَ فِي النِّهَايَةِ: هِيَ أَنْ يُذْكَرَ الْإِنْسَانُ فِي غَيْبَتِهِ بِسُوءٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «فِي الْأَذْكَارِ» تَبَعًا لِلغَزَالِيِّ: ذَكَرَ الْمَرْءَ بِمَا يَكْرَهُ سِوَاءَ كَانَ فِي بَدَنِ الشَّخْصِ أَوْ دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ خَلْقِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَالِدِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ زَوْجِهِ أَوْ خَادِمِهِ أَوْ حَرْكَبِهِ أَوْ طَلَاقِهِ أَوْ عِبَسَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ ذِكْرُ سُوءٍ سِوَاءِ

وَأَمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ أَوْ الْكِبَائِرِ فَقُلَّ الْقَرِيطِيُّ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْكِبَائِرِ.

وَأَسْتَدِلُّ بِكِبَرِهَا بِالْحَدِيثِ الثَّابِتِ «إِنْ مَسَّكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» [البخاري (١٠٥)، مسلم (١٦٧٩)].

وَقَعَبَ الْغَزَالِيُّ وَصَاحِبُ «الْعَمْدَةِ» مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّهَا مِنَ الصَّغَائِرِ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ أَنَّهَا مِنَ الصَّغَائِرِ غَيْرُهَا.

وَقَعَبَ الْمُهْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مُخْتَلَفَةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَقْطَعْ بِكِبَرِهِ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ كَمَا تَقُولُهُ الْمُتَزَلُّةُ:

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَعُدُّ أَكْلَ الْمَيْتَةِ كَبِيرَةً وَلَا يَعُدُّ الْغِيَةَ كَذَلِكَ وَاللَّهُ أَنْزَلَهَا مِثْلَ أَكْلِ لَحْمِ الْآدَمِيِّ أَيْ مِثْلًا.

وَالْأَحَادِيثُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْغِيَةِ وَاسِعَةٌ جَدًّا دَالَّةٌ عَلَى شِدَّةِ حَرَمِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَشْنَى الْعُلَمَاءُ مِنَ الْغِيَةِ أَمْوَالُ سَيِّئَةٍ.

(الْأَوَّلُ) التَّظْلُمُ فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْمَظْلُومُ: فَلَا ظُلْمَ لِي وَأَخَذَ مَالِي أَوْ أَنَّهُ ظَالِمٌ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذِكْرُهُ لِلذِّكْرِ شِكَايَةً عَلَى مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَتِهَا أَوْ تَخْفِيفِهَا، وَدَلِيلُهُ قَوْلُ هُنْدٍ عِنْدَ شِكَايَتِهَا لَهُ ﷺ مِنْ أَبِي سَفْيَانَ إِنَّهُ رَجُلٌ شَحِيحٌ.

(الثَّانِي) الْإِسْمَاعِيَّةُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِذِكْرِهِ لِمَنْ يَظُنُّ قُدْرَتَهُ عَلَى إِزَالَتِهِ فَيَقُولُ: فَلَا فِعْلَ كَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاهِرًا بِالْمَعْصِيَةِ.

(الثَّلَاثُ) الْإِسْمَاعِيَّةُ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمَفْتِي: فَلَا ظُلْمَ لِي بِكَذَا فَمَا طَرِيقِي إِلَى الْخُلَاصِ عَنْهُ؟ وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْخُلَاصَ عَمَّا يُحْرَمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِذِكْرِ مَا وَقَعَ مِنْهُ.

(الرَّابِعُ) التَّحْذِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْإِعْتِرَازِ كَجَرَحِ الرُّوَاةِ وَالشُّهُودِ، وَمَنْ يَتَّصِلُ لِلتَّنْذِيرِ، وَالْإِقْتَاءُ مَعَ عَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ «بَشِّرْ أَخَا الْعَشِيرَةِ» [البخاري (١٠٣٢)، مسلم (٢٥٩١)]. وَقَوْلُهُ ﷺ «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصَلَّوْكَ» وَذَلِكَ أَنَّهَا «جَاءَتْ قَاطِمَةً بَنَتْ قَيْسَ تَسْتَأْذِنُهُ ﷺ وَتَسْتَشِيرُهُ وَتَذْكُرُ أَنَّهُ خَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَخَطَبَهَا أَبُو جَهْمٍ فَقَالَ: أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصَلَّوْكَ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ،

ثُمَّ قَالَ: أَنْجَحِي أَسَامَةَ» - الْحَدِيثُ [مسلم (١٤٨٠)].

(الْخَامِسُ) ذِكْرُ مَنْ جَاهَرَ بِالْفِسْقِ أَوْ الْبِدْعَةِ كَالْمُكَاسِبِ وَذَوِي الْوَلَايَاتِ الْبَاطِلَةِ فَيَجُوزُ ذِكْرُهُمْ بِمَا يُجَاهِرُونَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَتَقَدَّمَ دَلِيلُهُ فِي حَدِيثِ «اذْكُرُوا الْفَاجِرَةَ».

(الْسَّادِسُ) التَّعْرِيفُ بِالشَّخْصِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ كَالْأَعْرَجِ وَالْأَعْرَجِ وَالْأَعْمَشِ وَلَا يُرَادُ بِهِ تَقْصُّهُ وَغَيْبَتُهُ، وَجَمَعَهَا ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي قَوْلِهِ:

الذَّمُّ لَيْسَ بِغِيَّةٍ فِي سَيِّئَةٍ مُتَّظَمٍ وَمَعْرُوفٍ وَعَدْلٍ وَلَظْهَرٍ فَسَقًا وَمُسْتَغْفَرٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرٍ

١٦ - ملزمة البغض بين المسلمين

١٤٢٢ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَحَاسَلُوا وَلَا تَتَاجَسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَتَذَابَرُوا، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَكُونُوا عِيَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْدُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٦٤)

(وَعَنْهُ) ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا

تَحَاسَلُوا وَلَا تَتَاجَسُوا» بِالْجَمْعِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ.

(وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَتَذَابَرُوا وَلَا يَبِيعُ) بِالْفَتْحِ الْمُتَّجِمَةِ مِنَ الْبَغْيِ وَبِالْمُهْمَلَةِ مِنَ الْبَيْعِ.

(بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَكُونُوا عِيَادَ اللَّهِ) مُتَصَرِّبٌ عَلَى النَّدَاءِ.

(إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْدُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ) بِفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْيَاءِ الْفَرَاةِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ «لَا يَحْقِرُهُ» بِضَمِّ الْيَاءِ

وبالحاء المعجمة وبالفاء أي لا يندثر بعهدو ولا ينقض أمانته.

قال: والصواب الأول

(«النفوى ها هنا ويشير إلى صدوره ثلاث مرات. يحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم. كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه». أخرجه مسلم).

الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع:

الأول: التحاسد، وهو تفاعل يكون بين اثنين.

فهو نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانين، ويعلم منه النهي عن الحسد من جانب واحد بطريق الأول؛ لأنه إذا نهى عنه مع من يكافئه ويمار به مجسده مع أنه من باب «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي.

وتقدم تحقيق الحسد.

(الثاني): النهي عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهي عنها أنها من أسباب العداوة والبغضاء.

ولقد زوي بغير هذا اللفظ في الموطأ (ص ٥٦٦) بلفظ «ولا تنافسوا» من المنافسة وهي الرغبة في الشيء وعجة الانفراد به ويقال: نافست في الشيء منافسة ونافسا إذا رغبت فيه والنهي عنها نهى عن الرغبة في الدنيا وأسبابها وحظوظها، كما قال:

يا خاطب الدنيا الثنية إنها شرك الردى وقرارة الأوجال (والثالث): النهي عن التباغض، وهو تفاعل. وفيه ما في «تحاسدوا» من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بها بالأولى.

وهو نهى عن تعاطي أسبابه؛ لأن البغض لا يكون إلا عن سبب، والذم مترجئة إلى البغض لغير الله، فأما ما كانت لله فهي واجبة، فإن البغض في الله، والحب في الله من الإيمان بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليهما.

(الرابع): النهي عن التدابر.

قال الخطابي: أي لا تهاجروا فيهجر أحدكم أخاه. ماخوذ من تولية الرجل للآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه.

وقال ابن عبد البر: قيل للإعراض تدابر؛ لأن من أبغض

أعرض، ومن أعرض وألى دبره، والحب بالعكس.

وقيل: معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر.

وسمي المستأثر مستديرا؛ لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر.

وقال المازري: معنى التدابر المعادة تقول: دابرته أي عاديته.

وفي الموطأ عن الزهري: التدابر الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه وكأنه أخذه من بقية الحديث وهي يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام (بخاري ٦٢٣٧)، مسلم (٢٥٦٠)، فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الإعراض.

(الخامس): النهي عن البغي إن كان بالغين المعجمة، وإن كان بالمهملة فعن بيع بعض على بيع بعض. وقد تقدم في كتاب البيع.

قال ابن عبد البر: تضمن الحديث تحريم بغض المسلم، والإعراض عنه وقطيعة بعد صحبته بغير ذنب شرعي، والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه، ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ السبب، ولا يبحث عن معايبه ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب، والحبي، والميت.

وبعد هذو المناهي الخمسة حثهم بقوله «وكونوا عباد الله إخوانا» فأشار بقوله: «عباد الله» إلى أن من حق العبودية لله الامتثال لما أمر.

قال القرطبي: المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحمة، والمحبة، والمواساة، والمعاونة والنصيحة.

وفي رواية لمسلم (٢٥٦٣) زيادة «كما أمر الله» أي بهذو الأمور، فإن أمر رسول الله ﷺ أمر منه تعالى. وزاد المسلم حثا على إخوة المسلم بقوله: «المسلم أخو المسلم» وذكر في حقوق الأخوة أنه لا يظلمه.

وتقدم تحقيق الظلم وتحريره والظلم محرم في حق الكافر أيضاً، وإنما خص المسلم لشرفه ولا يخذله، والخذلان ترك الإعانة والنصر. ومعناه: إذا استعان به في دفع أي ضرر أو

جليب أي نفع اعانة «ولا يحقره»: ولا يحقره ولا يتكبر عليه ويستغفب به.

ويروى «لا يحقره»، وهو بمعناه.

وقوله (التقوى هاتما) إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية الله ومراقبته وإخلاص الأعمال له.

وعليه دل حديث مسلم (٢٥٦٤) «إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم» أي أن المجازاة، والمحاسبة إنما تكون على ما في القلب دون الصورة الظاهرة، والأعمال البارزة، فإن عمدتها النيات وعملها القلب وتقدم أن في الجسد مضمنة إذا صلحت صلح الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد.

وقوله (يحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه) أي يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذا الخلصة وحدها.

ولي قوله: «كل المسلم على المسلم حرام» إخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض، وهو معلوم من الشرع علماً قطعياً.

١٧- مذمة المنكرات والأهواء

١٤٢٣- وَعَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ».

أخرجه الترمذي (٣٥٩١)، وصححه الحاكم (٥٣٧١). واللفظ له. (وعن قطبة) يضم القاف وسكون الطاء المهملية وفتح الموحدة.

(ابن مالك) يقال له الثعلبي بالثاء الفوقية، والغين المعجمة، ويقال: الثعلبي بالثلثة، والغين المهملية.

(قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ».) أخرجه الترمذي وصححه الحاكم واللفظ له، التجنب المباحة: أي بساعدني. والأخلاق: جمع خلقي.

قال القرطبي: الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعمل بها غيره، وهي حميدة ومذمومة.

فالمحمودة على الإجمال أن تكون من غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تتصف لها، وعلى التفصيل: الغنى، والحلم، والجود والصبر، وتحمل الأذى والرحمة والثقة وقضاء الخواص والتؤدد ولين الجانب ولحو ذلك.

والمذمومة ضد ذلك وهي منكرات الأخلاق التي سأل ﷺ ربه أن يجنبه لها في هذا الحديث.

ولي قوله «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». أخرجه أحمد (٤٠٢/١)، وصححه ابن حبان (٩٥٩).

وفي دعائه ﷺ في الافتتاح: «وإلهي لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها سوءك، وأصرف عني سيئها لا تصرف عني سيئها غيرك» [ابن داود (٧٦٠)، النسائي (١٢٩/٢)].

ومنكرات الأعمال ما يتكرر شرعاً أو عادة. ومنكرات الأفعال جمع هو، وهو ما تشبهه النفس من غير نظر إلى مقصد يحمل عليه شرعاً.

ومنكرات الأدواء: جمع داء وهي الأسقام المفرة التي كان النبي ﷺ يتعوذ منها كالجذام، والبرص، والمهلكة: كذا في الحديث «وكان ﷺ يستعيذ من سبع الأسقام» [المعترك: ٥٣٠/١].

١٨- مذمة المراء وإخلاف الموعد

١٤٢٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمأر أخاك، ولا تمازحه، ولا تعده موعداً فتخلفه».

أخرجه الترمذي بسند ضعيف (١٩٩٥).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا تمأر من المأراة وهي المجادلة.

(أخاك ولا تمازحه) من المزاح.

(ولا تعده موعداً فتخلفه) أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف.

صفات المنافقين. وظاهرة التحريم. وقد قيده حديث «أن تعذبه وأنت مُضْمِرٌ لِخِلَافِهِ» وأما إذا وعدته وأنت عازمٌ على الوفاء فعرض مانع فلا يدخل تحت النهي.

١٩ - مذمة البخل وسوء الخلق

١٤٢٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٦٢).

ولم يسنده حنفياً.

قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً. وقد ذمّه الله في كتابه بقوله: «الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ» [النساء: ٣٧] بل ذم من يأمر الناس ويحثهم على خلافه فقال تعالى: «وَلَا يَخْضِرْ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ» [الماعون: ٣] جعله من صفات الذين يكذبون يوم الدين.

وقال في الحكاية عن الكفار: إِنَّهُمْ قَالُوا وَهُمْ فِي طَبَقَاتِ النَّارِ: «وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمُسْكِينِ» الآية [الدحر: ٤٣، ٤٤]، وإنما اختلف العلماء في المذموم منه وقدمنا كلامهم في ذلك.

وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكاة: والحق أنه منع كل واجب، فمن منع ذلك كان مجحلاً يناله العقاب.

قال الغزالي: هذا الحد غير كافٍ، فإن من يرد اللحم، والخبز إلى القصاب، والخبز لنقص وزن حبة يُعد مجحلاً اتفاقاً وكذا من يضايق عياله في لقمة أو مرة أكلوها من ماله بعدما سلم لهم ما فرض القاضي لهم، وكذا من بين يديه رغييف فحضر من يظن أنه يشاركه فاحفاه يُعد مجحلاً اهـ.

قلت: هذا في البخل عرفاً لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضاً.

وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه، وسوء الخلق ضده. وقد وردت فيه أحاديث دالة على أنه يُنافي الإيمان فأخرج الحاكم وكما في «الصفاء» للعقيلي (٢٩١/٤) «سُوءُ الْخُلُقِ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الْخُلُقُ الْعَمَلَ».

لكن في معناه أحاديث سبها في المراء، فإنه روى الطبراني «الكبير» (١٧٨/٨) أن جماعة من الصحابة قالوا: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَمَارَى فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ فَغَضِبَ غَضَباً شَدِيداً لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ، ثُمَّ اتَّهَرْنَا وَقَالَ: أَبْهَذَا يَا أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ أَمِرْتُمْ؟ إِنَّمَا أَهْلَكْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِعَثَلٍ هَذَا ذُرْوُ الْمِرَاءِ لِقَلِّ خَيْرِهِ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُمَارِي، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّ الْمُتَمَارِي قَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، كَفَى إِنَّمَا أَنْ لَا تَزَالَ مُمَارِئاً، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّ الْمُمَارِي لَا أَشْفَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ فَأَنَا زَعِيمٌ بِثَلَاثَةِ آيَاتٍ فِي الْجَنَّةِ وَرِيَاضِهَا أَسْفَلُهَا وَأَوْسَطُهَا وَأَعْلَاهَا لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ، وَهُوَ صَادِقٌ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا نَهَانِي عَنْهُ رَبِّي بَعْدَ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ».

وأخرج الشيخان [البخاري (٢٤٥٧)، مسلم (٢٦٦٨)] مرفوعاً «إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِيمُ» أي الشديد الخصومة أي الذي يجج صاحبه.

وحقيقة المراء طعنك في كلام غيرك لإظهار خلل فيه لغرض غرض سوى تحقير قائله وإظهار مزئيك عليه.

والجدال هو ما يمتلئ بإظهار المذاهب وتقريرها.

والخصومة لجاح في الكلام ليستوفي به مالا أو غيره، ويكون تارة ابتداء وتارة اعتراضاً، والمراء لا يكون إلا اعتراضاً، والكُل قبيح إذا لم يكن لإظهار الحق ويبيته وإدحاض الباطل وهدم أركانه.

وأما مناظرة أهل العلم للفاضة، وإن لم تخل عن الجدال فليست داخلية في النهي. وقد قال تعالى: «وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ» [الحل: ١٢٥] وقال تعالى: «وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْبَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ» [السكرت: ٤٦]. وقد أجمع عليه المسلمون سلفاً وخلفاً.

وأما الحديث النهي عن مُعَارَظَةِ الْأَخِ، والمزاح: الدُّعَابَةُ، والنهي عنه ما يوجب الوحشة أو كان بباطل. وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التخاطب وجبر الحاطر فهو جائز.

فقد أخرج الترمذي (١٩٩٠) من حديث أبي هريرة «أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ لَتَدَاعِيْنَا قَالَ: إِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا».

وأما الحديث النهي عن إخلاف الوعد وتقدم أنه من

الأُمُور» [الشورى: ٤٣].

وأخرج ابنُ مندَّةٍ (كما في «كشف الخفاء» ٥٥٩/١). «سُوءُ الْخَلْقِ شَوْمٌ، وَطَاعَةُ النِّسَاءِ نَدَامَةٌ، وَحُسْنُ الْمَلَكََةِ نَمَاءٌ.

وأخرج الخطيبُ «وإنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ تَوْبَةً إِلَّا صَاحِبَ سُوءِ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَقَعَ فِيمَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ».

وأخرج الصَّابُونِيُّ «مَا مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَوْبَةٌ إِلَّا سُوءُ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ صَاحِبُهُ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَقَعَ فِيمَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ».

وأخرج الترمذي (١٩٤٦) وابنُ ماجَّةٍ (٣٦٩١) «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْخَلْقِ»

الأحاديثُ في هذا الباب واسعةٌ ولعلهُ يحملُ المؤمنُ في الحديثِ على كاملِ الإيمانِ أو أنَّه خرجَ خرجَ التحذيرِ والتَّنبُّهِ أو أَرَادَ إِذَا تَرَكَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مُسْتَحْلًا لِتَرْكِهِ وَاجِبٍ قَطْعِيٍّ.

٢٠ مدَّةُ المستئين

١٤٢٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَاوِي مَا لَمْ يَغْتَدِ الْمَظْلُومُ».

أخرجه مُسْلِمٌ (٢٥٨٧).

دلَّ الحديثُ على جوازِ مُجَازَاةٍ مَنْ أَيْتَدَأَ الْإِنْسَانُ بِالْأَذْيَةِ بِمِثْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَائِدًا عَلَى الْبَاوِي؛ لِأَنَّهُ التَّسَبُّبُ لِكُلِّ مَا قَالَهُ الْمَجِيبُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى الْمَجِيبُ فِي أَذْيِهِ بِالْكَلَامِ فَيُخْتَصِرُ بِهِ إِسْمَ عُدُوَائِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُذِنَ لَهُ فِي مِثْلِ مَا عَوْقَبَ بِهِ «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠] «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٩٤] وعدمُ الكُفَافَةِ وَالصَّبْرِ وَالْإِحْتِمَالِ أَفْضَلُ فَقَدْ ثَبِتَ «أَنْ رَجُلًا سَبَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحَضْرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَسَكَتَ أَبُو بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ، ثُمَّ أَجَابَهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا سَكَتَ أَبُو بَكْرٍ كَانَ تِلْكَ نَجِيبٌ عَنْهُ فَلَمَّا انْتَصَفَ لِنَفْسِهِ حَضَرَ الشَّيْطَانُ هَذَا اللَّفْظَ أَوْ غَوْهُ [أبو داود (٤٨٩٦) من حديثِ سعيد بنِ المسيبِ مرسلًا، وموصولًا (٤٨٩٧) من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] قَالَ تَعَالَى: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمٍ

٢١- مدَّةُ المضارَّة والمنازعة

١٤٢٧- وَعَنْ أَبِي صِرْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّةَ اللَّهِ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».

أخرجه أبو داود (٣٦٣٥) والترمذي (١٩٤٠)، وحسنه.

(وعن أبي صرمَةَ) بِكَسْرِ الْعَصَادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ اسْتَبْهَرَ بِكُنْيَتِهِ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَهُوَ مِنْ بَنِي مَازِنَ بْنِ النَّجَّارِ شَهِيدٌ بَدْرًا وَمَا يَبْعَثُ مِنَ الْمَشَاهِدِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّةَ اللَّهِ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».) أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه أي: مَنْ ادْخَلَ عَلَى مُسْلِمٍ مَضْرَةً فِي مَالِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ عَرَضِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ «ضَارَّةَ اللَّهِ» أَيِ جَزَاءَهُ مِنْ جَنْسِ فَعْلِهِ وَادْخَلَ عَلَيْهِ الْمَضْرَةَ.

والمشاقَّةُ: المنازعةُ أي: مَنْ نَازَعَ مُسْلِمًا ظُلْمًا وَتَعَدَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَشَقَّةَ جَزَاءً وَفَاقًا.

والحديثُ تحذيرٌ عن أذى المسلمِ بأيِّ شيءٍ.

٢٢- مدَّةُ الفاحش البذيء

١٤٢٨- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ».

أخرجه الترمذي وصحَّحه (٢٠٠٢)

البغضُ: ضِدُّ الْحُبِّ وَيَبْغِضُ اللَّهُ عَبْدَهُ إِذَا نَزَلَ الْعُقُوبَةُ بِهِ وَعدمُ إِكْرَامِهِ إِثْمًا.

والبذيءُ: فَعِيلٌ مِنَ الْبَذَاءِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْقَبِيحُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِ كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ الْآخِي.

٢٣ - مذمة اللعن

اللَّهُ ﷻ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٥٦)، مسلم (١٠٥)]

(وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ») بَقَاتٍ وَمَشَاوٍ فَوْقَهُ وَبَعْدَ أَلْفٍ مِثْنَةً أَيْضاً، وَهُوَ النَّمَامُ.

وَقَدْ رُوِيَ بِلَفْظِهِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَقِيلَ: إِنَّ بَيْنَ الْقَتَاتِ وَالنَّمَامِ فَرْقًا:

فَالنَّمَامُ الَّذِي يَحْضُرُ الْقِصَّةَ لِيَلْفَحَهَا.

وَالْقَتَاتُ: الَّذِي يَسْمَعُ مِنْ حَدِيثٍ لَا يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ يَقُولُ مَا سَمِعَهُ.

وحقيقة النَمِيمة: نقلُ كلامِ الناسِ بعضهم إلى بعضٍ للإفسادِ بينهم.

وقال الغزالي: إن حدثًا كشف ما يُكره كشفه سواء كرهه المنقول إليه أو المنقول عنه أو ثالثٌ وسواء كان الكشف بالرمز أو بالكناية أو بالإيماء.

قال: فحقيقة النَمِيمة: إفشاء السرِّ وهتك السُّرِّ عما يُكره كشفه فلو رآه يُخفي مالا لنفسه فذكره فهو نَمِيمةٌ كذا قاله

(قلت) ويَحْتَمِلُ أن مثل هذا لا يدخل في النَمِيمة بل يكون من إفشاء السرِّ، وهو مُحَرَّمٌ أَيْضاً.

ورود في النَمِيمة عدَّةُ أحاديثٍ أخرج الطبراني [كما في «المجمع» (٩١/٨)] مرفوعاً «لَيْسَ بِنَا ذُو حَسَبٍ وَلَا نَمِيمةٍ وَلَا كِهَانَةٍ وَلَا أَنَا مِنْهُ، ثُمَّ تلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحراب: ٢٥٨].

وأخرج أحمد (٢٢٧/٤) «خِيَارُ عِيَادِ اللَّهِ الَّذِينَ إِذَا رُؤُوا ذُكِرَ اللَّهُ، وَشَرُّ عِيَادِ اللَّهِ الْمُشَاوِرُونَ بِالنَّمِيمةِ الْبَاغُونَ لِلْبَرَاءَةِ الْغَيْبِ وَيَحْضُرُهُمُ اللَّهُ مَعَ الْكِلَابِ» وغير هذا من الأحاديث.

وقد تجب النَمِيمةُ كما إذا سمع شخصاً يحدثُ بإرادة إيذاء إنسان ظُلماً وعدواناً فيحذره منه، فإن أمكن تحذيره بغير ذِكْرٍ مِنْ سَمْعِهِ مِنْهُ وَإِلَّا ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ. والحديث دليل على عظم

١٤٢٩ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه - رَفَعَهُ «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطُّعَانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ».

أخرجه الرملي (١٩٧٧) وَحَسَنٌ.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٢/١)، وَرَوَّجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَفَقَّهُ.

(ولَهُ) أَيِ التَّرْمِذِيُّ (مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطُّعَانِ وَلَا اللَّعَانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَذِيءِ» وَحَسَنَهُ الْحَاكِمُ وَرَوَّجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَفَقَّهُ).

الطُّعْنُ السُّبُّ يُقَالُ: طَعَنَ فِي عِرْضِهِ أَيْ سَبَّهُ.

وَاللُّعَانُ: اسْمُ فَاعِلٍ لِلْمُبَالِغَةِ بِزَنَةِ فِعَالٍ أَيْ كَثِيرِ اللَّعْنِ، وَمَقْهُومُ الزِّيَادَةِ غَيْرُ مُرَادٍ، فَإِنَّ اللَّعْنَ مُحَرَّمٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ.

والحديث إخبارٌ بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان السُّبُّ وَاللُّعْنُ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ لَعْنُ الْكَافِرِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ، وَمِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

٢٤ - مذمة سبِّ الأموات

١٤٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٩٣).

سَبُّ الْأَمْوَاتِ عَامٌّ لِلْكَافِرِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ وَعَلَّلَهُ رضي الله عنه بِإِفْضَائِهِمْ إِلَى مَا قَدَّمُوا مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَصَارَ أَمْرُهُمْ إِلَى مَوْلَاهُمْ.

وَقَدْ مَرَّ الْحَدِيثُ بِلَفْظِهِ فِي آخِرِ الْجَنَائِزِ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ.

٢٥ - مذمة النمام

١٤٣١ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

ذنب النَّمَامِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْدَرِيُّ: اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ النَّمِيْمَةَ مُحَرَّمَةٌ وَأَنَّهَا مِنْ أَكْثَرِ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ.

وَفِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ كَبِيرَةً إِلَّا مَعَ قَبُولِ الْإِنْسَادِ.

٢٦- مدَّة الغضب

١٤٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ».

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَائِيُّ [الأوسط] (١٣٢٠) -

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْغَضَبِ مَراراً، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي فَضْلِ مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ وَمَنَعَ نَفْسَهُ مِنْ إِصْدَارِ مَا يَقْتَضِيهِ الْغَضَبُ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحِلْمِ وَالصَّبْرِ وَجِهَادِ النَّفْسِ، وَهُوَ أَمْرٌ شاقٌّ؛ وَلِذَا جَعَلَ اللَّهُ جَزَاءَهُ كَفَّ عَذَابِهِ عَنْهُ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: «وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ» [الشورى: ٤٧].

٢٧- مدَّة الخداغ والبخل

١٤٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَسْبٌ، وَلَا بَخِيلٌ وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَرَّقَهُ خَلِيفَتَيْنِ (١٩٤٦) وَ(١٩٦٣). وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

(وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ (خَبٌّ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةً وَبِالْمُوَحَّدَةِ: الْخَدَاغُ.

(وَلَا يَخِيلُ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْبَخِيلِ.

(وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ)، وَهُوَ مَنْ يَتْرُكُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ الْمَالِكِ أَوْ تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي عُقُوبَتِهِمْ، وَمِثْلُهُ تَرْكُهُ لِتَأْدِيبِهِمْ بِالْأَدَابِ الشَّرِيعَةِ: مِنْ تَعْلِيمِ فَرَائِضِ اللَّهِ وَغَيْرِهَا؛ وَكَذَا الْبَهَانُ

سَوْءُ الْمَلَكَةِ يَكُونُ بِإِهْمَالِهَا عَنِ الْإِطْعَامِ وَتَحْمِيلِهَا مَا لَا تُطِيقُهُ مِنَ الْأَحْمَالِ، وَالْمَشَقَّةِ عَلَيْهَا بِالسَّيْرِ وَالضَّرْبِ الْعَنِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَفَرَّقَهُ خَلِيفَتَيْنِ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ) وَلَكِنْ لَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ.

وَقَدْ مَضَى كَثِيرٌ مِنْهَا.

٢٨- مدَّة من تسمَّع لقوم هم له كارهون

١٤٣٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: الرُّصَاصَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٤٢).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَالْمَذَّ وَضَمُّ النُّونِ

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَعْنِي الرُّصَاصَ) هُوَ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ تَفْسِيرًا لَهَا قَبْلَهُ.

(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ)

هَكَذَا فِي نُسَخِ بُلُوغِ الْمَرَامِ: (تَسْمَعُ) بِالنَّشَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ «مَنْ اسْتَمَعَ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ اسْتِمَاعِ حَدِيثِ مَنْ يُكْرَهُ سَمَاعُ حَدِيثِهِ وَيَعْرِفُ بِالْقَرَأَتَيْنِ أَوْ بِالتَّصْرِيحِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرُودِ (ص ٣٤٠) مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ «قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى ابْنِ عُثْمَرَ وَمَعَهُ رَجُلٌ يَتَحَدَّثُ فَقَمَسْتُ إِلَيْهَا فَلَطَمَ صَدْرِي وَقَالَ: إِذَا وَجَدْتَ اثْنَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ فَلَا تَقُمْ مَعَهُمَا حَتَّى تَسْتَأْذِنَهُمَا».

قَالَ ابْنُ هُبَيْرٍ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمُتَحَدِّثِينَ فِي حَالِ تَنَاجِيهِمَا.

قَالَ الْمَصَنَّفُ: وَلَا يَنْبَغِي لِلدَّاخِلِ عَلَيْهِمَا الْقَعُودُ عَنْتَعْمَا وَلَوْ تَبَاعَدَ عَنْهُمَا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا؛ لِأَنَّ افْتِتَاحَ الْكَلَامِ سِرًّا، دَلٌّ عَلَى

أُنْهَمَا لَا يُرِيدَانِ الْإِطْلَاحَ عَلَى حَدِيثِهِمَا. وَقَدْ يَكُونُ لِبَعْضِ النَّاسِ قُوَّةٌ فَهَمَّ إِذَا سَمِعَ بَعْضَ الْكَلَامِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى بَاقِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الرُّضَا، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْإِذْنِ حَيَاءٌ مِنْهُ، وَفِي الْبَاطِنِ الْكَرَاهَةُ.

وَيَلْحَقُ بِاسْتِمَاعِ الْحَدِيثِ اسْتِشْقَاقُ الرَّائِحَةِ وَمَسُّ الثُّوبِ وَاسْتِخْبَارُ صَغَارِ أَهْلِ الدَّارِ مَا يَقُولُ الْأَهْلُ، وَالْجِرَانُ مِنْ كَلَامٍ أَوْ مَا يَعْمَلُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ. وَإِنَّمَا لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ عَنْ مُنْكَرٍ جَارٍ لَهُ أَنْ يَهْجُمَ وَيَسْتَمَعَ الْحَدِيثَ لِإِزَالَةِ الْمُنْكَرِ.

٢٩- مذمة المتبع لعيوب الناس

١٤٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ».

أَخْرَجَهُ الْبُزَارُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [كما في «المجمع» (٢٢٩/١)].

طُوبَى مُصَدَّرٌ مِنَ الطَّيِّبِ، أَوْ اسْمُ شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا. وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَمْ تَشْغَلْهُ النَّظَرُ فِي عُيُوبِهِ وَطَلَبُ إِزَالَتِهَا أَوْ السُّتْرُ عَلَيْهَا جِنِّ الْاِسْتِغْثَالِ بِذِكْرِ عُيُوبِ غَيْرِهِ وَالتَّعَرُّفُ لِمَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنَ الْعُيُوبِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يُقَدِّمَ النَّظَرَ فِي عَيْبِ نَفْسِهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعِيبَ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مَا يَرِدَعُهُ عَنْ ذِكْرِ غَيْرِهِ.

٣٠- مذمة الكِبَرِ

١٤٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ لَقِيَ اللَّهَ، وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (المستدرک) (٢٦٠/١)، وَرِجَالُهُ بَنَاتٌ.

تَعَاظَلَ يَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ مِثْلَ تَوَانَيْتَ بِمَعْنَى وَثِثَ. وَفِيهِ مُبَالِغَةٌ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا أَيُّ مَنْ عَظَّمَ نَفْسَهُ إِنَّمَا بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنَ التَّعْظِيمِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ عَمَّنْ لَا يَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَهُ الْإِهَانَةَ.

وَيَحْتَمِلُ هُنَا أَنْ تَعَاظَمَ بِمَعْنَى تَعَظَّمَ مُشْدَدَةً أَيْ اعْتَقَدَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ عَظِيمٌ كَتَكَبَّرَ اعْتَقَدَ أَنَّهُ كَبِيرٌ، أَوْ يَكُونُ تَعَاظَلَ بِمَعْنَى

اسْتَفْعَلَ أَيُّ طَلَبَ أَنْ يَكُونَ عَظِيمًا، وَهَذَا يُلَاقِي مَعْنَى تَكَبَّرَ.

وَالْكِبَرُ كَمَا قَالَ الْمُهَدِّيُّ فِي كِتَابِ «تَكْمِلَةِ الْأَحْكَامِ»: هُوَ اعْتِقَادُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنَ التَّعْظِيمِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ عَمَّنْ لَا يَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَهُ الْإِهَانَةَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩١)، وَالْحَاكِمُ (٢٦١/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٩٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ الرَّجُلَ يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا قَالَ ﷺ: إِنْ اللَّهَ جَمِيلٌ يُجِبُّ الْجَمَالَ الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ».

قِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَنِ الْحَقِّ فَلَا يَرَاهُ حَقًّا.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَنِ الْحَقِّ فَلَا يَقْبَلُهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ الْاِرْتِفَاعُ عَنِ النَّاسِ وَاخْتِكَارُهُمْ وَدَفْعُ الْحَقِّ، وَإِنْكَارُهُ تَرْفَعًا وَتَجْبُرًا.

وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ «وَلَكِنَّ الْكِبَرَ مَنْ بَطَرَ الْحَقَّ وَارْتَدَّى النَّاسَ».

فَبَطَرَ الْحَقَّ: دَفَعَهُ وَرَدَّهُ.

«غَمَطُ النَّاسِ» بِفَتْحِ الْمَجْمَعَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ هُوَ اخْتِقَارُهُمْ وَازْدِرَائُهُمْ هَكَذَا جَاءَ مُفْسَّرًا عِنْدَ الْحَاكِمِ قَالَهُ الْمُنْدَرِيُّ.

وَلَفْظَةُ (مَنْ) رُوِيَتْ بِالْكَسْرِ لِمِيقَاتِهَا عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ وَتَفْتِحُهَا عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَالتَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْاِعْتِقَادِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى عَدَمِ الْاِمْتِسَالِ تَعَزُّزًا وَتَرْفَعًا وَاخْتِقَارًا لِلنَّاسِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الزَّوْجَرِ»: الْكِبَرُ إِنَّمَا بَاطِنٌ، وَهُوَ خُلُقُ النَّفْسِ وَاسْمُ الْكِبَرِ بِهَذَا أَحَقُّ. وَإِنَّمَا ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَعْمَالُ تَصَدُّرُ مِنَ الْجَوَارِحِ وَهِيَ ثَمَرَاتُ ذَلِكَ الْخُلُقِ، وَعِنْدَ ظَهْرِيهَا يُقَالُ تَكَبَّرَ وَعِنْدَ عَدَمِهَا يُقَالُ كَبُرَ، فَالْأَصْلُ هُوَ خُلُقُ النَّفْسِ الَّذِي هُوَ الْاِسْتِرَوَاحُ وَالرُّكُوءُ إِلَى رُؤْيَةِ النَّفْسِ فَوْقَ التَّكَبُّرِ عَلَيْهِ فَهُوَ يَسْتَدْعِي مُتَكَبِّرًا عَلَيْهِ وَمُتَكَبِّرًا بِهِ.

وَبِهِ فَارَقَ الْعُجْبَ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَدْعِي غَيْرَ الْمُعْجَبِ بِهِ حَتَّى

٣٣- مدّة اللعن

١٤٣٩- وَعَنْ أَبِي الدُّدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شَفَعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ ترمذی (٢٥٨٩).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي اللَّعْنِ قَرِيبًا.

وَالْحَدِيثُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ كَثِيرَ اللَّعْنِ لَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ قَبُولُ شَفَاعَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَيْ لَا يَشْفَعُونَ حِينَ يَشْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ فِي إِخْوَانِهِمْ.

وَمَعْنَى (وَلَا شُهَدَاءَ) قِيلَ لَا يَكُونُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ عَلَى تَبْلِيغِ الْأَمْرِ رُسُلَهُمْ إِلَيْهِمُ الرُّسَالَاتِ، وَقِيلَ: لَا يَكُونُوا شُهَدَاءَ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لَفْسَقِهِمْ؛ لِأَنَّ إِكْتِسَارَ اللَّعْنِ مِنْ أَدَلَةِ التَّنَاضُلِ فِي الدِّينِ.

وَقِيلَ: لَا يُرْزَقُونَ الشَّهَادَةَ وَهِيَ الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ف (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«شَفَاعَةٍ» وَحَدَّثَ عَلَى هَذَيْنِ الْأَخْبَرِينَ.

وَيُحْتَمَلُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِمَا وَيَرَادُ أَنَّ شَهَادَتَهُمَا لَمْ تُعْمَلْ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَكْتُبْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابٌ مِنْ شَهْدِ الْحَقِّ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشَّهَدَاءِ.

٣٤- مدّة التعير

١٤٤٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ».

أَخْرَجَهُ الترمذی (٢٥٠٥) وَخَصَّنَهُ، وَشَدَّدَهُ تَقْطِيعًا.

كَأَنَّهُ حَسَنَةُ التَّرْمِذِيِّ لِشَوَاهِدِهِ فَلَا يَضُرُّهُ انْقِطَاعُهُ.

وَكَانَ مِنْ عَيَّرَ أَخَاهُ، أَيْ عَابَهُ مِنَ الْعَارِ، وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ لَزِمَ بِهِ عَيْبٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ يُجَازَى بِسَلْبِهِ التَّوْفِيقِ حَتَّى يَرْتَكِبَ مَا عَيَّرَ أَخَاهُ بِهِ وَذَلِكَ إِذَا صَحَبَهُ إِعْجَابُهُ بِنَفْسِهِ بِسَلَامَتِهِ

لَوْ قُرِضَ انْفِرَادُهُ دَائِمًا لَمَا امْتَكَنَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْعُجْبُ دُونَ الْكِبَرِ، فَالْعُجْبُ مُجَرَّدُ اسْتِعْظَامِ الشَّيْءِ، فَإِنْ صَحَبَهُ مَنْ يَرَى أَنَّهُ فَرَقَهُ كَانَ كَبِيرًا هـ.

وَالِاخْتِيَالُ فِي الْمَشْيَةِ هُوَ مِنَ التَّكْبِيرِ وَعَطْفُهُ عَلَيْهِ مِنْ عَطْفِ أَحَدٍ نَوْعِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْآخَرِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ هَذَا التَّكْبِيرِ يَسْتَحِقُّ الْوَعِيدَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ أَحَدُهُمَا لَا يَكُونُ يَهْدُوهُ الْمَتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَتْ أَحَادِيثُ فِي ذَمِّ التَّكْبِيرِ مُطْلَقًا.

وَالْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْبِيرِ وَإِجَابِهِ لِنُغْصِبِ اللَّهِ تَعَالَى.

٣١- مدّة العجلة

١٤٣٧- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

أَخْرَجَهُ الترمذی، وَقَالَ: حَسَنٌ (٢٠١٢).

الْعَجَلَةُ هِيَ السَّرْعَةُ فِي الشَّيْءِ وَهِيَ مَذْمُومَةٌ فِيمَا كَانَ الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْأَنَاءَ مَحْمُودَةً فِيمَا يُطْلَبُ تَعْجِيلُهُ مِنَ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَتَحْوِيلِهَا.

وَقَدْ يُقَالُ: لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ الْأَنَاءِ وَالْمَسَارَعَةِ، فَإِنْ سَارَعَ بِتَوَدُّةٍ وَتَأَنٍّ قَسِمَ لَهُ الْأَمْرَانِ، وَالضَّابِطُ أَنْ خِيَارَ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا.

٣٢- مدّة الشؤم

١٤٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٥/٦) وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

الشُّؤْمُ: ضِدُّ الْيَمَنِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَقِيقَةِ سُوءِ الْخَلْقِ وَأَنَّهُ الشُّؤْمُ، وَأَنَّ كُلَّ مَا يَلْحَقُ مِنَ الشُّرُورِ فَسِيئُهُ سُوءُ الْخَلْقِ. وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ سُوءَ الْخَلْقِ وَحَسَنَةَ اخْتِيَارِ مَكْتَسَبٍ لِلْعَبْدِ وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

عَمَّا عَيَّرَ بِهِ أَخَاهُ.

وَلَهُ أَنْ يَذَرَ الذَّنْبَ لِمَجْرَدِ التَّعْيِيرِ قَبِيحٌ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ.

وَأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ عَيْبَ الْغَيْرِ إِلَّا لِلأُمُورِ السُّوءِ الَّتِي سَلَفَتْ مَعَ حُسْنِ الْقَصْدِ فِيهَا.

٣٥- مذمة الكذب

١٤٤١- وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيَلْهُو لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ».

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ إِبْنُ دَاوُدَ (٤٩٩٠)، الرُّومِيُّ (٢٣١٥)، النَّسَائِيُّ (١٩٦/١٠)، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

(وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ وَيَلْهُو لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٩٦/١٠).

وَالرَّوَيْلُ: الْهَلَاكُ، وَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ وَفِي مَعْنَاهُ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي تَحْرِيمِ الْكُذْبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِثْلُ حَدِيثِ «لِأَكْمَ وَالْكُذْبِ، فَإِنَّ الْكُذْبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَالْفُجُورُ يَهْدِي إِلَى النَّارِ» سَيِّئِي وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٧٣٤) «لِأَكْمَ وَالْكُذْبِ، فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ وَهُمَا فِي النَّارِ» وَمِثْلُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٧٦/٢) مِنْ حَدِيثِ إِبْنِ لَهَيْمَةَ «مَا عَمَلَ أَهْلُ النَّارِ؟ قَالَ «الْكُذْبُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَذَبَ فَجَرَ، وَإِذَا فَجَرَ كَفَرَ، وَإِذَا كَفَرَ دَخَلَ النَّارَ».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٣٨٦) أَنَّهُ قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ وَمِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيْنِي قَالَا لِي الَّذِي رَأَيْتَهُ يَشُقُّ شِدْقَهُ فَكَذَّابٌ يَكْذِبُ الْكَذِبَةَ تُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَفَاقَ» فِي حَدِيثِ رُوِيَاهُ ﷺ، وَالْأَحَادِيثُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْكُذْبِ لِإِصْحَالِ الْقَوْمِ، وَهَذَا تَحْرِيمٌ خَاصٌّ.

وَيَحْرُمُ عَلَى السَّامِعِينَ سَمَاعُهُ إِذَا عَلِمُوهُ كَذِبًا؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى الْمُنْكَرِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّكْوِيرُ أَوْ الْقِيَامُ مِنَ الْمَوْقِفِ. وَقَدْ عُدَّ الْكُذْبُ مِنَ الْكِبَائِرِ.

قَالَ الرَّوْيَانِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّهُ كَبِيرَةٌ، وَمَنْ كَذَبَ قَصْدًا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّ الْكُذْبَ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وَقَالَ الْمَهْدِيُّ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ وَلَا يَتِمُّ لَهُ نَفْسِي كَبِيرُهُ عَلَى الْعَمَمِ، فَإِنَّ الْكُذْبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِضْرَارَ بِمُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ كَبِيرَةٌ.

وَقَسَمَ الْغَزَالِيُّ الْكُذْبَ فِي الْإِحْيَاءِ إِلَى وَاجِبٍ وَمُبَاحٍ وَمَحْرُومٍ. وَقَالَ: إِنَّ كُلَّ مَقْصِدٍ عَمُودِي يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ بِالصَّدْقِ، وَالْكُذْبِ جَمِيعًا، فَالْكُذْبُ فِيهِ حَرَامٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ بِالْكُذْبِ وَحْدَهُ فَمُبَاحٌ إِنْ أُتْبِعَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْمَقْصُودِ، وَوَاجِبٌ إِنْ وَجِبَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَصْمَةٌ مِنْ يَجِبُ إِنْقَادُهُ، وَكَذَا إِذَا خَشِيَ عَلَى الْوَدِيعَةِ مِنْ ظَالِمٍ وَجِبَ الْإِنْكَارُ وَالْخَلْفُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَقْصُودٌ حَرَبٍ أَوْ إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ أَوْ اسْتِمَالَةُ قَلْبِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْكُذْبِ فَهُوَ مُبَاحٌ.

وَكَذَا إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ فَاحِشَةٌ كَالزُّمِيِّ وَشَرَبِ الْخَمْرِ وَسَائِلَهُ السُّلْطَانُ فَلَهُ أَنْ يَكْذِبَ وَيَقُولَ: مَا فَعَلْتُ.

ثُمَّ قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ تُقَابَلَ مَفْسَدَةُ الْكُذْبِ بِالْمَفْسَدَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الصَّدْقِ فَإِنْ كَانَتْ مَفْسَدَةُ الصَّدْقِ أَشَدَّ فَلَهُ الْكُذْبُ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْعَكْسِ أَوْ شَكٍّ فِيهَا حُرِّمَ الْكُذْبُ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِنَفْسِهِ اسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَكْذِبَ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ لَمْ تَحْسُنِ الْمَسَاعَاةُ بِحَقِّ الْغَيْرِ، وَالْحَزْمُ تَرْكُهُ حَيْثُ أُبَيِّحَ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْكُذْبُ اتِّفَاقًا فِي ثَلَاثِ صُورٍ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (٢٦٠٥) قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: لَمْ أَسْمَعْ بِرَخْصِ فِي شَيْءٍ عَمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْكُذْبِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ الصُّورِ.

أَخْرَجَ ابْنُ النُّجَّارِ عَنِ الشُّرَاسِ بْنِ سَمْعَانَ مَرْفُوعًا: «الْكُذْبُ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الرَّجُلُ يَكُونُ بَيْنَ

الرَّجُلَيْنِ لِيُصْلَحَ بَيْنَهُمَا، وَالرَّجُلُ يُحَدِّثُ امْرَأَتَهُ لِيُرْضِيَهَا بِذَلِكَ،
وَالْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ [أحمد (٤٥٤/١)]

واعلم أن ذلك لحكمة الاجتماع ومصلحته.

(قلت): انظر إلى حكمة الله وعيونه لاجتماع القلوب كيف
حرّم النيمة وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد
العداوة، والوحشة وأباح الكذب، وإن كان حراماً إذا كان لجمع
القلوب وجلب المودة وإذهاب العداوة

٣٦- مدّة الغيبة

١٤٤٢- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:
«كَفَّارَةٌ مَنْ اغْتَابَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ».

رواه البخاري بن أبي أسامة [إسناده صحيح] [رواه مسند الحارث] (١٠٨٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده، والبيهقي في شعب
الإيمان (٦٧٨٦) وغيرهما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي
إسنادهما ضعف.

وروي من طريق أخرى بمعناه، والحاكم (٥١١/١) من
حديث حذيفة، والبيهقي [شعب الإيمان (٦٧٨٨)] قال: وهو
أصح ولفظه قال: «كَانَ فِي إِسْنَانِي ذَرْبٌ عَلَى أَهْلِي فَسَأَلْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: أَيْنَ أَنْتَ مِنَ اسْتِغْفَارِ يَا حَذِيفَةُ إِنِّي
لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ».

هذا الحديث لا دليل فيه نصاً أنه لأجل الغياب بل لعلّه
لدفع ذرب اللسان.

والحديث دليل على أن الاستغفار من الغتاب لمن اغتابه
يكفي ولا يحتاج إلى الاعتذار منه.

وفصلت النهادية والشافعية فقالوا: إذا علم الغتاب وجب
الاستحلال منه. وأما إذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضاً لأنه
يجلب الوحشة ويغار الصدر، إلا أنه أخرج البخاري (٣٥٣٤)
من حديث أبي هريرة مرفوعاً «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ
فِي عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ دِيَارٌ
وَلَا دِرْهَمٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَحَدُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ

لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبِهِ فَمَحُمِلٌ عَلَيْهِ».

وأخرج نحوه البيهقي (٣٦٩/٣) من حديث أبي موسى.

وهو دال على أنه يجب الاستحلال، وإن لم يكن قد علم
إلا أنه يحمل على من قد بلغه ويكون حديث أنس فيمن لم
يعلم ويقتد به إطلاق حديث البخاري.

٣٧- مدّة شديد الخصام

١٤٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ
الْخَصِمُ».

أخرجه مسلم (٢٦٦٨).

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» يفتح الحاء المعجمة وكسر
الصاد المهملة (أخرجه مسلم).

الألد: مأخوذ من لديدي الوادي وهما جانباه.

والخصم: شديد الخصومة الذي يحجّ مخاصمته وجهه
الاشتقاق أنه كلما احتجّ عليه بحجة أخذ في جانب آخر.

وقد وردت أحاديث في ذم الخصومة كحديث «مَنْ جَادَلَ
فِي خُصُومَةٍ بغير علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع» تقدم
تحريجه [أحمد (٧٠/٢)، أبو داود (٣٥٩٧)].

وأخرج الترمذي (١٩٩٤) وقال: غريب من حديث ابن
عبّاس مرفوعاً «كفى بك إنماً أن لا تزال مُخاصماً».

وظاهر إطلاق الأحاديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت
في حق.

وقال النووي في الأذكار: فإن قلت: لا بُدّ للإنسان من
الخصومة لاستيفاء حقه.

فالجواب ما أجاب به الغزالي: أن الذم إنما هو لمن خاصم
باطل وبغير علم كوكيل القاضي فإنه يتوكل قبل أن يعرف
الحق في أي جانب.

ويدخل في الذم من يطلب حقاً لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر اللذ والكذب لإيذاء خصمه وكذا من يحمل على الخصومة محض العناد لقهر خصمه وكسره.

ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذي وليس إليها ضرورة في التوصل إلى غرضه فهذا هو المذموم.

بخلاف المظلوم الذي ينصر حجة بطريق الشرع من غير لدٍ وإسرافٍ وزيادة الحجاج على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء، فعلة هذا ليس مذموماً ولا حراماً لكن الأولى تركه ما وجد إليه سبلاً.

وفي بعض كتب الشافعية أنها ترد شهادة من يكثر الخصومة؛ لأنها تنقص المروءة لا لكونها معصية.

٥١- كتاب مكارم الأخلاق

١- فضل الصدق

١٤٤٤- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصُّدْقِ، فَإِنَّ الصُّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصُّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَديقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٩٤) - مسلم (٢٦٠٧)].

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصُّدْقِ، فَإِنَّ الصُّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصُّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَديقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الصُّدْقُ: مَا طَابَ الْوَقَاعُ. وَالْكَذِبُ: مَا خَالَفَ الْوَقَاعَ هَذِهِ حَقِيقَتُهُمَا عِنْدَ الْجَنَاهُورِ مِنَ الْهَادِيَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَالْهَادِيَةُ: الدَّلَالَةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْمَطْلُوبِ.

وَالْبِرُّ: بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ أَصْلُهُ التَّوَسُّعُ فِي فِعْلِ الْخَيْرَاتِ وَهُوَ اسْمُ جَامِعٍ لِلْخَيْرَاتِ كُلِّهَا وَيَطْلُقُ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ الْخَاصِّ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ قَوْلُهُ: «وَأَنَّ الْبِرَّ... إِلَى آخِرِهِ» مُصَدِّقٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَيْمٍ» [الإطهار: ١٣].

وَقَالَ قَوْلُهُ: (وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ إِلَى آخِرِهِ) الْمُرَادُ يَتَكَرَّرُ مِنْهُ الصُّدْقُ حَتَّى يَسْتَحَقَّ اسْمَ الْمُبَالِغَةِ وَهُوَ الصُّدْقِيُّ.

وَأَصْلُ الْفُجُورِ الشُّقُّ فَهُوَ شَقُّ الدُّيَانَةِ، وَيَطْلُقُ عَلَى الْمِيلِ إِلَى الْفَسَادِ وَعَلَى الْإِبْتِعَاضِ فِي الْمَعَاصِي وَهُوَ اسْمُ جَامِعٍ لِلشُّرِّ.

وَقَوْلُهُ (وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ) هُوَ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ (وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ) فِي أَنَّهُ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ الْكَذِبُ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْمُبَالِغَةِ وَهُوَ الْكَذَّابُ.

وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ تَحَرَّى الصُّدْقَ فِي أَقْوَالِهِ صَارَ لَهُ سَجِيَّةٌ وَمَنْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ وَتَحَرَّاهُ صَارَ لَهُ سَجِيَّةٌ، وَأَنَّهُ بِالتَّدْرِبِ وَالْإِكْسَابِ تَسْتَمِرُّ صِفَاتُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَةِ شَأْنِ الصُّدْقِ وَأَنَّهُ يَتَّهِى بِصَاحِبِهِ إِلَى الْجَنَّةِ.

وَدَلِيلٌ عَلَى عَظَمَةِ قُبْحِ الْكَذِبِ وَأَنَّهُ يَتَّهِى بِصَاحِبِهِ إِلَى النَّارِ، وَذَلِكَ مَعَ مَا يُصَاحِبُهَا فِي النَّارِ فَإِنَّ الصُّدُقَ مَقْبُولٌ الْحَدِيثُ عِنْدَ النَّاسِ مَقْبُولٌ الشَّهَادَةُ عِنْدَ الْحُكَّامِ مَحْبُوبٌ مَرْغُوبٌ فِي أَحَادِيثِهِ وَالْكَذُوبُ مَخْلُوفٌ هَذَا كُلُّهُ.

٢- التحذير من الظن

١٤٤٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٦٤) - مسلم (٢٥٦٣)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

(لِإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

تَقَدَّمَ بَيَانُ مَعْنَاهُ وَأَنَّهُ تَحْذِيرٌ مِنْ أَنْ يُحَقِّقَ مَا ظَنَّهُ وَأَمَّا نَفْسُ الظَّنِّ فَقَدْ تَهْجُمُ عَلَى الْقَلْبِ فَيَجِبُ دَفْعُهُ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْعَمَلِ عَلَيْهِ.

٣- التحذير من الجلوس في الطرقات

١٤٤٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى

الطُرُقَاتِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا، نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: فَأَمَّا إِذَا أُبَيِّنْتُمْ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٦٥)، مسلم (٢١٢١)].

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كُنْتُمْ وَالْجُلُوسُ عَلَى الطَّرُقَاتِ» بِضَمِّينِ جَمْعُ طَرِيقٍ «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا قَالَ: فَأَمَّا إِذَا أُبَيِّنْتُمْ أَيُّ امْتَنَعْتُمْ عَنْ تَرْكِ الْجُلُوسِ عَلَى الطَّرُقَاتِ.

(فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمُخَرَّمَاتِ وَكَفُّ الْأَذَى عَنِ الْمَارِّينِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

(وَرَدُّ السَّلَامِ) إِبَاقَتُهُ عَلَى مَنْ لَقِيَكَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْمَارِّينَ إِذِ السَّلَامُ يُسْنُ إِتْيَاءَهُ لِلْمَارِّ لَا لِلْقَاعِدِ.

(وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ فَهَمُّوا أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلْجُوبِ وَأَنَّهُ لِلتَّرْغِيبِ فِيمَا هُوَ الْأَوَّلُ إِذْ لَوْ فَهَمُوا الْوُجُوبَ لَمْ يُرَاجَعُوا.

قَالَ الْمُسْتَفْتَى: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ رَجَوْا وَقَوِيَ النِّسْخُ تَخْفِيفًا لِمَا شَكُّوا مِنْ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ زِيدَ فِي أَحَادِيثِ حَقِّ الطَّرِيقِ عَلَى هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٤٨١٦): «وَارْشَادُ ابْنِ السَّبِيلِ وَتَشْيِيتُ الْعَاطِسِ».

وزاد سعيد بن منصور: «وَإِغَاثَةُ الْمَلْهُوفِ».

وزاد البيهقي [«كشف الاستار» (٢٠١٩)]: «وَالْإِعَانَةُ عَلَى الْحَمْلِ».

وزاد الطبراني [«المعجم» (١٣٨/٢٢)]: «وَإِعْيَاؤُ الْمَظْلُومِ وَادِّكْرَاؤُ اللَّهِ كَثِيرًا».

وزاد أبو داود (٤٨١٧): «وَكَذَا فِي مَرَامِيلِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ: «وَتَهْدُوا الضَّالَّ»..

وزاد في حديث أبي طلحة: «حَسَنَ الْكَلَامِ» [هذه الزيادة عند م (٢١٦١) وليست عند د].

وزاد في حديث البراء عند أحمد (٢٨٢/٤) والترمذي (٢٧٢٦): «وَأَفْشُوا السَّلَامَ».

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «التَّوْشِيحِ» فَاجْتَمَعَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ أَدْبًا وَقَدْ نَظَّمَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ الْمُسْتَفْتَى - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَقَدْ نَظَّمَهَا فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ:

جَمَعْتَ آدَابَ مَنْ رَأَى الْجُلُوسَ عَلَى الدَّ - طَرِيقِ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْخَلْقِ إِنْسَانًا أَفْشَى السَّلَامَ وَاحْسَنَ فِي الْكَلَامِ وَشَمُّتَ عَاطِسًا وَسَلَامًا رُذِّ أَحْسَانًا فِي الْحَمْلِ عَاوَنَ وَمَظْلُومًا أَعْنِ وَاغْنِ لَهْفَانًا أَهْدِ سَبِيلًا وَاهْدِ حِيرَانًا بِالْعَرَفِ مَرْوَانَةً عَنْ تَكْبَرٍ وَكَفَّ أَذَى وَغَضَّ طَرَفًا وَأَكْثَرَ ذِكْرَ مَوْلَانَا إِلَّا أَنْ الْأَحَادِيثَ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا وَذَكَرَهَا السُّيُوطِيُّ فِي التَّوْشِيحِ فِيهَا أَحَدُ عَشَرَ أَدْبًا وَفِي الْآيَاتِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ: لِأَنَّهُ زَادَ: حُسْنَ الْكَلَامِ وَهُوَ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ لَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَزَادَ فِيهَا: وَإِنْ شَاءَ السَّلَامُ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي حَدِيثٍ إِنَّمَا فِيهَا رَدُّ السَّلَامِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِيهَا

وَالْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطَّرُقَاتِ أَنَّهُ لَجُلُوسِهِ يَتَعَرَّضُ لِلْفِتْنَةِ فَإِنَّهُ قَدْ يَنْظُرُ إِلَى الشَّهَوَاتِ مِمَّنْ يَخَافُ الْفِتْنَةَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِنَّ مَعَ مُرُورِهِنَّ.

وَفِيهِ التَّعَرُّضُ لِلزُّوْمِ حَقُوقِ اللَّهِ وَالْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَ قَاعِدًا فِي مَنْزِلِهِ لَمَا عَرَفَ ذَلِكَ وَلَا لَزِمَتْهُ الْحَقُوقُ الَّتِي قَدْ لَا يَقُومُ بِهَا وَلَمَّا طَلَبُوا الْإِذْنَ فِي الْبَقَاءِ فِي مَجَالِسِهِمْ.

وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهَا عَرَفَتْهُمَا بِمَا يَلْزِمُهُمْ مِنَ الْحَقُوقِ وَكُلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَقُوقِ قَدْ وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَّفَرِّقَةً تَقَدَّمَ بَعْضُهَا وَيَأْتِي بَعْضُهَا.

٤ - فضل التفقه في الدين

١٤٤٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

مُتَّقٍ عَلَيْهِ (البخاري (٧١)، مسلم (١٠٣٧)).

وفي الشرع يحتاج إلى احتساب وعلم وثبة فلذلك كان من الإيمان.

الحديث دليل على عظمة شأن التَّقْوَى في الدين وأنه لا يُعطاه إلا مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا عَظِيمًا كَمَا يُرْسَدُ إِلَيْهِ التَّنْكِيرُ ويدلُّ لَهُ الْمَقَامُ.

وقد يَكُونُ كَسْبِيًّا. ومعنى كونه من الإيمان أن المستحي يقطع مجاذه عن المعاصي فيصير كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي.

والفقه في الدين تعلم قواعد الإسلام ومعرفة الحلال والحرام ومفهوم الشرط أن مَنْ لَمْ يَتَّقِ فِي الدِّينِ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا.

وقال ابن قتيبة: معناه أن الحياة بمنع صاحبها من ارتكاب المعاصي كما بمنع الإيمان فسَمِيَ إِمَانًا كما يُسَمَّى الشَّيْءُ بِاسْمِ مَا قَامَ مَقَامُهُ والحياة مُرَكَّبٌ مِنْ جُودٍ وَعَقْدٍ.

وقد ورد هذا المفهوم منطوقاً في رواية أبي يعلى (٧٣٨١) «وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ لَمْ يَبَالِ اللَّهُ بِهِ».

وفي الحديث: «الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ وَلَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ» (البخاري (٦١١٧)، مسلم (٣٧)).

وفي الحديث دليل ظاهر على شرف الفقه في الدين والتفقهين فيه على سائر العلوم والعلماء. والمراد به معرفة الكتاب والسنة.

فإن قلت: قد يمنع الحياة صاحبها عن إنكار المنكر والإخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم «أنه لا يأتي إلا بخير»؟

٥- فضل حسن الخلق

(قلت) قد أجيب عنه بأن المراد من الحياة في الأحاديث الحياة الشرعي، والحياة الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياة شرعياً بل هو عجز ومهانة وإنما يطلق عليه الحياة لمشابهة الحياة الشرعي.

١٤٤٨- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ».

وبجواب آخر وهو أن من كان الحياة من خلقه فالخير عليه أغلب أو أنه إذا كان الحياة من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه حصول التقصير في بعض الأحوال.

أخرجه أبو داود (٤٧٩٩) والترمذي وصححه (٢٠٠٣). وتقدم الكلام في حقيقته بما لا يحتاج فيه إلى الإعادة لقرب عهدو.

قال القرطبي في «المفهم» شرح مسلم (٢١٩/١): «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جُمِعَ لَهُ الرَّعَانُ مِنَ الْحَيَاءِ الْكَتْسِبِ وَالْغَرِيزِ وَكَانَ فِي الْغَرِيزِ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خَدْرِهَا وَكَانَ فِي الْكَتْسِبِ فِي الذُّرْوَةِ الْعَالِيَا ﷺ».

٦- فضل الحياة

١٤٥٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْنَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

١٤٤٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ».

أخرجه البخاري (٣٤٨٣).
لفظ الأولى ليس في البخاري بل في سنن أبي داود (٤٧٩٧).

مُتَّقٍ عَلَيْهِ (البخاري (٧٤)، مسلم (٣٦)).
الحياة في اللغة: تغير يلحق الإنسان من خوف ما يُعَابُ بِهِ.

وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح ومنع من التقصير في حق ذي الحق.

والحياة وإن كان قد يكون غريزة فهو في استعماله على

ووقع في حديث حذيفة «إِنْ آخَرَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى - إِلَى آخِرِهِ».

وأخرجه أحمد (٤٠٥/٥) والبرزأ [كشف الأسارة] (٢٠٢٨). والمراد من النبوة الأولى: ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم لأنه أمر أبطقت عليه العقول.

وفي قوله (فاصنع ما شئت) قولان:

الأول أنه بمعنى الخبر أي: صنعت ما شئت، وعبر عنه بلفظ الأمر للإشارة إلى أن الذي يكف الإنسان عن مدافعة الشر هو الحياة فإذا تركته تفرقت دواعيه على موقعة الشر حتى كأنه مأمور به.

أو الأمر فيه للتهديد أي اصنع ما شئت فإن الله مجازيك على ذلك.

الثاني: أن المراد انظر إلى ما تريد فعله فإن كان مما لا يستحق منه فافعله وإن كان مما يستحق منه فدعه ولا تبالي بالخلق.

٧- فضل القوة والتحذير من (لو)

١٤٥١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ. وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، أَخْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا. وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلْتُ، فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ».

أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ مِنْ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ خَيْرٌ» لوجود الإيمان فيهما.

(أحرص) من حرص يحرص كضرب يضرب ويقال: حرص كسميع.

(على ما يفتلك) في دنيك ودينك.

(واستعن بالله) عليه (ولا تعجز) بفتح الجيم وكسرها.

(وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلْتُ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ). أخرجه مسلم المراد من القوي: قوي عزيمة النفس في الأعمال الأخروية فإن صاحبها أكثر إقداماً في الجهاد وإنكار المنكر والصبر على الأذى في ذلك وإحتمال المشاق في ذات الله والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعيف بالعكس من هذا إلا أنه لا يخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه.

ثم أمره ﷺ بالحرص على طاعة الله وطلب ما عنده وعلى طلب الاستعانة به في كل أموره إذ حرص العبد بخير إعانة الله لا ينفعه كما قال:

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهدته ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقد استعاذ منه ﷺ بقوله «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن. ومن العجز والكسل» [الساوي (٢٥٧/٨)] وسبأني.

ونهاه إذا أصابه شيء من حصيل ضرر أو فوات نفع عن أن يقول (لو).

قال بعض العلماء: هذا إنما هو لمن قال مستقداً ذلك حتماً، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعاً فاما من رد ذلك إلى مشيئة الله، وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله فليس من هذا.

واستدل له بقول أبي بكر في الغار «لو أن أحدكم رفع رأسه لראنا» [البخاري (٣٩٢٢)، مسلم (٢٣٨١)] وسكوته ﷺ.

قال القاضي عياض: لا حجة فيه؛ لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه.

قال: وكذا جميع ما ذكره البخاري في «الصحيح» [كتاب الصبي، باب (٩)] في باب ما يجوز من اللؤ

كحديث «لولا حدثان قومك بالكفر» (٤٤٨٤) الحديث.

«ولو كنت راجعاً بغير يئنة» الحديث (٧٢٣٩).

«ولولا أن أشق على أمتي» (٧٢٤٠) وشبه ذلك، فكأنه مستقبل ولا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه؛ لأنه إنما

عُصِيَ اللَّهُ بِهِ هُوَ أَسْرَعَ عُقُوبَةً مِنَ الْبَغْيِ».

أخبر عن اعتقاده فيما كان يفعل لولا المانع، وعمّا هُوَ في قدرته فأنما ما ذُهبَ فليس في قدرته.

٩- فضل الدفاع عن المسلم

١٤٥٣- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْعَيْبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه الترمذي، وخشنة (١٩٣١)

قال القاضي: فالذي عندي في معنى الحديث أن النهي على ظاهره وعمومه لكن نهى تنزيه، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ» [٢٦٦٤].

قال النووي: وقد جاء من استعمال «لو» في الماضي قوله صلى الله عليه وسلم: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَبْرَأْتُ مَا سَقَتْ الْهَدْيُ» [البخاري (١٦٦١)] وغير ذلك.

١٤٥٤- وَلَا أَحْمَدَ (٤٦١/٦) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوَهُ.

فالظاهر أن النهي إنما هُوَ عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيه لا تحريم.

في الحديثين دليل على فضيلة الرد على من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لأنه من باب الإنكار للمعصية ولذا ورد الوعيد على تركه كما أخرجه أبو داود (٤٨٨٤) وابن أبي الدنيا [كتاب «الصلح» (٢٤١)] «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَخْذُلُ امْرَأً مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ تَنَهَّكَ فِيهِ حُرْمَتُهُ وَيَتَّقَصُّ مِنْ عِرْضِهِ إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُجِبُ فِيهِ نَهْرَتَهُ».

وأما من قاله تأسماً على ما فاتته من طاعة الله، وما هُوَ مُعَذَّرٌ عليه من ذلك، ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث.

٨- فضل التواضع

١٤٥٢- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْحَى إِلَيَّ: أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ».

أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

وأخرج أبو الشيخ «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ عَنْهُ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَلَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» [الروم: ٢٤٧].

التواضع: عدم الكبر وتقدم تفسير الكبر.

وأخرج أبو داود (٤٨٨٣) وأبو الشيخ أيضاً «مَنْ حَسَى عِرْضُ أَخِيهِ فِي الدُّنْيَا بَعَثَ اللَّهُ لَهُ مَلَكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِيهِ مِنَ النَّارِ».

وعدم التواضع يؤدي إلى البغي؛ لأنه يرى لنفسه منزلة على الغير فيبغي عليه بقوله أو فعله ويفخر عليه ويزدريه، والبغي والفخر مذمومان، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة البغي منها عن أبي بكره قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَوْ أَحَقُّ مِنْ أَنْ يُعْجَلَ اللَّهُ بِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدُخِّرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّجِيمِ».

أخرجه الترمذي (٢٥١١) والحاكم (٣٥٦/٢) وصححه وأخرجه ابن ماجه (٤٢١١).

وأخرج الأصبهاني [الوعيب والرهيب (٢٢٠٧)] «مَنْ اغْتَابَ عَنْهُ أَخُوهُ فَاسْتَطَاعَ نَصْرَتُهُ فَصَرَتْهُ نَصْرَةُ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُرْهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المتغائبين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور: الرد عن عرض أخيه ولو بإخراج من اغتاب إلى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الإنكار بالقلب أو الكرامة للقول.

وقد عذ بعض العلماء السموات كبيرة لورود هذا الوعيد ولدخوله في وعيد من لم يغير المنكر؛ ولأنه أحد المتغائبين حكماً

وأخرج البيهقي [شعب الإيمان (٤٨٤٢)] «لَيْسَ شَيْءٌ يَمَّا

وإن لم يكن مُعْتَاباً لَعْنَةً وَشَرَعاً.

١١- فضل السلام والكرم وقيام الليل

١٤٥٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامَ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٤٨٥).

الإفشاء لَعْنَةُ الْإِظْهَارِ.

والمراء: نشر السلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه.

وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو البخاري (١٢)، مسلم (٣٩) «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: طَعِيمُ الطَّعَامِ، وَتَقَرُّ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

ولا بُدَّ في السلام أن يكون بلفظ مُسمع لمن يردُّ عليه.

وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد (٢٩٥) بسند صحيح عن ابن عمر «إِذَا سَلَّمْتَ فَاسْمِعْ فَإِنَّهَا نَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ».

قال النووي: أَمَلَهُ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ حَيْثُ يَسْمَعُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ يَكُنْ آتِيًا بِالسَّلَامَةِ فَإِنْ شَكَّ اسْتَظْهَرَ.

وإن دخل مكاناً فيه إيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم (٢٥٥) عن المقداد قال «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَسَلِّمُ تَسْلِيمًا لَا يُوقِظُ نَائِمًا وَيُسْمِعُ الْبَقْظَانَ».

فإن لقي جماعة يسلم عليهم جميعاً ويكره أن يخص أحدهم بالسلام؛ لأنه يؤلّد اللّوْحْنَةَ.

ومشروعة السلام لجلبب التحاب والألفة فقد أخرج مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى مَا تَحَابُّونَ بِهِ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول لما أخرجه النسائي [وعمل اليوم والليلة] (٣٤٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسَلِّمْ وَإِذَا قَامَ

١٠- فضل الصدقة والعفو والتواضع

١٤٥٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٨).

فسر العلماء عدم النقص بمعنيين

(الأول) أنه يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية.

(والثاني) أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقص عينها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة.

قلت:

والمعنى الثالث: أنه تعالى يخلفها بعوض يظهر به عدم نقص المال بل زبناً زادته ودليله قوله تعالى: «وَمَا أَتَقَنَّتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يَخْلُقُهُ» (سبا: ٣٩) وهو مجرب محسوس.

وفي قوله: (مَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا) حث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على إساءته وإن كانت جائزة قال تعالى: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» (الشورى: ٤٠).

وفيه أن يجعل الله تعالى للعافي عزاً وعظمة في القلوب؛ لأنه بالاتّصاف يظن أنه يعظم ويصان جانيه ويهاب ويظن أن الإغضاء والعفو لا يحصل به ذلك، فآخبر رسول الله ﷺ بأنه يزداد بالعفو عزاً.

وفي قوله (وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ) أي لأجل ما أعدّه الله للمتواضعين «إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ» دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لإطلاقيه.

وفي الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع، وهذيه من أمهات مكارم الأخلاق.

فَلْيُسَلِّمْ فَلْيَسْتِ الْأُولَى أَخَقُّ مِنَ الْآخِرَةِ.

وَتَجَنَّبْ مَا يُوقِفُهَا مِنَ الْأَعْمَالِ وَحَصُولِ الْحَاطَةِ الصَّالِحَةِ.

١٢- فضل النصيحة

١٤٥٧- وَعَنْ تَعِيمِ الدَّارِيِّ عليه السلام قَالَ: قَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ».

أَخْرَجَهُ مُتْلِمٌ (٥٥).

(عَنْ تَعِيمِ الدَّارِيِّ عليه السلام) هُوَ أَبُو رُقَيْةٍ تَعِيمُ بْنُ أَوْسِ بْنِ خَارِجَةَ، نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ دَارٍ وَيُقَالُ: الدَّيْرِيُّ نَسَبًا إِلَى دَيْرٍ كَانَ فِيهِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَكَانَ نَصْرَانِيًّا وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحِينَ وَالْمَوْطَأِ دَارِيٌّ وَلَا دَيْرِيٌّ إِلَّا تَعِيمٌ.

اسْلَمَ سَنَةَ ثَمَعٍ، كَانَ يُحْتَمُّ الْقُرْآنُ فِي رَكْعَةٍ، وَكَانَ رِيًّا رَدَّدَ الْآيَةَ الْوَاحِدَةَ اللَّيْلُ كُلَّهُ إِلَى الصُّبْحِ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى الشَّامِ. وَرَوَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ قِصَّةَ الْجَنَاسَةِ وَالذُّجَالِ وَهِيَ مُتَقَبَّةٌ لَهُ وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ وَلَيْسَ لَهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ شَيْءٌ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا أَيُّ قَالَهَا ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَيُّ: مَنْ يَسْتَحِقُّهَا؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثُ جَلِيلٌ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوهُ بَلْ عَلَيْهِ مَدَارُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: النَّصِيحَةُ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ مَعْنَاهَا حَيَاةُ الْحِظِّ لِلْمُنْصَوِّحِ لَهُ. وَمَعْنَى الْإِخْبَارِ عَنِ الدِّينِ بِهَا: أَنْ عَمَادَةَ الدِّينِ وَقَوَامُهُ النَّصِيحَةُ.

قَالُوا: وَالنَّصِيحُ لِلَّهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَنَفْيُ الشُّرْكِ عَنْهُ وَتَرْكُ الْإِلْهَادِ

وَتَكْرَهُ أَوْ تَحْرُمُ الْإِشَارَةُ بِالْيَدِ وَالرَّأْسِ لِمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ] (٣٤٢) بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «لَا تُسَلِّمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمْ بِالرُّؤُوسِ وَالْأَكْفَفِ».

إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ حَالِ الصَّلَاةِ فَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي بِالْإِشَارَةِ. وَقَدْ ثَقَمْنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

وَجُوزَتْ الْإِشَارَةُ بِالسَّلَامِ عَلَى مَنْ بَعْدَ عَنْ سَمَاعِ لَفْظِ السَّلَامِ.

قَالَ ابْنُ دُبَيْقِ الْعِيدِ: وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِالْأَمْرِ بِإِفْشَاءِ السَّلَامِ مَنْ قَالَ بِوَجوبِ الْإِتِّدَاءِ بِالسَّلَامِ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِتِّدَاءُ فَرَضَ عَيْنَ كُلِّ أَحَدٍ فِيهِ حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ وَالشَّرِيعَةُ عَلَى التَّخْفِيفِ وَالتَّيْسِيرِ فَيَحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ انْتَهَى.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي التَّسْلِيمِ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِخْلَاصَ الْعَمَلِ لِلَّهِ تَعَالَى وَاسْتِعْمَالَ التَّوَاضُعِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ الَّذِي هُوَ شَعَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَحْمَدِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي مَشْرُوعِيَّةِ السَّلَامِ عَلَى غَيْرِ مَعْرُوفٍ اسْتِيفَتَاخُ الْمَخَاطِبَةِ لِلتَّنَاسُيِّ لِيَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ إِخْوَةً فَلَا يَسْتَوْحِشُ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى صَلَوةِ الْأَرْحَامِ مُسْتَوْفَى وَعَلَى إِطْعَامِ الطَّعَامِ فَيَشْمَلُ مِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِتْفَاقُهُ وَلِزْمُهُ إِطْعَامُهُ وَلَوْ عَرَفَا أَوْ عَادَةً وَكَالْصَّدَقَةِ عَلَى السَّائِلِ لِلطَّعَامِ وَغَيْرِهِ فَالْأَمْرُ بِمَحْمُولٍ عَلَى فَعْلٍ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ لِيَشْمَلَ الرَّاجِبَ وَالْمُنْتَوِبَ.

وَالْأَمْرُ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ فِي قَوْلِهِ «وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ» قَدْ وَرَدَ تَفْسِيرُهُ بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ. وَالْمَرَادُ بِالنَّاسِ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَلَهُمْ لَا يُصَلُّونَ تِلْكَ السَّاعَةَ وَيَجْتَمِعُ أَنَّهُ أُرِيدَ ذَلِكَ وَمَا يَشْمَلُ نَافِلَةَ اللَّيْلِ.

وَقَوْلُهُ «تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ» إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَكَأَنَّهُ بِسَبِيلِهَا يَحْصُلُ لِفَاعِلِهَا التَّرَفُّيقُ

علم الناس أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه فإن خشى أدى فهو في سعة والله أعلم.

١٣- فضل التقوى وحسن الخلق

١٤٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٠٤) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٤/٤).

الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق.

وتقوى الله تعالى هي الإتيان بالطاعات واجتناب المقتضات فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة.

وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه.

١٤- فضل بسط الوجه وحسن الخلق

١٤٥٩- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْقَى [مسند] (٦٥٥٠)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٢٤/١).

(وعنه) أي أبي هريرة

(قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ لِيَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أخرج أبو يعلى وصححه الحاكم) أي: لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس وقلّة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه والطلاقة ولين الجانب وخفض الجناح وغو ذلك مما يجلب التحاب بينكم فإنه مراد الله، وذلك فيما عدا الكافر، ومن أمرنا بالإغلاظ عليه.

في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتزبيته تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه والحب فيه والبغض فيه وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى.

قال الخطابي: وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه والله تعالى غني عن نصيح الناصحين.

والنصيحة لكتاب: الإيمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حلله وتحريم ما حرّمه والاعتدال بما فيه والتدبر لمعانيه والقيام بحقوق تلاوته والاعتنا بمواعظه والاعتبار بزواجه والمعرفة له.

والنصيحة لرسول الله ﷺ: تصديقه بما جاء به وأتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتَعْظِيمُ حَقِّهِ وتَوْقِيرُهُ حَيًّا وَمَيِّتًا وعِجَّتُهُ مِنْ أَمْرِ مُحْيِيهِ مِنْ آلِهِ وصحبهِ ومعرفة سُنَّتِهِ والعمل بها ونشرها والدعاء إليها والذب عنها.

والنصيحة لأئمة المسلمين: إعانتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم لحوائج العباد ونصحهم في الرقي والعدل.

قال الخطابي: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم.

وتعداد أسباب الخير في كل من هذه الأقسام لا تنحصر.

قيل: وإذا أريد بأئمة المسلمين: العلماء: فنصحهم بقبول أقوالهم وتَعْظِيمُ حَقِّهِمُ والافتداء بهم.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَيْهِمَا فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا.

والنصيحة لعامة المسلمين: بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخراتهم وكف الأذى عنهم وتعليمهم ما جهلوه وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وغو ذلك.

والكلام على كل قسم يحتمل الإطلاة وفي هذا كفاية. وقد بسطنا الكلام عليه في «شرح الجامع الصغير».

قال ابن بطال: في الحديث دليل على أن النصيحة تُسمى ديناً وإسلاماً وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول.

قال: والنصيحة فرض كفاية يُجزئ فيها من قام بها وتَسْقُطُ عن الباقي والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية إذا

١٥- فضل المصاحبة والمكاشفة

١٤٦٠- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الْمُؤْمِنُ مِرَّةٌ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ يَسَادَ حَسَنٍ (٤٩١٨).

أي المؤمن لأخيه المؤمن كالمرأة التي ينظر فيها وجهه، فالمؤمن يُطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه ويرشده إلى ما يُزيّنه عند مولاه تعالى وإلى ما يُزيّنه عند عباده وهذا داخل في النصيحة.

١٦- فضل المخالط للناس والصابر على أذاهم

١٤٦١- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٣٢) يَسَادَ حَسَنٍ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٥٠٧) إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الصَّحَابِيَّ.

فيه أفضلية من يُخالطُ الناسَ مُخالطةً يامرهم فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويمسُ معاملتهم فإنه أفضل من الذي يمتزلهم ولا يصبر على المخالطة.

والأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان، ولكل حال مقال ومن رجح العزلة فله على فضلها أدلة. وقد استوفأها الغزالي في الإحياء وغيره.

١٧- فضل حسن الخلق

١٤٦٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خَلْقِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٣/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٠٣/١).

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: اللَّهُمَّ

كما حسنت خلقي) بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام.

(فحسن خلقي) بضمها وضم اللام.

(رواه أحمد وصححه ابن حبان).

قَدْ كَانَ ﷺ مِنْ أَشْرَفِ الْعِبَادِ خَلْقًا وَخُلُقًا، وَسْوَائِهِ ذَلِكَ اعْتِرَافًا بِالْمَنِّ وَطَلَبًا لَاسْتِمْرَارِ النِّعَةِ وَتَعْلِيمًا لِلْأُمَّةِ.

﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].

وقال أبو البشر ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]
وقال يوسف: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ﴾ - إلى قوله - ﴿تَرْفِئُنِي مُسْلِمًا وَالْحَقِيقِي
بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

وقال يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ
الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

ودعا نبينا ﷺ في موافق لا تنحصر عند لقاء الأعداء
وغيرها، ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة.

فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال:
التفويض والتسليم أفضل من الدعاء، فإن قائل هذا ما ذاق
حلاوة المناجاة لربه ولا تضربه واعتبره بحاجته وذنبه.

واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد (١٨/٣)
«أَنَّه لَا يَفْضِيحُ الدُّعَاءُ بَلْ لَا يَدُّ لِلدَّاعِي مِنْ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ
يُعَجِّلَ لَهُ دَعْوَتَهُ. وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ. وَإِمَّا أَنْ
يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ يُمْلِئُهَا» وصححه الحاكم (٤٩٣/١).

وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قد أودعناها أوائل الجزء
الثاني من «التنوير شرح الجامع الصغير» وذكرنا فائدة الدعاء مع
سبق القضاء.

١- فصل الذكر

١٤٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي
وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَعَاتُهُ».

أخرجه ابن عاجة (٣٧٩٢)، وصححه ابن حبان (٨١٥)، وذكره
البخاري تعليقاً لك الوحيد، تحت باب (٤٣).

وهو في البخاري (٧٤٠٥) بلفظ قال النبي ﷺ: يقول الله
عز وجل: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي فَإِنْ
ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَا ذَكَرْتُهُ فِي
مَلَا خَيْرٍ مِنْهُمْ وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَيْئاً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعاً وَإِنْ
تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعاً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعاً وَإِنْ أَتَانِي بِمَعْنِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً».

٥٢- كتاب الذكر والدعاء

الذكر: مصدرٌ ذَكَرَ: وَهُوَ مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ وَالْقَلْبِ.
والمراء به ذَكَرَ اللَّهُ تعالى.

(والدعاء) مصدرٌ دعا وَهُوَ الطَّلَبُ، ويطلق على الحث
على فعل الشيء نحو: دعوت فلاناً استغتنه.

ويقال: دعوت فلاناً استغنت به، ويطلق على العبادة
وغيرها.

(واعلم) أن الدعاء ذَكَرَ اللَّهُ وزيادة فكل حديث في فضل
الذكر يصدق عليه وقد أمر الله تعالى عباده بدعائه فقال:
﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وأخبرهم بأنه قريبٌ يجيب
دعاهم فقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ
دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وسماه مخ العبادة ففي الحديث عند الترمذي (٣٣٧١) من
حديث انسٍ مرفوعاً «الدُّعَاءُ مَخُ الْعِبَادَةِ».

وأخبر ﷺ أن الله تعالى يغضب على من لم يدعه فإنه
أخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ١٩٥) من حديث أبي هريرة
مرفوعاً «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ».

وأخبر ﷺ أنه تعالى يحب أن يسأل فأخرج الترمذي
(٣٥٧١) من حديث ابن مسعود مرفوعاً «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ
فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُسَالَ».

والأحاديث في الحث عليه كثيرة، وهو يتضمن حقيقة
العبودية والاعتراف بغنى الرب وإفقار العبد وقدرته تعالى،
وعجز العبد وإحاطته تعالى بكل شيء علماً.

فالدعاء يزيد العبد قرباً من ربه واعتزافاً بحقه، ولذا حث
ﷺ على الدعاء، وعلم الله عباده دعاءه بقوله: ﴿رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنَّ نَاسِيَنَا أَوْحَاطَانَا﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦] ونحوها.

وأخبرنا بدعوات رسوله وتضرعهم حيث قال أبو ب: «إِنِّي
مَسْتَبِي الضُّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» [الأنبياء: ٨٣] وقال زكريا
عليه السلام: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾ [الأنبياء: ٨٩] وقال:

اللَّهُ ﷻ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩٩).

دلُّ الحديثُ على فضيلة مجالس الذكر والذاكرين وفضيلة الاجتماع على الذكر.

وأخرج البخاري (٦٤٠٨) «أَنَّ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى تَسَادَوْا هَلُمُّوا إِلَى خَاصِيَتِكُمْ قَالَ: فَيُحْفَوْنَهُمْ بِأَجْنِيحِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» الحديث.

وهذا من فضائل مجالس الذكر تحضرها الملائكة بعد التماسهم لها.

والمراد بالذكر: هو التسييح والتحميد وتلاوة القرآن ونحو ذلك.

وفي حديث البزار [كشف الاستار] (٣٠٦٢) «أَنَّ تَعَالَى يَسْأَلُ مَلَائِكَتَهُ مَا يَصْنَعُ الْعِبَادُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ فَيَقُولُونَ: يُعْظَمُونَ آلَآءَكَ، وَيَتْلُونَ كِتَابَكَ وَيُصَلُّونَ عَلَى نَبِيِّكَ وَيَسْأَلُونَكَ لِأَجْرَتِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ».

والذكر حقيقة في ذكر اللسان ويوجر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه، وإنما يشترط أن لا يقصد غيره فإن انضاف إلى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل، وإن انضاف إليهما استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفي النقائص عنه ازداد كمالاً، فإن وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو جهاد أو غيره مما فكذلك، فإن صح التوجه وخلص لله فهو أبلغ في الكمال.

وقال: الفخر الرازي: المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسييح والتحميد والتمجيد. والذكر بالقلب: التفكير في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطلع على أحكامه وفي أسرار مخلوقات الله.

والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة بالطاعات، ومن ثمة سمي الله الصلاة ذكراً في قوله: «فَاسْتَوُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»

وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره تعالى وأنه مع ذاكروه برحمته ولطفه وإعائته والرضا بحاله.

وقال ابن أبي جرة: معناه أنا معه بحسب ما قصده من ذكره لي.

ثم قال: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ أَوْ بِاللِّسَانِ أَوْ بِهِمَا مَعاً أَوْ بِامْتِثَالِ الْأَمْرِ واجْتِنَابِ النَّهْيِ.

قال: والذي تدلُّ عليه الأخبار أن الذكر على نوعين:

أحدهما: مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر.

والثاني: على خطر.

قال: والأول: مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ».

والثاني: من الحديث الذي فيه «مَنْ لَمْ تَنْهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا» [الكبير] للطبراني (٥٤/١١).

لكن إن كان في حال المعصية يذكر الله خوفاً ووجل فإنه يرجى له.

١٤٦٤- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٧/٦) وَالطَّبْرَانِيُّ [الكبير] (١٦٦/٢٠) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

الحديث من أدلة فضل الذكر وأنه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضاً من المنجيات من عذاب الدنيا ومخاوفها ولذا قرن الله الأمر بالثبات لقناله أعدائه وجهادهم بالأمر بذكره كما قال: «إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَاقْبَتُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا» [الأفان: ٤٥] وغيرها من الآيات والأحاديث الواردة في مواقف الجهاد.

٢- فضل مجالس الذكر

١٤٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

[الجمعة: ٩].

شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ.

وأخرجَه أحمدُ (٤٣٧/٢) بلفظ «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَمْنِي طَرِيقًا فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ».

وفي روايةٍ (أحمد ٤٦٣/٢) «إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ دَخَلُوا الْجَنَّةَ لِلثَّوَابِ».

والترّة: بمثابة فوقية مكسورة فراء بمعنى: الحسرة.

وقال ابنُ الأثير: هي النقص.

والحديث دليل على وجوب الذِّكْرِ والصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ في المجلس سبباً مع تفسير التّرة بالنّار أو العذاب فقد فُسِّرَتْ بِهِمَا فَإِنَّ التّعَذُّبَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ عَظُورٍ. وظاهره أن الواجب هو الذِّكْرُ والصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ معاً. وقد عُدَّتْ مواضع الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ فبلغت سِتَّةً وأربعين موضعاً.

قال أبو العالية: معنى صلاة الله على نبيه: ثناؤه عليه عند ملائكته.

ومعنى صلاة الملائكة عليه: الدعاء له بمحصول النّساء والتّعظيم.

وفيها أقوال أخرُ هذا أجودها.

وقال غيره: الصَّلَاةُ مِنْهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ تَشْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ تَكْرُمَةٌ وَعَلَى مَنْ دُونِ النَّبِيِّ رَحْمَةٌ.

فمعنى قولنا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ: عَظِّمْ مُحَمَّدًا.

والمراد بالتّعظيم: إعلاء ذِكْرِهِ وإظهار دينه وإيقاء شريعته في الدُّنْيَا وفي الآخرة بإحراز ثوابه، وتَشْفِيعِهِ في أمته. والشّفاعَةُ العظمى للخلائق أجمعين في المقام المحمود.

ومشاركة الآل والأزواج بالعطف يراد به في حقهم التّعظيم اللّائق بِهِمْ وبهذا يظْهَرُ وجه اختصاص الصَّلَاةِ بِالْأَنْبِيَاءِ اسْتِغْلَالًا دُونَ غَيْرِهِمْ وَيَتَأَيَّدُ هَذَا بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (كما في «الفتح» (١٦٩/١١)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ «إِذَا صَلَّيْتُمْ

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ أَنَّ الذِّكْرَ عَلَى سَبْعَةِ أَمْثَالٍ: فَيَذْكُرُ الْعَيْنُ بِالْبُكَاةِ وَيَذْكُرُ الْأَذْنَانِ بِالْإِصْغَاءِ وَيَذْكُرُ اللِّسَانُ بِالنَّشَاءِ وَيَذْكُرُ الْيَدَانِ بِالْعَطَاءِ وَيَذْكُرُ الْبَدَنُ بِالرِّفَاءِ وَيَذْكُرُ الْقَلْبُ بِالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَيَذْكُرُ الرُّوحُ بِالنَّسِيمِ وَالرِّضَاءِ.

ورود في الحديث ما يدلُّ على أَنَّ الذِّكْرَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ جَمِيعًا وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٩٠) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٩٦/١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعاً «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَزْكَأهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ وَأَرْفَعُهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِنْثَاقِ الذَّهَبِ وَالزُّرْقِ وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى قَالَ: ذِكْرُ اللَّهِ».

ولا تُعارضُهُ أحاديثُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالذِّكْرِ الْأَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ ذِكْرُ اللَّهِ وَالْقَلْبِ وَالتَّفَكُّرُ فِي الْمَعْنَى، وَاسْتِحْضَارُ عَظَمَةِ اللَّهِ فَهَذَا أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَالْجِهَادُ أَفْضَلُ مِنَ الذِّكْرِ بِاللِّسَانِ فَقَطْ.

وقال ابنُ العربي: إِنَّهُ مَا مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ إِلَّا وَالدِّكْرُ مُشْتَرِطٌ فِي تَصْحِيحِهِ فَمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ صَدَقَتِهِ أَوْ صِيَامِهِ فَلَيْسَ عَمَلُهُ كَامِلًا، فَصَارَ الذِّكْرُ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ وَيَشِيرُ إِلَيْهِ حَدِيثُ «يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنُ خَيْرَ مَنْ عَمِلَ» [المعجم الكبير] (١٨٥/٦).

٣- ذمُّ المجالس التي لا يذكر فيها الله

١٤٦٦- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٨٠)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

(وعنه) أي: أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ زَادَ «فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ وَإِنْ

عَلَيَّ فَصَلُّوا عَلَى أَنْبِيَائِ اللَّهِ تَعَالَى بَعَثْتَهُمْ كَمَا بَعَثْنِي».

فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث.

وأخرج ابن أبي شيبة (٥١٩/٢) بسند صحيح عن ابن عباس «مَا أَعْلَمُ الصَّلَاةَ تَبْغِي لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

وَحَكَى الْقَوْلَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ: مَا تَعَلَّنَا بِهِ.

وقال القاضي عياض: عامة أهل العلم على الجواز.

قال: وأنا أميلُ إلى قول مالك وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء.

قالوا: يذكر غير الأنبياء بالرخصي لا بالصلاة والصلاة على غير الأنبياء استقبلاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما حدثت من دولة بني هاشم يعني: العبيدين.

وأما الملايكة فلا أعلم في حديثاً وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس؛ لأن الله سبحانه رسلاً والمصطفى ابن أبي شبة (٥١٩/٢).

وأما المؤمنون فقالت طائفة: لا يجوز استقبلاً وتجوُّز تبعاً فيما ورد به النص كالآل والأزواج والذرية ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا غيرهم. وقد بينا أنه يُدعى للصحابة وغيرهم بما ذكره الله من أنه رضي عنهم وبالمغفرة كما أمر به رسوله: «وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [محمد: ١٩] وأما الصلاة عليهم فلم ترد.

والمسألة فيها خلاف معروف فقال بجوازه البخاري ووردت أحاديث «بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى آلِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ» كما أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد.

ورود أنه ﷺ صَلَّى عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى [خ (١٢٥٩)] فمن قال بجوازها استقبلاً على سائر المؤمنين فهذا دليله.

ومن ادَّعى أن الله تعالى قال: «هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ» [الاحزاب: ٥٣] ومن منع قال: هذا ورد من الله ومن رسول الله ﷺ ولم يرد الإذن لنا.

وقال ابن القيم: يُصَلَّى عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ طَاعَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ.

ويُكره في غير الأنبياء لشخص مُفْرَد بحيث يصير شعاراً سيما إذا ترك في حقِّ مثله أو أفضل منه كما تفعله الرافضة فلو اتفق وقوع ذلك مُفْرَداً في بعض الأحيان من غير أن يُتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس.

واختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعته في تحية الحي.

فقيل: يشرع مطلقاً.

وقيل: تبعاً ولا يُفرد بواحد لكونه صار شعاراً للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني.

قلت: هذا التعليل يكرهه صار شعاراً لا ينهض على المنع والسلام على الموتى قد شرعه الله على لسان رسول الله ﷺ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» [مسلم (٢٤٩)] وكان نائياً في الجاهلية كما قال الشاعر:

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ وَرَحْمَةُ مَا شَاءَ أَنْ يَرْحُمَا
وَمَا كَانَ قَيْسٌ مَوْثِقَ مَوْتٍ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَيْنَا قَوْمٍ نَهَلَمَا

٤- فضل التهليل والتحميد

١٤٦٧- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَغْتَنَى أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٤٠٤)، مُسْلِمٌ (٢٦٩٣).

زَادَ مُسْلِمٌ «لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» وَفِي لَفْظٍ [م (٢٦٩١)] «مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عِشْرَتَا رِقَابٍ وَكُنِيَ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَتُحِيَّتْ عَنْهُ مِائَةُ سَنَةٍ وَكَانَتْ لَهُ حِزْبًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُنْسِيَ وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ».

خطاياهُ ولو كانت مثل زبد البحر.

واخرج أحمد (٤١٥/٥) من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب. وفيه «مَنْ قَالَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَذَكَرَهُ بِفَظِّ «عَشْرَ مَرَّاتٍ كُنْ كَعَدَلِ أَرْبَعِ رِقَابٍ وَكُتِبَ لَهُ بِهِنَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَمُحِبِّي عَنْهُ بِهِنَ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَزُفِعَ لَهُ بِهِنَ عَشْرُ دَرَجَاتٍ وَكُنْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُمِيتِي وَإِذَا قَالَهَا بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَمِثْلُ ذَلِكَ» وسنده حسن.

واخرجه جعفر في الذكر عن أبي أيوب رفعه قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ» فَذَكَرَ مِثْلَهُ لَكِنْ زَادَ «يُحْيِي وَيُمِيتُ» وَقَالَ: «تَعْدِلُ عَشْرَ رِقَابٍ وَكَانَ لَهُ مَسْلَخَةٌ مِنْ أَوَّلِ نَهَارِهِ إِلَى آخِرِهِ وَلَمْ يَعْمَلْ يَوْمِيْلًا عَمَلًا يَفْهَرُهُنَّ وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ يُمِيتِي فَمِثْلُ ذَلِكَ».

وذكر العشر الرقاب في بعضها والأربع في بعضها كأنه باعيار الشخص الذكر في استحضار معاني الألفاظ بالقلوب، وإعاض التوجع والإخلاص لعلام الغيوب فيكون اختلاف مراتبهم باعيار ذلك ومحسبه كما قال القرطبي.

٥- فضل التسييح والتحميد

١٤٦٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البحاري (٦٤٠٥)، مسلم (٢٦٩١)].

معنى سبحان الله تنزيهه عن كل ما لا يليق به من نقص فيلزم منه نفي الشريك والصاحب والولد وجميع ما لا يليق.

والتسييح يطلق على جميع الفاظ الذكر ويطلق على صلاة النافلة ومنه صلاة التسييح خُصَّتْ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ التَّسْبِيحِ فِيهَا.

وفي الحديث دلالة أنه تُكْفَرُ بِهَذَا الذِّكْرِ الخطايا، وظاهره ولو كبار والعلماء يُقِيدُونَ ذَلِكَ بِالصَّغَاتِ ويقولون: لا تمحى الكبائر إلا بالتوبة.

وقد أورد على هذا سؤال وهو: أنه يدل على أن التسييح أفضل من التهليل فإنه قال في التهليل «إِنْ مَنْ قَالَ مِائَةَ مَرَّةٍ فِي يَوْمٍ مُحِبَّتِ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ» كما قدمناه وهنا قال: حُطَّتْ عَنْهُ

وَالْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ التَّهْلِيلَ أَفْضَلُ فَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٨٣) وَالنَّسَائِيُّ [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٨٣٧)] وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٨٤٦) وَالْحَاكِمُ (٥٠٣/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَلْبِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَهِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ وَهِيَ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ».

ومعنى التسييح داخل فيها فإنه التزبه عما لا يليق بالله، وهو داخل في «لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وحده لا شريك له له الملك الخ، وفضائلها عديدة.

واجب عنه بأنه انضاف إلى ثواب التهليل مع التكفير ثلاثة أمور: رفع الدرجات وكتب الحسنات وعق الرقاب.

والعق يتضمن تكفير جميع السيئات فإنه من اعتق ربة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار كما سلف.

وظاهر الأحاديث أن هذه الفضائل لكل ذاك.

وذكر القاضي عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في مثل هذه الأعمال الصالحة والأذكار إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصغر على شهواته، وانتَهَكَ دِينَ اللَّهِ وَحَرَمَاتِهِ بِلَا حَقٍّ مِنَ الْأَفْضَالِ الْمُطَهِّرِينَ فِي ذَلِكَ وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» الآية [الجمالية: ٢١].

١٤٦٩- وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتَ بِعَذِّكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وَرَّزْتَ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَّتَهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَاءِ نَفْسِي، وَرِزَّةِ عَرْشِي وَمِيزَادَ كَلِمَاتِي».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٢٦).

(وعن جويرة بنت الحارث رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «لَقَدْ قُلْتَ بِعَذِّكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وَرَّزْتَ بِمَا قُلْتَ بِكَسْرِ التَّاءِ خِطَابَ لَهَا مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَّتَهُنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ

وَيَحْمَدُهُ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَاءِ نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ.
أخرجه مسلم.

(عدد خلقه): منصوب صفة مصدر محذوف تقديره:
أسبحه تسبيحاً ومثله أخواته.

وخلقه شامل لما في السموات والأرض وفي الدنيا
والآخرة.

(ورضاء نفسه) أي عدد من رضي الله عنهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين ورضاء عنهم لا يتقضي ولا
يقطع.

(وزنة عرشه) أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله.

(ومداد كلماته) يكسر الميم هو ما تُمَدُّ به الدواة كالخبر؛
والكلمات هي معلومات الله ومقدوراتِهِ وهي لا تنحصر وهي
لا تنهاى، ومدادها هو كلُّ مَدَّةٍ يُكْتُبُ بها معلوم أو مقلود
وذلك لا ينحصر لتعلقه بغير المنحصر كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ
كَانَ الْبَحْرُ مِزَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ الآية [الكهف: ١٠٩].

الحديث دليل على فضل هذه الكلمات وإن قالها يُدْرِكُ
فضيلة تكرار القول بالعدد المذكور.

٦- فضل الباقيات الصالحات

١٤٧٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

أخرجه النسائي [عمل اليوم والليلة (٨٤٨)]، وصححه ابن حبان
(٨٤٠) والحاكم (٥١٢/١).

الباقيات الصالحات: يراد بها الأعمال الصالحة التي يبقى
لصاحبها أجرها أبد الآباء وفترها ﷻ بهذه الكلمات.

ويحتمل أنه تفسير لقله تعالى: «وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ
عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا» [الكهف: ٤٦] وقد جاء في الأحاديث
تفسيرها بأعمال الخير.

فأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن حديث
ابن عباس «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ هُنَّ ذِكْرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَتَبَارَكَ اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَالصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَنَقِ وَالْجِهَادِ وَالصَّلَاةِ
وَجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخَيْرَاتِ وَهُنَّ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ الَّتِي تَبْقَى
لأَهْلِهَا فِي الْجَنَّةِ».

وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة «الْبَاقِيَاتُ
الصَّالِحَاتُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْبَاقِيَاتِ
الصَّالِحَاتِ».

ولا يُنَافِي تفسيرها في الحديث بما ذُكِرَ فإنه لا حصر فيه
عليها.

٧- أحب الكلام إلى الله أربع

١٤٧١- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ، لَا
يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

أخرجه سنن (٢١٣٧).

يعني إنما كانت أحب إليه تعالى لاشتمالها على تنزيهه
وإثبات الحمد له والوحدانية والأكبرية.

وقوله (لا يضررك بأيهن بدأت) دل على أنه لا ترتيب بينها
ولكن تقديم التنزيه أولى؛ لأنه تقدم التخلية - بالحاء المعجمة -
على التخلية - بالحاء المهملة - والتنزيه تخلية عن كل قبيح
وإثبات الحمد والوحدانية والأكبرية تخلية بكل صفات الكمالات.
لكنه لما كان تعالى منزّهة ذاته عن كل قبيح لم تضر البداء
بالتخلية وتقدمها على التخلية.

والأحاديث في فضل هذه الكلمات مجموعة ومترقفة بحر
لا تنزه الدلائل ولا يتسع الإملاء وكفى بما في الحديث من أنها
الباقيات الصالحات، وأنها أحب الكلام إلى الله تعالى.

٨- فضل الحوقلة

١٤٧٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذْكَ عَلَى كَثَرٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٣٨٤)، مسلم (٢٧٠٤)]، وَآدُ النَّسَائِيِّ [عمل اليوم والليلة (٣٥٨)]: «لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ».

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَلَا أَذْكَ عَلَى كَثَرٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [آدُ النَّسَائِيِّ] مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى (لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) إِنْ أَنْ تَوَابَهَا مُذْخَرٌ فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ ثَوَابٌ نَفِيسٌ كَمَا أَنَّ الْكَثْرَ أَنْفَسُ أَمْوَالِ الْعِبَادِ.

فَلَمَّا مَكَثُوا ثَوَابَهَا عِنْدَ اللَّهِ لَكُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ اسْتِسْلَامٌ وَتَقَرُّبٌ إِلَى اللَّهِ وَاعْتِرَافٌ بِالْإِذْعَانِ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا صَانِعَ غَيْرَهُ وَلَا رَادَّ لِأَمْرِهِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرِ.

وَالْحَوْلُ: الْحَرَكَةُ وَالْحِيلَةُ، أَيْ: لَا حَرَكَةَ وَلَا اسْتَطَاعَةَ وَلَا حِيلَةَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ.

وَرَوَى تَفْسِيرُهَا مَرْفُوعاً أَيْ «لَا حَوْلَ عَنِ الْمُتَعَصِّي إِلَّا بِعِصْيَةِ اللَّهِ وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ» ثُمَّ قَالَ ﷺ: «كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

وَقَوْلُهُ (وَلَا مَلْجَأَ) مَأْخُذٌ مِنْ لُجَا إِلَيْهِ وَهُوَ بَقْشَحِ الْهَمْزَةِ يُقَالُ لَجَأْتُ إِلَيْهِ وَالتَّجَأْتُ: إِذَا اسْتَنْدْتُ إِلَيْهِ وَاعْتَصَدْتُ بِهِ أَيْ: لَا مُسْتَنْدَ مِنْ قِضَاءِ اللَّهِ وَلَا مَهْرَبَ عَنْ قَضَائِهِ إِلَّا إِلَيْهِ.

٩- الدعاء هو العبادة

١٤٧٣- وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ».

رَوَاهُ الْأَرْنَؤَةُ [أَبُو دَاوُدَ (١٤٧٩)، النَّسَائِيُّ وَكَبِيرُ] كَمَا فِي وَخْفَةِ الْأَصْرَافِ (١١٦٤٣)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٢٨٨)، وَصُخْطَةُ التِّرْمِذِيِّ (٢٩٦٩)

يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِذْغُونِي اسْتَجِبْ لَكُمْ» ثُمَّ قَالَ:

«إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَاخِرِينَ» [عَالِم: ٦٠] وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

١٤٧٤- وَلَهُ [التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧١)] مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظِ «الدُّعَاءُ مُخِ الْعِبَادَةِ»

(وَلَهُ) أَيْ لِلتِّرْمِذِيِّ (مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً لَفْظُ «الدُّعَاءُ مُخِ الْعِبَادَةِ») أَيْ خَالِصُهَا، لِأَنَّ مُخِ الشَّيْءِ خَالِصُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ مُخَهَا لِأَمْرَيْنِ.

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ امْتِنَالٌ لِأَمْرِ اللَّهِ حَيْثُ قَالَ «إِذْغُونِي».

الثَّانِي: أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ نَحَاجَ الْأُمُورِ مِنَ اللَّهِ انْقَطَعَ عَمَّا سِوَاهُ وَأَفْرَدَهُ بِطَلْبِ الْحَاجَاتِ، وَإِنْزَالِ الْفَاقَاتِ وَهَذَا هُوَ مُرَادُّ اللَّهِ مِنَ الْعِبَادَةِ.

١٠- فضل الدعاء

١٤٧٥- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٣٣٧٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ رَفَعَهُ «لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ أَكْرَمَ مِنَ الدُّعَاءِ».

وَصُخْطَةُ ابْنِ جِبَانَ (٨٧٠) وَالْحَاكِمِ (٤٩٠/١).

١١- الدعاء بين الأذان والإقامة

١٤٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عمل اليوم والليلة (٦٧)] وَغَيْرُهُ، وَصُخْطَةُ ابْنِ جِبَانَ (١٦٩٦) وَغَيْرُهُ.

تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ بِلَفْظٍ آخَرَ فِي بَابِ الْأَذَانِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَيَتَأَكَّدُ الدُّعَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ لِحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ (٣٤٩٩) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: جَوْفَ اللَّيْلِ وَأَذْبَارَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ».

وَأَمَّا هَذِهِ الْهَيْئَةُ الَّتِي يَفْعَلُهَا النَّاسُ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ بِأَنْ يَبْقَى الْإِسْمُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَالْمَأْمُومُونَ خَلْفَهُ

يَدْعُو وَيَدْعُونَ:

﴿إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ﴾.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٨٦).

وَلَهُ حَوَاشٍ مِنْهَا عَبْدُ أَبِي دَاوُدَ (١٤٨٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَتَجَنَّبَهَا يَقْضَى بِأَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ مَسْحِ الْوُجُوِّ بِالْيَدَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الدُّعَاءِ.

فَلِنْ: وَكَانَ الْمُنَاسِبَةُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ لَا يَرُدُّهُمَا صَفَرًا فَكَانَ الرَّحْمَةُ أَصَابَتْهُمَا فَانْسَبَ إِفَاضَةُ ذَلِكَ عَلَى الْوُجُوِّ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ وَأَحَقُّهَا بِالتَّكْرِيمِ.

١٤- فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

١٤٧٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أُوْزِلَ النَّاسُ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٩١١).

الْمُرَادُ: أَحَقُّهُمْ بِالشَّقَاعَةِ أَوْ الْقَرَبِ مِنْ مَزَلَّتْ فِي الْجَنَّةِ. وَلَيْهِ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ وَقَدْ تَقَدَّسَتْ قَرِيبًا وَلَوْ أَضَافَ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى مَا سَلَفَ لَكَانَ أَوْفَقَ.

١٥- سَبْدُ الْاسْتِغْفَارِ

١٤٨٠- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبْدُ الْاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتَ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَاعْفُ عَنِّي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٠٦).

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ «مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَرَّةً بِهَا فَمَاتَ مِنْ

فَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا رُوي عَنْهُ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ مَعْرُوفَةٌ وَوَرَدَ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ كَمَا سَلَفَ فِي الْأَذْكَارِ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

١٢- استجابة الدعاء برفع اليدين

١٤٧٧- وَعَنْ سَلَمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ رِيَكُمْ حَيٍّ كَرِيمٍ، يَسْتَجِبِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفَرًا».

أَخْرَجَهُ الْأَلْبَانِيُّ (إِبْرَاهِيمُ دَاوُدَ (١٤٨٨)، الْوَلَدِيُّ (٣٥٥٦)، ابْنُ مَاجَه (٣٦٦٥).

وَصَفَّهُ تَعَالَى بِالْحَيَاءِ يُحْمَلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ نُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نَكْفُهَا وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ جَائِزٌ وَتَطْلُبُ لَهُ الْعِلَاقَاتُ هَذَا مَذْعَبُ اثْمَةِ الْحَدِيثِ وَالصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(صَفَرًا) بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُتَهَلِّئَةِ وَسُكُونِ الْفَاءِ أَيْ خَالِيَةً.

وَلِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَّا فِي الْاسْتِغْفَارِ» [الْبُخَارِيُّ (١٠٣١)، مُسْلِمٌ (٨٩٥)] فَالْمُرَادُ بِهِ الْمِبَالِغَةُ فِي الرَّفْعِ وَأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ إِلَّا فِي الْاسْتِغْفَارِ.

وَأَحَادِيثُ رَفْعِهِ ﷺ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ أَفْرَدَهَا الْحَافِظُ الْمُنْدَرِيُّ فِي جُزْءِهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٩)، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «السَّأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ وَالْاسْتِغْفَارَ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ وَالْإِيْتِهَالَ أَنْ تَمُدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا» وَهُوَ مَوْقُوفٌ.

وَأَمَّا مَسْحُ الْيَدَيْنِ بَعْدَ الدُّعَاءِ فَرَدَّ فِيهِ:

١٣- مَسْحُ الْوُجُوِّ بِالْيَدَيْنِ بَعْدَ الدُّعَاءِ

١٤٧٨- وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْخُطَابِ وَالطُّفْرِ الْاسْتِغْفَارِ كَقَوْلِ أَبِي الْبَشْرِ «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [الأعراف: ٢٣].

وقد اشتمل الحديثُ على الإقرارِ بالربوبيةِ لله تعالى وبالعبوديةِ للعبدِ في التَّوْحِيدِ لَهُ، وبالإقرارِ بأنه الخالقُ، والإقرارِ بالعهدِ الذي أخذَهُ على الأُمَمِ، والإقرارِ بالعجزِ عن الوفاءِ من العبدِ، والاستِغْفَارِ بِهِ تعالى مِنْ شُرِّ السَّيِّئَاتِ غَوْ «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا» والإقرارِ بِنِعْمَتِهِ على عبادهِ.

وأفردوا للجنسِ والإقرارِ بالذَّنْبِ وطلبِ المغفرةِ وحصرِ الغفرانِ فِيهِ تعالى.

وفيه أَنَّهُ لَا يَبْغِي طَلْبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا بَعْدَ الْوَسَائِلِ. وَأَمَّا مَا اسْتَشْكَلَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ كَيْفَ يَسْتَغْفِرُ وَقَدْ غَفَرَ لَهُ ﷺ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَهُوَ أَيْضاً مَعْصُومٌ فَإِنَّهُ مِنَ الْفُضُولِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً وَعَلِمْنَا الْاسْتِغْفَارَ فَعَلِينَا النَّاسِي وَالْإِنْشَاءَ لَا إِسْرَافَ السُّؤَالِ وَالِإِسْكَالِ.

وقَدْ عَلِمَ هَذَا مِنْ خَاطِبِهِمْ بِذَلِكَ فَلَمْ يُورِدُوا إِشْكَالاً وَلَا سُؤَالاً، وَتَكْفِيْلًا كَوْنَهُ ذَكَرَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ مِثْلُ طَلِبِنَا لِلرَّزَقِ وَقَدْ تَكْفَّلَ بِهِ وَتَعَلَّمَهُ لَنَا ذَلِكَ «وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» [البقرة: ١١٤] وَكَلَّمَهُ تَعْبُدُ وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٦- كلماتُ تَقَالُ في الصُّبْحِ والمَسَاءِ

١٤٨١- وعن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُعْصِي، وَحِينَ يُصْبِحُ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي. اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحِيٍّ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عمل اليوم والليلة (٢٨٢/٨)] وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٧١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥١٧/١)، (٥١٨).

يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ أَنْ يُعْصِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: لَمَّا كَانَ هَذَا الدُّعَاءُ جَامِعاً لِمَعَانِي التَّوْبَةِ اسْتَعْبَرَهُ لَهُ اسْمُ السَّيِّدِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الرَّئِيسُ الَّذِي يُقْصَدُ إِلَيْهِ فِي الْخَوَالِجِ وَيَرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ.

وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ (٣٣٩٣): «إِلَّا أَدُلُّكَ عَلَى سَيِّدِ الْاسْتِغْفَارِ؟».

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ [عمل اليوم والليلة (٤٧١)] «تَعَلَّمُوا سَيِّدَ الْاسْتِغْفَارِ».

وَقَوْلُهُ (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ [الأوسط، للطبراني (٨٣٠٩)] «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي».

وَزَادَ فِيهِ «أَمَنْتُ لَكَ مُخْلِصاً لَكَ دِينِي».

وَقَوْلُهُ (وَأَنَا عَبْدُكَ) جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِقَوْلِهِ: «أَنْتَ رَبِّي».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ عَبْدَكَ بِمَعْنَى عَابِدِكَ فَلَا يَكُونُ تَأْكِيداً وَيُؤَيِّدُهُ عَطْفُ قَوْلِهِ «وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ».

وَمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ الْخُطَّابِيُّ: أَنَا عَلَى مَا عَاهَدْتُكَ عَلَيْهِ وَوَعَدْتُكَ مِنَ الْإِيمَانِ بِكَ وَإِخْلَاصِ الطَّاعَةِ لَكَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمُتَمَسِّكٌ بِهِ وَمُسْتَنْجِزٌ وَعَدَكَ فِي التَّوْبَةِ وَالْأَجْرِ.

وَفِي قَوْلِهِ (مَا اسْتَطَعْتُ) اعْتِرَافٌ بِالْعَجْزِ وَالْقُصُورِ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَاجِبِ مِنْ حَقِّهِ تَعَالَى.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يُرِيدُ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ حَيْثُ أَخْرَجَهُمْ أَمْثَالَ الذُّرِّ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» [الأعراف: ١٧٢] فَاقْرَأُوا لَهُ بِالرَّبُوبِيَّةِ وَأَدْعُوا لَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَبِالْوَعْدِ مَا قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ «أَنْ سَنَ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئاً أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةُ» [البخاري (١٢٣٨)، مسلم (٩٢)].

وَمَعْنَى (أَبُوءُ) أَقْرُ وَأَعْتَرَفُ، وَهُوَ مَهْمُوزٌ وَأَصْلُهُ الْبُؤَاءُ وَمَعْنَاهُ اللَّزْمُ وَمِنْهُ بُؤَاءُ اللَّهِ مَنْزَلاً أَيْ: اسْكَنْتُهُ، فَكَأَنَّهُ الزَّمَهُ بِهِ.

(وَأَبُوءُ بِذَنبِي) اعْتَرَفْتُ بِهِ وَأَقْرُ.

وَقَوْلُهُ (فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) اعْتِرَافٌ بِذَنْبِهِ أَوَّلًا ثُمَّ طَلَبُ غَفْرَانِهِ ثَانِيًا.

العافية في الدين: السلامة من المعاصي والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعات.

وفي الدنيا السلامة من شروبه ومصائبها.

وفي الأهل السلامة من سوء العشرة والأمراض والأسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام.

وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه وسر العورات عام لمورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك. والروعات جمع روعة وهي الفزع.

وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات؛ لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فما له من قوة.

وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحتها؛ لأن الاغتيال أخذ الشيء خفية وهو أن يخيف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالغرق كما صنع بفرعون فاكل اغتيال من تحت.

١٧- الاستعاذة من زوال النعمة والعافية

١٤٨٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ يَقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ».

أخرجه مسلم (٢٧٣٩).

الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمذ وهي البعثة.

وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنوب يصيبه العبد فالاستعاذة من الذنوب في الحقيقة كأنه قال: نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم العباد.

وتحول العافية انتقالها ولا يكون إلا بحصول ضلها وهو المرض.

١٨- الاستعاذة من غلبة الدين والعدو وشماتة الأعداء

١٤٨٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلْبَةِ الدِّينِ، وَغَلْبَةِ الْعَدُوِّ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ».

رواه السنن (٢٦٥/٨)، وصححه الحاكم (٥٣١/١).

غلبة الدين: ما يغلب المدين قضاءه.

ولا ينبغي الاستعاذة كونه استئذان ومات ودرعه مزهونة في شيء من شعير فإن الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاؤه.

ولا ينبغي أن الله مع المدين حتى يقضي دينه ما لم يكن فيما يكره الله. وروي هذا عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً؛ لأنه يحمل على ما لا غلبة فيه فمن استئذان ديناً يعلم أنه لا يقدر على قضاؤه فقد فعل محرماً. وفيه رد حديث «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ». أخرجه البخاري (٢٣٨٧) وقد تقدم.

ولذا استعاذ ﷺ من المغرم وهو الدين، ولما سأله عائشة عن وجوه إكثاره من الاستعاذة منه قال: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ» [البخاري (٨٣٢)، مسلم (٥٨٩)] فالمستدين يتعرض لهذا الأمر العظيم.

وأما غلبة العدو أي بالباطل لأن العدو في الحقيقة إنما يعادي في أمر باطل، إما لأمر ديني أو لأمر دنيوي كفضبه الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف منه وغير ذلك.

وأما شماتة الأعداء فهي فرح العدو بضر نزل بعدوه.

قال ابن بطال: شماتة الأعداء ما ينكأ القلب وتبلغ به النفس أشد مبلغ.

وقد قال هارون لأخيه عليهما السلام «فَلَا تُشْنِيتْ بِي الْأَعْدَاءُ» [الأعراف: ١٥] لا تفرحهم بما نصيبني به من عتابك ووجوهك علي بالمعصية.

١٩- الدعاء بأسماء الله الحسنى

١٤٨٤- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أُجَابَ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ [أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٣)، التِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٥)، السَّامِيُّ (١٠٠٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥٧)]، وَتَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (١٩٩٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥٧)، وَصَحِّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٨٩١).

(الاحد) صفة كمال؛ لأن الاحد الحقيقي ما يكون مُتَزَةً الذات عن انحاء التركيب والتعدد وما يستلزم احدهما كالجسمية والتحيُّز والمشاركة في الحقيقة ومُتَصِفًا بخواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الناشئة عن الألوهية.

والصمد: السيد الذي يُصمد إليه في الحوائج ويقصد، والمُتَصِفُ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ الَّذِي يَسْتَفْنِي عَنْ غَيْرِهِ مُطْلَقًا وَكُلُّ مَا عَدَاهُ مُتَحَاجٌّ إِلَيْهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ. إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ.

ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يُجَاسَنَّ وَلَمْ يَتَقَرَّرْ إِلَيْهِ مَا يُعِينُهُ أَوْ يَخْلُفُ عَنْهُ لِامْتِنَاعِ الْحَاجَّةِ وَالْفَنَاءِ عَلَيْهِ وَهُوَ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ وَمَنْ قَالَ: غَزِيرُ ابْنِ اللَّهِ؛ وَالْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ.

وقوله: (لَمْ يُولَدْ) أَيُّ لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ: فَإِنَّ قُلْتَ: الْمَعْرُوفُ تَقَدَّمَ كَوْنُ الْمَوْلُودِ مَوْلُودًا عَلَى كَوْنِهِ وَالِدًا فَكَانَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ يُقَالَ: الَّذِي لَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَلِدْ.

قلت: القصد الأصلي هنا نفي كونه تعالى ليس له ولد كما ادَّعَاهُ أَهْلُ الْبَاطِلِ وَلَمْ يَدْعُ أَحَدٌ أَنَّهُ تَعَالَى مَوْلُودٌ فَلِلْمَقَامِ مَقَامَ تَقْدِيمِ نَفْيِ ذَلِكَ.

لِأَنَّ قُلْتَ: فَلَمْ ذَكَرْ وَلَمْ يُولَدْ مَعَ عَدَمٍ مِنْ يَدْعِيهِ؟.

قلت: تَحْمِيماً لِتَفَرُّدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ مُشَابَهَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَتَحْقِيقاً لِكُونِهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ.

والكفوف: المماثل أَيُّ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُمِثِّلُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ

صِفَاتِ كَمَالِهِ وَعُلُوِّ ذَاتِهِ.

وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تحري هذه الكلمات عند الدعاء لإخباره ﷺ أنه إذا سُئِلَ بِهَا أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهَا أُجَابَ والسؤال: الطلب للحاجات والدعاء اعم منه فهو من عطف العام على الخاص.

٢٠- دعاء الصباح والمساء

١٤٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ» وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٥٠٦٨)، التِّرْمِذِيُّ (٣٣٩١)، السَّامِيُّ (١٠٠٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٦٨)].

الظرف مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرِ أَيِّ بَقَوَيْكَ وَقَدَرَيْكَ وَإِبْرَادِكَ أَصْبَحْنَا أَيُّ دَخَلْنَا فِي الصَّبَاحِ إِذْ أَنْتَ الَّذِي أَوْجَدْتَنَا وَأَوْجَدْتَ الصَّبَاحَ وَمِثْلُهُ أَمْسَيْنَا.

والنشور من نشر الميت إذا أحياء. وفيه مناسبة؛ لِأَنَّ النُّومَ آخِرَ الْمَوْتِ فَالْإِبْقَاطُ مِنْهُ كَالْإِحْيَاءِ بَعْدَ الْإِمَاتَةِ كَمَا نَاسَبَ فِي الْمَسَاءِ ذِكْرَ الْمَصِيرِ لِأَنَّهُ يَنَامُ فِيهِ وَالنُّومُ كَالْمَوْتِ.

وفيهِ الْإِقْرَارُ بِأَنَّ كُلَّ إِنْعَامٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

٢١- الدعاء للعالم والآخرة

١٤٨٦- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

صَحَّحَ عَلَيْهِ [الْبَيْهَقِيُّ (٦٣٨٩)، مُسْلِمٌ (٢٦٩٠)].

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّمَا كَانَ يَدْعُو بِهِذِهِ الْآيَةَ لِمَجْمُعِهَا مَعَانِي الدُّعَاءِ كُلِّهِ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قال: والحسنة عندهم ههنا النعمة فسأل نعيم الدنيا والآخرة والرفاية من العذاب نسأل الله أن يمن علينا بذلك.

وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة.

فقال ابن كثير: الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة، وزوجة حسنة، وولد بار، ورزق واسع، وعلم نافع وعمل صالح ومركب مهني وثياب جميلة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم، فإنها مندرجة في حسنات الدنيا.

فإنما الحسنة في الآخرة فأعمالاً دُخِلَ الجنة وتوابه من الأمن.

وأما الرواية من النار فهي تقتضي تيسير أسباب في الدنيا من اجتناب المحرم وترك الشبهات أو العفو محضاً.

ومراؤه بقوله «وتوابه»: ما يلحق به في الذكر لا ما يتعقبه حقيقة.

٢٢- الاستغفار من الخطيئة والجهل والإسراف

١٤٨٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئَتِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمَقْدُمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

صَحَّحَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٣٩٨)، مُسْلِمٌ (٢٧١٩).

الخطيئة الذنب.

والجهل: ضد العلم.

والإسراف: مجاوزة الحد في كل شيء.

وقوله (في أمري) يشمل تعلقه بكل ما تقدم أو بقوله (إسرائي) فقط.

والجِدُّ: يَكْسِرُ الجيم ضِدُّ الْهَزْلِ.

وقوله (خطيئتي وعمدي) من عطف الخاص على العام إذ الخطيئة تكون عن هزل وعن جد وتكرير ذلك لتعمد الأنواع التي تقع من الإنسان من المخالفات والاعتراف بها وإظهار أن النفس غير مُبرأة من العيوب إلا ما رحم علام الغيوب.

وقوله (وكل ذلك عندي) خبره محذوف أي موجود.

ومعنى (أنت المقدم) أي تقدم من تشاء من خلقك فيصف بصفات الكمال ويتحقق بمقتضى العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخلافك وتباعدك له عن درجات الخير.

قال المصنف: وقع في حديث ابن عباس أنه ﷺ كان يقول في صلاة الليل تقدم بيانه ووقع في حديث علي (٧٧١)(٢٠١) عليه السلام أنه كان يقول بعد الصلاة.

واختلفت الروايات هل كان يقول بعد السلام أو قبله؟ ففي مسلم (٧٧١)(٢٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول بين التشهد والسلام.

وأورد ابن حبان في صحيحه (١٩٦٦) بلفظ «كان إذا فرغ من الصلاة وهو ظاهر في أنه بعد السلام. ويشتمل أنه كان يقول قبله وبعده».

٢٣- الدعاء بالصلاح في الدنيا والآخرة

١٤٨٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٧٠).

تضمن الدعاء مجير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في فضله عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم

كُلُّ شَرٍّ آتٍ مِنْ كُلِّ شَرٍّ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ.
أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا.

٢٤- الدعاء بالرفع

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَازِمَةَ (٣٨٤٦)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٨٦٩) وَالْحَاكِمُ.

الْحَدِيثُ تَضَمَّنَ الدُّعَاءَ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالِاسْتِعَاذَةَ مِنْ شَرِّهَا وَسُؤَالِ الْجَنَّةِ وَأَعْمَالِهَا وَسُؤَالَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ كُلَّ قَضَاءٍ خَيْرًا.

وَكَانَ الْمُرَادُ سُؤَالَ اعْتِقَادِ الْعَبْدِ أَنْ كُلَّ مَا أَصَابَهُ خَيْرٌ، وَإِلَّا فَإِنَّ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَى اللَّهُ بِهِ خَيْرٌ وَإِنْ رَأَى الْعَبْدُ شَرًّا فِي الصُّورَةِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ تَعْلِيمُ أَهْلِهِ أَحْسَنَ الْأَدْعِيَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ خَيْرٍ يَنَالُونَهُ فَهُوَ لَهُ، وَكُلُّ شَرٍّ يُصِيبُهُمْ فَهُوَ مُضِرٌّ عَلَيْهِ.

١٤٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلَّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ «الكبرى» (٤٤٤/٤) وَالْحَاكِمُ (٥١٠/١)

٢٥- الدعاء بالعلم والاستعاذة من النار

١٤٩٠- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٣٥٩٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه نَحْوُهُ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَرَزَّنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

فِيهِ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا النَّافِعَ وَالنَّافِعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا فِيمَا يَعُودُ فِيهَا عَلَى نَفْعِ الدِّينِ وَالْأَمْرِ عَدَا هَذَا الْعِلْمِ فَإِنَّهُ عَنِ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: «وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ» [البقرة: ١٠٢] إِنِّي فِي أَمْرِ الدِّينِ فَإِنَّهُ نَفَى النِّفَعِ عَنْ عِلْمِ السَّحَرِ لِعَدَمِ نَفْعِهِ فِي الْآخِرَةِ بَلْ لَأَنَّهُ ضَارٌّ فِيهَا وَقَدْ يَنْفَعُهُمْ فِي الدُّنْيَا لَكِنَّهُ لَمْ يَعُدَّهُ نَفْعًا.

٢٦- كلمتان حبيبتان إلى الرحمن

١٤٩٢- وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ الْبَخَارِيُّ (٦٤٠٦)، مُسَلِّمٌ (٢٦٩٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

هَذَا آخِرُ حَدِيثٍ خَتَمَ بِهِ الْبَخَارِيُّ «صَحِيحَهُ» وَتَبَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُمَّمِ فِي خَتْمِ تَصَانِيفِهِمْ فِي الْحَدِيثِ.

وَالْمُرَادُ مِنَ «الْكَلِمَتَانِ»: الْكَلَامُ نَحْوُ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ وَهُوَ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ.

وَقَوْلُهُ (سُبْحَانَ اللَّهِ... إلخ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَصَحَّحَ الْإِسْنَادُ بِهِ وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْخَبَرَ تَشْرِيقًا لِلْسَّامِعِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ سَيِّمًا بَعْدَمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَوْصَافِ.

وَالْحَبِيبَةُ بِمَعْنَى الْمَحْبُوبَةِ إِنِّي مُحِبٌّ بَنَانٌ لَهُ تَعَالَى وَالْحَقِيقَةُ: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ وَالثَّقِيلَةُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ أَيْضًا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: الْحَقُّ مُسْتَعَارَةٌ لِلْسُّهُولَةِ شَبَّهَ سُهُولَةَ جَرَيَانِهَا عَلَى اللِّسَانِ بِمَا خَفِيَ عَلَى الْحَامِلِ مِنْ بَعْضِ الْأَمْتِعَةِ فَلَا يَتَنَبَّهُ كَالثَّيْرِ الثَّقِيلِ.

٢٦- السؤال من الخير كله

١٤٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَادَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ

الصَّحِيحُ [البخاري (٤٧٢٩)، مسلم (٢٧٨٥)] «الْكَافِرُ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بُعُوضَةٍ».

(وأجيب) بأن هذا مجازٌ عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن.

والصَّحِيحُ أَنَّ الْكَافِرَ تَوَزَّنُ أَعْمَالُهُ إِلَّا إِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ كُفْرَهُ يُوضَعُ فِي كِفَّةٍ وَلَا يَجِدُ حَسَنَةً يَضَعُهَا فِي الْأُخْرَى لِبَطْلَانِ الْحَسَنَاتِ مَعَ الْكُفْرِ تَقْطِيشُ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا. (قال القرطبي: وَهَذَا لظَّاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأعراف: ٩] فَإِنَّهُ وَصَفَ الْمِيزَانَ بِالْخَفَةِ.

والثَّانِي أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ مِنْهُ الْعَيْتُ وَالْبِرُّ وَالصَّلَاةُ وَمَسَائِرُ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ الْمَالِيَةِ مِمَّا لَوْ فَعَلَهَا الْمُسْلِمُ لَكَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ فَمَنْ كَانَتْ لَهُ جُمِعَتْ وَوُضِعَتْ فِي الْمِيزَانِ غَيْرَ أَنَّ الْكُفْرَ إِذَا قَابَلَهَا رَجَعَ بِهَا.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالُ تَوَازَنُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مِنَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ كَطَلَمِ غَيْرِهِ وَاحْتِزَالِهِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ فَإِنَّ سَاوَتَهَا عَذَّبَ بِالْكَفْرِ وَإِنْ زَادَتْ عَذَّبَ بِمَا كَانَ زَائِدًا عَلَى الْكُفْرِ مِنْهُ وَإِنْ زَادَتْ أَعْمَالُ الْخَيْرِ مَعَهُ طَاحَ عِقَابُ سَائِرِ الْمَعَاصِي وَعَذَّبَ عَلَى الْكُفْرِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي طَالِبٍ «أَنَّهُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ». [البخاري (٣٨٨٥)، مسلم (٢١٠)].

اللَّهُمَّ تَقَلَّ مَوَازِينَ حَسَنَاتِنَا إِذَا وَزَنْتَ، وَخَفَّتْ مَوَازِينُ سَيِّئَاتِنَا إِذَا فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَضَعْتَ.

وَجَعَلْ سَجَلَاتِ دُنُونِنَا عِنْدَ بَطَاقَةِ تَوْحِيدِنَا طَائِفَةً مِنْ كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَوَقَفْنَا بِجَعْلِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ الْمَمَاتِ آخِرَ مَا يَنْطَقُ بِهِ اللِّسَانُ آمِينَ اللَّهُمَّ آمِينَ.

قَدْ أَتَتْهُ بِحَمْدِ وَلِيِّ الْإِنْعَامِ مَا قَصْدْنَاهُ مِنْ شَرْحِ قُبُلِ الْوُجُوحِ الْمَرَامِ (سَبِيلِ السَّلَامِ) نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ مُوجِبَاتِ دُخُولِ دَارِ السَّلَامِ، وَأَنْ يَتَجَاوَزَ عَمَّا ارْتَكَبْنَاهُ مِنَ الْخَطَايَا وَالْآثَامِ، وَأَنْ يَجْعَلَ فِي كَفَّاتِ الْحَسَنَاتِ مَا جَرَّتْ بِهِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ الْأَقْلَامِ، وَأَنْ يَنْفَعَهُ بِهِيَ الْآثَامَ إِنَّهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَالْمَوْلَى لِعِبَادِهِ مِنْ أَفْضَالِهِ كُلِّ مَرَامٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا يَفْنَى مَا بَقِيََتِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ.

وَلِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ سَائِرَ التَّكَالُفِ شَاقَّةٌ عَلَى النَّفْسِ ثَقِيلَةٌ وَهَذِهِ سَهْلَةٌ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهَا تَتَقَلَّبُ فِي الْمِيزَانِ كَتَمَلِّ الشَّاقِّ مِنَ الْأَعْمَالِ.

وَقَدْ سُئِلَ بَعْضُ السُّلَفِ عَنْ سَبَبِ ثِقَلِ الْحَسَنَةِ وَخَفَةِ السَّيِّئَةِ فَقَالَ: لِأَنَّ الْحَسَنَةَ حَضَرَتْ مَرَاتِبُهَا وَغَابَتْ حَلَاوَتُهَا فَتَقَلَّتْ فَلَا يَحْمِلُنَّ ثِقَلَهَا عَلَى تَرْكِهَا، وَالسَّيِّئَةَ حَضَرَتْ حَلَاوَتُهَا وَغَابَتْ مَرَاتِبُهَا فَلِذَلِكَ خَفَتْ فَلَا تَحْمِلُنَّ خِفَتَهَا عَلَى ارْتِكَابِهَا. وَالحديثُ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى ثُبُوتِ الْمِيزَانِ كَمَا دُلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَوْزُونِ.

فَقِيلَ: الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ أَعْرَاضٌ فَلَا تُوصَفُ بِثِقَلٍ وَلَا خَفَةٍ وَلِحَدِيثِ السَّجَلَاتِ وَالْبَطَاقَةِ.

وَذَهَبَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ الْمَوْزُونِ نَفْسُ الْأَعْمَالِ وَأَنَّهَا تُجَسَّدُ فِي الْآخِرَةِ، وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «تُوضَعُ الْمَوَازِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتَوَزَّنُ الْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ فَمَنْ ثَقُلَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ يُنْقَلُ حَبَّةٌ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ ثَقُلَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ يُنْقَلُ حَبَّةٌ دَخَلَ النَّارَ قِيلَ لَهُ: فَمَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ؟ قَالَ: أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ».

أَخْرَجَهُ حَيْثُمَةُ فِي فَوَائِدِهِ (كَمَا فِي «تَقْرِيرِ الْقُرْطُبِيِّ» (٢١١/٧)).

وَعِنْدَ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي الرَّؤُودِ عَنْ ابْنِ مُسْعُودٍ غَوْهٌ مَرْفُوعاً. وَالْأَحَادِيثُ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُوزَنُ وَأَنَّهُ عَامٌّ لْجَمِيعِهِمْ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَخْصُ الْمُؤْمِنَ الَّذِي لَا سَيِّئَةَ لَهُ وَلَهُ حَسَنَاتٌ كَثِيرَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى عِضْرِ الْإِيمَانِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ السَّبْعِينَ الْأَلْفِ (ج (٦٥٤٢)، م (٢١٦)).

وَيُخْصُ مِنْهُ الْكَافِرُ الَّذِي لَا حَسَنَةَ لَهُ وَلَا ذَنْبَ لَهُ غَيْرَ الْكُفْرِ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي النَّارِ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا مِيزَانٍ.

نَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قَالَ: الْكَافِرُ مُطْلَقاً لَا ثَوَابَ لَهُ وَلَا تُوضَعُ حَسَنَتُهُ فِي الْمِيزَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا نَقِيسُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي

ولا يزولُ إن زال دورانُ الشُّهُورِ والأعوامِ.
 والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسولِهِ الكَاشِفِ بأنوارِ الوحي كُلِّ
 ظلامٍ وعلى آيِهِ العلماءِ الأعلامِ.
 وأصحابِهِ الكِرَامِ، وحسبنا اللَّهُ ونعمَ الوَكِيلُ، ولا حولَ
 ولا قُوَّةَ إلا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.
 وافقَ الفراغُ منه في صباحِ الأربعاءِ ليلةَ السَّابعِ والعشرينَ
 من شهرِ ربيعِ الآخرِ سنةَ ١١٦٤ خَتَمَهَا اللَّهُ تعالى بخيرٍ، وما
 بعدَها من الأعوامِ، انتهى.

فهرس الآيات القرآنية

- ٨٥٣ ﴿إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾
 ٦٧٣ ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾
 ٩٦٣ ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرْأَوْنَ﴾
 ٩٧٤، ٩٦١ ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾
 ٨٨٠ ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِنَّمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ﴾
 ١٠٠٠ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾
 ٩٢٨ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾
 ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠٠ ﴿أَلَمْ تَنْزِيلَ﴾
 ٩٩٦ ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾
 ٩٨٣ ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾
 ٦٧٩ ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾
 ٦٢١ ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾
 ٨١٢ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِ أَنْفُسِهِمْ﴾
 ٧٨٤ ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾
 ٩٩٨ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاجِرِينَ﴾
 ٥٠١ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾
 ٥٩٤ ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
 ٨٦٠ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾
 ٥٥٤ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾
 ٦٦ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾
 ٦٠٧ ﴿أَنْ تَتَّقُوا بِأْمُرِ الْإِكْمِ﴾
 ٣٩٦ ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾
 ٨٨٠ ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾
 ٤٦٢، ٤٦١، ٦٢ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾
 ٦٣٥ ﴿إِنْ عِيَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾
 ٤٩٢ ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾
 ٣٢٣ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾
 ٦٣٥ ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾
 ٧٣٩ ﴿الْأَنْتَى بِالْأَنْتَى﴾
 ٣٩١ ﴿أَنْقِفُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾
 ٢٩١ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾
 ٦٤٢ ﴿أَتَيْتُمْ إِحْذَاهُنْ فَنُطَارًا﴾
 ٩٦٦ ﴿اجْتَبِئُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ﴾
 ٩٤٩ ﴿أَجَلْ لَكُمْ صِنْدُ الْبَحْرِ﴾
 ٢٣ ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ﴾
 ٩٩٨ ﴿ادْعُونِي﴾
 ٩٩٢، ٣٢٦، ٩٩٨ ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾
 ٧١٤ ﴿ادْعُوهُمْ لَكِبَائِهِمْ﴾
 ٧٦٨ ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾
 ٩٦٤ ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾
 ٢٣٦ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
 ٣٠٧ ﴿إِذَا صُرِفَتْ فِي الْأَرْضِ﴾
 ٧٠٤ ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾
 ٢٦٠ ﴿إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالَى﴾
 ١٩٥ ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾
 ١٨٤ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾
 ١١٣ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾
 ٩٩٣ ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾
 ٦٠١ ﴿أَذْعَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾
 ٦٨١ ﴿أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ﴾
 ٦٨ ﴿أَزْجَلِكُمْ﴾
 ٢٢٣ ﴿أَزْكُمُوا وَاسْجُدُوا﴾
 ٦٩٧ ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾
 ٩٠٩ ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾
 ٤٠٠ ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾
 ٣١٥ ﴿اِقْرَبْتِ﴾
 ١٢٣ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُولِ الشَّمْسِ﴾
 ٧٨٠ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾
 ٥٣٩ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾
 ٦٦٢ ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبْنُوعَةٍ﴾
 ٦٦٢ ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾
 ١٠٦ ﴿إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ﴾
 ٦٧٩، ٦٧٨ ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ﴾
 ٧٠٦ ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾

﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾..... ١٦٠	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ، وَقُومُوا لِلَّهِ
﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾..... ٢٢٤	﴿فَاقْبَلِينَ﴾..... ١٥٩
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾..... ٣٩٥	﴿حَتَّىٰ تَقِيَّ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾..... ٧٦٤
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾..... ٤١	﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾..... ٦١٢
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾..... ٨٣٣	﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾..... ٨٣٧، ٨١٦
﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾..... ٨٩٦، ٣٨	﴿الْحَرُ بِالْحَرِ﴾..... ٧٣٦
﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾..... ١٣٤	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾..... ٨٦١، ٩٤٩
﴿إِنِّي مَسِّيَ الضَّرَّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾..... ٩٩٢	﴿حِمٍ﴾..... ٢٣٧، ٢٠١
﴿اهْتَرْتُ وَرَبَّتْ﴾..... ٥١٨	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾..... ٥٦٨، ١٩٦
﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾..... ١٦١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾..... ٣٢٦
﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾..... ٤٥٦	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ
﴿أَوْ لَا مَسْئَمَ الْنِسَاءِ﴾..... ٧٧، ٧٧	الدِّينِ﴾..... ٣٢٦
﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾..... ٩٢١	﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾..... ٩٤١
﴿أَوْ يَسَاءِلُهُنَّ﴾..... ٩٢١	﴿حَوَاشِينَ كَامِلِينَ لَعَنَ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾..... ٧١٥
﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ فِي ثَقَالِهِمْ﴾..... ٨٧٩	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾..... ٣٨٤
﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾..... ٧٧٢	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾..... ٤٠٣
﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾..... ٩٢٠	﴿خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾..... ٩٤٣
﴿إِنَّكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾..... ٢١٩	﴿ذَلِكَ كَفَارَةٌ لِّإِيمَانِكُمْ إِذَا خَلَقْتُمْ﴾..... ٨٧٨
﴿يَجْعَلْ مَا عَوَّدْتُم بِهِ﴾..... ٥٥٤	﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيَةً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾..... ٤٦٠
﴿يُجَارَةُ عَنْ نَرَاضٍ﴾..... ٥١٥، ٤٨٥	﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ
﴿تُحْسِنُونَهَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾..... ٩٠٨	الْأَحَادِيثِ﴾..... ٩٩٢
﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾..... ٦٥٧، ٦٤٠	﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾..... ٩٩٢
﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾..... ٨٥٣	﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾..... ٣٧١، ٣٦٤
﴿تُبَلِّغْ خُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾..... ٧٧١	﴿رَبَّنَا ثَقُلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾..... ٨٦٣
﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾..... ٨٦٥	﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾..... ٩٩٢
﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾..... ٨٥٣	﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ
﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾..... ٩٩٢	الْخَاسِرِينَ﴾..... ١٠٠٠
﴿التَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾..... ٢٠٢	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾..... ٩٩٢
﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾..... ٤٢٨	﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾..... ٢٠٠
﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾..... ٧٠٤	﴿رَبَّنَا وَمِيعَتُ كُلِّ شَيْءٍ رَحْمَةٌ وَعِلْمًا فَاقْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾..... ٦٣٧
﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾..... ٩٦١	﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾..... ١٧٥
﴿جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾..... ٨١٠	﴿سَبَّحْ﴾..... ٣٢٥، ٢٥٤
﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾..... ١٥٩	﴿سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾..... ٢٠١، ١٩٩
	٢٩٥، ٢٦٥، ٢٥٤، ٢٥٤، ٢٠٢

- ﴿سُبْحَانَ، وَحَمْدُ﴾ ٢٣٨
- ﴿سَمِعَ لَيَالٍ وَمَعَانِيَةِ أَيَّامٍ﴾ ٨٦٦
- ﴿سَمَاعُونَ لَلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِلْسُخْتِ﴾ ٤٠٦
- ﴿الشَّمْسُ وَضَحَاهَا﴾ ٢٦٥
- ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ٥٩٤
- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ٩٠٠
- ﴿شَيْاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ ١٦٦
- ﴿ص﴾ ٢٤٠، ٢٣٧
- ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ٢١٩
- ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ٦٧٠، ٦٦٣
- ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ ٦٦٣
- ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ ٢٣
- ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ ٥٤٣
- ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ ٧٠٢
- ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ١٩٧
- ﴿فَأَتَوْا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ ٦٣٠
- ﴿فَأَتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ٦٣٠
- ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَا فَإِنِ اتَّيْنَا بِفَاجِئَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى
- الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ٧٧٨
- ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي
- أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٧٠٦
- ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ٩٨
- ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ ٩٣٧، ٩٣٨
- ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ ٩٣١
- ﴿فَإِذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ ٤٧٢
- ﴿فَإِذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾ ٢٢٩
- ﴿فَإِنْ سَلْنَا عَنْهُمْ رِجَاءً وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ ٨١٧، ٤٦٢
- ﴿فَإَسْأَلُ الَّذِينَ يُفَرِّقُونَ الْكِتَابَ مِنْ بَيْنِكَ﴾ ٦٨٩
- ﴿فَإَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ ٦٨٨
- ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا﴾ ٢٩٨
- ﴿فَاسْتَعِزُّوا﴾ ٣٠٠
- ﴿فَاسْتَعِزُّوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٩٩٣
- ﴿فَاعْتَبِهِمْ نَفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا
- اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ٩٦٥
- ﴿فَاغْسِلُوا﴾ ٢٤
- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا
- بِرُءُوسِكُمْ﴾ ٦٢
- ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ كُلًّا﴾ ٨١٦
- ﴿فَالَا نَ بَاشِرُوهُمْ﴾ ٤١٥
- ﴿فَالْيَقِ الْحَبَّ وَالنَّوَى﴾ ٨٨٣
- ﴿فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ ٧٢٦، ٦٦٣
- ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ ٤٨٢
- ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٤٨٢
- ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيتَما حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا
- افْتَدَتْ بِهِ﴾ ٦٦٢
- ﴿فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ ٦٦٢
- ﴿فَإِنْ طَلَفَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكْبَحَ زَوْجًا
- غَيْرَهُ﴾ ٦٦٤، ٦٦٣
- ﴿فَإِنْ فَأَوْوا﴾ ٦٨١
- ﴿فَإِنْ فَأَوْوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٦٨١
- ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ٩٠٥
- ﴿فَأَقْبِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٧٢٤، ٦٩٧
- ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ٦١٤
- ﴿فَإِنَّهُ رَجْسٌ﴾ ٣٩
- ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ ١٥٣
- ﴿فَبِهَذَا هُمْ أَقْتَدُوا﴾ ٢٣٧
- ﴿فَتَتَّالَيْنِ أَمْتَعَكُنَّ﴾ ٦٤٧
- ﴿فَتَقِيمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ
- مِنْهُ﴾ ١٠٨
- ﴿فَلَذَبُوهَا﴾ ٨٥٠
- ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ ٢٠٤
- ﴿فَتَشَاهِدَ أَخِيهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ ٧٨٥
- ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ ٨٦٣، ٣١٢
- ﴿فَطَلِّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ ٧٠٤، ٦٧٠، ٦٦٦
- ﴿فَمَا تَوْفَرُوا بِبَيْتٍ مَا عَوَّقْتُمْ بِهِ﴾ ٧٤٤
- ﴿فَبَيْدَةً مِنَ الْيَوْمِ آخَرٍ﴾ ٤٢٣، ٤٢٠

- ﴿فَعَلَيْهِمْ يَنْصَبُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ٧٧٣
- ﴿فَقَسَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ٧٨٦ ، ٧٧٧
- ﴿فَقَاتِلُوا آلَ نِجَارٍ﴾ ٤٥٦
- ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ٧٦٣
- ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ ١٥١
- ﴿فَقَضَاهُنَّ سِنَ عِمَامَاتٍ﴾ ٩٦٨
- ﴿فَكَرِهْتُمُوهَا﴾ ٨٩٠
- ﴿فَكَاتِبُهُمْ﴾ ٩١٣
- ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنَّ عَلِيمُكُمْ فِيهِمْ خَيْرٌ وَأَنْتُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ ٤٩٢
- الَّذِي آتَاكُمْ ٩٢٣
- ﴿فَكُلُوا مِنْهُمَا أَمَّا سَكَنُ عَلَيْهِمُ﴾ ٨٥٤
- ﴿فَكُلُوا مِنْهُمَا غَنِمَتٌ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ ٩٤٩
- ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ ٩٤٣
- ﴿فَلَا تُرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ ٨٣٩
- ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾ ١٠٠١
- ﴿فَلَا تَعْصِلُوهُمْ أَن يَنْكَحُوا أَرْوَاحَهُنَّ﴾ ٦١٢
- ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ ٦٥٧
- ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ ٧٠٦
- ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ٧٠٦ ، ٦٦٣
- ﴿فَلَا نَقِمْ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذَنْبًا﴾ ٩٥٦ ، ١٠٠٥
- ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ١٧٦
- ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٢٧٩
- ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ٩٧٥ ، ٨٦٠ ، ٧٤٥ ، ٥٥٤
- ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ٤٢١
- ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ ٩٨٨
- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ ٤٥٨ ، ٤٥٧
- ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ ٩٦٤ ، ٩٦٣
- ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٩٩٣
- ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ٥٣٨
- ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ ٨٨٣
- ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ ٩٩٢
- ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ٤٩٣
- ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ ٤٢١
- ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٦٠٠
- ﴿فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ بِشَلِّ مَا أَنْتُمْ تَنْطِفُونَ﴾ ٨٨٠
- ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١٥٤
- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ٩٦٣
- ﴿فِي يَوْمٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ١٧٩
- ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحْيُونَ أَنْ يَمُوتُوا﴾ ٩٧
- ﴿ق﴾ ٢٩٣ ، ٣١٥
- ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ﴾ ٣٠١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢
- ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ٨٣٨
- ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ ٤٧٤
- ﴿قَاتِلِينَ﴾ ١٥٩
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ٣١٢
- ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ ١٧
- ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ ٦٧٤
- ﴿قُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ٢٧٩
- ﴿قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ٨٢٩ ، ٥٤٩ ، ١٠٨
- ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ ٤٣
- ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ ٨٤٨ ، ٨٤٤ ، ٨٤٣ ، ٨٤٨
- ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ٦٦٥
- ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِزَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ ٩٩٧
- ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ ٦٠١
- ﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ ٩٦١
- ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرَضُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ ١٢٠
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٢٢٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٤ ، ٣٠١
- ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾ ٢٤٥
- ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٣٠١
- ﴿قُرْأَ أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ ٧٣٠
- ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٢٤٥

- وَاتَّبَعْتُمْ إِخْدَافَهُمْ قُتَارًا..... ٦٤٦، ٦٤٢
- وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى..... ٤٦٤
- وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُغِيْبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً..... ٣٦٨
- وَاتَّبِعُوا الْحَقَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ..... ٤٧٩، ٤٤٠
- وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا..... ١٤٦
- وَأَجَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ..... ٦١٦
- وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ
وَأَسْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى
شَهِدْنَا..... ٤٦٩
- وَإِذَا حُيِّنَ بِنَجِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا..... ٨٣٨
- وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً..... ٢٨٩
- وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ
إِذَا دَعَانِ..... ٩٩٢، ٣٢٦
- وَإِذَا صَرَيْنَا فِي الْأَرْضِ..... ٣٠٧
- وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا..... ٢٩٤
- وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ..... ٣٠٧
- وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ..... ٩٧٧
- وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ..... ١٣٦
- وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ..... ٨٧٨
- وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ..... ٨٥٣
- وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ..... ٣١٨، ٣١٧
- وَأَرْجُلُكُمْ..... ٦٨
- وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ..... ٦٨
- وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ..... ٢٢١، ١٠٠٠
- وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ..... ٣٢٣
- وَأَسْبَغْ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً..... ١٥
- وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ..... ٣٧١
- وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ..... ٩٩٥، ٣٦٤
- وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ..... ٥١٥
- وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ..... ٩٠٥، ٦٧٨، ٩٠٢
- وَأَضْرِبُوهُمْ..... ٦٦١
- وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُرْبٍ وَمِنْ رَبَاطِ الْخَيْلِ..... ٨٤٢
- وَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ..... ٦٥٧
- وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ..... ٣٩١
- وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ..... ٣٠١
- وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا..... ٩٩٧
- وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ..... ٧٤٤، ٧٣٩
- وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ..... ٩٥٣
- وَالْخُرُمَاتُ قِصَاصٌ..... ٥٥٤
- وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ..... ٥٥٤
- وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ
قَوَامًا..... ٩٦٢، ٩٤١
- وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا
فَقَدْ اخْتَلَفُوا بَيْنَنَا وَإِنَّمَا مِيسًا..... ٩٧٦، ٦٣١، ٣٧٣
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا..... ٧١٧
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ
مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ..... ٧٢٤
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ
مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ..... ٧٢٤
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا..... ٧٠٦، ٦٩٦
- وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ..... ٧٨٦، ٧٨٥
- وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ..... ٧٨٤
- وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذُّعْبَ..... ٣٩٠
- وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذُّعْبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ..... ٣٨٢
- وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا..... ٧٨٧
- وَالسَّمَاءُ بَيْنَاهُمَا..... ٨٨٣
- وَالسَّنُّ بِالسَّنِّ..... ٧٤٤، ٧٤٣
- وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا..... ٢٠٢
- وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ..... ٧٥٠
- وَاللَّائِي يَسْنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضُمَّنَّ حَمْلَهُنَّ..... ٧٠٦
- وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ..... ٩٥٤
- وَاللَّهُ يَقْضِ وَيَسْطُ..... ٥٠٧
- وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى..... ٢٦٥
- وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ..... ٨٢٦

- وَالْمُطَلَقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴿٧٠٦﴾
 وَالَّذِي مَكَوفاً أَنْ يَبْلُغَ مَجَلَّهُ ﴿٤٨٣، ٤٨٢﴾
 وَاسْتَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴿٥١﴾
 وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴿٧١٦﴾
 وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْرَاجُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ ﴿٧١٥﴾
 وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿٧٨٠﴾
 وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴿٤٩٣﴾
 وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ﴿٩٥٢﴾
 وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نُشُوراً أَوْ إِعْرَاضاً ﴿٦٥٨﴾
 وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴿٤٢١﴾
 وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً ﴿٩٤١﴾
 وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى ﴿٦١١﴾
 وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴿٧٣٩، ٥١٠﴾
 وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٦٨٢﴾
 وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مُسَلَّمَةٍ إِلَيَّ أَفْلَهِءَ ﴿٧٥٥﴾
 وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ بِمِثْلِ حَظِّ
 الْأُنثَيَيْنِ ﴿٥٨٨﴾
 وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطْفُوهَا ﴿٧٧، ٩٨، ٩٩﴾
 وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ﴿١١٣﴾
 وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴿١١٣﴾
 وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٥٩٦، ٤٤٣﴾
 وَإِنْ خَرَّ ﴿٨٦٣﴾
 وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴿٢٤﴾
 وَإِنَّكَ لَتَهْدِي ﴿٢٩١﴾
 وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُكْراً مِنَ الْقَوْلِ وَوُجْراً ﴿٦٨٣﴾
 وَأَمَّا جُرُؤُهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ ﴿٦٣٤﴾
 وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ ﴿٩٥٣﴾
 وَأَوَّلَاتٍ الْأَخْمَالِ أَجْلُهُنَّ ﴿٦٩٦﴾
 وَأَوَّلَاتٍ الْأَخْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ حَمْلُهُنَّ ﴿٦٩٦، ٦٩٥﴾
 وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ﴿٥٩٠﴾
 وَإِنَّا لَنَسْعَى ﴿٩٥٤﴾
 وَأَبْدِيكُمْ ﴿٥١﴾
- وَيَعْمَلُتُهُنَّ أَخْفَى بِرَدْعِهِنَّ ﴿٦٧٨﴾
 وَيَعْمَلُتُهُنَّ أَخْفَى بِرَدْعِهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴿٦٦٧﴾
 وَيَعْمَلُتُهُنَّ أَخْفَى بِرَدْعِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً ﴿٦٧٩﴾
 وَتَرْكُوكَ قَائِمَةً ﴿٢٩٠﴾
 وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴿٤٤١﴾
 وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴿٥٩٩﴾
 وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
 وَالْعُدْوَانِ ﴿٥٥٤﴾
 وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّرْكِ تَكُونَ لَكُمْ ﴿٨١٣﴾
 وَجَادِلْهُمْ بَالِغٍ مِمَّا هِيَ أَحْسَنُ ﴿٩٧٤﴾
 وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴿٩٧٥، ٩٧٢، ٨١١، ٥٥٤﴾
 وَخَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٩٣، ٦٢٠﴾
 وَخَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴿٤٥٤﴾
 وَخَيْشَانًا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴿١٥٤﴾
 وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ﴿٢٨٩﴾
 وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴿٦٣٢﴾
 وَدَاوُدَ وَسَلِيمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ
 غَنَمُ الْقَوْمِ ﴿٧٦٨﴾
 وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿٢١﴾
 وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴿٨٥٣﴾
 وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ
 لَهُمْ ﴿٤١﴾
 وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴿٤٢١﴾
 وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴿٧٢٠، ٧١٥﴾
 وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴿٧٢٧، ٧٢٢﴾
 وَفِي الرِّقَابِ ﴿٩٢٣﴾
 وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴿٨١٦﴾
 وَقَالُوا مَا فِي بَطْنِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ ﴿٨٤٣﴾
 وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً ﴿٩٧٠﴾
 وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ ﴿٨٩٠﴾
 وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٨٩٠﴾
 وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿٢٥٤﴾
 وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴿٨٣٨﴾
 وَقُولُوا لِلَّهِ قَائِمِينَ ﴿١٥٩﴾

- وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ٩٥٣
وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ ٩٨٧
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ٧٩٣
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى
الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ
تَعْلَمُونَ ٨٩٩
وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ٨٥٣
وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ٤٥٦
وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ٩٧٤
وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ٣٦٨، ٣٦٩، ٧٥٧
وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَذْعُرُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا
بَغْيٍ عِلْمٍ ٩٤٤
وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ٣٤٦
وَلَا تُضَارُواهُمْ ٧٢٦
وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ٩٤٦
وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ
فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ٨٢٤
وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِفْلَاقٍ ٩٤٣
وَلَا تَقُولُوا لِسْمِي إِنْني فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ٣٧١
وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ٥٥٢
وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا
حَرَامٌ ٦٧٤
وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ٨٢٠، ٨٢٠
وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ٦٢٦
وَلَا تُمْسِكُوهُمْ ضِرَارًا ٧٠٧
وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ٦١٢
وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ ٦١٢
وَلَا تَبِمُوتِ الْحَيِّتِ مِنْهُ تُتَفَقَهُنَّ ٥٦٧
وَلَا الضَّالِّينَ ١٩٧، ١٩٨، ١٩٨
وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ ٤٤١
وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي
الْقُرْبَى ٧٨٥
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ
خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ٩٦٢
وَلَا يَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ ٩٧٤
وَلَا يَجِلْ لَهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ ٧٠٤
وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُم بَعْضًا ٩٧٠
وَلَا يَتَالُفُونَ مِنْ غَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ٤٦٨،
٨١٠، ٨١٣
وَلَنَاتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ٣٠٤
وَلْيُكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ٣١٧، ٨٦٢
وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ ٦٥٧
وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ ٨٨٢
وَلِلْمُطْلَقَاتِ مَتَاعٌ ٦٩٧
وَلِلْمُطْلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ٦٤٧
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ٤٤٤
وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمُسْكِينِ ٩٧٤
وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ٩٦١
وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ ٥٧٢
وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ
سَبِيلٍ ٥٥٤، ٩٦٦
وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ٩٧٥
وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ٧٣١
وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ ٤٤٣
وَمَا أَكْثَرَ النَّاسَ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ٨٩٢
وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ٩٨٨
وَمَا أَهْلٌ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ ٨٥٤
وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ٢٢٨
وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٩٥٠
وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ٨٥٤
وَمَا رَأَيْتُكُمْ بِظُلَامٍ لَلْغَيْبِ ٩٦٩
وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رُزْقُهَا ٤٥٦
وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ٤٥٦
وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ٣١٩
وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ٧٣٨
وَمَنْعُوهُمْ ٦٤٧
وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ٨٨٣

- ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتَخَذُوا مَآ يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرُّسُولِ﴾..... ٩٦٤
- ﴿وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾..... ١٠٠٥
- ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾..... ٤٦٠، ٨٢٤
- ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِثِيهِ سُلْطَانًا﴾..... ٧٦٤
- ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾..... ٧٢٦
- ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾..... ٦٠٧
- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعِدُ اللَّهُ عَلَى خَزْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾..... ٩٥١
- ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾..... ٩٦١
- ﴿وَمَنْ يَتَذَكَّرْهُ اللَّهُ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾..... ٧٧١
- ﴿وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾..... ٧٨٦
- ﴿وَمَنْ يُوَقِّعْ شَيْءٌ نَفْسَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾..... ٩٦٢
- ﴿وَلَمْ يَفْعَ فِي الصُّورِ﴾..... ٦٦
- ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾..... ٢٨٦
- ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾..... ٦٢١
- ﴿وَوَضَعْنَا الْإِنْسَانَ بُولَدِيهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾..... ٩٤١، ٧٢٢
- ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾..... ٣٩٧
- ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾..... ١٠٠٤
- ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾..... ٩٤٩
- ﴿وَيُخْرِوْنَ لِلْأَذْقَانِ﴾..... ٤٩٣
- ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾..... ٣٣١
- ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾..... ٣١٨
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾..... ٦٨٩
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾..... ٦٨٩
- ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾..... ٣٩٧
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾..... ٦٠٤، ٦٠٤
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾..... ٦٠٤
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾..... ٤٨
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾..... ٣٠٢
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾..... ٩٥٢
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾..... ٦٠٣
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾..... ٦٧٤
- ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾..... ١٦
- ﴿يَا عِبَادِي إِنِّي حَزَنْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي﴾..... ٩٦٩
- ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾..... ٣٣٩
- ﴿يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾..... ٦٨١
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾..... ٦٧٦
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾..... ١٦
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾..... ٦٧٤
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قِيلُوا لَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصِّيدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾..... ٨٥٢
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾..... ٦٦٦
- ﴿يَتَرَفَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾..... ٧٢٤
- ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾..... ٧٥٠
- ﴿يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾..... ٨٣
- ﴿يُرَءَوْنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾..... ٩٦٣
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾..... ٢٨١، ٦٠١
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾..... ٦٨٩
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾..... ٦٨٩
- ﴿يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتْ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾..... ٩٣٧
- ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾..... ٥٨٩
- ﴿يُوقُونَ بِالْأَنْذَرِ﴾..... ٨٨٥

فهرس الأحادیث والآثار

١٣٦	أَتَاهُ مَالٌ فَشَخَّلَهُ عَنْ.....	٦٨٠	أَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَسَابِيهِ وَحَرَمَ.....
٤٧٢	أَتَاهُ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِمَرْفَاتٍ.....	١١٨	أَمَرَكَ بِأَمْرَيْنِ أَتَاهُمَا فَعَلْتَ.....
٥٥٧	أَتَيْتَ بِطَعَامٍ.....	١٠٠٠	أَمْسَتْ لَكَ مُخْلِصًا لَكَ بَيْنِي.....
٣٣٢	أَتَيْتَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مَطْلَرِفُ خَزٍّ.....	٩٦٤	آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ.....
٩١٠	أَتَخْلِفُونَ قَائِلُوا قَالَ: فَتَخْلِفُ.....	٩٣	اَتَّبِعِي بِغَيْرِهَا.....
٧٥٧	أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ.....	٣٧٨	اَتَّبِعُونِي بِغَرَضٍ يَبْأِيَكُمْ خِيَصِرٌ أَوْ لَيْسَ.....
٨٥	اَتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ.....	٣٨٤	اَتَّبِعُوا فِي أَمْوَالِ الْإِيثَامِ لَا تَأْكُلُوهُ.....
٤٧٨	اَتَّبِعُونِ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا.....	٦٢	أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ.....
٩٧٠	اَتَّبِعُونِ مَا الْغِيَّةُ؟.....	٦٣٤	أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ.....
٩٧٠	اَتَّبِعُونِ مَا الْغِيَّةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ.....	٣٤٤، ٣٤٣	أَبْدَأْ بِمَتَابِعِهَا، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ.....
٦٤٢	اَتَّبِعِي مَا النُّشْ قُلْتَ:.....	٤٦١، ٦٢، ٦١	اَبْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ.....
٤٨٩	اَتَّرَانِي مَا كُنْتُ لَأَخَذَ جَمَلِكَ؟.....	٦٤٦	أَبْرَحْمَهُنَّ أَيْسَرَهُنَّ مُؤْنَةً.....
٦٦٣	اَتَّرَدِينُ عَلَيْهِ خَلِيقَتَهُ؟ قَالَتْ.....	٦٩١	أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْضَ.....
٢٦٥	اَتْرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ فَتَنًا.....	٦٦٥	أَبْغَضُ الْخَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ.....
٢٥٩	اَتَسْمَعُ الْأَذَانَ.....	٩٨١	أَبْغَضُ الرُّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ.....
٢٥٩	اَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟.....	٩٤	الْبَغْيُ.....
٧٨٩	اَتَسْتَفْعُ.....	٥٠٩	الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتِغَاهَا بَعْدَ.....
٩٦١	اَتَقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ.....	٧٠٤	لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ.....
٨٧	اَتَقُوا اللُّغَاتَيْنِ.....	١٥٥	أَتَى إِلَى مَضِيَّتٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ.....
٨٨	اَتَقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: أَنْ يَقْعُدَ.....	٥٨	أَتَى بِطَلْقِي مُدًّا.....
٨٨	اَتَقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ: التَّرَازُ.....	٣٧٩	أَتَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي نَعِمْ فَقَالَ:.....
٢٧٠	اَتَيُوا الصَّنْفَ الْمُتَقَدِّمَ ثُمَّ الَّذِي.....	٧٧٤	أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولُ.....
٤١٨	اَتَمَّ صَوْمَكَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ.....	٧٧٤	أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَتَدَاوَاهُ.....
٧٩٧	أَتَمَّ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ،.....	٣٤٦	أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي.....
٦٥٤	أَتَمَّ بِقَصْعَةٍ مِنْ.....	٤١٦	أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَيْعِ.....
٧٩٢	أَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ.....	١٤٢	أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ.....
٣٥٠	أَتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ.....	٤٧٥	أَتَى مِنْى قَالَى الْجَمْرَةَ.....
٧٩٦	أَتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَعَ.....	٦٣١	أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ.....
٦٥٦	أَتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ.....	٩٣	أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْعَافِيَةَ، فَأَمَرَنِي.....
١٠٠	أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ.....	٥٩٦	أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ.....
٤٧١	أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْقِفِ.....	٣٩	أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ.....
٥٣٩	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ.....	٤٥١	أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ.....
٧٥٧، ٧٥٦	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ.....	٤٥١	أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: كُنْ عَجَاجًا.....
٤٤٩	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبْنِي أَوْ.....	٤١٥	أَتَاهُ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ.....

٥٣٦	أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ <small>رضي الله عنه</small> فِي صَاحِبِهِ.....	أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> عَنْ رَجُلٍ.....	٦٦٩
٦٥٤	أَتَيْنَا بِجَفَنَةِ كَثِيرَةٍ الثَّرِيدِ.....	أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ <small>ﷺ</small> عَنْ رَجُلٍ طَلَقَ.....	٦٦٩
٢٦٠	أَتَقُلُّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ.....	أَخْبَرَنَا أَنَّكَ عَقِيمٌ.....	٦٢٨
٣٠١	الْإِثْنَانِ جَمَاعَةٌ.....	اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ.....	٧١٠
٢٧٦	اِثْنَانٍ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ.....	اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ.....	٥٧٠
٦٤٥	أَجَازَ يَكَاخَ امْرَأَةٌ.....	أَخَذَ الْحِزْبَةَ.....	٨٣٥
٧٨٤	اجْتَبَيْنَا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ الَّتِي.....	أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> بِمَنْكِبِي.....	٩٥١
٧٨٤	اجْتَبَيْنَا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ.....	أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> أَنْ.....	٣٦٧
١١٢	اجْتَوَيْتِ الْمَدِينَةَ.....	أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ.....	٣٩٢
٢٥٤، ٢٥٣	اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ.....	أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ.....	٣١٥
١٨٢	اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ.....	أَخْرَجَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ.....	١٠٥
٩٩٧	أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ.....	أَخْرَجَ ثُمَّ لَا تَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ.....	٤٧٦
٦٩٣	اِحْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى.....	أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ خَزِيرَةٍ.....	٨٣٢
٨٩٨	اِحْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ.....	أَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ.....	٣٥٦
٢٦٥	اِحْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> حُجْرَةً.....	أَحْوَكُ الْبَكْرِيِّ وَلَا تَأْمَنُ.....	٩٦٦
٥٦٧	اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> وَأَعْطَى الَّذِي.....	أَذِ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّقَمَكَ، وَلَا.....	٥٥٤
٨٣	اِحْتَجَمَ وَصَلَّى.....	أَدْخَلَ الْعَيْتَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي.....	٣٦١
١٠٠، ٨٠، ١٠٠، ٨٠	اِحْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.....	ادْخُلُوهَا مِنْ حَيْثُ قَالَ حَسَانُ.....	٤٦٧
٤٥٧، ٤١٦، ٤٥٧، ٤١٦	اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ.....	ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.....	٧٨٣
٩٦٦	اِحْتَرَسُوا مِنَ النَّاسِ بِسُوءِ الظَّنِّ.....	أَذْرَكَتْ عَشْرَةً مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ.....	٢٧٠
٣٦٨	اِحْتَ فِي وَجُوهِهِ التُّرَابَ.....	ادْعَيْتَا بَعِيرًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ.....	٩٠٧
٢١٥	أَحَدٌ أَحَدٌ.....	ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا.....	٧٨٣
٦٩٠	أَحَدُكُمْ كَاذِبٌ.....	أَدُّوا صَاعًا مِنْ فَمَحٍ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ.....	٣٩٣
٩٥٤	اِحْرَصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ.....	أَدُّوا صَدَقَةَ الْفُطْرِ عَمَّنْ تَمُرُّونَ.....	٣٩٣
٢٨٠	أَحْسَنْتَ يَا عَائِشَةُ.....	إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِي: أَنْتَ طَالِقٌ.....	٨٧٨
٣٤٧	أَحْسِنُوا كَفْنَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهُمْ.....	إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ أَثَرُ.....	٣٣٥
٣٤٧	أَحْسِنُوا الْكَفْنَ وَلَا تُؤْذُوا مَوْتَاكُمْ.....	إِذَا ابْتِاعَ الرَّجُلُ سِلْعَةً ثُمَّ.....	٥٣٧
٩٥٢	اِحْضَظْ اللَّهَ تَجِدَهُ.....	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَمَلَةٌ، ثُمَّ أَرَادَ.....	١٠٢
٢٠٦	أَحْوُ مَا قَالَ الْعَبْدُ.....	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ.....	٢٩٧
٣٣٤	أَجَلُ الدُّعْبِ وَالْخَرِيرِ لِإِنَانٍ.....	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ.....	٧٣٢
٣٥	أَجَلٌ لَنَا كَذَا.....	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الصَّلَاةُ، وَالْإِمَامُ.....	٢٧٨
٨٤٧	أَجَلٌ لَنَا مِثْنَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكِ.....	إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ.....	٩٢
٣٥	أَجِلْتُ لَنَا مِثْنَتَانِ وَدَمَانِ.....	إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا.....	٦٥٣
٦٩٢	أَخَافُ أَنْ تَبْعَهَا نَفْسِي.....	إِذَا اخْتَلَفَ الشَّيْءَانِ فَالْقَوْلُ.....	٥١٦

٤٣٠، ٤٠٧ إِذَا اتَّصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا	٤٨٨ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُبَايَعَانِ وَلَيْسَ
٩٣٣ إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ	٣٩٠ إِذَا أُدْبِتَ رُكْعَتُهُ فَلَيْسَ بِكَتَرٍ
٢٧٤ إِذَا انْفَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّفِّ وَقَدْ	١٤٧ إِذَا أَذْنَتْ قَرَسَلُنَ، وَإِذَا أَقَمْتَ
٣٩٨ إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ	٣٣٩ إِذَا أَرَدْتَ بِبَيْتِكَ نِسَةً فَأَقْبِضِي
٣٩٨ إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبٍ	٨٥٤ إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ فَكُلِّ الصَّيْدَ
٩٣٣ إِذَا انْقَطَعَ شَيْعُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْسُ	٨٥٣ إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ
٥٠٩ إِذَا بَاغَ أَحَدُكُمْ الشَّاةَ أَوْ اللَّفْعَةَ	٩٤ إِذَا اسْتَحَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ
٩٦ إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْشِرْ ذَكَرَهُ	٥٠٤ إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ
٥١٧ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ	٥٩١ إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَوَرَتْ
٢٥ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ فَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ	٢٥ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُدْخِلْ
٥١٥ إِذَا بَلَغَ الرُّجُلَانِ	٥٥ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ
٥٢٣ إِذَا بَلَغَتْهُمُ بِالْعِيَةِ	٥٥ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ
٣٥٨ إِذَا بَنَعَ أَحَدُكُمْ الْجِنَازَةَ فَلْيَأْخُذْ	١٢٦ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ
١٧٤ إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ	٤٩٧ إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبْعُهُ حَتَّى
٢٢٠ إِذَا تَنَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ	٨٦٠ إِذَا اشْتَرَى الْخَبِيزُ فَذَكَرَهُ ذَكَاءً
٨٩، ٨٨ إِذَا تَنَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا	٨٥٥ إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَإِذَا أَصَبْتَ
٨٩٥ إِذَا تَنَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ	٦٣٢ إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ النِّيَّةَ فَلَا
٢٧٥ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَخْسَنَ الْوُضُوءَ	٩٦٤ إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ سُرْبِي
٧١ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خَفِيُّهُ	١٠٦ إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا
٤٨ إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِرُ، فَتَمَضَّضْ	٦٠٣ إِذَا أَتَاكَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ حَامِئًا
٤٨ إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ	٧٩ إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدِيهِ إِلَى فَرْجِهِ
٥٦ إِذَا تَوَضَّأَتْ فَخَلَّلَ أَصَابِعَ يَدَيْكَ	٤١٣، ٤١٢ إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْطِرْ عَلَى
٦٣ إِذَا تَوَضَّأَتْ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ	٤١٤ إِذَا أَتَيْتَ اللَّيْلَ مِنْ حَامِئًا وَأَذْبَرَ
٥٦ إِذَا تَوَضَّأَتْ فَمَضْضُضْ	٢٨٣ إِذَا أَقَمْتَ عَشْرًا فَأَبِمِ الصَّلَاةِ
٦٠ إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَلْيَبْذُورُوا بِمَيَامِينِكُمْ	١٤٩ إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا
١٥٧ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ	١٨٢ إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا
٨٥ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ	٩٢٩ إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ
١٥٧ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ	٩٣٥ إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِمِيمِهِ
٢٦٢ إِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجَدْتَ النَّاسَ	٦٥٤ إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ
٢٧٨ إِذَا جِئْتُمْ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا	٢٦٧، ٢٦٦ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ
٩٠ إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا	٢٢٩ إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ
٩٨ إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ،	٧٤٥ إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ
٢٧٦ إِذَا خَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا ثُمَّ	١٩٨ إِذَا أَشْرَى الْإِنَاءَ فَأَمْتُوا، فَإِنَّهُ
٢٦٨، ٢٦٧ إِذَا خَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ أَحَدُكُمْ	٣٦٥ إِذَا أَتَا بَيْتَ فَاصْنَعُوا بِهِ كَمَا أَمَرَ

٢٧٤	إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمْشُوا إِلَى	١٤٧	إِذَا خَضَرْتِ الصَّلَاةَ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمُ
١٤٤	إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ	٨٩٢	إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنِدْهُ
٦٥٥	إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ	٦٦٠	إِذَا خَرَجَ مِنْهُمُ غَيْرِي عُرِفَ بِهِ
٨٠٠	إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ	٢٨١	إِذَا خَرَجْتُ مِيلاً فَخَضَرْتُ الصَّلَاةَ
٢٣٥	إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ	٦٠٤	إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ
٢٣٣	إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ	٣٨	إِذَا دُبِغَ الْإِمَابُ فَقَدْ طَهَّرَ
١٦٤	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُورَةٍ فَلْيَذْنُ	٨٥	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ
١٦٥	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَنْتَرُهُ	١٨١	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا
٢٩٦	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ	٢٩٤	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ
٢٤٥	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ	٢٧٣	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ
٢١٨	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَتَذَكَّرْ بِتَحْمِيدِ	٨٦٤	إِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ
١٦٧	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ	٨٦٩	إِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ
٢١٦، ١٩١	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ	٦٤٩	إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ
٢٠٩	إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى	٦٣٦	إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ
٣٥٨	إِذَا صَلَّيْتُ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَدْ قَضَيْتُ	٦٤٩	إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ
٣٥٧، ٣٥٦	إِذَا صَلَّيْتُ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا	٦٥١	إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ
٩٩٤	إِذَا صَلَّيْتُ عَلَيَّ فَصَلُّوا عَلَيَّ	٩٤	إِذَا دَعَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَايِطِ
٣٥٨	إِذَا صَلَّيْتُ	٣٦٠	إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا،
٢٦٠	إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا	١٧٧	إِذَا رَأَيْتُمُ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَشْتَا
٨٠١	إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْوَجْهَ	٤٠٨	إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ
٩٦٨	إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ	٢٢٣	إِذَا رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ
٩٤٥	إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا	٢٠٣	إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ
٢٥٥	إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ	٨٥٥	إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَنَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ
٥٢٩	إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ صَبَاحاً رَفِيعَتِ	٨٥٦	إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَنَابَ عَنْكَ
٦٦٥	إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُسَمَكْ	٤٧٦	إِذَا رَمَيْتُمْ وَخَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ
٦٢٣	إِذَا عَقَبَتِ الْأُمَّةُ فَبِهَا بِالْخِيَارِ	٧٧٦	إِذَا رَنَتْ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنْ
٩٢٥	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: الْحَمْدُ	٧٧٢	إِذَا رَنَتْ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا
٩٢٦	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَمِّئْهُ	٧٧٦	إِذَا رَنَتْ فَارْجُوهُمَا أَلْتَنَّةَ
٩٢٥	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفَّيْهِ	٢١٣	إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا
٩٣٢، ٩٢٥	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ	٢٠٩، ٢٠٨	إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ
٩٢٥	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ	٩٣١، ٨٣٨	إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ
٩٦١	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: أَعْرُدْ	٩٣١	إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ فَأَنْتُمَا
٩٦١	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا	٩٨٨	إِذَا سَلَّمْتَ فَاسْمَعْ فَإِنَّهَا نَحِيَّةٌ
٩٦١	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكُنْ	٢٧٥	إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ أَيْ الصَّلَاةَ

٩٢٤	إِذَا لَيْتَهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ.....	١٥١، ٨٠	إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ.....
٨٨٥	إِذَا لَمْ يُسَمِّ.....	٩٦٨	إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبْ.....
٨١٧	إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ.....	١٩٨	إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتْ.....
٥٧٦	إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ.....	٢٦٤، ٢٠٥	إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ.....
٣٥٧	إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تُحِسُّوهُ وَأَسْرِعُوا.....	١٩٨	إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.....
٣٤٩	إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجُلِ.....	١٤٥	إِذَا قَالَ السَّامِعُ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ.....
٣٥١	إِذَا مِتَ فَلَا يُؤَدَّنُ أَحَدٌ غَيْرِي أَخَافُ.....	١٤٥	إِذَا قَالَ الْمُؤَدَّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ.....
٥٨٧	إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِخَاطِئٍ فَلْيَأْكُلْ.....	١٧٠	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ.....
١٥٩	إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَالْتَمَسِيحَ لِلرَّجَالِ.....	٥٦	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ.....
١٥٩	إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَلْيَسِيحَ الرَّجَالُ.....	١٨٤	إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلْ قَائِمًا.....
٧٤	إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سَجُودِهِ بَاطِيَ.....	٧٤٠	إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْصُوا الْقِتْلَةَ.....
٢٢٠	إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا.....	١٦٩	إِذَا قُدِّمَ الْغَشَاءُ فَأَبْذُؤُوا بِهِ.....
٩٢٧	إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ.....	٢٨٣	إِذَا قُبِضَتْ بِلَدَّةٍ، وَأَنْتَ مُسَافِرٌ.....
٤٢٣	إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ.....	١٩٨	إِذَا قُرَأَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.....
٧٨	إِذَا رَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا.....	١٩٥	إِذَا قَرَأَ قَانَصُوا.....
١٦٩	إِذَا رُضِعَ الْغُثَاءُ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ.....	١٩٧	إِذَا قَرَأْتُمْ الْفَاتِحَةَ فَأَقْرُؤُوا.....
٣٦٢	إِذَا رَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ.....	٩٨٨، ٩٢٤	إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسَلِّمْ وَإِذَا.....
١٥٧	إِذَا رَاطَبَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفْيَةٍ.....	٨٥	إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ.....
٣٥	إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ.....	٢٩٣	إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ.....
٤٩٠	إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ،.....	١٨٥	إِذَا قُضِيَ إِلَى الصَّلَاةِ ذَاكَ عَلَى إِبْجَائِهَا.....
٩٢٩	إِذَا وَقَعَتْ لَقْمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَبِطْ.....	١٨٢	إِذَا قُضِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ.....
٣٥، ٢٥	إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ.....	٩٢١	إِذَا كَاتَبْتَ إِخْدَاكُنْ عَبْدَهَا فَلْيَرِّمَا.....
٨٥٤	اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا.....	٢٧٨	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ.....
٩٧١	اذْكُرُوا الْفَاجِرَ.....	١٧١	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ.....
٩٦٥	اذْكُرُوا الْفَاسِقَ بِمَا فِيهِ كَيْ يَحْلُوهُ.....	٣٨٦	إِذَا كَانَ بَدَلًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا.....
٨٧٤	أَذُنٌ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ.....	١٥٢	إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ.....
٤٧٠	أَذُنٌ لِلظُّعْنِ.....	١٥٣، ١٥٢	إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِقًا يُنْطَى.....
٦١٨	أَذُنٌ لَنَا فِي.....	٥٦٢	إِذَا كَانَ طَرِيفُهُمَا وَاحِدًا.....
٨٤٦	أَذُنٌ لَنَا.....	٩٢١	إِذَا كَانَ لِإِخْدَاكُنْ مَكَاتِبٌ، وَكَانَ.....
٩٤١	أَذُنًا لَكَ؟.....	٢٧	إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ.....
٥٩	الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ.....	٣٨١	إِذَا كَانَتْ لَكَ مَاتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ.....
٦٠٧	أَذْعَبَ إِلَى أَفْئِكَ فَأَنْظُرْ هَلْ تَجِدُ.....	٣٤٦	إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنِ.....
٦٨٦	أَذْعَبَ إِلَى صَاحِبِهِ صَدَقَ نَبِيٌّ ذُرِّيَّتِي.....	٢٥٤	إِذَا كُنْتُ لَا تَخَافُ الصُّبْحَ وَلَا النُّومَ.....
١٣٩	أَذْعَبَ فَأَذُنَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْبَحْرَامِ.....	٩٢٨	إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى.....

أَذْبَحُوا بِهِ فَأَقْطَعُوهُ، ثُمَّ أَحْسِمُوهُ	٧٩٢، ٧٩٣	اسْتَنْقَى فَأَثَارَ	٣٣٠
أَذْبَحُوا فَأَتَمَّ الطَّلَاقَ	٨١٤	اسْتَنْقَفَ بَعِيرًا بِكَرًا	٥٢٢
أَرَى بَعْضَ مَنْ عَلَّمَهُ الْمَسْحَ	٦٩	اسْتَنْقَفَ مِنْ رَجُلٍ	٥٣٥
أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أَشْتَهُ	٢٨٦	اسْتَطْلَقَ الْوَكَاةَ	٨٤
أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ	٨٠١	اسْتَبَارَ مِنْهُ دُرُوعًا	٥٥٥
أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ بِرِيْدٍ أَخَذَ	٧٦٦	اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً عَلَى أَلَيْسَةٍ أَنَّاسٍ يُعْرِقُونَ	٧٩٠
أَرَأَيْتَ شُحْرَمَ الْمَيْتَةِ	٤٨٧	اسْتَعْمَلَ رَجُلًا	٥٢٠
أَرَبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ كَمَثَلَيْنِ	٢٤٢	اسْتَعْفَرَ لِلصَّفِّ	٢٧١
أَرَبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِ	٢٤٢	اسْتَعْقَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ	٨٨٨
أَرَبَعَ مِنْ أُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا	٦٢١	اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ	٩٣٣
أَرَبْعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ	٢٤٣	اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ	٥٣٥
أَرَبْعًا قَبْلَ الظُّهْرِ	٢٤٣	اسْتَتَرَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَذَابَ	٩٥
أَرَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا	٦٩٩	اسْتَتَرَهُوا	٩٥
أَرْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَذِنَا	٨١١	الاسْتِهْلَالُ الْعُطَاسُ	٥٩١
أَرْجِعْ فِي غَيْرِ سَنَةٍ؟	٦٧٨	اسْتَهْمَا، فَقَالَ الرَّجُلُ مَنْ يَحْمِلُ	٧٣٠
أَرْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ	١٤٧	أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكْ	٣٥٧
أَرْخَضَنِي	٢١٠	أَسْفَرَ بِالصَّبِيحِ مَرَّةً	١٢٧
أَرْخَضِي طَرَفَ عِمَامَتِي	٩٣٥	أَسْجُرُوا	١٢٧
أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ	٤٧١	أَسْقِنَا	٣٢٨
الْأَرْضُ كُلُّهَا سَجْدٌ إِلَّا الْمُقْبِرَةَ	١٥٥	اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ	١٩٢
أَرْضُوا مَصَدَقَتَكُمْ	٣٧٩	الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ	١٠٠
أَرْفَضِي الْعُمَرَةَ	٤٧٩	الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ	٥٨٨
أَرْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا	١٩٠	الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى	٨٣٨
أَزِمْ وَلَا خَرَجَ فَمَا سِيلَ يَوْمَئِذٍ	٤٧٥	أَسْلَمَ، وَأَبَتْ امْرَأَتُهُ أَنْ	٧٣٠
أَزْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُجِئِكَ اللَّهُ	٩٤٩	أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ	٦٢٤
أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَعَتٌ	٨٨٢	أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ	٦٢٧
أَسْأَلُكَ لَكَ التَّيِّبَ فَإِنَّهُ يُسَالُ	٣٦٦	أَسْلَمَتْ، وَتَخِي خَمْسَ نِسْوَةٍ فَسَالَتْ	٦٢٥
الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقِيَمِصِ وَالْعِمَامَةِ	٩٣٥	أَشْتَرَيْتُ كَيْشًا لِأَصْحِي بِهِ فَعَدَا الذُّبُّ	٨٦٧
أَسْبَغَ الرُّهُوسَ، وَخَلَلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ	٥٦	أَشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْرٍ فَلَدَاةً بِأَتْنِي	٥٢١
أَسْبَغَ الرُّهُوسَ	٥٦	أَشْتَرَيْتُهَا وَأَغْنِيَهَا وَأَشْتَرَيْتُ	٤٩٢
اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ	٤٧٠	الْإِسْرَافُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ	٩٠٤
اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ	٨١٠	أَشْرَيْتُ خَمْرًا؟ قَالَ: لَا، وَأَنَّهُ	٧٧٥
اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ	٢٧٧	أَشْعِرْنَاهَا لِيَاءَهُ	٣٤٣
اسْتَنْقَى عِنْدَ أَخْبَارِ الزَّيْتِ	٣٢٥	اسْتَعْمُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَالِي	٧٨٩

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ	٣٦٥	أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ	٥٦٨
أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ	٢٧٨	أَعْطِيَنَّكَ الْقَدَحَ فَشَرِبَ وَهَنَ	٦٥٦
أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُ إِبْرَاهِيمَ	٦٧٤	أَعْطِي يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا فَخْطَبَ عَلَيْهِ	٣٠٣
أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ	٥٧٧	أَعْطَيْتَ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ	١٠٧
أَصَابَتْنا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي	٨٤٤	إِعْظَامًا لِلَّهِ	٣٦٠
أَصَابَتْنا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ	٣٢٩	أَعْظَمَ النَّاسُ جُزْأً مَنْ سَأَلَ عَنْ	٦٨٨
أَصَابَهُ جُوعٌ يَوْمًا فَعَمَدَ	٩٥٦	أَعْظَمَ	١٢٧
أَصْبَحَ يَخِيضُ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا	٦٤٨	أَعْلَى النِّسَاءِ؟	٨١٠
أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ	١٤٤	أَغْلَبْنَا النِّكَاحَ وَاعْتَرَبُوا عَلَيَّ	٦٠٨
أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ	١٢٧	أَغْلَبْنَا النِّكَاحَ	٦٠٨
أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ:	١٢٧	أَغْلَبْنَا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ	٦٠٨
أَصْبَحْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْرٍ فَكَانَ	٨٣٠	أَحْمَرُ	٥٧٠
اضْطَلَّته لَكَ	٤٥٥	أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ	١٨٩
أَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ	١١١	أَعْيَبْنَاهَا بِمِثْلِ قُلُوبِ النِّخَاسِ وَأَنْتَابُهَا	٣٦٤
أَصَلَّيْتُ	٢٩٤	أَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِينَ	٨١٤
أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ	١٢٢، ١٢٠	اِغْتَسَلَ بَعْدَ غَسَّائِهِ عِنْدَ	١٠٢
أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ	٥٣٨	اِغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ	٣٠
أَصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَضَرَبَ	١٧٨	اِغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَبَسَ	٤٥١
أَضْرَبَ الرَّأْسَ	٨٠١	اِغْتَسَلِي وَاسْتَشْفِرِي بِقُرْبٍ، وَأَخْرِصِي	٤٦٠
أَطْعِمَ عَرَقًا مِنْ تَمَرٍ مَبِينٍ يَسْكِينًا	٦٨٦	اِغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى	٥٥١
أَطْعَمْنَا	٨٤٦	اِغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ	٧٦
أَعْنَى النَّاسِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ	٧٥٣	اِغْسِلْ فَرَجَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ	١٠٣
أَعْتَقَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ رَقَبَةً	٩٢٢	اِغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ	٣٤٣
أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا	٤٩٠	اِغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا	٣٤٤
أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا	٦٤٠	اِغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا	٣٤٤
أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ	٩١٤	اِغْسِلْنَهَا وَتَرَا وَاجْعَلْنَ شَعْرَهُمَا	٣٤٤
أَعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عِتْقِي	٦٤١	أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّرَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ	٣٩٥، ٣٩٣
اعْتَقَهَا وَلَدَهَا	٤٩٤	أَنَاضَ	١٠٤
اعْتَكِفَ وَصَمَ	٨٨٩	أَنَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ	٢٦٥
اَعْلِيلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ	٥٧٨	أَفْرِ الدَّمِ بِمَا شِئْتَ	٨٥٩
أَعْرُسُكُمْ اللَّيْلَةَ	٦٣٣	أَفْرَضَكُمْ زَيْنُ بْنُ قَابَسٍ	٥٩٢
أَعْطَى لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ	٨٢٨	أَفَضْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ	٤٧٣
أَعْطَاهُ دِينَارًا	٥١٢	أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانُ بِاللَّهِ	١٣٤
أَعْطَاهَا	٦٤٢	أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ	١٣٤

أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ..... ١٣٣	أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ تُصِيبْ أَحَدَكُمْ جَنَابَةٌ..... ١٠٢
أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٩٩٦	أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ..... ٢٤٧
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ..... ٢٤٧	أَقْرُصِيهِ وَأَمِيطِيهِ عَنْكَ بِإِذْخِرَةٍ..... ٤٨
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي..... ٤٣٧	أَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّةِ الْعِيسَى..... ٧٧٢
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقِيَامِ..... ٢١١	أَقْطَعُ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ..... ٣٩٢
أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ..... ٤٨١، ٢٦٥	أَقْطَعُ الرَّبِيزَ حُضْرًا..... ٥٧٤
أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ..... ٤٨١	أَقْطَعُ الرَّبِيزَ..... ٥٧٤
أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ صَوْمُ..... ٤٢٧	أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَةِ مَوْتٍ..... ٥٧٣
أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ..... ٤٨١	اقطعوا في رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا..... ٧٨٧
أَفْطَرُ الْحَاجِمِ وَالْمَحْجُومِ؛ لَأَنْهُمَا..... ٤١٧	أَقْلَتُ..... ٥١٥
أَفْطَرُ الْحَاجِمِ وَالْمَحْجُومِ..... ٤١٧	أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ إِلَّا فِي..... ٧٩٠
افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ..... ١٢١	أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ غَيْرَاتِهِمْ..... ٨٠٦
أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ..... ١٨٢	أَيَمِنَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقَتْ أَسْفَى..... ٢٧٣
أَفْلَحَ - وَأَيُّهُ - إِنْ صَدَّقَ..... ٨٧٦	أَيَمُّوا الْخُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ..... ٧٧٨
أَفْلَحَ وَاللَّهُ إِنْ صَدَّقَ..... ٨٧٦	أَيَمُّوا صُفُوفَكُمْ..... ٢٧٠
أَكْبِرْهُ أَنْ أُغْنِيَ عَنْهَا فَقَالَ..... ٨٨٨	اكتحل في رَمَضَانَ..... ٤١٨
أَقَامَ بِبُوكَ أَرْبَعِينَ..... ٢٨٤	أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ النَّوِيلِ..... ٩٥
أَقَامَ بِبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ..... ٢٨٣	أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى..... ٩٩٠
أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ خَيْرَ..... ٦٥٢	أَكْثَرُهُمْ شَيْعًا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ..... ٩٥٦
أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْرٍ، وَالْمَالِيَةِ..... ٦٥٢	أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَإِنَّ ذَلِكَ..... ٣٣٨
الْإِيمَانَةُ..... ٢٦٠	أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَمَا مِنْ..... ٣٣٨
أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا..... ١٥١، ١٤٦	أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذَمَّ اللَّذَاتِ..... ٣٣٨
أَقْبَلَ رَجُلٌ بَنَاضِحِينَ وَقَدْ جَنَحَ..... ٢٦٥	أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذَمَّ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ..... ٣٣٨
أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ..... ٢٧٠	أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذَمَّ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ..... ٣٣٨
أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ..... ٥٤	أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فَإِنَّهُ..... ٣٣٨
اقتلست امرأتان من مذليل..... ٧٤١	أَكْلُ نَمْرٍ خَيْرٌ مَكْدًا؟ فَقَالَ..... ٥٢٠
اقتدوا باللذنين من بعدي أبي..... ٢٥٠	أَكْلُ الصَّبِّ عَلَى مَا بَدَا رَسُولٍ..... ٨٥٠
اقتلوا الأسودين في الصلاة..... ١٦٢	أَكْلُ بَنِيهِ..... ٤٥٥
اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا..... ٨١٩	الآن بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ..... ٥٣٣
أَقْرُ الْفَسَامَةِ عَلَى مَا..... ٧٦٠	الآن بَعْدَ مَا شَبِعْتَ!..... ٤١٨
أَقْرُ الْفَسَامَةَ..... ٧٦٠	أَلَا أَذْنُومِي..... ٣٥١
أَقْرُوكُمْ أَبِي..... ٢٦٩	أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِالنَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ..... ٦١٩
أَقْرُوا عَلَى مَوَاقِفِ سُورَةِ يس..... ٣٧١	أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَهْمَالِكُمْ..... ٩٩٤
أَقْرُوا عَلَى مَوَاقِفِ يس..... ٣٤٠	أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟..... ٩٠٠

٥١٨	إِلَّا مَنَلَا بِمَنَلٍ	١٠٠٠	أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْفَارِ؟
٢٧٩	إِلَّا الْمَغْرِبَ	٩٨٨	أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا تَخَابُونَ
٢٦١	إِلَّا مِنْ عَقْبٍ	٣٨	أَلَا اسْتَمْتَنَحُمْ بِإِهْلَابِهَا فَإِنَّا
٨٥	إِلَّا مَنْ وَجَدَ رِيحًا أَوْ سَمِعَ صَوْتًا بِأَذُنِهِ	١٤٠	إِلَّا الْإِقَامَةَ
٥٧٩	إِلَّا الْوَالِدَ	٨٧٥	أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ تَخْلِفُوا
٧٣٩	أَلَا، وَإِنِّي فِي قَتْلِ الْخَطِيئَةِ	٥٣٧	إِلَّا إِنَّ تَزَلَّ صَاحِبُهَا وَفَاءَ
٢٠٣	أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَتْرَأَ الْقُرْآنَ	٥٠٢	إِلَّا أَنْ تُنَلِّمَ
٩٠٤	أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ	٧٥٣	أَلَا إِنَّ بَيَّةَ الْخَطِيئَةِ وَغِيْهِ الْعَمَلِ
٩٥٠	أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ	١٤٤	أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ
١٣١	إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ	٥٠٦	إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ
٨١٨	أَلْحِقْ	٥٨٧	إِلَّا أَنْ يُسْتَفْتَى عَنْهَا
٥٨٨	أَلْحِقُوا الْفَرَايِضَ بِأَمْلِهَا، فَمَا	٨٧٨	إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ
٥٨٨	أَلْحِقُوا الْفَرَايِضَ بِأَمْلِهَا	٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٥	إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَقَةُ
٧٨٩	الَّذِي سَرَقَ رِذَاءَ صَفْوَانَ وَرَفَعَهُ	٥٣١	إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبْتَاعُ
٢٨	الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ	٤٨٩	إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ
٢٣٠، ٢٢٥	أَلْطَوَا بِنَاءَ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ	٤٠٧	إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ
٢١٥	أَلْقَمَ كَفَّهُ السُّرَى رُكْبَتَهُ	٤٣٠	إِلَّا أَنْ يُؤَافِقَ صَوْمًا مُعْتَادًا
٤٩٠	أَلْفُومًا وَمَا حَوْلَهَا وَكَلَّوْهُ	٩٠٤	أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ
٦٦	اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ	١٥٢	إِلَّا بِخِمَارٍ
٣٢٣	اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً	٦٦٢	إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ
٣٢٣	اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا	٢٧١	أَلَا تَصُومُونَ كَمَا تَصُومُ الْفَلَاحِيكَةُ
٤٧٤	اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ قَالُوا	٢٧٤	أَلَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَرَزْتَ رَجُلًا
٤٧٤	اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ	٢٧٦	أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى عَمَلٍ فَيَصْلِي
٩٥٤	اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى دُكْرِكَ وَشُكْرِكَ	٩٨٨	إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ
٣٢٩	اللَّهُمَّ اغْنِنَا	٥٧٨	أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ
٣٤١	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِمَنِي سَلَمَةً وَارْفَعْ	٥٤٣	إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ خِلَالًا
١٠٠٣	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي	٤٦٢	إِلَّا شَرِيكًا مَوْلاكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ
٢٠٤	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي	٢٧٩	إِلَّا الصَّبْحَ
١٨٨	اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ	٧٣٨	إِلَّا فَنَمَا يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا
٣٢٩	اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ	٨١٧	إِلَّا فِي غُرُورٍ يَبْرُكُ فَإِنَّهُ أَظْهَرَ
١٠٠٠	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَاقِبَةَ	٩٩٤	إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ خَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنَّا
١٠٠٤	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ	٤٩١	إِلَّا كَلْبٌ صَدِيدٌ
١٠٠١	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ	٥٨٦	أَلَا لَا يَجِلُّ دُوْنُ نَابِ مِنَ السَّيَاحِ
١٠٠١	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةٍ	٧٢٠	إِلَّا مَا أَخَذَتْ مِنْ مَالِهِ

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ	٩٨٦، ٩٦٢	أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ	٥٣
اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا	٢٢١	أَمَّا الرُّكُوعُ فَنَقُطُوا فِيهِ الرَّبُّ	٢٠٤
اللَّهُمَّ اهْدِنِي يَمَنَ هَدَيْتَ، وَغَايِنِي	٢١٢	أَمَّا الرِّيَاةُ فَلَا	٦٦٣
اللَّهُمَّ اهْدِنِي يَمَنَ هَدَيْتَ	٢١١	أَمَّا السَّنُ فَنَعْظُمُ	٨٥٩
اللَّهُمَّ اهْدِنِي	٢١٣	أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا	٦٧١
اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي آبِلِهِ	٣٨٤	أَمَّا مَالِي فَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ	٥٩٣
اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا	١٠٠٢	أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصَنَدُوكَ	٩٧١
اللَّهُمَّ بَيْنَ	٦٩١	الْإِمَامُ الْقَادِلُ وَشَابُ نَشَأَ فِي	٣٩٥
اللَّهُمَّ جَنِّبِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ	٩٧٣	أَمَّيْ بِغُلِّ الْمَطَرِ لَا يَنْزِي أَوْلَهُ	٩٠١
اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ النَّامِيَّةُ	١٥٠	أَمْرُ الْأَمِيِّ وَقَدْ	٢٧٤
اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ	٢٦٣	أَمْرُ أَنْ يُحْنَى عَلَيْهِ	٨٠١
اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ	٨٥٥، ٤٥٧	أَمْرُ بِالْقَطْرِ اللَّفْقَةِ وَمَسْجِدَهَا	٩٢٩
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي فُلَانٍ	٣٨٤	الْأَمْرِ بِصَبِّ ذَنْبٍ مِنْ مَاءٍ عَلَى	٢٥
اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ	٩٩١، ٩٧٣	أَمْرُ بِصَبِّهِ	٨٠٤
اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ	١٠٠٠	أَمْرُ بِكَيْسٍ أَقْرَنَ، بَطَأَ فِي سَوَادٍ	٨٦٣، ٨٦٢
اللَّهُمَّ مَا لَعَنْتَ مِنْ لَعْنَةٍ فَاجْعَلْهَا	٥١٨	أَمْرُ بِبِلَالٍ: أَنْ يَشْتَعِ الْأَذَانُ شَفْعًا	١٣٩
اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَّ مِنْ أَمْرِ أَمَّيْ	٩٦٨	أَمْرُ بِبِلَالٍ أَنْ يُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ	١٤٢
اللَّهُمَّ هَذَا إِبْرَاهِيمُ لِيْلِكَ وَإِدْبَارُ	١٥٠	أَمْرُ بِبِلَالٍ بِالْإِقَامَةِ	١٤٢
أَلَمْ تَرَى إِلَى مُجَرِّزِ الْمُذَلِّجِي	٩١٠	أَمْرُ بِبِلَالٍ الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةِ	٩٢٩
أَلَمْ تَرَى أَنْ مُجَرِّزَا الْمُذَلِّجِي	٩١١	أَمْرُ بِبِلَالٍ بِنِي تَبَاةَ يَنْكَاحُ أَبِي	٦٢١
أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْهُ الْمَرْأَةُ لَمْ	١٢١	أَمْرُ بِبُزْجِ الْجَوَائِعِ	٥٣٠
أَلَيْسَ فِي الشَّتِّ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا	٤٠	أَمْرُ رَجُلًا	٦٩٢
أَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا	٤٠	أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ	٣٨٩
أَلَيْسَ مِنْ بَعْدِهَا طَرِيقٌ هِيَ أَطْيَبُ	١٥٨	أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ	١٧٤
أَلَيْسَتْ نَفْسًا	٣٦٠	أَمْرُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِالْوُقُوفِ عِنْدَ قَبْرِهِ	٣٦٦
إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْقَتْلَ، أَوْ يَقْتُلُوا	٧٤٧	أَمْرُ النَّاسِ أَنْ يَصَدَّقُوا	٥٣٠
إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبِيكُمْ، وَإِمَّا	٧٥٧	أَمْرُ النَّاسِ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ	٤٨٠
إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبِيكُمْ	٧٥٩	أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ	٢٠٦
أَمَّا أَنَا فَاصْصُومُ وَأَنْفِرُ فَمَنْ	٤٣٢	امْرَأَةُ سَوْدَاءَ	٣٥٠
أَمَّا أَنَا فَلَا أَصْلِي عَلَيْهِ	٣٥٠، ٢٧٧	امْرَأَةٌ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا	٦٩٨
أَمَّا أَنْتَ ظَلَمْتَهَا وَاجِدَةً أَوْ	٦٦٦، ٦٦٥	امْرَأَةُ الْمُفْقَرِ امْرَأَةٌ ابْتُلِيَتْ فَلْتَصْبِرْ	٧٠٧
أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْفَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ	٨٩٣	امْرَأَةُ الْمُفْقَرِ امْرَأَةٌ حَتَّى	٧٠٨
أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ	٤٩٢	أَمْرَتْ أَنْ أَخْذَهَا مِنْ أَغْيَايَكُمُ	٤٠١، ٣٩٥
أَمَّا بَعْدُ	٢٩٢، ٢٩١	أَمْرَتْ أَنْ أَسْجُدَ حَتَّى سَبْعَةَ أَعْظَمُ	١٨٦

أمرت أن أسجد على سبعة أعظم	٢٠٦	أن أخرج وقت الغروب الشفق	١٣٢
أمرت أن أقابل الناس حتى	٨٢٥	إن آدم عليه السلام قبضته الملائكة	٣٤٧
أمرنا أن لا نكفهي بدون ثلاثة	٩٤	أن أبا بكر الصديق <small>رضي الله عنه</small> كتب	٣٧٤
أمرنا أن نخرج العواتق ذوات	٣١٠	أن أبا بكر كان يسميهم التكبير	٢٦٧
أمرنا أن نخرج العواتق، والحیض	٣١٠	أن أبا بكر نظر إلى نوب عليه كان	٣٤٨
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> : إذا خرصتم	٣٨٨	أن أبا طالب قال: للقاتل اختر	٧٦٠
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن تستشرف	٨٦٧	أن أبا قتادة سكب له وضوء	٢٣
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن تستشرف	٨٦٧	إن إبراهيم حرم مكة ودعا	٤٥٩
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> : أن نصوم	٤٢٧	إن إبراهيم حرم مكة	٤٦٠
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن نقدي	٥٤٧	إن أبغض الرجال إلى الله الألد	٩٧٤
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن نقرأ	٣٥٥	أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة	٣٢٤
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> بصدقة	٣٩٣	أن ابنة الجوز لما أدخلت	٦٧٤
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> في البيذنين	٣١٨	إن ابني إبراهيم مات في الندي	٧١٨
أمرنا النبي <small>ﷺ</small> أن نخرج العواتق	٣١٠	إن أبواب السماء مغلقة فون	٩٣٨
أمرنا نبينا	٣١٠	إن أبي يحنأ مالي	٥٣٠
أمرني رسول الله <small>ﷺ</small> أن أبيع	٥٠٧	إن أحن الشروط أن يؤتى به	٦١٧
أمرني رسول الله <small>ﷺ</small> أن أقرأ	٢٢٦	إن أحن ما أخذتم عليه أجرأ	٥٦٨
أمرني رسول الله <small>ﷺ</small> : أن أقرم	٨٦٨	إن أحم صداة قد أذن	١٤٨
أمره أن يجهر	٥٢٥	أن أختع الأسماء عند الله	٨٧٣
أمره أن يعيد وضوءه	٦٥	إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك	٩٦٣، ٩٦٢
أمره <small>ﷺ</small> أن ينادي في المدينة	١٩٥	إن الأذان متصل بالصلاة فلا	١٤٨
أمرها بالفعل لكل	١١٧	أن الأرض كانت تكوى على عهد	٥٦٦
أمرهم: أن	٨٧٢، ٨٧١	إن استطعت أن تكون خلف الإمام	٢٧١
أمرهم النبي <small>ﷺ</small> : أن يرملوا	٤٦٧	إن استطعت وإلا فأوم إماء	٢٢٨
أمرهم	٨٧٣	إن استطعت	٨٠٩
أمنك عليك لسانك	٩٥٧	إن الإسلام يجب ما قبله	١٠٠
أمنك	٧٩٩	أن أصحاب رسول الله <small>ﷺ</small> كانوا	٤٥١
أمنكم عليكم أموالكم، ولا	٥٨٠	إن أغنى الناس على الله ثلاثة	٧٥٢
أمنكم عليكم أموالكم	٥٨٠	أن أغريباً جاء إلى النبي	٤١٠
أمنكمي قدر ما كانت تحبسك حبيبتك	١١٩	أن أغنى كانت له أم وكل	٧٧٠
أمكنكم بما معكم من القرآن	٦٠٦	إن أعتان أمني تعرض عشي	٩٣٨
أمنكمكم لازية	٤١٥	أن أفضل الأعمال إطعام الطعام	٩٢٤
أميران وليتا أميرين الرجل يكون	٣٥٨	أن ألق أبا أبي الفعير	٧١٦
إن أخير ما تعلق به أهل الجاهلية	٩٨٦	أن الله أخذت من أمره أن	١٦١

٩٧٥	إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاجِسَ الْبَذِيءَ	٢٥٠	إِنَّ اللَّهَ أَمَدُّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ
٣٣٥	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْتُمْ عَلَى	٢٧١	إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ
٣٣٥	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ	٥٩٧	إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثَلَاثَ
٩٥٥	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ	٩٨٧	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ
٩٥٣	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمَلِيحِينَ فِي	٦٧٢	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَجَّارٌ عَنْ أَثْمِي
١٧٥	إِنْ أُمَّ حَبِيبَةٍ وَأُمُّ سَلَمَةَ ذَكَرْنَا	٨٦٠	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ
٨١١	أَنْ أُمُّ سَلِيمٍ اتَّخَذَتْ خِنْجَرًا	٨٨٧	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ شِفَاءً
٨٧٢	أَنْ أُمُّ كُرَزٍ أَخْبَرَنِي أَنَّهَا	٨٠٥	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ الْخَمْرَ
٥٩	إِنْ أَثْمِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٨١	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى
٣٨٩	أَنْ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهَا	٨٨٠	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يَخْلَفَ
٧٤٦	أَنْ امْرَأَةً بَصَنَاءَ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا	٥٩٥	إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ فِي الْوَصِيَّةِ
٧٠٠	أَنْ امْرَأَةً تُؤْتِي عَنْهَا زَوْجُهَا	٤٨٦	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ
٦٦٤	أَنْ امْرَأَةً قَابَتِ أَنْتَ رَسُولَ	٩٣٩	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ
٦٦٢	أَنْ امْرَأَةً قَابَتِ بَنِي قَيْسٍ أَنْتَ	٤٦٠	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ
٦٦٢	أَنْ امْرَأَةً قَابَتِ بَنِي قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ	٤٨٦	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ
٧٩٠	أَنْ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّ	٢٨٠	إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ وَرَفَعَتِ
٤٩١	أَنْ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ	٥٩٦، ٤٤٤	إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَطْعَمَ كُلَّ ذِي حَقٍّ
٨٥٨	أَنْ امْرَأَةً كَبَحَتْ شاةً بِخَجَرٍ	٨٥٩	إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ
٦٢٩	أَنْ امْرَأَةً وَفَاعَةَ لَمْ تَشْكُ مِنْ	٤٤٦	إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ
٧٠١، ٧٠٠	أَنْ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ	٩٣٥	إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلَ
٦٤٥	أَنْ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ	٣٦٨	إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ
٧٧٩	أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَنْتَ	١٥٢	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ الْآبِقِ
٤٤٢	أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ	٤٨	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ
٧٧٩	أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ	٩٦٤	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مَا شَرَكَ فِيهِ
٥٥٧	إِنْ أَمْرًا لَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ	٩٧٣	إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَابِكُمْ
٩٠٣	إِنْ أَنْسَاءُ كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ	٦٥٠	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا
٨٠٣	إِنْ أَنْسَاءُ مِنْ أَثْمِي يَشْرَبُونَ	٨٠٥	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ
٢٥٢	إِنْ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ	٤١٤	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتَبِ الصَّيَامَ بِاللَّيْلِ
٣١٣	إِنْ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْمَيْتَرَ فِي مُصَلًى	٦٣١	إِنَّ اللَّهَ لَيُذْنَعُ بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ
٩٣٠	إِنْ أَوَّلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَ	٥٣٣	إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِفِ حَتَّى يَقْضِيَ
٩٩٩	إِنْ أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٧٩	إِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوَتَرَ
٥٩٦	إِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ	٤٨٦	إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرُمَا
٢٧٥	إِنْ يَكُلْ خَطَرًا يَخْطُرُهَا إِلَى الصَّلَاةِ	٢٧١	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ
١٤١	أَنْ بِلَالًا اسْتَدَارَ فِي أَذَانِهِ	٢٧١	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ

٩٦٤	إِنَّ الرُّجُلَ لَيَفْعَلُ عَمَلًا سِرًّا	١٤٠	إِنْ بِلَالًا كَانَ يَنْتِي الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ
٧٤٢	أَنْ رَجُلًا أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،	١٤٣	إِنْ بِلَالًا يُؤَدُّ بِلَيْلٍ، فَكَلُوا
٨٦٤، ٥٩٦	أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ	١٤٥، ١٤٣	إِنْ بِلَالًا يُؤَدُّ بِلَيْلٍ
٣٥٠	أَنْ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ بِالشُّكِّ	٣١٥	أَنْ يَبَيِّنَ كُلَّ تَكْبِيرَتَيْنِ قَدَرًا
٥١١	أَنْ رَجُلًا اشْتَرَى غُلَامًا فِي رَمَهِ	١٠٧، ١٠٦	إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاعْمِلُوا
٩١٨	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى سِتَّةَ مَمَالِكٍ	٩٤٣	أَنْ تَزَاهِيَ بِحَلِيلَةٍ جَارِكَ
٩١٦	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى شِقْصًا فِي مَمْلُوكٍ	٩٧٤	أَنْ تَعْبُدَهُ وَأَنْتَ مُضْغِرٌ لِخِلَافِهِ
٩٢٠	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى عَبْدًا لَهُ عَنْ	٢٤٨	أَنْ تَقْرَضَ عَنْكُمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ
٩١٦	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى نَفْسَهُ فِي مَمْلُوكٍ	٤٩٦	أَنْ تَنْتَجِ الثَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا
٧٧٢	أَنْ رَجُلًا أَقْرَأَهُ زَيْ بَانِرًا	٦٦٤	أَنْ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا
٦٥٤	أَنْ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَهُ ﷺ بِشِمَالِهِ	٢٧٤	إِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا
١٧٢	أَنْ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا فَبَصَقَ فِي	٧١١	إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صِفَةٍ كَذًا فَهُوَ لِفُلَانٍ
٦٩٢	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ	٩١١	إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صِفَةٍ كَذًا وَكَذًا
٦٩٢	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،	٦١٤	أَنْ جَارِيَةٌ بِكَرَأَتْ نَبِيَّ النَّبِيِّ
٤٢٣	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ	٧٣٩	أَنْ جَارِيَةٌ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضِيَ
٨٠١	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَيْهِ فَسَارَهُ، فَقَالَ:	١٣١	إِنْ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ
٣٢٨	أَنْ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ	٣٣٣	إِنْ الْخَيْرُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا مَكْذًا
٨٦٥	أَنْ رَجُلًا ذُبِحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ	٩٤٨	إِنْ الْخَلَالَ بَيْنَ، وَالْخَرَامَ بَيْنَ
٦٣٩	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ عَنِ النَّزْلِ فَقَالَ	٦٠٣	إِنْ الْخَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ
٨٠	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْحَا	٦٣٢	إِنْ عَوَاءَ خَلِيفَتٍ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ
٣٧١	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ	٦٥٤	أَنْ خِيَاطًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِيَطْعَامَ
٩٨٨	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ	٩٠٠	إِنْ خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الْوَلَيْنَ
٨٤٥	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخُمْرِ	٨٨٤	إِنْ الدُّعَاءُ إِذَا عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ
٩٧٥	أَنْ رَجُلًا سَبَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ بِحَضْرَتِهِ	٩٩٨	إِنْ الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ
٨٠٠	أَنْ رَجُلًا شَهِدَ عَلَى الْوَلِيِّ أَنَّهُ	٧٥	إِنْ دَمَ الْخَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ،
٧٤٠	أَنْ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي	٩٧١	إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ
٦٧١	أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَةً ثَلَاثًا	١٦٩	أَنْ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ
٦٨٣	أَنْ رَجُلًا طَافَ مِنْ امْرَأَتَيْهِ	٥٩٢	أَنْ رِقَابُ بْنُ حُلَيْفَةَ تَزَوَّجَ
٩٦٦، ٩٦٨	أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ	٩٩٩	إِنْ رَيْبُكُمْ حَيٌّ قَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي
٨٦٣، ٨١٣، ٦٩٤، ٦٣٩	أَنْ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا	٤٣٥	أَنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
٨٨٩	أَنْ رَجُلًا قَتَلَ عِبْدَةً صَبْرًا مُتَعَمِّدًا	٩٦٩	إِنْ رَجُلًا يَخْرُصُونَ فِي مَالٍ
٧٣٦	أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	٦٥١	إِنْ رَجُلًا رَجُلًا الصَّحِيحَ
٨٩	أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٠٠١	إِنْ الرُّجُلُ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ
٧٧١	أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ	٦٤٠	أَنْ الرُّجُلُ فِي الْجَنَّةِ لَيُغْفَى

٦٤٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُوحُ امْرَأَةٍ	٩١٩	أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ أَغْتَنَى غُلَامًا
٤٥١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ	٤٩٠	أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ
٤٥٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ	٧٤٩	أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ قَيْسٍ
٤٢٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمٍ	٩١٦	أَنْ رَجُلًا مِنْهُمْ أَغْتَنَى مَمْلُوكًا
٤٥٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ	٩٤١	أَنْ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
٦٥٦	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ	٥٥٨	إِنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولٍ
٧٤٩، ٥١٤، ٧٤٩، ٥١٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ	٩٠٧	أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ
٣٥٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ	٩٠٦	أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَنَاقٍ
٥٦٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلًا	٩٠٩	أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ
٨٢٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ	٤٠٢	أَنْ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا
٧٨٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اتَّشَفَعُ	٩٣٨	إِنْ الرُّحْمَةُ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ
٥٩٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ	٨٣٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ
٤١٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صُومُوا	٣٩٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ
٣٩١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي كَثْرٍ	٣١٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ
٣٣	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ	٤٧٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْذَنَ لِلظُّعْنِ
٦٩٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمَلَاعِثِينَ	٦١٨	إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْذَنَ لَنَا فِي
٢٢٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ	٥٢٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَمْتَلَ رَجُلًا
٧٨٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مُخَاطِبًا	٢٧١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْتَرَ لِلصَّفِّ
٨٢٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ	٧٦٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ الْقِسَامَةَ
٩٠٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَفَضَى بَيْعِينَ	٦٩٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا
٧٥١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَفَضَى فِي الْعَيْنِ	٥٢٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ
٢١٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَتْ شَهْرًا	٨٧٢، ٨٧١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ: أَنْ
٢٠٨	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى	١٦١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَغَتْ لِحَاجَةً
٢١٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ	٥١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ
٤٣١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ	٤٣	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ
٥٥٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضٍ	٣٦٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَفِيَ مِنْ قَبْلِ
٣٦٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي جَنَازَةٍ	٥٣٨	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَجَرَ عَلَى مَعَاذٍ
٥٤٦	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤَنِّي بِالرَّجُلِ	٤٨٣	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ
٣١٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتُرُ	٥٦٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودٍ
٢٢٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ	٢٠٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ
٦٥٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ	١٧١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً
٢٥٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَجِبُ	٥٢٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعٍ
٢٢٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ	٥٢٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا
٢٤٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي	٤٧٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءٍ

٤٠٥	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ	٤٠٥	إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَنْفُخُ	٧٨
٨٥	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ خَاتِماً	٨٥	إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لَالٍ مُحْتَلٍ	٤٠٣
٣٦٧	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَاوِرَاتِ	٣٦٧	إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصَلَةَ الرَّجْمِ يَزِيدُ	٩٣٧
٥١١، ٥١٠	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ	٥١١، ٥١٠	أَنَّ صِلَةَ الرَّجْمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَخْلِ	٩٣٧
٤٧٦	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ	٤٧٦	إِنَّ صَلَاتِ الصُّنَى رَكْعَتَيْنِ لَمْ	٢٥٧
٩٤	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى	٩٤	إِنَّ صَوْمَ شَعْبَانَ أَفْضَلُ الصُّومِ	٤٢٧
٤٩٦، ٤٩٥	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَبِيحِ	٤٩٦، ٤٩٥	إِنَّ ضَائِقَ بَكَ الْمَكَانِ أَعِزُّ صَلَاتِكَ	٢٧٤
٤٨٨	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَعَمِ	٤٨٨	أَنَّ طَبِيباً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ	٨٥٠
٦٥٥	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الشَّرْبِ	٦٥٥	إِنَّ طَوْلَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقَصْرَ خَطْبِهِ	٢٩٢
٣٣٥	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَبَسِ	٣٣٥	أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ	٦١١
٦١٨	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ يَوْمَ	٦١٨	أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ قَدْ أَكَلَتْ	٤٧٩
٤٧٥	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةٍ	٤٧٥	أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ	٤٧٧
٦٢٩	أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ نَوَيْمَةَ	٦٢٩	أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي	٣٨٤
٦٧٠	أَنَّ رُكَّانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سَهْمَةَ	٦٧٠	أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ أَتَى	٦٢٣
٣٤١	إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ أَتَتْهُ الْبَصَرُ	٣٤١	أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ أَدْخَلَ	٣٦١
٨٤٠	إِنَّ رِيحَ الْجَنَّةِ لَيَذُوقُ مِنْ مَسِيرَةٍ	٨٤٠	أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْتَطِعْ	٦٢٩
٦٢٣	أَنَّ رُوحَ بَرَبْرَةٍ كَانَ خَرّاً	٦٢٣	إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا صَلَّى	٢٩٩
٦٢٢	إِنَّ رُوحَ بَرَبْرَةٍ كَانَ عَيْباً أَسْوَدَ	٦٢٢	أَنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ عَلِيّاً بِجَلْدِ الْوَلِيدِ	٧٩٩
٧٠١	أَنَّ رُوحَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدِ	٧٠١	أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا بِوَضْعِهِ فَتَسَلَّ	٥٠
٦٢٢	أَنَّ رُوحَهَا كَانَ عَيْباً	٦٢٢	أَنَّ الْفَرْقَ يَكْتَلُ بِسَعِ ثَلَاثِينَ صَاعاً	٦٨٦
٤٤٢	أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ وَأَنَّهُ سَأَلَ هَلْ يَحُجُّ	٤٤٢	إِنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ كَعَقْلِ الرَّجُلِ	٧٥٥
٦٩٥	أَنَّ سَيِّئَةَ الْأَمَلِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ	٦٩٥	إِنَّ عَلَى كُلِّ خَالِمٍ دِينَاراً	٨٣٧
٥٩٠	إِنَّ السُّدُسَ الْآخِرَ	٥٩٠	إِنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِمُ جَزَاءٌ وَلَا تُرْسِلُوهُمْ	٤٩٢
٤٩	أَنَّ السَّوَاكَ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ	٤٩	إِنَّ عَلِيّاً سَأَلَ	٧٦
٦٥٨	أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ وَهَبَتْ	٦٥٨	أَنَّ عَلِيّاً ﷺ شَرِبَ قَائِماً	
٦٥٨	أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ	٦٥٨	أَنَّ عَلِيّاً ﷺ شَرِبَ قَائِماً، وَقَالَ	٩٣٢
٦٥٨	أَنَّ سَوْدَةَ حِينَ أَسْنَتَتْ، وَخَافَتْ	٦٥٨	أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بِي	٣٦٤
٨٧٨	إِنَّ شَاءَ اللَّهِ	٨٧٨	أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا أَنْصُومَ	٤٠٨
٦٥١	إِنَّ شَاءَ طَعِيمٍ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكْ	٦٥١	أَنَّ عَلِيّاً ﷺ كَانَ يُؤْمِنُهُمْ بِعَشْرِينَ	٢٤٩
١٠٣	إِنْ شَاءَ	١٠٣	أَنَّ عَلِيّاً كَثُرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ	٣٥٤
٦٥٨	إِنْ شِئْتُ ثَلَاثُ ثَمَرٍ دَرْتُ	٦٥٨	أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي الْخُبْرِ فَقَالَ لَهُ	٧٩٩
٦٥٨	إِنْ شِئْتُ	٦٥٨	أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ أَيْباً وَتَيْمِماً	٢٤٩
٦٣٣	إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةٌ	٦٣٣	أَنَّ عُمَرَ أَتَاكَ عَلَيْهِمْ لَيْتَهُمْ	١٧٩
٥٥	إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غُلْفاً	٥٥	أَنَّ عُمَرَ أَوْصَى بِهَا إِلَى خَفْصَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ	٥٧٧

٢٦٤	إِنْ كَذَبْتُمْ إِنَّمَا تَتَفَكَّرُونَ فَنَلَّ	٧٤٢	أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ
٩٤٥	إِنْ كُلُّ نَسِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ	٧٤٢	أَنْ عُمَرَ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ إِتْلَاصِ
١٥٨	إِنْ كُنَّا لَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ	٧٤٦	أَنْ عُمَرَ قَتَلَ خَمْسَةَ أَوْ سِتَّةَ رِجَالٍ
٦٩١	إِنْ كُنْتُ صَدَقْتُ عَلَيْهَا، فَهَوَ	٧٢٢	أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ
٨٢	أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ	١٧٦	أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> مَرَّ بِحَسَّانَ يُنْشِدُ
٦٠٧	إِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ	١١١	إِنْ عُمَرَا صَلَّيَ بِهِمْ وَهُوَ جُنُبٌ
٩٧٩	إِنْ اللَّعَّائِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ	٦٤٦	أَنْ عُمَرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ تَعْمُودُ
٨٨٢	إِنْ لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ	٦٤٦	أَنْ عُمَرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ
٢٥	إِنْ الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ	٦٧١	أَنْ عُوَيْرَا الْعَجْلَانِيَّ طَلَّقَ
٣١	إِنْ الْمَاءُ لَا يَجُنُبُ	٧٤٠	أَنْ عَلَامًا لِأَنَاسٍ فَقَرَأَ قَطَعَ
٢٧	إِنْ الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا	٤٣٥	إِنْ عَلِيَّتُمْ فَلَا تَتَلَبَّأُوا عَلَى السَّيِّئِ
١٦٦	إِنْ الْمَرْوَرُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي يَقْطَعُ نِصْفَ	٦٢٤	أَنْ عَلِيَّانَ بَنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ،
٥٤١، ٤٠٢	إِنْ الْمَسَالَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَخِي	٤٩٠	أَنْ فَازَةَ وَقَفَتْ فِي سَمْنٍ، فَتَأَتَتْ
١٧٦	إِنْ الْمَسْجِدَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالطَّاعَةِ	١١٥	أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ كَانَتْ
١٨١	أَنْ مَسْجِدَهُ <small>صلى الله عليه وسلم</small> كَانَ عَلَى عَهْدِهِ	١١٦	أَنْ فَاطِمَةُ جَاءَتْ النَّبِيَّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> فَقَالَتْ
٤٦٨	أَنْ الْمُشْرِكِينَ جَلَسُوا مِمَّا يَلِي	٨٧٣	أَنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لَمَّا
٤٧٢	إِنْ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ	٣٦٧	أَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ تَزُورُ
٩٩٣	أَنْ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ	٦٥٩	أَنْ فَاطِمَةَ هِيَ الَّتِي خَاطَبَتْ
٩٨٥	إِنْ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامٍ	٦١٤	أَنْ فَتَاةٌ دَخَلَتْ عَلَيْهَا
٥٧٦	إِنْ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ	٩٩	إِنْ الْغَنِيَّاتِ الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ
٨٥٠	إِنْ الْمَمْسُوحُ لَا يَنْسَلُ	٦٨٠	أَنْ فَرَقَ هَدِيَّةٌ جَاءَتْ لَهُ بَيْنَ
٦٣٣	إِنْ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ	٤٤٢	إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِيَادِهِ
٩٤٩	إِنْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ إِثْمًا فِي	٢٢٥	أَنْ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا
٨٨١	إِنْ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ اسْتِطَالَةُ	١٦١	إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا
٨٣٩	أَنْ مِنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ	٣٦١	أَنْ الْفَائِزِ كَالْحَامِلِ فِي الْأَجْرِ
٧٤٣	إِنْ مِنْ عِيَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ	٦٢٣	إِنْ قَارِئَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ
٩٩٦	إِنْ مِنْ قَالِ مِائَةَ مَرَّةٍ فِي يَوْمٍ	٤٢	أَنْ قَدَحَ النَّبِيُّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ
١٠٠٠	أَنْ مِنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِي شَيْئًا	٧٨٩	أَنْ قُرَيْشًا أَهْمَتُهُمُ الْمَرْأَةُ
٣٦٤	إِنْ الْمَيِّتُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ	٨٢٥	إِنْ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَوْا
٦٦٨	إِنْ النَّاسُ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ	٨٥٦	أَنْ قَوْمًا خَلِيفَ عَهْدِهِ بِالْجَاهِلِيَّةِ
٣٠٠	أَنْ نَاسًا مِنَ الصَّخَابَةِ اجْتَمَعُوا	٨٥٦	أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> إِنَّ
٥٥٤	إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ	٦٢٥	أَنْ قَيْسَ بْنَ الْخَارِثِ أَسْلَمَ،
٥٧٩	إِنْ النِّسَاءُ يُعْطِينَ رِغْبَةً وَرِغْبَةً	٤٨٧	إِنْ كَانَ جَائِدًا فَالْقَوْمَا وَمَا حَوْلَهَا
٦٠٩	إِنْ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ بَاطِلٌ	٤٣٤	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> لِيَذْخُلَ

٥٥٧	إِنَاءَ بِنَاءٍ وَطَعَامٍ بِطَعَامٍ	٨١٠	إِنْ هَجَرَ الْكُفَّارَ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ
٧٣٢، ٧٣٠	أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْتَكِحْ	١٩٨، ١٥٨	إِنْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا
٧٢٨	أَنْتَ أَهْلَمُ	٣٥٠	إِنْ عَلَيْهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا
١٤٦	أَنْتَ إِسْمُكُمْ، وَاقْتَدُوا بِأَصْعَفِيهِمْ	٣٥٠	إِنْ عَلَيْهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً
١٠٠٠	أَنْتَ رَبِّي	٣٣٥	إِنْ هَدُوهُ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا
٩٣٩	أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ	٤٦٨	إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْفِرْلَانِ
٨١٣	اَنْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ	٢٤٧	إِنْ الْوَيْزُ لَيْسَ يَحْتَمُ وَلَا كَصَلَابِكُمْ
٩٦٤	أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ	٦٢٣	إِنْ وَطِنُكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ
٣٧٢	أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ	١٧٩	أَنْ وَلِيدَةٌ سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا حَيَاةٌ
٣٠٥	اَنْحَدَرُ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ	١٧٩	أَنْ وَلِيدَةٌ سَوْدَاءَ كَانَتْ لِحَيٍّ
١٤١	اَنْحِرَافَ الْمُؤَدَّنِ عِنْدَ قَوْلِهِ	٩٠٠	أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسَالِّهَا
٣٢١	اَنْحَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ	٥٧٧	أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَنْ وَلَّيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
٨٩٧، ٥٥٤	اَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا	٥٢٦	أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ حَائِلِهِ إِنْ كَانَ
٦٠٦	اَنْظِلْنِ فَقَدْ زَوَّجْتِكُنَّ، فَعَلِمْنَهَا	٧٢٣	أَنْ يَخْبِسَ عَنْ يَمْلِكِ قُوَّتَهُ
٢٦٠	اَنْظُرْ مَنْ يُصَلِّيَ مَعَكَ	٥١٦	أَنْ يَسْتَقِيلَهُ
٦٠٤	اَنْظُرْتُ إِلَيْهَا قَالَ لَا قَالَ اذْغَبْ	١٣٧	أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ
٧١٤	اَنْظُرُونِ مِنْ إِخْوَانِكُنَّ، فَإِنَّمَا	٤٨٠	أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ
٩٢٦	اَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ	٤٣	أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ
٨٤٧	اَنْفَجْنَا أَرْثًا وَنَحْنُ بِمَرٍّ	٤٩٠	أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الْكُفِّ
١٠٥	اَنْقَضِيَ شَعْرَكَ وَاعْتَسَلِي	٨٩٣	أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِسَابِيهِ
٩٦٦	إِنَّكَ أَمْرٌ	١٧٦	أَنْ يَلْهَثَ أَتَرَا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ
٥٩٦	إِنَّكَ إِنْ تَذَرُ إِلَى آخِرِهِ	٨٣٨	إِنْ يَلْهَثُ إِذَا سَلِمُوا عَلَيْكُمْ
٨٣٦	إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ الْبَقَرَ	١٢٦	أَنَا أَشْهَدُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٥٠	إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ	٩٦٣	أَنَا أَغْنَى الْأَغْنِيَاءِ عَنِ الشَّرِّكَ
٩٣٤	إِنَّكَ لَسْتَ بِمَنْ يَفْعَلُهُ خِيَلَاءُ	٤٠٩	إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا
٧٧٥	أَيَكْتَهَا؟	٣٦٨	أَنَا بَرِيءٌ بِمَنْ خَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ
٧٧٥	أَيَكْتَهَا؟ لَا يُكْتَى	٨١١	أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُعِيْمُ
١١٤	اَنْكَسَرَتْ إِحْدَى زُنْدِي	١٨٨	أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ
٣١٩، ٣١٨	اَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ	٩٩٢	أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا
٨٩٦	إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ	٨٦٩	أَنَا قَتَلْتُ فَلَايِدَ
٢٢١	إِنَّكُمْ تَفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ	٣٨٥	إِنَّا كُنَّا احْتَجَجْنَا فَأَمْسَلْنَا الْعِيَّاسُ
٨٩١	إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ	٤١	إِنَّا نَجَارِدُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ
٩٩٠	إِنَّكُمْ لَا تَسْمَعُونَ النَّاسَ بِأَمْرِكُمْ	٣١١	إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ
١١٧	إِنَّمَا آتَيْتُ نَجَا	٥٩١	أَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَغْلِلُ

١٣٣	إِنَّهُ يَذْعَبُ مُسْتَبِيلًا فِي الْأَفْقِ	٩٤٨	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
٦٤٤	إِنَّهُ يَرْوِي عَنْ بَعْضِ أَشْجَعِ	٩٦٦	إِنَّمَا أَنْتَ مُتَابِعٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُتَافِقِينَ
٩٢٤	أَنَّهُ يَسْلَمُ الرَّابِئُ عَلَى النَّاسِ	٣٤	إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَشِّرِينَ وَلَمْ
٣٦	إِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ وَيُؤَخِّرُ الشِّقَاءَ	٤٠٤	إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ
١٦٨	أَنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاةَ مَنْ لَيْسَ لَهُ	٤٨٥	إِنَّمَا التَّبِعُ عَنْ تَرَاضٍ
١٦٥	أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْيَهُودِيَّ	٢٦٧	إِنَّمَا التَّغْرِيطُ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ
٣٢٥	أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِيهِمَا سَبْعًا وَخَمْسًا	٢٦٣، ٢٦٢	إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ
٣٣٦	أَنَّهُ أَخْرَجَتْ جَبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ	٥٦٢	إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ
٧١٣	أَنَّهُ أَرْضَعَتْ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ لِنَحْرَمَ	٨٤٥	إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمُرَ
٢٤٩	إِنَّهَا بَذَعَتْ	٨٤٥، ٤٤	إِنَّمَا حَرَمَهَا مِنْ أَجْلِ جِوَالِ الْقَرِيبَةِ
٣٩٠	أَنَّهُ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ	٧١٥	إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ
٨٤٤	إِنَّهَا رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ	٣٨٧	إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّكَاءَ
٧٩٠	أَنَّهُا سَرَقَتْ	٩٦٠	إِنَّمَا الشَّيْءُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ
٨٨٦	أَنَّهُا سَوَّغَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِسَاءًا	٤٥٥	إِنَّمَا صَدَنَتْ لَهُ وَأَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ
٧٧	أَنَّهُا كَانَتْ تَعْتَرِضُ فِي قَبْلَتِهِ	٥٨٠	إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ
٤١٨	أَنَّهُا كَانَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْتُ	٣٦٠	إِنَّمَا قُمْنَا لِلْمَلَايِكَةِ
١٨٣	إِنَّهَا لَا تَبِمُ صَلَاةٍ أَخَذَكُمْ حَتَّى	١١٥	إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ
١٣٦	إِنَّهَا لَزَوَّيَا حَقٍّ	٩٨	إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ
٧٧٥	أَنَّهُا لَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْجِجَارَةَ	٣٦٠	إِنَّمَا نَقُومُ إِعْظَامًا لِلَّذِي يُبْقِضُ
٣٦٢	أَنَّهُا لَمَّا وَصِفَتْ أُمُّ كُلثُومٍ	٧٤١	إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ
٨٨٧	أَنَّهُا نَزَلَتْ أَنْ تَحْجَّ لِلَّهِ مَاشِيَةً	٧٤٢	إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ
٦١٤	إِنَّهَا رَاقِعَةٌ عَيْنٍ	١١٧	إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ
٦٩٥	أَنَّهُا وَصَفَتْ بَعْدَ وَفَاؤِ زَوْجِهَا	٨٤	إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا
٨٠٢	أَنَّهُا كُنَّ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ	٩١٩	إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى
٣١٧	أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ	١١٠	إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِكَ
٤٨٧	إِنَّهُمْ جَمَلُوا الشَّحْمَ ثُمَّ بَاغَوْهُ وَأَكَلُوا	١٠٩	إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِدِينِكَ
٨٥٠	أَنَّهُمْ طَبَّخُوا غَضَبًا فَقَالَ النَّبِيُّ	٣٣٦	إِنَّمَا بَلَّيْتُ الْخَبِيرَ مَنْ لَا خَلَقَ
٣٩١	أَنَّهُمْ قَالُوا: وَمَا الرِّكَازُ يَا	٤١٥	أَنَّهُ أَنَاهُ ﷺ رَجُلٌ فَسَّاهُ عَنْ
٨٥٤	أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَرُمَا	٤٧٢	أَنَّهُ أَنَاهُ ﷺ وَهُوَ رَاقِفٌ بِعَرَفَاتٍ
٨٥٤	إِنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ	٧٣٠	أَنَّهُ اسْلَمَ، وَبَيَّتَ امْرَأَتَهُ أَنْ
٩٧٤	أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ	٦٤٠	أَنَّهُ أَغْنَى صَبِيَّةً وَجَعَلَ عَيْنَهَا
٤٢٠	إِنَّهُمْ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ	٦٥٦	أَنَّهُ أُعْطِيَ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ وَعَنْ
٢٤٩	أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُومُونَ فِي زَمَنِ	١٠٢	أَنَّهُ اغْتَسَلَ بَعْدَ غَضَبِيهِ عِنْدَ
٢٦٠	إِنَّهُمْ لَا يَخْضُرُونَ جَمَاعَتَهُ ﷺ وَلَا يُجِيعُونَ	٣٧٥	أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ خَمْسُ شَيَاءٍ

أَلَهُمَا كَانَا يَأْكُلَانِ طَعَامًا وَفِي	١٦٩	أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ	٢٧٩
إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجِدَ فِي صَدُورِ	٤٤٣	أَوَّلُ مَا كُرِّهْتُ الْحِجَابَةُ لِلصَّائِمِ	٤١٧
إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُزْرُ	٢٤٨	أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ	٢٥١، ٢٤٢
إِنِّي رَجُلٌ أَسْرَدُ الصَّوْمَ أَفَاصُومُ	٤٢٠	أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ	٧٣٥
إِنِّي كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا	٤١١	أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ	٧٣٥
إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا أُصِيبَ مِنَ النِّسَاءِ	٦٨٤	أَوَّلُ مَا يُغْفَى بَيْنَ النَّاسِ فِي	٧٣٥
إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ	١٠٦	أَوَّلُ مَا يُغْفَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ	٧٣٥
إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ	١٠٦	أَوَّلُ مَنْ يَجْتُو بَيْنَ يَدَيَّ	٧٣٥
إِنِّي لَا أَحْبِسُ بِالْعَبْدِ وَلَا أَحْبِسُ	٨٣٤	أَوَّلُ الزَّوْتِ: أَيُّ لِلصَّلَاةِ الْمَقْرُوضَةِ	١٣٤
إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ	٦٥٩	أَوَّلُ الزَّوْتِ رَضَوَاتُ اللَّهِ، وَأَوَسَطُهُ	١٣٤
إِنِّي لَا أَتَّبِعُكُمْ	١٩٧	أَوَّلِيكَ شِرَارُ الْخَلْقِ	١٧٦
إِنِّي لَأَمْلَأُهُ أَنَا وَهَلْوَ	٦٣٣	أَوَّلِيكَ الْعَصَاةُ	٤٢٠
إِنِّي لَمْ أَبْتَنِّهَا إِلَيْكَ لِيَتَّبِسَهَا	٣٣٤	أَوَّلَاهُمْ	٣٢
إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ وَلَدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ	٨٨٨	أَوَّلَكُمْ عَلَى أُمَّ سَلَمَةَ	٦٤٨
أَهْدَى أَبُو جَهْمٍ بَنَ حُذَيْفَةَ إِلَى	١٧٣	أَوَّلَكُمْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ	٦٥٢
أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيئًا	٤٥٥	أَوَّلَكُمْ وَلَوْ بِشَاؤِ	٦٤٨
أَهْلِي	٢١٠	أَوَّلَهَا سَلَامَةً، وَثَانِيهَا نَدَامَةً	٨٩١
أَهْلُ بَيْتِي أَخْرَجُوا إِلَيَّ مَنَا فَصَلَّيْتُ	٤٢٢	أَوْنًا لَهُ بِرَأْسِهِ	١٦١
أَهْلٌ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ	٤٥٠	أَوْتَاكُلُ الصَّبِيحَ أَحَدًا؟	٨٤٨
أَوْ لَسْتُ	٧٧٥	أَيُّ الرُّجُلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ	١٩٩
أَوْ لَسْتُمْ النِّسَاءُ	٧٧	إِيَّاكَ وَالْإِنْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ	١٧١
أَوْفَرُوا بِخُمْسٍ أَوْ يَسْتَمِعُ أَوْ يَسْمَعُ	٢٤٦	إِيَّاكَ وَجَزْزُ الْإِذَا بِإِنْ جَزْ	٩٣٥
أَوْفَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا	٢٥٥	إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ	٩٨٤، ٩٨٣
أَوْفَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ! فَإِنْ	٢٥٣	إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ، فَإِنْ الْحَسَدَ	٩٥٩
الْأَوْفَاجُ	٨٥٩	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ	٩٨٣
أَوْسَطُ أَيَّامِ الشَّرِيعِ	٤٧٨	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنْ الظَّنَّ	٩٨٣، ٩٦٦
أَوْصَى ﷺ بِثَلَاثٍ: أَجِيزُوا الزَّوْتِ	٥٩٤	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ	٩٦٧
أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ	٨٣١	إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ	٩٨٠
أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ	٥٥٢	إِيَّاكُمْ، وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ مَعَ	٩٨٠
أَوْصِي	٥٩٥	إِيَّاكُمْ وَالنِّعَمَ فَإِنَّ النِّعَمَ مِنْ	٣٥١
أَوْصَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ	٨٩٣	إِيَّاكُمْ وَنَبِيَّ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ	٣٦٨
أَوَّلُ مَا اشْتَكَى ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ	٦٥٩	أَيَّامُ أَكَلٍ وَشَرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ	٤٢٨
أَوَّلُ مَا اقْرَضَنِي اللَّهُ عَلَى أَمْتِي	٢٥١	أَيَّامُ الشَّرِيعِ أَيَّامُ أَكَلٍ وَشَرْبٍ	٤٢٨
أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ وَكُنْتُمْ	٢٧٩	أَيْسُرُكَ أَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ الْفُجَرَاءُ؟	٩٣٢

٩٩٧	الْبَائِيَاتُ الصَّالِحَاتُ كُلُّ شَيْءٍ	٥٧٨	أَبْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ
٩٩٧	الْبَائِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لَا إِلَهَ إِلَّا	٢٩٧	أَبْعَجُزْ أَخَذْتُكُمْ أَنْ يَفْقَدُكُمْ
٩٩٧	الْبَائِيَاتُ الصَّالِحَاتُ هُنَّ ذَكَرُ	٣٠٦	أَبْكُمْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١١٣	بَاكٌ ثُمَّ تَبِعَهُمْ فَيَقِيلُ	٦٧٠	أَبْلَغُ بِكِتَابِ اللَّهِ
٩٥٣	بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ	٤٩٤	أَيَا أُمَّةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فِي حَرَّةٍ
٥٤	بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ	٩٢٣	أَيَا أُمَّةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا
٥٤، ٥٣	بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ	٩١٣	أَيَا امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً
٥٤	بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ	٧٧٥	أَيَا امْرَأَةٍ بَعَى عَلَيْهَا وَلَدَهَا
٦٤٤	الْبَدْرُ الْمُبِينُ	٦٧٩	أَيَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا اثْنَانِ
٨٦٩	الْبَدْنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ	٦١٥	أَيَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَانِ
٨٥	الْبَرَاءُ فِي الْمَوَارِدِ	٦٢٨، ٦٠٩	أَيَا امْرَأَةٍ تَكَحَّنَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ
٥٣٣	بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ	٦٤٣، ٦٤٢، ٦١٧	أَيَا امْرَأَةٍ تَكَحَّنَتْ عَلَى صَدَاقٍ
٣٩٦	بِرْزُخِ الْهَلَالِ فِي الْخِصَالِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلظَّلَالِ	٨٩٨	أَيَا أَمِيرٍ اخْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ
٨٦٢	بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ	٣٨	أَيَا إِمَامٍ دُيْعَ
٧٧٣	بِسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٥٣٦	أَيَا رَجُلٍ بَاغَ مَنَاعًا فَأَقْلَسَ
٣٤٥	الْبُسُورُ يَتَابُ الْبَيَاضُ فَإِنَّهَا	٥٥٦	أَيَا رَجُلٍ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ
٣٤٦	الْبُسُورُ مِنْ بَيَاضِكُمُ الْبَيَاضُ، فَإِنَّهَا	٥٣٦	أَيَا رَجُلٍ
٦٢٧	الْبُيُوتُ ثِيَابُكَ وَالْحَقِيُّ	٤٤٣	أَيَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ الْجَنَّةَ
١٨٠	الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا	٦١٥	أَيَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنٍ
١٧٢	الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ	٤٤١	أَيَا غُلَامٍ حَجَّ بِهٖ أَهْلُهُ ثُمَّ
٥٢٣	بِعِ الْجَمْعِ بِالذَّاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ	٨٣٤	أَيَا قَرْبَةٍ أَنْتُمْ مَعَهَا فَأَقْسَمْتُمْ
٦٠٤	بَعَثَ أُمَّ سُلَيْمٍ إِلَى امْرَأَةٍ	٣٩٦	أَيَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا نَوْبًا
٨٣٦	بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ	١٧٤	أَيُّنَا أَذْرَكَتُكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ
٨٣٥	بَعَثَ خَالِدَ بْنَ	٣٠٣	أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَنْ تَطِيقُوا
٤٠٥	بَعَثَ رَجُلًا عَلَى	٥١٦	الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ بِالْخِيَارِ
٤١١	بَعَثَ رَجُلًا يَتَادِي فِي النَّاسِ	٩٥٢	يَأْذُرُوا بِالْأَعْمَالِ مَنَعًا مَا تَنْتَظِرُونَ
٧١	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ	٣٢٦	يَأْذُنُ اللَّهِ، فَلَمْ يَأْتِ بَابَ مَسْجِدِهِ
٥٧٧، ٥٥٠	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ	٩٧١	بِشَرِّ أَعْوَرَ الْعَشِيرَةِ
٧١	بَعَثَ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمْ	٤٣	بِشَرِّ خَطِيبِ الْقَوْمِ أَنْتَ
٢٤٠	بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى	٦٥٠	بِشَرِّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ
٤١	بَعَثَ عَلِيًّا وَآخِرَ مَعَهُ	٣٧٢	بِشَرِّ الْمَرْءِ كَانَ لَقَدْ كَانَ فَقَطًّا غَلِيظًا
٣٧٤	بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى	٨٥٠	بِشَرِّ مَا قُلْتُمْ مَا بَعِثَ نَبِيٌّ
١٧٦	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَلًا، فَجَاءَتْ	٥٠٦	بَاغَ جُلُسًا وَقَدَحًا وَقَالَ
٨٣٦	بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النِّجَمِ	٤٢٦	بَاعَدَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ

٧٣٤	التَّارِكُ لِإِيبِيهِ الْمَفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ	٨٣٦	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ
٦٥٨	تَبَنَّى بِذَلِكَ رِضًا وَرَسُولَ اللَّهِ	٥٣٩	بَعَثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى
٩٤٥	تَبَسُّكُ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ لَكَ	١٦١	بَعَثَ لِحَاجَةٍ
١٧٤	التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا	٧٦٩	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ أَنَّهُ
١٧٤	التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ	٤٨٩	بَغْنِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ قُلْتُ: لَا تُنْمِ
٩٦٦	تَجَاوَزَ اللَّهُ عَمَّا تَحَدَّثْتُ بِهِ	٤٨٩	بَغْنِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ
٤٥١	تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ	٤٨٩	بَغْنِيهِ فَبَعَثَهُ بِأَوْقِيَّةٍ وَاشْتَرَطَتْ
٢٢٣	تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرَ وَتَحْلِيلُهَا	٤٨٩	بَغْنِيهِ
٥٢٩	تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ	٥٣٧	بَغْنِيهِ
١٨٢	تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ	٨٤٠	بَغْيَرُ جُرْمٍ
٩٠٩	تَدَاعَى ذَاتُهُ	٨٤٠	بَغْيَرُ حَقٍّ
٧٧٥	تَدْرِي مَا الرِّزْقُ؟	٨٤٠	بَغْيَرُ جِلْهًا
٥٩٥	تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ	٨٩١	بَغْيَرُ سِكِينٍ
٥٨١	تَذْيِيبُ وَخَرِ الصُّدْرِ	٦٥٩	بَغْيَرُ وَقَالِ
٤١٠	تَرَاهِي النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبِرَتْ	٥٥٧	بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَيْهَا
٦٠٣	تَرَبَّتْ يَدَاكَ	٢٤١	بِكُفْرَةِ السُّجُودِ
٨٧٦	تَرَبَّتْ يَدَاكَ	٥٥٥	بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّةٌ
٣٧٤	تُرَدُّ عَلَى فَقَرِائِهِمْ	٩٠١	بَلْ مِنْكُمْ
٥٨٣	تُرَدُّ الْمَاءُ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرُ حَتَّى	١٠٦	بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ
٨٠٠	تُرِكَ الْقَتْلُ فِي الرَّابِعَةِ	١٠٥	بُلُوا الشَّعْرَ وَأَقْفُوا الْبَشَرَ
٧٧٥	تُرَكِّمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ	٤٥٠	يُنَادِيكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ
٦٢٨	تُرُوجُ امْرَأَةٌ مِنْ نَبِيٍّ	٢٢٦	يَبْدُو الْخَيْرِ
٦٢٧	تُرُوجُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ	٥١٠	يَبِيعُ الْمُخَفَّلَاتُ خِلَافَةَ وَلَا تَحِلُّ
٦١٦	تُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ مَيِّمَةٌ، وَهُوَ	٥١٦	الْيَتِيمَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا
٤٥٤	تُرُوجُهَا ﷺ وَهُوَ خَلَالٌ	٢٤٣	يَبِينَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً
١٧٥	التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ	٩٠٦، ٧٦٠، ٧٥٩، ٤٨٨	الْيَتِيمَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَتِيمِ
١٥٩	التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ	٩١٠، ٥٨٤	الْيَتِيمَةُ عَلَى الْمُدْعَى
٦١١	تُسَانَرُ الْيَتِيمَةُ	٦٨٩	الْيَتِيمَةُ وَإِلَّا خُدَّ فِي ظَهْرِكَ
٧٥٩	تُسَجِّقُونَ فَيَلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ	٧٨٥	الْيَتِيمَةُ، وَإِلَّا فَخُدَّ فِي ظَهْرِكَ
٤١٢	تُسَخَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّخُورِ بَرَكَتًا	٨٩٤	يَتِيمًا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا
٣٨٥	تُسَلَّفُ صَدَقَةٌ مَالِ الْعَبَّاسِ	٧٩٥	يَتِيمًا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةٍ مَضْطَجِعٌ
٤٩	تُسَوَّكُوا فَإِنَّ السَّوَّكَ مَطْهَرَةٌ	٩٠١	تَأْتِي أَيَّامُ لِلْعَامِلِ فِيهِمْ أَجْرٌ
٢٣٢	تَشْهَدُ	٣٧٩	تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى
٥٧٧	تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ: لَا بَيْعَ وَلَا يَوْمَئِذٍ	٣٧٤	تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ

٣٩٨	تَصَدَّقُوا فَقَالَ.....	تَوْضُأٌ حَتَّى أَسْرَعَ فِي الْغَضَبِ.....	٦٢
٧٨٧	تَصَدَّقِي وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ.....	تَوْضُأٌ عَلَى الْوَلَاءِ ثُمَّ قَالَ:.....	٦٠
٧٨٠	تُصَلِّي عَلَيْهَا.....	تَوْضُأٌ فَحَسَرَ.....	٥١
٣٥٧	تَضُمُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.....	تَوْضُأٌ فَسَلَّ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ.....	٦٢
٦٣٤	تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلَتْ وَتَكْسُوهَا.....	تَوْضُأٌ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ.....	٦١
٧٨٩، ٧٨٤	تَعَاَفُوا الْحُدُودَ يَمِينَكُمْ.....	تَوْضُأٌ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ.....	٥٥
١٣٩	تَعَالَى يَمَانُكَ مَلَائِكَتُهُ مَا.....	تَوْضُأٌ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَرَّةً.....	٥٢
٩٩٣	تَعْدِلْ أَلْفَ صَلَاةٍ.....	تَوْضُأٌ مِنْ إِبْنَاءِ وَاحِدٍ.....	٦٦
٤٨٠	تَعْدِلْ عَشْرَ رِقَابٍ وَكَانَ لَهُ سَلْحَةٌ.....	تَوْضُأٌ مِنْ إِبْنَاءِ يَسْعُ رَطْلَيْنِ.....	٥٨
٩٩٦	تَعَسَّ عَبْدُ الدُّيْنَارِ وَالذَّرْهَمِ.....	تَوْضُأٌ وَاعْمِلْ ذَكَرَكَ.....	٧٦
٩٥١	تَعَلَّمُوا سَيِّدَ الْاسْتِغْفَارِ.....	تَوْضُأٌ وَضُوءٌ لِلصَّلَاةِ.....	١٠٥
١٠٠٠	تَعَزَّزْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ.....	تَوْضُأٌ.....	٦٧
٦٤٦	تَفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتَنْظُرُ.....	تَوْضُأٌ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ وَلَا تَوْضُأُوا.....	٨١
٢٥٧	تَقْتُلْ عَمَارًا الْفَيْئَةَ الْبَاغِيَةَ.....	تَوْضُأٌ فِي الْأَرْضِ.....	٣٦١
٧٦٢	تَقْتُلُكَ الْفَيْئَةُ الْبَاغِيَةُ.....	تَوْضُأُ الْمَوَازِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....	١٠٠٥
١٠٩	تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي، وَلَيَأْتِمَنَّ.....	تَوْفِي رَجُلٍ فَلَمْ تُصَبِّ لَهُ حَسَنَةٌ.....	٣٦٤
٢٦٧، ٢٦٥	تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ.....	تَوْفِي رَجُلٍ مِنَّا فَغَسَلْنَاهُ.....	٥٤٦
٧٨٧	التَّقَرَّى مَا هُنَا وَتَشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ.....	التَّيْمُ صَرَبَتَانِ: غَرَبَةٌ لِلْوَجْدِ.....	١١١
٩٧٢	التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأَوَّلَى.....	تَكَلَّمَ أَمْرُكَ وَهَلْ يَكْبُ النَّاسُ.....	٩٥٧
٣١٣	تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ.....	ثَلَاثُ جِدْهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ.....	٦٧٢
٨٠٨	الثَّمَرَةُ الَّتِي وَجَدَهَا ﷺ فِي الطَّرِيقِ.....	ثَلَاثُ جِدْهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ.....	٦٧٢
٩٤٩	التَّمَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ.....	ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....	١٣٠، ٣٧٠
٤٣٥	تَمَضْمَضَ فَاَسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا.....	ثَلَاثُ فِيْهِنَّ الْبَرَكَةُ، النَّبِيُّ.....	٥٦٤
٦٤	تَمَضْمَضَ ﷺ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا.....	ثَلَاثٌ لَا تُوْخَرُ.....	١٣٤
٦٧	تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.....	ثَلَاثٌ لَا يَسْلَمُ مِنْهُنَّ أَحَدُ الطَّيْرِ.....	٩٥٩
١٢١	تَمَكَّتِ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ.....	ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُنَ: الْفَيْءُ وَالْحِجَامَةُ.....	٤١٩
١٦٠	تَنْخَنَحُ.....	ثَلَاثٌ لَا يُنْفَخُنَ: الْكَلَالُ وَالْمَاءُ.....	٥٧٤
٦٠٢	تَنْكَحُ الْمَرْأَةَ لِارْبَعٍ لِمَالِهَا.....	ثَلَاثُ لَبَالٍ.....	٥٩٣
٥٨١	نَهَادُوا تَحَابُّوا.....	ثَلَاثُ مَرَّاتٍ غُرْفَةٌ وَاحِدَةٌ.....	٦٤
٥٨١	نَهَادُوا، فَإِنَّ الْهَلِيَّةَ تَسْلُ.....	ثَلَاثُ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَنَاتٍ.....	٦٤
٤٦٢	نُوحِجُّوْهُ إِلَى مَنَى وَرَكِبَ ﷺ فَصَلَّى.....	ثَلَاثُ مُهْلِكَاتٍ: شَحٌّ مُطَاعٌ وَهَوًى.....	٩٦٢
٥٨	نَوْضُأٌ بِإِبْنَاءٍ فِيهِ قَدَرٌ.....	ثَلَاثٌ مِنْ عَلِيٍّ فَرَايَضٌ وَلَكُمْ.....	٢٤٧
٥٨	نَوْضُأٌ بِنَلْسٍ مَدٍّ.....	ثَلَاثٌ مِنْ عَلِيٍّ فَرَضٌ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ.....	٨٦٤
		ثَلَاثَةٌ عَنْ النَّاسِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ.....	٦٧٧

٤٧٩	ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ	٣٤٤	ثَلَاثَةَ قُرُونٍ
٤٦٥	ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ إِلَى	٦٣٦	ثَلَاثَةَ لَا تَقِيلُ لَهُمْ صَلَاةً وَلَا
٣٠٥	ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ	٩٠٩، ٩٠٨	ثَلَاثَةَ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ
٣٠٥	ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ هَذُلًا أَيْ الطَّائِفَةَ	٨٧٧	ثُمَّ انْتَبَذَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
٨١٠	ثُمَّ صَلَّى وَكَعْتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا	٩٨	ثُمَّ اجْتَمَعَتْ
١١٠	ثُمَّ ضَرَبَ بِسِخَالِهِ عَلَى يَدَيْهِ	١٧٢	ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَصَنَعَ
٦٠٦	ثُمَّ طَاطَأَ رَأْسَهُ فَلَمَّا رَأَتْهُ	٦٥	ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ
٥٨٣	ثُمَّ عَرَفَهَا	٦٤	ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ
٥٨٥	ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ	٩٣٨	ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ
٥٨٥	ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِبْ	١٤٢	ثُمَّ أَذْنُ بِلَالٍ، فَصَلَّى النَّبِيُّ
٥١	ثُمَّ غَسَلَ فِرَاعِيَهُ حَتَّى سَالَ الْمَاءُ	١٩٠	ثُمَّ ارْقَعْ حَتَّى تَعْتِدِلَ قَائِمًا
٥٢	ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ	١٩٤	ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ
١٠٤	ثُمَّ غَسَلَ	٤٦٣	ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ
٦٨٩	ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا	١٠٣	ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَقَنَاتٍ مِلَّةً
٣٢٠	ثُمَّ قَرَأَ فَجَعَلَ بِالْقِرَاءَةِ	١٠٤	ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ
٤١٩	ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنْ بَغَضَ	١٩٤	ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا
١٦٧	ثُمَّ لَا يَضُرُّ شَيْءَ	١٨٤	ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا
٢١٧	ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ	١٨٣	ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِمَا
٣٦	ثُمَّ لِيَطْرُقَهُ فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ	٧٧٦	ثُمَّ إِنْ زِلْتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْخَدَّ
٥٤	ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ	٥١٧	ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سَلَمَةٍ
٥٤	ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إصْبَعِيهِ	٤٦٣	ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ فَتَخَرَّ
٨١٨	ثُمَّ نَهَى عَنْهُمْ يَوْمَ حَتِّينَ وَهِيَ مُنْدَرِجَةٌ	٧٤٧	ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعْتَرِ خِرَافَةً قَتَلْتُمْ
١٩٣	ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ	٢١٠	ثُمَّ أَفْرَى سَاجِدًا ثُمَّ تَنَّى رِجْلَيْهِ
٦٦١، ٦٦٠	ثُمَّ يُجَامِعُهَا	١٨٣	ثُمَّ بِمَا نِشِئْتَ
٩٠٢	ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَسْتَمْتُونَ وَيُحْيُونَ	١٣٩	ثُمَّ تَرَفَّعَ صَوْتُكَ بِالشَّهَادَةِ أَشْهَدُ
٤٧٥	ثُمَّ يَخْلِفُوا أَوْ يَقْصُرُوا	٢١١	ثُمَّ تَرَكَهُ
٢٩	ثُمَّ يَنْتَسِلُ مِنْهُ	٦٤١	ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَقَّتَهَا مَدَاقِفَهَا
٢٩	ثُمَّ يَنْتَسِلُ	٧٠٤	ثُمَّ تَطَهَّرْ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَنْسَكَ،
٢٠٥	ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا	٦٦٦	ثُمَّ تَطَهَّرْ
١٨٥	ثُمَّ يَكْبِرُ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى	١٣٩	ثُمَّ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
١٨٤	ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يُمَكِّنَ	١٨٤	ثُمَّ تَكْبِيرٌ وَتَرْكَعٌ حَتَّى تَطْمَئِنَّ
٩٠٠	ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَسْتَهْذُونَ وَلَا يَسْتَهْذُونَ	١٨٧، ١٨٦	ثُمَّ حَتَّى
١٨٧	ثُمَّ يَمْكُثُ قَائِمًا حَتَّى يَقَعَ كُلُّ	٨٦٣	ثُمَّ دُبْعَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ
٩٤٤	ثُمَّ رَأَتْ النَّظَرَ فِي عِلْمِ الْأَنْثَرِ	٢٣٢	ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ

٥٩٠	جَعَلَ لِلْجَنَّةِ السُّدُسَ.....	٦٧٠	نُفِرَاتِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ أَهْلِ الْأَثَرِ.....
٧٠	جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَتَبَالِيَهُنَّ.....	٧٨٨	نُفِئَتْ ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمَ.....
٧٦٧	جَعَلَ يَخْتَلِ الْمَطْلِعَ.....	٦١٣، ٦١١	النَّيِّبُ أَخُو بَنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا.....
٣٢٧	جَعَلَ التَّيِّينَ عَلَى الشَّمَالِ.....	٦١٤	النَّيِّبُ أَخُو بَنَفْسِهَا.....
١٥٦	جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا.....	٦٠٩	النَّيِّبُ أَوْلَى بَنَفْسِهَا.....
١٥٦	جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا.....	٨٨٠	جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ.....
١٥٦	جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا.....	٣٣	جَاءَ أَغْرَابِي قَبَالَ فِي طَائِفَةٍ.....
٣٤	جُعُوفُ الْأَرْضِ طُهُورُهَا.....	٤٣	جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَالِبٌ.....
٨٠٧	جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ -.....	٦٠١	جَاءَ ثَلَاثَةٌ وَهَطُوا إِلَى بُيُوتِ أَرْوَاحٍ.....
٧٩٩	جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ.....	٥٨٣	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ.....
٦٦١	جَلَدَ الْعَبْدَ.....	٤٢١، ١٩٩، ١٩٨	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ.....
٨٠٠	جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ.....	٩٦٤، ٨٠٨، ٩٥٤، ٧٢٧، ٥٨٩	
٧٧٣	جَلَدَ يَانَّةً وَخَسُ سَنَةً.....	٨١١	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ.....
٧٧٣	جَلَدَتْهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمَتْهَا بِسَنَةٍ.....	٨١٣	جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.....
٢٦٦	جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ.....	٨٣٥	جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ إِلَى النَّبِيِّ.....
٢٩٠	جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ.....	٩٤١	جَاءَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ ﷺ فِي.....
٣٦١	جَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ مَعْدِي.....	٧١٦	جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ.....
٨٨١	الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يُغَيِّرُ عُدْرَةَ.....	٦٢٢	جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ.....
٢٨٥	جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ.....	٤٤٣	جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ.....
٢٨٥	جَمَعَ فِي غَزْوَةٍ.....	٦٠٥	جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،.....
١٤٢	جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ.....	٣٤٨	جَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ.....
٣٠٢، ٣٠١	الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ.....	٣٩٨	جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ.....
٦٣٥	جَنَّبْنَا.....	٧١٤	جَاءَتْ سَهْلَةٌ بِنْتُ سَهْلٍ، فَقَالَتْ.....
٦٣٥	جَنَّبِي.....	٧٤	جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيبٍ.....
١٧٩	جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مِثْلَائِكُمْ،.....	٩٧١	جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ تَسْتَأْذِنُهُ.....
١٧٧	جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مِثْلَائِكُمْ.....	٤٣	جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ.....
٣٢٠	جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُوفَةِ.....	٥٦٢	الْجَارُ أَخُو بَشْفَعَةٍ جَارِهِ، يَنْتَظِرُ.....
٢٤٧	جَزَفَ اللَّيْلُ الْأَخِيرَ فَصَلَّ مَا شِئْتَ.....	٥٦١	الْجَارُ أَخُو بِصَفْبِهِ.....
٧٩٥	جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ.....	٥٦١	جَارُ الدَّارِ أَخُو بِالدَّارِ.....
٨٤٧	جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهَا.....	٥٨٢	جَارَةٌ لِحَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَمِنَ شَاةٌ.....
٩٤٢	الْجَبْرَانُ ثَلَاثَةٌ: جَارٌ لَهُ حَقٌّ.....	٨١٠	جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْرِ الْكُفْرِ.....
٨٣٨	خَاصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ شَهْرًا.....	٨١١	جَاهِمَةٌ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ.....
٨٣٨	خَاصَرَهُمْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ.....	٣٢٧	جَعَلَ عِطَافُهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ.....
٤٦١	حَتَّى إِذَا أَتَيْنَاذَا الْخَلِيفَةَ.....	٣٤٦	جُعِلَ فِي قَبْرِهِ قَطِيفَةٌ خُمْرَاءُ لَمْ.....

١٨٤	حَتَّى يُسَبِّحَ الزُّوْصُوهَ كَمَا أَمَرَهُ.....	٤٦٤	حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ.....
٥٦٠	حَتَّى يَغْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ.....	٢٢٣	حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدَّوْهُ.....
٣٥٨	حَتَّى يُفَرِّغَ مِنْ ذَفْنِهَا.....	٤٧٣	حَتَّى اسْتَفْرَجَ جَدًّا.....
١٤٣	حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ.....	٢٤٢	حَتَّى أَتَوَّلَ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ.....
٩٤٦	حَتَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى الشَّيْرِ.....	٤٦٢	حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فَرَمَلٌ فِي بَطْنِ الْوَادِي.....
٣٦٤	حَتَّى يَبْدُوَ.....	٧٣	حَتَّى إِنِّي لَأَسْمَعُ لَأَحَدِهِمْ غَطِيظًا.....
٣٦٤	حَتَّى مِنْ قَبْلِ.....	٤٤٧	حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.....
٤٧٢	الْحُجُّ عَرَفَةَ الْحُجُّ عَرَفَةَ.....	٥٥٣	حَتَّى تُؤَدِّيَهُ.....
٤٤٠	حُجٌّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرَ.....	٣٥٨	حَتَّى تُدْفَنَ.....
٤٣٩	الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ.....	١٨٦	حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ.....
٥٣٨	حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ.....	٦٣٦	حَتَّى تَرْجِعَ.....
٩١	حَجَرَانِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرٍ لِلْمَسْرُوقِ.....	٦٣٦	حَتَّى تُصْبِحَ.....
٤٤٢	حُجِّي عَنْهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدُكَ.....	١٨٤	حَتَّى تَطْلُعَ قَائِمًا.....
٦٧٢	حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا.....	١٨٢	حَتَّى تَطْلُعَ.....
٢٣٢	حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّيْ.....	١٨٣	حَتَّى تُغْتَابَ.....
٨١٧	الْحَرْبُ خُدْعَةٌ.....	٦٨٤	حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ.....
٨٢٠	حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي.....		حَتَّى تَمُنِّيَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلَهُ.....
٨٢٦	حَرَمٌ وَطَاءُ السَّابَا.....	٣١٩	حَتَّى تَنْجَلِيَ.....
٨٠٣	حَرَمْتُ الْخَمْرَ قَلِيلَهَا وَكَثِيرَهَا.....	٣٥٨	حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ.....
٥٧٢	حَرِيمُ الْبَرِّ الْبَدِيءُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ.....	١٨٧	حَتَّى حَادَى أَذْنِيهِ.....
٦٠٢	الْحَسْبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ التَّقْوَى.....	٢٤٨	حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمْ.....
٦٦٧	حَسَبَهَا تَطْلِيقَةً.....	٤٧٣	حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.....
٨٩٩	الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ مِثْلَا شَبَابٍ.....	٤٦٣	حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ.....
٣٦١	خَصَرَ جِنَازَةَ الْخَارِثِ الْأَعْوَرِ.....	٩١٣	حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ.....
٦٣٨، ٦٣٧	خَضَعَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ.....	١٤٣	حَتَّى يُؤَدِّدَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.....
٩٢٤	حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِثٌ.....	٥٠٦	حَتَّى يَأْذَنَ.....
٦٢٨	الْحَقِّي بِأَهْلِكَ.....	٣٠٩	حَتَّى يَأْكُلَ ثَمَرَاتِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا.....
٨٢٢	حَكَمٌ بِسَلْبٍ.....	٦٥٩	حَتَّى يَبْلُغَ الْيَمِّ هُوَ يَوْمُهَا.....
٣٥	الْحِلُّ مِثْنَةٌ.....	٥١١	حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ حَرَمًا.....
٤٨٣	حَلٌّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ.....	٥١١	حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ.....
٨٧٥	خَلَفَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهْيِ قَالَ فَذَكَرَتْ.....	٦٠٥	حَتَّى يَبْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ.....
٢١٥	خَلَقَ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالْوُسْطَى.....	٥١٦	حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَانِهِمَا.....
٤٥٥	جِمَارٌ وَخَشٍ يَقَطُرُ دَمًا.....	٩٤٢	حَتَّى يُجِبَ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا.....
٦٠١	حَمْدُ اللَّهِ وَأَنْتَى.....	٢٠٨	حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِنْطِيطِهِ.....

٢٢١	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْعَبَ عَنْكُمْ	٣٣٠	خَرَجَ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَنْفِي
٩٥٤	الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ	٤١٩	خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي
١٦	الْحَمْدُ لِلَّهِ	٩٧٤	خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ
٥٨١	حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	٣٢٥	خَرَجَ لِلْإِسْتِغْفَاءِ فَصَلَّى
٩٦١	حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا	٣٢٤	خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَرَاغِمًا، مُتَبَدِّلًا
٢٧٨	حَمَى عَلَى الصَّلَاةِ	٩٣	خَرَجَ
٩٨٥	الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ وَلَا يَأْتِي	١٤٤	خَرَجَتْ مِنَ النَّارِ
٩٨٥	الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ	١١٥	خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا
٣٤١	حِينَ تُوُفِّيَ سَجَنِي بِبَرْدٍ حَيَرَوُ	٤٤٩	خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ
٣٤١	حِينَ تُوُفِّيَ - سَجَنِي	٨٥٨	خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ
٣٤٠	حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ	٥٨٣	خَرَجَتْهَا
١٣٠	حِينَ يَغْدِلُ الرُّوحُ ظِلَّهُ	٥٥٦	خُفِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ
٥٩٠	الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ	٣٢٠	خَسَنَتِ الشَّمْسُ
٧٣٢	الْخَالَةُ أُمُّ	١٦٨	الْخُشُوعُ فِي الْقَلْبِ
٧٣٢	الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ	٢٤٩	خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ الْوِزْرُ
٣٨٧	خَذَ الْحُبُّ مِنَ الْحُبِّ	٩٧٤	خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ
٨٣٢	خَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ	٣٠١	خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ
٧٧٢	خَذُوا عَنِّي، خَذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلُ	٢٩٠	خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا وَاقِفًا
٤٧٦، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٦٦	خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ	٣١٣	خَطَبَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ
٤٧١	خَذُوا عَنِّي	٣٧٠	خَطَبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا
٣٤	خَذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ	٤٧٨	خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرَّؤُوسِ
٤٩٠	خَذَرَهَا وَمَا خَرَلَهَا وَكَلُوا سَنَكُمُ	٤٧٧	خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النُّحْرِ
٥٥٤	خُلِّيَ مَا يَكْفِيكَ وَلَوْلِكَ بِالْمَعْرُوفِ	٤٤	خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِبَنِي، وَهُوَ
٧٢١	خُلِّيَ مَا يَكْفِيكَ وَلَوْلِكَ	٩٦٥	خَطَبَهُمْ
٤٩٢	خُلِّيَهَا وَاشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ	٣٨٨	خَفَفُوا فِي الْخُرُصِ فَإِنْ فِي الْمَالِ
٤٩٢	خُلِّيَهَا وَاشْتَرَطِي لَهُمُ	٥٣٩	خَلَعَ نَعْلَهُ فَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ
٤٩٣	خُلِّيَهَا	٧٥٤	خَمَسَ خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ
٥١١	الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ	٣١٢	خَمَسَ صَلَوَاتِ كَتَبَنَ اللَّهُ عَلَى
٢٣١	خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ	٨٤٤	خَمَسَ فَرَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْجُلِّ
٦٢	خَرَجَ - أَيْ النَّبِيُّ ﷺ - مِنَ الْبَابِ	٤٥٦	خَمَسَ مِنَ الثَّوَابِ كُلُّهُنَّ فَرَاسِقُ
١١٢	خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتْ	٣٠٢	خَمْسَةَ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمُ الْمَرْأَةُ
١١٢	خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ وَلَيْسَ مَعَهُمَا	٦٨٧	خَوْلَنَ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ نَعْلَةَ
١٦١	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قُبَاءَ	٩٧٦	خَيَارُ عِيَادِ اللَّهِ الَّذِينَ إِذَا
٨١٨	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيلَ بَدَأَ	٢٨٦	خَيْرُ أَهْلِ الَّذِينَ إِذَا أَسَأَلُوا

٦٤٦	خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ	٧٢٠	دَخَلَتْ مِنْدِبَتْ عُنْبَةَ - امْرَأَةً
٣٩٧	خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ	٩٢٧	دَعَا مَا يَرْيُكَ إِلَّا مَا لَا يَرْيُكَ
٢٧١	خَيْرُ صُغُوفِ الرُّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا	٣٣٠	دَعَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ
٢٧١	خَيْرُ صُغُوفِ الرُّجَالِ أَوْلَاهَا	٣٥٦	دَعَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى
١٨٨	الْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ	٤٧٤	دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا
٤٥٨	خَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ كُتْبًا فِي الْيَدِيَّةِ	١٥١، ٩٩٨	الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ
٢٨٧	خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ	٩٩٨، ٩٩٢	الدُّعَاءُ مَعَ الْعِبَادَةِ
٦٢٢	خَيْرَتُ بَرِيْرَةَ عَلَى رُوحِهَا حِينَ	٤١	دَعَا يَهُودِيٌّ إِلَى خُبْرٍ
٦٢٣	خَيْرَتُ	٩٦٦	دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا الشَّافِقِ
٩٣٨	الدَّاءُ وَالذَّرَاءُ	٧١٩	دَعْنَهَا
٤٠	دِيَاغُ الْأَيَّامِ ذَكَاتُهُ	٦٧	دَعْنَهَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ
٤٤	دِيَاغُ الْأَيَّامِ طُهُورُهُ	٢٤٩	دَعَوَى أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي تِلْكَ
٤٠	دِيَاغُ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ طُهُورُهَا	٣٤	دَعُوهُ
٤٠	دِيَاغُهَا ذَكَاتُهَا	٧٠٤	دَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَابِكَ
٤٠	دِيَاغُهَا طُهُورُهَا	٧٥	دَعِيَ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْأَيَّامِ الصَّحِي
٦٥٩	دَخَلَ بَيْتُ عَائِشَةَ يَوْمَ	٥٦٥	دَفَعَ إِلَى يَهُودٍ
٧٧٥	دَخَلَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟	٩٥٦	الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةٌ
٣٤١	دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ	٧٥٣	وَيَوْمَ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ
٦٨٤	دَخَلَ رَمَضَانُ فَجِئْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي	٧٥٣	وَيَوْمَ الْأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ
٦٨٤	دَخَلَ رَمَضَانُ	٧٥٢	الدُّنْيَا ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ
٣٤٠	دَخَلَ عَلَى شَابٍ وَهُوَ فِي	٧٥٢	الدُّنْيَا ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ
٧١٤	دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا	٧٥٢	وَيَوْمَ الْخَطِ أَخْتَسَأُ أَيُّ تَوَخَذُ
٧١٦	دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَاسْتَرْتِ مِنْهُ	٧٥١	وَيَوْمَ الْخَطِ أَخْتَسَأُ عِشْرُونَ حَقَّةً
٦٥٥	دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ	٧٤٢	الدُّنْيَا عَلَى الْعَصَبَةِ وَفِي الْجَنِينِ
٩١٠، ٤١١	دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ	٧٥٥	وَيَوْمَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ
٣٤٣	دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ	٧٥٤	وَيَوْمَ الْمُعَادَةِ يَصِفُ وَيَوْمَ الْحَرِّ
٦٥٨	دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ	٩٨٩	الدُّنْيَا النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا
٣٧٠	دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا	٩٨٩	الدُّنْيَا النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا قُلْنَا:
	دَخَلَ الْمَسْجِدَ رَجُلٌ	٥٤٦	الدُّنْيَا رَانٍ عَلَيَّ
١٨٢	دَخَلَ الْمَسْجِدَ	٥٤٦	وَيُنَازِلَانِ
٨٢٣	دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى	٤٥٦	الدُّنْيَا وَالشَّيْرِ
٤٨٣	دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عُبَادَةَ بْنِ	٦٠٢	ذَاتَ الدُّنْيَا
٩٣، ٨٦	دَخَلَ	٦٢٢	ذَلِكَ مُبَيَّنٌ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ
٢٧٥	دَخَلْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ الْمَسْجِدَ	٨٤٩	دَبَحْنَا

١٩٢	رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ	٨٦١، ٨٥٧	فَبَيَّحَهُ الْمُسْلِمُ خِلَالَ ذِكْرِ اسْمِهِ
٢١٠	رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ	٤٠	ذِكَاةُ الْأَيَّامِ دُبَاغُهُ
٩٠	رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَفْقِصِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلًا	٨٦١	ذِكَاةُ أُمِّهِ
١٧١	رَأَى نُحَامَةَ	٨٦٠	ذِكَاةُ الْحَبِينِ بِذِكَاةِ أُمِّهِ
٦٧٠	رَاجِعِ امْرَأَتِكَ	٨٦٠	ذِكَاةُ الْحَبِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ أَشْفَرُ
٣٦٠	الرَّاجِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي	٨٦٠	ذِكَاةُ الْحَبِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ
٣٣١	رَأَيْتَ بِيْحَارَى رَجُلًا عَلَى بَغْلَةٍ	٨٦١، ٨٦٠	ذِكَاةُ الْحَبِينِ فِي ذِكَاةِ أُمِّهِ
١٤٠	رَأَيْتَ بِلَالًا يُؤَذِّنُ أَتَشَبَّحَ فَأَهْ	٤٠	ذِكَاةُهَا دُبَاغُهَا
٥٧	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ	٥١٧	ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ
١٨٥	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ	٨٥١	ذَكَرَ طَيِّبٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دَوَاءً
٢١٤	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْخَطَ بِالتَّكْبِيرِ	٩٠	ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ
١٠٢	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثُمَّ	٩٣٧	ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ وَصَلَ
٢٢٣	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ عَنْ	٢٠٣	ذَلِكَ أَذْنَاهُ
٢٠٩	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو مَكْنًا	٦٣٨	ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ
١٧٨	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَرْبِي	٦٨٩	ذَلِكُمُ الْفَرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مَلَائِكَتَيْنِ
١٧٨	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَرْبِي وَأَنَا	٨٣١	وَمِنَ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْمَى
٣٣٥	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِالصُّفْرَةِ	٥١٩	الدُّعْبُ بِالدُّعْبِ، وَالْوِضْءُ بِالْوِضْءِ
١٥٤	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى	٥١٩	الدُّعْبِ بِالدُّعْبِ وَزَنَا بِوَزْنِ
٢٠٩	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتْرَبِعًا	٣٧٢	وَأَبَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُكْحَى
١٦٠	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي	٩٥٦	رَأَى النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ أَكَلَتْ
١٥٤	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ	٨١٩	رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً بِالطَّائِفِ
٤٦٩	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنَّيْتِ	٨١٩	رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً
٦٤	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ	٤٣٥	رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةٌ
٢٠٢	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي	٩٥٦	رَأَى رَجُلًا عَظِيمَ الْبَطْنِ
٩٣٣	رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَعَلَّقُ قَائِمًا	٢٠٧	رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ
٤٦٨	رَأَيْتَ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّرَمَةَ	٩٣٢	رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِمًا
٤٢	رَأَيْتَ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسٍ	٦٥	رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدِيمٍ
٩٨٠	رَأَيْتَ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ آتِيَانِي	٦٩	رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ
٢١٤، ٢١٣	رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ: إِذَا سَجَدَ وَضَعَ	٦٤٧	رَأَى عَلَى عَنَدِ الرَّخْمَنِ
٩٠	رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامِ مُسْتَقْبَلِ	٣٣٦	رَأَى عَلَيْهِ رِبْعَةً مُضْرَجَةً
٥١٨	الرَّبَا ثَلَاثَةً وَسَبْعُونَ بَابًا أَيْسَرُهَا	٣٦٣	رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًا
٩٣٣	رُئِمَا انْقَطَعَ شَيْعُ نَعْلِ رَسُولِ	٦٥	رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا. وَفِي قَدِيمٍ
٤٥	رُئِمَا حَتَّتَهُ مِنْ نَوْبِ رَسُولِ	٣٥٩	رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا تَكْرٍ وَعُمَرَ
٢٦٤، ٢٠٥	رُئِمَا لَكَ الْحَمْدُ	٥٨	رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذْنِيهِ

رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.....	٢٦٤	رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ وَالنَّسَبُ.....	٨٥٤، ٨٥٣
رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا.....	٣٩٥	رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ النَّائِمِ.....	٦٧٧
رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهْرًا.....	٨٩٠	رُفِعَ الْقَلَمُ.....	٦٧٧، ٣٨٤
رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ.....	٥٧٤	رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ.....	١٨٦
رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ؓ قَالَ: غَزَوْتُ.....	٥٧٤	رَفَعَ رُكْعَتَيْنِ بِإِذِي الْخَلِيفَةِ.....	٤٥٠
رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ.....	٧٨٠	رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ يَوْمَ.....	٤٧٣
رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعًا.....	٢٤٣	رَمَلَ.....	٤٦٢
رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ.....	٦١٧	الرُّمْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي وَهَنَهُ.....	٥٣٤
رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَمْنَعِ.....	٤٢٩	الرَّيَاءُ شِرْكٌ.....	٨٧٦
رَخِصَ فِي تَبِيعٍ.....	٥٢٧	الرَّيْحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّخْمَةِ.....	٣٢٣
رَخِصَ فِي الْحِجَابَةِ لِلصَّائِمِ.....	٤١٧	رَادَّ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَابِئَةٍ.....	٤٨١
رَخِصَ فِي الْعَرَايَا.....	٥٢٧	رَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ.....	٢٧٣
رَخِصَ فِي الْغَرَبِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ.....	٥٢٧	رَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا.....	٢٧٣
رَخِصَ لِرِعَاءِهِ.....	٤٧٧	رَجَرَ امْرَأَةٌ عَنْ الْبُكَاءِ.....	٣٦٩
رَخِصَ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ.....	٤٧٧	رَجَرَ أَنْ تُصِلَ الْمَرْأَةُ.....	٦٣٧
رَخِصَ لِغِيَدِ الرُّحْمَنِ.....	٣٣٣	رَجَرَ أَنْ يُغَيَّرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ.....	٣٦٩
رَخِصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يَغْطِرَ.....	٤٢١	رَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَالِمًا قَالَ قَتَادَةُ.....	٦٥٦
رَخِصَ لِلْمَرْأَةِ.....	٦٩٨	الزُّرْعُ لِلزَّرَّاعِ وَإِنْ كَانَ غَاصِيًا.....	٥٥٨
رَخِصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةً.....	٧٢	رُكَاةُ الْأَرْضِ يُسْنَاهَا.....	٣٤
رَخِصَ لَنَا.....	٨٤٦	الرُّكَاةُ وَالْحُدُودُ وَالنَّيْءُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى.....	٧٧٩
رَخِصَ.....	٢٩٦	رُوحُ امْرَأَةٍ.....	٦٤٤
رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ.....	٦٢٦	رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً.....	٦٤٥
رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْغَاصِ.....	٦٧٠	رُوحُكُمْهَا.....	٦٠٨
رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله.....	٩٠٢	رُوحِيَّيْهَا.....	٦٠٨
رَدَّ عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ بِرَأْسِهِ.....	١٦١	سَابِقُ بَيْنِ الْخَيْلِ.....	٨٤١
رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى.....	٦٢٥	سَابِقُ بَيْنِ الْخَيْلِ وَفَضْلٌ.....	٨٤١
رَدَّ الْيَحْيَى عَلَى.....	٩١٠	سَابِقُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي.....	٨٤١
رَدُّهَا عَلَيْهِ بَعْدَ سَتَتَيْنِ.....	٦٢٥	سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ.....	٤٢٠
رَدُّهَا.....	٤٥٥	سَأَلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ اسْتِغْلَامِ.....	٤٦٩
رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا.....	٢٧٠	سُئِلَ أَرَأَيْتَ تَعْلِيْقَ يَدِ.....	٧٩٣
رُصُّوا صُفُوفَكُمْ.....	٢٧١	سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ.....	٩٧
رَضَا اللَّهُ فِي رَضَا الْوَالِدَيْنِ.....	٩٤١	سَأَلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ.....	٤٥١
رَضِيَتْ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا.....	١٥٠	سُئِلَ: أَيُّ الْكُسْبِ.....	٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٥
رَفَعَ أَصْبَعَهُ فَرَأَيْتَهُ.....	٢١٥	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ.....	٤٢٦

٨١٤	سئل النبي ﷺ عن القرب	٨١٧	سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار
٩٦٥	سباب المسلم فسوق، وقائله	٨٤٦	سئل رسول الله ﷺ عن الجزاء
٥١٨	السبتان بالسبت	٤٢	سئل رسول الله ﷺ عن الخمر
١١٦	سبحان الله هذا من الشيطان	٨٥٠	سئل رسول الله ﷺ عن القرصة
٤٥٦	السبح الغادي	٥٦٧	سئل رسول الله ﷺ عن كسب الحجام
٣٩٥	سبعة يطهلهم الله في ظل عرشه	٤٥	سئل رسول الله ﷺ عن النسيء
٣٩٥	سبعة يطهلهم الله في ظله	٩٨	سئل عثمان عن نجامع
٣٩٧	سبق درهم مائة ألف درهم	٤٥٢	سئل عما يئس
٨٠٣	سبق محمد ﷺ الباق، ما أسكر فهو	٩٤	سئل عن الاستطابة فقال
١٦٧	سنة الإمام لمن خلفه	٦٤٣	سئل عن رجل تزوج امرأة
٨٠٩	سكوت فتنة بعدي وأحداث	٤٢٤	سئل عن صوم
٧٦٥	سكوت هنات وهنات فمن أراة	٨٤٦	سئل عن العنيد فقال
٢٣٨	سجد بالنجم	٤٨٧	سئل عن فارة وقمت
٢٣٥	سجد بعد السلام، وأنه	٦٨٨	سئل فلاة، فقال: يا رسول الله
٢٣٤	سجد رسول الله ﷺ سجدة في الشهر	٦٨٨	سئل فلاة
٢٤٠	سجد رسول الله ﷺ فأطال السجدة	٤٥٢	سئل ما يئس
٢٣٣	سجد سجدة في الشهر	١٠٣	سئل النبي ﷺ أينما أخذنا
٢٤٠	سجد في الظهر قرأ	٨٠٥	سئل النبي ﷺ عن الخمر يمتنعها
٢٤٠	سجد النبي ﷺ، فأطال السجود	٤٩١	سألت جابرًا عن نمن السور
٢٤٠	سجد وجهي للذي خلقه وصورة	٥٦٦، ٥٦٥	سألت رافع بن خديج عن كراء
٢٣٦	سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا	٨١٧	سألت رسول الله ﷺ
٢٣٧	سجدنا داود توبة، وسجدنا لها	٩٤٣	سألت رسول الله ﷺ: أي الذنب
٢٣٤	سجدنا قبل السلام	١٧٠	سألت رسول الله ﷺ عن الايقاع
٧٣٣	سجدتنا حتى ماتت فدخلت النار	٩٢٧	سألت رسول الله ﷺ عن البر
٢٣٧	السجود في قراءة القرآن ليس ركعة	٤٧	سألت رسول الله ﷺ عن دم الحنض
٣٤٥	سجدي ببرو حيرة	٨٥٥	سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي
٥٩٤	سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى	٨٥٥	سألت رسول الله ﷺ عن صيد الغمراض
٥٩٥	سعد بن أبي وقاص قال: قلت	١٥	سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية
٨٠٤	سقاء الخاوم	٦٤١	سألت عائشة رضي الله عنها: كم
٩٣٢، ٦٥٦	سقيت رسول الله ﷺ من زمزم	٦٤٢	سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم
٣٦١	سل مني من قبل رأسه	٩١٤	سألت النبي ﷺ: أي العمل أفضل
٢٤١	سل	٩٤٢	سألت النبي ﷺ: أي الناس أعظم
٢١٧	السلام على الله، السلام على	١٧٠	سألت النبي ﷺ عن كل شيء
٢١٨	السلام عليك أيها النبي ورحمة	٩١٤	سألت النبي

٦٠	سِيمَا لَيْسَتْ لِأَخِي غَيْرَكُمْ	٩٢٤	السَّلَامُ عَلَيْكَ
٩٧٩	الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ	٩٩٥	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ذَا رَقَمٍ مُؤَيَّنٍ
٥٨٤	شَأْنُكَ	٣٦٧	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ذِي رَقَمٍ مُؤَيَّنٍ
٩٠٨، ٩٠٥	شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ	٢٣٢	سَلِّمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ
٩٤٣	شَمُّ الرَّجُلِ وَالنَّبِيِّ	١٦١	سَلِّمْ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي
٤٣٣	شِدَّةٌ يَنْزُرُهُ	٩٠	سَلْمَانُ بْنُ أَهْلِ النَّبِيِّ
٦٥٠	شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ	٣٣١	سَلُّوا اللَّهَ يُطْرُونَ أَكْفَكُمْ وَلَا
٦٥٠	شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُنْصَحُهَا	١٥١	سَلُّوا اللَّهَ الْمُغْفِرَ وَالْعَافِيَّ
٩٦٢	شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شَحُّ مَالِهِ	٩٥٣	سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّ اللَّهَ
٦٥٦	شَرِبَ مِنْ دُمُومٍ	٩٩٢	سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهُ
١٣٦	شَبِثَ عَنْ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الطَّهْرِ	٥٢٧	سَمِعَ رَجُلًا مُخْتَابِينَ مِنْ
٥٦٠	الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاءٍ فِي أَرْضٍ	٢٦٣	سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَوْدَةُ اللَّهِ
٥٦٠	الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاءٍ	٢٦٤، ٢٠٥	سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَوْدَةُ
٥٦٠	الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ	٤٤٥	سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ
٥٦٣	الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ	٢١٨	سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو
٥٦٣	الشُّفْعَةُ كَحَلِّ عِقَالٍ	٦٩٣	سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - حِينَ
١٣٢	الشُّفْعَةُ الْحُمْرَةُ	١٠٠٢	سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ
٢٠٨	شَكَأَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ	١٩٧	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «غَيْرِ
٣٢٥	شَكَأَ إِلَيْهِ ﷺ قَوْمُ الْقَحْطِ	٨٤٢	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى
٣٢٦	شَكَأَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَحُوطٌ	٤٥٢	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ
٣٣٣	شَكَوًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمَلِ	٥٢٦	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ
١٢٧، ٢٠٨	شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرْوً	٢٠٢، ٢٠١	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي
٦٠٤	شَمِي عَوَارِضَهَا	٥٠٦	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ
٨٠٠	شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَخَذَعَمَا	٥٣٦	سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ
٨٦٤	شَهِدْتَ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٤٣٤	السَّنَةُ عَلَى الْمُغْتَكِبِ أَنْ لَا
٣٦٩	شَهِدْتَ بَيْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ تَدْفَنُ	٨٣٥	سُئِلَ بِالْمَجُوسِ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ
٨١٧	شَهِدْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَقَابَلْ	٨٣٥، ٨٣٣، ٨١٦	سُئِلَ بِهِمْ سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ
٨٢٩	شَهِدْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَقْلَ الرَّبْعِ	٩٧٥	سُوءُ الْخَلْقِ شُؤْمٌ، وَطَاعَةُ النَّسَاءِ
٢٨٣	شَهِدْتَ مَعَهُ الْفَتْحَ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ	٩٧٤	سُوءُ الْخَلْقِ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا
٧٧٦	الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا	٥٧٨	سُوءُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ
٢٣٧	«ص» لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ	٥٧٨	سُوءُوا بَيْنَهُمْ
٥٠٩	صَاعًا مِنْ طَعَامٍ	٣٧٩	سَيِّئَاتِكُمْ رَكِبَ مَبْغُضُونَ فَإِذَا
٨٣٧	صَالِحُ أَهْلِ نَجْرَانَ	٩٩٩	سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ
٣٠٨	صَامَ أَهْلُ الشَّامِ وَمُعَاوِيَةُ	٩٥٦	سَيِّئُونَ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ

صَدَّقَهَا عَنْفَهَا.....	٦٤١	صَلَّى قَعَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ.....	٢٣٥
صَدَقَهُ الْغَنَمُ.....	٣٧٦	صَلَّى فِي خَيْمَةٍ.....	١٧٣
صَدَقَهُ وَصَلَهُ.....	٣٩٩	صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ.....	٢٦١
الصَّعِيدُ وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ.....	١١١	صَلَّى مُعَاذَ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ.....	٢٦٥
الصُّنُوفُ الْأَوَّلُ.....	٢٧١	صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشَاءِ.....	٢٣٠
صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْ قِيَّتْهَا فَإِنْ أَذْرَكَهَا.....	٢٧٠	صَلَّى يَوْمَ النَّخْرِ.....	٨٦٤
صَلَّى عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَنْطَقَ، وَإِلَّا.....	٢٨٧	صَلَاةُ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ.....	٢٥٥
صَلَّى فَأَيَّمَا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا.....	٢٨٧	الصَّلَاةُ إِذَا خَضَرَ وَقَتُّهَا.....	١٣٤
صَلَّى فَأَيَّمَا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ.....	٢٨٧، ٢٢٨	صَلَاةُ الْأَوَائِبِ حِينَ تَرْمَضُ الْفَيْصَالُ.....	٢٥٧
صَلَّى هَامَنَا.....	٨٨٩	صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ.....	٢٦٠، ٢٥٨
صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ.....	٣٥٦	صَلَاةُ الْخَرْقَةِ رُكْعَةٌ عَلَى أَيِّ وَجْهِ.....	٣٠٧
صَلَّى بِنَا الْمُعْمِرَةَ بِنْتُ شُعْبَةَ.....	٢٣٥	الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ فِي الْأَذَانِ.....	١٣٨
صَلَّى بِهِمْ فَمَآئِي رُكْعَاتٍ.....	٢٤٩	الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.....	١٣٨
صَلَّى بِهِمْ رُكْعَتَيْنِ.....	٣٢٥	صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى.....	٢٧٦
صَلَّى بِهِمْ الظُّهْرَ.....	٢٢٩	صَلَاةُ الرَّجُلَيْنِ يَوْمَ أَخَذَهُمُ.....	٢٧٦
صَلَّى بِهِمْ، فَتَهَا.....	٢٣٢	صَلَاةُ السَّفَرِ رُكْعَتَانِ مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ.....	٢٧٩
صَلَّى حِينَ كُنْتُ الشَّمْسُ فَمَآئِي.....	٣٢١	صَلَاةُ السَّفَرِ رُكْعَتَانِ نَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ.....	٢٧٩
صَلَّى خَلْفَ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبُو.....	١٩٥	الصَّلَاةُ فِي جُوفِ اللَّيْلِ.....	٢٤٧
صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....	١٩٨	الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِعَائِدَةٍ.....	٤٨١، ٤٣٧
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ.....	١٣٦	صَلَاةُ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفًا.....	٤٨١
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ.....	٣٦١، ٣٥٦	صَلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ.....	٤٨٠
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ.....	٢٣٣	الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ.....	٤٨٢
صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ.....	٤٧٩	الصَّلَاةُ لَوْ قِيَّتْهَا.....	١٣٤
صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّخْرِ.....	٤٦٣	صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ.....	٢٤٥
صَلَّى الظُّهْرَ.....	٢٨٤	صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى.....	٢٥٢
صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ.....	٣٥٤	صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى.....	٢٤٦
صَلَّى عَلَى جَمَارِهِ.....	١٥٥	صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى.....	٢٤٦
صَلَّى عَلَى رَجُلٍ قَعَامَ عِنْدَ.....	٣٥٣	صَلَاةُ ﷺ عَلَى التَّوْبَةِ بْنِ مَرْغُورٍ فَإِنَّهُ.....	٣٥٠
صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ.....	٣٦٤	صَلَاةُ ﷺ عَلَى الْغُلَامِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي.....	٣٥١
صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَكَّيْرٍ أَرِيَمًا.....	٣٥٤	صَلَاةً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَطِلُّهُ.....	١٢٥
صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ.....	٣٤٨	صَلَّةُ الرَّحِمِ وَحُسْنُ الْجَوَارِ يُعْمَرَانِ.....	٩٣٧
صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ.....	٣٤٨	الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.....	٥٤٢
صَلَّى عَلَيْهِمْ وَكَثُرَ عَلَى.....	٣٤٨	صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قِيَّتْهَا.....	١٢٧
صَلَّى فَرَكَعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَسَجَدَ.....	٣٢٢	صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا.....	٢٧٧

صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ..... ٢٧٨	طَعَامٌ بِطَعَامٍ..... ٥٥٧
صَلُّوا فِي رَحَالِكُمْ..... ٢٧٨	طَعَامُ الرِّيمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ..... ٦٥١
صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ..... ٢٤٤، ٢٤٣	طُعْمَةٌ لِلْمَسَاكِينِ..... ٣٩٥
صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي..... ٢٠٤، ١٩٤، ١٩١، ١٨٧	طَلَّاقُ الْأُمَةِ طَلِّيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا..... ٧٠٥
..... ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢٠٨، ٢٠٥	طَلَّاقُ الْأُمَةِ طَلِّقَتَانِ وَقَرْوَعَا..... ٧٠٥
..... ٢٩٢، ٢٩٠، ٢٦٤، ٢٣٢	طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ..... ٦٦٩
صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ..... ٣٥٥	الطَّلَاقُ وَالْمَنَاقُ وَالْكَحَاحُ..... ٦٧٢
صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ..... ٢٨٦	طَلَّاقَةُ الْوَجُو وَكَفَّ الْأَدَى، وَيَبْذُلُ..... ٩٢٧
صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَيْنَيْنِ..... ١٤١	طَلَّبَ الْخَلَالِ جِهَادًا..... ٩٥٤
صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَوَضَعَ..... ١٩٣	طَلَّبَ الْخَلَالِ وَاجِبٌ..... ٩٥٤
صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَيْنَيْنِ،..... ١٤١	طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَ رُكَانَةَ،..... ٦٧٠
صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ..... ٢٢٢	طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي..... ٦٧٠
صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا مَرَّتْ..... ٢٠٢	طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ..... ٦٧٠
صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ..... ١٩٣	طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ خَائِضَةٌ..... ٦٦٥
صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فَقَرَأَ..... ١٩٧	طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا..... ٦٢٠
صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ..... ٣٥٣	طَلَّقَ رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ..... ٦٧٠
الصَّنْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلَةٌ..... ٩٥٧	طَلَّقْتُ خَائِصِي ثَلَاثًا..... ٧٠١
صُومُوا بِرُؤُوسِكُمْ..... ٤٠٧	طَلَّقْتُ خَائِصِي، فَأَرَادَتْ..... ٧٠١
صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ..... ٤٢٧	طَلَّقَهَا قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالَ..... ٦٩٢
صَيِّدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ..... ٤٥٤	طَلَّقَهَا يَغْنِي سَوْدَةً..... ٦٥٨
ضَارَةُ اللَّهِ..... ٩٧٥	طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ..... ٣٩٥
ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ حَرَقِ النَّارِ..... ٥٨٤	طَهَّرُوا إِنَاءَ أَخِيكُمْ إِذَا وَلَّغَ فِيهِ..... ٣١
الضَّمْعُ صَيِّدٌ فَإِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ..... ٨٤٨	الطهور شطر..... ٤٨
ضحى بكبشين أملحين..... ٣٧١	الطهور..... ٦٠
ضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّانِ..... ٨٦٦	طَوَافُكَ بِالنِّبْتِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصُّغَا..... ٤٧٨
ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ..... ٨٦٦	طَوَافُكَ بِالنِّبْتِ..... ٤٧٩
ضَرَبَ الْفَخْلُ أَوْ الْعَبْدُ..... ٦٦١	طَوَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَمَلُهُ عَنْ غُيُوبِ..... ٩٧٨
ضَرَبَ لَهُ..... ٨٢٨	الطَّيِّبَاتِ..... ٢١٨
ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ..... ٧٨٢	ظَاهِرًا أَوْ خَائِلًا..... ٦٦٧
ضَعَرْنَا شَعْرَهَا..... ٣٤٤	الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ..... ٩٦١
طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصْطَفِيًا بِبُرْدٍ..... ٤٦٩	ظُلُمَا طَوْقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٥٥٦
طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ..... ٦٥١	ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي،..... ١٨٧
الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ..... ٥٢١	ظَلَمْتُ نَفْسِي..... ١٨٨
طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ..... ٥٥٧	الظُّهْرُ يَرْكَبُ بِتَقْوَى إِذَا كَانَ..... ٥٣٣

الظَهْرُ يُرَكَّبُ.....	٥٣٣	عَشْرَ جَلَدَاتِ.....	٨٠٦
الظَهْرُ.....	٣٩٧	عَشْرَ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ.....	٧١٧
الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي.....	٥٨١	عَشْرَ مَرَّاتٍ كُنْ كَعَدَلِ أَرْبَعِ.....	٩٩٦
الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى.....	٥٧٨	عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ شَاةً.....	٣٧٨
عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا.....	٤٣٩	الْعَظَمُ وَالرَّوْنَةُ طَعَامُ الْجِنِّ.....	٩٥
عَادَ خَادِمُهُ الذَّمِّيَّ وَأَسْلَمَ.....	٩٢٦	عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ.....	٨٧١
عَافِيِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ.....	٩٢٦	عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ.....	٨٧١
عَارِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ.....	٥٧٠	عَقْلُ أَهْلِ الذَّمِّ يَصْنَفُ عَقْلُ.....	٧٥٤
عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ.....	٥٥٣	عَقْلُ الذَّمِّ يَصْنَفُ عَقْلُ الْمُسْلِمِينَ.....	٧٥٤
عَافِيِي.....	٢١٠	عَقْلُ شَيْبَةِ الْعَمْدِ مُعْلَظٌ مِثْلُ.....	٧٥٦، ٧٥٣
عَافِلُ أَهْلٍ.....	٥٦٥	عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ.....	٧٥٥، ٧٥٤
عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ.....	٣٠٢	الْعَقِيقَةُ تُذْبِحُ لِسَبْعٍ وَلِأَرْبَعِ.....	٨٧١
عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَأَمَتِكَ.....	٩٣٥	عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ.....	٨٦٣
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.....	٢١٦	عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ بِوَجْهِهِ.....	٢٢٨
عَبْدُهُ.....	٣٩٣	عَلَى خَيْرِ فُجَاءَةٍ بِبَطْنِ جَنِيْبٍ.....	٥٢٠
عَجِبَ رُبُّنَا مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ.....	٨٢٠	عَلَى رُوحِهَا وَأَبْنَاهَا فِي جِغْرِهَا.....	٣٩٩
عَجَزَ حِمَارٌ وَخَشِرَ.....	٤٥٥	عَلَى صَدْرِهِ.....	١٩٣
عَجَلَ هَذَا.....	٢١٨	عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....	٢٨٩
الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ.....	٩٧٩	عَلَى فَضْلِ مَاءٍ.....	٩٠٩
الْعَجَمَاءُ جَبَّارٌ وَالْمَغْدُودُ جَبَّارٌ.....	٣٩١	عَلَى الْفِطْرَةِ.....	١٤٤
الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ.....	٧٦٨	عَلَى كُلِّ حَالِمٍ.....	٨٣٧
عَدُّ شَهَادَةٍ.....	٩٠٣	عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.....	٣٩٣
عَدَلَ الْبَعِيرُ بِعَشْرِ.....	٨٦٩	عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ.....	٨٧٦
عُدْبَتُ امْرَأَةٍ فِي هِرْوٍ، سَجَّتْهَا.....	٧٣٢	عَلَى مَيْتَةٍ.....	٦٩٩
الْغَرْبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ،.....	٦٢٠	عَلَى نَحْرِ مَا أَسْمَعُ.....	٨٩٦
عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ.....	٩٠٦	عَلَى هَذَا فَرَضِي بِأَمْرَائِي. وَإِنِّي.....	٧٧١
عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ.....	٥٤٠	عَلَى وَفَيْهَا.....	١٣٤
عَرِضْتُ عَلَى أَجُورٍ أُمِّي، حَتَّى.....	١٨١	عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ.....	٧٩٣، ٥٥٦، ٥٥٣
عَرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ.....	٥٤٠	الْعِلْمُ نَقْطَةٌ كَثُرَ مَا الْجُهَالُ.....	٩٥٥
عَرَضَهُ ﷺ عَلَى عَمِّهِ عِنْدَ السَّيَاقِ.....	٣٣٩	الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ.....	١٧
عِرْقٌ ظَالِمٌ.....	٥٥٩	عَلِمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّنَّةِ.....	٥٦٨
عِرْقٌ قَالَ فَلَمَلْ أَبْنَكَ هَذَا نَزَعُهُ.....	٦٩٤	عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّهَدَاءَ.....	٦٠٣
عِشْ قَرْنًا.....	٩٠١	عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ.....	٩٦
الْعِشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يُذْهِبُ النَّفْسَ.....	١٦٩	عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ.....	٢١٢

عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ.....	٢١٦	فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ.....	٨٧٧
عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ.....	٢١٨	فَأَبْدَوْا.....	١٧٠
عَلِيٌّ وَالْفَضْلُ وَقَتْمٌ وَشُقْرَانُ.....	٣٦٣	فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ.....	٨٧٧
عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ.....	٩٨٣	فَأَتَى بَطْنُ الزَّوَادِي وَادِي عَرَفَةَ.....	٤٦٢
عَلَيْكُمْ بِالصَّنَةِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْكُمْ.....	٢٧١	فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِيهَا.....	٥٧٧
عَلَيْكُمْ بِسِتِّي وَسِتِّ الْخُلَفَاءِ.....	٢٥٠	فَاتِرُنْ أَنْتَ.....	٢٦٥
عَمْرُ أَرْضاً.....	٥٧٠	فَاتِيهَا وَلَوْ خَبِراً.....	٢٥٩
عَمْرُ سَلَاةٍ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولٍ.....	٧٤٢	فَأَجَازَ عَقَبَهُ.....	٩١٦
الْعُمَرَى لِمَنْ أَعْمَرَهَا، وَالرُّقْبَى.....	٥٨١	فَأَجَازَنِي.....	٥٤٠
الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ.....	٥٨٠	فَأَجِبْ.....	٢٦٠
الْعُمَرَى إِلَى الْعُمَرَى كَفَّارَةٌ.....	٤٣٨	فَأَجْزَى الْقَرْسَ حَتَّى قَامَ ثُمَّ.....	٥٧٤
عَمِلَ الرَّجُلُ يَلْبِو، وَكُلُّ تَبِيعٍ.....	٤٨٥	فَأَحْبَبُ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَقْمَلْ.....	٨٧١
عَمِلَ الرَّجُلُ يَلْبِو وَيَمْلَأُ الْمَرْأَةَ.....	٤٨٦	فَأَحْضَرَهَا.....	٢٥٩
عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.....	٤٩	فَإِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَصْنَافُ فَيُعْمَرُوا.....	٥٢١، ٥٠٠
عِيْدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَجَمَعَهُمَا.....	٢٩٦	فَإِذَا اغْتَسَلْتَ مِنْ حَيْضَتِهَا الْآخَرَى.....	٦٦٦
غَيْرِ وَتَوَرَّعَ.....	٤٦٠	فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا.....	٣٢٠
الْغَيْنُ تَنْمَعُ وَيَخْرُجُ الْقَلْبُ.....	٣٦٨	فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ.....	٢١٠
الْغَيْنُ تَزِي وَزَنَاةَا النَّظَرُ.....	٧٧٦	فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ فَأَجْلِسْ عَلَى.....	١٨٥
الْغَيْنُ وَكَأَهُ السُّو، فَإِذَا نَامَتْ.....	٨٣	فَإِذَا رَفَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى.....	١٨٥، ١٨٤
الْغَيْنُ وَكَأَهُ السُّو فَمَنْ نَامَ.....	٨٤، ٧٣	فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَامْسِكْ عَنْ.....	١٢٣
عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ.....	٨٣٤	فَإِذَا غَابَ الشَّمْسُ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ.....	١٣٢
عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ.....	٨٤٦	فَإِذَا فَرَعْتَ أَذُنِي.....	٣٤٤
عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْماً.....	٣٠٥	فَإِذَا قَالَ خِي عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ.....	١٤٥
عَمِلَ الْجُمُعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ.....	١٠٠	فَإِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عَمِلْتَ فَأَنْهَا.....	٥٨٠
عَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى.....	٣٤٣	فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَعِيهَا.....	٣٧٦
عَمِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى.....	١٠١	فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً.....	٣٧٦
عَفِي يَسَاءَهُ وَلَمْ يُخْلِدْ.....	١٠٢	فَإِذَا كَبَّرَ.....	٢٦٣
الْفَضْبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا وَجَدَهُ.....	٩٦١	فَإِذَا هُمْ يُعِيلُونَ.....	٦٣٨
الْفَضْبُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالشَّيْطَانُ.....	٩٦١	فَإِذَا وَجَبَتْ فَلَا تَبْكِينَ بَاطِيَةً.....	٣٦٩
عَلَا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ.....	٥٠٧	فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُلُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ.....	٥٦٢
الْعَلَامُ الْيَهُودِي الَّذِي كَانَ يَخْدُمُ.....	٦٧٧	فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُلُودُ وَصُرِفَتْ.....	٥٦٢، ٥٦٠
عَمَطَ النَّاسِ.....	٩٧٨	فَإِذَا لَهُ أَرْوَاجُهُ.....	٦٥٩
الغيبة.....	٩٧٠	فَكَرَّادَ أَحَدَكُمْ.....	٨٦٤
الغَيْثُ.....	٥٥٠، ٥٠٧	فَارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَذْنَا.....	٩٤١

٥٧٧	فَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ	٧٧٢	فَارْجُمُهَا
٢١١	فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ	٧١٤	فَارْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ
٣٨٨	فَأَمَّا الْقِيَاءُ، وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَانُ	٧٦	فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
٥٢٨	فَأَمَّا لَا فَلَا تَبْتَاعُوا حَتَّى يَبْدُوَ	٧٦	فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ
٧٩٩	فَأَمَرَ قَرِيبًا مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا	٤٦٣	فَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ فِدْعًا وَكِبْرًا
٨٣٥	فَأَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ أَنْ يُقَاتِلَكُمْ	٣٢٧	فَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ، وَقَلْبَ رِدَاءَهُ
٥٢٥	فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْتَاعَ	٥٧٨	فَأَشْهَدَ عَلَى هَذَا غَيْرِي
٣٦	فَأَمْلَقُوهُ	٨٢٧	فَأَصْبَنَا نِيْمًا كَبِيرًا وَأَعْطَيْنَا
٨٧٢	فَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى	٦٨٦	فَأَطْعِمْ وَسْقًا مِنْ ثَمَرِ سِتِينَ
٥٥٠	فَإِنْ ابْتَنَى مِنْكَ آيَةٌ فَصَحَّ يَدُكَ	٦٧١	فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنْ رُوجَهَا
٢٧٥	فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْمُذُ	٦٢١	فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
٨٥٤	فَإِنْ أَذْرَكَهُ حَتَّى فَادَّبَهُ	٧٠٢	فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ:
٦٣١	فَإِنْ اسْتَمْنَعَتْ بِهَا اسْتَمْنَعْتَ بِهَا	٧٠٣	فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ قَالَتْ قُلْتُ يَا
٦٣١	فَإِنْ اسْتَمْنَعْتَ بِهَا اسْتَمْنَعْتَ	٢٩٢	فَأُطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَفْصِرُوا الْخُطْبَةَ
٦١٣	فَإِنْ اسْتَجْرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا	٧٧٤	فَاعْتَرَفَتْ بِالرُّبَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
٦١٠	فَإِنْ اسْتَجْرُوا	٨٢٨	فَأَعْطَى الْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ
٧٧٤	فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا	٣٤٤	فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ
٦٣١	فَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ مِنَ الصُّلْعِ	٣٤٦	فَأَعْطَاهُ
٤٠٨	فَإِنْ أَعْصَى عَلَيْكُمْ فَأَقْتُلُوا	٥٨٤	فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ
٤٥٩	فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ لِقِتَالِ رَسُولٍ	٢٤١	فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ أَيُّ عَلَى نَيْلٍ
٥٨٤	فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا	٢٤١	فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ
٥٨٤	فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا	١١٧	فَأَفْعَلِي
٤٠٨	فَإِنْ خَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ	١٢٦	فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ
٦١٠	فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا	٧٦٥	فَأَقْتُلُوهُ
٨٠٩	فَإِنْ دَخَلَ عَلَى بَيْتِي وَبَسَطَ	٤٠٩	فَأَقْتُلُوا ثَلَاثِينَ
١٧١	فَإِنْ رُبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ	٤٠٩	فَأَقْتُلُوا لَهُ
١٧٠	فَإِنْ الرُّحْمَةُ تَوَاجَهَهُ	٧٤٠	فَأَقْرَءْ
٥٠٠	فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَبْتَاعَ	١٨٤	فَأَقْرَأْ بِأَمِّ الْكِبَابِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ
٦٥٣	فَإِنْ سَبَّ أَحَدُهُمَا فَاجِبِ الَّذِي	٢٧٥	فَأَقْضُوا
٦٥١	فَإِنْ شَاءَ طَعِيمٌ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ	٧٩٦	فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا
٩٩٤	فَإِنْ شَاءَ عَذْبُهُمْ وَإِنْ شَاءَ عَفَرُ لَهُمْ	١٤٩	فَأَقِمِ أَنْتَ
٤١٥	فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ سَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ	١٨٣	فَأَقِمِ صَلَاتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ
٨٠٠	فَإِنْ شَرِبَهَا فَأَقْتُلُوهُ	٤٠٩	فَاكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ
٨٠٠	فَإِنْ شَرِبُوا فَأَقْتُلُوهُمْ	٤٠٩	فَاكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ

٥٨١	فَإِنْ كَانَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ	فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ الْأَعْرَابِي	٣٤
٩٤٧	فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مَكَائِيهِ فَادْعُوا	فَإِنَّهُ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَأْسِهِ وَاجْتَبَا	٤٦٩
٨٥٣	فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ	فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٣٤٢
٩٥٦	فَإِنْ غَلَبَتْ ابْنُ آدَمَ نَفْسُهُ قَاتِلًا	فَإِنَّهُ يَبْقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي	٣٦
٨٨١	فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ	فَإِنَّهُ يَقُومُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ	١٧٢
١١٨	فَإِنْ قَوِيَتْ	فَإِنَّهَا الْهَيْبَةُ عَنْ صَلَاتِي	١٧٢
٣٣٩	فَإِنْ كَانَ مُتَمَنِّيًا	فَإِنَّهَا تَذْكُرُ الْآخِرَةَ	٣٦٦
١٨٤، ١٨٣	فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ	فَإِنَّهَا تَطْلُبُ بِهَا السُّنْنَ	٤٨٧
٢٦٩، ٢٦٨	فَإِنْ كَانُوا فِي الْوَرَاءَةِ سَوَاءً	فَإِنَّهَا عِزَّةٌ وَذِكْرٌ لِلْآخِرَةِ	٣٦٦
٤٢٧	فَإِنْ كُنْتُ صَائِمًا فَصُمِّ الْبَيْضِ ثَلَاثَ	فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَرُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا فَتَوَدَّوْا	٣٧٢
٤٢٧	فَإِنْ كُنْتُ صَائِمًا فَصُمِّ الْغُرِّ	فَإِنَّهُمْ خُلِقُوا مِنْ ضِلَعٍ	١٣١
٢٢٨	فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْجُدَ أَوْمَ	فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَسْكَ	٨٥٤
٢٢٨	فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ	فَإِنِّي أَدْخَلْتُ الْقَدْسَيْنِ الْخَفَيْنِ وَغَمًا	٦٧
٩٨٧	فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ	فَإِنِّي مُكَافِّرٌ بِكُمْ الْإِمَامَ	٦٥١
٥٣٧	فَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ	فَإِنَّكُمْ أَرَادَ أَنْ يَوَاصِلَ فَلْيَوَاصِلْ	٤١٢
١٧٨	فَإِنْ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِذَلِكَ	فَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أُمَّيْ أَنْزَلَتْهُ	١٠٤
١٧٧	فَإِنْ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا	فَإِنَّ غَضَبَانِ عَلَيْهَا	١٢٦
٨٦١	فَإِنْ الْمُسْلِمِ فِيهِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ	فَإِحْسَابُ ذَلِكَ	٣٨١
١٦٦، ١٦٥	فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ	فَبَدَأَ بِالرُّجُلِ	١٨٩
٢٢٨	فَإِنْ نَالَهُ شَقَّةٌ فَجَالِسًا	فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ	٧٥٨
٨٦١، ٨٥٣	فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ	فَبَلَغَ ثَمَنُ الْحِجَرِ	٧٩٤
٣٨٠	فَإِنَّا آخِذُونَ	فَبَلَغَ ذَلِكَ مَعَادًا فَقَالَ إِنَّهُ	٢٦٥
٤٥٩	فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بَيْتِنَا وَكُورِنَا	فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ	١٣٩
٥٧٨	فَإِنَّا نَطْلُقُ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ	فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا	١٣٩
٧٩٥	فَإِنَّا نَطْلُقُنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ	فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ	٢٤٠
٤١٣	فَإِنَّكَ تَوَاصَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ	فَتَحْمِلُهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ	٥٤٦
٣٣٨	فَإِنَّكُمْ لَا تَذْكُرُونَهُ فِي كَثِيرٍ إِلَّا	فَتَمْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْشِكَ	٧٦
٨٩٦	فَإِنَّمَا أَطْعَمَ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ	فَتَفْسِلِينَ فَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ	١١٨
١٦٦	فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ	فَتَكَلَّمُ حَوْبَةً ثُمَّ تَكَلَّمُ	٧٩٨
٨٢٢	فَإِنَّهُ ﷺ أَطْعَمَ سَلْبَ أَبِي جَهْلٍ	فَتَلَامُنْ وَوَعظُهُ وَذَكَرُهُ	١٨٨
١٠٢	فَإِنَّهُ أَشْطُ بِالْعَرَبِ	فَتَنَّةُ الْمَحْيَا	٢٤١
٩٦١	فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ	فَتَنَّةُ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ	٢٢١
٧٩٠	فَإِنَّهُ ﷺ رَتَّبَ الْقَطْعَ عَلَى جَحْدٍ	فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقَيْلَمِ يَدْعُو، ثُمَّ	٣٢٧
٧٨٩	فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَسَافَةٍ لَمَّا شَفَعَ	فَتَوَضَّأَ	١٨٥

فَتَارَ إِلَيْهِ.....	٢٦٥	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ.....	٣٩٥، ٣٩٢
فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ.....	٥٣٠	فَرِيضَتُ.....	٢٧٩
فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَمِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِبْ.....	٥٤٨	فَرَقْنَا.....	٣٤٤
فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُورِ.....	٦٩١	فَرَقَعَ فِيْنَا النَّظَرَ وَخَفَضَهُ.....	٤٠٢
الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَأَمَّا الْفَجْرُ.....	١٣٣	فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ:.....	٦٨٩
الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحَرِّمُ الطَّعَامَ.....	١٣٣	فَرَّقَ فِي الْأَعْرَافِ فِي رَكْعَتِي.....	٢٠٢
فَجَعَلَ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ هَكَذَا،.....	١٤١	فَرَقَعَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ.....	٢٧٣
فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهْ مَا مَنَا وَمَا.....	١٤١	فَرَمَى بِهَا، وَأَخَذَ عُرْدًا يُصَلِّي عَلَيْهِ.....	٢٢٩
فَجَلَدَهُ بِخَيْرِيَّتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ.....	٧٩٨	فَرِيْقَةً بَنَتْ مَا لَيْكُ أَنْ زَوَّجَهَا.....	٧٠١
فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ.....	٦٠٦	فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَأَتَتْ.....	٧٠١
فَحَذَفَتْهُ.....	٧٦٧	فَزُودُوا.....	٣٦٦
فَحَسِبَ ابْنُ آدَمَ أَكَلَاتِ يُغْفَرُ.....	٩٥٥	فَسَأَلَ عَنْهَا.....	٣٥٠
فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَهَا.....	٥٤١	فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقِطَةِ.....	٥٨٣
فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ.....	٤٥٨	فَسَأَلَهُ بِسَآؤُهُ عَنِ الْجِهَادِ فَقَالَ.....	٨١٠
فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ.....	٣٠٣	فَسَأَلُوهُ أَنْ يَقْرَأَهُمْ بِهَا عَلَى.....	٥٦٥
فَحَوَّلُوا مُقَدِّمِي إِلَى الْفِيلَةِ.....	٩٠	نَسَى ذَرَابَتَهُمْ.....	٨١٤
فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ.....	١٥٢	فَسَلَّاهُ بِفَضَّةٍ.....	٤٢
الْفَخْرُ بِالْأَنْسَابِ.....	٦٢١	فَسَمُّوا... الْخُ.....	٨٥٦
فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ فَحَمِدَ.....	٣٢٢	فَسَأَلْتُكَ إِذْ.....	٨٨٩
فَخَلَّوْا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَهْلِهَا.....	٣٥٨	فَشَدَّ بِمِزْرَهُ وَاعْتَزَلَ النِّسَاءَ.....	٤٣٣
فَذَى رَجُلَيْنِ.....	٨٢٥	فَشَقَقْنَاهَا.....	٣٣٤
فَذَعَاهُ أَبُو مُوسَى عِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا.....	٧٦٩	فَصَامَ النَّاسُ ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ.....	٤١٩
فَذَعَوْهُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيِّهِ.....	٦٥٢	فَصَمَّدٌ فِي النَّظَرِ وَصَوْبُهُ.....	٦٠٦
فَذَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.....	٤٦٣	فَصَفُّوا.....	٣٠٤
فَذَنِيَّ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُغْفَى.....	٤٢٤	فَصَلَّ مَا بَيْنَ صِيَابِنَا وَصِيَامِ.....	٤١٢
فَذَنِيَّ اللَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ.....	٤٤٢	فَصَلَّى فِيهَا لَيْلِي فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ.....	٢٦٥
فَذَلِكَ مِنْ تَقْصَانِ بَيْنِهَا.....	١٢١	فَصَلَّى لَنَا.....	٣٠٥
فَرَأَاهُمَا جُلُذَيْنِ فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا.....	٤٠٢	فَصَلَّى.....	٧٧٩
فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مِمَّا يَلْزُقُ كَتَبَهُ.....	٥٢	فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ.....	٣١٩
فَرُبُّ حَامِلٍ يَفْعُو إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ.....	٢٨٦	فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا.....	٣٢٠
فَرُبُّ مُتَلَبِّغٍ أَفْقَهُ مِنْ سَامِعٍ.....	٨٩٣	فَصَلُّوا وَادْعُوا.....	٣٢٠
فَرُبُّ مُتَلَبِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ.....	١٢٩	فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ.....	٦٨٥
فَرَوَّعَهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا.....	٦٦٧	فَصُمَّ.....	٦٨٦
فَرَضَ اللَّهُ - تَعَالَى - الصَّلَاةَ عَلَى.....	٣٠٦	فَصُومُوا.....	٤٠٩

٢٤	فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْرَأُوا بِهِ.....	٥٥٥	فَضَاعَ بَعْضُهَا فَمَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ.....
٢٠٦	فَقَالُوا فَقَامَ الْأَوَّلُ فَكَثَّرَ رَسُولُ.....	٣٤٣	فَضَرَفْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.....
٨٧٦	فَقَدْ أَضْرَكَ.....	٢٣٨	فَضَلَّتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ.....
٧٨٩	فَقَدْ ضَادَ اللَّهُ فِي مَلَكِهِ.....	٤١٨	الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا.....
٢٨٤	فَقَدْ طَهَرَ.....	٤١٨	الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ.....
٥٣٥	فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.....	٣٠٨	الْفِطْرُ يَوْمَ يُفِطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى.....
٩٧	فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ.....	٦٤٦	فَطْلَقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ يُتَمَتِّعَهَا.....
٢٥٥	فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجَّهَرَ.....	٧٠٤	فَطْلَقُوا مَنْ لِبَلٍ عِدَّتُهُنَّ.....
٢٧٢	فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ.....	٢٢٨	فَعَلَى جَنْبٍ.....
٢٣٣	فَقُمْتُ إِلَى خَصِيرِ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ.....	٨٣٧	فَعَلَى كُلِّ حَالِمٍ وَبَنَارٍ أَوْ عِدْلُهُ.....
٢٦٢	فَقُولُوا اللَّهُمَّ.....	٢١٧	فَعَلَّمَنَا التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ.....
٥٤٦	فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ.....	٦٠٨، ٦٠٧	فَعَلَّمَنَا مِنَ الْقُرْآنِ.....
٩٣٢	فَقُولُوا: وَعَلَيْكَ.....	٦٢١	فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ.....
٢٣٢	فَقِيلَ لِمُحَمَّدٍ ابْنِ سِيرِينَ: سَلِّمْ فِي الشَّهْرِ.....	٦٠٠	فَعَلَيْكَ بِالصَّوْمِ.....
٤١٩	فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقُّوا.....	١٠٨	فَعَيْنُهُ طَهْرُهُ وَتَسْجُدُهُ.....
٥٥٠	فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ وَخَالِدُ.....	٣٧٦	فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَيْتٌ كَبِيرٌ.....
٢١٠	فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَتَيْنِ.....	٤١١	فَقَالَ: أَرَيْيْهِ فَلَقَدْ أَصْبَحَتْ.....
٢٣٤	فَكَانَ يُرْجَى إِنْ خَلَّتْ بِهِ أَنْ يَكُونَ.....	٣٤	فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْ، مَهْ.....
٢٠٦	فَكَانَتْ لِلْقَوْمِ رُكْعَةٌ وَرُكْعَةٌ.....	٢٣٢	فَقَالَ أَسَدُوق؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى.....
٧٥٨	فَكَبِّرُوا أَيُّ الْيَهُودِ إِنَّا وَاللَّهِ.....	٥٨٣	فَقَالَ أَعْرِفَ عِفَاصَهَا.....
٧٦٠	فَكَبِّرُوا وَاللَّهِ مَا قَلْنَا.....	٥٣٥	فَقَالَ: أَعْطِيهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيَّرَ.....
٢٨٨	فَكَرِهَ ﷺ الْمَسَافِلَ وَعَابَهَا.....	٨٧٨	فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.....
٨٧٧	فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتَى الَّذِي.....	٧١٧	فَقَالَ إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا.....
٢٤٧	فَكَفَّنَ أَبِي وَعُمِّي فِي نَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ.....	١٨٦	فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.....
٥١٥	فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ.....	٤٥٩	فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا.....
٧٦٦	فَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولُ.....	٤٣٩	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي.....
٩٢٤	فَكَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِبُيُوتِهِنَّ.....	٦٨٨	فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَنْ.....
٤٧٨	فَلَا إِذَنْ.....	٤٤٤	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمَرَأْتِي.....
٨٥٥	فَلَا تَأْكُلُ.....	٦٠٦	فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ.....
٢٦٨	فَلَا تَبْكِينَ عَلَى مَا لَكَ مِنْ بَعْدِ الْيَوْمِ.....	٢٤	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَزَكَبُ.....
٧٠٨	فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَالنَّهْيِ.....	٧٧٤	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَزَيْتُ.....
٤١٢	فَلَا تَدْعُوهُ وَلَوْ أَنَّ يَجْرُعَ.....	٩٩	فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ.....
٢٦١	فَلَا تَقْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا.....	٧١٨	فَقَالَتْ قَدْ أَزْضَعْتُكُمَا فَسَأَلَتْ.....
٤٩٤	فَلَا تَقْرُبُوهُ.....	٥٣٩	فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ لَنَا.....

٢٢١	فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ	٦٥٦	فَلَا تَلْعَنِي فِيمَا تَمَلِّكُ، وَلَا أَمْلِكُ
٦٠٠	فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَعْصَى لِلْبَصَرِ	٣٥٣	فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
٤١٨	فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ	٢٦١	فَلَا صَلَاةَ لَهُ
٩٦١	فَلْيَتَزَوَّجْ	٤١١	فَلَا صِيَامَ لَهُ
٢١٧	فَلْيَذْغِ	٤١٨	فَلَا نَفْضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ
٦٦٧	فَلْيُرَاجِعْهَا	٤١٩	فَلَا نَفْضَاءَ عَلَيْهِ
٣٧٦	فَلَيْسَ فِيهَا حِدَّةٌ	٣٢٨	فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى
٩٣٢	فَلْيَسْتَقِ	٨٩٦	فَلَا يَأْخُذُ
٥٣١	فَلْيَسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ	٢١٤	فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ
٢٧٨	فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ	١٧٦	فَلَا يَحْجُبُ بَعْدَ هَذَا النَّعَامِ مُشْرِكٌ
٥٩	فَلْيُطِلْ عُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ	٥٣٠	فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً
٥٦	فَلْيُنْصِلِ	٥٣٨	فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ
٨٥	فَلْيُقِلْ فِي نَفْسِهِ	٨٨٧	فَلَا يَغْصِبُ
٢١٧	فَلْيُقِلْ	٩٦٨	فَلَا يَلْطِمُنُ الْوَجْهَ
٤٥٢	فَلْيُبْسِ الْخُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا	٨٨٧	فَلْيَرْكَبْ وَلْيَهْدِ بَدَنَهُ
٣٦	فَلْيَمْنَعْهُ	٨٢٩	فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الْخُمْسُ
٢٧٥	فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا	٦٨٨	فَلَمْ يَجِبْ
٥٨٨	فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ	٦٢٧	فَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً، وَلَا صَدَاقاً
٤٨٧	فَمَا تَرَى فِي بَيْعِ شُحُومِ الْمَيْتَةِ	٥٤٠	فَلَمْ يَرَيْهِ بَلَعَتْ
٣٧٥	فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ	٢١١	فَلَمْ يَزَلْ يَفْتَنُ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ
٣٨٢	فَمَا رَأَى فَيَحْسَابُ ذَلِكَ	٤٧٣	فَلَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى الْجُمْرَةَ
٤٧٦	فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ	٣٤٣	فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَلْفَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ
٦٧	فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ	٦٧٥	فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا
٩٤٩	فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ	٦٢٧	فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ يَدَيَهَا
٥٩	فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى آخِرِهِ	٦٥٤	فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ جَعَلْتَ أَلْقِيَهُ إِلَيْهِ
٩٠٣	فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْراً أَفْشَأُ وَفَرَّغَهُ	٣٤٤	فَلَمَّا فَرَّغَ
٢٩٠	فَمَنْ أَثْبَاكَ... إِلَى آخِرِهِ	٧٩٩	فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ... إِلَى آخِرِهِ
٥٠٥	فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا	٤٦٤	فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا
٥١٩	فَمَنْ رَأَى	٤٩٨	فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا
٨٩٣	فَمَنْ شَرَطَ	٥٠٩	فَلَهُ الْخِيَارُ ثَلَاثاً
٧٤٧	فَمَنْ قِيلَ لَهُ قَبِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي	٣٥٨	فَلَهُ قَبْرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
٣٣٩	فَمَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا	٦٦٩	فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمُ
٢٥١	فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا	٦٦٩	فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ
٥٤٦	فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَبْرُكْ وَفَاءً	١٨٠	فَلْيَصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ

فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِنْ.....	٩٣٢	فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى.....	٧٤٦
فَسَلِّفَهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَالشَّعِيرِ.....	٥٣٢	فِي الرَّقَّةِ رُبْعَ الْعَشْرِ.....	٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٣
فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَنَدَ.....	٦٠٦	فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا.....	٤٩٤
فَنَظَرَتْ فِي الرُّومِ، وَقَارِسَ فَإِذَا.....	٦٣٨	فِي سَفَرِ الْقَصْرِ.....	١٥٥
فَنَكَّسُوا رُؤُوسَهُمْ.....	٥٤٣	فِي صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.....	٣٩٤
فَهَذِهِ بِهَذِهِ.....	١٥٨	فِي صَدَقَةِ الْقَتَمِ.....	٣٧٦
فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ.....	٤٩٢	فِي صَخَصَاحٍ مِنْ تَابٍ.....	١٠٠٥
فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.....	٥٠٩، ٥٠٨	فِي طَقَامٍ أَخَذَكُمْ.....	٣٦
فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ.....	٥٠٩	فِي الْعَرَايَا.....	٥٢٧
فَهُوَ لِرُزْجَاهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ.....	٦٩١	فِي الْغُلُولِ.....	٨٨١
فَهُوَ لِفُلَانٍ.....	٩١١	فِي فَضْلِ الْقَوْلِ.....	١٤٥
فَهُوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ.....	٦٩١	فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ لَمَّا جَبَّ عِنْدَهُ.....	٧٣٦
فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.....	٥٨٦	فِي قِصَّةِ الْعَامِلِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ.....	٣٤٩
فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى.....	٢٧٠	فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ.....	٣٥٠
فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.....	٧٥٨	فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ.....	٣٧٥
فَوَصَفَ الصَّلَاةَ مَكَدًا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.....	١٩٤	فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ.....	٣٧٥
فَوَقَّ ثَلَاثَ.....	٤٤٤	فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ فِي أَرْبَعِينَ.....	٣٨٠
فَوَقَّتْهَا حِينَ يَذْكُرُهَا.....	١٣٠	فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ.....	٣٧٦
فِي الْآيَةِ رُبْعَ الْكِتَابَةِ.....	٩٢٣	فِي كُلِّ شِيرَكٍ.....	٥٦١
فِي الْأَذْكَارِ.....	٩٧٠	فِي كُلِّ شَيْءٍ.....	٥٦١
فِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ مَارَتْهُ مِائَةٌ.....	٧٥٠	فِي كُلِّ غَامٍ أَوْقِيَةٌ.....	٤٩٢
فِي بَضْعٍ أَخَذَكُمْ صَدَقَةٌ، وَالْإِسْكَالُ.....	٩٤٥	فِي كُلِّ فَرْسٍ سَائِمَةٍ وَيَنَارٍ أَوْ.....	٣٧٩
فِي بَوْلِ الرَّضِيعِ.....	٤٦	فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ نَائِمًا.....	٧٩٥
فِي تَخْلِيفِ جِلَالِ بْنِ أُمَيَّةٍ أَنَّهُ.....	٦٩٢	فِي الْمَوَاضِيعِ خَمْسِينَ، خَمْسَ، مِنَ الْإِبِلِ.....	٧٥٤
فِي تَمَرَةٍ.....	٨٩٧	فِي النِّكَاحِ، وَغَيْرِهِ.....	٦٠٣
فِي نَوْتِهِ اللَّذِينَ أَحْرَمَ فِيهِمَا.....	٣٤٣	فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ.....	٣١٠
فِي نَوْتِهِ.....	٣٤٣	فَيُخَلِّفُ لَكُمْ يَهُودًا؟.....	٧٥٧
فِي الْخَافَةِ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ.....	٧٥١	فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ.....	٤٩
فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُرَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ.....	٢٩٩	فَيَدْعُو بِهِ.....	٢١٧
فِي الْخَابِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا رُوحُهَا.....	٧٢٣	فَيَذْنُرُ.....	٦٤٠
فِي الْحَقِيقِ.....	٩٠٥	فَيُزَحِّجُهُ ذِرَاعًا لَا يَزِدُّنَ عَلَيْهِ.....	٩٣٤
فِي خَيْرٍ.....	٦١٨	فَيُعَادُ رُوحَهُ فِي جَسَدِهِ.....	٣٦٥
فِي رَجُلٍ جَعَلَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَدَقَةً.....	٨٨٦	فَيُعْتَقَةُ.....	٩١٨، ٩١٧
فِي الرَّجُلِ لَا.....	٧٢٥	فَيُعْجَبِي.....	٩٦٤

٥٥٩	قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ.....	٦٥٦	فِيمَا أَتَيْكَ.....
٤٧	قَالَ - فِي دَمِ الْخَيْضِ.....	٣٨٧	فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَبِحُ الْعُشْرِ.....
٧٩٦	قَالَ: فِي السَّارِقِ.....	٣٨٧، ٣٨٦	فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ.....
٨٠٠	قَالَ فِي شَارِبِ.....	٣٨٦	فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ.....
٨٥٠	قَالَ فِي الضُّبِّ لَا.....	٣٨٦	فِيمَا سَقَتِ.....
٣٤٩	قَالَ ﷺ فِي النَّامِذِيَّةِ: إِنَّهَا تَابَتْ تَوْبَةً.....	٤٨١	فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ.....
٣٤٨	قَالَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ: لَا.....	٣٦٥	فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ.....
٧٧٥	قَالَ ﷺ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ: وَالَّذِي.....	٤٢٢	فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا.....
٣٩٢	قَالَ فِي كَثْرٍ وَجَدَهُ.....	٢٩٨	فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ.....
٣٩١	قَالَ - فِي كَثْرٍ.....	٣٥٨	الْقَائِلِ وَمَا الْغَيْرَاطَانِ؟.....
٣٣	قَالَ - فِي الْهَيْرَةِ.....	١٣٠	قَائِمِ الظُّهَيْرَةِ.....
٩٤	قَالَ لَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: انْبَغِي.....	١٧٥	قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ.....
٤٧٦	قَالَ لِأَصْحَابِهِ: قُومُوا فَانْحَرُوا.....	٤٨٦	قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ.....
٩١٠	قَالَ ﷺ لِأَوْلِيَاءِ الدِّمِ اتَّخِلِفُوا.....	٨٣٢	قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى.....
٦٤١	قَالَ لِعُمَيْرِيَّةَ لَمَّا جَاءَتْ.....	١٧٥	قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ.....
٨١٨	قَالَ لِرَجُلٍ بَيْعَهُ.....	٧٦٦	قَاتَلَ يَعْزَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا.....
٩٠٤	قَالَ لِرَجُلٍ: تَرَى.....	٤٧٩	الْقَارِئِ يَطُوفُ طَوَائِفِينَ وَيَسْتَعِي.....
٦٠٤	قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ.....	٤٦٦	قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لَا أَسْلِمُ.....
٨٦٩	قَالَ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ عَنِ التَّضْحِيَةِ.....	٧٨٩	قَالَ: أَتَشْفَعُ.....
٢٢٢	قَالَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ تَقُولُ.....	٨٣٠	قَالَ أَصَبْتُ جِرَابَ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْرِ.....
٧٩٢	قَالَ لِسَارِقٍ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ.....	٨١٢	قَالَ أَغْرَابِيُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ.....
٨٩٢	قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا.....	٤٧٣	قَالَ: أَفَضْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ.....
٩٨	قَالَ لِعَيْشَانَ بْنِ مَالِكٍ.....	٣٤٠	قَالَ اللَّهُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي.....
٨٠١	قَالَ لِلْجَلَادِ اضْرِبْ فِي أَعْضَائِهِ.....	٤١٢	قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي.....
٩٢	قَالَ ﷺ لِلْجَنِّ لَمَّا سَأَلُوهُ.....	٥٦٧، ٥٩٠	قَالَ: اللَّهُ.....
٤٣	قَالَ لِلْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ.....	٦٥٠	قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا.....
٧١١	قَالَ لِلَّذِي ذَكَرَ لَهُ أَنَّ امْرَأَتَهُ.....	٦٥٩	قَالَ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ.....
٦٩٠	قَالَ لِلْمُتَلَاعِثِينَ.....	٤٩٥	قَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ.....
٧٩٤	قَالَ - لَمَّا أَمَرَ.....	٣٩٧	قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا فَقَالَ.....
٦٤٨	قَالَ لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ.....	٩٩	قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَرْأَةِ.....
٢٢٩	قَالَ لِعَمْرِيسُ - صَلَّى.....	٤١٠	قَالَ: صُومُوا.....
٩٤	قَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا.....	٣٩١	قَالَ فِي الْإِبْلِ صَدَّقْتُهَا.....
٢٢٧	قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ.....	٨٢٦	قَالَ فِي أَسَارَى يَذَرُ.....
٦٠٣	قَالَ لَهُ: تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ:.....	٣٤٢	قَالَ - فِي الَّذِي.....

٤٨٢	قَدْ أَحْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَقَ.....	٩٦٤	قَالَ لَهُ: لَكَ أَجْرَانِ.....
٦٦٩	قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ.....	١١٦	قَالَ لَهَا: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ.....
٣٧٢	قَدْ أَفْضَرُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا.....	٦٩٠	قَالَ ﷺ لِهَيْلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: الْيَبْتُ.....
٢٤٨	قَدْ رَأَيْتَ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ.....	٧٥٨	قَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْيَبْتِ قَالُوا.....
١٥٣	قَدْ رَفَعْتَ صِلَاتَكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى.....	٣٤٤	قَالَ لَهُنَّ: فَإِذَا فُرِغْتُنَّ.....
٢٠٨	قَدْ زَوَّجْتُكُمْ.....	٥٥٥	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ.....
١٣٩	قَدْ سَمِعْتُ فِي هَذِهِ نَافِيزِ إِنْسَانٍ.....	٢٥٣	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ.....
٩٣٢	قَدْ ضَرَبَ مَعَكَ مِنْ هُوَ شَرُّ مِنْهُ.....	٧٨٩	قَالَ مُخَاطِباً.....
٧٧٤	قَدْ شَهِدْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.....	٦٨٩	قَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ بَعْدَ فِي الْمَلَاعِينِ.....
٢٦٥	قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَبِيحِكُمْ.....	٥٧٠	قَالَ مَنْ عَمَّرَ أَرْضاً.....
١٤٦، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧	قَدْ كَانَتْ الصَّلَاةُ.....	٦٧٥	قَالَ: هَبِي لِي نَفْسَكَ.....
٣١٦	قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ،.....	٧٥١	قَالَ: وَفِي السَّحْبِ بَاءَةٌ مِنَ الْإِبِلِ.....
٣٦	قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَبِهَا.....	٦٢٢	قَالَ يَا بَنِي بَيَاضَةَ.....
٤٦٨	قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ.....	٤٦٩	قَالَ: يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ.....
٢٩٤	قَدِمَ مُعَاوِيَةُ حَاجِجاً أَوْ مُعْتَمِراً.....	٤٧	قَالَتْ خَوْلَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،.....
٥٣٠	قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَتَحَنُّنٌ.....	٣٥٣	قَالَتْ عَائِشَةُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَتَكَرَّ.....
٥٣١	قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ.....	٣٢٠	قَامَ بِجَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي.....
٦٧٤	قَدِمَ التُّغْلَانُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ.....	٧٧٩	قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ.....
٧٣١	قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولٌ.....	١٩٥	قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يقرأ فِيهِمَا.....
٢٦٩	قَدَّمُوا قُرْبَاناً.....	٨٦٦	قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:.....
٣٥٥	قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِقَاتِحَةٍ.....	٨٢١	قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ.....
٨٧٤	قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ.....	٣٢٠	قَامَ قِيَاماً طَوِيلًا نَحْوًا.....
٢٣٨	قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النِّجْمَ، فَلَمْ.....	٣٦٠	قَامَ لِلْجَنَازَةِ ثُمَّ قَعَدَ.....
٨٢٨	قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ.....	٧٧	قَتَلَ بَعْضُ نِسَائِهِ.....
٨٢٢، ٨٢١	قَضَى بِالسُّلْبِ لِلْقَائِلِ.....	٤٦٧	قَتَلَ الْحَجَرَ وَالتَّرَمَةَ،.....
٧٣٢	قَضَى بِهَا لِجَعْفَرٍ.....	٤٦٨	قَتَلَ الْحَجَرَ.....
٩٠٥	قَضَى بِبَحِينَ.....	٣٤١	قَتَلَ عُثْمَانَ بْنَ.....
٧٦٨	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَحْفَظَ الْحَرَابُ.....	٧٥٦	قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ.....
٨٩٩	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْخَصْمَتَيْنِ.....	٧٤٥، ٧٣٨	قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُتَاهِدٍ.....
٥٣٦	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَنْ تَوَفَّى.....	٨٢٤	قَتَلَ يَوْمَ بَنِي.....
٥٦٠	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّقْمَةِ فِي.....	٧٦١	قَتَلْنَا بِالْقَسَاوَةِ وَالصَّحَابَةِ مَثَرًا فَرُودٍ.....
٥٦٠	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِالشَّقْمَةِ.....	٧٦٢	قَتَلَهُ مِنْ جَاءَ بِهِ.....
٦٤٤	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَرْزُوقٍ.....	٢٩٦	قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ.....
٧٣١	قَضَى فِي ابْنَةِ خَمْزَةَ.....	٨٣١	قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَرْتِ.....

٢٤٧	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّبِيِّ	٧٤٩	قَضَى فِي الدَّيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ
٩٦٤	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَنْبَغُ أَنَا	٧٥١	قَضَى فِي النَّعِينَ
٤٩	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ	٥٩٧	قَضَى مُحَمَّدٌ ﷺ أَنْ الدِّينَ قَبِيلٌ
٨١٠، ٤٣٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ	٧٥٠	قَضَى النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قُطِعَتْ ثُدُوهُ
٢٣٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي سُوْرَةِ	٥٦٠	قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّعْطَةِ فِي كُلِّ
٤٢٦	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَرَكَ تَصُومُ	٧٩٤	قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ
٦٣٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ	٨٩٠	الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ
٧٢٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ	٧٨٨	قَطَعَ فِي ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمٍ
٧٢٨	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرَأُ؟	٧٨٧، ٧٨٨	قَطَعَ فِي بَيْحَنٍ قِيَمَتُهُ
٤٤٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَصْدُرُ النَّاسُ	٧٨٧	قَطَعَ فِي بَيْحَنٍ
٨٨٩، ٦٩٥	قُلْتُ: يَا رَسُولَ	٧٩٦	قَطَعَ مِنَ الْمُفْصِلِ
٦٥٦	قُلْنَا: فَلَا كُلَّ فَاَن	٧٩١	قَطَعَ يَدٌ مِنْ أَخَذَ رِذَاءَ
٩٣٠	قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَلْتَقِي	٩٣٩	قَطَعْتَ
٢٩٤	قُمُ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ	٥٥٢	قُلْ الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا
٢٠٣	قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْدًا فَاسْتَاكَ	٨٧٥	قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا
٢٠٢	قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ النَّهَامِ	٨٣٨	قُلْ: وَعَلَيْكَ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ
٢١٠	قُمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ	٤٣	قُلْ: وَمَنْ يَنْصُرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
٢١٠	قُمْتُ شَهْرًا، بَعْدَ	٣٢٧	قَلْبَ رِذَاءَةٍ
٢١٠	قُمْتُ شَهْرًا	٢١١	قُلْتُ لِأَيِّ: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ
٩٢١	قَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ لَمَّا تَقَنَّتْ	١٦٠	قُلْتُ لِجَلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ
٢١٩	قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ	٨٤٨	قُلْتُ لِجَابِرِ الصُّغَيْرِ صَدِّيقِي؟
٢٦٤	قُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ	٤١٥	قُلْتُ لِجَابِرِ: أَتَبَايَعُ الصَّائِمُ
٩٠١	قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ	٧٣٧	قُلْتُ لِغُلَامِي عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ عِنْدَكُمْ
٦٤٨	قَوْمَتِ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمٍ وَثُلَاثًا	٧٣٧	قُلْتُ لِغُلَامِي: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ
٨٠	قَوْمِي ذِرَاعٌ وَدَسَمَةٌ تَمَلَأُ الْقَمَمَ	٢٦٦	قُلْتُ: وَحَيْثُ قَدْ ثَبِتَ
٢٠٠	قِيَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ	٤٣٦	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ
٣٦٠	قِيَامُهُ ﷺ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ مَرَّتْ	٥٦١	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرْضٌ لِي لَيْسَ
٤١٩	قِيلَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمْ	٨٩١	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَنْعِلُنِي
٢٥	قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اتَّوَضَّأَ مِنْ	٥٣٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَلَانًا
٤٣٦	قِيلَ لَهُ: هَذَا الْفَضْلُ فِي	٩٤٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جَارَتَيْنِ
٦٧٤	قِيلَ لَهَا: اسْتَعِيْذِي بِهِ، فَإِنَّهُ	٤٠	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ
٣٩٧	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ	٥٠٠	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ
٦٠٢	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النِّسَاءِ	٦٢٤	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ
٤٣٨	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بِرُ الْحَجِّ	٩٩٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدُّعَاءِ

٤٤٠	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ	كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ	١٠٠٣
٥٤٧	قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى كُلِّ	كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ	٤٦٦
٥٢٩	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ	كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ	١٨٤
٩٤٠	قِيلًا وَقَالَ	كَانَ إِذَا قَعَدَ	٢١٥
٧٨٧	يَقْبَعُهُ ثَلَاثَةُ ذَرَاهِمَ	كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَبَاهَدِينَ	٨٤٦
١٠٠٥	الْكَافِرُ لَا يَزِيدُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ	كَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِسِتٍّ	٦٢٥
٩٤٨	كَالرَّامِيِّ يَرْغَى حَوْلَ النَّجْمِ يُوشِكُ	كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى	٧٣
٥٧٨	كَالْعَائِدِ فِي قَبِيلِهِ	كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُونَ	٢٠٧
٨١	كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷺ	كَانَ أَطْوَلُ مَا يَسْجُدُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ	٣٢١
٢٠٨	كَانَ أَحَدُهُمْ يَنْسُطُ ثَوْبَهُ	كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ	١٠٠٢
٨٧٩	كَانَ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْيَحِينِ قَالَ	كَانَ أَكْثَرُ	٤٣١
٨٥	كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ انْطَلَقَ	كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا	٦٣٦
٨١٦، ٨١٧، ٨١٦	كَانَ إِذَا أَرَادَ غُرُوبَهُ	كَانَ بِلَالٌ قَبْلَ أَنْ يُعْقِمَ	٤٤٩
٢٨٥	كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرِيغَ	كَانَ بَيْنَ الْيَهُودِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ	٩٢٨
٩٢٩	كَانَ إِذَا أَكَلَ أَكَلَ بِخُمْسٍ	كَانَ ثَمَرُ الْمَجْنُنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ	٧٨٧
٦٤٠	كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ	كَانَ خَرًّا	٦٢٢
٢٢٣	كَانَ إِذَا أَوْتَرَ يَنْسُجُ	كَانَ الْحُسَيْنُ	٤٦
٥١٦	كَانَ إِذَا بَاتَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ	٨٧
٢٤٠	كَانَ إِذَا جَاءَهُ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ	٣٨٤
٩٢	كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ بِجَنَازَةٍ	٥٤٦
٣٠٣	كَانَ إِذَا خَطَبَ يَغْتَمِدُ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا	٦٦٠
٢٩١	كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مَيْتَرٍ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ	١٨٩
٣٢٩	كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرُ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ	١٠٣
٦٠٣	كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا	٨١٤
٦٠٣	كَانَ إِذَا رَفَأَ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ	٢٢٤
٢٠٩	كَانَ إِذَا رَفَعَ فَرْجَ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ	٩٣
١٥٥	كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَطْرُقَ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، اخْمَرَتْ	٢٩١
٢٣٠	كَانَ إِذَا سَالَ جَعَلَ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ	٨٦، ٨٥
٢١٣	كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ	٤٢٣
١٥٠	كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ قَالَ: اللَّهُمَّ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ	٢١١، ٢٠٥
٢٢٦	كَانَ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِرُوحِهِ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا	٢٨١
١٦٧	كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ جَعَلَ بَيْنَهُ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ	٢٢٦
٢٠٨	كَانَ إِذَا صَلَّى	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمَيْتَرُ	٢٩١
١٠٢	كَانَ إِذَا غَشِيَ أَهْلَهُ فَأَنَزَلَ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ	٦٥٩

٢٣٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا	٣٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى
٢٠٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ	٣٦٤، ١٩٨، ١٩٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَعَ مِنْ
١٠١، ٨٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ	٢٠٤، ١٩٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى
٦٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ	٣١٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمٌ
٦٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِنِسَائِهِ	١٨٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ
١٠٠٤، ١٠٠٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ	٢٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ
٢٢٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذُبُرٌ	٩٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَذَّ يَدَيْهِ
٢٠٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ	١٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
٣٥٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُ عَلَى	٤٢٧، ٣٩٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرْنَا أَنْ
١٠٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَأْمٍ وَهُوَ	٦٠٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرْنَا بِالنَّيَاءِ
٨٠٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْذِرُ لَهُ الزَّيْبُ	١٢٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَنْزِرُ
٨٢٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ بَعْضَ	٤٠٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ
١٣١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ	٦٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَرَضَّأُ بِالْمُدِّ
٢٥٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَيِّرُ بِهِ	٣١٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ
٦٢٢	كَانَ رُوحُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ	٨٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ
٣٥٤	كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُكْبِرُ عَلَى	٨٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ
٣٥٤	كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ۞ يُكْبِرُ	١٨٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ
٦٦٩	كَانَ طَلَّاقُ الثَّبَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ	٢٥٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعَ
٦٦٩	كَانَ طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً	١٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَنَاءً
٦٦٩	كَانَ طَلَّاقُ الثَّلَاثِ	١٢٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْغَصْرَ
٦٦٨	كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ	١٦٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ
٦٢٢	كَانَ عَبْدًا	١٦٢، ١٦١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ
٩٢١	كَانَ الْغَيْبُ يَدْخُلُونَ عَلَى أَزْوَاجِ	٤٢٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ حَتَّى
٤٨٩	كَانَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَهَيَّ	٤٢٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ فِي كُلِّ
٣٢٧	كَانَ عَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ	٤٣١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ مِنَ الشَّهْرِ
٥٥٦، ٥٥٧	كَانَ عَبْدٌ بَعْضُ	٤٢٩، ٤٢٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ مِنْ كُلِّ
٤٤١	كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ	٢١٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ
٢٠١	كَانَ فَلَانٌ يُطِيلُ الْأَوْتِينَ مِنْ	٢١٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ
٧٨١	كَانَ فِي آيَاتِنَا وَرُوحِنَا ضَعِيفٌ	٣٧٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا
٣٦٠	كَانَ فِي جَنَازَةٍ	٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْتَسِلُ مِنْ
٩٢٥	كَانَ فِي سَفِينَةٍ فَسَمِعَ غَاطِسًا عَلَى	٤٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْسِلُ الْعَتِيَّ
٩٨١	كَانَ فِي لِسَانِي ذَرْبٌ عَلَى أَهْلِي	٤١٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْطَرُ عَلَى
٧٩٥	كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْخَرَامِ	٥٧٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ الْهَيْبَةَ
٧١٦	كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ	٤١٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ

١٢٢	كَانَ يَأْمُرُ بِفَأْتَرُ	٧١٦	كَانَ فِيمَا أَنزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ
٤٢٨	كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِإِفْطَارِمَا	١٢٧	كَانَ قَدْرُ صَلَاةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرِ
٢٨٩	كَانَ يَنْعَثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ	١٧٢	كَانَ قِرَامَ لِمَا لَيْسَتْ سَمَرَتْ بِهِ
٢٢٤	كَانَ يَنْعُوذُ	٣٣٧	كَانَ قَمُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الرَّسْخِ
٦٥٥	كَانَ يَنْفَسُ فِي الشَّرَابِ	١٤٣	كَانَ لَا يُؤَدُّ
١٢٨	كَانَ يُنَوِّبُ فِي الْأَذَانِ الْأَوَّلِ	٩٥	كَانَ لَا يَسْتَنْزِعُهُ عَنْ يَزْلِهِ
٢٤٤	كَانَ ﷺ يُحَافِظُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ	٢١١	كَانَ لَا يَنْقُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمِ
٣٦٦	كَانَ يُخْرِجُ إِلَى الْعِيدِ	٤١٦	كَانَ لَا يَمَسُّ وَجْهَهَا
٣١٠	كَانَ يُخْرِجُ نِسَاءَهُ وَتَنَاتَهُ	٥٦٦	كَانَ لِرِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قُصُورُ
٥٧	كَانَ يُخَلِّلُ لِحَيْتِهِ	٢٩٢	كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُطْبَتَانِ يَجْلِسُ
٢١١	كَانَ يَدْعُو لِلْمُسْتَضْعَفِينَ	٦٤٠	كَانَ لَهُ قُوَّةُ ثَلَاثِينَ رَجُلًا
٢٤٨	كَانَ يَذْفِرُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ	١٦٠	كَانَ لِي مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ
٥١	كَانَ يَذِيرُ الْمَاءَ عَلَى بَرْفَقِيهِ	٥٢٨	كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
١٠٢	كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى	٤٨٠	كَانَ النَّاسُ يُنْصَرِفُونَ مِنْ كُلِّ
٢٩٩	كَانَ يَزَلُّ السُّورَةُ حَتَّى تَكُونَ	٤٣٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْتَكِفَ
١٨٦، ١٩١، ١٨٦، ١٨٦	كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ	٦٢	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَذَارَ
٦٥٩	كَانَ يَسْأَلُ	٨٦	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ
٢٥٤	كَانَ يَسْتَبِيعُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ	٩٢٦	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُوذُ إِلَّا بَعْدَ
٢٥٧	كَانَ يَسْتَجِيبُ	٧٠	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا
٢٠١	كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ	٦٠٢	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالنَّاءِ
٢٠١	كَانَ يَسْتَغْفِرُ	٢٠٨	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجَاهِي بَيْنَيْهِ
٢٢٦	كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْمُؤْمِنِينَ	٣٤٧	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ
٢٠٨، ٢٠٧	كَانَ يَسْتَحْدُ عَلَى كَوْرِ عِمَامَتِهِ	٩٨٨	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ
٢٢٢	كَانَ يَسْلُمُ	٣١٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ
٢٤٥	كَانَ يُشِيرُ بِالسَّيَابَةِ	٦٠	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ السُّمْنُ
٤٢٣	كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا	٤١٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقِيلُ وَهُوَ صَائِمٌ
٤٣٠	كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ	٢٣٩	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ
٢٩٧	كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ	٣١٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ
١٢٩، ١٣٦، ١٢٩	كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ	٢١٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْقُتُ فِي صَلَاةٍ
٢١٢	كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعِيدِ	٣٥٤	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبَرُ عَلَى الْحَنَائِزِ
٢٨٨	كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ	٨٦٤	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَرُ قَبْلَ أَنْ
٢٥٢	كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ	٥٤٦	كَانَ يُؤْتَى بِالرُّجُلِ
٢٥٣	كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ	٩٢٩	كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ
١٨٩، ١٦٢، ٢٤٩	كَانَ يُصَلِّي	٣١٢	كَانَ يَأْمُرُ

٢٠٩	كَانَ ﷺ يُعْسِكُ يَدَيْهِ عَلَى	٤٢٦	كَانَ يُصْرَمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
٣٥٩	كَانَ يُعْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَأَبُو بَكْرٍ	٤٢٧	كَانَ يُصْرَمُ عِدَّةً
٣٥٩	كَانَ يُعْشِي	٨٦٢	كَانَ يُضْحِي بِكَتِفَيْنِ
٣٥١	كَانَ يُنْهَى عَنِ النَّفْيِ	٣٧١	كَانَ يُضْحِي عَنْ نَفْسِهِ
٣٥١	كَانَ يُنْهَى عَنْ	٦٤٠	كَانَ يُطَوَّفُ عَلَى نِسَائِهِ
٩٢٦	كَانَ الْيَهُودُ يَتَمَاطِسُونَ عِنْدَ	٦٣٩	كَانَ يُطَوَّفُ عَلَى
٢٤٦	كَانَ ﷺ يُؤَيِّرُ بِنَاتٍ لَا يَجْلِسُ إِلَّا	٤٣٣	كَانَ يُتَكَيَّفُ الْعَشْرُ
٢٤٦	كَانَ يُؤَيِّرُ بِنَاتٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ	١٦٧	كَانَ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي
٢٥٦	كَانَ	٥٦٦	كَانَ يُعْطِي أَرْضَهُ بِالثَّلَثِ وَالرَّيْعِ
٧٨٩	كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْعِيْرُ الْمَنَاعِ	٤٠٥	كَانَ يُعْطِي عَمَرَ
٨٣٣	كَانَتْ أَقْوَالُ بَنِي النُّفَيْرِ مِمَّا	٣١٧	كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ
٧٥٥	كَانَتْ فِتْنَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ	٢٢٢	كَانَ يُعَلِّمُهُمُ مِنَ الدُّعَاءِ
٩٣	كَانَتْ رَوْثَةُ جِمَارٍ	٥٨	كَانَ يُقْتَبَلُ بِالصَّاعِ وَتَتَوَضَّأُ
٢٠٠	كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ، فَيَذْهَبُ	٣٠	كَانَ يُقْتَبَلُ بِفَضْلِ
٣٣٦	كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ	١٠٤	كَانَ يُقْتَبَلُ وَتُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ
٩٢٢	كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَائَا	٢٥٦	كَانَ يُفْعَلُ كَذَا
٦٣٨	كَانَتْ لَنَا جَزَارٌ، وَكُنَّا نَعْرِزُ	٤١٦	كَانَ يُقْبَلُ بَعْضُ نِسَائِهِ فِي الْفَرِيشَةِ
٦٧٤	كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ	٢٠٠	كَانَ يُقْرَأُ فِي الْأَخْرَسَيْنِ
٩٢٢	كَانَتْ نَحْلُ بَنِي النُّفَيْرِ لِرَسُولِ	٢٠٠	كَانَ يُقْرَأُ فِي صَلَاةٍ
١٢٢	كَانَتْ النُّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ	٢٨٠	كَانَ يُقْصَرُ فِي السَّفَرِ
٥٩٤	كَانَتْ وَصِيَّتُهُ ﷺ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ	٢٨٠	كَانَ يُقْصَرُ وَتُجِمُّ
٨٧٩	كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي	٩٣	كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
٨٧٩	كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ، لَا، وَمُقَلَّبٌ	٢٢٦	كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ
٦٣٤	كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى	٢١٠	كَانَ يَقُولُ بَيْنَ
٦٣٤	كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا	٩٣	كَانَ ﷺ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
١٧٦	كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ	٣٢٩	كَانَ يَقُولُ عِنْدَ
١٧٥	كَانُوا يُتَخَذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ	٢٢٣	كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ
٦٦٩	كَانُوا يَفْعَلُونَ	٢٤٠	كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوةِ
٣٥٤	كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ	٢٢١	كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ بَعْدَ
١٨٦	كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ	١٤٥	كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَدُّ
٣٥٤	كَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ	٣٦١	كَانَ ﷺ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ فَمَرَّ
٧٥٧	كَبَّرَ كَبْرٌ	٥٦٦	كَانَ يُكْرِي
٧٥٨	كَبَّرَ	٣٣٦	كَانَ يُلَبِّسُهَا لِلرُّفْدِ وَالْجُمُعَةِ
٣١٨	كَبَرُوا اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ	٦١	كَانَ يُمْسَحُ رَأْسَهُ تَارَةً

٨٧٢	كَبَيْتَيْنِ كَبَيْتَيْنِ.....	٩٦٥	كُلُّ أَتَمِّي مُعَاذِي إِلَّا الْمَجَاهِرُونَ.....
٧٤٥	كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ.....	٢٩٦	كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صِدْقَتِهِ حَتَّى.....
٨٦٠	كُتِبَ الْإِحْسَانُ.....	٢٩٦	كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صِدْقَتِهِ.....
٧٤٧	كُتِبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ.....	٢٩١	كُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ.....
٨٣٧	كُتِبَ إِلَى مُعَاذٍ بِالْيَمَنِ.....	٨٧٢	كُلُّ نَبِيٍّ أَمْ يَتَّبِعُونَ إِلَى عَصِيَّةٍ.....
٨٦٤	كُتِبَ عَلَيَّ النُّحْرُ وَلَمْ يَكُتَبْ.....	٢٩٢	كُلُّ خَطِيئَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ.....
٣٥٨	كُتِبَ لَهُ قِرَاطَانِ مِنَ الْآخِرِ أَخَفَهُمَا.....	٨٤٢	كُلُّ ذِي نَابِ مِنْ السَّبَاعِ فَأكَلَهُ.....
١٢٠	الْكُدْرَةُ وَالصُّغْرَةُ شَيْئَانِ.....	١٠٨	كُلُّ رَجُلٍ.....
٩٨٠	الْكُذْبُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَذَبَ.....	٢٥٤	كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ.....
٩٨٠	الْكُذْبُ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا.....	٧٣٩	كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السَّيْفُ وَلِكُلِّ.....
٨٥	كَذَّبَتْ.....	٧٣٩	كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَدِيدَةِ خَطَأٌ.....
٩٩٨	كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ عَنْ اللَّهِ.....	٨٧٢	كُلُّ غُلَامٍ مَرْتَهَنٌ بِعَاقِبَتِهِ تَذْبِيعٌ.....
١٣٣	كَذَّبَ السَّرْحَانُ.....	٨٦٥	كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ وَكُلُّ.....
٧٨٢	كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا.....	٢٢٤	كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مُنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَاٌ.....
٣٣٤	كَسَانِي النَّبِيِّ ﷺ حَلَّةٌ سِرَاءٌ.....	٢٢٥	كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مُنْفَعَةٌ فَهُوَ وَجْهٌ.....
٣٣٤	كَسَانِي النَّبِيِّ.....	٤٢	كُلُّ كَلَامٍ لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ.....
٥٦٧	كَسَبَ الْحُجَّامُ خَبِيثٌ.....	٩٢٦	كُلُّ مَا شِئْتَ وَاشْرَبْتَ مَا شِئْتَ مَا.....
٩٥٤	كَسَبَ الْحَلَالُ قَرِيبَةً.....	٨٥٥	كُلُّ مَا لَمْ يَتَّقِ.....
٣٦٢	كَسَرُ عَظْمِ الْعَبْدِ كَكَسْرِ حَيٍّ.....	٨٥٢	كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَمَا اسْتَكْرَ مِنْهُ.....
٧٤٣	كَسَرَتْ نِثَّةٌ جَارِيَةً.....	٨١٢	كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ.....
٦٣٢	كَسَرَنَ.....	٢٩٨	كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ.....
٨٠٩	كَسَرُوا فِيهَا فَيَسْكُنُ وَأَوْتَارَكُمُ.....	٨٠٢	كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ.....
٢٤٥	كَفَى بِالْمُسْلِمِ.....	٩٤٤	كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.....
٩٤٠	كَفَى بِالْعَمْرِ إِذَا أَنْ يُحْدِثَ.....	٩٤٥	كُلُّ مَعْرُوفٍ.....
٧٢٣، ٤٤١	كَفَى بِالْعَمْرِ إِذَا أَنْ يُضَيِّعَ.....	٨٥٤	كُلُّ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكَ.....
٩٨١	كَفَى بِكَ إِذَا أَنْ لَا تَزَالَ مُخَاصِمًا.....	٩٧٦	كُلُّ وَاشْرَبْتَ وَالْبَسَ وَتَصَدَّقَ فِي.....
٩٨١	كَفَّارَةٌ مَنْ اغْتَبَهَ أَنْ تَسْتَغْفِرَ.....	٩٢٥	كُلُّ، وَاشْرَبْتَ، وَالْبَسَ، وَتَصَدَّقَ.....
٨٨٥	كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ بَيْعٍ.....	٨٧٥	كُلُّ نَعِيمٍ يُحْلَفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ.....
٦٨٣	كَفَّرَ، وَلَا تُمَذِّ.....	٨٢٢، ٨٢٩	كَلَامًا قَتْلًا.....
٣٤٦	كَفَّنَ فِي ثَلَاثِ أَثْرَابٍ بَيْضٍ.....	١٦٥، ١٦٤	الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ.....
٣٤٦	كَفَّنَ فِي قَطِيفَةٍ خَمْرَاءَ.....	٩١٩	كَلْحَمَةُ النَّسَبِ لَا تَبَاغُ وَلَا يُرْهَبُ.....
٩٥٩	كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَسِرَةٌ وَلَا يَضُرُّ.....	١٠٤٤	كَلِمَتَانِ خَبِيرَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ.....
٩٥٧	كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَايَيْنِ.....	١٠٠٤	الْكَلِمَتَانِ.....
٦٣٥	كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَطْعَنُ الشَّيْطَانَ.....	٤٢٣	كَلَّةٌ أَنْتَ وَأَمْلُ نَبِيِّكَ وَصَمُّ يَوْمًا.....

٤١	كُنَّا نَقْرُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَصِيبُ	٤٢٢	كُلُّهُ أَنْتَ وَعِيَالُكَ فَقَدْ كَثُرَ
٨٢	كُنَّا نَقْسِلُ الْعَيْتَ فَمِنَّا مَنْ	٨٥٤	كُلُّهُ وَإِنْ لَمْ تَذُرْكَ بِهِ إِلَّا
٦٦٩	كُنَّا نَقْلُ	٩٥٦	كُلُّوْا وَاشْرَبُوا، وَالْبُسُوْا فِي غَيْرِ
٢١٧	كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا الشَّهَادَةُ	١٤٣	كُلُّوْا وَاشْرَبُوا
٤٥٣	كُنَّا نَنْصَحُ وَجُوهَنَا بِالْمَسَلِكِ	٨٦٩	كُلُّوْا وَتَصَدَّقُوا وَادْخُرُوا
١٣٨	كُنْتُ أُوَدُّ أَنْ يُرْسِلَ اللَّهُ ﷻ فَكُنْتُ	٨٥٠	كُلُّوْهُ فَإِنَّهُ خَلَّانَ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ
٥٠٠	كُنْتُ أَيْبُ الْإِبِلِ بِأَيْبُوعِ فَأَيْبُ	٩٧٢	كُنَّا أَمَرَ اللَّهِ
٤٦	كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنِ	٦٦١	كُنَّا نَضْرِبُ الْعَبْدَ أَوْ الْأَمَةَ
٤٥٢	كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَطِيبِ	٤٦٠	كُنَّا حَرَمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ وَإِنِّي
٤٥٣	كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَخْرَامِهِ	٢٢٠	كُنَّا صَالِتٍ
٤٥٢	كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيِّ ﷺ	٢٨١	كُنَّا يُحِبُّ أَنْ تُوْتَى عَزَائِمُهُ
١٠٦	كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ	٧٧٥	كُنَّا يَغِيبُ الْجُرُودُ فِي الْمُكْحَلَةِ
٩٣٤	كُنْتُ أَمْنِي وَعَلَيَّ بَرْدٌ أَجْرُهُ	٩٥١	كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ
١٧٣	كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي	١٩٢	كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
٩٥٢	كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ	٤٠٨	كُنَّا جَنْدَ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَيْتُ
٩٥٣	كُنْتُ رَيْفِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا	١١٩	كُنَّا لَا نَمُدُّ الْكُنْزَةَ وَالصُّفْرَةَ
٥٤٨	كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ	٨٦٨	كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ
٨٧	كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ	٨١٩	كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ
٩١٨	كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ	٦٣٢	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا
٣٦٦	كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ	١٥٣	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ مُطَيْمَةِ
٨٦٩	كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِ	٤٩٤	كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِنَا أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ
٧٦٢	كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ	٥٠٣	كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي
٦٣٣	الْكَيْسَ الْكَيْسَ	٢٠٠	كُنَّا نَخْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ
٣٦٧	كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ	٤٥٣	كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٢٧٠	كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ	٤٩٨	كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ
٨٩٦	كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَّهُ أَيُّ: تَطْهَرُ	١٩٩	كُنَّا نُصَلِّيُ خَلْفَ النَّبِيِّ الطَّهَرُ
٨٩٦	كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ	١٢٦	كُنَّا نُصَلِّيُ الْغَنَرِبَ مَعَ رَسُولِ
٧٦٣	كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فَيَعْنُ بَنَى مِنْ	١٢٦	كُنَّا نُصَلِّيُ الْغَنَرِبَ مَعَ النَّبِيِّ
٤٦٧	كَيْفَ قَالَ حَسَّانُ	٥٣٢	كُنَّا نُصِيبُ الْغَنَائِمَ مَعَ رَسُولِ
٧٥٨	كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيْمَانِ قَدَمِ كُفَّارِ	٨٢٩	كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينِ الْعَسَلِ
٧١٣	كَيْفَ وَقَدْ رَغِمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْكُمَا	٢١٣	كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَيْنِ
٧١٩	كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ	٨٨١	كُنَّا نَمُدُّ الذَّنْبَ الَّذِي لَا كَفَّارَةَ
٤٧٢	كَيْفَا نَمُتَرُ	٦٣٩	كُنَّا نَنْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
٦٥٣	لَا أَكُلُ شَيْئًا	٣٩٤	كُنَّا نَنْعِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ

لا أَكَلَهُ وَلَا أَرَمَهُ..... ٨٤٦	لا تَجُورُ شَهَادَةَ بَدْوِي عَلَى صَاحِبِهِ..... ٩٠٣
لا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ..... ١٢١	لا تَجُورُ شَهَادَةَ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ..... ٩٠٢
لا أَخْرِجُ إِلَّا مَا كُنْتُ أَخْرِجُ عَلَى عَهْدٍ..... ٣٩٤	لا تَخَسَّدُوا وَلَا تَتَاجَشَرُوا وَلَا تَبَاغَضُوا..... ٩٧١
لا أَرَاهُ عَلَى حَالٍ إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا..... ٢٧٨	لا تَخَسَّدُوا وَلَا تَتَاجَشَرُوا..... ٩٧١
لا أَرْبَحُ اللَّهَ بِتَجَارَتِكَ..... ١٧٨	لا تُجِدُ امْرَأَةً عَلَى مِثْلِ فَوْقٍ..... ٦٩٨
لا أُرِيدُ..... ١٨٢	لا تُحَرِّمُ الْإِسْلَاجَةَ وَالْإِسْلَاجَتَانِ..... ٧١٣
لا أَسْتَطِيعُ..... ١٩٩	لا تُحَرِّمُ النَّمْعَةَ وَالْمَهْمَتَانِ..... ٧٢٣
لا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ..... ٥٧٨	لا تُخْفِرَنَّ مِنَ الْمَغْرُوفِ شَيْئاً..... ٩٤٥
لا إِلَهَ إِلَّا أَنِيجِيهِ مِنْ مَغِيْبِهِ..... ٢٥٦	لا تُجِلِّ الصَّدَقَةَ لِنَفْسٍ إِلَّا..... ٦٠١
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ..... ٩٩٦، ٤٦١	لا تُجِلِّ لَقَطَتَهَا إِلَّا لِإِمْشِدٍ..... ٩٨٦
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٣٣٩، ٢١٥	لا تُحَلِّبْ نَاسِيَةَ امْرِئٍ بِغَيْرٍ..... ٥٢٤
لا أَنْتِلِكَ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً..... ٨٢١	لا تُخْلِفُوا بِأَيَّائِكُمْ وَأَنْهَاتِكُمْ..... ٨٧٥
لا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْضِيَ عَلَى..... ١٠٥	لا تُخْلِفُوا بِأَيَّائِكُمْ، وَلَا بِأَنْهَاتِكُمْ..... ٨٧٥
لا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُرِّ بِالشَّيْبِ..... ٥٢١	لا تُخْلِفُوا عَلَى إِمَائِكُمْ وَلَا تَتَابَعُوا..... ٢٦٤
لا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ..... ٣٧٩	لا تُخْلِفُوا تَخْلِيفَ قُلُوبِكُمْ..... ٢٧٠
لا نَأْخُذُ فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ..... ٣٨٧	لا تُخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ..... ٤٢٩
لا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ..... ٣٧٢	لا تَذْعُرُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِغَيْرٍ..... ٣٤٤
لا تَأْكُلُوا بِالْشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ..... ٦٥٥	لا تَذْهَبُوا مَوَاتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا..... ٣٦٩
لا تُبَايِعْ حَتَّى تَفْصَلَ..... ٥٢٢، ٥٢١	لا تَذْهَبُوا إِلَّا مُسَيِّئاً، إِلَّا إِنْ..... ٨٢٦
لا تَبْدُوُوا..... ٨٣٨	لا تَرْدُ يَدَ لَابِسٍ..... ٦٩٢
لا تَبْدُوُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى..... ٩٢٤، ٨٣٨	لا تَرْفُيُوا، وَلَا تَغْمُرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ..... ٥٨٠
لا تَبْدُوُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى..... ٩٣١	لا تَرْفُزُوا الْجُمُعَةَ حَتَّى تَطْلُعَ..... ٤٧٣
لا تُبْرِزْ نَحْدَكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى..... ٣٤٩	لا تَرْفُزُوهُ..... ٢٤
لا يَبِغْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ..... ٥١٣، ٤٩٩	لا تَرْوِجِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا..... ٦١١، ٦٠٩
لا يَبِغُوا اللَّعْبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا..... ٥١٨	لا تَرْوِجِ الْمَرْأَةَ..... ٦٠٩
لا يَبِغُوا غَايِباً مِنْهَا بِتَاجِرٍ..... ٥١٩	لا تُسَافِرِ الْمَرْأَةَ إِلَّا مَعَ ذِي..... ٥٧٢، ٤٤٤
لا تَجِدُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً..... ٨٥٧	لا تُسَافِرِ الْمَرْأَةَ سَمِيرَةً لَيْلَةً..... ٤٤٤
لا تَبِمُ صَلَاةٍ أَخَذَ حَتَّى يُسَبِّحَ..... ٥٥	لا تُسَافِرُوا فِيهِ فِي الْمَجْلِسِ..... ٨٩٩
لا تَبِمُ صَلَاةٍ أَخَذَكُمْ حَتَّى يَمُتَلَ..... ١٩٤	لا تُسَبِّحُوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ..... ٩٧٢، ٣٧٢
لا تَبِمُ صَلَاةٍ أَخَذَكُمْ حَتَّى..... ٥٢	لا تُسَبِّحُوا الْجُدْرَ بِالنِّيَابِ..... ٦٥٠
لا تَتَوَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ..... ١٣٨	لا تُسَلِّمُوا نَسْلِمَ الْيَهُودِ فَإِنَّ..... ٩٨٩
لا تُجَرِّئْ صَلَاةً لَا يَفْرَأُ فِيهَا بِغَاتِنَةٍ..... ١٩٤	لا تُسَبِّحُوا السُّكُنَّ فِي الْعَمَاءِ، فَإِنَّهُ..... ٥١٣
لا تُجْعَلُوا قَبْرِي وَتَنَّا يُعْبَدُ مِنْ..... ٣٦٤	لا تُسَبِّحُوا الرِّجَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةٍ..... ٤٣٣
لا تُجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا..... ٣٧٢، ١٧٥	لا تُسَبِّحُوا الرِّجَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةٍ..... ٨٨٩

لا تَشُدُّ الرِّحَالَ	٨٨٨	لا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا تَبِيعْ	٥٠٣
لا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	٣٣٢، ٣٧	لا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى تَهَيِّطُوا بِهَا	٥٠٤
لا تَشْرَبُوا وَاحِداً أَوْ شَرْباً وَاحِداً	٦٥٥	لا تَمَارِ أَحَاكَ، وَلَا تَمَارِحَهُ، وَلَا	٩٧٣
لا تَشْفَعْ فِي حَدِّ فَإِنَّ الْحُدُودَ	٧٨٩	لا تَمَسَّ طَبِياً	٧٠٠
لا تَصِحُّ صَلَاةٌ مَنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ	١٥٣	لا تَمْسَحِ الْخَصِيَّ وَأَنْتَ تُصَلِّي	١٧٠
لا تُصَرُّوا إِلَيْهِ وَالْعَتَمَ فَمَنْ	٥٠٨	لا تَتَّبِعِي	٤٠٣
لا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبْرِ، وَلَا تَجْلِسُوا	١٥٧، ١٥٦	لا تَنْفُضُوا أَلْيَدَيْكُمْ فَإِنَّهَا مَرَاوِجُ	١٠٥
لا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ	٢٦٢	لا تَنْفِقِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا	٣٩٨
لا تُصَوِّمُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا	٤٣٠	لا تَنْقُطِ الْهَجْرَةَ مَا قَوْلَ الْعَدُوِّ	٨١٣
لا تُصِيدُ صَيْداً وَلَا تَنْكَأَ	٨٥٧	لا تَنْكَحِ الْأَيِّمَ حَتَّى تُسَأَلَ	٦١٠
لا تُعَذِّ	٢٧٣	لا تَنْكِحُوا النِّسَاءَ لِخُسْنِهِنَّ	٦٠٢
لا تُعَالُوا فِي الْكَفْرِ فَإِنَّهُ يُسَلَبُ	٣٤٨	لا تَهْجُرُوا إِلَّا فِي الْيَسْرِ	٦٣٤
لا تُغَضَّبَ وَلَكِ الْجَنَّةُ	٩٦٩	لا تُوَاصِلُوا قُلُوبَكُمْ أَرَادَ أَنْ	٤١٤
لا تُغَضَّبَ	٩٦٩	لا تُؤَيِّرُوا بِشَلَاثٍ	٢٥٤
لا تُغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ	٨٢١	لا تُوطَأَ حَابِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا	٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٦، ٧٠٤
لا تُغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ	٨٢١	لا تُؤَلِّهِ وَالِدَةً عَنْ وَلَدِهَا	٧٣١
لا تُقَرِّضَنَّ اقْرِضَاشَ الشَّيْخِ وَاعْتَمِدْ	٢٠٨	لا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ	٣٧٩
لا تُقَامِ الْخُلُودُ فِي الْمَسَاجِدِ	٨٠١، ١٧٨	لا جَنْبَ	٣٧٩
لا تُقَبِّحْ	٦٣٤	لا خَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمَهُمُ بِالْمَعْرُوفِ	٧٢١
لا تُقْتَلُوا الضَّمَانُ فَإِنَّ تَقِيْفَهَا	٨٥١	لا خَرَجَ	٤٧٦
لا تُقْتَلُوا الضَّمَانُ فَإِنَّهَا مَرَّتٌ	٨٥١	لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ	٩٥٩
لا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ	٤٠٧	لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ	٥٧١
لا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ	٤٠٧	لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ	٥٧١
لا تُقَدِّمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا	٤٠٨	لا حَزَلَ عَنِ الْمَعَاصِي إِلَّا بِعِصْمَةٍ	٩٩٨
لا تُقْصِرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ	٢٨٦، ٢٨٢	لا حَزَلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ	١٤٥
لا تُقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ	٧٨٩، ٧٨٦	لا خِلَابَةَ	٥١٧
لا تُقُولُوا: جَاءَ رَمَضَانُ فَإِنَّ رَمَضَانَ	٤٠٧	لا خَيْرَ لَكَ فِيهَا	٧١٩
لا تُقَوْمِ السَّاعَةَ حَتَّى يَنْبَأَكَ	١٨٠	لا رِبَا إِلَّا فِي النَّبِيَّةِ	٥١٩
لا تُقَوْمِ السَّاعَةَ	١٨٠	لا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ	٧١٨
لا تُلَبِّسُوا الْخَبِيرَ	٣٣٢	لا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمُ	٧١٨، ٧١٤
لا تُلَبِّسُوا	٧٠٣	لا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ	٧١٨
لا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَإِنَّ تَلْقَاءَ	٥٠٤	لا رُكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ	٣٨٥
لا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَّى	٥٠٥	لا رُكَاةَ فِي مَالٍ امْرِئٍ حَتَّى يَحُولَ	٣٨٢
لا تَلْقُوا الْجَلْبَ	٥٠٥	لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ	٨٤١

٧٩٢، ٧٩١	لا تَطْعُ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرِ	٦٨٩، ٦٩٠	لا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا
٧٤٠	لا قَرَدَ إِلَّا بِالسَّيْبِ	٢٣٥	لا سَهْوَ إِلَّا فِي قِيَامٍ عَنْ جُلُوسٍ
٦٧٨	لا تَقُولُةَ فِي الطَّلَاقِ	٩٦٤	لا شَرِيكَ لِلَّهِ فِي عِبَادَتِهِ
٦٧٨	لا تَقُولُةَ فِي طَلَاقٍ	٩١٦	لا شَرِيكَ لِلَّهِ
٥٤٧	لا كَفَالَةَ فِي حَدٍّ	١٨٨	لا شَرِيكَ لَهُ
١٧٥	لا يُنْتَظِمُ لَهُ	٥٦١	لا شُفْعَةَ إِلَّا فِي دَارٍ أَوْ عَقَارٍ
٢٠٦	لا مَنَاحَ لِمَا أُعْطِيَتْ	٥٦٣	لا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ وَلَا لِصَغِيرٍ، وَالشُّفْعَةُ
٩٩٨	لا مَلَجًا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ	٤٣١	لا صَامَ مَنْ صَامَ الْآبَةَ
١٥٢	لا مَنَ فِي جَوْفِهِ خَمَرٌ	٤٣٢	لا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ
	لا مِرَاسَهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا	٦١٤	لا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا
٦٩٧	لا تَتْرُكْ كِتَابَ رَبَّنَا وَسِنَّةَ نَبِيِّنَا	٣٥٥	لا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ
٦٧٦	لا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ	٢٧٨، ١٧٣	لا صَلَاةَ بِخَضِرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَمَوْ
٦٧٧	لا تَذَرُ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ	١٧٤	لا صَلَاةَ بِخَضِرَةِ طَعَامٍ
	لا تَرْضَى بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ	١٢٩	لا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ
٨٢٨	لا تَقُلْ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ		لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
٦١٠	لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ مُزَيْبٍ أَوْ	١٢٩	لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
٦١٠	لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَالسُّلْطَانُ	١٣٥، ١٢٩	لا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا
٦٠٩	لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ	١٢٩	لا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ
٨١٢	لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ	١٣٥	لا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ
٢٦٩	لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ	٦٣	لا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ، وَلَا
٨١٢	لا هِجْرَةَ	١٩٤	لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمٍّ
٤٨٦	لا، هُوَ حَرَامٌ	٢٧٤	لا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ
٦٨٨	لا، وَالَّذِي يَمْنَعُكَ بِالْحَقِّ	٣١٣	لا صَلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ لَا قَبْلَهَا
٨٨٢	لا وَاللَّهِ وَيَلَى وَاللَّهِ	٤١٠	لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَقْرُضْهُ مِنْ
٢٥٤	لا وَتَرَانٍ فِي لَيْلَةٍ	٧٠٧	لا ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ
٧٢٤	لا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ	٥٤٣	لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ وَلِلرَّجُلِ أَنْ
٨٣	لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ	٧٢٥، ٥٧١	لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ
٨٣	لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ	٦٧٥	لا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلَا عَقْدَ
٦٣	لا وضوء كامل	٦٧٥	لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ
٦٣	لا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ	٣٧٠	لا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ
٨٨٧، ٨٨٦	لا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَنَصِيَّةٍ	٨٠٦	لا عَقْوَةَ فَرَقَ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ
٨٧٩	لا وَتَضَرُّفَ الْقُلُوبِ	٣٧٢	لا حَقِيَّةَ لِفَاسِقٍ
٨٧٩	لا وَتَقْلِبِ الْقُلُوبِ	٩١٣	لا قُرْبَةَ لِكَاغِبٍ
٨٨٢	لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي	٧٩٤	لا تَطْعُ فِي ثَمَرٍ وَلَا فِي حَرِيصَةٍ

٧٩٦	لا يأتي إلا بخير	٩٨٥	لا يجزئ ذم امرئ مسلم إلا
٧٣٤	لا يأتي بخير	٨٨٥	لا يجزئ ذم امرئ مسلم ينهه
٤٠٠	لا يأخذ أحدكم متاع أخيه	٥٤٤	لا يجزئ السؤال إلا لثلاثة
٤٩٩، ٤٩٨	لا يؤذد إلا متوصفا	١٤٨	لا يجزئ سلف وتبع، ولا شرطان
٧٣٤	لا يؤذي بفتار بذره	٦٣١	لا يجزئ قتل مسلم إلا يأخذى
٥٤٤	لا يؤمن أحدكم بغيري فاعدا	٢٦٤	لا يجزئ لامرئ أن يأخذ عصا
٨٢٧، ٧٠٦	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه	٩٤٩	لا يجزئ لامرئ يؤمن بالله
٢٨٢	لا يؤمنكم ذو جزاء في دينه	٢٧٠	لا يجزئ لامرأه تؤمن بالله
٢٨١	لا يبرك	٢١٣	لا يجزئ لامرأه تسافر بريد
٥٧٩	لا يبيع بنفسكم على بيع بعض	٥٠٤	لا يجزئ لرجل مسلم أن يعطي
٥٣٠	لا يبرن أحدكم في الماء الدائم	٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٥	لا يجزئ لك
٤٢٧	لا يبيع رجل عند امرأه إلا	٧٠٨	لا يجزئ للمرأه أن تصوم وزوجها
٤٢٨	لا يبيع حاضر لباد	٣٠٢	لا يجزئ للمرأه أي المروجة
٩٤٤	لا يطلو الإمام في مكانه	٢٩٧	لا يجزئ لمسلم أن يهجر أخاه
٥٦١	لا يمتحن أحدكم الموت بصر	٢٣٨	لا يجزئ له أن يبيع
٧٩٣، ٧٦٤، ٥٤٤، ٥٤٢، ٥٣٩	لا يمتحن أحدكم الموت	٢٣٨	لا يجزئ مال امرئ مسلم إلا
٥٧٩	لا يتوارث أهل ملتين	٥٨٩	لا يجزئ
٥٤٤	لا يجتمع دينان في أرض العرب	٨٣٣	لا يخلين أحد مائة أحد
٩٧٣	لا يجتمع دينان في جزيرة العرب	٨٣١	لا ينجفوه
٩١٧	لا يجزي ولد والده إلا أن	٩١٧	لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
٦٦٠	لا يجلد أحدكم امرأته جلد	٦٦٠	لا يخفوه
٨٠٦	لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا	٨٠٦	لا يخلون رجل بامرأه إلا
٦١٥	لا يجتمع بين المرأة وعمتها	٦١٥	لا يخلون رجل بامرأه
٧٥٧	لا يجني جان إلا على نفسه	٧٥٧	لا يدخل الجنة حب، ولا يخل
٧٤٢	لا يجني جان إلا على نفسه لا	٧٤٢	لا يدخل الجنة سقى الخلق
٥٤١، ٥٤٠	لا يجوز لامرأه عطية إلا بإذن	٥٤١، ٥٤٠	لا يدخل الجنة قاطع
٦٧٢	لا يجوز اللعب في ثلاث: الطلاء	٦٧٢	لا يدخل الجنة قتات
٥٤٠	لا يجوز للمرأه أمر في مالها	٥٤٠	لا يدخل الجنة من في قلبه
٨٧٥	لا يجوز	٨٧٥	لا يدخل الجنة
٥٠٨	لا يحكر إلا خاطي	٥٠٨	لا يدخل
٧١٤	لا يحرم من الرضاع إلا ما فتن	٧١٤	لا يرث المسلم الكافر، ولا
٧١٧	لا يحرم من الرضاع إلا ما	٧١٧	لا يرث المسلم الكافر
٨٩٤	لا يحكم أحد بين اثنين وهو	٨٩٤	لا يرثي إلا ابنة لي
٥٦٠	لا يجزئ - أن يبيع حتى يغرض	٥٦٠	لا يرخص في هذا إلا للكبير

لا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ..... ١٥٠	لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرَأُوا..... ١٦٧
لا يَزَالُ اللَّهُ مُبِلًا عَلَى الْعَبْدِ..... ١٧١	لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ..... ١٦٥
لا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ..... ٣٩٩	لا يَقْعُدُ..... ٢٤٦
لا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ وَهُوَ غَنِيٌّ..... ٣٩٩	لا يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ..... ٢٠٥
لا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى..... ٢٦٥	لا يَقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ..... ٩٢٨
لا يَزَالُ النَّاسُ بِغَيْرِ مَا عَجَلُوا..... ٤١٢، ٤١١	لا يَكُونُ عَلَى ضِدْعَا..... ٨٧٩
لا يَزَالُ..... ٣٩٩	لا يَكُونُ لَهُ سِفْسَارًا..... ٥٠٤
لا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ..... ٨٨١	لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرْتَيْنِ..... ٨٢٥
لا يُسْفَكُ بِهَا دَمٌ..... ٨٢٤	لا يُمْسُ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرًا..... ٨٢
لا يُسَمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوَمِ الْمُسْلِمِ..... ٥٠٥	لا يُسَمِّنُ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِحَبِيصَةٍ..... ٨٩
لا يُسْتَرْبَنُ أَحَدُكُمْ قَائِمًا فَمَنْ..... ٦٥٥	لا يُنْشِ أَحَدُكُمْ فِي نَمَلٍ وَاحِدَةٍ..... ٩٣٤، ٩٣٣
لا يُسْتَرْبَنُ أَحَدُكُمْ قَائِمًا..... ٩٣٢	لا يُنْبَغُ جَارُ جَارَةٍ أَنْ يَغْرُزَ..... ٥٤٣
لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ..... ١٥٢	لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ..... ٣٤٠
لا يَصُومُنْ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ..... ٤٢٩	لا يَبِينُ عَلَيْكَ وَلَا تَنْزَرُ فِي مَغْصِيَةٍ..... ٨٨٧
لا يَضْرُكُ بِلَهْمَا يَدَاتِ..... ٤٤٠	لا يُبَادِي..... ١٤٨
لا يَضِيحُ الدُّعَاءُ بَلْ لَا يَذُ..... ٩٩٢	لا يُنْجِي لِجِيفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَبْقَى..... ٣٥٧
لا يَعْتَدُ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ..... ٤٠٩	لا يُنْجِسُهُ شَيْءٌ..... ٢٦
لا يُعْطِيهِ مِنَ الثَّقَةِ مَا يَكْفِيهِ..... ٧٢٠	لا يُنْزَعُ شَيْءٌ حَتَّى تَرْجِعُوا..... ٥٢٣
لا يَغْلُمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ..... ٩٤٨	لا يُنْظَرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَمَى رَجُلًا..... ٦٣١
لا يعقها..... ٧٧٧	لا يُنْظَرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ قَوْفَهُ..... ٩٣٤
لا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ..... ٢٨	لا يُنْظَرُ إِلَيْهِ..... ٥٠٣
لا يَغْرُمُ السَّارِقُ إِذَا أُتِمَّ عَلَيْهِ..... ٧٩٣	لا يُنْكِحُ..... ٤٥٤
لا يَغْلِقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي..... ٥٣٤	لا يُنْكِحُ الرَّائِي الْمَجْلُودُ إِلَّا..... ٦١٩
لا يَغْلِقُ..... ٥٣٤	لا يُنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكِحُ،..... ٦١٦، ٤٥٤
لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَوْلِدِهَا..... ٥٠٦	لا يُنْكِحُ..... ٦٢٠
لا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا..... ٧٣٦	لا..... ١٣٦، ٦٩٨، ٦١٦، ٥٠٥، ٤٢
لا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ..... ٧٣٦	لا خَدْعَا..... ٩٠٩
لا يَقْتُلُ اللَّهُ صَلَاةً حَاضِرًا إِلَّا..... ١٥١	لا تُخْرِجُنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ..... ٨٣١
لا يَقْتُلُ اللَّهُ صَلَاةً رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ..... ٦٤٨	لا خِيَرَةَ أَوْ لِحَارِهِ..... ٩٤٢
لا يَقْتُلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةً..... ١٥٢	لا خِيَرَةَ..... ٩٤٢
لا يَقْتُلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا..... ٨١٢	لا عَنَ بَيْنَ رَجُلٍ..... ٦٩١
لا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ..... ٧٣٨	إِنَّمَا يَغْرُسُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا..... ١٦٩
لا يَقْتُلَنَّ قَرْصِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا..... ٨٢٥	لأن أصوم..... ٤٠٨
لا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَهِيدَانِ..... ٨٩٥	لأن رسول الله ﷺ لَمْ يَسْتَه..... ٨٦٧

لَنْ عِشْتَ إِلَى قَابِلٍ	٨٣١	لَقَعَةُ الشَّيْطَانِ	٣٥
لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلًا يَأْخُذُ	٤٩٥	لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٣٣٩
لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلَةً يَأْخُذُ	٤٠٠	لَقَنُوا	٣٣٩
لَا يَجْلِسُ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ	١٥٧، ٣٧٢	لَكَ سُوءٌ آخَرُ	٥٩٠
لَا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤْخَرُونَ	٤١٢	لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى	٤١١
لَيْسَ خَاتَمًا	٨٥	لِكُلِّ سَنَةٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ	٢٣٦
لَيْتَ اللَّهُ لَيْتَ، لَيْتَ	٤٦٢، ٤٦٠	لِكُلِّ صَلَاةٍ	١٤٣
لَيْتَ حَقًّا حَقًّا تَعْلَمُوا وَرِقًّا لَكَشَفَ	٤٦٤	لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ	٥٩٧
لَيْتَ وَسَعَتِكَ وَالْخَيْرُ بَيْنَكَ وَالرُّعْبَاءُ	٤٦٤	لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا	٧٢٢
لَتُزْخَرِفَنَّهَا كَمَا زُخِرِفَتْهَا	١٨١	لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ	٤٦٨
لَتَسُونُ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفَنَّ	٢٧٠	لَمْ أَشْعُرْ	٤٧٦
لَتُعَلِّمَ الْيَهُودُ أَنْ فِي دِينِنَا	١٧٩	لَمْ تَحُلْ	٤٥٩
لَتَنْتَظِرَ عِدَّةَ الْيَالِي وَالْأَيَّامِ	٧٠٥	لَمْ يُجْزَنِي	٥٤٠
لَتَمُتْكَ قَبْلَتْ أَوْ غَمَزَتْ	٧٧٥	لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا	٦٢٦
لَتَمُتْكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ	١٩٥، ١٩٤	لَمْ يَخْطُبْ	٣٢٥
لَتَمُنَّ اللَّهُ زَاوِيَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَلِّينَ	٣٦٣	لَمْ يَرْخَصْ فِي الدُّبَايِ إِلَّا فِي	٣٣٣
لَتَمُنَّ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ	٧٨٨، ٧٨٧	لَمْ يَرْفَعُهُ أَسْرَ بَلْ قَالَه تَطَنَّا	٦٤١
لَتَمُنَّ اللَّهُ مَنْ قَتَلَ هَذَا	٨٥٧	لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ	٤٧٩
لَتَمُنَّ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى	٣٦٣	لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَلْكِي حَتَّى	٤٧٣
لَتَمُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُولِ الرِّبَا	٥١٨	لَمْ يَسْجُدْ فِي شَيْءٍ مِنْ	٢٣٨
لَتَمُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي	٨٩٨، ٥٢٤	لَمْ يَسْنُ فِي الْخَمْرِ	٧٩٩
لَتَمُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَاوِيَاتِ الْقُبُورِ	١٧٥	لَمْ يُصَلِّ عَلَى قَتْلَى	٣٤٨
لَتَمُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ	٦١٩	لَمْ يُصَمِّ وَلَمْ يُفْطِرْ	٤٣٢
لَتَمُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ	٧٨٣	لَمْ يُضْرَ الشَّيْطَانُ أَبَدًا	٦٣٥
لَتَمُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّابِغَةَ وَالْمُسْتَوَعَةَ	٣٦٧	لَمْ يُضْرَ	٦٣٥
لَتَمُنَّ زَاوِيَاتِ	٣٦٧	لَمْ يُضْطَجِعْ لِسْنُهُ	٢٤٥
لَتَمُنَّ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ	٦١٩	لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ	٦٠٦
لَتَمُنَّ الْوَاصِلَةَ،	٦٣٧	لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ	٦٠٦
لَتَمُنَّ	٢٩٤	لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ	٩٩٩
لَقَى رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ	٤٤١	لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ يَحْجِزُهُ	١٠٢
لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرَكَ النَّبِيَّ مِنْ	٤٥	لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً	١٢٩
لَقَدْ قُلْتُ بِمَنْدَكَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ	٩٩٦	لَمْ يَنْجُسْ	٢٨
لَقَدْ كُنْتُ أَحْكَمُ بَابَسًا بِطَفْرِي	٤٤	لَمْ يَنْفُصْ قَوْمَ الْعِجْكَالِ وَالْمِيزَانِ	٣٢٤
لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ قُرْبِ رَسُولٍ	٤٤	لَمْ يُرْصِ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا	٥٩٤

لَمْ يُوقِفْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً..... ٣٥٥	لَنْ تَبِمَ الصَّلَاةُ إِلَّا بِمَا ذُكِرَ..... ١٨٥
لَمَّا أَتَى مَا عَزَّ بْنُ مَالِكٍ إِلَى..... ٧٧٥	لَنْ يُبْلَغَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ..... ٨٩٧
لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ اسْتَقْبَلَ..... ٣٢٧	لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ..... ٥٩٤
لَمَّا اشْتَزَطَ فِي التَّيْبَةِ..... ٧٢١	لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ..... ٥٣٤
لَمَّا اقْتَنَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ..... ٨٤٥	لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْبَحْمَدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ..... ٩٩٥
لَمَّا بَعَثَ مُنَادًا إِلَى..... ٨٣٧	لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ..... ٦٣٩
لَمَّا بَلَغَ مَسَاحَ رَأْسِهِ..... ٥٤	لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَقْبَلْتُ..... ٩٨٧
لَمَّا تَبَاعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فِي..... ٦٦٨	لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ..... ٣٤٩
لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رَضِيَ..... ٦٤٢	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ..... ١٠٢
لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ..... ٦٤٢	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ..... ٦٣٥
لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي..... ٣٤٦	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ..... ٦٣٥
لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ..... ٤٦٦	لَوْ أَنَّ امْرَأًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ..... ٧٦٧، ٧٦٦
لَمَّا جَاءَ نَعِيُّ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ..... ٣٧٠	لَوْ أَنَّ النِّسَاءَ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَهُ..... ٦٣٩
لَمَّا جَاءَهُ ﷺ السَّائِلُ يَسْتَفْهِيه..... ٦٨٥	لَوْ بَيَّتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ..... ٥٣٠
لَمَّا حُرِّمَتِ الْخُمُرُ سَأَلَ أَبُو..... ٤٢	لَوْ تَمَلَّأَ..... ٧٤٦
لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ..... ٦٤٦	لَوْ خُشِعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشِقَتْ جَوَارِحُهُ..... ١٦٨
لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَبِي..... ٨١٩	لَوْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا أَخَذَتْ النِّسَاءَ..... ٣١١
لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ..... ٣٦٠	لَوْ شَهِدَتْ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ..... ٩١٨
لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَبِي..... ٨١٨	لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوُجِبَتْ..... ٤٤٦
لَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِ ذِي..... ٤٥٠	لَوْ كَانَ شَيْءٌ يُنْهَى عَنْهُ..... ٦٣٩
لَمَّا صَحَّى قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ..... ٨٦٤	لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ هَذَا لَكَانَ خَيْرًا..... ٩٥٦
لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ..... ٦٧٩	لَوْ كَسَوْنَهَا بَعْضُ أَهْلِكَ..... ٣٣٦
لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ..... ٤٥٨	لَوْ مَدَّ هَذَا الْمَسْجِدَ إِلَى صَنْعَاءَ..... ٤٨١
لَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاغِيهِمَا كَذَّبَتْ..... ٦٩٢	لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لِأَدْعَى..... ٩٥٦
لَمَّا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَتُرَدِّدِينَ..... ٦٦٣	لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُئِيُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي..... ١٦٣، ١٦٢
لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ، أَمَرَ رَسُولُ..... ٤٣	لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ..... ١٦٦
لَمَّا نَزَلَ عَذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ..... ٧٨٤	لَوْ يَعْلَمُ الْمُصَلِّي مَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ..... ١٦٦
لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قُلْتُ يَا..... ٦٩٥	لَوْ..... ٩٨٧
لِمَالِهَا وَحَسْبُهَا وَجَمَالِهَا وَلِيْبِيهَا..... ٦٠٢	لَوْى عَفْءُ لَمَّا بَلَغَ حَيْ عَلَى الصَّلَاةِ..... ١٤١
الْمُنْعَةُ فِي تَحْقِيقِ شَرَائِطِ الْجُمُعَةِ..... ٣٠١	لَوْ جَبَتْ..... ٤٤٦
لِمَكَانِ ابْنَيْهِ مِنِّي..... ٧٦	لَوْ قَتَلَهَا..... ١٢٦
لِمَكَانِ فَاطِمَةَ..... ٧٦	لَوْ قَتَلَهَا لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ..... ١٢٦
لِمَنْ شَاءَ..... ٢٤٣	لَوْ قَتَلَهَا..... ١٣٤
لِمَنْ وَهَبْتُ لَهُ..... ٥٨٠	لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخْرَجْتُهَا..... ١٣٤

لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أَهْلِي لِأَمْرَتِهِمْ..... ٤٩	لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْزَنِيِّ سَهْوٌ..... ٣٠٧
لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ رَادَّ عُمْرٍ فِي كِتَابٍ..... ٧٧٦	لَيْسَ فِي التَّيْبِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةٌ..... ٣٧٩
لَوْلَا أَنَّهُ السَّنَةُ لَصَلَّيْتُ فِي..... ٣١٧	لَيْسَ فِي الْمَالِ رِكَاءٌ حَتَّى يَحُولَ..... ٣٨٢
لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنَّهَا مِنَ الرِّكَاءِ..... ٩٤٩	لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَغْرِيطٌ عَلَى مَنْ..... ١٢٤
لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ..... ٩١١، ٦٩٢	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ..... ٣٧٩
لَوْلَا جِدْنَاكَ قَوْمِيكَ بِالْكَفْرِ..... ٩٨٦	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَرْزَاقٍ صَدَقَةٌ..... ٣٩١
لِي الْوَاجِدُ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ..... ٥٣٩، ٥٣٧	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَرْزَاقٍ مِنْ..... ٣٨٢
لِكَيْتُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْعَظِيمِ..... ٩٥٦	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَرْزَاقٍ مِنْ..... ٣٨٥
لِيَتَّقِيَ الصَّائِمُ..... ٤١٨	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَرْزَاقٍ..... ٣٨٥
لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنِمَ..... ١٠٣	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ..... ٣٨٧
لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي حَاضِرًا..... ٦١٣	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ..... ٣٨٥
لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ حَوَانٌ..... ٦٥٨	لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ..... ٣٤٥
لَيْسَ الثَّلَايِدُ بِالصَّرَعَةِ، إِنَّمَا..... ٩٦٠	لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ يَمِينٍ صَبْرٌ..... ٨٨١
لَيْسَ الثَّلَايِدُ بِالصَّرَعَةِ..... ٩٦٠	لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ..... ٥٧١، ٥٥٨
لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ أَكْرَمُ مِنْ..... ٩٩٨	لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ..... ٧٣٧
لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا عَصَى اللَّهُ بِهِ..... ٩٨٧	لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ..... ٥٣٠
لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَجَسِّبٍ وَلَا..... ٧٩٠	لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا سَبِيلٌ..... ٥٣٩
لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ طَلَاقٌ فِيْمَا لَا يَمْلِكُ..... ٦٧٥	لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْعَمِيرَةِ شَيْءٌ..... ٥٩١
لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عِبْدِهِ وَلَا..... ٣٨٠	لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ..... ٩١٦
لَيْسَ عَلَى الْمُخْرِمِ فِي قَتْلِهِ..... ٤٥٧	لَيْسَ لِلزَّوَالِيِّ مَعَ التَّيْبِ أَمْرٌ..... ٦١١
لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ..... ٣٠٢	لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السُّوءِ، الَّذِي..... ٥٧٨
لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغْلُ..... ٥٩٩، ٥٥٣	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطُّغَانِ وَلَا اللَّعَانِ..... ٩٧٦
لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي غَنِيهِ صَدَقَةٌ..... ٣٩٣	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطُّغَانِ، وَلَا..... ٩٧٦
لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي غَنِيهِ وَلَا..... ٣٧٩	لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ..... ٤٢٠
لَيْسَ عَلَى الْمُتَكَيِّفِ صِيَامٌ إِلَّا..... ٤٣٥	لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ..... ٤٢٠
لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ..... ٢٣٦	لَيْسَ مِنْ..... ٦٠٢
لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلَقٌ وَإِنَّمَا..... ٤٧٧، ٤٧٥	لَيْسَ مِمَّا دُونَ حَسَنٍ وَلَا نَعِيمَةٍ..... ٩٧٦
لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ إِنَّمَا هُوَ أَبْرَكَ..... ٩٢١	لَيْسَ مِمَّا مَنَ ضَرْبُ الْخُدُودِ وَشَقٌّ..... ٣٦٧
لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسَلِ تَبِيَّكُمْ..... ٨١	لَيْسَ مِمَّا..... ٢٥١
لَيْسَ الْبُغْيُ بِكَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنْ..... ٩٥٥	لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمَكَايِدِ وَلَكِنْ..... ٩٣٩
لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْقَوَائِلُ شَيْءٌ..... ٣٨٣	لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهْوٌ أَحَقُّ بِهَا..... ٥٧٠
لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْمُثِيرَةُ صَدَقَةٌ..... ٣٨٣	لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ..... ٢٩٣
لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صَدَقَةٌ..... ٣٨٨	لَيْسَتْ أَخَذَكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ..... ١٦٤
لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صَدَقَةٌ..... ٣٨٧	لَيْسَتْ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ..... ٩٢٩

٤٣٣	مَا تَقْدَمُ وَمَا تَأَخَّرُ	٨٠٣	لَيْسَ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أُمَّيِّ الْخَمَرِ
١٨٤	مَا تَيْسَّرَ مَعَكَ	٢٧٨	لِيَصِلْ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ
١٨٤	مَا تَيْسَّرَ	٦٧٥	لِيَضَعْ يَدَهُ
٩٩٤	مَا جَلَسَ قَوْمٌ مُجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا	٣٣١	لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّيِّ أَقْوَامٍ يَسْتَحِيلُونَ
٩٩٣	مَا جَلَسَ قَوْمٌ مُجْلِسًا يَذْكُرُونَ	٢٠٣	لَيْلَةُ الثَّمَامِ
٢٧٦	مَا حَسِبَكَ يَا فُلَانُ عَنِ الصَّلَاةِ	٤٣٥	لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ
٥٩٣	مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ	٤٣٥	لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ
٧٢٣	مَا حَقَّ زَوْجُو أَخِيْنَا عَلَيْهِ قَالَ	٢٧١	لِيَلْبِي بِكُمْ أَهْلُ الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ
٣٨٣	مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةُ مَالًا قَطُّ	٣٤٧	لِيَلِي أَقْرَبَكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ
٢٥٧	مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي	٢٨٧	لِيَتَهَيَّئَ أَقْوَامٌ عَنْ وَذِيهِمْ
٢٨٥	مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً	١٧٣	لِيَتَهَيَّئَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ
٢٥٧	مَا رَأَيْتُهُ سَبَّحَهَا	١٧٣	لِيَتَهَيَّئَ
٣٦١	مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهِدَ جِنَازَةً	١٤٣	لِيُوقِطَ نَائِمُكُمْ وَيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ
٣١٦	مَا رَكِبَ فِي عَيْلٍ وَلَا جِنَازَةٍ	٢١٧	مَا أَحَبُّ
٢١١	مَا زَالَ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ	٥٩٢	مَا أَحَرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ
٩٤٩	مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ مَيِّتٌ	٥٩٢	مَا أَحَرَزَ
٥٦٥	مَا شِئْنَا	٨٩٧	مَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مِنْ خَلِيفَةٍ
١٢٨	مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ لِزَوْجَتِهَا	٩٣٤	مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ
٢٤٦	مَا صَلَاةُ اللَّيْلِ إِلَّا مَتْنِي مَتْنِي مُسْلِمٍ	٨٠٤	مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ
٥٤٦	مَا صَنَعَتِ الدُّيَّانَانِ حَتَّى كَانَ	٩٩٥	مَا أَعْلَمَ الصَّلَاةَ تَنْبِيْهِ لِأَخِي
٦٦١	مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً	٤٨٦	مَا أَكَلَ أَكَلَ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا
٦٥٤	مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ	٣٥	مَا أَلْقَاهُ الْبُخْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ
٣٥٨	مَا عَلَيْنَا عَلَى الْجِنَازَةِ إِذْنَا وَلَكِنْ	١٨١	مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ
٩٩٣	مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى	٦٨٦	مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي
٩٨٠	مَا عَمِلَ أَهْلُ النَّارِ؟ قَالَ الْكَذِبُ	٨٥٨	مَا أَتَهَرَ الدَّمُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ
١٢٢	مَا فَوَّقَ الْإِزَارَ	٨٥٩	مَا أَتَهَرَ الدَّمُ
٣٦	مَا قَطِيعٌ مِنَ الْبَيْمَةِ - وَهِيَ حَيْثُ	٤٥٠	مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ
٩٩٤	مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا	٢٤٥	مَا بَانَ الرَّجُلُ إِذَا صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ
٢٥١	مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي	٤٦٠	مَا بَيْنَ لَاتِيَّتِهَا
٨٨٠	مَا الْكِبَائِرُ؟	١٥٤	مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ
٩٧٠	مَا كَرِهَتْ أَنْ تَوَاجِهَ بِكَ أَخَاكَ	١٣٢	مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الزَّوْقَيْنِ وَقْتُ
٣٦٥	مَا كُنْتُ تَعْبُدُ؟ فَإِنْ كَانَ اللَّهُ	٦٠٦	مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ
٥١٨	مَا لَعَنْتُ فَعَلَى مَنْ لَعَنْتُ	٩٢٢	مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ
٢٩٩	مَا لَمْ يَسْأَلْ إِنَّمَا أَوْ قَطِيعَةً رَجِمَ	١٢٩	مَا تَرَكَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ

٢٥	النماء طهور	٢٩٩	ما لم يسأل الله إنمأ
٩٩، ٩٧	النماء من النماء	٢٩٩	ما لم يسأل الله حراماً
٨٨٢	مائة إلا واحداً	٦٠٦	ما له رداء غيره فلها نصفه
٧٤١	مائة شاة	٣٥٩	ما مشى رسول الله ﷺ حتى مات
٧٥٦	مائة من الإبل منها أربعون في بطونها	٩٥٥	ما ملا ابن آدم وعاء شراً من
٣٨٦	ماتني الذرهم	٩٦٧	ما من إمام ولا وال بات ليلة
٣٦٨	مات ميت من آل رسول الله ﷺ	٨٩٨	ما من إمام يخلق بابه دون
٣٨	ماتت لنا شاة فذبحنا مسكها	٩٦٧	ما من أمير يلي أمر المسلمين
١٤٩	المؤذن أملك بالأذان، والإمام	٢٧١	ما من خطوة أعظم أجراً من
١٤٩	المؤذن أملك بالأذان	٩٣٨	ما من ذنب أجدر أن يعجل
٩٣٠	المشائين إذا اجتمعوا فليهما	٩٨٧	ما من ذنب أجدر أو أخس من
٧٧٣	ماجر والغامدية واليهودية	٩٧٥	ما من ذنب إلا وله عند الله
٥٣٠	مال أخيك	٣٥٢	ما من رجل مسلم يموت فيقوم
٥٤٤	مالي أراكم عنها معرضين	٧٥٢	ما من رجل يهمل بيته فنكتب
٩٩١	المؤمن الذي يخالط الناس	٩٨٥	ما من شيء في الميزان أثقل
٩٨٦	المؤمن القوي خير وأحب	٣٨٢	ما من صاحب ذهب ولا فضة لا
٥٢٥	المؤمن ليس باللعان	٥٣٣	ما من عبد كانت له نية في
٩٩١	المؤمن مرآة أخيه المؤمن	٩٦٧	ما من عبد يستريحه الله رعية
٨٥٧	المؤمن يذبح على اسم الله	٤٢٦	ما من عبد يصوم يوماً في سبيل
٣٣٩	المؤمن يموت بعرق	٩٨٧	ما من مسلم يخذل امرأ مسلماً
٣٣٩	المؤمن يموت بعرق الحيين	٥٣٢	ما من مسلم يذاد ذنباً يعلم
٧٣٨	مؤمن	٣٥٢	ما من مسلم يصلي عليه أمه
٧٣٧	المؤمنون تكافأ ومالهم	٣٤٠	ما من ميت يموت فيقرأ عنده
٦٩٩	المترقى عنها زوجها لا تلبس	٨٩٧	ما من وال إلا له بطانتان
٦٤٤	مثل ما قضيت ففرج بها ابن	٢٦١	ما منعكم أن تصلبوا معنا
١٦٣	مثل مؤخره الرجل	٦٦	ما ينكم من أخذ يتوصأ، فيسبغ
٥١٩	مثلاً بعيل والفضة بالفضة	٩٨٨	ما نقصت صدقة من مال، وما
٥١٩	مثلاً بعيل وسواء يستواء	٣٢٣	ما حبت الريح قط إلا جئنا النبي
٥١٨	مثلاً بعيل	٥٣٠	ما هذا؟
٦٩٧	مخالف للقرآن	١٥٢	ما هذا الاشمال الذي رأيت؟
١٦٨	المختصرون يوم القيامة على	٢٧٧	ما هو
٩٢٠	المذبر من اللبس	٨٠٩	ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد
٤٦٠	المدينة حرام ما بين غير	٢٧	النماء طهور إلا أن يتغير ريحه
٨٤٩	المذهب والفريقان وتذب حبس الجلالة	٢٦، ٢٥	النماء طهور لا يتجسه شيء

٨٦١	المُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ	٩٢	مُرْ أَتَيْتُكَ أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِرَوْثَةٍ
٥١٦	المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ	٣٣٠	مُرْ بِرَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي
٣٥٩	الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَهَا	٣٩	مُرْ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ
٣٠٩	مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ	٣٨	مُرْ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ لِمَيْمُونَةٍ
٤٦	مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ يُرْسَ بَوْلٌ مِنْ	٩٥	مُرْ بِصَبْرَيْنِ يُعَذِّبَانِ
٥١	مَضْمَنٌ وَاسْتَشْتَقَ وَتَنَزَّ	٣٦٨	مُرْ بِسَيِّءِ ابْنِ عَتِيدٍ
٥٤٥	مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أُتِيَ	٤٥٨	مُرْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ
٨٥٧	الْمَقْتُولَةُ بِالْبُدْنَةِ تِلْكَ الْمُؤَقَّدَةُ	١٦٤	مُرْ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ عَلَى
٩٢٢	الْمُكَاتَّبُ يَقْدِرُ مَا عَتَقَ مِنْهُ	٤٠	مُرْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا
٤٩٣	الْمُكَاتَّبُ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ	٣٧١	مُرْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِغُيُورِ الْمَدِينَةِ
٩٢٢، ٩٢٠	الْمُكَاتَّبُ عِتْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ	٢٠٩	مُرْ عَلَى امْرَأَتَيْنِ
٩٢٢	الْمُكَاتَّبُ يُعْتَقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى	٥١١، ٥١٠	مُرْ عَلَى صَبْرَةٍ
٢٠٥	مِلءُ الْأَرْضِ فِيهَا	٣٧٢	مُرْ عَلَيْهِ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَأَنَارُوا
٦٣٠	مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا	٥٨٣	مُرْ النَّبِيُّ ﷺ بِشَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ
٩٤٧	مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِرُوحِهِ اللَّهَ	٤٠	مُرْ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا
٣٢٦	مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٥٤٨	مُرْ حَبَابُ أَخِي وَشَرِيكِي كَانَ لَا يُمَارِي
٣٢٦	مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ	١٦١	مُرْزَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي
٦٢٣	مَلَكَتْ نَفْسُكَ فَاحْتَارِي	٩٧٧	مُرْزَتْ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَمَعَهُ رَجُلٌ
٦٠٨	مَلَكَتْهَا	٦٦٦، ٦٦٥	مُرَّةٌ فَلْيُرْجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا
٨٧	مَنْ آذَى الْمُسْلِمِينَ فِي طُرُقِهِمْ	٦٦٥	مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ يَسْتَعِ
٥٨٤	مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ	٧٣٠	مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ يَسْتَعِ وَاضْرِبُوهُمْ
٤٩٧	مَنْ ابْتِغَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى	١٥٦	مُرَابِلُ الْإِبِلِ
٥٣٠	مَنْ ابْتِغَى نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوُزَّرَ	٦٤٧	المس النكاح والفرضة الصداق
٥٣٠	مَنْ ابْتِغَى نَخْلًا	٩٩٩	الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَتَكِّكَ
١٠٠	مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ	٤٠٠	الْمَسْأَلَةُ كَذِّبْ بِهَا الرَّجُلُ
٨٧	مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَسِرْ فَلَانَ	٩٧٥	الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِي
٩٤	مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَسِرْ	٤٣٧	مَسْجِدِي هَذَا
٧٦٥	مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى	٤٨١	مَسْجِدِي
٧٦٥	مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ	٥٥	مَسَحَ أَذُنِي بِمَاءٍ غَيْرِ
٨٥٢	مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ	٦٩	مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ
٧٤٢	مِنْ أَجْلِ سَجْدِهِ	٥١	مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ
٥٧٢	مَنْ أَخَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَعَمِيَ	٧٨	مَسَنَتْ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ:
٩٣٧	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُلْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ	٩٧٢	المُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ
٩٣	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ غَضًّا	٨٦١	المُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ

٢٤٦	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرَبِّزَ بِلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ	مَنْ اغْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلِ عَنِ بَيْتِهِ	٧٦٥
٥٠٨	مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا	مَنْ اغْتَنَى شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدٍ	٩١٤
٤٥١	مَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غَيْرَ	مَنْ اغْتَنَى شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدٍ فَكَانَ	٩١٤
٨٨٢	مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ	مَنْ اغْتَنَى عَبْدًا وَلَهُ فِيهِ شِرْكَاءُ	٩١٦
٥٧٠	مَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ	مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوِيغًا	٦٤٥
٥٥٦	مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كَلَّفَ	مَنْ أَعْطَى عَطِيَّةً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِهِ	٩٤٧
١٠٠١، ٥٣٢	مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ	مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ	٢٩٧
٨٤٢	مَنْ أَدْخَلَ فَرْسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ	مَنْ اغْتَيْبَ عِنْدَهُ أَخُوهُ فَاسْتَطَاعَ	٩٨٧
٢٨٩	مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ	مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا	٤١٨
٢٩٠، ٢٧٥	مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ	مَنْ أَفْطَرَ	٤١٨
٢٧٨	مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ	مَنْ أَقَامَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ	٥١٥
١٢٤، ١٢٣	مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ	مَنْ أَقَالَ نَادِمًا	٥١٥
١٢٩	مَنْ أَذْرَكَ سَجْدَةً	مَنْ أَقَامَ سَبْعَةَ عَشَرَ قَصْرَ وَمَنْ أَقَامَ أَكْثَرَ	٢٨٣
٢٥٥	مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُرَبِّزْ	مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِحَبِيصِهِ	٩٠٦
٤٧٢	مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ	مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا	٥٥٦
١٢٨	مَنْ أَذْرَكَ فِي الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ	مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ	٥٥٦
٥٣٦	مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ	مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَنِيدٍ	٤٩١
٥٣٧	مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ	مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُورِزْ، مَنْ فَعَلَ	٩٢
٥٣٧	مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ	مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا	٩٦٥
١٢٨	مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ	مِنْ إِبْنِهِ	٦٦
٥٦٩	مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيَسِّمْ لَهُ	مَنْ أَهَلَ بِحَبِيصٍ أَوْ عُمَرَةٍ مِنْ	٤٥١
٦٠٧	مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ، وَمَنْ	مَنْ أَهَلَ بِعُمَرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ	٤٥١
٩٤٧	مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْيِذُوهُ	مَنْ أَهَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَفْصَى	٤٥١
٨٩٢، ٩٦٧	مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عَصَابَةٍ	مَنْ أَدْوَعَ وَدِيعَةً فَلْيَسِّمْ عَلَيْهِ	٥٩٩
٣٨٣	مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ	مِنْ الْبَابِ	٦٢
٩٧٧	مَنْ اسْتَمْتَعَ	مَنْ بَاغَ يَتِيمَتَيْنِ فِي يَتَمَةٍ فَلَهُ	٤٩٨
٩٥٦	مِنْ الْإِسْرَافِ أَنْ تَأْكُلَ كُلُّ مَا	مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ	٧٦٩، ٧٦٨
٥٣١	مَنْ اسْتَلَفَ فِي شَيْءٍ	مَنْ بَذَلَ دِينَهُ	٧٦٩
١٦١	مَنْ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ بِإِشَارَةٍ تَغْهَمُ	مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا مِنْ مَالٍ خِلَالِ	١٧٤
٤٩٧	مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى	مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَيْفَ خَصِصَ	٧٨٧
٨٠	مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَانٌ، أَوْ قَلَسَ	مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ	٧٣
٧٤٥	مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ، أَوْ خَبَلٍ - وَالْخَبَلُ	مَنْ بَنَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا	٣٥٨
٨٩٧	مَنْ أَغَانَ عَلَى خُصُومَةٍ بِظُلْمٍ فَقَدْ	مَنْ بَنَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا	٣٥٧
٩٢٣	مَنْ أَغَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ	مَنْ نَزَلَ مُوَضَّعٍ ضَعُفَ مِنْ جَنَابَةٍ	١٠٧

٧٦١	مَنْ سَمِعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ.....	٩٧٧	مَنْ حَمَلَ عَلَيَّ السِّلَاحَ فَلَيْسَ.....
٨٩٧	مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ.....	٩٥٢	مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ.....
٢٥٥	مَنْ تَقَلَّبَ - وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ.....	٧٥٣	مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.....
٢٥٥	مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاحْتَالَ.....	٩٧٨	مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ اللَّيْلِ.....
٧٦٩	مَنْ تَقَلَّ تَجَاةَ الْفِتْلَةِ جَاءَ يَوْمَ.....	١٧١	مَنْ خَالَفَ دِينَهُ دِينَ الْإِسْلَامِ فَأَضْرَبُوا.....
٧٦٥	مَنْ تَكْفَلَ لِي بِمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ.....	٩٥٧	مَنْ خَرَجَ عَنِ السُّلْطَانِ شَيْراً مَاتَ.....
٧٦١	مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ.....	٢٩٣	مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ.....
٣٥٨	مَنْ تَعَرَّى النَّبِيُّ لَا يُعَلِّمُ مَكِيلَهَا.....	٥٢١	مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْنِهَا.....
٣٩٢	مَنْ تَعَرَّى أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى.....	٦٧	مَنْ دَعَا بِرُضُوءٍ قَرَضاً، فَسَاعَةً.....
٥١٠	مَنْ تَعَرَّى.....	٧٩٧	مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدْ انْتَصَرَ.....
١٨٠	مَنْ تَتَخَّعَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ.....	٩٤٢	مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ بِئِلْ أَجْرُ.....
١٠١، ٢٩٨	مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ.....	٨٦٥	مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَدْبَحْ.....
٦٧	مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ.....	٤١٩	مَنْ دَرَّعَ الْقِيَاءَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.....
١٠١، ١٠٠	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا.....	٦٣	مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوَّلَ وَضُوءِهِ طَهَّرَ.....
٨٣٩	مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ تَرُدُّهُ عَلَيْهِمْ.....	٣٩٠	مَنْ ذَهَبَ فَقَالَ لَهَا: ائْتَعِلِينَ.....
٩٨١	مَنْ جَادَلَ فِي خُصُومَةٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ.....	٦٤٦	مَنْ ذَهَبَ.....
٢٤٣	مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ.....	٣٥٧	مَنْ رَأَى جَنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ.....
٧٨٩	مَنْ خَالَتَ شَفَاعَتَهُ دُونَ حَدِّ مِنْ.....	٧٦٥	مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئاً يَكْرَهُهُ.....
٥١١	مَنْ حَبَسَ الْجَنِّبَ أَيَّامَ الْقِطَافِ.....	٦٤٠	مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ.....
٣٦٤	مَنْ حَتَّى عَلَى مُسْلِمٍ احْتِسَاباً كَتَبَ.....	٩٨٧	مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ.....
٦٠٦	مَنْ حَتَّيْدَ فَذَعَبَتْ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ.....	٩٨٧	مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ.....
٩٥٥، ٩٤٩	مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرَكُهُ.....	٩٥٢	مَنْ رَضِيَ عَمَلُ قَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ.....
٥٧٢	مَنْ حَفَرَ بَرّاً فَلَهُ أَرْبَعُونَ.....	٣٦٧	مَنْ زَارَ قَبْرَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا.....
٨٧٩	مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا.....	٥٥٨	مَنْ زَوَّعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بِغَيْرِ.....
٨٧٥	مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ.....	٢٧٣	مَنْ السَّاعِي أَيْفَا.....
٨٧٥	مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ كَفَرَ.....	٣٧٩	مَنْ سُبِّلَ أَكْثَرَ مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ.....
٩٠٨	مَنْ خَلَفَ عَلَى مِثْرِي هَذَا يَمِينٍ.....	٤٠١	مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْيَةٌ.....
٦٨١	مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا.....	٤٠١	مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَوْيَةٌ فَقَدْ أَحْفَ.....
٨٧٧	مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنَّ.....	٤٠١	مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يَغْيِيهِ فَإِنْسَا.....
٩٠٧	مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَتَقَطِّعُ بِهَا.....	٢٢٥	مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ.....
٩٠٨	مَنْ خَلَفَ عِنْدَ مِثْرِي هَذَا يَمِينٍ.....	٣٤٧	مَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ اللَّهُ.....
٨٧٦	مَنْ خَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ.....	٥٦٧	مِنْ السُّخْتِ كَسَبَ الْحِجَامَ.....
٨٧٥	مَنْ خَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ.....	٢٧١	مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي صَفٍّ رَفَعَهُ.....
٩٨٧	مَنْ خَمَى عِرْضَ أَخِيهِ فِي الدُّنْيَا.....	٢٧١	مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ غُفِرَ.....

٨٨٤	مَنْ صُيِّعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِيلِهِ	٦٢١	مَنْ سَرَهُ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ
٥٧٢	مَنْ صَارَ صَارَةً اللَّهُ وَمَنْ شَاقَّ	٨٨	مَنْ سَلَّ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ
٩٧٥	مَنْ صَارَ مُسْلِمًا صَارَةً اللَّهُ،	١٧٧	مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشِدُ ضَالَّةً فِي
٥١١	مِنْ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَقَالَتْ	٢٦١	مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا
٨٩٢	مَنْ طَلَّبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى	٢٦١	مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ مِنْ
٨٩٢	مَنْ طَلَّبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ	٩٤٦	مَنْ سَنَّ سُنَّةَ حَسَنَةٍ فِي الْإِسْلَامِ
٩٥٥	مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ قُلْ كَلَامُهُ	٦٥٧	مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ
٥٧٠	مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَخِيهِ، فَهُوَ	١٣٨	مِنْ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَدَّدُ
٩٧٩	مَنْ غَبَرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَغْتَبِرْ	١١٥	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ
٧٤٠	مَنْ غَرَضَ غَرَضًا لَهُ وَمَنْ حَرَّقَ	٧٣٦	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَقْتُلَ حُرًّا
٦٤	مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ	٣١٦	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى الْعِيدِ
٨١	مَنْ غَسَلَ مِثْبًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ	٤٥١	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَغْتَسِلَ إِذَا آزَادَ
٧٧٨، ٦٢٨	مَنْ غَشَا فَلَيْسَ مِثْبًا	٣٥٥	مِنْ السُّنَّةِ
٦٤٠	مِنْ غَيْرِ وَقَاعٍ	٢٩٦، ٢٩٥	مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ
٣١٢	مَنْ قَاتَنَهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ	٨٠٠	مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ - إِلَى
٩٤٥	مَنْ فَرَّجَ	٥٢٤	مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى
٧٣١، ٥٠٦	مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَدَنَةِ وَالْبَدَنِ	٢٣٥	مَنْ شَكَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ
٨١٢	مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ	٣٥٧	مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ
٩٩٦	مَنْ قَالَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ: لَا إِلَهَ	٤٧١	مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَغْنِي
٩٩٦	مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ	٤٧٢	مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا يَغْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ
١٥٠	مَنْ قَالَ حِينَ يُنَادِي الْمُنَادِي:	٤٣٢	مَنْ صَامَ الدُّهْرَ صُمِعَتْ عَلَيْهِ
٩٩٥	مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةً	٤٣٢	مَنْ صَامَ الدُّهْرَ فَقَدْ وَهَبَ نَفْسَهُ
٩٩٦	مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ	٤٢٥	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا
٢٢٦	مَنْ قَالَ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ	٤٢٦	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرُهُ بِعَشْرَةٍ
٩٩٥، ٢٢٦	مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ	٤٠٨	مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ
٩٩٩	مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا	٢٤٣	مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً
٤٣٢	مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا	٢٤٣	مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً
٤٣٢، ٢٤٩	مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاخْتِسَابًا	١٩٥	مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فِقْرَاءَةً
٩٢٨	مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ	١٩٥	مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمٍّ
٨٠٨	مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ	٢٥٧	مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
٨٠٨، ٧٦٥	مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ	٣٥٣	مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا
٧٣٥	مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْتَاهُ، وَمَنْ	٢٤٠	مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ﷺ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ
٧٤٤	مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيٍّ أَوْ رَمِيًّا بِحَجَرٍ	١٢٨	مَنْ صَلَّى مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ
٨٢٧، ٨٢٢، ٨١٣	مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَكْبُهُ	٩٥٧	مَنْ صَمَتَ نَجًّا

٤٢٤	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ أَطْعِمَ	٨٢٢	مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ
٤٢٤	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ	٧٤٥	مَنْ قُتِلَ لَهُ قَبِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرٍ
٨١٠	مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغُزْ وَلَمْ يُحَدِّثْ	٨٣٩	مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ بِفَتْحٍ
٧٤٨	مَنْ مُحَدِّثُ النَّبِيِّ إِلَى شَرْحِيلِ بْنِ	٨٣٩	مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَابِعَةً
٧٩	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ	٨٤٠	مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ دُمَةٌ
٩١٧	مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ	٧٨٦	مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يَقَامُ عَلَيْهِ
١٤٢	مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا	٢٢٧	مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبِّرَ كُلُّ
١٣٠	مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ	٢٢٧	مَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ
٢٥٥	مَنْ نَامَ عَنِ الْوُضُوءِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ	٤٤١	مَنْ الْقَوْمُ فَقَالُوا: مَنْ
٨٨٧	مَنْ نَذَرَ أَنْ يَنْصِيَ اللَّهَ فَلَا	٨٧٣	مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ
٨٨٦	مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ	٨٦٣	مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَضَحْ فَلَا
٤١٨	مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَكُلْ أَوْ	٢٩٧	مَنْ كَانَ مُصَلًى بَعْدَ الْجُمُعَةِ
٩٤٥	مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ	٤٢٩	مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَطْلُوعًا مِنَ الشَّهْرِ
٥٨٦، ٥٨٥	مَنْ وَجَدَ لَفْظَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوِي	٦٣٣، ٦٣١	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
٧٨١	مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلًا قَرَمَ	٩٥٧، ٩٤٢، ٨٣٠، ٨٢٧، ٧٠٩، ٦٥٠	
٢٧٨	مَنْ وَجَدْتَنِي قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ	٩٨١	مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلِمَةٌ لِأَخِيهِ
٨٩٨	مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ	٦٥٧	مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَاتَ
٨٧٤	مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَدَّ فِي	٩٤٣	مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالذِّبَةِ
٨٧١	مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْبَبْ أَنْ	٧٢٤	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَمَدِّدًا فَلْيَتَوَضَّأْ
٨٩١	مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءُ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ	٤٨٤	مَنْ كَسَرَ، أَوْ عَرَجَ، فَقَدْ حُلَّ وَعَلَيْهِ
٩٦٧	مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمْرِ الْمُسْلِمِينَ	٥٥٧	مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ عَلَيْهِ
٨٩٨	مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ	٩٧٧	مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ
٣٨٤، ٣٨٣	مَنْ وَلِيَ تَيْمِمًا لَهُ مَالٌ، فَلْيُتَجَرَّ	٦٤	مِنْ كَفٍّ وَاجِدٍ
٥٨٢	مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَهُوَ أَخْرَجَ بِهَا	٧٢٤	مِنْ كَيْسِ أَبِي مُرَيْرَةَ
٩٨٤	مَنْ يُرِدُ اللَّهَ بِوَ خَيْرًا يَفْقَهُهُ	٧٢٤	مِنْ كَيْسِي
٤٠٠	مَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّرًا	٩٥٣	مَنْ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ يَغْضَبَ عَلَيْهِ
٤٩٥	مَنْ يَشْتَرِي بَنِي رُومَةَ يُوسَعُ	٢٩٣	مَنْ لَمَّا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ
٤٩٠	مَنْ يَشْتَرِيهِ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بَيْنَ	٩٩٣	مَنْ لَمْ تَنْتَهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ
٤٣٦	مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقُهَا	٤١٠	مَنْ لَمْ يَسْتَوْصِيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ
٢٨٣	مَنْ يَقُولُ الْيَوْمَ أَخْرُجْ غَدًا يَفْصُرُ	٢٧٥	مَنْ لَمْ يَذْكُرْ الرُّمَّةَ فَلَا يَتَعَدَّ
٢٩١	مَنْ يَهْدِي اللَّهَ فَلَا مُضِلَّ لَهُ،	٤١٤	مَنْ لَمْ يَذْغِ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ
١٤٩	مَهْلًا يَا بِلَالُ فَإِنَّمَا يَغِيصُ مِنْ	٩٩٢	مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبَ عَلَيْهِ
٤٠٥	مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَإِنَّهَا	٢٥١، ٢٤٧	مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ فَلَيْسَ مِنَّا
٣٦٩	النَّبِيُّ يُعَذِّبُ بِكَلَامِ الْخَبِيِّ	٧٣٥	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِيْنَارٌ، أَوْ دِرْهَمٌ

٥٠٠	نَهَى أَنْ يُبَاعَ السَّلْعَةُ حَيْثُ يُبَاعُ.....	٣٦٨	الْحَيْثُ يَعْذَبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا.....
٤٩٧	نَهَى أَنْ يُبَاعَ السَّلْعَةُ.....	٣٨٧	النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ.....
٤٧٥	نَهَى أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.....	٦٢١	النَّاسُ كَأَسْنَانِ الْمَشْطِ لَا فَضْلَ.....
٣٦٣	نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يُزَادَ.....	٦٢١	النَّاسُ كُلُّهُمْ وَلَدُ آدَمَ.....
٩٤	نَهَى ﷺ أَنْ يُسَمَّعَ بِمَقْظَمٍ.....	٨٤٦	تَأْكُلُ الْجَرَادُ مَعَهُ.....
٩٤	نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى.....	٢٥٢	نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ.....
١٥٦	نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي مَنَاجِزٍ.....	٦٨٩	نَبَذَ بِمَا يَدَا اللَّهِ بِهِ.....
١٥٦	نَهَى أَنْ يُصَلَّى.....	٥٥١	نَحَرَ ثَلَاثًا وَمِائَتَيْنِ.....
١٦٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....	٤٧٦	نَحَرَ قَبْلَ أَنْ.....
٥١٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرَةٌ.....	٤٦٦	نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَمَنْى كُلُّهَا مَنَحَرٌ.....
٧١٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسَرِّضَ.....	٨٤٩، ٨٤٥	نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ.....
٣٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُغْتَسَلَ.....	٨٦٨	نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ.....
٧٠٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُوَلَّأَ حَابِلٌ.....	٨٤٩	نَحَرْنَا.....
٣٣٢	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُشْرَبَ فِي.....	٨٠٧، ٧٩٩	نَحَوَ أَرْبَعِينَ.....
٦٣٢	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُطْرُقَ النِّسَاءُ.....	٨٨٨	نَذَرَ زَجَلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ.....
٥٠٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ حَاصِرٌ.....	٨٨٧	نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تُشْفَى إِلَى نَيْتٍ.....
٣٦٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ.....	٩٧	نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاةٍ.....
٣٦٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ.....	٨٣٩	نَصَبَ الْمُتَنَجِّينَ.....
٦١٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْنَعَ.....	١٠٨	نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى غَدَايَ مَسِيرَةٍ.....
١٦٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى.....	٣٩٤	يَصْصُ صَاعٍ.....
٨٥٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ.....	٣٥٢	نَعَى النُّجَاشِيَّ.....
٥١٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَآلُهُ.....	٩٩	نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ.....
٦٥٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ طَعَامٍ.....	٢٤٩	يَعْمُ الْبِدْعَةُ هَذِهِ.....
٦٥٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَانٍ.....	٢٤٩	يَعْمُ الْبِدْعَةُ.....
٩١	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِيقَالٍ.....	٨٩١	يَعْمُ الشَّيْءُ الْإِمَارَةُ لِمَنْ أَخَذَهَا.....
٨٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَبَانَ.....	٦٩٤	نَعَمْ قَالَ: فَأَنْى ذَلِكَ؟ قَالَ.....
٥٢٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ.....	٩٤٣، ٤٤١، ٢٣١	نَعَمْ.....
٥٢٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ.....	١٥	النِّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ الْإِسْلَامَ، وَالْبَاطِنَةُ.....
٤٩٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ.....	١٦	النِّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ هِيَ لَا.....
٥٢١، ٥٢٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ.....	٨٦٦	يَنْفَسُ الْأَضْحِيَّةُ الْجَذْعَ مِنَ الضَّانِ.....
٤٩٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ.....	١٠٠٠	نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا.....
٤٩٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْتَانِ.....	٧٣٤	النَّفْسُ بِالنَّفْسِ.....
٤٩٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ.....	٣٤٢	نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَنْيَةٍ.....
٤٩٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ.....	٦٢٩	نَحَحَ امْرَأَةً مِنْ مَرْيَنَةَ.....

٦٥٥	نَهَى عَنْ الشَّرْبِ	١٧٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاشُدِ
٤٣١	نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ	٤٨٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ
٤٢٨	نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ	٨٤٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْجَلَّالَةِ
٨٥٠	نَهَى عَنْ الضَّبِّ	٤١٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحِجَامَةِ
٢٣٥	نَهَى عَنْ لُبْسِ	٦٥٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشَّرْبِ
٥٨٦	نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ	٦١٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشُّغَارِ
٦١٨	نَهَى عَنْ الْمُتَعَةِ	٤٩٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ غَسْبِ الْفَحْلِ
٥٠١	نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ	٨٤٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعِ
٥٠١	نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ	٨٠٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِلِيلٍ مَا
٥٦٦	نَهَى عَنْ الْمَزَارَعَةِ	٨٠٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ
٢٣٥	نَهَى عَنْ الْبَيَّارِ الْخُمْرِ	٣٣٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْخَبِيرِ
٨٨٤	نَهَى عَنْ النَّارِ	٨٤٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ
٦٥٥	نَهَى عَنْ النَّخَعِ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ	٦١٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُتَعَةِ
٦١٨	نَهَى عَنْهُ يَوْمٍ	٥٠٢	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ
٩١٩	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ	٥٢٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ
٥٠٢	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاصَرَةِ	٨٦٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُصَفَّرَةِ
٤١٤	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْوِصَالِ وَلَيْسَ	٥٠٥، ٥٠١	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ النُّجْشِ
٢٦٠	نَهَانَا أَنْ نَخْرُجَ فِي جَنَازَةٍ	٤١٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْوِصَالِ
٩٠	نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ	٨٤٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ
٦١٨	نَهَانَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا	٨٥٨	نَهَى عُمَرُ عَنْ لُبْسِ الْحُلَّةِ
٨٨	النَّهْيُ عَنْ فِضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ	٥٢٩	نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ
٨٤٩	نَهْيٌ عَنْ لُحُومِ الْخُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ	٥٢٢	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ
٣٦٠	نَهْيًا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَازِ، وَلَمْ	٥٢٩	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَسْبِ حَتَّى يَسُودَ
٩٩٤	يُنْهَى الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ	٥٢٦	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ
٦٧٥	نَهَى لِي نَفْسِكَ	٥٠٦	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَايَدَةِ
١١٨	هَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ	٥١٤	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ
٨٣٩	هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ	٩١٧	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ
٤٦	هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا إِذَا طَعِمَا	٤٩٦، ٤٩٥	نَهَى عَنْ بَيْعِ
٤٨١	هَذَا مَسْجِدِي وَمَا زَيْدٌ فَهُوَ مِنْهُ	٤٨٨	نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَنْعِ النَّبِيِّ
٧٥٣	هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ	٤٨٨	نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ
٧٥٣	هَذِهِ، وَهَذِهِ	٤٨٨	نَهَى عَنْ ثَمَنِ
٤١٦	هَذِهِ	٤١٧	نَهَى عَنْ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ
٣٢٤	هَكَذَا صَلَاةُ الْكَايِ	٨٥٧	نَهَى عَنْ الْخُلْفِ،
١٠٢	هَكَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا	٥١٣	نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا

٦٦٦	هِيَ وَاجِدَةٌ.....	٦٠٧	هَلْ نَجِدُ شَيْئًا.....
٦٤٦	وَأَتَيْنَاهُمْ إِخْدَامًا يُنْطَارُونَ مِنْ دَعْبِهِ.....	٧٦٣	هَلْ تَذَرِي يَا.....
٦٢١	وَأَدَمُ مِنْ تَرَابٍ.....	٢٦٠	هَلْ نَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟.....
١٩٨	وَأَمِينَ.....	٢٦٠	هَلْ نَسْمَعُ النَّدَاءَ.....
١٩٦	وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ.....	٧٧٥	هَلْ صَاحِبَتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ:.....
٧٢٢	وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ.....	٩٤١	هَلْ لَكَ أَهْلٌ بِالْيَمَنِ؟.....
٦٥٥	وَأَبْرَأُ.....	٤٥٥	هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحِيهِ شَيْءٌ.....
٣٠٣	وَأَبْشُرُوا.....	٤٥٥	هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا: مَعَنَا.....
٩٠٢	وَأَجَاوَزَهَا.....	٧٧٥	هَلَا رَدَدْتُمُوهُ إِلَيَّ.....
٢١٠	وَأَجْبُرْنِي.....	٩٤٦	هَلَا سَرَّتَ عَلَيَّ بِرَدَائِكَ يَا.....
١٧٠	وَاجِدَةٌ أَوْ دُعُ.....	٤٢٢	هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا.....
٦٨٨	وَأَخْبِرُهُ أَنْ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ.....	٨١٨	هَلُمَّ مِنْهُمْ.....
٦٥٥	وَأَخْبِنَانَهَا أَنْ يَقْلَبَ رَأْسَهَا.....	٢٤٨	هِيَ خَنْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ لَا يُدَلُّ.....
٣١٢	وَأَخَذَ بِهِ الْحَاجُّ حِينَ أُمِرَ عَلَى الْمَدِينَةِ.....	٩٩	هَلْ شَقَائِقُ الرِّجَالِ.....
٥٢٣	وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ.....	٤٤٧	هَلْ لَاهِلِينَ.....
٤١٢	وَأَخْرَوْا السُّحُورَ.....	٤٤٧	هَلْ لَهُمْ.....
٦٣٨	الْوَادُ الْخَفِيُّ.....	٤٤٧	هَلْ لَهُمْ.....
٩٥٣	وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعِنِ بِاللَّهِ.....	٨٤٩	هَنَا فَرَسًا فَانْكَلْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ.....
٩٢٤	وَإِذَا اسْتَصْحَكَ فَأَنْصَحْهُ.....	١٧١	هُوَ اخْيَاسٌ.....
١٠٠٢	وَإِذَا أَمْسَى قَالَ يَمُوتُ ذَلِكَ، إِلَّا.....	٧١١	هُوَ أَخْوَكُ.....
٣٦٤	وَإِذَا انْصَرَفُوا أَنَّهُ مَلَكَانِ.....	٦٢٦	هُوَ أَمْلَكَ لِصُغِيِّهَا مَا دَامَتْ فِي دَارِ.....
١٩٠	وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ.....	٦٢٦	هُوَ أَوْلَى بِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَصْرِهَا.....
٦٧٣	وَإِذَا خَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّمَا.....	٤٨٧	هُوَ حَرَامٌ.....
٨٧٧	وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى بَعِيْنٍ فَرَأَيْتَ.....	٢٤، ٢٣	هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ، الْجَلُّ مَيْتُهُ.....
٩٦٤	وَإِذَا حَاصَمَ فَجَرَ.....	٩١٦	هُوَ كُلُّهُ فَلَيْسَ لِلَّهِ شَرِيْكُ.....
٩٢٥	وَإِذَا لَقِيَ أَحَدَكُمْ صَاحِبَهُ فَلْيُسَلِّمْ.....	٦٥٨	هُوَ إِنْ شِئْتَ سَبَّحْتَ لَكَ.....
٩٢٤	وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ.....	٢٩٩	هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ.....
٢١٠	وَأَرْحَمَنِي.....	٦٧٤	هِيَ حَرَامٌ.....
٩٨٤	وَأَرْشَادُ ابْنِ الشَّيْلِ وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ.....	٤٢٠	هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ.....
٤٥	وَأَسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْكُنْيَةِ.....	٥٨٣	هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ قَالَ.....
٢٠٦	وَأَسْتَقْبَلَ بِأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقَيْلَةَ.....	٥٨٥	هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ.....
٢٠٧	وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ.....	٨٣٤	هِيَ لَكُمْ.....
٤٩٣	وَأَشْتَرِي لَكُمْ الْوَلَاءَ.....	٢٦٦	هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ.....
٨١٤	وَأَصَابَ يَوْمِيذُ جَوْبِيَّةً.....	٢٩٩	هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ.....

وَأَصَاةَ النَّالِ.....	٩٤٠	وَالشَّمْسُ بَيَضَاءٌ نَبِيَّةٌ.....	١٢٤
وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفُوفِ.....	٦٠٨	وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.....	١٢٥، ١٢٤
وَأَطْرَافُ الْقَدَمَيْنِ.....	٢٠٦	وَالْبَيْشَاءُ أَحْيَانًا يَقْدُمُهَا، وَأَحْيَانًا.....	١٢٥
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ.....	٩٥٣	وَالْقِرَاءَةُ بِالْحَمْدِ.....	١٩٠
وَأَعْلَمُهُ أَجْرُهُ وَهُوَ فِي عَمَلِهِ.....	٥٦٨	وَاللَّهُ إِنَّا لَا نَزُولِي هَذَا الْأَمْرَ.....	٨٩٢
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ.....	١٦٨	وَاللَّهُ إِنَّهَا لَيُؤْخَذُكَ.....	٩٠٠
وَأَعِينُوا الْمَظْلُومَ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا.....	٩٨٤	وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْسَنَكُمْ.....	٤٢٤
وَأَعَانَةُ الْمَلْهُوفِ.....	٩٨٤	وَاللَّهُ فِي عَزَنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ.....	٥٩٩
وَأَعْدَى يَا أَيُّسَ.....	٥٥١	وَاللَّهُ لَتَقِيَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيَخَالِفَنَّ.....	٢٧٠
وَأَقْبُوا السَّلَامَ.....	٩٨٤	وَاللَّهُ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....	٣٥٣
وَأَقْبَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا.....	١٩٤	وَالنِّمَاءُ وَالنَّارُ.....	٥٧٤
وَأَكْمِلُوا الْعِبَادَةَ ثَلَاثِينَ.....	٤٠٩	وَالْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا.....	٥٤٢
وَالَا فَتَأْتِكَ بِهَا.....	٥٨٤	وَالْمَسِيحُ قَائِمٌ بَعْتِي.....	٤٨٨
وَالَا فَقَدْ عَقْتُ مِنْهُ مَا عَقْتُ.....	٩١٦	وَالْمَسِيحُ مُسْنَنُكَ.....	٤٨٨
وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ.....	٧٥٤	وَالْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ الْحُجُّ.....	٨١٠
وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ.....	٧٥١	وَالْمُسْكِرُ.....	٨٠٣
وَالْإِعَانَةُ عَلَى الْحَمْلِ.....	٩٨٤	وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ.....	٥٤٣
وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ.....	٩٨٤	وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمَاتِ.....	٣٠١
وَالْبُكَرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا.....	٦١٤، ٦١١	وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ.....	٤٦٢
وَالْتَصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ.....	١٥٩	وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَقْرَاعُهُ.....	٥٧٧
وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ.....	٥٩٥	وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَفْتَتُ.....	٢١٠
وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ.....	٧٧٣	وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمْعٍ.....	٤٤٩
وَالْحَارِثَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، وَأَنْ.....	٧٣١	وَأَمْرُ فَرْحٍ عَلَيْهِ الْمَاءُ.....	٣٦٤
وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ.....	٨٧٩	وَأَمْرُهُ بِطَلَاقِهَا.....	٦٦٢
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَزُومُوا.....	٩٥٤	وَأَنْ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ.....	٧٢٩
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ.....	٩٤٢	وَأَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.....	٨٩٤
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ.....	٢٥٨	وَأَنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ.....	٩٨٦
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ.....	٨٧٩	وَأَنْ أَخْرَجَ مَا فِي الصُّلْعِ.....	٦٣٢
وَأَلْزَقَ الْجَنَانَ بِالْجَنَانِ ثُمَّ.....	٩٨	وَأَنْ أَكَلَ.....	٨٥٤
وَالزَّيْتُ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ.....	٥٣٢	وَأَنْ الْبِرَّ... إِلَى آخِرِهِ.....	٩٨٣
وَالسُّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرَّكْعَةُ.....	١٢٩، ١٢٨	وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ.....	٣١٦
وَالسُّلَّةُ كَمَا هِيَ.....	٤٨٨	وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ.....	٤٣٩
وَالشَّارِبُ مِنْ شَرِبِي، وَالْمُعْتَصِرُ.....	١٤٧	وَأَنْ دَقَبْتَ فُيُومَهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرْتَهَا.....	٦٣١
وَالشَّمَالُ عَلَى الْيَمِينِ.....	٣٢٧	وَأَنْ السَّاعَةُ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا.....	٥٩٤

وَأَنْ سَبَّحْتَ لَكَ سُبُّكَ لَيْسَ لِي	٦٥٨	وَأَيُّكُمْ يَنْفِي	٤١٤
وَأِنْ سَهَا مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ فَلَيْسَ	٢٣٦	وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَغْنَتْ اِمْرَأَتَيْنِ	٩١٣
وَأِنْ شَدَّدَتْهُ خَيْبَتُهُ عَلَيْهِ	٤٤٢	وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَغْنَتْهُ	٩١٣
وَأِنْ صَلَّى وَصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ	٩٦٥	وَأَيُّمَا إِمَّا بُو دُبُعٍ فَقَدْ طَهُرَ	٤٤
وَأِنْ لِكُلِّ شَيْءٍ نَوْتَةٌ إِلَّا صَاحِبُ	٩٧٥	وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أَغْنَتْ	٤٤٣
وَأِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَمِ الْقُرْآنِ أَجْزَاءُ	١٩٥	وَبَارَكَ عَلَيْكَ	٦٠٣
وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ	٩٩، ٩٨	وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِثْنَاءِ إِلَّا أَنْ	٥٢
وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ	٢١٦	وَبَرَّئَ مِنْهُمَا الْمَيْتُ قَالَ نَعَمْ	٥٤٦
وَأَنْ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ فَأَقَاصَ	٤٧٢	وَبَرَّئَ مِنْهُمَا الْمَيْتُ	٥٤٦
وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ	٣٣٢	وَبَرَكَاةُ وَرِضْوَانُهُ وَكَرَامَتُهُ	٢٢٢
وَأَنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ	٨٥٥	وَبَرَكَاةُ	٢٢٢
وَأَنَا أَبُوهُمْ	٨٧٣	وَبُزْخَرَيْنِ الْمَغْرِبِ وَتَعْجَلِينَ الْعِشَاءَ	١١٨
وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ	١٠٠٠	وَبُزْزِي مِنْ ذَلِكَ رُكْعَتَا الضُّحَى	٢٥٨
وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمَصْنُفُ	١٨٧	وَبُزْزِي فِيهَا	٢٩٤
وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ	٨٦٣	الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ	٢٤٧
وَأَنْظَرُوا فِي زَكَاةِ عَبْدِي فَإِنْ	٣٩٦	الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ	٢٤٧
وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا	٩١٤	الْوُتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُوْتِرْ فَلَيْسَ	٢٥١
وَأَنْجَحُوا إِلَيْهِ	٦٢٢	الْوُتْرُ حَقٌّ وَلَيْسَ بِوَرَجِبٍ	٢٤٧
وَأِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ	٨٢٣	الْوُتْرُ حَقٌّ	٢٥١
وَأِنَّمَا الشَّارِعُ بِالْوُضوءِ مِنْ حُومِ الْإِبِلِ؛ لَأَنهَا	٨١	الْوُتْرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ	٢٤٧
وَأِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَتْ	٤٩٣	الْوُتْرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ	٢٥٣، ٢٥٠
وَأِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبُخِيلِ	٨٨٥	وَتَرْتَفِعُ قِيسَ رُمُحٍ أَوْ رُمَحَيْنِ	١٣٠
وَأِنَّمَا يُمَكِّنُ الْأَنْجَرَافَ بِالْقَمِ	١٤١	وَتَعْجَلِي الْعَصْرَ	١١٨
وَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا طَلَبَ أَزْوَاجَهُ مِنْهُ	٧٢٦	وَتَعْجَلِينَ الْعِشَاءَ	١١٨
وَأَنَّهُ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّقَ	٤٨٢	وَتَعْجَلِينَ الْعَصْرَ	١١٨
وَأَنَّهُ يَنْتَقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ	٣٦	وَتَقْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرْعًا	٦٣٣
وَأَنَّهُ يَنْتَقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي	٣٥	وَتَلْتَقِي	١٠٦
وَأَنَّهُ لَا تَجِلُ لِأَخِي بَعْدِي فَلَا	٤٥٨	وَتُمَكِّنُ جَنَّتَكَ	٢٠٧
وَأَنَّهُ لَا تَجِلُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا	٤٠٣	وَتَهْدُوا الضَّالَّ	٩٨٤
وَأَنَّهُ لَمْ تَجِلْ؛ لِأَخِي كَانَ قَبْلِي	٤٥٨	وَتَوْضِي لِكُلِّ صَلَاةٍ	١١٩
وَأَنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ	٤٦٠	وَجَبَتْ	٣٧٢
وَأَهْدِي لَأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي	٩٧٣	وَجَدَ الْقُدُورَ تَغْلِي بِلَحْمِهَا	٨٤٤
وَأَهْلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ	٤٤٩	وَجَدْتَ فِي مُسَاوِي أُمِّي التُّخَامَةَ	١٨٠
وَأَهْلَ الشَّعْبِ فِي الدُّنْيَا هُمْ	٩٥٦	وَجِبِلُ التُّرَابِ لِي طَهُورًا	١٠٩

٨٩١	وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٨٢٨	وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمَحِي
٢٣٩	وَسَجَدْنَا	٣٢٧	وَجَعَلَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ
٣٢١	وَسُجُودُهُ نَحْوُ مِائَةِ رُكُوعٍ	٢٩٢	وَجَعَلْتُ أَمْتُكَ لَا يَجُوزُ لَهَا
٦٩٧	وَسُنَّةُ نَبِيِّنَا	١٠٨	وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا طَهُوراً
٣٦٣	وَسَوَى لَحْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ	١٠٩	وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا طَهُوراً
٤٩٢	وَشَرَطَ اللَّهُ أَوْثِقَ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ	١٠٩	وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا
٣٨١	وَشَطْرُ مَالِهِ	١٠٨	وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا وَلَا مَنِي
٩٠٩	وَشَيْخُ زَانٍ، وَمَبْلَكُ كَذَّابٍ، وَعَائِلٌ	٩٧٠	وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا
٩٠٩	وَصَدَقَهُ	٨٦٣	وَجُئْتُ وَجْهِي، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ عَمَدٍ
١٢٣	وَصَلَّى بِوِطْعَانَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي	١٨٩	وَجُئْتُ وَجْهِي
٤٨١	وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ	٢١٧	وَحَدَّثَ لَا شَرِيكَ لَهُ
٩٨٩	وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ	٥٧٣	وَحَرِيمٌ بِرِزْقِ اللَّهِ ثَلَاثَةٌ
٢٧٧	وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا	٦٦٥	وَحُسْبِي تَطْلِيعةٌ
١٤٧	وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي	٣٢٨	وَحَوْلَ رِدَائِهِ لِيَحْتَوِيَ الْقَطْعُ
١١٠	وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَتَفَخَّ فِيهِمَا	٣٢٧	وَحَوْلَ رِدَائِهِ
١٠٩	وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَتَفَخَّ	٣٢٧	وَحَوْلَ النَّاسِ مَعَهُ
٩٣٥	وَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ أَصَابِعَ	٣٢٦	وَحَوْلَ
٤٨	الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ	٧٥٩	وَدَاؤُهُ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ
١٠٤، ١٠٣، ١٠٢	وُضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ	٩٥٣	وَذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ وَاجِدٌ مَاجِدٌ
٦٥١	وُطْعَانُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ وَطْعَامٌ	٨٥٦	وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
٢١٠	وَعَافِي	٨٧٧	وَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَفَكَّرْتُ
٣٢٦	وَعَدَّ النَّاسَ	٨٧٩	وَرَبَّ الْكَعْبَةِ
٣٠٨	وَعَرَّفْتُكُمْ يَوْمَ تَعْرِفُونَ	٧٤١	وَرُئِنَهَا
٧٥٢، ٧٥١	وَعِشْرُونَ نَبِيٍّ مَخَاصِرُ	٤٠٥	وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَمَدَى مِنْهَا
٣٢	وَعَفَرُوهُ الثَّامَةَ بِالتَّرَابِ	٣٩٦	وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ
٤٢١	وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوِّفُونَهُ	٩٠٩	وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَمِينِ كَادِيَّةٍ
٤٢١	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيفُونَهُ فِدْيَةٌ	٩٤٤	وَرُجُوعُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِسَلَمٍ عَلَيْهِ
٧٤٩	وَعَلَى أَهْلِ الذَّمِّ أَلْفَ دِينَارٍ	٧٦٩	وَرَدَّ عَنْهُ ﷺ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ
٩٥٤	وَعَلَّمَ مُعَاذًا أَنْ يَقُولَ ثَبِرَ	٥٠٩	وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا
٩٣٢، ٨٣٨	وَعَلَيْكُمْ	٥٠٨	وَرَدَّهَا مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ
٤٩٠	وَعَلَيْهِ تَيْنٌ	٣٢٨	وَرَفَعَ النَّاسُ أَبْيَهُهُمْ
٣٧١	وَعَنْ أُمِّهِ بَكِشٌ	١٠٠٤	وَرَفَعِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى
٨٧٢	وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ	٦٤٨	وَرَدُّ نَوَافٍ مِنْ دَهَبٍ قَوْمَتْ خَمْسَةَ قَرَاهِمَ
٥١	وَعَسَلٌ فَرَاغِي حَتَّى جَاوَزَ الْعَرَافِينَ	٨٤١	وَسَابِقُ بَيْنِ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ

١٤٢	وكان ﷺ إذا انتهى إلى المصلى	١٨٧، ١٨٦	وفرّج بين أصابعه
٣١٠	وكان إذا رجع أكل من كبد	٨٤١	وفضل الفرع
١٩٠	وكان إذا رفع رأسه	٧٥١	وفي الأذن خمسون من الإبل
٥٢٨	وكان إذا سئل عن صلاحها قال	٧٤٩	وفي الأنف إذا أوعب جذعه
٣٤٣	وكان الذي أجلسه في حجره علي	٧٥٠	وفي الرجل الواحدة نصف الدية
٨٧١	وكان أهل الجاهلية يجعلون	٥٧٧	وفي الرقاب وفي سبيل الله
٦٥٩	وكان أول ما يدعى به من مرضه	٣٩١	وفي الرقة ربع العشر
٤٩٦	وكان نيعا	٣٩٢، ٣٩١	وفي الركاز الخمس
١٤٣	وكان رجلا أعفى	٧٥١	وفي السمع مائة من الإبل
٩٢٠	وكان عليه دين قباعه بمائة	٣٧٦	وفي صدقة الغنم في سابعها
٧١٨	وكان قبل الفطام	٧٤٨	وفي كل أصبع من أصابع اليد
٧٦٨	وكان قد استتيب قبل ذلك	٧٤٨	وفي اللسان الدية
٢٢٦	وكان له بكل واحدة قالها عتق	٧٥٥	وفي النفس المؤمنة مائة من
١٠٨	وكان من قبلي إنما كانوا يصلون	٤٥٠	وقد رسول الله ﷺ لأهل المدينة
٩٧٣	وكان ﷺ يستعبد من سبي الأسقام	١٢٢	وقد رسول الله ﷺ للنساء في
١٩١	وكان يقول النجاة	١٢٣	وقد الظهر إذا زالت الشمس
٣٣٦	وكان يلجأها للزود والجمعة	٤٤٨	وقد لأهل العراق ذات
١٢٣، ٣١٦	وكان	٤٤٨	وقد لأهل العراق
٦٩١	وكانت خابلا	٤٤٧	وقد لأهل المدينة ذا الحليفة
٨٥٦	وكانوا خليفي عهد بالكفر	٤٤٧	وقد لأهل المدينة ومن
٩٤٠	وكثر السؤال	٤٤٦	وقد لأهل المدينة
٩٣٩	وكره لكم قيل وقال	٤٤٩	وقد لأهل المشرق العقيق
١٣١	وكره النبي ﷺ الصلاة نصف	١٢٢	وقد للنساء أربعين يوما
٦٣٢	وكرهتها	١٧٢	وقد أرضد ﷺ إلى أي جهة ينصت
٦٣٢	وكرهنا طلاقها	٣٥	وقد بال ﷺ، وجعل رجلا عند
٨٨٧	وكرهنا كفارة يمين	٦٠٤	وقد خطب امرأة: انظر
٣٤٢	وكتفوه في ثوبين	٢٤٠	وقد سجّد ﷺ في سورة ﴿ص﴾ وقال: هي
٨٤٣	وكل ذي مخلب من الطير	٣٥٩	وقد مشى رسول الله ﷺ وأبو بكر
٢٩١	وكل ضلالة في النار	٦٦٦	وقرأ النبي ﷺ ﴿يا أيها النبي﴾
٦٥٤	وكل مما يليك	٥٧٠	وقضى به عمر
٢٠٦	وكلنا لك عبد	٦٨٩	وقضى رسول الله ﷺ أن لا يبيت لها
١١٨	وكلما يظهرن يقات خيفهن وطهرهن	٩٣٩	وقع من بغض أولاد الصحابة
٣٦٠	وكلنا نهى عن اتباع الجنائز	٨٢٥	وقع منه ﷺ قتل الأمير
٩٧٢	وكونوا عباد الله إخوانا	٤٧٥	وقف في حجة

٤٩٩	وَلَا اغْتِكَافُ إِلَّا بِصَوْمٍ	٤٣٤	وَلَا رَيْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ	٤٩٩
٤٩٩	وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ	٤٩٩	وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ	٤٩٩
٢٦٩	وَلَا تُؤْمَرُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا	٢٦٩	وَلَا شَفْعَةٌ إِلَّا فِي رَيْعٍ أَوْ خَائِطٍ	٥٦١
٩٧١	وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا	٩٧١	وَلَا شَفْعَةٌ لِغَايِبٍ	٥٦٣
٢٦٤	وَلَا تَبَاغُضُوا فِي الْقُرُودِ	٢٦٤	وَلَا عَبْدٌ وَلَا أَمَةٌ	٩٢٢
٩٠٢	وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَائِمِ	٩٠٢	وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ	١٧٢
٨٧٥	وَلَا تُخْلِفُوا بِاللَّوْإِ وَأَنْتُمْ	٨٧٥	وَلَا غَيْرُ ذَٰلِكَ خَمَلٍ حَتَّى تَحِضَ حَيْضَةً	٧٠٩
٣٤٢	وَلَا تُخْطِطُوا وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ	٣٤٢	وَلَا فِي غَيْرِهِ	٢٥٢
٦٩٨	وَلَا تُخْتَفِصُ	٦٩٨	وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُنَاهِدٍ	٥٨٦
٢٧٢	وَلَا تُخْتَلِفُوا فَيُخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ	٢٧٢	وَلَا لِلنَّصْرَانِيِّ شَفْعَةٌ	٥٦٣
٥٥٤	وَلَا تُخْنُ مِنْ خَانِكَ	٥٥٤	وَلَا تُضْحِي بِعُزْرَةٍ وَلَا مُقَابَلَةٍ	٨٦٧
٤٠٨	وَلَا تُسْتَقْبَلُوا رَمَضَانَ بِيَوْمٍ	٤٠٨	وَلَا يَبِيعُ صَوْفٌ عَلَى ظَهْرِ وَلَا لَبَنٌ	٥١٤
٩٢	وَلَا تُسْتَقْبَلُوا الْقَبِيلَةَ وَلَا تُسْتَنْبِرُوهَا	٩٢	وَلَا يَبِيعُ حَاصِرٌ لِإِذَا قَالَ: لَا	٥٠٣
٥٣٢	وَلَا تُسْلِفُوا فِي النُّخْلِ حَتَّى يَبْدُوَ	٥٣٢	وَلَا يَبِيعُ حَاصِرٌ لِإِذَا	٥٠٤
٥١٨	وَلَا تُثْلِفُوا	٥١٨	وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ	٥٠٥
٥٠٩	وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْعَنَمَ لِلْبَيْعِ	٥٠٩	وَلَا يُجْهَرُ عَلَى جَرِيحِهَا	٧٦٤
٦٦١	وَلَا تُضْرِبُ طَعْنَتَكَ ضَرْبَكَ أَمَّاكَ	٦٦١	وَلَا يُخْفَرُ	٩٧٣
٥٨١	وَلَا تُؤْذِي فِي حَدِّكَ	٥٨١	وَلَا يُحِلُّ بِالزُّرْقِ زَكَاةٌ حَتَّى	٣٨٢
٢٧٣	وَلَا تُؤْذِي	٢٧٣	وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ	٦١٦
١٢١	وَلَا تُقْرَأُ الْخَائِضُ وَلَا الْجُنْبُ	١٢١	وَلَا يُخْطَبُ	٦١٦
٧٨٩، ٧٨٨	وَلَا تُقَطَّعُوا فِيمَا هُوَ أَذَى مِنْ ذَلِكَ	٧٨٩، ٧٨٨	وَلَا يُرْبِي إِلَّا أَنَّهُ لِي وَاحِدَةٌ	٥٩٥
٦٩٨	وَلَا تُكْتَجَلُ، وَلَا تُنَسَّ طَبِيبٌ إِلَّا	٦٩٨	وَلَا يُسْتَطِيعُ بِبَيْعِهِ	٨٥
٧٠٠	وَلَا تُكْتَجَلُ	٧٠٠	وَلَا يُسَلَّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ	٢٥٤
٧٧٧	وَلَا تُكُونُوا عَرْنَا لِلشَّيْطَانِ عَلَى	٧٧٧	وَلَا يُعْطَى الْهَرَمَةُ وَلَا اللَّيْثَةُ	٣٧٧
٨٢٠	وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ	٨٢٠	وَلَا يُغْتَفَا	٧٧٧
٦٩٨	وَلَا تُنْشِطُ	٦٩٨	وَلَا يُقْتَلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ	٢٨
٥٠٥	وَلَا تَنَاجَشُوا	٥٠٥	وَلَا يُقْتَلُ	٢٩
٩٧٢	وَلَا تَنَافَسُوا	٩٧٢	وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ	٧٦٣
٦١٤، ٦١٠	وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ	٦١٤، ٦١٠	وَلَا يُنْسَمُ قَبْرُهَا	٧٦٤
٦٣٤	وَلَا تُجْهَرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ	٦٣٤	وَلَا يُفْصَى	٤٢٢
٢٤٦	وَلَا تُؤْمَرُوا لَا تُشْهِرُوا بِصَلَاةٍ	٢٤٦	وَلَا يُقَالُ: هَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ	١٧٤
٦٦٢	وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ	٦٦٢	وَلَا يَمَسُّ مَاءٌ	١٠٣
٧٣٨	وَلَا دُوَّ عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ	٧٣٨	وَلَا يُنْجَى لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطَلَ	٧٨٢
٢٢٤	وَلَا رَأْدٌ لِمَا قُضِيَ	٢٢٤	الْوَلَاءُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِنَ	٤٩٢

٩٠٩	وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	٥٩٢، ٩١٩	الْوَلَاءُ لُحْمَةً كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ،
٧٢٣، ٧٢٢	وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ	٩١٩	الْوَلَاءُ لُحْمَةً
٢٦٠	وَلَوْ خَبِرُوا أَوْ رَحَقُوا	٤٤٦	وَالْأَهْلُ الشَّامِ الْجُحْفَةُ
٢٦٠	وَلَوْ خَبِرُوا عَلَى يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ	٤٤٦	وَالْأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنِ الْمَنَازِلِ
٦٠٧	وَلَوْ خَانَمًا مِنْ حَبِيدِهِ	٤٤٦	وَالْأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ
٥٥٢	وَلَوْ كَانَ مُرَأً	١١٦	وَلَتَجْلِسَ فِي مَرْكَبٍ فَإِذَا رَأَتْ
٩٨٦	وَلَوْ كُنْتُ رَاجِعًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ	٧١٠	وَلَدٌ عَلَى فِرَاشٍ أَبِي
٤٤٦	وَلَوْ رَجَبْتُ لَمْ تَقُومُوا بِهَا وَلَوْ	٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٦	الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَامِرِ الْحَجَرِ
٩٨٦	وَلَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُنْثَى	٩٢١، ٩١٢، ٧١١، ٦٣٦	الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ
٢٦٩	وَلَيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ	٨٧٤	وَلَدٌ لِي غَلَامٌ فَاتَيْتُ
٢٦٢	وَلَيَجْعَلَ إِلَهِي صُلَى فِي نَبِيٍّ	٦٦١	وَلَقَعَهُ أَنْ يَضَاجِعَهَا
٨٦٣	وَلَيَجِدَنَّ أَحَدَكُمْ شَفْرَتَهُ	٩٧٨	وَلَكِنَّ الْكَبِيرَ مَنْ بَطَرَ الْحَقَّ
٣٤٧	وَلَيُخْسِنَنَّ كَفَنَهُ	٣٢٤	وَلَكِنَّ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ
٣٨٢	وَلَيْسَ فِي الْمَالِ رُكَاةٌ إِلَى آخِرِهِ انْتَهَى	٦٠٦	وَلَكِنَّ هَذَا إِذَا رِي قَالَ
٣٩٩	وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْغَةٌ لَحْمٍ	٥٧٢	وَلِلرُّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشِيَّتَهُ فِي
٣٨٢	وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقِيٍّ	٧١٢	وَلِلْعَامِرِ
٣٨٧	وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوَاقِيٍّ	٥٩٦	وَلَمْ تَوْصِي، وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ
٣٨٢	وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسَاقٍ	٢٦٥	وَلَمْ يَتَّخِذْهُ دَائِمًا
٥٣٨	وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ	٥١٥	وَلَمْ يَزَلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا النَّبِيَّ
٢٨٨	وَلَيْسَ لِلْحَيَّاطِ ظِلٌّ	٧٤٠	وَلَمْ يَجْعَلْ أَرْضَهَا عَلَى عَاقِلِيٍّ
٢١٤	وَلَيَضَعَنَّ يَدَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ	٣٤٨	وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ
٢١٤، ٢١٣	وَلَيَضَعَنَّ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ	٨٢٢	وَلَمْ يَخْمَسَنَّ السَّلْبَ
٦٤٨	الْوَلِيْمَةُ حَتَّى وَسَنَةً فَمَنْ دَعِيَ	٦٩٤	وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ فِي الْإِنْتِغَاءِ
٦٧٢	وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ	٦٦٧	وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا
٨٣٣	وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ	٢٣٢	وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُوِ حَتَّى يَقَنَّهُ
١٨٧	وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ	٣٦٠	وَلَمْ يَغْزَمْ عَلَيْنَا
٧٣٨	وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ	١٠٨	وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى
٣٧٧	وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا	٩٢٠	وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَلْبَعٌ
٩٨٣	وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ	٦٥٢	وَلَمْ يُوَقِّتْ
٩٦	وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ	٧١٧	وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ
٨٨٠	وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: الَّتِي	٢٢٤	وَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ
٦٦٧	وَمَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ	٩١٦	وَلَهُ وَفَاءٌ
٢٢٥	وَمَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَهُوَ يَقُولُ	٦٤٠	وَلَهُ يَوْمَئِذٍ نَسْجٌ بِسُوءٍ
٥٨	وَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ	٣٩٨	وَلَهَا يَصْنَفُ أَجْرُهُ

وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً.....	٥٣	وَتَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنِينِهِ.....	٢٠٩
وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ.....	٥٥	وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ.....	٨٤٩
وَمَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمْ يَفْطُرْ.....	٥٣	وَنَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا.....	٨٢٧
وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.....	٥٩	وَنَحَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً.....	٥٨٠
وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ.....	٥٣	وَنَحَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ.....	٦٥٨
وَمَكَنَّ جَنِينَكُمْ.....	٢٠٧	وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.....	٧٩٩
وَمِلَّةُ الْأَرْضِ.....	٢٠٥	وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنْ الصَّيَامِ.....	٦٨٦
وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ.....	٤٢٠	وَهُمْ غَارُونَ.....	٨١٥
وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤَيَّرَ بِوَاحِدَةٍ.....	٢٤٦	وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ.....	٧٣٨
وَمَنْ أَحْبَلَ فَلْيُخْلَلْ.....	٥٤٥	وَهُنَّ إِخْدَى عَشْرَةً.....	٦٤٠
وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يَغِيثُ.....	١٤٨	وَهُوَ أَحْبَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ.....	١١٧
وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ.....	٩٤٧	وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ.....	٣٢٢
وَمَنْ أَتَانِ مُسْلِمًا نَبِيَّتَهُ أَتَانِ.....	٥١٤	وَهُوَ صَلَافٌ.....	٤١٦
وَمَنْ نَبَعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوَضَّعَ.....	٣٦١	وَهُوَ فِي صِفَةِ صَلَافِهِ ﷺ لَمَّا سَقَطَ.....	٢٠٩
وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ.....	٧٣٥	وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ رَأْسِهِ.....	٣٦٤
وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ.....	٩٤٥	وَهُوَ مُحَرَّمٌ.....	٦١٧
وَمَنْ غَسَلَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِيهِ.....	٣٤٧	وَهُوَ يُؤْمِ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ.....	١٦٢
وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ.....	٧٤٥	وَهُوَ يَمْرُضُ بِأَنْ يَغِيثَهُ.....	٦٩٤
وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرٍ.....	٤٥٩	وَهِيَ أَنْ عَيَّدَ اللَّهُ بَنَ زَيْنَادَ عَادَ.....	٩٦٧
وَمَنْ لَا فَلَاحَ خَرَجَ.....	٩٣	وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ.....	٢٩٨
وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدُّعْوَةَ.....	٦٥٠	وَرَأَى الْبَنَاتِ.....	٩٣٩
وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حُجَّ.....	٤٧٢	وَرَفَّتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ.....	١٣٢
وَمَنْ لَمْ يُفَقِّهْ لَمْ يَبَالِ اللَّهُ.....	٩٨٥	وَرَفَّتْ مَا مَنَا وَجَعَتْ كُلُّهَا مَرْوِفٌ.....	٤٦٦
وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ.....	٨٤، ٨٣	وَرَفَّتْ مَا مَنَا وَعَرَفَتْ كُلُّهَا.....	٤٦٦
وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا.....	٨٨٧	وَيَأْكُلُ مَقْنَا.....	٨٤٦
وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ... الْخُ.....	٧٨١	وَيَذْأُ أَيُّ فِي الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ.....	٧٢٤
وَمَنْ وَجَدَنِي زَاكِمًا أَوْ قَالِمًا أَوْ.....	٢٧٥	وَيُشِيبُ عَلَيْهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا.....	٥٧٩
وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي.....	٩٤٨	وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَنْصَابَهُمْ.....	٨٣١
وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّيْ شَيْئًا.....	٩٦٨	وَيُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ.....	٧١٧
وَمَنْ وَلِيَ مِنْهُمْ شَيْئًا نَشَنَ.....	٩٦٨	وَيُخْفِرَانِ بِأَنْبَاءِهِمَا وَيَطْلَانِ.....	٣٦٥
وَمَنْ يَرُدُّ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمُ.....	٧٥٣	وَيُحِلُّ فِيهِ الطَّعَامَ.....	١٣٣
وَمَنْعَ الْفَحْلِ.....	٨٨١	وَيُذْعَى إِلَيْهَا مِنْ بَابَانَا.....	٦٥٠
وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا.....	٣٤٤	وَيَذْمَى.....	٨٧٣
وَمَيِّمُونَةٌ كَانَا.....	٣٠	وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ مِنَّا.....	٣٧١

١٥٩	يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ	٤٦	وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ
٤٦٩	يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ	٨٦٢	وَيُسَمِّي وَيَكْبِرُ
٩٣٥	يَا عُمَرُو إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ	٣٦٥	وَيُضْرَبُ بِمِطَارِقٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً
٩٣٥	يَا عُمَرُو وَهَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ	٦٣٧	وَيُفْعَلُ بِهَا
٦٥٣	يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ وَكُلَّ بَيْتِيكَ	٣٦٥	وَيُقَالُ لَهُ: نَمِ قِيَامُ نَوْمَةٍ
٦٠٠	يَا مَعْشَرَ	٧٢٥	وَيَقُولُ خَادِمُكَ: أَطِيعْنِي وَإِلَّا
٥٨٢، ٥٨١	يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ	٧٢٥	وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطِيعْنِي وَاسْتَمِعُونِي
٥٩	يَأْتُونَ	١٦٥	وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ مُؤَخِرَةِ الرَّحْلِ
٨٤	يَأْتِي أَخَذَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ	٦٥	وَيُنْزِلُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ
٩٠١	يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ	٩٨٠	وَيُنْزِلُ لِلذَّوِي يُخَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ
٧٣٥	يَأْتِي الْمَقْتُولُ مُتَلَفًا رَأْسَهُ	٢٤٦	ويوتر من ذلك خمس
٤٦٩	يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٤٧٨	وَيَوْمَ الرُّؤُوسِ
٥٨٦	يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ	٦٥٩	يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ
٩٢٠	يُؤْذِي الْمَكَاتِبَ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى	٧٤٣	يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ
٢٦٨	يَوْمَ الْقَرَمِ أَقْرَأْتُمْ لِكِتَابِ	٢٤٧	يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتَرُوا فَإِنَّ
١٧١	يُؤْتِ صَاحِبُ النُّخَامَةِ فِي الْقَبْلَةِ	٩٨٨	يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ
٣٤٣	يُؤْتِ مُلْكِيَا	٤٦٣، ٤٦١	يَا أَيُّهَا النَّاسُ، السَّيِّئَةُ، السَّيِّئَةُ
٥٥	يُؤْتِي الشَّيْطَانُ	٨٩٨	يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ
٤٨٨	يُزَادَانِ	٦٢٢	يَا بَنِي تِيَاهَةَ، أَنْجِسُوا أَبَا هِنْدٍ
١٢٠	يُتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ	٦٢٢	يَا بَنِي تِيَاهَةَ
٢٧١	يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْمُقَدَّمَةَ وَيَتَرَاوُونَ	١٣٢	يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنْ كَانَ
٢٣١	يُخْرِجُ رِذَاءَهُ مُغَضَّبًا	١٣١	يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا
٣٨	يُخْرِجُهُ	٤٢٠	يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجِدْ فِي
٩٣٠، ٩٢٤	يُخْرِجُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا	٧٢	يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَى الْخَفَيْنِ
٥٨	يُخْرِجُ فِي الرُّضْوَةِ رِطْلَانِ	٦٩٤	يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْرَأَتِي
٣٢٨	يُجْهَرُ	٨٥٤	يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً
٨٣٠	يُجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ	٥٠٧	يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا
٨٣٠	يُجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ	٤٨	يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ
٨٣٤	يُخْتَلِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْفَرَقَةِ	٩٨٤	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِذِ
٩٦٦	يُحَرِّمُ سُوءَ الظَّنِّ	٣٩٧	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْيَدُ
٧١٣	يُحَرِّمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ	٦٩٠	يَا رَسُولَ اللَّهِ عَالِي
٧٦٠	يُخْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ قَالُوا لَيْسُوا	٢٥٢	يَا عَائِشَةُ، إِنْ عَيْنِي تَنَامَانِ
١٨٣	يُحَمَّدُهُ	٩٥٣	يَا عِيَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخِيرَكُمْ
٢٢٤	يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ	٩٩٨	يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذْلكَ

يُحْيِي وَيُحْيِي..... ٩٩٦	يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ..... ٢٦٦
يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ..... ٧٣٤	يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ..... ٢٦٦
يُخْلَلُ بِهَا شَيْقُ رَأْسِهِ الْأَيْمَنُ فَيَنْتَبِخُ..... ١٠٣	يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ..... ٤٥٧
الْبِدْعُ الْعُلَيَّا خَيْرٌ مِنَ الْبِلَاءِ..... ٧٢٤، ٧٢١، ٣٩٦	يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ وَإِلَّا بَيْنَ حُجْرٍ..... ١٩٣
الْبِدْعُ الْعُلَيَّا..... ٣٩٧	يُقَرِّضُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَتَايَرَهُمْ..... ٨٨٤
يُدْعَى بِالْقَاصِي الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٨٩٧	يُقَسِّمُ خُمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ..... ٧٥٩
يُدْعُونَ..... ٥٩	يُقَصِّرُ وَيَقِصُّ..... ٢٨٠
يُدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ..... ٧٦٢	يُقَطِّعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ -..... ١٦٤
يَذْنُ..... ٩٢٩	يُقَطِّعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ..... ١٦٤
يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاطِيَ بِهِمَا..... ١٩٢	يُقَطِّعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْخَائِضُ..... ١٦٥
يَزِدُّ فِيهِ شَيْراً..... ٩٣٤	يُقَطِّعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ..... ١٦٥
يَسْأَلُ أَحَدَكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا..... ٩٥٣	يُقَلِّلُهَا..... ٢٩٩، ٢٩٨
يَسْأَلُ مَلَائِكَتَهُ مَا..... ٩٩٣	يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي..... ٩٩٢
يُسَبِّحُونَ خَمْساً وَعِشْرِينَ تَسْبِيحَةً..... ٢٢٦	يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مِنْ عَمَلٍ عَمَلًا..... ٩٦٣
يُسَبِّحُونَ عَشْراً وَيَحْمَدُونَ عَشْراً..... ٢٢٦	يَقُولُ حِينَ أَدْنَى..... ٥٢٧
يُسْتَحْلُونَ..... ٣٣١	يَقُولُ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ..... ٦٧٤
يُسْتَظَلُّ بِهِ..... ٢٨٨	يَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ..... ٣١٣
يُسَجِّدُ عَلَى جَنَهِتِهِ..... ٢٠٨	يُكَبِّرُ حِينَ كُنَّا وَحِينَ كُنَّا..... ٢٠٥
يُشْرَبُ بِتَقْوِيَةٍ إِذَا كَانَ مَرُوهناً..... ٥٣٣	يُكْشَفُ..... ٣٢٠
يُشْفَعُ الْأَذَانُ..... ١٣٧	يُكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ..... ٣٨٣
يُطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظَرُ فِي..... ٨٦٢	يُلْقِيَانِ - إِلَى آخِرِهِ..... ٩٤٤
يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ..... ١٥٨	يُلْقِيَانِ فَيُغْرِضُ هَذَا وَيُغْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا..... ٩٧٢
يُغْلَمُنَا دُعَاءُ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ وَصَلَاةٍ..... ٢١٣	الْيَحْيَى عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ..... ٩٠٨
يُغْمِذُ أَحَدَكُمْ إِلَى خِزَانَةِ أَخِيهِ..... ٥١٤	الْيَحْيَى عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ..... ٨٧٦
يُغْسَلُ ثَلَاثاً أَوْ خَمْساً أَوْ سَبْعاً..... ٣٢	الْيَحْيَى الْعُمُوسُ..... ٨٨٠
يُغْسَلُ ذَكَرُهُ وَأَنْثِيُّهُ وَيَتَوَضَّأُ..... ٧٦	يَحْسِبُ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ..... ٨٧٦
يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأَنْثَى وَيُضْمَعُ..... ٤٦	يَنْتَظِرُ بِهَا..... ٥٦٣
يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْخَارِيَةِ، وَيُرْسُ..... ٤٦	يُودَى الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ..... ٩٢٢
يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْخَارِيَةِ..... ٤٦	يُوقِظُونَ لِلصَّلَاةِ..... ٧٣
يُغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ..... ٥٦٧	يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عِيدِكُمْ..... ٤٢٩
يُغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ..... ٩٢٥	
يُغْرِضُ عَلَيْنَا..... ٢١٧	
يُغْطَرُ وَتَصُومُ..... ٢٨٠	
يُفْعَلُ ذَلِكَ..... ١٩٤	

المحتويات

٤٤	٤- طهارة المني	١٥	المقدمة
٤٦	٥- نجاسة بول الجارية والغلام	١٥	١- البدء بفتح المقدمة
٤٧	٦- نجاسة دم الحيض	١٧	٢- الهدف من المختصر
٤٨	٤- بَابُ الْوُضُوءِ ^٧	٣	٣- بيان رموز تخريج الكتاب والتعريف
٤٩	١- السؤال عند الوضوء	١٨	بأصحابها
٥٠	٢- صفة الوضوء على العموم	٢١	٤- فاتحة المقدمة
٥٣	٣- صفة المسح على الرأس	٢٣	١- كِتَابُ الطَّهَّارَةِ
٥٤	٤- صفة مسح الأذنين	٢٣	١- بَابُ الْمِيَاهِ
٥٥	٥- يستتر إذا استيقظ من نومه	٢٣	١- طهارة ماء البحر
٥٥	٦- يغسل يده إذا استيقظ من نومه	٢٥	٢- طهارة الماء
٥٦	٧- الإسباغ في الوضوء والمبالغة	٢٧	٣- حكم الماء إذا بلغ قلتين
٥٧	٨- تحليل اللحية	٢٨	٤- حكم الاغتسال في الماء الدائم
٥٨	٩- قدر ما يتوضأ به ويغتسل	٣٠	٥- حكم الاغتسال بفضل الرجل والمرأة
٥٨	١٠- ماء جديد يأخذ لأذنيه	٣١	٦- حكم الماء والإناء إذا ولغ فيه الكلب
٥٩	١١- فضل التوضؤ يوم القيامة	٣٣	٧- حكم الماء إذا شربت منه المرة
٦٠	١٢- البدء بالأيمن في الوضوء والعمل	٣٣	٨- نجاسة بول آدمي
٦١	١٣- المسح على بعض الرأس والعمامة	٣٥	٩- ثما أجل ميتين ودمان
٦١	١٤- الأمر بالترتيب في الوضوء	٣٥	١٠- حكم الشراب إذا وقع فيه الذباب
٦٢	١٥- كيف يدير الماء في وضوئه	٣٦	١١- حكم ما قُطِعَ من البهيمة وهي حيّة
٦٣	١٦- الأمر بالتسمية على الوضوء	٣٧	٢- باب الآنية
٦٤	١٧- الفصل بين المضمضة والامتناع	١	١- النهي عن الأكل والشرب في آنية الذهب
٦٥	١٨- كيف يتمضمض ويستتر	٣٧	والفضة
٦٥	١٩- ضرورة وصول الماء إلى أعضاء الوضوء	٣٨	٢- طهارة الإهاب إذا دُبِغَ
٦٦	٢٠- قدر ما يتوضأ به ويغتسل	٤٠	٣- حكم آنية أهل الكتاب
٦٦	٢١- الأذكار بعد الوضوء	٤١	٤- الوضوء من مزادة امرأة مشركة
٦٧	٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ	٤٢	٥- جواز وضع سلسلة فضة في القدح
١	١- شرط المسح على الخفين إدخالهما على	٤٢	٣- باب إزالة النجاسة وبيانها
٦٧	وضوء	٤٢	١- النهي عن اتخاذ الحمر خلأً
٦٩	٢- من ذكر مسح أعلى الخف وأسفله	٤٣	٢- نجاسة لحوم الحمر الأهلية
٦٩	٣- من ذكر مسح أعلى الخف	٤٤	٣- طهارة لعاب الإبل

- ٤- الفترة التي يمسح عليهما في السفر والإقامة ٧٠
- ٥- جواز المسح على العمائم وإن لم توضع على طهارة ٧١
- ٦- بقاء الطهارة في المسح إلا من جنباً ٧١
- ٧- ما يُذكر من التحديد في فترة المسح ٧٢
- ٨- ما يُذكر من الإطلاق في مدة المسح ٧٢
- ٦- باب نواقض الوضوء ٧٣
- ١- بقاء الوضوء مع النوم دون تمكُّن ٧٣
- ٢- الوضوء من الاستحاضة ٧٤
- ٣- الوضوء من المذي ٧٦
- ٤- التقييل لا يُفسد الوضوء ٧٧
- ٥- نقض الوضوء من صوت أو ريح دون الوسواس ٧٨
- ٦- بقاء الوضوء مع مس الذكر ٧٨
- ٧- نقض الوضوء من مس الذكر ٧٩
- ٨- الوضوء من القيء والرعاف والقلس والمذي ٨٠
- ٩- الوضوء من لحوم الإبل ٨٠
- ١٠- الوضوء من حمل الميت والاعتسَال من غسله ٨١
- ١١- لا يمس القرآن إلا طاهر ٨٢
- ١٢- جواز ذكر الله على غير طهارة ٨٣
- ١٣- بقاء الوضوء مع الاحتجام ٨٣
- ١٤- الوضوء من النوم مع التمكن ٨٣
- ١٥- بقاء الوضوء مع الوسواس والتخيل ٨٤
- ٧- باب آداب قضاء الحاجة ٨٥
- ١- نزع الخاتم عند قضاء الحاجة ٨٥
- ٢- الدعاء قبل الدخول ٨٦
- ٣- الإعانة في قضاء الحاجة ٨٦
- ٤- لا تُقضى الحاجة في طريق أو ظل الناس أو الموارد أو تحت الأشجار ٨٧
- ٥- النهي عن حديث اثنين وهما في قضاء حاجة ٨٨
- ٦- مس الذكر بالشمال ٨٩
- ٧- لا تُستقبل القبلة ولا تستدبر بفائط أو بول، ولا يُستحى بعظم ٩٠
- ٨- ضرورة الاستار عند قضاء الحاجة ٩٢
- ٩- ما يُقال عند الخروج من الغائط ٩٢
- ١٠- الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار ٩٣
- ١١- لا يُستحى بعظم أو روث ٩٤
- ١٢- ضرورة التزوء من البول ٩٥
- ١٣- يُقعد في الخلاء على اليسرى ٩٦
- ١٤- نثر الذكر ثلاثاً بعد البول ٩٦
- ١٥- فضل من استنجى بالحجارة ثم الماء ٩٧
- ٨- باب الفسل وحكم الجنب ٩٧
- ١- إنما اغتسل من المني ٩٧
- ٢- يغتسل من الجماع وإن لم يُنزَل ٩٨
- ٣- اغتسل المرأة كالرجل من الاحتلام ٩٩
- ٤- أربع يُغتسل منها ٩٩
- ٥- الاغتسال عند الإسلام ١٠٠
- ٦- وجوب غسل الجمعة ١٠١
- ٧- استحباب غسل الجمعة ١٠١
- ٨- لا يقرأ القرآن وهو جنب ١٠١
- ٩- استحباب الوضوء بين الجماعين ١٠٢
- ١٠- جواز النوم على جنباً ١٠٣
- ١١- صفة الاغتسال للجنب ١٠٣
- ١٢- لا يُشترط نقض الشعر عند الاغتسال ١٠٥
- ١٣- لا يدخل الجنب والحائض المسجد ١٠٦
- ١٤- اغتسال الزوجين معاً ١٠٦

- ١٥- التحريض على تعميم الاغتسال ١٠٦
- ٩- باب التيمم ١٠٧
- ١- ميزة الأمة بالتيمم ١٠٧
- ٢- صفة التيمم بضربة واحدة ١٠٩
- ٣- من قال: التيمم ضربتان ١١١
- ٤- لا حرج بالتيمم عند فقد الماء ١١١
- ٥- مَنْ وَجَدَ الماءَ بعد التيمم ١١٢
- ٦- التيمم بسبب المرض وغيره ١١٣
- ٧- المسح على الجباير ١١٤
- ٨- المسح على مكان الجرح ١١٤
- ١٠- باب الحيض ١١٥
- ١- صفة دم الحيض والاستحاضة ١١٥
- ٢- صفة الاستحاضة وما يكون فيها من ١١٦
- الاستحاضة ١١٦
- ٢- كيفية صلاة المستحاضة ١١٧
- ٤- المستحاضة تقتل لكل صلاة أو ترضأ؟ ١١٩
- ٥- حكم ما ينزل بعد الطهر ١١٩
- ٦- تحريم نكاح الحائض ١٢٠
- ٧- اتزار الحائض عند المباشرة ١٢٠
- ٨- كفارة من يأتي الحائض ١٢٠
- ٩- الحائض تدع الصلاة والصيام ١٢١
- ١٠- الحائض تؤدي مناسك الحج غير ١٢١
- الطواف ١٢١
- ١١- يحل من الحائض ما فوق الإزار ١٢٢
- ١٢- مدة النفاس ١٢٢
- ٢- كتاب الصلاة ١٢٣
- ١- باب المواقيت ١٢٣
- ١- أوقات الصلوات ١٢٣
- ٢- وقت العصر والفجر، واستحباب تأخير ١٢٥
- العشاء، وكرامة الحديث بعدها ١٢٥
- ٣- تقديم وتأخير العشاء، ووقت الفجر ١٢٥
- ٤- وقت صلاة المغرب ١٢٦
- ٥- تأخير صلاة العشاء ١٢٦
- ٦- تحيُّن الإبراد في صلاة الظهر ١٢٦
- ٧- استحباب تأخير الفجر إلى الإسفار ١٢٧
- ٨- مَنْ أدرك من الوقت ركعة أدرك الصلاة ١٢٨
- ٩- كراهة الصلاة بعد الصبح وقبل العصر ١٢٩
- ١٠- الساعات التي يُهَيَّس فيها عن الصلاة ١٣٠
- والدفن ١٣٠
- ١١- جواز الصلاة في البيت والطواف في أي ١٣١
- ساعة ١٣١
- ١٢- توضيح لوقت المغرب ١٣٢
- ١٣- الفجر فجران ١٣٣
- ١٤- أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها ١٣٣
- ١٥- لا صلاة بعد الفجر ١٣٥
- ١٦- صلاة ركعتي الظهر بعد العصر ١٣٦
- ٢- باب الأذان ١٣٦
- ١- كيفية الأذان كانت رؤيا لصحابي ١٣٦
- ٢- من الأذان في صلاة الفجر «الصلاة خير ١٣٨
- من النوم» ١٣٨
- ٣- الترجيع في الأذان ١٣٩
- ٤- ازدواج الأذان وإفراد الإقامة ١٣٩
- ٥- هيئة المؤذن في أذانه ١٤٠
- ٦- اختيار الصوت الحسن للأذان ١٤١
- ٧- العيد بلا أذان ولا إقامة ١٤١
- ٨- الأذان والإقامة لصلاة ذهب وقتها ١٤٢
- ٩- أذان واحد لصلاتين في الجمع وإماتان ١٤٢
- ١٠- إقامة واحدة لصلاتين ١٤٢
- ١١- اتخاذ مؤذنين لصلاة واحدة ١٤٣
- ١٢- إذا أخطأ المؤذن في وقته، يُنادي بخطئه ١٤٤

- ١٣- الترددُ عند الأذان كما يقول المؤذن ١٤٤
- ١٤- استحبابُ أن لا يأخذَ المؤذنُ أجراً ١٤٦
- ١٥- أذانٌ من لم يسمع الأذانَ لصلاةٍ فيها جمعٌ ١٤٧
- ١٦- طريقةُ أداء الأذان والإقامة ١٤٧
- ١٧- شرطُ الوضوء للمؤذن ١٤٨
- ١٨- مَنْ أذنَ فهو يُقيم ١٤٨
- ١٩- المؤذنُ يؤذنُ والإمامُ يقيم ١٤٩
- ٢٠- استجابةُ الدعاء بين الأذان والإقامة ١٥٠
- ٣- باب شروط الصلاة ١٥١
- ١- شرطُ الطهارة ١٥١
- ٢- شرطُ السترِ للمرأة ١٥١
- ٣- سترُ العورة بالثوب ونحوه ١٥٢
- ٥- ضرورةُ أن يغطي قميص المرأة قدميها ١٥٣
- ٦- شرطُ التوجه إلى القبلة إلا إن تعذر ١٥٣
- ٧- جوازُ الصلاة على الراحلة في النافلة ١٥٤
- ٨- البدءُ بالصلاة على الراحلة إلى القبلة ١٥٥
- ٩- لا يُصلّى في مقبرة أو حمام ١٥٥
- ١٠- النهي عن الصلاة في سبع مواضع ١٥٦
- ١١- لا يُصلّى إلى القبور ١٥٦
- ١٢- إزالةُ الأذى من النعلين إذا أرادَ الصلاة فيهما ١٥٧
- ١٣- شرطُ عدم الكلام في الصلاة ١٥٨
- ١٤- إذا أرادَ المصلي أمراً وهو في الصلاة ١٥٩
- ١٥- البكاء في الصلاة ١٦٠
- ١٦- جوازُ التنحنح في الصلاة ١٦٠
- ١٧- جوازُ الإشارة في الصلاة ١٦٠
- ١٨- جوازُ حمل الصغير في الصلاة ١٦١
- ١٩- جوازُ قتل المؤذي في الصلاة ١٦٢
- ٤- باب سترِ المصلي ١٦٢
- ١- عقوبةُ المارِّ بين يدي المصلي ١٦٢
- ٢- ما يجعلُ سترَ للمصلي ١٦٣
- ٣- يقطعُ الصلاة: المرأةُ والحمارُ والكلبُ الأسود ١٦٤
- ٤- مقاتلةُ المارِّ بين يدي المصلي ١٦٥
- ٥- ضرورةُ السترِ للمصلي ١٦٦
- ٦- الصلاةُ لا يقطعها شيء ١٦٧
- ٥- باب الحثّ على الخشوع في الصلاة ١٦٨
- ١- النهي عن الاختصار في الصلاة ١٦٨
- ٢- البدءُ بالعشاء قبل العشاء ١٦٩
- ٣- النهي عن مسح الحصى عن مواضع السجود في الصلاة ١٧٠
- ٤- النهي عن الالتفات في الصلاة ١٧٠
- ٥- النهي عن البصاق في الصلاة بين يديه ١٧١
- ٦- النهي عن التصاوير لأنها تلهي عن الصلاة ١٧٢
- ٧- إزالةُ أو إبعادُ اللباس الملفت عن الصلاة ١٧٢
- ٨- النهي عن رفع الأَبصار في الصلاة ١٧٣
- ٩- النهي عن الصلاة بحضرة الطعام أو مدافعة الأخبثين ١٧٣
- ١٠- النهي عن التأوُّب في الصلاة ما استطاع ١٧٤
- ٦- بابُ المَسَاجِد ١٧٤
- ١- الصلاةُ في البيوت ١٧٤
- ٢- النهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد ١٧٥
- ٣- النهي عن اتخاذ القبور مساجد ١٧٦
- ٤- جوازُ ربط الأسير بسارية المسجد ١٧٦
- ٥- جوازُ إنشاء الشعر في المساجد ١٧٦
- ٦- النهي عن السؤال عن الضالة في المسجد ١٧٧
- ٧- النهي عن البيع في المسجد ١٧٧
- ٨- النهي عن إقامة الحدود في المساجد ١٧٨

- ٩- جواز إقامة المريض في المسجد ١٧٨
- ١٠- جواز التدريب في المسجد ١٧٨
- ١١- إقامة المرأة في المسجد ١٧٩
- ١٢- النهي عن البصاق في المسجد ١٨٠
- ١٣- النهي عن التباهي في المسجد ١٨٠
- ١٤- النهي عن زخرفة المساجد ١٨١
- ١٥- فضل من يزيل الأوساخ من المسجد ١٨١
- ١٦- استحباب صلاة تحية المسجد ١٨١
- ٧- بابُ صفة الصلاة ١٨٢
- ١- صفة عامة في هيئة الصلاة وما يقرأ فيها ١٨٢
- ٢- ما يُذكر عند البدء في الصلاة ١٨٧
- ٣- ما يقول المصلي بعد التكبير من الدعاء ١٨٨
- ٤- الاستعاذة من الشيطان قبل الفاتحة ١٨٩
- ٥- ثم قراءة الفاتحة (وصفة الصلاة) ١٨٩
- ٦- ويرفع يديه عند التكبير في الافتتاح
- والركوع والرفع ١٩١
- ٧- ويضع يده اليمنى على اليسرى ١٩٣
- ٨- ويقرأ بالفاتحة ١٩٤
- ٩- ولا يجهر بالبسملة ١٩٦
- ١٠- مَنْ جهر بالبسملة ١٩٧
- ١١- رفع الصوت بـ (أمين) ١٩٧
- ١٢- من أجاز الذكر مكان الفاتحة ١٩٨
- ١٣- ما زاد على الركعتين يقتصرُ فيها على الفاتحة ١٩٩
- ١٤- الركعتان الأوليان أطول من الآخرين ٢٠٠
- ١٥- الصلاة التي يطيلُ فيها ويقصرُ في القراءة ٢٠١
- ١٦- ما يقرأ في سورة المغرب ٢٠١
- ١٧- ما يقرأ في سورة الفجر ٢٠٢
- ١٨- السؤال عند آية الرحمة، والاستعاذة عند آية العذاب ٢٠٢
- ١٩- الركوعُ لتعظيم الربّ والسجود للدعاء ٢٠٣
- ٢٠- ما يدعو في الركوع والسجود ٢٠٣
- ٢١- صفة الصلاة بعد القراءة ٢٠٤
- ٢٢- ما يُقال بعد الرفع من الركوع ٢٠٥
- ٢٣- الأعظم التي يسجدُ عليها ٢٠٦
- ٢٤- صفة السجود ٢٠٨
- ٢٥- صفة الركوع والسجود ٢٠٩
- ٢٦- جواز التربع في الصلاة ٢٠٩
- ٢٧- ما يقول بين السجدين ٢١٠
- ٢٨- جلسة الاستراحة بين الركعتين ٢١٠
- ٢٩- جواز القنوت في الصلاة بعد الركوع ٢١٠
- ٣٠- ترك القنوت في الفجر ٢١١
- ٣١- ما يُقال في قنوت الوتر ٢١٢
- ٣٢- تأكيد قنوت الفجر ٢١٣
- ٣٣- نزول الساجد على يديه قبل ركبته ٢١٣
- ٣٤- نزول الساجد على ركبته قبل يديه ٢١٣
- ٣٥- هيئة الجلوس للشهد والإشارة بالسبابة ٢١٥
- ٣٦- قراءة التحيات في الجلوس، والدعاء قبل السلام ٢١٦
- ٣٧- الأمرُ بالتحيات والصلاة على النبي
- والدعاء قبل السلام ٢١٨
- ٣٨- صيغة الصلاة على النبي ﷺ ٢١٩
- ٣٩- الاستعاذة من أربع قبل السلام ٢٢٠
- ٤٠- ما يدعو به في الصلاة ٢٢١
- ٤١- صيغة السلام عن اليمين والشمال ٢٢٢
- ٤٢- ما يُسبح به عقب الصلاة ٢٢٣
- ٤٣- ما يدعو به عقب الصلاة ٢٢٤
- ٤٤- فضل التسبيح عقب الصلاة ٢٢٥
- ٤٥- الحُضُّ على الدعاء بالذكر والشكر
- والعبادة عقب الصلاة ٢٢٧
- ٤٦- قراءة آية الكرسي عقب الصلاة ٢٢٧

- ٤٧- وجوب الاقتداء بالنبي ﷺ في صلاته ٢٢٧
- ٤٨- مَنْ لم يستطع الصلاة قائماً (صلاة المريض) ٢٢٨
- ٨- باب سُجُود السُّهُوِّ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ ٢٢٩
- ١- سُجُودُ السُّهُوِّ قَبْلَ السَّلَامِ ٢٢٩
- ٢- سُجُودُ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ ٢٣٠
- ٣- سُجُودُ السُّهُوِّ قَبْلَ التَّشَهُُّدِ ٢٣٢
- ٤- بَيِّنَةُ الشَّاكِّ عَلَى الْيَقِينِ وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ ٢٣٢
- ٥- النِّسْيَانُ وَالشُّكُّ يَسْتَدْعِي سَجْدَتِي السُّهُوِّ ٢٣٣
- ٦- سُجُودُ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ ٢٣٥
- ٧- مَنْ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ دُونَ تَشَهُُّدٍ سَجَدَ لِلْسُّهُوِّ ٢٣٥
- ٨- لَيْسَ عَلَى الْمَأْمُومِ سُهُوٌّ ٢٣٦
- ٩- لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ ٢٣٦
- ١٠- سُجُودُ التَّلَاوَةِ ٢٣٦
- ١١- السُّورَةُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا السُّجُودُ ٢٣٧
- ١٢- السُّجُودُ فِي سُورَةِ النَّجْمِ ٢٣٨
- ١٣- لَمْ يَسْجُدْ فِي سُورَةِ النَّجْمِ ٢٣٨
- ١٤- مَنْ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ ٢٣٨
- ١٥- مَنْ لَمْ يَسْجُدْ فِي سُورَةِ الْحَجِّ ٢٣٨
- ١٦- سُجُودُ التَّلَاوَةِ لَيْسَ فَرَضاً ٢٣٩
- ١٧- سُنَّةُ النَّبِيِّ فِي السُّجُودِ وَسُجُودُ مَنْ مَعَهُ ٢٣٩
- ١٨- سُجُودُ الشُّكْرِ ٢٤٠
- ٩- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ٢٤١
- ١- الدُّعَاءُ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ ٢٤١
- ٢- نَوَافِلُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ٢٤١
- ٣- مَا يُذَكَّرُ مِنْ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ ٢٤٢
- ٤- التَّشْدِيدُ عَلَى رُكْعَتِي الْفَجْرِ ٢٤٢
- ٥- فَضْلٌ مِنْ أَمْرِ بِنَوَافِلِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ٢٤٣
- ٦- مَا يُذَكَّرُ مِنْ أَرْبَعٍ قَبْلَ الْعَصْرِ ٢٤٣
- ٧- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ ٢٤٣
- ٨- تَخْفِيفُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ ٢٤٤
- ٩- مَا يُقْرَأُ فِي نَافِلَةِ الْفَجْرِ ٢٤٤
- ١٠- الْأَضْطِجَاعُ بَعْدَ رُكْعَتِي الْفَجْرِ ٢٤٥
- ١١- صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ٢٤٥
- ١٢- فَضْلُ صَلَاةِ اللَّيْلِ ٢٤٧
- ١٣- عَدُّ مَا يُوْتَرُ بِهِ ٢٤٧
- ١٤- سُنَّةُ الْوُتْرِ ٢٤٨
- ١٥- سُنَّةُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ ٢٤٨
- ١٦- فَضْلُ صَلَاةِ الْوُتْرِ ٢٥٠
- ١٧- الْحَضُّ عَلَى الْوُتْرِ ٢٥١
- ١٨- عَدَدُ رُكْعَاتِ قِيَامِ اللَّيْلِ ٢٥١
- ١٩- عَدُّ مَا يُوْتَرُ بِهِ ٢٥٢
- ٢٠- مَتَى يُوْتَرُ ٢٥٣
- ٢١- الْحَضُّ عَلَى مَدَاوِمَةِ قِيَامِ اللَّيْلِ ٢٥٣
- ٢٢- فَضْلُ الْوُتْرِ ٢٥٣
- ٢٣- الْوُتْرُ آخِرُ صَلَاةِ اللَّيْلِ ٢٥٣
- ٢٤- النَّهْيُ عَنْ وَتَرَيْنِ فِي لَيْلَةٍ ٢٥٤
- ٢٤- مَا يُقْرَأُ فِي الْوُتْرِ ٢٥٤
- ٢٥- الْوُتْرُ قَبْلَ الصُّبْحِ ٢٥٥
- ٢٦- مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ صَلَاحاً مَتَى ذَكَرَهَا ٢٥٥
- ٢٧- مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوُتْرِ ٢٥٥
- ٢٧- آخِرُ وَقْتِ الْوُتْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ ٢٥٥
- ٢٨- صَلَاةُ الضُّحَى تَبْدَأُ مِنْ أَرْبَعٍ ٢٥٦
- ٢٩- الْمَدَاوِمَةُ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى ٢٥٦
- ٣٠- قُلَّةٌ مَا كَانَ يَصْلِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الضُّحَى ٢٥٦
- ٣١- صَلَاةُ الْأَوَائِينَ ٢٥٧
- ٣٢- مَا يُذَكَّرُ مِنْ عَدَدِ رُكْعَاتِ الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ٢٥٧
- ٣٣- مَا يُذَكَّرُ أَنَّهَا ثَمَانٍ ٢٥٨

- ١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ ٢٥٨
- ١- فضلُ صلاة الجماعة على صلاة الفرد ٢٥٨
- ٢- التشديدُ في حضور الجماعة ٢٥٨
- ٣- انقُلُ الصلاةُ على المنافقين ٢٦٠
- ٤- الأعمى لا يُرخصُ له في التخلف عن الجماعة مع سماع النداء ٢٦٠
- ٥- من سَمِعَ النداء وجبَ عليه الحضور ٢٦١
- ٦- مَنْ صَلَّى مفرداً ثم أدرك الجماعة فليصل معهم ٢٦١
- ٧- الالتزامُ بالإمام ٢٦٢
- ٨- كلُّ يَأْتُمُ بمن قبله من الصفوف ٢٦٤
- ٩- أفضلُ صلاةٍ المرءُ في بيته إلا المكتوبة ٢٦٥
- ١٠- لا تطولُ الصلاة بالمأمومين ٢٦٥
- ١١- أبو بكر يَأْتُمُ بالنبي والناسُ بأبي بكر ٢٦٦
- ١٢- الحَضُّ على التخفيف في الصلاة ٢٦٧
- ١٣- تقديم الأقرأ في الإمامة ٢٦٧
- ١٤- مراتبُ الترجيح في تقديم الإمام ٢٦٨
- ١٥- مَنْ لَا يَصْلُحُ للإمامة ٢٦٩
- ١٦- رَصُّ الصفوف ٢٧٠
- ١٧- خيرُ الصفوف أولُها ٢٧١
- ١٨- المأموم على يمين الإمام ٢٧٢
- ١٩- صلاةُ النساء خلف الرجال ٢٧٢
- ٢٠- البدءُ بالصلاة بعد وصول الصف ٢٧٣
- ٢١- إعادة مَنْ صَلَّى خلف الصف مفرداً ٢٧٣
- ٢٢- مَنْ فاتته بعضُ الصلاة مع الإمام أمَّها ٢٧٤
- ٢٣- الحَضُّ على تكثير الجماعة ٢٧٦
- ٢٤- المرأة تؤمُّ أهل بيتها وإن كان فيه رجل ٢٧٦
- ٢٥- جوازُ إمامة الأعمى ٢٧٧
- ٢٥- جوازُ إمامة المسلم بعموم ٢٧٧
- ٢٦- الدخولُ في صلاة الإمام من مكان ما وصل ٢٧٨
- ٢٧- فائلة في الأعداء في ترك الجمعة ٢٧٨
- ١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ ٢٧٩
- ١- صلاةُ السفر وصلاةُ الحضر ٢٧٩
- ٢- يجوزُ في السفر القصرُ والإتمام ٢٨٠
- ٣- الحَضُّ على إتيان الرُّخص ٢٨٠
- ٤- متى يقصرُ في السفر ٢٨١
- ٥- المدة التي يقصرُ فيها المسافر ٢٨٢
- ٦- طريقة الجمع للمسافر ٢٨٤
- ٧- ما يجتمعُ المسافرُ بينهما ٢٨٥
- ٨- من قال القصرُ من نحو خمسين ميلاً ٢٨٦
- ٩- الحَضُّ على القصر في السفر ٢٨٦
- ١٠- صلاةُ المريض حسب الاستطاعة ٢٨٦
- ١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ ٢٨٧
- ١- التشديد على متخلف الجمعة ٢٨٧
- ٢- وقتُ الجمعة ٢٨٨
- ٣- عددُ الحضور في الجمعة ٢٨٩
- ٤- من أدرك ركعةً من الجمعة ٢٨٩
- ٥- خطبتان وهو قائم ٢٩٠
- ٦- صورة الخطيب وما يبدأ به ٢٩١
- ٧- الحَضُّ على تقصير الخطبة ٢٩٢
- ٨- ما يقرأ في الجمعة ٢٩٢
- ٩- النهي عن الكلام في الجمعة ٢٩٣
- ١٠- تحية المسجد والخطيب يخطب ٢٩٤
- ١١- ما يقرأ في صلاة الجمعة ٢٩٥
- ١٢- ما يقرأ في العيدين والجمعة ٢٩٥
- ١٣- إذا اجتمع العيد والجمعة أجزأ العيد ٢٩٥
- ١٤- ناقلة الجمعة أربع بعددها ٢٩٦
- ١٥- الجمعة لا توصل بصلاة إلا بفاصلي ٢٩٧

- ١٦- فضل الجمعة ٢٩٧
- ١٧- الساعة المستجابة ٢٩٨
- ١٨- نصاب الجمعة ٣٠٠
- ١٩- الاستغفار للمؤمنين في خطبة الجمعة ٣٠١
- ٢٠- التذكير بآيات القرآن ٣٠١
- ٢١- مَنْ يُعَذَّر في الجمعة ٣٠١
- ٢٢- استقبال الخطيب ٣٠٣
- ٢٣- تركوا الخطيب على عصا ٣٠٣
- ١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ ٣٠٣
- ١- من قَالَ ركعة واحدة وَيَتَمَّ أخرى ٣٠٣
- ٢- من قَالَ: ركعتين مع الإمام ٣٠٦
- ٣- من قَالَ: ركعة واحدة دون إتمام ٣٠٦
- ٤- رفع السهو في صلاة الخوف ٣٠٧
- ١٤- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ٣٠٨
- ١- تحديد العيدين ٣٠٨
- ٢- الإفطار قبل صلاة الفطر ٣٠٨
- ٣- أكل تمرات قبل الفطر ٣٠٩
- ٤- الأكل قبل صلاة الفطر وبعد صلاة الأضحى ٣٠٩
- ٥- شهود النساء العيدين وإن كنَّ حُيُضًا ٣١٠
- ٦- الصلاة قبل الخطبة ٣١١
- ٧- عدد ركعات العيد ٣١١
- ٨- صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة ٣١٢
- ٩- صلاة ركعتين بعد العيد في البيت ٣١٣
- ١٠- الموعظة في خطبة العيد ٣١٣
- ١١- تكبيرات ركعتي العيد ٣١٣
- ١٢- ما يقرأ في صلاة العيد ٣١٥
- ١٣- المخالفة في طريق العيد ٣١٥
- ١٤- اللعب يوم العيد ٣١٦
- ١٥- الخروج إلى العيد مشياً ٣١٦
- ١٦- صلاة العيد في المسجد إذا كان مطراً ٣١٧
- ١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ٣١٨
- ١- الكسوف لا يكون لسبب موت ونحوه ٣١٨
- ٢- الدعاء في الكسوف ٣٢٠
- ٣- الكسوف أربع ركعات في أربع سجرات ٣٢٠
- ٤- من ذهب إلى ثمان ركعات وأربع سجرات أو غير ذلك ٣٢١
- ٥- من قال ست ركعات بأربع سجرات ٣٢٢
- ١٠- من قال عشر ركعات بأربع سجرات ٣٢٢
- ١٦- صلاة الفزع ٣٢٣
- ١- الدعاء عند الريح ٣٢٣
- ٢- الصلاة عند الزلزلة ٣٢٤
- ١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ ٣٢٤
- ١- هيئة الخروج إلى الصلاة، وبيان ركعاتها ٣٢٤
- ٢- خطبة الاستسقاء وقلب الرواء ٣٢٦
- ٣- الدعاء في الاستسقاء ٣٢٨
- ٤- الاستسقاء بالعباس ٣٢٩
- ٥- الكشف عن البدن لبصية المطر ٣٢٩
- ٦- الدعاء عند رؤية المطر ٣٢٩
- ٧- استسقاء نخل في عهد سليمان ٣٣٠
- ٨- إشارة بظهر الكفين إلى السماء ٣٣٠
- ١٩- بَابُ الْمَلْبَاسِ ٣٣١
- ١- تحريم الحرير ٣٣١
- ٢- تحريم الشرب في آية الذهب والفضة وليس الديباغ ٣٣٢
- ٣- مقدار ما يتجوَّز من الحرير ٣٣٣
- ٤- مَنْ يُرَخِّصُ له في الحرير ٣٣٣
- ٥- جواز الحرير للنساء ٣٣٤
- ٦- تحريم الذهب والحرير على الرجال ٣٣٤
- ٧- رؤية أثر النعمة على العبد ٣٣٥

- ٢٨- تكبيراتُ الجنازة ٣٥٤
- ٢٩- قراءة فاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى ٣٥٤
- ٣٠- الدعاء للميت ٣٥٦
- ٣١- الإخلاصُ للميت في الدعاء ٣٥٦
- ٣٢- الإسراعُ بالجنازة ٣٥٧
- ٣٣- أجرُ من شهد الجنازة ٣٥٧
- ٣٤- المشي أمام الجنازة ٣٥٩
- ٣٥- نهى النساء اتباع الجنازة ٣٦٠
- ٣٦- القيام للجنازة ٣٦٠
- ٣٧- كيف يدخل الميت على قبره ٣٦١
- ٣٨- ما يُقال عند وضع الميت في القبر ٣٦٢
- ٣٩- النهي عن كسر عظم الميت ٣٦٢
- ٤٠- لحد القبر وبناء اللين ٣٦٢
- ٤١- قدر ما يُرفع من القبر ٣٦٢
- ٤٢- النهي عن تحميم القبر وبنائه ٣٦٣
- ٤٣- حثيات من تراب توضع على القبر ٣٦٤
- ٤٤- الاستغفار للميت بعد الدفن ٣٦٤
- ٤٥- من التلقين للميت في قبره ٣٦٥
- ٤٦- الرخصة في زيارة القبور بل الحصى عليها ٣٦٦
- ٤٧- لعن زائرات القبور ٣٦٧
- ٤٨- لعن النائحة والمستمعة ٣٦٧
- ٤٩- النهي عن النياحة ٣٦٧
- ٥٠- عذاب الميت بنباح أهله عليه ٣٦٨
- ٥١- الدمع والحزن ليسا من النياحة ٣٦٩
- ٥٢- النهي عن الدفن ليلاً إلا اضطراراً ٣٦٩
- ٥٣- تقديم الطعام لأهل الميت ٣٧٠
- ٥٤- السلام على أهل القبور ٣٧٠
- ٥٥- النهي عن سب الأموات ٣٧٢
- ٤- كتاب الزكاة ٣٧٤
- ١- باب زكاة مختلف الأموال ونصابها ٣٧٤
- ٨- النهي عن لبس القسي والمصفر ٣٣٥
- ٩- جواز ثياب فيها أطراف من الدياج ٣٣٦
- ٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ ٣٣٨
- ١- الإكثارُ من ذكر الموت ٣٣٨
- ٢- النهي عن تمني الموت ٣٣٨
- ٣- يموت المؤمن وهو يكابد ٣٣٩
- ٤- تلقينُ المحتضر ٣٣٩
- ٥- قراءة يس على الأموات ٣٤٠
- ٦- الدعاء للميت واغماض عينه ٣٤٠
- ٧- تغطية الميت ٣٤١
- ٨- تقبيل الميت ٣٤١
- ٩- شدة الدُّين على الميت ٣٤٢
- ١٠- غسل الميت وتكفينه ٣٤٢
- ١١- تجريد الميت لتغسله ٣٤٣
- ١٣- عدد ما يغسل وجعل الكافور فيه ٣٤٣
- ١٣- تكفينُ رسول الله في ثلاثة أثواب ٣٤٥
- ١٤- تكفين الميت في قميص ٣٤٦
- ١٥- تكفين الميت بثياب بيض ٣٤٦
- ١٦- تحسين الكفن ٣٤٦
- ١٧- جمعُ القتلى في قبر واحد وتقديم الأقرأ ٣٤٧
- ١٨- النهي عن المغالاة في الكفن ٣٤٨
- ١٩- تغسيل الرجل زوجته ٣٤٩
- ٢٠- يُصلى على المخلوعة ٣٤٩
- ٢١- ترك الصلاة على المتحرر ٣٥٠
- ٢٢- الصلاة على القبر ٣٥٠
- ٢٣- النهي عن النعي ٣٥١
- ٢٤- الصلاة على الغائب، ونعيه ٣٥٢
- ٢٥- شفاعَةُ المصلين في الميت ٣٥٢
- ٢٦- مكان ما يقوم على المرأة في الصلاة عليها ٣٥٣
- ٢٧- الصلاة على الميت في المسجد ٣٥٣

- ١- فرض الصدقة على الأغنياء ٣٧٤
- ٢- زكاة الإبل والغنم والفضة ٣٧٤
- ٣- زكاة البقر ٣٧٨
- ٤- زكاة المياه ٣٧٩
- ٥- لا صدقة في العبد والفرس ٣٧٩
- ٦- الجبر في أخذ الزكاة ٣٨٠
- ٧- زكاة الدراهم والحول فيها ٣٨١
- ٨- ليس في البقر العوامل صدقة ٣٨٣
- ٩- زكاة مال اليتيم ٣٨٣
- ١٠- الدعاء للمتصدق ٣٨٤
- ١١- تعجيل الصدقة قبل وقتها ٣٨٤
- ١٢- نصاب الزكاة ٣٨٥
- ١٣- زكاة الزرع ٣٨٦
- ١٤- ما يؤخذ من زكاة الزرع ٣٨٧
- ١٥- زرع لا صدقة فيه ٣٨٨
- ١٦- الإطعام من ثمر الزرع ٣٨٨
- ١٧- زكاة العنب ٣٨٩
- ١٨- زكاة الأسودة من الذهب ٣٨٩
- ١٩- زكاة الفضة ٣٩٠
- ٢٠- زكاة عروض التجارة ٣٩٠
- ٢١- صدقة الركاز ٣٩١
- ٢٢- زكاة الكثر والركاز ٣٩١
- ٢- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ٣٩٢
- ١- مقدار زكاة الفطر وبيان مستحقها ٣٩٢
- ٢- وقت إخراجها ٣٩٤
- ٣- بَابُ صَدَقَةِ النَّطْوُعِ أَيْ النَّفْلِ ٣٩٥
- ١- فضل الصدقة في اليوم الآخر ٣٩٥
- ٢- خير الصدقة ٣٩٦
- ٣- صدقة المرأة من طعام بيتها ٣٩٨
- ٤- صدقة المرأة على زوجها ٣٩٨
- ٤- تَقْبِيحُ السُّؤَالِ ٣٩٩
- ١- وجه السائل يوم القيامة ٣٩٩
- ٢- من يسأل الناس تكثراً ٤٠٠
- ٣- العمل أفضل من السؤال ٤٠٠
- ٤- المسألة كذب ٤٠٠
- ٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ ٤٠١
- ١- من محل عليه الصدقة ٤٠١
- ٢- لا تعطى لغني أو قوي ٤٠٢
- ٣- المسألة من حاملة وفاقة وعيش ٤٠٢
- ٤- لا تعطى لآل محمد ٤٠٣
- ٥- من يعطى من الخمس من آل النبي ﷺ ٤٠٤
- ٦- مولى النبي له حكم آله ٤٠٥
- ٧- لا خرج في العطاء وهو غير الصدقة ٤٠٥
- ٥- كِتَابُ الصِّيَامِ ٤٠٧
- ١- بَابُ صِفَةِ الصِّيَامِ ٤٠٧
- ١- لا يُقَدَّمُ رمضان بصيام يصله به ٤٠٧
- ٢- لا يُصَامُ يوم الشك ٤٠٨
- ٣- إتمام عدة الشهر والتقدير له ٤٠٨
- ٤- شهادة الواحد في رؤية الهلال ٤١٠
- ٥- النية في الصيام ٤١٠
- ٦- الإفطار بعد نية الصيام ٤١١
- ٧- سنة تعجيل الفطر ٤١١
- ٨- بركة السحور ٤١٢
- ٩- الإسراع في الإفطار ٤١٢
- ٢- بَابُ مَا يَبْطُلُ بِهِ الصِّيَامُ وَمَا يَجُوزُ ٤١٣
- ١- النهي عن الوصال ٤١٣
- ٢- بطلان الصيام بالمنكرات ٤١٤
- ٣- جواز التقيل في الصيام ٤١٥
- ٤- جواز الاحتجام في الصيام ٤١٦
- ٥- أنظر الحاجم والمحجوم ٤١٦

- ٦- الرخصة في الحجابة ٤١٧
- ٧- الاكتحال في الصيام ٤١٨
- ٨- إقام الصائم إذا نسي ٤١٨
- ٩- الإنطار في القيء ٤١٩
- ٣- باب الرخص في الصيام ٤١٩
- ١- الإنطار في السفر ٤١٩
- ٢- رخصة الإنطار في السفر ٤٢٠
- ٣- رخصة إنطار الشيخ الكبير ٤٢١
- ٤- كفارة الجماع في نهار رمضان ٤٢١
- ٥- من أدرك الصبح وهو جنب ٤٢٣
- ٦- من مات وعليه صيام ٤٢٤
- ٤- باب صوم التطوع ٤٢٤
- ١- صيام عرفة وعاشوراء والاثنين ٤٢٤
- ٢- صيام ستة من شوال ٤٢٥
- ٣- صيام النافلة ٤٢٦
- ٤- الصيام في شعبان ٤٢٦
- ٥- صيام ثلاثة أيام من الشهر ٤٢٧
- ٥- باب ما نهي عن صومه ٤٢٧
- ١- نهي المرأة عن الصيام إلا بإذن زوجها ٤٢٧
- ٢- النهي عن صيام العيدين ٤٢٨
- ٣- النهي عن صيام أيام التشريق ٤٢٨
- ٤- النهي عن صيام يوم الجمعة ٤٢٩
- ٥- النهي عن صيام النصف الأخير من شعبان ٤٣٠
- ٦- النهي عن صيام يوم السبت ٤٣٠
- ٧- مشروعية صيام السبت والأحد ٤٣١
- ٨- النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة ٤٣١
- ٩- النهي عن صيام الدهر ٤٣١
- ٦- باب الاعتكاف وقيام رمضان ٤٣٢
- ١- أجر من قام رمضان ٤٣٢
- ٢- الحضر على القيام في العشر الأواخر ٤٣٣
- ٣- الاعتكاف بعد الفجر ٤٣٣
- ٤- لا يخرج من الاعتكاف إلا لحاجة ٤٣٤
- ٥- ما يمنع منه المعتكف ٤٣٤
- ٦- ليلة القدر في السبع الأواخر ٤٣٥
- ٧- ليلة القدر في ليلة سبع وعشرين ٤٣٥
- ٨- ما يقال في ليلة القدر ٤٣٦
- ٩- لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ٤٣٦
- ٦- كتاب الحج ٤٣٨
- ١- باب فضله وتبين من فرض عليه ٤٣٨
- ١- جزاء الحج الجنة ٤٣٨
- ٢- الحج جهاد المرأة ٤٣٨
- ٣- استجاب العمرة ٤٣٩
- ٤- الحج والعمرة فريضة ٤٣٩
- ٥- من يجب عليه الحج ٤٤٠
- ٦- حج الصبي ٤٤١
- ٧- الحج عن الشيخ الكبير ٤٤١
- ٨- الحج عن الميت ٤٤٢
- ٩- للصبي حج وعليه أخرى ٤٤٣
- ١٠- لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ٤٤٤
- ١١- حج عن نفسك ثم عن قريبك ٤٤٥
- ١٢- وجوب الحج لمرة واحدة ٤٤٦
- ٢- باب المواقيت ٤٤٦
- ١- ميقات المدينة والشام ونجد واليمن ٤٤٦
- ٢- ميقات العراق ٤٤٨
- ٣- ميقات المشرق ٤٤٨
- ٣- باب وجوه الإحرام وصفته ٤٤٩
- ١- حج المفرد والقارن والمتمتع ٤٤٩
- ٤- باب الإحرام ٤٥٠
- ١- الإهلال من مسجد ذي الحليفة ٤٥٠
- ٢- رفع الأصوات بالإهلال ٤٥١

- ٣- تجرّد لإهلاله واغتسل ٤٥١
- ٤- لباسُ المحرم ٤٥٢
- ٥- الطيب قبل الإحرام وقبل الطواف ٤٥٣
- ٦- لا ينكح المحرم ولا يخطب ٤٥٤
- ٧- أكلُ المحرم من صيد غيره ٤٥٤
- ٨- ردُّ المحرم هدية الصيد ٤٥٥
- ٩- ما يجوز من قتل الدواب في الإحرام ٤٥٦
- ١٠- احتجم وهو محرم ٤٥٧
- ١١- مَنْ يخلّي رأسه لعذر ٤٥٧
- ١٢- حرمة مكة ٤٥٨
- ١٣- حرمة المدينة ٤٦٠
- ٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ ٤٦٠
- ١- حجة الوداع ٤٦٠
- ٢- ما يدعو بعد فراغه من التلبية ٤٦٦
- ٣- منى منحر، وعرفة موقف ٤٦٦
- ٤- دخول مكة والخروج منها ٤٦٦
- ٥- القادم من مكة يبيت بذي طوى ٤٦٧
- ٦- تقبيل الحجر الأسود ٤٦٧
- ٧- ثلاثة أشواط يرملُ فيها ٤٦٧
- ٨- استلام الركنين اليمانيين ٤٦٨
- ٩- اتباع السنة في تقبيل الحجر ٤٦٨
- ١٠- استلام الركن بمحجن وتقبيل المحجن ٤٦٩
- ١١- الاضطباع في الطواف ٤٦٩
- ١٢- التكبير في حين التهليل ٤٧٠
- ١٣- الإسراع بالضعفة من مزدلفة ٤٧٠
- ١٤- جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر لعذر ٤٧٠
- ١٥- رمي الجمرة بعد طلوع الفجر ٤٧١
- ١٦- من أجاز رمي الجمار قبل الفجر ٤٧١
- ١٧- الحجّ، مزدلفة وعرفة ٤٧١
- ١٨- الإفاضة قبل أن تطلع الشمس ٤٧٢
- ١٩- التلبية حتى رمي الجمار ٤٧٣
- ٢٠- رمي الجمرة بسبع حصيات ٤٧٣
- ٢١- وقت رمي الجمرات ٤٧٣
- ٢٢- رمي الجمرات الثلاث ٤٧٣
- ٢٣- التحليق والتقصير ٤٧٤
- ٢٤- الحلق قبل الذبح والنحر قبل الرمي ٤٧٥
- ٢٥- النحر قبل الحلق ٤٧٦
- ٢٦- الحل بعد الرمي والحلق ٤٧٦
- ٢٧- على النساء التقصير ٤٧٧
- ٢٨- المبيت بمكة لبالي منى ٤٧٧
- ٢٩- الرخصة في عدم المبيت ٤٧٧
- ٣٠- الخطبة يوم النحر ٤٧٧
- ٣١- الخطبة ثاني يوم النحر ٤٧٨
- ٣٢- الطواف والسعي يكفي الحج والعمرة ٤٧٨
- ٣٣- لا رمل في طواف الإفاضة ٤٧٩
- ٣٤- المحصب ثم طواف الوداع ٤٧٩
- ٣٥- نزول الأبطح ٤٧٩
- ٣٦- البيت آخر أعمال الحاج ٤٨٠
- ٣٧- فضل الصلاة في المسجدين ٤٨٠
- ٦- بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَاءِ ٤٨٢
- ١- حكم من أحصر ٤٨٢
- ٢- عليّ حيث حبستي ٤٨٣
- ٣- مَنْ مرض بكسر أو عرج ونحوه ٤٨٤
- ٧- كِتَابُ الْبُيُوعِ ٤٨٥
- ١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهِيَ عَنْهُ ٤٨٥
- ١- فضل البيع المبرور ٤٨٥
- ٢- تحريم بيع ما حرّم أكله، والتحليل فيها ٤٨٦
- ٣- الحكم عند اختلاف المتبايعين ٤٨٨
- ٤- النهي عن من الكلب ومهر البغي وحلوان ٤٨٨
- الكاهن ٤٨٨

- ٥- البيع بشرط ٤٨٩
- ٦- منع المفلس من التصرف في ماله ٤٨٩
- ٧- حكم السمن تقع فيه الفأرة ٤٩٠
- ٨- النهي عن ثمن السنور والكلب ٤٩١
- ٩- كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ٤٩١
- ١٠- النهي عن بيع أمهات الأولاد ٤٩٣
- ١١- النهي عن بيع فضل الماء ٤٩٤
- ١٢- النهي عن عسب الفحل ٤٩٥
- ١٣- النهي عن بيع حبل الحبل ٤٩٥
- ١٤- النهي عن بيع الولاء وهبته ٤٩٦
- ١٥- النهي عن بيع الحصاة والغرر ٤٩٦
- ١٦- لا يباع الطعام حتى يكتال ٤٩٧
- ١٧- النهي عن بيعتين في بيع ٤٩٨
- ١٨- لا يحل سلف وبيع ولا شرطان ولا ربح
ما لم يضمن ولا بيع ماليس عندك ٤٩٨
- ١٩- النهي عن بيع الثريان ٤٩٩
- ٢٠- لا تباع ما ليس عندك ٤٩٩
- ٢١- التصرف بالتقدي في حضور البائع ٥٠٠
- ٢٢- النهي عن التجش ٥٠١
- ٢٣- النهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والثنيا ٥٠١
- ٢٤- النهي عن المخاضرة والملاسة والمنازلة ٥٠٢
- ٢٥- النهي عن تلقي الركبان ٥٠٣
- ٢٦- النهي عن تلقي الجلب ٥٠٥
- ٢٧- لا يبيع الرجل على بيع أخيه ٥٠٥
- ٢٨- زجر من فرق بين والدته وولدها ٥٠٦
- ٢٩- النهي عن بيع الآخرين بتفريق ٥٠٧
- ٣٠- إن الله هو المستعتر ٥٠٧
- ٣١- النهي عن الاحتكار ٥٠٨
- ٣٢- النهي عن تصرية الإبل والغنم ٥٠٨
- ٣٣- من رد الحفلة ٥١٠
- ٣٤- من غش فليس مني ٥١٠
- ٣٥- تحريم البيع لمن يقصد بالمبيع حراماً ٥١١
- ٣٦- الخراج بالضمان ٥١١
- ٣٧- من تصرف بشراً مالم يوكل بشرائه ٥١٢
- ٣٨- النهي عن شراء بطون الأنعام والعبد
الآبق والصدقات دون قبض ٥١٣
- ٣٩- لا يشتري السمك في الماء ٥١٣
- ٤٠- النهي عن بيع الثمرة قبل صلاحها ٥١٤
- ٤١- النهي عن بيع المضامين والملاقيع ٥١٤
- ٤٢- الإقالة في البيع ٥١٤
- ٢- بَابُ الْخِيَارِ ٥١٥
- ١- البيعان بالخيار مالم يتفرقا ٥١٥
- ٢- ما يقال للخادع في بيعه ٥١٧
- ٣- بَابُ الرِّبَا ٥١٧
- ١- لعن أكل الربا ٥١٨
- ٢- مرتبة الربا بين الكبائر ٥١٨
- ٣- لا تبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ٥١٨
- ٤- الزيادة ربا ٥١٩
- ٥- لا تبع التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل ٥١٩
- ٦- النهي عن بيع مجهول الكيل ٥٢٠
- ٧- الشعر بالشعر ٥٢١
- ٨- النهي عن بيع الذهب مع غيره بالذهب
الخالص للجهالة ٥٢١
- ٩- النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٥٢٢
- ١٠- النهي عن بيع العينة ٥٢٣
- ١١- هدية المشفع من الربا ٥٢٤
- ١٢- لعن الراشي والمرشعي ٥٢٤
- ١٣- جواز اقتراض الحيوان ٥٢٥
- ١٤- النهي عن المزابنة ٥٢٦
- ١٥- النهي عن بيع الرطب بالتمر ٥٢٦
- ١٦- النهي عن بيع الدين بالدين ٥٢٦

- ٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا وَيَبِيعُ أَصُولِ الْقَمَارِ ٥٢٧
- ١- الرخصة في بيع العرايا ٥٢٧
- ٢- النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ٥٢٨
- ٣- من باع ثمرًا فاصلبته جائحة ٥٣٠
- ٤- الشرط في النخل المؤبر ٥٣٠
- ٥- بَابُ الْمُسْلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ ٥٣١
- ١- حكم السلف في الثمار ٥٣١
- ٢- زجر من لا يؤدي الحقوق لأصحابها ٥٣٢
- ٣- جواز بيع الثياب نسيئة ٥٣٣
- ٤- الدابة ترهن ٥٣٣
- ٥- الرهن له غنمه وعليه غرمه ٥٣٤
- ٦- الحث على قضاء الدين بأحسن منه ٥٣٥
- ٧- كل قرض جر منفعة فهو ربا ٥٣٥
- ٨- كِتَابُ الْفَليسِ وَالْحَجَرِ ٥٣٦
- ١- المال عند الفليس صاحبه أحق به ٥٣٦
- ٢- ليس للدائن على الفليس من سبيل ٥٣٨
- ٣- يُعطى الدائن من الفليس متاعه ٥٣٨
- ٤- من بلغ خمس عشرة سنة صار له حكم الرجال ٥٤٠
- ٥- المرأة لا تُعطي إلا بإذن زوجها ٥٤٠
- ٦- من تحل له المسألة ٥٤١
- ٩- كِتَابُ الصَّلْحِ ٥٤٢
- ١- الصلح جائز والمسلمون عند شروطهم ٥٤٢
- ٢- لا يمنع جاز جازه أن يغرر خشبة في جداره ٥٤٣
- ٣- تحريم مال المسلم إلا بطيب نفس ٥٤٤
- ١٠- كِتَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ ٥٤٥
- ١- مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ٥٤٥
- ٢- جواز تحمل الدين عن المدين ٥٤٦
- ٣- قضاء النبي ﷺ الدين عن الميت ٥٤٦
- ٤- لا كفالة في حد ٥٤٧
- ١١- كِتَابُ الشَّرِكَةِ ٥٤٨
- ١- شر الحيانة في الشراكة ٥٤٨
- ٢- الشراكة قبل الإسلام ٥٤٨
- ٣- جواز شركة الأبدان ٥٤٨
- ١٢- كِتَابُ الْوَكَالَةِ ٥٥٠
- ١- شرعية الوكالة والعمل بالقرينة ٥٥٠
- ٢- التصرف بمال الوكيل دون علمه ٥٥٠
- ٣- الوكالة في الذبح ٥٥١
- ٤- الوكالة في إقامة الحد ٥٥١
- ١٣- كِتَابُ الْإِقْرَارِ ٥٥٢
- ١٤- كِتَابُ الْعَارِيَةِ ٥٥٣
- ١- ضمان العارية ٥٥٣
- ٢- أداء الأمانة ٥٥٤
- ٣- عارية مؤداة ٥٥٥
- ٤- عارية مضمونة ٥٥٥
- ١٥- كِتَابُ الْقَضْبِ ٥٥٦
- ١- عقاب الناصب ٥٥٦
- ٢- إذا زال النفع عن المنصوب ٥٥٦
- ٣- مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ ٥٥٨
- ٤- ليس لعرق ظالم حق ٥٥٨
- ٥- إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ٥٥٩
- ١٦- كِتَابُ الشَّفَعَةِ ٥٦٠
- ١- ما يجوز فيه الشفعة وما لا يجوز ٥٦٠
- ٢- جار الدار أحق بالدار ٥٦١
- ٣- الجار أحق بصقبة ٥٦١
- ٤- الجار أحق بشفعة جاره ٥٦٢
- ٥- فوربة الشفعة ٥٦٣
- ١٧- كِتَابُ الْقِرَاضِ ٥٦٤
- ١- في القرض بركة ٥٦٤

- ٢- الشرط في المقارضة..... ٥٦٤
- ١٨- كتاب المُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ..... ٥٦٥
- ١- المساقاة والمزارعة بشرط ما يخرج..... ٥٦٥
- ٢- كراء الأرض..... ٥٦٥
- ٣- نهى عن المزارعة وأمر المؤاجرة..... ٥٦٦
- ٤- اجرة الحجام..... ٥٦٧
- ٥- كراهة اجرة الحجام..... ٥٦٧
- ٦- الحث على إعطاء اجرة الأجير..... ٥٦٧
- ٧- أحق ما فيه أجر..... ٥٦٨
- ٨- أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه..... ٥٦٨
- ٩- تعيين الأجرة..... ٥٦٩
- ١٩- كتاب إحياء المَوَاتِ..... ٥٧٠
- ١- أحقية الأرض التي لا صاحب لها..... ٥٧٠
- ٢- من أحيأ أرضاً ميتة فهي له..... ٥٧٠
- ٣- لا حمى إلا لله ولرسوله..... ٥٧١
- ٤- تحريم الضرر..... ٥٧١
- ٥- امتلاك الأرض ليس لها صاحب..... ٥٧٢
- ٦- حریم البئر..... ٥٧٢
- ٧- الإقطاع ببعض الأرض الموات..... ٥٧٣
- ٨- إقطاع الإمام الأرض الموات..... ٥٧٤
- ٩- الناس شركاء في ثلاث..... ٥٧٤
- ٢٠- كتاب الوقف..... ٥٧٦
- ١- انقطاع عمل ابن آدم إلا من ثلاث..... ٥٧٦
- ٢- الوقف لا يُباع ولا يوهب..... ٥٧٦
- ٣- صحة وقف العروض..... ٥٧٧
- ٢١- كتاب الهبة..... ٥٧٨
- ١- هبة الأولاد مع العدل بينهم..... ٥٧٨
- ٢- الزجر عن الرجوع في الهبة..... ٥٧٨
- ٣- عدم الجواز في الرجوع عن العطية إلا لوالديه..... ٥٧٩
- ٤- قبول الهدية والإثابة عليها..... ٥٧٩
- ٥- اشتراط رضا الواهب..... ٥٨٠
- ٦- المعرى لمن وهبت له..... ٥٨٠
- ٧- النهي عن شراء الهبة..... ٥٨١
- ٨- الحضر على الإهداء..... ٥٨١
- ٩- من ذهب إلى جواز الرجوع في الهبة..... ٥٨٢
- ٢٢- كتاب اللقطة..... ٥٨٣
- ١- حكم اللقطة لآل البيت..... ٥٨٣
- ٢- ما توصف به اللقطة..... ٥٨٣
- ٣- تعريف الضالة..... ٥٨٤
- ٤- الانتفاع باللقطة بعد مرور مدة التعريف بها..... ٥٨٥
- ٥- النهي عن لقطة الحاج..... ٥٨٦
- ٦- اللقطة من مال المعاهد كاللقطة من مال المسلم..... ٥٨٦
- ٢٣- كتاب الفرائض..... ٥٨٨
- ١- ما بقي من الفرائض فلاولى رجل ذكر..... ٥٨٨
- ٢- لا وراثة بين دينين..... ٥٨٨
- ٣- في بنت وبنت ابن وأخت..... ٥٨٩
- ٤- لا يتوارث أهل ملتين..... ٥٨٩
- ٥- ميراث الجد..... ٥٨٩
- ٦- ميراث الجدوة..... ٥٩٠
- ٧- الخال وارث من لا وارث له..... ٥٩٠
- ٨- ميراث المولود..... ٥٩١
- ٩- ليس للقاتل ميراث..... ٥٩١
- ١٠- ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصيته..... ٥٩٢
- ١١- الولاء لا يُباع ولا يوهب..... ٥٩٢
- ١٢- أفرضكم زيد بن ثابت..... ٥٩٢
- ٢٤- كتاب الوصايا..... ٥٩٣
- ١- الأمر بالوصية..... ٥٩٣
- ٢- أكثر ما يؤصى به الثلث..... ٥٩٤

- ٢٣- أحقُّ الشروط ما استحللتم به الفروج ٦١٧
- ٢٤- الترخيص في المتعة والنهي عنها ٦١٧
- ٢٥- النهي عن المتعة ٦١٨
- ٢٦- لعن المحلل والمحلل له ٦١٩
- ٢٧- لا ينكح الزاني إلا مثله ٦١٩
- ٢٨- لا حتى يذوق الآخر من عُيَلَتِها ٦٢٠
- ٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ ٦٢٠
- ١- كفاءة العرب والموالي ٦٢٠
- ٢- كفاءة الدين ٦٢١
- ٣- إنكاح الحجام ٦٢٢
- ٤- تخيير بريرة بعد العتق ٦٢٢
- ٥- طلاق إحدى الأختين ٦٢٤
- ٦- طلاق ما زاد عن الأربع ٦٢٤
- ٧- إقرار النكاح إن تأخر إسلام أحد الزوجين ٦٢٥
- ٨- نقض النكاح بكفر أحد الزوجين ٦٢٦
- ٩- إذا تزوجت المرأة على زوجها الأول دون أن يطلقها ٦٢٧
- ١٠- ردُّ المرأة إذا علم عيباً ٦٢٧
- ١١- إذا وجدَّ عيباً هل يدفعُ الصداق ٦٢٨
- ١٢- الحكمُ في العَيْنِ ٦٢٩
- ٣- بَابُ عَشْرِهَ النِّسَاءِ ٦٣٠
- ١- النهي عن إتيان الدبر ٦٣٠
- ٢- الوصية بالنساء ٦٣١
- ٣- المهلة في الدخول على النساء من سفر ٦٣٢
- ٤- النهي عن نشر السرِّ بينهما ٦٣٣
- ٥- حقُّ الزوجة ٦٣٣
- ٦- مَنْ أتى امرأته في قبلها من دبرها ٦٣٤
- ٧- الدعاء عند الجماع ٦٣٥
- ٨- حرمة امتناع المرأة عن الفراش ٦٣٦
- ٣- الصدقة عَنْ مَنْ لم يوص ٥٩٦
- ٤- لا وصية لوارث ٥٩٦
- ٥- شرعية الوصية بالثلث ٥٩٧
- ٢٥- كِتَابُ الْوَدِيعَةِ ٥٩٩
- ١- لا ضمان في الوديعة ٥٩٩
- ٢٦- كِتَابُ النِّكَاحِ ٦٠٠
- ١- باب الحلال والحرام في النكاح ٦٠٠
- ١- الحَضُّ على الزواج ٦٠٠
- ٢- الزواج من السنّة ٦٠١
- ٣- تزوّجوا الرِّدَّةَ الولد ٦٠٢
- ٤- تُنْكَحُ المرأةُ لأربع ٦٠٢
- ٥- ما يُدعى للمتزوّج من المباركة ٦٠٣
- ٦- ما يُقال في خطبة النكاح ٦٠٣
- ٧- النظر إلى ما يدعو إلى نكاح المخطوبة ٦٠٤
- ٨- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ٦٠٥
- ٩- جواز أن يكون المهر سوراً من القرآن ٦٠٥
- ١٠- إعلان النكاح ٦٠٨
- ١١- لا نكاح إلا بولي ٦٠٩
- ١٢- بطلان النكاح بغير إذن الولي ٦٠٩
- ١٣- الأئمة تستأمر والبكر تستأذن ٦١٠
- ١٤- لا تزوّج المرأة المرأة أو نفسها ٦١١
- ١٥- النهي عن الشغار ٦١٣
- ١٦- حكم الإكراه على الزواج ٦١٤
- ١٧- من زوّجها وليّان ٦١٥
- ١٨- زواج العبد بإذن مولاه ٦١٥
- ١٩- لا يُجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ٦١٥
- ٢٠- لا ينكح المحرم ٦١٦
- ٢١- زواج النبي ﷺ محرماً ٦١٦
- ٢٢- زواجه وهو حلال ٦١٦

- ٩- لمن الواصلة والمستوصلة والواشمة ٦٣٧
- ١٠- جواز الغيلة والغزل ٦٣٧
- ١١- جواز الغزل ٦٣٩
- ١٢- الطواف على النساء بغسل واحد ٦٣٩
- ٤- بَابُ الصَّدَاقِ ٦٤٠
- ١- جعل العتق هو الصداق ٦٤٠
- ٢- الصداق خمس مئة درهم ٦٤١
- ٣- درج الصداق ٦٤٢
- ٤- لمن الصداق ٦٤٢
- ٥- صداق المثل ٦٤٣
- ٦- الاستحلال بالصداق ٦٤٥
- ٧- جواز الصداق بتعطين ٦٤٥
- ٨- جواز الصداق بخاتم من حديد ٦٤٥
- ٩- لا مهر أقل من عشرة دراهم ٦٤٦
- ١٠- خير الصداق أيسره ٦٤٦
- ١١- صداق المطلقة قبل الدخول ٦٤٦
- ٥- بَابُ الْوَلِيْمَةِ ٦٤٧
- ١- الأمر بالوليمة ٦٤٧
- ٢- وجوب الإجابة إلى الوليمة ٦٤٩
- ٣- شر الطعام للوليمة ٦٥٠
- ٤- إجابة الصائم للوليمة ٦٥٠
- ٥- جواز تعدد أيام الوليمة إلا اليوم الثالث ٦٥١
- ٦- الوليمة بمدين من شعير ٦٥٢
- ٧- وليمة بلا لحم ولا خبز ٦٥٢
- ٨- إجابة أقرب الداعين ٦٥٣
- ٩- الأكل متكتاً ٦٥٣
- ١٠- آداب الطعام ٦٥٣
- ١١- البركة في وسط الطعام ٦٥٤
- ١٢- جواز استحباب طعام، وكره آخر ٦٥٤
- ١٣- النهي عن الأكل بالشمال ٦٥٥
- ١٤- النهي عن التنفس في الإناء ٦٥٥
- ٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ ٦٥٦
- ١- يعدل فيما يملك ٦٥٦
- ٢- تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين ٦٥٧
- ٣- الإقامة عند البكر والثيب ٦٥٧
- ٤- ثلاثة أيام أو سبعة للزوجة الجديدة ٦٥٨
- ٥- جواز أن تهب المرأة يومها لضرتها ٦٥٨
- ٦- جواز الطواف على النساء في ليلة واحدة ٦٥٩
- ٧- الاستئذان في أن يُعرض عند إحداهن ٦٥٩
- ٨- القرعة بين النساء في السفر ٦٦٠
- ٩- النهي عن ضرب المرأة بشدة ٦٦٠
- ٢٧- كتاب الطلاق ٦٦٢
- ١- بَابُ الْخُلْعِ ٦٦٢
- ١- جواز العوض في الخلع أو رد الصداق ٦٦٢
- ٣- جواز الخلع لقيح الوجه ٦٦٤
- ٣- أول خلع في الإسلام ٦٦٤
- ٢- بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ ٦٦٥
- ١- ابنض الحلال الطلاق ٦٦٥
- ٢- طلاق المرأة وهي حائض ٦٦٥
- ٣- طلاق الثلاث مرة واحدة ٦٦٨
- ٤- لا هزل في النكاح والطلاق والرجعة ٦٧٢
- ٥- تجاوز الله عن مساوس الأمة إلا أن تعمل بها ٦٧٢
- ٦- العفو عن الخطأ والنسيان والإكراه ٦٧٣
- ٧- تحريم الزوجة ليس طلاقاً ٦٧٣
- ٨- جواز الكناية عن الطلاق ٦٧٤
- ٩- لا طلاق إلا بعد نكاح ٦٧٥
- ١٠- لا طلاق فيما لا يملك ٦٧٧
- ١١- ثلاثة رُفِعَ عنهم القلم ٦٧٧

- ١٢- الإيلاء على رجعة المطلقة..... ٦٧٨
- ١٣- رجعة المطلقة لأنها حائض..... ٦٧٩
- ٢٨- كتاب الإيلاء..... ٦٨٠
- ١- للإيلاء كفارة..... ٦٨٠
- ٢- مدة الإيلاء وبيان أنه ليس بطلاق..... ٦٨٠
- ٣- بين إيلاء الجاهلية والإسلام..... ٦٨٢
- ٢٩- كتاب الظهار..... ٦٨٣
- ١- لا يمسه في الظهار حتى يكفر..... ٦٨٣
- ٢- كفارة من واقع من ظهار وفي رمضان..... ٦٨٤
- ٣٠- كتاب اللعان..... ٦٨٨
- ١- التفريق باللعان..... ٦٨٨
- ٢- لا حق للملاعن في الصداق..... ٦٩٠
- ٣- جواز لعان المرأة الحامل..... ٦٩١
- ٤- للعتة الخامسة واجبة في الفرقة والعقاب..... ٦٩٢
- ٥- الاعتراف بالكذب بعد اللعان..... ٦٩٢
- ٦- إن امرأتي لا ترد يد لامس..... ٦٩٢
- ٧- عقوبة اللعان الكاذب..... ٦٩٣
- ٨- الإقرار بالوليد..... ٦٩٣
- ٩- الشك في الولد..... ٦٩٤
- ٣١- كتاب العدة والإخضاع..... ٦٩٥
- ١- انقضاء العدة بوضع الحمل..... ٦٩٥
- ٢- العدة بثلاث حيض..... ٦٩٦
- ٣- المطلقة ثلاثاً ليس لها سكن ولا نفقة..... ٦٩٧
- ٤- الحداد أربعة أشهر وعشراً..... ٦٩٨
- ٥- ما تفعله الحائض..... ٧٠٠
- ٦- الكحل للحائض..... ٧٠٠
- ٧- جواز خروج العتدة للضرورة..... ٧٠١
- ٨- عدة المتوفى عنها زوجها في بيتها..... ٧٠١
- ٩- خروج المطلقة ثلاثاً من بيتها..... ٧٠٢
- ١٠- عدة أم الولد..... ٧٠٣
- ١١- الأقران هي الأظهار..... ٧٠٤
- ١٢- عدة الأمة حيضتان..... ٧٠٥
- ١٣- تحريم وطء الحامل من غير الواطئ..... ٧٠٦
- ١٤- المفقود لها تربيص أربع سنين وتعتد..... ٧٠٧
- ١٥- المفقود لها تنتظر حتى يأتيها البيان..... ٧٠٨
- ١٦- تحريم الخلوة بالأجنبية..... ٧٠٨
- ١٧- وجوب استبراء المسيئة..... ٧٠٨
- ١٨- ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب..... ٧٠٩
- ٣٢- كتاب الرضاع..... ٧١٣
- ١- لا تحرم المصّة والمصتان..... ٧١٣
- ٢- إنما الرضاعة من الجماعة..... ٧١٤
- ٣- رضاع الكبير..... ٧١٤
- ٤- التحريم بالرضاع كالنسب..... ٧١٦
- ٥- التحريم بمخمس رضعات..... ٧١٦
- ٦- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب..... ٧١٧
- ٧- تحريم الرضاع قبل الفطام..... ٧١٧
- ٨- لا رضاع إلا في الحولين..... ٧١٨
- ٩- لا رضاع إلا ما أثبت اللحم..... ٧١٨
- ١٠- قبول شهادة الرضعة..... ٧١٨
- ١١- النهي عن استرضاع الحمقى..... ٧١٩
- ٣٣- كتاب النفقات..... ٧٢٠
- ١- الأخذ من النفقة دون علم الزوج لبخله..... ٧٢٠
- ٢- أبداً ممن تعول..... ٧٢١
- ٣- للمملوك طعامه وكسوته..... ٧٢٢
- ٤- من حق الزوجة الإنفاق عليها..... ٧٢٢
- ٥- الحضر على الإنفاق على الأهل..... ٧٢٣
- ٦- لا نفقة للحامل المتوفى عنها زوجها..... ٧٢٣
- ٧- إذا عسر الزوج عن النفقة..... ٧٢٤

٨- جواز تفريق الزوجين إن عجز الزوج عن

الإنفاق ٧٢٥

٩- من غاب عن امرأته ينفق أو يطلق ٧٢٧

١٠- الحث على الإنفاق على الأقرب فالأقرب ٧٢٧

٣٤- كِتَابُ الْحِصَّانَةِ ٧٢٩

١- حق المرأة في حصانة الولد ما لم تزوج ٧٢٩

٢- تحيير الولد بين أبويه ٧٣٠

٣- جواز أن تكون الحصانة للأمة الكافرة ٧٣٠

٤- الحالة بمنزلة الأم ٧٣١

٥- رعاية الخادم وإطعامه ٧٣٢

٦- رعاية الحيوان في مأكله ومشربه ٧٣٢

٣٥- كِتَابُ الْأَجْنِيَّاتِ ٧٣٤

١- بَابُ الْقِصَاصِ ٧٣٤

١- لا يُبَاحُ دَمُ امْرِئٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ ٧٣٤

٢- أول ما يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ الدَّمَاءُ ٧٣٥

٣- قصاص العبد من السيد ٧٣٥

٤- لا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ ٧٣٦

٥- لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ٧٣٧

٦- يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ ٧٣٩

٧- إذا كانت الجناية خطأ ٧٤٠

٨- لا يقتص في الجراحات حتى تبرأ ٧٤٠

٩- قتل امرأة في بطنها جنين ٧٤١

١٠- القصاص في السن ٧٤٣

١١- مَنْ لَمْ يُعْرِفْ قَاتِلَهُ ٧٤٤

١٢- إذا عاون رجل رجلاً على قتل آخر ٧٤٥

١٣- قتل مسلم بمعاذ ٧٤٥

١٤- قتل المشتركين في القتل ٧٤٦

١٥- التخيير بين العقل والقتل ٧٤٧

٢- بَابُ الذِّيَّاتِ ٧٤٧

١- ذكر الذيات على العموم ٧٤٧

٢- دية الخطأ ٧٥١

٣- أعتى الناس ثلاثة ٧٥٢

٤- دية الخطأ وشبه العمد ٧٥٣

٥- دية الأصابع والأسنان ٧٥٣

٦- ضمان الطبيب ٧٥٣

٧- دية المواضع ٧٥٤

٨- دية أهل الذمة نصف دية المسلم ٧٥٤

٩- لا قود في جراح بلا قصص ٧٥٦

١٠- من جعل الدية اثني عشر ألفاً ٧٥٦

١١- لا يُطْلَبُ أَحَدٌ بِجَنَايَةِ غَيْرِهِ ٧٥٦

٣- بَابُ الْقَسَامَةِ ٧٥٧

١- قصة مع يهود ٧٥٧

٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ ٧٦١

١- تحريم قتال المسلم ٧٦١

٢- مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ لَا يُقَاتَلُ ٧٦١

٣- دليل الفتنة الباغية ٧٦٢

٤- لا يُقْتَلُ أَسِيرُ الْبَغَاةِ وَجَرِيهِمْ ٧٦٣

٥- من يُحَاوِلُ الْفِتْنَةَ يُقَاتَلُ ٧٦٥

٥- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي ٧٦٥

١- من قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ٧٦٥

٢- لا دية للمعتدي ٧٦٦

٣- فناء عين من نظر إلى محل غيره ٧٦٦

٤- تحمّل أهل الماشية إفساد ماشيتهم ٧٦٨

٦- بَابُ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ ٧٦٨

١- قتل رجل أسلم ثم تهوّد ٧٦٨

٢- مَنْ بَذَلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ ٧٦٩

٣- قتل سائر الرسول ﷺ ٧٧٠

٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ ٧٧١

١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي ٧٧١

١- الرجم على المحسن والجلد لغيره ٧٧١

- ٢- حكم البكر والثيب ٧٧٢
- ٣- الرجم بالإقرار ٧٧٤
- ٤- التثبيت من المقر بالزنى في قصة ماعز ٧٧٥
- ٥- نزول الرجم في كتاب الله تعالى ٧٧٦
- ٦- حد الأمة الجلد ثم البيع ٧٧٦
- ٧- الأمر بإقامة الحدود على العبيد ٧٧٨
- ٨- الصلاة على من أقيم عليه الحد ٧٧٩
- ٩- رجم رجل ويهودي وامرأة ٧٨٠
- ١٠- كيف يضرب الضعيف الحد ٧٨١
- ١١- قتل اللوطي والواقع على البهيمة ٧٨١
- ١٢- حد الضرب مع التعريب ٧٨٢
- ١٣- لعن المخثنين والمترجلات ٧٨٣
- ١٤- دفع الحدود بالشبهات ٧٨٣
- ١٥- إقامة الحد على من وصل فعله إلى الحاكم ٧٨٤
- ٢- باب حد القذف ٧٨٤
- ١- حد القذف في حادثة الإنكسار ٧٨٤
- ٢- نسخ حد القذف في اللعان ٧٨٥
- ٣- لا يحد السيد في مملوكه ٧٨٦
- ٣- باب حد السرقة ٧٨٦
- ١- أقل ما يقطع فيه السارق ٧٨٦
- ٢- من قطع في مجن ٧٨٨
- ٣- من قطع في بيضة وحبل ٧٨٨
- ٤- لا شفاعاة في الحدود ٧٨٩
- ٥- ليس على مختلس قطع ٧٩٠
- ٦- لا قطع في ثمر ٧٩١
- ٧- اعتراف السارق وليس معه شيء ٧٩٢
- ٨- الحسم بعد القطع ٧٩٢
- ٩- إذا تلف المسروق لم يغرم السارق إذا أقيم عليه الحد ٧٩٣
- ١٠- لا سرقة في الثمر إن أصابه بفيه ٧٩٣
- ١١- إذا وصل خبر السارق إلى الحاكم أقيم عليه الحد ٧٩٤
- ١٢- من سرق غير مرؤ ٧٩٥
- ١٣- نسخ القتل في السرقة الخامسة ٧٩٦
- ٤- باب حد الشارب وبيان المسكر ٧٩٧
- ١- جلد الشارب أربعين ثم ثمانين ٧٩٧
- ٢- الاستدلال على الشرب بالقرينة ٧٩٩
- ٣- قتل الشارب في الرابعة ٨٠٠
- ٤- النهي عن ضرب الوجه ٨٠١
- ٥- لا تقام الحدود في المساجد ٨٠١
- ٦- تحريم الخمر ونبذ الثمر ٨٠٢
- ٧- الخمر من خمسة ٨٠٢
- ٨- كل مسكر حرام ٨٠٢
- ٩- ما أسكر كثيره فقليله حرام ٨٠٤
- ١٠- إراقة النبيذ في مساء اليوم الثالث ٨٠٤
- ١١- لا يتداوى بخمر ٨٠٥
- ٥- باب التعزير وحكم الصائل ٨٠٥
- ١- لا يجلد أكثر من عشرة في تعزير ٨٠٦
- ٢- أقبلوا ذوي الهيات عثراتهم إلا الحدود ٨٠٦
- ٣- التعزير على الخمر ودفع دينه إن مات في الحد ٨٠٧
- ٤- من قتل دون ماله فهو شهيد ٨٠٨
- ٥- النهي عن قتل المؤمن ٨٠٨
- ٣٧- كتاب الجهاد ٨١٠
- ١- علامة النفاق في الجهاد ٨١٠
- ٢- الجهاد بالأموال والأنفس والألسن ٨١٠
- ٣- جهاد المرأة الحج ٨١٠
- ٤- سقوط الجهاد مع حاجة الوالدين ٨١١
- ٥- وجوب الهجرة من بلاد المشركين ٨١١

- ٦- لا هجرة بعد الفتح ٨١٢
- ٧- الجهاد من أجل كلمة الله ٨١٢
- ٨- لا تنقطع الهجرة ٨١٣
- ٩- جواز استرقاق العرب وقتل المقاتلين ٨١٤
- ١٠- دعوة المشركين إلى إحدى ثلاث ٨١٤
- ١١- التوراة في الحرب ٨١٦
- ١٢- وقت القتال ٨١٧
- ١٣- جواز قتل النساء والصبيان عند التترس بهم ونحوه ٨١٧
- ١٤- لا يستعان بمشرك ٨١٨
- ١٥- الإنكار على قتل النساء والصبيان ٨١٩
- ١٦- جواز قتل شيوخ المشركين ٨١٩
- ١٧- جواز المبارزة ٨١٩
- ١٨- «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» ٨٢٠
- ١٩- جواز حرق الأشجار وإفسادها ٨٢٠
- ٢٠- تحريم الغلول ٨٢١
- ٢١- السلب للمقاتل ٨٢١
- ٢٢- معرفة القاتل بالقرينة ٨٢٢
- ٢٣- جواز قتل الكفار بالمنجنيق إذا تحصنوا ٨٢٣
- ٢٤- جواز قتل مَنْ حُلَّ قَتْلُهُ وإن كان متعلقاً بأستار الكعبة ٨٢٣
- ٢٥- جواز القتل صبراً ٨٢٤
- ٢٦- جواز مفاداة المسلم بالمشرك ٨٢٥
- ٢٧- تحريم الدماء بالإسلام ٨٢٥
- ٢٨- جواز ترك أخذ الفداء من الأسير لشفاعته فيه ٨٢٦
- ٢٩- انفساخ نكاح المسيئة ٨٢٦
- ٣٠- جواز التنفيل للجيش ٨٢٧
- ٣١- ما يسهم للراجل والفرس ٨٢٨
- ٣٢- لا نفل إلا بعد الخمس ٨٢٨
- ٣٣- التنفيل بالثلث ٨٢٩
- ٣٤- التنفيل حسب المصلحة ٨٢٩
- ٣٥- ما لا يُعد من الغلول ٨٢٩
- ٣٦- طعام الواحد لا يُعد من الغلول ٨٣٠
- ٣٧- جواز الركوب ولبس الثياب من الفبيء دون إتلافه ٨٣٠
- ٣٨- إجارة المسلم ٨٣٠
- ٣٩- إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ٨٣١
- ٤٠- جواز ادخار قوت سنة ٨٣٣
- ٤١- قسم جزء من النفل ٨٣٤
- ٤٢- حفظ العهد والوفاء به ٨٣٤
- ٤٣- حكم الأرض المفتوحة ٨٣٤
- ٣٨- كِتَابُ الْجَزْيَةِ وَالْهَذَنَةِ ٨٣٥
- ١- أخذ الجزية من مجوس هجر ٨٣٥
- ٢- جواز أخذ الجزية من العرب ٨٣٥
- ٣- مقدار الجزية ٨٣٦
- ٤- الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه ٨٣٨
- ٥- لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ٨٣٨
- ٦- جواز المهادة مع المشركين لمدة معلومة ٨٣٩
- ٧- جواز الصلح على عدم استقبال المسلمين ٨٣٩
- ٨- تحريم قتل المعاهد ٨٣٩
- ٣٩- كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمْيِ ٨٤١
- ١- مشروعية السباق بين الخيل ٨٤١
- ٢- جواز السباق على جفعل من غير المتسابقين ٨٤١
- ٣- شرط السباق أن لا يكون قماراً ٨٤٢
- ٤- شرعية التدريب على القوة ٨٤٢
- ٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ٨٤٣
- ١- تحريم كل ذي ناب ٨٤٣
- ٢- تحريم كل ذي خلب ٨٤٣

- ٣- تحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحليل لحوم الخيل ٨٤٤
- ٤- حل الجراد ٨٤٦
- ٥- حل الأرانب ٨٤٧
- ٦- تحريم أكل النمل والنحل والهدد والصرور ٨٤٧
- ٧- حل الضيع ٨٤٧
- ٨- تحريم أكل القنفذ ٨٤٨
- ٩- النهي عن أكل الجلالة ٨٤٨
- ١٠- حل الحمار الوحشي ٨٤٩
- ١١- حل الفرس ٨٤٩
- ١٢- حل الضب ٨٥٠
- ١٣- تحريم قتل الضفدع ٨٥٠
- ٤١- كتاب الصيد والذبائح ٨٥٢
- ١- جواز اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع ٨٥٢
- ٢- حل أكل صيد الكلب المعلم ٨٥٣
- ٣- النهي عن أكل صيد المعارض بعرضه ٨٥٥
- ٤- جواز الصيد بالسهم مالم ينتن ٨٥٦
- ٥- حكم اللحم المجهول التسمية عليه ٨٥٦
- ٦- النهي عن صيد الخذف ٨٥٧
- ٧- تحريم جعل الحيوان هدفاً للرمي ٨٥٧
- ٨- صحة تذكية المرأة، والتذكية بمجر حاد ٨٥٨
- ٩- شرط الذكاة ما يقطع ويجري الدم ٨٥٨
- ١٠- النهي عن قتل الحيوان صبراً ٨٥٩
- ١١- الإحسان في القتل والذبح ٨٥٩
- ١٢- ذكاة الجنين ذكاة أمه ٨٦٠
- ١٣- مَنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ ٨٦١
- ٤٢- كتاب الأضاحي ٨٦٢
- ١- طريقة الذبح وما يقول الذابح ٨٦٢
- ٢- الدعاء عند الذبح ٨٦٢
- ٣- الحض على الأضحية ٨٦٣
- ٤- وقت الأضحية بعد الصلاة ٨٦٤
- ٥- ما لا يجوز من الضحايا ٨٦٦
- ٦- سن الأضحية ٨٦٦
- ٧- لا تجزئ الأضحية بعيب ٨٦٧
- ٨- توزيعها على المساكين دون الجزار ٨٦٨
- ٩- جواز الاشتراك في البدنة والبقرة ٨٦٨
- ٤٣- كتاب العقبة ٨٧١
- ١- يعق عن الغلام كيشاً ٨٧١
- ٢- يعق عن الغلام شاتين، وعن الأنثى شاة ٨٧١
- ٣- العقبة والخلق والتسمية في اليوم السابع ٨٧٢
- ٤٤- كتاب الإيمان والنذور ٨٧٥
- ١- النهي عن الحلف بغير اللؤ ٨٧٥
- ٢- اليمين على نية المستحلف ٨٧٦
- ٣- العدول عن اليمين إلى خير منها ٨٧٧
- ٤- حكم المشقة في اليمين ٨٧٧
- ٥- يمين النبي ﷺ ٨٧٩
- ٦- اليمين الغموس من الكبائر ٨٨٠
- ٧- اللغو في الأيمان ٨٨١
- ٨- جواز اليمين بأسماء الله الحسنى ٨٨٢
- ٩- المبالغة في النذر على المعروف ٨٨٤
- ١٠- النهي عن النذر ٨٨٤
- ١١- كفارة النذر كفارة اليمين ٨٨٥
- ١٢- لا وفاء لنذر في معصية ٨٨٥
- ١٣- أنواع النذر وكفارته ٨٨٦
- ١٤- النذر في معصية ٨٨٧
- ١٥- نذر المشي إلى بيت الله ٨٨٧
- ١٦- قضاء النذر عن الميت ٨٨٨
- ١٧- شرط النذر ٨٨٨
- ١٨- لا يتعين المكان في النذر ٨٨٩
- ١٩- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ٨٨٩

- ٢٠- وفاء نذر الجاهلية ٨٨٩
- ٤٥- كِتَابُ الْقَضَاءِ ٨٩٠
- ١- باب أحكام القضاء ٨٩٠
- ١- القضاة ثلاثة ٨٩٠
- ٢- التحذير من ولاية القضاء ٨٩١
- ٣- النهي عن الحرص على الإمارة ٨٩١
- ٤- أجر الحاكم إذا أصاب أو أخطأ ٨٩٢
- ٥- النهي عن الحكم عند الغضب ٨٩٤
- ٦- وجوب السماع من طرفين ٨٩٥
- ٧- حكم الحاكم لا يحل الباطل ٨٩٦
- ٨- محاسبة القضاة شديداً ٨٩٦
- ٩- أمانة القاضي يوم القيامة ٨٩٧
- ١٠- عدم جواز تولية المرأة للقضاء ٨٩٧
- ١١- زجر الوالي عن الاحتجاج ٨٩٨
- ١٢- لعن الراشي والمرتشي في الحكم ٨٩٨
- ١٣- وجوب مجيء الخصمين عند القاضي ٨٩٩
- ٢- بَابُ الشَّهَادَاتِ ٩٠٠
- ١- خير الشهداء ٩٠٠
- ٢- مذمة الشهادة بعد القرون الثلاثة الأولى ٩٠٠
- ٣- ثلاثة لا تجوز شهادتهم في ثلاثة ٩٠٢
- ٤- رد شهادة البدوي في القروي ٩٠٣
- ٥- الحكم بظاهر الحال ٩٠٣
- ٦- شهادة الزور من أكبر الكبائر ٩٠٣
- ٧- الشهادة باليقين ٩٠٤
- ٨- القضاء بالشاهد واليمين ٩٠٥
- ٣- بَابُ الدَّعَاوَى وَالْيَمِينَاتِ ٩٠٦
- ١- اليمين على المدعى عليه ٩٠٦
- ٢- القرعة في اليمين ٩٠٦
- ٣- شدة الوعيد لمن اقتطع حقاً ليس له ٩٠٦
- ٤- في رجلين اختصما ليس لأحدهما بينة ٩٠٧
- ٥- تغليظ الحلف بالمكان والزمان ٩٠٨
- ٦- جزاء اليمين الكاذبة يوم القيامة ٩٠٨
- ٨- رد اليمين على طالب الحق ٩١٠
- ٩- الاعتبار بالقرائن أو الخبرة في الحكم ٩١٠
- ٤٦- كِتَابُ الْعَتَقِ ٩١٣
- ١- الحضر على العتق ٩١٣
- ٢- العتق فكاً من النار ٩١٣
- ٣- أفضل الرقاب أغلاها ثمناً ٩١٤
- ٤- تبعض العتق ٩١٤
- ٥- عتق الوالد ٩١٧
- ٦- عتق المحرم ٩١٧
- ٧- رد العتق على ما جاوز الثلث من مال ٩١٧
- المعتق ٩١٨
- ٨- العتق بشرط ٩١٨
- ٩- الولاء لمن أعتق ٩١٩
- ١٠- الولاء لا يُباع ولا يوهب ٩١٩
- ١١- المدبر والمكاتب وأم الولد ٩١٩
- ١٢- رد العتق إذا كان مفلساً ٩١٩
- ١٣- المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته ٩١٩
- شيء ٩٢٠
- ١٤- احتجاج السيدة عن المكاتب ٩٢١
- ١٥- دية للمكاتب ٩٢٢
- ١٦- لم يترك رسول الله ﷺ عبداً ولا أمة ٩٢٢
- ١٧- عتق الأمة إذا ولدت من سيدها ٩٢٣
- ١٨- فضل من أعان مكاتباً ٩٢٣
- ٤٧- كِتَابُ الْأَدَبِ ٩٢٤
- ١- حق المسلم على المسلم ست ٩٢٤
- ٢- شكر النعمة ٩٢٦
- ٣- البر والإثم ٩٢٧
- ٤- النهي عن التناجي دون الثالث ٩٢٨

- ٥- لا يُقِيمُ الرجلُ الرجلَ من مجلسه ٩٢٨
- ٦- اللعقُ بعدَ الطعامِ ٩٢٩
- ٧- من يتدبَّعُ بالسلامِ أولاً ٩٢٩
- ٨- يُجزئُ عن الجماعةِ في السلامِ واحدٌ ٩٣٠
- ٩- لا تبدؤوا اليهودَ والنصارى بالسلامِ ٩٣١
- ١٠- تشميتُ العاطسِ ٩٣٢
- ١١- النهي عن الشربِ قائماً ٩٣٢
- ١٢- الانتعالُ باليمينِ والتزعُّبُ بالشمالِ ٩٣٢
- ١٣- النهي عن المشي في نعلٍ واحدٍ ٩٣٣
- ١٤- النهي عن جرِّ الثوبِ خيلاً ٩٣٤
- ١٥- الأكلُ باليمينِ ٩٣٥
- ١٦- النهي عن الإسرافِ والخيلاءِ ٩٣٥
- ٤٨- كتابُ البرِّ والصَّلةِ ٩٣٧
- ١- صلةُ الرحمِ تزيدُ في الرزقِ ٩٣٧
- ٢- جزاءُ قاطعِ الرحمِ ٩٣٨
- ٣- النهي عن العقوقِ ٩٣٩
- ٤- رضا الله في رضا الوالدينِ ٩٤١
- ٥- حقُّ الجارِ ٩٤٢
- ٦- شدةُ ذنبِ الزانيِ مجلبةٌ جاريه ٩٤٣
- ٧- كيف يشتمُّ الرجلُ والديه ٩٤٣
- ٨- النهي عن الحجرِ فوق ثلاثٍ ٩٤٤
- ٩- كلُّ معروفٍ صدقةٌ ٩٤٤
- ١٠- من المعروفِ البشاشةُ برجو أخيك ٩٤٥
- ١١- فضلُ من أعانَ مسلماً ٩٤٥
- ١٢- من دَلَّ على خيرٍ فله مثلُ أجرِ فاعله ٩٤٦
- ١٣- وجوبُ المكافاةِ للمحسنِ ٩٤٧
- ٤٩- كتابُ الزُّهدِ والوَرَعِ ٩٤٨
- ١- الحلالُ بينَ والحرامُ بينَ ٩٤٨
- ٢- تَعَيَّنَ عبدُ الدينارِ والدرهمِ ٩٥١
- ٣- كُنْ في الدنيا كأنك غريبٌ ٩٥١
- ٤- من تشبَّه بقومٍ فهو منهم ٩٥٢
- ٥- احفظ الله يحفظك ٩٥٢
- ٦- ازهد في الدنيا يُحبك الله ٩٥٤
- ٧- إن الله يُحبُّ العبدَ التقى ٩٥٥
- ٨- من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ٩٥٥
- ٩- ذمُّ التوسُّعِ في الماكولِ والشبعِ ٩٥٥
- ١٠- خيرُ الخطائينِ التوابونَ ٩٥٧
- ١١- الصمتُ حكمةٌ ٩٥٧
- ٥٠- كتابُ مساوئ الأخلاقِ ٩٥٩
- ١- مذمةُ الحسدِ ٩٥٩
- ٢- مذمةُ الغضبِ ٩٦٠
- ٣- الظلمُ ظلمات يوم القيامةِ ٩٦١
- ٤- مذمةُ الشُّعِ ٩٦١
- ٥- مذمةُ الرياءِ ٩٦٢
- ٦- آيةُ المنافقِ ثلاثٌ ٩٦٤
- ٧- مذمةُ السبابِ والقتالِ ٩٦٥
- ٨- مذمةُ الظنِّ ٩٦٦
- ٩- مذمةُ الغشِّ ٩٦٧
- ١٠- مذمةُ ضررِ الرائي لرعيته ٩٦٨
- ١١- مذمةُ ضربِ الوجهِ ٩٦٨
- ١٢- مذمةُ الغضبِ ٩٦٨
- ١٣- مذمةُ أكلِ الأموالِ بالباطلِ ٩٦٩
- ١٤- مذمةُ الظلمِ ٩٦٩
- ١٥- مذمةُ الغيبةِ ٩٧٠
- ١٦- مذمةُ البغضِ بين المسلمين ٩٧١
- ١٧- مذمةُ المنكراتِ والأهواءِ ٩٧٣
- ١٨- مذمةُ المراءِ وإخلافِ الموعدِ ٩٧٣
- ١٩- مذمةُ البخلِ وسوءِ الخلقِ ٩٧٤
- ٢٠- مذمةُ المستئينِ ٩٧٥
- ٢١- مذمةُ المضارَّةِ والمنازعةِ ٩٧٥

- ٢٢- مَذْمُومَةُ الْفَاحِشِ الْبَذِيءِ ٩٧٥
- ٢٣- مَذْمُومَةُ اللَّعْنِ ٩٧٦
- ٢٤- مَذْمُومَةُ سَبِّ الْأَمْوَاتِ ٩٧٦
- ٢٥- مَذْمُومَةُ النَّعَامِ ٩٧٦
- ٢٦- مَذْمُومَةُ الْغَضَبِ ٩٧٧
- ٢٧- مَذْمُومَةُ الْخَدَاعِ وَالْبَخْلِ ٩٧٧
- ٢٨- مَذْمُومَةُ مَنْ تَسَمَّعَ لِقَوْمٍ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ ٩٧٧
- ٢٩- مَذْمُومَةُ الْمَتَّبِعِ لِعُيُوبِ النَّاسِ ٩٧٨
- ٣٠- مَذْمُومَةُ الْكِبْرِ ٩٧٨
- ٣١- مَذْمُومَةُ الْعَجَلَةِ ٩٧٩
- ٣٢- مَذْمُومَةُ الشُّؤْمِ ٩٧٩
- ٣٣- مَذْمُومَةُ اللَّعْنِ ٩٧٩
- ٣٤- مَذْمُومَةُ التَّعْيِيرِ ٩٧٩
- ٣٥- مَذْمُومَةُ الْكَذِبِ ٩٨٠
- ٣٦- مَذْمُومَةُ الْغِيْبَةِ ٩٨١
- ٣٧- مَذْمُومَةُ شَدِيدِ الْخِصَامِ ٩٨١
- ٥١- كِتَابُ مُكَارَمِ الْأَخْلَاقِ ٩٨٣
- ١- فَضْلُ الصِّدْقِ ٩٨٣
- ٢- التَّحْذِيرُ مِنَ الظَّنِّ ٩٨٣
- ٣- التَّحْذِيرُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الطَّرِيقَاتِ ٩٨٣
- ٤- فَضْلُ التَّقْوَى فِي الدِّينِ ٩٨٤
- ٥- فَضْلُ حُسْنِ الْخُلُقِ ٩٨٥
- ٦- فَضْلُ الْحَيَاءِ ٩٨٥
- ٧- فَضْلُ الْقُوَّةِ وَالتَّحْذِيرُ مِنَ (الرِّ) ٩٨٦
- ٨- فَضْلُ التَّوَاضُّعِ ٩٨٧
- ٩- فَضْلُ الدِّفَاعِ عَنِ الْمُسْلِمِ ٩٨٧
- ١٠- فَضْلُ الصَّدَقَةِ وَالْعَفْوِ وَالتَّوَاضُّعِ ٩٨٨
- ١١- فَضْلُ السَّلَامِ وَالْكَرَمِ وَقِيَامِ اللَّيْلِ ٩٨٨
- ١٢- فَضْلُ النَّصِيحَةِ ٩٨٩
- ١٣- فَضْلُ التَّقْوَى وَحُسْنِ الْخُلُقِ ٩٩٠
- ١٤- فَضْلُ بَسْطِ الرَّجْوِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ ٩٩٠
- ١٥- فَضْلُ الْمَصَارَحَةِ وَالْمُكَاشَفَةِ ٩٩١
- ١٦- فَضْلُ الْمُخَالَطِ لِلنَّاسِ وَالصَّابِرِ عَلَى أَذَاهِمِ ٩٩١
- ١٧- فَضْلُ حُسْنِ الْخُلُقِ ٩٩١
- ٥٢- كِتَابُ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ ٩٩٢
- ١- فَضْلُ الذِّكْرِ ٩٩٢
- ٢- فَضْلُ مَجَالِسِ الذِّكْرِ ٩٩٣
- ٣- ذَمُّ الْمَجَالِسِ الَّتِي لَا يَذْكُرُ فِيهَا اللَّهُ ٩٩٤
- ٤- فَضْلُ التَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ ٩٩٥
- ٥- فَضْلُ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ ٩٩٦
- ٦- فَضْلُ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ ٩٩٧
- ٧- أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ ٩٩٧
- ٨- فَضْلُ الْحَوْقِلَةِ ٩٩٨
- ٩- الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ ٩٩٨
- ١٠- فَضْلُ الدُّعَاءِ ٩٩٨
- ١١- الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ٩٩٨
- ١٢- اسْتِجَابَةُ الدُّعَاءِ بَرَفْعِ الْيَدَيْنِ ٩٩٩
- ١٣- مَسْحُ الرَّجْوِ بِالْيَدَيْنِ بَعْدَ الدُّعَاءِ ٩٩٩
- ١٤- فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٩٩٩
- ١٥- سَيِّدُ الْاسْتِغْفَارِ ٩٩٩
- ١٦- كَلِمَاتٌ تَقَالُ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ ١٠٠٠
- ١٧- الْاسْتِعَاذَةُ مِنْ زَوَالِ النِّعَةِ وَالْعَافِيَةِ ١٠٠١
- ١٨- الْاسْتِعَاذَةُ مِنْ غَلْبَةِ الدِّينِ وَالْعُدُوِّ وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ ١٠٠١
- ١٩- الدُّعَاءُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى ١٠٠٢
- ٢٠- دُعَاءُ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ ١٠٠٢
- ٢١- الدُّعَاءُ لِلدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ١٠٠٢
- ٢٢- الْاسْتِغْفَارُ مِنَ الْخَطِيئَةِ وَالْجَهْلِ وَالْإِسْرَافِ ١٠٠٣

- ٢٣- الدعاء بالصلاح في الدنيا والآخرة..... ١٠٠٣
- ٢٤- الدعاء بالنفع..... ١٠٠٤
- ٢٥- الدعاء بالعلم والاستعاذة من النار..... ١٠٠٤
- ٢٦- السؤال من الخير كُلِّهِ..... ١٠٠٤
- ٢٧- كلمتان حبيبتان إلى الرحمن..... ١٠٠٤